رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
(ت ٧٦٩ هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك
(ت ٦٧٢ هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له
د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي
نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

١

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٢٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن
شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ
٣مج.
ردمك: ٠ - ٦٢ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٧ - ٦٣ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج١)
١ - اللغة العربية - النحو   اللغة العربية - الصرف   أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١   ١٤٤٠/٢٨٧٨

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية
١٤٤٤هـ

الباركود الدولي: 9786038245620

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٤هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي　　نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اللَّهُمَّ إنا نحمدك على ما علَّمت ونشكرك على ما أنعمت، ونستوهب منك علمًا نافعًا يزلف إليك، وعملًا صالحًا نرجو به الخلاص بين يديك، فإنه لا حول ولا قوة إلا بك. ولا نجاة إلا لمعتصم بحبلك، لائذ بجنابك، ونسألك أن تصلي على خيرتك من خلقك القائم من تبليغ رسالتك بواجب حقك، الذي بعثته إلى جميع العالمين بلسان عربي مبين، محمد نبيك وعبدك، ورحمتك المهداة إلينا من عندك، وعلى آله الذين أعانوا وآزروا، وآووا ونصروا من أجلك وفي ذاتك وابتغاء مرضاتك، حتى قام دينك دين الحق على ساق، واتسق شمله أي اتساق، وسلم تسليمًا(١).

أما بعد:

فقد أثرى علماؤنا الأفذاذ وأسلافنا الجهابذة المكتبة بتراث عظيم يتمثل في هذا الزخم العاطر والكم الهائل من المؤلفات والمصنفات في مختلف فنون المعرفة وضروب العلم، ولكن هذه الأسفار العظام والكتب قابعة في ظلمات الخزائن تهيل عليها السنون مزيدًا من النسيان، لذا؛ فإن تحقيق المخطوطات، وبعثها وإخراج كنوزها وفض غبار السنين عنها وإتاحة الفرصة لها لترى النور، من أعظم الخدمات التي تقدم للتراث.

ومن أهم العلوم التي يجب على المتصدي لعلوم الشريعة أن يتعلمها: علم لغة العرب بفروعه المختلفة من نحو وصرف وبلاغة وشعر وغير ذلك.

---

(١) مقتبس من: «المقاصد الشافية» للشاطبي (١/ ١).

فاللغة العربية وسيلة لفهم كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فاللغة العربية هي الوسيلةُ للوصولِ إلى أسرارهما، وفهم دقائقهما، وارتباط اللغة العربية بهذا الكتابِ المُنَزَّل المحفوظ جعلها محفوظةً ما دام محفوظًا، فارتباطُ اللغةِ العربية بالقرآن الكريم كان سببًا في بقائها وانتشارها.

يقول عمرُ بن الخطاب ﷺ: «تعلَّموا العربيةَ؛ فإنها من دينِكم، وتعلَّموا الفرائضَ؛ فإنها من دينكم»[(١)].

قال ابن تيمية: «فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسُّنَّة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب... لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السُّنَّة هو فقه أعماله»[(٢)].

ويقول الرازي: «لما كان المرجعُ في معرفة شرعِنا إلى القرآنِ والأخبار، وهما واردان بلغةِ العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفًا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتمُّ الواجبُ المطلق إلا به ـ وكان مقدورًا للمكلف ـ فهو واجب»[(٣)].

وقد جرت سُنَّة العلماء قديمًا وحديثًا على نظم العلوم في أراجيز ليسهل حفظها، ويتيسر للطلاب استحضار ما اشتملت عليه من أحكام العلوم.

ولما كانت هذا الأراجيز تتسم بالإيجاز والاختصار، ويتقيد ناظمها بالقافية أحيانًا فتقصُرُ عبارته في النظم عن الوفاء بكامل المعنى؛ جاءت شروح العلماء لتلك الأراجيز لتبين معانيها، وذلك بتقييد مطلقها وتخصيص عامها وإيضاح مبهمها، وغير ذلك مما في الشروح والحواشي.

---

(١) «مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب» (١/ ٩).
(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٥٢٧، ٥٢٨)
(٣) «المحصول» للرازي (١/ ٢٧٥)

ومن أهم المنظومات في علمي النحو والصرف المنظومة المشهورة بـ«ألفية ابن مالك»، واسمها: «الخلاصة»، لكنها اشتهرت بهذا الاسم، وغلب الاستعمال لها.

وهي بمثابة الاختصار لمنظومة أكبر منها لابن مالك أيضًا، وهي: «الكافية الشافية»، وعدد أبياتها (٣٠٠٠) تقريبًا، لكنها وفت بالمقصود، وذاعت وانتشرت وتلقاها الناس بالقبول.

ومن أفضل شروح الألفية وأشهرها وأسهلها شرح ابن عقيل النحوي، فهو الشرح الذي درج غالب طلاب العربية على العكوف عليه، سواء كان ذلك في الدراسة الفردية أو الدراسة النظامية، وذلك في المعاهد والجامعات وغيرها.

ومن أهم شروح الألفية:

١ ـ شرح ابنه «بدر الدين محمد بن محمد» (ت٦٨٦هـ) وقد اشتهر هذا الشرح بشرح «ابن الناظم» وقد تعقب ابن الناظم أباه كثيرًا كما في أبواب المفعول المطلق والتنازع والصفة المشبهة، وربما حمله هذا التعقب على الإتيان ببيت بدل بيت الناظم إلا أنَّ شرَّاح الألفية من بعده تصدوا للردِّ عليه، وقد يلجأ ابن الناظم إلى الاستشهاد بأشعار المحدثين، وقد وضع العديد من النحاة الحواشي والتعليقات على شرح ابن الناظم كما فعل ابن جماعة والعيني والسيوطي وزكريا الأنصاري وغيرهم.

٢ ـ شرح شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله المعروف بابن الحشاش الجزري (ت٧١١هـ) وقد سمى شرحه: «كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة».

٣ ـ شرح أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) وأسماه: «منهج السالك في ألفية ابن مالك»، وقد توفي عنه ولم يكمله.

٤ ـ شرح إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المعروف بـ«المقاصد الشافية».

٥ ـ شرح أبو زيد عبد الرحمٰن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ) وهو من علماء المغرب، وقد قامت الدكتورة فاطمة الراجحي من جامعة الكويت بتحقيقه وإخراجه سنة ١٩٩٣م، وهو من الشروح الميسرة التي تخلصت من الحشو والتفريع والإغراق في الآراء الخلافية.

٦ ـ شرح المرادي الحسن بن قاسم المصري (ت٧٤٩هـ) المسمى: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

٧ ـ شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) وأسماه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك».

٨ ـ شرح محمد بن أحمد بن جابر الضرير الأندلسي (ت٧٨٠هـ).

٩ ـ شرح ابن عقيل، أبو عبد الله بهاء الدين الحلبي (ت٧٦٩هـ) وهو الأشهر ويمتاز هذا الشرح بالسهولة والوضوح، وليس مبالغةً أن يقال: إنَّ هذا الشرح هو الذي أرشد العديد من طلاب النحو إلى معرفة المراد من الألفية، ويتجلى في هذا الشرح موافقة الشارح للناظم، وقد وُضعت حواشٍ عديدة على هذا الشرح منها: حاشية ابن الميت وحاشية عطية الآجهوري وحاشية السجاعي وحاشية الخضري وغيرها كثير، وقد تصدى الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لتحقيق ونشر هذا الكتاب.

١٠ ـ شرح الأشموني أبو الحسن علي بن محمد (ت٩١٨هـ) الذي أسماه: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وهو أغزر الشروح مادةً وشواهدًا، ومن أوفى كتب النحو جمعًا للمذاهب النحوية وتعقبًا لتعليلاتهم وشواهدهم.

١١ ـ شرح جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) المسمى: «البهجة المرضية في شرح الألفية»، وكان السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أكابر علماء العربية،

وله إضافة إلى هذا الشرح أكثر من تعليق وحاشية على الألفية وشروحها، وكان قد بلغ مبلغًا سامقًا في علوم العربية ومنها علم النحو، وقد تحدث عن نفسه قائلًا: «رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة»[١].

ومع كثرة هذه الشروح ومكانة شراحها العلمية؛ لم يكتب لها الانتشار والقبول بين الناس كما كُتب لشرح ابن عقيل، ولعل مرجع هذا إلى اختصار العبارة ووضوحها وجودة ترتيبها، مع اقتصاره على الأمور الخلافية دون الدخول في تفاصيلها المذكورة في كتب الخلاف.

ولذلك كان مثل هذا الكتاب يحتاج إلى عناية تحقيقية خاصة، فقمنا فيه بالآتي:

أولًا: تمت مقابلة الكتاب على ست نسخ خطية؛ للوصول إلى أقوم نص يغلب على الظن أن الشارح قد كتبه.

ثانيًا: تم ضبط نص الشرح ونص الألفية ضبطًا كاملًا؛ تسهيلًا لقراءتها على الطلاب.

ثالثًا: تم التعليق على الكتاب بما يتناسب مع المواضع، وذلك من الشروح والحواشي التي تشتمل على تقييدات وتوضيحات يحتاج إليها الشرح.

رابعًا: قمنا بإثبات تعليقات كثيرة للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على الألفية، لا سيما التي لا يستغني الكتاب عنها.

خامسًا: قمنا بعمل عناوين على أطراف الصفحات لكل فقرة من الشرح أو التعليقات التي قمنا بكتابتها على هامش الشرح.

---

(١) «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٨).

سادسًا: قمنا بعمل فهرس موضوعي للكتاب والحواشي.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أحمد الله تعالى وأشكره، على ما أولانا من نعمة خدمة كتب العلم، ودوام النظر فيها، والسعي في تسهيلها على الطلاب، ولا شك ان هذه نعمة عظيمة تستحق دوام الشكر وأعظم الحمد.

فيا رب... هذه يدي تكتب، ومن ورائها قلب يدعوك، يشكرك، يرجوك، يستغيث بك، يستغفرك، يسترحمك، أن تكتب لنا في صحائفنا القبول، وأن ترزقنا العمل الصالح بعد العلم النافع، وأن تنفع بهذا الكتاب وغيره الإسلام والمسلمين... آمين آمين آمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتبه أفقر العباد إلى رحمة الله وعفوه

د. علي محمد ونيس

مصر المحروسة ـ القليوبية ـ طوخ ـ أجهور الكبرى

في يوم الجمعة ١٢ من شهر صفر ١٤٤٠هـ

الموافق ١٩ من أكتوبر ٢٠١٨م

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولًا: ترجمة ابن مالك

أولًا: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو: الإمام العلَّامة المقرئ، النحوي اللغوي، الحافظ، المشهود بجلالة القدر ورفعة الدرجة، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ـ أيضًا ـ ابن مالك الطائي الأندلسي الجَيَّانِيّ(١).

ثانيًا: مولده:

ولد ابن مالك في «جَيَّان» ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠هـ على أكثر الروايات وأقربها إلى الصحة(٢).

ثالثًا: شيوخه:

قال الدماميني: «قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار أبي طاهر الكلاعي اللبلي.

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٥)، وهكذا في دائرة المعارف الإسلامية، وعند بروكلمان، ولكن قال المقري في نفح الطيب: إن بعض الحُفاظ ـ حين عَرف بابن مالك ـ قال «يقال: إن «عبد الله» في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعض يقول مرة واحدة، وأما محمد بن علي بن طولون فقال في هداية السالك: هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ـ ثلاثًا ـ ابن مالك».
واكتفى بعضهم بذكر المشهور فقال: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك. راجع: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي في مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٩).

(٢) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٥)، و«مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» لمحققه د. محمد بن عوض السهلي (١/ ١٠).

وقرأ كتاب سيبويه على ابن أبي المرشاني.

ومن مشايخه ابن يعيش شارح «المفصل»، لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يومًا.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه لـ«لحاجبية النحوية» أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب رَحِمَهُ اللَّهُ وأخذ عنه (واستفاد منه)، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال»[(١)].

قال ابن الجزري: «أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر جماعة وذلك ببلده جيان. ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي وسمع منه، ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، ومحمد بن أبي الفضل المرسي»[(٢)].

ولكن زعم أبو حيان أن ابن مالك ـ رحمهما الله تعالى ـ أخذ العربية عن غير شيخ فقال أبو حيان: «والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز[(٣)] في هذا الفنّ والاستبحار والإمامة»[(٤)].

وقد رد عن ابن مالك أحدُ تلاميذِ أبي حيان وهو ناظرُ الجيش ـ رحمهم الله تعالى ـ فقال: «كأنه يشير بذلك إلى أنه ما صحب أبا علي الشلوبين ولا قرأ عليه، كما اتفق ذلك للحلقة الشلوبينية كابن عصفور وابن الضائع والأبّذيّ وابن هشام وابن أبي الربيع، وأصحابهم، وهذا أمر

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (١/ ٢٧).
(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨٠).
(٣) «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي (ص٨٣)، ط. القلم.
(٤) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٩/ ٤٤٠٨).

عجيب، فإن الله تعالى من كرمه وإنعامه على عباده لم يحصر العلم في ناحية ولا في إنسان؛ بل فضل الله منتشر في الجهات ومثبوث في العباد ولا يختص بجهة دون جهة، ولا بإنسان دون آخر، وهب أنه صحب من له الإمامة في الفن أو من ليست له الإمامة أليس الله تعالى قد أنعم عليه وأوصله عن هذا العلم إلى ما لم يصل إليه من صحب له التمييز في هذا الفن والاستبحار كما ذكر والإمامة؟!»[١].

وأيضًا فقد قال ابن الجزري ـ في طبقات القراء ـ: «وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك؛ بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار كما تقدم، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يومًا وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وبدون ذلك ما كان يصير أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، وقد أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة».اهـ[٢].

رابعًا: نشأته ورحلته في طلب العلم:

ولد ابن مالك ونشأ يطلب العلم في جَيَّان بالأندلس، ثم ارتحل إلى المشرق في طلب العلم، فسافر كما يقول الدماميني: «إلى حماة من البلاد الشامية، وأقام بها مدة ونشر بها علمًا جمًّا، ثم استوطن دمشق، وعكف بها على الإفادة وانتفع به خلائق، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي»[٣].

ولكن ابن الجزري جعل الرحلة إلى دمشق مرتين فصل بينهما بالرحلة إلى حلب وحماة فقال: «أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر

(١) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٩/ ٤٤١١).
(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨١).
(٣) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٦).

جماعة، وذلك ببلده جيان ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، ومحمد بن أبي الفضل المرسي، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة، وأُخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق»[(١)].

يقول (د.) محمد بن عوض بن محمد السهلي: «ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي عنه: «إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي». وذكر نحو قول الصفدي هذا ابنُ عساكر والسيوطي، وزاد ابن العماد: «حسن الخلق»، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر»[(٢)].

خامسًا: منهجه المتميز في النحو:

كان ابن مالك رحمه الله تعالى ذا شخصية علمية متميزة، فلم يكن مجرد عالم يجمع أقوال من سبقوه ويرتبها، أو يشرحها أو يختصرها؛ بل يدل تراثه على أنه كان رجلًا نقّادة مبتكرًا، ذا طريقة فذة في العلم، فمن ذلك تميزه في طريقة: التصنيف، والاختيار المذهبي، والاستنباط، وموارد الاستشهاد.

كل ذلك أهَّل ابن مالك ليكون ذا تراث كبير من الاختيارات النحوية التي استدرك بها على جمهور من سبقه من النحاة، وسوف يأتي إن شاء الله بيان ذلك تحت العناوين الآتية.

---

(١) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨٠).
(٢) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٢).

سادسًا: طريقته في التصنيف:

عمد ابن مالك في تصنيف النحو: «إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قسم النحو إلى أبواب، والزمخشري قد قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلًا «الباب» لرؤوس المسائل، و«الفصل» لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها. وكذلك نجده ينهج في ترتيب أبوابه منهجًا تعليميًا يعتمد على المناسبة والارتباط»[١].

سابعًا: طريقته في الاختيار المذهبي:

كان اختياره: «يقوم على أساس المزج بين المذاهب النحوية، واختيار الراجح منها دون ميل أو انحياز مع جنوح واضح إلى التجديد والاجتهاد»[٢]، فهو يُعمل وسائل الاجتهاد في استنباط ما يراه أصوب، ومن ثم فقد خالف من سبقه كثيرًا.

ثامنًا: طريقته في استنباط الحكم النحوي:

«لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر. وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل؛ بل يقول: إنه شاذ، أو ضرورة، كقوله في التمييز:

* والفعل ذو التصريف نزرا سبقا *

وقوله في مد المقصور:

---

(١) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٦).

(٢) انظر مقالة: ألفية ابن مالك والمنظومات النحوية، على هذا الرابط:
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=1946

* والعكس في شعر يقع *»[١].

وكان رحمه الله تعالى: «رائده دائمًا السماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده.

وكان عقله دقيقًا ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب؛ بل استغله أيضًا في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه»[٢].

وقد أشاد بطريقته ابن هشام فقال: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين[٣].

وهكذا يعده الجوجري في شرح الشذور من المحققين يقول: «وهذا منه (من ابن هشام) تصريح بأنه ليس للإشارة إلا مرتبتان قُرْبى وبُعْدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين. لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب»[٤].

لا جرم؛ فقد كان ابن مالك رحمه الله تعالى شيخ المحققين؛ يقول الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد في حواشيه على الإنصاف المسماة بالانتصاف: «وقد اختار هذا الرأي شيخ المحققين ابن مالك»[٥].

تاسعًا: طريقته في موارد الاستشهاد:

وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب[٦].

(١) ينظر: «الاقتراح في أصول النحو» (ص٤٣٤).
(٢) «المدارس النحوية» (ص٣١٧).
(٣) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٤٣٤).
(٤) «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ٢٩٨).
(٥) «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» (١/ ١٣٠).
(٦) راجع: «فوات الوفيات» (٣/ ٤٠٧).

عاشرًا: استشهاده بالحديث على اللغة والنحو:

استشهد ابن مالك بالقرآن الكريم وقراءاته، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، كما فعل النحاة قبله، ولكنه استشهد كذلك بالحديث، يقول الشاطبي: «أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين»[(١)].

حادي عشر: مجيزو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو:

المجيزون للاستشهاد بالحديث على اللغة ـ بحمد الله ـ «أكثر من المانعين، وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة ـ رحمه الله تعالى ـ وهو إمام النحاة واللغويين لعصره، وأكبر عالم نحويّ اهتمَّ بالحديث الشريف، وجعله المصدر الثاني للتقعيد بعد القرآن الكريم، كما أنه المصدر الثاني للتشريع. ومن ثَمَّ وجه إليه المانعون نقدهم وإنكارهم، وكان قد سبقه إلى الاحتجاج بالحديث علماء أجلّاء من علماء الأندلس، منهم: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة من الهجرة، وابن خروف وهو: علي بن محمد بن علي الأندلسي المتوفى سنة تسع وستمائة من الهجرة، ثم قيَّد الله للحديث الشريف بعد ابن مالك من يسير على دَرْبه، ويُعيد رفع لواء الاحتجاج به، ومن هؤلاء جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة»[(٢)].

«وممن انتصر لهذا المذهب: البدر الدماميني في شرحه لـ «كفاية المتحفظ» المسمى بتحرير الرواية، وعد من أصحاب هذا المذهب: الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري،

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠١).

(٢) «أصول النحو» جامعة المدينة (١/ ٧٦).

والسهيلي، حتى قال: لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن الضائع في «شرح الجمل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي»[١].

ثاني عشر: منكرو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو:

«أوَّل من رفع لواء منع الاستشهاد بالحديث في مجال الدراسات النحوية ـ فيما نعلم ـ هو: ابن الضائع، وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي الكتامي المتوفى سنة ثمانين وستمائة من الهجرة، ثم تلميذه من بعده أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة، الذي كان على مذهب أستاذه ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث، ثم جاء من بعدهما جلال الدين السيوطي المصري المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة، وهو صاحب كتاب (الاقتراح) فوجدناه أقرب إلى المنع منه إلى الإجازة، ولعله في هذا كان متأثرًا بأستاذه أبي حيان الذي يُعدُّ كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» من أهم المصادر العلمية التي استقى منها السيوطي مادة كتابه «همع الهوامع»»[٢].

فمن ثم أنكر أبو حيان على ابن مالك رحمهما الله تعالى استشهاده بالحديث قائلًا: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي،

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ١٩٩)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.

(٢) «أصول النحو» جامعة المدينة (١/ ٧٥).

والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[١].

ثالث عشر: حجج المانعين:

قال البغدادي: «وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان، وسندهما **أمران**:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَين [البصرة والكوفة] لم يحتجوا بشيء منه»[٢].

وزعموا أيضًا وقوع اللحن في الحديث، قال أبو حيان: «الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون»[٣].

فلأجل هذه الأسباب لم يطمئن النحاة إلى أن ألفاظ الحديث هي ألفاظ الرسول ﷺ، قال أبو حيان: «إنما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية». اهـ[٤].

وقد كان ألحنهم بالحجة في التعبير عن مذهب المنع الشاطبي رحمه الله تعالى، قال الشاطبي: «ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٧٦).
(٢) «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي (١/ ٩).
(٣) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٨٢). (٤) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٧٧).

تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرًا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافًا متفاوتًا، ما بين جارٍ على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم ـ أعني: للرواة ـ من نقله بالمعنى. ومن ههنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب فإنهم ـ أعني: رواته ـ لم ينقلوه أخذًا لمعناه فقط؛ بل المعتني به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية»(١).

هكذا قال رحمه الله تعالى، وسوف يتبين لك إن شاء الله أن الأمر ليس كما قال.

رابع عشر: الرد على المانعين:

أ ـ أما قولهم: نُقلت بالمعنى.

فيرد عليه: بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين اللفظين لأنهما ناشئان عن أهل الاحتجاج، فـ «عن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه»(٢).

فذكر إبراهيم النخعي والحسن والشعبي، وقد توفوا قبل فساد اللغة، فتوفي إبراهيم عام ٩٦هـ، وتوفي الحسن عام ١١٠هـ، وتوفي الشعبي عام ١٠٣هـ، رحمهم الله تعالى.

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠١).

(٢) «سنن الترمذي»، ت. بشار (٦/ ٢٤٢).

والأثر الذي تأيَّد به أبو حيان وتلقفه المانعون من بعده، أن سفيان الثوري قال: «إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛ إنما هو المعنى»[١]؛ لا حجة فيه لمن تبيّن مَن سفيان؟ وأين نشأ؟ ومتى مات؟ إنه رجل عربي مضري، ولد وعاش في أزمان الاحتجاج، فقد كانت وفاته عام ١٦١هـ[٢]، وطلب العلم واستقام وتتبع الآثار حتى مات وهو «شَيْخُ الإِسلامِ، إِمامُ الحُفاظِ، سيدُ العلماءِ العَاملينَ فِي زمانِهِ»[٣]، أفتراه كان لا يحسن يتكلم؟

ثم لو أن القوم جمعوا بين أطراف الأدلة، لما ذهبت بهم الغلواء هذه المذاهب، ولعلموا أن الرجل يقول هذا في باب التواضع وهضم النفس، فأين هم عن هذه الآثار التي تبين فضل الرجل وحفظه وضبطه وعقله، قال الذهبي: «روى: وكيع، عن شعبة، قال: سفيان أحفظ مني. وقال عبد العزيز بن أبي رزمة: قال رجل لشعبة: خالفك سفيان. فقال: دمغتني.

وقال ابن مهدي: كان وهيب يقدم سفيان في الحفظ على مالك.

وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان، أخذت بقول سفيان. وقال عباس الدوري: رأيت يحيى بن معين، لا يقدم على سفيان أحدًا في زمانه في الفقه، والحديث، والزهد، وكل شيء.

ابن شوذب: سمعت أيوب السختياني يقول: ما قدم علينا من الكوفة أحد أفضل من سفيان الثوري.

وقال ابن مهدي: رأى أبو إسحاق السبيعي سفيان الثوري مقبلًا، فقال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾»[٤].

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو» (ص٨٢). (٢) «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٠٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٠).
(٤) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٧).

أجل ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مَرْيَمُ: ١٢] فقد كان سفيان في الناس إمامًا مذ هو غلام، قال الذهبي: «قال يحيى بن أيوب العابد: حدثنا أبو المثنى، قال: سمعتهم بمرو يقولون: قد جاء الثوري، قد جاء الثوري. فخرجت أنظر إليه، فإذا هو غلام قد بقل وجهه.

قلت: كان ينوه بذكره في صغره، من أجل فرط ذكائه، وحفظه، وحدث وهو شاب.

قال عبد الرزاق، وغيره: عن سفيان، قال: ما استودعت قلبي شيئًا قط، فخانني»(١).

مَن سفيان؟

قال الذهبي: «قال أبو عبيدة الآجري: سمعت أبا داود يقول:

ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء، إلا يظفر به سفيان، خالفه في أكثر من خمسين حديثًا، القول فيها قول سفيان.

وعن يحيى بن معين، قال: ما خالف أحد سفيان في شيء، إلا كان القول قول سفيان.

روى: يحيى بن نصر بن حاجب، عن ورقاء، قال: لم ير الثوري مثل نفسه.

قال ابن عيينة: أصحاب الحديث ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه.

قال علي بن المديني: لا أعلم سفيان صحف في شيء قط، إلا في اسم امرأة أبي عبيدة، كان يقول: حفينة؛ يعني: الصواب بجيم»(٢).

قال الذهبي: «قال عبد الرزاق: ما رأيت أحدًا أحفظ لما عنده من الثوري»(٣).

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٤٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٤٦).

قال الذهبي: «وعن يحيى بن يمان، عن سفيان، قال: إني لأمر بالحائك فأسد أذني مخافة أن أحفظ ما يقول»[(١)].

مَن سفيان؟

إنه نشأ فتًى من أبناء الخاصة، الذين حفتهم عناية آبائهم، ووجهتهم وجهة العلم والاستقامة والتصوّن، وكان هؤلاء أزمان ذاكم يتصونون من اللحن كما تتصون الحرائر من الريَب؛ فإن سفيان: «طلب العلم وهو حدث باعتناء والده المحدث الصادق سعيد بن مسروق الثوري، وكان والده من أصحاب الشعبي، وخيثمة بن عبد الرحمٰن، ومن ثقات الكوفيين، وعداده في صغار التابعين»[(٢)].

ومع أنه نشأ في أسرة تعتني بالعلم مما يبعده عن اللحن، فإنه نشأ في عصر الاحتجاج قبل دبيب الفساد في اللغة، فقد: «أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالعجم، وأسرع إلى ألسنة طائفتين من أبناء العرب، أو الناشئين في بيئتهم:

طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم.

وطائفة العامة الذين يسكنون الأمصار، وتكثر مخالطتهم للأعاجم.

وظهر اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الأموية، وكان انقراضها سنة ١٣٢هـ.

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان:

سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الأعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء.

وأبناء الخاصة من سكان الأمصار الذين لم تكن أمهاتهم من الأعاجم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٧٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء»، ط. الرسالة (٧/ ٢٣٠).

أما سكان الجزيرة، فإنهم ما برحوا على فصاحة اللغة إلى أواسط القرن الرابع، وأما الخاصة من سكان المدن، فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية. وذكر الباحثون في طبقات الشعراء: أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم، وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمئة بقليل.

والذين نشئوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارًا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها، يوثق بأقوالهم، ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني؛ كالإمام الشافعي؛ فإنه ولد سنة ١٥٠هـ، ولكنه نشأ في بيئة عربية، وهي مكة، فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ. قال الإمام أحمد: «كلام الشافعي حجة في اللغة»، وقال الأزهري في «إيضاح ما استشكل من مختصر المزني»: «ألفاظ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة»»[١].

لذا يقول الدماميني رحمه الله تعالى: «وتدوين الأحاديث والأخبار؛ بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوّن ذلك المبدَّل ـ على تقدير التبديل ـ ومُنع من تغييره ونقله بالمعنى»[٢].

على أن الغالب على الرواة كان شدة التحري للفظ الرسول ﷺ «حتى إذا شك راوٍ بين «على وجوههم» أو «على مناخرهم» أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري»[٣].

---

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ٢٠٥)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.
(٢) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤٣).
(٣) سعيد الأفغاني «في أصول النحو» (ص٥١).

وقال الأعمش رحمه الله تعالى: «كَانَ هَذَا الْعِلْمُ عِنْدَ أَقْوَامٍ، كَانَ أَحَدُهُمْ لأَنْ يَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ وَاوًا، أَوْ أَلِفًا، أَوْ دَالًا...»(١) وعَنْ مَعْنِ بْنِ عِيسَى، قَالَ: «كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنسٍ يَتَّقِي فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا بَيْنَ الَّتِي وَالَّذِي وَنَحْوِهِمَا»، وعنه: «كَانَ مَالِكٌ يَتَحَفَّظُ مِنَ الْبَاءِ وَالتَّاءِ وَالثَّاءِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»(٢).

ومما يدل على ذلك التحري أبلغ الدلالة حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارٌ، أَوْ غِفَارٌ وَأَسْلَمُ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَشْجَعَ وَجُهَيْنَةَ، أَوْ جُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ، حُلَفَاءُ، مَوَالِيَّ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللهِ وَلَا رَسُولِهِ مَوْلًى**»(٣)، فقد تحرج الراوي من تقديم كلمة على أخرى فأثبت الحالين جميعًا.

وانظر كيف لم يدع ابن عمر راويًا يغير كلمة في الحديث، فعن أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُصُّ بِمَكَّةَ وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ، إِنْ مَالَتْ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ نُطِحَتْ، وَإِنْ مَالَتْ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ نُطِحَتْ**» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ هَكَذَا، فَغَضِبَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَقَالَ: تَرُدُّ عَلَيَّ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنِّي شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَالَ: فَقَالَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ: فَكَيْفَ قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: «**بَيْنَ الرَّبِيضَيْنِ**»، قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بَيْنَ الرَّبِيضَيْنِ، وَبَيْنَ الْغَنَمَيْنِ سَوَاءٌ، قَالَ: كَذَا سَمِعْتُ، كَذَا سَمِعْتُ، كَذَا سَمِعْتُ»(٤).

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص١٧٧).
(٢) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص١٧٨).
(٣) «مسند أحمد» (٢١٦٨٨) بسند حسن.
(٤) «صحيح ابن حبان» ـ مخرجًا (١/ ٤٩٦) بسند صحيح.

وأما قولهم لم يستدل متقدمي النحاة بالحديث: فلا يلزم من عدم استدلال متقدمي النحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به عندهم[(١)]، فقد يكون ذلك لقلة بضاعتهم من الحديث؛ لأنهم ليسوا من أهل صناعته، مع عدم استقرار المصنفات الحديثية المحررة يومذاك[(٢)].

كما قد يكون ذلك ـ حتى لو أن الحديث متوفر ـ للضعف البشري عن الإحاطة بكل مصادر العلم، ولا سيما في مبدأ التدوين، فإنه لا يُختلف على أن النحاة واللغويين يستدلون بالقرآن والأشعار، ومع ذلك لم يمكنهم الضعف البشري من الإحاطة بكل ما فيهما من العلم؛ ومن عجيب ما وقع من ذلك ما وقع للخليل ووافقه عليه سيبويه ووافقهما عليه السيرافي رحمهم الله تعالى، من تقرير حكم نحوي بالنظر المجرد، والذهول عن مخالفته للمستعمل كثيرا في القرآن الكريم.

---

(١) راجع: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي (١/ ٩).

(٢) راجع: الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ٢٠٧)، شعبان ١٣٥٥هـ ـ أكتوبر ١٩٣٦م.
وراجع: (ا. د) محمود بن فجّال في كتابه «الحديث النبوي في النحو العربي» (ص١١٠، ١٢٦)، وقد اعتنى ابن فجّال بإثبات مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي، وتناولها في العديد من المصنفات التي حوَت الأدلة على جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي، مفنّدًا آراء المانعين بالحجج والبراهين، ومن أبرز كتبه في هذا الميدان:
١ ـ كتاب «السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو»، مطبوع في جزأين.
٢ ـ كتاب «الحديث النبوي في النحو العربي»، مطبوع في مجلد واحد.
٣ ـ «تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية» للبغدادي، وقد صدّره بمقدّمة حول الاحتجاج بالحديث.
٤ ـ «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه».
إضافة إلى تعرضه لهذه المسألة في مناقشاته للسيوطي في «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، وكذا في كتاب ابن الطيب الفاسي «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح»... إلى غير ذلك من الكتب والأبحاث المنشورة في المجلات والكتب غير المطبوعة.

يقول الشيخ ابن عُظيمة: «وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن، من ذلك ما ذكر سيبويه من قبح (كل) المضافة إلى نكرة في أن تلي العوامل، فقال (١/ ٢٧٤): «أكلت شاة كل شاة حسن، وأكلت كل شاة ضعيف».اهـ. وقد جاءت (كل) المضافة إلى نكرة مفعولًا به في ٣٦ موضعًا في القرآن، كما تصرفت في وجوه كثيرة من الإعراب»[1].

ويقول في بحث «كل»: «في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولًا به قال (١/ ٢٧٤): «أكلت شاة كل شاة حسن، وأكلت كل شاة ضعيف؛ لأنهم لا يَعُمُّون هكذا، فيما زعم الخليل». لم يعلق السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه على هذا النص شيئًا (٢/ ٢١٥ ـ ١٢٦). وهذا الذي منعه سيبويه والخليل [وأقرهما عليه السيرافي] قد جاء كثيرًا في القرآن الكريم.

١ ـ ﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥].

٢ ـ ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]

٣ ـ ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

٤ ـ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

٥ ـ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١].

٦ ـ ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأعراف: ٨٩].

٧ ـ ﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

٨ ـ ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

٩ ـ ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

١٠ ـ ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣].

(١) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٦ ـ ١٣).

١١ ـ ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ [يوسف: ٣١].

١٢ ـ ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [إبراهيم: ٥١].

١٣ ـ ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١].

١٤ ـ ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩].

١٥ ـ ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [طه: ٥٠].

١٦ ـ ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

١٧ ـ ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

١٨ ـ ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣].

١٩ ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨].

٢٠ ـ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

٢١ ـ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

٢٢ ـ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

٢٣ ـ ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]].

٢٤ ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨].

٢٥ ـ ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: ٧].

٢٦ ـ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

٢٧ ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦].

٢٨ ـ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

٢٩ ـ ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

٣٠ ـ ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨].

٣١ ـ ﴿رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥].

٣٢ ـ ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق: ٢٤].

٣٣ ـ ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].
٣٤ ـ ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝١٠﴾ [القلم: ١٠].
٣٥ ـ ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾ [الجن: ٢٨].
٣٦ ـ ﴿يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المنافقون: ٤](١).

فمما يقضي العجب أن يجيء حكم المسألة في القرآن الكريم كثيرًا كل هذه الكثرة، ثم يذهلون عنه، ويرجعون إلى مجرد النظر، فيحكمون به على خلاف الصواب! وما ذلك إلا لضعف الإنسان، وحاجة بنيه إلى أن يتساعدوا، ويراجع الآخرون منهم عمل الأولين، ويكملوه ويتمموه.

فهذا مثال من أمثلة كثيرة من التقصير في استيفاء النحو، ومن التقصير في الاستنباط من آيات القرآن الكريم، ومما وقع من التقصير في استيفاء ألفاظ اللغة ومعانيها، والتقصير في الاستنباط من الأشعار الصحيحة؛ ما سجله الشيخان ابن شاكر وابن هارون في مقدمة تحقيقهما وشرحهما للمفضليات، يقولان رحمهما الله تعالى: «ووجدنا فيما نقل أبو محمد من التفسير حروفًا فسرها بمعان لم تذكر في المعاجم، أو حروفًا فاتت المعاجم بتة، فعنينا بالنص على ذلك وأثبتناها في فهرس خاص»(٢).

أما اعتراض المانعين بوقوع اللحن في الحديث فما هو إلا «ضرب من ضروب المصادرة في الاستدلال، إذ لو احتجوا بالأحاديث لَما وسعهم اتهامُها باللحن، ولَكان ما اعتبروه لحنًا مثالًا يُحتذى في العربية، وبرهانًا على صحة أمثاله من ضروب القول، كسائر الكلام الذي يُحتج به»(٣).

أما اعتراضهم بعدم الوثوق والتيقن أنها لفظ الرسول؛ فإن اليقين ليس شرطًا لقبول النص المستشهد به؛ بل الظن كاف.

---

(١) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٣٦١، ٣٦٣).
(٢) «المفضليات» (ص٧).
(٣) طه بن صالح الراوي، «نظرة في النحو»، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/ ٣٢٥).

يقول الدماميني رحمه الله تعالى: «اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفي أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيلغي»[١].

وأيضًا فعلى تقدير وقوع ما يخافون من تبديل لفظ الرسول ﷺ، على مرجوحية ذلك التقدير؛ لكان واقعًا ممن يُحتج بلغتهم من الرواة، لكونه وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة.

وأيضًا فإن المنكرين «تعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد (بصورة أقوى) على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر»[٢].

«فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع، وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذا كان واضعه قد أحسن المحاكاة»[٣].

فمما استشهدوا به وهو مصنوع موضوع بيت:

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما لَيْسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

قال ابن السِّيد البَطَلْيَوسي: «هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٤/ ٢٤١).
(٢) سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (ص٤٦).
(٣) سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (ص٥١).

في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال: سألني سيبويه عن فَعِل أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت، ولأجل هذا رُدّ هذا البيت على سيبويه!»[١].

قال المبرد: وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة، لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالأَمِرُونَه   إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُعْظَمِ الأَمْرِ مُعْظَما

وأنشد:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ   جَمِيعًا وأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ[٢]

ومما استشهدوا به وله روايات من موضع الشاهد؛ بيت:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا   أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

قال الشيخ محيي الدين: «وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية: ألا يجاورنا سواك ديار، وقال صاحب اللب: رواية البصريين: ألا يجاورنا حاشاك ديار، فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين، فتفطن لذلك»[٣].

واستشهدوا ببيت:

أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي   يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

قال الشيخ محيي الدين: «الشاهد فيه: قوله: «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قومًا من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه»[٤].

---

(١) «الحلل في شرح أبيات الجمل» (ص٢١)، بترقيم الشاملة آليًا.
(٢) «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٨٥).
(٣) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ٩١).
(٤) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ٣٤٠).

فقد تتعدد روايات الأشعار كما تتعدد روايات الحديث، وما أحسن ما قاله الشيخ محيي الدين رحمه الله تعالى في تعدد روايات الشاهد، وتوجيهها بالعلم الصحيح النافع، الذي يجب أن يُقال بمثله في تعدد روايات الحديث؛ ما قاله فيما استشهد به النحاة من قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وَقاسِما

قال الشيخ محيي الدين: «الشاهد فيه: قوله «تقول القلص... يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين: الأول: قوله: «القلص» والثاني: جملة: «يحملن» كما قررناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: متى تظن... إلخ، فلا شاهد فيه. ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد»(١).

فهذا لعمري هو العلم النافع الصحيح، لا أن تضيق الصدور، وتضطرب المدارك، وتستولي الريَب، وتسوء الظنون، حتى يُطرح العلم، ويُؤثر الجهل.

وقد كان الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى يتخوف وضع الوضاعين في اللغة بمثل ما يتخوف به المحدثون الوضع في الحديث، قال رحمه الله تعالى: «فهذه مولَّدات لا تجوز في كلام العرب؛ لأنه ليس فيهن شيء من حروف الذَلَق والشفوية فلا تَقْبَلَنَّ منها شيئًا، وإنْ أشبَهَ لفظهم وتأليفهم، فإن النحارير منهم [من الوضاعين] ربَّما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام

(١) «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (٢/ ٥٩).

العرب إرادة اللَّبس والتعنيت»(١).

وقال ابن فارس: «فَلْيَتَحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة. فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مَا بلغنا»(٢).

وقد قارن الفيومي رحمه الله تعالى بين الحديث وغيره في وثاقة النقل فقال: «لَوْ كَانَ الثَّنَاءُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ كَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَثْنَيْتُ عَلَى زَيْدٍ، كَافِيًا فِي الْمَدْحِ، وَكَانَ قَوْلُهُ: وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا يُفِيدُ إِلَّا التَّأْكِيدَ، وَالتَّأْسِيسُ أَوْلَى، فَكَانَ فِي قَوْلِهِ: الْحَسَنُ، احْتِرَازٌ عَنْ غَيْرِ الْحَسَنِ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي النَّوْعَيْنِ، كَمَا قَالَ: وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «مَرُّوا بِجِنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ: «**وَجَبَتْ**» ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ: «**وَجَبَتْ**» وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: «**وَجَبَتْ**» فَقَالَ: «**هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ**»» الْحَدِيثَ. وَقَدْ نُقِلَ النَّوْعَانِ فِي وَاقِعَتَيْنِ تَرَاخَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ الْأُخْرَى مِنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ عَنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، فَكَانَ أَوْثَقَ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يَكْتَفُونَ بِالنَّقْلِ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَا يُعْرَفُ حَالُهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَيِّزِ الِاعْتِدَالِ مِنْ دَهَشٍ وَسُكْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا عُرِفَ حَالُهُ لَمْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِهِ. وَيَرْجِعُ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ إِلَى النَّفْيِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُسْمَعْ فَلَا يُقَالُ، وَالْإِثْبَاتُ أَوْلَى، وَلِلَّهِ دَرُّ مَنْ قَالَ:

وَإِنَّ الْحَقَّ سُلْطَانٌ مُطَاعٌ ... وَمَا لِخِلَافِهِ أَبَدًا سَبِيلٌ»(٣)

خامس عشر: هل ترك متقدمو النحاة الاستشهاد بالحديث؟ ولم يجيزوه؟

ثمت آراء ثلاثة حول استشهاد متقدمي النحاة بالحديث:

---

(١) «العين» (١/ ٥٢). (٢) «الصاحبي» (ص٣٤).
(٣) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (١/ ٨٦).

الرأي الأول: تركوا الاستشهاد بالحديث حقًّا، وتركوه عن عمد.

يقول أبو حيان في نكيره على ابن مالك رحمهما الله تعالى: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[١].

ويقول طه بن صالح الراوي رحمه الله تعالى: «لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلامًا يسامي الكلام النبوي أو يدانيه، فصاحة مبنى، وبلاغة معنى، وبراعة تركيب، وجمال أسلوب، وروعة تأثير، لا يختلف في ذلك مخالف، ولا يمتري ممار، ومع ذلك تجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم وإثبات ضوابطهم»[٢].

الرأي الثاني: أهملوا الاستشهاد بالحديث، ولكن لم يكن إهمالهم ذلك لأنهم لا يرونه حجة في ذاته، وإنما لعدم استقرار المصنفات الحديثية المحررة يومذاك؛ فإن الخليل (ت١٧٠هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ) عاشا في أواسط القرن الثاني، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم (ت٢٦١هـ) عاشا في أوائل القرن الثالث، فلم تكن قد نضجت في زمن النحاة الأوائل المصنفات الحديثية التي يُطمأن إلى صحتها، مع كون النحاة منهمكين في صناعتهم غير ملمين بصناعة الحديث، وهو الرأي الصواب إن شاء الله.

---

(١) «الاقتراح في أصول النحو»، ط. القلم (ص٧٦).

(٢) طه بن صالح الراوي، «نظرة في النحو»، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/ ٣٢٥).

يقول الإمام محمد الخضر بن حسين: «إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه، ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث، فلعدم انتشاره بينهم، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به. على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللغة أخت النحو كما صرحوا به»(١).

الرأي الثالث: لم يهملوه أصلًا! بل إن النحاة الأوائل كسيبويه كانوا يستشهدون بالحديث! بل كان الحديث عمادًا من أعمدة الفكر النحوي! كما بالغ بذلك (ا. د) محمود بن فجّال، فيقول: «إنّ سيبويه احتجّ بالحديث والأثر في إثبات الفكر النحوي، كقوله: (ونخلع ونترك من يفجرك)، وقوله: (شاهداك)، وجاء في الحديث: «شاهداك أو يمينه»، و(مرحبًا وأهلًا) من قول الصحابية له ﷺ. وقوله: (تربت يداك)، وقوله: (فداءٌ لك أبي وأمّي)، وقوله: (لبّيك وسعديك)، إلخ ما أورده»(٢).

والحق أن سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يورد ذلك استشهادًا ليثبت به قاعدة، إنما يورده استئناسًا به لِما فرغ من إثباته، أو تمثيلًا به له. ثم هو لم يورده غالبًا على أنه حديث، إنما يورده كلامًا من الكلام العربي، فأكثر هذه العبارات التي جمعها (ا. د) محمود بن فجال إنما هي عبارات اصطلاحية عامة في حوارات العرب، لا تزال تقولها العرب كافة، فمن ثم جاء منها ما جاء في

(١) الإمام محمد الخضر بن حسين، «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (٣/ ٢٠٧)، شعبان ١٣٥٥هـ - أكتوبر ١٩٣٦م. وراجع: (ا.د) محمود بن فجّال في كتابه: «الحديث النبوي في النحو العربي» (ص١١٠، ١٢٦).

(٢) (ا.د) محمود بن فجّال في كتابه «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه» راجع: صدور كتاب «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». تحت هذا الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=161667

عبارات الحديث؛ فمَن مِن العرب كان لا يقول: لبيك وسعديك؟ ومن منهم كان لا يقول: مرحبًا وأهلًا؟ ومن منهم كان لا يقول: تربت يداك؟

ولا أَدَعُك الآن حتى تقارن بين نصوص جملة من الأحاديث النبوية ونصوص ما يظن (ا. د) محمود بن فجال أنه استشهاد من سيبويه به، وذلك فيما يأتي:

من الأحاديث في كتاب سيبويه:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ**»[1]، وقال سيبويه: ويجوز هذا أيضًا على قولك: شاهِداك؛ أي: ما ثبت لك شاهِداكَ[2]، أقول: تأمل، فإنه قال: «على قولك» لم يقل على قول رسول الله ﷺ، ولا حتى: «على قوله»، ثم إنه يوجّه القول ولا يُثبتُ به شيئًا.

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، ...**»[3].

وقال سيبويه: «ومما يقوّى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب، قولُه ﷻ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه، ومثلُ ذلك: ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرك»[4].

أقول: فتأمل، قال: «ومثلُ ذلك» فاستأنس بعد أن عوّل على الآية الكريمة.

وفي الحديث: فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ، قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيْنَ فُلَانٌ؟**»[5]، وقال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: مَرْحَبًا وأهلًا، وإن تأتِني فأَهْلَ اللَّيل والنهارِ»[6].

---

(١) «البخاري» (٢٥١٥). (٢) «الكتاب» (١/ ١٤١).
(٣) «مصنف عبد الرزاق الصنعاني» (٤٩٦٨).
(٤) «الكتاب» (١/ ٧٤). (٥) «مسلم» (٢٠٣٨).
(٦) «الكتاب» (١/ ٢٩٥).

أقول: فهذا مما تقوله كافة العرب لضيفانها: مَرْحَبًا وأَهلًا، إنما هي عبارة اصطلاحية؛ ولذلك قال: «ومن ذلك قولهم»، مشيرًا إلى العرب، ولم يقل: «ومن ذلك قولها» فيكون قد أشار إلى الحديث.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ**»(١)، وقال سيبويه: وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]؛ فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدث عن الأناسي. وكذلك ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]؛ لأنها جُعلت ـ في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئًا منها ـ بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور(٢).

أقول: وبأدنى تأمل في قوله: «وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا» نعلم أنه استشهاد على حكم معنويّ بأمر شرعي، وليس استدلالًا على حكم نحوي بنص لغويّ، فتأمل.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»(٣)، وقال سيبويه: وأما قولهم: «كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه»، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد. الكتاب (٢/ ٣٩٣)، أقول: قال: «وأما قولهم كذا» وذكر الوجوه التي فيه، ولم يجعله شاهدًا على شيء؛ بل ولا حتى التفت إلى أنه حديث فقال مثلًا: «وأما قوله» ﷺ.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قُمْ يَا نَوْمَانُ**» «صحيح مسلم» (١٧٨٨)، وقال سيبويه: ومن هذا النحو أسماء اختُص بها الاسم المنادى لا يجوز منها

---

(١) «مسلم» (١/ ٨٣). (٢) «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٧).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٨٥).

شيء في غير النداء، نحو: يا نومانُ، ويا هناه، ويا فل. الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٨)، أقول: فقوله: «نحو: يا نومانُ» تمثيل لما اختص من الأسماء بالنداء، وهي عبارة اصطلاحية شاعت في كلام العرب لتنبيه النائم، قال اليشكري لعبيد الله: ثم سرنا فأطرق طويلًا، وهو على ناقته، فظننت أنه نائم، فناديته: يا نومان[١].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ**» البخاري (٥٠٩٠)، وقال سيبويه: واختُزِل الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: «تَرِبَتْ يداك» و«جُنْدِلتَ»[٢].

أقول: فكل العرب يجري على ألسنتها ذلك لعمري؛ قال المازَري: «هذا اللفظ وشبهه يجري على ألسنة العرب من غير قصد للدعاء وعلى ذلك يحمل ما وقع له ﷺ». اهـ[٣].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ**»[٤]، وقال سيبويه: واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعتُ تميمًا منك أنّي أنا ابنُها ... وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول: إنّي أنا ابنها. وتقول: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أن. ولو قال إنسان: إن «أنَّ» في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: وبلدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحًا؛ لكان قولًا قويًّا[٥].

(١) «الأخبار الطوال» (ص٢٨٤).
(٢) «الكتاب» (١/ ٣١٤).
(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٣٧٣).
(٤) «البخاري» (١٥٤٩).
(٥) «الكتاب» (٣/ ١٢٨).

أقول: فهذه تلبية الناس تواترت عن رسول الله ﷺ، يتلقاها الجماء الغفير عن الجماء الغفير في المواسم، فهذا لا ريب أنه كلام الرسول ﷺ ثابت عنه بالعلم القطعي، ثم لا ريب أنه كلام العرب من أهل المواسم ثابت عنهم بالعلم القطعي، فأين هذا مما نحن فيه؟ ثم تأمل قوله: «ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار»، لتعلم أنه استعمله على أنه كلام عامة العرب.

ومما تأيد به (ا. د) محمود بن فجال أن قال: «نعم سيبويه لم يرفع قولًا إلى النبي ﷺ، وهذا شأنه في الشعر أيضًا، فإنّه لا ينسب الشعر إلى قائله». اهـ[(١)].

والحق أن سيبويه ينسب الشعر إلى شاعره، والقول إلى قائله؛ حينًا وحينًا لا، وقد مر بنا في النقل الأخير من كتابه عزوه شعرًا للفرزدق، وأيضًا فمن نسبته القول إلى قائله ما جاء في كتابه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك[(٢)]، ولكنه لم يعز مرة واحدة لرسول الله ﷺ قولًا، فلا حجة في هذا.

سادس عشر: المتوسطون من النحاة بين الفريقين:

ممن توسط بين الفريقين في الاستشهاد بالحديث النبوي على اللغة الإمام الشاطبي يقول رحمه الله تعالى: «إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها،

---

(١) راجع: صدور كتاب «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». على هذا الرابط: http://majles.alukah.net/showthread.php?t=26948

(٢) «الكتاب» (٢/ ٣٩٢).

فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله ﷺ»(١).

ومنهم: السيوطي، قال رحمه الله تعالى: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرًا جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارت مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث»(٢).

والحق أن كلام السيوطي آيل في حقيقته إلى كلام شيخه أبي حيان، فلا كبير فرق بينهما، فالسيوطي يرى ما يصلح للحجة من الحديث «نادرًا جدًّا».

ومن محدثي المتوسطين في المسألة الإمام محمد الخضر بن الحسين قال رحمه الله تعالى: «والحق أن الأحاديث التي تعددت أسانيدها ولم يختلف لفظها يبعد فيها احتمال الرواية بالمعنى فيصح الاحتجاج بها من غير شبهة»(٣).

سابع عشر: اختياراته النحوية:

يقول شوقي بن ضيف: «ولابن مالك وراء هذه الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها، من ذلك أنه كان:

يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها.

---

(١) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠٢).
(٢) «الاقتراح في أصول النحو»، ط. القلم (ص٧٤).
(٣) «مجلة المنار» (٢٢/ ٦٠٢).

وكان يرى أن «ذان وتان واللذان واللتان» مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية.

وذهب إلى أن قراءة ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إنما هي على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائمًا.

وجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر مستدلًّا بمثل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

كما جوّز حذف عائد الموصول قياسًا على حذفه في الخبر، وجعل منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ أي: به.

وجوّز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل: الليلة الهلالَ والبلح شهرين.

وكان يذهب إلى أن «أم» المنقطعة تعطف المفردات مثل «بل» مستدلًّا بقول بعض العرب: «إن هناك لإبلًا أم شاء».

وأن «حرى» في مثل: «حرى أن يفعل» من أخوات كاد.

وأن «أو» العاطفة تأتي للتقسيم مثل «الكلمة: اسم أو فعل أو حرف».

وأن «من» الداخلة على «عن» في قولك: «قعدت من عن يمينه» زائدة.

وأن الفاء تدخل في جواب لما مثل: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد.

وكان يرى أن «إذ» قد تقع للاستقبال مستدلًّا بقوله جلَّ شأنه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤].

وأن إلى قد تأتي بمعنى في مثل: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

وأن من معاني «عن» الاستعانة مثل: «رميت عن القوس».

وأن زيدًا في قولك: «بحسبك زيد» مبتدأ مؤخر.

وأن على تأتي بمعنى مع مثل: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأن الكاف تأتي للتعليل مثل: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وأن ذا زائدة في مثل: «ماذا صنعت؟»

وأن مثل: «بادئ بدْء» و«أيادي سبأ» حالات مبنية.

وكان يمنع إبدال المضمر من الظاهر ويعرب «إياه» في مثل: «رأيت زيدًا إياه» توكيدًا لا بدلًا.

وذهب إلى أن الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معًا مثل: «رأيت القمح القدح بدرهمين»؛ أي: منه.

وكان يرى أن «مثل» إذا كانت مضافة إلى معرفة وحذفت جاز في المعرفة أن تكون صفة نحو: «مررت برجل زهير»، وحالًا نحو: «هذا زيد زهيرًا».

وكان يذهب إلى أن لكن في مثل: «ما قام زيد ولكن عمرو» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، والتقدير: ولكن قام عمرو.

وكان الجمهور يذهب في مثل قول شاعر:

وزججن الحواجب والعيونا

وقول آخر:

علفتها تبنا وماء باردًا

إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل: كحلن في الشطر الأول وسقيتها في الشطر الثاني، وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني.

وكان الجمهور يرى أن رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشعراء:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ضرورة، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة.

وذكر أن المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية، مستدلًّا بقول أحد الشعراء:

لعلّ الْتِفاتًا مِنْك نَحْوي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة لِلرَّحِم(١)

ثامن عشر: مصنفاته:

قال السيوطي: «وَأما تصانيفه فَرَأَيْت فِي تذكرة الشَّيْخ تَاج الدّين بن مَكْتُوم أَن بَعضهم نظمها فِي أَبْيَات، قَالَ الشَّيْخ تَاج الدّين: وَقد أهمل أَشْيَاء أخر من مؤلفاته، فذيلت عَلَيْهَا. وَهَا أَنا أورد نظمها مُبينًا:

سقى اللَّه رب الْعَرْش قبر ابْن مالكٍ ... سحائب غفران تغاديه هطلا

فقد ضم شَمل النَّحْو من بعد شته ... وَبَين أَقْوَال النُّحَاة وفصلا

بألفيةٍ تسمى الْخُلَاصَة قد حوت ... خُلَاصَة علم النَّحْو وَالصرْف مكملا

وكافيةٍ مشروحةٍ أَصبَحت تفي ... لعمري بالعلمين فِيهَا تسهلا

ومختصر سَمَّاهُ عُمْدَة لاقط ... يضم أصُول النَّحْو لَا غير مُجملا

وَبَين مَعْنَاهُ بشرحٍ منقحٍ ... أَفَادَ بِهِ مَا كَانَ لولاه مهملا

وَآخر سَمَّاهُ بإكمال عمدةٍ ... فَزَاد عَلَيْهَا فِي البحوث وعللا

وصنف للإكمال شرحًا مُبينًا ... مَعَانِيه حَتَّى غَدَتْ ربة أنجلا

وَلَا سِيمَا التسهيل لَو تمّ شَرحه ... لَكَانَ كبحر ماج عذبًا وسلسلا

ونظم فِي الْأَفْعَال أَيْضا قصيدةً ... فسهل مِنْهَا كل وعر وذللا

وأرجوزة تحوي المثلث بَينا ... مربعة المصراع غراء تجتلى

وصنف فِي الْمَقْصُور أَيْضا قصيدةً ... وضمنها الْمَمْدُود أَيْضا فكملا

وأتبعها شرحًا لَهَا متضمنًا ... بَيَان مَعَانِيهَا بهَا متكفلا

(١) شوقي بن ضيف «المدارس النحوية» (ص٣١٥ ـ ٣١٧).

وأعرب توضيحًا أَحَادِيث ضمنت ... صَحِيح الـبُـخَارِيّ الإِمَام وسهلًا
ويكفيه ذَا بَين الْخَلَائق رفْعَة ... وَعند النَّبِي الْمُصْطَفى متوسلا
فيا رب عَنَّا جازه الْآن خير مَا ... جزيت وليا لم يزل متفضلا
وَفِي الضَّاد والظا قد أَتَى بقصيدةٍ ... وأتبعها أُخْرَى بوزنين أصلا
وَبَين فِي شرحيهما كل مَا غَدا ... على الذِّهْن معتاصًا فَأصْبح مجتلى
ونظم أُخْرَى فِي الَّذِي يهمزونه ... وَمَا لَيْسَ مهموزًا بشرح لَهَا تَلا
وَجَاء بنظمٍ للمفصل بارعٍ ... رفيع على المنظوم يدعى المؤصلا
وَعرف بالتعريف فِي الصّرْف أَنه ... إِمَام غَدا فِي كل فضلٍ مفضلا
وَفِي شرح ذَا التَّعْرِيف فصل كل مَا ... أَتَى مُجملا فِيهِ وَبَين مُشكلا
وصنف فِيمَا جا بأفعل مَعَ فعل ... كتابا لطيفًا للمهم محصلًا
وَألف فِي الْإِبْدَال مُخْتَصرا لَهُ ... دَعَاهُ الْوِفَاق فاق تصنيف من خلا
ونظم فِي علم الْقرَاءَات موجزًا ... قصيدًا يُسمى الْمَالِكِي مبجلا
وأرجوزةً فِي الظَّاء وَالضَّاد قد حوى ... بهَا لَهما معنى لطيفًا وحصلا
وَآخر لم أدر اسْمه غير أَنه ... على نَحْو نظم الْحَوْز منظومة انجلا
فجملتها عشرُون تتلو ثمانيا ... فدونكها نسخا وحفظًا لتنبلا

وَقد رَأَيْت لَهُ غير مَا ذكر فِي هَذِه الأبيات كتابا سَمَّاهُ نظم الْفَوَائِد، وَهُوَ ضوابط فَوَائِد منظومة، لَيست على رُوِيَ وَاحِد.

وَرَأَيْت فِي بعض المجاميع الْمَوْقُوفَة بخزانة مَحْمُود فَتَاوَى لَهُ فِي الْعَرَبيَّة، جمعهَا لَهُ بعض طلبته، وَقد نقلتها فِي تذكرتي، ثمَّ فِي الطَّبَقَات الْكُبْرَى فِي تَرْجَمته.

وَله مَجْمُوع يُسمى الْفَوَائِد فِي النَّحْو، وَهُوَ الَّذِي لخص مِنْهُ التسهيل»[1].

(١) «بغية الوعاة» (١/ ١٣١، ١٣٢).

تاسع عشر: تلاميذه:

تتلمذ على ابن مالك خلق كثيرون، ممن أبرز من تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٨٦هـ.

- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفي سنة ٧٦٩هـ[١].

عشرون: أخلاقه:

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وسمت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظة حتى يراجعه في محلهن وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ[٢].

حادي والعشرون: وفاته:

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ باتفاق، وصلي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بتربة ابن جعوان[٣].

قال ابن الجزري: «مات رحمه الله بدمشق ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون»[٤].

---

(١) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٧).

(٢) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٩).

(٣) «مقدمة إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ٢٠).

(٤) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ١٨١).

رقمه
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثانيًا: ترجمة بهاء الدين بن عقيل

أولًا: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه:

هو: الشيخ الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل الحلبي البالسي الأصل نزيل القاهرة القرشي الهاشمي الشافعي الفقيه النحوي، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب، ولد يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٤هـ أو ٦٩٨هـ الموافق ١٢٩٤م أو ١٢٩٨م، وقدم القاهرة فلازم طلب العلم إلى أن نبغ فيه(١).

ثانيًا: شيوخه:

١ ـ لازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة فأخذ عنه كتاب سيبويه والتسهيل وشرحه حتي كان من أجلِّ تلامذته، وشهد له بالمهارة حتى قال: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»(٢).

٢ ـ لازم الشيخ علاء الدين القونوي فأخذ عنه الفقه والأصول والخلاف والمنطق وسمع من التحصيل جملة كبيرة وقرأ عليه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان(٣).

٣ ـ سمع من أبي الهدى أحمد بن محمد بداية الهداية للغزالي.

٤ ـ الشيخ حسن بن عمر بن عمر الكردي.

٥ ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب كمال الدين أبو الفضل بن الشحنة (ت٧٧٦هـ).

---

(١) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٤).
(٢) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٤).
(٣) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٥).

٦ ـ وزيرة بنت عمر بن أسعد التنوخية ست الوزراء، مسندة الوقت (ت٧١٦هـ).

٧ ـ أخذ زين الدين بن الكتاني.

٨ ـ الشيخ جلال الدين القزويني واستنابه في الحكم بالحسينية[١].

٩ ـ وأخذ القراءات السبع عن الشيخ تقي الدين أبي عبد الله بن الصايغ (ت٧٢٥هـ)[٢].

١٠ ـ الشيخ شرف الدين بن الصابوني.

١١ ـ قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة.

ثالثًا: مناصبه:

تولى نيابة الحكم بمصر والجيزة نائبًا عن عز الدين بن جماعة وسار سيرة حسنة جيدة، ثم عزله لواقعة وقعت منه مع القاضي موفق الدين الحجاوي الحنبلي، وكان سببه أن القاضي صنع حفلًا لولده سراج الدين بمناسبة إجلاسه للتدريس بجامع الأقمر في صفر سنة ٧٤٤هـ فحضره أعيان المذاهب فجرى البحث بين موفق الدين والشيخ بهاء الدين بن عقيل حتى أدى إلى المشادة فغضب الشيخ بن جماعة لرفيقه وعزل الشيخ ابن عقيل عن نيابته وولاها تاج الدين المناوي، فلما عزل ابن عقيل غضب له الأمير صرغتمش وولاه القضاء وعزل ابن جماعة فأصبح ابن عقيل هو قاضي القضاة بالديار المصرية وذلك في يوم الخميس الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٥٩هـ.

ومما يستفاد من أخلاق العلماء أنه بعد توليته جاء الإمام ابن جماعة إلى منزله فهنأه ثم ذهب إليه ابن عقيل بعد ذلك إلى منزله فجلس بين يديه وقال: «إنما أنا نائبك» وتلك هي أخلاق العلماء، ولما تخلى الأمير

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٤).

(٢) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٥).

صرغتمش عن دعمه أعيد الشيخ عز الدين بن جماعة إلى منصبه وعزل ابن عقيل وكان عزله في رمضان فكانت مدة ولاية ابن عقيل على القضاء ثمانين يومًا(١).

رابعًا: صفاته:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ ـ رئيس العلماء ـ وصدر الشافعية بالديار المصرية، إمامًا في العربية والبيان والمعاني ويتكلم في الفقه والأصول كلامًا حسنًا، قوي النفس يتيه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ويعظمونه، وكان عنده حشمة بالغة وتأنق بالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه، وكان جوادًا مهيبًا لا يتودد الى أحد ويتودد إليه الكثير من الناس، وكان في لسانه لثغة، ومات وعليه دين وكان لا يبقي على شيء رَحِمَهُ اللَّهُ وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم؛ أي: ما يعادل أكثر من ثلاثة آلاف مثقال ذهبًا.

وقد درس بالمدرسة القطبية العتيقة بالقاهرة، ودرس الفقه بجامع القلعة، وولي الزاوية الخشابية بعد عز الدين بن جماعة، ثم درس في آخر عمره بالزاوية الكبرى بالجامع العتيق بمصر، وهو المكان الذي كان الشافعي يدرس فيه، ودرس التفسير بالجامع الطولوني فختم فيه القرآن تفسيرًا في مدة ثلاثة وعشرين سنة، ثم شرع في أول القرآن بعد ذلك فمات في أثناء ذلك وكان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب من الشهود وصيه إلا بإذن القاضي، فأبطل ذلك وقال: إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل(٢).

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ الْإِسْنَوِيّ فِي طبقاته: وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة وَالْبَيَان، وَيتَكَلَّم فِي

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٣).

(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٧).

الْأُصُول وَالْفِقْه كلَامًا حسنًا؛ وَكَانَ غير مَحْمُود التَّصَرُّفَات الْمَالِيَّة، حاد الْخلق، جوادًا مهيبًا، لَا يتَرَدَّد إِلَى أحد.

إلى أن قال:

وَقَالَ غَيره: مَا أنصف الشَّيْخ جمال الدّين الْإِسْنَوِيّ ابْن عقيل، وَفِي كَلَامه تحامل عَلَيْهِ؛ لأن ابْن عقيل كَانَ لَا ينصفه فِي الْبَحْث فِي مجْلِس أبي حَيَّان؛ وَرُبمَا خرج عَلَيْهِ[١].

خامسًا: مؤلفاته:

١ ـ «الكتاب الجليل في شرح ألفية بن مالك» طار صيته في الآفاق وكان عليه المعمول في التدريس مددًا عديدة في الأزهر وغيره من معاهد العلم.

٢ ـ «التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» في التفسير ولكن لم يكمله.

٣ ـ «الجامع النفيس لمذهب ابن إدريس»، أطال فيه النفس جدًّا في فقه الشافعية، كتب منه ستة مجلدات الى آخر الاستطابة، ولم يكمله.

٤ ـ «المساعد شرح تسهيل الفوائد»، للإسفراييني.

٥ ـ «الذخيرة في تفسير القرآن»، وصل فيه إلى سورة النساء.

٦ ـ «تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد»، وهو تلخيص الجامع النفيس.

٧ ـ كتاب مطول على مسألة «رفع اليدين»، ثم لخصه بعد ذلك.

٨ ـ رسالة على قول: «أنا مؤمن إن شاء الله».

٩ ـ «الأوهام الواقعة» للنووي وابن الرفعة، مختصر من الرافعي، ولم يفته شيء من مسائله ولا من خلاف المذاهب، وضم إليه زوائد الروضة والتنبيه على ما خالف النووي[٢].

---

(١) «بغية الوعاة» (٢/ ٤٧، ٤٨).

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ٤٢٨)، «هدية العارفين» (١/ ٤٦٧).

وَمن شعره:

ولابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ شعر حسن، فمن شعره:

قسَمًا بِمَا أوليتمُ مِن فَضلكُمْ   للْعَبدِ عِندَ قوارع الْأَيَّام
مَا غاضَ مَاءُ ودادِه وثنائِه   بلْ ضاعفتهُ سحائبُ الإنعامِ[1]

سادسًا: تلامذته:

درس على يد الشيخ ابن عقيل تلاميذ كُثر نبغ منهم:

١ ـ السراج البلقيني، عمر بن رسلان، بن نصر، بن صالح، بن شهاب، بن عبد الخالق، بن عبد الحق السراج، أبو حفص الكناني البلقيني، القاهري الشافعي (ت٨٠٥هـ) وقد زوجه ابن عقيل ابنته، فهو جد ولديه العلامة بدر الدين محمد وقاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمٰن، وقال عنه الشيخ ابن عقيل: هو أحق الناس بالفتيا في زمانه[2].

٢ ـ سبطه جلال الدين عبد الرحمٰن قاضي القضاة.

٣ ـ جمال الدين بن ظهيرة.

٤ ـ الحافظ ولي الدين العراقي.

سابعًا: وفاته:

توفي الشيخ ابن عقيل وهو في طريق عودته من الحج في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر ١٣٦٧م، ودفن بالقرافة قريبًا من تربة الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3]

رحم الله الشيخ رحمة واسعة وتغمده بواسع المغفرة.

(١) «بغية الوعاة» (٢/ ٤٨).
(٢) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٩).
(٣) «المنهل الصافي» (٧/ ٩٧).

ثالثًا: طريقتنا في التعليق على شرح ابن عقيل

١ ـ عزونا الآياتِ إلى سُورها، بذكر رقم الآية، واسم السُّورة، كما خرَّجنا القراءات القرآنيَّة مِن كتب القراءات والتفسير واللغة، وتوجيهها أحيانًا.

٢ ـ خرَّجنا الأبيات الشعرية من مظانها، ونسبناها إلى قائليها.

٣ ـ أحلنا النصوص المذكورة في الكتاب إلى مصادرها، وفي حالة عدم التمكن من المصدر الأصلي، أحلنا على مصدر نقل النص من الأصل حسب الطاقة.

٤ ـ التعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، وتنوع تعليقنا على النحو الآتي:

١ ـ تعريف ما لم يعرفه الناظم أو الشارح(١).

٢ ـ ذكر بعض المحترزات في التعريف مما فات الناظم أو الشارح(٢).

٣ ـ شرح بعض عبارات الناظم مما فات الشارح(٣).

٤ ـ نسبة أقوال نقلها الشارح، ولم ينسبها لأحد(٤).

٥ ـ إيضاح المبهم(٥).

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨، ٢٩، ١٠٢، ٢٢٩، ٣٠٥).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٤، ١١٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٩٣).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٢٧).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٤٨، ٤٣٦).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٥) أنه ذكر من شروط (ذا) لكي تكون موصولة: (ألا تكون ملغاة) ولم يفسر معنى الإلغاء.

٦ ـ التنبيه على أن في بعض تعبيرات الناظم ما يحتاج إلى دقة أو إصلاح أو تحرير[١].

٧ ـ التنبيه على أن في بعض عبارات الألفية زيادة أو حشوًا ليس به

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٦١) قال: (كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرَا)، قال الشاطبي في «شرح الألفية» (٢/ ٧١): «كان من حقه أن يقول: (كذا إذا ما الخبر كان فِعْلًا)؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر».
وقالَ المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٢): «فإن قلت: أطلق في قوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق.
قلت: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله».
وانظر: حاشية الأسقاطي (ق٤٢/ ب).
وقال ابن الوردي في «تحرير الخصاصة» (١/ ١٧٦): «ويوهم كلام الشيخ أن مثل هذا لا يجوز أن يصدق عليه أن الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

أو كان فعل خبر كابني قرا ... أو قصد استعماله منحصرا

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بابني قرا، المبتدأ فيه مفرد والفعل مسند إلى ضميره».
وفي (ص٥٩٦): قال: (فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ)، فاعترض على الناظم أن تقديم الفتح مشعر بتفضيلِه له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال: «فارفع أو انصبن أو افتح تعدل» لكان أحسن قاله الشاطبي (٢/ ٤٣٩).
وفي (ص٧٦٥): قال الناظم: (وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ)، قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٤): «قوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد) عبارة غير محررة وذلك أن الكلام مفروض على أن التقديم قياسٌ لا أنه سماع، وهذه العبارة تؤذن بأنه سماع لا قياس، ألا ترى أن قوله: (إن ورد) إنما معناه: إن ورد في السماع، إذ لا يقال فيما كان قياسًا الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب؛ لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام فيه موقوفًا على الورود عنهم بعيدٌ من أن يقال: إنه قياس، وأيضًا فإن قوله: (نصبه اختر) مع قوله: (إن ورد) كالمتناقض؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده، فوروده لا بد أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا، وعلى كلا التقديرين لا اختيار فيه؛ إذ لا يقال إلا كما سمع، فثبت أن قوله: (إن ورد) غير محصل ولا محرر، فلو قال مثلًا: (ولكن نصبه قد اعتمد) أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل لكان أولى. ولا جواب لي عنه الآن. ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه».

جديد(١).

٨ ـ التنبيه على ما قد يكون في بعض التجاوز في العبارات في الألفية(٢).

٩ ـ الاعتذار عن الناظم في بعض ما قصر فيه(٣).

١٠ ـ نقض بعض اطلاقات الناظم في الألفية(٤).

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٢٧) قال الناظم:
(كَـذاكَ سَبْـقُ خَبَـرٍ مَـا الـنَّـافِيَـهْ فَـجِـئْ بِـهَـا مَـتْـلُـوَّةً لَا تَـالِـيَـهْ)
فقوله: فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ، تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله:
«كَـذَاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرٍ مَـا الـنـافِـيَـهْ»
معناه: لا يجوزُ أن تكونَ ما تاليةً؛ بل متلوّةٌ؛ أي: يمتنع تقديمُ الخبر على ما.

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٥٣) قال الناظم:
(وبعدَ أنْ تَعْوِيضُ ما عنها ارْتُكِبْ)
قال الخضري: «مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى».

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٥٤) قال الناظم:
(كـمِـثْـلِ أَمَّـا أنـتَ بَـرًّا فـاقْـتَـرِبْ)
الناظم لم يُحَرِّر عبارته في المحذوف ما هو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إنْ ولو كان واسمُها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتي عوضًا من كان مع أنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أيضًا معها. وذلك غير صحيح؛ بل «أنت» في قوله: «أمّا أَنْتَ بَرّا» وهو اسمُ كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجري حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.
وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله:
«وَبَعْدَ أَنْ تَعوِيضُ ما عَنْها ارتُكِبْ»
فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولًا ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٠).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٤٣٠) قال:
(والنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زالَ دَائمًا قُفِي)
=

١١ ـ توجيه بعض اختيار الناظم لبعض التعبيرات[١].

١٢ ـ ذكر بعض الإيرادات على الناظم والجواب عنها إن أمكن[٢].

= قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ١٨٥): «وليس فيما قاله فيهما صحيح.
وأما زال فإنها على وجهين:
أحدهما: أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيلُ، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص؛ بل تقول: زال الشيء يَزِيله زيلًا: إذا مَيّزه منه وفَرّقه. ويقال: أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ يفعُلُ، وفَعَل يَفْعِلُ، لا يكونان ناقصين.
والثاني: الذي على فَعِل يَفْعَل، وهو الذى قصد ذكره، والذي لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.
فإن قيل: كيف زعم ذلك وقال: إن النقص فيها دائمًا تُفِي ـ أي: تُبِّعَ، يقال: قفوت أثَرَه؛ أي: تبعتُه ـ فالمعنى: أن السماع تُتِبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قولِ عبد الله بن ثعلبةَ الحنَفِي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ ... فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ
وَمَا إن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ ... وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لا خَبَر له، والكلام قد تَمّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف:

وَلَا يَزَالُ وَهْوَ أَلْيَسُ

كأنّه قال: ولا يبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التي على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةً لغوًا؟
فالجوابُ: أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد: وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية.
وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح.
وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمام إلا بأمرٍ بين وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص وأكّده تنبيهًا على أنّ ما يُتوهّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسي في «الحلبيّات» من وُقوعِ زال تامّةَ لا يثبتُ.
ولما عيّن للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلّ على أنّ ما عداها قد يأتي تامًّا، وذلك صحيح».

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٣٠٤).
(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٧٠، ٣٠٨، ٣٢٥).

١٣ ـ توجيه ما يحتاج إلى توجيه من كلام الناظم[١].

١٤ ـ ذكر بعض التعليلات لاختيار الناظم[٢].

١٥ ـ ذكر المذاهب الأخرى التي لم يذكرها المصنف[٣].

١٦ ـ تعليل بعض الترجيحات[٤].

١٧ ـ تعليل ما يحتاج إلى تعليل، سواء في كلام الناظم أو الشارح[٥].

١٨ ـ ذكر بعض الإيرادات على الشارح والجواب عنها إن أمكن[٦].

١٩ ـ قمنا بذكر المسائل التي لم يذكرها الشارح، مثل: أسباب تحريك المبني (١، ٧٥)، وأسباب الفتح (١/ ٧٦ ـ ٧٨)، ما ينقاس فيه ما جمع بألف وتاء مزيدتين (١/ ١٣٩)، وشروط التثنية (١/ ١٠٤)، مراتب الضمائر (١/ ١٦٢)، وأقسام الضمير (١٦٧)، شروط الموصول الاسمي (١/ ٢٣٧)، وعلامة (لو) لكي تكون حرف وصل (١/ ٢٣٦)، ومواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان (١/ ٣٤٣)، مواضع وجوب تأخير الخبر (١/ ٣٧٣)، وشروط دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) (١/ ٥٤٠).

٢٠ ـ قد يفوت الشارح بعض شروط شيء، فنذكرها[٧].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١٦٦، ٢٩٧، ٣٨١).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٥٧، ٨٢).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٥) وذكر أدلتهم، وكذلك توجيه لما ذهبوا إليه. انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٧٢، ٣٠٤).

(٤) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨٧، ٢٩٣).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١٤، ٢٧، ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ٢٤٠، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٧).

(٦) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ١١، ١٦، ٣٩، ٥٤، ٧٠، ١٨٣، ٢٢٦، ٣١١، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٩٨، ٤٠٠).

(٧) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٥٩، ٢٨٣، ٥٣٦).

٢١ ـ ذكر ما فات الشارح من الأنواع[١].

٢٢ ـ الجواب عما اعترض به الشارح على الناظم إن أمكن[٢].

٢٣ ـ أكثر الناظم من ذكر الضمائر؛ بل تتعدد في البيت الواحد، فقمنا ببيان عود هذه الضمائر[٣].

٢٤ ـ ذكر شواهد على بعض المسائل، مما فات الشارح، فمن ذلك: جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف (١/ ٢٧٩).

وصف النسخ المخطوطة مع نماذج منها:

فقد اجتمع لنا ـ بتوفيق الله عزَّ شانه، ثم بمعونة الباحثين ـ نفع الله بهم ـ نسخٌ كثيرة من شرح العلَّامة المحقق بهاء الدين ابن عَقِيل (٧٦٩هـ) لألفية شيخ النحاة في وقته الإمام جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ) ـ رحمهما الله جميعًا ـ.

وهي ـ على الإنصاف ـ كثيرة ومتداولة، وعلى بعضها حواشٍ مفيدة، وتعليقات نادرة، لكننا آثرنا انتخاب أجودها، وانتقاء أتقنها؛ لنطابق بها ما لدينا من النسخة المصفوفة.

ومهما يكن من شيء: فهذا وصف أهم النسخ المعتمدة في التحقيق:

النسخة (ح):

هي من محفوظات مكتبة الحرمين الشريفين، برقم (٣٠٢١)، وهي حوالي (٢٤٢) لوحة، كل لوحة وجهان، الوجه فيه حوالي ١٧ سطرًا، والسطر فيه ما يقارب ٩ كلمات، وعلى اللوحات السبع الأُوَل ـ فقط ـ تعليقات؛ منها الواضح ومنها الخفي.

---

(١) مثل أنواع (ال): انظر: (١/ ٢٨٩).
(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٢٨٠، ٣٠٠).
(٣) انظر ـ مثلًا ـ: (١/ ٥٠٣، ٥٨٢، ٥٩٩).

وأصلها: وقف السلطان الأعظم والخاقان المعظم عبد المجيد خان ابن السلطان الغازي محمود خان ـ كما هو في طُرَّة النسخة، وعليها عدة أختام يظهر أنها أختام ملكية.

وهي بلونين، الأحمر والأسود ـ وهو الأصل في الكتابة. لكن لا ضابط لما يكتب بالأحمر، فأحيانًا يكتب به أبيات الألفية، وأحيانًا الشواهد الشعرية، وأحيانًا الآيات القرآنية، وهكذا، ويرمز لبيت ابن مالك (ص)، و(ش) للشرح غالبًا.

جاء في صدرها ما نصه ـ باللون الأحمر: ««شرح ألفية الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك»، للشيخ الإمام العلامة قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله أبي محمد عبد الله ابن عقيلٍ المصري الشافعي، تغمدهما الله برحمته».

وفي ختامها: «فرغ من تعليقه يوم الخميس، خامس شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وسبعمائة (٧٦٩هـ)، بدمشق المحروسة ـ حرسها الله تعالى ـ أحمد بن عمر بن مُسَلَّم بن سعيد الشافعي، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا».

رقمه
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

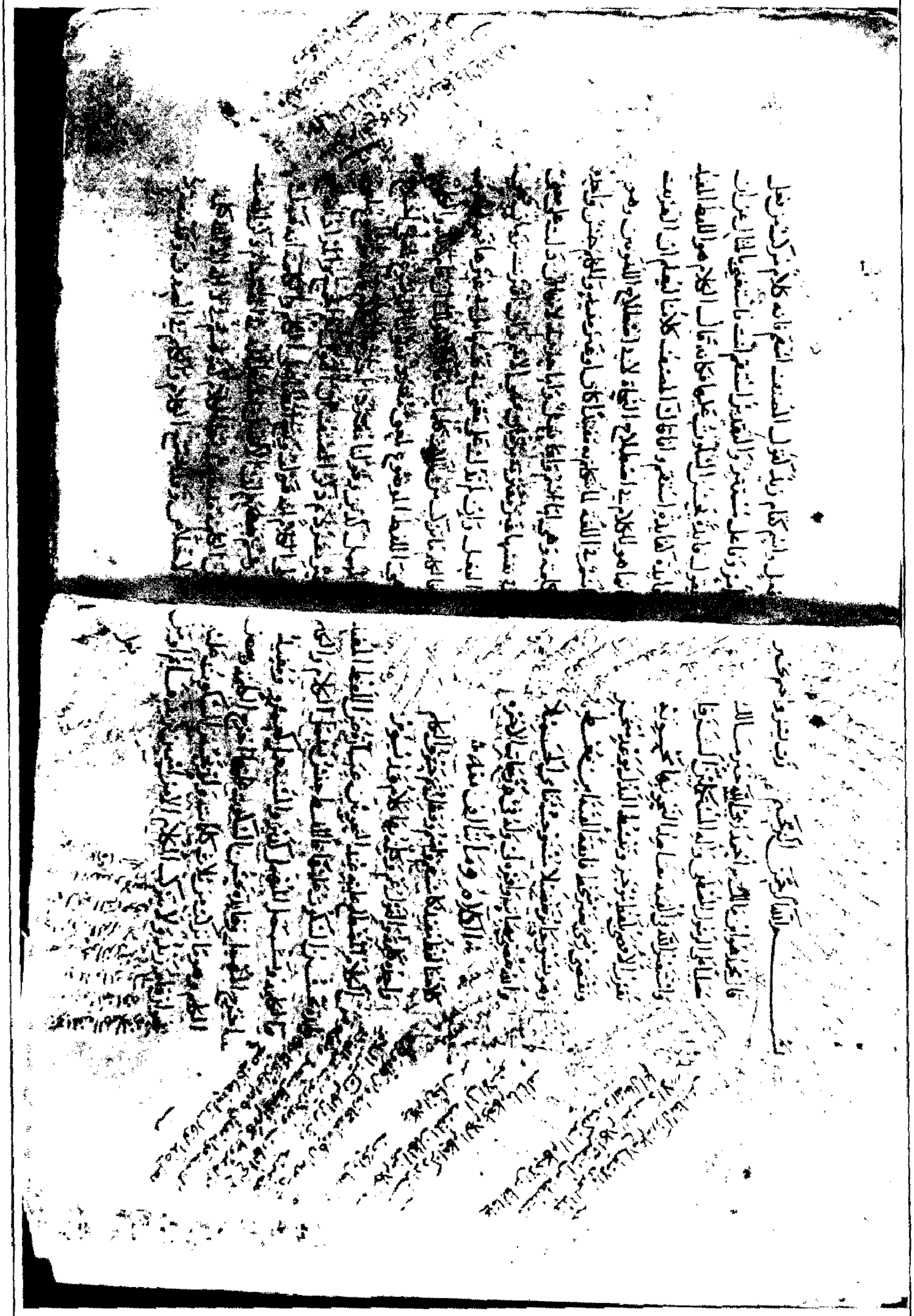

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأتمم بخير

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

وتقتضي رضى بغير سخط فائقة ألفية ابن معطي

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

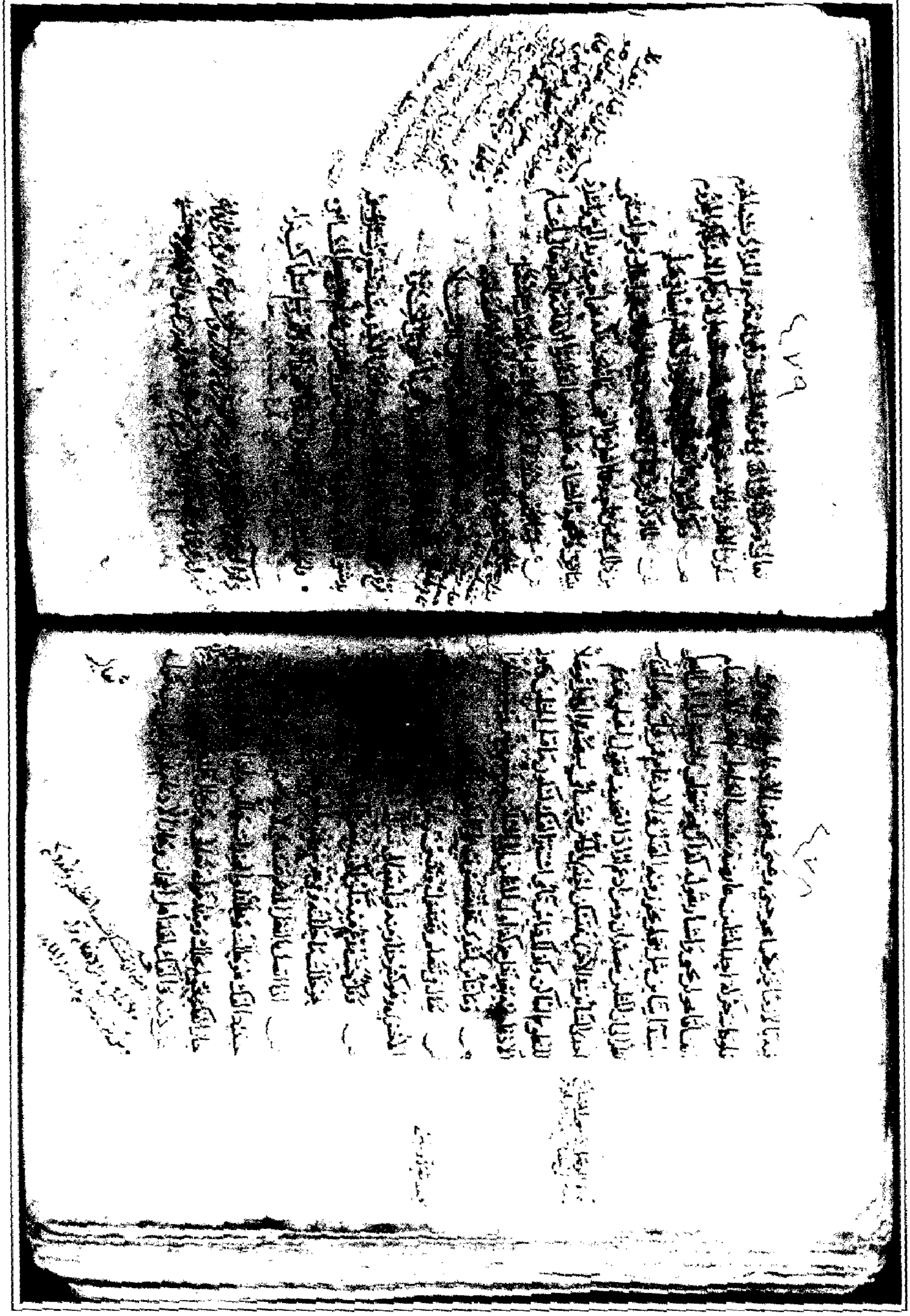

النسخة (ص):

برقم (...)، وهي حوالي ١٣٩ لوحة، كل لوحة وجهان، مسطرتها ٢٦، كل سطر ١٣ كلمة، وكلها بلون واحد بالمداد الأسود.

جاء في أولها ـ ما نصه: «كتاب شرح الألفية للشيخ الإمام العالم العامل حجة العرب ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى، ونفعنا ببركته وبركة علومه، في الدنيا والآخرة، آمين.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلاة وسلام على أشرف المرسلين؛ محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، سبحان ربك ربِّ العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين، وحسبنا الله تعالى ونِعم الوكيل».

وفي خاتمة النسخة: «وفرغ من كتابته مالكه ـ إن شاء الله تعالى ـ العبد الفقير الضعيف المعترف بالتقصير والتسويف، الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيّه محمد ﷺ النبيِّ الشريف، في يوم القيامة: عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن خضر بن عبد الوهاب الطائفي بلدًا، والشافعي معتقدًا، غفر الله ـ تعالى ـ له ولوالديه ولأولاده وذريته ولنسله وعقبه، ولمن قرأ فيه ونظر فيه ودعا لكاتبه بالغربة، ولوالديه بالرحمة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. . . آمين آمين آمين، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته وأهل بيته وسائر الصالحين، آمين، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا؛ حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل ـ في يوم الاثنين المبارك، الموافق الثامن شهر ذي الحجة الحرام، سنة سبعين وثماني مائة (٨٧٠هـ). أحسن الله تعالى عاقبتها وما بعدها في خير وسلام آمين، والحمد لله ربِّ العالمين».

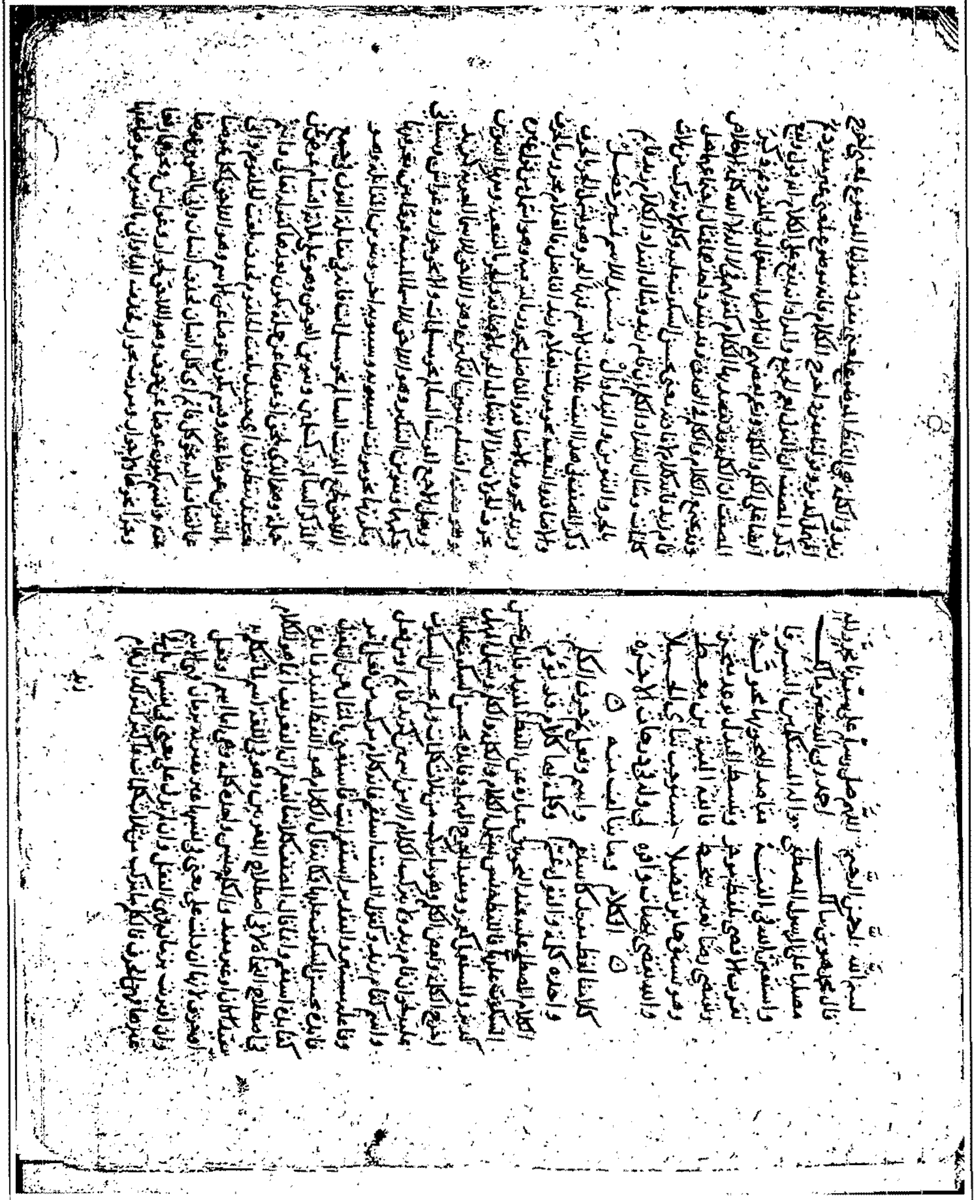

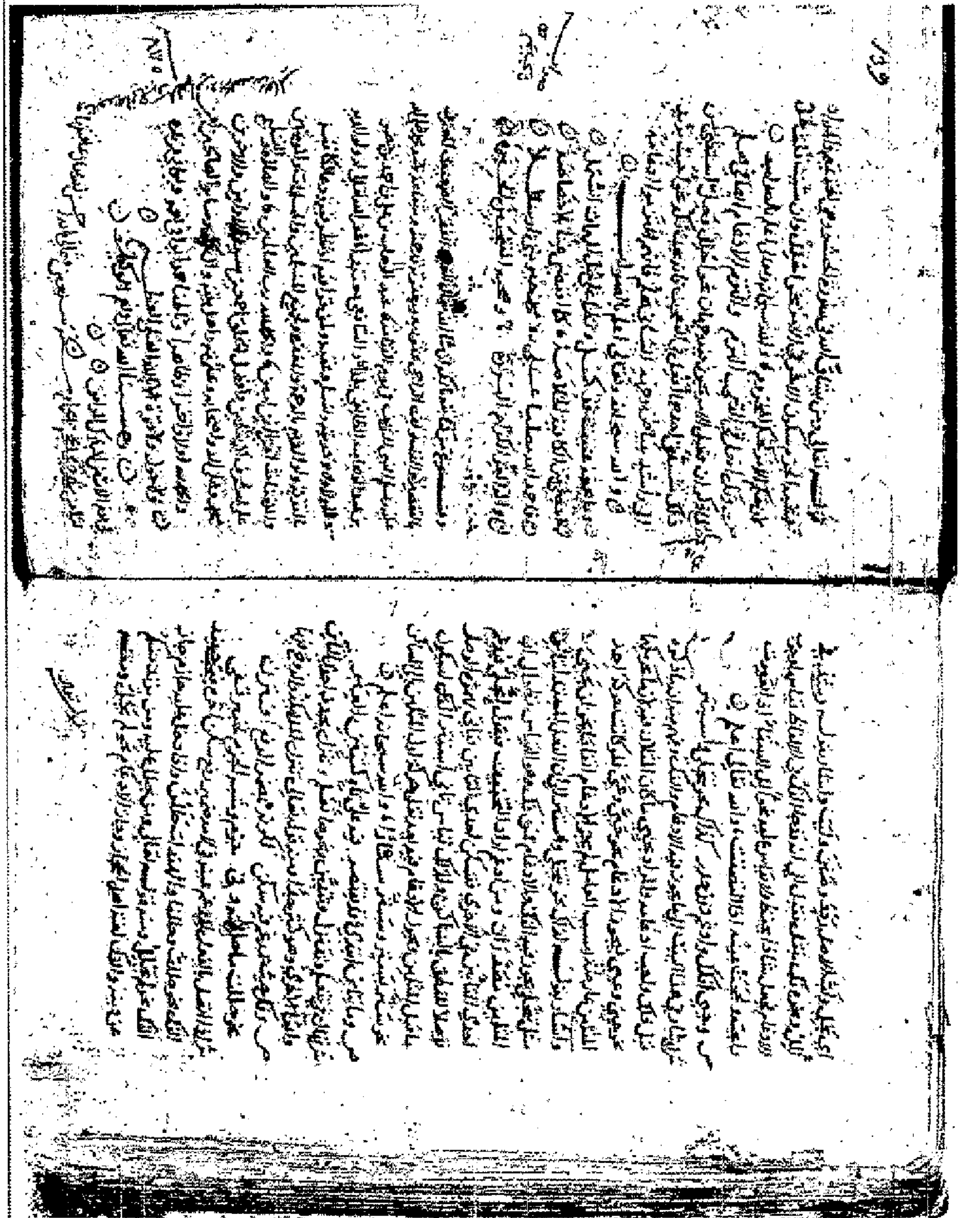

النسخة (ع):

هي برقم (٣٠٢٠)، خطها خط نسخٍ جيد، بلونين: الأحمر للمتن، والأسود للشرح، وهي حوالي (٢٤١) لوحة، كل لوحة وجهان، مسطرتها حوالي ١٧، كل سطر حوالي ١٢ كلمة، وعليها حواشٍ نادرة؛ قد تزيد ـ أحيانًا، في مواضع قليلة. واستدراكات لبعض ما سقط في النسخ باللون الأحمر في الحاشية، وفيها ضبط قلم مدقق.

وفي أولها: «شرح الألفية لابن عقيل».

وفي ختامها: «بالصواب تم الكتاب، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. علَّقه الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير: أحمد بن عبد القادر الأنصاري الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين، سنة ٩٥٠هـ».

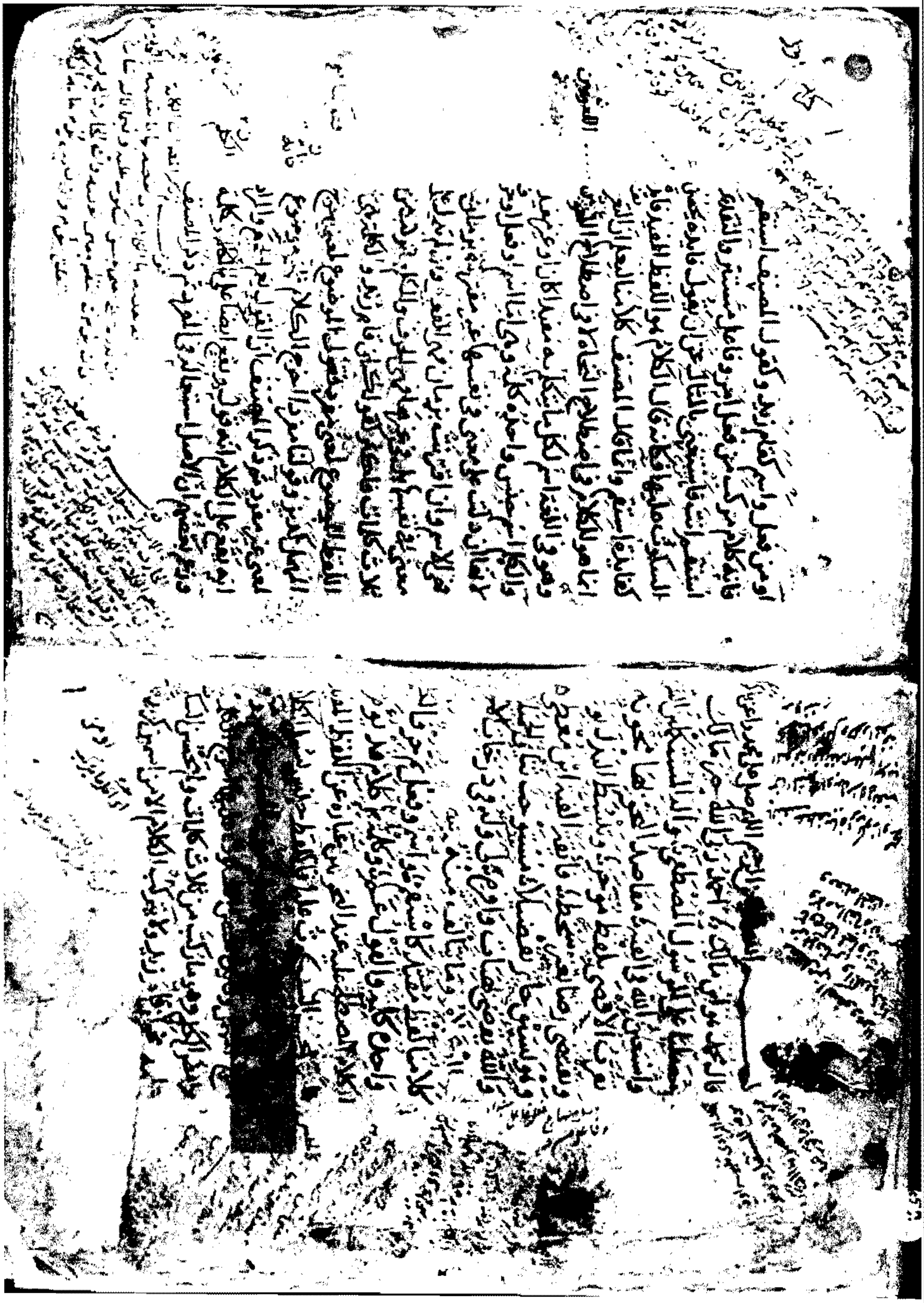

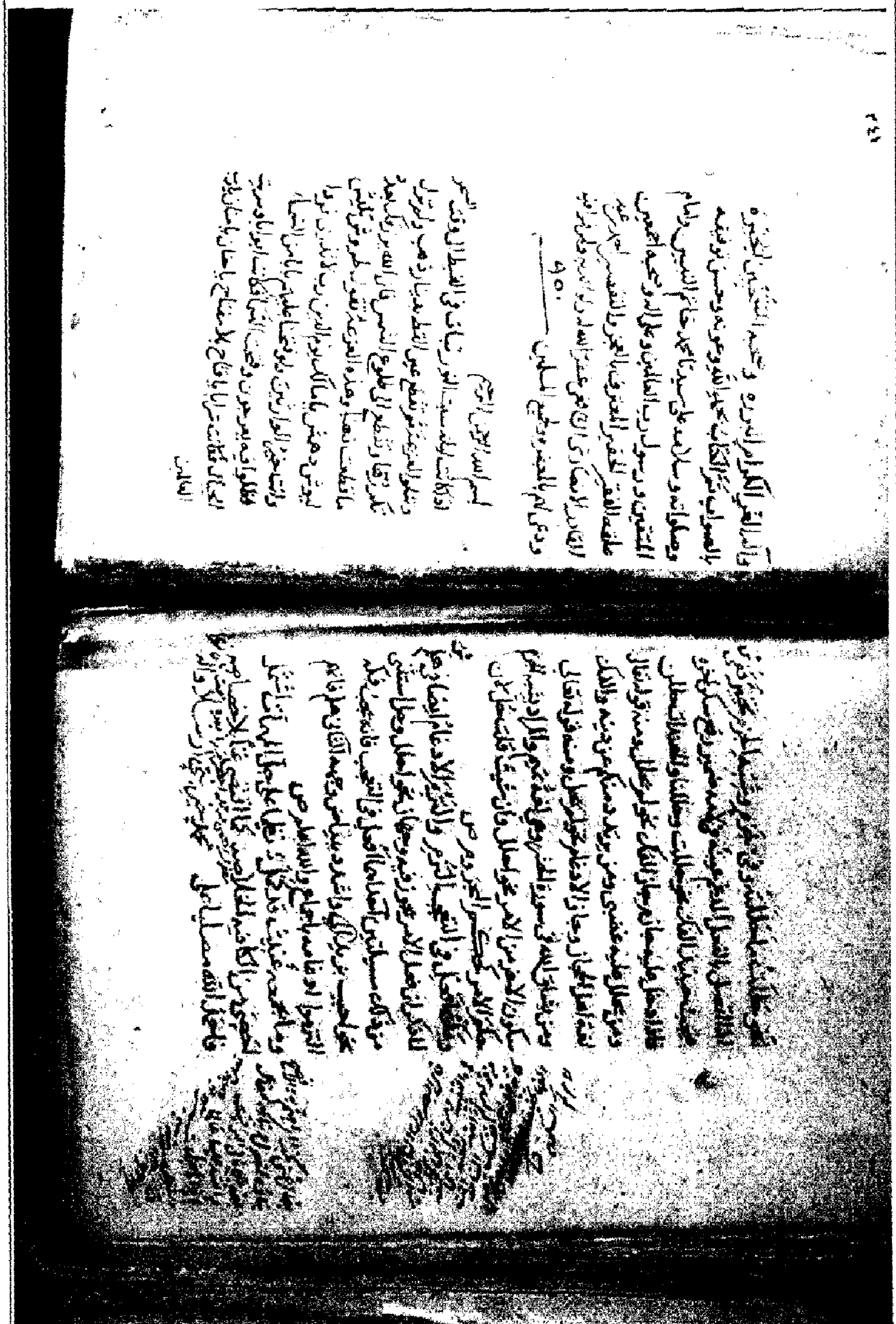

النسخة (س):

وهي نسخة من محفوظات المكتبة المركزية للمخطوطات المركزية؛ السيدة زينب ﷺ بالقاهرة؛ إهداء مكتبة الأحمدي، برقم (١٧٥٩)، وهي حوالي ٢٤٣ لوحة، كل لوحة ورقتان، مسطرتها حوالي ١٧، كل سطر ١٣ كلمة، تاريخ النسخ (٩٧٢هـ).

وتتميز بتدقيقات تكتب أعلى الكلمات وأسفلها لعبارة الشارح.

جاء في أولها: «هذا الكتاب شرح الألفية لابن عقيل رحمه الله تعالى».

وجاء في خاتمتها، ما نصه: «تم الشرح بعون الله وتوفيقه، وببركة رسول الله ورفيقه، على يد كاتبه الفقير الحقير، راجي عفو ربه القدير، والمفتقر إلى رحمة من اللطيف الخبير: عبيد الباقي بن السقا الشهير، وكان الفراغ منه نهار الثلاثاء ثاني رمضان المعظم سنة ٩٧٢هـ.

سيبقى الخط بعدي في كتابي ... ويفنى الكف مني في التراب
فيا ليت الذي يقرا كتابي ... دعا لي بالخلاص من العذاب
خلقت من التراب بغير ذنب ... وأرجع بالذنوب إلى التراب
فأرجو رحمات اللّه ربي ... بحرمة من له الشفاعة في المآب»

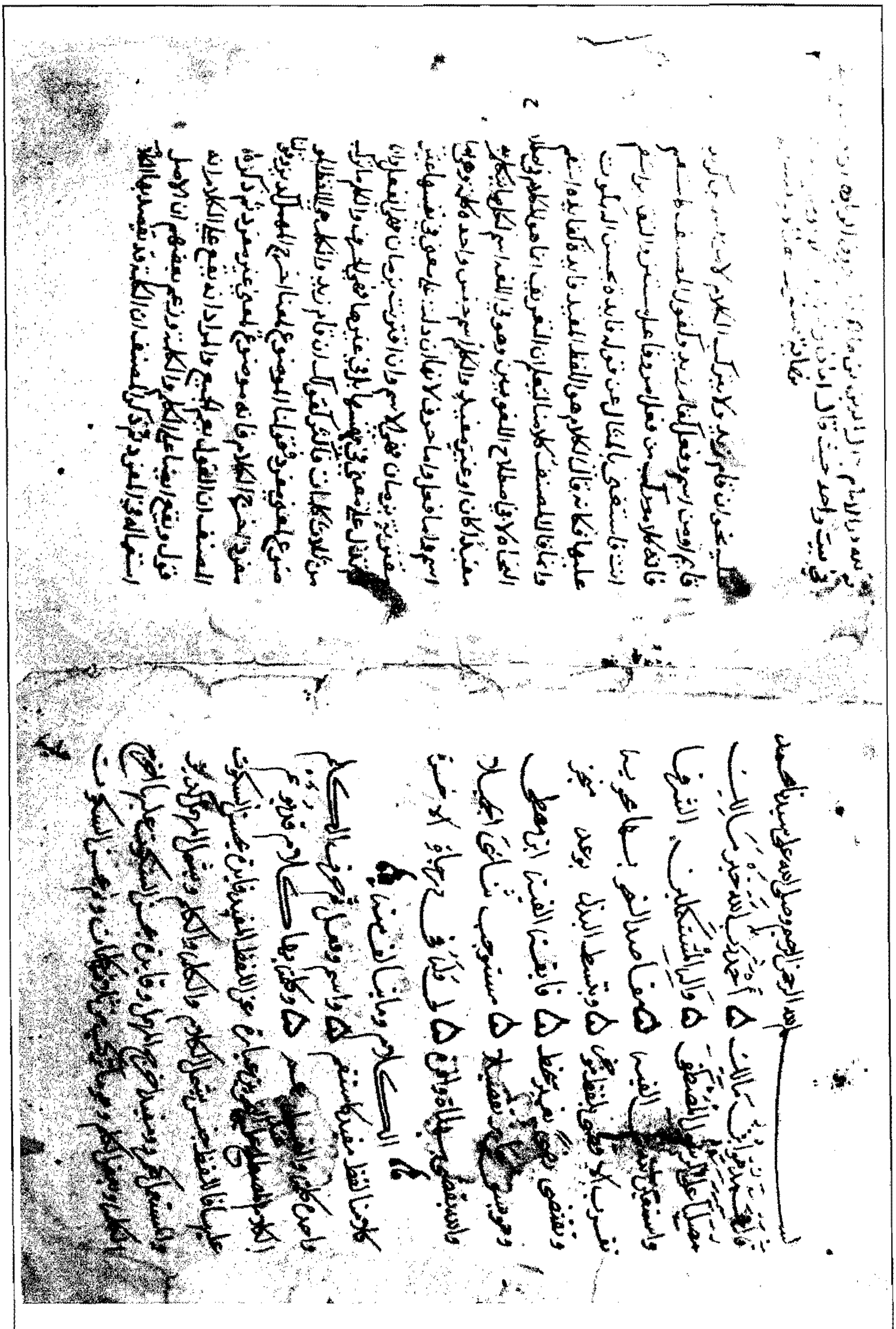

مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا * وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ

وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

تم الشرح بعون الله وتوفيقه وبركة رسول الله ورفيقه على يد كاتبه الفقير

المفتقر الى عفو ربه القدير والمفتقر الى رحمة من اللطيف القدير الخبير

عبيد الله ابن السقا الشهير وكان الفراغ منه نهار الثلاثا ثاني رمضان

المعظم سنة ٩٧٢ سيبقى الخط بعدي في كتابي * ويفنى الكف

مني في التراب * فيا ليت الذي يقرى كتابي * دعا لي بالخلاص من العذاب

خلقت من التراب بغير ذنب * وارجع بالذنوب الى التراب

فارجوا رحمة الله ربي * بحرمة من له الشفاعة في المآب

هذا وصف دعا وجده النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج

بسم الله الرحمن الرحيم روي عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي

عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما عرج بي الى

السما ما زلت اقطع حجابا بعد حجاب الى ان قطعت سبعين حجابا ما

بين كل حجاب وحجاب مثل المشرق والمغرب حتى بقي بيني وبين ربي حجابا

واحدا وهو حجاب القدرة فاوقفني جبريل على اسطر مكتوبة من

نور ثم قال لي جبريل يا محمد ان الله تعالى يقريك السلام ويخصك يا

حبيبه الاكرام ويهديك هذا الدعا ويقول في هذا الدعا اسم الله

الاعظم يا محمد لا تعلمه الا للمومنين من امتك لكي يدعوا به العصاة

س

النسخة (ك):

وهي نسخة متأخرة، فقد كتبت بتاريخ (١٣٩٠هـ)، من محفوظات كتبخانة مجلس شورى ملي، برقم (٧٧٤٥)، وخطها رديء، وتنفرد بأشياء لا يعتمد عليها، وتتميز بأنها تكتب الكلمات برسم المصحف العثماني، وأيضًا بعض الأبيات بالخط العروضي؛ الذي لا يقاس عليه ـ كما هو مقرر ـ.

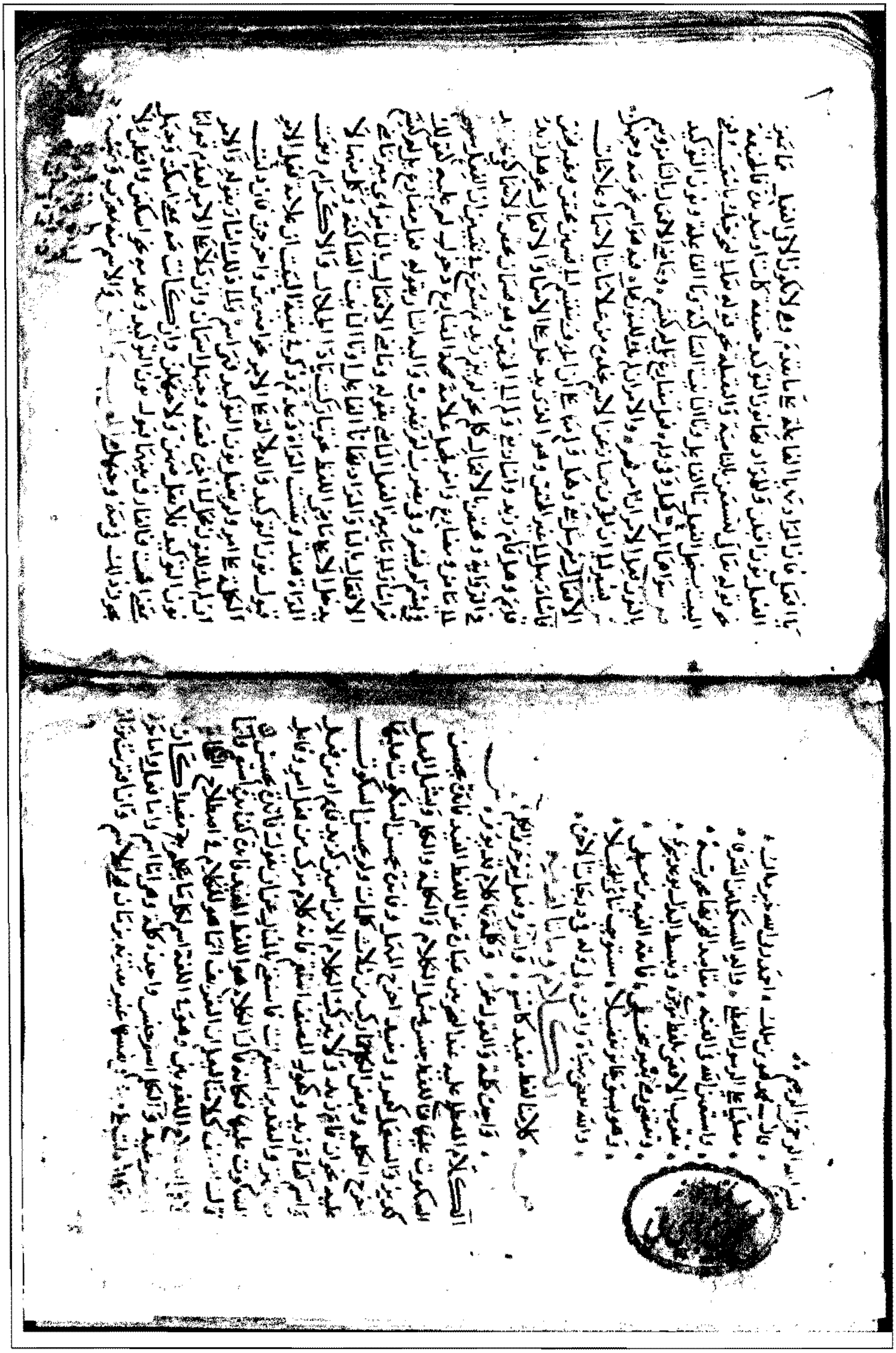

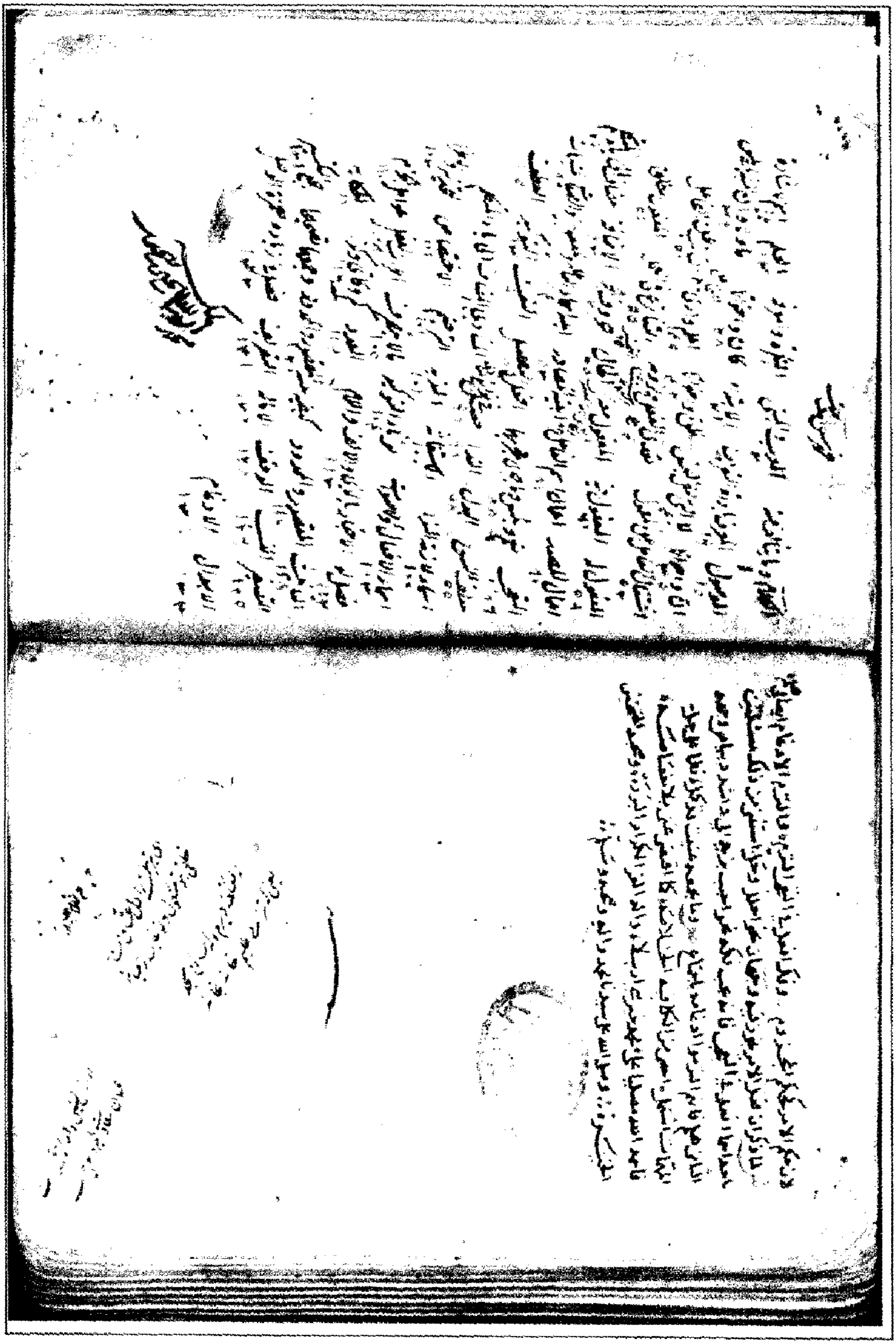

النسخة (م):

وهي نسخة الشيخ المحقق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد؛ عفا الله عنه وغفر له ولوالديه والمسلمين.

قال في مقدمة الطبعة الأولى ـ ما نصه: «أريد أن أنبهك إلى أنني وفقت في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحًا دقيقًا، فإن نسخ الكتاب التي في أيدي الناس ـ رغم كثرتها، وتعدد طبعها ـ ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حدًّا ينفي عنك الريب والتوقف، فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر، وتجد بينها تفاوتًا في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسَّر لي ـ سبحانه! ـ معارضة بعضها ببعض، فاستخلصت لك من بينها أكملها بيانًا، وأصحها تعبيرًا، وأدناها إلى ما أحب لك، فجاءت فيما أعتقد خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب». اهـ.

وقال في خاتمتها: «الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وبمحضِ إحسانِه وتيسيرِه تكمُلُ الحسناتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدٌ بنِ عبدُ اللهِ؛ خاتمِ النبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه الذينَ بهداهم نهتدِي، وعلى ضوءِ حجَّتُهم ـ نعبرُ الطريقَ إلى الفوزِ برضوانِ اللهِ تعالى ومحبَّتِه.

وبعدُ، فقد كَمُلَ بتوفيقِ اللهِ وحُسْنِ تأييدِه ـ ما وفَّقَنا اللهُ له من تحقيقِ مباحثَ وشرحِ شواهدِ «شرحِ الخلاصةِ»: «الألفيَّةِ» لقاضي القضاةِ بهاءِ الدين بنِ عَقِيلٍ، شرحًا موجزًا على قدرِ ما يحتاجُ إليه المبتدئونَ، وقد كانَ مجالُ القولِ ذا سعةٍ، لو أنَّنا أردْنا أن نتعرَّضَ للأقوالِ ومناقشتِها، وتفصيلِ ما أَجْمَلَ المؤلِّفُ منها وإيضاحِ ما أشارَ إليه من أدلَّتِها ولكنَّنا اجتزَأْنَا مِنْ ذلك كلِّه باللبابِ وما لا بدَّ مِنْ معرفتِه معَ إعرابِ أبياتِ الألفيَّةِ إعرابًا مبسوطًا سهلَ العبارةِ؛ لئلَّا يكونَ لمُتَنَاوِلِ الكتابِ مِنْ بعدِ هذا كلِّه حاجةٌ إلى أنْ يصطَحِبَ مع هذه النسخةِ كتابًا آخرَ مِنَ الكتبِ التي لها ارتباطٌ

بالمتنِ أو شرحِه، وقد تمَّ ذلكَ كلُّه في منتصفِ ليلةِ التاسعِ من شهرِ رمضانَ المعظَّمِ، مِنْ سنةِ خمسينَ وثلاثِمِائةٍ وألفٍ مِنْ هجرةِ أشرفِ الخلقِ صلى اللهُ عليه وسلَّم عليه وآلِه وصحبِه وسلَّمَ، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ بعملي هذا، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهِه، وأن يجنِّبَنِي الغرور، ويحول بيني وبينَ العُجْبِ والزُّلل، آمينُ».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج في معالجة النسخ الخطية

أولًا: اعتمدنا منهج المزج بين النسخ؛ لاختيار وانتقاء أكمل الوجوه ـ في نظرنا ـ للشرح وَفق ما يلي:

أ ـ ما اتفقت عليه هذه النسخ: لا مندوحة من إثباته.

ب ـ ما اتفقت عليه أكثرها، وانفردت به إحداها: أثبتنا الأكثر في الأصل، ونبَّهنا في الحاشية على المنفرد، وإن كان لها وجهٌ ـ ولو ضعيفٌ ـ نبهنا عليه.

ج ـ ما اختلفت فيه النسخ: رجحنا بعضها، بناءً على قرينة أو أمارة من السياق أو اللحاق، أو: بالاستعانة بكتب النحاة من المتقدمين والمتأخرين بالنسبة لزمن الشارح، أو: لكونه أشبه بكلام النحاة وتعليل الشارحين.

د ـ اعتنينا اعتناءً خاصًّا بنسخة العلامة المحقق محيي الدين عبد الحميد، المطبوعة بـ(دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، ورمزنا لها بالرمز (م) ـ كما سبق ـ، باعتباره خاتمة النحاة في زمانه، لا سيما، وقد انتخبها من اثنتي عشرة نسخة، وإن كنا قد خالفناه في مواضع ليس قليلةً، بما ظهر لنا، في حين أن النسخ قد زادت عليه أشياء لم يقف عليها. . . وهو بسبق حائزٌ تفضيلًا، في وقت أننا لم نستغن عن فرائده، ولم نُخْلِ الحواشي من عرائس مخدراته، فرحمه الله رحمة واسعةً، ونفعنا بعلومه. . . آمين.

ثانيًا: هناك خروم في بعض النسخ نبهنا عليها في الحاشية واستدركنا السقط من سائر النسخ التي بين أيدينا، ومنها:

في النسخة (ك):

خرمٌ بمقدار لوحة من أول قوله ـ في باب الكلام وما يتألف منه: «فهي الفعل. وإن لم تدل على معنى في نفسها».

إلى قوله ـ في الباب نفسه: «نحو إني بخلاف ياء افعلي».

خرم بمقدار لوحتين، من قوله في باب المعرب والمبني، وهو يتكلم عن الملحق بالجمع، وهو مثل (أذرعات): «. . . هذا هو المذهب الصحيح. وفيه مذهبان آخران: أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة».

إلى قوله ـ في باب المعرب والمبني ـ أيضًا: «وأشار بقوله: * واحذف جازمًا *».

في النسخة (ع):

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب ما ولا ولات المشبهات بليس ـ من قوله: «متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئًا؛ سواء كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا» إلخ.

إلى قوله ـ في الباب نفسه ـ: «وإن كان الحرف العاطف ـ غير مقتض للإيجاب. . .» إلخ.

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب الإضافة ـ من قوله: «والأصل حبة البقلة الحمقاء. . .» إلخ.

إلى قوله: «والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس. . .» إلخ.

في النسخة (ح):

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب ذكر كيفية تثنية المقصور الممدود ـ من قوله: «. . . وعصا: عَلَمى مؤنث فتيات وعصوات» إلى آخر الباب.

خرمٌ بمقدار لوحة ـ في باب الحال ـ من قوله: «موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي» إلخ.

إلى قوله ـ في الباب نفسه ـ: «ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه...» إلخ.

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز وأكرم، وصلِّ اللَّهُمَّ على سيّدنا محمد وسلّم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ ـ تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي
٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا
٧ ـ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

الْكَلامُ ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

٨ ـ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ
١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
١١ ـ بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (ٱفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّْ)
١٣ ـ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧ - وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ وَكَٱفْتِقَارٍ أُصِّلَا

١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ(أَرْضٍ) وَ(سُمَا)

١٩ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠ - مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ - وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَـ(أَيْنَ)(أَمْسِ)(حَيْثُ)وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

٢٣ - وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرابًا ... لِٱسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

٢٤ - وَالِٱسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ - فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ ... كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

٢٦ - وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

٢٧ - وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وٱنْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨ - مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ - (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ... والنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠ - وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٣١ - وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعْتِلَا)

٣٢ - بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣ - (كِلْتَا) كَذَاكَ، (ٱثْنَانِ) و(ٱثْنَتَانِ) ... كَـ(ٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤ - وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥ - وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

٣٦ - وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧ - (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨ - وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

٣٩ - وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ ... فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ـ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَٱنْتَبِهْ
٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢ ـ كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ
٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ
٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)
٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)
٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَـ(الْمُصْطَفَى) و(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)
٤٧ ـ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ
٤٩ ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ ٱوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ
٥٠ ـ فَالْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ(يَدْعُو) (يَرْمِي)
٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ وَٱحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي) وَ(هِنْدَ) وَ(ٱبْنِي) وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)
٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ ٱوْ حُضُورِ ـ كَـ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ
٥٥ ـ وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) ٱخْتِيَارًا أَبَدَا
٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)
٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ
٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَـ(ٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)
٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ(قَامَا) وَ(ٱعْلَمَا)
٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَـ(ٱفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)
٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وٱنْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
٦٣ ـ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ
٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ ـ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ الِٱنْفِصَالَا
٦٦ ـ وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ
٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا
٦٨ ـ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ
٦٩ ـ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ، وَٱضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الْعَلَمُ

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنِقَا)
٧٣ ـ وَ(قَرَنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقِ) وَ(شَذْقَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)
٧٤ ـ وَٱسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ
٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)
٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا
٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)
٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ
٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
٨١ ـ وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

اسْمُ الْإِشَارَةِ

٨٢ ـ بِـ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ ... بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

٨٣ ـ وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

٨٤ ـ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

٨٦ ـ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

الْمَوْصُولُ

٨٨ ـ مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) ... وَالْـيَـا إِذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لَا تُـثْـبِـتِ

٨٩ ـ بَـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أَوْلِـهِ الْـعَـلَامَـهْ ... وَالـنُّـونُ إِنْ تُـشْـدَدْ فَـلَا مَـلَامَـهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٩١ ـ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢ ـ بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

٩٣ ـ وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَـ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ) ... وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

٩٥ ـ وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ ... أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

٩٦ ـ وَكُـلُّـهَـا يَـلْـزَمُ بَـعْـدَهُ صِـلَـهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

٩٩ ـ (أَيٌّ) كَـ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)
١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)
١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ ـ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)
١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ) و(الْآنَ) و(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)
١٠٨ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)
١٠٩ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
١١٠ ـ كَـ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ
١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ(الْعَقَبَهْ)
١١٢ ـ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

الْٱبْتِدَاءُ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)
١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)
١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)
١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ
١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِٱبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا
١١٨ ـ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَـ(ٱللَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)
١١٩ ـ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْتَفَى بِهَا كَـ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)
١٢١ ـ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ
١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (ٱسْتَقَرّْ)
١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا
١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)
١٢٦ ـ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) ... وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)
١٢٧ ـ وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ
١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
١٢٩ ـ فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ٱبْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)
١٣٢ ـ وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
١٣٣ ـ كَذَا إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)
١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَـ(مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) ... فَـ(زَيْدٌ) ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ
١٣٨ ـ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرّْ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) ... كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ ـ كَـ(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَمّْ ... تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ)
١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣ ـ تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا ٱسْمًا، وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)
١٤٤ ـ كَـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) ... (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥ ـ (فَتِئَ) وَ(ٱنْفَكَّ) وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ

١٥٦ ـ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

فَصْلٌ

فِي (مَا) وَ(لَا) و(لَاتَ) و(إِنِ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨ ـ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لٰكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

١٦١ ـ وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ـ كَـ(لَيْسَ) ـ (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

١٦٣ ـ وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّْ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

١٦٤ ـ كَ(كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِـهٰذَيْنِ خَبَرْ
١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
١٦٦ ـ وَكَ(عَسَى): (حَرَى)، وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا
١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا
١٦٨ ـ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ ـ كَ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)
١٧٠ ـ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)
١٧١ ـ بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ
١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا
١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤ ـ لِـ(إِنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لٰكِنَّ) (لَعَلّْ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
١٧٥ ـ كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)
١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)
١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ
١٧٨ ـ فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَـ(اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
١٨١ ـ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)
١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ(إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ
١٨٧ ـ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ
١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لٰكِنَّ) وَ(أَنَّ) ... مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)
١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
١٩١ ـ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا
١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا
١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ ... وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)
١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
١٩٥ ـ فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)
١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧ ـ عَمَلَ (إِنَّ) ٱجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ
١٩٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ
١٩٩ ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ ٱجْعَلَا
٢٠٠ ـ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
٢٠١ ـ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ
٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ ٱقْصِدِ
٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ ٱنْتَمَى
٢٠٤ ـ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ
٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)
٢٠٧ ـ (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّْ) ... (حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَ(ٱعْتَقَدْ)
٢٠٨ ـ وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَ(صَيَّرَا) ... أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا
٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، والْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا
٢١٠ ـ كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ
٢١١ ـ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي الْٱبْتِدَا ... وٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا
٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
٢١٣ ـ وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ٱبْتداءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا، والْٱسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ
٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ
٢١٥ ـ وَلِ(رَأَى) الرُّؤيا ٱنْمِ مَا لِ(عَلِمَا) ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى
٢١٦ ـ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
٢١٧ ـ وَكَ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ ـ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)
٢٢١ ـ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا ... لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا
٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلِٱثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا
٢٢٤ ـ وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) ... (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

الْفَـــاعِـلُ

٢٢٥ ـ الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى)
٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ
٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِٱثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشُّهَدَا)
٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ
٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)
٢٣٠ ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيْ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَـ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)
٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)
٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّلَا كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ الْعَلَا)
٢٣٤ ـ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ)
٢٣٦ ـ وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ
٢٣٧ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠ ـ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

نَائِبُ الْفَاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)
٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)
٢٤٤ ـ وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَـ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)
٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَـ(ٱسْتُحْلِيْ)
٢٤٧ ـ وَٱكْسِرْ أَوَ ٱشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَٱحْتُمِلْ
٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّْ)
٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (ٱخْتَارَ) وَ(ٱنْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي
٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ
٢٥٢ ـ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
٢٥٣ ـ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ
٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥ ـ إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ
٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)
٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِٱبْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ
٢٦٠ ـ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا
٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ
٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي
٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ
٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِٱسْمِ الْوَاقِعِ

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧ ـ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)

٢٦٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)

٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ)

٢٧٠ ـ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ) والْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا) وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١ ـ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَـ(مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا)

٢٧٢ ـ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣ ـ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

٢٧٤ ـ وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَ(مَنْ) مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨ ـ إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

٢٨١ ـ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا) وَ(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرْنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ آنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥ ـ نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٨٦ ـ الْمَصْدَرُ: ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)
٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ
٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا ٱوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)
٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ ... كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَٱفْرَحِ الْجَذَلْ)
٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ، وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا
٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ
٢٩٢ ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَـ(نَدْلًا) اللَّذْ كَـ(ٱنْدُلَا)
٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ(إِمَّا مَنَّا) ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا
٢٩٤ ـ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ
٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا
٢٩٦ ـ نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) ... وَالثَّانِ كَـ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)
٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

الْمَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)
٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
٣٠٠ ـ فَٱجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)
٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا
٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا ... (فِي) بِٱطِّرَادٍ كَـ(هُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا)
٣٠٤ ـ فَٱنْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا　　يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦ ـ نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا　　صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ　　ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ　　فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ　　ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ　　وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ　　فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ　　ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

٣١٣ ـ وَبَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبْ　　بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

٣١٤ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ　　وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ　　أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسْتِثْنَاءُ

٣١٦ ـ مَا ٱسْتَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ　　وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ

٣١٧ ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ　　وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ　　يَأْتِي، وَلَٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا　　بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (ٱلَّا) عُدِمَا

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا　　تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)

٣٢١ ـ وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ　　تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ ـ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) ٱسْتُثْنِي　　وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ　　نَصْبَ الْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ

٣٢٤ ـ وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ　　مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥ ـ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
٣٢٦ ـ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا
٣٢٧ ـ وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) ٱجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا
٣٢٨ ـ وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِـ(عَدَا)، وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
٣٢٩ ـ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
٣٣١ ـ وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَٱحْفَظْهُمَا

الْحَالُ

٣٣٢ ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)
٣٣٣ ـ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
٣٣٥ ـ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ) وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: كَأَسَدْ
٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَٱعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَـ(وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ)
٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)
٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)
٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ
٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا
٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤ ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦ ـ كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ
٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاْعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ
٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)
٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)
٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اْنْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اْجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ اْوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

التَّمْيِيزُ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
٣٥٧ ـ كَـ(شِبْرٍ اْرْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)
٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اْجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)
٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا)
٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى اْنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)
٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
٣٦٢ ـ وَاْجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)
٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)
٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اْخْصُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا)

٣٦٧ ـ وَٱخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبْ) مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(ٱللَّهِ)، وَ(رَبْ)
٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى
٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ
٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)
٣٧١ ـ لِلِٱنْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا
٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضًا ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي
٣٧٣ ـ وَزِيدَ، والظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا) وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
٣٧٤ ـ بِـ(الْبَا) ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ
٣٧٥ ـ (عَلَى) لِلِٱسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
٣٧٩ ـ وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)
٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ
٣٨١ ـ وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (ما) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ
٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ
٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الْإِضَافَةُ

٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَـ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذا لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩ ـ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)
٣٩٠ ـ وَذِي الْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ
٣٩١ ـ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)
٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ
٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثًا ٱنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا
٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ ... مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ
٣٩٦ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا
٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ ... إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ ـ كَـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) ... وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)
٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ ـ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)
٤٠١ ـ وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا ... وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
٤٠٣ ـ وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ كَـ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)
٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)
٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ ٱلْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا
٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ ... وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩ ـ وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ
٤١٠ ـ وَٱضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١ ـ (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبًـا إِذَا مَـا نُـكِّـرَا (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤ ـ وَرُبَّـمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَـحَـالِـهِ إِذَا بِـهِ يَـتَّـصِـلُ

٤١٧ ـ بِـشَـرْطِ عَـطْـفٍ وَإِضَـافَـةٍ إِلَـى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اَوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَ(رَامٍ) وَ(قَذَى)

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَ(ٱبْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ ـ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا اَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ مَحَلَّهُ، وَلِٱسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [واسمِ الْمفْعُول]

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا اَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا اَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

٤٣٢ ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠ ـ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(رَدَّ رَدًّا)

٤٤١ ـ وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) كَـ(فَرِحٍ) وَكَـ(جَوًى) وَكَـ(شَلَلْ)

٤٤٢ ـ وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِٱطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالًا) أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَٱدْرِ ـ أَوْ (فُعَالًا)

٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ ـ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ(صَهَلْ)

٤٤٦ ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ الْأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلَا)

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ(سُخْطٍ) وَ(رِضَا)

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)

٤٤٩ ـ وَ(زَكِّهِ تَزْكِيَةً) وَ(أَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا)

٤٥٠ ـ وَ(ٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَٱفْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱصْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤ ـ لِـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَهْ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥ ـ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَهْ)
٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ(الْخِمْرَهْ)

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧ ـ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)
٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ ـ وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرِ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)
٤٦٠ ـ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)
٤٦١ ـ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)
٤٦٢ ـ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ(الْمُوَاصِلِ)
٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرْ)
٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ (قَصَدْ)
٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ
٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَـ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
٤٦٩ ـ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ
٤٧١ ـ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا ٱتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ) ـ سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا
٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ ـ بِـ(أَفْعَلَ) ٱنْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)
٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) ٱنْصِبَنَّهُ كَـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)
٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ
٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)
٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) ٱوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ
٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ
٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا
٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ ٱوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: ... (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ
٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)
٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)
٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ
٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا
٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)
٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي
٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ
٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا
٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا
٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ
٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا
٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥ ـ كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

[التوابع]

١ ـ النَّعْتُ

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ
٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ
٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)
٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا
٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ - وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ - وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ - وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا
٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ
٥١٥ - وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا
٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
٥١٧ - وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا
٥١٨ - وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

٢ - التَّوكِيدُ

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
٥٢١ - وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
٥٢٢ - وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
٥٢٣ - وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)
٥٢٤ - وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)
٥٢٥ - وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)
٥٢٦ - وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ
٥٢٧ - وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)
٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ - عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)
٥٣١ - وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ
٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

٣ ـ الْعَطْفُ

[أ ـ عَطْفُ الْبَيَانِ]

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨ ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

ب ـ عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ ٱوْ) كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لٰكِنْ) كَ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)

٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقَا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ

٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)
٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا اَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) ... نِدَاءً اَوْ أَمْرًا، أَوِ اثْبَاتًا تَلَا
٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، والْأَمْرِ الْجَلِي
٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ
٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا
٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ
٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي
٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ
٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

٤ ـ الْبَدَلُ

٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا
٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، اَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) ... وَ(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)
٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالَا ... كَـ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)
٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)
٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

النِّـــدَاءُ

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

٥٧٧ ـ وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الـ(ابْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الـ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

«فَصْـــلٌ»

[فِي تَابِعِ الْمُنَادَى]

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلًا تُصِبْ

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)
٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ ٱوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّْ   فِي: (يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ)
٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ   وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا   (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا
٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ)   وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي
٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ)   وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

الْاِسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ(يَا لَلْمُرْتَضَى)
٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا
٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

النُّدْبَةُ

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا   نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا
٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ   كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)
٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ
٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا   إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا
٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ
٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا)   مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

التَّرْخِيمُ

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)
٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ
٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا
٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ
٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ... ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)
٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) ... وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)
٦١٩ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

الْاخْتِصَاصُ

٦٢٠ ـ الِٱخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) ... كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ٱرْجُونِيَا)
٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) ... كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ... كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)
٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ
٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) ٱجْعَلَا ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) … هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)
٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (ٱفْعَلْ) كَ(آمِينَ) كَثُرْ … وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ
٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) … وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)
٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ … وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ
٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ … لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ
٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ … مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ … مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) … وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا … كَنُونَيِ (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)
٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا … ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا
٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا … وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا … وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)
٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا … جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠ ـ وَالْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ … وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا … وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي … وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا … قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ … لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا … فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ … وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا … مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ اَصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) ... مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) ... أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) ... كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) ... أَوْ (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَـ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)
٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ
٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
٦٧٥ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ [الْمُضَارِعِ]

٦٧٦ ـ ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)
٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ
٦٧٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ
٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى ... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا ... إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ
٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنَ) ٱعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا
٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي
٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ... حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)
٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وَٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) ... كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)
٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ
٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ
٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ
٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)
٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا
٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا
٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)
٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ ٱوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا
٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ
٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ
٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

فَصْلُ (لَوْ)

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ
٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

(أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا)

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا
٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا
٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا ... أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الْإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) والْأَلِفِ وَاللَّامِ

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ ... عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ
٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ
٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا
٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ
٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)
٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

الْعَدَدُ

٧٢٦ ـ (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ
٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ
٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)
٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا
٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)
٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا
٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الْٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

(كَمْ)، وَ(كَأَيِّنْ)، وَ(كَذَا)

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)
٧٤٧ ـ وَأَجِزَ ٱنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)
٧٤٩ ـ كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

الْحِكَايَةُ

٧٥٠ ـ إِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ
٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي ... إلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)
٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ
٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

التَّأْنِيثُ

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ
٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ
٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) ... أَصْلًا وَلَا الْ(مِفْعَالَ) وَالْ(مِفْعِيلَا)
٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ
٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ
٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ
٧٦٤ ـ وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)
٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)
٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا
٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ... ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)
٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا ... وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)
٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الْأَسَفْ)

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ ـ كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا ... كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ٱرْعَوَى) وَكَـ(ٱرْتَأَى)

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ(الْحِجَا) وَكَـ(الْحِذَا)

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

٧٨١ ـ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) ... وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالُ): جُمُوعُ قِلَّهْ
٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَـ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَـ(الصُّفِي)
٧٩٣ ـ لِـ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَـ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ
٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)
٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ (أَفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ
٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ
٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى
٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ
٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)
٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)
٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ
٨٠٥ ـ لِـ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ
٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)
٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا
٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ
٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلٍ): ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَٱقْبَلِ
٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ
٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي … نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ ـ وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) … يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) … لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ
٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا … ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
٨١٧ ـ وَ(فُعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) … ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) … كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ … لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ
٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلٍ) … وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ)
٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) … وَشَذَّ فِي الْـ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ
٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) … وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ ٱوْ مُزَالَهْ
٨٢٣ ـ وَبِالْـ(فَعَالِي) وَالْـ(فَعَالَى) جُمِعَا … (صَحْرَاءُ) وَالْـ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا
٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ … جُدِّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ
٨٢٥ ـ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا … فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى
٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي … جُرِّدَ الْآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاسِ
٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ … يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا … لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا
٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ … إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ
٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا … وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا … كَـ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) … وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ(الْعَلَنْدَى)

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا … صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)
٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا … فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ
٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ
٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا
٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ
٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ
٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)
٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا
٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) ـ فَٱدْرِ ـ وَالْ(حُبَيِّرِ)
٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ(مَا)
٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)
٨٥١ ـ وَٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)
٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)
٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ
٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

النَّسَبُ

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الْ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩ ـ وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ
٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)
٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْـ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)
٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ
٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ
٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)
٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ
٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)
٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا ٱنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
٨٧٤ ـ فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ
٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتًا) أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا
٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)
٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ
٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الْوَقْفُ

٨٨١ ـ تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما لَمْ يُنْصَبَ ـ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(ع) أَوْ كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

الْإِمَالَةُ

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَـزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَـا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢ ـ وَهٰـكَـذَا بَـدَلُ عَـيْـنِ الْـفِـعْـلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)
٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كَ(جَيْبَهَا أَدِرْ)
٩٠٤ ـ كَـذَاكَ مَا يَـلِـيهِ كَـسْـرٌ أَوْ يَـلِـي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ
٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨ ـ كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَـنْـكَـسِـرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)
٩٠٩ ـ وَكَـفُّ مُـسْـتَـعْـلٍ وَرَا يَـنْـكَـفُّ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)
٩١٠ ـ وَلَا تُـمِـلْ لِـسَـبَـبٍ لَـمْ يَـتَّـصِـلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١ ـ وَقَـدْ أَمَـالُـوا لِـتَـنَـاسُـبٍ بِـلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَـ(عِـمَـادَا) وَ(تَـلَا)
٩١٢ ـ وَلَا تُـمِـلْ مَا لَـمْ يَـنَـلْ تَـمَـكُّـنَـا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)
٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)
٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ

التَّصْرِيف

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا
٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)
٩٢٠ ـ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
٩٢١ ـ وَمُـنْـتَـهَـاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فِيهِ فَـمَـا سِتًّا عَـدَا
٩٢٢ ـ لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلٌ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلٌ)

٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)
٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى
٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)
٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي
٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)
٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)
٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الِٱسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ ـ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)
٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)
٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ)، وَ(ٱمْضِ)، وَ(ٱنْفُذَا)
٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

الْإِبْـــدَالُ

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الِٱبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤ ـ آخِرًا ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي
٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(الْقَلَائِدِ)
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا ... مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)
٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ ... لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ
٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)
٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ كَـ(آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)
٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ
٩٥٣ ـ وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا
٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا
٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْ(فِعَلْ) ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)
٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ
٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ... وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(الْحِيَلْ)
٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ ... كَـ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ
٩٥٩ ـ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ
٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ ـ وَوَاوًا ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ ٱوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) ... كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ
٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فَصْلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَـ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ
٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا ... وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

فَصْلٌ

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ
٩٧٠ ـ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ
٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)
٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ
٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ
٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)
٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ ـ ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ... وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(ٱسْتِفْعَالِ)
٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا ٱشْتَهَرْ
٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) ... وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ
٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمٍ) ... وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

فَصْــلٌ

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئْتَكَلَا)

٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي

فَصْــلٌ

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) ... إِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ ـ (ظِلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) ٱسْتُعْمِلَا ... وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

الْإِدْغَــــامُ

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)

٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) ... وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(ٱخْصُصَ ٱبِي)

٩٩٣ ـ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ ... وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) ... كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي نبيل صلاح سليم

المجلد الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد](٢)، [وهو حسبي ونِعْم الوكيل](٣)

[ص](٤)[١] قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ(٥): أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ(٦)

---

(١) بعدها في (م): «اللَّهُمَّ صل على محمد، وأعن يا كريم».
والبسملة ثابتة في جميع نسخ الألفية، قال القرطبي: «اتفقوا على كتب بسم الله الرحمٰن الرحيم في أول الكتب والرسائل» «تفسير القرطبي» (١٣/ ١٩٣). وقال ابن حجر: «اسْتَقَرَّ عَمَلُ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى افْتِتَاحِ كُتُبِ الْعِلْمِ بِالْبَسْمَلَةِ وَكَذَا مُعْظَمُ كُتُبِ الرَّسَائِلِ». «فتح الباري» (١/ ٩).

(٢) من (س). (٣) من (م).

(٤) [ص]: اختصار للمصنف، و[ش] ـ وستأتي: اختصار للشارح، وهي ثابتة في عدة نسخ خطية، منها: (ك)، (ص)، في المواضع كلها؛ إلا أن الناسخ قد يسهو عنها في مواضع معدودة، وقد اخترنا إثباتها في جميع المواضع. وأما في نسخة (ع): فقد استعاض عن ذلك، بجعل الأبيات بالمداد الأحمر.

(٥) رسمت في (ك) في الموضعين: «ملك»، على الرسم القديم.
[الانتساب لأشهر الأجداد] ومالك: ليس أبوه بل هو من أجداده، وهذا بناء على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كابن حنبل وابن تيمية. «حاشية الصبان» (١/ ٩)، «حاشية الخضري» (١/ ٧).

(٦) (م): (ابْنُ) خبرُ المبتدأِ، (مالِكِ) مضافٌ إليه، وكانَ حَقُّ (ابنُ): أنْ يكونَ نعتًا لـ(مُحَمَّدٌ)، ولكِنَّه قَطَعَه عنه، وجَعَلَه خبرًا لضميرِه، والأصل: أنَّ ذلكَ إنما يَجُوزُ إذا كانَ المنعوتُ معلومًا بدونِ النعتِ حقيقةً أو ادِّعاءً، كما أنَّ الأصلَ: أنه إذا قُطِعَ النعتُ عن اتِّباعِهِ لمنعوته في إعرابِه؛ يُنْظَرُ في الدَّاعِي إليه، فإنْ كانَ النعتُ لمَدْحٍ أو ذمٍّ وَجَبَ حَذْفُ العاملِ، وإنْ كانَ لغيرِ ذلكَ جازَ حذفُ العاملِ وذِكْرُه. [قطع النعت، وحكم حذف عامله]
والجملةُ هنا ـ وهي قولُه: (**هُوَ ابْنُ مَالِكِ**) ـ لَيْسَتْ للمدحِ ولا للذمِّ؛ بل هي للبَيَانِ، فيَجُوزُ ذِكْرُ العاملِ وهو المبتدأُ، وإذًا: فلا غُبَارَ على عبارةِ الناظمِ؛ حيثُ ذَكَرَ العاملَ وهو المبتدأُ، والجملةُ مِن المبتدأِ والخبرِ لا محلَّ لها من الإعرابِ مُعْتَرِضَةٌ بينَ القولِ ومقولِه، (**أَحْمَدُ**) فِعْلٌ مضارعٌ، وفاعِلُه: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وُجُوبًا تقديرُه أنا (م).

[٢] مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ[(١)] المُصْطَفَى وآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا[(٢)]

[٣] وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[(٣)]

[٤] تُقَرِّبُ الأَقْصَى بلفظٍ مُوجَزِ[(٤)] وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[(٥)]

---

(١) في (ص)، (م): «النبي».

(٢) (م): (**مُصَلِّيًا**) حَالٌ مقدَّرةٌ، ومعنى كَونِهَا مُقَدَّرَةً: أنَّها تَحدُثُ فِيمَا بَعدُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه لا يُصَلِّي عَلَى النبيِّ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عليه ـ فِي وَقْتِ حَمْدِه للهِ، وإنما تَقَعُ منه الصلاةُ بعدَ الانتهاءِ مِن الحمدِ، وصاحِبُهَا الضَّمِيرُ المستَتِرُ وجُوبًا فِي (**أَحْمَدُ**)، (**عَلَى النَّبِيِّ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بِالحَالِ. (**المُصْطَفَى**) نعتٌ للنَّبِيِّ، وَهوَ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الألفِ، منَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، (**وَآلِهِ**) (الوَاوُ) عَاطِفَةٌ، (**آلِ**): مَعْطُوفٌ عَلَى النبيِّ، و(**آلِ**) مُضَافٌ، و(**الهَاءُ**) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مبنيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ جرٍّ، (**الْمُسْتَكْمِلِينَ**): نَعْتٌ لـ(**آلِ**)، مَجْرُورٌ بالياءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، المَفْتُوحِ مَا بعدَها؛ لأنَّه جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هو فَاعِلُهُ (م).
(**الشَّرَفَا**) بفتحِ الشينِ، مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**المُسْتَكْمِلِينَ**)، مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، والألِفُ للإطلاقِ، أو: بضَمِّ الشينِ ـ نعتٌ ثَانٍ لـ(**الآلِ**) مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الألفِ؛ إذ هُو مقصُورٌ من المَمْدُودِ، وأَصْلُه: الشُّرَفَاءُ، جَمْعُ شَرِيفٍ، ككُرَمَاءَ وظُرَفَاءَ وعُلَمَاءَ وبُخَلاءَ ونُجَبَاءَ، فِي جَمْعِ كَرِيمٍ وظَرِيفٍ وعَلِيمٍ وبَخِيلٍ ونَجِيبٍ، وَعَلَى هَذَا الوجهِ: يَكُونُ مَفْعُولُ قولِه: (**المُسْتَكْمِلِينَ**) مَحْذُوفًا، وكأنَّه قدْ قالَ: «مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ أنوَاعَ الفضائلِ الشُّرَفَاءِ».

(٣) (**وَأَسْتَعِينُ**) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، أَسْتَعِينُ: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أنا، (**اللهَ**) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، وجُمْلَةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحلِّ نصبٍ، معطوفةٌ عَلَى الجُمْلَةِ السابقةِ الواقعةِ مَفْعُولًا بِهِ لـ(**قال**). (**فِي أَلْفِيَّهْ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(**أَسْتَعِينُ**). (**مَقَاصِدُ**): مُبْتَدَأٌ، و(**مقاصِدُ**) مُضَافٌ، و(**النَّحْوِ**) مُضافٌ إِلَيْهِ، (**بِهَا**) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(**مَحْوِيَّهْ**)، (**مَحْوِيَّهْ**) خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخَبَرِه: فِي مَحلِّ جرٍّ نعتٍ أَوَّلَ لـ(**أَلْفِيَّةٍ**).
وعدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.

(٤) رسمت في (ك): «**موجزي**»...... «**منجزي**»، على الخط العروضي.

(٥) (م): (**تُقَرِّبُ**) فعلٌ مُضَارِعٌ. وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ: هِيَ يعُودُ إِلَى ألفيَّةٍ، (**الأَقْصَى**) مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(**تُقَرِّبُ**)، (**بلَفْظٍ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(**تُقَرِّبُ**)، (**مُوجَزِ**): نعتٌ للفظِ، (**وَتَبْسُطُ**): (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (**تَبْسُطُ**): فعلٌ =

[٥] وتَقْتَضِي رِضًا(١) بِغَيْرِ سُخْطِ(٢) فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ(٣)

[٦] وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا(٤)

[٧] واللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ(٥)

= مُضَارِعٌ، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (أَلْفِيَّةٍ) أَيْضًا، (البَذْلَ) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(تَبْسُطُ)، (بوَعْدٍ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تَبْسُطُ)، (مُنْجَزٍ) نعتٌ لـ(وَعْدٍ)، وجُمْلَتَا الفعليْنِ المضارعيْنِ اللذيْن هُمَا (تُقَرِّبُ) و(تَبْسُطُ) معَ فاعِلَيْهِمَا الضميريْنِ المُسْتَتِرَيْنِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بكلٍّ مِنْهُمَا: فِي مَحلِّ جرٍّ؛ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الواقعةِ نعتًا لـ(أَلفيَّةٍ)، والجملتانِ نعتانِ ثانٍ وثالثٌ لـ(أَلفيَّةٍ) (م).

(١) رسمت في (س)، (ك): «رِضًى».

(٢) رسمت في (ك): «**سخطي**»....... «**معطي**»، على الخط العروضي.

(٣) (م): (**وَتَقْتَضِي**) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (**تَقْتَضِي**): فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (**أَلفيَّةٍ**)، (**رِضًا**) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**تَقْتَضِي**). (**بِغَيْرِ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ؛ نعتٌ لـ(**رِضًا**)، و(**غير**) مُضَافٌ، و(**سُخْطِ**) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (**فَائِقَةً**): حالٌ مِن الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (**تَقْتَضِي**)، وفَاعِلُ (**فائقةٍ**) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هي، (**أَلْفِيَّةَ**): مَفْعُولٌ بِهِ لاسمِ الفَاعِلِ الَّذِي هو (**فائقةً**)، و(**أَلْفِيَّةَ**): مُضَافٌ، و(**ابنِ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**ابنِ**): مُضَافٌ و(**مُعْطِ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ (**تَقْتَضِي**) معَ فَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحلِّ جرٍّ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقعةِ نعتًا لـ(**أَلفيَّةٍ**) أَيْضًا.

(٤) (م): (**وَهْوَ**) (الواوُ) للاستئنَافِ، وهُو: ضَمِيرٌ منفصِلٌ مُبْتَدَأٌ، (**بِسَبْقٍ**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(**حائز**) الآتِي بعدُ، و (الباءُ) للسببيَّةِ، (**حائِزٌ**): خَبَرُ المُبْتَدَإِ، (**تفضيلًا**): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**حائزٍ**)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (**مُسْتَوْجِبٌ**): خبرٌ ثانٍ لـ(**هو**)، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (**ثَنَائِيَ**) (**ثناءُ**): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**مُسْتَوْجِب**)، و(ثناءُ): مُضَافٌ، وياءُ المُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (**الجَمِيلا**) نعتٌ لـ(**ثناءِ**)، والألفُ للإطلاقِ (م).

(٥) (م): (**واللهُ**) (الواوُ) للاستئنافِ، ولفظُ الجلالةِ: مُبْتَدَأٌ، (**يَقْضِي**): فعلٌ مُضَارِعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى (الياءِ)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ، (**هو**) ـ يعُودُ إِلَى اللهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو (**يَقْضِي**)، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ =

[الكلامُ وما يَتَأَلَّفُ(١) مِنه(٢)]

....

= المُبْتَدَإِ، (بِهِبَاتٍ): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَقْضِي)، (وَافِرَهْ): نعتٌ لـ(هِباتٍ)، (لي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ) كلُّ واحدٍ مِنْهُنَّ جارٌّ ومَجْرُورٌ، وكلُّهُنَّ مُتَعَلِّقَاتٌ بـ(يَقْضِي)، و(دَرَجَاتِ): مُضَافٌ، و(الآخِرَة): مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، وسَكَّنه لأجلِ الوقفِ، وَكَانَ مِن حقِّ المسلمينَ عليه أنْ يَعُمَّهُم بالدعاءِ؛ لِيَكُونَ ذلك أقربَ إِلَى الإجابةِ.

ولذا أصلحه بعضهم بقوله:

واللَّه يقضي بالرضا والرحمة لـي ولـه ولجـميـع الأمـة

«حاشية الأشموني».

تنبيهٌ:

[ترجمة ابن مُعْطٍ]

ابنُ مُعْطٍ: هو الشيخُ زَيْنُ الدِّينِ، أبو الحُسَيْنِ، يَحْيَى بنُ عبدِ المُعْطِي بنِ عبدِ النُّورِ الزَّوَاوِيُّ ـ نسبةً إِلَى (زواوة)، وَهِيَ قبيلةٌ كبيرةٌ كانَتْ تَسْكُنُ بظاهرِ بجايةَ مِن أعمالِ إِفْرِيقْيَا الشماليَّةِ ـ الفَقِيهُ الحَنَفِيُّ.

وُلِدَ فِي سنةِ (٥٦٤هـ) وأَقْرَأَ العربيَّةَ مُدَّةً بِمِصْرَ ودِمَشْقَ، وروَى عن القاسمِ ابنِ عَساكِرَ وغيرِه، وَهوَ أَجَلُّ تلامِذَةِ الجَزُولِيِّ، وَكَانَ مِن المُنْفَرِدِينَ بعلمِ العربيَّةِ، وَهوَ صاحبُ الألفيَّةِ المشهورةِ وغيرِها مِن الكُتُبِ الممتعةِ، وقد طُبِعَتْ أَلْفِيَّتُه فِي أُورُبَّا، وللعلماءِ عليها عِدَّةُ شُرُوحٍ. وتُوُفِّيَ فِي شهرِ ذِي القَعْدَةِ مِن سنةِ (٦٢٨هـ) بمِصْرَ، وقبرُه قريبٌ مِن تُرْبَةِ الإمامِ الشافعيِّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جميعًا. انْظُرْ تَرْجَمَتَه: فِي «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» لابنِ العِمادِ (٥/ ١٢٩)، و«بُغْيَةِ الوُعَاةِ» للسُّيُوطِيِّ (ص٤١)، و«النُّجُومَ الزاهرةَ» (٦/ ٢٧٨). (م): بزيادة البيت الذي تم إصلاحه.

(١) قال السيوطي في «النكت» (١/ ٥٦): «وفي تعليق آخر لابن هشام: (يتألف)، وفي بعضها: (يأتلف)، والأولى أحسن».

(٢) (م): (**الكلامُ**): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافيْنِ، وأصلُ نَظْمِ الكلامِ: (هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ مَا يَتَأَلَّفُ الكلامُ منه)؛ فحَذَفَ المبتدأَ ـ وَهوَ اسمُ الإشارةِ ـ ثمَّ حَذَفَ الخبرَ ـ وَهوَ (بابُ) ـ فأُقِيمَ (شَرْحُ) مُقامَه، فارْتَفَعَ ارتفاعَه، =

[ص] [٨] كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ(اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ(١)

[٩] وَاحِدُهُ(٢) كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمّ (٣) وكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قدْ يُؤَمّ (٤)

= ثمَّ حُذِفَ (شرحُ) أيْضًا، وأُقِيمَ (الكلامُ) مُقَامَه، فارْتَفَعَ كَمَا كَانَ الَّذِي قبلَه.

(وما) (الواوُ) عاطفةٌ، **(وما)**: اسمٌ موصولٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الكلام بتقديرِ مضافٍ؛ أي: شرحُ مَا يَتَأَلَّفُ، و**(يَتَأَلَّفُ)**: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى الكلام، و**(مِنْهُ)**: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ**(يَتَأَلَّفُ)**، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو **(يَتَأَلَّفُ)**، والفَاعِلِ: لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ (م).

(١) **(كَلَامُنَا)** **(كلامُ)**: مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ، و**(نا)** مُضَافٌ إِلَيْهِ، مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، **(لَفْظٌ)**: خَبَرُ المُبْتَدَإِ، **(مُفِيدٌ)**: نعتٌ للفظِ، وليسَ خَبَرًا ثانيًا، **(كَاسْتَقِمْ)**: إنْ كَانَ مثالًا ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَذَلِكَ كاسْتَقِمْ، وَإِنْ كَانَ مِن تمامِ تعريفِ الكلامِ ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لـ**(مُفِيدٍ)**، **(واسْمٌ)**: خبرٌ مُقَدَّمٌ، **(وفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ)**: معطوفانِ عليه؛ **الأوَّلُ**: بـ(الواوِ)، **والثاني**: بـ**(ثُمَّ)**، **(الكَلِمْ)**: مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وكأنه قالَ: كلامُ النُّحاةِ هو اللفظُ الموصوفُ بوصفيْنِ: **أحدُهما**: الإفادةُ، **والثاني**: التركيبُ المماثِلُ لتركيبِ اسْتَقِمْ، والكَلِمُ ثلاثةُ أنواعٍ: **أحدُها**: الاسمُ، **وثانيها**: الفعلُ، **وثالثُها**: الحرفُ، وإنما عَطَفَ الفعلَ عَلَى الاسمِ بـ(الواوِ)؛ لقُرْبِ مَنْزِلَتِه مِنه؛ حَيْثُ يَدُلُّ كلٌّ مِنْهُمَا عَلَى معنًى فِي نفسِه، وعطَفَ الحرفَ بـ**(ثُمَّ)** لبُعْدِ رُتْبَتِه (م).

(٢) الضمير في **(واحده)** يعود على **(الكلم)**، وأعاد عليه ضمير المذكر؛ لأن الكلم يذكر ويؤنث؛ كسائر أسماء الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١). [الكلم لفظ يصلح للمذكر وللمؤنث]

(٣) أي: يعمُّ الكلام، والكلم، والكلمة.

(٤) (م): **(وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ)** مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ مُستأنَفةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، **(وَالْقَوْلُ)**: مُبْتَدَأٌ، **(عَمَّ)**: يَجُوزُ أنْ يَكُونَ فعلًا ماضِيًا، وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ فَاعِلُه ضميرًا مُسْتَتِرًا فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى (القولِ)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ **(عَمٌّ)** اسمَ تفضيلٍ ـ وأصلُه: (أَعَمُّ) ـ حُذِفَتْ همزتُه ـ كَمَا حُذِفَتْ مِن (خيرٍ وشرٍّ)؛ لكثرةِ استعمالِهِمَا، وأصلُهما: (أَخْيَرُ وأَشَرُّ)، بدليلِ مَجِيئِهما عَلَى الأصلِ أحيانًا، كَمَا فِي قوْلِ الراجزِ [رؤبة ـ كما في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٣٥٧)]:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ =

[الكلام] [ش] الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عندَ النَّحْوِيينَ[١] عِبارةٌ عن (**اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**). فـ(**اللفظُ**): جنسٌ[٢] يَشْمَلُ الكلامَ والكَلِمَةَ [اللفظ] والكَلِمَ، ويَشْمَلُ المُهْمَلَ؛ كـ(دَيْزٍ)، والمُسْتَعْمَلَ؛ كـ(عَمْرٍو).

و(**مُفِيدٌ**): أَخْرَجَ المُهْمَلَ، و(**فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**): أَخْرَجَ الكَلِمَةَ وبعضَ الكَلِمِ ـ [وهو ما تَرَكَّبَ[٣]][٤] مِن ثلاثِ كَلِمَاتٍ فأكْثَرَ[٥]،

= وقد قُرِئَ: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴿) [قراءة أبي قلابة ـ كما في «المحتسب» (٢/ ٢٩٩)]؛ بفتحِ الشينِ وتشديدِ الراءِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أصلُ (عَمٌّ): (أَعَمُّ) ـ كَمَا قُلنا، وَهوَ عَلَى هَذَا الوجهِ: خبرٌ للمبتدأِ، (**وَكِلْمَةٌ**): مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، (**بِها**): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بيُؤَم الآتِي، (**كَلامٌ**): مُبْتَدَأٌ ثانٍ، (**قَدْ**): حرفُ تقليلٍ. (**يُؤَمْ**): فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ عَلَى (**كلامٌ**)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ ونائبِ الفَاعِلِ فِي مَحلٍّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَإِ الثاني وخبرِه: فِي مَحلٍّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الأوَّلِ، ومعنى (**يُؤَمّْ**): يُقْصَدُ، وتقديرُ البيتِ: ولفظُ كِلْمَةٍ معنى الكلامِ قد يُقْصَدُ بها؛ يعني: أنَّ لفظَ الكَلمةِ قد يُطْلَقُ ويُقْصَدُ بها المعنى الَّذِي يَدُلُّ عليه لفظُ الكلامِ.

[مثال لإطلاق الكلمة وإرادة الكلام] ومثالُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الشارحُ ـ من أنهم قالُوا: (كَلِمَةُ الإخلاصِ)، وقالوا: (كَلِمَةُ التوحيدِ)؛ وأرادُوا بهذيْن قَوْلَنَا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وكذلك قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ**» [مسلم (٢٢٥٦)]. وَهوَ يُرِيدُ قصيدةَ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيِّ [«ديوانه» (ص٨٥)]؛ التي أَوَّلُها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ (م).

(١) في (م): «النُّحاةِ».

(٢) لم يخرج به الدَّوَالُّ الأربع؛ لأن شأن الجنس الإدخال، وما لم يتناوله ـ يقال: (خرج عنه)، لا (به)، وبعضهم أخرجها به؛ نظرًا لأن بين الجنس وفصله: العموم الوجهي؛ فيخرج بكل ما دخل في الآخر. والدَّوالُّ: هي **الكتابة**، و**الإشارة**، و**العقد بالأصابع**؛ الدالة على أعداد مخصوصة، و**النُّصَبُ** كغُرَف، وهي: العلامات المنصوبة: كالمحراب للقبلة؛ جمع نُصْبَة كعُقْدة، أما النُّصُبُ ـ بضمتين ـ: فالأصنامُ. «الخضري» (١/ ١٥).

(٣) في (ع): «رُكِّب».

(٤) العبارة في (ك): «مما ركب».

(٥) من (ص)، (م).

ولم يَحْسُنِ السكوتُ [٢/و] عليه ـ نحوُ: (إنْ قامَ زيدٌ).

[صورة التركيب] ولا يَتَرَكَّبُ الكلامُ إلَّا مِن اسمَيْنِ(١)؛ كـ(زيدٌ قائمٌ)(٢)(٣)، أو: مِن فعلٍ واسمٍ؛ كـ(قامَ زيدٌ)، وكقولِ(٤) المصنِّفِ: (**اسْتَقِمْ**)؛ فإنَّه كلامٌ مركَّبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مُسْتَتِرٍ، والتقديرُ: (اسْتَقِمْ أنتَ)(٥)، فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن

---

(١) ظاهِرُهُ الحصرُ، وهو قول ابن الحاجب [في «مختصره» ـ كما في «شرحه» للتاج السبكي (ص٣٥٤)] ـ وَوَجَّهَ السيدُ [كما في «حاشية الصبان» (١/٣٦)]: بأن الإسناد نسبة ـ فلا يقوم إلا بشيئين: مسندٍ، ومسندٍ إليه؛ وهما إما كلمتان، أو ما يجري مجراهما. وما عداهما من الكلمات التي تذكر ـ خارجةٌ عن حقيقة الكلام عارضة لها. واعتمد ابن هشام [«قطر الندى» (ص٥)]: أن ذلك أقل ما يتركب منه. وفصَّله في «شرح القطر» (ص٤٤): بأن صور تراكيب الكلام ستة: اسمان: **فعل واسم** ـ كما مثل، ومن الثاني: المنادى. فإن (يا) نائبة عن (أدعو)، وما بعدها فَضْلَةٌ؛ لأنه مفعول به. **فعل واسمان** ـ نحو: (كان زيد قائمًا). **فعل وثلاثة أسماء**: كـ(**علمت زيدًا قائمًا**). **فعل وأربعة أسماء**: كـ(**أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا**). **السادسة**: جملتان؛ كجملة القسم وجوابه، والشرط وجوابه.اهـ. وبقي عليه المركب من اسم وجملة، نحو: (**زيد أبوه قائم**)، وعلى هذا: فالحصر إضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة: كفعلين، أو فعل وحرف مثلًا. «الخضري» (١/١٥). [صور تراكيب الكلام وأمثلته]

(٢) العبارة في (ص) (م): «نحوُ: زَيدٌ».

(٣) **اعترض**: بأن الوصف مع مرفوعه ـ اسمان، وبأن التنوين من حروف المعاني، فالأولى: التمثيل بـ(ذا أَحْمَدُ). **وَرُدَّ الأول**: بأن الوصف مع مرفوعه المستتر ـ في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في تثنية ولا جمع. وأما نحو: (قائمان وقائمون)، فـ(الألف) و(الواو): فيه حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر ـ بخلافهما مع الفعل، **والثاني**: بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقًا؛ لعدم استقلاله، كـ(ألف) المفاعلة، و(ياء التصغير)، و(ياء النسب)، ولذا زاد في «التسهيل» (ص٣) ـ قَيْدَ الاستقلال في حدِّ الكلمة؛ لإخراج هذه. «الخضري» (١/١٦).

(٤) في (ع): «وقول».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/٣٣ ـ ٣٤): «يبقى النظر في هذا الحدِّ في شيئين: [إيراد على المؤلف لما لم يذكر قيد التركيب في النظام؟ وجوابه]

أحدهما: أن يقال: لِمَ لم ينصّ على قيد التركيب، وعادة النحويين: أن يذكروه في حد الكلام، فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لا بد أن يكون مركبًا لفظًا أو أصلًا؟ **فيقال** في الجواب عن هذا: إنه استغنى =

[أنْ يقولَ][(١)]: (فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)، فكأنه قالَ: (الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ اسْتَقِمْ). وإنما قالَ المصنِّفُ: **(كلامُنا)**: لِيُعْلَمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النُّحَاةِ[(٢)]، لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ[(٣)]،

= عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: **(مفيد)** ـ أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلما استلزمته الإفادة ـ استغنى عنه بها، ولذلك اعتُرِض على أبي موسى الجزولي [في «المقدمة الجزولية» (ص٣)]: بأن قوله: (المركب) ـ في حد الكلام ـ حشو؛ لأنَّ قيد الإفادة مغنٍ عنه.

وهذا السؤال أورده طلبة مالقة على شيخنا أبي عبد الله الفخّار رحمه الله [هو محمد بن الحسن بن كامل الحضرمي المالقي (٥٣٩هـ)] ـ **وأجاب عنه** في الحال: بدخول أسماء الأعداد نحو: (اثنان ثلاثة أربعة)، فإنها مفيدة ـ مع كونها غير مركبة، والدليل على كونها غير مركبة: نطقهم بها على الوقف. وقولهم: (ثلاثة أربعة)؛ إذا أدرجوا فهي مفيدة، مع أنها لا يسمى واحد منها كلامًا. [إفادة أسماء الأعداد]

وقد يجاب عن هذا الجواب: إنما أفادت مع القرينة. ألا ترى أنها تفيد إذا عدّ بها من غير حضور معدود؛ فقد حصل التركيب بوجهٍ ما، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عدّ بها من المفردات على الإطلاق، وعلى هذا التقدير: تسمى كلامًا.....

والوجه الثاني: أَنّ مقصود الناظم إنما هو تقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن، فلو قيد اللفظ التركيب ـ لسبق فهمه إلى إنكار كون **(استقم)** كلامًا، لكونه ليس في اللفظ مركبًا، فضلًا عن إنكار كون (نعم) و(لا) و(بلى) و(قاف) في قول الراجز [هو للوليد بن عقبة بن أبي معيط ـ كما في «الأغاني» (٤/ ١٨١)]:

قـلـتُ لـهـا قِـفِـي لـنَـا قـالـت قـاف ....

ونحو ذلك كلامًا مع أنه كلام: لأن كون هذه الأشياء مركبة في التقدير أو غير مركبة ـ لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل، فكان تركُ التقييد به أولى بما قصد له». انتهى.

(١) في (س): «قوله». (٢) في (ص)، (م): «النحويين».

(٣) رُدَّ: بأنه معلوم من الخُطْبَةِ. **وقد يجاب**: بأنه نبَّه عليه أيضًا في أول مسائل الفن زيادة في البيان؛ ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها، أو: أن فائدة الإضافة ـ الإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام، لا مجرد أنه في النحو. فمحط تعليل الشارح: قوله: **(لا في اصطلاح اللغويين)**. «الخضري» (١/ ١٦).

وهو في **اللغةِ**(١): اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيدًا كانَ أو غيرَ مفيدٍ.

[الكلم] والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ(٢)، واحِدُه كَلِمَةٌ، وهي: إما اسمٌ وإما فِعْلٌ وإما حرفٌ؛ [لأنَّها إنْ](٣) دَلَّتْ على معنًى في نفسِها غيرَ مقترنةٍ بزمانٍ ـ

(١) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤).

(٢) (م) اسمُ الجنسِ عَلَى نوعيْنِ: **أحدُهما**: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ، **والثاني**: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ إفراديٌّ. [نوعا اسم الجنس]

فأمَّا اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: فهو (ما يَدُلُّ عَلَى أكثرَ مِن اثنيْنِ، ويُفَرَّقُ بينَه وبينَ واحدِه بـ(التاءِ)، و(التاءُ) غالبًا تكونُ فِي المفرَدِ؛ كـ(بقرةٍ وبَقَرٍ، وشجرةٍ وشَجَرٍ)، ومنه: (كَلِمٌ وكَلِمَةٌ)، ورُبَّمَا كانَتْ زيادةُ (التاءِ) فِي (الدالِّ) عَلَى الجَمْعِ مِثلِ (كَمْءٍ) للواحدِ و(كَمْأَةٍ) للكثيرِ، وَهوَ نادرٌ، وقد يَكُونُ الفرقُ بينَ الواحدِ والكثيرِ بالياءِ، كـ(زِنْجٍ وزِنْجِيٍّ، ورُوم ورُومِيٍّ). فأمَّا اسمُ الجنسِ الإفراديُّ: فهو (ما يَصْدُقُ عَلَى الكثيرِ والقليلِ واللفظُ واحدٌ)، كـ(ماءٍ وذَهَبٍ وخَلٍّ وزَيْتٍ).

[الفرق بين اسم الجنس الجمعي وما شابهه من جموع التكسير] **فإنْ قُلْتَ**: فإني أَجِدُ كثيرًا مِن جُمُوعِ التكسيرِ يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مُفْرَدِها بـ(التاءِ)، كَمَا يُفَرَّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ وواحدِه، نحوَ: (قُرًى) وواحِدُه (قَرْيَةٌ)، و(مُدًى) وواحِدُه (مُدْيَةٌ)، فبماذا أُفَرِّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ، وَمَا كَانَ عَلَى هَذَا الوجهِ مِن الجُمُوعِ؟

فالجوابُ عَلَى ذلكَ: أَنْ تَعْلَمَ أنَّ بينَ النوعيْنِ ـ اختلافًا من وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الجمعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن زِنَاتِ الجموعِ المحفوظةِ المعروفةِ. فأمَّا اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيُّ: فلا يَلْزَمُ فيه ذلكَ، أفلا تَرَى أنَّ (بَقَرًا وشَجَرًا وثَمَرًا) لا يُوَافِقُ زِنَةً مِن زِناتِ الجمعِ؟!

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستعمالَ العربيَّ جَرَى عَلَى أنَّ الضميرَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَرْجِعُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجمعيِّ مُذَكَّرًا؛ كقولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقولِه جَلَّ شَأْنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأمَّا الجَمْعُ: فإنَّ الاستعمالَ العربيَّ جرَى عَلَى أنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مؤنَّثًا، كَمَا تَجِدُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]. وقولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]. وكقولِ الشاعرِ:

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ ـ كانَ ـ مَشْكُورِ (م)

(٣) طمسٌ في (ك).

فهي الاسمُ، وإنِ اقْتَرَنَتْ بزمانٍ [(١)فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ.

[صور تركيب الكلام] والكَلِمُ: ما تَرَكَّبَ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ فأكثرَ، كقولِكَ: (إنْ قامَ زيدٌ)، [الكلمة] والكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مفردٍ. فقولُنا: (**الموضوعُ لمعنًى**): أَخْرَجَ المهمَلَ كـ(**دَيْزٍ**)، وقولُنا: (**مُفْردٍ**): أَخْرَجَ الكلامَ؛ فإنَّه موضوعٌ لمعنًى غيرِ مفردٍ.

[القول] ثم ذَكَرَ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمرادُ: أنه يَقَعُ على الكلامِ أنه قولٌ، ويَقَعُ أيضًا على الكَلِمِ والكَلِمَةِ(٢) [أنه قولٌ](٣). وزَعَمَ بعضُهم: أنَّ الأصلَ استعمالُه في المُفرَدِ.

[إطلاق الكلمة وإرادة الكلام] ثم ذكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ؛ [٢/ظ] كقولِهم في (لا إلَهَ إلَّا اللهُ: كَلِمَةُ الإخلاصِ).

وقد يَجْتَمِعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ، وقد يَنْفَرِدُ أحدُهما.

[مثال لاجتماع الكلام والكلم] فمثالُ اجتماعِهِمَا: (قد(٤) قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتِه معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركَّبٌ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ. ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: (إنْ قامَ زيدٌ)(٥).

[مثال لانفراد الكلم] ومثالُ انفرادِ الكلامِ: زيدٌ قائمٌ(٦).

---

(١) من هنا يبدأ خرم في (ك)، ينتهي عند قوله: «وفي الحرفِ، نحوُ: (إنِّي)، بخلافِ» إلخ.

(٢) كشط في (ع) الألف واللام من قوله: «الكلمة».

(٣) ليس في (س)، (ع).

[تعليل: صلاح كونه كلامًا ولم يكن كلمًا. وكذا العكس]

(٤) في (س)، (ع): «هل».

(٥) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كلامًا؛ لأنَّه لا يُفِيدُ معنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه.

(٦) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كَلِمًا؛ لأنَّه ليسَ مُؤَلَّفًا مِن ثلاثِ كَلِماتٍ.

[ص] [١٠] بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ ـ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[١]

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ في هذا البيتِ علاماتِ الاسمِ[٢]: [علامات الاسم]

فمنها: الجرُّ، وهو يَشمَلُ الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعِيَّةِ[٣]، نحوَ: (مَرَرْتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ)، فـ(الغلام): مجرورٌ[٤] بالحرفِ، و(زيدٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، و(الفاضلِ): مجرورٌ[٥] بالتبعيَّةِ، وهو[٦] [أنواع الجر]

---

(١) (**بالجَرِّ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (**حَصَلْ**) الآتي آخرَ البيتِ. ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، مُبْتَدَؤه المؤخَّرُ هو قَوْلُهُ: (**تَمْيِيز**) الآتي، (**والتَّنوينِ والنِّدا وأَلْ ومُسْنَدٍ**): كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى قولِه: (**بالجَرِّ**)، (**للاسم**) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ ـ إنْ جَعَلْتَ قولَه: (**بالْجَرِّ**) مُتَعَلِّقًا بـ(**حَصَلْ**)، فَإِنْ جَعَلْتَ (**بالجرِّ**) خَبَرًا مُقَدَّمًا ـ وَهوَ الوجهُ الثاني ـ كَانَ هَذَا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بـ(**حَصَلْ**)، (**تَمْيِيزٌ**) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وقد عَرَفْتَ أنَّ خبرَه واحدٌ من اثنيْنِ، (**حَصَلْ**) فعلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، يعُودُ إِلَى (**تمييزٌ**)، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ نعتٍ لتمييزٌ، وتقديرُ البيتِ: التمييزُ الحاصلُ **بالجرِّ** والتنوينِ والنداءِ و(أَلْ) والإسنادِ كائنٌ للاسمِ، أو: التمييزُ الحاصلُ للاسمِ عن أَخَوَيْهِ: الفِعْلِ والحرفِ ـ كائنٌ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ وألْ والإسنادِ؛ أي: كائنٌ بكلٍّ واحدٍ من هذه الخمسةِ.

(٢) أي: بعضها.

(٣) قال الخضري في «حاشيته» (١/ ١٨): «الصحيح: أن الجارَّ هو المضاف لا الإضافة، وأنَّ العامل في التابع ليس التبعية؛ بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف؛ إذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم ـ كما حقَّقه ابن هشام في «شرح اللمحة»، ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما. قال الجلال: ومذهب الناظم: أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر؛ فذكر الحرف شامل له؛ إلا أن يراعى مذهب غيره». [الجر منحصر في الحرف والإضافة]

(٤) ليس في (ع)، لكن استدركها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٥) ليس في (ع)، لكنه استدركها؛ فكتبها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٦) كتب تحتها في (س): «أي: الجر».

أَشْمَلُ مِن[(١)] قولِ غيرِه: (بحرفِ الجرِّ)؛ لأنَّ هذا لا يَتناوَلُ الجرَّ بالإضافةِ [ولا الجرَّ][(٢)] بالتبعيَّةِ[(٣)].

[التنوين وأقسامه]

ومِنها: التنوينُ[(٤)]، (وهو على أربعةِ أقسامٍ)[(٥)]:

[تنوين التمكين]

تنوينُ التمكينِ: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المُعربَةِ؛ كـ(زيدٍ ورَجُلٍ)؛ إلَّا جمعَ المؤنَّثِ السالِمَ نحوَ: (مُسْلِمَاتٍ)، وإلَّا نحوَ: (جَوَارٍ، وغَوَاشٍ) وسيأتي حُكْمُهما.

[تنوين التنكير]

وتنوينُ التنكيرُ: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المبنيَّةِ؛ فَرْقًا بينَ مَعْرِفَتِها

---

(١) كتب تحتها في (س): «أي: أعم».

(٢) في (س)، (ع): «والجرّ».

[من صور المجرورات]

(٣) **عورِضَ**: بأن الحرف يتناول المبنيات، وَعَنْ، وَعَلى، والكاف: الاسميات. إذ يستدل على اسميتها به، لا بالجر لعدم ظهوره. ففي كلٍّ ما ليس في الآخر. نعم، الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرًا؛ كـ(عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ)، فيوقع المبتدئ في الخطأ والجرِّ. وإن كان كذلك في نحوِ: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المَائدة: ١١٩]. لكنه ليس ظاهرًا في الفعل حتى يوقع في الخطأ بخلاف الحرف، وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلِّي، فلا يخرج ما ذكره. «الخضري» (١/ ١٨).

(٤) **استُشْكِل عدُّه علامةً**: بأن معرفة أقسامه الآتية ـ فرع عن معرفة الاسم، إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلًا ـ إلا إذا عرف أن مدخوله اسم مُعْرَبٌ منصرف. فكيف يكون علامة له؟ **وأجيب**: بأن المستدل به مطلق نونٍ، لا خصوص الأقسام، وهو لغةً: مصدر نوّنت؛ أي: صوَّت، أو: أدخلت نونًا على الكلمة.

[تعريف التنوين]

نقل اصطلاحًا إلى نفس النون المدخلة؛ أعني: (النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلًا لا خطًّا ووقفًا). فهو من إطلاق المصدر، إما على آلته؛ لأن النون يحصل بها التصويت لكونها حرفًا أغن، أو: على المفعول فخرج بـ(الساكنة): النون الأولى من (ضيفن). وأما الثانية فتنوين، وبـ(الزائدة): نون (إذن)؛ سواء كتبت ألفًا ـ وهو الصحيح، أو: نونًا لعدم زيادتها، وبلحوق الآخر نون (انكسر ومنكسر). وكذا نون إذن؛ لأنها نفس الآخر لا لاحقة له. «الخضري» (١/ ١٩).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «وهو على أقسامٌ» (م). والمرادُ ـ عَلَى ذِكْرِ العددِ ـ أنَّ المُخْتَصَّ بالاسمِ أربعةُ أقسامٍ (م).

ونَكِرَتِها، نحوُ: (مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ[١] آخَرَ).

[تنوين المقابلة]

وتنوينُ المقابَلَةِ: وهو اللاحِقُ لجمعِ المؤنَّثِ السالِمِ، نحوُ: (مُسْلِمَاتٍ)؛ فإنَّه في مقابلةِ النونِ في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ؛ كـ(مُسلِمِينَ).

[تنوين العوض وأنواعه]

وتنوينُ العِوَضِ: وهو على ثلاثةِ[٢] أقسام: [٣/و] **١ ـ عِوَضٌ عن جملةٍ**؛ وهو الذي يَلْحَقُ (إذٍ)[٣]؛ عِوَضًا عن جملةٍ تكونُ بعدَها؛ كقولِه تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أي: [حينَ إذْ[٤]][٥] بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ[٦]. فحَذَفَ (بَلَغَتِ الرُّوحُ[٧] الحُلْقُومَ)، وأتى بالتنوينِ عِوَضًا عنه. **٢ ـ وقِسمٌ يكونُ عِوَضًا عن اسم**، وهو اللاحِقُ لـ(كُلٍّ)؛ عِوَضًا عمَّا تُضافُ[٨] إليه، نحوُ: (كلٌّ قائِمٌ)؛ أي: (كلُّ إنسانٍ قائِمٌ)، فحَذَفَ (إنسانٍ)، وأتى بالتنوينِ عِوَضًا عنه[٩].

---

(١) في (ص)، (م): «وبسيبويهِ».

(٢) رسمت في (ع): «ثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٣) نونها في (س) بالكسر على الحكاية، وهو حسنٌ جدًّا.

(٤) كتبها في (س): «إذا». ثم كشط الألف.

(٥) في (ع): «حينئذ». ثم ضرب عليها، وكتب بالمداد الأحمر في الحاشية كالمثبت.

(٦) ينظر: «معاني الزجاج» (٥/ ١١٦).

(٧) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط آخر.

(٨) في (ع): «يضاف».

[أمثلة لتنوين العوض عن كلمة]

[بعض ككل في تنوينها عوضًا عن مضاف إليه محذوف]

(٩) (م) ومِنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الْإِسْرَاء: ٨٤]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الْبَقَرَة: ١١٦]، وقولُه تباركت كلماتُه: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الْإِسْرَاء: ٢٠]، ومِثلُ كُلٍّ في هذا الموضوعِ كَلِمَةُ (بعضٍ)، ومِن شواهدِ حذفِ المفردِ الذي من حقِّ (بعض) أنْ يُضافَ إليه، والإتيانِ بالتنوينِ عِوَضًا عنه ـ قولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ، في مَطْلَعِ أُرْجُوزَةٍ طَويلَةٍ يَمْدَحُ فيها تَمِيمًا [في «ديوانه» (ص٧٩)]:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى … فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضَا

يُرِيدُ: فمَطَلَتْ بعضَ الدَّيْنِ وأَدَّتْ بعضَه الآخَرَ (م).

وقِسْمٌ يكونُ عِوَضًا عن حرفٍ، وهو اللاحِقُ لـ(جَوَارٍ وغَوَاشٍ) ونحوِهِما؛ [رفعًا وجرًّا][(١)]، نحوَ: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بجَوَارٍ)، فحُذِفَتِ[(٢)] (الياءُ)، وأُتِيَ بالتنوينِ عِوَضًا عنها.

[تنوين الترنم] **وتنوينُ التَّرَنُّمِ**[(٣)]: وهو [الذي يَلْحَقُ القوافِيَ][(٤)] المُطْلَقَةَ بحرفِ عِلَّةٍ؛ كقولِه[(٥)]:

١ - أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ[(٦)] وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[(٧)]

[فجِيءَ بالتنوينِ بدلًا مِن الألفِ؛ لأجلِ الترنُّمِ][(٨)]. [وكقولِه[(٩)]:

٢ - أَزِفَ[(١٠)] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ....

---

(١) في (س)، (ع) بالإبدال: «جرًّا ورفعًا».

(٢) في (س): «فحذف». وأجرى الجملة بعدها على البناء للفاعل، فتأمل.

(٣) (م) هَذَا النوعُ خامسٌ: ولا يَخْتَصُّ بالاسمِ، وقد ذَكَرَه وَمَا بعدَه اسْتِطْرَادًا (م).

(٤) في (ع): «اللاحق للقوافي». ثم كتب في الحاشية أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (س)، (ع): «كقول الشاعر». وهو: جَرِير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (ص٥٧).

(٦) رسمها في (س): «والعتابًا»... «أصابًا».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قولُه: **(والعِتابنْ، وأَصابَنْ)** حيثُ دَخَلَهما - في الإنشادِ - تنوينُ التَّرَنُّم، وآخِرُهما حرفُ العِلَّةِ، وهو هنا ألفُ الإطلاقِ، والقافيةُ التي آخِرُها حرف عِلَّةٍ تُسَمَّى مُطْلَقَةً (م). [ما هي القافية المطلقة؟]

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ع).

(٩) النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ في «ديوَانِهِ» (ص٨٩).

(١٠) في (س): «أقلَّي»، وهو موافق لما في «الجُمَل» (ص٢٥٥)، و«المقتضب» (١/ ٢٤٠)، و«الأصول» (٢/ ٣٨٦)، وعدة مصادر. وفي (ع): **«أفد»**. وكتب في الحاشية بالمداد الأحمر: أي: من الوفود. **قلت: وهي** موافقة لما في «شرح السِيرافي» (٥/ ١٠٠)، و«الصناعتين» (ص٤٤٦)، و«المفصل» (ص٤٣٣)، وعدة مصادر أخرى، واختلاف النسخ اختلاف روايات - ولا تأثير له في محلِّ الشاهد.

٢ - .... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[(١)]][(٢)]

[تنوين الغالي] **والتنوينُ الغالي**: وأَثْبَتَه الأخفشُ[(٣)]، وهو الذي يَلْحَقُ القوافِيَ المقيَّدَةَ؛ كقولِه:

[من التنوين ما يدخل الفعل والحرف] ٣ - .... وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ[(٤)]

وظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ: أنَّ التنوينَ كلَّه مِن خَوَاصِّ الاسمِ. وليسَ كذلكَ؛ بل الذي يَخْتَصُّ [به الاسمُ][(٥)] إنما هو تنوينُ (التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابَلَةِ، والعِوَضِ). وأمَّا (تنوينُ الترنُّمِ، والغالي): فيكونانِ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ[(٦)].

---

(١) رسمها في (س)، (ع): «قدٍ». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «في هذا البيتِ شاهدانِ للنُّحاةِ: **أوَّلُهما**: دُخولُ التنوينِ الذي للتَّرنُّم على الحرفِ، وهو (قَدْ)، فذلك يَدُلُّ على أنَّ تنوينَ الترنُّم لا يَخْتَصُّ بالاسم؛ لأنَّ الشيءَ إذا اخْتَصَّ بشيءٍ لم يَجِئْ معَ غيرِه، **والثاني**: في تخفيفِ (كَأَنْ) التي للتشبيهِ، ومجيءِ اسْمِها ضميرَ الشأنِ، والفصلِ بينَها وبينَ خَبَرِها بـ(قَدْ)؛ لأنَّ الكلامَ إثباتٌ. ولو كانَ الكلامُ نفيًا: لكانَ الفصلُ بـ(لَمْ)، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ﴾ [هود: ٩٥]، ومثلُ هذا البيتِ في الاستشهادِ على ذلكَ قولُ الشاعرِ:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ بِ، فَمَحْذُورُها كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا».

انتهى.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ع)، لكنه أثبته في الحاشية، بالخط نفسه.

(٣) «القوافي» (ص١٧).

(٤) (م) هَذَا البيتُ لِرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «ديوانه» (ص١٠٤)، وبعده: (**مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ**)، والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الْمُخْتَرَقْنْ**) و(**الخَفَقْنْ**)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ عليهما التنوينَ - مَعَ اقترانِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا بـ(أَلْ)، ولو كَانَ هَذَا التنوينُ مِمَّا يَخْتَصُّ بالاسمِ - لم يَلْحَقْ الاسمَ المقترنَ بـ(أَلْ)، وإذا كَانَ آخرُ الكَلِمَةِ التي فِي آخرِ البيتِ حرفًا صحيحًا ساكنًا - كَمَا هنا - تُسَمَّى القافيةُ حينَئِذٍ: (قافِيَةٌ مُقَيَّدَةٌ) (م) باختصار. [ما هي القافية المقيدة؟]

(٥) في (ع): «بالاسم». [دفع إيراد الشارح أن التنوين ليس كله من خواص الاسم]

(٦) (م) هذا الاعتراضُ لا يَرِدُ على الناظمِ؛ لأنَّ تسميةَ (نونِ التَّرَنُّمِ)، و(النونِ) التي =

[النداء] ومن خواصِّ الاسمِ: النداءُ، نحوُ: (يا زَيْدُ)، والألِفُ واللامُ، نحوُ: (الرَّجُلُ)، والإسنادُ إليه، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ). فمعنى البيتِ: حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ بالجرِّ، والتنوينِ، والنداءِ، و (الألفِ واللامِ)، والإسنادِ إليه؛ أي: الإخبارِ عنه.

واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ (أل) مكانَ (الألفِ [٣/ظ] واللامِ)، وقد وَقَعَ ذلك في عبارةِ بعضِ المتقدِّمينَ[(١)]، وهو الخليلُ[(٢)]. واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ [(مُسْنَدٍ)[(٣)]، مكانَ (الإسنادِ له)][(٤)].

[علامات الفعل] [ص][١١] بِتَا (فَعَلْتُ وَأَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) ـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

[علامة الفعل الماضي] [ش] ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الفعلَ يَمتازُ عن الاسمِ والحرفِ بتاءِ (فَعَلْتُ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعلِ، وهي المضمومةُ للمتكلِّمِ، نحوُ: (فَعَلْتُ)، والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحوُ: (تَبَارَكْتَ)، والمكسورةُ للمخاطَبَةِ، نحوُ: (فَعَلْتِ).

ويَمْتَازُ أيضًا بتاءِ (أَتَتْ)، والمرادُ بها: تاءُ التأنيثِ الساكنةِ، نحوُ:

= تَلْحَقُ القوافِيَ المُطْلَقَةَ ـ تَنوِينًا، إنما هي (**تسميةٌ مجازيَّةٌ**)، ولَيْسَتْ مِن الحقيقةِ التي وُضِعَ لها لفظُ التنوينِ، فأنتَ لو أَطْلَقْتَ لفظَ التنوينِ على المعنَى الحقيقيِّ الذي وُضِعَ له ـ لم يَشْمَلْهُما، **والأصلُ**: أنْ يُحمَلَ اللفظُ على معناه الحقيقيِّ؛ ولذلك نَرَى أنه لا غُبارَ على كلامِ الناظمِ (م).

[حكم همزة (أل) هل هي أصلية أم زائدة؟] (١) **مقتضاه**: أنَّ التعبير بـ(الألف واللام): هو الأصل، وهو مبني على أنَّ المعرف (اللام) وحدها، و(الهمزة) زائدةٌ للوصل؛ إما على كونه (الهمزة) أصلية؛ وصلت لكثرة الاستعمال، فاللائق التعبير بـ(أل)؛ لأنَّ ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الأحادي. وإما على كون (الهمزة) زائدة معتدًا بها في الوضع فيعبر بـ(أل)؛ نظرًا للاعتداد بها ـ وهو الأقيس، وبـ(الألف واللام)؛ نظرًا لزيادتها، وقد استعمل سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٥)، (٣/ ٣٢٥)] العبارتين؛ أفاده المُرَادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) في مواضع كثيرة ـ من كتابه «الجُمَل في النحو» منها (ص٦٨)، (٧٦)، (٩٩)، (١٠٩) وغيرها.

(٣) على الحكاية.

(٤) في (س): «مسندًا مكان الإسناد».

[الفرق بين تاء الاسم وتاء الفعل وتاء الحرف]

(نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)، فاحْتَرَزْنا[(١)] بـ(**الساكنةِ**) عن **اللاحقةِ للأسماءِ**؛ فإنَّها تكونُ[(٢)] متحرِّكةً بحركةِ الإعرابِ، نحوُ: (هذه مُسْلِمةٌ، ورأيتُ مُسْلِمةً، ومررتُ بمسلمةٍ)، ومن **اللاحقةِ للحرفِ**، نحوُ: (لاتَ ورُبَّتَ وثمَّتَ)[(٣)]. وأمَّا تسكينُها معَ (رُبَّ) و(ثَمَّ): فقليلٌ، نحوُ: (رُبَّتْ وثُمَّتْ).

[علامة فعل الأمر]

ويَمْتَازُ أيضًا بـ(يا افْعَلِي)، والمرادُ بها: (ياءُ الفاعلةِ)، وتَلْحَقُ فعلَ الأمرِ، نحوَ: (اضْرِبِي)، والفعلَ المضارعَ، نحوَ: (تَضْرِبِينَ)، ولا تَلْحَقُ الماضِيَ.

[الفرق بين «ياء افعلي» ومطلق ياء الضمير]

وإنما قالَ المصنِّفُ: (**يا افْعَلِي**)، ولم يَقُلْ: (ياء الضميرِ)؛ لأنَّ هذه تدخُلُ فيها (ياءُ المتكلِّمِ)، وهي لا تَخْتَصُّ بالفعلِ؛ بل تكونُ فيه، نحوُ: (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسمِ، نحوُ: (غُلامِي)، وفي الحرفِ، نحوُ: (إنِّي)، بخلافِ][(٤)] (**ياءِ افْعَلِي**)؛ فإنَّ المرادَ بها: ياءُ الفاعلةِ على ما تَقَدَّمَ، وهي لا تكونُ إلَّا في الفعلِ.

---

(١) في (س): «واحترزنا».
(٢) ليس في (س).

[شواهد التاء اللاحقة للحرف]

(٣) (م) أمَّا دخولُ (التاءِ) على (لا)؛ فأَشْهَرُ مِن أنْ يُسْتَدَلَّ عليه؛ بل قد اسْتُعْمِلَتْ (لاتَ) حرفَ نَفْيٍ بكثرةٍ، ووَرَدَ استعمالُه في فَصيحِ الكلامِ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، وأمَّا دُخولُها على (رُبَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [وهو لابن أحمر= عمرو بن أحمر الباهلي، في «ديوانه» (ص٧٦)]:

ورُبَّتَ سائلٍ عَنِّي حَفِيٍّ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحوِ قولِ الآخَرِ [هو ضمرة بن ضمرة النهشلي، كما في «المعاني الكبير» (٢/ ١٠٠٥)]:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأمَّا دُخُولُها على (ثُمَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [شمر بن عمر الحنفيّ، كما في «الأصمعيات» (ص١٢٦)]:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي (م)

(٤) هنا انتهاء الخرم المذكور آنفًا في (ك) بما يعادل لوحةً كاملةً، والذي بدأ عند قوله: (**فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ...**) إلخ.

[نوعا نون التوكيد] وممَّا[١] يُمَيِّزُ الفعلَ: نونُ (أَقْبِلَنَّ)، والمرادُ بها: نونُ التوكيدِ؛ خفيفةً كانَتْ [أو ثقيلةً[٢]. فالخفيفةُ][٣]: نحوُ قولِه تعالى: (لَنَسْفَعن[٤] بِالنَّاصِيَةِ) [العلق: ١٥]، [والثقيلةُ: نحوُ][٥] قولِه تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

[٤/و] فمعنى البيتِ: يَنْجَلِي الفعلُ بـ(تاءِ الفاعلِ)، و(تاءِ التأنيثِ الساكنةِ)[٦] و(ياءِ الفاعلةِ)، و(نونِ التوكيدِ).

[ص] [١٢] سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَـ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمْ)[٧]

[١٣] وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٨]

[ش] [علامة الحرف] يُشِيرُ إلى أنَّ الحرفَ يَمْتازُ عن الاسمِ والفعلِ[٩]؛ بخُلُوِّه عن

---

(١) في (ك): «مما»، بدون واوٍ.
(٢) في (ك): «شديدة».
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(٤) في (ك): «لنسفعن».
(٥) في (س): «أو ثقيلة».
(٦) (م) بقَبولِ (تاءِ التأنيثِ) و(تاءِ الفاعلِ) - أَبْطَلَ الجمهورُ مَذْهَبَ القائلِ [ابن السرّاج، وتبعه الفارسيّ]؛ بأنَّ (ليسَ) حرفٌ، ومَذْهَبَ القائلِ [ثعلب]؛ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ، وبقَبُولِ (تاءِ التأنيثِ) وَحْدَها - أبْطَلُوا مَذْهَبَ القائلِ [الفرّاء]؛ بأنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمانِ (م).
(٧) (م) **تقديرُ البيتِ كلِّه**: الحرفُ سِوَى الاسمِ والفعلِ، وَذَلِكَ (**كهَلْ وفي ولَمْ**)، والفعلُ المضارعُ يلي (**لَمْ**)، وَذَلِكَ كائنٌ كـ(**يَشَمْ**)، و(**يَشَمْ**): فعلٌ مُضَارِعٌ ماضيه قولُكَ: (**شَمِمْتُ الطِّيبَ**) ونحوَه - من بابِ فَرِحَ - إذا نَشِقْتَه، وفيه لغةٌ أُخْرَى؛ من بابِ نَصَرَ يَنْصُرُ؛ حكاها الفَرَّاءُ (م).
(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: مَيِّزِ الماضيَ مِن الأفعالِ بقَبولِ (التاءِ) التي ذَكَرْنا: أنها مِن علاماتِ كونِ الكَلِمَةِ فِعلًا، وعَلِّمْ فعلَ الأمرِ بقَبُولِ (النونِ) إن فُهِمَ مِنه الطلبُ. و(مِزْ): أمرٌ مِن مازَ الشيءَ يَمِيزُهُ مَيْزًا - مثلُ: باعَ يَبِيعُ بَيْعًا - إذا مَيَّزَهُ، وسِمْ: أمرٌ مِن وَسَمَ الشيءَ يَسِمُه وَسْمًا - مثلُ وَصَفَه يَصِفُه وَصْفًا - إذا جَعَلَ له علامةً يَعْرِفُه بها، والأمرُ فِي قَوْلِهِ: (**إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ**): هو الأمرُ اللُّغَوِيُّ، ومعناه: الطلبُ الجازمُ عَلَى وجهِ الاستعلاءِ (م).
(٩) ساقط في (ك).

[أقسام الحرف]

علاماتِ الأسماءِ وعلاماتِ الأفعالِ، ثمَّ مَثَّلَ بـ[هَلْ وَفِي][١] وَلَمْ؛ منبِّهًا على أنَّ الحرفَ يَنقسِمُ إلى قِسميْنِ: مُخْتَصٍّ[٢] وغيرِ مختصٍّ[٣]، فأشارَ بِـ(هَلْ) إلى غيرِ المختَصِّ، وهو الذي يَدْخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ، نحوُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(هلْ قامَ زيدٌ)، وأشارَ بـ(في ولَمْ) إلى المختَصِّ، وهو قِسمانِ: مُخْتَصٌّ بالأسماءِ؛ كـ(فِي)، نحوُ: (زيدٌ في الدارِ)، ومختصٌّ بالأفعالِ كـ(لَمْ)، نحوُ: (لم يَقُمْ زيدٌ).

[أقسام الفعل المضارع وعلامته]

ثم شَرَعَ في تَبْيينِ أنَّ الفعلَ ينقسِمُ إلى ماضٍ ومضارِعٍ وأمرٍ، فجَعَلَ [علامةَ المضارِعِ صِحَّةَ][٤]: دخولِ (لَمْ) عليه؛ كقولِكَ في (يَشَمُّ): (لم يَشَمّ)، وفي (يَضْرِبُ): (لم يَضْرِبْ). وإليه أشارَ بقولِه: **(فِعْلٌ مضارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ)**.

[علامة الفعل الماضي]

ثم أشارَ إلى ما يُمَيِّزُ الفعلَ الماضيَ بقولِه[٥]: **(وماضِيَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ)**؛ أي: مَيِّزْ ماضِيَ الأفعالِ بـ(التاءِ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعِلِ، و[٦]تاءُ التأنيثِ الساكنةُ، وكلٌّ مِنهما لا يدخُلُ [٤/ظ] إلَّا على ماضي اللفظِ، نحوُ: (تَبَارَكْتَ يا ذا الجلالِ والإكرامِ)، و (نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ).

[علامة فعل الأمر]

ثم ذكَرَ في بقيَّةِ البيتِ: أنَّ علامةَ فعلِ الأمرِ: قَبُولُ نونِ التوكيدِ، والدَّلالةُ على الأمرِ بصيغتِه[٧]، نحوُ: اضْرِبَنْ واخْرُجَنَّ.

[الفرق بين فعل الأمر واسم فعله]

فإنْ دَلَّتِ الكَلِمَةُ على أمرٍ[٨]، ولم تَقْبَلْ[٩] نونَ التوكيدِ: فهي اسمُ

---

(١) في (ك): «في وهل»، لكنه وضع عليهما: علامة الإبدال (م).

(٢) فوقها في (س): «فيعمل».

(٣) فوقها في (س): «فلا يعمل».

(٤) العبارة في (ك): «علامة صحة المضارع».

(٥) ليس في (ع)، لكنها أثبتها في الحاشية بالخط نفسه.

(٦) في (س)، (ك)، (ع): «أو».

(٧) ليس في (ع).

(٨) في (ص)، (م): «الأمر».

(٩) في (س): «يقبل».

فعلٍ(١)(٢) وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

[ص] [١٤] والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلّْ [فيهِ هوَ اسمٌ، نَحْوُ (صَهْ، وحَيَّهَلْ)(٣)](٤)

[ش] فـ(صَهْ) و(حَيَّهَلْ) اسمانِ - وإنْ دَلَّا على الأمرِ - لعَدَمِ قَبُولِهما نونَ التوكيدِ، فلا تقولُ: (صَهَنَّ) ولا (حَيَّهَلَنَّ)، وإنْ كانَتْ (صه) بمعنى (اسْكُتْ)، و(حَيَّهَلْ) بمعنى (أَقْبِلْ)(٥)، فالفارِقُ(٦) بينَهما: قَبُولُ نونِ -

(١) من (ص)، (م). وكتبها - أيضًا - في حاشية (ع).

(٢) (م) وكذا إذا دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارِعِ؛ ولم تَقْبَلْ علامتَه - وَهِيَ (لم) - فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مضارِعٍ، نحوُ: (أَوَّهْ، وأُفٍّ)، بمعنَى أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ، وَإِنْ دَلَّتْ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ الماضي وامْتَنَعَ قَبُولُها علامَتَه امْتِناعًا راجعًا إِلَى ذاتِ الكَلِمَةِ - فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مَاضٍ، نحوُ: (هَيْهَاتَ وشَتَّانَ)، بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ، فَإِنْ كَانَ امتناعُ قَبُولِ الكَلِمَةِ الدالَّةِ عَلَى الماضِي لا يَرْجِعُ إِلَى ذاتِ الكَلِمَةِ، كَمَا فِي فِعْلِ التعجُّبِ، نحوُ: (ما أَحْسَنَ السماءَ)، وكما فِي (حَبَّذَا الاجتهادُ)؛ فإنَّ ذلك لا يَمْنَعُ مِن كونِ الكَلِمَةِ فِعلًا (م).

[الفرق بين فعلي المضارع والماضي واسمي فعليهما]

(٣) (م) (هُوَ اسْمٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مِنهما: في مَحَلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وإنما لم يَجِئْ بـ(الفاءِ) للضرورةِ، والجملةُ مِن الشرطِ وجوابِه: في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، أو: تُجْعَلُ جملةُ (هُوَ اسْمٌ) في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأ؛ الذي هو قولُه: (الأمرُ) في أوَّلِ البيتِ، وتكونُ جملةُ جوابِ الشرطِ محذوفةً؛ دَلَّتْ عليها جملةُ المبتدأِ وخبرِه، والتقديرُ على هذا: والدالُّ على الأمرِ - هو اسمٌ إنْ لم يَكُنْ فيه محلٌّ للنونِ فهو اسمٌ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ عندَما لا يكونُ فعلُ الشرطِ ماضيًا ضرورةٌ أيضًا، فالبيتُ لا يَخْلُو من الضرورةِ (م).

(٤) مكان الشطر في (ك): «إلى آخره». (٥) فوقها في (ك): «ائت».

(٦) (م) أربعُ فوائدَ:

الأُولَى: أسماءُ الأفعالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

[المعرفة والنكرة في أسماء الأفعال]

النوعُ الأَوَّلُ: مَا هو واجبُ التنكيرِ، ، وَذَلِكَ نحوُ: (وَيْهًا وواهًا).

والنوعُ الثاني: مَا هو واجبُ التعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (نَزَالِ وتَرَاكِ).

والثالثُ: مَا هو جائزُ التنكيرِ والتعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (صَهْ ومَهْ)، فما نُوِّنَ وجُوبًا أو جَوَازًا - فهو نَكِرَةٌ، وَمَا لم يُنَوَّنْ - فهو معرفةٌ.

والفائدةُ الثانيةُ: تُوَافِقُ أسماءُ الأفعالِ الأفعالَ فِي ثلاثةِ أُمورٍ:

[مقارنة بين الأفعال وأسماء الأفعال] [١ - الموافقة]

أَوَّلُها: الدَّلالةُ عَلَى المعنَى. =

. . . .

= **وثانيها**: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن أسماءِ الأفعالِ ـ يُوَافِقُ الفعلَ الَّذِي يَكُونُ بمعناه فِي التعدِّي واللُّزُوم غَالِبًا.

وثالِثُها: أنَّهُ يُوَافِقُ الفعلَ الَّذِي بمعناه فِي إظهارِ الفَاعِلِ وإضمارِه، ومِن غير الغالبِ فِي التعدِّي نحوُ: (آمِينَ)؛ فإنَّه لم يُحْفَظْ فِي كلامِ العربِ تَعَدِّيهِ لمفعولٍ، مَعَ أنَّهُ بمعنَى: اسْتَجِبْ، وَهوَ فعلٌ مُتَعَدٍّ، وكذا (إِيهِ)؛ فإنَّه لازمٌ مَعَ أنَّ الفعلَ الَّذِي بمعناه ـ وَهوَ زِدْنِي ـ مُتَعَدٍّ.

وتُخَالِفُها فِي سبعةِ أُمُورٍ: [٢ ـ المخالفة]

الأوَّلُ: أنَّهُ لا يَبْرُزُ معَها ضميرٌ؛ بل تَقُولُ: (صَهْ)؛ بلفظٍ واحدٍ للمفردِ والمثنَّى والجَمْعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، بخلافِ (اسْكُتْ)؛ فإنكَ تقولُ: (اسْكُتِي، واسْكُتَا، واسْكُتُوا، واسْكُتْنَ).

والثاني: أنها لا يَتَقَدَّمُ معمولُها عليها، فلا تقولُ: (زيدًا عَلَيْكَ) كَمَا تقولُ: (مُحَمَّدًا الْزَمْ).

والثالثُ: أنَّهُ يَجُوزُ توكيدُ الفِعْلِ توكيدًا لفظيًّا باسم الفعلِ، تقولُ: (انْزِلْ نَزَالِ)، وتقولُ: (اسْكُتْ صَهْ)، كَمَا تقولُ: (انْزِلِ انْزِلْ، واسْكُتِ اسْكُتْ)، ولا يَجُوزُ توكيدُ اسم الفِعْلِ بالفعلِ.

والرابعُ: أنَّ الفعلَ إذا دَلَّ عَلَى الطلبِ ـ جازَ نصبُ المضارعِ فِي جوابِه، فتقولُ: انْزِلْ فأُحَدِّثَكَ، ولا يَجُوزُ نصبُ المضارعِ فِي جوابِ اسمِ الفِعْلِ؛ ولو كَانَ دالًّا عَلَى الطلبِ؛ كـ(صَهْ ونَزَالِ).

والخامسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً، بحيثُ تُحْذَفُ ويَبْقَى معمولُها، ولا مُتَأَخِّرَةً عن معمولِها؛ بل مَتَى وَجَدْتَ مَعْمُولًا تَقَدَّمَ عَلَى اسمِ فعلٍ ـ تَعَيَّنَ عليكَ تقديرُ فِعْلٍ عامِلٍ فيه؛ فنحوُ قولُ الشاعرِ [رجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم]:

يـا أَيُّـهـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا ... إِنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا

يُقَدَّرُ: خُذْ دَلْوِي، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (دَلْوِي) مَعْمُولًا لدُونَكَا الموجودِ، ولا لآخَرَ مِثْلِه محذوفٍ، عَلَى الأصحِّ.

والسادسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، فلا تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها؛ لاختلافِ الزمانِ، بخلافِ الأفعالِ.

والسابعُ: أنها لا تَقْبَلُ علاماتِ الأفعالِ؛ كـ(النواصِبِ، والجوازِمِ، ونونِ التوكيدِ، وياءِ المخاطَبَةِ، وتاءِ الفَاعِلِ)، وَهوَ مَا ذَكَرَه الشارحُ فِي هَذَا الموضعِ. =

التوكيدِ وعَدَمُه[١]، نحوَ: (اسْكُتَنَّ) و(أَقْبِلَنَّ)، ولا يَجُوزُ ذلك في (صَهْ)، و(**حَيَّهَلْ**).

[في أي باب تصنف أسماء الأفعال؟]

= **الفائدةُ الثالثةُ**: اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي أسماءِ الأفعالِ؛ فقالَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ: هِيَ أسماءٌ قامَتْ مقامَ الأفعالِ فِي العملِ، ولا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ؛ بحيثُ تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها لاختلافِ الزمانِ، ولا تُصْرَفُ الأسماءُ بحيثُ يُسْنَدُ إليها إسنادًا مَعْنَوِيًّا فتَقَعَ مُبْتَدأً وفَاعِلًا، وبهذا فارَقَتِ الصفاتِ: كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ. وقالَ **جمهورُ الكُوفِيِّينَ**: إنها أفعالٌ؛ لأنَّها تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزمانِ، كلُّ مَا فِي البابِ: أنها جامدةٌ لا تَتَصَرَّفُ، فهي كـ(ليسَ وعسَى) ونحوِهما. وقالَ أبو جَعْفَرِ بنُ صابرٍ: هِيَ نوعٌ خاصٌّ مِن أنواعِ الكَلِمَةِ، فلَيْسَتْ أفعالًا، ولَيْسَتْ أسماءً؛ لأنَّها لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ ولا تصرُّفَ الأسماءِ، ولأنَّها لا تَقْبَلُ علامةَ الأسماءِ ولا علامةَ الأفعالِ. وأَعْطَاهَا أبو جَعْفَرٍ اسمًا خاصًّا بها؛ حَيْثُ سَمَّاها (خَالِفَةً).

[مذهب الكوفيين في فعل الأمر]

والفائدةُ الرابعةُ: مَا ذَكَرَه الناظِمُ مِن أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسامٍ: مَاضٍ ومُضَارِعٌ وأمرٌ ـ هو مذهَبُ البَصْرِيِّينَ مِن النُّحاةِ، وذهَبَ الكُوفِيُّون إِلَى أنَّ الفعلَ قِسمانِ: مَاضٍ ومُضَارِعٌ، وأمَّا مَا نُسَمِّيه فعلَ الأمرِ ـ فهو عندَهم مِن المضارعِ ومُقْتَطَعٌ منه، فأصلُ (اضْرِبْ) عندَهم (لِتَضْرِبْ) بلامِ الأمرِ، فحُذِفَتِ اللامُ، ثمَّ حُذِفَ حرفُ المضارعةِ، ثمَّ جِيءَ بهمزةِ الوصلِ تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالضادِ الساكنةِ. وَهوَ تَكَلُّفٌ لا داعِيَ له (م).

[النون ليست مختصة بفعل الأمر]

(١) اعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١١) ـ على الناظم: جعلَه (النون) علامةً للأمر؛ بقوله: «لأنها توجد في غيره: نحو فعل النهي والمضارع المثبت في القَسَم بشرطه، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه، فظهر بهذا: أنها لا تكون علامةً لفعل الأمر، إذ شركه غيره فيها».

المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ(١)(٢)

. . . .

[تعريف البناء لغة وصناعة]

(١) كتب في حاشية (س) ما نصّه: «للبناء معنيان: لغوي، وصناعي. فاللغوي: وضع الشيء على الشيء على صفةٍ يراد بها الثبوت، وحقيقته في الأجسام. ومعناه الصناعي: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا، وسمي بناءً للزوم الحركات الثلاث، والسكون مشترك بين الإعراب والبناء».

[النظر في علم النحو على قسمين]

(٢) [النظر في علم النحو على قسمين].

اعلم أنّ النظر في هذا العلم على قسمين:

أحدهما: الأحكام المتعلقة بالكلم؛ من حيث هي مفردات.

والثاني: الأحكام المتعلقة بها؛ من حيث هي مركبات.

وجرت عادة الناس بتقديم النظر في القسم الثاني؛ لما فيه من الفائدة العائدة على الناظر في هذا العلم، لكن هذا القسم يفتقر إلى تقديم مقدمتين؛ واجبٌ ذكرهما قبل الشروع فيه؛ لأن الأحكام التركيبية مبنية عليهما.

إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء.

والثانية: مقدمة التعريف والتنكير.

فأما الأولى: فهي التي شرع الآن فيها، وإنما كانت ضرورية ومفتقَرًا إليها؛ لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب؛ وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة ـ لا تتبين إلا بالإعراب والبناء.

وابتدأ بذكر المعرب والمبني، وقدَّم الكلام على ما الإعراب أصل فيه من الكلام الثلاث، وهو الاسم فقال:

والاسم منه معرب ومبني

«شرح الشاطبي على الألفية» (١/ ٧١).

[نوعية التقسيم]

[نوعية التقسيم]:

قال الفاكهي في «الفواكه الجنية» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، «المطالب السنية»: «تقسيم الاسم إلى معرب ومبني: هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقًا، لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه ـ كما توهمه بعضهم؛ إذ التقسيم: ضم =

. . . .

= مختص إلى مشترك، فوجب كون القسم مطلقًا من المقسوم».

[سبب تقديم الكلام على المعرب]

[علة تقديم كلامه عن المعرب والمبني قبل الإعراب والبناء]:

المعرب والمبني اسما مفعول؛ مشتقان من الإعراب والبناء، فينبغي الكلام عليهما أولًا؛ إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه. لكن قدّم المعرب والمبني لعلةٍ:

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٤): «إنما قدم على أصله، وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، لطول الكلام على الإعراب والبناء، تأصيلًا وتفريعًا».

ودقق ابن يعيش ذلك في «شرح المفصل» (١/ ١١٣) فقال: «وذلك من قِبَلِ أنَّهُ لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير إعرابٍ، والإعرابُ لا يقوم بنفسه، صار المعربُ كالمَحلِّ له، والإعراب كالعَرَض فيه، فكما يلزم تقديمُ المَحلِّ على الحالِّ، كذلك يلزم تقدمُ المعرب على الإعراب»؛ وانظر: «شرح الأشموني على الألفية» (١/ ٤١).

ونقل الصبان في «حاشيته» (١/ ٤٧) عن ابن قاسم ـ: بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل؛ حتى يقال: معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق! بل من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه، وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، وعلى هذا: ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الإعراب والبناء ـ توطئة لإجرائهما على الكلمة؛ لأن من عرف أولًا قابل الإعراب وغير قابله تأتي له إجراء الإعراب على قابله ونفيه من غير قابله؛ لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها ـ فرعا قبولها وعدم قبولها؛ فلذا بيَّن أولًا القابل وغير القابل، ثم بيَّن الإعراب. فتأمله؛ فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر». اهـ.

[حد الإعراب لغة]

[حد الإعراب ومعانيه]:

الإعراب لغةً: مصدر أعرب الرباعي، ويأتي لمعانٍ كثيرة:

منها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، وفي الحديث: «**الثيب تعرب عن نفسها**» [ابن ماجه (١٨٧٢)]؛ أي: تبين.

ومنها: التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وقال الله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ۝٣٧﴾ [الواقعة: ٣٧]؛ أي: حسانًا.

ومنها: التغيير، يقال: عرِبت المعدة؛ أي: تغيرت وفسدت، ومعناه على هذا: إزالة الفساد؛ أي: أزلت عُرْبة، نحو: شكاني فأشكيته؛ أي: أزلت شكايته، فالهمزة للسلب. =

. . . .

= **ومنها**: الانتقال، عرِبت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.
ومنها: المعرفة: يقال: أعرب الرجل، إذا كان عارفًا بالخيل.
ينظر: «ارتشاف الضرب» (١/ ٨٣٣)، و«التذيل والتكميل» (١/ ١١٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٢٢٣).
وقد جمعها بعضهم بقوله:

بـيـانٌ وحـسـنٌ وانـتـقـالٌ تـغـيُّـر وعرفانُ أي الاعراب في اللُّغةِ اعقِلَا

«التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة» (ص١٠)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٢٥).
وقد أنهى السيوطي رحمه الله في همع الهوامع (١/ ٤٠)، معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة.
والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي على أنه لفظي: الإبانة، والأنسب به على أنه معنوي: التغيير.
«حاشية الصبان» (١/ ٤٧).
ولذلك عرَّفه ابنُ جنّي في «الخصائص» (١/ ٣٦) بأنّه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيدٌ أباه، وشكَر سعيدًا أبوه ـ علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه».
إذِ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني. «شرح المفصل» (٢/ ١٢٣).

[اشتقاق الإعراب]

[اشتقاقه]:
لغةً: هو مشتقٌّ من لفظِ (العَرَب) ومعناه؛ وذلك لِما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: (أَعْرَبَ)، و(تَعَرَّبَ): إذا تَخَلَّقَ بخُلُق العرب في البيان والفصاحة. كما يقال: (تَمَعْدَدَ)، إذا تكلّم بكلام مَعَد؛ قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ١١٣)، وأصله في «الخصائص» (١/ ٣٧).

[تعريف الإعراب اصطلاحًا واختلاف أهل العلم فيه]

واصطلاحًا: فيه مذهبان:
الأول: أنه **لفظي**، عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٣٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرف، أو سكون أو حذف». ونسبه في الشرح للمحققين من النحويين.

[تعريف العامل]

والعامل: وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.
انظر: «حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص٩٩). =

. . . .

= **الثاني**: أنه **معنوي**: وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، ، وهو ظاهر قول سيبويه، انظر: «الكتاب» (١/ ١٣)، واختيار الأعلم في «النكت على سيبويه» (١/ ١٢٠). قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» (١/ ١٥٩): «وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية».

* والمرادُ بالكَلِمةُ: الاسمُ المتمكِّنُ والفعلُ المضارعُ الخالي؛ من نونِ الإناثِ ونونا التَّوكيدِ.

وأمَّا إذا اتَّصلَتْ به نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ: فإنَّه يُبنَى على الفتحِ، كما في قولِهِ تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا).

انظر: «حاشية عشماوي» (ص١٠٢ ـ ١٠٣)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٥٢).

[الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]

[الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]:

اللفظي: نفس الحركات وما ناب عنها؛ كالضمة والفتحة والكسرة.

والمعنوي: هو الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر. فتكون الحركات علامة على الإعراب الذي هو الانتقال، ويظهر الفرق في المثال، فإذا قلت: جاء زيد. . . فتقول في إعرابه على **الأول**: زيد فاعل مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة، وعلى **الثاني**: زيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. أفاده العطار في «حاشيته على شرح الأزهرية».

[حد البناء لغة]

[حد البناء]:

لغةً: وضع شيء على شيء؛ على صفة يراد بها الثبوت.

قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٣٧): «وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا، فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان». وانظر: «أسرار العربية» (١/ ٤٧).

[تعريف البناء اصطلاحًا]

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٥٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين». فعلى هذا هو لفظي.

[مثال لحركة الحكاية]

فمثالُ حركةِ الحكايةِ: (مَنْ زيدًا)، بالنَّصبِ، في جوابِ: هل رأيتَ زيدًا؟ =

. . . .

= فـ(مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على السّكونِ في محلِّ رفعٍ.
و(زيدًا): خبرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدّرةٍ في آخرِهِ منع من ظهورِهَا اشتغالُ المحل بحركةِ الحكايةِ.

[مثال لحركة النقل] ومثالُ حركةِ النَّقلِ: كقولِهِ تعالى: (فَمَنُ اوتِيَ) بنقلِ ضمَّةِ الهمزةِ إلى ما قبلَها وهو النُّونُ.

[مثال لحركة الاتباع] ومثالُ حركةِ الإتباعِ: كقولِهِ: الحمدِ للهِ، بكسرِ الدّالِ، باتباعِ حركةِ الدّالِ اللامَ وهي الكسرةُ.

وخرج بقولِهِ: «ولا تخلُّصًا من مسكونين» حركةُ التَّخلُّصِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١] بكسرِ النُّونِ.
«حاشية العشماوي» (ص١٠٠).

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي.

قال الأشموني في شرح الألفية: «والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة».

وبيَّنه الصبان (٤٩) بقوله: «لأن ما جيء به للبيان أولًا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به، والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة».

[أنواع البناء] وأنواع البناء أربعة، لا زائد عليها:

أحدها: السكون، وهو الأصل؛ وذلك لخفته واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب؛ كالتقاء الساكنين في نحو: (أمس)، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)، وكونها عرضة للابتداء بها كـ(لام الابتداء)، وكونها لها أصل في التمكن كـ(أول)، وكشبهها بالمعرب كـ(ضرب).

[ترتيب الحركات من حيث الخفة والثقل] **والنوع الثاني**: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، لحصوله بأدنى فتح الفم، بخلاف الضم والكسر، فإن **الأول**: إنما يحصل بإعمال العضلتين معًا الواصلتين إلى طرفي الشفة، **والثاني**: إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل؛ فلهذا القرب دخل الفتح أيضًا في الكلم الثلاث: في الحرف نحو: سوف، وفي الفعل نحو: قامَ، وفي الاسم نحو: أينَ.

[سبب ثقل الضم والكسر] **والنوعان الآخران**: وهما الكسر والضم ثقيلان، لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما، وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزاما لم يدخلا فيه، لئلا يجمع بين ثقيلين، ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما، بدلالتهما على شيء واحد، فالكسر في الحرف نحو: لام الجر الداخلة =

. . . .

= على ظاهر غير مستغاث، والكسر في الاسم نحو: أمس عند الحجازيين بشرطه الآتي، والضم في الحرف والاسم نحو: منذ في لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم، وسيأتي إيضاح ذلك ـ في باب حروف الجر. «التصريح» (١/ ٥٥).

[ألقاب الإعراب والبناء]

[ألقاب الإعراب والبناء]:

فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية ألقاب، فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء.

فألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وألقاب البناء: ضم وفتح وكسر ووقف، وهي: وإن كانت ثمانية في المعنى؛ فهي أربعة في الصورة.

فإن قيل: فلم كانت أربعة؟ قيل: لأنه ليس إلا حركة، أو سكون فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح، والكسر.

[مخارج الحركات]

فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرّابع.

[أيهما الأصل حركات الإعراب أم البناء؟]:

[هل الأصل الإعراب أم البناء؟]

فإن قيل: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء، أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ـ وهي الأصل؛ فكانت أصلًا؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ـ وهي الفرع ـ فكانت فرعًا. وذهب آخرون: إلى أن حركات البناء هي الأصل، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلًا مما يتغير.

[هل الإعراب هو نفس الحركات؟]:

[هل الإعراب نفس الحركات؟]

فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب: (هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل)، وفي حدّ البناء: (لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون). ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدل على ذلك، أن هذه الحركات، إذا وجدت بغير صفة الاختلاف، لم تكن للإعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم، لم تكن =

[ص] [١٥] والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي(١)

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ الاسمَ يَنقسِمُ إلى قِسمَيْنِ(٢):

= للبناء؛ فدل على أن الإعراب: هو الاختلاف، والبناء: هو اللزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء؛ لما جاز أن تضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه، لا تجوز. ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يقال: حركات الإعراب وحركات البناء دلّ على أنهما غيرها؛ فاعرفه تُصِب؛ أفاده أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٤٦).

(١) (ومَبْنِي) مُبْتَدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ (ومِنه مَبْنِي). ولا يَجُوزُ أنْ تَعْطِفَ قولَه: (مبنِي) عَلَى (مُعْرَبٌ)؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُ أنْ يَكُونَ المعنى أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ فِي آنٍ واحدٍ، أو يَسْتَلْزِمُ أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ، وبعضَه الآخَرَ ليسَ بمعربٍ ولا مبنيٍّ، وَهوَ قولٌ ضعيفٌ أَبَاهُ جمهورُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ. وتقديرُ البيتِ: والاسمُ بعضُه مُعْرَبٌ وبعضُه الآخرُ مبنيٌّ، وبناءُ ذلك المبنيِّ ثابتٌ لِشَبَهٍ مُدْنٍ له مِن الحرفِ، و(مُدْنِي): اسمُ فاعلٍ فِعْلُه أَدْنَى، تقولُ: أَدْنَيْتُ الشيءَ مِن الشيءِ، إذا قَرَّبْتَه مِنه، والياءُ فيه هنا ياءٌ زائدةٌ للإشباعِ، ولَيْسَتْ لامَ الكَلِمَةِ؛ لأنَّ ياءَ المنقوصِ المنكَّرِ غيرِ المنصوبِ تُحْذَفُ وجُوبًا.
وتَضَمَّنَ هَذَا البيتُ عَلَى هَذَا الإعرابِ والتفسيرِ قَضِيَّتَيْنِ:
الأُولَى: أنَّ الاسمَ مُنْحَصِرٌ فِي قِسْمَيْنِ؛ المعرَبِ والمبنيِّ.
والثانيةُ: أنَّ سببَ بناءِ المبنيِّ مِنه مُنْحَصِرٌ فِي شَبَهِهِ للحرفِ لا يَتَجَاوَزُه (م).

(٢) خلافًا لمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة، وسماه خَصِيًّا؛ لأن إعرابه مقدر. [ذكر من خالف في قسمة الاسم إلى معرب ومبني]
وخلافًا لابن عصفور لجعله الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. وهو ليس قولًا بالواسطة؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل؛ فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة: إنها معربة حكمًا؛ أي: قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها.
ينظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢٦)، «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١/ ٢٩٧).
وردَّ ابن طولون في «شرح الألفية» (١/ ٥٧) قولَهم: «إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني» بقوله: «ليس بشيءٍ».
وقال ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» (١/ ٢٥): «والحق: أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما؛ كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن =

أحدُهما: المعرَبُ، وهو(١) ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروفِ.

والثاني: المبنيُّ، وهو(٢) ما أَشْبَهَ الحروفَ، وهو المَعْنِيُّ بقولِه: **(لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)**؛ أي: لشَبَهٍ مُقَرِّبٍ(٣) من الحروفِ(٤). فَعِلَّةُ البناءِ مُنْحَصِرَةٌ(٥) عندَ المصنِّفِ(٦) ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ فِي شَبَهِ الحرفِ(٧).

[علة البناء منحصرة عند الناظم في شبه الحروف]

= الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا:

لشبه من الحروف

مع قوله:

ومُعربُ الأسمَاءِ ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرفِ...

إذا يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف ـ بناء غير السالم، فحينئذ لا واسطة بينهما».

(١) فوقها في (س): «الأصل، وهو». كأنه يدقق عبارة الشارح.

(٢) فوقها في (س): «الفرع، وهو». (٣) في (س): «يقرب».

[شرط الشبه المقرب من الحروف]

(٤) بأن يكون قويًّا، بخلاف ما عارضه شيء من خواصِّ الأسماء. فلا يقتضي البناء لضعفه، كما أعربت (أيٌّ) مع شبهها الحرف موصولة، أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة لفظًا أو تقديرًا؛ إلا بعض الموصولة. وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظًا؛ وهو أقوى؛ لأن إضافتها إما لمفرد أو جملة، فخرجت عن أصل الإضافة من الإفراد، فلم تقوَ على المعارضة، كما قاله ابن هشام. وقال ابن الأنباري: إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهًا على أن أصل المبني الإعراب، كما صحَّ بعض ما يجب إعلاله؛ تنبيهًا على أن أصله التصحيح. وعلى هذا لا ترد (لَدُنْ). قاله الخضري (١/ ٢٦).

(٥) قال الخضري (١/ ٢٦): «وهذا هو المختار».

(٦) في (ك): «المؤلف».

(٧) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٣٢)، معترضًا: «لا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب «البسيط» [هو لابن العلج (٧٤٩هـ)] نقلًا عن بعض النحويين: أنه ذهب إلى نحو من ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنِيَت؛ لأن فيها ما وضعه وضع الحروف نحو: قدك وهاك، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها» وقد رُدَّ هذا المذهب.

[أسباب البناء]

قال: وأما غيره من النحويين؛ فذكروا أسبابًا للبناء:

منها: شبه الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجه الشبه: أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها: تضمن معنى الحرف؛ كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. =

. . . .

= **ومنها**: وقوعه موقع المبني؛ كأسماء الأفعال، والمنادى المبني بسبب النداء.
ومنها: مضارعة ما وقع موقع المبني، وهو ما كان معدولًا لمؤنث، نحو: حذام ورقاش، ضارع نزال، ونزال وقع موقع انزل.
ومنها: ما خرج عن النظير، وهو أي: الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب سيبويه.
ومنها: الإضافة إلى مبني».

[هل حصر سيبويه علة البناء في شبه الحرف]

وقد ناقشه الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٦٠ ـ ٦١) بقوله: «قلت: حَصْرُ علة البناء في شبه الحرف ـ هو قول إمام النحو سيبويه، قال ابن هشام في «شرح الإيضاح»: لم يذكر سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول «كتابه» ـ في موجب البناء إلا شبه الحرف. وهو صحيح؛ لأن تضمن معنى الحرف شبيه به.
وقال ابن أبي الربيع في «شرح الإيضاح»: «وسيبويه لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن؛ لأن المتضمن للحرف مضارع له؛ فالمضارعة شاملة للنوعين». انتهى.
وكذا قال ابن العطار في «شرح الجزولية»: «لم يذكر سيبويه إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، قال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): وأما الفتح والضم والكسر والوقف: فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: (سوف وقد)، فمضارعة الحرف هي سبب البناء في كل اسم مبني إلا ما ذكر في بناء (أيُّهم) لخروجها عن نظائرها». انتهى.
وهو مذهب أبي الفتح ابن جني نصًا، قال صاحب «البسيط»: اختلف النحاة في علة البناء: فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط. انتهى.
وقد رأيته في كلامه في «الخصائص» (١/ ١٨٠)، وهو قول الفارسي نفسه، الذي غاير أبو حيان بينه وبين قول ابن مالك؛ لأن تضمن المعنى من جملة أفراد الشبه، كما نَبَّهَ عليه شارحو «الإيضاح»، وممن جزم به أبو البقاء العكبري في «كتاب التلقين»، وهو مختصر لطيف، لكن المشهور تعدد علل البناء. قال صاحب «البسيط»: وهو قول أبي سعيد السيرافي وأكثر النحاة».

[حصر علة البناء]

قال أبو سعيد السِيرافي: «اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها، أو للتعلق بها وملابستها، أو لوقوع المبني موقع فعل مبني، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله».
انظر: «الخصائص» (١/ ١٨٠)، «الأغفال» (١/ ٢٧٩)، «التبيين» (ص١٧١)، «المقتضب» (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، «البسيط» لابن أبي الربيع (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، =

ثُمَّ نَوَّعَ المصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ فِي البيتَيْنِ اللذيْنِ بعدَ هذا [٥/و] البيتِ، وهذا قريبٌ مِن مذهَبِ أبي عليٍّ الفَارِسِيِّ؛ حيثُ جعَلَ البناءَ منحصِرًا فِي شَبَهِ الحرفِ[١] أو ما[٢] تَضَمَّنَ معناه[٣][٤]، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ على أنَّ عِلَّةَ البناءِ كُلَّها تَرْجِعُ إلى شَبَهِ الحرفِ[٥]، ومِمَّن ذَكَرَه ابنُ أبي

= «أسرار العربية» (ص٤٧)، «شرح كتاب سيبويه» (١/ ١٠٦)، «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١/ ١٣٢)، «المقاصد الشافية» (١/ ٧٣).

[الفرق بين تضمن معنى الحرف وما ضارعه]

«والفرقُ بين ما تَضمَّن معنى الحرف وما ضارَعَه: أن مضارَعَة الحرف إنّما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصّة من خَواصّ الحرف. والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف، لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر في موضعه. وتضمُّنه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ، فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنويِّ حتّى كأنّه موجود فيه، وكأنّ الاسمَ وعاءٌ لذلك الحرف. ولذلك قيل: تَضمَّن معناه، إذ كل شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمِّنًا له. ألا ترى أن (أيْنَ)، و(كَيْفَ) يُفيدان الاستفهامَ، كما تفيده الهمزةُ في قولك: (أفي الدار زيدٌ)؟ و(نَزالِ)، (وتَراكِ)، ونحوهما من أسماء الأفعال بُنيا لأنهما وقعا موقعَ (انْزِلْ)، و(اتْرُكْ). فهذه أصولُ عِلَلِ البناء». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ١٤٦).

«إذا عرفت ذلك فقد اعْتُرِض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف، فقيل: هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يُقدَّمْ وضعه لما تحققت علة البناء في المبنى لعدم تصوره أولًا قبل تصور الاسم الذي بُني لأجله؛ لأنه من أول وضعه مبني، فلا بد من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء». قاله الزركشي في «تأصيله» (ص٣٣).

(١) وضع في (س) إحالةً، وكتب في الحاشية: «في وَضْعه». كأنه تقييد للعبارة فيما نُرى. والله أعلم.

(٢) ليس في (ك)، (ع). (٣) «الإغفال» (١/ ٢٨٠).

(٤) وهذا هو الشبه المعنوي، فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية. فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه. عبَّر الشارح بالقرب؛ أفاده السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (ص١٢) وانظر: «الخضري» (١/ ٢٦).

(٥) في «الكتاب» (١/ ١٥) فلم يذكر رَحِمَهُ اللَّهُ إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، فقال: «وأمَّا الفتح والكسر والضم والوقف: فللأسماء غير المتمكِّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيْر، نحو: سَوْفَ وقَدْ».

الرَّبِيعِ[1][2] ....

(١) في «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» (١٠٢/١)؛ حيث ذكر أن سيبويه ـ لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن.

(٢) (م) اعْلَمْ أنهم اخْتَلَفُوا فِي سببِ بناءِ بعضِ الأسماءِ: أهو شيءٌ واحدٌ يُوجَدُ فِي كلِّ مبنيٍّ مِنها، أو أشياءُ مُتَعَدِّدَةٌ يُوجَدُ واحدٌ مِنها فِي بعضِ أنواعِ المبنيَّاتِ وبعضٌ آخرُ فِي نوعٍ آخرَ، وهكذا؟ فذَهَبَ جماعةٌ إِلَى أنَّ السببَ مُتَعَدِّدٌ، وأنَّ مِن الأسبابِ مُشَابَهَةَ الاسمِ فِي المعنى للفعلِ المبنيِّ، ومثالُه ـ عندَ هؤلاء ـ من الاسم: (نَزَالِ وهَيْهَاتَ) فإنَّهما لَمَّا أَشْبَهَا (انْزِلْ وبَعُدَ) فِي المعنى بُنِيَا، وهذا السببُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو صَحَّ لَلَزِمَ بِناءُ نَحْوِ: (سَقْيًا لكَ) و(ضَرْبًا زَيْدًا) فإنَّهما بمعنى فِعْلِ الأمرِ وَهوَ مبنيٌّ. [مناقشة اختلافهم في أسباب البناء]

وأيْضًا يَلْزَمُه إعرابُ نحوِ: (أُفٍّ) و(أَوَّهْ)، ونحوُهما من الأسماءِ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارِعِ المُعْرَبِ، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ. وإنما العِلَّةُ التي مِن أَجْلِها بُنِيَ (نَزَالِ) و(شَتَّانَ) و(أَوَّهْ) وغيرُها مِن أسماءِ الأفعالِ هِيَ مُشَابَهَتُها الحرفَ فِي كَوْنِها عاملةً فِي غَيْرِها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (نَزَالِ) ـ كَانَ اسمَ فعلٍ مبنيًّا عَلَى الكَسْرِ لَا مَحَلَّ له مِن الإعرابِ، وَكَانَ له فَاعِلٌ هو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ (أنتَ)، وهذا الفَاعِلُ هو المعمولُ لاسمِ الفعلِ، ولا يَكُونُ اسمُ الفِعْلِ أبدًا مُتَأَثِّرًا بِعَامِلٍ يَعْمَلُ فيه، لا فِي لفظِه ولا فِي مَحَلِّهِ.

وقالَ قومٌ، مِنهم ابنُ الحاجِبِ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ عدمَ التركيبِ، وعليه تكونُ الأسماءُ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ مَبْنِيَّةً، وَهوَ ظاهرُ الفسادِ. والصوابُ: أنَّ الأسماءَ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً ولا مَبْنِيَّةً؛ لأنَّ الإعرابَ والبناءَ حُكمانِ مِن أحكامِ التَّراكيبِ، أَلَا تَرَى أنهم يُعَرِّفُونَ الإعرابَ بأنه: أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلُبُه العامِلُ، أو يُعَرِّفُونَه بأنه: تَغَيُّرُ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها، والبناءُ ضِدُّه، فما لم يَكُنْ تَركيبٌ لا يَجوزُ الحكمُ بإعرابِ الكَلمَةِ ولا بِنَائِها.

وقالَ آخَرُونَ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ أنْ يَجْتَمِعَ فِي الاسمِ ثلاثةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وعَلَّلُوه: بأنَّ السببيْنِ يَمْنَعَانِ مِن صَرْفِ الاسمِ، وليسَ بعدَ منعِ الصرفِ إِلَّا تَرْكُ الإعرابِ بالمَرَّةِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بـ(حَذَامِ، وقَطَامِ) ونحوِهما، وادَّعَوْا أنَّ سببَ بناءِ هَذَا البابِ اجتماعُ العَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، والعَدْلُ عن حَاذِمَةَ وقَاطِمَةَ، وَهوَ فاسدٌ؛ فإنا وَجَدْنَا مِن الأسماءِ مَا اجْتَمَعَ فيه خمسةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وَهوَ معَ ذلك مُعْرَبٌ، ومِثالُه (آذَرْبِيجَانَ)؛ فإنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتأنيثَ والعُجْمَةَ والتركيبَ وزيادةَ الألفِ والنونِ. وليسَ بناءُ (حَذَامِ) ونحوِه لِمَا ذَكَرُوه؛ بل =

[في الحرف][١]. [والله أعلم][٢].

[ص] [١٦] كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) والمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)[٣]

[١٧] وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا[٤]

[ش] ذكَرَ فِي هذين البيتيْنِ وُجُوهَ شَبَهِ (الاسمِ بالحرفِ)[٥] فِي أربعةِ مواضعَ:

[شبه الوضع] **فالأوَّلُ**: شَبَهُه[٦] له فِي الوَضْعِ[٧]، كأنْ يكونَ الاسمُ موضوعًا على

= لمضارعتِه فِي الهيئةِ (نَزَالِ) ونحوِه، ممَّا بُنِيَ لشَبَهِهِ بالحرفِ فِي نِيابتِه عن الفِعْلِ وعدمِ تأثُّرِهِ بالعَامِلِ.

وقالَ قومٌ: مِنهم الذين ذَكَرَهم الشارحُ: أنَّهُ لا عِلَّةَ للبناءِ إلَّا مُشابهةُ الحرفِ، وَهوَ رأيُ الحُذَّاقِ من النَّحْوِيِّينَ، كلُّ مَا فِي الأمرِ أنَّ شَبَهَ الحرفِ عَلَى أنواعٍ (م).

(١) من (ك). (٢) من (ع).

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: والشَّبَهُ المُدْنِي من الحروفِ مثلُ الشَّبَهِ الوضعيِّ الكائنِ فِي الاسميْنِ الموجوديْنِ فِي قولِكَ: (جِئْتَنَا)، وهما تاءُ المخاطَبِ و(نا)، ومثلُ الشبهِ المعنويِّ الكائنِ فِي (مَتَى) الاستفهاميَّةِ والشرطيَّةِ، وفي (هنا) الإشاريَّةِ (م).

(٤) (م) (بلا تَأَثُّرٍ) الباءُ حرفُ جرٍّ، و(لا) اسمٌ بمعنى غيرِ مَجْرُورٌ بالباءِ، وظَهَرَ إعرابُه عَلَى مَا بعدَه بطريقِ العاريَّةِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لنيابةٍ، و(لا) مُضَافٌ و(تَأَثُّرٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتِغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ العاريَّةِ التي يَقْتَضِيها مَا قبلَه.

وتقديرُ البيتِ: ومثلُ النيابةِ عن الفِعْلِ فِي العملِ ـ معَ أنَّهُ لا يَتَأَثَّرُ بالعَامِلِ، ومثلُ الافتقارِ المتأصِّلِ، والافتقارُ المتأصِّلُ هو الافتقارُ اللازمُ له، الَّذِي لا يُفارِقُه فِي حالةٍ مِن حالاتِه (م).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «الاسم الحرف»، وفي (ك): «الاسم بالحروف».

(٦) في (ك): «شبه».

(٧) [اعتراض أبي حيان بأنه لم يقف لمن اعتبر الشبه الوضعي غير المصنف] اعترضه أبو حيان في «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» (ص٥) بقوله: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل؛ بل المنقول في كتب أصحابنا: أن من النحويين من اقتصر على شبه الحرف أو تضمن معناه، وهو الفارسي، وفسَّر شبه الحرف بالافتقار؛ كالموصولات....» إلخ.

[وجواب الزركشي عليه] فأجاب الزركشي في «تأصيل البُنى في تعليل البِنَا» (ص٣٤ ـ ٣٥) بقوله: «فلأن =

حرفٍ واحدٍ[١]، كـ(التاءِ) فِي ضَرَبْتُ، أو على حرفيْنِ[٢]، كـ(نا) فِي

= عدم وجدانه لشخص ـ لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب. ومن وجد حجَّة على من لم يجد». وقال ابن مالك: «ولذا كانت العلوم منحًا إلٰهية»، على أن أبا الفتح ابن جني قد راعاه فقال في «الخاطريات»، ما نصه: «علة بناء المكنيات: مشابهتها للحروف من وجهين: **أحدهما**: أن أكثرها على عدد الحروف. **والآخر**: استغناؤها عن الإعراب كاستغناء الحروف عنه، ولكن علة الاستغناء مختلفة، ففي الحروف لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا مضافًا إليها، وفي المكنيات اختصاص كلٍّ بموضع من الإعراب». انتهى لفظه بحروفه.

[سبب زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية في هذا البيت]

على أن الشبه اللفظي معتبر في لسانهم، وتأملْ زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية في قول الشاعر [هو للمعلوط القريعي]:

وَرجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ … على السِّنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وهي إنما تزاد بعد (ما) النافية، لكن سوَّغ ذلك كونُ اللفظ واحدًا، وكذلك ركَّبوا النكرة مع (لا) الزائدة، ومنه: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، نحو: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٨]؛ حملًا لها في اللفظ على (لا) الناهية، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وهو كثير، ومنه ما يتعلق بهذا الباب من بناء (حذامِ) تشبيهًا له بـ(نَزَالِ).

أما الخضري (١/ ٢٧)، فاكتفى بقوله: «ورُدَّ: بأنه ثقة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ».

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

[علة وجود بعض الكلمات على حرفين ومع ذلك لا تبنى]

(٢) يرد عليه (مع) فإنها منصوبة ظرفًا أو حالًا.

لكن أجاب السيوطيُّ في «الهمع» (١/ ٦٨) بقوله: «**فَالْجَوَاب**: أَن ذَلِك للزُومها الإضافة، وَذَلِكَ معَارض للشبه ـ كَمَا تقدم فِي أَيٍّ. وَقيل: إِنَّهَا ثلاثية الْوَضع، وَأَن أَصْلهَا مَعَى؛ فحذفت لامها اعتباطًا. وَلذَا ردَّتْ إِلَيْهَا عِنْد نصبها على الْحَال، فَيُقَال: مَعًا».

وأورد عليه (يد ودم)، فهما على حرفين، ومع ذلك أعربا. أجاب ابن الناظم في «شرحه» (ص١٣) بقوله: «قلت: لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما: (يدي ودمي)، بدليل قولهم: الأيدي والدماء، واليديان والدميان، فما لم يكن موضوعًا في الأصل على حرفين ـ لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر».

وكذا (أخ، وحم، وهَن) فإنها معربة مع أنها على حرفين، فهي ثلاثية في الوضع، =

(أَكْرَمْنَا)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: (فِي اسْمَي جِئْتَنَا[١])[٢]، فـ(التاءُ) [في (جِئْتَنَا)][٣] [اسمٌ؛ لأنَّه فاعلٌ، وهو مبنيٌّ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الحرفَ (فِي الوضعِ)[٤][٥]

= بدليل رجوع ذلك في التثنية، نحو: (أَبَوان، وأَخَوان، وحَمَوان، وَهَنَوان). والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ـ على حدّ قول الشاطبي:

وَتَـثْنِيَـةُ الأَسْـمـاءِ تَـكْـشِـفُـهـا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهلا

[حكم ما كان على حرفين وثانيه حرف لين]

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الوافية» (١/ ٤٧ ـ ٤٨): «(نا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعًا أوليًّا كـ(ما) و(لا) و(يا). فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نصَّ عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين ليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به».

ثم قال: «وبهذا بعينه اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) و(من) و(ما) ونحو ذلك ـ بأنها موضوعة على حرفين فأشبهت (هل) و(بل) و(قد)».

ثم قال: «فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين ـ على حد ما مثَّل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ـ فليس إطلاقه بسديد، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم».

[هل الإضافة على معنى (من) أم (في)؟]

(٢) بإضافة (اسمي) إلى (جئتنا)؛ لأن المقصود لفظه، ولا يرد أن (التاء)، و(نا) حينئذ بمنزلة (الزاي) من (زيد) لا اسمان؛ لأن المراد في (اسمي) مسمى هذا اللفظ: وهو (جئتنا) المستعمل في معناه. ولا حاجة إلى تقدير قولك: (جئتنا)؛ لأنه لا يغني عن قصد اللفظ؛ فتدبر.

والإضافة على معنى (مِن)، وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول ـ كما هو ضابطها؛ لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف كباب ساج ـ كما قاله محشي «التصريح» الرُّوداني. والأظهر كونها بمعنى (فِي). «الخضري» (١/ ٢٧).

(٣) في (س): «من جئت».

(٤) ما بين القوسين ليس في (ع)، وهي ثابتة في حاشية (س) لا في أصلها، ووضع عليها علامة نسخة.

[سبب نسبة الشبه إلى الوضع]

(٥) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه، ولما كان التعبير بالوضعي منبهًا على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي، ولعل الإتيان بهمزة الوصل، أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية، فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات؛ كيد ودم، فاندفع ما نقله الشيخ يوسف الحنفي عن الطبلاوي ـ وسكت عليه ـ من استشكال الإتيان بالهمزة مع =

فِي كونِهِ على حرفٍ واحدٍ(١)، وكذلك(٢) (نا)](٣) اسمٌ(٤)؛ لأنَّها مفعولٌ، وهو مبنيٌّ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي الوضعِ فِي كونِه على حرفيْنِ(٥).

= تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديمًا للحسي أو اهتمامًا به لكونه في مظنة المنع؛ قاله الصبان (١/ ٥١).

(١) الظاهر أن قوله: «في كونه...» إلخ ـ بدل من قوله: «في الوضع»؛ بإعادة العامل، قال السِّجاعي في «حاشيته» (ص١٣): «وقد رأيت بعضهم جعل (فِي) للسببية. فتأمل».

(٢) في (ع): «وكذا».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر واضحٌ.

(٤) وحُمِل عليهما الباقي كـ(نحن)، و(أنتم) حتى يجري الباب على سنن واحد. [علة حمل الضمائر التي على ثلاثة حروف على ما كان عليه تنوين]
قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٣٣): «والحق: أن الوضع علة للضمائر المتصلة؛ لأنها الأصل، ولا يُعْدَلُ عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرها، وليس في المتصل أكثر من حرفين. وأما المنفصلة: فعلة بنائها حملها على المتصلة؛ بجامع احتياجهما إلى ما يعودان إليه، ويكون مفسرًا لها؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة.
[سبب بناء الضمائر] ومنهم من علل بناء المضمرات باستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني، واختصاص الرفع بضمائرَ والنصبِ بأخرى، وإن وقع اشتراك بين المنصوب والمجرور في بعض الصور ـ فالعامل فارق»، قال ابن الناظم في «شرح الألفية» (ص٣٥): «ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات؛ ولذلك عقَّبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».
قال الزركشي: «قلت: لكنه صرَّح في هذه الأبيات بأن العلة عنده فيها الوضع، والحاصل: أن العلة إما احتياجية أو استغنائية».

(٥) (م) الأصل في وضع الحرف: أنْ يَكُونَ عَلَى حرفِ هِجاءٍ واحدٍ؛ كباءِ الجرِّ، ولامِه، وكافِه، وفاءِ العطفِ، وواوِه وألفِ الاستفهام، وَمَا شاكَلَ ذلك. أو عَلَى حَرْفَي هِجاءٍ ثانِيهما لَيِّنٌ؛ كلا وَمَا النافيتَيْنِ، والأصلُ فِي وضعِ الاسمِ: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ فصاعِدًا، كَمَا لا يُحْصَى مِن الأسماءِ، فَما زادَ من حروفِ المعاني عَلَى حرفَيْنِ من حروفِ الهجاءِ، مِثلُ: إنَّ ولَيْتَ وإلَّا وثُمَّ ولعلَّ، ولكِنَّ، فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا نَقَص من الأسماءِ عن ثلاثةِ الأحرفِ: كتاءِ الفَاعِلِ ونا، وأكثرِ الضمائرِ ـ فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا خَرَجَ من الحروفِ عن الأصلِ فِي نوعِه: قد أَشْبَهَ الأسماءَ، وَمَا خَرَجَ مِن الأسماءِ عن الأصلِ فِي نوعِه أَشْبَهَ الحروفَ، وكِلا الشَّبَهَيْنِ راجعٌ إِلَى الوضعِ. [بيان أصل وضع الاسم والحرف وما خرج عن ذلك] =

[الشبه المعنوي]

[والثاني: شَبَهُ الاسمِ](١) له فِي المعنَى(٢)، وهو قسمانِ: **أحدُهما:**

= وَكَانَ ذلك يَقْتَضِي أنْ يَأْخُذَ المُشَبَّهُ حُكْمَ المُشَبَّهِ بِهِ فِي الموضعيْنِ، إلا أنهم أَعْطَوْا الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الحرفَ حُكْمَ الحرفِ، وَهوَ البناءُ، ولم يُعْطُوا الحرفَ الَّذِي أَشْبَهَ الاسمَ حُكْمَ الاسمِ، وَهوَ الإعرابُ، لسببيْنِ:

أَوَّلُهما: أنَّ الحرفَ حِينَ أَشْبَهَ الاسمَ قد أَشْبَهَه فِي شيءٍ لا يَخُصُّه وحدَه، فإنَّ الأَصْلَ فِي وضعِ الفِعْلِ أَيْضًا: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ، بخلافِ الاسم الَّذِي قد أَشْبَهَ الحرفَ، فإنَّه قد أَشْبَهَهُ فِي شيءٍ يَخُصُّه ولا يَتَجَاوَزُه إِلَى نوعٍ آخرَ من أنواعِ الكَلِمَةِ.

والسببُ الثانِي: أنَّ الحرفَ لا يَحْتَاجُ فِي حالةٍ مَا إِلَى الإعرابِ؛ لأنَّ الإعرابَ إنما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ من أنواعِ الكَلِمَةِ مَا يَقَعُ فِي مواقعَ متعدِّدةٍ من التراكيبِ بحيثُ لا يَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بغيرِ الإعرابِ، والحرفُ لا يَقَعُ فِي هذه المواقعِ المتعدِّدَةِ، فلم يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يَدْعُو إِلَى أنْ يَأْخُذَ حكمَ الاسم حينَ يُشْبِهُه، ومعنى هَذَا الكلامِ: أنَّ فِي مُشابَهَةِ الحرفِ للاسمِ قد وُجِدَ المُقْتَضِي، ولكن لم يَنْتَفِ المانعُ، فالمُقْتَضِي هو شَبَهُ الاسم، والمانعُ هو عدمُ تَوَارُدِ المعاني المختلفةِ عليه، وشرطُ تأثيرِ المُقْتَضِي أنْ يَنْتَفِيَ المانعُ (م).

(١) العبارة في (ع): «الثاني: شبهه له».

(٢) **[ضابطُه]:**

[ضابط الشبه المعنوي]

أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهي تنتهي إلى خمسين معنى، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

وذلك: أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، كالنفي والشرط والاستفهام والاستثناء، وجاءت هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف.

«أوضح المسالك» (١/ ٢٧)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٢٣٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٢/ ٥٨٧)، و«المقاصد الشافية» (١/ ٧٦)، و«تأصيل البُنَى» (ص٣٦)، و«التصريح» (١/ ٤٨).

[معنى التضمن]

[معنى التضمن]:

قال الزركشي: «أن يَنْوِيَ مع الكلم حرفًا مخصوصًا، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم، ويصير الاسم فرعًا لمعنى ذلك الحرف ومشتملًا عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه لما في ذلك من عدم الفائدة. وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبًا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ (مَنْ) وأردتَ الشرط على =

. . . .

= الأناسيّ - لم يُفِدْ ذلك؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ أقم معه) - استغرقتَ ذوي العِلْم، ولو جئت بـ(إنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء، كقولك: (إن يقم زيد وعمرو وبكر وخالد. . . .) إلى غير ذلك، ولا تستغرق الجنس، وكذلك في أسماء الاستفهام.

[علة بناء أسماء الشرط والاستفهام]

وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام، وذلك لأن الأصل في الأسماء: أن تدل على الأشخاص، نحو: (زيد وعمرو)، أو ما قام بالأشخاص، كـ(عِلْم، وجهل)، والأصل في الحروف: أن تدل إما على المعاني المتعلقة بالنسبة، كـ(هَلْ)، أو على معنى لا يعقل إلا من المتكلم وغيره، كتاء (أنت)؛ فإنها دالة على الخطاب، وهو معنى لا يعقل إلا لمخاطِب ومخاطب، فإذا ورد اسم دالًا على أحد هذين الأمرين - وجب بناؤه، فالأول كـ(متى) فإنها تستعمل تارة استفهامًا كالهمزة، وتارة شرطًا كـ(إنْ).

والثاني: كأسماء الإشارة، فإنها دالة على معنى لا يُعْقل إلا بين شخصين: مشير ومشار إليه؛ فوجب بناؤها لمشابهتها لحرف الخطاب، كتاء (أنت)، وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين، وقد عُلِم بذلك أنْ لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وُضِع له حرف كـ(متى)، أو لا يكون كأسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ إذ الإشارة معنى. والموضوع لإفادة المعاني الحروف؛ فلما أفادت هذه الأسماءُ الإشارةَ عُلم أنه كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما عَرِيَ من حرف ظاهر وكان ما يدل عليه موجودًا تضمنه الاسم فبُنِيَ، وذلك الحرف وإن لم يكن ظاهرًا في الاستعمال، لكنه مقدَّر في النية.

وهذا غير بِدَع في كلامهم، ألا ترى أن (مذاكير، وملاقيح) لا واحد لها من لفظها، وإنما الظاهر منه: (مُذْكِر ومُلْقِح)، وأنت تقدره واحدًا غير ما ظهر، كأنك قلت: (مُذْكِير ومُلْقِيح)، كذلك أيضًا تقدّر حرف الإشارة وإن لم يظهر لفظًا، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع (ها) التنبيه؛ لقرب التنبيه من الإشارة، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة؛ ولذلك قيل في حدها: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، وصار هذا نظير التعجب. هذا قول الناظم، وابن جني، والسيرافي، وقال صاحب «البسيط»: إنه المشهور. وردَّه الفارسي، وقال: «لا يبنى بتضمن الإشارة؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه». وإنما علته كعلة (أَمْسِ) الآتية. =

ما أَشْبَهَ حرفًا موجودًا، **والثاني**: ما أَشْبَهَ حرفًا غيرَ موجودٍ(١).

= وجعل الزمخشري في «المفصل» علة بناء المبهمات تضمنَها شبه معنى الحرف، وحكى ابن بَرْهان، عن أبي الحسن، عن عيسى صاحب «الجامع» أنه: «إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف؛ إلا أن حرف التعريف بالألف واللام ـ يرجع إلى جنس أو معهود. والتعريف بالإشارة خارج عنهما؛ لأنك تقول للمخاطب: (هذا) ـ مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس. ولا عهد بينك وبينه، وإنما هو تعريف لهذا الحاضر».

فإن قيل: إذا قلنا بالمشهور، وهو واضح في (أُولاءِ) ونحوه، أما (هؤلاء) فلا يمكن دعوى التضمن فيه لظهور الحرف، وهو (ها)، **فالجواب** ـ ما قال الأصفهاني: الحرف الذي هو (ها) غير ذاك الذي تضمن معناه، وهذا الموجود زائد، كما أن الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة، وأن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

وذكر الفارسي: أن حرف الاستفهام والشرط ـ على مذهب سيبويه ـ مقدَّر مع أسماء الشرط والاستفهام، وحُذِفَ للعلم به. وعلى هذا: فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم. قال صاحب «البسيط»: «وهذا ضعيف؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه: المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى». انتهى.

[سبب إيجاب الشبه المعنوي للبناء]

وإنما كان الشبه المعنوي موجبًا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه؛ فإذا وجد مع ذلك أنه قد دل على معنى في غيره كان مشبهًا للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى فِي الغير إنما هي من شأن الحروف. «تمهيد القواعد» (١/ ٢٣٩).

[الظروف معربة مع أنها مضمنة معنى (في)]

(١) أورد على الناظم الظروف؛ فإنها معربة، وقد نَصَّ رَحِمَهُ اللهُ على أنها مضمنة معنى (فِي)؛ حيث قال:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا   فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

[أسماء الشرط لاستفهام مضمنة معنى الحرف قبل التركيب]

أجاب ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٤/ ١٨٩٣) بقوله: «والذي يظهر أن يقال: إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ـ مثلًا ـ حالَ وضعها ضمنت معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفًا، فإنما تضمن معنى (في) بعد التركيب، أعني: بعد استعماله ظرفًا، وإذا ـ كان كذلك: =

. . . .

= فإنما تضمن الظرف معنى الحرف بانضمام العامل فيه إليه، فكأن الذي تضمن معنى (في) حينئذ ـ إنما هو مجموع الكلمتين لا الظرف وحده، ومما يدل على ذلك: أنه لا ينسب إلى الاسم المتضمن المذكور، حتى يكون ظرفًا؛ أي: منصوبًا، ولا يكون منصوبًا إلا بانضمام عامله إليه». [سبب تضمن الظرف معنى الحرف]

ويوافقه قول الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٣١٢): «وأجاز الفراء بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربًا أو مبنيًّا، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد، وما جاءك أحد غيرَك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى (إلّا)، وذلك عارضٌ فلا يُجعل وحده سببًا». [علة بناء (غير) عند الفراء]

وقد سبقه إلى هذا الجواب: ابن الخشاب في «المرتجل» (ص١٠٢) وزاد: «فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في جميعها، وفي بعض الظروف كظهوره في كلها».

قال الزركشي في «التأصيل» (ص٣٨): «وهو منتقض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظروفًا؛ فإن التضمن فيها لازم، ومع ذلك ليست مبنية.

وأجاب غيره: بأن الاسم المضمن لمعنى الحرف ـ إنما يبنى إذا كان مستغنيًا في أصل وضعه عن الحرف، وضُمِّنَ معناه للاختصار.

وأما الظروف: فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه. وإنما أجيز حذفه للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدَّى إليه الفعل به يوجب بناءه ـ لوجب أن يُبْنَى المفعول به والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر. وأيضًا فالظروف كثيرة؛ فلو بنيت لَكثُرَ البناء في الاسم، وأنه خلاف الأصل.

والحق: أن المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ غير التضمن في باب الظروف؛ بل التضمن قسمان: [أنواع التضمن]

أحدهما: انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع، وهو المراد في باب البناء.

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب، لا بالوضع. وهو المراد في باب الظروف؛ فإن الظروف ضُمِّنَتْ معنى (في) حالة التركيب، لا حالة الوضع، بدليل أنك إذا لفظت بـ(يوم الخميس) وحده، لم تجد فيه معنى (في) ألبتة، وإنما تجده إذا قلت: (صمتُ يوم الخميس)، بخلاف (متى)، ونحوه من المبنيات، إلا أن تسمية الأول تضمينًا ظاهر، والآخر فيه تجوُّز؛ ولهذا رجع ابن مالك في بقية =

. . . .

= كتبه عن (الظرف) بـ(التضمن) إلى (التقدير)، كما في «الكافية»، وإلى (المقارنة)، كما في «شرحها».

وقد يقال: إذا كان المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ تضمُّنَ حرف مخصوص، لا مطلق الحرف، كما صرح به صاحب «البسيط»، زال الاعتراض بالظرف.

وبعد؛ فهذا السؤال قديم، قال أبو الفتح في «خاطرياته»: «سألته عن الظروف المنصوبة؛ فقلتُ: قد قلتَ: إن فيها معنى (في)، فِلمَ لم تبنها لتضمنها معنى الحرف؟ فقال: لم يدخلها معنى الحرف؛ لأنها ضمنت معناه، وترك اللفظ به؛ بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله، والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: (ضربت زيدًا، وضربته). فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا، فقال: لم يُجَرَّ؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال زيدًا)، وإن كان بمعنى المفعول، ولا حرف فيه بمعناه، وفيه الحرف.

قال: ونظيره: قوله:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى

لأن (أن) كأنها مقدرة، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع، ونحو: (مررت بكُلٍّ قائمًا) فـ(كل) متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعرفها به ملفوظًا به، ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التنوين. قال: فالإضافة في (كل)، و(أنْ) في (أحضر الوغى)، والحرف في الظرف وفي المفعول كأنها مقدرة في هذه الحال، وهي في الحقيقة يُقَدَّرُ اللفظ بها مع زوال التنوين من (كل) وزوال النصب من الظرف والمفعول به، فهذا تقدير للفظ بالحرف والاسم على شرط. وليس هو تقديرًا مطلقًا ليُعْتَرض بما مَرَّ من التقدير». انتهى.

[أنواع الأسماء المضمنة للحروف]

[الأسماء المتضمنة للحروف على ثلاثة أضرب]:

ذكر علم الدين اللورقي الأندلسي أنها على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يجوز إظهار الحرف معه، نحو: (متى)، و(كَمْ). وهذا مبني لا محالة.

الثاني: ما يكون الحرف المتضمن مرادًا كالمنطوق به، لكن عُدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظًا به لم يكن مبنيًا، وكذلك إذا =

. . . .

= عُدل عن النطق به، كـ(سَحَر)، فمثل هذا لا يقتضى البناء.
والثالث: ما يجوز إظهار الحرف معه، كالظروف والإضافة التي بمعنى (مِنْ) أو اللام أو (في) عند من يثبتها؛ فهذا لا يجوز بناؤه لجواز إظهار ذلك الحرف.
وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب عن الحروف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبنى.
«تأصيل البُنَى» (ص٤٠)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
[اعتراض أخر]:
[علة إعراب (أيّ) على الرغم من تضمنها معنى الحرف]
* وأورد عليه (أيٌّ)؛ فإنها تأتِي شرطية واستفهامية، ومع ذلك فهي تعرب.
أجاب ابن الناظم بقوله (ص٢٧): «فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء، لكن عارض لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء، فأعربت».
قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٤٢): «وفيه نظر؛ لأن (إذ، ولَدُنْ)، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦] ونحوهما، مبنيان مع ملازمتهما للإضافة.
وإنما الجواب: أن العلة مركبة من الإضافة وأمر آخر، وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و(بعض) مع المعرفة، و(كل، وبعض) معربان.
وأجاب ابن إياز في «قواعد المطارحة»: بأن (إذ) بناؤها لازم، و(كم)، (لَدُ) موضوعتان وضع الحروف، ولا يلزم من معارضة الإضافة البناءَ العارض معارضتُها البناء اللازم.
فإن قيل: فـ(أيُّهم) من قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩] مضافة، وبناؤها عارض، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه.
أجاب: لأجل ذلك فَرَّ ابن السراج، فقال: إنه على الحكاية، وبه قال الخليل.
نَعَمْ ههنا سببان: **أحدهما**: كونها موصولة. **والآخر**: **حذف صدر صلتها**.
والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين.
وأشار ابن مالك في «شرح التسهيل» ـ في باب الموصول ـ إلى فرق لطيف، وذلك أنه لم يأخذ كون (أيّ) مقام (تا، وحا) في مشابهة الحرف، لكن أخذ بمعنى لطيف؛ وهو أن إضافتها قد خالفت بها أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام؛ فخرجت عن النظائر بإضافتها؛ فخرجت عنها بإعرابها. =

[أمثلة للشبه المعنوي]

فمثالُ الأوَّلِ[١]: (متَى) فإنَّها[٢] مبنيَّةٌ؛ لِشَبَهِها الحرفَ فِي المعنى، فإنَّها تُسْتَعْمَلُ للاستفهامِ، نحوُ: (متَى تَقُومُ؟) وللشرطِ، نحوُ: (متَى تَقُمْ أَقُمْ)، وفي الحالتيْنِ[٣] هي مُشْبِهَةٌ لحرفٍ موجودٍ؛ لأنَّها فِي الاستفهامِ كـ(الهمزةِ)، وفِي الشرطِ كـ(إنْ).

ومثالُ الثانِي: (هنا)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبَهِها حرفًا كانَ يَنْبَغِي أنْ يُوضَعَ فلم [٥/ظ] يُوضَعْ.

[علة بناء اسماء الإشارة]

وذلكَ لأنَّ الإشارةَ معنًى من المعانِي[٤]، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها

= وبهذا يجاب عن مسألة (لَدُنْ) ونحوها؛ لأن (لدن) لم تخالف الظروف في ذلك؛ لأن كثيرًا منها مضاف، ثم إنه لم يأخذ معنى (الكلية، والبعضية) في الموصولة؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة؛ فاعلمه فإنه حَسَنٌ.

[علة بناء (أيّ)]:

[علة بناء (أيّ) المضافة]

وهٰهنا سؤال، هو ما علة بناء (أيٍّ) إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها؟ فإنهم نصُّوا على أنها إنما خرجت عن نظائرها فأُعربت لأجل الإضافة، وهي موجودة في حالة وجوب بنائها؛ ومِنْ ثَمَّ أبطل ابن جني في «الخصائص» (٢/ ٣٨) اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة. وقال: «الإضافة لا تنافي البناء؛ بل لو جعلها جاعل سببًا للبناء لكان أعذر ممن يجعلها نافية له؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه. وقد قالوا: (كم رجل قد رأيت) فـ(كم) مبنية وهي مضافة، وقالوا أيضًا: (لأضربن أَيُّهم أفضل)، وهي مبنية عند سيبويه». انتهى.

وجواب هذا: أن الحذف للمُصَدِّرِ منها إنما هو لتنزيل المضاف إليه منزلته، فكأنها لم تضف لا لفظًا ولا نية. والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة.

[تنبيه]: قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور، منها: أنهم اختلفوا في المجرور بـ(كم) الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟ فعند الجمهور كما قاله العكبري في «شرح الإيضاح»: «إنه بالإضافة. قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة كما في (لدن)».

(١) كتب فوقها في حاشية (ع): «أي: ما أشبه حرفًا موجودًا».

(٢) في (س): «لأنها».

(٣) في (ع): «الحالين».

(٤) أي: الجزئية غير المستقلة، لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين. فإن هذه هي معاني =

حرفٌ يَدُلُّ عليها، كما وَضَعُوا للنفيِ (ما)، وللنهيِ (لا)، وللتمنِّي (لَيْتَ)، وللترَجِّي (لَعَلَّ)، ونحوَ ذلك، فَبُنِيَتْ أسماءُ الإشارةِ لِشَبَهِها فِي المعنى حرفًا مُقَدَّرًا[(١)][(٢)].

[الشبه النيابي (الاستعمالي)]

والثالثُ: شَبَهُه لهُ فِي النيابةِ عن الفعلِ[(٣)] وعدمِ التأثُّرِ بالعاملِ؛

= الحروف. «الخضري» (١/ ٢٨).

قال السجاعي في «حاشية» (ص١٣): «وبيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه، والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه، وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية؛ فحقه أن يؤدى بالحرف، لا بالاسم أو بالفعل؛ لأن كلًّا منهما مستقل بالمفهومية. فتأمل».

(١) كذا قال أبو حيان في «منهج السالك» (ص٧). قال الخضري: وتابعه جميع الشراح.

قال السيوطي: «وطالما فحصْتُ عن نظير لها في ذلك؛ حتى رأيت في «بحر أبي حيان» (٣/ ٨): أن بناء (لدن) لدلالتها على الملاصقة والقرب؛ زيادة على الظرفية المفادة بـ(عند). وهذا معنى جزئي حقُّه الحرف، ولم يضعوه. وذكر ابن الصائغ: أن (ما) التعجبية كذلك؛ لأنه لم يوضع للتعجب حرف؛ إلا أن الشبه الوضعي «الخضري» (١/ ٢٨).

(٢) (م) نَقَلَ ابنُ فَلاحٍ عن أبي عليٍّ الفارِسِيِّ: أنَّ أسماءَ الإشارةِ مبنيَّةٌ؛ لأنَّها مِن حَيْثُ المعنَى أَشْبَهَتْ حَرفًا موجودًا، وَهوَ (أل) العهديَّةُ؛ فإنَّها تُشِيرُ إِلَى معهودٍ بينَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ، ولمَّا كانَتِ الإشارةُ فِي هنا ونحوِها حِسِّيَّةً، وفي (ألِ) العهديَّةِ ذِهْنِيَّةً ـ لم يَرْتَضِ المُحَقِّقُونَ ذلك، وذَهَبُوا إِلَى مَا ذَكَرَه الشارِحُ: مِن أنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا فِي المعنَى حرفًا مقدَّرًا...

وأَيْضًا (ما) التعجبيَّةُ؛ فإنَّها دالَّةٌ عَلَى التعجُّبِ، ولم تَضَعِ العربُ للتعجُّبِ حرفًا، فيَكُونُ بناءُ كلِّ واحدٍ مِن هذين الاسمينِ لشَبَهِهِ فِي المعنى حرفًا مقدَّرًا. فافْهَمْ ذلك (م).

[ضابط الشبه النيابي]

(٣) هو الشبه الاستعمالي ـ وهو يعم: النيابة والافتقار. وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني؛ كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل، فيؤثر فيه لفظًا أو محلًّا:

[صور الشبه النيابي]=

[من صور الشبه الاستعمالي]:

وذلك كأسماءِ الأفعالِ، نحوِ: (دَرَاكِ زيدًا) فدَرَاكِ مبنيٌّ؛ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي كونِه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه(١) ـ كما أنَّ الحرفَ كذلك.

= أن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل؛ فإن شأن الحرف كذلك، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (نزال، وهيهات)؛ فإنها نابت عن (انزل، وبَعُدَ)، ولا تقع معمولة لعامل أصلًا؛ فأشبهت نحو: (ليت، ولعل، وهل)، فإنها نابت عن (أتمنى، وأترجى، وأستفهم)، ولا تقع معمولة لعامل، فبُنِيَتْ لذلك.

وخرج بذلك شيئان: المصادر، نحو: (ضربًا زيدًا)، والأوصاف في نحو: (جاء الضارب زيدًا)، و(أقائم الزيدان؟)؛ فإنها وإن نابت عن الفعل، لكنها متأثرة بالعوامل؛ فلم يستحكم الشبه.

ومنها: أن يكون مفتقرًا افتقارًا أصليًّا إلى جملة، وذلك كالموصولات؛ فإنك تقول: (جاء زيد) فيتم الكلام، وتقول: (جاء الذي) فلا يتم حتى تقول: (قام أبوه)، أو نحوه، لا ينفك من ذلك.

[حكم الافتقار العارض] والافتقار العارض أو إلى المفرد لا يؤثر؛ **فالأول**: (اضرب رجلًا آمنًا)، فـ(رجلًا) ـ هنا ـ مفتقر إلى ما بعده، لكنه لا بطريق الأصالة، ألا ترى أنك تقول: (جاءني رجل)، فلا يفتقر إلى شيء أصلًا. **والثاني**: نحو: (سبحان الله).

«أوضح المسالك» (١/ ٣٢)، «التصريح» (١/ ٥٠)، «تأصيل البنى» (ص٤٦).

[حكم اسم الفعل إذا قصد به لفظه وكذا معناه] (١) (م) اسمُ الفِعْلِ مَا دامَ مقصودًا معناه: لا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا، فَضْلًا عن أنْ يَعْمَلَ فيه. وعبارةُ الشارحِ كغيرِه تُوهِمُ أنَّ العواملَ قد تَدْخُلُ عليه، ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه، فكانَ الأَوْلَى بِهِ أنْ يقولَ: (ولا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا) بدلًا من قولِه: (ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه). وقولُنا: (ما دامَ مقصودًا منه معناه) نُرِيدُ بِهِ الإشارةَ إِلَى أنَّ اسمَ الفِعْلِ إذا لم يُقْصَدْ بِهِ معناهُ، بأنْ يُقْصَدَ لفظُه ـ مثلًا ـ فإنَّ العَامِلَ قد يَدْخُلُ عليه، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فنَزَالِ فِي هَذَا البيتِ مقصودٌ بها اللفظُ؛ ولذلكَ وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ، فهي مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرَةٍ عَلَى آخِرِها، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتَغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ البناءِ الأصليِّ، ومِثْلُه قولُ زَيْدِ الخَيْلِ:

وقَدْ عَلِمَتْ سَلَامَةُ أَنَّ سَيْفِي ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرُهما قولُ جُرَيْبَةَ الفَقْعَسِيِّ:

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وكَانَتْ نَزَالِ عليهمْ أَطَمْ (م) =

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (بِلَا تَأَثُّرٍ) عمَّا[١] نابَ عن الفعلِ وهو متأثِّرٌ[٢] بالعاملِ، [نحوِ: (ضَربًا زيدًا) فإنَّه نائبٌ منابَ (اضْرِبْ) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتَأَثُّرِهِ بالعاملِ][٣]؛ فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلافِ (دَرَاكِ) فإنَّه ـ وإنْ كانَ نائبًا عن (أَدْرِكْ) ـ فليسَ[٤] متأثِّرًا[٥] بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ[٦]: أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا فِي النيابةِ مَنابَ الفعلِ، لكنَّ المصدرَ متأثِّرٌ[٧] بالعاملِ[٨]، فأُعْرِبَ لعدمِ مُشابَهَتِه الحرفَ، وأسماءَ الأفعالِ غيرُ متأثِّرَةٍ[٩] بالعاملِ؛ فبُنِيَتْ لمُشَابَهَتِها الحرفَ فِي أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به.

[أسماء الأفعال عند الناظم لا محل لها من الإعراب]

وهذا[١٠] الذي ذَكَرَه المصنِّفُ مبنيٌّ[١١] على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ[١٢]، ....

= وينظر: «الخضري» (١/ ٢٨).

(١) في (س)، (ع): «مما».

(٢) كانت في (ك): «متأثرًا»، ثم كشط الألف المنون ـ على الجادة.

(٣) ما بين المعكوفين كتبه في (ك) في الحاشية، وكتب بعدها: «صح».

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «ليس»، بدون فاءٍ. لكنه كتب في حاشية (س) كلمة: «لكنه»، ووضع بعدها صح. حتى تصبح العبارة عنده: «لكنه ليس»، والله أعلم.

(٥) رسمها في (ك): «متوثرًا». (٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) بين الكلمتين في (ك) بياض بمقدار حرف.

(٨) وضع على حرف العين في (ك) علامة «ع».

(٩) في حاشية (س) ما نصه: «لقائل أن يقول: عدم التأثر إن كان بعد الحكم بالبناء ـ فلا يصح جعله علةً له؟

[عله عدم التأثر سابقة في الذهن]

يكن الجواب عن ذلك: بأن يقال: علة عدم التأثر سابقة في الذهن، وإن كانت في الخارج مسبوقة؛ فليتأمل».

(١٠) في (ك): «فهذا». (١١) في (س)، (ك)، (ع): «ينبني».

(١٢) وَهُوَ رَأْيِ الْأَخْفَش، ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور، وصحَّحه جمع من أهل العلم، منهم: العلامة ابن هشام فى «شرح اللمحة» (٢/ ١٠٨)، والشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٢٨).

وانظر: «الحلبيات» (ص١٠٨)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣١١). =

والمسألةُ[١] خِلافِيَّةٌ[٢] [وسَنَذْكُرُ ذلكَ][٣] فِي بابِ أسماءِ الأفعالِ.

[الشبه الافتقاري] **الرابعُ**[٤]: شَبَهُ الحرفِ فِي الافتقارِ[٥] اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِه: (**وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا**[٦]) وذلك [٦/و] كالأسماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها

= ونصُّ أبي حيان في «الارتشاف»: «وذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري - إلى أنها في موضع نصب، والقولان عن الفارسي».

(١) رسمت في (ع): «والمسئلة».

[أقوال العلماء في إعراب (هيهات زيدٌ)] (٢) (م) إذا قُلْتَ (هَيْهَاتَ زَيْدٌ) مثلًا - فللعلماءِ فِي إعْرَابِهِ ثلاثةُ آراءٍ:
الأوّلُ - وَهوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وَهوَ الصحيحُ الَّذِي رَجَّحَهُ جمهورُ علماءِ النحوِ -: أنَّ (هَيْهَاتَ) اسمُ فعلٍ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي عليه قولُ الناظمِ: «إنَّ سببَ البناءِ فِي أسماءِ الأفعالِ كونُها نائبةً عن الفِعْلِ وغيرَ متأثِّرةٍ بعاملٍ؛ لا ملفوظٍ بِهِ ولا مقدَّرٍ».
والثاني - وَهوَ رأيُ سِيبَوَيْهِ -: أنَّ (هَيْهَاتَ) مُبْتَدَأٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعٍ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ معنويٍّ وَهوَ الابتداءُ، وزيدٌ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.
والثالثُ - وَهوَ رأيُ المَازِنِيِّ -: أنَّ (هيهاتَ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ مِن معناه، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ به، وكأنك قلتَ: بَعُدَ بُعْدًا زيدٌ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ لفظيٍّ محذوفٍ من الكلامِ. ولا يَجْرِي كلامُ الناظمِ عَلَى واحدٍ من هذين القولَيْنِ: الثاني والثالثِ، وعِلَّةُ بناءِ اسمِ الفِعْلِ عَلَى هذين القولَيْنِ تَضَمُّنُ أغلبِ ألفاظِه - وَهِيَ [علة بناء اسم فعل الأمر] الألفاظُ الدالَّةُ عَلَى الأمرِ منه - معنى لامِ الأمرِ، وسائِرُه محمولٌ عليه؛ يَعنِي: أنَّ اسمَ الفعلِ، عَلَى هذين الرأيَيْنِ أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهًا معنويًّا لا نِيابيًّا (م).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وسنذكرها».

(٤) في (ص)، (ح)، (م): «والرابع». (٥) إلى جملة.

(٦) قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٤٨): «والأصل: كنيابة أصلت وافتقار أصل، ليسلم مما نقله الشاطبي - عن بعض الشيوخ - حيث قال: «وهذا يعني بلا [شرط بناء اسم الفعل] تأثر لا محصول له، فإن تقديره: من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرًا في لفظه، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا: من شرط بناء اسم الفعل، أن لا يكون معربًا، وهذا محال». اهـ.

[نيابة المصدر عن فعله عارضة] [نيابة اسم الفعل عن الفعل متأصلة] ولما ورد المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب - كما صرَّحوا به بخلاف اسم الفعل، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم =

مفتقِرَةٌ فِي سائرِ[(١)] أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ فِي مُلازمةِ[(٢)] الافتقارِ[(٣)] فبُنِيَتْ[(٤)].

= الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله، مع أن كلًّا منهما نائب عن الفعل، وإلا فما الفرق؟ فليتأمل!».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «تمرين الطلاب» (ص٨): «وفي (أصلًا) ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار، والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميرًا عائدًا على نيابة وافتقار لصحَّ، واستغني عن قوله: (بلا تأثر) المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معربًا».

(١) في (ك): «جميع».

(٢) في (س)، (ك)، (ع): «ملازمته».

(٣) لأنه موضوع لربط معاني الأفعال، وشبهها بالأسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبدًا. «الخضري» (١/ ٢٩).

(٤) (م) زادَ ابنُ مالكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ الكُبْرَى» ـ نوعًا خامسًا سَمَّاه: الشَّبَهَ الإهماليَّ، وفَسَّرَه: بأنْ يُشْبِهَ الاسمُ الحرفَ فِي كونِه لا عاملًا ومعمولًا. [الشبه الإهمالي]

ومَثَّلَ له بأوائلِ السُّوَرِ، نحوَ: (الم، ق، ص) وهذا جارٍ عَلَى القولِ بأنَّ فواتحَ السورِ لَا مَحلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ؛ لأنَّها من المُتشابِهِ الَّذِي لا يُدْرَكُ معناه. وقيلَ: إنها فِي مَحلِّ رفعٍ عَلَى أنها مُبْتَدَأٌ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ مبتدؤُه محذوفٌ، أو فِي مَحلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدَّرٍ؛ كـ(اقْرَأْ) ونحوِه، أو فِي مَحلِّ جرٍّ بواوِ القَسَمِ المحذوفةِ، وجَعَلَ بعضُهم مِن هَذَا النوعِ الأسماءَ قبلَ التركيبِ، وأسماءَ الهِجاءِ المسرودةَ، وأسماءَ العددِ المسرودةَ، وزادَ ابنُ مالكٍ أَيْضًا نوعًا سادسًا سَمَّاهُ الشَّبَهَ اللفظيَّ، وهو: أنْ يَكُونَ لفظُ الاسم كلفظِ حرفٍ من حروفِ المعاني، وَذَلِكَ مِثْلُ (حاشَا) الاسميَّةِ؛ فإنَّها أَشْبَهَتْ (حاشَا) الحرفيَّةَ فِي اللفظِ. [أمثلته] [الشبه اللفظي]

واعْلَمْ أنَّهُ قد يَجْتَمِعُ فِي اسمٍ واحدٍ مبنيٍّ شَبَهَانِ فأكثرُ، ومِن ذلك المُضْمَرَاتُ؛ فإنَّ فيها **الشَّبَهَ المعنويَّ**؛ إذِ التكلُّمُ والخِطابُ والغَيبةُ من المعاني التي تَتَأَدَّى بالحروفِ، وفيها **الشَّبَهُ الافتقاريُّ**؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يَفْتَقِرُ افتقارًا متأصِّلًا إِلَى مَا يُفَسِّرُه، وفيها **الشَّبَهُ الوضعيُّ**، فإنَّ أغلبَ الضمائرِ وُضِعَ عَلَى حرفٍ أو حرفيْنِ، وَمَا زادَ فِي وَضْعِه عَلَى ذلك فمحمولٌ عليه؛ طَرْدًا للبابِ عَلَى وَتِيرةٍ واحدةٍ، وقد نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابنُ مالكٍ فِي مَتْنِ «التَّسْهِيلِ» (م). [اجتماع أكثر من شبه في الاسم الواحد]

[أبواب البناء] وحاصلُ البيتيْنِ(١): أنَّ البناءَ يكونُ فِي سِتَّةِ أبوابٍ(٢): المُضْمَرَاتِ(٣)، وأسماءِ الشرطِ، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الإشارةِ، وأسماءِ الأفعالِ، والأسماءِ الموصولةِ(٤). والله أعلم.

---

(١) في حاشية (س) ما نصه:

صل مضمرًا بشرط الاستفهام وشر إلى اسم فعل بالتزام

وكأنه يجمع هذه الستة في بيت واحد ليحفظ، والله أعلم.

(٢) وهي متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة: **فالمضمرات** للشبه الوضعي؛ سواء أكان على حرف مثل (التاء) أو حرفين مثل (نا)، وحمل باقي المضمرات عليهما، **وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة** للشبه المعنوي، **والموصولات، ونحوها** للافتقاري، **وأسماء الأفعال** للاستعمالي. وزاد في «شرح الكافية» الشبه الإهمالي؛ كالحروف المهملة، ومثله بالأسماء قبل التركيب.

[وجوه بناء المضمرات] قال الخضري: «وذكر في «التسهيل» من وجوه بناء المضمرات ـ الشبه الجمودي؛ أي: عدم التصرف في لفظها لوجهٍ من الوجوه كالحرف. ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قولٍ، وبني (الآن) لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف (حين)، و(وقت). ويمكن إدراج هذين في **الاستعمالي** ـ كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدَّهما نوعًا واحدًا في سائر كتبه، وفسَّره: بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف، وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر.

وأما العارض: فكالمنادى واسم لا، وأسماء الجهات، وقد علمتها، والمركب العددي، وبناؤه لتضمنه معنى العطف ـ مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التأنيث، والعلم المختوم بويه تغليبًا؛ لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات.

[البناء الواجب والجائز] وهذا البناء كله واجب. وأما الجائز، فمن أسبابه ما سيأتي في الإضافة من إضافة الاسم المبهم إلى مبني، والظرف إلى الجملة. وعدَّ بعضهم منه الشبه اللفظي ـ كما بنيت (حاشا) الاسمية؛ لشبهها بلفظ الحرفية كما في «شرح التسهيل» للمصنف، ومثلها: (عن)، و(على)، و(قد) الاسميات».

وانظر: «الخضري» (١/ ٢٩).

(٣) في (ك): «المضمر».

[ذكر بعض الأسماء المبنية التي فاتت الناظم] (٤) وقد اعتُرض على الناظم: بأنه ترك كثيرًا من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل:

[الأسماء قبل التركيب] **فمنها: (الأسماء قبل التركيب)**، كفواتح السور ونحوها؛ فإن مختار المصنف =

. . . .

= نفسه: أنها مبنية، وعلة بنائها ليس شيئًا مما سبق؛ بل كما قال في «شرح الكافية»: شبهها بالحروف المهملة؛ في أنها لا عاملة ولا معمولة؛ فكان ينبغي أن يُذْكَرَ من جملة الشبه: (الشبه الإهمالي).

قال الزركشي: «**والجواب**: أنها داخلة في كلامه؛ لأنه حصر العلة في شبه الحرف، وهذه تشبه الحرف، لكنه لم يذكره من جملة أنواع الشبه، ولم يأت في الأنواع بأداة حصر؛ بل قال: (**كالشبه الوضعي**...)، إلى آخره، ولأنّ كلامه في المُسْتَعْمَلات، ولأنه جعلها في «شرح العمدة». من الطراز الأول، كأسماء الأفعال؛ فقال: «بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال».

ومنها: (**أمس**)، فإنها مبنية على المشهور ـ إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، مع أنها لم تشبه الحرف فيما سبق. **وجوابه**: أن للعرب فيها مذهبين: منهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف، وعلى هذا فلا كلام. ومنهم من يبنيها، وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف؛ فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه، فإن الأكثرين قالوا: إنه مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف؛ إذ ليس هو مُعَرَّفًا إلا بها، بدليل وصفه مما فيه اللام، كقولك: (أمس الدابر)، والصفة كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بِعَلَم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة؛ فتعرَّفَ بذلك، ورأيناهم يقولون: (أَمْسِ) وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك، وليس هنا تعريفه بشيء، دلَّ ذلك على أنه مضمَّن معنى الألف واللام؛ فتعين تقديرها؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف، فلما لم يوجد الحرف والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده ـ حكمنا للاسم بتضمنه إياه. ولولا ذلك لما كان معرفة. وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح.

ومنها: (**الغايات المقطوعة عن الإضافة**)، نحو: (قَبْلُ، وبعدُ، وأولُ، وعَلُ)، وما حُمل عليها نحو: (حيث، ولدن). [الغايات المقطوعة عن الإضافة]

وجوابه: أن علة بنائها ما ذُكر في الموصولات من افتقارها إلى ما يبين معناها؛ لأن المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه، فصار كتوقف الحرف على متعلقه، فإذا قلت: (رأيته قبلُ)، فإنه يحتاج إلى ما يبنيه ولا يُبْنَى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، ونُوِي فيه المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ ما صحَّ إطلاقه، وكان المضاف ظاهرًا، ولو لم يُنْوَ أُعرب.

ومنها: (**المنادي المفرد العلم**)، نحو: (يا زيد)؛ فإنه يُبنى على الضم ـ مع أنه = [المنادي المفرد العلم]

[المعرب من الأسماء] [ص] [١٨] وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ(١) مَا قَدْ سَلِمَا ....

= ليس فيه شيء مما ذكر.

وجوابه: أن علة بنائه: وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى مخاطَب، وحق المخاطَبِ: أن يُؤتَى له بضمير، كـ(ضربت، وضربتك)، فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك)، و(يا أنت)، فوقع (يا زيد) موقعه. وهذا معنى قولهم: بُني لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادى مخاطب، فلما لازم محلَّه تضمن معنى الحرف؛ ولهذا صار معرفًا، ولم يقولوا: (يا الحارث)، و(يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان، نصَّ عليه الفارسي وغيره. وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي.

[مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى] **ومنها: (مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى)**، وذلك مختصٌّ بما كان على (فَعَالِ) عَلَمًا لمؤنث، كـ(حَذام، وَقَطامِ، ورَقَاشِ)، وبابه في اللغة الحجازية؛ فإنهم يبنونه على الكسر، قال:

إذا قالت حَذَامِ فصَدِّقوها ... فإن القولَ ما قالت حَذَامِ

فبناها على الكسر في الموضعين، وهي فاعل فيهما، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف. وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله:

وَمَرَّ دهرٌ على وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جهرةً وَبَارُ

وجوابه: أن في علة بنائه أقوالًا.

[المضاف إلى غير متمكن] **ومنها: (المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة)**، كـ(يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ)، قال تعالى: ﴿مِّنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] فيمن قرأ بفتح الميم؛ لإضافته إلى (إذ) وهي مبنية، و(يوم) مجرور لإضافة (عذاب) إليه. وكذلك (مثل، وغير، ودون، وبين) إذا أضفن إلى مبنى؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

«تأصيل البنى» (ص٤٦ ـ ٥٦) بتصرف.

(١) ذكر يس في «حاشيته على الألفية» (١/ ١٩): أن الإضافة هنا بمعنى (من)، قال: «وضابطها موجود؛ لأن بين المعرب والأسماء عمومًا وخصوصًا وجيهًا».

وناقشه الحفناوي فيما نقله تلميذه السجاعي (ص١٣) بأن من شرط هذا النوع ـ كما ذكروا في باب الإضافة ـ صحة حمل الثاني على الأول كـ(خاتم حديد)؛ وهذا غير موجود هنا إلا بتكلف، فالأحسن أن يكون من إضافة الصفة للموصوف.

قال الخضري (١/ ٢٩): «إلا أن يقال: هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، ولإمكان جعل (أل) جنسية؛ فتبطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة =

[ص] .... مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ، (كَأَرْضٍ، وَسُمَا[١])[٢]

[ش] يُرِيدُ[٣]: أنَّ المعربَ[٤] خلافُ المبنيِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المبنيَّ: ما أَشْبَهَ الحرفَ، فالمعربُ: ما لم يُشْبِهِ الحرفَ، ويَنْقَسِمُ إلى صحيحٍ؛ وهو ما ليسَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ كأرضٍ، وإلى مُعْتَلٍّ؛ وهو ما آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ (كسِمًا، وسُمًا)[٥] ـ لغةٌ فِي الاسمِ، وفيه سِتٌّ[٦] لغاتٍ[٧]: أُسمٌ ـ بضمِّ [لغات الاسم]

= للموصوف ـ فيرد بأنَّها غير قياسية».

(١) قال الشاطبي (١/ ٩٩): (سَمَا) وأصله (سماء) بالمدِّ من السُّمو... قصره للشعر.

(٢) (م) **وهٰهنا سؤالٌ**، وَهوَ أنَّ الناظمَ فِي ترجمةِ هَذَا البابِ بَدَأَ بالمعربِ وثنَّى بالمبنيِّ فقالَ: (المُعْرَبُ والمبنيُّ) وحينَ أرادَ التقسيمَ بَدَأَ بالمعربِ أَيْضًا فقالَ: (والاسمُ منه معربٌ ومَبْنِي) ولكنَّه حينَ بَدَأَ فِي التفصيلِ وتعريفِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا بَدَأَ بالمبنيِّ وأَخَّرَ المعربَ، فما وَجْهُهُ؟ [لماذا بدأ الناظم في المعرب في الترجمة، وثنى به في التفصيل؟]

والجوابُ عن ذلكَ: أنَّهُ بَدَأَ فِي الترجمةِ والتقسيمِ بالمعرَبِ؛ لكونِه أشرفَ من المبنيِّ؛ بسببِ كونِه هو الأصْلَ فِي الأسماءِ، وبَدَأَ فِي التعريفِ بالمبنيِّ لكونِه منحصِرًا، والمعربُ غيرُ منحصِرٍ، أَلَا تَرَى أنَّ خُلاصةَ الكلامِ فِي أسبابِ البناءِ قد أَنْتَجَتْ أنَّ المبنيَّ مِن الأسماءِ سِتَّةُ أبوابٍ ليسَ غيرُ؟! (م). [وجه شرف المعرب المبني والمعرب غير منحصر]

(٣) في (ك): «يذكر».

(٤) كتب تحتها في (ع): «أي: الاسم».

(٥) رسمت في (س)، (ع): «سمًى وسمًى»، وفي (ك): «سمًى وسم».

(٦) في (س): «ستة». ثم وضع على التاء الأخيرة علامة الإلغاء، لتكون على الجادة في قاعدة العدد. والله أعلم.

(٧) اختلفوا في عدد اللغات فيه على حد ما بلغ كل واحد من العلم، ففي «اللسان» (١٤/ ٤٠١): «وَفِيهِ أَربعُ لُغاتٍ: اسْمٌ واسْمٌ، بالضم، وسِمٌ وسُمٌ؛ ويُنْشَد: [ذكر اجتهاد العلماء في حصر لغات الاسم]

والـلَّـهُ أَسْـمـاكَ سُـمًـا مُـبـارَكَـا ... آثَـرَكَ الـلَّـهُ بِـهِ إيـثـارَكَـا

وَقَالَ آخَرُ:

وعـامُـنـا أَعْـجَـبَـنـا مُـقَـدَّمُـهْ ... يُدْعَى أَبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سِمُه سُمُه».

وفي «الإنصاف» (١/ ١٥ ـ ١٦): خمس لغات.

وذكر زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/ ١٥٧) فيه سبع لغات.

وفي «مغني المحتاج»: عشر لغات نظمها بعضهم في بيت فقال:

سـم وسـمـا واسـم بـتـثـلـيـث أول ... لـهـن سـمـاء عـاشـر ثـمـت انـجـلـى =

الهمزةِ وكسرِها، [و(سُمًّى) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها، و(سُمٌ) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها أيضًا][(١)].

[قسمة المعرب إلى متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن]

وينقَسِمُ المعرَبُ أيضًا إلى مُتَمَكِّنٍ[(٢)] أَمْكَنَ[(٣)]، وهو المنصرِفُ؛ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، وإلى مُتَمَكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ، وهو غيرُ المُنْصَرِفِ، نحوُ: أحمدَ

= وقال الأشموني في «منهج السالك» (١/ ٤٤): «وفيه عشر لغات؛ منقولة عن العرب: اسم، وسم، وسما، مثلثة، والعاشرة: سماة، وقد جمعتها في قولي [من الرجز]:

لغات الاسم قد حواها الحصر   في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر   مثلثات مع سماة عشر».

وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر ـ نظمها بقولِه:

سِمٌ سِمَةٌ وَاسْمٌ سَمَاةٌ كَذَا سَمَا   سَمَاءٌ بتثليثٍ لأَوَّلِ كُلِّهَا

«الصبان» (١/ ٥٧)، «الخضري» (١/ ٢٩)، «السجاعي» (ص١٤)، «المنة الرضية» (ص٧٤).

[اشتقاق الاسم]

وأما اشتقاقه: فمذهب البصريين: أنه مشتق من السمو، سمي به لسموه؛ أي: لعلوه على قسيمَيْه الفعل والحرف، وذلك لاستغنائه عنهما، وافتقارهما إليهما، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين: أنه من الوسم، وهو العلامةُ، وذلك أنه علامة على مسماه، فالمحذوف منه الفاء.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٤٤): «والأول أرجح؛ لقولهم: أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا: أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك».

وإلى هذا أشار ابْنُ معطٍ فِي «ألفيته» (١/ ٢١٧) بقولِهِ:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّ   وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّ
وَالمَذْهَبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ   دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

(١) العبارة في (ك): «وسم أيضًا وسمًّى». وفي (ع): «و«سم»: بضم السين وكسرها، و«سمى»: بضم السين وكسرها».

(٢) أي: في باب الإسمية، وذلك بإعرابه، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

(٣) أي: هو الذي يدخله تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف،

[فائدة تنوين التمكين]

وفائدتُه: الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية، وقال الخضري (١/ ٢٩): «وهو من (مكن) الثلاثي؛ لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره».

ومساجِدَ ومصابِيحَ[١]، فغيرُ المتمكِّنِ: هو المبنيُّ.

[أقسام الاسم المتمكن]

والمتمكِّنُ: هو المعرَبُ، وهو قسمانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ[٢]. (والله أعلم)[٣].

[المعرب والمبنى من الأفعال]

[ص] [١٩] وفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ[٤] بُنِيَا وأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا ـ[٥]

[٢٠] مِن نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ[٦]، ومِنْ نونِ إناثٍ[٧]، كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

---

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) والمُتَمَكِّنُ الأمكنُ: هو الَّذِي يَدْخُلُهُ التنوينُ، إذَا خَلَا مِن (أَلْ) ومِن الإضافةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، ويسمَّى المُنْصَرِفَ، والمُتَمَكِّنُ غيرُ الأمكنِ: هو الَّذِي لا يُنَوَّنُ، ولا يُجَرُّ بالكسرةِ إلَّا إذا اقْتَرَنَ بـ(أَلْ) أو أُضِيفَ، ويُسَمَّى الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ (م).

(٣) من (ع).

(٤) قوله: (**ومُضِيٍّ**) إن عطف على (**أَمْرٍ**)، فمجرور لا غيره، فتكون ألف (**بُنِيَا**) للإطلاق؛ لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه، وإن عطف على (**فِعْلُ**) بتقدير مضاف أي: (**وفعلُ أمرٍ... وفعلُ مضي بنيا**) ـ فهو إما باقٍ على جرِّه بعد حذف المضاف المماثل للمذكور، أو مرفوع: بإقامته مقامه، أو بجعله بمعنى ماض. فألف (**بُنِيَا**) للتثنية؛ وهو مصدر (مَضَى) فأصله مضويّ، كقعود لقعد؛ أبدلت الواو ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها للمناسبة. «الخضري» (١/ ٢٩).

(٥) (م) (**عَرِيَا**) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ؛ فِي مَحلِّ جزمِ فعلِ الشرطِ، وألفُه للإطلاقِ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ؛ يَدُلُّ عليه السابقُ من الكلامِ؛ أي: إنْ عَرِيَ الفعلُ المضارعُ من النونِ أُعْرِبَ، و(عَرِيَ) من بابِ (رَضِيَ) بمعنى (خَلَا)، ويأتي من بابِ قَعَدَ بمعنًى آخَرَ، تقولُ: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عُرُوًّا ـ مثلُ سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا ـ إذا نَزَلَ به، ومِنه قولُ أبي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ (م)

(٦) أي: المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ولو تقديرًا كقوله:

لا تهين الفقير علك أن تركع يومًا والدهر قد رفعه

أصله (تهينن) بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين؛ أفاده يس في «حاشيته على الألفية» (١/ ٢٠)، وانظر: «الخضري» (١/ ٣٠)، و«الصبان» (١/ ٥٨)، و«السجاعي» (ص١٤).

[المقصود هنا بنون الإناث الموضوعة أصالة للإناث]

(٧) أي: الموضوعة أصالةً للإناث، وإن استعملت في الذكور مجازًا، فيشمل نحو: =

[الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال] [مذهب الكوفيين]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ (المُعرَبِ والمَبْنِيِّ)(١) مِنَ الأسماءِ ـ شَرَعَ فِي بيانِ المعرَبِ والمبنيِّ من الأفعالِ، ومذهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ فرعٌ فِي الأفعالِ(٢)، فالأصلُ فِي الفعلِ(٣) البناءُ عندَهم، وذهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ (وفِي الأفعالِ)(٤)(٥)،

= يـمُـرُّونَ بـالـدَّهْـنَـا خِـفَـافًـا عِـيَـابُـهُـمْ ... وَيَرْجعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

«حاشية يس على التصريح» (١/ ٥٦)، «الخضري» (١/ ٣٠)، «الصبان» (١/ ٥٩).

(١) في (س): «المبني [٦/ ظ] والمعرب».

[ما جاء على أصله لا يسأل عن علته]

(٢) (م) لَمَّا كَانَ الأصلُ عندَ البَصْرِيِّينَ فِي الأسماءِ: الإعرابَ، فإنَّ مَا كَانَ منها مُعْرَبًا ـ لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِه؛ لأنَّ (مَا جاءَ عَلَى أصلِه لا يُسْأَلُ عن عِلَّتِه)، وَمَا جاءَ مِنها مَبْنِيًّا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وقد تَقَدَّمَ للناظمِ والشارحِ بيانُ عِلَّةِ بناءِ الاسمِ، وأنها مُشَابَهَتُه للحرفِ، ولَمَّا كَانَ الأصلُ فِي الأفعالِ عندَهم أيضًا البناءَ، فإنَّ مَا جاءَ منها مبنيًّا لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وإنما يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِ مَا أُعْرِبَ منه وَهوَ المضارِعُ، وعِلَّةُ إعرابِ الفِعْلِ المضارِعِ عندَ البَصريِّينَ: أنَّهُ أَشْبَهَ الاسمَ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَتَوَارَدُ عليه معانٍ تركيبيَّةٌ؛ لا يَتَّضِحُ التمييزُ بينَها إلا بالإعرابِ.

[علة إعراب الفعل المضارع]

فأمَّا المعانِي التي تَتَوَارَدُ عَلَى الاسمِ: فمِثلُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ فِي نحوِ قولِكَ: (ما أحسن زيد)، فإنك لو رَفَعْتَ زيدًا لكانَ فاعلًا، وصارَ المرادُ: نَفْيَ إحسانِه، ولو نَصَبْتَه: لكانَ مَفْعُولًا بِهِ وصارَ المرادُ التعجُّبَ مِن حُسْنِهِ، ولو جَرَرْتَه: لكانَ مُضَافًا إِلَيْهِ، وصارَ المرادُ الاستفهامَ عن أحسنِ أجزائِه.

[المعاني التي تتوارد على الفعل]

وأما المعانِي التي تَتَوَارَدُ عَلَى الفِعْلِ: فمثلُ النهيِ عن الفعلَيْنِ جميعًا أو عن الأوَّلِ مِنْهُمَا وحدَه، أو عن فِعْلِهِما متصاحبَيْنِ فِي نحوِ قولِكَ: لا تُعْنَ بالجفاءِ وتَمْدَحْ عَمْرًا، فَإِنَّكَ لو جَزَمْتَ (تَمْدَحْ): لكنتَ منهيًّا عنه استقلالًا، وصارَ المرادُ أنَّهُ لا يَجُوزُ لكَ أنْ تُعْنَى بالجفاءِ ولا أنْ تَمْدَحَ عمرًا، ولو رَفَعْتَ (تَمْدَحُ) لكانَ مُسْتَأْنَفًا غيرَ داخلٍ فِي حكمِ النهيِ، وصارَ المرادُ: أنَّكَ منهيٌّ عن الجفاءِ، مأذونٌ لكَ فِي مدحِ عمرٍو، ولو نَصَبْتَه لَكانَ معمولًا؛ لأنِ المصدريَّةِ المقدَّرَةِ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وصارَ المرادُ: أنَّكَ منهيٌّ عن الجَمْعِ بينَ الجفاءِ ومدحِ عمرٍو، وأنكَ لو فَعَلْتَ أيَّهُما مُنْفَرِدًا جازَ (م).

(٣) في (ع): «الأفعال». (٤) في (ع): «والأفعال».

(٥) [حجة البصريين]:

احتج البصريون بأن الإعراب يفتقر إليه في الأسماء؛ في نحو: ما أحسن زيدًا! =

. . . .

= إذا تعجبت، وما أحسنَ زيدٌ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيد الماء، كما حمل أعد وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها. «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٢).

[سبب اختصاص الاسم بالإعراب]

وذكر العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) أن حجّتهم: «أن الإعرابَ أُتِيَ به لمعنًى لا يَصِحّ إلّا في الاسم، فاختُصّ بالاسم كالتّصغير وغيره من خَواص الاسم، والدَّليلُ على ذلك: أنّ الأَصلَ عدمُ الإعراب؛ لأنَّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى اللازِمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدِّلالة، وإنّما يؤتى بها لِتَدُلَّ على معنى عارضٍ، يكون تارةً ويفقد تارةً، والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعرابُ: كونُ الاسم فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافًا إليه؛ لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني. وهذه المعاني تَصِحُّ في الأسماء، ولا تَصحُّ في الأفعال، فعُلم أنّها ليست أصلًا؛ بل هي فرعُ محمول على الأسماءِ في ذلك».

[المعنى الذي يدل عليه الإعراب]

[أدلة قول: «الإعراب أصل في الأسماء»]

واحتج ابن خروف ـ لما ذهب إليه البصريون: بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول. وانظر: «شرح الجزولية» (ص٦٥ ـ ٦٦).

وقال ابن عصفور في «شرح الجمل» (٢/ ٣٣٠): «فزعم أهل البصرة ـ أنَّ الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنّه قد افتقر إليه فيها؛ بدليل أنّك إذا قلت: ضربَ زيدٌ عمرًا، فلولا الإِعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: ما أحسن زيد، لولا الإِعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت؟ والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء: حمل سائرها عليها. وأما الفعل: فلم يفتقر إليه».

واحتج أيضًا لهم فيما نقله عنه أبو حيان في «التذييل» (١/ ١٢٢)، فقال: «الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال: أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنيًا، والأفعال كلها مبنية ـ إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب ـ دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل ـ لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهًا لمبني ـ دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنيًا على أصله من الإعراب». =

. . . .

= **[حجة الكوفيين]:**

[أدلة من قال: الإعراب أصل في الأسماء والأفعال]

أما أهل الكوفة فاستدلوا ـ كما قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (٢/ ٣٣٠) ـ على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ)، وحذفتَ الإعراب ـ لم تدرِ هل نهيتَ عنهما على كلِّ حالٍ، أو عن الجمعِ بينهما، أو عن أحدهما وأبحت الآخر؟

وكذلك أيضًا قالوا: إذا قلت: (لِتَضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب، لم تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر؟ وكذلك إذا قلت: (لا تضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب لم تدر هل (لا) للنهي أو للنفي؟

[بيان ضعف أدلتهم]

قال ابن عصفور: «وهذا الذي استدل به أهل الكوفة ـ لا حُجَّة فيه».

وقد بيَّن ذلك العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) بقولِه: «**والجوابُ**: أمّا إعرابُ الفعلِ فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى؛ بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحَركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدَمِ الحَركة. ألا تَرى أنّ قوله: (أُريد أن أزورك فيمنعني البوابُ) لو سَكَّنْتَ العين لفَهِم المعنى، وإنَّما يُشكلُ إذا نَصَبْتَها، وإنَّما جاءَ الإشكالُ من جهةِ العطفِ، لا بالنظرِ إلى نفسِ الفِعلِ، إذ لا فرقَ بين قولِكَ: (يضرب زيد) في الضَمّ والفَتح والكَسر والسُّكون؛ فإنّه في كلِّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: (لم يَضرب، ولن يضرب) ـ فإنّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحتَ أو سكّنتَ، وكذلك (لا يسعني شيء ويعجز عنك)، إذا فتحت: أردت الجواب، وإذا ضممت: عطفت، ولو أهملت: لَفَهِمْتَ المعنى، وكذلك (لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن)، والحاصِلُ من ذَلِكَ كلِّه: أنه أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر. والله أعلمُ بالصوابِ».

[مذهب الناظم في المسألة]

والناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥ ـ ٣٦) وافق البصريين: في أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل؛ فلم يجعل فرعيته من جهة المشابهة للاسم، وأنه جنح إلى تعليل الكوفيين، ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من أصالة الإعراب في الفعل.

ووافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل؛ قال ناظر الجيش في «التمهيد» (١/ ٢٢٣): «فكان اختياره مركبًا من المذهبين، ولا يبعد ما اختاره من الصواب». =

والأَوَّلُ[1] هو الصحيحُ.

ونَقَلَ ضِيَاءُ الدِّينِ بنُ العِلْجِ فِي (البسيطِ) أنَّ بعضَ النحويِّينَ ذهَبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأفعالِ، فرعٌ فِي الأسماءِ[2].

[المبنى في الأفعال وأقسامه الفعل الماضي]

والمبنيُّ من الأفعالِ ضَربانِ:

أحدُهما: ما اتُّفِقَ على بنائِه، وهو الماضِي، وهو مبنيٌّ [عندَ البَصْرِيِّينَ][3] على الفتحِ[4]، نحوُ: (ضَرَبَ وانْطَلَقَ)، [ما لم يَتَّصِلْ به

= وبعد أن ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٦) أدلة الفريقين ـ قال: « والذي يظهر: أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، **فمنها**: ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل.

ومنها: ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل».

ثم قال: «والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف فِي علة، وأما الحكم: فهو أن الإعراب دخل في المضارع ـ كما دخل في الاسم».

(١) أي: مذهب البصريين.

[علة إعراب الاسم والفعل هي توارد المعاني]

(٢) لعله هو الذي ذكره أبو حيان في «التذييل» (١/ ١٢٢) بقوله: «حكي عن بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرعٌ».

وردَّه الصبان (١/ ٦٠) بقوله: «وهو باطلٌ ـ لما علمتَ من أن سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المَعانِي».

(٣) من (ك).

[علة بناء الفعل الماضي، وبناؤه على حركة]

(٤) (م) بُنِيَ الفعلُ الماضي؛ لأنَّ البناءَ هو الأصلُ، وإنما كَانَ بناؤُه عَلَى حركةٍ، معَ أنَّ الأَصْلَ فِي البناءِ السكونُ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الفعلَ المضارعَ المعربَ فِي وقوعِه خَبَرًا وصِفَةً وصِلَةً وحَالًا، والأصلُ فِي الإعرابِ: أنْ يَكُونَ بالحركاتِ، وإنما كانَتِ الحركةُ فِي الفِعْلِ الماضي ـ خُصُوصَ الفتحةِ؛ لأنَّها أخفُّ الحركاتِ، فقَصَدُوا أنْ تَتَعَادَلَ خِفَّتُها معَ ثِقَلِ الفِعْلِ؛ بسببِ كونِ معناه مركَّبًا؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثَقيلانِ فِي شيءٍ واحِدٍ، وتركيبُ معناه: هو دَلالتُه عَلَى الحدثِ والزمانِ (م).

قلنا: يشبهه في وقوعه صفة، نحو: (مررت برجل ضرب). ويشبهه في وقوعه صلة، نحو: (جاء الذي ضرب). =

واوُ جَمْعٍ فيُضَمّ(١)، ....

= ويشبهه في وقوعه خبرًا نحو: (زيد ضرب). ويشبهه في وقوعه حالًا نحو: (جاء زيد وقد ضرب). وكذا ويشبهه في وقوعه شرطًا نحو: (إن ضربت زيد ضربت).

وهناك وجوه أخر لبنائه على الفتح ـ ذكرها جمعٌ من أهل العلم منهم: السيرافي والعكبري وابن عصفور وابن الأنباري وغيرهم:

منها: أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوّلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، وإذا بطل أن يُبنى على الكسر؛ بطل أن يُبنَى على الضم ـ أيضًا ـ لثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنَّ الضَّمَّ أثقل، وإذا بَطَل أن يُبنَى على الثقيل، فَلِئَلا يُبنى على الأثقل أولى.

والوجه الثاني: أنَّ الضَّمَّ أخو الكسر؛ لأنَّ الواو أخت الياء، ألا ترى أنَّهما يجتمعان في الردف في نحو قوله:

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ... ولا ذِكْرَ التَّجَرُّم للذُّنوبِ
ولا تسأله عمّا سوف يُبدِي ... ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تكُ في صديقٍ أو عدو ... تُخَبِّرْكَ العُيُونُ عَنِ القُلُوبِ

والوجه الثالث: إنَّما لم يُبْنَ على الضم؛ لأنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي كانوا: (كانُ) قال الشاعر:

فَلَوْ أنّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي ... وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ

فلو بُني على الضمِّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعُدلَ عن الضمِّ مخافةَ الإلباس والكسرِ، فلم يبق إلَّا الفتح، فبُنِيَ عليه.

ومنها: أن الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بـ(الألف)، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه.

ومنها: أن الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُلَ) من ضمة إلى كسرة؛ وهذا قليل مستثقل.

«شرح الجمل» (٢/ ٣٤٠)، و«اللباب» (٢/ ١٥)، و«المقتضب» (٢/ ١)، و«شرح الكتاب» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، و«الأصول» (٢/ ١٤٥)، و«أسرار العربية» (ص٢٢٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١١).

[علة بناء الماضي المتصل به واو الجماعة على الضم]

(١) أوجبها مناسبة الواو؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضمومًا، فـ(الباء) في =

أو ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ فيُسَكَّنَ](١)(٢).

[فعل الأمر] **والثاني**: ما اخْتُلِفَ فِي بِنائِهِ، والراجِحُ أنه مبنيٌّ، وهو فعلُ الأمرِ(٣)، ....

= ضربوا هي آخر الفعل، وحقها: أن تُبني على الفتح، ولكن ضمت لمناسبة الواو. واعترض: بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء، قال يس على «المجيب» (١/ ٦٢): «قال شيخنا: ولا منافاة؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في (أمس) للبناء ـ مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين. فتأمل».

وأما فتح نحو: (غَزوا، وقضوا، ودعوا، واشتروا)، ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف؛ إذ أصله: (غَزووا وقَضيوا ودعووا واشتريوا)، قلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه.

«الفواكه الجنية» (١/ ٣٦٨) المطالب، و«الخضري» (١/ ٣١).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) أوجبه كراهة توالي أربع متحركات ـ وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ـ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدَّةِ اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء. [علة بناء الماضي إذا اتصل به ضمير رفع على السكون]

«التصريح على التوضيح» (١/ ٥٥)، «كشف النقاب» (١/ ٢٠١)، «شرح شذور الذهب» للجوهري (١/ ٢٣٠).

واعترض بـ(شجرة)، فيه توالي أربع متحركات، ولم يكرهوه، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل ـ كما قيل ـ للزم التحكم؛ إذ كل منهما لا غنى عنه. ولوجب في نحو: (قلنسُوة) قلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم: أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أكرمنا) بسكون الميم، وفتحها، وحملت التاء ونون النسوة على (نا)؛ لأن كلًّا منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون؛ لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه.

وأما نحو (ضربا) مما اتصل به ألف الاثنين: ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف ـ لسبق البناء عليها، بخلاف نحو: (غلامي) في الجر؛ فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب؛ لسبق الإضافة على دخول العامل. فتدبرّ.

«الخضري» (١/ ٣١).

(٣) صيغة الأمر «من لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا، أبقيته على حركته، نحوَ قولك في: (تُدَحْرِجُ): (دَحْرِجْ)، وفي = [الفعل المضارع أصل لفعل الأمر]

نحوُ: (اضْرِبْ)، وهو مبنيٌّ عندَ البَصْرِيِّينَ(١)، ....

= (تُسَرْهِفُ): (سَرْهِفْ)، وفي (تَرُدُّ): (رُدَّ)، وفي (تَقُومُ): (قُمْ). وإن كان ساكنًا، أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن.

وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضم إتباعًا لضمته، وكراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجزُ بينهما ساكن غير حصين فهو كعدمه. والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالثِ المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة؛ لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحوَ: (اعلم)، و(أعْلَمُ).

فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفَه؛ لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال ـ يدلان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لمَّا كان زمنُ الأمر المستقبلَ؛ أُخذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

وانظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢/ ٣٩٢)، و«المقدمة الجزولية» (ص٤٢)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٥٦).

[فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه]

(١) أي: على ما يجزم به مضارعه، فيبنى على السكُون إذا كان صحيح الآخر نحو: (اضرب)، وعَلى حذف النُّون في الأفعال الخمسة فِي نَحْو: (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، وعَلى حذف حرف الْعلَّة فِي نَحْو: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ).

وقد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل؛ فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: (إِ)، من الوَأْيِ كالوعد وزنًا ومعنى، وأصله: (إِوْئِي) حذفت واوه ـ كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: (يوئي) ـ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره ـ كما يجزم المضارع، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة. وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام.

وقد جمعها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في عشرة أبيات، مبينًا كيفية إسنادها للواحد المذكر، ثم المثنى مطلقًا، ثم الجمع لا المذكر، ثم الواحدة، ثم جمعها فقال:

إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرْجَى شَفَاعَتُهُ ... قِ الْمُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينْ =

ومعربٌ عندَ الكُوفِيِّينَ(١)(٢).

= وإنْ صَرَفت لِوَالٍ شغل آخر قل ... لِ شغل هذا لِياهُ لوهُ لي لِينْ
وإنْ وَشَى ثَوْبَ غَيري قُلْتُ في ضَجرٍ ... شِ الثَّوْب وَيْكَ شيَاهُ شُوهُ شي شينْ
وَقُلْ لِقَاتِلِ إنْسَانٍ عَلَى خَطَإٍ ... دِ مَنْ قَتَلتَ دِيَاهُ دُوهُ دي دينْ
وإن هموا لم يروا رأيي أقُولُ لَهمْ ... رَ الرأيُ وَيْكَ رَيَاهُ رُوهُ رِي رينْ
وإن هموا لم يَعوا قولي أقولُ لهم ... عِ القولَ مني عِيَاهُ عوهُ عِي عينْ
وإن أمرْتَ بِوَأْيٍ للمحب فقُلْ ... إِ مَنْ تحب إِياهُ أُوهُ إِي إينْ
وإن أردتَ الوَنَى وهو الفتورُ فَقُلْ ... نِ يا خليلي نِياهُ نُوهُ نِي نينْ
وإن أبى أن يفي بالعهدِ قلتَ لهُ ... فِ يا فلانُ فِيَاهُ فُوهُ فِي فِينْ
وقلْ لساكن قلبي أنْ سِواكَ بِهِ ... جِ القلبَ منِّي جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينْ

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا (رَ) فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه، وكلها متعدية إلا (نِ) فلازم؛ لأنه بمعنى (تأن)، فالهاء في (نياه): هاء المصدر لا المفعول به، وإذا وقع قبل (ا) ساكن صحيح ـ جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قلِ بالخير يا زيد، بكسر اللام، (قل) فعل أمر من القول، والوأيُ. وبهذا ألغز الدماميني من مجزوّ الرجز:

أَقُولُ يَا أَسْمَاءُ قُو ... لِي ثُمَّ يَا زَيْدُ قُلِ

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي: جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر من الوأي، والباقي من هذه حركة اللام من (قلِ) ـ كما قال بعضهم:

فِي أيِّ لفظ يَا نُحَاةَ المِلَّهْ ... حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَهْ

وقال العطار:

نُحَاةَ العَصْرِ ما حَرْفٌ إذا مَا ... تَحَرَّكَ حَازَ أَجْزَاءَ الكَلامِ
بِهِ التَّحْرِيكُ قَامَ مَقامَ فعلٍ ... بِهِ استَتَرَ الضَّمِيرُ على الدَّوَامِ

«الخضري» (١/ ٣١).

(١) كتب في حاشية (س)، (ع): «بالجزم بلام الأمر المقدرة».

(٢) **[حجة الكوفيين]**: [أدلة من قال بإعراب الأمر]

استدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه ـ كما ذكر ذلك ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٢٢٨) ـ:

الوجه الأول: أنهم قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في: (قُم، واذهب: لتقم، ولتذهب)، قال الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ⁽٥٨⁾﴾ [يونس: ٥٨] وذُكر أنَّها قراءة النبي ﷺ وقد رُوي: عن النبي ﷺ أنه قال =

. . . .

= في بعض مغازيه: «**لتأخذوا مصافَّكم**»؛ فدل على أن الأصل في (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا؛ كما قالوا: (إِيش) والأصل فيه: (أي شيء)، وكقولهم: (وَيْلُمِّه)، والأصل فيه: (ويلُ أُمِّه)؛ فحذفوا لكثرة الاستعمال؛ فكذلك ههنا.

والثَّاني: أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم؛ نحو: (لا تقُم، ولا تذهب)؛ فكذلك فعل الأمر؛ نحو: (قُم، واقعد)؛ لأنَّ النهيَ ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.

والثالث: أنهم قالوا: الدَّليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتلّ: (اغزُ، ارم، اخشَ)؛ فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرمِ، لَم يخش)، فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدَّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف؛ قال الشاعر:

[بيان فساد قول الكوفيين]

محمدُ تفدِ نفسك كلُ نفسٍ ... إذا ما خفت من أمرٍ تبالا

قال أبو البركات: «وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد. وقولهم: إنَّ الأصل في: (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) ـ إلا أنهم حذفوه؛ لكثرة الاستعمال! قلنا: ليس كذلك، فإنه لو كان الأمر كما زعمتم؛ لوجب أن يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله؛ فلمّا قيل: (اقعنسس، واحرنجم، واعلوَّط)... وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله؛ دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه».

[بيان ضعف من قال بأن الأمر مجزوم بلام محذوفة]

وزاد ابن يعيش في «شرح المفصل» (١٠٨/٧) وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و (لَنْ)... ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعواملُ الأسماء على ضربين: أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقية عمله، نحوُ: (لولا زيد)، و(هَلَا عمرٌو)، ويجوز: (زيدًا ضربتَه) وأشباهُ ذلك. وما كان من الحروف، نحوِ: (إنَّ) وأخواتها وحروف الجرّ، فإنه لا يجوز حذفُ شيء من ذلك وتبقيةُ عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع».

وأصله في «اللامات» للزجاجي (ص٩٥)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤٠٥/١)، و«عمدة الكتاب» (ص٢٠٠)، و«شرح جمل الزجاجي» (٤٥/١)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (٥٤٧/٢ ـ ٥٤٩).

[شرط بناء الفعل المضارع]

والمعرَبُ من الأفعالِ هو المضارعُ[(١)(٢)]، ولا يُعْرَبُ إلَّا إذَا لم تَتَّصِلْ به نونُ [التوكيدِ، أو نونُ][(٣)] الإناثِ، فمثالُ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ[(٤)]: (هلْ تَضْرِبَنَّ؟)، والفعلُ معَها مبنيٌّ على الفتحِ[(٥)]، ولا فرقَ فِي ذلكَ بينَ الخفيفةِ والثقيلةِ[(٦)]، فإنْ لم تَتَّصِلْ به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينَه وبينَها[(٧)] ألفُ اثْنَيْنِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَانِّ؟) وأصلُه: (هل[(٨)] تَضْرِبَانِنَّ؟)؛ فاجْتَمَعَتْ ثلاثُ نوناتٍ، فحُذِفَتِ الأُولَى، [٧/و] وهي نونُ

---

(١) بعدها في (س): «للام الأمر المقدرة»، وضرب عليها.

(٢) يعرب على خلاف الأصل، فيرفع بحركة لفظًا كـ(يضربُ)، أو تقديرًا كـ(يغزو، ويرمي، ويخشى)، أو حرف كـ(يضربون)، وينصب بحركة كـ(لن يضربَ)، أو حذف حرف كـ(لن يضربا)، ويجزم بحذف حركة كـ(لم يضرب)، أو حرف كـ(لم يرمِ ويضربا)، بالشروط التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «توكيد أو»، وفي (ك): «توكيدٍ ولا»!

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) [علة بناء المضارع هنا]:

[علة بناء الفعل المضارع]

بني الفعل لضعف شبهه بالاسم، وذلك بالاتصال ما هو من خواص الفعل به، وحرك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل.

[الفرق بين مباشرة نون التوكيد للفعل المضارع وعدم مباشرتها]

(٦) (م) لا فَرْقَ فِي اتِّصالِ نونِ التوكيدِ بالفِعْلِ المضارعِ ومباشرتِها له بينَ أنْ تكونَ ملفوظًا بها؛ كَمَا فِي مِثالِ الشارحِ، وَإِنْ تكونَ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قولِ الشاعرِ، وَهوَ الأضبطُ بنُ قُرَيْعٍ:

لا تُهِينَ ٱلْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه

فإنَّ أصلَ قولِه: (لا تُهِينَ): (لا تُهِينَنْ) بنونيْنِ: أُولاهما لامُ الكَلِمَةِ، والثانيةُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، وبَقِيَ الفعلُ بعدَ حذفِها ـ مبنيًّا عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ جزم بلامِ النهيِ، ولو لم تَكُنْ نونُ التوكيدِ مقدرةً فِي هَذَا الفِعْلِ لَوَجَبَ عليه أنْ يقولَ: (لَا تُهِنْ)، بحذفِ الياءِ التي هِيَ عينُ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ الساكنيْنِ، وهما الياءُ وآخرُ الفِعْلِ، ثمَّ يَكْسِرَ آخرُ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ ساكنيْنِ آخريْنِ؛ هُمَا آخرُ الفِعْلِ ولامُ التعريفِ التي فِي أوَّلِ (الفقيرَ)؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ لا يُعْتَدُّ بها؛ إذ هِيَ غيرُ منطوقٍ بها، فلَمَّا وَجَدْنَاهُ لم يَحْذِفِ الياءَ ـ عَلِمْنَا أنَّهُ قد حَذَفَ نونَ التوكيدِ وَهوَ يَنْوِيهَا (م).

(٧) في (ع): «وبين نون التوكيد». (٨) ليس في (س).

الرفعِ؛ كَراهةَ[١] توالِي الأمثالِ، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ؟)[٢].

وكذلك يُعْرَبُ الفعلُ المضارعُ إذا فَصَلَ بينَه وبينَ نونِ التوكيدِ ـ واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطَبةٍ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبُنَّ يا زَيْدُونَ) و(هل تَضْرِبِنَّ يا هِنْدُ)، وأصلُ (تَضْرِبُنَّ) تَضْرِبُونَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ الأُولَى؛ لتوالي الأمثالِ، كما سَبَقَ، فصارَ (تَضْرِبُونَّ)، فحُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ[٣]، فصارَ (تَضْرِبُنَّ)، وكذلك (تَضْرِبِنَّ) أصلُه (تَضْرِبِينَنَّ)، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(تَضْرِبُونَنَّ).

[وهذا هو][٤] المرادُ بقولِه[٥]: **(وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيا مِن نونِ توكيدٍ مباشِرِ**[٦]**)**، فشَرْطٌ فِي إعرابِه أنْ يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه: أنه إذا لم يَعْرَ منه[٧] يكونُ مَبْنِيًّا[٨].

---

(١) في (ع): «كراهية».

(٢) (م) أي: بعدَ أنْ حَرَّكَ نونَ التوكيدِ بالكَسْرِ بعدَ أنْ كانَتْ مفتوحةً؛ فرقًا بينَها وبينَ نونِ التوكيدِ التي تَتَّصِلُ بالفِعْلِ المسنَدِ للواحدِ فِي اللفظِ، فإنَّ ألفَ الاثنيْنِ تَظْهَرُ فِي النطقِ كحركةٍ مُشبَعةٍ، فلو لم تُكْسَرِ النونُ فِي المُثَنَّى الْتَبَسَ المُسْنَدُ للاثنيْنِ فِي اللفظِ بالمسندِ إِلَى المفردِ (م).

[إشكال ودفعه] (٣) **[رفع إشكال]:**

فإن قلتَ: هو هنا على حدِّه؛ لكون الأول من الساكنين: حرف مد، والثاني: مدغمًا، وهما في كلمة واحدة؛ لأن الواو والياء كجزئها، فَلِمَ لم يقبلْ كما قيل في نحو دابة؟

أجيب: بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة؛ إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه، فلم يغتفر التقاؤها لثقله، وإنما اغتفر في فعل الاثنين؛ لأن حذف الألف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد؛ قاله «الخضري» (١/ ٣٢).

(٤) في (ك): «وهو».

(٥) في (ع): «له»، ثم كتبها في الحاشية كالمثبت.

[الفرق بين نون التوكيد ونون الإناث] (٦) قيد نون التوكيد بالمباشرة، ولم يذكر ذلك مع نون الإناث؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة بالفعل؛ لأنها فاعل، بخلاف نونا التوكيد.

(٧) في (ك): «من ذلك».

(٨) **[ضابط ذلك]:** =

فعُلِمَ أنَّ مذهبَه أنَّ الفعلَ المضارِعَ لا يُبْنَى؛ إلَّا إذا باشَرَتْه نونُ التوكيدِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَنَّ [يا زَيْدُ][1])، [فإنْ لم تُباشِرْه][2] أُعْرِبَ، وهذا هو[3] مذهَبُ الجمهورِ[4].

= أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة، فإنه إذا أكد بالنون يبنى. وإن كان يرفع بثبات النون، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا.

وقد تبين بما قررنا: أن الإعراب التقديري فِي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] خاصة بخلاف: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] فإنه فيهما لفظي. «التصريح على التوضيح» (١/ ٥٧).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(٢) العبارة في (ك): «فإذا لم يباشره».   (٣) من (ح)، (م).

(٤) نسبه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٦) إلى المحققين، وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٧): «وهو المشهور والمنصور»، قال الناظم: «ويدل على صحته: أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا ـ لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل؛ بل ضَعْف شبه هذه الثلاثة ـ أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون ـ وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم ـ فمعناها به لائق ـ بخلاف (لم، وحرف التنفيس، وياء المخاطبة) ـ بالفعل، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيًّا؛ لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لهما. [موجب بناء الفعل المضارع]

وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب ـ لم يكن فيه لتفعلانِّ وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضًا: فإن الوقف على نحو: (هل تَفعلين؟)، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًّا ـ لبقي بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: (هل تذكر الله؟)، والأصل: (تذكرنْ)، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء ـ لاستصحب عند =

وذَهَبَ الأخفشُ إلى أنه مبنيٌّ معَ نونِ التوكيدِ، سواءٌ اتَّصَلَتْ به [نونُ التوكيدِ][١] أو لم تَتَّصِلْ[٢]، ونُقِلَ عن بعضِهم: أنه مُعْرَبٌ[٣] ـ وإنِ اتَّصَلَتْ به نونُ التوكيدِ[٤].

ومثالُ ما اتَّصَلَتْ به نونُ الإناثِ: (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ)، والفعلُ معَها

= عروض الوقف كما استصحب بناء (هل تذكَرَنْ؟) عند عروض التقاء الساكنين».

(١) ليس في (ك)، (م)، (ع).

(٢) نسبه أبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٦٢) إلى الأخفش، والزجاج، وأبي عليٍّ في «الإيضاح» (ص٣٢٤). وانظر: «شرح المقدمة الجزولية» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٣) في (ك): «يعرب».

(٤) نسبه ابن الخباز في «النهاية» (ص٢٣٠) لابن الدَّهان.

وعلته أمران:

[أدلة من قال بإعراب المضارع وإن اتصلت به نون التوكيد]

أحدهما: أنه قد ثبت إعراب ما آخره ضمير بارز، فيجب طرده؛ لأن العلة واحدة من التعذر، وكون نون التوكيد من خواص الفعل. فإن قيل: فرق بينهما التركيب فلا يسلم؛ لأنه لم يعهد فى الأفعال، وهو خلاف الأصل، فلا يعدل إليه إلا بدليل، ولا دليل، ولأنه ليس كل ما اتصل بالشيء يركب معه، ويبنيان معًا؛ بل إمَّا أن يعرب لفظًا كالمثنى والمجموع جمع السلامة، أو تقديرًا كالمضاف إلى ياء المتكلم، وإمَّا أن يجعل الإعراب على اللاحق لتاء التأنيث، وياء النسب، وإمَّا أن يبنى كـ(خمسة عشر)، أو يبنى الأول في تركيب المزج، وهذا ليس من تركيب المزج؛ لأنهما لم يجعلا لفظًا واحدًا، وجعلهما لفظًا واحدًا يحتاج إلى دليل، ولا من باب (خمسة عشر)؛ لأنهما لم يضمنا حرفًا.

الثاني: أنه قد استقر في المضارع الإعراب باتفاق. أمَّا عند الكوفيين: فبالأصالة، وأما عند البصري: فبالمشابهة، والحمل، فلا يجوز الخروج عنه إلا لموجب، ولا موجب.

وقد ردَّ بعضَ ذلك ـ العلَّامة جمال الدين الصنعاني في «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية» (٣/ ١٣٩٢) بقوله: «قولكم: (إن النون من خواص الفعل) ـ منقوض بالسين وسوف، والجوازم نحو لام الأمر وغيرها.

قولكم: (تعذر اللفظ به فلا يقدر) منقوض بالمعتل كـ (يغزو) و(يرمي) فإنه قدر فيه الرفع، ونحو: (يخشى) قدر الرفع والنصب.

ثم ومن أين إنه إذا تعذر اللفظ لم يقدر الإعراب؟ هذا خلاف ما قدر تقرر في الأسماء».

مبنيٌّ على السكونِ[(١)(٢)]، ونَقَلَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ فِي بعضِ كُتُبِه[(٣)]: أنه لا خِلافَ فِي بِناءِ الفعلِ المضارِعِ معَ نونِ الإناثِ، وليسَ كذلكَ؛ بل الخلافُ موجودٌ، [٧/ظ] ومِمَّن نَقَلَه الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصْفُورٍ فِي «شرحِ[(٤)] الإيضاحِ».

---

(١) العبارة في (س): «ونقل بعضهم عن».

(٢) و«نون الإناث»: حرف مبني على الفتح، لشبهه بالحرف شبهًا وضعيًّا، وحرك لكونه على حرف واحد، وكانت الحركة فتحةً للخفة مع ثقل الضمير، في محل رفع فاعل. [علة بناء نون الإناث]

(٣) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧).

وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل: [أدلة من قال ببناء الفعل المضارع المتصل بنون الإناث]

منها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه يبنى؛ حملًا على الماضي المتصل بها، إذا أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وشرطًا ومسندًا بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال؛ لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي: أن يبنى إذا اتصل به (ألف الجمع، أو واوه، أو ياؤه)، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع (أنا) من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالًا.

وقيل: بني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء.

وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٩): «وما ذكره المصنف ـ ابن مالك ـ من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ـ ليس بصحيح؛ بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين.

واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب ـ كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا؛ قالوا: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرًا».

(٤) في (س)، (ك): «شرحه»، وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

[بناء الحرف] [ص] [٢١] وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا(١) والأصلُ فِي المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا
[٢٢] ومِنْهُ(٢) ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمّ كـ(أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ)، والساكِنُ (كَمْ)

[علة بناء الحروف] [ش] الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ؛ إذ لا يَعْتَوِرُها(٣) ما تَفْتَقِرُ(٤) فِي دَلالَتِها عليه

---

(١) هذا مما أُخذ على الناظم؛ لأن فيه بيانًا لحق الحرف، دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال الغَزِّيُّ في شرح المنظوم للألفية الذي سمّاه «البهجة الوفية» (١٣ أ):

وكلُّ حرفٍ مُستحقٌّ للبِنَا لو قال (مبنيٌّ) لكان أحْسَنَا
فليس كلُّ مستحقٍّ أمرِ يكون موصوفًا بذاك الأمرِ

وانتصر صاحب «الفتح الودودي» (١/ ٥٠) لعبارة ابن مالك، ورد عنها النقد، وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غلطٌ فاحش، وعبارة الناظم حسنةٌ غايةً». كذا في «تحقيق الفية ابن مالك» للعيوني (ص٧٢)، بتصرف.

(٢) قوله: (وَمِنْهُ...) إلخ، فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو: يا زيدان ويا زيدون. وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: لا مسلمات ولا مسلمين، لا الألف خلافًا لما في النكت، وأما نحو: «**لا وتْرَانِ في ليلةٍ**»؛ ففتحه مقدر؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو: (لا أبا لك)، فهو على قول سيبويه: إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب لا مبني ـ كما سيأتي في باب (لا). وعلى كونه غير مضاف: إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافًا، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضًا بناء على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

«الخضري» (١/ ٣٣).

[حرف البناء لا يكون إلا ظاهرًا] واعلم أن حرف البناء ـ لا يكون إلا ظاهرًا كما مثل، وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كضرب وضربت، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة؛ لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيًّا لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها وغيرها، فتخصيص الكسرة من تأثير البناء؛ أفاده الأمير. «الخضري» (١/ ٣٣).

(٣) أي: لا يتوارد عليه ما يحتاج إليه من معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب. وأما المعاني الإفرادية: كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى (من)؛ فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. «الصبان» (١/ ٦٢).

(٤) في (س)، (ك): «يفتقر».

إلى إعرابٍ[١]، نحوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ[٢] مُستفادٌ مِن لفظِ (مِن) بدونِ الإعرابِ.

[علة بناء الحرف على السكون ومتى يحرك؟]

والأصلُ[٣] فِي البِناءِ: أنْ يكونَ على السكونِ؛ لأنَّه أخفُّ من الحركةِ[٤]، ولا يُحَرَّكُ[٥] المَبْنِيُّ إلَّا لسببٍ[٦]؛ [كالتخَلُّصِ مِن الْتِقَاءِ

---

(١) في (ع): «الإعراب».

(٢) العبارة في (ك): «بالتبعيض، فالتبعيض».

(٣) أي: الغالب الكثير.

(٤) ثقل الحركة ـ مع كون المبني ثقيلًا للزومه حالة واحدة، فلو حرك اجتمع ثقيلان، ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل، ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل. قال «الصبان» (١/ ٦٢): «وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبًا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي ـ كما اقتصر عليه البعض فقاصر».

ويضاف إليه: أن الأصل عدم الحركة، ولا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي ذلك، كما سيأتي إن شاء الله، فإذا جاء على الأصل فلا يسأل عن سبب بنائه؛ لأنه جاء على أصله الذي هو البناء.

وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه سؤالان:

كأن يقال: ما سبب العدول إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟

وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون؛ يسأل عنه سؤال واحد: لِم بُني ـ مع أن الأصل فيه الإعراب؟

وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لمَ بني؟ ولمَ عدل إلى الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠)، و«الفواكه الجنية» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣ مع المطالب)، و«شرح شذور الذهب للجوهري» (١/ ٢٦٨).

(٥) أثبتها في (ع) بالياء والتاء معًا.

[أسباب تحرك المبنى]

(٦) **[من أسباب تحريك المبني]**: ذكر النحاة عدة أسباب، منها:

[التقاء الساكنين]

١ ـ التقاء الساكنين كأين: وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، وأصل حركة غير التقائهما: الفتح، ولا يعدل عنها إلا للاتباع نحو (مذ)، أو لكونها في كلمة كـ(الواو) في نظيرتها نحو: نحن ونظيرتها (همو)، أو لشبه بما هي فيه نحو: (اخشوا القوم)، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب نحو: (**من قبل**)، أو لشبهها بذلك نحو: (يا زيد)، أو نطلب تخفيف نحو: (أين)، أو لفرق بين أداتين نحو: =

الساكنَيْنِ][(١)]، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً[(٢)]؛ ....

= (لموسى غلام، ولموسى غلام)، أو الفرق بين معنى أداة نحو: (يا لزيد لعمرو)، أو لمجانسة عمل نحو: (باء الجر) و(لامه)، أو مقابل المجانس نحو: (لام الأمر) في نحو: (ليقم زيد)، أو لكون الحركة للحرف في الأصل نحو: (مذ اليوم)؛ أو لشبه محلها بما في كنف (هاء التأنيث)، وما خرج عن هذا فشاذٌ.

«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٧٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨)، و«المطالب السنية» (١/ ٣١٩).

[٢ـ كون المبنى على حرف واحد] **٢ ـ كون المبني على حرف واحد**، وهو معرض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالساكن، فحرك لذلك نحو (واو) العطف و(فائه) و(همزة الاستفهام)، وبعض المضمرات.

[٣ـ الكلمة عرضة لأن يبتدأ] **٣ ـ كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها**؛ كـ(لام الابتداء)، و(باء الجر).

[٤ـ الكلمة أصل في التمكن] **٤ ـ كون الكلمة لها أصل في التمكن**، نحو: (أول).

[٥ـ شبهها بالمعرب] **٥ ـ الشبه بالمعرب**، كالماضي المشبه للمضارع.

٦ ـ وذكر الرضي ـ سببًا سادسًا؛ وهو: **الدلالة على استقلال الكلمة**، أو أصالة المحرك، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصحيح أن الضمير جملة هو وهي ـ كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة؛ حتى يصح كونها ضميرًا منفصلًا؛ إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع ـ كما ظن الكوفيون» انتهى.

[استشكال]:

إن قيل: كيف تُعَدّ حركة الساكنين والإتباع من البناء؛ مع قولهم في تعريفه: (وليس اتباعًا، ولا تخلصًا من سكونين)؟

أجيب: بأن محل ما هنا ـ إذا كانا في كلمة واحدة كـ(أين ومنذ) للزوم الحركة، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين: كـ(اضربِ الرجل، والحمدِ لله)، بكسر الدال؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلًا؛ وهو منتفٍ عند فصلهما، أو أن ما هنا ـ إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]. فتأمل؛ قاله الخضري في «حاشيته» (١/ ٣٠).

(١) ما بين المعكوفين من (م).

[أسباب الفتح] (٢) **[من أسباب الفتح]:**

ذكروا عدة أسباب:

[الخفة] **الأول:** الخفة كما في (أين).

[شبه المحل] **الثاني:** شبه محلها ـ بما اكتنف هاء التأنيث، نحو: (بعلبك). =

كأينَ[1] وقامَ[2] وإنَّ، وقد تكونُ كسرةً[3]؛ ....

= **الثالث**: مجاورة الألف، كما في (أيان). [مجاورة الألف]

الرابع: كونها حركة الأصل، كما في (يا مضار)؛ ترخيم (مضارر) اسم مفعول.

والخامس: الفرق بين أداتين، نحو: (يا لَزيد لِعمرو)، كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبًا في نحو: (لَمُوسَى عَبْدٌ). وقد يلتبسان نحو: (إِنَّ الزَّيْدَيْنِ لَهُمْ عَبِيدٌ).

والسادس: الاتباع؛ كـ(كيف)؛ بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة، إذ الساكن حاجز غير حصين.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦).

(١) هذا مثالٌ لما بني على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبني لتضمنه معنى الهمزة في الاستفهام يسأل به عن المكان، ولتضمنه معنى (إن) الشرطية في الشرط. [مثال لما بني على الفتح]

وسبب تحريكه: التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً تخفيفًا للخفة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠)، و«الخضري» (١/ ٣١).

(٢) في (ك): «وضرب»، وكتبها في (ع) بعد المثبت، وضرب عليها.

(٣) **[من أسباب الكسرة]**: ذكروا عدة أسباب: [أسباب البناء على الكسر]

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو باء الجر ولامه. ولا ترد الكاف، وواو القسم، وتاؤه؛ لأنها لا تلزم عمل الجر؛ إذِ الكاف ترد اسمًا كمثل، والواو، والتاء للعطف، والخطاب ففتحت للخفة. قال الأشموني: نعم، ترد اللام مع الضمير للزومها الجر، ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه.

والثالث: الحمل على المقابل، نحو: لام الأمر، فإنها كسرت؛ حملًا على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو: (أنتِ). إذِ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو: (يا مضار)، ترخيم (مضارر) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو: (لَموسى عبد). =

كأمسِ(١) وجَيْرِ(٢)، وقد تكونُ ضَمَّةً(٣)؛ ....

= **والسابع**: الاتباع؛ كذِهِ وتِه.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦)، و«المطالب السنية» (١/ ٣١٩).

[مثال لما بني على الكسر] (١) هذا مثال لما بني على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر، وحرف التعريف عليه في نحو: (بالأمس)، ولصحة الإسناد إليه، وبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة.

[شروط بنائه] وشرط بنائه خمسة: خلوه من (أل)، والإضافة، والتصغير والتكسير، وأن يراد به معين. وهو: اليوم الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود، فإذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقًا عند الحجازيين؛ لتضمنه معنى (أل). وأما تميم: فبعضهم يعربه ـ كما لا ينصرف مطلقًا لشبه العلمية. والعدل عن الأمس بـ(أل)، وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر في غيره؛ عملًا بالموجبين.

[علة كون الحركة كسره] وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر على أصل التقائهما.
وقال السهيلي: من كسر (أمس) في كل حال؛ فإنما شبه بما سمي بالفعل.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠ ـ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٢٠).

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (١/ ١٠٩): «جيرِ ـ بالكسر ـ على أصل التقاء الساكنين: كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف: حرف جواب بمعنى: نعم...».

[أسباب الضمة] (٣) **[أسباب الضمة]**، ذكروا عدة أسباب:
الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كـ(نحن)، فإن نظيرتها (همو).
الثاني: شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو: (اخشوا القوم).
والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، بالضم.
والرابع: شبه المبني بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو: (يا زيدُ) فإنه أشبه (قبل) و(بعد). قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا في حالة أخرى. وقيل: من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. قال السيرافي: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب، ومن هذا (حيث): فإنها إنما ضمت لشبهها بـ(قبل) و(بعد)، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت =

كحيثُ[1]، [وهو اسمٌ][2]، و(مُنْذُ) [وهو حرفٌ][3]، [إذا جَرَرْتَ به][4][5]، وأمَّا السكونُ: فنحوُ: (كَمْ[6] واضْرِبْ وأَجَلْ).

[البناء على الكسر والضم مختص بالاسم والحرف]

وعُلِمَ مِمَّا مَثَّلْنَا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ[7] لا يكونُ فِي الفعلِ؛ بل في الاسمِ والحرفِ، وأنَّ البناءَ على الفتحِ [أو على[8]

= (قبل) و(بعد) الإضافة.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج)، ترخيم (تحاجج) ـ مصدر تحاج. إذا سمي به.

والسادس: الاتباع؛ كمنذ.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦).

[مثال لما بني على الضم]

(١) هذا مثال لما بني على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه في نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] وبني عند غير فقعس، لشبهه بالحرف شبهًا افتقاريًّا إلى جملة افتقارًا لازمًا، وحرك فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة على أشهر اللغات، حملًا لها على أسماء الغايات، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٢١).

(٢) من (م). وكتبها في (ع) في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) ليس في (ص)، (ك).

(٤) من (م).

(٥) واسمان إذا رفع نحو: (ما رأيته منذ)، أو (مذ يومان)، فهما إما مبتدأ. والمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان، أو خبر مقدم، والمعنى: بيني وبين رؤيته يومان. ولعل علةَ بنائها حينئذ: شبه الحرف في الجمود؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها، ويلزمان الرفع. «الخضري» (١/ ٣٢).

[مثال لما بني على السكون]

(٦) هذا مثالٌ لما بني على السكون، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، بنيت لتضمنها الاستفهام، أو معنى رُبَّ التكثيرية ـ لا للشبه الوضعي، لفوات شرطه. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢).

(٧) ليس في (ع)، وأثبتها في الحاشية، مع التصحيح عليها.

(٨) من (ك).

السكونِ](١) يكونُ فِي الاسمِ والفعلِ والحرفِ(٢).

[علامات الإعراب]

[ص][٢٣] والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ(٣) إعْرَابَا لاسمٍ وفِعْلٍ، نحوُ (لَنْ أَهَابَا)

[٢٤] والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ(٤)، كَمَا قدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

---

(١) ما بين المعكوفين في (س)، (ص): «والسكون».

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارحُ أنَّ مِن المبنيَّاتِ مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى السُّكُونِ، ومنه مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى حركةٍ من الحركاتِ الثلاثِ. واعْلَمْ أنَّهُ يَنُوبُ عن السُّكُونِ فِي البناءِ الحذفُ.

[مواضع الحذف] **والحذفُ يَقَعُ فِي** موضعيْنِ: **الأَوَّلُ**: الأمرُ المعتلُّ الآخِرِ. نحوُ: اغْزُ وارْمِ واسْعَ، **والثاني**: الأمرُ المسندُ إِلَى ألفِ اثنيْنِ أو واوِ جماعةٍ أو ياءِ مخاطبةٍ، نحوُ: اكْتُبَا واكْتُبُوا واكْتُبِي، وأنه يَنُوبُ عن الفتحِ فِي البناءِ شيئانِ:

أَوَّلُهما: الكسرُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا وَقَعَ اسْمًا للا النافيةِ للجِنسِ، نحوَ: لا مُسْلِماتِ.

وثانيهما: الياءُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ والمثنَّى؛ إذا وَقَعَ أحدُهما اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ أَيْضًا، نحوُ: (لا مُسْلِمين).

[ما ينوب عن الضم في البناء] وأنه **يَنُوبُ عن الضمِّ فِي البناءِ** شيئانِ:

أحدُهما: **الألفُ**، وَذَلِكَ فِي المثنَّى إذا وَقَعَ مُنادًى نحوَ: يا زيدانِ.

وثانيهما: **الواوُ**، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ إذا وقَعَ منادًى أَيْضًا، نحوَ: يا زَيْدُونَ (م).

[هل الفعل المؤكد بالنون يتقدم معموله عليه؟] (٣) اعترضه الجلال السيوطي: بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه، والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

وقوله:

وبه الكاف صِلا

قال «الصبان» (١/٦٦): «وعلله بعض «شراح الجزولية»: بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتمامًا به فيقدم؛ أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حمل امتناع التقدم ـ إن سلم: على حالة الاختيار دون الضرورة ـ كما هنا، وحينئذٍ يندفع الاعتراض».

(٤) الباء هنا داخلة على المقصور.

[٢٥] فَارْفَعْ[١] بِضَمٍّ[٢]، وَانْصِبَنْ فَتْحًا[٣]، وَجُرّْ كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)
[٢٦] واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ، نحوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

[ش] أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ[٤]: ....

---

(١) (الفاء): فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، وهو: إذا أردت معرفة علامات الإعراب السابقة الرفع والنصب...، فأقول لك: فارفع بضم. [فاء الفصيحة]

(٢) (الباء): للتصوير من تصوير النوع بصنفه؛ ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي.

[ألقاب الإعراب والبناء]: [ألقاب الإعراب والبناء]

وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجزم وخفض، وأن منها ما هو مشترك ومنها ما هو خاص.

ألقاب البناء: الضم، والفتح، والكسر، والسكون... فكيف أطلقَ الناظم ألقاب البناء للإعراب؟

لا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الإعراب لا علامته؛ لأن كونها إعرابًا من حيث عموم كونها (أثرًا جلبه العامل) ـ لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع، ورفعه ضمة لا علامة رفعه.

[اعتراض]:

فإن قيل: كان الأولى أن يقول: (ارفع برفعة) لا بضم؛ لأنه لقب البناء كما مر.

أجيب: بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته، وبالإعراب الرفع وأخواته، وأما الضمة فمشتركة بينهما؛ غاية الأمر أنه تسمَّح في إطلاق الضم على الضمة مع أن الرَّضِي رحمه الله نصَّ على أن الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الإعراب؛ تسمحًا مع القرينة. والمقام هنا قرينة واضحة، وأما عند الإطلاق: فلا تنصرف إلا لحركات غير إعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل.اهـ. قال الخضري (١/ ٣٥): «وعلى هذا فهي أكثر موردًا من ألقاب الإعراب. ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة، وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها؛ فتدبر».

وانظر: «حاشية الصبان» (١/ ٦٦).

(٣) يعني: بفتح، فـ(فتحًا) منصوب بنزع الخافض، كأنه قال: (وانصبن: مصورًا النصب بفتح)، حينئذٍ تكون (الباء) التي نزعت تكون للتصوير. وكذا يقال في قوله: (كسرًا).

(٤) لا زائد عليها إجماعًا. «الكواكب الدرية» (ص١٥).

[الرفعُ(١) والنصبُ والجرُّ(٢) والجزمُ](٣). فأمَّا [٨/ظ] الرفعُ والنصبُ فيَشْتَرِكُ فيهما (الأسماءُ والأفعالُ)(٤)، نحوُ: (زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لنْ يَقُومَ)، وأمَّا الجرُّ فيَخْتَصُّ بالأسماءِ، نحوُ: (بزَيْدٍ)، وأمَّا الجزمُ فيَخْتَصُّ بالأفعالِ(٥)، نحوُ: (لم يَضْرِبْ).

---

(١) بدأ به؛ لاختصاصِهِ بالعمدةِ.

[علة البدء بالرفع]

وقد قال أبو حيان: «ولو بدأَ بالجرِّ؛ لأنه مختصٌّ بالاسمِ الذي الإعراب فيه أصلٌ ـ لاتَّجه أيضًا». وثنَّى بالنَّصبِ؛ لأنَّ عاملَهُ يكون فعلًا، والأصلُ في العملِ للأفعالِ. وثلَّثَ بالخفضِ؛ لاختصاصِهِ بالأسماءِ، وهي أشرفُ من الأفعالِ.

وأخَّرَ الجزمَ؛ لأنَّ رتبتَهُ التَّأخيرُ.

قال الشيخ خالدٌ الأزهري: «أقوى الحركات الضَّم، ويليه الكسر، ثمَّ الفتح. وسمي الأولُ ضمًّا؛ لأنه ينشأ من ضمِّ الشفتين أولًا ثم رفعهمَا ثانيًا، وسمِّي الثاني كسرًا؛ لأنه ينشأُ من انجرارِ اللِّحى الأسفل إلى أسفلٍ انجرارًا قويًّا، وسمِّي الثالثُ فتحًا؛ لأنه يتولدُ من مجرد فتحِ الفمِ. وهذه الحركاتُ تكونُ ظاهرةً ومقدرةً».

«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٢ ـ ١١٤)، و«الصبان» (١/ ٦٦)، و«التصريح» (١/ ٥٩).

[الفرق بين الجر والخفض]

(٢) عبارة بصرية، والخفض عبارة كوفية، ومفادهما واحدٌ.

(٣) العبارة في (ك): «رفع ونصب وجر وجزم».

(٤) في (ع): «الاسم والفعل».

[علة اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم]

(٥) **[علة اختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم]:**

قال النحاة: اختصَّ الاسمُ بالجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ ثقيلٌ والاسمَ خفيفٌ، فأُعطِيَ الثَّقيلُ للخفيفِ ليحصلَ التَّعادلُ.

ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مخبرٌ عنهُ في المعنى، ولا يخبرُ إلا عنِ الاسمِ، فلا يجرُّ إلا الاسم، كزيدٍ وعمرٍو، في قولِكَ: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ إلى عمرٍو.

كما أنَّهم **خصُّوا الفعلَ بالجزمِ**؛ ليكُون فيه كالعوَضِ من الجَرِّ فِي الاسْمِ.

وامتناعُ دخُولِ عاملِ الجرِّ على الفعلِ؛ وهو حرفُ الجرِّ والإضافة لاختصاصِهِما بالاسمِ، والمُضَافُ لا يضَافُ إلا إلى الاسمِ، و(الاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ)، فلا يوجدُ في الفِعلِ؛ لامتناعِ دخُول عامل الجرِّ عَليهِ.

ولأنَّ الجزمَ خفيفٌ والفعلَ ثقيلٌ، فحصل التَّعادلُ، ولو أُعطِيَ الخفيفُ للخفيفِ، =

والرفعُ يكونُ بالضمَّةِ، والنصبُ يكونُ بالفتحةِ، والجرُّ يكونُ[1] بالكسرةِ، والجزمُ يكونُ[2] بالسكونِ، وما عدا ذلك يكونُ نائبًا عنه[3]،

= وهو الجزمُ والاسمُ، وأُعطِيَ الثَّقيلُ للثَّقيلِ وهو الجرُّ والفعلُ لم يحصلْ تعادلٌ على جري العادةِ.

وحكمةُ خفَّةِ الاسم: أنَّ الاسمَ بسيطٌ.

ومعنى بساطتِهِ: أنَّه دالٌّ على شيءٍ واحدٍ وهو الذَّاتُ، والفعلُ مدلولُهُ مركَّبٌ من شيئين وهو: (الحدثُ والزَّمنُ)؛ فصار ثقيلًا.

«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٥ ـ ١١٦) بتصرف، و«شرح ابن الناظم» (ص٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«كشف النقاب» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ مع رفع الحجاب).

(١) من (ح)، (م). (٢) من (ح)، (م).

(٣) **فللرفع** أربع علامات: أصله الضمة وفروعه ثلاثة، **وللنصب** خمس علامات؛ أصله الفتحة وفروعه أربعة، **وللجر** ثلاث علامات أصله الكسرة وفروعه اثنتان، **وللجزم** علامتان؛ أصله السكون وفرعه واحد وهو الحذف. [ذكر العلامات الأصلية وما ينوب عنها]

فهذه أربع عشرة علامة: أربعة أصول، وعشرة تنوب عن تلك الأصول.

ثم مثل ما أعرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله: (**نحو جا أخو بَنِي نمر**)، فـ(أخو): مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و(بَنِي): مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

والغالب في الاسم: الحركة فالحرف، وفي الفعل: إما حرف وإما حذف، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم ـ تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٢)، و«حاشية العطار على الأزهرية» (ص٣٤).

وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها.

[علة كون الإعراب بالحركات هو الأصل]: [الإعراب بالحركات هو الأصل وعلته]

وجهان: أحدهما: أنَّا لـمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أَوْلى؛ لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل، ولذلك كثُرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممَّا أُعْرِبَ به. وقُدِّر غيرها بها، ولم تُقدَّر هي به.

الوجه الثاني: أنَّا لـمَّا افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة =

كما نابَتِ الواوُ عن الضمَّةِ فِي (أَخُو[١])، والياءُ عن الكسرةِ فِي (بَنِي) مِن قولِه: (جَا[٢] أَخُو بَنِي نَمِرْ)، وسَيَذْكُرُ[٣] بعدَ هذا مواضِعَ النيابةِ.

[إعـراب الأسماء الستة] [ص] **[٢٧] وارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ ما مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**

[ش] شَرَعَ فِي بيانِ ما يُعْرَبُ بالنيابةِ[٤] عمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمرادُ بالأسماءِ التي سَيَصِفُها: الأسماءُ الستَّةُ، وهي: أبٌ وأخٌ وحَمٌ وهَنٌ[٥] وفُوهُ وذُو مالٍ، فهذه تُرْفَعُ بالواوِ، نحوُ: (جاءَ أبو زيدٍ) وتُنْصَبُ بالألفِ، نحوُ: (رأيْتُ أباه)، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأَبِيهِ)، والمشهورُ: أنها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ[٦]، فـ(الواوُ) نائبةٌ عن الضمَّةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياءُ

= غيرُ المعلَّم، كالطّراز في الثوب.
ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس. وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ. منها: الأسماء الستّة المعتلّة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها: (كِلا)؛ ومنها التثنية، والجمع السالم.
«شرح المفصل للزمخشري» لابن يعيش (١/ ١١٧ ـ ١١٨).

(١) كتَب في (ك) في آخر الكلمة ألفًا، لكنه كشطها.
(٢) هي لغةٌ في الفعل (جاء)، وليست ضرورةً؛ لأنها إذا تلاها همزة، جاز حذف الهمزة الأولى، لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا.
(٣) في (م)، (ع): «وسنذكر».
(٤) في (س)، (ك): «بالنائب».
(٥) ليس في (ك).
(٦) [علة إعراب الأسماء الستة بالحروف] **[علة إعرابها بالحروف]**:
بيَّن ابن يعيش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح المفصل»، ذلك، فقال (١/ ١١٨ ـ ١١٩): «وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها.
واحترزنا بقولنا: (وتضمّنت معنى الإضافة)، عن مثل: (يَدٍ)، و(دَم)، و(غَدٍ)، وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه.
فإن قيل: قولكم: «تضمّنت معنى الإضافة» زيادةُ وصف لا تأثيرَ له، وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوًا، فلا يكون جُزْء للعلّة؟! **فالجواب**: لا نُسلّم أنّه لا تأثير له، وذلك لأنه إذا تضمّن معنى الإضافة ـ صار في معنى التثنية، لدلالته على شيئَيْن، مع أنّا نقول: إن إلحاق الوصف بالعلّة، مع عدم المناسَبة إذا ذُكر احترازًا من =

نائبةٌ عن الكسرةِ، وهذا هو(1) الذي أشارَ إليه المصنِّفُ(2)؛ بقولِهِ: **(وارْفَعْ بواوٍ..)** إلى آخرِ البيتِ(3).

= وُرود نَقصٍ ـ جائز كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شيئَيْن: **أحدهما**: أن يكون لها تأثيرٌ، **والثاني**: أن تكون للاحتراز. فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا.

وقال قوم: إنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لمّا اعتزموا إعرابَ التثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يُسْتوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف».

(1) ليس في (ك).
(2) في (ك): «المؤلف».
(3) وهو مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم: أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/٤٣): «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة».

وعلق عليه المرادي في «شرح الألفية» (١/٣١٥) بقوله: «قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات. ولعدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد؛ فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذًا ـ بخلاف المذهب الأول.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلتُ: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين ـ مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في «التسهيل» ـ على أن إعرابها بالحركات هو الأصح».

وقد ردَّه ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢/٧١٦) قال: «وأما قول الفراء وأبي إسحاق الزيادي: «إن الألف هي الإعراب»!! فهو أبعد الأقاويل من =

. . . .

= الصواب. قال أبو علي: يلزم من قال: إن الألف هي الإعراب ـ أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالًا من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه، فسبيل معناه: أن يكون قبل الحذف وبعده واحدا، كما أن (زيدًا) ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذي كان يدل عليه معربًا باق فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضًا شيء آخر: وهو أن الألف لو كانت إعرابًا ـ لوجب أن تقلب الواو في (مذروان) ياء؛ لأنها رابعة، وقد وقعت طرفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة في (زيد) و(بكر)، وقد تقدم هذا ونحوه من باب (ثِنايَينِ) و(مَقتَوِينَ).

قال: ويدلك أيضًا ـ على أن ألف التثنية ليست إعرابًا ولا دليل إعراب ـ وجودك إياها في اسم العدد نحو: واحد اثنان، فكما أن جميع أسماء الأعداد مبنية لأنها كالأصوات نحو: ثلاثهْ، أربعهْ، خمسهْ، فكذلك (اثنان) لا إعراب فيه، ولو قال لك إنسان: اللفظ لي بالتثنية غير معربة ـ لم تقل إلا (الزيدان) بالألف».

وقال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه».

[مذهب المصنف في إعراب الأسماء الستة] [بيان فساد مذهب الناظم]

وناقشه أبو حيان في «شرح التسهيل» (١/ ١٨٠) بقوله: «وقد ردَّ أصحابنا هذا المذهب الذي اختاره المصنف وقالوا: هو فاسد لأمرين:

أحدهما: أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعرابًا لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبَّه المصنف لهذا حين قال: «ونحوهما فوك وأخواته ـ على الأصحِّ»؛ فقال في «الشرح» مرجحًا للأصح عنده: «إن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جاد هوز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك». انتهى قوله.

وهو **منقود أيضًا**؛ لأن الضمة تساوي الواو، ولا يتوقفان على عامل، حكى النحويون أن العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدودًا، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومةً، لكن بشرط أن تعطف على غيرها، أو يعطف غيرها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، كلها بالضم، فقد ساوت الضمة الواو في ذلك.

والأمر الثاني: في إفساد هذا المذهب: هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء (فيك وذي مالٍ) على حرف واحد، وهما معربان وصلًا وابتداءً، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام: نحو ما حكي أبو بكر ابن مقسم عن =

والصحيحُ أنها معربةٌ بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ(١) على الواوِ والألفِ والياءِ، [الصحيح في إعراب الأسماء الستة]

= أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: (شربت ما يا فتى)، يريدون: شرب ماء يا فتى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: (من أب لك) في لغة من ينقل». اهـ.

(١) وهو مذهب سيبويه ـ على المشهور، والفارسي، وجمهور البصريين: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبَوَ زيد. ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار: أبُوُ زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيت أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا.

قيل: وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع، والجر في الاتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبي زيد) فأصله بأبَوِ زيد، فأتبعت حركة الباء بحركة الواو فصار بأبُوِ زيد، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت في نحو (ميزان).

قال المرادي: «هذا تقدير المذهب الأول».

وذكر الناظم في «التسهيل» (١/ ٤٣ الشرح) أنه الأصح.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٣)، و«الصبان» (١/ ٦٧)، و«الخضري» (١/ ٣٦)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٧٤).

وذهب **الأخفش** إلى مثلِ مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب، ويدلُّ على الإعراب ـ في أحد قولَيْه، إلَّا أنه لا يقول: «إنّ فيها إعرابًا مَنْويًّا».

واختاره أبو العباس المبرد؛ فقد قال في «المقتضب» (٢/ ١٥٤): «وَالْقَوْل الَّذِي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره ـ قول أبي الْحسن الْأَخْفَش، وَذَلِكَ أنه يزْعم أَن الْألف إِن كَانَت حرف إِعْرَاب، فَيَنْبَغِي أَن يكون فِيهَا إِعْرَاب هُوَ غَيرهَا كَمَا كَانَ فِي الدَّال من زيد وَنَحْوهَا، وَلكنهَا دَلِيل على الْإِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا يكون حرف إِعْرَاب وَلَا إِعْرَاب فِيهِ وَلَا يكون إِعْرَاب إِلَّا فِي حرف.

وَيُقَال لأبي عمر: إِذا زعمت أَن الْألف حرف إِعْرَاب، وَأَن انقلابها هُوَ الْإِعْرَاب، فقد لزمك فِي ذَلِك شَيْئَانِ:

أَحدهمَا: أَنَّك تزْعم أَن الْإِعْرَاب معنى وَلَيْسَ بِلَفْظ، فَهَذَا خلاف مَا أَعْطيته فِي الْوَاحِد وَالشَّيْء الآخر أَنَّك تعلم أَن أول أَحْوَال الِاسْم الرّفْع، فَأول مَا وَقعت =

. . . .

= التَّثْنِيَة وَقعت وَالْألف فِيهَا، فقد وَجب أَلا يكون فِيهَا فِي مَوضِع الرّفْع إِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا انقلاب مَعهَا.

وَقَوْلنَا: (دَلِيل على الْإِعْرَاب): إِنَّمَا هُوَ أَنَّك تعلم أَن الْموضع مَوضِع رفع إِذا رَأَيْت الْألف وَمَوْضِع خفض وَنصب إِذا رَأَيْت الْيَاء وَكَذَلِكَ الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون إِذا قلت: مُسلمُونَ ومسلمين، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ الْفَهم لموضعه حرفًا نَحْو قَوْلك: أَخُوك وأخاك وأخيك وَأَبُوك وأباك وَأَبِيك وَذُو مَال وَذَا مَال وَذي مَال، وَجَمِيع هَذِه الَّتِي يسميها الْكُوفِيُّونَ معربة من مكانين لَا يصلح فِي الْقيَاس إِلَّا مَا ذكرنَا، والزائدة الثَّانِيَة النُّون إِنَّمَا هِيَ بدل مِمَّا كَانَ فِي الْوَاحِد من الْحَرَكَة والتنوين».

وناقشه ابن جني في بعض ما قاله في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧١٤) ودافع عن الأخفش، وبيَّن مقصده بقوله: «قال أبو علي: ولا تمنع الألف على قياس قول سيبويه إنها حرف إعراب ـ أن تدل على الرفع كما دلت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو قولك: أبوك، وأباك، وأبيك، وأخواته، وكلاهما، وكليهما، ولكن وجه الخلاف بينهما: أن سيبويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما في خلاف أبي الحسن.

وأما قول أبي عمر: إنها في الرفع حرف إعراب ـ كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضعيف مدفوع أيضًا، وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذي هو رأي سيبويه. ووجه فساده: أنه جعل الإعراب في الجر والنصب: معنى لا لفظًا، وفي الرفع: لفظًا لا معنى، فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه: «إن النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين»؛ لأن النون على كل حال لفظ، وليست بمعنى.

وألزم أبو العباس أبا عمر هنا شيئًا ـ لا يلزمه عندي، وذلك أنه قال: قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب أن لا يكون فيها في موضع الرفع إعراب. وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول في الألف ما قاله سيبويه فله فيه ما له، وعليه ما عليه.

وقد صح أن سيبويه يقول: (إن النون عوض مما منع الاسم من الحركة والتنوين)، وكذلك أيضًا قول أبي عمر في الرفع: (إن النون عوض من الحركة والتنوين)، وإذا كانت عوضًا من الحركة ـ فإن الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه، فقد كان يجب على أبي العباس أن لا يدعي على أبي عمر: أنه =

. . . .

= يعتقد أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه.

فإن أراد أبو العباس أنه ليس في الألف إعراب، وإنما النون عوض من الإعراب، فهذا هو الذي قاله سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغي أن يكون قول أبي عمر صحيحًا؛ إذ هو قول سيبويه الصحيح، وإنما الذي يلزم أبا عمر في هذا ما قدمناه من أنه جعل اسمًا واحدًا في حال الرفع معربًا لفظًا، وجعل ذلك الاسم بعينه في حال الجر والنصب معربًا معنى، فخالف بين جهتي إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف.

فإن قلتَ: فإذا كان قلب الألف ياء في الجر والنصب هو الإعراب عند أبي عمر، فما الذي ينبغي أن يعتقد في النون في حال الجر والنصب، هل هي عنده عوض من الحركة والتنوين جميعًا أو عوض من التنوين وحده؛ إذ القلب قد ناب على مذهبه عن اعتقاد النون عوضًا من الحركة؟

فالجواب: أن أبا علي سوَّغ أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وإن كان يقول: إن الانقلاب هو الإعراب، قال: وذلك أنه لم تظهر إلى اللفظ حركة، وإنما هناك قلب، فحسُن العوض من الحركة وإن قام القلب مقامها في الإعراب». انتهى.

[خلاصة ما قيل في إعراب الأسماء الستة]

[حاصل المسألة]:

حصّل زبدةَ المسألة العلامة محيي الدين عبد الحميد خاتمة النحويين، فقال ما نصه:

(م) فِي هذه المسألةِ أقوالٌ كثيرةٌ: وأشهرُ هذه الأقوالِ ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: أنها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ، والواوُ والألفُ والياءُ هِيَ حروفُ الإعرابِ، وهذا رأيُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، وإليه ذهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ فِي أحدِ قَوْلَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الناظِمُ هنا ومالَ إليه.

والثاني: أنها معربةٌ مِن مكانٍ واحدٍ أَيْضًا، وإعرابُها بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ والألفِ والياءِ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ أَبُوكَ) فأبوكَ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ وزَعَمَ أَنَّهُ الصحيحُ، ورَجَّحَهُ الناظِمُ فِي كِتَابِهِ (التَّسْهِيلِ)، ونَسَبَه جماعةٌ مِن المتأخِّرينَ إِلَى جمهورِ البَصْرِيِّينَ، والصحيحُ: أنَّ مَذْهَبَ هؤلاءِ هو الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَه.

قالَ أتباعُ سِيبَوَيْهِ: إنَّ الأَصْلَ فِي الإعرابِ أنْ يَكُونَ بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ أو مُقَدَّرَةٍ، فمَتَى أَمْكَنَ هَذَا الأصلُ لم يَجُزِ العدولُ عنه إِلَى الفروعِ، وقد أَمْكَنَ أنْ نَجْعَلَ =

فالرفعُ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ، والنصبُ بفتحةٍ [٨/ظ] مقدَّرةٍ على الألفِ، والجرُّ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ، فعلى هذا المذهَبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ. (والله تعالى أعلم)(١).

[شروط إعراب (ذو)، و(فو)] [ص] [٢٨] مِن ذاكَ (ذُو) إنْ صُحْبَةً أَبَانَا   والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

[ش] أي: من الأسماءِ التي تُرْفَعُ بالواوِ وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ (ذُو وفَمُ)، ولكنْ يُشْتَرَطُ فِي (ذو(٢)) أنْ تكونَ بمعنى صاحِبٍ، نحوُ: (جَاءَنِي ذُو مالٍ)؛ أي: صاحِبُ مالٍ، وهو المرادُ بقولِهِ: (**إنْ صُحْبَةً أَبَانَا**)؛ أي:

= الإعرابَ بحركاتٍ مقدَّرةٍ، فيَجِبُ المصيرُ إليه.

والقولُ الثالثُ: قولُ جمهورِ الكُوفِيِّينَ، وحاصِلُه: أنها معربةٌ مِن مكانيْنِ، قالُوا: إنَّ الحركاتِ تكونُ إعرابًا لهذه الأسماءِ فِي حالِ إفرادِها؛ أي: قَطْعِها عن الإضافةِ، فتقولُ: هَذَا أبٌ لكَ، وقد رَأَيْتُ أخًا لكَ، ومَرَرْتُ بحَمٍ، فإذا قلتَ فِي حالِ الإضافةِ: (هذا أبوكَ) فالضمَّةُ باقيةٌ عَلَى مَا كانَتْ عليه فِي حالِ الإفرادِ، فوَجَبَ أنْ تكونَ علامةَ إعرابٍ؛ لأنَّ الحركةَ التي تكونُ علامةَ إعرابٍ للمفردِ فِي حالةِ إفرادِه هِيَ بعينِها التي تكونُ علامةً لإعْرَابِهِ فِي حالِ إضافتِه، أَلَا تَرَى أنكَ تقولُ: (هذا غلامٌ) فإذا قلتَ: (هذا غلامُكَ) لم يَتَغَيَّرِ الحالُ؟ فكذا هنا، وكذا الواوُ والألفُ والياءُ معَ هذه الحركاتِ فِي حالِ إضافةِ الأسماءِ السِّتَّةِ تَجْرِي مَجْرَى الحركاتِ فِي كَوْنِها إعرابًا، بدليلِ أنها تَتَغَيَّرُ فِي حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ.

فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّ الضَّمَّةَ والواوُ جميعًا علامةٌ للرفعِ، والفتحةَ والألفَ جميعًا علامةٌ للنصبِ، والكسرةَ والياءَ جميعًا علامةٌ للجرِّ، وإنما أَلْجَأَ العربَ إِلَى ذلك قِلَّةَ حروفِ هذه الأسماءِ، فرَفَدُوها ـ فِي حالِ الإضافةِ التي هِيَ من خصائصِ الاسمِ ـ بحروفٍ زائدةٍ؛ تكثيرًا لحروفِها (م).

(١) من (ع).

[الأصل في (ذو)] (٢) أصلُ (ذو): (ذَوا)، مثلُ (عَصا)، و(قَفا)، يدلّ على ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ۝٤٨﴾ [الرحمٰن: ٤٨]. وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوًا، وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يُصيِّرها من باب (القُوَّة)، و(الهُوَّة)، ممّا عينه ولامه من وادٍ واحد؛ والقضاءُ عليها بالياء يصيّرها من بابِ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ)، قال ابن يعيش: «وهو أكثر من الأوّل، والعملُ إنّما هو على الأكثر». «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٧٨)، و«شرح المفصل» (١/ ١٢٢).

إنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً، واحْتَرَزَ بذلك من[١] (ذو)[٢] الطَّائِيَّةِ؛ فإنَّها لا تُفْهِمُ صُحْبَةً؛ بل هي بمعنَى الذي، [فلا تكونُ مثلَ (ذي[٣])][٤] بمعنى صاحبٍ؛ بل تكونُ مبنيَّةً، وآخِرُها الواوُ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (جاءَنِي ذو قامَ، ورأيتُ ذُو قامَ، ومَرَرْتُ بذو قامَ)، ومنه (قولُ الشاعر)[٥]:

٤ - فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[٦]

---

(١) في (س): «عن».

(٢) وكذا من (ذي) التي يشار بها إلى مؤنث.

(٣) في (ك): «ذو». وهما الوجهان المعروفان: على الحكاية والإعراب.

(٤) العبارة في (ك): «ولا تكون مثل ذو».

(٥) في (س)، (ع): «قوله». وهو: مَنْظُورُ بنُ سُحَيْمٍ الفَقْعَسِيُّ، كما في «ديوان الحماسة» (٣/ ١١٥٨ المرزوقي).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَحَسْبِيَ مِن ذُو عِنْدَهُمْ**)؛ فإنَّ (ذو) فِي هذه العبارةِ - اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي)، وقد رُوِيَتْ هذه الكَلِمَةُ بروايتيْنِ، فمِن العلماءِ مَن روَى (**فحَسْبِيَ مِن ذِي عندَهم**) بالياءِ، واسْتَدَلَّ بهذه الروايةِ عَلَى أن (ذا) الموصولةَ تُعامَلُ معاملةَ (ذِي) التي بمعنى صاحبٍ، والتي هِيَ من الأسماءِ السِّتَّةِ، فتُرْفَعُ بالواوُ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ؛ كَمَا فِي هذه العبارةِ - عَلَى هذه الروايةِ، ومعنى ذلك أنها معربةٌ ويَتَغَيَّرُ آخرُها بتغيُّرِ التركيبِ.

ومن العلماءِ مَن رَوَى (**فحَسْبِيَ مِن ذُو عندَهم**) بالواوِ، واسْتَدَلَّ بها عَلَى أن (ذو) التي هِيَ اسمٌ موصولٌ مبنيَّةٌ، وأنها تَجِيءُ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ وفي حالةِ النصبِ وفي حالةِ الجرِّ جميعًا، وهذا الوجهُ هو الراجحُ عندَ النُّحاةِ، وسَيَذْكُرُ الشارحُ هَذَا البيتَ مرَّةً أُخرَى فِي (بابِ الموصولِ)، ويُنَبِّهُ عَلَى الروايتيْنِ جميعًا، وَعَلَى أنَّ روايةَ الواوِ تَدُلُّ عَلَى البناءِ، وروايةَ الياءِ تَدُلُّ عَلَى الإعرابِ، لكِنْ عَلَى روايةِ الياءِ: يَكُونُ الإعرابُ فيها بالحروفِ نيابةً عن الحركاتِ عَلَى الراجحِ، وَعَلَى روايةِ الواوِ: تكونُ الكَلِمَةُ فيها مبنيَّةً عَلَى السُّكُونِ. فاعْرِفْ ذلك ولا تَنْسَهُ.

قالَ ابنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسانِ العربِ» [(١٥/ ٤٦٠) - وهو كلام الأزهري في «التهذيب» (١٥/ ٣٥)]: وأما قولُ الشاعرِ:

فإنَّ بيتَ تميمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ =

[شرط إعراب (فو) بهذه الأحرف]

وكذلك[١] يُشترَطُ فِي إعرابِ الفَمِ[٢][٣] بهذه الأحرفِ[٤] زَوَالُ المِيمِ منه، نحوُ: (هذا فُوهُ، ورأَيْتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ) وإليه أشارَ[٥] بقولِه: (وَالْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا)؛ أي: انْفَصَلَتْ منه المِيمُ؛ أي: زالَتْ مِنه[٦][٧]،

= فإن (ذو) هنا بمعنى الذي، ولا يَكُونُ فِي الرفعِ والنصبِ والجرِّ إلا عَلَى لفظٍ واحدٍ، وليسَتْ بالصفةِ التي تُعْرَبُ نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وَهوَ ذو مالٍ، ورأيتُ رجلًا ذا مالٍ، وتقولُ: رأيتُ ذُو جَاءَكَ، وذُو جاءَاكَ، وذو جَاؤُوكَ، وذو جاءَتْكَ، وذُو جِئْتَكَ، بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومن أمثالِ العربِ: أتى عليه ذو أتَى عَلَى الناسِ؛ أي: الَّذِي أتَى عليهم، قالَ أبو منصورٍ: وَهِيَ لغةُ طَيِّئٍ، وذو بمعنى الذي. اهـ.

وفي البيتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ فِي صدرِ كلامِه شاهدٌ كالذي معَنا عَلَى أَنَّ (ذو) التي بمعنَى (الَّذِي) تكونُ بالواوِ ولو كَانَ موضِعُها جرًّا أو نصبًا؛ فإنَّ قولَ الشاعرِ: **(ذو سَمِعْتَ بِهِ)** نعتٌ لـ(بيتَ تَمِيم) المنصوبِ عَلَى أَنَّهُ اسمُ إنَّ، ولو كانَتْ (ذو) معربةً ـ قال: (فإنَّ بيتَ تميم ذا سَمِعْتَ بِهِ)، فلَمَّا جاءَ بها بالواوِ فِي حالِ النصبِ ـ عَلِمْنَا أَنَّهُ يَرَاهَا مبنيَّةً، وبناؤُها كَمَا عَلِمْتَ عَلَى السُّكُونِ (م).

(١) في (ص): «فكذلك».

[(فو) وأصلها]

(٢) أصله: (فَوْهٌ)، بزنة (فَوْزٍ)، يدلك على ذلك: قولك في تكسيره: (أفْوَاهٌ)، وفي تصغيره: (فُوَيْهٌ). فهذا وحدَه لامُه هاءٌ، والهاءُ مشبَّهة بحروف العِلّة لخفائها وقُرْبها في المَخْرَج من الألف، فحُذفت كحذفِ حرف العلّة، فبقيت الواو، التي هي عينٌ، حرفَ الإعراب، وكان القياس قلبَها ألفًا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو: (عَصًا)، و(رَحًى)، فتحذف الألف لالتقاء الساكنَيْن، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدومُ النظير.

فلمّا كان القياس يُؤدِّي إلى ما ذُكر، أبدلوا من الواو ميمًا؛ لأن الميم حرفٌ جَلْدٌ، يتحمّل الحركاتِ من غير استثقال. وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان، وقلت: (هذا فَمٌ)، و(رأيت فَمًا)، و(مررت بفَمٍ).

«شرح المفصل» (١/ ١٢٢)، و«شرح الملوكي» (ص٢٩٠).

(٣) في (س): «فم».
(٤) في (ص)، (ك): «الحروف».
(٥) في (س)، (ع): «الإشارة».
(٦) من (م).
(٧) وإن كان بالميم: ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح =

فإنْ لم تَزُلْ مِنه(١) أُعْرِبَ بالحركاتِ، نحوُ: (هذا فمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ).

[اللغات الواردة في الأسماء الستة]

[ص] [٢٩] (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذاكَ، (وَهَنُ) وَالنَّقْصُ(٢) فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

[لغة التمام]

[٣٠] وفي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُهَا مِن نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ(٣)

[ش] يعني: أن (أبًا وأخًا وحَمًا) تَجْرِي [٩/و] مَجْرَى (ذُو وفَم) اللذيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُما، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (هذا أَبُوه وأخوه وحَمُوها، ورأيتُ أباه وأخاه وحَمَاها، ومَرَرْتُ بأبيه وأخيه وحَمِيها)، وهذه هي اللغةُ المشهورةُ فِي هذه الثلاثةِ، وَسَيَذْكُرُ(٤)

= الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة، إتباع فائه لميمه وأفصحها فتح فائه منقوصًا.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٥)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٨)، و«شرح شذور الذهب» للجوهري (١/ ١٨٧).

(١) ليس في (ع).

(٢) مراده بالنقص ـ هنا: حذف اللام، والإعراب على العين لا النقص المتعارف في نحو (قاضٍ). «حاشية الخضري» (١/ ٣٧).

(٣) عبَّر بضمير الإفراد، ثم بضمير الجمع؛ إشارةً إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر (هن) وفيما فوق العشر (ها) ـ كما يشير إليه الإفراد أولًا والجمع ثانيًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ الآية [التوبة: ٣٦]. ذكره السيوطي في كتابه المسمى بـ«الشماريخ في علم التاريخ».
قال الصبان (١/ ٧٠): «فما في حاشية شيخنا السيد: من أن العشر كما فوقها ـ ليس على ما ينبغي».
قوله: (أشهر) ـ يفيد أن النقص شهير، وهو كذلك، ولا ينافيه.
قوله: (**وفي أب وتاليه يندر**)؛ أي: النقص؛ لأن الشهرة ضد الخفاء، فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال. و(أشهر) أفعل تفضيل شاذ؛ لأنه إمَّا من شهر المبني للمجهول، أو أشهر الزائد على الثلاثي.

(٤) ضرب في نسخة (س) على حرفي السين والياء من هذه الكلمة، وكتب فوقها «قد»، لتصبح: «وقد ذكر».
قلت: وهو تدقيقٌ للعبارة حسنٌ.

المصنِّفُ(١) في هذه الثلاثةِ(٢) لُغَتيْنِ أُخْرَيَيْنِ(٣).

[الفصيح في (هنٌ)]

وأمَّا(٤) (هَنٌ)(٥): فالفصيحُ(٦) فيه أنْ يُعْرَبَ بالحَرَكَاتِ الظاهرةِ على النونِ، ولا(٧) يكونَ فِي آخِرِه حرفُ عِلَّةٍ، نحوُ: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ). وإليه أشارَ بقولِه: **(والنَّقْصُ فِي هذا الأخيرِ أَحْسَنُ)**؛ أي: النقصُ فِي (هَنٍ) أحسنُ من الإتمامِ، والإتمامُ جائزٌ، لكنَّه قليلٌ جِدًّا(٨)، نحوُ: (هذا هَنُوهُ، ورأيتُ هَنَاهُ، [وَمَرَرْتُ بِهَنِيهِ](٩))، وأَنْكَرَ الفَرَّاءُ جوازَ إتمامِه(١٠)، وهو محجوجٌ بحكايةِ سِيبَوَيْهِ الإتمامَ عن العربِ(١١)، ومَن حَفِظَ

[النقص]

(١) اختصرها في (ع): «المُصَـ». وهي طريقة لبعض النساخ.

(٢) ليس في (ك). (٣) في (ص): «أخرتين».

(٤) في (م): «فأما».

(٥) هي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، وقيل: عن الفرج خاصة. «شرح الأشموني» (١/ ٤٨).
وقال أبو الفتح الخوارزمي ـ في «المغرب» (ص٥٠٧ ـ ٥٠٨): «(الْهَنُ): لَامُهُ ذَاتُ وَجْهَيْنِ، فَمَنْ قَالَ: وَاوٌ قَالَ فِي الْجَمْعِ: (هَنَوَاتٌ)، وَفِي التَّصْغِيرِ (هُنَيَّةٌ). وَمَنْ قَالَ: هَاءٌ قَالَ: هُنَيْهَةٌ (وَمِنْهَا): قَوْلُهُ: مَكَثَ هُنَيْهَةً؛ أَيْ: سَاعَةً يَسِيرَةً».

(٦) في (ص): «فالصحيح». (٧) في (ص): «فلا».

(٨) ليس في (س)، (ص).

(٩) العبارة في (م): «ونظرت إلى هنيه». والمثال لا يعترض.

(١٠) ونصُّه: «وأما ما لم يتم في حال، وجاء منقوصًا؛ فكقولهم: دمٌ، ومثله هن وهنة»، قال: «فهذا لم نجد له في الواحد تمامًا». كما في «التذييل والتكميل» (١/ ١٦٣).

(١١) قال في «الكتاب» (٣/ ٣٦٠): «واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان؛ فيجريه مجرى الأب».
قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٤٤): «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء ـ فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال! وليس كذلك؛ بل المشهور فيه: إجراؤه مجْرَى (يدٍ)؛ في ملازمة النقص إفرادًا وإضافة، وفي إعرابه بالحركات، كما رُوي: أن النبي ﷺ قال: «**من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية ـ فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا**» [البخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٣)]، وقال =

. . . .

= علي ﷺ: «من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به» [يريد: من كثر إخوانه شدوا ظهره، كالمنطقة].

ومن ذلك قول الشاعر:

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المِئزَر

أراد: قد بدا هنُك، فشبه بعضد، فسكن النون ـ كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، **فمن لم ينبه على قلَّته ـ فليس بمصيب**، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب».

قال الشاطبي: «وما قاله صحيح ـ كما ترى، فغيره من إخوته بهذا المثابة، فلما كان ترك التنبيه على لغاتها مخلًّا بالفهم مخيلًا لا يستقيم ـ نبَّه على ما يجب التنبيه عليه.

فإن قيل: إن الإحالة باقية؛ لأنه حين اقتصر في (حم) مثلًا ـ على نقل لغتين سوى الأولى، أوهم أن سائر العرب سوى أصحاب هاتين اللغتين متفقون على الإعراب بالحروف، وهذا غير صحيح؛ بل للعرب في (حم) ست لغات: الثلاث المذكورة، والرابعة: (حمو) كدلو، والخامسة: (حمءٌ) كخبْءٍ، والسادسة: (حمأ) كَرَشأ.

كما أن في أخ خمس لغات: الثلاث التي ذكر، والرابعة: (أخّ) مشددًا كفخّ، والخامسة: (أخو) كدلو، وكما أن في أب أربع لغات: رابعهن: (أبّ) مشددًا كحبّ.

[(هنٌ) فيها ثلاث لغات]

وكما أن في (هن) ثلاث لغات: ثالثتهن هنّ مشددة كـ(منّ)، لا يقال: إن ما ذكرت لغات قليلة غير مشهورة، فلذلك لم يذكرها، بخلاف ما ذكر فإنها شهيرة؛ لأنا نقول ليس كذلك؛ لأنه في ذكر في (هن) الإعراب بالحروف، وهو قليل، وذكر النقص في (أب وأخ) وهو نادر. وكذلك في (حم) ـ على ما نص عليه هنا، وكذلك القصر فيهن على ما نص عليه في «التسهيل» حيث قال: (وربما قصرا أو ضُعِّفَ دم)؛ يعني: أخًا وأبًا، وترك ذكر (حمو وحمء)، وأهل اللغة لا يصفونهما بالقلة؛ بل إطلاقهم يدل على خلاف ذلك، **فقد ظهر أن كلام الناظم معترض عليه.**

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنه لو اقتصر على ذكر الإعراب بالحروف فيها كلها ـ لأوهم اتفاق العرب فيها على ذلك. وهو غير صحيح، فلما ذكر فيها لغات أخر ارتفع ذلك الإيهام، وحصل أن إعرابها بالحروف جائز على الجملة، لا واجب؛ يعني: أن ما عدا (فوك وذو مال)، كما أنه لو ذكر جميع لغاتها لم يزدنا على جواز الإعراب =

حُجَّةٌ على مَن لم يَحْفَظْ(١).

[ندرة مجتمعها على لغة (النقص) حرفين]

وأشارَ المصنِّفُ(٢) بقولِهِ: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ(٣)...) إلى آخرِ البيتِ، إلى اللُّغَتَيْنِ الباقيتَيْنِ فِي (أبٍ) وتالِيَيْهِ؛ وهما (أَخٌ وحَمٌ) فإحدى اللغتيْنِ النقصُ، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ(٤) والخاءِ والميمِ، نحوُ: (هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورَأَيْتُ

= بالحروف شيئًا سوى استيفاء لغات لا حاجة بنا إليها. وما ذكر من بقاء الايهام بالاقتصار على ذكر البعض ـ فغير متجه على قصد الناظم؛ لأن ظاهر قصده: أن يبين لنا كيف نحتذي كلامهم، فذكر أن لنا أن نعربها بالحروف على القياس التي ذكر، ولنا ألا نعربها إلا بالحركات على الأصل؛ لأن العرب فيها مختلفون.

فإذا قيل له: فاشرح لنا ما للعرب فيها من الخلاف. كان جوابه أن هذا من وظائف اللغوي، وحسبك هنا أن يتبين لك أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحروف.

والوجه الثاني: أن إعرابها بالحروف بيّن أنها معتلة الأواخر، مذبذبة في الاعتلال بين النقص والتمام، فهي في الإضافة إلى غير (الياء) تامة غير منقوصة، وفي الإفراد والإضافة إلى (الياء) على خلاف ذلك، فأراد أن يبين اختلاف العرب فيها إذا كانت معتلة الأواخر؛ لأنها من مادَّة واحدة، وعلى حكم واحد، تكملةً لما قصد ذكره، ويكون قصده بذكر (هن) هنا ما ذكره من التنكيت على إطلاق النحويين فيه، وأنهم ليسوا على صواب في ذلك الإطلاق، أما من قال في حم: (حمء أو حمأ) فهذا من مادة أخرى غير مادة حم، وكذلك (أخ وأب وهن) المشددات هي من مواد أخر غير مواد (أخ وأب وهن)، فصارت منها كالأجنبيات وكالألفاظ المترادفة؛ فعدُّ هذه في جملة لغات تلك ـ كعد الألفاظ المتباينة في اللفظ المترادفة في المعنى في جملة اللغات: كالأسد والليث والسبع ونحو ذلك، وهذا غير لائق بالقصد النحوي، وأما (أخو وحمو) فلما جريا مجرى الصحي كغزو ودلو ـ فارق المعتل الآخر، وأشبه الصحيح الآخر، فلم يعده في اللغات، كما لم يعد المضاعف والمهموز». «شرح الألفية» للشاطبي (١٥٣/١) بتصرف يسير.

(١) قاله أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٦٣/١). ثم قال: «ولما لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب ـ لم يعده كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه ـ كما قال الفراء».

(٢) من (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ص)، (ك): «الياء»!

أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا، ومَرَرْتُ بِأَبِهِ وَأَخِهِ وحَمِهَا). وعليه قولُه[١]: [٩/ظ]

٥ - بِأَبِهِ اقْتَدَى [عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ][٢] وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[٣]

[لغة القصر] وهذه اللغةُ نادرةٌ فِي (أَبٍ) وتَالِيَيْهِ[٤]؛ ولهذا قالَ: (**وفي أَبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ**)؛ أي: يَنْدُرُ النقصُ، واللغةُ الأخرى فِي (أبٍ) وتَالِيَيْهِ أَنْ يكونَ بالألفِ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (هذا أباهُ وأخاهُ وحَماها، ورأيتُ أَبَاهُ وأخاه وحماها، ومَرَرْتُ بأباهُ وأخاهُ وحَماها)، [وعليه قولُ الشاعرِ[٥]:

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا][٦][٧]

فعلامةُ الرفعِ والنصبِ والجرِّ حركةٌ[٨] مقدَّرةٌ على الألفِ، كما تُقَدَّرُ فِي المقصورِ، وهذه اللغةُ أشهرُ من النقصِ.

[حاصل ما ورد في (أب، وأخ وحم) من اللغات] وحاصلُ ما ذَكَرَ[٩] أنَّ فِي (أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ) ثلاثَ لغاتٍ، **أَشْهَرُها**:

---

(١) في (ص): «قول الراجز». وهو يُنْسَبُ لِرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «مُلْحَقَات ديوَانِهِ» (ص١٨٢).

(٢) في (ص): «علي بالكرم». ثم صححها في حاشيتها كالمثبت من باقي النسخ، وكتب بعدها: صح.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بِأَبِهِ... يُشَابِهْ أَبَهُ**) حَيْثُ جرَّ الأوَّلَ بالكسرةِ الظَاهِرَةِ، ونَصَبَ الثانِيَ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ. وهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ قومًا من العربِ يُعْرِبُونَ هَذَا الاسمَ بالحركاتِ الظَاهِرَةِ عَلَى أواخِرِه، ولا يَجْتَلِبُونَ لها حروفَ العلةِ لتكونَ علامةَ إعرابٍ (م).

(٤) كتب بعدها في (ك): «يندر». ثم ضرب عليها.

(٥) لأبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ فِي «ديوَانِه» (ص٢٢٧).

(٦) ما بين المعكوفين من (م).

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: الَّذِي يَتَعَيَّنُ الاستشهادُ بِهِ فِي هَذَا البيتِ لِمَا ذَكَرَ الشارحُ هو قَوْلُهُ: (**أَبَاهَا**) الثالثةُ؛ لأنَّ الأولى والثانيةَ يَحْتَمِلانِ الإجراءَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ الصحيحةِ، فيَكُونُ نَصْبُها بالألفِ، أما الثالثةُ: فهي فِي موضعِ الجرِّ بإضافةِ مَا قبلَها إليها، ومعَ ذلك جاءَ بها بالألفِ، والأرجحُ: إجراءُ الأُولَيَيْنِ كالثالثةِ؛ لأنَّه يَبْعُدُ جِدًّا أنْ يَجِيءَ الشاعرُ بكَلِمَةٍ واحدةٍ فِي بيتٍ واحدٍ عَلَى لغتَيْنِ مختلفتَيْنِ (م).

(٨) من (م). وكتبت في نسخة (ع) بين السطرين بلونٍ مخالف.

(٩) في (م): «ذُكره». وضبطها بالبناء للمعلوم في (ع).

أنْ تكونَ(١) بالواوِ والألفِ والياءِ، [**والثانيةُ**: أنْ](٢) تكونَ(٣) بالألفِ مُطلقًا(٤)، **والثالثةُ**: أنْ تُحْذَفَ(٥) مِنها الأحرفُ الثلاثةُ، وهذا نادرٌ(٦)، وأن فِي (هَنٍ) لُغَتَيْنِ: **إحداهما**(٧): النَّقْصُ، وهو الأشهرُ، **والثانيةُ**: الإتمامُ، وهو قليلٌ.

[شروط إعراب الأسماء الستة بالأحرف]

[ص] **[٣١] وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا، كَـ(جَا [أَخُو أَبِيكَ](٨) ذَا اعْتِلَا)(٩)**

[ش] ذكَرَ النَّحْوِيُّونَ لإعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ شروطًا أربعةً:

[١ـ الإضافة] **أَحَدُها**: أنْ تكونَ مُضافةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن ألَّا تضافَ؛ فإنَّها حينَئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أبٌ، ورأَيْتُ أبًا، ومَرَرْتُ بأَبٍ).

---

(١) في (ع): «يكون». (٢) في (ك): «وأن».

(٣) في (ع): «يكون».

(٤) (م) هذه لغةُ قوم بأعيانِهم من العربِ، واشْتُهِرَتْ نِسْبَتُها إِلَى بَنِي الحارِثِ وخَثْعَم وزُبَيْدٍ، وكلُّهم مِمَّن يُلْزِمُونَ المُثَنَّى الألفَ فِي أحوالِه كلِّها، وقد تَكَلَّمَ بها فِي الموضعيْنِ النبيُّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «**مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ؟**» [البخاري (٤٠٢٠)، بلفظ: «**أنت أبا جهل؟**»]، وقولِه: «**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**» [الترمذي (٤٧٠)]، وَعَلَى هذه اللغةِ: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ ﷺ: «لا قَوَدَ فِي مُثْقلٍ ولو ضَرَبَه **بأَبَا قُبَيْسٍ**»! [«تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٥٨)] وأبو قُبَيْسٍ: جبلٌ معروفٌ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٥) في (س): «يحذف».

(٦) في (س)، (ك): «ناذر». بالذال المعجمة واضحةً.

(٧) في (ع): «أحدها». (٨) في (م): «أبو أخيك».

(٩) (م): (**اعْتِلَا**) أصلُه اعتلاءٌ، فقَصَرَه للاضطرارِ، وتقديرُ البيتِ: وشرطُ هَذَا الإعرابِ الَّذِي هو كونُها بالواوِ رفعًا وبالألفِ نصبًا وبالياءِ جرًّا فِي كلِّ كَلِمَةٍ من هذه الكلماتِ ـ كَوْنُها مضافةً إِلَى اسمٍ؛ أيِّ اسم من الأسماءِ لا لياءِ المتكلِّم، ومثالُ ذلك قولُكَ: (جاءَ أخو أبيكَ ذا اعتلاءٍ)، فأخو: مثالٌ للمرفوعِ بالواوِ، وَهوَ مُضَافٌ لِمَا بعدَه، وأبِيكَ: مثالٌ للمجرورِ بالياءِ، وَهوَ مُضَافٌ لضميرِ المخاطَبِ، وذا: مثالٌ للمنصوبِ بالألفِ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى (**اعْتِلَا**). وكلُّ واحدٍ مِن المضافِ إليهنَّ اسمٌ غيرُ ياءِ المُتَكَلِّمِ كَمَا تَرَى (م).

[٢-الإضافة لغير ياء المتكلم] **الثاني**: أنْ تُضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم(١)، نحوُ: (هذا أبو زَيْدٍ وأَخُوه وحَمُوه(٢))، فإنْ أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلِّمِ أُعْرِبَتْ بحَرَكَاتٍ مقدَّرَةٍ(٣)، نحوُ: ([١٠/و] هذا أبي، ورَأَيْتُ أبي، ومَرَرْتُ بأبي) [ولم تُعْرَبْ بهذه الحروفِ، وسيأتي ذِكْرُ ما تُعْرَبُ به حينَئذٍ](٤).

[٣-التكبير] **الثالثُ**: أنْ تكونَ مُكَبَّرَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مصغَّرةً؛ فإنَّها حينَئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أُبَيُّ(٥) [زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زَيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومَرَرْتُ بأُبَيِّ زيدٍ](٦) وذُوَيِّ مالٍ).

[٤-الإفراد] **الرابعُ**: أنْ تكونَ مُفْرَدَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مجموعةً أو

---

(١) أي: لغير الياء الدالة على التكلم، سواء في ذلك الاسم الظاهر نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أو ضمير المتكلم مع غيره نحو: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، أو ضمير المخاطب نحو: رأيت أباك، أو ضمير الغائب نحو: جاء أبوه وفروعها، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظًا ـ كما سبق، أو تقديرًا: كقول العجاج:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أي: خياشيمها وفاها؛ فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، منصوب بالألف، فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه؛ أي: (خالط من سلمى خياشيمها وفاها)، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة.

وقال ابن كيسان: إنما جاز ذلك؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف؛ يعني: التنوين؛ وبقي مفردًا على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد. فعلى قول ابن مالك، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة؛ بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء.

«التذييل والتكميل» (١/ ١٨٥)، «التصريح على التوضيح» (١/ ٦٢)، «رفع الحجاب» (١/ ٢٧٠).

(٢) في (س)، (ص)، (ك)، (م)، (ع): «وحموك».

(٣) كتب في حاشية (س) ما نصه: «أي: على ما قبل الياء». ووضع بعدها: صح.

(٤) ليس في (ع)، لكن كتبت بخط آخر في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) كذا ضبطت ـ الكلمة ونظيرتَها في المواضع الثلاث، في (س)، (ص)، (ع) ـ ضبط قلم.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، وألحقه بعض المصححين بالحاشية بخط آخر.

مُثَنَّاةً. فإنْ كانَتْ مجموعةً(١) أُعْرِبَتْ بالحركاتِ الظاهرةِ(٢)، نحوُ: (هؤلاءِ آباءُ الزَّيْدِينَ، ورَأَيْتُ آباءَهُم، ومَرَرْتُ بآبائِهِم)، وإن كانَتْ مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ [إعرابَ المثنَّى(٣)](٤)؛ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا، نحوُ: (هذانِ أبوا زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بأَبَوَيْهِ).

[التأكيد على أن المصنف ما ذكر إلا شرطين]

ولـم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ مِن هذه الأربعةِ سِوَى الشرطيْنِ الأوَّلَيْنِ، وَأشارَ(٥) إليهما بقولِه: (**وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا... لِلْيَا**)؛ أي: شرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ أنْ تُضافَ [إلى غيرِ](٦) (ياءِ المتكلِّم)(٧)، فعُلِمَ من هذا: أنه لا بُدَّ مِن إضافتِها، وأنه لا بُدَّ أنْ تكونَ(٨) إضافتُها(٩) لِغيرِ(١٠) ياءِ المتكلِّم.

---

(١) بعدها في (ص): «أو مثناة». وضرب عليها.

[ما ورد جمعه في الأسماء الستة]

(٢) (م) المرادُ جَمْعُ التكسيرِ ـ كَمَا مَثَّلَ، فأمَّا جَمْعُ المذكَّرِ السالم: فإنَّها لا تُجْمَعُ عليه إلا شُذُوذًا، وَهِيَ حينَئِذٍ تُعربُ إعرابَ جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ شُذُوذًا، بالواوِ رفعًا، وبالياءِ المَكْسُورِ مَا قبلَها ـ نصبًا وجرًّا، ولَم يَجْمَعُوا مِنها جمعَ المذكَّرِ إلَّا (الأبَ وذُو).

فأمَّا الأبُ: فقد وَرَدَ جمعُه فِي قولِ زِيادِ بنِ واصلِ السُّلَمِيِّ:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وأمَّا (ذو) فقدْ وَرَدَ جَمْعُه مُضافًا مرتيْنِ: **إحداهما**: إِلَى اسم الجنسِ، **والأُخْرَى**: إِلَى الضَّمِيرِ شُذُوذًا، وَذَلِكَ فِي قولِ كَعْبِ بن زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففي (ذَوُوهَا) شذوذٌ من ناحيتَيْنِ: إضافتُه إِلَى الضَّمِيرِ، وجمعُه جمعَ المذكَّرِ السالِمِ (م).

(٣) في (س): «المثناة».

(٤) من (م). وأثبتها ـ كذلك ـ في حاشية (ع) بالخط نفسه.

(٥) في (م): «ثم أشار».

(٦) في (ص)، (ن): «لغير».

(٧) في (ن): «الياء».

(٨) كتبها في (ع) بالياء والتاء على الوجهين.

(٩) ليس في (ن)، (ع).

(١٠) في (م): «إلى غير».

ويُمْكِنُ أنْ يُفْهَمَ الشرطانِ الآخَرَانِ[١] مِن كلامِه[٢]؛ وذلك أنَّ الضميرَ فِي[٣] قَوْلِهِ: (يُضَفْنَ) راجعٌ إلى الأسماءِ التي سَبَقَ ذِكْرُها، [وهو لم يَذْكُرْها][٤] إلَّا مُفْرَدَةً مكبَّرَةً، فكأنَّه قالَ: وشَرْطُ [١٠/ظ] ذا الإعرابِ أنْ يُضافَ أبٌ وَأَخَوَاتُهُ[٥] المذكورةُ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ.

[ماتختص به (ذو)] واعْلَمْ أنَّ (ذو) لا[٦] تُسْتَعْمَلُ إلَّا[٧] مضافةً، ولا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ؛ بل إلى اسم جِنْسٍ ظاهرٍ غيرِ صفةٍ، نحوُ: (جَاءَنِي ذُو مالٍ) ولا[٨] يَجُوزُ: (جاءَنِي[٩] ذُو قائمٍ[١٠])[١١].

---

(١) في (ص): «الأخيران».
(٢) كتب فوقها في (ص): «أي: الإضافة».
(٣) في (ك)، (ن)، (ع): «من». وصححها في (ص) كالمثبت.
(٤) في (ص): «وهي لم تذكر هنا».
(٥) في (م): «وإخوته». ووجها التذكير والتأنيث سائغ.
(٦) كررت في (س) مرتين.
(٧) في (ك)، (ن): «غير».
(٨) في (ن)، (م): «فلا».
(٩) في (س): «جاءني وهو».
(١٠) في (ك): «قامَ». ووضع على آخر الفعل فتحةً.
(١١) (م) اعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي وَضْعِ (ذو) التي بمعنى صاحبٍ: أنْ يُتَوَصَّلَ بها إلَى نعتِ مَا قبلَها بما بعدَها، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي شيئَيْنِ:
أحدُهما: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَمْتَنِعُ أنْ يُوصَفَ به.
والثاني: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ صِفَةً من غيرِ حاجةٍ إلَى توسُّطِ شيءٍ؛ ومن أجلِ ذَلِكَ لازَمَتِ الإضافةَ إلَى أسماءِ الأجناسِ المعنويَّةِ كالعِلْمِ والمالِ والفضلِ والجاهِ، فتقولُ: مُحَمَّدٌ ذو عِلْمٍ، وخالدٌ ذو مالٍ. وبَكْرٌ ذو فضلٍ، وعليٌّ ذو جاهٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لا يُوصَفُ بها إلا بواسطةِ شيءٍ، أَلَا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: (مُحَمَّدٌ فضلٌ) ـ إلا بواسطةِ تأويلِ المصدرِ بالمشتقِّ أو بواسطةِ تقديرِ مضافٍ، أو بواسطةِ قصدِ المبالغةِ.
فأمَّا الأسماءُ التي يَمْتَنِعُ أنْ تكونَ نعتًا ـ وَذَلِكَ الضَّمِيرُ والعَلَمُ ـ فلا يُضافُ (ذو) ولا مُثَنَّاهُ ولا جمعُه إلَى شيءٍ منها، وشَذَّ قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ؛ الَّذِي سَبَقَ إنشادُه:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا =

[إعراب المثنى وما ألحق به] [ص] [٣٢] [١٢/و][1] بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى (وكِلا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا[2]

[٣٣] (كِلْتَا) كَذاكَ، (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

[٣٤] وتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْبًا بعدَ فَتْحٍ قدْ أُلِفْ

[ش] ذَكَرَ[3] المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أنَّ[4] ممَّا[5] تَنُوبُ[6] فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماءَ السِّتَّةَ، [وقد تَقَدَّمَ][7] الكلامُ عليها، ثُمَّ ذَكَرَ[8] المُثَنَّى، وهو ممَّا[9] يُعْرَبُ بالحروفِ[10].

= كما شَذَّ قولُ الآخرِ:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشَذَّ كذلك مَا أَنْشَدَهُ الأَصْمَعِيُّ، قالَ: أَنْشَدَنِي أعرابِيٌّ مِن بَنِي تَمِيمٍ، ثُمَّ مِن بَنِي حَنْظَلَةَ لنفسِه:

أَهْنَأُ المعروفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجُوهْ

إنما يَصْطَنِعُ المَعْـ ـرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهْ

وإنْ كَانَ الاسمُ أو مَا يَقُومُ مقامَه ممَّا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ نَعتًا بغيرِ حاجةٍ إِلَى شيءٍ ـ وَذَلِكَ الاسمُ المشتَقُّ والجُمْلَةُ ـ لم يَصِحَّ إضافةُ (ذو) إِلَيْهِ، ونَدَرَ نحوُ قولِهم: (اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ)، والمعنى: اذْهَبْ بطريقٍ ذِي سلامةٍ.

فتَلَخَّصَ: أنَّ (ذو) لا تُضافُ إِلَى واحدٍ من أربعةِ أشياءَ: العَلَمِ، والضَّمِيرِ، والمشتَقِّ، والجُمْلَةِ، وأنها تُضافُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجامدِ، سواءٌ أكانَ مَصدرًا أم لم يَكُنْ (م).

(١) هذا هو ترقيم اللوحة في النسخة (س)، وكانت الجادة [١١/ و]، فتبعناه حتى لا يختل الترقيم التالي؛ لأنه هكذا سار، والله الموفق.

(٢) (م): (**وُصِلَا**) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ فَاعِلِه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ ونائبِ الفَاعِلِ ـ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوفٌ، والتقديرُ: إذا وُصِلَ كلا بالضَّمِيرِ حالَ كونِ كلا مضافًا إِلَى ذلك الضَّمِيرِ ـ فارْفَعْه بالألفِ (م).

(٣) في (م): «قد ذكر».

(٤) من (م).

(٥) في (ك): «ما».

(٦) في (ع): «ينوب».

(٧) في (م)، (ع): «وتقدم». ثم كتب فوقها بخط مخالف في (ع) بعد الواو: «قد»، لتكون كالمثبت هنا.

(٨) في (س): «ذكر المصنف».

(٩) في (ص)، (ك): «ما».

[حد المثنى لغة واصطلاحًا] (١٠) **[حد «المثنى» لغةً واصطلاحًا]**: =

. . . .

= المثنى من جهة الصيغة: اسم مفعول من (ثنَّى) المضعف، يقال: ثنى اللفظ: إذا جعله دالًّا على اثنين؛ فهو مثنٍّ وذاك مثنى، وسمي مثنى؛ لدلالته على اثنين.

وأصل التَّثْنِيَة: الْعَطف مِنْ قَوْلك: (ثنيت الْعود) إِذا عطفته، وَكَانَ الأَصْل أَن يعْطف اسْم على اسْم، وَقد جَاءَ مِنْ ذَلِك فِي الشّعْر كثير، لكِنهمْ اكتفوْا باسم وَاحِد وحرف، وجعلوه عوضًا من الْأَسْمَاء المعطوفة اختصارًا. «اللباب» (ص٩٦).

وهو في اللغة: ما كان دالًّا على اثنين، فدخل (كلا)، و(كلتا)، و(اثنان)، و(اثنتان).

وفي الاصطلاح: **ما وضع للدلالة على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا من التجريد منها، وعطف مثله عليه.**

فـ(**ما وضع**): جنس. و(**للدلالة على اثنين**) مخرج لما وضع لأقل، كرَجِلان أي: ماشٍ، ولِمَا دل على أكثر كصنوان جمع صنو، ولِمَا أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد، أو علم كالبحرين، لمكان.

(**بزيادة في آخره**) الباء سببية؛ يعني: أن الدلالة بسبب زيادة في آخر اللفظ، غيَّرت اللفظ أو نقلت اللفظ من الدلالة على المفرد إلى الدلالة على الاثنين. **وبالزيادة** أخرج ما دَلَّ على اثنين بدون زيادة كـ(شفع) و(زوج)؛ فهما لفظان موضوعان للدلالة على اثنين دون زيادة في آخرها. وهي الألف والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا.

و(**صالح للتجريد**) أي: من الزيادة من (الألف والنون)، و(الياء والنون).

و(**عطف مثله**) مخرجٌ لنحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وشفع وزوج، وزكًا بالتنوين: اسم للشيئين، ودخل فيه نحو: القمران للشمس والقمر.

قال الموضح في «شرح اللمحة»: «والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته: أن هذا مثنى في أصله تجوز».

وصرح المرادي: بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو صفة: كـ(الزيدان المسلمان)، والمؤنث كذلك نحو: (الهندان المسلمتان)، وتثنية الجمع المكسر: كالجمالان، وتثنية اسم الجمع: كالركبان، وتسمية اسم الجنس: كالغنمان. وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة - من استعمال الشيء في أول أحواله؛ وهو الرفع، واقترانها بـ(أل) المعرفة، عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب =

. . . .

= على الأصح، (فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها).

وقوله: **(وعطف مثله عليه)** أي: أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فلا يقال: جاء زيد وزيد مثلًا في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة؛ **كقصد تكثير** نحو: أعطيتك مائة ومائة، **وكفصل ظاهر** نحو: جاء رجل طويل ورجل قصير، أو **مقدر** نحو قول الحجاج: «إنا لله! محمد ومحمد في يوم»؛ أي: محمد ابني ومحمد أخي!! و(أل) في العاطف للعهد، والمعهود الواو خاصة؛ ففي «كتاب العسكري» [«التصحيف الكبير» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٣٨٢هـ)]: لا يجوز في (قام زيد فزيد): (قام الزيدان)، بخلاف (قام زيد وزيد). قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت؛ فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد، كذلك نعتاهما كذا في «الدماميني». وعلى هذا: لا يجوز بالطريق الأولى (جاء زيد فعمرو الظريفان). وعندي: أنه يجوز (جاء زيد فزيد الظريفان)، و(جاء زيد فعمرو الظريفان)؛ لانتفاء اللبس المانع من جواز (جاء الزيدان) في (جاء زيد فزيد أو فعمرو)، ولأنه (يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)، فعليك بالإنصاف. و(أل) في المعطوف أيضًا للعهد، والمعهود المعطوف من لفظ المثنى؛ فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن (رجل ورجل)، واثنتان لنيابته عن (امرأة وامرأة)؛ لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى.

[شروط التثنية]: [شروط التثنية]

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ـ ثمانية شروط:

جمعها بعضهم في قوله:

شرطُ المُثنَّى أن يكُونَ مُعرَبًا ... ومُفْرَدًا، منكَّرًا، ما رُكِّبا

موافقًا في اللَّفْظِ والمَعْنَى، لَه ... مُمَاثِلٌ، لَمْ يُغنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو: أن يكون في تثنيته فائدة؛ فلا يثنى: (كل)؛ لعدم الفائدة. وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد نفي عام، وتقتصر في الاستعمال عليه؛ مثل: أَحَد، وعَرِيب، تقول: ما في الدار أحد، وما رأيتَ عَرِيبًا. . . أي: أحدًا.

فقال:

وَلَمْ يَكُنْ كُلًّا وَلَا بَعْضًا وَلَا ... مُسْتَغْرِقًا فِي النَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلَا

وبعضهم بقوله: =

[حد المثنى اصطلاحًا وشرحه]

وحَدُّهُ: (**لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ بزيادةٍ [في آخِرِه]**[١] **صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه**). فيَدْخُلُ فِي قولِنَا: (**لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ**) المُثَنَّى، نحوُ: (الزيدانِ)، والألفاظُ الموضوعةُ للاثنين[٢]، نحوُ: (شَفْعٌ)، وخَرَجَ[٣] [بقولِنَا[٤]: (**بزيادةٍ**) نحوُ: (شَفْعٍ).

وخَرَجَ][٥] بقولِنَا: (**صالحٌ للتجريدِ**) نحوُ[٦]: (اثنانِ)؛ فإنَّه لا يَصْلُحُ لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ: (اثْنٌ)، وخَرَجَ بقولِنَا: (**وعَطْفِ**

= **ولِلَّذِي ثَنَّى قُلْ ثَمَانِي ... مِنَ الشُّرُوطِ فُزْت بالبَيَانِ**
أَوَّلُهَا الإِعْرَابُ والتَّنْكِيرُ ... وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ والنَّظِيرِ
وَأَن يَكُونَ مُفْرَدًا وألَّا ... يُغْنِي عَنهُ غَيرُهُ عِ نقلا
كَذَا اتِّفَاقُ اللَّفْظِ والمَعْنَى فذِي ... شرُوطُهُ مَجْمُوعَة للمُحتذِي

ينظر تفصيل ذلك في:
«المسائل الحلبيات» (ص٦٨)، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/ ٢٤٤)، و«التذييل والتكميل» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٠٤ ـ ٣١٣)، و«التصريح» (١/ ٦٦ ـ ٦٧)، و«الصبان» (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

(١) ليس في (ص).
(٢) في (م): «لاثْنَيْنِ»، وفي (س)، (ع): «للزوج».
(٣) في (ص)، (ك)، (ن)، (ع): «فخرج». والمثبت من باقي النسخ أفصح في الاستعمال هنا.
(٤) (م) وخَرَجَ بقولِهِ: (**دالٌّ عَلَى اثنيْنِ**) الاسمُ الَّذِي تكونُ فِي آخرِه زيادةُ المثنَّى وَهوَ معَ ذلك لا يَدُلُّ عَلَى اثنيْنِ، وإنما يَدُلُّ عَلَى واحدٍ أو عَلَى ثلاثةٍ فصاعدًا، فأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الواحدِ معَ هذه الزيادةِ فمثالُه من الصفاتِ: رجلانٌ، وشبعانٌ، وجَوْعَانٌ، وسَكْرانٌ، ونَدْمَانٌ، ومثالُه من الأعلامِ: عُثمانُ، وعَفَّانُ، وحَسَّانُ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، وأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الثلاثةِ فصاعدًا فمثالُه: صِنْوَانٌ، وغِلْمَانٌ، وصِرْدانٌ، ورُغْفَانٌ، وجُرْذَانٌ، وإعرابُ هذين النوعيْنِ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ، والألفُ ملازمةٌ لها فِي كلِّ حالٍ؛ لأنَّها نونُ الصيغةِ، وليسَتِ النونَ القائمةَ مقامَ التنوينِ (م).
(٥) ساقط في (س)، وهو انتقال نظر.
(٦) من (م). وهي زيادة دقيقة؛ إذ المراد جنسها ونظائرها، لا هي بعينها؛ فليتأمل (م).

مِثْلِه عليه) ما صَلَحَ للتجريدِ وعطفِ غيرِه عليه؛ كالقمريْنِ؛ فإنَّه صالحٌ للتجريدِ، فتقولُ: (قَمَرٌ)، ولكن يُعْطَفُ [عليه مُغايِرُهُ[١]][٢]، لا مِثْلُه، نحوُ: (قَمَرٌ وشَمْسٌ)، وهو المقصودُ بقولِهِم: (القمريْنِ)[٣].

وأشارَ[٤] المصنِّفُ بقولِهِ: **(بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلَا)** إلى أنَّ المُثَنَّى يُرْفَعُ بالألِفِ، وكذلك (*)[٥] شِبْهُ المثنَّى، [وهو (كلُّ ما)[٦] لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى)][٧]، وأشارَ [إليه المصنِّفُ][٨] بقولِهِ: **(وكِلَا)** فما[٩] لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى مِمَّا دَلَّ على اثنيْنِ بزيادةٍ **[أو شِبْهِها]**[١٠]؛ فهو[١١] ....

---

(١) ضبَط الراء والهاء كليهما ـ بالضم في (ن). والذي في (ك): «مغَايرَةً». ووضع فتحةً على حرفي الغين والراء كليهما.

(٢) في (ع): «غيره عليه».

(٣) (م) سرُّ هذه المسألةِ: أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي المثنَّى أنْ يَتَّفِقَ لفظُ المفرديْنِ ومعناهما، فإنِ اخْتَلَفَ اللفظانِ فِي الحروفِ أو فِي الحركاتِ أو فِي المعنَى ـ لم تَكُنْ تَثْنِيَتُهما من المثنَّى؛ عَلَى التحقيقِ، فمثالُ مَا اخْتَلَفَ المفردانِ فِي الحروفِ: شَمْسٌ وقمرٌ، فقد قالُوا فيهما: القمريْنِ، وعمرُ وأبو بكرٍ، فقد قالُوا فيهما: العُمَرَيْنِ، والأبُ والأمُّ، فقد قالُوا فيهما: الأبويْنِ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فِي الحركاتِ: قولُه ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ: **«اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلَامَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ»** [لا أصل له ـ كما في «كشف الخفا» (١/٢٠٩)]، يُرِيدُ: عمرَ بنَ الخطَّابِ، وعمرَو بنَ هِشَامٍ المُكَنَّى أبا جَهْلٍ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فيه فِي المعنَى: قولُهم: (القلمُ أحسنُ اللسانيْنِ)؛ فهذا كلُّه مُلْحَقٌ بالمثنَّى عندَ الجمهورِ (م). [سر اتفاق المفردين في اللفظ والمعنى]

(٤) في (ص)، (ك)، (ن): «فأشار».

(٥) من هنا يبدأ سقط في النسخة (ع)، ينتهي عند قوله الآتي: «فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) ـ اسمِ فرسٍ: لاحِقُونَ، وإنْ كانَ فيه».

(٦) رسمها في (س): «كلما».

(٧) ليس في (ص)، (ك)، وهي ثابتة في حاشية (س)، (ن)، وبعدها علامة الصحة.

(٨) في (س)، (ك): «المصنف إليه».

(٩) في (س)، (ص)، (ن): «مما»، وفي (ك): «إلى أن ما».

(١٠) في (ك): «في آخره».

(١١) في (ن): «وهو».

مُلْحَقٌ بالمثنَّى[١]، فكِلا[٢] وكِلْتَا[٣] واثنانِ واثنتانِ[٤] مُلْحَقةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المُثَنَّى، لكِنْ[٥] لا يُلْحَقُ[٦] (كِلا وكِلْتَا) بالمثنَّى إلَّا إذا أُضِيفَا[٧] إلى مُضْمَرٍ[٨]، نحوُ: (جَاءَنِي كِلاهُما، ورَأَيْتُ

[ما يعرب إعراب المثنى ومعناه مختلف]

(١) اعلم أنَّ ما أعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه، بالنسبة إلى المدلول ـ على قسمين:
قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:
فالأول على قسمين: جنس، نحو المقصَّيْن والجلمَيْن وكلبتَيْ الحداد والأبهرَيْن وحوالَيْك. **وعلم**، وهو قسمان: **قسم** سمي بالمثنى كالبحرين.
وقسم سمي بالمفرد، ثم عرضت له التثنية؛ كالأخرمين، وعاقلين.
والقسم الذي هو لأكثر من اثنين ـ قسمان:
قسم مدلوله الكثرة نحو: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، وحنانيه.
وقسم يراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة، نحو: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].
فمِثْل المقصَّيْن ـ لا يجرد عن التثنية، والأبهران وحوالَيْك: المعتاد تجريده عن التثنية، ولا يعطف عليه لفقدان مثل، والبحران لا يجرد عن التثنية، والأخرمان وعاقلان ـ يجردان، ولا عطف لفقدان مثل، ومثل: (كرتين) يجرد بعطف وبغير عطف، ونحو: (بين أخويكم)، و(بين يديها) لا يجرد. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٣).

(٢) في (س): «وكلا».

(٣) هما مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى، وهذان مخالفان لما قبلهما؛ لأن مدلولهما مدلول المثنى، وليس مدلول ما قبلهما ـ إلا مدلول المفرد، أو مدلول أكثر من اثنين، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما ـ أكثر من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤).

(٤) في (ك): «وثنتان».

(٥) في (م): «ولكن».

(٦) في (ن): «تلحق».

(٧) في (ص): «أضيفت»، وفي (س)، (ن): «أضيفتا»، لكنه ضرب على التاء في نسخة (ن).

(٨) احترزًا من أن يضافا إلى ظاهرٍ، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر: كانا بالألف مطلقًا، وإذا أضيفا إلى مضمر: كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر، قال =

كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا، وجَاءَتْنِي كِلْتَاهُما، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلْتَيْهِمَا)، فإنْ أُضِيفَا(١) إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ(٢)(٣) رَفعًا ونصبًا وجرًّا(٤)، نحوُ: (جَاءَنِي كِلا الرجليْنِ، وكِلْتَا المرأتيْنِ، ورَأَيْتُ كِلا

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤): «هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره».

(١) في (س): «أضيفتا».

(٢) كتب في حاشية (س) ما نصه: «فيعرب في هذه الحالة؛ كإعراب المقصور؛ أي: بالحركات المقدَّرة على الألف».

(٣) أي: مقدّرًا كالمقصور، وذلك لأنهما حظًّا من الإفراد والتثنية؛ لأن لفظهما مفرد، ومعناهما: مثنى؛ فأعربا كالمفرد تارةً، وكالمثنى أخرى. ولما كان إعراب المثنى فرع المفرد، والمضمر فرع المظهر ـ أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع للمناسبة. وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقًا، وبعضهم كالمقصور مطلقًا.

ومنه قوله:

نِعمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠).

[علة إعراب المثنى والجمع بالحروف]

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟

قيل: لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد، والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك، أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات.

فإن قيل: فَلِمَ خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟

قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف، وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر؛ لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال، وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة. =

الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ).

فلهذا قالَ المصنِّفُ: **(وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا**(١) **وُصِلَا**(٢))(٣).

= **الإعراب**: ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ومن تابعهما، إلى أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي ـ إلى أن انقلابها هو الإعراب.

وذهب قُطْرُب، والفرّاء، والزيادي ـ إلى أنها هي الإعراب. قال أبو البركات ابن الأنباري: «والصحيح هو الأول. وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب، وليست بحروف إعراب ـ ففاسد؛ لأنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فلا بد من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول، وهو مذهب سيبويه، وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة، فليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضعَّفه بعض النحويين؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع؛ لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل ـ بناءُ التثنية والجمع في حال من الأحوال. وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب: فظاهر الفساد. وذلك؛ لأن الإعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف؛ لبطل معنى التثنية والجمع، واختلّ معنى الكلمة، فدل ذلك على أنها ليست بإعراب، وإنما هي حروف إعراب على ما بينا». «أسرار العربية» (ص٦٣ ـ ٦٤).

(١) في (ص)، (ك): «مضافِ».

(٢) قال في حاشية (س): «كلتا كذلك».

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَبَعًا للناظمِ مِن أنَّ لِـ(كِلا وكِلْتَا) حالتيْنِ: حالةٌ يعاملانِ فيها معاملةَ المثنَّى، وحالةٌ يُعاملانِ فيها معاملةَ المفردِ المقصورِ، فيكونانِ بالألفِ فِي الأحوالِ الثلاثةِ؛ كالفتَى والعَصَا ـ هو مشهورُ لغةِ العربِ. **والسرُّ فيه** ـ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُحاةُ البصرةِ ـ أنَّ (كِلا وكلتا) لفظُهما لفظُ المفردِ ومعناهما معنَى المثنَّى، فكانَ لهما شَبَهَانِ: شبهٌ بالمفردِ من جهةِ اللفظِ، وشبهٌ بالمثنَّى من جهةِ المعنى، فأَخَذَا حكمَ المفردِ تارةً وحكمَ المثنَّى تارةً أُخْرَى، حتى يَكُونَ لكلِّ شَبَهٍ حَظٌّ فِي الإعرابِ، وفي إعادةِ الضَّمِيرِ عليهما أَيْضًا. [حالات إعراب (كلا وكلتا)]

ومن العربِ مَن يُعامِلُهما معاملةَ المقصورِ فِي كلِّ حالٍ، فيُغَلِّبُ جانبَ اللفظِ، =

ثـم بَيَّنَ أنَّ [(اثنيْنِ واثنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (ابنيْنِ وابنتيْنِ)][(١)]، فاثنانِ واثنتانِ: مُلْحَقَانِ بالمُثنَّى [كما تَقدَّمَ][(٢)]، وابنانِ وابنتانِ مُثَنًّى حقيقةً.

ثـمَّ ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ الياءَ تَخْلُفُ الألفَ فِي المثنَّى والمُلْحَقِ به فِي حالَتِي الجَرِّ والنصبِ، وأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلَّا مفتوحًا، نحوُ: (رَأَيْتُ الزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بالزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا)، واحْتُرِزَ بذلكَ من[(٣)] ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قَبْلَها لا يَكونُ إلَّا مكسورًا[(٤)]، نحوُ: (مَرَرْتُ بالزيدِينَ)، وسيأتي ذلكَ.

= وعليه جاءَ قولُ الشاعرِ:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

ومَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: (**كِلانا**) فإنَّه توكيدٌ للضميرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ فِي قَوْلِهِ: (**بِنَا**) وَهوَ معَ ذلك مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وقد جاءَ بِهِ بالألفِ فِي حالةِ الجرِّ.

وقد جَمَعَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عليهما بينَ مراعاةِ اللفظِ والمعنى الأسودُ بنُ يَعْفُرَ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهُما ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتَرَاهُ قالَ: (**يُوفِي المَخَارِمَ**) بالإفرادِ. ثم قالَ: (**يَرْقُبَانِ**) بالتثنيةِ، فأمَّا الإعرابُ فِي هَذَا البيتِ فَإِنْ جَعَلْتَ (**كِلاهما**) توكيدًا كَانَ كإعرابِ المقصورِ، ولكِنَّ ذلك ليسَ بمُتَعَيِّنٍ؛ بل يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (**كلاهما**) مبتدأً خَبَرُه جملةُ المضارِعِ بعدَه، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخبرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللفظُ: كإعرابِ المثنَّى جاريًا عَلَى اللغةِ الفُصحَى (م).

(١) العبارة في (ص): «(ابنيْنِ وابنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (اثنيْنِ واثنتيْنِ)».

(٢) من (م)، وأثبتها في حاشية (س)، ووضع بعدها: صح.

(٣) في (م): «عن».

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ [علة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع]

قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن التثنية أكثر من الجمع على ما بَيَّنَّا، فلمَّا كانت التثنية أكثر من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة، وهي الفتح، والأقل الحركة الثقيلة، وهي الكسرة. =

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ [١٢/ظ]: أنَّ المُثنَّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألفِ [ويُنْصَبُ ويُجَرُّ][1] بالياءِ، وهذا (المذهبُ ـ هو)[2] المشهورُ، والصحيحُ[3]: أنَّ الإعرابَ فِي المُثَنَّى والمُلْحَقِ [بحركةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ (رَفعًا، والياءِ نصبًا وجرًّا)[4].

وما ذَكَرَه المُصَنِّفُ من أنَّ المثنَّى والمُلْحَقَ به[5] ـ يكونانِ بالألفِ رفعًا، والياءِ (نصبًا وجرًّا)[6] هو المشهورُ مِن[7] لغةِ العربِ. (ومِن العربِ[8] ....

= **والوجه الثاني**: أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، أشبه (تاء التأنيث) التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، و(تاء التأنيث) يفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أولى بالفتح، لهذا المعنى من الجمع؛ لأنها قبل الجمع.

والوجه الثالث: أن بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، ففتحوا ما قبل الياء؛ لئلا يختلف، إذ لا علة ـ ههنا ـ توجب المخالفة.
«أسرار العربية» (ص٦٥).

(١) في (ص): «ويجر وينصب».

(٢) في (ك): «هو المذهب». واقتصر في (ص)، (ن) على كلمة: «هو».

(٣) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا؛ لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.
«حاشية الخضري» (١/ ٤٠)

(٤) مكان ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ع): «والياء».

(٥) كتب في حاشية (س): «في الإعراب». وهو بيانٌ للحيثية.

(٦) في (ن): «جرًّا ونصبًا». (٧) في (ن)، (م): «في».

(٨) (م) هذه لغةُ كِنَانَةَ وبني الحارِثِ بنِ كَعْبٍ وبني العَنْبَرِ وبني هُجَيْم وبُطُونٍ مِن رَبيعة بكرِ بنِ وائلٍ وزُبَيْدٍ وخَثْعَم وهَمْدَانَ وعُذْرَةَ، وخَرَجَ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] [في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائى]، وقولُه ﷺ: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» [الترمذي (٤٧٠)]، وجاءَ عليها قولُ الشاعرِ:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هابِي التُّرَابِ عَقِيم

فإنَّ مِن حقِّ (هذانِ، ووِترانِ، وأُذْنَاهُ) ـ لو جَرَيْنَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ ـ أنْ تكونَ =

مَن يَجْعَلُ المثنَّى والمُلْحَقَ به][1] بالألفِ)[2] مُطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقولُ[3]: (جَاءَ الزيدَانِ كِلاهما، ورَأَيْتُ الزيدَانِ كلاهما، ومَرَرْتُ بالزَيدَانِ كِلاهما).

[إعراب جمع المذكر السالم]

[ص] [٣٥] وارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا[4] اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ قِسْمَيْنِ يُعْرَبَانِ بالحروفِ: **أحدُهما**: الأسماءُ السِّتَّةُ، **والثاني**: المُثَنَّى، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما.

ثمَّ ذَكَرَ[5] فِي هذا البيتِ **القِسْمَ الثالثَ**، وهو جمعُ المذكَّرِ السالمُ

= بالياءِ: فإنَّ الأولَى: اسمُ (إنَّ)، والثانيةَ: اسمُ (لا)، وهما منصوبانِ، والثالثةَ: فِي موضِعِ المجرورِ بإضافةِ الظرفِ قبلَها، وفي الآيةِ الكريمةِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى تُجْرِيهَا عَلَى المستعمَلِ فِي لغةِ عامَّةِ العربِ:

مِنها: أنَّ (إنَّ) حرفٌ بمعنى (نعمْ)، مثلُها فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

يُرِيدُ: فقلتُ: نعمْ، والهاءُ عَلَى ذلك هِيَ هاءُ السكتِ، و﴿هَٰذَانِ﴾ فِي الآيةِ الكريمةِ حينَئِذٍ: مُبْتَدَأٌ، واللامُ بعدَه زائدةٌ، و(ساحرانِ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ.

ومنها: أن (إنَّ) مؤكِّدَةٌ ناصبةٌ للاسمِ رافعةٌ للخبرِ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، و(هذانِ ساحرانِ) مُبْتَدَأٌ وخبرٌ - كَمَا فِي الوجهِ السابقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، والتقديرُ: أنَّهُ (أي: الحالَ والشأنَ) هذان لساحرانِ (م).

(١) ما بين المعكوفين كتب في (ك) أيضًا، لكن في حاشيتها، وصحح بعدها.

(٢) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (ن) نصها: «وفي لغة أخرى أنه يكون بالألف». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت هنا.

(٣) في (م): «فتقول».

(٤) بقصر (**يا**)، بلا تنوين للضرورة. وهو متعلق بـ(**اجرر**)، وحذف مثله من (**انصب**) لدلالته عليه، ولم يتنازعا لتأخرهما عنه؛ فلا يتوجه العامل الثاني إليه - على الأصح - عند الناظم؛ للفصل بينهما بالأول، وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة - يتعين هنا إعمال الثاني؛ إذ لو كان الأول لَوَجَبَ الضمير في الثاني، وإن كان فضلة. «الخضري» (١/ ٤١).

(٥) في (ن): «ذكر المصنف».

[أقسام جمع المذكر السالم]

وما حُمِلَ عليه، وإعرابُه[1] بالواوِ رفعًا[2]، وبالياءِ نصبًا وجرًّا[3]، وأشارَ بقولِه: (عَامِرٍ ومُذْنِبِ) إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ، وهو قِسمانِ: جامدٌ وصِفَةٌ.

[ما يشترط في الجامد]

فيُشْتَرَطُ[4] فِي الجامدِ: أنْ يكونَ عَلَمًا[5] ....

(١) في (س)، (ن): «فإعرابه».

(٢) المضموم ما قبلها لفظًا، نحو: (جاء الزيدون)، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

(٣) المكسور ما قبلها لفظًا، نحو: (رأيت الزيدين)، و(مررت بالزيدين). أو تقديرًا، نحو: (رأيت المصطفين)، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

(٤) ويشترط فيه أيضًا ما اشترط في المثنى، ويزاد عليه ما ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا.

[الجمع الجنسي لا يجمع منه إلا التوكيدي]

(٥) أي: شخصيًا. أما الجنسيُّ: فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون؛ لأنه في الأصل وصف أفعل تفضيل.

فإن قلتَ: كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عن الجمع كما مر في التثنية؟

قلتُ: اشتراطها لا لذاتها ـ وهو التشخيص حتى تنافي الجمع؛ بل لتحصيل الوصفية تأويلًا، وذلك دلالة الواو على الجمعية: إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه، فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنًى وصحةً وإعلالًا؛ وهو الوصف المشتق، وحمل عليه العلم؛ لأنه وصف تأويلًا لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء، ولا حاجة لما يقال: العلمية شرط للإقدام، وعدمها للتحقق، أو هي شرط مُعِدٌّ؛ أي: مهيئ لقبول الجمعية، والمُعِدّ لا يجامع المشروط وإن توقف عليه، بخلاف الشرط الحقيقي، وتسميته شرطًا لمشابهته له في التوقف عليه. «الخضري» (١/ ٤١).

ودخل في قوله: (علمًا) ـ ما كان علمًا على التوكيد نحو: (أجمع)؛ فإنه يقال في جمعه: (أجمعون). «التصريح على التوضيح» (١/ ٧٠).

فإنْ لم يَكُنْ عَلَمًا: لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ فِي رجلٍ: رَجلُونَ، لكن إذَا صُغِّرَ جازَ ذلك، فتقول في: (رجيل وغليم وفتى وأحمير وسكيران ونصيف): (رجيلون وغليمون وفتيون وأحيمرون وسكيرانون ونصيفون). وإنما جمع كذلك ـ ولم يجمع مكبره ـ لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

[حكم جمع الكلمة التي بنيت على التصغير]

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير: نحو (كميت وكعيت) ـ جاز التكسير، فتقول: كمت وكعتان؛ لأن المعنى الذي أوجب التصغير ملازم لهما، وليس =

لمذكّرٍ(١) عاقلٍ(٢)(٣)، ....

= (رجيل وأحمير) كذلك؛ لأن معنى التصغير غير لازم لهما، فلو قلت في جمعهما (رجال وحُمْر) ـ لم يدر هل هما جمع (رجل وأحمر) أو هو جمع (رجيل وأحمير). «التكميل والتذييل» (١/ ٣١٠).

(١) أي: مذكر باعتبار المعنى، لا اللفظ ـ فدخل: (زينب وسعدى) عَلَمين لمذكرين، وخرج (زيد وعمرو) عَلَمين لمؤنثين. وإنما لم يعتبروا المعنى في (طلحة)، واعتبروا اللفظ؛ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون؛ بل جمعوه بالألف والتاء؛ لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث ـ كذا نقل عن الغَزّي.

والمراد مذكر عاقل، ولو تنزيلًا ـ ومنه في الصفة: قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١] ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] والمراد: ما شأن جنسه العقل؛ فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا.

وقد ذكر في «التسهيل»: أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله ـ مع اتحاد المادة؛ أي: لا مع اختلافها فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة، ولا عالمون في عالم وقائمتين.

قال «الصبان» (١/ ٨٠): قال ابن أم قاسم: وقضية عبارته: اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضًا؛ فليحرر. اهـ. أقول في «الدماميني على التسهيل»: أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو، وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا؛ لأن الاتفاق في اللفظ ـ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع.

(٢) أبدل بعضهم هنا: (عاقل)؛ بقوله: (عالم) ـ ليدخل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣]. قال أبو حيان: «ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن جميع صفاته ـ تعالى ـ مسموع لا مقياس. ولذلك ذكر المصنف ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣] بعد ذلك مع (أولى) و(عليين)؛ مما لا ينقاس جمعه. وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٤٢).

(٣) «أو مشبه به»، مثل: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل ـ هو لتشبيهه بمن يعقل وقول الشاعر: [الشبيه بالعاقل يجمع جمعًا مذكرًا سالمًا]

محالفتي دون الأخلاء نبعة ... ترن إذا ما حركت وتزمجر
لها فتية ماضون حيث رمت بهم ... شرابهم قان من الدم أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهي والأشياء المستعظمة، نحو: (أصابهم الآمرون والفتكرون والبُرحون وعمل بهم العمِلّين)؛ أي: الأعمال العجيبة. وقالوا الذي يعظم شأنه ويعم نفعه: (وابلون) ـ قال الشاعر: =

خالِيًا(١) ....

= فأصبحت المذاهب قد أذاعت ... بها الإعصار بعد الوابلينا

وقال أبو صخر:

تلاعب الريح بالعصرين قسطله ... والوابلون وتهنان التجاويد

ومما نزل منزله العاقل في الأنس به والحنو عليه: قول الراجز:

قد رويت إلا دهيدهينا ... قليصات وأبيكرينا

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

[أسئلة في الباب]:

[علة اشتراط العقل في جمع المذكر السالم]

إن قيل: فَلِمَ قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟

قيل: تفضيلًا لهم؛ لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم، وتفضيله إياهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠]. «أسرار العربية» (ص٦٦).

[علة التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل]

فإن قيل: ولِمَ فُرق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟

قيل: القياس يقتضي التفرقةَ بين جمعِ من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كل مختلفَيْن في لفظٍ، أو معنى. هذا هو الأصل، إلّا أن يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكلة.

[علة اختصاص هذا الجمع ممن يعقل وصفاتهم]

فإن قيل: ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم؟

قيل: لمّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأعلام للإخبار عن كل شخص ممن يعقل بما له أو عليه، من تبايُع ومُعاملَة وغيرِها، كانوا بثباتها مُعتنين. وتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير.

وأمّا **صفاتُهم**؛ فإنّها جارية مجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: (يَقُومُونَ)، و(يَضْرِبُونَ)؛ فكما جمعوا أفعالَهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأنّ الصفة تجري مجرى الفعل. وأمّا النون: فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد. وتحريكُها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللِّين. «شرح المفصل» (٥/ ٧).

(١) بالنصب؛ صفة لقوله: **(علمًا)** أي: علمًا خاليًا **(من تاء التأنيث)** ـ ما لم تكن عوض (فاء)، نحو: (عِدَة)، أو لام نحو (ثُبَة). فلو سمي رجلٌ بذاك، فيجوز لك ـ إن لم يكسر قبل التسمية به أو تعتل لامه ـ أن تجمعه بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، وبالألف والتاء، فتقول: (جاء عدون وثبون)، و(جاء =

. . . .

= عدات وثبات).

فإن كسر قبل العملية نحو (شفة)؛ فإنك إذا سميت به رجلًا؛ فلا يجوز إلا تكسيره.

وإن أعلت لامه نحو (دية)، وسميت به رجلًا، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء.

ذكر هذا القيد ابن السراج ـ في «الأصول» (٢/ ٤٢١).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥): «وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج ـ يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب (ثُبَة وسِنَة) ـ مما جمع بالواو والنون ليس قياسًا؛ فتبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه ـ فليكن فيما سمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر، فإذا سمي بشيء منه جمع بالواو والنون ـ كما جمع حين كان غير مسمى به، أما ما لم يجمع قبل ذلك بالواو والنون نحو: (عدة)؛ فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يلحق ما عوض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عوض من لامه (الهاء)، وجمع قبل التسمية به بالواو والنون».

وقد قال سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠): «ولو سميت رجلًا أو امرأة بسنةٍ ـ لكنت بالخيار، إن شئت قلت: (سنواتٌ) وإن شئت قلت: (سنون)، لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك؛ لأنَّها ـ ثمَّ ـ اسمٌ غير وصف، كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسمٌ قد كفيت جمعه، ولو سمّيته (ثُبَة) لم تجاوز أيضًا جمعهم إياها قبل ذلك ثُبَاتٌ وثبون».

أما ألف التأنيث ـ فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة، فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء، جمع هذا الجمع بحذف المقصورة، وقلب همزة الممدودة واوًا.

[علة اشتراط الخلو من تاء التأنيث]

وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث؛ لأنها إن حذفت في الجمع ـ التبس بجمع ما لا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر. ووقوع تاء التأنيث حشو، وإنما اغتفروا وقوعها حشوًا في التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها؛ فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه ـ بخلاف جمعه. «الصبان» (١/ ٨٠).

وأوجب أبو العباس المبرد جمع ذلك بالألف والتاء، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث؛ بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوًا، فيقال: (حُبْلَوْنَ، وصحراوون) ـ عند التسمية.

مِن تاءِ التأنيثِ، ومِن التركيبِ(١).

فإنْ(٢) لم يَكُنْ عَلَمًا ـ لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ فِي (رجلٍ): رَجلُونَ، (نعمْ؛ إذَا)(٣) صُغِّرَ جازَ ذلكَ(٤)، نحوُ: (رُجَيْلٌ ورُجَيْلُونَ)؛ [لأنَّه وَصْفٌ](٥)(٦).

وإنْ كانَ عَلَمًا لغيرِ مذكَّرٍ لم يُجْمَعْ بهما، فلا يُقالُ [في

---

(١) سواء كان مركبًا تركيبًا إسناديًا أو مزجيًا، فلا يجمع المركب الإسنادي، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ علما؛ لأن المحكي لا يغير، ولا المزجي نحو: (معديكرب)، ونحو: (سيبويه) ـ على الأصح فيهما، تشبيهًا بالمحكي في التركيب.
وقيل: يجوز مطلقًا. وقيل: إن خُتِم بـ(ويه) جاز، وإلا فلا.
وتخريجًا على القول بالجواز في المختوم بـ(ويه): فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: (سيبويهون)، ومنهم من يحذف (ويه) ويقول: (سيبون). وسكت عن المركب الإضافي؛ فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقول في (غلام زيد) علمًا: (غلامو زيد)؛ و(غلامي زيد)، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال: (غلامو الزيدين)، و(غلامي الزيدين)؛ بكسر الدال فيهما. «التصريح على التوضيح» (١/ ٧١)، بتصرف يسير.
ويرى «الخضرى» (١/ ٤٢) أن الأوْلى: حذف اشترط عدم التركيب وعلل ذلك بقوله: «لأنه شرط لكل جمع؛ بل وللتثنية أيضًا كما مرَّ».

(٢) في (س): «وإن».

(٣) في (ن): «فإن». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت من باقي النسخ.

(٤) لأن يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه، وكذا نحو: (بصري وكوفي)؛ لتأوله بالمنسوب لكذا. «الخضري» (١/ ٤٢).

(٥) من (م)، وحاشية (ن).

(٦) (م) وجاءَ من ذلك قولُ الشاعرِ:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

مَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: (أُبَيْنُوهَا)؛ فإنَّه جَمْعَ مُصَغَّرَ (ابنٍ) جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، ورَفَعَه بالواوِ نِيابةً عن الضمَّةِ، ولولا التصغيرُ ـ لَمَا جازَ أنْ يَجْمَعَه هَذَا الجمعَ؛ لأنَّ (ابنًا) اسمٌ جامدٌ وليسَ بعَلَم، وإنما سَوَّغَ التصغيرُ ذلك؛ لأنَّ الاسمَ المصغَّرَ فِي قوَّةِ الوصفِ، ألَا تَرَى أنَّ (رُجَيْلًا) فِي قوةِ قولِكَ: (رجلٌ صغيرٌ، أو حقيرٌ)، وأنَّ (أُبَيْنًا) فِي قوةِ قولِكَ: ابنٌ صغيرٌ؟ (م).

(زَيْنَب)][(١)]: زَيْنَبُونَ. [١٣/و]

[مذهب الكوفيين في جمع ما ختم بتاء التأنيث]

وكذا إنْ كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) اسم فرسٍ: (لاحِقُونَ)، وإنْ كانَ فيه (*)[(٢)] تاءُ التأنيثِ فكذلك لا يُجْمَعُ بهما، فلا يُقالُ فِي (طَلْحَةَ): (طَلْحُونَ)، وأجازَ ذلكَ الكُوفِيُّونَ[(٣)]، وكذلك إذا[(٤)] كانَ مُرَكَّبًا، فلا يُقالُ فِي (سِيبَوَيْهِ): (سِيبَوَيْهُونَ)، وأَجَازَه بعضُهم[(٥)].

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) هنا انتهاء السقط المشار إليه آنفًا ـ في النسخة (ع).

[أدلة مذهب الكوفيين]

(٣) (م) ذهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ العلمِ المذكَّرِ المختومِ بتاءِ التأنيثِ، كـ(طَلْحَةَ وحَمْزَةَ)، جَمْعَ مذكَّرٍ سالِمًا بالواوِ والنونِ، أو الياءِ والنونِ ـ بعد حذفِ تاءِ التأنيثِ التي فِي المفردِ، ووَافَقَهُم عَلَى ذَلِكَ: أبو الحسنِ بنُ كَيْسَانَ. وَعَلَى ذلك يقولونَ: (جاءَ الطَّلْحُونَ والحَمْزُونَ)، و(رأيتُ الطَّلْحِينَ والحَمْزِينَ)، ولهم عَلَى ذلك ثلاثةُ أدلَّةٍ:

الأوَّلُ: أن هَذَا علمٌ عَلَى مذكَّرٍ، وَإِنْ كَانَ لفظُه مؤنَّثًا، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظِ.

والثاني: أن هذه (التاءَ) فِي تقديرِ الانفصالِ؛ بدليلِ سُقُوطِها فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ، فِي قَوْلِهِم: (طَلَحَاتٍ، وحَمَزَاتٍ).

والثالثُ: أنَّ الإجماعَ منعقِدٌ عَلَى جوازِ جَمْعِ العَلَمِ المذكَّرِ المختوم بألفِ التأنيثِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلو سَمَّيْنا رجلًا بـ(حَمْرَاءَ أو حُبْلَى) ـ جازَ جَمْعُه عَلَى (حَمْرَاوِينَ وحُبْلِينَ)، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ المختومَ بألفِ التأنيثِ أشدُّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ مِن المختومِ بتاءِ التأنيثِ، وإذا جازَ جَمْعُ الاسم الأشدِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا، فجَوَازُ جَمْعِ الاسمِ الأخفِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ هَذَا الجمعَ ـ جائزٌ من بابِ أَوْلَى.

[ذكر خلاف النحاة في جمع العلم المركب تركيبًا مزجيًا]

واخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي جَمْعِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيبًا مَزْجِيًّا، هل يُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا؟
فقالَ الجمهورُ: لا. وقالَ قومٌ: نعمْ، ويُجْمَعُ صدرُه، فيقالُ فِي جَمْعِ (سِيبَوَيْهِ): (سِيبُونَ). وقالَ قومٌ: نعمْ. وتُجْمَعُ جُمْلَتُه فيُقالُ: (سِيبَوَيْهُونَ). أمَّا المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إسناديًّا: فقدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ (م).

(٤) في (ن): «إن». وكتبها في الحاشية كالمثبت، ووضع بعدها علامة التصحيح.

(٥) أي: (سيبويهون) بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: (سيبون) بجمع الأول فقط. =

ويُشْتَرَطُ فِي الصفةِ أنْ تكونَ صفةً[(١)] لمذكَّرٍ عاقلٍ[(٢)] خاليةً مِن تاءِ التأنيثِ[(٣)]، لَيْسَتْ من بابِ (أَفْعَلَ فَعْلاءَ)، ولا مِن بابِ (فَعْلانَ فَعْلَى)، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

فخَرَجَ بقَوْلِنا: (**صِفَةً لمذكَّرٍ**) ما كانَ صفةً لمؤنَّثٍ، فلا يُقالُ فِي حائضٍ: (حَائِضُونَ). وخَرَجَ بقولِنا: (**عاقلٍ**) ما كانَ[(٤)] صفةً لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (سابقٍ) ـ صفةِ فَرَسٍ[(٥)]ـ: سابقونَ.

وخَرَجَ بقولِنَا: (**خاليًا[(٦)] من تاءِ التأنيثِ**) ما كانَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ

= وبعضهم يجمع المزجي ـ وإن لم يختم بـ(ويه). أما الإسنادي: فلا يجمع ولا يثنى اتفاقًا؛ بل يقال: (ذوو) أو (ذوا برق نحره) مثلًا، من إضافة المسمى إلى الاسم كـ(ذات مرة)، و(ذات يوم) ـ كما يقال في المزجي؛ على القول الأول.

ويظهر: أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافًا للثاني: كـ(غلامو زيد)، (وعبدو الله). وجوَّز الكوفيون جمع الجزأين. قال الروداني: «لا أظن أحدًا يجترئ على ذلك في نحو: (عبد الله)، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]».اهـ.

قال «الخضري»: ومن هنا يؤخذ ما اختاره الأمير؛ من أن إطلاق المذهبين لا يحسن؛ بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولًا واحدًا: كعبيد زيد، وإن تعدد كل منهما: كـ(عبد زيد المكي وعبد زيد المصري) مثلًا؛ فالوجه جمعهما: كـ(عبيد الزيود). «الخضري» (١/ ٤٢).

(١) أي: أن يكون مفرده صفة يعني: مشتقًّا؛ وهو: ما دل على ذاتٍ ومعنًى.

(٢) ولو تنزيلًا ليدخل نحو: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] وليس ذلك ملحقًا بالجمع ـ كما قيل: لأنها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود، جمعت جمعهم، ويغلَّب المذكر والعاقل على غيره؛ فيقال: (زيد والهندات أو والحمير منطلقون). «الخضري» (١/ ٤٢).

(٣) أي: الموضوعة له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء (علامة ونسَّابة)، وإنما اشترطوا خلوها من التاء؛ لكراهة اجتماع صفة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت لزم اللبس. «الخضري»، و«ملا جامي»، و«رفع الحجاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) في (ص): «كان منه». (٥) في (ص): «الفرس».

(٦) في (س)، (م): «خاليةً». **ووجها التذكير والتأنيث سائغان.**

ولكنْ فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ: (علّامَةٍ) فلا يُقالُ فيه[١]: (عَلّامُونَ)[٢].

وخَرَجَ بقولِنا: (لَيسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ [فَعْلَاءَ ما كانَ كذلك، نحوُ: (أَحْمَرَ؛ فإنَّ مُؤَنَّثَه حَمْرَاءُ)[٣]، فلا يُقالُ فيه: أَحْمَرُونَ، وكذلك ما كانَ من بابِ فَعْلانَ][٤] فَعْلَى[٥]، نحوُ: (سَكْرَانَ وسَكْرَى[٦])، فلا يُقالُ: سَكْرَانُونَ[٧].

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) اشترط الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٧٦) في جمع صفة المذكر وصفين:
أحدهما: قبول تاء التأنيث.
[تقييد قبول العلم (التاء) المقصودة به معنى التأنيث]
والوصف الثاني: تقييد قبوله (التاء) بقصد معناه، فإن قبل (التاء) ـ لا لمعنى التأنيث نحو: (ملولة وفروقةٌ)؛ فإنك تقول: (ملول وفروق)، ثم تدخل (تاء التأنيث) لا لقصد التأنيث؛ بل للمبالغةً، و(فروق وطول) لا تجمع بالواو والنون؛ لأنها يشترك فيها الذكر والمؤنث بغير (تاء)، فلا تجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث، بالألف والتاء؛ لأنها صفةٌ قبلت (تاء التأنيث)، لا لقصد معناه.
وقال في (١/ ٧٩): «ولم يشترط الكوفيون الخلو من (تاء التأنيث)، ولا قبولها عند قصد معناه؛ بل أجازوا أن يقال في هبيرة: (الهبيرون)، وفي أحمر: (أحمرون). وإلى ذلك الإشارة بقولنا: (خلافًا للكوفيين في الأول والآخر). والبصريون لا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء: عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: (عَلانون) في جمع (علانية) ـ قالها الفراء. ومثله في الندور قولهم: (رجل رَبْعة وربعون)، في جمع (ربعة)، وهو المعتدل القامة».
ومن النادر أيضا قول الشاعر:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ ... حَلائِلَ أَسْوِدِينَ وأَحْمَرِينَا

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها».

(٣) ما بين القوسين المزدوجين في (ص): «أحمر وحمراء».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر ظاهر.

(٥) رسمت في (ع): «فعلا». (٦) رسمت في (ع): «سكرا».

[علة جمع (أفضل) بواو ونون]
(٧) **فإن قلتَ**: كيف جمعوا الأفعل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها(الفعلى)، وهي لا تشبه الفعل؟
فالجواب: أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها =

وكذلك إن[1] اسْتَوَى [في الوصفِ][2] المذكَّرُ والمؤنَّثُ، نحوُ: (صَبُورٍ وجَرِيحٍ) فإنَّه يُقالُ: رجلٌ صَبُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، [١٣/ظ] فلا[3] يُقالُ فِي جمعِ المذكَّرِ السالمِ[4]: صَبُورُونَ ولا جَرِيحُونَ[5].

وأشارَ[6] المصنِّفُ[7] رَحِمَهُ اللهُ إلى الجامدِ الجامعِ للشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها [بقولِهِ: (عَامِرٍ)][8]؛ فإنَّه عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومِن التركيبِ، فيُقالُ فيه: (عامِرُونَ).

وأشارَ إلى الصفةِ المذكورةِ أوَّلًا[9] بقولِهِ: (و[10]مُذْنِبٍ)؛ فإنَّه صفةٌ

= التعريف ـ وهو فرع على التنكير ـ أشبهت لذلك الفعل؛ لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك. ولهذه العلةً نفسها ـ جمع الاسم الجامد إذا كان علمًا بالواو والنون، وإن كان نكرةً لم يجمع بهما؛ لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل أفاده أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣١٧). وبنحوه في: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٦٠).

(١) في (م): «إذا».

(٢) في (ع): «به»، ثم كتب ـ في حاشيتها بخط مخالفٍ ـ المثبت.

(٣) في (س): «ولا». (٤) ليس في (س)، (ن)، (ع).

(٥) لأن (أحمر وسكران) يؤنثان بغير التاء، و(صبور) يصلح للمؤنث بنفسه، وعدم قبول التاء ـ يبعد الوصف عن الفعل؛ مع أن جمعه بالحمل عليه، وإنما جمع الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضًا ـ لالتزام تعريفه عند جمعه؛ فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير، ومن الشاذ ـ خلافًا للكوفيين قوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ... حَلَائِلَ أَسْوَدِيْنِ وَأَحْمَرِيْنِ

وقوله:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ ... والعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ

حيث جمع (العانس)، وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى. «الخضري» (١/ ٤٣).

(٦) في (س): «فأشار». (٧) في (ك): «المؤلف».

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص). وكتب بعدها في (ن): «ومذنب». ثم ضرب عليها.

(٩) ليس في (ن). (١٠) من (ع)، (م).

لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليةٌ(١) من تاءِ التأنيثِ، و(٢)لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، ولا من بابِ فَعْلَانَ فَعْلَى(٣)، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيُقالُ فيه: مُذْنِبُونَ.

[الملحق [ص] بجمع المذكر السالم]

[٣٦] وشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وبابُهُ أُلْحِقَ، والأَهْلُونَا

[٣٧] أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا

[٣٨] وبابُهُ. ومِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذا البابُ، وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ(٤)

[ش] أشارَ [المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ](٥) بقولِهِ: (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى شِبْهِ (عامرٍ)، وهو: كلُّ: عَلَمٍ(٦) مُسْتَجْمِعٍ للشروطِ(٧) السابقِ ذِكْرُها؛ كمُحَمَّدٍ وإبراهيمَ، فتقولُ: مُحَمَّدُونَ وإبراهِيمُونَ، وإلى شِبْهِ (مُذْنِبٍ)، وهو: كلُّ صفةٍ اجْتَمَعَ فيها الشروطُ؛ كالأفضلِ وضَرَّابٍ(٨) ونَحْوِهِما، فتقولُ(٩): الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ...) [إلى آخره](١٠) إلى ما أُلْحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ فِي إعرابِهِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونَصْبًا(١١).

---

(١) في (ن): «خالٍ»، ونونها بالكسر والضم معًا.

(٢) من (م). (٣) رسمها في (ع): «فعلا».

(٤) (م) (يَطَّرِدْ) فعلٌ مُضارِعٌ، وفاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ المنفصِلِ الواقعِ مبتدأً، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، وتقديرُ البيتِ: وقد يَرِدُ هَذَا البابُ (وهو بابُ سِنِينَ) مُعربًا بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ مَعَ لُزُومِ الياءِ، مثلُ إعرابِ (حِينٍ) بالضمَّةِ رفعًا، والفتحةِ نَصبًا، والكسرةِ جَرًّا.
والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ مَعَ لزومِ الياءِ يَطَّرِدُ فِي كلِّ جَمْعِ المذكَّرِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ عندَ قومٍ مِن النُّحاةِ أو من العربِ (م).

(٥) من (م).

(٦) ليس في (ك). وهي في (م): «شبهِ»، وكتب فوقها: هكذا!

(٧) في (ص): «للشرائط». (٨) في (م): «والضرّاب».

(٩) في (س): «فيقال». (١٠) ليس في (م).

(١١) **فإن قيل**: فَلِمَ جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؟
قيل: إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأن الأعداد لَمّا =

[تعريف جمع المذكر السالم]

وجَمْعُ المذكَّرِ السالِمُ: هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحِدِ، ووُجِدَ [١٤/و] (في الواحد)(١) الشروطُ (التي سَبَقَ)(٢) ذِكْرُها(٣)، فمَا لا واحِدَ له [مِن لَفْظِه](٤)(٥)، أو له واحدٌ، لكنه(٦) غيرُ مستكمِلٍ للشروطِ فليسَ بجَمْعِ مذكَّرٍ سالِمٍ؛ بل هو مُلْحَقٌ به، فعِشْرُونَ(٧) وبابُه وهو ثلاثونَ إلى تِسعينَ [مُلْحَقٌ (بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ)(٨)](٩)؛ لأنَّه لا واحدَ له (مِن لَفْظِه)(١٠)؛ إذ لا يُقالُ: عِشْرٌ(١١).

= كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلًا)، وعلى ما لا يعقل نحو: (عشرين ثوبًا)، وكذلك إلى التسعين، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث، في نحو: أخواك: هند وزيد، وما أشبه ذلك. «أسرار العربية» (ص٦٦).

(١) في (م): «فيه».
(٢) في (س)، (ع): «المتقدم».
(٣) ليس في (ع)، لكن أثبتها في الحاشية.
(٤) ليس في (س)، (ص).
(٥) لا من لفظه، ولا معناه.
(٦) من (ع).
(٧) في (ك): «وعشرون»، وليس في (ص).
(٨) مكان ما بين القوسين في (س)، (ع): «بالجمع المذكر».
(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(١٠) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط مخالف.
(١١) فهذه ترجع إلى أربعة أنواع:

[أنواع الجموع]

النوع الأول: أسماء جموع كـ(أولو).

الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف كـ(بنون) جمع (ابن)، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة.

الثالث: جموع تصحيح، لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة، كـ(أهلون) جمع (أهل)، وهم العشيرة، و(وابلون) جمع (وابل)، وهو المطر الغزير؛ لأن (أهلًا ووابلًا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن (وابلًا) لغير عاقل.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط، ومن ما ألحق به.

فالثاني: كـ(عليون)، والأول: نحو: (زيدون)، مسمى به شخص، فيعربان بالحروف إجراءً لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما، وإن كانا مفردين حينئذٍ.

ويجوز في هذا النوع المسمى به: أن يجرى في الإعراب مجرى (غسلين)، وهو =

[علة إلحاق (أهلون) بجمع المذكر السالم]

وكذلك(١) (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأنَّ مفردَه وهو (أهلٌ) ليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ(٢)؛ لأنه اسمُ جِنْسٍ جامدٌ: كرجلٍ(٣).

[علة إلحاق أولو وعالمون، عليون بجمع المذكر السالم]

وكذلك (أُولُو)؛ لأنَّه لا واحدَ له [مِن لَفْظِه](٤)(٥)، (وعَالَمُونَ) جمعُ (عالمٍ)، وعَالَمٌ كرجلٍ اسمُ جِنْسٍ جامدٌ(٦)، و(عِلِّيُّونَ) اسمٌ لأعلى

= ما يسيل من جلود أهل النار، في لزوم «الياء» في الأحوال الثلاثة. «التصريح مع التوضيح» (١/ ٧٣ ـ ٧٥).

(١) في (ك): «لذلك»، وفي (ص): «ولذلك».

(٢) (م) وقدْ جُمِعَ لفظُ (أهلٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا شُذُوذًا، وَذَلِكَ كقولِ الشَّنْفَرَى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ (م)

(٣) جمعه بالواو والنون شذوذًا؛ لأنه استعمل استعمال (مستحق) في قولهم: هو أهل كذا وأهل له، فأجري مجراه في الجمع، وقال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبي ﷺ: «**إنّ لله أهلين من النّاس**» [ابن ماجه (٢١٥)].

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢١)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦١).

(٤) ليس في (ك)، (ص)، (ع).

(٥) حتى يعتبر فيه قبول إلحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

(٦) هو ليس بعلم، فقد فات شرط العلمية. و«العالم» في اشتقاقه خلاف، من العلم أم من العلامة؟

قال أبو حيان: «فإن قلنا: عن العلم؛ فيكون مختصًّا إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العلامة ـ فيقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وحين جمع بالواو والنون ـ غلب من يعقل على ما لا يعقل».

وجعله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): اسم جمع مخصوص بمن يعقل، قال: «وليس جمعَ عالم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين».

وجعله **بعضهم** جمع (عالم) مرادًا به من يعقل؛ وفعل به ذلك ليقوم جمعه مقام ذكره موصوفًا بما يدل على عقله.

وردَّ ذلك **الناظم** بأنه لو جاز في عالم هذا الذي زعم، لجاز في غيره من أسماء =

الجنَّةِ[١]، وليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ؛ لكونِهِ لِمَا لا يُعْقَلُ.

وأَرَضُونَ جمعُ أرضٍ. وأرضٌ[٢]: اسمُ جِنْسٍ جامدٌ [مؤنَّثٌ[٣].

والسِّنُونَ جَمْعُ سَنَةٍ، والسَّنَةُ[٤]: اسمُ جِنْسٍ][٥] مُؤَنَّثٌ، فهذه كلُّها

= الأجناس الواقعة على ما يعقل وعلى ما لا يعقل، فكنا نقول في جمع (شيء)؛ إذا أريد به من يعقل: (شيئون)! وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضي إليه.

واعترضه **أبو حيان** في «التذييل» بقوله (١/ ٣٢١): «فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» ـ فليس كما ذكر؛ بل (العالمون) قد يشمل من يعقل وما لا يعقل؛ عند من جعله مشتقًّا من العلامة لا من العلم، وأما ما ألزم ـ من جعله جمع عالم من أنه كان يجوز أن يقال: (شيئون وشخصون) ـ فلا يلزم لأنه ـ عنده ـ جمع عالم؛ على جهةِ الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العلميةُ، وإنما كان يلزمه ذلك: أن لو كان يدعي أنه جمع جمعًا قياسيًّا».

(١) فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غايةَ له. وقال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): «وأما (عليون) فاسم لأعلى الجنة؛ كأنه في الأصل: فعيِّل من العلو، فجمع جمع ما يعقل، وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: (صَرِفُون، وصِفُّون، ونِصِّيبُون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، ودارون، وفلسطون)».

وقال أبو حيان في «التذييل» (١/ ٣٢٠): ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

(٢) (م) وقد جَمَعَ لفظَ (أرضٍ) جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا ذَلِكَ الَّذِي يقولُ:

لقدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ (م).

[ذكر ما فات (السنون) من الشروط]

(٣) لما لا يعقل، ففاته من الشروط: التذكير والعقل والعلمية.

وقضيتها عند بعض النحاة: أنها واقعةٌ على مؤنث، فكان قيامها: أن يقال فيها: (أرضة)، فلما منعت من ذلك: جمعت هذا الجمع، كما جمعوا (سِنَة) هذا الجمع عوضًا من لامها المحذوفةَ، فقد استوت (أرض وسِنَة) في الجمع تعويضًا، ولذلك فتحت راء (أرض) ـ كما غيرت سين (سنة).

وقيل: فتحت الراء؛ لأنها نابت عن (أرضات)، وكان ذلك خوفًا من الالتباس بجمع (أرضة). قال أبو حيان: «وهو من فضول الكلام». ينظر: «التذييل» (١/ ٣٢١)، و«أسرار العربية» (ص٦٧).

(٤) في (س)، (ص)، (ع): «وسنة».

(٥) ساقط من (ك)، لكن أثبتها في حاشيتها، ووضع: صح.

مُلْحَقَةٌ بالجمعِ المذكَّرِ؛ لِمَا سَبَقَ مِن أنها غيرُ مُسْتَكْمِلَةٍ للشروطِ.

وأشار بقولِهِ: **(وَبَابُهُ)** إلى بابِ سَنَةٍ، وهو: مَا[(١)] حُذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ عنها تاءُ[(٢)] التأنيثِ[(٣)] ولم يُكَسَّرْ[(٤)]، كمائةٍ ومِئِينَ، وثُبَةٍ وثُبِينَ، وهذا الاستعمالُ شائعٌ فِي هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ: كَشَفَةٍ وشِفَاهٍ[(٥)] ـ لم يُسْتَعْمَلْ كذلك إلَّا شُذُوذًا، كظُبَةٍ؛ فإنَّهم كَسَرُوه على ظُبَاةٍ[(٦)]، وجَمَعُوه أيضًا بالواوِ رفعًا، وبالياءِ [نصبًا وجرًّا][(٧)]، فقالوا: ظُبُونَ[(٨)] وظُبِينَ[(٩)].

---

(١) في (م): «كلُّ اسم ثُلاثيٍّ».

(٢) في (م): «هاء». وأصلحها بعض المصححين في (ع)؛ لتكون هاءً، وأثر الإصلاح ظاهرٌ.

(٣) خرج بذلك: أخت وبنت؛ لأنها تاء التأنيث لا هاء التأنيث، فبنت وأخت قد حذف لامهما، ولا يجمعان هذا الجمع.

(٤) كتب فوقها في (ك): «فخرج».

(٥) حذفت لامهما، وعوض منها (الهاء)، لكنهما كسرًا، فقيل: (شِياه وشِفاه). وأصلهما: (شفهة ونزهةً)، ولأجل تكسيرهما لم يجمعا جمعَ سلامةً؛ لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يكسر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعان نحو ثبةً، تقول ثبات وثبون.

(٦) وتكتب ـ أيضًا: (ظبات). والذي في (س)، (ص)، (ك): «ظُباءٍ». أقول: وهو جمع عزيز ـ كما قال ابن سيده في «المحكم» (١٠/ ٤٠).
وقال في حاشية (س): والظبة: حدُّ السيف. وينظر: «اللسان» (١/ ٥٦٨).

(٧) في (ص): «جرًّا ونصبًا».

(٨) وضع كسرة تحت الظاء المشالة في (س)، (ع).

(٩) جمعت على (ظُبين)، وقد كسروها على (ظُبَا)، و(لامها): المحذوفةُ واو، قالوا: ظبونه ـ إذا أصبته بالظبة، ومن جمعه بالواو: والنون قول الشاعر:

يرى الراؤون في الشفرات منها ... وقودًا في حباحب والظبينا

وأجاز الليث بن المظفر ـ جمع ظبةً السيف على ظُبوات؛ وكأنه قاس ذلك على (عضة وسنة)؛ حيث قالوا: (عضوات وسنوات)، والمسموع في جمعها بالألف والتاء ظُبَات، كما قال:

تسيل على حد الظُبات نفوسنا ... وليست على غير الظبات تسيل

ومثال (ظبة) ـ في كونه كسر وجمع الواو والنون وبالألف والتاء برةً، قالوا: (برا =

وأشارَ بقولِهِ: **(ومِثْلَ حِينٍ قدْ يَرِدُ** [١٤/ظ] **ذا البابُ)** إلى أنَّ سِنِينَ[(١)] ونحوَه ـ قد تَلْزَمُه الياءُ ويُجْعَلُ الإعرابُ على النونِ، فتقولُ:

= وبرات وبرون)، قال الشاعر:

كأن البرين والدماليج علقت ... على عشر أو خروع لم يخضد

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦٦).

(١) (م) اعْلَمْ أنَّ إعرابَ (سِنِينَ) وبابِه ـ إعرابَ الجَمْعِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا؛ هِيَ لغةُ الحجازِ وعَلْيَاءِ قَيْسٍ. وأمَّا **بعضُ بني تَمِيم وبَنِي عامرٍ**: فيَجْعَلُ الإعرابَ بحَرَكَاتٍ عَلَى النونِ، ويَلْتَزِمُ الياءَ فِي جميعِ الأحوالِ، وهذا هو الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ بقولِهِ: **(وَمِثْلَ حِينٍ)**، وقد تَكَلَّمَ النبيُّ ﷺ بهذه اللغةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ يدعُو عَلَى المشركينَ من أهلِ مكَّةَ: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ»** [الشافعي في «مسنده» (٢٦٨)]. [لغات العرب في إعراب (سنين) وبابه]

وقد رُوِيَ هَذَا الحديثُ بروايةٍ أخرَى ـ عَلَى لغةِ عامَّةِ العربِ: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»** [البخاري (٨٠٤)]. فإمَّا أنْ يَكُونَ عليه الصلاةُ والسلامُ: قد تَكَلَّمَ باللغتيْنِ جميعًا مرَّةً بهذه ومرةً بتلكَ؛ لأنَّ الدعاءَ مقامُ تكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهرُ. وإمَّا أنْ يَكُونَ قد تَكَلَّمَ بإحدَى اللغتيْنِ، ورَوَاهُ الرُّواةُ بهما جميعًا، كلٌّ مِنهم رَوَاهُ بلغةِ قبيلتِه؛ لأنَّ الروايةَ بالمعنى جائزةٌ عندَ المُحَدِّثِينَ، وَعَلَى هذه اللغةِ جاءَ الشاهدُ الَّذِي رَوَاهُ الشارحُ، كَمَا جاءَ قولُ جَرِيرٍ:

أَرَى مَرَّ السِّنِينِ أَخَذْنَ مِنِّي ... كما أَخَذَ السِّرَارُ مِن الهِلَالِ

وقولُ الشاعرِ:

أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعَدًّا ... سِنِينًا مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا

ومِن العربِ مَن يُلْزِمُ هَذَا البابَ ـ الواوَ، ويفتَحُ النونَ فِي كلِّ أحوالِه، فيَكُونُ إعرابُه بحَرَكَاتٍ مقدَّرَةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، **ومِنهم مَن يُلْزِمُه الواوَ** ويَجْعَلُ الإعرابَ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ؛ كإعرابِ (زيتونٍ) ونحوِه، **ومنهم مَن يُجْرِي الإعرابَ** الَّذِي ذَكَرْنَاه أوَّلًا فِي جميعِ أنواعِ جَمْعِ المذكرِ وَمَا أُلْحِقَ به، إجراءً له مُجْرَى المفردِ، ويَتَخَرَّجُ عَلَى هذه اللغةِ ـ قولُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ. [بعض العرب يلزم هذا الباب بالواو]

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ ... وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أَبِيِّينِ

ويَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أنْ تُخرِجَه عَلَى مَا خَرَجَ عليه بَيْتُ سُحَيْمٍ الآتي قريبًا، فتَلَخَّصَ لكَ من هَذَا: أنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (سِنِينَ) وبابِه ـ أربعُ لغاتٍ، وأنَّ مَا ذكرناه فِي الجَمْعِ عامَّةً ـ لغتانِ (م).

هذه سِنِينٌ، ورَأَيْتُ سِنِينًا، ومَرَرْتُ بِسِنِينٍ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التنوينَ، وهو أقلُّ من إثباتِه، واخْتُلِفَ فِي اطِّرَادِ هذا، والصحيحُ: أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصورٌ على السماعِ، ومنه قولُه ﷺ: «**اللَّهُمَّ**(١) **اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**» ـ فِي إحدَى الروايتيْنِ. ومثلُه قولُ الشاعرِ(٢):

٧ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا(٣)

[الشاهدُ فيه: إجراءُ السِّنِينَ مَجْرَى الحِينِ فِي الإعرابِ بالحركاتِ، وإلزامِ النونِ معَ الإضافةِ](٤)(٥).

---

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو: الصِّمَّةُ بنُ عبدِ اللهِ الْقُشَيْرِيُّ فِي «ديوانِه» (ص٦٠).

الرواية: (**سنينه**) بإثبات النون، وقد جمع بين النونَين والإضافةِ، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، والقياسُ فيه (**سنيّه**)، بحذف النون للإضافة، لكنّه جعل النونَ حرفَ الإعراب، وألزمه الياء، ليكون كـ(غِسْلِين)، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودًا ـ لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه.

«شرح المفصل» (٥/ ٢٢)، و«التصريح» (١/ ٧٧).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَإِنَّ سِنِينَهُ**) حَيْثُ نَصَبَه بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، بدليلِ بقاءِ النونِ معَ الإضافةِ إِلَى الضَّمِيرِ، فجعَلَ هذه النونَ الزائدةَ عَلَى بِنْيَةِ الكَلِمَةِ ـ كالنونِ التي من أصلِ الكَلِمَةِ فِي نحوِ: مِسْكِينٍ وغِسْلِينٍ، ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: هَذَا مِسكينٌ، ولقد رأيتُ رجلًا مسكينًا، ووَقَعَتْ عَيْنِي عَلَى رجلٍ مِسْكِينٍ، وتقولُ: هَذَا الرجلُ مِسْكِينُكُم، فتكونُ حركاتُ الإعرابِ عَلَى النونِ؛ سواءٌ أُضِيفَتِ الكَلِمَةُ أم لم تُضَفْ؛ لأنَّ مثلَها مثلُ: (الميم) فِي غُلام، و(الباءِ) فِي كتابٍ، ولو أنَّ الشاعرَ اعْتَبَرَ هذه النونَ زائدةً معَ الياءِ لَلدَّلالةِ عَلَى أنَّ الكَلِمَةَ جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ ـ لوَجَبَ عليه هنا أنْ يَنْصِبَه بالياءِ ويَحْذِفَ النونَ، فيقولَ: (**فإِنَّ سِنِيهِ**) ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**»، والأبياتُ التي أَنْشَدْنَاهَا (م).

[نونا التثنية والجمع تسقطان في الإضافة]

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) لأنَّ (نون التثنية)، و(نون الجمع) تسقطان في الإضافة، نحو قولك: (جاءني =

[حركة نون المثنى والجمع]

[ص][٣٩] ونونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فافْتَحْ، وقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ[(١)]
[٤٠] ونونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بعكسِ ذاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ[(٢)]

= مسلمُو زيدٍ)، و(رأيت مسلمِي زيد)، و(مررت بمسلمِي زيد)، كما تقول: (جاءني غلاما زيد) و(رأيت غلاميْ زيد)، و(مررت بغلامَيْ زيد). وإنّما حُذفت هذه النون في الإضافة؛ لأنها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، والتنوينُ يُحذف مع الإضافة، فحُذفت النون ها هنا كحَذْفه.

فإن قيل: فإذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالُها تُحذف مع الإضافة مع ثبوتِ أحد بدلَيْها، وهو الحركةُ؟

قيل: لمّا ثبتتْ مع الألف واللام مع حذف أحد بدلَيْها، وهو التنوين؛ حُذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلَيْها، وهو الحركة، ليعتدلا.

[الإضافة تقتضي الاتصال]

فإن قيل: فهلّا عُكس الأمر فيهما؟

فالجواب: أنّ الإضافة تقتضي الاتّصالَ؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف من تمامه، و(النونُ) تفصل الاسمَ ممّا بعده، فكان إثباتُ (النون) مع الإضافة؛ نقضًا للغرض بالإضافة. و(الألفُ واللام) يفصلان الاسمَ ممّا بعده؛ لأنهما يمنعان الإضافةَ على حدِّ منع النون؛ فكأنّ في ثبوت (النون) مع (الألف واللام) تقريرًا للمعنى، وتأكيدًا له من غيرِ تدافُع.

ووجه ثانٍ: أنّ (الألف) قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع (الألف واللام) ـ في القوافي ورُؤُوسِ الآي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ۝﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝﴾ [الأحزاب: ١٠]، ونحو قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

فلو أسقط (النون) مع (الألف واللام) في التثنية، لالتبست بالواحد. «شرح المفصل» (٥/ ١٤).

(١) (م): (**نَطَقْ**) فعلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى مَن، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ صِلَةُ الموصولِ، وتقديرُ البيتِ: افْتَحْ نونَ الاسمِ المجموعِ والذي الْتَحَقَ به، وقَلَّ مِن العربِ مَن نَطَقَ بهذه النونِ مكسورةً؛ أي: فِي حالتَي النصبِ والجرِّ، **أمَّا فِي حالةِ الرفعِ: فلم يُسْمَعْ كسرُ هذه النونِ من أحدٍ مِنهم** (م).

(٢) (م) يُرِيدُ أنَّ لغةَ جمهورِ العربِ ـ جاريَةٌ عَلَى أنْ يَنْطِقُوا بـ(نونِ المثنَّى) مكسورةً، وقليلٌ مِنهم مَن يَنطِقُ بها مفتوحةً (م).

وقد جمع الناظم بين البيتين (٣٩، ٤٠) في الكافية بقوله:

والنونُ في جمعٍ له فتحٌ، وفي تثنيةٍ كسرٌ، وعكس قد يفي

[ش] حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلْحِقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ[١] شُذُوذًا، ومنه قولُه[٢][٣]:

٨ ـ عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ[٤] وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[٥]

[وقولُه[٦]:

---

(١) في (ك): «يكسر». (٢) في (ك): «قول الشاعر».

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ؛ وهُو فِي «الديوان» (١/ ٤٢٩).

(٤) في «الديوان»: «عبيد».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: كسرُ نونِ الجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: (آخَرِينِ)؛ بدليلِ أن القصيدةَ مكسورةُ حرفِ القافيةِ (م).

(٦) هو: سُحَيْمُ بنُ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيُّ ـ كما في «الأصمعيات» (ص١٩)، و«حماسة البحتري» (ص١٣)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٦٢٧)، و«إصلاح المنطق» (ص١٥٦)، و«تذكرة النحاة» (ص٤٨٠)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨).

وعلق ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٢٧) على البيت؛ بقوله: (فليست النون في «الأربعين») حرف إعراب، ولا الكسرة فيها ـ علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما (الياء والنون)، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تفتح ـ كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك، لئلا تختلف حركة حرف الرويّ في سائر الأبيات، ألا ترى أن فيها:

أخو خمسينَ مجتمِعٌ أشُدّي ونجَّذني مداورة الشُّؤونِ

ويدلك على أن الكسرة في نون «الأربعينِ» ليست جرًّا، وأنها كسر التقاء الساكنين: قول ذي الإصبع:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ منْ أبيِّينِ

فـ(أبيُّون) جمعُ (أبيّ) مثل: (ظريفِين) من (ظريفٍ)، فكما لا يشك في أن كسرة نون (أبيينِ) إنما هي لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح، مثل: (الزيدينَ) و(العمرينَ)؛ كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون «الأربعين».

وكذلك قول الآخر:

إلا الخلائفَ من بعد النَّبِيِّينِ

وهذه أيضًا جمع (نبيّ) على الصحة لا محالة، فكُسِرتْ نون الجمع في هذه الأشياء ضرورةً، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية، فلم يوقعوا بينهما فصلًا لما ذكرت لك.

=

٩ ـ أَكُــلَّ الــدَّهْــرِ حِــلٌّ وارْتِــحَــالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِينِي][١]
ومـاذا تَـبْـتَـغِي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّـي وقـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـيـنِ[٢]

وليسَ كَسْرُها لغةً، خِلافًا لمَن زعَمَ ذلك[٣].

وحقُّ نونِ المُثَنَّى والمُلْحَقِ به الكسرُ[٤]، ....

= فاعرف هذا من حال (واو الجمع)، فقد تَقَصَّيْتُهُ، وقسمت وجوهه، واغترقتُ طرق الكلام فيه».

وبنحوه في «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٣ ـ ٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الأربعينِ)** حَيْثُ وَرَدَتِ الروايةُ فيه بكسرِ النونِ، كَمَا رأيتَ فِي أبياتِ القصيدةِ، فمِن العلماءِ مَن خَرَّجَه عَلَى أَنَّهُ **مُعْرَبٌ بالحركاتِ الظَاهِرَةِ** عَلَى النونِ؛ عَلَى أَنَّهُ عُومِلَ معاملةَ المفردِ مِن نحوِ: (حينٍ ومِسكينٍ وغِسْلِينٍ ويَقْطِينٍ)، ومنهم مَن خَرَّجَه ـ عَلَى أَنَّهُ **جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ** معربٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ، ولكنَّه كَسَرَ النونَ، وعليه الشارحُ هنا.

ونظيرُه: بَيْتُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لكَ (ص٤٠) وقولُ الفَرَزْدَقِ:

مـا سَـدَّ حَـيٌّ ولا مَـيْـتٌ مَـسَـدَّهُـمَـا إِلَّا الخلائِفُ مِن بعدِ النَّبِيِّينِ(م)

(٣) كالناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨٦) قال: «فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة... ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة».

وفي «شرح الكافية» (١/ ٢٠٠) قال: «وكسرها لغة».

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟ [علة كسر نون التثنية وفتح نون الجمع]

قيل: للفرق بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟

قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مصطفَيْنَ، ومررت بمصطفَيْنَ؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ فلفظ مصطفَيْنَ؛ كلفظ: زيدَينِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلَّا عكسوا، ففتحوا نون التثنية، وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلًا؟ =

وفَتْحُهَا لغةٌ[(١)]، ومِنه قولُه[(٢)]:

١٠ - على أَحْوَذِيَّيْنَ[(٣)] اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا[(٤)] لَمْحَةٌ[(٥)] وتَغِيبُ[(٦)]

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ - رَحِمَه اللهُ تعالى -: أن فتحَ النونِ فِي التثنيَةِ ككسرِ نونِ الجمعِ فِي القِلَّةِ، وليسَ كذلك؛ بل كسرُها فِي الجمعِ شاذٌّ، وفَتْحُها فِي التثنيَةِ لغةٌ، كما قَدَّمْنَاهُ.

وهل [١٥/و] يَخْتَصُّ[(٧)] الفتحُ بالياءِ، أو يكونُ فيها وفي الألفِ؟ قولانِ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ الثاني[(٨)].

= قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يتسثقلوا الكسرة فيها. وأما نون الجمع، فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة. ولو عكسوا ذلك؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الضم.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف؛ ليعادلوا بينهما. «أسرار العربية» (٦٥ - ٦٦).

(١) وينظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٢٣)، و«التذييل والتكميل» (١/ ٢٣٨)، و«تخليص الشّواهد» (٧٨).

(٢) هو: حُمَيْد بنُ ثَوْرٍ الهِلالِيُّ، في «ديوانه» (ص٥٥)، ط. دار الكتب المصرية.

(٣) في (ك): «أحوذين». (٤) ليس في (ك).

(٥) وضع على اللام فتحةٌ في (ع).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: فتحُ نونِ المُثَنَّى من قولِه: (**أَحْوَذِيَّيْنَ**) وَهِيَ لغةٌ، ولَيْسَتْ بضرورةٍ؛ لأنَّ كسرَها يأتي معَه الوزنُ، ولا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ (م).

(٧) في (ك): «فتح يختص»، ثم وضع فوق الكلمة الأولى علامةٌ لإلغائها.

[علة زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه، وبعد واو الجمع ويائه]

(٨) (م) اعْلَمْ أنهم اتَّفَقُوا عَلَى زيادةِ (نونٍ) بعدَ ألفِ المثنَّى ويائِه، وبعدَ واوِ الجَمْعِ ويائِه. واخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تعليلِ هذه الزيادةِ عَلَى سَبْعَةِ أوجهٍ: =

. . . .

= **الأوَّلُ**: وعليه ابنُ مالكٍ: أنها زِيدَتْ دَفْعًا لتوهُّمِ الإضافةِ فِي (رأيتُ بنينَ كُرَمَاءَ)؛ إذ لو قلتُ: (رأيتُ بَنِي كُرَمَاءَ) لم يَدْرِ السامعُ الكرامَ هم البنونَ أم الآباءُ؟ فلما جاءَتِ النونُ عَلِمْنَا - أنكَ إنْ قلتَ: (بني كُرَمَاءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الآباءِ بالكرمِ، وأنَّ (بني) مُضَافٌ و(كرماءَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ قلتَ: (بنينَ كرماءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الأبناءِ أنفسِهم بالكَرَمِ، وأنَّ (كرماءَ) نعتٌ لـ(بنينَ)؛ وبُعدًا عن تَوَهُّمِ الإفرادِ فِي (هذيْنِ)، ونحوِ: (الخَوْزَلَانِ) و(المُهْتَدِينَ)؛ إذ لولا النونُ لالْتَبَسَتِ الصفةُ بالمضافِ إِلَيْهِ عَلَى مَا عَلِمْتَ أوَّلًا، ولالْتَبَسَ المفردُ بالمثنَّى أو بالجمعِ.
الثاني: أنها زِيدَتْ عِوَضًا عن الحركةِ فِي الاسمِ المفردِ، وعليه الزَّجَّاجُ.
والثالثُ: أنَّ زيادَتَها عِوَضٌ عن التنوينِ فِي الاسمِ المفردِ، وعليه: ابنُ كَيْسَانَ، وَهوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ المُعْرِبِينَ.
والرابعُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ معًا، وعليه ابنُ وَلَّادٍ والجَزُولِيُّ.
والخامسُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ فيما كَانَ التنوينُ والحركةُ فِي مفردِه؛ كـ(مُحَمَّدٍ وعليٍّ)، وعن الحركةِ فقطْ فيما لا تَنْوِينَ فِي مفردِه: كـ(زَيْنَبَ وفاطمةَ)، وعن التنوينِ فقطْ فيما لا حَرَكَةَ فِي مفردِه كـ(القاضي والفتَى)، وليسَتْ عِوَضًا عن شيءٍ مِنْهُمَا فيما لا حركةَ ولا تنوينَ فِي مفردِه؛ كـ(الحُبْلَى)، وعليه ابنُ جِنِّيٍّ.
والسادسُ: أنها زِيدَتْ؛ فرقًا بينَ نصبِ المفردِ ورفعِ المثنَّى؛ إذ لو حَذَفْتَ النونَ مِن قولِكَ: (عَلِيَّانِ) - لأَشْكَلَ عليكَ أمرُه، فلم تَدْرِ أهو مفردٌ مَنْصُوبٌ أم مثنًّى مرفوعٌ، وَعَلَى هَذَا الفَرَّاءُ.
والسابعُ: أنها نَفْسُ التنوينِ حُرِّكَ للتخلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكنيْنِ.
ثم المشهورُ الكثيرُ: أنَّ هذه النونَ مكسورةٌ فِي المثنَّى، مفتوحةٌ فِي الجمعِ، فأمَّا مجرَّدُ حركتِها فيهما: فلأجلِ التخلُّصِ من التقاءِ الساكنيْنِ. وأما المخالفةُ بينَهما: فلِتَمَيُّزِ كلٍّ واحدٍ مِن الآخرِ، وأمَّا فتحُها فِي الجَمْعِ: فلأنَّ الجمعَ ثقيلٌ؛ لدلالتِه عَلَى العددِ الكثيرِ، والمثنَّى خفيفٌ، فقُصِدَتِ المعادلةُ بينَهما؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثقيلانِ فِي كَلِمَةٍ، وورَدَ العكسُ فِي الموضعيْنِ؛ وَهوَ فتحُها معَ المثنَّى وكسرُها مَعَ الجَمْعِ - ضرورةً لا لغةً، ثمَّ قِيلَ: ذلك خاصٌّ بحالةِ الياءِ فيهما. وقيلَ: لا؛ بل معَ الألفِ والواوِ أيْضًا.
وذَكَرَ الشَّيْبَانِيُّ وابنُ جِنِّيٍّ: أنَّ مِن العربِ مَن يَضُمُّ النونَ فِي المثنَّى، وَعَلَى هَذَا يُنْشِدُونَ قولَ الشاعرِ:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ =

ومِن الفتحِ معَ الألفِ [قولُ الشاعرِ](١)(٢):

١١ ـ أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا(٣)

وقد قِيلَ: إنه مصنوعٌ(٤)(٥)؛ فلا يُحْتَجُّ به.

= وهذا إنما يَجِيءُ معَ الألفِ، لا معَ الياءِ، وَالقِذَّانُ: البراغيثُ، واحدُها: قُذَذٌ، بوزنِ صُرَدٍ. وسُمِعَ تشديدُ نونِ المثنَّى فِي تثنيةِ اسم الإشارةِ والموصولِ فقطْ، وقد قُرِئَ بالتشديدِ فِي قَوْلِهِ تعالى: (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)، وقولِه: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا)، وقولِه: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ) (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «قوله».

(٢) اختلف في قائله، وقال أبو زيد الأنصاري في «النوادر» (ص١٦٨): أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة: . . . وفيه: (**أعرف منها الأنف والعينانا**).

وقال ابن عصفور ـ في «المقرب» (٢/ ٤٧): «فأما قوله: **أعرف منها الجيد والعينانا**. . . فمصنوع».

وقال في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ١٥٠): «وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه لا يعرف قائله».

وفي البيت تلفيقٌ من لغتين؛ لأنه رُوي في قوله: (**منخرين**) بالياء؛ على لغة من ينصبه ويجره بالياء، جرى في قوله: (**والعينانا**) على لغة من يلزم المثنى الألف، وقال الدماميني: في قوله: (**ومنخرين**) بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف؛ بل تارةً يستعملون المثنى بالألف مطلقًا، وتارةً يستعملونه كالجماعة.اهـ، فيكون الشاعر بذلك ـ قد جمع لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وقال ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٧٥): «ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وَالْعَيْنَانَا**) حَيْثُ فتَحَ نونَ المثنَّى، وقالَ جماعةٌ منهم الهَرَوِيُّ: الشاهدُ فيه فِي موضعيْنِ: أحدِهما مَا ذَكَرْنَا، وثانيهما قَوْلُهُ: (**ظَبْيَانَا**)، ويَتَأَتَّى ذلك عَلَى أَنَّهُ تَثْنِيَةُ ظَبْيٍ. وَهوَ فاسدٌ من جهةِ المعنى، والصوابُ أَنَّهُ مفردٌ، وَهوَ اسمُ رجلٍ كَمَا قَدَّمْنَا لكَ عن أبي زيدٍ، وعليه لا شاهدَ فيه، وزعَمَ بعضُهم أن نونَ (**مَنْخِرَيْنَ**) مفتوحةٌ، وأن فيها شاهدًا أَيْضًا، فهو نظيرُ قولِ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ: (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ) الَّذِي تَقَدَّمَ (ش رقم ١٠) (م).

(٤) في (ك): «موضوع»، وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

(٥) (م) حكَى ذلك ابنُ هِشامٍ رَحِمَهُ اللهُ، وشُبْهَةُ هَذَا القِيلِ: أَنَّ الراجزَ قد جاءَ بالمثنى =

[إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين]

[ص] [٤١] وما بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفي النصْبِ مَعَا[١]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الذي تَنُوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ - شَرَعَ فِي ذِكْرِ ما نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**: جَمْعُ المؤنَّثِ السالِمُ[٢]، نحوُ: مُسْلِماتٍ.

وقَيَّدْنَا[٣] بـ(السالِمِ) احترازًا عن جمعِ التكسيرِ، وهو ما لم يَسْلَمْ

= بالألفِ فِي حالةِ النصبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: **(وَالْعَيْنَانَا)** وفي قَوْلِهِ: **(ظَبْيَانَا)** عندَ الهَرَوِيِّ وجماعةٍ، ثمَّ جاءَ بِهِ بالياءِ فِي قَوْلِهِ: **(مَنْخِرَيْنِ)**، فجَمَعَ بينَ لغتَيْنِ مِن لغاتِ العربِ فِي بيتٍ واحدٍ، وَذَلِكَ قَلَّمَا يَتَّفِقُ لعَرَبِيٍّ، ويَرُدُّ هَذَا الكلامَ شيئانِ:

أَوَّلُهما: أنَّ أبا زيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قد رَوَى هذه الأبياتِ، ونَسَبَها لرجلٍ مِن ضَبَّةَ، وأبو زيدٍ: ثِقَةٌ ثَبَتٌ، حتَّى إنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يُعَبِّرُ عنه فِي كتابِه بقولِهِ: (حَدَّثَنِي الثِّقَةُ)، أو (أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ) ونحوِ ذلك.

وثانيهما: أنَّ الروايةَ عندَ أبي زيدٍ فِي «نوادِرِهِ»:

ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

بالألفِ فِي **(مَنْخِرَيْن)** أَيْضًا، فلا يَتِمُّ مَا ذَكَرُوه من الشُّبْهَةِ؛ لادِّعاءِ أنَّ الشاهدَ مصنوعٌ. فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(١) لم يذكر الرفع، ولعله لدخوله في قوله: **(فارفع بضم)**، ولم يسكت عن الجر؛ ليبين أن النصب محمول عليها. ولذا قدَّمه.

(٢) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط: كـ(هندات ودَعْدات)، أو (التاء)، والمعنى جميعًا كـ(فاطمات ومسلمات)، أو بالتاء دون المعنى كـ(طلحات وحمزات)، أو بالألف المقصورة كـ(حبليات)، أو الممدودة كـ(صحراوات)، أو يكون مسماهُ مذكرًا كـ(اصطبلات)، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كـ(ضخمة وضخمات)، أو تغيرت: كـ(سجدة وسجدات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات).

فالأول: حرك وسطه.

والثاني: قلبت ألفه ياء.

والثالث: قلبت همزته واوًا. ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم، إلى أن قال: **(الجمع بألف وتاء مزيدتين)**؛ ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير؛ أفاده خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٧٩).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وقُيِّد». ووضع ضمة في (س) على القاف.

فيه بناءُ واحدِه[١]، نحوُ: هُنُودٍ، وأشارَ إليه المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ بقولِهِ: **(وَما بِتَا[٢] وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)**؛ أي: جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتَيْنِ[٣]، ....

(١) في (س)، (ك)، (ع): «الواحد».

(٢) قال الخضري (١/ ٤٦): «اعلم أن هذه الحروف إذا قصرت وجب تنوينها ـ عند الشاطبي؛ بناءً على قصرها من الممدود، كـ(شربت ما)، فيقدر إعرابها على الألف المحذوفة للتنوين؛ لأنَّ حذفها لعلَّةٍ تصريفية ـ فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر. **نعم**، إن ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز. وقال ابن غازي: وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة؛ فتبنى للشبه الوضعي، ولا تنون. بقي أن يقال: إن أوقعت ما على جمع ـ كان قوله: **(قد جمع)** تحصيل حاصل، أو على مفرد. ورُدَّ: بأن الذي يكسر نصبًا هو الجمع. إلا أن يقال: المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بتا... إلخ».

[علة زيادة ألف وتاء]

(٣) **فإن قال قائل**: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع ألفًا وتاء؛ نحو: مسلمات وصالحات؟

قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو؛ لأنها أخفُّ منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنه كان يقطع طرفًا وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلًا عن الواو؛ لأنها تبدل منها كثيرًا؛ نحو: (تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة)، وما أشبه ذلك، والأصل في (مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات)، إلا أنهم حذفوا التاء؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: (رجل بصريّ وكوفيّ) في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: (بصرتي وكوفتي)؛ لئلا يقولوا في المؤنث: (امرأة بصرتيّة، وكوفتيّة)، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأن يحذفوا ـ هٰهنا ـ مع تحقق الجمع، كان ذلك من طريق الأولى.

فإن قيل: فَلِمَ كان حذف التاء الأُولَى أَوْلَى؟

قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلما كان في الثانية زيادة معنى، كان تبقيتها وحذف الأُولى أولى.

فإن قيل: فَلِمَ لم يحذفوا الألف في جمع: (حبلى)، كما حذفوا التاء، فيقولوا: **(حبلات)**، كما قالوا **(مسلمات)**؟

قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة؛ لأنها صيغت الكلمة عليها =

. . . .

= في أول أحوالها، وأما «التاء»: فليست كذلك؛ لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم؛ كـ(حضرموت، وبعلبك)، وما أشبه ذلك.

[علة قلب الألف]

فإن قيل: فَلِمَ وجب قلب الألف؟

قيل: لأنها لو لم تقلب؛ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها؛ لأنها ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكن، وساكنان لا يجتمعان؛ فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فَلِمَ قلبت الألف ياء؛ فقيل: (حبليات)، ولم تقلب واوًا؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الياء تكون علامة للتأنيث، والواو ليست كذلك، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو.

والوجه الثاني: أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلما وجب قلبها إلى أحدهما؛ كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل.

[علة قلب الألف واوًا من جمع صحراء]

فإن قيل: فَلِمَ قلبوا الهمزة واوًا في جمع صحراء، فقالوا: صحراوات؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: (أُقِّتَتْ) أبدلت الهمزة ـ ههنا ـ واوًا من التّقاض والتعويض.

والوجه الثاني: أنهم إنما أبدلوها واوًا، ولم يبدلوها ياء؛ لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلوها ياء؛ لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال، وهم إنما قلبوا الهمزة فرارًا من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين، وإذا كانت الهمزة إنما وجب قلبها؛ فرارًا من اجتماع الأمثال، وجب قلبها واوًا؛ لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال.

[علة حمل النصب على الجر في هذا الجمع]

فإن قيل: فَلِمَ حمل النصب على الجر في هذا الجمع؟

قيل: لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ـ وجب ـ أيضًا ـ حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملًا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: (أعد، ونعد، وتعد) ـ على بعد في الاعتدال، وإن لم يكن فرعًا عليه، فلأَن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر ـ وهو فرع عليه؛ كان ذلك من طريق الأولى.

«أسرار العربية» (٦٨ ـ ٦٩)، و«شرح المفصل» (٥/ ١١ ـ ١٢).

فخَرَجَ نحوُ: قُضَاةٍ[١]؛ فإنَّ أَلِفَه غيرُ زائدةٍ؛ بل هي مُنْقَلِبَةٌ عن أصلٍ، [وهو الياءُ؛ لأنَّ أصلَه قُضَيَةٌ][٢]، ونحوُ: أبياتٍ[٣]؛ فإنَّ (تاءَه) أصليَّةٌ، والمرادُ منه[٤]: ما كانَتِ (الألفُ والتاءُ)[٥] سببًا فِي دَلالتِهِ على الجمعِ، نحوُ: (هِنْدَاتٍ)؛ فاحْتُرِزَ بذلك عن نحوِ: (قُضَاةٍ وأبياتٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما جَمْعٌ مُلْتَبِسٌ بالألفِ والتاءِ، وليسَ مِمَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ دَلالةَ كلِّ واحدٍ مِنهما على الجمعِ ليسَ بالألفِ والتاءِ، وإنما هو بالصيغةِ.

فانْدَفَعَ[٦] بهذا التقريرِ ـ الاعتراضُ على المُصَنِّفِ ـ بمثلِ (قُضَاةٍ وأبياتٍ)، وعُلِمَ[٧] أنه لا حاجةَ إلى[٨] أنْ يقولَ: بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، فالباءُ فِي قَوْلِهِ: (بِتَا) [١٥/ظ] متعلِّقَةٌ بقولِهِ: (جُمِعَ)[٩].

---

(١) (م) مثلُ قُضاةٍ فِي ذلك: (بُنَاةٌ، وهُدَاةٌ، ورُماةٌ، ونظيرُها: غُزَاةٌ، ودُعاةٌ، وكُساةٌ)؛ فإنَّ الألفَ فيها منقلِبَةٌ عن أصلٍ، لَكِنَّ الأَصْلَ في (غُزَاةٍ ودُعاةٍ وكُساةٍ) واوٌ لا ياءٌ ـ كَمَا هو أصلُ ألفِ (بُناةٍ وهُداةٍ ورُماةٍ) (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٣) (م) ومثلُ أبياتٍ فِي ذلك: أمواتٌ، وأصواتٌ، وأَثْبَاتٌ، وأَحْوَاتٌ جَمْعُ حُوتٍ، وأَسْحَاتٌ جَمْعُ سُحْتٍ؛ بمعنى حرامٍ (م).

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) في (ك)، (ع): «التاء والألف»، ثم وضع فوق الكلمتين في (ع) علامة الإبدال، لتصبح كالمثبت.

(٦) في (س)، (ع): «واندفع».

(٧) وضع على العين ضمة في (ع)، والذي في (ك): «واعلم». ووضع تحت العين علامة الإهمال.

(٨) في (ك): «له».

[علة نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالفتحة]

(٩) وإنما نصب هذا النوع بالفتحة؛ تشبيهًا لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جبرًا لما فاته من حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف؛ جبرًا لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردًا مردود اللام، خلافًا لأبي علي الفارسي ـ في زعمه أن نحو: (سمعت لغاتهم) بالفتح مفرد رُدَّت لامه، وأصله: (لغة أو لغوة)، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفًا، فصار لغات. ورُدَّ: بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو =

وحُكْمُ هذا الجمعِ(١): أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، ويُنْصَبَ ويُجَرَّ بالكَسرةِ،

= سنهات؛ على اللغتين ـ نصب بالكسرة اتفاقًا، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، (فإن كانت التاء أصلية)، والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت، (وأموات) جمع ميت، (أو) كانت (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض، (وغزاة) ـ جمع غاز: تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو: وليت قضاة وجهزت غزاة. «التصريح» (١/ ٨٠ ـ ٨١).

(١) ذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١١٢) أن هذا الجمع يطرد في خمسة أنواع: مَا كَانَ مُقْتَرِنًا بالتاءِ، سواءٌ أكانَ عَلَمَ مؤنَّثٍ، أم عَلَمَ مذكَّرٍ، أم غيرَ عَلَم، ومَا كَانَ آخرُه ألفَ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً، ومَا كَانَ عَلَمًا لمؤنَّثٍ، ومُصَغَّرُ مَا لا يَعْقِلُ، ووصفُ مَا لا يَعْقِلُ. [ما ينقاس فيه هذا الجمع]

ونظمها الشاطبي في «شرح الألفية» (٦/ ٤٦٢) فقال:

وَقِسْهُ فِي ذي التَّا ونَحوِ ذِكرى ... وَدِرْهَم مُصَغَّرٍ وَصَحْرا
وَزَيْنَبُ وَوَصْفُ غَيْرِ العَاقِلِ ... وَغَيْرُ ذا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

الأول: ذو تاء التأنيث: وهذه العبارة تعم ذا التاء المبدلة هاء في الوقف كتمرة، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت. فلا يقال في جمعهما إلا بنات وأخوات، سمي بهما مؤنث أو مذكر أو لم يسم، وكذلك زيت وكيت لو سمي بهما لقيل في جمعهما: زيات وكيات مذكرًا ـ كان المسمى بهما أو مؤنثًا. [١ ـ ذو تاء التأنيث]

وقول الناظم: (**يجمع بالألف والتّاء قياسًا ذو تاء التّأنيث مطلقًا**) ـ ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث ومبالغة كفاطمات وطلحات وسنبلات وبنات ورجال نسابات.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٣): «مما فيه تاء التأنيث أسماء ـ لا يجوز جمعها بالألف والتاء؛ ومن تلك الأسماء: شفة، وشاة، وأمة، ومرآة، وامرأة وفلة مؤنث فل المختص بالنداء، فقد أطلق في مكان التقييد».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٢): «ويمكن الجواب عن المصنف بأن يقال: ما لم يجمعه العرب لا يلزم استثناؤه لا سيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه من الجمعية».

الثاني: ما كان علمًا لمؤنث: وإنما ذكر مطلقًا ليتناول العاري عن علامة والملتبس بعلامة: كزينب وسلمى وسعدى وعفراء، فيقال: زينبات وسلميات وسعديات وعفراوات. [٢ ـ ما كان علمًا لمؤنث]

=

. . . .

= قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٤): «قد أطلق أيضًا في مكان التقييد؛ فإن علم المؤنث المعدول عن فاعلة في لغة من بناه؛ لا يجوز جمعه بالألف والتاء. وذلك نحو: قطام ورقاش وحذام. فأما لغة من منعه الصرف: فيجوز تقول: قطامات ورقاشات» انتهى.

ولا يَرِد ذلك على المصنف؛ فإن الاسم المبني لا يجوز جمعه؛ إذ من شرط الجمع أن يكون الاسم معربًا، قاله ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣).

[٣ـ صفة المذكر الذي لا يعقل] **الثّالث**: صفة المذكّر الّذي لا يعقل: نحو راسيات ومعدودات؛ من جبال راسيات، وأيام معدودات.

[٤ـ مصغر المذكر الذي لا يعقل] **الرّابع**: مصغّر المذكّر الّذي لا يعقل: نحو دريهم ودريهمات، ودنينير ودنينيرات، وكتيب وكتيبات.

قال الناظم في «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٠٤): «واطّرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثيّ من أسماء المذكرات التي لا تعقل نحو دريهمات». والذي يظهر: أن التقييد بغير الثلاثي غير معتبر.

[٥ـ اسم الجنس المؤنث بالألف] **الخامس**: اسم الجنس المؤنث بالألف: نحو بهمى وبهميات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات وقاصعاء وقاصعاوات. إلا أن يكون الاسم المؤنث بالألف فعلى المقابل لفعلان، أو فعلاء المقابل لأفعل نحو سكرى وحمراء؛ فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء ـ كما لا يجمع مذكراهما بالواو والنون، فلا يقال: سكريات ولا حمراوات، كما لا يقال سكرانون ولا حمراؤون.

أما إذا صغر نحو سكرى وحمراء، فإنه يجوز جمعها بالألف والتاء قياسًا، ذكر ذلك ابن الضائع ـ رحمه الله تعالى ـ فيقال: سكيريات وحميراوات، وقد تقدم عنه أن مذكرهما يجمع بالواو والنون إذا كان مصغرًا أيضًا، فيقال: سكيرانون وأحيمرون.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٣): «ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء، ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: (امرأة عجْزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوْكاء)؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في (خَيفاء)، وهي الناقة التي خَيِفتْ؛ أي: اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع في (دَكّاء)؛ وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من (عجزاء وهطلاء وشوكاء)؛ في أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه». =

. . . .

= قال الشيخ في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٣): «قال أصحابنا: قد يكون فعلاء وصفًا وليس له أفعل، ولا يجمع من ذلك بالألف والتاء نحو عذراء؛ لا يقال: أعذر، وعجزاء؛ لا يقال: أعجز؛ ومع ذلك لا يقال: عذراوات ولا عجزاوات، قال: فالذي ينبغي أن يقال: أن الذي ذكره المصنف ـ لا يجوز، وأما جمع خيفاء ودكاء بالألف والتاء فشاذ، وإجراء لهما مجرى الأسماء؛ ألا ترى إلى جريان دكاء على المذكر ـ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] في قراءة من قرأ بالمد». انتهى.

أما إذا نقل فعلى فعلان أو فعلاء أفعل، إلى الاسمية الحقيقية أو الحكمية، فإنه يجوز جمعهما إذ ذاك.

أما نقل فعلى إلى الاسمية: فمثَّل الشيخ أبو حيان للنقل الحقيقي فيها بسكرى؛ إذا سمي بها مؤنث منقول سكريات. قال: وأما **النقل الحكمي** فلم يحفظ؛ إذ لم تعامل (فعلى فعلان) معاملة الأسماء؛ فإن وجد كان تقسيم المصنف صحيحًا، وإلا كان قاصرًا.

وأما نقل فعلاء إلى الاسمية الحقيقية، فمثاله حواء.

قال الناظم: «فإن حوّاء علم امرأة منقول من حوّاء أنثى أحوى».

وأما نقله إلى **الاسمية الحكمية**، فمثاله بطحاء؛ فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح؛ إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء.

وما سوى هذه الأنواع الخمسة ـ لا ينقاس جمعه بالألف والتاء؛ فإن ورد منه شيء كذلك اقتصر فيه على السماع.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٤): «والمراد «بما سوى ذلك» ـ ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته؛ فتدخل في ذلك نحو: (شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار)، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات وعُرُس وعُرُسات وعِير وعِيرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدات، وثيب وثيبات.

وأشذ من هذا الجمع بعض المذكرات الجامدة المجردة: كحسام وحسامات، وحمّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع». =

نحوُ: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ)، فنَابَتْ فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وزَعَمَ بعضُهم: أنه مبنِيٌّ فِي حالةِ النصبِ، وهو فاسدٌ؛ إذ لا مُوجِبَ لبنائِه[1].

= واعلم أن ابن الضائع ـ ذكر في نحو: صبور أنه إذا صغر جاز جمعه بالألف والتاء قياسًا، فيقال: صبيّرات.

وأما نحو حسام وحمّام من المذكرات الجامدة، فذهب ابن عصفور في «المقرب» (ص٤٠٧) في قوله الآخر ـ إلى أن جمعها بالألف والتاء قياس مطرد إذا لم تكسر.

[مذهب سيبويه في المذكر المكبر]

وقال الشيخ في «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٠): «ظاهر كلام سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ أن المذكر المكبر: **إما أن يكون جمع جمع تكسير**؛ فلا يجوز جمعه بالألف والتاء، وذلك نحو جوالق، لا يقال فيه: جوالقات؛ لأنهم كسروه. فقالوا فيه، وشذ من ذلك بوانات وعرسات وضفدعات؛ لأنهم كسروها وقالوا: أبوان وأعراس وضفادع، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

إذا كان بعض النّاس سيفا لدولة ... ففي النّاس بوقات لها وطبول

لأنهم كسَّروا بوقًا؛ فقالوا: أبواق.

وإما ألا يكون جمع جمع تكسير، فيجوز جمعه **بهما قياسًا مطردًا**. فيقال في حمام وسجل وسرادق وإصطبل: حمامات وسجلات وسرادقات وإصطبلات».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣): «فعلى ما ذكره ابن الضائع، وظهر من كلام سيبويه، يكون الذي يجمع بالألف والتاء قياسًا سبعة أنواع».

[حكم جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه]

(١) (م) اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا دَخَلَ عليه عاملٌ يَقْتَضِي نصبَه؛ فقِيلَ: هو مبنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، مثلُ: هؤلاءِ وحَذَامِ ونحوِهما. وقيل: هو مُعْرَبٌ. ثمَّ قيلَ: يُنْصَبُ بالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ مُطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ مُفْرَدُه صحيحَ الآخِرِ، نحوَ: زَيْنَبَاتٍ وطَلَحَاتٍ ـ فِي جَمْعِ زَيْنَبَ وطَلْحَةَ، أم كَانَ مُعْتَلًّا، نحوَ: لُغاتٍ وثُبَاتٍ فِي جَمْعِ لُغَةٍ وثُبَةٍ. وقيلَ: بل يُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ إذا كَانَ مفردُه معتلًّا، وبالكسرةِ إذا كَانَ مفردُه صحيحًا. وقيلَ: يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ مُطلقًا؛ حَمْلًا لنَصْبِهِ عَلَى جَرِّه، كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ ـ الَّذِي هو أصلُ جَمْعِ المؤنَّثِ ـ عَلَى جَرِّه، فجُعِلا بالياءِ، وهذا الأخيرُ هو أشهرُ الأقوالِ وأصحُّها عندَهم، وَهوَ الَّذِي جَرَى عليه الناظِمُ هنا (م).

[ص] [٤٢] كَذَا (أُولَاتُ)، والذي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ــ كأَذْرِعَاتٍ[١] ــ فيهِ ذا أيضًا قُبِلْ[٢]

[المحلق بما جمع بألف وتاء مزيدتين وأنواعه]

[ش] أشار بقولِهِ: (كذا أُولَاتُ[٣]) ـ إلى أنَّ (أُولاتٍ[٤]) تَجْرِي مَجْرَى جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ فِي أنها تُنْصَبُ بالكسرةِ؛ ولَيْسَتْ بجمعِ مؤنَّثٍ سالِمٍ؛ بل هي مُلْحَقَةٌ به؛ وذلك لأنَّها لا مفردَ لها مِن لَفْظِها.

[ما سمي به من هذا الجمع]

ثم أشارَ بقولِه: (والذي اسْمًا قدْ جُعِلْ) إلى أنَّ ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ [والملحَقِ به][٥]، نحوَ: (أَذْرِعَاتٍ) يُنْصَبُ بالكسرةِ، كما كانَ قبلَ التسميَةِ به، ولا يُحْذَفُ منه التنوينُ[٦]، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ

---

(١) ضبط الراء في (ع) بالكسر. وصرّح به في «الصَّحاح» (٣/ ١٢١١). وزاد في «القاموس» (ص: ٧١٧): «وقد تفتح»، وفيه وفي «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١١٠): «النسبة إليها أذرَعي» بالفتح، وهي جمع (أذرعة)، و(أذرعة)، جمع ذراع ـ في لغة من ذكره، قال أبو الفتح الهمداني في «اشتقاق البلدان»: «وأذرعات: هي قرية من قرى الشام»، وقال الجوهري: «موضع بالشام»، قال خالد الأزهري: ولا منافاة بينهما. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٢) (م) والتقديرُ الإعرابيُّ للبيتِ: وأُولاتُ كذلك؛ أي: كالجَمْعِ بالألفِ والتاءِ، والجَمْعُ الَّذِي جُعِلَ اسمًا؛ أي: سُمِّيَ بِهِ بحيثُ صارَ عَلَمًا، ومثالُه: أَذْرِعَاتٌ، هَذَا الإعرابُ قد قُبِلَ فيه أَيْضًا، وأَذْرِعَاتٌ فِي الأصلِ: جَمْعُ أَذْرِعَةٍ، الَّذِي هو جَمْعُ ذِرَاعٍ، كَمَا قالُوا: رِجَالاتٌ وبُيُوتَاتٌ وجِمَالاتٌ، وقد سُمِّيَ بأَذْرِعَاتٍ بلدٌ فِي الشام [«معجم البلدان» (١/ ١٣٠)] (م).

(٣) في (ك): «ولات»!!

(٤) اسم جمع بمعنى: ذوات؛ لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وأصله (أُلَي)؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفًا، ثم حذفت لاجتماعها ـ مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه: (فعات): نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] فـ﴿أُوْلَٰتِ﴾ خبر (كان)؛ وهو منصوب بالكسرة، واسمها: ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل ﴿كُنَّ﴾: (كُون) ـ بضم الواو، بعد النقل إلى باب (فعُل) بضم العين، فاستثقلت (الضمة) على (الواو)، فنقلت منها إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) لأنه للمقابلة مراعاة لأصله، وهو حال الجمعية، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية =

أَذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتٍ) [*[١] هذا هو المذهَبُ الصحيحُ[٢].

وفيه مذهبانِ آخرانِ: **أَحَدُهما**: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ][٣][٤]، ويُزالُ منه التنوينُ، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتِ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتِ).

والثاني: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحةِ، ويُحْذَفُ مِنه التنوينُ[٥]، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتَ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتَ)[٦]، ويُرْوَى[٧] قولُه[٨]:

١٢ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ [١٦/ و] **أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي**[٩]

= والتأنيث أصلًا. «الخضري» (١/ ٤٧).

(١) من هنا يبدأ خرمٌ في النسخة (ك)، ينتهي عند قوله الآتي: «وأشارَ بقولِهِ: (**واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**) ـ إلى أنَّ الثلاثَ: وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحْذَفُ فِي الجزمِ».

(٢) مراعاةً للجمع، ويترك تنوين ذلك؛ مراعاة للعلمية والتأنيث، قال الأزهري في «التصريح» (١/ ٨٢): وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «ينصب بالكسرة».

(٤) مراعاةً لأصله، ويمنع التنوين نظرًا للعلتين؛ لأنه وإن كان للمقابلة ـ لكنه يشبه الصرف صورةً. والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله. «الخضري» (١/ ٤٧).

(٥) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاةً للتسمية.

(٦) بعدها في (س): «أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة». وكأن عينه انتقلت للعبارة السابقة، فتأمل!

(٧) ضرب عليها في (ع)، وكتب في حاشيتها: «ومنه».

(٨) كتب في حاشية (س): «قول امرئ القيس الكندي في محبوبته». وهو في «ديوانه» (ص٣١).

[ما ورد في (أذرعات)] (٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَذْرِعَاتٍ**)؛ فإنَّ أصلَه جَمْعٌ، كَمَا بَيَّنَّا فِي تقديرِ بيتِ الناظمِ، ثُمَّ نُقِلَ فصارَ اسمَ بلدٍ، فهو فِي اللفظِ جمعٌ، وفي المعنَى مفردٌ.
ويُرْوَى فِي هَذَا البيتِ بالأوجهِ الثلاثةِ التي ذكَرَها الشارِحُ: فأمَّا مَن رَوَاهُ **بالجرِّ** =

بكسرِ التاءِ منونةً كالمَذْهَبِ الأوَّلِ، **وبكَسْرِها** بلا تنوينٍ كالمذهَبِ الثاني، **وبفتحِها** بلا تنوينٍ كالمَذْهَبِ الثالثِ.

[إعـراب مـا لا ينصرف]

[ص] **[٤٣] وجُرَّ بـالـفـتـحـةِ مـا لا يَـنْـصَـرِفْ** ما لَم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ (ألْ) رَدِفْ[(١)]

[ش] أشارَ بهذا البيتِ إلى **القسم الثانِي** ممَّا نابَ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصَرِفُ، وحُكْمُه: أنه[(٢)] يُرْفَعُ بالضمَّةِ، [نحوُ: (جاءَ[(٣)] أحمدُ)][(٤)] ويُنْصَبُ بالفتحةِ، [نحوُ: (رأيتُ أحمدَ)][(٥)] ويُجَرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدَ). فنَابَتِ الفتحةُ عن الكَسرةِ، هذا إذا لم يُضَفْ أو يَقَعْ[(٦)]

= والتنوينِ: فإنما لاحَظَ حالَه قبلَ التسميةِ به، من أنَّهُ جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتيْنِ، والذين يُلاحِظُونَ ذلك يَسْتَنِدُونَ إِلَى أنَّ التنوينَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ تنوينُ المقابلةِ؛ إذ هو فِي مقابلةِ النونِ التي فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، وَعَلَى هَذَا لَا يُحْذَفُ التنوينُ، ولو وُجِدَ فِي الكَلِمَةِ مَا يَقْتَضِي منعَ صَرْفِها؛ لأنَّ التنوينَ الَّذِي يُحْذَفُ عندَ منعِ الصرفِ ـ هو تنوينُ التمكينِ، وهذا عندَهم كَمَا قُلنا تنوينُ المقابلةِ. وأمَّا مَن رَوَاهُ **بالكَسْرِ من غيرِ تنوينٍ** ـ وهم جماعةٌ مِنهم المُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ ـ فقد لَاحَظُوا فيه أمريْنِ: **أَوَّلُهما**: أنَّهُ جمعٌ بحسَبِ أصلِه، **وثانيهما**: أنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ؛ فأَعْطَوْهُ مِن كلِّ جِهَةٍ شَبَهًا؛ فمِن جِهَةِ كَوْنِهِ جَمْعًا ـ نَصَبُوه بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، ومِن جِهَةِ كونِه عَلَمَ مؤنَّثٍ ـ حذَفوا تَنْوِينَه.
وأمَّا **الذين رَوَوْهُ بالفتحِ مِن غيرِ تنوينٍ** ـ وهم جماعةٌ مِنهم: سِيبَوَيْهِ وابنُ جِنِّيٍّ ـ فقد لاحَظُوا حالتَه الحاضرةَ فقطْ، وَهِيَ: أنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ، فقدِ اجْتَمَعَ فيه العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ، وكلُّ اسمٍ تَجْتَمِعُ فيه العَلَمِيَّةُ معَ التأنيثِ ـ يَكُونُ مَمْنُوعًا من الصرفِ، فيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ (م).

(١) (م): **(رَدِفْ)** فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وسُكِّنَ للوقفِ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ من الاسمِ الموصولِ وَهوَ (ما)؛ أي: اجْرُرْ بِالفَتْحَةِ الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِه وكونِه غيرَ واقعٍ بعدَ ألْ (م).

(٢) في (س): «أن».

(٣) في (س)، (ع): «هذا».

(٤) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٦) في (س)، (ع): «لم يقع». ووضع فوقها في (ع) علامة نسخة.

بعدَ الألفِ واللامِ[١]، فإنْ أُضِيفَ جُرَّ بالكسرةِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدِكم)، وكذا إذا[٢] دَخَلَه[٣] الألفُ واللامُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأحمدِ)[٤]؛ فإنَّه يُجَرُّ بالكسرةِ[٥].

[إعراب الأمثلة الخمسة] [ص] [٤٤] واجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلانِ) النُّونَا ... رَفْعًا، و(تَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا)[٦]

[٤٥] وحَذْفُها (للجَزْمِ والنصبِ)[٧] سِمَهْ ... كـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَةْ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على ما يُعْرَبُ [من الأسماءِ بالنيابةِ][٨]؛ شَرَعَ

---

(١) **فإن قلتَ**: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) والجر بالكسرة؛ فهل يسمى منصرفًا؟ فيه خلافٌ مشهور.
قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٤٥): «والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو: (مررت بأحمدِكم)؛ وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسَنِكم).

(٢) في (س)، (ع): «إن».

(٣) في (س): «دخلته». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) (م) قدْ دَخَلَتْ (أَلْ) عَلَى العَلَم إمَّا للَمْحِ الأصلِ، وإمَّا لكثرةِ شَياعِه بسببِ تَعَدُّدِ المُسمَّى بالاسمِ الواحدِ ـ وَإِنْ تَعَدَّدَ الوَضْعُ، وقدْ أُضِيفَ العَلَمُ لذلكَ السببِ أيْضًا.
فمِن أمثلةِ دُخولِ (أَلْ) عَلَى العَلَم قولُ الراجِزِ:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلةِ إضافةِ العَلَم ـ قولُ الشاعرِ:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ (م)

(٥) (م) سواءٌ أكانَتْ (أَلْ) مُعَرِّفَةً، نحوَ: (الصلاةُ فِي المساجدِ أفضلُ منها فِي المنازلِ)، أو موصولةً؛ كالأعْمَى والأصَمِّ، واليَقْظَانِ، أو زائدةً؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ ـ يَمْدَحُ الوَلِيدَ بنَ يَزِيدَ:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بأعباءِ الخِلافةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ معَ كلٍّ واحدةٍ مِنها ـ يُجَرُّ بالكسرةِ (م).

(٦) رسمها في (س): «وتسئلونَ».

(٧) في (س): «للنصب والجزم».

(٨) في (س)، (ع): «بالنيابة من الأسماء».

فِي ذِكْرِ ما يُعْرَبُ مِن الأفعالِ بالنيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ[1].

فأشارَ بقولِهِ: (**يَفْعَلَانِ**) إلى كلِّ فِعْلٍ اشْتَمَلَ على ألفِ اثنيْنِ، سواءٌ كانَ فِي أوَّلِه (الياءُ)، نحوُ: (يَضْرِبانِ)، أو (التاءُ)، نحوُ: (تَضْرِبانِ).

وأشارَ بقولِهِ: (**وتَدْعِينَ**) إلى كلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ به ياءُ مُخاطبةٍ[2]، نحوُ: (أنتِ تَضْرِبِينَ).

---

(١) هذه الأمثلة لا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة؛ لئلا يحذفها الجازم. وهي ضمائر، ولا يمكن الإتيان بحرف علة آخر؛ لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيًا ـ فرفعوها بالنون؛ لشدة شبهها بأحرف العلة، ولذا تدغم فيها نحو: (مِنْ وَالٍ)، وتبدل ألفًا في الوقف على نحو: (آذَنَ)، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف. [علة عدم إعراب الأمثلة الخمسة بأحرف العلة الموجودة]

وإنّما خُصّت النون؛ لأنها أقرب الحروف إلى حروف المدّ واللين، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحوَ: (يضربانِ)، و(تضربانِ)، وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في ثنية الأسماء، لا فرق بينها. [علة اختصاص الأمثلة الخمسة بالنون]

وكانت مع الواو والياء في مثل: (يضربونَ)، و(تضربينَ) مفتوحة؛ لثقل الكسرة بعد الياء والواو، كما كان كذلك في الجمع، نحو: (الزيدون)، و(العمرين). فإذا قلت: (يضربان)، و(تضربان)، و(يضربون) و(تضربون)، و(تضربين)، كان مرفوعًا لا محالةَ، ولا تحذف هذه النون إلَّا لجزمٍ ونصبٍ، ولا تثبت إلَّا لرفع. فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

فشاذّ، فسبيله عندنا على تشبيه (لَمْ) بـ(لَا). ومثله قول الآخر:

أن تَهْبِطِينَ بِلادَ قو ... م يَرْتَعُونَ من الطّلاحِ

فهذا على تشبيه (أن) بـ(مَا) المصدريّة. وهذا طريق الكوفيين؛ فأمّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على أنها المخفّفة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ، والمراد: أنه تهبطين، فاعرفه.

«شرح المفصل» (٧/ ١٧)، و«الخضري» (١/ ٤٨).

(٢) في (س)، (ع): «المخاطبة».

وأشارَ بقولِهِ: (**وتَسْأَلُونَ**) إلى كلِّ فِعلٍ اتَّصَلَ به واوُ الجمعِ، نحوُ: (أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ)، سواءٌ [١٦/ظ] كانَ فِي أوَّلِه (التاءُ)؛ كما مَثَّلَ، أم[١] (الياءُ)، نحوُ: (الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ).

فهذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي (يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ)[٢]، و(يَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ)[٣] و(تَفْعَلِينَ) ـ تُرْفَعُ بالنونِ[٤]، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحَذْفِها، فنابَتِ النونُ فيها[٥] عن الحركةِ التي هي الضمَّةُ، نحوُ: (الزَّيْدَانِ يَفْعَلانِ)، فـ(يَفْعَلانِ): فِعْلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه: ثُبُوتُ النونِ، (وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ)[٦] بحذفِها، نحوُ: (الزيدانِ لنْ يَقُوما، ولم[٧] يَخْرُجا) فعلامةُ (النصبِ [و)[٨] الجزم][٩]: سقوطُ النونِ[١٠] مِن (يَقُومَا ويَخْرُجَا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

---

(١) في (ن): «أو»، وكتب في حاشية (ع) أنها كذلك في نسخةٍ.

(٢) في (ص): «تفعلان ويفعلان».

(٣) في (ص): «وتفعلون ويفعلون».

(٤) في (ن): «بثبوت النون».

(٥) في (ن): «فيه».

(٦) في (س)، (ص): «وينصب ويجزم».

(٧) في (س)، (ص)، (ع): «ولن».

(٨) ما بين القوسين ليس في (س)، (ص).

(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ع).

(١٠) لا يرد ثبوتها في: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأن هذه نون النسوة، والواو فيه لام الفعل؛ فوزنه (يفعلن) بالبناء على السكون، بخلاف: (الرجال يعفون)؛ فإن واوه ضمير الجمع ونونه للرفع، يحذفها الناصب نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأصله: (تعفوون)، بواوين حذفت الأولى، وهي لام الفعل؛ للإعلال، والنون للنصب، وقد تحذف النون ـ بلا ناصب وجازم وجوبًا مع نون التوكيد، وجوازًا بكثرة مع نون الوقاية. ويجوز إدغامها فيها وفكهما، وقد قرئ: ﴿تأمرونني﴾، بفك النونين وإدغامهما وبنون واحدة، والصحيح: أنها نون الوقاية لا الرفع، وبقلَّة فيما عدا ذلك ـ كحديث: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**» [مسلم (٥٤)]؛ أي: لا تدخلون ولا تؤمنون، وأصل تحابوا: تتحابوا؛ أفاده خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٨٦) ومقتضاه: جواز ذلك في السعة، لكن في «الهمع» (١/ ٢٠١)، وغيره: لا يقاس عليه اختيارًا؛ قاله الخضري (١/ ٤٨).

[إعراب المعتل من الأسماء]

[ص] [٤٦] وسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسماءِ مَا كالْمُصْطَفَى، والمُرْتَقِي مَكَارِمَا[(١)]

[٤٧] فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قد قُصِرَا[(٢)]

[٤٨] والثَّانِ مَنْقُوصٌ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ ورَفْعُهُ يُنْوَى، كذا أيْضًا يُجَرْ

[ش] شَرَعَ فِي ذِكْرِ إعرابِ المُعْتَلِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ. (ثُمَّ ذَكَرَ)[(٣)] أنَّ ما كانَ مِثلَ (**المُصْطَفَى والمُرْتَقِي**) يُسَمَّى مُعْتَلًّا، وأشارَ بـ(**المُصْطَفَى**): إلى ما فِي آخِرِه ألفٌ [لازمةٌ قبلَها فتحةٌ][(٤)]، مِثلُ (عَصا[(٥)] ورَحَى[(٦)]) وأشارَ بـ(**المُرْتَقِي**): إلى ما فِي آخِرِه ياءٌ، مكسورٌ ما قبلَها، نحوُ: (القاضِي والدَّاعِي).

ثم أشارَ إلى أنَّ[(٧)] ما فِي آخِرِه ألفٌ [مفتوحٌ ما قبلَها][(٨)]؛ يُقَدَّرُ فيه جميعُ[(٩)] حركاتِ الإعرابِ[(١٠)]: الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وأنه يُسمَّى المقصورَ.

---

(١) (م) المعنى: سمِّ مَا كَانَ آخرُه ألفًا كالمُصْطَفَى، أو مَا كَانَ آخرُه ياءً كالمُرْتَقِي، حالَ كونِه من الأسماءِ، لا مِن الأفعالِ ـ مُعْتَلًّا (م).

(٢) (م) المعنى: فالأوَّلُ ـ وَهوَ مَا آخِرُه ألفٌ مِن الأسماءِ كالمُصْطَفَى ـ الإعرابُ جميعُه ـ أي: الرفعُ والنصبُ والجرُّ ـ قُدِّرَ عَلَى آخرِه الَّذِي هو الألفُ، وهذا النوعُ هو الَّذِي قد قُصِرا؛ أي: سُمِّيَ مَقْصُورًا، من القصرِ بمعنى الحَبْسِ، وإنما سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه قد حُبِسَ ومُنِعَ مِن جِنْسِ الحركةِ (م).

(٣) في (ن): «فذكر».

(٤) من (ن).

(٥) وضع في (ص)، (ع) على حرفي العين والصاد فتحةً، ورسمت في (ع): «عصى».

(٦) رسمت في (س)، (ص)، (ع): «رَحَا». ووضع على الحاء فتحةً في (س)، (ص)، وزاد في (ص)، (ع): فتحة على الراء ـ أيضًا.

(٧) ليس في (ع).

(٨) من (ن).

(٩) من (ن).

(١٠) وهذا غير الكسرة فيما لا ينصرف؛ فإنه تقدر فيه الفتحة. وهذا التقدير: لتعذر النطق بالحركات وإظهارها على الألف؛ لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس ـ يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة. «الخضري» (١/ ٤٩)، و«كشف النقاب» =

. . . .

= (١/ ٢٩٠ رفع الحجاب).

[ضابط التعذر] وضابط التعذر: ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره.

[المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية] **[المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية]:**

هي سبعة عشر موضعًا:

الأول: المقصور؛ نحو: جاء الفتى.

الثاني: المنقوص؛ نحو: جاءت أسماء.

الثالث: ما سكن للوقف؛ نحو: جاء زيدْ.

الرابع: الإدغام؛ نحو: يضرب بَّكر وداود جالوت.

الخامس: التخفيف؛ كتسكين ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿بُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، و﴿رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣١]، ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. والصحيح: جوازه نثرًا للقراءة به في السبع.

السادس: الاتباع؛ نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

السابع: المحكي؛ كالعلم المركب إسنادًا.

الثامن: المضاف لياء المتكلم حتى في حال جره؛ لسبق حركة المناسبة على الإعراب.

التاسع: ما بدل ياء المناسبة؛ كيا غلامًا.

العاشر: التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الحادي عشر: ما أدغم في آخره؛ كلم يشد.

الثاني عشر: ما حرك من القوافي كقوله:

أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

والظاهر: أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلًا.

الثالث عشر: تقدير (النون) في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ـ كما مرَّ.

الرابع عشر: تقدير الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكن؛ كأبي الرجل.

الخامس عشر: تقدير ألف المثنى؛ كغلاما المرأة.

السادس عشر: تقدير (الواو) و(الياء) في جمع غير المقصور؛ كصالحو القوم، ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. أما في جمع المكسور: فيحركان للساكن كياء =

[المقصور]

[فالمقصورُ: هو الاسمُ المعرَبُ الذي في[1] آخِرِه ألفٌ لازمةٌ، (فاحْتَرَزَ بـ(الاسمِ) من[2] الفعلِ)[3]، نحوِ: يَرْضَى[4] وبـ(المُعْرَبِ) من[5] المبنيِّ، نحوِ*: ذَا، «وبـ(الألِفِ) من المنقوصِ، نحوِ: القاضِي، كما سيأتي»[6]، وبـ(لازمةٌ) (مِن المُثَنَّى فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: الزيدانِ؛ فإنَّ ألِفَه لا تَلْزَمُه؛ إذ تُقْلَبُ ياءً فِي الجرِّ والنصبِ، نحوِ: رأيتُ الزيدَيْنِ)[7][8].

= المثنى، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبدًا. والظاهر: أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر.

السابع عشر: تقدير الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعًا؛ كجاء مسلمي؛ لذهاب صورتها، إذ أصله: مسلمون لي، حذفت النون واللام للإضافة، وقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها.

قال ابن الحاجب: وتقديرها للثقل؛ لأن الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم. فرُدَّ عليه: بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولى، فاللائق: أنه للتعذر نظرًا للحال الراهنة ـ كما قدروه في الفتى للتعذر، مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة؛ بل تثقل، لكن أنت خبيرٌ بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفًا ـ ليس مجرد الثقل كما هنا؛ بل تحركه بأي حركةٍ كانت، ولو خفيفة ـ مع فتح ما قبله؛ فاعتبر فيه الحال الراهنة؛ لأن الياء الأصلية ـ لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا؛ فتدبر هذا.

والمختار ـ وفاقًا لأبي حيان ـ أن إعرابه لفظي؛ لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية ـ لا يقتضي تقديرها، والله أعلم. انظر: «حاشية الخضري» (١/ ٥١)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٩٢).

(١) ليس في (س)، (ع). (٢) في (ع): «عن».

(٣) العبارة في (س): «فخرج بالاسم [١٧/و] الفعلُ». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) وخرج الحرف كـ (إلى)؛ فهذا آخره ألف قبلها فتحة، ولا يسمى مقصورًا؛ لأنه حرف؛ والمقصور خاص في الاصطلاح بالاسم.

(٥) في (ع): «عن».

(٦) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (س): «وبقولنا: «ألف» ـ ما آخره ياء، وهو المنقوص، نحو القاضي».

(٧) مكان هذه العبارة ـ بين القوسين ـ في (س): «نحو الزيدان».

[الاشتقاق اللغوي لـلام المقصور]

(٨) **[الاشتقاق اللغوي للمقصور]**: =

. . . .

= المقصور: اسم مفعول من القصر، وسمّي مقصورًا لأحد أمرَيْن:

الأول: إمّا أن يكون من القَصْر، وهو الحَبْس؛ من قوله ﷻ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ۝٧٢﴾ [الرحمٰن: ٧٢].

ومنه قول الشاعر:

قد قصَرْنا السناءَ بَعدُ عَليهِ ... وهْو للذَّودِ أن يُقَسَّمنَ جارُ

ومنه قول الآخر:

وأنتِ التي حبّبتِ كل قَصِيَرةٍ ... إلى وإن لم تَدرِ ذاك القصائرُ

عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطَى شَرُّ النساء البَحاتِرُ

الثاني: أو من (قَصَرْتُه)؛ أي: نقصته من قَصْر الصلاة؛ من قوله تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]؛ أي: تنقُصوا من عدد رَكَعاتها، أو هَيْأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عما استحقه من الإعراب. «أسرار العربية» (ص٥٧)، و«شرح المفصل» (٦/ ٤٤ ـ ٤٥).

[أنواعه]:

[أنواع الاسم المقصور] والمقصور على ضربَيْن: منصرفٌ، وغيرُ منصرف.

[١ ـ المنصرف] **١ ـ المنصرف**: ما يدخله التنوينُ وحدَه؛ نحو: (عصا)، و(رحى). ثمّ يلتقي ساكنان الألفُ، التي هي لام الكلمة، والتنوينُ بعدها ساكنٌ، فيحذف لالتقاء الساكنين. **وكانت الألف أوْلى بالحذف** من التنوين لوجوه ثلاثة:

أحدُها: أن التنوين دخل لمعنًى، ويزول بزَوالِ ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنّها لام الكلمة.

الثاني: أنّ الألف إذا حُذفت، بقي قبلها ما يدلّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها؛ وليس على حذف التنوين دليلٌ.

الثالثُ: أن الساكن الأول ـ هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع، فلذلك تقول: (هذا عصًا)، و(رأيت عصًا)، و(مررت بعصًا)، بالتنوين من غير ألف.

[٢ ـ غير المنصرف] **٢ ـ غير المنصرف**: ما كان في آخِره ألفُ التأنيث المفردةُ؛ نحو: (حُبْلَى) و(سَكْرَى). فهذا **لا يدخله شيءٌ** من الإعراب؛ لأنّ في آخِره ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركةَ؛ **ولا يدخله التنوين**؛ لأنّه غير منصرف، لأجل التأنيث اللازم، فتقول: (هذه حُبْلَى وسَكْرَى)، و(رأيت حبَلى وسكرَى)، و(مررت بحبلَى =

[المنقوص] وأشارَ بقولِه: (والثانِ منقوصٌ) إلى المُرْتَقِي](1)، فالمنقوصُ(2): هو الاسمُ المعرَبُ الذي آخرُه ياءٌ لازمةٌ(3) قبلَها كسرةٌ(4)، * نحوُ: المُرْتَقِي، فاحْتَرَزَ(5) بـ(الاسمِ) عن الفعلِ، نحوِ: يَرْمِي، وبـ(المُعْرَب) عن المبنيِّ، نحوِ: *(6) الذي، وبقولِنا: (قبلَها كسرةٌ) مِنَ(7) التي قَبْلَها سكونٌ، نحوِ: ظَبْيٍ ورَمْيٍ، وهذا(8) معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيحِ؛ فِي رَفْعِه بالضمَّةِ، ونصبِه بالفتحةِ، وجَرِّه بالكسرةِ.

وحكمُ هذا المنقوصِ: أنه يَظْهَرُ فيه النصبُ(9) نحوُ: (رأيتُ

= وسكرَى)، فالألفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحْذَف، إلَّا إذا لقِيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، نحوَ: (حُبْلَى الْقَوْمِ) و(سَكْرَى ابْنِكَ). «شرح المفصل» (١/ ١٢٩).

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٢) في (س)، (ص): «والمنقوص». (٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) [لِمَ سمي بالمنقوص؟]: [علة تسمية الاسم المنقوص بهذا الاسم]
سمّي منقوصًا؛ لأنه نقص شيئَيْن: حركةً وحرفًا. فالحركةُ: هي الضمّة أو الكسرة حُذفت للثقل؛ والحرفُ هو الياء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: (هذا قاضٍ، يا فَتَى)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ، يا فتى). وكان الأصل: (هذا قاضِيٌ)، بضمّ الياء وتنوينها، و(مررت بقاضِيٍ)، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها؛ لأنّها قد صارت مَدَّةً كالألف، لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لما تقدّم، ولمّا حُذفت سكنت الياءُ، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه في المقصور. فلذلك تقول في الرفع: (هذا قاضٍ)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ). قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقال: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وتقول في النصب: (رأيت قاضِيًا)، تُثْبِت الفتحة لخفتها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. «شرح المفصل» (١/ ١٢٩).

(٥) في (س): «واحترز»، وفي (ص): «فاحترزنا».

(٦) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ع)، قد يكون انتقال نظرٍ.

(٧) في (ن): «عن». (٨) في (ن): «فهذا».

(٩) [بعض العرب يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة في حالتي الرفع والجر] (م) من العربِ مَن يُعامِلُ المنقوصَ فِي حالةِ النصبِ معاملَتَه إيَّاه فِي حالتَي الرفعِ =

القاضِيَ)، وقالَ اللهُ تعالى(١): ﴿(يَـٰقَوْمَنَآ)(٢) أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ؛ [لِثِقَلِهِمَا على الياءِ(٣)](٤)، نحوُ:

= والجرِّ، فيُقدِّرُ فيه الفتحةَ عَلَى الياءِ أَيْضًا؛ إجراءً للنصبِ مُجْرَى الرفعِ والجرِّ، وقد جاءَ مِن ذَلِكَ قولُ مَجْنُونِ لَيْلَى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... ودَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقولُ بِشْرِ بنِ أبي خَازِمٍ، وَهوَ عربيٌّ جاهليٌّ:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِن أَسماءَ كَافِي ... وليسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنتَ تَرَى المجنونَ قالَ: (أَنَّ وَاشٍ)؛ فسَكَّنَ الياءَ ثمَّ حَذَفَها ـ مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ لكونِه اسمَ «أنَّ»، وتَرَى بِشْرًا قالَ: (كَافِي) معَ أَنَّهُ حالٌ مِن النَّأْيِ أو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ.

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي ذلك؛ فقالَ المُبَرِّدُ: هو ضرورةٌ، ولكنَّها من أحسنِ ضَرُورَاتِ الشعرِ. والأصحُّ: جوازُه فِي سَعَةِ الكلامِ؛ فقد قُرِئَ (**مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ**) [قراءة جعفر بن محمد الصادق ـ كما في «المحتسب لابن جني» (١/ ٢١٧)]، بسكونِ الياءِ (م).

(١) كان الأليق أن يقال: قال الله تعالى ـ فيما حكاه عن الجنّ المؤمن.. إلخ. ولهذا نظائر في كلام ابن عقيل ستأتي، فليتدبر ذلك.

(٢) ليس في (س)، لكن كتبها في الحاشية؛ استدراكًا، وعليها علامة التصحيح.

(٣) من (ن)، وهو اسم طائر ـ كما في «النحو الوافي» (١/ ١٨٨).

(٤) [بعض العرب: يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر معاملة النصب] (م) مِن العربِ مَن يُعامِلُ **المنقوصَ** فِي حالتَي الرفعِ والجرِّ ـ كَمَا يُعامِلُه فِي حالةِ النصبِ، فيُظْهِرُ الضمَّةَ والكسرةَ عَلَى الياءِ كَمَا يُظْهِرُ الفتحةَ عليها، وقد وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ ماضِيٍ ... ويومًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ

وقولُ الشَّمَّاخِ بنِ ضِرَارٍ الغَطَفَانِيِّ:

كأَنَّهَا وقدْ بَدَا عَوَارِضُ ... وفاضَ مِن أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقولُ جَرِيرٍ ـ أَيْضًا:

وعِرْقُ الفَرَزْدَقِ شَرُّ العُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

ولا خِلافَ بينَ أَحَدٍ مِن النُّحَاةِ ـ فِي أَنَّ هَذَا ضرورةٌ لا تَجُوزُ فِي حالةِ السَّعَةِ، **والفرقُ بينَ هَذَا والذي قبلَه**: أنَّ فيما مَضَى حَمْلَ حالةٍ واحدةٍ عَلَى حالتَيْنِ، ففيه حملُ النصبِ عَلَى حالتَي الرفعِ والجرِّ، فأَعْطَيْنَا الأقلَّ ـ وَهوَ النصبُ ـ حكمَ =

(جاءَ[1] القاضِي، ومَرَرْتُ بالقاضِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ، وعلامةُ الجرِّ: كسرةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ.

[مذهب الكوفيين في المعتل بالواو]

وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ ـ أنَّ الاسمَ لا يكونُ فِي آخِرِه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ. نعمْ إنْ كانَ مبنيًّا وُجِدَ ذلك فيه، نحوُ: هو، ولم يُوجَدْ ذلك فِي المُعرَبِ ـ إلَّا فِي الأسماءِ الستَّةِ فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: (جاءَ أَبُوه)، وأجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ فِي موضعيْنِ آخريْنِ:

أحدُهما: ما سُمِّيَ به مِن الفعلِ، نحوُ: يَدْعُو ويَغْزُو.

والثاني: ما كانَ أعجميًّا، نحوَ: هِنْدُو[2]، وقَمَنْدُو[3]. (والله أعلم)[4].

[تعريف الفعل المعتل وإعرابه]

[ص] **[٤٩] وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أو وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ**[5]

الأكثرِ؛ ولهذا جَوَّزَهُ بعضُ العلماءِ فِي سَعَةِ الكلامِ.

= ووَرَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ﵁: **(مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ)** [«المحتسب لابن جني» (١/ ٢١٧)]، أما هَذَا: ففيه حَمْلُ حالتَيْنِ ـ وهما حالةُ الرفعِ وحالةُ الجرِّ ـ عَلَى حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ حالةُ النصبِ، وليسَ مِن شأنِ الأكثرِ ـ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الأقلِّ؛ ومِن أجلِ هَذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ ضرورةٌ يُغْتَفَرُ مِنها مَا وقَعَ فِعلًا فِي الشعرِ، ولا يَنْقَاسُ عليها (م).

(١) في (ح): «جاءني».

(٢) في (ن): «سمندو». وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

أقول: «سمندو»: حصن ببلاد الروم، وفي شأنه قال المتنبي:

فإنْ يُقْدِمْ فَقَدْ زُرْنَا سَمَنْدُو ... وإن يُحْجِمْ فَمَوْعِدُه الخَلِيجُ

وينظر: «شرح معاني شعر المتنبي» لابن الإفليلي (١/ ٣٣٩)، وله ذكر في «معجم البلدان» (٣/ ٢٥٣)، **وأمّا «هندو»**: فلم أقف في معناه على شئ ـ مع كثرة نظر ومطالعة، فالله أعلم.

(٣) من (ن).
(٤) من (ع).

(٥) (م) (أيُّ) هو مجموعُ جملةِ الشرطِ والجوابِ ـ عَلَى الَّذِي نَخْتَارُه فِي أخبارِ أسماءِ الشرطِ الواقعةِ مبتدأً، والتقديرُ: أيُّ فعلٍ مضارعٍ كَانَ هو ـ أي: الحالُ والشأنُ ـ آخِرَه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ؛ فقدْ عُرِفَ هَذَا الفعلُ بأنه مُعْتَلٌّ، يُرِيدُ: أنَّ المعتلَّ من =

[ش] أشارَ إلى أنَّ المُعْتَلَّ مِن الأفعالِ: هو[1] ما كانَ فِي آخِرِه واوٌ (قَبْلَها ضمَّةٌ)[2]، نحوُ: يَغْزُو، [١٧/ظ] أو ياءٌ قبلَها كسرةٌ، نحوُ: يَرْمِي، أو ألفٌ قبلَها فتحةٌ، نحوُ: يَخْشَى.

[ص] [٥٠] فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجَزْمِ وأَبْدِ نَصْبَ ما كـ(يَدْعُو، يَرْمِي)[3]

[٥١] والرفعَ فيهما انْوِ، واحْذِفْ جَازِما ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذيْنِ البَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الإعرابِ فِي الفعلِ المعتَلِّ، فذَكَرَ أنَّ الألفَ يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزمِ، وهو الرفعُ والنصبُ، نحوُ: (زيدٌ يَخْشَى)، فيَخْشَى: مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألفِ، و(لَنْ يَخْشَى) فيَخْشَى: (فعل مضارع)[4] منصوبٌ وعلامةُ][5] النصبِ فتحةٌ مقدَّرَةٌ على الألفِ، وأمَّا الجَزْمُ فيَظْهَرُ؛ لأنَّه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ[6]، نحوُ: لم يَخْشَ.

وأشارَ بقولِهِ: **(وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي)** - إلى أنَّ النصبَ يَظْهَرُ فيما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ، نحوُ: **(لَنْ يَدْعُوَ ولَنْ يَرْمِيَ)**، وأشارَ بقولِهِ: **(والرفعَ فيهما انْوِ)** - إلى أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الواوِ والياءِ، نحوُ: (يَدْعُو ويَرْمِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ فِي[7] الواوِ والياءِ.

وأشارَ بقولِهِ: **(واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ)** إلى أنَّ الثلاثَ - وهي

= الأفعالِ المُعْرَبَةِ: هو مَا آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ؛ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ (م).

(١) ليس في (ص)، والذي في (ع): «وهو».

(٢) ليس في (س)، (ص)، وكتبها في النسختين في الحاشية تصحيحًا. وكذا قوله: (قبلها فتحة)، (قبلها كسرة) الآتيتين، فتأمل!

(٣) (م) يُرِيدُ: أنَّ مَا كَانَ من الأفعالِ المعربَةِ آخرَه ألفٌ - يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ؛ اللذانِ هُمَا غيرُ الجزمِ، ممَّا يَلْحَقُ الأفعالَ من أنواعِ الإعرابِ، وَمَا كَانَ من الأفعالِ المعربةِ آخِرَه واوٌ أو ياءٌ كَيَدْعُو أو كَيَرْمِي - يَظْهَرُ فيه النصبُ (م). [النصب يظهر في المعتل بالواو]

(٤) ليس في (ع)، (ح).

(٥) في (س): «فعلامته».

(٦) من (ن)، (ح). نعم، ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة: «الأخير».

(٧) في (ن): «على».

الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحْذَفُ فِي الجزمِ *][١]، نحوُ: ([لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ][٢]، ولم يَرْمِ)، فعلامةُ الجزمِ: حَذْفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

[ملخص الكلام في إعراب الفعل المعتل] وحاصلُ ما ذُكِرَ[٣]: أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الألفِ والواوِ والياءِ، وأنَّ الجزمَ يَظْهَرُ فِي الثلاثةِ[٤] بحذفِها، وأنَّ النصبَ يَظْهَرُ فِي [الواوِ وَالياءِ][٥] ويُقَدَّرُ فِي الألفِ[٦]. (والله ﷻ أعلم)[٧].

۞ ۞ ۞

---

(١) هنا انتهى الخرم المشار إليها آنفًا ـ في النسخة: (ك).

(٢) في (ك): «لم يغز، ولم يخش». (٣) في (ن): «ذكره».

(٤) في (ح): «الثلاث». ورسمت في (ع)، (ك) «الثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٥) في (ن): «الياء والواو».

(٦) [ما ورد عن العرب خلاف القاعدة السابقة] (م) وقد وَرَدَ عن بعضِ العربِ: نصبُ الفِعْلِ المضارعِ المُعْتَلِّ بالواوِ أو بالياءِ بفتحةٍ مقدَّرَةٍ، ومن ذَلِكَ قولُ عامرِ بنِ الطُّفَيْلِ:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عن وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

ومِن ذَلِكَ قولُ حُنْدُجِ بنِ حُنْدُجٍ:

ما أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَن دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صولُ

كما ورَدَ عنهم: جزمُ الفِعْلِ المعتلِّ بالسُّكُونِ، وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقولِ عَبْدِ يَغُوثَ:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا (م)

(٧) من (ح).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النكرةُ والمعرفةُ[(١)(٢)]

. . . .

---

(١) لما كان كثير من الأحكام النحوية تُبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية ـ شرع المصنف في الكلام عليهما.

واعلم أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة؛ من حيث كان الإخبار عن الشيء ثنيًا عن معرفة ذلك الشيء.

فإذا قلت: تكلم زيدٌ، حصلت به فائدةٌ. فإن قلت: تكلم إنسانٌ، لم يفد شيئًا، إذ لا يخلو الوجود من إنسان يتكلم، فقد كان هذا المعنى حاصلًا قبل الكلام به، فلم يفد الإخبار بذلك فائدة زائدة. وكذلك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، حصلت للمخاطب فائدة، فلو قلت: رجلٌ قائمٌ، لم يفد شيئًا، فلما كان الأمر هكذا، وكانت الإفادة في الغالب لا تحصل إلا مع المعرفة، والنكرة بضد ذلك، وأيضًا: فقد تقع النكرة في موضع لا تقع فيه المعرفة، وقد تحصل الفائدة بالنكرة على خلاف ما تحصل بالمعرفة ـ افتقر إلى بيان هذين النوعين لينبني حكم الإفادة على ذلك، فأخذ الناظم رحمه الله في ذكر ذلك ليصل الناظر إلى أحكام الجمل المفيدة بعد تحصيل ما يكون به الإخبار مفيدًا مما ليس كذلك، ثم إن النكرة لا تنحصر أنواعها، لكن قد تعرف بالرسم، والمعرفة تنحصر أنواعها؛ فأتى للنكرة برسم جامع مانع يميزها عن المعرفة. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٢)، «شرح الشاطبي للألفية» (١/ ٢٤٢).

(٢) (م) أصلُ النَّكِرَةِ ـ مَصْدَرُ (نَكِرْتُ الرجلَ) ـ بكسرِ الكافِ ـ وفي القرآنِ الكريمِ: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠]، وأصلُ المعرفةِ: مصدرُ (عَرَفْتُ الرجلَ) مِن بابِ ضَرَبَ. أو يَكُونُ أصلُ النكرةِ: اسمَ مصدرِ (نَكَّرْتُ) بتشديدِ الكافِ، والمعرفةِ اسمَ مصدرِ (عَرَّفْتُ) بتشديدِ الراءِ ـ ثمّ نُقِلَ كلٌّ مِنهما: **الأوّل**: اسمًا للاسمِ المنكَّرِ، **والثاني**: اسمًا للاسمِ المعرَّفِ، وهما حينَئذٍ اسْما جِنْسٍ وليسا عَلَمَيْنِ؛ وإلَّا لَوَجَبَ مَنْعُهما من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ اللفظيِّ؛ كحَمْزَةَ وطَلْحَةَ (م).

[فائدة جليلة]:

[المعرفة مصدر وقع موقع الاسم]

اعلم أن المعرفة ـ من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة: =

. . . .

= الشيء المعروف؛ كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]؛ أي: مَخْلُوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى **المنكور**، والمرادُ بالمعرفة: (ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه)، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا؛ كقول القائل لمن يخاطبه: (في داري رجلٌ)، و(لِي بُسْتانٌ)، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا، نحو قولك: (أنا في طَلَبِ غلامٍ أشتريه، ودارٍ أكتريها)، ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه.

[الأصل في الاسم كونه نكرةً]

والنكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ ـ هذا مذهب سيبويه؛ لأنّ الاسم نكرة في أوّلِ أمره؛ مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه؛ كقولك: (رجلٌ)، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: (الرجلُ)، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرةُ سابقةٌ؛ لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائرِ أُمّتِه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلّا وأصلُها النكرة؛ إلّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له ﷻ، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدّث عن النكرة، لَمَا علم المخاطبُ عمَّن الحديثُ، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا: أنّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأةٍ، ثمّ يُميَّز باللَّقَب، والاسم. «شرح الكتاب» للسيرافِي (٦/ ٨١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٥٢).

نعم، ذهب الكوفيون وابن الطراوة ـ إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيدٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف.

ومنها: ما لا يفارقه التعريف أصلًا كالمضمرات.

ومنها: ما التنكير فيه قبل التعريف، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذان الأستاذ أبو علي؛ بأن قال: لم يلتفت سيبويه هنا في التعريف والتنكير ـ إلا إلى حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود ـ كان التنكير قبل التعريف صحيحًا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير؛ إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله سيبويه صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي =

[تعريف النكرة] [ص] [٥٢] نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا(١) أو واقعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا [١٨/ و]

[ش] النكرةُ: ما يَقْبَلُ (أَلْ)، وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ، أو يَقَعُ موقعَ ما يَقْبَلُ (أَلْ)(٢). . . . .

= حصل له التعريف تناوله النكرة قبل. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

[العلاقة بين النكرة والعموم] (١) **[العلاقة بين النكرة والعموم]**:

وقد تكلم النحويون هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أنكر النكرات شيءٌ ثم مُتحيزٌ ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوانٌ ثم ماشٍ ذو رجلين ثم إنسانٌ ثم رجلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، **فشيءٌ** ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، **ومتحيزٌ** في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، **وجسمٌ** في مرتبته هيئةٌ، **ونام** في مرتبته غير نامٍ كالحجر، **وحيوان** في مرتبته جمادٌ، **وماشٍ** في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، **وذو رجلين** في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، **وإنسانٌ** في مرتبته بهيمةٌ، **ورجلٌ** في مرتبته امرأةٌ. **وضابط هذا**: أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٣).

(٢) حال من (أل) أي: حالة كون (أل) مؤثرًا فيما دخل عليه.

[الاعتراض على تعريف الناظم للنكرة] (م) **اعْتَرَضَ قومٌ عَلَى هَذَا التعريفِ**: بأنه غيرُ جامعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ لنَا أسماءَ نكراتٍ لا تَقْبَلُ (أَلْ)، ولا تَقَعُ موقِعَ مَا يَقْبَلُ أَلْ، وَذَلِكَ أربعةُ أشياءَ:

الحالُ فِي نحوِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، **والتمييزُ** فِي نحوِ: (اشْتَرَيْتُ رِطْلًا عَسَلًا)، **واسمُ لا النافيةِ للجنسِ** ـ فِي نحوِ: (لا رجلَ عندَنا)، **ومجرورُ رُبَّ** فِي نحوِ: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُهُ).

والجوابُ: أنَّ هذه كلَّها تَقْبَلُ (أَلْ) مِن حَيْثُ ذاتُها، لا مِن حَيْثُ كونُها حالًا، أو تَمييزًا، أو اسمَ لا، أو مجرورَ رُبَّ.

واعْتُرِضَ عليه أَيْضًا: بأنه غيرُ مانعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ بعضَ المعارِفِ يَقْبَلُ (أَلْ)؛ نحوُ: يهودَ ومجوسَ، فإنَّكَ تقولُ: اليهودُ، والمجوسُ. وبعضُ المعارفِ يقعُ موقِعَ مَا يَقْبَلُ (أَلْ)، مثلُ: ضَمِيرِ الغائبِ العائدِ إِلَى نكرةٍ، نحوُ قولِكَ: لَقِيتُ رَجُلًا فأَكْرَمْتُه، فإنَّ هَذَا الضميرَ واقعٌ موقعَ (رجلٍ) السابقِ وَهوَ يَقْبَلُ (أَلْ).

والجوابُ: أن يهودَ ومجوسَ اللذيْن يَقبلانِ (أَلْ) ـ هُمَا جَمْعُ يَهُودِيٍّ ومَجُوسِيٍّ، فهما نَكِرَتَانِ، فَإِنْ كانَا عَلَمَيْنِ عَلَى القَبِيلَيْنِ المعروفَيْنِ لم يَصِحَّ دخولُ (أَلْ) عليهما. =

فمثالُ ما يَقْبَلُ (ألْ)، [وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ][1] (رجلٌ)، تقولُ[2]: الرجلُ.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (وتُؤَثِّرُ[3] فيه التعريفَ) ممَّا يَقْبَلُ (ألْ) ولا يُؤَثِّرُ[4] فيه التعريفَ، كعَبَّاسٍ عَلَمًا؛ فإنَّكَ تقولُ فيه[5]: العباسُ، فتَدْخُلُ[6] [عليه (ألْ)][7] لكنَّها[8] لم تُؤَثِّرْ فيه التعريفَ؛ لأنَّه معرفةٌ[9] قبلَ دخولِها عليه[10].

ومثالُ ما وَقَعَ موقعَ ما يَقْبَلُ (ألْ): ذو التي بمعنى صاحبٍ، نحوُ: (جاءَنِي ذو مالٍ)؛ [أي: صاحبُ مالٍ][11]، فذو نكِرةٌ، وهي لا تَقْبَلُ (ألْ) [لكنها واقعةٌ موقِعَ (صاحبٍ)][12]، وصاحبٌ يَقْبَلُ (ألْ)، نحوُ: الصاحبُ.

= وأمَّا ضميرُ الغائبِ العائدُ إِلَى نَكِرَةٍ ـ فهو عندَ الكُوفِيِّينَ نكرةٌ، فلا يَضُرُّ عندَهم صِدْقُ هَذَا التعريفِ عليه.

والبَصريُّونَ يَجْعَلُونَه واقعًا موقعَ (الرجلِ)، لا مَوْقِعَ رَجُلٍ، وكأنَّكَ قلتَ: لَقِيتُ رجلًا فأكْرَمْتُ الرجلَ، كَمَا قالَ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. وإذا كَانَ كذلك: فهو واقعٌ موقعَ مَا لا يَقْبَلُ (ألْ)، فلا يَصْدُقُ التعريفُ عليه (م).

(١) من (س)، (ن).
(٢) في (ص)، (ن): «فتقول».
(٣) في (ك)، (ع): «ويؤثر».
(٤) في (ص)، (ن): «تؤثر».
(٥) من (ن).
(٦) في (ك): «تدخل».
(٧) في (س): «(أل) عليه».
(٨) في (ح): «ولكنها».
(٩) في (س)، (ك): «معرف».
(١٠) وإنما دخلت عليها «أل» للمح الأصل بها وهو التنكير، كـ(النعمان)؛ فإنه في الأصل: اسم عين للدم؛ بالدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه: أن (أل) في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي «شرح الألفية» (١/ ٣٥٧): لم تدخل عليها وهي أعلام؛ بل على تقدير تنكيرها، لتكون (أل) مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على (القائم والقاعد) وبابه، وهذا معنى ما ذكر سيبويه «الكتاب» (٢/ ١١٠) وما بعدها. ثم قال: فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرًا، ولمح الصفة؛ صار التعريف مشكلًا. **وأجاب عنه** ـ بما حاصله: أنها لم تؤثر تعريفًا، فيما لم يكن فيه تعريف. قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٩٤): «وفيه نظر يظهر بالتأمل». [ما تفيده (ال) إذا دخلت على الأعلام]
(١١) ليس في (ص).
(١٢) ليس في (ك).

[المعرفة] [ص] **[٥٣]** **وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَـ(هُم، وذِي، وهِنْدَ، وابْنِي، والغُلَامِ، والَّذي)**[١]

[ش] أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفةُ[٢]، وهي ستَّةُ أقسامٍ: **المُضْمَرُ** كهُمْ، واسمُ الإشارةِ كذِي، **والعَلَمُ** كهِنْدَ، **والمُحَلَّى بالألِفِ واللام** كالغلام، **والموصولُ**؛ كالذي، وما أُضِيفَ إلى واحدٍ مِنها[٣]؛ كابني[٤].

---

(١) (م) **(وذِي، وهِنْدَ، وَابْنِي، والغُلامِ، والذي)** كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى **(هُمْ)**، وفي عبارةِ المصنِّفِ قَلْبٌ، وَكَانَ حَقُّه أنْ يقولَ: والمعرفةُ غيرُ ذلكَ؛ لأنَّ المعرفةَ هِيَ المحدَّثُ عنها.

وهذه العبارةُ تُنْبِئُ عن انحصارِ الاسمِ فِي النكرةِ والمعرفةِ، وَذَلِكَ هو الراجحُ عندَ علماءِ النحوِ، ومنهم قومٌ جَعَلُوا الاسمَ عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: النكرةُ، وَهوَ مَا يَقْبَلُ أَلْ؛ كرجلٍ وكريم.

والثاني: المعرفةُ، وَهوَ مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي شيءٍ بعينِه؛ كالضَّمِيرِ والعَلَم.

والثالثُ: اسمٌ لا هو نكرةٌ ولا هو معرفةٌ، وَهوَ مَا لا تَنْوِينَ فيه ولا يَقْبَلُ (أَلْ)؛ كمَن وما، وهذا الرأيُ ليسَ بسَديدٍ (م).

(٢) يرى الناظم كما في «شرح التسهيل» (١/ ١١٥): أنه لا يمكن حد المعرفة، وردَّه أبو حيان في «التذييل» (٢/ ١٠٧).

ويمكن الجمع: بأن عدم الإمكان يراد به عسر الحد، وهذا قد يسلم من وجهٍ. والله أعلم.

(٣) ليس في (ع)، وكتبها في الحاشية تصحيحًا. والذي في (ك): «منهما».

[مراتب المعارف] (٤) لم يذكر مراتب المعارف، وقد جعلها في «التسهيل» (١/ ١١٥ الشرح) ست مراتب، فأعلاها: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب ـ السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم الموصول وذو الألف واللام، وأما المضاف: فبحسب المضاف عليه.

وقال في «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٢):

[المضمر أعرف المعارف عند الناظم]

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ ... واسم إشَارَةٍ ومَوصُولٌ مُتَمْ
وذُو أَدَاةٍ أو مُنَادى عُيِّنَا ... فَذُو إضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

قال الخضري (١/ ٥٣): «وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون، ونحو أجمع في التوكيد ـ لذكرها في أبوابها، وذكر (سحر) فيما لا ينصرف، ويقاس به (أمس)، وبعضهم: يرد ذلك إلى ما هنا؛ لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة، والباقي بـ(أل) مقدرة، لكن اختار في «التسهيل» (ص١٧٩): أن =

وسَنَتَكَلَّمُ[١] على هذه الأقسامِ، [إن شاء الله تعالى][٢]. (والله ﷻ أعلم)[٣].

[تعريف الضمير]

[ص] [٥٤] فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ[٤] ـ كـ(أَنْتَ، وَهْوَ) ـ سَمٌّ بالضميرِ

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ (الضميرَ)[٥][٦]: ....

= تعريف المنادى بالمواجهة له، والإقبال عليه؛ لا بـ(أل) فليس مما هنا.

[لفظ الجلالة أعرف المعارف على الإطلاق]

واعلم، أن (اسم الجلالة) أعرف المعارف **إجماعًا**. ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة. وأعرفه: ضمير المتكلم، فالمخاطب، فالغائب: السالم من الإبهام؛ بأن يتقدمه اسم واحد كما في «التصريح» (١/ ٩٦ شرح خالد)، بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته، فهذا كالعَلَم أو دونه، والمراد العَلَم الشخصي ـ كما في «التسهيل» (ص٣٠) وما بعدها. أما الجنسي: فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه ـ عند المصنف مطلقًا، وعند الأكثر، إلَّا المضاف للضمير فكالعلم؛ لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف؛ بل مثله أو دونه. **ورُدَّ** : بأنه لا ضرر في ذلك؛ بل هو الأنسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه. ولذا اختاره ابن هشام «شرح الشذور» (ص٥٥٨) ـ تبعًا للفراء والشلوبين، وقال المصنف: إنه الصحيح... **نعم على** قول الناظم: ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع، والأنسب: كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه، ولأن نحو: (غلام زيد) ـ صادق بأي: غلمانه، ففيه إيهام عن (زيد)، اهـ ببعض تصرف.

(١) في (ح): «وسيتكلم». (٢) من (ص).

(٣) من (ح).

(٤) رسمت في (ح): «حضوري.... بالضميري»؛ على طريقة الخط العروضي.

(٥) في (ص)، (ح): «المضمر».

(٦) هو اصطلاح البصريين؛ يسمى عندهم بالضمير والمضمر. وهو اسم مفعول من أضمرته، إذا أخفيته وسترته؛ لأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر ـ مع ما فيه من حروف الهمس غالبًا. وهي (التاء والكاف والهاء)، وإطلاقه على البارز توسع. والضمير ـ بمعنى المضمر على حد قولهم: (عقدت العسل فهو عقيد)؛ أي: (معقود). وقيل: فعيل من الضمور، وهو الهزال؛ لقلة حروفه غالبًا. **والكوفيون** يسمونه: كناية ومكنيًّا؛ : أي كني به عن الظاهر اختصارًا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح، قال ابن هانئ:

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى ... فلا خير في اللذات من دونها ستر =

ما دَلَّ على غَيْبَةٍ[١]؛ ....

= **فالضمير والكناية** بالاصطلاحين: اسْمًا لـ(ما وضع لتعيين مسماه)، وهو إما لمتكلم، كـ(أنا)، بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، أو المخاطب كـ(أنت)، بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين، أو الغائب كـ(هو)، بتمامها عند البصريين، و(الهاء) ـ وحدها عند الكوفيين. «التصريح (١/ ٩٥)، و«الخضري» (١/ ٥٣).

[لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين]

ولا فَرْقَ بين المضمر والمَكني ـ عند الكوفيين، فهُما من قبيلِ الأسماء المترادِفةِ، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ.

[تفريق البصريين بين المضمر والمكنى]

أمَّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنى، وليس كلُّ مكني مضمرًا.

فالكِنايةُ: (إقامةُ اسم مُقامَ اسم تَوْرِيَةً وإيجازًا)، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرةِ، نحو: (فُلان)، و(الفُلان)، و(كَيْتَ، وكَيْتَ) ، (وكَذَا، وكَذَا). فَفُلان كناية عن أعلام الأناسيّ، والفلان كناية عن أعلام البَهائم، و(كَيْتَ وكَيْتَ) كناية عن الحديث المُدْمَجِ. و(كَذَا وكَذَا) كنايةٌ عن العدد المبهَم.

وإذ كانت الكنايةُ قد تكون بالأسماء الظاهرةِ كما تكون بالمضمرة، كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات. «شرح المفصل» (١٥٣).

(١) أي: لفظ جامد وضع لذي غيبة... إلخ.

فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو: ذاك، وضمير الفصل عند البصريين؛ فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذتيهما، وخرج أيضًا: ما فيه (أل) الحضورية؛ كجئت الساعة، ونحو: يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع؛ بل من القرائن.

والمراد بالحضور: خصوص التكلم والخطاب، بقرينة التمثيل ـ لا مطلق حضور؛ فخرج أسماء الإشارة ـ على أن حضورها لم يعتبر وضعًا، وإنما لزمها من كونها لا يشار بها إلا لحاضر، وبإيقاع (ما) على الاسم الجامد ـ خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب. فإنها مشتقة ـ على أن المراد هنا بالمتكلم: شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه، وبالمخاطب: شخص يوجه إليه الخطاب به، وبالغائب: ما تقدم له ذكر أي مرجع، وهذه ليست كذلك، وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة؛ بناء على أنها موضوعة للغائب؛ لأنها لم يتقدم ذكرها.

والأصح: أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور؛ فاستعمالها في كل منهما حقيقة.

واعلم أن ضمير الغائب ـ لا بد من تقدم مرجعه لفظًا، ولو بمادته كـ ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ =

كهُوَ، أو **حضورٍ**، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**(١): ضميرُ المخاطَبِ، نحوُ: أنتَ، **والثاني**: ضميرُ المتكلِّمِ، نحوُ: أنا(٢).

= ﴿أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدل المفهوم من ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾.

أو معنًى: بأن يعلم من السياق نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ﴾ [النساء: ١١]؛ أي: الميت بقرينة ذكر الإرث، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۝٣٢﴾ [ص: ٣٢]؛ أي: الشمس بقرينة ذكر العشيّ والإلهاء ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ [الجن: ١٧]؛ أي: صلاة العصر.

أو رتبة؛ كضرب غلامه زيد؛ فإن رتبة الفاعل قبل المفعول. ولا يعود على ما تأخر لفظًا ورتبة؛ إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالإجمال ثم التفصيل، وهي: ضمير الشأن والقصة، والضمير المجرور برب، والمرفوع بنعم، أو بأول المتنازعين، والضمير المبدل مفسره كـ(**ضربته زيدًا، واللَّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوف الرحيم**)، والضمير المخبر عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقولهم: (هي النفس تحمل ما حملت)، و(هي العرب تقول ما شاءت). وقيل: ضمير هذين للقصة. وقيل: من باب (ضربته زيدًا)، فجملة تقول وتحمل خبره. وفي «الهمع» (١/ ٢٦٤): أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]؛ أي: عمر معمر آخر عندي درهم، ونصفه؛ أي: نصف درهم آخر. اهـ. «الخضري» (١/ ٥٣).

(١) ليس في (ح)، لكنه كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٢) أعرفُ المضمرات: المتكلِّمُ؛ لأنّه لا يُوَهِّمك غيره، ثمَّ **المخاطبُ**، والمخاطبُ تِلْوُ **المتكلّم** في الحضور والمشاهَدةِ. وأضعفُها تعريفًا: كنايةُ الغائب؛ لأنّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ؛ حتّى قال بعضُ النحويّين: كنايةُ النكرة نكرةٌ. [ضمير المتكلم أعرف المضمرات]

فإن قال قائل: فقد يتكلم المتكلم فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: (من المتكلم؟)، كما يقال: (من المخاطب؟) إذا سمع خطاب لا يعرف المعنيّ به.

قيل له: المتكلم قد عرف حسًّا، وإن جهل نبه؛ لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب ـ فهو يعاينه، ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب: فقد أحسّ كلامه بسمعه إياه، فأما سؤاله عنه ـ فكما يسأل الرجل عمن يعاينه، فيقول: من هذا؟ ومن الرجل؟ فيكشف ما ذكرناه أن رجلًا محجوبًا لو أحسّ بجماعة بقربه فسمع واحدًا منهم يقول: أنا قتلت فلانًا، وأنا فعلت وصنعت ـ علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهمه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلتَ فلانًا ـ لم يذهب وهمه إلى بعض من حضر دون بعض. «شرح الكتاب» (٩/ ٢٦)، و«شرح المفصل» (٣/ ١٥٤).

[الضمير المتصل] [ص] [٥٥] وذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ ما لا يُبْتَدَا[1] ولا يَلِي (إلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا[2]

[٥٦] كالياءِ والكافِ[3] مِن (ابْنِي أَكْرَمَكْ) والياءِ والْهَا مِن (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)[4]

[ش] المضمر[5] البارِزُ[6] يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ[7]، فالمُتَّصِلُ: هو

---

(١) رسمت في (ح): «يُبْتدى».

(٢) (م) (يُبْتَدَا) فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: لا يُبْتَدَأُ به، كذا قالَ الشيخُ خالدٌ!! وَهوَ عجيبٌ غايةَ العَجَبِ؛ لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ إذا كَانَ راجعًا إِلَى (ما) ـ كَانَ هو العائدَ، وَإِنْ كَانَ راجعًا إِلَى شيءٍ آخرَ غيرِ مذكورٍ ـ فَسَدَ الكلامُ، ولَزِمَ حذفُ العائدِ المجرورِ بحرفِ جرٍّ، مع أنَّ الموصولَ غيرُ مجرورٍ بمِثْلِه، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ.
والصوابُ: أنَّ فِي قَوْلِهِ: (يُبْتَدَأُ) ضميرًا مُسْتَتِرًا؛ تَقْدِيرُهُ (هو) ـ يعُودُ إِلَى ما هو العائِدُ، وأنَّ أصلَ الكلامِ: مَا لا يُبْتَدَأُ به، فالجارُّ والمجرورُ نائبُ فاعلٍ، فحَذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفعلَ إِلَى الضَّمِيرِ فاسْتَتَرَ فيه. فتَدَبَّرْ ذلك وتَفَهَّمْهُ. (ولا) الواوُ عاطفةٌ، لا: نافيةٌ، (يَلِي) فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا؛ تَقْدِيرُهُ: (هو) يعُودُ إِلَى (ما)، والجُمْلَةُ معطوفةٌ عَلَى جملةِ الصلةِ، (إِلَّا) قُصِدَ لفظُه: مَفْعُولٌ بِهِ لـ (يَلِي)، (اختيارًا)؛ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الخافضِ؛ أي: فِي الاختيارِ، (أبدًا) ظرفُ زمانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَلِي) (م).

(٣) تمثيل لأنواعه ومحاله، لكنه راعى الأعرف؛ فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب. وإن فاته تقديم المرفوع، وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة، فمثل للمتكلم والمجرور: بـ(ابني)، وللمخاطب والمنصوب: بـ(أكرمك)، وللمرفوع والغائب بـ(سليه). «الخضري» (١/ ٥٤).

(٤) (م) وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صلةُ (ما)، والعائدُ إِلَى الموصولِ محذوفٌ؛ أي: سَلِيهِ الَّذِي مَلَكَهُ (م).

(٥) في (ص)، (ن): «الضمير». وهما مترادفان.

(٦) ليس في (ح).

[سبب تقسيم المضمرات إلى متصلة ومنفصلة] (٧) **فإن قيل**: ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلة ومنفصلةَ، وهلّا كانت كلُّها متّصلةً، أو منفصلةً؟
قيل: القياسُ فيها ـ أنْ تكون كلها متّصلةً؛ لأنها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف.
وإنّما أُتي بالمنفصل؛ لاختلافِ مواقعِ الأسماء التي تُضمَر، فبعضُها يكون مبتدأ، =

الذي لا يُبْتَدَأُ [١٨/ظ] به(١)؛ ....

= نحو: (زيدٌ قائمٌ). فإذا كنيتَ عنه، قلتَ: (هو قائمٌ)، أو (أنت قائمٌ)، إن كان مخاطبًا؛ لأنَّ الابتداء ليس له لفظٌ يتصل به الضميرُ، فلذلك وجب أنّ يكون ضميرُه منفصلًا.

وبعضُها يتقدّم على عامله، نحو: (زيدًا ضربتُ). فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلًا، لتعذر الإتيان به متّصلًا مع تقديمه، فلذلك تقول: (إيّاه ضربتُ)، أو (إيّاك). قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]، أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّمًا.

وقد يُفصَل بين المعمول وعامله، فإذا كُني عنه لا يكون ضميرُه إلَّا مفصولًا، نحو: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنتَ)، و(ما ضربتُ إلَّا إيّاك)، و(علّمتُ زيدًا إيّاه)، فلذلك كانت متّصلةٌ ومنفصلةٌ، والذي يُؤيِّد عندك ذلك: أنّ الاسم المجرور، لمّا كان عاملُه لفظيًّا، ولا يجوز تقديمُه عليه، ولا فصلُه عنه ـ لم يكن له ضميرٌ إلَّا متصلٌ، والمتّصل أَوْغَلُ في شَبَهِ الحرف لعدم استبداده بنفسه، وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصلُ جارٍ مجرى الأسماء الظاَهرةِ في استبداده بنفسه، وعدمِ افتقاره إلى ما يتّصل به. «شرح الكتاب» (٩/ ٣٥)، «اللباب» (١/ ٤٧٤)، «شرح المفصل» (٣/ ١٥٥).

(١) [أقسام الضمير المتصل]: [أقسام الضمير المتصل]

يقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب ـ من رفع ونصب وجر ـ إلى ثلاثة أقسام: [المختص بالرفع فقط]

الأول: ما يختص بمحل الرفع فقط، وهو خمسةٌ:

أحدها: التاء مضمومة كانت أو مفتوحة، أو مكسورة كقمتْ بالحركات الثلاث.

وثانيها: الألف الدالة على اثنين أو اثنتين: كقاما وقامتا.

وثالثها: الواو الدالة على جمع المذكر: كقاموا.

ورابعها: النون الدالة على جمع الإناث: كقمن.

وخامسها: ياء المخاطبة بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه.

والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: [ضمائر النصب والجر]

أحدها: ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝﴾ [الفجر: ١٥]، فالياء من ﴿رَبِّىٓ﴾ في محل جر بإضافة رب إليها، وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم.

وثانيها: كاف المخاطب بفتح الطاء نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]؛ فالكاف من ﴿وَدَّعَكَ﴾ في محل نصب على المفعولية، ومن ﴿رَبُّكَ﴾؛ في محل جر =

كالكافِ مِن (أَكْرَمَكَ[١]) ونحوِه، ولا يَقَعُ بعدَ (إلَّا) فِي الاختيارِ[٢]؛ فلا تقول[٣]: ما أَكْرَمَ[٤] إلَّاكَ.

[مجيء الضمير المتصل بعد (إلا)]

وقد جاءَ شَاذًّا[٥] [في الشعرِ[٦]؛ ....

= بإضافة رب إليها.

وثالثها: هاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]، فالهاء من له وصاحبه في محل جر؛ في الأول باللام، وفي الثاني بالإضافة، وفي (يحاوره) في محل نصب على المفعولية بـ(يحاوره).

[ضمائرُ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ]

والقسم الثالث من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين المحال الثلاثة، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر، وهو (نا) خاصة بشرطين: اتِّحاد المعنى والاتصال نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فـ(نا) في ربنا في محل جر، بإضافة رب إليها، وفي إننا في محل نصب بـ(إن)، وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع. «التصريح» (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

(١) الكاف هنا للمخاطب، ومحلها نصب.

(٢) (م) أجازَ جماعةٌ ـ مِنهم: ابنُ الأَنْبَارِيِّ ـ وُقُوعَه بعدَ (إلَّا) اختيارًا، وَعَلَى هَذَا فلا شُذُوذَ فِي البيتَيْنِ ونحوِهما (م).

(٣) في (س)، (ن): «يقال».

(٤) وضبطها في النسختين (ك)، (ع) بفتح الميم. والذي في (س)، (ن): «أكرمت».

(٥) في (ن): «شذوذًا».

(٦) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٣): «والأكثرون على أن الاتصال فيه ـ لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال اعتبارًا؛ بأن (إلا) غير عاملة، ومن حكم على (إلا) بأنها عاملة ـ لم يعدّ هذا من الضرورات؛ بل جعله مُراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه؛ حتى نأتيه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما ما أجاز ابنُ الأنباري؛ من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضًا مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلًا». وانظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٢٢٣).

(كقول الشاعر)(١)](٢)(٣):

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عليَّ فمَا لِي عَوْضُ(٤) إلَّاهُ(٥) نَاصِرُ(٦)

وقولِهِ(٧)(٨):

---

(١) في (س): «قال»، وفي (ك): «فقال»، وفي (ن): «كقوله». والمثبت الذي اخترناه أكمل في نظرنا.

(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (ح): «ومنه قوله».

(٣) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٠): «أقول: لم أقف على اسم قائله».

(٤) ضبطها في (ع) بكسر العين، وفتح الواو، والتنوين بالضم آخره.

(٥) القياس: إلا إياه، ولكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى (الهاء)، أو: أوقع المتصل موقع المنفصل.

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إلَّاهُ)؛ حَيْثُ وَقَعَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بعدَ (إلا)، وَهوَ شاذٌّ لا يجوزُ إلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ، إلا عندَ ابنِ الأنبارِيِّ ومَن ذهَبَ نحوَ مَذْهَبِه، فإنَّ ذلك عندَهم سائغٌ جائزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ، ولكَ عندَهم أنْ تَحْذُوَ عَلَى مِثالِهِ.
وقدْ هَوَّنَ هَذَا الشذوذَ: أنَّ الأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ أنْ يَكُونَ متَّصِلًا؛ بدليلِ أنَّهُ لا يُعْدَلُ عن الضَّمِيرِ المتَّصِلِ ـ إلَّا إذا تَعَذَّرَ الإتيانُ به، وشيءٌ آخرُ يُسَهِّلُ هَذَا الشذوذَ، وَهوَ أنَّ (إلا) بمعنى (غَيْرِ)، وأنتَ لو جِئْتَ بغَيْرٍ هنا ـ لوَجَبَ أنْ تقولَ: (غَيْرَهُ)؛ فتَأْتِيَ بالضَّمِيرِ المتَّصِلِ، فقدْ حَمَلَ الشاعرُ إلَّا عَلَى غيرِ لكونِهِما بمعنًى واحدٍ (م).

(٧) في (س): «وقال»، وفي (ع): «وكقول الشاعر»، وفي (ص): «وقال آخر».

(٨) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٠): «هذا البيت أنشده الفراء؛ ولم ينسبه إلى أحد».
وبنحوه قال البغدادي في «الخزانة» (٥/ ٣٨٠).
قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٢٥٢): «فالأصل (إلا إيّاك)، ثم وصل الضمير بـ(إلا) اضطرارًا وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام، وإذا اتصل الضمير بـ(إلا)، وهو حرف؛ فالأحرى: أن يتّصل بالفعل؛ لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف.
فإن قيل: وما الذي أحوج إلى تكلف هذا؛ أعني أن يتصل الضمير بغير عامله، وهلا جعل (لنا) في موضع خبر كان مقدمًا، وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران؟
فالجواب: أنّه لو جُعل خبر كان مقدّمًا لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه».

١٤ - وَمَا عَلَيْنَا(١) إِذَا مَا(٢) كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ(٣) دَيَّارُ(٤)

[بناء الضمير] [ص] [٥٧] وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ... ولَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المُضْمَرَاتُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبَهِهَا الحرفَ(٥) فِي الجُمُودِ(٦)؛ ولذلك

(١) في (ح): «نبالي».

(٢) (ما) الأولى نافيه، والثانية زائدة؛ لا مصدرية - خلافًا للعيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٢)؛ لأن (إذا) الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، (وما علينا) أي: وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك، و(ديَّار) بمعنى: أحد - من ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله: ديوار؛ لأنه من دارَ يدورُ، و(إلّاك) مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا أيّاك؛ أي: لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة - إذا كنتِ أنتِ جارتنا.
قال الخضري (١/ ٥٤): «وإذا تأملت في معنى البيت وجدت (إلا) بمعنى (غير) لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، و(الكاف) في محل جر بالإضافة لا مستثنى - كما قاله أرباب الحواشي. والاتصال ممنوع بعد كل منهما».

(٣) القياس: (إلا إياك)، ولكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى (الكاف)، أو أوقع المتصل موقع المنفصل.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إلَّاكِ) حَيْثُ وَقَعَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بعدَ (إلَّا) شُذُوذًا.
وقالَ المُبَرِّدُ: ليستِ الروايةُ - كَمَا أَنْشَدَهَا النُّحاةُ، (إلَّاكِ)، وإنما صِحَّةُ الروايةِ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقالَ صاحبُ اللُّبِّ: روايةُ البَصْرِيِّينَ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهدَ فيه عَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ. فتَفَطَّنْ لذلكَ (م).

(٥) في (ع)، (ح): «بالحرف»، وفي (ن): «بالحروف».

(٦) (م) قد عَرَفْتَ - فيما مضَى أوَّلَ بابِ **المعرَبِ والمبنيِّ** - أنَّ الضمائرَ مبنيَّةٌ لشَبَهِهَا بالحروفِ شَبَهًا وَضْعِيًّا؛ بسببِ كونِ أكثرِها قد وُضِعَ عَلَى حرفٍ واحدٍ أو حرفيْنِ، وحُمِلَ مَا وُضِعَ عَلَى أكثرَ من ذَلِكَ عليه؛ حَمْلًا للأقلِّ عَلَى الأكثرِ.
[الشبه الجمودي] وقد ذَكَرَ الشارحُ فِي هَذَا الموضِعِ - وَجهًا ثانيًا من وُجُوهِ شَبَهِ الضمائرِ بالحروفِ، وَهوَ مَا سَمَّاهُ بـ(**الشَّبَهِ الجُمُودِيِّ**)، وهو: كونُ الضمائرِ؛ بحيثُ لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماءِ، فلا تُثَنَّى ولا تُصَغَّرُ ولا تُجْمَعُ. وأمَّا نحوُ: (هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتُنَّ)، فهذه صِيَغٌ وُضِعَتْ مِن أوَّلِ الأمرِ عَلَى هَذَا الوجهِ، وليسَتْ علامةُ المثنَّى والجَمْعِ طارئةً عليها.

=

لا تُصَغَّرُ[1] ولا تُثَنَّى[2] ولا تُجْمَعُ، وإذا تقرر[3] أنها مَبْنِيَّةٌ فمِنها ما يَشْتَرِكُ[4] فيه الجرُّ والنصبُ، وهو كلُّ ضميرِ (نَصْبٍ أو جَرٍّ)[5] مُتَّصِلٍ، نحوُ: أَكْرَمْتُكَ ومَرَرْتُ بِكَ، وإنَّه، ولَهُ، فالكافُ فِي (أَكْرَمْتُكَ) فِي موضعِ نصبٍ، وفي (بِكَ) فِي موضعِ جرٍّ، والهاءُ فِي (إنَّه) فِي موضعِ نصبٍ، [وفي (لَهُ)][6] فِي موضعِ جرٍّ، ومنها ما يَشْتَرِكُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وهو (نا)، وأشارَ إليه المصنف[7] بقولِهِ:

[الموقع الإعرابي للضمير المتصل]

[ص] [٥٨] للرفعِ والنصبِ وجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كـ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

[ش] أي: صَلَحَ لفظُ **(نا)** للرفعِ، نحوُ: نِلْنَا، وللنصبِ، نحوُ: فإنَّنا، وللجرِّ، نحوُ: بِنَا، وممَّا يُسْتَعْمَلُ للرفعِ والنصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفعِ نحوُ[8]: (اضْرِبِي)، [ومثالُ النصبِ نحوُ[9]][10]: (أَكْرَمَنِي)، ومثالُ الجرِّ نحوُ[11]: (مَرَّ بِي)، [ويُسْتَعْمَلُ[12] في الثلاثةِ (أيضًا

= ونقولُ: قد أَشْبَهَتِ الضمائرُ الحروفَ فِي **وجهٍ ثالثٍ**، وَهِيَ: أنها مُفْتَقِرَةٌ فِي دَلالَتِها عَلَى مَعْنَاهَا أَلْبَتَّةَ إِلَى شيءٍ، وَهوَ المرجِعُ فِي ضميرِ الغائبِ، وقرينةُ التكلُّمِ أو الخِطابِ فِي ضميرِ الحاضرِ.

وأَشْبَهَتْهُ فِي **وجهٍ رابعٍ**، وَهوَ أنها اسْتَغْنَتْ بسببِ اختلافِ صِيَغِها عن أنْ تُعْرَبَ، فأنتَ تَرَى أنهم قد وَضَعُوا للرفعِ صِيغةً لا تُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه، وللنصبِ صِيغَةً أُخْرَى، ولم يُجِيزُوا إلَّا أنْ تُسْتَعْمَلَ فيه، فكانَ مُجَرَّدُ الصِّيغةِ كافيًا لبيانِ موقعِ الضَّميرِ، فلم يَحْتَجْ للإعرابِ ليَبِينَ موقِعُه، فأَشْبَهَ الحروفَ فِي عدمِ الحاجةِ إِلَى الإعرابِ، وَإِنْ كَانَ سببُ عدمِ الحاجةِ مُخْتَلِفًا فيهما (م).

(١) في (ك): «يصغر».

(٢) أما نحو: (هما وهم ونحن) ـ فوضعت كذلك ابتداءً.

(٣) في (ن): «ثبت».

(٤) في (ك): «اشترك».

(٥) ليس في (ك)، وفي (ح)، (ص): «نصب».

(٦) في (س): «وله».

(٧) من (ص)، (ح).

(٨) من (ن).

(٩) من (ح)، (ن).

(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (ح).

(١١) من (ن).

(١٢) في (ك): «ومما يستعمل».

هُم)[(١)](٢)]، فمثالُ الرفعِ: (هم قائِمُونَ)، ومثالُ النصبِ: (أَكْرَمْتُهُمْ)، ومثالُ الجرِّ: (لهم).

وإنما لم يَذْكُرِ المصنِّفُ(٣) [١٩/و] الياءَ وهم؛ لأنَّهما لا يُشْبِهَانِ (نا) من كلِّ وجهٍ(٤)؛ لأنَّ (نا) تكونُ [للرفعِ والنصبِ والجرِّ](٥)، والمعنَى واحدٌ، وهي ضميرٌ متَّصِلٌ فِي الأحوالِ الثلاثةِ(٦)، بخلافِ الياءِ؛ فإنَّها وإنِ اسْتُعْمِلَتْ للرفعِ(٧) والنصبِ والجرِّ وكانَتْ [ضميرًا متَّصِلًا](٨) فِي الأحوالِ الثلاثةِ(٩) ـ لم تَكُنْ بمعنًى(١٠) واحدٍ فِي الأحوالِ(١١) الثلاثةِ؛ لأنَّها فِي حالِ الرفعِ للمخاطَبِ(١٢)(١٣)، وفي حالَتَيِ(١٤) النصبِ والجرِّ للمتكلِّمِ(١٥).

---

(١) في (ك): «هم أيضًا».

(٢) العبارة في (ص): «وتستعمل أيضًا في الثلاثة هم».

(٣) اختصرها في (ك) إلى: «المص».

(٤) في (ح): «جهة».

(٥) في (ك): «للجر والرفع والنصب».

(٦) رسمت في (ع): «الثلثة».

(٧) في (ك): «في الرفع».

(٨) في (ك): «متصل»!!

(٩) كتب بعدها في حاشية (س): «لكنها».

(١٠) في (ك): «بغير».

(١١) ليس في (ك)، (ع).

(١٢) في (س)، (ك)، (ع): «للخطاب».

(١٣) (م) كَانَ عَلَى الشارحِ أنْ يقولَ: (للمخاطَبَةِ)؛ لأنَّ الياءَ فِي نحوِ: (اضْرِبِي)؛ ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبَةِ، ويُعْتَذَرُ عنه بأنه أرادَ الجِنْسَ (م).

(١٤) في (ص): «حالة».

(١٥) ويضاف أيضًا: (أنّ)؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، بدليلين:

أحدهما: أن (ياء المخاطبة) ـ مختلف في اسميتها، و(ياء المتكلم) لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أن (ياء المخاطبة) موضوعة للمؤنث، و(ياء المتكلم) موضوعة للمذكر، و(ما) للمؤنث غير (ما) للمذكر، ولأن الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة، قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٩٩): «فانتفى الإيراد وثبت المراد».

وقال الدنوشري: «إن ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة؛ نحو: ضربي حسن، وأكرمني، وغلامي».

=

وكذلك (هم)؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ بمعنًى واحدٍ فِي الأحوالِ الثلاثةِ ـ فلَيْسَتْ[١] مثلَ[٢] (نا)؛ لأنَّها فِي حالةِ الرفعِ ضميرٌ منفصِلٌ، وفي حالَتَيِ[٣] النصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصِلٌ. (والله تعالى أعلم)[٤].

[ص] **[٥٩]** وألفٌ والواوُ والنونُ لِمَا غابَ وغَيْرِهِ، كَـ(قَاما، واعْلَمَا)

[ش] الألفُ والواوُ والنونُ من ضمائرِ الرفعِ المتَّصِلَةِ، وتكونُ للغائبِ والمخاطَبِ[٥]، فمِثالُ الغائبِ: (الزيدانِ قامَا، والزيدونَ قامُوا، والهِندَاتُ قُمْنَ[٦])، ومثالُ المخاطَبِ: (اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ)، ويَدْخُلُ تحتَ [قولِ المصنِّفِ][٧]: **(وغَيْرِهِ)** المخاطَبُ والمتكلِّمُ. وليسَ هذا بجَيِّدٍ[٨]؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّمِ أصلًا؛ بل إنما تكونُ للغائبِ أو المخاطَبِ[٩] كما مَثَّلْنَا[١٠].

[الضمير المستتر]

[ص] **[٦٠]** ومِن ضميرِ الرفعِ ما يَسْتَتِرُ كَـ(افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ)

[ش] يَنْقَسِمُ الضميرُ إلى مُسْتَتِرٍ (وإلى بَارِزٍ)[١١][١٢]. والمُسْتَتِرُ إلى واجبِ

= فإن الياء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد، ومحلها: رفع في الأول بالضرب، ونصب في الثاني، وجر في الثالث.

والجواب: أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعًا كالفعل، ومحلها الأصلي ـ بالنسبة للمضاف هو الجر فقط، أما (نا) فمشتركة بالأصالة. «الصبان» (١/ ١١٠)، و«الخضري» (١/ ٥٥): .

(١) كتب فوقها في (ع): «لفظًا».
(٢) في (س)، (ص): «بمثل».
(٣) في (ص)، (ح): «حالة».
(٤) من (ح).
(٥) في (ن): «وللمخاطب».
(٦) في (ص): «يقمن».
(٧) في (ك): «قوله».
(٨) قال الخضري (١/ ٥٥): «ولو قال لما غاب، وخوطب لكفاه.
لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الإعراب لا الغائب وغيره».
(٩) في (ص): «للمخاطب».
(١٠) في (ص): «مثلناه».
(١١) في (ح)، (ن): «وبارز».
(١٢) (م) المنقسِمُ هو الضَّمِيرُ المتَّصِلُ، لا مُطْلَقُ الضَّمِيرِ، والمرادُ بالضَّمِيرِ البارِزِ: =

[أنواع استتار الضمير] [١٩/ظ] الاستتارِ وجائِزِه، والمرادُ بواجبِ الاستتارِ: ما لا يَحِلُّ[1] مَحَلَّه الظاهِرُ[2]، والمرادُ بجائزِ الاستتارِ: ما يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ[3].

[مواضع وجوب استتار الضمير] وذكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ مِن المواضعِ التي يَجِبُ فيها استتارُ الضمير أربعةً:

الأوَّلُ: فِعْلُ الأمرِ (للواحدِ المخاطَبِ)[4]، كافْعَلْ، التقديرُ:

= (مَا له صُورةٌ فِي اللفظِ حقيقةً)، نحوُ: التاءِ والهاءِ فِي أَكْرَمْتُهُ، والياءِ فِي ابْنِي، أو حُكمًا؛ كالضَّمِيرِ المتَّصِلِ المحذوفِ مِن اللفظِ جَوَازًا فِي نحوِ قولِكَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ؛ فإنَّ التقديرَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، فحُذِفَتِ الهاءُ من اللفظِ وَهِيَ مَنْوِيَّةٌ؛ لأنَّ الصلةَ لا بُدَّ لها من عائدٍ يَرْبُطُها بالموصولِ، ومِن هنا تَعْلَمُ أنَّ البارزَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسميْنِ: **الأوَّلُ**: المذكورُ، **والثاني**: المحذوفُ.

والفرقُ بينَ المحذوفِ والمُسْتَتِرِ من وجهيْنِ:

[الفرق بين الحذف والاستتار] **الأوَّلُ**: أن المحذوفَ يُمْكِنُ النطقُ به، وأمَّا المُسْتَتِرُ: فلا يُمْكِنُ النطقُ بِهِ أصلًا، وإنَّما يَسْتَعِيرُونَ له الضميرَ المنفصِلَ ـ حِينَ يقولون: مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، أو يقولون: مُسْتَتِرٌ وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنا أو أنتَ ـ وَذَلِكَ لقصدِ التقريبِ عَلَى المتعلِّمينَ، وليسَ هَذَا هو نفسَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ عَلَى التحقيقِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستتارَ يَخْتَصُّ بالفَاعِلِ الَّذِي هو عُمْدَةٌ فِي الكلامِ، وأمَّا الحذفُ فكثيرًا مَا يَقَعُ فِي الفَضَلَاتِ، كَمَا فِي المفعولِ بِهِ فِي المثالِ السابقِ، وقد يَقَعُ فِي العُمَدِ فِي غيرِ الفَاعِلِ ـ كَمَا فِي المُبْتَدَإِ، وَذَلِكَ كثيرٌ فِي العربيَّةِ، ومِنه قولُ سُوَيْدِ بنِ أبي كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ، فِي وصفِ امرئٍ يُضْمِرُ بُغْضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَوْ يَفْقِدُنِي ... لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ

يريدُ: هو مُسْتَسِرُّ البُغْضِ، فحَذَفَ الضميرَ؛ لأنَّه معروفٌ يَنْسَاقُ إِلَى الذِّهْنِ، ومثلُ ذَلِكَ أكثرُ مِن أنْ يُحْصَى فِي كلامِ العربِ (م).

(١) في (ص): «حل».

(٢) «أي: بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كـ(زيد قام) يصح فيه (قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو) بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز ـ صحة بروزه؛ إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية؛ لأن المستتر مطلقًا لا ينطق به أصلًا؛ لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزًا، ومقابله واجبًا ـ مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه؛ فاندفع ما للموضح هنا؛ أفاده ابن قاسم». «الخضري» (١/ ٥٦).

(٣) أي: يحل محله بأن يرتفع بعامله.

(٤) في (ح): «للمخاطب الواحد».

[أنتَ، وهذا الضميرُ لا يَجُوزُ إبرازُه[1]؛ لأنَّه لا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ، فلا تَقُولُ[2]: افْعَلْ زَيْدٌ، فأَمَّا][3] (افْعَلْ أَنْتَ) فأنتَ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي (افْعَلْ)، وليسَ بفاعلٍ لافْعَلْ؛ لِصِحَّةِ الاستغناءِ عنه، فتقولُ: افْعَلْ، فإنْ كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنيْنِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: اضْرِبِي واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارِعُ[4] الذي فِي أوَّلِهِ الهمزةُ، نحوُ: **(أُوَافِقُ)**، التقديرُ: أنا. فإنْ قُلْتَ [(أُوَافِقُ أنا) ـ كانَ (أنا تأكيدًا)[5]][6] للضميرِ المُستتِرِ.

الثالثُ: الفعلُ المضارِعُ الذي فِي[7] أوَّلِه النونُ، نحوُ: **(نَغْتَبِطُ)**؛ أي: نحنُ.

الرابعُ: الفِعْلُ المضارِعُ الذي فِي أوَّلِه التاءُ لِخِطَابِ[8] الواحِدِ، نحوُ: **(تَشْكُرُ)**؛ أي: أنتَ، فإنْ كانَ الخِطَابُ لواحدةٍ أو لاثنيْنِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: أنتِ تَفْعَلِينَ، وأنتما تَفْعَلَانِ، وأنتم تَفْعَلُونَ، (وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ)[9].

[هذا[10] ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ مِن المواضِعِ التي يجبُ فيها استتارُ

---

(١) «الأولى: واجب الاستتار» ـ كما قال في مقابله الآتي» «الخضري» (١/٥٦).

(٢) في (س): «يقول».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٤) ليس في (ك).

(٥) ما بين القوسين في (ح): «توكيدًا».

(٦) ما بين المعكوفين في (ص): «أنا كان توكيدًا».

(٧) ليس في (ص).

(٨) في (ك): «كخطاب».

(٩) كتبها في حاشية (س) بخط مغاير.

(١٠) (م) وبَقِيَتْ مواضِعُ أُخْرَى؛ يَجِبُ فيها استتارُ الضَّمِيرِ:

[مواضع وجوب استتار الضمير مما لم يذكره الشارح]

الأوَّلُ: اسمُ فِعْلِ الأمرِ، نحوُ: صَهْ، ونَزَالِ. ذَكَرَه فِي «التسهيلِ» (ص٢٢).

والثاني: اسمُ فعلِ المضارِعِ، نحوُ: أُفٍّ وأَوْهِ. ذَكَرَه أبو حَيَّانَ.

والثالثُ: فِعْلُ التعجُّبِ، نحوُ: مَا أَحْسَنَ مُحَمَّدًا. =

[مثال للضمير الجائز الاستتار]

الضميرِ][١]، ومثالُ الجائزِ الاستتارِ: زيدٌ يقومُ؛ [أي: هو][٢]، وهذا الضميرُ[٣] جائزُ الاستتارِ؛ لأنَّه يَحِلُّ مَحَلَّه الظاهرُ، فتقولُ: زَيْدٌ يَقُومُ أبوه، [٢٠/و] وكذلك[٤] كلُّ فِعْلٍ[٥] أُسْنِدَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحوُ: هِنْدٌ تَقُومُ، وما كانَ بمعناه[٦]، نحوُ: زيدٌ قائمٌ؛ أي: هو.

= **والرابعُ**: أَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: مُحَمَّدٌ أفضلُ مِن عَلِيٍّ.

والخامسُ: أفعالُ الاستثناءِ، نحوُ: قَامُوا مَا خَلا عَلِيًّا، أو مَا عَدَا بكرًا، أو لا يَكُونُ مُحَمَّدًا. زادَهَا ابنُ هِشامٍ فِي «التوضيحِ»؛ تَبَعًا لابنِ مالكٍ ـ فِي بابِ الاستثناءِ مِن «التسهيلِ» (ص٢٢)، وَهوَ حقٌّ.

السادسُ: المصدرُ النائبُ عن فعلِ الأمرِ، نحوُ **قولِ اللهِ تعالى**: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وأمَّا مرفوعُ الصفةِ الجاريَةِ عَلَى مَن هِيَ له ـ فجائزُ الاستتارِ قطعًا، وَذَلِكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (زيدٌ قائمٌ أَبُوه). وقد ذَكَرَه الشارحُ فِي جائزِ الاستتارِ، وَهوَ صحيحٌ، وكذلكَ مرفوعُ نِعْمَ وبِئْسَ، نحوُ: (نِعْمَ رَجُلًا أبو بَكْرٍ، وبِئْسَتِ امرأةً هِنْدٌ)، وَذَلِكَ: لأنكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ هِنْدٌ) (م).

فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا أفعل التفضيل، فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل؛ مثل قولك: (ما رأيت عينًا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد) عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: (مررت برجل أفضل منه أنت) ـ إذا لم يعرب (أنت) مبتدأ، وعلى هذا فعد (أفعل) التفضيل؛ من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور. «التصريح» (١/ ١٠٣).

(١) من (ح)، (ن)، وكتبها في حاشية (س)، وصحح عليها.

(٢) ليس في (ح)، (ص)، لكن كتبها في حاشية (ص) مصححًا.

(٣) في (ح): «المضمر». (٤) في (س): «وكذا».

(٥) سوى فعل الاستثناء والتعجب؛ فإنهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما؛ لجريان الثاني مجرى المثل، فلا يغير ولئلا يفوت حمل الأول على (**إلا**) في تلو المستثنى له.

(٦) من الصِّفات المحضة ـ أي: الباقية على الوصفية، نحو: زيد قائم، أو مضروب أو حسن، ويدخل فيها اسم التفضيل ـ سواء جرت على من هي كما مثله أو لا، ومثلها الظرف والجار والمجرور، وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية؛ =

[الضمير المنفصل]

[ص] [٦١] وذو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ (أنا، هُو، وأنتَ)، والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الضميرَ يَنْقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وإلى بارِزٍ، وسَبَقَ الكلامُ فِي المُسْتَتِرِ. والبارزُ يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ، فالمُتَّصِلُ: يكونُ مَرْفُوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسَبَقَ الكلامُ فِي ذلك، والمنفصِلُ يكونُ مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكونُ مجرورًا.

[ضمائر الرفع المنفصلة]

وذَكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ (المرفوعَ المنفصِلَ)[١]، وهو اثنا عَشَرَ: (أنا[٢]) للمتكلِّمِ وَحْدَه، و(نَحْنُ) للمتكلِّمِ المشارَكِ أو المُعَظِّمِ

= كالأجرع والأبطح والصاحب، وكالصفات المذكورة: (ذو) بمعنى صاحب، والمنسوب؛ كدمشقي، وكالضمير المرفوع باسم الفعل الماضي قال خالد الأزهري نحو: زيد هيهات، فلا ضمير فيها أصلًا لدلالتها على مجرد الذات.

وقال «الصبان»: وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات ـ فإنما يصح على القول: بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل، وهو خلاف المشهور ـ على ما قاله الروداني. وفيه نظر؛ لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه. أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلًّا؛ فما أظن أحدًا يمنعه، فتأمل.

«الصبان» (١/ ١١٣)، و«الخضري» (١/ ٥٦)، و«مجيب الندا» مع «حاشية يس» (١/ ١٠٩)، و«المطالب السنية» (٢/ ٧٣).

(١) في (ح): «المنفصل المرفوع».

[مذهب البصريين والكوفيين من الضمير (أنا)]

(٢) مذهب البصريين: أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها (هاء السكت) ـ في قول حاتم: (هذا فزدي أنَهْ) [يعني: فصدي أنا، في ناقة أمر بفصدها فنحرها؛ وهو مَثَل عربي، ينظر: «الأمثال» للسدوسي (ص٣)].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم ـ هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره الناظم في «التسهيل» (١/ ١٤٦ شرح).

[لغات العرب في (أنا)]

وفي «أنا» لغات فصيحة:

الأولى: حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية: إثباتها وصلًا ووقفًا؛ وهي لغة تميم.

والثالثة: بإبدال همزته هاء.

والرابعة: (آن) بمدة بعد الهمزة.

قال الناظم: من قال: (آن) فإنه قلب (أنا) ـ كما قال بعض العرب في رأي راء. =

نَفْسَه، و(أَنْتَ) للمُخاطَبِ، و(أَنْتِ) للمُخاطَبَةِ، و(أَنْتُمَا) للمُخاطَبَيْنِ أو المخاطبتَيْنِ، [و(أَنْتُمْ) للمُخَاطَبِينَ][١]، و(أَنْتُنَّ) للمُخَاطَبَاتِ، و(هُوَ) للغائبِ، و(هي) للغائبةِ، و(هُمَا) للغائبَيْنِ أو[٢] الغائبتَيْنِ، و(هُمْ) للغائبينَ، و(هُنَّ) للغَائِبَاتِ.

[ضمائر النصب المنفصلة] [ص] [٦٢] وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، والتَّفْرِيعُ ليسَ مُشْكِلَا

[ش] أشارَ فِي هذا البيتِ[٣] إلى [المنصوبِ المُنْفَصِلِ][٤]، وهو اثنا عَشَرَ: **(إِيَّايَ)** للمتكلِّم وَحْدَه، و**(إِيَّانَا)** للمتكلِّم المُشارَكِ[٥] أو المُعَظِّم نفسَه، و**(إِيَّاكَ إِيَّاهُمَا)** للمخاطَبِ، و**(إِيَّاكِ)** للمخاطَبةِ، و**(إِيَّاكُمَا)** للمخاطَبَيْنِ [أو المخاطَبَتَيْنِ][٦]، و**(إِيَّاكُمْ)** للمُخَاطَبِينَ، و**(إِيَّاكُنَّ)** للمُخَاطَبَاتِ، و**(إِيَّاهُ)** للغائبِ، و**(إِيَّاهَا)** للغائبةِ، و**(إِيَّاهُمَا)** للغائبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ[٧]، و**(إِيَّاهُم)** للغائِبِينَ، و**(إِيَّاهُنَّ)** للغائباتِ[٨]. [٢٠/ظ]

= **والخامسة**: «أن» ـ «كعن»؛ حكاها قطرب. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٦٥).

(١) ليس في (ص)، لكنه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٢) في (س): «و».

(٣) تلخص من كلام المصنف في قوله: (**وذو اتصال**...) إلى هنا ـ أن الضمير خمسة أنواع؛ لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل. وخصَّ الجر بالمتصل ـ كما علمته. وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا؛ لأنه إما للمفرد المذكر، أو المؤنث أو لمثناهما، أو لجمع الذكور، أو الإناث وعلى كلٍّ: إما مخاطب، أو غائب، ثم المتكلم وحده. ومع غيره؛ فالجملة ستون، ولا تخفاك أمثلتها. ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي: (أضرب ونضرب وتضرب وتضربين). ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع (تضرب) ـ كما اتَّحَدَ مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر، وكذا لم تعد الواو والألف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا: اضربي مع تضربين. وإنما حمل الضمير في الأمر على المضارع دون العكس؛ لأنه الأصل فتدبر. «الخضري» (١/ ٥٧).

(٤) في (ح): «المنفصل المنصوب».

(٥) ضبطها في (ك) بكسر الراء.

(٦) ليس في (ك)، (ح).

(٧) في (ص): «للغائبتين».

[مذاهب النحاة في لواحق ضمائر النصب المنفصلة]

(٨) (م) اختُلِفَ فِي هذه اللواحقِ التي بعدَ (**إِيَّا**) فقيلَ: هِيَ حروفٌ تُبَيِّنُ الحالَ وتُوَضِّحُ =

[ص] **[٦٣]** **وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ**[(١)] [اتصال الضمير وانفصاله]

[ش] كلُّ مَوْضِعٍ أَمْكَنَ أنْ يُؤْتَى فيه بالضميرِ[(٢)] مُتَّصِلًا[(٣)] لا يَجُوزُ

= المرادَ مِن (إيَّا) متكلِّمًا أو مخاطَبًا أو غائبًا، مُفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، ومثلُها مثلُ الحروفِ التي فِي (أنتَ وأنتُما وأنْتُنَّ)، ومثلُ اللواحقِ فِي أسماءِ الإشارةِ، نحوُ: (تلكَ وَذَلِكَ وأولئكَ)، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (١/ ٢٧٩) والفَارِسِيِّ والأَخْفَشِ، قالَ أبو حَيَّانَ «التذييل» (٢/ ٢٠٧): وَهوَ الَّذِي صَحَّحَهُ أصحابُنا وشُيُوخُنا.

وذهَبَ الخليلُ، والمَازِنِيُّ، واخْتَارَهُ ابنُ مالكٍ «شرح التسهيل» (١/ ١٤٦)، إِلَى أنَّ هذه اللواحِقَ أسماءٌ، وأنها ضمائرُ أُضِيفَتْ إليها **(إيَّا)**؛ زاعمينَ أن **(إيَّا)** أُضِيفَتْ إِلَى غيرِ هذه اللواحقِ فِي نحوِ: (إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)، فيَكُونُ فِي ذلك دليلٌ عَلَى أنَّ اللواحقَ أسماءٌ. **وَذَلِكَ باطلٌ** لوجهيْنِ:

الأوَّلُ: أن هَذَا الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ شاذٌّ، ولم تُعْهَدْ إضافةُ الضمائرِ.

والثاني: أنَّهُ لو صَحَّ مَا يقولونَ ـ لكانَتْ **(إيَّا)** ونحوُها ملازمةً للإضافةِ، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الإضافةَ مِن خصائصِ الأسماءِ المعرَبَةِ، فكانَ يَلْزَمُ أنْ تكونَ **(إيَّا)** ونحوُها معرَبةً، أَلَسْتَ تَرَى أنهم أَعْرَبُوا **(أيّ)** الموصولةَ والشرطيَّةَ والاستفهاميَّةَ لِمَا لَازَمَها من الإضافةِ؟

وقالَ الفَرَّاءُ: إنَّ (إيَّا) ليسَتْ ضميرًا، وإنما هِيَ حرفُ عِمَادٍ؛ جِيءَ بِهِ تَوَصُّلًا للضميرِ، والضَّمِيرُ هو اللواحِقُ، وجِيءَ بهذا العِمادِ؛ ليَكُونَ دِعَامَةً يَعْتَمِدُ عليها؛ ولِتَمْيِيزِ هذه اللواحقِ عن الضمائرِ المتَّصِلَةِ.

وزَعَمَ الزَّجَّاجُ: أنَّ الضمائرَ هِيَ اللواحِقُ؛ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ للفَرَّاءِ، ثُمَّ خَالَفَه فِي **(إيَّا)**؛ فادَّعَى أنها اسمٌ ظاهرٌ مُضَافٌ إِلَى الكافِ والياءِ والهاءِ. وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: إنَّ هَذَا اسمٌ ليسَ ظاهرًا ولا مُضْمَرًا، وإنما هو بَيْنَ بَيْنَ.

وقالَ الكُوفِيُّون: المجموعُ مِن (إيَّا) ولواحِقِها ـ ضَمِيرٌ واحدٌ (م). ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«الإنصاف» لابن الانباري (٢/ ٥٧٠) وما بعدها.

(١) (م) والتقديرُ: إذا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ، والجُمْلَةُ من **(تأتَّى)**، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ **(إذا)** إليها، وجوابُ **(إذَا)** محذوفٌ؛ لدَلالةِ مَا قبلَه عليه، والتقديرُ: إذَا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ ـ فلا يَجيءُ المنفصِلُ (م).

(٢) في (ح): «بالمضمر».

(٣) في (ك): «المتصل».

العُدُولُ فِيهِ(١) إلى المُنْفَصِلِ(٢)، إلَّا فيما سَيَذْكُرُه المُصَنِّفُ، فلا تقولُ [في أَكْرَمْتُكَ](٣): (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنَّه يُمْكِنُ الإتيانُ بالمتَّصِلِ، فتقولُ: أَكْرَمْتُكَ.

فإنْ لَمْ يُمْكِنِ الإتيانُ بالمُتَّصِلِ: تَعَيَّنَ المنفصِلُ، نحوُ: إيَّاكَ أَكْرَمْتُ(٤)، ....

(١) ليس في (ع).

(٢) لأن وضع الضمير على الاختصار؛ والمتصل أخصر من المنفصل؛ فـ(قمتُ) بضم التاء، و(أكرمتُك)، لا يقال فيهما: (قام أنا)؛ ولا (أكرمتك إياك)؛ لأن التاء أخصر من (أنا) والكاف أخصر من (إياك).

(٣) من (ن). وأثبتها الناسخ بخط مغاير في حاشية (ع).

(٤) **[متى يجب انفصال الضمير]:**

[مواضع وجوب انفصال الضمير]

(م) اعْلَمْ أنَّهُ يَتَعَيَّنُ انفصالُ الضَّمِيرِ، ولا يُمْكِنُ المجيءُ بِهِ متَّصِلًا، فِي عَشَرَةِ مواضِعَ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ محصورًا؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقولِ الفَرَزْدَقِ:

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّمَا ... يُدَافِعُ عنْ أَحْسَابِهِم أنا أو مِثْلِي

إذِ التقديرُ:

لا يُدَافِعُ عن أحسابِهم ... إلَّا أنا أو مِثْلِي

ومِن هَذَا النوعِ: قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ الزُّبَيْدِيِّ:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أنَا

الثاني: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مرفوعًا بمصدرٍ مضافٍ إلَى المنصوبِ به، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ هو)، وكقولِ الشاعرِ:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وقَدْ ... أَغْرَى العِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

الثالثُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مُضْمَرًا، نحوُ قولِ السَّمَوْءَلِ:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النفسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقولِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوَائِلُ

الرابعُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ متأخِّرًا عنه؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ =

وقد جاءَ [الضميرُ[1] في الشِّعْرِ][2] مُنْفَصِلًا معَ إمكانِ الإتيانِ به[3] مُتَّصِلًا؛ كقولِهِ[4][5]:

١٥ ـ بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[6][7]

= نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا هو الموضِعُ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ الشارِحُ.

الخامِسُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مَعْنَوِيًّا، وَذَلِكَ إذا وقَعَ الضَّمِيرُ مبتدًا، نحوُ: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدٌ أَثِيمٌ، وَأَنْتَ مَوْلًى كَرِيمٌ).

السادسُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَعْمُولًا لحرفِ نفيٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ۝١٣٤﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝١١٤ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ۝١١٥﴾ [الشعراء: ١١٤، ١١٥]، ، وكقولِ الشاعرِ:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابعُ: أنْ يُفْصَلَ بينَ الضَّمِيرِ وعامِلِه بمعمولٍ آخرَ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقولِ الشاعرِ:

مُبَرَّأً مِن عُيُوبِ الناسِ كُلِّهِمُ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامِنُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، كقولِ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ:

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإِيَّانَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسعُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ (أَمَّا) نحوُ: (أَمَّا أنا فشاعرٌ، وأَمَّا أنتَ فكاتبٌ، وأَمَّا هو فنَحْوِيٌّ).

العاشِرُ: أنْ يَقَعَ بعدَ اللامِ الفارِقَةِ، نحوُ قولِ الشاعرِ:

إنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا كَ، فمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا (م).

(١) ليس في (ع)، لكن كتبها في حاشيتها؛ تصحيحًا.

(٢) العبارة في (ح)، (ص): «في الشعر الضمير».

(٣) ليس في (ح). (٤) في (ح): «وذلك قوله».

(٥) وهو: الفرَزْدَقُ في ديوانِه (١/ ٢١٣). (٦) رسمت في (ح): «الدهاريري».

(٧) (م) (الأمواتِ) يجوزُ فيه وجهانِ: [الأوجه الجائزة في «أموات»]

أحدُهما: جَرُّه بالكسرةِ الظَاهِرَةِ؛ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمضافُ هو (**الباعثِ والوارثِ**) ـ عَلَى مِثالِ قولِه:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقولِهِم: (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قَالَها). =

[مواضع جواز الاتصال والانفصال]

[ص] [٦٤] وصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا ... أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

[٦٥] كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

[ش] أشارَ فِي هذيْنِ البيتيْنِ إلى المواضِعِ التي يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى فيها[1] بالضميرِ مُنْفَصِلًا، معَ إمكانِ أنْ يُؤْتَى به[2] مُتَّصِلًا.

فأشارَ[3] بقولِه: (سَلْنِيهِ) إلى ما تَعَدَّى إلى مفعوليْنِ، الثاني مِنهما ليسَ خَبَرًا فِي الأصلِ[4]، ....

= والوجهُ الثاني: نَصْبُ الأمواتِ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ - تَنَازَعَه الوصفانِ؛ فأُعمِلَ فيه الثاني، وحُذِفَ ضميرُه من الأوَّلِ لكونِه فَضْلَةً.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُم)؛ حَيْثُ عَدَلَ عن وَصْلِ الضَّمِيرِ إِلَى فَصْلِه، وَذَلِكَ خاصٌّ بالشِّعْرِ، ولا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الكلامِ، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّه الكلامُ لقالَ: (قد ضَمِنَتْهُمُ الأرضُ).

ومثلُ هَذَا البيتِ: قولُ زيادِ بنِ مُنْقِذٍ العَدَوِيِّ التَّمِيمِيِّ؛ مِن قَصيدةٍ له يَقولُها فِي تَذَكُّرِ أهلِه والحنينِ إِلَى وَطَنِه، وَكَانَ قد نَزَلَ صَنْعَاءَ فاسْتَوْبَأَهَا، وَكَانَ أهلُه بنَجْدٍ فِي وادِي أُشَيٍّ - بزِنَةِ المُصَغَّرِ. وانظر (١/ ٦٥) من كتابِنا: «هِدَايَةِ السالِكِ إِلَى أَوْضَحِ المسالِكِ» (١/ ٩٠) مِن كِتَابِنَا: «عُدَّةِ السالِكِ»:

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ ... إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقدْ جاءَ بالضَّمِيرِ مُنْفَصِلًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (هُمُ) فِي آخرِ البيتِ، وَكَانَ مِن حَقِّه أنْ يَجِيءَ بِهِ مُتَّصِلًا بالعَامِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (يزيدُ)، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الاستعمالُ لقالَ: (إِلَّا يَزِيدُونَهم حُبًّا إِلَيَّ).

ومثلُ ذَلِكَ قولُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ البَكْرِيِّ:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا ... يا صاحِ بَل قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وَكَانَ مِن حقِّهِ أنْ يقولَ: (بل قَطَعُوا الوِصَالَ)؛ لكنَّهُ اضْطُرَّ ففَصَلَ (م).

(١) ليس في (ح).

(٢) في (س)، (ك): «فيه».

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وأشار».

(٤) بكون العامل ليس ناسخًا أصلًا كسأل، أو ناسخًا لأحد الضميرين فقط كـ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًاۖ﴾ الآية [الأنفال: ٤٣]؛ فإن (رأى) الحُلْمية - لم تنسخ الكاف؛ بل الهاء؛ لكنها ليست خبرًا في الأصل. فالآية من باب (سلنيه) لا (خلتنيه)؛ لأن النسخ المعتبر في (خلتنيه) للضميرين معًا؛ فتعبير الشارح أولى - =

وهما ضميرانِ[١]، نحوُ: (الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ)، فيَجُوزُ لكَ فِي هاءِ (سَلْنِيهِ) الاتِّصالُ، نحوُ: سَلْنِيهِ، والانفصالُ، نحوُ: سَلْنِي إيَّاهُ، وكذلك كلُّ فِعْلٍ[٢] أَشْبَهَهُ، نحوُ: الدِّرْهَمُ[٣] أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ.

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه يَجُوزُ فِي هذه المسألةِ الاتِّصالُ والانفصالُ على السَّوَاءِ، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحْوِيِّينَ[٤]، وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ[٥]: أنَّ الاتِّصالَ فيها [٢١/و] واجبٌ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشِّعْرِ[٦].

= من التعبير بكون العامل ليس ناسخًا. «الخضري على ابن عقيل» (١/ ٥٨).

(١) أولهما أعرف ـ كما يفيده المثال ـ فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما ـ مع نصبهما وجب الفصل، وخرج بكونهما مفعولين: ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل، ولو قدم غير الأعرف كـ(ضربتك)، و(ضربونا)؛ لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل، وذلك مفقود هنا؛ إذ المرفوع كجزء الفعل، ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعًا أو مجرورًا: كـ(عجبت من ضربك وضربي إياك)، وإذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعًا فقط. ولا يكون إلا مستترًا: كـ(أنا الضَّارِبُكَ)، و(الضارب إياك) ـ على أن الكاف مفعول؛ لا مضاف إليه، وإلا تعين الوصل؛ لأن المجرور لا يكون إلا متصلًا. اهـ. «الصبان» (١/ ١١٦).

قال «الخضري» (١/ ٥٨): وكذا يجب الوصل في (أنا ضاربه) ـ بلا (أل)؛ لتعين الإضافة فيه؛ فإن نوَّن الوصف ـ تعيَّن الفصل: كـ(ضارب إياه)، فتدبر. فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين ـ خاص بالفعل؛ لأنه اقتصر عليه دون الاسم. بقي أن موضوع المسألة الضميران ـ فلو أبدل أحدهما بالظاهر كـ(الدرهم أعطيته زيدًا)، فالظاهر: تعين الوصل على الأصل. والله أعلم.

(٢) سقط من (ك). (٣) ليس في (س).

(٤) في (ك): «النحاة».

(٥) ينظر: «الكتاب» (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥).

(٦) يرد عليه حديث: «**إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ**» [ذكره أبو حامد الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٢١٩)، ولا إسناد له بهذا اللفظ]؛ أي: الأرقاء، ولو وصل لقال: «مَلَّكَكُمُوهم»؛ بفتح الكاف الأولى، وضم الثانية، «ولو شاء لملكهم إياكم»؛ والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعرف، وقد =

وأشارَ بقَوْلِهِ: (**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى**) إلى أنه إذا كانَ خبرُ (كانَ) وأَخَوَاتِهَا ضميرًا[(١)]، فإنَّه يَجُوزُ اتصالُه[(٢)] وانفصالُه، واخْتُلِفَ فِي المُختارِ منهما؛ فاختارَ المصنِّفُ[(٣)] الاتصالَ[(٤)]، (نحوُ[(٥)]: كُنْتُهُ)، واخْتَارَ سِيبَوَيْهِ[(٦)]

= يقال: عدل عن هذا لثقله ـ مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده. «التصريح» (١/ ١٠٤)، و«الخضري» (١/ ٥٨).

(١) سكت عن اسمها؛ فأفاد: أنه لا يشترط كونه ضميرًا، ويدل عليه ابن الناظم نحو: (الصديق كأنه زيد)؛ لكن عبارة «شرح الكافية» (١/ ٢٣٠)، تدل على الاشتراط. «الخضري» (١/ ٥٨).

(٢) في غير الاستثناء. أما فيه: فيجب الفصل كـ(جاؤوا ليس إياه).

(٣) في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٤).

(٤) علله الخضري (١/ ٥٨) بقوله: «لأنه الأصل، ولكثرته نظمًا ونثرًا في الفصيح؛ كحديث: «**إِن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ**...» [البخاري (٣٠٥٥)] إلخ، وكقول أبي الأسود لعبده:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فَإِنَّني ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغنيًا بِمَكَانِها
فَإِن لَا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِها

ومراده بأخيها: نبيذ الزبيب، ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر، وأما الانفصال فجاء شعرًا؛ كقوله:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا ... عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ولم يجئ نثرًا إلا في الاستثناء».

(٥) في (ح): «في».

(٦) في «الكتاب» (٢/ ٣٦٥)، ونصه: «تقول: حسبتُك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتُنيه وحسبتُكه قليل في كلامهم».

وعلَّله بقوله: «وذلك لأن (حسبتُ) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدإ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. **ألا ترى أنك لا تقتصر** على الاسم الذي يقع بعدهما ـ كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد (حسبتُ) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس)، و(كان). وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبتُ)، (كان)، ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو عِلمًا، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك: كـ(ضربتُ) و(أعطيتُ)، إنما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا؛ فيما مضى.

ولا يجوز أن تقول: (ضربتُني ولا ضربتُ إياي)، لا يجوز واحدٌ منهما؛ لأنهم قد =

الانفصالَ، نحوُ: كُنْتُ إيَّاهُ[١]، [تقولُ: الصديقُ كُنْتُهُ، وكُنْتُ إيَّاهُ][٢].

وكذلك يُخْتَارُ[٣] عندَ[٤] المصنِّفِ الاتصالُ)[٥] في نحوِ: (خِلْتَنِيهِ)[٦]، وهو كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَيْنِ؛ الثاني مِنهما خبرٌ في الأصلِ[٧]، وهما ضَمِيرَانِ، ومَذْهَبُ [سِيبَوَيْهِ أنَّ المُخْتَارَ (في هذا)[٨] أيضًا الانفصالُ، نحوُ: خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومَذْهَبُ][٩] سِيبَوَيْهِ ـ أَرْجَحُ؛ لأنَّه

= استغنوا عن ذلك، بـ(ضربتُ نفسي) و(إيّاي ضربتُ)».

(١) (م) قد وَرَدَ الأمرانِ كثيرًا في كلامِ العربِ، فمِن الانفصالِ: قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ: [ورود الانفصال والاتصال كثيرًا في كلام العرب]

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقولُ الآخَرِ:

لَيْسَ إيَّايَ وَإِيَّاكَ، ولا نَخْشَى رَقِيبَا

ومِن الاتِّصالِ: قولُ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ يُخاطِبُ غلامًا له كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيذَ؛ فيَضْطَرِبُ شأنُه وتَسُوءُ حَالُه:

فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ لعمرَ بنِ الخَطَّابِ في شأنِ ابنِ الصَّيَّادِ: «**إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**» [البخاري (٣٠٥٥)] (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (ن).

(٣) كذا ضبطها في (س)، (ع)، وفي (ص): «المختار».

(٤) في (ك): «غير»، وهو تحريف ظاهر.

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، لكن بحاشيتها تصحيحًا.

(٦) (م) قدْ وَرَدَ الأمرانِ في فَصيحِ الكلامِ أيْضًا؛ فمِن الاتصالِ: قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقولُ الشاعرِ:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومن الانفصالِ قولُ الشاعرِ:

أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ، وقدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ(م)

(٧) لكون العامل ناسخًا لهما معًا.

(٨) في (ص): «هنا».

(٩) ساقطة من (ك)، انتقال نظر.

هو الكثيرُ فِي لسانِ العربِ على ما حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عنهم، وهو المُشَافِهُ لهم؛ قالَ الشاعِرُ:

١٦ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(١)

[التقديم والتأخير عند اجتماع [ص] ضميرين منصوبين]

[٦٦] وقَدِّمِ الأَخَصَّ(٢) فِي اتِّصَالِ وقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

---

(١) (م) هَذَا البيتُ ـ قِيلَ: إِنَّهُ لدَيْسَم بنِ طَارِقٍ أحدِ شُعَرَاءِ الجاهليَّةِ، وقد جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، وصارَ يُضْرَبُ لكلِّ مَن يُعْتَدُّ بكلامِه، ويُتَمَسَّكُ بمقالِه، ولا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَقُولُ غيرُه، وفي هَذَا جاءَ بِهِ الشارِحُ، وَهوَ يُرِيدُ: أَنَّ سِيبَوَيْهِ هو الرجلُ الَّذِي يُعْتَدُّ بقولِه، ويُعْتَبَرُ نَقْلُه؛ لأَنَّه هو الَّذِي شَافَهَ العربَ، وعنهم أَخَذَ، ومِن أَلْسِنَتِهِمُ اسْتَمَدَّ.

التمثيلُ به: قد جاءَ الشارِحُ بهذا البيتِ ـ وَهوَ يَزْعُمُ أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَرْجَحُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الناظِمُ ـ وكأَنَّه أرادَ أَنْ يُعَرِّفَ الحقَّ بأَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى عالِمٍ جَلِيلٍ كسِيبَوَيْهِ، **وَهِيَ فِكْرَةٌ لا يَجُوزُ للعلماءِ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بها.**

ثُمَّ إِنَّ الأرجحَ فِي هذه المسألةِ ـ ليسَ هو مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ؛ بل الأرجحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«التسهيل» ص٢٧، و«شرح التسهيل» (١/ ١٥٢)، و«شرح الكافية» (١/ ١٩٢)]، والرُّمَّانِيُّ، وابنُ الطَّرَاوَةِ [كما في «التذييل» (٢/ ٣٣٩)]؛ مِن أَنَّ الاتصالَ أرجحُ فِي خبرِ كَانَ وفي المفعولِ الثاني من مفعولَيْ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ: أَنَّ الاتصالَ فِي البابيْنِ أكثرُ وُرُودًا عن العربِ، وقد وَرَدَ الاتصالُ فِي خبرِ (كانَ) فِي الحديثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لكَ، ووَرَدَ الاتصالُ فِي المفعولِ الثاني مِن بابِ ظَنَّ فِي القرآنِ الكريمِ فيما قد تَلَوْنَا مِن الآياتِ، ولم يَرِدْ فِي القرآنِ الانفصالُ فِي أحدِ البابيْنِ أصلًا، وبحَسْبِكَ أَنْ يَكُونَ الاتصالُ: هو الطريقَ الَّذِي اسْتَعْمَلَه القرآنُ الكريمُ باطِّرَادٍ (م).

(٢) قال الأشموني (١/ ٩٥): «الأخصّ من الضميرين في الأبواب الثلاثة ـ على غير الاخصّ منهما وجوبًا في حال اتصال؛ فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، وضمير المخابط على ضمير الغائب ـ كما في (سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك). ولا يجوز تقديم (الهاء) على (الكاف) ولا (الهاء) ولا (الكاف) على (الياء) في الاتصال».

وقال الخضري: «ضابطه: أن يرفع أحد الضميرين في غير باب (كان): كـ(**ضربونا**) (**فاسألونا**)؛ فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع ـ وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل؛ فلا يحجز المنصوب عن الاتصال ـ على أصل الضمير بلا =

[ش] ضميرُ المتكلِّم أَخَصُّ مِن ضميرِ المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أَخَصُّ مِن ضميرِ الغائبِ، فإنِ اجْتَمَعَ[(١)] ضميرانِ منصوبانِ، وأَحَدُهما[(٢)] أخصُّ من الآخرِ، فإنْ كانَا مُتَّصِلَيْنِ: وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ مِنهما، فتقولُ: (**الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ**) و(**أَعْطَيْتَنِيهِ**)، بتقديمِ (الكافِ والياءِ)[(٣)] على الهاءِ؛ لأنَّهما أخصُّ مِن الهاءِ؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّمِ، والهاءَ للغائبِ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الغائبِ معَ [٢١/ظ] الاتصالِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتُهُوكَ، ولا أَعْطَيْتُهُونِي، وأجازَه قومٌ. ومنه ما رَوَاهُ ابنُ الأَثِيرِ فِي «**غَرِيبِ الحديثِ**»[(٤)]؛ مِن قَوْلِ عُثْمَانَ (بن عفان)[(٥)] رضي الله عنه: «**أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا**»، فإنْ فُصِلَ[(٦)] أَحَدُهما ـ كُنْتَ بالخِيَارِ؛ فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأَخَصَّ، فقُلْتَ: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ، وإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ غيرَ الأَخَصِّ فَقُلْتَ: أَعْطَيْتُهُ[(٧)] إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتَهُ إِيَّايَ، وإليه أشارَ بقولِهِ: (**وقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ**)، وهذا الذي ذَكَرَه ليسَ على إطلاقِه؛ بل إنما يَجُوزُ تقديمُ غيرِ الأَخَصِّ فِي الانفصالِ عندَ أمنِ اللَّبْسِ، فإنْ خِيفَ لَبْسٌ ـ لم يَجُزْ، فَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ[(٨)] ـ لم يَجُزْ تَقْدِيمُ الغائبِ،

[بعض الضمائر أخص من بعض]

= معارض؛ بخلاف الأبواب الثلاثة، ونصَّ بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص؛ لأن قوله: (**وما أشبهه**) يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك».

(١) في (ح): «اختص».

(٢) ضبطها في (ع): بفتح الهمزة والحاء، والذي في (ك): «واحِدهما». وضبطها بكسر الحاء. والذي في (ص): «أحدهما».

(٣) في (ح): «الياء والكاف».

(٤) «النهاية» (٢/ ١٧٧)، ولا يعرف المحدثون له إسنادًا.

(٥) من (ح).

(٦) في (ح): «انفصل».

(٧) في (ك): «الدرهم أعطيته».

(٨) (م) إنما يَقَعُ اللَّبْسُ فيما إذا كَانَ كلُّ واحدٍ مِن المفعولَيْنِ ـ يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ فاعِلًا؛ كَمَا تَرَى فِي مِثالِ الشارحِ، أَلَسْتَ تَرَى أنَّ المخاطَبَ وزَيدًا يَصْلُحُ كلٌّ مِنْهُمَا أنْ يَكُونَ آخِذًا، ويَصْلُحُ أنْ يَكُونَ مأخوذًا، أمَّا نحوُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، أو (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) ـ فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطَبَ آخِذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، والدِّرْهَمَ =

فلا تقولُ: زَيْدٌ[١] أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ؛ لأَنَّه[٢] لا يُعْلَمُ[٣]: هل زيدٌ مأخوذٌ أو[٤] آخِذٌ.

[ص] [٦٧] وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وقدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ[٥] وَصْلَا

[ش] [حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل] إذا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وكانا مَنْصُوبَيْنِ واتَّحَدَا فِي الرُّتْبَةِ، كأنْ[٦] يَكُونَا لِمُتَكَلِّمَيْنِ أو لِمُخَاطَبَيْنِ[٧] أو غائِبَيْنِ، فإنَّه يَلْزَمُ الفصلُ فِي أَحَدِهما، فتقولُ: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتُه إِيَّاهُ. ولا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضميرَيْنِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتَنِينِي، ولا أَعْطَيْتُكَكَ، ولا أَعْطَيْتُهُوهُ، نعمْ، إنْ[٨] كانَا غائبيْنِ واخْتَلَفَ لَفْظُهما[٩] فقدْ يَتَّصِلانِ[١٠]، نحوُ: الزيدانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشارَ [٢٢/و] بقولِهِ فِي («الكافيةِ»[١١]):

مَعَ اخْتِلافٍ مَا وَنَحْوَ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضرورةُ[١٢] اقْتَضَتْ

= مأخوذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ (م).

(١) ليس في (ص). (٢) في (ح): «فإنه».

(٣) الأولى ـ أن يقال: لأن الفاعل مَعْنِيٌّ؛ وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرًا كان، أو ظاهرًا فلو قدم غيره ـ تبادر أنه الآخذ؛ فيحصل اللبس، وأما عدم العلم بشيء: فإجمال لا لبس. من «الخضري» (١/ ٧٠)، بتصرف.

(٤) في (ح): «أم». (٥) أي: في اتحاد الرتبة.

(٦) في (ح)، (ص): «بأن». (٧) في (ح)، (ص): «مخاطبين».

(٨) في (ح): «إذا».

(٩) أي: في الإفراد والتذكير أو ضدهما؛ كمثاله ونحو: (أحسن الناس وجوهًا، وأنصرهموها)؛ سواء **تباعد** الهاءان ـ كما ذكر، أم **تقاربا** نحو: (أعطاهوها، وأعطاهاه)؛ إلا أن الفصل حينئذ أجود تخلصًا من قربهما؛ إذ ليس بينهم إلا حرف واحد. وإنما اشترط اختلاف لدفع توالي المثلين، وإيهام التأكيد، وقيد بالغيبة؛ لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة ـ إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب، أو التكلم؛ لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال: (علمتنان)، ولا (ظننتكماك). «الخضري» (١/ ٦٠).

(١٠) في (ك): «تتصلان».

(١١) «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٩).

(١٢) في (ح): «والضرورة»، وفي (ص): «للضرورة»!!

ورُبَّمَا أُثْبِتَ هذا البيتُ فِي بعضِ (نُسَخِ «الأَلْفِيَّةِ»)، وليسَ مِنها، وأشارَ بقولِهِ: (وَنَحْوَ ضَمِنَت...) إلى آخِرِ البيتِ، إلى أنَّ الإتيانَ بالضميرِ منفصِلًا فِي موضعٍ يَجِبُ فيه اتِّصالُهُ ضرورةٌ؛ كقولِهِ:

(بالبَاعِثِ الوَارِثِ)(١) الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ(٢)

وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ(٣) ذلك. (والله تعالى أعلم)(٤).

[أحكام نون الوقاية]

[ص][٦٨] وقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، (وَلَيْسِي) قدْ نُظِمْ

[ش] إذا اتَّصَلَ بالفعلِ ياءُ المتكلِّمِ لَحِقَتْه لُزُومًا (نونٌ تُسَمَّى)(٥) نونُ الوِقايةِ، وسُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَقِي الفعلَ(٦) مِن(٧) الكسرِ، وذلك نحوُ: (أَكْرَمَنِي [ويُكْرِمُنِي وأَكْرِمْنِي(٨))](٩)، وقد جاءَ حَذْفُها مَعَ ليسَ(١٠)

---

(١) في (ح): «بالوارث الباعث».

(٢) مَضَى شرحُ هَذَا البيتِ قَرِيبًا (ص٦٣). (٣) ليس في (ص).

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (ح)، (ص).

(٦) أي: الفعل الصحيح، وحمل عليه نحو: (دعى ورمى)؛ طردًا للباب، وقوله: (الكسر)؛ أي: الذي يختص مثله بالاسم، وهو الذي بسبب ياء المتكلم؛ لأنه أخو الجر في الاختصاص؛ فَصِينَ عنه الفعل. أما ما لا يختص به؛ بأن لم يدخله أصلًا، كالذي قبل ياء المخاطبة، أو يدخل فيهما، كالذي للتخلص من السكونين؛ فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضًا. وقال الناظم: لأنها تقي لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث ـ في نحو: (أكرمني وأكرمي)، وحمل الماضي والمضارع على الأمر، ودخلت في غير الفعل؛ لتقي تغير آخره. «الخضري» (١/ ٦٠).

(٧) ليس في (ص)، (س)، لكن كتبها في حاشية (س) مصححًا.

(٨) ليس في (ح)، وكتبها في حاشيتها مصححًا.

(٩) في (ح): «وأكرمْني وتكرمني».

(١٠) لشبهه للحروف الآتية في الجمود. والقياس: لزومها كسائر الأفعال، وهو الكثير ـ كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصًا يهدده: **(عليه رجلًا ليسني)** [«الكتاب» (١/ ٢٥٠)]؛ أي: ليلزم رجلًا غيري. «الخضري» (١/ ٦٠).

شُذُوذًا؛ كما قالَ[١] الشَّاعِرُ[٢]:

[حكم لزوم نون الوقاية أفعل التعجب]

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[٣]

واخْتُلِفَ فِي أَفْعَلِ[٤] التعجُّبِ؛ هل تَلْزَمُه[٥] نونُ الوِقايةِ أم لا؟ فتقولُ[٦]: ما أَفْقَرَنِي[٧] إلى عَفْوِ اللهِ، [وما أَفْقَرِي إلى عفوِ اللهِ][٨] ـ عندَ مَن لم[٩] يَلْتَزِمْها فيه[١٠][١١]، والصحيحُ: أنها تَلْزَمُ[١٢]. (والله ﷻ أعلم)[١٣].

---

(١) في (ص): «لقول».

(٢) قيل: هو لِرُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ، وليسَ فِي (ديوانِه)، ولكنَّه فِي «زِيَادَاتِه» (ص١٧٥).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ، وكلاهما فِي لفظِ (لَيْسِي):
أَمَّا الأَوَّلُ: فإنَّه أَتَى بخبرِه ضَميرًا مُتَّصِلًا، ولا يَجُوزُ عندَ جَمْهَرَةِ النحاةِ: أنْ يَكُونَ إِلَّا مُنْفَصِلًا، فكانَ يَجِبُ عليه ـ عَلَى مذهبِهم هَذَا ـ أنْ يقولَ: ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسَ إِيَّايَ.
والثاني: وَهوَ الَّذِي جاءَ الشارحُ بالبيتِ من أجلِه هنا؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ ـ مِن (ليسَ) معَ اتِّصالِها بياءِ المتكلِّم، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ الجمهورِ؛ الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ (ليسَ) فعلٌ (م). وينظر: «الأصول» لابن السرّاج (١/ ١٤٢)، و«شرح السيرافي على سيبويه» (٣/ ١١٩).

(٤) في (ح)، (ص): «فعل».

(٥) في (ح): «يلزمه».

(٦) في (ك): «نحو».

(٧) من (فقِر) بالكسر؛ أي: افتقر. لا من (افتقر)؛ لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذٌّ.

(٨) ليس في (ك)، (ع). لكن كتبها في حاشية (ع)، وصحَّح عليها.

(٩) في (ح)، (ن): «لا».

(١٠) في (ص): «فيها».

(١١) يعني: الكوفيين.

[مذهب البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بـ«أفعل»]

(١٢) (م) الخلافُ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ فِي اقْتِرَانِ نونِ الوقايةِ بـ(أَفْعَلَ) فِي التعجُّبِ ـ مبنيٌّ عَلَى اختلافِهِم: فِي أَنَّهُ هو اسمٌ أو فعلٌ؛ فقالَ الكُوفِيُّونَ: هو اسمٌ؛ وَعَلَى هَذَا لا تَتَّصِلُ بِهِ نونُ الوقايةِ؛ لأنَّها إنما تَدْخُلُ عَلَى الأفعالِ؛ لِتَقِيَها الكسرَ الَّذِي ليسَ مِنها فِي شيءٍ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: هو فعلٌ؛ وَعَلَى هَذَا: يَجِبُ اتصالُه بنونِ الوقايةِ لِتَقِيَهُ الكسرَ (م).

(١٣) من (ح).

[ص] [٦٩] و(لَيْتَنِي) فَشَا، و(لَيْتِي) نَدَرَا[(١)] وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا ـ

[٧٠] في البَاقِيَاتِ، واضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي، وعَنِّي)[(٢)] بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذيْنِ البيتيْنِ حُكْمَ نونِ الوقايةِ معَ الحرفِ[(٣)]، فذَكَرَ (لَيْتَ)، وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحْذَفُ[(٤)] مِنها **إلَّا** نُدُورًا[(٥)]؛ كقولِهِ[(٦)]:

١٨ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ [٢٢/ظ] لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ[(٧)] جُلَّ مَالِي[(٨)]

---

(١) في (ك): «نذرًا». (٢) في (ح): «عني ومني».

(٣) في (ص)، (ن): «الحروف».

(٤) **[علة الحذف]:**

[علة حذف النون] **اختلفوا في علّةِ حذف هذه النون**، فقال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٦٩): إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات، وهم يستثقلون التضعيفَ.

[استشكال]:

فإن قيل: فإذا كانوا إنّما حذفوا نون الوقاية لثِقَلِ التضعيف، واجتماع النونات، فما بالُهم حذفوها في (لَعَلِّي)، و(لَيْتِي)، ولم يجتمع في آخِرهما نوناتٌ؟

قيل: أمّا **(لَعَلَّ)**، فإنّها وإن لم يكن في آخرها نون، فإنّ في آخِرها لامًا مضاعَفةً، واللامُ قريبةٌ من النون، ولذلك تُدغَم فيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، ولا يُدّغَم في النون غير اللام [يعني: الإدغام الكامل]. وأمّا **(لَيْتَ)** فلم يكن في آخرها نونٌ، ولا ما يُضارع النون، ويقرُب منها، فيلزمُها النونُ وقالوا: **(لَيتَنِي)**، وقَلَّ في كلامهم: **(لَيْتي)**، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنها حروفٌ أجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالًا، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل. ومن حيث هي حروفٌ: يجوز إسقاطُ النون منها؛ لأنّ الحروف في ذلك على ضربَيْن: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحو قولك: (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى.

وقالوا: (إِلَيَّ)، و(بي) من غيرِ نون؛ لأنّ الحروف لا يُكرَه فيها الكسرُ كما كُره في الأفعال، مع أنّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه. «شرح المفصل» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) في (ك): «نذورًا».

(٦) هو: زَيْدُ الخيرِ الطّائيُّ في «ديوانه» (ص٨٧).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «وأفقد»، وذكر في (ع) أنها كذلك في نسخة.

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَيْتِي)**؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِن **(ليتَ)** الناصبةِ لياءِ =

والكثيرُ فِي لِسَانِ العَرَبِ: ثُبُوتُها[١]، وبه وَرَدَ القرآنُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣].

وأمَّا (لَعَلَّ) فَذَكَرَ أنها بعكسِ (لَيْتَ)؛ فالفصيحُ[٢]: تَجْرِيدُها مِن النونِ؛ كقولِهِ تعالى ـ [حِكَايَةً عن فِرْعَوْنَ][٣]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر: ٣٦]، ويَقِلُّ[٤] ثُبُوتُ النونِ؛ كَقَوْلِ الشاعرِ:

١٩ ـ فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا[٥] قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[٦]

= المتكلِّمِ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ والشارحِ: أن هَذَا الحذفَ ليسَ بشاذٍّ، وإنما هو نادرٌ قليلٌ، وهذا الكلامُ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ هو مذهَبُ الفَرَّاءِ من النُّحاةِ، فإنَّه لا يَلْزَمُ عندَه: أنْ تَجِيءَ بنونِ الوقايةِ معَ (ليتَ)؛ بل يَجُوزُ لكَ فِي السَّعَةِ أنْ تَتْرُكَهَا، وَإِنْ كَانَ الإتيانُ بها أَوْلَى، وعِبارةُ سِيبَوَيْهِ ـ تُفِيدُ أنَّ تَرْكَ النونِ ضرورةٌ، حَيْثُ قالَ [«الكتاب» (٢/ ٣٧٠)، و«شرح السيرافي» له (٣/ ١٣١)]: (وقد قالَتِ الشعراءُ: (لَيْتِي) إذا اضْطُرُّوا، كأنهم شَبَّهُوه بالاسمِ حَيْثُ قالُوا: الضارِبِي). اهـ. وانْظُرْ: شرحَ الشاهدِ (٢١) الآتِي.

ومثلُ هَذَا الشاهدِ ـ فِي حذفِ نونِ الوقايةِ معَ ليتَ ـ قولُ وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ الأسدِيِّ:

فَيَا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ ... وَلَجْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جَمَعَ بينَ ذِكْرِ النونِ وتَرْكِها ـ حَارِثَةُ بنُ عُبَيْدٍ البَكْرِيُّ؛ أحدُ المُعَمَّرِينَ ـ فِي قَوْلِهِ:

أَلَا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي ... وهلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليومَ لَيْتِي (م)

[علة قلة ثبوت النون في (لعل)]

(١) لشبهها الفعل معنًى وعملًا بلا معارض؛ بخلاف (لعل)؛ فإن عملها الجر في بعض الأحيان، وتوالي الأمثال في بعض لغاتها، وهو (لعنَّ) بالنون؛ عارض شبهها فندرت معها النون، وإنما خير في الباقيات؛ لأن المعارض فيها واحد، وهو توالي الأمثال فقط. «الخضري» (١/ ٦١).

بل فيها عدة لغات أخر: علَّ، ولعلَّ، وعنَّ، وأنَّ؛ بهمزة مفتوحة ـ كما في «اللامات» للزجاجي (١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) في (ح): «فالصحيح»، وهي غير واضحة في (ص)، لكنه كتبها في حاشيتها واضحةً: «والفصيح»، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) من (ع)، وهي احترازٌ حسنٌ جدًّا.

(٤) في (ح): «ونقل».

(٥) في (ك)، (ص): «به».

(٦) هَذَا البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْرَفُ قَائِلُها.

=

ثم ذَكَرَ أنَّكَ بالخِيَارِ فِي الباقياتِ؛ أي: فِي باقي[١] أَخَوَاتِ (**لَيْتَ ولَعَلَّ**)، وهي: (**إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ**)، فتقولُ: إِنِّي وإِنَّنِي، [وأَنِّي وأَنَّنِي][٢]، وكَأَنِّي وكَأَنَّنِي، ولَكِنِّي ولَكِنَّنِي[٣].

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ (مِنْ وعَنْ) تَلْزَمُهُما[٤][٥] نونُ الوقايةِ، فتقولُ: (**مِنِّي وعَنِّي**) بالتشديدِ، ومِنهم مَن يَحْذِفُ النونَ فيقولُ: (**مِنِي وعَنِي**) بالتخفيفِ، وهو شاذٌّ؛ قالَ الشاعِرُ[٦]:

= قال العيني في «المقاصد» (١/ ٣٢٢): «لم أقف على اسم قائله».

(م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّنِي**)؛ حَيْثُ جَاءَ بنونِ الوقايةِ معَ (**لعلَّ**)، وَهوَ قليلٌ.

ونظيرُه: قولُ حاتِمِ الطَّائِيِّ يُخَاطِبُ امْرَأَتَهُ، وكانَتْ قد لَامَتْهُ عَلَى البَذْلِ والجُودِ:

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا

والكثيرُ فِي الاستعمالِ حذفُ النونِ معَ (**لعلَّ**)؛ وَهوَ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ القرآنُ الكريمُ، مثلُ: قوله تعالى [**إخبارًا عن فرعون ـ لعنه الله**]: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾﴾ [غافر: ٣٦]، **ومثل**: ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. ومنه قولُ الفرزدقِ:

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقولُ الآخرِ:

ولِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

(م) بتصرف يسير.

(١) في (ع): «باقيات».

(٢) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٣) فثبوتها لشبه الفعل، وحذفها: لتوالي الأمثال؛ لأن الثقل حصل بها.

وقيل: حذفت الأولى لسكونها، والساكن أولى بالتغيير.

وقيل: حذفت الوسطى المدغم فيها؛ لأنها في محل اللام التي يلحقها التغيير، [علة حذف النون] وكذا الخلاف في (**أنَّا**) بالتشديد لكن لم يقل أحدٌ يعتد به بحذف الثالثة؛ لأنها ضمير عمدة قاله الروداني. اهـ. «الصبان» (١/ ١١٧).

(٤) في (س)، (ك): «يلزمهما».

(٥) لتحفظ بناءهما على السكون؛ لأنه الأصل؛ بخلاف ما بني على غيره.

(٦) (م) وهذا البيتُ أَيْضًا من الشواهِدِ المجهولِ قائلُها؛ بل قالَ ابنُ الناظمِ [«شرحه» (ص٤٤)]: أَنَّهُ من وضعِ النحْوِيِّينَ. وقالَ ابنُ هِشَامٍ عنه [«تخليص الشواهد» =

٢٠ ـ أَيُّهَا السائلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْت مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي

[ص][٧١] وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي وقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

[الفصيح في (لدنّي)] [ش] أشارَ بهذا إلى أنَّ الفصيحَ فِي (لَدُنِّي)(١) إثباتُ النونِ؛ كقولِهِ تعالى [على لسان الخضر](٢): ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ۝٧٦﴾ [الكهف: ٧٦]، ويَقِلُّ(٣) حَذْفُها؛ كقِرَاءَةِ(٤) مَن قَرَأَ: (مِنْ لَدُنِي) بالتخفيفِ.

والكثيرُ(٥) فِي (قَدْ) و(قَطْ) ثُبُوتُ النونِ، نحوُ: (قَدْنِي) و(قَطْنِي)، ويَقِلُّ(٦) الحَذْفُ، نحوُ: (قَدِي) و(قَطِي)؛ أي: حَسْبِي. وقدِ اجْتَمَعَ الحذفُ والإثباتُ فِي قَوْلِهِ(٧):

= (ص١٠٦)]: وفي النفسِ مِن هَذَا البيتِ شيءٌ.

ووجهُ تَشَكُّكِ هذين العالِمَيْنِ المُحَقِّقَيْنِ ـ فِي هَذَا البيتِ: أَنَّهُ قدِ اجْتَمَعَ فيه الحرفانِ (مِن) و(عن) وأُتِيَ بهما عَلَى لغةٍ غيرِ مشهورةٍ مِن لغاتِ العربِ؛ وهذا يَدُلُّ عَلَى قصدِ ذَلِكَ وتَكَلُّفِهِ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَنِي) و(مِنِي)؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِنْهُمَا شُذُوذًا للضرورةِ (م).

نعم، قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤): «وهو قليل في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الإباء؛ من حيث كانت حروفًا، والحروفُ قد تأتي بالنون والياء، نحوُ: (مِني) و(عَنّي)، وقد تأتي بالياء وحدَها، نحو: (بِي) و(لِي)، فلذلك حَذَفَها مَنْ حذف حملًا لها على غيرها من الحروف».

(١) في (ع)، (ص): «لدن». وكتب في (ع): أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) احتراز حسنٌ من قِبَلنا.

(٣) في (ص): «ونقل».

(٤) غير واضحة في (ص)، ثم كتبها مبينة في حاشيتها. وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وشعبة عن عاصم، ينظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران (٢٨١)، و«الحجة» لابن خالويه (٢٢٨).

(٥) في (ح): «والأكثر».

(٦) في (ص): «ونقل».

(٧) هو: أبو نُخَيْلَةَ: حُمَيْدُ بنُ مَالِكٍ الأَرْقَط؛ وهو من شعراء الدولة الأموية، معاصر للحجاج. ينظر: «المقاصد النحوية» (١/ ٣٢٧)، و«خزانة الأدب» (٥/ ٣٨٢).

وفي «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤): «البيت لأبي بَجدَلَةَ، وبعده:

ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ =

٢١ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ](١)(٢)

= والشاهد فيه حذفُ النون من (قَدِي)، تشبيهًا لها بـ(حَسْبِي)، إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتُها: هو المستعمل؛ لأنها في البناء، ومضارَعةِ الحروف بمنزلة (مِنْ)، و(عَنْ)، فألزموها النونَ قبل الياء، لئلا يُغير آخِرُها عن السكون».

(١) الشطر الثاني كله ـ ليس في (ص)، (ح).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَدْنِي) و(قَدِي)؛ حَيْثُ أَثْبَتَ النونَ فِي الأُولَى وحَذَفَها من الثانيةِ. **وقدِ اضْطَرَبَتْ عباراتُ النَّحْوِيِّينَ فِي ذلكَ**؛ فقالَ قومٌ: إنَّ الحذفَ غيرُ شاذٍّ، ولكنَّه قليلٌ. وتَبِعَهم المصنِّفُ والشارحُ.

وقالَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٣٧١)]: (وقدْ يَقُولُونَ فِي الشعرِ: قَطِي وقَدِي. فأمَّا الكلامُ: فلا بُدَّ فيه من النونِ، وقدِ اضْطُرَّ الشاعرُ فقالَ: (قَدِي) شَبَّهَه بحَسْبِي؛ لأنَّ المعنى واحدٌ).اهـ.

[بيان وهم وقع للجوهري]

[وهمٌ وقع الجوهري في الباب]:

قالَ الجَوْهَرِيُّ [«الصحاح» (٢/ ٥٢٣)، وتبعه في «المختار» (ص٢٤٨)]: «وأمَّا قولُهم: قَدْكَ بمعنى: حَسْبُ فهو اسمٌ، وتقولُ: قَدِي، وقَدْنِي أَيْضًا بالنونِ ـ عَلَى غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ هذه النونَ إنما تُزَادُ فِي الأفعالِ وِقايةً لها، مثلُ ضَرَبَنِي وشَتَمَنِي».

قالَ ابنُ بريٍّ يَرُدُّ عَلَى الجَوْهَرِيِّ [كما في «اللسان» (٣/ ٣٤٧)]: «وَهَمَ الجَوْهَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: (إنَّ النونَ فِي قَدْنِي زِيدَتْ عَلَى غيرِ قياسٍ، وجَعْلِ النونِ مخصوصًا بالفِعْلِ لا غيرُ)!! وليسَ كذلكَ، وإنما تُزَادُ وقايةً لحركةٍ أو سكونٍ فِي فعلٍ أو حرفٍ، كقولِكَ فِي مِن وعن إذا أَضَفْتَهُمَا لنَفْسِكَ: مِنِّي وعَنِّي، فزِدْتَ نونَ الوقايةِ لتَبْقَى نونُ مِن وعن عَلَى سكونِها، وكذلكَ فِي قَدْ وقَطْ، وتقولُ: قَدْنِي وقَطْنِي، فتَزِيدُ نونَ الوقايةِ لتَبْقَى الدالُ والطاءُ عَلَى سُكُونِها، وكذلك زَادُوها فِي لَيْتَ، فقالوا: لَيْتَنِي؛ لتَبْقَى حركةُ التاءِ عَلَى حالِها، وكذلكَ قالُوا فِي ضَرَبَ: ضَرَبَنِي؛ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى فتحِها، وكذلكَ قالُوا فِي اضْرِبْ: اضْرِبْنِي، أَدْخَلُوا نونَ الوقايةِ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى سُكُونِها».اهـ.

ولابنِ هِشامٍ هنا كلامٌ كثيرٌ وتَفريعاتٌ طويلةٌ ـ لم يَسْبِقْه إليها أحدٌ مِن قُدَامَى العلماءِ، وَهِيَ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٢٢٦، ٢٧٨، ٥٣٤)].

[حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء]

[حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء]:

هذا، ولم يَتَكَلَّم المصنِّفُ ولا الشارحُ عن الاسم المعرَبِ إذا أُضِيفَ لياءِ المتكلِّم، واعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ فِي الاسم المعربِ أَلَّا تَتَّصِلَ بِهِ نونُ الوقايةِ، نحوُ: ضَارِبِي ومُكْرِمِي، وقد أُلْحِقَتْ نونُ الوقايةِ باسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ =

العَلَمُ [٢٣/و](١)

[ص] [٧٢] اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ، كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا ـ(٢)
[٧٣] وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ ولَاحِقِ وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ ووَاشِقِ)(٣)

[تعريف العلم] [ش] العَلَمُ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ(٤) ....

= فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي» [البخاري (٥٧٧٧) ـ في بعض النسخ، وينظر: «الفتح» ١٠/ ٢٤٥]. وفي قولِ الشاعرِ:

وَلَيْسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

وفي قولِ الآخَرِ:

أَلَا فَتًى مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وليسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابنُ حَمَّالِ

وفي قولِ الآخرِ:

وليسَ بمُعيِينِي وفي الناسِ مَمْتَعٌ صديقٌ إذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لَحِقَتْ أفعلَ التفضيلِ ـ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ» [مسلم (٢٩٣٧)]؛ لمشابهةِ أفعلِ التفضيلِ لفعلِ التعجُّبِ (م).

[بعض معان العلم في اللغة] (١) (م) لفظُ (العَلَم) فِي اللغةِ ـ مُشْتَرَكٌ لفظِيٌّ بينَ عِدَّةِ مَعانٍ؛ منها: الجبلُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرحمن: ٢٤]؛ أي: كالجبالِ، وقالَتِ الخَنْسَاءُ تَرْثِي أَخَاهَا صخرًا:

وإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها: الرايةُ التي تُجْعَلُ شِعارًا للدولةِ أو الجُنْدِ.

ومنها: العلامةُ، ولعلَّ المعنى الاصطلاحِيَّ ـ مأخوذٌ مِن هَذَا الأخيرِ، وأصلُ الترجمةِ (هذا بابُ العلم)؛ فحَذَفَ المبتدأَ، ثمَّ الخَبَرَ، وأقامَ المضافَ إِلَيْهِ مُقامَه، وليسَ يَخْفَى عليكَ إعرابُه (م).

(٢) (م): (اسمٌ): تقديرُ الكلامِ: وَذَلِكَ كائنٌ كقولِكَ: جَعْفَرٌ... إلخ (م).

(٣) (م): (وخِرْنِقَا* وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولَاحِقٍ* وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ ووَاشِقٍ)؛ كلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى جَعْفَرٍ (م).

[أقسام التعيين] (٤) أطلق التعين، وهو على قسمين: =

مُسَمَّاهُ[1] مُطْلَقًا؛ أي: بلا قَيْدِ[2] التَّكَلُّمِ أو الخِطَابِ أو الغَيْبَةِ، فـ(**الاسمُ**): جِنْسٌ يَشْمَلُ النَّكِرَةَ والمَعْرِفَةَ، و(**يُعَيِّنُ**[3] **مُسَمَّاهُ**): فَصْلٌ أَخْرَجَ النَّكِرَةَ[4]، و(**بِلا قَيْدٍ**) أَخْرجَ بَقِيَّةَ المعارِفِ[5]؛ . . . .

= **أحدهما**: تعيين الأجناس بعضها من بعض؛ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك.

والثاني: تعيين غير الأجناس كزيد، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٧٥): «فكان ينبغي أن يقيد التعيين لغير الأجناس».

(١) أي: يدل على تعينه، لا أنه يحصله له؛ لأن المسمى لا يكون إلا معينًا. والمراد: ما يعم التعيين **الخارجي والذهني** معًا كغالب علم الشخص، أو **الذهني** فقط: كعلم الجنس، وبعض علم الشخص ـ كعَلَم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنًا، وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد؛ فإنَّ هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنًا، فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي، أفاده «الصبان عن يس» (١/ ١٢٧).

(٢) تفسير للإطلاق؛ أي: بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ؛ لأن تعيين العلم من ذات وضعه، بخلاف باقي المعارف؛ فإنها موضوعة لتعيين مسماها ـ لكن بواسطة قرينة: إما **معنوية**: كالتكلم وأخويه ـ للضمير، والتوجه والإقبال للمنادى، أو **لفظية** كالصلة في الموصول، وأل في مدخولها. والظاهر: أن منها الإضافة في غلام زيد، أو **حِسّية**، وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة؛ فتعيين المدلول: إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العَلَم المشترك يحتاج لقرينة أيضًا؛ لأن ذلك عارض من تعدد الوضع. أما باعتبار كل وضع على حدته ـ فغير محتاج. «الخضري» (١/ ٦٢). [القرائن وأنواعها]

(٣) في (ص): «تعين».

(٤) وخرج نحو: شمس وقمر، فإن لفظهما ـ لا يعين مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى؛ وهو الانفراد في الوجود الخارجي. «التصريح» (١/ ١١٣).

(٥) فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينًا مطلقًا؛ بل هو تعيين مقيد؛ إما **بقرينة لفظية** أو **معنوية**، ألا ترى أنّ ذا الألف واللام مثلًا ـ إنما يعين مسماه مما دامت فيه (أل)، فإذا فارقته: فارقه التعيين، ونحو: الذي، إنما يعين مسماه بالصلة، ونحو: (أنا وأنت وهو): إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن (أنت) ـ مثلًا: موضوع للمخاطب المعين؛ من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحًا لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازًا. قاله الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥١). =

كالمُضْمَرِ[(١)]؛ فإنَّه: يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بقيدِ التكلُّم؛ كـ(أنا)، أو الخِطَابِ؛ كـ(أنتَ)، أو الغَيْبَةِ؛ كـ(هو)، ثمَّ مَثَّلَ الشيخُ [بأعلامٍ للأَنَاسِيِّ[(٢)]][(٣)] وغيرِها[(٤)(٥)]؛ تنبيهًا على أنَّ مُسَمَّيَاتِ الأعلامِ: العقلاءُ، وغيرُهم

= وانظر: «التصريح» (١/ ١١٤).

وكذلك: (هذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرًا، فإذا فارقه الحضور: فارقه التعيين. قاله الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

قال الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥٢): «فإن (ذا) مثلًا ـ وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة». اهـ.

وكذا الباقي من المعارف، فنحو: (يا رجل) لمعين ـ إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال، ونحو: غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه، وغلام الرجل، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين. قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

(١) في (ع): «كالضمير». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة ـ كالمثبت.

(٢) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «غيرهم».

(٣) في (ح): «بالأعلام للأجناس».

(٤) في (ك): «الإنساني»، وفي (ص): «وغيرهم».

(٥) [أنواع العلم] الأعلام وُضعت على الأشخاص، ليتميّز بعضُها من بعض.

والأشخاصُ على ضربَيْن: **أدميّةٌ، وغيرُ أدميّة**.

وغيرُ الأدميّة ـ على ضربَيْن: منه **ما يُتّخذُ ويؤلَف**: كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلامًا، ليمتازَ كلُّ شخص باسم ينفرد به: كالأناسيّ. وذلك نحو: (أَعْوَجَ)؛ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب، كان في الجاهليّة سابقًا يُنسَب إليه الخيل الأعوجيّة، و(**لاحقٌ**) وهو فَرَسٌ، كان لمعاوية بن أبي سُفيان رَحِمَهُ اللهُ مشهورٌ، واسمُ فَحْلٍ كان لـ(غنيّ) أيضًا. و(**شَذْقَمٌ**) وهو فَحْلٌ من الإبل كان للنّعمان. و(عُلَيّانُ): جملٌ كان لكليب بن وائل، و(خُطّةُ)، و(**هَيْلةُ**)، وهما عَنْزا سَوْءٍ. وقيل (**هَيْلَةُ**): شاةٌ كانت لقوم من العرب، مَنْ أساء إليها درّتْ له بلبَنها، ومن أحسن إليها وعلّفها نطحته، فكانت العرب تضرب بها المثل. وفي المثل: (لَعَنَ الله مِعْزى خَيْرُها خُطّةُ)، و(ضُمْرانُ): وهو كَلْبٌ. و(كَسابِ): وهي كَلْبةٌ. «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٧٨).

من المألوفاتِ؛ فـ[جَعْفَرٌ[١]: اسمُ رجلٍ، وخِرْنِقُ][٢][٣]: اسْمُ امرأةٍ مِن شُعَرَاءِ[٤] العَرَبِ[٥]، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ لأُمِّهِ، وقَرَنُ[٦]: اسمُ قبيلةٍ، وعَدَنٌ: اسمُ مكانٍ، ولاحِقٌ: اسمُ فَرَسٍ، وشَذْقَمٌ: اسمُ جَمَلٍ[٧]، وهَيْلَةُ: اسْمُ شَاةٍ، ووَاشِقٌ: اسمُ كَلْبٍ. (والله تعالى أعلم)[٨].

---

(١) هو عَلَم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضًا: أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب من ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة. «التصريح» (١/ ١١٤).

(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (س)، (ع): «كخرنق». لكن كتبها في حاشية (ع): كالمثبت، وفي (ص)، (ح): «فخرنق»، والمثبت من (م)، وحاشية (ع): أجود وأكمل للسياق في نظرنا. [أصل خرنق]

(٣) بكسر الخاء المعجمة والنون: وهو عَلَم منقول ـ عن ولد الأرنب ـ لامرأةٍ شاعرة، وهي: أخت طَرَفة بن العبد لأمِّه. قال أبو عبيدة: وهي: خِرنَق بنت هَفَّان؛ من بني سعد بن ضُبَيْعَة؛ رهط الأعشى. «التصريح» (١/ ١١٤)، و«تاج العروس» (٢٥/ ٢٣٥).

(٤) ليس في (ح).

(٥) (م) لعلَّ الأَوْلَى ـ بلِ الأصوبَ ـ أنْ يقولَ: من شَوَاعِرِ العربِ (م).

(٦) بفتح القاف والراء: وهو اسم قبيلة من مراد، أبوهم قَرَن بن ردمان بن ناجية بن مراد، وإليه ينسب أويس القرني ﵁، وفي «معجم البلدان» (٤/ ٣٣١): «قال الجوهري: قرن، بالتحريك، ميقات أهل نجد، ومنه أويس القرني، وقال الغوري: هو منسوب إلى بني قرن، وغير الجوهري يقول بسكون الراء». [أصل (قرن)]
قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤): «ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل؛ بسكون الراء؛ كالجوهري ـ فقد سها».
وانظر: شرح «المفصل» (١/ ٣٤)، وفي «الأغاني» ١٧/ ٢٤٦ أنه اسم فرس لزيد الخيل، وفي «أنساب الخيل» (ص٢٢، ٣٣) أنه اسم فرس لغني بن أعصر، وفي «معجم الخيل العربية المنسوبة» (ص١٨٦) أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب، وللحازوق الخارجي، ولعتيبة بن الحارث، ولسعد بن زيد.

(٧) عَلَم فحل من فحولة الإبل، كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشذقمية. «التصريح» (١/ ١١٥).

(٨) من (ح).

[العلم [ص] باعتبار وضعه] [٧٤] واسمًا أتى وكُنيةً ولقبا   وأخِّرنْ ذا إنْ سِواهُ[(١)] صَحِبا[(٢)]

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى ثلاثةِ[(٣)] أقسامٍ: إلى اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ[(٤)]. والمرادُ بالاسمِ هنا: ما ليسَ بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ؛ [كزَيْدٍ وعَمْرٍو][(٥)]. وبالكُنْيَةِ: ما كانَ في أوَّلِهِ أَبٌ أو أُمٌّ؛ كأبي عبدِ اللهِ، وأُمِّ الخَيْرِ[(٦)]. وباللَّقَبِ: ما أَشْعَرَ بمدحٍ؛ كزَيْنِ العابِدِينَ، أو ذَمٍّ؛ كأنفِ الناقةِ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَأَخِّرَنْ [٢٣/ظ] ذا...) إلخ[(٧)] إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا

---

(١) اعترض على الناظم جعله (سوى) متصرفًا؛ لأنه مفعول (صحب)، وسوى عند سيبويه [«الكتاب» (١/ ٤٠٧)] ـ لا يتصرف إلا في ضرورةٍ؛ نحو ما أنشده سيبويه ـ من قول الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

قال الشاطبيُّ: «لكن الناظم جرى على مذهبه فيها من جواز تصرفها؛ حسبما نصَّ عليه في (باب الاستثناء)؛ فلا درك عليه هنا في استعمالها متصرفة من وجهين». «المقاصد الشافية» (١/ ٣٦٨).

(٢) (م) جوابُ الشرطِ محذوفٌ، والتقديرُ: إنْ صَحِبَ اللَّقَبُ سِوَاهُ فأَخِّرْهُ (م).

(٣) رسمت في (ح): «ثلثة».

(٤) هذه الثلاثة كلُّها ترجع إلى معنى واحد، وهو العَلَم، ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها.

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[الكنية ليست علمًا في الأصل] (٦) الكنيةُ لم تكن علمًا في الأصل، وإنّما كانت عادتهم: أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلد له ولدٌ ـ دُعي باسم ولده توقيرًا له، وتفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلانٍ، وأمّ فلانٍ، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسانُ نفسَه. وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبُلوغِ سِنِّ الإيلاد. يقال منه: كَنَوْت الرجل، وكَنَيْته، وهو من الكِناية، وهي التَّوْرية، والكنية من الأعلام، وهي جاريةٌ مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، والذي يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر:

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابًا وأُغْلِقُها   حتّى أتيتُ أبَا عمرِو بنَ عَمّارِ

فحذف التنوين من (أبي عمرو)؛ لأنّه لو لم يكن علمًا لما حُذف، بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمّارٍ. «شرح المفصل» (١/ ٦٤).

(٧) ليس في (ص)، (ح).

صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تَأْخِيرُه؛ كزيدٍ أَنْفِ الناقةِ، ولا يَجُوزُ تقديمُه على الاسمِ[(١)]؛ فلا تقولُ: أنفُ الناقةِ زيدٌ، إلا قليلًا، ومِنه قولُه[(٢)]:

٢٢ ـ بأنَّ[(٣)] ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا [بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ][(٤)(٥)]

[متى يجب تأخير اللقب؟] وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه يَجِبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سِوَاهُ،

(١) أي: حملًا على النعت؛ لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة، ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو: (بطة)، و(أنف الناقة)، وحمل الباقي عليه، ولتأخره عن الاسم وضعًا؛ فكذا لفظًا. «الخضري» (١/ ٦٤).

(٢) البيتُ لجنوبَ أُخْتِ عمرٍو ذي الكلبِ بنِ العَجْلانِ؛ أحدِ بَنِي كَاهِلٍ، وَهوَ مِن قصيدةٍ لها تَرْثِيهِ بِها.

وانظر: «شرح تسهيل الفوائد» (١/ ١٧٤)، و«تخليص الشواهد» (ص١١٨)، و«لسان العرب» (١٤/ ٤٣١)، و«المقاصد النحوية» (١/ ٣٩٥).

(٣) في (ص): «فإن». وكتب قبل هذا البيت في الحاشية ما نصه:

(أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عَنى حديثًا وبَعض القَوْل تَكْذِيب)

(٤) من (م). وهي ثابتة ـ أيضًا ـ بحاشية (س)، (ص)، (ح).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: **(ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا)**؛ حَيْثُ قَدَّمَتِ اللقبَ ـ وَهوَ قولُها: **(ذا الكلبِ)** ـ عَلَى الاسمِ، وَهوَ قولُها: **(عمرًا)**، والقياسُ: أَنْ يَكُونَ الاسمُ مقدَّمًا عَلَى اللَّقَبِ، ولو جاءَتْ بالكلامِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ القياسُ ـ لقَالَتْ: **(بأَنَّ عَمْرًا ذا الكَلْبِ)**.

[وجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب] وإنما وَجَبَ فِي القياسِ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ اللقبِ؛ لأنَّ الاسمَ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ وحدَها، واللَّقَبَ يَدُلُّ عليها وعَلَى صفةِ مدحٍ أو ذمٍّ، كَمَا هو معلومٌ، فلو جِئْتَ باللقبِ أوَّلًا ـ لَمَا كَانَ لذِكْرِ الاسمِ بعدَه فائدةٌ، بخلافِ ذِكْرِ الاسمِ أوَّلًا؛ فإنَّ الإتيانَ بعدَه باللقبِ يُفِيدُ هذه الزيادةَ.

ومثلُ هَذَا البيتِ فِي تقديمِ اللقبِ عَلَى الاسمِ: قولُ أَوْسِ بنِ الصَّامِتِ بنِ قَيْسِ بنِ أَصْرَمَ الأَنْصَارِيِّ الخَزْرَجِيِّ.

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(مُزَيْقِيَا عَمْرٍو)**؛ فإنَّ (مُزَيْقِيَا) لقبٌ، و(عمرٌو) اسمُ صاحبِ اللقبِ، وقد قُدِّمَ هَذَا اللقبُ عَلَى الاسمِ كَمَا تَرَى، أما قَوْلُهُ: **(عامرٌ ماءُ السماءِ)** فقد جاءَ عَلَى الأصلِ؛ لأنَّ عامرًا اسمٌ، وماءَ السماءِ لقبٌ، وقد قُدِّمَ الاسمُ وأُخِّرَ اللَّقَبُ (م).

ويَدْخُلُ تحتَ قَوْلِهِ: (سِوَاهُ) الاسمُ والكُنْيَةُ، وهو إنَّما[١] يَجِبُ تَأْخِيرُه معَ الاسمِ، فأمَّا معَ الكُنْيَةِ: فأنتَ[٢] بالخِيَارِ[٣] بَيْنَ أنْ تُقَدِّمَ الكُنْيَةَ على اللَّقَبِ فتقولَ: أبو عبدِ اللهِ زَيْنُ العابدينَ، [أو اللقب][٤] على الكُنْيَةِ فتقولَ: زَيْنُ العابدينَ أبو عبدِ اللهِ. ويُوجَدُ في بعضِ النُّسَخِ بَدَلَ قولِه: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا)، (وذَا اجْعَلِ اخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا) - وهو أحسنُ مِنه؛ لسلامتِه ممَّا وَرَدَ[٥] على هذا[٦]؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنَّما يَجِبُ

---

(١) في (ك): «مما».
(٢) في (ص): «فأنت فيه».

[جواز تقديم الكنية على اللقب]

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذكَرَه الشارحُ: هو مَا ذَكَرَه كِبارُ النَّحْوِيِّينَ مِن جَوَازِ تقديمِ الكُنْيَةِ عَلَى اللقبِ أو تأخيرِها عَنْهُ، والذي نُرِيدُ أنْ نُنَبِّهَ عليه أنَّ الشارحَ وغيرَه - كصاحبِ «التوضيحِ» (١/ ١٣٦) ابنِ هِشامِ الأنصاريِّ - ذَكَرُوا أنَّ قولَ ابنِ مَالكٍ:

وأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِــوَاهُ صَــحِــبَــا

مُوهِمٌ لخلافِ المرادِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذلك عَلَى مَذْهَبِ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، لكنْ قالَ السُّيُوطِيُّ فِي «هَمْعِهِ» (١/ ٢٨٤): إنْ كَانَ - أي: اللقبُ - معَ الكُنْيَةِ فالذي ذَكَرُوه جوازُ تَقَدُّمِهِ عليها وتَقَدُّمِها عليه، ومُقْتَضَى تعليلِ ابنِ مالكٍ: امتناعُ تقديمِه عليها، وَهوَ المختارُ.

وهذا يُفِيدُ أنَّ الَّذِي يُوهِمُه كلامُ المصنِّفِ مقصودٌ له، وأنَّ مذهبَه وجوبُ تأخيرِ اللقبِ عَلَى مَا عَدَاهُ، سواءٌ أكانَ مَا عداه اسمًا أم كُنْيَةً، وكُنْتُ قد كَتَبْتُ عَلَى هامشِ نُسْخَتِي تصحيحًا لبيتِ المصنِّفِ هَذَا نَصُّه: (وأَخِّرَنْ هَذَا إِنِ اسْمًا صَحِبَا).

ثُمَّ ظَهَرَ لي أنَّهُ لا يَجُوزُ تصحيحُ العبارةِ بشيءٍ مما ذَكَرْنَاهُ وذَكَرَه الشارحُ أو غيرُه.

وعبارةُ ابنِ هِشامٍ فِي «أوضحِ المسالكِ» (١/ ١٣٦ - ١٣٧): تُفِيدُ أنَّ هذه العبارةَ التي اعْتَرَضَها الشارحُ قد وَرَدَتْ عَلَى وجهٍ صحيحٍ فِي نظرِ الجمهورِ، قالَ ابنُ هشامٍ: «وفي نسخةٍ من «الخُلَاصةِ»: مَا يَقْتَضِي أنَّ اللقبَ يَجِبُ تأخيرُه عن الكُنْيَةِ؛ كأبي عبدِ اللهِ أنفِ الناقةِ، وليسَ كذلكَ». اهـ.

ومعنَى ذلك: أنَّهُ قد وَرَدَتْ فِي النسخةِ المعتمدةِ عندَه عَلَى الوجهِ الصحيحِ فِي نظرِ الجمهورِ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هنا نصَّ هذه النسخةِ (م).

(٤) العبارة في (م): «وبينَ أنْ تُقَدِّمَ اللَّقَبَ».
(٥) في (ص): «أورد».
(٦) قال الخضري (١/ ٦٤): «أجيب بأن قوله: **(وأن يكونا)**؛ أي: اللقب وسواه =

تأخيرُ اللَّقَبِ إذَا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه: أنه لا يَجِبُ ذلك معَ الكُنْيَةِ، وهو كذلك كما تَقَدَّمَ، ولو قالَ: **(وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا)**[١] لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ؛ إذ يَصِيرُ التقديرُ: (وأَخِرِ[٢] اللَّقَبَ إذَا[٣] صَحِبَ سِوَى الكُنْيَةِ)، وهو الاسمُ، فكأنه قالَ: (وأَخِّرِ[٤] اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ الاسمَ). (والله أعلم)[٥].

[ص] **[٧٥] وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ[٦] فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ[٧] الَّذِي رَدِفْ[٨]** [أحوال إعراب الاسم واللقب]

= مفردين.. إلخ قرينة على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة.
وردَّه ابن قاسم بأن كون السوي مفردًا يتحقق ببعض أفراده فقط، وإن كان البعض الآخر مركبًا؛ فتدبر».

(١) لكن قال المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٣٩٢): «وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم حكم اللقب مع الكنية».
قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٦): «ولك أن تقول: أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ـ فمُسَلَّم باعتبار المنطوق، وغير مُسَلَّم باعتبار المفهوم، وأما كونها أولى: فممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب».

(٢) في (ص): «وأخرن».
(٣) في (س)، (ك): «إن».
(٤) في (ص): «وأخرن».
(٥) من (ص).

(٦) يرد على قوله: **(إن كانا مفردين)** العَلَم الذي فيه (أل) للمح الصفة نحو: الحارث والعباس، فإنه ما دامت فيه لا يضاف إلى اللقب أصلًا مع أنه مفرد، فتقول: هذا الحارث كرز، ورأيت الحارثَ كرزًا، ومررت بالحارثِ كرزٍ. «منهج السالك» (١/ ٧٧).

(٧) اعترض على الناظم: حذفه الفاء من جواب الشرط، وفعل الجواب فعل أمر، فكان الواجب أن يقول: (وإلا فأتبع الذي ردف)، إذ لا يجوز أن تقول: إن أكرمك زيد أكرمه، إلا في الضرورة، ونحوه من المختص بالشعر قوله: *من يفعل الحسنات الله يشكرها* فالناظم حذف الفاء للضرورة. «المقاصد الشافية» (١/ ٣٦٩).

(٨) قوله: **(وإلَّا)** حذف فيه فعل الشرط وأبقى حرفه والجواب للعلم بما حذف، إذ هو جائز، وتقديره: وإلا يكونا مفردين فأتبع الذي ردف؛ أي: اجعل الذي ردف تابعًا للأول، وهذا الإتباع: يكون إما على البدل، وإما على عطف البيان نحو: مررت بعبد الله بطة، وهذا زيد أنف الناقة، وهذا عبد الله وزن سبعة، و**(ردف)** معناه =

[حكم [ش] اجتماع الاسم واللقب]

إذَا اجْتَمَعَ الاسمُ واللَّقَبُ : فإمَّا أنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ أو مُرَكَّبَيْنِ [٢٤/ و]، أو الاسمُ مُرَكَّبًا واللَّقَبُ مُفْرَدًا، أو الاسمُ مُفردًا واللَّقَبُ مُرَكَّبًا.

[كونهما مفردين]

فإنْ كانَا مُفْرَدَيْنِ وَجَبَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ الإضافةُ[1][2]، نحوُ: هذا

= تبع. فكأنه قال: وإلا أتبع الذي تبع، لكن الإتباع الأول اصطلاحي والثاني لغوي، فالمعنى: اجعل اللفظ الثاني الذي تبع الأول؛ أي: تلاه وهو اللقب تابعًا من التوابع الخمسة بدلًا أو عطف بيان. «شرح ألفية ابن مالك» للشاطبي (١/ ٣٦١).

(١) (م) وجوبُ الإضافةِ عندَهم مشروطٌ بما إذا لم يَمْنَعْ منها مانعٌ: كأنْ يَكُونَ الاسمُ مُقْتَرِنًا بألْ، فإنَّه لا تَجُوزُ فيه الإضافةُ، فتقولُ: جاءني الحارثُ كُرْزٌ، بإتباعِ الثاني للأولِ بَدَلًا، أو عطفَ بيانٍ؛ إذ لو أَضَفْتَ الأولَ للثاني: للَزِمَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ المضافُ مقرونًا بألْ والمضافُ إِلَيْهِ خاليًا منها ومن الإضافةِ إِلَى المقترِنِ بها، وَذَلِكَ لا يجوزُ عندَ جمهورِ النحاةِ.
بَقِيَ أنْ يُقالَ: كيفَ أَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ هنا إضافةَ الاسمِ إِلَى اللقبِ إذا كانا مفردَيْنِ، ولا مانِعَ، معَ أنَّ مذهبَهم: أَنَّهُ لا يَجوزُ أنْ يُضافَ اسمٌ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنَى.
ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عن هَذَا: بأنَّ امتناعَ إضافةِ الاسمِ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنى - إنما هو فِي الإضافةِ الحقيقيَّةِ التي يُعْرَفُ فيها المضافُ بالمضافِ إِلَيْهِ، وإضافةُ الاسمِ إِلَى اللقبِ - مِن قَبِيلِ الإضافةِ اللفظيَّةِ؛ عَلَى مَا اختارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٢٦)] (م).

[وجوب الإضافة يرده الصناعة والسماع]

(٢) وقال بعضهم: وجوب الإضافة يرده النظر من جهتي؛ الصناعة والسماع:
أما **الصناعة**: فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني - لزم إضافة الشيء إلى نفسه. بيان الملازمة: أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين.
وأما **السماع** من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: (هذا يحيى عينان)، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء.
قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٥): «**وأجيب عن الأول**: بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى «جاءني سعيد كرز» بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول: هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ.
وأجيب عن الثاني: بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا، وإلى وجوب الإضافة في المفردين». =

سعيدُ كُرْزٍ، ورَأَيْتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومَرَرْتُ بسعيدِ كُرْزٍ[1][2]، وأَجَازَ الكُوفِيُّونَ الإتباعَ[3][4]، فتقولُ: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ[5] سَعِيدًا كُرْزًا، ومَرَرْتُ[6] بسعيدٍ كُرْزٍ، [وأَجَازَ الكُوفِيُّونَ: الإتباعَ، فتقولُ: [هذا[7] سعيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ[8] سَعِيدًا[9] كُرْزًا، ومَرَرْتُ[10] بسعيدٍ كُرْزٍ][11]، ووَافَقَهُم

= وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/ ٣١٨): «إن لنا مفردين ولا تجوز الإضافة مثل أن يكون فيهما الألف واللّام أو في أحدهما؛ فإنه لا يجوز الإضافة في هذه الحال؛ بل يتبع؛ نحو جاء الحارث كرز، ورأيت الحارث كرزًا، ومررت بالحارث كرز».

(١) **فإن قيل**: كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب، وهما كشيء واحد؟ وهل هو إلّا إضافة الشيء إلى نفسه؟
فالجوابُ: أن العلم إذا أُضيف إلى اللقب، وابتزُّوا ما فيه من تعريف العلميَّة، صار للمسمَّى لا غير؛ والمسمَّى يضاف إلى الاسم، نحو: (ذاتَ مرَّةٍ)، و(ذا صباح)، ونحو قولِه:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ... نوازعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

«شرح المفصل» (١/ ٩٦).

(٢) الإضافة على هذا حقيقيةٌ؛ بمعنى لام المِلْك والاختصاص، فقولك: (سعيد كرز)؛ أي: المختصّ بهذا اللقب، أو: كأن هذه اللفظةَ ملَكتِ اللقبَ.
[موضع إفراد اللقب] فإن كان العلم مضافًا، أفردوا اللقب، كقولهم: (عبدُ الله بَطَّةُ)، ليصير بمنزلة (أبي بكر زيدٍ)، فيكون من قبيل عطف البيان. فـ(عبدُ الله) كـ(أبي بكرٍ) و(بَطَّةُ) كـ(زيد)، فلم يخرج عن حدِّ استعمالهم. انظر: «شرح المفصل» (١/ ٩٧).

(٣) المراد به الاتباع؛ اصطلاحًا، وبردف التبعية لغة - أي: اجعل الذي جاء آخرًا بدلًا، أو عطف بيان. «الخضري» (١/ ٦٤).

(٤) ونسبه في «شرح الكافية» (٢/ ١٣٩) - إلى الفراء.

(٥) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها.

(٦) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها.

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ح).

(٩) في (س): «سعيدَ».

(١٠) ليس في (ح).

(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (س)، لكن ألحقها بالحاشية بخط آخر. والعبارة في (ك)، (ح): «سعيد كرز، وسعيدًا كرزًا، وسعيدٍ كرز».

المصنِّفُ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ[(١)].

[الصورة الثانية كـون الاسـم واللقب مركبين]

وإنْ لم يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ، بأنْ[(٢)] كانا مُرَكَّبَيْنِ، نحوَ: عبدُ اللهِ أنفُ الناقةِ، أو مُرَكَّبًا ومُفردًا ـ نحوَ: عبدُ اللهِ كُرْزٌ، وسعيدٌ أنفُ الناقةِ ـ وَجَبَ الاتباعُ، فتُتْبِعُ[(٣)] الثانِيَ الأَوَّلَ في إعرابِه، ويَجُوزُ القطعُ إلى الرفعِ أو[(٤)] النصبِ[(٥)]، نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أَنْفُ الناقةِ، وأنفَ الناقةِ، فالرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، التقديرُ[(٦)]: هو أنفُ الناقةِ، والنصبُ على إضمارِ فِعلٍ، التقديرُ[(٧)]: أعني: أنفَ الناقةِ. فيُقْطَعُ معَ المرفوعِ إلى النصبِ، ومعَ المنصوبِ إلى الرفعِ، ومعَ المجرورِ إلى النصبِ أو[(٨)] الرفعِ، نحوُ: هذا زيدٌ أنفَ الناقةِ، [ورَأَيْتُ زيدًا أنفُ الناقةِ][(٩)]، ومَرَرْتُ بزيدٍ أنفَ الناقةِ وأنفُ الناقةِ. (والله ﷻ أعلم)[(١٠)].

---

(١) كما في «شرح الكافية» (٢/ ١٣٩)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٧٤).
قال الخضري (١/ ٦٤): «وهذا هو الحق لعدم حاجته للتأويل. فجوازه أولى مما لا يصح بدونه، ومثله القطع».

(٢) في (ح): «فإن». وصحَّحها في (ص) كذلك.

(٣) في (ح): «فيتبع».

(٤) في (ح): «و».

(٥) وامتنعت إضافة الأول إلى الثاني.

[وجـه امـتـنـاع إضافة الأول إلى الثاني]

ووجه الامتناع: أن الإضافة تقتضي أن يكون ذلك اللفظ مضافًا كان أو مضافًا إليه مستقلًّا بالمعنى، وإذا سمي بهما معًا ـ لم يكن أحدهما مستقلًّا بمعنى؛ لأنهما قد نقلا وسمي بهما مضافين، فصار كل اسم منهما بمنزلة (الجيم) من جعفر، وذلك لا يجوز إضافته ولا الإضافة إليه لأنه ليس له معنى.
لا يقال: كون كل واحد منهما بمنزلة بعض الاسم يقتضي ألا يعرب! **لأنا نقول:** لما كانا في الأصل مضافًا ومضافًا إليه ونُقِلا وسُمِّي بهما ـ بقي الإعراب على حاله؛ نظرًا إلى أصله، وهذا بخلاف الإضافة؛ قاله في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٠٢).

(٦) في (ص): «فالتقدير».

(٧) ليس في (ح).

(٨) في (ح): «و».

(٩) ليس في (ح).

(١٠) من (ح).

[ص] [٧٦] ومِنْهُ مَنْقُولٌ، كَـ(فَضْلٍ، وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ(سُعَادَ، وَأُدَدْ) [أقسام العلم باعتبار أصله]

[٧٧] وَجُمْلَةٌ[(١)]، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

[٧٨] وشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقولٍ[(٢)]، فالمُرْتَجَلُ: هو ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَمِيَّةِ في غيرِها، كسُعَادَ وأُدَدَ[(٣)(٤)]. [أقسام العلم باعتبار لفظه المرتجل]

---

(١) الناظم رَحِمَهُ اللهُ أطلق القول في الجملة، ولم يقيِّدها باسمية ولا فعلية. والمسموع في كلام العرب: التسمية بالجملة الفعلية خاصة، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٣٧٩): «يحتمل أن يكون إطلاقه قياسيًّا؛ لأن التسمية بالجملة الاسمية سائغ، فلو سميت بـ(زيد قائم) أو (هذا أبوك)، وما أشبه ذلك لجرى مع (برق نحره، وذرى حبًّا)، على طريق واحد. ويحتمل: أن يكون إحالة على ما سمع؛ فكأنه يقول: قد سموا بالجملة، فإليك البحث على أي الجملتين هي. ولا محذور في هذا».

(٢) هذا التقسيم باعتبار الوضع.

(٣) نوزع في ارتجاله: بأنه منقول من جمع أُدَة، وهي المرة من الوُد؛ كغُرَف وغُرْفة، والهمزة بدل من الواو المضمومة ـ كما في ﴿أُقِّتَتْ ۝﴾ [المرسلات: ١١]، وأُجُوه جمع وجه، الأصل: وقتت، ووجوه. وقال شيخ الإسلام زكريا: «أُدَد عَلَم رجل مشتق عند سيبويه [«الكتاب» (٣/ ٤٦٤)] من الود؛ فهمزته بدل من واو، وعند غيره [كما في «شرح الشافية» للرضي (١/ ٢١٧)]: من الأَدِّ بفتح الهمزة وكسرها، وهو العظيم. فهمزته أصلية».اهـ. قال الخضري (١/ ٦٥): «ولعل ارتجاله مبني على هذا».

(٤) هُو قسمانِ: مقيسٌ وشاذٌّ.

فالمقيسُ: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات، والمراد بذلك: أن يكون على قياس كلام العرب. نحو غطفان وعمران وحمدان بالفتح وفقعس، وحنتف؛ فإن نظائرها من النكرات: نزوان وسرحان وسكران وجعفر وعنسل. [المرتجل وأنواعه]

والشاذُّ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات، فهو ليس على قياس كلام العرب. **وشذوذه** يكون بأحد أوجه خمسة:

١ ـ **فكُّ ما حقه الإدغام**: نحو محبب؛ فإنه مُفَعَّل من الحُبّ. فالقياس يقتضي أن يكون (محبًّا) بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد؛ وليس كمهدد؛ لأنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب)؛ حتى تكون الباء الثانية للإلحاق.

=

[المنقول] والمنقولُ [٢٤/ظ][1]: ما[2] سَبَقَ له استعمالٌ في غيرِ العَلَمِيَّةِ والنقلِ، إمَّا مِن صفةٍ؛ كحَارِثٍ، أو[3] مِن مصدرٍ؛ كفَضْلٍ، أو مِن اسم جِنْسٍ؛ كأَسَدٍ، وهذه تكونُ مُعربةً، [أو مِن[4] جملةٍ][5][6]؛ كقامَ زَيْدٌ،

= ٢ ـ **فتحُ ما حقّه الكسر**: نحو مَوْهَب؛ فإنه مَفْعَل من وهب، فالقياس يقتضي أن يكون (موهِبًا) بكسر الهاء؛ لأن ذلك حكم كل مفعل فاؤه واو ولامه صحيحة.

٣ ـ **كسرُ ما حقّه الفتح**: نحو مَعْدِي كرب؛ فإن القياس يقتضي أن يكون (مَعْدَى)؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح: كمَرْمى ومَسْعَى ومَوْلى.

٤ ـ **تصحيحُ ما حقّه الإعلال**: نحو مَدْيَن ومَكْوَزة؛ فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الياء والواو ألفًا، كما فعل بنظائرها: كمنارة ومهانة ومفازة.

٥ ـ **إعلالُ ما حقّه التصحيح**: كداران وماهان؛ فإن القياس يقتضي تصحيحها، وأن يقال فيها: دوران وموهان ـ كما يقال في نظائرها من النكرات: كالجولان والطوفان. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

[أنواع المنقول في كلام العرب] (١) المنقولُ في كلام العرب اثنا عشر نوعًا، وذلك أنه: إما اسم أو فعل أو جملة فعلية.

أما الاسم فستة أقسام: لأنه إما صوت أو غير صوت، وغير الصوت: إما صفة هي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وإما غير صفة: فإما اسم عين أو اسم معنى.

وأما الفعل فثلاثة: ماض ومضارع وأمر.

وأما الجملة الفعلية فثلاثة أقسام أيضًا: لأن فاعلها إما ظاهرٌ أو مضمر بارز أو مستتر، ولم ينقل من حرف ولا جملة اسمية.

ينظر: «شرح التسهيل» (١/ ١٧٢)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٥)؛ بتصرف.

(٢) في (ص): «هو ما».

(٣) في (ص): «وإما».

(٤) ليس في (ح).

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[أصل المنقول] (٦) أي: ومن المنقول: ما أصله الذي نقل عنه جملة فعلية، و«بذلك يدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيمًا للمنقول والمرتجل. وإنما تكلم على المنقول من جملة، والمنقول من مركب مزجي، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات؛ كالمركب التقييدي، لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها». «يس على الصَّبَّان» (١/ ١٣١).

وزيدٌ قائمٌ وحُكْمُها: أنها تُحْكَى، فتقولُ: جَاءَنِي زيدٌ قائمٌ، ورَأَيْتُ زيدٌ قائمٌ، ومَرَرْتُ بزيدٌ قائمٌ، وهذه[١] من الأعلامِ المركَّبةِ.

ومنها أيضًا: ما [رُكِّبَ[٢] **تَرْكِيبَ**][٣] **مَزْجٍ**؛ كبَعْلَبَكَّ ومَعْدِي كَرِبَ وسِيبَوَيْهِ. وذَكَرَ المصنِّفُ ـ أنَّ المُرَكَّبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ: إنْ خُتِمَ بغيرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ. ومفهومُه: أنه[٤] إنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) ـ لا يُعْرَبُ. بل يُبْنَى، وهو كما ذَكَرَه[٥]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ، فتُعْرِبُه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ[٦]، * ويَجُوزُ (فيه أيضًا البناءُ)[٧] على الفتحِ[٨]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكَّ، (ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ)[٩]. ويَجُوزُ أيضًا أنْ يُعْرَبَ ـ إعرابَ المُتَضايِفَيْنِ[١٠][١١] فتقولَ: جاءَنِي حَضْرُمَوْتَ،

---

(١) في (ص)، (ح): «وهذا».

(٢) **المركب** ثلاثة أقسام: مركب **الإضافة**، ومركب **الإسناد**، ومركب **المزج**. [أنواع المركب]
وبيان الحصر في الثلاثة: أن الكلمتين قبل التسمية: إما أن يكون بينهما ارتباط أو لا؛ فإن **كان بينهما ارتباط قبل ذلك**: فلا يخلو أن يكون بينهما **ارتباط حملي** أو لا؛ فإن كان ارتباطا حمليًا: فهو تركيب الإسناد، وإن كان **غير حملي**: فهو تركيب الإضافة كغلام زيد، وإن **لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك**: فهو تركيب المزج، نحو: بعلبك ومعدي كرب. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٩).

(٣) في (ك): «تركب». (٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص)، (ح): «ذكر».

(٦) أي: على الجزء الثاني. أما الأول: فيلزم الفتح، أو السكون. وكذا نحو سيبويه؛ إذا أعرب كذلك. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٧) في (ح): «أيضًا البناء فيه».

(٨) تشبيهًا بـ(خمسةَ عشرَ)؛ بجامع المزج في كلٍّ؛ لأن موجب البناء: إنما وجد في الثاني، وهو تضمنه معنى العطف، وإذا سمي بالمركب العددي: حكي بناؤه على الأشهر ـ كما سيذكره المصنف في بابه، فمراده بالمزجي هنا غير العددي. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٩) في (ح): «ومررت ببعلبك، ورأيت بعلبك».

(١٠) في (ص): «متضايفين».

(١١) أي: فيخفض العَجُز أبدًا، وتجري على الصدر: وجوه الإعراب؛ إلا أن الفتحة =

ورَأَيْتُ حَضْرَموتَ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتَ *[١].

وتقولُ (فيما خُتِمَ بوَيْهِ)[٢]: جاءَنِي سِيبَوَيْهِ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ، فتَبْنِيهِ على الكسرِ[٣]. وأجازَ بَعْضُهم إعرابَه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ، نحوُ: جَاءَنِي سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ.

ومِنها ما رُكِّبَ **تَرْكِيبَ إضافةٍ**؛ كعبدِ شَمْسٍ، وأبي قُحَافَةَ، وهو معربٌ [٢٥/و]، فتقولُ: جَاءَنِي عبدُ شَمْسٍ، وأبو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عبدَ شَمْسٍ وأبا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالَيْنِ على أنَّ الجُزْءَ الأوَّلَ يكونُ مُعربًا بالحركاتِ[٤]؛ كـ(عبدٍ)[٥]، وبالحروفِ؛ كـ(أبي)، وأنَّ الجزءَ الثانِيَ يكونُ مُنْصَرِفًا؛ كـ(شَمْسٍ)، وغيرَ مُنْصَرِفٍ؛ كـ(قُحَافَةَ).

[علم الجنس] [ص] **[٧٩] وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ[٦] كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفظًا، وَهْوَ عَمّْ[٧]**

= كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب، وإن كانت تظهر على الياء في غيرها؛ لثقله بالتركيب. «الخضري» (١/ ٦٥).

(١) العبارة فيما بين العلامتين (* *) كررها في (ح)؛ متأخرة مرةً ومتقدمة مرةً ـ عما قبلها، فتأمل!

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ح).

(٣) وإنما لم يعرب؛ لاختلاط الاسم الأول بالصوت، وصيرورتهما اسمًا واحدًا، فعومل معاملة الصوت؛ كغاقٍ ـ فبني ونون إن نكر، كما ينون غاق إن نكر، ولم يذكر سيبويه في [«الكتاب» (٣/ ٣٠٢)] فيه إلا البناء. «منهج السالك» (١/ ٧٨).

(٤) وهذا جواب على ما أُورِدَ على الناظم بأن قوله: **(ذا إن بغير ويه تم إعربًا)** ـ فيه إطلاق القول بالإعراب.

(٥) بعدها في (ك): «شمسٍ»!

(٦) أراد علمًا، لكنه حذف التنوين في الوقف من المنصوب، وأجراه مجرى المرفوع والمجرور، على لغة من قال:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

«المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٥).

(٧) (م): **(عَمّْ)** يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعلًا ماضيًا، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ العائدِ إِلَى عَلَمِ الجنسِ، وَعَلَى هَذَا: تكونُ الجُمْلَةُ من الفِعْلِ =

[٨٠] مِنْ ذاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
[٨١] وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّةْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

[ش] العَلَمُ (ينقسم إلى[1] قِسمين)[2]: عَلَمُ شَخْصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ.

= والفَاعِلِ ـ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ. ويجوزُ أنْ يَكُونَ (عَمْ) أفعلَ تفضيلٍ، وأصلُه أَعَمَّ، فسَقَطَتْ همزتُه؛ لكثرةِ الاستعمالِ ـ كَمَا سَقَطَتْ مِن (خَيْرٍ وشَرٍّ)، ويَكُونُ أفعلُ التفضيلِ عَلَى غيرِ بابِه، وَهوَ خبرٌ عن الضَّمِيرِ الواقعِ مبتدأً (م).

[مقصد العرب في وضع العلم]

ثم اعلم أن للعرب مقصدًا آخر في وضع العَلَم، وهو أن يكون المعتنى به في التخاطب: تخصيص الأجناس باسم مخصوص، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، لما قصدوه من الإخبار عنه، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها، فيخصوا كل واحد من تلك الأفراد باسم يخصه، فذكر أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلامًا تجري مجرى الأعلام المتقدمة في الحكم، وعلى ذلك نبّه بقوله: **(كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم)**؛ يعني: أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية.
فيجري عليه منها ما يجري على علم الأشخاص، ويجري مجرى أسماء الأجناس في المعنى، وذلك المراد بقوله: **(وهو عم)**؛ يعني: أنه قد عم في المعنى على حد عموم أسماء الأجناس، إذ هي لا تختص بشخص من ذلك الجنس دون آخر.
أما كون هذه الأعلام في اللفظ كعلم الأشخاص؛ فيتبين بأمور:
منها: عدم احتياجها إلى ما يعرفها، فإنها غير مفتقرة إلى الإضافة، إلا على حد ما يفتقر زيد إليها في قوله:

علا زيد نا يوم النقا رأس زيدكم

ولا يلحقها حرف التعريف فلا تقول: الأسامة ولا الثعالة.
ومنها: أنها لا توصف بالنكرة. وإنما توصف بالمعرفة فتقول: مررت بأسامة المفترس، ولا تقول: مررت بأسامة مفترس.
ومنها: انتصاب الحال عنها كثيرًا، تقول: هذا ثعالة مقبلًا، وهذا أبو جخادب باديًا . . . ، ونحو ذلك.
ومنها: أن تقع مبتدأة بلا شرط، فتقول: أسامة مقبل، كما تقول: زيد مقبل.
ومنها: أنها لا يصرف منها ما زاد سببًا آخر على العلمية؛ كأسامة وثعالة.
«المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣).

(١) ليس في (ك).
(٢) العبارة في (ص)، (ح): «على قسمين».

[حكم علم الشخص]

فعَلَمُ الشخصِ: له حُكمانِ: **معنويٌّ**؛ وهو أنْ يُرَادَ به واحدٌ بعَيْنِه؛ كزيدٍ وأحمدَ، **ولفْظِيٌّ**؛ وهو صِحَّةُ مَجيءِ الحالِ مُتَأَخِّرَةً عنه، نحوُ: (جَاءَني[1] زَيْدٌ ضَاحِكًا)، ومَنْعُهُ مِن الصرفِ معَ سببٍ آخرَ غيرِ العَلَمِيَّةِ، نحوُ: (هذا أحمدُ)، ومَنْعُ دخولِ الألفِ واللامِ عليه، فلا تقولُ: (جاءَ العَمْرُو)[2].

[علم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي]

وعَلَمُ الجِنْسِ كعَلَمِ الشخصِ في حُكْمِه اللفظيِّ، فتقولُ: (هذا أُسَامَةُ مُقْبِلًا)؛ فتَمْنَعُه مِن الصرفِ وتأتي بالحالِ بعدَه، ولا تُدْخِلُ[3] عليه الألفَ واللامَ، فلا تقولُ: (هذا الأُسَامَةُ[4])[5].

---

(١) في (ح)، (ص): «جاء».

[العلم بحسب الأصل]

(٢) (م) اعْلَمْ أن العَلَمَ بحسَبِ الأصلِ: لا تَدْخُلُه الألفُ واللامُ، ولا يُضافُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه معرفةٌ بالعَلَمِيَّةِ، وألْ والإضافةُ وَسِيلَتَانِ للتعريفِ، ولا يجوزُ أنْ يَجْتَمِعَ عَلَى الاسم الواحدِ مُعَرِّفَانِ، إلَّا أنَّهُ قد يَحْصُلُ الاشتراكُ الاتِّفاقِيُّ فِي الاسم العَلَم، فيَكُونُ لك صَديقانِ اسمُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا زيدٌ أو عمرٌو، مثلًا، وفي هذه الحالةِ يُشْبِهُ العلمُ اسمَ الجنسِ، فتَصِلُ بِهِ ألْ، وتُضِيفُه، كَمَا تَفْعَلُ ذلك برجلٍ وغلامٍ، وقد جاءَ ذلك عنهم، فمِن دخولِ (ألْ) عَلَى عَلَمِ الشخصِ قولُ أبي النَّجْمِ العِجْليِّ:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وقد كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ ... أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هَذَا البيتِ اقترانُ العَلَم بألْ، وإضافتُه.

ومِن مجيءِ العَلَم مضافًا قولُهم: رَبِيعَةُ الفَرَسِ، وأنمارُ الشاةِ، ومُضَرُ الحمراءِ، وقالَ رجلٌ مِن طَيِّئٍ:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفرتَيْنِ يَمَانِ

وقالَ رَبِيعَةُ الرَّقِّيُّ:

لشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ

والشواهدُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ (م).

(٣) في (ص): «يدخل».

(٤) إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين؛ لأن المانع من ذلك: اجتماع مُعَرِّفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع ـ كما أفاده الأزهري في «التصريح» (١/ ١٢٤).

(٥) (م) ذكَرَ الشارحُ مِن أحكامِ العَلَمِ اللفظيَّةِ: ثلاثةَ أحكامٍ يَشْتَرِكُ فيها النوعانِ، وتَرَكَ =

وحُكْمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنَى: كحُكْمِ[1] النَّكِرَةِ[2][3]؛ مِن جِهَةِ

[حكم علم الجنس في المعنى]

= ثلاثةً أُخْرَى:

الأوَّلُ: أنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهِ؛ بلا احتياجٍ إِلَى مُسَوِّغٍ، تقولُ: أُسَامَةُ مُقْبِلٌ، وثُعَالَةُ هَارِبٌ.

الثاني: أنَّهُ لا يُضافُ بحَسَبِ أصلِ وضعِه، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: أُسَامَتُنا، كَمَا يَمْتَنِعُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدُنا، فَإِنْ حصَلَ فيه الاشتراكُ الاتفاقيُّ: صَحَّتْ إضافتُه عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي عَلَمِ الشخصِ.

الثالثُ: أنَّهُ لا يُنْعَتُ بالنكرةِ؛ لأنَّه معرفةٌ، ومِن شرطِ النعتِ: أنْ يَكُونَ مثلَ المنعوتِ فِي تعريفِه أو تنكيرِه (م).

(١) في (ص): «حكم».

(٢) وهذا معنى ما ذكره الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٠)، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنًى، معرفة لفظًا، وأنه في الشياع كأسد.

وتعقبه المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) بقوله: «وأقول: تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية (تؤذن) بفرق من جهة المعنى».

[تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية]

ومما قيل في ذلك: أن (أسد) وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع (أسد) على الشياع في جملتها، ووضع (أسامة) لا بالنظر إلى شخص؛ بل على معنى الأسدية المعقولة؛ التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلًا في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع على الأشخاص لوجودٍ ما: هو ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك: أن اسم الجنس: هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي؛ (فأسد) موضوع للحقيقة، من غير اعتبار قيد معها أصلًا. وعلم الجنس كـ(أسامة): موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني؛ الذي هو نوع شخصي لها ـ مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كان عامةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه: أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة (الأسد) مثلًا: فإن وضع لها من حيث خصوصها: فهو علم الجنس أو من حيث عمومها: فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٠٩)]: إيماء إلى هذا التحقيق.

(٣) **نعم**؛ ليس بمرادف لها؛ من حيث هي واقعة على واحد غير معين في جنسه، كما أن (زيدًا) لا يرادف النكرة كذلك، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام =

أنه لا يَخُصُّ واحدًا بعينِه، فكلُّ أسدٍ(١) يَصْدُقُ عليه أُسامةُ، وكلُّ عَقْرَبٍ

= الجنسية، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: (**وهو عم**)؛ أي: وقع علمًا على جملة الجنس، بحيث يصدق على كل فرد. قال الإمام الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٨٤): فإنْ ذَكَر أحدٌ من النحويين: أنه مرادف للنكرة؛ فعلى لحظ معنى الجنس فيها، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه، وهما مقصدان متباينان، وأيضًا فقد نصَّ ابن خروف في كتابه: في «الرد على أبي المعالي الجويني» [هو ردٌّ على كتابيه: الإرشاد والبرهان، ولم يصب في أكثره، ينظر: «الذيل والتكملة» (٣/ ٢٧٠)]: أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس، وقال: «ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين». ينظر: «التصريح» (١/ ١٢٥). [أعلام الأجناس كأسماء الأجناس]

(١) **فإن قلتَ**: كيف تقول هذا الأسد فتشير إلى واحد بعينه؛ وأنت تعني الجنس؟!

فالجواب: أن أصل الاسم ـ الوضع على جملة الجنس، فإذا أشير إليه أو أخبر عنه: فإنما يعني به ذلك الفرد؛ من حيث الفرد من حَيّ: هو معروف الجنس، معلوم الأشباه، إذا لم يقصد من حيث الإخبار ذلك الأسد بعينه، حتى لو كان صاحب الخبر غيره لم يعتن بنقله مثلًا، فإنك لو أردت ذلك: لم تأت بلفظ أسامة البتة، فقولك: أقبل الأسد أو أقبل الرجل، يقال على وجهين:

أحدهما: معهودًا بينك وبين مخاطبك قد تقدم، لكما فيه بعينه عهد لا في غيره من أفراد جنسه.

والثاني: أن تريد معهود الجنس الذي أنت تعرفه من بين سائر الأجناس؛ لا أن تريد ذلك المقبل بعينه، وإنما قصدت هذا الذي تعرف جنسه، وهما مقصدان.

فالأول: عَلَمه إذا وضع عَلَم الشخص وهو الموجود في نحو زيد، **والثاني**: عَلَمه عَلَم الجنس الموجود في نحو أسامة؛ فلا يصح لك أن تقول على **الأول**: أقبل أسامة، ولا على **الثاني**: أقبل زيد.

فإن قيل: فقد كان لهم أن يستغنوا بقولهم: أقبل الأسد، عن قولهم: أقبل أسامة؛ إذا كان معناه معناه؟

فالجواب: أن اسم الجنس قد يستعمل على غير هذا الوجه؛ فإنك قد تقول: هذا الأسد، وأنت تعني: كمال الأسدية فيه، وقد تقوله؛ وأنت تريد الجنس، فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى ـ باسم عَلَم يخصه، كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد، خصوا أحد معانيه باسم علم، فقالوا: زيد، فالعلم الشخصي والجنسي في هذا القصد على معنى واحد، فتدبر هذا المعنى، فإنه معنى كلام سيبويه والنحويين ومراد العرب، وهو الذي قصد الناظم بقوله: (**كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم**). «المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٣)، بتصرف يسير.

يَصْدُقُ عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةُ[١].

وعَلَمُ الجِنْسِ يكونُ للشخصِ [٢٥/ظ][٢]؛ كما تَقَدَّمَ، ويكونُ للمعنَى؛ كما (مَثَّلَ بقولِه)[٣]: (بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةِ، وفَجَارِ للفَجْرَةِ).

---

(١) (م) هٰهنا أربعةُ أشياءَ أُريدُ أنْ أُبَيِّنَ لكَ حقيقةَ كلٍّ واحدٍ مِنها بيانًا قريبَ الفهمِ، وأُفَرِّقَ لكَ بينَ كلٍّ مِنها والآخرينَ، وهي: عَلَمُ الشخصِ، وعَلَمُ الجِنْسِ، واسمُ الجنسِ، والنكرةُ.

[تعريف علم الشخص] أما **عَلَمُ الشخصِ**: فهو اللفظُ الَّذِي وُضِعَ للذاتِ معَ جميعِ مُشَخَّصَاتِها التي تَتَمَيَّزُ بها عن جميعِ مَا عَدَاها مِن الذواتِ، نحوُ: مُحَمَّدٍ وعليٍّ وأبي بكرٍ وأمِّ كُلْثُومٍ، فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الألفاظِ قد وَضَعَه أبوه لذاتِ ولدِه، معَ كلِّ الصفاتِ التي تَتَمَيَّزُ بها هذه الذاتُ: مِن طُولٍ أو قِصَرٍ، وبَياضٍ أو سُمْرَةٍ، وعَبالةٍ أو نَحافَةٍ، وسلامةٍ أو غيرِها. وإذا أُطْلِقَ: فُهِمَ مِنه هذه الذاتُ الموجودةُ فِي الخارجِ معَ كلِّ المُشَخَّصَاتِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنها وَمَا لم نَذْكُرْه، وَهوَ يُشْبِهُ الاسمَ المقترِنَ بـ(أَلْ) التي للعَهْدِ فِي الدَّلالةِ عَلَى فردٍ مُعَيَّنٍ، والفرقُ بينَهما: أنَّ دَلالةَ مصحوبِ (أَلْ) العهديةِ عَلَى تَعَيُّنِ المرادِ حاصلٌ بواسطةِ (أَلْ). أما دَلالةُ عَلَمِ الشخصِ عَلَى تَعَيُّنِ مُسَمَّاهُ ـ فمِن جَوْهَرِ اللفظِ، وهذا يُفْهَمُ من قولِ الناظمِ:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا

وأَمَّا عَلَمُ الجنسِ واسمُ الجنسِ والنكرةُ: فإنَّ لكلِّ واحدٍ مِنها حقيقةٍ ـ وَهِيَ فِي أُسامةَ مثلًا؛ وفي أسدٍ أَيْضًا: الحيوانُ المفترِسُ ذو الأظفارِ التي يَغْتَالُ بها ـ ولكلِّ واحدٍ منها أفرادٌ متعددةٌ يَصْدُقُ عليها، والفرقُ بينَ هذه الثلاثةِ: اعتباريٌّ؛ وَذَلِكَ أَنَّا نُقَدِّرُ أنَّ **عَلَمَ الجنسِ** قد وُضِعَ للحقيقةِ؛ بشرطِ أنْ تكونَ هذه الحقيقةُ حاضرةً فِي الذِّهْنِ فِي حِينِ الوضعِ. [علم الجنس]

فلفظُ (أُسامةَ) موضوعٌ للحقيقةِ ـ وَهِيَ الحيوانُ المفترسُ المتَّصِفُ بما عُرِفَ عنه من الصفاتِ ـ بشرطِ حضورِ هذه الحقيقةِ فِي ذِهْنِ الواضِعِ، ويُقَدَّرُ **اسمُ الجنسِ** موضوعًا لهذه الحقيقةِ؛ من غيرِ اشتراطِ حُضُورِها فِي ذِهْنِ الواضعِ، ولَمَّا كانَتِ الحقيقةُ متحقِّقةً فِي كلِّ فردٍ صَلَحَ للواحدِ وللكثيرِ، و**النكرةُ** لم تُوضَعْ للحقيقةِ أصلًا، وإنما وُضِعَتْ للفردِ الواحدِ من الأفرادِ التي تَصْدُقُ عَلَى كلِّ واحدٍ مِنها هذه الحقيقةُ (م). [اسم الجنس] [النكرة]

(٢) في (ص): «للعين».

(٣) في (ك): «تقول».

اسمُ الإشارةِ(١)

. . . .

(١) [حد اسم الإشارة]:

[حد اسم الإشارة] لم يَحُدّه الناظم! ولعل عذره في ذلك: ما قاله أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ٩٧٤) بأنه: «محصور فلا يحتاج إلى حد، ولا رسم»، وحده في «التسهيل» (ص٣٩)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٢) بقوله: «وهو ما وضع لمسمى وإشارةٍ إليه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨١) بقوله: «وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ».

ثم قال: «وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: هو: الموضوع لمعين في حال الإشارة. فـ«الموضوع لمعين» جنس يشمل المعارف، و«في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة».

«ومعنى الإشارة: الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرفُ بذلك. فتعريفُ الإشارة: أن تخصِّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسَّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف: هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين وبالقلب». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

والمشار إليه: قد يكون مفردًا، وقد يكون مثنى، وقد يكون جمعًا، وكل من الثلاثة قد يكون مذكرًا، وقد يكون مؤنثًا، فهذه ستة أقسام.

[مراتب الإشارة] **[مراتب الإشارة]:**

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٩): «وللنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة؛ كالمنادى.

والثاني: أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور. وإن كان الأول أولى بالصواب.

فالحاصل: أن المشار إليه في المرتبة الأولى **إن كان مفردًا**؛ ولم يقصد معه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو (ذا)، وله في التأنيث عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة =

[ص][٨٢] بِـــ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ(١) أَشِـرْ بِـ(ذِي، وذِهْ، تِي، تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ [ألفاظ الإشارة]

= بتاء، وخمسة مبدوءة بذال، فالتي بالتاء: تي وتا وته ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع، والتي بالذال: (ذي وذات وذه) ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثانية**، ولم يقصد منه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو ذاك، وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ. وهي: (تيك وتيك وذيك).

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثالثة**: فله في التذكير لفظان وهما: (ذلك وآلك)، وله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي: تلك وتلك وتيلك وتالك، كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض».

وذكر أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «أن الواحد المذكّر القريب ـ يشار إليه بلفظين آخرين؛ لم يذكرهما المصنف، وهما: (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهمزة بعد الألف وهاء تليها مكسورة».

علّق ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦) بقوله: «ولا شك أن هاتين الكلمتين في غاية الندرة، فلذلك لم يذكرهما المصنف».

[سبب بنائها]: [علة بناء اسم الإشارة]

«إنما كانت مبنية لتضمّنها معنى حرفِ الإشارة. وذلك: أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادةِ المعاني: إنّما هي الحروفُ، فلما استُفيد من هذه الأسماء الإشارة، عُلم أن للإشارة حرفًا تَضمَّنه هذا الاسم، وإن لم يُنْطَق به، فبُني كما بُني (مَنْ)، و(كَمْ) ونحوُهما. وقال قوم: إنّما بُني اسمُ الإشارة لشَبَهه بالمضمر، وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب ـ زال عنه ذلك الاسمُ. والأسماءُ موضوعة للزومِ مسمَّياتها، ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسَمَّى به إذا تقدم ظاهرٌ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمى في حال دون حال، فلمّا وجب بناءُ المضمر، وجب بناء المبهم كذلك.

ويقال لهذه الأسماء: مبهماتٌ؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلْبِس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك، لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧). [علة تسمية اسم الإشارة بالمبهم]

(١) ولو تنزيلًا نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].
قال الخضري (١/ ٦٧): وقيل: ذكره مراعاةً للخبر، أو لأن لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

[حكم الألف من (ذا)] [ش] يُشارُ إلى (المفردِ المذكَّرِ)[١] بـ(ذا[٢])، ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الألفَ[٣]

(١) في (ح): «المذكر المفرد».

[أصل (ذا)] (٢) وهو ثُلاثي، ووزنُه (فَعْلٌ) ساكن العين محذوفَ اللام، وألفُه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعَفِ الياء من بابِ (حَيِيتُ)، و(عَيِيتُ). هذا مذهبُ البصريين، قالوا: أصلُه: (ذَيٌ) على لفظِ (حَي)، و(عَي)، ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي (ذَيْ) ساكن الياء، فقُلبت ياؤه ألفًا، لئلا يُشْبِه الأدواتِ، نحو: (كَيْ)، و(أَيْ).

[ألف (ذا) منقبلة عن ياء] **فإن قيل**: فمن أَيْنَ زعمتم أن ألفَه منقلبةٌ عن ياء؟ وهلّا كانت أصلًا، لبُعْدها من التمكّن، وعدم اشتقاقِها ـ كما قلتم ذلك في أَلِف (مَتَى) و(لَدَى)، و(إذا) ونحوها من الأسماء غير المتمكنة؟!

فالجوابُ: أنهم قد قالوا في (ذَا): (ذا)، فأمالوها، حكاه سيبويه، فدل أنها من الياء.

وذهب قومٌ إلى أنّها من الواو، قالوا: لأن بابَ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ) أكثرُ من بابِ (حَيِيتُ) و(عَيِيتُ). والأوّلُ أقيسُ لمجيء الإمالة فيها.

[سبب كون (ذا) من ذوات الثلاثة] **فإن قيل**: ولِمَ حكمتم عليها بأنها من ذواتِ الثلاثة؟ وهلّا كانت ثُنائيةَ كـ(مِنْ)، و(كَمْ). **قيل**: لأن (ذَا) اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وَصْفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلمّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنه ثُلاثي كالأسماء المتمكنة. وقد جعله بعضُهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياسُ، إذ لا يفتقر إلى تقدُّم ظاهرٍ، فيكونَ كنايةً عنه.

فإن قيل: فهلَّا كان مما أُضمر على شريطةِ التفسير، ويكون ما بعده من النعت بيَانًا له، كما فُسّر المضمر بالظاهر في قولك: (أَكْرَمَني، وأكرمتُ زيدًا).

قيل: لو كان كذلك، لزم نعتُه، ولم يجز أن لا تذكره. ألا تراك تقول: (هذا زيدٌ)، و(رأيتُ هذا)، فلا تأتي له بصفةٍ، إنّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا.

وقد أشكل أمرُه على قوم، فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأن له شَبَهًا بالظاهرة، وشبهًا بالمضمَرة. فمن حيث كانت مبنيّة، ولم يُفارِقها تعريفُ الإشارة، كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة. «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

(٣) كتب بين الكلمتين في (ح): «صح».

مِن نفسِ الكَلِمَةِ، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ(١): إلى أنها زائدةٌ(٢)(٣).

ويُشارُ إلى المُؤَنَّثَةِ بـ(ذِي(٤)) و(ذِهْ): بسكونِ الهاءِ(٥)، و(تِي) و(تَا)

---

(١) محتجين بقولهم في التثنية: ذان، فإن الألف للتثنية فلم يبق إلا الذال.

ويجاب عن هذا: بأنها ليست للتثنية؛ بل هي صيغة موضوعة للتثنية، ولما سلم أنها للتثنية: أمكن دعوى سقوط الألف لالتقاء الساكنين. ويضعف مذهب الكوفيين ـ أيضًا: بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦)، بتصرفٍ.

(٢) وعليه؛ فهو أحادي الوضع؛ لأن الألف والياء في ذان وذين للتثنية. **ورُدَّ**: بأن ألفه حذفت للساكنين، ولذا شدّد النون عوضًا عنها.

(٣) (م) إنَّ (ذا) إشارةٌ للمفردِ، وهذا المفردُ: إما أنْ يَكُونَ مفردًا حقيقةً أو حُكمًا، فالمفردُ الحقيقيُّ: نحوَ: هَذَا زيدٌ، وهذا خالدٌ، والمفردُ حُكْمًا: نحوُ: هَذَا الرَّهْطُ، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بينَ المذكورِ مِن الفارضِ والبِكْرِ، ورُبَّمَا اسْتُعْمِلَ (ذا) فِي الإشارةِ إِلَى الجمعِ، كَمَا فِي قَوْلِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العامريِّ:

[المفرد الحقيقي والحكمي]

ولقدْ سَئِمْتُ مِنَ الحياةِ وطُولِها … وسؤالِ هَذَا الناسِ كيفَ لَبِيدُ

والأَصْلَ فِي (ذا) أنْ يُشارَ بِهِ إِلَى المذكَّرِ حَقِيقَةً، وقد يُشارُ بِهِ إِلَى المؤنَّثِ؛ إذا نَزَلَ مَنْزِلَةَ المذكَّرِ، كَمَا فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨]، أشارَ إِلَى الشمسِ ـ وهي مؤنَّثةٌ بدليلِ قولِهِ: ﴿بَازِغَةً﴾ ـ بقولِهِ: ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾؛ لأنَّه نَزَّلَهَا مَنْزِلَةَ المذكَّرِ. ويُقالُ: بل لأنَّه أَخْبَرَ عنها بمذكَّرٍ (م) باختصار وتصرف.

[(ذا) يشار به إلى المذكر حقيقةً]

(٤) هو تأنيثُ (ذَا)، ووزنُه فِعْلٌ، كـ(بِنْت)، والياء فيه أصل، وليس للتأنيث، إنما هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفة كما كانت في (ذا) كذلك. والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٥).

(٥) هي (ذِي)، والهاء فيها بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث أيضًا.

[هاء (ذه) مبدلة من الياء وليست للتأنيث]

فإن قيل: فلِمَ قلتم: إن الهاء بدل من الياء في (ذي)؟ وهلّا كان الأمرُ فيها بالعكس.

قيل: إنما قلنا: إن الياء هي الأصلُ، لقولهم في تصغير (ذَا): (ذَيَّا). و(ذِي) إنما هو تأنيثُ (ذَا)، فكما أن الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر، فكذلك هي في المؤنث؛ لأنها من لفظه.

فإن قيل: فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و(قاعدة)؟ =

و(ذِهِ): بكسرِ الهاءِ باختلاسٍ وبإشباعٍ، و(تِهْ): بسكونِ الهاءِ وبكسرِها[١]؛ باختلاسٍ وإشباعٍ، و(ذَات[٢])[٣][٤].

[ص][٨٣] و(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

[ش] يُشارُ إلى المُثَنَّى المذكَّرِ[٥] في حالةِ الرفعِ بـ(ذانِ)[٦]، وفي حالةِ

= فالجوابُ: أنها لو كانت للتأنيث على حدّها في (قائمة)، و(قاعدة) ـ لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينّا ضعْفَ مذهب الكوفيين في ذلك. **وأمرٌ آخرُ**: أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع. والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: (اضربِي). فأمّا (قائمة) و(قاعدةٌ): فإنما التأنيثُ بالتاء. و(الهاء) من تغيرِ الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: (طَلْحَتان)، و(هذه طلحةٌ يا فَتَى، وقائمة يا رجلُ)، فإذا وقفتَ كانت هاء؟ والهاء في (ذِهْ) ثابتة وصلًا ووقفًا، والكلامُ إنّما هو في حقيقته، وما يندرج عليه، ألا ترى أننا نُبدِل من التنوين ألفًا في النصب، وهو في الحقيقة تنوين على ما يُدْرَج عليه الكلامُ؟ ويؤيد ذلك: أن قومًا من العرب ـ وهم طَيئٌ ـ يقِفون على هذا بالتاء، فيقولون: (شَجَرَت)، و(حَجَفَت)، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في (ذِهْ) ليست كالهاء في (قائمة)، فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٦).

[الهاء قد تأتي أحيانًا ليست للتأنيث]

(١) في (ص): «وكسرها».

(٢) بالبناء على الضم هي أغربها، واسم الإشارة فيها (ذا)، والتاء للتأنيث. «الخضري» (١/ ٦٧)، «المطالب السَّنية» (٢/ ١٧١).

(٣) ليس في (ص).

(٤) جملة ما ذكره لها عشرة. خمسة بالذال، وخمسة بالتاء، وأفاد الروداني: أن أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء، والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وته وقس الباقي. «الخضري» (١/ ٦٧).

وفي الحقيقة ألفاظ المثنى اثنان (ذي وتي) وغيرهما فروع لهما. «حمدون» (١/ ٦٠).

وحكى ابن أبي الربيع: أن من العرب من يقول: (ذهي) في الوصل (وذه) في الوقف ـ بسكون الهاء؛ تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: **(ذي)** في الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال: **(ذه)**. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٧).

(٥) ولو باعتبار الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

(٦) **(ذان)**: بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها، وللمثنى المذكر في حالة الرفع نحو: =

النصبِ والجرِّ بـ(ذَيْنِ)، وإلى المؤنَّثتَيْنِ بـ(تانِ) في الرفعِ و(تَيْنِ) في (النَّصْبِ والجرِّ)[١].

[ص][٨٤] وبــ(أُولَـى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمَدُّ أَوْلَى[٢]، . . . .

= جاءني ذان، فتقول في إعرابه: (ذان) في محل الرفع فاعل مبني على الألف لشبهه بالحرف شبهًا معنويًا، والنون حرف زائد لشبه التثنية، و(زَيْن في حالتي النصب والجر) نحو: رأيت زين، ومررت بزين، و(زين) في محل النصب، أو في محل الجر مبني على الياء، والنون حرف زائد لشبه التثنية، وكذا تقول في إعراب (تان وتين) سواءً بسواء، وظاهر الناظم: أنهما مثنيان حقيقة، وأنهما معربان؛ كالزيدان والزيدين، **والذي ذهب إليه المحققون**: أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما، ومجيئهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع، وعلى صورة المثنى المنصوب، والمجرور في حالتي النصب والجر اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف؛ بل كان كل منهما أصل وضع هكذا. ولو كانا مثنيين حقيقة.. لقيل فيهما: (ذيان وتيان) كما قالوا: فتيان.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]..... **فقد أجيب عنه بأجوبة:**

منها: أن تكون (إن) بمعنى نعم، فيكون حينئذ ﴿هَٰذَانِ﴾ مبتدأ و﴿لسحران﴾ خبرًا لمبتدإ محذوف تقديره: هذان لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون (ساحران) خبر ثانٍ؛ لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر، و(إن) بمعنى: نعم، وإن لم ترد في القرآن، فقد وردت في كلام العرب؛ فمن ذلك أن أعرابيًا سأل ابن الزبير شيئًا فمنعه، فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها. أي: نعم راكبها. «حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٦٠)، و«التتمة القيمة على متن الآجرومية» (٢/ ١٧٢).

(١) في (س)، (م): «الجر والنصب».

[علة إتيان المؤلف (أولى) بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد]

(٢) أتى الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد بقوله: **(والمد أولى)** ـ مع عدم التنبيه على زيادة معنى، فدل على أن اللغتين عنده بمعنى واحد، ويعني: أن الأشهر في كلام العرب مد (أُولى) لا قصرها وإن كان فيها لغتان، وإنما نص على ذلك لوجهين:

أحدهما: تعيين النقل في اللغتين مطلقًا.

والثاني: أنه قدم أولًا لغة القصر، فلو نقل بعد ذلك لغة المدِّ؛ خليةً عن التنبيه على الأولوية ـ لتوهم الناظر في نظمه: أن لغة القصر هي الشهرى، اتكالًا على التقديم، إذ الناظر يعتمد كثيرًا التنبيه بالتقديم على الأولوية، فلما كان سكوته عن =

[مراتب المشار إليه]

[٨٤] . . . . وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا[1]

[٨٥] بالكافِ حرفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ والّلامُ[2] ـ إنْ قَدَّمْتَ (هَا) ـ مُمْتَنِعَهْ

= بيان ما هو الأولى يؤدي إلى فهم ما ليس بمقصود له: صرح بأن ما ذكر آخرًا هي اللغة الفصحى وأن ما قدم لغة دونها، ولا مرية في أن ذلك على ما قال: لأن المد لغة القرآن ففيه: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم﴾ [آل عمران: ٦٦]، وهو كثير، لكن في كلامه إيهامًا ما، يوجب إيهام نقل لا يصح، وذلك أن المد في «أولاء» فيه لغتان؛ بل ثلاث لغات:

إحداها: المد مع الكسر من غير تنوين.

والثانية: الكسر مع التنوين، فتقول: هؤلاءٍ قومك، ورأيت هؤلاءٍ، ومررت بهؤلاءٍ.

والثالثة: أولاء بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قطرب، وكلتا اللغتين الثانية والثالثة ضعيفة، فلا تكون أولى من القصر؛ بل ربما كان القصر أولى منها، وإذا ثبت هذا: فالناظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة؛ بل أطلق المد؛ وهو دائر كما تر بين لغات ثلاث، ففيه إيهام أنها كلها أو إحداها على الجملة ـ أولى من لغة القصر. وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يقيد بالمد مع الكسر من غير تنوين، لكنه لم يفعل فكان معترضًا.

وقد يعتذر عنه: بأن ما عدا اللغة المشهورة نادر وغير مستعمل، على خلاف ما عليه لغة القرآن، فاكتفى بشهرتها عن تقييدها.

«المقاصد الشافية» (١/ ٤٠٢).

(١) (م): (**انْطِقَا**) فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويَجُوزُ أنْ تكونَ الألفُ مُبْدَلَةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ، وهذا أَوْلَى وأقربُ (م).

(٢) مبتدأ خبره (**ممتنعة**)، وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه ـ على ما مرَّ في قوله: (**والأمر إن لم يك للنون محل...**) إلخ. فلا تغفل، و(ها) بالقصر مفعول (**قدمت**)، وتكتب مفصولة منه؛ لأن المقصود: اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة، فهو معرفة بالعلمية عليه؛ لكنه ينكر ويضاف للتنبيه؛ ليتضح المراد به من إضافة الدال للمدلول. ولا يقال: هاء التنبيه بالمد؛ لئلا يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمد إن قصد لفظها، أو مسماها وهو (ها) المفردة إن قصد معناها ـ كما يقال: باء الجر؛ مع أن العامل مسماها وهو: (ب)؛ فتدبر. «الخضري» (١/ ٦٨).

[ش] يُشارُ إلى الجمعِ (سواء كان)[1] مذكَّرًا كانَ أو مُؤَنَّثًا بـ(أُولَى)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ: (**أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا**)، ومُقْتَضَى هذا: أنه يُشارُ بها[2] إلى العقلاءِ وغيرِهم[3]، وهو كذلكَ، لكِنَّ الأكثرَ اسْتِعْمَالُها في العاقلِ[4]، ومِن وُرُودِها في غيرِه[5]: قولُه[6]:

٢٣ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[7]

وفيها لُغتانِ: **المَدُّ**، وهي لغةُ أهلِ [٢٦/و] الحِجازِ، وهي الواردةُ في القرآنِ العزيزِ، **والقَصْرُ**، وهي لغةُ بَنِي[8] تَمِيمٍ.

وأشارَ بقولِهِ: (**وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ**...) [إِلَى آخرِ][9] البيتِ ـ إلى أنَّ المشارَ إليه له[10] رُتبتانِ: القربُ والبعدُ؛ فجميعُ ما تَقَدَّمَ يُشارُ به إلى القريبِ، فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيدِ: أُتِيَ بالكافِ[11] وحدَها،

---

(١) من (س)، (م). (٢) ليس في (ح).
(٣) منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].
(٤) في (ص): «العقلاء».
(٥) في (س)، (ص)، (ح): «غيرهم».
(٦) هو جَرير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (ص٥٥١) ونصُّها: (والعَيْشَ بعدَ أُولَئِكَ **الأَقْوَام**).
(٧) (م) وَعَلَى ذَلِكَ لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ؛ لأنَّ الأقوامَ عُقَلَاءُ، والخَطْبُ فِي ذلك سَهْلٌ؛ لأنَّ الآيَةَ الكريمةَ التي تَلَوْنَاهَا كافيةٌ أعظمَ الكفايةِ للاستشهادِ بها عَلَى جوازِ الإشارةِ بأُولاءِ إِلَى الجَمْعِ من غيرِ العقلاءِ (م).
(٨) ليس في (ص). (٩) في (ص): «حرفًا».
(١٠) ليس في (ك)، (ح).
(١١) كاف الخطاب على ضربَيْن:
أحدهما: ما يُفيد الخطابَ والاسمية.
والآخرُ: ما يفيد الخطاب مجردًا من معنى الاسمية.
[بيان أضرب كاف الخطاب]
فالأول: نحو الكاف في نحو: (أخيك)، و(أبيك)، و(غلامك)، ممّا له موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أن موضعَ هذه الكاف خفضٌ بإضافةِ الاسم الأول إليه، وكذلك إذا وضعتَ مكانَه ظاهرًا، كان مخفوضًا، نحو: (أخي زيد)، و(أبي خالدٍ)، و(غلامِ عمرو). =

فتقولُ: (ذاكَ) أو الكافِ واللامِ، نحوُ: (ذَلِكَ[١])، وهذه الكافُ حرفُ خِطابٍ[٢][٣]، فلا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ. وهذا لا خِلافَ فيه،

= **والثاني**: نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: (ذاك)، و(ذانّك)، و(ذَيْنِك)، و(تاك)، و(تانِك)، و(تَيْنِك)، و(تِيك)، و(ذِيك)، و(أولئك). الكاف في جميع ذلك للخطاب مجردًا من معنى الاسمية. والذي يدل على تجردُّها من معنى الاسمية: أنها لو كانت باقية على اسميتها، لكان لها موضعٌ من الإعراب: إما رفعٌ، وإما نصبٌ، وإما خفضٌ. وذلك ممتنِعٌ هٰهنا.

ومما يدل على أن هذه حروفٌ، وليست أسماء، إثبات نون التثنية معها في (ذانك)، و(تانك)، ولو كانت أسماء، لوجب حذفُ النون قبلها، وجَرُّها بالإضافة، كما تقول: (غلاماك)، و(صاحباك). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

[سبب زيادة اللام في (ذلك)]

(١) الاسمُ فيه (ذَا)، والكافُ للخطاب، وزيدت اللامُ لتدل على بُعْدِ المشار إليه، وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفتَح لئلا تُلبِس بلام المِلْك، لو قلت: (ذا لَكَ). فـ(ذَا) إشارةٌ إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقةَ الإشارة الإيماء إلى حاضر. فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعِدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعُدِ المشار إليه، فقالوا: **(ذَاكَ)**، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: **(ذَلِكَ)**. واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوَّةَ اللفظ مُشْعِرة بقوة المعنى. «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٤).

(٢) من (م)، وكتبها في حاشية (ع) مصححًا.

(٣) أي: لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، ولو أضيف: لحذفت النون من ذينك وتينك ـ مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب ـ على الأفصح كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعًا أو غيره؛ ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية: هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضمير في إياك إياكما... إلخ، ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو: ﴿أَرَأَيتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

فـ(التاء) فاعل مجرد عن الخطاب، ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف، وليست هي الفاعل، والتاء حرف خلافًا للفراء؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع ـ مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا الترتيب إلا عن حالة عجيبة، فلا بد بعده من استفهام يبينها إما ظاهر: كـ أرأيت زيدًا ما صنع؟ أو مقدر كالآية؛ =

فإنْ[1] تَقَدَّمَ حرفُ التنبيهِ [الذي هو (ها)][2][3] ـ على اسمِ الإشارةِ أَتَيْتَ بالكافِ وَحْدَها، فتقولُ: (هَذَاكَ)[4]. وعليه قولُه[5]:

= أي: لَمَ كرّمته وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] كلام آخر والمنصوب بعده إما بنزع الخافض؛ أي: أخبرني عن زيد، وعن الذي لأن هذا من مورد السماع، أو مفعول به على حذف المضاف؛ أي: أخبرني خبر زيد، وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧] إلخ، ولا محل لجملة الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال ـ بناء على أن أصله بمعنى: أبصرت أو أعرفت؛ فيطلب مفعولًا واحدًا؛ مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلًا إلى طلب الإخبار. «الخضري» (١/ ٦٨).

(١) كررها في (ك).

(٢) ليس في (ص)، لكنَّه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٣) هي على حرفَيْن كـ(لَا)، و(مَا)، فإذا أرادوا تعظيمَ الأمر والمبالغةَ في إيضاحِ المقصود: جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: (هذَا)، و(هذِهِ)، و(هاتِهِ)، و(هاتَا)، و(هاتِي). [حرف التنبيه (ما) على حرفين]

فـ(هَا) للتنبيه، و(ذَا) للإشارة، والمرادُ: تَنَبَّه أيُّها المخاطبُ لمن أشِيرُ إليه. وتسقُط ألفُه في الخَط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا. وقد يكون معهما خطابٌ، فتقول: (هاذاك)، و(هاتاك)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذَا)، و(تَا) إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطاب.

وفي التثنية (هاذانِ)، و(هاتانِ)، وإن جئت بالخطاب، قلت: (هاذانِكَ)، و(هاتانِكَ)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذان) إشارة إلى اثنين، والكافُ حرفُ خطاب. وتقول في الجمع (هؤلاءِ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٥).

(٤) (م) إذا كَانَ اسمُ الإشارةِ لمُثَنًّى أو لجمعٍ: فإنَّ ابنَ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (١/ ٢٤٤)]، يَرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى بالكافِ معَ حرفِ التنبيهِ حينَئذٍ، وذهَبَ أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٣/ ١٩٠)] ـ إلَى أن ذلك قليلٌ لا مُمْتَنِعٌ، ومِمَّا وَرَدَ منه قولُ العَرْجِيِّ، وقِيلَ: قائلُه كامِلٌ الثَّقَفِيُّ:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهدُ فيه هنا: قَوْلُهُ: (هَؤُلَيَّائِكُنَّ)؛ فإنَّه تصغيرُ (أُولَاءِ)؛ الَّذِي هو اسمُ إشارةٍ إِلَى الجمعِ، وقدِ اتَّصَلَتْ بِهِ (ها) التنبيهُ فِي أَوَّلِهِ، وكافُ الخطابِ فِي آخِرِه (م).

(٥) هو طَرَفَة بنُ العَبْدِ في «ديوانه» (ص٤٥ بشرح الأعلم).

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي ولَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ[١]

[لا يجوز الإتيان بالكاف واللام معًا]

ولا يَجُوزُ الإتيانُ بالكافِ[٢] واللامِ، فلا تقولُ: (هذالِكَ). وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه ليسَ للمُشارِ إليه إلا رُتبتانِ: قُرْبَى وبُعْدَى؛ كما قَرَّرْنَاهُ[٣]، والجمهورُ: (على أنَّ[٤])[٥] له ثلاثَ[٦] مراتِبَ[٧]: قُرْبَى

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (هَذَاكَ) حَيْثُ جاءَ بـ(ها) التنبيهِ معَ الكافِ وحدَها، ولم يَجِئْ باللامِ، ولم يَقَعْ لي ـ معَ طويلِ البحثِ وكثرةِ الممارسةِ ـ نظيرٌ لهذا البيتِ ممَّا اجْتَمَعَتْ فيه (ها) التنبيهِ معَ كافِ الخطابِ بينَهما اسمُ إشارةٍ للمفردِ، ولعلَّ العلماءَ الذين قَرَّرُوا هذه القواعدَ قد حَفِظُوا من شواهدِ هذه المسألةِ مَا لم يَبْلُغْنَا، أو لَعَلَّ قُدَامَاهُم الذين شَافَهُوا العربَ قد سَمِعُوا ممَّن يُوثَقُ بعربيَّتِه استعمالَ مثلِ ذلك فِي أحاديثِهم فِي غيرِ شُذُوذٍ ولا ضرورةٍ تُحْوِجُ إليه؛ فلهذا جَعَلُوه قاعدةً (م).

(٢) في (ك): «بالهاء والكاف».

(٣) في (س): «قدمناه».

(٤) في (ع): «أنه».

(٥) في (س): «أنه على».

(٦) رسمها في (ع): «ثلث»، وهي في (س): «ثلاثة».

(٧) قال الخضري (١/٦٩): «يضعفه: أن اللام تمتنع في الثنى وأولاء الممدود؛ فبماذا دل على البعد حينئذ؟! وتشديد النون، والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضًا ـ مع أن لغة تميم تركها مطلقًا.
واعلم، أن المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر، أو مؤنث؛ فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية. يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون؛ لأن ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف، وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول: كيف هذا الرجل، وذي المرأة مثلًا يا رجل، ويا رجلان... إلخ، ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر: وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب، مع مثنى المشار إليه مذكرًا أو مؤنثًا نحو: ذان لك، ذان لكما، تان لك، تان لكما، ... إلخ. تبقى صور الجواز ستة وستين: وهي **رتبة التوسط** بتمامها، وستة من القرب، وأربعة وعشرون في البعد، وهذا العدد باعتبار المعنى، وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث: بلفظ واحد، وخطاب المثنى مذكرًا أو مؤنثًا كذلك؛ فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون، ويمتنع عشرة. وإن نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار إليه تكاثرت الصور. وهذا الإيضاح يغنيك عن الجدول».

وبُعْدَى ووُسْطَى، فيُشارُ إلى مَن في القُرْبَى بما ليسَ فيه كافٌ ولا لامٌ: كَذَا وذِي، وإلى[1] (مَن في)[2] الوُسْطَى بما فيه الكافُ وحدَها، نحوُ: (ذاكَ)، وإلى (مَن في)[3] البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحوُ: (ذَلِكَ).

[ص] [٨٦] وَبِـ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا[4]) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ[5]، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا[6][7]

[٨٧] فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أو بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

[ش] يُشارُ إلى المكانِ القريبِ بـ(هُنَا [٢٦/ظ][8])، ويَتَقَدَّمُها هاءُ التنبيهِ، [الإشارة إلى المكان]

---

(١) في (ك): «والتي». (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) ليس في (ح).

(٤) رسمت في (س)، (ع)، (ك): «هاهنا».

(٥) قوله: (داني المكان)؛ أي: المكان الداني، أو الداني منه؛ فهي خاصة بالمكان. لكن في «التسهيل» (ص٤١): أنَّ هناك وهنالك وهنا ـ بالتشديد قد يشار بها للزمان، نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]؛ أي: في يوم نحشرهم وقوله:

وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهتْ وتَعَاظَمَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ

أي: في وقت تشابه الأمور وقوله:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هُنَّا حَنَّتِ

أي: ولات في هذا الوقت حنين.

[المكان والزمان يشار إليها بهذه الأدوات] قال الخضري (١/ ٦٩): «واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما؛ من حيث كونهما ظرفين ـ إلا بهذه الأدوات؛ فهي في محل نصب على الظرفية. أما من غير تلك الحيثية: فلا يشار بها؛ بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع».

(٦) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف، وليس كذلك؛ بل هذه تلزم الفتح والإفراد. «منهج السالك» (١/ ٨٦)، و«الصبان» (١/ ١٤٤).

(٧) (م): (صِلَا): فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا؛ تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويجوزُ: أنْ تكونَ هذه الألفُ مبدلةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ (م).

(٨) فيها ثلاثُ لغاتٍ: (هُنَا)، و(هَنا)، و(هِنا)، فأفصحُها (هُنَا) بضم الهاء، وأردؤُها (هِنا) بالكسر. وألفُ (هُنَا) لام، ووزنُه (فُعَل) كـ(صُرَد) و(نُغَرٍ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٧).

فيقالُ: (هَاهُنَا)[١]، ويُشارُ إلى البعيدِ على رأيِ المصنِّفِ بـ(هُنَاكَ وهُنَالِكَ)[٢] وهَنَّا، بفتحِ الهاءِ وكَسْرِها [معَ تشديدِ النونِ][٣][٤]، وبـ(ثَمَّ[٥]) و(هنَّتْ[٦]). وعلى مذهَبِ غيرِه: (هُنَاكَ) للمتوسِّطِ، وما بعدَه للبعيدِ.

❁ ❁ ❁

(١) في (ح): «هٰهنا». (٢) في (ص): «بهنالك وهناك».

(٣) ما بين المعكوفين من (م).

(٤) (هنَّا) بتضعيف العين، قال ابن يعيش: فينبغي أن لا يكون من لفظِ (هُنَا)؛ بل من معناه، وإن وافقَه في بعضِ حروفه، كـ(سَبِط)، و(سِبَطْر)، و(دَمِث)، و(دِمَثْر). وألفُه زائدةٌ، ووزنُه (فَعْلَا)، العينُ واللامُ من واد واحد، كـ(حَبٍّ)، و(دَرٍّ)، وذلك لقلةِ ما جاء في الأسماء على وزنِ (فَعَّلَ)، إنما جاء في أسماء قليلة من المعارف، نحوِ: (خَضَّم)، و(عَثَّر).
ويحتمل: أن تكون ألفُه للإلحاق، نحو: (أرطى)؛ فيمن قال: (أدِيمٌ مأروطٌ)، و(عَلْقَى)، ولم يُنوَّن للبناء. **ويحتمل**: أن تكون للتأنيث كـ(سَلمَى)، و(رَضوَى)، وأما من كسر الهاءَ، فقال: (هِنا)، فهي أردأُ اللغات وأقلها، وألفُه زائدةٌ أيضًا؛ لأنّه قد ثبتت زيادتُها في لغةِ مَن فتح الهاءَ، فتكون زائدة في لغةِ مَن كسر؛ لأنها لا تكون أصلًا في لغةٍ، زائدة في لغة اخرى. **ويحتمل**: أن تكون ألفُه للإلحاق بـ(دِرْهَم)، كـ(مِعزى). **ويحتمل**: أن تكون للتأنيث كـ(دِفْلَى). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٧).

(٥) بفتح المثلثة وتشديد الميم، وبنيت على الفتح؛ للتخفيف، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين؛ لاستثقال الكسرة مع التضعيف، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ۝٦٤﴾ [الشعراء: ٦٤]؛ وهي ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها، نحو: (جئت من ثم)؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] فـ﴿ثَمَّ﴾ ظرف مكان لـ﴿رَأَيْتَ﴾ المتقدمة عليه. لا مفعول مطلق على الصواب. «التصريح» (١/ ١٢٩).

(٦) في (س): «وثمت».

الموصولُ(١)

. . . .

---

(١) الموصول الاسمي والموصول الحرفي ـ كلاهما محصور بالعدِّ، فلا يفتقرا إلى الحد، وقد حدَّهما الناظم في «شرح التسهيل» (١/١٨٦) بقوله: «وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية، ومن الحروف: ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتَج إلى عائد». [حد الموصول الأسمي والحرفي]

[شرح التعريف] فقوله: **(ما افتقر)** جنس. وقوله: **(أبدًا)** احتراز من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها، تفتقر إلى ما ذكر، لكن الموضع بحق الأصالة لمفرد تؤول الجملة به، ويغني ذكر المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر: أنها مفتقر إليها؛ فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدًا. وقوله: **(إلى عائد)** احتراز من (حيث) و(إذ) و(إذا)، فإنها أسماء تفتقر أبدًا إلى جملة، لكنها مستغنية عن عائد. وقوله: **(أو خلفه)** ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خلف من الضمير. وقوله: **(وجملة صريحة أو مؤولة)**: مثال التأويل بجملة مؤولة الوصل بالظرف والمجرور التَّامين، والصفة الواقعة صلة للألف واللام، فإذا قلتَ: قام الذي عندك، أو في الدار، فإن صلة الموصول جملة مسندة إلى ضمير الموصول محذوفة، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررت بالضارب، هو مؤول بجملة، ولذلك تعمل الصفة ماضية ومستقبلة وحالًا. وقوله: **(غير طلبية)**: المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى أن لا يتحصل بها وضوح غيرها.

وما ذكره المصنف؛ من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طلبية ـ هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف مبسوط في المطولات. وقوله: **(ولا إنشائية)** هذا مخالف لما قسم الكلام إليه من أنه خبرٌ وطلب، وهنا جعل الجمل ثلاثًا: خبرًا وطلبًا وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء: هو التقسيم الصحيح.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلة ـ هو مذهب الجمهور. وذهب هشام إلى أنه يجوز في ليت ولعل وعسى أن يقعن صلة للموصول، فتقول: الذي ليته منطلق زيدٌ، والذي لعله منطلق زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمروٌ. =

[ص] [٨٨] موصولُ الاسماءِ (الَّذِي)، الأُنْثَى (الَّتِي) والْـيَـا إِذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لَا تُـثْـبِـتِ(١)

[٨٩] بـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أَوْلِـهِ الْـعَـلَامَـةْ(٢) ....

= أما اشتراط انتفاء كونها تعجبية: فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وعلة ذلك: أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة موضحة، فتنافيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء: فوجه المنع ظاهر، وذلك: أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدًا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وأما اشتراط كونها لا تكون مستدعية كلامًا قبلها: فهو نحو أن تقول: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فلا يجوز ذلك لأن (حتى) لا بد أن يتقدمها كلام تكون (حتى) غاية له.

وقوله: **(ولم يحتج إلى عائد)** احتراز من (الذي) الموصوف به مصدر محذوف، فإنه يدل على المصدر، ولابد له من عائد، نحو: قمت الذي قمت، تريد: القيام الذي قمت، فهذا لا بد من تقدير عائد؛ أي: قمته.

قال الناظم: «ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أي: كالخوض الذي خاضوه، حذف الخوض، وأقام (الذي) مقامه، وحذف العائد إلى (الذي)؛ لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير».

قال أبو حيان: «وهذا المثال أيضًا ـ لا يتعين لما ذكر؛ بل قالوا: يكون مما حذفت منه النون؛ أي: كالذين، أو صفة لمفرد في معنى الجمع؛ أي: كالجمع الذي خاضوا، ويكون قد جمع الضمير في الصلة على معنى (الذي) لا على لفظه». «التذييل والتكميل» (٣/ ٥ ـ ١٩).

واعلمْ أن الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات، وإنما كانت مبهمةً لوقوعها على كل شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، كوقُوعِ (هذَا)، و(هؤُلاءِ) ونحوِهما من أسماء الإشارة على كل شيء». «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(١) (م) جوابُ الشرطِ محذوفٌ؛ دَلَّ عليه الكلامُ، والتقديرُ: ولا تُثْبِتِ الياءَ، إذا ثَنَّيْتَهُمَا ـ أي: (الَّذِي والتي) ـ فلا تُثْبِتْها (م).

(٢) في قوله: **(بل ما تليه أوله العلامة)** ـ زيادة بيان لقوله: **(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت)**.

فإن قيل: هذه الزيادة حشو لا محصول تحتها سوى التكرار وهذا مخالف لعادته، إذ ليس معنى الكلام الأول: إلا أنك تولي الذال والتاء علامة التثنية!

قيل: الظاهر أن ذلك لا مزيد فائدة فيه؛ على اعتبار المفهوم، وهو على خلاف =

[٨٩] .... والنونُ إنْ تُشْدَدْ فلَا مَلَامَهْ(١)

[٩٠] والنونُ مِن (ذَيْنِ، وتَيْنِ) شُدِّدَا أيضًا، وتَعْوِيضٌ بذاكَ قُصِدَا

[ش] يَنْقَسِمُ الموصولُ إلى اسْمِيٍّ وحَرْفِيٍّ.

[الموصولات الحرفية] ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ(٢) الموصولاتِ الحرفيَّةَ، وهي خمسةُ أحرفٍ(٣):

[أن المصدرية] **أحدُها**: أنِ المصدريَّةُ(٤)(٥)، ....

= عادته المستمرة، ولكن فيه فائدة التنصيص على إيلاء الحرفين قبل الياء العلامة؛ لأن ذلك كان مفهومًا من قوله: (**واليا إذا ما ثنيا لا تثبت**)، لا منطوقًا به؛ فصرَّح به في الكلام الثاني، فقد لا يعد مثل هذا تكرارًا، وإنما كان يكون تكرارًا محضًا لو صرَّح به في الكلامين معًا. «شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٢٩).

(١) (م) خَبَرُ (**لا**) محذوفٌ، وتَقْدِيرُهُ: فلا مَلَامَةَ عليكَ، مثلًا، والجُمْلَةُ مِن لا واسمِها وخبرِها؛ فِي مَحلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وجملةُ الشرطِ والجوابِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ (م).

(٢) ليس في (س)، (ك). وكتبها بحاشية (ص) مصححًا.

(٣) نظمها العلامة الأزهري أحمد بن علي السُّنْدُوبي (١٠٩٧هـ)؛ فقال:

وهاكَ حُرُوفًا بالمصادِرِ أُوِّلَتْ وذِكري لَهَا خمسًا أصَحُّ كَمَا رَوَوْا
وها هِي أَنْ بالفَتْحِ أَنَّ مُشَدَّدا وزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْها وَمَا ولَو

ونظمها المناويُّ في بيتٍ واحدٍ فقالَ:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي خَمْسَةُ أَحْرُفِ هِيَ: أَنْ أَنَّ وَكَيْ وَمَا فَاحْفَظْ وَلَو

وزاد ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ١٢٦)؛ تبعًا لابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٨٨): (الذي).

وينظر: «التصريح» (١/ ١٣٠ ـ ١٣١).

وجمعت في قول بعضهم:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي فِي أنْ وَلَوْ وَمَا وَأَنَّ وَكَيْ ثُمَّ الَّذِي يَا مَنْ سَمَا

وزاد بعضهم: (همزة التسوية)؛ فجعلها سبعةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠].

«حاشية الخضري» (١/ ٧٠)، و«التتمة القيمة» (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) من (م).

(٥) **احترازًا** من التي أصلها أنَّ: (المخففة من الثقيلة) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ =

وتُوصَلُ بالفعلِ المتصرفِ(١) **ماضيًا**، مثلُ: (عَجِبْتُ مِن أنْ قامَ زيدٌ)،

= [المزمل: ٢٠]، **واحترازًا** من (أنْ) الزائدة نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن (أنْ) التفسيرية نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣].

[المتصرف قيد لما توصل به (أن)]

(١) أي: مطلقًا، والمتصرف قيدٌ لما توصل به (أن)، وأنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع؛ كـ(ينبغي) في الأشهر، ولا ماض كـ(عسى)، ولا أمر كـ(هلمَّ) في لغة بني تميم.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤): «وإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم: ٣٩]؛ مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها». قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «ولا يقوي عندي وصل (أن) بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سبكت من (أن) وفعل الأمر مصدرًا ـ فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن أقم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، فكون ذلك مفقودًا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيدٌ، وأحببت أن قام، وعجبت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيدٌ، وأحب أن يقوم زيدٌ، وعجبت من أن يقوم زيدٌ. وأما ما حكى س من قولهم: (كتبت إليه بان قم) فالباء زائدة مثلها في: لا يقرأن بالسور». وتعقَّبه تلميذه ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٥٦) بقوله: «وفيما قاله نظر:

أما **الوجه الثاني**: فالاستدلال به ظاهر الفساد؛ لأنه لا معنى لقولك: يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم؛ لأنه إنما تعجب أو يحب ما يمكن أن يكون له خارج. والطلب إنشاء والإنشاء لا خارج له.

وأما **الوجه الأول**: فقد أجيبت عنه بأن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر؛ كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، وما قرَّره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب؛ وهو كتبت إليه بأن قم، وحكم الشيخ بزيادة الباء غير مرضي؛ لأن حروف الجر ولو كانت زائدة؛ إنما تباشر الأسماء الصريحة أو المؤولة».

و(١)**مضارعًا**(٢)، نحوُ(٣): (عَجِبْتُ مِن أنْ يَقُومَ زيدٌ(٤))، و(٥)**أمرًا**، نحوُ: (أَشَرْتُ إِلَيْهِ بأنْ قُمْ)(٦)؛ فإنْ وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ(٧)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهي مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ.

[أنَّ] ومِنها (أنَّ)، وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها، [نحوُ(٨): (عَجِبْتُ مِن أنَّ زيدًا قائمٌ)، (ومِنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١])(٩)، وأنِ المخفَّفَةُ كالمُثَقَّلةِ(١٠) وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها](١١)، لكنَّ اسْمَهَا يكونُ محذوفًا، واسمُ المثقَّلَةِ(١٢) مذكورًا.

[كي] ومِنها [٢٧/و] (كي)، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقطْ، مثلُ(١٣): (جِئْتُ(١٤) لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا(١٥)).

---

(١) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.
(٢) في (ك): «مضارع». (٣) في (ص): «مثل».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.
(٦) [اختلاف النحاة في (أن) الداخلة على فعل الأمر] (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي (أنِ) الداخلةِ عَلَى فعلِ الأمرِ فِي نحوِ هَذَا المثالِ؛ فقالَ قومٌ مِنهم سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٣/ ١٦٢)]: هِيَ مصدريَّةٌ مؤوَّلةٌ لِمَا بعدَها باسمٍ يَكُونُ مجرورًا بالباءِ المذكورةِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يَتَطَلَّبُ الاسمَ، فَإِنْ لم تُوجَدِ الباءُ فِي اللفظِ فهي مقدَّرَةٌ.
وقالَ قومٌ مِنهم الزَّمَخْشَرِيُّ [«الفائق» (ص٤٢٨)]: إنْ لم تُذْكَرِ الباءُ فهي مفسِّرَةٌ، نَظِيرُها فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦]، فَإِنْ تَقَدَّمَ عليها حرفُ الجرِّ فهي مصدريَّةٌ. وقالَ قومٌ: هِيَ زائدةٌ. ومعنى (بأَنْ قُمْ) ـ بلفظِ (قُمْ) (م).
(٧) في (ك): «منصرف». (٨) في (س)، (ك): «مثل».
(٩) ما بين القوسين من (ص)، (م). (١٠) في (ح): «كالثقيلة».
(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (ع)، لكن كتب بالحاشية تصحيحًا.
(١٢) في (ح): «الثقيلة يكون». (١٣) في (ص): «نحو».
(١٤) في (س): «جئتك».
(١٥) هذا مثال لـ(كي)؛ مقرونة بلام التعليل لفظًا، ومثالها مقرونة تقديرًا: جئت كي أراك، ولا يتعين كون (كي) مصدرية ـ إلا وهي مقرونة باللام لفظًا. وأما إذا لم =

[ما المصدرية الظرفية]

ومنها (ما)[(١)]، وتكونُ مصدريَّةً[(٢)] ظرفيَّةً، نحوُ[(٣)]: (لا أَصْحَبُكَ[(٤)] ما دُمْتَ مُنْطَلِقًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا[(٥)]، وغيرَ ظرفيةٍ، [نحوُ:

= يقارنها اللام: **فتحتمل**: أن تكون مصدرية واللام مقدرة ـ كما تقدر مع (أن) في نحو: جئت أن أراك.

ويحتمل: أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة؛ فإذا لفظ باللام ـ لم يجز أن تكون بمعناها؛ لئلّا يلزم دخول حرف جر على حرف جر. قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «لفظ ما».

[الفرق بين (ما)، و(أن)]

(٢) **[الفرق بين (ما)، و(أن)]**:

أن (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و(أنْ) مختصّةٌ بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدمِ اختصاصِ (ما) لم تعمل شيئًا، وذلك قولك في الفعل: (يُعجِبني ما تصنع)؛ أيَ: صنيعُك، ودخولُها على الاسم قولك: (يعجبني ما أنت صانعٌ)؛ أي: صنيعُك.

وتقول: (بلغني أن جاء زيدٌ)؛ أي: مجيئُه، فيكون المصدر بمعنى الماضي؛ لأنّ (أنْ) دخلت على فعل ماض.

وتقول: (أُريد أن تفعل)؛ أي: فعْلَك، فيكون المصدر لِما لم يقع؛ لأن (أنْ) دخلت على فعل مستقبل. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦]، يُرْوَى برفع الجواب ونصبِه. فمَن رفعه: كان الخبر (أنْ) والفعل، على تقديرِ: فما كان جوابُ قومه إلّا قولَهم. ومَن نصبه، كان خبرًا مقدمًا، و(أن قالوا) في موضع الاسم. «شرح المفصل» (٥/ ٨٧)، ط. العلمية.

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (ح) في المواضع جميعها: «لا صحبتك»، والذي في (ع)، وضبطها فيها في كل مواضعها ضبط قلم: «لَا أُصْحِبُكَ».

(٥) ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها. **نعم**، أجاز الزمخشري مشاركة (أن) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ أي: وقت أن آتاه الله الملك.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٥): «والذي ذهب إليه: غير جائز عندي؛ لأن استعمال (أن) في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه، واستعمالها في موضع الظرف ـ لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به؛ لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل فالقول به موقع في لبس». =

(عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ[1]][2] زَيْدًا)، وتُوصَلُ بالماضي كما مُثِّلَ[3]، وبالمضارعِ، نحوُ: ([لا أَصْحَبُكَ][4] ما يَقُومُ زيدٌ، وعَجِبْتُ مما تَضْرِبُ[5] زَيدًا)، [ومنه[6]: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ۝٢٦﴾ [ص: ٢٦]][7]، وبالجملةِ الاسميَّةِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مما زيدٌ قائمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زيدٌ قائمٌ)، وهو قليلٌ[8]، وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ بالماضي أو

[أكثر ما توصل الظرفية بلم]

= وللزمخشري رأي آخر في «الكشاف» (١/ ٣٨٧) وهو: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ متعلق بـ﴿حَآجَّ﴾ على وجهين:

أحدهما: ﴿حَآجَّ﴾؛ لأن ﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾، على معنى أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر فحاج لذلك؛ فتكون أن للتعليل.

والثاني: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) في (س): «تضرب».

(٢) ليس في أصل (ك)، وكتبها في الحاشية.

(٣) وأكثر ما يكون ماضيًا.

(٤) رسمت في (ص): «لأصحبك».

(٥) في (ك)، (ح): «يضرب».

(٦) (م) أي: مِن وَصْلِها بالفعلِ، بقطعِ النظرِ عن كونِه ماضيًا أو مضارِعًا (م).

(٧) ليس في (ح). مكانها في (س)، (ك): «ولا أصحبك ما يقوم زيد»، وفي (ص): «لأصحبك ما يقوم زيد»!

(٨) (م) اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فيما إذا وَقَعَ بعدَ (ما) هذه جملةٌ اسميَّةٌ مصدَّرَةٌ بحرفٍ مصدريٍّ، نحوُ قَوْلِهِم: لا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أنَّ فِي السماءِ نَجْمًا، ولا أُكَلِّمُه مَا أنَّ حِرَاءَ مَكَانَه، فقالَ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ: (أنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ؛ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ عَلَى هذا: لا أُكَلِّمُهُ مَا ثَبَتَ كونُ نجمٍ فِي السماءِ، وَمَا ثَبَتَ كونُ حِرَاءَ مكانَه، فهو حينَئذٍ من بابِ وصلِ (ما) المصدريَّةِ بالجُمْلَةِ الفعليَّةِ الماضويَّةِ، ووجهُ ذَلِكَ عندَهم أنَّ الأكثرَ وَصْلُها بالأفعالِ، والحمْلُ عَلَى الأكثرِ أَوْلَى، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إِلَى أنَّ (أنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ أَيْضًا، إِلَّا أنَّ هَذَا المصدرَ المرفوعَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ عَلَى هَذَا الوجهِ: لا أَفْعَلُ كذا مَا كونُ حِرَاءَ فِي مكانِه ثابتٌ، وَمَا كونُ نَجْمٍ فِي السماءِ موجودٌ، فهو مِن بابِ وصلِ (ما) بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ أقلُّ تقديرًا (م).

[اختلاف النحاة في (ما) إذا جاء بعدها جملة اسمية مصدّرة بحرف مصدري]

بالمضارعِ المنفيِّ بلمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ[١] ما لم تَضْرِبْ زَيْدًا)، ويَقِلُّ[٢] وَصْلُها - أعني: المصدريَّةَ الظرفيةَ[٣] - بالفعلِ المضارعِ الذي ليسَ منفيًّا[٤] بـ لمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زيدٌ)، ومِنه قولُه[٥]:

٢٢٥ - أُطَوِّفُ[٦] مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[٧]

[لو] ومنها (لو)[٨]، وتُوصَلُ بالماضِي، نحوُ: (وَدِدْتُ لو قامَ زيدٌ)،

---

(١) في (ح): «صحبتك». (٢) في (ك): «وهل».

(٣) ليس في (م).

(٤) في (ك): «منفي»، وفي (س)، (ح) «بمنفي» وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

وكانت العبارة في (ص): «فيه منفي». ثم ضرب على الكلمة الأولى «فيه»، ولم يلحظ اختلاف الإعراب.

(٥) هو للحُطَيْئَةِ في «ديوانِه» (ص١٢٠)، وقد نَسَبَه ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الألفاظِ) (ص٧٣)، ط. بيروت - إِلَى أبي غَرِيبٍ النَّصْرِيِّ.

(٦) كذا بضم الهمزة، والتشديد في (س)، (ك)، (ح). وضبطها في (ع): «أَطُوفُ» في الموضعين؛ على التخفيف.

(٧) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ للنُّحَاةِ: **أوَّلُهما**: فِي قَوْلِهِ: **(مَا أُطَوِّفُ)** حَيْثُ أَدْخَلَ **(ما)** المصدريَّةَ الظرفيَّةَ عَلَى فعلٍ مضارعٍ غيرِ مَنْفِيٍّ بلم، وَهوَ الَّذِي عناه الشارحُ من إتيانِه بهذا البيتِ هُهنا.

والشاهدُ الثاني: يُذْكَرُ فِي أواخرِ بابِ النداءِ؛ فِي ذِكْرِ أسماءٍ ملازمةٍ للنداءِ، وَهوَ فِي قَوْلِهِ: **(لَكَاعِ)** حَيْثُ يَدُلُّ ظاهرُه عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ خَبَرًا للمبتدأِ؛ فجاءَ بِهِ فِي غيرِ النداءِ ضرورةً، والشائعُ الكثيرُ فِي كلامِ العربِ: أَنَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ فَعَالِ - بفتح الفاءِ والعينِ - مما كَانَ سبًّا للإناثِ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُنَادًى، فلا يُؤَثِّرُ فيه عاملٌ غيرُ حرفِ النداءِ، تقولُ: يا لَكَاعِ ويا دَفَارِ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: هذه لَكَاعِ، ولا أَنْ تقولَ: رأيتُ دَفَارِ، ولا أنْ تقولَ: مَرَرْتُ بدَفَارِ؛ ومن أجلِ هَذَا يُخْرِجُ قَوْلَهُ: **(لَكَاعِ)** هنا عَلَى حذفِ خبرِ المُبْتَدَأ وجَعْلِ **(لَكَاعِ)** مُنَادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ (م).

[علامة (لو) لكي تكون حرف وصل] (٨) علامتها: أن تصلح في موضعها (أن)، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ، ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وهذا مراد الناظم بقوله: «وصلتها كصلة ما في غير نيابة». «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٨).

وبالمضارعِ[(١)]، نحوُ: (وَدِدْتُ لو يَقُومُ زيدٌ).

فقولُ[(٢)] المصنِّفِ: (**موصولُ الاسماءِ**) احترازٌ[(٣)] مِن الموصولِ الحرفيِّ، وهو (**أنْ وأنَّ وكَي وما ولو**)، وعلامتُه صِحَّةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقِعَه، نحوُ: (وَدِدْتُ لو تَقُومُ[(٤)])؛ أي: قِيامَكَ[(٥)]، و(عَجِبْتُ ممَّا تَصْنَعُ، [وجِئْتُ لكيْ أَقْرَأَ][(٦)]، ويُعْجِبُنِي أنَّكَ قائمٌ، وأُرِيدُ أنْ تَقُومَ)، وقد سَبَقَ ذِكْرُه.

[الموصول الاسمي] وأما الموصولُ [٢٧/ظ] الاسميُّ[(٧)]: فـ(الذي) للمفردِ المذكَّرِ[(٨)(٩)]،

---

(١) في (ص)، (م): «والمضارع».
(٢) في (س)، (ح): «وقول».
(٣) في (ك): «احترازًا».
(٤) غير منقوطة في (ك).
(٥) في (ك): «من قيامك».
(٦) في (ص): «وجئتك كي تقرأ».
(٧) هو ما يحْتَاج الى أمريْن:
أَحدهمَا: الصِّلَة؛ وَهِي وَاحِد من أَرْبَعَة أُمُور:
[شروط الموصول الاسمي] ١ ـ الْجُمْلَة ـ وَشَرطهَا: أَن تكون **خبرية**؛ أَي: مُحْتَملَة للصدق وَالْكذب، تَقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ وَالَّذِي أَبوهُ قَائِم، وَلَا يجوز: جَاءَ الَّذِي هَل قَامَ أَو الَّذِي لَا تضربه.
٢ ـ **الظّرْف**.
٣ ـ **الْجَار وَالْمَجْرُور**، وشرطهما: أَن يَكُونَا تامّين، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩].
٤ ـ **الْوَصْف الصَّرِيح**، وَهَذَا يكون صلَة للألف وَاللَّام خَاصَّة نَحْو: الضَّارِب والمضروب.
وَالْأَمر الثَّانِي: الضَّمِير الْعَائِد من الصِّلَة إِلَى الْمَوْصُول، نَحْو: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبوهُ.
وَشَرطه: أَن يكون مطابقًا للموصول فِي الْإِفْرَاد والتذكير وفروعهما، وَقد يخلفه الظَّاهِر. «شذور الذهب» (ص١٧٤)، «التتمة القيمة» (ص٢٠٠).
(٨) (م) لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ المفردُ؛ **حقيقةً**، كَمَا تقولُ: زَيْدٌ الَّذِي يَزُورُنَا رجلٌ كريمٌ، وَأَنْ يَكُونَ **حُكْمًا**، كَمَا تقولُ: الفريقُ الَّذِي أكونُ فيه فريقٌ مُخْلِصٌ نافعٌ، كَمَا أَنَّهُ لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ عاقلًا كَمَا مَثَّلْنَا، وَإِنْ يَكُونَ غيرَ عاقلٍ كَمَا تقولُ: اليومُ الَّذِي سَافَرْتُ فيه كَانَ يومًا ممطرًا (م).
(٩) (**فالذي**): يكتب هو وجمعه و(**التي**)؛ بلام واحدة لكثرة استعمالها، و(**اللذين**، =

و(التي) للمؤنَّثةِ[(١)(٢)].

= واللتين) مثنى بلامين ـ على الأصل في كل ما أوله لام حلي بـ(أل)، وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرًّا، وحمل الرفع عليهما، ولم يعكس لسبق المثنى؛ فاستحق الأصل، و(أل) في الجميع زائدة لا مُعَرِّفة؛ لأن تعريفها بالصلة، وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع. وخرج عليها كالذي خاضوا في قول: ونون المثنى لبني الحارث كقوله:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إن عمَّيَّ اللَّذا ... قَتَلا المُلوكَ، وفكَّكا الأغلالا

والحاصل: أن الذين الجمع، إما بالنون مع (أل)، أو حذفها، أو: بحذف النون مع (أل)، والرابعة: رفعه بالواو والمثنى، إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضًا. وأما (الذي والتي) فتخفف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها، أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها، وتشد مكسورة ومضمومة مع (أل) ففيهما ست لغات. من «الخضري» (١/ ٧١).

[حكم (ياء) الذي] وعبارة «التصريح» (١/ ١٣١): «ولك في ياءي (الذي والتي) وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبات: تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنًا، فهذه الخمس لغات في (الذي والتي)».

[أصل (الذي)] وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٢): «أصلُ (الَّذي): (لَذ)، كـ(عَم) و(شَج)، فاللامُ فاءُ الكلمة، والذال عينها، والياء لامها. هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون: الأصل في (الَّذي) الذال وحدَها، وما عداها زائدٌ، فأصلُ (الَّذِي) كأصلِ (هذَا). و(هذا) عندهم أصلُه الذال وحدها، فجَوْهَرُهما واحدٌ، وإنما يفترقان بحسبِ ما يلحَقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما».

(١) في (م): «للمفردة المؤنثة».

(٢) من حَيَوان وغيره، تقول: (جاءتَني المرأةُ التي تعرفُها)، و(رأيتُ الناقة التي عندك)، و(غُنِيتُ بالشجرة التَي حَمْلُها طيّبٌ)، والكلامُ فيها كما الكلامُ في (الذِي). والألفُ واللام فيها زائدة ـ كما كانت في (الذِي)؛ لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف. وهي ثُلاثيةٌ، الاسمُ: اللامُ والتاء والياء؛ لأنه الموجود، والذي عليه اللفظُ، وقال الكوفيون: هي منقولة من (تَا) في الإشارة، وأصلُ (تَا) عندهم التاءُ وحدَها، والكلامُ عليها كالكلام في (الذي). وفيها أربعُ لغات كلغاتِ (الَّذي). يقولون: (الَّتِي) بإسكان الياء، واللّتِ بالكسر، واللَّتْ بالسكون، واللَّتِيُّ بالتشديد. والكلامُ عليها كالكلام على (الذِي). «شرح المفصل» (٢/ ٣٧٦).

[تحذف الياء في (الذي) عند التثنية]

فإنْ ثَنَّيْتَ(١): أَسْقَطْتَ الياءَ(٢)، وأَتَيْتَ مكانَها بالألفِ في حالةِ الرفعِ، نحوُ: (اللذانِ واللتانِ)، وبالياءِ في حالَةِ(٣) الجرِّ والنصبِ، فتقولُ: (اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ)، وإنْ شِئْتَ شَدَّدْتَ النونَ عِوَضًا عن

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٥): «واعلمْ أن جميعَ هذه الأسماء المُبهَمة، نحو: (الَّذي)، و(التي)، وأسماءِ الإشارة، ونحوِها ممَّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصح تثنيتُه. فالتثنية فيه إنما هي صيغة موضوعةٌ للتثنية. لأن التثنية إنما تكون في النكرات، نحوِ قولك: (رجل)، و(رجلان)، و(فرسٌ) و(فرسان). فأمّا (زيدٌ)، و(عمرٌو)، و(زيدان)، و(عمران)، فإنك لم تُثَنه إلّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَمية، حتى صار شائعًا كـ(رجلٍ) و(فرسٍ). وإنما كان كذلك من قِبَل أن المعرفة لا يصح تثنيتُها؛ لأن حد المعرفة ما خصَّ الواحدَ من جنسه، ولم يَشِع في أُمته. وإذا ثُنّي، فقد شُورِكَ في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفة.

[التثنية لا تكون إلا في النكرات]

وإذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيتُها مع بَقاءِ تعريفها: (فما لا يصح تنكيرُه، لا تصح تثنيتُه). ولما كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصح اعتقادُ التنكير فيها، لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنما هي صيغةٌ موضوعة للدلالة على التثنية، إلّا أنها جرت على منهاجِ التثنية الحقيقية في الإعراب، لقُربها من الأسماء المتمكنة. وممّا يؤيِّد أنها وَضْعيةٌ حذفُ الياء في التثنية. ولو كانت تثنية صِناعيّة، لَثبت فيها الياءُ، كما تثبت في (عَمٍ)، و(عَمِيانِ).

[ما لا يصح تنكيره، لا تصح تثنيته]

ومجرى النونِ فيها مجراها في (هذانِ). وكانت مكسورة؛ لأنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية، تقول: (رجلان)، و(فرسان)، بكسر النون، كذلك هُهنا. ومنهم من يقول: دخلت النونُ في (اللذانِ)، و(اللَّتانِ) عوضًا من الياء المحذوفة، كما كانت في (هذانِ) كذلك. ومنهم من لا يجعلها عوضًا من شيء؛ لأنها صيغةٌ موضوعة للتثنية على ما تقدم».

[النون في (اللذان) جرت على منهاج التثنية الحقيقية]

(٢) أي: ياء المفرد لكونها مع العلامة، ولم يقل: (اللذيان) بتحريك ياء المفرد؛ لكونها مع العلامة كالشجيان؛ لأنها لا حظ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك: أنها تثنية حقيقية، فلا يشترط فيها إعراب المفرد ـ كما قيل به، والأصح: اشتراطه، وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى، لا تثنية حقيقية، وحينئذ: فالظاهر بناؤها كالمفرد؛ لأن التثنية التي هي من خواصِّ الأسماء لم توجد؛ حتى تعارض سببهما الافتقاري، وإنما اختلفا مع العامل؛ نظرًا لصورة التثنية، فبنيا على ما يشكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما: ذان وتان، وكذا يقال في (اللذون)؛ على رفعه بالواو. فتدبر. «الخضري» (١/ ٧١).

(٣) في (م): «حالتي».

الياءِ[١] المحذوفةِ فقُلْتَ: (اللذانِّ واللتانِّ)، وقد قُرِئَ: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)[٢]، ويَجُوزُ التشديدُ أيضًا معَ الياءِ، وهو مذهَبُ الكُوفِيِّينَ، فتقولُ: (اللذيْنّ واللتيْنّ)، وقد قُرِئَ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنّ[٣]) بتشديدِ النونِ[٤].

وهذا التشديدُ يَجُوزُ أيضًا في تثنيةِ (ذا وتَا)[٥]: اسْمَيِ الإشارةِ، فتقولُ: (ذانِّ وتانِّ)، وكذلك معَ الياءِ فتقولُ: (ذَيْنّ وتَيْنّ)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ[٦]. والمقصودُ بالتشديدِ: أنْ يكونَ عِوَضًا عن الألفِ المحذوفةِ؛ كما تَقَدَّمَ في (الذي والتي[٧]).

[ص] [٩١] **جَمْعُ الَّذِي[٨]: (الأُلَى)، . . . . .** . . . .

---

(١) مقتضاه: منع تشديد المصغر؛ لرجوع يائه قاله ابن قاسم، قال الخضري (١/ ٧٢): «ولم يعوضوا في (يدين ودمين)؛ لأن الحذف فيهما قبل التثنية لا لها».

(٢) هذه قراءة الإمام ابن كثير. انظر: «السبعة» (ص٢٢٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٨).
وتشديد النون لغة قريش، وتخفيفها لغة الحجاز. انظر: «التذييل» (٣/ ٢٥).

(٣) رسمت في (ص)، (س): «الذين».

(٤) فتلخص: أن في «نون» الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد، وفي نون الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد، ولجمع المذكر العاقل كثيرًا أو لغيره؛ أي: لغير العاقل (قليلًا: الألى) على وزن العلى، ويكتب بغير واو. ينظر: «التصريح» (١/ ١٣٢). [(نون) الموصول فيها ثلاث لغات]

(٥) في (ك): «ذوَاتا».

(٦) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٦٩ ـ ٦٧٧). (٧) من (م).

(٨) مبتدأ خبره (**الألى**)، و(**الذين**) بحذف العاطف. و(**مطلقًا**) حال من (**الذين**) أي: بالياء في الرفع وغيره، والمراد: الجمع اللغوي؛ وهو مطلق التعدد؛ لأنهما اسما جمع لا جمعان؛ لأن شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية، ولأن (**الألى**) لا واحد له من لفظه، و(الذين) أخص من المفرد؛ لاختصاصه بالعقلاء، فلم يجر على سنن الجموع. كذا قيل. وفيه: أن عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي، فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولًا كجمع نحو: قائم ونائم ـ على قائِمِين ونائِمِين؛ لخصوص العقلاء ـ مع إطلاق المفرد على غيرهم، ولو سلم: لبطل كونه اسم جمع أيضًا ـ كما مر في عالم وعالمين. فالأسلم التعليل الأول، وإن احتمل عليه أنه جمع؛ لم يستوفِ الشروط، فيكون في كلام المصنف تغليب؛ =

[ص] [٩١] .... (الَّذِينَ[١]) مُطْلَقَا[٢]   وبعضُهمْ بالواوِ رَفْعًا نَطَقَا

[٩٢] بـ(اللاتِ[٣]، واللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا   و(اللَّاءِ) كـ(الَّذِين) نَزْرًا وَقَعَا

[ش] يُقالُ في جمعِ المذكَّرِ: (الأُلَى) مُطلقًا[٤] عاقلًا كانَ أو غيرَه، نحوُ: (جاءَنِي[٥] الأُلَى فَعَلُوا)، وقد يُسْتَعْمَلُ[٦] في جمعِ المؤنَّثِ، وقدِ اجْتَمَعَ[٧] الأمرانِ في قَوْلِهِ[٨]:

= فتأمل، ويكتب (**الألى**) بلا واو للزومه (أل)، فلا يشتبه بـ(إلى) الجارة، بخلاف أولى الإشارية. «الخضري» (١/ ٧٢).

(١) جعلهما معًا جمعًا للذي، وهذا يفهم بظاهره: أنه في الجمعية على حد الزيود والزيدين في جمع زيد، وذلك غير مستقيم، أما (الألي): فهو من غير لفظه فهو كأولى مع ذي اسم جمع له لا جمع حقيقة وهذا متفق عليه، وأما (الذين) فلا يصح أن يطلق عليه أنه جمع للذي إلا على لغة هذيل، على ما في ذلك من الخلاف، وعلى لغة الجمهور: لا يصح فيه ذلك إلا على طريقة أبي الحسن في صاحب وصحب، إن صح أن يقول بذلك قائل؛ فإنه لم ينقل في ذلك عن أبي الحسن شيء، وعلى مذهب الجمهور: هو اسم جمع مطلقًا: كالمخالف في اللفظ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى؛ اللَّهُمَّ إلا أن يقول: إنه جمع جاء مخالفا للجموع، وذلك مغتفر كما اغتفرت مخالفته في التصغير لأبنيه التصغير، ومثل هذا جار في (اللاتي) المذكور بعد هذا، وهو ممكن لكنه بعيد. وقد أشار المؤلف في الشرح إلى الاحتمال. [(الألى) من غير لفظه]

والجواب: أنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع في العبارة، واعتبار المعنى؛ مع قطع النظر عن اصطلاح النحوي، والأمر في هذا قريب. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٩).

(٢) يعني: في الأحوال كلها: من رفع أو نصب أو جر؛ يعني: أن هذا الجمع يقع هكذا بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف الحكم فيه كما يختلف في المجموع حقيقة، فيكون في الرفع بالواو، وبالياء في غيره ودل على أن هذا مراده بالإطلاق. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٦).

(٣) في (ع): «باللاتي». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) من (م).   (٥) في (ك): «جاءنا».

(٦) في (ك): «تستعمل».

(٧) في (ك): «يجتمع». لكنها غير منقوطة.

(٨) لأبي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِدِ بنِ خَالِدٍ الهُذَلِيِّ؛ كما في «شرح أشعار الهذليين» (١/ ٨٨).

٢٦ - وتُبْلِي[(١)] الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى تَرَاهُنَّ [٢٨/ و] يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأِ الْقُبْلِ[(٢)(٣)]

فقالَ: (يَسْتَلْئِمُونَ) ثمَّ قالَ: (تَرَاهُنَّ)[(٤)].

[(الذين) للمذكر العاقل في الجمع مطلقًا]

ويُقالُ للمذكَّرِ العاقلِ في الجمعِ: (الذين) مُطلقًا؛ أي: [رفعًا ونصبًا وجرًّا][(٥)]، فتقولُ: (جاءني الذين أكْرَمُوا زيدًا، ورأيتُ الذين [أَكْرَمُوا زيدًا][(٦)]، ومَرَرْتُ بالذينَ [أَكْرَمُوا زيدًا][(٧)]).

---

(١) في (ص): «ونعني».

(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ع)، (ح): «القبلي»، بالخط العروضي؛ وهو غير مقيس. نعم، ضبطها في (ع)، (س): بضم القاف، وزاد في (ع): تشديد الباء. وصحَّفها في (ك): «القتلى»!

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ**) وقولُه: (**الأُلَى تَرَاهُنَّ**)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ لفظَ الأُلَى فِي المرَّةِ الأُولَى فِي جَمْعِ المذكَّرِ العاقلِ، ثمَّ اسْتَعْمَلَهُ فِي المرَّةِ الثانيةِ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ؛ لأنَّ المرادَ بـ(**الأُلَى تَرَاهُنَّ**...) إلخ، الخيلُ، والدليلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا هَذَا الاستعمالَ: ضميرُ جماعةِ الذكورِ فِي (**يَسْتَلْئِمُونَ**) وَهوَ الواوُ، وضميرُ جماعةِ الإناثِ فِي (**تَرَاهُنَّ**) وَهوَ (هُنَّ).

[استعمالات (الأُلَى)]

ومِن استعمالِ (الأُلَى) فِي جَمْعِ الإناثِ العاقلاتِ قولُ مَجْنُونِ بَنِي عَامِرٍ:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ

وقولُ الآخَرِ:

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيتُ يَقَعُ فِي بعضِ نُسَخِ الشَّرْحِ، ولا يَقَعُ فِي أَكْثَرِها؛ ولهذا أَثْبَتْنَاهُ، ولم نَشْرَحْهُ، ومِن استعمالِه فِي جَمْعِ الذكورِ العقلاءِ قولُ الشاعرِ:

فَإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِن آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومِن استعمالِهِ فِي الذكورِ غيرِ العقلاءِ - وَإِنْ كَانَ قد أَعَادَ الضميرَ عليه كَمَا يُعِيدُهُ عَلَى جَمْعِ المُؤَنَّثَاتِ - قولُ الآخَرِ:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا، وَالزَّمَانُ وَرِيقُ (م).

(٤) كتب تحتها في (ع) - بخط آخر: «مؤنث».

(٥) كتب تحت العبارة في (ع) بخط آخر: «كلهم بالياء».

(٦) في (ع)، (م): «أكرموه».

(٧) في (ع)، (م): «أكرموه». وكتب تحتها في (ع) بخط آخر: «أي: زيدًا».

وبعضُ العربِ يَقُولُ: (الَّذُونَ[(١)]) في الرفعِ، [والذين[(٢)] في (النصبِ والجرِّ)[(٣)]، وهم بَنُو[(٤)]][(٥)] هُذَيْلٍ[(٦)]، [ومنه قولُه[(٧)]:

٢٧ ـ نَحْنُ الَّلذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا][(٨)(٩)]

ويُقالُ في جمعِ المؤنَّثِ: اللاتِ واللاءِ ـ [بلا ياءٍ][(١٠)(١١)]، فتقولُ: (جَاءَنِي اللاتِ فَعَلْنَ، واللاءِ فَعَلْنَ)، ويَجُوزُ إثباتُ الياءِ[(١٢)]؛ فتقولُ: (اللَّاتِي واللَّائِي).

وقد وَرَدَ (اللاءِ) بمعنَى الذين[(١٣)]؛ قالَ الشاعرُ[(١٤)]:

[اللاء تأتي بمعنى الذين]

٢٨ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[(١٥)(١٦)]

---

(١) في (س)، (ح): «اللذون».

(٢) في (ك): «واللذين».

(٣) في (ك): «الجر والنصب».

(٤) في (ص): «بنوا».

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).

(٦) ويكتب على هذه اللغة بلامين؛ لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه (أل)، ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها: أنه مبني على فتح النون لا على الياء. فتأمل. «الخضري» (١/ ٧٢).

(٧) هو رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ في «ديوانه» ـ كما في مجموع أشعار العرب (ص١٧٢).

(٨) ما بين المعكوفين من (م).

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الَّذُونَ**)؛ حَيْثُ جاءَ بِهِ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ، كَمَا لو كَانَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، وبعضُ العلماءِ قدِ اغْتَرَّ بِمَجِيءِ (الذونَ) فِي حالةِ الرفعِ، ومجيءِ (الذين) فِي حالَتَي النصبِ والجرِّ؛ فزَعَمَ أن هذه الكَلِمَةَ مُعْرَبَةٌ، وأنها جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ حقيقةً، وَذَلِكَ بمَعْزِلٍ عن الصوابِ، والصحيحُ: أَنَّهُ مبنيٌّ؛ جِيءَ بِهِ عَلَى صورةِ المُعْرَبِ، والظاهرُ: أَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الواوِ إنْ كَانَ بالواوِ، وَعَلَى الياءِ إنْ كَانَ بالياءِ (م).

(١٠) ليس في (ص)، والعبارة في (م): «بحذف الياء».

(١١) اجتزاءً؛ أي: استغناءً عنها بالكسرة.

(١٢) في (ك): «التاء».

(١٣) كتب في حاشية (ع): «في الشعر»، وصحّح عليها.

(١٤) البيت ذكره العيني في «المقاصد» (١/ ٣٩٣)، ثم قال: «قائله هو رجل من بني سليم؛ أنشده الفراء».

(١٥) أي: ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدًا لنا ـ بأكثر امتنانًا علينا من الممدوح، فأوقع اللائي للمذكر بدليل: (**مهدوا**)، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول. «الخضري» (١/ ٧٣).

(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**اللَّاءِ**)؛ حَيْثُ أَطْلَقَه عَلَى جماعةِ الذكورِ، فجاءَ بِهِ وصفًا لآباء. =

[كما قد تَجِيءُ (الأُلَى) بمعنى اللاءِ؛ كقولِه(١):

فـأَمَّـا الأُلَـى يَـسْـكُـنَّ غَـوْرَ تِـهَـامَـةٍ فكلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا](٢)

[الموصول المشترك]

[ص] [٩٣] و(مَن، ومَا، وألْ) تُسَاوِي ما ذُكِرْ وهـكـذا (ذُو) عـنـدَ طَـيِّـئٍ شُـهِـرْ

[٩٤] وكـ(الَّتي) أيضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) ومَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

[ش] أشارَ بقولِهِ: (تُسَاوِي مَا ذُكِرْ) إلى أنَّ (مَن وما) والألفَ واللامَ - تكونُ(٣) بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ [والمؤنَّثِ المفردِ](٤)، والمثنَّى والمجموعِ، فتقولُ: جاءني مَن قامَ، ومَن قامَتْ، ومَن قاما، ومَن (قامَتَا، ومَن قَامُوا)(٥)، ومَن قُمْنَ، وأَعْجَبَنِي ما رُكِبَ(٦)، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا(٧)، وما (رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا)(٨)، وما رُكِبْنَ، وجَاءَنِي القائمُ والقائمةُ والقائمانِ والقائمتانِ والقائمونَ والقائماتُ.

[(ما) أكثر استعمالها في غير العاقل]

وأكثرُ ما [٢٨/ظ] تُسْتَعْمَلُ(٩) (ما)(١٠)(١١) في غيرِ العاقلِ، وقدْ

[استعمال النحاة (الألاء) اسمًا موصولًا]

= وقد استعمَلوا (الأُلَاءِ) اسمًا موصولًا. وأصلُه اسمُ إشارةٍ، وأَطْلَقُوه عَلَى جَمْعِ الذكورِ؛ كَمَا فِي قولِ خَلَفِ بنِ حَازِمٍ:

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقولِ كُثَيِّرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ؛ المشهورِ بِكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا (م)

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤١٩): «أنشده ولد الناظم؛ ولم يعزه إلى أحد، وكذا أنشده والده؛ ولم يبيّن قائله، ولم أقف على اسم قائله».

(٢) ما بين المعكوفين من (م).

(٣) في (س): «يكون».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٥) في (ص): «قاموا، ومن قامتا»؛ على الإبدال.

(٦) ضبطها في (ع) بضم الراء وكسر الكاف، وكذا ما بعدها.

(٧) في (ك): «ركبنا».

(٨) في (ص): «ركبوا وما ركبتا».

(٩) في (س): «يستعمل».

(١٠) ليس في (ح)، (ك).

(١١) (مَا) موصولة بمعنى (الذِي)، تحتاج من الصلة إلى مثلِ ما تحتاج وهي مبنيةٌ: من أنها هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ، فكانت كبعضِ الاسم. وهي: تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ۝٢٠﴾ =

تُستعمَلُ في العاقلِ[1]، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾[2] [النساء: ٣]، وقولُهُ[3]: (سُبحانَ ما [سَخَّرَكُنَّ لنا)[4]][5]، و[6](سبحانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحَمْدِهِ)[7].

[(مَن) عكس (ما)] و(مَن) بالعكسِ، فأكثرُ ما تُستعمَلُ في العاقلِ، وقد تُستعمَلُ في غيرِه[8]؛ ....

= [الحج: ٢٠]؛ أي: يُذاب ما في بطونهم وجلودُهم وقال: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـًٔا﴾ [النحل: ٧٣]، فأوقع (مَا) على ما كانوا يعبدون من الأصنام. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

(١) (م) تُستَعْمَلُ (ما) فِي العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ: [مواضع استعمال (ما) في العاقل]
الأوَّلُ: أنْ يَختَلِطَ العاقلُ معَ غيرِ العاقلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجمعة: ١]، فإنَّ (ما) يَتَناوَلُ مَا فيهما من إنسٍ ومَلَكٍ وجِنٍّ وحَيَوانٍ وجَمَادٍ؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].
والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ أَمْرُه مُبْهَمًا عَلَى المتكلِّم، كقولِكَ وقدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِن بَعِيدٍ: انْظُرْ مَا ظَهَرَ لي. وليسَ مِنه قولُه تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ لأنَّ إبهامَ ذُكُورَتِه وأُنُوثَتِه لا يُخرِجُه عن العقلِ؛ بل استعمالُ (ما) هنا فِي مَا لا يَعْقِلُ؛ لأنَّ الحملَ مُلْحَقٌ بالجمادِ.
والموضِعُ الثالثُ: أنْ يَكُونَ المرادُ صفاتِ مَن يَعْقِلُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣]، وهذا الموضِعُ هو الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ بالمثالِ الأوَّلِ مِن غَيْرِ بَيَانٍ (م).

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع).

(٣) أي: قول العربي. والعبارة في (م): «وقولهم».

(٤) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».

(٥) العبارة في (ص): «سخر لنا هذا». (٦) في (ك): «وقوله».

(٧) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».

(٨) (م) تُستَعْمَلُ (مَن) فِي غيرِ العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ: [مواضع استعمال (مَن) في غير العاقل]
الأوَّلُ: أنْ يَقْتَرِنَ غيرُ العاقلِ معَ مَن يَعْقِلُ فِي عمومِ فَصْلٍ بمِن الجارَّةِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾ [النور: ٤٥]، ومَن المستعملةُ فيما لا يَعْقِلُ مجازٌ مُرسَلٌ عِلاقَتُه المجاورةُ فِي هَذَا الموضِعِ. =

كقولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[(١)] (﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[(٢)]) [النور: ٤٥]، [(ومنه قولُ الشاعرِ)[(٣)(٤)]:

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فقُلْتُ ومِثْلِي بالبكاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَن قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟][(٥)(٦)]

= والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يُشَبَّهَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ فيُسْتَعَارَ له لفظُه، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ الشاعرِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وهو الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ المؤلِّفُ فيما يلي، وسَنَذْكُرُ معَه نظائِرَه، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ حينَئذٍ استعارةٌ؛ لأنَّ العِلاقةَ المُشابهةُ.

والمَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَخْتَلِطَ مَن يَعْقِلُ بما لا يَعْقِلُ، نحوُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ولله يسجد من في السماوات ومن في الأرض﴾ [الرعد: ١٥]، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ - فِي هَذَا الموضعِ - من بابِ التغليبِ، واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ تغليبُ مَن يَعْقِلُ عَلَى مَا لا يَعْقِلُ، وقد يُغَلَّبُ مَا لا يَعْقِلُ عَلَى مَن يَعْقِلُ لِنُكْتَةٍ، وهذه النُّكَتُ تَخْتَلِفُ باختلافِ الأحوالِ والمقاماتِ (م). [متى تستعمل (من) فيما لا يعقل من باب التغليب؟]

(١) كتب في حاشية (ع) أنها في نسخة: «رجلين».

(٢) من (م).

(٣) في (ك): «وقوله».

(٤) هو مجنون ليلى في «ديوانه» (ص١٣٧).

(٥) ما بين المعكوفين من (م)، وكُتب البيتان في حاشية (ك)، وبعدها علامة التصحيح. واقتصر في حاشية (ع) على البيت الثاني - مصححًا.

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَسِرْبَ الْقَطَا) وقولُه: (مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ)، والنداءُ معناه: طَلَبُ إقبالِ مَن تُنَادِيهِ عليك، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ تَطْلُبَ الإقبالَ إلا مِن العاقلِ الَّذِي يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ، أو: الَّذِي تَجْعَلُه بمنزلةِ مَن يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ. فلَمَّا تَقَدَّمَ بندائِه: اسْتَسَاغَ أنْ يُطْلِقَ عليه اللفظَ الَّذِي لا يُسْتَعْمَلُ بحسَبِ وضعِه إلا فِي العقلاءِ، وقد تَمَادَى فِي معاملتِه معاملةَ ذَوِي العقلِ، فاسْتَفْهَمَ منه طالبًا أنْ يُعِيرَه جَنَاحَهُ، والاستفهامُ وطَلَبُ الإعارةِ: إنما يُتَصَوَّرُ تَوْجِيهُهما إِلَى العقلاءِ.

ومثلُ ذلك قولُ امرئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

[نداءها لا يعقل] أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي (م)

[الألف واللام] وأمَّا الألفُ واللامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيرِه(١)(٢)، نحوُ: (جَاءَنِي

(١) في (س)، (ح): «وغيره».
(٢) (أل): تكون موصولة؛ أي: بمعنَى (الذي) في الصفة نحوِ: اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: (هذا الضاربُ زيدًا)، والمراد: الَّذي ضرب زيدًا، و(هذا المضروبُ) والمراد: الذي ضُرب، أو يُضرَب. وذلك: أنهم أرادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل، فلمَّا لم يُمكِن ذلك لتَنافِيهما في التعريف والتنكير: توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنَى (الَّذي)، بأن نَوَوْا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا (الذي) بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حوَّلوا لفظَ الفعل إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل.

فإذا قلت: (الضاربُ)، فالألفُ واللام اسم في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعل في صورة الاسم. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (هٰذا ضاربٌ زيدًا أمسِ)، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتةَ؟ ويجوز أن تقول: (هذا الضاربُ زيدًا أمس)، فتُعمِلُه؛ لأنّك تنوي بـ(الضارب) الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام (الذي)، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائرِ الأسماء، ويؤيد ما ذكرناه: أن الشاعر قد يُضطرَّ، فيُدخِل الألف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقُله إلى اسم الفاعل، وما أقَلَّه! قال الشاعر:

فيُستَخْرَجُ اليَربُوعُ من نافِقائه … ومن جُحرِهِ ذِي الشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وقال الآخر:

يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْم ناطِقًا … إلى رَبهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

والمراد: الذي يتقصعُ، والذي يُجدَّع.

[اختلاف النحاة في لام (ال)] **[اختلافهم في اللام]**:

وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب **قومٌ**: إلى أنّها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ (الذي) بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقه (الذي).

وذهب **قومٌ** إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك: بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى (الذي) من صلتها. والصوابُ الأول: أنها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. **ولا خلافَ أنه لا موضعَ لها من الإعراب،** ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: (جاءني الضاربُ)، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل =

القائمُ والمركوبُ)، واخْتُلِفَ فيها؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها اسمٌ موصولٌ[١]، وهو الصحيحُ، وقيلَ: إنها حرفٌ موصولٌ[٢]. وقيلَ: إنها[٣] حرفُ تعريفٍ[٤] ....

= الواحد فاعلان من غيرِ تثنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل. وإذا قلت: (ضَرَبتُ الكاتبَ)، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأن هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: (مررت بالضارب)، يكون لحرفِ الجرّ مجروران، وذلك مُحال. وأما قولهم: إنه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول: إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام؛ بل تقول: إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت: (مررت بالضارب)، فتقديرُه: (مررت بالرجل الضارب)، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو (الذِي)». «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بمعنى الذي».

(٢) [مذهب الشلوبين في (ال)] وهو قول الشلوبين فقال ـ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣): «الدليل على أن الألف واللام حرف: قولك: جاء القائم؛ فلو كانت اسمًا: لكانت فاعلًا، واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول».

قال الناظم: «والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذي المضي؛ فلم يبق إلا كونها اسمًا موصولًا؛ إذ لا ثالث.

والجواب عن قول الشلوبين: أن يقال: مقتضى الدليل: أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه؛ لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل. فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل».

(٣) ليس في (ع).

(٤) [(ال) حرف تعريف عند المازني] وهو قول المازني: أنها للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة.

وضعفه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٠) لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا؛ بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف. =

ولَيْسَتْ مِن الموصوليَّةِ(١) في شيءٍ.

وأمَّا (مَن) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ فاسمانِ اتِّفاقًا(٢)(٣)، ....

= **الثاني**: أن الألف واللام لو كانت المعرفة ـ لكان لحاقها اسم الفاعل؛ قادحًا في صحة عمله؛ مع كونه بمعنى الحال والاستقبال.

والأمر بخلاف ذلك: فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضي المعنى؛ فعلم من ذلك: أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل؛ ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝﴾ [العاديات: ٢ ـ ٣]. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨].

ونقل عن المازني أنه يقول: بأنها حرف موصول، قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٥): «والّذي حكاه المصنّف عن المازنيّ هو الّذي حكي أنّه مذهب الأخفش. والمحكيّ عن المازنيّ أن أل موصول حرفيّ قال: والجمع بين الحكايتين أنّ أل معرّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازنيّ. إلا أنّ مذهب المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي معرّفة وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التّعريف واختصّ مذهب المازني بالوصل».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٨٧): «ولم يظهر لي فائدة من هذه التفرقة، أعني فائدة معنوية؛ غايته أنه ذكر تفرقة في العبارة والتفرقة في العبارة معلومة من حكاية المذهبين أولًا».

(١) في (س)، (ح)، (ع): «الموصولة»، وضرب عليها ـ في (ع) ـ وكتب في الحاشية بنفس الخط كالمثبت، وبعدها: «صح».

(٢) في (ص): «باتفاق».

(٣) [الفرق بين (من) و(الذي)] (مَنْ) هي بمعنَى (الذي)، وتحتاج من الصلة إلى مثلِ ما احتاجت إليه (الذي)، إلَّا أنّها لا تكون إلَّا لذَواتِ مَن يعقِل، وهي اسم بدليلِ أنّها تكون فاعلة، نحوَ قولك: (جاءني من قام)، فموضعُ (مَنْ) رفعٌ بأنه فاعل، ومفعولة، نحوَ: (رأيت مَن عندك)، فيكون موضعُها نصبًا بأنه مفعول به كما تكون الأسماءُ كذلك. ولا بد لها من ضمير يعود إليها، وذلك من خصائص الأسماء.

ويدخل عليها حروفُ الجرّ، نحوَ قولك: (مررت بِمَنْ عندك). قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وهي مبنية كما كانت (الذِي) كذلك؛ لأنّ ما بعدها من الصلة من تمامها، فهي بمنزلةِ بعض الاسم، وبعضُ الاسم مبني لا =

وأمَّا (ما)[(١)] المصدريَّةُ: فالصحيحُ أنها حرفٌ[(٢)]، وذَهَبَ الأخفشُ ـ إلى أنها اسمٌ[(٣)(٤)].

[أشهر اللغات في (ذو) الطائية]

ولغةُ طَيِّءٍ: استعمالُ (ذو) موصولةً[(٥)]، وتكونُ للعاقلِ وغيرِه[(٦)]، وأشهرُ لغاتِهِم فيها أنها[(٧)] تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، [مُفردًا و[(٨)] مثنًّى

= يستحِق الإعرابَ، وذلك نحوُ قولك: (جاءني مَن عندك)؛ أي: الذي عندك. قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]، إلّا أنها تُفارِق (الذي) في أنها لا توصف كما توصف (الذي)، ولا يوصَف بها كما يوصف بـ(الذي). ألا تراك تقول: (جاءني زيد الذي قام)، و(جاءني الذي قام الظريف)، فتصف (الذي)، وتصف بها، ولا تفعل ذلك في (مَن)؛ لخروجها عن شَبَهِ الأسماء المتمكّنة، وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها. ألا ترى أنّها على حرفَيْن، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثةِ أحرف. فلمّا بعُدتْ من الظاهر، لم توصَف، ولم يوصَف بها. وليس كذلك (الذي) فإنها على ثلاثة أحرف، إذ أصلُها (لَذِ)، مثلُ: (عَم) و(شَج). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو مذهب سيبويه ـ كما في «الكتاب» (٣/ ٣).

(٣) أي: واقعة على الحدث مقدرٌ عائدها؛ فمعنى أعجبني ما قمت: أعجبني القيام الذي قمته. «الصبان» (١/ ١٥٢).

(٤) ذكر ابن السرَّاج «الأصول» (٢/ ١١٢): أن مذهب الأخفش أنّ (ما) اسم. لكنه ذكر في «معاني القرآن» (ص٤٠ ـ ٤٣، ١٠٢): ما يدل على أنها حرف.

[أصل (ذو) طيئ]

(٥) (ذو) طَيِّئٍ تقول: (هذَا ذُو قال ذاك)، يريدون: الذِي قال ذاك. وهي (ذُو) التي بمعنَى (صاحِب)، نقلوها إلى معنَى (الذِي)، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصَل بها (الذي)، وبنوها: لاحتياجها إلى ما بعدها ـ كما كانت (الذي) مبنية، فقالوا: (هذا زيدٌ ذُو قام)، و(رأيت زيدًا ذو قام)، و(مررت بزيدِ ذو قام أبوه)، فيكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالواو. وهذه الواوُ عينُ الكلمة، وليست علامةَ الرفع. وتقول: (مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلَيْن ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا)، فيستوي فيه التثنيةُ والجمع والمؤنث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٧).

(٦) في (م): «ولغيره».

(٧) في (ص): «أن».

(٨) في (ص): «أو».

و[1]مجموعًا[2]][3]، فتقولُ: (جاءني ذو[4] قامَ، وذو قَامَتْ، وذو قامَا، وذو قَامَتَا)[5]، [وذو قَامُوا، (وذو قُمْنَ)[6]][7]، ومِنهم مَن يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ[8]: (جَاءَنِي ذاتُ[9] قامَتْ[10])، وفي جمعِ المؤنثِ: **(ذَوَاتُ)**[11]، وهو المشارُ إليه بقولِهِ: **(وكالتي أيضًا...)** البيتَ[12].

ومِنهم مَن يُثَنِّيها ويَجْمَعُها فيقولُ: (ذوا وذَوُو[13]) في الرفعِ،

---

(١) في (ص): «أو».

(٢) (م) لا فرق بينَ أنْ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ فيه (ذو) الموصولةُ عاقلًا أو غيرَ عاقلٍ، فمِن اسْتِعْمَالِها فِي المفردِ المذكَّرِ العاقلِ: قولُ مَنْظُورِ بنِ سُحَيْمٍ الَّذِي يَسْتَشْهِدُ الشارحُ به، وقولُ قوالٍ الطائيِّ: [شواهد استعمال (ذو) الموصولة للعاقل ولغير العاقل]

فقُولَا لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا ... هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفرائضُ

يريدُ: فقولا لهذا المرءِ الَّذِي جاءَ ساعيًا.

ومِن استعمالِها فِي المفردِ المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ: قولُ سِنَانِ بنِ الفَحْلِ الطائيِّ:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

يريدُ: وبِئْرِي التي حَفَرْتُها والتي طَوَيْتُها؛ لأنَّ البئرَ مؤنَّثةٌ بدونِ علامةِ تأنيثٍ.

ومن استعمالِها فِي المفردِ المذكَّرِ غيرِ العاقلِ: قولُ قوالٍ الطائيِّ أَيْضًا.

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا ... سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ (م)

(٣) العبارة في (ع): «والمفرد والمثنى والمجموع».

(٤) في (ص): «ذوا». (٥) في (س): «وقامتا».

(٦) في (ح): «وقمن».

(٧) في (س)، (ك): «وقاموا وقمن».

(٨) في (ص): «والمؤنث»، ثم كشط الواو.

(٩) وضع ضمة على التاء في (ع)، (ك). (١٠) من (س)، (م).

(١١) العبارة في (س): «ذواتُ قمن»، وفي (م): «جاءني ذواتُ قمن».

(١٢) أي: فهو إشارة؛ أي: لغة ثانية ـ كما يفيده قوله: (أيضًا)، وحاصلها: أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة، وجمعها وذو للباقي، وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه، وكذا مثنى المؤنث ـ كما هو ظاهر المتن والشارح. لكن في الرضي: أن له **ذات** على هذه اللغة كمفرده فقول المتن: (وكالتي)؛ أي: واللتين لديهم **ذات**. «الخضري» (١/ ٧٤).

(١٣) رسمت في (ع)، (ك)، (ح) مضبوطةً هكذا: «وذَوَوْا».

[و(ذَوَيْ وذَوِي)[١] في (النصبِ والجرِّ)[٢]][٣]، وذَوَاتَا[٤] في الرفعِ، و(ذواتَى)[٥] في الجرِّ والنصبِ [٢٩/و]، و(ذَوَاتُ) في الجمعِ[٦]، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ[٧]. وحَكَى الشيخُ بهاءُ الدينِ بنُ النحَّاسِ[٨]: (أن إعرابَها كإعرابِ)[٩] جمعِ المؤنَّثِ السالمِ[١٠].

---

(١) ضبطها في (ع) هكذا.
(٢) في (ك): «الجر والنصب».
(٣) العبارة في (ص)، (ح): «وذوي في الجر والنصب».
(٤) في (ص): «وذاتا».
(٥) في (ص): «وذاتى».
(٦) أي: فيصرفها تصريف ذي ـ بمعنى صاحب ـ مع إعراب جميع تصاريفها حملًا عليها. ومقتضاه: أن (ذات) تعرب بالحركات الثلاث؛ وأن يقال في تثنيتها: (ذواتًا وذواتَي) بواو بعد الذال ـ كما في (التي) بمعنى: صاحبة، وأن (ذوات) تعرب كجمع المؤنث؛ كـ(التي)؛ بمعنى صواحبات على هذه اللغة. «الخضري» (١/ ٧٥).
(٧) قال الخضري (١/ ٧٥): «اعلم أن الشارح تكلَّمَ، أولًا على (ذو)؛ من حيث إفرادها وعدمها، فذكر فيها ثلاث لغات، ثم شرع يتكلم عليها؛ من حيث الإعراب والبناء؛ فهذا كلام مستأنف بيِّن به: أن من يقول (ذوات) بعضهم يبنيها، وهي اللغة الثانية في كلامه، وبعضهم يعربها ـ وهي **الثالثة**. ثم بيَّن أن بناء **(ذو)** المفردة؛ أي: في اللغة الأولى والثانية ـ أشهر من إعرابها بالحروف، وهي اللغة الثالثة. وليس هذا مكررًا؛ مع قوله فيما مر: **(وأشهر لغاتهم...)** إلخ؛ لأن ذلك من حيث لزومها لفظًا واحدًا بقطع النظر عن بنائها، وهذا من حيث البناء والإعراب. نعم، كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا، وهكذا قوله: **(وأما ذات فالفصيح...)** إلخ، وبهذا التقرير: يعلم أنه لا تكرار في كلامه».
[ترجمة ابن النحاس] (٨) هو شيخ العربية بالديار المصرية الإمام العلامة: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، معروفًا بحل المشكلات، واقتنى كتبًا نفيسة، ولم يتزوج قط، وكانت له أوراد من العبادة. سمع الموفق ابن يعيش وأبا القاسم ابن رواحة وابن خليل والأربلي. وأخذ عنه: أبو حيّان وابن الأثير. له إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور؛ من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه. توفي ٦٩٨هـ. «فوات الوفيات» (٣/ ٢٩٤).
(٩) في (ص)، (ح): «إعرابها إعراب».
(١٠) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٨): «وهو نقل غريب».

[(ذو) الموصول أشهر لغاتها البناء]

والأشهرُ(١) في (ذُو) هذه ـ أَعْنِي: الموصولةَ ـ أنْ تكونَ مبنيَّةً(٢)، ومِنهم مَن يُعْرِبُها بالواوِ رَفعًا، (وبالألفِ نصبًا)(٣)، وبالياءِ جرًّا، فيقولُ: (جاءني ذو قامَ، ورَأَيْتُ ذا قامَ، ومَرَرْتُ بذي قامَ)، فتكونُ مثلَ (ذي) بمعنى صاحبٍ، وقد رُوِيَ قولُه(٤):

فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياءِ(٥): على الإعرابِ، وبالواوِ: على البناءِ.

[الفصيح في (ذات)]

وأما (ذاتُ) فالفصيحُ(٦) فيها: أنْ تكونَ مبنيَّةً على الضمِّ؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا، مثلَ (ذواتُ)، ومِنهم مَن يُعْرِبُها إعرابَ مُسْلِماتٍ؛ فيَرْفَعُها(٧) بالضمَّةِ، ويَنْصِبُها ويَجُرُّها بالكسرةِ(٨).

---

(١) في (ص): «والأصل».

(٢) الفرق بين (ذُو) التي بمعنَى (الذي) ـ على لغةِ طيِّئ وبين (ذُو) التي بمعنَى صاحب ـ من وجوه:
منها: أن (ذُو) في لغةِ طيئ توصَل بالفعل، ولا يجوز ذلك في (ذُو) التي بمعنى (صاحب).
ومنها: أن (ذُو) في مذهبِ طيئ: لا يوصَف بها إلَّا المعرفةُ، والتي بمعنَى (صاحب): يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتَها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة، وليست (ذُو) التي بمعنَى (الذي) كذلك؛ لأنها مُعرَّفةٌ بالصلة على حد تعريفِ (مَن)، و(مَا).
ومنها: أن التي في لغةِ طيئ: لا يجوز فيها (ذَا) ولا (ذِي)، ولا تكون إلَّا بالواو، تقول: (مررت بالرجل ذُو قال)؛ أي: (الذي قال)، و(رأيت الرجلَ ذُو قال)، وليس كذلك التي بمعنَى (صاحب). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٨).

(٣) ليس في (ك).   (٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ك): «تاليًا».

(٦) في (س): «فالصحيح». ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

(٧) في (ك): «فترفعها».

(٨) قال الخضري: «صريحه: أن هذا لـ**(ذات)** المفردة، وهو أيضًا في «الهمع» (١/ ٣٢٧)؛ على أن الشارح ثقة، فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك، وأما عود =

[متن] [ص][٩٥] ومِثْلُ (ما)، (ذا) بعدَ (ما) استفهامِ[١] أو (مَن) إذَا لم تُلْغَ في الكلامِ

[الموصول المشترك] [ش] يعني: أن (ذا) اخْتُصَّتْ مِن بينِ سائرِ أسماءِ الإشارةِ؛ بأنها تُسْتَعْمَلُ موصولةً، وتكونُ مثلَ (ما) في أنها تُسْتَعْمَلُ بلفظٍ واحدٍ[٢]؛ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مُفردًا كانَ أو مُثَنًّى أو مجموعًا، فتقولُ: (مَن ذا عندَكَ) و(ماذا عِندَكَ)، سواءٌ كانَ ما[٣] عندَه مفردًا مذكرًا أو[٤] غيرَه.

[شروط استعمال (ذا) موصولة] وشرطُ استعمالِها موصولةً: أنْ تكونَ مسبوقةً بـ(ما) أو (مَن)؛ الاستفهاميتَيْنِ، نحوُ: (مَن ذا جاءَكَ، وماذا تفعل[٥])، فـ(مَن) [٢٩/ظ]: اسمُ استفهامٍ وهو مبتدأٌ، و(ذا) موصول[٦]؛ بمعنى الذي، وهو خبرُ (مَن). و(جاءَكَ)، صلةُ الموصولِ، و[٧]التقديرُ: (مَن الذي جاءَكَ)، وكذلك (ما) مبتدأٌ وذا موصولٌ (بمعنى الذي)[٨]، وهو خبرُ ما، و(فَعَلْتَ)[٩] صِلَتُه، والعائدُ محذوفٌ و[١٠]تقديرُه (ماذا فَعَلْتَهُ[١١])؛ أي: ما الذي فَعَلْتَه[١٢].

واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(إذَا لم تُلْغَ في الكلامِ)**: من أنْ تُجْعَلَ (ما) معَ (ذا)، أو (مَن) معَ (ذا) ـ كلمةً واحدةً للاستفهامِ، نحوُ: (ماذا عندَكَ)؛ أي: أيُّ

= الضمير على ذوات ـ فلا يخفى فساده. نعم، يوهم كلامه أن **(ذات)** لا تنصب بالفتحة أصْلًا، وليس كذلك. بل حكاه أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨)» باختصار.

(١) من إضافة الدال للمدلول؛ فهي على معنى (لام) الاختصاص، لا بيانية.

(٢) أي: مبني على سكون الواو في الأحوال كلها، وهي: مراد المتن ـ بقوله: **(وهكذا ذو)**؛ أي: تساوي ما ذكر. «الخضري» (١/ ٧٤).

(٣) في (س): «من». (٤) في (س)، (ك): «أم».

(٥) في (ص)، (م): «فَعَلْتَ». (٦) في (م): «موصولة».

(٧) من (م). (٨) من (م).

(٩) في أصل (ع): «وتفعل»، ثم كتب قبالها في الحاشية: «وفعلته».

(١٠) من (م).

(١١) في أصل (ع): «تفعله». وكتب تحتها بخط آخر كالمثبت تصحيحًا.

(١٢) ليس في (ص)، (ك). وهي في (ع): «تفعله».

شيءٍ عندَكَ، وكذلك (مَن ذا عندَكَ)، فـ(ماذا) مبتدأٌ و(عِندكَ) خبرُه، وكذلك (مَن ذا) مبتدأٌ و(عندَكَ) خبرُه، فـ(ذا) في هذين الموضعيْنِ ـ مُلغاةٌ(١)؛

---

(١) وأن لا تكون مشارًا بها. أما إذا قصد بها الإشارة: فأمرها واضح؛ وهو أن يقال: (ماذا)، فـ(ما) استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبر والاستفهام عنه. وكذا إذا قلت: (من ذا). وهذا كلام تام. ولك أن تنعته وتقول: ماذا الكتاب ومن ذا الرجل.

والمراد بالإلغاء: أن (ذا) تلغى فتجعل مع ما مبتدأ واحدًا فيصيران معًا اسم استفهام. [معنى إلغاء (ذا)]

وذكر الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٧) وغيره ـ معنيين آخرين، فقال: «وقد تكون (ماذا) في غير الاستفهام والإشارة اسمًا واحدًا، بمعنى الذي أو بمعنى شيء؛ يعني: إما أن يجعلا معًا اسمًا موصولًا، أو نكرةً موصوفةً؛ كقول الشاعر:

(دَعِـي مَـاذَا عَـلِـمْـتُ سَـأَتَّـقِـيـه وَلَـكِـن بـالـمُـغَـيّـب نَـبِّـئِـيـنِـي)

أي: دعي الذي علمت أو دعي شيئًا علمت».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٦): «ثم ها هنا ثلاثة أمور:

الأول: أنهم ذكروا في وقوع (ذا) الموصولة بعد (من) الاستفهامية خلافًا لا يعتد به، والدليل على صحة ذلك: قول أعشى ميمون:

(وغـريـبـةٍ تـأتـي الـمـلـوكَ كـريـمـة قـد قُـلْـتُـهـا لِـيُـقـالَ مَـنْ ذا قـالـهـا)

وقول أمية بن أبي عائد الهذلي:

(ألا إنَّ قـلـبـي لـدى الـظّـاعـنـيـن حـزيـنٌ فـمـن ذا يـعـزّي الـحـزيـنـا)

الأمر الثاني: قد تقدم أن (ذا) ـ تلغى فتركب مع (ما) وتصير الكلمتان واحدة؛ أي: تفيد معنًى واحدًا، ولم يستدل على ذلك إلا بنصب الجواب أو البدل، ولا شكَّ أن هذا الدليل ليس بقاطع؛ لأن المطابقة ليست بواجبة».

وقد استدل على التركيب بثلاثة أشياء:

أحدها: قول العرب: (عن ماذا تسأل) ـ بإثبات ألف (ما)؛ لكونها توسطت. ولا يصح موصولية (ذا)؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الجملة. [ما استدل به على التركيب]

الثاني: قول الشاعر:

(يَا خُزْر تغلبَ مَاذَا بالُ نِسْوتِكُم لَا يَسْتَفِقن إِلَى الدَّيرين تَحْنانَا)

فلا يصح في ذا أن تكون موصولة؛ لأن العرب لا تقول إلا: ما بالك، ولا تقول: ما الذي بالك.

الثالث: قول الآخر:

وأبـلـغْ أبـا سـعـدٍ إذا مـا لـقـيـتَـه نـذيـرًا ومـاذا يـنـفـعـنّ نـذيـر؟ =

لأنَّها جُزءُ كَلِمَةٍ؛ لأنَّ المجموعَ: اسم[١] استفهامٍ[٢]. (والله أعلم)[٣].

[صلة الموصول وشرطها] [ص][٩٦] وكُلُّهَا يَلْزَمُ[٤] بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

[ش] الموصولاتُ كلُّها[٥] ـ [حرفيَّةً كانَتْ أو اسْمِيَّةً][٦] ـ يَلْزَمُ أنْ يَقَعَ

= لأنه لو كانت (ذا) بمعنى الذي ـ لم يؤكد الفعل بعدها بالنون؛ لأنه موجب. وإذا لم يجعل بمعنى الذي كان الاستفهام مستوليًا على الفعل بعدها؛ فيسوغ توكيده.

قال المصنف: «ويترجّح تركيبه إذا كان بعد ماذا الّذي»؛ كقول ابن الدّمينة:

فماذا الّذي يشفي من الحبّ بعد ما ... تشرّبه بطن الفؤاد وظاهره

قال: «قد يجعل (ذا) في هذا البيت بمعنى الّذي، والّذي بعدها توكيد أو خبر مبتدأ مضمر؛ كقول معاوية ﷺ:

إن الّذين الأولى أدخلتهم نفر ... لولا بوادر إرعاد وإبراق

[مذهب البصريين والكوفيين في الموصولات] **الأمر الثالث:** قالوا: لا يجوز عند البصريين ـ أن يستعمل اسم إشارة إلا (ذا)، وزعم الكوفيون: أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه]، فـ﴿تِلْكَ﴾ عندهم موصولة و﴿بِيَمِينِكَ﴾ صلة كأنه قيل: وما التي بيمينك يا موسى. ومما تمسكوا به قول الشاعر:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ ... نَجَوْتَ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأنّه قال: والذي تحملين.

وقد أجيب عن ذلك: بأن ﴿بِيَمِينِكَ﴾؛ في موضع نصب على الحال، وكذا **(تحملين وطليق)** ـ خبر اسم الإشارة».

(١) من (م).

[إعراب (ماذا) و(من ذا)] (٢) (م) إذا جَعَلْتَ (ماذا) و(مَن ذا) ـ كَلِمَتَيْنِ؛ فهما: مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ التي بعدَهما لَا مَحَلَّ لها؛ صِلَةٌ. وإذا جَعَلْتَهُما كَلِمَةً واحدةً ـ بأن تَجْعَلَ (ذا) زائدةً، أو تَجْعَلَها مُرَكَّبَةً معَ (مَا) أو معَ (مَن) ـ فإذا قُلْتَ: (ماذا فَعَلْتَ؟) فماذا: اسمُ استفهام مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وإذا قُلْتَ: (ماذا عندَكَ؟) فـ(ماذا): اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و(عندَكَ): ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفِ خبرِ (م).

(٣) من (ص).

(٤) جعلها في (ع): بالياء والتاء على الوجهين.

(٥) من (م).

(٦) في (ع): «اسمية كانت أو حرفية».

بعدَها صِلَةٌ(١)(٢) تُبيِّنُ معناها(٣).

[شروط صلة الموصول الاسمي] ويُشْتَرَطُ في صلةِ الموصولِ الاسميِّ: أنْ يَشْتَمِلَ(٤) على ضميرٍ(٥) يليق(٦) بالموصولِ؛ [إن مفردًا مذكرًا: فمفردٌ مذكرٌ](٧)، (وإن غيرَه فغيرُهُ)(٨)، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ)، [وكذلك المثنَّى والمجموع

[مواضع الفصل بين الموصول والصلة] (١) متصلة بها، وقد يفصل بينهما بالجملة **القسمية**؛ كقوله:

(ذاكَ الَّذي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مالِكًا ... والحَقُّ يَدفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ)

أو **الندائية**: كقول الفرزدق لذئب رمى إليه من زاده:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وكذا **الاعتراضية**، ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول؛ لأنها كالجزء المتمم له، وأما نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يوسف: ٢٠]؛ فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة (أل)؛ أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين؛ فالظرف الثاني: إما خبر ثان، أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد؛ كعالم من العلماء، أو: للتأسيس، على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين. «الخضري» (١/ ٧٦).

[سيبويه يسمي جملة الصلة حشوًا] (٢) أكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمِّيها - في «الكتاب» (٢/ ١٠٧) حَشوًا.

(فالصلَةُ): مصدر كالوَصل من قولك: (وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً). والمراد: أن الجملة وَصْلٌ له. فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشوًا، فمن معنى الزيادة؛ أي: أنها ليست أصلًا، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: (فُلان من حَشوِ بني فُلان)؛ أي: من أتْباعهم، وليس من صَمِيمهم. «شرح المفصل» (٣/ ٢٧٣). [تعريف الصلة]

(٣) لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه: بتعيين شخصه، أو جنسه؛ إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها.

(٤) في (م): «تشتمل»، والوجهان سائغان. وغير منقوطة في (ك).

(٥) وقد يخلفه الظاهر سماعًا كقوله:

وَأنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّه أَطْمَعُ

(٦) في (ك)، (م): «لائق».

(٧) العبارة في (ك): «إنْ مُفردًا فمفردٌ، وإنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ». وفي (م): «إنْ **كانَ** مُفردًا فمفردٌ، وإنْ **كانَ** مذكَّرًا فمذكَّرٌ».

(٨) في (م): «وإن كانَ غيرَهما فغيرُهما».

نحوُ](١): (جاءَنِي(٢) اللذانِ ضَرَبْتُهُما والذين ضَرَبْتُهم)، وكذلك المؤنَّثُ فتقولُ(٣): (جاءَتِ التي ضَرَبْتُها، واللتانِ ضَرَبْتُهُما، واللاتي ضَرَبْتُهُنَّ).

وقد يكونُ الموصولُ؛ لفظُه: (مفردًا مذكَّرًا)(٤)، ومعناهُ: مثنًّى [٣٠/و] أو مجموعًا أو غيرَهما، وذلك نحوُ: (مَن وما)؛ إذا قُصِدَ(٥) بهما غيرُ(٦) المفردِ المذكَّرِ(٧)، فيَجُوزُ حينَئذٍ(٨) مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى، فتقولُ: (أَعْجَبَنِي مَن قامَ ومَن قامَتْ ومَن قاما [ومَن قامتا ومَن قاموا ومَن قُمْنَ)](٩)، على حَسَبِ ما يُعْنَى(١٠) بها. [فإن عنيت بها مؤنثًا أو مثنىً أو مجموعًا: جاز مراعاةُ اللفظِ، فيكون الضمير مفردًا مذكرًا: نحوُ أَعْجَبَنِي مَن قامَ، وجاز مراعاة المعنى، فتقول: من قامت أو قاما أو قاموا أو قمن؛ على حسب ما تعني](١١).

[أنـواع الصلة وشرط كل نوع] [ص] [٩٧] وجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ   بِهِ، كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

[ش] صِلَةُ الموصولِ: لا تكونُ إلا جملةً(١٢) أو شِبْهَ جملةٍ. ونعني بشبهِ

---

(١) ليس في (ص).

(٢) في (ص): «وجاءني»، وفي (ع): «جاء».

(٣) في (ص)، (م): «تقول».

(٤) في (ص): «مفرد مذكر».

(٥) في (م): «قصدت».

(٦) ضبطها في (ع) بالضم، على أن الفعل قبلها مبني للمفعول.

(٧) في (س): «والمذكر».

(٨) وضع مكانها في (ك): «ح» وعليها علامة المد، كأنه يختصرها، وهو صنيعٌ نادر!

(٩) ما بين المعكوفين ليس من (م)، وهي ثابتة بحاشية (ع) تصحيحًا.

(١٠) في (ص)، (ع): «تعنى»، وغير منقوطة في (ك). لكن ضبطها بعض النساخ في (ع) بخط آخر: بضم التاء وسكون العين.

(١١) ما بين المعكوفين من (ع)، وكتب في أولها بالمداد الأحمر: «من نسخة»، وفي آخرها: «إلى»، وهو تدقيق حسن من تلك النسخة.

(١٢) ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلبًا. فمثالُ الإيجاب: (الذي قام زيدٌ)، ومثال السلب: (الذي ما قام زيدٌ). وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: (جاءني الذي أبوه قائمٌ)، فـ(الذي) اسمٌ موصولٌ، و(أبوه قائم) الصلةُ، =

الجملةِ: (الظرفَ، و[1] الجارَّ والمجرورَ)[2]. هذا[3] في غيرِ صِلَةِ[4] الألفِ واللامِ[5]، وسيأتي حُكْمُهما.

[ما يشترط في الجملة الموصول بها]

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها: (ثلاثةُ[6] شروطٍ[7]):

= والعائدُ الهاء في (أبوه). ومثلُه: (جاءني الذي هو قائم)، فقولُك: (هو قائمٌ) صلة، و(هُوَ) العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: (جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأتِك عمرو)، فقولك: (إن تأته يأتك عمرو) صلة، والعائدُ الهاء في (تأته).

[الشرط والجزاء جملة فعلية تامة]

واعلمْ؛ أن كل واحد من الشرط والجزاء ـ جملة فعلية تامة، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط: ربطهما وجعلهما كجملة واحدة؛ في افتقار كل واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرط: بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ: كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنتَ بالخيار في إلحاقِ العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحوَ ما تقدم من قولك: (جاءني الذي إن تأته يأتك عمرٌو). فالعائدُ الهاء في (تَأتِهِ). وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تُكرِمْ زيدًا يَشْكُرْك)، فالعائدُ المضمر في (يشكرك). فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسنُ شيء، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تَزُرْه يُحْسِنْ إليك)، فالعائدُ الأول الهاء المنصوبة في (تزره)، والآخَرُ الضمير المرفوع في (يحسن إليك)، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوَ: (جاءني الذي أبوه قائم)، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: (الذي أخوك غلامُه زيد)، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: (الذي أبوه أخوه زيد)، و(الذي عَمُّه خالُه عمرٌو). «المقتضب» (٣/ ١٩١)، «أصول ابن السرّاج» (٢/ ٢٦٦)، «شرح المفصل» (٢/ ٢٧٢).

(١) في (ك): «أو».
(٢) في (ص)، (ح): «الجار والمجرور والظرف».
(٣) في (ع)، (م): «وهذا». (٤) من (م).
(٥) ليس في (ح)، لكن كتبها بخط آخر فوق ما قبلها، وكتب في حاشية (ع) ما نصه: «لأن صلتهما يجئ اسم فاعل أو مفعول».
(٦) في (ص)، (س): «ثلاث».
(٧) بقي شرط رابع ـ لم يذكره، وهو: أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: جاء =

أحدُها)[١]: أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً[٢]، **الثاني**: كَوْنُها[٣] خاليةً من معنى[٤] التعجُّبِ[٥]، . . . .

= الذي حاجباه فوق عينيه إلا عند إرادة الاستغراق، وأن تكون معهودة.
قال الخضري (١/ ٧٧): «ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس؛ لأن الخبر قد يجهله المخاطب، فلو عبر به الشارح لكان أولى».

(١) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٢) (م) ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تكونَ صلةُ الموصولِ جملةً إنشائيَّةً، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بالسماعِ، فمِن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ:

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي - وإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقولُ جَمِيلِ بُثَيْنَةَ:

وماذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

وزَعَمَ الكِسَائِيُّ أَنَّ جُمْلَةَ **(لَعَلِّي أَزُورُهَا)**؛ مِن لَعَلَّ واسْمِها وخبرِها صلةُ التي، كَمَا زعَمَ أنَّ **(ما)** فِي قولِ جَمِيلٍ: **(وماذا)** اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و**(ذا)** اسمٌ موصولٌ خَبَرُه، وجملةَ عَسَى واسمِها وخبرِها صِلَةٌ.

والجوابُ: أنَّ صِلَةَ (التي) فِي البيتِ الأوَّلِ محذوفةٌ، والتقديرُ: قِبَلَ التي أقولُ فيها لَعَلِّي. . . إلخ، أو: الصلةُ هِيَ جملةُ أَزُورُها، وخَبَرُ لعلَّ محذوفٌ، و(ماذا) كلُّها فِي البيتِ الثاني اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، وليسَ ثَمَّةَ اسمٌ موصولٌ أصلًا (م).

(٣) في (ص): «أن تكون». (٤) في (ص): «فعل».

(٥) (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي جملةِ التعجُّبِ: أَخَبَرِيَّةٌ هِيَ أم إنشائيَّةٌ؟

[اختلاف النحاة من جملة التعجب]

فذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنها جملةٌ إنشائيَّةٌ، وهؤلاء جميعًا قالُوا: لا يَجُوزُ أنْ يُوصَلَ بها الاسمُ الموصولُ. وذَهَبَ **فريقٌ**: إِلَى أنها خَبَرِيَّةٌ، وقدِ اخْتَلَفَ هَذَا الفريقُ فِي جوازِ وصلِ الموصولِ بها؛ فقالَ ابنُ خَرُوفٍ: يَجُوزُ. وقالَ الجمهورُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ التعجبَ إنما يُتَكَلَّمُ بِهِ عندَ خَفَاءِ سببِ مَا يُتَعَجَّبُ منه، فَإِنْ ظَهَرَ السببُ بَطَلَ العجبُ، ولا شَكَّ أنَّ المقصودَ بالصلةِ: إيضاحُ الموصولِ وبيانُه، وكيفَ يُمْكِنُ الإيضاحُ والبيانُ بما هو غيرُ ظاهرٍ فِي نفسِه؟! فلمَّا تَنَافَيَا لم يَصِحَّ رَبْطُ أحدِهما بالآخَرِ.

ويُؤَيِّدُ هَذَا التفصيلَ قولُ الشارحِ فيما بعدُ: **(فلا يجوزُ: جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: إنها خبريةٌ)**؛ فإنَّ معنى هذه العبارةِ: لا يجوزُ أنْ تكونَ جملةُ التعجُّبِ صلةً إنْ قلنا: إنها إنشائيَّةٌ. وَإِنْ قُلنا: إنها خبريةٌ، فلا تَلْتَفِتْ لِمَا قالَه الكاتبونَ فِي هَذَا المقامِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا التحقيقَ (م). =

الثالثُ: كَوْنُها غيرَ(١) مُفْتَقِرَةٍ إلى كلامٍ قَبْلَها، [فَاحْتَرَزَ(٢) بـ(الخبريَّةِ)](٣) من(٤) غَيْرِها، [وهي(٥) الطلبيَّةُ والإنشائيَّةُ](٦)، فلا يَجُوزُ (جاءَنِي الذي أَضْرِبُه)، خِلافًا للكِسائيِّ، ولا (جاءَنِي الذي لَيْتَهُ قائمٌ) خلافًا لهشامٍ، واحْتُرِزَ بـ(**خاليةٍ**)(٧) من معنى(٨) التعجُّبِ مِن جملةِ التعجُّبِ، فلا يَجُوزُ (جَاءَنِي الذي ما أَحْسَنَهُ)، وإنْ قُلْنَا: إنها خَبَرِيَّةٌ(٩)(١٠)، واحْتُرِزَ (**بغيرِ مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها**) من نحوِ: (جاء(١١) الذي لكِنَّهُ(١٢) قائمٌ)؛ فإنَّ هذه الجملةَ تَسْتَدْعِي(١٣) سَبْقَ جملةٍ أُخْرَى، نحوُ: (ما قَعَدَ زيدٌ لكنَّه قائمٌ).

[ما يشترط في الظرف والجار والمجرور]

ويُشْتَرَطُ في الظرفِ والجارِّ(١٤) والمجرورِ: أنْ يَكُونَا تامَّيْنِ [٣٠/ظ]، والمعنيُّ(١٥) بالتامِّ: أنْ يكونَ (في الوصلِ)(١٦) به فائدةٌ(١٧)، نحوُ:

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكنه كتبها بنفس الخط في الحاشية؛ تصحيحًا.
(٢) في (ع)، (م): «واحترز».
(٣) في (س): «واحترزنا الخبرية».
(٤) وكتب في حاشية (ع) بالمداد الاحمر: «عن». لكن هل هي نسخة، أم كتبها تصحيحًا؟ ليس هناك ما يدل على شيء.
(٥) في (ع): «وهو». (٦) من (ع)، (م).
(٧) في (ع): «بقوله: خالية». وكأنه ضرب على آخر الكلمة الأولى بالمداد الأحمر.
(٨) في (ص): «فعل».
(٩) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «جملة ما أحسنه».
(١٠) أي: أصالة؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقًا، ولذا منعت.
(١١) في (م): «جاءني»، وليس في (ص). (١٢) في (ح): «لاكنه».
(١٣) زاد في حاشية (ع): «إلى»، ووضع عليها علامة نسخة.
(١٤) من (ع)، (م).
(١٥) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «ونعني».
(١٦) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «بالوصل».

[تفسير التعلق التام والناقص]

(١٧) بأن يكون متعلقه عامًّا، أو خاصًّا؛ بقرينة كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد. فتقول: بل زيد الذي في المسجد فهذا **تام**، أما **الناقص**: فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة ـ كما مثله الشارح هذا؛ هو التحقيق في تفسير التام والناقص. «الخضري» (١/ ٧٧).

(جاءَ الذي عِنْدَكَ، أو[1] الذي في الدارِ)، والعاملُ فيهما: فعلٌ[2] محذوفٌ وُجوبًا[3]، التقديرُ[4]: (جاءَ[5] الذي اسْتَقَرَّ عندَك)، أو[6] (الذي اسْتَقَرَّ في الدارِ)، فإنْ لم يَكُونَا تامَّيْنِ: لم يَجُزِ الوصلُ بهما، فلا تقولُ: (جاءَ[7] الذي بِكَ)، ولا (جاءَ[8] الذي اليومَ).

[صلة (أل) الموصولة] [ص] **[٩٨] وصفةٌ صريحةٌ صِلَةُ (ألْ)[9] وكَوْنُهَا بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[10]**

(١) في (م): «و».
(٢) ليس في (ك)، (ح). وكتبها في (س) بين السطرين.
(٣) ولا يتعلق باسمِ فاعلٍ؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة.
(٤) في (م): «والتقدير».
(٥) في (س)، (ص): «جاءني».
(٦) في (ص): «و».
(٧) في (س)، (ص): «جاءني».
(٨) ليس في (ص)، (ك).
(٩) قال الخضري (١/ ٧٨): «واعلم أن صلة (أل) إن كانت وصفًا: فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة، وما في المطول وغيره: من أنه جملة ـ فلعل المراد في معناها، ولا إعراب له ـ كما هو شأن الصلة؛ لأن العامل إنما يتسلط على (أل)، ولكن ينتقل إليه إعرابها عارية ـ كما انتقل إعراب (ألا) و(لا)؛ بمعنى (غير) بعدهما؛ لكونهما بصورة الحرف؛ كجئت بلا زاد، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]».
(١٠) ظاهر إطلاق الناظم: يقتضي جواز وصلها بالمضارع اختيارًا؛ لكن على قلة؛ لأنه قال: (**وكونهما بمعرب الأفعال قل**). ولم يقل: شذ ولا ندر، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس ـ كما قال: (**وليتي ندرًا**)، (**وليسى قد نظم**)، (**ولاضطرار كبنات الأوبر**). وعادته: قد استقرت على أن يأتي بلفظ القلة؛ حيث يكون ذلك القليل جائزًا في الكلام، وغيره أحسن منه كقوله: (**وخففت إن فقل العمل**)؛ تنبيهًا على قراءة ابن كثير ونافع [«السبعة» لابن مجاهد (ص٣٣٩)]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وكقوله في تخفيف (أن) المفتوحة (**وقليل ذكر لو**)؛ ونبّه بذلك على نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ الآية [سبأ: ١٤].
وجميع هذه المواضع مما وقع في الكلام وجاز القياس فيه؛ لكن على ضعف، فهذا الموضع يقتضي أن الوصل بالمضارع جاء في الكلام، ويجوز القياس فيه قليلًا في الكلام، وقد صرَّح بهذا المعنى في «شرح التسهيل» (٣/ ٩٥) «المقاصد الشافية» (١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

[ش] الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفةِ الصريحةِ[١]، قالَ المصنِّفُ في بعضِ كُتُبِه[٢]: وأعني[٣] بالصفةِ الصريحةِ: اسمَ الفاعلِ، نحوَ: (الضاربِ)، و: اسمَ المفعول نحوَ: (المضروبِ)، و: الصفةَ المُشَبَّهَةَ، نحوَ: (الحَسَنِ الوجهِ)، فخَرَجَ نحوُ: (القُرَشِيِّ والأفضلِ)[٤]، وفي كونِ الألفِ واللامِ الداخِلتيْنِ[٥] على الصفةِ المشبَّهَةِ موصولةً ـ خلافٌ، وقدِ اضْطَرَبَ اختيارُ الشيخِ[٦] أبي الحسنِ بنِ عُصْفُورٍ[٧] في هذه المسألةِ فمَرَّةً قالَ: إنها موصولةٌ، ومَرَّةً منَعَ ذلكَ[٨].

---

(١) المراد بالصريحة: الخالصة الوصفية؛ احترازًا مما يوصف به؛ وليس بمشتق نحو: (أسد)، ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب) فـ(أل) في ذلك: حرف تعريف لا موصولة. [المراد بالصفة الصريحة]

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٦٥)؛ بتصرف. (٣) بدون الواو في (ص).

(٤) (م) أمَّا خُرُوجُ نحوِ: (القُرَشِيِّ)؛ فلأنَّه ليسَ وصفًا، وإنما هو مُؤَوَّلٌ بالوصفِ، فإنَّهم يُؤَوِّلُونَه بالمنسوبِ إلَى قريشٍ؛ لِيُصَحِّحُوا وُقُوعَه نعتًا، وأمَّا خروجُ نحوِ: (الأَفْضَلِ)؛ فلِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ للفِعْلِ، وخَرَجَ أَيْضًا مَا سُمِّيَ بِهِ مِن الصفاتِ؛ كالصاحبِ والأَبْطَحِ والأَجْرَعِ (م).

(٥) في (س)، (ص)، (ع): «الداخلين»، ووجها التذكير والتأنيث سائغان. ولو قال فيما بعد: «. . . موصولًا» لجاز أيضًا.

(٦) ليس في (ص)، (ع).

(٧) انظر: «شرح جمل الزجاجي» (٣/ ٥٥).

(٨) (م) للعلماءِ خلافٌ طويلٌ فِي جوازِ وصلِ (أَلْ) بالصفةِ المُشَبَّهَةِ، فجمهورُهم: عَلَى أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لا تكونُ صلةً لـ(أَلْ)، فألِ الداخلةُ عَلَى الصفةِ المشبَّهةِ عندَ هؤلاءِ: مُعَرِّفَةٌ لا موصولةٌ؛ والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الأَصْلَ فِي الصلاتِ للأفعالِ، والصفةُ المشبَّهةُ بعيدةُ الشَّبَهِ بالفِعْلِ مِن حَيْثُ المعنَى؛ وَذَلِكَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ، والصفةَ المشبَّهَةَ لا تَدُلُّ عليه، وإنما تَدُلُّ عَلَى اللزومِ. [اختلاف النحاة في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة]

ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم اشْتَرَطُوا فِي اسم الفَاعِلِ واسم المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ؛ التي تَقَعُ صلةً لأَلْ ـ أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنها دالًّا عَلَى الحدوثِ، ولو دَلَّ أحدُها عَلَى اللزومِ: لم يَصِحَّ أنْ يَكُونَ صلةً لـ(أَلْ)؛ بل تكونُ (أَلِ) الداخلةُ عليه مُعَرِّفَةً، وَذَلِكَ كالمؤمِنِ والفاسِقِ والكافِرِ والمنافِقِ. =

وقد شَذَّ وَصْلُ الألفِ واللام بالفعلِ المضارع، وإليه أشارَ بقولِهِ: (وكَوْنُهَا[1] [بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[2]][3])، ومِنه قولُه[4][5]:

٣٠ - ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[6]

وهذا عندَ الجمهورِ[7]: [مخصوصٌ بالشِّعْر [٣١/و][8]][9]، وزَعَمَ المُصَنِّفُ[10] ....

= وذَهَبَ قومٌ: إلَى أنَّهُ يَجُوزُ أنْ تكونَ الصفةُ المشبَّهَةُ صِلَةً لـ(أل)؛ لأنَّها أَشْبَهَتِ الفعلَ من حَيْثُ العملُ - وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي المعنى - أَفَلَسْتَ تَرَى أنها ترفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ، والضميرَ البارِزَ، والاسمَ الظاهرَ، كَمَا يَرْفَعُها الفعلُ جميعًا؟ وأَجْمَعُوا عَلَى أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَكُونُ صِلَةً لـ(أل)؛ لأنَّه لم يُشْبِهِ الفعلَ؛ لا من حَيْثُ المعنى، ولا مِن حَيْثُ العملُ:

أمَّا عدمُ مُشَابَهَتِهِ الفعلَ مِن حَيْثُ المعنى: فلأنَّه يَدُلُّ عَلَى الاشتراكِ معَ الزيادةِ، والفعلُ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ.

وأما عدمُ شَبَهِهِ بالفِعْلِ من حَيْثُ العملُ: فلأنَّ الفعلَ يَرْفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ والبارِزَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ، أمَّا أفعلُ التفضيلِ: فلا يَرْفَعُ باطِّرادٍ إلا الضميرَ المُسْتَتِرَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ فِي مسألةٍ واحدةٍ؛ هِيَ المعروفةُ بمسألةِ الكُحْلِ (م).

(١) ليس في (ص). (٢) ليس في (ص).

(٣) ليس في (ع)، وألحقها بالحاشية مصححًا.

(٤) في حاشية (ع) بالمداد الأحمر: «أي: الفرزدق».

(٥) غالب من ذكر هذا البيت نسبه للفَرَزْدَق، ولم أجده في «ديوانه».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (التُرْضَى حُكُومَتُهُ)؛ حَيْثُ أَتَى بصلةِ (ألْ) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ. ومثلُه قولُ ذِي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِن نَافِقَائِهِ ... ومِن جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيَتَقَصَّعُ (م)

(٧) في (م): «جمهور البصريين». (٨) انظر: الإنصاف (٢/ ٧٢٢).

(٩) في (ك): «مختص بالفعل».

(١٠) في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣).

قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٦٩): «ولا خلاف أنّ وصل (أل) بالمضارع - لا يختصُّ بالشِّعر». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٦٩٠): فيكون وصل أل =

[وصل (أل) بالمضارع اضطراريٌ]

[في غيرِ هذا الكتابِ][1]: أنه لا يَخْتَصُّ به؛ بل قد[2] يَجُوزُ في الاختيارِ، وجاءَ[3] وَصْلُها بالجملةِ الاسميَّةِ وبالظرفِ شذوذًا، فمِن الأوَّلِ: قولُه[4]:

٣١ - مِن القومِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[5][6]

= بالمضارع اضطرارًا، لا اختيارًا. وهذا الذي ذكره مبني على تفسير الضرورة ما هي؟
فالجماعة يقولون: «ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواءٌ اضطر إليه الشاعر أم لا، وعند المصنف: أن الضرورة هي ما يضطر إليه الشاعر، أما ما لا يضطر إليه: فلا ضرورة فيه، والمنقول عن الكوفيين: أن الأسماء المعرفة بـ(أل) كلها يجوز أن تستعمل موصولة».

(١) من (م)، وألحقها في (ع) بالحاشية. (٢) من (س)، (ك)، (ح).

(٣) في (م): «وقد جاء».

(٤) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٤٢): «أنشده ابن مالك للاحتجاج؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٥) في (ح)، (ك): «معدي». وضع في (ع) ضمةً على الميم، وشدة على العين!

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ)؛ حَيْثُ وَصَلَ ألْ بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ، وَهِيَ: جملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وَذَلِكَ شَاذٌّ.

[(أل) بعض كلمة] ومن العلماءِ مَن يُجِيبُ عن هَذَا الشاهدِ ونحوِه بأنَّ (ألْ) إنما هِيَ هنا بعضُ كَلِمَةٍ، وأصلُها (الذين)؛ فحُذِفَ مَا عدا الألفِ واللامِ، قالَ هؤلاء: ليسَ حَذْفُ بعضِ الكَلِمَةِ وإبقاءُ بعضِها بعَجَبٍ فِي العربيَّةِ، وهذا لَبِيدُ بنُ رَبِيعَةَ العامِرِيُّ يقولُ:

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ

أرادَ (المَنَازِلُ)؛ فحَذَفَ حرفَيْنِ لغيرِ تَرْخِيم. وهذا رُؤْبَةُ يقولُ:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

أرادَ (الحَمَامِ)؛ فحَذَفَ الميمَ، ثُمَّ قَلَبَ فتحةَ الميمِ كسرةً والألفَ ياءً، وقد قالَ الشاعِرُ، وَهوَ أقربُ شيءٍ إلَى مَا نحنُ بِصَدَدِهِ:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

أرادَ (وإنَّ الذين)، بدليلِ ضميرِ جماعةِ الذكورِ فِي قَوْلِهِ: (دِمَاؤُهُمْ)، وقولِه فيما بعدُ: (هُمُ القَوْمُ)، وعليه خَرَّجُوا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أي: كالذين خاضوا، وفي الآيةِ تخريجانِ آخرانِ:

[ومنَ الثاني: قولُه[1]:

٣٢ ـ مَن لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ[2] فَهْوَ حَرٍ[3] بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ][4][5]

= أَحَدُهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ حرفيٌّ كـ(ما)؛ أي: وخُضْتُمْ كَخَوْضِهِم.
وثانيهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ اسميٌّ؛ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والعائدُ إِلَيْهِ من الصلةِ محذوفٌ؛ أي: وخُضْتُمْ كالخوضِ الَّذِي خَاضُوه.
قالُوا: وربما حَذَفَ الشاعرُ الكَلِمَةَ كُلَّها، فلم يُبْقِ منها إلَّا حرفًا واحدًا، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلَاتَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَافَا

فإن هَذَا الراجزَ أرادَ فِي الشطرِ الأوَّلِ: (ألا تَرْكَبُونَ)، فحَذَفَ ولم يُبْقِ إلا التاءَ، وحَذَفَ مِن الثاني الَّذِي هو الجوابُ؛ فلم يُبْقِ إلا حرفَ العطفِ، وأصلُه: (ألا فَارْكَبُوا)، وبعضُ العلماءِ: يَجْعَلُ الحروفَ التي تُفْتَتَحُ بها بعضُ سُوَرِ القرآنِ ـ نحوَ: الم، حم، ص ـ من هَذَا القَبِيلِ، فيقولون: الم أَصْلُه: أنا اللهُ أَعْلَمُ، أو مَا أَشْبَهَ ذلكَ.
قُلْتُ: وهذا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ ليسَ إلا قِيَامًا مِن وَرْطَةٍ للوقوعِ فِي وَرْطَةٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنها وأَنْكَى، فهو تَخَلُّصٌ مِن ضرورةٍ إِلَى ضرورةٍ أَصْعَبَ مِنها مَخْلَصًا وأَعْسَرَ نَجَاءً.
ولا يَشُكُّ أحدٌ أنَّ هَذَا الحذفَ بجَمِيعِ أنواعِهِ التي ذَكَرُوها: من الضروراتِ التي لا يَسُوغُ القياسُ عليها؛ ولذلك اسْتَبْعَدَ كثيرٌ تخريجَ الآيةِ الكريمةِ التي تَلَوْنَاهَا أَوَّلًا عَلَى هَذَا الوجهِ، كَمَا اسْتَبْعَدَ كثيرونَ تَخْرِيجَهَا عَلَى أنَّ (الذي) موصولٌ حرفِيٌّ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٤١): «قائله راجز؛ لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس».
(٢) كتب بالمداد الأحمر في حاشية (ع): «أي: الذي معه».
(٣) ضبطها في (ك)، (س) بكسر الحاء، وزاد في (س) ـ أيضًا ـ تنوين الراء بالكسر، واقتصر على تنوين آخرها في (ح)، وكتب فوقها في (ع): «أي: حقيق».
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).
(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (الْمَعَهْ) حَيْثُ جاءَ بصلةِ (أَلْ) ظرفًا، وَهوَ شاذٌّ عَلَى خلافِ القياسِ.
[شاهد لوصل (أل) بالظرف شذوذًا] ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وصلِ ألْ بالظرفِ شُذُوذًا ـ قولُ الآخَرِ:

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وعَمْرًا وحُجْرًا بِالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا =

[ص] **[٩٩]** (أيٌّ) كَـ(مَا)، وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ(١) وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ(٢) [(أيّ) الموصولة]

[ش] يعني: أنَّ (أيًّا)(٣) ....

= يُرِيدُ: الَّذِي معَه، فاسْتَعْمَلَ (ألْ) موصولةً بمعنى الذينَ، وَهوَ أمرٌ لا شيءَ فيه. وأتَى بصِلَتِها ظَرفًا، وَهوَ شاذٌّ؛ فإنَّ (ألْ) بجميعِ ضروبِها وأنواعِها ـ مختصَّةٌ بالأسماءِ، وقالَ الكِسَائِيُّ فِي هَذَا البيتِ: إنَّ الشاعرَ يريدُ (معًا) فزادَ (ألْ) (م).

(١) قال الخضري: «ولو قال: «أَيْ: كَـ(مَا) وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ» إلخ، لكان أوضح».

(٢) (م) التقديرُ: أيٌّ: مثلُ مَا فِي كونِها موصولًا صالحًا لكلِّ واحدٍ؛ مِن المفردِ والمثنَّى والجَمْعِ مذكَّرًا كَانَ أو مؤنَّثًا، وأُعْرِبَتْ هذه الكَلِمَةُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِها؛ فِي حالِ كونِ صَدْرِ وَصْلِها ضميرًا مَحْذُوفًا (م).

(٣) (أَيٌّ)، فإنها تكون موصولة أي: تحتاج إلى كلام بعدها، تتِمّ به اسمًا كاحتياجِ (الذِي) و(مَنْ)، و(مَا)، إذا كانا بمعنَى (الذي). ويعمل فيها ما قبلها من العواملِ كما تعمل في (الذي)، إلَّا أنها تُفيد تبعيضَ ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتْها الإضافةُ. وقد تُفرَد ومعناها الإضافة، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والمعنى: أيَّ الاسمَين دعوتَ الله به، فله الأسماء الحسنى، ولا بدَّ من عائد في الجملة التي هي صلةٌ له. ألا تراك تقول: (جاءني ايُّهُم قام أبوه)، والعائدُ الهاء في (أبوه)، وتقول: (لأضربَن أيَّهُم قام غلامُه، وأيَّهُم هو أحسنُ)؟ فإن حذفتَ العائدَ المرفوع الذي لا يحسُن حذفُه في (الذِي)، بُني على الضم، نحوَ قولك: (لأضربَن أيهُم أحسنُ). قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، والمعنى أيَّهُم هو أشدُّ. [ما يشترك في (أي) لكي تكون موصولة؟] [ما تفيده (أي) إذا جاءت موصولة] [مواضع إعراب وبناء (أيّ)]

وإنما بُنيت؛ لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيرَيْها، وهما (مَنْ)، و(مَا)؛ لأنها **إذا كانت استفهامًا**، فقد تضمنتْ معنَى همزة الاستفهام؛ **وإذا كانت جزاءً**، فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو (إنْ)؛ وإذا كانت خبرًا بمعنَى (الذي) فهي كبعضِ الاسم على ما أصلنا.

وإنما أُعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها؛ حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها، وهو (بَعضٌ) و(كُلٌّ)، فلمّا حُذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفُه مع (الذي)، دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها.

ومقتضَى القياس فيها من البناء: كما أنا (مَا) الحِجازيةَ إذا قدِّم خبرُها، أو دخلها الاستثناءُ الناقصُ لمعنَى الجَحْد، رُدّت إلى قياسِ نظيرها في الابتداء، نحوَ: (هَلْ)، و(إنَّمَا) ونحوِهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر، وإنما بُني على الضم =

مِثْلُ (ما) [في أنها][1] تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مفردًا كانَ أو مثنًى أو مجموعًا، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم[2] قائمٌ)، ثمَّ [إنَّ (أيًّا)[3] لها][4] أربعةُ أحوالٍ: [أحوال (أيّ)]

أَحَدُها: أنْ تُضافَ ويُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ).

الثاني: أنْ[5] لا تُضافَ، ولا يُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ).

الثالثُ: أنْ لا تُضافَ، ويُذْكَرُ صَدْرُ صِلَتِها[6]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ هو[7] قائمٌ). وفي هذه الأحوالِ الثلاثةِ[8]: تكونُ معربةً بالحركاتِ الثلاثِ[9][10]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ، ورأيتُ أَيَّهُم هو قائمٌ،

= على التشبيه بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، و(يَا زيدُ)؛ لأنّه يكون مُعرَبًا في حال، ومبنيًّا في حال، كما تقول: (جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ)، و(يَا رجلًا)، ثم تقول: (جئت من قبلُ ومن بعدُ)، إذا أردت المعرفة، و(يَا زيدُ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٣)، «ارتشاف الضرب» (٢/ ١٠١٢).

(١) في (ص): «وأنها».
(٢) زاد ـ بعدها ـ في (س)، (م): «هو»، وضرب عليها في (ع).
(٣) من (س)، (م).
(٤) في (س)، (ك): «إنها لها».
(٥) في (ك): «أنها».
(٦) في (س): «الصلة».
(٧) ليس في (ك).
(٨) رسمت في (ح): «الثلثة».
(٩) ليس في (ك). وذكر في حاشية (ع): أنها ثابتة في نسخة.
(١٠) «لأن شبهها الحرف في الافتقار ـ عورض بما يختص بالاسم؛ وهو إضافتها لفظًا أو تقديرًا؛ فرجعت إلى الأصل في الأسماء: وهو الإعراب، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائمًا، وبنيت في الحالة الرابعة؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة؛ فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف، و(مَ)، ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ؛ لكونه لا يشبهه، ولأنه لم يعهد. ن أعربها حينئذ ـ لاحظ الحقيقة، وإنما لم تبن في: (أي قائم) ـ مع عدم الإضافة لفظًا: لقيام التنوين مقامها كما في (كل وبعض).
قال الخضري (١/ ٧٨): «هذا ما علّلوا به! وفيه: أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه =

ومَرَرْتُ بأيِّهم هو قائمٌ)، وكذلك (أيٌّ قائمٌ، وأيًّا قائمٌ، وأيٍّ قائمٌ) وكذلك[1] (أيٌّ هو قائمٌ، وأيًّا هو قائمٌ، وأيٍّ هو قائمٌ).

الرابعُ: أنْ تُضافَ، ويُحْذَفَ صدرُ الصلةِ، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم قائمٌ). وفي[2] هذه الحالةِ: تُبْنَى على الضمِّ، فتقولُ: (يُعْجِبُنِي[3] أيُّهم قائمٌ، و[4]رأيتُ أيُّهم قائمٌ [٣١/ظ]، ومَرَرْتُ بأيُّهم قائمٌ)، وعليه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]، وقولُ[5] الشاعرِ[6]:

٣٣ ـ إذَا مَا[7] لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ[8] أَفْضَلُ[9]

= منزلة المبتدأ المحذوف؛ في نحو: (أيهم قائم) لاختلافهما جمعًا وإفرادًا، وإن أمكن في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]؛ لأن أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره. إلا أن يقال: حمل الأول على الثاني طردًا للباب؛ فليتأمل هذا، وبنيت على حركة دفعًا للساكنين، أو: لأن لها أصلًا في الإعراب، وكانت ضمة جبرًا لفوات إعرابها بأقوى الحركات، أو تشبيهًا بـ(قبل وبعد)؛ في حذف بعض ما يوضحها».

(١) في (س)، (م): «وكذا». (٢) في (م): «ففي».

(٣) وفي (ك)، وحاشية (ع)؛ تصحيحًا: «هذا».

(٤) من (م). (٥) في (س): «قال».

(٦) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٠٠): «قائله: هو غسان بن وعلة بن مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف [«الجيم» (٢/ ٢٦٤)]».

(٧) ليس في (ك).

(٨) ضبطها في (ك)، (ع)، (ح): بضم الياء وتشديدها.

[علة بناء (أيّ) على الضمّ في (أيهم أفضل)]

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**)؛ حَيْثُ أَتَى بـ(أيٍّ)؛ مبنيًّا عَلَى الضمِّ ـ عَلَى الروايةِ المشهورةِ الكثيرةِ الدورانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّوَاةِ ـ لكونِه مضافًا، وقد حُذِفَ صدرُ صِلَتِه وَهوَ المُبْتَدَأُ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ، وهذا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وجماعةٍ من البَصْرِيِّينَ فِي هذه الكَلِمَةِ: يَذْهَبُونَ إِلَى أنها تأتي موصولةً، وتكونُ مبنيَّةً إذا اجْتَمَعَ فيها أمرانِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ مضافةً لَفظًا.

والثاني: أنْ يَكُونَ صدرُ صِلَتِها مَحْذُوفًا. =

وهذا مستفادٌ من قولِهِ: (**وأُعْرِبَتْ ما لم [تُضَفْ**... (إلى آخرِ البيتِ)(١)؛ أي: وأُعْرِبَتْ (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالةِ حذفِ صدرِ الصلةِ، فَيَدْخُلُ(٢) في هذه: الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهي: ما إذَا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصلةِ(٣)، أو لم](٤) تُضَفْ، ولم يُذْكَرْ (صدرُ الصلةِ)(٥)، أو لم تُضَفْ وذُكِرَ (صدرُ الصلةِ)(٦)، وخَرَجَ **الحالةُ الرابعةُ**، وهي: ما إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ (صدرُ الصلةِ، فإنَّها لا تُعْرَبُ حينَئذٍ)(٧).

[والله تعالى أعلى وأعلم](٨).

[حذف العائد][ص] [١٠٠] **وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي** ذا الحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي ـ(٩)

[١ـ العائد المرفوع] [١٠١] **إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ** فالحذفُ نَزْرٌ(١٠)، **وأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ** ـ

= فإذا لم تَكُنْ مضافةً أصلًا، أو كانَتْ مضافةً؛ لكنْ ذُكِرَ صدرُ صِلَتِها، فإنَّها تكونُ مُعْرَبَةً، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أحمدَ ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ ـ وهما شيخانِ مِن شيوخِ سِيبَوَيْهِ ـ إِلَى أنَّ (أيًّا) لا تَجِيءُ موصولةً؛ بل هِيَ: إمَّا شرطيَّةٌ وإما استفهاميَّةٌ، لا تَخْرُجُ عن هذيْنِ الوجهيْنِ. وذَهَبَ جماعةٌ مِن الكُوفِيِّينَ: إِلَى أنها قد تأتي موصولةً، ولكنَّها مُعْرَبَةٌ فِي الأحوالِ كُلِّها، أُضِيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها أو ذُكِرَ (م).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٢) في (س): «فتدخل»، وفي (م): «فدخل».
(٣) في (ح): «صلتها».
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، انتقال نظر، لكنه ألحقها بالحاشية؛ مصححًا.
(٥) ليس في (ص).
(٦) ما بين القوسين من (م).
(٧) ما بين القوسين في (ك): «الصدر، فإنها حينئذ لا تعرب».
(٨) من (ح).
(٩) (م) معنى الكلام: وبعضُ النُّحاةِ حَكَمَ بإعرابِ (أيٍّ) الموصولةِ فِي جميعِ الأحوالِ، وغيرُ أيٍّ يَقْتَفِي ويَتَّبِعُ (أيًّا) فِي جوازِ حذفِ صدرِ الصلةِ إذا كانَتِ الصلةُ طويلةً (م).
(١٠) **[اعتراض على الناظم]:**
يَرِد على الناظم في هذه المسألة سؤالان:

. . . .

= **أحدهما**: أنه أطلق القول بجواز الحذف فيما إذا طالت الصلة في غير (أي)، ولم يقيد ذلك بقلة، فاقتضى: أن الأمر في ذلك كـ(أي)، وليس ذلك كذلك؛ بل الذي عليه النحويون: أن الصلة إذا طالت ـ فالحذف ضعيف. والمشهور هو الإثبات. وانظر له: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٠٤). [إطلاق القول بجواز الحذف إذا طالت الصلة]

والثاني: أن قوله: (**فالحذف نزر**)؛ أي: قليل ـ يقتضي القياس على قلة؛ على طريقته المنبه عليها، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وممن ظهر منه المنع: ابن جني قال في: «سر الصناعة» (٢/ ٦٠)، ط. العلمية: «إذا طال الكلام ـ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر. ألا ترى إلى ما حكاه الخليل [كما في «الكتاب» (٢/ ١٠٨)] عنهم من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا»... إلخ. وصرَّح ابن عصفور بعدم الجواز أيضًا، فكان من حق الناظم: أن يأتي بلفظ لا يدل على القياس.

[جواب الاعتراض]: [جواب الاعتراض]

قال الشاطبي: **والجواب عن الأول**: أن النحويين: إن ظهر منهم تضعيف الحذف مع الطول ـ فليس عنده بضعيف؛ بل هو عنده جائز كأي والذي جرأه على هذا الرأي مجيئه في القرآن كما تقدم في الآيات المذكورة، وأيضًا قد جاء على قراءة الجماعة وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ فإنه على تقدير: وهو الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله، وفي حرف أُبَيّ: ﴿وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله﴾. [ينظر: «الكامل في القراءات» (ص٦٣٤)]، وهو كالأول، فالصلة هنا لما طالت بالمجرور، وكان آتيًا في القرآن في مواضع ـ كان الأولى القول بالجواز الحسن، وعادة الناظم: القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه.

والجواب عن الثاني: أن كلام الجمهور على أنه من قلته منقاس؛ فقد قاس سيبويه على ما جاء منه في مواضع في باب (أي)، وإن نص على قبحه وقلته، وذكر في باب (من وما) شيئًا من ذلك وجعل منه قوله:

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا

فرفع (غير) أجود من الجر، والجر جائز في الكلام على أن تكون (من) نكرة موصوفة، فالرفع على أن (من) موصولة مع حذف المبتدأ من صلتها ـ أولى من الجواز ونصَّ الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠)] أيضًا ـ على مثل ما نصَّ عليه سيبويه، وأجاز هو والزجاج [«معاني القرآن وإعرابه» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)] الرفع في قوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ونصَّ ابن السراج [«الأصول» (٢/ ٣٢٣)] =

[٢ ـ حذف العائد المنصوب]

[١٠٢] إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ   والحذفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ـ
[١٠٣] في عائدٍ متَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ   بِفِعْلٍ او[1] وَصْفٍ، كـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

[ش] يعني: أن بعضَ العربِ أَعْرَبَ (أيًّا) مطلقًا[2][3]؛ أي: وإنْ أُضِيفَتْ

= على ذلك أيضًا. ولا يكاد يخالف في هذا أحد، فالذي ينبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحد من النحويين عدم الجواز: أنه إنما يريد نفي الجواز الحسن لا نفي الجواز مطلقًا. وكلام ابن جني. [ينظر: «الخصائص» (٢/ ١٨٥)]: محتمل يصح حمله على هذا، وأما كلام ابن عصفور: فنص في المخالفة للجمهور؛ فلا اعتبار به.

واعلم أن المؤلف في «التسهيل» (ص٣٧)، و«شرحه» (١/ ٢٢٠) ـ نقل عن الكوفيين: عدم اعتبار هذا الشرط الثاني للحذف؛ وهو طول الصلة؛ بل أطلقوا الجواز في غير (أي) ـ على حده في (أيٍّ)، فإن كان ما نقل على ظاهره من التسوية في رتبة الحذف بين (أي) وغيرها؛ طالت الصلة أو لا: فما أورده هنا من التفصيل ظاهر في مخالفتهم، والسماع مع البصريين؛ لقلة الحذف عند العرب مع غير (أي)، وإن أراد أنهم يطلقون القياس في الجميع: فلا مخالفة بينهم وبين البصريين؛ لأن البصريين يقولون بالقياس في (أي) وغيرها، لكن الجواز عندهم على مراتب في الحسن والقبح، فليحقق النقل عن الكوفيين في المسألة. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١٠ ـ ٤٢١).

(١) جعلها همزة قطع في (ع).   (٢) بعدها في حاشية (ع): «أيضًا».

[(أيّ) الموصولة معربة دائمًا عند الخليل ويونس]

(٣) «مذهب الخليل ويونس: أن (أيًّا) الموصولة معربة أبدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف صدر صلتها؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]؛ جعله الخليل محكيًّا بقول مقدر، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٠٨): «والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما أتيت بني مالك   فسلّم على أيهم أفضل

لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها؛ أي: لا يحذف المجرور بها وتبقى هي. وإذا بطل التعليق وإضمار القول: تعين البناء؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك».

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٠٩ ـ ٧١٠): «أما التعليل الذي ذكره المصنف؛ لكون أي الموصولة لها حالان: حال تقتضي الإعراب وحال تقتضي البناء، وأن أولى أحوالها بالبناء الحالة التي ذكر أنها تبنى فيها... إلى آخر كلامه ـ =

وحُذِفَ صدرُ صِلَتِها، فيقولُ[(١)]: (يُعْجِبُنِي[(٢)] أيُّهم قائمٌ، ورَأَيْتُ أيَّهُم قائمٌ، ومَرَرْتُ بأيِّهِم قائمٌ)، وقد قُرِئَ: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ) [أَشَدُّ[(٣)] [مريم: ٦٩] بالنصبِ[(٤)]، ورُوِيَ][(٥)]:

فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بالجرِّ[(٦)].

وأشارَ بقولِهِ: (**وفي ذا**[(٧)] **الحذفِ**[(٨)]...) إلى آخرِه، إلى المواضعِ التي يُحْذَفُ فيها[(٩)] العائدُ على الموصولِ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مرفوعًا أو غيرَه [٣٢/و]، فإنْ كانَ مرفوعًا: لم يُحْذَفْ إلَّا إذا كانَ مبتدأً (وخبرُه مفردٌ)[(١٠)]، [نحوُ: ﴿وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]][(١١)]، فلا تقولُ: (جَاءَنِي[(١٢)] اللذانِ قامَ)، ولا (اللذانِ

= فلا يخفى ما فيه من اللطافة. وإن الذي يعين على قبوله إنما هو الذوق».

(١) في (س)، (ح): «فتقول». وغير منقوطة في (ك).

(٢) في (س): «أعجبني». (٣) ليس في (س)، (ح).

(٤) هي قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء.
«الكتاب» (٢/ ٣٩٩)، «شرح السيرافي» (٩/ ١٣١)، «تفسير القرطبي» (١٣/ ٤٨٨)، «شرح التسهيل» للناظم (١/ ١٠٨).
قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٩٩): «وحدّثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]، وهي: لغةٌ جيدة، نصبوها ـ كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ».

(٥) العبارة فيما بين المعكوفين غير واضحة في (ح).

(٦) ليس في (ع)؛ بل في حاشيتها تصحيحًا.

(٧) ليس في (ك)، وكتبت بالحاشية.

(٨) بعدها في (س)، (ح): «أيًا». وبعدها في حاشية (ع) ـ بخط آخر: «أيًا غير»، وكتب علامة التصحيح.

(٩) في نسخةٍ ذكرها في حاشية (ع): «منها».

(١٠) من (م)، وكتب في حاشية (ع) مكانها: «مخبرًا عنه بخبر».

(١١) من (م). (١٢) في (ع)، (س): «جاء».

ضُرِبَ[(١)]؛ لرفعِ الأوَّلِ بالفاعليَّةِ، والثاني بالنيابةِ؛ بل يُقالُ: (قاما وضَرَبَا).

وأما المبتدأُ: فيُحْذَفُ معَ (أيٍّ)، وإنْ لم تَطُلِ الصلةُ ـ كما تَقَدَّمَ من قولِكَ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهم قائمٌ) ونحوِه، ولا يُحْذَفُ [صدرُ الصلةِ][(٢)] معَ غيرِ (أيٍّ)؛ إلا إذا طَالَتِ الصلةُ[(٣)]، نحوُ: (جاءَ[(٤)] الذي هو ضاربٌ زَيْدًا)، فيَجُوزُ حذفُ (هو) فتقولُ: (جاءَ[(٥)] الذي ضَارِبٌ زيدًا)، [ومِنه قولُهم[(٦)]][(٧)]: (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءًا)، التقديرُ: (بالذي هو قائلٌ [لكَ سُوءًا[(٨)]][(٩)])، فإنْ لم تَطُلِ الصلةُ: فالحذفُ قليلٌ. وأَجَازَه الكُوفِيُّونَ قياسًا، نحوُ: (جاءَ الذي قائمٌ)، التقديرُ: (جاءَ[(١٠)] الذي هو قائمٌ)، ومِنه قولُه تعالى: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) [الأنعام: ١٥٤]؛ في قراءةِ الرفعِ[(١١)]، [التقدير[(١٢)]: أي[(١٣)]][(١٤)]: (هو أَحْسَنُ)[(١٥)].

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع): على البناء للمفعول.

(٢) ليس في (ص).

(٣) بشيء يتعلق بها: كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك؛ سواء تأخر المعمول عن الخبر ـ كما مثَّله، أو تقدم نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: الذي وهو إلهٌ في السماء؛ أي: معبود فيها، وجعل ﴿إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلًا به ـ يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد. «الخضري» (١/ ٧٩).

(٤) في (س): «جاءني». (٥) في (ك): «جاءني».

(٦) ليس في (س)، (ك)، وفي (ح): «قوله».

(٧) في (ص): «ومثاله». (٨) ليس في (س).

(٩) من (س)، (م)، وكتب مكانها في حاشية (ع) (لك)، مصححًا.

(١٠) ليس في (ك).

(١١) هي قراءة يحيى بن يعمر ـ كما في «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٣٤).

(١٢) من (س)، (ح). (١٣) ليس في (ح).

(١٤) مكان ما بين المعكوفين في (م): «والتقدير».

[مذهب الكوفيين في حذف العائد المرفوع بالابتداء]

(١٥) (م) ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ ـ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حذفُ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ مطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ الموصولُ (أيًا) أمْ غَيْرَه، وسواءٌ أَطَالَتِ الصلةُ أم لم تَطُلْ، وذَهَبَ =

وقد جَوَّزُوا في (لا سِيَّمَا زَيْدٌ) إذا رُفِعَ (زيدٌ): أنْ تكونَ[1] (ما) موصولةً، وزيدٌ [خبرٌ[2] لمبتدأٍ[3]][4] محذوفٍ. التقديرُ[5]: (لا سِيَّ[6]

= البصريونَ ـ إلَى جوازِ حذفِ هَذَا العائدِ إذا كَانَ الموصولُ (أيًا) مُطْلَقًا، فإنْ كَانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ) ـ لم يُجيزُوا الحذفَ؛ إلا بشرطِ طولِ الصلةِ، فالخلافُ بينَ الفريقيْنِ: مُنْحَصِرٌ فيما إذا لم تَطُلِ الصلةُ وَكَانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ)، فأمَّا الكُوفِيُّونَ: فاسْتَدَلُّوا بالسَّمَاعِ، فمِن ذلك قراءةُ يَحْيَى بنِ يَعْمُرَ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، قالُوا: التقديرُ: عَلَى الَّذِي هو أَحْسَنُ، ومن ذَلِكَ قراءةُ مالكِ بنِ دِينَارٍ وابنِ السماكِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، قالُوا: التقديرُ: مثلًا الَّذِي هو بَعُوضَةٌ فما فَوْقَها، ومِن ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ:

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إِلَّا نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقديرُ: لا تَنْوِ إلا الَّذِي هو خيرٌ، ومن ذَلِكَ قولُ الآخرِ:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المجْدِ والكَرَمِ

قالوا: تقديرُ هَذَا البيتِ: مَن يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بالذي هو سَفَهٌ. ومن ذَلِكَ قولُ عَدِيٍّ بنِ زَيْدٍ العَبَّادِيِّ:

لم أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الْـ ... أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: مَا موصولةٌ، والتقديرُ: يَدْرُونَ الَّذِي هو عَوَاقِبُها.

وبعضُ هَذه الشواهدِ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا من الإعرابِ غيرَ الَّذِي ذَكَرُوه؛ فمِن ذَلِكَ: أنَّ (ما) فِي الآيةِ الثانيةِ: يجوزُ أنْ تكونَ زائدةً، و﴿بَعُوضَةً﴾ خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ومِن ذلك أن (ما) فِي بيتِ عَدِيٍّ بنِ زَيْدٍ ـ يَحْتَمِلُ: أنْ تكونَ استفهاميَّةً مُبْتَدأً، وَمَا بعدَها خبرٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ لِيَدْرُونَ، وقد عُلِّقَ؛ لأنَّها مُصَدَّرَةٌ بالاستفهامِ، والكلامُ يَطُولُ إذا نحنُ تَعَرَّضْنَا لكلِّ واحدٍ مِن هذه الشواهدِ، فلْنَجْتَزِئْ لكَ هنا بالإشارةِ (م).

(١) في (ص): «يكون».
(٢) في (ك)، (م): «خبرًا»، والوجهان سائغان، نعم، ضبطها في (ع) بالتنوين مرفوعة.
(٣) في (ص): «مبتدأ» بدون لام أولها.
(٤) في (ح): «خبر مبتدأ».
(٥) في (م): «والتقدير».
(٦) في (س): «لا سيما».

الذي هو زيدٌ)، فحُذِفَ العائدُ (على المبتدأُ[١])[٢] ـ وهو قولُكَ: هو ـ وجوبًا، فهذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصلةِ [معَ غيرِ (أيٍّ)][٣] وجوبًا، ولم تَطُلِ الصلةُ، وهو[٤] مَقِيسٌ؛ وليسَ بشاذٍّ[٥].

---

(١) في (ك): «الموصول».

(٢) مكانها في (ص): «المبتدأ»، والذي في (م): «الذي هو المبتدأُ».

(٣) من (م). وألحقها بحاشية (ع).

(٤) مكانها في (ك): «وهو مع غير أي».

[حكم الاسم الواقع بعد (لا سيما)]

(٥) (م) الاسمُ الواقعُ بعد (**لا سيَّما**)؛ إما معرفةٌ، كأنْ يُقالَ لكَ: أَكْرِمِ العلماءَ لا سِيَّما الصالِحُ مِنهم، وإما نكرةٌ، كَمَا فِي قولِ امرئِ القيسِ:

أَلَا رُبَّ يَـوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإنْ كَانَ الاسمُ الواقعُ بعد (**لا سيَّما**) نَكِرَةً: جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: **الجرُّ**، وَهوَ أعلاها، و**الرفعُ**، وَهوَ أقلُّ مِن الجرِّ، و**النصبُ**، وَهوَ أقلُّ الأوجهِ الثلاثةِ:

فأمَّا الجرُّ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ:

أَحَدِهِما: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ، و(**سِيَّ**): اسمُها مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، و(**ما**): زائدةٌ، وسيَّ مُضَافٌ، و(**يومٍ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ يومٍ بِدارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثاني: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سِيَّ**) اسمُها؛ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وَهوَ مُضَافٌ، و(ما) نَكِرَةٌ غيرُ موصوفةٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، و(**يومٍ**) بَدَلٌ مِن ما.

وأمَّا الرفعُ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أَيْضًا:

أحدُهما: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سِيَّ**) اسْمُهَا، و(**ما**): نكرةٌ موصوفةٌ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (**سِيَّ**) إليها، و(**يومٌ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ عظيمٍ هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثاني: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سِيَّ**) اسمُها، و(**ما**): موصولٌ اسْمِيٌّ بمعنى الَّذِي مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (**سِيَّ**) إِلَيْهِ، و(**يومٌ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، والجُمْلَةُ من المُبْتَدَأ والخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، وخَبَرُ (**لا**) محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ الَّذِي هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ، وهذا الوجهُ هو الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشارِحُ. وأما =

[٣٢/ظ] وأشارَ بقولِهِ: (**وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ *** إنْ صَلَحَ الباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ**[(١)]) إلى[(٢)] أنَّ شرطَ حذفِ صدرِ الصلةِ: أنْ لا يكونَ ما بعدَه صالحًا؛ لأنْ يكونَ صلةً، كما إذا وَقَعَ بعدَه جملةٌ، نحوُ [٣٢/ظ]: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ)، [أو (هو يَنْطَلِقُ[(٣)])][(٤)]، أو ظرفٌ، أو (جارٌّ و)[(٥)]مجرورٌ تامَّانِ[(٦)]، نحوُ: (جاءَ[(٧)] الذي هو عندَكَ)، أو: (هو[(٨)] في الدارِ)؛ فإنَّه لا يَجُوزُ في (هذه المواضعِ)[(٩)] حذفُ صدرِ الصلةِ، فلا تقولُ: (جاءَ الذي أبوه منطلِقٌ)، [يعني[(١٠)]: (الذي[(١١)] هو أبوه

= **النصبُ**: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أَيْضًا:
أحدُهما: أنْ تكونَ (**ما**) نكرةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (سِيَّ) إليها، و(يومًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ أَعْنِي يومًا بدَارَةِ جُلْجُلِ.
وثانيهما: أنْ تكونَ (**ما**) أيضًا ـ نَكِرَةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و(**يومًا**) تَمْيِيزٌ لها.

[حكم الاسم الواقع بعدها معرّفة]

وإنْ كَانَ الاسمُ الواقِعُ بعدَها معرفةً؛ كالمثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فقد أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يجوزُ فيه الجرُّ والرفعُ، واخْتَلَفُوا فِي جوازِ النصبِ؛ فمَن جَعَلَ النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ: أجازَه كَمَا أجازَ فِي النكرةِ، ومَن جَعَلَ النصبَ عَلَى التمييزِ، وقالَ: إن التمييزَ لا يَكُونُ إلا نكرةً مَنَعَ النصبَ فِي المعرفةِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ عندَه أنْ تكونَ تمييزًا، ومَن جَعَلَ نَصْبَه عَلَى التمييزِ، وجَوَّزَ أنْ يَكُونَ التمييزُ معرفةً ـ كَمَا هو مَذْهَبُ جماعةِ الكُوفِيِّينَ: جَوَّزَ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ (**سِيَّمَا**).
والحاصلُ: أنَّ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ (**لا سِيَّمَا**)، لا يَمْتَنِعُ إلَّا بشرطيْنِ: التزامِ كونِ المنصوبِ تمييزًا، والتزامِ كونِ التمييزِ نكرةً (م).

(١) من (ع)، (م).
(٢) في (ح)، (ص): «أي».
(٣) في (ك): «منطلق».
(٤) ليس في (ع).
(٥) من (م).
(٦) في (ع): «تامّين».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ص): «الذي هو».
(٩) في (ص): «هذا الموضع».
(١٠) كذا على الالتفات. وفي (م): «تعني» على الجادة. وهي غير منقوطة في (ك).
(١١) من (م).

منطلِقٌ)][(١)]؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ بدونِه[(٢)]، فلا يُدْرَى أَحُذِفَ (منه شيءٌ)[(٣)] أم[(٤)] لا[(٥)].

وكذلك[(٦)] بَقِيَّةُ الأمثلةِ المذكورةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ (أيٍّ) وغيرِها، فلا [تقولُ في][(٧)] (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو يقومُ): (يُعْجِبُنِي أيُّهم يَقُومُ)؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ الحذفُ. ولا يُخْتَصُّ هذا الحكمُ بالضميرِ إذا كانَ مبتدأً؛ بل الضابطُ: أنه متى احْتَمَلَ الكلامُ الحذفَ وعَدَمَه ـ لم يَجُزْ حذفُ العائدِ، وذلك كما إذا كانَ في الصلةِ ضميرٌ غيرُ ذلكَ الضميرِ المحذوفِ صالحٌ لعودِه على الموصولِ، نحوُ: (جاءَ[(٨)] الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه)؛ فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن ضَرَبْتُهُ؛ فلا تقولُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه)؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ المحذوفُ.

وبهذا يَظْهَرُ لكَ ما في كلامِ المصنِّفِ من الإبهامِ[(٩)]؛ [فإنَّه لم يُبَيِّنْ أنه متى صَلَحَ ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صلةً لا يُحْذَفْ، سواءٌ أكانَ[(١٠)] الضميرُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواءٌ أكانَ الموصولُ (أيًّا) أمْ غيرَها. بل رُبَّما يُشْعِرُ ظاهرُ كلامِه: بأنَّ الحكمَ مخصوصٌ بالضميرِ المرفوعِ وبغيرِ (أيٍّ) مِن الموصولاتِ؛ لأنَّ كلامَه في ذلكَ. والأمرُ ليسَ كذلكَ؛ بل لا يُحْذَفُ معَ (أيٍّ) ولا معَ غيرِها متى صَلَحَ ما بعدَها لأنْ

---

(١) العبارة ملحقة بحاشية (ع)، وليست بأصلها.

(٢) في (س)، (ح): «دونه».

(٣) من (س)، (م)، وكتبت بحاشية (ع) بخط آخر.

(٤) في (س): «أو».

(٥) قال الخضري (١/٧٩): «فيه: أن هذا إجمال لا يعاب، مع أن الحاصل اللبس، فلو قال: لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف، فإن جعل الباقي صلة مستقلة: جاز في كل ما ذكره».

(٦) في (م): «وكذا».

(٧) ليس في أصل (ك)، لكن ألحقها بالحاشية.

(٨) في (ص): «جاءني».

(٩) في (ع)، (س): «الإيهام»؛ بالياء المثناة.

(١٠) في (س): «كان».

يكونَ صلةً؛ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ، ويُعْجِبُنِي أَيُّهُم هو أبوه منطلِقٌ)، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ، ومَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ به في دارِه)، و(يُعْجِبُنِي أيُّهُم ضَرَبْتُهُ في دارِه، ومَرَرْتُ بأيِّهِم مَرَرْتُ به في دارِهِ)][1].

وأشارَ بقولِهِ: (**والحذفُ عِنْدَهم كثيرٌ مُنْجَلِي**[2] ...) إلى آخرِه، - إلى العائدِ المنصوبِ.

[شروط جواز حذف العائد]

وشرطُ[3] جوازِ حذفِه: أنْ يكونَ متَّصلًا منصوبًا بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ، نحوُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُه، والذي أنا مُعْطِيكَه دِرْهَمٌ).

فيَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن (ضَرَبْتُهُ)، فتقولُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُ)، ومِنه قولُه تعالى: [﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾[4] [المدثر: ١١]، وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝٤١﴾ [الفرقان: ٤١]، التقديرُ [٣٣/و]: (خَلَقْتُهُ)، و(بَعَثَهُ)[5]][6].

---

(١) ما بين المعكوفين من (م)، وهي ثابتةٌ في حاشية (س)، وكتب بعدها: صح صح. نعم، كتب في حاشية (ع) ما نصه: «ومن هنا تنتقل بالقراءة إلى الورقة». انتهى. ولم أستطع فهم مراده، فليحرره من فتَح الله عليه بفهم المراد!!

(٢) من (س)، (م).

(٣) في (ح): «ومن شرط»، وفي (ع): «وشرطه». لكنه وضع تحت الهاء بالمداد الأحمر؛ علامةً لحذفها، وأيضًا كتب في الحاشية: أنها في نسخة: «ومن شرط».

(٤) ليس في أصل (ع)، لكن ألحقها بالحاشية.

[شواهد على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف]

(٥) لم يَذْكُرِ الشارحُ شيئًا مِن الشواهدِ مِن الشعرِ العربيِّ عَلَى جوازِ حذفِ العائدِ المنصوبِ بالفِعْلِ المتصرِّفِ؛ بل اكْتَفَى بذِكْرِ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ؛ لأنَّ مجيئَه فِي القرآنِ دليلٌ عَلَى كثرةِ استعمالِه فِي الفصيحِ، ومن ذَلِكَ قولُ عُرْوَةَ بنِ حِزَامٍ:

ومـا هُـوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَـا فُـجَـاءَةً ... فَـأُبْـهَـتَ حـتَّـى مَـا أَكَـادُ أُجِـيـبُ

وأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَئِي ... وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أرادَ أنْ يقولَ: أُصْرَفَ عن وجهي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَئِيهِ، وأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُه، فحَذَفَ العائدَ المنصوبَ بأَرْتَئِي وبأَعْدَدْتُ، وكلٌّ مِنْهُمَا فعلٌ تامٌّ مُتَصَرِّفٌ.

(٦) العبارة فيها تقديم وتأخير في (ح).

وكذلك يَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن (مُعْطِيكَهُ[١])، فتقولُ: (الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ)، [ومِنه قولُه][٢]:

٣٤ ـ ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ[٣] فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى[٤] غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[٥]

(تقديرُه: الذي اللهُ مُولِيكَهُ)[٦] فَضْلٌ. فحَذَفَ[٧] الهاءَ.

وكلامُ المصنِّفِ ـ يَقْتَضِي أنه كثيرٌ. وليسَ كذلكَ[٨] ـ؛ بل الكثيرُ:

---

(١) طمست الهاء في (س).
(٢) في (ك): «وقول الشاعر».
(٣) في (ك): «خيرًا».
(٤) في (ك): «الذي».
(٥) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهدِ التي ذَكَرُوها؛ ولم يَنْسُبُوها إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ما اللهُ مُولِيكَ**)؛ حَيْثُ حَذَفَ الضميرَ العائدَ عَلَى الاسمِ الموصولِ؛ لأنَّه مَنْصُوبٌ بوَصْفٍ، وهذا الوصفُ اسمُ فاعلٍ، وأصلُ الكلامِ: مَا اللهُ مُولِيكَهُ؛ أي: الشيءَ الَّذِي اللهُ تعالى مُعْطِيكَهُ هو فضلٌ وإحسانٌ مِنه عليكَ.
واعْلَمْ؛ أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حذفِ العائدِ المنصوبِ بالوصفِ: أَلَّا يَكُونَ هَذَا الوصفُ صِلَةً لـ(أَلْ)، فَإِنْ كَانَ الوصفُ صِلَةً لـ(أَلْ) ـ كَانَ الحذفُ شاذًّا، كَمَا فِي قولِ الشاعرِ:
ما المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَو أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ
كانَ يَنْبَغِي أنْ يقولَ: مَا المُسْتَفِزُّهُ الهَوَى محمودَ عاقبةٍ، فحَذَفَ الضميرَ المنصوبَ مَعَ أنَّ ناصِبَه صلةٌ لـ(أَلْ)، ومثلُه: قولُ الآخرِ:
فِي المُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ مَا يَنْهَى امْرًا حَازِمًا أنْ يَسْأَمَا
أرادَ أنْ يقولَ: فِي المُعْقِبِهِ البَغْيَ. فلم يَتَّسِعْ لَهُ الكلامُ.
وإنما يَمْتَنِعُ حذفُ المنصوبِ بصِلَةِ (أَلْ) ـ إذا كَانَ هَذَا المنصوبُ عائدًا عَلَى أَلْ نَفْسِها؛ لأنَّه هو الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسميَّةِ (أَلْ)، فإذا حُذِفَ: زالَ الدليلُ عَلَى ذلكَ (م).
(٦) العبارة في (ص): «التقدير: الذي موليكه الله».
(٧) في (م): «فحذفت»، وضبطها بفتحات في (ع).
(٨) قال الخضري: «وأجيب عنه: بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل، واتكل على اشتهار أصالته في العمل، والتصرف الذي من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما».

[حَذْفُهَا[١] مِن][٢] الفعلِ المذكورِ، وأمَّا معَ[٣] الوصفِ: فالحذفُ مِنه قليلٌ.

فإنْ كانَ الضميرُ مُنْفَصِلًا[٤]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إيَّاهُ ضَرَبْتُ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (إيَّاه)، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إنْ[٥] كانَ متصلًا منصوبًا بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ، وهو الحرفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إنه منطلِقٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ[٦]، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إذا كانَ

---

(١) في (ص)، (م): «حذفه». (٢) العبارة في (ص): «مع».

(٣) من (م).

(٤) (م) الَّذِي لا يَجُوزُ حذفُه هو الضَّمِيرُ الواجبُ الانفصالِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الجائزُ الانفصالِ: فيجوزُ حذفُه، وإنما يَكُونُ الضَّمِيرُ واجبَ الانفصالِ؛ إذا كَانَ مقدَّمًا عَلَى عاملِه ـ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، أو كَانَ مقصورًا عليه؛ كقولِكَ: جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ، والسرُّ فِي عدم جوازِ حذفِه حينَئذٍ: أنَّ غَرَضَ المُتَكَلِّمِ يَفُوتُ بِسَبَبِ حَذْفِهِ، أَلَا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي إيَّاهُ ضَرَبْتُ) كَانَ المعنَى: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ولم أَضْرِبْ سِوَاهُ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ) ـ صارَ غيرَ دالٍّ عَلَى أنك لم تَضْرِبْ سِوَاهُ، وكذلك الحالُ فِي قولِكَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ)؛ فإنَّه يَدُلُّ عَلَى أنَّكَ قد ضَرَبْتَ هَذَا الجائِيَ ولم تَضْرِبْ غيره، فإذا قلتَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ) دَلَّ الكلامُ عَلَى أنكَ لم تَضْرِبْ هَذَا الجائِيَ فحَسْبُ، فانْعَكَسَ المعنى بالنسبةِ للجائِي، ولم يَدُلَّ شيءٌ بالنظرِ لغيرِ الجائِي. [الضمير الواجب الانفصال لا يجوز حذفه]

فأمَّا المنفصِلُ جَوَازًا: فيجوزُ حذفُه، والدليلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فإنَّ التقديرَ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (**ما اللهُ مُولِيكَهُ**). ويجوزُ أنْ يكونَ: (ما اللهُ مُولِيكَ إيَّاهُ)، وممَّا يَدُلُّ عَلَى جوازِ حذفِ الجائزِ الانفصالِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨]؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُموهُ رَبُّهم)، وَإنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُمْ إيَّاهُ رَبُّهم)، والثاني أَوْلَى، فيُحْمَلُ عليه تقديرُ الآيةِ الكريمةِ، وكذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣]؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُمُوهُ) ـ كَمَا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُمْ إيَّاهُ) (م).

(٥) في (ك)، (ح): «إذا».

(٦) (م) إنما قالَ الشارحُ: (**فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ**)؛ إشارةً إِلَى أنَّ الممنوعَ: هو حذفُ الضَّمِيرِ المنصوبِ بالحرفِ ـ معَ إبقاءِ الحرفِ، فأما إذا حَذَفْتَ الضميرَ والحرفَ =

منصوبًا متصلًا بفعلٍ ناقصٍ[1]، نحوُ: (جاءَ الذي كأنَّهُ زيدٌ).

[٣ـ حذف العائد المجرور] [ص] [١٠٤] كذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كـ(أنتَ قاضٍ) بعدَ أمرٍ مِن[2] قَضَى

[١٠٥] كذا الذي جُرَّ[3] بما الموصولَ[4] جَرْ ... كـ(مُرَّ بالذي مَرَرْتُ[5] فَهْوَ بَرْ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الضميرِ[6] المرفوعِ والمنصوبِ: شَرَعَ في الكلامِ على المجرورِ، وهو إما أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ أو بالحرفِ.

فإن كانَ مجرورًا بالإضافةِ: لم يُحْذَفْ إلَّا إذا كانَ مجرورًا بإضافةِ[7] اسم فاعلٍ[8] بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحوُ: (جاءَ الذي أنا [٣٣/ظ] ضارِبُه الآنَ أو غدًا)، فتقولُ: (جاءَ الذي أنا ضاربٌ) بحذفِ الهاءِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بغيرِ ذلكَ: لم يُحْذَفْ[9]، نحوُ: (جاءَ الذي أنا

= الناصبَ له جميعًا: فإنَّه لا يَمْتَنِعُ، ومن ذلك قولُ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝﴾ [القصص: ٦٢]، هَذَا إذا قَدَّرْتَ أصلَ الكلامِ: أينَ شُرَكَائِيَ الذين كُنْتُم تزعُمُون أنهم شُرَكَائِي، عَلَى حدِّ قولِ كُثَيِّرٍ:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

فإن قَدَّرْتَ الأَصْلَ: (الذين كُنْتُمْ تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائِي) ـ لم يَكُنْ من هَذَا النوعِ (م).

(١) لأنه كالحرف في أن منصوبَهُ عمدة، ولا يستقل هو بدونه؛ لأنه كالعوض عن مصدره.

(٢) على الميم فتحة في (ك)، والذي في (ح): «ما».

(٣) ضبطها بضم الجيم في (ك).

(٤) بكسر اللام في (ك).

(٥) ضبطها بالفتح في (ع)، (ك).

(٦) في (ص): «المضمر».

(٧) ليس في أصل (ع)؛ بل كتب بالحاشية بخط آخر.

(٨) في (ص): «الفاعل».

(٩) أي: بغير وصف أصلًا، أو باسم مفعول، أو باسم فاعل؛ لا بمعنى الحال ـ فلا يحذف مجرورها كما مثله. ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله؛ لأن الضمير حينئذٍ فاعله في المعنى. أما المتعدي لاثنين: كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه؛ لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل؛ أفاده الإسقاطي. «الخضري» (١/ ٧٩).

غلامُه، أو[١]: أنا مضروبُه، أو[٢]: أنا ضاربُه أمسِ)، وأشارَ بقولِهِ: (كأَنْتَ قاضٍ) إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، التقديرُ: [(فاقضِ ما)[٣] أنتَ قَاضِيه][٤]، فحُذِفَتِ[٥] الهاءُ، وكأنَّ المصنِّفَ اسْتَغْنَى بالمثالِ عن أنْ يُقَيِّدَ الوصفَ بكونِه اسمَ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بحرفٍ[٦]: فلا يُحْذَفُ إلَّا إنْ دَخَلَ على الموصولِ حرفٌ مثلُه لفظًا ومعنًى، واتَّفَقَ العاملُ[٧] فيهما مادَّةً[٨]، نحوُ: (مَرَرْتُ [(بالذي مَرَرْتَ به، أو)[٩] أنتَ مارٌّ به)، فيَجُوزُ حذفُ الهاءِ فتقولُ: (مَرَرْتُ][١٠] بالذي مَرَرْتَ) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [المؤمنون: ٣٣]؛ أي: منه، وتقولُ: (مَرَرْتُ بالذي أنتَ مارٌّ)؛ أي: به، ومِنه قولُه[١١]:

---

(١) في (س)، (ك): «و».

(٢) في (س)، (ك): «و».

(٣) في (ك)، (م): «ما».

(٤) مكان الجملة في (ح): «قاضيه».

(٥) في (ك): «فحذف».

(٦) في (س): «بحرف جر».

(٧) كانت في (ع): «الحرفان»، ثم ضرب عليها وكتب في الحاشية بنفس الخط: «العاملان». ثم ضرب على آخره بخط آخر؛ ليصبح (العامل) وبعدها صح، فتأمل؛ توارد التصحيح على هذه النسخة.

(٨) ويزاد أن لا يكون الضمير عمدةً، ولا محصورًا، ولا موقعًا حذفه في لبس؛ فلا حذف في: مررت بالذي مرَّ به، أو بالذي ما مررت إلا به، أو رغبت في الذي رغبت فيه، وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل: أنه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته، وفي المجرور بالاسم: كون جاره اسم فاعل عاملًا، أو اسم مفعول متعديًا لاثنين. وفي المنصوب: كونه متصلًا ويلزمه عدم الحصر، وكون ناصبه فعلًا أو وصفًا، وكونه تامًّا. ويلزم من هذا: كونه غير عمدة وكون الوصف عاملًا. وفي المرفوع: أن يكون مبتدأً، وأن لا يكون معطوفًا... إلى آخره. «الخضري» (١/ ٧٩) بتصرف.

(٩) العبارة في (ك): «به، أو بالذي».

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط في (ح)، انتقال نظر.

(١١) هو عَنْتَرَة بن شَدَّادٍ، في «ديوانه» (ص٢١١).

٣٥ ـ وقدْ كُنْتَ[1] تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً[2] فَبُحْ الآنَ[3] مِنْهَا[4] بالَّذِي أنتَ بائحُ[5]

أي: أنتَ[6] بائحٌ به.

فإنِ اخْتَلَفَ الحرفانِ[7]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالذي غَضِبْتَ عليه)؛ فلا يَجُوزُ حذفُ (عليه)، وكذلك (مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ به على زيدٍ)، لا[8] يَجُوز حذفُ (به) مِنه؛ لاختلافِ معنَى الحرفيْنِ؛ لأنَّ (الباءَ) الداخلةَ على الموصولِ للإلصاقِ، والداخلةَ على الضميرِ [٣٤/و] للسببيَّةِ[9]، وإنِ اخْتَلَفَ العاملانِ: لم يَجُزِ الحذفُ أيضًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بالذي فَرِحْتَ به)، فلا يَجُوزُ حذفُ (به).

وهذا كلُّه هو المشارُ إليه بقولِهِ: (**كَذا الذي [جُرَّ[10] (بما الموصولَ[11])[12] جَرّ[13])**[14]؛ أي: كذلك يُحْذَفُ الضميرُ الذي

---

(١) ليس في (ك).
(٢) كسر الحاء في (ح)، وهو الذي في أكثر كتب الأدب والشعر. والذي في (س)، (ك): «خُفية»، وضبطها بضم الخاء في (س)، وفتح الياء في (ك).
(٣) في (س)، (ح): «لان».
(٤) ليس في (ع)، وكتبها في حاشيتها.
(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ**)؛ حَيْثُ اسْتَسَاغَ الشاعرُ حَذْفَ العائدِ عَلَى الموصولِ من جملةِ الصلةِ؛ لكونِه مجرورًا بمِثْلِ الحرفِ الَّذِي جَرَّ الموصولَ ـ وَهوَ الباءُ ـ والعاملُ فِي الموصولِ مُتَّحِدٌ معَ العَامِلِ فِي العائدِ مادَّةً: الأوَّلُ: (**بُحْ**)، والثاني: (**بائِحُ**)، ومعنًى: لأنَّهما جميعًا من البَوْحِ، بمعنى الإظهارِ والإعلانِ (م).
(٦) من (ع)، (م).
(٧) أي: لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط، كما مثله، أو لفظًا لا معنًى؛ كحللت في الذي حللت به. وقيل: بجواز الحذف حينئذ، وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف. «التصريح» (١/١٤٨).
(٨) في (م): «فلا».
(٩) أو المصاحبة، وهي أظهر.
(١٠) ضبطها بضم الجيم في (ع).
(١١) كذا ضبطها في (ع).
(١٢) ساقط في (ص)، انتقال نظر.
(١٣) فتح الجيم في (ع).
(١٤) ليس في (س)، (ك)، (ح).

جُرَّ(١) بمثلِ ما جُرَّ(٢) الموصولُ به(٣)، نحوُ: (**مَرَرْتُ**(٤) **بالذي مَرَرْتَ فَهْوَ**(٥) **بَرٌ**)؛ أي: بالذي(٦) مَرَرْتَ به.

فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن ذِكْرِ بقيَّةِ الشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها(٧).

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع) بضم الميم. وفي (ك) بعدها: (ما).

(٢) ضبطها في (ص)، (ع) بفتح الجيم، وعليه: فـ(**الموصول**) مفعول به.

(٣) (م) ومثلُه: أنْ يَكُونَ الموصولُ وصفًا لاسم، وقد جُرَّ هَذَا الموصوفُ بحرفٍ؛ مثلِ الَّذِي جَرَّ العائدَ، ومنه قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

لا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

ففي كلِّ بيتٍ من هذيْنِ البيتيْنِ شاهدٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ:

أمَّا **البيتُ الأوَّلُ**: فإنَّ الشاهدَ فيه قَوْلُهُ: (**بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ**)؛ فإنَّ التقديرَ فيه: بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ به، فحَذَفَ المجرورَ ثمَّ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ بالموصولِ مجرورًا؛ بمثلِ الَّذِي جَرَّ ذلك العائدَ.

وأمَّا **البيتُ الثاني**: فالشاهدُ فيه قَوْلُهُ: (**إلى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ**)، فإنَّ تقديرَ الكلامِ: (إِلَى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ إِلَيْهِ)، فحَذَفَ المجرورَ، ثمَّ حَذَفَ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ ـ وَهوَ (**الأمرُ**) ـ مجرورًا بحرفِ جرٍّ مُمَاثِلٍ للحرفِ الَّذِي جُرَّ بِهِ ذَلِكَ العائدُ (م).

(٤) في (ع): «مرّ».

(٥) في (ح): «هو».

(٦) في (ص)، (م): «الذي».

(٧) (م) من أحكامِ صلةِ الموصولِ: أنَّهُ يَجِبُ تَأَخُّرُها عن الموصولِ، وَأَنْ تَتَّصِلَ به. [أحكام صلة الموصول]

أمَّا **تَأَخُّرُها عنه**: فلأنَّها كالجزءِ المُتَمِّمِ له، ومِن شأنِ الجزءِ المتمِّم: أنْ يَقَعَ بعدَ مَا له التمامُ، وَعَلَى ذَلِكَ: يَجِبُ أَلَّا تَتَقَدَّمَ عَلَى الموصولِ، لا هِيَ ولا شيءٌ من مُتَعَلِّقَاتِها؛ ولهذا قَدَّرَ النحاةُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]، أن (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تَدُلُّ عليه صلةُ (أَلْ)، وتقديرُ الكلامِ: وكانوا زاهدينَ فيه مِن الزاهدينَ؛ لئلَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ صلةِ (أَلْ) عليها.

وأمَّا **اتِّصالُها بِهِ**: فقد خَالَفُوا هَذَا؛ فأجازُوا أنْ يُفْصَلَ بينَ الموصولِ وصِلَتِه: وجملةِ القَسَمِ، وجملةِ النداءِ، والجُمْلَةِ الاعتراضيَّةِ، فمثالُ الأُولَى: قولُ الشاعرِ:

ذاكَ الَّذِي ـ وأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا ... والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ =

(والله أعلم)[١].

❁ ❁ ❁

= ومثالُ الثانيةِ: قولُ الفَرَزْدَقِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يا ذِئْبُ - يَصْطَحِبَانِ

ومثالُ الثالثةِ: قولُ الشاعرِ:

وإنـي لـراجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَـعَـلِّـي وَإِنْ شَـطَّـتْ نَـوَاهَـا أَزُورُهَـا

إذا جَعَلْتَ جملَةَ (أَزُورُهَا) صِلَةَ (التي)، وجملةَ (لعل)، ومَعْمُولَيْهَا: لَا مَحَلَّ لها مُعْتَرِضَةً بينَ الموصولِ والصلةِ (م).

(١) من (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة

- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس موضوعات مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل.
- فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
مقدمة الألفية	٣
الانتساب لأشهر الأجداد	٤
قطع النعت وحكم حذف عامله	٥
الكلام وما يتألف منه	٦
ترجمة ابن معطي	٧
الكلام لفظ يصلح للمذكر والمؤنث	٧
الكلام	٨
اللفظ	٨
مثال لإطلاق الكلمة وإرادة الكلام	٨
صور التركيب	٩
صور تراكيب الكلام وأمثلته	٩
إيراد على المؤلف: لما لم يذكر قيد التركيب في النظم؟ وجوابه	٩
إفادة أسماء الأعداد	١٠
الكلم	١١
نوعا اسم الجنس	١١
الفرق بين اسم الجنس الجمعي وما شابهه من جموع التكسير	١١
صور تركيب الكلام	١٢
الكلمة	١٢
القول	١٢
إطلاق الكلمة وإرداة الكلام	١٢
مثال لاجتماع الكلام والكلم	١٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
مثال لانفراد الكلم	١٢
تعليل انفراد أحدهما	١٢
علامات الاسم	١٣
أنواع الجر	١٣
الجر منحصر في الجر والإضافة	١٣
أنواع التنوين	١٤
تنوين التمكين	١٤
تنوين التنكير	١٤
من صور المجرورات	١٤
تعريف التنوين	١٤
تنوين المقابلة	١٥
تنوين العوض	١٥
أمثلته	١٥
بعض ككل في تنوينها عوضًا عن مضاف إليه محذوف	١٥
تنوين الترنم	١٦
تعريف القافية المطلقة	١٦
تنوين الغالي	١٧
القافية المقيدة	١٧
دفع إيراد الشارح: بأن التنوين ليس كله من خواص الأسماء	١٧
النداء	١٨
الإسناد إليه	١٨
علامات الفعل	١٨
علامة الفعل الماضي	١٨
همزة (ال) وحكمها	١٨
الفرق بين (تاء) الاسم والفعل والحرف	١٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
علامة فعل الأمر	١٩
الفرق بين ياء فعل الأمر ومطلق ياء الضمير	١٩
شواهد الياء اللاحقة للحرف	١٩
نوعا نون التوكيد	٢٠
الحرف وعلامته	٢٠
أقسام الحرف	٢١
علامة الفعل المضارع	٢١
علامة الفعل الماضي	٢١
علامة فعل الأمر	٢١
الفرق بين فعل الأمر واسم فعله	٢١
الفرق بين المضارع والماضي واسم فعليهما	٢٢
المعرفة والنكرة في أسماء الأفعال	٢٢
المقارنة بين الأفعال وأسماء الأفعال	٢٢
١ ـ الموافقة	٢٢
٢ ـ المخالفة	٢٣
تصنيف أسماء الأفعال	٢٤
مذهب الكوفيين في فعل الأمر	٢٤
النون ليست مختصة بفعل الأمر	٢٤
المعرب والمبني	٢٥
تعريف البناء لغة وصناعة	٢٥
النظر في علم النحو على قسمين	٢٥
نوعية التقسيم	٢٥
سبب تقديم الكلام على المعرب	٢٦
حد الإعراب لغةً	٢٦
اشتقاق الإعراب	٢٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حد الإعراب اصطلاحًا	٢٧
تعريف العامل	٢٧
الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي	٢٨
حد البناء لغة	٢٨
حد البناء اصطلاحًا	٢٨
مثال لحركة الحكاية	٢٨
مثال لحركة النقل	٢٩
مثال لحركة الاتباع	٢٩
أنواع البناء	٢٩
ترتيب الحركات من حيث الخفة والثقل	٢٩
سبب ثقل الضم والكسر	٢٩
ألقاب الإعراب والبناء	٣٠
مخارج الحركات	٣٠
هل الأصل الإعراب أم والبناء؟	٣٠
هل الإعراب نفس الحركات	٣٠
المخالف في قسمة الاسم إلى معرب ومبني	٣١
علة البناء منحصرة عند الناظم في شبه الحروف	٣٢
شرط الشبه المقرب من الحروف	٣٢
أسباب البناء	٣٢
هل حصر سيبويه علة البناء في شبه الحرف؟	٣٣
حصر علة البناء	٣٣
الفرق بين تضمن معنى الحرف وما ضارعه	٣٤
اختلاف أهل العلم في علة البناء	٣٥
الشبه الوضعي	٣٦
سبب زيادة «أن» بعد «ما» المصدرية	٣٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

علة وجود بعض الكلمات على حرفين ومع ذلك لا تبنى ٣٧
حكم ما كان على حرفين وثانيه حرف لين ٣٨
هل الإضافة على معنى «من» أو «في»؟ ٣٨
سبب نسبة الشبه إلى الوضع ٣٨
علة حمل الضمائر التي على ثلاثة حروف على ما كان عليه تنوين ٣٩
سبب بناء الضمائر ٣٩
بيان أصل وضع الاسم والحرف وما خرج عن ذلك ٣٩
الشبه المعنوي ٤٠
ضابط الشبه المعنوي ٤٠
معنى التضمن ٤٠
علة بناء أسماء الشرط والاستفهام ٤١
سبب إيجاب الشبه المعنوي ٤٢
الظروف معربة مع أنها مضمنة معنى «فِي» ٤٢
أسماء الشرط والاستفهام مضمنة معنى الحرف قبل التركيب ٤٢
سبب تضمن الحرف معنى الحرف ٤٣
علة بناء غير عند الفراء ٤٣
أنواع التضمن ٤٣
أنواع الأسماء المضمنة للحروف ٤٤
علة بناء أي على الرغم من تضمنها معنى الحرف ٤٥
أمثلة للشبه المعنوي ٤٦
علة بناء أسماء الإشارة ٤٦
علة بناء (أي) المضافة ٤٦
الشبه الاستعمالي ٤٧
ضابطه ٤٧
صوره ٤٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

حكم الافتقار العارض ٤٨
حكم اسم الفعل إذا قصد به لفظه وكذا معناه ٤٨
مذهب الناظم في أسماء الأفعال ٤٩
علة عدم التأثر سابقة في الذهب ٤٩
الشبه الافتقاري ٥٠
أقوال العلماء في إعراب: هيهات زيد ٥٠
علة بناء اسم فعل الأمر ٥٠
شرط بناء اسم فعل الأمر ٥٠
نيابة المصدر عن فعله عارضة ٥٠
نيابة اسم الفعل عن الفعل متأصلة ٥٠
الشبه الإهمالي ٥١
أمثلته ٥١
الشبه اللفظي ٥١
اجتماع أكثر من شبه في الاسم الواحد ٥١
أبواب البناء ٥٢
وجوه بناء المضمرات ٥٢
البناء الواجب والجائز ٥٢
ذكر بعض الأسماء المبنية التي فاتت الناظم ٥٢
الأسماء قبل التركيب ٥٢
الغايات المقطوعة عن الإضافة ٥٣
المنادى المفرد العلم ٥٣
المعرب من الأسماء ٥٤
مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبني ٥٤
المضاف إلى غير متمكن ٥٤
لغات الاسم ٥٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
لماذا بدأ الناظم بالمعرب في الترجمة وثنى به في الشرح؟	٥٥
وجه شرف المعرب	٥٥
المعرب غير منحصر	٥٥
ذكر اجتهادات العلماء في حصر لغات الاسم	٥٥
قسمة المعرب إلى معرب أمكن، ومعرب غير أمكن	٥٦
اشتقاق الاسم	٥٦
فائدة تنوين التمكين	٥٦
أقسام الاسم المتمكن	٥٧
المعرب والمبني من الأفعال	٥٧
المقصود بنون الإناث	٥٧
الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال	٥٨
مذهب الكوفيين	٥٨
ما جاء على أصله لا يسأل عن علته	٥٨
علة إعراب الفعل المضارع	٥٨
المعاني التي تتوارد على الفعل	٥٨
سبب اختصاص الاسم بالإعراب	٥٩
المعنى الذي يدل عليه الإعراب	٥٩
أدلة قول: الإعراب أصل في الأسماء	٥٩
أدلة قول: الإعراب أصل في الأفعال	٦٠
أدلتهم	٦٠
مذهب الناظم في المسألة	٦٠
بناء الفعل الماضي	٦١
علة إعراب الاسم والفعل هي توارد المعاني	٦١
علة بناء الفعل الماضي، وبناؤه على حركة	٦١
علة بناء الماضي المتصل به واو الجماعة على الضمِّ	٦٢

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

فعل الأمر ٦٣
علة بناء الماضية المتصل به ضمير رفع على السكون ٦٣
الفعل المضارع أصل للفعل الأمر ٦٣
الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه ٦٤
أدلة من قال بإعراب فعل الأمر ٦٥
بيان فساد قول الكوفيين ٦٦
شرط بناء الفعل المضارع ٦٧
علته ٦٧
الفرق بين مباشرة نون التوكيد للفعل وعدم مباشرتها ٦٧
إشكال ودفعه ٦٨
الفرق بين نون التوكيد ونون الإناث ٦٨
موجب بناء الفعل المضارع ٦٩
أدلة من قال بإعراب الفعل المضارع وإن اتصلت به نون التوكيد ٧٠
علة بناء نون الإناث ٧١
أدلة من قال بإعراب الفعل المضارع وإن اتصلت به نون الإناث ٧١
بناء الحروف ٧٢
علته ٧٢
حرف البناء لا يكون إلا ظاهرًا ٧٢
علة بناء الحرف على السكون ومتى يحرك؟ ٧٣
أسباب التحرك ٧٣
التقاء الساكنين ٧٣
كون المبني على حرف واحد ٧٤
كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها ٧٤
كون الكلمة لها أصل فِي التمكن ٧٤
الشبه بالمعرب ٧٤

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الدلالة على استقلال الكلمة	٧٤
أسباب الفتح	٧٤
الخفة	٧٤
شبه محلها «بما اكتنف» هاء التأنيث	٧٤
مجاورة الألف كما في «أيان»	٧٥
كونها حركة الأصل	٧٥
الفرق بين أداتين	٧٥
الاتباع	٧٥
مثال لما بني على الفتح	٧٥
أسباب البناء على الكسر	٧٥
مثال لما بني على الكسر	٧٦
شروط بنائه	٧٦
أسباب البناء على الضمّ	٧٦
البناءَ على الكسرِ والضمِّ لا يكونُ فِي الفعلِ، بل فِي الاسمِ والحرفِ	٧٧
مثال لما بني على الضم	٧٧
مثال لما بني على السكون	٧٧
علامات الإعراب	٧٨
مواضع الحذف	٧٨
ما يَنُوبُ عن الضمِّ فِي البناءِ	٧٨
هل الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه؟	٧٨
فاء الفصيحة	٧٩
ألقاب الإعراب والبناء	٧٩
علة البدء بالرفع	٨٠
الفرق بين الجر والخفض	٨٠
علة اختصاص الاسم بالجرِّ والفعل بالجزم	٨٠

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
العلامات الأصلية وما ينوب عنها	٨١
الإعراب بالحركات هو الأصل وعلته	٨١
الأسماء الستة	٨٢
علة إعرابها بالحروف	٨٢
مذهب الناظم في إعراب الأسماء الستة	٨٤
بيان فساد مذهب الناظم	٨٤
خلاصة ما قيل في إعراب الأسماء الستة	٨٧
شرط إعراب (ذو) و(فو)	٨٨
الأصل فِي (ذو)	٨٨
الأصل فِي (فو)	٩٠
لغاتها	٩١
لغة التمام	٩١
الفصيح في هن	٩٢
لغة النقص	٩٢
اللغات الواردة في (الهن)	٩٣
لغة القصر	٩٥
حاصل ما في (أب، وأخ، وحم) من اللغات	٨٥
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٩٦
الإضافة	٩٦
الإضافة لغير ياء المتكلم	٩٧
التكبير	٩٧
الإفراد	٩٧
التأكيد على أن الناظم ما ذكر إلا شرطين	٩٨
ما ورد جمعه في الأسماء الستة	٩٨
المثنى وما ألحق به	١٠٠

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حد المثنى لغة واصطلاحًا	١٠٠
شروط التثنية	١٠٢
شرح حد المثنى	١٠٣
سر اتفاق المفردين في اللفظ والمعنى	١٠٤
ما يعرب إعراب المثنى ومعناه مختلف	١٠٥
علة إعراب المثنى بالحروف	١٠٥
حالات إعراب (كلا) و(كلتا)	١٠٦
علة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع	١٠٨
جمع المذكر السالم	١١٠
أقسام جمع المذكر السالم	١١١
ما يشترط في الجامد	١١١
الجمع الجنسي لا يجمع منه سوى التوكيدي	١١١
حكم الكلمة بنيت على التصغير	١١١
الشبيه بالعاقل يجمع جمعًا مذكرًا سالمًا	١١٢
اشتراط العقل في جمع المذكر السالم	١١٣
الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟	١١٣
علة التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل	١١٣
اختصاص هذا الجمع بأعلامِ من يعقل وصفاتهم	١١٣
علة اشترط الخلو من تاء التأنيث	١١٤
علة جمع الأفعل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها الفعلي، وهي لا تشبه الفعل؟	١١٥
تقييد قبول العلم (التاء) المقصود به معنى التأنيث	١١٨
الملحق بجمع المذكر السالم	١٢٠
تعريف جمع المذكر السالم	١٢١
أنواع الجموع	١٢١

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
علة إلحاق أهلون بجمع المذكر السالم	١٢٢
علة إلحاق أولوا وعالمون وعليون بجمع المذكر السالم	١٢٢
ذكر ما فات السنون من الشروط	١٢٣
بعض العرب يلزم هذا الباب الواو	١٢٥
نونا التثنية الجمع تسقطان في الإضافة	١٢٦
حركة نون المثنى الجمع	١٢٧
الإضافة تقتضي الاتّصالَ	١٢٧
علة كسر نون التثنية، وفتح نون الجمع	١٢٩
علة زيادةِ نونٍ بعدَ ألفِ المثنَّى ويائِه	١٣١
إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين وما حمل عليه	١٣٣
علة زيادة ألف وتاءٍ	١٣٤
علة قلب الألف	١٣٥
علة قلب الألف واوًا من صحراء	١٣٥
علة حمل النصب على الجر في جمع المذكر	١٣٥
علة نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة	١٣٦
ما ينقاس فيه هذا الجمع	١٣٧
ذو تاء التأنيث	١٣٧
ما كان علمًا لمؤنث	١٣٧
صفة المذكّر الّذي لا يعقل	١٣٨
مصغّر المذكّر الّذي لا يعقل	١٣٨
اسم الجنس المؤنث بالألف	١٣٨
مذهب سيبويه في المذكر المكبر	١٤٠
جَمْعُ المؤنَّثِ السالِمِ إذا دَخَلَ عليه عاملٌ يَقْتَضِي نصبَه	١٤٠
الملحَقُ به	١٤١
ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ والملحَقِ به	١٤١

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
ما ورد في أَذْرِعَاتٍ	١٤٢
إعراب ما لا ينصرف	١٤٣
إعراب الأمثلة الخمسة	١٤٤
علة اختصاص الأمثلة الخمسة بالنون	١٤٥
إعرابُ المُعْتَلِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ	١٤٧
ضابط التعذر	١٤٨
المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية	١٤٨
المقصورُ	١٤٩
لما سُمِّي منقوصًا؟	١٥٠
أنواع الاسم المقصور	١٥٠
المنقوص	١٥١
علة تسميته بهذا الاسم	١٥١
بعض العربِ يُعامِلُ المنقوصَ فِي حالةِ النصبِ معاملَتَه إيَّاه فِي حالتَيِ الرفعِ والجرِّ	١٥١
بعض العربِ يُعامِلُ المنقوصَ فِي حالتَيِ الرفعِ والجرِّ	١٥٢
مذهب الكوفيين في المعتل بالواو	١٥٣
تعريف الفعل المعتل وإعرابه	١٥٣
النصب يظهر في المعتل بالواو	١٥٤
خلاقة القول في إعراب الفعل المعتل	١٥٥
النكرةُ والمعرفةُ	١٥٦
المعرفةُ مصدر وقع موقع الاسم	١٥٦
الأصل في الاسم كونه نكرةً	١٥٧
تعريف النكرة	١٥٨
العلاقة بين النكرة والعموم	١٥٨
الاعتراض على تعريف الناظم للنكرة	١٥٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
ما تفيده (ال) إذا دخلت على الأعلام	١٥٩
المعرفة	١٦٢
مراتب المعارف	١٦٠
المضمر أعرفها بعد الله ﷻ	١٦٠
تعريف الضمير	١٦١
لا فَرْقَ بين المضمر والمَكني عند الكوفيين	١٦٢
تفريق البصريين بين المضمر والمَكني	١٦٢
ضمير المتكلم أعرف المضمرات	١٦٣
الضمير المتصل	١٦٤
سبب تقسيم المضمراتِ إلى متَّصلة ومنفصلة	١٦٤
أقسام الضمير المتصل	١٦٥
المختص بالرفع فقط	١٦٥
ضمائر النصب والجر	١٦٥
مجيء الضمير المتصل بعد (إلا)	١٦٦
ضمائر الرفع والنصب والجر	١٦٦
بناء الضمائر	١٦٨
الشبه الجمودي	١٦٨
الموقع الإعرابي للضمير المتصل	١٦٩
الضمير المستتر	١٧١
أنواع استتار الضمير	١٧٢
مواضع استتار الضمير وجوبًا وجوازًا	١٧٢
الفرق بين الحذف والاستتار	١٧٢
مواضع استتار الضمير مما لم يذكره الشارح	١٧٤
الضمير المنفصل	١٧٥
ضمائر الرفع المنفصلة	١٧٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
ضمائر النصب المنفصلة	١٧٦
مذاهب النحاة في لواحق ضمائر النصب المنفصلة	١٧٦
اتصال الضمير وانفصاله	١٧٧
مواضع وجوب انفصال الضمير	١٧٨
الأوجه الجائزة في أموات	١٧٩
مواضع جواز اتصال وانفصال الضمير	١٨٠
ورود الاتصال والانفصال كثيرًا في كلام العرب	١٨٣
التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين	١٨٤
بعض الضمائر أخص من بعض	١٨٥
حكم اجتماع ضمرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل	١٨٦
أحكام نون الوقاية	١٨٧
حكم لزوم أفعل التفضيل نون الوقاية	١٨٨
حكم حذف النون	١٨٩
علة قلة ثبوت النون في لعل	١٩٠
الفصيح في (لدنِّي)	١٩٢
حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء	١٩٣
العَلَمُ	١٩٤
تعريف العلم	١٩٤
بعض معاني العلم في اللغة	١٩٤
أقسام التعيين	١٩٤
أنواع العلم	١٩٥
أصل (خرنق)	١٩٧
أصل (قرن)	١٩٧
العلم باعتبار وضعه	١٩٨
الكنيةُ ليستْ علمًا في الأصلِ	١٩٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

متى يجب تقديم اللقب؟ ١٩٩
وجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب ١٩٩
جواز تقديم الكنية على اللقب ٢٠٠
أحوال إعراب الاسم واللقب ٢٠١
حكم اجتماع الاسم واللقب ٢٠٢
كونهما مفردين ٢٠٢
وجوب الإضافة يرده الصناعة والسماع ٢٠٢
مواضع إفراد اللقب ٢٠٣
الصورة الثانية كون الاسم واللقب مركبين ٢٠٤
وجه امتناع إضافة الأول للثَّانِي ٢٠٤
أقسامه العلم باعتبار أصله ٢٠٥
أقسامه العلم باعتبار لفظه إلى مرتجل ٢٠٥
أنواع المرتجل ٢٠٥
المنقول ٢٠٦
أنواع المنقول ٢٠٦
أصل المنقول ٢٠٦
أنواع المركب ٢٠٧
العلم الجنسي ٢٠٨
مقصد العرب من وضع العلم ٢٠٩
حكم علم الشخص ٢١٠
العلم الجنسي كعلم الشخص في حكمه اللفظي ٢١٠
العلم بحسب الأصل ٢١٠
حكم العلم الجنسي في المعنى ٢١١
كلم الأجناس كأسماء الأجناس ٢١٢
تعريف علم الشخص ٢١٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
اسم الجنس	٢١٣
اسم الإشارة	٢١٤
حدُّ اسم الإشارة	٢١٤
مراتب الإشارة	٢١٤
ألفاظ الإشارة	٢١٥
علة بناء اسم الإشارة	٢١٥
علة تسمية اسم الإشارة بالمبهم	٢١٥
حكم الألف من (ذا)	٢١٦
أصل (ذا)	٢١٦
ألف (ذا) منقلبة عن ياءٍ	٢١٦
سبب كون (ذا) من ذوات الثلاثة	٢١٦
المفرد الحقيقي والحكمي	٢١٧
(ذا) يشار به إلى المذكر حقيقة	٢١٧
هاء (ذه) مبدلة من الياء وليست للتأنيث	٢١٧
علة إتيان المؤلف (أولي) بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد	٢١٩
مراتب المشار إليه	٢٢٠
بيان أضرف كاف الخطاب	٢٢١
سبب زيادة اللام في (ذلك)	٢٢٢
لا يجوز الإتيان بالكاف واللام معًا	٢٢٤
الإشارة إلى المكان	٢٢٥
الموصول	٢٢٧
حد الموصول	٢٢٧
شرح التعريف	٢٢٧
الموصولات الحرفية	٢٢٩
أن المصدرية	٢٢٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

المتصرف قيدٌ لما توصل به (أن) ٢٣٠

اخْتَلَاف العلماءِ فِي (أنِ) الداخلةِ عَلَى فعلِ الأمرِ ٢٣٠

ما المصدرية ٢٣٢

الفرق بين (ما)، و(أن) ٢٣٢

أكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ ٢٣٣

اخْتَلَاف النَّحْوِيينَ فيما إذا وَقَعَ بعدَ (ما) هذه جملةٌ اسميَّةٌ مصدَّرَةٌ بحرفٍ مصدريٍّ ٢٣٣

الموصول الاسمي ٢٣٥

شروط الموصول الاسمي ٢٣٥

حكم ياء الذي ٢٣٦

أصل الذي ٢٣٦

تحذف ياء الذي عند التثنية ٢٣٧

التثنية لا تكون إلا في النكرات ٢٣٧

ما لا يصح تنكيرُه، لا تصح تثنيتُه ٢٣٧

النون في «اللذانِ» جرت على منهاج التثنية الحقيقية ٢٣٧

نون الموصول ثلاث لغات ٢٣٨

«الألي» من غير لفظه ٢٣٩

(الذين) للمذكَّرِ العاقلِ في الجمعِ مُطلقًا ٢٤٠

استعمالات (الأُلَى) ٢٤٠

(اللاءِ) بمعنَى الذين ٢٤١

(الأُلَى) بمعنى اللاءِ ٢٤١

الموصول المشترك ٢٤٢

أكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ (ما) في غيرِ العاقلِ ٢٤٢

استعمَال (الأُلَاءِ) اسمًا موصولا وَّأصلُه اسمُ إشارةٍ ٢٤٢

(من) عكس (ما) ٢٤٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
استعمال (مَن) فِي غيرِ العاقلِ	٢٤٣
متى تستعمل مَن فيما لا يَعْقِلُ من بابِ التغليبِ	٢٤٤
الألفُ واللامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيرِه	٢٤٥
اختلاف النحاة في لام (ال)	٢٤٥
(مَن) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ اسمانِ اتِّفَاقًا	٢٤٧
الفرق بين (من) و(الذي)	٢٤٧
أشهر اللغات في ذو الطائية	٢٤٨
شواهد استعمال (ذو) الموصولةُ للعاقل ولغير العاقلِ	٢٤٩
ترجمة ابن النحاس	٢٥٠
(ذُو) الموصولة أشهر لغاتها البناء	٢٥١
الفصيحُ في (ذات)	٢٥١
شروط استعمال (ذا) موصولة	٢٥٢
معنى إلغاء (ذا)	٢٥٣
صلة الموصول وشروطها	٢٥٤
شروطها صلة الموصول الاسمي	٢٥٥
مواضع الفصل بين الموصول والصلة	٢٥٥
جملة الصلة عند سيبويه	٢٥٥
تعريف الصلة	٢٥٥
أنواع الصلة وشرط كل نوع	٢٥٦
صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شِبْهَ جملةٍ	٢٥٦
ما يُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها	٢٥٧
اخْتلَاف العلماء فِي جملةِ التعجُّبِ	٢٥٨
ما يُشْتَرَطُ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ	٢٥٩
تفسير التعلق التام والناقص	٢٥٩
صلة (ال) الموصولة	٢٦٠

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

الصفة الصريحة ٢٦١
وصل (ال) بالمضارع اضطراري ٢٦٢
مثالُ وصل (الْ) بالظرفِ شُذُوذًا ٢٦٤
(أي) الموصولة ٢٦٥
مواضع إعراب وبناء (أي) ٢٦٥
أحوال (أي) ٢٦٦
علة بناء (أي) على الضم في أيهم أفضل ٢٦٦
حذف العائد ٢٦٨
العائد المرفوع ٢٦٨
حذف العائد المنصوب ٢٧٠
مذهب الكوفيين في حذف العائد المرفوع بالابتداء ٢٧٢
أحكام الاسم الواقع بعد لا سيما ٢٧٣
الاسمُ الواقِعُ بعدَها معرفةً ٢٧٥
شروط جواز حذف العائد ٢٧٧
الضَّمِيرُ الواجبُ الانفصالِ لا يجوزُ حذفُه ٢٧٩
الضَّمِيرُ الجائزُ الانفصالِ يجوزُ حذفُه ٢٧٩
حذف العائد المجرور ٢٨٠
من أحكام صلة الموصول ٢٨٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
من أهمّ شروحِ الألفيّة	٦
منهجُنا في تحقيقِ شرح ابنِ عقيل	٩
أولًا: ترجمة ابن مالكٍ	١١
أولًا: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه	١١
ثانيًا: مولده	١١
ثالثًا: شيوخه	١١
رابعًا: نشأته ورحلته في طلب العلم	١٣
خامسًا: منهجُه المتميّز في النحو	١٤
سادسًا: طريقتُه في التصنيف	١٥
سابعًا: طريقته في الاختيار المذهبي	١٥
ثامنًا: طريقته في استنباط الحكم النحْوي	١٥
تاسعًا: طريقته في موارد الاستشهاد	١٦
عاشرا: استشهاده بالحديث على اللغة والنحو	١٧
حادي عشر: مجيزو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو	١٧
ثاني عشر: منكرو الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو	١٨
ثالث عشر: حجج المانعين	١٩
رابع عشر: الردّ على المانعين	٢٠
خامس عشر: هل ترك متقدمو النحاة الاستشهاد بالحديث؟ ولم يجيزوه؟	٣٣

الموضوع	الصفحة

سادس عشر: المتوسطون من النحاة بين الفريقين ٣٩
سابع عشر: اختياراته النحْوية ٤٠
ثامن عشر: مصنفاته ٤٣
تاسع عشر: تلاميذه ٤٥
عشرون: أخلاقه ٤٥
حادي والعشرون: وفاته ٤٥
ثانيًا: ترجمةُ بهاءِ الدينِ بن عقيلٍ ٤٦
أولًا: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه ٤٦
ثانيًا: شيوخه ٤٦
ثالثًا: مناصبه ٤٧
رابعًا: صفاته ٤٨
خامسًا: مؤلفاته ٤٩
سادسًا: تلامذتُه ٥٠
سابعًا: وفاته ٥٠
ثالثًا: طريقتُنا في التعليقِ علي شرحِ ابن عقيل ٥١
وصفُ النسخِ المخطوطة مع نماذجَ منها ٥٦
المنهجُ في معالجة النسخ الخطيّة ٧٤
الْمُقدّمَةُ ٧٧
الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ ٧٧
الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي ٧٧
النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ٧٩
الْعَلَـمُ ٨٠
اسْمُ الإِشَارَةِ ٨١

الموضوع	الصفحة
الْمَوْصُوْلُ	٨١
الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيْفِ	٨٢
الابْتِدَاءُ	٨٢
كَان وَأَخَوَاتُهَا	٨٣
فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ	٨٤
أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ	٨٥
إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا	٨٥
لَا الَّتِي لِنَفِيْ الْجِنْسِ	٨٦
ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا	٨٧
أَعْلَمَ وَأَرَى	٨٧
الْفَاعِلُ	٨٨
النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ	٨٨
اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُوْلِ	٨٩
تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ	٩٠
التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ	٩٠
الْمَفْعُوْلُ الْمُطْلَقُ	٩١
الْمَفْعُوْلُ لَهُ	٩١
الْمَفْعُوْلُ فِيْهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا	٩١
الْمَفْعُولُ مَعَهُ	٩٢
الاسْتِثْنَاءُ	٩٢
الْحَالُ	٩٣
التَّمْيِيزُ	٩٤
حُرُوفُ الْجَرِّ	٩٤

الموضوع	الصفحة
الإِضَافَةُ	٩٥
الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ	٩٧
إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ	٩٧
إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [واسم المفعول]	٩٧
أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ	٩٨
أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيْنَ وَالْمَفْعُوْلِيْنَ وَالْصِفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا	٩٩
الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ	٩٩
التَّعَجُّبُ	١٠٠
نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا	١٠٠
افْعَلُ التَّفْضِيْلِ	١٠١
[التوابع] ١ ـ النَّعْتُ	١٠١
٢ ـ التَّوكِيْدُ	١٠٢
٣ ـ العَطْفُ [أ ـ عَطْفُ البَيَانِ]	١٠٣
ب ـ عَطْفُ النَّسَقِ	١٠٣
٤ ـ البَدَلُ	١٠٤
النِّدَاءُ	١٠٥
فَصْلٌ [في تَابعَ المُنادي]	١٠٥
المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ	١٠٦
أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ	١٠٦
الِاسْتِغَاثَةُ	١٠٦
النُّدْبَةُ	١٠٦
التَّرْخِيمِ	١٠٧
الاخْتِصَاصُ	١٠٧

الموضوع	الصفحة
التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ	١٠٧
أَسْمَاءُ الأَفْعَال وَالأَصْوَاتِ	١٠٨
نُونَا التَّوكِيْدِ	١٠٨
مَا لَا يَنْصَرِفُ	١٠٩
إِعْرَابُ الفِعْلِ [المضارع]	١١٠
عَوَامِلُ الْجَزْمِ	١١١
فَصْلُ لَوْ	١١١
أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا	١١٢
الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللَّامِ	١١٢
العددُ	١١٢
(كَمْ)، و(كَأَيِّنْ)، وَ(كذَا)	١١٣
الْحِكَايَةُ	١١٣
الْتَّأْنِيْثُ	١١٤
الْمَقْصُوْرُ وَالْمَمْدُوْدُ	١١٥
كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا	١١٥
جَمْعُ الْتَّكْسِيْر	١١٦
التَّصْغِيرُ	١١٧
النَّسَبُ	١١٨
الْوَقْفُ	١٢٠
اَلإِمَالَةُ	١٢٠
التَّصْرِيْفُ	١٢١
فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ	١٢٢
الإِبْدَالُ	١٢٢

الموضوع	الصفحة

فَصْلٌ	١٢٣
فصْلٌ	١٢٤
فَصْلٌ	١٢٤
فَصْلٌ	١٢٥
فَصْلٌ	١٢٥
الإِدْغَامُ	١٢٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة
مقدمة الألفية	٣
الكلام وما يتألف منه	٦
الكلام	٨
اللفظ	٨
الكلم	١١
الكلمة	١٢
القول	١٢
علامات الاسم	١٣
أنواع الجر	١٤
أنواع التنوين	١٤
تنوين التمكين	١٤
تنوين التنكير	١٤
تنوين المقابلة	١٥
تنوين العوض	١٦
تنوين الترنم	١٦
تنوين الغالي	١٧
النداء	١٨
الإسناد إليه	١٨
علامات الفعل	١٨

الموضوع	الصفحة

علامة الفعل الماضي	١٨
علامة فعل الأمر	١٩
الحرف وعلامته	٢٠
أقسام الحرف	٢١
علامة الفعل المضارع	٢١
علامة الفعل الماضي	٢١
علامة فعل الأمر	٢١
المعرفة والنكرة في أسماء الأفعال	٢٢
المقارنة بين الأفعال وأسماء الأفعال	٢٣
المعرب والمبني	٢٤
أنواع البناء	٢٩
ألقاب الإعراب والبناء	٣٠
أسباب البناء	٣٢
الشبه الوضعي	٣٦
الشبه المعنوي	٤٠
الشبه الاستعمالي	٤٧
الشبه الافتقاري	٥٠
الشبه الإهمالي	٥١
الشبه اللفظي	٥١
أبواب البناء	٥٢
المعرب من الأسماء	٥٤
أقسام الاسم المتمكن	٥٧
المعرب والمبني من الأفعال	٥٧

الموضوع	الصفحة
بناء الفعل الماضي	٦١
فعل الأمر	٦٣
شرط بناء الفعل المضارع	٦٧
بناء الحروف	٧٢
علامات الإعراب	٧٨
العلامات الأصلية وما ينوب عنها	٨١
الأسماء الستة	٨٢
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٩٦
المثنى وما ألحق به	١٠٠
حالات إعراب (كلا) و(كلتا)	١٠٧
جمع المذكر السالم	١١٠
الملحق بجمع المذكر السالم	١٢٠
أنواع الجموع	١٢١
ما ينقاس فيه هذا الجمع	١٣٧
الملحَقُ به	١٤١
ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ والملحَقِ به	١٤٣
إعراب ما لا ينصرف	١٤٣
إعراب الأمثلة الخمسة	١٤٤
إعرابُ المُعْتَلِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ	١٤٧
المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية	١٤٨
المقصور	١٥٠
المنقوص	١٥١
النكرةُ والمعرفةُ	١٥٦

الموضوع	الصفحة
المعرفة	١٦٠
مراتب المعارف	١٦٠
الضَّميرُ	١٦١
الضمير المتصل	١٦٤
أقسام الضمير المتصل	١٦٥
ضمائر الرفع والنصب والجر	١٦٦
بناء الضمائر	١٦٨
الضمير المستتر	١٧١
الضمير المنفصل	١٧٥
ضمائر الرفع المنفصلة	١٧٥
ضمائر النصب المنفصلة	١٧٦
اتصال الضمير وانفصاله	١٧٧
مواضع وجوب انفصال الضمير	١٧٨
أحكام نون الوقاية	١٨٧
العَلَمُ	١٩٤
أنواع العلم	١٩٦
العلم باعتبار وضعه	١٩٨
وجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب	١٩٩
جواز تقديم الكنية على اللقب	٢٠٠
أحوال إعراب الاسم واللقب	٢٠١
حكم اجتماع الاسم واللقب	٢٠٢
أقسام العلم باعتبار أصله	٢٠٥
أقسام العلم باعتبار لفظه إلى مرتجل	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
المرتجل	٢٠٥
المنقول	٢٠٦
المركب	٢٠٧
العلم الجنسي	٢٠٨
علم الشخص	٢١٣
اسم الجنس	٢١٣
اسم الإشارة	٢١٤
مراتب الإشارة	٢١٤
ألفاظ الإشارة	٢١٥
مراتب المشار إليه	٢٢٠
الإشارة إلى المكان	٢٢٥
الموصول	٢٢٧
الموصولات الحرفية	٢٢٩
أن المصدرية	٢٢٩
ما المصدرية	٢٣٢
الفرق بين (ما)، و(أن)	٢٣٢
الموصول الاسمي	٢٣٥
الذي	٢٣٦
(الذين) للمذكَّرِ العاقلِ في الجمعِ مُطلقًا	٢٤٠
استعمالات (الأُلَى)	٢٤٠
(اللاءِ) بمعنَى الذين	٢٤١
(الأُلَى) بمعنى اللاءِ	٢٤١
الموصول المشترك	٢٤٢

الموضوع	الصفحة
(ما)	٢٤٢
(من) عكس (ما)	٢٤٣
اختلاف النحاة في لام (ال)	٢٤٥
(ذُو) الموصولة أشهر لغاتها البناء	٢٥١
صلة الموصول وشروطها	٢٥٤
شروطها صلة الموصول الاسمي	٢٥٥
مواضع الفصل بين الموصول والصلة	٢٥٥
ما يُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها	٢٥٧
ما يُشْتَرَطُ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ	٢٥٩
صلة (ال) الموصولة	٢٦٠
الصفة الصريحة	٢٦١
(أي) الموصولة	٢٦٥
حذف العائد	٢٦٨
العائد المرفوع	٢٦٨
حذف العائد المنصوب	٢٧٠
أحكام الاسم الواقع بعد لا سيما	٢٧٤
شروط جواز حذف العائد	٢٧٧
الضَّمِيرُ الواجبُ الانفصالِ لا يجوزُ حذفُه	٢٧٩
حذف العائد المجرور	٢٨٠
من أحكام صلة الموصول	٢٨٣

مفكرة

مفكرة

مفكرة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك
(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلّق عليه وقدّم له
د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي   نبيل صلاح سليم

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

٢

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن
شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ
٣مج.
ردمك: ٠ - ٦٢ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٤ - ٦٤ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج٢)
١ - اللغة العربية - النحو اللغة العربية - الصرف أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ٢٨٧٨/ ١٤٤٠

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٢٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية
١٤٤٤هـ

الباركود الدولي: 9786038245620

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٤هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي   نبيل صلاح سليم

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المُعَرَّفُ بأداةِ التعريفِ(١)

[ص] [١٠٦] (أَلْ) حَرْفُ تعريفٍ، أو(٢) اللَّامُ فَقَطْ ... فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)(٣)

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في حرفِ التعريفِ في (الرجلِ) ونحوِه؛ فقالَ الخليلُ: المُعَرِّفُ هو (أَلْ). وقالَ سِيبَوَيْهِ(٤): هو(٥) اللامُ وحدَها. فالهمزةُ عندَ الخليلِ: همزةُ قطعٍ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: همزةُ وصلٍ؛ اجْتُلِبَتْ للنطقِ بالساكنِ(٦)(*). [اختلاف النحاة في حرف التعريف في (أل)]

---

(١) هذا أولى من التعبير بـ(أل)؛ لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بـ(أم) عند حمير، لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف؛ لأن أداة الشيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف؛ حيث لم يقل فيهن: المعرف بالعلمية مثلًا: أن يقول ذو الأداة، والمقام يعينها. قيل: إن كانت الباء سببية فقوله: (أل): حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة، أو: بمعنى (مع) فلا زيادة. «الخضري» (١/ ٨٣).

(٢) أو: لتنويع الخلاف، لا للشك.

وكل ما توسط فيه الخبر: كزيد قائم وعمرو؛ فإن تأخر الخبر ـ وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللأول أو الثاني، أو مخير؟ فيه أقوال: فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة. وهذا كله في (أو) التنويعية؛ لأنها يجب معها المطابقة: كالواو كما في المغني، أمَّا التي للشك ونحوه فلا حذف معها؛ لأنها للأحد الدائر ـ كما أفاده يس.

(٣) (م) التقديرُ: نَمَطٌ إِنْ عَرَّفْتَهُ فَقُلْ فيه: النَّمَطُ؛ أي: إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ، وجملةُ الشرطِ وجوابِه ـ عَلَى هَذَا ـ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَهوَ تَكَلُّفٌ لا دَاعِيَ له (م).

(٤) في «الكتاب» (٤/ ٢٢٦). (٥) في (ك): «هي».

(٦) (م) ذَهَبَ الخليلُ إِلَى أنَّ أداةَ التعريفِ هِيَ (أَلْ) بِرُمَّتِها، وأنَّ الهمزةَ: همزةٌ أصليَّةٌ، وأنها همزةُ قَطْعٍ؛ بدليلِ أنها مفتوحةٌ، إذ لو كانَتْ همزةَ وصلٍ لَكُسِرَتْ؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي همزةِ الوَصلِ ـ الكسرُ، ولا تُفْتَحُ أو تُضَمُّ إِلَّا لِعَارِضٍ، وليسَ هنا عارضٌ يَقْتَضِي ضَمَّها أو فَتْحَها، وبَقِيَ عليه: أنْ يُجِيبَ عمَّا دَعَا إِلَى جَعْلِهَا فِي الاستعمالِ هَمْزَةَ وَصْلٍ. [(أل) هي أداة التعريف عند الخليل]

=

[أقسام (أل) المعرِّفة] و(الألفُ واللامُ) المعرِّفَةُ تكونُ للعهدِ[(١)]؛ كقولِكَ: (لَقِيتُ رَجُلًا فأَكْرَمْتُ الرجلَ)، و[(٢)]قولِهِ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ولاستغراقِ الجنسِ[(٣)]، نحوُ: ﴿إِنَّ

= **والجوابُ عِنْدَهُ**: أنها إنما صَارَتْ هَمْزَةَ وَصْلٍ فِي الاستعمالِ؛ لِقَصْدِ التخفيفِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كثرةُ استعمالِ هَذَا اللفظِ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أن أداةَ التعريفِ هِيَ (اللامُ) وحدَها، وأنَّ الهمزةَ زائدةٌ، وأنها همزةُ وصلٍ؛ أُتِيَ بها تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالساكنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فلماذا أُتِيَ بالهمزةِ؛ لِيُتَوَصَّلَ بها إِلَى النطقِ بالساكنِ، ولم تَتَحَرَّكِ اللامُ؟

أُجِيبَ عن ذلك: بأنها لو حُرِّكَتْ لكانَتْ إما أنْ تُحَرَّكَ بالكَسْرِ؛ فتَلْتَبِسَ بلامِ الجرِّ، أو بالفتحِ: فتَلْتَبِسَ بلامِ الابتداءِ، أو بالضمِّ؛ فتكونَ مما لا نَظِيرَ له فِي العربيَّةِ؛ فلأجلِ ذَلِكَ عُدِلَ عن تحريكِ اللامِ، وأُبْقِيَتْ عَلَى أصلِ وَضْعِها، وجِيءَ بهمزةِ الوصلِ قبلَها (م).

[حاصل الخلاف في (أل)] (*) الحاصل من الخلاف في (أل) ـ ثلاثة أقوال:

أحدها: أن حرف التعريف اللام خاصة.

والثاني: أنه (أل) بكمالها، والهمزة همزة وصل.

والثالث: كذلك إلا أن الهمزة همزة قطع.

قال الشاطبي: ومذهب الناظم في غير هذا الكتاب: هو ما نسب إلى الخليل، ويشعر أنه ذهب إلى مذهب سيبويه ـ هنا ـ تعبيره عنه بـ(أل) لا بالألف واللام، ولا باللام، كما يعبر عنه غيره، وتقديمه له حيث قال: **(أل حرف تعريف)**، وتأخير المذهب الآخر، وإنما ساق ذلك مساق التخيير؛ لتنظر أنت في مدارك القولين.

وإذا ثبت ذلك: لم يؤخذ من هنا حكم على الهمزة، وإنما يؤخذ له ذلك من فصل همزة الوصل من باب التصريف، إذ نصَّ هنالك: أنها زائدة، فمذهبه: إذًا ما نقل عن سيبويه، ولكل واحد من هذه المذاهب؛ حجة تعضده وشاهد يؤيده. «المقاصد الشافية» (١/ ٥٥١)، بتصرف.

(١) أي: لتعريف ذي العهد؛ وهو ثلاثة أقسام: ذكري، وعلمي، وحضوري.

(٢) في نسخةٍ: «ومنه» ـ كما في حاشية (ع).

(٣) أي: أفراده، ولو كان مدخولها جمعًا ـ كما حقيقة في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل. ولذا صحَّ الاستثناء بعده، ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازًا؛ كأنت الرجل وزيد الرجل علمًا؛ أي: الجامع لأوصاف كل =

ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢]، وعلامتُها: أنْ يَصْلُحَ مَوْضِعَها (كلٌّ).
ولتعريفِ الحقيقةِ[١]، نحوُ: (الرجلُ[٢] خيرٌ مِن المرأةِ)؛ أي: هذه الحقيقةُ خيرٌ مِن هذه الحقيقةِ.

= الرجال. ولخصائص العلم المتفرقة فيهم؛ إذ يصح: أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض ـ لاستجماعه صفاتهم، وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف؛ فيكون الاستغراق حقيقة عرفية، كجمع الأمير الصاغة؛ أي: صاغة بلده لا صاغة الدنيا، وليست (أل) في الصاغة موصولة؛ لأن المراد بها الدوام: كالصفة المشبهة، مدخولها في كل ذلك؛ كنكرة مسورة بكل. «الخضري» (١/ ٨٤).

(١) أي: الماهية.

(٢) [لام الحقيقة] وتسمى (لام الحقيقة والطبيعة والماهية)، وهي: الداخلة على المعرفات؛ كالإنسان حيوان ناطق، والكليات كالإنسان نوع، [ما فات الشارح من أقسام (أل)] وبقي من أقسام (أل) ما أشير بها لبعضٍ مبهم واحد أو أكثر: كادخل السوق؛ حيث لا عهد ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣].

[عذر الشارح] قال الخضري (١/ ٨٤): «وتركها الشارح؛ لأنها كـ**(لام الجنس)** في وضعها للحقيقة الحاضرة، لا باعتبار فرد. وإنما حملت على ذلك البعض من المقام، والقرينة كالدخول، والأكل فيما ذكر، لا من الوضع؛ فهي داخلة في (لام الجنس) عند النحاة، **وأما البيانيون**: فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة؛ التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهمًا، ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف؛ كمجيئه مبتدأ وذا حال، ووصفًا للمعرفة ـ إلا أنه في المعنى كالنكرة نظرًا لقرينة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

[وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي]

وليس نكرة حقيقة؛ لأن النكرة ما وضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلًا ـ كما علمت؛ فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقرينة، سواء في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان، وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت أسامة؛ كما أفاده السعد ـ في شرح التلخيص».

[حاصل أقسام (أل) عند النحاة] قال: والحاصل أن (أل) عند النحاة ثلاثة أقسام: واحد للجنس، واثنان للفرد، وعند البيانيين: أربعة. لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة؛ لأن العهدية ثلاثة أقسام. ورجح السيد الصفوي: أنها قسمان فقط؛ لأنها إما لحصة معهودة خارجًا بأقسامها الثلاثة، أو للجنس من حيث هو فإن قصد ذلك: فـ(لام) الحقيقة، أو من حيث =

و(النمطُ) ضَرْبٌ من البُسُطِ، والجمعُ: أنماطٌ، مثلُ: سَبَبٍ وأسبابٍ، و(النَّمَطُ) أيضًا [٣٤/ظ]: الجماعةُ من الناسِ(١)؛ أَمْرُهُم(٢) واحدٌ، كذا(٣) قالَه الجَوْهَرِيُّ(٤).

[(أل) الزائدة][ص] [١٠٧] وقَدْ تُزَادُ(٥) لَازِمًا كـ(اللَّاتِ(٦)، والآنَ، والَّذِينَ)، ثُمَّ (اللاتِ(٧))

[١٠٨] ولاضْطِرَارٍ، كَـ(بَنَاتِ الأَوْبَرِ) كذا و(طِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي)

ذَكَرَ المصنِّفُ في هذيْن البيتيْنِ: أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً، وهي في زِيادَتِها على قسميْنِ: لازمةٍ، وغيرِ لازمةٍ.

= وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك: فـ(لام) العهد الذهني، أو في جميع الأفراد: فـ(لام) الاستغراق، ومع عدم قرينة البعضية: تحمل على الكلية، وإن لم توجد قرينتها كالاستثناء، لكن لا بد من قرينة على إرادة الفرد دون الحقيقة. وعلى هذا: فلام الاستغراق هي لام الحقيقة؛ حملت عليه بالقرينة كالتي للعهد الذهني وهو ما صرَّح به السعد. أما على الأول: فوضعها للإفراد لا الحقيقة، وأما العهدية: خارجًا فللفرد عليهما. وبقي قول ثالث؛ وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقًا، ثم يتشعب منها العهد وغيره؛ هذا خلاصة المقام، فتأمله.

(١) بعدها في (م): «الذين». والمثبت هو الأجود، موافقةً لعبارة الجوهري، ولباقي النسخ الخطية.

(٢) في (ع): «أميرهم»، وذكر في الحاشية: أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) ليس في (ص)، (ح). (٤) «الصحاح» (٣/ ١١٦٥).

(٥) أي: لفظة (أل) المتقدمة في قوله: (أل حرف تعريف)؛ فالجملة عطف على الخبر، فكأنه قال: قسمان: حرف تعريف وزائدة. والمحكوم عليه بذلك: هو لفظ (أل) من حيث هو، لا بقيد كونه حرف تعريف، فلا استخدام في مرجع الضمير، وأنَّث الفعل هنا؛ باعتبار أنها كلمة، وذكَّره في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا

باعتبار أنها حرف، أو لفظ: إشارةً إلى جواز الأمرين. «الخضري» (١/ ٨٥)، بتصرفٍ.

(٦) رسمها في (ك): «اللاتي».

(٧) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «اللاتي».

[(أل) الزائدة اللازمة]

ثُمَّ مَثَّلَ[١] (الزائدةَ[٢] اللازمةَ)[٣]: بـ(اللاتِ)[٤][٥]؛ وهو[٦] اسمُ

[مواضع زيادة اللام اللازمة]

(١) في (ع): «مثل المصنف».

(٢) تزاد في أربعة مواضع:

أحدها: في العلم، ومثل له الناظم بـ(**بناتُ الأَوْبَرِ**)، أراد: (بنات أوبر)، وهو عَلَم لضرب من الكمأة [كما في «الجمهرة» (١/ ٣٣٠)].

ثانيها: في الحال: كقراءة بعض القراء [كما في إعراب النحاس٤/ ٢٨٧]: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]؛ أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا. وكقول بعض العرب: (ادخلوا الأوّلَ فالأولَ)؛ أي: أولًا فأولًا.

ثالثها: في التمييز: ومثل له بـ(**وطِبْتَ النَّفْسَ**)، ومنه الحديث: «**إنّ امرأة كانت تهراق الدّماء**» [أبو داود (٢٧٤)]، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدة.

رابعها: فيما أضيف إليه تمييز: كقول الشاعر:

لبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أراد: لباب بُرٍّ يعجن بالعسل. «شرح التسهيل» (١/ ٢٦١)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٣٢ ـ ٨٣٥).

[اللام في الحال والتمييز ليست زائدة]

قال ناظر الجيش: «واعلم أن (اللام) في الحال وفي التمييز ـ قد لا يعدها زائدة من أجاز تعريفهما، ولكن مذهب من أجاز التعريف فيهما غير مأخوذ؛ فلا يعول عليه. وأشار المصنف بقوله: وربّما زيدت فلزمت ـ إلى نحو: اليسع والآن والذي».

(٣) في (ص): «للازمة»، وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمها في (ع): «باللاتي».

[اللات]

(٥) (م) مثلُ (اللاتِ): كلُّ عَلَم قَارَنَتْ (أَلْ) وَضْعَه لمعناه العَلَمِيِّ، سواءٌ أكانَ مُرْتَجَلًا أَمْ كَانَ منقولًا، فمثالُ المُرْتَجَلِ من الأعلامِ التي فيها (أَلْ)، وقد قَارَنَتْ وَضْعَهُ: (السَّمَوْءَلُ)، وَهوَ اسمُ شاعرٍ جاهليٍّ مشهورٍ يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الوفاءِ.

ومثالُ المنقولِ من الأعلامِ التي فيها (أَلْ)، وقد قَارَنَتْ وَضْعَهُ للعَلَمِيَّةِ أَيْضًا:

[العزى]

(العُزَّى)، وَهوَ فِي الأصلِ: مُؤَنَّثُ الأعزِّ، وصفٌ مِن العِزَّةِ، ثَمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ أو شجرةٌ كانَتْ غَطَفَانُ تَعْبُدُها، ومِنه (اللَّاتُ)، وَهوَ فِي الأصلِ اسمُ فاعلٍ من لَتَّ السَّوِيقَ يَلُتُّه، ثَمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ، وأصلُه بتشديدِ التاءِ، فلَمَّا سُمِّيَ بِهِ خُفِّفَتْ تَاؤُه؛

[اليسع]

لأنَّ الأعلامَ كثيرًا مَا يُغَيَّرُ فيها، ومِنه: (الْيَسَعُ) فإنَّ أصلَه فعلٌ مُضارِعٌ ماضيه وَسِعَ، ثَمَّ سُمِّيَ به (م).

(٦) في (ص)، (ع): «وهي».

صَنَمٍ كانَ[١] بمكَّةَ. وبـ(الآنَ)؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتحِ[٢]. واخْتُلِفَ في الألفِ واللامِ الداخلةِ عليه؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها لتعريفِ الحضورِ؛ كما[٣] في قولِكَ: (مَرَرْتُ بهذا الرجلِ)؛ لأنَّ قَوْلَكَ: (الآنَ[٤])

---

(١) ليس في (ك).

[اختلاف النحاة في سبب بناء (الآن)]

(٢) (م) أكثرُ النحاةِ عَلَى أنَّ (الآنَ) مبنيٌّ عَلَى الفتحِ، ثمَّ اخْتَلَفُوا فِي سببِ بنائِه: فذَهَبَ قومٌ إِلَى أنَّ عِلَّةَ بنائِه تَضَمُّنُه معنى (ألِ) الحُضُورِيَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي نَقَلَه الشارحُ عن المصنِّفِ وجماعةٍ، وهؤلاء يقولونَ: إنَّ (ألِ) الموجودةَ فيه زائدةٌ، وبناؤُه لِتَضَمُّنِهِ معنَى (ألْ) أُخْرَى غيرِ موجودةٍ، ونظيرُ ذَلِكَ: بناءُ (الأَمْسِ) فِي قولِ نُصَيْبِ بنِ رَبَاحٍ:

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنَّهم جَعلُوا بِنَاءَهُ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ: لِتَضَمُّنِهِ معنَى (ألْ) غيرِ الموجودةِ فيه، وهذا عجيبٌ منهم؛ لأنَّهم أَلْغَوْا الموجودَ، واعْتَبَرُوا المعدومَ، وقالَ قومٌ: بُنِيَ (الآنَ) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الإشارةِ، فإنَّه بمعنَى: هَذَا الوقتَ، وهذا قولُ الزَّجَّاجِ، وقيل: بُنِيَ (الآنَ) لِشَبَهِهِ بالحرفِ شَبَهًا جُمُودِيًّا، ألا تَرَى أنَّهُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ؟ بخلافِ غيرِه من أسماءِ الزمانِ؛ كحِينَ ووَقْتَ وزَمَنَ وسَاعَةَ. ومِن الناسِ مَن يَقُولُ: (الآنَ): اسمُ إشارةٍ إِلَى الزمانِ، كَمَا أن (هنا): اسمُ إشارةٍ إِلَى المكانِ، فبناؤُه عَلَى هَذَا: لِتَضَمُّنِهِ مَعْنًى؛ كَانَ حَقُّه أنْ يُؤَدَّى بالحرفِ، ومِن النحاةِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ، وأنه ملازمٌ للنصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وقد يَخْرُجُ عنها إِلَى الجرِّ بمِن، فيقالُ: سَأُحَالِفُكَ مِن الآنِ. بالجرِّ.

ويقولُ صاحِبُ «النُّكَتِ»: «وهذا قولٌ لا يُمْكِنُ القدحُ فيه، وَهوَ الراجِحُ عِنْدِي، والقولُ بِبِنَائِه لا تُوجَدُ له عِلَّةٌ صحيحةٌ». اهـ (م).

(٣) في (س)، (ك)، (ح): «كهي».

(٤) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٤/١٠٣): «(الآن): ظرف من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلم الفاصلُ بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبني على الفتح. **وفي علّةِ بنائه إشكال**: فذهب قوم إلى أنه بُني؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكمُ الأسماء أن تكون منكورةً شائعةً في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتِها من الأسماء، بأنْ وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا، بُنيت لذلك؛ لأن لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشَبَه الحروف. وذلك أنّ الحروف =

بمعنى: هذا الوقتَ[١]، وعلى هذا: لا تكونُ زائدةً.

وذَهَبَ قومٌ - مِنهم المصنِّفُ[٢] - إلى أنها زائدةٌ، وهو مبنيٌّ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، وهو لامُ الحضورِ.

ومَثَّلَ أيضًا بـ(الذين)[٣] و(اللاتِ[٤])، والمرادُ بهما: ما دَخَلَ عليه (ألْ) من الموصولاتِ، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريفَ الموصولِ[٥] بالصلةِ[٦]، فتكونُ الألفُ واللامُ[٧] زائدةً[٨]، وهو مَذْهَبُ قومٍ، واخْتَارَهُ المصنِّفُ. وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إنْ كانَتْ فيه

= لازمة لمواضعها التي وُضعت لها غيرُ زائلة عنها. وهذا رأيُ أبي العباس المبرد، [أصل (الآن)] وإليه أشار صاحبُ «الكتاب» (٤/ ٣٤٥). وقال الفرّاء [ينظر: «معاني القرآن» (١/ ٤٦٧ - ٤٦٨)]: أصله «آنَ» مِن (آنَ الشيء يَئِينُ)، إذا أنى وقتُه، يقال: (آنَ لك أن تفعل كذا)، و(أنى لك). قال الشاعر:

تَمَخَّضَتِ المَنُونُ له بيَوْمٍ ... أَنَى ولكُلِّ حامِلَةٍ تَمَامُ

و(آنَ) فعل ماض، فلما أُدخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح.... وذهب أبو إسحاق [ينظر: إعرابه٣/ ٢٤] إلى أن (الآن) إنما تعريفُه بالإشارة، وأنه إنّما بُني لمّا كانت فيه (الألفُ واللام) لغيرِ عهد متقدم؛ لأنك تقول: (الآنَ فعلت)، ولم يتقدم ذكرُ الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أما قوله: إن تعريفه بالإشارة؛ فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام، نحو: (هذا)، و(تِلْكَ)».

(١) ضبطها في (ع) بالجر. والوجهان سائغان.

(٢) في «شرح التسهيل» (١/ ١٩١).

(٣) رسمها في (ح): «اللذين».

(٤) رسمها في (س)، (ح): «واللاتي».

(٥) في (ك): «الموصولات».

(٦) كتب في حاشية (ع): «وهو الصحيح».

(٧) ليس في (س).

(٨) وعلل ذلك؛ بأنه لا يجتمع تعريفان؛ وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية [لا يجتمع تعريفان] والإشارة والصلة على معرف واحد، وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأربعة الأول. واعترض الدماميني [«تعليق الفرائد» (٢/ ١٣٩)] - القول بزيادة (أل) فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ (أل) وما بعدها، فهي جزء من العَلَم: كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. «التصريح» (١/ ١٥١)، و«شرح التصريح» (١/ ١٨٤).

نحوُ: (الذي[١])، وَإنْ[٢] لم تَكُنْ فيه[٣] فبِنيَّتِهَا[٤] نحوُ: (مَن وما)، إلَّا (أيًّا)؛ فإنَّها تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، فعلى هذا المَذْهَبِ: لا تكونُ الألفُ واللامُ [٣٥/و] زائدةً، وأمَّا حَذْفُها[٥] في قراءةِ[٦] مَن قَرَأَ: (**صِرَاطَ لَذِينَ[٧] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**): فلا يَدُلُّ[٨] على أنها زائدةٌ؛ (إذ يَحْتَمِلُ)[٩] أنْ تكونَ حُذِفَتْ شذوذًا، وإنْ كانَتْ مُعَرَّفَةً ـ كما حُذِفَتْ من قولِهم: (سلامُ عليكمْ) مِن غيرِ تنوينٍ، يُرِيدُونَ: (السلامُ عليكُمْ)[١٠].

---

(١) في (ك): «الذين». (٢) في (م): «فإن».

(٣) من (ع)، (م)، وكتبها في حاشية (س) مصححًا.

(٤) كسر التاء في (س)، وفي (ح): «فتبينها»، وذكر في حاشية (ع): «فبصِلَتها» من نسخةٍ.

(٥) هو واردٌ على جعْلِها في الموصول معرفة؛ أي: لو كانت معرفة ـ لنكِّر الموصول بعد حذفها، مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه، ويحتمل: أنه إيراد على لزومها في الموصول؛ أي: لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك. **وحال الجواب عنهما**: أنه شاذ؛ فلا عبرة به. لكن يعين الأول قول الشارح: (**فلا يدل على أنها زائدة**). وقوله: (**وإن كانت معرفة**). وفي «التسهيل» (١/ ١٩٠): أن حذفها من الذين واللاتي لغةٌ لا شاذ، وكذا الذي والتي. فالأحسن: أن يقال: إنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب. «الخضري» (١/ ٨٥).

(٦) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٠): «وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابيًّا يقرأ بتخفيف اللام (صراط لذين)».
قال المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٥): «قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين».
قال صاحب «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٥): «ولا يجعل ذلك قياسًا إن صح؛ فيحذف من بقية الألفاظ التي ذكر؛ لأن هذا التخفي شاذ».

(٧) رسمها في (س)، (ك)، (ح)، (ع): «الذين»، لكن كشطت الألف في (س)، و ضرب عليها في (ع)، وكتب في الحاشية ـ بخط آخر ـ «بحذف الألف». والمثبت هو الصواب.

(٨) في (ص)، (ح): «تدل».

(٩) في (ك): «ويحتمل».

(١٠) انظر: «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٠)، «شرح التسهيل» (١/ ١٩١).

[(أل) الزائدة غير اللازمة]

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمةِ: فهي الداخلةُ اضطرارًا(١) على العَلَم(٢)؛ (في قولِهم)(٣): (بناتِ أوبرَ). وَهُوَ(٤): عَلَمٍ لضَرْبٍ مِن الكَمْأَةِ(٥): (بناتُ الأَوْبَرِ)، ومِنه قولُه(٦):

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا ... ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ(٧)

الأصلُ(٨): عن(٩) (بناتُ أَوْبَرَ)، فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزَعَمَ المُبَرِّدُ(١٠): أنَّ (بناتِ أَوْبَرَ) ليسَ بعَلَمٍ، فالألفُ واللامُ عندَه غيرُ زائدةٍ(١١)،

---

(١) ليس في (ص). (٢) كسر العين في (ك).

(٣) في (م): «كقولهم في»، وفي (ك): «قولهم».

(٤) ليس في (ص)، (ع)، (م). (٥) بعدها في (س): «ردئ».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٦٥): «أقول: أنشده أبو زيد، ولم يعزه إلى قائله».

(٧) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهدِ التي لم يَعْرِفُوا لها قائلًا، ومِمَّنِ اسْتَشْهَدَ بِهِ أبو زَيْدٍ فِي «النوادِرِ».
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بَنَاتِ الأوبرِ) حَيْثُ زادَ (أَلْ) فِي العَلَمِ مُضْطَرًّا؛ لأنَّ (بَنَاتِ أَوْبَرَ) عَلَمٌ، والعَلَمُ لا تَدْخُلُه (أل)؛ فِرارًا مِن اجتماعِ مُعَرِّفَيْنِ، وهما: حينَئِذٍ العَلَمِيَّةُ و(أَلْ)، فزَادَهَا هنا ضرورةً.
وكقولِ الراجِزِ:
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
(وقدْ سَبَقَ لنا ذِكْرُ هَذَا البيتِ فِي بابِ العَلَمِ، ونَسَبْنَاهُ هُنَاكَ لأَبِي النَّجْمِ العِجْلِيِّ)، وقولِ آخَرَ:
يا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي ... مَكَانَ مَن أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قالَ: وقدْ يَجُوزُ أنَّ أَوْبَرَ نكرةٌ؛ فعَرَّفَه باللامِ، كَمَا حَكَى سِيبَوَيْهِ: أنَّ عِرْسًا مِن ابنِ عِرْسٍ؛ قد نَكَّرَهُ بعضُهم ـ فقالَ: هَذَا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ (م).

(٨) في (م): «والأصل». (٩) ليس في (س)، (ك).

(١٠) ينظر: «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٣٢ ـ ١٣٣).

(١١) بل معرفة؛ لأنه نكرة حينئذ، وعليه: فمنعه من الصرف إذا جرد من (أل) للوزن والوصفية الأصلية كأدهم وأسود؛ لأن أصل (أوبر) بمعنى كثير الوبر، وعلى الأول: للوزن والعلمية؛ لأن جزء العلم في حكمه. «الخضري» (١/ ٨٥).

ومِنه: الداخلةُ اضطرارًا على التمييزِ[(١)]؛ كقولِه[(٢)(٣)]:

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ[(٤)] لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ [٣٥/ ظ] عَنْ عَمْرِو[(٥)]

الأصلُ: (وطِبْتَ[(٦)] نَفْسًا)، فزادَ الألفَ واللامَ، وهذا بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلَّا نَكِرَةً، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ. وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى جوازِ كونِه مَعْرِفَةً، فالألفُ واللامُ عندَهم غيرُ[(٧)] زائدةٍ، وإلى هذيْنِ البيتيْنِ اللذيْنِ أنْشَدْنَاهُما أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (**كبَنَاتِ الأَوْبَرِ**)،

---

(١) وكذا الداخلة شذوذًا على الحال؛ نحو: (ادخلوا الأول فالأول).

(٢) بعدها في (س): «قال الشاعر».

(٣) هو: راشد بن شهاب ويقال له: رشيد، شاعر جاهلي، وقصيدته في «المفضليات»، رقم (٨٩)، وقال العيني ـ في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٧٠): «**أقول**: ذكر التَّوْزَري [عبد الله بن يحيى بن علي الشقراطسي (ت٤٦٦هـ)] في «شرح الشقراطيسية» [هي قصيدة لامية، فريدة في مدح النبي ﷺ وسيرة الصحابة، أنشدها بالمدينة تجاه القبر الكريم]؛ عن بعضهم: أن هذا البيت مصنوع؛ فحينئذ لا يحتج به.
قلتُ: هذا ليس بصحيح، فإن قائله هو: رشيد بن شهاب اليشكري».

(٤) (**رأيتك**): خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله: (**يا قيس عن عمرو**) ـ كما في «شرح الشواهد الكبرى» (١/ ٤٧٠).

[دخول (أل) على التمييز ضرورة]

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**طِبْتَ النَّفْسَ**)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ (الألفَ واللامَ) عَلَى التمييزِ ـ الَّذِي يَجِبُ له التنكيرُ ـ ضرورةً، وَذَلِكَ التخريجُ جارٍ عَلَى مذهَبِ البَصريينَ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ: أن الكُوفِيِّينَ؛ لا يُوجِبُونَ تنكيرَ التمييزِ؛ بل يَجوزُ عندَهم أنْ يَكُونَ معرفةً، وَأَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، وَعَلَى ذَلِكَ: لا تكونُ (أَلْ) زائدةً؛ بل تكونُ مُعَرِّفَةً.
ومِن العلماءِ مَن قالَ: (**النَّفْسَ**) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**صَدَدْتَ**)، وتمييزُ (**طِبْتَ**) محذوفٌ. والتقديرُ عَلَى هذا: صَدَدْتَ النفسَ وطِبْتَ نفسًا يا قيسُ عن عَمْرٍو، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ، ولكِنْ فِي هَذَا التقديرِ مِن التكلُّفِ مَا لا يَخْفَى.
ومن هَذَا النوعِ (ألِ) الداخلةُ عَلَى الحالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (**ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ**)، فإنَّ (أَلْ) فيه زائدةٌ؛ لأنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً (م).

(٦) في (س)، (ص)، (ك): «فطبت». والمثبت أجود.

(٧) في (س): «ليست».

وقولِهِ[1]: (وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ السَّرِي[2]).

[ص][١٠٩] وبعضُ الاعلامِ[3] عَلَيْهِ دَخَلَا[4] لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا[5] [من الزائدة غير اللازمة]

[١١٠] كـ(الفَضْلِ، والحَارِثِ، والنُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ[6] سِيَّانِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ فيما تَقَدَّمَ: أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعَرِّفَةً وتكونُ زائدةً، وتَقَدَّمَ[7] الكلامُ عليهما. ثُمَّ[8] ذَكَرَ في هذيْن البيتيْنِ: أنها تكونُ لِلَمْحِ الصفةِ، والمرادُ بها: الداخلةُ على (ما سُمِّيَ به مِن الأعلامِ)[9] المنقولةِ ممَّا يَصْلُحُ دخولُ (ألْ) عليه؛ كقولِكَ[10] [في (حَسَنٍ): (الحَسَنُ)[11]][12]، وأكْثَرُ ما تَدْخُلُ[13] على المنقولِ مِن [صفةٍ؛ كقولِكَ

---

(١) في (ص): «وقوله أيضًا». (٢) ليس في (س)، (ع)، (ك).

(٣) إنما قال: (**بعض الأعلام**)؛ لأن منها ما لا يدخل عليه للمح؛ كالمنقول من قبل نحو: (يزيد) إلا في الضرورة. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).
وقال الأشموني: «وأفهم قوله: (**وبعض الأعلام**): أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل (أل) لا يثبت له ذلك. وهو كذلك، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف؛ إذ الباب سماعي. وخرج عن ذلك غير المنقول: كسعاد، وأدد.

(٤) فيه إشارة إلى أنه سماعي؛ فلا تدخل على غير ما ورد؛ كمحمد وصالح ومعروف.

(٥) ظاهره: أنها تدخل للمح الأصل، لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل (١/ ١٩٢)، ويؤيده: أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث)، ومن مصدر (كفضل)، ومن اسم عين (كنعمان)؛ وهو من أسماء الدم: كالفضل والحارث والنعمان. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).

(٦) كان الأصوب أن يقول: (وتركه) بدل (وحذفه)؛ لأن الحذف يقتضي أنها (أي: الألف واللام) كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه علم، والأصل عدمها فيه. ينظر: «شرح الشاطبي» (١/ ٥٧٩).

(٧) في (م): «وقد تقدم»، وفي (ح): «وقدم».

(٨) في (ك): «و». (٩) ساقط في (ك).

(١٠) في (س): «كقوله».

(١١) من الصفات المشبهة؛ مكبرة أو مصغرة.

(١٢) في (ح): «حسنٌ في الحسن».

(١٣) في (س): «يدخل»، وغير منقوطة في (ك).

في (حارثٍ): (الحَارِثُ)[١].

وقد تَدْخُلُ[٢] على المنقولِ مِن][٣] مصدرٍ[٤]؛ كقولِكَ في (فَضْلٍ): (الفَضْلُ)، وعلى المنقولِ من اسمِ جِنْسٍ [غيرِ مصدرٍ][٥]؛ كقولِكَ في (نُعْمَانٍ): (النُّعْمَانُ[٦])، وهو[٧] في الأصلِ: مِن أسماءِ الدَّمِ[٨][٩]،

---

(١) من أسماء الفاعلين. وكذلك عبَّاس وضحَّاك: من أمثلة المبالغة.

(٢) في (س): «يدخل».

(٣) ساقط في أصل (ع)، وكتبه بالحاشية.

(٤) لأنَّ المصادر وأسماء الأعيان ـ قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل؛ فيقتضي أن اللمح للوصف.
قال المرادي: «وهذا هو المشهور في عباراتهم».

(٥) ليس في (ك).

(٦) اعترضه المرادي بقوله: «اعلم أن في تمثيله (بالنعمان) نظرًا؛ لأنه مثَّل به في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦)، لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا: فالأداة فيه لازمة، وإذ كانت للمح: لم تكن لازمة». انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٨٦).

(٧) في (س): «وهي».

(٨) (م) هنا شيئانِ:
الأَوَّلُ: أنَّ الَّذِي تَلْمَحُه حينَ تَدْخُلُ (ألْ) عَلَى نُعْمَانَ؛ هو وصفُ الحُمْرَةِ التي يَدُلُّ عليها لَفْظُه بحَسَبِ الأصلِ الأوَّلِ الْتزامًا؛ لأنَّ الحُمْرَةَ لازمةٌ للدَّم.
والثاني: أنَّ الناظِمَ فِي كتابِ «التسهيلِ» (شرحه) ١/ ١٧٦) جَعَلَ (نُعْمَانَ) مِن أمثلةِ العَلَمِ الَّذِي قَارَنَتْ (ألْ)؛ وَضْعَه كاللَّاتِ والعُزَّى والسَّمَوْءَلِ، وهذه لازمةٌ؛ بدليلِ قولِهِ هناكَ: **(وقد تُزَادُ لازمًا)**. وهنا مَثَّلَ بِهِ لِمَا زِيدَتْ عليه (ألْ) بعدَ وَضْعِه لِلَمْحِ الأصلِ، وهذه لَيْسَتْ بلازمةٍ عَلَى مَا قالَ: **(فذِكْرُ ذَا وحَذْفُهُ سِيَّانِ)**، والخَطْبُ فِي هَذَا سَهْلٌ؛ لأنَّه يُحْمَلُ عَلَى أنَّ العربَ سَمَّتِ (النُّعْمَانَ) أحيانًا مَقْرُونًا بألْ، فيَكُونُ مِن النوعِ الأوَّلِ، وسَمَّتْ أحيانًا أخرَى (نُعْمَانَ) بدونِ أل، فيَكُونُ مِن النوعِ الثاني (م).

(٩) **فإن قلتَ**: في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦):
الأولى: أنه جعل المنقول عن مصدر، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة، وجعلهما ابن مالك في مرتبتين، فقال ما حاصله: وأكثر وقوعها على منقول من =

[فيَجُوزُ دخولُ (ألْ) في هذه الثلاثةِ نَظَرًا إلى الأصلِ، وحَذْفُها نظرًا إلى الحالِ][(١)].

وأشارَ بقولِهِ: **(لِلَمْحِ ما قد كانَ عَنْهُ نُقِلَا)** - إلى[(٢)] أنَّ فائدةَ دخولِ (الألفِ واللامِ): الدَّلالةُ على الالتفاتِ إلى ما نُقِلَتْ[(٣)] عنه: (مِن صفةٍ)[(٤)]، أو ما في مَعْنَاهَا.

وحاصلُه: أنَّكَ إذا أَرَدْتَ بالمنقولِ من[(٥)] صفةٍ[(٦)] ونحوِه: أنه إنما

= صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر، ويليه: دخولها على منقول من اسم عين.

والثانية: أنه مثل بالنعمان لما فيه (أل) للمح الصفة، تبعًا للناظم في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون (أل) فيه غير لازمه، ومثَّل به ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦).

قال الأزهري «التصريح» (١/ ١٥٢): «**فالجواب عن الأولى**: بأنها من اختيارات ابن مالك؛ بل قل: إنها من عندياته؛ فلا يتابع عليها، **وعن الثانية**: بأنه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردًا من «أل» كقوله:

أيا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونًا بها فلا مخالفة».

(١) من (ك)، (م). (٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك): «تلقب».

(٤) ليس في (س)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.

(٥) في (س): «عن»، و ذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

[القول في حاصل الأمثلة التي ذكرها الناظم]

(٦) (م) الأمثلةُ التي ذَكَرَها الناظِمُ ثلاثةٌ:

أَحَدُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ المقصودِ بدَلالةِ المطابقةِ، وَهوَ **(الفَضْلُ)**؛ لأنَّه فِي الأصلِ مصدرٌ، ولا دَلالةَ له إلَّا عَلَى الحَدَثِ، وَهوَ الوَصْفُ.

والثاني: يَدُلُّ عليه بدَلالةِ التضمُّنِ، وَهوَ: **(الحارِثُ)**؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ والوصفِ.

وثالِثُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ بدَلالةِ الالتزامِ، وَهوَ: **(النُّعْمَانُ)**؛ فإنَّه موضوعٌ للدَّمِ، والحُمْرَةُ لازمةٌ له (م). =

سُمِّيَ به [تفاؤلًا[١] بمعناهُ - أَتَيْتَ بالألفِ واللامِ؛ للدَّلالةِ على ذلكَ؛ كقولِكَ: (الحارِثُ)؛ نظرًا إلى أنه إنما سُمِّيَ به][٢] للتفاؤُلِ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دَلَّ على معنًى[٣]، وهو: ممَّا يُوصَفُ به في الجملةِ، كفَضْلٍ ونحوِه. وإنْ لم تَنْظُرْ[٤] إلى هذا، ونَظَرْتَ إلى كونِه عَلَمًا: لم تُدْخِلِ الألفَ واللامَ؛ بل تقولُ: فَضْلٌ [٣٦/و] وحارِثٌ ونُعْمانُ، فدخولُ الألفِ واللامِ أفادَ معنًى لا يُسْتَفَادُ بِدُونِهِما[٥]، فلَيْسَتَا بزائدتيْنِ[٦][٧]، خِلافًا لمَن زَعَمَ ذلك، وكذلك أيضًا ليسَ[٨] حَذْفُهما[٩] وإثباتُهما[١٠] على السَّوَاءِ - كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ؛ بل الحذفُ والإثباتُ يَنْزِلُ[١١] على الحالتيْنِ[١٢] اللتيْنِ[١٣] سَبَقَ ذِكْرُهُما، وهو: أنه إذا لُمِحَ الأصلُ: جِيءَ بالألفِ واللامِ، وإنْ لم يُلْمَحْ: لم يُؤْتَ بهما.

[العلم بالغلبة][ص] [١١١] وقدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ، كَـ(الْعَقَبَهْ)

[١١٢] وحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

مِن أقسامِ الألفِ واللامِ: أنها تكونُ للغَلَبَةِ[١٤]، نحوُ: (المدينةِ)

---

(١) في (ح): «تقولًا».

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، لكن ألحقه بخط آخر في حاشيته مصححًا.

(٣) في (ص): «معيّن». (٤) في (س): «ينظر».

(٥) في (ص): «بدونه».

(٦) قال الخضري: «**أجيب**: بأن المراد بالزائدة: ما ليست للتعريف، وإن لم تصلح للسقوط، وكذا قول المصنف: (**سيَّان**)؛ أي: في عدم إفادة التعريف، لا مطلقًا».

(٧) في (ص): «زائدتين»، وفي (س): «بزائدين».

(٨) ليس في (ك)، لكن كتبت بين السطرين بخط آخر.

(٩) في (ك)، (ح): «حذفها»، وفي (س): «نفيهما»، وكتب بخط آخر، فيما يقابلها من الحاشية: كالمثبت.

(١٠) في (ح): «وإثباتها».

(١١) ضبطها في (ع): «يُنَزَّل»، وفي (ك): «منزل».

(١٢) في (ص)، (ك): «الحالين». (١٣) في (ك): «الذين».

(١٤) العلم بالغلبة قبل التحاقه بالأعلام معرفة: إما بالإضافة أو بالأداة.

و(الكِتابِ)؛ فإنَّ[١] حَقَّهُما الصدقُ ـ على كلِّ مدينةٍ (وكلِّ كتابٍ)[٢]، لكِنْ غَلَبَتِ (المدينةُ) على مدينةِ الرسولِ[٣] ﷺ، و(الكتابُ) على كِتابِ سِيبَوَيْهِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يَتَبادَرْ (إلى الفَهمِ غَيْرُهما)[٤].

[أحكام (الألف واللام)]

وحُكْمُ هذه الألفِ واللامِ: أنها لا تُحذَفُ إلَّا (في النداءِ أو الإضافةِ)[٥]، نحوُ: (يا صَعِقُ) في الصَّعِقِ[٦]، و(هذه مدينةُ [رسولِ اللهِ][٧] ـ ﷺ).

وقد تُحْذَفُ في غَيْرِهما شُذوذًا؛ (سُمِعَ[٨] مِن[٩])[١٠] كلامِهم (هذا عَيُّوقُ طَالِعًا)، والأصلُ: العَيُّوقُ[١١]، وهو اسمُ نَجْمٍ.

ويكونُ[١٢] العَلَمُ بالغَلَبَةِ أيضًا مُضافًا: كابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبَّاسٍ،

---

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ك): «وعلى كل كتاب»، وفي (س)، (ح): «وكتاب».

(٣) في (ك): «النبي».

(٤) في (ك): «الفهم إلى غيرهما». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخةٍ كذلك.

(٥) في (س): «للنداء أو الإضافة»، وفي (ك)، (ح): «للنداء أو للإضافة».

(٦) (م) (**الصَّعِقُ**) ـ فِي أصلِ اللغةِ ـ اسمٌ يُطْلَقُ عَلَى كلِّ مَن رُمِيَ بصاعقةٍ، ثمَّ اخْتُصَّ بعدَ ذَلِكَ بخُوَيْلِدِ بنِ نُفَيْلٍ، وَكَانَ مِن شأنِه: أَنَّهُ كَانَ يُطْعِمُ الناسَ بتِهَامَةَ، فعَصَفَتِ الريحُ الترابَ فِي جِفانِه، فسَبَّهَا، فرُمِيَ بصاعِقَةٍ، فقالَ الناسُ عنه: الصَّعِقُ (م).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «الرسول».

(٨) في (ع)، (س)، (ك): «حُكِي»، وضبطت بالبناء على المفعول.

(٩) في (ك): «ذلك».

(١٠) وفي (ح)، (ص): «وحكي في».

(١١) (م) (**العَيُّوقُ**) ـ فِي أصلِ الوَضعِ ـ كَلِمَةٌ عَلَى وزنةِ فَيْعُولٍ، مِن قولِهم: عاقَ فلانٌ فلانًا يَعُوقُه، إذا حالَ بينَه وبينَ غَرَضِهِ، ومعناهُ عائِقٌ، وَهوَ بهذا صالحٌ للإطلاقِ عَلَى كلِّ مُعَوِّقٍ لغيرِه، وخَصُّوا بِهِ نَجْمًا كبيرًا قريبًا من نَجْمِ الثُّرَيَّا ونَجْمِ الدَّبَرَانِ، زَعَموا أنهم سَمَّوْه بذلكَ؛ لأنَّ الدَّبَرَانَ يَطْلُبُ الثُّرَيَّا والعَيُّوقَ يَحُولُ بينَه وبينَ إدراكِها (م).

(١٢) في (م): «وقد يكون».

وابنِ مَسْعُودٍ [٣٦/ظ][(١)]، فإنَّه غَلَبَ[(٢)] على العَبَادِلَةِ[(٣)] دونَ غَيْرِهِم مِن أولادِهِم، وإنْ كانَ حَقُّه: الصدقَ عليهم، لكِنْ غَلَبَ[(٤)] على هؤلاءِ[(٥)]؛

(١) الصواب: ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة، وهو من الطبقة الأولى.

(٢) ضبطها في (س)، (ع): «غُلّب».

(٣) (م) (**العَبَادِلَةُ**): جَمْعُ عَبْدَلٍ، بزِنَةِ جَعْفَرٍ، وعَبْدَلٌ يَحْتَمِلُ أمريْنِ:

أَوَّلُهما: أنْ يَكُونَ أصلُه (عَبْدٌ) فزِيدَتْ لامٌ فِي آخرِه، كَمَا زِيدَتْ فِي (زَيْدٍ) حتى صارَ زَيْدَلًا.

والثاني: أنْ يكونوا قد نَحَتُوه من (عبدِ اللهِ)؛ فاللامُ هِيَ لامُ لَفْظِ الجلالةِ، والنحتُ بابٌ واسعٌ، فقد قالُوا: عَبْشَمٌ مِن عبدِ شَمْسٍ، وعَبْدَرٌ من عبدِ الدارِ، ومَرْقَسٌ مِن امْرِئِ الْقَيْسِ، وقالوا: حَمْدَلَةٌ، مِن الحمدِ للهِ، وسَبْحلَةٌ مِن سُبْحَانَ اللهِ، وجَعْفَدَةٌ، من قولِهم: جُعِلْتُ فِدَاءَكَ، وطَلْبَقَةٌ، من قولِهم: أطَالَ اللهُ بَقَاءَكَ... وأشباهٌ لهذا كثيرةٌ.

وقالَ الشاعِرُ، ويُنْسَبُ لعمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ، فجاءَ بالفِعْلِ واسمِ فَاعِلِه عَلَى طريقِ النحتِ:

لقدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُها فيا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

ولكثرةِ مَا وَرَدَ من هَذَا النحوِ ـ نَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لكَ أنْ تَقِيسَ عليه؛ فتقولُ: (مَشْأَلَ مَشْأَلَةً): إذا قالَ: مَا شاءَ اللهُ، وتقولُ: (سَبْحَرَ سَبْحَرَةً): إذا قالَ: سُبْحَانَ رَبِّي، وتقولُ: (نَعْمَصَ نَعْمَصَةً): إذا قالَ: نَعِمَ صَبَاحُكَ، وتقولُ: (نَعْمَسَ نَعْمَسَةً): إذا قالَ: نَعِمَ مَسَاؤُكَ، وهكذا.

وقُدَامَى العلماءِ يَرَوْنَ بابَ النحتِ مقصورًا عَلَى مَا سُمِعَ منه عن العربِ، وَهوَ مِن تَحْجِيرِ الواسعِ، فتَدَبَّرْ هذا، ولا تَكُنْ أَسِيرَ التقليدِ.

[وزن «فعلل» يبني جزأى المركب] وقد قالَ ابنُ مالكٍ فِي «التسهيلِ» (ص٧٠): «وقد يُبْنَى من جُزْأَيِ المركَّبِ فَعْلَلٌ (يُرِيدُ اسمًا عَلَى مثالِ جَعْفَرٍ) بفاءِ كلٍّ منهما وعَيْنِه، فإنِ اعْتَلَّتْ عينُ الثاني: كُمِّلَ البناءُ بلامِه أو بلامِ الأوّلِ، ونُسِبَ إليه». اهـ. فظاهِرُ كلامِه هَذَا: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قياسٌ عِنْدَه.

ومِمَّنْ مَنَعَ القياسَ عَلَى هَذَا: أبو حَيَّانَ حَيْثُ يقولُ: «وهذا الحكمُ لا يَطَّرِدُ، وإنما يقالُ مِنه مَا قالَتْهُ العربُ». اهـ. ونَرَى لكَ أَلَّا تَأْخُذَ بهذا الرأيِ (م).

(٤) ضبطها في (ع): «غُلّب».

(٥) رسمت في (ص): «هاؤلاء».

حتَّى إنه(١) إذا أُطْلِقَ (ابنُ عُمَرَ) لا يُفْهَمُ منه غيرُ عبدِ اللهِ، وكذا (ابنُ عَبَّاسٍ) و(ابنُ مسعودٍ)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِينَ، [وهذه الإضافةُ لا تُفَارِقُه لا في نداءٍ ولا في(٢) غيرِه، نحوُ: (يا بنَ عُمَرَ)](٣).

۞ ۞ ۞

(١) في (ح): «كأنه».
(٢) ليس في (ك).
(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الابتـــداءُ(١)

. . . .

---

(١) هذا شروع في الأحكام التركيبية. والتركيب المفيد يرجع عند الاعتبار إلى جملتين:

إما جملة **اسمية**، وهي المصدرة بالاسم، ومنها: اسم الفاعل مع مرفوعه، والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر.

أو **فعلية**، وهي المصدرة بالفعل، ومنها: الجملة الندائية، وإلى هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها.

وقد شرع في ذكر الجملة الاسمية أولًا وما يتعلق بها من الأحكام، ثم أتبعها بالجملة الفعلية وما يتعلق بها.

[علة تعبير الناظم بالابتداء]

وَلِمَ قال: (**الابتداء**)، ولم يقل: المبتدأ والخبر؟ أجابَ الصبان بقوله: لأن الابتداء يستدعي مبتدأ؛ وهو يستدعي خبرًا، أو: ما يسد مسده غالبًا على ما ستعرفه، فأطلق الابتداء، وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة به: تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة ـ إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر، فلا يقال: ترجم لشيء ولم يبينه وبيّن شيئًا ولم يترجمه.

نعم؛ قد يقال: هذه النكتة حاصلة لو قال: المبتدأ، فلم لم يترجم به؟ ويمكن أن يجاب: بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة في الترجمة إلى أنه العامل؛ فتأمل.

وقدم (**باب المبتدأ**) على (**باب الفاعل**)؛ لما قيل: إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به، وهو مذهب سيبويه.

[علة تقديم الناظم باب المبتدأ على باب الفاعل]

وحجته: أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل؛ ففاعليته تزول إذا تقدم.

وقيل: الفاعل أصل، **وحجته**: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش: أن لكل قوم حجة قالا: كلٌّ أصل، وهو اختيار الرضي، وأشار السيوطي في «فريدته» إلى الأقوال الثلاثة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصل ... في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وُجِّهَ كلٌّ باتجاه يجلو ... من ثمَّ قال البعضُ كلٌّ أصلُ =

[ص] [١١٣] مُبْتَدأٌ (زَيْدٌ)، و(عَاذِرٌ) خَبَرْ إنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)(١)(٢)

= ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبرًا، أو ما يسد مسده: كان في الترجمة به؛ توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل، وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر.

قال الدماميني: تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابًا ـ لمن قام. **فعلى الأول**: يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر. **وعلى الثاني**: يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف. **وعلى الثالث**: يستوي الوجهان. ثم **اعترض**: بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية ـ يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقًا.

وأجاب: بأن جملة **(من قام)** اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة. **وبيان ذلك**: أن قولك **(من قام)** أصله: **(أقام زيد أم عمرو أم خالد)** إلى غير ذلك، لا **(أزيد قام أم عمرو أم خالد)**؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيرًا، فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار: وضعت كلمة من دالة إجمالًا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل؛ فصارت الجملة اسمية في الصورة، لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظرًا إلى جانب الحقيقة: فالمطابقة حاصلة معنى. وإن أجبت بالاسمية نظرًا إلى الصورة: فالمطابقة حاصلة لفظًا؛ فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين؛ فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالمًا، فتدبر. اهـ.

قال الصبان: «وفيه نظر؛ لأن مقتضى قولهم: «همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه» ـ أن أصل (من قام): (أزيد قائم أو عمرو أم خالد)؛ إذ المسؤول عنه بمن قام: القائم، لا القيام؛ فاعرفه». «المقاصد الشافية» (١/ ٥٨٩)، «الصبان» (١/ ١٨٨)، «الخضري» (١/ ٨٨)، «رفع الحجاب» (١/ ٤٢٥).

(١) (م) **تقديرُ الكلام**: إنْ قُلْتَ: **(زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)**، فـ**(زيدٌ)** مُبْتَدأٌ، و**(عاذرٌ)** خَبَرُه (م).

(٢) لم يذكر حدًّا للابتداء، وإنما أتى بالمثال له، والمثل لا يتوصل منها إلى تعرف حقيقة الأشياء، وجرى في ذلك على أكثر عادته في الأبواب؛ قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٢٣).

وعرفه الناظم في «الكافية» (١/ ٣٣٠ الشرح) بقوله:

المُبْتَدَا مرْفوع معنًى ذو خَبَرْ أو وَصْفٌ استَغْنَى بفَاعِلٍ ظَهَرْ [تعريف المبتدأ]

فهو اختصاره؛ صرَّح بحدِّ نوعي المبتدأ. وعرَّفه ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ١٦٥) بقوله: «المبتدأ: اسم صريح أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية =

. . . .

= أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفًى به».

[شرح التعريف] فخرج بـ(**اسم**) الفعل والحرف والجملة؛ أي: إذا أريد بها معانيها، أما إذا أريد بها ألفاظها من حيث هو، وجرد عن المعنى حينئذ جاز الإخبار بها.

فالاسم الصريح: هو ما يقبل لذاته علامة من علامات الأسماء، ويدخل تحته المعرب من الأسماء، أو: هو ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل كقوله: الله ربنا، ومحمد نبينا.

وقوله: (**بمنزلته**) هو المؤول بالصريح؛ وهو ما يحتاج في جعله مُبْتَدأً إلى تأويل كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وهو المصدر المسبك من (أن)، والفعل ﴿تَصُومُواْ﴾؛ أي: صيامكم أو صومكم.

وقد يكون المصدر المؤول مكونًا من (أنَّ)، واسمها وخبرها. فيمكنك أن تقول: عظيم أنَّ ولدى متفوق. والمصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها ـ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

[ما يدخل تحت المؤول بالصريح] ومما يدخل تحت المؤول بالصريح: ما حكى من غير الأسماء، وأسند إليه خبر، نحو:

أ ـ **الفعل باعتبار لفظه، وليس باعتبار دلالته**؛ نحو قولنا: كتب فعلٌ ماضٍ. فلفظ: (كتب) في هذا التركيب أخبر عنه بأنه فعل ماض؛ أي: أسند إليه خبر، فيكون مبتدأ مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ب ـ **الحرف باعتبار لفظه، لا باعتبار ما يفيده أو يعمله ذلك الحرف**، كقولك: (لم) حرف نفي وجزم وقلب. فـ(لم) في هذا التركيب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ج ـ **الجملة المحيكة المراد الإخبار عنها**، كقولنا: الله أكبر نداءٌ للصلاة، فقد أخبرنا عن لفظ (الله أكبر)؛ وهما مبتدأ وخبر ـ بأن هذا اللفظ نداءٌ للصلاة. وكقولنا: لا إله إلا الله كلمةُ الإخلاص. فقد أخبرنا عن لفظ (لا إله إلا الله): بأنه كلمة الإخلاص. فـ(الله أكبر): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

وقوله: (**مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته**): خرج بالمجرد؛ المقرون بها نحو: كان زيد قائمًا، وقال زيد، فلا يقال: زيد مبتدأ، وإنما يقال في الأول: اسم كان، وفي الثاني فاعل. وخرج بـ(**اللفظية**) المعنوية.

وقوله: (**أو بمنزلته**) غير الزائدة أو شبهها. **فالزائدة**: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

فـ﴿خَٰلِقٍ﴾: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره؛ منع من ظهورها =

[١١٤] وأوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، وَالـثَّـانِـي فاعلٌ اغْنَى في (أَسَارٍ ذَانِ؟)(١)
[١١٥] وقِسْ، وكاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ)(٢)

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو ﴿مِنْ﴾. و﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ خبر.
والشبيه بالزائدة، نحو:

لعل أبي المغوار منك قريب

ونحو: رب رجل صالح لقيته.

فـ(لعلَّ) و(ربَّ) حرفا جر شبيه بالزائد، و(أبي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً لأجل حرف جر شبيه بالزائد (قريب) خبر.

[الفرق بين الزائد والشبيه بالزائد]

والفرق بين الزائد والشبيه بالزائد، وإن كان كل منهما لا يتعلق بشيء، أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كـ﴿مِنْ﴾ في الآية، والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه؛ كـ(لعل) في البيت السابق، فإنها تفيد الترجي، فلو حذفت: لم يبق ما يدل عليه.

[المرفوع الذي مسد الخبر]

والصنف المرفوع الذي يسد مسد الخبر: فنحو اسم الفاعل، نحو: أناجح أخواك؟ واسم المفعول، نحو: هل مضروب إخوتك؟ وصيغة المبالغة نحو: ما مِنْحار أصدقاؤك الإبل للضيف، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: هل كريم أخواك؟ واسم تفضيل نحو: هل أحسن في عين زيد الكحلُ منه في عين غيره.

[شروط ما يسد مسد الخبر]

وقد يكون شبيهًا بالوصف ـ وهو المنسوب نحو: أعربي قومك؟ ويشترط في المبتدأ الوصف هذا شرطان:

الأول: أن يتقدمه نفي أو استفهام.

والثاني: أن يكون له مرفوع منفصل يتم به المعنى مع الوصف، فإذا لم يتم به المعنى: لم يصح نحو قولك: أقائم أبواه زيد، فالمرفوع بـ(قائم) وهو (أبواه) لا يمكن أن يكتفى به لإتمام المعنى؛ لأنه مضاف إلى ضمير الغَيْبة، وضمير الغائب لا بد له من اسم ظاهر يوضح مدلوله، ولذلك لم يتم المعنى بالمرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، وبذلك يكون الظاهر (زيد) مبتدأ، والوصف (قائم) خبرًا له، والمرفوع فاعل لاسم الفاعل، وليس سادًّا مسدَّ الخبر.

(١) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وأوَّلُ اللفظيْنِ مُبْتَدأٌ، وثانيهما فَاعِلٌ أَغْنَى عن الخَبَرِ فِي قولِكَ: **(أسارٍ ذانِ)** (م).

(٢) (م) **التقديرُ**: وقدْ يجوزُ نحوُ قولِكَ: **(فائزٌ أولو الرَّشَدِ)**، والمرادُ بنحوِ هَذَا المثالِ: كلُّ وصفٍ وَقَعَ بعدَه مرفوعٌ يُسْتَغْنَى بِهِ ولم تَتَقَدَّمْه أَدَاةُ استفهامٍ ولا أداةُ نفيٍ (م).

[أنواع المبتدأ][ش] ذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المبتدأَ على قِسْمَيْنِ: مُبتدأٍ له خَبَرٌ، و(مبتدأٍ له فاعلٌ)(١)؛ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ(٢)، **فمثالُ الأوَّلِ**: (**زيدٌ عَاذِرٌ [مَنِ اعْتَذَرْ]**(٣))، [والمرادُ به: ما لم يَكُنِ المبتدأُ فيه وَصفًا مُشْتَمِلًا على ما يُذْكَرُ في **القِسم الثاني**](٤)، فـ(زَيْدٌ) مبتدأٌ، و(عاذِرٌ) خَبَرُه، و(مَنِ اعْتَذَرَ) مفعولٌ لـ(عاذِرٌ).

ومثالُ الثاني: (**أَسَارٍ ذَانِ**)، فالهمزةُ للاستفهام، و(**سَارٍ**) مبتدأٌ، و(**ذانِ**) فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ويُقَاسُ على هذا ما كانَ مِثْلَه، وهو: كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ على [استفهامٍ أو نفيٍ(٥)](٦)، نحوُ: [(أقائمٌ الزيدانِ، وما

---

(١) لو قال: (مرفوع) ـ لكان أولى، ليدخل في ذلك: غير الفاعل، فالمراد: مطلق المرفوع.

(٢) ليس المراد أن له خبرًا محذوفًا، وهذا قام مقامه؛ لأنه لا يستحق حينئذٍ خبرًا. بل إنَّهُ أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به؛ لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا لا يُصغّر ولا يوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثنّى ولا يُجمع، ولا يجمع في الفصيح إلا على لغة (**يتعاقبون فيكم ملائكة**) ـ كما في «التسهيل» (١/ ٢٧٢ «شرحه»).

(٣) ليس في (ك). (٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) في (ك): «نفي أو استفهام».

(٦) [لِمَ لم يفرض الناظم المسألة مع غير الاستفهام والنفي؟] هنا سؤال؛ وهو أن يقال: لِمَ لم يفرض الناظم المسألة ـ مع غير الاستفهام والنفي، وقد علم: أن ذلك لأجل الاعتماد، والاعتماد يحصل بغيرهما؛ كالاعتماد على المبتدأ، فهلَّا بين أن (قائم) من قولك: (زيد قائم أبواه) مبتدأ، و(أبواه) فاعل سد مسد الخبر، كما بيَّن ذلك مع الاستفهام والنفي؟
قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٦٠١ ـ ٦٠٢): «**والجواب**: أن ذلك لا يجوز فيما جرى على المبتدأ؛ فإن (قائمًا) وقع نكرة، وحق الخبر أن يكون نكرة فقد وقع في موضعه، وعاد مما تعلق به الضمير على المبتدأ، فلم يجز أن ينوى به غير موضعه؛ لأنه شبه التهيئة والقطع ـ إلى هذا النحو نحا الفارسي في الجواب.
قال: وقد يجاب بجواب آخر: وهو أن الخبر الذي هو قائم إن اعتاد أنه مبتدأ صار من قبيل (قائم الزيدان)؛ لأنه إذ ذاك مقطوع من زيد، والجملة هي الخبر، فصار (قائم أبواه) جملة مستقلة، فلم يبق للمبتدأ الذي هو (قائم) ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفع إذا اعتمد إلا قليلًا.
فإن قيل: لِمَ لا يجوز على ذلك القليل؟

=

قائمٌ الزيدانِ)[١]، فإنْ لم يَعْتمِدِ الوصفُ: لم يَكُنْ مبتدأً، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ ـ إلَّا الأخفشَ[٢]][٣]، ورَفَعَ فاعلًا ظاهرًا كما مُثِّلَ أو ضَميرًا مُنْفَصِلًا نحوُ: (أقائمٌ أنتما)، وتَمَّ الكلامُ به[٤]، فإنْ لم يَتِمَّ [به

= قيل: لا يجوز لما تقدم أولًا للفارسي، فالواجب: ما فعله الناظم من تخصيص ذلك بالنفي والاستفهام، والكلام على سائر مواضع الاعتماد كالكلام هنا، كما لو قلت: أعجبني زيد قائم أبواه، فترفع قائمًا، أو (مررت برجل قائم أبواه)، وتكون الجملة في موضع الحال أو في موضع الصفة».

(١) تقديم وتأخير في (ك).

(٢) وهو الصحيح، واستدلوا لذلك بالقياس والسماع.

أما **القياس**: فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له ـ برز فيها الضمير المرفوع بها نحو: (زيد هند ضاربها هو)، بلا خلافٍ بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها: لم يبرز الضمير؛ بل كنت تقول: (زيد هند يضربها)، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع؛ مع أنه جار مجراه، فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه (أقائم أنتما) وشبهه.

وأما السماع: فكقول الشاعر:

خَليليَّ ما وافٍ بعَهدِي أنتُمَا … إذا لم تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ

وقول الآخر:

فما باسط خيرًا ولا دافع أذى … من النّاس إلّا أنتم آل دارم

«التذييل والتكميل» (٣/ ٢٥٥)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٥١).

(٣) مكانها في (ص)، (س)، (ح): «ما قائم الزيدان». ووضع في (ع) على هذه الفقرة التي بين المعكوفين علامة قبلها وعلامة بعدها، كأنه يشير أنها ليست في بعض النسخ، والله أعلم.

[شروط ما يرفع فاعلًا]

(٤) **(ورَفَعَ)** هَذَا الفعلُ مَعْطُوفٌ بالواوِ عَلَى **(اعْتَمَدَ)** فِي قولِهِ: **(وهو كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ عَلَى استفهام أو نفي)**، وكذلك قَوْلُهُ: **(وتَمَّ الكلامُ به)**، ويَتَحَصَّلُ من ذلك: أنَّهُ قد اشْتَرَطَ فِي الوصفِ الَّذِي يَرْفَعُ فاعلًا؛ يُغْنِي عن الخَبَرِ ثلاثةَ شروطٍ:

أوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى استفهامٍ أو نفيٍ؛ عندَ البَصريِّينَ.

والثاني: أنْ يَكُونَ مرفوعُه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصِلًا، وفي الضَّمِيرِ المنفصِلِ خلافٌ.

والثالِثُ: أنْ يَتِمَّ الكلامُ بمرفوعِهِ المذكورِ (م).

الكلامُ[(١)]](٢): لم يَكُنْ مبتدأً، نحوُ: (أقائمٌ أبواه زَيْدٌ)، فزيدٌ مبتدأٌ [مؤخَّرٌ(٣)، (وأقائمٌ(٤) خَبَرٌ)(٥)] مقدَّمٌ، وأبواه فاعلٌ بقائمٌ، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ (قائمٌ)(٦) مبتدأً؛ لأنَّه لا يُسْتَغْنَى بفاعِلِه حينئذٍ [٣٧/و](٧)؛ إذ لا يُقالُ: (أقائمٌ أَبَوَاهُ) فيَتِمَّ الكلامُ، وكذلك لا يَجُوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذا رَفَعَ ضميرًا مُسْتَتِرًا، فلا يُقالُ(٨) في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ): إنَّ (قاعدًا) مبتدأٌ(٩)، والضميرَ المستترَ فيه فاعلٌ(١٠)؛ أَغْنَى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليسَ بمُنْفَصِلٍ، على أنَّ(١١) في الْمَسْئَلَةِ(١٢) خِلافًا(١٣).

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرفِ: كما مُثِّلَ، أو بالاسمِ:

---

(١) من (ك)، (م).
(٢) في (ك): «الكلام به».
(٣) من (م).
(٤) في (ك): «قائم».
(٥) في (س): «وقائم خبره».
(٦) في (ص): «أقائم».
(٧) لافتقاره لمرجع الضمير؛ فإن علم كأن جرى ذكر زيد فقيل: أقائم أبواه؟ لم يمتنع؛ أفاده الإسقاطي. وقيل: يجوز مطلقًا؛ لأن الاكتفاء بالمرفوع: إنما هو عن الخبر لا مطلقًا. «الخضري» (١/ ٨٩).
(٨) في (ك): «تقول».
(٩) بل (قاعد) معطوف على (قائم) الواقع خبرًا، فإن قلتَ: (أقائم أخواك)؟ وأردت العطف فالقياس: أم قاعد هما؛ بإبراز الضمير، وحكي: أم قاعدان، بالضمير المستتر؛ لأن الألف حرف، قال ابن هشام: فـ**(قاعدان)** مبتدأ لعطفه بـ**(أم)** المتصلة على المبتدأ، وليس له خبر ولا فاعل منفصل، وجاز ذلك: لتوسعهم في الثواني؛ أي: فهو مبتدأ؛ اكتفى بفاعله المستتر؛ توسعًا، فتقييدهم بالبارز جرى على الأصل والغالب، أو أرادوا البارز ولو حكمًا كهذا؛ فإنه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع، وقد يقال: إن التقدير: **(أم هما قاعدان)**، بحذف المبتدأ، فالمعطوف الجملة؛ أفاده الإسقاطي، ومثل ذلك سواء يجري في نحو: **(ما قائم زيد ولا قاعد)**؛ بخلاف مثال الشارح، فإن العطف فيه ليس على وصف مكتف، فتدبر. «الخضري» (١/ ٨٩).
(١٠) ليس في (س)، وكتبت بالحاشية تصحيحًا.
(١١) في (ك): «أنه».
(١٢) كذا رسمها في جميع النسخ.
(١٣) انظر: «الإنصاف» (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

كقولِكَ: كيفَ جالسٌ العَمْرَانِ[(١)][(٢)]؟ وكذلك لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ النفيُ بالحرفِ كما مُثِّلَ، أو بالفعلِ: كقولِكَ: (ليسَ قائمٌ الزيدانِ)، فليسَ: فِعْلٌ ماضٍ[(٣)] ناقصٌ[(٤)]، وقائمٌ: اسمُه[(٥)]، والزيدانِ: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبرِ ليسَ[(٦)]، [وتقولُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)، فـ(غيرُ) مبتدأٌ، و(قائمٌ) مخفوضٌ

---

(١) ضبطها في (ع): بفتح العين وضمها معًا. واقتصر في (ك) على فتحها.

(٢) (م) (**كيفَ**) اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ مِن (**العَمْرَانِ**) الآتِي، و(**جَالِسٌ**) مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(**العَمْرانِ**) فَاعِلٌ بجَالِسٍ أَغْنَى عن الخَبَرِ؛ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى (م).

(٣) في (ح): «ماضي».

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ح).

(٥) في (س)، (ع): «اسم ليس»، وفي (ك): «اسمها».

(٦) إلا أن الوصف بعد (**ليس**) ـ يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يغني عن خبرها، وكذلك (**ما**) الحجازية.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٧٢)، «المقاصد الشافية» (١/ ٥٩٩)، «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٤).

واعترض **الشاطبي**: على الناظم في إدخاله (**ليس**)؛ بقوله: «إن كان في ذلك سماع يقاس عليه: فلا عتب، وإن كان ذلك بالقياس النظري: فهو غير مسلم لأمرين:

أحدهما: أنه أناب مرفوعًا عن منصوب، وهو خبر (ليس) و(ما) الحجازية، وذلك غير موجود في كلام العرب، فإن وجد فبحيث لا يعتد به.

والثاني: أن عمل الصفة في باب اسم الفاعل إنما حصل في موضع قوّى فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد حسب ما مر، ألا ترى أن أقائم الزيدان؟ صار في معنى أيقوم الزيدان؟ وكذلك مع النفي، وإذا كان الأمر كذلك: فدخول النواسخ مناف لتقوية جانب الفعل؛ بل هي مقوية لجانب الاسمية؛ لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر، وعدم قبولها للدخول على الفعل، فلا يسوغ إذا رفع الصفة عند دخول الناسخ، كما لا يسوغ عند التعري من الاعتماد؛ بل هنا أولى أن لا ترفع لتقوية جانب الاسمية فيها، فقربت بذلك من الجوامد.

ووجه ثالث ـ أشار إلى معناه الفارسي ـ: وهو ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر؛ وذلك معدوم النظير، وهذا كله قد نبه عليه ابن خروف، فقال: ولا ينبغي أن يجوز كان قائم زيد، على أن تجعل قائم اسم (كان) و(زيد) فاعلًا يسد مسد الخبر؛ لأنه أناب مرفوعًا عن النصب، وأدخل (كان) على =

بالإضافةِ[١]، و(**الزيدانِ**) فاعلٌ بقائمٌ، وَسَدَّ[٢] مَسَدَّ (خبرِ[٣] (غيرُ))[٤]؛ لأنَّ المعنَى: ما قائمٌ الزيدانِ، فعُومِلَ (غيرُ قائمٍ) معاملةَ: (ما قائِمٌ)، ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَـيْـرُ لَاهٍ عِـدَاكَ فَـاطَّـرِحِ اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٥]

فـ(**غيرُ**) مبتدأٌ، و(**لاهٍ**) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(**عِدَاكَ**) فاعلٌ بـ(**لاهٍ**)

= ما ليس بمبتدأ وخبر، وعلى صفة، وقوى فيها معنى الاسمية وقد رفع بها، هذا ما قال، وفيه ما ذكرت وغيره.

فإن أجيب عن الأول: بأن المنصوب قد ينوب عن المرفوع ـ كما في قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)، وإذا جاز مثل هذا فليجز عكسه.

والثاني: بأن النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه؛ بل ناب عنه غيره. وحكى ابن كيسان عن الكسائي: دخول (إن) على نحو: كل رجل وضيعته، فقالوا: إن كل ثوب وثمنه، وإذا جاز في (إن) مثل هذا فليجز في مسألتنا فيقال: لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس كلام العرب فلا يعتبر به. [النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه]

والذي ينبغي أن يقال في الجواب عن الناظم: أن دخول الناسخ على الصفة مذهب له حسب ما صرَّح به في الشرح، فإياه اتبع في هذا النظم، ويمكن أن يقال: ـ وهو الأولى ـ إن إطلاقه النفي لا يتعين منه دخول ناسخ ينفي به؛ لأن مثل ذلك يتوقف على جوازه ابتداء، وهو لم يتعرض لذلك هنا، فلا يؤخذ له منه مذهب؛ لاحتمال أن يريد نفيًا لا يكون ناسخًا للابتداء».

(١) «لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد على أنه وإن خفض لفظًا فهو في قوة المرفوع لأنه المقصود بالإسناد فكأنه قيل: ما قائم كما أشار له الشارح». «الخضري» (١/ ٨٩).

(٢) في (ك)، (م): «سدّ».

(٣) كتبها بين السطرين في (ك)، وبعدها في (ص): بياض بمقدار كلمة.

(٤) ضبطها في (ع): «خَبَرِ غَيْرُ».

(٥) (م) لم أَقِفْ لهذا الشاهدِ عَلَى نسبةٍ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**غيرُ لاهٍ عِدَاكَ**) حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ (**لَاهٍ**) عن خبرِ المُبْتَدَأ، وَهوَ (**غيرُ**)؛ لأنَّ المبتدأَ المضافَ لاسمِ الفَاعِلِ اسمٌ دالٌّ عَلَى النفيِ، فكأنه (ما) فِي قولِكَ: (ما قائمٌ مُحَمَّدٌ)؛ فالوصفُ مخفوضٌ لفظًا بإضافةِ المُبْتَدَأ إِلَيْهِ، وَهوَ فِي قُوَّةِ المرفوعِ بالابتداءِ (م).

سَدَّ[١] مَسَدَّ خَبَرِ **(غيرُ)**، ومِثْلُه قولُه[٢]:

٣٩ ـ غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[٣]

فـ**(غيرُ)** مبتدأٌ، و**(مأسوفٍ)** مخفوضٌ بالإضافةِ، و**(على زَمَنٍ)** جارٌّ

---

(١) في (ع)، (ص): «وسدّ».

(٢) نسبه العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٢)، لأبي نُوَاسٍ الحَسَنِ بنِ هانئِ بنِ عبدِ الأوَّلِ الحَكَمِيِّ، ولم أجده في «ديوانه».

(٣) (م) البيتُ لأبي نُوَاسٍ ـ كما سبق، وَهوَ: ليسَ ممَّن يُسْتَشْهَدُ بكلامِه، وإنما أَوْرَدَهُ الشارحُ مثالًا للمسألةِ؛ ولهذا قالَ: (ومِثْلُهُ قَوْلُه). وبعدَ هَذَا البيتِ المُمَثَّلِ بِهِ بيتٌ آخَرُ، وهو: [أبو نواس لا يستشهد بشعره]

إِنَّمَا يَرْجُو الحَيَاةَ فَتًى   عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ المِحَنِ

التمثيلُ به: فِي قولِهِ: **(غيرُ مأسوفٍ عَلَى زَمَنٍ)** حَيْثُ أَجْرَى قولَه: **(على زَمَنٍ)** النائبَ عن الفَاعِلِ مُجْرَى الزيدَيْنِ فِي قولِك: **(ما مضروبٌ الزيدانِ)**؛ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ؛ لأنَّ المتضايفَيْنِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، فحيثُ كَانَ نائبُ الفَاعِلِ يَسُدُّ معَ أَحدِهما مَسَدَّ الخَبَرِ فإنَّه يَسُدُّ معَ الآخرِ أيْضًا، وكأنه قالَ: **(ما مأسوفٌ عَلَى زَمَنٍ)**.

هذا **أحدُ توجيهاتٍ** ثلاثةٍ فِي ذَلِكَ ونحوِه، وإليه ذَهَبَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي «أَمَالِيهِ» (١/ ٤٧).

والتوجيهُ الثاني: لابنِ جِنِّيٍّ وابنِ الحاجِبِ [«أماليه» (٢/ ٦٣٧)]، وحاصلُه: أنَّ قولَه: **(غيرُ)** خبرٌ مقدَّمٌ، وأصلُ الكلامِ: (زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمِّ غيرُ مأسوفٍ عليه)، وَهوَ توجيهٌ ليسَ بشيءٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ عليه من التكلُّفاتِ البعيدةِ؛ لأنَّ العبارةَ الواردةَ فِي البيتِ لا تَصِيرُ إِلَى هَذَا إلَّا بتكلُّفٍ كثيرٍ.

والتوجيهُ الثالثُ: لابنِ الخَشَّابِ، وحاصلُه: أنَّ قولَه: **(غيرُ)** خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ تَقْدِيرُهُ (أنا غيرُ...) إلخ، وقولَه: **(مأسوفٍ)** ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ مِثْلُ: (المَيْسُورِ، والمعسورِ، والمجلودِ، والمحلوفِ). وأرادَ بِهِ هنا اسمَ الفَاعِلِ، فكأنه قالَ: (أنا غيرُ آسِفٍ...) إلخ. وانْظُرْ مَا فيه من التكلُّفِ والمشقَّةِ والجَهْدِ.

ومثلُ هَذَا البيتِ والشاهدِ السابقِ: قولُ المُتَنَبِّي يمدحُ بَدْرَ بنَ عَمَّارٍ:

ليسَ بالمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقًا   غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

فغيرُ: مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى مدفوعٍ، والعِرابُ: نائبُ فاعلٍ لمدفوعٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غيرُ (م).

ومجرورٌ في موضِعِ رفعٍ بـ(**مأسوفٍ**)؛ لِنِيَابَتِه مَنابَ الفاعلِ، وقد[١] سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ (**غَيْرُ**).

وسَأَلَ[٢] (أبا الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ وَلَدُهُ)[٣] عن إعرابِ هذا البيتِ: فارْتَبَكَ في إعرابِه[٤]][٥].

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ ـ إلَّا الأخفشَ[٦]: أنَّ هذا الوصفَ لا يكونُ

---

(١) في (ك): «وهو». (٢) في (م): «وقد سأل».

(٣) العبارة في (س)، (ص)، (م): «أبو الفتح ابنُ جني ولدَه» وهو قلبٌ للعبارة. وجاءت في (ك): «أبو الفتح ابن جني والده». وهو تحريف! والصواب المثبت من (ع)، (ح)، فأبو سعد عالي بن عثمان بن جني سأل أباه أبا الفتح عثمان بن جني عنه، كما في «التذييل» لأبي حيّان (٣/ ٢٧٨)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٢/ ٨٦٧).

[جواب ابن جني عن بيت أبي نواس]

(٤) جواب أبي الفتح ابن جني ـ كما في «التذييل» (٣/ ٢٧٨): «أنَّ المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فـ(زمان): مبتدأ، و(ينقضي): صفته، و(غير): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار (الهاء) مؤذنًا بالمحذوف؛ لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه».

قال أبو حيّان: «وهذا التخريج بعيد جدًّا متكلف».

قال أبو الفتح: «وإن شئتَ قلتَ: هو محمول على المعنى، كما حملت (**أقل امرأة تقول ذاك**) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبرًا لأنه مبتدأ، وقد أضفت (أقل) إلى (امرأة)، ووصفت المرأة بـ(تقول ذاك)، كأنك قلت: قل امرأة تقول ذاك، فلم تحتج (أقل) إلى خبر لأنها في معنى (قل). وكذلك حمل على المعنى قول من قال: (**خطيئة يوم لا أراك فيه**) على معنى: يوم خطأ لا أراك فيه. وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو: (**غير لاه عداك**)، فإنه لا يتصور فيه التخريج الأول. ولأبي عمرو بن الحاجب «أماليه» (٢/ ٦٣٧) في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خرَّجه على تخريجي أبي الفتح». انتهى بتصرف.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، وكتبه بالحاشية.

(٦) انظر: «البغداديات»، (ص٤١٦).

مبتدأً؛ إلَّا إذا اعْتَمَدَ على نفيٍ أو استفهامٍ[١]، وذَهَبَ الأخفشُ والكُوفِيُّونَ: إلى عدمِ اشتراطِ ذلكَ؛ فأجازوا (قائمٌ[٢] الزيدانِ)، فـ(قائمٌ): مبتدأٌ، و(الزيدانِ): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ.

---

(١) (م) مَذْهَبُ جماعةٍ مِن النحاةِ: أنَّهُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ الَّذِي يَرْفَعُه الوصفُ المعتمِدُ ـ اسمًا ظاهرًا، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ ضميرًا منفصِلًا، فَإِنْ سُمِعَ مَا ظاهرُه ذَلِكَ: فهو محمولٌ عَلَى أنَّ الوصفَ خبرٌ مقدَّمٌ، والضميرَ مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وعندَ هؤلاءِ: أنكَ إذا قُلْتَ: (أمسافِرٌ أنتَ) ـ صَحَّ هَذَا الكلامُ عربيَّةً، ولكِنْ يَجِبُ أنْ يَكُونَ (مُسَافِرٌ) خَبَرًا مقدَّمًا، و(أنتَ) مُبْتَدأٌ مؤخَّرًا.
والجمهورُ عَلَى أنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ المغنِي عن الخَبَرِ ضميرًا بارزًا، كَمَا يَكُونُ اسمًا ظاهرًا، ولَا مَحَلَّ لإنكارِ ذلك عليهم بعدَ وُرُودِهِ فِي الشعرِ العربيِّ الصحيحِ، وفي القرآنِ الكريمِ: عباراتٌ لا يَجُوزُ فيها عربيَّةً؛ أنْ تُحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرُوا مِن التقديمِ والتأخيرِ، فمِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]؛ إذْ لو جَعَلْتَ ﴿راغب﴾ خَبَرًا مُقَدَّمًا و﴿أَنتَ﴾ مُبْتَدأً مؤخرًا لَلَزِمَ عليه الفصلُ بينَ ﴿راغب﴾ وَمَا يَتَعَلَّقُ به، وَهوَ قَوْلُهُ: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأَجْنَبِيٍّ، وَهوَ ﴿أَنتَ﴾؛ لأنَّ المبتدأَ بالنسبةِ للخبرِ أَجْنَبِيٌّ منه؛ إذ لا عَمَلَ للخبرِ فيه عَلَى الصحيحِ، ولا يَلْزَمُ شيءٌ مِن ذَلِكَ إذا جَعَلْتَ ﴿أَنتَ﴾ فاعلًا؛ لأنَّ الفاعلَ بالنظرِ إِلَى العَامِلِ فيه ليسَ أجنبيًّا مِنه، ونظيرُ الآيةِ الكريمةِ فِي هَذَا وفي عدمِ صِحَّةِ التخريجِ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ: قولُ الشاعرِ:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ

ومثلُه قولُ الآخرِ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقولُ الآخرِ:

فما باسِطٌ خَيْرًا ولا دافِعٌ أَذًى ... عن الناسِ إلَّا أَنْتُمُ آلَ دارِمِ

ولا يَجُوزُ فِي بيتٍ من هذه الأبياتِ الثلاثةِ: أنْ تَجْعَلَ الوصفَ خَبَرًا مقدَّمًا والمرفوعَ بعدَه مبتدأً مؤخرًا، كَمَا لا يَجُوزُ ذلك فِي الشاهدِ الآتِي عَلَى مَا سَتَعْرِفُه؛ لأنَّه يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أنْ يَفُوتَ التطابُقُ بينَ المُبْتَدَأ وخبرِه، وَهوَ شرطٌ لا بُدَّ منه؛ فإنَّ الوصفَ مفردٌ والضميرَ البارزَ للمثنَّى أو للمجموعِ، أَمَّا جَعْلُ الضَّمِيرِ فاعلًا فلا مَحْظُورَ فيه؛ لأنَّ الفاعلَ يَجِبُ إفرادُ عاملِه (م).

(٢) في (ص): «أقائم»، وكشطت الألف.

[اختيار الناظم مذهب الكوفيين في عدم اشتراط الاستفهام أو النفي]

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ[١] بقولِهِ: (**وَقَدْ**[٢] **يَجُوزُ نَحْوُ: فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ**)؛ أي: وقد يَجُوزُ استعمالُ هذا الوصفِ مبتدأً؛ من غيرِ أنْ يَسْبِقَهُ نفيٌ أو استفهامٌ.

وزَعَمَ المصنِّفُ: أنَّ سِيبَوَيْهِ [يُجِيزُ[٣] ذلكَ][٤] (على ضَعْفٍ)[٥][٦].

ومِمَّا وَرَدَ منه[٧] قولُه[٨]:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[٩]

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكن كتبها تحت الكلمة التي قبلها: «المصـ».

(٢) (قد) هنا بمعنى (ربما)، وكذلك عادته: أن يأتي بها للتقليل؛ أي: أنه قد يجوز ـ وهذا قليلًا ـ أن يأتي هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلًا يغني عن الخبر، وإن لم يتقدم نفي ولا استفهام، وذلك نحو: (**فائز أولو الرشد**).

(٣) في (س): «يجوِّز». (٤) في (ص): «يجيزه».

(٥) ليس في (ع).

[استقباح الخليل لقول: «قائم زيد»]

«وذهب الخليل: أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًّا على المبتدأ». يريد: أن قولك: (قائم زيد) قبيح؛ إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله. وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا. قاله السيرافي (٢/ ٤٥٧) بتصرف.

قال أبو علي الفارسي في «التعليقة» (١/ ٢٨١): «قلت لأبي بكر: من أين قَبُحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟.

فقال: لأن الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما؛ لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام.

قال: وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ (أيْ: عَمل ذلك الاسمُ في اسم الفاعلِ)، كما أنه لا يكون مفعولًا؛ (أي: الاسمُ الذي يعملُ فيه ضارِبٌ) في ضارب، حتى يكون محمولًا على غيره؛ (أيْ: يكون اسمُ الفاعل محمولًا على غيره)».

(٦) أي: فهو سماعي. (٧) في (س)، (ك): «فيه».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٩): «قائله: هو زهير بن مسعود الضبي، من بني ضبة بن أدِّ بن عبد مناف بن أدِّ بن طابخة».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: فِي البيتِ شاهدانِ لهذه المسألةِ، وكلاهما فِي قَوْلِهِ: (**فَخَيْرٌ نَحْنُ**). =

فـ(خيرٌ): مبتدأٌ، و(نحنُ): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) [٣٧/ ظ](١) نفيٌ ولا استفهامٌ(٢)(٣).

= أمَّا الأوَّلُ: فإنَّ (نَحْنُ) فَاعِلٌ سدَّ مسدَّ الخَبَرِ، ولم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ - وَهوَ (خيرٌ) - نفيٌ ولا استفهامٌ، وزَعَمَ جماعةٌ مِن النحاةِ - منهم أبو عليٍّ وابنُ خَرُوفٍ - أَنَّهُ لا شاهِدَ فِي هَذَا البيتِ؛ لأنَّ قولَه: (خَيْرٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تَقْدِيرُهُ: (نحنُ خيرٌ...) إلخ، وقولَه: (نحنُ) المذكورُ فِي البيتِ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي خَيْرٌ، وانْظُرْ كيفَ يُلْجَأُ إِلَى تقديرِ شيءٍ وفي الكلامِ مَا يُغْنِي عنه؟!

وأمَّا الشاهِدُ الثاني: فإنَّ (نحنُ) الَّذِي وَقَعَ فاعلًا؛ أَغْنَى عن الخَبَرِ: هو ضَمِيرٌ مُنفصِلٌ، فهو دليلٌ للجمهورِ - عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِن جوازِ كونِ فَاعِلِ الوصفِ المُغْنِي عن الخَبَرِ ضميرًا منفصِلًا، ولا يَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (نحنُ) مبتدأً مؤخَّرًا، ويَكُونَ (خَيْرٌ) خَبَرًا مقدَّمًا؛ إذ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الفصلُ بينَ (خَيْرٌ) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ - وَهوَ قَوْلُهُ: (عندَ الناسِ) - وقولِه: (مِنْكُمْ) - بأجنبيٍّ، فبهذا يَتِمُّ بِهِ استدلالُ الكُوفِيِّينَ؛ عَلَى جوازِ جَعْلِ الوصفِ مبتدأً، وَإِنْ لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ، ويَتِمُّ بِهِ استدلالُ الجمهورِ عَلَى جوازِ أنْ يَكُونَ مرفوعُ الوصفِ المغنِي عن خبرِه ضميرًا بارزًا (م).

(١) في (ح): «خيرًا»، و وضع في (ع) على الراء فتحةً غير منونة، والذي في (س): «الخبرا».

(٢) وقال الخضري في «حاشيته» (١/ ٨٩): «فهو شاذ؛ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد، ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل؛ إلا أن يؤول بأن خير خبر عن (نحن) محذوفة، والمذكورة: تأكيد للضمير في (خير) فلا شاهد فيه».

(٣) قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٤)، ونصه: «ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا، و(نحن): مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(مِنْ)، وهما: كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعًا بخير على الفاعلية: لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤) بقوله: «وما استدل به المصنف: لا حجَّة فيه، أما قوله: فـ(خير نحن)، فـ(خير): خبر مقدم، و(نحن): مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين: أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أن «من «الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي. = [مذهب الكوفيين الخبر هو رافع المبتدأ]

وجُعِلَ من هذا قولُه(١):

٤١ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ(٢) فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ(٣) إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ(٤)

= وأما قوله: (**إن أفعل التفضيل ومن كمضاف ومضاف إليه**) إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يجريا مجراهما. ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولًا للخبر لما ضر هذا الفصل لأنه وقع في شعر. وأيضًا: فقد خرج الأستاذ أبو الحسن بن خروف قوله: (**نحن**)؛ على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله: (**فخير**)، وخير: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: فنحن خير نحن، كما تقول: (أنت قائم أنت).

[لا يفصل بشيء بين المضاف والمضاف إليه]

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/٤٨٧): «قائله رجل من الطائيين؛ لم نقف على اسمه».

(٢) ضبطها في (ع) بفتح اللام، وفي (ص) بكسرها، في هذا الموضع، والوجهان سائغان.

(٣) ضبطها بفتح اللام وكسرها معًا في (ع). ووضع على الهاء ضمة في (س).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ**)؛ حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ خَبِيرٌ عن الخَبَرِ، معَ أَنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ نفيٌ ولا استفهامٌ، هَذَا توجيهُ الكُوفِيِّينَ والأَخْفَشِ للبيتِ؛ ومِن ثَمَّ: لم يَشْتَرِطُوا تَقَدُّمَ النفيِ أو نحوِه عَلَى الوصفِ؛ استنادًا إِلَى هَذَا البيتِ ونحوِه.

ويَرَى البَصْرِيُّونَ ـ مَا عدا الأَخْفَشَ ـ أنَّ قولَه: (**خَبِيرٌ**) خبرٌ مقدَّمٌ، وقولَه: (**بنو**) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وهذا هو الإعرابُ الراجِحُ الَّذِي نَصَرَهُ العلماءُ كافَّةً، فإذا زَعَمَ أحدٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا محظورٌ ـ **وإيضاحُه**: أن شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ أنْ يكونَا متطابقيْنِ: إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وهنا لا تَطَابُقَ بينَهما؛ لأنَّ (**خَبِيرٌ**) مفردٌ، و(**بنو لِهْبٍ**) جمعٌ، فلَزِمَ عَلَى توجيهِ البصريينَ: الإخبارُ عن الجَمْعِ بالمفردِ ـ فالجوابُ عَلَى هَذَا أيسرُ مما تَظُنُّ؛ فإنَّ (**خَبِيرٌ**) فِي هَذَا البيتِ يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والمفردُ والمثنَّى والجمعُ؛ بسببِ كونِهِ عَلَى زِنَةِ المصدرِ، مثلُ: الذَّمِيلِ والصَّهِيلِ، والمصدرُ يُخَبَرُ بِهِ عن الواحدِ والمثنَّى والجَمْعِ بلفظٍ واحدٍ، تقولُ: مُحَمَّدٌ عَدْلٌ، والمُحَمَّدانِ عَدْلٌ، والمُحَمَّدونَ عَدْلٌ، ومِن عادةِ العربِ: أنْ يُعْطُوا الشيءَ الَّذِي يُشْبِهُ شيئًا بعضَ أحكام ذلك الشيءِ؛ تحقيقًا لمُقْتَضَى المشابَهَةِ، وقد وَرَدَتْ صِيغَةُ فَعِيلٍ مُخْبَرًا بها عن الجماعةِ، والدليلُ عَلَى أَنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ: وُرُودُهُ خَبَرًا ظاهرًا عن الجَمْعِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ [التحريم: ٤]. =

فـ(خبيرٌ): مبتدأٌ، و(بنو لِهْبٍ)(١): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ(٢).

[ص][١١٦] والثانِ مُبْتَدًا وذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ(٣) [أحوال الوصف مع مرفوعه]

[ش] الوصفُ معَ الفاعلِ: إما أنْ يَتَطابَقَا (إفرادًا أو تَثْنِيَةً أو جمعًا، أو لا يَتَطابَقَا)(٤)، وهو(٥) قِسمانِ: ممنوعٌ، وجائزٌ.

فإنْ تَطابقا إفرادًا(٦)، نحوُ: (أقائمٌ زيدٌ) جازَ فيه وجهانِ(٧): [التطابق إفرادًا]

= وقولِ الشاعرِ:

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ (م)

(١) ضبطها في (ع): بفتح اللام فقط.

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤): «وما استدل به المصنف ـ أي: ابن مالك ـ لا حجة فيه: أما (خبير بنو لهب) فـ(خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن (خبيرٌ) فعيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ(فعول)، قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]».

(٣) (م) تقديرُ الكلامِ: «إنْ فِي سِوَى الإفرادِ طِبقًا اسْتَقَرَّ، فالثانِ مُبْتَدَأٌ...» إلخ (م).

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ك). (٥) أي: غير المطابق.

(٦) ليس في (ع)، لكنها كتبت فوق الكلمة قبلها بخط آخر.

(٧) (م) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ؛ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليها:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لا يَنْحَصِرُ جوازُ الوجهيْنِ فِي أنْ يَتَطابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا؛ بل مثلُه: مَا إذا كَانَ الوصفُ مما يَسْتَوِي فيه المفردُ والمثنَّى والجمعُ، وَكَانَ المرفوعُ بعدَه واحدًا منها، نحوُ: أَقَتِيلٌ زيدٌ؟ ونحوُ: أَجَرِيحٌ الزيدانِ؟ ونحوُ: أصديقٌ المُحَمَّدُونَ؟

وقدِ **اخْتَلَفَتْ كَلِمَةُ العلماءِ**؛ فيما إذا كَانَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ بعدَه مثنًّى أو مجموعًا؛ **فذَكَرَ قومٌ**: أنَّهُ يَجُوزُ فيه الوجهانِ أَيْضًا، وَذَلِكَ نحوُ: أَقِيَامٌ أخواكَ؟ ونحوُ: أقيامٌ إِخْوَتُكَ؟ وَعَلَى هَذَا تكونُ الصُّوَرُ التي يَجُوزُ فيها الأمرانِ سِتَّ صُوَرٍ: أنْ يَتَطَابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ مِمَّا يَسْتَوِي فيه المفردُ وغيرُه والمرفوعُ مُفْرَدًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ مُثنًّى أو جمعًا.

وذَهَبَ قومٌ ـ منهم الشاطِبِيُّ ـ إِلَى أنَّهُ يَجِبُ فِي الصورتيْنِ الأخيرتيْنِ كونُ الوصفِ =

أحدُهما: أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً وما بعدَه فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، **والثاني**: أنْ يكونَ(١) ما بعدَه مبتدأً مؤخَّرًا، ويكونَ الوصفُ خبرًا مُقَدَّمًا.

ومِنه قولُه تعالى(٢): ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]، فيَجوزُ أنْ يكونَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾(٣): مبتدأً، و﴿أَنتَ﴾: فاعلٌ سَدَّ(٤) مسدَّ الخبرِ، ويَحْتَمِلُ: أنْ يكونَ ﴿أَنتَ﴾ مبتدأً مؤخَّرًا، و﴿أَرَاغِبٌ﴾(٥) خبرًا مقدَّمًا.

= خَبَرًا مقدَّمًا، فتَبْقَى الصُّوَرُ الأربعةُ جائزةَ الوجهيْنِ.

والأمرُ الثاني: أنَّهُ معَ جوازِ الوجهيْنِ فيما ذَكَرْنَا مِن هذه الصورِ؛ فإنَّ جَعْلَ الوصفِ مُبْتَدأً والمرفوعِ بعدَه فاعلًا أَغْنَى عن الخَبَرِ أَرْجَحُ من جَعْلِ الوصفِ خَبَرًا مقدَّمًا؛ وَذَلِكَ لأنَّ جَعْلَه خَبَرًا مُقَدَّمًا فيه الحَمْلُ عَلَى شيءٍ مُخْتَلَفٍ فيه؛ إذ الكُوفِيُّونَ لا يُجَوِّزُونَ تقديمَ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ أصلًا، ومعَ هَذَا: فالتقديمُ والتأخيرُ خلافُ الأصلِ عندَ البَصريِّينَ.

والأمرُ الثالثُ: أنَّ مَحَلَّ جوازِ الوجهيْنِ فيما إذا لم يَمْنَعْ مِن أحدِهما مانعٌ، فإذا مَنَعَ مِن أحدِهما مانعٌ تَعَيَّنَ الآخَرُ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦]، وفي قولِكَ: (أحاضرٌ اليومَ أُخْتُكَ): يَمْتَنِعُ جَعْلُ الوصفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، أمَّا فِي الآيةِ فقدْ ذَكَرَ الشارحُ وجهَ ذَلِكَ فيها، وقد بَيَّنَّاهُ فِيما مَضَى، وَإِنْ يَكُنِ الشارحُ قد ذَكَرَه بعبارةٍ يَدُلُّ ظَاهِرُها عَلَى أَنَّهُ مُرَجَّحٌ لا مُوجَبٌ، وأمَّا المثالُ فلأنَّه يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِ الوصفِ خَبَرًا مقدمًا الإخبارُ بالمذكَّرِ عن المؤنَّثِ، وَهوَ لا يَجُوزُ أصلًا، والفصلُ بينَ الفَاعِلِ والعَامِلِ فيه يُجَوِّزُ تَرْكَ علامةِ التأنيثِ مِن العَامِلِ إذا كَانَ الفَاعِلُ مؤنَّثًا، وفي قولِكَ: (أَفِي دَارِهِ أَبُوكَ) ـ يَمْتَنِعُ جَعْلُ (أبوكَ) فاعلًا؛ لأنَّه يَلْزَمُ عليه عودُ الضَّمِيرِ مِن (في دَارِهِ)؛ عَلَى المتأخِّرِ لفظًا ورُتْبَةً، وَهوَ مُمْتَنِعٌ (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) قد عَرَفْتَ: أنَّ هذه الآيَةَ الكريمةَ لا يَجُوزُ فيها إلَّا وَجْهٌ واحدٌ؛ لأنَّ فيها مَا يَمْنَعُ من تجويزِ الوجهِ الثاني، وَعَلَى هَذَا: فمُرادُ الشارحِ أنَّهُ ممَّا يَجُوزُ فيه الوجهانِ فِي حدِّ ذاتِهِ، معَ قَطْعِ النظرِ عن المانعِ العارضِ الَّذِي يَمْنَعُ أحدَهما، فإذا نَظَرْنَا إِلَى ذَلِكَ المانعِ لم يَجُزْ إلا وجهٌ واحدٌ، ومن هنا: تَعْلَمُ أنَّ قولَ الشارحِ فيما بَعْدُ: **(والأوَّلُ فِي هذه الآيةِ أَوْلَى)** ليسَ دقيقًا، والصوابُ أنْ يقولَ: **(والأوَّلُ فِي هذه الآيةِ واجبٌ، لا يَجُوزُ غَيْرُه)** (م).

(٣) في (ص)، (ك): «راغب». والألف مقحمة في (ع) ظاهرة.

(٤) ليس في (ك)، وأثبتها بالحاشية.

(٥) في (س)، (ك): «وراغب».

والأوَّلُ[١] (في هـذه الآيـةِ أوْلَـى)[٢]؛ لأنَّ قـولَـه: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ معمولٌ[٣] لـ(رَاغِبٌ)، فلا يَلْزَمُ في[٤] **الوجهِ**[٥] **الأوَّلِ**: الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ على هذا التقديرِ فاعلٌ لـ(رَاغِبٌ)، فليسَ بأجنبيٍّ مِنه.

وأمَّا على[٦] **الوجهِ الثاني**: فيَلْزَمُ فيه[٧] الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ أجنبيٌّ مِن (رَاغِبٌ)[٨] على هذا التقديرِ؛ لأنَّه مبتدأٌ، فليسَ لـ(رَاغِبٌ) [عملٌ فيه][٩]؛ (لأنَّه خبرهُ[١٠])[١١]، والخبرُ [٣٨/و] لا يَعْمَلُ في المبتدأِ ـ على الصحيحِ.

[التطابق تثنيةً] وإنْ تَطَابَقَا تَثْنِيَةً، نحوُ: (أقائمانِ الزيدانِ)، أو جَمعًا، نحوُ: (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ): فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ، وهذا معنى قولِ المصنِّفِ[١٢]: **(والثانِ مُبْتدًا [وذَا الوصفِ خبرْ]**[١٣]**)** إلى آخرِ البيتِ؛ أي: والثاني، وهو ما بعدَ الوصفِ، مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ عنه ـ مقدَّمٌ[١٤] عليه إنْ تَطَابَقَا في غيرِ الإفرادِ، وهو التثنيةُ والجمعُ، هذا على المشهورِ من لغةِ العربِ[١٥]، ويَجُوزُ على لُغَةِ **(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)** أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعدَه: فاعلٌ أغنى عن الخبرِ.

---

(١) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «والوجه الأول».
(٢) ليس في (ع)، وكتبت في حاشيتها تصحيحًا.
(٣) في (ص)، (ك)، (ح): «معمول متعلق براغب». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.
(٤) في (ص): «على».
(٥) في (ك): «هذا الوجه».
(٦) ليس في (س).
(٧) من (ع)، (م). ووضع عليها في (ع) علامة نسخة.
(٨) في (ح): «أراغب». في الموضعين.
(٩) في (ص): «فيه عملٌ».
(١٠) في (س)، (م): «خبر».
(١١) ليس في (ح).
(١٢) في (ص)، (ك)، (ح): «الشيخ».
(١٣) من (ع)، (م).
(١٤) في (س)، (ك)، (ح): «تقدم».
(١٥) من وجوب تجريد الوصف؛ كالفعل عن علامة التثنية والجمع.

[عدم التطابق] وإنْ لم يَتَطابَقَا، وهو قسمانِ: (ممتنعٌ وجائزٌ)[١]، كما تَقَدَّمَ، فمثالُ [الوجه الممتنع] الممنوعِ[٢]: (أقائمانِ زيدٌ، وأقائمونَ زيدٌ)، فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، [الجائز] ومثالُ الجائزِ: (أقائمٌ الزيدانِ، وأقائمٌ الزيدونَ)[٣]، وحينئذٍ: يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً[٤]، وما بعدَه: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[٥].

---

(١) من (م). (٢) في (م): «الممتنع».

(٣) تقديم وتأخير في (س). (٤) كتبت بين السطرين في (ك).

(٥) (م) أُحِبُّ أَنْ أُجَلِّيَ لكَ حقيقةَ هذه المسألةِ، وأُبَيِّنَ لكَ عِلَلَهَا وأسبابَهَا ـ بَيَانًا لا يَبْقَى معَه لَبْسٌ عليكَ فِي صورةٍ مِن صُوَرِهَا، وَذَلِكَ البيانُ يَحْتَاجُ إِلَى التقدُّمِ قَبْلَه بشرحِ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: لِمَ جازَ فِي الوصفِ الَّذِي يَقَعُ بعدَه مرفوعٌ: أَنْ يَكُونَ الوصفُ مُبْتَدأً والمرفوعُ بعدَه فاعلًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ خَبَرًا مُقَدَّمًا والمرفوعُ مُبْتَدأً مؤخَّرًا؟

والثاني: عَلَى أيِّ شيءٍ يَسْتَنِدُ تَعَيُّنُ أحدِ هذيْن الوجهيْنِ وامتناعُ الآخَرِ مِنهما؟ أمَّا عن **الأمرِ الأوَّلِ**: فنقولُ لكَ: إنَّ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ ونَحْوَهُما من الأوصافِ قدْ أَشْبَهَتِ الفعلَ نوعَ شَبَهٍ مِن حَيْثُ المعنى؛ لِدَلَالَتِها عَلَى الحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه الفعلُ، وَهِيَ فِي طَبِيعَتِها أسماءٌ تَقْبَلُ علاماتِ الاسمِ، فتَرَدَّدَ أَمْرُها بينَ أنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأسماءِ بالنظرِ إِلَى لَفْظِها، وبينَ أنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأفعالِ فتُسْنَدَ إِلَى مَا بَعْدَها بالنظرِ إِلَى دَلالتِها عَلَى معنَى الفعلِ.

ثُمَّ تَرَجَّحَ ثاني **هذين الوجهيْنِ**؛ بسببِ دخولِ حرفِ النفيِ أو حرفِ الاستفهامِ عليها؛ وَذَلِكَ: لأنَّ الأَصْلَ فِي النفيِ وفي الاستفهامِ أنْ يكونا مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى أوصافِ الذواتِ، لا إِلَى الذواتِ أَنْفُسِها؛ لأنَّ الذواتِ يَقِلُّ أنْ تكونَ مجهولةً، والموضوعُ للدَّلالةِ عَلَى أوصافِ الذواتِ وأحوالِها هو الفعلُ، لا جَرَمَ، كَانَ الأصلُ فِي النفيِ والاستفهامِ: أنْ يكونا عن الفِعْلِ وَمَا هو فِي معناه، ومِن هنا نَفْهَمُ السرَّ فِي اشتراطِ البَصْرِيِّينَ، فِي جَعْلِ الوصفِ مبتدأً والمرفوعِ بعدَه فاعلًا أَغْنَى عن الخَبَرِ ـ تَقَدُّمَ النفيِ والاستفهامِ عليه.

وأمَّا عن **الأمرِ الثاني**: فإنا نُقَرِّرُ لكَ أنَّ النحاةَ بَنَوْا تَجْوِيزَ الوجهيْنِ وتَعَيُّنَ أحدِهما وامتناعَه جَمِيعًا عَلَى أُصُولٍ مُقَرَّرَةٍ ثابتةٍ، فبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ الفَاعِلِ ورافعِه، وبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ المُبْتَدَأ وخبرِه، وبعضُها إِلَى حُكْمٍ عامٍّ للعاملِ والمعمولِ، فالفَاعِلُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ عامِلُه مُجَرَّدًا من علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عَلَى أفصحِ اللغتيْنِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا لم يَجُزْ أنْ يَكُونَ المرفوعُ بعدَه فاعلًا =

[العامل في المبتدأ والخبر]

[ص][١١٧] ورَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا   كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

[ش] مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(١)] وجمهورِ البصريِّينَ: أنَّ المبتدأَ[(٢)] مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأِ، فالعاملُ[(٣)] في المبتدأِ: معنويٌّ، وهو كونُ الاسمِ مجرَّدًا[(٤)] عن العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، وما أَشْبَهَهَا [٣٨/ظ].

= فِي الفُصْحَى. والمُبْتَدَأُ معَ خبرِه تَجِبُ مُطَابَقَتُهما فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا والمرفوعُ بعدَه مُثَنًّى أو مجموعًا: لم يَجُزْ أنْ تَجْعَلَ الوصفَ خَبَرًا والمرفوعَ بعدَه مُبْتَدأً.

وإذا كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا، والمرفوعُ بعدَه مفردًا مثلَه فقدِ اجْتَمَعَ شرطُ الفَاعِلِ مَعَ رافعِهِ وشَرْطُ المُبْتَدَأ مَعَ خبرِه، فيجوزُ الوجهانِ.

ثم إنْ كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا مذكَّرًا والمرفوعُ مُفردًا مؤنَّثًا، فإذا لم يَكُنْ بينَهما فاصلٌ: امْتَنَعَ الكلامُ؛ لأنَّ مطابقةَ المُبْتَدَأ وخبرِه والفَاعِلِ ورافعِه فِي التأنيثِ واجبةٌ حينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ بينَهما فاصلٌ: صَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا، ولم يَصِحَّ جعلُه مُبْتَدأً؛ فإنَّ وُجُوبَ المطابقةِ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ لا تَزُولُ بالفصلِ بينَهما، وصَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا؛ لأنَّ الفصلَ يُبِيحُ فواتَ المطابقةِ فِي التأنيثِ بينَ الفَاعِلِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ التأنيثِ ورافعِه.

وإنْ كَانَ الوصفُ والمرفوعُ مفردَيْنِ مذكَّرَيْنِ، وقد وَقَعَ بعدَهما معمولٌ للوصفِ جازَ أنْ يَكُونَ المرفوعُ فاعلًا، ولم يَجُزْ أنْ يَكُونَ مبتدأً؛ إذْ يَتَرَتَّبُ عَلَى جعلِه مبتدأً أنْ يُفْصَلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ بأجنبيٍّ.

وإذا كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا والمرفوعُ مفردًا: لم يَصِحَّ الكلامُ بَتَّةً، لا عَلَى اللغةِ الفصحَى، ولا عَلَى غيرِ اللغةِ الفصحَى من لغاتِ العربِ؛ لأنَّ شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ ـ وَهوَ التطابُقُ ـ غيرُ موجودٍ، وشرطَ الفَاعِلِ وعامِلِه ـ وَهوَ تَجَرُّدُ العَامِلِ مِن علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ ـ غيرُ موجودٍ، وغيرُ الفُصْحَى: لا تُلْحِقُ علامةَ التثنيةِ أو الجَمْعِ معَ الفَاعِلِ المفردِ (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧).   (٢) في (ك): «الابتداء».

(٣) في (س)، (ك): «والعامل».

[علة كون التجرد عاملًا]

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ جعلتم التجرد عاملًا، وهو عبارة عن عدم العوامل؟.

قيل: لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات. فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع: إنما هي أمارات وعلامات؛ =

واحْتُرِزَ[(١)] بـ(الزائدةِ)[(٢)] من[(٣)] مثلِ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، فـ(بِحَسْبِكَ): مبتدأٌ، وهو مجرَّدٌ عن العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، ولم يَتَجَرَّدْ (عن[(٤)] الزائدةِ)[(٥)]؛ فإنَّ (الباءَ) الداخلةَ عليه زائدةٌ.

واحْتُرِزَ (بِشِبْهِهَا) مِن مثلِ (رُبَّ رَجُلٍ قائمٌ) [فرَجُلٍ: مبتدأٌ، وقائمٌ: خبرُه، ويَدُلُّ على ذلكِ: رفعُ المعطوفِ عليه، نحوُ: (رُبَّ رجلٍ قائمٌ][(٦)] وامرأةٌ)، والعاملُ في الخبرِ: لفظيٌّ، (وهو المبتدأُ، [وهذا هو مذهَبُ سِيبَوَيْهِ][(٧)] ـ رَحِمَه اللهُ[(٨)] تعالى)[(٩)].

= فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر؛ لكنت تصبغ أحدهما مثلًا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصَّبغ في أحدهما كصبغ الآخر؛ فتَبَيَّنَ بهذا: أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا: جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملًا.

فإن قيل: فَلِمَ خص المبتدأ بالرفع دون غيره؟

قيل: لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطِيَ أقوى الحركات، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأوّلُ الأوّلَ.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخْبَر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه. «أسرار العربية» (ص٧٣).

(١) في (ع)، (ص): «واحترزنا».

(٢) في (ح): «بالزيادة»، وفي (م): «بغير الزائدة». وهو المراد على حذف المضاف، وهو كثير غالبٌ.

(٣) في (ك): «عن».

(٤) في (س): «من».

(٥) في (ك)، (ح): «من الزيادة».

(٦) ساقطة في (ك).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (س)، لكن كتب بالحاشية في (س) بخط آخر: «هذا مذهب سيبويه».

(٨) انظر: الإنصاف (١/ ٤٤ ـ ٥١)، و«الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٩).

(٩) ما بين القوسين تقديم وتأخير في (ص).

[من مذهب النحاة في العامل من المبتدأ والخبر]

وذَهَبَ قومٌ - إلى أنَّ العاملَ في المبتدأِ والخبرِ الابتداءُ[١]، فالعاملُ[٢] فيهما: معنويٌّ[٣].

وقيلَ: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداءِ والمبتدأِ[٤].

وقيلَ: تَرَافَعَا. ومعناه: أن الخبرَ رَفَعَ المبتدأَ، (وأنَّ المبتدأَ)[٥] رفَعَ الخبرَ. وأَعْدَلُ هذه المذاهبِ: مذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٦]، وهو[٧] الأوَّلُ، وهذا (الخلافُ ممَّا)[٨] لا طائِلَ فيه[٩].

[تعريف الخبر]

[ص] [١١٨] والخَبَرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَـ(اللَّهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)

[ش] عَرَّفَ المصنِّفُ الخبرَ: بأنه الجزءُ المكمِّلُ للفائدةِ[١٠]، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه يَصْدُقُ على زيدٍ: أنه الجزءُ المتمُّ للفائدةِ[١١]، وقِيلَ في تعريفِه: إنه الجزءُ المنتظِمُ منه معَ المبتدأِ جملةٌ. ولا يَرِدُ الفاعلُ على هذا التعريفِ؛ لأنَّه لا يَنْتَظِمُ مِنه معَ المبتدأِ جملةٌ؛ بل يَنْتَظِمُ منه معَ الفعلِ جملةٌ [٣٩/و].

---

(١) وهو قول ابن السرَّاج في «الأصول» (١/ ٦٨).

(٢) في (ص): «والعامل».

(٣) (م) ضَعَّفُوا هَذَا الرأيَ بأنَّ الابتداءَ عاملٌ معنويٌّ، والعاملُ المعنويُّ: ضعيفٌ، والعاملُ الضعيفُ: لا يَقْوَى عَلَى العملِ فِي معمولَيْنِ (م).

(٤) وهو قول ابن المبرد - في «المقتضب» (٢/ ٩٤).

(٥) في (ك): «والمبتدأ».

(٦) لأنه لا تكلف فيه.

(٧) ليس في (س)؛ بل بحاشيته.

(٨) في (ص)، (ك)، (ح): «من الخلاف الذي».

(٩) قال الخضري (١/ ٩٠): «فيه: أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو: (زيد قائم وعمرو جالس)، إذا قلنا: العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين».

(١٠) والمراد بالفائدة: ما حصل بسبب الوضع أو التأويل.

(١١) يجاب عنه بأن دلالة المقام والتمثيل بقوله: كـ(**الله بَرٌّ والأيادي شاهدة**) - يدلان على اعتبار كون الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ وغير الوصف.

[وخلاصةُ هذا: أنه عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيرِه، والتعريفُ يَنْبَغِي أنْ يكونَ مُخْتَصًّا بالمعرَّفِ دونَ غيرِه][١]. (والله أعلم)[٢].

[أقسام الخبر] [ص] [١١٩] ومفردًا يَأْتِي، ويأتي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

[١٢٠] وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ معنًى اكْتَفَى بِهَا، كَـ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

[ش] يَنْقَسِمُ الخبرُ إلى مفردٍ وجملةٍ[٣]، وسيأتي الكلامُ على المفردِ.

فأمَّا[٤] الجملةُ: فإما أنْ تكونَ هي المبتدأَ في المعنَى أو لا:

فإنْ[٥] لم تَكُنْ هي[٦] المبتدأَ في المعنَى: فلا بدَّ فيها[٧] مِن رابطٍ يَرْبُطُها[٨] بالمبتدأِ[٩]، ....

(١) ليس في أصل (ع)، وفي حاشيتها: أنها من نسخةٍ، وصحح الناسخ بعدها عليه.

(٢) من (س).

(٣) ذكر ابن خروف في «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولذلك اقتصر الناظم عليهما. «التصريح» (١/ ١٦٠).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «وأما». (٥) في (ح): «إن».

(٦) ليس في (س)، (ح). (٧) في (ك): «لها».

(٨) ضبطها بكسر الراء في (ع)، وهما وجهان، فالفعل (ربط): من باب ضرب، ونصر أيضًا.

(٩) (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ خَبَرًا ثلاثةُ شروطٍ:

[ما يشترط في الجملة التي تقع خبرًا] **الأَوَّلُ**: أنْ تكونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بالمُبْتَدَأ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هَذَا الشرطَ، وفَصَّلَ القولَ فيه.

والشرطُ الثاني: ألَّا تكونَ الجُمْلَةُ نِدَائِيَّةً، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدٌ يا أَعْدَلَ الناسِ، عَلَى أنْ يَكُونَ (مُحَمَّدٌ) مبتدأً، وتكونَ جملةُ (يا أَعْدَلَ الناسِ) خَبَرًا عن مُحَمَّدٍ.

الشرطُ الثالثُ: ألا تكونَ جملةُ الخَبَرِ مُصَدَّرَةً بأحدِ الحروفِ: لَكِنْ، وبلْ، وحتَّى.

وقدْ أَجْمَعَ النُّحاةُ عَلَى ضرورةِ استكمالِ جملةِ الخَبَرِ لهذه الشروطِ الثلاثةِ، وزادَ =

وهذا معنى قولِهِ: **(حَاوِيةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهْ[١])**، . . . .

= **ثَعْلَبٌ شرطًا رابعًا**، وهو: أَلَّا تكونَ جملةُ الخَبَرِ قَسَمِيَّةً، وزادَ **ابنُ الأنباريِّ خامسًا** وهو: أَلَّا تكونَ إنشائيَّةً، **والصحيحُ عندَ الجمهورِ**: صِحَّةُ وقوعِ القَسَمِيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ واللهِ إنْ قَصَدْتَهُ لَيُعْطِيَنَّكَ، كَمَا أَنَّ الصحيحَ عندَ الجمهورِ: جَوَازُ وقوعِ الإنشائيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ اضْرِبْهُ. وذَهَبَ **ابنُ السَّرَّاجِ** إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ خَبَرُ المُبْتَدَأ جملةً طَلَبِيَّةً؛ فهو عَلَى تقديرِ قولٍ، فالتقديرُ عندَه فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: زيدٌ مقولٌ فيه: اضْرِبْه؛ تشبيهًا للخبرِ بالنعتِ، وَهوَ غيرُ لازمٍ فِي الخَبَرِ عندَ الجمهورِ، معَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عندَهم فِي النعتِ. **وفَرَّقُوا بينَ الخَبَرِ والنعتِ**: بأنَّ النعتَ يُقْصَدُ منه تمييزُ المنعوتِ وإيضاحُه، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ معلومًا للمخاطَبِ قبلَ التكلُّمِ، والإنشاءُ لا يُعْلَمُ إلا بالتكلُّمِ، وأما الخَبَرُ: فإنَّه يُقْصَدُ منه الحكمُ، فلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ معلومًا من قبلُ؛ بل الأحسنُ أنْ يَكُونَ مجهولًا قبلَ التكلُّمِ لِيُفِيدَ المتكلِّمُ المخاطَبَ مَا لا يَعْرِفُه، وقد وَرَدَ الإخبارُ بالجُمْلَةِ الإنشائيَّةِ فِي قولِ العُذْرِيِّ (انْظُرْ شَرْحَ الشاهدِ رَقْم ٣٠):

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... ودقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

وكلُّ النُّحاةِ أَجازَ رفعَ الاسمِ المشغولِ عنه قبلَ فعلِ الطلبِ، وأجازَ جَعْلَ المخصوصِ بالمدحِ مبتدأً، خَبَرُه جملةُ نِعْمَ وفَاعِلُها، وَهِيَ إنشائيَّةٌ، وسَيُمَثِّلُ المؤلِّفُ فِي هَذَا الموضعِ بمثالٍ منه. فاحْفَظْ ذَلِكَ كُلَّه، وكُنْ مِنه عَلَى ثَبَتٍ (م).

(١) أي: مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ. واعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٣٣) على هذه الجملة بقوله: «وذكر الناظم أن الجملة الواقعة خبرًا تحوي معنى المبتدأ ـ إلا إذا كانت إياه فيكتفي بها، وهذا كلام مبهم؛ فلا يدرى ما معنى تحوي معنى المبتدأ. ولم يفصل هذا المعنى ولم يوضحه، ولا ذكر هل كل جملة يصح الإخبار بها عن المبتدأ أنم يشترط فيها شروط؟». [اعتراض أبي حيان على قوله: «حاوية معنى الذي سيقت له»]

وهنا **أمور ذكرها الشاطبي** في «المقاصد الشافية» (١/ ٦٢٤) وما بعدها مختصرًا:

إحداها: أنه أطلق الجملة ولم يقيدها باسمية دون فعلية، فدلَّ ذلك ـ على أنهما كلتيهما تقعان خبرًا للمبتدأ. وذلك صحيح، فمثال الاسمية قولك: زيد أبوه قائم. ومثال الفعلية: زيد قام أبوه. **وكل واحدة من الجملتين على قسمين**:

قسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ومعنى نحو: زيد هو قائم وزيد قام

وقسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ولما هو من سببه معنى، نحو: زيد أبوه قائم وعمرو خرج أبوه، ويدخل الناسخ النفي كما تقدم، وكل هذا ينتظمه كلام الناظم.

والثانية: أن إطلاقه ينتظم أيضًا جواز وقوع الجملة خبرًا، كانت خبرية أو طلبية =

والرابطُ لها(١):

(١) إما ضميرٌ(٢) ....

= ولا يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب.

والثالثة: أن إطلاقه يقتضي أن الجملة التي هي في الإنشاء والإخبار ذات وجهين؛ وهي جملة القسم والجواب، وكذلك الشرط والجزاء.

والرابعة: أن قوله: **(حاوية معنى الذي سيقت له)** يحتمل تفسيرين:

أحدهما: خاص، وهو أن يريد بذلك المعنى ما يشترطه غيره من اشتمال الجملة على ضمير يعود على المبتدأ؛ فكأنه يقول: وجملة **(حاوية)** ضمير **(الذي سيقت له)** نحو: زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم، وهذا هو الأصل، وإن جاء في الجملة ما ليس بضمير وكان رابطًا فهو قائم مقامه نحو قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وما أشبه ذلك.

والثاني: عام، وهو أن يريد ما هو أعم من الضمير، إذ المقصود: الربط بين الجملة والمبتدأ، وذلك يحصل بالضمير وغيره، ويصدق على الجميع أنه معنى المبتدأ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء:

أحدها: الضمير.

والثاني: اسم الإشارة.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه.

والرابع: الاسم الذي يعم ما تقدم وغير.

والخامس: إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو: زيد قام أبو عبد الله، فهذه خمسة أوجه؛ تضمنها قول الناظم: **(حاوية معنى الذي سيقت له)**.

فإن قيل: أي التفسيرين أولى أن يحمل عليه كلامه؟ قال الشاطبي (١/ ٦٣٤): **فالجواب**: أنه محتمل لهما معًا، لكن الثاني أقرب إلى معنى كلامه لقوله: **(حاوية معنى الذي سيقت له)**، وهذا الكلام لا يعين الضمير من غيره، ولأن مذهبه في غير هذا النظم أن غير الضمير مما تقدم يجري مجراه في الربط، وأيضًا فهو أعم لجمعه لما ذكر غيره من وجوه الربط، فأما في النظر الأصح فالتفسير الأول أولى، وذلك أن ما عدا الضمير لا يتخلص فيه قياس يطرد كاطراد الضمير، ولا ما يقاربه وإن اتفق ذلك فيقيد لا مطلقًا، والناظم قد قال: **(حاوية معنى الذي سيقت له)** بعد قوله: **(ويأتي جملة)** وهذا يقتضي إجراء القياس بإطلاق. وليس كذلك».

(١) من (م)، وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخةٍ.

(٢) لم يتعرض الناظم والشارح لحكم الضمير الذي يربط به حذفًا وإثباتًا، وقد تكلم =

يرجعُ إلى المبتدإِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ[1] أبوه)، وقد يكونُ الضميرُ مقدَّرًا، نحوُ: (السمنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)، التقديرُ: مَنَوَانِ[2] مِنه بدِرْهَم[3].

(٢) أو إشارةٌ إلى المبتدإِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦][4]، في قراءةِ مَن رَفَعَ اللِّبَاسَ.

= عنه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠ ـ ٣١٣) وحاصل ما تضمنه كلامه: أن الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا عنه ـ إما مرفوع أو منصوب أو مجرور.

أما **المرفوع**: فلا يحذف أصلًا، ويدل على ذلك أنه طوى ذكره، فيكون واجب الذكر على الأصل.

أما **المنصوب**: فلا يجوز حذفه إن كان منصوبًا بحرف. وإن كان منصوبًا بفعل أو وصف: جاز حذفه لكنه قليل.

وأما **المجرور**: فإن كان بحرف جار جاز حذفه في ثلاثة مواضع، وإن كان بإضافة: جاز إن كانت الإضافة لفظية. وانظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٨ ـ ١١٢٠)، «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٧ ـ ٤٨)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٩٨٢).

(١) في (ك): «قائم».

(٢) ليس في أصل (ع)، لكن ذكر في حاشيتها: أنها في نسخةٍ.

(٣) من (م).

(٤) (م) هذه الآيةُ الكريمةُ أوَّلُها: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. وقد قُرِئَ فيها فِي السبعةِ بنصبِ ﴿لباس التقوى﴾ وبرفعِه، فأمَّا قراءةُ النصبِ: فعلى العطفِ عَلَى ﴿لِبَاسًا يُوَٰرِي﴾، ولا كلامَ لنا فيها الآنَ، وأما قراءةُ الرفعِ: فيجوزُ فيها عدَّةُ وُجوهٍ من الإعرابِ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ مُبْتَدأً أوَّلَ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيًا، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرَ المُبْتَدَأ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخَبَرِه: فِي مَحلٍّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ الأولِ، وهذا هو الوجهُ الَّذِي خَرَّجَ الشارِحُ وغيرُه من النحاةِ الآيةَ عليه.

والوجهُ الثاني: أنْ يَكُونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بدلًا مِن ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾.

والثالثُ: أنْ يَكُونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ نعتًا لِـ(**لِبَاسِ التقوى**)؛ عَلَى مَا هو مذهَبُ جماعةٍ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرَ المُبْتَدَأ الَّذِي هو ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾. وَعَلَى الوجهيْنِ الثاني والثالثِ لا شاهدَ فِي الآيةِ لِمَا نحنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ الخبرَ فِي هذين الوجهيْنِ مفردٌ لا جملةٌ (م).

(٣) أو تَكرارُ المبتدأِ بلفظِه[١]، وأكثرُ ما يكونُ في مواضِعِ التفخيم[٢][٣]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقد يُسْتَعْمَلُ[٤] في غيرِها، كَقَولِكَ: (زَيْدٌ [مَا زَيْدٌ][٥]).

(٤) أو عُمومٌ يَدْخُلُ تحتَه المبتدأُ، نحوُ: (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وإنْ كانَتِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأَ في المعنَى: لم يَحْتَجْ[٦] إلى[٧] رابطٍ، وهذا[٨] معنَى قولِه: (**وَإِنْ تَكُنْ**[٩]) إلى آخرِ البيتِ؛ أي: وإنْ تَكُنِ الجملةُ إيَّاه؛ أي: المبتدأَ [٣٩/ظ] في المعنى، اكْتَفَى بها عن الرابطِ؛ كقولِهِ: (**نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي**)، فنُطْقِي: مبتدأٌ أوَّلُ[١٠]، والاسمُ الكريمُ: مبتدأٌ ثانٍ، وحَسْبِي: خبرٌ عن المبتدأِ الثاني، (والمبتدأُ الثاني)[١١] وخبرُه: خبرٌ عن المبتدأِ الأوَّلِ، واسْتَغْنَى عن الرابطِ؛ لأنَّ قولَكَ: (اللهُ حسبِي): هو معنى (نُطْقِي)، وكذلك (قولي[١٢]: لا إلَهَ إلَّا اللهُ).

[الخبر المفرد] [ص] [١٢١] والمُفردُ الجامدُ فارِغٌ، وإنْ   يُشْتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ[١٣]

---

(١) ونصَّ سيبويه على ضعفه في «الكتاب» (١/ ٦١)، قال الأعلم ـ كما في «الارتشاف» (٣/ ١١١٦): «إنما يجيء في الشعر».
(٢) ولم يشترطه سيبويه. انظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٦).
(٣) ليس في (ك)، والذي في (س): «موضع».
(٤) في (ك): «تستعمل».
(٥) في (س)، (ك)، (ح): «قائم زيد»، وفي (ص)، (ع): «قائم»، لكن ضرب عليها في (ع)؛ وصحَّحها في الحاشية كالمثبت من (م)، وهو أجود الوجوه.
(٦) في (ك)، (م): «تحتج»، وضبطها في (ع) بضم أولها.
(٧) ليس في (س)، لكنها بالحاشية.
(٨) في (ك): «وهذا هو».
(٩) في (س): «يكن»، وغير منقوطة في (ك).
(١٠) من (ع)، (م).
(١١) في (ك): «وهو».
(١٢) ليس في (س)، (ك)؛ بل ملحقة بحاشيتهما. وهي في نسخة ذكرها في حاشية (ع): «قولك».
(١٣) (م): (**والمُفْرَدُ**) مُبْتَدَأٌ، (**الجَامِدُ**) نعتٌ له، (**فَارِغٌ**) خَبَرُ المُبْتَدَأ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ =

[ش] تَقَدَّمَ الكلامُ في(١) الخبرِ إذَا كانَ جملةً. فأمَّا(٢) المفردُ(٣): فإمَّا أنْ يكونَ جامدًا(٤) أو مُشْتَقًّا(٥)، فإنْ كانَ جامدًا: فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يكونُ [الخبر الجامد]

= قَوْلُهُ: (المُفْرَدُ) مبتدأٌ أوّلَ وقولُه: (الجامِدُ) مبتدأٌ ثانيًا، وقولُه: (فارِغٌ) خبرَ المُبْتَدَأ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبره فِي مَحلِّ رفع خبرِ المُبْتَدَأ الأوّلِ، والرابطُ بينَ جملةِ الخَبَرِ والمُبْتَدَأ الأولِ محذوفٌ، وتقديرُ الكلام عَلَى هذا: والمفردُ الجامِدُ منه فارغٌ، والشاطِبِيُّ يُوجِبُ هَذَا الوجهَ من الإعرابِ؛ لأنَّ الضميرَ المُسْتَتِرَ فِي قولِهِ: (يُشْتَقّ) فِي الوجهِ الأوَّلِ عادَ عَلَى (المُفْرَدُ) الموصوفِ بقولِهِ: (الجامِدُ) بدونِ صِفَتِه؛ إذ لو عادَ عَلَى الموصوفِ وصِفَتِه لكانَ المعنى: إنْ يَكُنِ المفردُ الجامدُ مُشْتَقًّا، وَهوَ كلامٌ غيرُ مستقيم، وزَعَمَ أنَّ عودَ الضَّمِيرِ عَلَى الموصوفِ وحدَه ـ دونَ صِفَتِه ـ خطأٌ، وليسَ كَمَا زُعَمَ، لا جَرَمَ جَوَّزْنَا الوجهيْنِ فِي إعرابِ هذه العبارةِ (م).

(١) في (ص): «على». (٢) في (م): «وأما».

(٣) «الخبرُ المفرد: هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه. **فالأوّلُ**: نحوُ قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(محمَّد نَبِينَا)؛ فالمنطلقُ هو (زيدٌ)، و(محمّدٌ) هو النبي ﷺ. [أنواع الخبر المفرد]

ويُؤيِّد ذلك: أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فقيل: (مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟) لقلت: (هو المنطلقُ)، ولو قيل: (مَن المنطلقُ؟) لقلت: هو زيدٌ. فلمّا جاز تفسيرُ كل واحد منهما بالآخر، دلّ على أنّه هو. وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو، فنحو قولهم: (أبو يوسفَ أبو حَنِيفَة)؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءَه. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ أي: هنَّ كالأُمّهات في حُرْمَةِ التزويج، وليس بأُمّهاتٍ حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، فبقي أن لا تكون أُمَّهاتٍ حقيقةً إلّا الوالداتُ».

«شرح المفصل» (١/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٤) هو ما لم يُشْعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(زيد) فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، وكـ(أسد) إذا أراد به شجاع ـ على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرًا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو (شَجُع) وكـ(صاحب)؛ فإنه وإن كان مشعرًا بمعنى (صحب)؛ لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من (زيد) و(أسد) و(صاحب) عندهم من قبيل الجوامد. **والمشتق**: وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(قائم) فإنه دلَّ على معنى (قام)، إذا أخبر به عن مبتدأ. «الصريح» (١/١٦١).

(٥) اعلم أن الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه أربعة أقسام: مشتق، وجامد، = [تقسيم الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه]

. . . .

= ومشتق أجري مجرى الجامد، وجامد أجري مجرى المشتق، فأما الجامد والمشتق: الذي أجري مجراه فلا يتحملان ضميرًا، الأول نحو: زيد أسد، وعمرو أخ، والثاني نحو: بكر والد، وخالد صاحب. وأما المشتق والجامد الذي أجري مجراه: فإنهما يتحملان الضمير.

[مثال للخبر الذي لا يتحمل ضميرًا وعلة ذلك]

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٠٦): «مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرًا؛ لكونه غير مشتق ولا مؤولًا بمشتق قولك مشيرًا إلى الأسد المعروف: (هذا أسد). فـ(أسد): لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير كقولك مشيرًا إلى رجل شجاع: (هذا أسد)؛ ففي (أسد)؛ حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه معنى الفعل، ولو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: (رأيت رجلًا أسدًا أبوه)، ومنه قول الشاعر:

وليل يقول النّاس من ظلماته ... سواء صحيحات العيون وعورها
كأنّ لنا منه بيوتًا حصينة ... مسوحًا أعاليها وساجًا كسورها

فرفع (الأعالي) و(الكسور) بـ(مسوح) و(ساج)؛ لإقامتهما مقام سود. وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق: كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر كأفعل التفضيل في أكثر الكلام.

وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرًا أو ظاهرًا: جاز أن ينصب بعد ذلك به تمييز أو حال كقول الشاعر:

تخبّرنا بأنّك أحوذيّ ... وأنت البلسكاء بنا لصوقا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا ورفعه ظاهرًا؛ لتأوله بمشتق لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك.

وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، نحو قولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول ـ وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد ـ فعندي استبعاد لإطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه: أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد، عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك له ولا مندوحة عنه؛ كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار فإن ثبت هذا المذكور: فقد كان المحذور، وأمكن أن يقال: معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيّنٌ، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظًا نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلًا نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بدَّ من رفعه ضميرًا. وعرف منه: أن الجامد لا يتحمل ضميرًا إلا عند الكسائي، وأن المشتق والجامد المؤول بالمشتق =

فارغًا من الضميرِ، نحوُ: (زيدٌ أخوكَ)[١] [وإن كان مشتقًّا: تحمل الضمير نحو زيد قائم؛ أي: هو، وهذا (مذهب البصريين][٢].

وذَهَبَ[٣])[٤] الكِسائِيُّ[٥] والرُّمَّانِيُّ[٦] وجماعةٌ ـ إلى أنه[٧] يَتَحَمَّلُ[٨] الضميرَ. التقديرُ[٩] عندَهم: (زيدٌ أخوك هو[١٠]). وأمَّا

= يتحملان الضمير، وأما الجاري مجرى الجامد فلم يتعرض إليه، وكأنه يقول: إذا جرى المشتق مجرى الجامد فحكمه حكمه، وهو قد ذكر الجامد فاكتفى به. «تمهيد القواعد» (٢/ ٩٥٧ ـ ٩٦٨).

(١) «لأنّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة. والذي يتضمَّنُ الضميرَ من الأسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة، كاسم الفاعل، وغيرِه، ممّا ذكرناه. وهذا ليس كذلك، وإنّما الإخبارُ بأنّه مختصٌّ بأُخُوّةِ زيد».

(٢) ما بين المعكوفين من (ص)، (ح)، وحاشية (س) مصححًا.

(٣) في (ع): «ومذهب».

(٤) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (ك): «إذا لم يؤول الجامد بمشتق، فإن أول به، فذهب».

(٥) تابع الشارح الناظم في ذلك، وناقشه فيه ناظر الجيش ـ كما في «تمهيد القواعد» (٢/ ٩٥٩) قال: «نسب المصنف الخلاف في أن الجامد لا يتحمل ضميرًا ـ إلى الكسائي، والذي ذكره النحاة في كتبهم: أن المخالف في ذلك الكوفيون والرماني من البصريين». وقال أبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٠): «ونقل صاحب «الإنصاف»، وصاحب «البسيط»: أنه مذهب الرماني، والكوفيين ـ إلا الكسائي وحده». وقد ذكرها **ابن الأنباري** في «الإنصاف» (١/ ٥٥) قال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريّون إلى أنه لا يتضمّن ضميرًا، وأجمعوا على أنه إذا كان صفة تتضمن الضّمير نحو: زيد قائم، وعمرو حسن، وما أشبه ذلك». ثم ذكر حجَّة كل فريق، ثم رجَّح رأي البصريين.

(٦) انظر: «شرح المفصل» (١/ ٢٠٥)، و«الإنصاف» (١/ ٥٥)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٠)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٤).

(٧) مكانها في (س): «أنه؛ أي: الجامد»، وفي (ص): «أن الجامد».

(٨) في (س): «يحتمل».

(٩) في (ع)، (م): «والتقدير».

(١٠) في (ص): «أي: هو».

البَصريُّونَ[١]: [فقالوا: إما أنْ يكونَ الجامدُ متضمِّنًا][٢] معنَى المشتَقِّ أو [لا[٣]: فإنْ[٤] تَضَمَّنَ][٥] معناه نحوُ: (زيدٌ أسدٌ)؛ أي: شجاعٌ ـ تَحَمَّلَ الضميرَ، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ معناه: لم يَتَحَمَّلِ الضميرَ[٦]، كما مُثِّلَ[٧].

وإنْ كانَ مشتقًّا[٨]: فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يَتَحَمَّلُ الضميرَ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو (هذا ـ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا)[٩]، وهذا الحكمُ إنما هو للمشتَقِّ[١٠] الجاري مجرَى الفعلِ[١١]، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ، وأفعل[١٢] التفضيلِ[١٣].

---

(١) في (ص): «البصريين». ويتأول على معنى: وأما قول البصريين.

(٢) العبارة في (ص)، (ك)، (ح): «ففصلوا بين أنْ يكونَ الجامدُ مضمنًا». والمعنى واحد.

(٣) بعدها في (ع): «يتضمن معناه».

(٤) في (ص)، (ك): «إن».

(٥) في (ح): «لا يتضمن».

(٦) من (م)، وكتبها بخط آخر: في حاشية (ع).

(٧) لأنّ تحمُّلَ الضمير: إنّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق، ولفظِ الفعل، وهو معدومٌ هٰهنا.

[المشتق من الفعل في معنى الفعل]

(٨) وهو المشتق من الفعل؛ نحوَ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفةِ المشبَّهةِ باسم الفاعل، وما كان نحوَ ذلك من الصفات. وذلكَ قولُك: (زيدٌ ضاربٌ)، و(عمرٌو مضروبٌ)، و(خالدٌ حَسَنٌ)، و(محمَّدٌ خيرٌ منك)؛ ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوع بأنّه فاعلٌ لا بدّ منه؛ لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسنَد إليه؛ ولمّا كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصِحّ تقديمُ المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره. قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ٢٠٤): «وهذا هو التحقيقُ».

(٩) ليس في (ع)، وأصل (س)، لكن كتبت بحاشية (س).

(١٠) في (س): «للوصف المشتق»، وفي نسخة ذكرها في حاشية (ع): «للمفرد المشتق».

[أمثلة للجامد الذي ضمن معنى المشتق]

(١١) والجامد الذي ضمن معنى المشتق، نحو: قرشي وأسد، بمعنى شجاع، فحكمه حكم المشتق في تحمله الضمير.

(١٢) في (ع)، (م): «واسم».

(١٣) «والذي يدل على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ: أنّك لو أوْقعت موقعَ المضمر ظاهرًا، =

فأمَّا ما ليسَ جاريًّا مَجْرَى الفعلِ [من المشتقَّاتِ[1]][2]: فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، وذلك كأسماءِ[3] الآلةِ[4]، نحوُ: (مِفتاح)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الفتح)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا [٤٠/و][5] قُلْتَ: (هذا مِفتاحٌ): لم يَكُنْ (في مِفتاح)[6] ضميرٌ، وكذلك ما كانَ على صيغةِ مَفْعَلٍ، وقُصِدَ[7] به الزمانُ أو المكانُ كـ(مَرْمًى)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الرَّمْي)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا قلتَ: (هذا مَرْمَى زيدٍ)، تُرِيدُ مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رَمْيِهِ: كانَ الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

[متى يتحمل المشتق الضمير؟]

وإنما يَتَحَمَّلُ المشتقُّ الجارِي مجرَى الفعلِ الضميرَ[8]: إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا، فإنْ رفَعَه لم يَتَحَمَّلْ ضميرًا، وذلكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلاماهُ)، فغلاماه: مرفوعٌ بقائمٌ، فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا.

[اختلاف النحاة في تحمل الجامد ضميرًا]

وحاصلُ ما ذَكَرَ[9]: أنَّ الجامدَ يَتَحَمَّلُ الضميرَ مطلقًا عندَ الكُوفِيِّينَ، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا عندَ البصريِّينَ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بمُشْتَقٍّ، وأنَّ

= لكان مرفوعًا، نحوَ: (زيدٌ ضارب أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه). وإذا عملتْ في الظاهر لكونه فاعلًا: عملت في المضمر إذا أُسندت إليه لكونه فاعلًا، وذلك من حيث كان الخبرُ في حكم الفعل، من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل، كذلك هذه الأسماءُ.

[الفعل لا يرفع فاعلَيْن]

قال ابن يعيش: «وتحمُّلُ هذه الأشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه، من حيث كان الخبرُ منسوبًا إلى ذلك المضمر. ولو نسبتَه إلى ظاهر، لم يكن فيه ضميرٌ، نحوَ: (زيدٌ ضاربٌ غلامُه)؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن، وكذلك ما كان في حُكمه، وجاريًا مجراه».

(١) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها. في (ع): «الأسماء»، ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٢) في حاشية (س): «في المشتقات». (٣) في (ك): «كاسم».

(٤) وعليه فإطلاق القول: بان المشتق يتحمل ضميرًا ليس بجيد؛ لما ذكره الشارح.

(٥) في (ك): «فإن». (٦) في (م): «فيه».

(٧) ضبطت في (ح) على البناء للمفعول، والذي في (ص): «وقصدت».

(٨) ليس في (ع)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.

(٩) في (س): «ذكره».

المشتَقَّ إنما يَتحَمَّلُ الضميرَ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا[١]، وكانَ جاريًا مَجْرَى الفعلِ، نحوُ: (زيدٌ منطلِقٌ)؛ أي: هو، فإنْ لم يَكُنْ جاريًا مجراه[٢]: لم يَتحَمَّلْ شيئًا، نحوُ: (هذا مِفتاحٌ)، و(هذا مَرْمَى زيدٍ).

[إبـــراز الضمير في الـخـبـر المشتق]

[ص] [١٢٢] وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا[٣]

[ش] إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَن هو له اسْتَتَرَ (الضميرُ فيه)[٤]، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو، [فلو أَتَيْتَ بعدَ المشتَقِّ بـ(هو) ونحوِه، (و[٥] أَبْرَزْتَه)[٦]][٧] فقلتَ: (زيدٌ قائمٌ هو) فقد جَوَّزَ سِيبَوَيْهِ[٨] فيه وجهَيْنِ[٩]؛ **أحدَهما**: أنْ يكونَ (هو) تأكيدًا للضميرِ المستترِ في (قائمٌ)، **والثانِيَ**: أنْ يكونَ فاعلًا بـ(قائمٌ)[١٠]، هذا إذا جَرَى على مَن هو له،

---

(١) في هذا إشارة أن قوله: «فهو ذو ضمير مستكن» ـ ليس على إطلاقه.

(٢) في (ك)، (م): «مَجْرَى الفعلِ».

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَبْرِزْ ضميرَ الخَبَرِ المشتقِّ مُطلقًا؛ إنْ تَلا الخَبَرُ مبتدأً ـ ليسَ معنَى ذَلِكَ الخَبَرِ مُحَصَّلًا لذلكَ المُبْتَدَأ، وقد عَبَّرَ الناظِمُ فِي «الكافيةِ» عن هَذَا المعنى بعبارةٍ سالمةٍ مِن هَذَا الاضْطِرَابِ والقلقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وإنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

في المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ورَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشارَ الشارحُ إِلَى اختيارِ الناظمِ فِي غيرِ الأَلْفِيَّةِ مِن كُتُبِه ـ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ فِي هذه المسألةِ، وأنتَ تَرَاهُ يقولُ فِي آخِرِ هذيْنِ البيتيْنِ عن مذهَبِ الكُوفِيِّينَ: (ورَأْيُهُمْ حَسَنْ) (م).

(٤) في (ص): «فيه الضمير».

(٥) ليس في (ص)، وأصل (ع)، وكتب في حاشيته.

(٦) ليس في (س).

(٧) العبارة في (ك): «فلو أبرزت».

(٨) انظر «الكتاب» (٢/ ٥٣)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٠٨). والتذييل والتكميل» (٤/ ١٦)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٣).

(٩) في (ك): «وجهان».

(١٠) ويظهر الفرق بين التقديرين في التثنية والجمع، فتقول: مررت برجلين مكرميك هما ـ على التأكيد، وبرجلين مكرمك هما ـ على الفاعلية.

[مذهب البصريين: وجوب إبراز الضمير مطلقًا]

فإنْ[١] جرَى على غيرِ مَن هو له، (وهو المرادُ بهذا البيتِ)[٢]، وَجَبَ [٤٠/ظ] إبرازُ الضميرِ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ، فمِثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: (زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو)، ومثالُ ما لم يُؤْمَنْ فيه اللَّبسُ لولا الضميرُ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو)، فيجِبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعيْنِ عندَ البصريينَ، وهذا[٣] [معنى قولِه: **(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)**؛ أي: سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ][٤].

[مذهب الكوفيين: وجواز الإبراز إن خيف اللبس]

وأمَّا الكُوفِيُّونَ[٥][٦] فقالوا: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمرانِ، (كما مَثَّل به[٧] مِن)[٨] (زيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو)[٩]، فإنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بـ(هو)، وإنْ شِئْتَ (لم تأتِ به)[١٠]، وإنْ[١١] خِيفَ اللَّبْسُ: وَجَبَ الإبرازُ، كالمثالِ الثاني؛ فإنك لو لم تأتِ بالضميرِ[١٢]، فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه): لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ فاعلُ الضربِ زيدًا، وأنْ يكونَ عَمْرًا، فلَمَّا أَتَيْتَ بالضميرِ فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو) ـ تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الفاعلَ.

[مذهب المصنف]

واختارَ المصنِّفُ في هذا الكتابِ: مذهَبَ البصريينَ؛ ولهذا قالَ: **(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)**؛ يعني[١٣]: سواءٌ خِيفَ اللَّبسُ أو (لم يُخَفْ)[١٤].

---

(١) في (ك): «فإذا».

(٢) ليس في (س)، وألحق بالحاشية. (٣) في (ك): «وهذا هو».

(٤) العبارة في (س): «المراد بقوله مطلقًا».

(٥) انظر: «المقتضب» (٣/ ٩٣ ـ ٩٤)، و«الإنصاف» (١/ ٥٧ ـ ٥٨)، و«التبيين» (ص٣٥٩ ـ ٣٦٢)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٠)، و«الهمع» (١/ ٩٦).

(٦) في (ك): «الكوفيين». (٧) ليس في (ك).

(٨) في (ص)، (ح): «في مثل». والذي في (م): «كالمثالِ الأوَّلِ، وهو».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في (ص)، (ك)، (ح): «حذفتها». (١١) في (ك): «وإذا».

(١٢) في (ص)، (ح): «به». (١٣) ليس في (س).

(١٤) في (ص): «أُمِن».

واختارَ في غيرِ هذا الكتابِ: مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ[١]، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهَبِهم؛ فمِن هذا (قولُ الشاعرِ[٢])[٣]:

٤٢ - قَوْمِي ذُرَا[٤] الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ[٥]

التقديرُ: بانوها هم، فحَذَفَ الضميرَ لأَمْنِ اللَّبسِ [٤١/و].

[الخبر شبه جملة] [ص] **[١٢٣] وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أو (اسْتَقَرّ)**

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الخبرَ يكونُ مفردًا ويكونُ جملةً، وذكَرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ: أنه يكونُ ظرفًا (أو جارًّا)[٦] ومجرورًا[٧]، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)،

---

(١) قال رحمه الله في «شرح التسهيل» (١/٣٠٨): «وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب». ثم ذكر هذا البيت.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/٤٩٨): «أقول: لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (ص)، (ع)، (ك): «قوله».

(٤) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «ذرى».

(٥) (م) وهذا الَّذِي يَدُلُّ عليه هَذَا البيتُ - من عدم وجوبِ إبرازِ الضَّمِيرِ إذا أُمِنَ الالْتِباسُ، وقَصْرِ وجوبِ إبرازِهِ عَلَى حالةِ الالْتَباسِ - هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ فِي الخَبَرِ والحالِ والنعتِ والصلَةِ، قالُوا فِي جميعِ هذه الأبوابِ: إذا كَانَ واحدٌ مِن هذه الأشياءِ جارِيًا عَلَى غيرِ مَن هو له يُنْظَرُ: فإذا كَانَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ ويُمْكِنُ تَعَيُّنُ صاحبِه مِن غيرِ إبرازِ الضَّمِيرِ؛ فلا يَجِبُ إبرازُه، وإن كَانَ لا يُؤْمَنُ اللَّبسُ واحْتَمَلَ عودُه عَلَى مَن هو له وَعَلَى غيرِ مَن هو له: وَجَبَ إبرازُ الضَّمِيرِ، والبيتُ حُجَّةٌ لهم فِي ذلك.
والبَصريُّونَ يُوجِبُونَ إبرازَ الضَّمِيرِ بكلِّ حالٍ، ويَرَوْنَ مثلَ هَذَا البيتِ غيرَ مُوافِقٍ للقياسِ الَّذِي عليه أكثرُ كلامِ العربِ، فهو عندَهم شاذٌّ. ومِنهم مَن زَعَمَ أنَّ (ذُرا المَجْدِ): ليسَ مُبْتَدأً ثانيًا كَمَا أَعْرَبَه الكُوفِيُّونَ؛ بل هو مَفْعُولٌ بِهِ لوصفٍ محذوفٍ، والوصفُ المذكورُ بعدَه بَدَلٌ من الوصفِ المحذوفِ، وتقديرُ الكلامِ: قَوْمِي بانونَ ذُرا المجدِ بانوها، فالخَبَرُ محذوفٌ، وَهوَ جارٍ عَلَى مَن له، وفي هَذَا من التكلُّفِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(٦) ليس في (س)، وكتبت في (ك): «وجارًّا» ثم ضرب عليها.

[شروط صحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور] (٧) (م) يُشْتَرَطُ لصحَّةِ الإخبارِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ منهما تامًّا، ومعنَى التمامِ: أنْ يُفْهَمَ مِنه مُتَعَلَّقُه المحذوفُ، وإنما يُفْهَمُ مُتَعَلَّقُ كلِّ واحدٍ =

و(زيدٌ في الدارِ)، فكلٌّ مِنهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ(١).

[وأجازَ قومٌ، منهم المصنِّفُ، أن يكونَ ذلك المحذوفُ اسمًا أو فعلًا، نحوُ: (كائنٍ)، أو (اسْتَقَرَّ)، فإنْ قَدَّرْتَ (كائنًا): كانَ مِن قَبِيلِ الخبرِ المفردِ(٢)، وإنْ قَدَّرْتَ (اسْتَقَرَّ): كانَ من قَبيلِ الخبرِ الجملةِ(٣)](٤).

واخْتَلَفَ النحويُّونَ في هذا؛ فذَهَبَ الأخفشُ(٥): إلى أنه مِن قَبِيلِ

= مِنْهُمَا منه فِي حالتَيْنِ:
أُولاهُمَا: أنْ يَكُونَ المُتَعَلِّقُ عامًّا، نحوُ: زيدٌ عندَكَ، وزيدٌ فِي الدارِ.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ المُتَعَلِّقُ خاصًّا، وقد قامَتِ القرينةُ الدَّالَّةُ عليه، كأنْ يقولَ لكَ قائلٌ: زيدٌ مسافرٌ اليومَ وعمرٌو غدًا. فتقولُ له: بل عمرٌو اليومَ وزيدٌ غدًا. وجَعَلَ ابنُ هِشام [«المغني» (ص٥٨٦)] فِي المعنى مِن هَذَا الأخيرِ: قولَه تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: الحرُّ يُقْتَلُ بالحُرِّ والعبدُ يُقْتَلُ بالعبدِ (م).

(١) (م) هٰهنا أمرانِ:
[حكم المتعلق] **الأوَّلُ**: أنَّ المُتَعَلِّقَ يَكُونُ واجبَ الحذفِ إذا كَانَ عامًّا، فأمَّا إذا كَانَ خاصًّا: ففيه تفصيلٌ؛ فَإِنْ قامَتْ قرينةٌ تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ جازَ حَذْفُه وجازَ ذِكْرُه، وَإِنْ لم تَكُنْ هناكَ قرينةٌ تُرْشِدُ إِلَيْهِ وَجَبَ ذِكْرُه، هَذَا مَذْهَبُ الجمهورِ فِي هَذَا الموضوعِ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى جَوَازِ ذِكْرِ المُتَعَلِّقِ إذا كَانَ كونًا عامًّا.
[اختلاف النحاة في تعلق خبر شبه الجملة] **الأمرُ الثاني**: اعْلَمْ أَنَّهُ قدِ اخْتَلَفَ النحاةُ فِي الخَبَرِ: أهو مُتَعَلِّقُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو نفسُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو مجموعُ المُتَعَلِّقِ والظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ؟ فذَهَبَ جمهورُ البَصريِّينَ إِلَى أنَّ الخبرَ هو المجموعُ؛ لِتَوَقُّفِ الفائدةِ عَلَى كلٍّ واحدٍ مِنهما، **والصحيحُ**: الَّذِي نُرَجِّحُه أنَّ الخبرَ هو نفسُ المُتَعَلِّقِ وَحْدَه، وأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ قَيْدٌ له، ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم أَجْمَعُوا عَلَى أنَّ المُتَعَلِّقَ إذا كَانَ خاصًّا فهو الخَبَرُ وحدَه، سواءٌ أكانَ مذكورًا أم كَانَ قد حُذِفَ لقرينةٍ تَدُلُّ عليه، وهذا الخلافُ إنما هو فِي المُتَعَلِّقِ العامِّ، فلْيَكُنْ مِثْلَ الخاصِّ؛ طردًا للبابِ عَلَى وَتيرةٍ واحدةٍ (م).

(٢) في (ك)، (م): «بالمفرد».

(٣) في (ك)، (م): «بالجملة».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٥) انظر: «شرح الجمل» لابن خروف (١/ ٣٩٥)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣١٨)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٢١)، و«المساعد» (١/ ٢٣٦).

المفردِ[١]، وأنَّ كلًّا مِنهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وذلكَ المحذوفُ اسمُ فاعلٍ، التقديرُ[٢]: (زيدٌ كائنٌ[٣]، أو مُسْتَقِرٌّ عندَكَ، أو في الدارِ)، وقد نُسِبَ هذا لِسِيبَوَيْهِ[٤].

وقيلَ: إنهما مِن قَبيلِ الجملةِ[٥]، وإنَّ كلًّا منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو فِعْلٌ، و[٦]التقديرُ: (زيدٌ اسْتَقَرَّ، أو يَسْتَقِرُّ)[٧] ـ عندَكَ، أو في الدارِ)، ونُسِبَ هذا إلى جمهورِ البصريينَ، وإلى سِيبَوَيْهِ أيضًا[٨].

وقيل: يَجُوزُ أنْ يُجْعَلَا مِن قَبيلِ المفردِ، فيكونَ المقدَّرُ مستقرًّا ونحوَه، وأنْ يُجْعَلَا[٩] مِن قَبيلِ الجملةِ، فيكونَ المقدَّرُ[١٠]: (اسْتَقَرَّ) ونحوَه[١١]، وهذا[١٢] ظاهرُ قولِ [٤١/ظ][١٣] المصنِّفِ: (**ناوِينَ معنَى كائنٍ أو اسْتَقَرْ**).

وذَهَبَ أبو بَكْرٍ ابنُ السَّرَّاجِ إلى أنَّ كُلًّا مِن الظرفِ والمجرورِ ـ قِسْمٌ برأسِه، وليسَ مِن قَبِيلِ المفردِ، ولا مِن قَبيلِ الجملةِ، نَقَلَ عنه هذا

---

(١) في (م): «بالمفرد».
(٢) في (م): «والتقدير».
(٣) بعدها في (م): «عندَكَ». وحذفها أجود.
(٤) ونسبه عبد القاهر في «المقتصد» (ص٢٧٧)؛ لسيبويه. قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣١٣): «وأومأ إليه سيبويه».
(٥) في (ك)، (ح): «الجمل».
(٦) ليس في (س).
(٧) مكانها في (ص): «استقر».
(٨) قال ﷺ في «الكتاب» (٢/ ٨٧): «وذلك أنك إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر فيها زيد، وإن لم تذكر فعلًا».
وانظر: «التذييل» (٤/ ٤٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٢١).
(٩) في (س): «جعلا».
(١٠) في (س)، (م): «التقدير».
(١١) هذا القول ذكره ابن عصفور ـ في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٣٤٤)؛ دون عزوه لأحدٍ.
(١٢) في (ص): «وهو».
(١٣) في (ك): «كلام».

المذهَبَ: تلميذُه أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ في (الشِّيرَازِيَّاتِ)(١)(٢)، والحقُّ: خلافُ هذا المذهَبِ، وأنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ(٣)، وذلك المحذوفُ واجبُ الحذفِ، وقد صُرِّحَ به شُذوذًا؛ كقولِه(٤)(٥):

٤٣ ـ لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ(٦)

---

(١) الذي وجدته في «العسكريات» لأبي علي الفارسي قال (ص٨٤) «وقد جعل أبو بكر هذا التأليف ـ في بعض كتبه ـ قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن». وانظر: «شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٣٤٤)، و«الارتشاف» (٣/ ١١١٠)، و«التذييل» (٤/ ٥، ٦)، و«الهمع» (١/ ٣٢١).

(٢) بعدها في (س) كلمة كأنها: «المشهورات».

(٣) الذي في «الأصول» لابن السراج (١/ ٦٣) صريح في أن الظرف لا بدَّ له من متعلق، ومتعلقه: اسم فاعل حيث قال: «أما الظروف من المكان: فنحو قولك: (زيد خلفك)، و(عمرو في الدار)، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف ـ لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظرف من الزمان، فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة. . .».

(٤) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٥١٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) ليس في (س)، والذي في (ح): «في نحو قوله».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كائِنُ)** حَيْثُ صَرَّحَ بِهِ ـ وَهوَ مُتَعَلِّقُ الظرفِ الواقِعِ خَبَرًا ـ شُذُوذًا؛ وَذَلِكَ لأنَّ الأَصْلَ عندَ الجمهورِ أنَّ الخبرَ ـ إذا كَانَ ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا ـ أن يَكُونَ كلٌّ منهما مُتَعَلِّقًا بكونٍ عامٍّ، وَإِنْ يَكُونَ هَذَا الكونُ العامُّ واجبَ الحذفِ، كَمَا قَرَّرَهُ الشارِحُ العَلَّامَةُ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَلَّقُهما كونًا خاصًّا وَجَبَ ذِكْرُه، إِلَّا أَنْ تقومَ قرينةٌ تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ، فَإِنْ قامَتْ هذه القرينةُ جازَ ذِكْرُه وحَذْفُه، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذِكْرُ هَذَا الكونِ العامِّ؛ لِكَوْنِ الذكرِ هو الأَصْلَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ ذِكْرُه فِي هَذَا البيتِ ونحوِه ليسَ شاذًّا. كذلكَ قالُوا.

والذي يَتَّجِهُ للعبدِ الضعيفِ [محيي الدين] ـ عَفَا اللهُ تعالى عنه، وذَكَرَه كثيرٌ مِن أكابرِ العلماءِ: أنَّ (كائنًا، واسْتَقَرَّ) قد يُرَادُ بهما مُجَرَّدُ الحُصولِ والوجودِ، فيَكُونُ كلٌّ مِنْهُمَا كَوْنًا عامًّا واجِبَ الحذفِ، وقد يُرادُ بهما حصولٌ مخصوصٌ؛ كالثباتِ وعدمِ قَبُولِ التحوُّلِ والانتقالِ، ونحوِ ذلكَ، فيَكُونُ كلٌّ مِنْهُمَا كونًا خاصًّا، وحينَئِذٍ =

وكما يَجِبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ إذا وَقَعَا خبرًا، كذلكَ يَجِبُ حذفُه إذا وقَعَا صفةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ الذي عندَكَ، أو في الدارِ)، لكِنْ يَجِبُ في الصلةِ: أنْ يكونَ المحذوفُ فِعلًا. التقديرُ[1]: (جاءَ الذي اسْتَقَرَّ عندَكَ، أو في الدارِ)، وأما الصفةُ والحالُ: فحُكْمُهما حكمُ الخبرِ ـ كما تَقَدَّمَ ذكره[2]. والله تعالى أعلى وأعلم.

[الإخبار باسم الزمان والمكان]

[ص] [١٢٤] ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

[ش] ظرفُ المكانِ يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)، وعن المعنَى، نحوُ: (القِتالُ عندَكَ). وأما ظرفُ الزمانِ: فيَقَعُ[3] خبرًا عن المعنَى منصوبًا، أو[4] مجرورًا بفي، نحوُ: (القتالُ يومَ الجُمُعَةِ، أو في يومِ الجُمُعَةِ)، ولا يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ[5].

= يَجُوزُ ذِكْرُه، و(ثابتٌ) و(ثَبَتَ) بهذه المنزلةِ، فقدْ يُرادُ بهما الوجودُ المطلَقُ الَّذِي هو ضدُّ الانتقالِ، فيكونانِ عامَّيْنِ، وقد يُرادُ بهما القَرارُ وعدمُ قَابِلِيَّةِ الحركةِ مثلًا، وحينَئذٍ يكونانِ خاصَّيْنِ، وبهذا يُرَدُّ عَلَى ابنِ جِنِّيٍّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وبهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ ذِكْرُ (كائنٍ) فِي هَذَا البيتِ وذِكْرُ (مُسْتَقِرٌّ) فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأنَّ المعنَى: أنَّهُ لَمَّا رآه ثابتًا كَمَا لو كَانَ مَوْضِعُه بينَ يَدَيْهِ مِن أَوَّلِ الأمرِ.

(١) في (ع)، (م): «والتقدير».
(٢) ليس في (س)، (ح)، (م).
(٣) في (س): «يقع».
(٤) في (ص)، (س)، (ح): «و».
(٥) المبتدأ على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ.

[المبتدأ الجثة، والحدث] **فالجُثةُ**: ما كان شخصًا مَرئيًّا، والحدثُ: ما كان معنى، نحو المصادر مثل: العِلْم والقُدْرة، فإذا كان المبتدأُ جثَّةً، نحو: (زيدٌ) و(عمرو)، وأردتَ الإخبارَ عنه بالظرف ـ لم يكن لك الظرفُ إلَّا من ظروفِ المكان، نحو قولك: (زيدٌ عِنْدَكَ)، و(عمرٌو خَلْفَكَ). وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا، نحو: (القِتال) و(الخُروج)، جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمان. [علة اشتراط كون المبتدأ جثة] **والعِلَّةُ في ذلك**: أنَّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرتَ باستقرارها في بعضِ الأمكِنة يثبت اختصاصها بذلك المكان =

[قالَ [٤٢/و] المصنِّفُ[(١)]: إلا إذا[(٢)] أفادَ، نحوُ: (الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ[(٣)] رَبِيعٍ). فإنْ لم يُفِدْ: لم يَقَعْ خبرًا عن الجُثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ اليومَ)، وإلى هذا ذَهَبَ قومٌ، منهم المصنِّفُ[(٤)]. (وهو المرادُ بهذا

= مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون مكان؛ مثالُ ذلك قولك: (زيدٌ خَلْفَك) فـ(خلفك) خبرٌ عن (زيدٌ)، وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه (زيدٌ) بأن يكون أمامك، أو يَمِينَك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خصّصتَه بـ(خَلْفَك) استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده. وكذلك (القتالُ أمامَك): يجوز أن يقع في مكان غير ذلك؛ وأمّا ظرف الزمان، فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد؛ لأنَّ الأحداثَ ليست أُمورًا ثابتةً موجودة في كلّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث في وقت دون وقت. فإذا قلت: (القِتالُ اليومَ)، و(الخروج بعدَ غدٍ) ـ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده؛ لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث.
وأما الجُثَثُ: فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ وقلت: (زيدٌ اليومَ)، أو (عمرٌو الساعة)، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد.
فإن قيل: فأنت تقول: (الليلة الهِلالُ)، والهلالُ جثّةٌ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز مثل (زيدٌ اليومَ)؟ **فالجوابُ**: أنّه إنّما جاز في مثلِ (الليلة الهلالُ)؛ على تقدير حذف المضاف، والتقديرُ: الليلة حُدوثُ الهلال، أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: (الشمسُ اليومَ)، أو (القمرُ الليلةَ)، لم يجز إلَّا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: (اليومَ زيدٌ) لمن يتوقَّع وُصولَه وحُضورَه، جاز. «أسرار العربية» (ص٧٧ ـ ٧٨)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٠٨).

(١) في «التسهيل» (١/ ٣١٣ شرحه). (٢) في (ص)، (س): «إن».

(٣) في (س): «شهر».

(٤) ذكر الرضي في «شرح الكافية» (٢١٨ ـ ٢١٩) مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان: [مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان]
أحدها: أن تشبه الجثة المعنى في عدم استمرارها نحو: (الليلة الهلال).
الثاني: أن يعلم إضافة اسم معنى إليه تقديرًا، كقول امرئ القيس:

الـيَـوْمَ خَـمْـرٌ وغـدًا امـرُ =

البيت. وذهب قومٌ[١] إلى المنعِ مطلقًا[٢]][٣]، فإنْ جاءَ شيءٌ مِن ذلكَ: يُؤَوَّلُ، نحوُ قولِهِم: (الهلالُ الليلةَ)[٤]، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ. التقديرُ: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ ربيعٍ. هذا مذهَبُ جمهورِ البصريينَ[٥]. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى جوازِ ذلكَ من غيرِ شُذوذٍ، لكنْ بشرطِ أنْ يُفِيدَ[٦]؛ ....

= أي: شرب خمر.

الثالث: أن يكون اسم العين عامًّا، واسم الزمان خاصًّا نحو: (لا كوكب الليلة)، وأي ليلة لا كوكب فيها، وما عدا ذلك لا يخبر فيه عن الجثة ـ بظرف الزمان.

(١) العبارة فيما بين القوسين في (م): «وذَهَبَ غيرُ هؤلاءِ».

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» (١/١٣٦): «وجميع ظروف الزمان ـ لا تكون ظروفًا للجثث».

(٣) مكانه فيما بين المعكوفين في (ك): «وهو المراد بهذا البيت».

(٤) في (ع)، (م): «الليلة الهلال». والمقصد واحد لا يتغير، فالهلال: المبتدأ سواء تأخر أم تقدم، والظرف: خبره كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «النحويين».

(٦) (م) هُنَا أمرانِ يَحْسُنُ بنا أنْ نُبَيِّنَهُمَا لكَ بَيانًا واضحًا:

[الاسم الذي يقع مبتدأ منحصر في اسم المعنى، واسم الجثة]

الأَوَّلُ: أنَّ الاسمَ الَّذِي يَقَعُ مُبْتَدأً: إمَّا أنْ **يَكُونَ اسمَ معنًى**؛ كالقتلِ والأكلِ والنومِ، وإما أنْ **يَكُونَ اسمَ جُثَّةٍ**، والمرادُ بها: الجِسْمُ ـ عَلَى أيِّ وضعٍ كانَ؛ كزيدٍ والشمسِ والهلالِ والوردِ، والظرفُ الَّذِي يَصِحُّ أنْ يَقَعَ خبرًا، إما أنْ يَكُونَ **اسمَ زمانٍ**: كيومٍ وزمانٍ وشهرٍ ودهرٍ، وإما أنْ يَكُونَ **اسمَ مكانٍ**، نحوُ: عندَ ولَدَى وأمامَ وخَلْفَ. والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ المكانِ ـ يُفِيدُ سواءً أكانَ المخبَرُ عنه اسمَ جُثَّةٍ، أمْ كَانَ المخبَرُ عنه اسمَ معنًى.

والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ ـ يُفِيدُ إذا كَانَ المخبَرُ عنه اسمَ معنًى، فلَمَّا كَانَ الغالِبُ فِي هذه الأحوالِ الثلاثةِ: حُصُولَ الفائدةِ ـ أجازَ الجمهورُ الإخبارَ بظرفِ المكانِ مُطلقًا، وبظرفِ الزمانِ عن اسمِ المعنى بدونِ شرطٍ؛ إعطاءً للجميعِ حُكْمَ الأغلبِ الأكثرِ، ومن أجلِ أنَّ الإخبارَ بالظرفِ المكانيِّ مُطلقًا وبالزمانِ عن اسمِ المعنى ـ مُفيدٌ غالبًا لا دائمًا.

ومعنى هَذَا: أنَّ حصولَ الفائدةِ ليسَ بواجبٍ فِي الإخبارِ حينَئذٍ؛ من أجلِ ذلك اسْتَظْهَرَ جماعةٌ مِن المُحَقِّقِينَ: أنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ إلا إذا حَصَلَتِ الفائدةُ بِهِ =

كقولِكَ: (نحنُ في يوم طيِّبٍ[١]، [وفي شهرٍ][٢] كذا)، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (**وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا**)، فإنْ[٣] لم يُفِدِ امْتَنَعَ، نحوُ: (زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ).

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

[ص] [١٢٥] **ولا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَةْ ... ما لم تُفِدْ[٤] كـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ)**

[١٢٦] **و(هلْ فَتًى فِيكُمْ؟)، (فما خِلٌّ لَنَا)، ... و(رجلٌ مِن الكِرام [٤٢/ظ] عِندَنا) ـ**

[١٢٧] **و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ)، و(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ**

[ش] الأصلُ في المبتدأِ: أنْ يكونَ معرفةً[٥]، وقدْ يكونُ نَكِرَةً، لكِنْ

= فِعلًا، فلو لم تَحْصُلِ الفائدةُ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن المعنَى، نحوُ: (القتالُ زَمانًا)، أو لم تَحْصُلْ مِن الإخبارِ باسمِ المكانِ، نحوُ: (زيدٌ مَكانًا)، ونحوُ: (القتالُ مكانًا): لم يَجُزِ الإخبارُ، وإذنْ: فالمدارُ عندَ هَذَا الفريقِ من العلماءِ عَلَى حُصُولِ الفائدةِ فِي الجميعِ، والغالبُ: أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ عن الجُثَّةِ لا يُفيدُ، وهذا هو السرُّ فِي تخصيصِ الجمهورِ هذه الحالةَ بالنصِّ عليها.

[مواضع حصول الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة]

الأمرُ الثاني: أنَّ الفائدةَ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن اسمِ الجُثَّةِ تَحْصُلُ بأحدِ أمورٍ ثلاثةٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَتَخَصَّصَ اسمُ الزمانِ بوصفٍ أو بإضافةٍ، ويَكُونَ معَ ذَلِكَ مجرورًا بـ(في)، نحوُ قولِكَ: (نحنُ فِي يوم قائظٍ، ونحنُ فِي زمنٍ كلُّه خَيْرٌ وبَرَكَةٌ)، ولا يجوزُ فِي هَذَا إلَّا الجرُّ بـ(في)، فلا يَجُوزُ أنْ تَنْصِبَ الظرفَ، ولو أنَّ نَصْبَه عَلَى تقديرِ (في).

وثانيها: أنْ يَكُونَ الكلامُ عَلَى تقديرِ مضافٍ؛ هو اسمُ معنًى، نحوُ قولِهِم: (الليلةَ الهلالُ)، فإنَّ تقديرَه: الليلةَ طُلُوعُ الهلالِ.

وثالثُها: أنْ يَكُونَ اسمُ الجُثَّةِ ممَّا يُشْبِهُ اسمَ المَعْنَى فِي حُصُولِه وقتًا بعدَ وقتٍ، نحوُ قَوْلِهِم: (**الرُّطَبُ شَهْرَي رَبِيع**)، ويجوزُ فِي هَذَا النوعِ أنْ تَجُرَّه بـ(في)، فتقولَ: (الرُّطَبُ فِي شَهْرَي رَبِيعٍ) (م) بتصرف.

(١) في (ع): «أطيب»، وفي حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في (ع): «أو في شهري». (٣) في (ص): «وإن».

(٤) وفي بعض النسخ (يفد) بالياء، وقد اعتمدها الشاطبي في شرحه (٢/ ٣٥)، وقال الهواري: «تقدير كلامه: ما لم يفد الابتداء بالنكرة، فيجوز» «شرح الهواري» (١/ ٢٧٦).

(٥) (م) المُبْتَدَأُ: محكومٌ عليه، والخَبَرُ: حُكْمٌ، والأصلُ فِي المُبْتَدَأ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى =

بشرطِ أنْ تُفِيدَ[١]، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ[٢] ذَكَرَ المصنِّفُ مِنها سِتَّةً[٣]:

أحدُها: أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ عليها، وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ[٤]،

= الخَبَرِ، والحكمُ عَلَى المجهولِ لا يُفِيدُ؛ لأنَّ ذِكْرَ المجهولِ أَوَّلَ الأمرِ يُورِثُ السامِعَ حَيْرَةً، فتَبْعَثُه عَلَى عَدَمِ الإصغاءِ إِلَى حُكْمِه؛ ومن أجلِ هَذَا: وَجَبَ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ معرفةً حتى يَكُونَ مُعَيَّنًا، أو نكرةً مخصوصةً، ولم يَجِبْ فِي الفَاعِلِ: أنْ يَكُونَ معرفةً ولا نَكِرَةً مخصصةً؛ لأنَّ حُكْمَه ـ وَهوَ المعبَّرُ عنه بالفِعْلِ ـ متقدِّمٌ عليه أَلْبَتَّةَ، فيَتَقَرَّرُ الحكمُ أَوَّلًا فِي ذِهْنِ السامِعِ، ثمَّ يُطْلَبُ له مَحْكُومًا عليه أيًّا كانَ، ومِن هنا تَعْرِفُ الفرقَ بينَ المُبْتَدَأ والفَاعِلِ، معَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا محكومٌ عليه، وكلَّ واحدٍ مِنْهُمَا معَه حُكْمُه، ومن هنا تعرِفُ أَيْضًا السرَّ فِي جوازِ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عليه (م).

(١) في (س): «يفيد» بالياء المثناة، وغير منقوطة في (ح).

[شرط الابتداء بالنكرة حصول الفائدة]

(٢) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٢١): «وإنّما يراد في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره؛ فالكلام جائز، وما لم يفد: فلا معنى له في كلام العرب ولا في كلام غيرهم». وقال (١/ ٦٣): «وحق المبتدأ: أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فقولك: عبد الله أخوك وزيد قائم. وأما ما قارب المعرفة من النكرات: نحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني، وصاحب لزيد جاءني، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه: فلا معنى لنتكلم به، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجل قائم، أو رجل عالم) ـ لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلتَ: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن، لما في ذلك من الفائدة». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٩٢١): «وما ذكره ابن السراج؛ هو الذي اعتبره سيبويه، فإنه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا شيئًا واحدًا؛ وهو حصول الفائدة».

(٣) وذكر منها في «شرح التسهيل» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧): ثمانية عشر.

(٤) (م) مثلُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ الجُمْلَةُ، نحوُ قولِهم: (قَصَدَكَ غُلَامُه رجلٌ)، فـ(رجلٌ) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ (قَصَدَكَ غُلامُه): من الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مقدَّمٍ، والمُسَوِّغُ للابتداءِ بالنكِرَةِ: هو تقديمُ خَبَرِها وَهوَ جملةٌ.

واعْلَمْ أنَّه لا بُدَّ معَ تقديمِ الخَبَرِ وكونِه أحدَ الثلاثةِ: الجملةَ، والظرفَ، والجارَّ =

نحوُ: (فِي الدارِ رجلٌ)، و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ)(١)، فإنْ تَقَدَّمَ وهو غيرُ ظرفٍ ولا [جارٌ و](٢) مجرورٍ: لم يَجُزْ، نحوُ: (قائمٌ رجلٌ).

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ على النكرةِ استفهامٌ(٣)، نحوُ: **(هلْ فَتًى فيكُمْ؟)**.

الثالثُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عليها نَفْيٌ(٤)، نحوُ: **(ما خِلٌّ لنا)**.

= والمجرورَ ـ من أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ المجرورُ، أو مَا أُضِيفَ الظرفُ إِلَيْهِ والمسندُ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ ـ مما يَجُوزُ الإخبارُ عَنْهُ، فلو قلتَ: (فِي دارِ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (عندَ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (ولِدَ له ولدٌ رجلٌ) ـ لم يَصِحَّ (م).

(١) (م) **النَّمِرَةُ** ـ بفتحِ النونِ وكسرِ الميمِ: كِسَاءٌ مُخَطَّطٌ تَلْبَسُهُ الأعرابُ، وجَمْعُهُ: نِمَارٌ (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) (م) اشْتَرَطَ جماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ ـ منهم ابنُ الحاجِبِ ـ لجوازِ الابتداءِ بالنكرةِ بعدَ الاستفهامِ شرطَيْنِ:
الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ حرفُ الاستفهامِ الهمزةَ.
والثاني: أنْ يَكُونَ بعدَه (أم)، نحوُ أنْ تقولَ: أرجلٌ عندَكَ أم امرأةٌ؟ وهذا الاشتراطُ غيرُ صحيحٍ؛ فلهذا بادَرَ الناظِمُ والشارحُ بإظهارِ خلافِه بالمثالِ الَّذِي ذَكَرَاهُ.
فإنْ قلتَ: فلماذا كَانَ تقدُّمُ الاستفهامِ عَلَى النكرةِ مُسَوِّغًا للابتداءِ بها؟
[أنواع الاستفهام] **فالجوابُ**: أنْ نُذَكِّرَكَ بأنَّ الاستفهامَ: إما إنكاريٌّ وإما حقيقيٌّ. أما الاستفهامُ الإنكاريُّ: فهو بمعنَى حرفِ النفيِ، وتَقَدُّمُ حرفُ النفيِ عَلَى النكرةِ يَجْعَلُها عامَّةً، وعمومُ النكرةِ عندَ التحقيقِ: هو المسوِّغُ للابتداءِ بها؛ إذ الممنوعُ: إنما هو الحكمُ عَلَى فردٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، فأمَّا الحكمُ عَلَى جميعِ الأفرادِ: فلا مانعَ منه، وأما الاستفهامُ الحقيقيُّ: فوَجْهُ تسويغِه الحقيقيُّ: أن المقصودَ بِهِ السؤالُ عن فردٍ غيرِ معيَّنٍ يُطْلَبُ بالسؤالِ تَعْيِينُه، وهذا الفردُ غيرُ المُعَيَّنِ شائعٌ فِي جميعِ الأفرادِ، فكأنَّ السؤالَ فِي الحقيقةِ عن الأفرادِ كُلِّهِم، فأَشْبَهَ العمومَ، فالمسوِّغُ: إما العمومُ الحقيقيُّ، وإما العمومُ الشَّبيهُ به (م).

(٤) [وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة] (م) قد عَرَفْتَ ممَّا ذكَرْناه فِي وجهِ تَسويغِ الاستفهامِ الابتداءَ بالنكرةِ: أنَّ الأَصْلَ فيه هو النفيُ؛ لأنَّ النفيَ هو الَّذِي يَجْعَلُ النكرةَ عامَّةً متناوِلَةً جميعَ الأفرادِ، وحَمْلُ الاستفهامِ الحقيقيِّ عليه؛ لأنَّه شَبيهٌ بما هو بمعنَى النفيِ، فالوجهُ فِي النفيِ: هو صيرورةُ النكرةِ عامَّةً (م).

الرابعُ: أنْ تُوصَفَ(١)، نحوُ: **(رجلٌ مِن الكرامِ عندَنا)**.

الخامسُ: أنْ تكونَ عاملةً(٢)، نحوُ: **(رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ)**.

السادسُ: أنْ تكونَ مضافةً، نحوُ: **عَمَلُ برٍّ يَزِينُ**.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ، وقد أَنْهَاهَا [غيرُ المصنِّفِ إلى (نَيِّفٍ وثلاثينَ مَوضِعًا)(٣) وأكثرَ(٤) ....

[ما يشترط في الوصف الذي يسوّغ الابتداء بالنكرة وأنواعه]

(١) (م) يُشْتَرَطُ فِي الوصفِ الَّذِي يُسَوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ: أنْ يَكُونَ مُخَصِّصًا للنَّكِرَةِ، فَإِنْ لم يَكُنِ الوصفُ مُخَصِّصًا للنكرةِ ـ نحوُ أنْ تقولَ: (رجلٌ مِن الناسِ عندَنا) ـ لم يَصِحَّ الابتداءُ بالنكرةِ، والوصفُ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

النوعُ الأَوَّلُ: الوصفُ اللفظيُّ، كمثالِ الناظمِ والشارحِ.

والنوعُ الثاني: الوصفُ التقديريُّ، وَهوَ الَّذِي يَكُونُ مَحْذُوفًا من الكلامِ، لكنَّه عَلَى تقديرِ ذِكْرِه فِي الكلامِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فإنَّ تقديرَ الكلامِ: وطائفةٌ مِن غيرِكم؛ بدليلِ مَا قبلَه، وَهوَ قولُه تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

[ضابط الوصف المعنوي]

والنوعُ الثالثُ: الوصفُ المعنويُّ. **وضابطُه**: أَلَّا يَكُونَ مذكورًا فِي الكلامِ ولا مَحْذُوفًا؛ عَلَى نِيَّةِ الذِّكْرِ، ولكِنَّ صيغةَ النكرةِ تَدُلُّ عليه، ولذلك موضعانِ:

الموضِعُ الأَوَّلُ: أنْ تكونَ النكرةُ عَلَى صيغةِ التصغيرِ، نحوُ قولِكَ: رُجَيْلٌ عندَنا. فإنَّ المعنَى: رجلٌ صغيرٌ عِنْدَنا.

والموضِعُ الثاني: أنْ تكونَ النكرةُ دالَّةً عَلَى التعجُّبِ، نحوُ (ما) التعجبيَّةِ فِي قولِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا). فإنَّ الَّذِي سَوَّغَ الابتداءَ بِمَا التعجُّبيَّةِ وَهِيَ نَكِرَةٌ، كونُ المعنى: (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا)، فهذا الأمرُ الواحدُ ـ وَهوَ كونُ النكرةِ موصوفةً ـ يَشْتَمِلُ عَلَى أربعةِ أنواعٍ (م).

(٢) (م) قد تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ، نحوُ قولِكَ: (ضَرْبٌ الزيدانِ حَسَنٌ) ـ بتنوينِ (ضربٌ)؛ لأنَّه مصدرٌ ـ وَهوَ مُبْتَدَأٌ، و(الزيدانِ): فَاعِلُ المصدرِ، و(حَسَنٌ): خَبَرُ المُبْتَدَأ، وقد تكونُ عاملةً النصبَ ـ كَمَا فِي مثالِ الناظمِ والشارحِ؛ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ للمصدرِ، وقد تكونُ عاملةً الجرَّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ**...» [البخاري (٤٦)]. ومن هَذَا تَعْلَمُ: أنَّ ذِكْرَ الأمرِ الخامسِ يُغْنِي عن ذِكْرِ السادسِ؛ لأنَّ السادسَ نوعٌ منه (م).

(٣) ليس في (ع)، وأثبتها بالحاشية.

(٤) في (ع): «إلى أكثر».

من ذلكَ[(١)][(٢)]، فذَكَرَ هذه الستَّةَ المذكورةَ.

والسابعُ: أنْ تكونَ شرطًا، نحوُ: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ)[(٣)].

الثامِنُ: أنْ تكونَ جوابًا، نحوُ أنْ يقالَ: (**مَن عندَكَ**)؟ فتقولَ: (رجلٌ)، التقديرُ: (رجلٌ عندِي).

التاسعُ: أنْ تكونَ عامَّةً، نحوُ: (كُلٌّ يَمُوتُ).

العاشِرُ: أنْ يُقْصَدَ بها التنويعُ؛ كقولِهِ[(٤)]:

٤٤ ـ فأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرْ[(٥)]

---

(١) (م) قد عَلِمْتَ أنَّ بعضَ الأمورِ السِّتَّةِ يَتَنَوَّعُ كلُّ واحدٍ مِنها إِلَى أنواعٍ، فالذين عَدُّوا أُمُورًا كثيرةً: لم يَكْتَفُوا بذِكْرِ جِنْسٍ يَنْدَرِجُ تَحْتَه الأنواعُ المتعدِّدَةُ، وإنما فَصَّلُوها تَفصيلًا؛ لِئَلَّا يُحْوِجُوا المُبْتَدِئَ إِلَى إجهادِ ذِهْنِه، وسَتَرَى فِي بعضِ مَا يَذْكُرُه الشارحُ زيادةً عَلَى الناظمِ: أَنَّهُ مُنْدَرِجٌ تحتَ مَا ذَكَرَه: كالسابعِ والتاسعِ والثاني عَشَرَ والرابعَ عَشَرَ (م).

(٢) العبارة في أصل (س): «وقد أنهاها غير المصنف إلى أكثر من ذلك»، لكن ضرب عليها، وكتب في حاشيتها بخط مخالف: «بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين».

(٣) (م) كَانَ يُغْنِي عن هَذَا السابعِ ذِكْرُ التاسِعِ؛ لأنَّ الابتداءَ بالشرطِ إنما ساغَ لكونِهِ عامًّا (م).

(٤) هو: امرِئ القَيْسِ في «ديوانه» (ص١٠٩)، ط. صادر.

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ثَوْبٌ**) فِي الموضعيْنِ، حَيْثُ وَقَعَ كلٌّ مِنْهُمَا مُبْتَدأً ـ معَ كونِهِ نَكِرَةً ـ لأنَّه قَصَدَ التنويعَ؛ إذْ جَعَلَ أثوابَه أنواعًا؛ فمِنها نوعٌ أَذْهَلَه حُبُّها فَنَسِيَه، ومِنها نوعٌ قَصَدَ أنْ يَجُرَّهُ عَلَى آثارِ سَيْرِهما لِيُعْفِيَها حتى لا يَعْرِفَهُما أحدٌ، وهذا توجيهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ العلَّامَةُ الشارحُ. وفي البيتِ توجيهانِ آخرانِ، ذَكَرَهما ابنُ هِشامٍ [«المغني» (ص٦١٤)] وأَصْلُهما للأَعْلَمِ:

أحدُهما: أنَّ جُمْلَتَي (نَسِيتُ، وأَجُرْ) لَيْسَتَا خبريْنِ، بل: هُمَا نعتانِ للمبتدأيْنِ، وخبراهما محذوفانِ، والتقديرُ: فمِن أثوابي ثوبٌ مَنْسِيٌّ وثوبٌ مَجْرُورٌ.

والتوجيهُ الثاني: أنَّ الجملتيْنِ خبرانِ، ولكنْ هناكَ نعتانِ محذوفانِ، والتقديرُ: فثوبٌ لي نَسِيتُه، وثوبٌ لي أَجُرُّهُ. وَعَلَى هذين التوجيهَيْنِ: فالمسوِّغُ للابتداءِ بالنكرةِ ـ كَوْنُها موصوفةً. وفي البيتِ روايةٌ أخرَى، وهي:

فثوبًا نَسِيتُ وثوبًا أَجُرْ

=

فقولُه(١): (ثوبٌ) مبتدأٌ، و(لَبِسْتُ) خبرُه، وكذلكَ (ثَوْبٌ(٢) أَجُرُّ).

الحادي عَشَرَ: أنْ تكونَ دعاءً، نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠].

الثاني عَشَرَ: أنْ يكونَ فيها معنَى التعجُّبِ(٣)، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا).

الثالثَ عَشَرَ: أنْ تكونَ خَلَفًا من(٤) موصوفٍ، نحوُ: (مؤمنٌ خيرٌ مِن كافرٍ).

الرابعَ عَشَرَ: أنْ تكونَ مصغَّرةً، نحوُ: (رُجَيْلٌ عِندَنا(٥)؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنَى الوصفِ، تقديرُه: (رجلٌ(٦) حَقِيرٌ عندَنا).

الخامِسَ عَشَرَ: أنْ تكونَ في معنى المحصورِ، نحوُ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، [وشَيءٌ جَاءَ(٧) بِكَ](٨)، التقديرُ: (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ، وما

= بالنصبِ فيهما، عَلَى أنَّ كُلًا منهما مَفْعُولٌ للفعلِ الَّذِي بعدَه، ولا شاهدَ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ، ويُرَجِّحُ هذه الروايةَ عَلَى روايةِ الرفعِ: أنها لا تُحْوِجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، وأنَّ حذفَ الضَّمِيرِ المنصوبِ العائدِ عَلَى المُبْتَدَأ من جملةِ الخَبَرِ - مما لا يُجِيزُه جماعةٌ مِن النحاةِ - مِنهم سِيبَوَيْهِ - إلَّا لضرورةِ الشعرِ (م).

(١) في (ع): «فتقوله». (٢) ليس في (ص)، (ح).

[التنبيه على أن بعض المواضع داخلة في بعض]

(٣) (م) قد عَرَفْتَ أنَّ هَذَا الموضِعَ والذي بعدَه داخلانِ فِي الموضِعِ الرابعِ؛ لأنَّنا بَيَّنَّا لكَ أنَّ الوصفَ: إما لفظيٌّ وإما تقديريٌّ، والتقديريُّ - أعَمُّ من أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو الوصفَ أو الموصوفَ، ومثلُ هَذَا يقالُ فِي الموضِعِ الرابعَ عَشَرَ، وكذلك فِي الموضِعِ الخامِسَ عَشَرَ؛ عَلَى ثانِي الاحتمالَيْنِ، وَكَانَ عَلَى الشارحِ: أَلَّا يَذْكُرَ هذه المواضِعَ؛ تيسيرًا للأمرِ عَلَى الناشئينَ، وقد سارَ ابنُ هِشامٍ فِي «أوضحِه» [(ص٦٠٨ - ٦١٥)]؛ عَلَى ذِكْرِ الأجناسِ العامَّةِ، وبيانِ أنواعِ بعضِها (م).

(٤) في (ح): «عن». (٥) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٦) في (ح): «رجيل». (٧) في (ح)، (ص): «ما جاء بك».

(٨) ما بين المعقوفين ليس في أصل (س)، لكن كتبها بالحاشية: «شيء ما جاء بك إلا شيء»، ثم ضرب عليها، وكتبها كالمثبت، وبعدها علامة التصحيح.

جاءَ بِكَ إلَّا شيءٌ)؛ على **أحدِ القولَيْنِ**[(١)]، **والقولُ**[(٢)] **الثاني**: أنَّ التقديرَ: (شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ، [وشيءٌ عظيمٌ جاءَ بِكَ][(٣)])، فيكونُ داخلًا في قِسْمِ ما جازَ الابتداءُ به: لكونِه موصوفًا [٤٣/و]؛ لأنَّ الوصفَ أعمُّ مِن أنْ يكونَ ظاهرًا أو مقدَّرًا، وهو ـ هاهنا[(٤)] ـ مُقَدَّرٌ.

السادسَ عَشَرَ: أنْ [يَقَعَ قبلَها[(٥)] واوُ][(٦)] الحالِ؛ كقولِهِ[(٧)(٨)]:

٤٥ ـ سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ[(٩)]

---

(١) ينظر: «الكتاب» (١/ ٣٢٩)، و«شرح السيرافي» (٢/ ٢٢٠).

(٢) في (ع): «التقدير».

(٣) ليس في أصل (س)، لكن أثبتها بالحاشية.

(٤) في (ع): «هنا».

(٥) في (ك): «بعدها»، وهو تحريف.

(٦) في (ص): «تقع بعد واو». والمعنى واحد.

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٢٠): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) في (ص): «نحو قوله».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ونَجْمٌ قدْ أَضَاءَ)** حَيْثُ أَتَى بـ**(نَجْمٌ)** مُبْتَدأً ـ معَ كونِه نكرةً ـ لِسَبْقِه بواوِ الحالِ. والذي نُرِيدُ أنْ نُنَبِّهَكَ إِلَيْهِ هُهنا: أنَّ المدارَ فِي التسويغِ عَلَى وقوعِ النكرةِ فِي صدرِ الجُمْلَةِ الحاليَّةِ، سواءٌ أكانَتْ مسبوقةً بواوِ الحالِ كهذا الشاهدِ، أم لم تكُنْ مسبوقةً به، كقولِ شاعرِ الحَمَاسَةِ: (انْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ» (٤/ ١٣٠) بتحقيقِنا):

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيَهَا وأنــهــا لا تَــرَانِــي آخِــرَ الأَبَــدِ
الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وكُـلَّ يَـوْمٍ تَـرَانِـي مُـدْيَـةٌ بِـيَـدِي

الشاهدُ فيهما: قَوْلُهُ: **(مُدْيَةٌ)**؛ فإنَّه مُبْتَدَأٌ معَ كونِه نكرةً، وسَوَّغَ الابتداءَ بِهِ وقوعُه فِي صدرِ جملةِ الحالِ؛ لأنَّ جملةَ (مُدْيَةٌ بيدي) فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ مِن ياءِ المُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ: **(تَرَانِي)**. ويجوزُ أنْ يَكُونَ مثلَ بيتِ الشاهدِ قولُ الشاعرِ:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

فإنَّ الواوَ فِي قولِه: **(وشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي)**: يجوزُ أنْ تكونَ واوَ الحالِ، وشَكْوَى مُبْتَدَأٌ وَهوَ (نكرةٌ)، وعندَ ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المُبْتَدَأ، فإذا أَعْرَبْنَاهُ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ كَانَ مثلَ بيتِ الشاهدِ تمامًا (م).

السابعَ عَشَرَ(١): أنْ [تكونَ معطوفةً(٢)](٣) على معرفةٍ، نحوُ: (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ). **الثامنَ عَشَرَ**: أنْ [تكونَ معطوفةً](٤) على وصفٍ، نحوُ: (تَمِيمِيٌّ ورَجُلٌ في الدارِ).

التاسعَ عَشَرَ: أنْ يُعْطَفَ عليها(٥) موصوفٌ، نحوُ: (رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدارِ).

العِشرونَ: أنْ تكونَ مُبْهَمَةً؛ كقولِ امرِئِ القَيْسِ(٦):

٤٦ ـ مُرَسَّعَةٌ(٧) بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ(٨) يَبْتَغِي أَرْنَبَا(٩)

[بعض المواضع ترجع إلى مسوغ واحد]

(١) (**السَّابعَ عَشَرَ**)، و(**الثامنَ عَشَرَ**)، و(**التاسعَ عَشَرَ**) ـ ترجع إلى مسوغ واحد، وهو: العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء: إما لكونه معرفة، أو نكرة مسوغة؛ لأن العاطف يشرك في الحكم؛ فالصور أربعة، ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة؛ كـ(**رجل وزيد قائمان**). «الخضري» (١/٩٨).

(٢) كانت في (س): «معطوفًا». فأقحم بآخرها حرف الهاء، لتصير: «معطوفة». والتذكير والتأنيث كلاهما سائغ هنا، وكذا الأمر في المواضع الآتية، فتأمل!

(٣) في (ح): «يكون معطوفًا».

(٤) في (ح)، (ص): «يكون معطوفًا»، وفي (س): «تكون معطوفًا».

(٥) في (س)، (ح)، (ص): «عليه». (٦) في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٧) في (ك): «مرسغة».

(٨) في (ح): «عسيم». حيث كانوا يقولون في الجاهلية: من علق كعب أرنب لم يصبه عين ولا سحر وكانت عليه واقية من الجن؛ لأن الجن تهرب منها للحيض ولا تمتطيها ـ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/٢١١).

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مُرَسَّعَةٌ**)؛ فإنَّها نكرةٌ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، وقدْ سَوَّغَ الابتداءَ بها: إبهامُها، ومعنى ذَلِكَ: أنَّ المتكلِّمَ قَصَدَ الإبهامَ بهذه النكرةِ، ولم يَكُنْ له غَرَضٌ فِي البيانِ والتعيينِ أو تقليلِ الشيوعِ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الإبهامَ قد يَكُونُ مِن مقاصِدِ البُلَغاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لا يُرِيدُ مُرَسَّعَةً دونَ مُرَسَّعَةٍ؟ وهذا معنى قَصْدِ الإبهامِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.
واعْلَمْ أنَّ الاستشهادَ بهذا البيتِ لا يَتِمُّ إلا عَلَى روايةِ: (**مُرَسَّعَةٌ**) بتشديدِ السينِ مفتوحةً وبرفعِها، وتفسيرِها بما ذَكَرْنَا، وقد رُوِيَتْ بتشديدِ السينِ مكسورةً، ومعناها: الرجلُ الَّذِي فَسَدَ مُؤْقُ عينِه، **وَعَلَى هَذَا**: تُرْوَى بالرفعِ والنصبِ، فَرَفْعُها: عَلَى أنها =

الحادي والعشرونَ(١): أنْ تَقَعَ بعدَ (لولا(٢))؛ كقولِهِ(٣):

٤٧ ـ **لَوْلَا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى(٤) كُلُّ ذِي مِقَةٍ   لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ(٥) لِلظَّعَنِ(٦)**

الثاني والعشرونَ(٧): أنْ تَقَعَ بعدَ (فاءِ) الجزاءِ؛ كقولِهِم: (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ(٨) ـ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ(٩)(١٠)).

= خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو مُرَسَّعَةٌ؛ أي: البُوهَةُ السابقُ مُرَسَّعَةٌ، ونصبُها: عَلَى أنها صفةٌ لـ(بُوهَةً) فِي البيتِ السابقِ مِن بابِ الوصفِ بالمفردِ، ولا شاهدَ فِي البيتِ لِمَا نحنُ فيه الآنَ ـ عَلَى إحدَى هاتيْنِ الروايتيْنِ (م).

(١) في (ح): «عشرين».

(٢) كتب بعده في حاشية (ك): «لا».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٠٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) في (ح): «لأوذي».   (٥) في (ح): «عطاياهن».

(٦) (م) لم يَنْسُبُوا هَذَا الشاهدَ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ. **والشاهدُ فيه:** قَوْلُهُ: (**اصْطِبَارٌ**) فإنَّه مُبْتَدَأٌ ـ معَ كونِه نكرةً ـ والمسوِّغُ لوقوعِه مُبْتَدأً وقوعُه بعدَ (**لولا**). وإنما كَانَ وقوعُ النكرةِ بعدَ (**لولا**) مسوِّغًا للابتداءِ بها؛ لأنَّ (**لولا**) تَسْتَدْعِي جوابًا يَكُونُ مُعَلَّقًا عَلَى جملةِ الشرطِ التي يَقَعُ المُبْتَدَأُ فيها نكرةً، فيَكُونُ ذلك سَبَبًا فِي تقليلِ شُيُوعِ هذه النكرةِ.

(٧) في (ح): «عشرين».

(٨) ضبطها في (س): بكسر العين ـ في الموضعين، ورسمت في (ع): «غيري».

(٩) (م) هَذَا مِن أمثالِ العربِ، والعَيْرُ ـ بفتحِ فسكونٍ ـ هو الحِمارُ، والرِّبَاطُ ـ بزِنَةِ كِتابٍ ـ مَا تُشَدُّ بِهِ الدَّابَّةُ، ويقالُ: قَطَعَ الظبيُ رِبَاطَه، ويُرِيدُونَ قَطَعَ حِبالَتَهُ، يُضْرَبُ للرضا بالحاضرِ وعَدَمِ الأسفِ عَلَى الغائبِ، والاستشهادُ بِهِ فِي قولِهِ: (فعَيْرٌ)؛ حَيْثُ وَقَعَ مُبْتَدأً ـ معَ كونِه نكرةً ـ لِكونِه واقعًا بعدَ الفاءِ الواقعةِ فِي جوابِ الشرطِ. وانْظُرْ هَذَا المَثَلَ فِي «مَجْمَعِ الأمثالِ» للمَيْدَانِيِّ (١/ ٢١) طبع بولاق رَقْم (٨٢) فِي (١/ ٢٥) بتحقيقنا، وانْظُرْه فِي: («جَمْهَرَةِ الأمثالِ» لأبي هِلالٍ العَسْكَرِيِّ (١/ ٨١) بهامشِ «مَجْمَعِ الأمثالِ» طبع الخيرية)، ورَوَاهُ هناك: (**إنْ هَلَكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ**). وقالَ بعدَ روايتِه: يُضْرَبُ مثلًا للشيءِ يُقْدَرُ عَلَى العِوَضِ مِنه؛ فيُسْتَخَفُّ بفَقْدِهِ. ونحوُ هَذَا المَثَلِ فِي المعنَى: قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

هـلْ وَصْـلُ عَـزَّةَ إِلَّا وَصْـلُ غَـانِيَـةٍ   فِي وَصْلِ غَانِيَةٍ مِن وَصْلِهَا بَدَلُ؟

(١٠) في (ع): «الرهط» وفي (ك): «الرهن».

الثالثُ والعشرونَ[1]: أنْ تَدْخُلَ[2] على النكرةِ (لامُ) الابتداءِ، نحوُ: (لَرجلٌ قائمٌ).

الرابعُ والعشرون[3]: أنْ تكونَ بعدَ[4] (كمِ) الخَبَرِيَّةِ، [نحوُ قولِهِ[5][6]][7]:

٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[8]

---

(١) في (ح): «عشرين».
(٢) في (س)، (ح): «يدخل».
(٣) في (ح): «عشرين».
(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) هو الفَرَزْدَق في «ديوانه» (ص٣٦١).
(٦) ليس في (س)، (ع).
(٧) في (ح): «كقوله».
(٨) (م) (كَمْ) يجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً، وَأنْ تكونَ خبريَّةً، (عَمَّةٌ) يجوزُ فيها وفي (خَالَةٌ) المعطوفةِ عليها الحركاتُ الثلاثُ: [أحوال (عمة مع (كم) في البيت ثلاثة]

أمَّا الجرُّ: فعلى أن (كَمْ) خبريَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدإٍ، وخبرُه جملةُ (**حَلَبَتْ**)، و(**عَمَّةٍ**): تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الخبريَّةِ مَجْرُورٌ ـ كَمَا هو معلومٌ، و(**خالةٍ**): مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **النصبُ**: فعلى أن (**كم**) استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدإٍ، وخبرُه جملةُ (**حَلَبَتْ**) أَيْضًا، و(**عَمَّةً**): تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الاستفهاميَّةِ مَنْصُوبٌ ـ كَمَا هو معلومٌ، وخالةً مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **الرفعُ**: فعلى أنَّ كمْ خبريَّةٌ أو استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ نصبِ ظرفٍ مُتَعَلِّقٍ بـ(**حَلَبَتْ**)، أو مَفْعُولٌ مطلَقٌ عامِلُه (**حَلَبَ**) الآتِي، وَعَلَى هذين يَكُونُ قَوْلُهُ: (**عَمَّةٌ**) مُبْتَدأً، وقولُه: (**لَكَ**) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ له، وجملةُ (**قَدْ حَلَبَتْ**) فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرِه، وتمييزُ (**كَمْ**) عَلَى هَذَا الوجهِ محذوفٌ، وَهِيَ ـ عَلَى مَا عَرَفْتَ ـ يجوزُ أنْ تكونَ خبريَّةً فيُقَدَّرَ تمييزُها مجرورًا، ويجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً فيُقَدَّرَ تمييزُها منصوبًا.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَمَّةٌ**) عَلَى روايةِ الرفعِ؛ حَيْثُ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، معَ كونِها نكرةً؛ لوقوعِها بعد كم الخبريَّةِ، كذا قالَ الشارِحُ العلَّامَةُ، وأنتَ خَبيرٌ بعدَ مَا ذَكَرْنَاهُ لكَ فِي الإعرابِ أنَّ (**عَمَّةٌ**) عَلَى أيِّ الوجوهِ موصوفةٌ بمُتَعَلِّقِ الجارِّ والمجرورِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**لكَ**)، وبِفَدْعَاءُ المحذوفُ الَّذِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ وصفُ (**خالةٌ**) به، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ المسوِّغُ فِي هَذَا البيتِ وقوعَ النكرةِ بعدَ (**كم**) الخبريَّةِ، وإنما هو وصفُ النكرةِ، وبَحَثْتُ عن شاهدٍ فيه الابتداءُ بالنكرةِ بعدَ (**كمِ**) الخبريَّةِ، ولا مُسَوِّغَ فيه =

وقد أَنْهَى (بعضُ المتأخِّرينَ[١] ذلكَ)[٢] ـ إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعًا[٣][٤]، . . . .

= سِوَى ذلك، فلم أُوَفَّقْ للعُثُورِ عليه.

(١) قال الخضري (١/ ١٠٠): «هو: بهاء الدين بن النحاس، ومن جملة ما ذكره كما في «النكت»: أن يراد بالنكرة واحد مخصوص؛ كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: «رجل اختار لنفسه أمرًا؛ فما يريدون؟» [«أحمد في فضائل الصحابة» (٣٧٢)]. ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح، لكن يمكن جعله خبرًا لمحذوف، والباقي مستغنًى عنه، أو باطل؛ فانظره».

(٢) في (ص): «ذلك بعض المتأخرين».

(٣) كتب في حاشية (ص) ما نصه: «أنهاها شيخنا العِناني ـ [كأنه يعني: الشيخ النحوي شهاب الدين أبو العباس: أحمد بن محمد بن علي العناني (ت٧٧٦هـ)؛ تلميذ أبي حيّان الأندلسي] ـ إلى نيِّف وأربعين، وصحَّحه».

[المسوغات التي ذكرها الشارح راجعة إلى العموم والخصوص]

(٤) جميع المسوغات راجعة إلى العموم والخصوص، قال أبو حيان في «نهاية الإعراب في علم التصريف والإعراب»:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ والتَّعْمِيمِ

قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٣): «ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار، لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما: التخصيص والتعميم».

قال الخضري (١/ ١٠٠): «وجرى عليه في «الشذور» (ص٢٣٥) «شرحه» وغيره، وقال في «المغني» (ص٦٠٨): لم يعوّل المتقدمون إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون: أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها فتتبعوها فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة. **والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور**: تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل، وفي أول الحال، وقد علمت شرح ذلك.

الثامن: أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جرادة، ومؤمن خير من كافر. وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان.

التاسع: كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت.

العاشر: كونها بعد (إذا) الفجائية؛ كـ(خرجت فإذا رجل بالباب). وزاد الأشموني في خمسة: وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء، أو كم الخبرية، أو كونها جوابًا، أو مبهمة. فهذه خمسة عشر، ترك منها شارحنا: الثامن والتاسع والعاشر، وزاد =

وما لم أَذْكُرْه منها: أَسْقَطْتُه[١] لرجوعِه إلى ما ذَكَرْتُه، أو: [لأنَّه ليسَ بصحيحٍ][٢].

[تقديم الخبر جوازًا] [ص][١٢٨] والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لَا ضَرَرَا

[ش] الأصلُ[٣] تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبرِ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنَى للمبتدأِ، فاسْتَحَقَّ التأخيرَ كالوصفِ[٤][٥]، ويَجُوزُ تقديمُه إذا لم يَحْصُلْ [بذلكَ[٦] لَبْسٌ][٧] [أو نحوُه][٨] [على ما سَيُبَيَّنُ[٩]]،

= عليها اثنين: الحصر والتنويع، وباقي ما ذكره متداخل.
ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلًا أو نائبه في المعنى؛ نحو كريم يوفي بوعده، وجارية ضربت. وزاد بعضهم: كونها في معنى الأمر كـ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]، ويمكن دخوله في معنى الفعل، أو: يؤتى بها للمناقضة؛ كرجل قائم ـ لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين، وقد نظمتها، فقلت:

مُسَوغَات ابتدا منكورُهم صِفَةٌ   عطفُ عُموم وَمَعْنَى الفِعْلِ مَعَ عَمَل
حَصْرٌ وخَرْقٌ وَتَنْوِيعٌ حَقِيقَتُهُ   أَوْ بَدْءُ حالٍ جَوَابٌ للسُّؤَالِ يَلي
أَوْ بَعْدَ لَوْلَا وَكَمْ لَامَ ابتَدا وَإذا   تَقْدِيمُ إخبارُهُ الإبهامُ فانْتَهِل
كَذَا إرَادَةُ مَخْصُوصٍ مُنَاقِضة   أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلا مَعْنًى فَلا تَحِل».

(١) في (س): «أسقطه».
(٢) في (ح): «لكونه غير صحيح».
(٣) أي: الغالب الكثير.
(٤) وأيضًا: المبتدأ محكوم عليه، فحقه: التقديم ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به. «التصريح» (١/ ١٧٠).
[علة امتناع تقديم الوصف] (٥) وإنما امتنع تقديم الوصف دونه؛ لأنه تابع من كل وجه حتَّى في التعريف والتنكير والإعراب الحاصل والمتجدد، ولا كذلك الخبر، وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال. «الخضري» (١/ ١٠٠).
(٦) في (ع): «به».
(٧) العبارة في (ك)، (ح)، (ص): «بتقديمه ضرر؛ أي: لبس».
(٨) في (ك): «ونحوه».
(٩) في (ك): «سيتبيَّن»، وفي (ح): «سنبيِّن».

فتقولُ[١]][٢]: قائمٌ زيدٌ، [وقائمٌ[٣] أبوه زيدٌ][٤]، وأبوه منطلِقٌ زيدٌ، [وفي الدارِ زيدٌ، وعندَكَ[٥] عمرٌو.

(وقدْ وَقَعَ)[٦]][٧] في كلام بعضِهم[٨]: أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ مَنْعُ تقدُّمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ[٩] [عندَ البصريينَ][١٠]. وفيه نَظَرٌ[١١]، فإنَّ

---

(١) في (ع): «نحو».
(٢) مكانها في (س): «نحو».
(٣) في (س)، (ح)، (ص): «وقام».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (س): «وعندي».
(٦) في (س): «ووقع».
(٧) مكانها في (ك)، (ح)، (س): «ووقع».
(٨) هو: أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٤)، وفي «التذييل والتكميل» (٣/ ٣٤٥).
ونَسبَ الرَّضِي المنع لبعض البصريين في «شرح الكافية» (١/ ٩٤). وقد نسب المنع للخليل ـ أيضًا.
(٩) في (ع): «التقديم».
(١٠) ليس في (س)، (ك).
(١١) (م) فِي كلامِ الشارحِ فِي هَذَا الموضوعِ قَلَقٌ ورَكَاكَةٌ لا تَكَادُ تَتَبَيَّنُ مِنْهُمَا غَرَضَه واضحًا؛ فهو أوَّلًا يَنْقُلُ عن بعضِهم: أنَّهُ ذَكَرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ لم يُجَوِّزُوا تقديمَ الخَبرِ عَلَى المُبْتَدَأ. [بيان ركاكة كلام الشارح]
ثم يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا النقلِ بقولِهِ: (وفيه نَظَرٌ)، ويَنْقُلُ عن بعضٍ آخرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجَوِّزُونَ عِبارةً ظَاهِرُ أَمْرِها أنها من بابِ تقديمِ الخَبَرِ، فيَكُونُ كلامُ الناقلِ الأوَّلِ عَلَى إطلاقِهِ باطلًا، وَكَانَ يَنْبَغِي ـ عَلَى ذلك ـ تَخْصِيصُه بما عَدَا هذه الصورةِ، ثم يَعْتَرِضُ عَلَى النقلِ الثاني بقولِه: **(وفيه بحثٌ)**.
وظاهِرُ المعنِيِّ من ذَلِكَ: أنَّ هذه العبارةَ التي ظَنَّهَا ناقلُ المثالِ الثانِي من بابِ تقديمِ الخَبَرِ لَيْسَتْ منه عَلَى وجهِ الجزْمِ والقَطْعِ؛ لأنَّه يجوزُ فيها أنْ يَكُونَ **(زيدٌ)** من قولِه: **(في دارِه زيدٌ)** فاعلًا بالجارِّ والمجرورِ، ولو لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ؛ لأنَّ الاعتمادَ ليسَ شرطًا عندَ الكُوفِيِّينَ، فيَكُونُ تجويزُ الكُوفِيِّينَ هذه العبارةَ لَيسَ دليلًا عَلَى أنهم يُجَوِّزُونَ تقديمَ الخَبَرِ فِي صورةٍ مِن الصُّوَرِ، فقدْ رَجَعَ الشارِحُ عَلَى أوَّلِ كلامِهِ بالنَّقْضِ، هَذَا من حَيْثُ تَعْبِيرُه.
فأمَّا مِن حَيْثُ الموضوعُ فِي ذاتِهِ، فقد ذَكَرَ أبو البَرَكَاتِ بنُ الأنبارِيِّ فِي كتابِه (الإنصافِ فِي مسائلِ الخِلَافِ) (ص٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقِنا): أنَّ علماءَ الكوفةِ يَرَوْنَ أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى المُبْتَدَأ، مفردًا كَانَ أو جملةً، وعَقَدَ فِي =

بَعْضَهُم[١] نَقَلَ الإجماعَ من[٢] البصريينَ والكُوفِيِّينَ على جَوازِ[٣] (في دارِه زيدٌ)، فنَقْلُ المنعُ عن الكُوفِيِّينَ مطلقًا ليسَ بصحيحٍ، [٤][هكذا قالَ بعضُهم، وفيه بَحْثٌ[٥]].

= ذلك مسألةً خاصَّةً، وَعَلَى هَذَا لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ قولُكَ: (في الدارِ زيدٌ) ـ إنْ صَحَّ عندَهم هَذَا التعبيرُ ـ من بابِ تقديمِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ عندَهم.

فإنْ قلتَ: فهذا الخَبَرُ جارٌّ ومَجْرُورٌ، والذي نَقَلْتَهُ عنهم عَدَمُ تجويزِ التقدُّمِ إذا كَانَ الخَبَرُ مُفْرَدًا أو جُملةً.

فالجوابُ: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ عندَ الجمهورِ خِلافًا لابنِ السَّرَّاجِ الَّذِي جَعَلَه قِسمًا برأسِهِ ـ لا يَخْلُو حالُه من أنْ يَكُونَ فِي تقديرِ المفردِ، أو فِي تقديرِ الجُمْلَةِ، وأَيْضًا: فقد عَلَّلُوا عدمَ تجويزِ التقدُّمِ بأنَّ الخبرَ اشْتَمَلَ عَلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المُبْتَدَأ، فلو قَدَّمْنَاهُ لَتَقَدَّمَ الضَّمِيرُ عَلَى مَرْجِعِه، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ عندَهم، وهذه العِلَّةُ نفسُها موجودةٌ فِي الجارِّ والمجرورِ، سواءٌ أَقَدَّرْتَ مُتَعَلَّقَه اسمًا مُشْتَقًّا أم قَدَّرْتَهُ فِعْلًا (م).

(١) هو: ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٠٠).

قال أبو حيان في «الارتشاف» (٣/ ١١٠٨): «وليس كما ذكر؛ بل ذكر النحاس فيها خلافًا عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف».

زاد في «التذييل» (٣/ ٣٤٤): «وإنما منعها؛ لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده ـ كان واقعًا في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك: أن يتقدم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز».

وقال الشاطبي في «المقاصد» (٢/ ٥٧): «هذا الإجماع قد لا يثبت مع هذا الخلاف المذكور، نقله ابنُ الأنباريِّ في «الإنصاف» له ـ فالخلاف موجود، ودليل السماع بالجواز ناهض». وانظر: «الإنصاف» (ص٦٥ ـ ٧٠).

(٢) في (ك): «بين».

(٣) بين الشارح فِي «المساعد» (١/ ٢٢٢) سبب جوازه بقوله: «لأن الخبر منويُّ التأخير، والمُفسر مقدم نيةً».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٥) أي: في الاعتراض على نقل المنع بتجويزه هذه الصورة بحث.

قيل: وجهه أن ناقل الجواز حافظ؛ فيكون حجة على من لم يحفظ، وهو ناقل المنع، قال «الخضري»: وهو كلام ركيك. =

نَعَمْ؛ مَنَعَ الكُوفِيُّونَ التقديمَ[١] في مثلِ: (زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه منطلِقٌ)، والحقُّ: الجوازُ؛ إذ لا مانِعَ من ذلك، وإليه أشارَ بقولِهِ: (**وَجَوَّزُوا التقديمَ [إذْ لَا ضَرَرَا]**[٢])، فتقولُ: (قائمٌ زيدٌ)، (وقائم أبوه زيد)[٣]، ومنه قولُهم: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ[٤])، فـ(مَن): مبتدأٌ، و(مَشْنُوءٌ)[٥]: خبرٌ مقدَّمٌ، و(قامَ أبوه زيدٌ)، ومنه قولُه[٦]:

= **وقيل**: وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لإمكان تسامحهم في الظرف، وفيه: أن هذا هو عين كلام المعترض؛ إذ معناه ينبغي لناقل المنع أن لا يطلقه؛ بل يقيده بغير الظرف، وهو المفرد والجملتان، ولعل الأحسن **أن يقال**: تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلًا بالظرف، وإن لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح إطلاق المنع عنهم، والحاصل أن قوله: (**وفيه بحث**) ظاهر في تأييد إطلاق المنع لكن قوله: (**نعم**...) إلخ. ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر؛ فإن فيه دقة؛ إلا أن يحمل قوله: (**وفيه بحث**)؛ على أنه محض تكرار لقوله المار: (**وفيه نظر**)، فيكون هو الاعتراض على إطلاق المنع بعينه.

فقوله: (**نعم**...) إلخ استدراك على ما يوهمه إجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضًا، ولعل هذا هو الموافق فليحرر. «الخضري» (١/ ١٠١).

انظر: «الكتاب» (٢/ ١٢٧)، و«المقتضب» (٤/ ١٢٣)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٧/ ٦٨)، و«المقتصد» (ص٣٠٢)، و«الإنصاف» (ص٦٥ ـ ٧٠)، و«التذييل» (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٥٢)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٠٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٢١٥).

(١) في (ح)، (ص): تقديم الجملة الثانية على الأولى. قال الشيخ محيي الدين: «وما أثبتناه هو الصواب».

(٢) في (س)، (ح): «إلى آخره».

(٣) من (ع).

(٤) الأصل: «مَنْ يشنؤك مشنوٌّ».

(٥) في (ك): «مشنأ».

(٦) هو: حسان بن ثابت؛ في ديوانه «ديوان حسان بن ثابت، تحقيق مهنا، ط. العلمية» (ص٧٠)، ونص الديوان:

قدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ أو ... كانَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

تسوية بين حالتي من غاضبه ومن تمكن من افتراسه الأسد، ويتم به الاستشهاد أيضًا.

٤٩ ـ قدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ[١] وَاحِدَهُ[٢] [وباتَ[٣] مُنْتَشِبًا][٤] فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ[٥]

فـ(مَن كُنْتَ[٦] واحِدَهُ[٧]): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(أبوه منطلِقٌ زيدٌ)، ومنه قولُه[٨]:

٥٠ ـ إلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ[٩] أَبُوهُ ولَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[١٠]

[فـ(أبوه): مبتدأٌ مؤخَّرٌ[١١]، و(ما أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ): خبرٌ

---

(١) في (ح): «أنت». (٢) في (س): «واجده».

(٣) في «التذييل» (٢/ ٣٥٢)، (١٠/ ١٣١): «وصار».

(٤) في «الكامل» للمبرد (١/ ١٦١): «أو كان منتسبًا».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ) حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ، وَهوَ جملةُ (ثَكِلَتْ أُمُّهُ)، عَلَى المُبْتَدَأ، وَهوَ (مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ)، وفي جملةِ الخَبَرِ المتقدِّمِ ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى المُبْتَدَأ المتأخِّرِ، وسَهَّلَ ذَلِكَ أنَّ المبتدأَ ـ وَإِنْ وَقَعَ متأخِّرًا ـ بمنزلةِ المتقدِّمِ فِي اللفظِ؛ فإنَّ رُتْبَتَهُ التقدُّمُ عَلَى الخَبَرِ؛ كَمَا نُصَّ عليه فِي بيتِ الناظمِ وفي مَطْلَعِ شرحِ المؤلِّفِ لهذا الموضوعِ (م).

(٦) في (ح): «أنت».

(٧) في (س): «واجده»، وليس في (ح).

(٨) هو الفرزدق فِي «ديوانه» (١/ ٢٥٠).

قال ابن جني في «الخصائص» (٢/ ٣٩٦): «أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب؛ أي: ما أم أبيه من محارب، فقدَّم خبر الأب عليه، وهو جملة».

(٩) نونها واضحة بالكسر في (س)، والذي في (ح): «محاربه».

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ: شاهدٌ للنحاةِ، وشاهدٌ لعلماءِ البلاغةِ:

فأمَّا النحاةُ فَيَسْتَشْهِدُونَ بِهِ عَلَى تقديم الخَبَرِ؛ وَهوَ جملةُ (مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ)، عَلَى المُبْتَدَأ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (أبوه)، والتقديرُ: إِلَى مَلِكٍ أَبُوهُ لَيْسَتْ أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ.

وأمَّا عُلَمَاءُ البلاغةِ: فَيَذْكُرُونَه شَاهِدًا عَلَى التعقيدِ اللَّفْظِيِّ الَّذِي سَبَبُه التقديمُ والتأخيرُ، ومثلُه فِي ذَلِكَ قولُ الفرزدقِ أَيْضًا يَمْدَحُ إبراهيمَ بنَ هِشامِ بنِ إسماعيلَ المَخْزُومِيَّ، وَهوَ خالُ هِشَام بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

التقديرُ: وَمَا مثلُه فِي الناسِ حيٌّ يُقَارِبُه إِلَّا مُمَلَّكًا أبو أُمِّه أبوه (م).

(١١) ليس في (س)، (ص).

مقدَّمٌ](١).

ونَقَلَ الشَّرِيفُ(٢) أبو السَّعَادَاتِ هِبَةُ اللهِ ابنُ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من (البصريينَ والكُوفِيِّينَ)(٣)؛ على جوازِ تقديمِ الخبرِ إذا كانَ جملةً(٤). وليسَ بصحيحٍ، وقد قَدَّمْنَا [نقلَ الخلافِ(٥)) في ذلك](٦) عن الكُوفِيِّينَ.

[تأخير الخبر وجوبًا]

[ص][١٢٩] فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ(٧) بَيَانِ

[١٣٠] كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرَا(٨)(٩) ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٢) ليس في (ح)، (ص).

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): تقديم وتأخير.

(٤) نقل ابن الشجري الإجماع عن البصريين فقط، حيث سئل في «الأمالي» (١/ ٣٧) عن إعراب:

أَنَّى تُرَدُّ لِيَ الحُمُولُ أَرَاهُمُ ... مَا أَقْرَبَ المَلْسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ

فقال: «فأجبت: بأن (الداء) مبتدأ قدّم خبره عليه، وإن كان الخبر جملة، اتّساعًا؛ لأن: البصريّين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه، كقولك: مررت به المسكين، وأكرمت أخاه زيد؛ أي: المسكين مررت به، وزيد أكرمت أخاه».

(٥) أي: خلاف الكوفيين للبصريين؛ لا أن بين الكوفيين خلافًا، كما توهمه ظاهر العبارة.

(٦) العبارة في (ص): «ذكر الخلاف، وذلك».

(٧) حال من الجزءان، وبيان بمعنى المبين، وهو: القرينة المبينة للمسند من المسند إليه. «الخضري» (١/ ١٠١).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «خبرًا».

(٩) قال الشاطبي في «شرح الألفية» (٢/ ٧١): «كان من حقه أن يقول: **(كذا إذا ما الخبر كان فِعْلًا)**؛ لأن كلامه: إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر».

وقالَ المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٢): «**فإن قلت**: أطلق في قوله: **(كذا إذا ما الفعل كان الخبرا)** وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق. **قلت**: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله». وانظر: «حاشية الإسقاطي» (ق٤٢/ ب). =

[١٣١] أو كانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا   أو لازِمِ الصَّدْرِ كـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا؟)

[ش] يَنْقَسِمُ الخبرُ بالنظرِ إلى تقديمِه على المبتدأِ[١] أو[٢] تأخيرِه[٣] عنه ثلاثةَ أقسامٍ[٤]:

قِسْمٌ يَجُوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وقِسْمٌ يَجِبُ فيه [تأخيرُ الخبرِ][٥].

وقِسمٌ يَجِبُ فيه [تقديمُ الخبرِ][٦].

[فأشارَ بهذه الأبياتِ إلى الخبرِ الواجبِ التأخيرِ[٧]][٨]، فذَكَرَ مِنه خمسةَ مواضعَ[٩]:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ كلٌّ مِن المبتدأِ والخبرِ معرفةً أو نَكِرَةً صالحةً لجَعْلِهَا مبتدأً، ولا مُبيِّنَ للمبتدأِ من الخبرِ، نحوُ: (زيدٌ أخوكَ، وأفضلُ مِن زيدٍ أفضلُ مِن عمرٍو[١٠])، ولا[١١] يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ في هذا

= وقال ابن الوردي في «تحرير الخصاصة» (١/ ١٧٦): «ويوهم كلام الشيخ: أن مثل هذا لا يجوز أن يصدق عليه أن الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

أَوْ كَانَ فِعْلٌ خَبَرًا كَابْنِي قَرَا   أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بـ(ابني قرا)، المبتدأ فيه مفرد، والفعل مسند إلى ضميره».

(١) في (ص): «الخبر»!.
(٢) في (س)، (ح)، (ص): «و».
(٣) في (ك): «تأخره».
(٤) قدَّم الجواز؛ لأن الأصل: عدم غيره، وأتبعه: بوجوب التأخر؛ لجريانه على أصل التأخر؛ دون أصل الجواز، وأخَّر وجوب التقدم؛ لمخالفته الأصلين معًا؛ أفاده «الخضري» (١/ ١٠٠).
(٥) في (ح)، (ص): «تأخيره».
(٦) في (ح)، (ص): «تقديمه»، وفي (ك): «التقديم».
(٧) في (ح): «تأخيره».
(٨) ليس في (ص).
(٩) في (ك): «أقسام».
(١٠) هذا مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في المجرور، أو: بكونها صفة لمحذوف، ولا يشترط اتحاد المسوّغ.
(١١) في (س)، (ح)، (ص): «فلا».

ونحوِه؛ لأنكَ لو قَدَّمْتَه فقلتَ: (أخوكَ زيدٌ، وأفضلُ من عمرٍو أفضلُ مِن زيدٍ) ـ لكانَ المقدَّمُ[١] مبتدأً[٢]، وأنتَ تُرِيدُ أنْ يكونَ خبرًا مِن غيرِ دليلٍ يَدُلُّ عليه، فإنْ وُجِدَ دليلٌ يَدُلُّ على أنَّ المُتَقَدِّمَ خبرٌ جازَ؛ كقولِكَ: (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ)، فيَجُوزُ تَقَدُّمُ الخبرِ، وهو أبو حَنِيفَةَ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يُوسُفَ بأبي حَنِيفَةَ، لا تَشْبِيهُ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ[٣]، ومنه قولُه[٤]:

---

(١) في (ك)، (ح): «المتقدم».

(٢) (م) إذا كانَتِ الجُمْلَةُ مُكَوَّنَةً من مبتدأٍ وخبرٍ، وكانا جميعًا مَعْرِفَتَيْنِ، فللنُّحاةِ فِي إعرابِها **أربعةُ أقوالٍ**: [اختلاف النحاة في إعراب المبتدأ والخبر عند تساويهما في التعريف والتنكير]

أَوَّلُها: أنَّ المُقَدَّمَ مُبْتَدَأٌ والمؤَخَّرَ خَبَرٌ، سواءٌ أكانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي درجةِ التعريفِ أمْ كانا مُتَفَاوِتَيْنِ، وهذا هو الظاهرُ مِن عبارةِ الناظمِ والشارحِ.

وثانيها: أنَّهُ يجوزُ جَعْلُ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا مُبْتَدأً؛ لِصِحَّةِ الابتداءِ بكلٍّ واحدٍ مِنهما.

والثالثُ: أنَّهُ إنْ كَانَ أحدُهما مُشْتَقًّا والآخرُ جامِدًا، فالمشتقُّ هو الخبرُ، سواءٌ أَتَقَدَّمَ أم تَأَخَّرَ، وإلَّا ـ بأنْ كانا جامِدَيْنِ، أو كَانَ كلاهما مُشْتَقًّا ـ فالمقدَّمُ مُبْتَدَأٌ.

والرابعُ: أنَّ المبتدأَ هو الأعرفُ عندَ المخاطَبِ، سواءٌ أَتَقَدَّمَ أمْ تَأَخَّرَ، فَإِنْ تَساوَيَا عندَه: فالمقدَّمُ هو المُبْتَدَأُ (م).

قال «الخضري»: «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط. فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساويا، وعلم أحدهما فهو المبتدأ، أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ».

وقال الصبان في «حاشيته» (١/ ٣٠٧): «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط، والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف، والمعلوم له عند تساويهما تعريفًا. ا.هـ. بإيضاح من الشمني».

(٣) هذا مثال للدليل المعنوي، فإن القرينة المعنوية؛ وهي التشبيه الحقيقي قاضية: بأن (أبو يوسف) مبتدأ؛ لأنه مشبه، و(أبو حنيفة) خبره؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر. «التصريح» (١/ ١٧٣)؛ لأن المعنى: أبو يوسف مثل أبي حنيفة. ويمكن التمثيل للدليل اللفظي بقولك: (حاضر رجل صالح)؛ لتسويغ الثاني بالوصف دون الأول.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٠٣): «هذا البيت استشهد به **النحاة** على جواز تقديم الخبر. **والفرضيون** على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن =

٥١ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا[١] بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٢]

= الانتساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والبيان في التشبيه، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».

(١) وضع في (س): ضمة على التاء المثناة.

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بَنُونَا بنو أَبْنَائِنَا) حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ؛ وَهوَ (بَنُونَا)، عَلَى المُبْتَدَأ؛ وَهوَ (بَنُو أَبْنَائِنَا)، معَ استواءِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي التعريفِ؛ فإنَّ كلًّا مِنْهُمَا مُضَافٌ إِلَى ضميرِ المتكلِّم. وإنما ساغَ ذلك: لوجودِ قرينةٍ معنويَّةٍ تُعَيِّنُ عندَ السامعِ المبتدأَ منهما؛ فإنَّكَ قد عَرَفْتَ أنَّ الخبرَ هو مَحَطُّ الفائدةِ، فما يَكُونُ فيه أساسَ التشبيهِ ـ وَهوَ الَّذِي تُذْكَرُ الجُمْلَةُ لأجلِهِ ـ فهو الخبرُ، فإذا سَمِعَ أحدٌ هَذَا البيتَ تَبَادَرَ إِلَى ذِهْنِهِ أنَّ المتكلِّمَ بِهِ يُرِيدُ تشبيهَ أبناءِ أبنائِهم بأبنائِهم، دونَ العكسِ.

وبعدُ، فقدْ قالَ ابنُ هِشام [«التخليص» (ص١٩٨)] يَعْتَرِضُ عَلَى ابنِ الناظِمِ استشهادَه بهذا البيتِ: (قد يُقالُ: إنَّ هَذَا البيتَ لا تَقديمَ فيه ولا تأخيرَ، وإنه جاءَ عَلَى التشبيهِ المقلوبِ؛ كقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ

فكانَ يَنْبَغِي أنْ يَسْتَشْهِدَ بما أَنْشَدَهُ فِي «شرحِ التسهيلِ» (١/ ٢٩٦) مِن قولِ حَسَّانَ بنِ ثابتٍ:

قَبِيلَةُ أَلأَمُ الأَحياءِ أَكْرَمُهَا وأَغْدَرُ الناسِ بالجِيرَانِ وَافِيهَا

إذِ المرادُ الإخبارُ عن أَكْرَمِها: بأنه (أَلأَمُ الأحياءِ)، وعن وافِيها: بأنه أَغْدَرُ الناسِ، لا العكسُ. اهـ كلامُ ابنِ هِشامٍ [«تخليص الشواهد» (ص١٩٨)].

والجوابُ عنه من وجهيْنِ:

أحدُهما: أنَّ التشبيهَ المقلوبَ من الأمورِ النادرةِ، والحملُ عَلَى مَا يَنْدُرُ وقوعُه لمجرَّدِ الاحتمالِ ممَّا لا يَجُوزُ أنْ يُصَارَ إِلَيْهِ، وإلَّا: فإنَّ كلَّ كلامٍ يُمْكِنُ تَطْرِيقُ احتمالاتٍ بعيدةٍ إِلَيْهِ، فلا تكونُ ثَمَّةَ طُمَأْنِينَةٌ عَلَى إفادةِ غرضِ المُتَكَلِّمِ بالعِبارةِ.

وثانيهما: أنَّ مَا ذَكَره فِي بَيْتِ حَسَّانَ مِن أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن أكرمِ هذه القبيلةِ بأنه (أَلأَمُ الأحياءِ)، وعن أَوْفَى هذه القبيلةِ: بأنه (أَغْدَرُ الأحياءِ)، هَذَا نفسُه يَجْرِي فِي بيتِ الشاهدِ، فيقالُ: إنَّ غرضَ المُتَكَلِّمِ الإخبارُ عن أبناءِ أبنائِهم بأنهم يُشْبِهُونَ أبناءَهُم، وليسَ الغرضُ: أنْ يُخْبِرَ عن بَنِيهم بأنهم يُشْبِهُونَ بني أبنائِهم، فلَمَّا صَحَّ أنْ يَكُونَ غرضُ المُتَكَلِّمِ مُعَيِّنًا للمبتدأِ صَحَّ الاستشهادُ ببيتِ الشاهدِ.

ومثلُ بيتِ الشاهدِ قولُ الكُمَيْتِ بنِ زَيْدٍ الأَسدِيِّ:

كَلامُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلامُنَا وأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ =

فقولُه: (**بَنُونَا**): خبرٌ مقدَّمٌ[(١)]، و: (**بنو أبنائِنا**): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لأنَّ المرادَ: الحُكْمُ على بَنِي[(٢)] أبنائِهم بأنهم كَبَنِيهِم[(٣)]، وليسَ المرادُ[(٤)] الحُكْمَ على بَنِيهِم بأنهم كَبَنِي أبنائِهِم[(٥)].

[كون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا]

و[(٦)]**الثاني**: أنْ يكونَ الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرِ المبتدأِ[(٧)] مستترًا، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فقامَ وفاعلُه المقدَّرُ[(٨)(٩)] خبرٌ عن زيدٍ، ولا يَجُوزُ التقديمُ[(١٠)]، فلا يقالُ: (قامَ زيدٌ) على أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً مؤخرًا والفعلُ

= فإنَّ الغرضَ تَشْبِيهُ كلامِهم بكلامِ النبيِّين الهُدَاةِ، لا العَكْسُ (م).

(١) جاز تقديمُ الخبر هنا ـ مع كونه معرفة؛ لظهورِ المعنى وأمْنِ اللَّبْس.

(٢) ليس في أصل (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٣) فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدم الخبرَ، وحذف المضاف، فقرينة التشبيه تبيِّن المبتدأ من الخبر.

(٤) ليس في (ص).

(٥) اعلم أنّ هذا الحكم الذى قَرّره الناظمُ مبنيٌّ على قاعدتين:

[المجعول خبرًا لا يكون مبتدأ]

إحداهما: أنّ المجعول خبرًا لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأ، وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحًا لم يمنع تقديمُ الخبر عند عدم البيان لإيهام كونه مبتدأ؛ إذْ لو فُرِضَ الخبر المقدّمُ مبتدأً لم يفسرِ المعنى بذلك، فلما مُنع التقديم مع اللبس دلّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية: مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله: (**عادِمي بيانٍ**)، يريد: فلو لم يُعدَمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذُورَ فيه، فلما وُجِد اللبس مع فرض التقديم مُنِع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

فأما القاعدة الأولى: فإن لعلماء العربية فيها اختلافًا، فأربابُ علم المعانى يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساويًا للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهم إذَا جُعِل مُبْتَدأً والآخَرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس. «المقاصد الشافية» (٢/ ٦١).

(٦) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٧) بشرط كون المبتدأ مفردًا.

(٨) في (ع): «المفرد».

(٩) (م) أراد بالمُقَدَّرِ هُهنا: المُسْتَتِرَ فيه (م).

(١٠) لعدم القرينة الدالة على إرادته.

خبرًا مقدمًا؛ بل يكونُ (زيدٌ) فاعلًا لـ(قامَ)، فلا يكونُ من بابِ المبتدأِ والخبرِ؛ بل من بابِ الفعلِ والفاعلِ[١]، فلو كانَ الفعلُ[٢] رافعًا لظاهِرٍ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه) ـ جازَ التقديمُ، فتقولُ: (قامَ أبوه زيدٌ)، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ الخلافِ في ذلكَ[٣].

وكذلك[٤] يَجُوزُ التقديمُ[٥] إذا [رَفَعَ[٦] الفعلُ][٧] ضميرًا بارزًا، نحوُ: الزيدانِ قاما، فيَجُوزُ أنْ تُقَدِّمَ[٨] الخبرَ؛ فتقولُ: (قامَا الزيدانِ)، ويكونُ[٩] (الزيدانِ) مبتدأً مؤخَّرًا، و(قاما) خبرًا مقدَّمًا[١٠]، [ومَنَعَ ذلكَ قومٌ][١١].

وإذا[١٢] عَرَفْتَ هذا: فقولُ المصنِّفِ: **(كذا إذا ما الفعلُ كانَ الخَبَرَ[١٣])** يَقْتَضِي وجوبَ تأخيرِ الخبرِ الفعليِّ مطلقًا[١٤]. وليسَ كذلكَ؛ بل إنما يَجِبُ تأخيرُه إذا رَفَعَ ضميرًا للمبتدأِ[١٥] مستترًا، كما تَقَدَّمَ[١٦].

---

(١) لأن اعتباره أقرب.

(٢) ليس في أصل (ع)، وذكر أنها نسخة ثابتة.

(٣) (م) يريدُ خلافَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ حَيْثُ جَوَّزَ البَصْرِيُّونَ: التقديمَ، ومَنَعَه الكُوفِيُّونَ (م).

(٤) في (ع): «ولذلك».

(٥) قال الشارح في «المساعد» (١/ ٢٢١): «فِي الأصحِّ».

(٦) في (ح): «كان».

(٧) في (ص): «كان الفاعل».

(٨) وضع على التاء ضمة، وشدَّد الدال في (ص)، والذي في (س): «يقدم»، وفي (ك): «يتقدم».

(٩) في (ع): «فيكون».

(١٠) **وعلل ذلك**؛ بأن إسناد الفعل إلى ألف الضمير أو واوه؛ أمارةٌ على الإخبار بالجملة عن الاسم بعدها. «شرح ابن الناظم» (ص٨٢).

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ح)، (س): «إذا».

(١٣) في (س)، (ح)، (ص): «خبرًا».

(١٤) قال «الخضري» (١/ ١٠٢): «يمكن الجواب عنه بأن (أل) في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين، وأما المبتدئ فلا بد له من موقف».

(١٥) ليس في (ك).

(١٦) قال الشاطبي في «المقاصد» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠): «فِي كلام الناظم هنا نظر **من وجهين**: =

. . . .

= **أحدهما**: أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح؛ إذ ليس كل خبر كان فعلًا يمتنع تقديمه؛ بل هو على ضربين:

الأول: أن يكون فاعل الفعل ضميرًا عائدًا على المبتدأ، كزيد قام، وعَمْرو يخرج.

والثاني: أن يكون فاعله غير ذلك، بأن يكون **إما ظاهرًا** نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوك إليه. وإما **ضميرًا بارزًا**، نحو: زيد ضربته. وإما **ضميرًا غير بارز** لكنه غير عائدٍ على المبتدأ، نحو: زيدٌ أَضربِهُ.

فأما الضربُ الأوّل: فهو الذي يصحّ معه كلامُ الناظمِ للعلّة المذكورة، من إبهام كون المبتدأ فاعلًا.

وأما الثاني: فلا يصحُّ معه؛ إذ يجوز أن تقول: قام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وأضْرِبه زيدٌ. وقد بيَّن هذا المعنى في «التسهيل» (ص٤٦) حيث قال: «إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعليّة المبتدأ».

ولا يقالُ: لعلّه قصد ظاهر كلامه، وأنّ هذه المسائل كلّها يمتنع فيها تقديم الخبر، والعلَّة كونُ الخبر فعلًا. **لأنا نقول**: لا يَصحُّ حملُه على هذا لمخالفته في ذلك للنحويين، وكأنه مجمعٌ عليه عندهم؛ قال ابن أبي الربيع: يجوز أن يقال: زيدٌ ضربته، وضربته زيدٌ، ونحو ذلك. قال: «ولا أعلم بين النحويين فيه خلافًا». وإذا كان كذلك: لم يصحّ حملُ كلامه عليه ألبتَّةَ.

ولعلّ ابن أبي الربيع إنما قال ذلك فيما كان نحو: زيدٌ ضربته. وأما نحو: الزيدان قاما، فلا إجماع فيه ألبتّة: فقد حكى ابن ولّاد في «سُؤَالاته» لأبي إسحاق الزجاج: أن أبا إسحاق قال: إن الأخفش والمبرد يجيزان: قاما الزيدان، على التقديم والتأخير، وباقي البصريين لا يجيزونه. وبهذا قد يعتذر عن الناظم في نحو: الزيدان قاما، بأن يقال: لعلّه أخذ فيه بمذهب الأكثر، وإن كان على خلاف ما ذهب إليه في «التسهيل» (ص٤٦).

أما نحو: ضربته زيد، فلا يمكن الاعتذار عنه، مع عدم نقل الخلاف.

فإن قيل: فلعله خالف الإجماع هنا فمنع: (ضربته زيدٌ)، ونحوه، قياسًا على منع (قاما الزيدان)، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني: إن مخالفة إجماع النحويين سائغة.

فالجواب: أن هذا الاعتذارَ لا يصح ألبتَّةَ؛ إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليّين وإجماع المحّدثين، وكلّ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه: فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطئ. وهذه المسألة محل بيانها (أصول =

[كون الخبر محصورًا بـ«إنما»]

الثالثُ: أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا[(١)] بإنما، نحوُ: (إنما زيدٌ قائمٌ)، أو بإلَّا، نحوُ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، [وهو المرادُ بقولِهِ][(٢)]: **(أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا)**، فلا يَجُوزُ تقديمُ قائمٌ على (زيدٌ) في المثاليْنِ[(٣)]، وقد جاءَ التقديمُ معَ (إلّا) شُذوذًا[(٤)]؛ [كقولِ[(٥)] الشاعر][(٦)(٧)]:

٥٢ ـ فيا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى[(٨)(٩)] عَلَيْهِمْ وهلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[(١٠)]

= النحو)، فكان الواجبُ على الناظم أن يقيّد هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جوابًا أرتضيه». انتهى مختصرًا.

(١) اعترضه الإسقاطي في حاشيته (ق٤٢/ب): بأنه تسامح في جعله الخبر محصورًا، قال: «وإنما هو محصور فيه».

(٢) في (ص): «وهو قوله».

(٣) لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف، وانتفاءه عن غيره ـ مع أن المراد حصره في صفة القيام؛ أي: ليس له صفة غيره، وأما كون غيره قائمًا أو لا: فشيءٌ آخر.

فإن قلت: ينتفي اللبس في (إلا) بتقديمها مع الخبر كما في البيت، فلم حكم بشذوذه؟

قال «الخضري» (١/١٠٢): قلت: حملوا (إلا) على إنما طردًا للباب.

(٤) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨): «وأشرت بقولي: **(في الاختيار)** • إلى أن تقديم الخبر المقترن بـ(إلا) قد يرد في الشعر». قال الشاطبي: «وما جاء بخلاف ذلك: فظاهر أنه عنده ـ أي: الناظم ـ نادرٌ لا يُقَاسُ عليه».

(٥) في (س)، (ص): «قال».

(٦) في (ح): «كقوله».

(٧) هو: الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ الأَسْدِيُّ؛ نسبه إليه غير واحدٍ؛ كابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/١٤٩)، والناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨).

(٨) في (س): «يبتغى»، وكتب في الحاشية قبالها ـ كالمثبت.

(٩) الأصل: (هل النصرُ إلا بكَ، وهل المعوَّل إلا عليك).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بِكَ النَّصْرُ)** و**(عَلَيْكَ المُعَوَّلُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ المحصورَ بإِلَّا فِي الموضعيْنِ شُذُوذًا، وقد كَانَ مِن حَقِّه أنْ يقولَ: هل يُرْتَجَى النصرُ إلَّا بِكَ؟ وهلِ المعوَّلُ إلَّا عليكَ؟ وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الاستشهادَ بقولِه: **(بِكَ النصرُ)** لا يَتِمُّ إلا عَلَى اعتبارِ أنَّ الجارَّ والمجرورَ خبرٌ مقدَّمٌ، والنصرَ مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، فأمَّا عَلَى =

الأصلُ: وهلِ المُعَوَّلُ إلَّا عليكَ. فقَدَّمَ الخبرَ.

الرابعُ: أنْ يكونَ [خبرًا لمبتدأٍ[1]][2] قد دَخَلَتْ عليه لامُ الابتداءِ، نحوُ: (لَزيدٌ قائمٌ)، وهو المشارُ إليه[3] بقولِهِ: **(أو كانَ[4] مُسندًا لِذِي لام ابْتِدَا)**، فلا يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على اللامِ، فلا تقولُ: (قائمٌ لَزَيْدٌ)؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ[5]، وقد جاءَ التقديمُ شذوذًا؛ كقولِ[6] الشاعرِ[7]:

= اعتبارِ أنَّ الخبرَ هو جملةُ **(يُرْتَجَى)** فلا شاهدَ فِي الجُمْلَةِ الأولَى مِن البيتِ لِمَا نحنُ فيه، ويَكُونُ الشاهدُ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ وحدَها، وعبارةُ الشارحِ تُفِيدُ ذلكَ؛ فإنَّه تَرَكَ ذِكْرَ الاستشهادِ بالجُمْلَةِ الأولَى لاحتمالِها وجهًا آخَرَ، وقد عَلِمْتَ أنَّ الدليلَ إذا احْتَمَلَ وَجْهًا آخرَ سَقَطَ الاستدلالُ به.

والحكمُ بِشُذُوذِ هَذَا التقديمِ إطلاقًا ـ كَمَا ذَكَرَه الشارحُ ـ هو رأيُ جماعةِ النحاةِ، فأمَّا علماءُ البلاغةِ: فيقولون: إنْ كانَتْ أداةُ القصرِ هِيَ (إنما) ـ لم يَسُغْ تقديمُ الخَبَرِ إذا كَانَ مقصورًا عليه، وَإِنْ كانَتْ أداةُ القصرِ (إلَّا) فَإِنْ قَدَّمْتَ الخبرَ وقَدَّمْتَ معَه (إلا) كَمَا فِي هذه العبارةِ: صَحَّ التقديمُ؛ لأنَّ المعنَى المقصودَ لا يَضِيعُ؛ إذ تقديمُ (إلا) معَه يُبَيِّنُ المرادَ (م).

وأنتَ لو جَعَلْتَ الخبرَ فِي صدرِ البيتِ هو جملةَ **(يُرْتَجَى)** وجَعَلْتَ الجارَّ والمجرورَ مُتَعَلِّقًا بِهِ: كَانَ فِي هذه العبارةِ تقديمُ معمولِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ، وهم يَسْتَدِلُّونَ بتقديمِ المعمولِ عَلَى جوازِ تقديمِ العَامِلِ (م).

(١) ليس في (ك). (٢) في (ع): «المبتدأ».

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٤) الضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذى) هو المبتدأ؛ أي: صاحب لام ابتداء؛ فكأنه يقول: ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسندًا لمبتدإٍ؛ صاحب لام ابتدائيَّةٍ دخلت عليه. «المقاصد الشافية» (٢/ ٧٥).

(٥) فدخولها على المبتدأ يوكّد الاهتمام بأوّليته، فلو قدّمت هنا الخبر، فقلت: قائم لَزيدٌ، وكريمٌ لأنتِ، لم يسع، لمنافاته لما قصد بها من التصدير. ولأجل أن لها صدرَ الكلام: امتنع تَأثُر ما دخلت عليه للعوامل القلبية نحو: علمت لزيد قائم. «المقاصد الشافية» (٢/ ٧٥).

(٦) في (س)، (ح)، (ص): «قال».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٣٣): «لم أقف على اسم قائله».

٥٣ ـ خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ [يَنَلِ العَلَاءَ[(١)] وَيَكْرُمِ)[(٢)] الأَخْوَالَا][(٣)(٤)]

---

(١) في (س) مضبوطةً هكذا: «نيلَ العُلا». (٢) في (ح): «نال الإخاء وأكرم».
(٣) ليس في (ص).
(٤) (م) الإعرابُ: (خَالِي لأَنْتَ) يجوزُ فيه إعرابانِ:
أحدُهما: أن يَكُونَ (خالِ) مُبْتَدأً، وَهوَ مُضَافٌ وياءُ المُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، واللامُ للابتداءِ، و(أنتَ) خَبَرُ المُبْتَدَأ، وفيه ـ عَلَى هَذَا الوجهِ من الإعرابِ ـ شذوذٌ مِن حَيْثُ دخولُ اللام عَلَى الخَبَرِ، معَ أنها خاصَّةٌ بالدخولِ عَلَى المُبْتَدَأ.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ (خالي) خَبَرًا مقدَّمًا، و(لأنتَ) مُبْتَدأٌ مؤخَّرًا، وهذا الوجهُ هو الَّذِي قَصَدَ الشارحُ الاستشهادَ بالبيتِ من أجلِه، وليسَ شاذًّا من الجهةِ التي ذَكَرْنَاهَا أَوَّلًا، وَإِنْ كَانَ فيه الشذوذُ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ، وسَنُبَيِّنُه عندَ الكلامِ عَلَى الاستشهادِ
الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ ثلاثةُ شواهدَ للنحاةِ:
الأَوَّلُ: فِي قولِهِ: (**يَنَلِ العلاءَ**)؛ فإنَّ هَذَا فعلٌ مُضَارِعٌ لم يَسْبِقْهُ ناصِبٌ ولا جازِمٌ، وقد كَانَ من حَقِّهِ: أنْ يَجِيءَ بِهِ الشاعِرُ مرفوعًا فيقولَ: (يَنَالُ العلاءَ)، ولكِنَّه جاءَ بِهِ مجزومًا، فحَذَفَ عينَ الفِعْلِ كَمَا يَحْذِفُها فِي (لَمْ يَخَفْ) ونحوِه، والحاملُ له عَلَى الجزم: تشبيهُ الموصولِ بالشرطِ؛ كَمَا شَبَّهَهُ الشاعِرُ بِهِ حَيْثُ يقولُ:

كذاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى الناسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وليسَ لكَ أنْ تَزْعُمَ أنَّ (مَن) فِي قولِهِ: (**مَن جَرِيرٌ خَالُهُ**) شَرطيَّةٌ؛ فلذلكَ جَزَمَ المضارِعَ فِي جَوَابِها؛ لأنَّ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي أنْ تَجْعَلَ جملةَ (**جَرِيرٌ خَالُهُ**) شَرْطًا، وَهوَ غيرُ جائزٍ عندَ أحدٍ من النحاةِ؛ لأنَّ جملةَ الشرطِ لا تكونُ اسْمِيَّةً أصلًا.
والشاهدُ الثاني: فِي قولِهِ: (**وَيَكْرُم الأَخْوَالَا**)؛ فإنَّه تمييزٌ عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، وقد جاءَ بِهِ مَعْرِفَةً، وهذا يَدُلُّ للكُوفِيِّينَ الذين يَرَوْنَ جوازَ مَجِيءِ التمييزِ مَعْرِفَةً، والبصريونَ يقولونَ: (**أَلْ**) فِي هَذَا زائدةٌ، لا مُعَرِّفَةٌ.
والشاهدُ الثالثُ: وَهوَ الَّذِي مِن أَجْلِهِ أَنْشَدَ الشارحُ فِي البيتِ هنا فِي قَوْلِهِ: (**خَالِي لأَنْتَ**)؛ حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ، معَ أنَّ المبتدأ متَّصِلٌ بلامِ الابتداءِ شُذُوذًا.
وفي البيتِ توجيهاتٌ أُخرَى أَشَرْنا إِلَى أحدِها فِي الإعرابِ.
والثاني: أنَّهُ أرادَ (لَخَالِي أَنْتَ) فأخَّرَ اللامَ إِلَى الخَبَرِ ضرورةً.
والثالثُ: أنْ يَكُونَ أصلُ الكلامِ: (خالي لهُو أنتَ)، فخالي: مُبْتَدأٌ أوَّلُ، والضَّمِيرُ مُبْتَدأٌ ثانٍ، وأنتَ: خَبَرُ الثاني، فحُذِفَ الضَّمِيرُ، فاتَّصَلَتِ اللامُ بخَبَرِه، معَ أنها لا تَزَالُ فِي صدرِ مَا ذُكِرَ مِن جُمْلَتِها.

=

فـ(لأنتَ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(خالي) خبرٌ مقدَّمٌ.

[كون المبتدأ له الصدارة]

الـخـامِسُ: أنْ يـكـونَ الـمـبـتـدأُ[١] لـه صـدرُ الـكـلامِ: كـأسـمـاءِ الاستفهامِ[٢][٣]، نحوُ: (مَن لي مُنْجِدًا)، فـ(مَن) مبتدأٌ، و(لي) خبرٌ،

= ومثلُ هَذَا البيتِ فِي هذين التوجيهيْنِ قولُ الراجِزِ:

أُمُّ الـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ ... تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (م)

قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١٧٤) عن هذا البيت: «فـ(اللام): داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: (لهي عجوز)، والجملة خبر (أم الحليس)، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد، أو: لا حذف واللام زائدة، لا لام الابتداء كقوله:

خَـالِـي لأَنْـتَ ومَـنْ جَـرِيـرٌ خَـالُـهُ ... يَـنَـلِ الـعـلاءَ وَيَـكْـرُمِ الأَخْـوَالَا

ويضعف التقدير الأول: أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني: أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر. وإذا دار الأمر بين التقديرين: فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور».

(١) في (س)، (ح)، (ص): «خبر المبتدأ».

(٢) يجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر، وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره؛ لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام.

فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من (زيد) أو (ضربت) إذا قيل: (زيدًا ضربت)؛ لأنه إذا قدم (زيدًا) تحير السامع فيما بعده (أضربت أو أكرمت) مثلًا، وإذا قدم (ضربت): تحير السامع فيما بعده أزيدًا أو عمرًا مثلًا.

أجاب ابن الحاجب في «أماليه» (٢/ ٨٥٥) بوجوهٍ:

منها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء، فمهما قدم أحد الجزأين: احتمل الآخر كل ما يصلح.

ومنها: أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام، وذلك التباس في أنواع الكلام؛ فكان أهم.

ومنها: أن ذاك ألفاظ وضعت للدلالة عليه، فكان تقديمها مرشدًا إلى ما وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل، وهو محال. وانظر «حاشية الصبان» (١/ ٢١١).

[ما يجري مجرى الاستفهام]

(٣) ويجري مجراه: =

. . . .

= - **كم الخبرية**، نحو: (كم عبدٍ لي). وإنما لازمت الصدرَ هنا لأحد وجهين:
الأول: الحمل على الاستفهامية، لمساواتها لها في كثير من أحكامها وفي لفظها، وإذا كانت الاستفهامية لازمةً للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجراها.
الثاني: الحمل على (رُبَّ) التي هي حرف لمساواتها لها في المعنى؛ إن قيل بأن معناها التكثير، أو: لأنها مقابلتها إن قيل: إنها للتعليل. وعلى كلا القولين: فهي لازمةٌ صدرَ الكلام، فلزمت الصدر (كم) بالحمل عليها
- **اسم الشرط**، نحو: (من يقم أقم معه). فمن: مبتدأ، خبره: يقم. وكذلك: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِن ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فهو لازمٌ للصدر؛ لأنه تضمَّن حرفًا له صدرُ الكلام، وهو حرف الشرط، ولذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.
- **الاسم الموصول دخلت الفاء في خبره**، نحو: (الذي يأتيني فله درهم)؛ لكونه إذ ذاك شبيهًا باسم الشرط في العموم، وطلب فعل مستقبل يكون سببًا لما بعده، واقتضائه لفاء السبب.
- **وما أضيف إلى شيء من ذلك**، نحو: غلامُ من يَقُم أَقُمْ معه، وغلام الذي يأتيني فله درهم، ومال كم رجلٍ حزت، وغلام من يقم أقم معه.
فهذا حكمهُ: أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أضيف إليه إذا لم يضف إليه، وذلك لمصاحبته لما له صدرُ الكلام.
- **ضمير الشأن**: فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع خبره بعده، فتقول: هو زيد منطلق. هي قام زيد. ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه، وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدّمت عليه فقيل: زيد منطلق هو، أو قامت هند هي، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوَهُّم أن يكون توكيدًا للضمير أو الظاهر أو بدلًا، فالتزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.
فإن قلت: كيف يكون ضميرُ الشأن من الأسماء اللازمة للصدر، وأنت تُدخل عليه العوامل نحو (كان) و(إنَّ)، فإنك تقول: كان زيد قائم؛ أي: كان الأمر زيد قائم، وإنه زيدٌ قائمٌ. وأدوات الصُّدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرةً، حيث يمكن تأخُّرها؟
قال الشاطبي: «**فالجواب**: أن ملازمة الصدر في كلامه محتملةً لأن يريد بها امتناع سبقية العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر بالنسبة إلى جُزْءَي الجملة خاصة؛ أي: هو معروفٌ بذلك على الجملة، وعلى هذا الثاني: يدخل ضمير الشأن. =

و(مُنْجِدًا) حالٌ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على مَن، فلا تقولُ: (لي مَن مُنْجِدًا)(١).

= **ثم نقول**: إن دخولَ العوامل سابقة عليه غيرُ مزيلٍ له عن استحقاق الصدر على الجملة؛ من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلًا لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلاشتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدَدْتُه في جملة الأسماءِ اللازمة للصدر».

ـ **ما التي للتعجُّب** في نحو قولك: ما أحسن زيدًا! فإن (ما) مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاقِ الصدريّةِ من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخٌ ألبتَّةَ، فلا يجوز تأخيرها هنا؛ لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا، وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فتُرِك المبتدأُ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٠٣ ـ ١١٠٦)، و«منهج السالك» (١/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«التذييل» (٣/ ٣٤٠)، و«المقاصد الشافية» (٢/ ٧٨ ـ ٨٠)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٧٦)، و«شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٣٠)، و«التصريح» (١/ ١٧٤)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٢١١)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

[ذكر مواضع وجوب تأخير الخبر مما لم يذكره الناظم]

(١) ويزاد على ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١ ـ **أن يكون المبتدأ**: هو (مذ) أو (منذ)، نحو: (ما رأيته مذ يومان)، فـ(مذ) مبتدأ و(يومان) خبر، ولا يصح أن يقال: يومان مذ.

٢ ـ **أن يكون المبتدأ**: ضمير المتكلم أو المخاطب مخبرًا عنه بـ(الذي) وفروعه، نحو: أنا الذي عرفوني، فالذي عرفوني لا يصلح أن يتقدم على أنا، ونحو: أنت الذي تدعي ما لا تحسنه.

٣ ـ **أن يكون الخبر طلبًا**، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تهنه، أما: زيد قام أبوه فيجوز التقديم والتأخير، قام أبوه زيد، زيد قام أبوه، لكن: (زيد اضربه)، لا يصح أن يقال: (اضربه زيدٌ)، وكذا: (زيد هلا ضربته).

٤ ـ **أن يكون المبتدأ دعاءً**، نحو قولك: سلام عليكم، ويل لكم.

٥ ـ **أن يكون الخبر متعددًا**، وهو في قوة الخبر الواحد، نحو: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، فـ(الرمان): مبتدأ، و(حلو حامض): هذان خبران تعدد الخبر.

٦ ـ **أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل**، نحو: زيد هو المنطلق، فهذا في قوة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ لأنه من أنواع الحصر. =

[تقديم الخبر وجوبًا] [ص] [١٣٢] وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرٌ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ(١)

= ٧ ـ **أن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة**، نحو: ما زيد بقائم على لغة الإهمال، لا يصح أن يقال: ما بقائم زيد.

«حاشية ياسين على التصريح»: (١/ ١٧١)، و«النحو الوافي» (١/ ٤٩٢ ـ ٥٠٠)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(١) وهذا الالتزام المذكور: هو القياسيُّ لا السماعي، فإنه قد جاء في كلام العرب نحو: رَجُلٌ في الدار، قال امرؤ القيس:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ

لكنه قليل، فلذلك ألزم التقديم، وعلى هذا: جماعة من المتأخرين.

وقد ذُكِرَ عن الشلوبين: أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخرًا فتقول: درهم عندي، ووطَرٌ لي، ورجل في الدار. ولكن الأحسن عنده التقديم، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها؛ قاله الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٨٢).

قال: «وحجة الناظم ومن قال بقوله: ما تقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة، فلو بقي مؤخرًا: لأوهم كونه صفة للنكرة، فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين: فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة عنده؛ بل لأنك إذا قلت: في الدار رجل، فالمَعْنِي به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا الدار، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم. فالموجب للجواز إذًا حصولُ الفائدة بتعريف الدار، بدليل أنك لو قُلْتَ: في دارٍ رجلٌ، لم يَجُز باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه عَلَمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدلّ على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثَمّ مسوغُ آخَرُ، بحيث لو لم يقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق، نحو: ما في الدار رجل، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به؛ لأنه الذي أوقع الفائدة بتعريفه، ولذلك كثر في كلامهم نحو: ما له سَبَد ولا لَبَد، وما له ثاغية ولا راغية، وما في السماء موضع راحة سحابًا، وما في الدار أرِم. وفي القرآن العزيز: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]. وفيه: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ۝٤٨﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ۝٤٧﴾ [الشورى: ٤٧]، ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾... الآية [غافر: ١٨]. وهو كثير جدًّا. فقولهم في الدار رجل، من هذا القبيل. وإذا كان المسوغ غير التقديم لم يلزم التقديم، ولذلك أفاد قول امرئ القيس:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ

فإن التقديم للعناية أكثريٌّ، وليس بلازم، وظاهر السماع مع الناظم، أعني السماع =

[١٣٣] كذا إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبينًا(١)(٢) يُخْبَرُ(٣)

= الذي يقاس عليه، فلذلك اختاره».

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٨٥): «الضمير في (إليه) عائد على الخبر، وكذلك في (به)، عائد عليه أيضًا. والضمير في (عنه) عائد على مدلول (ما) وهو المبتدأ، والتقدير: كذلك إذا عاد إلى الخبر مضمر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد: أن الخبر يلتزم أيضا تقديمه إذا عاد إليه من المبتدأ ضمير».

ويرى أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٦٢) أن عبارة الناظم مثبجة فاسدة، ثم قال: «أما تثبيجها: فغير خاف لكثرة الضمائر التي في (عليه) وفي (به)، وفي (عنه)، وللحشو ـ أيضًا ـ فلا يظهر معنًى لقوله مبينًا.

وأما فسادها: فواضح؛ لأن الضمير في قوله: (عليه)؛ إما أن يكون عائدًا على المبتدأ، ويصير المعنى: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ».

والتمس ابن المرادي العذر للناظم بقوله في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٤): «ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم».

(٢) و(**مبينًا**): حال يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّنٍ، فإنك تقول: أبان الشيءُ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بان فهو بَيِّنٌ؛ أي: ظهر. ومنه في التنزيل الكريم: ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ۝١٠﴾ [إبراهيم: ١٠]، فمعناه: بَيِّنٍ، بدليل الآية الأخرى: ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥].

والثاني: أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرَه، ومنه في التنزيل: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ۝١٨٤﴾ [الأعراف: ١٨٤]، فهذا بمعنى مُبَيِّنٍ، كقول الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. فقولهم: أبان يتعدى ولا يتعدّى، فالمتعدي كمعنى بَيَّنَ، وغير المتعدي كمعنى تَبَيَّنَ واستبان.

وهذا الثاني: هو مرادُ النَّاظم، والله أعلم. فهو حالٌ من الضَّمير في «به»، وفصل بينهما بـ(عنه)، وذلك جائز، إذ ليس بأجنبي؛ أي: يخبر عنه به في حاله كونه مبينًا؛ أفاده الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٢/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: يُلْتَزَمُ تَقَدُّمُ الخَبَرِ الْتِزَامًا كذلكَ الالتزامِ السابقِ إذا عادَ عَلَى الخَبَرِ ضَمِيرٌ من المُبْتَدَأ الَّذِي يُخَبَّرُ بذلكَ الخَبَرِ عنه حالَ كونِه مُبَيِّنًا ـ أي: مُفَسِّرًا ـ لذلكَ الضَّمِيرِ.

قالَ ابنُ غازِيٍّ: وهذا البيتُ مَعَ تَعَقُّدِهِ وتَشْتِيتِ ضمائرِه كَانَ يُغْنِي عنه وعمَّا بعدَه =

[١٣٤] كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا[١] كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)
[١٣٥] وخبرَ المحصورِ[٢] قَدِّمْ أَبَدَا كَـ(ما لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

[ش] أشارَ في هذه الأبياتِ إلى **القِسْمِ الثالثِ**؛ وهو وجوبُ تقديمِ الخبرِ، فذَكَرَ أنه يَجِبُ في أربعةِ مواضِعَ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليسَ لها مُسَوِّغٌ [إلَّا تَقَدُّمُ الخبرِ][٣]، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ، نحوُ: (عِنْدَكَ[٤] رَجُلٌ، وفي الدارِ امرأةٌ)، فيَجِبُ تقديمُ الخبرِ هنا[٥][٦]، ....

= أنْ يقولَ:
كذا إذَا عادَ عليه مُضْمَرُ مِن مُبْتَدأٍ، وَمَا لهُ التَّصَدُّرُ (م).

(١) أي: جملته.

(٢) قال «الخضري» (١/ ١٠٣): «**الأولى**: (والخبر المحصور)؛ لأنه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس. إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة، أو فيه حذف، وإيصال كما مرَّ؛ أي: خبر المبتدأ المحصور فيه».

(٣) ليس في (س)، (ح)، (ص)، وكتبها في حاشية (س) وبعدها: صحّ.

(٤) في (ح): «عندي».

(٥) في (ص): «عنها»، وليس في (ح).

(٦) رفعًا لإيهام كونه نعتًا في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه؛ احتمل أن يكون التابع خبرًا للمبتدأ، وأن يكون نعتًا له لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فضعف طلبها للظرف، فكان الظاهر في الظرف وهو (عنده) أنه خبر لـ(أجل)، لا صفة ثانية له.

وقال الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤): «**فإن قلت**: المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفًا وجب تأخيره، فَلِمَ جاز تقديمه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]؟

قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد، ولي عبد كيس، وما أشبه ذلك، فما أوجب التقديم؟ =

فلا تقولُ: (رَجلٌ عندَكَ[1])، ولا: (امرأةٌ في الدارِ).

وأَجْمَعَ النُّحَاةُ والعربُ على مَنْعِ ذلكَ[2]، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وَنَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ[3] **[وَلِي وَطَر]**[4]) البيتَ، فإنْ كانَ للنكرةِ مُسَوِّغٌ: جازَ الأمرانِ[5]، نحوُ: (رَجلٌ ظَريفٌ عِندِي[6])، و(عندي رَجلٌ ظريفٌ).

الثاني: أنْ يَشْتَمِلَ المبتدأُ على ضميرٍ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ، نحوُ: (في الدارِ صَاحِبُها)، فـ(صاحِبُها) مبتدأٌ، والضميرُ المُتَّصِلُ به راجعٌ إلى (الدارِ)، وهو جزءٌ مِن الخبرِ، فلا يَجُوزُ تأخيرُ الخبرِ، نحوُ: (صاحِبُها في الدارِ)؛ لئلَّا يَعُودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً.

وهذا مرادُ المصنِّفِ بقولِهِ: (**كذا إذا عادَ [عليه مُضْمَر**[7]][8]...) البيتَ؛ أي: كذا[9] يَجِبُ تقديمُ الخبرِ إذا عادَ عليه مُضْمَرٌ[10] ممَّا يُخْبَرُ بالخبرِ[11] عنه، وهو المبتدأُ، فكأنه[12] قالَ: يَجِبُ تقديمُ الخبرِ إذا عادَ

= **قلت**: أوجبه أن المعنى: وأي أجلٍ مسمى عنده؛ تعظيمًا لشأن الساعة، فلمَّا جرى فيه هذا المعنى: وجب التقديم».

«شرح الأشموني مع الصبان» (١/ ٢١٢)، و«التصريح» (١/ ١٧٦)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٨١).

(١) في (ح): «عندي».

(٢) اعترضه الإسقاطي (ق٤٣/أ) بقوله: «ليس كذلك؛ بل أجازه الجزولي والواحدي؛ بل الكوفيون قاطبة». وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(٣) **اعترض**: بأن هذا معلوم من قوله سابقًا: كـ(عند زيد نمرة).

وأجيب: بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه، وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه. الصبان (١/ ٢١٢)، و«الخضري» (١/ ١٠٣).

(٤) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٥) التقديم وغيره.

(٦) في (ك): «عندك».

(٧) ليس في (ك)، (ح).

(٨) ليس في (ح).

(٩) في (س)، (ص)، (ح): «كذلك».

(١٠) ليس في (ح)، (ص).

(١١) زاد في (ع): «به أي».

(١٢) في (ك): «وكأنه».

عليه ضميرٌ[١] مِن المبتدأِ، وهذه عبارةُ ابنِ عُصْفُورٍ في بعضِ كُتُبِه[٢]. ولَيْسَتْ بصحيحةٍ[٣]؛ لأنَّ الضميرَ في قولِكَ: (في الدارِ صَاحِبُها): إنما هو عائدٌ على جُزْءٍ من الخبرِ، لا على الخبرِ، فيَنْبَغِي أنْ تُقَدِّرَ[٤] مضافًا محذوفًا في قولِ المصنِّفِ: (**عادَ**[٥] **عَلَيْهِ**)[٦]، التقديرُ: كذا إذا[٧] عادَ على مُلابِسِه[٨].

ثمَّ حُذِفَ المضافُ الذي هو مُلابس، وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ [وهو الهاءُ][٩] ـ مُقَامَه، فصارَ اللفظُ: (**كذا إذا عادَ عَلَيْهِ**)، ومثلُ[١٠] قولِكَ:

---

(١) في (ع): «مضمر». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في «شرح الجمل» (١/ ٣٥٣).
وأصلحه في «المقرب» (١/ ٨٥) بقوله: «أو: يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر».
قال أبو حيان: «فقول النحويين: «يعود على شيء في الخبر»، لا ينبغي أن يعدل عنه؛ لوضوحه وصحته».

(٣) بل قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٦٣): «وهو كلام فاسد».
وبيَّنه بقوله: «ولا يوجد هذا الحكم أبدًا في صورة من الصور التي نحن بصددها ولا غيرها؛ لأن الضمير الذي في قولهم: (في الدار ساكنها)، يستحيل أن يكون عائدًا على المبتدأ الذي هو الساكن، وإنما هو ضمير الدار قطعًا، وإما أن يكون عائدًا على الخبر، ويصير المعنى: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه؛ أي: على الخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه به؛ أي: بالخبر وليس الضمير على هذا التقدير عائدًا على الخبر؛ لأن الخبر ليس الدار ولا التمرة إنما الخبر الجار والمجرور، والخبر في الحقيقة إنما العامل فيه».

(٤) في (س)، (ح)، (ص): «يقدر».

(٥) ليس في (ص)، (ح).

(٦) في (س): «على».

(٧) ليس في (ص).

(٨) قال الإسقاطي (ق٤٣/أ): «هذا التقدير لا يجوزُ؛ لأنه لا دليل عليه، فهو نظير أن تقول: جاءني زيدٌ، وتقول: أردت أبا زيدٍ، فحذفت المضاف مع عدم القرينة، وهذا لا يجيزه أحدٌ».

(٩) ليس في (ح)، (ص).

(١٠) في (ص): «وهو مثل».

(في الدارِ صاحِبُها) قولُهم: (على التَّمْرَةِ[١] مِثْلُها زُبْدًا)، وقولُه[٢]:

٥٤ ـ أَهَابُكِ إِجْلالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ[٣] حَبِيبُهَا[٤]

فـ(**حَبِيبُها**)[٥] مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(**مِلْءُ عَيْنٍ**) خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يَجُوزُ تأخيرُه؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصِلَ بالمبتدإِ، وهو (ها)، عائدٌ على عَيْنٍ، وهو مُتَّصِلٌ بالخبرِ، فلو قلتَ: (حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ): عادَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً[٦]، وقد جَرَى الخلافُ في جوازِ (ضَرَبَ غُلامُه زَيْدًا)[٧]، معَ

---

(١) في (ك)، (ح): «الثمرة». (٢) في (ك): «قوله».

(٣) بكسر النون منونة في (ح)، وبكسرها دون تنوين في (س).

(٤) (م) هَذَا البيتُ قد نَسَبَهُ قومٌ ـ منهم أبو عُبَيْدٍ البَكْرِيُّ فِي «شرحِهِ عَلَى الأمالي» (ص٤٠١) ـ لنصيبِ بنِ رَبَاحٍ الأكبرِ، ونَسَبَه آخرونَ ـ ومنهم ابنُ نُبَاتَةَ المِصْرِيُّ فِي كِتابِه «سرحِ العيونِ» (ص١٩١ بولاق) ـ إِلَى مجنونِ بَنِي عامرٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**)؛ فإنَّه قَدَّمَ الخبرَ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (**مِلْءُ عَيْنٍ**) عَلَى المُبْتَدَأ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (**حَبِيبُها**)؛ لاتصالِ المُبْتَدَأ بضميرٍ يعُودُ عَلَى مُلابِسِ الخَبَرِ، وَهوَ المضافُ إِلَيْهِ، فلو قَدَّمْتَ المبتدأَ ـ مَعَ أَنَّكَ تَعْلَمُ أنَّ رُتْبَةَ الخَبَرِ التأخيرُ ـ لعادَ الضَّمِيرُ الَّذِي اتَّصَلَ بالمُبْتَدَأ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وَذَلِكَ لا يجوزُ، لكنَّكَ بتقديمِكَ الخبرَ قد رَجَّعْتَ الضميرَ عَلَى متقدِّمٍ لفظًا وَإِنْ كانَتْ رُتْبَتُه التأخيرَ، وهذا جائزٌ، ولا إشكالَ فيه (م).

(٥) (**حبيبها**): ملتبس بضمير العين.
قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/٩٤٦): «وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت من قول الشاعر: (**ولكن ملء عين حبيبها**). ومثال الالتباس بغير إضافة قولك: (معرض عن هند المرسل إليها)».

(٦) «لأن مرتبة صاحب الضمير ـ الذي هو المبتدأ ـ التقديم على مفسِّره ـ الذي هو الخبر ـ وعودُ الضمير على ما بعده لفظًا ومرتبة ممتنع في مثل هذا» «المقاصد الشافية» (٢/٨٦).

(٧) (م) مثلُ ذَلِكَ المثالِ: كلُّ كلامٍ اتَّصَلَ فيه ضَمِيرٌ بالفَاعِلِ المتقدِّمِ، وهذا الضَّمِيرُ عائدٌ عَلَى المفعولِ المتأخِّرِ، نحوُ مثالِ ابنِ مالكٍ فِي بابِ الفَاعِلِ مِن الألفيَّةِ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ)، برفعِ (نَوْرُهُ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ (زانَ)، ونَصْبِ (الشجرَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُه ـ ونحوُ قولِ الشاعرِ: =

أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ[1] على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، ولم يَجْرِ خلافٌ ـ فيما أَعْلَمُ ـ في مَنْعِ (صَاحِبُها في الدارِ)، فما الفرقُ بينَهما؟ وهو ظاهرٌ، فلْيُتَأَمَّلْ.

والفرقُ بينَهما: أنَّ ما عادَ [عليه الضمير][2] وما اتَّصَلَ به الضميرُ اشْتَرَكَا في العاملِ في مَسْئَلَةِ[3] (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)[4]، بخلافِ مَسْئَلَةِ (في الدارِ صَاحِبُها)؛ فإنَّ العاملَ فيما اتَّصَلَ به الضميرُ وما عادَ عليه الضميرُ مُختلِفٌ[5][6].

= جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحوُ قولِ الشاعرِ الآخَرِ:

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسيأتي بيانُ ذَلِكَ وإيضاحُه ـ فِي بابِ الفَاعِلِ (م).

(١) في (ع): «عاد»، وفي حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في (ك): «الضمير عليه»، وعليها علامة الإبدال.

(٣) كذا رسمت في الموضعين في جميع النسخ، والذي في (م): «المسألة» على الرسم الحديث.

(٤) فرق ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٩٤٨) بأن «الضمير في مسألة (ضرب غلامه زيدًا)؛ عائد على نفس المفعول، والمفعول مستحضر بذكر الفاعل، فلما كان مشعورًا به نزل منزلة ما هو متقدم ذكرًا، فروعي فيه ذلك وإن كان متأخرًا لفظًا ورتبة. وأما الضمير في نحو: (صاحبها في الدار)؛ فلم يعد على الخبر نفسه؛ حتى يقال إن الشعور به قد حصل بذكر المبتدأ لو قيل: صاحبها في الدار مثلًا؛ بل إنما عاد على شيء يلتبس بالخبر والمبتدأ، وإن أشعر بالخبر: لا إشعار له بما التبس بالخبر».

(٥) زاد في (ك): «فيه».

(٦) (م) وأَيْضًا: فإنَّ المفعولَ قد تَقَدَّمَ عَلَى الفَاعِلِ كثيرًا فِي سَعَةِ الكلامِ، نحوُ: (ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ)، حتَّى لَيُظَنُّ أنَّ رُتْبَتَه قد صَارَتِ التقدُّمَ، بخلافِ الخَبَرِ؛ فإنَّه ـ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى المُبْتَدَأ أحيانًا ـ لا يَتَصَوَّرُ أحدٌ أنَّ رُتْبَتَهُ التقدُّمُ؛ لكونِهِ حُكْمًا، والحُكْمُ فِي مَرْتَبَةِ التأخُّرِ عن المحكومِ عليه أَلْبَتَّةَ. **وأَيْضًا**: فإنَّ الفاعلَ والفعلَ المتعدِّيَ جَمِيعًا ـ يُشْعِرَانِ بالمفعولِ، فكانَ المَفْعُولُ كالمتقدِّمِ، بخلافِ الخَبَرِ =

الثالثُ[١]: أنْ يكونَ الخبرُ له صَدْرُ الكلام[٢]، وهو المرادُ بقولِهِ: (**كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ**[٣] **التَّصْدِيرَا**)، نحوُ: (أينَ زيدٌ؟)، [فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ[٤]، و(**أينَ**): خبرٌ مقدَّمٌ][٥]، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقولُ:

(زيدٌ أينَ؟)؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ، وكذلكَ (**أينَ مَن عَلِمْتُه نَصيرًا؟**)، فـ(**أينَ**) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(**مَن**) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وعَلِمْتُه نصيرًا صِلَةُ (**مَن**).

[**الرابعُ**: أنْ يكونَ المبتدأُ محصورًا[٦]، نحوُ: (إنما في الدارِ زيدٌ، وما في الدارِ إلَّا زيدٌ)، ومِثلُه: (**ما لنا إلَّا اتباعُ أحمدَ**)][٧]. (والله ﷻ أعلم)[٨].

[ص] [١٣٦] **وحذفُ ما يُعْلَمُ**[٩] **جائزٌ**[١٠] **كَمَا** تَقُولُ: (زيدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟) [حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا]

= المتَّصِلِ بمبتدئِه ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى مُلابِسِه؛ فإنَّ المبتدأَ إنْ أَشْعَرَ بالخَبَرِ: لم يُشْعِرْ بما يُلَابِسُ الخبرَ الَّذِي هو مَرْجِعُ الضَّمِيرِ (م).

(١) في (ك): «الثالثة».

(٢) بأن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه، أو كم الخبرية أو مضافًا إليها.

(٣) أي: يستحق التصدير؛ أي: في جملته فلا يرد نحو: (زيد أين مسكنه). «حاشية الصبان» (١/ ٢١٣).

(٤) من (ح)، وكتبها بحاشية (س): مصححًا.

(٥) في (ح): «فأين خبر مقدم، وزيد مبتدأ»، بالتقديم والتأخير.

(٦) قال الإسقاطي (ق٤٣/ب): «صواب العبارة: محصور فيه كما تقدم».

(٧) ليس في (ك). (٨) من (ح)، (ص).

(٩) أراد: العلمَ التفصيلي لا الإجمَالِي، بأن يعلمَ أن في الكلام حذفًا، ولا يدري ما المحذوف، فإن هذا لا يكفي؛ أفاده الإسقاطي (ق٤٣/ب).

(١٠) يمكن حمل الجواز: على عدم الامتناع فيصدق بالوجوب، فكأنَّ الناظم قال: «وحذف ما يُعْلَم غيرُ ممتنعٍ على الجُملة». قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٩٥): «ولَو عبَّر بهذه العبارة: لصحَّ كلامُه لِشُمولها الوجهين: الواجبَ الحذفِ والجائز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال». [معنى الجواز في كلام الناظم]

ويمكن حمله على ما استوى فعله وتركه؛ فإن معنى كلامِه: أن ما يعلم منه جائز؛ =

[١٣٧] وفي جوابِ (كيفَ زيدٌ؟) قُلْ: (دَنِفٌ[١]) فـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

[ش] يُحْذَفُ[٢] كلٌّ مِن المبتدأِ والخبرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازًا أو[٣] وُجُوبًا. فذَكَرَ في هذين البيتيْنِ الحذفَ جوازًا، فمثالُ حذفِ الخبرِ: أنْ يُقالَ: (مَن عندَكما)، فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (زيدٌ عندَنا)، ومِثْلُه ـ في رأيٍ[٤] ـ (خَرَجْتُ فإذا[٥] ....

= فالأمثلة المذكورة، ومنه واجب: كالحذف بعد لولا وما أشبه ذلك، فيكون قوله: (جائز)، ليس غير المبتدأ الأول؛ بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: **(وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز)**. ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضًا صحيح في نفسه، فلا إشكال. «المقاصد الشافية» (٢/ ٩٦).

(١) أي: مريض مرضًا نشأ من الحب؛ قاله الإسقاطي (ق٤٣/ ب)، والبديري في «إرشاد السالك» (ق٧١/ أ) إلا أنه قال: قال شيخ الإسلام: الدنف: ... إلخ.

[المبتدأ معتمد على الفائدة ومحلها الخبر]

(٢) اعلم؛ أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلَّا أنَّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليَّةٌ تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا.

وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرَّةً، والخبرَ أخرى، بعضها جوازًا وبعضها وجوبًا وسيأتي تفصيل ذلك. «شرح المفصل» (١/ ٢١٨).

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «و».

(٤) ولذا فهو لم يقع في كلام العرب إلا قليلًا. «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٥، ٢٧٦).

(٥) تكون **(إذا)** على ضربَيْن:

[أنواع (إذا)]

١ ـ **زمانًا**، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعليّة، وإذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣﴾ [الانشقاق: ٣]، والتقديرُ: إذا انشقّت السماءُ انشقّت، وإذا مدّت الأرضُ مدّت، كأنّ ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعلَ.

٢ ـ وتكون بمعنى **المُفاجَأة**، وهي في ذلك على ضَرْبين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. **وإذا كانت اسمًا**، كانت ظرفًا من ظروفِ الأمْكِنة، **وإذا كانت حرفًا**، كانت من حروف المعاني الدالةِ على المفاجأة، كما أن (إنْ) حرفٌ دالّ على معنى المجازاة. والهمزة حرفٌ دالّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: **(خرجتُ فإذا** =

السَّبُعُ)[١]، التقديرُ[٢]: (فإذا السَّبُعُ حاضِرٌ)، وقَوْلُ[٣] الشاعِرُ[٤]:

= السَّبُعُ)، وأردتَ به الظرفيّةَ، لم يكن ثمّ حذفٌ، وكان (السبعُ) مبتدأ، و(إذا) الخبر قد تقدّم، كما تقول: (عندي زيدٌ) ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ. فإن ذكرت اسمًا آخر، كان منصوبًا على الحال، نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ واقِفًا، أو عادِيًا)، والعاملُ في الحال الظرفُ، وإن شئت رفعتَه على الخبر، وجعلت الظرفَ من صِلته، فإن جعلتها حرفًا، كان الخبرِ محذوفًا لا محالة، والتقدير: خرجت فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا خبرَ لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدَّرًا. «شرح المفصل» (١/ ٢٢٠).

(١) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٥): «والحذف بعد (إذا) قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ [يس: ٥٣]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨]»؛ أي: تسعى، للناظرين، ... إلخ. [الحذف بعد إذا قليل]
قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٩) معلقًا: «ليس الخبر محذوفًا في مثل: (فإذا السبع)؛ بل إذا ظرف مكان وهي الخبر، والتقدير: وبالحضرة السّبع؛ أي: فبالمكان الذي أنا حاضر فيه السّبع. وأما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠] إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن العزيز فإنّما لم يحذف الخبر لكونه لا يدلّ على حذفه دليل ولم يمكن جعل إذا في الآيات خبرًا؛ لأن المقصود الإخبار عن المبتدأ الّذي بعد إذا بأشياء لم تكن معلومة للسّامع إلّا من ذكر الخبر».
قال: «وإنما بنى المصنف على ما اختاره هو من كون إذا الفجائية حرفًا، فلا يصحّ أن يكون خبرًا».

(٢) (م): «إذا»، فِي هَذَا المثالِ ونحوِه تُسَمَّى إذا الفُجَائِيَّةَ، وللعلماءِ فيها خِلافٌ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ والذين قالُوا: هِيَ ظرفٌ اخْتَلَفُوا: أهي ظرفُ زمانٍ أم ظرفُ مكانٍ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ جَعَلَها خَبَرًا مُقَدَّمًا، وجَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً مؤخَّرًا، وَكَانَ القائلَ قد قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظرفُ زمانٍ: خَرَجْتُ ففي وقتِ خُرُوجِي الأسدُ، أو قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظَرْفُ مكانٍ: خَرَجْتُ ففي مكانِ خُرُوجِي الأسدُ. ولا حذفَ عَلَى هَذَا الوجهِ بشِقَّيْهِ. [اختلاف النحاة في نوعية إذا الفجائية]
ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ. جَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، والتقديرُ: خَرَجْتُ فإذا الأسدُ موجودٌ، أو حاضرٌ، أو نحوُ ذلك. وهذا الوجهُ هو الَّذِي عناه الشارِحُ بقولِه: (في رَأْيٍ) (م).

(٣) في (ع)، (م): «قال»، وفي (ك): «وقال».

(٤) هو: قَيْس بنُ الخَطِيمِ في «الديوان» (ص٣٦).

٥٥ - نحنُ بما عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا [عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ][1][2]

التقديرُ: (نحنُ بما عندَنا راضونَ)، ومثالُ حذفِ المبتدأِ: أَنْ يُقالَ: (كيفَ زيدٌ[3]؟) فتقولَ[4]: (صحيحٌ)؛ أي: (هو صحيحٌ).

وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بكلٍّ واحدٍ مِنهما، فقلتَ: (زيدٌ عندَنا)، وهو صحيحٌ، ومِثْلُه قولُهُ تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: [مَن عَمِلَ صالحًا][5][6]، فعَمَلُه لنفسِه، ومَن أساءَ فإساءَتُه عليها.

قِيلَ: وقد يُحْذَفُ الجزآنِ - أعني: المبتدأَ والخبرَ - للدَّلالةِ عليهما؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى[7] يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي: (فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ)، فحُذِفَ المبتدأُ والخبرُ، وهو (فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ)؛ لدلالةِ ما قبلَه عليه، وإنما حُذِفَا لوقوعِهما موقعَ مفردٍ[8][9]، والظاهرُ: أنَّ

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) **الشاهدُ فيه**: قَوْلُهُ: **(نحنُ بما عِنْدَنَا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ الخبرَ - احْتِرَازًا عن العَبَثِ وقصدًا للاختصارِ معَ ضيقِ المقام - من قولِهِ: **(نحنُ بما عِنْدَنَا)**، والذي جَعَلَ حَذْفَه سائغًا سهلًا: دَلالةُ خبرِ المُبْتَدَأ الثاني عليه.

واعْلَمْ أوَّلًا: أن الحَذْفَ من الأوَّلِ لدَلالةِ الثاني عليه شَاذٌّ، والأصلُ الغالِبُ هو الحذفُ من الثاني لدَلالةِ الأوَّلِ عليه.

واعْلَمْ ثانيًا: أنَّ بعضَ العلماءِ أرادَ أنْ يَجْعَلَ هَذَا البيتَ جاريًا عَلَى الأصلِ المذكورِ، فزَعَمَ أنَّ **(راضٍ)** فِي الشطرِ الثاني من البيتِ ليسَ خَبَرًا عن **(أنتَ)**؛ بل هو خبرٌ عن **(نحنُ)** الَّذِي فِي أوَّلِ البيتِ، وَذَلِكَ بناءً عَلَى أنَّ **(نحنُ)** للمتكلِّم المعظَّم نفسَه، وهذا كلامٌ غيرُ سَديدٍ؛ لأنَّ **(نحنُ)**، وَإِنْ كانَتْ كَمَا زَعَمَ المُتَمَحِّلُ للمتكلِّم المعظِّم لنفسِه؛ فمعناها حِينَئِذٍ مفردٌ، تَجِبُ فيها المطابقةُ بالنظرِ إِلَى لفظِها، فيُخْبَرُ عنها بالجمعِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣]، وَمَا أَشْبَهَهُ (م).

(٣) بعدها في (ص): «صحيح أم سقيم». (٤) في (س): «فيقال».

(٥) من (م). (٦) في (ك): «مشنأ».

(٧) رسمت في (ك): «واللاء» في الموضعين.

(٨) في (ص): «المفرد».

(٩) اعترضه الإسقاطي (٤٣/ب) بقوله: «تعليل غير صحيح؛ بدليل قولك: **(نعم، في** =

المحذوفَ مفردٌ[(١)]، والتقدير[(٢)]: (واللائي لم يَحِضْنَ كذلكَ)، وقولُه[(٣)]: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي[(٤)] لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ معطوفٌ على[(٥)] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، والأَوْلَى: أنْ يُمَثِّلَ [بنحوِ قولِكَ][(٦)]: (نَعَمْ) في جوابِ: (أزيدٌ قائمٌ؟)؛ إذِ التقديرُ: (نعم زيدٌ قائمٌ)[(٧)].

[ص] [١٣٩] وبعدَ (لولَا) غَالِبًا[(٨)] حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ[(٩)]، .... [حذف الخبر وجوبًا]

= جواب أزيد قائم).

وقال «الخضري» (١/ ١٠٥): «وفيه: أن الشارح لم يقل: لا يحذفان إلا لذلك؛ حتى يرد عليه ما بعد نعم. بل يعلل لحذفهما حذفهما في خصوص الآية، وهما كذلك فيها؛ على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من (نعم)، لا محذوفة، ومقدرة بعدها، لكن الشارح سيصرح بخلافه؛ فتأمل».

(١) في (س): «وهو الخبر»، وفي (ص): «هو كذلك»، وفي (ح): «هو».

(٢) ليست في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/ ١٠٥): «الأولى التعبير بـ(أو)؛ لأن هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ما قبله، وحاصله: أن ﴿اللائي يئسن﴾ مبتدأ، والثاني عطف عليه، وقوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾: خبر عنهما، ولا حذف أصلًا ـ كما في «المغني» (ص٨٠٢)؛ أي: وليس هذا من باب (زيد قائمان وعمرو)؛ حتى يمتنع للقبح اللفظي؛ بل من باب (زيد في الدار، وعمرو)، وهو جائز لعدم القبح.

نعم، فيه تقدير الخبر المقرون بـ(الفاء) على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير؛ إلا أن يقال: (يغتفر في التابع...) أفاده الصبان (١/ ٢١٤)، وفي كون ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ خبرًا ـ نظر لأنه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر؛ فتأمل. ومعنى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: شككتم في عدتهن ما هي».

(٤) ليس في (ص). (٥) زاد في (ك): «قوله».

(٦) في (ص)، (ح): «بقولك».

(٧) ينظر: «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ١٦٣).

(٨) منصوب بنزع الخافض؛ أي: في غالب الأحوال.

(٩) قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٧٢): «فجمع بين (**غالبًا**) و(**حتمٌ**) أيضا. ويظهر أن (**غالبًا**) يرجع إلى استعمال (**لولا**)، لا إلى وجوب الحذف، وكأنه يقول: الغالب استعمالها دالة على امتناع لوجود مطلق؛ فإذا استعملت فيه: وجب الحذف، وقد تستعمل على امتناع؛ لوجود مقيد فيجيء من أقسامه أن يجوز =

[ص] [١٣٩] .... وفي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ(١)

[١٤٠] وبعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعْ)

[١٤١] وقَبْلَ حَالٍ لا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

[١٤٢] كَـ(ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمّْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ)(٢)

[ش] حاصلُ ما في هذه الأبياتِ: أنَّ الخبرَ يَجِبُ حَذْفُهُ في أربعةِ مَوَاضِعَ(٣):

[الخبر بعد (لولا)] **الأَوَّلُ**: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ بعدَ **(لولا)**(٤)، نحوُ: (لولا زيدٌ

= حذفه، فيصدق أن الخبر يحذف في هذا الاستعمال، لكن الاستعمال المذكور غير غالب».

وقال المكودي (ص٥٣): «وفهم من قوله: **(غالبًا)**: أن لـ(لولا) استعمالين: غالبًا وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسده. **وغير غالب**: أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: (لولا زيد باكٍ لضحكت)، فالامتناع في هذه الصورة معلق على (بكاء زيد لا على زيد)، ففي مثل هذا: لا يجب حذف الخبر. بل يجوز إذا دل عليه دليل فـ**(غالبًا)** حال من **(لولا)**، **(وحذف الخبر حتم)** جملة من مبتدأ وخبر، و**(بعد)** متعلق بـ**(حذف)** أو بـ**(حتم)**. والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ».

(١) (م) **تقديرُ البيتِ**: وحذفُ الخَبَرِ حَتْمٌ بعدَ لولا فِي غالِبِ أَحْوَالِها، وهذا الحُكْمُ قدِ اسْتَقَرَّ فِي نصِّ يَمِينٍ؛ أي: إذا كَانَ المُبْتَدَأُ يُسْتَعْمَلُ فِي اليمينِ نَصًّا، بحيثُ لا يُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه إلَّا معَ قرينةٍ (م).

(٢) التقديرُ: أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ حالَ كونِه منوطًا بالحِكَمِ. أفاده (م).

(٣) ينظر: «شرح المكودي» (ص٥٣)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (٢/ ١٠٣).

(٤) [علة حذف الخبر بعد لولا] قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٦): «وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا؛ لأنه معلوم بمقتضى (لولا)؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه: هو الجواب والمدلول على وجوده: هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيد لأكرمت عمرًا): لم يشك في أنّ المراد: أن وجود زيد منع من إكرام عمرو، فصحّ الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه».

لأَتَيْتُكَ)، التقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ لأَتَيْتُكَ)، واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(غَالِبًا)** مِمَّا[١] وَرَدَ ذِكْرُه فيه شُذوذًا؛ كَقَوْلِه[٢]:

٥٦ ـ لَولَا أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ[٣]

فـ**(عمرُ)**: مبتدأٌ، و**(قبلَه)**: خبرٌ[٤].

[مذهب النحاة في الحذف بعد لولا]

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ؛ مِن أنَّ الحذفَ بعدَ **(لولا)** واجبٌ إلا قليلًا: هو[٥] طريقةٌ لبعضِ النَّحْوِيِّينَ[٦].

---

(١) في (ك)، (م): «عما».

(٢) البيتُ لأبي عَطَاءٍ السِّنْدِيِّ كما في «ذيل الأمالي والنوادر» لأبي علي القالي (ص٩٥)، وقيل: أَفْلَحُ بنُ يَسَارٍ. قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٣٧): «وهو الأصح».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولولا قبلَه عُمَرٌ)** حَيْثُ ذَكَرَ فيه خبرَ المُبْتَدَأ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(قَبْلَه)**، معَ كونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ واقعًا بعدَ (لولا)؛ التي يَجِبُ حذفُ خبرِ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَها؛ لأَنَّه قد عُوِّضَ عنه بجملةِ الجوابِ، ولا يُجْمَعُ فِي الكلامِ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه.

وفي البيتِ توجيهٌ آخرُ: وهو أن (قبلَه) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ، والخَبَرُ محذوفٌ، وَعَلَى هَذَا تكونُ القاعدةُ مستمرَّةً، ولا شاهدَ فِي البيتِ لِمَا أَتَى بِهِ الشارحُ من أجلِهِ.

ومثلُه فِي كلِّ ذلك قولُ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ رضي الله عنه:

ولولا بَنُوها حَوْلَهَا لخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإنَّ **(لولا)** حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، **(بَنُوهَا)** مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لكونِه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، والضَّميرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و**(حولَ)** ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المُبْتَدَأ، و**(حولَ)** مُضَافٌ، والضَّميرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فيه شاهدٌ لِمَا جاءَ الشارحُ ببيتِ أبي عَطَاءٍ مِن أجلِهِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ **(حولَ)** مُتَعَلِّقًا بالخَبَرِ المحذوفِ عَلَى رأيِ الجمهورِ، وَعَلَى ذلك لا يَكُونُ شاهدًا لِمَا ذَكَرَه الشارحُ (م).

(٤) في (ص)، (ح): «خبره». (٥) في (ص)، (ك)، (ع): «هي».

(٦) «وإنما حمل المتن عليها؛ لأنها المتبادرة من التعبير بـ(غالبًا). ولكن الأولى: حمله على الثالثة؛ كما صنعه جميع الشراح، ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب؛ فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها. وهو كون الخبر عامًّا؛ فيتحتم الحذف فيه، =

والطريقةُ الثانيةُ: أنَّ الحذفَ واجبٌ دائمًا[١][٢]، [وأن ما][٣] وَرَدَ من ذلك بغيرِ[٤] حذفٍ في الظاهرِ مُؤَوَّلٌ.

والطريقةُ الثالثةُ: أنَّ الخبرَ إما أنْ يكونَ كونًا مطلقًا[٥]، أو كونًا مُقَيَّدًا[٦]، فإنْ[٧] كانَ كونًا مُطلقًا: وَجَبَ حَذْفُه[٨]، نحوُ: (لولا زيدٌ لكانَ

= أما كونه خاصًا: فقليل، ولا يتحتم فيه الحذف؛ فالغلبة منصبة على بعض الأحوال، لا على الكلام الفصيح، والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر»؛ قاله «الخضري» (١/ ١٠٦).

(١) من (م).

(٢) (م) هٰهنا شيئانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:

الأوَّلُ: أن الطريقةَ الثانيةَ من الطرقِ الثلاثِ التي ذَكَرَها الشارِحُ: هِيَ طريقةُ جمهورِ النحاةِ، والفرقُ بينَها وبينَ الطريقةِ الأولى: أنَّ أهلَ الطريقةِ الأولَى يقولونَ: إنَّ ذِكْرَ الخَبرِ عندَهم بعدَ (لولا) قليلٌ، وليسَ شاذًّا، وَذَلِكَ بخلافِ طريقةِ الجمهورِ؛ فإنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ عندَهم بعدَ (لولا) إنْ كَانَ صادِرًا عمَّن لا يُسْتَشْهَدُ بكلامِه كَمَا فِي بيتِ المَعَرِّيِّ الآتِي فهو لَحْنٌ، وَإِنْ كَانَ صادرًا عمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بكلامِه؛ فَإِنْ أَمْكَنَ تأويلُه كالشاهدِ (٥٦) وَمَا أَنْشَدْنَاهُ معَه فهو مُؤَوَّلٌ، وَإِنْ لم يُمْكِنْ تأويلُه فهو شاذٌّ، ولا شكَّ أنَّ القليلَ غيرُ الشاذِّ.

والأمرُ الثاني: أنَّ الشارِحَ قد حَمَلَ كلامَ الناظمِ عَلَى الطريقةِ الأُولَى، وَذَلِكَ مخالِفٌ لِمَا حَمَلَه مَن عَدَاهُ مِن الشروحِ؛ فإنَّهم جميعًا حَمَلُوا كلامَ الناظمِ عَلَى الحالةِ الثالثةِ؛ بدليلِ أنَّهُ اخْتَارَهَا فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وَهوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ عندَ إعرابِ البيتِ.

[حمل (غالبًا) على حالات (لولا)، و(حتم) على الحكم النحوي]

وتلخيصُه: أنْ تَحْمِلَ قولَه: **(غالبًا)** عَلَى حالاتِ **(لولا)**؛ وَذَلِكَ لأنَّ لولا إما أنْ يَلِيَها كونٌ عامٌّ، وَهوَ أغلبُ الأمرِ فيها، وإما أنْ يَلِيَها كونٌ خاصٌّ، وَهوَ قليلٌ، ثمَّ تَحْمِلَ قولَه: **(حَتْمٌ)** عَلَى الحكمِ النحويِّ، وكأنه قد قالَ: إنْ كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقِع بعدَ لولا كَوْنًا عامًّا، وَهوَ الغالِبُ، فإنَّه لا يجوزُ ذِكْرُ ذلك الخَبَرِ، وهذا - كَمَا ذَكَرْنَا - هو الطريقةُ الثالثةُ، فتَدَبَّرْ (م).

(٣) في (س): «وأمّا».

(٤) في (ص): «يعني».

(٥) هو: مجرد الوجود والاستقرار ونحوهما.

(٦) هو الوجود الخاص؛ كالقيام والقعود.

(٧) من (ع)، (م)، وفي سائرها: «إن».

(٨) أما الحذف فللعلم به، وسد جواب (لولا) مسده، وإذا كانت قرينة الحذف =

كذا)؛ أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإنْ كانَ[١] كونًا مقيَّدًا: فإمَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا، إنْ[٢] لم يَدُلَّ عليه دليلٌ: وَجَبَ ذِكْرُه، نحوُ: (لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ [ما[٣] أَتَيْتُ)[٤].

وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ: جازَ إثباتُه وحذفُه، نحوُ أنْ يُقالَ: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليكَ؟][٥] فتقولَ: (لولا زيدٌ لَهَلَكْتُ)؛ أي: (لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ[٦])، فإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الخبرَ، وإنْ شِئْتَ أَثْبَتَّهُ، ومنه قولُ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ[٧]:

٥٧ ـ **يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ[٨] فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[٩]**

= (لولا)؛ لأنها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره وسواء كان الجواب مذكورًا أم محذوفًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ أي: لأذن لكم في الفتح.
وساغ ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوض معًا؛ لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، والمراد بسد الجواب مسده: قيامه مقامه، وحلوله محله. «التصريح» (١/ ١٧٧)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢١٥)، و«حاشية الإسقاطي على ابن عقيل» (ق٤٤/ أ)، و«الخضري» (١/ ١٠٦).

(١) ليس في (ك). (٢) في (ع)، (م): «فإن».

(٣) في (ك): «لما».

(٤) ومنه حديث البخاري (١٩٢٥): فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ».

(٥) ما بين المعكوفين ليس في أصل (ع)، لكن كتبها بالحاشية مصححًا.

(٦) بعدها في (ص): «لهلكت».

(٧) في «سقط الزند» (١/ ١٠٤ شروح). (٨) في (ص): «عضو».

(٩) (م) التمثيلُ به: فِي قولِهِ: **(فلولَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ)**؛ حَيْثُ ذَكَرَ خبرَ المُبْتَدَأ الواقِعِ بعدَ لولا ـ وَهوَ جملةُ (يُمْسِكُ) وفَاعِلِه ومفعولِه؛ لأنَّ ذَلِكَ الخبرَ كونٌ خاصٌّ قد دَلَّ عليه الدليلُ، وخَبَرُ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا يَجُوزُ ذِكْرُه كَمَا يَجُوزُ حَذْفُه إذا كَانَ كَوْنًا خاصًّا، وقد دَلَّ عليه الدليلُ عندَ قومٍ، كَمَا ذَكَرَه الشارِحُ العَلَّامَةُ، والجمهورُ عَلَى أنَّ الحذفَ واجبٌ، وَذَلِكَ بناءً مِنهم عَلَى مَا اخْتَارُوه مِن أنَّ خبرَ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ (لولا) لا يَكُونُ إلَّا كَوْنًا عامًّا، وحينَئذٍ لا يُقالُ: إما أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ =

وقدِ اختارَ المصنِّفُ هذه الطريقةَ في غيرِ هذا الكتابِ[(١)(٢)].

= أو لا، وعندَهم أنَّ بيتَ المَعَرِّيِّ هَذَا لَحْنٌ؛ لذِكْرِ الخَبَرِ بعدَ لولا ومجيئِه بِهِ كَوْنًا خاصًّا.

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ يَصِحُّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (يُمْسِكُ) فِي تأويلِ مصدرٍ بَدَلِ اشتمالٍ مِن الغِمْدُ، وأصلُه (أنْ يُمْسِكَهُ)، فلَمَّا حَذَفَ (أن) ارْتَفَعَ الفعلُ؛ كقولِهِم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ) فيمَن رَوَاهُ برَفْعِ (تَسْمَعُ) مِن غيرِ (أنْ).

وحاصلُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ النحاةَ اخْتَلَفُوا: هل يَكُونُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا كَوْنًا خاصًّا أو لا؟ فقالَ الجمهورُ: لا يَكُونُ كَوْنًا خاصًّا أَلْبَتَّةَ؛ بل يَجِبُ كونُه كَوْنًا عَامًّا ويَجِبُ معَ ذَلِكَ حَذْفُه، فَإِنْ جاءَ الخَبَرُ بعدَ لولَا كَوْنًا خاصًّا فِي كلامٍ مَا فهو لَحْنٌ أو مُؤَوَّلٌ، وقالَ غيرُهم: يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ بعدَ لولا كونًا خَاصًّا، لكِنَّ الأكثرَ أنْ يَكُونَ كونًا عامًّا، فَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا عامًّا وَجَبَ حَذْفُه؛ كَمَا يقولُ الجمهورُ، وَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا خاصًّا: فَإِنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، وَإِنْ دَلَّ عليه دليلٌ جازَ ذِكْرُه وجازَ حَذْفُه.

فلخبرِ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا حالةٌ واحدةٌ عندَ الجمهورِ، وَهِيَ وجوبُ الحذفِ، وثلاثةُ أحوالٍ عندَ غَيْرِهم؛ وهي: وجوبُ الحذفِ، ووجوبُ الذِّكْرِ، وجوازُ الأمريْنِ، وقد قَدَّمْنَا لكَ أنَّ الواجِبَ حَمْلُ كلامِ الناظِمِ عَلَى هذا؛ لأنَّه صَرَّحَ باختيارِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ نفسُه أَنَّ هَذَا هو اخْتِيَارُ المصنِّفِ (م).

(١) في (س): «المكان».

(٢) فِي «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٧) ثم قال بعد تقرير هذا التفصيل: «وهذا الَّذي ذهبت إليه هو مذهب الرمَّانِي والشّجري والشّلوبين، وغفلَ عنهُ أكثر النَّاسِ».

قال السندوبيُّ ـ كما في «حاشية الخضري» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧): «وهو الحقُّ، وشواهدها كفلق الصبح».

واعترض الإسقاطي (ق٤٤/أ) على قول الشارح: «في غير هذا الكتاب» بقوله: «بل في هذا الكتاب أيضًا، وبذلك يندفع الاشكال بأن الوجوب ينافيه التقييد بالغلبة، وجه الاندفاع أن الغلبة هنا مضبوطة فتعين محل الوجوب، ولا يبقى فيه جواز حتى ينافيه الوجوب».

ورُدَّ: بأن الأخفش كما في «الارتشاف» (٣/ ١٠٩٠)، «التذييل» (٣/ ٢٨٢) حكى عن العرب أنهم لا يأتون بهذا الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، قال أبو حيان: «وزعم أنه إن ورد خبر المبتدأ بعد (لولا) كان شذوذًا أو ضرورة، وهو منبه على الأصل». =

[كون المبتدأ نصًا في اليمين]

الموضِعُ الثاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نَصًّا في اليمينِ(١)، نحوُ: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (لَعَمْرُكَ(٢) قَسَمِي)، فعَمْرُكَ مبتدأٌ، وقَسَمِي خبرُه، ولا يَجُوزُ التصريحُ به(٣)، قِيلَ(٤): ومِثلُه: (يَمِينُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (يَمِينُ اللهِ قَسَمِي)، وهذا لا يَتَعَيَّنُ(٥) أنْ يكونَ المحذوفُ فيه(٦) خبرًا(٧)؛ لجوازِ كونِه مبتدأً(٨)، والتقديرُ: (قَسَمِي يَمِينُ اللهِ)، بخلافِ (لَعَمْرُكَ)؛ فإنَّ

= وقال ابن هشام في «المغني» (١/ ٣٠٢): «ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في وصف السيف: ...» إلخ.

[معنى كون المبتدأ نصًا في اليمين]

(١) (م) المرادُ بكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ: أنْ يَغْلِبَ استعمالُه فيه، حتَّى لا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِه إلَّا معَ قَرِينَةٍ، ومقابِلُ هَذَا مَا ليسَ نصًّا فِي اليمينِ؛ وَهوَ الَّذِي يَكْثُرُ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ حتى لا يُفْهَمُ منه القَسَمُ إلا بقرينةِ ذِكْرِ المُقْسَمِ عليه، أَلَا تَرَى أنَّ (عَهْدَ اللهِ) قد كَثُرَ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، وقولِهم: عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوفاءُ به، ويُفْهَمُ منه القَسَمُ إذا قُلْتَ: عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا؛ لِذِكْرِكَ المُقْسَمَ عليه (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، لكن كتبت بحاشية (س)؛ بخط رفيع مغاير.

(٣) للعلم به، وسد جواب القسم مسده؛ الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(٤) في (س): «فقل»، وفي (ع): «وقيل»، وفي (ك): «قبل»، فليحرر.

(٥) رد لذلك القيل، وأجاب سم؛ بأنهم لم يدّعوا التعين، والمثال يكفيه الاحتمال؛ قاله «الخضري» (١/ ١٠٧).

(٦) في (س): «منه».

(٧) (م) إنْ كَانَ مِن غَرَضِ الشارحِ الاعتراضُ عَلَى الذين ذَكَرُوا هَذَا المثالَ لِحَذْفِ الخَبَرِ وجُوبًا لكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ ـ فلَا مَحَلَّ لاعتراضِه عليهم بأنَّ ذلك يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو المبتدأ؛ وَذَلِكَ من وجهَيْنِ:

أَوَّلُهما: أنَّ المثالَ يَكْفِي فيه صِحَّةُ الاحتمالِ الَّذِي جِيءَ بِهِ من أَجْلِهِ، ولم يَقُلْ أحدٌ: أنَّهُ يَجِبُ أنْ يَتَعَيَّنَ فيه الوجهُ الَّذِي جِيءَ بِهِ له؛ فإنَّ ذَلِكَ خاصٌّ بالدليلِ، فإنَّ الدليلَ هو الَّذِي يَجِبُ فيه أَلَّا يَحْتَمِلَ وجهًا آخَرَ، وشَتَّانَ مَا بينَ المثالِ والدليلِ.

وثانيهما: أنَّ الغَرَضَ مِن كَلامِهم أَنَّا إنْ جَعَلْنَا هَذَا المذكورَ مُبْتَدَأً كَانَ خبرُه مَحْذُوفًا وجُوبًا، أَمَّا حَذْفُه فلكونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليَمِينِ، وأَمَّا الوجوبُ فلأنَّ جوابَ اليَمِينِ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه (م).

(٨) قال سم: «ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسده؛ أي: =

المحذوفَ معَه يَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ خبرًا؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دَخَلَتْ عليه[١]، وحَقُّها الدخولُ على المبتدإِ[٢].

فإنْ لم يَكُنِ المبتدأُ نصًّا في اليمينِ لم يَجِبْ حذفُ الخبرِ، نحوُ: (عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ[٣])، فعهدُ اللهِ مبتدأٌ، وعليَّ خبرُه، ولكَ[٤] إثباتُه وحذفُه[٥].

[مجيء واو المعية بعد المبتدأ]

المَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَقَعَ[٦] بعدَ المبتدإِ واوٌ: هي[٧] نصٌّ في المَعِيَّةِ[٨]، نحوُ: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، فكلُّ[٩] مبتدأٌ، وقولُه: (وضَيْعَتُهُ) معطوفٌ على (كلُّ)، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ[١٠]: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه مُقْتَرِنَانِ)، ويُقَدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ[١١][١٢]، وقِيلَ: لا يَحْتَاجُ إلى

= لعدم حلوله محله، لكن قال الروداني: لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر؛ لأنه محطُّ الفائدة» «الخضري» (١/ ١٠٧).

(١) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٢) قال الإسقاطي (ق٤٤/أ): «فيه أنه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقر بينهما وبين عمرك، فوجودها لا ينافي كونها خبرًا».

(٣) ليس في أصل (ك)، لكن بحاشيتها.

(٤) في (ك): «وكذلك»، وضرب على الكاف والذال لتصير كالمثبت.

(٥) قوله: **(عهد الله)** ليس صريحًا في القسم؛ فإن عهد الله غير ملازم للقسم؛ إذ يستعمل في غيره؛ نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه. البديري (ق٧٣/أ).

(٦) في (ك): «تقع».

(٧) في (ك): «وهي».

(٨) وهو كل مبتدأة بعده واو مع، وليس ثَمَّ فعل ولا معناه، فمتى كان فعل أو معناه نصب نحو: (ما شأنك وزيدًا).

(٩) في (ص): «فكل رجل».

(١٠) ليس في (ص)، وفي (ك)، (ع): «التقدير».

(١١) أي: بعد معطوفها، وإنما وجب حذفه للعلم به، وسد العطف مسده؛ قاله الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(١٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٨٣): «وهذا قول الجمهور».

تقديرِ خبرٍ[١]؛ لأنَّ معنى كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه: كلُّ رجلٍ معَ ضَيْعَتِه، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يَحْتَاجُ إلى تقديرِ[٢] خبرٍ، واخْتَارَ[٣] هذا المذهَبَ ابنُ عُصْفُورٍ في «شرحِ الإيضاحِ»[٤].

فإنْ لم تَكُنِ الواوُ نَصًّا في المَعِيَّةِ: لم يُحْذَفِ الخبرُ وُجُوبًا[٥]، نحوُ: (زيدٌ وعمرٌو قَائِمَانِ).

المَوْضِعُ الرابعُ: أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا[٦] وبعدَه حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا[٧]، فيُحْذَفُ الخبرُ وُجُوبًا لِسَدِّ

---

(١) في (م): «الخبر». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) وكذا هو اختيار ابن خروف كما في «شرح الجمل» (١/ ٣٩٤).

ورد: بأن الواو إذا كانت بمعنى (مع) لا يلزم أن تكون بمنزلتها؛ لأن (مع) ظرف، فيصح أن يكون خبرًا بخلاف الواو. الإسقاطي (ق٤٤/أ). وانظر: «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٧).

قال الدماميني في «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٣٠): «وقال ابن قاسم: **(كل رجل وضيعته)**؛ أي: مقرونان، والخبر محذوف؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبًا؛ لقيام الواو مقام (مع).

قلت: هذا مشكل، فإن الخبر ليس (مع) حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده [فكيف] يكون الحذف واجبًا؟ وإنما الخبر هو قولنا: (مقرونان) الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه، وليس ثَمَّ شيء سد مسده، فلو قيل: التقدير (كل رجل مقرون وضيعته)؛ أي: هو مقرون وضيعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف (مقرون)، وأقيم المعطوف مقامه، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير ساد مسده.

قال الرضي: ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره، قال: هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب».

(٤) انظر: «شرح الجمل» (١/ ٥٣٢، ٥٣٣)، و«المقرب» (ص٢٨١).

(٥) (م) بل إنْ دَلَّ عليه دليلٌ جازَ حَذْفُه، وإلَّا وَجَبَ ذِكْرُه (م).

(٦) صريحًا عاملًا في اسم مفسر.

(٧) واحترز بذلك من مصدر لا يكون كذلك نحو: (ضربي زيدًا قائمًا شديد)؛ فالمبتدأ =

الحالِ مَسَدَّهُ، وذلكَ نحوُ: (ضَرْبِي العبدَ مُسِيئًا)[١]، فـ(ضربي) مبتدأٌ، و(العبدَ) معمولٌ له، و(مُسيئًا) حالٌ * [مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، فِي فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، مَعَ ظَرْفِ زَمَانٍ نَائِبٍ (عَنْ خَبَرِ الْمَصْدَرِ)[٢]][٣]، وَالتَّقْدِيرُ - إِنْ

= فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تغني عن خبره؛ لأنها من صلته.

وكذلك لو جعلت عاملها كان مقدرًا مضافًا إليها (إذا) وعلقت المضاف بالمصدر - فإن الحال حينئذ لا يغني عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر؛ فالجميع من صلته، فلا يغني شيء منه عن الخبر. «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٧٩).

(١) المعنى: ضربتُ العبدَ مسيئًا، أو أضْربُ العبدَ مسيئًا، فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى، إلَّا أنّه لا بدّ من النَّظَر في اللفظ، وإصلاحِه لكونِ المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أنّ قولك: (ضَرْبِي)، مبتدأٌ، وهو مصدر مضافٌ إلى الفاعل، و(العبدَ) مفعول به و(مسيئًا) حالٌ، وقد سدّ مسدَّ خبرِ المبتدأ، ولا يصِحّ أن يكون خبرًا فيرتفعَ؛ لأنّ الخبر حُكم على المبتدأ، والمصدرُ الذي هو الضربُ ليسَ المسيءِ، ولا يصحّ أن يكون حالًا من (العبد)؛ لأنه لو كان حالًا منه، لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي؛ لأن العامل في الحال هو العاملُ في ذي الحال. ولو كان المصدرُ عاملًا فيه، لكان من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصِحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر؛ لأنّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبر، فكما أنّ الخبر كان جزءًا غيرَ الأوّل، فكذلك ما سدّ مسدَّه ينبغي أن يكون غيرَ الأولّ. وإذا كان الأمرُ كذلك، كان العاملُ فيه فعلًا مقدَّرًا فيه ضميرُ فاعل، يعود إلى العبد، وهو صاحبُ الحال، والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ إلى ذلك الفعل والفاعلِ، والتقديرُ: ضَرْبِي العبدَ إذا كان مسيئًا، فـ(إذا) هي الخبرُ.

قال ابن يعيش: «والحَقُّ أنّها في موضع نصب متعلقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه: استقرّ أو مستقرٌّ، ثُمَّ حُذف العامل لدلالةِ الظرف عليه على ما تقدّم، ونُقل الضمير من الفعل إلى الظرفُ وصار الظرف. وما ارتفع به في موضع مرفوع؛ لأنّه خبرُ مبتدأ، فالظرفُ وحدَه في موضع نصب. يدلُّ على ذلك أنّه يظهر النصب فيما كان معربًا، نحوَ: (القتالُ اليومَ وعِنْدَكَ)، ونحو ذلك، والظرفُ مع الضمير في موضعِ خبرِ المبتدأ». «شرح المفصل» (١/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٢) في (س): «عنه المصدر».

(٣) العبارة - فيما بين المعكوفين - في (م): «سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا». وضرب عليها في (س).

أَرَدْتَ الاسْتِقْبَالَ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئًا. وَإِنْ أَرَدْتَ الْمُضِيَّ ـ فَالتَّقْدِيرُ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذْ(١) كَانَ مُسِيئًا] فـ(مُسِيئًا) حالٌ مِن الضميرِ(٢) المُسْتَتِرِ في (كانَ(٣) المُفَسَّرِ بالعبدِ، و(إذا كانَ) أو (إذْ كانَ)(٤) [ظرفُ زمانٍ(٥) نائبُ (عن](٦) الخبرِ)(٧) (*)(٨).

---

(١) من (م) وفي سائرها: «استقر ومستقر إذًا».

(٢) «إنما لم يجعل حالًا من معمول المصدر. وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير؛ لئلا يكون الحال من معمولات المبتدإ فيتقدم محلها حينئذ، فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله، فيفتقر إلى تقديم خبر ـ كما هو رأي الكوفيين ـ أي: ضربي العبد مسيئًا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلًا في حال الإساءة، وحينئذ: يكون الحذف جائزًا لعدم سد شيء مسده». الإسقاطي (ق٤٤/ب)، «الخضري» (١/ ١٠٧).

(٣) و(كان): هي التامّةُ، وليست الناقصةَ، **ولذا أعربنا المنصوب حالًا**، وإلا فلو كانت الناقصة لأعربناه خبرًا لها؛ ويرد على هذا أن حذف الناقصة أكثر فكان تقديرها هنا أولى، لكن أوجب تقدير كان المحذوفة تامة أمران، يقول الأشموني:

أحدهما: أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنها أحوال، إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان) المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.

الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام [مسلم (٤٨٢)]: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»، وقول الشاعر «من البسيط»:

خَيْرُ اقْتِرابِي مِنَ الْمَوْلى حَلِيْفَ رِضا ... وَشَـرُّ بُـعْـدِي عَـنْـهُ وَهْـوَ غَـضْـبَـانُ

شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٠٩).

[علة تقدير الخبر بعد (إذا) أو (إذ) دون غيرهما]

(٤) **فإن قيل**: ولِمَ قُدّر الخبر بـ(إذَا) أو (إذْ) دون غيرهما من ظروفِ المكان؟
قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقديرهُ بها أوْلى، وكانت (إذْ) و(إذَا) أوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما. فـ(إذْ) تشمَل جميعَ ما مضى، و(إذَا) تشمل جميعَ المستقبل. فلمّا أُريد تقديرُ جُزْء من الزمان، كان أوْلى بذلك. «شرح المفصل» (١/ ٢٢٥).

(٥) ليس في (س).

(٦) العبارة في (ص)، (ح): «ظرف ناب مناب».

(٧) في (س): «عنه المصدر».

(٨) ما بين العلامتين(* *): ليس في (ك).

ونَبَّهَ المصنِّفُ بقولِهِ: **(وقَبلَ حَالٍ)** ـ على أنَّ الخبرَ المحذوفَ مُقَدَّرٌ قبلَ الحالِ التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، كما تَقَدَّمَ[١] تقريرُه[٢].

واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(لا يكونُ خَبَرًا)** عن الحالِ التي تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدإِ المذكورِ، نحوُ ما حَكَى الأَخْفَشُ[٣] رحمه الله مِن قولِهم: (زيدٌ قائمًا). فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفُ التقديرِ[٤] (ثَبَتَ قائمًا)، وهذه الحالُ تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا، فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ)، فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذفِ، بخلافِ **(ضربي العبدَ مُسيئًا)**؛ فإنَّ الحالَ فيه لا [تَصْلُحُ أنْ تكونَ][٥] خبرًا عن المبتدأِ الذي قبلَها، فلا تقولُ: (ضَرْبِي العبدَ مُسِيءٌ)؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بأنه مُسيءٌ، والمضافُ[٦] إلى هذا المصدرِ حُكْمُه كحُكْمِ[٧] المصدرِ، نحوُ[٨]: **(أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَمِ)**، فـ**(أَتَمُّ)** مبتدأٌ، و**(تَبْيِينِي)** مضافٌ إليه، و**(الحقَّ)** مفعولٌ لِتَبْيِينِي، و**(مَنُوطًا)** حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خبرِ[٩] أَتَمُّ، والتقديرُ: أَتَمُّ تَبْيِينِي الحقَّ (إذا كانَ أو إذْ[١٠] كانَ)[١١] مَنوطًا **بالحِكَمِ)**[١٢].

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (س)، (ص): «تقديره».
(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٣)، و«شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٣٣٥)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٢٥، ٣٧٧)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٨٧).
(٤) في (م): «والتقدير».
(٥) في (س)، (ك): «يصلح أن يكون».
(٦) في (ك): «وهو المضاف».
(٧) في (س)، (ك): «حكم».
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «الخبر».
(١٠) في (ك): «إن».
(١١) في (ع): «إذ كان، أو إذا كان».
(١٢) وكذلك نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمًا)، بأن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر مؤول؛ قال الأشموني في «شرح الألفية» (١/ ٢٠٩): ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرًا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسم، مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرًا عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به، فالأول: **(كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)** وَالثاني: مثل: =

[مواضع حذف المبتدأ وجوبًا]

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ المواضِعَ التي يُحْذَفُ فيها المبتدأُ وُجوبًا، وقد عَدَّهَا في غيرِ هذا الكتابِ أربعةً:

الأوَّلُ: النعتُ المقطوعُ إلى الرفعِ[١] في[٢] مَدْحٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، الكريمُ)، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ، الخَبيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، المِسْكِينُ)، فالمبتدأُ[٣] محذوفٌ في [هذه المُثُلِ][٤] ونحوِها وجوبًا، والتقديرُ: (هو الكريمُ، وهو الخبيثُ، وهو المسكينُ)[٥].

المَوْضِعُ[٦] الثاني: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ[٧] (نِعْمَ[٨]) أو (بِئْسَ)[٩]، نحوُ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو)، فزيدٌ وعمرٌو

= (**أَتم تَبِيني الحقَّ مَنُوطًا بِالْحكَمِ**) إذا جعل (منوطًا) جاريًا على الحق لا على المبتدأ، والثالث: نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمًا)، والتقدير: إذ كان، أو: إذا كان، مسيئًا ومنوطًا وقائمًا؛ فمسيئًا ومنوطًا وقائمًا: نصب على الحال من الضمير في (كان)، وحذفت جملة (كان) التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها.

(١) «وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب». «التصريح» (١/ ١٧٧).

(٢) في (ك): «ففي».

(٣) بعدها في (ص): «به».

(٤) في (س): «مثل هذه الأمثلة»، في (ك): «في مثل هذا المثل»، وفي (ع): «في مثل هذه المثل».

(٥) قيد النعت المقطوع بكونه لأحد الثلاثة التي ذكرها الشارح تحرزًا من النعت المقطوع لغير ذلك؛ فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وكذا إظهار الناصب وإضماره نحو مررت بزيد الخياط.
«تمهيد القواعد» (٢/ ٩١١).

(٦) ليس في (ص).

(٧) في (ع): «مخصوصًا».

(٨) في (س)، (ص)، (ع): «بنعم».

(٩) إنما وجب حذف المبتدأ هنا؛ لأنه حذفه صار الكلام لا نشأ مدح أو ذم عام لزيد =

خَبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (هو زيدٌ)؛ أي: الممدوحُ زيدٌ، وهو (عمرٌو)؛ أي: المذمومُ عمرٌو.

الموضِعُ(١) **الثالِثُ**: ما(٢) حَكَى الفَارِسِيُّ(٣) مِن كلامِهِم: (في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ)، ففي ذِمَّتِي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتقديرُ: (في ذِمَّتِي يَمِينٌ)، وكذلك ما أَشْبَهَهُ، [وهو ما](٤) كانَ الخبرُ فيه صريحًا في القَسَمِ(٥).

الموضِعُ(٦) **الرابِعُ**: أنْ يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفعلِ، نحوُ: (صبرٌ جَمِيلٌ(٧))، التقديرُ: (صَبْرِي صبرٌ جَمِيلٌ)، فصَبْرِي مبتدأٌ، وصبرٌ جَميلٌ خبرُه، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو صَبْرِي وجوبًا(٨)(٩).

= فجرى مجرى الجملة الواحدة. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

(١) ليس في (ص).

(٢) ليس في (ك)، (ع)، لكن أقحمها في (ع) فوقُ.

(٣) فِي «إيضَاحِ الشِّعْر» كما في «خزانةِ الأدبِ» (٦/ ٢٤٥).

(٤) في (ك): «وما».

(٥) اعترضه الإسقاطي (ق٤٥/أ) بقوله: «قيد غير معتبرٍ، كيف والمثال المذكور لا صراحة فيه أصلًا».

(٦) ليس في (ص).

(٧) أصله: «اصبر صبرًا» ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر، فلا يجمع بينهما، ثم عدل إلى الرفع ليفد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ مستصحبًا استصحابًا بالحالة النصب، وأجرى الفرعية مجرى الأصلية. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

[شواهد الخبر مصدر ينوب عن الفعل]

(٨) (م) وقدْ وَرَدَ مِن هَذَا قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، وقولُ الشاعِرِ:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقولُ الراجِزِ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

لكنَّ كونَ هَذَا ممَّا حُذِفَ فيه المُبْتَدَأُ ليسَ بلازِمٍ؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ ممَّا حُذِفَ فيه الخبرُ، وكونُ الحذفِ واجبًا ليسَ بلازمٍ فِي البيتِ الأوَّلِ أيْضًا؛ فقد جَوَّزُوا أنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) مُبْتَدأً و(لِتِلْكَ) خبرَه (م).

[ذكر مواضع لم يذكرها الشارح في وجوب حذف المبتدأ]

(٩) (م) بقي عليه مَوْضِعَانِ آخرانِ ممَّا يَجِبُ فيه حذفُ المُبْتَدَأ: =

[ص][١٤٢] وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) [تعدد الخبر]

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جوازِ تَعَدُّدِ خبرِ المبتدأِ الواحدِ(١) بغيرِ حرفِ عطفٍ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ):

= **الأَوَّلُ**: مبتدأُ الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لا سيَّما)، سواءٌ كَانَ هَذَا الاسمُ المرفوعُ بعدَها نَكِرَةً؛ كَمَا فِي قولِ امرئِ القَيْسِ ابنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ العائدِ فِي بابِ الموصولِ، وهو:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كَانَ مَعْرِفَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: أُحِبُّ النَّابِهِينَ؛ لا سِيَّمَا عَلِيٌّ، فإنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، والتقديرُ: ولا مِثْلُ الَّذِي هو يومٌ بدَارَةِ جُلْجُلٍ، ولا مثلُ الَّذِي هو عليٌّ، وليسَ يَخْفَى عليكَ أنَّ هَذَا إنما يَجْرِي عَلَى تقديرِ رفعِ الاسمِ بعدَ (لا سِيَّما)، فأمَّا عَلَى جَرِّهِ أو نَصْبِهِ فلا.

الثاني: بعدَ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِه الَّذِي بُيِّنَ فَاعِلُهُ أو مَفْعُولُهُ بحرفِ جرٍّ، فمثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ فاعلَ المصدرِ قولُكَ: سُحْقًا لَكَ، وتَعْسًا لكَ، وبُؤْسًا لكَ، التقديرُ: سُحِقْتَ وتَعِسْتَ وبَؤُسْتَ، هَذَا الدعاءُ لكَ، فلكَ: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلْ هَذَا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ؛ لأنَّ التعدِّيَ باللامِ إنما يَكُونُ إِلَى المفعولِ، لا إِلَى الفَاعِلِ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأ لِيَتَّصِلَ الفَاعِلُ بفعلِه.

ومثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ المفعولَ قولُكَ: سَقْيًا لكَ، ورَعْيًا لكَ، والتقديرُ: اسْقِ اللَّهُمَّ سَقْيًا، ورَاعِ اللَّهُمَّ رَعْيًا، هَذَا الدعاءُ لكَ يا زيدُ، مَثلًا، فلكَ: جارٌّ ومَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلِ الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ فِي هذا؛ لئلَّا يَلْزَمَه عليه وجودُ خِطَابَيْنِ لاثنيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي جملةٍ واحدةٍ؛ ولهذا لو كَانَ المصدرُ نائبًا عن فعلٍ غيرِ الأمرِ، أو كانَتِ اللامُ جارَّةً لغيرِ ضميرِ المخاطَبِ، نحوُ: (شُكرًا لكَ): أي: شَكَرْتُ لكَ شُكْرًا، ونحوُ: (سَقيًا لِزَيْدٍ)؛ أي: اسْقِ اللَّهُمَّ زَيدًا ـ لم يَمْتَنِعْ جَعْلُ الجارِّ والمجرورِ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ، ويَصِيرُ الكلامُ جملةً واحدةً حينَئذٍ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأ فِي هَذَا الموضِعِ أَيْضًا لِيَتَّصِلَ العاملُ بمعمولِهِ (م).

(١) ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٧) أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب: [أضرب تعدد الخبر]

أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]. =

[مذاهب النحاة في جواز تعدد الخبر وعدمه]

فذَهَبَ قومٌ - منهم المصنِّفُ[(١)] - إلى جوازِ ذلكَ، سواءٌ[(٢)] كانَ الخبرانِ في معنى خبرٍ[(٣)] واحدٍ، نحوُ: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)[(٤)]؛ أي:

= **والثاني**: أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدّد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحويّ وكاتب، أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى: ﴿اَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠].

والثالث: أن يتعدد لفظًا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض، بمعنى مزّ، وكقولك: هو أعسر أيسر بمعنى أضبط؛ أي: عامل بكلتا يديه، فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الواحدة إلا مجازًا؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع، ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني، فلا يستعمل دون عطف.

وأما الثالث: فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد؛ فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.

(١) في «شرحِ الكافية» (١/ ٣٧٢).

(٢) (م) الَّذِي يُستفادُ من كلامِ الشارحِ - وَهوَ تابعٌ فيه للناظِمِ فِي [«شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٧٢)] - أنَّ تَعَدُّدَ الخَبَرِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

الأوَّلُ: تَعَدُّدٌ فِي اللفظِ والمعنَى جميعًا، وضابطُه: أنْ يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، كالآيةِ القرآنيَّةِ التي تلاها، وكمثالِ النظمِ، وكالبيتيْنِ اللذين أَنْشَدَهُما.

وحكمُ هَذَا النوعِ - عندَ مَن أجازَ التعدُّدَ - أنَّهُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُه، وإذا عُطِفَ أحدُهما عَلَى الآخَرِ جازَ أنْ يَكُونَ العطفُ بالواوِ وغيرِها. فأمَّا عندَ مَن لم يُجِزِ التعدُّدَ فيَجِبُ أنْ يَعْطِفَ أو يُقَدِّرَ لِمَا عدا الأوَّلَ مبتدآتٍ.

الثاني: التعدُّدُ فِي اللفظِ دونَ المعنى، وضابطُه: ألَّا يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، نحوُ قولِهم: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامِضٌ، وقولِهم: فلانٌ أَعْسَرُ أَيْسَرُ؛ أي: يَعْمَلُ بكِلتا يَدَيْهِ، ولهذا النوعِ أحكامٌ: **منها**: أنَّهُ يَمْتَنِعُ عطفُ أحدِ الأخبارِ عَلَى غيرِه، **ومنها**: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَوَسُّطُ المُبْتَدَأ بينَها، **ومنها**: أنَّهُ لا يَجُوزُ تقدُّمُ الأخبارِ كلِّها عَلَى المُبْتَدَأ، فلا بُدَّ فِي المثاليْنِ من تقدُّمِ المُبْتَدَأ عليهما، والإتيانُ بهما بغيرِ عَطْفٍ؛ لأنَّهما عندَ التحقيقِ كشيءٍ واحدٍ، فكلٌّ مِنْهُمَا يُشْبِهُ جزءَ الكَلِمَةِ (م).

(٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) رده ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٢٥) بأنه من تعدد الخبر لفظًا لا معنى؛ =

مُزٌّ[١]، أم لم يَكُونَا [في معنى خبرٍ واحدٍ]، كذلك المثالِ[٢] الأوَّلِ.

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الخبرُ إلَّا إذا[٣] كانَ الخبرانِ في معنى خبرٍ واحدٍ، فإنْ لم يَكُونَا كذلكَ تَعَيَّنَ العطفُ، فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ شيءٌ[٤] بِغيرِ عطفٍ قُدِّرَ [له مبتدأٌ آخرُ][٥][٦]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، وقولِ الشاعِرِ[٧]:

٥٨ ـ [مَنْ يَكُ ذَا][٨] بَتٌّ[٩] فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[١٠]

وقولِهِ[١١]:

= لأنهما بمعنى خبر واحد؛ أي: (مز)، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملًا على طرف من كل من الخبرين، لا عليهما معًا، ألا ترى أن (المز) ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما، ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول على الأصح؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرمان حلو وحامض، خلافًا للفارسي في أحد قوليه.
«التصريح» (١/ ١٧٢).

(١) وضع على الميم فتحة في (ص)، (ك)، ووضع كسرة تحتها في (س).

(٢) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «كالمثال». ويعني به نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ).

(٣) في (ص)، (ك): «إن».

(٤) ليس في (س)، (ص)، (ك)، (ع)، وألحقت بحاشية (س) تصحيحًا.

(٥) في (ص): «بغير الأول».

(٦) قال الإسقاطي (ق٤٥/ أ): «هذا تكلف لا داعي له».

(٧) رُؤْبَة بن العَجَّاجِ وهو في ملحقات ديوان رؤبة (١٨٩).

(٨) في (س): «من ذا يك»، ثم صححها في الحاشية كالمثبت.

(٩) هو بالثاء المثلثة في الموضعين بنسخة (ص)، (ك).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فهذا بَتِّي، مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي**)؛ فإنَّها أخبارٌ متعدِّدَةٌ لمبتدأٍ واحدٍ من غيرِ عاطفٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الثاني نعتًا للأوَّلِ؛ لاختلافِهِما تعريفًا وتنكيرًا. وتقديرُ كلٍّ واحدٍ ممَّا عدا الأوَّلَ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ ـ خِلافُ الأصلِ؛ فلا يُصارُ إليه (م).

(١١) هو: حُمَيْد بن ثَوْرٍ الهِلَالِيّ في «ديوانه» (ص١٠٥).

٥٩ - يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى الْمَنَايَا[١] فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[٢][٣]

وزَعَمَ بعضُهم[٤] أنه لا يَتَعَدَّدُ الخبرُ إلَّا إذا[٥] كانَ من جِنْسٍ واحدٍ، كأنْ يكونَ الخبرانِ مَثلًا مفرديْنِ، نحوُ: (زيدٌ[٦] قائمٌ ضاحِكٌ)، أو جملتيْنِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ ضَحِكَ)، فأمَّا[٧] [أن يكونَ][٨] أحدُهما مفردًا والآخرُ جملةً فلا يَجُوزُ ذلكَ، [فلا تقولُ][٩]: (زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ) هكذا زَعَمَ هذا القائلُ، ويَقَعُ في كلامِ المُعْرِبِينَ للقرآنِ الكريمِ[١٠] وغيرِه

---

(١) في (ص)، (ح)، (ع): «الأعادي»، وذكر في حاشية (س) أنها في نسخة كذلك.

(٢) في (ص)، (ح)، (ك): «هاجع»، وكتبها بعد المثبت في (س)، وذكر في حاشية (ع) أنها كذلك بنسخة.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ)، أو قَوْلُهُ: (فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ)؛ حَيْثُ أَخْبَرَ عن مبتدإٍ واحدٍ - وَهوَ قَوْلُهُ: (هو) بخبريْنِ، وهما قَوْلُهُ: (يَقْظَانُ هَاجِعُ)، أو قَوْلُهُ: (يَقْظَانُ نائِمُ) من غيرِ عطفِ الثاني منهما عَلَى الأوَّلِ.

والشواهدُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ فِي كلامِ مَن يُحْتَجُّ بكلامِه؛ شِعْرِه ونثرِه، فلا معنَى لجَحْدِه ونُكرانِه.

ومِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ المُجيزُ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج: ١٥، ١٦]، وقولُه سُبْحَانَهُ فِي قراءةِ ابنِ مَسْعُودٍ: (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢]، ومنه قولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ أميرِ المؤمنينَ:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّيَ حَيْدَرَهْ   كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ
أَكِيلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

فإنَّ قولَه: (أنا) مُبْتَدَأٌ، والاسمُ الموصولُ بعدَه خبرُه، ويجوزُ أنْ يَكُونَ (كَلَيْثِ) جارًّا ومجرورًا يَتَعَلَّقُ بمحذوفٍ خبرٍ ثانٍ، وقولُه: (أَكِيلُكُمْ) جملةٌ فعليةٌ فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ ثالثٍ، وهذا دليلٌ لمَن أجازَ تَعَدُّدَ الخَبَرِ معَ اختلافِ الجنسِ، وَهوَ ظاهرٌ بعدَ مَا بَيَّنَّاهُ (م).

(٤) كابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٣٥٩).

(٥) في (ك): «إن».

(٦) ليس في أصل (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٧) في (ع): «وأما».

(٨) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «إذا كان».

(٩) في (ص)، (ح): «نحو».

(١٠) من (ع).

تجويزُ ذلكَ كثيرًا، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠] جَوَّزُوا كونَ[١] تَسْعَى خبرًا ثانيًا، ولا يَتَعَيَّنُ ذلكَ؛ لجوازِ كونِهِ حالًا[٢].

(والله تعالى أعلم)[٣].

۞ ۞ ۞

---

(١) ليس في (ص).

(٢) (م) إذا لم تُجْعَلْ جُمْلَةُ (تَسْعَى) خَبَرًا ثانيًا كَمَا يقولُ المُعْرِبُونَ فهي فِي مَحلٍّ رفعٍ صفةٍ لـ(حَيَّةٌ)، وليسَتْ فِي مَحلٍّ نصبٍ حالًا من (حَيَّةٌ) كَمَا زَعَمَ الشارحُ؛ وَذَلِكَ لأنَّ (حَيَّةٌ) نكرةٌ لا مُسَوِّغَ لمجيءِ الحالِ منها، وصاحبُ الحالِ لا يَكُونُ إلا معرفةً، أو نكرةً معَها مُسَوِّغٌ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ تَتَمَحَّل للشارحِ فتَزْعُمَ أنَّ الجملةَ حالٌ من الضَّمِيرِ الواقعِ مُبْتَدأً عَلَى رأيِ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٥٢، ٨٨ ـ ٩٠)] الَّذِي يُجِيزُ مجيءَ الحالِ من المُبْتَدَأ (م).

(٣) من (ح).

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا(١)

. . . .

[علة تسمية (كان) بأم الباب]

(١) أي: نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، لا تكون لأخواتها. وإنما كانت أم الباب؛ لخمسة أوجه:

أَحدهَا: سَعَة أقسامها.

وَالثَّانِي: أنَّ (كَانَ) التامَّة دَالَّة على الْكَوْن، وكلُّ شَيْء دَاخل تَحت الْكَوْن، فلا ينفكّ شيء من الأفعال عن معناه.

وَالثَّالِث: أنَّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام فـ(كَانَ) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمَاضِي و(يكون) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمُسْتَقْبل بِخِلَاف غَيرهَا، فإنَّها تدل على زمَان مَخْصُوصٍ؛ كالصباحِ والمساءِ.

وَالرَّابِع: أنَّها أكثر فِي كَلَامهم وَلِهَذَا حذفوا مِنْهَا النُّون إذا كَانَت نَاقِصَة فِي قَوْلهم: (لم يَك)، وهم إنما يحذفون لكثرة الاستعمال.

وَالْخَامِس: أنَّ بقيَّة أخواتها تصلح أن تقع أَخْبَارًا لَهَا كَقَوْلِك: كَانَ زيدٌ أصبحَ مُنْطَلقًا، وَلَا يحسنُ: أصبح زيدٌ كَانَ مُنْطَلقًا.

ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح. «اللباب» (١/ ١٦٦)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٥٦٨)، و«الصبان» (١/ ٢٢٥)، و«يس على المجيب».

[شرط دخول (كان) على المبتدأ]

* ويشترط لدخولها على المبتدأ:

١ ـ ألا يكون المبتدأ مما يجب تصديره كأسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

٢ ـ ألا يلزم الحذف كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع كقولك: الحمد لله الحميدُ بالرفع.

٣ ـ ألا يلزم عدم التصرف نحو: طوبى للمؤمنين، وسلام عليك، وويل للكافر.

٤ ـ ألا يلزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل.

=

[عمل كان وأخواتها وما يشترط لذلك]

[ص] [١٤٣] تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا[(١)] اسْمًا، وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ، كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

[١٤٤] كَـ(كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا ... أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا ـ

[١٤٥] فَتِئَ، وَانْفَكَّ)، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

[١٤٦] ومثلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) ... كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)[(٢)]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على المبتدأِ والخبرِ[(٣)] شَرَعَ في ذِكْرِ نواسِخ

= ٥ ـ ألا يلزم الابتداء بغيره كمصحوب لفظي الواقع بعد لولا الامتناعية والواقع بعد إذا المفاجأة.

أو لمصحوب معنوي: كما التعجبية وما بعد لله في التعجب نحو: لله درك.

ويشترط لدخولها على الخبر:

١ ـ ألا يكون جملة طلبية؛ نحو: زيد اضربه.

٢ ـ ألا يكون جملة إنشائية؛ نحو: هند زوجتكها، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ... جاز أن يكون خبرًا لها.

«شرح التسهيل» (١/ ٣٣٦)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١٠٨٠)، و«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«رفع الحجاب» (٢/ ١٩٠).

[الألف والألف في المبتدأ للعهد]

(١) الألف واللام فيه ليست بتعريف الجنس الذي يشمل كُلَّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ؛ بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال: إن كلامه يقتضي أن كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدآت ما لا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من ذلك ستّة أنواع... لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر ـ على الجملة ـ ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه ـ على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن الناظم قد ذكر في شرح التسهيل أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولا يبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن كان كما قال فهو عذرٌ له في هذا النظم. والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ١٥٠).

(٢) (م) تلخيصُ البيتِ: ودامَ مثلُ كَانَ ـ فِي العملِ الَّذِي هو رفعُ الاسم ونصبُ الخَبَرِ ـ لكِن فِي حالةٍ معيَّنَةٍ، وَهِيَ حالةُ مَا إذا سُبِقَتْ دامَ بما المصدريَّةِ الظَرفيَّةِ الواقعةِ فِي نحوِ قولِكَ: (أَعْطِ المحتاجَ دِرهمًا مَا دُمْتَ مُصيبًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا، والمرادُ: مَا دُمْتَ تُحِبُّ أَنْ تكونَ مُصِيبًا (م).

(٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، وألحقت بحاشية (س)، (ع) تصحيحًا.

الابتداءِ، وهي قِسمانِ: أفعالٌ وحروفٌ؛ فالأفعالُ كانَ وأَخَوَاتُها، وأفعالُ المُقارَبَةِ، وظَنَّ وأَخَوَاتُها، والحروفُ ما وأَخَوَاتُها، ولا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وإنَّ وأَخَوَاتُها.

فبَدَأَ المُصَنِّفُ بذِكْرِ كانَ وأَخَوَاتِها(١)(٢)، وكلُّها أفعالٌ اتِّفَاقًا إلَّا

(١) المذكور منها ثلاثة عشر فعلًا، واقتصاره عليها لشهرتها، ولأنه متفق عليها، وإلا فهي أكثر من ذلك.

(٢) فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمَّا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

[كان الناقصة] **الوجه الأوَّل**: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: (كان زيد قائمًا) ويلزمها الخبر لِمَا بيّنا.

[كان التامة] **والوجه الثاني**: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: حدث ووقع، وقال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] في قراءة من قرأ بالرفع، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: وجد وحدث؛ وصبيًّا: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون كان هٰهنا الناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كُلًّا قد كان في المهد صبيًّا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصَّبي (وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي)، فدل على أنها ـ هٰهنا ـ بمعنى: وجد وحدث، وعلى هذا قولهم: أنا مذ كنت صديقُك؛ أي وجدت؛ قال الشاعر:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي … إذا كان يومٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

أي: حدث يوم، وقال الآخر:

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئُونِي … فإن الشَّيخ يَهْدِمُه الشِّتَاءُ

أي: حدث الشِّتاء.

[كان ومعها ضمير الشأن] **والوجه الثالث**: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها؛ نحو: (كان زيد قائم)؛ أي: كان الشأن والحديث زيد قائم؛ قال الشاعر:

إذا متُّ كَانَ النَّاس صِنْفَانِ شَامِتٌ … وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

أي: كان الشأن والحديث الناس صنفان.

[كان الزائدة] **والوجه الرابع**: أن تكون زائدة (غير عاملة)؛ نحو: (زيد كان قائم)؛ أي: زيد =

ليسَ؛ [فذَهَبَ الجمهورُ إلى أنها فِعْلٌ[١]، وذَهَبَ الفَارِسِيُّ (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[٢][٣] وأبو بَكْرِ بنُ شُقَيْرٍ[٤] ـ (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[٥]][٦] ـ إلى أنها حرفٌ[٧].

= قائم؛ قال الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسَامَى ... عَلَى كَانَ المسَوَّمَةِ العِرَابِ

أي: على المسومة.

وقال الآخر:

فَكَيفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ ... وَجِيرَانٍ لنَا كَانُوا كِرَامِ

أي: جيران كرام.

[كان التي بمعنى صار]

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ۝٤٣﴾ [هود: ٤٣]؛ أي: صار، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: صار، وقال الشاعر:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّها ... قطا الْحَزْن قَدْ كانت فراخًا بُيُوضُها

أي: صارت فراخًا بيوضها.

[استعمال (صار) تامة وناقصة]

وأمّا صار، فتستعمل ناقصة وتامة، فأمَّا الناقصة، فتدل أيضًا، على الزمان المجرد عن الحدث، ويفتقر إلى الخبر؛ نحو: (صار زيد عالِمًا) مثل: (كان) إذا كانت ناقصة؛ وأما التامة، فتدل على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: (صار زيد إلى عمرو) مثل: كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة، إلا: ظل، وليس، وما زال، وما فتئ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

«أسرار العربية» (ص١١٤ ـ ١١٦).

(١) انظر: «التبيين» (ص٣٠٨ ـ ٣١٤).

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).

(٣) في «الحلبيات» (ص٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«البصريات» (٢/ ٨٣٣).

(٤) انظر: «الجني الداني» (ص٤٩٤)، و«المغني» (ص٣٢٥).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع)، فليحرر.

(٦) ما بين المعكوفين ـ مكانه ـ في (ح): «يشير». لكن كتب في الحاشية ما نصه: «ذهب ابن السراج وابن شقير وأبو علي الفارسي ـ في أحد قوليه ـ إلى أنّ ليس حرف».

[ذكر القائلين بحرفية ليس]

(٧) (م) أَوَّلُ مَن ذَهَبَ مِن النُّحاةِ إِلَى أَنَّ (ليسَ) حرفٌ، هو ابنُ السَّرَّاجِ، وتَابَعَه عَلَى =

. . . .

= ذَلِكَ أبو عليّ الفارِسيُّ فِي الحَلَبِيَّاتِ [(ص: ٢١٠) وما بعدها]، وأبو بَكْرِ بنُ شقيرٍ، وجماعةٌ.

[أدلة من قال بحرفية ليس]

واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بدليليْنِ:

الدليلُ الأوَّلُ: أنَّ (ليسَ) أَشْبَهَ الحرفَ مِن وجهيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّهُ يَدُلُّ عَلَى معنى يَدُلُّ عليه الحرفُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه يَدُلُّ عَلَى النفيِ الَّذِي يَدُلُّ عليه (ما) وغيرُها من حروفِ النفي.

الوجهُ الثاني: أنَّهُ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ كَمَا أنَّ الحرفَ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ.

والدليلُ الثاني: أنَّهُ خالَفَ سُنَنَ الأفعالِ عامَّةً، وبيانُ ذلك أنَّ الأفعالَ بوجهٍ عامٍّ مُشْتَقَّةٌ مِن المصدرِ للدَّلالةِ عَلَى الحَدَثِ دائمًا والزمانِ بحَسَبِ الصِّيَغِ المختلِفَةِ، وهذه الكَلِمَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ أَصْلًا، وَمَا فيها مِن الدَّلالةِ عَلَى الزمانِ مُخَالِفٌ لِمَا فِي عامَّةِ الأفعالِ؛ فإنَّ عامَّةَ الأفعالِ الماضيةِ تَدُلُّ عَلَى الزمانِ الَّذِي انْقَضَى، وهذه الكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى نفيِ الحَدَثِ الَّذِي دَلَّ عليه خَبَرُها فِي الزمانِ الحاضِرِ، إلَى أنْ تقومَ قَرِينةٌ تَصْرِفُه إلَى الماضي أو المستقبَلِ، فإذا قلتَ: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه) فليسَ أداةُ نفيٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ الفِعْلِ الماضِي ـ وَهوَ خَلَقَ ـ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِها، وفي هَذَا المثالِ قرينةٌ ـ وَهِيَ كونُ الخَبَرِ ماضيًا ـ عَلَى أن المرادَ نفيُ الخلقِ فِي الماضي، وقولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] يَشْتَمِلُ عَلَى قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ المرادَ نفيُ صرفِه عنهم فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمانِ؛ مِن أجلِ ذَلِكَ كلِّه قالُوا: هِيَ حرفٌ.

ويَرُدُّ ذلك عليهم قَبولُها علاماتِ الفعلِ، ألا تَرَى أن تاءَ التأنيثِ الساكنةَ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: ليسَتْ هندٌ مُفْلِحَةً، وأنَّ تاءَ الفَاعِلِ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: لَسْتَ، ولَسْتِ، ولَسْتُمَا، ولَسْتُمْ، ولَسْتُنَّ.

وأمَّا عدمُ دَلالتِها عَلَى الحَدَثِ كسائرِ الأفعالِ فإنَّه منازَعٌ فيه؛ لأنَّ المُحقِّقَ الرَّضِيَّ ذهَبَ إلَى أنَّ (ليسَ) دالَّةٌ عَلَى حَدَثٍ ـ وَهوَ الانتفاءُ ـ ولَئِنْ سَلَّمْنَا أنها لا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ ـ كَمَا هو الراجِحُ؛ بل الصحيحُ عندَ الجمهورِ ـ فإنا نقولُ: إنَّ عدمَ دَلالتِها عَلَى حَدَثٍ ليسَ هو بأصلِ الوضعِ، ولكنَّه طارِئٌ عليها، وعارِضٌ لها بسببِ دَلالتِها عَلَى النفيِ، والمعتبَرُ إنما هو الدَّلالةُ بحَسَبِ الوضعِ وأصلِ اللغةِ، وَهِيَ من هذه الجهةِ دالَّةٌ عليه، فلا يَضُرُّها أنْ يَطْرَأَ عليها ذَلِكَ الطارِئُ فيَمْنَعَها (م).

[عدم صحة نسبة القول بحرفية ليس لابن السراج]

* هكذا نسب (م) القول بحرفية ليس لابن السراج، ومن قبله نسبه إليه ابن هشام «المغني» (ص٣٨٧)، وهي دعوى على خلاف الواقع؛ **فابن السراج نفسه نص** =

وهي تَرْفَعُ المبتدأَ(١) وتَنْصِبُ خبرَه(٢) ويُسَمَّى المرفوعُ بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرًا لها(٣).

= على فعلية ليس؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/ ٧٦): **والثاني**: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: ليس وعسى. . .اهـ.

[أدلة القائلين بفعلية ليس]

واستدل على ذلك بأدلة الجمهور؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/ ٨٢): فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل؛ قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليستْ أمة الله ذاهبة كقولك: ضربتْ أمة الله زيدًا.

وإنما امتنعت من التصرف؛ لأنك إذا قلت: **(كان)** دللت على ما مضى، وإذا قلت: **(يكون)** دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائمًا الآن أو غدًا أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات.اهـ.

وحملها ضميرًا؛ يقول «الأصول في النحو» (١/ ٢٨٧): ما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار وذلك قولك: أتاني القوم ليس زيدًا وأتوني لا يكون عمرًا وما أتاني أحد لا يكون زيدًا كأنه قال: ليس بعضهم زيدًا.اهـ.

والعجب كل العجب من محقق الأصول لابن السراج، يردد هذه الدعوى في مقدمة تحقيقه للكتاب الذي فيه القطع ببطلانها!! «الأصول» (١/ ٢٧).

(١) أي: تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ و(أل) في المبتدأ للعهد، فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن.
«التصريح» (١/ ١٨٤)، «الصبان» (١/ ٢٢٦).

(٢) فإن قيل: فَلِمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول.
«أسرار العربية» (ص١١٧).

[علة تسمية اسم المرفوع اسم كان والمنصوب خبرها]

(٣) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن زيدًا في كان زيد قائمًا اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن =

[أقسام كان وأخواتها من حيث العمل]

وهذه الأفعالُ قِسمانِ: منها ما يَعْمَلُ هذا العملَ بلا شرطٍ[(١)]؛ وهي كانَ وظَلَّ وباتَ وأَضْحَى وأَصْبَحَ وأَمْسَى وصارَ وليسَ.

ومنها ما لا يَعْمَلُ هذا العملَ إلَّا بشرطٍ، وهو قِسمانِ:

أحدُهما: ما يُشْتَرَطُ في عملِه أنْ يَسْبِقَه نفيٌ لفظًا أو تقديرًا أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهي[(٢)] أربعةٌ: زَالَ[(٣)] وبَرِحَ وفَتِئَ وانْفَكَّ[(٤)]، ....

= يقال الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها؛ أي: الخبر عنه، وقد يسمى المرفوع فاعلًا، والمنصوب مفعولًا مجازًا؛ قاله الصبان (١/ ٢٢٦).

(١) سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة أو غير صلة.

(٢) من (س)، (ص)، (ك)، (ع). وفي سائرها: «وهو».

(٣) ماضي (يزال) احترازًا من (زال) ماضي (يزيل) بفتح الياء فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد، وزنه فعل بفتح العين ومعناه: (ماز) بمعنى (ميز) تقول: زِل ضأنك من معزك؛ أي: ميِّز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي؛ لأنه من باب ضرب يضرب ضربًا، واحترازًا من زال ماضي (يزول) فإنه فعل تام قاصر، ووزنه (فعل) بفتح العين أيضًا؛ لأنه من باب: نصر ينصر، ومعناه الانتقال، تقول: زُل عن مكانك؛ أي: انتقل عنه، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾؛ أي: تنتقلا. ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]؛ أي: انتقلتا، ومصدره الزوال؛ أي: الانتقال بخلاف (زال) ماضي (يزال) فإنه وزنه (فعل) بكسر العين؛ لأنه من باب: علم يعلم، ولا يوصف بتعد ولا قصور، وليس له مصدر. وحكى الكسائي والفراء لـ(زال) الناقصة مضارعًا آخر وهو (يزيل) فيكون مشتركًا بين التام والناقص؛ بل قال الفراء: غيرت (زال) الناقصة من (زال) التامة بتحويلها إلى (فعل) بكسر العين، بعد أن كانت (فعل) بفتح العين، فرقًا بين التام والناقص.

وقال ابن خروف: يجوز كون الناقصة منقولة من: (زال يزيل) فعلى هذا عينهما ياء و(زال يزول) عينه واو.

«التصريح مع أوضح المسالك» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٤) اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا، فمعنى: ما زال زيد قائمًا، وهو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائمًا، كما يجوز: ما كان زيد إلا قائمًا.

قال ابن مالك: والملحقات بهن: وَنِيَ ورام، التي مضارعها يَريم. ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي أو في الاستقبال =

فمثالُ النفيِ[١] لفظًا: (ما زالَ زَيْدٌ قَائمًا)، ومثالُه تقديرًا: قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تَفْتَأُ، ولا يُحْذَفُ النافي معَها (قِياسًا[٢]) إلَّا بعدَ القَسَمِ؛ كالآيةِ الكريمةِ، وقد شَذَّ الحذفُ بدونِ القَسَمِ؛ كقولِ الشاعِرِ[٣]:

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا[٤]

= نحو: ما زال العلم حسنًا، ولن يزال الجهل قبيحًا. «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٣). «التصريح» (١/ ١٨٦)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/ أ).

(١) أي: بالحرف، ومثاله بالاسم: [شواهد النفي بالاسم والحرف]

غير منفك أسير هوى ... كل وانٍ ليس يعتبر

ويكون بالفعل الدال على النفي، نحو قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفةٍ مقلٌّ قنوعُ

أو يكون بالفعل المستعمل في النفي، وإن لم يكن موضوعًا له، نحو: (قلما يزال عبد الله يذكرك)؛ لأن (قلما يزال) بمعنى ما يزال.

وقوله:

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعيًا أو مجيبًا

فإنَّ (قلما) في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي؛ لا التقليل.

«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٢٧ - ٢٢٨)، و«حاشية البديري على ابن عقيل» (ق٧٧/ أ).

(٢) من (س)، (ص)، (ح)، (ك): ساقطة من سائرها.

(٣) هو: خِدَاش بنُ زُهَيْرٍ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٨٢)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣١٦)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٨)، ونسبه ابن الأنباري في «القصائد السبع الطوال الجاهليات» (ص٣١٤) لأوس بن مغراء.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَبْرَحُ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ بدونِ نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ، معَ كونِهِ غيرَ مسبوقٍ بالقَسَمِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وهذا البيتُ فيه خلافٌ بينَ النحْوِيِّينَ؛ فمِنهم مَن قالَ: إنَّ أداةَ النفيِ مُرَادَةٌ، فكأنه قالَ: (لا أَبْرَحُ). ومنهم مَن قالَ: إن (أَبْرَحُ) غيرُ منفيٍّ، لا فِي اللفظِ ولا فِي التقديرِ، والمعنى عندَه: أَزُولُ بحمدِ اللهِ عن أنْ أكونَ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا؛ أي: صاحبَ نِطاقٍ وجَوَادٍ؛ لأنَّ قومِي يَكْفُونَنِي هذا. فعلى هَذَا الوجهِ الأخيرِ فِي كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ لا استشهادَ فيه.

[أي: لا أَبْرَحُ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا][(١)]؛ أي: صاحبَ نِطاقٍ[(٢)] وجَوَادٍ ما أدامَ اللهُ قَوْمِي، و[(٣)]عَنَى بذلكَ أنه لا يَزَالُ مُسْتَغْنِيًا ما بَقِيَ له قومُه، [وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه هذا[(٤)] البيتُ][(٥)].

ومثالُ شِبْهِ النفيِ، والمرادُ به النهيُ[(٦)]؛ كقولِكَ[(٧)]: (لا تَزَلْ قَائِمًا)، ومنه قولُه[(٨)]:

= ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ خَلِيفَةَ بنِ برازٍ:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بهالِكٍ حتَّى تَكُونَهْ

واعْلَمْ أنَّ شروطَ جوازِ حذفِ حرفِ النفيِ مُطلقًا ثلاثةٌ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ هَذَا الحرفُ (لا) دونَ سائرِ إخوانِه من حروفِ النفيِ.

الثاني: أنْ يَكُونَ المنفيُّ بِهِ مضارعًا؛ كَمَا فِي الآيةِ، وكما فِي قولِ امْرِئِ القَيْسِ:

فقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... ولوْ قَطَّعُوا رأسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

وقولِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

واللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ ... أُهْدِي الجيوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

حتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ ... وأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقولِ عمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

تَاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَا ... حَيَاتَنَا أو أُقْبَرَا

وقولِ نُصَيْبٍ مِن مَرْثِيَّةٍ له فِي أبي بكرِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مَرْوَانَ:

تاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أبدًا ... مَا أَسْمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإِبِلُ

الثالثُ: أنْ يَكُونَ ذلك فِي القَسَمِ؛ كَمَا فِي الآيةِ الكريمةِ مِن سورةِ يُوسُفَ، وبيتِ امرِئِ القيسِ، وبيتِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ، وبيتِ عُمَرَ، وبيتِ نُصَيْبٍ، وشَذَّ الحذفُ بدونِ القَسَمِ؛ كَمَا فِي بيتِ خِدَاشٍ، وبيتِ خَلِيفةَ بنِ برازٍ (م).

(١) ساقط في (س)، وكتبها في الحاشية مصححًا.

(٢) في (ص): «ناطق».

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ح).

(٥) ليس في (س)، (ك)، ولكن كتب بحاشية (س) تصحيحًا.

(٦) إنما قدم النهي والدعاء بـ(لا) مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وترك الفعل نفي.

(٧) في (ص)، (ك): «قولك»، وليس في (ع).

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٤٨): «لم أقف على اسم قائله».

٦١ ـ صاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[١]

والدعاءُ كقَوْلِكَ: (لَا يَزَالُ[٢] اللهُ مُحْسِنًا إليكَ)، (وقولِه)[٣][٤]:

٦٢ ـ أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ على الْبِلَى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[٥]

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الموتِ**)؛ حَيْثُ أَجْرَى فيه مضارعَ (زالَ) مُجْرَى (كانَ) فِي العملِ؛ لكونِها مسبوقةً بحرفِ النهيِ، والنهيُ شَبِيهٌ بالنفيِ (م).

(٢) في (ع): «زال»، وكتب في حاشيتها بمداد أحمر: «يُزَل».

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «وقولِ الشاعرِ».

(٤) هُو ذو الرُّمَّةِ غَيْلَان بنُ عُقْبَةَ في «ديوانه» (ص١٠٢).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: للنحاةِ فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ:

الأَوَّلُ: فِي قولِهِ: (**يا اسْلَمِي**) حَيْثُ حَذَفَ المنادَى قبلَ فعلِ الأمرِ، فاتَّصَلَ حرفُ النداءِ بالفِعْلِ لفظًا، ولكنَّ التقديرَ عَلَى دخولِ (يا) عَلَى المنادَى المقدَّرِ، ولا يَحْسُنُ فِي مِثْلِ هَذَا البيتِ أنْ تَجْعَلَ (يا) حرفَ تنبيهٍ؛ لأنَّ (ألا) السابقةَ عليها حرفُ تنبيهٍ، ومن قواعِدِهِم المقرَّرَةِ أنَّهُ لا يَتَوَالَى حرفانِ بمعنًى واحدٍ لغيرِ توكيدٍ.

ومثلُ هَذَا البيتِ فيما ذَكَرْنَا قولُ الشَّمَّاخِ:

يقولونَ لي يا احْلِفْ ولستُ بحَالِفٍ أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقدْ أرادَ: يقولونَ لي: يا هذا، احْلِفْ.

ومثلُهُ قَوْلُ الأَخْطَلِ:

أَلَا يَا اسْلَمِي يا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ ولا زالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدهْرِ

أرادَ: ألا يا هِنْدُ اسلمي يا هندَ بني بَكْرٍ.

ومثلُه قولُ الآخَرِ:

أَلَا يَا اسْلَمِي ذاتَ الدَّمَالِيجِ والعِقْدِ وذاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

أرادَ: ألا يا ذاتَ الدَّمَالِيجِ، اسْلَمِي ذاتَ الدماليجِ... إلخ.

ومثلُ الأمرِ الدعاءُ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:

يا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذا الخَنَى ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يُرِيدُ: يا هذا، أَرْغَمَ اللهُ أنفًا... إلخ.

ومثلُه قولُ الآخَرِ:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمَن رَوَاهُ برفعِ (لعنةُ اللهِ).

والشاهدُ الثاني: فِي قولِهِ: (**ولا زالَ...**) إلخ، حَيْثُ أَجْرَى (زالَ) مُجْرَى (كانَ) فِي =

وهذا هو[١] الذي أَشارَ إليه المصنِّفُ بقولِهِ: **(وهَذِي الأَرْبَعَة...)** إلى آخِرِ البيتِ)[٢].

القِسْمُ الثاني: [ما يُشْتَرَطُ][٣] في عَمَلِهِ أنْ يَسْبِقَهُ[٤] (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ[٥]، وهو (دامَ)[٦]؛ كقولِكَ: (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)؛ أي: أَعْطِ[٧] مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا دِرْهَمًا[٨][٩].

= رَفْعِهَا الاسمَ ونصبِ الخبرِ؛ لتقدُّمِ (لا) الدُّعَائِيَّةِ عليها، والدعاءُ شِبْهُ النفيِ (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) «أي: موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لا تلي النهي الذي من جملة شبه النفي». «الخضري».

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص)، (ح)، (ك): «تسبقه».

[أدلة مصدرية وظرفية (ما)]

(٥) الدليل على مصدرية وظرفية (ما) أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان؛ أي: مدة دوامي حيًّا، وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر. وهو: الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف؛ وهو: المدة فأصل (ما دمت حيًّا) مدة ما دمت حيًّا، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه وهو: (ما) وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن ظروف الزمان، كجئتك صلاة العصر؛ أي: وقت صلاة العصر؛ قاله في «المغني».
«المغني» (ص٣٢٧)، و«التصريح» (١/ ١٨٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
فلو كانت (ما) مصدرية غير ظرفية لم تعمل (دام) بعدها العمل المذكور، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا؛ أي: يعجبني دوامك صحيحًا، ولو لم تذكر (ما) أصلًا فأحر بعدم العمل، نحو: دام زيد صحيحًا، فـ(دام) فعل ماض تام بمعنى (بقي) و(زيد) فاعله، و(صحيحًا) حال من (زيد)، ولا يلزم من وجود (ما) المصدرية الظرفية العمل المذكور، بدليل ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٧).

(٦) في (ك): «ما دام». (٧) ليس في (ك).

(٨) كذا في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وبعده في سائرها: «ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حيًّا».

(٩) اشترط في (ما دام) ما ذكر؛ لأن (دام) لتوقيت أمر بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، =

[معاني هذه الأفعال]

ومعنى(١) (ظَلَّ) اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبَرِ(٢) نهارًا(٣)، ومعنى (باتَ) اتِّصَافُه(٤) به ليلًا(٥)، و(أَضْحَى) اتصافُه به في الضُّحَى، و(أَصْبَحَ) اتِّصَافُه به في الصباحِ، (وأَمْسَى) اتصافُه به في المساءِ(٦).

= كقولك: أقوم ما دمت قائمًا، فقولك: ما دمت قائمًا، توقيت لقيام المتكلّم بمدّة ثبوت قيام المخاطب، ومن ثمّ احتاجت ما دام إلى كلام.
«الكافية» (ص٤٩)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٤٣)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/ ب).

[أخوات كان عملها واحد ومعناها مختلف]

(١) في هذا إشارة إلى أن هذه الأفعال وإن كان عملها واحدًا، فمعناها مختلف، وسكت عن معنى (كان) التي هي أم الباب وذكر ابن الناظم أن معناها وُجِد، قال زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/ ٣٢٤): «أي: سواء كان منقطعًا نحو: كان زيد غائبًا وقد قدم، أم لا؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠﴾ [الفرقان: ٧٠]». البديري (ق٧٨/ ب).
وهذه الأفعال الناقصة: على الجملة مُجرّدة للدلالة على الزمان عند المحققين، وكان أصلُها التمام، فجرّدت عن دلالتها على الحدث، فصارت تدلُّ على الزمان بحسب ما كانت تدلُّ عليه قبل ذلك، فهي دالَّة إمَّا على زمان مُحصل ليس إلا، أو مع انتقال، أو دوام.
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٤٥).

(٢) أي: بمدلوله التضمني، وهو الحدث.

(٣) أي: مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري.

(٤) في (ك): «أنه».

[معاني بات]

(٥) تأتي بات على معنيين:
أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص على طريقة كان.
والثاني: كينونتها بمعنى صار:
«المفصل في صنعة الإعراب» (١/ ٣٥٣).

[معاني أضحى]

(٦) تأتي أضحى وأصبح وأمسى على ثلاثة معان:
١ ـ تامة مثل استيقظ ونام في الاكتفاء باسم واحد. فتكون أفعالًا تامة تستغني عن الخبر، وتفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، فنقول: أمسى زيد؛ أي: صار في وقت المساء، وكذلك أصبح. وقال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧]، وقال عبد الواسع بن أسامة:

ومن فعلاتي أنني حسن القري ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها =

ومعنى (صارَ) التحوُّلُ من صفةٍ إلى صفةٍ[١] أُخْرَى[٢][٣]، ومَعْنَى (ليسَ) النفيُ، وهي[٤] عندَ الإطلاقِ لنفيِ الحالِ[٥]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ

= ٢ ـ ناقصة لها خبر، ومعناها اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة بالصباح والمساء والضحى. مثال: أصبح خبيث النفس كسلان، وأمسى زيد مسافرًا؛ أي: أتى عليه المساء وهو مسافر. وأضحى الحراس مجهودين؛ أي: استيقظوا طَوال الليل للحراسة فأصابهم الإجهاد عند الضحى.

٣ ـ ناقصة كذلك، لكن بمعنى صار. مثل: أصبح زيد غنيًّا، وأمسى أميرًا. وأضحى الغلام رشيدًا.

وقال عدي بن زيد:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ... فألوت به الصبا والدبور

وهذه الأفعال الثلاثة زيدت فيها الهمزة للتعدية، فصارت على وزن (أفعل) للدلالة على الدخول في الأزمنة التي اشتقت منها.

حروف المعاني (١/ ٧)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (١/ ٣٥٣)، و«الأصول في النحو» (١/ ٩٢)، و«شرح قطر الندى» (ص١٣٤)، و«الأفعال الناسخة» (ص٩١).

(١) ليس في (ع). (٢) ليس في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/ ١١٢): «وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

[ما ينقاس على صار]

بمعنَى صارَ في الأفعال عشرٌ ... تحوّل آضَ عَاد ارجعْ لِتَغنَمْ
وَرَاح غَدا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ ... وحار فَهاكَها. والله أَعْلَمْ»

وقال الناظم في الكافية (١/ ٣٨٨):

واجعل كـ(صار) ما بمعناه ورد ... (آض) (رجع) (عاد) (استحال) و(قعد)
و(حار) و(ارتد) كذا (تحولا) ... وهكذا (غدا) و(راح) جعلا
وألحقوا بهن (جاءت حاجتك) ... من بعد (ما) فاصرف لها عنايتك
ومثل (صار) سابقاته سوى ... (بات) وستهن في رأي سوا

(٤) في (ك)، (ع): «وهو».

(٥) أي: لنفي حدث خبرها في الحال، وإنما لم تدل على المضي كسائر الأفعال الماضية؛ لأن شبهها الحرف في الجمود، والمعنى جردها عن الزمان أصلًا لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لأنه الأقرب.

«الخضري» (١/ ١١٣).

قائمًا)؛ أي: الآنَ، وعندَ التقييدِ[١] بزمنٍ على حَسَبِهِ[٢]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ قائمًا غدًا).

ومعنى ما زالَ[٣] وأخَوَاتِها[٤]: ملازمةُ [الخبرِ للمخبَرِ[٥] عنه][٦] على حسَبِ ما يَقْتَضِيهِ الحالُ[٧]، نحوُ: (ما زالَ زيدٌ ضاحكًا، وما زالَ عمرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ).

ومعنى (دامَ)[٨] بَقِيَ واسْتَمَرَّ.. (والله تعالى أعلم)[٩]

[تصرف الأفعال الناقصة]

[ص] [١٤٧] وغيرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ اسْتُعْمِلَا

[ش] هذه الأفعالُ (على قِسمينِ)[١٠][١١]:

---

(١) ليس في (س)، وكتبت بالحاشية.

(٢) أي: صريحًا كما مثله، أو ضمنًا كليس خلق الله مثله؛ أي: في الماضي، واسمها ضمير الشأن، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨]؛ أي: في المستقبل، وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفًا، ولم تقلب الفًا لجمودها. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وسائرها: «ومعنى زال».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ح)، (ك): «المخبر».

(٦) في (ص): «المخبر عنه للخبر».

(٧) أي: ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنًا. لا يزال زيد أزرق العينين، أم لا نحو ما زال زيد ضاحكًا أو عالمًا؛ أي: مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقًا. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٨) في (ص)، (ك): «ما دام».

(٩) من (ح).

(١٠) في (ص)، (ح)، (ع): «قسمان».

(١١) (م) هِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ إجمالًا، ولكنَّها عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ تَفْصِيلًا:
الأَوَّلُ: مَا لا يَتَصَرَّفُ أصلًا، فلم يأتِ مِنه إلَّا الماضي، وَهوَ فِعلانِ: ليسَ، ودامَ، فَإِنْ قلتَ: فإنَّه قد سُمِعَ: يَدُومُ، ودُمْ، ودائِمٌ، ودَوَامٌ. قلتُ: هذه تَصَرُّفَاتُ دامَ التامَّةِ التي تَرْفَعُ فاعلًا فقطْ، والكلامُ إنما هو فِي دامَ الناقصةِ التي تَرْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ.
الثاني: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا ناقصًا؛ بأَنْ يَكُونَ المستعمَلُ منه الماضِيَ والمضارعَ =

أَحَدُهما: ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليسَ ودامَ.

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليسَ[(١)] ودامَ[(٢)]، فنَبَّهَ المصنِّفُ بهذا البيتِ على أنَّ [ما يَتَصَرَّفُ[(٣)]][(٤)] مِن هذه الأفعالِ يَعْمَلُ غيرُ الماضي مِنه عَمَلَ الماضِي، وذلك[(٥)] هو[(٦)] المضارِعُ، نحوُ: (يكونُ زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأمرُ نحوُ: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ[(٧)] بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، و][(٨)]قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، واسمُ الفاعلِ[(٩)] نحوُ: (زَيْدٌ كائنٌ أخاكَ)، و[(١٠)]قالَ الشاعِرُ[(١١)]:

= واسمَ الفَاعِلِ، وَهوَ أربعةُ أفعالٍ: زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ.
الثالثُ: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تامًّا؛ بأنْ تَجِيءَ منه أنواعُ الفِعْلِ الثلاثةُ: الماضي، والمضارِعُ، والأمرُ، ويَجِيءَ منه المصدرُ واسمُ الفَاعِلِ، وَهوَ الباقي، وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مجيءِ اسمِ المفعولِ من القِسمِ الثالثِ؛ فمَنَعَه قومٌ منهم أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ، فقد سَأَلَهُ تِلميذُه ابنُ جِنِّيٍّ عن قولِ سِيبَوَيْهِ: = (مَكُونٌ فيه) فقالَ: مَا كلُّ داءٍ يُعَالِجُه الطبيبُ. وأجازَه غيرُ أبي عَلِيٍّ، فاحْفَظْ ذلك (م).

[علة عدم تصرف ليس]
(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٣٣): «باتفاقٍ».
قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦): «لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها، إلا بذكر متعلقها».

[كل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم ماضيه]
(٢) لأنها صلة لـ(ما) الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه، قال أبو حيان في «النكت الحسان». «وأما: يدوم ودم ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة»؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦).

(٣) في (ك)، (ع): «تصرف».
(٤) مكانها في (ص): «ما استعمل منه غير الماضي تصرف».
(٥) في (ص)، (ح): «وغير الماضي». (٦) ليس في (ك).
(٧) ليس في (ع).
(٨) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك): «قائمين».
(٩) سكت عن اسم المفعول؛ لأنه لا يبنى إلا من متعدٍّ، وهذه الأفعال ليست كذلك.
(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(١١) لم أجدْ من نسبه لأحدٍ، لا العيني ولا غيره.

٦٣ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[١]

والمصدَرُ كذلكَ[٢][٣].

[كان الناقصة لها مصدرٌ] واخْتُلِفَ[٤] في كانَ الناقصةِ[٥]: هل لها مصدرٌ [أم لا؟

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كائنًا أخاكَ**)؛ فإنَّ (كائنًا) اسمُ فاعلٍ من كَانَ الناقصةِ، وقد عَمِلَ عَمَلَها، فرَفَعَ اسمًا ونصَبَ خبرًا، أمَّا الاسمُ فهو ضَمِيرٌ مستترٌ فيه، وأمَّا الخَبَرُ فهو قَوْلُهُ: (**أخاكَ**) (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٣) قال الشاطبي (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤): «يجوز لنا استعمالُ المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه وضع موضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلًا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناءهم عن وَذَرَ وذَرَعَ، وواذر ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف؛ بل هو ضرب من ضروب عدم التصرف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا.

والثاني: أن يمنع مانع صناعي من استعماله، كما منع النفي في ما زال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن نتكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر) بالتوقف مطلقًا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة؛ بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العِلْمُ.

فالاعتذار عنه ـ أي: الناظم ـ بأن مراده ـ غَيْرَ شكٍّ ـ التنكيتُ على مثل دام وليس وما ذُكر ممّا له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجب. وأمّا ما عدا ذلك فهو في حَيِّز المسموع وإن لم يسمع؛ لأنا نقطع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيب».

(٤) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): وسائرها «واخْتَلَفَ الناسُ».

[علة تسمية كان بالناقصة] (٥) سميت ناقصةً؛ لأن الفعل الحقيقيَّ يدل على معنى وزمان، نحوَ قولك: (ضَرَبَ)، =

والصحيحُ][1] أنَّ لها مصدرًا[2]، ومنه قولُه[3]:

٦٤ ـ بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى   وكَوْنُكَ إِيَّاهُ[4] عَلَيْكَ يَسِيرُ[5]

= فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و(كَانَ) إنمّا تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يَكُونُ) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمَّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة.

وقيل: (أفعال عبارة)؛ أي: هي أفعال لفظيةٌ لا حقيقيةٌ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقي، فكأنه سُمّي باسم مدلوله. فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالًا إلَّا من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: (أفعال عبارة)، إلَّا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.

«شرح المفصل» (٧/ ١٦٧).

(١) في (ك): «أو الصحيح».

(٢) أي: فلكان الكون، والكينونة، ولصار الصير والصيرورة، ولبات البيات والبيتوتة، ولظل الظلول، ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء.

«الخضري» (١/ ١١٢).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٨٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) وفيه رد من قال: المنصوب بعد الكون حال.

[رد قول: المنصوب بعد الكون حال]

قال ابن قاسم: ويحتمل أن الأصل: وكونك تفعله؛ أي: تفعل المذكور من بذل وحلم، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، كما قال المصنف: ـ في فإذا هو إياها ـ إن التقدير: فإذا هو يشبهها.

«تعليق الفرائد» (٣/ ١٧٣). وانظر: «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وكَوْنُكَ إِيَّاهُ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ مصدرَ كَانَ الناقصةِ، وأَجْرَاهُ مُجْرَاها فِي رفعِ الاسمِ ونصبِ الخَبَرِ.

فهذا الشاهدُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ:

أَوَّلُهُما: أنَّ (كانَ) الناقصةَ قد جاءَ لها مصدرٌ فِي كلامِ العربِ، فهو ردٌّ عَلَى مَن قالَ: لا مصدرَ لها.

وثانيهما: أنَّ غيرَ الماضي من هذه الأفعالِ ـ سواءٌ أكانَ اسمًا، أم كَانَ فعلًا غيرَ مَاضٍ ـ يَعْمَلُ العملَ الَّذِي يَعْمَلُه الفعلُ الماضِي، وَهوَ رفعُ الاسمِ ونصبُ الخَبَرِ (م).

وما لا يَتَصَرَّفُ منها وهو دامَ وليسَ[(١)]، وما[(٢)] كانَ النفيُ (أو شِبْهُه)[(٣)] شرطًا فيه، وهو زالَ وأَخَوَاتُها[(٤)] لا يُسْتَعْمَلُ منه أمرٌ[(٥)] [ولا مصدرٌ][(٦)(٧)]. (والله تعالى أعلم)[(٨)].

[ص] [١٤٨] وفي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ، وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ [توسط الخبر]

[ش] مرادُه أنَّ أخبارَ هذه الأفعالِ إنْ لم يَجِبْ تقديمُها على الاسمِ[(٩)]

---

(١) (م) رَجَّحَ العلَّامَةُ الصَّبَّانُ [«حاشية الصبان» (١/٣٣٩)] أنَّ دامَ الناقصةَ لها مصدرٌ، ودليلُه عَلَى ذَلِكَ شيئانِ:
الأوَّلُ: أنها تُسْتَعْمَلُ أَلْبَتَّةَ صِلَةً لِمَا المصدريَّةِ الظرفيَّةِ، ووجهُ الاستدلالِ بهذا الوجهِ أنَّ مَا المصدريَّةَ معَ صِلَتِها تَسْتَوْجِبُ التقديرَ بمَصْدَرٍ، فاسْتِعْمَالُهُمْ هَذَا الفعلَ بعدَ (ما) يُشِيرُ إِلَى أنهم يَعْتَقِدُونَ أن لها مَصْدرًا.
والثاني: أنَّ العلماءَ جَرَوْا عَلَى تقديرِ مَا دامَ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١] بقَوْلِهِم: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا، ولو أننا الْتَزَمْنَا أنَّ هَذَا مصدرٌ لدامَ التامَّةِ، أو أنَّ العلماءَ اخْتَرَعُوا فِي هَذَا التقديرِ مصدرًا لم يَرِدْ عن العربِ، لَكُنَّا بذلك جائِرِينَ مُسِيئِينَ بمَن قامَ عَلَى العربيَّةِ وحَفِظَها الظنَّ كلَّ الإساءةِ، فلَزِمَ أنْ يَكُونَ هَذَا المصدرُ مصدرَ الناقصةِ، فتَتِمَّ الدَّعْوَى (م).
(٢) في (ك)، (ع): «أو».
(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(٤) وهي: (فتئ) و(برح)، و(انفك)، فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، ولا مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين.
«التصريح مع الأوضح» (١/١٨٦).
(٥) في حاشية (س) ما نصه: «ويستعمل في زال وأخواتها: الماضي والمضارع واسم الفاعل»، وكتب بعدها صح.
(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). لكن كتب في حاشية (ع): زاد في التوضيح: «ولا مصدر».
(٧) قال «الخضري» (١/١١٢): «هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مرَّ كما لا يخفى».
(٨) من (ح).
(٩) فإن قيل: فَلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها، كما يجوز تقديم أخبارها = [علة عدم تقدم اسم كان وأخواتها عليها]

[مثال وجوب تقديمها على الاسم] ولا تأخيرُها عنه يَجُوزُ تَوَسُّطُها بينَ الفعلِ والاسمِ(١)، فمثالُ وجوبِ

= عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل.
«أسرار العربية» (ص١١٧).

[أحوال خبر كان وأخواتها] (١) (م) حاصلُ القولِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ لخبرِ كَانَ وأَخَوَاتِها سِتَّةَ أحوالٍ:
الأوَّلُ: وُجُوبُ التأخيرِ، وَذَلِكَ فِي مسألتيْنِ:
إحداهما: أنْ يَكُونَ إعرابُ الاسمِ والخَبَرِ جَمِيعًا غيرَ ظاهرٍ، نحوُ: كَانَ صديقي عَدُوِّي.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْصُورًا، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، والمُكاءُ: التَّصْفِيرُ، والتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ.
الثاني: وجوبُ التوسُّطِ بينَ العَامِلِ واسمِه، وَذَلِكَ فِي نحوِ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ يَكُونَ فِي الدارِ صاحِبُها. فلا يجوزُ فِي هَذَا المثالِ تأخيرُ الخَبَرِ عن الاسمِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ منه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى أنِ المصدريَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقْدِيمُ معمولِ الصلةِ عَلَى الموصولِ، فلم يَبْقَ إلا توسُّطُ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.
الثالثُ: وجوبُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الخَبَرُ ممَّا له الصدارةُ؛ كاسمِ الاستفهامِ، نحوُ: (أينَ كَانَ زيدٌ؟).
الرابعُ: امتناعُ التأخُّرِ عن الاسمِ، معَ جوازِ التوسُّطِ بينَ الفِعْلِ واسمِه أو التقدُّمِ عليهما، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الاسمُ متَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى بعضِ الخَبَرِ، ولم يَكُنْ ثَمَّةَ مانعٌ مِن التقدُّمِ عَلَى الفعلِ، نحوُ: (كانَ فِي الدارِ صَاحِبُها، وَكَانَ غلامَ هِنْدٍ بعلُها) يجوزُ أنْ تقولَ ذلك، ويجوزُ أنْ تقولَ: (في الدارِ كَانَ صاحبُها، وغلامَ هندٍ كَانَ بَعْلُها) بنصبِ غلامَ، ولا يجوزُ فِي المثاليْنِ التأخيرُ عن الاسمِ.
الخامِسُ: امتناعُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، معَ جوازِ توسُّطِه بينَهما أو تأخُّرِه عَنهما جميعًا، نحوُ: (هل كَانَ زيدٌ صَدِيقَكَ)؟ ففي هَذَا المثالِ يجوزُ هذا، ويجوزُ (هل كَانَ صديقَك زيدٌ)، ولا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى (هلْ)؛ لأنَّ (هل) لها صَدْرُ الكلامِ، ولا توسيطُه بينَ هلْ والفعلِ؛ لأنَّ الفصلَ بينَهما غيرُ جائزٍ.
السادسُ: جوازُ الأمورِ الثلاثةِ، نحوُ: (كانَ مُحَمَّدٌ صديقَكَ) يجوزُ فيه ذَلِكَ كَمَا يجوزُ أنْ تقولَ: صديقَكَ كَانَ مُحَمَّدٌ، وَإِنْ تقولَ: كَانَ صديقَكَ مُحَمَّدٌ. بنصبِ الصديقِ (م).

تقديمِها على الاسمِ قولُكَ: (كانَ في الدارِ صَاحِبُها[(١)])، فلا يَجُوزُ (هٰهنا [تقديمُ الاسمِ)[(٢)] على الخبرِ][(٣)]؛ لئلَّا يَعُودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.

[مثال وجوب تأخير الخبر] ومثالُ وجوبُ تأخيرِ الخبرِ عن الاسمِ قولُكَ: (كانَ أخي رَفِيقِي)، فلا يَجُوزُ تقديمُ رفيقِي على أنه خَبَرٌ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ ذلك؛ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ.

[مثال توسط الخبر] ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه[(٤)] الخبرُ قولُكَ: (كانَ قائمًا زيدٌ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك (سائرُ أفعالِ)[(٥)] هذا البابِ مِن المتصرِّفِ وغيرِه[(٦)] يَجُوزُ توسُّطُ أخبارِها بالشرطِ المذكورِ[(٧)]، ونَقَلَ صَاحِبُ (الإرشادِ)[(٨)] خِلافًا فِي جوازِ تقديمِ خبرِ ليسَ على اسمِها[(٩)]،

---

(١) فِي هذا المثال؛ نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام، وليس على الناسخ، فالصواب التمثيل بنحو: (يعجبني أن يكون في الدار صاحبها) فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط. وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير.
«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٠١)، و«الإسقاطي» (ق٥٦/ ب)، والصبان (١/ ٢٣٢).

(٢) في (ك)، (ع): «تقديم الاسم هاهنا».

(٣) ذكر في (ع) أن في نسخةٍ، مكان العبارة: «تأخير الخبر».

(٤) ليس في (ك).

(٥) ليس في (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) وهو: قوله: (**إن لم يجب تقديمها...**) إلخ؛ أي: بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير، قال «الخضري»: «ولا تغفل عن التفصيل المتقدم».

(٨) هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وانظر: «منهج السالك» (١/ ١٨٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٥)، والأشموني (١/ ١١٢).

(٩) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٨٩): «فهؤلاء شبهوها بما، فكما لايجوز: ما قائمًا زيد، فلا يجوز: ليس قائمًا زيد، وهذا المذهب يرد عليه السماع» ثم ذكر هذا الشاهد. =

والصوابُ جَوَازُه؛ قالَ الشاعِرُ[(١)(٢)]:

٦٥ - سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   فَلَيْسَ[(٣)] سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[(٤)]

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ[(٥)(٦)] أنَّ خَبَرَ دامَ لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها؛ فلا تقولُ: (لا أُصَاحِبُكَ[(٧)] ما دامَ قائمًا زيدٌ)، والصوابُ جوازُه؛ قالَ الشاعِرُ[(٨)]:

= وذكر ابن مالك في شرح التسهيل (١/٣٤٩) أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع.

(١) ليس في (س).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٦٢٥): «قائله هو: السموأل بن عادياء الغساني اليهودي، ويقال: قائله هو: اللجلاج الحارثي». **قلت**: هو في ديوان «السموأل» (ص٩٠).

(٣) في (س)، (ح)، (ك)، (ح): «وليس».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ خبرَ ليسَ، وَهوَ: (سواءً)، عَلَى اسمِها، وَهوَ: (عالمٌ)، وَذَلِكَ جائزٌ سائغٌ فِي الشعرِ وغيرِه، خِلافًا لِمَن نَقَلَ المَنْعَ عنه صاحِبُ «الإرشادِ»، وقد نَسَبَ ابنُ هِشامٍ القولَ بالمنعِ إِلَى ابنِ دَرَسْتَوَيْهِ [«أوضح المسالك» (١/٢٣٧)] (م).

(٥) رسمها في (ك)، (ح): «معطي»، وقال في حاشية (س): «في ألفيته»، وبعدها صحّ.

[مذهب ابن معطٍ في تقدم خبر دام على اسمها وموقف النحاة منه]

(٦) في «الفصول الخمسون» (ص١٨١) الفصل الثامن، وقال في «ألفيته» (٢/٨٦٠، ٨٦٢ شرح ابن القواس):

ولا يجوز أن يقدم الخبر   على اسم ما دام وجاز في الأُخر

قال ابن مالك في «شرح التسهيل لابن مالك» (١/٣٤٩): «وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع؛ أما مخالفته للمقيس فبينه؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف وتفوقها ضعفًا بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف (دام) عارض، ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معنًى وتشبه (ليت) لفظًا... فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع فإن لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى».

وقال أبو حيان في «التذييل» (٤/١٧١): «خالف النص والقياس والإجماع».

(٧) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «أصحبك»، وفي (ص): «صحبتك».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٨٩): «لم أقف على اسم قائله».

٦٦ ـ لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[١]

وأشارَ بقولِهِ: (وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[٢]) إلى أنَّ [العربَ ـ أو

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ) حَيْثُ قَدَّمَ خبرَ دامَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (مُنَغَّصَةً) عَلَى اسمِها، وَهوَ قَوْلُهُ: (لذَّاته).
هذا توجيهُ كلام الشارحِ العلَّامَةِ كغيرِه من النُّحاةِ؛ رَدًّا عَلَى ابنِ مُعْطٍ. وفيه خَلَلٌ مِن جِهَةِ أَنَّهُ تَرَتَّبَ عليه الفصلُ بينَ (مُنَغَّصَةً) ومُتَعَلَّقِه؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (بادِّكارِ)، بأجنبيٍّ عنهما، وَهوَ: (لَذَّاتُهُ).
وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ يَكُونَ اسمُ (دامَ) ضميرًا مستترًا، وقولُه: (منغَّصَةً) خَبَرَها، وقولُه: (لَذَّاتُه) نائبَ فاعلٍ لقولِه: (منغَّصة)؛ لأنَّه اسمُ مَفْعُولٍ يعمَلُ عملَ الفِعْلِ المبنيِّ للمجهولِ، وَعَلَى هَذَا يَخْلُو البيتُ من الشاهِدِ، فلا يَكُونُ ردًّا عَلَى ابنِ مُعْطٍ، ومَن يَرَى رأيَه.
ومن الشواهدِ التي يُسْتَدَلُّ بها للردِّ عَلَى ابنِ مُعْطٍ قولُ الشاعرِ:

ما دامَ حَافِظَ سِرِّي مَن وَثِقْتُ بِهِ فهْوَ الَّذِي لَسْتُ عنهُ رَاغِبًا أَبَدَا

فإنَّ قولَه: (حَافِظَ سِرِّي) خَبَرُ دامَ، وقولَه: (مَن وَثِقْتُ بِه) اسمُها، وقد تَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى الاسمِ، ولا يَرِدُ عليه الاعتراضُ الَّذِي وَرَدَ عَلَى البيتِ الشاهِدِ، ولكنَّه يَحْتَمِلُ التأويلَ؛ إذ يجوزُ أنْ يَكُونَ اسمُ دامَ ضميرًا مستترًا يعُودُ إِلَى (مَن وَثِقْتُ به) ويَكُونَ خبرُها هو (حَافِظَ سِرِّي)، ويَكُونَ قَوْلُهُ: (مَن وَثِقْتُ به) فاعلًا بحافِظَ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ.
فإنْ قلتَ: فقد عادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ.
قُلتُ: هو كذلك، ولكنَّه مُغْتَفَرٌ هٰهنا؛ لأنَّ الكلامَ عَلَى هَذَا يَصِيرُ من بابِ الاشتغالِ لتقدُّمِ عامِلَيْنِ، وهما: دامَ، وحافِظَ سِرِّي، وتَأَخُّرِ معمولٍ واحدٍ، وَهوَ (مَن وَثِقْتُ به)، فلَمَّا أَعْمَلَ العَامِلَ الثانيَ أَضْمَرَ فِي الأوَّلِ المرفوعَ، وَهوَ جائزٌ عندَ البصريِّينَ كَمَا سَتَعْرِفُه فِي بابِ الاشتغالِ، إنْ شاءَ اللهُ (م).

(٢) عبارة الناظم مشكلةٌ لأنه قال: (وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ). ولم يقل: سبقه (دَامَ) و(ما)، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ الخبر لدام وحدها، ولا مع (ما).
قال الشاطبي: وهذا غير مستقيم؛ بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حَيِّزِ الصّلة على الموصول. وهذا الإشكالُ موجودٌ في التسهيل لأنه قال فيه: «ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

=

كلِّ][1] النُّحاةِ[2] ـ مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ (دامَ) عليها، وهذا إنْ[3] أرادَ به أنَّهم مَنَعُوا تقديمَ خبرِ (دامَ) على (ما) [المتَّصِلَةِ بها[4]][5]، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ قَائِمًا ما دامَ زيدٌ) ـ [فمُسَلَّمٌ[6].

وإنْ أرادَ أنهم مَنَعُوا تقديمَه][7] على (دامَ) وحدَها، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، وعلى ذلك حَمَلَه وَلَدُه في شرحِه[8] ـ ففيه[9] نَظَرٌ[10].

= فالجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير؛ بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن. «المقاصد الشافية» (٢/ ١٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا الإجماعُ ذكره ابنُ الإنباري فِي «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، قال الشاطبي (٢/ ١٥٩): «وسببُ ذلك أنها لازمةٌ لما كما تقدم، «وما» هي المصدريّةَ، وهي موصولةٌ صلتها ما يليها من فعلٍ وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أنّ بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّمُ الخبر هنا على ما».

(٣) ليس في (ك)، (ع)، لكن ألحقها بحاشية (ع).

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ص): «المصدرية». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٦) أي: الإجماع على ذلك مسلَّم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل، وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله: (كذاك سبق...) إلخ، في أن الخبر في كل سابق على (ما). فتأمل. خضري (١/ ١١٣).

(٧) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وتقديمه»، وفي (ح): «وتقديمها».

(٨) (ص٩٥) حيث جعل المنع شاملًا للحالتين المتقدم ذكرهما.

(٩) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وفيه».

[ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله]

(١٠) لأنه يجوز: عجبت مما زيدًا ضربت، تريد: مما ضربت زيدًا، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٩٠): «ويمكن أن يقال: لا يجوز ذلك؛ لأن دام الناقصة لا تتصرف ولا تستعمل إلا ماضية كما سبق، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله نحو: فعل التعجب، ويمكن أن يقال: يجوز ذلك لأن منع التصرف في دام ليس بخصوصية دام بل كل فعل وقع صلة لما الظرفية لا يكون إلا ماضي اللفظ نحو: لا أصحبك ما لاح لله بارق، فعدم التصرف فيها إنما كان لكونها وقعت صلة =

والذي يَظْهَرُ أنه لا يَمْتَنِعُ تقديمُ خبرِ (دامَ) [على دامَ][1] وحدَها، فتقولُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، [كما تقولُ][2]: (لا أَصْحَبُكَ ما زيدًا[3] كَلَّمْتَ)[4].

[الخبر لا يتقدم على ما النافية]

[ص] [١٤٩] كذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ[5] فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ[6]

[ش] يعني: أنه لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ على ما[7] النافيةِ[8]، ويَدْخُلُ تحتَ هذا قِسمانِ:

= لما التوقيتية، فصار ذلك فيها لا لكونها وضعت على منع التصرف بل لأجل ما».
ويرى الشاطبي (٢/ ١٥٨) أن عدم تصرّف (ما دام) طارئٌ عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدم التصرّف سَلْبَ الدلالة على الزمان.

(١) ذكر في (ع) أنها في نسخة: «عليها». (٢) في (ك): «كقولك».

(٣) في (س): «دام زيدًا»، (ص): «زيدًا دام».

(٤) قال المرادي: قال الفاكهي: «ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا قال المرادي: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعًا باتفاق...». «توضيح المقاصد» (١/ ١٤٤).

(٥) هذا يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه تشبيه بالمجمع عليه، قال الإسقاطي (ق٤٧/ أ): «إنما أراد أصل المنع دون وصفه».

(٦) تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله: (**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النافِيَهْ**)، معناه: لا يجوزُ أن تكون ما تاليةً؛ بل متلوّةٌ؛ أي: يمتنع تقديمُ الخبر على ما.
ومن عادة الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أن لا يأتى في هذا النظم بحشو ولا تكرار.
فالجواب: أنه حكى أوّلًا في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرّره فقال: كذاك كذا وكذا، وإيثارًا للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عَيّن ما أحال عليه بقوله: (**فَجِئْ بها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ**) تنبيهًا على أن الإحالة على ما تقدّم، ليست على منع التقديم خاصّةً، (**فَجِئْ بها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ**)، كما فعلت ذلك في (دام).
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٦٧).

[عدم تقدم الخبر على ما النافية]

(٧) مثلها همزة الاستفهام وكذا (إن) النافية عند الرضي وجعل السيوطي (إن) كـ(لا).
«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٣).

(٨) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلًا ما كان زيد)، =

أحدُهما: ما كانَ[(١)] النفيُ شرطًا في عملِه، نحوُ: (ما زالَ) وأَخَوَاتِها، فلا تقولُ: (قائمًا ما زالَ زيدٌ)، وأجازَ ذلك ابنُ كَيْسَانَ[(٢)] والنَّحّاسُ[(٣)(٤)].

والثاني: ما لم يَكُنِ النفيُ[(٥)] شرطًا في عَمَلِهِ، نحوُ: (ما كانَ زيدٌ

= ولا (جاهلًا ما زال عمرو). قال أبو البركات الأنباري: النفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ نحو: (أعمرًا ضرب زيد» فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ نحو: (قائمًا ما زال زيد). «أسرار العربية» (ص: ١١٧).

(١) في نسخة ـ ذكرها في حاشية (ع): «إذا كان».

(٢) انظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٣٦٢)، و«شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٥٤)، و«إصلاح الخلل» (ص١٣٩)، و«البسيط» (٢/ ٦٧٤) لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلًا، بمنزلة: كان زيد فاضلًا، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥١): «وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثَمّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير».

وانظر: «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٧٦)، و«التصريح» (١/ ١٨٩).

(٣) كتب بعدها في (ع): «وأبو جعفر»، ووضع: صح.

(٤) ذكر أن التقديم جيد بالغ عند البصريين؛ قاله الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ١٦٦).

ابن كيسان وافق البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (ما زال) ونحوه؛ لأن نفيها إيجاب.

وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو: (ما زال زيد قائمًا) نفي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظرًا إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرًا إلى المعنى.

ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمرًا رجعا إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٣).

(٥) في (ع): «النفي فيه»، ووضع على (فيه) علامة نسخة.

قائمًا)، فلا تقولُ: (قائمًا ما كانَ زيدٌ)، وأجازَه بَعْضُهم[١][٢].

ومفهومُ كلامِه أنه إذا كانَ النفيُ بغيرِ (ما) يَجُوزُ التقديمُ، فتقولُ: (قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ، ومُنْطَلِقًا لم يَكُنْ عمرٌو)، ومَنَعَهُما[٣] بعضُهم[٤].

ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جوازُ تقديمِ [الخبرِ على الفعلِ][٥] وَحْدَهُ إذا كانَ النفيُ بـ(ما)، نحوُ: (ما قائمًا زالَ زيدٌ)، [و(ما قائمًا كانَ زيدٌ)، ومَنَعَه بعضُهم][٦]. (والله تعالى أعلم)[٧].

---

(١) (م) أصلُ هَذَا الخلافِ مبنيٌّ عَلَى خلافٍ آخرَ، وهو: هل تَسْتَوْجِبُ (ما) النافيةُ أنْ تكونَ فِي صدرِ الكلامِ؟ [«شرح الكافية» (١/ ٣٩٧)] ذَهَبَ جمهورُ البصريينَ إِلَى أنها لا تَسْتَوْجِبُ التصديرَ؛ وَعَلَى هَذَا أَجازُوا أنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُ الناسخِ المنفيِّ بها عليها مُطْلَقًا، وَوَافَقَهُم ابنُ كَيْسَانَ والنَّحَّاسُ عَلَى جوازِ تقديمِ خبرِ الناسخِ عليها إذا كَانَ من النواسخِ التي يُشْتَرَطُ فيها النفيُ؛ لأنَّ نَفْيَها حينَئِذٍ إيجابٌ، فكأنه لم يَكُنْ، بخلافِ النوعِ الثاني (م). [هل تستوجب ما النافية أن تكون من صدر الكلام؟]

(٢) هم الكوفيون إلا الفراء؛ بناء على أنها لا تستحق التصدير، قياسًا على أخواتها. انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ١٩٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٧١)، و«التصريح» (١/ ١٨٩).

(٣) في (ك)، (ع): «ومنعها»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) (م) ذَكَرَ ابنُ مالِكٍ فِي (شرحِ التسهيلِ) [(١/ ٣٥١)] أن الَّذِي مَنَعَ ذلك هو الفَرَّاءُ، وهذا المَنْعُ مَرْدُودٌ بقولِ الشاعرِ:

مَـهْ عَـاذِلِي فَـهَـائِـمًـا لَـنْ أَبْـرَحَـا ... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقالَ ابنُ مالكٍ فِي «شرحِ الكافيةِ الشافيةِ» [(١/ ٣٩٨)]: إنَّ ذَلِكَ جائزٌ عندَ الجميعِ (م).

* هكذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ، وما في «شرح التسهيل» [(١/ ٣٥١)] من منع الفراء إنما هو للنفي بـ(ما) لا للنفي بغيرها، فلا خلاف بين الكتابين. [مذهب الفراء]

(٥) في (ك): «الفعل على الخبر»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٦) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ومنعها بعضهم، وما قائمًا كان زيد». وزاد في (س)، (ح)، (ع): [بحاشيتها مصححًا]: «وفهم منه أيضًا جواز تقديمه على الفعل وحده، فتقول: قائمًا كان زيد، وما قائمًا زال زيد».

(٧) من (ص).

[تقديم [ص] الخبر]

[١٥٠] ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اصْطُفِي ... وذو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

[١٥٠] وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي ... (فَتِئَ، لَيْسَ، زالَ) دَائمًا[١] قُفِي[٢]

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ١٨٥): «وليس فما قاله فيهما صحيح.
وأما زال فإنها على وجهين:

[زال تأتي تامة وناقصة]

أحدهما: أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيلُ، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص؛ بل تقول: زال الشيء يَزِيله زيلًا: إذا مَيّزه منه وفرّقه. ويقال: أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِلُ، لا يكونان ناقصين.

والثاني: الذي على فَعِل يَفْعَل، وهو الذي قصد ذكره، والذي لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.

فإن قيل: كيف زعم ذلك وقال: إن النقص فيها دائمًا قُفِي ـ أي: تُبِّعَ، يقال: قفوت أثَرَه؛ أي: تبعتُه ـ فالمعنى: أن السماع تُتِبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قولِ عبد الله بن ثعلبةَ الحنَفِي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ ... فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ

وَمَا إن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ ... وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لا خَبَر له، والكلام قد تَمّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف:

وَلَا يَزَالُ وَهْوَ ألْيَسُ

كأنّه قال: ولا يبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التي على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةٌ لغوًا؟

فالجوابُ: أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد: وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية.

وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح.

وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمام إلا بأمرٍ بيِّن وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص وأكّده تنبيهًا على أنّ ما يُتوهّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسي في «الحلبيّات» من وُقوعِ زال تامّةَ لا يثبتُ.

ولما عيّن للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلّ على أنّ ما عداها قد يأتي تامًّا، وذلك صحيح».

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: وَمَا سِوَى ذي التمامِ ناقصٌ، والنقصُ قُفِيَ ـ أي: اتُّبِعَ ـ حالَ =

[ش] اخْتَلَفَ النَّحوِيُّونَ في جوازِ تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها[(١)]؛ فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[(٢)] والمُبَرِّدُ[(٣)] والزَّجَّاجُ[(٤)] وابنُ السَّرَّاجِ[(٥)] وأكثرُ المتأخِّرِينَ، ومِنهم المصنِّفُ[(٦)] - إلى المَنْعِ[(٧)]. [اختلاف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها]

وذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسِيُّ[(٨)(٩)] وابنُ بَرْهَانَ[(١٠)] إلى الجوازِ، فتقولُ: (قائمًا ليسَ زيدٌ).

= كونِه مستمِرًا فِي فَتِئَ، وليسَ، وزالَ (م).

(١) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعًا، ومثلها لا يكون.
«الخضري» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «أسرار العربية» (ص٥٨)، و«الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٣) حكاه عنه أبو الفتح في «الخصائص» (١/ ١٨٨)، وابنُ الأنباري في «الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٤) في «مجالس العلماء» (ص٣). (٥) في «الأصول» (١/ ١٤٧).

(٦) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥١).

(٧) قال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١١٧): «والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرِّفًا في نفسه، وإذا لم يكن متصرِّفًا في نفسه، لم يتصرف عمله، وأمَّا قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ جاز تقديم خبرها عليها ففاسد؛ لأنَّ تقديم خبرها على اسمها، لا يخرجه عن كونه متأخرًا عنه، وتقديم خبرها عليها، يوجب كونه متقدمًا عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، يجب أن يعمل في ما قبله؛ ثم نقول: إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من (كان) لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من (ما) لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المنزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة (كان) وجوزوا تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)».

(٨) ليس في (ك)، وأصل (ع)، وكتبها بخط مغاير بين السطرين في (ع).

(٩) فِي «الإيضاح» (ص١٠١)، وهو خلافُ ما اختاره «الحلبيات» (ص٢٨٠) من المنع.

(١٠) في «شرح اللمع» (ص٥٨ - ٥٩).

واخْتَلَفَ [النقلُ[(١)] عن][(٢)] سِيبَوَيْهِ؛ فنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ[(٣)]، ولم يَرِدْ مِن لِسانِ العربِ تَقَدُّمُ[(٤)] خبرِها عليها، [وإنما وَرَدَ مِن لِسانِهم (ما ظاهِرُه)[(٥)] تَقَدُّمُ[(٦)] معمولِ[(٧)] خبرِها عليها][(٨)]؛ كقولِهِ[(٩)] تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وبهذا اسْتَدَلَّ مَن أجازَ تقديمَ[(١٠)] خبرِها عليها، وتقريرُه أنَّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمولُ الخبرِ الذي هو (مصروفًا)[(١١)]، وقد تَقَدَّمَ على (ليسَ)، قالَ: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلَّا حيثُ يَتَقَدَّمُ العامِلُ[(١٢)(*)].

---

(١) ليس في (ك)، (ع)، لكن كتبت بخط مغاير بحاشية (ع) الفوقية.

(٢) في (س)، (ك): «على»، ثم ضرب عليها في (س)، وصححها كالمثبت، وكتب كلمة «النقل» بالحاشية.

(٣) قال ابن الأنباريُّ في «الإنصاف» (١/ ١٣٠): «زعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصٌّ»، وبنحوه قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ٤٠٩).

(٤) في (ك)، (ع): «تقديم»، والذي في (ص)، (ح): «ما ظاهره تقدم».

(٥) ليس في (ص)، (ح).

(٦) في (ك)، (ع): «تقديم».

(٧) ليس في (ك)، وألحقت بالحاشية.

(٨) ثابتة في (س)، لكن مضروب عليها!

(٩) في (ص): «ومنه قوله».

(١٠) في (ك): «تقدم».

(١١) في (ع): «مصروف»، والذي في (ك): «مصرف»!.

(١٢) وأجاب أصحاب مذهب المنع عن قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة: [أجوبة أصحاب مذهب المنع]

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدًا فاضرب، وعمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعل مضمر لأن قبله ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمٍ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع =

وقولُه: (وذو تَمامٍ...) إلى آخرِه[1] معناه: أن هذه الأفعالَ انْقَسَمَتْ إلى قِسمَيْنِ:

= كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

الرابع: أنا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ولذلك جاز: ما غدًا زيد ذاهبًا، ولم يجز: ما طعامك زيد آكلًا، وجاز: أغدًا تقول زيدًا منطلقًا؟ ولم يجز: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟

انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٥٤)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٨١)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١١٢٤).

(*) (م) هذه القاعدةُ لَيْسَتْ مُطَّرِدَةً تمامَ الاطِّرَادِ، وَإِنْ كَانَ العلماءُ قد اتَّخَذُوها دليلًا فِي كثيرٍ من المواطِنِ، وجَعَلُوها كالشيءِ المسلَّم بِهِ الَّذِي لا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ النقضُ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ عِدَّةَ مواضِعَ أَجَازُوا فيها تقديمَ المعمولِ، ولم يُجِيزُوا فيها تقدُّمَ العَامِلِ:

الموضِعُ الأوَّلُ: إذا كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ فعلًا، لم يُجِزِ البصريونَ تقديمَه عَلَى المُبْتَدَأ؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ المُبْتَدَأُ بالفَاعِلِ، فلا يقولونَ: (ضَرَبَ زيدٌ) عَلَى أن يَكُونَ فِي ضرَبَ ضَمِيرٌ مستترٌ، وجملتُه خبرٌ مُقَدَّمٌ، لكِنْ أجازوا تقديمَ معمولِ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مبتدئِه فِي نحوِ: (عمرٌو ضَرَبَ زيدًا) فيقولون: (زيدًا عمرٌو ضَرَبَ).

الموضِعُ الثاني: خَبَرُ إنَّ - إنْ لم يَكُنْ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا - لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى اسمِها، فلا يقولونَ: (إنَّ جالسٌ زيدًا)، وأجازوا تقديمَ معمولِهِ عَلَى الاسمِ، فيقولون: (إنَّ عندكَ زيدًا جالسٌ).

الموضِعُ الثالثُ: الفعلُ المنفيُّ بلم أو لنْ - نحوُ: (لم أَضْرِبْ، ولنْ أَضْرِبَ) - لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى النفيِ، وأجازوا تقديمَ معمولِه عليه، نحوُ: (زيدًا لنْ أَضْرِبَ، وعَمْرًا لم أُصَاحِبْ).

الموضِعُ الرابعُ: الفعلُ الواقعُ بعدَ إمَّا الشرطيَّةِ لم يُجِيزُوا إيلاءَهُ لإمَّا، وأجازوا إيلاءَ معمولِه لها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩].

والغَرَضُ من القاعدةِ التي أَصْلُها هَذَا المستنَدُ: أنَّ الغالبَ والكثيرَ والأَصْلَ هو ألَّا يَتَقَدَّمَ المعمولُ إلَّا حَيْثُ يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ العامِلُ فيه، فلا يَضُرُّ أنْ يجوزَ تقديمُ المعمولِ فِي بعضِ الأبوابِ لنُكْتَةٍ خاصَّةٍ بِهِ حَيْثُ لا يَتَقَدَّمَ عاملُه، ولكلِّ موضعٍ من المواضعِ الأربعةِ نُكتةٌ لا تَتَّسِعُ هذه العُجَالَةُ لِشَرْحِها (م).

(١) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضًا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل: لنقصانها عنها بتجردها من الحدث. قال المحققون كالرضى؛ أي: من الحدث = [وجه التمام والنقصان]

أحدُهما: ما يكونُ تامًّا وناقصًا.

والثاني: ما لا يكونُ إلَّا ناقصًا، والمرادُ بالتامِّ ما يَكْتَفِي بمرفوعِه، وبالناقِصِ ما[١] لا يَكْتَفِي بمرفوعِه؛ بل يَحْتَاجُ معَه إلى منصوبٍ[٢]، وكلُّ هذه الأفعالِ يَجُوزُ أنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً إلَّا (فَتِئَ) و(زالَ) التي مضارِعُها يَزَالُ، لا التي مُضارِعُها يَزُولُ؛ فإنَّها تامَّةٌ، نحوُ: (زالَتِ الشمسُ)، و(ليسَ)؛ فإنَّها لا تُسْتَعْمَلُ[٣] إلَّا ناقصةً[٤].

= المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى (ليس) وحدثُها الانتفاء، فإذا قلت: كان زيد قائمًا أو ليس قائمًا فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف.

وقيل: لا تدل على الحدث أصلًا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له، ولقول المنطقيين إن كان رابطه يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللَّهُمَّ إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطورًا، لكن يَرُدُّ الإنكارَ:

وكـونـك إيـاه عـلـيـك يـسـيـر

إلا أن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله؛ أي: المذكور قبل من البذل والحلم، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول.

واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائنًا ما كان أن (ما) نكرة خبر كائنًا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائنًا شيئًا كان؛ أي: كائنًا أي شيء وجد؛ قاله الصبان (١/ ١٣٥).

(١) في (ص): «بما».

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المنصوب».

(٣) في (ص)، (ح): «تكون»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

(٤) ونتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، **وثبوت كل شيء بحسبه**، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبر عنه بحَدَث، كقوله: [المعاني التي تأتي بها كان وأخواتها تامّةً]

إذا كـان الـشـتـاء فـأدْفِـئـونـي ... فـإنّ الـشـيـخَ يُـهـرِمـه الـشـتـاءُ =

[أمثلة لمجيء هذه الأفعال تامة]

ومثالُ التامِّ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[(١)] [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: إنْ[(٢)] وُجِدَ ذو عُسْرَةٍ، وقولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقولُه تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

= وتارة يعبر عنه بحضر كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم (كان) أيضًا بأن يراد بها معنى (كفل)، فتتعدى بـ(على)، ومصدرها كِيانة.

وتتم (كان) أيضًا مرادًا بها معنى (غزل)، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي.

وتتم (توالي كان) الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول في الضحى والصباح والمُسْي، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر:

ومِنْ فَعَلاتي أنني أُحْسِنُ القِرَى … إذا الليلةُ الشهباءُ أَضْحَى جليدها

وتتم (ظل) بأن يراد بها معنى (دام) أو (طال).

وتتم (بات) في قولهم: (بات بالقوم)، أو (بات القومَ إذا نزل بهم ليلًا)، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

وتتم (صار) بأن يراد بها معنى (رجع) فتتعدى بـ(إلى)، أو معنى (ضم) أو (قطع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم (دام) بأن يراد بها معنى (بقي)، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨] أو (سكن)، ومنه الحديث [«مسند أحمد» (١٠٣٨٥)]: (نَهى أن يُبال في الماء الدائم)؛ أي: الساكن.

وتتم (برح) بأن يراد بها معنى (ذهب)، أو معنى (ظهر)، وقد فسر قولهم: (برح الخفاء)، بالوجهين.

وتتم (وَنِيَ) بأن يراد بها معنى (فتر)، وهو أشهر من استعمالها بمعنى (دام) الناقصة [كذا! وهي إنما تأتي بمعنى (زال) وأخواتها].

وتتم (انفك) بأن تكون مطاوع (فك الخاتم) وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه.

«شرح التسهيل» (١/ ٣٤٢).

(١) بعدها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإن».

[أحكام معمول الخبر] [ص] [١٥٢] ولا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ[(١)]

[ش] يعني: أنه لا [يَجُوزُ أنْ][(٢)] يَلِيَ (كانَ) وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها الذي ليسَ بظرفٍ ولا (جارٍّ ومجرورٍ)[(٣)]، [وهذا يَشْمَلُ حالَيْنِ:

أحدُهما][(٤)]: أنْ يَتَقَدَّمَ (معمولُ الخبرِ)[(٥)] [وحدَه على الاسم][(٦)]، ويكونَ الخبرُ مؤخَّرًا عن الاسمِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا)، وهذه مُمْتَنِعَةٌ عندَ البَصْرِيِّينَ، وأَجَازَهَا الكُوفِيُّونَ[(٧)].

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسمِ، ويَتَقَدَّمَ المعمولُ على الخبرِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ)، وهي مُمْتَنِعَةٌ عندَ سِيبَوَيْهِ[(٨)]، وأَجَازَهَا بعضُ البَصريِّينَ[(٩)]، ويَخْرُجُ[(١٠)] من كلامِه أنه إذا تَقَدَّمَ الخبرُ

---

(١) (م) تَقْدِيرُهُ: فإنَّه يَلِيهِ، وهذه الجُمْلَةُ كلُّها فِي موضِعِ الاستثناءِ مِن مُسْتَثْنًى منه محذوفٍ، وَهوَ عمومُ الأوقاتِ، وكأنه قالَ: لا يلي معمولَ الخَبَرِ العاملُ فِي وقتٍ مَا من الأوقاتِ إلَّا فِي وقتِ مجيئِه ظرفًا أو حرفَ جرٍّ (م).

(٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «مجرور».

(٤) في (ص)، (ح): «ودخل تحت هذا مسألتان: إحداهما». وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «المعمول».

(٦) ليس في (س) (ك)، لكنه كتبها بحاشية (س).

(٧) لأن معمول معمولها في معنى معمولها.
انظر: «الأصول» (١/ ٨٦ ـ ٨٩)، و«المسائل البصريات» (١/ ٤٣٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٦٧)، و«المقرب» (١/ ٩٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)، و«التذييل» (٤/ ١٨١).

(٨) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٠ ـ ٧١).

(٩) كابن السراج في «الأصول» (١/ ٨٨).
قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٣٩٣): «والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذًا إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح».
تعقبه أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٣٩) بقوله: «وليس بصحيح لأنه ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس».

(١٠) في (ص)، (ح): «وخرج».

والمعمولُ على الاسمِ وقُدِّمَ[1] الخبرُ على المعمولِ جَازَتِ المسألةُ[2][3]؛ لأنَّه لم يَلِ[4] (كانَ) معمولُ خَبَرِها، فتقولُ[5]: (كانَ آكِلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، [ولا يَمْنَعُها البَصْرِيُّونَ][6][7].

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جازَ إيلاؤُه (كانَ) عندَ

---

(١) في (ص): «وتقدم».
(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المسئلة».
(٣) أي: اتفاقًا، كتقديم المعمول على الفعلِ؛ نحو: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ۝﴾ [الأعراف: ١٧٧].
(٤) رسمها في (ع): «يلي»، بإشباع الياء. (٥) في (ص)، (ح): «نحو».
(٦) في (ص)، (ح)، (ع): «وهذا مذهب البصريين».
(٧) وهذه التراكيب التي تتصور في نحو: (كان زيد آكلًا طعامك)، ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير:

[تراكيب ابن شقير في (كان زيد آكلًا طعامك)]

كان آكلًا طعامك زيد، آكلًا طعامك كان زيد، كان زيد طعامك آكلًا، طعامك كان زيد آكلًا، طعامك كان آكلًا زيد، كان آكلًا زيد طعامك، زيد كان آكلًا طعامك، زيد آكلًا طعامك كان، كل هذا جائز من كل قول.
كان طعامك آكلًا زيد، كان طعامك زيد آكلًا، جائزتان من نقل الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.
آكلًا كان زيد طعامك، زيد آكلًا كان طعامك، آكلًا زيد كان طعامك؛ الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.
طعامك آكلًا كان زيد، زيد طعامك آكلًا كان، طعامك آكلًا زيد كان، كل هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء.
طعامك زيد آكلًا كان جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين.
آكلًا كان طعامك زيد، خطأ من كل قول.
انتهت تراكيب ابن شقير، وفيها كان طعامك آكلًا زيد، وأنها خطأ من قول البصريين، وقد أجازها ابن السراج، والفارسي، وتبعهما أبو بكر بن طلحة، وابن عصفور.
«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٧٣)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٥٢)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٤١).

البصريينَ والكُوفِيِّينَ[١]، نحوُ: (كانَ عندَكَ زيدٌ مُقِيمًا، وكانَ فيكَ زيدٌ راغبًا)[٢]. (والله أعلم)[٣].

[تأويل ما خالف قاعدة المعمول] [ص] [١٥٣] ومُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ[٤]

[ش] يعني: أنه إن[٥] وَرَدَ مِن لسانِ العربِ ما ظَاهِرُه أنه وَلِيَ (كانَ) وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها فأَوِّلْهُ على أنَّ (في كانَ)[٦] [ضميرًا مستترًا هو[٧]][٨] ضميرُ الشأنِ[٩]؛ وذلك نحوُ قولِهِ[١٠]:

٦٧ - قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[١١]

---

(١) انظر: «الأصول» لابن السراج (١/ ٨٦، ٨٧)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٦٨)، و«توضيح المقاصد» (١/ ٣٠٤).
قال ابن أبي الربيع: «ولا أعلم في جَوازِه خلافًا».
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٩٣).

(٢) فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف نحو: (كان فيك زيد راغبًا)، وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول، فلأن الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين (إن) واسمها، وبين (كم) ومميزها في قوله:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى   ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فكما فصلوا به في هذه المواضع التي لم يفصل فيها بغيره، كذلك فصلوا بين الفعل وفاعله إذا كان مفعول مفعوله. «المسائل الحلبيات» (ص: ٢٥٨).

(٣) من (ك).

(٤) (م) **تقديرُ البيتِ**: وانْوِ مُضْمَرَ الشأنِ حالَ كونِه اسمًا لكانَ إنْ وَقَعَ فِي بعضِ الكلامِ مَا يُوهِمُ الأمرَ الَّذِي تَبَيَّنَ امتناعُه، وَهوَ إيلاءُ كَانَ معمولَ خبرِها (م).

(٥) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وفي سائرها: «إذا».

(٦) في (ك): «كان في»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٧) في (س): «وهو».   (٨) ليس في (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٩) اعترض الكوفيون هذا بما سيأتي في حاشية (م) على البيت الآتي من شعر الفرزدق، وهنالك تجد توجيه الاعتراض عند البصريين.

(١٠) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص١٦٢).

(١١) (م) (كانَ) فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، (إيَّاهُمْ) إيَّا: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عامِلِه، وَهوَ عَوَّدَ، =

. . . .

= وسَتَعْرِفُ مَا فيه، وقولُه: (**عَطِيَّةُ**) اسمُ كانَ، (عَوَّدَا): فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ، لَا مَحلَّ له من الإعرابِ، والألفُ للإطلاقِ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مستترٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ عَلَى عَطِيَّةُ، وجملةُ الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلٍّ نصبِ خبرِ (كانَ).

وهذا الإعرابُ إنما هو بحَسَبِ الظاهرِ، وَهوَ الَّذِي يُعْرِبُ الكُوفِيُّونَ البيتَ عليه ويَسْتَدِلُّونَ به، وَهوَ إعرابٌ غيرُ مَرْضِيٍّ عندَ جَمْهَرَةِ علماءِ النحوِ من البصريينَ، وسَتَعْرِفُ الإعرابَ المقبولَ عندَهم عندَ بيانِ الاستشهادِ بالبيتِ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عطيَّةُ عَوَّدَا**)؛ حَيْثُ إنَّ ظاهِرَه يُوهِمُ أنَّ الشاعرَ قد قَدَّمَ معمولَ خبرِ كانَ، وَهوَ (إِيَّاهم) عَلَى اسمِها، وَهوَ (عَطِيَّةُ) مَعَ تأخيرِ الخَبَرِ، وَهوَ جملةُ (عَوَّدَا) عن الاسمِ أَيْضًا، فلَزِمَ أنْ يَقَعَ معمولُ الخَبَرِ بعدَ الفِعْلِ ويَلِيَهُ، هَذَا هو ظاهرُ البيتِ.

والقولُ بجوازِ هَذَا الظاهرِ هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وهم يُعْرِبُونَ البيتَ عَلَى الوجهِ غيرِ المَرضيِّ الَّذِي ذَكَرْنَاه فِي الإعرابِ، والبصريونَ يَأْبَوْنَ ذلك، ويَمْنَعُون أنْ يَكُونَ (عَطِيَّةُ) اسمَ كانَ، ولهم فِي البيتِ ثلاثةُ توجيهاتٍ:

أحدُها: وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ العلَّامَةُ تَبَعًا للمصنِّفِ: أنَّ اسمَ كَانَ ضميرُ الشأنِ، وقولُه: (**عَطِيَّةُ**) مُبْتَدَأٌ، وجملةُ (عَوَّدَا) فِي مَحلٍّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ، وإِيَّاهم مَفْعُولٌ بِهِ لعَوَّدَ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلٍّ نصبِ خبرِ كَانَ، فلم يَتَقَدَّمْ معمولُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ؛ لأنَّ اسمَ كَانَ مضمَرٌ عَقِبَ (كانَ) نفسِها، فهو الَّذِي وَلِيَها، و(إِيَّاهم) معمولٌ لَخبرِ مُبْتَدَأٍ، وَعَلَى هَذَا ليسَ فِي البيتِ معمولٌ لخبرِ كانَ.

والتوجيهُ الثاني: أنَّ (كانَ) فِي البيتِ زائدةٌ، و(عَطِيَّةُ عَوَّدَا) مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ لَا مَحلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صلةُ الموصولِ، وَهوَ (ما)؛ أي: بالذي عطيَّةُ عَوَّدَهُمُوهُ.

والثالثُ: أنَّ اسمَ (كانَ) ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ عَلَى (ما) الموصولةِ، وجملةُ عطيَّةُ عَوَّدَ من المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلٍّ نصبِ خبرِ كانَ، وجملةُ كَانَ ومعمولَيْها لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

والعائدُ ـ عَلَى هَذَا التوجيهِ والذي قبلَه ـ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ هنا: بما كَانَ عطيَّةُ عَوَّدَهُمُوهُ.

ومنهم مَن يقولُ: هَذَا البيتُ من الضروراتِ التي تُباحُ للشاعرِ، ولا يجوزُ لأحدٍ من المتكلِّمينَ أنْ يَقِيسَ فِي كلامِه عليها.

قالَ المُحَقِّقُونَ من العلماءِ: والقولُ بالضرورةِ مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِ الشاعرِ، ولم نَقِفْ عَلَى اسمِه: =

فهذا ظاهرُه أنه مثلُ (كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلًا)(١)،]](ويَتَخَرَّجُ على أنَّ في (كانَ) ضميرًا مستترًا هو ضميرُ الشأنِ، (*)(٢) وهو اسمُ كانَ)(٣).

وممَّا(٤) ظاهرُه أنه مثلُ (كانَ طعامَكَ آكلًا زيدٌ) (قولُه(٥)):

٦٨ - فأَصْبَحُوا)(٦) وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ(٧)

= باتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الخَالِ سَالِبَةً ... فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

فذاتُ الخالِ: اسمُ باتَ، وسالبةً: خبرُه، وفيه ضَمِيرٌ مستترٌ هو فَاعِلُه يعُودُ عَلَى ذاتُ الخالِ، وفؤادي: مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى عاملِه الَّذِي هو قَوْلُهُ: سالبةً. وزَعَمُوا أنَّهُ لا يُمْكِنُ فِي هَذَا البيتِ أنْ يَجْرِيَ عَلَى إحدَى التوجيهاتِ السابقةِ، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لقدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيبُ: اسمُ كانَ، ومُغْرِيًا: خبرُه، وفيه ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ عَلَى الشيبُ هو فَاعِلُه، وسلمَى مَفْعُولٌ بِهِ لمُغْرِيًا تَقَدَّمَ عَلَى اسمِ كانَ، ولا تَتَأَتَّى فيها التوجيهاتُ السابقةُ.

ومن العلماءِ مَن خَرَّجَ هذين البيتْينِ تخريجًا عَجِيبًا، فزَعَمَ أنَّ (فُؤَادِي) مُنَادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، وكذلك سَلْمَى، وَكَانَ الشاعرَ قد قالَ: باتَتْ يا فُؤَادِي ذاتُ الخالِ سالبةً إيَّاكَ، ولَئِنْ كَانَ يا سَلْمَى الشيبُ مُغْرِيًا إيَّاكِ بالصدِّ، وجملةُ النداءِ فِي البيتْينِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ معترضةً بينَ العَامِلِ ومعمولَيْهِ (م).

(١) أي: في أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخرًا عنه، وأما في البيت الثاني فالمعمول، والخبر معًا مقدمان على الاسم. خضري (١/ ١١٤).

(٢) (*) من هنا سقط في (ك) إلى العلامة المماثلة؛ انتقال نظر (*).

(٣) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ح). (٤) في (ص)، (ع): «وما».

(٥) هو: حميد بن ثور كما في «الكتاب» (١/ ٧٠)، و«الأزمنة والأمكنة» ٢/ ٣١٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٤٢)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٢٩)، و«أمالي ابن الحاجب» (ص٦٥٦).

(٦) في (ح): «وقوله: وأصبحوا».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وليسَ كلَّ النَوَى تُلْقِي المساكِينُ**)، ولكي يَتَّضِحَ أمرُ الاستشهادِ بهذا البيتِ تمامَ الاتضاحِ نُبَيِّنُ لكَ أوَّلًا أنَّهُ يُرْوَى برفعِ كلُّ وبنصبِه، ويُرْوَى: (يُلْقِي المساكينُ) بياءِ المضارعةِ، كَمَا يُرْوَى: (تُلْقِي المساكينُ) بالتاءِ، فهذه أربعُ رواياتٍ: =

. . . .

= أمَّا روايةُ رَفْعِ (كلُّ)، سواءٌ أكانَتْ: (وَلَيْسَ كلُّ النوَى يُلْقِي المساكِينُ) بياءِ المضارعةِ أم كانَتْ: (وليسَ كلُّ النوَى تُلْقِي المساكينُ) بالتاءِ، فليسَ فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، وكلُّ: اسمُ ليسَ، وكلُّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي أو تُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ فَاعِلُه، وجملةُ الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا شاهدَ فِي هَذَا البيتِ عَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ لِمَا نحنُ فيه، وليسَ فيه إيهامٌ لأمرٍ غيرِ جائزٍ، غيرَ أنَّ الكلامَ يَحْتَاجُ إِلَى تقديمِ ضميرٍ يَرْبُطُ جملةَ خبرِ ليسَ باسمِها، وأصلُ الكلامِ: وليسَ كلُّ النَّوَى يُلْقِيه المساكينُ، أو تُلْقِيهِ المساكينُ.

فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يُرْوَى (تُلْقِيهِ المساكينُ) بتأنيثِ الفعلِ، معَ أنَّ فاعلَه مذكَّرٌ؛ إذِ المساكينُ جَمْعُ مِسْكِينٍ؟

[جوازالتذكير والتأنيث في جمع التكسير]

فالجوابُ عن ذلك: أنَّ المساكينَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ يجوزُ فِي فعلِه التذكيرُ والتأنيثُ بإجماعِ النُّحاةِ؛ بَصْرِيِّهِم وكُوفِيِّهِم، سواءٌ أكانَ مفردُ جَمْعِ التكسيرِ مذكَّرًا أم كَانَ مفردُه مؤنثًا، ومِن وُرُودِ فِعْلِه مؤنثًا، معَ أنَّ مفردَه مذكَّرٌ - قولُ اللهِ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فإنَّ مفردَ الأعرابِ أَعْرَابِيٌّ.

وأمَّا روايةُ نصبِ كلَّ، والفعلُ (يُلْقِي) بياءِ المضارعةِ، فليسَ: فعلٌ مَاضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِيُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا يجوزُ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ غيرُ هَذَا الوجهِ من الإعرابِ.

نَعْنِي: أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: المساكينُ اسمَ ليسَ مُؤَخَّرًا، ويُلْقِي فعلًا مضارعًا فَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ إِلَى المساكينُ، وجملةُ يلقي وفَاعِلُه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِها، لا يجوزُ ذَلِكَ بَتَّةً.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ المضارعُ مسندًا إِلَى ضميرٍ مستترٍ يعُودُ إِلَى المساكينُ إذا رُوِيَ البيتُ: (وليسَ كلَّ النوَى يُلْقِي المساكينُ) بنصبِ كلَّ؟

فالجوابُ: أنْ نُنَبِّهَكَ إِلَى أنَّ الفعلَ المسنَدَ إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى جَمْعِ التكسيرِ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ كفعلِ الواحدِ المذكَّرِ، فأنتَ لا تقولُ: الأعرابُ قالَ، ولا تقولُ: المساكينُ يُلْقِي، وإنما يجوزُ فيه حينَئِذٍ أنْ يَكُونَ ضميرَ الجماعةِ: فتقولُ: الأعرابُ قالُوا، وتقولُ: المساكينُ يُلْقُونَ، ويَجوزُ فيه أنْ يَكُونَ مثلَ فعلِ الواحدِ المؤنَّثِ، فتقولُ: الأعرابُ قالَتْ، أو تقولُ: المساكينُ أَلْقَتْ أو تُلْقِي، وكذا إذا تَقَدَّمَ الفعلُ =

. . . .

= وأُسْنِدَ إِلَى ضميرِ جَمْعِ التكسيرِ المُؤَخَّرِ عنه يَجِبُ أنْ تقولَ: يُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقِي المساكينُ، فلَمَّا لم يَقُلْ شيئًا من ذلك عَلِمْنَا أنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى الاسمِ الظاهرِ بعدَه.

وأما روايةُ نصبِ (كُلَّ)، والفعلُ (تُلْقِي) بالتاءِ الفوقيَّةِ فالكُوفِيُّونَ يُعْرِبُونَهَا هكذا: كلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لتُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يعُودُ إِلَى المساكينُ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ وفَاعِلِه المستَتِرِ فيه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِه، والمساكينُ: اسمُ ليسَ تأخَّرَ عن خبرِه، ويَسْتَدِلُّ الكُوفِيُّونَ بهذا البيتِ ـ عَلَى هَذَا الإعرابِ ـ عَلَى أنَّهُ يجوزُ أنْ يَقَعَ بعدَ ليسَ وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها إذا كَانَ خبرُها مُقَدَّمًا عَلَى اسمِها، كَمَا فِي البيتِ.

والبصريُّونَ يقولونَ: إنَّ هَذَا الإعرابَ غيرُ لازمٍ فِي هَذَا البيتِ؛ وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ البيتُ دليلًا عَلَى مَا زَعَمْتُمْ، والإعرابُ الَّذِي نَرَاهُ هو أنْ يَكُونَ ليسَ فعلًا ماضيًا ناقصًا، واسمُه ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِتُلْقِي، والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، والتقديرُ: وليسَ (هو؛ أي: الحالُ والشأنُ)، كلَّ النوى تُلْقِي المساكينُ، فلم يَقَعْ بعدَ ليسَ معمولُ خبرِها عندَ التحقيقِ؛ بل الواقِعُ بعدَها هو اسمُها المحذوفُ ومَوْضِعُه بعدَها.

[إنكار العيني على ابن الناظم]

وإذا عَلِمْتَ هَذَا فاعْلَمْ أنَّ ابنَ الناظِمِ قدِ اسْتَشْهَدَ بهذا البيتِ لمذهبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى الوجهِ الَّذِي ذَكَرْناه عنهم من الإعرابِ [«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)]، فأَنْكَرَ العَيْنِيُّ عليه ذلك [«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٣٠)].

وقالَ: وهذا وَهْمٌ منه؛ لأنَّه لو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: (يُلْقُونَ المساكينُ) كَمَا تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ من الفِعْلِ وفَاعِلِه خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والبيتُ لم يُرْوَ إلَّا: (يُلْقِي المساكينُ) بالياءِ التحتيَّةِ، واسمُ ليسَ فِي هَذَا البيتِ ضميرُ الشأنِ عندَ الكُوفِيِّينَ والبصريِّين. اهـ كلامُه بحروفِه.

والعبدُ الضعيفُ غَفَرَ اللهُ لَهُ ولوالدَيْهِ يَرَى أنَّ فِي كلامِ العَيْنِيِّ هَذَا تَحَامُلًا عَلَى ابنِ الناظمِ لا يُقِرُّه الإنصافُ، وأنَّ فيه خَلَلًا مِن عِدَّةِ وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ قولَه: (والبيتُ لم يُرْوَ إلَّا: يُلْقِي المساكينُ، بالياءِ التحتيَّةِ) غيرُ صحيحٍ؛ فقد عَلِمْتَ أنَّهُ يُرْوَى بالياءِ التحتيَّةِ والتاءِ الفوقيَّةِ، وهذه عبارةُ الشارحِ العلَّامَةِ تُنَادِي بأنه قد رُوِيَ بالتاءِ، وأن الاستشهادَ بالبيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ إنما =

إذا قُرِئَ[١] بالتاءِ المثنَّاةِ مِن فوقُ فيَخْرُجُ البيتانِ على إضمارِ الشأنِ (*)[٢].

والتقديرُ [في الأوَّلِ[٣]][٤]: بما كانَ هو؛ أي: الشأنُ، (فضميرُ

= يَتَّجِهُ عَلَى روايةِ التاءِ، فكانَ عليه أنْ يُمْسِكَ عن تَخْطِئَتِه فِي الروايةِ؛ لأنَّ الروايةَ تَرْجِعُ إِلَى الحفظِ، لا إِلَى العقلِ، ولا شكَّ أنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى كلامِ شارِحِنَا؛ لأنَّه شَرَحَ شَوَاهِدَه.

الثاني: فِي قولِه: (ولو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: يُلْقُونَ المساكينُ)، ليسَ بصوابٍ؛ إذ لا يَلْزَمُ عَلَى كونِ المساكينُ اسمَ ليسَ أنْ يقولَ الشاعرُ: يُلْقُونَ المساكينُ؛ بل يجوزُ له أنْ يقولَ ذلك، وَإِنْ يقولَ: تُلْقِي المساكينُ؛ كَمَا بَيَّنَّا لكَ، وقد قالَ العبارةَ الثانيةَ عَلَى روايةِ الجماعةِ من أثباتِ العلماءِ.

الثالثُ: أنَّ تنظيرَه بقَوْلِهِ: (كما تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ) ليسَ تنظيرًا صحيحًا؛ لأنَّ الاسمَ فِي الكلامِ الَّذِي نَظَّرَ بِهِ جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٌ، ومذهَبُ البصريينَ أنَّهُ لا يجوزُ فِي فعلِه إلَّا التذكيرُ، فلم يَتِمَّ له التنظيرُ. واللهُ يَغْفِرُ لنا وله.

[خلاصة ما تقدم في البيت]

ومِن مجموعِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه من الكلامِ عَلَى هَذَا البيتِ تَتَبَيَّنُ لكَ خمسةُ أمورٍ:

الأوَّلُ: أنَّ ثلاثَ رواياتٍ لا يجوزُ عَلَى كلِّ روايةٍ منها فِي البيتِ إلَّا وجهٌ واحدٌ من وجوهِ الإعرابِ.

الثاني: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى كلِّ روايةٍ من هذه الرواياتِ الثلاثِ.

الثالثُ: أن استشهادَ الكُوفِيِّينَ بالبيتِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لا يجوزُ إلَّا عَلَى الروايةِ الرابعةِ، وَهِيَ: (وليسَ كلَّ النوَى تُلْقِي المساكينُ).

الرابعُ: أنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ عَلَى الروايةِ الرابعةِ وَجهًا من الإعرابِ غيرَ مَا أَعْرَبَه عليه الكُوفِيُّونَ.

الخامِسُ: أنَّ استدلالَ الكُوفِيِّنَ بالبيتِ لم يَتِمَّ؛ لأنَّ الدليلَ متى تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحتمالُ سَقَطَ بِهِ الاستدلالُ، وأنتَ خبيرٌ أنَّ الاستدلالَ والاستشهادَ غيرُ التمثيلِ (م).

(١) في (س)، (ص)، (ع): «قرئ تلقى».

(٢) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك)، انتقال نظر.

(٣) في (س): «البيت الأول». (٤) ليس في (ك).

الشأنِ)[١] اسمُ كانَ]][٢][٣]، وعَطِيَّةُ مبتدأٌ، وعَوَّدَ خبرٌ، وإيَّاهم مفعولُ عَوَّدَ، والجملةُ من المبتدأِ وخبرِه خبرُ كانَ، فلم يَفْصِلْ بينَ كانَ واسمِها معمولُ الخبرِ؛ لأنَّ اسمَها مُضْمَرٌ قبلَ المعمولِ[٤].

[والتقديرُ في البيتِ الثاني: وليسَ هو؛ أي: الشأنُ، فضميرُ الشأنِ اسمُ ليسَ[٥]، وكلَّ النَّوَى (منصوبٌ بتُلْقِي)[٦]، وتُلْقِي المساكينُ فعلٌ وفاعلٌ، والمجموعُ[٧] خبرُ ليسَ. هذا بعضُ ما قِيلَ في البيتَيْنِ][٨]. (والله أعلم)[٩]

[زيادة (كان)] [ص] [١٥٤] وقد[١٠] تُزادُ (كانَ) في حَشْوٍ[١١]؛ كَـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

---

(١) ليس في (س).

(٢) كتب ما بين المعكوفين المزدوجين في حاشية (س)، وبعده صحّ.

(٣) أي: وجملته صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: عودهم به.

(٤) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «وأكثر ما يستعمل بلفظ الماضي وشذ بلفظ المضارع».

(٥) أي: لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم، ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدإ والخبر، قال «الخضري»: ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعاله المقاربة ما يؤيده. خضري (١/ ١١٤).

(٦) في (ص)، (ح): «مفعول ليلقى»، وفي (ع): «مفعول لتلقى».

(٧) ليس في (ص)، (ح)، (ع).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، لكن كتب بحاشية (س)، وبعدها صح.

(٩) من (ص).

[تزاد كان في الكلام بقلة] (١٠) فيه إشارة إلى قلّة وجود الزيادة فيها لكن لما لا ينافي القياس؛ إذ قال: **(وَقَدْ تُزَادُ)**. وهذه العبارة (يطلقها) مريدًا بها القياسَ على قلّةٍ وضعفٍ، كما قال في الضمائر:

وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا   مَعَ اخْتِلَافٍ مَا

وقال في الابتداء:

.... وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

ومواضع كثيرةٌ من هذا النوع.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠١).

[المراد بحشو الكلام] (١١) حشْو الكلام: أثناؤه ووسطُه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذًا لا تزاد في أول =

كانَ على ثلاثةِ[(١)] أقسام: **أحدُها**: الناقِصَةُ، **والثانِي**: التامَّةُ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهما، **والثالِثُ**: الزَّائدةُ[(٢)]، وهي المقصودةُ بِهذا البيتِ، وقد ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[(٣)] أنها تُزادُ بينَ الشيئيْنِ المتلازميْنِ[(٤)]؛ كالمبتدأِ وخبرِه،

= الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محل الاعتماد، وتقديمُ الشيْءِ دليلٌ على الاعتناءِ به، وكان ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحّ إلغاء ظَنّ وأخواتها مع التقديم، وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضًا، ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٠).

(١) ترسم في (ع) ـ على الرسم القديم: «ثلثة».

(٢) أي: أنَّها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةٌ.
[معنى مجيء (كان) زائدة] وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتَّةَ؛ بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي، نحو: ما كان أحسن زيدًا، فـ(كان) زائدة بين المبتدأ وخبره.

(٣) في «شرح الجمل» (١/ ٤١١).

(٤) وزيادتها أنها «لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئًا أصلًا كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ومعنى زيادتها على هذا [المذهب الثاني] عدم اختلال المعنى بسقوطها.
فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة.
فقول المصنف: وقد تزاد كان؛ أي: لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه.
ثم هي **باقية على دلالتها على الزمان الماضي** على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي.
وقال الرضي: لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو: ما كان أحسن زيدًا كالزائدة لا زائدة حقيقة، وتبعه حفيد الموضح، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز.
وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح إلخ.
ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى =

نحوُ: (زيدٌ كانَ قائِمٌ)، والفعلِ ومرفوعِه، نحوُ: (لم يُوجَدْ كانَ مِثْلُكَ)، والصلةِ والموصولِ، نحوُ: (جاءَ الذي كانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصفةِ والموصوفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ كانَ قائمٍ).

وهذا يُفْهَمُ أيضًا من إطلاقِ قولِ المصنِّفِ: **(وقد تُزادُ كانَ في حَشْوٍ)**، وإنما تَنْقَاسُ[1] زِيادَتُها بينَ (ما) وفعلِ التعجُّبِ[2][3]، نحوُ: **(ما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَن تَقَدَّمَا[4])**[5]، ولا تُزادُ في غيرِه إلَّا

= القول السابق [المذهب الثاني] أن لها مرفوعًا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين. واعلم أن زيادة (كان) كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس.

فائدة: قال في «المغني»: يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

وكان في: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة. اهـ. مع زيادة من الشمني. «حاشية الصبان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(١) في (ص): «ينقاس».

(٢) فتدل على الانقطاع؛ نحو: ما كان أحسن زيدًا.

(٣) وهو: أكثرُ ما تزاد فيها كان، وما سواه دونه، فلذلك مثَّل الناظم رحمه الله به.

(٤) في (ك): «تقدم».

(٥) (م) ممَّا وَرَدَ مِن زِيَادَتِها بينَ (ما) التعجبيَّةِ وفعلِ التعجُّبِ قولُ الشاعِرِ: [شواهد زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب]

لِـلَّـهِ دَرُّ أَنُـو شَـرْوَانَ مِـنْ رَجُـلٍ ... مـا كَـانَ أَعْـرَفَـهُ بـالـدُّونِ والـسَّـفِلِ

ونظيرُه قولُ الحَمَاسِيِّ (انْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ» ٣/ ٢٢ بتحقيقِنا):

أَبا خَـالِـدٍ مَـا كَـانَ أَوْهَـى مُـصِـيـبَـةً ... أَصَـابَـتْ مَـعَـدًّا يـومَ أَصْـبَـحْـتَ ثَـاوِيَـا

وقولُ امرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ (وهو الشاهدُ رَقْمُ (٢٤٩) الآتي فِي هَذَا الكتابِ): =

سَماعًا[١].

وقد سُمِعَتْ زِيَادَتُها بينَ الفعلِ ومرفوعِه؛ كقولِهم[٢]: (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ (الخُرْشُبِ الأَنْمارِيَّةُ)[٣]: الكَمَلَةَ[٤] [من بني عَبْسٍ][٥]، لم يُوجَدْ كانَ أفضلُ مِنهم)[٦]. [(وقد سُمِعَ)[٧] (*) أيضًا[٨] زيادتُها بينَ الصفةِ والموصوفِ؛ كقولِه[٩]:

٦٩ ـ فكيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ[١٠]

= **أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكاءً عَلَى عمرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا**

إذا قَدَّرْتَ الكلامَ: وَمَا كَانَ أَصْبَرَها. وقولُ عُرْوَةَ بن أُذَيْنَةَ:

ما كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ العَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا وأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلَا (م)

(١) ومن ذلك حديث أحمد (١٣٨٣٥)، والنسائي (٣٢٥٠) واللفظ له: عَنْ أَنسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» فَضَحِكَتِ ابْنَةُ أَنسٍ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ أَقَلَّ حَيَاءَهَا فَقَالَ أَنَسٌ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْكِ، عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» صحيح.

(٢) (م) قائلُ هَذَا الكلامِ هو قَيْسُ بنُ غَالِبٍ، فِي فاطِمَةَ بنتِ الخُرْشُبِ، من بَنِي أَنْمَارِ بنِ بَغِيضِ بنِ رَيْثِ بنِ غَطَفَانَ، وأولادُها هم: أَنَسُ الفَوَارِسِ، وعِمَارَةُ الوهابُ، وقَيْسُ الحُفَّاظِ، ورَبِيعٌ الكامِلُ، وأبوهم زِيادُ العَبْسِيُّ، وَكَانَ كلُّ واحدٍ منهم نادرةَ أقرانِه شجاعةً وبَسالةً ورِفْعَةَ شأنٍ [«المقتضب» (٤/ ١١٦)] (م).

(٣) في (ص): «الحوشب»، في (ك): «الحرسب»، وفي (ع): «الجوشب».

(٤) في (ك): «الكلمة».

(٥) ليس في (ع)؛ بل في حاشيتها.

(٦) في: «المقتضب» (٤/ ١١٦)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص٣٥١)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٧٠)، و«ضرائر الشعر» (ص٧٨): «لم يوجد ـ كان ـ مثلُهم»، وقال ابن عصفور: «إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر». «ضرائر الشعر» (ص٧٨).

(٧) ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ح): «وسمع».

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص ص٥٧٩).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وجِيرَانٍ لنا كانوا كِرَام)** حَيْثُ زِيدَتْ (كانوا) بينَ الصفةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: (كرامٍ)، والموصوفِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(جِيرَانٍ)**، وتقديرُ الكلامِ: وجيرانٍ كِرَامٍ لنا. =

. . . .

= هذا مُقْتَضَى كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ، وَهوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إمامُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، لكِنْ قالَ ابنُ هِشامٍ فِي توضيحِه: إنَّ شرطَ زيادةِ (كانَ) أنْ تكونَ وَحْدَهَا، فلا تُزَادُ معَ اسمِها. وأنْكَرَ زيادتَهَا فِي هَذَا البيتِ، وَهوَ تابعٌ فِي هَذَا الكلامِ لأبي العبَّاسِ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ المُبَرِّدِ؛ فإنَّه منعَ زيادةَ كَانَ فِي هَذَا البيتِ، عَلَى زَعْمِه أنها إنما تُزادُ مفردةً لا اسمَ لها ولا خبرَ، وخرَّجَ هَذَا البيتَ عَلَى أنَّ قولَه: (لنا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ كَانَ مُقَدَّمٌ عليها، وواوُ الجماعةِ المُتَّصِلَةُ بها اسمُها، وغايةُ مَا فِي البابِ أنَّ الشاعرَ فَصَلَ بينَ الصفةِ ومَوْصُوفِها بجملةٍ كاملةٍ من كَانَ واسمِها وخبرِها، وقدَّمَ خبرَ كَانَ عَلَى اسمِها، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هَذَا: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا.

[شروط زيادة (كان) في الكلام]

والذي ذهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ أَوْلَى بالرعايةِ؛ لأنَّ اتِّصالَها باسمِها لا يَمْنَعُ من زيادَتِها، أَلَا تَرَى أنهم يُلْغُونَ (ظَنَنْتَ) متأخِّرَةً ومتوسِّطَةً، ولا يَمْنَعُهم إسنادُها إِلَى اسمِها مِن إلغائِها، ثمَّ المصيرُ إِلَى تقديمِ خبرِ (كانَ) عليها، والفصلُ بينَ الصفةِ وموصوفِها عُدُولٌ عمَّا هو أصلٌ إِلَى شيءٍ غيرِه.

قالَ سِيبَوَيْهِ: (وقالَ الخليلُ: إنَّ مِن أَفْضَلِهم كَانَ زيدًا، عَلَى إلغاءِ كانَ. وشَبَّهَهُ بقولِ الشاعِرِ: وجِيرانٍ لنا كانوا كِرَامِ *).اهـ. [«الكتاب» (٢/ ١٥٣)].

وقالَ الأعلَمُ: «الشاهدُ فيه إلغاءُ كَانَ وزيادتُها توكيدًا وتبيينًا لمعنَى المُضِيِّ، والتقديرُ: جِيرَانٍ لنا كِرَامٍ كانوا كذلكَ».اهـ.

[شواهد زيادة (كان) بين الصفة وموصوفها]

هذا، ومن شواهدِ زيادةِ (كانَ) بينَ الصفةِ وموصوفِها ـ من غيرِ أنْ تكونَ متصلةً باسمِها ـ قولُ جابرٍ الكِلَابِيِّ. وانْظُرْ: «مُعْجَمَ البُلْدانِ» مادَّةَ: (كتيفة):

وماؤُكُمَا العَذْبُ الَّذِي لو شَرِبْتُهُ ... شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإنَّ جملةَ (طالَ اعتلالُها) فِي مَحلِّ جرٍّ صفةٍ لنَفْسٍ، وقد زادَ بينَهما (كانَ) (م).

ما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ من مذهب المبرد اختاره ابن هشام [«أوضح المسالك» (١/ ٢٥١)]، ودفعه أحمد بن ولاد فقال: إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها فليس يجوز أن يكون خبرًا لكان، مثال ذلك أنك لو قلت: مررت برجل راغب فينا كان، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلق براغب خبرًا عن كان، وكذلك مررت برجل نازل علينا كان فإن جعلت علينا، وفينا، ولنا خبرًا عن كان فهو سوى ذلك المعنى، ولم تكن الرغبة فينا، ولا النزول علينا، ولا المجاورة لنا، وكأنك قلت: مررت برجل راغب ولا تذكر فيمن رغب، ثم قلت: كان فينا كما تقول: كان معنا، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضي حرفا من الحروف، وكأنه قال في البيت: =

وشَذَّ[(١)] زِيَادَتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِه؛ كقولِه[(٢)]:

٧٠ ـ سَرَاةُ بَنِي أَبي بَكْرٍ تَسَامَى على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[(٣)(٤)][(٥)]

[أكثر مجيء (كان) زائدة بلفظ الماضي]

وأكثرُ ما تُزَادُ بلفظِ الماضي[(٦)]، (وقد شَذَّتْ)[(٧)] (*)[(٨)] زيادَتُها بلفظِ المضارِعِ في قولِ أُمِّ عَقِيلِ بنِ أبي طَالِبٍ[(٩)]:

٧١ ـ أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[(١٠)]

= وجيران، ولم يبين لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا؛ أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف. «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٤٠).

(١) في (ع): «وشذت».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٨٩): «هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله».

[سبب الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)]

(٣) قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٨٨): «فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)، من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرى مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فلذلك جاز لـ(على) وإن كانت حرفًا جارًّا، أن تتخطى إلى ما بعد كان فتجره، ولا يجوز في قوله: (ككما يؤثفين) أن تكون (ما) مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثانية عاملة للجر، وليست (كان) جارة، فتجري مجرى الكاف في كـ(كما)».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**على كَانَ المُسَوَّمَةِ**)؛ حَيْثُ زادَ (كانَ) بينَ الجارِّ والمجرورِ، ودليلُ زِيَادَتِها أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالمعنى (م).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في (ع)، وكتب بحاشيتها.

(٦) لتعيين الزمان فيه دون المضارع.

(٧) في (ص): «وشذت»، وفي (س)، (ح): «وشذَّ»، لكنه ألحق بها في (س) تاءً، رسمها هكذا: (ة)، لتصبح: «وشذة»، فتأمل.

(٨) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك).

(٩) قال العيني في «المقاصد» (٢/ ٦٠١): «قائلته هي أم عقيل بن أبي طالب تقوله وهي ترقصه».
وانظر: «الخزانة» (٩/ ٢٢٥).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: (**أنتَ تكونُ ماجدٌ**)؛ حَيْثُ زَادَتِ المضارِعَ مِن (كانَ) بينَ =

[حذف كان مع اسمها] [ص] [١٥٥] وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ   وبعدَ (إنْ، وَلَوْ)(١) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

= المُبْتَدَأ وخبرِه، والثابتُ زيادتُه إنما هو الماضي دونَ المضارعِ؛ لأنَّ الماضِيَ لَمَّا كَانَ مبنيًّا أَشْبَهَ الحرفَ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الحروفَ تَقَعُ زائدةً، كالباءِ، وقد زِيدَتِ الباءُ فِي المُبْتَدَأ فِي نحوِ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، وزِيدَتْ فِي خبرِ ليسَ، فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ونحوِ ذلك، فأما المضارعُ فهو مُعْرَبٌ، فلم يُشْبِهِ الحرفَ؛ بل أَشْبَهَ الاسمَ، فتَحَصَّنَ بذلك الشَّبَهِ عن أنْ يُزَادَ، كَمَا أنَّ الأسماءَ لا تُزَادُ إلَّا شُذُوذًا، وهذا إيضاحُ كلامِ الشارحِ وتخريجُ كلامِه وتعليلُه.

[مجيء (تكون) زائدة شذوذًا] والقولُ بزيادةِ (تكونُ) شُذُوذًا فِي هَذَا البيتِ قولُ ابنِ الناظِمِ [«شرح ابن الناظم» (ص١٠٠)، قال: وندر زيادتها بلفظ المضارع]، وابنِ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (١/ ٢٤٩)]، وتَبِعَهُما مَن جاءَ بعدَهما مِن شُرَّاحِ الألفيَّةِ، وهما تابعانِ فِي ذلك لابنِ السيِّدِ وأبي البقاءِ.

ومِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى زيادةِ (تكونُ) بلفظِ المضارعِ قولُ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ:

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِن بيتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وماءُ

رَوَيَاهُ برفعِ (مِزَاجُها عَسَلٌ وماءُ) عَلَى أنها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ فِي مَحلِّ رفعِ صفةٍ لسَبيئةٌ، وزَعَمَا أنَّ (يكونُ) زائدةٌ.

والردُّ عَلَى ذلك أنَّ الروايةَ بنصبِ (مِزَاجَها) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ يَكُونُ مُقَدَّمًا، ورَفْعِ (عسلٌ وماءُ) عَلَى أَنَّهُ اسمُ يَكُونُ مُؤَخَّرٌ، ولئِنْ سَلَّمْنَا روايةَ رَفْعِهِما فليسَ يَلْزَمُ عليها زيادةُ يكونُ؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وقولُه: (مِزَاجُهَا عسلٌ وماءُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ يكونُ.

وكذلكَ بيتُ الشاهِدِ، وليسَتْ (تكونُ) فيه زائدةً؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسْمُها ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، وخَبَرُها محذوفٌ، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لها؛ معتَرِضَةٌ بينَ المُبْتَدَأ وخبرِه، والتقديرُ: أنتَ ماجدٌ نبيلٌ تكونُه (م).

(١) أي: الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف، واختص ذلك بهما لأن (إنْ) أمُّ الأدوات الجازمة، و(لو) أم غير الجازمة كما أن (كان) أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات، والغالب كون أن تنويعية كما مثّل [إنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا] ومن غير الغالب:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحَنَا

أي: وإنْ كنت مستخرجًا. =

[ش] تُحْذَفُ (كان) معَ اسمِها ويَبْقَى خَبَرُها[١] كثيرًا بعدَ إنْ؛ كقولِهِ[٢]:

٧٢ ـ قدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَا؟[٣]

= «التصريح» (١/ ١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(١) كقوله: (المرء مجزى بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ).
وفِي هذه المسألة أربعة أوجه:
أولها: رفعهما على تقدير: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.
ثانيها: نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا.
الثالث: نصب الأول ورفع الثاني؛ أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير.
الرابع: عكسه وهو أضعفها؛ لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر، والثالث أرجحها لسلامته منهما، والأوّلان متوسطان.
[حذف (كان) مع معموليها] وقد حذفت مع معموليها بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إن ما لا؛ أي: إنْ كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان، ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل، وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف، وقال اللقاني: (ما) زائدة لتأكيد الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و(لا) داخلة على فعل الشرط بلا تقدير (كان)؛ أي: إن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيًا. وهو على زعمه مستقبل.
«البديري» (ق٨٣/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٩): «قائله هو: النعمان بن المنذر بن ماء السماء».
وانظر: «الكتاب» (١/ ٢٦٠)، و«العمدة» لابن رشيق (١/ ٥٢).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) معَ اسمِها وأَبْقَى خَبَرَها بعدَ (إنِ) الشرطيَّةِ، وَذَلِكَ كثيرٌ شائعٌ مُسْتَسَاغٌ، ومثلُه قولُ ليلى الأَخْيَلِيَّةِ.
انْظُرْه فِي: «أَمَالِي القَالِي» (١/ ٢٤٨)، ثمَّ انْظُر اعْتِرَاضًا عليه فِي التنبيهِ (٨٨):

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظَالمًا ـ أبدًا ـ وَإنْ مَظْلُومَا

وقولُ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا   إنْ ظَالِمًا فيهم وَإنْ مَظْلُومَا

وقولُ ابنِ همامٍ السَّلُولِيِّ: =

التقديرُ(١): إنْ كانَ المقولُ صِدْقًا، وإنْ كانَ المقولُ كَذِبًا.

وبعد لو(٢)(٣) كقولِكَ: (ائْتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا)؛ أي: و(لو كانَ المَأْتِيُّ(٤) به حِمَارًا)(٥).

وقد شَذَّ حَذْفُها بعدَ لَدُنْ(٦)؛ كقولِهِ(٧):

= وأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيهِ الشُّهُو ... دُ إنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكَا

وكذا يَكْثُرُ حَذْفُها مَعَ اسمِها بعدَ (لو)؛ كَمَا قَرَّرَهُ الشارحُ العلَّامَةُ، وعليه قولُ الشاعِرِ:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكًا ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

أصلُ الكلامِ: ولو كَانَ الباغِي مَلِكًا، فحَذَفَ كَانَ واسمَها وأبقى خَبَرَها (م).

(١) في (ص): «تقديره».

(٢) (م) ومِن ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الحديثِ مِن قولِ رسولِ اللهِ ﷺ: [البخاري (٥١٣٥)]: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». التقديرُ: ولو كَانَ مُلْتَمَسُكَ خاتمًا من حديدٍ، والبيتُ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي آخِرِ شرحِ الشاهِدِ رَقْم (٧٢) (م).

[شرط حذف (كان) بعد (لولا)]

(٣) قال أبو حيان: شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه، ولا أعم، كمثال الشارح: [ائْتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا] ونحوه: ألا طعامَ ولو تمرًا.

ورُدَّ بقولهم: ألا حشفَ ولو تمرًا.

وقوله:

لَا يَأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا ... جُنُودَهُ ضَاقَ عَنْها السَّهلُ والْوَعْرُ

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف.

«التصريح» (١/ ١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(٤) في (ك): «المؤتى».

(٥) ولو رفعتَ وقلت: (ولو حمارٌ)، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: (ولو وقع حمارٌ). ولو خفضتَ (الحمار) لجاز أيضًا على تقدير الباء، كأنّك قلت: (ولو أتيتني بحمارٍ). وهو ضعيفٌ؛ لأنّك تُضْمِر فعلًا والباء. وكلَّما كثُر الإضمارُ كان أضعف. ومثله: (ادْفَع الشرّ، ولو إصْبَعًا)، نصبتَ (إصبعًا) على معنى: ولو كان الدَّفْعُ إصبعًا؛ أي: قَدْرَ إصبع؛ يعني: يسيرًا.

«شرح المفصل» (٢/ ٨٩).

(٦) في (ك): «لكن»!

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٠): «هذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل، أنشده سيبويه في كتابه».

مِن[لَدُ(١) شَوْلًا](٢) فإِلَى إِتْلائِهَا(٣)

التقديرُ: مِن [(لَدُ أنْ(٤))(٥) كانَتْ هي(٦) شَوْلًا](٧). (والله ﷻ أعلى وأعلم)(٨).

[ص] [١٥٦] وبعدَ(٩) (أنْ) تَعْوِيضُ (ما) عنها ارْتُكِبْ(١٠) كمِثْلِ (أمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) [حذف كان وحدها]

---

(١) في (ص): «لدن». (٢) في (ك): «يد شلا»!

(٣) (م) وَهوَ من شواهدِ سِيبَوَيْهِ (١/ ١٣٤) ولم يَتَعَرَّضْ أحدٌ مِن شُرَّاحِهِ إِلَى نِسْبَتِه لقائلِه بشيءٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِنْ لَدُ شَوْلًا)؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) واسمَها وأَبْقَى خَبَرَها وَهوَ: (شَوْلًا) بعدَ لَدُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه إنما يَكْثُرُ هَذَا الحذفُ بعدَ (إنْ ولو) كَمَا سبَقَ، هَذَا بيانُ كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ وأكثرِ النَّحْوِيِّينَ، وَهوَ المستفادُ من ظاهرِ كلامِ سِيبَوَيْهِ.
وفي الكلامِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قولُهم: (شَوْلًا) مَفْعُولًا مُطْلَقًا لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (مِن لَدُ شَالَتِ الناقةُ شَوْلًا).
وبعضُ النحويينَ يَذْكُرُ فيه إعرابًا ثالثًا، وَهوَ أنْ يَكُونَ نَصْبُ (شَوْلًا) عَلَى التمييزِ أو التشبيهِ بالمفعولِ به، كَمَا يَنْتَصِبُ لفظُ (غُدْوَةً) بعدَ (لَدُنْ).
وَعَلَى هذين التوجيهيْنِ لا يَكُونُ فِي الكلامِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه، وراجِعْ هذه المسألةَ وشرحَ هَذَا الشاهدِ فِي شرحِنا عَلَى شرحِ أبي الحسنِ الأَشْمُونيِّ فِي (ج١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تَظْفَرْ ببَحْثٍ ضافٍ وافٍ (م).

(٤) كتبها في (س) بين السطرين. (٥) في (ص): «لدن».

(٦) كتبها في (س) بين السطرين.

(٧) في (ك): «يد كانت شلا»!

(٨) من (ح).

(٩) (وبعد) متعلق بـ(ارتكب) أو بـ(تعويض). وأيًّا كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر.
«تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» (ص٣١).

(١٠) قال «الخضري»: «مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى».

[ش] ذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ كانَ تُحْذَفُ بعدَ أنِ المصدريَّةِ[١] ويُعَوَّضُ عنها (ما)، ويَبْقَى اسمُها وخبرُها، نحوُ: (**أَمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ**[٢])، والأصلُ: (أنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ)، فحُذِفَتْ (كانَ)، فانْفَصَلَ الضميرُ المتَّصِلُ بها، وهو التاءُ، فصارَ (أنْ أنتَ برًّا)، ثُمَّ أُتِيَ بـ(ما) عِوَضًا عن[٣] (كانَ)، [فصارَ (أنْ ما)[٤] أنتَ برًّا)، (ثُمَّ أُدْغِمَتِ النونُ في الميمِ][٥]، فصارَ أمَّا أنتَ برًّا)[٦][٧]، ....

---

(١) أي: عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء. «حاشية الصبان» (١/ ٣٥٩).

أي: عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء.

(٢) الناظم لم يُحَرِّر عبارته في المحذوف ما هو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إنْ ولو كان واسمُها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتي عوضًا من كان مع أنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أيضًا معها. وذلك غير صحيح؛ بل (أنت) في قوله: (أمّا أنْتَ برّا) وهو اسمُ كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجري حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.

وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله: «وَبَعْدَ أَنْ تَعوِيضُ ما عَنْها ارتُكِبْ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولًا ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٠).

(٣) في (س)، (ص)، (ك): «من». (٤) رسمت في (ك)، (ع): «أمّا».

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٦) ما بين القوسين المزدوجين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) يشهد لما قدره النحاة من حذف كان وبقاء اسمها وخبرها حديث مسلم وغيره (١٤٧١): «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْكَ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ». حيث عطف جملة «وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا» التي ظهرت فيها «كان» على جملة «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ» التي جرى فيها الإضمار.

ومثلُه قولُ الشاعرِ(١):

٧٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ(٢) الضَّبُعُ(٣)

= لكنه يشهد للكوفيين على البصريين في ذهابهم إلى أنّ (أَمَّا) عوض عن كان بعد (إن) الشرطية لا (أن) المصدرية، وبمذهبهم شرحه القاضي عياض فقال: قيل: معنى (أما أنت) بفتح الهمزة؛ أي: إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي أن، وجعلوا (ما) عوضًا من الفعل، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاؤوا (بأنت) مكان العلامة في (كنت)، يدل عليه قوله بعد: «وإن كنت طلقتها ثلاثًا، فقد حرمت عليك». «إكمال المعلم» (٥/ ١٥).

واعلم أن البصريين يجعلون المعنى على التعليل ويقدرون اللام ومتعلق اللام، فالتأويل عندهم: لأن كنت ذا نفر قويت وشدّدت؟ [فإِنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع] «الخصائص» (٢/ ٣٨٣)، والفاء على مذهبهم عاطفة، ولكن الكوفيين يجعلونه على الشرط ولا يحتاجون إلى هذه التقديرات، فالتأويل عندهم: إن كنت ذا نفر فإِنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع، والفاء على مذهبهم جوابية.

[مذهب الكوفيين أقل تكلفًا من البصريين]

فالحديث شاهد لمذهب الكوفيين، كما أن مذهبهم أقل تكلفًا كما ترى، مع أن ما يتكلفه البصريون من التقدير للام ومتعلقها لا يتأتى في كل شاهد، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: «ادْنُ» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ»». فالمعنى قطعًا: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فاطعم؛ إذ هو يعزم عليه في الدعوة إلى الطعام، ويحرج عليه في الصيام يوم الشك، ومعناه على المذهب البصري: لأن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر تصوم، فاطعم!! فأي ركاكة هذه!

(١) هو: العبَّاس بن مِرْدَاسٍ في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٢) في (ك): «يأكلهم».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَمَّا أَنتَ ذا نَفَرٍ)** حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) التي تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، وعَوَّضَ عنها (ما) الزائدةَ، وأَدْغَمَها فِي نونِ أنِ المصدريَّةِ، وأَبْقَى اسمَ (كانَ)، وَهوَ الضَّمِيرُ البارِزُ المنفصِلُ، وخبرَها وَهوَ قَوْلُهُ: (ذا نَفَرٍ).
وأصلُ الكلامِ عندَ البَصْرِيِّينَ: فخَرْتَ عليَّ لأنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، فحُذِفَتْ لامُ التعليلِ ومتعَلِّقُها، فصارَ الكلامُ: أنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ لكثرةِ الاستعمالِ؛ قَصدًا إِلَى التخفيفِ، فانفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُتَّصِلًا بكانَ؛ لأنَّه لم يَبْقَ فِي الكلامِ عاملٌ يَتَّصِلُ بِهِ هَذا الضَّمِيرُ، ثمَّ عُوِّضَ مِن كَانَ بما الزائدةِ، فالْتَقَى حرفانِ =

فـ(أنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، و(ما) زائدةٌ عِوَضًا عن[1] (كانَ)، وأنتَ اسمُ كانَ المحذوفةِ، وذا نَفَرٍ خبرُها، ولا يَجُوزُ الجمعُ بينَ كانَ و(ما)؛ لكونِ (ما) عِوَضًا عنها[2]، ولا[يَجُوزُ الجمعُ][3] بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ، وأجازَ ذلك المُبَرِّدُ[4] فيقولُ[5]: (أمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ[6])[7].

[حذف (كان) وتعويض (ما) عنها غير مسموع عن العرب]

ولم يُسْمَعْ مِن لسانِ العربِ حذفُ (كانَ) وتعويضُ (ما) عنها، وإبقاءُ اسمِها وخبرِها، إلَّا إذا كانَ اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ، كما مَثَّلَ به المصنِّفُ، ولم يُسْمَعْ معَ ضميرِ المتكلِّمِ نحوُ: (أما أنا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ[8])،

= متقاربانِ ـ وهما نونُ أنِ المصدريَّةِ وميمُ مَا الزائدةِ ـ فأَدْغَمَهُما فصارَ الكلامُ: (أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ).

هذا، وقد رَوَى ابنُ دُرَيْدٍ وأبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ فِي مكانِ هذه العبارةِ: (إمَّا كنتَ ذا نَفَرٍ) وَعَلَى رِوَايَتِهما لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه الآنَ.

ومن شواهدِ المسألةِ قولُ الشاعِرِ:

إمَّـا أَقَـمْـتَ وأمَّـا أنـتَ مُـرْتَـحِـلًا ... فاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ (م)

(١) في (س)، (ص)، (ك): «من».
(٢) في (ص)، (ع): «منها».
(٣) في (ص)، (ك)، (ع) بحاشيتها: «يجمع».
(٤) في «المقتضب» (٤/ ٣٤).
(٥) في (ك)، (ع): «فتقول».
(٦) كأنه جعل (ما) زائدةً كزيادتها في نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، قالوا: ولا دليل له على ما زعم؛ لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ قد لزمت عوضًا ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تسوّغه العرب.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٨)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب).

[لا يجمع بين العوض والمعوض منه]

(٧) (م) ادِّعَاءُ أنَّهُ لا يجوزُ الجَمْعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه لا يَتِمُّ عَلَى الإطلاقِ؛ بل قد جَمَعُوا بينَهما فِي بعضِ الأحايينِ، فهذا الحكمُ أغلبيٌّ؛ ولهذا أجازَ المبرِّدُ أنْ يقالَ: (**أمَّا كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ**) (م).

(٨) قال أبو سعيد السيرافي في «شرح الكتاب» (٢/ ١٩٠)، ط. العلمية: «اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: (أما أنت منطلقًا انطلقت) واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون: هو بمعنى (إن) وأنّ (أن) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، عليه؛ والبصريون يقولون: إنه على معنى التعليل؛ أي: لأن كنت =

[والأصلُ: أنْ كُنْتُ منطلِقًا[١]][٢]، ولا معَ الظاهِرِ، نحوُ: (أمَّا زيدٌ ذاهبًا انْطَلَقْتُ)[٣].

والقياسُ جوازُهما [كما جازَ معَ المخاطَبِ[٤]][٥]، والأصلُ: (أن كانَ زيدٌ ذاهبًا انطلقتُ[٦])، وقد مَثَّلَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ في (كتابِهِ[٧]) بـ(أمَّا زيدٌ ذاهبًا).

[حذف النون من مضارع (كان)]

[ص] [١٥٧] ومِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نونٌ، وَهْوَ حَذْفُ ما الْتُزِمْ[٨]

إذا جُزِمَ الفعلُ[٩] المضارعُ[١٠] من (كانَ) قيلَ: لم يَكُنْ، والأصلُ

= منطلقًا انطلق معك وشبهوها بـ(إذ). ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب».

انظر: «حاشية على المفصل» (١/ ٢١٤)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٤٤).

(١) ليس في (ص)، (ح).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (س)، (ك)، (ع)، وكتب بحاشية (س).

(٣) ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ حال الاسم، **وأما الخبر** فقد **سمع اسمًا** كما مُثِّل، **وسمع فعلًا ماضيًا** كما في حديث مسلم وغيره (١٤٧١): «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا».

وسمع فعلًا مضارعًا، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: «ادْنُ» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ»».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢١٣): «والذي نختاره أن ذلك مقصور على مورد السماع، والسماع إنما جاء والضمير للخطاب».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) «الكتاب» (١/ ٢٩٣).

(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: وتُحْذَفُ نونٌ مِن مضارعٍ منجَزِمٍ آتٍ مِن مصدرِ كانَ، وَهوَ حذفٌ لم تَلْتَزِمْه العربُ، ويريدُ أنَّهُ جائزٌ لا واجبٌ (م).

(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ع)، وكتبها في (س)، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «المضارع» بدلًا عنها.

(١٠) ليس في (ك).

يكونُ، فحَذَفَ الجازِمُ الضمَّةَ التي على النونِ فالْتَقى ساكنانِ: الواوُ، والنونُ؛ فَحُذِفَ[(١)] الواوُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ[(٢)]؛ فصارَ اللفظُ: (لم يَكُنْ)، والقياسُ يَقْتَضِي أنْ لا يُحْذَفَ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ، لكنَّهم حَذَفُوا النونَ بعدَ ذلكَ تخفيفًا؛ لكثرةِ الاستعمالِ[(٣)(٤)]، فقالوا: (لم يَكُ)، وهو حَذْفٌ جائزٌ [لا لازِمٌ][(٥)].

---

(١) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «فحذفت».

(٢) (م) لو قالَ: (للتخلُّصِ من التقاءِ الساكنَيْنِ) لكانَ أحسنَ (م).

(٣) قد ورد الإثبات والحذف كثيرَين، فمن ذلك أن الإثبات جاء في القرآن الكريم في نيف وخمسين موضعًا، منها في المفصل: ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝١﴾ [البينة: ١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].
وجاء الحذف في القرآن في نحو عشرين موضعًا، منها في المفصل: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ [المدثر: ٤٣]، ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ۝٤٤﴾ [المدثر: ٤٤]، ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ۝٣٧﴾ [القيامة: ٣٧].

[شواهد حذف (النون) من (كان) المجزومة]

(٤) (م) قد جاءَ هَذَا الحذفُ كثيرًا جِدًّا فِي كلامِ العربِ؛ نَثْرِه ونَظْمِه، فمِن ذلك قولُهم فِي المَثَلِ: (إنْ لم يَكُ لَحْمٌ فنَفَشٌ) والنَّفَشُ: الصوفُ، ويُرْوَى: (إنْ لم يَكُنْ)، وهذه الروايةُ تَدُلُّ عَلَى أنَّ الحذفَ جائزٌ لا واجِبٌ، ومن شواهدِ ذلك قولُ عَلْقَمَةَ الفَحْلِ:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ العَبْسِيِّ:

ومَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرًا ... يُغَرِّرْ ويَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقولُ مُهَلْهِلِ بنِ رَبِيعَةَ يَرْثِي أَخَاهُ كُلَيْبَ بنَ رَبِيعَةَ:

فإنْ يَكُ بالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فقدْ أَبْكِي مِن الليلِ القصيرِ

وقولُ عُمَيْرَةَ بنِ طَارِقٍ اليَرْبُوعِيِّ:

وإنْ أَكُ فِي نَجْدٍ ـ سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ ـ فقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقولُ الحُطَيْئَةِ العَبْسِيِّ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بيني ... وبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإخَاءُ (م)

(٥) في (ص): «لم يلتزم».

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(١)] ومَن تَابَعَهُ[(٢)] أنَّ هذه النونَ لا تُحْذَفُ عندَ[(٣)] ملاقاةِ ساكنٍ، فلا تقولُ: (لم يَكُ الرجلُ قائمًا)، وأجازَ ذلك يُونُسُ[(٤)(٥)]، وقد قُرِئَ شاذًّا: (لم يَكُ الذين كَفَرُوا)[(٦)].

---

(١) في «الكتاب» (٤/ ١٨٤). (٢) في (ص)، (ح): «وافقه».

(٣) في (ك): «عنه»!

(٤) (م) قدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ أبياتٍ تَشْهَدُ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ مِن جوازِ حذفِ نونِ (يَكُنْ)، ولو كَانَ بعدَها ساكنٌ، فمِن ذَلِكَ قولُ الحُسَيْلِ بنِ عُرْفُطَةَ:

لـم يَـكُ الـحَـقُّ سِوَى أنْ هَـاجَـهُ ... رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَـعَـفَّـى بـالـسَّـرَرْ

ومن ذلك قولُ الآخَرِ:

إذا لم تَكُ الحاجاتُ مِن هِمَّةِ الفَتَى ... فليسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ (م)

(٥) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢٠٥): «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة».

(٦) مما جاء من حذفها قبل الساكن حديث البخاري (٣٩٨٢): قالت أم حَارِثَةَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ»، ولا يضر ما يتطرق إليه من احتمال أن تكون ﷺ قالته بنقل همزة «أخرى» إلى لام التعريف، فتصير «لُخرى»؛ لأن ذلك خلاف الأصل، ولو كان؛ لكانت الحركة حينئذ عارضة لا اعتداد بها؛ فضعُف ذلك الاحتمال بمخالفته للأصل مرتين، مرة بكون الأصل عدم النقل، ومرة بكون الأصل عند النقل ألّا تغيِّر الحركةُ العارضةُ ما أوجبه السكون الأصلي؛ قال الصفاقسي: «إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حركة الهمزة حرف من حروف المد، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ ③﴾ [الانشقاق: ٣]، ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، فلا خلاف بين القراء في حذف المد لفظًا؛ لأن التحريك عارض، فلا يعتد به، وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المد في مثل هذا حال النقل، وهو خطأ في القراءة، وإن كان يجوز في العربية، وكذلك إذا كان قبل لام التعريف ساكن ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ [الجن: ٩]، ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [القيامة: ١٤]، لم يجز رد الساكن حال النقل لعروض الحركة». «غيث النفع» (ص٧٩).

وقال أبو علي: ومن ذلك قولهم: اضربِ الِاثنين. واكتبِ الِاسم. فحركت اللام من افعل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لمّا حركت لام المعرفة من الاثنين والاسم لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضربِ الْقوم؛ لأن تحريك =

وأمَّا إذا لَاقَتْ مُتَحَرِّكًا فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ذلك المتحرِّكُ ضميرًا متَّصِلًا أو لا، فإنْ[١] كانَ ضميرًا متَّصلًا لم تُحْذَفِ النونُ اتِّفاقًا[٢]؛ كقولِهِ ﷺ لعمرَ[٣] ﷺ في ابنِ صَيَّادٍ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[٤]. فلا يَجُوزُ حذفُ النونِ، فلا تقولُ: (إنْ يَكُهُ وإلَّا[٥] يَكُهُ).

وإنْ كانَ غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ جازَ الحذفُ والإثباتُ[٦]، نحوُ: (لم يَكُنْ زيدٌ قائمًا، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا)[٧].

= اللام لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن، فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون. «الحجة» (١/ ١٢١).

(١) في (ك): «إن».

[الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها]

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول. الإسقاطي (ق٤٨/ب).

(٣) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٤) أخرجه الْبُخَارِيُّ (١٣٥٤)، مُسْلِمٌ (٢٩٣٠).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولا إلا».

(٦) في (ك): «والإتيان».

[شروط حذف النون]

(٧) والحاصل: أن هذا الحذف للنون جائز إذا تحققت الشروط التالية:

- أن تكون بلفظ المضارع، فإن كانت بصيغة الماضي أو الأمر لم يجز الحذف.
- أن يكون المضارع هذا مجزومًا، فإن كان المضارع مرفوعًا أو منصوبًا لم يجز.
- أن تكون علامة الجزم السكون؛ أي: ليس من الأفعال الخمسة، فإن الجزم في الأفعال الخمسة علامته حذف النون.
- ألا يتصل بها ضمير نصب نحو قوله ﷺ: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**».
- أن يكون في الوصل، فلا يجوز الحذف إذا وقف عليها فلا يجوز أن تقول: مهملًا لاتك.
- أن يكون الحرف التالي لها في الوصل متحركًا، وفي هذا الشرط خلاف قوي =

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنه لا فرقَ في ذلكَ بينَ كانَ[(١)] [الناقصةِ والتامَّةِ][(٢)]، وقد قُرِئَ: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) [النساء: ٤٠] برفعِ (حَسَنَةٌ)[(٣)] وحذفِ النونِ، وهذه هي التامَّةُ. (والله تعالى أعلم)[(٤)].

۞ ۞ ۞

= ليونس، فقد شهد لمذهبه بجواز الحذف قبل الساكن شواهد، منها حديث البخاري (٣٩٨٢).

(١) ليس في (ح).

(٢) بالتقديم والتأخير في (ص).

(٣) الرفع: قراءة ابن كثير ونافع، انظر: «السبعة» (ص٣٣٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٩)، و«إرشاد المبتدي» (ص٢٨٣).

(٤) من (ص)، (ح).

فصلٌ[(١)]

في (ما، ولا[(٢)] ولاتَ، وإنِ) المُشَبَّهَاتِ بـ(ليسَ)

[ص] [١٥٨] إعمالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (ما) دونَ (إنْ) مَعَ بَقَا النفْيِ[(٣)] وتَرْتِيبٍ زُكِنْ[(٤)]

[١٥٩] وسَبْقَ حرفِ جرٍّ او ظَرْفٍ كـ(ما بِي أنتَ مَعْنِيًّا) ـ أجازَ العُلَمَا[(٥)]

[ش] تَقَدَّمَ في أَوَّلِ بابِ (كانَ وأَخَوَاتِها[(٦)]) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تَنْقَسِمُ إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسَبَقَ الكلامُ على (كانَ) وأَخَوَاتِها، وهي من الأفعالِ الناسخةِ، وسيأتي[(٧)] الكلامُ على الباقي، وذَكَرَ المصنِّفُ في هذا الفصلِ من الحروفِ الناسخةِ قِسمًا يَعْمَلُ عَمَلَ (كانَ)، وهو ما ولا ولاتَ وإنْ[(٨)].

---

(١) ليس في (س)، (ص)، وكتب في (ح) رمز: [ص]، كعادته.

(٢) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٣) الأصل: مع بقاء النفي، بالمدِّ، لكنه قصر لضرورة الوزن.

(٤) (م) حاصلُ البيتِ: أُعْمِلَتْ مَا النافيةُ إعمالَ ليسَ، حالَ كونِها غيرَ مقترنةٍ بإنِ الزائدةِ، وحالَ كونِ نَفْيِها باقيًا، وكونِ اسمِها مُقَدَّمًا عَلَى خبرِها (م).

[شرط تقدم معمول الخبر على اسم (ما)]

(٥) (م) وحاصلُ البيتِ: وأجازَ النُّحاةُ العالِمُونَ بما يَتَكَلَّمُ العربُ بِهِ تَقَدُّمَ معمولِ الخَبَرِ عَلَى اسمِ ما، بشرطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ المعمولُ جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا؛ لأنَّه يُتَوَسَّعُ فيهما مَا لا يُتَوَسَّعُ فِي غيرِهما، وَذَلِكَ نحوُ: (ما بي أنتَ مَعْنِيًّا) أصلُه: مَا أنتَ مَعْنِيًّا بي، تَقَدَّمَ الجارُّ والمجرورُ عَلَى الاسمِ مَعَ بقاءِ الخَبَرِ مُؤَخَّرًا عن الاسمِ، ومعنِيٌّ: هو الوصفُ مِن (عُنِيَ فلانٌ بفلانٍ) بالبناءِ للمجهولِ؛ إذا اهْتَمَّ بأمرِه (م).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) في (س)، (ص)، (ج): «ويأتي».

[علة شبه هذه الحروف بـ«ليس»]

(٨) إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى وهو النفي. وإنما أفردت عن باب (كان) لأنها حروف، وتلك أفعال. والمثبت لاعمالها عمل ليس =

[تميم لا تعمل (ما) شيئًا]

أمَّا (ما) فلغةُ بني[1] تَمِيمٍ أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وقائمٌ خبرُه، ولا عَمَلَ لِـ(مَا) في شيءٍ مِنهُما؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يَخْتَصُّ؛ لدخولِه[2] على الاسم، نحوُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، وعلى الفعلِ، نحوُ: (ما يقومُ زيدٌ[3])، وما لا يَخْتَصُّ [فحقُّه ألَّا][4] يَعْمَلَ[5].

[مذهب أهل الحجاز]

ولغةُ أهلِ الحِجازِ إعمالُها كعَمَلِ ليسَ؛ لِشَبَهِهَا بها في أنها لنفي الحالِ عندَ الإطلاقِ، فيَرْفَعُونَ بها الاسمَ وينصِبُونَ بها[6] الخبرَ، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٢]، وقالَ[7] الشاعِرُ[8]:

= هو الاستقراء، وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس، لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس، وتلك المشابهة جامعت القياس إذ لا قياس مع النص، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدًّا.
نعم؛ قال سم: إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها.
«حاشية الصبان مع الأشموني» (١/ ٢٤٧).

[وجه شبه (ما) بـ(ليس)]

و(ما) تشبه (ليس) من ثلاثة أوجه:
أحدهما: إن كلّ واحدة منهما أداةُ نفي.
والثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت: ما زيدٌ قائمًا، أو ليس زيدٌ قائمًا ـ فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول: أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.
والثالث: دخولُهما على المبتدأ والخبر.
فلما حَصَل لما الشبهُ المذكورُ أثّر الإعمال.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٦).

(١) ليس في (ص)، (ح)، (ك). لكن كتبها بحاشية (ك) بخط ضعيف.
(٢) في (ك): «بدخوله».
(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «لا».
(٥) انظر: «الكتاب» (١/ ٥٧).
(٦) ليس في (ك).
(٧) في (ك)، (ع): «قال».
(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٣): «هذا أنشده أبو عليٍّ، ولم يعزه إلى قائله».

٧٥ ـ أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ   حَنِقُو الصدورِ وما هم أَوْلَادَهَا(١)

[شروط عمل (ما) عمل (ليس)]

لكِنْ لا تَعْمَلُ عندَهم إلَّا بشروطٍ سِتَّةٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها أربعةً(٢):

الأَوَّلُ: أَلَّا يُزادَ(٣) بعدَها (إنْ)(٤)، فإنْ زِيدَتْ بَطَلَ عملُها(٥)،

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما هم أولادَها)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (ما) النافيةَ عمَلَ (ليسَ)، فرَفَعَ بها الاسمَ مَحَلًّا، ونَصَبَ خَبَرَها لفظًا، وَذَلِكَ لغةُ أهلِ الحِجازِ (م).
قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/١١٩٧): «واللغة الأخرى برفع الاسمين على الابتداء والخبر، وحكى سيبويه أنها لغة تميم، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد».

(٢) ذكر ثلاثة صراحة وواحدًا ضمنًا في قوله: (وسبق حرف جر...) إلخ، فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها.

(٣) في (ص)، (ح)، (ع): «تزاد».

(٤) أي: [إنْ] المزيدة، لا النافية المؤكد بها... وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وإن خالف في ذلك بعضهم... وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن، وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل. صبان (١/٢٤٨).

[دخول (إن) على (ما) يكفها عن العمل]

(٥) وإنما بطل العمل لأنَّ (إنْ) كافةٌ لها عن العمل، كما وقعت (ما) كافة نحو: إنما زيدٌ قائمٌ. ولا يصح أن يقال: إِنّها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابًا؛ لأن نفي النفي إيجاب. «المقاصد الشافية» (٢/٢١٦).
ووجَّه الناظم في «شرح التسهيل» (١/٣٧٠) بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس؛ لأن ليس لا تدخل معها إنْ، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبهُ، لتبايُنِهما في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي لا يعمل لنَقْصِ شبهه بالمضارع.
قال الشاطبي: «وهذا ظاهر». وانظر: «التصريح» (١/١٩٧).
وقال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١٢٠): «فلماذا بطل عملها ـ أيضًا ـ إذا فصلتَ بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إن) الخفيفة؟ قيل: لأن (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلًا لا يتصرف شبهًا ضعيفًا من جهة المعنى؛ فلما كان عملها ضعيفًا؛ بطل عملها مع الفصل؛ ولهذا المعنى، يبطل عملها ـ أيضًا ـ إذا تقدَّم الخبر على الاسم؛ نحو: (ما قائم زيد) لضعفها في العمل؛ فألزمت طريقة واحدة، وأما قول الشاعر: =

نحوُ: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) برفعِ قائمٌ، ولا يَجُوزُ نَصْبُه، وأجازَ ذلك بعضُهم[(١)].

الثاني: أَلَّا يَنْتَقِضَ[(٢)] النفيُ[(٣)] بإلَّا[(٤)]، نحوُ: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ)،

= فأصبحوا قد أعاد اللَّه نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُم بشرُ

فمن النحويين من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشرٌ مثلَهُم، فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة، انتصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت، انتصبت على الحال؛ كقول الشاعر:

لِـمَـيَّـةَ مـوحـشًـا طـلـلُ ... يَـلـوحُ كَـأَنَّـه خِـلَـلُ

التقدير فيه: طَلَلٌ مُوحشٌ؛ وكقول الآخر:

والصالحات عليها مُغْلَقًا باب

والتقدير فيه: باب مغلق؛ إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة، نصبها على الحال؛ ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: (فوقهم)؛ ومنهم من حمله على الغلط؛ لأن هذا البيت للفرزدق، وكان تميميًّا، وليس من لغته إعمال (ما) سواء تقدم الخبر، أو تأخر، فلمَّا استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر، كما تعمل مع تأخره، فلم يكن في ذلك حجة؛ ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدّ بها؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى».

(١) (م) أجازَ يعقوبُ بنُ السِّكِّيتِ إعمالَ (ما) عَمَلَ ليسَ معَ زِيادةِ (إنْ) بعدَها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعرِ: [أدلة من أعمل (ما) مع زيادة (إن) بعدها]

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا ... ولا صَرِيفًا ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

وزَعَمَ أنَّ الروايةَ بالنصبِ، وأنَّ (ما) نافيةٌ، و(أنتم) اسْمُها و(ذَهَبًا) خَبَرُها، وجمهورُ العلماءِ يَرْوُونه: (ما إنْ أنتم ذهَبٌ) بالرفعِ إلَى إهمالِ (ما)، ومعَ تسليمِ صِحَّةِ الروايةِ بالنصبِ فإنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (إنْ) زائدةٌ، ولكنَّها نافيةٌ مؤكِّدَةٌ لنفيِ (ما) (م). «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٥٨).

(٢) في (ص): «ينقض».

(٣) أي: نفي الخبر، فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربًا إلا عمرًا. سم. «صبان» (١/ ٢٤٨).

(٤) أو إنما، ولو انتقض بـ(غير) لم يؤثر، فيجب النصب في نحو: ما زيد غير قائم. الإسقاطي (ق٤٩/ أ).

فلا يَجُوزُ نصبُ (قائمٌ)، [وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، وقولِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩]][(١)]، خِلافًا لِمَن أجازَه[(٢)].

الثالثُ: ألَّا يَتقدَّمَ خبرُها[(٣)] على اسمِها[(٤)]، وهو غيرُ ظرفٍ

---

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

[أدلة من أعمل (ما) مع انتقاض نفي خبرها بإلا]

(٢) (م) ذَهَبَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ شَيْخُ سِيبَوَيْهِ ـ وتَبِعَه الشَّلَوْبينُ ـ إلَى أنَّهُ يجوزُ إعمالُ (ما) عَمَلَ ليسَ، معَ انتقاضِ نفيِ خبرِها بإلا، وقد اسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الشاعرِ:

وما الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وما صَاحِبُ الحاجاتِ إلَّا مُعَذَّبَا

فزَعَمَ أنَّ (ما) نافيةٌ، و(الدَّهْرُ) اسمُها، و(مَنْجَنُونًا) خَبَرُها، وأنَّ (ما) فِي الشطرِ الثاني نافيةٌ كذلك، و(صَاحِبُ الحاجاتِ) اسمُها، و(مُعَذَّبًا) خبرُها، وبقولِ الشاعرِ:

وما حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلَّا نَكَالَا

فما: نافيةٌ، وحَقُّ، اسمُها، ونكالَا: خَبَرُها، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا مَعَ كونِه مسبوقًا بإلا.

وجمهورُ البصريينَ لا يَقْبَلُونَ دَلالةَ هذه الشواهدِ، ويُؤَوِّلُونَها.

فمما أَوَّلُوا بِهِ البيتَ الأوَّلَ أنَّ (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إلا يُشْبِهُ مَنْجَنُونًا، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ، وكذلك قَوْلُهُ: (مُعَذَّبَا) فِي الشطرِ الثاني؛ أي: وَمَا صاحِبُ الحاجاتِ إلا يُشْبِهُ مُعَذَّبًا، وبعضُهم يقولُ: (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، و(مُعَذَّبَا) ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى التعذيبِ، فهو أَيْضًا مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، و(نَكَالَا) فِي البيتِ الثاني اسمُ مصدرٍ، فهو كذلك مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إلَّا يَدُورُ دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَمَا صاحبُ الحاجاتِ إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا؛ أي: تعذيبًا، وَمَا حقُّ الَّذِي يُفْسِدُ إلَّا يُنَكَّلُ بِهِ نَكَالًا؛ أي: تَنْكِيلًا، وهذه الجملُ الفعليَّةُ كلُّها فِي مَحلِّ رفعِ أخبارٍ للمبتدآتِ الواقعةِ بعدَ مَا النافيةِ فِي المواضِعِ الثلاثِ (م). «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٣).

(٣) لضعفها في العمل فلا تتصرف بأن تعمل الرفع قبل النصب.
«الإسقاطي» (ق٤٩/ أ).

(٤) مع بقاءِ النفي، ومع بقاء الترتيب تَحَرُّزًا من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في =

ولا[جارٌ و][1]مجرورٍ، فإنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ رفعُه، نحوُ: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقولُ: (ما قائمًا زيدٌ)، وفي ذلك خلافٌ[2].

= ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: ما زيدٌ ضاربًا عمرًا. فإذا اختلّ هذا الترتيب بطل العمل، قولك: ما قائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم، وكذلك إذا عُدِم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطلُ، فلا تقول: ما زيدًا أنا ضاربًا، وما طعامَك زيدٌ آكلًا، هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فله حكمٌ. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٢).

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك).

(٢) (م) ذَهَبَ بعضُ النُّحاةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إعمالُ مَا إعمالَ ليسَ معَ تقدُّمِ خبرِها عَلَى اسمِها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الفَرَزْدَقِ: [أدلة من أعمل (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها]

فأَصْبَحُوا قدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قالوا: مَا نافيةٌ عاملةٌ عَمَلَ ليسَ، ومثلَ: خَبَرُها مُقَدَّمٌ مَنْصُوبٌ، والضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وبَشَرُ: اسمُها تَأَخَّرَ عن خَبَرِها، وزَعَمُوا أنَّ الروايةَ بنصبِ مِثْلَ.

والجمهورُ يَأْبَوْنَ ذلك، ولا يُقِرُّونَ هَذَا الاستشهادَ، ولهم فِي الردِّ عَلَى هَذَا البيتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: [بيان ضعف أدلتهم]

الأوَّلُ: إنكارُ أنَّ الروايةَ بنَصْبِ مثلَ؛ بل الروايةُ عندَهم برفعِه عَلَى أَنَّهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، وبَشَرُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

والثاني: أَنَّهُ عَلَى فَرْضِ تسليم نَصْبِ (مثلَ) فإنَّ الشاعرَ قد أَخْطَأَ فِي هذا، والسرُّ فِي ذلك الخَطَإِ أَنَّهُ تَمِيمِيٌّ، وأَرادَ أنْ يَتَكَلَّمَ بلغةِ أهلِ الحِجازِ، فلم يَعْرِفْ أنهم لا يُعْمِلُونَ (ما) إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى الاسمِ، ولعلَّه وَجَدَ خبرَ ليسَ قد جاءَ مُتَقَدِّمًا عَلَى اسمِها، فتَوَهَّمَ أنَّ مَا ـ لكونِها بمعنى ليسَ ـ تُعْطَى حُكْمَها، ولم يَلْتَفِتْ إِلَى أن (ما) فَرْعٌ عن ليسَ فِي العملِ، وأنَّ الفرعَ ليسَ فِي قوةِ الأصلِ.

والثالثُ: سَلَّمْنَا أنَّ الروايةَ كَمَا يَذْكُرُونَ، وأنَّ الشاعرَ لم يُخْطِئْ، ولكِنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (مثلَ) مَنْصُوبٌ؛ بل هو مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مُقَدَّمٍ، وبَشَرُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وإنما بُنِيَتْ (مثلَ)؛ لأنَّها اكتَسَبَتِ البناءَ من المضافِ إِلَيْهِ، وجازَ ذلك البناءُ ولم يَجِبْ.

ولهذا شواهِدُ كثيرةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ(مثلَ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ صفةٌ لحَقٌّ، معَ أنَّ حقًّا مرفوعٌ، =

فإنْ كانَ ظرفًا أو [جارًّا و][١]مجرورًا فقَدَّمْتَه فقلتَ: (ما في الدارِ زيدٌ)، و(ما عندَك عمرٌو) فاخْتَلَفَ الناسُ في (ما) حينَئذٍ[٢] هل هي عاملةٌ[٣] أم لا؟ [فمَن جَعَلَها عاملةً قالَ: إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها، ومَن لم يَجْعَلْهَا عاملةً][٤] قالَ: إنهما في موضِعِ رفعٍ على أنهما خبرانِ للمبتدأِ الذي بعدَهما. وهذا الثاني هو ظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ؛ فإنَّه شَرَطَ في إعمالِها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (ما) على الترتيبِ الذي [زُكِنَ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: وترتيبٍ][٥] زُكِنْ)؛ أي: عُلِمَ، ويعني[٦] به أنْ يكونَ المبتدأُ مقدَّمًا والخبرُ مؤخَّرًا، ومقتضاه (*)[٧]

= ومثلَ مفتوحٌ، فوَجَبَ أنْ يَكُونَ مبنيًّا عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رَفْعٍ (م).
أوجه ما وجهوا به «مَا مِثْلَهُم بَشَرٌ» أنه نعت تقدم فانتصب حالًا، قال المبرد: وَقد نَصبه بعض النَّحْويين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَيِّن، وَلَكِن نَصبه يجوز على أَن تَجْعَلهُ نعتًا مقدمًا وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال؛ مثل قَوْلك: فِيهَا قَائِمًا رجل، وَذَلِكَ أَن النَّعْت لَا يكون قبل المنعوت، وَالْحَال مفعول فِيهَا، وَالْمَفْعُول يكون مقدمًا ومؤخرًا. «المقتضب» (٤/ ١٩١).

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(٢) وضع مكانها في (ك) رمز: «ح»، كأنه يختصرها.
(٣) وهو اختيار ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٢٥٥).
قال الصبان: وتأييده بقياسه على معمول الخبر يُمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة [معمول الخبر هناك] ما لا يتوسع في العمدة [الخبر هنا]. فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ أجيب بأن هذه الحروف [المشبهات بليس] ضعيفة لأنها فرع الفرع؛ لأنها محمولة على ليس، وليس محمولة على كان على ما قيل، بخلاف إن وأخواتها.
«حاشية الصبان» (١/ ٣٦٦).
(٤) العبارة في (ص)، (ح): «فمن جعلها غير عاملة».
(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(٦) في (ك): «ونعني».
(٧) من هنا خرمٌ بمقدار لوحة كاملة في (ع)، وهو على التدقيق (لوحة (٢٥): [و، ظ] منها).

أنه متى تَقَدَّمَ الخبرُ لا تَعْمَلُ ما شيئًا[١]، سواءٌ كانَ الخبرُ ظرفًا أو [جارًّا و][٢]مجرورًا، أم[٣] غيرَ ذلكَ، وقد صَرَّحَ بهذا في غيرِ هذا الكتابِ[٤].

الشرطُ الرابعُ: أَلَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ[٥]، فإنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُها[٦]، نحوُ: (ما

---

(١) سببُ إبطالِ عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أنّ تقديم الخبر على الاسم تصرف في المعمول، ولم يبلغ من قُوّة ما أَن تتصرّف في معمولها. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٣).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك). وفي سائرها: «أو».

(٤) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٠).

قال «الخضري» (١/ ١٢٠): «رد بأن تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه، أو قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور الأول، وصححه الأعلم، وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت».

(٥) في (ك): «ولا مجرور».

(٦) سببُ إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر؛ راجع إلى القاعدة المتقدّمة في قوله: «وَلَا يَلِى العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ»؛ فإن (ما) إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قَدّرتَ ما تميميّة صحّ التقديم، وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك أن تقول: (طعامَكَ زيد آكلٌ)، كذلك إذا دخلت ما وهي غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة: «فإن رفعتَ الخبرَ حَسُن حملُه على اللغة التميميّة، كما قلت: أَمّا زيدًا فأنا ضاربٌ، كأنّك لم تذكر أَمّا، وكأنّك لم تذكر ما، وكأنك قلت: زيدًا أنا ضاربٌ». «الكتاب» (١/ ٧١).

[إذا عملت (ما) عمل (ليس) استوت مع (كان) في الحكم]

فإن قيل: فتفسيرُ مرادِ الناظمِ في الترتيب أَنّه أرادَ ترتيبَ معمول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم - غيرُ محتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة.

وأيضًا ليس التقديم مبطلًا للعمل؛ بل العملُ هو المانعُ من التقديم في كان وإنّ، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه: «فإن رفعت الخبر حَسُن حملُه على اللغة التميمية»، ولم يَقُلْ إن ذلك مما يستعملُه أهل =

طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ)، فلا يَجُوزُ نصبُ (آكِلٌ)، ومَن أجازَ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ الخبرِ يُجِيزُ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ المعمولِ بطريقِ الأَوْلَى؛ لِتَأَخُّرِ الخبرِ[١]، وقد يُقالُ: لا يَلْزَمُ[٢] ذلكَ؛ لِمَا في الإعمالِ معَ تقدُّمِ المعمولِ مِن الفصلِ بينَ الحرفِ ومعمولِه، وهذا غيرُ موجودٍ معَ[٣] تقدُّمِ الخبرِ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو [جارًّا و[٤]][٥]مجرورًا لم يَبْطُلْ عملُها، نحوُ[٦]: (ما عندَكَ زيدٌ مُقيمًا[٧]، وما بي أنتَ مَعْنِيًّا)؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرِها، وهذا الشرطُ مفهومٌ مِن كلامِ المصنِّفِ؛ لتخصيصِه جوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بما إذا كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا و[٨]مجرورًا.

الشرطُ الخامِسُ: ألَّا تَتَكَرَّرَ (ما)، فإنْ تَكَرَّرَتْ بَطَلَ عَمَلُها، نحوُ: (ما[٩] ما زيدٌ قائمٌ)، [فالأُولَى نافيةٌ والثانيةُ نَفَتِ النفيَ، فبَقِيَ

= الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولا يعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون: ما زيدٌ إلا قائم، وما قائم زيد، ولا يقولون: ما طعامَك زيد آكلٌ، ولا آكلًا، بمقتضى قول سيبويه.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٤).

وقال الصبان: ويؤخذ من العلة (منع تقديم معمول الخبر) على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال: ما زيد طعامك آكلًا ولا ما زيدًا ضارب قائمًا للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيهما سم. كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر. وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معًا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه.
«حاشية الصبان» (١/ ٣٦٦).

(١) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧١).
(٢) في (ص)، (ح): «يلتزم».
(٣) في (ص)، (ح): «عند».
(٤) في (ك): «أو».
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (ص)، (ح): فتقول».
(٧) في (ص): «قائمًا».
(٨) في (ك): «أو».
(٩) كتبها في (س) بين السطرين.

إثباتًا][(١)(٢)]، فلا[(٣)] يَجُوزُ نصبُ قائمٌ، وأجازَه بعضُهم[(٤)].

الشرطُ السادِسُ: ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها مُوجَبٌ، فإنْ أُبْدِلَ بَطَلَ عَمَلُها[(٥)]، نحوُ: (ما [زيدٌ بشيءٍ][(٦)] إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)، فبشيءٍ في موضِعِ رفعِ خبرٍ عن المبتدأِ الذي هو (زيدٌ)[(٧)]، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ في

---

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك).

(٢) يرى «الخضري» (١/ ١٢٠) الأظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر؛ أي: انتفى عدم قيام زيد، قال: وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ، ومحلها بعد قوله: (ما ما زيد قائم).

(٣) في (ص)، (ح)، (ك): «ولا».

(٤) (م) إذا رَأَيْتَ (ما) متكررةً فِي كلام، فالثانيةُ: إما أنْ تكونَ نافيةً لنفيِ الأُولَى، وإما أنْ تكونَ نافيةً مؤكِّدَةً لنفيِ الأُولَى، وإما أنْ تكونَ زائدةً.
فإذا كانَتِ الثانيةُ نافيةً لنفيِ الأُولى صارَ الكلامُ إثباتًا؛ لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ، ووَجَبَ إهمالُهما جميعًا، وإذا كانَتِ الثانيةُ زائدةً وَجَبَ إهمالُ الأُولى أيْضًا عندَ مَن يُهْمِلُ (ما) إذا اقْتَرَنَتْ بها (إنِ) الزائدةُ، وَإِنْ كانَتْ (ما) الأُولى نافيةً والثانيةُ مؤكدةً لنفيِ الأُولى جازَ لكَ حينَئذٍ الإعمالُ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ قولُ الرَّاجِزِ:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا ... ما مِن حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فما الأُولى هنا: نافيةٌ، والثانيةُ مؤكِّدَةٌ لها، وأحدٌ: اسْمُهاً، ومستعصِمًا، خَبَرُها، ومِن حمامٍ: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمُسْتَعْصِمٍ، وأصلُ الكلامِ: فما أحدٌ مُسْتَعْصِمًا مِن حِمَامٍ.
وبعدُ؛ فإنَّه يَجِبُ أنْ يُحْمَلَ كلامُ مَن أجازَ إعمالَ (ما) عندَ تَكَرُّرِها عَلَى أَنَّهُ اعْتَبَرَ الثانيةَ مؤكِّدَةً لنفيِ الأولى، وكلامُ مَن أَبْطَلَ العملَ عندَ تكرارِ (ما) عَلَى أنَّ الثانيةَ نافيةٌ لنفيِ الأُولى، كَمَا قالَ الشارحُ، فيَكُونُ الخلافُ فِي هَذَا الموضوعِ غيرَ حقيقيٍّ (م).

(٥) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه.
فإن قلت: (ما زيد شيئًا إلا شيئًا لا يعبأ به)، فإن اعتقدت أنه نصب على أنه بدل على اللفظ فهي باطلة، أو على الاستثناء فهي صحيحة. الإسقاطي (ق٤٩/أ).

(٦) في (س): «بشيء زيد»، ثم وضع عليها علامة الإبدال.

(٧) أي: بناء على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات، أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه، وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار =

[توجيه لكلام سيبويه]

موضِعِ نصبِ خبرًا عن (ما)، وأجازَه قومٌ، وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى في هذه المسألةِ محتمِلٌ للقوليْنِ المذكوريْنِ، أعني القولَ باشتراطِ أَلَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ، والقولَ بعدمِ اشتراطِ ذلكَ؛ فإنَّه قالَ بعدَ ذِكْرِ[1] المثالِ المذكورِ - وهو (ما زيدٌ بشيءٍ... إلى آخِره) -: (اسْتَوَتِ اللغتانِ[2])[3]. يعني: لغةُ الحجازِ[4] ولغةُ تَمِيمٍ[5].

واخْتَلَفَ شُرَّاحُ (الكتابِ) فيما يَرْجِعُ إليه قولُه: (اسْتَوَتِ اللغتانِ):

فقالَ قومٌ: هو راجِعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبلَ[6] (إلا)، والمرادُ: أنه لا عَمَلَ لـ(ما) فيه، فاستوتِ[7] اللغتانِ في أنه مرفوعٌ[8]. وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمالِ (ما) أَلَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ[9].

وقالَ قومٌ: هو راجِعٌ إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ إلَّا، والمرادُ أنه يكونُ مرفوعًا[10]، ....

= هذا المحل، أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدأ، ولا يعبأ به صفته. «الخضري» (١/ ١٢٠).

(١) في (ك): «ذلك».

(٢) كتب في حاشية (س) بعدها: «فقال قوم»، ووضع بعدها صح! وكأنه انتقل نظره للموضع التالي، فتأمل!

(٣) «الكتاب» (٢/ ٣١٦).

(٤) في (ص): «أهل الحجاز».

(٥) قال أبو حيان في «التذييل» (٢/ ٢٦٠): «وعلة ذلك أن البدل موجب بـ(إلا)، فلا يكون منصوبًا، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع (بشيء) أيضًا يتعين أن يكون رفعًا لهذه العلة».

(٦) في (س): «بعد»، وضرب عليها وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٧) في (ك): «استوت».

(٨) أي: محلًّا، أو تقديرًا.

(٩) أي: مثبت.

(١٠) (م) ظاهِرُ هَذَا الكلامِ ليسَ بسَدِيدٍ؛ بل يَجُوزُ فِي (شَيْءٍ) الواقِعِ بعدَ (إلَّا) الرفعُ والنصبُ، أمَّا النصبُ فعلى أحدِ وجهَيْنِ:

الأَوَّلُ: الاستثناءُ، سواءٌ أَعْمَلْتَ مَا أم أَهْمَلْتَها. =

سواءٌ جُعِلَتْ ما حِجَازِيَّةً أو[1] تَمِيمِيَّةً، وهؤلاء هم[2] الذين لم يَشْتَرِطُوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ. وتوجيهُ كلٍّ مِن القولَيْنِ وترجيحُ المختارِ مِنهما، وهو الثاني ـ لا[3] يَلِيقُ بهذا المُخْتَصَرِ[4].

[العطف بعد خبر (ما)]

[ص] [١٦٠] ورَفْعَ معطوفٍ بـ(لَكِنْ) أوْ (بِبَلْ)[5] مِن بعدِ منصوبٍ بـ(مَا[6]) الْزَمْ حَيْثُ حَلْ[7]

[ش] إذا وَقَعَ بعدَ خَبَرِ (ما) عاطِفٌ فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ أو[8] لا؛ فإنْ كانَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ تَعَيَّنَ رفعُ الاسمِ الواقعِ [بعدَه، وذلك][9]، نحوُ: (بلْ ولكِنْ)[10]، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمًا لكن

= **الثاني**: عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِن شيءٍ المجرورِ بالباءِ الزائدةِ بشرطِ أنْ تكونَ مَا عَامِلَةً، وأما الرفعُ فعلى أحدِ وجهيْنِ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ مَحْذُوفًا، وكأنه قيلَ: إلا هو شيءٌ لا يُعْبَأُ به، ولا فرقَ عَلَى هَذَا الوجهِ بينَ أنْ تكونَ مَا عاملةً أو مهمَلَةً.
والثاني: أنْ يَكُونَ بَدَلًا مِن شيءِ الأَوَّلِ، بشرطِ أنْ تكونَ مَا مهملةً (م).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «أم». (٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) في (ك): «والتطويل لا».
(٤) انظر: «منهج السالك» (١/ ٢٢٦).
(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٥٠٨): «واعلم أن الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفًا، وليس هو بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء» وبنحوه قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٧٤).
(٦) أي: الحجازية.
(٧) الضمير في (حَلّ) يحتمل أن يعود على العطف المذكور؛ أي: حيث حلّ هذا العطف المذكور. وَيَحْتَمِل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين.
(٨) في (ك): «أم». (٩) في (ك): «بعد ذلك».

[لكن وبل لا يعطف بهما إلا المفردات]

(١٠) اعلم؛ أنهم نصّوا على أن لكن وبل لا يعطف بهما إلا المفردات ولا يعطف بهما الجمل، وإذا كان كذلك فالمرفوع الواقع بعدهما في نحو ما زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد، لم يعطف على ما قبله؛ لأن ما قبله منصوب، فهو حينئذ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لكن هو قاعد وبل هو قاعد، وإذا كان كذلك فلا عطف والحالة هذه، وإنما (لكن) لمجرد الاستدراك، و(بل) لمجرد الإضراب.
«تمهيد القواعد» (٣/ ١٢١١).

قاعدٌ)، أو (بل قاعدٌ[١]) فيَجِبُ رفعُ الاسمِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لكِنْ هو قاعدٌ، و[٢]بل هو قاعدٌ)، ولا يَجُوزُ نصبُ قاعدٌ عطفًا على خبرِ (ما)؛ لأنَّ (ما) لا تَعْمَلُ[٣] في الموجَبِ[٤].

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ (*)[٥] غيرَ مُقْتَضٍ للإيجابِ، كالواوِ ونحوِها ـ جازَ (النصبُ والرفعُ)[٦]، والمختارُ النصبُ[٧]، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا)، [ويَجُوزُ الرفعُ فتقولُ: (ولا قاعدٌ)، وهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، و[٨]التقديرُ: (ولا هو قاعدٌ)][٩]، ففُهِم مِن تخصيصِ المصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ (بلْ ولكنْ) أنه لا يَجِبُ الرفعُ بعدَ غَيْرِهما.

[زيادة الباء في الخبر بعد ليس] [ص] [١٦١] وبعدَ (ما، وليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ وبعدَ (لا) ونَفْيِ كانَ قد يُجَرْ[١٠]

[ش] تُزادُ الباءُ كثيرًا في [الخبرِ بعدَ ليسَ[١١]][١٢] وما[١٣][١٤]، نحوُ قولِه

(١) في (ك): «هو قاعد». (٢) في (س)، (ص)، (ح): «أو».
(٣) في (ك): «يعمل». (٤) أي: المثبت.
(٥) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في (ع)، وهو لوحة (٥٢ و، ظ) منها.
(٦) في (ك)، (ع) بالتقديم والتأخير.
(٧) لأن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه.
(٨) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع). (٩) ليس في (ك).
(١٠) الضمير عائد على الخبر.
(١١) أي: غير الاستثنائية لأنها بمعنى (إلا) ومصحوب (إلا) لا يقترن بالباء.
«التصريح» (١/ ١٩٩)، و«الصبان» (١/ ٢٥٠)، «البديري» (ق٨٦/ب).
(١٢) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «الخبر المنفي بليس»، وفي (ص): «خبر المنفي بليس».
(١٣) دلَّ على ذلك ـ أي: الكثرة ـ عدم تقييد الناظم لها بقلّة.
(١٤) بشرط:
[شروط زيادة الباء في الخبر بعد ليس] عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم، فلا يجوز: ما زيد إلا بقائم.
وقبوله الإيجاب فلا يجوز: ما مثلك بأحد.
وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله =

تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، و: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الزمر: ٣٧]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: ١٣٢]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦][(١)]، ولا تَخْتَصُّ[(٢)] زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونِها حِجَازِيَّةً؛ خِلافًا لقومٍ؛ بل تُزَادُ بعدَها وبعدَ التمِيمِيَّةِ[(٣)]، وقد نَقَلَ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والفَرَّاءُ[(٥)] رَحِمَهُما اللهُ تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بَنِي تَمِيمٍ، فلا الْتِفَاتَ إلى مَن[(٦)] مَنَعَ ذلك[(٧)]،

= يس عن ابن هشام.

وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر.

وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام.

وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف.

ومحل المجرور بها نصبٌ على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجردًا من الباء إلا منصوبًا، ورفعٌ على الإهمال.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠).

(١) **فإن قيل**: فَلِمَ دخلت الباء في خبرها؛ نحو: (ما زيد بقائم)؟ قيل: لوجهين: [علة دخول الباء في خبر ليس]

أحدهما: أنها أدخلت توكيدًا للنفي.

والثاني: أن يُقَدَّر أنَّها جواب لمن قال: (إن زيدًا لقائم) فأدخلت الباء في خبرها؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إنَّ «أسرار العربية» (ص١٢٠).

(٢) في (ص): «يختص». وغير منقوطة في (ك).

(٣) في (ص): «ما التميمية».

(٤) في «الكتاب» (١/ ٦٢).

(٥) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ٤٢).

(٦) ليس في (ك).

(٧) وهُو أبو عليٍّ في «الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، وتبعه الزمخشريُّ في «المفصل» (٢/ ٢٦٤ ابن يعيش).

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٣): «والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما كقول الفرزدق المتقدم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًّا لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت وإذا ثبت كون =

[وهو موجودٌ في أشعارِهِم[1].

= المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.
الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بإن وبعد هل كقوله: [لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوْ مَالِكٍ] بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيْفٍ قُوَاهْ. وقوله: (ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم).
وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفي فلأن تدخل بعد ما التميمية أحق وأولى لأن شبه (ما) [التميمية] بـ(ما) أكمل من شبه هل بـ(ما).
وقد حكى الفراء [«معاني القرآن» (٢/ ٤٢)] أن أهل نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، فإذا أسقطوا الباء رفعوا، فهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم ـ منه كون الخبر منصوب المحل بل جائز أن يقال هو منصوب المحل وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم حجازيًّا فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيًّا ورفع إن كان المتكلم تميميًّا أو نجديًّا.
فمن دخول اللغة الحجازية في التميمية كسر هاء الغائب بعد كسره أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع الله من قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية: (بهُ) و(فيهُ) بالضم، و(لا يضارر) [البقرة: ٢٨٢] بالفك، و(إلا اللهَ) [البقرة: ٢٨٢] بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية بل التميمي أولى بذلك لوجهين:
أحدهما: أن الحجازية أفصح وانقياد غير الأفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس.
الثاني: أن معظم القرآن العزيز حجازي والتميمون يتعبدون بتلاوته كما أنزل ولذلك لا يقرأ منهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] بالرفع إلا من جهل كونه منزلًا بالنصب» بتصرف.
انظر: «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، و«خزانة الأدب» (٤/ ١٤٣)، و«حاشية البديري» (ق٨٦/ ب).

(١) (م) مِن ذلك قولُ الفرزدقِ يَمْدَحُ مَعْنَ بنَ أَوْسٍ، والفرزدقُ تَمِيمِيٌّ كَمَا قُلنا لكَ آنِفًا (٣٠٥):

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

ثم إنَّ الباءَ قد دَخَلَتْ فِي خبرِ (ما) غيرِ العاملةِ بسببِ فُقدانِ شرطٍ من شروطٍ =

وقد اضْطَرَبَ رأيُ الفارِسِيِّ في ذلكَ][1]؛ فمَرَّةً قالَ: لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحِجَازِيَّةِ[2]. ومَرَّةً قالَ: تُزادُ في الخبرِ المنفيِّ.

[ورود زيادة الباء في خبر (لا)]

وقد وَرَدَتْ زيادةُ الباءِ قليلًا في خبرِ (لا)[3][4]؛ كقولِهِ[5]:

٧٦ ـ **فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ**[6]

وفي خبرِ مضارِعِ (كانَ) المنفيَّةِ[7] بـ(لم)[8]؛ كقولِهِ[9]:

٧٧ ـ **وإنْ مُدَّتِ الأيدي[10] إلى الزادِ لم أكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ[11] القومِ أَعْجَلُ**[12]

= عَمَلِها، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ولا بضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأَبُو مالِكٍ: مُبْتَدأٌ، ولا عَمَلَ لـ(ما) فيه؛ لكونِه قد جاءَ مسبوقًا بإنِ الزائدةِ بعدَ ما، وقد أَدْخَلَ الباءَ فِي خبرِ هَذَا المُبْتَدَأ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (بِوَاهٍ) ـ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ كونَ (ما) عاملةً أو حِجازيَّةً ليسَ بشرطٍ لدخولِ الباءِ عَلَى خبرِها (م).

(١) سقط في أصل (ص)، لكن ألحقها بالحاشية، وبعدها صح.

(٢) في «الشيرازيات» (٢/ ٥٠٢)، و«الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، و«البغداديات» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٣) دلَّ على ذلك قول الناظم: «قد يُجَرْ».

(٤) أي: عاملة عمل إن أو عمل ليس.

(٥) هُو: سَوَاد بنُ قارِبٍ الأَسدِيُّ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٦).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِمُغْنٍ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ (لا) النافيةِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى خبرِ (ليسَ) وَعَلَى خبرِ (ما) (م).

(٧) أي: غير الاستثنائية.

(٨) ليس في (ك)، (ع).

(٩) هو: الشَّنْفَرَى في «ديوانه» (ص٥٩).

(١٠) في (ك): «اليدي»!

(١١) قال في حاشية (ع): «من الجشاعة، وهي الفجاعة، وهو المقدم إلى السماء قبل أن يؤذن له».

(١٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِأَعْجَلِهِمْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ مضارِعِ كَانَ المنفيِّ بلم.

واستشهادُ الشارحِ بهذا البيتِ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ فَهِمَ أنَّ مرادَ المصنِّفِ بقولِهِ: (نفيِ كانَ) نفيُ هذه المادَّةِ أعمُّ أنْ تكونَ بلفظِ الماضي أو بلفظِ المضارعِ. وأعمُّ من هذه العبارةِ التي فِي الألفيَّةِ قولُ المصنِّفِ فِي كتابِه «التسهيلِ» [(ص٥٧)]: (وبعدَ =

[ص] [١٦٢] في النَّكِرَاتِ(١) أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لا) وقد تَلِي (لاتَ)، و(إنْ) ذا العَمَلَا(٢)

[١٦٣] وما لـ(لَاتَ) في سِوَى حِينٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ(٣)

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عَمَلَ (ليسَ) أربعةٌ، [وقد تَقَدَّمَ](٤) الكلامُ على (ما)، وذَكَرَ هنا (لا) و(لاتَ) و(إنْ).

[شروط عمل (لا) عمل ليس] أمَّا (لا) فمَذْهَبُ الحِجازِيِّينَ(٥) إعْمَالُها عَمَلَ(٦) (ليسَ)، ومذهَبُ تَمِيمٍ إهمالُها(٧)(٨)، ولا تَعْمَلُ [عندَ الحِجَازِيِّينَ إلَّا](٩) إلَّا بشروطٍ

= نَفْيِ فعلٍ ناسخٍ)؛ لأنَّ الفعلَ الناسخَ يَشْمَلُ كَانَ وأَخَوَاتِها، وظَنَّ وأخواتِها، بأيِّ صيغةٍ كانَتْ هذه الأفعالُ (م).

(١) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب. اهـ. سم، أما التي لنفي الجنس نصًّا فعاملة عمل إن.
«التصريح» (١/ ٢٠٠)، و«الصبان» (١/ ٢٥٣).

(٢) (م) وتقديرُ البيتِ: أُعْمِلَتْ فِي النكراتِ (لا) إعمالًا مُماثلًا لإعمالِ (ليسَ)، وقد تَلِي (لاتَ وَإِنْ) هَذَا العَمَلَ (م).

(٣) (م) وتقديرُ البيتِ: وَمَا للاتَ عَمَلٌ فِي غيرِ لفظِ حِينٍ، وَمَا كَانَ بمعناه، وحَذْفُ صاحبِ الرفعِ مِن مَعْمُولَيْهَا معَ بقاءِ المنصوبِ فاشٍ كثيرٌ، والعكسُ - وهوَ حذفُ المنصوبِ وإبقاءُ المرفوعِ - قليلٌ (م).

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وتقدم»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (ص)، (ح): «أهل الحجاز»، وفي (ك): «الحجاز».

(٦) في (ك)، (ع): «إعمال».

(٧) في (ك): «إهمالها أولى». لكنه رسم الكلمة الثانية هكذا: «أولَا».

(٨) (م) قالَ أبو حَيَّانَ: «لم يُصَرِّحْ أحدٌ بأنَّ إعمالَ لا عَمَلَ ليسَ بالنسبةِ إِلَى لغةٍ مخصوصةٍ إلَّا صاحِبُ المغربِ ناصرُ المُطَرِّزِيُّ؛ فإنَّه قالَ فيه: بنو تَمِيمٍ يُهْمِلُونَها، وغيرُهم يُعْمِلُها، وفي كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أهلُ الحجازِ يُعْمِلُونَها دونَ طَيِّئٍ، وفي البسيطِ: القياسُ عندَ تميمٍ عَدَمُ إعمالِها، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونوا وَافَقُوا أهلَ الحِجازِ عَلَى إعمالِها». وانْظُرْ هَذَا معَ كلامِ الشارِحِ (م).

(٩) العبارة في (ص)، (ح): «إلا في النكرة عند الحجازيين».

ثلاثةٍ(١):

أحدُها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نَكِرَتَيْنِ، نحوُ: (لا رَجُلٌ أفضلَ مِنْكَ)، ومنه قولُه(٢):

٧٨ ـ **تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا(٣)**

---

(١) (م) وبَقِيَ من شروطِ إعمالِ (لا) عَمَلَ ليسَ شرطانِ:
أوَّلُهما: ألَّا تكونَ لنفيِ الجنسِ نَصًّا، فَإِنْ كانَتْ لنفيِ الجنسِ نَصًّا عَمِلَتْ عَمَلَ إنَّ المُؤَكِّدَةِ التي تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، وبُنِيَ اسمُها حينَئذٍ عَلَى الفتحِ إنْ لم يَكُنْ مُضافًا ولا شَبيهًا به.
والشرطُ الثاني: ألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخَبَرِ عَلَى اسْمِها، فَإِنْ تَقَدَّمَ نَحْوُ: (لا عندَكَ رجلٌ مُقِيمٌ ولا امرأةٌ) أُهْمِلَتْ (م).

(٢) لم أجد من نسبه، وقال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦١٢): «لم يسم قائله».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لا شَيْءٌ بَاقِيَا، ولا وَزَرٌ وَاقِيَا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) فِي الموضعيْنِ عَمَلَ ليسَ واسْمُها وخبرُها نَكِرتانِ.
هذا، وقد ذهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ إِلَى أنَّ (لا) ليسَ لها عَمَلٌ أصلًا، لا فِي الاسمِ ولا فِي الخَبَرِ، وأنَّ مَا بعدَها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أنَّ (لا) تَعْمَلُ الرفعَ فِي الاسمِ، ولا تَعْمَلُ شيئًا فِي الخَبَرِ، والخَبَرُ بَعْدَها لا يَكُونُ مذكورًا أبدًا.
وكلا المذهبيْنِ فاسدٌ، وبيتُ الشاهدِ رَدٌّ عليهما جميعًا؛ فالخَبَرُ مذكورٌ فيه، فكانَ ذِكْرُه رَدًّا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ، وَهوَ مَنْصُوبٌ، فكانَ نَصْبُه رَدًّا لِمَا زَعَمَهُ الأَخْفَشُ (م).
كذا نقل رحمه الله تعالى، وعند **الشاطبي** رحمه الله تعالى «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٤): أن الزجاج ومعه ابن السّراج وابنُ خروف إنما يقولون بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط. أما القائل أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة فهو ابن الباذِش، ثم هو يجعلها هي واسمها في موضع مبتدأ. وأما الأخفش فذلك الذي يقول: إن (لا) في القياس لا تعمل شيئا لأنها حرف وليست بفعل.
[مذاهب النحاة في عمل (لا) عمل ليس من عدمه]
وقال **الدماميني** رحمه الله تعالى في «تعليق الفرائد» (٣/ ٢٥٦): وعلى الجملة ففي عمل (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقول:
الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه.
=

وقولُه(١):

٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ(٢) خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا(٣)

وزَعَمَ بعضُهم(٤) أنها قد تَعْمَلُ في المعرفةِ، وأَنْشَدَ للنابِغَةِ(٥)(٦):

= **والمنع**: وإليه ذهب الأخفش والمبرد.

والثالث أنها عاملة في الاسم، وهما جميعًا في موضع الابتداء، ولا تعمل في الخبر أصلًا، حكاه ابن ولّاد عن الزجاج.

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٤): «أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى أحد».

(٢) وضع فوقها في (ك) علامة نسخة.

(٣) (م) هَذَا الشاهِدُ قدْ أَنْشَدَهُ أبو الفَتْحِ بنُ جِنِّيٍّ، ولم يَنْسُبْهُ إِلَى قائلٍ، وكذا كلُّ مَن وَقَفْنَا عَلَى كلامٍ له ذَكَرَ فيه هَذَا البيتَ ممَّن جاءَ بعدَ أبي الفَتْحِ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ لا مثلَ عَمَلِ ليسَ، فرَفَعَ بها ونَصَبَ، واسْمُها وخَبَرُها نكرتانِ، وَهوَ أَيْضًا كالبيتِ السابقِ رَدٌّ لمَذْهَبِي الأخفشِ والزَّجَّاجِ (م).

(٤) وهو: الشّجريُّ في «الأمالي الشجرية» (١/ ٤٣٢).
قال ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٤٤١): «ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.
نظائره كثيرة، منها قولهم: (حكمك مسمطًا)؛ أي: حكمك لك مسمطًا؛ أي: مثبتًا. فجعل (مسمطًا) ـ وهو حال ـ مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فإن يعامل (باغيًا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى».
قال الصبان (١/ ٢٥٤): «قوله: (حكمك مسمطًا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به».
وذكر وجه شذوذه (١/ ٢٢٠) بقوله:«وشذوذه من وجهين: النّصب مع صلاحيّة الحال للخبريّة وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر».

(٥) في (ك)، (ع): «النابغة»، والذي في (ص)، (ح): «للنابغة قوله».

(٦) في «ديوانه» (ص١٦٦).

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ[١] وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وحَلَّتْ سَوَادَ القلبِ لا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٢]

واختَلَفَ كلامُ المصنِّفِ في هذا البيتِ؛ فمَرَّةً قالَ: إنه مُؤَوَّلٌ[٣]. ومرَّةً قالَ: إنَّ القياسَ عليه سائغٌ[٤][٥].

---

(١) في (ص): «فولت».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لا أَنَا بَاغِيًا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) النافيةَ عَمَلَ (ليسَ)، معَ أنَّ اسْمَهَا معرفةٌ، وَهوَ (أنا)، وهذا شاذٌّ، وقد تَأَوَّلَ النُّحاةُ هَذَا البيتَ ونحوَه ـ كَمَا أشارَ إِلَيْهِ الشارحُ العلَّامَةُ نقلًا عن المصنِّفِ ـ بتأويلاتٍ كثيرةٍ، أَحَدُها: أنَّ قَوْلَه: (أنا) ليسَ اسْمًا لِلَا، وإنما هو نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، وأصلُ الكلامِ عَلَى هذا: (لا أُرَى باغيًا)، فلَمَّا حَذَفَ الفعلَ، وَهوَ (أُرَى)، بَرَزَ الضَّمِيرُ المستترُ، وانفصَلَ، أو يَكُونُ الضَّمِيرُ مُبْتَدأً، وقولُه: (باغِيًا) حالٌ من نائبِ فَاعِلِ فِعْلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لا أنا أُرَى باغيًا)، وجملةُ الفِعْلِ المحذوفِ معَ نائبِ فَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدأ، ويَكُونُ قدِ اسْتَغْنَى بالمعمولِ ـ وَهوَ الحالُ الَّذِي هو قَوْلُهُ: (باغِيًا) ـ عن العَامِلِ فيه الَّذِي هو الفعلُ المحذوفُ، وزَعَمُوا أنَّهُ ليسَ فِي هَذَا التأويلِ ارتكابُ شَطَطٍ ولا غُلُوٌّ فِي التقديرِ؛ فإنَّ مِن سَنَنِ العربيَّةِ الاستغناءَ بالمعمولِ عن العَامِلِ، كَمَا فِي الحالِ السادَّةِ مسدَّ الخَبَرِ المُفْصِحَةِ عَنْهُ، كَمَا اتَّضَحَ لكَ ذَلِكَ فِي بابِ المُبْتَدأ والخَبَرِ. فافْهَمْ ذلك، واللهُ يُرْشِدُكَ ويَتَوَلَّاكَ (م).

(٣) في «شرح الكافية» (١/ ٤٤١) قال: «ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال.
ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه».

(٤) في (ك): «شائع».

(٥) (م) الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أنَّ القياسَ عَلَى هَذَا البيتِ سائغٌ، هو أبو حَيَّانَ، شارِحُ كِتابِ «التسهيلِ»، لا ابنُ مالِكٍ؛ فإنَّ ابنَ مالِكٍ قالَ فِي «التسهيلِ»: (ورَفْعُها مَعْرِفَةً نَادِرٌ)، فقالَ أبو حَيَّانَ فِي شرحِ هذه العبارةِ مَا نَصُّهُ: قالَ المصنِّفُ فِي الشرحِ (يُرِيدُ ابنَ مالِكٍ): وشَذَّ إِعْمَالُها فِي معرفةٍ فِي قولِ النابغةِ الجَعْدِيِّ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنا بَاغِيًا

البيتَ. اهـ. وقد حَذا المُتَنَبِّي حَذْوَ النابغةِ فقالَ: =

الشرطُ[١] **الثاني**: ألَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسمِها[٢]، فلا تقولُ: (لا قائمًا رجلٌ).

الشرطُ[٣] **الثالِثُ**: ألَّا يَنْتَقِضَ[٤] النفيُ بإلَّا، فلا تقولُ: (لا رجلٌ إلا أفضلَ مِن زيدٍ) بنصبِ (أفضلَ)؛ بل يَجِبُ رَفْعُه.

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذين الشرطَيْنِ.

[اختلاف النحاة في جواز عمل (إن) النافية عمل (ليس)]

وأمَّا إنِ النافيةُ[٥] فمَذْهَبُ أكثرِ[٦] البَصريِّينَ والفَرَّاءِ[٧] أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، ومذهَبُ الكُوفِيِّينَ خَلَا[٨] الفَرَّاءِ أنها تَعْمَلُ عَمَلَ (ليسَ)، وقالَ به مِن البَصريينَ (أبو العبَّاسِ)[٩] المُبَرِّدُ[١٠]، وأبو بَكْرِ بنُ السَّرَّاجِ[١١]، وأبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ[١٢]، وأبو الفَتْحِ ابنُ جِنِّيٍّ[١٣]، واختارَه المُصَنِّفُ[١٤]،

= **إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِن الأَذَى ... فلا الحمدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ بَاقِيَا**

والقِياسُ عَلَى هَذَا سائغٌ عِنْدِي (والمُتَكَلِّمُ هو أبو حَيَّانَ)، وقد أجازَ ابنُ جِنِّيٍّ إعمالَ لا فِي المعرفةِ، وذكَرَ ذلك فِي كتابِ «التمامِ».اهـ كلامُ أبي حَيَّانَ بحُروفِه. [«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٨٦)] (م).

(١) ليس في (ص).
(٢) فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء.
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (س): «ينقض».
(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٦) ليس في أصل (ح)، وكتبها بالحاشية تصحيحًا.
(٧) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ١٤٤).
(٨) في (ك): «خلاف».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢).
(١١) في «الأصول» (١/ ٩٥).
(١٢) في «البصريات» (١/ ٦٤٧ ـ ٦٤٩) أن (إن) لا تعمل عمل ما.
(١٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٠).
(١٤) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٥): «كلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأمّا إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس».

فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما ولا شيء من =

وزَعَمَ أنَّ في كلامِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى إشارةً إلى ذلكَ(١)،(٢) وقد

= الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن ولا فتعين كونهما مقصودين».

(١) قال رَحِمَهُ اللهُ في «الكتاب» (٣/ ١٥٣): إنها تأتي بمعنى ما، مثل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ۝٢٠﴾ [الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما وذلك قولك ما أن زيد ذاهب قال فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨): ««والصّحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسّماع: [أدلة جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس)]

أما القياس: فإنها شاركت ما في النّفي وفي دخولها على المعرفة والنّكرة، وفي نفي الحال.

وأما السماع: فقول العرب في نثرها وسعة كلامها:

(إن ذلك نافعك ولا ضارّك) (وإن أحد خيرًا من أحد إلّا بالعافية) حكى ذلك الكسائي بنصب نافعك وضارك وخيرًا.

ومن كلامهم: (إنّ قائمًا)؛ أي: إن أنا قائمًا، فتركت الهمزة وأدغمت النون في النون، وأنشد البيتين الآتيين، وذكر قراءة سعيد بن جبير: (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) [الأعراف: ١٩٤] الآتية، وذكر كلام أبي الفتح عليها لكنه قال: لا يتعين تخريجها على أن إن نافية بل يحتمل أن تكون إن هي المخفّفة وتكون قد أعملت ونصب الخبر بها على حد قول من قال:

إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافا إنّ حرّاسنا أسدا»

قال أبو حيان: «وهذا التخريج أحسن بل يتعيّن لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين ولا يناسب هذا التنافي في القرآن العزيز بل يستحيل ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم وقراءة التخفيف تقتضي ألّا يكونوا عبادًا أمثالهم وهو محال في كلام الله تعالى».

قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢١٨): «وقد ارتكب الشيخ [أبو حيان] تعسفًا كبيرًا في التخريج الذي ذكره لأن إن الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة، والحق أن «إن» في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأن المعنى على قراءة التشديد أنهم عباد أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدًا آخر؟ والمعنى على القراءة الشاذة ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم؛ أي: في الإنسانية بل هم عباد دونكم لأنهم حجارة فكيف يعبد الإنسان من هو دونه.

فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادًا؛ لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه =

وَرَدَ السماعُ به؛ قالَ الشاعِرُ[(١)]:

٨١ ـ إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[(٢)]

[وقالَ آخَرُ[(٣)]][(٤)(٥)]:

٨٢ ـ إِنِ الْمَرْءُ[(٦)] مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[(٧)]

= على القيد، وهذا أمر ظاهر لا منازعة فيه.
وقرئ هذا الموضع يومًا على الشيخ [أبي حيان] ـ رحمه الله تعالى ـ وأنا حاضر فذكرت له هذا الجواب فقبله».

(١) قال العيني: «أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد». «المقاصد» (٢/ ٦٤٩).

(٢) (م) يَكْثُرُ استشهادُ النُّحاةِ بهذا البيتِ، ومعَ هَذَا لم يَذْكُرْه أحدٌ مِنهم منسوبًا إِلَى قائلٍ معيَّنٍ.
المعنى: ليس هذا الانسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إِنْ هو مُسْتَوْلِيًا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنِ) النافيَةَ عَمَلَ (ليسَ)، فرَفَعَ بها الاسمَ الَّذِي هو الضَّمِيرُ المنفصِلُ، ونصَبَ خبَرَها الَّذِي هو قَوْلُهُ: (**مُسْتَوْلِيًا**).
وهذا الشاهدُ يَرُدُّ عَلَى الفَرَّاءِ وأكثرِ البَصْرِيِّينَ الذين ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (إِنِ) النافِيَةَ لا تَعْمَلُ شيئًا، لا فِي المُبْتَدَأ ولا فِي الخَبَرِ، ووَجْهُ الردِّ من البيتِ وُرُودُ الخَبَرِ اسمًا مُفْرَدًا منصوبًا بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، ولا ناصِبَ له فِي الكلامِ إِلَّا (إِنْ)، وليسَ لهم أَنْ يَزْعُمُوا أَنَّ النصبَ بها شاذٌّ؛ لِوُرُودِهِ فِي الشعْرِ كثيرًا، ولِوُرُودِهِ فِي النثرِ فِي نحوِ قولِ أهلِ العالِيَةِ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِن أَحَدٍ إِلَّا بالعافيَةِ)، وقد قَرَأَ بهذه اللغةِ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ﷺ فِي الآيةِ الكريمةِ التي تلاها الشارِحُ [الأعراف: ١٩٤].
ويُؤْخَذُ من هَذَا الشاهِدِ ـ زيادةً عَلَى ذلك ـ أَنَّ (إِنِ) النافيةَ مثلُ (ما) فِي أنها لا تَخْتَصُّ بالنكراتِ كَمَا تَخْتَصُّ بها (لا)؛ فإِنَّ الاسمَ فِي البيتِ ضميرٌ، وقد نَصَّ الشارِحُ عَلَى هذا، ومَثَّلَ له.
ويُؤْخَذُ منه أَيْضًا أَنَّ انْتِقَاضَ النفيِ بعدَ الخَبَرِ بإِلَّا لا يَقْدَحُ فِي العملِ؛ لأَنَّه اسْتَثْنَى بقولِهِ: (**إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ**...) إلخ (م).

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع). (٤) في (ك): «وقوله».

(٥) قال البغدادي في «الخزانة» (٤/ ١٦٨): «وَهَذَا الشَّاهِد مَعَ كَثْرَة دورانه فِي كتب النَّحو لم يعلم لَهُ قَائِل. وَالله أعلم».

(٦) رسمها في (ك): «المرؤ».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إِنِ المَرْءُ مَيْتًا**) حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنِ) النافيةَ عَمَلَ (لَيْسَ)، فرَفَعَ =

وذكَرَ ابنُ جِنِّيٍّ في (المُحْتَسَبِ)[١]، أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قَرَأَ: (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ) [الأعراف: ١٩٤] [بنصبِ العِبادِ][٢].

[عمل (إن) النافية في النكرة والمعرفة]

ولا يُشْتَرَطُ في اسمِها وخبرِها أنْ يكونَا نَكِرَتَيْنِ[٣]؛ بل تَعْمَلُ في النكرةِ والمعرفةِ، فتقولُ: [إنْ رجلٌ قائمًا][٤] [وإنْ زيدٌ[٥] القائمَ[٦]، وإنْ زيدٌ قائمًا][٧].

[حقيقة (لات)]

وأمَّا (لاتَ) فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً[٨]،

= بها ونَصَبَ، وفي هَذَا الشاهدِ مِثْلُ مَا فِي الشاهدِ السابقِ من وُجُوهِ الاستنباطِ التي ذَكَرْنَاهَا هناكَ (م).

(١) «المحتسب» (١/ ٢٧٠).

(٢) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٣) وهذا ظاهر من الأمثلة. (٤) من (م).

(٥) في (ح): «زيدًا»، وكتبها في (ك) منونة بلا ألف هكذا: «زيدً»؛ فليحرر وما بعده.

(٦) تحليته بـ«أل» من (م).

(٧) العبارة في (س): «وإن زيد لقائمًا»، وفي (ع): «وإن زيد قائمًا» فليحرر.

(٨) كما في: (ربت وثمت)؛ أي: فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ. قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن. «الصبان» (١/ ٢٥٤)، والبديري (ق٨٧/ أ).

وقال الخضري (١/ ١٢٢): «قوله: **(زيدت عليها تاء التأنيث)**؛ أي: لتقوى شبهها بليس إذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين، ولفرقها من تاء الفعل».

وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكي لو سميت بـ(إنما).

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لات ليس. قال في «الملخص» (١/ ٢٧٣): «فأبدل السّين تاء كما فعل ذلك في ستّ، ثم قلبت الياء ألفًا لأنه كان الأصل في ليس لاس لأنها فعل، إلا أنهم كرهوا أن يقولوا: ليت فيصير لفظها لفظ التّمنّي، ولم يفعلوا هذا إلا مع الحين كما أن لدن لم تشبّه نونها بالتّنوين إلّا مع غدوة». =

[ما اختصت به (لات)]

ومَذْهَبُ الجمهورِ أنها تَعْمَلُ عملَ (ليسَ)؛ فتَرْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، لكِنِ[١] اخْتُصَّتْ بأنها لا يُذْكَرُ معَها الاسمُ والخبرُ معًا؛ بل[٢] إنما يُذْكَرُ معَها أَحَدُهما، والكثيرُ في لِسانِ العربِ حَذْفُ اسمِها وبقاءُ[٣] خبرِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣][٤] بنصبِ الحينِ[٥]، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ، والتقديرُ: ولاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، [فالحينُ اسمُها، (وحينَ مَناصٍ)[٦] خَبَرُها، وقد قُرِئَ شُذُوذًا: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ[٧]) [ص: ٣]][٨] [برفعِ الحينِ على أنه اسمُ لاتَ، والخبرُ محذوفٌ][٩]، والتقديرُ: ولاتَ حِينُ مَناصٍ [لهم؛ أي: ولاتَ حِينُ مناصٍ][١٠] كائنًا لهم، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (**وحَذْفُ ذي**[١١] **الرَّفْعِ**...) إلى آخرِ البيتِ.

= قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٠): وفي «البسيط»: «ويحتمل أن تكون التاء بدلًا من سين ليس كما في ست، وانقلبت الياء ألفًا على القياس فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال».

قال ابن ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢٢٤): «ولا يخفى ما فيه من التعسف».

وقال الأشموني (١/ ٢٥٧): «وهو ضعيف لوجهين:

الأول: أنّ فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلّا ماء وشاء.

الثاني: أن قلب الياء السّاكنة ألفا وقلب السّين تاء شاذان».

(١) ترسم في (ح): «لا كن»!

(٢) ليس في (ص)، لكن في حاشيتها تصحيحًا.

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإبقاء».

(٤) ليس في (ع)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «الخبر».

(٦) في (ح): «ومناص».

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ص).

(٩) العبارة في (ك): «فحذف الخبر، وذكر الاسم».

(١٠) مكان هذه العبارة في (ك): «أي».

(١١) ليس في (ع)، وكتب بالحاشية.

[شروط عمل (لات) عمل (ليس)]

وأشارَ بقولِهِ: **(وما للَاتَ في سِوَى حِينٍ عَمَلْ)** إلى ما ذَكَرَ(١) سِيبَوَيْهِ(٢) مِن أنَّ (لاتَ) لا تَعْمَلُ إلَّا في الحينِ، واخْتَلَفَ(٣) الناسُ فيه؛ فقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في لفظِ الحينِ ولا تَعْمَلُ فيما رَادَفَهُ كالساعةِ ونحوِها(٤). وقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في [أسماءِ الزمانِ](٥)،

---

(١) في (ك)، (ع): «ذكره».

[مذهبه سيبويه في (لات)]

(٢) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكتاب» (١/ ٥٨): «كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها؛ لأنها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا، فتَبْنِي على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين».

قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٨٩): «فقول سيبويه: (كما شبهوا بليس لات في بعض المواضع) ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائمًا؛ بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غير ما ذكر.

وقوله: **(وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين)** نصٌّ على أنها لا تعمل عمل (ليس) في غير الحين، وظاهر في اختصاصها بلفظه.

وقول سيبويه: (تضمر فيها مرفوعًا) لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسماه إضمارًا بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظًا به، ويبيِّن أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: (وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبًا، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقًا، ولا: قومك لاتوا منطلقين). فهذا كله نص على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقوله: (وتنصب الحين لأنه مفعول به)؛ أي: مشبه بما شبه بالمفعول به؛ لأن لات شبهت بليس، وليس شبهت بضرب، ومنصوب ضرب هو المفعول به حقيقة».

(٣) في (ك): «فاختلف».

(٤) وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب الفراء؛ قاله أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٠)، وقال الرضي في «شرح الكافية» (١/ ١٧٠): «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها».

(٥) في (ك): «أسمائهم أي الزمان».

فتَعْمَلُ في لفظِ الحينِ وفيما[(١)] رَادَفَهُ من أسماءِ الزمانِ[(٢)].

ومِن عَمَلِها فيما رَادَفَه [قولُ الشاعرِ[(٣)]][(٤)]:

٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[(٥)]

وكلامُ المصنِّفِ مُحْتَمِلٌ للقولَيْنِ[(٦)]، وجَزَمَ بالثانِي في

---

(١) رسمها في (ع) في الموضعين: «وفي ما»، والذي في (س)، (ص)، (ك): «وما».

(٢) نسبه أبو حيان في «الارتشاف» (٣/ ١٢١١) إلى الفارسي وغيره. انظر: «البصريات» (١/ ٦٠١).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٩١): «وهو اختيار ابن عصفور»، وقال الشاطبي (٢/ ٢٥٤): وقال ابن عصفور: «من حَمَله على أنه يريدُ بقوله «لا يكون إلا مع الحين»: ـ الحاء، والياء، والنون ـ فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراءُ:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٨): «قائله هو: محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني».

وقال البغدادي في «الخزانة» (٤/ ١٧٥): «هُوَ لرجل من طَيئ».

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك): «قوله».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَم)**؛ حَيْثُ أعْمَلَ (لاتَ) فِي لفظِ (سَاعَةَ)، وَهِيَ بمعنى الحِينِ، وليسَتْ مِن لفظِه، وَهُوَ مذهَبُ الفَرَّاءِ ـ فيما نَقَلَه عنه جماعةٌ، مِنهم الرَّضِيُّ ـ إذ ذَهَبَ إِلَى أنَّ (لاتَ) لا يَخْتَصُّ عَمَلُها بلفظِ الحينِ؛ بل تَعْمَلُ فيما دَلَّ عَلَى الزمانِ؛ كساعةَ ووقتَ وزمانَ وأوانَ ونحوِ ذلك، وفي المسألةِ كلامٌ طويلٌ لا يَلِيقُ بَسْطُه بهذه العُجالةِ.

ومثلُ البيتِ الشاهِدِ مَا أَنْشَدَهُ ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الأَضْدَادِ)، وهو:

ولَتَعْرِفَنَّ خَلائِقًا مَشْمُولَةً ولَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ (م)

(٦) (م) القولانِ:

أَوَّلُهُما: أنها لا تَعْمَلُ إلَّا فِي لفظِ الحينِ.

وثانيهما: أنها لا تَعْمَلُ إلا فِي اسم دالٍّ عَلَى الحينِ؛ أي: الزَّمانِ، سَوَاءٌ أكانَ مِن لفظِ الحينِ أم لم يَكُنْ، وقولُ الناظِمِ: (وما لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ) يجوزُ أنْ يَكُونَ معناه: (وما لِلَاتَ عَمَلٌ فِي سِوَى لفظِ حِينٍ) فيَكُونَ جارِيًا عَلَى القولِ =

«التَّسهيلِ»(١)(٢)، ومَذْهَبُ الأخفشِ أنها لا تَعْمَلُ شيئًا(٣)، وأنه إنْ وُجِدَ

= الأوّلِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ معناه: (وما لِلَاتَ عَمَلٌ فِي سِوَى اسمٍ دالٍّ عَلَى الحِينِ)، فيَكُونَ جارِيًا عَلَى القولِ الثاني (م).

(١) قالَ الناظِمُ فِي كتابِ «التسهيلِ» (ص٢٠) مَا نَصُّه: «ولاتَ ـ بالتاءِ ـ فتَخْتَصُّ بالحِينِ، أو مُرَادِفِه، مُقْتَصِرًا عَلَى منصوبِها بكثرةٍ، وَعَلَى مَرْفُوعِها بقِلَّةٍ». اهـ، فتَجِدُه صَرَّحَ باختصاصِها بالعملِ فِي الحينِ أو فِي مرادِفِ الحينِ، ومرادفُ الحينِ هو كلُّ اسمٍ دَلَّ عَلَى زمانٍ، نحوُ: ساعةَ، ووقتَ، وأوانَ، وزمانَ، وغَدَاةَ ولحَظْةَ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ ذلك إلا جَرْيًا عَلَى القولِ الثاني، فهذا مرادُ الشارِحِ بأنه جَزَمَ بِهِ فِي «التسهيلِ» (م).

(٢) قال الخضري (١/ ١٢٣): «فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمن اتفاقًا وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيْكَ لَلهْفَةٌ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوارَكَ حينَ لَاتَ مجيرُ

فتقديره: حين لات يوجد مجير، أو لات مجير له، فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها، والله ﷻ أعلم».

(٣) انظر: «معاني القرآن» له (٢/ ٤٩٢)، وفيه قال الأخفش: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، فشبهوا (لاتٍ) بـ(لَيْسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لَآتٍ) إِلَّا مع «حِين» ورفع بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ فجعله في قوله مثل: (لَيْسَ) كأنه قال: (ليسَ أَحَدٌ) وأضمر الخبر. وفي الشعر: [من الخفيف وهو الشاهد الرابع والستون بعد المئتين]: [مذهب الأخفش في (لات)]

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بقاءِ

فجرَّ (أَوانٍ) وحذف وأضمر (الحين) وأضاف الى (أَوانٍ) لأنَّ (لَآتٍ) لا تكون الا مع (الحين).

وفي «التذييل والتكميل» قال أبو حيان: وذهب الأخفش في قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] إلى أنها لا تعمل عمل ليس بل جعل (حِينٍ) اسم (لَآتٍ) وهي للنفي العام نحو، لا غلام سفر، والخبر محذوف تقديره. ولات حين مناص لهم. وجوَّز أيضًا فيه وجهًا آخران وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ولات الحين حين مناص ووجهًا آخر وهو أن يكون مفعولًا بفعل محذوف؛ أي: ولات أرى حين مناص. وهذا كله محتمل.

ونقل ابن عصفور أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئًا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتدأ مضمر. وإن كان منصوبًا فنصبه =

الاسمُ بعدَها منصوبًا فناصِبُه فِعْلٌ مضمَرٌ، والتقديرُ: (لاتَ[١] أَرَى حِينَ مَنَاصٍ)، وإنْ وُجِدَ مرفوعًا فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: لاتَ[٢] حينُ مناصٍ [لهم؛ أي: ولات[٣] حين مناصٍ][٤] كائنٌ لهم. [والله ﷻ أَعْلَمُ بالصواب][٥][٦].

= بإضمار فعل. انتهى.

[رد أبي حيان لما ذهب إليه الأخفش]

قال أبو حيان (٤/ ٢٩٤): «وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء لأن (لات) لا يحفظ في الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول: إن الحين إذا كان منصوبًا كان في موضع خبر مبتدأ محذوف، إذ الأولى عندي أن لات لا تعمل شيئًا، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ونحن نقول في قراءة ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ انتصب خبرًا: لا يخلو هذا الاسم المُدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمرًا، أو يكون محذوفًا لا جائز أن يكون مضمرًا في (لات) لأن الحروف لا يضمر فيها، ولا جائز محذوفًا لأنها عندهم أجريت مجرى (ليس) في العمل و(ليس) هي الأصل، واسم (ليس) لا يجوز حذفه، فكذلك اسم (لات) لا يجوز حذفه إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و(لات) على زعم من أعملها مقصورة في إعمالها على الحين، بخلاف (ليس) فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم. (ليس) لأنها مشبهة في عملها بالفعل المتعدى إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أن الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعها مشبه بالفاعل، ومنصوبها مشبه بالمفعول، فكما أن الفاعل لا يحذف وحده، فكذلك اسمها لا يحذف. وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئًا هو مروي عن الأخفش».

(١) في (ص)، (ع): «ولات»، وفي (ح): «لا».

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولات».

(٣) في (ك): «ولا».

(٤) من (س)، (ص)، (ح).

(٥) من (ح).

(٦) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٢): «ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا مثبتين معًا؛ بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب»، وبنحوه في «منهج السالك» (١/ ٢٢٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أفعالُ المُقَارَبَةِ(١)

. . . .

---

(١) لم يقل المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (كاد وأخواتها) على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أُمِّية (كان) لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها، والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب؛ لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره. ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم. [علة التسمية بأفعال المقاربة]

وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واوًا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا: أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

ومعنى قولهم: (أفعال المقاربة)؛ أي: تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر. والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المَعنى في الخبر. ألا ترى أنّ (كانَ) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر؟ [معنى «أفعال المقاربة»]

فمن ذلك (عَسى)، وهو فعل غير متصرّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجّي. قال سيبويه: (معناه: الطمَع والإشفاق) [«الكتاب» (٤/ ٢٣٣)، قال: وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ]؛ أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقٌ أن لا يكون.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٠).

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٢٥٧): «اعلم أن الأفعال المذكورة في هذا الباب هي في التحقيق من أخوات كان وذلك لأنها تأتي لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند، وإنما خالفت كان في أن خبرها يكون شيئًا خاصًا لا يخبر عنها بغيره وتسمى أفعال المقاربة مع أن منها ما هو للرجاء =

[عملها [ص] وشروطها] [١٦٤] كـ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ(١)

[ش] هذا هو **القِسمُ الثاني** من الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ(٢)، وهو (كادَ) وأَخَوَاتُها، وذَكَرَ المصنِّفُ منها(٣) أحدَ عشرَ فِعلًا، ولا خِلافَ في أنها أفعالٌ(٤)، إلا عَسَى؛ فنَقَلَ الزاهِدُ عن ثَعْلَبٍ أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضًا إلى ابنِ(٥) السَّرَّاجِ(٦)(٧)، ....

= ومنها ما هو للشروع، فقيل: هذا من إطلاق اسم البعض وإرادة الكل وهو مجاز مستعمل وكلام ابن الحاجب يقتضي أنها كلها للمقاربة فإنه قال: هي للمقاربة إما من رجاء أو حصول أو أخذ فيه؛ [«الكافية» (ص٤٨)، قال: أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر، رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه].

ولا يبعد ما قاله عن الصواب، فإن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء، وقد تكون على سبيل الحصول وقد تكون على سبيل أن المخبر قد قارب الشروع في ذلك الأمر المخبر به».

(١) [ربيعة تقف على المنصوب بالتنوين بالسكون] (م): «خَبَرْ» حالٌ من فَاعِلِ نَدَر، وقد وَقَفَ عليه بالسُّكُونِ عَلَى لغةِ ربيعةَ التي تَقِفُ عَلَى المنصوبِ المنوَّنِ بالسُّكُونِ، كَمَا يَقِفُ سائرُ العربِ عَلَى المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنَيْنِ (م).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (س)، (ك): «فيها».

(٤) انظر: «منهج السالك» (١/٢٤٣).

(٥) ليس في (ح).

(٦) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/٣٢٧).

(٧) (م) نَصَّ ابنُ هِشَامٍ فِي أكثرِ كُتُبِه عَلَى أَنَّ القولَ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ هو قولُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم عَلَى ذَلِكَ ابنُ السَّرَّاجِ، ونَصَّ فِي «المُغْنِي» و«شَرْحِ الشُّذُورِ» عَلَى أَنَّ ثَعْلَبًا يَرَى هذا، وثَعْلَبٌ أَحَدُ شُيُوخِ الكُوفِيِّينَ، ومُلَخَّصُ مَذْهَبِهِم أنهم قالُوا: عَسَى حرفُ تَرَجٍّ. واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بأنها دَلَّتْ عَلَى معنى لَعَلَّ، وبأنها لا تَتَصَرَّفُ كَمَا أَنَّ لَعَلَّ كذلك لا تَتَصَرَّفُ، ولَمَّا كانَتْ لَعَلَّ حرفًا بالإجماعِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ عسَى حرفًا مثلَها؛ لقوَّةِ التشابُهِ بينَهما.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ (انْظُرْ ص ٣٤٥ الآتِيَة):

الضربُ الأَوَّلُ: يَنْصِبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبرَ، مثلُ إنَّ وأَخَوَاتِها، وهذه حرفُ تَرَجٍّ، ومِن شواهِدِهَا قولُ صَخْرِ بنِ العَوْدِ الحَضْرَمِيِّ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضربُ الثاني: يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ ـ وَهوَ الَّذِي نَتَحَدَّثُ عنه فِي هَذَا =

والصحيحُ أنها فعلٌ(١)؛ ....

= الباب، وَهوَ من أفعالِ المقارَبَةِ ـ وهذا فعلٌ مَاضٍ؛ بدليلِ قَبُولِه علامةَ الأفعالِ الماضِيَةِ؛ كتاءِ الفَاعِلِ فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [محمد: ٢٢].

وأمَّا جُمُودُهَا ودَلالَتُها عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، فلا يُخْرِجَانِها عن الفعليَّةِ، وكم مِن فعلٍ يَدُلُّ عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، وَهوَ معَ ذَلِكَ جامدٌ، ولم يُخْرِجْه ذلك عن فِعْلِيَّتِه، أَلَيْسَتْ حَاشَا وعَدَا وخَلَا دَالَّةً عَلَى الاستثناءِ وَهِيَ جامدةٌ، وقد جاءَتْ حروفٌ بألفاظِها ومعانيها، فلم يَكُنْ ذلك مُوجِبًا لحَرْفِيَّتِها؟

وهذا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ـ من أنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ، وأنها فِي ضرب مِنْهُمَا فِعْلٌ، وفي الضربِ الآخَرِ حرفٌ ـ هو مَذْهَبُ شيخِ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، (وانْظُرْ كِتَابَنَا عَلَى «شرحِ الأَشْمُونِيِّ» (١/ ٤٦٣) وَمَا بعدَها فِي الكلامِ عَلَى الشاهدِ رَقْمِ (٢٥٢)).

ومن هَذَا كُلِّهِ يَتَّضِحُ لكَ: أنَّ فِي (عَسَى) ثلاثةَ أقوالٍ للنحاةِ:

الأَوَّلُ: أنها فِعْلٌ فِي كلِّ حالٍ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو ضميرُ النصبِ أم لم يَتَّصِلْ بها واحدٌ منهما، وَهوَ قولُ نُحَاةِ البَصْرَةِ، ورَجَّحَهُ المتأَخِّرُونَ.

والثاني: أنها حرفٌ فِي جميعِ الأحوالِ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو النَّصْبِ أم لم يَتَّصِلْ بها أَحَدُهما، وَهوَ قَوْلُ جَمْهَرَةِ الكُوفِيِّينَ، ومِنْهُم ثَعْلَبٌ، وابنُ السَّرَّاجِ.

والثالِثُ: أنها حَرْفٌ إذا اتَّصَلَ بها ضميرُ نَصْبٍ كَمَا فِي البيتِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ، وفِعْلٌ فيما عَدَا ذلك، وَهوَ قولُ سِيبَوَيْهِ شيخِ النُّحاةِ، ولا تَتَّسِعُ هذه العُجالةُ السريعةُ إِلَى الاحتجاجِ لكلِّ رأيٍ، وإلى تخريجِ الشواهدِ عَلَى كلِّ مذهَبٍ (م).

(١) [أدلة فعلية كان وأخواتها] قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٣٢٧): «والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيد أن يقوم، وعست هند أن تقوم، كما تقول: قام زيد، وقامت هند».

ولمّا كانت فعلًا، افتقرت إلى فاعلٍ ضرورةَ انعقاد الكلام. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها (قارَبَ).

والضرب الثاني: أن تكون بمنزلةِ (كان) التامّة، فتكتفي بمرفوع، ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى (قَرُبَ). =

بدليلِ اتصالِ تاءِ الفاعلِ [وأخواتِها بها][(١)]، نحوُ: (عَسَيْتُ [وعَسَيْتَ وعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ وعَسَيْتُنَّ][(٢)]).

وهذه الأفعالُ تُسَمَّى أفعالَ المقارَبَةِ، وليسَتْ كلُّها للمقاربةِ؛ بل هي على ثلاثةِ أقسامٍ:

[أفعال المقاربة] **أحدُها**: [ما دَلَّ على المقارَبَةِ[(٣)]][(٤)]، وهي[(٥)]: كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

[أفعال الرجاء] **والثاني**: ما دَلَّ على الرجاءِ[(٦)]، ....

= فالأوّل نحو قولك: (عسى زيدٌ أن يقوم)، ولا يكون الخبر إلّا فعلًا مستقبلًا مشفوعًا بـ(أن) الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فـ(زيدٌ) اسمُ (عسى)، وموضعُ (أنْ) مع الفعل نصبٌ؛ لأنه خبرٌ. والذي يدلّ على ذلك قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا)، والمراد: أن يَبْأسَ.

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقارٍ إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنَى (قَرُبَ)، إلا أن مرفوعها لا يكون إلّا (أن) والفعل، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فـ(أنْ تكرهوا) بموضعِ رفع بأنّه فاعلٌ، ووقعت الكفايةُ به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٢).

(١) في (ح): «بها وأخواتها».

(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «وعسيتم وعسين»، ومثلها في (ع) إلا الكلمة الأخيرة فكتبها: «وعسيتن»، وذكر في حاشيتها أنها في نسخة: «وعسين».

(٣) أي: أي قرب معناه من مسمى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه؛ بل قد يستحيل عادة كما في: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (س)، (ك): «وهو».

(٦) أي: الطمع في الخبر محبوبًا، والإشفاق؛ أي: الخوف منه مكروهًا، ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس.

قال ابن هشام في «المغني»: «ومعناه التّرجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]». =

وهي[(١)]: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

[أفعال الشروع] **والثالثُ**: ما دَلَّ على الإنشاءِ[(٢)]، وهي[(٣)]: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ[(٤)].

فتَسْمِيَتُها أفعالَ المقاربَةِ من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ البعضِ.

وكلُّها تَدْخُلُ على المبتدأِ والخبرِ[(٥)]، فتَرْفَعُ المبتدأَ اسمًا لها، [ويكونُ خَبَرُه][(٦)] خبرًا لها في موضِعِ نصبٍ[(٧)]، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(ككانَ كادَ وعَسَى)**، لكنَّ الخبرَ في هذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا،

= قال الدماميني في حاشيته على «المغني» (٢/ ٥٠): «فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن تترجوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر، وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر، والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو الخير، فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى، دل على أنك ترجو قرب شفائه.

ونازع الرضي في ذلك فجعل عسى: «للطمع في حصول مضمونه مطلقًا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقًا».

وقال الشمني: «الأولى لإشفاق المخاطبين نظرًا إلى ما عندهم من الكراهة، والثانية: لترجيهم نظرًا إلى ما عندهم من المحبة».

انظر: «يس على التصريح» (١/ ٢٠٣)، و«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(١) في (س): «وهو».

(٢) [معنى الشروع] وهو الشروع؛ أي: التلبس بأول أجزاء الفعل، وهذا القسم كثير في كلامهم، وقد أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا.

انظر: «التتمة القيمة» (٢/ ٦٣٨).

(٣) في (س)، (ك): «وهو».

(٤) ولكلٍّ واحدٍ منها حكمٌ يختصُّ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٦١).

(٥) في (ك): «وعلى الخبر».

(٦) في (ص)، (ح): «وخبره».

(٧) إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم إلى مضمونها. «شرح التصريح» (١/ ٢٧٧).

نحوُ: (كادَ زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ أنْ يقومَ)، ونَدَرَ مجيئُه اسمًا بعدَ (عَسَى وكادَ)[١]؛ كقولِهِ[٢]:

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا[٣]

وقولِه[٤]:

٨٥ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا وكم مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[٥]

---

(١) وذكر الناظم في شرح «التسهيل» (١/٣٩٣): أن الخبر وقع في هذا الباب غير مضارع تنبيهًا على أصل متروك، قال ﵀: «من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر عسى مفردًا منصوبًا قول العرب: عسى الغُوَيْر أبْؤُسا. . .» ثم ذكر هذين البيتين.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٦٧٨): «قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، وكذا قال أبو عبد الواحد الطواح في كتابه بغية الآمل ومنية السائل. قلت: لو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتًا مجهولة القائلين».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَسَيْتُ صَائِمَا**) حَيْثُ أَجْرَى (عَسَى) مُجرَى (كانَ) فرَفَعَ بها الاسمَ ونَصَبَ الخبرَ، وجاءَ بخَبَرِها اسمًا مُفْرَدًا، والأصلُ أنْ يَكُونَ خَبَرُها جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضارِعٌ، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُهم فِي المَثَلِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا).

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنَّ (عَسَى) هنا فعلٌ تامٌّ يَكْتَفِي بفاعلٍ، وَهوَ هنا المتكلِّمُ، بدليلِ وقوعِ جملتِها خَبَرًا لإنَّ الناصبةِ للاسمِ الرافعةِ للخبرِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ معنَى عَسَى للتَّرَجِّي، والترجِّي إنشاءٌ، وأَيْضًا فإنَّ الأفعالَ الناقصةَ جُمْلَتُها إنشائيَّةٌ، والجُمْلَةُ الإنشائيَّةُ لا تَقَعُ خَبَرًا لإنَّ عندَ الجمهورِ الذين يُجَوِّزُونَ وقوعَ الإنشائيَّةِ خَبَرًا للمبتدأِ غيرِ المنسوخِ، وإذا كَانَ ذلك كذلك فلا بُدَّ أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خبريَّةً، فلا تكونُ (عَسَى) ناقصةً، وأما قَوْلُهُ: (**صائمًا**) عَلَى هَذَا فهو خبرٌ (لِكَانَ) محذوفةٍ مَعَ اسْمِها، وتقديرُ الكلامِ: إني رَجَوْتُ أنْ أكونَ صائمًا (م).

(٤) هو تأبط شرًّا في «ديوانه» (ص٣٤).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وما كِدْتُ آيِبًا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (كادَ) عَمَلَ (كانَ)، فرَفَعَ =

وهذا [هو مرادُ المصنِّفِ بقولِهِ][(١)]: (لَكِنْ نَدَرْ...) إلى آخِرِهِ[(٢)]، لكنْ في قَوْلِهِ: (غيرُ مضارعٍ) إيهامٌ؛ فإنَّه يَدْخُلُ تحتَه الاسمُ والظرفُ والجارُّ والمجرورُ والجملةُ الاسميَّةُ والجملةُ الفعليَّةُ بغيرِ المضارعِ، ولم يَنْدُرْ مجيءُ هذه كلِّها خبرًا عن (عَسَى وكادَ)؛ بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسمًا[(٣)]، وأما هذه فلم يُسْمَعْ[(٤)] مجيئُها خبرًا عن هذيْنِ[(٥)]. [والله

= الاسمَ ونصَبَ الخبرَ، ولكنَّه أَتَى بخَبَرِها اسْمًا مفردًا، والقياسُ فِي هَذَا البابِ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ؛ ولهذا أَنْكَرَ بَعْضُ النُّحاةِ هذه الروايةَ، وزَعَمَ أنَّ الروايةَ الصحيحةَ هي: (وَمَا كُنْتُ آيِبًا) (م).

(١) في (ص): «المراد بقول المصنف». (٢) في (ص): «إلى آخر البيت».

(٣) (م) يُمْكِنُ أنْ يُجابَ عن هَذَا الاعتراضِ بأنَّ فِي كلامِ الناظمِ حذفَ الواوِ وَمَا عَطَفَتْه، وأصلُ الكلامِ: (لكِنْ نَدَرَ غيرُ مضارعٍ لهذين وأَخَواتِهِما خَبَرٌ)، وقد نَدَرَ مجيءُ خَبَرِ جَعَلَ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مَاضٍ فِي قولِ ابنِ عَبَّاسٍ: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، عَلَى أنَّ صِدْقَ قولِهِ: (غيرُ مضارعٍ) يكفي فيه صورةٌ واحدةٌ، وَهِيَ الاسمُ المفردُ (م).

كذا وجهه رحمه الله تعالى، وقد جاء الماضي خبرًا لعسى نفسها في حديث ابن ماجه (٢٠٠٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»**، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَمَا أَلْوَانُهَا؟»**، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: **«هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»** قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: **«فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟»** قَالَ: عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: **«وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ»**. الألباني: صحيح.

(٤) في (ك): «يندر».

(٥) وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور: [شروط الفعل المشتمل عليه الجملة]

أحدها: أن يكون رافعًا لضمير الاسم الذي لهذه لأفعال، نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١]، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل. أو شرع فيه لا غيره. فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع. ليتحقق ذلك.

الثاني: أن يكون الفعل مضارعًا؛ ليدل على الحال أو الاستقبال، وشذ في جعل قول ابن عباس ﷺ: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، فـ(أرسل) خبر (جعل) وهو فعل ماض. قال الموضح في =

تعالى أعلم][(١)].

[حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد عسى وكاد] [ص] [١٦٥] وكونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عَسَى) نَزْرٌ، و(كادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

[ش] أي: اقترانُ[(٢)] خبرِ (عسَى) بـ(أنْ) كثيرٌ[(٣)]، وتجريدُه من (أنْ)

= شرح الشواهد: وهذا لم أر من يحسن تقريره. ووجهه أن (إذا) منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة (أرسل)، فافهمه. اهـ.

وفيه رد على ابن مالك، حيث قال في التسهيل: أو فعلية مصدرة بـ(إذا). قال الموضح في الحواشي: الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض، فإن هذا هو محط الشذوذ. وأما نفس (إذا) فلا وجه لكونها مرجعًا للشذوذ.

الثالث: أن يكون المضارع مقرونًا بـ(أن) المصدرية وجوبًا، إن كان الفعل الدال على الترجي؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال، نحو: (حرى زيد أن يأتي)، و(اخلولقت السماء أن تمطر).

«التصريح مع التوضيح» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

(١) من (ع)، (ح). (٢) في (ص): «إنّ اقتران».

(٣) (م) أنتَ إذا قُلْتَ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) فزيدٌ: اسمُ عَسَى، وَإِنْ والفِعْلُ فِي تأويلِ مَصْدَرٍ خبرُه، ويَلْزَمُ عَلَى ذلك الإخبارُ باسمِ المعنى ـ وَهوَ المصدَرُ ـ عن اسمِ الذاتِ، وَهوَ زيدٌ، وَهوَ غيرُ الأصلِ والغالبِ فِي كلامِ العربِ.

وللعلماءِ فِي الجوابِ عن ذَلِكَ أربعةُ وُجُوهٍ:

أَوَّلُها: أنَّ الكلامَ حينَئذٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، إما قَبْلَ الاسمِ، وكأنك قُلْتَ: عَسَى أمرُ زيدٍ القيامَ، وإما قبلَ الخَبَرِ، وكأنك قلتَ: عسى زيدٌ صَاحِبَ القيام، فعلى الأوَّل تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسْمِ مَعْنًى عن اسمِ معنًى، وَعَلَى الثاني تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسمٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ عن اسمِ ذاتٍ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ التي وَقَعَ منها الحَدَثُ أو قامَ بها.

وثانيها: أنَّ هَذَا المصدرَ فِي تأويلِ الصفةِ، وكأنك قد قلتَ: عَسَى زيدٌ قَائِمًا.

وثالِثُها: أنَّ الكلامَ عَلَى ظاهِرِهِ، والمقصودُ المبالغةُ فِي زيدٍ حتى كَأَنَّهُ هو نَفْسُ القيامِ.

وهذه الوجوهُ الثلاثةُ جاريَةٌ فِي كلِّ مصدرٍ ـ صَرِيحٍ أو مُؤَوَّلٍ ـ يُخبَرُ بِهِ عن اسمِ الذاتِ، أو يَقَعُ نعتًا لاسمِ ذاتٍ، أو يَجِيءُ حالًا من اسمِ الذاتِ.

ورابِعُها: أنَّ (أنْ) لَيسَتْ مصدريَّةً فِي هَذَا الموضِعِ؛ بل هِيَ زائدةٌ، فكأنك قلتَ: =

قليلٌ(١)، وهذا(٢) مذهَبُ سِيبَوَيْهِ(٣)، ومَذْهَبُ جمهورِ البَصريِّينَ أنه لا يَتَجَرَّدُ خبرُها مِن (أنْ) إلَّا في الشعرِ(٤)، ولم يَرِدْ في القرآنِ

= عسى زيدٌ يقومُ، وهذا وجهٌ ضعيفٌ؛ لأنَّها لو كانَتْ زائدةً لم تَعْمَلِ النصبَ، ولَسَقَطَتْ من الكلامِ فِي السَّعَةِ أحيانًا، وَهِيَ لا تَسْقُطُ إلا نادرًا لضرورةِ الشعرِ (م).

(١) ووجه غَلَبةِ استعمال (أَنْ) هٰهنا وقِلّةِ عدمها أن الأفعال كما مرّ على ثلاثة أقسام: منها ما تلبّس به بالفعل. وهذا لا يليقُ به (أَنْ)؛ لأنها تخلّص للاستقبال، والفِعْلُ حال، فَهُما متنافيان. وذلك (جَعَل) وأخواته.
ومنها: ما قَرُب من التلبُّسِ بالفعل ولم يُفْعَلْ، لكنه على تَهْيِئَةِ أَنْ يُفْعَل. وهذا القربِ معناه من الوقوع حُكِم له بحكمه، فلم تَلْحقه (أَنْ)؛ لأنهم قصدوا التقريب من الحال، و(أَنْ) تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها؛ إهمالًا للقصد، ونظرًا لحقيقة الأمر من عدم الوقوع بعدُ. وهذا (كاد) وما جرى مجراه.
ومنها: ما لم يقع ولا يجري مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذى يستحقّ (أَنْ)؛ لأن الفعلَ مستقبل تحقيقًا، فدخلت هناك لتخلّصَ الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه - في القليل - اعتبار (كاد) - فلم يلحقوا (أَنْ)؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ما قَرُبُ وقوعه. وذلك (عسى) وأمثاله.
قال الشاطبي: هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧٠).

(٢) في (ك): «هذا».
(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٨).

(٤) انظر: «ضرائر الشعر» (ص٦١)، و«شرح الجمل» (٢/ ١٧٦)، وقال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٥٠): «أما في (عسى) فاستعماله بغير (أن) لا يختص بالشعر بل هو مستعمل في الكلام خلافًا لمن خص ذلك بالشعر».
قلنا: ومما جاء منه في الكلام بغير أنْ حديث كذا قال رحمه الله تعالى وقد جاء الماضي خبرًا لعسى نفسها في حديث ابن ماجه (٢٠٠٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟**»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَمَا أَلْوَانُهَا؟**» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «**هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟**» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «**فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟**» قَالَ: عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا قَالَ: «**وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ**». الألباني: صحيح. =

العظيم[١] إلَّا مُقْتَرِنًا[٢] بـ(أنْ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقالَ ﷻ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وُرُودِهِ بدونِ (أنْ) قولُهُ[٣]:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ[٤] فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٥]

وقولُه[٦]:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[٧]

= وقال في «الارتشاف» (٢/ ١٢٠): «فجمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة؛ قاله الفارسي، وأجاز حذفها في «التذكرة» في الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه».

(١) من (ك)، (ع). (٢) في (ص): «مقرونًا».

(٣) هو: هدبة بن خشرم في «ديوانه» (ص٧٦).

(٤) ضبطها بضم التاء على أنها للمتكلم في (س)، وضبطها بالفتح في (ص).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يَكُونُ وَرَاءَهُ**...) إلخ، حَيْثُ وَقَعَ خَبَرُ (عسى) فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من (أنِ) المصدريَّةِ، وَذَلِكَ قليلٌ، ومثلُه الشاهدُ الَّذِي بعدَه (ش ٨٧) وقولُ الآخَرِ:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(**المنهَمِرُ**): أرادَ بِهِ الكثيرَ، و(**الجَوْنُ**): الأسودُ، و(**الرَّبابُ**): السَّحابُ، والسحابُ الأسودُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حافلٌ بالمطرِ، ومثلُ هذه الأبياتِ قولُ الآخَرِ:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ولَكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ (م)

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٨٠): «لم أقف على اسم قائله».
وفي حاشية «شرح شذور الذهب» (ص٣٥١): «هو محمد بن إسماعيل».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يأتي بِهِ اللهُ**)؛ حَيْثُ جاءَ خَبَرُ (عَسَى) فِعْلًا مضارعًا مجرَّدًا من أنِ المصدريَّةِ، وهذا قليلٌ، ومِثْلُه ـ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ معَ الشاهِدِ ٨٦ ـ قولُ الفَرَزْدَقِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وفي بيتِ الفرزدقِ هَذَا شاهدٌ آخَرُ، وحاصلُه: أَنَّهُ يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الَّذِي يَقَعُ خَبَرًا لعسَى خاصَّةً أنْ يَرْفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى اسمِ عَسَى. =

[كاد، عكس عسى في اقتران خبرها بأن]

وأمَّا (كادَ) فذَكَرَ المصنِّفُ أنها عكسُ (عَسَى)(١)، فيكونُ الكثيرُ في خَبَرِها أنْ يَتَجَرَّدَ مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقْتِرانُه بها(٢)، وهذا بخلافِ ما نَصَّ عليه الأندلسيُّونَ(٣) من أنَّ اقترانَ خبرِها بـ(أنْ) مخصوصٌ بالشعرِ(٤)؛ فمِن تَجريدِه(٥) مِن (أنْ) قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة: ٧١]، وقالَ(٦) تعالى(٧): ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ(٨) قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧](٩)، ومن اقترانِه بأنْ قولُه ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ

= فأمَّا غيرُ (عَسَى) من أفعالِ هَذَا البابِ فلا يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارِعِ الواقعِ خَبَرًا لها إِلَّا أنْ يَكُونَ رافعًا لضميرٍ مستترٍ يعُودُ عَلَى الاسم، وأما قولُ ذِي الرُّمَّةِ:

وأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهِرُه أنَّ المضارعَ الواقِعَ خَبَرًا لكادَ، وَهوَ (تُكَلِّمُنِي)، رَفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرِ الاسمِ، وَهوَ (أَحْجَارُهُ)، فهذا ونحوُه شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ.
أمَّا بيتُ الشاهِدِ رَقْمُ (٨٧) فقد رَفَعَ المضارِعُ فيه اسمًا أجنبيًّا من اسم عَسَى، فلا هو ضميرُ الاسمِ، ولا هو اسمٌ ظاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى الاسمِ، وَذَلِكَ شاذٌّ أيْضًا (م).

(١) أي: أن الحكم المقرَّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذى في عسى أنّ لحاق أنْ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعُكِس هذا، وهو أنّ عدم لحاق أنْ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧١).

[كاد وكرب يدلان على شدة مقاربة الفعل]

(٢) لأنهما أي: ـ كاد وكرب ـ يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ(أن) غالبًا، ويقل اقترانه بـ(أن) نظرًا إلى أصلهما.
«التصريح» (١/ ٢٠٧).

(٣) في (ك): «أهل الأندلس».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٤٩): «دخول (أن) على المضارع خبر (كاد) بابه الشعر وهو مختص به، هكذا يقول أصحابُنا».

(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجرده».

(٦) في (ص): «وقوله». (٧) من (ك)، (ص).

(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «تزيغ». ونقطها بالوجهين في (ح).

(٩) (م) ومثلُ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ قولُ أحدِ أصحابِ مُصْعَبِ بنِ الزُّبَيْرِ، يَرْثِيهِ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ (١٤٩) الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ: =

الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»(١).

= **لَـمَّـا رَأَى طَـالِـبُـوهُ مُـصْـعَـبًـا ذُعِـرُوا وكادَ ـ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ ـ يَنْتَصِرُ**

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كادَ يَنْتَصِرُ**)؛ فإنَّ الفعلَ المضارعَ الواقِعَ خَبَرًا لكادَ لم يَقْتَرِنْ بأنْ (م).

(١) أخرجه البخاري (٤١١٢)، ومسلمٌ (٢٠٩)، هو كثير، ومما جاء منه:

قول النَّبِيِّ ﷺ في البخاري (١٣٨٦): «**فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا**»، وفي سنن ابن ماجه (١٢٤٠): «**إِنْ كِدْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ**».

وقول عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ في البخاري (٢٤١٩): «وَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ»، وعند أحمد (١٧٥): «فَلَمَّا كِدْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ».

وقول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ في البخاري (١٠١٥): «فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا»، وعند أحمد (١٣٠٢٨): «وَكِدْنَا أَنْ نُفْتَتَنَ فِي صَلَاتِنَا».

وقول جَابِرٍ ﷺ في البخاري (٤١٠١): «وَالبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ».

وقول أَبِي بَكْرَةَ ﷺ في البخاري (٤٤٢٥): «بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ».

وقول عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ عند أحمد (٢٣٩٨٤): «حَتَّى إِذَا كِدْنَا أَنْ نَخْرُجَ نَادَى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا».

وقول عَائِشَةَ ﷺ في البخاري (٤٤٢٥): «حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الأَوْسِ وَالخَزْرَجِ شَرٌّ فِي المَسْجِدِ».

وقول سَوْدَةَ ﷺ في البخاري (٤٤٢٥): «لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِرَهُ بِالَّذِي قُلْتِ لِي وَإِنَّهُ لَعَلَى البَابِ».

ومع هذا يقول البغدادي في «الخزانة» (٩/٣٤٨ ـ ٣٤٩): «وَالصَّحِيح أَن دُخُولهَا فِي خبر كَاد ضَرُورَة إلا أَنَّهَا لَيست مَعَ ذَلِك بزائدة لعملها النصب والزائدة لَا تعْمل بل هِيَ مَعَ الْفِعْل الَّذِي نصبته بِتَأْوِيل مصدر وَذَلِكَ الْمصدر فِي مَوضِع خبر كَاد على حد قَوْلهم: زيد إقبال وإدبار».

لذا قال الناظم في «شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» (ص١٦٠): «وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني: وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بـ(أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ(أن)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أن)».

[وقولُه[١]:

٨٨ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ[٢] عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ[٣]][٤]

[حكم اقتران الخبر بأن مع حرى واخلولق وأوشك]

[ص][١٦٦] و(كَعَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

[١٦٧] وَأَلْزَمُوا[٥] (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) ....

---

(١) هو: أبو زبيد الطائي كما في «الاقتضاب» (ص٦١٤)، ونسبه الدسوقي في «حاشيته على المغني» (٢/ ٢٨٧)، و«الأمير» (٢/ ١٨٣) لمحمد بن مناذر.

(٢) في (ع): «تغيظ». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْ تَفِيضَ)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (كادَ) فِعلًا مضارعًا مُقترنًا بأَنْ، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ أَنْ يَتَجَرَّدَ منها، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الشاعرِ:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنُوا السيوفَ عنِ السَّلِّ

وقولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَامَّحَى قدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنهُ قولُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه: «كادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ» [البخاري (٤٨٥٤)].

ومعَ وُرُودِ المضارِعِ الواقِعِ خَبَرًا لكاد مقترنًا بأنْ ـ فِي الشعرِ والنثرِ ـ نَرَى أَنَّ قولَ الأَنْدَلُسِيِّينَ: إنَّ اقترانَه بأَنْ معَ كادَ ضرورةٌ لا يَجُوزُ ارتكابُها إلا فِي الشعرِ. غيرُ سديدٍ، والصوابُ مَا ذَكَرَه الناظِمُ ـ مِن أَنَّ تَجَرُّدَ خبرِ كادَ من أنِ المصدريَّةِ كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، واقترانَه بأَنْ قَلِيلٌ، لكنه ليسَ شاذًّا ـ وَهوَ فِي هَذَا تابعٌ لِسِيبَوَيْهِ (م).

كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، والحق أنه ليسَ شاذًّا ولا قليلًا؛ لما أريناك من الشواهد في حاشيتنا على الحديث الذي أورده المصنف آنفًا.

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وكتب في حاشية (ع) أن بعدها في نسخة: «ومثله: (قد برت أو كدت أن تبورا... لما رأيت بيهسًا مثبورًا)».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧٦): «الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلولق على حذف المضاف، أراد: خَبر اخلولق. يريد أن العرب أتوا بأَنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنيٌّ على أنّ اخلولق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعًا. لكن تُرِك ذكر ذلك للعلم به من جهة سياق الكلام، وما ذُكِر في حَرى، وكونُه قرن هذا الفعل بما هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى ـ ومثال ذلك اخلولق زيدٌ أن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تُمْطِرَ. ولا يجوز أن تقول: اخلولقت السماء تُمطِرُ، ولا اخلولقت السماءُ =

[١٦٧] .... وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ)[(١)] نَزَرَا[(٢)]

[ش] يعني: أنَّ (حَرَى) مثلُ (عَسَى) في الدَّلالةِ على رجاءِ الفعلِ، لكِنْ يَجِبُ اقترانُ خَبَرِها بـ(أنْ)، نحوُ[(٣)]: (حَرَى زيدٌ أنْ يقومَ)، ولم يُجَرَّدْ[(٤)] خَبَرُها من (أنْ) لا في الشعرِ ولا في غيرِه، وكذلك اخْلَوْلَقَ تَلْزَمُ[(٥)] (أنْ) خَبَرَها[(٦)]، نحوُ: اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمْطِرَ، وهو مِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ[(٧)]، وأمَّا (أَوْشَكَ) فالكثيرُ[(٨)] اقترانُ خبرِها بـ(أنْ)، ويَقِلُّ حَذْفُها مِنه؛ فمِن [اقترانِه بها][(٩)] قولُه[(١٠)]:

= ماطرةً. ولا ما أشبه ذلك.

[رد مذهب الناظم في اخلولق] وما زعمه الناظمُ في اخلولق من كونه من هذا الباب؛ فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيرُه جعلوه خارجًا من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قارَبَ؛ لأنّك تقول: قارب زيدٌ أن يفعلَ؛ قال سيبويه: «تقول: عَسَيتَ أن تفعل. فَأَنْ هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أنْ تَفْعَلَ؛ أي: قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتَ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر؛ أي: لأن تمطر». فإذًا اخلولق على حكم تعدي الأفعال يقتضي فاعلًا ومفعولًا بحرف الجرِّ؛ لأنك تقول: اخلولقت السماءُ للمطر. فقولك: أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت: دنوت أن تَفْعَل؛ أي: من الفِعْلِ؛ فلو جاز أن يعدّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدّ منها: دنا وقَرُب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجري القول في حَرَى؛ لأنك تقول: هو حَرٍ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلولق: هو خليقٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضًا في نحو: خليق وجدير وحقيق وقمِنٌ، وشِبْه ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كلّه بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقُّ أنه لا يثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيَّن فِي عسى وأوشك».

(١) ليس في (ص).

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَلْزَمَ العربُ اخْلَوْلَقَ (أنْ) حَالَ كونِه مُشبهًا فِي ذَلِكَ حَرَى، وانتفاءُ أنْ بعدَ أَوْشَكَ قد قَلَّ (م).

(٣) في (س)، (ع): «مثل»، وفي (ك): «مثل قولك».

(٤) في (س): «يتجرد».

(٥) في (ص)، (ح): «يلزم».

(٦) في (ص): «يقترن خبرها بأن».

(٧) في «الكتاب» (٣/ ١٥٨).

(٨) في (ك): «فالكثير فيها».

(٩) في (ك)، (ح): «اقترانها به».

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٠): «هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، وقال: أنشدنا ابن الأعرابي وذكره، ولم يعزه إلى أحد». =

٨٩ ـ ولوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا(١)(٢)

ومِن تَجَرُّدِهِ(٣) مِنها(٤) قولُه(٥)(٦):

٩٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٧)

[حكم اقتران الخبر بأن مع كاد وأفعال الشروع]

[ص] [١٦٨] ومثلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا)(٨) وتَرْكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

[١٦٩] كـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)

[ش] ولم(٩) يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ [رَحِمَهُ اللَّهُ](١٠) [٦١/و] في (كَرَبَ) إلَّا تَجَرُّدَ(١١)

---

(١) في (ك)، (ص): «فيمنعوا».

(٢) (م) هَذَا البيتُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِيهِ (ص٤٣٣) عن ابنِ الأعرابيِّ، ولم يَنْسُبْهُ إِلَى أحدٍ، ورَوَاهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي أماليه أَيْضًا (١٢٦).

[ورود أوشك بصيغة الماضي]

الشاهدُ فيه: يَسْتَشْهِدُ النُّحاةُ بهذا البيتِ ونحوِه عَلَى أمرَيْنِ:

الأوَّلُ: فِي قولِهِ: **(لأَوْشَكُوا)**؛ حَيْثُ وَرَدَ (أَوْشَكَ) بصيغةِ الماضي، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الأَصْمَعِيِّ وأبي عليٍّ اللذيْن أَنْكَرَا استعمالَ (أَوْشَكَ) وزَعَمَا أَنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ من هذه المادَّةِ إلا (يُوشِكُ) المضارعُ، وسيأتي للشارحِ ذِكْرُ هذا، والاستشهادُ له بهذا البيتِ (ص٣٣٨).

[مجيء خبر أوشك جملة فعلية]

والأمرُ الثاني: فِي قولِه: **(أَنْ يَمَلُّوا)**؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (أَوْشَكَ) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ مقترنٌ بأنْ، وَهوَ الكثيرُ.

ومن الشواهدِ عَلَى هذيْنِ الأمرَيْنِ قولُ جَرِيرٍ يَهْجُو العبَّاسَ بنَ يَزِيدَ الكِنْدِيَّ:

إذا جَهِلَ الشَّقِيُّ ولم يُقَدِّرْ ببعضِ الأمرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقولُ الكَلْحَبَةِ اليَرْبُوعِيِّ:

إذا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (م)

(٣) في (س): «تجردها»، وفي (ك): «تجريدها».

(٤) في (س)، (ك): «منه». (٥) ليس في (ح).

(٦) هو: أُمَيَّة بن أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤١٩).

(٧) (م) الشاهدُ فيه: **(يُوَافِقُها)**؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (يُوشِكُ) جملةً فعليةً فِعْلُها مُضَارِعٌ مُجَرَّدٌ مِن (أنْ)، وهذا قليلٌ (م).

(٨) بضم الراء في (س).

(٩) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «لم».

(١٠) من (س)، (ع)، (ص)، (ح).

(١١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجريد».

خَبَرِها مِن (أنْ)[١]، وزَعَمَ المصنِّفُ[٢] أنَّ الأصحَّ خلافُه[٣]، وهو أنها مِثْلُ (كادَ)، فيكونُ الكثيرُ فيها[٤] تَجْرِيدَ خَبَرِها مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقترانُه بها؛ فمِن تَجْريدِهِ قَوْلُه[٥]:

٩١ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[٦]

وسُمِعَ مِن اقترانِه بها قولُه[٧]:

٩٢ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٨]

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

(٢) في (ك): «بعضهم»، وضرب عليها، وكتب في حاشيتها كالمثبت مصححًا.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٤٠٠).

(٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٥): «قائله هو رجل من طيئ، ويقال: قائله كلحبة اليربوعي، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم اليربوعي أحد فرسان بني تميم شاعر محسن كذا قال الأخفش، وقال الرشاطي: له فيه وهمان:
أحدهما: أنَّه جعل الكلحبة لَقَبًا لهُ وهو اسم أمه.
والثاني: أنَّه قال اسمه هبيرة، وإنما هو جرير بن هبيرة، وقال بعضهم: اسمه عبد الله بن هبيرة، قلت: الصحيح أن اسمه هبيرة، والكلحبة بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الحاء المهملة والباء الموحدة».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يَذُوبُ**)؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فعلًا مضارعًا مُجَرَّدًا مِن أنْ (م).

(٧) هو: أبو زيد السلمي كما في «شرح العمدة» (ص٨١٥)، و«تخليص الشواهد» (ص٣٣٠)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٨).

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أنْ تَقَطَّعَا**)؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فِعلًا مضارعًا مُقْتَرِنًا بأنْ، وَهوَ قليلٌ، حتى إنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْكِ فيه غيرَ التجرُّدِ من (أنْ)، وفي مثلِ هَذَا البيتِ رَدٌّ عليه. [مجيء خبر كرب فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن]
ومثلُه قولُ الراجِزِ، وَهوَ رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ:
قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا
ومِن وُرُودِ خَبَرِ (كَرَبَ) مضارعًا غيرَ مُقْتَرِنٍ بأنْ ـ سِوَى الشاهدِ السابقِ (رَقْم ٩١) ـ قولُ عمرَ بنِ أبي رَبيعَةَ المَخْزُومِيِّ.
فلا تَحْرِمِي نَفْسًا عليكِ مَضِيقَةً وقد كَرَبَتْ مِن شِدَّةِ الوَجْدِ تَطْلُعُ (م)

والمشهورُ في (كَرَبَ) فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كَسْرُها أيضًا.

ومعنى قولِهِ: (**وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**[1]) [(أنَّ ما)[2] دلَّ][3] على الشروعِ [في الفعلِ][4] لا يَجُوزُ اقترانُ خَبَرِه بـ(أنْ)؛ لِمَا بينَه وبينَ (أنْ) مِن المنافاةِ؛ لأنَّ المقصودَ به الحالُ، و(أنْ) للاستقبالِ، وذلكَ نحوُ: (أَنْشَأَ السائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يَدْعُو، وجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وأَخَذَ يَنْظِمُ، وعَلِقَ يَفْعَلُ كذا). [والله ﷻ أعلم بالصواب][5]

[ما يتصرف من هذه الأفعال]

[ص] [١٧٠] **واسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا وكَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)**

[ش] أفعالُ هذا البابِ لا تَتَصَرَّفُ إلَّا (**كادَ وأَوْشَكَ**)؛ فإنَّه قدِ اسْتُعْمِلَ منهما[6] المضارعُ، نحوُ[7] قولِهِ تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ[8]﴾ [الحج: ٧٢]، وقولِ الشاعِرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[9] [في بعض غراته يوافقها][10]

وزَعَمَ الأَصْمَعِيُّ أنه لم يُسْتَعْمَلْ [(إلا يُوشِكُ)[11] بِلَفْظِ المضارِعِ][12]، ولم يُسْتَعْمَلْ (أَوْشَكَ) بلفظِ الماضي[13]، وليسَ بجيِّدٍ؛

---

(١) ليس في (ح).
(٢) رسمت في (ك): «أنما».
(٣) العبارة في (ح): «إلى أن ما كان من هذه الأفعال دالًّا».
(٤) ليس في (ك).
(٥) من (ح).
(٦) في (ح): «منها».
(٧) في (س): «مثل».
(٨) ليس في (ح).
(٩) تقدم هَذا هو الشاهِدُ برَقْم (٩٠).
(١٠) ليس في (ك)، (ع).
(١١) في (ع): «يوشك إلا».
(١٢) في (ح) تقديم وتأخير.
(١٣) انظر: «الارتشاف» (٣/ ١٢٢٣).

وذكر معه الأزهري في «التصريح» (١/ ٢٠٨) أبا عليٍّ ثم قال: «وهما محجوجان بما تقدم، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع».

ويرد عليهم ما جاء من من قول رَسُولِ اللهِ ﷺ في البخاري (٢٠٥١): «**وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ**»، ومن قوله في مسلم (٢٨٥٧): «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ**، =

بل قد حَكَى الخليلُ استعمالَ الماضِي[١]، وقد ورَدَ في الشعرِ؛ كقولِهِ[٢][٣]:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[٤]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ وقَلَّ استعمالُ الماضي[٥].

= **وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ**»، وعند أحمد (١): «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغيرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ**»، وعند أحمد أيضًا (٨٩٠١): «**أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَمَنَّى أَنَّهُ خرَّ مِنَ الثُّرَيَّا، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا**»، وعند الحاكم (٨٤٦٧): «**أَوْشَكَ بَنُو قَنْطُورَاءَ أَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ**».

ومن قول عَبْدِ اللهِ في البخاري (٣٤٧): «**لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ المَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ**»، ومن قوله في البخاري أيضًا (٢٩٦٤): «**وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَزَالَ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَى اللهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَجُلًا، فَشَفَاهُ مِنْهُ، وَأَوْشَكَ أَنْ لَا تَجِدُوهُ**».

(١) انظر: «اللباب» (١/ ١٩٢).

(٢) في (ح): «كقول الشاعر».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٠): «هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، وقال: أنشدنا ابن الأعرابي وذكره، ولم يعزه إلى أحد».

(٤) في (س)، (ك): «فيمنعوا».

(٥) قد ذكرنا آنفًا في حاشيتنا على ما نسبه الشارح العلامة للأصمعي رحمهما الله تعالى سبعة من شواهد الحديث على استعمال أوشك ماضيًا، ومن شواهد النثر سواها قول معاوية ﷺ ـ كما في جمهرة خطب العرب (٢/ ٢٤٦) ـ: أما بعد، فإني قد كبر سني، ووهن عظمي، وقرب أجلي، وأوشكت أن أُدعى فأجيب. وقول أعرابية تعذل أباها في الجود وإتلاف ماله ـ كما في جمهرة خطب العرب (٣/ ٢٨٢) ـ: «حَبْسُ المال، أنفع للعيال من بَذْلِ الوجه في السؤال، فقد قَلَّ النوال، وكثر البُخَّال، وقد أَتْلَفْتَ الطارفَ والتِّلادَ، وبقيت تطلب ما في أيدي العباد، ومن لم يحفظ ما ينفعه، أوشكَ أن يسعى فيما يضرّه».

ومن شواهد الشعر غير ما ذكره الشارح:

قول الأفوه الأودي ـ وهو في «ديوانه» (ص١٠٦) ـ:

إِذَا مَا الدَّهْرُ أَبعَدَ أَوْ تَقَضَّى ... رِجَالَ الْمَرْءِ أَوْشَكَ أَنْ يُضَامَا

وقول أسامة بنِ الحارث ـ وهو في ديوان الهذليين (٢/ ١٩٩) ـ:

إِذَا مَا اشْتَأَى شَرَفًا قَبْلَهُ ... وَوَاكَظَ أَوْشَكَ مِنْهُ اقْتِرَابَا =

وقولُ المصنِّفِ: **(وَزَادُوا مُوشِكًا)** معناه: أنه قد وَرَدَ أيضًا استعمالُ اسمِ الفاعلِ مِن (أَوْشَكَ)؛ كقولِهِ(١)(٢):

٩٣ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ   خِلافَ الأَنِيسِ(٣) وَحُوشًا يَبَابَا(٤)(٥)

وقد يُشْعِرُ تَخْصِيصُه [أَوْشَكَ بالذكرِ](٦) أنه لم يُسْتَعْمَلِ اسمُ الفاعلِ مِن (كادَ)(٧)، وليسَ كذلك؛ بل قد وَرَدَ استعمالُه في الشعرِ؛ كقولِهِ(٨):

٩٤ ـ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ(٩) وَإِنَّنِي   يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذي أنا كائِدُ(١٠)

= وقول أوس بن حجر ـ «ديوانه» (ص٥٦) ـ:

إذا الحَسَبُ الرَّفِيعُ تَوَاكَلَتْهُ   بُناةُ السّوءِ أوشكَ أنْ يضيعَا

وقول جرير ـ «ديوانه» (ص: ٥٦) ـ:

إذا جَهِلَ اللّئيمُ، وَلَمْ يُقَدِّرْ   لِبَعضِ الأمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصابَا

فالصواب والله أعلم ألا يوصف استعمال الماضي من أوشك بالقلة.

(١) في (ح): «كقول الشاعر».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٠٩): «قائله هو: أبو سهم الهذلي».

(٣) في (ك): «الأنيس بها».   (٤) في (ك): «نيابًا».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَمُوشِكَةٌ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ اسمَ الفَاعِلِ مِن أَوْشَكَ.
ومثلُه قولُ كُثَيِّرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ الشهيرِ بكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا   وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي (م)

(٦) في (ك): «بالذكر أوشك».

(٧) وكذا هو مشعر بأنهم لم يشتقوا من أوشك غير ما ذكر من الماضي والمضارع واسم الفاعل، وقد جاء استعمالهم اسم التفضيل منها أيضًا، كما في «صحيح مسلم» (٢٨٩٨): «**إِنَّهُمْ لَأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَسْرَعُهُمْ إِفَاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وَأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ**».

(٨) هو: كُثَيِّرُ عَزَّةَ فِي «ديوانه» (ص٣٢٠).

(٩) في (ك)، (ح): «الزحام». وكتب في حاشية (س): «الرحيل»؛ كأنه يقصد بيان المعنى.

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَائِدُ)** بهمزةٍ بعدَ ألفِ فاعلٍ مُنْقَلِبَةٍ عن واوٍ ـ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشاعرُ اسمَ الفَاعِلِ مِن (كادَ)، هَذَا توجيهُ كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ، وقد تَبِعَ فيه قَوْمًا من النُّحاةِ. =

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ هذا في غيرِ هذا الكتابِ[١].

وأَفْهَمَ[٢] كلامُ المصنِّفِ أنَّ غيرَ (كادَ وأَوْشَكَ) من أفعالِ هذا البابِ لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعلِ، وحَكَى غيرُه خلافَ ذلكَ؛ فحَكَى صاحِبُ (الإنصافِ)[٣][٤] استعمالَ المضارعِ واسم الفاعلِ [مِن عَسَى][٥]، قالَ[٦]: عَسَى يَعْسِي فهو عاسٍ[٧]، وحَكَى الجَوْهَرِيُّ[٨] مضارعَ[٩] (طَفِقَ)، وحَكَى الكِسَائِيُّ مضارعَ (جَعَلَ)[١٠]. [والله أعلم بالصواب][١١].

[ما اختصت به عسى واخلولق وأوشك] [ص] [١٧١] بعدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ) بأنها تُسْتَعْمَلُ[١٢] ناقصةً وتامَّةً.

= وقيلَ: إنَّ الصوابَ فِي الروايةِ: (كابِدُ) بالباءِ الموحَّدَةِ، من المُكَابَدَةِ؛ فلا شاهِدَ فيه (م).

(١) في «شرح التسهيل» (١/ ٤٠١).

(٢) في (ص): «ومقتضى».

(٣) في (س)، (ع): «الإيضاح».

(٤) انظر: «أسرار العربية» (ص١٢٦).

(٥) ليس في (ح).

(٦) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «قالوا».

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ١١٢): «وهو غريب».

(٨) في «الصحاح» (٤/ ١٥١٧).

(٩) في (س)، (ك)، (ع): «المضارع من».

(١٠) حكى: «إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه»

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٢٠٧): وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما مرَّ في: (أرسل رسولًا).

[ما له المضارع من هذه الأفعال] قال الخضري: «فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة، وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان، وزاد الموضح كارب يومه، وقد علمت ما فيه، واستعمل المصدر لثلاثة: لطفق كما مر، ولأوشك إيشاكًا، ولكاد كودًا، ومكادًا ومكادة وكيدًا. بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه».

(١١) من (ص).

(١٢) ليس في (ص).

فأمَّا الناقصةُ فقد سَبَقَ ذِكْرُها، وأمَّا التامَّةُ فهي المسندَةُ إلى (أنْ) والفعلِ، نحوُ: (عَسَى أنْ يَقُومَ[(١)]، واخْلَوْلَقَ أنْ يأتِيَ، وأَوْشَكَ أنْ يَفْعَلَ[(٢)])، فـ(أنْ) والفعلُ في موضِعِ رفعِ فاعلِ (**عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ**)، واسْتَغْنَتْ به عن المنصوبِ الذي هو خبرُها، وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعدَ (أنِ) اسمٌ[(٣)] ظاهرٌ يَصِحُّ رفعُه به[(٤)]، فإنْ وَلِيَهُ نحوُ: (عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ) فذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوْبينُ[(٥)] إلى أنه يَجِبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعًا بالفعلِ الذي بعدَ (أنْ)، فأنْ[(٦)] وما بعدَها فاعلٌ لعسَى[(٧)(٨)]، وهي تامَّةٌ، ولا[(٩)] خَبَرَ لها، وذَهَبَ المُبَرِّدُ[(١٠)] [والسِّيرَافيُّ[(١١)] والفارِسِيُّ[(١٢)]][(١٣)] إلى تجويزِ ما ذَكَرَهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ وجهٍ آخرَ[(١٤)]؛

---

(١) في (ص): «تقوم».
(٢) في (ص): «تفعل».
(٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).
(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).
(٥) انظر: «التوطئة» (ص٢٩٧).
(٦) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «وأن».
(٧) في (ك)، (ع): «بعسى».
(٨) قال ابن قاسم: «هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد».اهـ. قال البعض: «الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل».اهـ.
قال الصبان: «وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره».
«حاشية الصبان» (١/ ٢٦٦).
(٩) في (ك): «لا».
(١٠) في «المقتضب» (٣/ ٧٠) نص على أن المصدر المؤول فاعل عسى.
(١١) في «كتاب الإقناع» كما في «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٥٠).
(١٢) في «العضديات» (ص٦٦)، وفي «الإيضاح العضدي» (ص٧٧).
(١٣) في (ك): «والفارسي والسيرافي». ووضع عليهما علامة الإبدال.
(١٤) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ خوفًا من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدًا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم =

وهو أنْ يكونَ [ما بعدَ][1] الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعًا بعسَى اسمًا لها، و(أنْ) والفعلُ في موضِعِ نصبٍ بعسَى[2]، وتَقَدَّمَ على الاسمِ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعِلُه ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عَسَى)، وجازَ عودُه عليه وإنْ تأخَّرَ؛ لأنَّه مُقَدَّمٌ في النيَّةِ، وتَظْهَرُ[3] فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيَةِ والجمعِ والتأنيثِ[4]، فتقولُ على [مذهَبِ غيرِ][5] الشَّلَوْبينِ[6]: (عَسَى أنْ يَقُومَا الزيدانِ، وعَسَى أنْ يَقُومُوا الزيدونَ، وعَسَى أنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ)، فتأتي بضميرٍ في الفعلِ؛ لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعًا به؛ بل هو مرفوعٌ بـ(عَسَى)، وعلى رأيِ الشَّلَوْبينِ[7] يَجِبُ أنْ تقولَ: (عَسَى أنْ يقومَ الزيدانِ، وعَسَى أنْ يقومَ الزيدونَ، وعسَى أنْ تقومَ[8] الهنداتُ) فلا تأتي[9] في الفعلِ بضميرٍ؛ لأنَّه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ. [والله أعلم][10].

[ما تختص به عسى] [ص] [١٧٢] وجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا[11]

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى) مِن بينِ سائرِ أفعالِ هذا البابِ بأنها إذا تَقَدَّمَ عليها

= الظاهر مبتدأ مؤخرًا كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما في الأوضح.
«الصبان» (١/ ٢٦٦).

(١) في (ك): «الاسم الذي بعد».
(٢) أجاز الرضي في «شرح الكافية» (٢/ ٣٠٣) الوجهين.
(٣) في (س)، (ح): «ويظهر».
(٤) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٥١).
(٥) في (ص): «غير مذهب».
(٦) في (ك): «أبي علي».
(٧) في (ك)، (ع): «أبي علي». وزادها بعد المثبت في (س).
(٨) في (س)، (ك)، (ح): «يقوم».
(٩) في (ص): «يؤتى».
(١٠) من (ح).
(١١) أي: لفظًا، أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرًا فيجوز حينئذٍ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح في «شرح التوضيح». قال سم: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرًا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ؛ قاله الصبان (١/ ٢٦٦).

اسمٌ جازَ أنْ يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسمِ السابقِ، وهذه لغةُ تَمِيمٍ[١]، وجازَ تَجْرِيدُها عن الضميرِ، وهذه لغةُ أهلِ[٢] الحِجازِ[٣][٤]، وذلكَ نحوُ: (زَيْدٌ عَسَى أنْ يقومَ)[٥].

فعَلَى[٦] لغةِ تَمِيمٍ يكونُ في (عَسَى) ضميرٌ مستتِرٌ يعودُ على (زيدٌ)، و(أنْ يقومَ) في موضِعِ نصبٍ [بعَسَى.

وعلى لغةِ الحِجازِ لا ضميرَ في (عَسَى)، و(أنْ يقومَ[٧] في موضِعِ رفعٍ][٨] بعسَى.

وتَظْهَرُ[٩] فائدةُ[١٠] ذلك في [التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ][١١]؛ فتقولُ على لغةِ تَمِيم: (هندٌ عَسَتْ أنْ تَقُومَ، والزيدانِ عَسَيَا أنْ يَقُومَا، والزيدونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا، [والهندانِ عَسَتَا أنْ تَقُومَا][١٢]، والهِنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ).

وتقولُ على لغةِ الحِجازِ: (هندٌ عَسَى أنْ تقومَ، والزيدانِ عَسَى أنْ يَقُومَا، والزيدونَ عَسَى أنْ يَقُومُوا، [والهندانِ عسَى أنْ تَقُومَا][١٣]، [والهِنْدَاتُ عَسَى أنْ يَقُمْنَ][١٤].

---

(١) فتكون ناقصةً. (٢) من (ك).

(٣) وعليها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ الآية [الحجرات: ١١].

(٤) فتكون تامة.

(٥) انظر: «شرح الجمل» (٢/ ١٨٠)، و«المساعد» (١/ ٣٠٠)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٢٣١ ـ ١٢٣٢)، و«الهمع» (١/ ١٣١).

(٦) في (ص): «على». (٧) في (ح): «تقوم».

(٨) سقط من (ع)، انتقال نظر.

(٩) في (س)، (ع)، (ص)، (ح): «ويظهر».

(١٠) ليس في (ص)، (ح).

(١١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «التأنيث والتثنية والجمع».

(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(١٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(١٤) ليس في (ص)، (ح).

وأمَّا غيرُ عَسَى من أفعالِ هذا البابِ فيَجِبُ الإضمارُ فيه، فتقولُ: (الزيدانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (الزيدانِ جَعَلَ يَنْظِمَانِ) كما تقولُ: (الزيدانِ عَسَى أنْ يَقُوما). [والله تعالى أعلم][(١)].

[حركة السين) من عسى المسندة للضمير] [ص] [١٧٣] والفتحَ والكسرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ   نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

[ش] إذا اتَّصَلَ بـ(عَسَى) ضميرٌ[(٢)] [(موضوعٌ للرفع)[(٣)]، وهو[(٤)] لِمُتَكَلِّم، نحوُ: (عَسَيْتُ)، أو لمخاطَبٍ[(٥)]، نحوُ: (عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ[(٦)]، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ)، أو لغائباتٍ[(٧)]، نحوُ: (عَسَيْنَ) ـ جازَ كَسْرُ[(٨)] سِينِها وفَتْحُها، والفتحُ أَشْهَرُ، وقَرَأَ[(٩)] نافعٌ: (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد: ٢٢] [بكسرِ السينِ][(١٠)(١١)]، ....

(١) من (ع)، (ح). (٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح): «موضع الرفع»، وفي (س): «مرفوع للرفع» ثم ضرب على الكلمة الأخيرة، وفي (ك) مكانها: «مجموع»، وضرب عليها وكتب في الحاشية: «مرفوع».

(٤) مكانها في (ح): «ضمير». (٥) في (س)، (ك): «مخاطب».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص).

(٧) في (س): «الغائبات».

(٨) الكسر لغة أهل الحجاز. «الارتشاف» (٣/ ١٢٣٢).

(٩) في (ك)، (ص): «وقد قرأ».

(١٠) ليس في (ع)، لكنه كتبها بالحاشية مصححًا.

(١١) قال الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٦٢): «وقرأها نافع الْمَدَنِيُّ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] بِكَسرِ السِّين، ولو كانت كذلك لقال [يعني نافعًا رحمه الله تعالى]: عَسِيَ فِي موضع عَسَى، ولعلها لغة نادرة».

قال أبو حيان التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٨): «وقال أبو علي الفارسي: «الأكثر فتح السين، وهو المشهور، ووجه الكسر قول العرب: هو عسٍ بذلك، مثل حرٍ وشجٍ، فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عسِيتم أن يقال: عسِي زيد، مثل رضِي. فإن قيل فهو القياس. وإن لم يُقل فسائغ أن يأخذ [يعني نافعًا رحمه الله =

وقَرَأَ الباقونَ بفَتْحِها(١)(٢).

❁ ❁ ❁

= تعالى] باللغتين، فيستعمل إحداهما في موضع الأخرى كما فعل ذلك غيره». انتهى. قلنا: نقله أبو حيان بتصرف من «الحجة» (٢/ ٣٥٠).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٥٥)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٤٣٦)، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١/ ٣٠٣)، و«المهذب في القراءات العشر» (١/ ٩٧)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص١٦٠)، و«التبصرة» (ص٦٧٨)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«فتح القدير» (٥/ ٣٨).

(٢) (م) خاتِمَةٌ: قد وَرَدَ فِي القرآنِ الكريمِ آيتانِ مِمَّا يَرْتَبِطُ بهذا البابِ أُحِبُّ أنْ أُبَيِّنَ لكَ شأْنَهُما؛ لِيَكُونَ ذلك تَدْرِيبًا لكَ:
أمَّا الآيةُ الأُولَى: فقولُه سُبْحَانَهُ: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]. وهذا السياقُ مطابِقٌ للغةِ أهلِ الحِجازِ؛ لأنَّ (عَسَى) مجرَّدَةٌ مِن ضميرِ القومِ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى، ومن ضميرِ النساءِ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ، فهي تامَّةٌ مسنَدَةٌ إِلَى أنْ والفعلِ، ولو أُجْرِيَتْ عَلَى النقصانِ لقيلَ: عَسَوْا أنْ يكونوا خيرًا منهم، وعَسَيْنَ أنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ.
وأما الآيةُ الثانيةُ: فهي قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۝٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]. فعَسَى هذه تامَّةٌ، وفَاعِلُها أنْ والفعلُ المضارِعُ بعدَها، و(رَبُّكَ) فَاعِلُ يَبْعَثَكَ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ (عَسَى) ناقصةً و(رَبُّكَ) اسْمَها، و(أنْ يَبْعَثَكَ) خَبرَها؛ لأنك لو أَعْرَبْتَ الآيةَ عَلَى هَذَا الوجهِ كنتَ قدْ فَصَلْتَ بينَ صلةِ أنْ ومَعْمُولِها بأجنبيٍّ، أمَّا صِلَةُ أنْ فهي يَبْعَثَكَ، وأما معمولُها فهو مقامًا محمودًا، سواءٌ جَعَلْتَه منصوبًا عَلَى الظرفيَّةِ أو غَيْرِها، وأما الفاصِلُ فهو لفظُ رَبُّكَ؛ فإنَّه ليسَ مَعْمُولًا لِيَبْعَثَكَ؛ لأنَّ الفَرْضَ أنَّهُ اسمُ عَسَى (م).

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا[١]

[عمل (إنَّ) وأخواتها] [ص][١٧٤] لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّْ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
[١٧٥] كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)[٢]

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني** من الحروفِ الناسخةِ للابتداءِ، وهي ستَّةُ[٣] أَحْرُفٍ[٤][٥]: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وعَدَّهَا سِيبَوَيْهِ

---

(١) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٥٧): «لم يذكر الناظم المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الحروف، وهي لا تدخل على كل مبتدأ وخبر».

(٢) رسمها في (ك): «ضغني»، على الخط العروضي.

(٣) واعتبرها ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٣١٣) ثمانية لإدخال (أن) المفتوحة و(عسى)، و(لا) التبرئة.
«التصريح» (١/ ٢١٠).

[لماذا عبر الشارح بالأحرف؟] (٤) عبر بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة، وهو أولى من قولهم: (الحروف) وإن كان جائزًا، واعتذر الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٢) عمن قال: (الحروف) بأنها وإن كانت قليلة، فإنه قد يُلحظ ما يعرض فيها من فتح (إن)، ومن لغات (لعل)، ومن تخفيف ما آخره نونٌ مشددة منها.
انظر: «التذييل» (٥/ ٥)، و«التصريح» (١/ ٢١٠).

(٥) (م) قدْ عَرَفْتَ مِمَّا قَدَّمْنَا لكَ ذِكْرَه فِي أَوَّلِ الكلامِ عَلَى أفعالِ المقارَبَةِ (ص٣٢٢) أنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أنَّ (عَسَى) قد تكونُ حَرْفًا دالًّا عَلَى الترجِّي مثلَ لَعَلَّ، وأنها عَلَى مذهبِه تكونُ عاملةً عَمَلَ إنَّ، فتَنْصِبُ الاسمَ، وترفَعُ الخبرَ، وَذَلِكَ فِي حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَتَّصِلَ بها ضميرُ نَصْبٍ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقد تَقَدَّمَ إنشادُه كامِلًا فِي الموضِعِ الَّذِي أَحَلْنَاكَ عليه، ومثلُه قولُ الراجِزِ:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثلُه قولُ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ الخارِجِيِّ:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أو عَسَانِي =

خَمْسَةً[(١)(٢)] فأَسْقَطَ (أَنَّ) المفتوحةَ؛ لأنَّ أصلَها (إنَّ) المكسورةُ؛ كمَا سيأتِي.

ومعنى (إنَّ وأنَّ) التوكيدُ، ومَعْنَى (كأنَّ) التشبيهُ[(٣)(٤)]، و(لكِنَّ) للاستدراكِ، و(لَيْتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي والإشفاقِ، والفرقُ بينَ

= ولهذا تَجِدُ ابنَ هشامٍ عَدَّ هذه الحروفَ سبعةً: الستَّةَ التي عَدَّهَا الناظِمُ والشارِحُ، والسابعُ عَسَى، عندَ سِيبَوَيْهِ وجماعةٍ من النُّحاةِ. فاعْرِفْ ذلك (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ١٣١).

(٢) وكذا أبو العباس المبرد في «المقتضب» (٤/ ١٠٧)، وابن السراج في «الأصول» (١/ ٢٢٩).

قال النحاس: «أنكر المبرد على (س) قوله: (هذا باب الحروف الخمسة)، وقال: (هي ستة، والسادس أنَّ)؛ لأنها مع صلتها اسم. وهذا من أبي العباس تحامُلٌ، فينبغي أن يُنكِر على نفسه إذ ذكرها في «المقتضب» خمسة».
«التذييل والتكميل» (٥/ ٦).

(٣) في (ك)، (ع): «للتشبيه».

(٤) أي: المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية، وأن المؤكدة، والأصل: إن زيدًا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار، ثم صارا كلمة واحدة، ولا يليها إلا المشبه، وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني: أطلق الجمهور كونها للتشبيه، وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فإن كان وصفًا أو ظرفًا أو فعلًا، كانت للظن. قال الكوفيون، وترد للتحقيق كقوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي: لأن الأرض الخ، وللتقريب نحو: كأنك بالفرج آت، وبالشتاء مقبل، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل. وقد اختلف في إعراب ذلك فقيل: الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الأولين، وما بعد الجار خبرها؛ أي: كأن زمانك مقبل بالفرج، أو بالشتاء. وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما ما قال الرضي أن الخبر محذوف، ولم تكن حال، بدليل روايته بالواو كقولهم: كأني بالليل وقد أقبل، وبالشمس وقد طلعت. والأصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء.

ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبرًا، والباء بمعنى في متعلقه به، وقيل: الظرف خبر، ولم تكن حال لما ذكر.
«الخضري» (١/ ١٢٨).

[التَّرَجِّي والتَّمَنِّي][(١)] أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمْكِنِ، [نحوُ: (ليتَ زيدًا قائِمٌ)][(٢)]، وفي غيرِ المُمْكِنِ[(٣)]، نحوُ: (ليتَ[(٤)] الشبابَ يعودُ يومًا[(٥)])[(٦)]، وأنَّ الترَجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمْكِنِ[(٧)]، فلا تقولُ: (لَعَلَّ الشبابَ يعودُ).

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ أنَّ الترجِّيَ يكونُ في المحبوبِ، نحوُ: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنا)، والإشفاقَ[(٨)] في المكروهِ، نحوُ: (لَعَلَّ العدوَّ يَقْدَمُ).

وهذه الحروفُ[(٩)] تَعْمَلُ[(١٠)] ....

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «التمني والترجي».

(٢) ليس في (ك).

(٣) أي: الممتنع. وهو الأكثر فيه، ولا يكون في الواجب كليت غدًا يجيء، وأما فتمنوا الموت فالمراد: تمنوا تعجيله، وهو مستحيل.
«الخضري» (١/ ١٢٩).

(٤) في (ص): «يا ليت».

(٥) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٦) (م) قد وَرَدَتْ هذه الجُمْلَةُ فِي بيتٍ لأبي العَتَاهِيَةِ، وَهوَ قَوْلُهُ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ (م)

(٧) أي: المتوقع، أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثانٍ، ولا يرد قول فرعون: لعلِّي أبلغ الأسباب إلخ؛ لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل. «الخضري» (١/ ١٢٩).

(٨) في (ص): «والإشفاق يكون».

(٩) في (س)، (ك)، (ع): «الأحرف»، وكتب بحاشية (س) أنها في نسخة كالمثبت.

[سبب عمل هذه الأحرف]

(١٠) **فإن قيل**: قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟

قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشَّبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو إنني وكأنني ولكنني.

=

عَكْسَ عَمَلِ (كانَ)[(١)]؛ فتَنْصِبُ الاسمَ[(٢)] وترفَعُ الخبرَ[(٣)(٤)]، نحوُ: (إنَّ

= **والوجه الخامس**: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى (كأن): شبَّهت، ومعنى (لكن): استدركت، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة؛ وجب أن تعمل عمله؛ وإنما عملت في شيئين؛ لأنها عبارة عن الجمل، لا عن المفردات، كما بيّنا في (كان).

«المقتضب» (٤/١٠٨)، و«أسرار العربية» (ص١٤٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦).

(١) إنما عملت رفعًا ونصبًا كالأفعال لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظًا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنًى لكونها بمعنى أكدت، وتمنيت مثلًا، وعملت على عكس الفعل تنبيهًا على الفرعية، ولم ينبه عليها في (ما) وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها. «الخضري» (١/ ١٢٩). [علة عملها الرفع والنصب]

(٢) وهذا اتفاقًا، والمبتدأ بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء، أو التصدير، فلو كان محذوفًا، نحو: الحمد لله الحميد، برفع (الحميد) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كأيمن، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن، كـ(أي) و(كم) لم تنصبه هذه الأحرف. «التصريح» (١/ ٢١٠).

(٣) بشرط أن لا يكون طلبيًّا، ولو كان طلبيًّا، نحو: زيد اضربه، وأين زيد، لم ترفعه هذه الأحرف، إلا أن يكون الاستفهام جوابًا، حكي من كلامهم: إنَّ أينَ الماءَ والعشبَ، جوابًا لمن قال: إنَّ في موضع كذا ماءً والعشبُ، قاله أبو حيان. «التصريح» (١/ ٢١٠)، وهنالك تصحيف صوَّبناه من «التذييل والتكميل» (٧/ ٣٨). [شروط نصبها للاسم]

(٤) (م) هٰهنا أمرانِ يَجِبُ أنْ تَتَنَبَّهَ لَهما:

الأَوَّلُ: أنَّ هذه الحروفَ لا تَدْخُلُ عَلَى جملةٍ يَجِبُ فيها حذفُ المُبْتَدَأ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدإٍ لا يَخْرُجُ عن الابتدائيَّةِ، مثلُ (ما) التعجبيَّةِ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدإٍ يَجِبُ له التصديرُ ـ أي: الوقوعُ فِي صدرِ الجُمْلَةِ ـ كاسمِ الاستفهامِ، ويُسْتَثْنَى من هَذَا الأخيرِ ضميرُ الشأنِ؛ فإنَّه مما يَجِبُ تصديرُه، وقَدْ دَخَلَتْ عليه إنَّ فِي قولِ الأَخْطَلِ التَّغْلِبِيِّ:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، ومَن: اسمُ شرطٍ مُبْتَدَأٌ، وخَبَرُه جملةُ الشرطِ وجَوَابِه، أو إحداهما، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلِّ رفعٍ =

. . . .

= خبرِ إنَّ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ اسمَ الشرطِ اسمًا لإنَّ؛ لكونِه مِمَّا يَجِبُ له التصديرُ، وقد حُمِلَ عَلَى ذلك قولُه ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ» [مسلم (٢١٠٩) بلفظ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا؛ الْمُصَوِّرُونَ»]، فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمُصَوِّرُون: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخَبَرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وهذا هو الراجحُ فِي إعرابِ هَذَا الحديثِ عَلَى هذه الروايةِ.
ومنهم مَن جَعَلَ (مِن) فِي قولِه: «مِنْ أَشَدِّ» زائدةً عَلَى مذهَبِ الكِسَائِيِّ الَّذِي يُجِيزُ زيادةَ مِن الجارَّةِ فِي الإيجابِ، ويَجْعَلُ (أَشَدَّ) اسمَ إنَّ، و(المُصَوِّرُون) خَبَرَها، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى رأيٍ ضعيفٍ.
ولا تَدْخُلُ هذه الحروفُ عَلَى جملةٍ يَكُونُ الخَبَرُ فيها طَلَبِيًّا أو إنشائيًّا، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩﴾ [التوبة: ٩]، وقولُه سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقولُ الشاعِرِ:

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنَّها عَلَى تَقْدِيرِ قولٍ محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ الإنشائيَّةُ معمولةً له، فيَكُونُ الكلامُ من بابِ حذفِ العَامِلِ وإبقاءِ المعمولِ، والتقديرُ: إنَّ الذين قَتَلْتُمْ سَيِّدَهُم مقولٌ فِي شأنِهم: لا تَحْسَبُوا... إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالُوا، وَهوَ عندي تَكَلُّفٌ والْتِزَامُ مَا لا لُزُومَ له.
ويُسْتَثْنَى من ذلك عندَهم أنَّ المفتوحةُ؛ فإنَّها انْفَرَدَتْ بجَوَازِ وُقُوعِ خَبَرِها جملةً إنشائيَّةً، وَهوَ مَقِيسٌ فيما إذا خُفِّفَتْ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولِهِ جَلَّ شَأْنُه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] [قراءة نافع، انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٢٦٠)].

[شواهد النصب بهذه الأحرف الاسم والخبر]

الأمرُ الثاني: أنَّ جَماعةً من العلماءِ ـ منهم ابنُ سِيدَهْ ـ قد حَكَوا أنَّ قومًا مِن العربِ يَنْصِبُونَ بإنَّ وأخَوَاتِها الاسمَ والخبرَ جميعًا، واسْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعِرِ: (ويُنْسَبُ إِلَى عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ، ولم أَجِدْهُ فِي دِيوانِه):

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقولِ مُحَمَّدِ بنِ ذُؤَيْبٍ العُمَانِيِّ الفُقَيْمِيِّ الراجزِ يَصِفُ فَرَسًا:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ ... عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَا =

زيدًا قائمٌ)، فهي عاملةٌ في الجُزْءَيْنِ(١)، ....

= وبقولِ الراجِزِ:

يـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا

وزَعَمَ ابنُ سَلامٍ أنَّ لغةَ جماعةٍ مِن تَمِيمٍ ـ هم قومُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ ـ نَصْبُ الجزأيْنِ بإنَّ وأَخَوَاتِها، ونَسَبَ ذلك أبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ إلى تَمِيمٍ عَامَّةً.

وجَمْهَرَةُ النُّحاةِ لا يُسَلِّمُونَ ذلك كُلَّه، وعندَهم أنَّ المنصوبَ الثَّانِيَ مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ محذوفٍ، وَذَلِكَ العامِلُ المحذوفُ هو خَبَرُ إنَّ، وكأنه قالَ: إنَّ حُرَّاسَنَا يُشْبِهُونَ أُسْدًا، يا ليتَ أَيَّامَ الصبا تكونُ رَوَاجِعَ (م).

(١) **فإن قيل**: فلم نصبت الاسم، ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لَمّا أشبهت الفعل، وهو يرفع وينصب، شُبِّهت به فنصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهًا بالفاعل.

فإن قيل: فَلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن هذه الحروف، تشبه الفعل لفظًا ومعنى؛ فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب، لم يعلم هل هي حروف، أو أفعال؟ [علة تقديم المنصوب على المرفوع]

فإن قيل: الأفعال تتصرَّف، والحروف لا تتصرَّف، قيل: عدم التصرف، لا يدل على أنها حروف؛ لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف؛ وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع، وتخرج على هذا (ما) فإنَّها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وإنما أشبهته من جهة المعنى، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلًا حقيقيًّا وفي فعليته خلاف، بخلاف هذه الحروف، فإنها أشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بيناها، فبان الفرق بينهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها إنما تنصب الاسم، ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع ـ أبدًا ـ أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأن كونه فرعًا على الفعل في العمل، لا يوجب ألا يعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله، على أنَّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعًا، فإنَّا ألزمناه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نُجَوِّز فيه الوجهين، كما جاز ذلك مع الفعل؛ لئلا يجري مجرى =

وهذا[١] مذهَبُ البَصْرِيِّينَ[٢].

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنها لا [عَمَلَ لها][٣] في الخبرِ، وإنما هو باقٍ على رفعِه الذي كانَ له قبلَ دخولِ (إنَّ)، وهو خبرُ المبتدأ[٤].

[تقديم الخبر][ص] [١٧٦] وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلَّا فِي الَّذِي[٥] كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)[٦]

[ش] أي: يَلْزَمُ تقديمُ الاسمِ في هذا البابِ وتأخيرُ الخبرِ، إلا إذا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا و[٧]مجرورًا، فإنَّه لا[٨] ....

= الأصل، فلمّا أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بان ضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل؛ فوقع الفرق بين الفرع والأصل؛ ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باقٍ على رفعه؛ لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدأ بها؛ وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

«أسرار العربية» (ص١٤٨ ـ ١٤٩)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «هذا».

(٢) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٧٦).

(٣) في (س)، (ك): «تعمل».

(٤) الواو للحال؛ أي: باقٍ عل رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده.

«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٥) أي: استثناء من مقدر؛ أي: في كل تركيب إلا في التركيب الذي استقر، كليت... إلخ. في كون خبره ظرفًا؛ أي: يقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف، لا على الأحرف لأن لها الصدر، وأن المفتوحة، وإن لم تقع صدرًا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة، وإنما قدم الخبر الظرفي هنا دون (ما) لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، و(ما) على الجامد وهو (ليس) سم، ويجب أن يُقَدَّرَ متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: إن مالًا وإن ولدًا، فجعل الظرف من تقديم الخبر إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر.

«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٦) بعده في (س): «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ».

(٧) في (ك): «أو».

(٨) ليس في (ك).

يَلْزَمُ تأخيرُه[(١)](٢)، وتحتَ هذا قِسمانِ:

أحدُهما[(٣)]: أنه يَجُوزُ تقديمُه وتأخيرُه، وذلك نحوُ: (**ليتَ فيها غيرَ البَذِي**)، أو[(٤)] (ليتَ [هنا غيرَ البذي][(٥)])؛ أي: الوقِحِ، [فيَجُوزُ تقديمُ فيها وهنا[(٦)] على (غيرَ) وتأخيرُهما[(٧)] عنها. [نحو ليت غير البذي فيها][(٨)].

[**والثاني**: أنه يَجِبُ تقديمُه[(٩)]][(١٠)]، نحوُ: (ليتَ في الدارِ

---

(١) إلا لمانع كإنَّ زيدًا لفي الدار، لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٢) قال الصبان (١/ ٢٧٢): «فإن قلت: حيث توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا.
قلت: لم يجز لأن لها الصدر كما في الحاجبية قالوا: ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر.
فإن قلت: فحينئذٍ لم لم يجر تقدم خبرها عليها.
قلت: يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها.
فإن قلت: فلم امتنع خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفًا أو مجرورًا كما تقدم.
قلت: يوجه بأن هذا أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظًا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت... إلخ، ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى
ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرف».

(٣) في (س): «الأول». (٤) في (ك): «و».

(٥) في (س): «غير البذي فيها». (٦) ليس في (س).

(٧) في (س): «وتأخيرها». (٨) من (ك).

(٩) بعده في (ك): «وتأخيره»، وضرب عليها.

(١٠) ليس في (ص)، (ح).

صاحِبَها)، فلا يَجُوزُ تأخيرُ (في الدارِ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً.

ولا يَجُوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ[1] إذا كانَ غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ[2]، [نحوُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ طعامَكَ)، فلا يَجُوزُ (إنَّ طَعَامَكَ زَيدًا آكِلٌ)][3]، وكذا إنْ[4] كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا و[5]مجرورًا، نحوُ: (إنَّ زيدًا واثقٌ بِكَ)، أو (جالسٌ عندَكَ)، فلا يَجُوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسمِ، فلا تقولُ: (إنَّ بكَ زيدًا واثقٌ)، أو[6] (إنَّ عندَكَ زيدًا جالِسٌ)، وأَجَازَهُ بعضُهم، وجَعَلَ مِنه قولَه[7]:

٩٥ ـ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[8]

[وجوب فتح همزة (أنَّ)] [ص] [١٧٧] وَهَمْزَ (إنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

[ش] (إنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ: وُجُوبُ الفتحِ، ووجوبُ الكسرُ، وجوازُ[9] الأمريْنِ:

---

(١) لئلا يفصلها عن معموليها معًا، بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لأنه مفصول منها في الجملة.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٢) في (ص): «جارًّا ومجرورًا».

(٣) العبارة في (س)، (ك): «فلا يجوز في إن زيدًا آكل طعامك ـ إن طعامك زيدٌ آكل».

(٤) في (ك)، (ع): «إذا». (٥) في (ك)، (ح): «أو».

(٦) في (ص): «و».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٣): «هذا من أبيات الكتاب، واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله». «الكتاب» (١/ ٢٨٠).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: تقديمُ معمولِ خبرِ (إنَّ)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**بِحُبِّهَا**) عَلَى اسْمِها، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أخاكَ**)، وخَبَرِها، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مُصابُ القلبِ**)، وأصلُ الكلامِ: (إنَّ أخاكَ مصابُ القلبِ بِحُبِّها)، فقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ عَلَى الاسمِ، وفَصَلَ بِهِ بينَ إنَّ واسْمِها مَعَ بقاءِ الاسمِ مُقَدَّمًا عَلَى الخَبَرِ، وإجازةُ هَذَا هو مَا رآه سِيبَوَيْهِ شيخُ النُّحاةِ (انْظُر الكِتَابَ ١/ ٢٨٠) (م).

(٩) في (ك): «ووجوب».

فيَجِبُ فتحُها إذا قُدِّرَتْ[١] بمصدرٍ[٢]؛ كما إذا وَقَعَتْ في موضِعِ مرفوعِ فِعْلٍ[٣]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قائِم)؛ أي: قِيَامُكَ، أو منصوبِهِ[٤]، نحوُ: (عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)؛ أي: قِيَامَكَ، أو في مَوْضِعِ مَجْرُورِ حرفٍ[٥]، [٦]، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ قائِمٌ)؛ أي: مِن قِيامِكَ[٧].

---

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تقدرت».

(٢) هو مصدر خبرها إن كان مشتقًا، والكون إن كان جامدًا.

(٣) (م) شَمِلَ قولُ الشارحِ: (مرفوعِ فِعْلٍ) مَا إذا وَقَعَتَ أَنَّ فِي مَوْضِعِ الفَاعِلِ كالمثالِ الَّذِي ذَكَرَه، ومنه قولُه تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: أَوَلَمْ يَكْفِهِم إِنْزَالُنا، وَمَا إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ النائبِ عن الفَاعِلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]؛ أي: قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ اسْتِمَاعُ نَفَرٍ مِن الجنِّ، ولا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ الفعلُ ظاهِرًا، كَمَا فِي هذه الأمثلةِ، وبينَ أنْ يَكُونَ الفعلُ مُقَدَّرًا، وَذَلِكَ بعدَ (ما) المصدريَّةِ، نحوُ قولِهم: (لا أُكَلِّمُه مَا أَنَّ فِي السماءِ نَجْمًا)، وقولِهم: (لا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنَّ حِرَاءَ مكانَه) التقديرُ: لا أُكَلِّمُه مَا ثَبَتَ كونُ نَجْمٍ فِي السماءِ، ولا أَفْعَلُه مَا ثَبَتَ كونُ حِرَاءَ فِي مكانِه، وبعدَ (لو) الشرطيَّةِ فِي مذهَبِ الكُوفِيِّينَ، وَذَلِكَ كَمَا فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥]؛ أي: لو ثَبَتَ صَبْرُهم.

(٤) بهاء الضمير؛ أي: منصوب فعل سواء كانت مفعول به لفعل غير قول، ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول، والمفعول الثاني لنحو: ظننت كما سيأتي في الشرح، أو مفعولًا له كجئتك أني أحبك، أو معه كيعجبني جلوسك عندنا، وأنك تحدثنا، وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولًا مطلقًا ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا كما في الدماميني وغيره.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٥) في (س): «بحرف».

(٦) أو: **إضافة** نحو: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ٢٣﴾ [الذاريات: ٢٣] فما صلة، ومثل مضاف إلى أن وصلتها، ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث، وإذا تعين الكسر على ما سيأتي، أو يضاف لهما كحين، ووقت جاز الأمران. ومثل هذه المواضع **ما عطف عليها** نحو: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، أو **أبدل منها** نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]. «الخضري» (١/ ١٣٠).

(٧) (م) ذَكَرَ المؤلِّفُ ضَابِطًا عامًّا للمواضِعِ التي يَجِبُ فيها فَتْحُ همزةِ (إنَّ) ـ وَهوَ أَنْ =

وإنما قالَ: (**لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا**) ولم يَقُلْ: (لسدِّ مفردٍ مَسَدَّها)؛ لأنَّه قدْ يَسُدُّ المفرَدُ مَسَدَّها[١]، ويَجِبُ كَسْرُها، نحوُ: (ظَنَنْتُ زيدًا إنه قائِمٌ)، فهذه يَجِبُ كسرُها وإنْ [سَدَّ مَسَدَّهَا][٢] مفردٌ؛ لأنَّها في موضعِ المفعولِ الثاني، ولكِنْ لا تُقَدَّرُ بالمصدرِ؛ إذ لا يَصِحُّ (ظَنَنْتُ زيدًا قِيَامَهُ)[٣].

فإنْ لم [يَجِبْ تقديرُها][٤] بمصدرٍ لم يَجِبْ فَتْحُها؛ بل تُكْسَرُ وُجُوبًا أو جَوَازًا على ما سَنُبَيِّنُ[٥]، [إن شاء الله تعالى][٦] وتحتَ هذا قِسمانِ:

أَحَدُهما: وجوبُ الكسرِ، **والثاني**: جوازُ الفتحِ والكسرِ[٧]، فأشارَ إلى وجوبِ الكسرِ بقولِهِ:

[وجوب كسر همزة (إنَّ)] [ص] [١٧٨] **فاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ** ... وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

[١٧٩] **أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ** ... حَالٍ، كَـ(زُرْتُهُ، وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)

[١٨٠] **وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا** ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

[ش] فذَكَرَ أنه يَجِبُ الكسرُ في سِتَّةِ مواضِعَ:

= يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّها ـ وقد ذَكَرَ الشارِحُ ثلاثةً منها، وبَقِيَتْ عليه خمسةُ مواضِعَ أُخْرَى:

الأوَّلُ: أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ مبتدأٍ **مُؤَخَّرٍ**، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]؛ أي: ومِن آياتِه رُؤْيَتُكَ الأرضَ.

الثاني: أنْ تَقَعَ فِي موضِعِ **خبرِ مبتدأٍ**، **بشرطِ** أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ غيرَ قولٍ، وبشرطِ أنْ لا يَكُونَ خَبَرُ أنَّ صادِقًا عَلَى ذلك المُبْتَدَأ، نحوُ قولِكَ: ظَنِّي أنكَ مُقِيمٌ مَعَنا اليومَ؛ أي: ظَنِّي إقَامَتُكَ معَنا اليومَ (م). ثم ذكر رحمه الله تعالى الثلاثة التي ذكرها «الخضري» آنفًا.

(١) انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٢٧٣ مع الصبان).

(٢) في (ص)، (ح): «سدت مسد».

(٣) (م) أصلُه أنَّ اسمَ الذاتِ لا يُخبَرُ عنه بالمصدرِ إلَّا بتأويلٍ، والمَفْعُولُ الثاني لظَنَّ أَصْلُه خَبَرٌ (م).

(٤) في (ص)، (ح): «تقدر».

(٥) في (ص): «سنبينه».

(٦) من (ص).

(٧) ليس في (ص).

الأوَّلُ: إذا وَقَعَتْ (إنَّ) ابتداءً؛ أي: [في[1] أوَّلِ الكلامِ][2]، [3]، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، ولا يَجُوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً[4]؛ فَلا تقولُ: (أَنَّكَ فاضلٌ عندِي)؛ بل يَجِبُ التأخيرُ، فتقولُ: (عِنْدِي أنكَ فاضلٌ)، وأجازَ بعضُهم الابتداءَ بها.

الثاني: أنْ تَقَعَ (إنَّ) صَدْرَ صِلَةٍ[5][6]، نحوُ: (جاءَ الذي إنه قائمٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[7] [القصص: ٧٦][8].

الثالِثُ: أنْ تَقَعَ جَوَابًا لِلْقَسَمِ وفي خَبَرِها اللامُ، نحوُ: (واللهِ إِنَّ زَيْدًا لقائِمٌ)، وسيأتي الكلامُ على ذلكَ.

الرابعُ: أنْ تَقَعَ في جملةٍ مَحْكِيَّةٍ بالقولِ، نحوُ: (قُلْتُ: إنَّ زيدًا

---

(١) ليس في (س)، (ع)، (ص)، (ح). (٢) مكان العبارة في (ك): «أولًا».

(٣) بأن لا يسبقه شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكمًا بأن يسبقها ذلك. «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٧٤).
وقد يكون الابتدا حكمًا؛ كالواقعة بعد ألا الاستفاحية نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، الواقعة بعد حيث نحو: اجلس حيث إن زيدًا جالس والواقعة خبرًا عن اسم الذات نحو: زيد إنه قائم، والواقعة بعد (إذ) نحو: جئتك إذ إن زيدًا غائب.

(٤) لئلا تلتبس بالمكسورة خطًّا، وبالتي هي لغة في لعل لفظًا وخطًا. «الخضري» (١/ ١٣١).

(٥) لموصول اسمي أو حرفي.

(٦) ومثلها الصفة كما إذا جعلت (ما) في الآية نكرة موصوفة، وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أَنَّ في السماء نجمًا، فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظًا، وفي الثاني فاعل لثبت محذوفًا فهي حشو رتبة.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٧) من (س).

(٨) والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة.

قائمٌ)، [قالَ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]](١)، فإنْ لم تُحْكَ به(٢)؛ بل أُجْرِيَ القولُ مُجْرَى الظنِّ فُتِحَتْ(٣)(٤)، [نحوُ: أَتَقُولُ](٥) أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ؟ أي: أَتَظُنُّ(٦).

الخامِسُ: أنْ تَقَعَ في [جُمْلَةٍ في](٧) موضِعِ الحالِ(٨)؛ كقولِهِ(٩): (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥]، وقولُ الشاعرِ(١٠):

٩٦ ـ مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي(١١)

---

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) أي: مع كونها معمولة له كما مثل، أو لغيره كأخصك بالقول أنك فاضل، أي لأنك، فيجب الفتح.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٣) في (س): «فيجب الفتح».

(٤) قال الصبان (١/ ٢٧٤): «أي: بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

(٥) في (ح): «تقول». (٦) في (ك)، (ح): «تظن».

(٧) ليس في (ك).

(٨) أي: في صدرها كما مر في الصلة والصفة، فتفتح في: جاء زيد وعندي أنه فاضل. وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فكسرت لأنها حال ولأن في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية، فإن قلت: لِمَ لمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد؟
قال «الخضري»: قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه، ولأن مجيء المصدر حالًا مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٩) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «كقولك».

(١٠) هو: كُثَيِّر عَزَّةَ في «ديوانه» (ص٢٧٣).

(١١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إلا وإني**...) إلخ، حَيْثُ جَاءَتْ هَمْزَةُ (إنَّ) مكسورةً؛ =

السادِسُ: أنْ تَقَعَ بعدَ فِعْلٍ من أفعالِ القلوبِ [وقد عُلِّقَ عنها باللام][(١)]، نحوُ: (عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وسَنُبَيِّنُ هذا في بابِ (ظَنَّ)[(٢)]، فإنْ لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ فُتِحَتْ، نحوُ[(٣)]: (عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ).

[مواضع كسر همزة (إنَّ) إضافة من الشارح]

[هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ][(٤)]، وأُورِدَ عليه: أنه نَقَصَ[(٥)] مواضِعَ [يَجِبُ كَسْرُ (إنَّ) فيها][(٦)]:

الأَوَّلُ: إذا وَقَعَتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ، نحوُ: (أَلَا إِنَّ زيدًا قائمٌ)[(٧)]، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إنْ[(٨)] وَقَعَتْ بعدَ (حيثُ)، نحوُ: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيدًا جَالِسٌ).

الثالثُ: إذا وَقَعَتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن[(٩)] اسمِ عَيْنٍ، نحوُ: (زيدٌ

= لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ، وثَمَّتَ سببٌ آخَرُ فِي هذه العبارةِ يُوجِبُ كَسْرَ هَمْزَةِ (إنَّ)، وَهوَ اقترانُ خَبَرِها باللام، وقالَ الأَعْلَمُ (ج١ ص٤٧٢): «الشاهدُ فيه كسرُ إنَّ؛ لدخولِ اللامِ فِي خَبَرِها، ولأنَّها واقِعَةٌ موقِعَ الجُمْلَةِ النائبةِ منابَ الحالِ، ولو حَذَفَ اللامَ لم تَكُنْ إلَّا مكسورةً لذلك». اهـ.
ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ اللهِ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فـ(إنَّ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ مكسورةُ الهمزةِ وجُوبًا؛ لسبَبَيْنِ، كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى استقلالِه: وُقُوعِها مَوْقِعَ الحالِ، واقترانِ خَبَرِها باللامِ (م).

(١) العبارة في (ص)، (ح): «وفي خبرها اللام».
(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «ظننت».
(٣) في (ح): «فقلت».
(٤) ليس في (س)، (ك).
(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «نقصه».
(٦) ليس في (س)، (ك).
(٧) لأن (أَلَا) من حروف الابتداء، فإنّ بعدها مبتدأةٌ في المعنى.
(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «إذا».
(٩) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).

إنه قائمٌ)[(١)(٢)] انتهى[(٣)].

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِن هذه المواضِعِ؛ لِدُخُولِها تحتَ قولِهِ: (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا)[(٤)]؛ لأنَّ هذه إنما كُسِرَتْ لكونِها أَوَّلَ

---

(١) فالكسر هنا لازم؛ لأنّ المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَرُ به عن الجُثّة إلى على معنى الوصف، والوصف بأنّ معدوم، وانظر: «التصريح».
قال «الخضري»: وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار. «الخضري» (١/ ١٣٢)..

[مواضع كسرة (إن) لم يذكرها الناظم والشارح]

(٢) ومنها: **أن تَقَع في خبرها اللامُ** نحو: إن زيدًا لقائمٌ، عَدّه الناسُ موضعًا زائدًا على وقوع إنّ في الابتداء، ولم يفعلُوا ذلك إلّا لما بينهما من المباينة.
ومنها: **أن تقع بعد كَلّا**، نحو قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١﴾ [عبس: ١١]. وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنّ ما بعد كلّا كلامٌ مبتدأ.
ومنها: **أن تقع بعد حتى الابتدائية**، نحو: قام القومُ حتى إنّ زيدًا قائم؛ لا يجوزُ هنا فتح إنّ لتعذّر تأوُّلها بالمصدر. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٢٧).
قال الصبان في الواقعة بعد (كلا): بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها.
وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني.
وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي تكون بمعنى حقًّا. وضُعِّف بأنه لم يسمع فتح (إن) بعدها وهو واجب بعد حقًّا وما بمعناه. قال مكي: وهي حينئذٍ اسم كمرادفها، ولتنوينها في قراءة بعضهم: (كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) [مريم: ٨٢]، وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها. وخُرِّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف، أفاده في الهمع. «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٧٤).

(٣) من (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

[أنواع الابتداء]

(٤) أي: فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها إما حقيقة كما مر، أو حكمًا بأن يسبقها ما له تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات، ومثلها بعد حتى الابتدائية =

جُمْلَةٍ[١] مُبْتَدَأً[٢] بها. [والله أعلم بالصواب][٣].

[جواز فتح الهمزة وكسرها]

[ص][١٨١] بعدَ (إذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ   لَا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ   فِي نَحْوِ (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

[ش] يعني: أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها إذا وَقَعَتْ بعدَ (إذا) الفُجائِيَّةِ، نحوُ: (خَرَجْتُ فإذا إنَّ زيدًا قائِمٌ)، فمَن كَسَرَها جعَلَها جملةً، والتقديرُ[٤]: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ). ومَن فَتَحَها[٥] جَعَلَها مع صِلَتِها مَصدرًا، وهو مبتدأٌ خَبَرُه (إذا) الفُجائيَّةُ، والتقديرُ: (فإذا قِيامُ زيدٍ[٦])؛ أي: ففي الحَضْرَةِ قِيامُ زيدٍ، ويَجُوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا والتقديرُ: (خَرَجْتُ[٧] فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ)[٨]، ومِمَّا جاءَ بالوجهيْنِ

= كمرض زيد حتى إنهم لا يرجونه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «الجملة».

(٢) في (ح): «مبتدأة».

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ك): «كأنه قال»، وفي (ع)، (ص)، (ح): «فكأنه قال».

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «فتح».

(٦) ليس في (ح).

(٧) ليس في (س)، (ك).

[هل إذا الفجائية حرف أم ظرف؟]

(٨) (م) هذان الوجهانِ اللذانِ جَوَّزَهُما المؤلِّفُ عَلَى تقديرِ فتحِ همزِ أنَّ بعدَ إذا الفُجائيَّةِ مبنيانِ عَلَى الخلافِ فِي إذا الفجائيَّةِ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ مكانِيٌّ أو زمانِيٌّ جعَلَها الخبرَ، وفتَحَ الهمزةَ، ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ أَجازَ جَعْلَ إنَّ واسمِها وخبرِها جملةً أو جَعْلَها فِي تأويلِ مفردٍ، وهذا المفرَدُ إمَّا أنْ يَكُونَ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، وإما أنْ يَكُونَ مُبْتَدأً والخَبَرُ مَحْذُوفًا، فَإنْ جَعَلْتَهَا جملةً كَسَرْتَ الهمزةَ، وَإنْ جَعَلْتَها مفردًا فَتَحْتَ الهمزةَ.

والحاصِلُ: أنَّ مَن قالَ: (إذا حرفُ مُفَاجَأَةٍ) ـ وهوَ ابنُ مالِكٍ ـ جازَ عندَه كَسْرُ همزةِ إنَّ بعدَها عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها جملةٌ تامَّةٌ، وجازَ عندَه أَيْضًا فتحُ الهمزةِ عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، وأمَّا مَن جعَلَ إذا ظَرفًا زمانيًّا أو مكانيًّا فقد أَوْجَبَ فتحَ همزةِ أنَّ عَلَى أنها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه الظرفُ قبلَه.

ومِن هنا يَتَبَيَّنُ لكَ أنَّ كلامَ الناظِمِ وجعلَه (إنَّ) بعدَ (إذَا) ذاتَ وجهيْنِ لا يَتِمُّ إلا =

قولُه(١):

٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ(٢)

= عَلَى مذهبِه، وَهوَ أنَّ إذا الفُجائيَّةَ حرفٌ، أو عَلَى التلفيقِ مِن المذهبيْنِ: بأنْ يَكُونَ الفتحُ عَلَى مذهَبِ مَن قالَ بظَرْفِيَّتِها، والكسرُ عَلَى مذهَبِ مَن قالَ بحَرْفِيَّتِها، معَ أنَّ مَن قالَ بحَرْفِيَّتِها يجوِّزُ فيها الفتحَ أَيْضًا (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٧١٨/٢): «ذكر سيبويه هذا البيت في كتابه ولم يعزه إلى أحد، وقال: سمعت رجلًا من العرب ينشد هذا البيت».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إذا أنَّه**) حَيْثُ جازَ فِي همزةِ (إنَّ) الوجهانِ، فأمَّا الفتحُ فعلى أنَّ تَقْدِيرَها معَ معمولَيْها بالمفردِ الَّذِي هو مصدرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا المفرَدُ مُحتاجًا إِلَى مفردٍ آخَرَ لِتَتِمَّ بهما جملةٌ، وهذا الوجهُ يَتَأَتَّى عَلَى الراجِحِ عندَ الناظمِ مِن أنَّ (إذا) حرفٌ لا ظرفٌ، كَمَا أَنَّهُ يَتَأَتَّى عَلَى القولِ بأنها ظرفٌ، وأما الكسرُ فتَقْدِيرُهُا معَ معمولَيْها جملةٌ، وَهِيَ فِي ابتدائِها، قالَ سِيبَوَيْهِ: «فحالُ (إذا) هُهنا كحالِها إذا قلتَ: مَرَرْتُ فإذا أَنَّهُ عبدٌ، تُرِيدُ: مَرَرْتُ بِهِ فإذا العبوديَّةُ واللُّؤْمُ، كأنك قلتَ: مَرَرْتَ فإذا أَمْرُه العبوديَّةُ واللؤمُ، ثمَّ وضَعْتَ أنَّ فِي هَذَا الموضِعِ جازَ». اهـ.

وقالَ الأَعْلَمُ: «الشاهدُ فيه جوازُ فتحِ إنَّ وكَسْرُها بعدَ إذا، فالكَسْرُ عَلَى نِيَّةِ وُقُوعِ المُبْتَدَأ، والإخبارِ عنه بإذا، والتقديرُ: فإذا العبوديَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الخبرَ مَحْذُوفًا عَلَى تقديرِ: فإذا العبوديَّةُ شأنُه». اهـ.

والمُحَصَّلُ مِن وُجُوهِ الإعرابِ الجائزِ فِي هَذَا الأسلوبِ أنْ نقولَ لكَ:

أمَّا مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ إذَا الفُجَائِيَّةَ ظرفٌ، فأَوْجَبَ فتحَ همزةِ إنَّ، وجَعَلَ أنَّ وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ، ويجوزُ لكَ حينَئِذٍ ثلاثةُ أوجهٍ من الإعرابِ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ المصدرُ مُبْتَدأً خبرُه إذا نفسُها.

والثاني: أنْ يَكُونَ المصدَرُ مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ؛ أي: فإذا العبوديَّةُ شأنُه، أو فإذا العبوديَّةُ موجودةٌ، وهذا تقديرُ الشارِحِ كغيرِه.

والثالِثُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فإذا شأنُه العبوديَّةُ، وهذا تقديرُ سِيبَوَيْهِ كَمَا سَمِعْتَ فِي عِبارتِه.

وأمَّا مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ إذا الفجائيَّةَ حرفٌ فأجازَ فتحَ همزةِ إنَّ، وأجازَ كَسْرَها، فَإِنْ فَتَحْتَهَا فهي ومدخولُها فِي تأويلِ مصدرٍ، ولكَ وجهانِ من الإعرابِ:

الأوَّلُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ. =

وَرُوِيَ[(١)] بفتحِ[(٢)] (أنَّ) وكَسْرِها، فمَن كَسَرَها[(٣)] جَعَلَها جملةً مستأنَفَةً[(٤)(٥)]، والتقديرُ: (إذا هو عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ). ومَن فَتَحَها[(٦)] جَعَلَها مصدرًا مبتدأً، وفي خَبَرِه الوجهانِ السابقانِ، والتقديرُ على الأوَّلِ: (فإذا عُبُودِيَّتُه)؛ أي: ففي الحَضْرَةِ عُبُودِيَّتُه، وعلى الثاني (فإذا عُبُودِيَّتُه مَوْجُودَةٌ).

وكذا[(٧)] يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها إِذَا وَقَعَتْ جوابَ قَسَمٍ وليسَ [في خَبَرِها][(٨)] اللامُ، نحوُ: (حَلَفْتُ أنَّ زَيْدًا قائِمٌ) بالفتحِ والكسرِ، وقد رُوِيَ بالفتحِ والكسرِ[(٩)] قولُه[(١٠)]:

٩٨ - لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[(١١)]

= **والثاني**: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وليسَ لكَ عَلَى هَذَا أنْ تَجْعَلَ (إذا) نفسَها خبرَ المُبْتَدَأ؛ لأنَّ إذا حينَئذٍ حَرْفٌ وليسَتْ ظرفًا، وَإِنْ كَسَرْتَها فليسَ لكَ إلا الإعرابُ الظاهرُ؛ إذ ليسَ فِي الكلامِ تقديرٌ. فاحْفَظْ هَذَا واللهُ تعالى يُرْشِدُكَ (م).

(١) في (ع): «يروى»، وفي (ص): «روي»، وفي (ح): «وقرئ».

(٢) في (س): «فتح».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): «كسر».

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٥) هذا كالقول بأن الخبر محذوف، مبنيان على أن إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة، وهو قول الناظم. أما على أنها ظرف مكان، أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ، ويجب حينئذ فتح أن والتقدير: ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(٦) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «فتح».

(٧) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «وكذلك».

(٨) في (ك): «فيه».

(٩) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧١٨): «وقال ابن بري: هذا الرجز لبعض العرب وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلامًا فأنكره فقال لها: ...»، وهو في ملحق «ديوان رؤبة» (١٨٨).

(١١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أني**)؛ حَيْثُ يَجُوزُ فِي همزةِ (إنَّ) الكسرُ والفتحُ؛ لكونِها =

ومُقْتَضَى كلامِ المصنِّفِ[١] أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها بعدَ القَسَمِ إذا لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ، سواءٌ كانَتِ الجملةُ المُقْسَمُ بها فِعْلِيَّةً والفعلُ فيها[٢] ملفوظٌ به، نحوُ: (حَلَفْتُ إنَّ زيدًا قائِمٌ)، أو غيرُ ملفوظٍ به، نحوُ: (واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو[٣] اسميَّةً، نحوُ: (لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائِمٌ)[٤].

= واقعةً بعدَ فِعْلِ قَسَمٍ، لا لامَ بعدَه.
أمَّا الفتحُ فعلى تأويلِ أنَّ واسمِها وخبرِها بمصدرٍ مجرورٍ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ، والتقديرُ: أو تَحْلِفِي عَلَى كوني أَبًا لهذا الصبيِّ.
وأمَّا الكسرُ فعلى اعتبارِ أنَّ واسمِها وخبرِها جملةً لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ جوابَ القَسَمِ.
ووجهُ جوازِ هذين الوجهيْنِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ القَسَمَ يَسْتَدْعِي جَوَابًا لا بُدَّ أنْ يَكُونَ جملةً، ويَسْتَدْعِي محلوفًا عليه يَكُونُ مُفردًا ويَتَعَدَّى له فعلُ القَسَمِ بعلى، فَإِنْ قَدَّرْتَ (أنَّ) بمصدرٍ كَانَ هو المحلوفَ عليه، وَكَانَ مفردًا مجرورًا بعلى محذوفةٍ، وَإِنْ قَدَّرْتَ أنَّ جملةً فهي جوابُ القَسَمِ. فتَنَبَّهْ لهذا الكلامِ (م).

(١) في (ك): «الشيخ».
(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).
(٣) في (ص): «أم».
(٤) (م) اعْلَمْ أنَّ هُهنا أربعَ صُوَرٍ:
[صور أخرى يجب فيها كسر همزة (إنَّ)]
الأُولَى: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ وتَقَعَ اللامُ فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: حَلَفْتُ باللهِ إنك لصادِقٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].
والثانيةُ: أنْ يُحْذَفَ فعلُ القَسَمِ، وتَقَعَ اللامُ أيْضًا فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ لمؤدَّبٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۞﴾ [العصر: ١، ٢].
ولا خِلافَ فِي أنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَسْرُ همزةِ إنَّ فِي هاتيْنِ الصورتيْنِ؛ لأنَّ اللامَ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى خبرِ إنَّ المكسورةِ.
والصورةُ الثالثةُ: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ؛ كَمَا فِي البيتِ الشاهدِ السابقِ رَقْمِ (٩٨)، ولا خلافَ أيْضًا فِي أنَّهُ يجوزُ فِي هذه الصورةِ وجهانِ: كسرُ همزةِ إنَّ، وفَتْحُها، عَلَى التأويليْنِ اللذين ذَكَرَهما الشارحُ، =

[صورة جواز الفتح والكسر]

وكذلك يَجُوزُ الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحوُ: (مَن يَأْتِنِي فإنَّه مُكْرَمٌ)، فالكسرُ[(١)] على جَعْلِ (إنَّ) ومَعْمُولَيْهَا جملةً أُجِيبَ بها الشرطُ، فكأنه قالَ: مَن يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مَصْدرًا مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ[(٢)]، والتقديرُ: (مَن يَأْتِنِي فإكْرَامُه مَوْجُودٌ)، ويَجُوزُ أنْ يكونَ [(خبرًا[(٣)] والمبتدأُ)[(٤)] محذوفًا][(٥)]، والتقديرُ: (فجزاؤُه الإكرامُ).

وممَّا جاءَ بالوجهيْنِ قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ

= وذَكَرْنَاهُما لكَ معَ بيانِ وجهِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا فِي شرحِ الشاهدِ السابِقِ.

والصورةُ الرابعةُ: أنْ يُحْذَفَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ عالِمٌ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

وفي هذه الصورةِ خِلافٌ، والكُوفِيُّونَ يُجَوِّزُونَ فيها الوجهيْنِ، والبَصريُّونَ لا يُجَوِّزُونَ فتحَ الهمزةِ، ويُوجِبُونَ كَسْرَها، والذي حَقَّقَه أثباتُ العلماءِ أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الموضِعِ غيرُ صحيحٍ؛ فقد نَقَلَ ابنُ هِشام إجماعَ العربِ عَلَى الكَسْرِ، وقالَ السّيُوطِيُّ فِي جَمْعِ الجَوَامِعِ: «وما نُقِلَ عن الكُوفِيِّينَ من جوازِ الفتحِ فيها غَلَطٌ؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ». اهـ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُحْمَلَ كلامُ الناظِمِ، فيَكُونُ تجويزُ الوجهيْنِ مخصوصًا بذِكْرِ فعلِ القَسَمِ معَ عدمِ اقترانِ الخَبَرِ باللامِ، وَهِيَ الصورةُ التي أَجْمَعُوا فيها عَلَى جوازِ الوجهيْنِ (م).

(١) في (س): «بالكسر».

(٢) (م) نَصَّ ابنُ مَالِكٍ عَلَى أنَّ الكسرَ فِي هَذَا الموضِعِ أَحْسَنُ مِن جِهَةِ القياسِ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، ولم يُقْرَأْ فِي القرآنِ الكريمِ بالفتحِ إلا فِي الموضِعِ الَّذِي تَتَقَدَّمُ فيه أنَّ مفتوحةً، نحوُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٤]، وكالآيةِ التي تَلاها الشارِحُ (م).

(٣) (م) هذا أَوْلَى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو: ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ۝٤٩﴾ [فصلت: ٤٩]؛ أي: فهو يؤوسٌ (م).

«الخضري» (١/ ١٣٣).

(٤) ما بين القوسين في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «خبر المبتدأ».

(٥) ما بين المعكوفين في (ص): «خبرًا لمبتدأ محذوف».

أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ [سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ][١] فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ [الأنعام: ٥٤]، قُرِئَ: (فَإِنَّهُ)[٢][٣] بالفتح والكسرِ[٤]، فالكسرُ على جَعْلِها جملةً جوابًا لِـ(مَن)، والفتحُ على [جَعْلِهَا][٥] مصدرًا مبتدأً خَبَرُه محذوفٌ، [والتقديرُ: (فالغُفرانُ جَزَاؤُه)[٦]، أو على جَعْلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ][٧]، والتقديرُ[٨]: (فَجَزَاؤُهُ الغُفْرَانُ).

وكذلك يَجُوزُ [الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ أنَّ][٩] بعدَ مبتدأٍ هو في المعنَى قولٌ[١٠]، ....

(١) مكانها في (ك): «إلى قوله». (٢) ليس في (ك).

(٣) في (ص): [غفور رحيم].

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ١٤٠)، و«الطبري» (٧/ ١٣٣)، و«السبعة» (ص٢٥٨)، و«النشر» (ص٢٥٨)، و«التيسر» (٢١٠)، و«الكشاف» (١/ ٥٠٨)، و«فتح القدير» (٢/ ١٢٠).

ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم؛ أي: فله أنه غفورٌ رحيمٌ؛ أي: فله غفرانُ الله ورحمتُه. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره: فأمرُه أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجري سائر ما ذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلّف شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي: ومن ثَمّ حُمِل قولهُ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، على أنّ بعد الفاء مبتدأ محذوفًا؛ أي: فهو ينتقم الله منه. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٣٦).

(٥) في (م): «جعل أنَّ وَصِلَتِها».

(٦) في (ع): «فجزاؤه الغفران»، لكن ضرب عليها وكتبها فوقها كالمثبت.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٨) في (ح): «فالتقدير».

(٩) العبارة في (ص): «فتح أنّ وكسرها إذا وقعت».

(١٠) أي: وإن كان من غير مادته. وكذا ما بعده.

[لا بد من اتحاد القائل] وترك شرطًا ثالثًا وهو اتحاد القائل فإن انتفى القول الأول تعين الفتح، كـ: عملي أني أحمد الله، ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق، وإلا كان من الأول، أو القول الثاني، أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي: إني مؤمن، وقولي: إن =

وخَبَرُ (إنَّ) قولٌ، [والقائلُ واحدٌ](١)، نحوُ: (خيرُ القولِ(٢) إنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، فمَن فَتَحَ جَعَلَ (أنَّ) وَصِلَتَهَا مصدرًا خبرًا عن (خَيْرُ)(٣)، والتقديرُ: خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ، فـ(خيرُ) مبتدأٌ، و(حَمدُ اللهِ) خَبَرُه، ومَن كَسَرَ جَعَلَها جملةً خبرًا(٤) عن (خَيْرُ)، كما تقولُ: (أَوَّلُ قِرَاءَتِي ﴿سَبِّح

= زيدًا يمد الله، فقولي مبتدأ، فإن جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لأنه عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي، وإن بقي على مصدريته فجملة أن محكية به، وخبره محذوف؛ أي: قولي هذا اللفظ ثابت، ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر؛ لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه، ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) إنما كان هذا قولًا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(٣) أي: والقول حينئذ باقٍ على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول، وجملة أن خبره لقصد لفظها؛ أي: مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي؛ أي: مقروئي بلفظ سبح، وتجويز كونه حينئذ مصدرًا، وجملة أن محكية به، والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذ التقدير حينئذ: أول قولي هذا اللفظ ثابت. فيكون غير أوله ليس بثابت، وليس مرادًا. [الفرق في المعنى بين الكسر والفتح]

والحاصل: أن المخبر عنه بأن إن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر، أو اسم معنى فلا يخلو إما أن يكون قولًا أو غيره، وعلى كل خبر إن إما قول أو غيره وعلى كل إما أن يصدق على المبتدأ أو لا، فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر إن قولًا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي أني أحمد الله، واعتقادي أنك فاضل، ويجب الكسر في الثاني إن صدق عليه كاعتقادي أنه حق.

وأما كون خبرها قولًا مع صدقه على ذلك المبتدأ فمتعذر؛ إذ القول لا يصدق على غيره.

وكذا يجب الكسر إن كان المبتدأ قولًا، وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا، كقولي: إنه حق، وقولي: إنك فاضل.

وكذا إن كان خبرها قولًا غير صادق عليه، لكونه لم يتحد لقائل كقولي: إن زيدًا يحمد الله، فإن اتحد جاز الأمران فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) في (ص): «خبر».

ﭐسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾، فـ(أَوَّلُ) مبتدأٌ، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾ جملةٌ خبرٌ عن (أَوَّلُ)، وكذلك (خيرُ القولِ) مبتدأٌ، و(إني أَحْمَدُ اللهَ) خبرُه، ولا تَحْتاجُ هذه الجملةُ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأِ[1] في المعنى، فهي مثلُ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، ومَثَّلَ سِيبَوَيْهِ[2] هذه المسألةَ بقولِهِ: (أَوَّلُ ما أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، وخَرَّجَ الكسرَ على الوجهِ[3] الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُه، وهو أنه مِن بابِ الإخبارِ بالجُمَلِ، [وعليه جَرَى[4]][5] جماعةٌ مِن المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ؛ كالمُبَرِّدِ[6] والزَّجَّاجِ[7] والسِّيرَافِيِّ[8] وأبي[9] بَكْرِ بنِ طَاهِرٍ، وعليه أكثرُ النَّحْوِيِّينَ[10](*).

(١) في (س): «الابتداء».
(٢) في «الكتاب» (٣/ ١٤٣).
(٣) في (ك): «هذا الوجه».
(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).
(٥) العبارة في (ح): «وذهب إليه».
(٦) انظر: «المقتضب» (٣/ ٧٦).
(٧) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢/ ١٧١ ـ ١٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩).
(٨) في «شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٨)، ط. العلمية.
(٩) في (ع): «وأبو».
(١٠) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩): «وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالأندلس».

وفي «التذييل» (٥/ ٨٣) بعد ذكره الخلاف في المسألة قال: «وتلخص من هذا كله أن كسر (إن) في هذه المسألة إما لكونها خبرًا عن (أول) وهو مذهب الجمهور والمتفهم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونها معمولة لـ(أقول) والخبر محذوف وهو قول الفارسي. أول لـ(أول ما أقول)، والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى الخبر لسد المعمول مسده، وهو قول بعض أصحابنا.

[معاني إطلاق القول] وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن (القول) ينطلق على معنيين: **أحدهما**: الحدث، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه، **والثاني**: أشخاص الكلام أنفسها ومثال ذلك: هذا ضربي، تشير إلى تأخيذ الحركات وهذا درهم ضرب الأمير، تريد: مضروبة.

فإذا أردت الحدث فتحت، وكان التقدير: أول تكلمي تحميد الله فوقعت موقع المفرد. =

. . . .

= وإذا أردت المقول كسرت، وكان التقدير: أول كلامي إني أحمد الله وذلك أن (أول) هي أفعل التي للمفاضلة بدليل أن مؤنثها (الأولى) كالأفضل والفضلى، وأفعل التي يراد بها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلامًا أخبرت عنه بما هو كلام؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى وإذا كان كذلك لزم كسر (إن) لأنها إذا كسرت كانت مع معمولها كلامًا وإذا فتحت كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام».

(*) **وقد ذكروا لفتحها عشرة مواضع:**

[مواضع فتح همزة (إنَّ)]

أحدها: أن تقع فاعلة؛ أي: مُؤَوّلة مع معموليها بالفاعل؛ لأنها مصدرية، نحو: أعجبني أنّك منطلقٌ؛ لأنها في تقدير: أعجبني انطلاقُك.

والثاني: أن تقع مفعولةً نحوُ: كرهتُ أنّك قائم، تقديرُه: كرهتُ قيامك.

والثالث: أن تقع مجرورةً لفظًا، نحو: عجبتُ من أنّك مُنْطَلِقٌ، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾ . . . الآية [الجن: ١٨]. (أي): ولأن المساجد لله.

والرابع: أن تقع مبتدأة، نحو: عِنْدي أنك منطلق.

والخامس: أن تقع خَبَرَ مبتدإٍ، الكرمُ أنّك تَفْعَلُ كذا.

والسادس: أن تقع بَدَلًا من شيء، نحو: أعجبتني قصّتُك أنّك أعطيتَ فلانًا.

والسابع: أن تقع بَدَل اشتمالٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثامن: أن تقعَ بعد (لو) نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]. . الآية.

والتاسع: أن تقع بعد لولا، نحو: لولا أنّك قائمٌ لأكرمتُكَ.

والعاشر: أن تقع بعد مُذْ، نحو: ما رأيتُه مذ أنّ الله خلقني.

وما أشبه هذه المواضع فهي في معناها.

[ما يجوز فيه الوجهان]

ـ وما يجوز فيها الوجهان مواضع:

منها: ما بعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إنّ بعدها ـ وقد تقدم ـ وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو: أعجبني أمرُك كلُّه حتى أنّك متواضع.

ومنها: ما تقع بعد أما، نحو: أَمَا إنّك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفًا بمعنى حقًّا، كأنك قلت: حقًّا أنّك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كألا.

ومنها: أن تقع بعد حرف تنبيه كألا.

=

[والله أعلم بالصواب](1).

[دخول لام الابتداء على الخبر] [ص] [١٨٣] وبعدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ(2) لَامُ ابْتِدَاءٍ(3) نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

= ومنها: أن تقع بعد حرف العطف، نحو: عرفتُ أنّك ذاهبٌ وأنك مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أنّ الأولى، والكسر استئنافٌ. وكذلك مع ثُمّ إذا قلت: عرفتُ أنّك ذاهبٌ ثم أنّك مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝١١٩﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، قُرِئت بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون.

ومنها: أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو: ذاك وأنّك قائم، فالفتح ـ على معنى: الأمر ذاك وأنّك قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥﴾ [ص: ٥٥]. ومن الفتح قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٤﴾ [الأنفال: ١٤]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٨﴾ [الأنفال: ١٨].

ومنها: أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظّنّ، نحو: أتقول إنّ زيدًا قائم؟ وأتقول: أنّ زيدًا قائم.

إلى غير ذلك من المواضع التي يجوز فيها الوجهان. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(1) من (ح).

[شروط دخول لام الابتداء على الخبر] (2) أي: بشروط أربعة: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتًا، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفردًا أو مضارعًا ولو مقرونًا بحرف تنفيس خلافًا للكوفيين، أو ماضيًا غير متصرف أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام، فقولك: أن زيدًا لوجهه حسن أولى من أن زيدًا وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافًا لابن الناظم بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ۝١١﴾ [العاديات: ١١]، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ.
حاشية الصبان (١/ ٢٧٧).

(3) وهو مذهبُ أهل البصرة. والدليلُ على صحة مذهب الناظم أنّ هذه اللام مستغنيةٌ عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو: إنّ زيدًا ليقومُ، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول: إن زيدًا ليقومنّ، كما تقول: والله ليقومنّ. فإذ لم يقولوا ذلك مع كثرةِ دخول النون مع لام القسم وندور خلافه؛ فهو دليلٌ واضحٌ على أنها ليست لام القسم، =

[ش] يَجُوزُ دُخُولُ لامِ الابتداءِ على خبرِ (إنَّ) المكسورةِ[(١)]، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقائِمٌ)، وهذه اللامُ حَقُّها أنْ تَدْخُلَ على[(٢)] أوَّلِ الكلام[(٣)]؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ؛ فحقُّها أنْ تَدْخُلَ على (إنَّ)، نحوُ: (لإنَّ زيدًا قائمٌ)، لكِنْ

= وإنما هي لام الابتداء التي لا تلزمُها نون. ومثالُ دخولها على الخبر قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. وهو كثير. «المقاصد الشافية» (٢/٣٤٨).

(١) (م) يُشْتَرَطُ فِي خبرِ إنَّ الَّذِي يَجُوزُ اقترانُ اللامِ بِهِ ثلاثةُ شروطٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها شرطيْنِ فيما يأتي. وانْظُرْ (ص٣٦٨).

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عن الاسمِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسمِ لم يَجُزْ دخولُ اللامُ عليه، نحوُ قولِكَ: إنَّ فِي الدارِ زيدًا، ولا فرقَ فِي حالة تأَخُّرِهِ عن الاسم بينَ أنْ يَتَقدَّمَ معمولُه عليه وَإِنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، وزَعَمَ ابنُ الناظِمِ أنَّ معمولَ الخَبَرِ لو تَقَدَّمَ عليه امْتَنَعَ دخولُ اللامِ عَلَى الخَبَرِ، وَهوَ مردودٌ بنحوِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ۝١١﴾ [العاديات: ١١]؛ فقد دَخَلَتِ اللامُ عَلَى الخَبَرِ فِي أَفْصَحِ الكلامِ مَعَ تَقَدُّمِ معمولَيْهِ، وهما (بِهِمْ) و(يَوْمَئِذٍ).

الثاني: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مُثْبَتًا غيرَ مَنْفِيٍّ، فَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا امْتَنَعَ دخولُ اللامِ عليه.

الثالثُ: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ غيرَ جملةٍ فعليَّةٍ فِعْلُها مَاضٍ متصرِّفٌ، غيرُ مُقْتَرِنٍ بقَدْ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ واحدًا مِن خمسةِ أشياءَ:

أوَّلُها: المفرَدُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقائِمٌ).

وثانيها: الجُمْلَةُ الاسميَّةُ، نحوُ: (إنَّ أخاكَ لَوَجْهُهُ حَسَنٌ).

والثالِثُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مُضَارِعٌ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَيَقُومُ).

والرابعُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ جامِدٌ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَعَسَى أنْ يَزُورَنَا).

والخامِسُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ متصرِّفٌ مقترِنٌ بقدْ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقد قامَ).

ثم إذا كَانَ الخَبَرُ جملةً اسميَّةً جازَ دخولُ اللامِ عَلَى أوَّلِ جُزْءَيْهَا، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَوَجْهُه حَسَنٌ)، وَعَلَى الثاني مِنْهُمَا نحوُ: (إنَّ زيدًا وَجْهُهُ لَحَسَنٌ)، ودُخُولُها عَلَى أوَّلِ الجُزْءَيْنِ أَوْلَى؛ بل ذَكَرَ صاحِبُ (البَسيطِ) أنَّ دُخُولَها عَلَى ثانيهما شاذٌّ (م).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ع): «الكلمة».

لَمَّا كانَتِ اللامُ للتأكيدِ[١] وإنَّ للتأكيدِ[٢] كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفيْنِ بمعنًى واحدٍ[٣]؛ فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبرِ[٤].

ولا تَدْخُلُ هذه اللامُ على خبرِ[٥] باقي أَخَوَاتِ (إنَّ)، فلا تقولُ: (لَعَلَّ زيدًا لقائِمٌ)، وأجازَ الكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا في[٦] خبرِ لَكِنَّ، [وأَنْشَدُوا[٧]:

٩٩ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي][٨] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٩]

---

(١) في (ك) في الموضعين: «للتوكيد». (٢) في (ح): «للتوكيد».

(٣) أي: باقيين على صورتهما، فخرج لَهَنَّكَ قائمٌ بإبدال همزة أن هاءً، لزوال صورة أن، لا يقال: هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جَيْرِ؛ لأنا نمنع المرادفة إذ اللام لا تعمل، ولا تخص الاسم، وأن بمعنى الفعل. وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) أي: لكون أن عاملة، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «على».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٤٣): «ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف، ولا يُحْفَظُ له تَتِمَّةٌ».

(٨) العبارة في (ح): «واستدلوا بقوله».

(٩) (م) هَذَا البيتُ مِمَّا ذَكَرَ النُّحاةُ أَنَّهُ لا يُعْرَفُ له قائِلٌ، ولم أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ صَدْرَه قبلَ الشارِحِ العلَّامَةِ؛ بل وَقَفْتُ عَلَى قولِ ابنِ النَّحَّاسِ: «ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى جوازِ دخولِ اللامِ فِي خبرِ لَكِنَّ، واسْتَدَلُّوا بقَوْلِهِ: [أدلة جواز دخول اللام في خبر لكنَّ]

ولكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والجوابُ: أنَّ هَذَا لا يُعْرَفُ قائلُه ولا أَوَّلُه، ولم يُذْكَرْ مِنه إلا هذا، ولم يُنْشِدْه أحدٌ ممَّن وُثِّقَ فِي العربيَّةِ، ولا عُزِيَ إِلَى مشهورٍ بالضبطِ والإتقانِ». اهـ كلامُه.
ومِثْلُه للأَنْبَارِيِّ فِي «الإنصافِ» (٢١٤)، وقالَ ابنُ هِشامٍ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٣٨٥): «ولا يُعْرَفُ له قائلٌ، ولا تَتِمَّةٌ، ولا نَظِيرٌ». اهـ.
ولا نَدْرِي أَرِوَايَةُ الصدرِ عَلَى هَذَا الوجهِ مِمَّا نَقَلَه الشارِحُ العلَّامَةُ، أم وَضَعَه مِن عِنْدِ نَفْسِه، أم مِمَّا أَضَافَه بعضُ الرُّوَاةِ قديمًا لِتَكْمِيلِ البيتِ غيرَ مُتَدَبِّرٍ لِمَا يَجُرُّه هَذَا =

وخُرِّجَ على أنَّ اللامَ زائدةٌ[(١)]؛ كما شَذَّ زِيادَتُها في خبرِ (أَمْسَى)، نحوُ قولِهِ:

١٠٠ ـ مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا[(٢)]

= الفعلُ مِن عدم الثِّقَةِ، وإذا كَانَ الشارِحُ هو الَّذِي رَوَاهُ فمِن أيِّ المصادرِ؟ معَ تضافُرِ العلماءِ مِن قبلِه ومِن بعدِه عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِن أنَّهُ لا يُعْرَفُ أوَّلُه.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَعَمِيدُ)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ لامُ الابتداءِ ـ فِي الظاهِرِ ـ عَلَى خَبَرِ لَكِنَّ، وجوازُ ذلك هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ.

والبَصْرِيُّونَ يَأْبَوْنَ هَذَا ويُنْكِرُونه، **ويُجِيبُونَ عن هَذَا البيتِ بأربعةِ أَجْوِبَةٍ:**

أَحَدُها: أنَّ هَذَا البيتَ لا يَصِحُّ، ولم يَنْقُلْه أحدٌ مِن الأثباتِ، فلا تَثْبُتُ بِهِ حُجَّةٌ.

الثاني: مَا ذَكَرَه الشارِحُ العلَّامَةُ مِن أنَّ اللامَ زائدةٌ، ولَيْسَتْ لامَ الابتداءِ.

الثالِثُ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ البيتِ، وأنَّ اللامَ فيه للابتداءِ، ولكنَّها لَيْسَتْ داخلةً عَلَى خبرِ (لكِنَّ)، وإنما هِيَ داخلةٌ عَلَى خبرِ (إنَّ) المكسورةِ الهمزةِ المشدَّدَةِ النونِ، وأصلُ الكلامِ: (ولكِنْ إنني مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ) فحُذِفَتْ همزةُ (إنَّ) تخفيفًا، فاجْتَمَعَ أربعُ نُونَاتٍ؛ إحداهُنَّ نونُ (ولكِنْ)، واثنتانِ نُونَا (إنَّ)، والرابعةُ نونُ الوقايةِ، فحُذِفَتْ واحدةٌ منهنَّ، فبَقِيَ الكلامُ عَلَى مَا ظَنَنْتَ.

الرابعُ: سَلَّمْنَا أنَّ هَذَا البيتَ صَحِيحٌ، وأنَّ اللامَ هِيَ لامُ الابتداءِ، وأنها داخلةٌ عَلَى خبرِ لَكِنَّ، ولكنَّنا لا نُسَلِّمُ أنَّ هَذَا مما لا يَجُوزُ القياسُ عليه؛ بل هو ضرورةٌ وَقَعَتْ فِي هَذَا البيتِ بخصوصِه، والبيتُ المفرَدُ والبيتانِ لا تُبْنَى عليهما قاعدةٌ.

والتخريجانِ الثالثُ والرابعُ مُتَحَتِّمَانِ فيما ذَكَرَه الشارِحُ مِن الشواهِدِ (١٠٠، ١٠١)، وَمَا نَذْكُرُه مِن قولِ كُثَيِّرٍ فِي شرحِ الشاهِدِ الآتي، وكذلكَ فِي قولِ الآخَرِ:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بعدَ عِزَّتِهِ وما أبانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودانِ (م)

(١) في (ك): «زيدت».

(٢) (م) حَكَى العَيْنِيُّ أنَّ هَذَا البيتَ مِن أبياتِ (الكِتابِ)، ولم يَنْسُبُوهُ إِلَى أحدٍ، وأَنْشَدَهُ أبو حَيَّانَ فِي «التَّذْكِرَةِ» مُهْمَلًا أَيْضًا، وأَنْشَدَه ثَعْلَبُ فِي أمالِيهِ [«مجالس ثعلب» (ص٣٠، بترقيم الشاملة آليا)]، وأَنْشَدَه أبو عليٍّ الفارِسِيُّ [«الحجة» (٤/ ٣٨٤)، بلفظ: «مرّوا سراعًا»]، وأَنْشَدَهُ أبو الفَتْحِ ابنُ جِنِّيٍّ [«الخصائص» (١/ ٣١٧ ـ ٢/ ٢٨٥)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٧)]، ولم يَنْسُبْه أحدٌ مِنهم إِلَى قائلٍ معيَّنٍ، وقدْ رَاجَعْتُ كِتابَ سِيبَوَيْهِ لأُحَقِّقَ مَا قالَه العَيْنِيُّ فلم أَجِدْه بينَ دَفَّتَيْهِ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَمَجْهُودَا)**؛ حَيْثُ زِيدَتِ اللامُ فِي خبرِ (أَمْسَى)، وَهِيَ زيادةٌ =

أي: أَمْسَى مجهودًا، وكما زِيدَتْ في خبرِ المبتدأِ شُذُوذًا؛ كقولِهِ[(١)]:

١٠١ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[(٢)]

= شاذَّةٌ، ومثلُ هَذَا قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيثُ زادَ اللامَ فِي خبرِ (زالَ)، وهوَ قَوْلُهُ: (لَكَالْهَائِمِ) زيادةً شاذَّةً، وفي ذَلِكَ رَدٌّ لِمَا زَعَمَ الكُوفِيُّونَ مِن أنَّ اللامَ الداخِلَةَ فِي خبرِ لكِنَّ فِي قولِ الشاعِرِ:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

هي لامُ الابتداءِ، وحاصِلُ الردِّ عليهم بهذين الشاهدَيْنِ أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ اللامَ التي فِي خبرِ لَكِنَّ هِيَ ـ كَمَا زَعَمْتُم ـ لامُ الابتداءِ؛ بل هِيَ لامٌ زائدةٌ مُقْحَمَةٌ اقْتَرَنَتْ بخبرِ لَكِنَّ؛ بدليلِ أنَّ مثلَ هذه اللام قد دَخَلَتْ عَلَى أخبارٍ قد وَقَعَ الإجماعُ مِنَّا ومِنكم عَلَى أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَقْتَرِنُ بها؛ كخبرِ أَمْسَى وخبرِ زالَ فِي البيتَيْنِ (م).

(١) هو: رؤبة بن العجاج كما في ملحقات الديوان (ص١٧٠).

(٢) (م) نَسَبَ جماعةٌ هَذَا البيتَ ـ ومِنهم الصَّاغَانِيُّ ـ إِلَى عَنْتَرَةَ بنِ عَرُوسٍ مولى بَنِي ثَقِيفٍ، ونَسَبَه آخرونَ إِلَى رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ، والأوَّلُ أكثرُ وأشْهَرُ، ورَوَاهُ الجَوْهَرِيُّ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَعَجُوزٌ)** حَيْثُ زادَ اللامَ فِي خبرِ المُبْتَدَأ، والذَّهابُ إِلَى زيادةِ اللام أحدُ تَخريجاتٍ فِي هَذَا البيتِ، ومنها أنَّ (عَجُوزٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ كانَتِ اللامُ مقترنةً به، وأصلُ الكلام عَلَى هذا: أُمُّ الحُلَيْسِ لهي عجوزٌ... إلخ، فحُذِفَ المُبْتَدَأُ، فاتَّصَلَتِ اللامُ بخبرِه، وَهِيَ فِي صدرِ المذكورِ مِن جُملتِها، وقد مَضَى بَحْثُ ذلك فِي بابِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ. انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ لنا ذِكْرُه فِي شرحِ الشاهِدِ رَقْم (٥٣).

ومِثْلُ هَذَا البيتِ قولُ أبي عَزَّةَ عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُثْمَانَ يَمْدَحُ رسولَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ قدِ امْتَنَّ عليه يَوْمَ بَدْرٍ:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهِدُ فِي قَوْلِهِ: **(مَن حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ)**، وفي قوله: **(مَن سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ)**؛ فإنَّ (مَن) اسمٌ موصولٌ مُبْتَدَأٌ فِي الموضعيْنِ، وقد دَخَلَتِ اللامُ عَلَى خَبَرِه فِي كلٍّ مِنهما (م).

وأجازَ المُبَرِّدُ(١) دُخُولَهَا [في(٢) خَبَرِ](٣) أنَّ المفتوحةِ، وقد قُرِئَ شاذًّا(٤): (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان: ٢٠]، بفتحِ (أنَّ)، ويَتَخَرَّجُ أيضًا على زيادةِ اللامِ.

[شروط دخول اللام على الخبر]

[ص] [١٨٤] ولا يَلِي(٥) ذِي اللَّامَ(٦) مَا قَدْ نُفِيَا ... ولَا مِنَ الأفعالِ ما كَـ(رَضِيَا)(٧)

[١٨٥] وقد يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَـ(إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

[ش] إذا كانَ خَبَرُ (إنَّ) منفيًّا لم تَدْخُلْ عليه اللامُ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَمَا يَقُومُ)، وقد وَرَدَ في الشعرِ(٨)؛ كقولِه(٩):

١٠٢ ـ وأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ(١٠)

---

(١) في «المقتضب» (٢/ ٣٤٦). (٢) في (س)، (ع): «على».

(٣) في (ك): «على».

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير كما في «إعراب العكبري» (٢/ ٤١)، و«الخصائص» (١/ ٣١٦)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص٥٨).

(٥) قال الصبان (١/ ٢٨١): «ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع.
وإنما لم يلها لأن غالب أدوات النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي [على الغالب]، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي».

(٦) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٧) قال الأزهري في «تمرين الطلاب» (ص٣٦): «كرضيا: في موضع صلة (ما) الثانية، والألف للإطلاق، وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفي ولا الخبرُ الذي كرضي حال كونه من الأفعال هذه اللامَ. ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر».

(٨) في (س)، (ص)، (ح): «شعر».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٣١): «قائله هو: أبو حزام غالب بن الحرث العكلي».

(١٠) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (للا مُتَشَابِهَانِ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ اللامَ فِي الخَبَرِ المنفيِّ بلا، وَهوَ شاذٌّ، وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي رِوايَةِ صَدْرِ هَذَا البيتِ:
=

وأشارَ بقولِهِ: **(وَلَا مِن الأفعالِ ما كَرَضِيَا)** إلى أنه إذا كانَ الخبرُ ماضيًا متصرِّفًا غيرَ مقرونٍ بقدْ ـ لم تَدْخُلْ عليه اللامُ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَرَضِيَ)[(١)]، وأجازَ ذلك الكِسَائِيُّ[(٢)] وهِشامٌ، فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا

= فظاهِرُ كلامِ الرَّضِيِّ ـ وَهوَ صريحُ كلامِ ابنِ هِشامٍ ـ أنَّ همزةَ إنَّ مكسورةٌ؛ لوجودِ اللامِ فِي خَبَرِها.

قالَ ابنُ هِشام: «إنَّ بالكَسْرِ لدخولِ اللامِ عَلَى الخَبَرِ».اهـ. وهذا مبنيٌّ عَلَى مَا هو الظاهِرُ من أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ. كَمَا ذَكَرْنَا لكَ فِي لغةِ البيتِ.

وذَهَبَ ابنُ عُصْفُورٍ، تَبَعًا للفَرَّاءِ، إِلَى أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ، ومَجَازُه عندَنا أنَّهُ اعْتَبَرَ اللامَ زائدةً، وليسَتْ لامَ الابتداءِ.

فإذا جَعَلْتَ همزةَ إنَّ مكسورةً، عَلَى مَا هو كلامُ ابنُ هِشامٍ وَهوَ الَّذِي يَجْرِي عليه كلامُ الشارِحِ هٰهنا ـ كَانَ فِي البيتِ شذوذٌ واحدٌ، وَهوَ دخولُ اللامِ عَلَى خبرِ إنَّ المنفيِّ.

وإذا جَرَيْتَ عَلَى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ، فإنِ اعْتَبَرْتَ اللامَ لامَ الابتداءِ، كَانَ فِي هَذَا الشاهِدِ شُذُوذَانِ: **أَحَدُهما**: دخولُ اللامِ عَلَى خبرِ أنَّ المفتوحةِ، **وثانيهما**: دُخُولُها عَلَى خبرِ أنَّ المنفيِّ.

ويُخَلِّصُ من هَذَا كلِّه أنْ نَعْتَبِرَ اللامَ زائدةً، كَمَا اعْتَبَرُوها كذلك فِي الشواهِدِ السابقةِ.

وقالَ ابنُ جِنِّيٍّ [«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٥)]: «إنما أَدْخَلَ اللامَ، وَهِيَ للإيجابِ، عَلَى لا، وَهِيَ للنفيِ مِن قِبَلِ أَنَّهُ شَبَّهَ (لا) بـ(غَيْر)، فكأنَّه قالَ: لَغَيْرُ مُتَشَابِهَيْنِ، كَمَا شَبَّهَ الآخَرَ مَا التي للنفيِ بما التي بمعنَى الَّذِي فِي قَوْلِهِ:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي ... فكيفَ ومِن عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يَكُنْ سَبِيلِ اللامِ المُوجِبَةِ أنْ تَدْخُلَ عَلَى مَا النافيةِ لولا مَا ذَكَرْتُ لكَ مِن الشَّبَهِ». انْتَهَى كلامُه (م).

(١) أي: على أن اللام للابتداء، ويجوز على أنها للقسم، وحينئذ تفتح أن في نحو: علمت أن زيدًا لرضي؛ لأن الفعل لا يعلق على أن إلا بلام الابتداء خاصة، وإنما امتنعت في ذلك لأن أصلها الدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه فإن قرن بقد قرَّبْته من الحال فيشبه المضارع الشبه للاسم فتدخل عليه، وكذا على الجامد لأنه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(٢) أي: على تقدير قد كما في المغني.
الصبان (١/ ٢٨١)، و«الخضري» (١/ ١٣٥).

دَخَلَتِ [اللامُ عليه][(١)]، ولا فرقَ بينَ المتصرِّفِ[(٢)] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَرْضَى)، وغيرِ المتصرِّفِ[(٣)(٤)] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشرَّ).

[حكم إذا اقترن الخبر بالسين أو سوف]

هذا إذا لم تَقْتَرِنْ[(٥)] به السينُ أو سوفَ، فإنِ اقْتَرَنَتْ[(٦)] به[(٧)]، نحوُ: (إنَّ زيدًا سوفَ يقومُ)، أو[(٨)] (سَيَقُومُ) ففي[(٩)] جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ؛ [فيَجُوزُ إذا كانَ (سوفَ) على الصحيح[(١٠)]، وأمَّا إذا كانَ السِّينَ فقليلٌ،][(١١)] وإذا[(١٢)] كانَ ماضيًا غيرَ متصرِّفٍ[(١٣)] فظاهرُ[(١٤)] كلامِ المصنِّفِ جوازُ[(١٥)] دخولِ اللامِ عليه؛ فتقولُ[(١٦)]: (إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ،

---

(١) في (ح): «عليه اللام».

(٢) في (ح) في الموضعين: «المنصرف». (٣) في (ح): «المنصرف».

(٤) أي: تصرفًا تامًّا وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو: ﴿ذَرْهُمْ﴾ الآية [الأنعام: ٩١].

(٥) في (س)، (ح): «يقترن». (٦) في (ع)، (ح): «اقترن».

(٧) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع). (٨) في (ص): «و».

(٩) في (ك): «على».

(١٠) يردُ عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال، ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه. وحينئذ فتنافي التنفيس لا سيما سوف. وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(١١) من حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(١٢) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «وإن».

(١٣) يشمل ليس مع امتناع اللام معها، ولا تخرج بقوله: ما قد نفيا لأنها نافية لا منفية اللَّهُمَّ إلا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعًا عليه أو به. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وفي «الصبان» (١/ ٢٨٢): دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها. قال الشاطبي: ولعله لم يحترز عنها اتكالًا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي. وقال ابن غازي وتبعه البعض: بل على أنه داخل في قوله: ما قد نفيا، وفيه نظر ظاهر إذ ليست (ليس) مما قد نفي لأنها للنفي.

(١٤) في (ص)، (ح): «فمفهوم».

(١٥) في (ص): «جواز ذلك أي».

(١٦) في (س)، (ك): «نحو».

وإنَّ عَمرًا لَبِئْسَ الرجلُ)، وهذا[١] مذهَبُ الأخفشِ[٢] والفَرَّاءِ[٣]، والمنقولُ أنَّ سِيبَوَيْهِ[٤] لا يُجِيزُ ذلكَ[٥].

فإنْ قُرِنَ[٦] (الماضي المتصرِّفُ)[٧] بـ(قدْ) جازَ دخولُ اللام عليه، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (**وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ**)، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقدْ قَامَ).

[دخول اللام على معمول الخبر] [ص][١٨٦] **وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ**[٨] وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) حجة الأخفش أن (نعم) لا يتصرف، فأشبه الأسماء.
انظر: «إعراب القرآن» (٢/ ٣٢٥)، و«إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٣) حجة الفراء أن (نعم) في مذهبه اسم. قال الفراء: تقول: إن نعم رجلًا زيد. وهذا لا يجوز عند البصريين ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتي بالهاء.
قال الفراء: ويجوز أن تقول: إن عبد الله لعسى أن يقوم. لأن (عسى) بمنزلة يعسي؛ ألا ترى أنها تطلب المستقبل، فلذلك لم ينطق العرب منها بـ (يفعل) إذ كان فعل منها ويفعل بمعنى واحد. وحكى أحمد بن يحيى أن الكسائي حكى: أعسِ بأن يفعل، وبالعَسَى أن يفعل.
انظر: «إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٤) كتبها في (ح): «س» كأنه يختصرها.

(٥) وممن نص على أن مذهب سيبويه المنع؛ أبو محمد ابن السيد قال «إصلاح الخلل» (ص١٦٧ ـ ١٦٨): «وإطلاق أبي القاسم أنه يجوز دخول اللام في خبر إن المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح؛ لأن خبر (إن) إذا كان فعلًا ماضيًا لم يجز دخول اللام المؤكدة عليه، وحجة سيبويه وأصحابه في امتناع ذلك أن حكم اللام أن تكون في أول الكلام، فلما أخرت (إن) وجب ألا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم، وأجاز الأخفش: إن زيدًا لنعم الرجل، وتابعه على ذلك الفراء لأن نعم لا تتصرف، فأشبهت الأسماء، ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه».
قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٣): «وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع فإن سمع قلنا به، وإلا فلا».

(٦) في (س)، (ك): «اقترن».

(٧) في (ح): «المنصرف».

(٨) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤): «وأطلق الناظم في قوله: (**معمول الخبر**) وليس الإطلاق بصحيح؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالًا لم تدخل عليه =

[ش] تَدْخُلُ[(١)] لامُ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إذا تَوَسَّطَ بينَ [اسم إنَّ][(٢)] والخبرِ[(٣)]، نحوُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكِلٌ)، ويَنْبَغِي أنْ يكونَ الخبرُ حينَئذٍ مِمَّا يَصِحُّ[(٤)] دخولُ اللامِ عليه[(٥)]؛ كما مَثَّلْنَا[(٦)]، فإنْ كانَ الخبرُ لا

= اللام نحو: إن زيدًا لعريانًا قائمٌ، فلا يجوز هذا ولم يسمع من لسانهم، ونص الأئمة على منعه، وإن كان القياس على: إن زيدًا لطعامك آكل يقتضيه.
فإن كان المعمول مصدرًا أو مفعولًا من أجله نحو: إن زيدًا لقيامًا قائمٌ، وإن زيدًا لإحسانك يزورك، ففي ذلك نظر، ولاأذكر جواز ذلك نصًّا عن أحدٍ إلا أن جواز ذلك مندرج في عموم قولهم، إنما تدخل على معمول الخبر».

(١) في (س): «يدخل».

(٢) في (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «الاسم».

(٣) أي: سواء تقدم الاسم كمثاله، أو الخبر كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا، وكذا تقدم غيرهما كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا جالس. فلو قال: إذا توسط بين ما بعد أن لشمل ذلك. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) في (ك)، (ع): «يصلح».

(٥) أي: لأن المعمول فرع العامل فلا تدخله إلا حيث تدخل أصله، ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد؛ أي: الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان، وسيأتي إشعاره بثالث، وهو عدم دخولها على الخبر، وسيذكر الشارح رابعًا، وهو أن لا يكون المعمول حالًا لعدم سماعه قيل: وكذا التمييز فلا يقال: إن زيدًا لراكبًا منطلق، أو لنفسًا طيب، وتدخل على المصدر والمفعول له، كـ: إن زيدًا لضربًا ـ أو لتأديبًا ـ
ضارب خلافًا لأبي حيان، والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(٦) (م) يُشْتَرَطُ لدخولِ اللامِ عَلَى معمولِ الخَبَرِ أربعةُ شروطٍ:
[شروط دخول اللام على معمول الخبر]
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ هَذَا المعمولُ مُتَوَسِّطًا بينَ مَا بعدَ إنَّ، سواءٌ أكانَ التالي لإنَّ هو اسْمَهَا، كَمَا فِي مثالِ الشارحِ، أم كَانَ التالي لإنَّ هو خَبَرَها الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ، نحوُ: (إنَّ عندي لَفي الدارِ زَيدًا)، أم كَانَ التالي لها مَعْمُولًا آخرَ للخبرِ المُؤَخَّرِ، نحوَ: (إنَّ عندي لفي الدارِ زَيْدًا جالِسٌ)، ويَشْمَلُ كلَّ هذه الصورِ قَوْلُ الناظِمِ: (الواسِطَ معمولَ الخبرْ)، وَإِنْ كَانَ تفسيرُ الشارحِ قد قَصَرَه عَلَى صورةٍ واحدةٍ منها.
الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مما يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه، وهذا يُسْتَفَادُ مِن قولِ =

يَصِحُّ(١) دخولُ اللامِ عليه لم يَصِحَّ دُخُولُها على المعمولِ(٢)؛ كما إذا كانَ الخبرُ فعلًا ماضيًا متصرِّفًا غيرَ مقرونٍ(٣) بـ(قدْ) [لم يَصِحَّ دخولُ اللامِ على المعمولِ(٤)](٥)، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ أكَلَ)، وأجازَ ذلك بعضُهم(٦).

= الناظِم: (معمولَ الخبَرْ) فإنَّ ألْ فِي الخَبَرِ للعهدِ الذِّكْرِيِّ، والمعهودُ هو الخَبَرُ الَّذِي تَدْخُلُ اللامُ عليه، والذي بَيَّنَه وذَكَرَ شُرُوطَه فيها قبلَ ذلك.

الشرطُ الثالِثُ: ألَّا تكونَ اللامُ قدْ دَخَلَتْ عَلَى الخَبَرِ، وهذا الشرطُ الَّذِي بَيَّنَ الشارِحُ أنَّ كلامَ الناظِمِ يُشْعِرُ به، وقد بَيَّنَ أيضًا وجهَ إشعارِ كلامِه به.

الشرطُ الرابعُ: ألَّا يَكُونَ المعمولُ حالًا ولا تَمْييزًا، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لراكِبًا حاضِرٌ)، ولا تقولَ: (إنَّ زيدًا لَعَرَقًا يَتَصَبَّبُ)، وقدْ نَصَّ الشارِحُ عَلَى الحالِ، ونَصَّ غيرُه عَلَى التمييزِ، وزادَ أبو حَيَّانَ: ألَّا يَكُونَ المعمولُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، ولا مَفْعُولًا لأَجْلِهِ، فعندَه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَركوبَ الأميرِ راكبٌ)، ولا أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَتَأْدِيبًا ضارِبٌ ابنَه)، واسْتَظْهَرَ جماعةٌ عدمَ صِحَّةِ دخولِ اللامِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِن الخَبَرِ، ولا عَلَى المفعولِ معَه، وَإِنْ كَانَ المتقدِّمُونَ لم يَنُصُّوا عَلَى هذيْن (م).

(١) في (ك): «يصلح».
(٢) في (ح): «معمول الخبر».
(٣) في (س): «مقترن».
(٤) قال الصبان (١/ ٢٨٢): «لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال: إن لعندك زيدًا جالس».
(٥) من (ص)، (ح).
(٦) وهو: الأخفش كما في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤).

[دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر]

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٤): «والصحيح المنع لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل». انتهى.

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا إن أيضًا، فإذا قلت: ما زيد منطلق، أو: لا رجل في الدار ولا امرأة، فلا يجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيًّا لا تدخل عليه هذه اللام».

وإنما قالَ المصنِّفُ: (**وتَصْحَبُ الوَاسِطَ**)؛ أي: المتوسِّطَ؛ تنبيهًا(١) على أنها لا تَدْخُلُ على المعمولِ إذا تَأَخَّرَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ)، وأَشْعَرَ قولُه بأنَّ اللامَ إذا دَخَلَتْ على المعمولِ المتوسِّطِ لا تَدْخُلُ على الخبرِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لطَعَامَكَ لآكِلٌ)؛ وذلك من جهةِ أنه خَصَّصَ [دخولَ اللامِ بمعمولِ الخبرِ المتوسِّطِ، وقد سُمِعَ](٢) ذلك قليلًا، وحُكِيَ(٣) من كلامِهِم(٤): (إني لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ)(٥).

[دخول اللام على ضمير الفصل]

وأشارَ بقولِهِ: (**والفصلَ**) إلى أن لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على ضميرِ الفصلِ(٦)(*)، ....

---

(١) في (ح): «بينها».

(٢) مكانها في (ص): «وقد سمع»، وفي (ح): «وسمع».

(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «حكي».

(٤) في (ك): «قولهم».

(٥) قال ابن مالك: «وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار، وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار». «شرح التسهيل» (٢/ ٣١).

(٦) وإنما سمي ضميرًا مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وقال الصبان (١/ ٢٨٢): «هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل محله محل ما قبله. وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو إن زيدًا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقًا لما قبله غيبة وحضورًا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من، وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغني، وفائدته: الاعلام =

نحوُ: (إنَّ زيدًا لهو القائِمُ)، وقالَ(١) اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فـ(هذا) اسمُ (إنَّ)، و(هُوَ) ضميرُ الفصلِ، ودَخَلَتْ(٢) عليه اللامُ، و(الْقَصَصَ) خبرُ (إِنَّ).

= من أول الأمر بأن ما بعده لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه.

قال التفتازاني في «حاشية الكشاف»: وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل: زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى.

وقال في المطول: التحقيق أنه قد يكون للتخصيص؛ أي: قصر المسند على المسند إليه نحو: زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد. وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]؛ أي: لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو: الكرم هو التقوى؛ أي: لا كرم إلا التقوى.اهـ.

قال الناظم: وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر؛ أي: إذا كان الخبر جملة اسمية.

(*) (م) وقدِ اخْتَلَفُوا فيه: أهو حرفٌ أم اسمٌ؟ وإذا كَانَ اسمًا فهل له مَحَلٌّ من الإعرابِ أم لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ؟ وإذا كَانَ له مَحَلٌّ من الإعرابِ فهل مَحَلُّه هو مَحَلُّ الاسمِ الَّذِي قبلَه أم مَحَلُّ الاسمِ الَّذِي بعدَه؟ فالأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ حَرْفٌ وُضِعَ عَلَى صورةِ الضَّمِيرِ وسُمِّيَ (ضميرَ الفصلِ)، ومن النُّحاةِ مَن قالَ: هو اسمٌ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ. ومِنهم مَن قالَ: هو اسمٌ مَحَلُّه مَحَلُّ الاسمِ المتقدِّمِ عليه، فهو فِي مَحلٍّ رفعٍ إذا قُلْتَ: (زيدٌ هو القائِمُ)، أو قُلْتَ: (كانَ زيدٌ هو القائِمَ)، وفي مَحلٍّ نصبٍ إذا قلتَ: (إنَّ زيدًا هو القائِمُ)، ومنهم مَن قالَ: هو اسمٌ مَحَلُّه مَحَلُّ الاسمِ المتأخِّرِ عَنْهُ، فهو فِي مَحلٍّ رفعٍ فِي المثالَيْنِ الأوَّلِ والثالثِ، وفي مَحلٍّ نَصبٍ فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «قال».

(٢) في (ح): «دخلت».

[علة تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم]

وسُمِّيَ(١) ضميرَ الفصلِ؛ لأنَّه يَفْصِلُ بينَ الخبرِ والصفةِ، وذلكَ إذا قُلْتَ: (زيدٌ هو القائِمُ) فلو لم تَأْتِ بـ(هو) لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ (القائِمُ) صفةً لزيدٍ وأنْ يكونَ خبرًا عنه، فلَمَّا أَتَيْتَ بـ(هو) تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (القائِمُ) [خبرًا عن زيدٍ](٢).

[شرط ضمير الفصل]

وشَرْطُ ضميرِ الفصلِ أنْ يَتَوَسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبرِ(٣)، نحوُ: (زيدٌ هو القائِمُ)، أو بينَ ما أَصْلُه المبتدأُ والخبرُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لهو(٤) القائِمُ)، وأشارَ بقولِهِ: **(والفصل(٥) واسمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ)** إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على الاسمِ إذا [تَأَخَّرَ عن](٦) الخبرِ(٧)، نحوُ: (إِنَّ في

---

(١) في (ح): «ويسمى».

(٢) العبارة في (ك): «صفة لزيد وأن يكون خبرًا عنه».

[ما يشترط في ضمير الفصل]

(٣) (م) يُشْتَرَطُ فِي ضميرِ الفصلِ ـ بقَطْعِ النظرِ عن كونِه بينَ مَعْمُولَي إنَّ ـ أربعةُ شروطٍ:

الأَوَّلُ: أنْ يَقَعَ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، أو مَا أَصْلُهُما ذلكَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هَذَا الشرطَ.

الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الاسمانِ اللذانِ يَقَعُ بينَهما مَعْرِفَتَيْنِ، نحوُ: (إنَّ مُحَمَّدًا هو المُنْطَلِقُ)، أو أَوَّلُهما: معرفةً حقيقةً، وثانيهما: يُشْبِهُ المعرفةَ فِي عدمِ قَبُولِه أداةَ التعريفِ كأَفْعَلِ التفضيلِ المقترنِ بمِن، نحوُ: (محمدٌ أفضلُ مِن عمرٍو).

الشرطُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ ضميرُ الفَصْلِ عَلَى صيغةِ ضميرِ الرفعِ؛ كَمَا فِي هذه الأمثلةِ.

الشرطُ الرابعُ: أن يُطَابِقَ مَا قبلَه فِي الغَيْبَةِ أو الحضورِ، وفي الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنتَ للخِطَابِ، وَهوَ فِي الخِطَابِ، وفي الإفرادِ كَمَا قبلَه، ونحوُ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، فنحنُ للتكلُّمِ كَمَا قبلَه (م).

(٤) في (ك): «هو».　　(٥) من (ك).

(٦) كررت في (ح).

(٧) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كإن في الدار لزيدًا جالس.

«الخضري» (١/ ١٣٦).

الدارِ لَزَيْدًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾ [القلم: ٣].

وكلامُه يُشْعِرُ أيضًا بأنه إذا دَخَلَتِ اللامُ على الفصلِ[١] أو على الاسم[٢] المتأخِّرِ[٣] لم تَدْخُلْ على الخبرِ، وهو كذلكَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَهو لَقَائِمٌ)، ولا: (إنَّ لفي الدارِ لزيدًا)، ومُقْتَضى[٤] إطلاقِه في قَوْلِهِ: إنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على المعمولِ المتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبرِ ـ أنَّ كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جازَ دُخُولُ اللامِ عليه؛ كالمفعولِ الصريحِ، والجارِّ والمجرورِ، والظرفِ، والحالِ، وقد نَصَّ النحْويُّون على منعِ دخولِ اللامِ على الحالِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لضاحِكًا رَاكِبٌ)[٥]. [والله أعلم][٦].

[اتصالها (ص) بما الزائدة الكافة]

[١٨٧] وَوَصْلُ (مَا)[٧] بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[٨]

---

(١) من (س)، (ك)، (ع)، (ص) وفي (ح): «الفعل»، وفي سائرها: «ضمير الفصل».
(٢) في (ص): «اسم».
(٣) في (ص): «مؤخر»، وفي (ح): «المؤخر».
(٤) في (س): «ويقتضي».
(٥) كتب في حاشية (ع): «بلغ مقابلة وقراءة».
(٦) من (ص).
(٧) [هل (ما) حرفية؟] قال الناظم: **(ووصلُ ما)**. ولم يبيِّن أهي ما الحرفية أم لا؟ ولا شكّ أنها الحرفية، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية، وفي الوجه الآخر الكافة. وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هي الاسم، وذلك عد الإعمال خاصّةً، نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، وما أشبه ذلك فكان يبغي أن يُنَبّه على أنها الحرفية.
والجواب: أنّه ترك ذلك اتّكالًا على الناظر في المسألة؛ لأنّ دخولها إنما يكونُ تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر أو ما يقومُ مقام ذلك؛ وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الزيادة الاسميّة، وإنما تعقل الزيادة إذا قُصِد بها قَصْدَ الأدواتِ، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تَرْكِه البيان كبيرُ إشكالٍ. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).
(٨) تنبيهًا على القياس، إلا أنه جعله مرجوحًا مع فُشُوّ إبطاله بما، ولذلك قال: **(وقد يُبَقّى العملُ)**، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل: وقد بُقّي **العمل**، فيكون تنبيهًا على =

[ش] إذا اتَّصَلَتْ (ما) غيرُ الموصولةِ بإنَّ وأَخَوَاتِها(١) كَفَّتْهَا عن العملِ(٢)

= ما سمع من ذلك.

وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ما سُمع من ذلك فقال: «وفي قوله: (**وقد يُبَقّى العملُ**) ـ بدون تقييدٍ ـ تبيةٌ على مجيء مثله»: يريد مثل ما حكى ابنُ برهانٍ. والظاهر أن مراده إجراءُ القياس في الجميع كما قال في «التسهيل» [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢)]: «والقياس سائغ»، إلا أنه قلّله هنا تنبيهًا ـ والله أعلمُ ـ على ما فيه من الضعف؛ إذ عَدَمُ السماع في كأنما ولكنما ولعلّما جملةً، وندوره في إنّما، مما يُبيّن أن العرب إنما أرادت بـ(ما) الداخلة عليها؛ الكافة لا التوكيدية.

فإن قيل: فهذا يدلّ على ما قاله ابنه.

فالجواب: أن عبارته بعيدةٌ عن ذلك القصيد، وعادته إذا أتى بقد أن يُشيِر إلى ما قد يلحقه القياس، وأيضًا لو لم يكن مقصودُه القياس لأوهم أن الإعمال في ليت مقصور على السماع، وذلك غير صحيح باتفاق، فدلّ على أن مراده القياس بلا بدّ، والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

قال ابن مالك: وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسًا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رَحِمَهُ اللَّهُ يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ. «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(١) أي: وغير الموصوفة، والمصدرية كإن ما فعلت حسن؛ أي: إن فعلك، فالكافة هي ما الزائدة فقط، وتوصل بها في الرسم دون غيرها. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٢) أي: لإزالتها اختصاصها بالأسماء فتدخل على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] فوجب إهمالها. «الخضري» (١/ ١٣٦). [ما يترتب على إبطال (إن) بـ(ما)]

وإبطالُ عملها يستلزمُ عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين:

أحدهما: أن يبقى دخولها على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٥]، ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠].

الثاني: أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول: إنما يقدمُ زيد. ومنه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم﴾ [الزمر: ١٠] وفي كِلا الوجهين عمل هذه =

إلَّا (ليتَ)؛ فإنَّه يَجُوزُ فيها الإعمالُ[(١)] والإهمالُ[(٢)]، فتقولُ[(٣)]: (إنما زيدٌ قائمٌ)، ولا يَجُوزُ نصبُ (زيدٌ)، وكذلك [أنَّ[(٤)] وكأنَّ][(٥)] ولكِنَّ[(٦)] ولعلَّ، وتقولُ[(٧)]: (لَيْتَمَا [زيدٌ قائمٌ)، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ (زيدًا) فقلتَ: (ليتما][(٨)] زيدًا قائمٌ).

وظاهِرُ[(٩)] كلامِ[(١٠)] المصنِّفِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ [أنَّ ما][(١١)] إذَا[(١٢)] اتَّصَلَتْ بهذه الأحرفِ كَفَّتْهَا عن العملِ، وقد تَعْمَلُ قليلًا[(١٣)]،

= الحروف قد بَطَلَ لِلحَاقِ ما، وهذا هو الغالب في الاستعمال، والكثيرُ في الكلام، ودلّ على ذلك من كلامه إطلاقهُ القول بالإبطال حيث قال: **(ووصْل ما بذى الحروف مبطلُ.. إعمالها)**، وقطعه بذلك، وأنه لما استدرك الوجه الثاني ـ وهو بقاء العَمَل ـ نبَّه على قِلّتِهِ بِقَدْ، في قوله: **(وقد يُبَقّى العملُ)**؛ يعني: أنّ عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل، ولا تكون إذ ذاك إلّا داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما؛ فالمعنى أنّ ما زائدة كما زيدت بين الجارّ والمجرور في نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، فتقول: لعلّما زيدًا قائمٌ. ويُروَى بيت النابغة هكذا:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتما هَذَا الحمامَ لَنَا ... إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فقدِ

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(١) أي: لبقاء اختصاصها بالأسماء، ولذا قيل بوجوب إعمالها لكن حكي في شرح التسهيل الإجماع على خلافه. ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه، وما حينئذ زائدة ملغاة، وعلى الإهمال كافة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٢) قال الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨): «وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع».

(٣) في (ك): «فلا تقول».

(٤) في (ك): «ليت».

(٥) في (ع): «وكأن وأن».

(٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) في (ك)، (ع): «فتقول»، وفي (ح): «تقول».

(٨) ساقط في (ص).

(٩) في (ح): «وهذا ظاهر».

(١٠) في (س)، (ح)، (ع)، (ص): «قول».

(١١) رسمت في (س): «أنما».

(١٢) من (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح)، وفي سائرها: «إن».

(١٣) أي: في غير ليت لكثرته فيها.

«الخضري» (١/ ١٣٦).

وهذا مَذْهَبُ جماعةٍ مِن النَّحْوِيِّينَ(١) [كالزَّجَّاجِيِّ(٢) ....

(١) (م) ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أنَّ (ما) غيرَ الموصولةِ إذا اقْتَرَنَتْ بهذه الأدواتِ أَبْطَلَتْ عَمَلَها، إلا لَيْتَ، فإنَّ إعمالَها معَ مَا جائزٌ، وعَلَّلُوا ذلك بأنَّ هذه الأدواتِ قد أُعْمِلَتْ لاخْتِصَاصِها بالأسماءِ، ودخولُ (ما) عليها يُزِيلُ هَذَا الاختصاصَ ويُهَيِّئُها للدخولِ عَلَى جُمَلِ الأفعالِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونحوُ قولِ امْرِئِ القَيْسِ:

ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

ومثلُ قولِ الفَرَزْدَقِ:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

[وجه تسمية (ما) بالكافة] وتُسَمَّى (ما) هذه مَا الكافَّةَ، أو مَا المُهَيِّئَةَ، ووجهُ هاتيْنِ التسميتيْنِ ظاهرٌ بعدَ الَّذِي ذَكَرْنَاه لكَ مِن شَأْنِها، وتُسَمَّى أيْضًا مَا الزائدةَ، ولكونِ (ما) هذه لا تُزِيلُ اختصاصَ (ليتَ) بالجملِ الاسميَّةِ؛ بل هِيَ باقيَةٌ معَها عَلَى اختصاصِها بالأسماءِ، لم تُبْطِلْ عَمَلَها، فعِلَّةُ إِبْطَالِها إعمالَ غيرِ ليْتَ أنها أزالَتِ السببَ الَّذِي مِن أجلِهِ عَمِلَتْ، وعِلَّةُ بقاءِ ليتَ عَلَى الإعمالِ أنَّ (ما) لم تُزِلِ السببَ الَّذِي مِن أجلِه عَمِلَتْ، وقد جاءَ السماعُ مُعَضِّدًا لِذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

قالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فإنَّه يُرْوَى بنصبِ (الحَمَامَ) ورفْعِه، فأما النصبُ فعلى إعمالِ ليتَ فِي اسمِ الإشارةِ، والحمامَ بَدَلٌ منه أو عَطْفُ بيانٍ عليه أو نعتٌ له، وأما الرفعُ فعلى إهمالِ لَيْتَ.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ فِي كتابِه «الجُمَلِ» إِلَى أنَّ جميعَ هذه الأدواتِ بمَنْزِلَةٍ واحدةٍ، وأنها إذا اقْتَرَنَتْ بها (ما) لم يَجِبْ إهمالُها؛ بل يَجُوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، غيرَ أنَّ الإهمالَ أكثرُ فِي الجميعِ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصِهَا الأصليِّ، وأمَّا الإهمالُ فلِمَا حَدَثَ لها مِن زَوَالِ الاختصاصِ، وذَكَرَ الزَّجَّاجُ أنَّ ذلك مسموعٌ فِي الجَميعِ، قالَ: «مِن العربِ مَن يَقُولُ: إنما زَيْدًا قائِمٌ، ولَعَلَّمَا بَكْرًا جالِسٌ، وكذلك أَخَوَاتُها: يَنْصِبُ بها، ويُلْغِي ما».اهـ. وتَبِعَه عَلَى ذلك تلميذُه الزَّجَّاجِيُّ، وابنُ السَّرَّاجِ، وَهوَ الَّذِي يُفِيدُه ظاهرُ كلامِ الناظِمِ (م).

(٢) في «الجمل» (ص٣٠٤) قال: «من العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا قائم، فيلغي (ما)، وينصب بـ (إن)، وكذلك سائر أخواتها».

قال أبو حيان: «وينبغي أن يحمل قوله ذلك على أنه لما اقتضي القياس عنده ذلك =

وابنِ السَّرَّاجِ[(١)]](٢).

وحَكَى الأَخْفَشُ(٣)(٤) والكِسَائِيُّ(٥): (إنما زيدًا قائمٌ)، والصحيحُ المذهَبُ الأوَّلُ(٦)(٧)، وهو أنَّها(٨) لا يَعْمَلُ(٩) مِنها(١٠) معَ (ما) إلَّا (ليتَ)، وأمَّا ما حَكَاهُ الأَخْفَشُ والكِسَائِيُّ(١١) فشاذٌّ(١٢).

واحْتُرِزَ(١٣) بغيرِ الموصولةِ مِن(١٤) الموصولةِ؛ فإنَّها لا تَكُفُّهَا عن

= نسبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: (العرب ترفع كل فاعل) وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضي القياس عندك ذلك».

(١) انظر: «الارتشاف» (٣/ ١٢٨٥).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٣) انظر: «شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٤٣٤).

وفي «الغرة»: «بعضهم ينصب بليت ولعل و(ما) موجودة، وجوز الأخفش ذلك في كأن وإن وأن» انتهى. قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١٤٩): «فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليت، والقول الثاني: إلحاق كأن وإن وأن بهما».

(٤) أي: فالإعمال مسموع في غير ليت أيضًا لا مقيس عليها. كما قيل. قال الزجاج في «الجمل»: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلَّما بكرًا جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغي ما، ومشى عليه ابن السراج، ووافقهما المصنف.

«الخضري» (١/ ١٣٦).

(٥) انظر: «شرح اللمع» لابن برهان (ص٧٥).

(٦) «ذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب». «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(٧) هو: مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر، والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي.

«الخضري» (١/ ١٣٦).

(٨) من (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص)، وفي سائرها: «أنه».

(٩) في (س)، (ح): «تعمل».

(١٠) بياض في (ك).

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ك): «فقد شذّ».

(١٣) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «واحْتَرَزْنَا».

(١٤) في (ك): «عن».

العملِ؛ بل تَعْمَلُ معَها(١)، والمرادُ بالموصولةِ(٢) التي بمعنَى (الذي)، نحوُ: [إنَّ ما](٣) عندَكَ حَسَنٌ؛ أي: إن الذي عندَكَ حَسَنٌ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدرِ، نحوُ: (إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ)؛ أي: إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ. [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

[العطف على اسم إن وأخواتها]

[ص] [١٨٨] وجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا علَى ... منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تستَكْمِلَا

[ش] أي(٥): إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها(٦) بعاطفٍ(٧) جازَ في الاسمِ الذي بعدَه وجهانِ:

أَحَدُهما(٨): النصبُ عَطفًا على اسمِ (إنَّ)، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا).

و(٩)**الثاني**: الرفعُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو).

[واخْتُلِفَ فيه(١٠)؛ ....

---

(١) في (ح)، (ص): «فيها».

(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «من الموصولة».

(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «إنما».

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٦) في (ك): «وأخواتها».

[العطف على اسم إن يصح بغير الواو]

(٧) أي: لم يقيده بالواو لأن لا مثلها كـ: إن زيدًا قائم لا عمرًا ولا عمرٌو، واستظهر الصبان أن الفاء وثم وأو وحتى. كذلك، والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الهمع، وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد، وعطف البيان قال سم: والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم أن. «الخضري» (١/١٣٦).

(٨) ليس في (س)، (ك)، (ع). (٩) ليس في (ص).

(١٠) (م) مِمَّا لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَجْحَدَهُ واحدٌ مِن النُّحاةِ أَنَّهُ قدْ وَرَدَ عن العربِ - فِي جملةٍ صالحةٍ من الشعْرِ، وفي بعضِ النثْرِ - وقوعُ الاسم المرفوعِ مسبوقًا بالواوِ بعدَ اسمِ إنَّ المنصوبِ وقبلَ خبرِها، ومنه قولُ ضَابِئِ بنِ الحارثِ البُرْجُمِيِّ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإني وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ =

فالمشهورُ أنه معطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ (إنَّ)[١]؛ ....

= ومنه مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإني وأَنْتُمَا وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

وقد وَرَدَ فِي القرآنِ الكريمِ آيتانِ ظاهِرُهما كظاهِرِ هذيْنِ البيتيْنِ، الأُولَى قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، والثانيةُ قراءةُ بَعْضِهِم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ) [الأحزاب: ٥٦]، برفع (ملائِكتُه).

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تَخْرِيجِ ذلك؛ فذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أنَّ الاسمَ المرفوعَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسم إنَّ باعتبارِه مُبْتَدأً قبلَ دخولِ إنَّ، وذَهَبَ الجمهورُ مِن البَصْرِيِّينَ إِلَى أن هَذَا الاسمَ المرفوعَ مُبْتَدأٌ خَبَرُه محذوفٌ، أو خَبَرُه المذكورُ فيما بعدُ، وخَبَرُ إنَّ هو المحذوفُ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه مَعْطُوفٌ عَلَى جملةِ إنَّ واسمِها وخبرِها، وذَهَبَ المحقِّقُ الرَّضِيُّ إِلَى أنَّ جملةَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ حينَئذٍ لَا مَحَلَّ لها مُعْتَرِضَةٌ بينَ اسم إنَّ وخَبَرِها، وَهوَ حَسَنٌ؟ لِمَا يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِها معطوفةً عَلَى جملةِ إنَّ واسْمِها وخَبَرِها من تقديمِ المعطوفِ عَلَى بعضِ المعطوفِ عليه؛ لأنَّ خبرَ إنَّ متأخِّرٌ فِي اللفظِ أو التقديرِ عن جملةِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وخَبَرُ إنَّ جزءٌ من الجُمْلَةِ المعطوفِ عليها (م).

(١) أي: بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء الْمُحْرِز؛ أي: الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء، وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو: ما عندي من رجل، ولا امرأة بالرفع عطفًا على محل رجل لأن طالبه، وهو الابتداء باقٍ لم ينسخ. وإن جر لفظه. «الخضري» (١/١٣٦).

[العطف على المحل] قال ابن هشام في الْعَطف على الْمحل من نحو: لَيْسَ زيد بقائم وَلَا قَاعِدًا بِالنّصب: وَله عِنْد الْمُحَقِّقين ثَلَاثَة شُرُوط:

أَحدهَا: إِمْكَان ظُهُوره فِي الفصيح أَلا ترى أنه يجوز فِي لَيْسَ زيد بقائم وَمَا جَاءَنِي من امْرَأَة أَن تسْقط الْبَاء فتنصب وَمن فترفع وعَلى هَذَا فَلَا يجوز مَرَرْت بزيد وعمرًا خلافًا لِابْنِ جني لِأَنَّهُ لَا يجوز: مَرَرْت زيدًا....

الثَّانِي: أَن يكون الْموضع بِحَق الْأَصَالَة فَلَا يجوز هَذَا ضَاربٌ زيدًا وأخيه لِأَن الْوَصْف المستوفي لشروط الْعَمَل الأَصْل إعماله لَا إِضَافَته لالتحاقه بِالْفِعْلِ....

وَالثَّالِث: وجود الْمُحْرِز؛ أَي: الطَّالِب لذَلِك الْمحل وابتنى على هَذَا امْتنَاع مسَائِل:

إِحْدَاهَا: إِن زيدًا وَعَمْرو قائمان، وَذَلِكَ لِأَن الطَّالِب لرفع زيد هُوَ الِابْتِدَاء، =

فإنَّه في الأصلِ][١] مرفوعٌ لكونِه مبتدأً، وهذا[٢] يُشْعِرُ به ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[٣].

وذَهَبَ قومٌ إلى أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ[٤]: وعمرٌو كذلكَ[٥]. وهو الصحيحُ[٦].

[حكم تعيين النصب إذا عطف قبل استكمال إن خبرها]

فإنْ كانَ العطفُ[٧] قبلَ أنْ تَسْتَكْمِلَ (إنَّ)[٨] ـ أي: قبلَ أنْ تأْخُذَ خبَرَها ـ تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ النحويِّينَ[٩][١٠]، فتقولُ: (إنَّ زيدًا

= والابتداء هُوَ التجرد والتجرد قد زَالَ بدُخُول إن.
وَالثَّانية: إن زيدًا قَائِم وَعَمْرو، إِذا قدرت عمرًا مَعْطُوفًا على الْمحل لَا مُبْتَدأ، وَأَجَازَ هَذِه بعض الْبَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا الْمُحرز، وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر، وَهُوَ توارد عاملين إِن والابتداء على مَعْمُول وَاحِد وَهُوَ الْخَبَر، وأجازهما الْكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون الْمُحرز، وَلِأَن إِن لم تعْمل عِنْدهم فِي الْخَبَر شَيْئًا بل هُوَ مَرْفُوع بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قبل دُخُولهَا. «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٦١٦).

(١) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص). (٢) في (ك): «وهو».

(٣) أي: لجعله معطوفًا على منصوب إن، لا أن يراد معطوفًا صورة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) في (ح)، (ص): «التقدير».

(٥) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٧): «وهذا هو المتفهم من كلام سيبويه، والذي ذهب إليه متأخرو أصحابنا الأندلسيين، وبه قال الجرمي. نص عليه في الفرخ».

(٦) «لا يجوز: إن زيدًا وعمرو قائمان، برفع عمرو. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معًا نحو: ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، فلم يوجد المحرز، **والصواب الرفع على إضمار مبتدأ**». «الصبان» (٣/ ١٣١).

(٧) ليس في (ح). (٨) ليس في (ك).

(٩) في (ح): «البصريين».

(١٠) أي: لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن =

وعمرًا قائمانِ، وإنكَ وزيدًا ذاهبانِ)، وأجازَ بعضُهم الرفعَ[(١)]. [والله تعالى أعلم][(٢)].

= المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا أن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن أن لم تعمل في الخبر كما مر. ولذا أجازه بعضهم كم سيأتي، وقد يقال على الأول: ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلًّا كما قالوه: في أن زيدًا وأن عمرًا قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا، وإن قدر له خبر، وعطفت جملته على جملة إن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم. وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(١) هم: **الكوفيون**؛ قال الشاطبي: وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، إلا أنهم اختلفوا، فذهب **الكسائي** إلى الجواز بإطلاق، ظهر في المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ ذاهبان. وذهب **الفراء** إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه: إنك وزيدٌ ذاهبان، وإنّهم وزيد قائمون، ولا تقول: إن زيدًا وعمرو قائمان. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٧١).

قال سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا». «الكتاب» (٢/ ١٥٥).

وقال ابن مالك: ومما يصلح الاحتجاج به **للفراء والكسائي** على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون). فرفع التوكيد حملًا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى. فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى. ونسب سيبويه قائل: (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم. وليس ذلك من سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بمرضي؛ بل الأولى أن يُخَرّج على أن قائل ذاك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدًا بـ(أجمعون) مخبرًا عنه بـ(ذاهبون). ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته. وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: (قدم الذين فارقت أجمعين)؛ أي: الذين فارقتهم أجمعين. «شرح الكافية الشافية» (١/ ٥١٤).

(٢) من (ح).

[العطف على اسم أخوات (إنَّ)]

[ص][١٨٩] وأُلْحِقَتْ بِـ(إنَّ): (لَكِنَّ، وَأَنّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنّ)

[ش] حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(لكِنَّ) في العطفِ [على اسمِهما][١] حكمُ (إنَّ)[٢]، فتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو) [برفعِ عمرٍو ونَصْبِه][٣]، وتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ) بالنصبِ فقطْ عندَ الجمهورِ، وكذلك تقولُ[٤]: (ما زيدٌ قائم[٥]، لكِنَّ عمرًا مُنْطَلِقٌ[٦] وخالدًا) بنصبِ خالدٍ[٧] ورفعِه، و: (ما زيدٌ قائمًا لكِنَّ عمرًا وخالدًا منطلقانِ) بالنصبِ فقطْ.

وأمَّا (**ليتَ ولعَلَّ وكأنَّ**)[٨] فلا يَجُوزُ معَها إلَّا النصبُ، تَقَدَّمَ[٩] المعطوفُ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ليتَ زيدًا وعمرًا قائمانِ، وليتَ[١٠] زيدًا قائمٌ[١١] وعمرًا) بنصبِ عمرٍو في المثالَيْنِ، ولا يَجُوزُ رفعُه، وكذلك (كأنَّ ولعلَّ)، وأجازَ الفَرَّاءُ الرفعَ فيه متقدِّمًا ومتأخِّرًا معَ الأحرفِ الثلاثةِ[١٢].

---

(١) ليس في (ك)، والعبارة في (ح): «على العطف».

(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «المكسورةِ».

(٣) في (ص): «بنصب عمرو ورفعه». (٤) ليس في (ص).

(٥) في (ص): «قائمًا». (٦) في (ح): «منطلقًا».

(٧) في (ح): «خالدًا».

(٨) أي: لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الإنشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الإنشاء. لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر، ولا إنشاء. ولذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقًا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر، وبعد إن وأن، ولكن إن قدر مبتدأ الخ. ومقتضى ما ذكر إن كان لإنشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني، وصرح في المغني بأنها للإخبار.
«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٩) من (س)، (ك)، (ص)، (ح)، (ع)، وفي غيرهن: «سواءٌ تَقَدَّمَ».

(١٠) في (ص): «وكذلك ليت». (١١) في (ك): «قائمًا».

(١٢) أي: بشرط خفاء الإعراب نظير ما مرَّ.

=

[تخفيف (إنَّ)][ص] [١٩٠] وخُفِّفَتْ (إنَّ)(١) فَقَلَّ الْعَمَلُ وتَلْزَمُ اللامُ إذَا ما (٢) تُهْمَلُ

[١٩١] ورُبَّمَا استُغْنِيَ(٣) عنها إنْ بَدَا ما ناطِقٌ(٤) أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

[ش] إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فالأكثرُ في لِسانِ العربِ إهمالُها، فتقولُ: (إنْ زَيْدٌ لقائمٌ)، وإذا أُهْمِلَتْ لَزِمَتْهَا اللامُ(٥)؛ فارِقَةً بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، ويَقِلُّ

= «الخضري» (١/ ١٣٧).

قال الشاطبي: والمخالف في المسألة هو: الفراءُ، فأجاز أن يقال: كأنّ زيدًا أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيدًا قائم وعمروٌ، وليت زيدًا قائم وعمروٌ. وشاهده على ذلك قولُ الراجز:

يا ليتَني وأنتِ يا لَمِيسُ ببَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٨٣).

قال ابن مالك: ولا حجة له فيه لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي يا لميس، فحذف (مع) وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٢).

(١) أي: بشرط: كون اسمها ظاهرًا لا ضميرًا، مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدمًا، ولا ماضيًا متصرفًا، ولا جملة شرطية، إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه، وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بأن النافية.

«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٢) (ما) زائدة.

(٣) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل، والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدًا.

وأجيب: بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة، ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها، أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها. فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) **(ما)** فاعل بدا والجملة بعدها صلتها، وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلًا في المعنى، **ومعتمدًا** حال من فاعل أراد، أي معتمدًا على قرينة معنوية كمثال الشارح، أو لفظية كقوله: إنِ الحق لا يخفى على ذي بصيرة، إذ وجود (لا) يمنع من كون أن نافية لأن نفي النفي يفسد المعنى، والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل.

«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٥) أي: في خبر المبتدأ بعدها. «الخضري» (١/ ١٣٧).

إعمالُها(١)، فتقولُ: (إنْ زيدًا قائِمٌ(٢))، وحَكَى الإعمالَ سِيبَوَيْهِ(٣) والأخفشُ رَحِمَهُما اللهُ تعالى(٤)، ....

(١) أي: إن وليها اسم فإن وليها فعل كالأمثلة الآتية وجب الإهمال، ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفًا كما قاله زكريا. «الخضري» (١/ ١٣٧).

(٢) في (ك)، (ح): «القائم».

(٣) أي: منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] على قراءة تخفيف الميم. فكلًّا اسم أن واللام الأولى للابتداء أكدت بالثانية كما في البيضاوي، وما زائدة للفصل بين اللامين، وليوفينهم خبر أن، أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء، وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما، وإن كان القسم إنشاءً لأنه لمجرد التأكيد، والصلة في الحقيقة جوابه كما في المغني، والتقدير: وإن كلًّا للذين والله ليوفينهم، وكذا الإعراب على تخفيف الميم مع شد (إن)، أما على عكسه فإن نافية، ولما بمعنى إلا، وكلا مفعول لمحذوف أي ما أرى كلًّا إلا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه، وأما على شدهما فأحسن ما قيل فيه: إن لما جازمه لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا، وفي المغني: لما يوفوا أعمالهم وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه، وجملة القسم مستأنفة، والظاهر صحة هذا الإعراب على الثالث أيضًا. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) (م) عَلَى الإعمالِ فِي حالِ التخفيفِ وَرَدَ قولُه تعالى: (وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [هود: ١١١] فِي قراءةِ مَن قَرَأَ بسكونِ نونِ (إنْ) وتَخْفِيفِ ميمِ (لَمَا)، وفي هذه الآيةِ - عَلَى هذه القراءةِ - إعرابانِ:
أَوَّلُهما: أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، (كُلًّا) اسمُ إنَّ المخفَّفةِ، (لَمَا) اللامُ لامُ الابتداءِ، وَمَا اسمٌ موصولٌ بمعنى الذين، خَبَرُ إنِ المُؤَكِّدَةِ المخفَّفَةِ، (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) اللامُ واقعةٌ فِي جوابِ قَسَمٍ محذوفٍ، يُوَفِّيَ: فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لاتِّصالِه بنونِ التوكيدِ الثقيلةِ، ونونُ التوكيدِ حرفٌ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وضميرُ الغائبينَ العائدُ عَلَى الذين مَفْعُولٌ أَوَّلُ، و(رَبُّكَ) ربُّ فَاعِلُ يُوَفِّيَ، وربُّ مُضَافٌ وضميرُ المخاطَبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وأعمالَ: مَفْعُولٌ ثانٍ لِيُوَفِّيَ، وأعمالَ مُضَافٌ وضميرُ الغائبينَ العائدُ عَلَى الذين مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ الفِعْلِ المضارعِ وفَاعِلِه ومفعولَيْهِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ جوابُ القَسَمِ المحذوفِ، وتقديرُ الكلامِ: وَإِنْ كُلًّا لَلذينَ واللهِ لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهم، والجُمْلَةُ القَسَمِيَّةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.
ويَرُدُّ عَلَى هَذَا الإعرابِ أنَّ جملةَ القَسَمِ إنشائيَّةٌ، وجملةَ الصلةِ يَجِبُ أنْ تكونَ =

فلا(١) تَلْزَمُها حينَئذٍ اللامُ؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ(٢) والحالةُ هذه بالنافيةِ؛ لأنَّ النافيةَ لا تَنْصِبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ، وإنما تَلْتَبِسُ [بإنِ النافيةِ](٣) إذا أُهْمِلَتْ ولم يَظْهَرِ المقصودُ بها، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقدْ يُسْتَغْنَى عن اللامِ؛ كقولِهِ(٤):

١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ(٥)

= خَبَرِيَّةٌ معهودةٌ، وقد أجابَ ابنُ هِشامٍ عن هَذَا فِي كِتَابِه «المُغْنِي» بأنَّ صلةَ الموصولِ فِي الحقيقةِ هِيَ جملةُ جوابِ القَسَمِ، لا جُمْلَةُ القَسَمِ، وجملةُ جوابِ القَسَمِ خبريَّةٌ لا إنشائيَّةٌ.

والإعرابُ الثاني: أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ مخفَّفَةٌ، (كُلًّا) اسمُ إنَّ، (لَمَا) اللامُ لامُ الابتداءِ، وَمَا زائدةٌ، (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) اللامُ مُؤَكِّدَةٌ لِلَّامِ الأُولى، ويُوَفِّيَ فعلٌ مُضارِعٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ، والضَّمِيرُ مَفْعُولٌ بِهِ أوّلُ، (رَبُّكَ) فَاعِلٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، و(أَعْمَالَهُم) مَفْعُولٌ ثانٍ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ المضارعِ ومفعولَيْهِ فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ إنَّ المؤكِّدَةِ المُخَفَّفَةِ (م).

(١) في (ح)، (ص): «ولا».   (٢) في (ك): «تلبيس».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): «بالنافية».

(٤) هو: للطِّرِمَّاحِ في «الديوان» (ص٥١٢).

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وإنْ مَالِكٌ كانَتْ...)** إلخ؛ حَيْثُ تَرَكَ لامَ الابتداءِ التي تُجْتَلَبُ فِي خبرِ (إنِ) المكسورةِ الهمزةِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ عندَ إهمالِها، فُرْقانًا بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، وإنما تَرَكَها هنا اعْتِمَادًا عَلَى انْسِيَاقِ المعنى المقصودِ إِلَى ذِهْنِ السامِعِ، وثِقَةً منه بأنه لا يُمْكِنُ توجيهُه إِلَى الجَحْدِ، بقرينةِ أنَّ الكلامَ تَمَدُّحٌ وافتخارٌ، وصَدْرُ البيتِ واضِحٌ فِي هذا، والنفيُ يَدُلُّ عَلَى الذمِّ، فلو حُمِلَ عَجُزُ البيتِ عليه لَتَنَاقَضَ الكلامُ واضْطَرَبَ، ألَا تَرَى أنَّكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ عَلَى أنَّ (إنْ) نافيةٌ لكانَ معنى عَجُزِ البيتِ: ولَيْسَتْ مالِكٌ كرامَ المعادنِ؛ أي: فهي قبيلةٌ دَنِيئَةُ الأصولِ، فيَكُونُ هَذَا ذَمًّا ومتناقِضًا معَ مَا هو بِصَدَدِه، فلَمَّا كَانَ المَقامُ مانِعًا مِن جَوَازِ إرادةِ النفيِ ارْتَكَنَ الشاعِرُ عليه، فلم يأتِ باللامِ، فالقرينةُ هٰهنا معنويَّةٌ. [متى تترك لام الابتداء؟]

ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي اعتمادِ الشاعرِ عَلَى القرينةِ المعنويَّةِ ـ قولُ الشاعِرِ:

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألَا تَرَى أنَّهُ فِي مكانِ إظهارِ الألَمِ وشَكْوَى مَا نَزَلَ بِهِ مِن فِرَاقِ أحبابِهِ؟ فلو حُمِلَتْ (إنْ) فِي صدرِ البيتِ عَلَى النفيِ فَسَدَ المعنى، ولم يَسْتَقِمِ الكلامُ (م).

والتقديرُ[١]: وإنْ مالكٌ لكانَتْ، فحُذِفَتِ اللامُ[٢]؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ بالنافيةِ؛ لأنَّ المعنى على الإثباتِ، وهذا هو المرادُ[٣] بقولِهِ: (**ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عنها [إِنْ بَدَا]**[٤]... إلى آخِرِ البيتِ).

[يحتاج للام الابتداء للفرق بين (إن) النافية وإن المخففة من الثقيلة]

واخْتَلَفَ النحْويُّون في هذه اللامِ هل هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[٥] للفرقِ بينَ (إِنِ) النافيةِ و(إِنِ) المخفَّفةِ من الثقيلةِ، أم هي لامٌ أُخْرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ؟ وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَدُلُّ على أنها لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ[٦] للفرقِ[٧].

[ثمرة الخلاف في المسألة]

وتَظْهَرُ فائدةُ هذا[٨] الخلافِ في مسألةٍ جَرَتْ بينَ ابنِ[٩] أبي العافِيَةِ وابنِ[١٠] الأَخْضَرِ[١١]، وهي قولُه ﷺ: «**قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا**». فمَن جَعَلَها لامَ الابتداءِ أَوْجَبَ كَسْرَ (إنْ)[١٢]، ومَن جَعَلَها لامًا أُخْرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ فتَحَ (أنْ)[١٣]، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألةِ قبلَهما بينَ أبي الحسنِ عليِّ بنِ سُلَيْمَانَ البَغْدَادِيِّ الأَخْفَشِ الصغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ

(١) في (ص)، (ح): «التقدير».
(٢) أي: لدلالة مقام المدح على الإثبات. ولو دخلت في البيت لدخلت على «كرام» لا [على] «كانت» خلافًا لما قدره الشارح؛ لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد. فإن هذا عام في أن العاملة وغيرها. كما في الارتشاف، أفاده الصبان. لكن هذا لا يظهر على كونها لامًا فارقة لما سيأتي عن الفارسي. «الخضري» (١/ ١٣٨).
(٣) في (س)، (ك)، (ع): «مراد المصنف».
(٤) من (ع).
(٥) في (ص): «أدخلت».
(٦) في (ص)، (ك): «أدخلت».
(٧) انظر: «الكتاب» (٤/ ٢٣٣).
(٨) ليس في (ك)، (ع).
(٩) ليس في (ك)، (ح).
(١٠) في (س): «وبين ابن»، وفي (ك): «وبين».
(١١) انظر: «منهج السالك» (١/ ٢٩٦).
(١٢) أي: لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة. «الخضري» (١/ ١٣٨).
(١٣) أي: لطلب العامل لها، ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات. «الخضري» (١/ ١٣٨).

الفارِسِيُّ؛ فقالَ الفارِسِيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجْتُلِبَتْ للفرقِ. وبه قالَ ابنُ أبي العافِيَةِ، وقالَ الأَخْفَشُ الصغيرُ: إنما[1] هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[2] للفرقِ. [وبه قالَ][3] ابنُ[4] الأَخْضَرِ[5]. [والله تعالى أعلم بالصواب][6].

[إن المخففة لا يأتي بعدها إلا الأفعال الناسخة]

[ص] [١٩٢] والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إنْ) ذِي مُوصَلا

[ش] إذا خُفِّفَتْ (إنْ) فلا يَلِيها[7] من الأفعالِ إلَّا الأفعالُ الناسخةُ للابتداءِ، نحوُ: كانَ وأَخَوَاتِها، وظَنَّ وأَخَوَاتِها؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ

(١) ليس في (ك).
(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «دخلت».
(٣) في (ك)، (ح): «وقال به».
(٤) ليس في (ك).
(٥) (م) قد عَلِمْتَ فيما مَضَى أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى المُبْتَدَأ، أو عَلَى مَا أَصْلُه المُبْتَدَأُ، وأنها تَدْخُلُ فِي بابِ إن عَلَى الخَبَرِ أو مَعْمُولِهِ أو ضَمِيرِ الفَصْلِ، وعَلِمْتَ أَيْضًا أنها لا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ إن إلا إذا كَانَ مُثْبَتًا متأخِّرًا غيرَ مَاضٍ مُتَصَرِّفٍ خالٍ مِن قد، ولو أنَّكَ نَظَرْتَ فِي شواهِدِ هذه المسألةِ لَوَجَدْتَ هذه اللامَ الفارِقَةَ بينَ (إنِ) النافيةِ والمخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولٍ ليسَ أَصْلُه مُبْتَدأً ولا خَبَرًا؛ كَمَا فِي قولِ عَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ بنِ عَمْرٍو، وسيأتي شَرْحُه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو الشاهِدُ رَقْمُ (١٠٤)، ويأتي قَرِيبًا جِدًّا.
وتَدْخُلُ عَلَى الماضِي المتصرِّفِ الَّذِي لم يَسْبِقْه (قدْ)، نحوُ قولِكَ: إنْ زيدٌ لقامَ، وتَدْخُلُ عَلَى المنصوبِ المُؤَخَّرِ عن ناصبه، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ۝١٠٢﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فلَمَّا كَانَ شأنُ اللامِ التي تَدْخُلُ لأجلِ الفرقِ بينَ المخفَّفَةِ المؤكِّدَةِ والنافيةِ غيرَ شأنِ لامِ الابتداءِ ـ كَانَ القولُ بأنَّ إحداهما غيرَ الأخرى أَصَحَّ نَظَرًا وأقومَ حُجَّةً، فمَذْهَبُ أبي عليٍّ الفارِسِيِّ الَّذِي أَخَذَ بِهِ ابنُ أبي العافِيَةِ مَذْهَبٌ مُسْتَقِيمٌ فِي غايةِ الاستقامةِ (م).
(٦) من (ح).
(٧) في (س): «تليها».

أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ [الأعراف: ١٠٢].

[ويَقِلُّ أنْ][١] يَلِيَهَا غيرُ الناسخِ، وإليه أشارَ[٢] بقولِهِ: **(غالِبًا)**، ومنه قولُ بعضِ[٣] العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وقولُهم: (إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا)، وأجازَ الأَخْفَشُ: (إنْ قامَ لأَنَا)[٤].

ومنه[٥] [قول الشاعِرِ[٦]][٧]:

١٠٤ ـ شُلَّت يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[٨]

[ص] **[١٩٣] وإنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنّ)**

[ش] إذَا خُفِّفَتْ (أنَّ) المفتوحةَ[٩] بَقِيَتْ على ما كانَ لها من العملِ[١٠]، [تخفيف (أنَّ)]

---

(١) في (ص): «ويقال إنه». (٢) في (ص): «أشار المصنف».

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع).

(٤) (م) هٰهنا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: [مراتب (إن) المخففة مع الأفعال الناسخة]

أُولَاهَا: أنْ يَكُونَ الفعلُ مَاضِيًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحوُ: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ [الصافات: ٥٦].

والثانيةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارِعًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ونحوُ: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء: ١٨٦].

والثالثةُ: أنْ يَكُونَ مَاضِيًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ عَاتِكَةَ: (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا).

والرابعةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارِعًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ بعضِ العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وَهِيَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى هَذَا الترتيبِ الَّذِي سُقْنَاهَا به، ويجوزُ القياسُ عَلَى كلِّ واحدةٍ مِنها عندَ الأَخْفَشِ، ومَنَعَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ القياسَ عَلَى الثالثةِ والرابعةِ (م).

(٥) في (س): «و».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٧٥٣): «قائلته هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية».

(٧) في (س): «قوله».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**)؛ حَيْثُ وَلِيَ (إنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ فعلٌ مَاضٍ غيرُ ناسخٍ، وَهوَ: (قَتَلْتَ)، وَذَلِكَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه إلَّا عندَ الأخفشِ (م).

(٩) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(١٠) أي: وجوبًا بخلاف المكسورة وإن كانت فرعها؛ **لأنها أشبه بالفعل منها** إذ لفظها =

لكِنْ لا يكونُ اسْمُها إلَّا ضميرَ الشأنِ محذوفًا[(١)]، وخبرُها[(٢)] [لا يكونُ إلَّا][(٣)] جملةً، وذلك نحوُ: (عَلِمْتُ أنْ زَيْدٌ قائمٌ)، فـ(أنْ) مخفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ، [والتقديرُ أنَّهُ][(٤)]، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ (أنْ)، والتقديرُ: (عَلِمْتُ أنَّهُ زيدٌ قائمٌ)، وقد يَبْرُزُ[(٥)] اسْمُها، وهو غيرُ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ:

١٠٥ ـ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[(٦)]

= كلفظ (عَضَّ) ماضيًا وأمرًا، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ(جِدَّ) ولا عبرة بشبهها نحو: (قيل)؛ لأنه مغير عن أصله، **ولأن طلبها المعمول من جهتين**: الاختصاص والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط وإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهارًا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله. «الخضري» (١/ ١٣٩).

(١) [ما يشترط في اسم أن المخففة] (م) الَّذِي اشْتُرِطَ فِي أن المُخَفَّفَةِ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ شأنٍ مَحْذُوفًا مِن النُّحاةِ هو ابنُ الحَاجِبِ، فأما الناظِمُ والجمهورُ فلم يَشْتَرِطُوا فيه ذلك؛ لأنَّهم رَأَوْا أنَّ ضميرَ الشأنِ خارجٌ عن القياسِ، فلا يُحْمَلُ الكلامُ عليه مَا وُجِدَ له وجهٌ آخَرُ، ومِن أجلِ ذَلِكَ قَدَّرَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ [الكتاب (٣/ ١٦٣)] فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك يا إبراهيمُ قدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا.

(٢) في (ح): «وخبره». (٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ك). (٥) في (ص)، (ح): «برز».

(٦) (م) البيتُ مِمَّا أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائِلٍ معيَّنٍ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْكِ)؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (أنِ) المفتوحةُ الهمزةِ وبَرَزَ اسْمُها، وَهوَ الكافُ، وَذَلِكَ قليلٌ، والكثيرُ عندَ ابنِ الحاجِبِ ـ الَّذِي جَرَى الشارِحُ عَلَى رَأْيِهِ ـ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ الشأنِ واجِبَ الاستتارِ، وَإِنْ يَكُونَ خَبَرُها جملةً.

واعْلَمْ أنَّ الاسمَ إذا كَانَ مَحْذُوفًا ـ سواءٌ أكانَ ضميرَ شأنٍ أمْ كَانَ غيرَه ـ فإنَّ الخبرَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ جملةً.

أمَّا إذا كَانَ الاسمُ مذكورًا شذوذًا كَمَا فِي هَذَا الشاهِدِ، فإنَّه لا يَجِبُ فِي الخَبَرِ أنْ يَكُونَ جُمْلَةً؛ بل قد يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا فِي البيتِ، وقد يَكُونُ مُفْرَدًا، وقدِ اجْتَمَعَ ـ معَ ذِكْرِ الاسمِ ـ كونُ الخَبَرِ مُفردًا وكونُه جملةً، فِي قولِ جَنُوبَ بنتِ العَجْلَانِ مِن كَلِمَةٍ تَرْثِي فيها أخاها عَمْرَو بنَ العَجْلَانِ: =

[من أحكام (أنَّ) المخففة]

[ص] [١٩٤] وإنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا ـ
[١٩٥] فالأَحْسَنُ الفَصْلُ بـ(قدْ)، أَوْ نفيٍ، اوْ ... تنفيسٍ، اوْ (لَوْ) وقليلٌ، ذِكْرُ (لَوْ)

[ش] إذا وَقَعَ[1] خبرُ (أنِ) المُخَفَّفَةِ جملةً اسْمِيَّةً لم يَحْتَجْ إلى فاصلٍ، فتقولُ: (عَلِمْتُ أنْ زَيدٌ قائمٌ) مِن غيرِ حرفٍ فاصلٍ بينَ (أنْ) وخَبَرِها، إلَّا إذا قُصِدَ النفيُ فيُفْصَلُ بينَهما بحرفِ النفيِ؛ كقولِهِ[2] تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٤﴾ [هود: ١٤].

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليَّةً فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرِّفًا أو غيرَ متصرِّفٍ، فإنْ[3] كانَ غيرَ متصرِّفٍ لم يُؤْتَ بفاصِلٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ مُتَصَرِّفًا [(فلا يَخْلُو)[4] إما][5] أنْ يكونَ دعاءً أو[6] لا؛ فإنْ[7] كانَ دعاءً لم يُفْصَلْ؛ كقولِهِ تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[8] [النور: ٩] [في قراءةِ][9] مَن قَرَأَ (غَضِبَ) بصيغةِ الماضِي[10].

وإنْ لم يَكُنْ دعاءً فقالَ قومٌ[11]: يَجِبُ [أنْ يُفْصَلَ][12] بينَهما إلَّا

= لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ ... إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بأنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثِّمَالَا

أَلَا تَرَى أنَّهُ خَفَّفَ (أنْ) وجاءَ بها مرتيْن معَ اسمِها، وخَبَرُها في المرةِ الأولَى مفردٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (**بأنْكَ رَبِيعٌ**)، وخَبَرُها في المرَّةِ الثانيةِ جملةٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (**وأنْكَ تكونُ الثِّمَالَا**) (م).

(١) في (ص): «وقعت».
(٢) في (ص)، (ح): «نحو قوله».
(٣) في (س)، (ك)، (ص): «إن».
(٤) ما بين القوسين ليس في (ح).
(٥) ما بين المعكوفين في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «فإما».
(٦) في (س): «أم».
(٧) في (ك)، (ع)، (ص): «إن».
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «وقراءة».
(١٠) وهو: نافع رحمه الله تعالى، انظر: البحر المحيط (٨/ ١٧).
(١١) بعدها في (س): «في قراءة نافع».
(١٢) في (ص): «الفصل».

قليلًا[(١)]. وقالَتْ فِرْقَةٌ، منهم المصنِّفُ: يَجُوزُ الفصلُ وتركُه[(٢)]،

---

(١) أي: للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع، ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها، واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظن فالفصل بـ(لا) غير فارق لجوازه فيهما، وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصرح وغيره: إنما وجب الفصل ليكون عوضًا من المحذوف، وهو اسمها مع إحدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم. وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره.
«الخضري» (١/ ١٤٠).

(٢) (م) مِمَّا وَرَدَ فيه الخَبَرُ جُمْلَةً فعليَّةً فِعْلُها متصرِّفٌ غَيْرُ دُعاءٍ، ولم يُفْصَلْ بفاصِلٍ من هذه الفواصِلِ، سِوَى مَا سَيُنْشِدُهُ الشارِحُ ـ قولُ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللَّهُ مَالَهُ ... وأَثَّلَ مَوْجُودًا وسَدَّ مَفَاقِرَهْ
أَكَبَّ عَلَى فأسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا ... مُذكَّرَةٍ مِن المَعَاوِلِ باتِرَهْ

فأنْ: مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، (ثَمَّرَ): فعلٌ مَاضٍ، و(اللهُ): فَاعِلٌ، ومالَ: مَفْعُولٌ بِهِ لِثَمَّرَ، ومالَ مُضَافٌ وضميرُ الغائبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ الفِعْلِ الماضي وفَاعِلِه فِي مَحلٍّ رفعٍ خَبَرُ أنْ، وهذا الفِعْلُ مَاضٍ، غيرُ دُعَاءٍ، ولم يُفْصَلْ.

ومِمَّن قالَ بوجوبِ الفصلِ: الفَرَّاءُ وابنُ الأنبارِيِّ.

[يحتاج للفصل للتفرقة بين (أنْ) المخففة، وأن المصدرية]

وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي السببِ الَّذِي دَعَا إِلَى هَذَا الفَصْلِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أنَّ هَذَا الفصلَ يَكُونُ للتفرقةِ بينَ أنِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ وأنِ المصدريَّةِ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُقْسَمَ الفصلُ إِلَى قِسْمَيْنِ: واجِبٍ، وغيرِ واجِبٍ، فيَجِبُ إذا كَانَ الموضِعُ يَحْتَمِلُهما، ولا يَجِبُ إذا كَانَ مِمَّا تَتَعَيَّنُ فيه إحداهما، كَمَا فيما بعدَ العِلْمِ غيرِ المُؤَوَّلِ بالظنِّ؛ فإنَّ هَذَا الموضِعَ يَكُونُ لأنِ المُخَفَّفَةِ لا غَيْرُ، إلَّا عندَ الفَرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ، فليسَ عندَهما مَوْضِعٌ تَتَعَيَّنُ فيه المخَفَّفَةُ؛ ولذلك أَوْجَبا الفَصْلَ بواحِدٍ مِن هذه الأشياءِ للتفْرِقَةِ دَائِمًا.

وقالَ قومٌ: إنَّ المقصودَ بهذا الفصلِ جَبْرُ الوَهْنِ الَّذِي أَصَابَ أنِ المؤكِّدَةَ بتخفِيفِها.

ويُشْكِلُ عَلَى هَذَا أنَّ الوَهْنَ موجودٌ إِذَا كَانَ الخَبَرُ جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً فِعْلُها جامدٌ أو دُعاءٌ، فلماذا لم يُجْبَرِ الوَهْنُ معَ شيءٍ مِن ذلك؟! (م).

والأحسنُ الفصلُ(١).

[أنواع الفواصل من (أن) المخففة، والفعل]

والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ:

الأوَّلُ: قد(٢)؛ كقولِهِ(٣) تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني(٤): حرفُ التنفيسِ، وهو السينُ أو سوفَ، فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثالُ (سوفَ) قولُ الشاعرِ(٥):

١٠٦ ـ واعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي [كُلُّ مَا](٦) قُدِرَا(٧)

الثالثُ: النفيُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ(٨) إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

---

(١) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فأفعل التفضيل في قول المصنف فالأحسن على بابه بالنسبة لمذهبه، أما على الأول وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية، قال الروداني: وينبغي أن محل قبحه إذا لم يكون هناك فارق غير الفصل، كوقوع (إن) بعد العلم، قال الصبان: ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ مع وقوعها بعد الظن نحو: ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذٍ عند جمهور البصريين، ولذا حملوا (أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] بالرفع على إهمال أن المصدرية. وسيأتي لذلك مزيد في إعراب الفعل. «خضري» (١/ ١٤٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ح): «نحو قوله».

(٤) في (س): «والثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٦): «هذا أنشده أبو علي وغيره ولم يعزوه إلى قائله».

(٦) رسمت في (ك)، (ح)، (ع)، (ص): «كلما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَنْ سَوْفَ يَأْتِي**)؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (أَنِ) المخفَّفَةِ من الثقيلةِ جملةً فعليَّةً وليسَ فِعْلُها دُعاءً، وقد فُصِلَ بينَ (أَنْ) وخبرِها بحرفِ التنفيسِ، وَهوَ (سوفَ)، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الفَرَزْدَقِ:

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي   وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا (م)

(٨) أي: بالرفع مضارع رجع الثلاثي، وهو يستعمل متعديًا كما هنا، ولازمًا كرجع =

[طه: ٨٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة: ٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧].

الرابعُ: (لو)، وقلَّ مَن ذَكَرَ كَوْنَها فاصِلَةً مِن النحْويِّين، ومِنه قولُه تعالى: [﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، (وقولُهُ تعالى)(١):](٢) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠](٣).

ومِمَّا جاءَ بدونِ فاصلٍ قولُه(٤):

[مجيء شواهد بدون فاصل]

١٠٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ(٥) فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ(٦)

= زيد، وهذيل يعدونه بالهمزة، واسم أن إما ضمير الشأن أو ضمير العجل، ومن الفصل بلا قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع. «الخضري» (١/ ١٤٠).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٣) (م) هذه الفواصِلُ الأربعةُ منها مَا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ الماضِي، وَهوَ: قَدْ، ومِنها مَا يَخْتَصُّ بالمضارِعِ، وَهوَ: لم ولن والتنفيسُ، ومنها مَا هو مُشْتَرَكٌ بينَهما، وَهوَ: لو (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٦٢): «لم أقف على اسم قائله»

(٥) في (ك): «يؤملوا».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَنْ يُؤَمَّلُونَ**)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ، وأَعْمَلَهَا فِي الاسم الَّذِي هو ضميرُ الشأنِ المحذوفُ، وفي الخَبَرِ الَّذِي هو جملةُ (يُؤَمَّلُونَ)، ومعَ أنَّ جملةَ الخَبَرِ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها متصرِّفٌ، غيرُ دُعَاءٍ، لم يَأْتِ بفاصِلٍ بينَ (أَنْ) وجملةِ الخَبَرِ.

والاستشهادُ بهذا البَيْتِ إنما يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ الذين يَذْهَبُون إِلَى أنَّ (أنِ) الوَاقِعَةَ بعدَ عِلْمٍ غيرِ مُؤَوَّلٍ بالظَّنِّ تكونُ مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ لا غيرُ، فأمّا عَلَى مذهَبِ الفَرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ اللذيْن لا يَرَيانِ للمخفَّفةِ مَوْضعًا يَخُصُّها، وأَوْجَبا الفصلَ بواحِدٍ مِن الأمورِ التي ذَكَرَها الشارِحُ للتفرقَةِ ـ فإنَّهما يُنكِرانِ أنْ تكونَ (أنْ) فِي هَذَا البيتِ مخففةً من الثقيلةِ، ويزعُمانِ أنها هِيَ المصدريَّةُ التي تنصِبُ المضارِعَ، وأنها لم تَنصِبْه فِي هَذَا البيتِ كَمَا لم تَنصِبْه فِي قولِ الشاعِرِ: =

وقولُه تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] [في قِراءةِ مَن رَفَعَ[(١)]][(٢)] (يُتِمُّ) في قولٍ، والقولُ الثاني أنَّ (أنْ) ليسَتْ مخفَّفَةً من الثقيلةِ؛ بل هي الناصِبَةُ للفعلِ المضارعِ، وارْتَفَعَ [يُتِمُّ بعدَه][(٣)] شُذُوذًا[(٤)]. [والله تعالى أعلم][(٥)].

[ص] [١٩٦] وخُفِّفَتْ (كأَنَّ) أيضًا فَنُوِي مَنْصُوبُها، وثَابتًا أيضًا رُوِي [تخفيف (كأنّ)]

[ش] إذا خُفِّفَتْ (كأنَّ) نُوِيَ اسمُها وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميَّةٍ[(٦)(٧)]،

= أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ، وَإِنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تَنْصِبْه فِي قَوْلِهِ تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] فِي قِراءةِ مَن قَرَأَ برفعِ (يُتِمُّ)، وكما لم تَنْصِبْه فِي حديثِ الْبُخَارِيِّ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: (٦/ ١٢٠)، الطبعة السلطانيَّة. قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَمَا مَنَعَكِ أَنْ تَأْذَنِينَ لَهُ؟ عمك**»، إلا أنَّهُ قدْ يُقالُ: أنَّهُ لا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِما أيضًا أنْ تكونَ (أنْ) فِي البيتِ الشاهدِ مصدريَّةً مهملَةً، مِن قِبَلِ أنَّ الشاعرَ قد قالَ بعدَ ذلكَ: (**قبلَ أنْ يَسْأَلُوا**)، فنَصَبَ الفعلَ بحذفِ النونِ؛ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ لغةَ هَذَا القائلِ النصبُ بأنِ المصدريَّةِ، فيكُونُ هَذَا قَرِينةً عَلَى أنَّ (أنِ) الأُولى مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، فإنَّ مِن البَعِيدِ أنْ يَجْمَعَ الشاعِرُ بينَ لُغَتَيْنِ فِي بيتٍ واحدٍ (م).

(١) في (س): «يرفع»، وفي (ك): «قرأ برفع».

(٢) في (ح): «بقراءة من قرأ برفع». (٣) في (ص): «بعدها يتم».

(٤) (م) قدْ ذَكَرَ العلماءُ أنَّ هذه لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ، يُهْمِلُونَ (أنِ) المصدريَّةَ؛ كَمَا أنَّ عامَّةَ العربِ يُهْمِلُونَ (ما) المصدريَّةَ فلا يَنْصِبُونَ بها، وأنْشَدُوا عَلَى ذلك شواهِدَ كثيرةً، وتَحْقِيقُ هَذَا الموضوعِ عَلَى الوجهِ الأكملِ مما لا تَتَّسِعُ له هذه العُجالةُ، ولكنَّا قد ذَكَرْنَا لكَ فِي شرحِ الشاهدِ السابقِ بعضَ شواهدَ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصحيحِ ومِن الشعْرِ (م).

(٥) من (ح).

(٦) أي: لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد. أما الفعلية فتفصل بلم أو قد.

(٧) (م) لم يَسْتَشْهِدِ الشارحُ هنا لمجيءِ خبرِ (كأنْ) جملةً اسميَّةً، ومِن شواهدِ ذَلِكَ قولُ الشاعرِ (ش ١٠٨) فِي روايةٍ أخرَى غيرِ التي ذَكَرَها الشارحُ فِي إنشادِ البيتِ، ولكنه أشارَ إليها بعدُ: [شاهد على مجيء خبر (كأن) جملة اسمية]

وَصَدْرٍ مُشْرِقْ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ =

نحوُ: (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، أو جملةٍ فعليَّةٍ مصدَّرَةٍ بلم[1]؛ كقولِه تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، أو مُصَدَّرَةٍ بـ(قدْ)؛ كقولِ الشاعِرِ:

أَفِدَ[2] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا[3] لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا[4] وَكَأَنْ قَدِ[5]

أي: (وكَأَنْ قدْ زَالَتْ)، واسمُ[6] (كأنْ) في هذه الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقديرُ: (كأنه زيدٌ قائمٌ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمسِ، وكأنه قد زَالَتْ).

والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِه: **(فَنُوِي مَنْصُوبُها)**، [وأشارَ بقولِه: **(وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي)** إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ

= فكأنْ: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وثَدْيَاهُ: مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وحُقَّانِ: خَبَرُ المُبْتَدَأ، والجُمْلَةُ مِن المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ كأنْ (م).

[متى تقترن جملة خبر كأن بقد؟]

(١) (م) إذا كانَتْ جملةُ خَبَرِ (كأنِ) المخفَّفَةِ فعليَّةً، فَإِنْ قُصِدَ بها الثُّبوتُ اقْتَرَنَتْ حَتْمًا بقدْ، كبيتِ النابغةِ الَّذِي أَنْشَدَهُ الشارِحُ (رَقْم ٢)، وكقولِ الآخرِ:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإنْ قُصِدَ بها النفيُ اقْتَرَنَتْ بلم؛ كَمَا فِي الآيةِ الكريمةِ، وكما فِي قولِ الخَنْسَاءِ:

كَأَنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى إذِ الناسُ إذْ ذاكَ مَن عَزَّ بَزَّا

وكقولِ شاعرٍ مِن غَطَفَانَ. انْظُرْه فِي: «مُعْجَم البُلْدَانِ» (٦/ ١٨):

كأنْ لم يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ولم يَكُنْ لَهَا بعدَ أيَّامِ الهِدَمْلَةِ عَامِرُ (م)

(٢) في (س): «أزف». قال الصبان: «قوله: **(أفد)** في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب». «حاشية الصبان» (١/ ٤٧).

(٣) في (ك)، (ع)، (ص): «رحالنا». (٤) في (ع)، (ص): «بركابنا».

(٥) (م) هَذَا هو الشاهِدُ رَقْمُ (٢)، وقد شَرَحْنَا هَذَا البيتَ فِي مَبْحَثِ التنوينِ أوَّلَ الكتابِ، فانْظُرْه هناكَ، والاستشهادُ بِهِ هنا فِي قولِهِ: **(وكأنْ قَدِ)**؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (كأنْ) وحُذِفَ اسمُها، وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ فعليَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بقدْ، والتقديرُ: وكأنَّهُ؛ (أي: الحالَ والشأنَ) قد زَالَتْ، ثمَّ حُذِفَتْ جملةُ الخَبَرِ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فِي الكلامِ مَا يُرْشِدُ إليها ويَدُلُّ عليها، وهوَ قَوْلُهُ: **(لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا)** (م).

(٦) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي غيرهن: «فاسم».

منصوبِها][(١)]، ولكنَّه قليل"[(٢)]، ومنه قولُه:

١٠٨ ـ وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[(٣)]

فـ(ثَدْيَيْهِ) اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياءِ؛ [لأنَّه مثنًّى][(٤)(٥)]، و(حُقَّانِ) خبرُ كأنْ، ورُوِيَ (كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)، فيكونُ اسمُ (كأنْ) محذوفًا، وهُو ضميرُ الشأنِ، والتَّقديرُ: (كأنْهُ [ثَدْيَاهُ حُقَّانِ][(٦)])، و(ثدياهُ حُقَّانِ) مبتدأٌ وخبرٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ كأنْ، ويَحْتَمِلُ"[(٧)] أنْ يكونَ (ثدياهُ) اسمَ (كأنْ) وجاءَ بالألفِ [على لغةِ][(٨)] مَن يَجْعَلُ المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلِّها. [والله تعالى أعلم][(٩)].

---

(١) ساقط في (ك). (٢) انظر: «منهج السالك» (١/ ٣٠٣).

(٣) (م) هَذَا الشاهدُ أحدُ الأبياتِ التي اسْتَشْهَدَ بها سِيبَوَيْهِ (١/ ٢٨١) ولم يَنْسُبُوها.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ)**؛ حَيْثُ رُوِيَ بنصبِ (ثَدْيَيْهِ) بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قبلَها عَلَى أنَّهُ اسمُ (كأنِ) المخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ، وهذا قليلٌ بالنظرِ إِلَى حذفِ اسمِها ومجيءِ خَبَرِها (جملةً)؛ ولهذا يُرْوَى برفعِ ثَدْيَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاه فِي إعرابِ البيتِ، فَيَكُونُ البيتُ عَلَى هذه الروايةِ جَارِيًا عَلَى الكثيرِ الغالِبِ.

ولا دَاعِيَ لِمَا أَجازَه الشارِحُ عَلَى روايةِ (كأنْ ثَدْيَاهُ) من أنْ يَكُونَ (ثَدْيَاهُ) اسمَ كأنْ أَتَى بِهِ الشاعِرُ عَلَى لغةِ مَن يُلْزِمُ المُثَنَّى الألِفَ؛ فإنَّ فِي ذلك شيئَيْنِ، كلُّ واحِدٍ منهُما خلافُ الأصلِ:

[مجيء المثنى بالألف في كل أحواله لغة مجهورة]

أحدُهما: أن مجيءَ المُثَنَّى فِي الأحوالِ كلِّها بالألِفِ لُغَةٌ مهجورةٌ قديمةٌ لبعضِ العربِ.

ثانيهما: أنَّ فيه حَمْلُ البيتِ عَلَى القليلِ النادرِ، وَهوَ ذِكْرُ اسْم كأنْ ـ معَ إمكانِ حَمْلِه عَلَى الكثيرِ المشهورِ، والذي يَتَعَيَّنُ عَلَى المُعْرِبِينَ ألَّا يَحْمِلُوا الكلامَ عَلَى وجهٍ ضعيفٍ مَتَى أَمْكَنَ حملُه عَلَى وجهٍ صحيحٍ راجِحٍ (م).

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٠): «وفي هذا الكلام ما يُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أنّ إعمالها مخصوصٌ بالشعر».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٧) في (ح): «وتحمل». (٨) كررت في (ك).

(٩) من (ح).

(لا)[1] التي لِنَفْيِ الجِنْسِ

[ص] [١٩٧] عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ[2] مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثالِثُ** مِن الحروفِ الناسِخَةِ[3]، وهي[4] **(لا)** التي لِنَفْيِ الجِنْسِ[5]، والمرادُ بها: **(لا)** التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراقِ

[أقسام (لا)] (١) (لا) على أربعة أقسام:

١ ـ **للنهي**: وتختص بالمضارع، نحو: لا تقم.

٢ ـ **وللدعاء**، نحو: لا عذب الله زيدًا.

٣ ـ **زائدة للدعاء**: نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

٤ ـ **نافية**: فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تهمل ويجوز أن تعمل، وإذا أعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إن) بشروط «التذييل» (٥/ ٢٢١).

(٢) اشترط الناظم أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسمًا أو خبرًا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول: لا رجل في الدار؛ أي: مستقر في الدار. ولا يقال: لا رجلَ زيدٌ، ولا كريم أخوه، ولا ما أشبه ذلك. كما لا يقال: لا زَيْدَ في الدار ولا عَمْروَ. وما جاء مما ظاهره ذلك: فمؤول أو نادِرٌ لا يُعتَدُّ به، فيقال في مثل: لا إِلٰه إِلّا الله، إن الخبر (مُقَدَّر)، والمعنى: لا إلٰه معبود بحق (حق) إلا الله.

(٣) بعدها في (م): «للابتداء».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وهو».

[أسماء (لا) النافية للجنس] (٥) وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي. وحق (لا) التبرئة: أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إنَّ) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها. «التصريح» (١/ ٢٣٥).

[وجوه مشابهة (لا)، (إنَّ)] قال أبو البقاء: وإنما عملت (لا) عمل «إنَّ» لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية. =

النفيِ للجِنْسِ كُلِّهِ(١).

= **الثاني**: أن كلًّا منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي، و«إنَّ» لتأكيد الإثبات.
والثالث: أن (لا) نقيضة (إنَّ)، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.
والرابع: أن كلًّا منهما له صدر الكلام.
ولكون (لا) محمولة على (إنَّ) في العمل - **انحطت درجتها عن (إنَّ) في أمور**:
منها: أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا، واسم «إنَّ» يكون مظهرًا ومضمرًا.
ومنها: أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة، واسم (إنَّ) يكون نكرة ومعرفة.
ومنها: أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا.
ومنها: أن اسم (لا) لا ينون، واسم «إنَّ» ينون.
ومنها: أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم (إنَّ) لا خلاف في إعرابه، اهـ.
قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٦): «**وأيضًا**: فإنَّ (لا) تقترن بهمزة الاستفهام ويراد به التمني، فيجب إلحاقها بليت، قم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني».
قال الشاطبي (٢/ ٤١٢): «وهذا وجهٌ ضعيف».
قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ٢٢٣): «لأن غالب أحوالها: أنها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمني؛ بل غالب أحوالها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، نحو:

ألا طعان، ألا فرسان عادية

ولا تحمل الحال الغالبة علي الحال النادرة؛ بل الباب في نحو هذا العكس».

(١) لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظًا أو معنًى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد: عمل فيما يليها، وذلك العمل: إما رفع، وإما نصب، وإما جر؛ فلم يكن **جرًّا**: لئلا يعتقد أنه بـ(من) المنوية؛ فإنها في حكم الموجودة؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولم يكن **رفعًا**؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء، فتعين النصب. «شرح الأشموني على الألفية» (١/ ٣٢٩)
قال الصبان (٢/ ٣): «يرد عليه: أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه! إلا أن يقال: اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس - أقل من اعتنائهم =

وإنما قُلْتُ: (التنصيصُ[(١)]) احْتِرَازًا عن[(٢)] التي يَقَعُ الاسمُ بعدَها مرفوعًا، نحوُ: (لا رَجُلٌ قَائِمًا)؛ فإنَّها لَيْسَتْ نَصًّا في نَفْيِ الجِنْسِ[(٣)]؛ إذ يَحْتَمِلُ [نفيُ الواحدِ ونفيُ الجِنْسِ][(٤)]، فبتقديرِ[(٥)] إرادةِ نفي الجنسِ: لا يَجُوزُ: (لا رَجلٌ قائمًا؛ بل رَجُلانِ)، وبتقديرِ[(٦)] إرادةِ[(٧)] نفيِ الواحدِ: يَجُوزُ[(٨)]: (لا رَجُلٌ قائمًا[(٩)]؛ بل رَجُلانِ).

وأمَّا (**لا**)[(١٠)] هذه: فهي لنفيِ الجِنْسِ ليسَ إلَّا[(١١)]، فلا يَجُوزُ: (لا رَجُلَ قائمٌ؛ بل رَجُلانِ).

وهي تَعْمَلُ عَمَلَ (**إنَّ**)؛ فتَنْصِبُ المبتدأَ اسْمًا لها، وتَرْفَعُ خبره[(١٢)] خَبَرًا لها، ولا فرقَ في هذا العملِ بينَ **المفردَةِ**، وهي التي لم تَتَكَرَّرْ[(١٣)]،

= بالعاملة عمل (إنَّ)؛ لأن العاملة عمل (إنَّ) أقوى عملًا من العامل عمل ليس للإجماع على إعمالها، دون إعمال العاملة عمل ليس».

(١) في (س)، (ك)، (ح): «للتنصيص». (٢) في (ص)، (ح): «من».

(٣) أي: بل ظاهرة فيه؛ ضرورةَ أن النكرة في سياق النفي للعموم، فاحتمالها لنفي الوحدة؛ أي: لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته ـ مرجوح يحتاج لقرينة. كقولك بعدها: بل رجلان، وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

«الخضري» (١/ ١٤١).

(٤) في (ح) بالتقديم والتأخير. (٥) في (ص): «فعلى تقدير».

(٦) في (ص): «فعلى تقدير». (٧) من (ع).

(٨) في (ح): «نحو». (٩) في (ح): «قائم».

(١٠) ليس في (ص)، (ح).

(١١) أي: عند إفراد اسمها بُنِي، أو نصب؛ خلافًا للتاج السبكي، حيث خصَّه بحالة البناء، فإن ثنى أو جمع: احتملت ذلك، ونفي قيد الأثنينة أو الجمعية ـ كما في المهملة. والتي كليس؛ فالفرق بين الثلاثة: إنما هو عند إفراد الاسم في الجميع. وقال ابن الهمام: (لا) تفيد النص كالعاملة كليس. «الخضري» (١/ ١٤١).

(١٢) في (م): «الخبر».

(١٣) في (ص): «تكرر».

نحوُ: (لا غُلامَ[١] رَجُلٍ قَائِمٌ)، وبينَ **المُكَرَّرَةِ**[٢]، نحوُ: (لا حولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)[٣].

ولا يكونُ اسْمُها وخَبَرُها إِلَّا نَكِرَةً[٤]، فلا[٥] تَعْمَلُ في المعرفةِ، وما وَرَدَ مِن ذلك: مُؤَوَّلٌ بنَكِرَةٍ؛ كقَوْلِهِم: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ[٦] لَهَا)، التقديرُ[٧]: ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ لها[٨][٩]، ويَدُلُّ على أنه

---

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا العمل على وجهين:
أحدهما: عملٌ يبقى على أصله، ولا يحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والّتي ضارعت المضافة.
والثاني: عملٌ لا يَبْقى على حاله؛ بل يتغيّر إلى حالة أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبيه بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٣) ومعَ أنها تَعْمَلُ مُفْرَدَةً ومُكَرَّرَةً، فعَمَلُها بعدَ استيفاءِ شُرُوطِها وَهِيَ مُفْرَدَةٌ ـ وَاجِبٌ، وعَمَلُها مُكَرَّرَةً ـ جائزٌ (م).
فمن أعملها: فلعدم تغير حالها وحال مصحوبها، ومن ألغاها: فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكذلك هذه. «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٢٤).

(٤) [شروط عمل (لا) عمل (إنَّ)] (م) الشروطُ التي يَجِبُ تَوَافُرُها لإعمالِ (لا) عَمَلَ إنَّ سِتَّةٌ: وهي: أنْ تكونَ نافيةً، وَأَنْ يَكُونَ المنفيُّ بها الجِنْسَ، وَأَنْ يَكُونَ النفيُ نَصًّا فِي ذلك، وأَلَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ ـ كَمَا دَخَلَ عليها فِي نحوِ قولِهم: جِئْتُ بلا زَادٍ، وقولِهم: غَضِبْتُ مِن لا شيءٍ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ، وألا يَفْصِلَ بينَها وبينَ اسْمِها فاصلٌ؛ أيُّ فاصلٍ ولا خَبَرِها، وقد صَرَّحَ الشارحُ هنا بشرطيْنِ، وهما الخامسُ والسادسُ، وأشارَ فِي صدرِ كلامِهِ إِلَى الثلاثةِ الأولى، وتَرَكَ واحدًا، وَهوَ أَلَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ (م).

(٥) في (ح): «ولا». (٦) في (ح): «الحسن».

(٧) في (ص): «والتقدير». وفي (م): «فالتقدير».

(٨) ليس في (ص).

(٩) (م) هكذا أَوَّلَهُ الشارِحُ، وليسَ تأويلُه بصحيحٍ؛ لأنَّ المسمَّى بأبي حَسَنٍ ـ موجودٌ وكثيرونَ، فالنفيُ غيرُ صادقٍ.
وقد أَوَّلَهُ العلماءُ بتأويليْنِ آخرَيْنِ:

معامَلٌ[(١)] معامَلَةَ النكرةِ: وَصْفُه بالنكرةِ؛ كقولِكَ[(٢)]: (لا أبا حَسَنٍ[(٣)] [حيًّا نالها][(٤)]). ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها، فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلْغِيَتْ[(٥)]؛ كقولِهِ تعالى: [﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]][(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

[أحوال اسم (لا)] [ص] [١٩٨] فَانْصِبْ بِهَا[(٨)] مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ ... وبعدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

[١٩٩] ورَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا[(٩)]؛ كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِي اجْعَلَا ـ

= **أَحَدُهما**: أنَّ الكلامَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ أبِي حَسَنٍ لها، و(مثل) كَلِمَةٌ مُتَوَغِّلَةٌ فِي الإبهامِ، لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، ونفيُ المِثْلِ: كنايةٌ عن نفيِ وجودِ أبي الحَسَنِ نفسِه.

والثاني: أنْ يُجْعَلَ (أبا حَسَنٍ) ـ عبارةً عن اسمِ جنسٍ، وكأنه قد قِيلَ: ولا فَيْصَلَ لها، وهذا مثلُ تأويلِهم فِي بابِ الاستعارةِ، نحوُ: (حاتِم) بالمُتَنَاهِي فِي الجُودِ، ونحوُ: (مَادِرٍ) بالمتناهي فِي البُخْلِ، ونحوُ: (يُوسُفَ) بالمُتناهي فِي الحُسْنِ، وضَابِطُه: أنْ يُؤَوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشْتُهِرَ بِهِ مِن الوصفِ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢).

(١) في (ك): «يعامل». (٢) في (ص): «كقولهم».

(٣) في (ح): «الحسن».

(٤) العبارة في (ع): «حنانًا لها»، وفي (م): «حَلَّالًا لها».

(٥) أي: لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثاله، تنبيهًا على نفي الجنس؛ إذ هو تكرار للنفي، كما يجب مع المعرفة جبرًا لما فإنها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما. «الخضري» (١/ ١٤١).

(٦) في (ك): «لا لغو فيها». (٧) من (ح).

(٨) الضمير في (**بها**) يعود على (لا)، وفي «**مُضَارِعه**»: يعود على المضاف، والتقدير: فانصبْ بـ(لا) الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو **أحد** القسمين، وهو الذي لا يتغيّر عن حاله؛ فقوله: (**فانصب بها**)؛ يعني: نصبًا صحيحًا لا يتغَيّر عن حالته، فأما المضاف فنحو: لا غُلَام أحدٍ في الدار، وأما المضارع له: فهو المشابهُ له، وهو العاملُ فيما بعده نحو: لا ضاربًا أحدًا في الدار، ولا خيرًا مِنْكَ عِنْدِي. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٩) الناظم أشعر بقوله: (**وركّب المفرَدَ فاتحًا**): أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ: التركيبُ، فقوله: (**فاتحًا**)، يدلّ على أنَّ الحركة بنائيّة؛ لأنَّها لو كانت عنده إعرابيّة =

[العطف على الاسم مع تكرار «لا»]

[٢٠٠] مرفوعًا او منصوبًا او مُرَكَّبَا   وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا

[ش] لا يَخْلُو اسمُ **(لا)** هذه من ثلاثةِ أحوالٍ:

الحالُ(١) **الأوَّلُ**: أنْ يكونَ مضافًا، [نحوُ: لا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ](٢).

[**الحالُ**(٣) **الثاني**](٤): أنْ يكونَ مُضارِعًا للمضافِ؛ أي: مُشَابِهًا(٥) له، والمرادُ به: كلُّ اسم له(٦) تَعَلُّقٌ بما بعدَه؛ إما بِعَمَلٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ، ولا خَيْرًا مِن زَيْدٍ رَاكِبٌ).

وإما بعَطْفٍ، نحوُ: (لا ثلاثةً وثلاثينَ عِندَنا)(٧). [ويُسَمَّى

= لقال: ناصبًا، كما قال في القسم الأول: **(فانصِبْ بها مضافًا)**، وكما قالَ على أثر هذا: **(مرفوعًا أو)**. وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(١) ليس في (س)، (ص).
(٢) من (م).
(٣) ليس في (س)، (ك)، (ص).
(٤) في (ح)، (ع): «والثاني».
(٥) رسمها في (ك)، (ح): «مشبهًا».
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) أي: غير عَلَم: بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العَلَم: فلا تعمل فيه (لا) ومثله فيما يظهر: ما إذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم؛ لأنه حينئذ يجب تعريفهما بـ(أل) فتهمل (لا)، وتكرر مع شيء آخر معطوف. فإن أريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك ـ أهملت وكررت في الثاني فيقال: لا الثلاثة ولا الثلاثون. هذا ما ظهر وهو نفيس؛ فتأمله.

واعلم أن مشبه المضاف يلزم إعرابه منونًا عند البصريين. وجوز ابن كيسان بناءه أيضًا؛ فلا ينوّن إجراء له مجرى المفرد؛ لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه. وأجاز الناظم إعرابه غير منوّن بقلّةٍ تشبيهًا بالمضاف. وعلى أحد هذين يخرج حديث: **«لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»** [البخاري (٨٤٤)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ويمكن تخريجه على الأول: بجعل الظرف خبرًا متعلقًا بمحذوف، لا باسم (لا)، فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف؛ أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، و(اللام) للتقوية، ولا جدال حاصلٌ في الحج، وأجاز البغداديون: بناءه إن عمل في ظرف ـ كالآية. «الإسقاطي» (ق٥٦/ ب)، و«الخضري» (١/ ١٤٢).

المُشَبَّهَ][(١)] بالمُضَافِ مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا؛ [أي: ممدودًا][(٢)].

وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لَفظًا؛ كما مُثِّلَ.

والحالُ[(٣)] الثالِثُ: أنْ يكونَ مفردًا، والمرادُ به هنا: ما ليسَ بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ[(٤)] بالمضافِ[(٥)]، فيَدْخُلُ فيه المثنَّى والمجموعُ، وحُكْمُه البناءُ[(٦)] ....

(١) في (ص): «وتسمى هذه الجملة الشبيهة».

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (س): «الحال»، و ليس في (ك).

(٤) في (س): «مشبهًا»، وفي (ك): «شبيهًا».

(٥) لأن الناظم لما قال أوَّلًا: (**عَمَلَ «إنّ» اجعَلْ للا في نكرة**) ـ **جعل** المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارعٌ له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. **لكن يقال**: هل يدخُلُ المثنّى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضي بعدم دخولهما لقوله: (**فاتحًا**)؛ إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبنَيان على ما كانا يُنصبان به، كما يُبْنَيان في على ما كانا يرفعان به، إلا أن إن حملناه هذا المحمل، وأنّه إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضافِ والشبيه به، خرج له الجمع المكسّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لا فرقَ بينه وبين المفردِ في البناءِ عند القائِل به، أو في الإعراب كذلك فلا بدّ أن يقال: إنه أراد بالمفردِ ما قابل المضاف والشبيه به خاصّةً، فيدخل له جمع التكسير بلا بدٍّ يقول: لا رجالَ في الدار، ولا غلمانَ في السوق، كما تقول: لا رجلَ ولا غلامَ؛ لأنه بقوله: (**فاتحًا**) دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكوتًا عنه، فيحتمل: أن يكون رأيُه فيه رأيَ الجمهور في أنه مبني على ما ينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًّا على ما كان يرفَعُ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

[علة بناء المفرد مع «لا»]

(٦) اختلف النحاة في في علة بناء المفرد مع (**لا**): فقال قائلون: العلة في ذلك تضمن الاسم معنى (من). وقال قائلون: العلة فيه التركيب، وهذا ظاهر كلام الناظم؛ فإنه قال في «شرح الكافية» (١/ ٥٢٢): «فإن كان مفردًا: بني معها على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر». وأما التعليل الأول، فهو اختيار ابن عصفور، قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٤١٩): «وهو غير ظاهر، فإن الاسم من قولنا: (لا رجل) لم يتضمن «من»، ولهذا رد ابن الضائع قول ابن عصفور، وقال: لم يتضمن الاسم معنى (من) والذي يظهر أن معنى (من) مفهوم من مجموع الكلمتين =

على ما كانَ يُنْصَبُ به: لِتَرَكُّبِهِ[1] معَ (لا) وصَيْرُورَتِهِ معَها كالشيءِ الواحِدِ، فهو معَها كخمسةَ عشَرَ، ولكِنْ محلُّه النصبُ بـ(لا)؛ لأنَّه اسمٌ لها، **فالمفردُ** الذي ليسَ بِمُثَنًّى ولا مجموعٍ يُبْنَى[2] على الفتحِ؛ لأنَّ نَصْبَه بالفتحةِ، نحوُ: **(لا حولَ ولَّا قُوَّةَ [إلَّا باللهِ][3])**. **والمثنى وجمعُ المذكَّرِ السالِمُ** - يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به، وهو الياءُ، نحوُ: (لا مُسْلِمَيْنِ لكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيدٍ[4]) فـ(مُسْلِمَيْنِ) و(مُسْلِمِينَ): مَبْنِيَّانِ؛ لِتَرَكُّبِهِما[5] معَ (لا) كما بُنِيَ[6] رَجُلَ[7] لِتَرَكُّبِهِ[8] معَها[9].

= لا من كل منهما بمفرده، فالمتضمن لمعنى (من) إذًا إنما هو (لا) مع (رجل) في قولنا: لا رجل، ثم قوى ابن الضائع البناء للتركيب بشيء آخر وهو بناء الاسم مع صفته، وجعل ابن هشام البناء للتركيب مذهب سيبويه والجماعة، فقال: مذهبهم أن العرب ركبت (لا) مع الاسم، وجعلتهما كلمة واحدة، فبنوا الاسم للتركيب كخمسة عشر. **ودليل ذلك**: أنه إذا فصل بينهما أعربوا الاسم نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، وأن قومًا من الحجاز يقولون: لا رجل أفضل من زيد، في التزام التنكير، وترك تقديم الخبر وعدم الفصل، وأن المعنى استغراق الجنس، وقد أعربوا، لكنهم لم يقصدوا التركيب، وفيها معنى (من) في هذه المواضع كلها؛ لأنها تعطي الاستغراق».

(١) في (ص): «لتركيبه».
(٢) في (س): «بني».
(٣) من (م).
(٤) ليس في (م).
(٥) في (ص): «لتركيبهما».
(٦) في (ك): «يبنى».
(٧) في (ص)، (ح): «لا رجل».
(٨) في (ص): «لتركيبه».
(٩) قال الخضري (١/ ١٤٢): «هكذا علل سيبويه وكَثِيرٌ البناء، مستدلين بإعرابه عند فصله منها، وفيه أن التركيب إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء، وإلا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه، فليس للتركيب كما مر، فالأوجه أنه بني لتضمُّنه معنى من الاستغراقية لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظًا أو معنًى، ولذا صرَّح بها في قوله:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيفِهِ ... وَقَالَ أَلَا لا مِنْ سَبِيلِ إِلَى هِنْدِ

ولأن قولنا: (لا رجل في الدار)، مبني على سؤال محقق، أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار؟ فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق. ولما عارضت الإضافة هذا التضمن: أعرب المضاف، وحمل عليه شبهه لا يقال: التضمن =

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[١] والزَّجَّاجُ[٢] ـ إلى أنَّ (رَجُلًا[٣]) في قولِكَ: (لا رَجُلَ) مُعْرَبٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ، [لا فَتْحَةُ بِناءٍ][٤]. وذَهَبَ المُبَرِّدُ[٥]

= المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول (لا)؟ لأنا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، ولا يرد أن هذ التضمن كتضمن الحال معنى في حيث أنها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت؛ فلا يقتضي البناء كما مر؛ لأن ذكرها ضرورة، وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، وكانت فتحة للخفة».

(١) انظر: «الإنصاف» (ص٣٦٦)، و«التبيين» (ص٣٦٢).

(٢) قال في «معاني القرآن» (١/ ٦٩): «لا ريب فيه: نصب».

واحتج الزجاج بقولهم: (لا رجل وغلامًا لك)، و(لا رجل ظريفًا عندك)، وقال: إنما شبهه بـ(خمسة عشر)؛ لأنها تلزم ما تعمل فيه كلزوم (خمسة عشر).

وكذا ذهب إليه الجرمي، والسيرافي في «شرح الكتاب» (٨/ ١ ـ ٧ ـ ١٠٨)، والرماني من أن حركة مثل (لا رجل) حركة إعراب،، وحذف التنوين منه تخفيفًا لا لأجل البناء، وزعما: أن ذلك مذهب سيبويه بدليل قوله (٢/ ٢٧٤): «فتنصبه بغير تنوين».

[رد أبي حيان على من قال بإعراب المفرد]

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ٢٤٩): «وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تخفيفًا لكان حذفه من النكرة المطولة أولى؛ لأن المطول أولى بالتخفيف مما ليس فيه طول، فلما قالت العرب: لا خيرًا من زيد، ولم تحذف التنوين، دل على أن سبب الحذف البناء لا التخفيف. وتأويلهم ذلك على سيبويه باطل؛ لأنه تجوز في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لما كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفي بلام الإضافة)، فقال: «واعلم أن المنفي الواحد إذا لك يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، لا كما ذهب من المضاف». وهذا نصٌّ على أن حذف التنوين منه: إنما سببه البناء لا التخفيف». قال: «وثمرة هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمن زعم أن الفتحة إعراب قال: (لا ورقات لك) بالكسرة، ومن زعم أنها بناء لزمه أن يفتح؛ لأنه مركب معها، وحركة آخر المركب المبني إنما هي الفتح، نحو: خمسة عشر».

(٣) في (م): «رجلَ».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في «المقتضب» (٤/ ٣٦٦).

إلى أنَّ (مسلميْنِ) و(مُسْلِمِينَ) مُعْرَبَانِ[١].

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ السالِمُ: فقالَ قومٌ[٢]: يُبْنَى[٣] على ما كانَ يُنْصَبُ به، وهو الكَسْرُ[٤]، فتقولُ: (لا مُسْلِماتِ[٥] لَكَ) ـ بكسرِ التاءِ[٦]، ومنه قولُه[٧]:

---

(١) (م) ذَهَبَ أبو العبَّاسِ المُبَرِّدُ إِلَى أنَّ اسمَ (لا) إذا كَانَ مُثَنًّى أو مجموعًا جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالمًا: فهو مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بالياءِ، وليسَ مَبْنِيًّا ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جمهورُ النُّحَاةِ، واحْتَجَّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: بأنَّ التثنيةَ والجمعَ من خصائصِ الأسماءِ، وقد عَلِمْنَا أنَّ مِن شرطِ بناءِ الاسمِ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي وجهٍ من وُجُوهِ الشَّبَهِ التي تَقَدَّمَ بَيَانُها: ألَّا يُعَارِضَ هَذَا الشَّبَهَ شيءٌ مِن خُصُوصِيَّاتِ الأسماءِ. [مذهب المبرد في اسم «لا» إذا كان مثنىً أو مجموعًا]

والجوابُ عَلَى هذه الشُّبْهَةِ مِن وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهما: وَهوَ وَجْهٌ عَقْلِيٌّ: أنَّ مَا كَانَ من خصائصِ الأسماءِ، إنما يَقْدَحُ فِي بناءِ الاسمِ ويُعَارِضُه إذا طَرَأَ عَلَى الاسمِ بعدَ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا، فأمَّا إذا كَانَ مَا هو من خصائصِ الأسماءِ موجودًا فِي الاسمِ ثُمَّ عَرَضَ لهذا الاسمِ مَا يَقْتَضِي شَبَهَه بالحرفِ مِن بعدِ ذلك ـ فإنَّه لا يُعَارِضُ سببَ البناءِ ولا يَمْنَعُ منه، ونحن نَدَّعِي أنَّ الاسمَ كَانَ مُثَنًّى أو مجموعًا ثُمَّ دَخَلَتْ عليه (لا) فتَرَكَّبَ معَها تَرَكُّبَ خَمْسَةَ عشرَ، فوُجِدَ سببُ البناءِ طارئًا عَلَى مَا هو من خصائصِ الاسمِ. [الرد على ابن المبرد]

الثاني: وَهوَ نَقْضٌ لمَذْهَبِه بعدمِ الاطِّرَادِ: أنَّ المُبَرِّدَ نفسَه قد اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ اسمِ لا المجموعِ جمعَ تَكْسِيرٍ، ولم يَعْبَأْ معَه بما هو من خصائِصِ الاسمِ، وَهوَ الجَمْعُ، كَمَا اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ المُنَادَى المثَنَّى أو المجموعِ جمعَ المُذَكَّرِ السالِمَ عَلَى مَا يُرْفَعُ به، ولم يَعْبَأْ بما هو من خصائصِ الأسماءِ (م).

(٢) كابن فلاح في «المغني» (٢/١٠٢٣) قال: «فالأجود: بناؤه على الكسر؛ لأنَّها حركةُ نصبه».

(٣) في (م): «مبنيٌّ».

(٤) في (ص): «الكسرة».

(٥) نونها في (ص) بالكسر. وهو وجهٌ في إعرابه مشهور.

(٦) أي: بلا تنوين؛ لأنه وإن كان لمقابلة مشبه لتنوين التمكين، الذي لا يجامع البناء.

(٧) هو: سلامة بن جندل، وهو في «ديوانه» (ص١٢).

١٠٩ ـ إنَّ[١] الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[٢]

وأجازَ بَعْضُهم: الفتحَ[٣]، نحوُ: (لا مُسْلِماتَ لَكَ)[٤].

وقولُ المصنِّفِ: **(وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ)** معناهُ: أنه يُذْكَرُ

---

(١) في (ص)، (ح): «أودى»، وهي رواية أخرى للبيت؛ وردت في «المفضليات» (ص١٢٠)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٦٤). وذكر في «التذييل» (٥/ ٢٢٩) الروايتين.

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ)**؛ حَيْثُ جاءَ اسمُ **(لا)** ـ وَهوَ لَذَّاتِ ـ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا، وورَدَتِ الروايةُ ببنائِه عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، كَمَا كَانَ يُنْصَبُ بها لو أَنَّهُ مُعْرَبٌ (م).

(٣) قال الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٥٥): «والفتح أشهر»، وتبعه ابن هشام في «المغني» (١/ ٢٦٥) قال: «وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب»، وأوجبه ابن عصفور قال في «المقرب» (١/ ١٩٠): «فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء: بني معها على الفتح» قال ابن مالك: «والصحيح: جواز الفتح والكسر».

[اختلاف النحاة في اسم لا إذا كان جمعًا مؤنثًا سالمًا]

(٤) اعْلَمْ أنَّ للعلماءِ فِي اسمِ **(لا)** إذا كَانَ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا: أربعةَ مَذَاهِبَ:

الأوَّلُ: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ من غيرِ تنوينٍ، وهذا مذهَبُ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ.

الثاني: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، لكن يَبْقَى له تنوينُه، وهذا مذهَبٌ صَحَّحَهُ ابنُ مالِكٍ صاحبُ «الألفيَّةِ»، وجَزَمَ بِهِ فِي بعضِ كُتُبِهِ، ونَقَلَه عن قومٍ، وحُجَّتُهُم فِي عدمِ حذفِ التنوينِ: أَنَّهُ قد تَقَرَّرَ أنَّ تنوينَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السالِمِ هو تنوينُ المقابَلَةِ، وَهوَ لا يُنَافِي البناءَ، فلا يُحْذَفُ.

الثالِثُ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ، وهذا مَذْهَبُ المَازِنِيِّ والفارِسِيِّ، ورَجَّحَهُ ابنُ هِشَامٍ فِي «المُغْنِي»، والمُحَقِّقُ الرَّضِيُّ فِي «شرحِ الكافِيَةِ»، وابنُ مالكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ.

الرابعُ: أَنَّهُ يَجوزُ فيه البناءُ عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، والبناءُ عَلَى الفتحِ.

وزَعَمَ كلُّ شُرَّاحِ الألفيَّةِ: أنَّ بَيْتَ سَلَامَةَ بنِ جَنْدَلٍ (الشاهِدَ رَقْمَ ١٠٩) يُرْوَى بالوجهَيْنِ جَمِيعًا، فإذا صَحَّ ذلك: لم يَكُنْ لإيجابِ أحدِ الأمرَيْنِ بِعَيْنِهِ وَجْهٌ وَجِيهٌ، ويُؤْخَذُ من كلام ابنِ الأنبارِيِّ: أنَّ بَيْتَ سَلامةَ يُرْوَى بالفتحِ دونَ الكَسْرِ، فيَكُونُ تَأْيِيدًا لمذهَبِ المازِنِيِّ ومَن معَه، ولكنَّا لا نَسْتَطِيعُ أنْ نَرُدَّ روايةَ الكَسْرِ، بمجرَّدِ كونِ ابنِ الأنبارِيِّ ـ لم يَحْفَظْهَا (م).

الخبرُ بعدَ الاسم[١] مرفوعًا، ورافِعُهُ[٢] [(لا) عندَ المصنِّفِ[٣] وجماعةٍ[٤]. وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٥]: الرافِعُ له (لا)[٦]][٧] إنْ كانَ اسمُها مضافًا أو مُشَبَّهًا[٨] بالمضافِ[٩].

وإنْ كانَ الاسمُ مُفردًا: فاخْتُلِفَ في رافِعِ الخبرِ؛ فذَهَبَ[١٠] سِيبَوَيْهِ إلى أنه ليسَ مرفوعًا بـ(لا)، وإنما هو مرفوعٌ على أنه خبرُ المبتدأِ؛ لأنَّ مَذْهَبَه أنَّ (لا) واسْمَها المُفْرَدَ ـ في مَوْضِعِ رفعٍ بالابتداءِ[١١]، والاسمُ

---

(١) في (م): «اسم لا». (٢) في (ع)، (م): «والرافِعُ له».

(٣) في (ص): «البصريين».

(٤) سواء ركبت مع الاسم أو (لا)، ومخالفة سيبويه: إنما هي في حالة البناء فقط، فتحصل منه: أنه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب فقط.

(٥) في «الكتاب» (٢/ ٢٧٦).

(٦) ليس في (س)، (ك). وأثبتها في (ع)، ثم ضرب عليها.

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٨) في (ص): «شبيهًا».

(٩) بعدها في (ك): «لا»، وضرب عليها في (س)، (ع).

(١٠) في (ص)، (ح): «فمذهب».

(١١) في «الكتاب» (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦): «وهو الصحيح، والدليل على ذلك: أنه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ(من) في قولك: (هل من رجل في الدار) على الموضع قبل الخبر، فتقول: (لا رجل عاقل في الدار، ولا رجل وامرأة في الدار)، كما تقول: (هل من رجل عاقل في الدار؟ وهل من رجل وامرأة في الدار؟ فلولا أنهما مع (لا) محكوم لهما بحكم اسم مبتدأ جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع (إن) قبل الخبر؛ بل من أجاز ذلك من البصريين في باب (إن) إنما يجيزه بعد الخبر.

وثمرة الخلاف: تظهر في نحو قولك: (لا رجل ولا امرأة قائمان)، فعلى مذهب الأخفش: لا يجوز ذلك لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، بيان ذلك: تقول: (لا رجل في الدار)، فالعامل عنده في الخبر (لا)، بمنزلة الخبر في (إن)، فإذا قلت: (لا رجل ولا امرأة عاقلان)، لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه =

المرفوعُ بعدَهما[١]: خبرٌ عن ذلكَ المبتدأِ، ولم تَعْمَلْ **(لا)** عندَه في هذه الصورةِ إلَّا[٢] في الاسمِ[٣].

وذَهَبَ الأَخْفَشُ[٤] إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ**(لا)**، فتكونُ **(لا)** عاملةً

= عاملان: (لا) من حيث هو خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك. وعلى المذهب الآخر: يجوز لأنهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: (زيد وعمرو قائمان)».

(١) في (ص)، (ح): «بعدها».
(٢) ليس في (ص).

[علة عدم إعمال «لا» في الخبر]

(٣) لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها؛ بأن حيث صارت جزء كلمة، وقال في «المغني» (ص٧٤٥): الذي عندي: أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما: لا رجل ظريفًا، بالنصب فمثل: يا زيد الفاضل، بالرفع؛ أي: إن نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل، كما أن رفع الفاضل كذلك. «الخضري» (١/ ١٤٣).

(٤) انظر: «المسائل المنثورة» (ص٨٦ ـ ٨٧)، و«شرح الكتاب» (٨/ ١٠٩)، و«التبيين» (ص٣٦٨)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٤٨)، و«التذييل والتكميل» (٥/ ٢٣٤).

[مذهب الناظم في إعمال (لا) في خبرها من عدمه]

ورجح الناظم ما اختاره الأخفش فقال في «شرح التسهيل» (٢/ ٥٦): «وغير ما ذهب إليه سيبويه ـ أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وأيضًا: فإن عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ(لا) غير المركبة لأنه مانع التركيب هو كون الاسم مضافًا أو شبيهًا به، وكلاهما صالح للابتداء مجردًا عن (لا)، كما أن اسم (إن) صالح للابتداء به مجردًا عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من (لا) يبطل الابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ لها، فإذا اقترنت بـ(لا): كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي». قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٣٧): «وتقدم بطلانه».

في الجُزْأَيْنِ ـ كما عَمِلَتْ فيهما معَ المضافِ والمشبَّهِ به[1].

[العطف على اسم «لا»]

وأشارَ بقولِهِ: **(والثاني اجْعَلَا)** إلى أنه إذا أُتِيَ بعدَ **(لا)** والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونَكِرَةٍ مفردةٍ وتَكَرَّرَتْ **(لا)**، [نحوُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ (إلا باللهِ)[2]][3] يَجُوزُ فيهما خمسةُ أَوْجُهٍ[4][5][6]؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى معَ **(لا)** على الفتحِ، أو يُنْصَبَ، أو يُرْفَعَ:

فإنْ بُنِيَ معَها على الفتحِ: جازَ فِي الثَّانِي ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّلُ: البناءُ على الفتحِ لِتَرَكُّبِهِ[7] معَ **(لا)** الثانيةِ، وتكونُ **(لا)**

---

(١) في (ك)، (ع): «بالمضاف». (٢) ليس في (ع).

(٣) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٤) فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني.

(٥) قال الصبان (٢/ ١٢): «إجمالًا، وثلاثة عشر تفصيلًا؛ لأن ما بعد الأولى: إما مبني على الفتح، أو مرفوع بالابتداء، أو على إعمال (لا) ـ عمل (ليس) وما بعد الثانية كذلك، أو مرفوع بالعطف على محل **(لا)** مع اسمها؛ فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية؛ وهي بالقسمة العقلية: عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل (لا) مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروبًا في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك: عرفت أن قول شيخنا والبعض؛ تبعًا للتصريح واثنا عشر تفصيلًا: لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية».

(٦) قال الخضري (١/ ١٤٣): «فيه نظر؛ لأن كلامه الآتي يقتضي أنها ثمانية؛ لأنه إن بنى الأول أو نصب ففي الثاني ثلاثة، وإن رفع فوجهان، ومن ذكر أنها خمسة كالأشموني اقتصر. على كون الأول مفردًا كالثاني كمثال المصنف: وحينئذ فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني، أو الرفع بوجهيه. وإن كان قول المصنف: **(وإن رفعت أولًا لا تنصبا)**، بقطع النظر عن مثاله ـ يفيد أكثر لأنه علق منع نصب مفردًا أو مضافًا أو شبهه وجهان، فالجملة خمسة عشر، وأما الثاني: فمقيد في كلامه بالمفرد؛ بدليل أنه خُيِّرَ فيه بين التركيب وغيره. فتدبر».

(٧) ليس في (ص).

الثانيةُ عاملةً عَمَلَ (إنَّ)، نحوُ: (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)[١].

الثاني[٢]: النصبُ عَطْفًا على محَلِّ اسم (**لا**)، وتكونُ (**لا**)[٣] الثانيةُ زائدةً بينَ العاطِفِ والمعطوفِ[٤]، نحوُ: (**لا حولَ ولا قُوَّةً إلَّا باللهِ**)[٥]، ومنه [قولُ الشاعر][٦][٧]:

١١٠ ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[٨][٩]

[أوجه الرفع] **الثالِثُ**: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

---

(١) وَعَلَى تركيبِ الثانيةِ معَ اسْمِها كتركيبِ الأولَى معَ اسْمِها: قَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ كَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بفتحِ (بَيْعَ) و(خُلَّةَ) و(شَفَاعَةَ)، و(لا) فِي المواضِعِ الثلاثةِ نافيةٌ للجنسِ عاملةٌ عَمَلَ (إنَّ)، والاسمُ المفتوحُ بعدَها اسْمُها مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، وخَبَرُها ـ فيما عدا الأوَّلَ ـ محذوفٌ لِدَلالةِ مَا قبلَه عليه.

ومِن شَوَاهِدِ ذلك: قولُ الراجِزِ (وقد أَنْشَدْنَاهُ فِي شرحِ الشاهدِ رَقْم ٢٧ السابقِ):

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ اليومَ ولاَ مُزَاحَا (م)

(٢) في (ص)، (ح): «الوجه الثاني». (٣) ليس في (ص).

(٤) قال الخضري: «هذا أضعف الأوجه؛ لأن القياس مع وجود (لا) بناؤه لا نصبه، وأيضًا (لا) الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردًا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد».

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (م): «قوله».

(٧) قال سيبويه (٢/ ٢٨٥): «وقال رجل من بني سليم، وهو أنس بن العباس: . . .». انظر: «تلخيص الشواهد» (ص٤٠٥).

وقال العيني (٢/ ٨٤٠): «قائله: هو أنس بن عباس بن مرداس السلمي، ويقال: قائله: أبو عامر جد العباس بن مرداس».

(٨) قال في حاشية (ح): «صوابه: اتسع الفتق على الراتق».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ولا خُلَّةً**)؛ حَيْثُ نُصِبَ عَلَى تقديرِ أنْ تكونَ (لا) زائدةً للتأكيدِ، ويَكُونَ (**خُلَّةً**) معطوفًا بالواوِ عَلَى مَحلِّ اسم (**لا**) ـ وَهوَ قولُه: (**نَسَبَ**) ـ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، وهذا هو الَّذِي حَمَلَه الشارِحُ تَبَعًا لجمهورِ النُّحَاةِ عليه.

وقالَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ: إنَّ (**خلةً**) مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نصبٍ، وذَكَرَ أَنَّهُ نَوَّنَهُ للضرورةِ، وبناؤُه عَلَى الفتحِ عندَه عَلَى أنَّ (**لا**) الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ (**إنَّ**) مثلَ الأولَى، وخبرُها محذوفٌ، يُرْشِدُ إِلَيْهِ خَبَرُ الأُولى، والتقديرُ: (ولا خُلَّةَ اليومَ)، =

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ معطوفًا على مَحَلِّ (**لا**) واسْمِها؛ لأنَّهما في موضِعِ[١] رفعٍ بالابتداءِ عندَ سِيبَوَيْهِ، وحينَئِذٍ: تكونُ (**لا**) زائدةً[٢].

الثاني: أنْ تكونَ (**لا**) الثانيةُ عَمِلَتْ عَمَلَ (ليسَ).

الثالِثُ: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، وليسَ لـ(**لا**) عَمَلٌ فيه[٣]، وذلك نحوُ: (**لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلَّا باللهِ**)[٤]، ومنه قولُه[٥]:

= والواوُ قد عَطَفَتْ جملةَ (لا) الثانيةِ معَ اسمِها وخبرِها عَلَى جملةِ لا الأولى واسْمِها وخَبَرِها، وَهوَ كلامٌ لا مُتَمَسَّكَ له؛ بل يَجِبُ أَلَّا يُحْمَلَ عليه الكلامُ؛ لأنَّ الحَمْلَ عَلَى وجهٍ يَسْتَتْبعُ الضرورةَ لا يَجُوزُ متى أَمْكَنَ الحَمْلُ عَلَى وجهٍ سائغٍ لا ضَرُورَةَ معَه، وهذا إذا وَافَقْنَاهُ عَلَى أنَّ تَنْوِينَه للضرورةِ.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «مُفَصَّلِهِ» (ص١٠٤ ـ ١٠٥): إنَّ (**خُلَّةً**) مَنْصُوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، وليسَ معطوفًا عَلَى لفظِ اسمِ (**لا**)، ولا عَلَى مَحَلِّهِ. والتقديرُ عندَه: لا نَسَبَ اليومَ ولا تَذْكُرْ خُلَّةً.

وهو **تَكَلُّفٌ لا مُقْتَضَى له**، ويَلْزَمُ عليه عطفُ الجُمْلَةِ الفعليَّةِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ، والأفضلُ فِي العطفِ تَوَافُقُ الجُمْلَةِ المعطوفةِ معَ الجُمْلَةِ المعطوفِ عليها فِي الفعليَّة والاسميَّةِ ونحوِهما (م).

(١) في (ك): «محل».

(٢) أي: بين المتعاطفين، والخبر المحذوف مثنى عنهما، فهو جملة واحدة.

(٣) وذلك لوجود شرط إلغائها وهو تكرارها.

(٤) من (م).

(٥) قال القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/٢٧٦ ـ ٢٧٧): «هذا البيت نسبه سيبويه لرجل من مذحج، ونسبه الجاحظ في «كتاب النخل والزرع» له، لرجل من كنانة. ووقع في «ديوان شعر ابن حمر الباهلي»، وذكر عبد الدائم بن مرزوق القيرواني في كتابه «حلى العلى»، أنه لرجل من عبد مناة، وذكر ابن الأعرابي، أنه قيل قبل الإسلام بخمس مئة عام، وقال أبو رياش: أنه لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة، قاتل كليب. وقال الأصبهاني: هو لضمرة بن ضمرة. والصحيح: أنه لعمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة وهو الأحمر.

وذكر المفضل الضبي: أنه لبعض ولد طيء، وكان يفضل جندبًا أحد ولد ولده، عليهم فقال (أحدهم) لآخر منهم، يسمَّى عمرًا: (يا عمرو خبرني) الأبيات».

١١١ ـ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[(١)]

وإنْ[(٢)] نُصِبَ المعطوفُ عليه[(٣)] جازَ[(٤)] في المعطوفِ الأوْجُهُ الثلاثةُ المذكورةُ، أعْنِي: البناءَ[(٥)] [والرفعَ[(٦)] والنصبَ[(٧)]][(٨)]، نحوُ: (لا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً).

[الأوجه إذا رفع المعطوف عليه]

وإنْ رُفِعَ[(٩)] المعطوفُ عليه: جازَ في الثاني وجهانِ:

الأوَّلُ: البناءُ على الفتحِ[(١٠)]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غُلامُ رجلٍ ولا امرأةَ)، ومنه قولُه[(١١)]:

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا أَبُ)**؛ حَيْثُ جاءَ مرفوعًا عَلَى واحدٍ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: إما عَلَى أنْ يَكُونَ معطوفًا عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ، أو عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ لَيْسَ، فالاسمُ المرفوعُ بعدَها هو اسْمُها، وخَبَرُها محذوفٌ، وإما عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ لَيْسَتْ عاملةً أَصْلًا؛ بل هِيَ زائدةٌ، ويَكُونُ (أَبُ) مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، وقد ذَكَرَ ذلك الشارحُ العلَّامةُ، ومثلُه قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

بِأَيِّ بَلاءٍ يَا نُمَيْرُ بنَ عامِرٍ   وأَنْتُم ذُنَابَى لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ

وقد وَرَدَ عَلَى غِرارِ ذلك قولُ المُتَنَبِّي:

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا ولا مالُ   فلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ (م)

(٢) في (س)، (ح): «فإن».

(٣) لكونه مضافًا أو شبهه، مع كون الثاني مفردًا.

(٤) في (ص): «جازت».   (٥) لتركبه مع الثانية.

(٦) لإلغائها، أو إعمالها كليس، أو زيادتها مع عطفه على محل اسم (لا).

(٧) عطفًا على لفظ الأول.

(٨) في (ص)، (ح): بالتقديم والتأخير.

(٩) في (ص): «رفعت».

(١٠) وهذا يتعين خبر إن عند الجميع، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت، لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر، ويلزم على الأول: كون الخبر منصوبًا مرفوعًا.

«الخضري» (١/ ١٣٢).

(١١) هو: أُمَيَّة بنُ أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤٧١).

١١٢ ـ فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا   وما فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ[(١)]

والثاني: الرفعُ[(٢)]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ، [ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ][(٣)])[(٤)].

ولا يَجُوزُ [نصبُ الثاني][(٥)][(٦)]؛ لأنَّه إنما جازَ فيما تَقَدَّمَ للعطفِ

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ**)؛ حَيْثُ أَلْغَى (**لا**) الأولى، أو: أَعْمَلَها عَمَلَ (**ليسَ**)، فرَفَعَ الاسمَ بعدَها، وأَعْمَلَ (**لا**) الثانيةَ عَمَلَ (**إنَّ**) عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي إعرابِ البيتِ.
ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ عامرِ بنِ جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ ١٤٦ الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا   ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الروايةُ فيه برَفْعِ (مُزْنَةٌ) بالضمَّةِ الظَّاهِرَةِ، وبفتحِ (أرضَ)، والقولُ فيهما كالقولِ فِي (لا لَغْوٌ ولا تأثيمَ) (م).

(٢) أي: على عمل الثانية كليس، أو إهمالها، وما بعدها مبتدأ مستقل، أو زيادتها وعطفه على الأول، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت. وتقدير خبر واحد أو اثنين: يعلم مما مر.
«الخضري» (١/ ١٤٣).

(٣) ليس في (ك)، (ص).

(٤) (م) من شواهدِ هَذَا الوجهِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، برفعِ الثلاثةِ فِي قراءةِ غيرِ أبي عَمْرٍو وابنِ كَثِيرٍ [«السبعة» لابن مجاهد (ص١٨٧)]، وقولُ عُبَيْدِ بنِ حُصَيْنٍ الراعِي:

وما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً   لا نَاقَةٌ لي فِي هَذَا ولا جَمَلُ

وقد نَسَجَ عليه أبو الطيِّبِ المُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ ولا وَطَنٌ   ولا نَدِيمٌ ولا كَأْسٌ ولا سَكَنُ (م)

(٥) في (م): «النصب للثاني».

(٦) أي: عطفًا على المحل أو تبعًا للفظ لانتفائهما. أما النصب بمحذوف، فيجوز. [خلاصة القول في المسألة]
قال الخضري (١/ ١٤٤): «والحاصل: أن الاسمين إن كانا مفردين ـ جاز في الأول البناء، والرفع إلغاءً، أو عملًا كـ(**ليس**) فتلك ثلاثة. وفي الثاني سبعة: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه، أو بمحذوف، ورفعه على إلغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتلك أحد وعشرون وجهًا يمتنع منها أربعة وهي: =

على مَحَلِّ[(١)] اسم (لا)، و(لا) هنا[(٢)] لَيْسَتْ بناصبةٍ؛ فَيَسْقُطُ[(٣)] النصبُ، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا). [والله أعلم][(٤)].

[نعت اسم «لا»] [ص] [٢٠١] ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ[(٥)(٦)] أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

[ش] إذا كانَ اسمُ (لا) مَبْنِيًّا ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ[(٧)]؛ أي: لم يُفْصَلْ بينَه

= رفع الأول إلغاء، وعملًا كـ(ليس) مع نصب الثاني على محله، أو لفظه فإن أفرد الأول فقط فسبعة. الثاني تأتّى في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بنصبه بـ(لا) الثاني، فتلك أربعة عشر في ثلاثة. الأول باثنين: وأربعين يمتنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافًا أو شبهه بثمانية، وإن أفرد الثاني فقط فثلاثة:

الأول: تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة.

الثاني: باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين، وهما نصب الأول سواء كان مضافًا أو شبهه، مع نصب الثاني على محله إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي، وإن كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة. الأول بأربعة وثماني يمتنع منها ضعف ما قبله. فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون ـ كما هو ظاهر للمتأمل».

(١) من (م). (٢) في (ك)، (ص): «هاهنا».

(٣) في (ص): «فسقط». (٤) من (ص).

(٥) تقديمُ الناظم للفتح؛ كأنه مشعر بتفضلِه له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر: أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال: (**فارفع أو انصبن أو افتح تعدل**)، لكان أحسن، قاله الشاطبي (٢/ ٤٣٩).

(٦) قال الصبان: «جرى على الغالب. وإلا فقد يكون مبنيًّا على غير الفتح: كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حدِّه. وهل يقال عند بناء النعت: إن مجموع النعت والمنعوت في محل نصب، أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم: وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني؛ حيث لم تبن؛ لأن الصفة ـ هنا ـ هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى؛ فإنها ليست المنادى في المعنى كما قاله ابن قاسم».

[أحوال النعت مع المنعوت] (٧) اعلم أنه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه:
الشرط الأولُ: أن يكون مفردًا، والمفرد ـ هنا ـ في مقابلة المضاف وما ضارعه، وهو المطوّل. =

وبينَه بفاصلٍ، جازَ في النعتِ [الذي يليه][١] ثلاثةُ أَوْجُهٍ[٢]:

[البناء على الفتح]

الأوّلُ: البناءُ على الفتحِ: لِتَرَكُّبِهِ[٣] مَعَ اسمِ[٤] **(لا)**، نحوُ: (لا رَجُلَ ظَرِيفَ).

= **والثاني**: أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل.

والثالث: أن يكون المنعوتُ مبنيًّا لا معربًا فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّنة في قوله: (**ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يلي**)، جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله: (**فافتح أو انصبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ**)؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: لا رَجُلَ ظريف عندك. فظريف: قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتِ، ومنعوته مبني. فالوجه الأوّلُ الفتح ـ يعني به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه كبناءِ خمسة عشر. ونحو: لا رجلَ ظريفَ، وسَخّل ذلك ـ وإن كانت ثلاثةُ أشياءَ لا تركّبُ ولا تُبْنَى ـ كونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٣٨).

(١) من (ص).

(٢) في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرفَ، وترك ما عداهما. والمتبوع في هذا الباب على قسمين:

[أقسام المتبوع في هذا الباب]

أحدهما: أن يكون معربًا نحو: لا غُلَام رجلٍ عندك.

والثاني: أن يكون مركبًا مع (لا) مبنيًّا نحو: لا أَحدَ فيها. والذي تعرّض للنصّ عليه نعت المبني، لقوله: (**ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ**)، فقيد النعت بكونه جاريًا على المبني، وسكت عما إذا كان نعتًا لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لا بمنطوق ولا بمفهوم، ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتي في غير باب التابع لما لا يطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالًا عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنيّ ها هنا، وأن الحكم فيه هو الحكم المقرّر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعرباتِ، لا على الموضع. **فيظهر من هذا المنزع**: أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول: (لا غلام رجل عاقلًا عندي)، بنصب (عاقل) لا غير، كما تقول: (ما رأيت غلامَ رجلٍ عاقلًا). ولا تتعدّى النصب واقتضى هذا منع قولك: (لا غلامَ رجل عاقلٌ عندي)، بالرفع ـ وهذا عند النحويين غير صحيح. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٣٥).

(٣) في (ص): «لتركيبه».

(٤) ليس في (ص).

[النصب] **الثاني**: النصبُ(١) [مُراعاةً لمحلِّ اسمِ (**لا**)(٢)](٣)، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفًا).

[الرفع] **الثالثُ**: الرفعُ مراعاةً لمحلِّ (**لا**) واسْمِها؛ لأنَّهما في موضِعِ رفعٍ عندَ سِيبَوَيْهِ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفٌ). [والله ﷻ أعلم](٤).

[وجوب نصب النعت إذا كان غير مفرد] [ص] **[٢٠٢] وغَيْرَ ما يلي(٥) وغَيْرَ المُفْرَدِ** **لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**

[ش] [حكم الفصل بين النعت والمنعوت] تَقَدَّمَ في البيتِ الذي قَبْلَهُ(٦): أنه إذا كانَ النعتُ مُفردًا والمنعوتُ مُفردًا، ووَلِيَهُ [النعتُ: جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا(٧) لم يَلِ النعتُ المفردُ](٨) المنعوتَ المفردَ؛ بل فُصِلَ بينَهما بفاصِلٍ(٩)، لم يَجُزْ بناءُ النعتِ(١٠)، فلا تقولُ: (لا رَجُلَ فيها ظَرِيفُ)، (ببناءِ ظريف)(١١)؛ بل يَتَعَيَّنُ رَفْعُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظريفٌ)، أو نَصْبُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظَرِيفًا)، وإنما سَقَطَ البناءُ على الفتحِ؛ لأنَّه إنما جازَ عندَ عدمِ الفصلِ لِتَرَكُّبِ(١٢) النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يُمْكِنُ التركيبُ، كما لا يُمْكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا(١٣))، ولا فرقَ في امتناعِ البناءِ على الفتحِ

---

(١) ليس في (ح).
(٢) أو اتِّباعًا للفظه.
(٣) ليس في (ك).
(٤) من (ح).
(٥) قال الخضري (١/ ١٤٤): «مفعول لـ(تبن) المجزوم بـ(لا) الناهية، وغير المفرد عطف عليه؛ أي: غيره من النعت والمنعوت ـ كما سيشير إليه الشارح؛ فهو محترز قول المصنف، ومفردًا مع قوله: (**لمبني**). قال ابن غازي: ولو قال:
وارْفَعْ أو انْصِب مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمِ لَا **والفَتْحَ زِدْ إن أُفْرِدا واتَّصلا**
لأغنى عن البيتين مع الإيضاح».
(٦) في (ع)، (م): «قبلَ هذا».
(٧) في (ع)، (م): «إن».
(٨) ليس في (ك).
(٩) من (م).
(١٠) لتعذر موجب البناء؛ أي: مقتضيه وهو التركيب.
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (س)، (ص): «لتركيب».
(١٣) في (س)، (ك)، (ع): «ظريف».

في النعتِ عندَ الفَصْلِ: بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفردًا؛ كما مُثِّلَ، أو غيرَ مفردٍ.

وأشارَ بقولِهِ: **(وغيرَ المفردِ)** إلى أنه إذا[1] كانَ النعتُ غيرَ مفردٍ؛ كالمضافِ والمشبَّهِ بالمضافِ[2]: يتَعَيَّنُ[3] رَفْعُه أو نصبُه، ولا[4] يَجُوزُ بِناؤُه على الفتحِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفْردًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النعتِ أو لا يُفْصَلَ، وذلك نحوُ: لا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ [فيها، (و[5]لا رجل فيها صاحب بر)[6]][7]، ولا غُلامَ رجلٍ صاحِبَ بِرٍّ فيها[8]، ولا غلام رجل فيها صاحب بر[9].

وحاصلُ ما في البيتيْنِ: أنه إذا[10] كانَ النعتُ مُفردًا، والمنعوتُ مفردًا، ولم يُفْصَلْ بينَهما[11]، جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفَ [وظَريفًا وظَريفٌ][12])، (وإنْ لم)[13] يَكُونا[14] كذلك: تَعَيَّنَ الرفعُ أو النصبُ، ولا يَجُوزُ البناءُ.

[ص] **[٢٠٣] والعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا[15] ... لهُ بِمَا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى[16]** [العطف دون تكرار «لا»]

---

(١) في (م): «إن».

(٢) في (ص)، (ح): «به».

(٣) في (م): «تعين».

(٤) في (م): «فلا».

(٥) في (ع): «أو».

(٦) ما بين القوسين ليس في (ص).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ح).

(٨) من (س).

(٩) ينظر: «الخضري» (١/ ١٤١).

(١٠) في (م): «إن».

(١١) ليس في (ص).

(١٢) في (ص): «ظريفًا ظريف».

(١٣) في (ح): «ولم».

(١٤) في (م): «يكن».

(١٥) الضمير في قوله: **(لا)**، عائد على المعطوف من قوله: **(والعطفُ)**، أو جَعْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال: **(وذو العطف)**. واللام متعلقة باحْكُمَا، **(للنعت)** متعلق بانتمى؛ أي: واحكم للمعطوف بالحكم الذي انتَسب للنعت وتقرَّر له. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٤٥).

(١٦) (م) **حاصِلُ البيتِ**: والعطفُ إنْ لم تَتَكَرَّرْ **(لا)** فاحْكُمْ له بالحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى للنعتِ، صاحبِ الفصلِ مِن منعوتِه، وَذَلِكَ الحُكْمُ هو امتناعُ البناءِ وجوازُ مَا عَدَاهُ من الرفعِ والنصبِ (م).

[ش] تَقَدَّمَ(١) أنه إذا عُطِفَ على اسمِ (لا) نكرةٌ مفردةٌ وتَكَرَّرَتْ (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الرفعُ والنصبُ والبناءُ على الفتحِ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا امْرَأَةَ [ولا امْرَأَةٌ ولا امرأةً](٢))، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا لم تَتَكَرَّرْ(٣) (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ما جازَ في النعتِ المفصولِ، وقد تَقَدَّمَ(٤) [في البيتِ الذي قَبْلَه](٥): أنه يَجُوزَ فيه الرفعُ والنصبُ(٦)، ولا يَجُوز فيه(٧) البناءُ على الفتحِ، فتقولُ(٨): (لا رَجُلَ وامرأةٌ وامرأةً)، ولا يَجُوزُ (البناءُ على)(٩) الفتحِ.

وحَكَى الأخفشُ(١٠): (لا رَجُلَ وامرأةَ)؛ بالبناءِ على الفتحِ، على تقديرِ تَكريرِ(١١) (لا)، فكأنه قالَ: (لا رَجُلَ ولا امْرَأَةَ)، ثُمَّ حُذِفَتْ(١٢) (لا)(١٣).

---

(١) ليس في (ص)، (ح). (٢) من (ك)، (م).

(٣) في (س): «يتكرر»، وفي (ك)، (ح): «تكرر».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وتقدم». (٥) من (م).

(٦) من شَوَاهِدِ هذه المسألةِ: قولُ رَجُلٍ مِن بني عبدِ مَنَاةَ بنِ كِنَانَةَ، يَمْدَحُ مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ وابنَه عبدَ المَلِكِ:

فلا أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنتَ تَرَاهُ قد عَطَفَ (ابنًا) عَلَى اسمِ لا الَّذِي هو (أبَ)، وأَتَى بالمعطوفِ منصوبًا، وقد كَانَ يجوزُ له: أنْ يَأْتِيَ بِهِ مرفوعًا بالعطفِ عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها؛ فإنَّ مَحَلَّهما رفعٌ بالابتداءِ عندَ سِيبَوَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِرَارًا (م).

(٧) ليس في (ص)، (ح). (٨) في (ص): «تقول».

(٩) من (م). (١٠) بعدها في (ص): «نحو».

(١١) في (م): «تكرر». (١٢) في (ص)، (ح): «حذف».

(١٣) وذلك: لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمةً)، حذفوا (كلا) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا: حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كخمسة عشر، كما ركبوا في الصفة، لحجز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ؛ قاله =

[الأسماء المركبة غير موجود فيها ما تركب من ثلاثة ألفاظ]

وكذلك إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ: لا يَجُوزُ فيه إلَّا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تَكَرَّرَتْ (لا)، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا غُلامَ امرأةٍ)، [أو لم تَتَكَرَّرْ، نحوُ: لا رَجُلَ وغلامَ امرأةٍ][(١)(٢)].

هذا[(٣)] كلُّه إذا كانَ المعطوفُ نَكِرَةً، فإنْ كانَ معرفةً: [لا يَجُوزُ][(٤)] فيه إلا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها)، أو[(٥)]: (لا رَجُلَ وزيدٌ فيها). [والله تعالى أعلم بالصواب][(٦)].

[دخول همزة الاستفهام على «لا»]

[ص] [٢٠٤] وأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاستفهامِ[(٧)]

[ش] إذا دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على (لا) النافِيَةِ للجِنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لها مِن العملِ [وسائرِ الأحكامِ التي سَبَقَ ذِكْرُها][(٨)]، فتقولُ: (ألا رَجُلَ قائمٌ وألا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ، وألا طالعًا جَبَلًا ظاهِرٌ)، وحُكْمُ

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٩٧). وانظر: «عمدة الحافظ» (ص١٥٨ - ١٥٩)، و«المقرب» (١/ ١٩١)، و«شرح الجمل» (٢/ ٢٧٥).

(١) في (ح): «أو لا غلام وامرأة»، وما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارِحُ حُكْمَ العطفِ عَلَى اسمِ (لا)، وحُكْمَ نعتِه، ولم يَذْكُرْ واحدٌ منهما حُكْمَ البَدَلِ منه.

[حكم بدل، وتوكيد اسم «لا»]

وحاصلُه: أنَّ البَدَلَ: إما أنْ يَكُونَ نَكِرَةً كاسمِ (لا)، وإما أنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، فإذا كَانَ البَدَلُ نَكِرَةً: جازَ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقولُ: لا أَحَدَ رَجُلًا وامرأةً فيها، وتقولُ: (لا أحدَ رَجُلٌ وامرأةٌ فيها)، وإن كَانَ البَدَلُ معرفةً: لم يَجُزْ فيه إلا الرفعُ، فتقولُ: لا أَحَدَ زيدٌ وعَمْرٌو فيها. **وأما التوكيدُ**: فلا يأتي منه المعنويُّ؛ لأنَّ ألفاظَه معارِفُ، واسمُ (لا) نكرةٌ، ولا تُؤَكَّدُ النكرةُ توكيدًا معنويًّا؛ عَلَى مَا سَتَعْرِفُ فِي بابِ التوكيدِ - إنْ شاءَ اللهُ (م).

(٣) في (ك): «وهذا».

(٤) في (ح): «لم يجز».

(٥) في (ص): «و».

(٦) من (ح).

(٧) (م) **حاصِلُ البيتِ**: وأَعْطِ (لا) النافيةَ حالَ كَوْنِها مصاحِبةً الهمزةَ الدالَّةَ عَلَى الاستفهامِ - نفسَ الحُكْمِ الَّذِي كانَتْ (لا) هذه تَسْتَحِقُّه حالَ كَوْنِها غيرَ مصحوبةٍ بأداةِ الاستفهامِ (م).

(٨) ثابتة في (ص)، لكن بعد قوله الآتي: «قبل دخولها».

المعطوفِ والصفةِ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ: كحُكْمِها[(١)] قبلَ دُخُولِها.

هكذا أَطْلَقَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ هنا، [وفي كلٍّ[(٢)] ذلك][(٣)] تَفْصِيلٌ، وهو أنه إذا[(٤)] قُصِدَ[(٥)] بالاستفهام التوبيخُ أو الاستفهامُ عن النفيِ؛ فالحُكْمُ كما ذَكَرَ؛ مِن أنه[(٦)] يَبْقَى عَمَلُها، وجَميعُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه؛ مِن أحكامِ العطفِ والصفةِ وجوازِ الإلغاءِ.

فمثالُ التوبيخِ: قولُكَ[(٧)]: (أَلَا رُجُوعَ وقدْ شِبْتَ)، [ومنه قولُه][(٨)]:

١١٣ ـ أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ[(٩)] وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ   وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[(١٠)]

ومثالُ الاستفهامِ عن النفيِ: قولُكَ: (أَلا رَجُلَ قائمٌ)؟ [ومنه قولُه[(١١)]][(١٢)][(١٣)]:

١١٤ ـ أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إذا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أَمْثَالِي[(١٤)]

---

(١) في (ع)، (م): «كحكمهما». والمثبت له وجهٌ.

(٢) ليس في (ك)، (ح).

(٣) في (ح): «وفيه».

(٤) في (ص)، (ح): «إن».

(٥) في (ص): «قصدنا».

(٦) في (س): «أنها».

(٧) ليس في (ك)، (ع)، (ص).

(٨) في (ص)، (ح): «وقوله»، وفي (ع): «ومنه». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٠٩): «لم أقف على من عزاه إلى قائله».

(٩) في (ك): «وقد».

(١٠) (م) هَذَا البيتُ لم يَنْسُبْه أحدٌ مِمَّن اسْتَشْهَدَ بِهِ ـ فيما بينَ أَيْدِينَا مِن المَرَاجِعِ ـ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا ارْعِوَاءَ)، حَيْثُ أَبْقَى لِلا النافيةِ عَمَلَهَا الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ معَ دُخُولِ همزةِ الاستفهامِ عليها؛ لأَنَّه قَصَدَ بالحرفيْنِ جميعًا التوبيخَ والإنكارَ (م).

(١١) ليس في (س)، (ع).

(١٢) في (ص)، (ح): «وقوله».

(١٣) هو: مجنون ليلى، قيس بن الملوح، في «الديوان» (ص٢٢٨).

(١٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا اصْطِبَارَ)، حَيْثُ عَامَلَ (لا) بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ مثلَما كَانَ يُعَامِلُها بِهِ قبلَ دُخُولِها، والمرادُ مِن الهمزةِ هنا: الاستفهامُ، ومِن (لا) النفيُ، فيَكُونُ معنى الحرفيْنِ معًا الاستفهامَ عن النفيِ، وبهذا البيتِ يَنْدَفِعُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّلَوْبِينُ؛ مِن أنَّ الاستفهامَ عن النفيِ لا يَقَعُ، وكونُ الحرفيْنِ معًا ـ دالَّيْنِ =

وإذا[(١)] قُصِدَ بـ(ألا)[(٢)] التمنِّي: فمَذْهَبُ[(٣)] المَازِنِيِّ: أنها تَبْقَى على جميعِ[(٤)] ما كانَ لها من الأحكامِ، وعليه يَمْشِي[(٥)] إطلاقُ المصنِّفِ. ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٦)]: أنه[(٧)] يَبْقَى لها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يَجُوزُ إلغاؤُها ولا الوصفُ [أو[(٨)] العطفُ][(٩)] بالرفعِ؛ مُراعاةً للابتداءِ.

ومِن استعمالِها للتمنِّي: قولُهم: (ألا ماءَ [ماءً بارِدًا][(١٠)])، وقولُ الشاعِرِ[(١١)]:

١١٥ ـ أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ[(١٢)] يَدُ الغَفَلَاتِ[(١٣)]

[حذف الخبر في هذا الباب]

[ص] **[٢٠٥] وشاعَ في ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ ... إذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ (لا) النافِيَةِ للجنسِ: وَجَبَ حَذْفُه عندَ التَّمِيمِيِّينَ والطائِيِّينَ، وكَثُرَ حَذْفُه عندَ الحِجَازِيِّينَ، ومثالُه: أنْ يُقالَ: هل مِن رَجُلٍ قائمٍ؟ فتقولُ: (لا رَجُلَ)، وتَحْذِفُ[(١٤)] الخبرَ ـ وهو: قائمٌ ـ

= عَلَى الاستفهام عن النفي فِي هَذَا البيتِ ممَّا لا يَرْتَابُ فيه أَحَدٌ؛ لأنَّ مرادَ الشاعرِ أنْ يَسْأَلَ: أَيَنْتَفِي عن مَحْبُوبَتِه الصبرُ إذا ماتَ، فتَجْزَعَ عليه، أم يَكُونُ لها جَلَدٌ وتَصَبُّرٌ؟ (م).

(١) في (ص)، (ح): «وإن».
(٢) في (ص): «بالاستفهام».
(٣) في (ك)، (ع): «فذهب».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (م): «يتمشي».
(٦) «الكتاب» (٢/ ٣٠٧).
(٧) في (ص): «أنها».
(٨) في (ع)، (ك): «ولا»، وفي (ص): «و». (٩) ليس في (س).
(١٠) من (م)، وهي ثابتة في حاشية (ع).
(١١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٠): «هذا احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».
(١٢) في (ص): «أثارت».
(١٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَلَا عُمْرَ**)؛ حَيْثُ أُرِيدَ بالاستفهام مَعَ (**لا**) مُجَرَّدُ التمنِّي، وهذا كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى كونِ (ألا) للتمنِّي فِي هَذَا البيتِ: نَصْبُ المضارعِ بعدَ فاءِ السببيَّةِ فِي جوابِه (م).
(١٤) في (ص): «ويحذف».

وُجُوبًا عندَ [الطائِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ][(١)]، وجَوَازًا عندَ الحِجَازِيِّينَ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا (جارٍّ و)[(٢)]مجرورٍ؛ كما مُثِّلَ، أو ظرفًا أو[(٣)] (جارًّا و)[(٤)]مجرورًا، نحوُ أنْ يُقالَ: هل عندَكَ رجلٌ، أو[(٥)]: هل[(٦)] في الدارِ رجلٌ؟ فتقولُ: لا رَجُلَ.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ: لم يَجُزْ حَذْفُه عندَ الجميعِ، نحوُ قولِهِ ﷺ: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»[(٧)]. [وقولِ الشاعِرِ][(٨)(٩)]:

ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ[(١٠)] مَصْبُوحُ[(١١)]

---

(١) في (ع)، (م) بالإبدال.

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ص)، (ح): «و».

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص): «و».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦٠)؛ من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٨) في (ك): «وقوله».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٩): «قائله: هو حاتم الطائي؛ كذا قاله الزمخشري في «المفصل» (ص٥١)، ولكنه ما أنشد إلا عجزه، وهذا البيت مما ركِّب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده هكذا سيبويه (٢/ ٢٩٩)، والجرمي في كتاب «الفرج»، وأبو بكر في «أصوله» (١/ ٣٨٥)، وأبو علي في «إيضاحه» (ص٢٤١). وتبعهم على ذلك خلق كثير: كابن الناظم وغيره.

[تخطئه الزمخشري في نسبة البيت]

ويقال: إن الزمخشري سلم من ذلك الغلط، ولكنه غلط من وجه آخر وهو أنه نسبه إلى حاتم الطائي؛ كما غلط الجرمي؛ إذ نسب البيت كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت غفزر خاطبين لها، فقدمت حاتم عليهم وتزوجته، فقال هذا الرجل شعرًا».

(١٠) في (ك): «الوالدات».

(١١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ولا كَريمَ مِن الوِلدانِ مَصْبُوحُ**)؛ حَيثُ ذَكَرَ خَبَرَ (**لا**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مَصْبُوحُ**)؛ لكونِه ليسَ يُعْلَمُ إذا حُذِفَ، ولو أَنَّهُ حَذَفَه فقالَ: (**ولا كريمَ مِن الوِلْدَانِ**)؛ لَفُهِمَ منه أنَّ المرادَ: (ولا كريمَ مِن الولدانِ موجودٌ)؛ لأنَّ الَّذِي يُحْذَفُ ـ عندَ عَدَمِ قيامِ قَرِينَةٍ ـ هو الكونُ العامُّ، ولا شكَّ أن هَذَا المعنى غيرُ المقصودِ له.

=

[(وإلى هذا)(١) أشارَ](٢) المُصَنِّفُ بقولِهِ: **(إذا المُرَادُ معْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)**، [واحْتَرَزَ بهذا](٣) مما إذا لم يَظْهَرُ المرادُ معَ سُقُوطِه؛ فإنَّه لا يَجُوزُ حينَئذٍ الحذفُ(٤)؛ كما تَقَدَّمَ. [واللهُ أعلم](٥).

۞ ۞ ۞

= هذا تخريجُ البيتِ عَلَى مَا يُرِيدُ الشارحُ والناظِمُ؛ تَبَعًا لسِيبَوَيْهِ شيخِ النُّحَاةِ.
وقد أجازَ الأَعْلَمُ الشَّنْتَمْرِيُّ وأبو عليٍّ الفَارِسِيُّ وجارُ اللهِ الزَّمَخْشَرِيُّ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا؛ وعليه يَكُونُ قَوْلُهُ: **(مَصْبُوحُ)** نعتًا لاسم **(لا)**، باعتبارِ أصلِه، وَهوَ المعبَّرُ عنه بأنه تابعٌ عَلَى مَحلِّ لا واسْمِها معًا؛ لأنَّهما فِي التقديرِ مُبْتَدَأٌ عندَ سِيبَوَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيانُهُ.
قالَ الأعلَمُ: «ويجوزُ أنْ يَكُونَ نعتًا لاسمِها محمولًا عَلَى الموضِعِ، ويَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا لعِلْمِ السامِعِ، وتَقْدِيرُهُ: موجودٌ ونحوُه». اهـ.
وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وقولُ حَاتِمٍ: ولا كَرِيمَ.... إلخ يَحْتَمِلُ أمرَيْنِ:
أحدُهما: أنْ يَتْرُكَ فيه طَائِيَّتَه إِلَى اللغةِ الحجازيَّةِ.
والثاني: ألَّا يَجْعَلَ (مَصْبُوحُ) خَبَرًا، ولكنْ صِفَةً محمولةً عَلَى مَحلِّ لا معَ المنفيِّ». اهـ.
ويُرِيدُ بتركِ طائيَّتِهِ أنَّهُ ذَكَرَ خبرَ **(لا)**؛ لأنَّك قد عَلِمْتَ أنَّ لغةَ الطائيِّينَ حَذْفُ خبرِ لا مُطلقًا، أعني سواءٌ أكانَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، أم كَانَ غَيْرَهُما، متى فُهِمَ ودَلَّتْ عليه قرينةٌ، أو كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا، ويَكُونُ حاتِمٌ قدْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا البيتِ عَلَى لغةِ أهلِ الحِجَازِ؛ الذين يَذْكُرُونَ خبرَ (لا) عندَ عَدَمِ قِيَامِ القرينةِ عَلَى حَذْفِهِ، أو: عندَ تَعَلُّقِ الغَرَضِ بِذِكْرِهِ لِدَاعِيَةٍ مِن الدواعي. لكنَّ الَّذِي يُقَرِّرُهُ العلماءُ: أنَّ العربيَّ لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَتَكَلَّمَ بغيرِ لُغَتِهِ التي دَرَّبَ عليها لِسَانَهُ، فَإِنْ نَحْنُ رَاعَيْنَا ذلك وَجَبَ أنْ نَصِيرَ إِلَى الوجهِ الآخَرِ - وَهوَ أنْ نُقَدِّرَ قولَه: **(مَصْبُوحُ)** نَعتًا لقولِه: **(لا كريمَ)**؛ أي: نعتًا عَلَى مَحلِّ لا معَ اسمِها، وَهوَ الرفعُ؛ حتى يَكُونَ كلامُه جَارِيًا عَلَى لغةِ قَوْمِهِ. فاعْرِفْ هذا، واللهُ يُرْشِدُكَ ويُبَصِّرُكَ (م).

(١) ما بين القوسين في (ع): «ولهذا». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.
(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (ص)، (ح): «وعن هذا احترز المصنف».
(٣) في (ك): «احترازًا».
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (ح).

ظَنَّ وأَخَوَاتُها

[عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها] [ص] [٢٠٦] انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا ـ

[٢٠٧] ظَنَّ، حَسِبْتُ، وزَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ ... حَجَا، دَرَى) و(جَعَلَ[1]) اللَّذْ كَاعْتَقَدْ ـ

[٢٠٨] و(هَبْ، تَعَلَّمْ) والتي[2] كَـ(صَيَّرَا) ... أيضًا بها انْصِبْ مُبْتَدأً وخَبَرَا

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثالثُ** مِن الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ، وهو[3] ظَنَّ وأَخَوَاتُها.

وتَنْقَسِمُ[4] إلى قِسميْنِ: **أَحَدُهما**: أفعالُ القُلُوبِ. **والثاني**: أفعالُ التحويلِ.

[أفعال القلوب] **فأمَّا أفعالُ القُلوبِ**: فتَنْقَسِمُ[5] إلى[6] قِسميْنِ:

أَحَدُهما: ما يَدُلُّ على اليَقِينِ. وذَكَرَ المصنِّفُ منها خَمْسَةً: (رَأَى وعَلِمَ ووَجَدَ ودَرَى وتَعَلَّمْ).

و[7]**الثاني** منهما: ما يَدُلُّ على الرُّجْحَانِ، وذَكَرَ المصنِّفُ منها[8] ثَمانِيَةً: خَالَ وظَنَّ وحَسِبَ وزَعَمَ وعَدَّ وحَجَا [وجَعَلَ وهَبْ][9].

فمثالُ **(رَأَى)**: قولُ الشاعِرِ[10]:

---

(١) في (س): «واجعل».
(٢) في (س)، (ك)، (ح): «والذي». وكتب في حاشية (س) قبالها: «التي».
(٣) في (ص): «وهي».
(٤) في (س)، (ح): «وينقسم».
(٥) في (س): «فينقسم».
(٦) بين الكلمتين: بياض في (ك).
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (ص): «منه».
(٩) في (ك): «وهب، وجعل»؛ وعليهما علامة الإبدال.
(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٣): «قائله: هو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن، وهو من قصيدة دالية».

١١٧ ـ رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[١]

فاسْتَعْمَلَ[٢] [(رَأَى) فيه[٣]][٤] لِلْيَقِينِ، وقد تُسْتَعْمَلُ (رَأَى) بمعنى (ظَنَّ)[٥]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ [وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا][٦] ۝﴾ المعارج: ٦، ٧]؛ أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ (عَلِمَ): (عَلِمْتُ زيدًا أخاكَ)، [وقولُ الشاعِرِ][٧][٨]:

١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[٩]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ**...) إلخ؛ فإنَّ (رأى) فيه دالَّةٌ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَتْ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: لَفْظُ الجلالَةِ.
والثاني: قَوْلُهُ: (**أَكْبَرَ**) (م).

(٢) في (ص)، (ح): «فاستعملت». ووجه التأنيث والتذكير سائغان.

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص): «فيه رأى».

(٥) (م) تأتي (رَأَى) بمعنى (عَلِمَ)، وبمعنى (ظَنَّ)، وقد ذَكَرَهما الشارحُ هنا، وتأتي كذلك بمعنى (حَلَمَ)؛ أي: رَأَى فِي منامِهِ، وتُسَمَّى الحُلْمِيَّةَ، وسَيَذْكُرُها الناظِمُ بَعْدُ، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمفعولَيْنِ، وتأتي بمعنى (أَبْصَرَ)، نحوُ: (رَأَيْتُ الكواكِبَ)، وبمعنى اعْتَقَدَ، نحوُ: (رَأَى أبو حَنِيفَةَ حِلَّ كذا)، وتأتي بمعنى أصابَ رِئَتَهُ، تقولُ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا) تُرِيدُ: ضَرَبْتُه فأَصَبْتُ رِئَتَه، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمَفْعُولٍ واحِدٍ، وقد تَتَعَدَّى التي بمعنى اعْتَقَدَ إِلَى مفعولَيْنِ، كقولِ الشاعِرِ: [معاني (رأى)]

رَأَى النـاسَ إِلَّا مَن رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوارِجَ تَرَّاكِيـنَ قَصْدَ الـمَخَارِجِ

وقد جَمَعَ الشاعِرُ فِي هَذَا البيتِ بينَ تَعْدِيَتِها لواحِدٍ وتَعْدِيَتِها لاثنيْنِ، فأَمَّا تَعْدِيَتُها لواحِدٍ ففي قَوْلِهِ: (**رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ**)، وأَمَّا تَعْدِيَتُها لاثنيْنِ ففي قَوْلِهِ: (**رَأَى الناسَ... خَوارِجَ**) هكذا قيلَ، ولو قُلْتَ: إنَّ خَوارِجَ حالٌ مِن الناسِ لم تَكُنْ قد أَبْعَدْتَ (م).

(٦) من (ك). (٧) في (ك): «وقوله».

(٨) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٣) إلى نسبته لقائل.

(٩) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ**..) إلخ؛ فإنَّ عَلِمَ فِي هذه العبارةِ: فِعْلٌ دَالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: الكافُ. **والثاني**: قَوْلُهُ: (**الباذِلَ**) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ. [معاني (علم)]
والذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ (عَلِمَ) فِي هَذَا البيتِ بمعنى اليَقِينِ، أنَّ المقصودَ مَدْحُ =

ومثالُ (وَجَدَ): قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢].

ومثالُ (دَرَى): قولُه[1]:

١١٩ ـ دُرِيتَ[2] الوَفِيَّ العَهْدِ[3] يَا عُرْوَ[4] فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ[5] اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[6]

ومثالُ (تعَلَّمْ) ـ [وهي التي[7]][8] بمعنى اعْلَمْ[9] ـ . . . .

= المُخَاطَبِ واسْتِجْدَاؤُه، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي أنْ يَكُونَ مُرَادُه: إني أَيْقَنْتُ بأَنَّكَ جَوَادٌ كَرِيمٌ تُعْطِي مَن سَأَلَكَ؛ فلهذا أَسْرَعْتُ إليكَ مُؤَمِّلًا جَدْوَاكَ.

وقد تأْتِي (عَلِمَ) بمعنى (ظَنَّ)، ويُمَثِّلُ لها العلماءُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وهي ـ إذا كانَتْ بمعنى اليقينِ أو الظنِّ ـ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ فتَتَعَدَّى لواحِدٍ. وقد تأتي بمعنى صارَ أَعْلَمَ ـ أي: مشقوقَ الشَّفَةِ العُلْيَا ـ فلا تَتَعَدَّى أَصْلًا (م).

(١) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٤) إلى نسبته لقائل.

(٢) ضبطها بضم التاء في (ك)، (ح)، وبفتحها في (ع).

(٣) ضبطها بالفتح في (ك)، (ص)، (ح). قال في حاشية (ع): «يجوز في العهد: الرفع والنصب والخفض، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والخفض بالإضافة، وأرجحها: النصب، وأضعفها الخفض».

(٤) في (ص): «عمرو».   (٥) في (س): «وإن».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ)؛ فإنَّ (دَرَى): فِعْلٌ دالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: التاءُ التي وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ.

والثاني: هو قَوْلُهُ: (**الوَفِيَّ**) عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُه.

[استعمال (درى)] هذا، واعْلَمْ أنَّ (**دَرَى**) يُسْتَعْمَلُ عَلَى طريقَيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يَتَعَدَّى لواحدٍ بِالباءِ، نحوُ قَوْلِكَ: دَرَيْتُ بكذا، فَإِنْ دَخَلَتْ عليه همزةٌ تَعَدَّى بها لواحدٍ ولثانٍ بالباءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: أنْ يَنْصِبَ مفعولَيْنِ بنفسِه كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ، ولكنَّه قليلٌ (م).

(٧) ليس في (ح).   (٨) ليس في (ص).

(٩) احْتَرَزَ بقولِهِ: (**وهي التي بمعنى اعْلَمْ**) عن التي فِي نحوِ قَوْلِكَ: تَعَلَّمِ النحوَ، والفرقُ بينَهما من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: =

قولُه(١):

١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ(٢)

هذه(٣) مُثُلُ(٤) الأفعالِ الدالَّةِ على اليَقينِ.

ومثالُ الدَّالَّةِ على الرُّجْحَانِ: قولُكَ: (خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، وقد تُسْتَعْمَلُ (خالَ) لليقينِ؛ كقولِهِ(٥):

= أحَدُها: أنَّ قَوْلَكَ: (تَعَلَّمِ النَّحْوَ) أمرٌ بتحصيلِ العلمِ فِي المستقبَلِ، وَذَلِكَ بتحصيلِ أسبابِه، وأما قولُكَ: (تَعَلَّمْ أنك ناجِحٌ) فإنَّه أمرٌ بتحصيلِ العلمِ بما يُذْكَرُ مَعَ الفِعْلِ مِن المُتَعَلِّقَاتِ فِي الحالِ.

وثانيها: أنَّ التي مِن أَخَوَاتِ ظَنَّ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ، والأخرى تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحدٍ.

وثالثُها: أنَّ التي من أَخَوَاتِ (ظَنَّ) جَامِدَةٌ غيرُ متصرِّفةٍ، وتلك متصرِّفةٌ، تامَّةُ التصرُّفِ، تقولُ: تَعَلَّمَ الحِسَابَ يَتَعَلَّمُه وتَعَلَّمْهُ أنتَ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٥): «قائله: هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابغة يريدان الغزو فرأى زياد جرادة، فقال: حرب ذات ألوان، فرجع ومضى النابغة».

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)؛ حَيْثُ وَرَدَ فيه (تَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ. ثم اعْلَمْ أنَّ هذه الكَلِمَةَ أكثرُ مَا تَتَعَدَّى إِلَى (أنَّ) المؤكِّدَةِ ومعمولَيْها، كَمَا فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ: [استعمال (تعلم)]

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا   عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهوَ الثُّبُورُ

وقال الحارِثُ بنُ ظَالِمٍ المُرِّيُّ:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنِّي فَاتِكٌ   مِنَ اليَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قولُ الحارِثِ بنِ عَمْرٍو، ويُنْسَبُ لعمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ.

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا   قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الكُلَابِ

ويَنْدُرُ أنْ تَنْصِبَ مفعولَيْنِ، كلٌّ مِنْهُمَا اسمٌ مفردٌ غيرُ جملةٍ، كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ (م).

(٣) في (م): «وهذه».

(٤) في (ك)، (ع): «أمثلة»، وفي (ص): «أمثال».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٤٩): «قائله: هو النمر بن تولب الصحابي، رضي الله تعالى عنه».

١٢١ ـ دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ(١)

(وظَنَنْتُ زيدًا صديقك(٢))، وقد تُسْتَعْمَلُ لليقينِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، و(حَسِبْتُ زيدًا صَاحِبَكَ(٣))، وقد تُسْتَعْمَلُ(٤) لليَقِينِ؛ كقولِهِ(٥):

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا(٦)

ومثالُ (زَعَمَ): قولُه(٧):

١٢٣ ـ فإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ(٨)

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ**)؛ فإنَّ (**خالَ**) فيه بمعنى فِعْلِ اليَقِينِ، وليسَ هو بمعنى فِعْلِ الظنِّ؛ لأنَّه لا يَظُنُّ أنَّ لنفسِه اسمًا؛ بل هو عَلَى يَقِينٍ من ذلك، وقد نَصَبَ بهذا الفِعْلِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: ضميرُ المتكلِّم، وَهوَ الياءُ. **وثانيهما**: جملةُ (ليَ اسمٌ) من المُبْتَدَأ والخَبَرِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي الإعرابِ (م).

(٢) في (ح)، (م): «صَاحِبَكَ». (٣) في (ص): «صديقك».

(٤) في (س): «يستعمل».

(٥) هو: لبيد بن ربيعة في «ديوانه» (ص٢٤٦).

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**حَسِبْتُ التُّقَى خَيْرَ تِجَارَةٍ...**) إلخ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشاعِرُ فيه (**حَسِبْتُ**) بمعنى عَلِمْتُ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: قَوْلُهُ: (**التُّقَى**).
وثانيهما: قَوْلُهُ: (**خَيْرَ تِجَارَةٍ**) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ (م).

(٧) هو: أبو ذؤيب الهذلي، كما في «ديوان الهذليين» (ص٣٤).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ**)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارعَ من (**زَعَمَ**) بمعنى فِعْلِ الرُّجْحَانِ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّم.
والثاني: جملةُ (كانَ) ومعمولَيْها، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ.

[استعمال (زعم)] واعْلَمْ أنَّ الأكثرَ فِي (زَعَمَ) أنْ تَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولَيْهَا بواسطةِ (أنَّ) المؤكِّدَةِ، سواءٌ أَكَانَتْ مُخَفَّفَةً مِن الثقيلةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، أم كانَتْ مُشَدَّدَةً، كَمَا فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ:
=

ومثالُ (عَدَّ): قولُه(١):

١٢٤ ـ فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... ولَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ(٢)

ومثالُ (حَجَا): قولُه(٣):

= فَذُقْ هَجْرَهَا قدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ ... رَشَادٌ ألَا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فِي قَوْلِ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وقد زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... ومَن ذا الَّذِي يَا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمالُ ـ معَ كثرتِه ـ ليسَ لازمًا؛ بل قد تَتَعَدَّى (زَعَمَ) إِلَى المفعولَيْنِ بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ) بينَهما، فمِن ذلك بيتُ الشاهِدِ الَّذِي نحن بِصَدَدِهِ، ومنه قولُ أبي أُمَيَّةَ الحَنَفِيِّ، واسمُه أَوْسٌ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ ... إنما الشيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبًا

[زعم تتعدى إلى مفعولين بغير توسط (إن) بينهما]

وزَعَمَ الأَزْهَرِيُّ أنَّ (زَعَمَ) لا تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْها بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ)، وعندَه: أنَّ مَا وَرَدَ مِمَّا يُخَالِفُ ذلك ضرورةٌ من ضَرُورَاتِ الشعرِ، لا يُقاسُ عليها.

وَهوَ محجوجٌ بما رَوَيْنَا مِن الشواهِدِ، وبأنَّ القولَ بالضرورةِ خلافُ الأصلِ (م).

(١) هو: النُّعْمَان بنُ بَشِيرٍ الأنصاريُّ في «ديوانه» (ص١٦٩).

[استعمال (عدّ)]

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارِعَ من (عَدّ) بمعنى تَظُنُّ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أحدُهما: قَوْلُهُ: (المَوْلَى). والثاني: قَوْلُهُ: (شَرِيكَ) عَلَى مَا سَبَقَ بيانُه فِي الإعرابِ.

ومثلُ بيتِ الشاهِدِ فِي ذَلِكَ: قولُ أبي دُوادٍ جَارِيَةُ بنِ الحَجَّاجِ:

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا ولَكِنْ ... فَقْدُ مَن قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقولُه: (أَعُدُّ) بمعنى أَظُنُّ، والإقتارُ: مصدرُ أَقْتَرَ الرَّجُلُ إذا افْتَقَرَ، وهو مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وعُدْمًا: مَفْعُولُه الثاني، ومثلُه أَيْضًا قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتَعُدُّونَ بمعنى: تَظُنُّونَ، وعَقْرَ النِّيبِ: مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وأفضلَ مَجْدِكُم: مَفْعُولُه الثاني (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٢٨): «قائله: هو تميم بن أبي بن مقبل؛ كذا قاله ابن هشام [«تخليص الشواهد» (ص٤٤٠)]، ونسبه في «المحكم»: لأبي شبل الأعرابي».

١٢٥ ـ (قَدْ كُنْتُ)(١) أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ(٢)

ومثالُ (جَعَلَ): قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

[جعل التي بمعنى صير من أفعال التحويل] [وقَيَّدَ المُصَنِّفُ (جعَلَ)](٣) بكونِها بمعنى اعْتَقَدَ؛ [احْتِرَازًا مِن (جَعَلَ) التي(٤) بمعنى (صَيَّرَ)؛ فإنَّها من أفعالِ التحويلِ، لا من أفعالِ القلوبِ](٥).

ومثالُ (هَبْ): قولُه(٦):

---

(١) في (ص): «وكنت».

(٢) الشاهدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارِعَ من (حَجَا) بمعنى ظَنَّ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: (أبا عَمْرٍو).

والثاني: (أَخَا ثِقَةٍ).

هذا، واعْلَمْ أنَّ العَيْنِيَّ صَرَّحَ بأنه لم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِن النُّحَاةِ أَنَّ (حَجَا يَحْجُو) يَنْصِبُ مفعولَيْنِ غيرَ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ.

[معاني (حجا)] واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ (حَجَا) تأتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحَاجَاةِ، وهي: أنْ تُلْقِيَ عَلَى مُخَاطِبِكَ كَلِمَةً يُخَالِفُ لفظُها معناها، وتُسَمَّى الكَلِمَةُ أُحْجِيَّةً وأُدْعِيَّةً، وتأتي حَجَا أَيْضًا بمعنى قَصَدَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ   وقبلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عَصَّ مُلْكُهُم؛ أي: صَلُبَ واشْتَدَّ). وتأتي أَيْضًا بمعنى أقامَ، ومنه قولُ عِمارَةَ بنِ أَيْمَنَ:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالفَالِقِ

وقولُ العَجَّاجِ:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا   عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

والتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحَاجَاةِ، أو قَصَدَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحِدٍ، والتي بمعنى أقامَ فِي المكانِ لا تَتَعَدَّى بِنَفْسِها، وإنما تَتَعَدَّى بالباءِ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الشواهِدِ (م).

(٣) في (ص): «وإنما قيدها».   (٤) في (ك): «الذي».

(٥) العبارة في (ص)، (ح): «لأنها إذا لم تكن كذلك لا تكون من أفعال القلوب، كما إذا كانت بمعنى (صير)، وسنذكرها في أفعال التحويل».

(٦) هو: عبد الله بن همام السلوليّ ـ كما في «تخليص الشواهد» (ص٤٤٢).

١٢٦ ـ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ(١) وإلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكا(٢)

ونبَّهَ المصنِّفُ بقولِهِ: **(أَعْنِي رَأَى)** ـ على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنْصِبُ مفعوليْنِ، وهو **(رأى)** وما بعدَه [مِمَّا ذَكَره المصنِّفُ](٣) في هذا البابِ. ومنها: ما ليسَ كذلك، وهو قِسمانِ: لازمٌ، نحوُ: (جَبُنَ زَيْدٌ)، ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: (كَرِهْتُ زَيْدًا).

هذا ما يَتَعَلَّقُ بالقِسْمِ الأوَّلِ مِن أفعالِ [هذا البابِ، وهو أفعالُ](٤) القلوبِ. وأمَّا أفعالُ التحويلِ، وهي المرادةُ بقولِهِ: **(وَالَّتِي كَصَيَّرَا...)** إلى آخرِهِ، فتَتَعَدَّى(٥) أيضًا إلى مفعوليْنِ؛ أَصْلُهُما المبتدأُ والخبرُ، وعَدَّهَا بعضُهم سبعةً: **(صَيَّرَ)**، نحوُ: (صَيَّرْتُ الطينَ خَزَفًا). [أفعال التحويل]

و**(جَعَلَ)** نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ

---

(١) في (ع): «خالد»، وذكر في حاشية (ك): أنها كذلك في نسخة.

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَهَبْنِي امْرًا)**؛ فإنَّ **(هَبْ)** فيه بمعنى فِعْلِ الظنِّ، وقد نَصَبَ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّمِ.

وثانيهما: قَوْلُهُ: **(امْرًا)** عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.

واعْلَمْ أنَّ **(هَبْ)** ـ بهذا المعنى ـ فعلٌ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ، فلا يَجِيءُ مِنه مَاضٍ ولا مُضارعٌ؛ بل هو ملازمٌ لصيغةِ الأمرِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الهِبَةِ ـ وَهِيَ التفضُّلُ بما يَنْفَعُ الموهوبَ له ـ كَانَ مُتَصَرِّفًا تامَّ التصرُّفِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، وقالَ: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣].

[الغالب في استعمال (هب)] واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ الغالِبَ عَلَى **(هَبْ)** أنْ يَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ صريحيْنِ كَمَا فِي البيتِ الشاهِدِ، وقد يَدْخُلُ عَلَى **(أنَّ)** المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها، فزَعَمَ ابنُ سِيدَهْ والجَرْمِيُّ: أَنَّهُ لَحْنٌ، وقالَ الأَثْبَاتُ من العلماءِ المُحَقِّقِينَ: ليسَ لَحْنًا؛ لأنَّه واقعٌ فِي فَصِيحِ العربيَّةِ. وقد رُوِيَ من حديثِ عمرَ: (هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا) [البيهقي في «الكبرى» (٦/٤١٨)]، وَهوَ ـ معَ فصاحتِه ـ قليلٌ (م).

(٣) ليس في (ك).

(٤) ساقط في (ح)، انتقال نظر.

(٥) في (س): «فمتعد»، وفي (ع): «تتعدى».

هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، ووَهَبَ[1]؛ كقولِهِم: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)؛ أي: صَيَّرَنِي، وتَخِذَ[2]؛ كقولِهِ تعالى[3]: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: ٧٧]، و(اتَّخَذَ)؛ كقولِه تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥]، و(تَرَكَ)؛ كقولِهِ [تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشاعِرِ[4]][5]:

١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[6]

و(رَدَّ) كقولِه[7]:

١٢٨ ـ [رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا][8]

---

(١) في (س): «وهب».

(٢) في (س): «وتخذت». وفي (ح): «واتخذ».

(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ـ كما في «السبعة» (٣٩٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٥٢): «قائله: هو فرعان بن الأعرف، ويقال: ابن الأصبح بن الأعرف؛ أحد بني مرة».

(٥) ما بين المعكوفين من (م).

[علة نصب (ترك) مفعولين]

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ**) حَيْثُ نَصَبَ فيه بـ(**تَرَكَ**) مفعولَيْنِ؛ لأنَّه فِي معنى فعلِ التصييرِ:

أَحَدُهما: الهاءُ التي هِيَ ضميرُ الغائبِ.

وثانيهما: قَوْلُهُ: (**أَخَا القوم**). وقد أَوْضَحْنَاهُما فِي الإعرابِ.

هذا، وقد قالَ الخَطِيبُ التِّبْرِيزِيُّ فِي «شرحِ الحماسةِ» (٢/ ١٨٤): «إنَّ (**أَخَا الْقَوْمِ**) حالٌ مِن الهاءِ فِي (**تَرَكْتُهُ**)، وساغَ وُقُوعُه حالًا، معَ كونِه مَعْرِفَةً؛ لأنَّه مُضَافٌ إِلَى المُحَلَّى بألْ، والحالُ لا يَكُونُ إلا نكرةً؛ لأنَّه لا يَعْنِي قومًا بأَعْيانِهِم، ولا يَخُصُّ قومًا دُونَ قَوْمٍ، وإنما عَنَى أنَّهُ تَرَكَه قَوِيًّا مُسْتَغْنِيًا لاحقًا بالرجالِ». اهـ بإيضاح.

وعليه لا استشهادَ فِي البيتِ، ولكنَّ الَّذِي عليه الجماعةُ أَوْلَى بالنظرِ والاعتبارِ؛ لأنَّ (**أخا القوم**) مَعْرِفَةٌ، والمعرفةُ لا تَقَعُ حالًا إلا بتأويلٍ، وَمَا لا يُحْوِجُ إِلَى تأويلٍ أَوْلَى مِمَّا يُحْوِجُ إليه (م).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٤): «قائله: هو عبد الله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة الأسدي».

(٨) البيت ليس في: (ك)، (ص)، (ح).

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا   وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا[(١)]

[أحكام أخوات ظن]

[ص] [٢٠٩] وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ والإلغاءِ مَا   مِنْ قَبْلِ (هَبْ) والأمرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا ـ

[٢١٠] كذا (تَعَلَّمْ) ولِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا اجْعَلْ [كُلَّ مَا][(٢)] لَهُ زُكِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ هذه الأفعالَ قِسمانِ:

أَحَدُهما[(٣)]: أفعالُ القلوبِ. **والثاني**: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ: فتَنْقَسِمُ إلى مُتَصَرِّفَةٍ، وغَيْرِ[(٤)] مُتَصَرِّفَةٍ.

[ما تصرف من أفعال القلوب]

فالمُتَصَرِّفَةُ[(٥)]: ما عدا (**هَبْ وتَعَلَّمْ**)، فيُسْتَعْمَلُ منها الماضِي، نحوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وغيرُ الماضِي، وهو المضارعُ، نحوُ: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا)، والأمرُ، نحوُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائِمًا)، واسمُ الفاعِلِ، نحوُ: (أنا ظانٌّ زيدًا قَائِمًا)، واسمُ المفعولِ، نحوُ: (زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبوه قَائِمًا)، فأبوه هو المفعولُ الأوَّلُ، وارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفاعِلِ، و(قائمًا) المفعولُ الثاني، والمصدرُ نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنِّكَ زيدًا قائمًا)، ويَثْبُتُ[(٦)] لها كلِّها[(٧)] مِن العملِ وغيرِه ما يَثْبَتَ[(٨)] للماضِي.

[غير المتصرف من أفعال القلوب]

وغيرُ المتصرِّفِ اثنانِ، وهما: (**هَبْ وتَعَلَّمْ**) بمعنى اعْلَمْ، ولا[(٩)] يُسْتَعْمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمرِ؛ [كقولِه:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[(١٠)]

وقولِه الآخر[(١١)]:

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ...**) إلخ، وقولُه: (**وردَّ وُجُوهَهُنَّ...**) إلخ؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (**رَدَّ**) فِي معنى التَّصْيِيرِ والتحويلِ، ونَصَبَ بِهِ ـ فِي كلِّ واحدٍ مِن الموضعيْنِ ـ مفعوليْنِ (م).

(٢) رسمت في (ص)، (ح): «كلما».

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «وإلى الغير».

(٥) في (ص): «فأما المتصرفة فهي».

(٦) في (ص): «وثبت».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (س)، (م): «ثبت».

(٩) في (م): «فلا».

(١٠) تقدم.

(١١) من (س).

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ(١) وإلا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا(٢)](٣)

[ما اختصت به القلبية المتصرفة]

واخْتُصَّتِ القَلْبيَّةُ المتصرِّفَةُ بالتعليقِ والإلغاءِ(٤)؛ فالتعليقُ: هو(٥) تَرْكُ العملِ لفظًا دونَ معنًى لِمَانِعٍ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ)، فقَوْلُكَ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) لم تَعْمَلْ فيه (ظَنَنْتُ) لفظًا؛ لأجلِ المانِعِ لها(٦) مِن ذلكَ، وهو اللامُ، لكِنَّه(٧) في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ بدليلِ أنك لو عَطَفْتَ عليه لَنَصبْتَ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ وعَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فهي عاملةٌ في (لَزَيْدٌ قائمٌ(٨)) في المعنى دونَ اللفظِ(٩).

---

(١) في (ع): «خالد». (٢) تقدم.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٤) (م) هذه العبارةُ مُوهِمَةٌ أنَّ التعليقَ والإلغاءَ، لا يَجْرِي واحدٌ منهما فِي غيرِ أفعالِ القلوبِ إلا مَا اسْتَثْنَاهُ! وليسَ كذلكَ؛ بل يَجْرِي التعليقُ فِي أنواعٍ مِن الأفعالِ، **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنى كلامِ الناظِمِ والشارِحِ: أنَّ الإلغاءَ والتعليقَ مَعًا مِمَّا يَخْتَصُّ بأفعالِ القلوبِ دونَ جَمِيعِ مَا عَدَاهَا من الأفعالِ، وهذا لا يُنَافِي أنَّ وَاحِدًا منهما بمفردِه قد يَجْرِي فِي غيرِ أفعالِ هَذَا البابِ، وَهوَ التعليقُ.

ثم إنَّ **التعليقَ يَجْرِي فِي أربعةِ أنواعٍ** مِن الفعلِ:

[الأنواع التي يجري فيها التعليق]

الأَوَّلُ: كلُّ فعلٍ شَكٍّ لا تَرْجِيحَ فيه لأحدِ الجانبيْنِ عَلَى الآخَرِ، نحوُ: شَكَكْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، ونَسِيتُ أَإبراهيمُ مسافِرٌ أم خالِدٌ، وتَرَدَّدْتُ أكانَ معي خالدٌ أمسِ أم لم يَكُنْ.

والثاني: كلُّ فعلٍ يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ، نحوُ: تَبَيَّنْتُ أصادِقٌ أنتَ أم كاذِبٌ، واتَّضَحَ لي أَمُجْتَهِدٌ أنتَ أم مُقَصِّرٌ.

النوعُ الثالِثُ: كلُّ فعلٍ يُطْلَبُ بِهِ العِلْمُ، نحوُ: فَكَّرْتَ أَتُقِيمُ أم تُسَافِرُ؟ وامْتَحَنْتُ عَلِيًّا أَيَصْبِرُ أم يَجْزَعُ؟ وبَلَوْتُ إبراهيمَ أَيَشْكُرُ الصَّنِيعَةَ أم يَكْفُرُها؟ وسَأَلْتُ أَتَزُورُنَا غَدًا أم لا؟ واسْتَفْهَمْتُ أَمُقِيمٌ أنتَ أم رَاحِلٌ؟

الرابِعُ: كلُّ فِعْلٍ من أفعالِ الحواسِّ الخَمْسِ، نحوُ: لَمَسْتُ، وأَبْصَرْتُ، واسْتَمَعْتُ، وشَمَمْتُ، وذُقْتُ (م).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «له».

(٧) في (م): «ولكنه». (٨) في (ك)، (ص)، (ح): «منطلق».

(٩) مِثْلُ ذلك: قولُ كُثَيِّرِ بنِ عبد الرحمٰنِ، صَاحِبِ عَزَّةَ: =

[معنى الإلغاء] والإلغاءُ هو: تَرْكُ العملِ لفظًا ومعنًى، لا لِمَانِعٍ، نحوُ: (زَيْدٌ(١) ظَنَنْتُ قائِمٌ)، فليسَ لـ(ظَنَنْتُ) عَمَلٌ في (زَيْدٌ قائمٌ)، لا في المعنى ولا في اللفظِ.

[ويَثْبُتُ للمضارِعِ وما بعدَه مِن التعليقِ والإلغاء(٢) ما ثَبَتَ(٣) للماضي، نحوُ: (أَظُنُّ لزيدٌ قائمٌ)، و(زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ) وأَخَوَاتِها](٤).

[التعلق والإلغاء لا يوجد في الأفعال غير المتصرفة] وغيرُ المُتَصَرِّفَةِ(٥): لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ، وكذلك أفعالُ التحويلِ، نحوُ: (صَيَّرَ) وأخواتِها(٦).

[ص] [٢١١] وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابْتِدَا ـ *** وانْوِ ضَمِيرَ الشأنِ أو لامَ ابْتِدَا

[الإلغاء والتعليق] [٢١٢] في مُوهِمٍ إلْغَاءَ ما تَقَدَّمَا *** والْتُزِمَ التعليقُ قبلَ نَفْيِ (ما) ـ

[٢١٣] و(إنْ)، و(لا)، لامُ ابتداءٍ أَوْ قَسَمْ *** كَذَا والاستفهامُ ذا لَهُ انْحَتَمْ

[ش] يَجُوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ المتصرِّفَةِ إذا [وَقَعَتْ في غيرِ الابتداءِ؛ كما إذا](٧) وَقَعَتْ وَسَطًا، نحوُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ)، أو آخِرًا، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ)(٨)، ....

= وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى *** ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنتَ تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ (مُوجِعَاتِ القلبِ) بالواوِ عَلَى جملةِ (ما البُكَى) التي عَلَّقَ عنها (أَدْرِي) بسببِ (ما) الاستفهاميَّةِ، وقد أَتَى بالمعطوفِ منصوبًا بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأَنَّه جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ (م).

(١) ليس في (ك). (٢) في (م): «وغيره».

(٣) في (س)، (ح): «يثبت».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وهي ثابتة في (س)؛ لكن أخّر موضعها عن الجملة بعدها، فتأمل.

(٥) في (ص): «المتصرف». (٦) ليس في (ص).

(٧) ليس في (ك)، (ص).

(٨) (م) ظاهِرُ هذه العبارةِ: أَنَّ الإلغاءَ جائزٌ فِي كلِّ حالٍ، مَا دامَ مُتَوَسِّطًا أو مُتَأَخِّرًا. وليسَ كذلكَ؛ بل للإلغاءِ مَعَ ذلك ثلاثةُ أحوالٍ: حالٌ يَجِبُ فيه، وحالٌ يَمْتَنِعُ فيه، وحالٌ يَجُوزُ فيه: =

[متى يجوز الإعمال والإلغاء؟]

وإذا[١] تَوَسَّطَتْ فقيلَ: [الإعمالُ والإلغاءُ][٢] سِيَّانِ، وقيلَ: الإعمالُ أَحْسَنُ مِن الإلغاءِ، وإنْ تأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أَحْسَنُ، وإنْ تَقَدَّمَتِ امْتَنَعَ الإلغاءُ عندَ البَصْرِيِّينَ، فلا تقولُ: (ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ)؛ بل يَجِبُ الإعمالُ، فتقولُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما يُوهِمُ إلغاءَهَا مُتَقَدِّمَةً[٣]: أُوِّلَ على إضمارِ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ[٤]:

١٢٩ - أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٥]

فالتقديرُ: **(وما[٦] إخالُه لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلٌ)**، فـ(الهاءُ): ضميرُ

= فأمَّا الحالُ الَّذِي يَجِبُ فيه الإلغاءُ: فله موضعانِ:
أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَصْدرًا متأخِّرًا، نحوُ قولِكَ: (عمرٌو مسافِرٌ ظَنِّي) فلا يجوزُ الإعمالُ هنا؛ لأنَّ المصدرَ لا يَعْمَلُ متأخِّرًا.
وثانيهما: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ وتَقْتَرِنَ بِهِ أداةٌ تَسْتَوْجِبُ التصديرَ، نحوُ قولِكَ: لَزَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ.
وأمَّا الحالُ الَّذِي يَمْتَنِعُ فيه الإلغاءُ: فله موضِعٌ وَاحِدٌ، وهو: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَنْفِيًّا، نحوُ قَوْلِكَ: زيدًا قائمًا لم أَظُنَّ، فلا يجوزُ هنا أنْ تقولَ: زيدٌ قائمٌ لم أَظُنَّ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ صَدْرَ الكلامِ مُثْبَتٌ، ويَجُوزُ الإلغاءُ والإعمالُ فيما عدا ذلك (م).

(١) في (ص): «فإذا».
(٢) في (ص)، (ح): «الإلغاء والإعمال».
(٣) في (ك): «مقدمة».
(٤) هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى، في «ديوانه» (ص٦٠).
(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ)**؛ فإنَّ ظاهرَه: أنَّهُ أَلْغَى **(إخالُ)** مع كَوْنِهَا مُتَقَدِّمَةً. وليسَ هَذَا الظاهِرُ مُسَلَّمًا؛ فإنَّ مَفْعُولَهَا الأَوَّلَ مفردٌ محذوفٌ؛ هو ضميرُ الشأنِ، ومَفْعُولَهَا الثانِيَ جملةُ **(لَدَيْنَا تَنْوِيلٌ مِنكِ)**.
هذا أحدُ توجيهاتٍ فِي البيتِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، وفيه توجيهٌ ثانٍ، **وحاصلُه**: أن (ما) موصولةٌ مُبْتَدَأٌ، وقولَه: **(تَنْوِيلُ)** خَبَرُها، و(إخالُ) عاملةٌ فِي مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: ضميرُ غَيْبَةٍ محذوفٌ، وَهوَ العائدُ عَلَى (ما).
وثانيهما: مُتَعَلِّقُ قولِه: **(لَدَيْنَا)**، والتقديرُ: والذي إخَالُه كائنًا لَدَيْنَا مِنْكِ هو تَنْوِيلٌ.
وفيه: توجيهاتٌ أُخْرَى، لا تَتَّسِعُ لها هذه العُجَالَةُ (م).
(٦) في (ص): «ما».

الشأنِ، وهي[١] المفعولُ الأوَّلُ، و(لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ): جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثاني، وحينَئذٍ: فلا إلغاءَ، أو: على تقديرِ لامِ الابتداءِ[٢]؛ كقولِهِ[٣]:

١٣٠ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي وَجَدْتُ[٤] مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[٥]

التقديرُ: (أني وَجَدْتُ لَمِلاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ)، فهو[٦] مِن بابِ التعليقِ، وليسَ مِن بابِ الإلغاءِ في شيءٍ.

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ، وتَبِعَهُم أبو بَكْرٍ الزَّبِيدِيُّ وغيرُه، إلى جَوَازِ إلغاءِ[٧] المتقدِّمِ، فلا يَحْتَاجُونَ إلى تأويلِ البيتَيْنِ.

[الإلغاء ليس بلازم]

وإنما قالَ المصنِّفُ: (وجوِّزِ الإلغاءَ)؛ لِيُنَبِّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليسَ بلازِمٍ؛ بل هو جائِزٌ، فحَيْثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ؛ كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلافِ التعليقِ؛ فإنَّه لازِمٌ، ولهذا قالَ: (والْتَزِمَ التعليقُ).

[مواضع وجوب التعليق]

فيَجِبُ التعليقُ إذَا وَقَعَ بعدَ الفعلِ (ما) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ)، أو[٨]: (إنِ) النافيةُ، نحوُ: (عَلِمْتُ إنْ زَيْدٌ قائِمٌ)، ومَثَّلُوا له

---

(١) في (س): «وهو».   (٢) في (س)، (ع): «ابتداء».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٦٦): «قائله: هو بعض الفزاريين».

(٤) في (س): «رأيت». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٥) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)؛ فإنَّ ظاهرَه: أَنَّهُ أَلْغَى (وجَدْتُ) مَعَ تَقَدُّمِه؛ لأنَّه لو أَعْمَلَه لقالَ: (وَجَدْتُ مِلاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَا) بنصبِ (ملاكَ) و(الأدبَ) عَلَى أنهما مفعولانِ، ولكنَّه رَفَعَهما، فقالَ الكُوفِيُّون: هو من بابِ الإلغاءِ، والإلغاءُ جائزٌ مع التقدُّمِ مثلُ جَوَازِه مع التوسُّطِ والتأخُّرِ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: ليسَ كذلك؛ بل هو إما من بابِ التعليقِ، ولامُ الابتداءِ مُقَدَّرَةُ الدخولِ عَلَى (مِلاكُ)، وإما من بابِ الإعمالِ، والمَفْعُولُ الأوَّلُ ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلِّ نصبِ مَفْعُولٌ ثانٍ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي إعرابِ البيتِ، والمُنْصِفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الحقِّ يُدْرِكُ مَا فِي هذين التأويلَيْنِ مِن التكَلُّفِ (م).

(٦) في (س): «وهو».

(٧) في (س)، (ك)، (ص): «الإلغاء».

(٨) في (ك)، (ص)، (ح): «و».

بقولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢].

[ماذا يحدث إذا حذف المعلَّق؟]

وقالَ بعضُهم: ليسَ هذا مِن بابِ(١) التعليقِ في شيءٍ؛ قال(٢): لأنَّ مِن(٣) شَرْطَ التعليقِ(٤) أنه(٥) إِذَا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العامِلُ على ما بعدَه؛ فيَنْصِبُ(٦) مفعولَيْنِ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ)، فلو حُذِفَتْ(٧) (ما) لَقُلْتَ: (ظَنَنْتُ(٨) زَيدًا قائِمًا)، والآيةُ الكريمةُ: لا يَتَأَتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حَذَفْتَ المعلِّقَ، وهو (إنْ) لم يَتَسَلَّطْ ﴿وَتَظُنُّونَ﴾ على ﴿لَّبِثْتُمْ﴾؛ إذ لا يُقالُ: و(٩)تَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ.

هكذا زَعَمَ هذا القائِلُ، ولَعَلَّه مُخَالِفٌ لِمَا هو كالمُجْمَعِ عليه مِن أنه لا يُشْتَرَطُ في التعليقِ هذا الشرطُ الذي ذَكَرَه، وتَمْثِيلُ النَّحْوِيِّينَ للتعلِيقِ بالآيةِ الكريمةِ وشِبْهِها يَشْهَدُ لذلكَ، وكذلك يُعَلَّقُ(١٠) الفعلُ(١١) إذا وَقَعَ(١٢) بعدَه (لا) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو)، أو(١٣): لامُ الابتداءِ(١٤)، نحوُ: (ظَنَنْتُ لزيدٌ قَائِمٌ)، أو(١٥): لامُ القَسَمِ، نحوُ: (عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، ولم يَعُدَّها أحدٌ(١٦) مِن النحْوِيِّينَ مِن المُعَلِّقَاتِ(١٧)، ....

---

(١) من (م).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (ص).
(٤) ليس في (ك).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (س)، (ك): «فنصبه».
(٧) في (س)، (ك): «حذف».
(٨) ليس في (ك).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «تعلق».
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ص): «وقعت».
(١٣) في (س): «و».
(١٤) في (ك): «ابتداء».
(١٥) في (ص): «و».
(١٦) في (ص)، (ح): «جماعة».
(١٧) قد ذَهَبَ إِلَى أنَّ (لامَ القَسَم) مُعَلِّقَةٌ للفعلِ عن العملِ فِي لفظِ الجُمْلَةِ ـ مع بقاءِ الفِعْلِ عَلَى معناه ـ قومٌ، منهم الأَعْلَمُ الشَّنْتَمْرِيُّ، وتَبِعَه الناظِمُ، وابنُه، وابنُ هِشَام الأنصاريُّ فِي أَغْلَبِ كُتُبِهِ، ومَثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا =

أو[١]: الاستفهامُ وله[٢] [ثلاثُ صُوَرٌ][٣]:

الأولى[٤]: [أنْ يكونَ][٥] أحدُ المفعوليْنِ اسْمَ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ أَيُّهُم [٧٨/ و] أَبُوكَ).

الثانيةُ: أنْ يكونَ مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ غلامُ أَيِّهم أَبُوكَ).

الثالثةُ: أنْ تَدْخُلَ[٦] عليه أداةُ الاستفهامِ[٧]، نحوُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ[٨] عندَكَ أم عَمْرٌو)، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو). [واللهُ تعالى أعلم][٩].

[تعدية ظن وعلم لمفعول واحدٍ]

[ص][٢١٤] **لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**

[ش] إذا كانَتْ (**عَلِمَ**) بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كقولِكَ:

= لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وبقولِ الشاعِرِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ ولا عَدَمْ

وبقولِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

[مذهب سيبويه في «علم»]

وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وتَبِعَه المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وجَمْهَرَةُ النُّحَاةِ، إِلَى أَنَّ (عَلِمَ) فِي هذه الشواهِدِ كلِّها قد خَرَجَتْ عن معناها الأصليِّ، ونَزَلَتْ مَنْزِلَةَ القَسَمِ، وَمَا بعدَها جملةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ جوابُ القَسَمِ الَّذِي هو عَلِمْتُ، وحينَئذٍ تَخْرُجُ عمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ، فلا تَقْتَضِي معمولًا، ولا تَتَّصِفُ بإلغاءٍ ولا تعليقٍ ولا إعمالٍ، قالَ سِيبَوَيْهِ (ج١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٦): «هذا بابُ الأفعالِ فِي القَسَمِ... وقالَ لَبِيدٌ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ

كأنه قالَ: واللهِ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي، كَمَا قالَ: لقد عَلِمْتُ لعبدُ اللهِ خَيْرٌ مِنْكَ». اهـ.

وقالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ (٢/ ٢٦١): «وأمَّا قَوْلُهُ:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ فإنما أَجْرَى لقد عَلِمْتُ معنى التحقيقِ». اهـ(م).

(١) في (ك)، (ص): «و».
(٢) في (س)، (ص): «وهذا له».
(٣) في (ك)، (ص): «صور ثلاث».
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ك).
(٦) في (ص)، (ح): «يدخل».
(٧) في (ك): «استفهام».
(٨) في (ص): «زيد».
(٩) من (ح).

(عَلِمْتُ زيدًا)؛ أي: عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

[معنى ظن إذا تعدت لمفعول واحدٍ] وكذلك إذا كَانَ[1] (ظَنَّ) بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ[2] واحدٍ؛ كقولِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)؛ أي: اتَّهَمْتُه، ومنه قولُه تعالى[3]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير: ٢٤]؛ أي: بِمُتَّهَمٍ. [والله تعالى أعلم][4].

[(رأى) الحُلمية] [ص] [٢١٥] ولِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

[ش] إذا كانَتْ (رَأَى)[5] حُلْمِيَّةً[6] - أي: للرُّؤْيَا (في المَنَامِ)[7] - تَعَدَّتْ إلى مفعولَيْنِ[8]؛ كما تَتَعَدَّى[9] إليهما (عَلِمَ)[10] المذكورةُ مِن قبلُ. [وإلى هذا][11] أشارَ المصنفُ[12] بقولِهِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ [ما لعلما])[13]؛ أي: انْسُبْ لِرَأَى التي مَصْدَرُها الرؤيا [ما نُسِبَ لَعَلِمَ المتعدِّيَةِ إلى اثنيْنِ، فعَبَّرَ عن الحُلْمِيَّةِ بما ذَكَرَ؛ لأنَّ][14] الرؤيا وإنْ كانَتْ تَقَعُ مصدرًا لِغَيْرِ (رَأَى) الحُلْمِيَّةِ؛ فالمشهورُ[15] كونُها مصدرًا لها[16].

---

(١) في (م): «كانت».
(٢) ليس في (ح).
(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي - كما في «السبعة» (ص٦٧٣).
(٤) من (ع)، (ص)، (ح).
(٥) في (س): «الرؤيا».
(٦) (حُلْمِيَّةً): هو بضمِّ الحاءِ وسكونِ اللام أو ضَمِّها، نِسْبَةً إِلَى الحُلْم، بوزَانِ قُفْلٍ أو عُنُقٍ، وَهوَ مصدرُ حَلَمَ يَحْلُمُ، مثلُ قَتَلَ يَقْتُلُ: إذا رَأَى فِي مَنَامِه شيئًا (م).
(٧) ليس في (ح).
(٨) في (م): «المفعولين».
(٩) في (ص)، (ح): «يتعدى».
(١٠) ليس في (ح).
(١١) في (س): «ولهذا».
(١٢) من (س).
(١٣) من (س).
(١٤) ساقط في (ك).
(١٥) في (ك): «والمشهور».
(١٦) المشهورُ عندَ عُلَمَاءِ اللغةِ: أَنَّكَ تقولُ: رأيتُ رُؤْيا صَالِحَةً، إذا كُنْتَ تُرِيدُ أَنَّكَ رَأَيْتَ فِي مَنامِكَ، وتقولُ: (رَأَيْتُ رُؤْيَةً)؛ إذا كُنْتَ تُرِيدُ أَنَّكَ أَبْصَرْتَ بِعَيْنِكَ فِي حالِ يَقَظَتِكَ، وبعضُ أهلِ اللغةِ يُوجِبُونَ ذلك، ولا يُجِيزُونَ خِلافَه، وبعضُهم يُجِيزُ =

ومثالُ استعمالِ (رَأَى) الحُلْمِيَّةِ مُتَعَدِّيَةً إلى اثنيْنِ: قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فـ(الياءُ): مفعولٌ أوَّلُ، و(أَعْصِرُ خَمْرًا): جملةٌ في مَوْضِعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قولُه[١]:

١٣١ ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وطَلْقٌ ... وعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثَالَا
أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا ... تَجَافَى الليلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا[٢]

فالهاءُ والميمُ في (أَرَاهُم) هو[٣] المفعولُ الأوَّلُ، و(رِفْقَتِي) هو المفعولُ الثاني. [والله تعالى أعلم][٤].

[حذف المعمول في هذا الباب]

[ص] **[٢١٦] ولا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ**

[ش] لا يَجُوزُ في هذا البابِ سُقُوطُ المفعولَيْنِ ولا سُقُوطُ أحدِهما، إلَّا إذا دَلَّ [دليلٌ[٥] على ذلك][٦].

= أنْ تقولَ: رأيتُ رُؤْيَا ـ بالألفِ ـ وأنتَ تُرِيدُ معنَى أَبْصَرْتُ فِي حالِ اليَقَظَةِ، ويَسْتَشْهِدُونَ عَلَى صِحَّةِ ذلك بقولِ الراعِي يَصِفُ صَيَّادًا أَبْصَرَ الصَّيْدَ فَسَرَّهُ ذلكَ:

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وهَشَّ فُؤَادُهُ ... وبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بَلَابِلُهْ

ويُرْوَى:

وبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

ومعَ أنهم جَوَّزُوا ذلك، واستَدَلُّوا لصحَّتِه، ليسَ فِي مُكْنَتِهِم أنْ يَدَّعُوا كَثْرَتَه؛ بل الكثيرُ المشهورُ المتعارَفُ هو مَا ذَكَرْناه أوَّلًا؛ ولهذا كَانَ قولُ الناظِمِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا) إشارةً إِلَى رَأَى الحُلْمِيَّةِ (م).

(١) هو: عمرو بنِ أَحْمَر البَاهِلِيِّ، في «ديوانه» (ص١٢٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَرَاهُمْ رُفْقَتِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أَرَى) فِي مفعولَيْنِ:
أحدُهما: الضَّمِيرُ البارِزُ المتَّصِلُ به.
والثاني: قَوْلُهُ: (رُفْقَتِي)، ورَأَى بمعنى حَلَمَ؛ أي: رَأَى فِي منامِه، وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى (عَلِمَ). وإنما عَمِلَتْ مثلَ عَمَلِها؛ لأنَّ بينَهما تَشَابُهًا؛ لأنَّ الرُّؤْيَا إدراكٌ بالحِسِّ الباطِنِ، فلهذا أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ (م).

(٣) من (ص).

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (ح).

(٦) في (ص): بالتقديم والتأخير.

[مثال لحذف المفعولين للدلالة]

فمِثالُ حذفِ المفعولَيْنِ للدَّلالةِ: [أنْ يُقالَ(١): هل ظَنَنْتَ](٢) زيدًا قائِمًا؟ فتقولُ(٣): (ظَنَنْتُ)، التقديرُ: (ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا)، فحَذَفْتَ(٤) المفعولَيْنِ لِدَلالةِ ما قَبْلَهُما عليهما(٥)، ومنه قولُه(٦):

١٣٢ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ(٧) وَتَحْسَبُ(٨)

أي: (وتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ(٩))، فحَذَفَ المفعولَيْنِ للدلالة(١٠)، [وهما: (**حُبَّهُم**) و(١١)(**عارًا) عَلَيَّ**(١٢)؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَهما(١٣) عليهما](١٤).

[مثال لحذف أحدهما للدلالة]

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهما للدَّلالةِ(١٥): أنْ يُقالَ: [هل ظَنَنْتَ أحدًا(١٦)](١٧) قائمًا؟)، فتقولَ: (ظَنَنْتُ زيدًا)؛ أي(١٨): ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، [فتَحْذِفُ(١٩) الثانِيَ للدَّلالةِ عليه(٢٠)](٢١)، ومنه قولُه(٢٢):

---

(١) في (ص): «المتصرف».
(٢) العبارة في (ص): «أن يقال في جواب من يقول: أظننت».
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ك)، (ع): «فحذف».
(٥) من (ع).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٦٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي».
(٧) في (س)، (ك): «عليك».
(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وتَحْسَبُ**)؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعولَيْنِ؛ لِدَلالةِ سابقِ الكلامِ عليهما، كَمَا بَيَّنَه الشارِحُ.
(٩) في (س)، (ك): «عليك».
(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ليس في (ك)، (ص).
(١٢) في (س)، (ح)، (ك): «عليك».
(١٣) في (ح): «قبلها».
(١٤) ليس في (ع).
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (س)، (ك): «زيدًا».
(١٧) العبارة في (ص): «من ظننت».
(١٨) في (س)، (ص)، (ح): «التقدير».
(١٩) في (س)، (ك): «فحذف».
(٢٠) ليس في (ك)، (ع).
(٢١) ليس في (ص)، (ح).
(٢٢) هو: عَنْتَرَة بن شَدَّادٍ العَبْسِيّ في «ديوانه» (ص١١٦).

١٣٣ ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[(١)]

أي: (فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ])[(٢)] وَاقِعًا، فـ(غَيْرَه) هو[(٣)] [المفعولُ الأوَّلُ][(٤)]، و(واقِعًا) هو المفعولُ الثاني.

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ: هو الصحيحُ مِن مَذَاهِبِ[(٥)] النَّحْوِيِّينَ.

فإنْ لم يَدُلَّ [دليلٌ على الحذفِ][(٦)]: لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهما، فلا[(٧)] تقولُ: [ظَنَنْتُ، ولا][(٨)] (ظَنَنْتُ زيدًا)، ولا (ظَنَنْتُ قائمًا) ـ تُرِيدُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا). [والله تعالى أعلم][(٩)].

[استعمال القول بمعنى الظن]

[ص] [٢١٧] وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ ـ

[٢١٨] بغيرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ   وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

[ش] القولُ شَأْنُه إذا وَقَعَتْ بعدَه جملةٌ أنْ تُحْكَى، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عمرٌو مُنْطَلِقٌ)، [وتقولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ][(١٠)]، لكِنَّ الجُمْلَةَ بعدَه في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعوليَّةِ.

ويَجُوزُ إجراؤُه مُجْرَى الظنِّ، فيَنْصِبُ[(١١)] المبتدأَ [٧٩/و]، والخبرَ مفعولَيْنِ، كما تَنْصِبُهُما[(١٢)] (ظَنَّ).

والمشهورُ: [أنَّ للعربِ في ذلك مَذْهَبَيْنِ][(١٣)]:

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فلا تَظُنِّي غَيْرَه)؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعولَ الثانِيَ اخْتِصارًا، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ، خِلافًا لابنِ ملكونَ.

(٢) ساقط في (ك).

(٣) من (س).

(٤) في (ك): «مفعول أول».

(٥) في (ك): «مذهب».

(٦) في (ص) بالتقديم والتأخير.

(٧) في (ك): «ولا».

(٨) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٩) من (ح).

(١٠) في (ص): «ولا تقول: زيدًا منطلقًا».

(١١) في (س): «فتنصب»، وفي (ك): «فنصب».

(١٢) في (ك)، (ح): «نصبهما».

(١٣) العبارة في (ع): «للعرب في ذلك مذهبان».

[شروط إجراء القول مجرى الظن]

أَحَدُهما: وهو مَذْهَبُ عامَّةِ العربِ: أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بِشُرُوطٍ، ذَكَرَها المصنِّفُ[(١)] أَرْبَعَةً، وهي التي [ذَكَرَها عامَّةُ النحْوِيِّينَ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الفِعْلُ مُضارِعًا.

الثاني: أنْ يكونَ للمُخَاطَبِ، وإليهما][(٢)] أشارَ المصنف[(٣)] بقولِهِ: **(اجْعَلْ تَقُولُ)**؛ فإنَّ **(تقولُ)** مُضَارِعٌ، وهو للمخاطَبِ.

الشرطُ[(٤)] الثالِثُ: أنْ يكونَ مسبوقًا باستفهامٍ، وإليه أشارَ المصنف[(٥)] بقولِهِ: **(إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا به)**.

الشرطُ[(٦)] الرابعُ: ألَّا يُفْصَلَ [بينَهما؛ أي][(٧)]: بينَ الاستفهامِ والفعلِ، بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ[(٨)]، ولا معمولِ الفعلِ، فإنْ فُصِلَ بأَحَدِها[(٩)]: لم يَضُرَّ[(١٠)] ذلك[(١١)]، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(وَلَمْ يَنْفَصِلِ [بِغَيْرِ ظَرْفٍ][(١٢)] ...)** إلَى آخِرِه.

فمِثالُ[(١٣)] ما اجْتَمَعَتْ فيه الشروطُ: قولُكَ: **(أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)**؛ فـ(عمرًا): مفعولٌ أوَّلُ، و(مُنْطَلِقًا): مفعولٌ ثانٍ، ومنه قولُه[(١٤)]:

١٣٤ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[(١٥)]

فلو كانَ الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ): لم

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٣) من (س)، (ك).
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (ك).
(٦) ليس في (ص).
(٧) من (م).
(٨) في (ص): «جار ومجرور».
(٩) في (ح): «بأحدهما».
(١٠) ساقط في (ك).
(١١) من (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك)، (ع).
(١٣) في (س)، (ك): «مثال».
(١٤) هو: هدبة بن خشرم، في «ديوانه» (ص١٣٠).
(١٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَقُولُ الْقُلُصَ... يَحْمِلْنَ)**؛ حَيْثُ أَجْرَى **(تقولُ)** مُجْرَى **(تَظُنُّ)**، فنَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

=

يَنْصِبِ القوْلُ مفعولَيْنِ عندَ هؤلاء، وكذا[١] إنْ كانَ[٢] مضارعًا بغيرِ تاءِ الخطاب[٣]، نحوُ[٤]: (يقولُ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ)، أو لم يَكُنْ مسبوقًا باستفهام، نحوُ: (أنتَ تقولُ: عمرٌو[٥] مُنْطَلِقٌ)، أو سُبِقَ باستفهام، ولكن فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ ولا [جارٍّ و][٦]مجرورٍ، ولا معمولٍ له، نحوُ: (أَأَنْتَ[٧] تقولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

فإنْ فُصِلَ بأَحَدِهما[٨] [٧٩/ظ]: لم يَضُرَّ، نحوُ: (أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و[٩](أفي[١٠] الدارِ تقولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أعمرًا تقولُ مُنْطَلِقًا)، ومنه قوله[١١]:

١٣٥ ـ أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[١٢]

= **الأوَّلُ**: قَوْلُهُ: (**القُلُصَ**).

والثاني: جملةُ (يَحْمِلْنَ) مِن الفِعْلِ وفَاعِلِه؛ وَذَلِكَ لاستيفائِه الشروطَ، ويَرْوِيهِ بعضُهم:

مَتَى تَظُنُّ... إلخ

فلا شاهدَ فيه، ولكنَّه دليلٌ عَلَى أنَّ (**تقولُ**) يَجْرِي مَجْرَى (**تَظُنُّ**)؛ لأنَّه إذا وَرَدَتْ روايتانِ فِي بيتٍ واحدٍ، وجاءَتْ كَلِمَةٌ فِي إحدَى الروايتيْنِ مكانَ كَلِمةٍ فِي الروايةِ الأخرى، دَلَّ ذلك عَلَى أنَّ الكَلِمَتَيْنِ بمعنًى واحدٍ؛ إذ لو اخْتَلَفَ معناهما: لم يَسُغْ لِرَاوٍ أو لشاعرٍ آخَرَ أنْ يَضَعَ إِحْدَاهُما مكانَ الأخرى؛ لئلا يُفْسِدَ المَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ قائلُ البيتِ؛ لأنَّ شرطَ الروايةِ بالمعنى: أَلَّا تُغَيِّرَ المراد (م).

(١) في (ص)، (ح): «وكذلك».
(٢) ساقط في (ك).
(٣) في (ك): «المخاطب».
(٤) في (ص): «نحو قولك».
(٥) في (ص)، (ح): «زيد».
(٦) من (ع)، (م).
(٧) في (ص): «لأنت».
(٨) في (ص): «بأحدهم»، وفي (م): «بأحدها». وكل هذا سائغ. ووجه المثبت: أنه جعل (الظرف والجار والمجرور)؛ بمنزلة واحدة.
(٩) في (س): «أو».
(١٠) في (ك): «في».
(١١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٨٨): «قائله: هو كميت بن زيد الأسدي».
(١٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَجُهَّالًا تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**تقولُ**) عَمَلَ (**تَظُنُّ**)، =

فـ(بني لُؤَيٍّ): مفعولٌ أوَّلُ، و(جُهَّالًا): مفعولٌ ثانٍ.

وإذا اجْتَمَعَتِ الشروطُ المذكورةُ: جازَ[١] نصبُ المبتدأِ والخبرِ مفعولَيْنِ لِـ(تَقُولُ)[٢]، نحوُ: (أَتَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا)، وجازَ رَفْعُهُما على الحِكايةِ، نحوُ: (أتقولُ: زيدٌ منطلِقٌ). [والله تعالى أعلم][٣].

[القول الثاني إجراء القول مجرى الظن مطلقًا]

[ص] [٢١٩] وأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

[ش] أشارَ إلى المَذْهَبِ الثاني[٤] للعربِ ـ في القولِ، وهو مَذْهَبُ سُلَيْمٍ[٥]، فيُجْرُونَ القولَ مُجْرَى الظنِّ في نَصْبِ المفعولَيْنِ مُطلقًا؛ أي: سَوَاءٌ كانَ مُضَارِعًا أم[٦] غيرَ مضارِعٍ، وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورةُ أم لم تُوجَدْ، [وذلكَ نحوُ: (قُلْ ذا مُشْفِقًا)، فـ(ذا): مفعولٌ أوَّلُ، و(مُشْفِقًا): مفعولٌ ثانٍ][٧]، [ومِثل[٨] ذلك][٩]: قولُه[١٠]:

١٣٦ ـ قَالَتْ وَكُنْتُ [رَجُلًا فَطِينَا][١١] هَـذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا[١٢]

= فنَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: قولُه: (**جُهَّالًا**).

والثاني: قَوْلُهُ: (**بَنِي لُؤَيٍّ**)، معَ أنَّهُ فَصَلَ بينَ أداةِ الاستفهامِ ـ وَهِيَ الهمزةُ ـ والفِعْلِ بفاصِلٍ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**جُهَّالًا**)، وهذا الفصلُ لا يَمْنَعُ الإعمالَ؛ لأنَّ الفاصِلَ معمولٌ للفعلِ؛ إذ هو مَفْعُولٌ ثانٍ له (م).

(١) في (ك): «جاء».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) من (ص)، (ح).
(٤) بعدها في (ص): «الذي».
(٥) في (ص): «سيبويه».
(٦) في (ص)، (ح): «أو».
(٧) ليس في (س).
(٨) في (ص)، (ح): «ومن».
(٩) في (ك): «ومنه».
(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٨٣): «قائله: أعرابي صاد ضبًّا، وأتى به إلى أهله، فرأته امرأته، فقالت: هذا لعمر الله إسرائين؛ أي: ما مسخ من بني إسرائيل».
(١١) في (ص): «فطنًا لبيبًا».
(١٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**قَالَتْ: هَذَا.. إِسْرَائِينَا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**قالَ**) عَمَلَ (**ظَنَّ**)، والدليلُ عَلَى ذلكَ: أَنَّهُ نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ: =

فـ(١)(**هذا**) مفعولٌ أوَّلُ لِقَالَتْ، و(**إِسْرَائِينَا**) [المفعولُ الثاني](٢).
[والله تعالى أعلم](٣).

❁ ❁ ❁

= **أَحَدُهما**: اسمُ الإشارةِ، وَهوَ (**ذا**) مِن (**هذا**).
والثاني: (**إِسرائِينَا**)، هكذا قالُوا، والذي حَمَلَهم عَلَى هَذَا أنهم وَجدُوا (**إسرائِينَا**) منصوبًا.
وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ بعضَ التأمُّلِ: لوَجَدْتَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ (**هذا**) مُبْتَدأً، و(**إِسْرَائِينَا**): مُضَافٌ إِلَى محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا، وتقديرُ الكلامِ: (**هذا مَمْسُوخُ إِسْرَائِينَا**)، فحَذَفَ المضافَ وأبقَى المضافَ إِلَيْهِ عَلَى جرِّه بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

[حكم ما إذا حذف المضاف وبقي المضاف إليه]

وحَذْفُ المضافِ وإبقاءُ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ جائزٌ، وَإِنْ كَانَ قليلًا فِي مِثْلِ ذلك، وقد قُرِئَ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، بجرِّ الآخرةِ عَلَى تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، يَقَعُ منصوبًا مَفْعُولًا بِهِ لِيُرِيدُ، والأصلُ: واللهُ يُرِيدُ ثوابَ الآخِرَةِ.

[حذف المضاف وبقي المضاف إليه يأتي بقلة في كلام العرب]

وهكذا خَرَّجَهُ ابنُ عُصْفُورٍ، وتَخْرِيجُ الجماعةِ أَوْلَى؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ الحذفِ، ولأن حَذْفَ المضافِ وبقاءَ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى حالِهِ قليلٌ فِي هذه الحالةِ، ولأن نصبَ المفعولَيْنِ بالقولِ مطلقًا لُغَةٌ لبعضِ العربِ؛ كَمَا قَرَّرَهُ الناظِمُ والشارِحُ، فلا مانعَ من أنْ يَكُونَ قائلُ هَذَا البيتِ واحدًا مِمَّن هذه لُغَتُهم.
بَقِيَ شيءٌ، وَهوَ أنَّ الظاهرَ من الحالِ أنَّ المعنَى المقصودَ من هَذَا البيتِ ليسَ عَلَى تَضْمِينِ القولِ معنى الظنِّ، ولكنَّه عَلَى الحِكَايَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ مَا بعدَ القولِ جملةً مُؤَلَّفَةً مِن مبتدإٍ وخبرٍ، فيَكُونُ اسمُ الإشارةِ مُبْتَدأً، وقولُه: (**إِسْرَائِينَا**): مضافًا إِلَى الخَبَرِ المحذوفِ، وقد أُبْقِيَ عَلَى حالِهِ التي كَانَ عليها قبل حَذْفِ المضافِ، وأصلُه: هَذَا مَمْسُوخُ بني إِسْرَائِينَ؛ وَذَلِكَ لأنَّ الرجلَ كَانَ فِي يَدِهِ ضَبٌّ، فلَمَّا رَأَتْهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ لَمَّا رَآهُ أهلُ السُّوقِ نَطَقُوا بهذه العبارةِ، وليسَ المرادُ أنهم ظَنُّوا ذلك، فهذا يُؤَيِّدُ صِحَّةَ تخريجِ ابنِ عُصْفُورٍ، وَإِنْ كَانَ الوجهُ الصناعيُّ الَّذِي خَرَجَ عليه ضَعيفًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع). (٢) في (م): «مفعول ثانٍ».
(٣) من (ح).

أَعْلَمَ وأَرَى

[أصل أعلم وأرى] [ص][٢٢٠] إلى ثلاثةٍ (رَأَى وعَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى وَأَعْلَمَا)

[ش] أَشَارَ بهذا[١] الفَصْلِ إلى ما يَتَعَدَّى من الأفعالِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٢]، فذَكَرَ سبعةَ أفعالٍ: مِنها (**أَعْلَمَ وأَرَى**)، فذَكَرَ أنَّ أَصْلَهُما: (عَلِمَ ورَأَى)، وأنهما بالهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ[٣] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٤]؛ لأنَّهما قبلَ دُخُولِ الهمزةِ عليهما كانا يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا منطلِقًا، ورَأَى [٨٠/و] خالدٌ بَكْرًا أخاكَ)، فلَمَّا دَخَلَتْ [عليهما همزةُ النقلِ][٥] زَادَتْهُما مفعولًا ثالثًا[٦]، وهو الذي كانَ فاعلًا قبلَ دُخُولِ الهمزةِ، وذلك نحوُ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا مُنْطَلِقًا)، و(أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ)، فـ(زيدًا) و(خالدًا): مفعولٌ أوَّلُ، وهو الذي كانَ فاعلًا حينَ قُلْتَ: (عَلِمَ زيدٌ ورَأَى خالدٌ).

[الهمزة تحول الفاعل إلى مفعولٍ] وهذا هو شأنُ الهمزةِ، وهو أنها [تُصَيِّرُ ما كانَ فاعلًا][٧] مفعولًا، فإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دُخُولِها لازمًا: صارَ [بعدَ دُخُولِها مُتَعَدِّيًا][٨] (إلى واحدٍ)[٩]، نحوُ: (خَرَجَ زيدٌ وأَخْرَجْتُ زيدًا)، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا [إلى واحدٍ][١٠] صارَ [بعدَ دُخُولِها][١١] متعدِّيًا إلى اثنيْنِ، نحوُ: [لَبِسَ زَيْدٌ

(١) في (ص)، (ح): «في هذا».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين»، وكلاهما جمع صحيحٌ.
(٣) في (ك): «تعديا».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (ص): «الهمزة عليهما».
(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٧) العبارة في (ك): «ما كان فاعلًا تصيره».
(٨) في (ك)، (ح) بالإبدال.
(٩) من (م).
(١٠) في (ع): «لواحد».
(١١) من (م).

ثوبًا[١]، [فتقولُ: أَلْبَسْتُ][٢] زَيْدًا ثوبًا[٣]][٤]، [وسيأتي الكلامُ عليه][٥]، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا[٦] إلى اثنيْنِ صارَ متعدِّيًا إلى ثلاثةٍ؛ كما تَقَدَّمَ في [عَلِمَ وَرَى][٧]. [والله تعالى أعلم][٨].

[ص] [٢٢١] وما لِمَفْعُولَي (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   للثانِ والثالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

[أحكام المفعولين الثاني والثالث]

أي: يَثْبُتُ للمفعولِ الثاني والثالِثِ[٩] من مفاعيلِ (أَعْلَمَ وأَرَى)[١٠]: ما ثَبَتَ[١١] لمفعولَي (عَلِمَ ورَأَى) من كَوْنِهِما مُبتدأً وخبرًا في الأصلِ، ومِن جَوَازِ[١٢] الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبةِ إليهما، ومِن جَوَازِ حَذْفِهِما أو[١٣] حَذْفِ أَحدِهما: إذا دَلَّ [على ذلك دَلِيلٌ][١٤].

[أمثلة]

ومثالُ ذلكَ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فالثاني والثالثُ من هذه المفاعيلِ؛ أَصْلُهما المبتدأُ والخبرُ، وهما[١٥]: (عمرٌو قائِمٌ)، ويَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ بالنسبةِ إليهما، نحوُ: (عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زيدًا[١٦] قائِمٌ)، ومنه قولُهم: (البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ في[١٧] [الأكابِرِ، فـ(نا) مفعولٌ أوَّلُ، و(البركةُ) مبتدأٌ، و(معَ الأكابرِ) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ، وهما اللذانِ كانا مفعوليْنِ، والأصلُ: أَعْلَمَنَا اللهُ البَرَكَةَ مع][١٨] الأكابِرِ.

ويَجُوزُ[١٩] التعليقُ عنهما، فتقولُ: [أَعْلَمْتُ زيدًا لَعَمْرٌو قائِمٌ.

(١) في (م): «جُبَّةً».
(٢) في (ص)، (ح): «وألبست».
(٣) في (م): «جُبَّةً».
(٤) العبارة في (ك): «ضرب زيد عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا؛ أي: جعلته يضربه».
(٥) من (م).
(٦) في (ص)، (ح): «يتعديا».
(٧) في (م): «أعلم وأرأى».
(٨) من (ح).
(٩) في (م): «والمفعول الثالث».
(١٠) في (س): بالإبدال.
(١١) في (س)، (ك): «يثبت».
(١٢) ليس في (ص).
(١٣) في (ك): «و».
(١٤) بالإبدال في (ك).
(١٥) في (ص)، (ح): «نحو».
(١٦) في (ص)، (ح): «زيد».
(١٧) في (س)، (ص)، (ح): «مع». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.
(١٨) ساقط في (ك).
(١٩) في (ص)، (ح): «وكذلك يجوز».

ومثالُ حَذْفِهما للدَّلالةِ، أنْ يُقَالَ: هل][١] أَعْلَمْتَ أحدًا عَمرًا قائمًا؟ فتقولَ: أَعْلَمْتُ زيدًا.

ومثالُ حذفِ [٨٠/ظ] أَحَدِهما للدَّلالةِ: أنْ تقولَ في هذه الصورةِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا)؛ أي: قائمًا، أو[٢]: (أَعْلَمْتُ زيدًا قائمًا)؛ أي: عمرًا قائمًا. [والله تعالى أعلم][٣].

[تعدي أعلم وأرى إلى مفعولين]

[ص] [٢٢٢] وإنْ تَـعَـدَّيَـا لِـوَاحِـدٍ بِـلَا ... هَـمْـزٍ فَـلاثْـنَـيْـنِ بِـهِ تَـوَصَّـلَا

[٢٢٣] والثانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَي (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (رَأَى وعَلِمَ) ـ إذا دَخَلَتْ عليهما همزةُ النقلِ: تَعَدَّيَا إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ[٤]، وأشارَ في [هذا البيت][٥] ـ إلى أنه إنما[٦] يَثْبُتُ لهما هذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، وأمَّا إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى واحدٍ؛ كما إذا كانَتْ (رَأَى) بمعنى أَبْصَرَ، نحوُ: (رَأَى زيدٌ عَمْرًا)، و[٧](عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ، نحوُ: (عَلِمَ[٨] زيدٌ الحَقَّ) ـ فإنَّهما[٩] يَتَعَدَّيَانِ بعدَ الهمزةِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (أَرَيْتُ زَيْدًا عمرًا)، و(أَعْلَمْتُ زيدًا الحَقَّ).

والثاني مِن هذيْنِ المفعولَيْنِ [كالمفعولِ الثاني][١٠]؛ مِن مفعولَي (كَسَا) و(أَعْطَى)، نحوُ: [كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً، وأَعْطَيْتُ زيدًا دِرْهَمًا][١١]؛ في كونِه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأَوَّلِ، فلا تقولُ: زيدٌ الحقُّ[١٢]، [كما لا تقولُ: زيدٌ دِرْهَمٌ][١٣]، وفي كونِه يَجُوزُ حَذْفُه معَ الأَوَّلِ [ودون

---

(١) ساقط في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «و».
(٣) من (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (م): «هذين البيتين».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «أو».
(٨) في (ح): «عرف».
(٩) في (ك): «فإنما».
(١٠) في (ح): «كالثاني».
(١١) بالتقديم والتأخير في (ك).
(١٢) بعده في (ك): «أعلمت»، وضرب عليها.
(١٣) في (ص): «ولا زيد عمرو».

الأول][1]، وحذفُ [الثاني وإبقاءُ الأوَّلِ، وحذفُ][2] الأوَّلِ وإبقاؤه[3]، وإنْ لم يَدُلَّ (على ذلك)[4] دَلِيلٌ[5]. فمثالُ[6] حَذْفِهِما[7]: (أَعْلَمْتُ وأَعْطَيْتُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥].

[مثال حذف الثاني وإبقاء الأول]

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا وأَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

[مثال عكس ما مضى]

ومثالُ حَذْفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني[8]: (أَعْلَمْتُ الحَقَّ وأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝٢٩﴾ [التوبة: ٢٩]، وهذا معنى قولِه: **(والثاني مِنْهُمَا...)** إلى [آخرِ البيتِ[9]][10]. [والله أعلم][11].

---

(١) من (س)، (ص)، (ح).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ك)، (م): «وإبقاءُ الثاني».

(٤) في (ح): «عليه».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (ح): «مثال».

(٧) في (ص): «حذفه مع الأول».

(٨) بعدها في (م): «نحو».

(٩) عبارةُ الناظِمِ ـ وَهِيَ قَوْلُهُ: **(فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)** عامَّةٌ، ولم يَتَعَرَّضِ الشارِحُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كلامِه إِلَى نَقْدِ هَذَا العمومِ كعادتِه، فهذا العمومُ يُعْطِي أنَّ (رَأَى) البَصَرِيَّةَ و(عَلِمَ) العِرْفَانِيَّةَ، إذا اتَّصَلَتْ بهما همزةُ النقلِ فصارا يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مفعولَيْنِ، فشَأْنُ مفعولِهِما الثاني: كشأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَي **(كَسَا)**، ومِن شأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَيْ **(كَسَا)**: أَنَّهُ لا يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ولكنَّ المفعولَ الثانِيَ من مفعولَيْ **(رَأَى)** البصريَّةِ و**(عَلِمَ)** العِرْفَانِيَّةِ يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ومِن التعليقِ عنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فـ**(أَرِنِي)** هنا بَصَرِيَّةٌ؛ لأنَّ إبراهيمَ عليه السلام كَانَ يَطْلُبُ مشاهدةَ كَيْفِيَّةِ إحياءِ اللهِ تعالى الموتى، ومَفْعُولُها الأوَّلُ: ياءُ المتكلِّمِ، ومَفْعُولُها الثاني: جملةُ: ﴿كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾، وقد عُلِّقَ العامِلُ عنها باسمِ الاستفهامِ، ومِن التعليقِ أَيْضًا: قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١] (م).

(١٠) في (ص): «آخره».

(١١) من (ص).

[أخوات أرى] [ص][٢٢٤] وكـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا، أَخْبَرَا، حَدَّثَ، أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ المُصنِّفَ عَدَّ الأفعالَ المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ(١) سَبْعَةً، وسَبَقَ ذِكْرُ (أَعْلَمَ وأَرَى)، وذَكَرَ في هذا البيتِ الخَمْسَةَ الباقيةَ، وهي [نبأ] (نَبَّأَ)؛ كقولِكَ: (نَبَّأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، [ومنه قولُه(٢):

١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ(٣)](٤)

[أخبر] و(أَخْبَرَ) كقولِكَ(٥): (أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا)، [ومنه قولُه(٦):

١٣٨ ـ وما(٧) عليكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي(٨)](٩)

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٢) هو: النابغة الذُّبْيَانِي في «ديوانه» (ص١٣٣).
(٣) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (نُبِّئْتُ زُرْعَةَ.. يُهْدِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (نَبَّأَ) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
أَحَدُها: النائبُ عن الفَاعِلِ وَهوَ التاءُ.
والثاني: قَوْلُهُ: (زُرْعَةَ).
والثالثُ: جملةُ: (يُهْدِي) معَ فَاعِلِه ومفعولِه (م).
(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).
(٥) في (ح): «كقوله».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٠٣): «قائله: رجل من بني كلاب».
(٧) في (ص): «ماذا».
(٨) هَذَا البيتُ لرجلٍ مِن بني كِلابٍ، وَهوَ مِن مُخْتَارِ أبي تَمَّامٍ فِي «دِيوَانِ الحَمَاسَةِ» (٢/ ١٥٩)، ولكنَّ روايةَ «الحماسةِ» هكذا:
وما عَلَيْكِ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا
(وانْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ عَلَى الحماسةِ» ٣/ ٣٥٣ بتحقيقِنا).
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أُخْبِرَ) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ تاءُ المخاطَبَةِ.
والثاني: ياءُ المتكلِّم.
والثالثُ: قَوْلُهُ: (دَنِفًا) (م).
(٩) ليس في (ك)، (ع).

و(حَدَّثَ)؛ كقولِكَ: (حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا[١] مُقِيمًا[٢])، [ومنه قولُه[٣]: [حدث]

١٣٩ ـ أو[٤] مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ[٥]][٦]

و(أَنْبَأَ) كقولِكَ: (أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا مُسَافِرًا)، [ومنه قولُه[٧]: [أنبأ]

١٤٠ ـ وأُنْبِئْتُ قَيْسًا ولم أَبْلُهُ ... كما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[٨]][٩]

و(خَبَّرَ)؛ كقولِكَ: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا)، [ومنه قولُه[١٠]: [خَبَّر]

١٤١ ـ وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فأَقْبَلْتُ مِن أهلي بِمِصْرَ أَعُودُهَا][١١][١٢]

---

(١) بعده في (ك): «عمرًا». (٢) في (ص): «قائمًا».

(٣) هو: الحارث بن حلزة في «ديوانه» (ص٢٧).

(٤) في (ص): «و».

(٥) الشاهِدُ: قَوْلُهُ: (حُدِّثْتُمُوهُ... له علينا الولاءُ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (حَدَّثَ) فِي ثلاثةِ مَفَاعِيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ ضميرُ المخاطَبينَ.
والثاني: هاءُ الغائِبِ.
والثالِثُ: جملةُ (**له علينا الوَلاءُ**) (م).

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص٥١).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وأُنبِئْتُ قَيْسًا.. خيرَ أهلِ اليَمَنْ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**أَنْبَأَ**) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
الأَوَّلُ: تاءُ المُتَكَلِّمِ الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (**قيسًا**)، والثالِثُ: قَوْلُهُ: (**خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ**) (م).

(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٠١): «قائله: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير».

(١١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٢) الشاهدُ فيه: قولُه (**وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**خُبِّرَ**) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: تاءُ المُتَكَلِّمِ الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (**سَوْدَاءَ الغَمِيمِ**).
والثالِثُ: قَوْلُهُ: (**مَرِيضَةً**).

=

[الأفعال السابقة مثل أرى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل]

وإنما قالَ المُصنِّفُ: (وكأَرَى السَّابِقِ)؛ لأنَّه تَقَدَّمَ[(١)] في هذا البابِ أنَّ (أَرَى) تارةً تَتَعَدَّى[(٢)] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[(٣)]، وتارةً تَتَعَدَّى[(٤)] إلى اثنيْنِ، [وكانَ قد][(٥)] ذَكَرَ [أوَّلًا (أَرَى)][(٦)] المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةٍ، فنَبَّهَ على أنَّ هذه الأفعالَ الخَمْسَةَ مثلَ (أَرَى) [السابقةِ[(٧)]، وهي: المُتَعَدِّيَةُ إلى ثلاثةٍ، لا مِثْلَ (أَرَى)][(٨)] المتأخِّرَةِ، وهي: المتعدِّيَةُ إلى اثنيْنِ. [واللهُ تعالى أعلم][(٩)].

❁ ❁ ❁

= هذا، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي جميعِ هذه الشواهدِ التي جاءَ بها الشارحُ لهذه المسألةِ، لوَجَدْتَ الأفعالَ فيها كلَّها مَبْنِيَّةً للمجهولِ، وقد تَعَدَّتْ إِلَى مفعولَيْنِ بعدَ نائبِ الفَاعِلِ، وبعضُها تَجِدُ المفعولَ الثانِيَ والمفعولَ الثالثَ فيه مُفْرَدَيْنِ، وبعضُها تَجِدُ فيه المفعولَ الثالثَ جملةً كَبَيْتِ الحارثِ بنِ حِلِّزَةَ (رَقْم: ١٣٩)، وشأنُ مَا لم يَذْكُرْهُ الشارحُ من الشواهدِ كشأنِ مَا ذَكَرَه منها، حتى قَالَ شيخُ الإسلامِ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيُّ: «ولم يُسْمَعْ تَعَدِّيها إِلَى ثلاثةٍ صَرِيحَةٍ».اهـ (م).

(١) في (س): «مقدم».
(٢) في (س): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).
(٣) في (ص)، (ح): «مفعولين».
(٤) في (س)، (ص): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).
(٥) في (ص)، (ح): «وقد تقدم».
(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٧) في (س): «السابق».
(٨) ساقط في (ص).
(٩) من (ع)، (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفاعِلُ

[تعريف الفاعل] [ص][٢٢٥] الفـاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ (أَتَـى زَيْدٌ)، (مُنِيرًا وَجْهُهُ)، (نِعْمَ الْفَتَى)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على نواسِخِ الابتداءِ ـ شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطْلُبُه الفعلُ التامُّ من المرفوعِ، وهو: الفاعِلُ أو نائبُه، وسيأتي الكلامَ على نائبِه في البابِ الذي [يَلِي هذا البابَ](١).

فأمَّا الفاعِلُ: فهو الاسمُ المُسْنَدُ(٢) إليه فِعْلٌ على طريقةِ فَعَلَ، أو(٣) شِبْهُهُ، وحُكْمُه: الرفعُ(٤).

---

(١) في (ص): «يليه».
(٢) في (ح): «الذي أسند».
(٣) ليس في (ك).
(٤) (م) وقد يُنْصَبُ الفَاعِلُ ويُرْفَعُ المَفْعُولُ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وقد وَرَدَ عن العربِ قولُهم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، وقولُهم: (كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ). وقالَ الأَخْطَلُ:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقالَ عمرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيُّ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلالَ وَالمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إلى الشَّرْيِ مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمَهُ وَبْلًا وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

ورُبَّمَا نَصَبُوا الفاعلَ والمفعولَ جميعًا، كَمَا قالَ الراجِزُ:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رَفَعُوهما جميعًا؛ كَمَا قالَ الشاعرُ:

إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسَيُشِيرُ الشارِحُ فِي مَطْلَعِ بابِ المفعولِ بِهِ إِلَى هذه المسألةِ.
والمُبِيحُ لذلك كلِّه: اعْتِمَادُهُم عَلَى انفهامِ المعنَى، وهم لا يَجْعَلُونَ ذلك قِيَاسًا، ولا يَطْرُدُونَه فِي كلامِهم، ولا يَسْتَبِيحُونَه فِي حالِ السَّعَةِ والتمكُّنِ من القولِ.
وقد يُجَرُّ لَفْظُ الفَاعِلِ بإضافةِ المصدرِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. =

[شرح تعريف الفاعل]

والمرادُ بالاسمِ: ما يَشْمَلُ الصريحَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، والمُؤَوَّلَ(١)، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أنْ تَقُومَ)؛ أي: قِيَامُكَ، وَخَرَجَ(٢) بـ(**المُسْنَدُ إليه فِعْلٌ**): مَا(٣) أُسْنِدَ إليه غيرُه، نحوُ: (زيدٌ أَخُوكَ)، أو جملةٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه)، [أو زيدٌ قامَ](٤)، أو ما هو في قوَّةِ الجملةِ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلامَاه(٥)، أو: (زيدٌ قائِمٌ)؛ أي: هو.

= أو بإضافةِ اسم المصدرِ، نحوُ قولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ**» [مالك (١/ ٤٣)؛ عن ابن مسعود موقوفًا].

[أحوال الفاعل إذا جُرَّ بباء زائدة]

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بالباءِ الزائدةِ، وَذَلِكَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: وَاجِبٌ، وَذَلِكَ فِي أَفْعِلِ الَّذِي عَلَى صورةِ فعلِ الأمرِ فِي بابِ التعجُّبِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا

الثاني: كَثيرٌ غالبٌ، وَهوَ فِي فَاعِلِ (كَفَى)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، ومن القليلِ فِي فَاعِلِ كَفَى تَجَرُّدُه مِن الباءِ، كَمَا فِي قولِ سُحَيْم بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيِّ:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاءَ بفَاعِلِ (**كفَى**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الشيبُ**) غيرَ مجرورٍ بالباءِ.

والثالثُ: شاذٌّ، وَذَلِكَ فيما عدا أَفْعِلْ فِي التعجُّبِ وفَاعِلِ كَفَى، وَذَلِكَ نحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فـ(الباءُ) فِي (بما) زائدةٌ، وما: موصولٌ اسميٌّ فَاعِلُ يأتي، وهذا بعضُ تَخْرِيجَاتِ هَذَا البيتِ.

[متى يجر الفاعل بمن الزائدة؟]

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بمِن الزائدةِ إذا كَانَ نَكِرَةً بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، والفَاعِلُ حينَئِذٍ مرفوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الراجِحِ، فاحْفَظْ ذلك كلَّه (م).

(١) زاد في (م): «به».
(٢) في (ص)، (ح): «ويخرج»، والذي في (م): «فخرج».
(٣) زاد في (ك): «كان». (٤) ليس في (ص).
(٥) في (م): «غلامه».

وخَرَجَ بقولِنا: (**على طريقةِ (فَعَلَ)**): ما أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ على طريقةِ[1] (فُعِلَ)، وهو: النائبُ عن الفاعِلِ، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ).

[المشبه بالفعل] والمرادُ بِشِبْهِ الفِعْلِ المذكورِ: اسمُ الفاعلِ، نحوُ: (أقائِمٌ الزيدانِ)، والصفةُ المُشَبَّهَةُ، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، والمصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا) واسْمُ الفِعْلِ، نحوُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، والظرفُ والجارُّ والمجرورُ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ أبوه[2])، أو: (في الدارِ غلاماه)، وأَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأفضلِ أَبُوه)، (فأبوه: مرفوعٌ بالأفضلِ)[3].

وإلى ما ذُكِرَ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (**كَمَرْفُوعَي أَتَى**...) [إلى آخره][4]، والمرادُ بالمرفوعيْنِ ما كانَ مرفوعًا بالفعلِ أو[5]: [بما يُشْبِهُ الفعلَ][6]؛ كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه، ومَثَّلَ للمرفوعِ بالفعلِ بمثاليْنِ:

أَحَدُهما: ما رُفِعَ بفعلٍ متصرِّفٍ، نحوُ: (أَتَى زيدٌ)، **و**[7]**الثاني**: ما رُفِعَ بفعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، نحوُ: (نِعْمَ الفَتَى)، ومَثَّلَ للمرفوعِ بشبهِ الفعلِ - بقولِه: (**مُنِيرًا وَجْهُهُ**). [والله تعالى أعلم][8].

[ص] **[٢٢٦] وبعدَ فِعْلٍ فاعِلٌ، فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلَّا فضميرٌ اسْتَتَرْ**

[وجوب تأخر الفاعل عن فعله]

[ش] حُكْمُ الفاعلِ التأخُّرُ عن رافعِه، وهو: الفعلُ أو شِبْهُه، نحوُ: (قامَ الزيدانِ، وزيدٌ قائِمٌ غلاماه، [وقامَ زيدٌ][9]). ولا يَجُوزُ تقديمُه على رافعِه، فلا تقولُ: (الزيدانِ [٨١/ظ] قامَ)، ولا (زيدٌ غلاماه قائِمٌ[10])، ولا (زيدٌ قامَ)؛ على أنْ يكونَ (زيدٌ): فاعلًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ

(١) في (ص): «غير طريقة».
(٢) من (ع)، (م).
(٣) ما بين القوسين ليس في (ع)، (ك).
(٤) في (ع) «إلى آخر البيت».
(٥) في (ك): «أو شبهه». وفي (س)، (ع): «أو شبه».
(٦) في (ص)، (ح): «شبهه».
(٧) ليس في (ص).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «قام».

مبتدأً، والفعلُ بعدَه رافعٌ لضميرٍ مستترٍ، التقديرُ[١]: (زيدٌ قامَ هو)، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وأمَّا الكُوفِيُّونَ: فأَجَازُوا التقديمَ في ذلك كُلِّه[٢].

---

(١) في (م): «والتقدير».

[أدلة الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على رافعه]

(٢) (م) اسْتَدَلَّ الكُوفِيُّونَ عَلَى جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ عَلَى رافعِه، بوُرُودِهِ عن العربِ فِي نحوِ قولِ الزَّبَّاءِ:

مـا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

في روايةِ مَن رَوَى: (مَشْيُهَا) مرفوعًا، قالُوا: ما: اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، ولِلْجِمَالِ: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، مَشْيُ: فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عامِلِه ـ وَهوَ (وَئِيدَا) الآتي ـ ومَشْيُ مُضَافٌ، والضَّمِيرُ العائدُ إِلَى الجِمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(وَئِيدَا): حالٌ مِن الجِمَالِ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وتقديرُ الكلامِ: أيُّ شيءٍ ثابتٌ للجِمَالِ حالَ كَوْنِها وَئِيدًا مَشْيُهَا.

واسْتَدَلَّ البَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بوجهيْنِ:

أَحَدُهما: أنَّ الفِعْلَ وفاعلَه كجُزْأَيْنِ لِكَلِمَةٍ واحدةٍ مُتَقَدِّمٌ أَحَدُهما عَلَى الآخَرِ وَضْعًا، فكما لا يجوزُ تقديمُ عَجُزِ الكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِها لا يَجُوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِه.

وثانيهما: أنَّ تقديمَ الفَاعِلِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ بينَه وبينَ المُبْتَدَأ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ قامَ)، وَكَانَ تقديمُ الفَاعِلِ جائزًا ـ لم يَدْرِ السامعُ أَأَرَدْتَ الابتداءَ بزيدٍ والإخبارَ عنه بجملةِ قامَ وفَاعِلِه المُسْتَتِرِ، أم أَرَدْتَ إسنادَ قامَ المذكورَ إِلَى زيدٍ المذكورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وقامَ حينَئِذٍ خالٍ من الضَّمِيرِ؟

ولا شكَّ أنَّ بينَ الحالتيْنِ فَرْقًا؛ فإنَّ جملةَ الفِعْلِ وفَاعِلِه تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ القِيَامِ بعدَ أنْ لم يَكُنْ، وجملةَ المُبْتَدَأ وخبرِه الفعليِّ: تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَعَلَى تأكيدِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ، ولا يجوزُ إغفالُ هَذَا الفرقِ، بادِّعاءِ أَنَّهُ مِمَّا لا يَتَعَلَّقُ بِهِ المقصودُ مِن إفادةِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ عَلَى جِهَةِ وُقُوعِهِ منه، وأنه مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ أهلِ البلاغةِ الذين يَبْحَثُونَ عن معانٍ للتراكيبِ غيرِ المعاني الأَوَّلِيَّةِ التي تَدُلُّ عليها الألفاظُ، معَ قَطْعِ النظرِ عن التقديمِ والتأخيرِ ونَحْوِها.

وأَجَابُوا عمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الكُوفِيُّونَ: بأنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ غيرَ مَا ذَكَرُوا مِن وُجُوهِ الإعرابِ؛ إذ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (مَشْيُ) مُبْتَدَأً، والضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(وَئِيدَا) حالٌ من فَاعِلِ فِعْلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: مَشْيُها يَظْهَرُ (وَئِيدًا)، وجملةُ الفِعْلِ المحذوفِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، ومتى كَانَ البيتُ مُحْتَمِلًا لوجهٍ آخَرَ: لم يَصْلُحْ دَلِيلًا (م).

[ثمرة الخلاف في المسألة] وتَظْهَرُ **فائدةُ هذا**[١] **الخلافِ**: في غيرِ الصورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فتقولُ على مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ: (الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ). وعلى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ: يَجِبُ أنْ تقولَ: [الزيدانِ قاما، (والزيدونَ قَامُوا)، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفِعْلِ ويكونانِ هما الفاعلَيْنِ][٢]، وهذا معنى قولِهِ: **(وبعدَ فِعْلٍ**[٣] **فاعِلٌ)**.

[الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع] وأشارَ بقولِهِ: **(فإنْ ظَهَرْ...)** [إلى آخره][٤]: إلى أنَّ الفعلَ وشِبْهَه لا بُدَّ له مِن مرفوعٍ[٥]، فإنْ ظَهَرَ: فلا إضمارَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، وإنْ[٦] لم يَظْهَرْ: فهو ضميرٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)؛ أي: هو. [والله تعالى أعلم][٧].

---

(١) من (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ك). (٣) ليس في (ك).

(٤) في (ك): «إلخ».

(٥) [مواضع الأفعال فيها لا تحتاج إلى فاعل] (م) بعضُ الأفعالِ لا يَحْتَاجُ إِلَى فاعلٍ، فكانَ عَلَى الشارحِ أنْ يَسْتَثْنِيَه من هَذَا العُمُومِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ مِن هَذَا القَبِيلِ:

الأَوَّلُ: الفعلُ المؤكَّدُ فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

أتَاكَ أتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

الثاني: الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وفِي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِن خُلُقِي … أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

الثالِثُ: (كانَ) الزائدةُ، فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ، وقد أَنْشَدْنَاهُ معَ نظائرِه فِي بابِ كَانَ وأَخَوَاتِها عندَ الكلامِ عَلَى مواضِعِ زِيَادَتِها.

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ … ما كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ والسَّفِلِ

بناءً عَلَى الراجِحِ عندَ المُحَقِّقِينَ مِن أنَّ كَانَ الزائدةَ، لا فاعِلَ لها.

الرابعُ: الفعلُ المكفوفُ بما، نحوُ: قَلَّمَا، وطَالَمَا، وكَثُرَمَا، بناءً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ.

ومن العلماءِ مَن يَزْعُمُ أنَّ (ما) فِي نحوِ: (طَالَمَا نَهَيْتُكَ): مصدريَّةٌ سابِكَةٌ لِمَا بَعْدَها بمصدرٍ هو فَاعِلُ طالَ، والتقديرُ: طالَ نَهْيِي إِيَّاكَ (م).

(٦) في (ع) «فإن».

(٧) من (ح)، (ع).

[إفراد فعله في حال تثنيته أو جمعه] [ص]

[٢٢٧] وجَـرِّدِ الـفِـعْـلَ إذا مـا أُسْـنِـدَا لاثنيْنِ أو جَمْعٍ، كـ(فازَ الشُّهَدَا)
[٢٢٨] وقـد يُـقـالُ: (سَـعِـدَا وسَـعِـدُوا) والـفـعـلُ لـلـظـاهـرِ بـعـدُ مُـسْـنَـدُ

مَذْهَبُ جمهورِ العربِ: أنه إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ وَجَبَ تَجْرِيدُه(١) مِن علامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو(٢) الجمعِ، ويكونُ(٣) كحالِه إذا أُسْنِدَ إلى مُفْرَدٍ، فتقولُ: (قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ، وقامَتِ(٤) الهِنْدَاتُ)؛ كما تقولُ: (قامَ زَيْدٌ)، ولا تقولُ على مذهَبِ هؤلاء: (قاما الزيدانِ)، ولا: (قاموا الزيدونَ)، ولا: (قُمْنَ الهِنْدَاتُ)، [فتأتي بعلامةٍ في الفعلِ الرافِعِ للظاهِرِ](٥)؛ على أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعًا به، وما اتَّصَلَ بالفعلِ [مِن الألفِ والواوِ والنونِ: حُرُوفٌ تَدُلُّ](٦) على [تثنيةِ الفاعلِ أو جمعِه](٧)؛ بل على(٨) أنْ يكونَ [الاسمُ الظاهِرُ مبتدأً مُؤَخَّرًا، والفعلُ المتقدِّمُ(٩) وما اتَّصَلَ بها](١٠) اسمًا في موضعِ رفعٍ به، والجملةُ في موضعِ رفعٍ(١١) خبرًا عن الاسمِ المتأخِّرِ.

[ويَحْتَمِلُ وجهًا آخَرَ، وهو: أنْ يكونَ ما اتَّصَلَ بالفعلِ مرفوعًا به؛ كما تَقَدَّمَ، وما بعدَه بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بالفعلِ من الأسماءِ المُضْمَرَةِ، أَعْنِي الألفَ والواوَ والنونَ](١٢).

ومَذْهَبُ طائفةٍ مِن العربِ، وهم بنو الحارِثِ(١٣) بنِ كَعْبٍ، كما

---

(١) في (ص): «تجرده». (٢) في (ك) «و».
(٣) في (س): «وتكون»، وفي (م): «فتكون».
(٤) في (س)، (ع)، (ك): «وقام». (٥) ليس في (ص)، (ح).
(٦) في (ح): «علامة تدل»، وفي: (ص): «يدل».
(٧) في (ص)، (ح): «التثنية والجمع». (٨) ليس في (ح).
(٩) في (ك): «المقدم».
(١٠) مكان العبارة في (ص)، (ح): «ما اتصل بالفعل».
(١١) ليس في (ك). (١٢) ما بين المعكوفين: ليس في (ك).
(١٣) رسمت في (ح): «الحرث».

نَقَلَ الصَّفَّارُ في «شرحِ الكِتابِ» ـ أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى[١] ظاهرٍ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ أُتِيَ فيه بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ[٢]، فتقولُ: (قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ، وقُمْنَ الهِنداتُ)، فتكونُ الألِفُ والواوُ والنونُ ـ حروفًا تَدُلُّ على التثنيةِ و[٣]الجمعِ، كما كانَتِ[٤] (التاءُ) في (قامَتْ هِنْدٌ) ـ حرفًا تَدُلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[٥]، والاسمُ الذي بعدَ[٦] المذكورِ مرفوعٌ به[٧] ـ كما ارْتَفَعَتْ[٨] (هِنْدٌ) بـ(قامَتْ)، ومن ذلك قولُه[٩][١٠]:

---

(١) في (ع): «الظاهر».

(٢) وليسَ الإتيانُ بعلامةِ التثنيةِ إذا كَانَ الفَاعِلُ مُثَنًّى أو بعلامةِ الجَمْعِ: إذا كَانَ الفَاعِلُ مجموعًا واجبًا عند هؤلاءِ؛ بل إنهم ربما جَاؤُوا بالعلامةِ، وربما تَرَكُوها.

(٣) في (ص): «أو». (٤) في (ع): «اتت».

(٥) الفرقُ بينَ علامةِ التأنيثِ وعلامةِ التثنيةِ والجَمْعِ: من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: [الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع]

الأوَّلُ: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ بأعيانِهم؛ يقالُ: هُمْ طَيِّئٌ، ويقالُ: هم أَزْدُ شَنُوءَةَ ـ وأما إلحاقُ تاءِ التأنيثِ فلغةُ جميعِ العربِ.

الثاني: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عندَ مَن يُلْحِقُها جائزٌ فِي جميعِ الأحوالِ، ولا يَكُونُ واجبًا أصلًا، فأمَّا إلحاقُ علامةِ التأنيثِ يَكُونُ واجبًا: إذا كَانَ الفَاعِلُ ضميرًا مُتَّصِلًا لمُؤَنَّثٍ مُطْلَقًا، وإذا كَانَ الفَاعِلُ اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، عَلَى مَا سيأتي بيانُه وتفصيلُه فِي هَذَا البابِ.

الثالِثُ: أنَّ احتياجَ الفِعْلِ إِلَى علامةِ التأنيثِ أَقْوَى مِن احْتِيَاجِهِ إِلَى علامةِ التثنيَةِ والجمعِ؛ لأنَّ الفاعلَ قد يَكُونُ مُؤَنَّثًا بدونِ علامةٍ، ويَكُونُ الاسمُ مَعَ هَذَا مُشْتَرَكًا بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ؛ كزَيْدٍ وهِنْدٍ، فقد سُمِّيَ بكلٍّ مِن زَيْدٍ وهِنْدٍ مُذَكَّرٌ، وسُمِّيَ بكلٍّ مِنْهُمَا مُؤَنَّثٌ، فإذا ذُكِّرَ الفعلُ بدونِ علامةِ التأنيثِ لم يُعْلَمْ أمُؤَنَّثٌ فَاعِلُهُ أم مُذَكَّرٌ، فأمَّا المُثَنَّى والجَمْعُ: فإنَّه لا يُمْكِنُ فيهما احتمالُ المفرَدِ (م).

(٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ع).

(٨) في (ك)، (س): «ارتفع».

(٩) هو: عُبَيْد اللهِ بن قَيْسِ الرُّقَيَّات ـ في «ديوانه» (ص١٩٦).

(١٠) في (ح): «قوله، حيث قال».

١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحِمِيمُ[(١)]

وقولُه[(٢)]:

١٤٣ ـ يَلُومُونَنِي[(٣)] فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ   ـلِ أَهْلِي[(٤)] وَكُلُّهُمُ[(٥)] يَعْذِلُ[(٦)(٧)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ**)؛ حَيْثُ وَصَلَ بالفِعْلِ أَلِفَ التثنيَةِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ، وكان القياسُ عَلَى الفُصْحَى أنْ يقولَ: (**وقد أَسْلَمَه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ**)، وسيأتي لهذا الشاهدِ نظائرُ فِي شرحِ الشاهدَيْنِ الآتيَيْنِ رَقْمِ (١٤٣، ١٤٤) (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٢٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في «الأزمنة والأمكنة» للأصفهاني (ص٥١٩): «لقد لامني».

(٤) في (ك)، (ع): «قومي». وهو اختلاف روايات. ينظر: «الأزمنة والأمكنة» (ص٥١٩)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٨٣).

(٥) في (ك)، (م): «فكلهم». وهو اختلاف روايات، ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (١/ ١٤٩)، (٢/ ٣٦٦)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح المفصل» (٤/ ٢١٢).

(٦) في (ح): «ألوم»، وهي رواية في البيت. ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص٤٧٨)، و«الشواهد الكبرى» للعيني (٢/ ٩٢٣).

[شواهد أخرى للتثنية أو جمع الفعل]

(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يَلُومُونَنِي.. أهلي**)؛ حَيْثُ وَصَلَ واوَ الجماعةِ بالفعلِ، معَ أن الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَ الفعلِ، وهذه لُغَةُ طَيِّئٍ، وقيلَ: لُغَةُ أَزْدِ شَنُوءَةَ.
ويَذْكُرُ النُّحَاةُ معَ هَذَا الشاهِدِ والذي قبلَه قولَ الشاعِرِ، (وهو: أبو فِرَاسٍ الحَمْدَانِيِّ):

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا   أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثلُه قولُ (**تَمِيم**) وَهوَ من شعراءِ اليَتِيمَةِ:

إلى أنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهوَ مُغَرِّبٌ   وأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصباحِ مِنَ الشرقِ

فقد وصَلَ كلٌّ منهما نونَ النِّسْوَةِ بالفعلِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: (**غُرُّ السَّحَائِبِ**) فِي الأوَّلِ، و(**راياتُ الصباحِ**) فِي الثاني.
وكذلك قولُ عمرِو بنِ مِلْقَطٍ:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا   أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وَصَلَ أَلفَ الاثنيْنِ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: (**أُلْفِيَتَا**) معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى المثنَّى الَّذِي هو قَوْلُهُ: (**عَيْنَاكَ**).

[وقولُه(١):

١٤٤ ـ رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ(٢)](٣)

= وكذلك قولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ:

وأَحْقَرُهُمْ وأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

فقد أَلْحَقَ ألفَ الاثنيْنِ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: (كانا)، معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى اثنيْنِ قد عُطِفَ أحدُهما عَلَى الآخَرِ، وَذَلِكَ قولُه: (نَسَبٌ وخِيرُ)، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

نُسِيَا حاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُنْ فا ضَتْ عطَايَاكَ يا ابنَ عَبْدِ العزيزِ

ومَحَلُّ الاستشهادِ فِي قَوْلِهِ: (نُسِيَا حاتِمٌ وأَوْسٌ) وهذا ـ معَ مَا أَنْشَدْنَاهُ مِن بيتِ عمرِو بنِ مِلْقَطٍ ـ يَدُلُّ عَلَى أنَّ شأنَ نائبِ الفَاعِلِ فِي هذه المسألةِ كشأنِ الفَاعِلِ. وسيأتي لهذه المسألةِ شواهدُ أُخْرَى فِي شرحِ الشاهدِ ١٤٤ الآتي (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٣٧): «قائله: أبو عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله العتبي؛ من ولد عتبة بن أبي سفيان». وانظر: «الأغاني» (١٤/ ١٩١).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَأَيْنَ الْغَوَانِي)؛ فإنَّ الشاعرَ قد وَصَلَ الفعلَ بِنُونِ النِّسْوَةِ فِي قَوْلِهِ: (رَأَيْنَ) معَ ذِكْرِ الفَاعِلِ الظاهرِ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: (الغواني)، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومِن شواهِدِ المسألةِ: الشاهدُ رَقْمُ (٩٩) الَّذِي سَبَقَ فِي بابِ إنَّ وأَخَوَاتِها، وقولُ الشاعِرِ:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ولو أَنَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقدْ أَلْحَقَ علامةَ جَمْعِ الذُّكُورِ ـ وَهِيَ الواوُ ـ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: (نَصَرُوكَ)، معَ أنَّ هَذَا الفعلَ مُسْنَدٌ إِلَى فاعلٍ ظاهرٍ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: (قَوْمِي).

وقد وَرَدَ فِي الحديثِ كثيرٌ عَلَى هذه اللغةِ؛ فمِن ذلك مَا جاءَ فِي حديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ: «وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ» [أبو داود (٧٣٦)]، وقولُه: «يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ» [ينظر: «مطالع الأنوار» لابن قرقول ٤/ ٣٧٤]، وقولُه: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» [البخاري (٥٥٥)]، وسَنَتَكَلَّمُ عَلَى هَذَا الحديثِ الأخيرِ بعدَ هَذَا كلامًا خاصًّا؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ؛ يُسَمِّي هذه اللغةَ لغةَ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ) ـ كَمَا سيقولُ الشارِحُ (م).

(٣) ما بين المعكوفين من (ص)، (م).

(١)فـ[مُبْعَدٌ وحَمِيمٌ]: مرفوعانِ بقولِه(٢): (أَسْلَمَاهُ)، و(الألفُ)(٣) في (أَسْلَمَاهُ): حرفٌ يَدُلُّ على [كونِ الفاعلِ اثنيْنِ(٤)](٥).

وكذلك (أهلي)(٦) مرفوعٌ [بقولِهِ: (يَلُومُونَنِي)](٧)، و(الواوُ)(٨): حرفٌ(٩) يَدُلُّ على الجمعِ](١٠)، و(الغواني) مرفوعٌ بـ(رَأَيْنَ)، و(النونُ): حَرْفٌ يَدُلُّ على جمعِ(١١) المؤنَّثِ.

وإلى هذه اللغةِ: أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (**وقدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا**(١٢)...) إلى آخرِ البيتِ، ومعناه: أنه قد يُؤْتَى في الفعلِ المُسْنَدِ إلى الظاهرِ بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو(١٣) الجمعِ. فأَشْعَرَ قولُه: (**وقد يُقالُ...**) [إلى آخره](١٤) ـ بأنَّ(١٥) ذلك قليلٌ. والأمرُ كذلك، وإنما قالَ: (**والفعلُ للظاهرِ بعدُ مُسْنَدُ**)؛ لِيُنَبِّهَ(١٦) على أنَّ مثلَ(١٧) هذا التركيبِ إنما يكونُ قليلًا: إذا جَعَلْتَ الفعلَ مسندًا إلى الظاهرِ الذي بعدَه. فَأَمَّا(١٨) إذا جَعَلْتَه مسندًا إلى المتَّصِلِ به من الألفِ والواوِ والنونِ، وجَعَلْتَ الظاهرَ مبتدأً(١٩) أو بَدَلًا [من [٨٢/ظ] الضميرِ](٢٠)، فلا يكونُ ذلك قليلًا.

[لغة: «أكلوني البراغيث»] وهذه اللغةُ القليلةُ هي التي يُعَبِّرُ عنها النَّحْوِيُّونَ بلغةِ (**أَكَلُونِي**

---

(١) هنا في (ح): «وقوله».
(٢) العبارة في (ك): «مرفوعان بـ(أسلماه)».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «فالألف».
(٤) في (ص): «مثنى».
(٥) العبارة في (ع): «اثنين في».
(٦) في (ك)، (ع): «قومي».
(٧) في (ص)، (ح): «بيلومونني».
(٨) في (ك): «فالواو».
(٩) في (ع): «حرفًا».
(١٠) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).
(١١) في (ص)، (ح): «الجمع».
(١٢) ليس في (ص)، (ح).
(١٣) في (ك): «والجمع».
(١٤) من (ص).
(١٥) في (ك)، (ع): «أن»، وفي (س): «في أن».
(١٦) في (ص): «تنبيه».
(١٧) من (م).
(١٨) في (م): «وأما».
(١٩) في (ح): «مسندًا».
(٢٠) ليس في (ص).

البَرَاغِيثُ)، ويُعَبِّرُ عنها المصنِّفُ في بعض[١] كُتُبِه بلغةِ (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**)[٢]، فـ(البراغيثُ): فاعلُ (أَكَلُونِي)، و(**ملائكةٌ**)[٣]: فاعلُ (**يَتَعَاقَبُونَ**)، هكذا زَعَمَ المصنِّفُ. [والله ﷻ أعلم][٤].

[حذف فعله جوازًا أو وجوبًا]

[ص] **[٢٢٩] ويَرْفَعُ الفاعلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كمِثْلِ (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَن قَرَا؟)**

[حذف الفعل جوازًا]

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على الفعلِ: جازَ حَذْفُه وإبقاءُ فاعلِه؛ كما إذا قِيلَ لكَ: (مَن قرَأَ؟) فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (قَرَأَ زيدٌ).

[حذف الفعل وجوبًا]

وقد [يُحْذَفُ الفعلُ وُجوبًا][٥]؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٦] [التوبة: ٦] فـ(أحدٌ): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (وإنِ اسْتَجَارَكَ أحدٌ اسْتَجَارَكَ[٧])، وكذلك كلُّ اسمٍ

---

(١) من (ك). ينظر: «التسهيل» (ص٤٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٧٢).

(٢) قدِ اسْتَشْهَدَ ابنُ مَالِكٍ عَلَى هذه اللغةِ بهذا الحديثِ، وَذَلِكَ عَلَى اعتبارِ أنَّ (الواوَ) فِي (**يَتَعَاقَبُونَ**) علامةُ جَمْعِ الذكورِ، و(**ملائكةٌ**) وَهوَ الفَاعِلُ، مذكورٌ بعدَ الفِعْلِ المتَّصِلِ بالواوِ. وقد تَكَلَّمَ عَلَى هَذَا الاستدلالِ قومٌ مِن المؤلِّفِينَ، وقالوا: إن هذه الجملةَ قِطْعَةٌ مِن حديثٍ مُطَوَّلٍ، وقد رَوَى هذه القِطْعَةَ: مالِكٌ ﷺ فِي «المُوَطَّأِ» (١/ ١٧٠)، وأصلُه: «**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فإذا نَظَرْتَ إِلَى الحديثِ المُطَوَّلِ كانَتِ الواوُ فِي (**يَتَعَاقَبُونَ**) ليسَتْ علامةً عَلَى جَمْعِ الذكورِ، ولكنَّها ضميرُ جماعةِ الذكورِ، وَهِيَ فَاعِلٌ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه صفةٌ لملائكةً الواقِعِ اسمَ إنَّ. و(**ملائكةٌ**) المرفوعُ بعدَه ليسَ فاعلًا، ولكنه من جملةٍ مستأنَفةٍ، القصدُ منها تفصيلُ مَا أُجْمِلَ أَوَّلًا، فهو خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ولأنَّه قد وَرَدَ هَذَا الكلامُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ: تَجِدُ الشارحَ يقولُ فِي آخِرِ تقريرِه: (**هكذا زَعَمَ المصنِّفُ**)؛ يريدُ أنْ يَبْرَأَ من تَبِعَتِهِ، ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ الاستدلالَ بالقِطْعَةِ التي رَوَاهَا مالكُ بنُ أَنَسٍ فِي «المُوَطَّأِ»؛ بدونِ الْتِفَاتٍ عَلَى الحديثِ المُطَوَّلِ المرويِّ فِي روايةٍ أُخْرَى (م).

(٣) في (ك): «والملائكة».   (٤) من (ح).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك): «يجب الحذف».   (٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ص)، والذي في (ح) مكانها: «من المشركين».

مرفوعٍ وَقَعَ بعدَ (إنْ) أو[١] (إذا)؛ فإنَّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا.

ومثالُ ذلك في (إذا) قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، فـ(السماءُ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (إذا انْشَقَّتِ السماءُ[٢] انْشَقَّتْ)، وهذا مَذْهَبُ جمهورِ النحْويِّينَ[٣]، ....

---

(١) في (ص)، (ح): «و». (٢) ليست في (ع).

(٣) خُلاصَةُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ فيها ثلاثةَ مَذَاهِبَ:

[اختلاف النحاة في الاسم المرفوع بعد (إن)، و(إذا) الشرطيتين]

أَوَّلُها: مَذْهَبُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ إنْ وإذا الشرطيتَيْنِ فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجُوبًا يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، وَهوَ الَّذِي قَرَّرَهُ الشارِحُ.

والمذهَبُ الثاني: مذهَبُ جمهورِ النُّحَاةِ الكُوفِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتَيْنِ: فَاعِلٌ بنفسِ المذكورِ بعدَه، وليسَ فِي الكلامِ محذوفٌ يُفَسِّرُه.

والمذهَبُ الثالِثُ: مَذْهَبُ أبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، **وحاصِلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتَيْنِ: مُبْتَدَأٌ، وأنَّ الفعلَ المذكورَ بعدَه: مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ عائِدٍ عَلَى ذلك الاسمِ، والجُمْلَةُ من ذلك الفِعْلِ وفَاعِلِه المضمَرِ فيه: فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، فلا حذفَ ولا تقديمَ ولا تأخيرَ.

[سبب الاختلاف]

فأمَّا سَبَبُ هَذَا الاختلافِ فيَرْجِعُ إِلَى أمريْنِ:

الأَمْرُ الأوَّلُ: هل يَجُوزُ أنْ تَقَعَ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ بعدَ أدواتِ الشرطِ؟ فالجمهورُ مِن الكُوفِيِّينَ والبَصْرِيِّينَ عَلَى أنَّهُ لا يجوزُ ذلك، ولو وَقَعَ فِي الكلامِ مَا ظاهرُه ذلك فهو مُؤَوَّلٌ بتقديرِ الفِعْلِ مُتَّصِلًا بالأداةِ، غيرَ أنَّ البَصْرِيِّينَ قالُوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصَالُه بالأداةِ هو فعلٌ محذوفٌ يُرْشِدُ إِلَيْهِ الفعلُ المذكورُ. وأما الكُوفِيُّون فقالوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصالُه بالأداةِ؛ هو نفسُ الفِعْلِ المذكورِ بعدَ الاسمِ.

وذهَبَ أبو الحَسَنِ الأخفشُ إِلَى أنَّهُ يجوزُ فِي إنْ وإذا خاصَّةً ـ من دونِ سائرِ أدواتِ الشرطِ ـ أنْ تَقَعَ بعدَهما الجملُ الاسميَّةُ، وَعَلَى هَذَا لسنا فِي حاجةٍ إِلَى تقديرِ محذوفٍ ولا إِلَى جعلِ الكلامِ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ.

[هل يجوز تقدم الفاعل على فعله؟]

والأمرُ الثاني: هل يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الفَاعِلُ عَلَى فِعْلِه؟

فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إِلَى جوازِ ذلك؛ ولهذا جَعَلُوا الاسمَ المرفوعَ بعدَ الأداتيْنِ فاعلًا بذلك الفِعْلِ المتأخِّرِ، **وذَهَبَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ**: إِلَى أن الفاعلَ لا يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى رافعِه ـ فعلًا كَانَ هَذَا الرافعُ أو غيرَ فِعْلٍ ـ فلهذا اضْطُرُّوا إِلَى تقديرِ فعلٍ =

وسيأتي[1] الكلامُ على هذه المسألةِ في بابِ الاشتغالِ، [إنْ شاءَ اللهُ تعالى][2].

[تأنيث الفعل إذا أسند الفاعل على مؤنث]

[ص] [٢٣٠] وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضِي إذَا كانَ لأُنْثَى، كـ(أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ[3] الماضي إلى مُؤَنَّثٍ: لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنةٌ[4] تَدُلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنَّثًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحوُ: (قامَتْ هِنْدٌ، وطَلَعَتِ الشمسُ)، لكِنْ لها [٨٣/و] حالتانِ[5]؛ حالةُ لُزُومٍ، وحالةُ جَوَازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلك، [إن شاء الله][6]. (والله ﷻ أعلم)[7].

[وجوب تأنيث الفعل للفاعل]

[ص] [٢٣١] وإنما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ[8] الفعلَ الماضِيَ في موضعيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المؤنَّثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ، فتقولُ: (هندٌ قامَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ)[9]، [ولا تقولُ][10]: (قامَ)، ولا (طَلَعَ)، فإنْ كانَ الضميرُ منفصِلًا: لم يُؤْتَ بالتاءِ، نحوُ: (هندٌ ما قامَ إلا هي).

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، نحوُ: (قامَتْ

= محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ لِيَرْتَفِعَ بِهِ ذلك الاسمُ.

وقد نَسَبَ جماعةٌ مِن مُتَأَخِّرِي المؤلِّفِينَ ـ كالعلَّامَةِ الصَّبَّانِ ـ مَذْهَبَ الأخفشِ إِلَى الكُوفِيِّينَ، والصوابُ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه.

وبعدُ، فانْظُرْ مَا يأتي لنا تَحْقِيقُه فِي شَرْحِ الشاهدِ (١٥٧) الآتي (م).

(١) في (ح): «ويأتي».

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) ليس في (ص).

(٤) في (ص): «التأنيث الساكنة».

(٥) في (ص): «حالتين».

(٦) من (ص)، (ع)، (س).

(٧) من (ح).

(٨) ليس في (ك).

(٩) في (ك): «هند قام، والشمس طلع».

(١٠) في (ص)، (ح): «ولا يجوز».

هِنْدٌ)، وهو المرادُ بقولِهِ: **(أو مُفْهِم ذَاتَ حِرِ)**، وأصلُ حِرٍ: حِرْحٌ؛ فحُذِفَتْ لامُ الكَلِمَةِ، وفُهِمَ من كلامِه[١]: أنَّ (التاءَ) لا تَلْزَمُ في[٢] غيرِ هذين الموضعيْنِ، فلا تَلْزَمُ[٣] في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهرِ، فتقولُ: طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ، ولا في الجمعِ على ما سيأتي تفصيلُه، (إن شاء الله)[٤]. [والله تعالى أعلم][٥].

[حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله]

[ص] **[٢٣٢] وقد يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التاءِ فِي نَحوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)**

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِه المؤنَّثِ الحقيقيِّ بغيرِ **(إلا)** [جازَ إثباتُ التاءِ وحذفُها][٦]، والأجودُ: الإثباتُ، فتقولُ[٧]: **(أَتَى القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ)**، والأجودُ: أَتَتْ **(القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ)**[٨]، وتقولُ: (قامَ اليومَ[٩] هِنْدٌ)، والأجودُ: (قَامَتْ). [والله أعلم][١٠].

[وجوب حذف التاء إذا كان الفصل بـ«إلا»]

[ص] **[٢٣٣] والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإِلَّا فُضِّلَا كـ(ما زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابنِ العَلَا)**

إذا[١١] فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ**(إلا)**: لم يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ [٨٣/ظ] الجمهورِ، فتقولُ: (ما قامَ إلا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إلا الشمسُ)، ولا يَجُوزُ: ما قَامَتْ (إلا هِنْدٌ)[١٢]، ولا[١٣]: ما طَلَعَتْ (إلا الشمسُ)[١٤]، وقد جاءَ في الشِّعْرِ؛ كقولِهِ[١٥]:

---

(١) في (ك) قوله.
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ك).
(٤) من (ع).
(٥) من (ح).
(٦) في (ع): «جاز الإثبات والحذف». وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة موافق للمثبت.
(٧) في (ك): «تقول».
(٨) ليس في (م).
(٩) في (ك): «القوم».
(١٠) من (ح).
(١١) في (م): «وإذا».
(١٢) من (م).
(١٣) ليس في (ك).
(١٤) من (م).
(١٥) هو ذو الرُّمَّةِ ـ في «ديوانه» (٢/ ٢٩٦).

١٤٥ ـ [طَوى النَّحْرُ والأجرازُ ما في غُرُوضِها][(١)] وما بَقِيَتْ[(٢)] إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ[(٣)(٤)]

[اعتراض الشارح على قول الناظم: «فضلا»]

فقَوْلُ المُصَنِّفِ: **إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ على الإثباتِ** ـ يُشْعِرُ بأنَّ الإثباتَ أيضًا جائزٌ، وليسَ كذلكَ[(٥)]؛ [لأنَّه إنْ أرادَ به: أنه[(٦)] مُفَضَّلٌ عليه؛ باعتبارِ أنه ثابتٌ في (النَّثْرِ والنَّظْمِ)[(٧)]، وأنَّ الإثباتَ إنما جاءَ[(٨)] في الشِّعْرِ: فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ [الحذفَ أكثرُ[(٩)] مِن الإثباتِ][(١٠)]: فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ[(١١)] قليلٌ جِدًّا][(١٢)].

---

(١) من (ح). (٢) في (ص)، (ح): «ثبتت».

(٣) في (ك): «الجواشع».

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فما بَقِيَتْ إِلَّا الضلوعُ**)؛ حَيْثُ دَخَلَتْ تاءُ التأنيثِ عَلَى الفعلِ؛ لأنَّ فاعلَه مُؤَنَّثٌ، معَ كونِه قد فَصَلَ بينَ الفِعْلِ والفَاعِلِ بإلا، وَذَلِكَ ـ عندَ الجمهورِ ـ مما لا يجوزُ فِي غيرِ الشعرِ، ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ الراجزِ:

مـا بَـرِئَـتْ مِـن رِيـبَـةٍ وذَمِّ   فـي حَـرْبِـنـا إِلَّا بَـنَـاتُ الْـعَـمِّ (م)

[دفاعٌ عن الناظم]

(٥) (م) إن الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَجَنٍّ عَلَى الناظِمِ، وإلزامٌ بمذهَبٍ معيَّنٍ؛ قد لا يَكُونُ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الكتابِ؛ وَذَلِكَ بأنَّ هذه المسألةَ خلافيَّةٌ بينَ علماءِ النحوِ؛ فمِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى: أنَّ إلْحاقَ تاءِ التأنيثِ وعَدَمَ إلْحاقِها جائزانِ؛ إذا فُصِلَ بينَ الفِعْلِ وفَاعِلِه المُؤَنَّثِ بـ(إلا)، ومعَ جوازِ الأمرَيْن: حَذْفُ التاءِ أفضلُ، وهذا هو الَّذِي يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عليه كلامُ الناظِمِ؛ لأنَّه صريحُ الدَّلالةِ عليه، ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ حذفَ التاءِ فِي هذه الحالةِ أمرٌ واجبٌ لا يجوزُ العُدُولُ عنه إِلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ؛ من أجلِ أنَّ الفاعلَ عَلَى التحقيقِ ليسَ هو الاسمَ الواقعَ بعدَ إلا، ولكنه اسمٌ مُذَكَّرٌ محذوفٌ، وَهوَ المستثنَى منه. فإذا قلتَ: (لم يَزُرْني إِلَّا هِنْدٌ)؛ فإنَّ أصلَ الكلامِ: لم يَزُرْني أحدٌ إلا هِنْدٌ، وأنتَ لو صَرَّحْتَ بهذا المحذوفِ عَلَى هَذَا التقديرِ لم يَكُنْ لكَ إِلَّا حَذْفُ التاءِ؛ لأنَّ الفاعلَ مُذَكَّرٌ، وهذا هو الَّذِي يُرِيدُ الشارحُ أنْ يُلْزِمَ بِهِ الناظِمَ؛ لأنَّه مَذْهَبُ الجمهورِ، وَهوَ إلزامُ مَا لا يَلْزَمُ، عَلَى أنَّ لنا فِي هَذَا التعليلِ، وفي ترتيبِ الحُكْمِ عليه كلامًا ـ لا تَتَّسِعُ له هذه العُجَالَةُ (م).

(٦) ليس في (ص)، (ح). (٧) في (ع): تقديم وتأخير.

(٨) في (ص): «جاز». (٩) في (ح): «أفضل».

(١٠) في (ص): «الإثبات أكثر من الحذف». (١١) في (ص): «الحذف».

(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[حذف التاء بدون فاصل] [ص] [٢٣٤] والحذفُ قَد يأتي بلا فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قد تُحْذَفُ التاءُ مِن[1] الفعلِ المُسْنَدِ - إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ مِن غيرِ فَصْلٍ، وهو قليلٌ جِدًّا، حَكَى سِيبَوَيْهِ[2]: (قالَ فلانةُ)، وقد تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ - إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازيِّ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْرِ؛ كقولِهِ[3]:

١٤٦ - فَلا مُزْنَةٌ[4] وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[5]

[ص] [٢٣٥] والتاءُ معْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

[٢٣٦] والحَذْفَ في (نِعْمَ الفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

[حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعًا] [ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمعٍ، فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ أو

---

(١) في (ع): «مع».

(٢) اختصرها في (ح): «س». وكذلك يفعل في غالب المواضع.

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٢٨): «قائله: عامر بن جوين الطائي؛ كذا قاله النحاس في «شرح أبيات الكتاب»، والجوهري «الصحاح» (٤/ ١٦٣٦)، وغيرهما».

(٤) في (ص): «ودقة».

(٥) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ولا أَرْضَ أَبْقَلَ)؛ حَيْثُ حَذَفَ تاءَ التأنيثِ من الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضميرِ المُؤَنَّثِ، وهذا الفعلُ هو (أَبْقَلَ)، وَهوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ يعُودُ إِلَى الأرضِ، وَهِيَ مُؤَنَّثةٌ مجازِيَّةُ التأنيثِ، ويُرْوَى:

ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقلِ حركةِ الهمزةِ من (إِبْقَالَها) إِلَى التاءِ فِي (أَبْقَلَتْ)، وحينَئِذٍ لا شاهِدَ فيه.

ومثلُ هَذَا البيتِ - فِي الاستشهادِ بِهِ - قولُ الأعشى مَيْمُونِ بن قَيْسٍ:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومَحَلُّ الاستشهادِ مِنه قَوْلُهُ: (أَوْدَى بِهَا)؛ حَيْثُ لم يُلْحِقْ تاءَ التأنيثِ بالفِعْلِ الَّذِي هو قَوْلُهُ: (أَوْدَى) معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ عائدٍ إِلَى اسم مُؤَنَّثٍ، وَهوَ الحوادِثُ الَّذِي هو جَمْعُ حَادِثَةٍ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الفِعْلَ إذا أُسْنِدَ إِلَى ضميرٍ راجعٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَجَبَ تأنيثُه، سواءٌ أكانَ مَرْجِعُه حقيقيَّ التأنيثِ، أم كَانَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مجازيَّ التأنيثِ، وتَرْكُ التاءِ حينَئِذٍ مِمَّا لا يجوزُ ارْتِكَابُه إلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ، فلَمَّا اضْطُرَّ الشاعرُ فِي بَيْتِ الشاهِدِ وفيما أَنْشَدْنَاهُ مِن قولِ الأَعْشَى - عَلَى الروايةِ المشهورةِ - حَذَفَ علامةَ التأنيثِ مِن الفِعْلِ (م).

لا. فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ: لم يَجُزِ اقْتِرَانُ الفعلِ بالتاءِ، فتقولُ: (قامَ الزيدونَ)، [ولا يَجُوزُ][(١)] (قامَتِ الزيدونَ[(٢)])[(٣)]. . . . .

(١) في (ح): «ولا تقول». (٢) ليس في (ك)، (ع)، (س).

(٣) الأشياءُ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الجَمْعِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

[الأشياء التي تدل على معنى الجمع]

الأوَّلُ: اسمُ الجَمْعِ، نحوُ: قوم ورَهْطٍ ونِسْوَةٍ.

والثاني: اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، نحوُ: رُومٍ وزِنْجٍ وكَلِمٍ.

والثالِثُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُذَكَّرٍ، نحوُ: رِجَالٍ وزيُودٍ.

والرابعُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُؤَنَّثٍ، نحوُ: هُنُودٍ وضَوَارِبَ.

والخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ، نحوُ: الزَّيْدِينَ والمُؤْمِنِينَ والبَنِينَ.

والسادِسُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ، نحوُ: الهِنْدَاتِ والمؤْمِنَاتِ والبناتِ.

وللعلماءِ فِي الفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَى هذه الأشياءِ **ثلاثةُ مذاهِبَ**:

[مذهب العلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء]

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: مَذْهَبُ جمهورِ الكُوفِيِّينَ، وَهوَ أَنَّهُ يجوزُ فِي كلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَ إِلَى شيءٍ مِن هذه الأشياءِ السِّتَّةِ أنْ يُؤْتَى بِهِ مُؤَنَّثًا، وَإِنْ يُؤْتَى بِهِ مُذَكَّرًا، والسرُّ فِي هَذَا: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن الأشياءِ السِّتَّةِ يجوزُ أنْ يُؤَوَّلَ بالجمعِ، فيَكُونَ مُذَكَّرَ المَعْنَى، فيُؤْتَى بفعلِه خاليًا من علامةِ التأنيثِ، وَإِنْ يُؤَوَّلَ بالجماعةِ فيَكُونَ مُؤَنَّثَ المعنَى، فيُؤتَى بفعلِه مُقْتَرِنًا بعلامةِ التأنيثِ، فتقولُ عَلَى هذا: جاءَ القومُ، وجاءَتِ القومُ، وفي الكتابِ العزيزِ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقولُ: زَحفَ الرُّومُ، وزَحفَتِ الرُّومُ، وفي الكتابِ الكريمِ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ [الروم: ١]، وتقولُ: جاءَ الرجالُ، وجاءَتِ الرجالُ، وتقولُ: جاءَ الهُنُودُ، وجاءَتِ الهُنُودُ، وتقولُ: جاءَ الزَّيْنَبَاتُ، وجاءَتِ الزَّيْنَبَاتُ، وفي التنزيلِ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقالَ عبدةُ بنُ الطَّبِيبِ مِن قصيدةٍ له:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقولُ: جاءَ الزيدونَ وجاءَتِ الزيدونَ، وفي التنزيلِ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقالَ قريط بنُ أُنَيْفٍ أَحَدُ شُعَرَاءِ الحماسةِ:

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

والمَذْهَبُ الثاني: مَذْهَبُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، **وخُلاصتُه**: أنَّهُ يجوزُ الوجهانِ فِي جميعِ هذه الأنواعِ، إلَّا نوعًا واحدًا، وَهوَ جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمِ؛ فإنَّه لا يجوزُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ إلَّا التذكيرُ، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي كلامِ الناظِمِ لَوَجَدْتَهُ بِحَسَبِ ظاهِرِهِ مُطَابِقًا لهذا المَذْهَبِ؛ لأنَّه لم يَسْتَثْنِ إلَّا السالِمَ مِن جَمْعِ المُذَكَّرِ. =

وإنْ لم يَكُنْ[1] جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ[2]، بأنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ لمذكَّرٍ؛ كالرجالِ، أو لمؤنَّثٍ؛ كالهُنُودِ، أو جمعَ سلامةٍ لمؤنَّثٍ؛ كالهِنْدَاتِ ـ جازَ إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، فتقولُ: (قامَ الرجالُ، وقامَتِ الرجالُ، وقامَ الهنودُ، وقامَتِ الهنودُ، وقامَ الهِنداتُ، وقامَتِ الهنداتُ)، فإثباتُ (التاءِ) لِتأوُّلِهِ بالجماعةِ، وحَذْفُها لِتأوُّلِهِ بالجَمْعِ.

وأشارَ بقولِهِ: (**كالتاءِ معْ إِحْدَى اللَّبِنْ**) إلى أنَّ (التاءَ) معَ[3] جمعِ [٨٤/و] التكسيرِ وجمعِ السلامةِ لمؤنَّثٍ؛ كـ(التاءِ) معَ الظاهرِ المجازيِّ التأنيثِ؛ كلَبِنَةٍ، فكما تقولُ: (كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ)[4] تقولُ[5]: (قامَ الرجالُ وقامَتِ الرجالُ)، وكذلك باقي ما تَقَدَّمَ.

[حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مرادًا به الجنس]

وأشارَ بقولِهِ: (**والحَذْفَ في نِعْمَ الفتاةُ استحسنوا**)[6]. . . إلى آخِرِ البيتِ[7] إلى أنه يَجُوزُ في (نِعْمَ) وأَخَوَاتِها إذا كانَ فاعِلُها مُؤَنَّثًا[8]: إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، وإنْ كانَ مفردًا مؤنَّثًا حقيقيًّا؛ فتقولُ: (نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)؛ وإنما جازَ ذلك؛ لأنَّ فاعِلَها مقصودٌ به

= **والمَذْهَبُ الثالِثُ**: مذهَبُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، وخلاصتُه: أنَّهُ يجوزُ الوجهانِ فِي أربعةِ أنواعٍ: وهي: اسمُ الجمعِ، واسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، وجَمْعُ التكسيرِ لمُذَكَّرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ لمُؤَنَّثٍ، وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ فلا يجوزُ فِي فِعْلِه إلَّا التذكيرُ، وأمَّا جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ فلا يجوزُ فِي فِعْلِه إلا التأنيثُ. وقد حاوَلَ جماعةٌ مِن الشُّرَّاحِ: كالأَشْمُونِيِّ؛ أنْ يَحْمِلُوا كلامَ الناظِمِ عليه، فزَعَمُوا أنَّ الكلامَ عَلَى نِيَّةِ حذفِ الواوِ والمعطوفِ بها، وأنَّ أصلَ الكلامِ: (سِوَى السالِمِ مِن جَمْعِ مُذَكَّرٍ ومِن جَمْعِ مُؤَنَّثٍ)، ولكِنَّ شارِحَنا رَحِمَهُ اللهُ لم يَتَكَلَّفْ هَذَا التكلُّفَ؛ لأنَّه رأى أنَّ لظاهِرِ الكلامِ مَحْمَلًا حَسَنًا، وَهوَ أنْ يُوَافِقَ مذهَبَ أبي عليٍّ الفارسيِّ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ واحْرِصْ عليه؛ فإنَّه نَفِيسٌ دَقِيقٌ قَلَّمَا تَعْثُرُ عليه مَشْرُوحًا مُسْتَدَلًّا له فِي يُسْرٍ وسُهولةٍ (م).

(١) تقطعت بالوجهين في (ص).
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ع) «في».
(٤) في (ك): تقديم وتأخير.
(٥) في (ك)، (ع)، (س): «وتقول».
(٦) من (ص)، (ح).
(٧) ليس في (ك).
(٨) بعدها في (ص): «جاز».

استغراقُ الجِنْسِ، فعُومِلَ معاملةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها؛ [لِشَبَهِهِ به؛ في أنَّ المقصودَ به(١) مُتَعَدِّدٌ](٢).

ومعنى قولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا): أنَّ الحذفَ في هذا ونحوِه حَسَنٌ، ولكِنَّ(٣) الإثباتَ أَحْسَنُ منه. [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

[رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل]

[ص] [٢٣٧] والأصلُ في الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... والأصلُ في المفعولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

[٢٣٨] وقد يُجَاءُ بِخِلافِ الأصلِ ... وقدْ يَجِي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

[الأصل في الفاعل]

[ش] الأصلُ: أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَه وبينَ الفعلِ فاصلٌ(٥)؛ لأنَّه كالجزءِ منه(٦)؛ ولذلك يُسَكَّنُ له آخرُ الفعلِ إذا(٧) كانَ ضميرَ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ، نحوُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ)، وإنما سَكَّنُوه كراهةَ توالي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكاتٍ، وهم إنما يَكْرَهُونَ ذلك في الكَلِمَةِ الواحدةِ؛ فدَلَّ ذلك على أنَّ الفاعلَ معَ فِعْلِه كالكَلِمَةِ الواحدةِ.

[الأصل في المفعول]

والأصلُ في المفعولِ: أنْ يَنْفَصِلَ [٨٤/ظ] من(٨) الفعلِ بأنْ يَتَأَخَّرَ عن الفاعلِ، ويَجُوزُ تقديمُه على الفاعلِ إنْ خلا مما سَيَذْكُرُهُ(٩)، فتقولُ: (ضَرَبَ زيدًا عمرٌو)، وهذا معنى قولِهِ: (**وقدْ يُجَاءُ**(١٠) **بخِلافِ الأصلِ**).

[مواضع وجوب تقدم المفعول على الفعل]

وأشارَ بقولِهِ: (**وقدْ يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ**) إلى أنَّ المفعولَ قد يَتَقَدَّمُ على الفعلِ، وتحتَ هذا قسمانِ:

أحدُهما: ما(١١) يَجِبُ تقديمُه، وذلك(١٢) كما إذا كانَ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٣) في (ك): «لكن».
(٤) من (ح).
(٥) من (ع)، (م).
(٦) في (س)، (ع): «من الفعل».
(٧) في (م): «إن».
(٨) في (ص)، (ع): «عن».
(٩) في (ص)، (ح): «سيذكر».
(١٠) في (ص): «يجيء».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) يَجِبُ تقديمُ المفعولِ بِهِ عَلَى الفِعْلِ العَامِلِ فيه فِي ثلاثةِ مواضِعَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ مَوْضِعَيْنِ منها من غيرِ ضَبْطٍ: =

المفعولُ[١] اسمَ شرطٍ، نحوُ: (أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، أو: اسمَ استفهامٍ، نحوُ: (أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ)؟ أو: ضميرًا منفصِلًا لو تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصالُه، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلو أُخِّرَ[٢] المفعولُ لَزِمَ[٣] الاتصالُ، وكانَ يُقالُ: (نَعْبُدُكَ)، فيَجِبُ التقديمُ، بخلافِ [*][٤] قولِكَ: (الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ)؛ فإنَّه لا يَجِبُ تقديمُ (إيَّاه)؛ لأنك لو أَخَّرْتَه[٥] لَجَازَ اتِّصالُه وانفصالُه على ما تَقَدَّمَ في بابِ المُضْمَرَاتِ، فكُنْتَ تقولُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

[ما جاز تقدم المفعول وتأخره]

والثاني: ما يَجُوزُ تقديمُه وتأخيرُه، نحوُ: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)،

= **المَوْضِعُ الأَوَّلُ**: أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ واحدًا مِن الأشياءِ التي يَجِبُ لها التصدُّرُ، وَذَلِكَ بأَنْ يَكُونَ اسمَ شرطٍ أو اسمَ استفهامٍ، أو يَكُونَ المَفْعُولُ (كم) الخبريَّةَ، نحوُ: كم عَبِيدٍ مَلَكْتَ. أو مُضافًا إِلَى واحدٍ مما ذُكِرَ، نحوُ: غلامَ مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونحوُ: غلامَ مَن ضَرَبْتَ؟ ونحوُ: مالَ كم رَجُلٍ غَصَبْتَ.

الموضِعُ الثاني: أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ ضميرًا منفصلًا فِي غيرِ بابِ (سَلْنِيهِ) و(خِلْتَنِيهِ) اللذيْن يجوزُ فيهما الفصلُ والوصلُ معَ التأخيرِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

المَوْضِعُ الثالِثُ: أَنْ يَكُونَ العاملُ فِي المفعولِ وَاقِعًا فِي جوابِ (أَمَّا)، وليسَ مَعَنا مَا يَفْصِلُ بينَ (أَمَّا) والفِعْلِ مِن معمولاتِه سِوَى هَذَا المفعولِ، سواءٌ أكانَتْ (أَمَّا) مذكورةً فِي الكلامِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، أم كانَتْ مُقَدَّرَةً، نحوُ قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَكُونُ فاصلًا بينَ (أَمَّا) والفِعْلِ سِوَى المفعولِ لم يَجِبْ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفِعْلِ، نحوُ قولِكَ: أَمَّا اليومَ فأَدِّ وَاجِبَكَ.

والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أَمَّا) يَجِبُ أَنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ (الفاءِ) بمفردٍ، فلا يجوزُ أَنْ تَقَعَ (الفاءُ) بعدَها مباشرةً، ولا أَنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ الفاءِ بجملةٍ؛ كَمَا سيأتي بَيانُه فِي بابِها (م).

(١) في (ص): «المفعول به».
(٢) في (س)، (ع)، (ك): «أخرت».
(٣) في (ص)، (ح): «للزم».
(٤) من هنا خرم، بمقدار لوحة في نسخة (ح).
(٥) في (ص): «أخرت».

فتقولُ: (عَمرًا ضَرَبَ زيدٌ)(١).

[ص] [٢٣٩] وأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

[وجوب تقديم الفاعل]

[ش] يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ إذا خِيفَ [الْتِبَاسُ أَحَدِهما بالآخَرِ](٢)؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَدْ قَرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ مِن المفعولِ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فيَجِبُ كونُ (موسى) فاعلًا و(عيسى) مفعولًا.

وهذا [٨٥/و] مَذْهَبُ الجمهورِ، وأجازَ بعضُهم: تقديمَ المفعولِ في

---

(١) بَقِيَتْ صورةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّهُ قد يَجِبُ تأخيرُ المفعولِ عن الفعلِ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:
الأولى: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا من (أنَّ) المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها؛ مُخَفَّفَةً كانَتْ (أنَّ) أو مُشَدَّدَةً، نحوُ قولِكَ: عَرَفْتُ أنَّكَ فاضلٌ، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، إلَّا أنْ تَتَقَدَّمَ عليه (أمَّا)، نحوُ قولِكَ: أمَّا أنَّكَ فاضلٌ فعَرَفْتُ.
المَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه فِعْلَ تعجُّبٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.
الموضِعُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه صِلَةً لحرفٍ مصدريٍّ ناصِبٍ - وَذَلِكَ (أنْ وكي) - نحوُ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: جِئْتُ كي أَضْرِبَ زَيْدًا، فَإِنْ كَانَ الحرفُ المصدريُّ غيرَ ناصبٍ لم يَجِبْ تأخيرُ المفعولِ عن العَامِلِ فيه، نحوُ قولِكَ: وَدِدْتُ لو تَضْرِبُ زَيْدًا، يجوزُ أنْ تقولَ: وَدِدْتُ لَو زَيْدًا تَضْرِبُ، ونحوُ قَوْلِكَ: يُعْجِبُنِي مَا تَضْرِبُ زَيْدًا، فيجوزُ أنْ تقولَ: يُعْجِبُنِي مَا زَيْدًا تَضْرِبُ.
المَوْضِعُ الرابِعُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه مَجْزُومًا بجَازِمٍ ما، وَذَلِكَ كقولِكَ: لم تَضْرِبْ زَيْدًا، لا يجوزُ أنْ تقولَ: لم زَيْدًا تَضْرِبْ. فَإِنْ قَدَّمْتَ المفعولَ عَلَى الجازِمِ؛ فقُلْتَ: زَيْدًا لم تَضْرِبْ - جازَ.
الموضِعُ الخامِسُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ منصوبًا بـ(لن) عندَ الجمهورِ، أو بـ(إِذَنْ) عندَ غيرِ الكِسَائِيِّ، نحوُ قولِكَ: لن أَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: إذَنْ أُكْرِمَ المُجْتَهِدَ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: لن زَيْدًا أَضْرِبَ. كَمَا لا يجوزُ عندَ الجمهورِ أنْ تقولَ: إذَنِ المجتهدَ أُكْرِمَ، وأجازَ الكِسَائِيُّ أنْ تقولَ: إذَنِ المُجْتَهِدَ أُكْرِمَ (م).
(٢) في (ص): «اللبس».

هذا ونحوِه(١)، قالَ: لأنَّ العربَ لها غَرَضٌ فى الالتباسِ(٢) ـ كما لها غَرَضٌ في التَّبْيِينِ(٣).

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ: جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقولُ(٤): (أَكَلَ مُوسَى الكُمَّثْرَى، وأَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى)(٥)، وهذا معنى قولِه: (**وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ**).

---

(١) زاد في (ع): «واحتج من».

(٢) في (ص)، (ك)، (ع): «الإلباس».

(٣) الَّذِي ذَكَرَ ذلك هو ابنُ الحَاجِّ، وقد أَخْطَأَ الجَادَّةَ؛ فإنَّ العربَ لا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مِن أغراضِها الإلباسُ؛ إذ مِن شأنِ الإلباسِ: أنْ يُفْهِمَ السامعَ غيرَ مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ، ولم تُوضَعِ اللغةُ إلا للإفهامِ، وَمَا ذَكَرَه ابنُ الحاجِّ لِتَدْعِيمِ حُجَّتِهِ مِمَّا جاءَ عن العربِ كُلُّه لَيسَ مِن الإلباسِ فِي شيءٍ، وإنما هو من بابِ الإجمالِ، فلمَّا الْتَبَسَ عليه الفرقُ بينَ الإلباسِ والإجمالِ لم يُفَرِّقْ بينَ حُكْمِهما، والفرقُ بينَهما أنَّ الإجمالَ هو احتمالُ اللفظِ لمعنيَيْنِ أو أكثرَ، مِن غيرِ أنْ يَسْبِقَ أحدُ المعنيَيْنِ إِلَى ذِهْنِ السامعِ، أَلَا تَرَى أنكَ لو سَمِعْتَ كَلِمَةَ (عُمَيْرٍ) ـ بزِنَةِ التصغيرِ ـ لاحْتَمَلَ عِنْدَكَ أنْ يَكُونَ تصغيرَ عُمَرَ، كَمَا يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ تَصْغِيرَ عَمْرٍو، بدونِ أنْ يَكُونَ أَحَدُهما أَسْبَقَ إِلَى ذِهْنِكَ مِن الآخرِ، فأمَّا الإلباسُ فهو احتمالُ اللفظِ لمعنيَيْنِ أو أكثرَ معَ تَبَادُرِ غيرِ المقصودِ مِنْهُمَا إِلَى ذِهْنِ السامعِ. وَذَلِكَ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ، أَلَا تَرَى أنك لو قلتَ: (ضَرَبَ موسى عيسى): لاحْتَمَلَ هَذَا الكلامُ أنْ يَكُونَ موسى مضروبًا، ولكنَّه يَسْبِقُ إِلَى ذِهْنِكَ أَنَّهُ ضارِبٌ؛ بسببِ أنَّ الأَصْلَ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ وَالِيًا لِفِعْلِهِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الإلباسُ مِن مقاصِدِ البُلَغَاءِ؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م). [اللغة وضعت للإفهام]

(٤) في (ك) «تقول»، وفي (ع): «ومثله»؛ وكتب عليها علامة نسخة.

(٥) قد تكونُ القرينةُ الدالَّةُ عَلَى الفَاعِلِ مَعْنَوِيَّةً، وقد تكونُ لفظيَّةً. **فالقرينةُ المعنويَّةُ** ـ كَمَا فِي مثالِ الشارحِ، وكما فِي قولِكَ: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى؛ إذ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ الإرضاعُ قد حَصَلَ مِن الصُّغْرَى للكُبْرَى، كَمَا لا يجوزُ أنْ يَكُونَ مُوسَى مأكولًا والكُمَّثْرَى هِيَ الآكِلَ. [القرائن الدالة على الفاعل]

والقرينةُ اللفظيَّةُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ لأحدِهما تابعٌ ظَاهِرُ الإعرابِ؛ كقولِكَ: ضَرَبَ مُوسَى الظَّرِيفُ عِيسى، فإنَّ (الظَّرِيفُ) تابعٌ لموسى، فلو رُفِعَ كَانَ موسى مرفوعًا، ولو نُصِبَ كَانَ =

ومعنى قولِه: (**أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ**): أنه يَجِبُ[(١)] أيضًا تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كانَ الفاعلُ ضميرًا غيرَ محصورٍ، [نحوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)][(٢)]، فإنْ كانَ ضميرًا محصورًا: وَجَبَ تأخيرُه، نحوُ: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنا)[(٣)].

[ص] **[٢٤٠] وما بِـ(إلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ**

[ش] [أحكام المحصور من فاعلٍ أو مفعولٍ] يقولُ: إذا حُصِرَ[(٤)] الفاعلُ [أو المفعولُ][(٥)] بـ(إلا) أو بـ(إنما): وَجَبَ تأخيرُه، وقد يَتَقَدَّمُ المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المحصورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِن غيرِه، وذلك كما إذا كانَ الحَصْرُ بـ(إلَّا). فأمَّا[(٦)] إذا كانَ الحَصْرُ[(٧)] بـ(إِنَّمَا): فإنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذ لا يَظْهَرُ كونُه محصورًا إلَّا بتأخيرِه، بخلافِ المحصورِ بـ(إلَّا)؛ فإنَّه يُعْرَفُ بكونِه واقعًا بعد (إلَّا)، فلا فرقَ بينَ أنْ يَتقَدَّمَ أو يَتَأَخَّرَ.

[أمثلة للحصر] فمثالُ الفاعِلِ المحصورِ بـ(إنَّمَا): قولُكَ: (إنما ضَرَبَ عمرًا

= موسى مَنصوبًا كذلك.
الثاني: أنْ يَتَّصِلَ بالسابقِ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى المتأخِّرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى، فهنا يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (فتاه) مفعولًا؛ إذ لو جَعَلْتَه فاعلًا وموسى مَفْعُولًا لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وَهوَ لا يجوزُ، بخلافِ مَا لو جَعَلْتَه مفعولًا؛ فإنَّ الضميرَ حينَئذٍ عائدٌ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً، وَهوَ جائزٌ.
الثالِثُ: أنْ يَكُونَ أَحَدُهما مُؤَنَّثًا، وقد اتَّصَلَتْ بالفِعْلِ علامةُ التأنيثِ، وَذَلِكَ كقَوْلِكَ: ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى؛ فإنَّ اقترانَ التاءِ بالفِعْلِ دالٌّ عَلَى أنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثٌ، فتَأَخُّرُهُ حينَئذٍ عن المفعولِ لا يَضُرُّ (م).

(١) ليس في (ع).
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٣) ومن ذلك قولُ عَمْرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ، وأَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ الضَّمِيرِ:
قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أنَا (م)
(٤) في (م): «انحصر». (٥) ساقط من (ك).
(٦) في (ك)، (س): «فإن كان». (٧) في (ع): «المحصور».

زيدٌ)(١)، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإنما](٢): (إنما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)(٣)، ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلَّا): (ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ)، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإلَّا](٤): (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمرًا)، ومثالُ تَقَدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلا) قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عمرٌو زيدًا)(٥)، ومنه قولُه(٦):

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ... عَشِيَّةَ انَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا(٧)

ومثالُ تَقْدِيمِ المفعولِ المحصورِ بإلَّا: قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عَمْرًا زيدٌ)، ومنه قولُه(٨):

١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا(٩)

هذا معنى كلامِ المُصَنِّفِ.

---

(١) في (ص): «زيدًا عمرو».
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ص): «عمر زيدًا».
(٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص)، (ك)، (ع)، (س): «زيد عمرًا».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٤): «لم أجد أحدًا ممن احتج به من أئمة النحو عزاه إلى قائله».
(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ ما...**) إلخ؛ حَيْثُ قَدَّمَ الفاعلَ المحصورَ بـ(إلَّا)، عَلَى المفعولِ، وقد ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى تجويزِ ذلك؛ استشهادًا بمثلِ هَذَا البيتِ.
والجمهورُ عَلَى أَنَّهُ ممنوعٌ، وعندَهم أن (ما) اسمٌ موصولٌ مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فلم يَدْرِ إِلَّا اللهُ دَرَى مَا هَيَّجَتْ لنا، وسَيَذْكُرُ ذلك الشارحُ (م).
(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٤٥): «قائله: هو مجنون بني عامر».
(٩) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فما زادَ إلَّا ضِعْفَ مَا بِي كلامُها**)؛ حَيْثُ قَدَّمَ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (**ضِعْفَ**)، عَلَى الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**كلامُها**)، معَ كونِ المفعولِ مُنْحَصِرًا بـ(إلَّا)، وهذا جائزٌ عندَ الكِسَائِيِّ وأكثرِ البَصْرِيِّينَ، وبَقِيَّةُ البَصْرِيِّينَ يَتَأَوَّلُونَ ذلك البيتَ ونحوَه بأنَّ فِي (**زادَ**) ضميرًا مُسْتَتِرًا يعُودُ عَلَى تكليم ساعةٍ، وَهوَ فَاعِلُه، وقولُه: (**كلامُها**) فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: زَادَه كلامُها. وَهوَ تأويلٌ مُسْتَبْعَدٌ، ولا مُقْتَضَى له (م).

[اختلاف النحاة في المحصور بـ«إلا»]

واعْلَمْ أنَّ المحصورَ بـ(إنما): لا خِلافَ في أنه لا يَجُوزُ تقديمُه، وأمَّا المحصورُ بـ(إلّا): ففيه ثلاثةُ مَذاهِبَ:

أَحَدُها: وهو مَذْهَبُ جمهورِ(١) البَصْرِيِّينَ(٢) والفَرَّاءِ وابنِ الأَنْبارِيِّ، أنه لا يَخْلُو إما أنْ يكونَ المحصورُ بها [*](٣) فاعلًا أو مفعولًا؛ فإنْ(٤) كانَ فاعلًا: امْتَنَعَ تقديمُه؛ فلا يَجُوزُ: (ما ضَرَبَ إلّا زيدٌ عَمْرًا)، فأمَّا(٥) قولُه: (**فلم يَدْرِ إلّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لنا**)(٦) [١٤٧] فأُوِّلَ(٧) على أنَّ (**ما هَيَّجَتْ لَنَا**(٨)) مفعولٌ بفعلٍ(٩) محذوفٍ، والتقديرُ(١٠): دَرَى ما هَيَّجَتْ لنا(١١)، فلم يَتَقَدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذا ليسَ مفعولًا للفعلِ المذكورِ، وإنْ كانَ المحصورُ مفعولًا: جازَ تقديمُه، فتقول(١٢): (ما ضَرَبَ إلا عمرًا زيدٌ).

الثاني: وهو مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ، أنه يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إلا)(١٣)، (فاعلًا كانَ)(١٤) أو مفعولًا.

الثالثُ: وهو مَذْهَبُ بعضِ البَصْرِيِّينَ، واخْتَارَه(١٥) الجزُولِيُّ والشَّلَوْبِينُ: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بإلّا(١٦) فاعلًا كانَ أو مفعولًا. [والله تعالى أعلم بالصواب](١٧).

---

(١) في (م): «أكثر».
(٢) زاد في (ك): «ومذهب».
(٣) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في النسخة (ح).
(٤) في (ص)، (ح): «إن».
(٥) في (ك): «وأما».
(٦) تقدم.
(٧) في (ص): «يخرج»، وفي (ح): «فخرج».
(٨) من (س)، (ع)، (ك).
(٩) في (ح): «فعل».
(١٠) في (ص)، (ح): «إي».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) في (م): «نحو».
(١٣) زاد في (ك): «سواء».
(١٤) في (ك): تقديم كلمة «كان».
(١٥) في (ك): «وأجازه».
(١٦) من (س)، (م).
(١٧) من (ح).

[ص] [٢٤١] وشاعَ نحوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وشَذَّ نَحْوُ: (زانُ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

[حكم ما إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل]

[ش] أي: شاعَ في لِسانِ العربِ تقديمُ[١] المفعولِ المشتمِلِ على ضميرٍ يرجِعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ[٢]، وذلك[٣] نحوُ: (**خافَ رَبَّهُ عُمَرُ**)، فـ(ربَّه) مفعولٌ، وقد اشْتَمَلَ على ضميرٍ][٤] يَرْجِعُ إلى (عمرُ)، وهو الفاعلُ، وإنما جازَ ذلك ـ وإنْ كانَ فيه عَوْدُ الضميرِ[٥] على[٦] متأخِّرٍ لَفْظًا؛ لأنَّ الفاعلَ مَنْوِيُّ التقديم على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ: أنْ يَتَّصِلَ بالفعلِ، فهو مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً، وإنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا.

فلو اشْتَمَلَ المفعولُ على ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهل يَجُوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خِلافٌ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ غُلامَهَا جارُ هِنْدٍ)، فمَن أَجازَهَا ـ وهو الصحيحُ ـ وَجَّهَ الجَوازَ: بأنه لَمَّا عادَ الضميرُ[٧] على[٨] ما اتَّصَلَ بما[٩] رُتْبَتُهُ التقديمُ، كانَ كَعَوْدِهِ على ما رُتْبَتُه التقديمُ؛ لأنَّ المتَّصِلَ بالمتقدِّمِ مُتَقَدِّمٌ.

[حكم ما إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول]

وقولُه: (**وشَذَّ...**) إلى آخِرِه؛ أي: شَذَّ عَوْدُ الضميرِ مِن الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحوُ: **زانَ نَوْرُهُ [الشجرَ]** فـ(الهاءُ) المتَّصِلَةُ بـ(نَوْرُهُ)[١٠] الذي هو الفاعلُ عائدةٌ على][١١] (الشَّجَرَ)، وهو المفعولُ، وإنما شَذَّ ذلك؛ لأنَّ فيه عَوْدَ الضميرِ على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً؛ [لأنَّ (الشَّجَرَ) (مفعولٌ، وهو[١٢])[١٣] مُتَأَخِّرٌ لَفظًا، والأصلُ فيه: أنْ

---

(١) في (ص): «تقدم».
(٢) من ذلك قولُ الأَعْشَى مَيْمُونٍ:
كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ (م)
(٣) ليس في (ك).
(٤) ليس في (ص).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (ص): «إلى».
(٧) ليس في (ع).
(٨) في (ص): «إلى».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (س): «نوره»، بدون باء. في (م): «بنور».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك).
(١٣) ليس في (ص)، (ع).

يَنْفَصِلَ عن الفعلِ، فهو متأخِّرٌ رُتْبَةً][١].

[موقف النحاة مما ورد في المسألة]

وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النحْويِّينَ[٢]، وما وَرَدَ من ذلك تَأَوَّلُوهُ، وأَجَازَها[٣] أبو عبدِ اللهِ الطوالُ مِن الكُوفِيِّينَ، وأبو الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ، وتَابَعَهما: المصنِّفُ[٤]، ومِمَّا وَرَدَ من ذلك قولُه[٥]:

١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا   وكادَ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٦]

وقولُه[٧]:

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ   ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ[٨]

---

(١) ليس في (ح).   (٢) في (ك)، (س): «البصريين».

(٣) في (ك): «وأجاز هذا».

(٤) ذَهَبَ إِلَى هَذَا الأخفشُ أَيْضًا، وابنُ جِنِّيٍّ تابعٌ فيه له، وقد أَيَّدَهُما فِي ذلك المُحقِّقُ الرَّضِيُّ، قالَ: «والأَوْلَى: تَجْوِيزُ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ، ولكِنْ عَلَى قِلَّةٍ، وليسَ للبَصْرِيَّةِ مَنْعُه معَ قولِهم فِي بابِ التنازُعِ بما قالُوا». اهـ. وَهوَ يُشِيرُ إِلَى رَأْيِ البَصْرِيِّينَ فِي التنازُعِ مِن تَجْوِيزِهم إعمالَ العَامِلِ الثاني المتأخِّرِ فِي لفظِ المعمولِ، وإعمالَ المتقدِّمِ من العامِلَيْنِ فِي ضَمِيرِهِ؛ إذ فيه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى المتأخِّرِ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٩): «قائله: هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عنهما ـ يرثي به مصعبًا لما قتل بدير الجاثليق في سنة إحدى وسبعين من الهجرة».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا**)؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ عن الفَاعِلِ، معَ أنَّ معَ الفَاعِلِ ضَمِيرًا يعُودُ عَلَى المفعولِ، فعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً، ومِن شواهِدِ هذه المسألةِ ـ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارِحُ ـ قولُ الشاعِرِ:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا   أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقولُ الآخَرِ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِن كُلِّ جَانِبِ

وسَنُنْشِدُ فِي شَرْحِ الشاهِدِ رَقْمِ (١٥٣) الآتي بعضَ شواهِدَ لهذه المسألةِ، ونَذْكُرُ لكَ مَا نُرَجِّحُهُ من أقوالِ العلماءِ (م).

(٧) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٧٥): «لم يسمَّ قائله».

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى**)؛ فإنَّ المفعولَ فيهما: مُتَأَخِّرٌ عن الفَاعِلِ، معَ أنَّ الفاعلَ مُضَافٌ إِلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ، فيَكُونُ فيه =

وقولُه(١):

١٥١ ـ ولوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا   مِن الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا(٢)

[وقولُه(٣):

١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَلْ(٤)](٥)

وقولُه(٦):

١٥٣ ـ جَزَى بَنُوهُ(٧) أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ   وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ(٨)

= إعادةُ الضَّمِيرِ عَلَى متأخِّرٍ فِي اللفظِ والرتبةِ جميعًا، وَذَلِكَ لا يجوزُ عندَ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، خِلافًا لابنِ جِنِّيٍّ ـ تبَعًا للأخفشِ، وللرَّضِيِّ، وابنِ مالكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ.
كذا قالُوا، ونحنُ نَرَى أَنَّهُ لا يَبْعُدُ ـ فِي هَذَا البيتِ ـ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي (**حِلْمُهُ ونَدَاهُ**) عائدًا عَلَى ممدوحٍ ذُكِرَ فِي أبياتٍ تَقَدَّمَتِ البيتَ الشاهدَ، فيَكُونُ المعنى: أنّ حِلْمَ هَذَا الممدوحِ هوَ الَّذِي أَثَّرَ فيمَن تَرَاهُمْ مِن أصحابِ الحِلْمِ، إذا ائْتَسَوْا بِهِ وجَعَلُوه قُدْوَةً لهم، واسْتَمَرَّ تأثيرُه فيهم حتى بَلَغُوا الغايةَ من هذه الصفةِ، وأنَّ نَدَى هَذَا الممدوحِ أَثَّرَ كذلك فيمَن تَرَاهُم من أصحابِ الجُودِ، فافْهَمْ وأَنْصِفْ.
وشواهِدُ المسألةِ كثيرةٌ، فليسَ بضَائرٍ أَنْ يَبْطُلَ الاستدلالُ بواحدٍ مِنها (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٧): «قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري ـ رضي الله تعالى عنه ـ».

(٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَبْقَى مَجْدُهُ مُطْعِمَا**)؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**مُطْعِمَا**) ـ عن الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مَجْدُهُ**)، معَ أَنَّ الفاعلَ مُضَافٌ إِلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ، فيَقْتَضِي أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً (م).

(٣) نسبه ابنُ جِنِّيٍّ في «الخصائص» (١/ ٢٩٥): إِلَى النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ.

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَزَى رَبُّهُ... عَدِيَّ**) حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**عَدِيَّ**)، وقَدَّمَ الفاعلَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**رَبُّهُ**) معَ اتصالِ الفَاعِلِ بضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ (م).

(٥) في النسخة (ح): تأخر هذا البيت عما بعده.

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٥): «قائله: هو سليط بن سعد».

(٧) في (ك): «أبوه».

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ**)؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَبَا الغِيلَانِ**) عن الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**بَنُوه**)، معَ أَنَّ الفاعلَ مُتَّصِلٌ بضميرٍ عائدٍ عَلَى المفعولِ.
=

فلو كانَ الضميرُ المُتَّصِلُ بالفاعلِ المتقدِّمِ عائدًا على ما اتَّصَلَ بالمفعولِ المتأخِّرِ: امْتَنَعَتِ المسألةُ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ بَعْلُها صاحبَ هِنْدٍ)، وقد نَقَلَ(١) بعضُهم في [هذه المسألةِ أيضًا(٢)](٣) خِلافًا، والحقُّ فيها المَنْعُ. [والله أعلم](٤).

❁ ❁ ❁

= هذا، ومن شواهدِ هذه المسألةِ مِمَّا لم يُنْشِدْهُ الشارحُ ـ زيادةً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي شرحِ الشاهدِ رَقْم (١٤٩) ـ قولُ الشاعِرِ:

وما نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جزاءً عليها مِن سِوَى مَن له الأمرُ

حيثُ قَدَّمَ الفاعلَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(أَعْمَالُهُ)** ـ عَلَى المفعولِ، وَهوَ قولُه: **(المَرْءَ)**، معَ أَنَّهُ قد اتَّصَلَ بالفَاعِلِ ضَمِيرٌ يعُودُ إِلَى المفعولِ، فجملةُ مَا أَنْشَدَهُ الشارِحُ وأَنْشَدْنَاهُ لهذه المسألةِ ثمانِيَةُ شَوَاهِدَ.

ولكثرةِ شَوَاهِدِ هذه المسألةِ: نَرَى أنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأخفشُ ـ وتابَعَه عليه أبو الفتحِ بنُ جِنِّيٍّ، والإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ، وأبو عبدِ اللهِ الطوالُ، وابنُ مَالِكٍ، والمُحَقِّقُ الرَّضِيُّ ـ مِن جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ المتَّصِلِ بضميرٍ يعُودُ إِلَى المفعولِ، وَهوَ القولُ الخَليقُ بأنْ تَأْخُذَ بِهِ وتَعْتَمِدَ عليه، ونَرَى أنَّ الإنصافَ واتِّبَاعَ الدليلِ يُوجِبَانِ علينا أنْ نُوَافِقَ هؤلاء الأَئِمَّةَ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الجمهورُ عَلَى خِلافِه؛ لأنَّ التمسُّكَ بالتعليلِ معَ وُجُودِ النصِّ عَلَى خِلافِه مِمَّا لا يجوزُ، وأحكامُ العربيَّةِ يُقْضَى فيها عَلَى وَفْقِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أهلُها (م).

(١) زاد في (ك): «عن».

(٢) ليس في (س)، (ع)، (ك).

(٣) مكان العبارة في (ص): «المسألة».

(٤) من (ص).

النائبُ عن الفاعِلِ

[ص] [٢٤٢] يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

[ما يترتب على حذف الفاعل] [ش] يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقَامَه، فيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ مِن لُزُومِ الرفعِ ووُجُوبِ التأخُّر(١) عن رافعِه وعدمِ جَوَازِ حَذْفِهِ(٢)، وذلك

(١) في (س)، (ع)، (ك): «التأخير».

[أغراض حذف الفاعل] (٢) الأغراضُ التي تَدْعُو المتكلِّمَ إِلَى حذفِ الفَاعِلِ كثيرةٌ جِدًّا، ولكنها ـ عَلَى كَثْرَتِها ـ لا تَخْلُو مِن أنَّ سَبَبَها إما أنْ يَكُونَ شيئًا لفظيًّا أو معنويًّا.

فأمَّا الأسبابُ اللفظيَّةُ فكثيرةٌ: منها القصدُ إِلَى الإيجازِ فِي العبارةِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافَظَةُ عَلَى السَّجْعِ فِي الكلامِ المَنْثُورِ، نحوُ قولِهِم: مَن طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ؛ إذ لو قِيلَ: (حَمَدَ الناسُ سِيرَتَهُ) لاخْتَلَفَ إعرابُ الفاصلتيْنِ، **ومنها**: المحافظةُ عَلَى الوزنِ فِي الكلامِ المنظومِ؛ كَمَا فِي قولِ الأعشى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وعُلِّقَتْ رَجُلًا ... غَيْرِي، وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنتَ تَرَى الأعشى قد بَنَى (عَلَّقَ) فِي هَذَا البيتِ ثلاثَ مَرَّاتٍ للمجهولِ؛ لأنَّه لو ذَكَرَ الفاعلَ فِي كلِّ مرَّةٍ منها أو فِي بعضِها لَمَا اسْتَقَامَ له وَزْنُ البيتِ. والتعليقُ هٰهنا: المحبَّةُ، وعَرَضًا؛ أي: مِن غيرِ قَصْدٍ مِنِّي، ولكِنْ عَرَضَتْ لي فَهَوِيتُها.

وأمَّا الأسبابُ المعنويَّةُ فكثيرةٌ: منها كونُ الفَاعِلِ مَعْلُومًا للمخاطَبِ حتى لا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ له، وَذَلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونُه مجهولًا للمُتَكَلِّمِ، فهو لا يَسْتَطِيعُ تَعْيِينَهُ للمُخَاطَبِ، وليسَ فِي ذِكْرِهِ بوَصْفٍ مفهومٍ مِن الفِعْلِ فائدةٌ، وَذَلِكَ كَمَا تقولُ: سُرِقَ مَتَاعِي؛ لأنَّك لا تَعْرِفُ ذاتَ السارِقِ.

وليسَ فِي قولِكَ: (سَرَقَ اللِّصُّ متاعي) ـ فائدةٌ زائدةٌ فِي الإفهامِ عَلَى قولِكَ: (سُرِقَ مَتَاعِي)، ومنها: رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي الإبهامِ عَلَى السامِعِ؛ كقولِكَ: تُصُدِّقَ بألفِ دِينارٍ، ومنها رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَعْظِيمِهِ للفَاعِلِ؛ بصونِ اسمِه عن أنْ يَجْرِيَ عَلَى لسانِه، أو بصونِه عن أنْ يَقْتَرِنَ بالمفعولِ بِهِ فِي الذِّكْرِ؛ كقولِكَ: خُلِقَ =

نحوُ[١]: (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ)، فـ(خَيْرُ نائلٍ) مفعولٌ (قائمٌ) مقامَ الفاعلِ، [والأصلُ: نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائلٍ، فحُذِفَ الفاعلُ، وهو زيدٌ، وأُقِيمَ المفعولُ به[٢] مُقَامَه، وهو خيرُ نائلٍ[٣]][٤]، ولا يَجُوزُ تقديمُه، فلا تقولُ[٥]: (خَيْرُ نائلٍ نِيلَ) على أنْ يكونَ مفعولًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه الجملةُ [٨٧/و] التي بعدَه، وهي (نِيلَ)، والمفعولُ[٦] القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، والتقديرُ: (نِيلَ هو)، وكذلك لا يَجُوزُ حَذْفُ (خيرُ[٧] نائلٍ) فتقولَ: (نِيلَ). [والله تعالى أعلم بالصواب][٨].

[تغيير صورة الفعل]

[ص] [٢٤٣] فأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ، كَـ(وُصِلْ)

[٢٤٤] واجْعَلْهُ مِن مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَـ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحَى)

[ش] يُضَمُّ أوَّلُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مُطلقًا؛ أي: سواءٌ كانَ ماضِيًا أو مضارعًا، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخِرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخِرِ المضارِعِ، ومثالُ ذلك في الماضي[٩]: قولُكَ في (وَصَلَ): (وُصِلَ)، وفي المضارِعِ قولُكَ[١٠] في (يَنْتَحِي): (يُنْتَحَى). [والله تعالى أعلم بالصواب][١١].

[ص] [٢٤٥] والثانِيَ التالِيَ (تَا) المُطَاوَعَةْ ... كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةْ

[٢٤٦] وثالِثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ ... كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ، كَـ(اسْتُحْلِي)

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مُفْتَتَحًا بتاءِ المُطاوَعَةِ: ضُمَّ أَوَّلُه

= الخِنْزِيرُ، ومنها رَغْبَةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَحْقِيرِ الفَاعِلِ؛ بصونِ لسانِه عن أنْ يَجْرِيَ بذِكْرِهِ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ من الفَاعِلِ، فيُعْرِضُ عن ذِكْرِهِ؛ لئلا يَنَالَهُ منه مكروهٌ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ عَلَى الفَاعِلِ، فيُعْرِضُ عن اسمِه؛ لئلا يَمَسَّهُ أحدٌ بمكروهٍ (م).

(١) في (ك): «كنيل».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ع).
(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) في (ك): «يقال».
(٦) زاد في (ك): «الذي».
(٧) ليس في (ك).
(٨) من (ح).
(٩) في (ص): «المثال»، وكتب في حاشيتها: «لعله الماضي».
(١٠) ليس في (ك).
(١١) من (ص)، (ح).

وثانِيه، وذلك كقولِكَ في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّرَ): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ).

وإنْ[1] كانَ مُفْتَتَحًا بهمزةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُه وثالثُه، وذلك كَقَوْلِكَ[2] في (اسْتَحْلَى): (اسْتُحْلِيَ)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انْطَلَقَ): (انْطُلِقَ). [والله أعلم][3].

[حكم الفعل الثلاثي الماضي المعل] [ص] [٢٤٧] واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا، وضَمٌّ جا كـ(بُوعَ) فاحْتُمِلْ

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العَيْنِ: فقد[4] سُمِعَ في (فائِهِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحوُ: (قِيلَ وبِيعَ)، ومنه قولُه[5]:

١٥٤ ـ حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ[6]

(٢) وإخلاصُ الضمِّ نحوُ: (قُولَ وبُوعَ)، ومنه قولُه[7]:

١٥٥ ـ لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[8]

---

(١) في (س)، (ك): «وإذا».

(٢) ليس في (ك)، وفي (س): «قولك».

(٣) من (ص).

(٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٧٧): «قائله: هو راجز لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس ومنهم من نسبه إلى رؤبة ـ فلم أجده في «ديوانه»».

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (حِيكَتْ)؛ حَيْثُ أَنَّهُ فعلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلمَّا بَنَاهُ للمجهولِ: أَخْلَصَ كَسْرَ فائِه، ويُرْوَى: (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ) بالواوِ ساكنةً، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ شاهدًا للوجهِ الثاني، وَهوَ إخلاصُ ضمِّ الفاءِ (م).

(٧) هو: رؤبة بن العَجّاج ـ كما في ملحق «ديوانه» (ص١٧١).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بُوعَ)؛ فإنَّه فِعْلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلَمَّا بناه للمجهولِ أَخْلَصَ ضَمَّ فائِه، وإخلاصُه ضَمَّ الفاءِ لغةُ جماعةٍ من العربِ، مِنهم مَن حَكَى الشارِحُ، ومِنهم بعضُ بني تَمِيمٍ، ومنهم ضَبَّةُ، وحُكِيَتْ عن هُذَيْلٍ (م).

وهي لغةُ بَنِي دَبِيرٍ[١] وبني فَقْعَسٍ، [وهما مِن فُصَحَاءِ بَنِي أَسَدٍ][٢].

(٣) والإشمامُ، وهو[٣] الإتيانُ بـ(الفاءِ) بحَرَكَةٍ[٤] بينَ[٥] الضمِّ والكسرِ، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا في اللفظِ، ولا يَظْهَرُ في الخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعةِ (قولُه تعالى)[٦]: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]؛ قرئَ[٧] بالإشمامِ في (قِيلَ) (غِيضَ).

[حكم ما إذا خيف اللبس في بعض الأوجه؟]

[ص] [٢٤٨] وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وما لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)[٨]

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الثلاثيُّ المُعْتَلُّ العَيْنِ بعدَ بنائِه للمفعولِ إلى ضميرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ[٩]، فإمَّا أنْ يكونَ وَاوِيًّا أو يَائِيًّا، فإنْ كانَ وَاوِيًّا، نحوُ: (سامَ) ـ مِن السَّوْمِ: وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كَسْرُ (الفاءِ) أو[١٠] الإشمامُ، فتقولُ: (سِمْتُ). ولا يَجُوزُ الضمُّ؛ فلا تقولُ: (سُمْتُ)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بفِعْلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالضمِّ[١١] ليسَ (إلَّا)، نحوُ:

---

(١) في (ع): «ذؤيب».
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).
(٣) في (ك): «وهي».
(٤) في (ص): «على حركة».
(٥) ليس في (ك).
(٦) ليس في (ك)، وفي (س): «كقوله تعالى».
(٧) من (ص)، (ح).
(٨) **(وإنْ)** شرطيَّةٌ، **(بِشَكْلٍ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بخِيفَ، **(خِيفَ)** فِعْلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ فِعْلُ الشرطِ، **(لَبْسٌ)** نائبُ فَاعِلِ خِيفَ، **(يُجْتَنَبْ)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ جوابُ الشرطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى شَكْلٍ، **(وما)** اسمٌ موصولٌ: مُبْتَدَأٌ، **(لِبَاعَ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ مَا الموصولةِ، **(قد)** حرفُ تَقْلِيلٍ، **(يُرَى)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ما، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرِ المُبْتَدَأ، **(لِنَحْوِ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيُرَى، ونحوِ مُضَافٌ و**(حَبْ)** قُصِدَ لَفْظُهُ: مُضَافٌ إليه.
(٩) في (ص)، (ح)، (ك): «غائبات».
(١٠) في (ص): «لا»، وفي (ح): «و».
(١١) في (ع): «يضم».

(سُمْتُ العَبْدَ)، وإنْ كانَ يائِيًّا، نَحْوُ: (**باعَ**) ـ مِن البَيعِ ـ وَجَبَ عِندَ المصنِّفِ أيضًا ضَمُّه[١] أو[٢] الإشمامُ، فتقولُ: بُعْتَ يا عَبْدُ، ولا يَجُوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: (بِعْتُ)؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ بفعلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالكَسْرِ فقطْ، نحوُ: (بِعْتُ الثوبَ).

هذا[٣] معنى قولِهِ: (**وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**)؛ أي: وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شَكْلٍ من الأشكالِ السابقةِ ـ أعني: الضمَّ والكسرَ والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معَه.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ، والذي ذَكَرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ و[٤]الإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يَجِبُ ذلك؛ بل يَجُوزُ[٥] الضمُّ في الواويِّ، والكسرُ في اليائيِّ.

[حكم المضعف] وقولُه: (**وما لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ**) معناه: أنَّ الذي [ثَبَتَ لِفَاءِ بَاعَ][٦] مِن جَوَازِ الضمِّ والكسرِ والإشمام يَثْبُتُ[٧] لِفاءِ المُضاعَفِ، نحوُ: (حَبَّ)، فتقولُ: (حُبَّ) و(حِبَّ)، وإنْ شِئْتَ أَشْمَمْتَ. (والله أعلم)[٨].

[حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)] [ص] **[٢٤٩] وما لِفَا (بَاعَ) لِمَا العَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ، وانْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي**

[ش] أي: يَثْبُتُ[٩] عندَ البناءِ للمفعولِ لِمَا تَلِيهِ العينُ مِن كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ[١٠] (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ)، وهو مُعْتَلُّ العَيْنِ ـ ما يَثْبُتُ[١١] لِفاءِ (باعَ) مِن جَوَازِ الكسرِ والضمِّ والإشمام[١٢]، وذلك نحوُ: (**اخْتَارَ**[١٣]

---

(١) في (ك): «الضم».
(٢) في (ص): «و».
(٣) في (م): «وهذا».
(٤) في (ص): «أو».
(٥) في (ك): «يجب».
(٦) في (ص): «يثبت لباع»، وفي (ك): «لباع».
(٧) في (ص): «فيثبت»، وفي (ح)، (ك): «ثبت».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ك): «ثبت».
(١٠) ليس في (ص).
(١١) في (ح)، (ع)، (ك): «ثبت».
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) كتبت في (ح) بين السطور.

وانْقَادَ) وشِبْهِهِمَا، فيَجُوزُ(١) في (التاءِ) و(القافِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضمُّ، نحوُ: (اخْتُورَ)، و(انْقُودَ)، والكسرُ، نحوُ: (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)، والإشمامُ، وتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثلِ حَرَكَةِ التاءِ والقافِ. [والله تعالى أعلم](٢).

[نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل]

[ص] [٢٥٠] وقَابِلٌ مِن ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه [أُقِيمَ المفعولُ به مُقَامَ الفاعِلِ.

وأشارَ في هذا البيتِ: إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به](٣) أُقِيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَه، وشَرْطٌ في كلِّ واحدٍ(٤) مِنهما(٥): أنْ يكونَ قابلًا للنيابَةِ(٦)؛ أي: صَالِحًا لها، واحْتُرِزَ بذلك: مِمَّا(٧) لا يَصْلُحُ للنيابةِ؛ كالظرفِ الذي لا يَتَصَرَّفُ، والمرادُ به: ما لَزِمَ النصبَ على الظرفيَّةِ(٨)، نحوُ: (سَحَرَ) إذَا أُرِيدَ(٩) بِهِ: [سَحَرُ يوم](١٠) بعينِه، ونحوُ: (عِنْدَكَ) فلا تقولُ: (جُلِسَ(١١) عِنْدُكَ)، ولا (رُكِبَ

(١) في (ص): «يجوز».
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ك).
(٥) في (ص)، (م): «منها». وكلا الوجهين جائز.
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ك): «عن ما».
(٨) الظروفُ عَلَى ثلاثةِ أَنْوَاعٍ: [أنواع الظروف]
النوعُ الأوَّلُ: مَا يَلْزَمُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ، ولا يُفَارِقُها أَصْلًا، ولا إِلَى الجرِّ بـ(مِن)، وَذَلِكَ مثلُ قَطُّ، وعَوْضُ، وإِذَا، وسَحَرَ.
والنوعُ الثاني: مَا يَلْزَمُ أحدَ أمرَيْنِ: النَّصْبَ عَلَى الظرفيَّةِ، والجرَّ بمِن، وَذَلِكَ مثلُ عِنْدَ، وثَمَّ بفتحِ الثاءِ. وهذان النوعانِ يقالُ لكلٍّ منهما: (ظرفٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ). والفرقُ بينَهما مَا عَلِمْتَ.
والنوعُ الثالثُ: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وعن الجرِّ بـ(مِن)، إِلَى التأثُّرِ بالعواملِ المختلفةِ: كزَمَنٍ، ووَقْتٍ، وساعةٍ، ويومٍ، ودَهْرٍ، وحِينٍ، وهذا هو الظرفُ المتصرِّفُ (م).
(٩) في (ص)، (ح): «أراد».
(١٠) في (م): «من يوم».
(١١) في (ك): «حبس».

سَحَرُ[١])[٢]؛ لئلَّا تُخْرِجَهُما عمَّا اسْتَقَرَّ لهما في لِسانِ العربِ مِن لُزُومِ النصبِ، وكالمصادرِ التي لا تَتَصَرَّفُ، نحوُ: (مَعَاذَ اللهِ)، فلا يَجُوزُ رَفْعُ (مَعَاذَ اللهِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ في الظرفِ.

وكذلك ما لا فائدةَ فيه مِن الظرفِ والمصدرِ (والجارِّ والمجرورِ)[٣]، فلا تقولُ: (سِيرَ وَقْتٌ)، ولا (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا (جُلِسَ في دارٍ)؛ لأنَّه[٤] لا فائدةَ في ذلك.

ومثالُ القابِلِ مِن كُلٍّ مِنها: قولُكَ[٥]: (سِيرَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، ومُرَّ بزيدٍ)[٦]. . . . .

(١) العبارة في (ص)، (ح): «يوم الجمعة سحر».
(٢) زاد في (س)، (ع): «يوم الجمعة». (٣) من (ع)، (م).
(٤) في (ص): «فإنه». (٥) ليس في (س)، (ك).
(٦) [شرط إنابة الظرف والمصدر عن الفاعل] حاصلُ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الشارحُ فِي هذه المسألةِ، أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ جوازِ إنابةِ كلٍّ واحدٍ مِن الظرفِ والمصدرِ شرطانِ:
أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ كلٌّ مِنْهُمَا متصرِّفًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُخْتَصًّا، فَإِنْ فَقَدَ أَحَدُهما واحدًا من هذين الشرطيْنِ لم تَصِحَّ نِيَابَتُه. فالمتصرِّفُ من الظروفِ هو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ والجرِّ بمِن إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ. وأمَّا المتصرِّفُ من المصادرِ فهو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ المختلفةِ، وَذَلِكَ كضَرْبٍ وقَتْلٍ، وَمَا لا يَخْرُجُ مِن المصدرِ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ؛ كمَعَاذَ اللهِ؛ فإنَّه مَصْدَرٌ غيرُ متصرِّفٍ، لا يَقَعُ إلا منصوبًا عَلَى المفعوليَّةِ المُطْلَقَةِ. وأمَّا المُخْتَصُّ من الظروفِ فهو: مَا خُصَّ بإضافةٍ، أو وصفٍ، أو نَحْوِهما. وأمَّا المُخْتَصُّ من المصادرِ فهو: مَا كَانَ دالًّا عَلَى العددِ، أو عَلَى النوعِ، أمَّا نحوُ: (ضُرِبَ ضَرْبٌ) فهو غيرُ مُخْتَصٍّ ولا يجوزُ نِيَابَتُه عن الفَاعِلِ.
[شروط إنابة الجار والمجرور عن الفاعل] ويُشْتَرَطُ فِي نيابةِ الجارِّ والمجرورِ ثلاثةُ شروطٍ:
أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، بأنْ يَكُونَ المجرورُ مَعْرِفَةً أو نَحْوَها.
وثانيها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ مُلازِمًا لطريقةٍ واحدةٍ، كمُذْ ومُنْذُ الملازمَيْنِ لجرِّ الزمانِ، وكحروفِ القَسَمِ الملازِمَةِ لجرِّ المُقْسَمِ به.
وثالثُها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ دالًّا عَلَى التعليلِ؛ كاللامِ، والباءِ، ومِن، =

[والله أعلم][(١)].

[حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده]

[ص] **[٢٥١] ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدْ   في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ**

[ش] **مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ** [إلَّا الأخفشَ][(٢)]: أنه إذَا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ـ مفعولٌ به ومصدرٌ وظرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ ـ تَعَيَّنَ إقامةُ المفعولِ به [مُقامَ الفاعلِ][(٣)]، فتقولُ: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا[(٤)] شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ في دارِه، ولا يَجُوزُ إقامةُ غيرِه مُقَامَهُ[(٥)] مَعَ وُجُودِهِ، وما وَرَدَ مِن ذلك شاذٌّ أو[(٦)] مُؤَوَّلٌ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إقامةُ غيرِه[(٧)] وهو موجودٌ، تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا[(٨)]، وضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ)، وكذلك في[(٩)] الباقي [٩٠/و]، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءةِ أبي جَعْفَرٍ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الجاثية: ١٤]، وقولِ[(١٠)] الشاعِرِ[(١١)]:

١٥٦ ـ لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا   ولا شَفَى[(١٢)] ذا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى[(١٣)]

= إذا اسْتُعْمِلَتْ إحداها فِي الدَّلالةِ عَلَى التعليلِ؛ ولهذا امْتَنَعَتْ نيابةُ المفعولِ لأجلِه (م).

(١) من (ص)، (ح).

(٢) في (ص): «الأخفش»، ثم ضرب عليها.

(٣) في (ص)، (ح): «مقامه».

(٤) في (ح): «عمرًا».

(٥) من (م).

(٦) في (ك): «و».

(٧) زاد في (ك): «مع وجوده».

(٨) ليس في (ص).

(٩) من (م).

(١٠) في (ع): «وقال»، وفي (س): «وقوله».

(١١) هو: رؤبة بن العجاج كما في «ملحقات ديوانه» (ص١٧٣).

(١٢) في (ك): «سخى»، وفي (س): «شجا».

(١٣) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا**)؛ حَيْثُ نابَ الجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**بالعلياءِ**) ـ عن الفَاعِلِ، مَعَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلامِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**سَيِّدًا**). والدليلُ عَلَى أنَّ الشاعرَ أنابَ الجارَّ والمجرورَ ولم يُنِبِ المفعولَ به، أنَّهُ جاءَ بالمفعولِ بِهِ منصوبًا، ولو أنَّهُ أنابَه لرَفَعَه، فكانَ يقولُ: لم يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ: أنه إن(١) تَقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به(٢) عليه، جازَ إقامةُ كلِّ واحدٍ(٣) منهما، فتقولُ: ضُرِبَ في الدارِ زيدٌ(٤)، وضُرِبَ في الدارِ زيدًا، وإنْ لم يَتَقَدَّمْ: تَعَيَّنَ(٥) إقامةُ المفعولِ به(٦)، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ في الدارِ)، ولا(٧) يَجُوزُ (ضُرِبَ زيدًا في الدارِ).

[أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)] [ص] [٢٥٢] وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

[ش] إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولَيْنِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فإمَّا أنْ يكونَ مِن بابِ (أَعْطَى)، أو (مِن بابِ)(٨) (ظَنَّ)(٩).

= سَيِّدٌ، والداعي لذلك أنَّ القوافِيَ كلَّها منصوبةٌ، فاضْطِرَارُهُ لِتَوَافُقِ القوافِي هو الَّذِي دَعَاهُ وأَلْجَأَهُ إِلَى ذلك.
ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الراجزِ:

وإنَّما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ   ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ فِي قَوْلِهِ: (مَعْنِيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ)؛ حَيْثُ أنابَ الجارَّ والمجرورَ - وَهوَ قَوْلُهُ: (بذِكْرٍ) - عن الفَاعِلِ، معَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلام - وَهوَ قَوْلُهُ: (قَلْبَهُ) - بدليلِ أنَّهُ أَتَى بالمفعولِ بِهِ منصوبًا بعدَ ذلك كَمَا هو ظاهِرٌ.
والبيتانِ حُجَّةٌ للكوفِيِّينَ والأخفشِ جميعًا؛ لأنَّ النائبَ عن الفَاعِلِ فِي البيتَيْنِ: مُتَقَدِّمٌ فِي كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عن المفعولِ به، والبَصْرِيُّون يَرَوْنَ ذلك من الضرورةِ الشعريَّةِ (م).

(١) في (م): «إذا».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ص)، (ح): «زيدًا» في الأولى، و«زيدٌ» في الثانية.
(٥) في (ك): «يتعين».
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (م): «ولا».
(٨) ليس في (ع).
(٩) قد يَنْصِبُ فِعْلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، نحوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا، وعَلِمْتُ أخاكَ مُسافرًا، ولا يَنْصِبُ المفعولَيْنِ اللذيْنِ أَصْلُهما المُبْتَدَأُ والخَبَرُ إلا ظَنَّ وأَخَواتُها، وهذا هو مرادُ الشارِحِ هنا بقولِهِ: (بابِ ظَنَّ) وَهوَ أَيْضًا مرادُ الناظِمِ بقولِه: (في بابِ ظَنَّ وأَرَى)؛ لأنَّ (أَرَى) تنصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ: أصلُ الثاني والثالِثِ منها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ.
وقد يَنْصِبُ فعلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ، وهذا عَلَى نوعيْنِ؛ لأنَّه إما أنْ يَكُونَ نَصْبُه =

فإن كانَ مِن بابِ (أَعْطَى)، وهو المرادُ بهذا البيتِ، فذَكَرَ المُصَنِّفُ: أنه يَجُوزُ إقامةُ الأَوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاقِ، فتقولُ: (كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً، وأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا)، وإنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثانِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ، وكُسِيَ زَيدًا جُبَّةٌ).

هذا إذا[1] لم يَحْصُلْ لَبْسٌ بإقامةِ الثاني، فإذا[2] حَصَلَ لَبْسٌ: وَجَبَ [إقامةُ الأَوَّلِ، وذلكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زيدًا عَمْرًا)، فيَتَعَيَّنُ[3] إقامةُ الأَوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ عَمْرًا)، ولا يَجُوزُ][4] إقامةُ الثاني حينَئذٍ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يَصْلُحُ أنْ يكونَ آخِذًا، بخلافِ الأَوَّلِ.

ونَقَلَ المُصَنِّفُ الاتِّفَاقَ [(على أنَّ الثانِيَ من هذا البابِ؛ يَجُوزُ إقامتُه عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ][5] عَنَى به [أنه اتِّفَاقٌ)[6]][7] مِن جِهَةِ النحْوِيِّينَ[8] كلِّهم، فليسَ[9] بِجَيِّدٍ؛ لأنَّ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ: أنه[10] إذا[11]

= لأحدِهما عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، كَمَا فِي قولِكَ: اخْتَرْتُ الرجالَ مُحَمَّدًا، وكما فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، الأصلُ: اخْتَرْتُ مِن الرجالِ مُحَمَّدًا، واختارَ موسى من قومِه سبعينَ رَجُلًا، وإمَّا أنْ يَكُونَ نَصْبُه للمفعولَيْنِ؛ لأنَّه مِن طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثنيْنِ، وَذَلِكَ نحوُ قولِكَ: مَنَحْتُ الفقيرَ دِرْهَمًا، وأَعْطَيْتُ إبراهيمَ دِينارًا، وكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جُبَّةً.
وهذا الضَّرْبُ الأخيرُ هو مرادُ الناظِمِ والشارِحِ ببابِ كَسَا، فهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأَ والخبرَ، وكَانَ تَعَدِّيه إليهما بنفسِه، لا بواسطةِ حذفِ حرفِ الجرِّ مِن أَحَدِهما وإيصالِ الفِعْلِ إِلَى المجرورِ (م).

(١) في (م): «إن».
(٢) في (س)، (ع)، (ك): «فإن».
(٣) في (ص)، (ح): «فتعيَّن»، وفي (م): «فتتعين».
(٤) ليس في (ك).
(٥) مكانها في (ص)، (ح): «إن».
(٦) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٧) في (ص): «الاتفاق»، وليس في (ح).
(٨) زاد في (ك): «على ذلك»، وسقط منها كلمة «كلهم».
(٩) في (ك): «وليس».
(١٠) ليس في (ح).
(١١) في (س)، (ص)، (ع): «إن».

كانَ الأوَّلُ مَعْرِفَةً، والثاني [٩٠/ظ] نَكِرَةً - تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا)، ولا يَجُوزُ عندَهم إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدًا). (والله أعلم بالصواب)[١].

[أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب ظن، وأرى] [ص]
[٢٥٣] في بابِ (ظَنَّ، وأَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ ولا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

[ش] يعني: أنه إذا كانَ الفعلُ مُتَعَدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصلِ؛ كظَنَّ وأَخَوَاتِها، أو كانَ مُتَعَدِّيًا إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٢]؛ كأَرَى وأَخَوَاتِها - فاشتهر[٣] عندَ النَّحْوِيِّينَ: أنه يَجِبُ إقامةُ الأوَّلِ ويَمْتَنِعُ[٤] إقامةُ الثاني في بابِ (ظَنَّ)، والثاني والثالثِ في بابِ (أَعْلَمَ)، فتقولُ: ظُنَّ زَيْدٌ قَائِمًا، [ولا يَجُوزُ (ظُنَّ زَيْدًا قائمٌ)، وتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا)][٥]، ولا [يَجُوزُ إقامةُ الثاني[٦]، فلا تقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا)، ولا][٧] إقامةُ الثالثِ، (فلا تقولُ)[٨]: (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

ونَقَلَ ابنُ[٩] أبي الرَّبِيعِ: الاتِّفَاقَ على مَنْعِ إقامةِ الثالثِ، ونَقَلَ الاتِّفَاقَ أيضًا: ابنُ المُصَنِّفِ. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى أنه لا يَتَعَيَّنُ إقامةُ الأَوَّلِ، لا في بابِ (ظَنَّ)، ولا في[١٠] بابِ (أَعْلَمَ)، لكنْ بشرط[١١] أَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ، فتقولُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائِمٌ، وأُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا).

وأمَّا إقامةُ الثالثِ مِن[١٢] بابِ (أَعْلَمَ): فنَقَلَ ابنُ أبي الرَّبِيعِ وابنُ

---

(١) من (ص)، (ح).
(٢) في (ص)، (ح): «مفعولين».
(٣) في (م): «فالمشهور».
(٤) في (ص): «ويمنع».
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٦) زاد في (ك): «ولا الثاني».
(٧) ساقط في (ص)، (ح).
(٨) في (ص)، (ح)، (م): «فتقول».
(٩) ليس في (ص).
(١٠) من (ص)، (ح).
(١١) في (س): «شرط»، وفي (م): «يُشْتَرَطُ».
(١٢) في (س)، (ع): «في».

المُصَنِّفِ الاتِّفَاقَ على مَنْعِهِ. وليسَ كما زَعَمَا؛ فقد نَقَلَ غَيْرُهما الخِلافَ في ذلك[١]، فتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

فلو حَصَلَ لَبْسٌ: تَعَيَّنَ إقامةُ الأَوَّلِ في بابِ (ظَنَّ وأَعْلَمَ)، فلا[٢] تقولُ: (ظَنَّ زيدًا عَمْرٌو) على أنَّ (عَمْرٌو) هو المفعولُ الثاني، ولا: (أَعْلَمَ زيدًا خالدٌ مُنْطَلِقًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][٣].

[حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل]

[ص] [٢٥٤] وما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بالرافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

[ش] حُكْمُ المفعولِ القائمِ مُقامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ؛ فكما أنه لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا، كذلك لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا مفعولًا واحدًا[٤]، فلو كانَ للفعلِ معمولانِ[٥] فأكثرَ: أَقَمْتَ واحدًا مِنهما[٦] مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبْتَ الباقِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرهمًا، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا قائمًا، وضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ [في دارِه][٧]). [والله تعالى أعلم بالصواب][٨].

۞ ۞ ۞

---

(١) حاصلُ الخلافِ الَّذِي نَقَلَه غيرُهما: أنَّ بعضَ النُّحاةِ أَجازَه بشرطِ أَلَّا يُوقِعَ فِي لَبْسٍ، كَمَا مَثَّلَ الشارِحُ. وحكايةُ الخلافِ هو ظاهرُ كلامِ الناظِمِ فِي كتابِه «التسهيلِ» (ص٧٤)؛ بل يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مما يُشِيرُ إِلَيْهِ كلامُه فِي «الأَلْفِيَّةِ»؛ لأنَّ ثالثَ مفاعيلِ أَعْلَمَ: هو ثاني مفعولَيْ عَلِمَ، وقد ذُكِرَ اختلافُ النُّحاةِ فِي ثاني مفعولَي «عَلِمَ» (م).

(٢) في (ك): «ولا».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) يُرِيدُ: لا يُرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ نائبُ فاعلٍ إِلَّا واحدٌ مِن المفاعيلِ التي كَانَ الفعلُ ناصبًا لها، وَهوَ مبنيٌّ للمعلومِ (م).

(٥) في (ص)، (ك): «مفعولان».

(٦) في (ص)، (م): «منها».

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٨) من (ص)، (ح).

اشْتِغَالُ العَامِلِ عن المعمولِ بضمير(١)(٢)

. . . .

(١) من (ع).

(٢) أركانُ الاشتغالِ ثلاثةٌ: **مشغولٌ عَنْهُ**، وَهوَ الاسمُ المتقدِّمُ، **ومشغولٌ**، وَهوَ الفعلُ المتأخِّرُ، **ومشغولٌ به**، وَهوَ الضَّمِيرُ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ الفعلُ بنفسِه أو بالواسطةِ، ولكلِّ واحدٍ مِن هذه الأركانِ الثلاثةِ شروطٌ لا بُدَّ مِن بَيَانِها. [أركان الاشتغال]

فأمَّا شُرُوطُ المشغولِ عنه ـ وَهوَ الاسمُ المتقدِّمُ فِي الكلامِ ـ فخمسةٌ: [شروط المشغول عنه]

الأوَّلُ: ألَّا يَكُونَ مُتَعَدِّدًا لفظًا ومعنًى: بأنْ يَكُونَ واحدًا، نحوُ: زيدًا ضَرَبْتُه، أو **مُتَعَدِّدًا** فِي اللفظِ دونَ المعنَى، نحوُ: زيدًا وعَمرًا ضَرَبْتُهما؛ لأنَّ العطفَ جَعْلُ الاسمَيْنِ كالاسمِ الواحدِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ فِي اللفظِ والمعنَى ـ نحوُ: زيدًا دِرْهَمًا أَعْطَيْتُه ـ لم يَصِحَّ.

الثاني: أنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا، فَإِنْ تأخَّرَ ـ نحوُ: ضَربته زيدًا ـ لم يَكُنْ من بابِ الاشتغالِ؛ بل إنْ نَصَبْتَ زَيْدًا فِي هَذَا المثالِ: فهو بَدَلٌ من الضَّمِيرِ، وَإِنْ رَفَعْتَه فهو مُبْتَدأٌ خَبَرُه الجُمْلَةُ قبلَه.

الثالثُ: قَبُولُه الإضمارَ، فلا يَصِحُّ الاشْتَغَالُ عن الحالِ، والتمييزِ، ولا عن المجرورِ بحرفٍ يَخْتَصُّ بالظاهِرِ؛ كحَتَّى.

الرابعُ: كونُه مُفْتَقِرًا لِمَا بعدَه: فنحوُ: (جاءَكَ زيدٌ فأَكْرِمْهُ) ليسَ من بابِ الاشتغالِ؛ لكونِ الاسمِ مُكْتَفِيًا بالعَامِلِ المتقدِّمِ عليه.

الخامِسُ: كونُه صالحًا للابتداءِ به، بألَّا يَكُونَ نَكِرَةً مَحْضَةً، فنحوُ قولِه تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليسَ من بابِ الاشتغالِ؛ بل (رَهْبَانِيَّةً) مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قبلَه بالواوِ، وجملةُ (ابْتَدَعُوهَا) صِفَةٌ.

وأمَّا **الشروطُ التي يَجِبُ تَحَقُّقُها فِي المشغولِ** ـ وَهوَ الفعلُ الواقعُ بعدَ الاسمِ ـ فاثنانِ: [الشروط التي يجب تحققها في المشغول عنه]

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بالمشغولِ عَنْهُ، فإنِ انْفَصَلَ منه بفاصِلٍ لا يَكُونُ لِمَا بعدَه عَمَلٌ فيما قبلَه ـ كأدواتِ الشرطِ، وأدواتِ الاستفهامِ، ونحوِهما ـ لم يَكُنْ مِن بابِ الاشتغالِ.

=

[تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه]

[ص] [٢٥٥] إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ
[٢٥٦] فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْمًا مُوَافِقٍ[١] لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

[ش] (الاشتغالُ): أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأَخَّرَ عنه فِعْلٌ قدْ عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المُضافُ إلى ضميرِ الاسمِ[٢] السابقِ، فمثالُ المُشْتَغِلِ بالضميرِ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ وزَيْدًا مَرَرْتُ به)، ومثالُ المُشْتَغِلِ بالسببيِّ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه).

وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (**إنْ مُضْمَرُ اسْمِ سابِق**[٣]) إلى آخِرِه، والتقديرُ: إنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسمِ سابقٍ فِعلًا عنْ ذلك الاسمِ ينصب[٤] المُضْمَرِ لفظًا، نحوُ: (زيدًا[٥] ضَرَبْتُهُ)، أو: بنصبِه[٦] مَحَلًّا، نحوُ: (زيدًا[٧] مَرَرْتُ به)، فكلُّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ) ـ قد[٨] اشْتَغَلَ بضميرِ (زَيْدٍ)، لكنْ (ضَرَبْتُ)[٩]: وَصَلَ إلى الضميرِ بنفسِه، و(مَرَرْتُ)[١٠]: وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ، فهو مجرورٌ لَفْظًا [٩١/ظ]، و[١١]منصوبٌ مَحَلًّا، وكُلٌّ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ)[١٢]: لو لم يَشْتَغِلْ

= **الثاني**: كونُه صالحًا للعملِ فيما قبلَه: بأنْ يَكُونَ فِعلًا مُتَصَرِّفًا، أو اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أو صفةً مُشَبَّهَةً، أو فِعْلًا جامدًا؛ كفِعْلِ التعجُّبِ ـ وكلُّ هذه العواملِ لِضَعْفِها لا تَعْمَلُ فيما تَقَدَّمَ عليها ـ لم يَصِحَّ.

[ما يجب تحققه في المشغول به]

وأَمَّا الَّذِي يَجِبُ تَحَقُّقُه فِي المشغولِ بِهِ ـ وَهوَ الضَّمِيرُ ـ فشرطٌ واحدٌ، وهو: أَلَّا يَكُونَ أَجْنَبِيًّا من المشغولِ عَنْهُ، فيَصِحُّ أنْ يَكُونَ ضميرُ المشغولِ عنه نحوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه، أو مَرَرْتُ به، ويَصِحُّ أنْ يَكُونَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضميرِ المشغولِ عَنْهُ، نحوُ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، أو مَرَرْتُ بِغُلامِه (م).

(١) في (ع): «موافقا».
(٢) في (ص): «ذلك الاسم».
(٣) من (م).
(٤) في (ص)، (م): «بنصب»، وفي (ك): «نصب».
(٥) في (ح): «زيد».
(٦) ليس في (ك).
(٧) في (ح): «زيد».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ع): «ضرب».
(١٠) في (ع): «ومر».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) في (ع): «ضرب ومر».

بالضميرِ ـ لَتَسَلَّطَ على زيدٍ كما تَسَلَّطَ على الضميرِ.

فكُنْتَ[١] تقولُ: (زيدًا ضَرَبْتُ)، فتَنْصِبُ (زيدًا)، ويَصِلُ [الفعلُ إليه][٢] بنفسِه؛ كما وَصَلَ إلى ضَمِيرِه، [وتقولُ: (بزيدٍ مَرَرْتُ)، فيَصِلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كما وَصَلَ إلى ضميرِه][٣]، ويكونُ منصوبًا مَحَلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقولُه: (**فالسابِقَ انْصِبْهُ**...) إلى آخِرِه، معناه: أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئةِ المذكورةِ، فيَجُوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السابقِ، واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في ناصبِه؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إلى أنَّ نَاصِبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وُجُوبًا؛ [لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ المفسَّرِ والمفسِّرِ][٤]، ويكونُ الفعلُ[٥] المضمَرُ مُوَافِقًا في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يَشْمَلُ ما وَافَقَ لَفْظًا ومعنى[٦]، نحوُ قَوْلِكَ في: (زيدًا ضَرَبْتُه): إنَّ التقديرَ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، وما وَافَقَ معنًى دونَ لفظٍ؛ كقولِكَ في: (زيدًا مَرَرْتُ به): (إنَّ التقديرَ)[٧]: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ به)، وهذا هو الذي ذَكَرَه المصنِّفُ[٨].

---

(١) في (ك): «وكنت».
(٢) في (م): «إليه الفعل».
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٤) من (م).
(٥) ليس في (ك).
(٦) من (ص)، (ح). لكن في (ح): بالإبدال.
(٧) ما بين القوسين ليس في (ع).
(٨) [أصول الفعل المشغول] اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المشغولَ قد يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ناصِبًا للمشغولِ بِهِ بلا واسطةٍ، وقد يَكُونُ لازِمًا ناصبًا للمشغولِ بِهِ معنًى، وَهوَ فِي اللفظِ مَجْرُورٌ بحرفِ جرٍّ، **وَعَلَى كلِّ حالٍ**: إمَّا أنْ يَكُونَ المشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ المتقدِّمِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ سببيَّه، فهذه أربعةُ أحوالٍ؛ فيَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه مِن لفظِ العَامِلِ المشغولِ ومعناه فِي صورةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَجْتَمِعَ فِي العَامِلِ المشغولِ شيئانِ، هُمَا ـ كونُه مُتَعَدِّيًا بنفسِه، وكونُه ناصبًا لضميرِ الاسمِ المتقدِّمِ ـ نحوُ قولِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه. ويَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه من معنى العَامِلِ المشغولِ دونَ لفظِه، فِي **ثلاثِ صُوَرٍ**:
[أحوال العامل في المشغول به] **الأُولَى**: أنْ يَكُونَ العاملُ فِي المشغولِ بِهِ لازِمًا، والمشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ =

والمَذْهَبُ الثاني: أنه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدَه، وهذا[١] مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، واخْتَلَفَ هؤلاء؛ فقالَ قومٌ: إنه عَمِلَ[٢] في الضميرِ وفي[٣] الاسمِ معًا، فإذا قلتَ: (زيدًا ضَرَبْتُه) ـ كانَ (ضَرَبْتُ) ناصبًا لـ(زيدٍ) وللهاءِ[٤]. ورُدَّ هذا المذهَبُ: بأنه لا يَعْمَلُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِهِ، [إلا فى البدل كـ(زرته خالدًا)، فـ(خالد): أبدل من الضمير. والفرق بين اليائين: أن المبدل منه على نية الطرح، وما أوردناه مبني على أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه. أما إذا فرعنا على أن العامل فى البدل فعل أخر مثل العامل فى المبدل منه: فيسقط[٥] السؤال؛ لأنَّ العامل في الظاهر غير العامل فى المضمر؛ فليُتَأَملْ][٦].

وقالَ قومٌ: هو عاملٌ في الظاهرِ، والضميرُ[٧] مُلْغًى. **ورُدَّ**: بأن الأسماءَ لا تُلْغَى بعد اتِّصالِها بالعواملِ. [والله تعالى أعلم][٨].

= المتقدِّم، نحوُ قولِكَ: أَزَيْدًا مَرَرْتَ به؟ فإنَّ التقديرَ: أَجَاوَزْتَ زَيْدًا مَرَرْتَ به؟
الثانيةُ: أنْ يَكُونَ العاملُ لازمًا، والمشغولُ بِهِ اسمًا ظاهرًا مُضافًا إِلَى ضميرِ الاسمِ السابِقِ، نحوُ قولِكَ: زيدًا مَرَرْتُ بغُلامِه، فإنَّ التقديرَ: لَابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بغُلامِه، ولا تُقَدِّرُهُ: (جَاوَزْتُ زيدًا مَرَرْتُ بغلامِه)، كَمَا قَدَّرْتَ فِي الصورةِ الأُولى؛ لأنَّ المعنى عَلَى هَذَا التقديرِ هنا: غيرُ مُستقيمٍ؛ لأنَّك لم تُجاوِزْ زيدًا ولم تَمْرُرْ به، وإنما جاوَزْتَ غلامَه ومَرَرْتَ به، وجَاوَزَ مِن معنى مَرَّ، وليسَ مِن لفظِه ـ كَمَا هو ظاهِرٌ.
الثالثةُ: أنْ يَكُونَ العاملُ مُتَعَدِّيًا، ولكنَّه نَصَبَ اسمًا ظاهرًا مُضافًا إِلَى ضميرٍ عائدٍ إِلَى الاسمِ السابِقِ، نحوُ قولِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، فإنَّ التقديرَ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، وهكذا تُقَدِّرُ فِي كلِّ صورةٍ مِن هذه الصُّوَرِ الثلاثِ فِعْلًا يَنْصِبُ بنفسِه، ويَصِحُّ معَه المعنَى (م).

(١) في (ك): «هذا».
(٢) في (ص)، (ح): «عامل».
(٣) ليس في (ك).
(٤) في (ك): «والهاء».
(٥) في (ع): «سقط»، وكتب عليها: أنها من نسخة.
(٦) ما بين المعكوفين من نسخة (ع)، وهي زيادة حسنةٌ.
(٧) في (ك): «المضمر».
(٨) من (ص)، (ح)، (ع).

[وجوب نصب المشغول عنه] [ص] [٢٥٧] وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ(إِنْ، وَحَيْثُمَا)

[ش] ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ مَسَائِلَ هذا البابِ على خَمسةِ أقسامٍ: **أحدُها**: ما يَجِبُ فيه النصبُ. **والثاني**: ما يَجِبُ فيه الرفعُ. **والثالثُ**: ما يَجُوزُ فيه [الرفع والنصب. (والمختار: النصب)[1]][2]. **والرابعُ**: ما يَجُوزُ فيه الأمران[3]، [والمختار الرفع][4]. **والخامس**: ما يَجُوزُ فيه الأمرانِ على السَّوَاءِ.

فأشارَ[5] المصنِّفُ إلى **القِسْمِ الأوَّلِ**؛ بقولِهِ: (**والنَّصْبُ حَتْمٌ...**) إلى آخِرِهِ، ومعناه: أنه يَجِبُ نصبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ (بعدَ أداةٍ لا يَلِيها إلَّا الفعلُ)[6]، كأدواتِ الشرطِ[7]، نحوُ: (**إِنْ وحَيْثُمَا**)، فتقولُ[8]: (إنْ زيدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْكَ، وحَيْثُمَا زَيْدًا تَلْقَهُ[9] فأَكْرِمْهُ)، فيَجِبُ نصبُ (زيدًا)

(١) العبارة فيما بين القوسين في (ص)، (ح): «والنصب مختار».
(٢) ما بين المعكوفين في (م): «الأمرانِ، والنصبُ أَرْجَحُ».
(٣) في (ك): «أمران».
(٤) في (م): «والرفعُ أرجحُ».
(٥) في (ك): «وأشار».
(٦) العبارة في (ك): «بعد الاستفهام».
(٧) الأدواتُ التي تَخْتَصُّ بالفِعْلِ أربعةُ أنواعٍ:
الأوَّلُ: أدواتُ الشرطِ؛ كإِنْ، وحَيْثُما، نحوُ مَا مَثَّلَ بِهِ الشارِحُ، واعْلَمْ أنَّ الاشتغالَ إنما يَقَعُ بعدَ أداةِ الشرطِ فِي ضرورةِ الشعرِ، فأمَّا فِي النَّثْرِ فلا يَقَعُ الاشْتَغَالُ إلَّا بعدَ أداتيْنِ منها: الأُولَى (إنْ) بشرطِ أنْ يَكُونَ الفعلُ المشغولُ مَاضيًا، نحوُ: إنْ زَيْدًا لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ، والثانيةُ (إذَا) مُطلقًا، نحوُ: إذا زَيْدًا لَقِيتَه ـ أو تَلْقَاهُ ـ فأَكْرِمْه.
النوعُ الثاني: أَدَوَاتُ التحضيضِ، نحوُ: هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.
النوعُ الثالثُ: أدواتُ العرضِ، نحوُ: ألَا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.
النوعُ الرابعُ: أدواتُ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ، نحوُ: هل زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ؟
فأمَّا الهمزةُ فلا تَخْتَصُّ بالفِعْلِ؛ بل يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأسماءِ ـ كَمَا يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأفعالِ، وَإِنْ كَانَ دُخُولُها عَلَى الأفعالِ أكثرَ.
(٨) في (ك): «تقول».
(٩) في (ص)، (ح): «تلقاه».

في المثاليْنِ، وفيما أَشْبَهَهُما، ولا يَجُوزُ الرفعُ [على أنه][١] مبتدأٌ؛ (لأنه[٢] لا)[٣] يَقَعُ[٤] بعدَ هذه الأدواتِ. وأجازَ بعضُهم وُقُوعَ الاسمِ بعدَها، فلا يَمْتَنِعُ عندَه الرفعُ على[٥] الابتداءِ؛ [كقولِ الشاعِرِ:

١٥٧ ـ لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعِي[٦]

---

(١) في (س)، (ح)، (ك): «لأنه». وصححَّها في (ص): كالمثبت.

(٢) في (م): «إذ».

(٣) ما بين القوسين في (ص)، (ح)، (ك): «ولا».

(٤) في (س): «وقوع للاسم»، وفي (م): «يقع الاسم».

(٥) ليس في (ك).

(٦) (م) هَذَا البيتُ ساقطٌ مِن أكثرِ النسخِ: [(س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)]، وَهوَ من كَلِمَةٍ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ؛ يُجِيبُ فيها امْرَأَتَه وقد لَامَتْهُ عَلَى التبذيرِ، وَكَانَ مِن حديثِه أنَّ قومًا نَزَلُوا بِهِ فِي الجاهليَّةِ، فنَحَرَ لهم أَرْبَعَ قَلَائِصَ، واشْتَرَى لهم زِقَّ خَمْرٍ، فلَامَتْهُ امْرَأَتُه عَلَى ذلك، ففي هَذَا يقولُ:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلامَةَ فَاهْجَعِي
لا تَجْزَعِي لِغَدٍ وأَمْرُ غَدٍ لَهُ أَتَعَجَّلِينَ الشرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إِنْ مُنْفِسٌ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ الاسمُ المرفوعُ بعدَ أداةِ الشرطِ التي هِيَ (إنْ)، والأكثرُ: أنْ يَلِيَ هذه الأداةَ الفِعْلُ.

وقبلَ أنْ نُقَرِّرَ لكَ مَا فِي هَذَا البيتِ نُخْبِرُكَ أَنَّهُ يُرْوَى بنصبِ (**مُنْفِسٌ**) ويُرْوَى برفعِه.

فأمَّا روايةُ النصبِ: فهي التي رَوَاهَا سِيبَوَيْهِ وجمهورُ البَصْرِيِّينَ (انْظُرْ: «كتابَ سِيبَوَيْهِ» (١/ ٦٨)، و«مُفَصَّلَ الزَّمَخْشَرِيِّ» (١/ ١٤٩) بتحقِيقِنا) ولا إشكالَ عَلَى هذه الروايةِ؛ لأنَّ (**مُنْفِسًا**) حينَئذٍ مَنْصُوبٌ بفعلٍ محذوفٍ مُفَسَّرٍ بفعلٍ مِن لفظِ الفِعْلِ المذكورِ بعدَه، والتقديرُ: إنْ أَهْلَكْتُ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه. والروايةُ الثانيةُ بِرَفْعِ (**مُنْفِسٌ**)، وَهِيَ روايةُ الكُوفِيِّينَ، وأَعْرَبُوها عَلَى أنَّ (مُنْفِسٌ) مُبْتَدَأٌ، وجملةُ (**أَهْلَكْتُهُ**) خَبَرُه، وهذا هو صَرِيحُ عبارةِ الشارحِ قبل إنشادِه البيتَ، واسْتَدَلُّوا بِهِ وبمثلِه عَلَى جوازِ وُقُوعِ الجُمْلَةِ الاسميَّةِ بعدَ (**إنْ**) و(**إذا**) الشرطيتيْنِ، وقالوا: إنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ هاتيْنِ الأداتيْنِ مُبْتَدَأٌ، والجُمْلَةُ بعدَه فِي مَحلِّ رفعِ خبرٌ، ومِنهم مَن يَجْعَلُ هَذَا الاسمَ المرفوعَ فاعِلًا لنفسِ الفِعْلِ المذكورِ بعدَه فِي نحوِ: (إنْ زَيْدٌ يَزُورُكَ فَأَكْرِمْه)؛ بناءً عَلَى مَذْهَبِهِم من جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ عَلَى الفِعْلِ الرافعِ له. =

تقديرُه: (إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ)(١)](٢). واللهُ أَعْلَمُ.

[وجوب رفع المشغول عنه] [ص] [٢٥٨] وإنْ تَلَا السابقُ ما بِالابْتِدَا   يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

[٢٥٩] كذا إذا الفِعْلُ تَلَا ما لم يَرِدْ   ما قبلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

[ش] أشارَ بهذَيْنِ(٣) البيتَيْنِ إلى **القِسْمِ الثاني**، وهو ما يَجِبُ فيه الرفعُ(٤)، فيَجِبُ رفعُ الاسمِ المشتغَلِ(٥) عنه إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ تَخْتَصُّ

= فأمَّا **البَصْرِيُّونَ**: فلا يُسَلِّمُونَ أَوَّلًا روايةَ الرَّفْعِ، ثمَّ يقولونَ: إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ - فإنَّها لا تَدُلُّ عَلَى جوازِ وُقُوعِ الجُمَلِ الاسميَّةِ بعدَ أداةِ الشرطِ، ولا تَدُلُّ عَلَى جوازِ تَقَدُّمِ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لأنَّ واحدًا من هذيْنِ الوجهيْنِ غيرُ مُتَعَيِّنٍ فِي إعرابِ الاسمِ المرفوعِ بعدَ أداةِ الشرطِ؛ بل هَذَا الاسمُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، ويُقَدَّرُ المحذوفُ من لفظِ المذكورِ إنْ كَانَ الَّذِي بعدَه قد رَفَعَ الضميرَ عَلَى الفاعليَّةِ، ومِن معنى الفِعْلِ المتأخِّرِ إنْ كَانَ قد نَصَبَ ضميرَ الاسمِ كَمَا فِي هَذَا البيتِ المستشهَدِ به، ومِن الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وهذا هو الراجِحُ، وَهوَ الَّذِي قَدَّرَهُ الشارحُ بعدَ إنشادِ البيتِ، ثمَّ ارْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بابِ الفَاعِلِ (م).

(١) هَذَا التقديرُ هو تقديرُ البَصْرِيِّينَ، ولا يَتَّفِقُ ذِكْرُه هنا بهذا الشَّكْلِ مَعَ مَا ذَكَرَه الشارحُ قبلَ إنشادِه البيتَ، ولو أنَّهُ قالَ: (وتَقْدِيرُهُ عندَ البَصْرِيِّينَ: إنْ هَلَكَ مَنْفِسٌ) - لاستقامَ الكلامُ (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (م).

(٣) في (س)، (ك): «في هذين».

(٤) للمؤلِّفِينَ اختلافٌ فِي اعتبارِ هَذَا القِسْمِ برُمَّتِهِ مِن بابِ الاشتغالِ، فابنُ الحاجِبِ: لم يَذْكُرْه أَصْلًا، وابنُ هِشامٍ: يَنُصُّ عَلَى أَنَّهُ ليسَ مِن بابِ الاشتغالِ، ولا يَصْدُقُ ضابطُه عليه؛ وَذَلِكَ لأننا اشْتَرَطْنَا فِي ضابطِ الاشتغالِ: أنَّ العَامِلَ فِي المشغولِ بِهِ لو تَفَرَّغَ مِن الضَّميرِ وسُلِّطَ عَلَى الاسمِ السابقِ المشغولِ عنه لعَمِلَ فيه (انْظُرْ: كلامَ الشارحِ فِي ص١٣٠).

وفي هَذَا القِسْمِ لا يَتِمُّ ذلك؛ أَلَا تَرَى أنَّ نحوَ قولِكَ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو)، لو حَذَفْتَ الضميرَ لم يَعْمَلْ (يَضْرِبُ) فِي (زيدٌ) المتقدِّمِ؛ لأنَّ المتقدِّمَ مرفوعٌ، والمتأخِّرَ يَطْلُبُ منصوبًا لا مرفوعًا، ولأنَّ الفعلَ المتأخِّرَ لَا يَصِحُّ أنْ يَقَعَ بعدَ (إذا)، ومِن الناسِ مَن عَدَّهُ من بابِ الاشتغالِ غيرَ مُكْتَرِثٍ بهذا الضابطِ، والحقُّ هو الأوَّلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه (م).

(٥) في (ك): «المشغل».

بالابتداءِ، كإذا (التي لِلْمُفَاجَأَةِ)[١]، فتقولُ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو): برفْعِ (زيدٌ)، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ؛ لا ظاهرًا ولا مُقَدَّرًا.

وكذلك[٢] يَجِبُ رَفْعُ الاسم السابقِ إذا وَلِيَ الفعلَ المشتغِلَ بالضميرِ ـ أداةٌ لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها؛ كأدواتِ الشرطِ والاستفهامِ، و(ما) النافيةِ، نحوُ: (زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فأَكْرِمْه، وزيدٌ هل تَضْرِبُه؟ وزيدٌ ما لَقِيتَه)، فيَجِبُ رَفْعُ (زيدٌ) في هذه الأمثلةِ ونحوِها[٣]، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ ما لا يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ فيما قبلَه: لا يَصْلُحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملًا فيما قبلَه، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: **(كذا إذا الفِعْلُ تلا[٤])** إلى آخرِه.

---

(١) في (ك): «الفجائية». (٢) في (ص): «ولذلك».

[الأشياء التي لا تعمل ما بعدها فيما قبلها]

(٣) الأشياءُ التي لا يَعْمَلُ مَا بعدَها فيما قبلَها عَشَرَةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: أدواتُ الشرطِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ إِنْ لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ، وزَيْدٌ حيثُما تَلْقَه فأَكْرِمْهُ.

الثاني: أدواتُ الاستفهامِ جميعُها، نحوُ: زيدٌ هل أَكْرَمْتَه؟ وعليٌّ أَسَلَّمْتَ عليه؟

الثالثُ: أدواتُ التحضيضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ هَلَّا أَكْرَمْتَه، وخالدٌ ألا تَزُورُ.

الرابعُ: أدواتُ العَرْضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ ألا تُكْرِمُه، وبكرٌ أمَا تُجِيبُه.

الخامِسُ: لامُ الابتداءِ، نحوُ: زيدٌ لأنَا قد ضَرَبْتُه، وخالدٌ لأنا أُحِبُّه حُبًّا جَمًّا.

السادسُ: (كم) الخبريَّةُ، نحوُ: زيدٌ كم ضَرَبْتُه، وإبراهيمُ كم نَصَحْتُ له.

السابعُ: الحروفُ الناسخةُ، نحوُ: زَيْدٌ إنِّي ضَرَبْتُه، وبكرٌ كأنه السيفُ مَضَاءَ عَزِيمَةٍ.

الثامنُ: الأسماءُ الموصولةُ، نحوُ: زيدٌ الَّذِي تَضْرِبُه، وهندٌ التي رأيتَها.

التاسعُ: الأسماءُ الموصوفةُ بالعَامِلِ المشغولِ، نحوُ: زيدٌ رجلٌ ضَرَبْتُه.

العاشرُ: بعضُ حروفِ النفيِ، وَهِيَ (ما) مُطْلَقًا، نحوُ: زيدٌ رجلٌ مَا ضَرَبْتُه، و(لا) بشرطِ أنْ تَقَعَ فِي جوابِ قَسَمٍ، نحوُ: زيدٌ واللهِ لا أَضْرِبُه، فَإِنْ كَانَ حرفُ النفيِ غيرَ (ما) و(لا)، نحوُ: زَيْدٌ لَم أَضْرِبْه ـ أو كَانَ حرفُ النفيِ هو (لا)، وليسَ فِي جوابِ القَسَمِ، نحوُ: زيدٌ لا أَضْرِبُه ـ فإنَّه يَتَرَجَّحُ الرفعُ ولا يَجِبُ؛ لأنَّها حينَئِذٍ لا تَفْصِلُ مَا بعدَها عمَّا قبلَها (م).

(٤) من (ح)، (م).

أي: كذلك يَجِبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا تلا[١] الفعلُ شيئًا لا يَرِدُ ما قبلَه معمولًا لِمَا بَعْدَهُ، ومَن أَجازَ عَمَلَ ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقالَ: (زيدًا ما لَقِيتُ): أجازَ النصبَ معَ الضميرِ بعاملٍ[٢] مُقَدَّرٍ، فيقولُ[٣]: (زيدًا ما لَقِيتُه).

[جواز [ص] الوجهين والنصب أولى]

[٢٦٠] واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وبعدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

[٢٦١] وبعدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

[ش] هذا هو[٤] **القِسْمُ الثالِثُ**، وهو: ما يُخْتَارُ فيه النصبُ.

وذلك إذا وَقَعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ[٥] على طَلَبٍ؛ كالأمرِ والنهيِ والدعاءِ، نحوُ: (زيدًا اضْرِبْهُ، وزَيْدًا لا تَضْرِبْه، وزيدًا رَحِمَهُ اللهُ)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) و[٦] نَصْبُه، والمختارُ: نصبُه[٧][٨].

وكذلك يُخْتَارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أنْ يَلِيَها الفعلُ[٩]؛

---

(١) في (ص)، (ح): «ولي».
(٢) في (ص): «بعامله».
(٣) بالوجهين في (ص). وفي (ع): «فتقول».
(٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص): «دل».
(٦) في (ك): «أو».
(٧) في (م): «النصب».
(٨) إنما اخْتِيرَ نصبُ الاسمِ المشغولِ عنه إذا كَانَ الفعلُ المشغولُ طَلَبِيًّا ـ مع أنَّ الجمهورَ يُجِيزُونَ الإخبارَ عن المُبْتَدَأ بالجُمْلَةِ الطلبيَّةِ ـ لأنَّ الإخبارَ بها خلافُ الأصلِ؛ لكوْنِها لا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، ولأن ذلك موضعُ اختلافٍ، ولا شكَّ أنَّ التخريجَ عَلَى صورةٍ مُجْمَعٍ عليها أوْلَى من التخريجِ عَلَى صورةٍ مُخْتَلَفٍ فيها (م).
(٩) الأدواتُ التي يَغْلِبُ وُقُوعُ الفِعْلِ بعدَها أربعةٌ:

[الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها]

الأُولى: همزةُ الاستفهامِ.
الثانيةُ: (ما) النافيةُ، ففي نحوِ: (ما زَيْدًا لَقِيتُه) يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الثالثةُ: (لا) النافيةُ، ففي نحوِ: (لا زَيْدًا ضَرَبْتُه ولا عَمْرًا)، يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الرابعةُ: (إنِ) النافيةُ، ففي نحوِ: (إنْ زَيْدًا ضَرَبْتُه)؛ بمعنى مَا زَيدًا ضَرَبْتُه، يَتَرَجَّحُ النصبُ أَيْضًا (م).

كهمزةِ الاستفهامِ، فتقولُ[١]: (أزيدًا ضَرَبْتَه)؛ بالنصبِ والرفعِ، والمُختارُ: النصبُ، وكذلك يُخْتَارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ المُشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ، ولم يُفْصَلْ بينَ العاطِفِ والاسمِ، نحوُ: (قامَ زيدٌ وعَمْرًا أكْرَمْتُه)، فيَجُوزُ رفعُ (عمرٌو) ونَصْبُه، والمُختارُ: النصبُ؛ لِتُعْطَفَ[٢] جملةٌ فعليَّةٌ على جملةٍ فعليَّةٍ، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسمِ ـ كانَ الاسمُ كما لو لم يَتَقَدَّمْهُ شيءٌ، نحوُ: (قامَ زيدٌ. وأما عمرٌو فأكْرَمْتُه)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عَمْرٌو) ونصبُه، والمختارُ: الرفعُ ـ كما[٣] سيأتي، وتقولُ: (قامَ زيدٌ وأما عمرًا فأكرِمْه[٤])، فيُخْتَارُ النصبُ[٥] ـ كما تَقَدَّمَ؛ لأنَّه وَقَعَ قبلَ فِعْلٍ دالٍّ على طَلَبٍ[٦]. [والله ﷻ أعلم][٧].

[ص] **[٢٦٢] وإنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا** [جواز الرفع والنصب على حدٍّ سواء]

أَشَارَ بقولِهِ: (**فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا**) إلى جوازِ الأمريْنِ على السَّوَاءِ، وهو[٨] الذي تَقَدَّمَ: أنه[٩] **القِسْمُ الخامِسُ**. وضَبَطَ النَّحْوِيُّونَ ذلك: بأنه إذا وَقَعَ الاسمُ المشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْه[١٠] جملةٌ ذاتُ وجهيْنِ؛ [جازَ الرفعُ والنصبُ على السواءِ، وفَسَّرُوا الجملةَ ذاتَ الوجهيْنِ][١١]: بأنها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ، وعَجُزُها فِعْلٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ، وعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عمرٍو) مراعاةً للصدرِ، ونصبُه مراعاةً للعَجُزِ. [والله تعالى أعلم][١٢].

[ص] **[٢٦٣] والرَّفْعُ في غَيْرِ الذي مَرَّ رَجَحْ ... فما أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ** [جواز الوجهين والرفع أرجح]

[ش] هذا هو[١٣] (الذي تَقَدَّمَ أنه)[١٤] **القِسْمُ الرابِعُ**، وهو: ما يَجُوزُ فيه

---

(١) في (م): «نحو».
(٢) في (ص)، (ح): «ليعطف».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «على ما».
(٤) في (ص)، (ع): «فأكرمته».
(٥) في (س)، (ع)، (ك): «نصب عمرو».
(٦) في (ك): «الطلب».
(٧) من (ح).
(٨) في (م): «وهذا هو».
(٩) في (ك): «أنه هو».
(١٠) في (ص): «تقدمه».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) في (ص): «هو القسم».
(١٤) ليس في (ح).

الأمرانِ، ويُخْتَارُ الرفعُ، وذلك[١] كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معَه ما يُوجِبُ نَصْبَه، ولا ما يُوجِبُ رَفْعَه، ولا ما يُرَجِّحُ نَصْبَه، ولا ما (يَجُوزُ فيه الأمرانِ)[٢] على السواءِ، وذلك نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) ونصبُه، والمختارُ: رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أَرْجَحُ مِن الإضمارِ، وزَعَمَ بعضُهم: أنه لا يَجُوزُ النصبُ؛ لِمَا فيه مِن كُلْفَةِ الإضمارِ. وليسَ بشيءٍ؛ فقد نَقَلَه سِيبَوَيْهِ[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ وغيرُه من أئِمَّةِ العربيَّةِ (عن العرب)[٤]، وهو كثيرٌ، وأَنْشَدَ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ الشَّجَرِيِّ في «أَمَالِيهِ»[٥] ـ على النصبِ ـ قولَه[٦]:

١٥٨ ـ فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا   غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[٧]

ومنه قولُه تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) [الرعد: ٢٣]؛ بكسرِ تاءِ[٨] (جَنَّاتِ).

[أحوال المشغول به] [ص] [٢٦٤] وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ   أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

[ش] يعني: أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخَمْسَةِ[٩] السابقةِ؛ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعلِ المشغولِ به، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، أو يُفْصَلَ[١٠] منه

---

(١) في (ك): «وهو».
(٢) في (ح)، (ك)، (م): «يُجَوِّز فيه الأمرين».
(٣) «الكتاب» (١/ ١٤٦).   (٤) من (ص)، (ح).
(٥) «الأمالي» (ص١٧٣).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٨٦): «قائله: هو علقمة، وذكر في «الحماسة البصرية»: أن قائله امرأة من بلحارث بن كعب».
(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ)؛ حَيْثُ نصَبَ الاسمَ السابقَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (فَارِسًا) المُشْتَغَلُ عَنْهُ، بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بعدَه، ولا مُرَجِّحَ للنصبِ فِي هَذَا الموضِعِ ولا مُوجِبَ له، فلَمَّا نَصَبَ (فارِسًا)؛ معَ خُلُوِّ الكلامِ مِمَّا يُوجِبُ النصبَ أو يُرَجِّحُه ـ دَلَّ عَلَى أنَّ النصبَ حينَئذٍ جائزٌ، وليسَ مُمْتَنِعًا (م).
(٨) ليس في (ص)، (ك)، (ع).
(٩) في (ص)، (ح): «الخمس». وهو وجه جائز، والحال تذكر وتؤنث.
(١٠) في (س)، (م): «ينفصل».

بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، [أو غُلامَ صاحبِه][(١)]، أو مَرَرْتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحِبِه][(٢)]، فيَجِبُ النصبُ في نحوِ: (إنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ أَكْرَمكَ)، كما يَجِبُ في (إنْ زيدًا لَقِيتَه أَكْرَمَكَ).

وكذلك يَجِبُ الرفعُ في (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو)، ويُخْتَارُ النصبُ في (أزيدًا مَرَرْتُ به)، [ويُخْتَارُ الرفعُ في (زيدٌ مَرَرْتَ به)][(٣)]، ويَجُوزُ الأمرانِ على السواءِ في (زيدٌ قامَ وعمرٌو مَرَرْتُ به) [٩٤/ و]، [وكذلك الحُكْمُ في (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، أو مَرَرْتُ بغلامِه). والله أعلم][(٤)].

[ص] **[٢٦٥] وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ**

[الوصف العامل كالفعل في هذا الباب]

[ش] يعني: أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا البابِ يَجْرِي مَجْرَى الفعلِ فيما تَقَدَّمَ، والمرادُ بالوصفِ: العاملِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ.

واحْتَرَزَ بـ(**الوصف**): ممَّا[(٥)] يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ وليسَ بوصفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحوُ: (زَيْدٌ دَرَاكِهِ) فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ فيما قبلَها، فلا تُفَسِّرُ عاملًا فيه.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**ذا عَمَلْ**): من الوصفِ الذي لا يَعْمَلُ؛ كاسمِ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضِي، نحوُ: (زيدٌ أنا ضارِبُه أَمْسِ)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملًا.

ومثالُ الوصفِ العاملِ: (زيدٌ أنا ضَارِبُه الآنَ أو غدًا، والدِّرْهَمُ أنتَ مُعْطَاهُ)، فيَجُوزُ نصبُ (زيدٌ والدرهمُ) ورَفْعُهما، كما كانَ يَجُوزُ ذلك معَ الفعلِ.

---

(١) من (م).
(٢) من (م).
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٥) رسمت في (ك): «عن ما».

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ): ممَّا[١] إذا دَخَلَ على الوصفِ مانعٌ يَمْنَعُه مِن العملِ فيما قبلَه؛ كما إذا دَخَلَتْ عليه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (زيدٌ أنا الضَّارِبُه)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زَيْدٍ)؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللامِ لا يَعْمَلُ فيما قبلَهما، فلا يُفَسِّرُ عاملًا فيه. واللهُ تعالى أَعْلَمُ[٢].

[تنزيل الأجنبي منزلة السببي] [ص] [٢٦٦] وعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الواقِعِ

[ش] تَقَدَّمَ: أنه لا فرقَ في هذا البابِ بينَ ما اتَّصَلَ فيه الضميرُ بالفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُه)، وبينَ ما فُصِلَ[٣] بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زيدًا مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ).

وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنَّ المُلابَسَةَ بالتابِعِ [٩٤/ظ] كالمُلابَسَةِ بالسَّبَبِيِّ، ومعناه: أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أَجْنَبِيٍّ وأُتْبِعَ بما اشْتَمَلَ على

---

(١) في (ح)، (م): «عما».

(٢) تلخيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الناظِمُ والشارِحُ: أنَّ العَامِلَ المشغولَ إذا لم يَكُنْ فِعْلًا اشْتُرِطَ فيه **ثلاثةُ شُرُوطٍ**: [ما يشترط في العامل المشغول إذا لم يكن فعلًا]

الأولُ: أنْ يَكُونَ وصفًا، وَذَلِكَ يَشْمَلُ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ وأمثلةَ المبالغةِ، ويَخْرُجُ بِهِ اسمُ الفِعْلِ والمصدرُ، فإنَّ واحدًا منهما لا يُسَمَّى وَصْفًا.

الثاني: أنْ يَكُونَ هَذَا الوصفُ عَامِلًا النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ باطِّرَادٍ، فَإِنْ لم يَكُنْ بهذه المنزلةِ لم يَصِحَّ، وَذَلِكَ كاسمِ الفَاعِلِ بمعنى الماضي والصفةِ المشبَّهَةِ واسمِ التفضيلِ.

الثالث: أَلَّا يُوجَدَ مانِعٌ، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَمْنَعُ مِن عَمَلِ الوصفِ فيما قبلَه لم يَصِحَّ فِي الاسمِ السابقِ نَصْبُه عَلَى الاشتغالِ، ومن الموانعِ: كونُ الوصفِ اسمَ فاعلٍ مُقْتَرِنًا بأَلْ؛ لأنَّ (ألِ) الداخلةَ عَلَى اسمِ الفَاعِلِ موصولةٌ، وقد عَرَفْتَ: أنَّ الموصولاتِ تَقْطَعُ مَا بعدَها عمَّا قَبْلَها.

فيَكُونُ العاملُ غيرَ الفِعْلِ فِي هَذَا البابِ مُنْحَصِرًا فِي ثلاثةِ أشياءَ: اسمِ الفَاعِلِ، واسمِ المفعولِ، وأمثلةِ المبالغةِ، بشرطِ أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنها بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(ألْ) (م).

(٣) في (م): «انفصل».

ضميرِ الاسمِ السابقِ مِن صفةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّه)، أو عطفِ بيانٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ)، أو: معطوفٍ بالواوِ خاصَّةً، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا (و[1]أخاهُ)[2] - حَصَلَتِ المُلابسةُ بذلك، كما تَحْصُلُ بنفسِ السببِيِّ[3]، فيُنَزَّلُ (زيدًا ضَرَبْتُ رجلًا يُحِبُّه) مَنْزِلَةَ (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه)، وكذلك الباقي.

وحَاصِلُه: أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ - جَرَى مَجْرَى السببِيِّ. واللهُ أَعْلَمُ[4][5].

۞ ۞ ۞

(١) ليس في (ص).

(٢) في (ح): «أباه».

(٣) في (ص): «السبب»، في الموضعين.

(٤) هٰهنا شيئانِ أُحِبُّ أنْ أُنبِّهَكَ إليهما، وأُبيِّنَ لك شَأْنَهُما:

[ما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم والفعل]

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ المؤلِّفَ ذَكَرَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الارتباطُ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ الَّذِي هو المشغولُ عنه والفِعْلِ الَّذِي هو المشغولُ ثلاثةٌ من التوابعِ، وَهِيَ: النَّعتُ وعطفُ البيانِ والعطفُ بالواوِ، وأَهْمَلَ اثنيْنِ، وهما التوكيدُ والبَدَلُ، وسِرُّ ذلك أنَّ البَدَلَ لا يَجِيءُ فِي معمولِ الفِعْلِ المشغولِ أصلًا، وأما التوكيدُ: فاللفظيُّ منه: لا يَتَّصِلُ بضميرٍ، والمعنويُّ: يَكُونُ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بِهِ راجعًا إِلَى المؤكَّدِ، لا إِلَى الاسمِ المتقدِّمِ، فلو قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ خَالِدًا نفسَه): لم يَكُنْ ثَمَّةَ رابطٌ بينَ زيدٍ والفِعْلِ الَّذِي بعدَه؛ لأنَّ الهاءَ فِي (نفسِه) تعودُ إِلَى (خالدٍ)، لا إِلَى (زيدٍ) الواقعِ فِي أوَّلِ الكلامِ.

[روابط لم يذكرها الشارح]

والأمرُ الثاني: أنَّ هناكَ مِن الروابطِ مَا أَغْفَلَه الشارحُ، **ومنها**: صِلَةُ الاسمِ الشاغلِ للفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ الَّذِي يَكْرَهُه)، **ومنها**: صفةُ أو صلةُ اسم معطوفٍ عَلَى الشاغلِ، نحوُ قولِكَ: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا ورَجُلًا يُحِبُّه)، أو: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا والذي يُحِبُّه)؛ أي: الَّذِي يُحِبُّ خَالِدًا (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه

[علامة الفعل المتعدي] [ص] [٢٦٧] علامةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ (عَمِلْ)

[ش] يَنْقَسِمُ الفعلُ إلى مُتَعدٍّ[(١)] ولازِمٍ؛ فالمُتَعَدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعولِه بغيرِ حرفِ جرٍّ، [نحوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا][(٢)]، واللازمُ: ما ليسَ كذلكَ، وهو: ما لا[(٣)] يَصِلُ إلى مفعولِه إلا بحرفِ جرٍّ[(٤)]، نحوُ:

---

(١) في (ك): «متعدي». (٢) من (م).

(٣) من (م).

(٤) [أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم] أَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى أنَّ الفِعْلَ مِن حَيْثُ التعدِّي واللزومُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: المُتَعَدِّي، واللازِمُ، ولا ثالِثَ لهما، وعبارةُ الناظِمِ والشارِحِ: تَدُلُّ عَلَى أنهما يذهبانِ هَذَا المذهَبَ، أَلَا تَرَى أنَّ الناظِمَ يقولُ: (ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى)، والشارِحَ يقولُ: (واللازِمُ مَا ليسَ كذلك)، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ كلَّ فِعْلٍ ليسَ بِمُتَعَدٍّ فهو لازِمٌ، فيَدُلُّ عَلَى انْحِصَارِ التقسيمِ فِي القِسْمَيْنِ.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ الفِعْلَ من هذه الجِهَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: المُتَعَدِّي.

والثاني: اللازِمُ.

والثالِثُ: مَا ليسَ بِمُتَعَدٍّ ولا لازِمٍ، وجَعَلُوا من هَذَا القِسْمِ الثالِثِ الأخيرِ (كانَ وأَخَوَاتِها)؛ لأَنَّها لا تَنْصِبُ المفعولَ بِهِ ولا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، كَمَا مَثَّلُوا له ببعضِ الأفعالِ التي وَرَدَتْ تَارَةً متعدِّيَةً إِلَى المفعولِ بِهِ بنَفْسِها، وتَارَةً أُخْرَى مُتَعَدِّيَةً إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، نحوُ: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له، ونَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وَمَا أَشْبَهَهُما.

وقد يقالُ: إنَّ (كانَ) لَيْسَتْ خارِجَةً عن القسمَيْنِ؛ بل هِيَ مُتَعَدِّيَةٌ، وهذا جوابٌ بتحريرِ معنى كلِّ قِسْمٍ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ المرادُ من المفعولِ بِهِ هو أو مَا أَشْبَهَه؛ كخبَرِ كانَ، أو يَكُونُ الجوابُ بتحريرِ مَوْضِعِ التقسيمِ، وَعَلَى هَذَا يقالُ: إنَّ المُقَسَّمَ هو الأفعالُ التامَّةُ، فلَيْسَتْ (كانَ) وأَخَوَاتُها من مَوْضِعِ التقسيمِ حتى يَلْزَمَ دُخُولُها فِي أحدِ القِسْمَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ قد يقالُ: إنَّ نَحْوَ: (شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له) لم تَخْرُجْ عن أحدِ القِسْمَيْنِ؛ بل هِيَ إما مُتَعَدِّيَةٌ، وحرفُ الجرِّ فِي (شَكَرْتُ له) زائدٌ، =

(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أو لا مفعولَ له، نحوُ: (قامَ زيدٌ). ويُسَمَّى ما يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه فِعْلًا مُتَعَدِّيًا وواقِعًا ومُجَاوِزًا، وما ليسَ كذلك: يُسَمَّى لازمًا وقاصرًا وغيرَ مُتَعَدٍّ، [ويُسَمَّى مُتَعَدِّيًا](١) بحرفِ جرٍّ.

وعلامةُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي: أنْ تَتَّصِلَ(٢) به (هاءٌ) تَعُودُ(٣) على غيرِ المصدرِ، وهي: (هاءُ) المفعولِ به، نحوُ: البابُ عَمِلْتُه(٤).

واحْتَرَزَ بهاءِ غيرِ المصدرِ من هاءِ المصدرِ؛ فإنَّها تَتَّصِلُ بالمتعدِّي واللازِمِ، فلا تَدُلُّ(٥) على تَعَدِّي الفعلِ، فمثالُ المتَّصِلَةِ بالمتعدِّي: (الضَّرْبُ(٦) ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ زَيْدًا، ومثالُ المُتَّصِلَةِ [٩٥/و] باللازِمِ: (القيامُ(٧) قُمْتُهُ)؛ أي: قُمْتُ القيامَ. [والله تعالى أعلم](٨).

[ص] **[٢٦٨] فانْصِبْ بِهِ مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عن فاعلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)**

[ش] شأنُ الفعلِ المتعدِّي أنْ يَنْصِبَ مفعولَه؛ إنْ لم يَنُبْ عن فاعلِه، نحوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فإنْ(٩) نابَ عنه وَجَبَ رَفْعُهُ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ). [حكم الفعل المتعدي]

وقد يُرْفَعُ المفعولُ به(١٠) ويُنْصَبُ الفاعلُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِهِم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، ولا يَنْقَاسُ على(١١) ذلك؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ(١٢).

= أو لازِمَةٌ، ونَصْبُها للمفعولِ بِهِ فِي (شَكَرْتُه) عَلَى نَزْعِ الخافِضِ (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «ومتعديًا». (٢) في (س)، (ك)، (ع): «يتصل».

(٣) في (ع): «يعود».

(٤) في (ع)، (م): «أغلقته». وهو أجود من حيث المعنى، لكنّ المثال لا يعترض.

(٥) في (س): «يدل». (٦) من (ع)، (م).

(٧) ليس في (س)، (ص)، (ح). (٨) من (ص)، (ح).

(٩) في (ص)، (ح): «وإن». (١٠) ليس في (م).

(١١) من (س)، (ع).

(١٢) قالَ السيُوطِيُّ فِي «هَمعِ الهَوَامِعِ» (١/ ١٨٦): «وسُمِعَ رَفْعُ المفعولِ بِهِ ونصبُ الفَاعِلِ، حَكَوْا: خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ، وقالَ الشاعِرُ: =

[أقسام الأفعال المتعدية]

والأفعالُ المُتَعَدِّيَةُ على ثلاثةٍ[(١)] أقسامٍ:

أحدُها: ما يَتَعَدَّى[(٢)] إلى مفعولَيْنِ، وهو[(٣)] قِسْمَانِ: **أَحَدُهما**: ما أَصْلُ المفعولَيْنِ فيه المبتدأُ والخبرُ؛ كظَنَنْتُ[(٤)] وأَخَوَاتِها، **والثاني**: ما ليسَ أَصْلُهما ذلك؛ كأَعْطَى وكَسَا.

والقسمُ الثاني: ما يَتَعَدَّى[(٥)] إلى ثلاثةِ[(٦)] مفعولِين[(٧)]؛ كـ(أَعْلَمَ وأَرَى). **والقسمُ الثالثُ**: ما يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كضَرَبْتُ[(٨)]

= **مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ**

فإن السَّوْآتِ هِيَ البالِغَةُ. وسُمِعَ أَيْضًا رَفْعُهُما، قالَ:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

وسُمِعَ نَصْبُهما، قالَ:

قد سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

والمُبِيحُ لذلك كُلِّهِ فَهْمُ المعنى وعَدَمُ الإلباسِ، ولا يُقاسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك». اهـ.

وقالَ ابنُ مالِكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ» (٢/ ٦١٢): «وقد يَحمِلُهُم ظُهُورُ المعنى عَلَى إعرابِ كلٍّ واحدٍ مِن الفَاعِلِ والمفعولِ بِهِ بإعرابِ الآخَرِ؛ كقَوْلِهِم: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ: مِثْلُ القَنَافِذِ.. البيتَ». اهـ.

والظاهرُ من هذه العباراتِ كلِّها: أَنَّ الاسمَ المنصوبَ فِي هذه المُثُلِ التي ذَكَرُوها هو الفَاعِلُ، والاسمَ المرفوعَ هو المَفْعُولُ، وأنَّ التغييرَ لم يَحْصُلْ إِلَّا فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ، لكِنْ ذَهَبَ الجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّ المنصوبَ هو المَفْعُولُ به، والمرفوعَ هو الفَاعِلُ، والتغييرُ إنما حَصَلَ فِي المعنى، وهذا رأيٌ لجماعةٍ مِن النُّحَاةِ، وقد اخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ (م).

(١) من (م).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «تعدى».

(٣) في (م): «وهي».

(٤) في (م): «كظن».

(٥) في (ص)، (ح): «تعدى».

(٦) رسمت ونظائرها في (ح): «ثلثة».

(٧) في (م): «مفاعيل». وضرب على المثبت في (ع)، وكتب في الحاشية «مفاعيل». وكلاهما جمع صحيح.

(٨) في (ع)، (م): «كضرب».

ونَحْوِه. [والله تعالى أعلم بالصواب][(١)].

[علامات الفعل اللازم]

[ص] [٢٦٩] ولازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَـ(نَهِمْ)
[٢٧٠] كذا (افْعَلَلَّ)، والمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) وما اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا ـ
[٢٧١] أَوْ عَرَضًا[(٢)]، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ، كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

[ش] **اللازِمُ**: هو ما ليسَ بِمُتَعَدٍّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به (هاءُ) ضميرِ[(٣)] غيرِ المصدرِ، ويَتَحَتَّمُ اللُّزُومُ لكلِّ فعلٍ دالٍّ على سَجِيَّةٍ، وهي الطبيعةُ، نحو: (شَرُفَ وكَرُمَ وظَرُفَ ونَهِمَ)، وكذلك[(٤)] كلُّ فِعْلٍ على وَزْنِ افْعَلَلَّ، نحوُ[(٥)]: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)، أو على وزنِ افْعَنْلَلَ، نحوُ: (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ) [٩٥/ظ]، أو دَلَّ على نظافةٍ؛ كـ[(٦)](طَهُرَ الثوبُ ونَظُفَ)، أو على[(٧)] دَنَسٍ؛ كـ(دَنِسَ الثوبُ ووَسِخَ)[(٨)]، أو دَلَّ على عَرَضٍ، نحوُ: مَرِضَ زيدٌ واحْمَرَّ[(٩)]، أو كانَ مُطاوِعًا لِمَا تَعَدَّى[(١٠)] إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: (مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زَيْدًا فتَدَحْرَجَ).

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**لواحدٍ**) مِمَّا طَاوَعَ المُتَعَدِّي إلى اثنيْنِ؛ فإنَّه لا يكونُ لازمًا؛ بل يكونُ متعدِّيًا إلى مفعولٍ[(١١)] واحدٍ، نحوُ: (فَهَّمْتُ زيدًا المسألةَ ففَهِمَهَا، وعَلَّمْتُهُ[(١٢)] النحوَ فتَعَلَّمَهُ). [والله أعلم][(١٣)].

---

(١) من (ص)، (ح).
(٢) (أو عَرَضًا): مَعْطُوفٌ عَلَى قولِهِ: (نظافةً)، فِي البيتِ السابِقِ.
(٣) من (ك)، (م).
(٤) في (س)، (م): «وكذا».
(٥) في (ك): «كـ».
(٦) في (ع): «نحو»، وفي (ص): «نحو قولك». وهي مطموسة في (ح).
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (ص): «كوسخ الثوب ودنس».
(٩) في (س)، (ص): «وعمي».
(١٠) في (ك): «يتعدي».
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ع): «وعلمت زيدًا».
(١٣) من (ص).

[كيفية تعدية الفعل اللازم]

[ص][٢٧٢] وعَــدِّ لازِمًــا بــحَــرْفِ جَــرِّ   وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ

[٢٧٣] نــقــلًا وفــي (أنَّ، وأنْ) يَــطَّــرِدُ   معْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ [المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه، وذَكَرَ هنا: أنَّ الفِعْلَ][(١)] اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه بحرفِ جَرٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ). وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ فيَصِلُ إلى[(٢)] مفعولِه بنفسِه، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، [قالَ الشاعِرُ[(٣)]][(٤)]:

١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ[(٥)] ولَمْ[(٦)] تَعُوجُوا[(٧)]   كلامُكُمُ (عَلَيَّ إذًا)[(٨)] حَرَامُ[(٩)]

---

(١) من (م).   (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ بنِ الخَطَفِيّ في «ديوانه» (١/ ٢٧٨).

(٤) في (ع): «ومنه».

(٥) قال المبرد: قال عمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير: إنما قال جَدِّي:

مَـرَرْتُـم بـالـدِّيـار فـلـم تَـعـوجُـوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرةٌ. ورواية بعضهم له: (أتمضون الديار): ليس بشيء، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة. ينظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٣٣)، و«ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقيرواني (ص٢٢٣).

(٦) في (ك)، (ع): «ولا».   (٧) في (ك): «تعود».

(٨) في (ك): «إذًا علي».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**تَمُرُّونَ الدِّيَارَ**) حَيْثُ حذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفِعْلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: (**تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ**)، ويُسَمَّى ذلك: (الحَذْفُ والإيصالُ)، وهذا قاصرٌ عَلَى السماعِ، ولا يجوزُ ارْتِكَابُه فِي سَعَةِ الكلامِ، إلَّا إذا كَانَ المجرورُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا مِن (أنَّ) المُؤَكِّدَةِ معَ اسْمِها وخَبَرِها، أو مِن (أنِ) المَصْدَرِيَّةِ معَ منصوبِها.

ومثلُ هَذَا الشاهِدِ قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ   لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومَحَلُّ الاستشهادِ قَوْلُهُ: (**مَرَرْنَ الطَّرِيقَا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ حرفَ الجرِّ، ثمَّ أَوْصَلَ الفعلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: مَرَرْنَ بالطريقِ، وفيه شاهدٌ آخَرُ للقِيَاسِيِّ من هَذَا البابِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (**غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ**)، وأصلُه: غَضِبَتْ مِن أنْ نَظَرْتُ (م).

أي: تَمُرُّونَ[١] بالدِّيَارِ. ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنه لا يَنْقَاسُ[٢] حَذْفُ حرفِ الجرِّ معَ[٣] غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ)؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وذَهَبَ (أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ سليمانَ البَغْدَادِيُّ، وهو)[٤] الأخفشُ الصغيرُ، إلى أنه يَجُوزُ الحذفُ[٥] معَ غيرِهما قِياسًا، بشرطِ تَعَيُّنِ[٦] الحرفِ ومكانِ الحذفِ، نحوُ: (بَرَيْتُ القَلَمَ بالسِّكِّينِ)، فيَجُوزُ عندَه حذفُ (الباءِ)، فتقولُ: (بَرَيْتُ القلمَ السِّكِّينَ)، فإنْ لم يَتَعَيَّنِ الحرفُ[٧]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في زَيْدٍ)، فلا يَجُوزُ [حذفُ (في)؛ إذْ[٨] لا يُدْرَى][٩] حينَئذٍ، هل [٩٦/و] التقديرُ: رَغِبْتُ [عن زيدٍ أو في][١٠] زيدٍ، وكذا[١١] إنْ لم يَتَعَيَّنْ مكانُ الحذفِ[١٢]: لم يَجُزْ[١٣]، نحوُ: (اخْتَرْتُ القومَ مِن بني تَمِيمٍ)، فلا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ: (اخْتَرْتُ القومَ بني تَمِيمٍ)؛ إذ لا يُدْرَى[١٤] هل الأصلُ (اخْتَرْتُ القومَ من بني تَمِيمٍ)، أو (اخْتَرْتُ مِن[١٥] القومِ بني تَمِيمٍ).

[جواز حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أَنْ)]

وأمَّا (**أَنَّ وأَنْ**): فيَجُوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَهما قِياسًا مُطَّرِدًا، بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِكَ: (**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**)، [والأصلُ: عَجِبْتُ][١٦] مِن أَنْ يَدُوا؛ أي: مِن أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ.

ومثالُ ذلك معَ (**أَنَّ**) بالتشديدِ[١٧]: (عَجِبْتُ مِن أنك قائمٌ)، فيَجُوزُ

---

(١) في (س): «يمرون».
(٢) في (س)، (ص): «يقاس».
(٣) ليس في (ص).
(٤) من (ص)، (ح)، (م).
(٥) في (ص)، (ح): «حذفه».
(٦) في (ك): «تعيين».
(٧) في (ص): «الحذف».
(٨) في (ك)، (م): «لأنَّه».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (س): «في زيد أو عن»، وفي (ك): «في زيد أو رغبت عن».
(١١) في (ك)، (م): «وكذلك».
(١٢) في (ع): «الحرف».
(١٣) بعدها في (س)، (ك): «الحذف».
(١٤) في (س): «تدري».
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (ع): «والتقدير».
(١٧) من (م).

حذفُ (مِن) فتقولُ: (عَجِبْتُ أنَّكَ قائمٌ)، فإنْ حصَلَ لَبْسٌ: لم يَجُزِ الحَذْفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في أنْ تقُومَ)، أو (رَغِبْتُ[1] في أنَّكَ قائمٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (في)؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عن)؛ فيَحْصُلُ اللَّبْسُ.

[الاختلاف في محل (أنَّ، وأنْ) عند حذف حرف الجر]

[2][واخْتُلِفَ في مَحَلِّ (أنَّ وأنْ) عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ؛ فذَهَبَ الأَخْفَشُ: إلى أنَّهما في مَحَلِّ جَرٍّ، وذَهَبَ الكِسَائِيُّ: إلى أنهما في محلِّ نصبٍ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى تجويزِ الوجهَيْنِ[3]].

---

(١) من (م). (٢) من (ع).

(٣) أمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ المُنْسَبِكَ من الحرفِ المصدريِّ ومعمولِه فِي مَحلِّ نصبٍ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ الَّذِي كَانَ يَقْتَضِي جَرَّهُ، فاسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بِشَيْئَيْنِ:
أَوَّلُهُما: أنَّ حَرْفَ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ، وآيةُ ضَعْفِه أنَّهُ مُخْتَصٌّ بنوعٍ واحدٍ هو الاسمُ، والعاملُ الضعيفُ لا يَقْوَى عَلَى العملِ إلَّا إذا كَانَ مذكورًا، فمتى حُذِفَ مِن الكلامِ زالَ عَمَلُه.
وثاني الدليلَيْنِ: أنَّ حَرْفَ الجرِّ إذا حُذِفَ مِن الكلامِ، وكَانَ مَدْخُولُه غيرَ (أنَّ) و(أنْ)، فنحنُ مُتَّفِقُون عَلَى أنَّ الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا بِهِ يُنْصَبُ، كَمَا فِي بيتِ عمرَ وبيتِ جَرِيرٍ السابقِ (رَقْم ١٥٩)، وكما فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤيَةَ الهُذَلِيِّ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فِي قولِ المُتَلَمِّسِ جَرِيرِ بنِ عبدِ المَسيحِ يُخَاطِبُ عمرَو بنَ هِنْدٍ مَلِكَ الحِيرَةِ:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

أرادَ الأوَّلُ: كَمَا عَسَلَ فِي الطريقِ، وأراد الثانِي: آلَيْتُ عَلَى حَبِّ العِراقِ، فلَمَّا حَذَفَا حرفَ الجرِّ نَصَبَا الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ هَذَا هو الحُكْمَ معَ أنَّ وأنْ.
وأمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ فِي مَحلِّ جرٍّ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجَرِّ: فقد اسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بالسماعِ عن العربِ.
فمن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ مِن قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فيها عبدَ المُطَّلِبِ بنَ عبدِ اللهِ المَخْزُومِيَّ:

وما زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقولُه: (**ولا دَيْنٍ**) مرويٌّ بِجَرِّ (دَيْنٍ) المَعْطُوفِ عَلَى المصدرِ المُنْسَبِكِ من (أنْ تكونَ...) إلخ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ هَذَا المصدرَ مَجْرُورٌ؛ لِوُجُوبِ تَطَابُقِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ. =

وحاصلُه[١]: أنَّ الفعلَ اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه[٢] بحرفِ الجرِّ، (ثمَّ إنْ)[٣] كانَ المجرورُ غيرَ (أنَّ وأنْ): لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ[٤] إلا سماعًا، وإنْ كانَ (أنَّ، وأنْ): جازَ ذلكَ[٥] قِياسًا ـ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، (وهذا هو الصحيحُ)[٦]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٧].

[ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول]

[ص] [٢٧٤] والأصلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كـ(مَن) مِن (أَلْبِسَنْ مَن زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ)

[ش] إذا تَعدَّى الفعلُ إلى مفعولَيْنِ الثاني منهما ليسَ خَبرًا في الأصلِ؛ فالأصلُ: تقديمُ (ما هو فاعلٌ)[٨] [في المعنى، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا)، فالأصلُ: تقديمُ (زَيْدٍ) على (دِرْهَم)؛ لأنَّه فاعلٌ][٩] في المعنى؛ لأنَّه الآخِذُ للدِّرْهَم، وكذا[١٠] (كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً)، و(أَلْبِسَنْ مَن زَارَنا[١١] نَسْجَ اليَمَنِ)، فـ(مَن) مفعولٌ [٩٦/ظ] أوَّلُ، ونَسْجَ اليَمَنِ[١٢]: مفعولٌ ثانٍ، والأصلُ تقديمُ مَن على نَسْجَ اليمنِ[١٣]؛ لأنَّه اللابِسُ، ويَجُوزُ

= وقد حَذَفَ الفَرَزْدَقُ حرفَ الجرِّ، وأَبْقَى الاسمَ مجرورًا عَلَى حالِه قبلَ الحَذْفِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصلُ الكلامِ: أشارَتْ إِلَى كُلَيْبٍ، فلمَّا حَذَفَ (إلى) أَبْقَى (كُلَيْبٍ) عَلَى جَرِّهِ.

فلَمَّا رَأى سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ٢٩) تَكَافُؤَ الأَدِلَّةِ، وأنَّ السَّماعَ وَرَدَ بالوجهيْنِ، ولا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، جَوَّزَ كلَّ واحدٍ مِنهما (م).

(١) في (س)، (ك): «فحاصله».

(٢) في (م): «المفعول».

(٣) في (ع): «فإن».

(٤) في (ع): «الجار».

(٥) من (م).

(٦) ليس في (ك)، (ع).

(٧) من (ص)، (ح)، (ع).

(٨) في (ك): «فاعلًا!!».

(٩) ساقط في (ص).

(١٠) في (ك): «وكذلك».

(١١) في (ع)، (م): «زاركم». وهو الموافق لما ذكره ابن مالك المصنف، لكن المثال لا يعترض.

(١٢) ليس في (م).

(١٣) ليس في (ص)، (ح). وضرب عليها في (ع).

تقديمُ ما ليسَ فاعلًا معنًى(١) لكنَّه خِلافُ الأصلِ. [والله تعالى أعلم](٢).

[متى يجب لزوم الأصل ومتى لا يجب؟]

[ص] [٢٧٥] ويَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَى(٣) وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْمًا قد يُرَى(٤)

[ش] أي: يَلْزَمُ الأصلُ، وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى إذا طَرَأَ ما يُوجِبُ ذلك، وهو خوفُ اللَّبْسِ، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فيَجِبُ تقديمُ الآخِذِ مِنهما، ولا يَجُوزُ تقديمُ غيرِه لأجلِ اللَّبْسِ؛ إذ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ هو الفاعِلَ(٥)، وقد يَجِبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلًا في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعلٌ في المعنى، وذلك(٦) نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدرهمَ صاحِبَه)، فلا يَجُوزُ تقديمُ صاحبَه، وإنْ كانَ فاعلًا في المعنى، فلا تقولُ: (أَعْطَيْتُ صاحبه الدِّرْهَمَ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ (على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً)(٧)، [وهو مُمْتَنِعٌ](٨).

---

(١) من (س)، (م). (٢) من (ح)، (ع).

(٣) رسمها في (س)، (ك)، (ع): «عرا».

(٤) رسمت في (ك): «يرا»، بالألف. (٥) في (ع): «الآخذ».

(٦) ضرب عليها في (ع). (٧) ليس في (ك).

(٨) (م) تَلْخِيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الشارِحُ والناظِمُ فِي هذه المسألةِ، أنَّ للمفعولِ الأوَّلِ مَعَ المفعولِ الثاني ـ اللذيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأَ والخبرَ ـ ثلاثةَ أحوالٍ:

الحالةُ الأُولى: يَجِبُ فيها تقديمُ الفَاعِلِ فِي المعنَى.

والحالةُ الثانيةُ: يَجِبُ فيها تقديمُ المفعولِ فِي المعنى.

والحالةُ الثالثةُ: يجوزُ فيها تقديمُ أَيِّهِما شِئْتَ.

أمَّا الحالةُ الأُولى: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: أنْ يُخَافَ اللَّبْسُ، وَذَلِكَ إذا صَلَحَ كلٌّ مِن المفعولَيْنِ أنْ يَكُونَ فاعلًا فِي المعنى، وَذَلِكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا).

وثانيها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى محصورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (ما كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جُبَّةً، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دِرْهَمًا).

وثالِثُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى ضَمِيرًا، والمَفْعُولُ فِي المعنى اسمًا ظاهرًا، نحوُ: (أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا).

وأمَّا الحالةُ الثانيةُ: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ أَيْضًا:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مُتَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ فِي المعنى، =

واللهُ أعلمُ][1].

[ص][٢٧٦] وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ وإنْ[2] لم يَضِرْ   كحَذْفِ ما سِيقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

[جواز حذف المفعول به الفضلة]

[ش] الفَضْلَةُ خلافُ العُمْدَةِ، والعمدةُ: ما لا يُسْتَغْنَى عنه؛ كالفاعلِ، والفَضْلَةُ: ما يُمْكِنُ الاستغناءُ عنه؛ كالمفعولِ به[3]، فيَجُوزُ حذفُ الفَضْلَةِ إنْ لم يَضُرَّ؛ كقولِكَ[4] في (ضَرَبْتُ زيدًا): (ضَرَبْتُ) بحذفِ المفعولِ به، [وكقولِكَ[5]: في أَعْطَيْتُ زَيدًا دِرهمًا: أَعْطَيْتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]][6] و(أَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، و(أَعْطَيْتُ[7] دِرْهَمًا)، قيلَ[8]: ومِنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ [عَن يَدٍ][9] (وَهُمْ صَاغِرُونَ) ۝٢٩﴾[10] [التوبة: ٢٩]، التقديرُ ـ واللهُ أَعْلَمُ: حَتَّى يُعْطُوكُمُ الجِزْيَةَ. [٩٧/و]

فإنْ ضَرَّ حَذْفُ الفَضْلَةِ: لم يَجُزْ حَذْفُها، كما إذا وقَعَ المفعولُ به[11] في جوابِ سؤالٍ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أو وَقَعَ محصورًا، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ إلا زيدًا)، فلا يَجُوزُ حذفُ

= نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَه)؛ إذ لو قُدِّمَ لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.
وثانيها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مِنْهُمَا مَحْصُورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا).
وثالثُها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى مِنْهُمَا ضَمِيرًا، والفَاعِلُ فِي المعنى اسمًا ظاهرًا، نحوُ قَوْلِكَ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُه بَكْرًا).
وأما الحالةُ الثالثةُ: ففيما عدا مَا ذَكَرْنَاه مِن مواضِعِ الحالتَيْنِ، ومِنها قولُكَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا مالَه)؛ يجوزُ أنْ تقولَ فيه: أَعْطَيْتُ مالَه زيدًا، فالضَّمِيرُ إنْ عادَ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا فقد عادَ عَلَى متقدِّمٍ رُتْبَةً (م).

(١) من (م).
(٢) في (س)، (ك)، (ع): «إن».
(٣) ليس في (ع).
(٤) في (ع): «فتقول».
(٥) في (س)، (ك): «وكذلك».
(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٧) في (ك): «وأعطيت زيدًا».
(٨) ليس في (ع).
(٩) ليس في (س).
(١٠) من (ع).
(١١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(زيد)[١] في الموضعيْنِ؛ إذ لا يَحْصُلُ في الأولِ الجوابُ، ويَبْقَى الكلامُ في الثاني؛ دالًّا[٢] على نفيِ الضربِ مُطلقًا، والمقصودُ: نَفْيُه عن غيرِ (زيدٍ)؛ فلا يُفْهَمُ المقصودُ عندَ حذفِه.

[حذف ناصب الفضلة]

[ص][٢٧٧] **ويُحْذَفُ [النَّاصِبُ هَا][٣] إِنْ عُلِمَا   وقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**

يَجُوزُ حذفُ ناصبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (زَيْدًا)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا)، فحُذِفَ[٤] (ضَرَبْتُ) لدَلالةِ ما قبلَه عليه[٥]، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجبًا؛ كما تَقَدَّمَ في (بابِ الاشتغالِ)، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) وجوبًا ـ كما تَقَدَّمَ. واللهُ أعلمُ.

۞ ۞ ۞

---

(١) في (م): «زيدًا». والمثبت على الحكاية.
(٢) ليس في (ك).
(٣) رسمت في (س): «الناصبها»، وكذا اعتمدها العيوني في نسخته، ولم يعلق عليها (ص١٠٥).
(٤) في (ك): «فتحذف».
(٥) ليس في (ص).

التَّنَازُعُ في العَمَلِ

[ص] [٢٧٨] إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فللواحدِ مِنْهُمَا العَمَلْ
[٢٧٩] والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ ... واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

[ش] [تعريف التنازع] (التنازُعُ): عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عامليْنِ إلى معمولٍ واحدٍ[1]، نحوُ:

(١) (م) قد يَكُونُ العاملانِ المتنازِعانِ فِعْلَيْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حينئذٍ: أنْ يكونا مُتَصَرِّفَيْنِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف: ٩٦]. وقد يكونانِ اسميْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حِينَئِذٍ أنْ يَكُونَا مُشْبِهَيْنِ للفِعْلِ فِي العملِ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونا اسْمَيْ فاعليْنِ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ

فـ(من) اسمٌ مَوْصُولٌ تَنَازَعَه كلٌّ مِن مُغِيثٍ ومُغْنٍ. أو: بأنْ يكونا اسْمَيْ مَفْعُولٍ؛ كقولِ كُثَيِّرٍ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو: بأنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ؛ كقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِن حُبِّكَ وتقديرِكَ زَيْدًا، أو بأنْ يَكُونَا اسْمَيْ تَفْضِيلٍ؛ كقولِكَ: زَيْدٌ أَضْبَطُ الناسِ وأَجْمَعُهُم للعِلْمِ، أو بأنْ يكونا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ، نحوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَذِرٌ وكَرِيمٌ أَبُوهُ، أو بأنْ يَكُونَا مُخْتَلِفَيْنِ، فمثالُ الفِعْلِ واسمِ الفِعْلِ قولُه تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثالُ الفِعْلِ والمصدرِ قولُ الشاعِرِ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقولُه: (مِسْمَعًا) اسمُ رَجُلٍ، وقد تَنَازَعَه مِن حَيْثُ العملُ: كلٌّ مِن (لَقِيتُ) و(الضَّرْبِ).

[ما لا تنازع فيه] ومنه تَعْلَمُ أنَّهُ لا تَنَازُعَ بينَ حرفيْنِ، ولا بينَ فعليْنِ جامديْنِ، ولا بينَ اسميْنِ غيرِ عامليْنِ، ولا بينَ فعلٍ متصرِّفٍ وآخَرَ جامِدٍ، أو فِعْلٍ متصرِّفٍ واسمٍ غيرِ عامِلٍ.

ويُشْتَرَطُ فِي العامِلَيْنِ ـ سِوَى مَا فَصَّلْنَا ـ **شرطٌ ثانٍ**، هو: أنْ يَكُونَ بينَهما ارتباطٌ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (قامَ قَعَدَ أخوكَ)؛ إذ لا ارْتِبَاطَ بينَ الفعليْنِ.

[ما يحصل به الارتباط] والارتباطُ يَحْصُلُ بواحدٍ مِن ثلاثةِ أُمورٍ:

. . . .

= **الأوَّلُ**: أنْ يُعْطَفَ ثانيهما عَلَى أوَّلِهما بحرفٍ مِن حروفِ العَطْفِ، كَمَا رَأيْتَ فِي الأمثلةِ التي سُقْنَاهَا.

الثاني: أنْ يَكُونَ أوَّلُهما عامِلًا فِي ثانيهما، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ﴾ [الجن: ٧] العاملانِ هُمَا: ظَنُّوا وظَنَنْتُمْ، والمعمولُ المتنازَعُ فيه هو: ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ﴾، و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمولٌ لِظَنُّوا؛ لأنَّه صِفَةٌ لمصدرٍ يَقَعُ مَفْعُولًا مُطلقًا ناصِبُه ﴿ظَنُّوا﴾.

الثالثُ: أنْ يَكُونَ جَوَابًا للأوَّلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحوُ قولِهِ جلَّ شَأْنُهُ: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: ٩٦].

ويُشْتَرَطُ فِي العامليْنِ أيضًا: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُوَجَّهًا إِلَى المعمولِ مِن غيرِ فسادٍ فِي اللفظِ أو فِي المعنى، فخَرَجَ بذلك نحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فليسَ كلُّ واحدٍ مِن (**أتاكَ أتاكَ**) مُوَجَّهًا إِلَى قولِهِ: (**اللاحِقُون**)؛ إذ لو تَوَجَّهَ كلُّ واحدٍ إِلَيْهِ لقالَ: أَتَوْكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ، أو لقالَ: أَتَاكَ أَتَوْكَ اللاحقونَ؛ بل المُتَوَجِّهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا هو الأوَّلُ، والثاني تأكيدٌ له، وخَرَجَ قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وَذَلِكَ لأنَّ كلًّا مِن (كَفَانِي) و(لم أَطْلُبْ) ليسَ مُتَوَجِّهًا إِلَى قولِه: (**قليلٌ من المالِ**)؛ إذ لو كَانَ كلٌّ مِنْهُمَا مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ لصارَ حاصلُ المعنى: كَفَانِي قليلٌ مِن المالِ ولم أَطْلُبْ هَذَا القليلَ، وكيف يَصِحُّ ذلك وَهوَ يقولُ بعدَ هَذَا البيتِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قَوْلُهُ: (**قليلٌ مِن المالِ**) فَاعِلُ كَفَى، وَهوَ وحدَه المتوجِّهُ إِلَى العملِ فيه، وأمَّا قَوْلُهُ: (**ولم أَطْلُبْ**) فله معمولٌ محذوفٌ يُفْهَمُ من مجموعِ الكلامِ، والتقديرُ: كفاني قليلٌ مِن المالِ، ولم أَطْلُبِ المُلْكَ.

[ما يشترط في العاملين]

ويُشْتَرَطُ فِي العامليْنِ أَيْضًا: أنْ يكونا مُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى المعمولِ؛ كالأمثلةِ التي ذَكَرْنَاهَا والتي ذَكَرَها الشارحُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ المعمولُ فإمَّا أنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وإمَّا أنْ يَكُونَ منصوبًا، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ مرفوعًا، نحوُ قولِكَ: (زيدٌ قامَ وقَعَدَ)، فلا عَمَلَ لأحدِ العامليْنِ فيه؛ بل كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا عاملٌ فِي ضميرِه، وَإِنْ كَانَ منصوبًا، نحوُ قولِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ)، فالعاملُ فيه هو أَوَّلُ العامليْنِ، وللثاني منهما معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، أو لا معمولَ له أصلًا، وَإِنْ تَوَسَّطَ المعمولُ =

(ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا). فكلُّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ) و(أَكْرَمْتُ) يَطْلُبُ (زيدًا) بالمفعوليَّةِ، وهذا معنى قولِه: **(إنْ عاملانِ [اقْتَضَيَا في اسمِ عَمَلْ]**[1]...) إلى آخرِه، وقولُه: **(قبلُ)** معناه: أنَّ العامليْنِ يكونانِ قبلَ المعمولِ كما مَثَّلْنا[2]، ومُقْتَضَاهُ: أنه لو تَأَخَّرَ العاملانِ ـ لم تَكُنِ المسألةُ مِن بابِ التنازُعِ، وقولُه: **(فللواحدِ مِنهما العَمَلْ)** معناه: أنَّ أحدَ العامليْنِ يَعْمَلُ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، والآخرَ يُهْمَلُ عنه ويَعْمَلُ في ضميرِه؛ [على ما سنذكره][3]. ولا خلافَ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ[4] مِن العامليْنِ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، ولكِنِ اخْتَلَفُوا في الأَوْلَى مِنهما[5]:

= بينَ العامليْنِ، نحوُ قولِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وأَهَنْتُ)؛ فهو معمولٌ للسابقِ عليه مِنهما، وللمتأخِّرِ عنه معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، وقد أشارَ الشارحُ إشارةً وَجيزَةً إِلَى هَذَا الشرطِ (م).

(١) من (ص).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه».

(٣) في (ح)، (م): «كما سَيَذْكُرُه».

(٤) ليس في (ع).

(٥) (م) **رأَى البَصْرِيُّونَ**: أنَّ إعمالَ ثانِي العامليْنِ أَولَى من إعمالِ الأَوَّلِ مِنهما؛ لثلاثِ حُجَجٍ: [أدلة رجحان إعمال الثاني أولى من إعمال الأول]

الأولى: أَنَّهُ أقرَبُ إِلَى المعمولِ، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

الثانيةُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ الأوَّلِ مِنْهُمَا الفصلُ بينَ العَامِلِ، وَهوَ المتقدِّمُ، ومَعْمُولِه، وَهوَ الاسمُ الظاهرُ بأجنبيٍّ من العَامِلِ، وَهوَ ذلك العاملُ الثاني، ومعَ أنَّ الفصلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ مُغْتَفَرٌ فِي هَذَا البابِ للضرورةِ التي أَلْجَأَتْ إِلَيْهِ، فهو خلافُ الأصلِ عَلَى الأقلِّ.

الثالِثَةُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الأوَّلِ فِي لفظِ المعمولِ أنْ تَعْطِفَ عليه الجملةَ الأُولَى، وَهِيَ جُملةُ العَامِلِ الأوَّلِ معَ معمولِه قبلَ تَمَامِها، والعطفُ قبلَ تمامِ المعطوفِ عليه خلافُ الأصلِ.

ورأَى الكُوفِيُّونَ أنَّ إعمالَ الأوَّلِ أَوْلَى مِن إعمالِ الثاني؛ لعِلَّتَيْنِ: [أدلة رجحان إعمال الأول]

الأُولى: أنَّهُ أَسْبَقُ وأَقْدَمُ ذِكْرًا، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

والثانيةُ: أنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الثاني فِي لفظِ المعمولِ المذكورِ أنْ تُضْمِرَ =

فذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إلى أنَّ الثانِيَ أَوْلَى به؛ لِقُرْبِهِ منه، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الأوَّلَ أَوْلَى به(١)؛ لِتَقَدُّمِهِ.

[حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعًا]

[٢٨٠] وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، والْتَزِمْ ما الْتُزِمَا

[٢٨١] كـ(يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَا) و(قدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

أي: إذا أَعْمَلْتَ أحدَ العاملَيْنِ في الظاهِرِ وأَهْمَلْتَ الآخَرَ عنه: فأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضميرِ الظاهِرِ، والْتَزِمِ الإضمارَ إنْ كانَ مطلوبُ العاملِ(٢) مِمَّا يَلْزَمُ(٣) ذِكْرُهُ، ولا يَجُوزُ حذفُه كالفاعلِ، وذلك كقولِكَ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، فكلٌّ واحدٍ مِن (يُحْسِنُ) و(يُسِيءُ) يَطْلُبُ (ابْنَاكَ) بالفاعليَّةِ، فإنْ أَعْمَلْتَ الثانِيَ: وَجَبَ أنْ تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَه، فتقولَ: (**يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَ**)، وكذلك إنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني، فتقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيئَانِ ابْنَاكَ)، ومِثْلُه: (**بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَ**)، وإنْ(٤) أَعْمَلْتَ الثانِيَ في هذا المثالِ قلتَ: (بَغَيَا واعْتَدَى عَبْدَاكَ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، ولا (بَغَى واعْتَدَى عَبْدَاكَ)؛ لأنَّ تَرْكَه(٥) يُؤَدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمٌ

= ضَميرًا فِي العَامِلِ الأوَّلِ مِنهما، فيَكُونَ فِي الكلامِ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، وَهوَ غيرُ جائزٍ عندَهم، وخلافُ الأصلِ عندَ البَصريِّينَ.

ولكلِّ فَرِيقٍ مِن الفريقيْنِ مُسْتَنَدٌ مِن السماعِ عن العربِ. ثم أنَّهُ قد يُوجَدُ فِي الكلامِ مَا يُوجِبُ إعمالَ الثاني؛ كَمَا فِي قولِكَ: ضَرَبْتُ؛ بل أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وقد يُوجَدُ فيه مَا يُوجِبُ إعمالَ الأوَّلِ؛ كَمَا فِي قولِكَ: لا أَكْرَمْتُ ولا قَدَّمْتُ زَيْدًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع).
(٢) بعدها في (ك): «إن كان».
(٣) في (س): «يلتزم».
(٤) في (ع): «فإن».
(٥) (م) يُرِيدُ أنَّ تَرْكَ الإضمارِ يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ، وهذا كلامٌ تَقَدَّمَ أنه إذا قاصِرٌ، ولا بُدَّ مِن تقديرٍ لِتَصِحَّ العِبَارَةُ؛ فإنَّ تَرْكَ الإضمارِ لا يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ دائمًا؛ لِجَوَازِ أنْ يَظْهَرَ مع كلِّ عاملٍ مَعْمُولُه، والكلامُ التامُّ أنْ يُقالَ: إنَّ تَرْكَ الإضمارِ يَلْزَمُ مِنه أحدُ أمرَيْنِ:

الأوَّلُ: التَّكْرَارُ إذا أَظْهَرْتَ معَ كلِّ عامِلٍ مَعْمُولَهُ. =

الذِّكْرِ، وأجازَ الكِسَائِيُّ ذلك على الحذفِ؛ بناءً على مَذْهَبِه في جوازِ حذفِ الفاعلِ، وأَجَازَها[١] الفَرَّاءُ على تَوَجُّهِ العامليْنِ معًا إلى[٢] الاسمِ الظاهرِ. وهذا بِناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأوَّلِ عندَ إعمالِ الثاني، فلا تقولُ: (**يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ**)، وهذا الذي ذَكَرْنَاه عنهما هو المشهورُ (مِن مَذْهَبِهما)[٣] في هذه المسئلةِ[٤]. [والله تعالى أعلم][٥].

[حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع]

[ص] **[٢٨٢] ولا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا**[٦]

[٢٨٣] بل حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

[ش] تَقَدَّمَ أنه إذا أُعْمِلَ أحدُ العامليْنِ في الظاهرِ وأُهْمِلَ الآخرُ عنه أُعْمِلَ في ضميرِه، ويَلْزَمُ الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفعلِ مِمَّا [يَلْزَمُ[٧] ذِكْرُه][٨]؛ كالفاعلِ أو[٩] نائبِه، ولا فرقَ في وُجُوبِ الإضمارِ حينَئِذٍ: بينَ أنْ [يكونَ المُهْمَلُ][١٠] الأوَّلَ أو الثانِيَ، فتقولُ: (يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ، ويُحْسِنُ ويُسِيئَانِ[١١] ابناكَ).

وذكَرَ هنا: أنه إذا كانَ مطلوبُ الفِعْلِ المُهْمَلِ غيرَ مرفوعٍ، فلا يَخْلُو؛ إمَّا[١٢] أنْ يكونَ عُمْدَةً في الأصلِ، وهو مفعولُ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ لأنَّه[١٣] مبتدأٌ في الأصلِ أو خبرٌ، وهو المرادُ بقولِه: (**إنْ يَكُنْ [غير**

= **والثاني**: حَذْفُ الفَاعِلِ، وكلاهما مَحْظُورٌ (م).

(١) في (ع): «وأجازه».
(٢) في (ك): «على».
(٣) في (ع): «عنهما».
(٤) رسمت في (م): «المسألة».
(٥) من (ص)، (ح)، (ع).
(٦) حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة الأبيات بعده في بيت واحد، نصه:

والفَضلةَ احذفْ وسواها أَخِرًا وأَظهِر المُخالِف المُفسِّرَا

كذا في «تحقيق الألفية» للعيوني (١٠٥).
(٧) في (س): «يلتزم».
(٨) مكانها في (ص)، (ح): «يلتزم».
(٩) في (ك)، (ع): «و».
(١٠) في (ك): «أن المهمل هو».
(١١) في (ك): «ويسيء».
(١٢) في (ص): (من).
(١٣) في (ك)، (ع): «لأنها».

خبر][1]) ـ أولًا، فإنْ لم يَكُنْ كذلك: فإمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ [٩٨/ظ] أو الثانِيَ. فإنْ كانَ الأوَّلَ: لم يَجُزِ الإضمارُ، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ [ومَرَّ بي زيدٌ، ولا تُضْمِرُ، فلا تقولُ: ضَرَبْتُه وضَرَبَنِي زيدٌ، (ولا مَرَرْتُ)[2] به][3] ومَرَّ بي زَيْدٌ، وقد جاءَ (في الشعرِ)[4]؛ كقولِهِ[5]:

١٦٠ ـ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ [فِي الْغَيْبِ][6] أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ[7]
وأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ[8]

[متى يجب الإضمار؟]

وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: وَجَبَ الإضمارُ، فتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدٌ، ومَرَّ بي[9] ومَرَرْتُ به زيدٌ، ولا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ:

---

(١) في (م): «هُوَ الْخَبَرْ»، وهو الشطر الأول من البيت الثاني. والمثبت هو الشطر الثاني؛ فتأمل.

(٢) في (س)، (ك): «ومررت».

(٣) ليس في (ص).

(٤) ليس في (ع).

(٥) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٤٥): «لم يسم قائله».

(٦) في (ص): «للغيب».

(٧) في (ص)، (ع): «للود». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كالمثبت.

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ**) فقد تَقَدَّمَ فِي هذه العبارةِ عاملانِ، وهما (**تُرْضِي**) و(**يُرْضِي**)، وتَأَخَّرَ عنهما معمولٌ واحدٌ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**صاحِبٌ**)، وقد تَنَازَعَ كلٌّ مِن (**تُرْضِي**) و(**يُرْضِي**) ذلك الاسمَ الَّذِي بعدَهما، وَهوَ: (**صاحِبٌ**)، والأوَّلُ يَطْلُبُه مَفْعُولًا به، والثاني طَلَبَه فاعلًا، وقد أَعْمَلَ الشاعرُ فيه الثانِيَ، وأَعْمَلَ الأوَّلَ فِي ضميرِه الَّذِي هو الهاءُ. **والجمهورُ**: يَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى الشاعرِ أَلَّا يُعْمِلَ الأوَّلَ فِي الضَّمِيرِ؛ لأنَّ هَذَا الضميرَ ـ بالنسبةِ للعاملِ الأوَّلِ ـ فَضْلَةٌ يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، وذِكْرُ الضَّمِيرِ مَعَ العَامِلِ الأوَّلِ يَتَرَتَّبُ عليه الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، والإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ لا يجوزُ، وقد ارْتَكَبَه الشاعرُ، من غيرِ ضرورةٍ مُلْجِئَةٍ إِلَى ارتكابِ هَذَا المحظورِ؛ فإنَّهم إنما أجَازُوا ـ فِي هَذَا البابِ ـ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ حينَ لا يَكُونُ منه بُدٌّ، وَذَلِكَ إذا كَانَ الضَّمِيرُ فَاعِلًا مَثَلًا؛ لأنه لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، ولا يجوزُ حَذْفُه، والضرورةُ يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّرَ بِقَدْرِها، ومِنهم مَن مَنَعَ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ مُطلقًا (م).

[الإضمار قبل الذكر لا يجوز]

(٩) في (ك): «به».

ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ، (ولا مرَّ)[١] بي ومَرَرْتُ][٢] زَيْدٌ، وقد جاءَ في الشعرِ؛ كقولِه[٣]:

١٦١ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[٤]

و[٥]الأصلُ (لَمَحُوهُ)، فحَذَفَ الضميرَ [ضَرُورَةً. وهو شاذٌّ؛ كما شَذَّ عَمَلُ المُهْمَلِ الأوَّلِ في المفعولِ المُضْمَرِ[٦]][٧] الذي ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ.

[هذا كلُّه إذا كانَ غيرُ المرفوعِ: ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ][٨]، فإنْ كانَ عُمْدَةً في الأصلِ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ أو الثانِيَ، فإنْ كانَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ: وَجَبَ إضمارُه مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا إِيَّاهُ)، وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: أَضْمَرْتَه

---

(١) في (س): «ومر». (٢) ليس في (ص).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠١٥): «قائلته: هي عاتكة بنت عبد المطلب؛ عمة النبي ـ ﷺ».

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يُعْشِي**... **لَمَحُوا شُعَاعُهْ**)؛ حَيْثُ تَنَازَعَ كلٌّ مِن الفعلَيْنِ (**شُعَاعُهْ**)، فالفعلُ الأوَّلُ ـ وَهوَ: (**يُعْشِي**) ـ يَطْلُبُه فاعلًا له، والفعلُ الثاني ـ وَهوَ: (**لَمَحُوا**) ـ يَطْلُبُه مفعولًا، وقد أُعْمِلَ فيه الأوَّلُ، بدليلِ أنَّهُ مرفوعٌ، وأُعْمِلَ الثاني فِي ضميرِه، ثمَّ حُذِفَ ذلك الضَّمِيرُ ضرورةً، وأصلُ الكلامِ قبلَ تقديمِ العامليْنِ: (يُعْشِي الناظرينَ شُعَاعُه إذا لَمَحُوه) ثمَّ صارَ بعدَ تقديمِهما: (يُعْشِي الناظرينَ إذا لَمَحُوهُ شُعَاعُه)، ثمَّ حُذِفَتِ الهاءُ من (لَمَحُوه)؛ فصارَ كَمَا تَرَى فِي البيتِ.

ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنَّ ذلك الحذفَ لا يَجُوزُ لغيرِ الضرورةِ؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أنَّ ذِكْرَه لا يَتَرَتَّبُ عليه محظورُ الإضمارِ قبلَ الذكرِ، وفي حَذْفِه فسادٌ، وَهوَ تَهْيِئَةُ العَامِلِ للعملِ ثمَّ قَطْعُه عنه من غيرِ عِلَّةٍ ولا سببٍ مُوجِبٍ له. [الحذف لا يجوز لغير ضرورة]

وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ فِي مثلِ هذه الحالِ جائزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ هَذَا الضميرَ فَضْلَةٌ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الفَضْلَةَ لا يَجِبُ ذِكْرُها (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) في (س)، (ك)، (ع): «الضمير». (٧) ليس في (ص).

(٨) ساقط في (ك).

مُتَّصِلًا كانَ[(١)] أو منفصلًا، فتقولُ: (ظَنَنْتُ وظَنَّنِيهِ زَيْدًا قائمًا)، و(ظَنَنْتُ وظَنَّنِي إيَّاه زيدًا قائمًا).

ومعنى البيتيْنِ: أنَّكَ إذا أَهْمَلْتَ الأوَّلَ: لم تَأْتِ معَه بضميرٍ غيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، [٩٩/و] فلا تقولُ: (ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زيدٌ)، ولا مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ، [بل يَلْزَمُ الحذفُ؛ (لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة)[(٢)]، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ][(٣)]، إلَّا إذا كانَ المفعولُ[(٤)] خبرًا في الأصلِ، فإنَّه لا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ بل يَجِبُ الإتيانُ[(٥)] به مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا إيَّاهُ)، ومفهومُه[(٦)]: أنَّ الثانِيَ يُؤْتَى معَه بالضميرِ مُطلقًا؛ مرفوعًا كانَ أو مجرورًا أو منصوبًا، عُمْدَةً في الأصلِ أو غيرَ عمدةٍ. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

[عدم مجيء الضمير مع العامل المهمل] [ص]

[٢٨٤] وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
[٢٨٥] نَحْوُ (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

[ش] أي: يَجِبُ أنْ يُؤْتَى[(٨)] بمفعولِ[(٩)] الفعلِ المهمَلِ ظاهرًا إذا لَزِمَ مِن إضمارِه عدمُ مطابقتِه لِمَا يُفَسِّرُه؛ لكونِه خبرًا في الأصلِ عمَّا[(١٠)] لا يُطابِقُ المفسِّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبرًا عن مفردٍ ومُفَسِّرُه مثنًّى، نحوُ: **(أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعمرًا أخويْنِ)**، فـ(زيدًا) مفعولٌ أوَّلُ لأَظُنُّ، و(عمرًا) معطوفٌ عليه، و(أخويْنِ): مفعولٌ ثانٍ لـ(أَظُنُّ)، و(الياءُ) مفعولٌ

---

(١) من (م).
(٢) ما بين القوسين كتبه في حاشية (س)، وبعدها علامة التصحيح.
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) في (ع): «المعمول».
(٥) في (ك): «الإثبات».
(٦) في (ص): «مفهومه».
(٧) من (ص)، (ح)، (ع).
(٨) في (س)، (ك): «تأتي»، وفي (ع): «يأتي».
(٩) في (س): «بمعمول».
(١٠) في (ك): «فمثال ما».

أوَّلُ لِـ(يَظُنَّانِ)[(١)]، فيحتاجُ[(٢)] إلى مفعولٍ ثانٍ، فلو أَتَيْتَ به ضميرًا فقلتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهُ زيدًا وعمرًا[(٣)]أخويْنِ) ـ لكانَ[(٤)] إيَّاه مطابقًا للياءِ [فإنهما مفردان][(٥)]، ولكِنْ[(٦)] لا يُطَابِقُ ما يعودُ عليه، وهو (أخويْنِ)؛ لأنَّه مفردٌ، و(أخويْنِ) [٩٩/ظ] مُثَنًّى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّرِ للمُفَسَّرِ، وذلك لا يَجُوزُ.

وإنْ قُلْتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهما زيدًا وعمرًا أخويْنِ): حَصَلَتْ مُطَابَقَةُ المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ (وذلك لكونِ)[(٧)] (إيَّاهما) مثنًّى، و(أخويْنِ) كذلك، ولكِنْ تَفُوتُ مطابقةُ المفعولِ الثانِي؛ الذي هو خبرٌ في الأصلِ للمفعولِ الأوَّلِ؛ الذي هو مبتدأٌ في الأصلِ؛ لكونِ المفعولِ[(٨)] الأوَّلِ مفردًا، وهو (الياءُ)، والمفعولِ الثاني [غيرَ مفردٍ][(٩)]، وهو إياهما، ولا بُدَّ مِن مطابقةِ الخبرِ للمبتدأِ[(١٠)]، فلَمَّا [تَعَذَّرَتِ المطابقةُ معَ][(١١)] الإضمارِ وَجَبَ الإظهارُ، فتقولُ: **(أَظُنُّ[(١٢)] ويَظُنَّانِي أخًا زيدًا وعمرًا أَخَوَيْنِ)**، فـ**(زيدًا وعمرًا أخويْنِ)** مفعولَا **(أَظُنُّ)**، و(الياءُ) مفعولُ ـ (يَظُنَّانِ)[(١٣)] ـ الأوَّلُ، و(أَخًا) مفعولُه الثاني، ولا تكونُ المسألةُ حينَئذٍ مِن بابِ[(١٤)]

---

(١) في (ص)، (ك): «ليظن»، وفي (ح): «لأظن».

(٢) في (ص)، (ح): «ويحتاج».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) في (ص)، (ح): «كان».

(٥) في (ص): «فإنها مفرد»، وفي (م): «في أنهما مُفردانِ».

(٦) في (ص): «لكن».

(٧) في (ع): «لكونه».

(٨) ليس في (ص).

(٩) في (ك): «مثنى».

(١٠) في (ص)، (ك): «المبتدأ».

(١١) مكانها في (ص)، (ح)، (ك): «تعذر».

(١٢) في (ك): «يظن».

(١٣) في (ص)، (ح): «ظن»، وفي (ك)، (ع): «يظن». والمثبت من (س)، (م) وهو أجود.

(١٤) (م) القولُ بأنَّ هذه المسألةَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ مِن بابِ التنازُعِ: هو الَّذِي ذَكَرَه ابنُ هِشامٍ، ووَجَّهَ ذلك: بأنَّ العامليْنِ بالنسبةِ للمفعولِ الثاني لم يَعْمَلْ أَحَدُهما فِي =

التنازُعِ؛ لأنَّ كلًّا من العامليْنِ عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ**.

وأجازَ الكُوفِيُّونَ: الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَرِ عنه، فتقولُ: **(أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاه زيدًا وعَمرًا أَخَوَيْنِ)**، وأَجَازُوا - أيضًا[1]: الحذفَ، فتقولُ: أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعَمرًا أخويْنِ. [والله تعالى أعلم بالصواب][2].

❁ ❁ ❁

= لَفْظِه والآخَرُ فِي ضَميرِه؛ بل لم تَتَوَجَّهْ مُطالَبَةُ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ، وَهوَ شرطُ بابِ التنازُعِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ (أَخَوَيْنِ) معمولٌ لـ(أَظُنُّ)، ولم يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ (يَظُنَّانِي)؛ لِعَدَمِ مُطابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ؛ فإنَّه لا يَطْلُبُ مَفْعُولًا ثانيًا إلَّا بِشَرْطِ مُطابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ.

ونازَعَ فِي هَذَا **قومٌ مِن المُتَأَخِّرِينَ**، مِنهم ابنُ القاسِمِ، وقالوا: إنَّ اشْتِرَاطَ صِحَّةِ تَوَجُّهِ كلٍّ مِن العامليْنِ إِلَى المعمولِ؛ إنما هو بالنظَرِ إِلَى المعنى، لا بالنظَرِ إِلَى الإفرادِ والتثنيَةِ، ولا بالنظرِ إِلَى نوعِ العَمَلِ، أفلا تَرَى أنك لو قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا) لم يَكُنْ لِيَصِحَّ أنْ يَتَوَجَّهَ الأوَّلُ إِلَى (زَيْدًا) المنصوبِ، ولو قلتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدًا): لم يَكُنْ يَصِحَّ تَوَجُّهُ الثاني إِلَيْهِ وَهوَ مرفوعٌ؟ (م).

(١) ليس في (ع).

(٢) من (ص)، (ح)، (ع).

المفعولُ المُطْلَقُ

[تعريف المصدر]

[ص] [٢٨٦] المصدرُ: اسْمُ ما سِوَى الزمانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ، كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

[ش] الفعلُ يَدُلُّ على شيئَيْنِ: الحَدَثِ والزمانِ، فـ(قامَ) يَدُلُّ على [١٠٠/و] قِيَامٍ في (زمنٍ[١] ماضٍ)[٢]، و(يقومُ): يَدُلُّ على قيام في الحالِ[٣] [أو الاستقبالِ][٤]، و(قُمْ): يَدُلُّ على قيامٍ في الاستقبالِ[٥]، والقيامُ[٦] هو الحَدَثُ، وهو أَحَدُ مَدْلُولَي الفِعْلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قولِه: (.... ما سِوَى الزمانِ مِن ** مَدْلُولَي الفِعْلِ).

فكأنه قالَ: المصدرُ اسمُ الحَدَثِ كأَمْنٍ؛ فإنَّه أَحَدُ مدلولَيْ أَمِنَ.

والمفعولُ المُطْلَقُ: هو المصدرُ المنتصِبُ توكيدًا لعاملِه، أو بيانًا لنوعِه أو عَدَدِه، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ)، وسُمِّيَ مفعولًا مُطْلَقًا لصِدْقِ (المفعولِ) عليه [غيرَ مُقَيَّدٍ][٧] بحرفِ جرٍّ ونحوِه، بخلافِ غيرِه مِن المفعولاتِ؛ فإنَّه لا يَقَعُ عليه اسمُ[٨] المفعولِ إلا مُقَيَّدًا؛ كالمفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معَه، والمفعولِ له. [والله تعالى أعلم][٩].

[المصدر أصل المشتقات]

[ص] [٢٨٧] بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

يَنْتَصِبُ[١٠] المَصْدَرُ بِمِثْلِهِ؛ أي: بالمصدرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

---

(١) في (ع): «زمان».
(٢) في (ك): «الماضي».
(٣) في (ح): «المستقبل».
(٤) من (ع)، (م).
(٥) في (ص): «المستقبل»، وفي (ح): «في الحال».
(٦) في (ص)، (ح): «فالقيام».
(٧) في (ك): «من غير قيد».
(٨) من (م).
(٩) من (ح).
(١٠) في (ص)، (ع): «ينصب».

ضَرْبِكَ زيدًا ضربًا شديدًا)، أو[1] بالفعلِ[2]، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا)، و[3]: بالوصفِ[4]، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا ضَرْبًا).

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ والوصفَ مُشْتَقَّانِ منه، وهذا معنى قولِه: **(وكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ)**؛ أي: المختارُ[5]:

---

(١) في (س)، (ع): «و».

(٢) [ما يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق] يُشْتَرَطُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ ثلاثةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
والثاني: أنْ يَكُونَ تامًّا.
والثالثُ: ألَّا يَكُونَ مُلْغًى عن العملِ، فَإِنْ كَانَ الفعلُ جامدًا؛ كعَسَى وليسَ وفِعْلِ التعجُّبِ ونِعْمَ وبِئْسَ، أو كَانَ ناقصًا؛ ككانَ وأَخَوَاتِها، أو كَانَ مُلْغًى: كظَنَّ وأَخَوَاتِها، إنْ تَوَسَّطَتْ بينَ المفعولَيْنِ أو تَأَخَّرَتْ عنهما، فإنَّه لا يَنْصِبُ المفعولَ المطلَقَ.

(٣) في (ك)، (م): «أو».

(٤) [ما يشترط في الوصف الذي ينصب المصدر] يُشْتَرَكُ فِي الوصفِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ شرطانِ:
أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، وإمَّا صيغةَ مبالغةٍ، فَإِنْ كَانَ اسمَ تفضيلٍ لم يَنْصِبِ المفعولَ المُطْلَقَ بغيرِ خِلافٍ فيما نَعْلَمُ، وأمَّا قولُ الشاعرِ:

أَمَّا المُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإنَّ قَوْلَه: **(لُؤْمًا)** مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لكنَّ ناصِبَه ليسَ هو قولَه: **(أَلأَمُهُمْ)** الَّذِي هو أَفْعَلُ تفضيلٍ، ولكنَّ ناصبَه محذوفٌ، يَدُلُّ عليه **(أَلأَمُهُم)**، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُم، تَلْؤُمُ لُؤْمًا.
واخْتَلَفُوا فِي الصفَةِ المُشَبَّهَةِ، فحَمَلَها قومٌ عَلَى أفعلِ التفضيلِ، ومَنَعُوا مِن نَصْبِها المفعولَ المُطْلَقَ، وذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ إِلَى جَوَازِ نَصْبِها إيَّاهُ؛ مُسْتَدِلًّا بقولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الوَالِهِ أَوْ كَالمُخْتَبَلْ

فإنَّ قَوْلَه: **(طَرَبَ الوالِهِ)** مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وزَعَمَ أنَّ ناصِبَه قولُه: (طَرِبًا) الَّذِي هو صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وغيرُه يَجْعَلُ هذه الصفةَ المُشَبَّهَةَ دَلِيلًا عَلَى العَامِلِ، ولَيْسَتْ هِيَ العاملَ، والتقديرُ: أَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِم أَطْرَبُ طَرَبَ الوَالِهِ... إلخ، عَلَى نَحْوِ مَا قالوه فِي أَفْعَلِ التفضيلِ (م).

(٥) في (ع): «اختير».

أنَّ المصدرَ أصلٌ لهذيْنِ؛ أي: [الفِعْلِ والوصفِ][(١)]، ومذهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدرَ [مُشْتَقٌّ مِنه.

وذَهَبَ **قومٌ** إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ][(٢)] مُشْتَقٌّ منه، والوصفَ [١٠٠/ظ] مُشْتَقٌّ مِن الفعلِ.

وذَهَبَ **ابنُ طَلْحَةَ** إلى أنَّ كُلًّا مِن المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِه، وليسَ أَحَدُهما مُشْتَقًّا مِن الآخَرِ.

والصحيحُ: المذهَبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ كلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبةِ إلى المصدرِ كذلك؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما يَدُلُّ على المصدرِ وزيادةٍ، فالفعلُ يَدُلُّ على المصدرِ والزمانِ، والوصفُ يَدُلُّ على المصدرِ والفاعلِ. [والله ﷻ أعلم][(٣)].

[أنواع المصدر] [ص] [٢٨٨] **تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ)**

[ش] المفعولُ المُطْلَقُ يَقَعُ[(٤)] على ثلاثةِ أحوالٍ ـ كما تَقَدَّمَ: **أَحَدُها**[(٥)]: أنْ يكونَ مُؤَكِّدًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا). **الثاني**: أنْ يكونَ مُبَيِّنًا للنوعِ[(٦)]، ....

---

(١) بالتقديم والتأخير في (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ص). (٣) من (ص)، (ح).

(٤) في (ك): «يدل». (٥) في (ص): «إحداهن».

(٦) [أحوال المصدر الذي يبين نوع عامله] المَفْعُولُ المُطْلَقُ الَّذِي يُبَيِّنُ نَوْعَ عامِلِه هو: مَا يَكُونُ عَلَى واحدٍ مِن **ثلاثةِ أحوالٍ**:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُضَافًا، نحوُ قولِكَ: اعْمَلْ عَمَلَ الصالحينَ، وجِدَّ جِدَّ الحريصِ عَلَى بُلُوغِ الغايةِ. وهذا النوعُ مِن بابِ النيابةِ عن مصدرِ الفِعْلِ نفسِه؛ لاستحالةِ أَنْ يَفْعَلَ إنسانٌ فِعْلَ غيرِه، وإنما يَفْعَلُ فِعْلًا مُمَاثِلًا لِفِعْلِ غَيْرِه، فالحقيقةُ فِي هذين المثاليْنِ أنْ تقولَ: اعْمَلْ عَمَلًا مُشَابِهًا لِعَمَلِ الصالحينَ، وجِدَّ جِدًّا مُمَاثِلًا لِجِدِّ الحريصِ.
الثاني: أنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا، نحوُ قَوْلِكَ: اعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وسِرْتُ سَيْرًا وَئِيدًا، وليسَ هَذَا من بابِ النيابةِ قَطْعًا.
الثالثُ: أنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بـ(أَلِ) العَهْدِيَّةِ، نحوُ قولِكَ: اجْتَهَدْتُ الاجتهادَ، =

نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَدٍ)، و(سِرْتُ[١] سَيْرًا حَسَنًا). **الثالثُ**: أنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا للعددِ، نحوُ: (ضَرَبْتُ[٢] ضَرْبَةً وضربتيْنِ وضَرَبَاتٍ). [والله تعالى أعلم][٣].

[ما ينوب [ص] عن المصدر]

[٢٨٩] وقد يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ)

قد[٤] ينوبُ عن المصدرِ ما يَدُلُّ عليه؛ ككُلٍّ وبَعْضٍ مضافيْنِ إلى المصدرِ، نحوُ: (**جِدَّ كلَّ الجِدِّ**)[٥]، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَلَا[٦] تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و(ضَرَبْتُه بعضَ الضربِ).

وكالمصدرِ المرادِفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ[٧]، ....

= وجَدَدْتُ الجِدَّ، وهذا يَحْتَمِلُ الأمريْنِ جَمِيعًا، فإذا كَانَ المعهودُ بينَ المُتَكَلِّمِ والمخاطَبِ: فِعْلَ شخصٍ آخَرَ، كَانَ من بابِ النيابةِ، وَكَانَ المُتَكَلِّمُ يقولُ: اجْتَهَدْتُ اجْتِهَادًا مثلَ ذلك الاجتهادِ الَّذِي تَعْلَمُ أنَّ فُلانًا قد اجْتَهَدَهُ، وَإِنْ كَانَ المعهودُ بينَهما: هو اجتهادَ المُتَكَلِّمِ نفسِه، وأنه قَصَدَ بِدُخُولِ (أل) عليه اسْتِحْضَارَ صُورَتِهِ، لم يَكُنْ مِن بابِ النيابةِ؛ لأَنَّه فِعْلُه (م).

(١) في (س): «وأسير»، وفي (ك)، (ع): «والسير».

(٢) في (ع): «ضربته».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) (م) ومنه: قولُ مَجْنُونِ بني عامِرٍ قَيْسِ بنِ المُلَوَّحِ:

وقد يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا (م)

(٦) في (س)، (ك): «ولا». كأنه اقتباس من الآية.

(٧) اعْلَمْ أَنَّهُ إذا وَقَعَ المصدرُ المنصوبُ بعدَ فعلٍ مِن معناه، لا مِن لفظِه، فلكَ فِي إِعْرَابِهِ **ثلاثةُ أَوْجُهٍ**:

[إعراب المصدر بعد فعل من معناه]

الأوَّلُ: أنْ تَجْعَلَهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والنُّحَاةُ فِي هَذَا الوجهِ مِن الإعرابِ عَلَى مذهبيْنِ؛ فذَهَبَ المَازِنِيُّ والسِّيرَافِيُّ والمُبَرِّدُ - إِلَى أنَّ العَامِلَ فيه هو نَفْسُ الفِعْلِ السابقِ عليه، واختارَ ابنُ مالِكٍ هَذَا القولَ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ - إِلَى أنَّ العَامِلَ فيه فِعْلٌ آخَرُ من لفظِ المصدرِ، وهذا الفعلُ المذكورُ دليلٌ عَلَى المحذوفِ.

الثاني: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ مَفْعُولًا لأجلِهِ إنْ كَانَ مُسْتَكْمِلًا لشروطِ المفعولِ لأجلِهِ.

الثالِثُ: أنْ تَجعَلَ المصدرَ حَالًا بتأويلِ المشتَقِّ، فإذا قُلْتَ: (فَرِحْتُ جَذَلًا)، =

نحوُ(١): (قَعَدْتُ جُلُوسًا، وافْرَحِ الجَذَلَ)، فالجلوسُ: نائبٌ مَنابَ القعودِ؛ لِمُرَادَفَتِهِ(٢) له، و(الجَذَلُ) نَائِبٌ مَنَابَ (الفَرَحِ)؛ لِمُرَادَفَتِهِ له.

وكذلك ينوبُ منابَ المصدرِ: اسمُ الإشارةِ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ ذلكَ(٣) الضَّرْبَ)، وزَعَمَ بعضُهم: أنه إذا نابَ اسمُ الإشارةِ منابَ المصدرِ؛ فلا بُدَّ مِن وَصْفِهِ بالمصدرِ [١٠١/و]؛ كما مَثَّلْنَا(٤). وفيه نَظَرٌ؛ فمِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ: (ظَنَنْتُ ذَاكَ)؛ أي: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظنَّ، فذاكَ إشارةٌ(٥) إلى الظنِّ، ولم يُوصَفْ(٦) به.

وينوبُ عن المصدرِ أيضًا: **ضميرُه**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ، [ومنه: قولُه تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة: ١١٥]؛ أي: لا أُعَذِّبُ العذابَ](٧).

وعَدَدُهُ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. **والآلةُ**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، والأصلُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه. [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ](٨).

[ص] **[٢٩٠] ومـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا   وثَـنِّ وَاجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا** [حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع]

[ش] لا يَجوزُ تَثْنِيَةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعاملِهِ(٩)، ولا جَمْعُه؛ بل يَجِبُ

= فـ(جَذْلًا) عندَ المَازِنِيِّ ومَن معَه: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفَرِحْتُ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فَرِحْتُ وجَذِلْتُ جَذْلًا، وَعَلَى الوجهِ الثاني: هو مَفْعُولٌ لأجلِه، بتقديرِ: فَرِحْتُ لأجلِ الجَذَلِ، وَعَلَى الوجهِ الثالثِ: حالٌ، بتقديرِ: فَرِحْتُ حالَ كَوْنِي جَذْلَانَ (م).

(١) ليس في (ك).
(٢) في (ع): «الموافقته».
(٣) في (ك): «هذا».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه».
(٥) في (ك): «اسم إشارة».
(٦) في (ك): «توصف».
(٧) ما بين المعكوفين من (س)، (ع)، (م).
(٨) ليس في (ص).
(٩) من (ص)، (ح)، (م).

إفرادُه، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)؛ وذلك لأنَّه بِمَثَابَةِ تَكَرُّرِ[(١)] الفعلِ، والفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

وأما **غيرُ المؤكِّدِ**، وهو المُبَيِّنُ للعددِ والنوعِ، فذَكَرَ المصنِّفُ: أنه يَجُوزُ تثنيتُه وجمعُه.

فأمَّا **المُبَيِّنُ للعددِ**: فلا خلافَ في جوازِ تثنيتِه [وجمعِه، (نحوُ[(٢)]: ضَرَبْتُ ضربتَيْنِ وضَرَبَاتٍ)[(٣)].

وأمَّا **المُبَيِّنُ للنوعِ**: فالمشهورُ: (أنه يَجُوزُ)[(٤)] تَثْنِيَتُه][(٥)] وجمعُه؛ إذا اخْتَلَفَتْ أنواعُه، نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَيْ[(٦)] زَيْدٍ[(٧)]؛ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ).

وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ: أنه لا يَجُوزُ تَثْنِيَتُه ولا جَمْعُه قِيَاسًا؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وهذا[(٨)] اختيارُ الشَّلَوْبِينِ. [والله أعلم][(٩)].

[حذف عامل المصدر جوازًا]

[ص] [٢٩١] وحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

[ش] **المصدرُ المؤكِّدُ**: لا يَجُوزُ حذفُ عاملِه؛ لأنَّه مَسُوقٌ لتقريرِ عاملِه وتَقْوِيَتِهِ، والحذفُ مُنَافٍ لذلك.

وأمَّا **غيرُ المؤكِّدِ**: فيُحْذَفُ عاملُه؛ [للدَّلالةِ عليه][(١٠)] جَوَازًا و[(١١)]وُجُوبًا.

فالمحذوفُ جَوَازًا: كقولِكَ: (سَيْرَ زَيْدٍ) ـ لِمَن قالَ: (أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟)، و(ضَرْبَتَيْنِ) ـ لِمَن قالَ: (كم ضَرَبْتَ زَيْدًا؟)، والتقديرُ: (سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ).

---

(١) في (س)، (ك)، (ع): «تكرير».
(٢) في (ع): «فتقول».
(٣) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).
(٤) مكانها في (ع): «أن».
(٥) وما بين المعكوفين ساقط في (ص).
(٦) في (س): «سير».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ع): «وعلى هذا».
(٩) من (ص).
(١٠) في (ص): «لدلالته».
(١١) في (ع): «أو».

وقولُ[١] ابنِ المُصَنِّفِ: [(إنَّ قولَه)[٢]: **(وحذفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ)** سَهْوٌ منه؛ لأنَّ قولَكَ: (ضَرْبًا زيدًا): مصدرٌ مؤكِّدٌ، وعاملُه: محذوفٌ وُجُوبًا، كما سيأتي ـ وهذا[٣]][٤] ليسَ بصحيحٍ، وما اسْتَدَلَّ به على دَعْوَاهُ مِن وُجُوبِ[٥] حذفِ عاملِ المؤكِّدِ (بما[٦] سيأتي)[٧]: ليسَ منه؛ وذلك أنَّ[٨] (ضَربًا زيدًا): ليسَ من التأكيدِ[٩] في شيءٍ؛ بل هو أمرٌ خالٍ مِن التأكيدِ، بمثابةِ: (اضْرِبْ زَيْدًا)؛ لأنَّه واقعٌ[١٠] مَوْقِعَه، فكما أنَّ (اضْرِبْ زيدًا) لا تأكيدَ فيه، كذلك ضَرْبًا زيدًا.

وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها: لَيْسَتْ مِن بابِ التأكيدِ [في شيءٍ][١١]؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ مَنَابَ العاملِ دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه[١٢]، وهو عِوَضٌ منه، ويَدُلُّ على ذلك عدمُ جوازِ الجمعِ بينَهما، ولا شيءَ مِن المؤكِّدَاتِ يَمْتَنِعُ الجمعُ بينَها[١٣] وبينَ المؤكَّدِ.

ويَدُلُّ[١٤] (أيضًا على)[١٥]: أنَّ (ضَرْبًا زَيْدًا) ونحوَه، ليسَ مِن المصدرِ[١٦] المؤكِّدِ لعاملِه: أنَّ[١٧] المصدرَ المؤكِّدَ[١٨] ـ لا خِلافَ في[١٩]

(١) في (س)، (ص)، (ح): «قال».
(٢) في (ص): «قوله»، وفي (س)، (ح): «وقوله». وكتب في حاشية (ع): أي: والده الناظم.
(٣) من (ص).
(٤) العبارة في (ك): «إن منع والده حذف عامل المؤكد سهو منه».
(٥) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(٦) في (س): «مما»، وفي (ع): «كما».
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (م): «لأن».
(٩) في (ك): «باب التأكيد».
(١٠) في (ك): «وقع».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) ليس في (ص).
(١٣) في (س)، (ع): «بينهما».
(١٤) في (م): «وممَّا يَدُلُّ».
(١٥) العبارة في (ك): «على ذلك أيضًا».
(١٦) في (ك): «باب المصدر».
(١٧) في (س)، (ك)، (ع): «لأن».
(١٨) ليس في (س).
(١٩) ليس في (ك).

أنه لا يَعْمَلُ، واخْتَلَفُوا في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعلِ هل يَعْمَلُ [١٠٢/و] أم[١] لا؟

والصحيحُ: أنه يَعْمَلُ؛ فـ(زيدًا) في قولِكَ: (ضَرْبًا زَيدًا) منصوبٌ بـ(ضَرْبًا) على الأصحِّ، وقيلَ: إنه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، وهو (اضْرِبْ).

فعلى القولِ الأوَّلِ: نابَ (ضَرْبًا) عن (اضْرِبْ) في الدَّلالةِ على معناه وفي العملِ، **وعلى القولِ**[٢] **الثاني**: نابَ عنه في الدَّلالةِ على المعنى دونَ العملِ. [والله أعلم][٣].

[مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا] [ص] **[٢٩٢]** والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ، كَـ(نَدْلًا) اللَّذْ كَـ(انْدُلَا)

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا في مواضِعَ: **منها**: إذا وَقَعَ المصدرُ بَدَلًا مِن فِعْلِه[٤]، وهو مَقِيسٌ في الأمرِ والنهيِ، نحوُ: (قِيامًا لا[٥] قُعُودًا)؛ أي: [قُمْ لا تَقْعُدْ][٦]، والدعاءِ نحوُ: (سَقْيًا لَكَ)؛ أي: سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وَقَعَ المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ، نحوُ: (أَتَوَانِيًا وقد عَلَاكَ الشَّيبُ[٧]؟)؛ أي: أَتَتَوَانَى توانيًا[٨][٩].

---

(١) في (ح)، (م): «أو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (ص)، (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «الفعل».
(٥) في (ع): «لا تقعد».
(٦) العبارة في (س): «قُمْ قِيَامًا»، وهي في (ع): «قُمْ قِيَامًا لا قعودًا».
(٧) في (ك)، (م): «المشيب».
(٨) مكانها في (ك)، (م): «وقد عَلَاكَ». وليست العبارة في (ع). والمثبت أصحُّ؛ لأنه المراد إيضاحه، وباقي الجملة فضلةٌ.
(٩) [أضرب المصدر البدل] اعْلَمْ أنَّ المصدرَ الآتِيَ بَدَلًا مِن فِعْلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أَحَدُهما: المرادُ بِهِ طَلَبٌ.
=

ويَقِلُّ حَذْفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقامَه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ، نحوُ: (أَفْعَلُ وكَرَامَةً)؛ أي: وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً[١].

فالمصدرُ في هذه الأمثلةِ[٢] ونحوِها: منصوبٌ بفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والمصدرُ نائبٌ منابَه في الدَّلالةِ على معناه، وأشارَ بقولِهِ: (كَنَدْلًا) إلى ما أَنْشَدَهُ[٣] سِيبَوَيْهِ[٤]، وهو قولُ الشاعِرِ[٥]:

١٦٢ ـ [يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ... ويَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ][٦]
على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثعالِبِ

= **وثانيهما**: المرادُ بِهِ خَبَرٌ.

فأمَّا المرادُ بِهِ طَلَبٌ فأربعةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الأمرَ؛ كبَيْتِ الشاهدِ الآتي (رَقْم ١٦٢).

والثاني: مَا كَانَ المرادُ بِهِ النهيَ؛ كقَوْلِكَ: قِيَامًا لا قُعُودًا.

والثالثُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الدعاءَ، نحوُ: سَقْيًا لكَ.

والرابعُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ التوبيخَ؛ كقولِهِم: أَتَوَانِيًا وقد جَدَّ الجِدُّ؟

وأمَّا المرادُ بِهِ خبرٌ: فعلى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ، ومَقِيسٍ، فأمَّا السماعيُّ: فنحوُ قولِهِم: لا أَفْعَلُ ولا كَرَامَةَ، وأما المَقِيسُ فهو أنواعٌ كثيرةٌ:

منها: مَا ذُكِرَ تَفْصِيلًا لعاقِبَةِ جملةٍ قَبْلَه.

ومنها: **مَا كَانَ مُكَرَّرًا**، أو مَحْصُورًا.

ومنها: **مَا جاءَ مُؤَكِّدًا لنفسِهِ**، أو لغيرِهِ، وقد تَكَفَّلَ الشارِحُ بِبَيَانِ ذلك النوعِ بَيَانًا وَافِيًا (م).

(١) من (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٢) في (ك): «المسألة».

(٣) في (ص): «أنشد».

(٤) «الكتاب» (١/ ١١٥).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٤١): «قائل هذين البيتين: هو الأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وذكر في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٢): أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصًا.

وقال الجوهري [«الصحاح» ٥/ ١٨٢٧]: قال جرير يصف ركبًا: (**يمرون بالدهنا**...) إلى آخره، والأظهر: ما قاله في «الحماسة»».

(٦) من (ع)، (م).

فـ(نَدْلًا) نائبٌ[١] مَنَابَ فعلِ الأمرِ، وهو (انْدُلْ)، و(النَّدْلُ): [خَطْفُ الشيءِ][٢] بسرعةٍ[٣]، و(زُرَيْقُ) مُنَادًى، والتقديرُ: نَدْلًا[٤] يا زُرَيْقُ[٥]. و(زُرَيْقُ) اسمُ رَجُلٍ، وأجازَ المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعًا بـ(نَدْلًا). وفيه نَظَرٌ[٦]؛ لأنَّه إنْ جَعَلَ (نَدْلًا)[٧] نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، والتقديرُ: (انْدُلْ) ـ لم يَصِحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كانَ للمخاطَبِ لا[٨] يَرْفَعُ ظاهرًا، فكذلك ما نابَ مَنَابَه، وإنْ جُعِلَ[٩] نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، والتقديرُ: (لِيَنْدُلْ)[١٠] ـ صَحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به، [لكِنَّ المنقولَ][١١] أنَّ المصدرَ لا ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، وإنما يَنُوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)؛ أي: اضْرِبْ زَيْدًا. واللهُ أَعْلَمُ.

[مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا]

[ص] [٢٩٣] وما لِتَفْصِيلٍ كـ(إمَّا مَنَّا) عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

[ش] يُحْذَفُ أيضًا عاملُ المصدرِ وُجوبًا إذا وَقَعَ تَفْصِيلًا لعاقبةِ ما تَقَدَّمَه[١٢]؛ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا

---

(١) في (س)، (ك): «ناب».

(٢) في (ص): «المشي». وهي مطموسة في (ح).

(٣) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٨٢٧).

(٤) ليس في (ك).

(٥) بعدها في (م): «المالَ». وينظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١٥٠).

(٦) ولو كَانَ (زُرَيْق) فاعلًا لجاءَ بِهِ مُنَوَّنًا؛ لأنَّه اسمُ رجلٍ كَمَا عَلِمْتَ، فلَمَّا جاءَ بِهِ غيرَ مُنَوَّنٍ: عَلِمْنَا أنَّهُ مُنَادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، ومِن هنا تَعْلَمُ: أنَّهُ لا دَاعِيَ لمناقشةِ الشارحِ التي رَدَّ بها عَلَى المُصَنِّفِ زَعْمَهُ أنَّ (زُرَيْق) فَاعِلٌ.

(٧) في (س)، (ع): «ندل».

(٨) في (ص): «لم».

(٩) بعدها في (س): «ندل».

(١٠) في (ص): «وليندل».

(١١) في (ص): «والمنقول».

[ما يشترط لوجوب حذف العامل]

(١٢) يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ حذفِ العَامِلِ مِن هَذَا النوعِ ثلاثةُ شُرُوطٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ المقصودُ بِهِ تَفْصِيلَ عاقِبَةٍ؛ أي: بيانَ الفائدةِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى مَا =

﴿فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فـ﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَآءً﴾: مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ ـ واللهُ أَعْلَمُ: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، وهذا[١] معنى قولِه: **(وما لتفصيلٍ كـ[إما منًّا....]**[٢]**)** إلى آخرِهِ؛ أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيلِ **(حيثُ عَنَّ)** أي: حيث[٣] عَرَضَ. [والله أعلم][٤].

[ص] **[٢٩٤] كَـذَا مُـكَـرَّرٌ وَذُو حَـصْـرٍ وَرَدْ نَـائِبَ فِـعْـلٍ لاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ**

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا نابَ المصدرُ[٥] عن فعلٍ (اسْتَنَدَ لاسم)[٦] عينٍ ـ أي[٧]: أُخْبِرَ به عنه ـ وكانَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو محصورًا[٨]، فمثالُ المكَرَّرِ: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، والتقديرُ:

= قبلَه، والحاصلةِ بعدَه.

والشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ مَا يُرَادُ تَفْصِيلُ عاقبتِه جُمْلَةً، سواءٌ أكانَتْ طَلَبِيَّةً كالآيةِ الكريمةِ التي تلاها الشارِحُ، أم كانَتِ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً؛ كقولِ الشاعِرِ:

لأَجْـهَـدَنَّ فَـإِمَّـا رَدَّ وَاقِـعَـةٍ تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

فإنْ كَانَ مَا يُرَادُ بيانُ الفائدةِ المترتِّبَةِ عليه مُفْرَدًا ـ نحوُ أنْ تقولَ: لِزَيْدٍ سَفَرٌ، فإمَّا صِحَّةً وإمَّا اغْتِنَامَ مالٍ ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ؛ بل يجوزُ حَذْفُه ويجوزُ ذِكْرُه.

والشرطُ الثالِثُ: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ المرادُ بيانُ عاقِبَتِها مُتَقَدِّمَةً عليه، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ، مِثْلُ أنْ تقولَ: إمَّا إِهلاكًا وإما تَأديبًا فاضْرِبْ زَيْدًا ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ أَيْضًا.

(١) في (ك): «وهو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) من (ص)، (ح).
(٥) ليس في (ص).
(٦) في (ع): «أسند إلى اسم».
(٧) ليس في (ع).
(٨) (م) يُشْتَرَطُ لوجوبِ حذفِ العَامِلِ من هَذَا النوعِ أربعةُ شروطٍ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ العاملُ فيه خَبَرًا لمبتدإٍ، أو لِمَا أَصْلُه المُبْتَدَأُ.
والثاني: أنْ يَكُونَ المخَبَرُ عنه اسمَ عَيْنٍ.
والثالثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُتَّصِلًا إِلَى وقتِ التكلُّمِ، لا مُقْتَطِعًا، ولا مُسْتَقْبَلًا.
والرابعُ: أحدُ أمرَيْنِ:
أوَّلُهما: أنْ يَكُونَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو مَحْصُورًا، كَمَا مَثَّلَ الشارحُ، أو معطوفًا =

(زيدٌ[١] يَسِيرُ سيرًا)، فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجوبًا؛ لِقِيَامِ التكريرِ مَقَامَه، ومثالُ المحصورِ: (ما زيدٌ إلَّا سَيْرًا)، و(إنما زَيْدٌ سَيْرًا)، والتقديرُ: (ما زيد)[٢] إلَّا يَسِيرُ سَيْرًا، [وإنما زيد يسير سيرًا][٣]؛ فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجُوبًا؛ لِمَا في الحَصْرِ مِن التأكيدِ القائمِ مَقامَ التكريرِ، فإنْ لم يُكَرَّرْ و[٤]لم يُحْصَرْ: لم يَجِبِ الحذفُ، نحوُ: (زيدٌ سَيْرًا)، التقديرُ: زيدٌ[٥] يَسِيرُ سَيْرًا، فإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ (يَسِيرُ)، وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ به. واللهُ أَعْلَمُ.

[ص] [٢٩٥] وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا ـ
[٢٩٦] نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) والثانِ كـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

[ش] أي: مِن المصدرِ المحذوفِ عاملُه وُجُوبًا[٦] ما يُسَمَّى المؤكِّدَ لِنَفْسِهِ والمُؤَكِّدَ لغيرِه.

فالمؤكِّدُ لنفسِه: هو[٧] الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ لا تَحْتَمِلُ[٨] غيرَه، نحوُ: له عليَّ أَلْفٌ (عُرْفًا؛ أي)[٩]: اعْتِرَافًا، فاعْتِرَافًا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: (أَعْتَرِفُ اعْتِرَافًا)، ويُسَمَّى[١٠] مُؤَكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّه مُؤَكِّدٌ للجملةِ[١١] قبلَه، وهي نفسُ المصدرِ، بمعنى: أنَّها لا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (**فالمُبْتَدَا**)؛ أي: فالأوَّلُ مِن القِسْمَيْنِ المذكوريْنِ في البيتِ الأوَّلِ.

والمؤكِّدُ لغيرِه: هو الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ [تَحْتَمِلُه، وتَحْتَمِلُ][١٢] غيرَه،

= عليه، نحوُ: أنتَ أَكْلًا وشُرْبًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ المُخَبَرُ عنه مُقْتَرِنًا بهمزةِ الاستفهامِ، نحوُ: أَأَنْتَ سَيْرًا؟ (م).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (س)، (ك)، (ع).
(٤) في (ص)، (ح): «أو».
(٥) ليس في (س).
(٦) من (م). وكتبت ـ أيضًا ـ بين السطرين بخط رفيع في (ع).
(٧) ليس في (م).
(٨) في (س): «يحتمل».
(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(١٠) في (ع): «وسمي».
(١١) في (ص)، (ح): «الجملة».
(١٢) في (س): «يحتمله ويحتمل».

فتَصِيرُ(١) بذِكْرِهِ نَصًّا فيه، نحوُ: (أنتَ ابْنِي حَقًّا)، فـ(حقًّا): مصدرٌ(٢) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: أَحُقُّهُ حقًّا، وسُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لأنَّ الجملةَ قبلَه تَصْلُحُ له ولغيرِه؛ لأنَّ(٣) قَوْلَكَ: (أنتَ ابني): يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ [١٠٣/ظ] **حقيقةً**، وأنْ(٤) يكونَ **مجازًا**؛ على معنى: أنتَ عندِي في الحُنُوِّ(٥) بمنزلةِ ابْنِي، فلَمَّا قالَ: (**حَقًّا**): صارَتِ الجملةُ [نَصًّا في أنَّ المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتَأَثَّرَتِ الجملةُ بالمصدرِ؛ لأنَّها صَارَتْ به](٦) نَصًّا، فكانَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِوُجُوبِ مُغَايَرَةِ [المُؤَثِّرِ للمُؤَثَّرِ فيه(٧)](٨). (والله أعلم)(٩).

[ص] **[٢٩٧] كذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)**

[ش] أي: كذلكَ(١٠) [يَجِبُ حَذْفُ](١١) عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدرِ في المعنى(١٢)، نحوُ: (لِزَيْدٍ

(١) في (س)، (ك): «فيصير».
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ص): «فإن».
(٤) في (ك): «ويحتمل أن».
(٥) في (ص): «الحب».
(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٧) في (س)، (ك): «المتأثر للمؤثر». وهي: بالتقديم والتأخير في (ع).
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٩) من (ص).
(١٠) من (ص)، (ح)، (م).
(١١) في (ص): «يحذف».
(١٢) الشروطُ التي تُشْتَرَطُ فِي هَذَا الموضِعِ **سَبْعَةُ شُرُوطٍ**؛ ثلاثةٌ مِنها تُشْتَرَطُ فِي المفعولِ المطلَقِ نفسِه، والأربعةُ الباقيةُ فِي الكَلامِ الَّذِي يَسْبِقُه.
فأمَّا الثلاثةُ التي يَجِبُ أنْ تَتَحقَّقَ فِي المفعولِ المُطْلَقِ، فهي: أنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَإِنْ يَكُونَ مُشْعِرًا بالحدوثِ، وَإِنْ يَكُونَ المرادُ بِهِ التشبيهَ.
وأمَّا الأربعةُ التي يَجِبُ أنْ تَتَحقَّقَ فيما يَتَقَدَّمُه، فهي: أنْ يَكُونَ السابقُ عليه جُمْلَةً، وَأَنْ تكونَ هذه الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى فَاعِلِ المصدرِ، وَأَنْ تكونَ أَيْضًا مُشْتَمِلَةً عَلَى معنى المصدرِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي هذه الجُمْلَةِ مَا يَصْلُحُ للعملِ فِي المصدرِ.
فإنْ لم يَكُنِ المصدرُ مُشْعِرًا بالحُدُوثِ، نحوُ قولِكَ: لِفُلانٍ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ، أو لم تَتَقَدَّمْه جملةٌ؛ بل تَقَدَّمَهُ مُفْرَدٌ؛ كقولِكَ: صَوْتُ فُلانٍ صَوْتُ حِمَارٍ، أو تَقَدَّمَتْهُ =

صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، و[(١)]له بُكاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى)، [فـ(صوتَ حِمارٍ) مصدرٌ تَشْبِيهِيٌّ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: يُصَوِّتُ صوتَ حِمَارٍ، وقبلَه جملةٌ، وهي (لَهُ[(٢)] صَوْتٌ)، وهي: مشتمِلَةٌ على الفاعلِ في المعنَى، وهو (زَيْدٍ)، وكذلك (بُكَاءَ الثَّكْلَى: [منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ[(٣)]: (يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى)][(٤)]، فلو لم يَكُنْ قبلَ هذا المصدرِ جملةٌ: وَجَبَ الرفعُ، نحوُ: (صَوْتُهُ صوتُ حِمَارٍ، وبُكَاؤُهُ بكاءُ الثَّكْلَى)، وكذا لو كانَ[(٥)] قبلَه جملةٌ ولَيْسَتْ مُشْتَمِلَةً على الفاعلِ في المعنى، نحوُ: (هذا بكاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى، وهذا صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ).

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِن تمثيلِه. [واللهُ أعلم][(٦)].

❁ ❁ ❁

= جُملةٌ ولكنَّها لم تَشْتَمِلْ عَلَى فَاعِلِ المصدرِ؛ كقولِكَ: دَخَلْتُ الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ ـ ففي كلِّ هذه المُثُلِ وَمَا أَشْبَهَهَا لا يَكُونُ المصدرُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا والعاملُ فيه محذوفٌ وجُوبًا؛ بل هو فيما ذَكَرْنَا مِمَّا تَقَدَّمَته جُمْلَةٌ مِن الأمثلةِ بَدَلٌ ممَّا قبلَه (م).

(١) في (ع): «أو».
(٢) في (ك)، (م): «الزيد».
(٣) في (ص): «التقدير».
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٥) في (ك): «كانت».
(٦) من (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المَفْعُولُ لَهُ

[ص] [٢٩٨] يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا، كـ(جُدْ شُكْرًا ودِنْ) [تعريف المفعول له وشروطه وحكمه]

[٢٩٩] وَهْوَ بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وفَاعِلًا، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

[٣٠٠] فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ، كـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

[ش] المفعولُ له: هو المصدرُ المُفْهِمُ عِلَّةً، المشارِكِ لعاملِه في الوقتِ(١) والفاعلِ، نحوُ: (جُدْ شُكْرًا)، فـ(شُكْرًا) مصدرٌ، وهو مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ لأنَّ المعنَى جُدْ لأجلِ الشكرِ، و(٢)مُشَارِكٌ لعاملِه، وهو جُدْ(٣) في الوقتِ؛ لأنَّ زَمَنَ الشكرِ هو(٤) زَمَنُ الجُودِ، وفي الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الجُودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشكرِ، وكذلك [١٠٤/و] (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، فـ(تأديبًا)(٥) مَصْدَرٌ، وهو(٦) مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ إذ يَصِحُّ أنْ يَقَعَ في جوابِ (لِمَ فَعَلْتَ(٧) الضربَ؟) وهو مُشَارِكٌ لِـ(ضَرَبْتُ)(٨) في الوقتِ والفاعلِ، وحُكْمُه: جوازُ النصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثةُ؛ أعني: [المصدريَّةَ (وإبانَةَ التعليلِ)(٩)](١٠) واتحادَه معَ عاملِه في الوقتِ والفاعلِ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ مِن هذه الشروطِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بحرفِ التعليلِ، وهو (اللامُ) أو (مِن) أو (في) [أو الباءُ](١١).

---

(١) في (ح): «الزمان».
(٢) في (ك): «وهو».
(٣) في (ك): «متحد».
(٤) في (م): «وهو».
(٥) ليس في (ح).
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) في (س): «تفعل».
(٨) في (س): «للضرب»، وفي (ص): «الضرب».
(٩) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح)، (ك).
(١٠) مكان ما بين المعكوفين في (ص): «المصدر».
(١١) في (س): «والباء». وليس في (ع).

فمِثالُ ما عُدِمَتْ فيه المصدريَّةُ: قولُكَ: (جِئْتُكَ للسَّمْنِ).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ[١] عاملِه في الوقتِ: جِئْتُكَ[٢] اليومَ للإكرامِ غدًا).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ عاملِه في الفاعلِ: (جاءَ زَيْدٌ لإكرامِ عمرٍو له).

ولا يَمْتَنِعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحوُ: (هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

وزَعَمَ **قومٌ**: أنه لا يُشْتَرَطُ في نَصْبِهِ إلَّا كَوْنُه مصدرًا، ولا يُشْتَرَطُ اتِّحادُه معَ عاملِه في الوقتِ ولا في الفاعلِ، فجَوَّزُوا نَصْبَ إكرامٍ[٣] في المثالَيْنِ السابقَيْنِ. واللهُ تعالى أعْلَمُ.

[أحوال المفعول له] [ص] **[٣٠١] وقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ** وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا: ـ

[٣٠٢] (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

[ش] المفعولُ له المُسْتَكْمِلُ للشروطِ[٤] المتقدِّمَةِ له ثلاثةُ[٥] أحوالٍ:

أَحَدُها: أنْ يكونَ[٦] مجرَّدًا عن الألِفِ واللامِ والإضافةِ. **و**[٧]**الثاني**: أنْ يكونَ مُحَلًّى بالألِفِ واللامِ. **والثالثُ**: أنْ يكونَ مُضافًا.

وكلُّها يَجُوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التعليلِ، لكِنَّ الأكثرَ فيما تَجَرَّدَ[٨] عن (الألِفِ واللامِ) والإضافةِ النصبُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، ويَجُوزُ جَرُّهُ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ) [١٠٤/ظ]، وزَعَمَ الجُزُوليُّ: أنه لا يَجُوزُ جَرُّهُ، وهو خِلافُ ما صَرَّحَ به النَّحْوِيُّونَ، وما صَحِبَ الألِفَ واللامَ بعكسِ المجرَّدِ: الأكثرُ[٩] جَرُّه، ويَجُوزُ النصبُ[١٠]، فـ(ضَرَبْتُ

---

(١) ليس في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «جئني».
(٣) في (ك): «طمع وإكرام».
(٤) في (ص)، (ح): «الشروط».
(٥) في (ك): «ثلاث».
(٦) في (ع): «تكون».
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (س): «يجرد».
(٩) في (م): «فالأكثر»، وهو الجادة. والمثبت سائغ أيضًا.
(١٠) في (ك): «نصبه».

ابني للتأديبِ) أكثرُ مِن [أن تقول][(١)]: (ضَرَبْتُ ابني التأديبَ)، ومِمَّا جاءَ فيه[(٢)] منصوبًا ما أَنْشَدَهُ المصنِّفُ[(٣)]:

١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ [عَنِ الْهَيْجَاءِ][(٤)(٥)] البيتَ.

فـ(**الجُبْنَ**) مفعولٌ له؛ أي: لا أَقْعُدُ لأجلِ الجُبْنِ، ومِثْلُه قولُه[(٦)(٧)]:

---

(١) من (ص). (٢) في (س): «به».

(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ١٩٨).

(٤) من (ع).

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الجُبْنَ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ، ونَصَبَه معَ كونِه مُحَلًّى بـ(أَلْ).

[اختلاف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا]

وقد اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي جوازِ مَجيءِ المفعولِ لأجلِه مُعَرَّفًا؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (٣/ ١٢٦) ـ وتَبِعَه الزَّمَخْشَرِيُّ «شرح المفصل» (٤/ ٣١٠) ـ إِلَى جوازِ ذلكَ؛ مُسْتَدِلِّينَ عَلَى هَذَا بِمَجِيئِهِ عن العربِ فِي نحوِ بيتِ الشاهدِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ شَرْحِهِ، والبيتيْنِ (رَقْم ١٦٤، ١٦٥) وقولِ شاعرِ «الحماسةِ» (١/ ١٥١):

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ ... وَيَدْنُو وأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقولُه: (**فَضْلَ حَيَائِهِ**) مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُعَرَّفٌ بالإضافةِ؛ إذ هو مُضَافٌ إِلَى مضافٍ إِلَى الضَّمِيرِ.

وذَهَبَ الجَرْمِيُّ إِلَى أنَّ المفعولَ لأجلِه يَجِبُ أنْ يَكُونَ نكرةً؛ لأنَّه ـ فيما زَعَمَ ـ كالحالِ والتمييزِ، وكلٌّ مِنْهُمَا لا يَكُونُ إلَّا نَكِرَةً، فَإِنْ جاءَ المَفْعُولُ لأجلِه مُقْتَرِنًا بـ(أَلْ)، فأَلْ هذه زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ، وَإِنْ جاءَ مُضَافًا إِلَى معرفةٍ فإضافتُه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ تعريفًا. **والصحيحُ** مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ فِي هذه المسألةِ؛ لِوُرُودِ الشواهدِ الكثيرةِ فِي النظْمِ والنثْرِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وُرُوده فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، والقولُ بزيادةِ الحرفِ أو بأنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ: خلافُ الأصلِ، فلا يُصَارُ إليه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٥٨): «قائله: هو قريط بن أنيف، من بلعنبر شاعر إسلامي».

(٧) في (ص)، (ح): «قولهم».

١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ (فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا)[١][٢]

وأمَّا المضافُ: فَيَجُوزُ فيه الأمرانِ: النصبُ والجرُّ على السواءِ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَه ولِتَأْدِيبِه)، وهذا قد يُفْهَمُ مِن (كلامِ المصنِّفِ)[٣]؛ لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألِفِ واللامِ: عُلِمَ أنَّ المضافَ لا يَقِلُّ فيه واحدٌ منهما؛ بل يَكْثُرُ فيه الأمرانِ، ومِمَّا جاء به[٤] منصوبًا [قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ومنه][٥] قولُه[٦]:

١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٧]

---

(١) في (ك): «ركبانًا وفرسانًا».

(٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الإغارة**) حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِه مَنْصوبًا، معَ اقترانِه بـ(أل)، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ إلا نَكِرَةً، وادِّعَاؤُهُ أنَّ ألْ فِي (الإغارة) ونَحْوِها زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ خلافُ الأصلِ؛ فلا يُلْتَفَتُ إليه.
ورُبَّمَا قِيلَ: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ؛ لأنَّ (الإغارة) مَفْعُولٌ به؛ أي: فَرَّقُوا إِغَارَتَهُم عَلَى عَدُوِّهِم، ولَيْسَتْ مَفْعُولًا لأجلِهِ (م).

(٣) في (ع): «كلامه».

(٤) ليس في (ك). وفي (ع): «منه».

(٥) ما بين المعكوفين من (ح)، (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٦٠): «قائله: هو حاتم بن عدي الطائي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ادِّخَارَهُ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ منصوبًا، معَ أنَّهُ مُضَافٌ للضميرِ، ولو جَرَّهُ باللامِ فقالَ: (لادِّخَارِهِ): لكانَ سائغًا مقبولًا.
وهو يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ مَعْرِفَةً؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وَمَا زَعَمَه مِن أنَّ إضافةَ المفعولِ لأجلِه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ التعريفَ غيرُ صحيحٍ.
وفي قَوْلِهِ: (**تكرُّمًا**) شاهدٌ آخَرُ لهذا البابِ؛ فإنَّ قولَه: (**تكرُّمًا**) مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُنَكَّرٌ غيرُ مُعَرَّفٍ؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا لاستيفائِه الشروطَ، ولا يَخْتَلِفُ أحدٌ مِنَ النُّحاةِ فِي صِحَّةِ ذلك (م).

المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

[ص] [٣٠٣] الظرفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (في) باطِّرَادٍ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا) [تعريف الظرف]

عَرَّفَ المصنِّفُ الظرفَ: بأنه زمانٌ أو مكانٌ ضُمِّنَ معنى (في) باطِّرَادٍ، نحوُ: (امْكُثْ هُنا أَزْمُنًا)، فـ(هنا): ظرفُ مكانٍ، و(أَزْمُنًا): ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ[١] مِنهما تَضَمَّنَ[٢] معنى (في)؛ [لأنَّ المعنَى: امْكُثْ في هذا الموضِعِ، وفي[٣] أَزْمُنٍ][٤].

واحْتَرَزَ بقولِه: (ضُمِّنَ[٥] مَعْنَى في) ممَّا [لم يَتَضَمَّنْ[٦] من أسماءِ الزمانِ أو[٧] المكانِ معنى (في)؛ كما][٨] إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ [مرفوعًا على الابتداء أو غيره][٩]، نحوُ: (يومُ الجُمُعَةِ يومٌ مُبَارَكٌ، و[١٠](يَوْمُ عَرَفَةَ يومٌ][١١] مُبَارَكٌ)، والدارُ [١٠٥/و] لِزَيْدٍ)[١٢]؛ فإنَّه لا يُسَمَّى ظرفًا؛ والحالةُ هذه.

وكذلك ما وَقَعَ منهما مجرورًا، نحوُ: (سِرْتُ[١٣] في يومِ الجُمُعَةِ)، و(جَلَسْتُ في الدارِ)؛ على أنَّ في هذا ونحوِه خِلافًا في تَسْمِيَتِه ظَرْفًا في الاصطلاحِ، وكذلك ما نُصِبَ مِنهما مفعولًا به، نحوُ: (بَنَيْتُ الدارَ، وشَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ).

---

(١) في (ص): «فكل».
(٢) في (ص)، (ع)، (ح): «مضمن».
(٣) في (س)، (ح): «في».
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (م).
(٦) في (س)، (ح): «يضمن».
(٧) في (ك): «و».
(٨) ليس في (ص).
(٩) العبارة في (ك): «مُبْتَدأً أو خبرًا».
(١٠) في (ع)، (ك): «أو».
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).
(١٢) زاد في (ك)، (ع): «وهذه دار زيد؛ فإنه لا يسمى ظرفًا».
(١٣) في (ص): «ضربت».

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**بِاطِّرَادٍ**) من نحوِ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن (البيتَ والدارَ والشأمَ) ـ مُضَمَّنٌ[١] معنى (في)، ولكنَّ تَضَمُّنَه معنى (في) ليسَ مُطَّرِدًا؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتَصَّةَ[٢]: لا يَجُوزُ حذفُ (في) معَها، فليسَ (البيت [وما ذُكِر ـ منصوبًا])[٣] على الظرفيَّةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ الظرفَ هو: ما تَضَمَّنَ[٤] معنى (في) باطِّرَادٍ، وهذه مُتَضَمِّنَةٌ[٥] معنى[٦] (في) لا باطِّرادٍ.

هذا[٧] تقريرُ (كلامِ المصنِّفِ)[٨]. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جَعَلَ[٩] هذه الثلاثةَ[١٠] ونحوَها ـ منصوبةً على التشبيهِ بالمفعولِ به، لم تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً[١١] معنى (في)؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مُتَضَمِّنٍ[١٢] معنى (في)، فكذلك ما [شُبِّهَ به][١٣]، فلا يَحْتَاجُ إلى قولِه: (**باطِّرَادٍ**) لِيُخْرِجَها؛ فإنَّها خَرَجَتْ بقولِه[١٤]: (ما ضُمِّنَ مَعْنَى في). واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب[١٥].

[ناصب [ص] الظرف وحذفه وجوبًا أو [ش] جوازًا]

[٣٠٤] فانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ [معنَى (في)][١٦] من أسماءِ الزمانِ والمكانِ ـ النصبُ، والناصِبُ له ما وَقَعَ فيه، وهو المصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

---

(١) في (س): «يضمن»، وفي (م): «متضمن»، وهم بمعنًى، والتذكير والتأنيث سائغ.
(٢) في (ح): «المختص».
(٣) العبارة في (م): «والدارَ والشأمَ في المُثُلِ منصوبةٌ». وكأنه تفسير للمثبت.
(٤) في (ص)، (ح): «ضمن»، وفي (س): «يضمن».
(٥) في (ص)، (ح): «مضمنة».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «وهذا».
(٨) في (ع): «كلامه».
(٩) في (م): «جعلت».
(١٠) في (ح): «الثلثة».
(١١) في (ح): «مضمنة».
(١٢) في (ع)، (ص)، (ح): «مضمن».
(١٣) في (ص): «يشبهه».
(١٤) في (ص)، (ح): «من قوله».
(١٥) من (ح).
(١٦) ليس في (ح).

ضَرْبِكَ زيدًا يومَ [١٠٥/ظ] الجُمُعَةِ عندَ الأميرِ)، أو[1]: الفعلُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ)، أو: الوصفُ، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا اليومَ[2] عِنْدَكَ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[3]: أنه لا يَنْصِبُه[4] إلَّا الواقعُ فيه فقطْ، وهو المصدرُ. وليسَ كذلك؛ بل يَنْصِبُه[5] هو وغيرُه؛ كالفِعْلِ والوصفِ[6].

والناصِبُ له: إمَّا[7] **مذكورٌ**؛ كما مُثِّلَ، أو **محذوفٌ**[8] جوازًا، نحوُ أنْ يُقالَ: (متى جِئْتَ؟)، فتقولَ: (يومَ الجُمُعَةِ)، و(كَمْ سِرْتَ؟) فتقولَ: (فَرْسَخَيْنِ)، والتقديرُ[9]: (جِئْتُ يومَ الجُمُعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخَيْنِ).

أو وُجُوبًا؛ كما إذا وَقَعَ الظرفُ صِفَةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ عندَكَ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ[10] الذي عندَكَ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ

---

(١) في (ك): «و».
(٢) في (ع): «يوم الجمعة».
(٣) في (ع): «كلامه».
(٤) في (ك): «ينصب».
(٥) في (ح): «تنصبه».
(٦) اعْلَمْ أنَّ الَّذِي يَقَعُ فِي الظرفِ هو الحَدَثُ، فإذا قُلْتَ لأحدٍ: (جَلَسْتُ أمامَكَ)، فالجلوسُ ـ وَهوَ الحَدَثُ ـ هو الَّذِي وَقَعَ أمامَكَ، وكذلك إذا قُلْتَ: (أنا جالِسٌ أمامَكَ)، وكذلك إذا قُلْتَ: (كانَ جُلُوسِي أَمَامَكَ). [الحدث هو الذي يقع في الظرف]
واعْلَمْ أيْضًا: أنَّ **المصدرَ** يَدُلُّ عَلَى **الحَدَثِ** بدَلالةِ المطابَقَةِ؛ لأنَّ كلَّ معناهُ هو الحَدَثُ، والفعلُ والصفةُ: يَدُلَّانِ عَلَى الحدثِ بدَلالةِ التضمُّنِ؛ لأنَّ الفعلَ معناه: الحَدَثُ والزمانُ، والصفةُ معناها: الذاتُ والحَدَثُ القائِمُ بها أو الواقعُ عليها أو الثابتُ لها، والناظِمُ لم يُصَرِّحْ بأنه أرادَ أن الَّذِي يَنْصِبُ الظرفَ هو اللفظُ الدالُّ عَلَى الحدثِ بالمطابقةِ؛ بل كلامُه يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَدُلُّ بالمطابقةِ أو بالتضمُّنِ، فيَكُونُ شَامِلًا للمصدرِ والفِعْلِ والوصفِ، وَعَلَى هَذَا: لا يَرِدُ اعتراضُ الشارحِ أَصْلًا (م).
(٧) ليس في (ك).
(٨) زاد في (ك): «مقدرًا».
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «فالتقدير». و(الواو) و(الفاء) يتعاوران في العطف.
(١٠) في (ص): «ما».

بِزَيْدٍ عِنْدَكَ)، أو: خَبَرًا في الحالِ أو في الأصلِ، نحوُ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ وظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ).

فالعامِلُ في [هذا الظرفِ][(١)] محذوفٌ وُجُوبًا في هذه المواضِعِ كلِّها، والتقديرُ في غيرِ الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)[(٢)]، أو (مُسْتَقِرٌّ)، وفي الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً، والفعلُ مع فاعلِه: جملةٌ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِه: ليسَ بجملةٍ[(٣)]. واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب.

[حكم اسم الزمان والمكان] [ص] [٣٠٥] وكلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا[(٤)]

[٣٠٦] نحوُ الجِهاتِ والمقاديرِ، ومَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ، كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)[(٥)]

[ش] يعني: أنَّ **اسمَ الزمانِ** يَقْبَلُ النصبَ على الظرفيَّةِ: مُبْهَمًا كانَ، نحوُ: (سِرْتُ لَحْظَةً [و[(٦)] ساعةً][(٧)]، أو: مُخْتَصًّا؛ إمَّا[(٨)] بإضافةٍ،

(١) في (م): «هذه الظروف». والمثبت أراد به الجنس، فلا إشكال.

(٢) سقط في (ص).

(٣) [مواضع وجوب حذف العامل في الظرف] (م) ذكَرَ الشارحُ أربعةَ مواضِعَ يَجِبُ فيها حذفُ العَامِلِ فِي الظرفِ، وهي: أنْ يَكُونَ صفةً، أو صِلَةً، أو خَبَرًا، أو حالًا، وبَقِيَ عليه موضعانِ آخرانِ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الظرفُ مَشْغُولًا عَنْهُ، كقولِكَ: يومُ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، والتقديرُ: سَافَرْتُ يومَ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، ولا يجوزُ إظهارُ هَذَا العَامِلِ؛ لأنَّ المتأخِّرَ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ فِي الكلامِ.
الثاني: أنْ يَكُونَ الكلامُ قد سُمِعَ بحذفِ العَامِلِ، نحوُ قولِكَ لِمَن يَذْكُرُ أمرًا قد قَدُمَ عليه العهدُ: حِينَئِذٍ الآنَ، وتقديرُ الكلامِ: قد حَدَثَ مَا تَذْكُرُ حينَ إذْ كَانَ كذا، واسْمَعِ الآنَ، فناصِبُ (حِينَ) عاملٌ، وناصِبُ (الآنَ) عاملٌ آخَرُ، فهما من جملتَيْنِ لا مِن جملةٍ واحدةٍ، والمقصودُ نَهْيُ المخاطَبِ عن الخوْضِ فيما يَذْكُرُه، وأَمْرُه بالاستماعِ إِلَى حَدِيثٍ جَدِيدٍ (م).

(٤) (م) التقديرُ: لا يَقْبَلُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ اسمُ المكانِ فِي حالٍ مِن الأحوالِ؛ إلَّا فِي حالِ كَوْنِهِ مُبْهَمًا (م).

(٥) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وَذَلِكَ كائنٌ كمَرْمًى؛ حالَ كَوْنِهِ مأخوذًا من مَصْدَرِ رَمَى (م).

(٦) في (ك)، (ح): «أو». (٧) ليست في (ع).

(٨) في (ع): «وإما».

نحوُ(١): (سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أو: بوصفٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا [١٠٦/و] طَوِيلًا)، أو بعددٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمَيْنِ).

وأمَّا **اسمُ المكانِ**: فلا يَقْبَلُ النصبَ مِنه(٢) إلا نوعانِ: **أَحَدُهما**: المُبْهَمُ، **والثاني**: ما صِيغَ مِن المصدرِ بشرطِه الذي سَنَذْكُرُه(٣)، والمُبْهَمُ: كالجِهَاتِ الستِّ(٤)، نحوُ: (فوقَ، وتحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأمامَ، وخلفَ)، ونحوُ(٥) هذا: كالمقاديرِ(٦)، نحوُ: (غَلْوَةٍ، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيدٍ)(٧)، تقولُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ وسِرْتُ غَلْوَةً)، فتَنْصِبُهما(٨) على الظرفيَّةِ.

[ما صيغ من المصدر] وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ، نحوُ: (مَجْلِسَ(٩) زَيْدٍ، ومَقْعَدَهُ)، فشَرْطُ نَصْبِه قِياسًا: أنْ يكونَ عاملُه مِن لفظِه، نحوُ: (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ، وجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو)، فلو كانَ عاملُه من غيرِ لفظِه تَعَيَّنَ جَرُّهُ [بـ(في)، نحوُ](١٠): (جَلَسْتُ في مَرْمَى زيدٍ)، فلا تقولُ: (جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ) إلَّا شُذُوذًا.

ومِمَّا وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (هو مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا)(١١)؛ [أي: كائنٌ مَقْعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ

---

(١) في (ك): «كقول».

(٢) ليس في (ك)، وفي (ح): «معه». (٣) في (س): «سيذكره».

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) وضع إحالة في (ص)، وكتب في الحاشية: «وحذاء».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «وكالمقادير».

(٧) (م) «**الغَلْوَةُ**» ـ بفتحِ الغينِ المعجمةِ وسكونِ اللامِ ـ فَسَّرَها المُتَقَدِّمونَ بالبَاعِ مائةَ باعٍ، والبَاعُ: مِقْدَارُ مَا بينَ أصابعِ يَدَيْكَ إذا مَدَدْتَهُمَا مُحَاذِيَتَيْنِ لِصَدْرِكَ، ومنهم مَن قَدَّرَ الغَلْوَةَ بِرَمْيَةِ سَهْمٍ، ومِنهم مَن قَدَّرَها بِثَلاثِمائَةِ ذِراعٍ، والمِيلُ: عَشْرُ غَلَوَاتٍ، فهو أَلْفُ باعٍ، والفَرْسَخُ: ثلاثةُ أميالٍ، والبَرِيدُ: أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ (م).

(٨) في (ح): «فتنصبها». (٩) في (س): «جلست مجلس».

(١٠) في (ص): «يعني».

(١١) (م) يقولُ العربُ: (فلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ)، يُرِيدُونَ: أنَّهُ قَرِيبٌ كقُرْبِ مكانِ قُعُودِ القَابلةِ عِنْدَ وِلادةِ المرأةِ مِن المرأةِ، ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَزْجَرَ الكلبِ)، =

الثُّرَيَّا](١)، والقياسُ: (هو مِنِّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكلبِ، وفي مَنَاطِ الثُّرَيَّا)، ولكِنْ نُصِبَ شُذُوذًا، ولا يُقاسُ عليه، خِلافًا للكِسَائِيِّ، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

[ص][٣٠٧] وشَرْطُ كونِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا في أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

[شرط ما اشتق من المصدر مقيسًا]

أي: وشَرْطُ(٢) كونِ نَصْبِ ما اشْتُقَّ مِن المصدرِ مَقِيسًا: أنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ معَه في أصلِه؛ أي: أنْ يَنْتَصِبَ(٣) بِمَا يُجَامِعُه في الاشتقاقِ مِن أصلٍ واحدٍ؛ [كمُجَامَعَةِ(٤): (جَلَسْتُ) بمَجْلِسٍ(٥)](٦) في الاشتقاقِ مِن الجُلُوسِ(٧)، فأَصْلُهما واحدٌ، وهو: (الجُلُوسُ).

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنَّ المقاديرَ [١٠٦/ظ]، وما صِيغَ مِن المصدرِ ـ مُبهمانِ(٨)، أمَّا المقاديرُ: فمَذْهَبُ الجمهورِ: أنها من الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ ـ فهي مجهولةُ الصفةِ، وذَهَبَ الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ ـ إلى أنها لَيْسَتْ مِن الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها معلومةُ المِقْدَارِ، وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ: فيكونُ مُبهمًا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجْلِسًا)، ومُخْتَصًّا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ).

وظاهِرُ كلامِه أيضًا: أنَّ(٩) (مَرْمًى) مُشْتَقٌّ(١٠) مِن (رَمَى)،

= يريدون: أنَّهُ بَعِيدٌ كبُعْدِ المكانِ الَّذِي يُزْجَرُ إِلَيْهِ الكلبُ، ويُرادُ بهذا الذَّمُّ، ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا)، يريدون: أَنَّهُ فِي مكانٍ بعيدٍ كبُعْدِ الثُّرَيَّا عَمَّن يَرُومُ أنْ يَتَّصِلَ بها، وهذا كِنايةٌ عن عَدَمِ إدراكِه فِي الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ؛ يعني: أَنَّهُ فَرِيدٌ فِي شَرَفِهِ ورِفْعَةِ قَدْرِهِ (م).

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٢) في (ك): «شرط».

(٣) في (ك): «ينصب». (٤) في (ك): «كاجتماع».

(٥) في (س): «مجلس»، وفي (ك): «ومجلس»، وفي (ح): «المجلس».

(٦) العبارة في (ص): «كمجامِعِه، نحو جلست ومجلس زيد».

(٧) في (س)، (ص)، (ح) ـ في الموضعين: «جلوس».

(٨) في (ص)، (ح): «مبهم». (٩) في (ك): «في».

(١٠) ليس في (ص).

وليسَ[1] هذا على مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ[2]؛ فإنَّ مَذْهَبَهُم: أنه مُشْتَقٌّ مِن المصدرِ، لا مِن الفِعْلِ.

وإذا[3] تَقَرَّرَ أنَّ المكانَ[4] المُخْتَصَّ، وهو ما له أَقْطارٌ تَحْوِيهِ، لا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا ـ فاعْلَمْ أنه[5] سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مُخْتَصٍّ معَ (دَخَلَ) و(سَكَنَ)، ونَصْبُ (الشأم) معَ (ذَهَبَ) نحوُ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ). **واخْتَلَفَ الناسُ في ذلك**[6]؛ فقيلَ: هي منصوبةٌ على الظرفيَّةِ شُذُوذًا. وقيلَ: منصوبةٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ: (دَخَلْتُ في الدارِ)، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانْتَصَبَ[7] (الدارَ)، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، وقيلَ: منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به[8].

---

(١) ليس في (س).
(٢) ينظر: «الكتاب» (١/ ٤١٣)، (١/ ٤١٦).
(٣) في (س): «فإذا».
(٤) ليس في (ك)، والذي في (س): «مكان».
(٥) في (س): «أنه إذا»، وفي (ح): «إن».
(٦) ينظر: «شرح المفصل» (١/ ٤٢٧).
(٧) في (ص): «وانتصب»، وفي (ك): «فانتصبت».
(٨) فِي هذه المسألةِ أربعةُ أقوالٍ للنحاةِ، ذكَرَ الشارحُ مِنها ثلاثةً:

[أقوال النحاة في إعراب الظروف المختصة]

الأوَّل: أنَّ هذه الظروفَ المُخْتَصَّةَ منصوبةٌ عَلَى الظرفيَّةِ؛ كَمَا انْتَصَبَ الظرفُ المكانِيُّ المُبْهَمُ عليها، إلَّا أنَّ ذلك شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه، وَهوَ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ، ونَسَبَه الشَّلَوْبِينُ للجمهورِ، وصَحَّحَهُ ابنُ الحاجِبِ.

الثاني: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ يعني: عَلَى الحَذْفِ والإيصالِ، كَمَا انْتَصَبَ (الطريقَ) فِي قولِ الشاعِرِ، (انْظُرِ: الشاهِدَ رَقْمَ ١٥٩).

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مَذْهَبُ الفَارِسِيِّ [«الإيضاح» (ص١٨٢)]، ومِن العلماءِ مَن يَنْسُبُه إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقد اخْتَارَهُ ابنُ مَالِكٍ [«شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٧)، و«شرح الكافية» (٢/ ٦٣٥)].

الثالثُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى التشبيهِ بالمفعولِ به؛ وَذَلِكَ لأَنَّهم شَبَّهُوا الفعلَ القاصِرَ بالفِعْلِ المُتَعَدِّي، كَمَا نَصَبُوا الاسمَ بعدَ الصفةِ المشبَّهَةِ التي لا تُؤْخَذُ إلَّا مِن مصدرِ الفِعْلِ القاصِرِ، وهذا إنما يَتِمُّ لو أنَّ الأفعالَ التي تُنْصَبُ =

[ص] [٣٠٨] وما يُرَى ظَرْفًا وغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ
[٣٠٩] وغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أو شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

[تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف]

[ش] يَنْقَسِمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: مُتَصَرِّفٍ وغيرِ مُتَصَرِّفٍ، فالمتصرِّفُ من ظرفِ الزمانِ أو[١] المكانِ: ما اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ؛ كـ(يوم) و(مكانٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يُسْتَعْمَلُ ظرفًا، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا، وجَلَسْتُ [١٠٧/و] مَكَانًا) ويُسْتَعْمَلُ **مُبْتَدَأً**[٢]، نحوُ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ يومٌ[٣] مُبَارَكٌ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ)، **وفاعلًا**، نحوُ: (جاءَ يومُ الجُمُعَةِ، وارْتَفَعَ مَكَانُكَ).

وغيرُ المُتَصَرِّفِ: هو ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو شِبْهَهُ، نحوُ: (سَحَرَ)؛ إذا أَرَدْتَهُ[٤] مِن يوم بِعَيْنِهِ، فإنْ لم تُرِدْ[٥] مِن يوم بعينِه: فهو مُتَصَرِّفٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤]، و(فوق)، نحوُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ)، فكلُّ واحدٍ مِن (سَحَرَ) و(فَوْقَ): لا يكونُ إلا ظرفًا[٦].

= بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ كُلُّها قَاصِرَةً.

الرابعُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى أنها مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةً، وعَلَّلُوا هَذَا القولَ بأنَّ نَحوَ: (دَخَلَ) يَتَعَدَّى بنفسِه تَارَةً، وبحرفِ الجرِّ تارَةً أُخْرَى، وكثرةُ الأمريْنِ فيه تَدُلُّ عَلَى أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا أصلٌ، وهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ لو أنَّ جميعَ الأفعالِ التي تُنْصَبُ بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ من هَذَا النوعِ، إلَّا أنْ يُخَصَّ هَذَا القولُ بنحوِ: (دَخَلَ)؛ مِمَّا له حالتانِ تَسَاوَتَا فِي كثرةِ الوُرُودِ، بخلافِ (ذَهَبَ) (م).

(١) في (س): «و».
(٢) في (ص): «مقيدًا».
(٣) في (ك): «ويوم».
(٤) في (ع): «أريد به».
(٥) في (ص)، (ح): «يرد»، وفي (م): «ترده».
(٦) (م) مَثَّلَ الشارحُ للظرفِ الَّذِي لا يُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ بمثالَيْنِ:
أَحَدُهما: (سَحَرَ) إذا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يوم معيَّنٍ، وهذا صحيحٌ.
وثانيهما: (فَوْقَ)، والتمثيلُ بِهِ لهذا النوعِ من الظرفِ: غيرُ صحيحٍ؛ بل الصوابُ أنَّهُ من النوعِ الثاني الَّذِي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا؛ بدليلِ مجيئِه مجرورًا بـ(مِن)، فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، وفي آياتٍ أُخَرَ. =

والذي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا (عِنْدَ) و(لَدُنْ[١])، والمرادُ بِشِبْهِ الظرفيَّةِ: أنه[٢] لا يَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا باستعمالِه مجرورًا بـ(مِن)[٣]، نحوُ: (خَرَجْتُ مِن عِنْدِ زَيْدٍ)، [ولا تُجَرُّ (عِنْدَ) إلَّا بـ(مِن)، فلا يقالُ: (خَرَجْتُ إلى عِنْدِه)][٤]، [وقولُ العامَّةِ: (خَرَجْتُ[٥] إلى عندِه) خَطَأٌ[٦][٧]][٨]. والله أعلم بالصواب.

[ص] [٣١٠] وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

[نيابة المصدر عن ظرف المكان والزمان]

[ش] يَنُوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلًا؛ كقولِكَ: (جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ)؛ أي: مكانَ (قُرْبِ زَيْدٍ)[٩]، فحُذِفَ المضافُ، وهو (مكانَ)، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، فأُعْرِبَ بإعرابِه، وهو: النصبُ على الظرفيَّةِ، ولا

= ومن الظروفِ التي لا تُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ (قَطُّ) و(عَوْضُ) ظرفيْنِ للزمانِ؛ **أَوَّلُهما**: للماضي **وثانيهما**: للمستقبَلِ، وهما خاصَّانِ بالوقوعِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، ومنها أَيْضًا: (بَدَلَ) إذا اسْتَعْمَلْتَه بمعنى مكانٍ، كَمَا تقولُ: خُذْ هَذَا بَدَلَ هذا، ومِنها أَيْضًا الظرُفُ المُرَكَّبَةُ؛ كقولِكَ: أنا أَزُورُكَ صباحَ مساءَ، ومَنْزِلَتُكَ عِنْدَنا بينَ بينَ، ومِنها أَيْضًا: (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا)، ومِنها: (مُذْ، ومُنْذُ) إذا رَفَعْتَ مَا بعدَهما وجَعَلْتَهُما خبريْنِ عَنْهُ، فهما مَبْنِيَّانِ عَلَى الضمِّ أو السُّكُونِ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ كقَطُّ وعَوْضُ (م).

(١) ليس في (ص)، (ك).   (٢) في (ك): «ألا».

(٣) ليس في (ك).

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ص).   (٥) في (ص): «رحت».

(٦) في (ص): «خطاء». وهي لغة.

(٧) (م) قد قالَ العربُ الموثوقُ بِعَرَبِيَّتِهِم: (حَتَّى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (حتَّى) عَلَى ظرفِ الزمانِ، وقالوا: (إلى أَيْنَ) و(إلى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (إلى) الجارَّةَ عَلَى ظرفِ الزمانِ والمكانِ، وهذا شاذٌّ من جِهَةِ القياسِ، ومعنى هَذَا: أَنَّهُ يَصِحُّ لنا إدخالُ (حَتَّى) الجارَّةِ عَلَى لَفْظِ (متى) من بينِ أسماءِ الزمانِ، وإدخالُ (إلى) الجارَّةِ عَلَى لفظِ (متى) ولفظِ (أينَ) مِن بينِ جميعِ الظروفِ، اتِّبَاعًا لهم، ولا يجوزُ القياسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك (م).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك).   (٩) في (ع)، (ك): «قربه».

يَنْقَاسُ ذلك؛ فلا تقولُ: (آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ)، تُرِيدُ: مكانَ جُلُوسِهِ[١].

ويَكْثُرُ إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحوُ: (آتِيكَ طُلُوعَ الشمسِ، وقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زَيْدٍ)، والأصلُ: وَقْتَ طُلُوعِ الشمسِ، ووَقْتَ قُدُومِ الحاجِّ، ووَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابِه، وهذا[٢] مَقِيسٌ في كلِّ مصدرٍ[٣].

---

(١) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «إلا إذا قصد به الزمان؛ كقولك: آتيك جلوس الخطيب على المنبر؛ أي: وقت جلوس الخطيب على المنبر».

(٢) في (م): «وهو».

(٣) [نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة] (م) ذَكَرَ الشارِحُ ـ تَبَعًا للناظِمِ ـ وَاحِدًا مِمَّا يَنُوبُ عن الظرفِ، وَهوَ: المصدرُ، وبَيَّنَ أنَّ نِيَابَةَ المصدرِ عن ظرفِ الزمانِ مَقِيسَةٌ ـ بحيثُ يَجُوزُ لكَ أنْ تُنِيبَ مَا شِئْتَ من المصادرِ عن ظرفِ الزمانِ ـ وأنَّ نِيَابَتَهُ عن ظرفِ المكانِ سَمَاعِيَّةٌ يَجِبُ أَلَّا تَسْتَعْمِلَ منه إلَّا مَا وَرَدَ عن العربِ، **وقد بَقِيَ عليه أشياءُ** تَنُوبُ عن الظرفِ زَمَانِيًّا أو مكانيًّا:

[ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان مما لم يذكره الشارح] **الأَوَّلُ**: لفظُ (بَعْضٍ) ولفظُ (كُلٍّ) مضافيْنِ إلَى الظرفِ، نحوُ: (بَحَثْتُ عنكَ كلَّ مَكانٍ، وسِرْتُ كلَّ اليومِ)، وَذَلِكَ مِن جِهَةِ أنَّ كَلِمَتَيْ (بعضٍ) و(كلٍّ) بحَسَبِ مَا تُضافانِ إِلَيْهِ، وقد مَضَى ـ فِي بابِ المفعولِ المطلَقِ ـ أنهما يَنُوبَانِ عن المصدرِ فِي المفعوليَّةِ المطلَقَةِ.

الثاني: صِفَةُ الظرفِ، نحوُ: (سِرْتُ طَوِيلًا شَرْقِيَّ القاهرةِ).

الثالثُ: اسمُ العددِ المُمَيِّزِ بالظرفِ، نحوُ: (صُمْتُ ثلاثةَ أيامٍ، وسِرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فَرْسَخًا).

الرابعُ: ألفاظٌ مُعَيَّنَةٌ تَنُوبُ عن اسمِ الزمانِ، نحوُ: (أَحَقًّا) فِي قولِ الشاعِرِ:

أحقًّا عِبَادَ اللَّهِ أنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا بَنِي أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي (م)

[١٠٧/ظ] المفعولُ مَعَهُ

[ص] [٣١١] يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ(١) مَفْعُولًا مَعَهْ ... في نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

[٣١٢] بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ، لَا بِالوَاوِ في القَوْلِ الأَحَقّْ

[ش] (المفعولُ معَهُ)(٢): هو الاسمُ المنتصِبُ بعدَ (واوٍ) بمعنى [تعريف المفعول معه]

---

(١) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه؛ ولو بالظرف، وإن جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها؛ لتنزل الواو هنا والمفعول معه ـ منزلة الجار والمجرور. أفاده يس في «حاشية الألفية» (١/ ٢٨١).

(٢) هو: اسم فضلة، تال لـ(واو) بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، بالرفع، فذات الفعل: كـ(سرت والنيل)، وذات الاسم؛ الذي فيه معنى الفعل وحروفه: نحو: (أنا سائر والنيل)، فيصدق على (النيل) في المثالين أنه اسم لدخول (أل) عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه تالٍ لـ(واو) بمعنى (مع)، و(الواو): تالية لجملة ذات فعل، وهو (سرت) في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو (سائر) في المثال الثاني، فإن معنى الفعل، وهو (أسير)، وفيه حروفه، وهي السين والياء والراء. وسمي (النيل) مفعولًا معه؛ لأنه فعل معه فعل، وهو (السير) الصادر من الفاعل.

فخرج بقوله: (**اسم**) نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، بنصب (تشرب) كما قيده الموضح بذلك في شرح «اللمحة» (٢/ ٨٣٦)، ونحو: سرت والشمس طالعة، برفعهما؛ فإن (الواو) وإن كانت بمعنى (مع) فيهما ـ كما صرَّح به في شرح القطر (ص٢٣١)؛ إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل، وهو (تشرب)، وداخلة في المثال الثاني على جملة، وهي (الشمس طالعة)، فليسا مفعولًا معه؛ بناءً على المؤول من (أن) والفعل؛ لا يسمى مفعولًا معه. خلافًا لبعضهم. وعلى أن جملة (الشمس طالعة) ـ ليست مفعولًا معه. وخرج بـ(**فضلة**) نحو: اشترك زيد وعمرو، فإنه عمدة. وخرج بـ(**تالٍ لواو**)، نحو: جئت مع زيد؛ فإنه تال لنفس (مع) لا للواو التي بمعناها. وخرج بـ(**بمعنى**): (مع) نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية، ولو قال بدل جاء: (رأيت)؛ حتى يكون (عمرًا) منصوبًا: كان أولى؛ لأن الرفع يخرج بقوله: (**فضلةً**)، ويمكن =

(معَ)[1]، والناصِبُ له: ما تَقَدَّمَهُ مِن الفعل أو شِبْهِهِ[2]، فمثالُ الفِعْلِ: (**سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً**)[3]؛ أي: سِيرِي معَ الطريقِ، فـ(الطريقُ): منصوبٌ بـ(سِيرِي).

= أن يقال: خرج بقيدين. وخرج بـ(**تالية لجملة**) نحو: كل رجل وضيعتُه بالرفع؛ عطفًا على (كل)؛ فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه، لعدم تقدم الجملة. وخرج بـ(**ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه**)، نحو: هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به.

«التصريح مع التوضيح» (٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤)، ط. عبد الفتاح بحيري.

(١) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق؛ أي: مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم: كجئت وزيدًا، أو لا: كاستوى الماء والخشبة. وبذلك فارقت (واو العطف)؛ فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان؛ وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته. فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة: لنصب ما قبلها، وصحَّ تسلط العامل على ما بعدها، كما في: ضربت زيدًا وعمرًا؛ وكانت للعطف اتفاقًا؛ كما قاله الدماميني. ومما خرج التي بمعنى (مع) بالمعنى السابق نحو: أشركت زيدًا وعمرًا، وخلطت البر والشعير؛ فما بعد (الواو) في مثل هذا مفعول به، لا مفعول معه؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل (الواو) لا منها، فإنها لمجرد العطف؛ فتدبر. أفاده «الصبان» (٢/ ١٣٤).

(٢) أي: في العمل بشرط عمله في المفعول به، كما في «المغني» (ص٧٣١)؛ فخرج الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ودخل اسم الفعل؛ كحسبك وزيدًا درهم، فـ(زيدًا) مفعول معه، و(درهم) فاعل (حسْب)، بمعنى يكفي، و(الكاف) مفعوله؛ فإن جعل (حسْب): صفة مشبهة، بمعنى (كافي) مبتدأ، و(درهم): خبره. فـ(زيدًا): مفعول به لمحذوف؛ أي: ويحسب زيدًا، لا مفعول معه. «الخضري» (١/ ٢٠٠).

[أوصاف الواو التي في المثال]

(٣) وهذه (الواو) في المثال لها وصفان:

أحدهما: أن ما بعدها صار معها في المعنى كالمجرور بـ(مع)؛ لأن المعنى بها وبـ(مع) واحد؛ لو قلت: سيري مع الطريق مسرعةً، كان كمعنى: سيري والطريق مسرعة.

والثاني: أن صيرورة ما بعدها معها بمعنى (مع) من الواو نفسها؛ أي: هي التي دلت على المعية، لا من أمرٍ خارج. =

ومثالُ شِبْهِ الفِعْلِ: (زَيْدٌ سائرٌ والطريقَ)، و(أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ والطريقَ)، فـ(الطريقُ): منصوبٌ [بـ(سائرٌ)، و(سَيْرُكَ)][1].

[الناصب للمفعول معه] وزَعَمَ قومٌ: أنَّ الناصِبَ للمفعولِ معَه (الواوُ). وهو غيرُ صحيحٍ[2]؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتُصَّ بالاسمِ، ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنه[3] - لم يَعْمَلْ إلَّا الجَرَّ؛ كحُرُوفِ الجرِّ، وإنما قِيلَ: (ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنْه)؛ احترازًا من (الألِفِ واللامِ)؛ فإنَّها اخْتُصَّتْ بالاسمِ ولم تَعْمَلْ فيه شيئًا[4]؛ لِكَوْنِها كالجزءِ مِنه؛ بدليلِ تَخَطِّي العاملِ لها، نحوُ: (مَرَرْتُ بالغُلامِ).

ويُسْتَفَادُ مِن قولِ المصنِّفِ[5] في نحوِ: (**سِيرِي والطريقَ**

= **فالوصف الأول**: تحرز به من (الواو) التي تكون لمطلق الجمع؛ فإنها لا تعين مفهوم (مع)، فلم تكن مراده، كقولك: قام زيدٌ وعمرو.

والثاني: تحرز به من المعطوف بـ(الواو) بعد ما يفهم المصاحبة كقولك: أشركت زيدًا وعمرًا، ومزجت الخل والعسل، وخلطتُ البر والشعير؛ فإن مفهوم مع هٰهنا حاصل مما قبل (الواو)، وهو (أشركت)، و(مزجتُ) و(خلطتُ)، وكذلك ما أشبهه. وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم، فلا بد من تقييد كلامه بهما. فينتظم إذًا من المجموع حدٌّ للمفعول معه، وهو أن يقال: «هو الاسم التالي واوًا، تجعله بنفسها في المعنى: كمجرور (مع)، وفي اللفظ: كمنصوب معدى الهمزة». وهذا عين ما حدَّه به في «التسهيل» (ص٩٩). أفاده الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/ ٣١٨).

قال: «وإنما خص هذا المثال دون سائر ما يجوز فيه ذلك من المثل؛ لكونه يتعين فيه النصب، ولا يجوز العطف فمعنى (مع) في (الواو) فيه صريح، ويشمل مع ذلك: كل ما يصح فيه ذلك المعنى، وإن كان يجوز فيه العطف، نحو: قام زيد وعمرًا، فلا يتوهم أنه أخرج مثل هذا عن حكم الباب، وإنما ذكره ليتعين معنى (الواو)؛ فيحمل عليه ما يتحمله؛ لأن مراده أن ما كان معنى (الواو) فيه كمعناها هنا، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا، فإنه يحكم له بحكمه: كان ذلك المعنى معينًا فيه أو محتملًا له ولغيره».

(١) في (ح): «بسيرك». (٢) في (ك): «الصحيح».

(٣) ليس في (ص)، والذي في (ح): «معه». (٤) ليس في (ك).

(٥) ليس في (ع).

مُسْرِعَهْ[(١)]): أنَّ المفعولَ معَهُ (مَقِيسٌ فيما)[(٢)] كانَ مثلَ ذلك[(٣)]، وهو: كلُّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ (واوٍ) بمعنى (مَعَ)، وتَقَدَّمَهُ فعلٌ أو شِبْهُه. وهذا هو الصحيحُ مِن قولِ النَّحْوِيِّينَ[(٤)].

وكذلك يُفْهَمُ مِن قولِه: (**بما مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ**) أنَّ عامِلَه لا بُدَّ [أنْ يَتَقَدَّمَ][(٥)] عليه، فلا تقولُ: (وَالنِّيلَ سِرْتُ)، وهذا اتِّفَاقٌ[(٦)(٧)] تَقَدُّمُه

---

(١) ليس في (ص).

(٢) العبارة في (ع): «نصبه في كل ما».

(٣) أي: فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى. خلافًا لابن جني؛ في اشتراطه صحته، وإنما امتنع فيما ذكر؛ لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه، فلا يمكن أن يقال: سرت وسار الطريق؛ بل المعنى: أوجدت السير حال كونه مصاحبًا للطريق، ومثله: (استوى الماء والخشبة)؛ أي: ارتفع الماء؛ حال كونه مصاحبًا للخشبة. فإن جعل بمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو ـ صحَّ العطف؛ بل الظاهر حينئذٍ: وجوب رفع الخشبة؛ لأن العامل لا يقوم إلا باثنين؛ كـ(اشترك زيد وعمرو)، فتأمل. وأما: (سرت والنيل)، فالظاهر: أنه مما يصح فيه العطف معنًى؛ لصحة إسناد السير للنيل؛ لكنه ضعيفٌ لفظًا، والمعنى على النصب: سرت مصاحبًا في سيري للنيل؛ بلا نظر لكون النيل سائرًا أو لا، وعلى العطف: سرت وسار النيل، ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنًا أم لا. «الخضري» (١/ ٢٠٠).

(٤) (م) يريدُ الشارحُ بالمُمَاثَلَةِ فِي قَوْلِهِ: (**مَقِيسٌ فيما كَانَ مثلَ ذلك...**) إلخ: المشابهةَ فيما ذَكَرَ، وفي كونِ الاسمِ الَّذِي بعدَ (الواوِ) مِمَّا لا يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَ (الواوِ).

[حكم الاسم الذي بعد واو المعية] وقد اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هذه المسألةِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إِلَى أنَّ كلَّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وسَبَقَتْهُ جُمْلَةٌ ذاتُ فِعْلٍ أو شِبْهِهِ، ولم يَصِحَّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه، فإنَّه يَكُونُ مَفْعُولًا معَه، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إِلَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَفْعُولًا معَه إلَّا إذا كَانَ بحيثُ يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه مِن جِهَةِ المعنَى، والصحيحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الجمهورُ؛ لأنَّه قد وَرَدَ عنهم فِي مَا لا يُحْصَى من الشواهدِ نَثْرًا ونَظْمًا، وقولُهم: سِرْتُ والطريقَ، واسْتَوَى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى: ارْتَفَعَ الماءُ؛ حتى صارَ الماءُ من الخشبةِ فِي مستوًى واحدٍ ـ من غيرِ ـ ضرورةٍ ولا مُلجِئٍ مَا يَقْطَعُ بذلك (م).

(٥) في (ح): «من تقدمه»، وفي (ص): «من تقديمه».

(٦) في (م): «باتفاق». (٧) في (م): «أما».

على مُصَاحِبِهِ، نحوُ: (سارَ وَالنِّيلَ زَيْدٌ): ففيه خِلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه[١]. والله تعالى أعلم.

[انصب المفعول معه بفعل مضمر]

[ص] [٣١٣] و[٢] بَعْدَ (ما) اسْتِفْهَامٍ[٣] اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

[اختلاف النحاة في تقديم المفعول معه على مُصَاحِبه]

(١) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تقديمِ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه: أَيَجُوزُ أم لا يجوزُ؟ فذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إِلَى أنَّ ذلك جائزٌ، والذي يُؤْخَذُ من كلامِه فِي كتابِه «الخصائص» (٢/ ٣٨٧) وغيره، أنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ بأمرَيْنِ:

أَوَّلُهما: أنَّ المفعولَ معَه يُشْبِهُ المعطوفَ بالواوِ، والمعطوفُ بالواوِ: يجوزُ تقديمُه عَلَى المعطوفِ عليه، فتقولُ: جاءَ وزيدٌ عَمْرٌو، كَمَا قالَ الشاعِرُ:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللَّهِ السلامُ

والشيءُ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه. **وثاني الاستدلالَيْنِ**: أَنَّهُ وَرَدَ عن العربِ المُحْتَجِّ بكلامِهم تقديمُ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه؛ كَمَا فِي قولِ يَزِيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ؛ مِن قصيدةٍ يُعَاتِبُ فيها ابنَ عَمِّهِ:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(وفُحْشًا)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَه مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه، ومِن ذلك أَيْضًا: قولُ بعضِ الفَزَارِيِّينَ، وَهوَ مِن شُعَرَاءِ الحماسةِ:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(والسَّوْءَةَ)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَها مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه تَقَدَّمَ عَلَى مُصَاحِبِه، وَهوَ قَوْلُهُ: **(اللَّقَبَا)**، وأصلُ الكلامِ عندَه: ولا أُلَقِّبُهُ اللَّقَبَ والسَّوْءَةَ.

وليسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ جِنِّيٍّ بِسَدِيدٍ، ولا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صحيحٌ؛ أَمَّا تَشْبِيهُ المفعولِ معَه بالمعطوفِ: فلَئِنْ سَلَّمْنَا له شَبَهَهُ بِهِ؛ لم نُسَلِّمْ أنَّ المعطوفَ يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المعطوفِ عليه؛ بل كَوْنُه تابعًا يُنَادِي بأنَّ ذلك مُمْتَنِعٌ، فأمَّا البيتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شاهدًا عَلَى تقديمِ المعطوفِ: فضرورةٌ أو مُؤَوَّلٌ، وأمَّا البيتانِ اللذانِ أَنْشَدَهُما عَلَى جَوَازِ تقديمِ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه: فبعدَ تسليمِ صِحَّةِ الروايةِ يجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ فيهما للعطفِ، وقُدِّمَ المعطوفُ ضرورةً (م).

(٢) في (س): «أو».

(٣) قال الشاطبي (٣/ ٣٣٨): «وفي قوله: **(وبعد ما استفهام...)** إلى آخره ـ سؤالٌ، وهو ما يظهر فيه من عدم الفائدة؛ لدخوله تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أخف)**، لأن قولك: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وزيدٌ؛ قد أمكن فيه العطف =

حَقُّ المفعولِ معَه أنْ يَسْبِقَه فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، كما تَقَدَّمَ تَمْثِيلُه، وسُمِعَ مِن كلامِ العربِ نَصْبُهُ بعدَ **(ما)** و**(كيفَ)** الاستفهامِيَّتَيْنِ؛ مِن غيرِ أنْ يُلْفَظَ بفِعْلٍ، نحوُ: (ما أنتَ وزيدًا؟)[(١)]، ....

= بلا ضعفٍ ـ مع أنه الأصل، والنصب ضعيف؛ لكونه على إضمار، وهو خلاف الأصل، **فما الفائدة في النص عليه؟**

والجواب: أن يقال: ليس داخلًا تحت ما بعده؛ لأن ضعف النصب فيه ليس لأجل تكلف الإضمار؛ لرجحان الإضمار فيما ضعف فيه العطف نحو: مالك وزيدًا؟ وقد نصَّ عليه.

فإن قيل: إنما ترجح الإضمار هنا؛ لأجل معارضة ضعف العطف، ولولا هو لكان ضعيفًا.

فالجواب: أنه لو كان كذلك لكان العطف أولى؛ من حيث هو الأصل؛ إذ العطف والنصب معًا ضعيفان، فكان يكون العطف راجحًا؛ لأنه الأصل حملًا على أحسن الأقبحين، أو: كانا يكونان متساويين لتكافؤ الضعفين، فلما لم يكن ذلك علمنا أن الإضمار ـ لا يكون سببًا لضعف النصب قويًّا، وإذا كان كذلك: لم يصلح أن يدخل تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)**، وإن سلمنا ذلك: فإنما نصَّ عليه؛ لأنه لو سكت عنه لتوهم أنه داخل في قسم المنع من النصب مطلقًا؛ إذ لم يتقدم فعلٌ ولا ما يشبهه، وقد قال: إن المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل، فيظن أنه من باب: أنت أعلم ومالك، وكل رجلٍ وضيعته، فلما نصَّ عليه ارتفع هذا الإيهام، واضطر إلى تقدير ناصبٍ له، وهو الملابسة المفهومة من الكلام، فإن المعنى: مالك وملابستك زيدًا أو ملابسةٌ زيدًا، وكذا: وتلابس زيدًا؛ حسب ما ذكروه في وجه تقدير هذا العامل، ولم يتعرض الناظم لتقديره، فلم نتعرض له».

(١) (م) ومن ذلك قولُ أُسامَةَ بنِ الحارثِ بنِ حَبِيبٍ الهُذَلِيِّ:

ما أنتَ والسيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

[شواهد نصب المفعول معه دون تقدم فعل] الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(ما أنتَ والسيرَ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(السيرَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَه فِي اللفظِ فِعْلٌ، ومن ذلك قولُ الآخَرِ، وَهوَ مِن شواهِدِ سِيبَوَيْهِ:

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَابْنَ حَجْلٍ ... أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وعَمْرٍو ... وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والْجِيَادَا

الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(وما حَضَنٌ... والجِيادَا)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(الجيادَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه، مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَ عليه فعلٌ أو شِبْهُه. ومعَ وُرُودِ ذلك فِي كلامِ العربِ =

و[1](كيفَ أنتَ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ؟)، فخَرَّجَهُ النحْوِيُّونَ: على أنه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِن الكونِ، والتقديرُ: ما تكونُ وزَيْدًا، وكيفَ تكونُ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ. فزيدًا[2] وقَصْعَةً منصوبانِ بـ(تكونُ) المُضْمَرَةِ[3]. واللهُ تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٣١٤] والعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ[4] بِلَا ضَعْفٍ[5] أَحَقْ ... والنصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ[6] النَّسَقْ

[٣١٥] والنصْبُ إِنْ لم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

[أحوال الاسم الواقع بعد الواو]

الاسمُ الواقِعُ بعدَ هذه الواوِ: إمَّا أنْ يُمْكِنَ عَطْفُه على ما قبلَه أو لا، فإنْ أَمْكَنَ عَطْفُه: فإمَّا أنْ يكونَ بضَعْفٍ[7]، أو بلا ضَعْفٍ.

= المُحْتَجِّ بِهِ: فإنَّه قليلٌ، والكثيرُ فِي مِثْلِ ذلك رَفْعُ مَا بعدَ الواوِ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قبلَه، كَمَا قالَ زِيَادُ الأَعْجَمُ:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... ومَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وكما قالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ:

عَدَدْتُ رِجَالًا مِن قُعَيْنٍ تَفَجُّسًا ... فما ابنُ لُبَيْنَى والتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ

وكما قالَ المُخَبَّلُ يَهْجُو الزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... ما أنتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالْفَخْرُ (م)

(١) في (ك): «أو».
(٢) في (ص): «فزيد».

(٣) قال خالد الأزهري في «التصريح» (٢/ ٥٢٧): «والصحيح: «أن (كان) ناقصة، (وكيف) و(ما) في محل نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو: كنت مع زيد؟ وهو مذهب ابن خروف».

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٧): «قوله: **(إن يمكن)** ضعف من جهة العربية».

(٥) يعني: أن العطف متى أمكن أن يحمل عليه الكلام من غير ضعفٍ: يقع فيه بسببه فهو أثبت؛ لأنه الأصل، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٦).

(٦) في (ص): «عطف».

(٧) الضعف على وجهين: ضعفٌ من جهة اللفظ، وضعفٌ من جهة المعنى، وإن كان اللفظ قويًا.

فأما **الأول**: فنحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك وعمرًا؛ إذ العطف على الضمير =

[حكم العطف بلا ضعف] فإنْ أَمْكَنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ: فهو أحقُّ مِن النصبِ، نحوُ: (كُنْتُ أنا وزَيْدٌ كالأَخَوَيْنِ[(١)])، فرَفْعُ (زيدٍ) عَطْفًا على الضَمِيرِ[(٢)] المُتَّصِلِ أَوْلَى مِن نَصْبِهِ مفعولًا معَه؛ لأنَّ العطفَ مُمْكِنٌ للفَصْلِ، والتَّشْرِيكُ أَوْلَى من عدمِ التشريكِ، ومِثْلُه: (سارَ زيدٌ وعَمْرٌو)، فرَفْعُ (عَمْرٍو) أَوْلَى مِن نَصْبِهِ.

[حكم العطف بضعف] وإنْ أَمْكَنَ العطفُ بضَعْفٍ: فالنصبُ على المَعِيَّةِ أَوْلَى [١٠٨/ظ] مِن التشريكِ[(٣)]؛ لِسَلامَتِهِ مِن الضَّعْفِ، نحوُ: (سِرْتُ وزَيْدًا)، فَنَصْبُ (زيدٍ)

= المتصل إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا ضعيفٌ.

وأما الثاني: فأن يكون العطف يؤدي إلى تكلف معنوي نحو: **(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)**، فالعطف هنا من جهة اللفظ سهل؛ إلا أنه متكلف المعنى؛ إذ كان المعنى: لو تركت الناقة لولدها أو: لو تركت مع ولدها لرضعها، ولو عطفت لكان المعنى: لو تركت الناقة ترأم ولدها، وترك ولدها لرضعها، وهذا تكلف.
وكذلك ما أنشده سيبويه. «كتابه» (١/ ٢٩٨):

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكُلْيتين من الطحال

فالمعنى: كونوا لهم على هذه الصفة، فهم المخاطبون وحدهم دون بني أبيهم، والعطف يعطي معنى: كونوا لهم وليكونوا لكم، وهو خارجٌ عن المقصود. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٧).

(١) في (ك): «كالأخوان». (٢) في (م): «المضمر».

[أنواع الضعف التي لا يتأتى معه العطف] (٣) (م) الضَّعْفُ الَّذِي لا يَتَأَتَّى معَه العطفُ: إمَّا أنْ يَكُونَ **لفظيًّا**؛ أي: عائدًا إِلَى اللفظِ؛ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الإعرابِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ **مَعْنَوِيًّا**، وقد مَثَّلَ الشارحُ للضَّعْفِ اللفظيِّ ولم يُمَثِّلْ للضعفِ المعنويِّ؛ أي: الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ مِن المعنى. ومِن **أَمْثِلَتِهِ**: قَوْلُهُم: (لو تَرَكْتَ الناقَةَ وفَصِيلَها لَرَضَعَها)، **وبيانُه**: أنك لو عَطَفْتَ الفَصِيلَ عَلَى الناقةِ، لصارَ المعنى: إنَّ رَضاعَ الفَصِيلِ للناقةِ مُتَسَبِّبٌ عن مُجَرَّدِ تَرْكِكَ إِيَّاهما. وليسَ كذلك، فيَلْزَمُكَ أنْ تَجْعَلَ التقديرَ عَلَى العطفِ: لو تَرَكْتَ الناقةَ وتَرَكْتَ فَصِيلَها يُرْضَعُها ـ تعني: يَتَمَكَّنُ مِن رَضاعِها ـ لَرَضَعَها، فأمَّا نصبُ هَذَا عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فيَصِيرُ بِهِ المعنى: لو تَرَكْتَ الناقةَ مَعَ فَصِيلِها لَرَضَعَها، وهذا صحيحٌ مُؤَدٍّ إِلَى المقصودِ؛ لأنَّ المَعِيَّةَ يُرادُ بها المَعِيَّةُ؛ حِسًّا ومَعْنًى، فالتكلُّفُ الَّذِي اسْتَوْجَبَهُ العَطْفُ لِتَصْحِيحِ المعنى: هو الَّذِي جَعَلَه ضَعِيفًا، ومثلُه قولُ الشاعِرِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا =

أَوْلَى مِن رَفْعِهِ؛ لِضَعْفِ العطفِ على المُضْمَرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بلا فاصِلٍ.

وإنْ[(١)] لم يُمْكِنْ عَطْفُه: تَعَيَّنَ النصبُ على المَعِيَّةِ[(٢)]، أو: على إِضمارِ فِعْلٍ[(٣)] [يَلِيقُ به][(٤)]؛ كقولِه[(٥)]:

= إذ لو عَطَفَ (اللَّيَالِيَ) عَلَى (أَمْرَهُ)؛ لكُنْتَ مُحْتَاجًا إِلَى تقديرِ: وَاكِلْ أَمْرَهُ لِلَّيَالِي، ووَاكِلِ الليالِيَ لأمرِهِ، فأمَّا جَعْلُ (الواو) بمعنى (معَ)، ونَصْبُ الاسمِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فلا يُحْوِجُ إِلَى شيءٍ (م).

(١) في (ع): «فإن».

(٢) لعدم صحة توجه العامل إليه: إما لفساد المعنى ـ ولو في القصد، أو للزوم محذور لفظي، نحو: ما لك وزيدًا، لامتناع العطف على ضمير الجر؛ بلا إعادة الجار عند الجمهور. «الخضري» (١/ ٢٠٢).

(٣) صريحه: أن ما امتنع فيه العطف؛ يُخَيَّر فيه بين المعية وإضمار العامل، ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في: (**علفتها تبنًا وماءً....**) إلخ، ونحو: (**وزُجَّجْنَ الحوَاجِبَ والعُيُونَا**)؛ إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الحواجب؛ في معنى الترجيح، وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده؛ فيجب فيهما تقدير العامل؛ أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيون فينبغي جعل (أو) في المتن تنويعية ـ كما في الأشموني (١/ ٤٩٧ ـ ٥٠١)؛ أي: إن ما امتنع فيه العطف نوعان: ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكره، وما يجب فيه المعية: كـ(سرت والطريق)، و(مشيت والحائط)، و(مات زيد وطلوع الشمس). لكن فيه: أن امتناع التقدير في ذلك غير مسلم؛ إذ لا مانع من تقدير: (سرت ولابست النيل). فالمخلص: جعلها تنويعية، مع ملاحظة أن ضمير (**يجب**): يعود للنصب، لا بقيد المعية، فيصدق بجواز الإضمار، وقوله: (**أو اعتقد...**) إلخ؛ أي: أوجب ذلك، فالنوع **الأول**: يجوز فيه الأمران، **والثاني**: يجب فيه الإضمار. وتقدم نوعان ترجح النصب، وترجح العطف، وبقي **خامس**: وهو تعين العطف: كـ(كل رجل وضيعته). و(اشترك زيد وعمرو)، و(جاء زيد وعمرو قبله)، أو (بعده)، لعدم شروط النصب السابقة ونحو: (كن أنت وزيد كالأخوين). «الخضري» (١/ ٢٠٢). [التخيير بين المعية وإضمار العامل عند امتناع العطف]

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨١): «هذا رجزٌ مشهور بين القوم، ولم أر أحدًا عزاه إلى راجزه».

١٦٦ ـ عَلَفْتُهَا(١) تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا(٢) [حتى تبدَّت(٣) همّالة عيناها](٤)

فـ(ماءً)(٥) منصوبٌ على المَعِيَّةِ، أو: على إضمارِ فِعْلٍ يَلِيقُ به، التقديرُ(٦): (و(٧)سَقَيْتُهَا ماءً بارِدًا(٨))، وكقولِه تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، فقولُه تعالى(٩): ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾: لا يَجُوزُ عَطْفُه على ﴿أَمْرَكُمْ﴾؛ لأنَّ العطفَ على نِيَّةِ تَكْرَارِ العاملِ؛ [إذ لا يَصِحُّ](١٠) أنْ يُقالَ: (أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي)(١١)، وإنما يقالُ: (أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وجَمَعْتُ

---

(١) في (س)، (ص): «فعلفتها».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وماءً)**؛ فإنَّه لا يُمْكِنُ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه؛ لكونِ العَامِلِ فِي المعطوفِ عليه لا يَتَسَلَّطُ عَلَى المعطوفِ؛ إذْ لا يقالُ: (عَلَفْتُهَا ماءً)، ومن أجلِ ذلك: كَانَ نَصْبُه عَلَى أحدِ ثلاثةِ أَوْجُهٍ: **إمَّا بالنصبِ** عَلَى المعيَّةِ، **وإما عَلَى تقديرِ فِعْلٍ يُعْطَفُ عَلَى (عَلَفْتُهَا)**، والتقديرُ: عَلَفْتُها تِبْنًا وسَقَيْتُها ماءً، **وإمَّا عَلَى أنْ** تُضَمَّنَ (عَلَفْتُهَا) معنى (أَنَلْتُهَا) أو (قَدَّمْتُ لها)، لِيَسْتَقِيمَ الكلامُ، وقد ذَكَرَ الشارحُ فِي البيتِ والآيةِ الكريمةِ وجهيْنِ من هذه الثلاثةِ. وسيأتي لهذا نظائرُ نَذْكُرُها مَعَ شَرْحِ الشاهدِ (رَقْمِ ٢٩٩)؛ فِي مباحثِ عَطْفِ النَّسَقِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى (م).

(٣) في «شرح كتاب سيبويه» (١/ ٧٠)، «الخصائص» (٢/ ٤٣٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٥٠١): «شتت». والذي في «شرح الشذور» (ص٣١٢)، و«المكودي» (ص٢٣٢): «غدت».

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (س).

(٦) في (م): «والتقدير».

(٧) ليس في (ص).

(٨) من (م).

(٩) من (ع).

(١٠) في (ص): «ولا يصلح».

(١١) لأن (أجمع) بالهمزة إنما يتعلق بالمعاني لا بالذوات. يقال: أجمع أمره، وأجمع عليه؛ أي: عزم. وأما (جمع): فمشترك بينهما بدليل: (جمع كيده)، (جمع مالًا). فنصب ﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾: إما لكونه مفعولًا معه، أو: لكون الواو لعطف مفرد على مفرد؛ بتقدير مضاف؛ أي: وأمر شركائكم، أو: جملة على جملة بتقدير: (واجمعوا شركاءكم)، بوصل الهمزة وفتح الميم (أمرًا) من (جمع). وقيل: إن (أجمع)، يستعمل في الذوات أيضًا. وعليه: فلا إشكال في العطف، وكذا على قراءة أبي عمرو ﴿فَٱجْمَعُوٓاْ﴾؛ بوصل الهمزة [كما في «السبعة» (ص٤١٩)]، ويقرأ =

شُرَكَائِي)، فـ(شُركائِي): منصوبٌ على المعيَّةِ، والتقديرُ. [واللهُ أعلمُ][(١)]: فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم معَ شُرَكَائِكُم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَلِيقُ به، والتقديرُ: (فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم، واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ)[(٢)]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

= يعقوب [«المبسوط في العشر» (ص٢٣٥)]: برفع ﴿شُرَكَآؤُ﴾؛ عطفًا على الواو في «أجمعوا». ومما يمتنع فيه العطف: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]؛ لأن الإيمان لا يتبوّأ؛ فهو إما مفعول معه، أو: لمحذوف؛ أي: وأخلصوا الإيمان. ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما: كـ(**ناولتها تبنًا**...) إلخ. و(**حسن الحواجب**)... إلخ. و(لزموا الدار) إلخ، فتدبر. قاله «الخضري» (٢/ ٢٠٢).

(١) من (م).

(٢) الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات: [أحوال الاسم الواقع بعد (الواو)]

إحداها: وجوب العطف، كما في نحو: (كل رجل وضيعته)، ونحو: (اشترك زيد وعمرو)، ونحو: (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)، لعدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم الفضلية في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأنَّ الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث.

وثانيها: رجحانه؛ أي: العطف على المفعول معه كـ: جاء زيد وعمرو، فيترجح العطف؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

وثالثها: وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: ما لك وزيدًا، و: مات زيد وطلوع الشمس، لامتناع العطف في المثال الأول، وهو: ما لك وزيدًا من جهة الصناعة؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝﴾ [غافر: ٨٠].

ورابعها: رجحانه؛ أي: المفعول معه، وذلك في نحو قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال

ونحو: قمت زيدًا، لضعف العطف في الأول، وهو: فكونوا أنتم وبني أبيكم، من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: كن أنت وزيد كالأخ وعطفت زيدًا على الضمير في كن لزم أن يكون (زيد) مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ؛ لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون: هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ.

وخامسها: امتناعهما؛ أي: العطف والمفعول معه؛ كقوله:

علفتها تبنا وماء باردًا ... حتى شتت همالة عيناها =

الاسْتِثْنَاءُ(١)

[حكم [ص] المستثنى بإلا] [٣١٦] ما اسْتَثْنَتِ (الَّا)(٢) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ(٣)(*) وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

= أما امتناع العطف فيه: فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف. وأما امتناع المفعول معه فيهما: فلانتفاء المعية؛ لأنَّ الماء لا يصاحب التبن في العلف. ويجب في ذلك: إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو، وهو (ماء) على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور؛ أي: (علفتها تبنًا)، و(سقيتها ماء). «التصريح مع التوضيح» (٢/ ٥٣٣ ـ ٥٣٥).

[حد المستثنى] (١) حد الناظم ـ في «التسهيل» (ص١٠١) ـ المستثنى بأنه: **المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا)، أو ما في معناها بشرط الفائدة.** فقوله: (**المخرج**) هو الجنس الأقرب؛ لأن المستثنى مخرج عن ما تقدم من مذكور أو مقدر، ومعنى إخراجه: أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه. هذه حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان: سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره حسب ما تبين موضعه. وقوله: (**تحقيقًا**): أراد به المتصل. (**أو تقديرًا**): أراد به المنفصل. وقوله: (**بإلا**) وكذا، هي خاصة المستثنى؛ فيتميز بها عن التخصيص بالصفة وغيرها. وقوله: (**بشرط الفائدة**)؛ احترازًا من نحو: جاءني ناسٌ إلا زيدًا، وجاءني القوم إلا رجلًا...، وما أشبه ذلك مما لا يفيد. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

[علة نسبة الاستثناء إلى الأداة] (٢) نسَب فيه الاستثناء إلى الأداة، وليست هي المستثنية، وإنما هي مستثنى بها، ولكن لما كانت الأدوات في هذه الصناعة إليها ينسب العمل، وتضاف الأحكام ساغ ذلك فيها أيضًا، فجرى على مطلق الاصطلاح، كما يقال: ما النافية، وإن المؤكدة، وما الكافة، وليست هذه المعاني إلا فعل المتكلم، وله أصلٌ في كلام العرب: أن ينسب الفعل إلى ما انتسب إليه بوجهٍ ما، كقولهم: نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ، وفي التنزيل الحكيم: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وهو كثير. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٥).

(٣) أطلق القول في الانتصاب هنا؛ مع أن غير النصب جائز، وذلك في الاستثناء المتصل؛ فإنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا): جاز لك أن تقول: (إلا زيدٌ) بالرفع، فيجري صفةً على الأول؛ حملًا على غير؛ إذ كان أصلها الصفة، وكذلك =

. . . .

= تقول: (مررت بالقوم إلا زيدٍ)، ومن كلامهم: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغلبنا. وفي القرآن الكريم ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] - على قول سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٣١ - ٣٣٢)]... فهذا كله، وما كان مثله مما وقعت فيه إلا صفةً بمعنى (غير)، وهو باب واسع وقاعدة مطردة في باب الاستثناء؛ حتى في النفي إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فإن (إلا) يحتمل أن تكون صفة إذا أردت معنى غير، وإذا كان كذلك أشكل إطلاقه القول بالنصب؛ من غير تعريج على غيره.

الجواب: أنه قد حرر كلامه، فلم تدخل له الصفة حين قال: (**ما استثنت إلا...**) فشرط فيها: أن تكون للاستثناء، بمعنى أنها تدل عليه في تلك الحال، وإلا فالواقعة صفة: ليست كذلك؛ بل هي بمعنى (غير)، وغير خالية في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تضمنه، فكذلك (**إلا**) الصفة تجرد من معنى الاستثناء؛ حتى تصير موافقةً لمعنى (غير) في الأصل، فقولك: (قام القوم إلا زيدٌ)، بمعنى: قام القوم غير زيدٍ؛ أي: القوم المغايرون لزيد، فليس في هذا: أن (زيدًا) مستثنى من جملة القوم، فإذًا ليس بعد (إلا) التي يستثنى بها إلا النصب على الاستثناء، أعني: في الإيجاب، وعلى أن الناظم لم يتعرض هنا للوصف بـ(إلا)، ولا تكلم فيه، وهو فصلٌ يجب التنبيه عليه، وليس من الأحكام الأقلية التي يباح لمثله إغفالها؛ بل هي من الجلائل التي لا غنى به عن ذكرها، ولعله لم يذكر هذه المسألة هنا في (إلا)، ولا في غير؛ لأنها من باب الوصف، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب.

فإن قيل: فكان ينبغي إذًا أن يترك البدل، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)؛ لأنه ليس من باب الاستثناء؛ بل من باب البدل؛ فلم ذكره وترك ذكر الوصف!

[البدل عريق في الباب من جهة المعنى]

فالجواب: أن البدل عريقٌ في الباب من جهة المعنى - وإن كان اللفظ مخالفًا له؛ فيكون رفعًا وجرًا، فالمعنى: معنى النصب على الاستثناء، فليس بخارج عن باب الاستثناء؛ بخلاف الوصف، فإنه في المعنى: مخالف لمعنى الاستثناء، وإذا ثبت هذا أمكن أن يكون عذرًا للناظم. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٧ - ٣٤٨).

(*) قال الشاطبي في المقاصد (٣/ ٣٦٤ - ٣٦٥): «في كلامه نظران:

أحدهما: أنه لما قال: (**وعن تميم فيه إبدال وقع**) لم يصرح بكيفية هذا الإبدال عندهم؛ أهو **لازمٌ** في لغتهم - لزوم النصب في لغة أهل الحجاز، فلا يجوز عندهم: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، أم **جائزٌ**؟ فيجوز - مع الإتباع - النصب، فتقول: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، كالحجازيين، و(إلا حمارٌ)؛ كالمتصل، =

. . . .

= والذي نصَّ عليه في «التسهيل» (ص١٠٢): الجواز، وهو نصُّ ابن خروف وغيره: أن الاستثناء المنقطع إذا رفعه بنو تميم ـ فعلى حدٍّ ما يرفع الجميع المتصل، فالمختار: الاتباع، ويجوز النصب على غير الوجه المختار؛ لأنَّ المنقطع في التأويل: قد صار إلى معنى المتصل، وإذا صار إليه فيجري على حكمه، وقد يؤخذ من كلام الناظم: جواز الوجهين؛ فإنه لما قال: **(وانصب ما انقطع)** ثبت أن النصب فيه حاصلٌ بإطلاق؛ على كل لغةٍ، وحين قال: **(وعن تميم فيه إبدال)**، دل على أنه وجه ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجملة، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم؛ وهو الإتباع.

[شروط الإبدال] **والثاني**: أن شرط الإبدال ـ عند بني تميم: أن يصح وقوع المستثنى موقع المستثنى منه، نحو ما تقدم من الأمثلة، فإنك إذا قلت: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، فلك أن تسقط أحدًا، فتقول: (ما في الدار إلا حمارٌ)، وتقول أيضًا: (ما بالربع إلا الأواري)، و(الخيل لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار)، و(بلدةٍ ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس). وهذا كله كلامٌ مستقيمٌ، أما إذا لم يصح أن يقع موقعه: فليس في المستثنى **(إلا)** النصب؛ كقولهم: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضر)، ففاعل (زاد) و(نفع): ضمير مستتر، فكأنه قال: ما نفع ذلك الشيء ولكن ضر، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص. و**(ما)** التي بعد **(إلا)** مصدرية، وفي إعرابها: اضطراب، ولكن الحاصل: أنه ليس بمرفوع على البدل، ولا يصح وقوعه موقع الضمير؛ فلا يصح أن يقول: (ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضرر)!

ويجاب عن هذا من وجهين:

[الإبدال في الاستثناء المنقطع] **أحدهما**: أنه إنما قال: إن الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة، وليس فيه ما يعين: أن كل استثناء منقطع كذلك، ولا شك أن الأمر كذلك، **وغاية ما فيه**: أنه لم يبين موضع الإبدال، وذلك قريب؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريف الإجمالي، ويحيل في بيانه على الشيوخ. **ولا يقال**: إن هذا إخلالٌ، إذ يوهم أن الإبدال تتابع في الجميع؛ لأنا نقول: إنما يكون إخلالًا إذًا أتى بعبارة عامة محكومٍ عليها في جميع أفرادها بحكم غير مطردٍ، كما لو قال: وجوز فيه الإبدال عند تميم، أو نحو ذلك، وأما حين قال: **(وعن تميم فيه إبدال وقع)**، فليس فيه ما يدل على شمول الحكم؛ لأنه جعل الاستثناء المنقطع محلًّا لوقوع الإبدال، ولا يلزم من وقوع الشيء في محلٍّ شموله لجميع أجزاء ذلك المحل؛ لصحة وقوعه في محلها. =

[٣١٧] إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ(١) وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حُكْمُ المُسْتَثْنَى(٣) بِـ(إِلَّا) النصبُ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ تَمَامِ الكلامِ

= والثاني: أن قوله: (فيه إبدال...) قد يشعر بذلك الشرط، وذلك: أن من حقيقة البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه؛ من حيث هو مقصودٌ بالحكم، كما قال في باب البدل: (التابع المقصود بالحكم) ولذلك سمي بدلًا، وإذا كان كذلك: فلا يتأتى الإبدال إلا حيث يصح الاستغناء به عن الأول، وذلك عين ما قيده به في «التسهيل» (ص١٠٢)؛ بقوله: (إن صح اغناؤه عن المستثنى منه)، وإذا تأملت جميع ما تقدم من المثل: فلا يصح فيها الإبدال؛ لأنه لا يغني عن الأول، ويدل على هذا القصد من كلامه: إتيانه بلفظ الإبدال، ولم يأت بلفظ الإتباع، فيقول: (وعن تميم فيه إتباع وقع)، كما قال في البيت المتقدم:

وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل

وهذا حُسْن من التنبيه، في حُسْن من الاختصار؛ لا تنبو مقاصده عن مثله».

(١) أطلق القول ولم يقيد، فدلَّ على ارتضائه مذهب الجماعة، وخلاف قول القائل: إن المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رجَّح النصب، كقولك: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا ينفع الناس إلا زيدًا)، و(لا تنزل على أحدٍ من بني تميم إن وافقتهم إلا قيسًا)، وإليه ذهب المؤلف في «الشرح» (٢/ ٢٨٢)، قال: (لأن سبب ترجيح الاتباع طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد). قال: (والأصل في هذا: قول النبي ﷺ: «**لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها**»، فقال له العباس: إلا الإذخر يا رسول الله، فقال: «**إلا الإذخر**» [البخاري (١١٢)]، وأتى بحديث آخر. قال الشاطبي (٣/ ٣٥٥): «والأصح في هذا قول الجماعة: بعدم التفصيل؛ بناءً على تعليل سيبويه». «الكتاب» (٢/ ٣١٢)، ولموافقته كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه لندوره».

(٢) قال الخضري (١/ ٢٠٣): «الأظهر: أن الظرفين متعلقان بـ(وقع)، وهو خبر عن إبدال، وسوغ الابتداء به التنويع؛ لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم، فتدبر».

(٣) المستثنى على قسمين: [أقسام المستثنى]

أحدهما: ما توقف الكلام قبله عن أن يتم دونه، فلا يتم إلا به من حيث القصد، وهذا هو الاستثناء المفرغ؛ أي: فرغ العامل فيه لطلب ما بعد (إلا)؛ فصار معربًا بحسب ما يطلبه.

والثاني: ما تم الكلام دونه، واستقل بمعناه، فصار لما بعد إلا حكم الفضلة المستغنى عنها. وهذا القسم هو الذي شرع فيه الآن، ويكون على وجهين: =

المُوجَبِ، سواءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا[١]، نحوُ: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا،

= متصلًا، ومنفصلًا. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

(١) (م) قد وَقَعَ فِي كلامِ العربِ مَا ظَاهِرُه: أنَّ المُسْتَثْنَى بـ(إلَّا) بعدَ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ: لم يَنْتَصِبْ عَلَى الاستثناءِ؛ بل جاءَ تابعًا لِمَا قبلَه فِي إعرابِهِ.

من ذلك قولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والْوَتِدُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ من هَذَا البيتِ: قَوْلُهُ: (**تغيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ**)؛ فإنَّ الكلامَ ـ بحَسَبِ الظاهرِ ـ مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْه نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه؛ وَهوَ الضَّمِيرُ المستترُ فِي (تَغَيَّرَ)؛ العائدُ عَلَى المَنْزِلِ، فكانَ مِن حَقِّ الكلامِ عَلَى هَذَا: أنْ يَنْتَصِبَ مَا بعدَ (**إلَّا**) عَلَى أنَّهُ مُسْتَثْنًى، لكنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مرفوعًا عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (**تَغَيَّرَ**)؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه.

ومن ذلك قولُ الآخَرِ:

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ

ومَحَلُّ الشاهدِ من هَذَا البيتِ، قَوْلُهُ: (**تغيَّبَ... أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**)؛ فإنَّ الكلامَ مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْهُ نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَقْرَبُوهُ**)، فكانَ مِن حَقِّ العربيَّةِ: أنْ يَنْتَصِبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (**إلَّا**)، لكِنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مَرْفُوعًا؛ عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الاسمِ الواقعِ قبلَها، وَهوَ المُسْتَثْنَى منه.

وقد بَيَّنَ العلماءُ فِي هذيْنِ البيتيْنِ ونحوِهما: أنَّ هَذَا الظاهرَ غيرُ مُرَاعًى ولا مُلْتَفَتٍ إِلَيْهِ، وأنَّ الكلامَ ـ وَإِنْ كَانَ إيجابًا فِي الظاهرِ ـ نَفْيٌ عندَ التحقيقِ؛ لأنَّ معنَى (**تَغَيَّرَ**) فِي البيتِ الأوَّلِ (**لم يَبْقَ عَلَى حالِه**)، ومعنى (**تَغَيَّبَ عنه أَقْرَبُوهُ**) في البيتِ الثاني: لم يَحْضُرُوا، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ الشاعرَ الأوَّلَ؛ لو أنَّهُ قالَ: (**لم يَبْقَ عَلَى حالِه إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ**)، وأنَّ الشاعرَ الثانِيَ لو قالَ: (**لم يَحْضُرْ أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**) ـ لكانَ يجوزُ لكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا أنْ يَرْفَعَ مَا بعدَ إلَّا عَلَى البدليَّةِ، وَإِنْ يَنْصِبَه عَلَى الاستثناءِ، فقد صَنَعَ كلٌّ مِنْهُمَا مَا يجوزُ له؛ لأنَّه فُهِمَ أنَّ الكلامَ إذا كَانَ بمعنى كلامٍ مَنْفِيٍّ: أَخَذَ حُكْمَ الكلامِ المَنْفِيِّ.

[معنى قولهم: «كلام موجب»] وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ مُرَادُ النَّحْوِيِّينَ بقولِهِم فيما يَجِبُ نَصْبُه عَلَى الاستثناءِ: (**كلامٌ مُوجَبٌ**)، أَنَّهُ ليسَ مَنْفِيًّا مُطْلَقًا، لا فِي اللفظِ ولا فِي المعنى؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيدًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلا زيدًا، وقامَ القومُ إلَّا حِمارًا، وضَرَبْتُ القومَ إلا حِمارًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمارًا)، فزيدًا[1] في هذه المُثُلِ[2] منصوبٌ على الاستثناءِ، وكذلك (حِمارًا).

والصحيحُ ـ مِن مَذاهِبِ[3] النحْويِّينَ: أنَّ النَّاصِبَ [١٠٩/و] له ما قَبْلَه بواسطةِ (إلَّا)[4]، واختارَ المصنِّفُ[5] ـ في غيرِ هذا الكتابِ: أنَّ الناصِبَ له (إلَّا)، وزَعَمَ: أنه مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[6]، وهذا معنى قولِهِ: **(مَا**

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «فزيد». والمثبت: إنما هو على الحكاية.

(٢) في (ص): «الأمثال». (٣) في (ع): «مذهب».

(٤) فتكون معديةً له إلى ما بعدها كحرف الجر، لكن تعديه في العمل فقط؛ لا في المعنى. وهذا رأي السيرافي «شرح سيبويه» (٣/٤٧)، وعزاه ابن عصفور «الجُمَل»، ص٣١٤)، وغيره إلى سيبويه «الكتاب» (٢/٣٠٩)، والفارسي «التعليقة» (٢/٤٣)، وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وقيل: إن الناصب ما قبلها مستقلًّا، لا بواسطتها.

وقيل: استثنى محذوفًا، وقيل غير ذلك. وعلى الأولين: فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه، «كالقوم أخوتك إلا يدًا» أوّل به؛ كتأويل أخوتك بالمنتسبين لك. «الخضري» (١/٢٠٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٢٧٣).

(٦) (م) للنُّحاةِ فِي ناصِبِ الاسمِ الواقِعِ بعدَ (إلَّا) خِلافٌ طويلٌ، غيرَ أنَّ أَشْهَرَ مَذَاهِبِهِم فِي ذلك؛ تَتَلَخَّصُ فِي أَرْبَعَةِ أَقوالٍ: [أقوال النحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا»]

الأَوَّلُ: أنَّ الناصِبَ له هو الفعلُ الواقِعُ فِي الكلامِ السابقِ عَلَى (إلَّا) بِوَاسِطَتِها، فيَكُونُ عَملُ (إلا) هو تَعْدِيَةَ مَا قَبْلَها إلَى مَا بعدَها، كحرفِ الجرِّ الَّذِي يُعَدِّي الفعلَ إلَى الاسمِ، غيرَ أنَّ هذه التعديةَ بالنظرِ إلَى المعنى، وهذا مَذْهَبُ السِّيرافِيِّ، ونَسَبَه قومٌ مِنهم ابنُ عُصْفُورٍ وغَيْرُه إلَى سِيبَوَيْهِ، وقالَ الشَّلَوْبِينُ: إنَّهُ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ.

الثاني: أنَّ الناصبَ له هو نفسُ (إلا)؛ وَهوَ مَذْهَبُ ابنِ مالكٍ؛ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وعِبَارَتُه فِي «الألفيَّةِ»: تُشِيرُ إليه؛ أفلا تَرَى أنَّهُ يقولُ فِي مَطْلَعِ البابِ: **(ما اسْتَثْنَت إلَّا)**، ثمَّ يقولُ بعدَ أبياتٍ: **(وأَلْغِ إلَّا)**، وَهِيَ عبارةٌ يَدُلُّ ظاهرُها عَلَى أنَّ المرادَ إِلْغَاؤُها عن العملِ.

=

اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَام يَنْتَصِبْ)؛ أي: أنه يَنْتَصِبُ الذي اسْتَثْنَتْهُ (إلَّا) معَ تَمَامِ الكلامِ، إذا كانَ مُوجَبًا.

فإنْ وَقَعَ بعدَ تَمامِ الكلامِ الذي ليسَ بمُوجَبٍ، وهو المُشْتَمِلُ على النفيِ(١) أو شِبْهِهِ، والمرادُ بِشِبْهِ النفيِ: النَّهْيُ والاستفهامُ(٢)، فإمَّا أنْ

= **الثالثُ**: أنَّ الناصبَ له هو الفعلُ الواقِعُ قبلَ (**إلَّا**) باستقلالِهِ، لا بِوَاسِطَتِها؛ كالمَذْهَبِ الأوَّلِ.

الرابعُ: أنَّ الناصِبَ له فِعْلٌ محذوفٌ تَدُلُّ عليه (إلا)، والتقديرُ: أَسْتَثْنِي زَيْدًا، مَثَلًا.

ويُرَدُّ عَلَى المذهبيْنِ **الأوَّلِ والثالثِ**: أنَّهُ قد لا يَكُونُ فِي الكلامِ المتقدِّمِ عَلَى (**إلَّا**) مَا يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ من فعلٍ أو نحوِهِ، تقولُ: إنَّ القومَ إِخْوَتُكَ إلَّا زيدًا، فكيفَ تقولُ: إنَّ العَامِلَ الَّذِي قبلَ (إلا) هو الناصبُ لِمَا بعدَها، سواءٌ أقلنا: أنَّهُ ناصِبٌ عَلَى الاستقلالِ أم قلنا: أنَّهُ ناصبٌ بواسطةِ (**إلَّا**)؟

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عَلَى ذلك: بأنَّنا فِي هَذَا المثالِ وَمَا أَشْبَهَهُ ـ نَلْتَزِمُ تأويلَ مَا قبلَ (إلا) بما يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ، وهذا الجوابُ ـ معَ إمكانِهِ ـ ضعيفٌ؛ للتكلُّفِ الَّذِي يَلْزَمُهُ (م).

(١) أي: لفظًا ومعنًى ـ كما سيمثله، أو لفظًا فقط نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ فإنه نهي في المعنى، وقد يراد بالنهي الآتي: ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا، أو: معنى فقط: كقراءة [السبعة إلا ابن عامر، كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٣٥)]؛ ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ونحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد؛ أي: لا رجل يقول... إلخ.

وقوله:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتَدُ

فتغير بمعنى لم يبق على حال، و(**الصريمة**): رملة منصرمة؛ أي: منقطعة عن معظم الرمل، و(**النؤي**): بضم النون وسكون الهمزة: حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر. ومن **النفي المعنوي**: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ أي: لا يريد إلا ذلك، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ۝٤٥﴾ [البقرة: ٤٥]؛ أي: لا تسهل إلا عليهم؛ لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٣).

(٢) أي: المؤول بالنفي إنكاريًا كان، وهو: ما متعلقه غير واقع، ومدعيه كاذب، =

يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا، والمرادُ بالمُتَّصِلِ: أنْ يكونَ المُسْتَثْنَى بعضًا ممَّا قَبْلَه، [وبالمُنْقَطِعِ: ألَّا يكونَ بَعْضًا ممَّا قبلَه][(١)].

فإنْ كانَ مُتَّصِلًا: جازَ نَصْبُهُ على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لِمَا قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ[(٢)]، والمشهورُ: أنه بَدَلٌ مِن مَتْبُوعِهِ[(٣)]،

= ويسمى (إبطاليًّا) أيضًا نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، أو: توبيخًا، وهو: ما متعلقه واقع، ومدعيه صادق، لكنه ملوم عليه نحو: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦] إلخ، فهو: بمعنى نفي الأنبغاء والليافة. ومثال الشرح يصلح لهما. «الخضري» (١/ ٢٠٤).

(١) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ اختيارَ اتباعِ المستثنَى منه؛ إذا كَانَ الكلامُ تامًّا منفيًّا، وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يُختارُ النصبُ عَلَى الاستثناءِ، وَذَلِكَ فِي ثلاثةِ مَوَاضِعَ: [متى يختار النصب على الاستثناء]

الأوَّلُ ـ وسيأتي فِي كلامِهِ: أنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، نحوُ قوْلِكَ: (مَا زَارَنِي إلَّا زيدًا أَحَدٌ)، فالنصبُ عَلَى الاستثناءِ ـ هنا ـ: أَرْجَحُ مِن الرفعِ عَلَى البَدَلِيَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقَدُّمُ التابعِ عَلَى المتبوعِ، أو: تَغَيُّرُ الحالِ، فَيَصِيرُ التابعُ مَتبوعًا، والمتبوعُ تابعًا.

الثاني: أنْ يُفْصَلَ بينَ المستثنَى والمستثنَى منه بفاصلٍ طويلٍ، نحوُ أنْ تقولَ: (لم يَزُرْنِي أحدٌ أثناءَ مَرَضِي معَ انقضاءِ زَمَنٍ طويلٍ إلَّا زيدًا)، واختيارُ النصبِ عَلَى الاستثناءِ فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ الاتباعَ إنما يُخْتَارُ للتشاكُلِ بينَ التابعِ والمتبوعِ، وهذا التشاكُلُ لا يَظْهَرُ معَ طولِ الفصلِ بينَهما، ونازَعَ فِي هَذَا: أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٨/ ٢٠٩)].

الثالثُ: أنْ يَكُونَ الكلامُ جَوَابًا لِمَن أَتَى بكلامٍ آخَرَ؛ يَجِبُ فيه نصبُ المستثنَى، وَذَلِكَ كأنْ يقولَ لكَ قائلٌ: (نَجَحَ التلاميذُ إلَّا عَلِيًّا). فتقولَ له: (ما نَجَحُوا إلَّا عَلِيًّا)، وإنما اخْتِيرَ النصبُ عَلَى الاستثناءِ هُهنا؛ لِيَتِمَّ بِهِ التشاكُلُ بينَ الكلامِ الأَوَّلِ وَمَا يُرَادُ الجوابُ بِهِ عنه (م).

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ: مِن أنَّ المُسْتَثْنَى بعدَ الكلامِ التامِّ المنفيِّ بَدَلٌ مِن المُسْتَثْنَى منه؛ هو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، يقولون: أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ. فأمَّا الكُوفِيُّونَ: فذَهَبُوا إِلَى أنَّ (إلَّا) فِي هَذَا المَوْضِعِ حرفُ عَطْفٍ، وَمَا بعدَه: مَعْطُوفٌ عَطْفَ النَّسَقِ عَلَى الاسمِ الَّذِي قبلَها، وَكَانَ أَبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ = [حكم المستثنى بعد الكلام التام المنفي]

وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيدًا، و[1]لا يَقُمْ[2] أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ وإلَّا زيدًا، [وهل قامَ أحدٌ إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا زيدًا][3]، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلَّا زَيْدًا، (ولا تَضْرِبْ أحدًا إلَّا زَيْدًا، وهل ضَرَبْتَ أَحَدًا إلَّا زَيْدًا)[4]، فيَجُوزُ في (زَيْدًا): أنْ يكونَ منصوبًا على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوبًا[5] على البَدَلِيَّةِ مِن (أَحَدٍ)، وهذا هو المُختارُ[6].

= ـ وَهوَ كُوفِيٌّ ـ يقولُ: كيفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهوَ مُوجَبٌ ومَتْبُوعه مَنْفِيٌّ؟! وقد أجابَ عن هَذَا الاعتراضِ أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ شارِحُ كتابِ «سِيبَوَيْهِ» (٣/ ٤٨)؛ بأنَّا إنما جَعَلْنَاهُ بَدَلًا منه فِي عملِ العَامِلِ فيه، وتَخَالُفُهما فِي النفيِ والإثباتِ: لا يَمْنَعُ البدليَّةَ؛ لأنَّ سَبِيلَ البدلِ: أنْ يُجْعَلَ الأوَّلُ كأنَّه لم يُذْكَرْ والثاني فِي مَوْضِعِه، وقد رَأَيْنَا التوابعَ تَتَخَالَفُ فِي النفيِ والإثباتِ، من ذلك: النَّعتُ فِي نحوِ قولِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ لا كَرِيمٍ ولا لَبِيبٍ).
وقد بَيَّنَ ذلك العَلَّامَةُ السيُوطِيُّ بَيَانًا وَافِيًا، وهاكَ عِبارَتَه «همع الهوامع» (٢/ ٢٥٣): «وهو بَدَلٌ عندَ البَصريِّينَ؛ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ؛ لأنَّه عَلَى نِيَّةِ تَكرارِ العَامِلِ، وعَطْفٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، و(إلَّا) عندَهم: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ للأوَّلِ، والمخالفةُ لا تكونُ فِي البدلِ، وتكونُ فِي العطفِ بـ(بَلْ) و(لا) و(لَكِنْ)، **وأُجِيبَ**: بأنَّ المخالفةَ واقعةٌ فِي بَدَلِ البعضِ؛ لأنَّ الثانيَ فيه مخالفٌ للأوَّلِ فِي المعنى، وقد قالُوا: (مَرَرْتُ برجلٍ لا زَيْدٍ ولا عمرٍو)، وَهوَ هنا: بدلٌ لا عطفٌ؛ لأنَّ من شرطِ (لا) العاطفةِ ألَّا تَتَكَرَّرَ، وقالَ ابنُ الضائِعِ: **لو قِيلَ**: إنَّ البدلَ فِي الاستثناءِ قِسْمٌ عَلَى حِدَتِه ليسَ من تلكَ الأبدالِ التي عُيِّنَتْ فِي بابِ البدلِ لكانَ وَجْهًا، وَهوَ الحقُّ، وحقيقةُ البدلِ هٰهنا: أنَّهُ يَقَعُ معَ الأوَّلِ ويُبْدَلُ مكانَه. وزَعَمَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ: أنَّ الإتباعَ يَخْتَصُّ بما يَكُونُ فيه المُسْتَثْنَى مِنه مُفْرَدًا، وَهوَ مردودٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فشُهَدَاءُ جَمْعٌ، وقد أُبْدِلَ منه. وشَرَطَ بعضُ القدماءِ لجوازِ الإتباعِ: عدمَ صلاحيَةِ المُستثنَى منه للإيجابِ ـ يعني: أنْ يَكُونَ مِمَّا يَخْتَصُّ بالاستعمالِ بعدَ النفيِ؛ كأَحَدٍ وعريب ودَيَّارٍ ـ وَهوَ مردودٌ بالسماعِ؛ فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]» (م).

(١) في (ص): «أو».
(٢) في (ع): «يقوم».
(٣) ليس في (ح).
(٤) ليس في (ح).
(٥) في (ص): «مرفوعًا».
(٦) قال الدماميني: ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه: تساوي = [تعليل الاتباع]

وتقولُ(١): (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، (ولا تَمرُرْ(٢) بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، وهل مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ وإلَّا زَيْدًا)(٣)، وهذا معنى قولِهِ: (**وبَعْدَ نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انْتُخِبْ* إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ**)؛ أي: اخْتِيرَ إتْبَاعُ الاستثناءِ [١٠٩/ظ] المُتَّصِلِ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أَوْ [شِبْهِ(٤) نَفْيٍ](٥).

= النصب على البدلية، والاستثناء في هذه الصورة. وفيه: أنه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب إن حصل في لفظه. **واعلم** أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ: أبدل على الموضع كـ(ما جاءني من أحد إلا زيد)، و(لا أحد فيها إلا زيد)، و(ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به)، و(ليس زيد بشيء إلا شيئًا حقيرًا)، فيجب نصب ما بعد (إلا) في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل؛ لأن (من) و(الباء): لا يزادان في الإثبات، و(ما) و(لا) لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير: بدل من محل المجرور بـ(من) و(الباء) الزائدتين؛ وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث: بدل من محل الخبر قبل دخول (ما). أو: خبر لمحذوف إن قلنا به؛ أي: (إلا هو شيء)، وتكون (إلا) بمعنى (لكن)، وأما في الثاني: فبدل من محل (لا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو: من محل الاسم قبل دخول (لا)، أو: من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد. أفاده «الخضري» (١/ ٢٠٥). [ماذا يحدث عند تعذر الإبدال على اللفظ؟]

(١) في (ع): «فتقول».
(٢) في (ص): «تمر».
(٣) ليس في (ح).
(٤) في (ح): «شبهه».
(٥) (م) قد يَمْتَنِعُ ـ لِسَبَبٍ صِنَاعِيٍّ ـ إبدالُ مَا بعدَ (إلَّا) فِي الكلامِ التامِّ المنفيِّ مِمَّا قَبْلَها، وَذَلِكَ كأنْ تقولَ: (ما جاءنِي من أحدٍ إلَّا زيدٌ)، أو تقولَ: (لا أَحَدَ فيها إلا زيدٌ). [متى يمتنع إبدال ما بعد «إلا» في الكلام التام المنفي]
وبيانُ تَعَذُّرِ الإبدالِ عَلَى اللفظِ ـ فِي المثالِ الأوَّلِ من هذيْنِ المثالَيْنِ: أنَّ مَا بعدَ (إلا) فيه ـ وَهوَ زيدٌ ـ مَعْرِفَةٌ بالعلميَّةِ، وَذَلِكَ ظاهرٌ، وَهوَ مُثْبَتٌ؛ لأنَّه مُسْتَثْنًى من منفيٍّ، وإلَّا تُوجِبُ لِمَا بعدَها نَقِيضَ حُكْمِ مَا قبلَها، فلو أنكَ أَبْدَلْتَ (زيدًا) فِي هَذَا المثالِ بالجرِّ: لكُنْتَ قد جَعَلْتَه معمولًا لـ(من) الزائدةِ العاملةِ فِي (أَحَد) المبدَلِ مِنه، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ (مِن) الزائدةِ لا تدخُلُ إلا عَلَى نَكِرَةٍ منفيَّةٍ، و(زيدٌ): معرفةٌ مُثْبَتَةٌ.
وأمَّا بيانُ التعذُّرِ المذكورِ فِي المثالِ الثاني، فحاصِلُه: أنكَ لو أَبْدَلْتَ (زَيْدًا) بالنصْبِ تَبَعًا للمُبْدَلِ مِنه ـ وَهوَ (أَحَد) الواقعُ اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ ـ لكُنْتَ قد أَعْمَلْتَ (لا) النافيةَ للجنسِ فِي معرفةٍ، وقد عَلِمْتَ أنَّ (لا) النافيةَ للجنسِ لا =

[حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع]

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنْقَطِعًا: تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ العربِ، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارًا)، ولا يَجُوزُ الإتباعُ، وأَجَازَهُ[1] بَنُو تَمِيمٍ[2]، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارٌ، وما ضَرَبْتُ القومَ إلَّا حِمَارًا، وما مَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمَارٍ).

= تَعْمَلُ إلا فِي النكراتِ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.
فإذا رَأَيْتَ شيئًا مِن ذلك، فلا تَغْتَرِرْ بأنه يجوزُ لكَ الإبدالُ؛ فتُسْرِعَ إِلَى الإبدالِ عَلَى لفظِ المبدَلِ منه من الكلامِ؛ بل تَدَبَّرِ الأمرَ، وانْظُرْ فِي المبدَلِ منه، ثمَّ انْظُرْ فِي البَدَلِ: هل يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَهُ فِي موضِعِ المبدَلِ منه؟ فَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضعِ المبدَلِ منه: فلا تَتَرَدَّدْ فِي أنْ تُبْدِلَ عَلَى اللفظِ، وَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ لا يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضِعِ المبدَلِ منه فِي هَذَا الكلامِ: فاعْدِلْ إِلَى الإبدالِ عَلَى الموضِعِ.
ففي **المثالِ الأوَّلِ** ـ وهو: (مَا جاءني من أحدٍ إلَّا زَيْدٌ) ـ المبدَلُ منه فَاعِلٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا بـ(مِن) الزائدةِ، ومَوْضِعُه رفعٌ؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ، ولا يَصِحُّ لكَ أنْ تَضَعَ (زيدًا) فِي هَذَا الكلامِ مَوْضِعَ (أَحَد)، فأَبْدِلْه عَلَى الموضعِ، وانْطِقْ بِهِ مرفوعًا.
وفي **المثالِ الثاني** ـ وهو: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ) ـ المبدَلُ منه اسمُ (لا)، ولا يَصِحُّ وَضْعُ (زيدٍ) مَوْضِعَه، ولكِنَّ اسمَ (لا) أصلُه مُبْتَدَأٌ، أو: (لا) واسمُها فِي قوَّةِ مبتدأٍ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (٢/ ٣١٣)، والمُبْتَدَأُ: يَكُونُ مَعْرِفَةً، فارْفَعْ (زَيْدًا) (م).

(١) في (ح): «وأجاز».
(٢) على أن (حمار) بدل غلط ـ كما صرَّح به الرضي، وقيل: بدل كل بملاحظة معنى (إلا)؛ إذ المعنى: (غير حمار). وهو وإن صدق على الأحد وغيره ـ لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع؛ إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى؛ كما هو شأن البدل، وإلا وجب النص اتفاقًا، نحو: (ما زاد هذا المال إلا النقص)، و(ما نفع زيد إلا الضر)؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، ومثل ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فـ﴿مَن رَّحِمَ﴾: في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال؛ لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل؛ أي: إلا الراحم وهو الله، أو: إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وقوله:

وبِنْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ ... لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وعَامِلُهْ =

[مذهب تميم في الاستثناء المنقطع]

وهذا[(١)] هو المرادُ بقولِهِ: (وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ * [وعن تميم فيه إبدال وقع][(٢)])؛ أي: انْصِبْ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ إذا وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ[(٣)] ـ عندَ غيرِ بني تَمِيم، وأمَّا بَنُو تَمِيم: فيُجِيزُونَ إتْبَاعَهُ[(٤)].

فمعنى البيتيْنِ: أنَّ الذي اسْتُثْنِيَ بـ(إلَّا) يَنْتَصِبُ؛ إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، ووَقَعَ بعدَ تَمَامِهِ. [وقد نَبَّهَ[(٥)] على [(٦)] هذا)[(٧)] التقييدِ بذِكْرِهِ[(٨)]][(٩)] حُكْمَ النفيِ[(١٠)] بعدَ ذلك. وإطلاقُ كلامِهِ[(١١)] يَدُلُّ على أنه يَنْتَصِبُ، سَوَاءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا[(١٢)].

وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ؛ أي[(١٣)]: فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ (انْتُخِبَ)؛

= وعليه قراءة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع [«معاني الزجاج» (٢/ ١٢٨)]، وجعل منه الزمخشري «الكشاف» (٣/ ٣٧٨): ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فأعرب (الجلالة) بدلًا من (مَنْ) الذي هو فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾، والاستثناء منقطع، وفيه تخريج قراءة السبعة؛ على لغة مرجوحة؛ فإن النصب: هو المختار عندهم. ولذا جعله المصنف متصلًا بتقدير متعلق الظرف من يذكر في السمٰوات... إلخ، لا استقر، وقيل: من مفعول ﴿يَعْلَمُ﴾، والغيب بدل اشتمال منه، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل. هذا، والمسموع من بني تميم: إنما هو مجرد رفع ما بعد (إلا) في تلك الشواهد ونحوها، وكونه بدلًا أو غيره من تخريج النحاة؛ فلِمَ اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره ـ مع أنه مقيس عند الجميع، كما مر نظيره؛ إلا أن يكون قد سُمِع منهم جر (ما) بعد (إلا)؛ تبعًا لمجرور قبلها. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (س).
(٣) في (ح): «شبه نفي».
(٤) في (ح): «اتباعها».
(٥) كتب في حاشية (س): «وقرينه».
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (ع): «بهذا».
(٨) في (ع): «الذي ذكره على»، وفي (س)، (ح): «ذكره».
(٩) العبارة في (ص): «وقرر هذا التقييد ذكره». والمعنى واحد.
(١٠) في (ع): «المنفي».
(١١) في (ح): «كلام المصنف».
(١٢) في (س)، (ك)، (ح): «منفصلًا». والمعنى واحد، وكلا العبارتين مستعملٌ في كتب النحو.
(١٣) في (م): «وهو: الذي».

أي: اخْتِيرَ إتباعُ ما اتَّصلَ، ووَجَبَ نَصْبُ ما انْقَطَعَ ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وأمَّا بَنُو تَمِيمٍ: فيُجِيزُونَ[١] إتباعَ المنقطِعِ. والله أعلم.

[تقدم [ص] المستثنى على المستثنى منه] **[٣١٨] وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ[٢][٣] فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي[٤]، ....**

---

(١) في (س): «فيجوزون».

(٢) أي: مستثنى سابق على المستثنى منه. والمراد: غير نصبه على الاستثناء؛ فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع. وهذا البيت تقييد لقوله: (**وبعد نفي...**) إلخ. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(٣) وهذا السبق: إما أن يريد به السبق المطلق؛ سواء كان سبقًا على جزأي الجملة معًا، أو: أحدهما دون الآخر، أعني: أن يكون السبق على المستثنى منه وحده دون العامل، فإن كان الأول: فهو غير صحيح؛ إذ لا يجوز تقدم المستثنى على الجملة كلها أصلًا، فلا تقول: (إلا زيدًا قام القوم)، ولا: (ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ)، فإن جاء من ذلك شيءٌ: فهو خاص بالشعر، كقول الشاعر [أبو زبيد الطائي، في «ديوانه» (ص٩٦)] ـ أنشده الزجاجي ـ وغيره. [ينظر: «المقتضب» (١/ ٢٤٥)، و«أمالي القالي» (١/ ١٧٦)]:

(خلا أَنَّ العِتاقَ منَ المطايا أَحَسَّنَ بِهِ فهنَّ إليّ هِشُوسُ)

وأما إن أراد الثاني فصحيح؛ إلا أن لفظه لا يقتضيه بخصوصه، فكان كلامه غير محرَّر، وقد وجَّه في «الشرح» (٢/ ٢٩١): امتناع التقديم ـ بأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المحضة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما؛ كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليه أو واقع عليه.

والجواب: أن إجازته الرفع على البدل يعيِّن أن التقديم لا يكون إلا على المستثنى منه خاصةً؛ لأنك إذا قلتَ: (إلا زيدٌ لم يقم القوم) لم يصح أن يكون واحدٌ منهما بدلًا، وكذلك: (إلا زيدٍ لم أمر بإخوتك)، ... وما أشبه ذلك، فلا بدَّ من محل يتصور فيه البدل، وذلك لا يكون إلا عند توسط المستثنى.

هذا وجهٌ من الاعتذار جارٍ، ويمكن أن يعتذر عنه: بأنه قد ذهب في ذلك مذهب من رأى جواز التقديم على الجملة بأسرها، حكاه ابن الأنباري «الإنصاف» (١/ ٢١٢)؛ عن الكسائي من الكوفيين، وعن الزجاج من البصريين. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٧١).

(٤) أي: قليلًا.

[ص] [٣١٨] .... وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ(١)(٢)

[ش] [إذا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ(٣)(٤)](٥)، فإمَّا أنْ يَكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ. إنْ(٦) كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نَصْبُ المستثنَى، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ)، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فالمختارُ نَصْبُه، فتقولُ(٧): (ما

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٤): «قوله: (**ولكن نصبه اختر إن ورد**) عبارة غير محررة؛ وذلك: أن الكلام مفروض على أن التقديم قياسٌ لا أنه سماع، وهذه العبارة تؤذن بأنه سماع لا قياس، ألا ترى أن قوله: (**إن ورد...**) إنما معناه: إن ورد في السماع، إذ لا يقال فيما كان قياسًا: الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب؛ لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام فيه موقوفًا على الورود عنهم بعيدٌ من أن يقال: إنه قياس! **وأيضًا**: فإن قوله: (**نصبه اختر...**) مع قوله: (**إن ورد...**) كالمتناقض؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده، فوروده لا بد أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا، وعلى كِلا التقديرين: لا اختيار فيه؛ إذ لا يقال إلا كما سمع، فثبت أن قوله: (**إن ورد...**)، غير محصل ولا محرَّر، فلو قال مثلًا: (ولكن نصبه قد اعتمد)، أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل: لكان أولى. ولا جواب لي عنه الآن. ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه».

(٢) أي: السابق، والرواية: كسر (إنَّ)؛ أي: إن أردت ورود السابق؛ أي: النطق به فاختر نصبه، أو: إن ورد السابق عن العرب؛ فاختر نصبه؛ أي: احكم باختياره، وإلا فالوارد متَّبع نصبًا أو غيره. «الخضري» (١/ ٢٠).

(٣) أي: بدون عامله ـ كما مثله؛ لامتناع تقديمه عليهما معًا عند المصنف.

(٤) (م) لتقديم المُسْتَثْنَى ثلاثُ صُوَرٍ: [صور تقديم المستثنى]

الأُولَى: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه فقطْ.

والثانيةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى العَامِلِ فيه فقطْ، ويَتَقَدَّمَ المستثنَى منه، نحوُ قولِكَ: (القومَ إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ).

والثالثةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ فيه جميعًا، نحوُ: (إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ القومَ)، وفي هذه خِلافٌ (م).

(٥) العبارة في (ص): «إذا وجب تقديم المستثنى على المستثنى».

(٦) في (ع)، (م): «فإن».

(٧) في (ص)، (ح): «نحو».

قامَ إلا زيدًا القومُ)، ومنه قولُه(١)(٢):

١٦٧ ـ وَمَا لِيَ(٣) إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا [١١٠/ظ] مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ(٤)

وقد رُوِيَ رَفْعُه، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ)، قالَ سِيبَوَيْهِ(٥): حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِم يقولون: (ما لي إلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)، (٦)[وأَعْرَبُوا الثانِيَ بَدَلًا(٧) مِن الأوَّلِ؛ على القلبِ (لهذا السبب)(٨)، ومنه قولُه(٩):

١٦٨ ـ فَإِنَّهُمُ(١٠) يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ(١١)]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي؛ شاعر إسلامي، وهو الكميت الأصغر».

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (ع)، (م): «فمالي». وهما روايتان.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مالي إِلَّا آلَ أحمدَ**)، وقولُه: (**إِلَّا مَذْهَبَ الحقِّ**)؛ حَيْثُ نَصَبَ المستثنَى بـ(إلَّا) فِي الموضعَيْنِ؛ لأنَّه مُتَقَدِّمٌ عَلَى المستثنَى منه، والكلامُ منفيٌّ، وهذا هو المختارُ (م).

(٥) «الكتاب» (٢/ ٣٣٧)، ونصه: وحدثنا يونس: أن بعض العرب الموثوق بهم، يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحدًا) بدلًا، كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحد)، فجعلوه بدلًا. وإن شئتَ قلت: (مالي إلا أبوك صديقًا)، كأنك قلتَ: (لي أبوك صديقًا)، كما قلتَ: (مَن لي إلا أبوك صديقًا)، حين جعلتَه مثلَ: (ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيرًا منه). وعبارة ابن عقيل أخذها من عبارة ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٤).

(٦) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

[موضع صحة إبدال المستثنى منه من المستثنى]

(٧) أي: بدل كل من كل؛ لأن العامل فرِّغ لما بعد (إلا) فهو معرب بما يقتضيه العامل، والمؤخر عام أريد به الخصوص؛ فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض، فقلب المتبوع تابعًا، كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد. «الخضري» (١/ ٢٠٦).

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: حسان بن ثابت في «ديوانه» (ص٣١٧)، ط. البرقوقي.

(١٠) الذي في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٢١٨)، و«التذييل» (٨/ ٢٣٧): «لأنهم». والأمر سهلٌ.

(١١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إِلَّا النَّبِيُّونَ**)؛ حَيْثُ رَفَعَ المستثنَى معَ تَقَدُّمِهِ عَلَى المستثنَى =

فمعنى(١) البيتِ: أنه قد وَرَدَ في المُسْتَثْنَى السابقِ غيرُ النصبِ، وهو الرفعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ القومُ). ولكنَّ المُخْتَارَ نَصْبُه.

وعُلِمَ مِن تَخْصِيصِه وُرُودَ غَيْرِ النصبِ بالنفيِ: أنَّ المُوجَبَ يَتَعَيَّنُ فيه النصبُ، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ). (والله أعلم)(٢).

[ص] [٣١٩] وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ(٣) (إلَّا) لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا [الاستثناء المفرغ]

= منه، والكلامُ منفيٌّ، والرفعُ فِي مثلِ ذَلِكَ غيرُ المختارِ، وإنما المختارُ نَصْبُه، هَذَا هو الظاهِرُ.

وقد خَرَّجَه بعضُ النُّحَاةِ عَلَى غيرِ ظاهرِهِ؛ لِيُطَابِقَ المختارَ عندَهم، فذَهَبُوا إِلَى أنَّ قولَه: (**النَّبِيُّونَ**) معمولٌ لِمَا قبلَ (**إلَّا**)؛ أي: أنَّهُ فَاعِلُ (**يَكُنْ**)، فيَكُونُ الكلامُ استثناءً مُفَرَّغًا؛ أي: لم يُذْكَرْ فيه المستثنَى منه، وقولُه: (**شَافِعُ**) بدلَ كلٍّ مِمَّا قبلَه، ويَكُونُ الأمرُ عَلَى عكسِ الأصلِ، فالذي كَانَ بَدَلًا صارَ مُبْدَلًا منه، والذي كَانَ مُبْدَلًا منه قد صارَ بدلًا، وتَغَيَّرَ نوعُ البدلِ؛ فصارَ **بدلَ كلٍّ**، بعدَ أنْ كَانَ **بَدَلَ بعضٍ** (م).

(١) في (ع): «فمعنى هذا». (٢) من (ع).

(٣) «السابق»: عبارة عن العامل الطالب، و(**إلا**): مفعولٌ بـ(سابق)؛ لأنه اسم الحرف؛ حكاه على العادة في الاصطلاح، و(**لما**) متعلق بـ(**يفرغ**)، و(**بعد**) على حذف المضاف إليه، وهو الضمير العائد على (**إلا**)، والتقدير: وإن يفرغ عاملٌ سابقٌ أداة الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلا في الإعراب ـ كما يكون لو عدمت من الكلام.

[شروط التفريغ] **فإن قيل**: من شرط التفريغ: أن يتقدم الكلام نفي، أو استفهام، أو نهي، كقولك: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، و(هل أنت إلا قائمٌ)، ومنه في القرآن: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [يس: ١٥]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٣٥﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ونحو ذلك. والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطه بتصريحٍ أو إيماءٍ، فالظاهر: أن هذا تقصير، وإلا فمن أين يفهم له ذلك الشرط، وكلامه في «التسهيل» (ص١٠١): أصح؛ حيث قال بعدما ذكر التفريغ: «ولا يفعل ذلك؛ دون نهيٍ، أو نفيٍ صريحٍ، أو مؤولٍ».

قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/٣٧٨ ـ ٣٧٩): «الجواب من وجهين: =

إذا تَفَرَّغَ سابقُ (إلَّا) لِمَا بعدَها؛ أي: لم يَشْتَغِلْ بما يَطْلُبُه، كانَ الاسمُ الواقِعُ بعدَ (إلَّا) مُعْرَبًا بإعرابِ[1] ما يَقْتَضِيهِ ما قبلَ (إلَّا) قبلَ دُخُولِها، وذلك نحوُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلَّا زيدًا، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ)، فـ(زيدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و(زيدًا): منصوبٌ بضَرَبْتُ، و(بِزَيْدٍ): مُتَعَلِّقٌ بـ(مَرَرْتُ)، كما لو لم تَذْكُرْ (إلَّا).

وهذا هو الاستثناءُ المُفَرَّغُ[2]، ولا يَقَعُ في كلامٍ مُوجَبٍ[3]، فلا تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا). والله ﷻ أعلم.

= **أحدهما**: إمكان أن يكون ترك ذلك لما لم يستقم التفريغ إلا كذلك، فإن الإيجاب لا يصح فيه ذلك، لو قلت: (قام إلا زيد)، و(ضربت إلا زيدًا): لم يكن كلامًا مستقيمًا، بخلاف ما إذا لم يكن موجبًا.

والثاني ـ وهو أشبه ـ: أن كلامه فيما تقدم إنما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله: **(وبعد نفي أو كنفي انتخب)** إلى هٰهنا؛ فيكون فصل التفريغ إذًا داخلًا تحت ذلك التقييد، ومنتظمًا في سلكه».

(١) في (ص): «إعراب».

(٢) (م) يجوزُ تفريغُ العَامِلِ المتقدِّمِ عَلَى إلَّا بالنظرِ إِلَى جميعِ المعمولاتِ؛ كالفَاعِلِ، ونائبِه، والمفعولِ به، ويُسْتَثْنَى من ذلك: المَفْعُولُ معه، والمصدرُ المؤكِّدُ لعامِلِه، والحالُ المؤكِّدَةُ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (مَا سِرْتُ إلَّا والليلَ)، ولا أنْ تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا ضَرْبًا)، ولا أنْ تقولَ: (لا تَعْثُ إلَّا مُفْسِدًا)؛ وَذَلِكَ لأنَّ الكلامَ فِي هذه المُثُلِ ونحوِها يَتَنَاقَضُ صَدْرُهُ معَ عَجُزِهِ (م).

(٣) (م) أَطْلَقَ الشارِحُ القولَ بعدمِ وقوعِ الاستثناءِ المفرَّغِ فِي الكلامِ الموجَبِ، ولم يُفرِّقْ بينَ أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إلَّا فَضْلَةً وَإِنْ يَكُونَ عُمْدَةً، وللنحاةِ فِي هَذَا الموضِعِ مذهبانِ: [الفرق بين ما بعد «إلا» يكون فضلة أو عمدة]

أَحَدُهما: أنَّهُ لا يقَعُ بعدَ الإيجابِ مُطْلَقًا؛ كَمَا يَقْتَضِيهِ إطلاقُ الشارِحِ، وَهوَ مَذْهَبُ الجمهورِ، واختارَه الناظِمُ. والسرُّ فِي ذلك: أنك لو كنتَ تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا)، لكانَ المعنَى: أنك ضَرَبْتَ جَمِيعَ الناسِ إلَّا زيدًا، وهذا مستحيلٌ، وقيامُ قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنك تُرِيدُ بالناسِ جماعةً مخصوصةً، أو: أنك قَصَدْتَ إِلَى المبالغةِ، بجعلِ الفِعْلِ الواقعِ عَلَى بعضِ الناسِ واقعًا عَلَى كلِّهم؛ تَنْزِيلًا لهذا البعضِ مَنْزِلَةَ الكلِّ؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بما عدا هَذَا البعضِ ـ أمرٌ نادرٌ، فلا يُجْعَلُ له حُكْمٌ. =

[ص] [٣٢٠] وأَلْـغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَـوْكِـيـدٍ كَـ(لَا تَـمْـرُرْ بِـهِـمْ إِلَّا الْـفَـتَـى إِلَّا الْـعَـلَا)

[ش] إِذَا كَرَّرْتَ (إِلَّا)[1] لِقَصْدِ التوكيدِ[2]: لم تُؤَثِّرْ فيما دَخَلَتْ عليه شيئًا، ولم تُفِدْ غيرَ تَأْكِيدِ[3] الأُولَى، وهذا معنى إِلْغَائِها[4]، وذلك في البدلِ[5] والعطفِ[6]، نحوُ: (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إِلَّا زَيْدٍ[7]، إِلَّا أَخِيكَ)، فـ(أَخِيكَ) بَدَلٌ مِن (زَيْدٍ)، ولم[8] تُؤَثِّرْ[9] فيه (إِلَّا) شيئًا؛ أي: لم تُفِدْ[10] فيه[11] [١١٠/و] استثناءً مُسْتَقِلًّا[12]، وكأنَّكَ قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إِلَّا زَيْدٍ[13] أَخِيكَ، ومِثْلُه: (**لا تَمْرُرْ بهم إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا**[14])، والأصلُ: لا تَمْرُرْ بهم إِلَّا الفَتَى العَلَا، فـ[15] (**العلا**): بَدَلٌ مِن (**الفَتَى**)، وكُرِّرَتْ (**إِلَّا**) توكيدًا[16].

[أحكام «إلا» عند تكرارها]

ومثالُ العَطْفِ: (قامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا، وإِلَّا عَمْرًا) والأصلُ: [قام

[مثال العطف]

= **والمَذْهَبُ الثاني**: لابنِ الحاجِبِ، وخُلاصتُه: أنَّهُ يجوزُ وُقُوعُ الاستثناءِ بعدَ الإيجابِ بشرطَيْنِ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إِلَّا فَضْلَةً.

والثاني: أنْ تَحْصُلَ فائدةٌ، وَذَلِكَ كقولِكَ: (قَرَأْتُ إِلَّا يومَ الجُمُعَةِ). فَإِنْ كَانَ عُمْدَةً، أو لم تَحْصُلْ فائدةٌ: لم يَجُزْ (م).

(١) في الإيجاب أو النفي؛ كما يفهمه الإطلاق هنا، والتقييد بعده.

(٢) في (ك)، (ح): «التأكيد». (٣) في (م): «توكيد».

(٤) فالمراد إلغها عن إفادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٦).

(٥) أي: بدل الكل كما مثل، وكذا البعض والاشتمال والاضراب؛ كـ(ما أعجبني أحد إلا زيد؛ إلا وجهه أو علمه أو عمرو).

(٦) بخصوص الواو. (٧) في (ص): «زيدًا».

(٨) في (م): «ولم». (٩) في (س): «يؤثر».

(١٠) في (س): «يفد». (١١) ليس في (ص)، (ح).

(١٢) ليس في (ك).

(١٣) في (ص): «زيدًا».

(١٤) رسمت في (س) في الموضعين، وفي (ح) في الأول فقط: «العلي».

(١٥) في (س)، (ح): «و». (١٦) في (ح): «تأكيدًا».

القوم][1] (إلَّا زيدًا وعمرًا)، ثُمَّ كُرِّرَتْ (إلَّا) تَوْكِيدًا، ومِنه قولُه[2]:

١٦٩ ـ هَلِ[3] الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا[4]

والأصلُ: وطُلُوعُ الشمسِ، و[5]كُرِّرَتْ (إلَّا) توكيدًا.

وقد اجْتَمَعَ تَكْرَارُهَا في البَدَلِ والعَطْفِ ـ [في قَوْلِهِ][6][7]:

١٧٠ ـ ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ[8]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رَسِيمُه ورَمَلُه، فـ(رَسِيمُه): بَدَلٌ مِن (عَمَلُه)، و(رَمَلُه): معطوفٌ على (رَسِيمُه)، وكُرِّرَتْ (إلَّا) فيهما[9] تَوْكِيدًا. والله أعلم بالصواب.

[التكرار للتوكيد] [ص] [٣٢١] وإنْ تُكَرَّرْ (لَا) لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ[10] دَعْ ـ

[٣٢٢] فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

---

(١) من حاشية (س)، تصحيحًا.

(٢) هو: أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ ـ كما في «ديوان الهذليين» (١/ ٢١)، و«شرح أشعار الهذليين» (١/ ٧٠).

(٣) في (ع): «وما».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وإلَّا طُلُوعُ الشمسِ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلَّا)، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، فأُلْغِيَتْ، وعُطِفَ مَا بعدَها عَلَى مَا قبلَها. ونظيرُ زيادةِ (إلا) فِي هَذَا الموضعِ: زيادةُ (لا) فِي نحوِ قولِكَ: «مَرَرْتُ برجُلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ»، فالواوُ عاطفةٌ لِمَا بعدَ (لا) الثانيةِ، عَلَى مَا بعدَ (لا) الأولى، ولَيْسَتْ (لا) الثانيةُ إلا زائدةً؛ لِمُجَرَّدِ تأكيدِ أنَّ مَا بعدَها مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْخُولِ الأُولى (م).

(٥) في (ص)، (ح): «فكررت».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٤): «قائله: هو راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

(٧) في (ح): «حيث قال».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إِلَّا رَسِيمُهُ وإِلَّا رَمَلُهْ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلا) فِي البَدَلِ والعطفِ، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، وقد أُلْغِيَتْ (م).

(٩) في (ع): «فيها».

(١٠) المراد به ما قبل (إلا).

[ش] إذا كُرِّرَتْ (إلَّا) لِغَيْرِ التأكيدِ[١]، وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ[٢] بما قبلَها مِن الاستثناءِ، ولو أُسْقِطَتْ: لَمَا فُهِمَ ذلك[٣]، فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفَرَّغًا، أو غيرَ مُفَرَّغٍ.

فإنْ[٤] كانَ مُفَرَّغًا: شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ[٥]، ونَصَبْتَ الباقيَ، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ولا يَتَعَيَّنُ واحدٌ مِنها[٦] لِشَغْلِ[٧] العاملِ؛ بل أَيُّها[٨] شِئْتَ[٩] شَغَلْتَ العاملَ به، ونَصَبْتَ الباقيَ، وهذا معنى قولِهِ: (**فَمَعْ تَفْرِيغ**[١٠]...) إلى آخرِهِ؛ [١١١/و] أي: فَمَعَ[١١] الاستثناءِ المُفَرَّغِ[١٢] اجْعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ مِمَّا اسْتَثْنَيْتَهُ بـ(إلَّا)، وانْصِبِ الباقِيَ[١٣].

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مُفَرَّغٍ، وهو[١٤] المرادُ بقولِهِ:

[ص] **[٣٢٣] ودُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ، وَالْتَزِمِ**

---

(١) في (م): «التوكيد».

(٢) مطموسة بالمداد في (ص).

(٣) في (ص): «من ذلك».

(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».

(٥) في (ص): «به». ثم صحَّحها كالمثبت.

(٦) في (س): «منهما».

(٧) في (ك): «فشغل».

(٨) في (ح): «أيهما».

(٩) في (إذا): «إذا».

(١٠) في (ع): «التأثير...» إلخ.

(١١) في (م): «ومع».

(١٢) [علة تسمية «الاستثناء بالمفرغ»] سمي بذلك؛ لتفرغ العامل لما بعد (إلا) في الظاهر؛ وإن كان معموله في الحقيقة. وهو المستثنى منه مقدرًا، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات؛ إلا المفعول معه، والمصدر، والحال: المؤكدين؛ فلا يقال: (ما سرت إلا والنيل)، و(ما ضربت إلا ضربًا)، و(لا تعث إلا مفسدًا)؛ لتناقضه بالنفي والإثبات، وأمّا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، فتقديره: (إلا ظنًّا عظيمًا)، فهو نوعي لا مؤكد. «الخضري» (١/ ٢٠٦).

(١٣) وجوبًا بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، ولا يجوز على قصد بدل البداء؛ لأن (إلا) حينئذ تكون مؤكدة. الخضري (١/ ٢٠٧).

(١٤) في (م): «وهذا هو».

[٣٢٤] وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ(١) دُونَ(٢) زَائِدِ
[٣٢٥] كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) وحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

فلا يَخْلُو إمَّا أنْ [تَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَيَاتُ](٣) على المستثنَى منه أو تَتَأَخَّرَ، فإنْ(٤) تَقَدَّمَتِ المستثنيَاتُ: وَجَبَ نَصْبُ الجميعِ(٥)، سواءٌ كانَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (قامَ إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا القومُ، وما قامَ إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا القومُ)، وهذا معنى قولِهِ: (ودُونَ تَفْرِيغ...) البيتَ.

وإنْ تَأَخَّرَتْ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ(٦)، فإنْ(٧) كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نصبُ الجميعِ، فتقولُ: (قامَ القومُ(٨) إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا)، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ: عُومِلَ واحدٌ منها بما(٩) كانَ يُعامَلُ به لو لم يَتَكَرَّرْ الِاسْتِثْنَاءُ، فيُبْدَلُ مِمَّا قبلَه، وهو المختارُ، أو يُنْصَبُ، وهو قليلٌ ـ كما تَقَدَّمَ، وأمَّا باقيها: فيجِبُ نصبُه، وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، فـ(زيدٌ): بَدَلٌ مِن

---

(١) قال الصبان [«حاشيته» ٢/ ٢٢٤]: «قال المكودي «شرحه» (ص١٢٩) بتصرف): قوله: (كَمَا لَوْ كَانَ): في موضع الحال من واحد؛ لتخصيصه بالصفة، أو هو صفة بعد صفة، و(ما) زائدة و(لو) مصدرية أو العكس، و(كان) تامة، و(دون زائد): حال من الضمير في (كان)، والكلام على تقدير مضاف؛ أي: وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه. ويلزم على ما قاله المكودي: تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه! وفيه تسمحٌ؛ فالأولى: جعل الجار والمجرور خبر محذوف، والجملة حال من واحد أو صفة له؛ أي: وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف؛ أي: مجيئًا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسمًا واقعًا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة».

(٢) في (ك): «غير».
(٣) في (س): «يتقدم المستثنى».
(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».
(٥) بعدها في (ص): «كفوات المشاكلة».
(٦) ليس في (ع).
(٧) في (ص)، (ح): «إن».
(٨) ليس في (ص).
(٩) في (ك): «معاملة ما».

(أحد)، وإنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ غيرَه مِن الباقينَ، ومِثْلُه[١] قولُ المصنِّفِ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ [١١١/ظ] إِلَّا عَلِيٌّ)، فـ(امْرُؤٌ): بَدَلٌ مِن الواوِ في[٢] (يَفُوا)، وهذا معنى قولِهِ: (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ...) إلى آخرِهِ؛ أي: وانْصِبِ المُسْتَثْنَيَاتِ كُلَّها إذا تَأَخَّرَتْ عن المستثنَى منه، إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فجِئْ بواحدٍ منها مُعْرَبًا بِمَا كانَ يُعْرَبُ به لو لم [تتكَرَّرِالمستثنَيات][٣]، وانْصِبِ الباقِيَ.

[متى يثبت حكم الأول للمستثنيات عند التكرار؟]

ومعنى[٤] قولِهِ: (وحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) أنَّ ما تَكَرَّرَ[٥] مِن المُسْتَثْنَيَاتِ حُكْمُه في المعنى حكمُ المستثنَى الأوّلِ[٦]، فيَثْبُتُ له ما يَثْبُتُ للأوَّلِ مِن الدخولِ[٧] والخروجِ[٨]، ففي قولِكَ[٩]: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا): الجميعُ مُخْرَجُونَ[١٠]. وفي[١١] قولِكَ: (ما قامَ[١٢] القومُ[١٣] إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا (الجميعُ دَاخِلُونَ)، [وكذا

(١) في (ك): «ومنه».
(٢) في (ع): (من).
(٣) في (م): «يتكرر المستثنى».
(٤) في (ع)، (ك): «فمعنى».
(٥) في (ك)، (م): «يتكرر».
(٦) أي: إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض ـ كما مثله. فإن أمكن ذلك كله نحو: (على عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين): فقيل: الحكم كذلك. وإن الكلَّ خارج من أصل العدد، فيكون في المثال مقرًّا بواحد، ولكن الصحيح: أنّ كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرًّا بسبعة. وطريق معرفته: أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية؛ وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها: مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية؛ وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلًا، أو: تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد. «الخضري» (١/ ٢٠٧).
(٧) أي: إن كان الكلام منفيًّا.
(٨) أي: إن كان موجبًا؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه.
(٩) ليس في (ك). والذي في (ص): «قوله».
(١٠) في (ص): «يخرجون»، وفي (ك)، (ح): «خارجون».
(١١) في (ح): «وكذا في».
(١٢) في (ع)، (ص): «ما قام أحد».
(١٣) ليس في (س)، (ح).

في قولِكَ: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا؛ (الجميعُ داخلون)[(١)][(٢)]. والله أعلم)[(٣)].

[حكم المستثنى بغير] [ص] **[٣٢٦]** واستثنِ مجرورًا بـ(غيرٍ) معربًا بما المستثنىَ بـ(إلا) نسبا

[ش] اسْتُعْمِلَ بمعنى **(إلَّا)** في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ؛ فَمِنها[(٤)]: ما هو **اسمٌ**، وهو (غيرٌ وسُوَى وسِوَى وسَوَاءٌ)، ومنها: ما هو **فِعْلٌ**، وهو (ليسَ)، و(لا يكونُ)، ومِنها: ما يكونُ فِعْلًا وحرفًا، وهو (عَدَا وخَلَا وحَاشَا)، وقد ذَكَرَها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا (غيرٌ وسِوَى وسُوَى وسَوَاءٌ): فحُكْمُ المُسْتَثْنَى بها الجرُّ؛ لإضافتِها إليه، وتُعْرَبُ (غيرُ) بما كانَ يُعْرَبُ به المستثنَى معَ (إلَّا)، فتقولُ: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غيرَ)، كما تقولُ: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا)، بنصبِ (زيدٍ)، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرُ زَيْدٍ وغيرَ زَيْدٍ) بالْإِتَبَاعِ والنصبِ، والمختارُ [١١٢/و]: الإتباعُ؛ كما تقولُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيدًا)، وتقولُ: (ما قامَ غيرُ زيدٍ)؛ فتَرْفَعُ (غَيْر) [وجوبًا، كما تقولُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ) برَفْعِهِ[(٥)]][(٦)] وجوبًا، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرَ حِمارٍ)؛ بنصبِ (غَيْرَ) ـ عندَ غيرِ بني تَميم، وبالإتباعِ: عندَ بني تَمِيم، كما تَفْعَلُ[(٧)] في قولِكَ[(٨)]: (ما قامَ أحدٌ[(٩)] إلَّا [حِمَارٌ، وإلَّا][(١٠)] حِمارًا.

[لغات سوى] وأمَّا **(سِوَى)**: فالمشهورُ فيها: كسرُ السينِ[(١١)] والقصرُ، ومِن

(١) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح).
(٢) ما بين المعكوفين: سقط من (ع).
(٣) ما بين القوسين المزدوجين ـ مكانه في (ص): «يدخلون».
(٤) في (م): «منها».
(٥) في (س)، (ح): «برفع زيد».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (س)، (ص)، (ح): «تقول».
(٨) ليس في (ع).
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «القوم».
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ظاهره: أنه يستثنى بها في جميع لغاتها، ومحل ذلك: ما لم تكن الأولى بمعنى =

العربِ: مَن يَفْتَحُ سِينَها ويَمُدُّ، ومِنهم: مَن يَضُمُّ سِينَها ويَقْصُرُ، ومنهم: مَن يَكْسِرُ[(١)] سِينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ[(٢)] لم يَذْكُرْها المصنِّفُ، وقلَّ مَن ذَكَرَها، ومِمَّن ذَكَرَها الفاسِيُّ في [(شَرْحِهِ للشاطبيَّةِ)][(٣)].

[مذهب سيبويه في «سوى»]

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والفَرَّاءِ[(٥)] وغيرِهما: أنها لا تكونُ إلا ظرفًا، فإذا قلتَ: (قامَ القومُ سِوَى زيدٍ)، فـ(سِوَى) ـ عندَهم: منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تَخْرُجُ عندَهم عن الظرفيَّةِ؛ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ[(٦)].

واختَارَ المصنِّفُ أنها كـ(غَيْرٍ)؛ فتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ به[(٧)] (غَيْر)؛ مِن

= مستوٍ؛ نحو ﴿مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾﴾ [طه: ٥٨]، أي: مستو طريقنا وطريقك إليه ـ كما قاله المفسرون. [ينظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ٨٨ ـ ٩٠)]. ولا الثانية بمعنى وسط نحو: ﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، أو **تام**: نحو هذا درهم سواء، أو مستوٍ نحو: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [النحل: ٧١]؛ أي: مستوون فلا يستثنى بشيء من ذلك. «الخضري» (١/ ٢٠٨).

(١) مطموسة بالمداد في (ص).

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (س): «شرح الشاطبية». وتسمى «اللآلي الفريدة»، ومؤلفها: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي المغربي، المتوفى (٦٥٦هـ). وينظر في المسألة: «إصلاح المنطق» (ص١٠٣)، «المقصور والممدود» (ص٦٢).

(٤) «الكتاب» (١/ ٣٧).

(٥) كما في «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣١٦).

(٦) فلا ترد الأبيات الآتية عليه، لكن يرد عليه الحديثان الآتيان، أما **الأول**: فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها، وأما **الثاني**: فخرجت فيه عنهما، ولا ضرورة فيهما. وحمل ذلك على الشذوذ، كما حمل عليه قول بعض العرب: أتاني سواك لا يليق، وأما قول أبي حيان: لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد: فهو مردود. أفاده «الخضري» (١/ ٢٠٩).

(٧) أي: من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجرّ ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل. أفاده «الخضري» (١/ ٢٠٩).

الرفعِ والنصبِ والجر(١)، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ(٢):

[حكم المستثنى بسوى] [ص][٣٢٧] ولِـ(سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

فمِن اسْتِعْمَالِها مجرورةً: قولُه ﷺ: «**دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا**»(٣)، وقولُه ﷺ: «**مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي** [١١٢/ظ] **الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ**»(٤)، وقولُه(٥):

١٧١ ـ ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ(٦) مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا(٧) مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا(٨)

ومِن اسْتِعْمَالِها مَرْفُوعَةً: قَوْلُهُ(٩):

---

(١) ليست في (ك). (٢) في (ع): «بقول المصنف».

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٢٩)، ومسلم (٢٢٢).

(٥) في (ع)، (م): «قول الشاعر». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠١): «قائله: هو المرار بن سلامة العجلي».

(٦) في (ك): «بالفحشاء»، وفي «الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ٢٣٩): «المكروه».

(٧) في «الكتاب»؛ الموضع (١/ ٤٠٨): «قعدوا».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِن سَوَائِنَا**)؛ حَيْثُ خَرَجَتْ فيه سَوَاءٌ عن الظَّرْفِيَّةِ، واسْتُعْمِلَتْ مجرورةً بـ(مِن)، مُتَأَثِّرَةً به، وَهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ وأَتْبَاعِهِ معدودٌ من ضروراتِ الشعرِ.
قالَ الأَعْلَمُ فِي «شرحِ شواهدِ سِيبَوَيْهِ» [ينظر: «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٨١)] ـ عندَ الكلامِ عَلَى هَذَا البيتِ: «أرادَ غَيْرَنَا، فوَضَعَ (سَوَاءً) موضِعَ (غيرٍ) ضرورةً، وَكَانَ يَنْبَغِي: أَلَّا يُدْخِلَ (من) عليها؛ لأنَّها لا تُسْتَعْمَلُ فِي الكلامِ إِلَّا ظرفًا، ولكنَّه جَعَلَها بمنزلةِ (غيرٍ)؛ فِي دخولِ (مِن) عليها؛ لأنَّ معناها كمعناها». اهـ.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي استعمالِ (سِوَى) مجرورةً للضرورةِ عندَه ـ قولُ الأَعْشَى؛ مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقولُ عُثْمَانَ بنِ صَمْصَامَةَ الجَعْدِيِّ:

عَلَى نُعْمِنَا، لَا نُعْمِ قَوْمٍ سِوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ والأحلامُ لَوْ يَقَعُ الحُلْمُ (م)

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٩): «قائله: هو ابن المولى؛ وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني».

١٧٢ ـ وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي(١)

وقولُه(٢):

١٧٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ(**سِوَاكَ**)(٣): مرفوعٌ بالابتداءِ، و(**سِوَى العُدْوَانِ**): مرفوعٌ بالفاعليَّةِ، ومِن استعمالِها منصوبةً على غيرِ(٤) الظرفيَّةِ قول(٥):

١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى(٦)

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَسِوَاكَ**)؛ فإنَّ (**سِوَى**): قد خَرَجَتْ عن الظَّرْفِيَّةِ، ووَقَعَتْ مُبْتَدأً مُتَأَثِّرًا بالعَامِلِ، وهذا العاملُ هنا معنويٌّ، وَهوَ الابتداءُ، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ: مِن أنَّ (سِوَى) لا تَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وسَنَذْكُرُ فيما بعدُ أقوالَ العلماءِ فِي هَذَا الموضوعِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٧): «قائله: هو الفند الزماني، واسمه: شهل بن شيبان، وليس في العرب (شهل)؛ بالشين المعجمة غيره».

(٣) في (ص): «سوى». (٤) ليس في (ك).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠٧): «لم أظفر بشيء يدل على اسم قائله».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وَإِنَّ سِوَاكَ**)؛ حَيْثُ فَارَقَتْ (**سِوَى**) الظَرْفِيَّةَ ووَقَعَتِ اسمًا لإنَّ؛ فتَأَثَّرَتْ بالعَامِلِ الَّذِي هو (إنَّ) المُؤَكِّدَةُ. ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وُقُوعِ سِوَى منصوبةً بالعَامِلِ ـ الشاهدُ رَقْمُ (١٧٥) الآتي (ص٢٣٤)، وقولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ (البَيْتُ ١٧، من الكَلِمَةِ ١١٤).

وصَرَمْتُ حَبْلَكِ إِذْ صَرَمْتِ؛ لأنَّنِي أُخْبِرْتُ أَنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

[سوى ليست ملازمة للنصب على الظرفية]

وكلُّ هذه الشواهدِ دالَّةٌ عَلَى أنَّ هذه الكَلِمَةَ ليسَتْ ملازِمَةً للنصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، والخليلُ، وجمهورُ البَصْرِيِّينَ، وادِّعَاؤُهُمْ: أَنَّ ذلك خاصٌّ بضرورةِ الشعرِ ـ مَعَ كثرةِ مَا وَرَدَ منه ـ مِمَّا لا يجوزُ أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ أو يُؤْخَذَ به، وتأويلُ هذه الشواهدِ الكثيرةِ ـ مِمَّا لا تَدْعُو إِلَيْهِ ضرورةٌ، ولا يُمْكِنُ ارْتِكَابُهُ إِلَّا مَعَ التمَحُّلِ والتكَلُّفِ، ولَئِنْ ذَهَبْنَا إِلَى ارْتِكَابِهِ: لم يَبْقَ تَأْصِيلُ قَوَاعِدِ النحوِ مُمْكِنًا.

وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي خُرُوجِ (**سِوَى**) بجميعِ لُغَاتِها عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى التأَثُّرِ بالعواملِ والوقوعِ فِي مواقعِ الإعرابِ المختلفةِ، ولهم فِي ذلك ثلاثةُ مذاهِبَ:

=

فـ(سِوَاكَ): اسمُ (إنَّ).

هذا تقريرُ [كلامِ المصنِّفِ][(١)]، ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٢)] والجمهورِ: أنها

= **الأوَّلُ**: وَهوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والخليلِ بنِ أَحْمَدَ، وحاصلُه: أنها لا تَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَإِنْ وَرَدَ من كلامِ العربِ شيءٌ؛ يَدُلُّ ظاهرُه عَلَى خُرُوجِها عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى التأثيرِ بالعواملِ، فهو مُؤَوَّلٌ إنْ أَمْكَنَ تأويلُه، فَإِنْ لم يُمْكِنْ تَأْوِيلُه: فهو شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه.

الثاني: وَهوَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهُم عليه ابنُ مالِكٍ، وحاصلُه: أنها تأتي ظَرفًا أحيانًا، وتأتي اسمًا متأثِّرًا بالعواملِ أحيانًا أُخْرَى؛ مِن غيرِ ضرورةٍ ولا شُذُوذٍ ولا كثرةٍ لأحدِ الوجهيْنِ.

الثالثُ: وَهوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّمَّانِيُّ، وأبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ، وحاصِلُه: أنَّ هذه الكَلِمَةَ تُسْتَعْمَلُ ظرفًا منصوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وتُسْتَعْمَلُ غيرَ ظرفٍ، ولكنَّ اسْتِعْمَالَهَا ظَرْفًا أكثرُ مِن استعمالِها غيرَ ظرفٍ، وقد اختارَ ابنُ هِشامٍ في «المغني» (ص١٨٨) هَذَا الرأيَ، وقالَ: (وإلى مَذْهَبِهما أَذْهَبُ). اهـ.

وأنتَ لو نَظَرْتَ إِلَى كثرةِ الشواهدِ الواردةِ عن العربِ المُحْتَجِّ، بِكلامِهِم، والتي اسْتُعْمِلَ (سِوَى) فيها اسمًا، وتَأَثَّرَتْ بالعواملِ - وَجَدْتَهَا كثيرةً كثرةً تَمْنَعُنا من أنْ نَتَمَحَّلَ لتأويلِها، أو: أنْ نَدَّعِيَ أنها ضرورةٌ مِن ضروراتِ الشعْرِ، واسْتَمِعْ إِلَى قولِ ابنِ مالِكٍ فِي منظومتِه «الكافيةِ الشافيةِ» [«مع شرحها» لابن مالك (٢/ ٧١٦)]:

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
ومانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

وقالَ فِي شرحِ هَذَا الكلامِ: (**سِوَى**) اسمٌ يُسْتَثْنَى به، ويَجُرُّ مَا يُسْتَثْنَى بِهِ للإضافةِ إِلَيْهِ، ويُعْرَبُ هو تقديرًا بما يُعْرَبُ بِهِ (**غيرٌ**) لَفظًا، خِلافًا لأكثرِ البصريِّينَ؛ فِي ادِّعَاءِ لُزُومِها النصبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وعَدَمَ التصرُّفِ، وإنما اخْتَرْتُ خِلافَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لأمريْنِ:

أَحَدُهما: إجماعُ أهلِ اللغةِ؛ عَلَى أنَّ معنى قولِ القائلِ: (قَامُوا سِوَاكَ)، و(قامُوا غَيْرَكَ) واحدٌ، وأنه لا أحدَ مِنهم يقولُ: إنَّ سِوَى عِبارةٌ عن مكانٍ أو زمانٍ، وَمَا لا يَدُلُّ عَلَى زمانٍ أو مكانٍ فبِمَعْزِلٍ عن الظَّرْفِيَّةِ.

والثاني: أنَّ مَن حَكَمَ بِظَرْفِيَّتِها حَكَمَ بِلُزُومِ ذلك، وأنها لا تَتَصَرَّفُ، والواقِعُ فِي كلامِ العربِ نثرًا ونَظْمًا خِلافُ ذلك (م)؛ بتصرف.

(١) في (ع): «كلامه».
(٢) «الكتاب» (١/ ٣٥).

لا تَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ، وما[(١)] اسْتُشْهِدَ به على خلافِ ذلكَ مُحْتَمِلُ[(٢)] التأويلَ[(٣)]. والله تعالى أعلم بالصواب.

[حكم المستثنى بليس وخلا وعدا ويكون]

[ص] [٣٢٨] واسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ، وخَلَا) و(بِعَدَا) وبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

[ش] أي: اسْتَثْنِ بِـ(ليسَ) وما بعدَها ناصبًا المُسْتَثْنَى، فتقولُ: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا، وخَلَا زيدًا، وعَدَا زيدًا، ولا يكونُ زَيْدًا)، فـ(ـزيدًا)[(٤)] في قولِكَ: (ليسَ زيدًا، ولا يكونُ زيدًا)؛ منصوبٌ على أنه خبرُ (ليس، ولا يكونُ)، واسْمُهما: ضميرٌ مستترٌ، والمشهورُ: أنه عائدٌ على البعضِ؛ المفهومِ من القومِ[(٥)]، والتقديرُ: (ليسَ بعضُهم زيدًا)، و(لا يكونُ بعضُهم زيدًا). وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا، وفي قولِكَ: (خَلَا زَيْدًا، وعَدَا زَيْدًا) منصوبٌ على المفعوليَّةِ، و(خَلَا [١١٣/و] وعَدَا) فِعلانِ، فاعِلُهما في المشهورِ: ضميرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من القومِ؛ كما تَقَدَّمَ، وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا[(٦)]،

---

(١) في (س): «ومما»!
(٢) في (م): «يحتمل».
(٣) أي: بأنه ضرورة أو شاذ.
(٤) في (ص): «فزيدٌ».
(٥) (م) للنُّحَاةِ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ المُسْتَكِنِّ فِي يَكُونُ من قولِكَ: (قامَ القومُ لا يَكُونُ زَيْدًا)، والمُسْتَكِنِّ فِي ليسَ مِن قولِكَ: (قامَ القومُ ليسَ زَيْدًا)؛ ثلاثةُ أقوالٍ معروفةٍ:
الأوَّلُ: أنَّ مَرْجِعَه: هو البعضُ المفهومُ مِن الكلِّ السابقِ؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه، فتقديرُ الكلامِ: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: بعضُ القومِ) زيدًا، فهو مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهرُ المذاهِبِ فِي هذه المسألةِ.
الثاني: أنَّ مَرْجِعَهُ اسْمُ فاعلٍ مأخوذٌ من الفِعْلِ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، فتقديرُ الكلامِ: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القائمُ) زيدًا.
الثالثُ: أنَّ مَرْجِعَه هو مصدرُ الفِعْلِ السابقِ العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى منه والمُستثنَى نَفْسِه، عَلَى تقديرِ مُضافٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القيامُ) قيامَ زيدٍ. **ويُضَعِّفُ الوجهيْنِ** ـ الثانِيَ والثالثَ ـ أنَّ الكلامَ قد لا يَكُونُ مشتمِلًا عَلَى فِعْلٍ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إخوَتُكَ لا يَكُونُ زيدًا) (م).
(٦) لأن هذه الأفعال محمولة على (إلا) في تلو المستثنى لها؛ ليكون ما بعدها في =

والتقديرُ: خَلَا بَعْضُهم زيدًا، وعَدَا بَعْضُهم زيدًا. ونَبَّهَ بقولِهِ: (**وبِيَكُونُ بَعْدَ** (**لَا**))، وهو قَيْدٌ في (يكونُ) فقطْ، على أنه[١] لا يُسْتَعْمَلُ[٢] في الاستثناءِ مِن لفظِ الكونِ غيرُ يكونُ، وأنها لا تُسْتَعْمَلُ فيه (إلَّا) بعدَ (لا)، فلا تَسْتَعْمِلْ فيه بعدَ غَيْرِها من أدواتِ النفيِ، [نحوُ: (لم ولنْ ولَمَّا وإنْ ومَا)[٣]][٤].

[الجر [ص] بـ[خلا وعدا] إذا لم يتقدمهما (ما)]

[٣٢٩] واجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إنْ تُرِدْ وبعدَ (ما) انْصِبْ وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تَتَقَدَّمْ (ما) على (خَلَا وعَدَا) ـ فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقولُ: (قامَ القومُ خَلَا زَيْدٍ وعَدَا زَيْدٍ)، فـ(خَلا) و(عَدَا): حَرفا جَرٍّ، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ[٥] الجرَّ بهما، وإنما حَكَاهُ الأخفشُ[٦]، فمِن الجرِّ بِـ(خَلَا) قولُه[٧]:

١٧٥ ـ خَلَا اللَّهِ لا[٨] أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا   أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً[٩] مِنْ عِيَالِكَا[١٠]

= صورة المستثنى بـ(إلا)، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل. «الخضري» (١/ ٢١٠).

(١) في (ك): «أنها».   (٢) في (ك): «تستعمل».

(٣) ما بين القوسين فيه تقديم وتأخير في (م).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ك).   (٥) كما في «التذييل» (٨/ ٤٥).

(٦) انظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٣٠)، و«الغرة شرح اللمع» لابن الدهان (٢/ ١٣٩).

(٧) نسبه في «خزانة الأدب» (٣/ ٣١٤) للأعشى.

(٨) في (ع): «ما».   (٩) في (ص): «شيعة».

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**خَلَا اللهِ**)، وفي هذه الكَلمَةِ وَحْدَها شاهدانِ للنحاةِ:
أَمَّا **الأَوَّلُ**: فحيثُ اسْتَعْمَلَ الشاعرُ (خلا) حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ بِهِ: لفظَ الجلالةِ، وذَكَرَ الشارِحُ: أنَّ هَذَا مِمَّا نَقَلَه الأخفشُ، وأنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْفَظْ مِن العربِ الجرَّ بـ(خَلا)، وهذا نَقْلٌ غيرُ صحيحٍ؛ بل نَقَلَه سِيبَوَيْهِ فِي «كِتَابِهِ» صَرِيحًا (١/ ٣٧٧)؛ حَيْثُ يقولُ: «أَمَّا (حاشَ): فليسَ باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يَجُرُّ مَا بعدَه، كَمَا تَجُرُّ (حتَّى) مَا بعدَها، وفيه معنى الاستثناءِ، وبعضُ العربِ يقولُ: (مَا أنا من القومِ خلَا عبدِ اللهِ) (بالجرِّ)، فجَعَلُوا (خَلَا) بمنزلةِ (حاشا)، فإذا قلتَ: (مَا خلا): فليسَ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ، ولا تكونُ صِلَتَها إلَّا للفعلِ هنا». اهـ.
وأَمَّا **الشاهدُ الثاني**: فحيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ؛ فجَعَلَه أَوَّلَ الكلامِ قبلَ المُسْتَثْنَى مِنه، =

. . . .

= وقبلَ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، نَصَّ عليه الكِسَائِيُّ، وإليه ذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ، وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إِلَى أَنَّ ذلك لا يجوزُ، وأجازَ الفريقانِ جميعًا: تقديمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، بشرطِ أنْ يَتَقَدَّمَ العاملُ فِي المُسْتَثْنَى منه، أو بعضِ جملةِ المستثنَى منه.

وأُحِبُّ ـ فِي هَذَا الموضِعِ ـ أنْ أُبَيِّنَ لكَ صورةَ تَقْدِيمِ المستثنَى، ورَأْيَ النحاةِ فِي كلِّ صورةٍ منها؛ لِيَتَّضِحَ لكَ الأمرُ غايةَ الوُضُوحِ، ولتكونَ عَلَى بَصِيرَةٍ تامَّةٍ، فأقولُ: إنَّ صورةَ تقديم المستثنى ـ ثلاثةٌ:

الصورةُ الأُولى: أنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وحدَه، ومنه بيتُ الشاهدِ (رَقْم ١٦٧)، ومنه قولُ الآخَرِ:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يَخْتَلِفُ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ فِي جَوَازِ هذه الصورةِ.

الصورةُ الثانيةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى مِنه وَحْدَهُ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إِلَّا زيدًا ضَرَبْتُ)؛ بِنَصْبِ القوم عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لـ(ضَرَبْتُ).

وللنحاةِ خلافٌ فِي هذه المسألةِ، ولهم فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

[مواضع جواز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه]

الأوَّلُ: حاصِلُه أنَّهُ يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى العَامِلِ فِي المستثنى منه إذا تَقَدَّمَ المستثنى منه، مُطْلَقًا، نعني: سواءٌ أكانَ العاملُ فِي المستثنَى منه متصرِّفًا أم كَانَ جامدًا.

والقولُ الثاني: أنَّهُ لا يجوزُ مُطْلَقًا.

والقولُ الثالثُ: التفصيلُ؛ فَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنَى منه متصرِّفًا، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إِلَّا زيدًا حَضَرُوا)؛ جازَ التقديمُ، وَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنى منه غيرَ مُتَصَرِّفٍ، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا عَسَى أنْ يَفْلَحُوا)؛ لم يَجُزِ التقديمُ.

الصورةُ الثالثةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وَعَلَى ذلك: يَقَعُ المستثنَى فِي أَوَّلِ الكلامِ، ومن شواهِدِهِ البيتُ الَّذِي معَنا، وقد اخْتَلَفَ فِي هذه الصورةِ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ. فأمَّا **الكُوفِيُّونَ** فقالوا: يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وبعبارةٍ أُخْرَى قالُوا: يجوزُ أنْ يَقَعَ المستثنَى فِي أَوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ العربَ قد استَعْمَلَتْهُ مُقَدَّمًا، ولأنَّه جازَ تقديمُه عَلَى المستثنَى منه من غيرِ ضرورةٍ، فيجوزُ تقديمُه عليه وَعَلَى العَامِلِ. وأمَّا **البَصْرِيُّونَ** فقالوا: لا يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا. وشَبَّهُوا المستثنَى بالبدلِ، وشَجَّعَهُم عَلَى هَذَا التشبيهِ أَنَّ المُسْتَثْنَى يُعْرَبُ =

ومن الجرِّ بـ(عَدَا): قولُه[(١)]:

١٧٦ ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ[(٢)]
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ [والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[(٣)]][(٤)]

فإنْ تَقَدَّمَتْ عليهما (ما): وَجَبَ النصبُ بهما، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدًا، وما عَدَا زَيْدًا[(٥)]، فـ(ما) مَصْدَرِيَّةٌ و(خلا وعدا) صِلَتُها[(٦)]، وفَاعِلُهما: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على البعضِ[(٧)]؛ كما تَقَدَّمَ تَقْرِيرُه، و(زيدًا) مفعولٌ، وهذا معنى قولِهِ[(٨)]: **(وبعدَ (ما) انْصِبْ)**، هذا [١١٣/ظ] هو

= بَدَلًا فِي بعضِ الأمثلةِ، ولَمَّا كَانَ البَدَلُ: لا يجوزُ تقديمُه عَلَى المُبْدَلِ مِنه، فما أَشْبَهَ البَدَلَ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. وفي قَوْلِهِ: **(لا أَرْجُو سِوَاكَ)** شاهدٌ ثالثٌ، وحاصِلُه: أنَّ **(سِوَى)** قد تُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ فَتَتَأَثَّرُ بالعواملِ، وقد وَقَعَتْ هنا مَفْعُولًا به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠٥): «لم أقف على اسم قائلهما».

(٢) في (ك): «النشور».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَدَا الشَّمْطَاءِ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ **(عَدَا)** حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ **(الشَّمْطَاءِ)** به، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ الجرَّ بِـ(عَدَا)، ولا ذَكَرَه أبو العبَّاسِ المبرِّدُ، أَمَّا الجرُّ بِـ(خَلا): فقد عَرَفْتَ: أنَّ الصحيحَ فِي النقلِ عن سِيبَوَيْهِ؛ أَنَّهُ قد رَوَاهُ عن بعضِ العربِ (م) بتصرف.

(٤) في (ص): «والشيخ الكبير».

(٥) في (ع): «عمرو».

(٦) في (س)، (ح): «صلتهما».

(٧) أي: عند البصريين؛ أي: (أقام القوم خلا بعضهم زيدًا). قال الدسوقي: «والمراد: البعض المبهم ومجاوزته؛ إنما تكون بمجاوزة الكل فاندفع ما يقال: إن القصد إخراج المستثنى بالمرة، ولا يلزم من مجاوزة البعض مجاوزة الكل». «الحامدي على الكفراوي»، (ص٢٨٣)، ط. العلمية، بيروت.

وقال الصبان «حاشيته» (٢/ ٢٤٠): «ولي هٰهنا احتمال؛ وهو أن يكون مرجع الضمير في (خلا وعدا وحاشا) نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد؛ ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بـ(إلا)، ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير ـ كما قالوه في (حبذا زيد)، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك».

(٨) ليس في (ص).

المشهورُ، وأجازَ الكِسَائِيُّ: الجرَّ بهما بعدَ (ما) على جَعْلِ (ما) زائدةً، وجَعْلِ (خلا وعدا): حرفي جرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدٍ وما عَدَا زَيْدٍ)[1]، وهذا معنى قولِهِ: **(وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)**، وقد حَكَى الجَرْمِيُّ في (الشرحِ) الجرَّ بعدَ ما عن بعضِ[2] العربِ[3]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

[ص] **[٣٣٠]** وحيثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

[أي: إنْ جَرَرْتَ بـ(خَلَا وعَدَا) فهما (حرفا جرٍّ)[4]، وإنْ نَصَبْتَ بهما: فهما فعلانِ[5][6]، وهذا مِمَّا لا خِلافَ فيه][7] (بين النحويين)[8]. والله أعلم.

[ص] **[٣٣١]** وكـ(خَلَا): (حَاشَا)، ولا تَصْحَبُ (ما) ... وقيلَ: (حَاشَ وحَشَا) فاحْفَظْهُمَا

[ش] المشهورُ: أنَّ **(حاشا)**؛ لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ [(حاشا) لا تكون إلا حرف جرٍّ]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٢) ليس في (ك).
(٣) انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٢).
(٤) في (ص): «حرفان».
(٥) (م) قد استَشْهَدَ الشارِحُ للجرِّ بـ(**عَدَا وخَلَا**)، ومن شواهدِ النصبِ بـ(خَلا) قولُ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصبِ بها بعد (ما) قولُ الشاعِرِ:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ(م)

(٦) لوقوعهما موقع (إلا)، ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به؛ لأنهما متعديان بمعنى (جاوز)، أما (عدا) فتعدى قبل الاستثناء أيضًا؛ كـ(عدا فلان طوره)؛ أي: جاوزه. وفي «القاموس» (١/ ١٣٠٩): أنه يتعدى بنفسه وبعن، ومعناه: جاوز وترك.

وأما (خلا): فأصله لازم؛ نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد (إلا)؛ وحسن ذلك: أن كلَّ مَن خلا عن شيء فقد جاوزه. أفاده «الخضري» (١/ ٢١٠).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٨) من (ح).

حاشا زَيْدٍ)؛ بِجَرِّ (زيدٍ)، وذَهَبَ الأخفشُ[١] والجَرْمِيّ[٢][٣] والمازِنِيُّ والمُبَرِّدُ[٤] وجماعةٌ مِنهم المصنِّفُ[٥]، إلى أنها مِثْلُ (خَلَا) تُسْتَعْمَلُ[٦] فِعْلًا؛ فتَنْصِبُ ما بعدَها، وحرفًا[٧] فتَجُرُّ ما بعدَها، فتقولُ: قامَ القومُ (حَاشَا زَيْدٍ، وحاشا زَيْدًا)[٨]، وحَكَى جماعةٌ: منهم الفَرَّاءُ[٩] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ، والشَّيْبَانِيُّ[١٠]: النصبَ بها[١١]، ومنه (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَعُ[١٢]؛ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَع[١٣])، وقولُه[١٤]:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ[١٥] عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ[١٦]

وقولُ المصنِّفِ: **(ولا تَصْحَبُ ما)** معناه: أنَّ **(حَاشَا)** مثلُ **(خَلَا)** في

---

(١) انظر: «الأصول» (١/ ٣٠٣).

(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٩/ ٢٠).

(٣) في (س)، (ص): «والحرمي».

(٤) في «المقتضب» (٤/ ١٩٨).

(٥) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٦)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٢٧).

(٦) في (ص): «فتستعمل».

(٧) في (ص): «وفعلًا»! وهو سهوٌ.

(٨) في (ن): «حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ».

(٩) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (٩/ ١٩): «فأما الفَرَّاءُ: فزعَمَ أنّ (حاشا) فعلٌ، وزعم أنه لا فاعل له، وهذا ظريف؛ وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن الأصل (حاشا لزيد)، فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها». انظر: «شرح الجمل» لابن الضائع (٢/ ٩٧٦).

(١٠) الذي في (ك): «الكسائي». انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٨).

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ح)، (ك): «سمعني». وكتبها ـ أيضًا ـ في حاشية (س).

(١٣) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٣٥١): «وحكى أبو عثمان المازني؛ عن أبي زيد قال: سمعت أعرابيًا يقول: اللَّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان، وأبا الإصبع».

(١٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٠٩): «قائله: لم أقف على اسمه». قلت: هو في ديوان الفرزدق؛ (ص٢٦٦)، لكن بلفظ آخر ـ ليس فيه محل الشاهد، وهو:

إلا قريشًا؛ فإن الله فضلها على البرية بالإسلام والخير

(١٥) في (ص)، و«التذييل»: «فضلها».

(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حَاشَا قُرَيْشًا)**؛ فإنَّه اسْتَعْمَلَ **(حَاشَا)** فِعْلًا، ونَصَبَ بِهِ مَا بَعْدَهُ(م).

أنها تَنْصِبُ ما بعدَها وتَجُرُّه[(١)]، لَكِنْ[(٢)] لا تَتَقَدَّمُ عليها **(ما)**[(٣)] ـ كما تَتَقَدَّمُ[(٤)] ـ على **(خَلَا)**، فلا تقولُ: (قامَ القومُ [١١٤/و] ما حاشا زَيْدًا). وهذا الذي ذَكَرَه[(٥)] هو الكثيرُ، وقد صَحِبَتْها **(ما)** قليلًا؛ ففي مُسْنَدِ أبي أُمَيَّةَ الطَّرْسُوسِيِّ[(٦)]؛ عن ابنِ عمرَ، (رضي الله عنهما)[(٧)]: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ؛ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**[(٨)]».

---

(١) في (م): «أو تجره».

(٢) في (م): «ولكن».

(٣) ليس في (ص).

(٤) في (ع): «تقدم».

(٥) زاد في (ع): «المصنف».

(٦) في «مسنده» (برقم ٩١). قلت: وأخرجه ـ كذلك ـ أبو داود الطيالسي (١٨١٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٢)، والحاكم (٣/٥٩٦)؛ وليس في رواية الأخيرين: موضع الشاهد أصلًا. والزيادة من قول ابن عمر رضي الله عنهما وليست من المرفوع في شيء؛ كما فصلت، في رواية أحمد (٥/٢٦٦)، برقم (٥٨٤٨)، ط. شاكر؛ من طريق سالم بن عبد الله.

(٧) من (ع).

(٨) (م) تَوَهَّمَ النُّحَاةُ أنَّ قَوْلَهُ: **(مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)**؛ مِن كلامِ النبيِّ ﷺ، فجَعَلُوا (حَاشا) استثنائيَّةً، واسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أنَّ **(حاشا)** الاستثنائيَّةَ: يَجُوزُ أنْ تَدْخُلَ عليها ما، وَذَلِكَ غيرُ مُتَعَيِّنٍ؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا الكلامُ مِن كلامِ الراوي؛ يُعَقِّبُ بِهِ عَلَى قولِ الرسولِ ﷺ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ**»، يريدُ الراوي بذلك: أنْ يُبَيِّنَ أنَّهُ عليه الصلاةُ والسلامُ لم يَسْتَثْنِ أحدًا من أهلِ بَيْتِهِ، لا فَاطِمَةَ ولا غَيْرَها، فما: نافيةٌ، وحاشى: فِعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو ـ يعُودُ إِلَى النبيِّ ﷺ، و**(فاطمةَ)**: مَفْعُولٌ به، ولَيْسَتْ **(حاشَا)** هَذِه هِيَ الاستثنائيَّةَ؛ بل هِيَ فعلٌ متصرِّفٌ تامُّ التصرُّفِ تُكْتَبُ أَلِفُهُ ياءً؛ لِكَوْنِهَا رابعةً، ومضارِعُه هو الَّذِي وَرَدَ فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

ولا أَرَى فاعلًا فِي الناسِ يُشْبِهُهُ ... وما أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

[الفرق بين حاشا الاستثنائية و(حاشا) الفعلية]

والفرقُ بينَ **(حاشا)** الاستثنائيَّةِ، وهذا الفِعْلِ من سِتَّةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ الاستثنائيَّةَ تكونُ حَرْفًا وتكونُ فِعْلًا، وهذه لا تكونُ إلا فِعلًا.

والثاني: أنَّ الاستثنائيَّةَ ـ إنْ كانَتْ فِعْلًا ـ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، وهذه مُتَصَرِّفَةٌ.

الثالثُ: أنَّ فاعلَ الاستثنائيَّةِ مُسْتَتِرٌ وجُوبًا، وهذه كَغَيْرِهَا مِن الأفعالِ ماضِيها، فَاعِلُه مُسْتَتِرٌ جَوَازًا.

=

وقولُه(١):

١٧٨ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا(٢)

ويقالُ في (حَاشَا): (حَاشَ، وحَشَا(٣)). [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

۞ ۞ ۞

= والرابعُ: أنَّ ألفَ الاستثنائيَّةِ تُكْتَبُ أَلِفًا، وهذه تُكْتَبُ أَلِفُها ياءً.

والخامسُ: أنَّ الاستثنائيَّةَ يَتَعَيَّنُ فيها أنْ تكونَ من كلامِ صاحبِ الكلامِ الأوَّلِ السابقِ عليها، وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ بل لو تَكَلَّمَ بها صاحبُ الكلامِ الأوَّلِ لقالَ: مَا أُحَاشِي، أو قالَ: مَا حَاشَيْتُ، كَمَا قالَ النابغةُ الذُّبْيَانِيُّ: (وما أُحَاشِي).

السادسُ: أنَّ (ما) التي تَسْبِقُ الاستثنائيَّةَ مَصْدَرِيَّةٌ أو زائدةٌ، وأمَّا التي تَسْبِقُ هذه فهي نافيةٌ. فاعْرِفْ ذلك، وكُنْ حَرِيصًا عليه، واللهُ يَنْفَعُكَ به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١١٠٨): «قائله: هو الأخطل غوث بن غياث».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ما حَاشَا قُرَيْشًا)؛ حَيْثُ دَخَلَتْ (ما) المصدريَّةُ عَلَى (حَاشَا)، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ: أنْ تَتَجَرَّدَ مِنها.

[اختلاف النحاة في (حاشا)]

واعْلَمْ أنَّ للنُّحَاةِ فِي كَلِمَةِ (حاشا): ثلاثةُ مَذَاهِبَ:

الأَوَّلُ: أنَّها لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ، وأنَّ مَا بَعْدَهَا لا يَكُونُ إلَّا مَجْرُورًا، وهذا رَأْيُ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/٣٤٩)]، وتَبِعَهُ عليه الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٩٨)، «الكشاف» (٢/٤٦٥)]، وعُذْرُ سِيبَوَيْهِ: أَنَّهُ لم يَسْمَعِ النصبَ بها عن العربِ ولا عَمَّن رَوَاهُ عنهم، وَهوَ لا يُقَيِّدُ إلَّا مَا اتَّصَلَ بسماعِه.

الثاني: أنها لا تكونُ إلا فِعْلًا، لكِنْ يَجُوزُ فيما بعدَها الجرُّ والنصبُ، فَإِنْ جَرَرْتَهُ: فهو من بابِ حذفِ الجرِّ وبقاءِ عملِه، وَإِنْ نَصَبْتَهُ: فهو من بابِ النصبِ عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، وأصلُ (حَاشَا زَيْدٍ) ـ عندَ هؤلاء ـ (حاشا لِزَيْدٍ).

الثالثُ: أنها تكونُ فِعْلًا، فَيَنْتَصِبُ مَا بعدَها عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ به، وتكونُ حرفَ جَرٍّ، فَيُجَرُّ مَا بعدَه به، وهذا مذهَبُ المُبَرِّدِ والمَازِنِيِّ، وتَبِعَهما: ابنُ مالِكٍ، وهذا هو المذهَبُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ السمَاعُ (م).

(٣) رسمت في (س)، (ص): «حشى».

(٤) من (ح).

الحـــالُ(١)(*)

. . . .

(١) (م) الحالُ فِي اللغةِ: مَا عليه الإنسانُ مِن خيرٍ أو شرٍّ، وَهوَ فِي اصطلاحِ علماءِ العربيَّةِ: مَا ذَكَرَه الشارحُ ـ العلَّامَةُ، ويقالُ: حالٌ وحالةٌ، فيُذَكَّرُ لَفْظُه ويُؤَنَّثُ، ومن شواهدِ تأنيثِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

على حالةٍ لَوْ أنَّ فِي القومِ حَاتِمًا ... على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهدِ تذكيرِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ ... فَـدَعْـهُ وَوَاكِـلْ أَمْـرَهُ وَالـلَّـيَـالِـيَـا

فإنْ قُلْتَ: فما الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تذكيرِ لفظِهِ حينَ أَقُولُ: (حالٌ)؟ وَمَا الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تأنيثِ لفظِه حينَ أقولُ: (حالةٌ)؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نقولَ لكَ: إنَّ **تذكيرَ لفظِه يَدُلُّ عَلَى تذكيرِ معناه**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُجَرَّدًا من علامةِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَ حالُ مُحَمَّدٍ، وساءَ حالُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا فتقولُ: (حالُ مُحَمَّدٍ أَدَّاهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمذكَّرِ، فتقولُ: (هذا حالُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المذكَّرِ فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالٌ حَسَنٌ)، **وتأنيثُ لفظِهِ يَدُلُّ عَلَى تأنيثِ مَعْنَاهُ**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُقْتَرِنًا بتاءِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَتْ حالةُ مُحَمَّدٍ، وساءَتْ حَالَةُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، فتقولُ: (حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمؤنَّثِ، فتقولُ: (هذه حالةُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالةٌ حَسَنَةٌ).

فإنْ قُلْتَ: أَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الحالَيْنِ؟ عَلَى معنى أَنَّهُ إذا كَانَ لفظُ الحالِ مُذَكَّرًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المذكَّرِ، وإذا كَانَ لفظُ الحالةِ مُؤَنَّثًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المؤنَّثِ؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نَقولَ لكَ: أَمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مذكَّرًا: فليسَ يَلْزَمُكَ أنْ تُعَامِلَه معاملةَ المذكَّرِ؛ بل أنتَ فِي سَعَةٍ من أنْ تُذَكِّرَ معناه أو تُؤَنِّثَه، تقولُ: هَذَا حالٌ، وهذه حالٌ، وتقولُ: حالٌ حَسَنٌ، وحالٌ حَسَنَةٌ، وتقولُ: الحالُ الَّذِي أنا فيه طيِّبٌ، والحالُ التي أنا فيها طيِّبَةٌ، وتقولُ: كَانَ حالُنا يومَ كذا جميلًا، =

[تعريف الحال][ص] **[٣٣٢] الحالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ (فِي حَالٍ)، كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)**

[ش] عَرَّفَ الحالَ بأنه[1]: (الوَصْفُ[2] الفَضْلَةُ[3] المنتصِبُ؛ للدَّلالةِ على هَيْئَةٍ[4])، نحوُ: **(فَرْدًا أَذْهَبُ)**؛ فـ(فَرْدًا) حالٌ؛ لِوُجُودِ القُيُودِ المذكورةِ فيه، وخَرَجَ بقولِهِ: **(فَضْلَةٌ)**: الوصفُ الواقِعُ عُمْدَةً، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ).

وبقولِهِ: **(الدال[5] على الهيئةِ)** التمييزُ المُشْتَقُّ، نحوُ: (لِلَّهِ دَرُّهُ[6] فَارِسًا)؛ فإنَّه تَمْيِيزٌ لا حالٌ على الصحيحِ؛ إذ (لم[7] يُقْصَدْ)[8] به الدَّلالةُ على الهيئةِ؛ بل التعجُّبُ مِن فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لِبَيَانِ المتعجَّبِ منه، لا لبيانِ هَيْئَتِهِ، وكذلك (رَأَيْتُ رجلًا راكبًا)؛ فإنَّ (راكبًا): لم يُسَقْ[9] للدلالةِ على

= وكانَتْ حَالُنا يومَ كذا جميلةً. ونَلْفِتُ نَظَرَكَ إِلَى قولِ الشاعرِ فِي البيتِ المتقدِّمِ:

أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالُ

فأمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مؤنَّثًا: فليسَ لكَ مَعْدًى عن تأنيثِ الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضَمِيرِها، كَمَا أَنَّهُ ليسَ لكَ مَعْدًى عن الإشارةِ إليها إشارَتَكَ إِلَى المؤنَّثِ، فتقولُ: هذه حالةُ مُحَمَّدٍ، وإِلى إعادةِ الضَّمِيرِ إليها مُؤَنَّثًا، فتقولُ: حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْ إِلَى مَا حَدَثَ، وإِلى وَصْفِها بوصفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: حالةٌ طيِّبةٌ.

وبالجُمْلَةِ: إذا أَنَّثْتَ لَفْظَهَا عامَلْتَهَا معاملةَ المؤنَّثِ المَجَازِيِّ التأنيثِ أَلْبَتَّةَ، وإذا ذَكَّرْتَ لَفْظَها: جازَ لكَ أنْ تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ المذكَّرِ ومعاملةَ المؤنَّثِ (م).

(*) قال الخضري (١/ ٢١٢): «ألفها بدلعن واو؛ لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل».

(١) في (ص): «بأنها».

(٢) المراد به: ما دل على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، والمراد الوصف ولو تأويلًا.

(٣) المراد بها: ما ليس ركنًا في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه.

(٤) أي: هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل.

(٥) في (م): «للدلالة». وهي نسخةٌ، كما أشار في حاشية (س)، وقد ساق المثبت - في أكثر النسخ - بالمعنى، والأمر هينٌ.

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «درّك». (٧) في (س): «لا».

(٨) في (ع): «لا تقصد». (٩) في (س): «يشتق».

الهيئةِ؛ بل لتخصيصِ الرجلِ(١). (وقولُ المصنِّفِ)(٢): (**مُفْهِمُ فِي حَالِ**): هو معنى قولِك(٣): (للدَّلالةِ على الهيئةِ). [والله تعالى أعلم](٤).

[ص] **[٣٣٣]** وكونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا(٥)

[ش] الأكثرُ في الحالِ: أنْ تكونَ(٦) مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً(٧). [أوصاف الحال]

ومعنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ مُلازِمَةً للمتَّصِفِ بها، نحوُ: (جاءَ(٨) زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): وصفٌ مُنْتَقِلٌ؛ لجوازِ انفكاكِه عن (زَيْدٍ)؛ بأنْ [منتقلة] يَجِيءَ [١١٤/ظ] ماشيًا، وقد تَجِيءُ(٩) الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةً(١٠)؛ أي: وَصفًا [مشتقة]

---

(١) في (ع): «بالوصف». (٢) في (ع): «وقوله».
(٣) في (ع): «قولي»، وفي (م): «قولنا». والكل سائغ على الالتفات والتقرير.
(٤) من (ح).
(٥) قال الخضري (١/ ٢١٢): «فائدته ـ مع ما قبله: دفع توهم كون غير الغالب واجبًا في الفصيح، كما قاله ابن قاسم. وضمير ليس: إما للكون فـ(مستحقًّا) بفتح الحاء، أو: للحاء فبكسرها، ومتعلقه حينئذٍ: محذوف؛ أي: ليس مستحقًّا له».
(٦) نقطت بالوجهين في (ص).
(٧) لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وهي لا تكون إلا مشتقة.
(٨) في (ك): «جاءني». (٩) نقطت بالوجهين في (ص).
(١٠) (م) تَجِيءُ الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةٍ فِي ثلاثِ مسائلَ:
الأولى: أنْ يَكُونَ العاملُ فيها مُشْعِرًا بتجدُّدِ صاحِبِها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء: ٢٨]، ونحوُ قولِهم: خلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولُ مِن رِجْلَيْهَا، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ

البيتَ الَّذِي أنشدَه الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ؛ (رَقْم ١٧٩).
الثانيةُ: أنْ تكونَ الحالُ مؤكِّدَةً: **إما لِعَامِلِها**: نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ؛ [حكاية عن سيدنا عيسى ـ عليه الصلاة والسلام]: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣﴾ [مريم: ٣٣]. **وإمَّا مُؤَكِّدَةً لِصَاحِبِها**: نحوُ قولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإمَّا **مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَها**: نحوُ قولِهِم: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا).
الثالثةُ: فِي أمثلةٍ مسموعةٍ لا ضَابِطَ لها، كقولِهِم: دَعَوْتُ اللهَ سميعًا، وقولِهِ =

لازِمًا، نحوُ: (دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْهَا)، وقولِهِ[١][٢]:

١٧٩ ـ فَجَاءَتْ[٣] بِهِ (سَبْطَ الْعِظَامِ)[٤] كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[٥]

[هكذا روى بنصب[٦] (يديها) و(أطول)؛ على جعل (يديها) بدلًا من (الزرافة)، ونصب (أطول) على الحال][٧].

فـ(سَمِيعًا، وأَطْوَلَ، وسَبْطَ): أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازِمَةٌ.

وقد تأتي الحالُ **جامدةً**، ويَكْثُرُ ذلك في مَوَاضِعَ ذَكَرَ المصنِّفُ (بعضَها؛ بقولِهِ)[٨]:

= تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقولِهِ جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١١٦٨/٣): «قائله: رجل من بني جِناب، من بلقين، وكانت تحته ابنة عم له، جاء له منها ولد يسمى سيارًا، وكان له ابن آخر من أمَةٍ، يقال له: حندج، وكانت الحرة إذا رأته يلطف حندجًا ببعض اللطف غضبت عليه، فأنشأ يقول....».

(٣) في (س)، (ع)، والأشموني (٢/ ٥)، والصبان (٢/ ٢٥٣): «وجاءت».

(٤) في حماسة الخالِدَين (ص٤٦)، والصناعتين (ص٢٠٣)، وأمالي المرتضي (١/ ٥٧١)، وعدة مصادر: «عبلَ الذراع». وهما روايتان.

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**سَبْطَ العِظام**)؛ حَيْثُ وَرَدَ الحالُ وَصْفًا ملازمًا، عَلَى خلافِ الغالبِ فيه من كونِهِ وَصْفًا مُنْتَقِلًا، وإضافةُ (**سَبْط**) لا تُفِيدُهُ تَعْرِيفًا ولا تَخْصِيصًا؛ لأَنَّه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وإضافةُ الصفةِ المشبَّهَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا: لا تُفِيدُ التعريفَ ولا التخصيصَ، وإنما تفيدُ رَفْعَ القُبْحِ ـ عَلَى مَا سيأتي بيانُه، فِي بابِ الإضافةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى (م).

(٦) ولو قال: (يداها أطولُ من رجليها)، لجاز. ولا بد فيه من ضميرٍ يُعلّقه بالأول. لكنه حينئذٍ: يخرج عن باب الحال. ينظر: شرح السيرافي (١٨/٢)، وشرح المفصل (٢/ ٢٥٩).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «منها في قوله».

[ص] [٣٣٤] ويَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
[٣٣٥] كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)   و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَيْ: كَأَسَدْ

[مواضع مجيء الحال جامدة]

[ش] يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: (بِعْهُ[(١)] مُدًّا بِدِرْهَمٍ[(٢)])، فـ(مُدًّا): حالٌ جامدةٌ، وهي[(٣)] في معنى المشتَقِّ؛ إذ المعنَى: (بِعْهُ[(٤)] مُسَعَّرًا كلَّ مُدٍّ بِدِرْهَم).

ويَكْثُرُ جُمُودُها أيضًا: فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحوُ: (بِعْتُهُ[(٥)] يَدًا بِيَدٍ[(٦)]؛ أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحوُ: (**كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا**)؛ أي: مُشْبِهًا الأسدَ، فـ(يَدٍ) و(أَسَدٍ)[(٧)]: جامدانِ، وصَحَّ وُقُوعُهما حالًا؛ لِظُهُورِ

---

(١) في (ص)، (ك): «بعته».

(٢) (م) يجوزُ فِي هَذَا المثالِ وجهانِ:
أَحَدُهما: رَفْعُ المُدِّ.
وثانيهما: نَصْبُه، فأمَّا رَفْعُ (مُدٌّ): فعلى أنْ يَكُونَ مُبْتَدأً، والجارُّ والمجرورُ بعده مُتَعلِّقَانِ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنَّ لها وَصْفًا مَحْذُوفًا، وتقديرُ الكلامِ: بعِ الْبُرَّ (مَثَلًا) مُدٌّ مِنه بدِرْهَمٍ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِهِ: فِي مَحلِّ نصبِ حالٌ، والرابِطُ: هو الضَّمِيرُ المجرورُّب مَحَلًّا بمِن، ولا يَكُونُ المثالُ ـ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ مِمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ الحالَ جملةٌ لا مفردٌ جامدٌ، أمَّا نصبُ (مُدًّ): فعلى أنْ يَكُونَ حالًا، والجارُّ والمجرورُ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ صفةٌ له، ويَكُونُ المثالُ حِينَئِذٍ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، والمشتَقُّ المُؤَوَّلُ بِهِ ذلك الحالُ: يَكُونُ مأخوذًا من الحالِ وصِفَتِهِ جَمِيعًا، وتَقْدِيرُهُ: مُسَعَّرًا.
ويجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا الحالُ حالًا من فَاعِلِ بِعْهُ، فيَكُونُ (مُسَعِّرًا) الَّذِي تُؤَوِّلُهُ بِهِ بكسرِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمُ فاعلٍ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ حالًا مِن المفعولِ، فيَكُونُ قولُكَ: (مُسَعَّرًا) بفتحِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمَ مفعولٍ (م).

(٣) في (ص)، (ح): «هي».

(٤) في (ص): «بعته».

(٥) في (ص): «بعه».

(٦) هَذَا المثالُ، كالذي قبلَه يجوزُ فيه رَفْعُ (**يَدٍ**) ونَصْبُه، وإعرابُ الوجهَيْنِ هنا؛ كإعرابِهِما فِي المثالِ السابِقِ، والتقديرُ عَلَى الرفعِ: يَدٌ مِنه عَلَى يَدٍ مِنِّي، والتقديرُ عَلَى النصبِ: يَدًا كائنةً معَ يَدٍ (م).

(٧) في (س)، (ص)، (ح): «يدًا، وأسدًا»؛ على الحكاية.

تَأَوُّلِهما بِمُشْتَقٍّ(١)؛ كما تَقَدَّمَ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: **(وفي مُبْدِي تَأَوُّلِ)**؛

---

(١) مثلهما: **ما دلَّ على ترتيب**: كـ(ادخلوا رجلًا رجلًا)، أو: (رجلين رجلين)؛ أي: مرتبين، **وضابطه**: أن يذكر المجموع أولًا، ثم يفصل ببعضه مكررًا، **والمختار**: أن كلًّا منهما نصب على الحال ـ وإن كانت الحال هي مجموعها، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه؛ كما في حلو حامض، وجعل ابن جني الثاني صفةً بتقدير مضاف؛ أي: رجلًا ذا رجل، أو: مفارق رجل. واستحسن بعضهم عطفه على الأول؛ بتقدير الفاء؛ إذ لا يعطف لفظًا بغيرها. وقال الرضي: وقد تعطف بـ(ثم).اهـ. ومن العطف لفظًا: (ادخلوا الأول فالأول)؛ أي: مرتبين. إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضًا؛ لتأوله بهما. فهذه مع ما في المتن: **أربع مسائل** تقع فيها الحال جامدةً؛ مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف، وبقي ست مسائل؛ لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي كونها موصوفة نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]. بناءً على أن ﴿تمثل﴾ بمعنى (تشخص)، أما على أنه بمعنى (تصور): فنصب ﴿بَشَرًا﴾؛ بإسقاط الباء لا الحال؛ لأن التصور في حال الملكية لا البشرية؛ قاله اللقاني. والفرق بين هذه وبين: (مدًّا بكذا ويدًا بيد) ـ مع أن الكل موصوف ـ: أن المقصود هنا الصفة وحدها، وذكر ما قبلها تمهيدًا وتوطئة لها. ولذلك تسمى حالًا موطئة؛ كالخبر الموطئ في: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النمل: ٥٥]. والحال في (مدًّا)... إلخ: مجموعهما ـ كما مرَّ. أو: كونها دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو: على طور فيه تفضيل ـ بالضاد المعجمة ـ كـ(هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، أو نوعًا لصاحبها: كـ(هذا مالك ذهبًا)، أو فرعًا له: كـ(هذا حديدك خاتمًا): ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤)، أو: أصلًا له: كـ(هذا خاتمك حديدًا): ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾﴾ [الإسراء: ٦١]؛ **فهذه** لا تؤول أصلًا، لما فيها من التكلُّف والخفاء؛ بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثُر وقوعها دون هذه. وقال ابن الناظم (ص٢٣٠، ص٢٤١) ـ تبعًا لـ«شرح الكافية» (٢/ ٧٣٢): يجب تأويل الجميع: أو مقروءًا عربيًّا ومتصفًا بصفات البشر؛ من استواء الخلقة ونحوها، ومعدودًا ومطورًا بطور البسر والرطب، ومنوعًا ومصنوعًا ومتأصلًا. وفيه تكلف، وجعل الموضح السعر من القسم الثاني؛ ليكون المصنف متعرضًا للقسمين فقوله: **(وفي مبدي تأول)** عطف مغاير، لا عام. لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف. «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣).

أي: يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ حيثُ ظَهَرَ تَأوُّلُها[١] بِمُشْتَقٍّ.

وعُلِمَ بهذا وما قبلَه: أنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ[٢]: **(إنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً)**، معناه: أنَّ ذلك هو الغالِبُ، لا أنه لازِمٌ، وهذا معنى قولِهِ، فيما تَقَدَّمَ: **(لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا**[٣]**)**. والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) في (ح): «تأولهما».

(٢) ينظر: «البديع في علم العربية» لابن الأثير (١/ ١٩٣)، و«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/ ٢٨٥).

(٣) (م) ذَكَرَ الشارحُ ثلاثةَ مواضِعَ تَجِيءُ فيها الحالُ جامدةً، وَهِيَ فِي تأويلِ المشتقِّ، [مواضع مجيء الحال جامدة لم يذكرها الشارح] وهي: أنْ تَدُلَّ الحالُ **عَلَى سِعْرٍ**، أو **عَلَى تَفَاعُلٍ** - ومنه: دَلَالَتُها عَلَى **مُنَاجَزَةٍ** - أو: **عَلَى تَشْبِيهٍ**، وقد بَقِيَتْ خمسةُ مواضعَ أُخرى:
الأَوَّلُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى ترتيبٍ، كقولِكَ: (ادْخُلُوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا)، وقولِكَ: (سارَ الجُنْدُ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ)، تُرِيدُ: مُرَتَّبِينَ، **وضابطُ هَذَا النوعِ**: أنْ يُذْكَرَ المجموعُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُفَصَّلُ هَذَا المجموعُ؛ بذِكْرِ بعضِه مُكَرَّرًا، فالمجموعُ فِي المثالِ الأَوَّلِ: هو الَّذِي تَدُلُّ (الواوُ) عليه، وفي المثالِ الثاني: هو لفظُ (الجُنْدِ)، والحالُ عندَ التحقيقِ: هو مجموعُ اللفظَيْنِ، ولكنَّه لَمَّا تَعَذَّرَ أنْ يَكُونَ المجموعُ حالًا: جُعِلَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا حالًا، كَمَا فِي الخَبَرِ المتعدِّدِ بغيرِ عاطفٍ فِي نحوِ قولِكَ: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى أنَّ الحالَ هو الأوَّلُ، والثاني مَعْطُوفٌ عليه بعاطفٍ مقدَّرٍ.
المَوْضِعُ الثاني: أنْ تكونَ الحالُ موصوفةً، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقولِهِ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]، وتُسَمَّى هذه الحالُ: (الحالَ المُوَطِّئَةَ).
الموضِعُ الثالثُ: أنْ تكونَ الحالُ دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
الموضِعُ الرابعُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى طَوْرٍ فيه تَفْضِيلٌ، نحوُ قَوْلِهِم: (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنه رُطَبًا).
الموضِعُ الخامِسُ: أنْ تكونَ الحالُ نَوْعًا مِن صَاحِبِها، كقولِكَ: هَذَا مالُكَ ذَهَبًا، أو تكونَ الحالُ فَرْعًا لِصَاحِبِها؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا، وكقولِهِ تعالَى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، أو تكونَ الحالُ أصلًا لصاحبِها؛ =

[ص] [٣٣٦] والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

[الحال لا تكون إلا نكرةً] [ش] مَذْهَبُ [جُمْهُورِالنَّحْوِيِّينَ][١]: أنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نَكِرَةً[٢]، وأنَّ ما وَرَدَ مِنها [١١٥/ظ] مُعَرَّفًا لَفْظًا؛ فهو مُنَكَّرٌ معنًى؛ كقولِهِم[٣]: (جَاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ).

١٨٠ ـ وأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ[٤]..

(وقولك: (جاءت الخيل بدادًا)؛ أي: مبتددين)[٥]، و(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)[٦]، فـ((الجَمَّاءَ)، و(العِرَاكَ)، و(وَحْدَكَ)،

= كقولِكَ: هَذَا خاتَمُكَ حَدِيدًا، وكقولِهِ تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝٦١﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى أنَّ المَوَاضِعَ الأَرْبَعَةَ الأُولَى ـ وَهِيَ الثلاثةُ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، والمَوْضِعُ الأوَّلُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ـ يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لِيُسْرِ ذلك، وعَدَمِ التكلُّفِ فيه، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي المواضِعِ الأربعةِ الباقيةِ؛ فذَهَبَ قومٌ مِنهم ابنُ الناظِمِ (ص٢٣٠) إِلَى وُجُوبِ تَأْوِيلِهَا أَيْضًا؛ لِيَكُونَ الحالُ مُشْتَقًّا عَلَى مَا هو الأصلُ فيها، وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لأنَّ فِي تَأْوِيلِها بالمشتقِّ تَكَلُّفًا، وفي ذلك مِن التحكُّمِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(١) في (ع): «الجمهور».

(٢) لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عرفت مع كونها مشتقة؛ لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها، أو خفاء الإعراب، وحمل غير الغالب عليه. «الخضري» (١/ ٢١٣).

(٣) ليس في (ك).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**العِرَاكَ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا، مَعَ كَوْنِهِ معرِفَةً ـ والحالُ لا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً ـ وإنما ساغَ ذلك؛ لأنَّه مُؤَوَّلٌ بالنكرةِ؛ أي: أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً؛ يعني: مُزْدَحِمَةً (م).

(٥) ما بين القوسين من (س)، (ص).

(٦) واستظهر الصبان (٢/ ٢٥٥): أنها صفة لـ(فاه)؛ كما في (مدًّا بكذا)؛ أي: الكائن إلى فيَّ؛ أي: الموجه إلى فيَّ. اهـ. وهذا من الجامد المؤول بالمشتق، والمؤول به مجموع (فاه إلى فِيَّ)، لدلالته على التفعل ـ كما في (يدًا بيد)؛ أي: مشافهة، لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير؛ كأدخلوا الأول فالأول، **وقيل**: إن (فاه) نصب =

و(فَاهُ)): أحوالٌ، وهي مَعْرِفَةٌ، (١) لكِنَّها مُؤَوَّلَةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جَاؤُوا جَمِيعًا، وأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً، واجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً(٢)(٣).

= بمحذوف؛ هو الحال؛ أي: جاعلًا (فاه)، فناب عنه في الحالية، وقيل: غير ذلك، ويروى: (فوه إلى في)، فالحال الجملة. قال في «التسهيل» (ص١٠٨): «**ولا يقاس عليه؛ خلافًا لهشام**». قال الدماميني [كما في «التصريح» (١/ ٣٧٠)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٧)]: «لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود، وعن الظاهر من الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالًا؛ إذ الحال في الحقيقة مجموع: (فاه إلى فيّ). وأجاز هشام: أن يقال قياسًا عليه: (جاورته منزله إلى منزلي)، و(ناضلته قوسه عن قوسي)، ونحو ذلك. وينبغي لبقية الكوفيين: أن يوافقوه؛ لأنهم يرونه مفعولًا لمحذوف؛ اعتمادًا على فهم المعنى. وذلك مقيس». وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢١٤)، و«ضياء السالك» (٢/ ٢١٠).

(١) زادفي (س)، (ع)، (ك)، (ح): «لفظًا».

(٢) كتب في حاشية (ح)؛ ما نصه: «روي في نحو «جاؤوا خمستهم» ـ النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو».

(٣) (م) أُحِبُّ أنْ أُبيِّنَ لكَ هذه الأمثلةَ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، وذَكَرَهَا النُّحاةُ مِنْ قَبْلِهِ ومِن بَعْدِهِ، بَيَانًا يَتَّضِحُ لكَ بِهِ أَمْرُها غايةَ الاتِّضَاحِ، ويَسْهُلُ عليكَ بعدَه أنْ تبين مَا عَسَاكَ أنْ تَجِدَهُ من الأمثلةِ؛ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارِحُ هُهنا. وقبلَ أنْ أُبيِّنَ لكَ الأمثلةَ مثالًا فمثالًا، أرَى أنْ أُقرِّرَ لكَ قاعدتيْنِ، وأُبيِّنَ ـ معَ ذَلِكَ ـ السرَّ فِي كلِّ قاعدةٍ مِنهما، فأقولُ:

[الأصل في الحال مجيئها نكرةً] **القاعدةُ الأُولى**: الأصلُ فِي الحالِ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً، فَإِنْ جَاءَتْ فِي كلامٍ مَا من كلامِ العربِ مَعْرِفَةً: فهي بغيرِ تَرَدُّدٍ ـ عندَ جَمْهَرَةِ البَصْرِيِّينَ ـ فِي تأويلِ النكرةِ. والسرُّ فِي ذلك: أنَّ صاحِبَ الحالِ مَعْرِفَةٌ فِي أغلبِ حالاتِهِ، والحالُ تَلْتَبِسُ بالنعتِ، فلو جَاءَتِ الحالُ معرفةً، وقبلَها اسمٌ مَعْرِفَةٌ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ موصوفًا بهذه الحالِ، ظَنَّ السامعُ أنها نَعْتٌ، والْتَبَسَ عليه الأمرُ، فدَفْعًا لهذا الالتباسِ، ورغبةً فِي إفادةِ المقصودِ من أوَّلِ الأمرِ، الْتَزَمَ العربُ فِي كلامِهِم إذا أَتَى فِي الكلامِ اسمٌ مَعْرِفَةٌ، ثمَّ جاؤوا بِوَصْفٍ بعدَ هذه المعرفةِ، فَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ نعتًا: جاؤوا بِهِ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ حالًا: جاؤوا بِهِ نَكِرَةً، فلم يَلْتَبِسْ عَلَى السامعِ الأمرُ.

[الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها] **القاعدةُ الثانيةُ**: أنَّ الحالَ وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وقَيْدٌ فِي عَامِلِها، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الوصفَ الَّذِي هو النَّعتُ لا يَكُونُ إلَّا مُشْتَقًّا، إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، =

. . . .

= وإمَّا صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، وإمَّا أَفْعَلَ تفضيلٍ، وإمَّا صيغةَ مبالغةٍ، فَإِنْ جاءَ الوصفُ جامدًا: فهو أَلْبَتَّةَ فِي تأويلِ الاسمِ المشتَقِّ، فكذلك مَا دَلَّ عَلَى معناها وقامَ مَقَامَهَا، وَهوَ الحالُ لا يَكُونُ إلا مُشْتَقًّا، أو: فِي تأويلِ المُشْتَقِّ، ولهذا تَرَاهُمْ يُؤَوِّلُونَ المصدرَ الواقِعَ مَوْقِعَ الحالِ عَلَى أحدِ التأويلاتِ الثلاثةِ المشهورةِ؛ لِيَكُونَ فِي المعنى مُشْتَقًّا.

ثم نَأْخُذُ بعدَ ذلك فِي بيانِ الأمثلةِ واحدًا فواحدًا؛ عَلَى تَرْتِيبِها فِي كلامِ الشارِحِ.

أمَّا المثالُ الأوَّلُ ـ وَهوَ قولُهُم: (جَاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، فإنَّ (الجَمَّاءَ) مُؤَنَّثُ (الأَجَمِّ)، ونَظِيرُهُ: (أَبْيَضُ وبَيْضَاءُ، وأحمرُ وحمراءُ)، واشتقاقُ (الجَمَّاءِ) و(الأجمِّ) مِن (الجَمِّ) ـ بتشديدِ الميمِ ـ وَهوَ الكثرةُ، تقولُ: ماءٌ جَمٌّ، تريدُ أَنَّهُ كثيرٌ، وقالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾ [الفجر: ٢٠]؛ أي: حُبًّا كثيرًا [«تفسير الطبري» (٢٤/ ٤١٥)]، وقالَ الراجزُ:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا ... وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وتقولُ: (هذه امرأةٌ جَمَّاءُ المَرَافِقِ)، تُرِيدُ: أنها كثيرةُ اللحمِ عَلَى المرافِقِ.

و(الغفيرُ) فَعِيلٌ؛ قيلَ: بمعنى فاعِلٍ، وأصلُ اشتقاقِهِ من (الغَفْرِ) ـ بفتحِ الغينِ وسكونِ الفاءِ ـ وَهوَ السَّتْرُ، تقولُ: (غَفَرَ اللهُ تعالَى ذَنْبَكَ)، تُرِيدُ: سَتَرَهُ عليكَ ولم يَفْضَحْكَ به، و(الغَفِيرَ) فِي صِنَاعَةِ الإعرابِ صِفَةٌ لـ(لْجَمَّاءَ)، وَكَانَ مِن حقِّ العربيَّةِ عليهم: أنْ يُؤَنِّثُوا الصفةَ؛ لأنَّ الموصوفَ مُؤَنَّثٌ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغةَ معاملةَ أُخْتِها التي هِيَ فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ؛ كقَوْلِهِم: (امرأةٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ قَتِيلٌ)، وكأنهم حينَ قالُوا: (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، قالُوا: جاؤوا الجماعةَ الساترةَ لوجهِ الأرضِ، يَعْنُونَ: أنهم لِكَثْرَتِهِم وعَظِيمِ عَدَدِهِم سَتَرُوا وجهَ الأرضِ، فلم يَظْهَرْ منها شيءٌ. هَذَا وقد قالُوا فِي هَذَا المثالِ: (جاؤوا جَمَّاءَ غَفِيرًا)، فأتوا بِهِ مُنَكَّرًا عَلَى الأصلِ فِي الحالِ.

وأمَّا المثالُ الثاني ـ وَهوَ قولُهم: **(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)** ـ فقد بَيَّنَّاهُ فِي شرحِ الشاهدِ (رَقْم ١٨٠)؛ فلا حاجةَ بنا إِلَى تَكْرَارِ الكلامِ عليه.

وأمَّا المثالُ الثالثُ ـ وَهوَ قولُهُم: **(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)**؛ فإنَّ (وَحْدَكَ) اسمٌ يَدُلُّ عَلَى التوحُّدِ والانفرادِ، والغالبُ استعمالُ هذه الكَلمةِ منصوبةً، وقد وَرَدَتْ فِي عِبَارَاتٍ قليلةٍ مجرورةً بالإضافةِ، وَذَلِكَ نحوُ قولِهِمْ فِي المدْحِ: (فلانٌ نَسِيجُ وَحْدِهِ، وقَرِيعُ وَحْدِهِ)، ونحوُ قولِهم فِي الدَّلالةِ عَلَى الإعجابِ بالنفسِ: (فلانٌ رُجَيْلُ وَحْدِهِ)، ونحوُ قَوْلِهِم فِي الذمِّ: (فُلانٌ عُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ). =

. . . .

= وقد اخْتَلَفَ النحاةُ فِي تخريجِ هذه الكَلمَةِ فِي حالةِ النصبِ؛ فقالَ سِيبَوَيْهِ والخليلُ بنُ أحْمَدَ: هو اسمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ المصدرِ الموضوعِ مَوْضِعَ المُشْتَقِّ، وَهوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ، وكأنَّكَ حينَ تقولُ: (جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ)، قد قُلْتَ: جاءَ زَيْدٌ إيحادًا؛ أي: مُتَوَحِّدًا، والمعنى: جاءَ مُنْفَرِدًا.
وذَهَبَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ وهِشَامٌ والكُوفِيُّونَ ـ إِلَى أنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، واسْتَمِعْ إِلَى المُحقِّقِ الرَّضِيِّ يقولُ فِي شرحِ هذيْنِ المذهبيْنِ: (ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ انْتِصَابُ (وَحْدَهُ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ أي: لا معَ غيرِه، فهو فِي المعنى ضِدُّ (مَعًا)، فِي قولِكَ: (جَاؤُوا مَعًا)، وكما أنَّ فِي (مَعًا) خلافًا؛ هل هو منتصِبٌ عَلَى الحالِ؛ أي: مُجْتَمِعِينَ، أو عَلَى الظرفِ؛ أي: فِي مكانٍ واحدٍ، فكذا اخْتُلِفَ فِي وَحْدَهُ فِي نحوِ: (جاءَ وَحْدَهُ)، أهو حالٌ؛ أي: مُنْفَرِدًا، أو ظَرْفٌ؛ أي: لا معَ غَيْرِهِ).اهـ.
قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدِي: أنْ يَذْهَبَ ذاهبٌ إِلَى أنَّ (وَحْدَهُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، مَا دامَ قدِ اعْتُبِرَ قَائِمًا مَقَامَ المصدرِ، ويَصِحُّ عَلَى هَذَا الاعتبارِ: أنْ يَكُونَ العاملُ فيه فِعْلًا تَقَعُ جُمْلَتُه حالًا؛ أي: جاءَ زيدٌ يَتَوَحَّدُ تَوَحُّدًا، كَمَا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ العاملُ فيه: اسمًا مُشْتَقًّا يَقَعُ حالًا؛ أي: جاءَ زَيْدٌ مُتَوَحِّدًا تَوَحُّدًا.
وأمَّا المِثَالُ الرابعُ ـ وَهوَ قولُهُم: (**كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ**)؛ فقد وَرَدَتْ هذه العبارةُ بروايتيْنِ:
الأولى: (**كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ**)، وهذه الروايةُ لا إشكالَ فيها، ولا خِلافَ فِي تَوْجِيهِها، و(**فُوهُ**): مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ خَبَرٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصبِ حالٌ.
والروايةُ الثانيةُ: (**كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلَى فِيَّ**)، وقد وَرَدَ عَلَى هَذَا الوجهِ: قولُ أبي الطَّيِّبِ المُتَنبِّي:

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِي مَزْجُ أَدْمُعِهَا ... وَقَبَّلَتْنِي عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ

وهذه الروايةُ: هِيَ التي ثارَتْ حولَها عَجَاجَةُ الكلامِ، وكَثُرَ فيها التخريجُ؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ وجَمْهَرَةُ البَصْرِيِّينَ [«الكتاب» (١/ ٣٧٧)] إِلَى أنَّ (**فَاهُ**) حالٌ، وَإِنْ كَانَ اسمًا جامدًا، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً بالإضافةِ؛ لأنَّه فِي قُوَّةِ اسمِ مُشْتَقٍّ مُنَكَّرٍ، والجارُّ والمجرورُ بعدَه مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ صفةٌ لِفَاهُ؛ لأنَّه نَكِرَةٌ فِي التقديرِ ـ كَمَا قُلْتُ لك، وكأنه قالَ: (**فاهُ مُوَجَّهًا إِلَى فِيَّ**)، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أنَّ (**فَاهُ**) مَفْعُولٌ بِهِ لاسمِ فاعلٍ؛ محذوفٍ يَقَعُ حالًا، وكأنه قد قِيلَ: كَلَّمْتُهُ جاعِلًا فاهُ إِلَى فِيَّ. وقد اخْتَلَفُوا =

وزَعَمَ البَغْدَادِيُّونَ ويُونُسُ، أنه يَجُوزُ تعريفُ الحالِ (مُطْلَقًا[١] ـ بلا تأويلٍ)[٢]، فأَجَازُوا[٣]: (جاءَ زيدٌ[٤] الراكِبَ)، وفَصَّلَ الكُوفِيُّونَ، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ معنَى الشرطِ صَحَّ تَعْرِيفُها، وإلَّا فلا، فمِثالُ ما تَضَمَّنَ معنى الشرطِ (زَيْدٌ الراكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الماشِيَ)، فـ(الراكِبَ والماشِيَ) حالَانِ، وصَحَّ تَعْرِيفُهما؛ لِتَأَوُّلِهِمَا[٥] بالشرطِ؛ إذِ[٦] التقديرُ: زَيْدٌ إذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنه إذا مَشَى. فإنْ لم تَتَقَدَّرْ[٧] بالشرطِ: لم يَصِحَّ تعريفُها[٨]، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ الراكِبُ)؛ إذ لا يَصِحُّ: (جاءَ زَيْدٌ ـ إنْ[٩] رَكِبَ). [والله ﷻ أعلم بالصواب][١٠].

[مجيء الحال مصدرًا وهي نفس صاحبها في المعنى]

[ص] [٣٣٧] ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ، كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

[ش] حَقُّ الحالِ: أنْ تكونَ[١١] وَصْفًا، وهو: ما دَلَّ على معنًى وصاحِبِه[١٢]؛ كقائمٍ وحَسَنٍ ومَضْرُوبٍ، فوُقُوعُها[١٣] مصدرًا[١٤] ـ على خلافِ الأصلِ؛ إذ لا دَلالةَ فيه على صاحبِ المعنَى[١٥].

= بعدَ ذلك فِي جَوَازِ القِيَاسِ عَلَى هذه العبارةِ؛ فالجمهورُ: عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ القياسُ عليها، وذَهَبَ هِشَامٌ: إِلَى أَنَّهُ يجوزُ القياسُ عليها، فيقالُ مثلًا: جَاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِي، وناضَلْتُه قَوْسَهُ عن قَوْسِي، ونحوُ ذلك (م).

(١) من (ع)، (م).

(٢) ما بين القوسين في (ع): «تقديم وتأخير».

(٣) في (س)، (ص)، (ك): «وأجازوا».

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ك): «لتأويلهما».

(٦) ليس في (ع).

(٧) في (س)، (ص): «يتقدر».

(٨) في (ع)، (ك): «تعريفهما».

(٩) في (ح): «إذ».

(١٠) من (ح).

(١١) في (س)، (م): «يكون». و«الحال»: يذكر ويؤنث.

(١٢) في (ك): «في صاحبه».

(١٣) في (ح): «فوقوعهما».

(١٤) في (ح): «مصدر»!

(١٥) (م) اعْلَمْ **أَوَّلًا**: أنَّ فِي هَذَا الموضوعِ خِلافَيْنِ؛ أشارَ الشارحُ إليهما، وتَحَدَّثَ عن كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا حَديثًا مُقْتَضَبًا، حَيْثُ لا يكادُ القارِئُ يُمَيِّزُهما، ونحنُ نُرِيدُ لكَ أنْ تَفْهَمَ الأمرَ فَهْمًا واضحًا، ولهذا رَأَيْنَا أنْ نُبَيِّنَ لكَ الخِلافَيْنِ، ونُفْرِدَ أَحَدَهما عن =

. . . .

= الآخَرِ، ونُبَيِّنَ - معَ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا - آراءَ العلماءِ الذين اخْتَلَفُوا فيه. **فأمَّا الخلافانِ:**

[إعراب المصدر المنكَّر]

فأحَدُهما: فِي إعرابِ المصدرِ المنكَّرِ فِي نحوِ قولِكَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ رَكْضًا).

وثانيهما: فِي جوازِ القياسِ عَلَى هَذَا التركيبِ.

فأمَّا الخلافُ الأوَّلُ: فقدْ أشارَ الشارِحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ، وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والجمهورِ.....) إلخ**. وحاصلُ هَذَا الاختلافِ: أنَّ للعلماءِ فيه سِتَّةُ آراءٍ:

الأوَّلُ - وَهوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وجمهرةِ النحاةِ [«الكتاب» (٢/ ١٢٠)، (٣/ ٢٣٧)] - أنَّ هَذَا المصدرَ نفسَه حالٌ، وأنه عَلَى التأويلِ بالوصفِ المناسِبِ، **وحُجَّتُهُم فيما ذَهَبُوا إِلَيْهِ:** أنَّ المصدرَ قد وَقَعَ خَبَرًا فِي كلامِ العربِ فِي نحوِ قولِهِم: (زيدٌ عَدْلٌ، ورِضًا، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ)، كَمَا وَقَعَ نَعْتًا كذلك، والخَبَرُ والنَّعتُ أَخَوَا الحالِ، **وأَيْضًا:** فإنَّ المَصْدَرَ والوصفَ يَتَقَارَضَانِ فِي الكلامِ، فيَقَعُ كلٌّ مِنْهُمَا موقِعَ الآخرِ، فيَقَعُ الوصفُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والأصلُ فيه: المصدرُ، نحوُ قَوْلِهِم: (قُمْ قَائِمًا، وسِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ، وتَأَدَّبْتُ أَكْمَلَ التأدُّبِ)، ويَقَعُ المصدرُ خَبَرًا ونَعْتًا، والأصلُ فِي الموضعيْنِ للوصفِ.

الثاني - وَهوَ مَذْهَبُ الأخفشِ والمبرِّدِ - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ؛ عامِلُه فِعْلٌ مِن لَفْظِهِ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِهِ حالٌ، وتقديرُ (جاءَ زَيْدٌ رَكْضًا): جاءَ زيدٌ يَرْكُضُ رَكْضًا.

الثالِثُ - وَهوَ رَأْيُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ [«الحلبيات» (ص٣٠٥)] - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ عَامِلُهُ وَصْفٌ مَحْذُوفٌ يَقَعُ حَالًا، فتقديرُ المثالِ المذكورِ: جاءَ زيدٌ رَاكِضًا رَكْضًا.

الرابعُ - وَهوَ قولُ الكُوفِيِّينَ - أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ مُبَيِّنٌ لنوعِ عامِلِهِ، وعامِلُه هو نَفْسُ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، ونظيرُ ذلك قولُهم: (أَحْبَبْتُهُ مِقَةً، وشَنِئْتُهُ بُغْضًا).

الخامِسُ: أنَّ المصدرَ المذكورَ؛ أصلُه مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمُضافُ المحذوفُ مصدرٌ آخَرُ مِن لفظِ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، وأصلُ المثالِ المذكورِ: (جاءَ زيدٌ مَجِيءَ رَكْضٍ).

السادِسُ: أنَّ هَذَا المصدرَ حالٌ؛ عَلَى تقديرِ مُضافٍ هو وَصْفٌ أو مُؤَوَّلٌ بوَصْفٍ، =

. . . .

= فتقديرُ المثالِ المذكورِ ـ عَلَى هَذَا الرأيِ ـ جاءَ زيدٌ صاحبَ رَكْضٍ، أو ذا رَكْضٍ، عَلَى نحوِ تَأْوِيلِهِ المصدرَ الواقِعَ خبرًا.

وأمَّا **الاخْتِلَافُ الثاني** ـ وَهوَ الَّذِي أَشَارَ الشارحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مَصْدَرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بِمَقِيسٍ)**، فإنَّا نَذْكُرُ لكَ **أَوَّلًا**: أَنَّهُ قد وَرَدَ عن العربِ فِي ألفاظٍ كثيرةٍ جِدًّا، حتى قالَ أبو حَيَّانَ (٩/ ٤٤) «التذييل»: «ووُرُودُ المصدرِ حالًا أكثرُ مِن وُرُودِهِ نَعْتًا».اهـ. ومنه: قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقولُه: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقولُه: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقولُه: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨﴾ [نوح: ٨]، وقالَ العربُ: «قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا، ومَشْيًا، وعَدْوًا، ولَقِيتُهُ فَجْأَةً، وكِفَاحًا، وعِيَانًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وأَخَذْتُ عن فلانٍ سَمَاعًا»، وكثيرٌ غيرُ هَذَا من الأمثلةِ الواردةِ عنهم. [ورود المصدر حالًا بكثرة]

وقد اخْتَلَفَ النحاةُ فِي جوازِ القياسِ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ. **فأمَّا سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ**: فلم يُجِزِ القياسَ عليها، معَ كَثْرَتِهَا، ومعَ أَنَّهُ رَوَى الكثيرَ مِمَّا سَمِعَه عن العربِ، وجَزَمَ بأنَّ مَا وَرَدَ عنهم يُحْفَظُ ويُسْتَعْمَلُ ولا يُقاسُ عليه، وعُذْرُهُ فِي ذلك: أنَّهُ خِلافُ الأصلِ، مِن قِبَلِ أنَّ الحالَ فِي المعنى وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وَمَا جاءَ عَلَى خِلافِ القياسِ؛ فغَيْرُهُ عليه لا يَنْقَاسُ. **وأمَّا المبرِّدِ «المقتضب» (٣/ ٢٣٦)**: فقد اخْتَلَفَ نقلُ العلماءِ عَنْهُ، فمِنهم مَن نَقَلَ عنه: أنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ مُطلقًا، ونعني بالإطلاقِ هٰهنا: أنَّهُ يَسْتَوِي فِي جوازِ القياسِ أنْ يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وجِئْتُهُ سُرْعَةً)، وألَّا يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: جاءَ عَلَى بُكَاءٍ، ومن العلماءِ مَن نَقَلَ عنه أنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ فيما كَانَ المصدرُ نَوْعًا من الفعلِ، دونَ مَا لا يَكُونُ كذلك، قالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ: «ثُمَّ اعْلَمْ أنَّهُ لا قِيَاسَ فِي شيءٍ مِن المصادرِ يَقَعُ حالًا؛ بل يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سُمِعَ منها، نحوُ: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، والمبرِّدُ يَسْتَعْمِلُ القياسَ فِي المصدرِ الواقِعِ حَالًا؛ إذا كَانَ من أنواعِ ناصبِه، نحوُ: أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وبُطْئًا، ونحوِ ذلك، وأمَّا مَا ليسَ مِن تَقْسِيمَاتِه وأنواعِه: فلا خِلافَ أنَّهُ ليسَ بقياسِيٍّ، فلا يقالُ: (جاءَ ضَحِكًا، وبُكَاءً)، ونَحْوُ ذلكَ؛ لِعَدَمِ السماعِ».اهـ.

وأمَّا **ابنُ مالِكٍ** ومُشَايِعُوهُ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢٨)]، فقد أَجَازُوا القِيَاسَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ مِن المصدرِ المُنَكَّرِ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المصدرُ المنصوبُ واقعًا بعدَ خبرٍ مُقْتَرِنٍ بألِ الدالَّةِ عَلَى الكمالِ، =

[مذهب سيبويه في مجيء الحال مصدرًا منكَّرًا]

وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مصدرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بِمَقِيسٍ[1]؛ لِمَجِيئِهِ على خِلافِ الأصلِ، ومنه (زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)؛ فـ(بَغْتَةً) مصدرٌ نكرةٌ، وهو[2] منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زيدٌ[3] طَلَعَ باغِتًا، هذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[4] والجمهورِ.

وذَهَبَ **الأخفشُ**[5] **والمُبَرِّدُ**[6] - إلى أنه منصوبٌ على [١١٦/و] المَصْدَرِيَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: (طَلَعَ زَيْدٌ)[7] يَبْغَتُ بَغْتَةً. وَ[8](يَبْغَتُ) عندَهما - هو الحالُ، لا (بَغْتَةً).

وذَهَبَ **الكُوفِيُّونَ**[9] إلى أنه منصوبٌ على المصدريَّةِ - كما ذَهَبَا إليه، ولكنَّ[10] الناصِبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، (وهو طَلَعَ)[11]؛ لِتَأْوِيلِهِ بفعلٍ مِن لفظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولِكَ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)،

= وقد وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (أنتَ الرجلُ عِلمًا). وأجازَ هؤلاء أنْ تقولَ: أنتَ الرجُلُ فَضْلًا، ونُبْلًا، وحِلمًا، ومُرُوءَةً، وشَجَاعَةً، وإِقْدَامًا، وَأنْ تقولَ: (أنتَ الصَّدِيقُ تَضْحِيَةً، وإخلاصًا).

الثاني: مِن ذلك قولُهم: هو زُهَيْرٌ شِعْرًا، وأجازَ هؤلاءِ لكَ أنْ تَقولَ: مُحَمَّدٌ حاتِمٌ جُودًا، وعليٌّ قَضاءً، وإِيَاسٌ زَكَانَةً، وعُمَرُ عَدْلًا، وحثيفٌ إِباءً، والأَحْنَفُ حِلْمًا، ويُوسُفُ جَمالًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلك.

الثالِثُ: أنْ يَقَعَ المصدرُ المنكَّرُ المنصوبُ بعدَ (أمَّا) الشَّرْطِيَّةُ، وَذَلِكَ نحوُ: (أمَّا عِلْمًا فعالِمٌ، وأَمَّا نُبْلًا فنَبِيلٌ، وأمَّا حِلْمًا فحَلِيمٌ، وأمَّا كَرَمًا فكَرِيمٌ)، وسِيبَوَيْهِ: يَجْعَلُ هَذَا المصدرَ الواقِعَ بعدَ أمَّا **حالًا** بِتَأْوِيلِهِ بالمُشْتَقِّ، ويَجْعَلُ العَامِلَ فِي هَذَا الحالِ هو الفِعْلَ المقدَّرَ الَّذِي نَابَتْ عنه أمَّا، ويَجْعَلُ صاحبَ هَذَا الحالِ هو الاسمَ المرفوعَ بأداةِ الشرطِ (م).

(١) لأن الحال نعت في المعنى، والنعت بالمصدر لا يطرد، فكذا ما بمعناه.

(٢) ليس في (ص).

(٣) من (ن).

(٤) في «الكتاب» (١/ ٤٦).

(٥) انظر: «التذييل» (٨/ ٢٣٣).

(٦) في «المقتضب» (٣/ ١١٢).

(٧) في (ح): «زيد طلع».

(٨) في (م): «ف».

(٩) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣١٨).

(١٠) في (س)، (ص)، (ح): «لكن».

(١١) ما بين القوسين من (ن).

(زَيْدٌ بَغَتَ[1] بَغْتَةً)، فيُؤَوِّلُونَ[2] (طَلَعَ) بِبَغَتَ، ويَنْصِبُونَ به (بَغْتَةً). [والله تعالى أعلم][3].

[ص] [٣٣٨] ولم يُنَكَّرْ غالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
[٣٣٩] مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

[مواضع وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ] [ش] حقُّ صاحبِ الحالِ: أنْ يكونَ مَعْرِفَةً[4]، ولا يُنَكَّرُ في الغالِبِ إلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحدُ[5] أُمُورٍ[6]:

---

(١) في (ص)، (ح): «يبغت». (٢) في (ص): «فيقولون».

(٣) من (ح).

(٤) لأنه مبتدأ في المعنى، وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ.

(٥) سقط في (ص).

(٦) (م) ذَكَرَ الشارِحُ ـ تَبَعًا للناظِمِ ـ مِن مُسَوِّغَاتِ مَجِيءِ الحالِ مِن النكرةِ ثلاثةَ مُسَوِّغَاتٍ:
أَوَّلُها: تَقَدُّمُ الحالِ.
وثانيها: تَخَصُّصُ صاحِبِها بوصفٍ أو بإضافةٍ.
وثالثُها: وُقُوعُ النكرةِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، وبَقِيَ من المسوِّغاتِ ثلاثةٌ أُخرَى لم يُصَرِّحْ بها:
الأَوَّلُ: أنْ تكونَ الحالُ جملةً مُقْتَرِنَةً بـ(الواوِ)، كَمَا فِي قولِكَ: (زَارَنَا رَجُلٌ والشمسُ طالعةٌ)، والسرُّ فِي ذلك أنَّ وُجُودَ الواوِ فِي صدرِ الجُمْلَةِ يَرْفَعُ تَوَهُّمَ: أنَّ هذه الجملةَ نَعْتٌ للنكرةِ؛ إذ النَّعْتُ لا يُفْصَلُ بينَه وبينَ المنعوتِ بالواوِ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤] مُسَوِّغَانِ؛ بل ثلاثةٌ، وَهِيَ تَقَدُّمُ النفيِ، ووُقُوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
والثالثُ: اقْتِرَانُ الجُمْلَةِ بـ(إلَّا)؛ لأنَّ الاستثناءَ المُفَرَّغَ لا يَقَعُ فِي النعوتِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ فالمُسَوِّغُ وقوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
الثاني: أنْ تكونَ الحالُ جامدةً، نحوُ قولِكَ: (هَذَا خاتَمٌ حَدِيدًا)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الوصفَ بالجامِدِ عَلَى خلافِ الأصلِ، فلا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ، وقد ساغَ فِي مثلِ هَذَا أنْ تكونَ الحالُ جامدةً ـ كَمَا عَلِمْتَ.
الثالِثُ: أنْ تكونَ النكرةُ مُشْتَرَكَةً معَ مَعْرِفَةٍ أو معَ نَكِرَةٍ ـ يَصِحُّ أنْ تَجِيءَ الحالُ =

مِنها: أنْ يَتَقَدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ[(١)]، نحوُ: (فيها قائِمًا رَجُلٌ)، وكقولِ الشاعرِ[(٢)] ـ وأَنْشَدَهُ[(٣)] سِيبَوَيْهِ:

١٨١ ـ وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[(٤)]

وكقولِهِ[(٥)]:

١٨٢ ـ وَمَا[(٦)] لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ وَلا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي[(٧)]

فـ(قائمًا): حالٌ مِن (رَجُلٌ)، و(بَيِّنًا): حالٌ مِن (شُحُوبٌ)، و(مِثْلَهَا): حالٌ من (لائِمٌ).

ومِنها: أنْ تُخَصَّصَ[(٨)] النكرةَ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ؛ فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ: قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥][(٩)].

= منها؛ كقولِكَ: (زَارَنِي خالدٌ ورَجُلٌ رَاكِبَيْنِ، أو قولِكَ: زَارَنِي رَجُلٌ صالحٌ وامرأةٌ مُبَكِّرِينَ) (م).

(١) قياسًا على المبتدأ إذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم.

(٢) قال العيني في «المُقاصدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «أنشده». وهو في «الكتاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) (م) والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بَيِّنًا**)؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الحالُ مِن النكرةِ، التي هِيَ قَوْلُهُ: (**شُحُوبٌ**) عَلَى مَا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ، والمُسَوِّغُ لذلك: تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى صاحِبِها، فإذا جَرَيْتَ عَلَى مَا ذَهَبَ الجمهورُ إِلَيْهِ خَلَا البيتُ من الشاهِدِ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ عندَهم ضميرٌ (م).

(٥) في (ك): «وقوله». قال العيني في«المقاصدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «ما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ**)؛ حَيْثُ جاءَتِ الحالُ ـ وَهِيَ قَوْلُهُ: (**مِثْلَهَا**) و(لي) ـ مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (**لائِمٌ**)، والذي سَوَّغَ ذلك تأخُّرُ النكرةِ عن الحالِ (م).

(٨) في (س): «يتخصص»، وفي (ع): «تتخصص». وليست منقوطة في (ص).

(٩) (م) الأمرُ الأوَّلُ الوارِدُ فِي هذه الآيةِ واحدُ الأمورِ، والأمرُ الثاني: واحدُ =

وقولِ[1] الشاعرِ[2]:

١٨٣ ـ **نَجَّيْتَ[3] يا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا**
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ ... فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا[4]

[١١٦/ظ] ومثالُ ما تَخَصَّصَ[5] بالإضافةِ: قولُه[6] تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تَقَعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشِبْهُ النفيِ هو: (الاستفهامُ والنهيُ)[7]، وهو المرادُ بقولِهِ: (**[أَوْ يَبِنْ]**[8] **مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ**

= الأوامِرِ، وقد أَعْرَبَ الناظِمُ وابنُه (أمرًا) عَلَى أَنَّهُ حالٌ مِن أمرِ الأوَّلِ، وسَوَّغَ مجيءُ الحالِ مِنه تخصيصُه بحَكِيم بمعنى مُحْكَم؛ أي: حالَ كَوْنِهِ مأمورًا بِهِ من عِنْدِنا. **واعْتَرَضَ قومٌ** عَلَى هَذَا الإعرابِ: بأنَّ الحالَ لا يَجِيءُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ؛ إلَّا إذا وُجِدَ واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي يأتي بَيَانُها فِي هَذَا البابِ، وليسَ واحدٌ مِنها بموجودٍ هنا.

وأُجِيبَ: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الأمورَ الثلاثةَ غيرُ موجودةٍ فِي هَذَا المثالِ؛ بل المُضافُ الَّذِي هو لفظُ (كُلٍّ)؛ كالجزءِ مِن المُضافِ إِلَيْهِ الَّذِي هو لفظُ (أَمْرٍ) ـ فِي صِحَّةِ الاستغناءِ بِهِ عنه؛ وَذَلِكَ لأنَّ لفظَ كلٌّ بمعنى الأمرِ؛ إذ المعلومُ أن لفظَ كُلٍّ بِحَسَبِ مَا يضافُ إليه. **ومن العلماءِ مَن جَعَلَ** أَمْرًا الثانِيَ حالًا من كلٍّ، وتَصْلُحُ الآيةُ للاستدلالِ بها لِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ ﴿كُلُّ أَمۡرٍ﴾ نكرةٌ؛ إذ المُضافُ إِلَيْهِ نكرةٌ، ومنهم مَن جَعَلَ أَمْرًا حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي حَكِيمٍ، ومنهم مَن جَعَلَه حالًا من الضَّمِيرِ الواقِعِ مفعولًا؛ أي: مأمورًا به (م).

(١) في (م): «وكقول».
(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١١٩): «احتجَّ به جماعةٌ منَ النُّحَاةِ، ولمْ أَرَ أحدًا منهُم عزَاهُ إلى قائِلِه».
(٣) في (ك): «أنجيت».
(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَشْحُونَا**)؛ حَيْثُ وقَعَ حالًا من النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (**فُلْكٍ**)، والذي سَوَّغَ مجيءَ الحالِ من النكرةِ أنها وُصِفَتْ بقولِهِ: (**ماخرٍ**)؛ فقُرِّبَتْ مِن المعرفةِ (م).
(٥) في (ص)، (ك): «يخصص».
(٦) في (ك): «كقوله».
(٧) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

مُضَاهِيهِ) فمثالُ ما وَقَعَ بعدَ النفيِ قَوْلُهُ[١]:

١٨٤ ـ مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلَا تَرَى[٢] مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا[٣]

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤]، فـ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾: جُمْلَةٌ في [[٤]مَوْضِعِ الحالِ مِن ﴿قَرْيَةٍ﴾، وصَحَّ مَجِيءُ الحالِ مِن النكرةِ؛ لِتَقَدُّمِ النفيِ عليها، ولا يَصِحُّ كونُ الجملةِ صفةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، خِلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ[٥]؛ لأنَّ (الواوَ) لا تَفْصِلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ، **وأيضًا**: وُجُودُ (إِلَّا) مانعٌ مِن ذلك؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ(إِلَّا) بينَ الصفةِ والموصوفِ، ومِمَّن صَرَّحَ بِمَنْعِ[٦] ذلك: أبو الحَسَنِ

---

(١) بعدها في (ح): «حيث قال». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٧٠): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) في (ع): «يرى».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (واقيَا) و(باقِيَا)؛ حَيْثُ وَقَعَ كلٌّ مِنْهُمَا حالًا من النكرةِ، وَهِيَ (حِمًى) بالنسبةِ لـ(وَاقِيَا)، و(أَحَدٍ) بالنسبةِ لـ(بَاقِيَا)، والذي سَوَّغَ ذلك: أنَّ النَّكِرَةَ مسبوقةٌ بالنفيِ فِي الموضعيْنِ.

وإنما يَكُونُ الاستشهادُ بقولِهِ: (بَاقِيَا) إذا جَعَلْنَا (تَرَى) بَصَرِيَّةً؛ لأنَّها تحتاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مَفْعُولٍ واحدٍ، وقد اسْتَوْفَتْهُ، فالمنصوبُ الآخَرُ يَكُونُ حالًا، أمَّا إذا جَعَلْتَ (تَرَى) عِلْمِيَّةً؛ فإنَّ قولَه: (بَاقِيَا): يَكُونُ مَفْعُولًا ثانيًا(م).

(٤) من هنا: خرم بمقدار لوحة في (ح).

(٥) في «المفصل» (ص٩٠). وانظر: «الكشاف» (٢/ ٥٧٠) ورده ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) من خمسة أوجه.

فإن قلتَ: فقد ذكر المرادي: أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بـ(واو) الحال.

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٥٨٧): «إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. أما في النفي: فلا؛ لأن (الواو) رفعت توهم كون الجملة نعتًا، ولا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات».

(٦) ليس في (ك).

الأَخْفَشُ في (المسائلِ)، وأبو عليٍّ الفارِسِيُّ[(١)] في (التَّذْكِرَةِ).

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ الاستفهامِ: قولُه[(٢)]:

١٨٥ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا[(٣)]

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ النهيِ قولُ المصنِّفِ: (**لَا يَبْغِ [امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا]**[(٤)])، وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ[(٥)]:

١٨٦ ـ لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[(٦)]

واحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (**غَالِبًا**) مِمَّا (قَلَّ مَجِيءُ الحالِ فِيهِ)[(٧)] مِن[(٨)] النكرةِ بلا مُسَوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ المذكورةِ[(٩)]، ومنه قولُهم: (مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ [١١٧/و] رَجُلٍ)[(١٠)]، وقولُهم: (عليه مِائَةٌ بِيضًا[(١١)]).

---

(١) ليس في (ك)، (ح).

(٢) قال العيني (٣/ ١١٢٢): «قائله: رجل من طيِّء؛ لم يعلم اسمه».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**باقيًا**)؛ حَيْثُ وَقَعَتْ حالًا مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (**عَيْشٌ**)، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِنها وُقُوعُها بعدَ الاستفهامِ الإنكاريِّ الَّذِي يُؤَدِّي معنَى النفيِ (م).

(٤) مكان ما بين المعكوفين ـ في (ك): «البيت».

(٥) قال الخضري (١/ ٢١٦): «صرَّح الشارح باسمه؛ ردًّا على ابن المصنف؛ حيث نسب البيت للطِّرِمَّاح: بكسرتين وشد الميم آخره مهملة». اهـ.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مُتَخَوِّفًا**)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من النكرةِ التي هِيَ قَوْلُهُ: (**أَحَدٌ**)، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِن النكرةِ هنا هو وُقُوعُها فِي حَيِّزِ النهيِ بلا، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (**أَحَدٌ**)، فَاعِلُ يَرْكَنَنَّ المجزومِ بلا الناهيةِ؟ (م)

(٧) في (ك): «تقديم وتأخير». (٨) في (س)، (ص): «عن».

(٩) وهو مقيس عند سيبويه ـ كما قال الخضري (١/ ٢١٦) ـ لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وقصره الخليل ويونس ـ على السماع.

(١٠) قَعْدَةُ رَجُلٍ ـ بكسرِ القافِ وسكونِ العينِ المهملةِ ـ أي: مِقْدَارُ قَعْدَتِهِ (م).

(١١) (م) بِيضًا ـ بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ ـ جَمْعُ بَيْضَاءَ، وَهوَ حالٌ مِن مائةٌ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ تمييزًا؛ إذ لو كَانَ تَمْيِيزًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لا جَمْعًا، وَإِنْ يَكُونَ مجرورًا لا منصوبًا؛ لأَنَّ تمييزَ المائةِ يَكُونُ كذلك (م).

وأجازَ سِيبَوَيْهِ[١]: (فيها رَجُلٌ قائمًا)، وفي الحديثِ[٢]: (صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ[٣] - قَاعِدًا[٤]، وَصَلَّى وَرَاءَهُ[٥] رِجَالٌ قِيَامًا[٦]).

[تقديم الحال على صاحبها]

[ص][٣٤٠] وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

[ش] مَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ[٧]: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على صَاحِبِها المجرورِ بحرفٍ[٨]، فلا تقولُ في (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسةً): (مَرَرْتُ

(١) في «الكتاب» (٢/ ٥٢). وقال أبو حيان فِي «التذييل» (٩/ ٦٤): «ويظهر من كلام سيبويه: أن صاحب الحال في نحو (فيها رجل قائمًا) - هو المبتدأ».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٨)، كتاب الصلاة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، بلفظ: «.... فصلى جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا».

(٣) العبارة في (ع): «أن رسول الله ﷺ صلَّى». والمعنى واحدٌ.

(٤) كتب في حاشية (س) - أنها في نسخة: «جالسًا».

وهي أشهر روايات الحديث، والروايتان - في هذا الحديث - بمعنًى، ينظر: «جامع الأصول» (٥/ ٦٢٤)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص١٦٤ - ١٦٥). والله أعلم.

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ك).

[اختلاف النحاة في مجيء الحال من النكرة عند عدم المسوغ]

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِن النَّكِرَةِ؛ إذا لم يَكُنْ للنكرةِ مُسَوِّغٌ مِن المسوِّغَاتِ التي سَبَقَ بَيَانُها فِي كلامِ الشارِحِ وفي زِيَادَاتِنَا عليه؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ ذلك مَقِيسٌ، لا يُوقَفُ فيه عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السماعُ، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أَحْمَدَ، ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ - وهما شَيْخَا سِيبَوَيْهِ - إِلَى أَنَّ ذلك مِمَّا لا يجوزُ أَنْ يُقاسَ عليه، وإنما يُحْفَظُ مَا وَرَدَ منه، ووجهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ: أَنَّ الحالَ إنما يُؤْتَى بها لِتَقْيِيدِ العَامِلِ، فلا مَعْنَى لاشتراطِ المسوِّغِ فِي صاحبِها (م).

(٧) في (ص): «البصريين».

(٨) (م) اعْلَمْ أَنَّ صاحبَ الحالِ قد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ أصليٍّ؛ كقولِكَ: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً)، وقد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ؛ كقولك: (مَا جاءَ مِن أحدٍ رَاكِبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن أحدٍ المجرورِ لفظًا بِمِن الزائدةِ. ولا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن النحاةِ: فِي أَنَّ صاحِبَ الحالِ إذا كَانَ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ جازَ تقديمُ =

جَالِسَةً بِهِنْدٍ). وذَهَبَ الفارِسِيُّ[١] وابنُ كَيْسَانَ[٢] وابنُ بَرْهَانَ[٣] إلى جوازِ ذلك، وتَابَعَهُمُ المُصَنِّفُ[٤]؛ لِوُرُودِ السماعِ بذلك[٥][٦]، ومنه قولُه[٧]:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا[٨] لَحَبِيبُ[٩]

فـ(**هَيْمَانَ صَادِيًا**[١٠]): حالانِ مِن الضميرِ المجرورِ بـ(إلى)، وهو (الياءُ). وقولُه[١١]:

= الحالِ عليه وتأخيرُه عَنْهُ، فيَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا جاءَ مِن أحدٍ راكبًا)، وَأنْ تقولَ: (مَا جاءَ راكبًا من أحدٍ)، والخلافُ بينَهم مُنْحَصِرٌ فِي تقديمِ الحالِ عَلَى صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ (م).

(١) في «الشيرازيات» (ص١٣٠). قال الخضري (١/ ٢١٦): «محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصليًّا، أما الزائدة: فتقدم عليه اتفاقًا؛ كما جاء راكبًا من رجل».

(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٧/ ٥٩).

(٣) في «شرح اللمع» (ص١٣٦).

(٤) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٢٢).

(٥) ليس في (ك).

(٦) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٩/ ٧٤): «وهذه المسألة فيها تفصيلٌ، وذلك: أن صاحب الحال إما أن يكون مضمرًا أو مظهرًا: **فإن كان مضمرًا**: جاز تقديمها عليه، نحو: (مررت ضاحكة بك)، عند الكوفيين. وكذا إن كان لمضمرين أحدهما مجرور بحرف، نحو: (مسرعين مررت بك)، و(مررت مسرعين بك). **وإن كان مظهرًا**: فإنما أن تكون الحال غير اسم، أو اسمًا. فإن كانت غير اسم، نحو: (مررت بهند تضحك): جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: (مررت تضحك بهند)، عند الكوفيين. وإن كانت اسمًا: فلا يجوز التقديم، لا يجوز: (مررت ضاحكة بهند)، و(دخلت هاجرة إلى سعدي). وذكر ابن الأنباري: الاتفاق على أن ذلك خطأ، وأن الإجماع منعقد على ذلك». [أحوال صاحب الحال]

(٧) هو: كُثَيِّر عزة، والبيت في «ديوانه» (ص٥٩).

(٨) في (س)، (ك)، (ع): «إنه».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**هَيْمَانَ صَادِيًا**)؛ حَيْثُ وَقَعَا حالَيْنِ مِن الياءِ المجرورةِ مَحَلًّا بـ(إلى)، وتَقَدَّمَا عليها (م).

(١٠) في (ن): «وصاديًا».

(١١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٢٣): «قائله: طُلَيْحَة بن خويلد بن نوفل الأسدي؛ من بني ثعلبة».

١٨٨ ـ فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فلَنْ يَذْهَبُوا[١] فَرْغًا[٢] بِقَتْلِ حِبالِ[٣]

فـ(فَرْغًا)[٤]: حالٌ مِن (قَتْلِ).

وأمَّا تقديمُ[٥] الحالِ على صاحِبِها المرفوعِ والمنصوبِ: فجائزٌ، نحوُ: (جاءَ ضاحكًا زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا).

[ص] [٣٤١] ولا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

[٣٤٢] أو كانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

[مواضع مجيء الحال من المضاف إليه]

[ش] لا يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ مِن المضافِ إليه[٦] إلَّا إذا[٧] كانَ المضافُ

---

(١) في (ص)، (ك): «تذهبوا». (٢) ضبطها في (ص): بكسر الفاء.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَرْغًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا مِن (قَتْلِ) المجرورِ بالباءِ، وتَقَدَّمَ عليه (م).

(٤) في (ك): «ففزعًا»! (٥) في (ك): «تقدم».

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِن المُضافِ إليه؛ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا؛ أي: سواءٌ أَتَوَفَّرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ المذكورةِ أم لم يَتَوَفَّرْ، وذَهَبَ غيرُه من النحاةِ ـ إِلَى أَنَّهُ إذا تَوَفَّرَ له واحدٌ من الأمورِ الثلاثةِ جازَ، وإلَّا لم يَجُزْ، **والسرُّ فِي هَذَا الخلافِ**: أنهم اخْتَلَفُوا في: هل يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صاحبِ الحالِ، أم لا يَجِبُ ذلك؟ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** ـ إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو العَامِلَ فِي صاحِبِها؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ العاملُ فيهما واحدًا، وَأنْ يَكُونَ مُخْتَلِفًا، وَعَلَى ذلك أجازَ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا، وذَهَبَ **غيرُه** ـ إِلَى أَنَّهُ لا بُدَّ من أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صَاحِبِها، **وتَرَتَّبَ عَلَى ذلك**: أَلَّا يُجَوِّزُوا مَجِيءَ الحالِ من المُضافِ إِلَيْهِ إلَّا إذا تَوَافَرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي ذَكَرَهَا الناظِمُ والشارحُ؛ وَذَلِكَ لأنَّ المُضافَ إنْ كَانَ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ بِسَبَبِ شِبْهِهِ للفعلِ لكونِه مَصْدرًا أو اسمَ فاعلٍ مثلًا كَانَ كذلك عاملًا فِي الحالِ، فيَتَّحِدُ العاملُ فِي الحالِ والعاملُ فِي صاحبِه الَّذِي هو المُضافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ المُضافُ جُزْءَ المُضافِ إِلَيْهِ أو مثلَ جُزْئِهِ كَانَ المُضافُ والمُضافُ إِلَيْهِ جميعًا كالشيءِ الواحِدِ، فيَصِيرُ فِي هاتَيْنِ الحالتَيْنِ كَانَ صاحبَ الحالِ هو نفسُ المُضافِ، فالعاملُ فيه: هو العاملُ فِي الحالِ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ النفيسَ، واحْرِصْ عليه (م).

(٧) في (ك): «إن».

مِمَّا يَصِحُّ عَمَلُه في الحالِ؛ كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ ونَحْوِهِما، مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفعلِ، فتقولُ: (هذا ضارِبُ هِنْدٍ مُجَرَّدَةً)، و (أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، (ومنه قولُ الشاعِرِ)(١):

١٨٩ ـ تَقُولُ [١١٧/ ظ] ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا(٢)

وكذلك يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ من المضافِ إليه إذا كانَ المضافُ [جُزْءًا مِن المضافِ](٣) إليه أو مِثْلَ جُزْئِهِ في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه(٤): قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، فـ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ مِن الضميرِ المضافِ إليه (صُدُورٌ)، والصدورُ: جُزْءٌ مِن المضافِ إليه.

ومثالُ ما هو (كَجُزْءٍ مِنْ)(٥) *(٦) المضافِ إليه، في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه(٧) قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و(المِلَّةُ)؛ كجزءٍ(٨) مِن المضافِ إليه؛ إذ(٩) يَصِحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه

---

(١) في (س)، (ص): «وقول الشاعر»، وفي (ع): «وقوله». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٣٢): «قائله: هو مالك بن الريب».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَاحِدًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من المُضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ الكافُ فِي قَوْلِهِ: (انْطِلَاقَكَ)، والذي سَوَّغَ هَذَا: أَنَّ المُضافَ إِلَى الكافِ مصدرٌ يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ، فهو يَتَطَلَّبُ فاعلًا ـ كَمَا يَتَطَلَّبُهُ فعلُه الَّذِي هو انْطَلَقَ، وهذه (الكافُ) هِيَ الفَاعِلُ، فكانَ المُضافُ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ، ويَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الحالِ؛ لأَنَّه مصدرٌ عَلَى مَا عَلِمْتَ (م).

(٣) في (ن): «جزءًا من المضاف». (٤) في (ع): «نحو».

(٥) ما بين القوسين في (ح)، (م): «مثل جزء».

(٦) هنا انتهى الخرم المذكور آنفًا في (ح). (٧) في (ع): «عنها».

(٨) في (ن): «كالجزء».

(٩) في (ك): «إذ لا»!! والمثبت الصواب.

عنها، فلو قِيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا) ـ لَصَحَّ[١].

فإنْ لم يَكُنِ المضافُ مِمَّا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ في الحالِ، ولا هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه، ولا مِثْلُ جُزْئِهِ ـ لم يَجُزْ [أنْ يَجِيءَ][٢] الحالُ منه، فلا تقولُ: (جاءَ غلامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً)، خِلافًا للفَارِسِيِّ. وقولُ ابنِ المُصَنِّفِ[٣] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ[٤]) ليسَ بِجَيِّدٍ؛ فإنَّ مذهَبَ الفارِسِيِّ جَوَازُها ـ كما تَقَدَّمَ، ومِمَّن نَقَلَه[٥] عنه: الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ[٦] الشَّجَرِيِّ في (أَمَالِيه)[٧]. [والله تعالى أعلم][٨].

[مواضع تقديم الحال على عاملها]

[ص] [٣٤٣] والحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

[٣٤٤] فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ[٩])، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

[ش] [١١٨/و] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ[١٠] على نَاصِبِها[١١]؛ إنْ كانَ[١٢] فعلًا مُتَصَرِّفًا أو صفةً[١٣] تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها: ما تَضَمَّنَ معنى

---

(١) في (ص): «صح».

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مجيء». (٣) شرح ابن الناظم» (ص٢٣٥).

(٤) لأنه لا يعمل الظرف فِي الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدرناه عاملًا في (هند): كان عاملًا دون نيابة! وذلك لا يجوز. ولو قلت: (غلام هند جاء ضاحكًا): جاز؛ لأنه حال من الضمير فِي خلف، فهو يعمل بالنيابة. «التذييل والتكميل» (٩/ ١٩٢).

(٥) في (ص)، (ع): «نقل». (٦) ليس في (ص).

(٧) «الأمالي» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧). (٨) من (ح).

(٩) في (ك): «راجل». (١٠) ولو مقترنة بـ(الواو).

(١١) في (ك): «صاحبها». وكتبها كذلك في (س)، ثم ضرب عليها، وصحَّحها فوقها كالمثبت.

(١٢) في (ع): «كان الناصب لها». والذي في (ك): «كان العامل».

(١٣) مثلها: المصدر النائب عن فعله؛ كمجرد اضربا زيدًا، وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بـ(لام) ابتداء أو قسم: كأنَّ زيدًا ليقوم طائعًا، ولأصبرن محتسبًا، أو: كونه صلة لحرف مصدري، نحو: (لك أن تنتقل قاعدًا)، أو صلة لأل: كـ(أنت المصلي فذًّا)، فلا يقدم الحال في شيء من ذلك؛ لأن =

الفعلِ وحُرُوفه، وقَبِلَ التأنيثَ[١] والتثنيةَ والجمعَ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ[٢].

[مثال تقديمها على الفعل المتصرف]

فمثالُ تَقْدِيمِها على الفعلِ المتصرِّفِ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، [فـ(دَعَا): فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وتَقَدَّمَتْ عليه الحالُ][٣]، ومثالُ تَقْدِيمِها[٤] على الصفةِ المشبَّهَةِ له: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ).

فإنْ كانَ الناصِبُ لها[٥] فِعْلًا غيرَ مُتَصَرِّفٍ: لم يَجُزْ تقديمُها[٦] عليه، فتقولُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا)، ولا تقولُ: (ضَاحِكًا ما أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ لأنَّ فِعْلَ التعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتَصَرَّفُ في مَعْمُولِهِ، وكذا[٧] إنْ كانَ الناصِبُ لها صِفَةً؛ لا تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ؛ كأَفْعَلِ التفضيلِ، لم يَجُزْ تَقْدِيمُها عليه؛ وذلك: لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ

= اللام لها الصدر، ومعمول الصلة لا يتقدم. «الخضري» (٢/ ٢١٤).

(١) أي: قبولًا غير مقيد بشيء؛ ليصح إخراج أفعل التفضيل؛ فإنه إنما يقبل ذلك مع (أل) أو (الإضافة)، لا مطلقًا. وفيه: أن فعيلًا بمعنى مفعول ـ إنما يقبل ما ذكر؛ إذا لم يجرِ على موصوف، لا مطلقًا ـ مع جواز تقديم الحال عليه؛ فلعله مستثنى. «الصبان» (٢/ ١٧٨).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارِحُ كالناظِمِ القولَ إطلاقًا؛ فِي أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عَلَى عَامِلِها، إذا كَانَ هَذَا العامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ! وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يَعْرِضُ أَمْرٌ يُوجِبُ تأخيرَ الحالِ عَلَى عامِلِها، ولو كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، وَذَلِكَ فِي أربعةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ العاملُ مُقْتَرِنًا بلامِ الابتداءِ؛ كقولِكَ: (إِنِّي لأَزُورُكَ مُبْتَهِجًا).
الثاني: أنْ يَقْتَرِنَ العاملُ بـ(لامِ القَسَمِ)؛ كقَوْلِكَ: (لأَصُومَنَّ مُعْتَكِفًا)، وقولِكَ: (لأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِبًا).
الثالثُ: أنْ يَكُونَ العاملُ صِلَةً لحرفٍ مصدريٍّ؛ كقَوْلِكَ: (إنَّ لكَ أنْ تُسَافِرَ رَاجِلًا)، و(إنَّ عليكَ أنْ تَنْصَحَ مُخْلِصًا).
الرابعُ: أنْ يَكُونَ العاملُ صِلَةً لـ(أَلِ) الموصولةِ، كقَوْلِكَ: (أَنْتَ المُصَلِّي فذًّا) (م).

(٣) ما بين المعكوفين من (ك)، (م).
(٤) في (ص): «تقدمها».
(٥) في (ص)، (ع): «له».
(٦) في (ص)، (ح): «تقدمها».
(٧) في (م): «وكذلك».

ولا يُؤَنَّثُ، فلم يَتصرَّفْ في نفسِه، فلا يَتصَرَّفُ في معمولِه، فلا تقولُ: (زَيْدٌ ضاحكًا أَحْسَنُ مِن عمرٍو)؛ بل يَجِبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِن عمرٍو ضاحكًا)(١). [والله ﷻ أعلم بالصواب](٢).

[ص] [٣٤٥] وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

[٣٤٦] كـ(تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، ونَدَرْ نحوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا(٣) فِي هَجَرْ)

[ش] لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ، وهو: ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ؛ كأسماءِ الإشارةِ، (وحروفِ(٤) التمنِّي)(٥)، والتشبيهِ [١١٨/ظ]، والظرفِ والجارِّ والمجرورِ(٦)، نحوُ: (تلك هِنْدٌ مُجَرَّدَةً، [مواضع امتناع تقديم الحال على عاملها]

---

(١) (م) سيأتي للمصنِّفِ فِي هَذَا البابِ والشارحِ الاستثناءُ؛ مِن عَدَمِ عَمَلِ أفعلِ التفضيلِ فِي حالٍ مُتَقَدِّمةٍ، وَذَلِكَ المستثنَى نحوُ قولِهِ: (زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو مُعَانًا)، وسَيَذْكُرُ هناكَ ضابطَ هَذَا المثالِ (م).

(٢) من (ح).

(٣) حالٌ مؤكد لعاملها، وهو: (في هجر) كما قاله ابن قاسم، وهو صريحٌ في أن المراد به: الاستقرار العام؛ إذ هو المفهوم من الظرف. **وقيل**: خاص؛ أي: غير متحرك؛ فهو حال مؤسسة على حدِّ قوله: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن العام يجب حذفه. لكن **حقَّق بعضهم**: أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه، وإلا جاز ظهوره. وهذا هو المتعين؛ إذ لا شك في صحة: (هذا ثابت)، (هذا حاصل) مثلًا؛ أفاده «الصبان» (٢/ ١٧٨)؛ أي: وما هنا كذلك؛ لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لـ﴿مُسْتَقِرًّا﴾، وفي الآية لـ﴿رَءَاهُ﴾. الخضري (١/ ٢١٧).

(٤) في (س): «وأحرف»، وفي (ح): «وحرف».

(٥) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٦) (م) اعْلَمْ أنَّ هُهنا أَمْرَيْنِ؛ لا بُدَّ مِن بَيَانِهِما، حتى تكونَ عَلَى بَيِّنَةٍ من الأمرِ:

الأَوَّلُ: أنَّ العَامِلَ المعنويَّ؛ قد يُطْلَقُ ويُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ **اللفظيَّ**، وَهوَ شيئانِ: الابتداءُ العاملُ فِي المُبْتَدَأ، والتجرُّدُ من الناصبِ والجازِمِ العَامِلِ فِي الفِعْلِ المضارِعِ، وليسَ هَذَا المعنى مُرَادًا فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ بهذا المعنى - لا يَعْمَلُ غيرَ الرَّفْعِ، فالابتداءُ: يَعْمَلُ فِي المُبْتَدَأ الرفعَ، والتجرُّدُ: يَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المضارِعِ الرفعَ أَيْضًا، وحِينَئِذٍ: فالمرادُ بالعَامِلِ المعنويِّ هُهنا -: اللفظُ = [أنواع العوامل]

ولَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ، وكأنَّ زيدًا رَاكِبًا أَسَدٌ، وزَيْدٌ في الدارِ، (أو: عندَكَ[1])[2] ـ قائمًا)، فلا[3] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ[4] في هذه المُثُلِ[5] ونحوِها، فلا تقولُ: (مُجَرَّدَةً تلكَ هِنْدٌ)، ولا (أَمِيرًا لَيْتَ زيدًا أخوكَ[6])، ولا (راكبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ).

وقد نَدَرَ تَقْدِيمُها[7] على عامِلِها الظرفِ[8]، (نحوُ: زَيْدٌ قائِمًا

= الَّذِي يَعْمَلُ بِسَبَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ من معنى الفعلِ، أفلَا تَرَى أنَّ (تلك) وغَيْرَهَا مِن ألفاظِ الإشارةِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الحالِ؛ لأنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنَى أُشِيرُ، وهكذا.

الثاني: العواملُ المعنويَّةُ بالمعنى المرادِ هنا كثيرةٌ، وقد ذَكَرَ الشارحُ مِنها **خَمْسَةً**، وهي: أسماءُ الإشارةِ، وحروفُ التَّمَنِّي، وأدواتُ التشبيهِ، والظروفُ، والجارُّ والمجرورُ، وقد بَقِيَ **خَمْسَةٌ أُخْرَى**:

أَوَّلُها: حرفُ الترجِّي؛ كلَعَلَّ، نحوُ قولِكَ: «لَعَلَّ زَيْدًا أميرًا قادمًا).

وثانيهما: حروفُ التنبيهِ، مثلُ (ها) فِي قولِكَ: (ها أنتَ زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن زَيْدٌ، والعاملُ فِي الحالِ هو (ها).

وثالثُها: أدواتُ الاستفهامِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ التعجُّبُ؛ كقولِ الأعشَى:

يَـــا جَـــارَتَـــا مَـــا أَنْـــتِ جَـــارَهْ

عندَ مَن جَعَلَ (جَارَهْ): حالًا لا تَمْيِيزًا.

رابِعُهَا: أدواتُ النداءِ، نحوُ: (يا) فِي قولِكَ: (يا أيُّها الرجلُ قائمًا).

وخامِسُها: (أما)، نحوُ قَوْلِهِم: (أمَّا عِلْمًا فعَالِمٌ)، عندَ مَن جَعَلَ تقديرَ الكلامِ: مَهْمَا يُذْكَرُ أحدٌ فِي حالِ عِلْمٍ فالمذكورُ عالِمٌ، فـ(عِلمًا) ـ عَلَى هَذَا التقديرِ ـ حَالٌ من المرفوعِ؛ بفِعْلِ الشرطِ الَّذِي نَابَتْ عنه (أمَّا) (م).

(١) في (ص)، (ح): «عندي».
(٢) في (ك): «وعندك».
(٣) في (ح): «ولا».
(٤) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(٥) في (س): «المسألة».
(٦) ليس في (ك).
(٧) في (ص)، (ح): «تقدمها».
(٨) أي: فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه؛ عند البصريين، وقاسه الفراء [«معانيه» (٢/ ٤٢٥)]، والأخفش مطلقًا، ورجحه **والكوفيون**: إن كان صاحبها ضميرًا: كـ(أنت قائمًا في الدار)، **وقيل**: إن كانت الحال ظرفًا قوي تقديمها والأضعف. ورجحَّه في «التسهيل» (ص١٠٩).

وضابط المسألة: أن يكون الظرف خبرًا مؤخرًا، والحال بينه وبين المبتدأ كما =

عندَكَ)[1]، والجارِّ[2] والمجرورِ، نحوُ (سعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرَ)، ومنه قولُه تعالى: (وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ[3]) في قراءةِ مَن كَسَرَ[4] التاءَ، وأجازَهُ[5] الأخفشُ قِياسًا. [والله تعالى أعلم بالصواب][6].

[ص] [٣٤٧] ونَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ لا يَعْمَلُ[7] في الحالِ مُتَقَدِّمَةً، واسْتُثْنِيَ من ذلك هذه المسألةُ[8]، وهي: ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسِه أو غيرِه في حالٍ أُخْرَى، فإنَّه يَعْمَلُ في حالَيْنِ: [**إحداهُما**: مُتَقَدِّمَةٌ عليه][9]، **والأُخْرَى**: متأخِّرَةٌ عنه، وذلك نحوُ: (زَيْدٌ قائمًا أَحْسَنُ مِنه قاعدًا)،

= رأيت. أما تقدم الحال على الجملة: كـ(قائمًا زيد في الدار)، فممتنع إجماعًا ـ كما في «شرح الكافية» (٢/ ٧٣٣). ومحله: إذا تأخر الخبر كالمثال. فإن تقدم بعد الحال كـ(فدًا لك أبي أمي) ـ جاز عند الأخفش، وأجازه ابن بَرْهان: إذا كانت الحال المتقدمة ظرفًا نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]؛ فالعامل في الحال: ظرف وهو لله، وتقدمت على الجملة لكونها ظرفًا. «الخضري» (١/ ٢١٧).

(١) ما بين القوسين من (ع)، (م).

(٢) ليس في (ح).

(٣) (م) القراءةُ المشهورةُ؛ بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عَلَى الابتداءِ، ورَفْعِ ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾، والقراءةُ التي يَسْتَدِلُّ بها الشارحُ هٰهنا: بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ونَصْبِ ﴿مَطْوِيَّٰتٍۢ﴾ بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ، عَلَى أَنَّهُ حالٌ صَاحِبُه الضَّمِيرُ المُسْتَكِنُّ فِي الجارِّ والمجرورِ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ (م).

(٤) في (ك): «قرأ بكسر». وهي قراءة عيسى بن عمر ـ كما في «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٥١).

(٥) في (ح): «وأجازها».

(٦) من (ح).

(٧) في (س): «تعمل»، وهي بالوجهين في (ص).

(٨) رسمت في (س)، (ص)، (ح): «المسئلة».

(٩) في (ص): «أحدهما متقدمة».

و(زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عَمْرٍو مُعَانًا)، فـ(قائمًا) و(مُفْرَدًا): منصوبانِ بـ(أَحْسَنُ) وأَنْفَعُ، وهما حالانِ، وكذا (قاعدًا) و(مُعانًا)، وهذا مَذْهَبُ الجمهورِ.

وزَعَمَ[1] السِّيرَافِيُّ: أنهما خبرانِ منصوبانِ بـ(كانَ) المحذوفةِ، والتقديرُ: (زيدٌ إذا كانَ قائمًا أَحْسَنُ منه؛ إذا كانَ قاعدًا، وزيدٌ إذا كانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو؛ إذا كانَ مُعَانًا).

[١١٩/و] ولا يَجُوزُ تقديمُ هذيْنِ الحاليْنِ على أَفْعَلِ التفضيلِ[2] ولا تَأْخِيرُهُما[3] عنه[4]، فلا تقولُ: (زَيْدٌ قائمًا قاعدًا أَحْسَنُ مِنه)، ولا تقولُ[5]: (زيدٌ أحسنُ مِنه قائمًا قاعدًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][6].

[ص] [٣٤٨] والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ   لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

[تعدد الحال] [ش] يَجُوزُ تَعَدُّدُ الحالِ[7]، وصَاحِبُها مُفْرَدٌ[8] ....

---

(١) في (ك): «وذهب». وكلامه في «شرح كتاب سيبويه» (٢/ ٢٩١).
(٢) من (م).
(٣) في (ص): «تأخرهما».
(٤) في (ك): «عنهما».
(٥) من (م).
(٦) من (ح).
(٧) لشبهه بالخبر: في كونه محكومًا به في المعنى على صاحبها، وبالنعت في إفهام الاتصاف بصفة ـ وإن لم يكن ذلك بالقصد؛ بل بالتبع بما هو المقصود منه، وهو تقييد العامل، وبيان كيفية وقوعه. ويجب تعدده مع (إما) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝﴾ [الإنسان: ٣]، ومع (لا): كـ(جاء زيد لا خائفًا، ولا آسفًا) . وأما قوله:
قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِينًا بِعَصْبَةٍ   ولكن بأنواع الخدائع والمكر
فضرورة. «الخضري» (١/ ٢١٨).
(٨) [مواضع وجوب تعدد الحال] (م) تَرَكَ الشارحُ بيانَ المواضِعِ التي يَجِبُ فيها تَعَدُّدُ الحالِ، ولِوُجُوبِ ذَلِكَ مَوْضِعَانِ:
أَوَّلُهُما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (إمَّا)، نحوُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝﴾ [الإنسان: ٣].
وثانيهما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (لا) النافيةِ؛ كقولِكَ: (رَأَيْتُ بَكْرًا لا مُسْتَبْشِرًا ولا جَذْلَانَ) (م).

و(١) مُتَعَدِّدٌ.

فمثالُ الأوَّلِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا)، فـ(راكبًا) و(ضاحكًا): حالانِ مِن (زَيْدٍ)، والعاملُ فيهما جاءَ، [ومنع ابنُ عصفور(٢) ذلك؛ قياسًا على الظرف ـ ليس بشيءٍ](٣).

ومثالُ الثاني: (لَقِيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً)، فـ(مُصْعِدًا): حالٌ مِن التاءِ، و(مُنْحَدِرَةً): حالٌ مِن (هِنْدٍ)، والعاملُ فيهما (لَقِيتُ)، ومنه قولُه(٤):

١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ(٥) خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا(٦)

فـ(**خائفًا**): حالٌ مِن (**ابْنَي**)، و(**مُنْجِدَيْهِ**): حالٌ مِن (**أَخَوَيْهِ**)، والعاملُ فيهما: (**لَقِيَ**).

فعندَ ظُهُورِ المعنى ـ تُرَدُّ(٧) كلُّ حَالٍ إلى ما تَلِيقُ به، وعندَ عدمِ ظُهُورِهِ: يُجْعَلُ(٨) أوَّلُ الحالَيْنِ لثاني الاسمَيْنِ(٩)، وثانيهما: [لأوَّلِ

---

(١) في (م): «أو».
(٢) كما في «شرح ابن الناظم على الألفية» (ص٢٤٢).
(٣) من (ع)، (م).
(٤) قال العيني (٣/ ١١٧١): «قائله: مجهول».
(٥) في الموضعين في (ص): «إخوته». وعليها فتقرأ: «منجدِيه»؛ بكسر الدال على الجمع، والله أعلم.
(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ**)؛ فإنَّ الحالَ مُتَعَدِّدَةٌ لِمُتَعَدِّدٍ، والنظرةُ الأولى: تَدُلُّ عَلَى صاحِبِ كلِّ حالٍ فتَرُدُّهُ إِلَيْهِ، فإنَّ واحدًا من الحالَيْنِ مفردٌ والآخرُ مُثَنًّى، وكذلك صاحِبَاهُما، فلا لَبْسَ عليك فِي أَنْ تَجْعَلَ المفردَ للمفردِ والمثنَّى للمُثَنَّى (م).
(٧) في (س)، (ك): «يرد».
(٨) في (ح): «تجعل».
(٩) ليتصل بصاحبه، ولا يعكس عند الجمهور؛ للزوم فصل كل من صاحبه ـ مع عدم القرينة؛ فإن جعل كل حال بجنب صاحبها؛ فلا كلام في جوازه. «الخضري» (١/ ٢١٩).

الاسمين][1]، ففي قولك: (لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا): يكونُ (مصعِدًا)[2] حالًا مِن (زَيْدٍ)، و(مُنْحَدِرًا): حالًا[3] من التاءِ.

[ص] [٣٤٩] وعامِلُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

[ش] [الحال المؤكدة] تنْقَسِمُ[4] الحالُ إلى مُؤَكِّدَةٍ[5] وغيرِ مُؤَكِّدَةٍ[6]، فالمُؤَكِّدَةُ: على قِسْمَيْنِ، وغيرُ المؤكِّدَةِ: ما سِوَى القِسْمَيْنِ.

فالقِسْمُ الأوَّلُ مِن المُؤَكِّدَةِ: ما أَكَّدَتْ عَامَلَهَا، وهي المرادُ[7] بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دَلَّ على معنى عامِلِه وخَالَفَه [١١٩/ظ] لَفْظًا، وهو الأكثرُ، أو: وَافَقَه لَفْظًا، وهو دونَ الأوَّلِ في الكثرةِ.

فمثالُ الأوَّلِ: قوله[8]: **(لا تَعْثَ في الأرضِ مُفْسِدًا)**، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [التوبة: ٢٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [البقرة: ٦٠]، **ومن[9] الثاني**: قولُه تعالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقولُه تعالى[10]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ (اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ)[11] وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: ١٢].

[والله تعالى أعلم][12].

---

(١) في (ص): «للأول».
(٢) في (ص): «الأول».
(٣) في (ص)، (ح): «حال».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «ينقسم». و«الحال»: تذكر وتؤنث.
(٥) وهي التي يستفاد معناها بدونها. وادعى المبرد والفراء والسهيلي [«نتائج الفكر» (١/ ٣٠٥) وما بعدها]: أن الحال لا تكون مؤكدة؛ بل هي مبنية أبدًا؛ لأنَّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة. «الخضري» (١/ ٢١٩).
(٦) ويقال لها: مؤسسة ومبينة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها؛ وهي الغالب. «الخضري» (١/ ٢١٩).
(٧) في (ص)، (ح): «المرادة».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ع): «ومثال».
(١٠) ليس في (ع).
(١١) مكانها في (ص): «الشمس».
(١٢) من (ح).

[ص] [٣٥٠] وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني من الحالِ المُؤَكِّدَةِ**، [وهي: ما أَكَّدَتْ][1] مَضْمُونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أنْ تكونَ اسميَّةً، جُزْآهَا[2] مَعْرِفَتَانِ جامدانِ، نحوُ: (زَيْدٌ أخوكَ عَطُوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا[3])، ومنه قولُه[4]: [تأكيد مضمون الجملة]

١٩١ ـ أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وهلْ بِدَارَةَ يَا[5] لَلنَّاسِ مِن عارِ؟[6]

فـ(**عَطُوفًا**) و(**معروفًا**): حالانِ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا[7]، والتقديرُ في **الأوَّلِ**: (أَحُقُّهُ عَطُوفًا)، وفي **الثاني**: (أَحَقُّ معروفًا).

ولا يَجُوزُ تقديمُ هذه[8] الحالِ على هذه الجملةِ[9]؛ فلا تقولُ: (عطوفًا زَيْدٌ أخوكَ)، ولا: (معروفًا أنا زيدٌ)، ولا تَوَسُّطُها بينَ المبتدأِ

---

(١) ليس في (ص). (٢) في (م): «وجزآها».

(٣) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن؛ فتعريف جزأيها: من كونها مؤكدة بالحال؛ إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين، والاسمية والجمود، من إضمار عامل الحال، أو من كونها مؤكدة للجملة. إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق: لكان عاملًا في الحال؛ فلا يضمر عاملها، وتكون هي مؤكدة له، لا لمضمون الجملة. والمراد: الجمود المحض؛ ليخرج نحو: (عليّ الأسد مقدامًا)، فإنها مؤكدة لعاملها، وهو (الأسد) لتأويله بالشجاع لا للجملة؛ لأن (ليس) جامدًا محضًا. وكذا (زيد أبوك عطوفًا)، وهو الحق بيِّنًا؛ كما في «التسهيل» (ص١١٢)؛ لتأويل الأب بالعاطف، والحق بالواضح؛ فجمودهما ليس محضًا، ولما كان عطف الأخ وحنوّه قليلًا بالنسبة للأب، وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به؛ بل جعل جامدًا محضًا بخلاف الأب. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(٤) قال العيني (٣/ ١١٤٩): «قائله: هو سالم بن دارة اليربوعي».

(٥) في (ص): «ما».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَعْرُوفًا**)؛ فإنَّه حالٌ أَكَّدَتْ مَضْمُونَ الجُمْلَةِ التي قبلَها (م).

(٧) لأن الجملة كالعوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

(٨) ليس في (ص).

(٩) لضعف عاملها؛ بوجوب حذف، فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه.

والخبرِ؛ فلا تقولُ: (زيدٌ عطوفًا أخوكَ). [والله تعالى أعلم][١].

[ص] [٣٥١] ومَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ[٢] جُمْلَهْ كَـ(جاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

[ش] [وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابطٍ] الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ: الإفرادُ، وتَقَعُ[٣] الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تَقَعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ[٤]، وهو في الحاليَّةِ [١٢٠/و]: إمَّا ضميرٌ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَدُهُ[٥] على رَأْسِهِ)، (أو واوٌ)[٦]، تُسَمَّى[٧] واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ[٨]، وعلامتُها: صِحَّةُ وُقُوعِ (إذ) مَوْقِعَها[٩]، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ)، التقديرُ: إذ عمرٌو قائمٌ،

---

(١) من (ح)، (ع). (٢) في (س)، (ص): «يجيء».

(٣) في الموضعين - في (س): «يقع».

(٤) [ما يشترط في الجملة التي تقع حالًا] (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ حالًا أربعةُ شروطٍ، وقد ذَكَرَ الشارحُ تَبَعًا للناظِمِ مِن هذه الشروطِ واحدًا، وهو: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بالحَالِ: إما (الواوُ)، وإما (الضَّمِيرُ)، وإما هُمَا معًا.

والشرطُ الثاني: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً، فلا يجوزُ أنْ تكونَ الحالُ جملةً إنشائيَّةً.

والشرطُ الثالثُ: ألَّا تكونَ جملةُ الحالِ تَعَجُّبِيَّةً.

والشرطُ الرابعُ: ألَّا تكونَ مُصَدَّرَةً بِعِلْمِ استقبالٍ، وَذَلِكَ نحوُ: (سَوْفَ)، و(لن)، وأدواتِ الشرطِ، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فَإِنْ أَرَدْتَ تصحيحَ ذلك فقُلْ: (جاءَ مُحَمَّدٌ وَهوَ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فتكونُ الحالُ جملةً اسميَّةً خبريَّةً.

ومِن هَذَا الكلامِ - معَ مَا سَبَقَ فِي مَبْحَثِ مَجِيءِ خَبَرِ المُبْتَدَأ جملةً - تَعْرِفُ أنَّ الخبرَ والحالَ جميعًا اشْتَرَكَا فِي ضرورةِ وُجُودِ رابطٍ يَرْبُطُ كلًّا منهما بصاحبِهِ، واخْتَلَفَا فِي الشروطِ الثلاثةِ الباقيةِ، فجملةُ الخَبَرِ: تَقَعُ إنشائيَّةً وتَعَجُّبِيَّةً؛ عَلَى الأصحِّ عندَ النحاةِ، وتُصَدَّرُ بِعِلْمِ الاستقبالِ، وقد رأيتَ أنَّ تصحيحَ المثالِ - يَكُونُ بِجَعْلِ جملةِ الشرطِ وجَوَابِهِ خَبَرًا؛ فتَنَبَّهْ لذلك كلِّه، والله يُوَفِّقُكَ ويُرْشِدُكَ (م).

(٥) في (س)، (ح): «ويده».

(٦) في (س)، (ح): «والواو»، وفي (ص): «أو الواو، والواو».

(٧) في (ع)، (م): «وتسمى»، وفي (س): «يسمى».

(٨) لدخولها كثيرًا على المبتدأ - وإن لم تلزمه، أو لوقوعها في ابتداء الحال.

(٩) لأنها تشبه (إذ) - في كونه هي وما بعدها قيدًا للعامل السابق، كما أن (إذ) =

أو: (الضميرُ) و(الواوُ) معًا، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَةً).

[ص] [٣٥٢] وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا ومِنَ الواوِ خَلَتْ

[٣٥٣] وذاتُ واوٍ بعدَها انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

[ش] [تعين أن يكون الرابط الواو] الجملةُ الواقعةُ حالًا: إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ[١]: لم يَجُزْ أنْ تَقْتَرِنَ[٢] بـ(الواوِ)؛ بل لا تَرْتَبِطُ[٣] إلا بالضميرِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنائِبُ بينَ يَدَيْهِ)، فلا[٤] يَجُوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ ويَضْحَكُ).

فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما ظاهرُه ذلك: أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأٍ

= كذلك. وليس المراد: أنها بمعناها؛ إذ الحرف لا يرادف الاسم. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(١) خرج: المصدر بمعموله؛ فتربط بـ(الواو)، تمتنع في المنفي بلا، كما في الشارح نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿ما لي لا أرى الهدهد﴾ [النمل: ٢٠]، والمنفي بـ(مَا)، كقوله:

عَهِدتُك ما تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

بخلاف المنفي بـ(لم) أو (لما)، فإن مضية يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. وكذا تمنع في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤] والمؤكدة لمضمون جملة؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. والجملة التالية: اسميةً كانت كـ(ما ضربت أحدًا إلا زيدًا خير منه)، أو ماضوية، كـ(ما تكلم زيد إلَّا قال حقًّا)، ومنه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا﴾ [الحجر: ١١]. وشذَّ قوله:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وِزَرَا

وقيل: غير شاذ، وجملة الماضي المتلو بـ(أو)، نحو: (لأضربنه ذَهب أو مكث)، ومنه قوله:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا ... وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها (الواو) غير المضارع المثبت، قاله «الخضري» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) في (س): «يقترن».

(٣) في (ص)، (ع)، (م): «تربط».

(٤) في (م): «ولا».

بعدَ (الواوِ)، ويكونُ المضارعُ خَبَرًا عن ذلك المبتدأِ، وذلك نحوُ قولِهِم: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)، وقولِه[١]:

١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[٢]

فـ(أَصُكُّ) و(**أَرْهَنُهُم**): خبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أَصُكُّعَيْنَهُ[٣]، وأنا أَرْهَنُهُم مالكًا[٤]. [والله تعالى أعلم بالصواب، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله][٥].

[الربط [ص] بالواو أو الضمير أو هما معًا]

[٣٥٤] وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

[ش] الجملةُ الحاليَّةُ: إمَّا أنْ تكونَ اسميَّةً أو فِعْلِيَّةً، والفعلُ إمَّا[٦] مضارعٌ أو ماضٍ، وكلُّ واحدةٍ[٧] مِن الاسميَّةِ والفعليَّةِ؛ إمَّا مُثْبَتَةٌ أو مَنْفِيَّةٌ، [١٢٠/ظ] وقد تَقَدَّمَ: أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ مُثْبَتٍ (لا[٨] تَصْحَبُها)[٩] (الواوُ)؛ بل لا تُرْبَطُ إلَّا بالضميرِ[١٠] فقطْ[١١]، وذكَرَ في

---

(١) قال العيني (٣/ ١١٥١): «قائله: هو عبد الله بن همام السلولي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وأَرْهَنُهُمْ**)؛ حَيْثُ إنَّ ظاهِرَهُ يُنْبِئُ عن أنَّ المُضارِعَ المُثْبَتَ تَقَعُ جُمْلَتُه حالًا، وتُسْبَقُ بالواوِ، وَذَلِكَ الظاهِرُ غيرُ صحيحٍ، ولهذا قَدَّرْتَ جملةَ المضارِعِ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ (م).

(٣) ليس في (ص)، (م).

(٤) من (س)، (ص)، (ح).

(٥) من (ح).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٧) في (ك)، (ص): «واحد».

(٨) في (ص)، (ح): «لم».

(٩) في (س): «لم يصحبها».

(١٠) في (ع): «بضمير».

[وجوب خلو الجملة من الواو]

(١١) (م) قد ذَكَرَ الشارحُ: أنَّ الجملةَ الحاليَّةَ إذا كانَتْ فِعْلِيَّةً؛ فِعْلُها مُضارِعٌ مُثْبَتٌ، وَجَبَ أنْ تَخْلُوَ هذه الجُمْلَةُ من (الواو)، وَإِنْ يَكُونَ رَابِطُها الضميرَ، وقد بَقِيَ عليه بعضُ شروطٍ يَجِبُ تَحَقُّقُهَا فِي هذه الجُمْلَةِ، مِنها: أَلَّا يَتَقَدَّمَ بعضُ مَعْمُولَاتِ المضارِعِ عليه، فلو تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عليه: اقْتَرَنَتِ الجُمْلَةُ بـ(الواوِ)، ولهذا جَوَّزَ القاضي البَيْضاوِيُّ [«أنوارالتنزيل» (١/ ٢٨ ـ ٢٩)] فِي قَوْلِهِ تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٤]، أنْ تكونَ جملةُ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ وجُوبًا فِي ﴿نَعْبُدُ﴾. ومن الشروطِ أَيْضًا: أَلَّا تكونَ جملةُ المضارِعِ المذكورِ مقترنةً بـ(قد)، فإنِ اقْتَرَنَتْ بها: وَجَبَ أنْ تَقْتَرِنَ بالواوِ، نحوُ =

هذا البيتِ: أنَّ ما عدا ذلك يَجُوز فيه[١] أنْ يُرْبَطَ[٢] بـ(الواو) وحدَها، أو: بالضميرِ وَحْدَه، (أو: بهما)[٣]، فيَدْخُلُ[٤] في ذلك الجملةُ

= قولِهِ تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].
فجملةُ مَا يُشْتَرَطُ لخُلُوِّ هذه الجُمْلَةِ من (الواوِ) أربعةُ شروطٍ: أنْ تكونَ مُضارِعِيَّةً، وَأَنْ تكونَ مُثْبَتَةً، وَأَنْ يَتقَدَّمَ المضارِعُ عَلَى كلِّ مَا يُذْكَرُ معَه مِن معمولاتِه، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(قد).
وقد ذَكَرَ الشارحُ بعد قليلٍ: أنَّ الجملةَ المضارعيَّةَ مَنْفِيَّةٌ بلا تَمْتَنِعُ معَها (الواوُ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. وبَقِيَ بعدَ ذلك خَمْسُ جُمَلٍ يَجِبُ أَلَّا تَقْتَرِنَ بالواوِ، فيَصِيرُ مجموعُ مَا لا يجوزُ اقْتِرانُهُ بالواوِ مِن الحالِ الواقعةِ جُمْلَةً سَبْعًا، ذَكَرْنَا لكَ اثْنَتَيْنِ مِنها، وهما جملةُ الفِعْلِ المضارِعِ المثبَتِ، وجملةُ الفِعْلِ المضارِعِ المنفيِّ بـ(لا).
والثالثةُ: أنْ تكونَ مُضارِعِيَّةً مَنْفِيَّةً بما.
الرابعةُ: الجُمْلَةُ المعطوفةُ عَلَى حالٍ قَبْلَها، نحوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]، فجملةُ ﴿هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ معطوفةٌ عَلَى ﴿بَيَٰتًا﴾.
الخامسةُ: الجُمْلَةُ المُؤَكِّدَةُ **لمضمونِ** جملةٍ قبلَها، نحوُ قولِكَ: هو الحقُّ لا شَكَّ فيه، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فجملةُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لمضمونِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ فِي بعضِ أعاريبَ؛ يَحْتَمِلُها هَذَا الكلامُ.
السادسةُ: الجُمْلَةُ التي تَقَعُ بعدَ (إلَّا)، سواءٌ أكانَتِ الجُمْلَةُ اسميَّةً، نحوُ قَوْلِكَ: مَا صَاحَبْتُ أَحَدًا إلَّا زَيْدَ خَيْرٍ مِنه، أم كانَتْ فِعْلِيَّةً فِعْلُها مَاضٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَرَى رَأْيًا إلَّا رَأَيْتُ صوابًا، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٣٠﴾ [يس: ٣]. وقد وَرَدَ فِي الشِّعْرِ: اقْتِرانُ الفعليَّةِ التي فِعْلُها مَاضٍ والواقعةُ بعدَ (إلَّا) بالواوِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

فقيلَ: هو شاذٌّ، والقياسُ: أنْ تَخْلُوَ مِن الواوِ. **وقيلَ**: هو قليلٌ لا شاذٌّ.
السابعةُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ مسبوقٌ بـ(أوِ) العاطِفَةِ، نحوُ قَوْلِكَ: لأَضْرِبَنَّهُ حَضَرَ أو غابَ (م)

(١) من (م). (٢) في (ع): «ترتبط».
(٣) ما بين القوسين: سقط من (ع).
(٤) في (ص): «فتدخل»، وفي (ع): «يدخل».

الاسميَّةُ؛ مُثْبَتَةً أو منفيَّةً، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي المُثْبَتُ والمنفيُّ. فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِه، وجاءَ زيدٌ ويَدُهُ على رأسِه)، وكذلك المنفيُّ[(١)]، وتقولُ[(٢)]: (جاءَ زيدٌ لم[(٣)] يَضْحَكْ، أو[(٤)]: ولم[(٥)] يَضْحَكْ، أو[(٦)]: ولم يَقُمْ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ عمرٌو، (وجاءَ زيدٌ قد قامَ أَبُوهُ، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ أبوه)[(٧)]، وكذلك النفيُّ[(٨)]، ونحوُ[(٩)]: (جاءَ زيدٌ وما قامَ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ ما قامَ أبوه)[(١٠)]، (وجاءَ زَيدٌ)[(١١)] وما قامَ أبوه.

ويَدْخُلُ تحتَ هذا أيضًا[(١٢)]: المضارعُ المنفيُّ بـ(لا)؛ فعلى هذا تقولُ[(١٣)]: (جاءَ زيدٌ ولا يَضْرِبُ[(١٤)] عَمْرًا) بالواوِ.

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ[(١٥)]: أنه لا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بـ(الواوِ)؛ كالمضارعِ المثبَتِ، [وأنَّ ما[(١٦)]][(١٧)] وَرَدَ ممَّا[(١٨)] ظاهِرُه ذلك مُؤَوَّلٌ[(١٩)] على إضمارِ مبتدأٍ؛ كقراءةِ ابنِ ذَكْوَانَ[(٢٠)]: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «النفي».
(٢) في (ص)، (ع): «فتقول».
(٣) في (ك): «ما».
(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) في (ك): «ما».
(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٧) تقديم وتأخير في (ح).
(٨) في (ع)، (م): «المنفي».
(٩) في (م): «ونحو».
(١٠) بعدها في (م): «أو».
(١١) من (س)، (ع).
(١٢) ليس في (ع).
(١٣) في (ص): «القول».
(١٤) في (ص)، (ح): «تضرب».
(١٥) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٣٣).
(١٦) ليس في (ك).
(١٧) رسمت في (ح): «وإنما».
(١٨) في (ك): «ما».
(١٩) في (م): «يؤول».
(٢٠) هي قراءة ابن عامر وحده ـ في رواية ابن ذكوان. لكن قال ابن مجاهد في كتاب «السبعة» (ص٣٢٩): «وأحسب ابن ذكوان ـ عني بروايته خفيفة يعنى التاء من تبع». اهـ.
قلتُ: وكذا الداجوني عن أصحابه عن هشام ـ كما في «النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٨٦).

تَتَّبِعَانِ﴾[يونس: ٨٩]؛ بتخفيفِ[١] النونِ، التقديرُ[٢]: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ(لا تَتَّبِعَانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. [والله أعلم][٣].

[ص] **[٣٥٥] والحالُ قدْ يُحْذَفُ ما فِيهَا[٤] عَمِلْ ... وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**

[ش] يُحْذَفُ عاملُ الحالِ جوازًا أو[٥] وُجُوبًا[٦]، فمثالُ ما حُذِفَ جوازًا: أنْ يقالَ: [١٢١/و] (كيفَ جِئْتَ؟) فتقولَ: (راكِبًا)، تقديرُهُ[٧]: (جِئْتُ رَاكِبًا)، وكقولِكَ[٨]: (بلى[٩] مُسْرِعًا)، لِمَن قالَ لكَ: (لم[١٠] تَسِرْ)، والتقديرُ: (بلى سِرْتُ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ[١١] ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٣، ٤]، التقديرُ[١٢] - واللهُ أعلَمُ: بلى[١٣] نَجْمَعُها[١٤] قادرينَ. [حذف عامل الحال]

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوبًا: قولُكَ: (زيدٌ أَخُوكَ[١٥] عطوفًا)، ونحوُه مِن الحالِ المؤكِّدَةِ مضمونَ[١٦] الجملةِ[١٧]، وقد تَقَدَّمَ ذلك، وكالحالِ

(١) في (ك): «أي: تخفيف».
(٢) في (م): «والتقدير».
(٣) من (ح).
(٤) في (ص): «فيه».
(٥) في (ص)، (ع)، (ح): «و».
(٦) أي: أي غير المعنوي. أما هو كالظرف واسم الإشارة: فلا يحذف عُلِم أو لا. أما الحال نفسها: فالأصل جواز حذفها؛ لأنها فضلة، وقد يمتنع: ككونه محصورًا فيه؛ نحو ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، أو: نائبًا عن عامله: كـ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤]؛ أي: كُلْه هنيئًا، أو توقف عليه المراد كـ﴿قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] أو: جوابًا، أو: نائبًا عن خبر (كان)، فلا تحذف الحال في شيء من ذلك. «الخضري» (١/ ٢٢١).
(٧) في (ك): «التقدير»، وفي (ص): «فتقديره».
(٨) في (س): «وكذلك».
(٩) في (ك): «بل».
(١٠) في (ع): «لِمَ لم».
(١١) ضبطها؛ بكسر السين - في (ح).
(١٢) في (ص): «والتقدير».
(١٣) في (ك): «بل».
(١٤) في (س): «نجمعهما».
(١٥) في (ص)، (ح): «أبوك». والمثال لا يعترض، لأنه فرع القاعدة.
(١٦) في (ح)، (م): «المضمون».
(١٧) في (ص): «جملة».

النائبةِ منابَ الخبرِ، نحوُ: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا)، التقديرُ: إذا كانَ قائمًا، وقد سَبَقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأِ والخبر(١).

ومِمَّا حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجوبًا: قولُهم: (اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَم فصاعدًا، وتَصَدَّقْتُ بدِينَارٍ فسَافِلًا)، فـ(صاعدًا وسافلًا): حالانِ عامِلُهما

---

(١) من (م)، قال الشيخ محيي: هنا أمرانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:

[أحوال عامل الحال]

الأوَّل: أنَّ عاملَ الحالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ: نَوْع **يَجِبُ ذِكْرُهُ**، ولا يجوزُ حَذْفُه، ونوع **يجِبُ حذفه** ولا يجوزُ ذِكْرُه، ونوع **يجوزُ لَكَ ذِكْرُه**، ويجوزُ لك حذفُه.

فأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ ذِكْرُه ولا يجوزُ حَذْفُه، فهو العاملُ المعنويُّ؛ كالظرفِ واسمِ الإشارةِ، فلا يُحْذَفُ شيءٌ مِن هذه العواملِ، سواءٌ أَعمِلَتْ أم لم تَعْمَلْ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ ضعيفٌ، فلا يَقْوَى عَلَى أنْ يَعْمَلَ وَهوَ محذوفٌ.

وأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ حَذْفُهُ، فقد بَيَّنَ الشارحُ ثلاثةَ مواضِعَ من مَوَاضِعِه ـ وَهِيَ الحالُ المُؤَكِّدَةُ لمضمونِ جملةٍ، والحالُ النائبةُ منابَ الخَبَرِ، والحالُ الدالَّةُ عَلَى زيادةٍ أو نَقْصٍ بِتَدْرِيجٍ ـ وبَقِيَ موضعانِ آخرانِ:

أَوَّلُهما: أنْ يَنُوبَ عنه الحالُ؛ كقَوْلِكَ لِمَن شَرِبَ: هَنِيئًا، ومِن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى توبيخٍ؛ كقَوْلِكَ: أَقَاعِدًا وقد جَدَّ الناسُ؟

وأمَّا النوعُ الَّذِي يجوزُ ذِكْرُهُ وحَذْفُهُ، فهو مَا عدا هذيْنِ النوعيْنِ.

الأمرُ الثاني: أنَّ الأَصْلَ فِي الحالِ نفسِه ـ بِسَبَبِ كونِه فَضْلَةً ـ أنَّهُ يجوزُ حَذْفُه، وقد يَجِبُ ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الحالُ مَقْصُورًا عليه، نحوُ قولِكَ: مَا سَافَرْتُ إلَّا راكبًا، وَمَا ضَرَبْتُ عليًّا إلا مُذْنِبًا.

وثانيها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن عاملِهِ؛ كقَوْلِكَ: هَنِيئًا مَرِيئًا، تريدُ: كلُّ ذلك هَنِيئًا مَرِيئًا.

وثالثُها: أنْ تَتَوَقَّفَ عليه صِحَّةُ الكلامِ؛ كقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو يُتَوَقَّفُ عليه مرادُ المتكلِّمِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعُها: أنْ يَكُونَ الحالُ جَوَابًا؛ كَقَوْلِكَ: بَلَى مُسْرِعًا، جَوَابًا لِمَن قالَ لكَ: لم تَسِرْ.

وخَامِسُها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن الخَبَرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرْبِي زَيْدًا مُسِيئًا (م).

محذوفٌ وُجُوبًا، والتقديرُ: فذَهَبَ الثمنُ صاعدًا، وذَهَبَ المتصدِّقُ به سافِلًا.

وهذا[١] معنى قولِهِ[٢]: (**وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**)؛ أي: بعضُ ما يُحْذَفُ من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ[٣]. (والله أعلم)[٤].

۞ ۞ ۞

---

(١) في (م): «هذا».

(٢) ليس في (ك).

(٣) ليس في (ك). قال الشيخ محيي الدين: قد بَقِيَ الكلامُ عَلَى صاحبِ الحالِ من ناحيةِ الذِّكْرِ والحَذْفِ، ـ بعدَ أنْ أَتَيْنَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالحَالِ وبالعَامِلِ فيها من هذه الناحيةِ ـ فنقولُ:

[مواضع حذف صاحب الحال وحكمه]

الأصلُ فِي صاحبِ الحالِ: أنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، وقد يُحْذَفُ جَوَازًا، وقد يُحْذَفُ وجُوبًا؛ بحيثُ لا يجوزُ ذِكْرُه.

فيُحْذَفُ جَوَازًا إذا حُذِفَ عامِلُه، نحوُ قولِكَ: (رَاشِدًا)؛ أي: تُسَافِرُ رَاشِدًا، ويجوزُ أنْ تقولَ: (تُسَافِرُ راشدًا).

ويُحْذَفُ وجُوبًا معَ الحالِ التي تُفْهِمُ ازديادًا أو نَقْصًا بتدريجٍ، نحوُ قَوْلِهِم: (اشْتَرَيْتُ بِدِينَارٍ فَصَاعدًا)؛ أي: فذهَبَ الثمنُ صاعدًا، ففي هَذَا المثالِ: حذفُ صاحبِ الحالِ وعاملِهِ (م).

(٤) من (ص).

التَّمْيِيزُ

[تعريف التمييز وبيان نوعه] [ص] [٣٥٦] اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
[٣٥٧] كَـ(شِبْرٍ ارْضًا، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)

تَقَدَّمَ مِن الفَضَلاتِ المفعولُ به، والمفعولُ المُطْلَقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معَه، والمُسْتَثْنَى(١)، والحالُ، وبَقِيَ التمييزُ، وهو المذكورُ في هذا البابِ، ويُسَمَّى مُفَسِّرًا، وتَفْسِيرًا، ومُبَيِّنًا، وتَبْيِينًا [١٢١/ظ]، ومُمَيِّزًا، وتَمْيِيزًا.

وهو: كلُّ اسمٍ(٢) نَكِرَةٍ(٣) مُتضَمِّنٍ(٤) مَعْنَى (مِن)(٥)؛ لبيانِ ما قبلَه مِن إجمالٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضًا(٦) فاحْتُرِزَ

---

(١) في (ك): «والاستثناء».
(٢) أي: اسم صريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة.
(٣) خرج المعرفة ـ في نحو: حسن وجهه بالنصب؛ فإنه مشبه بالمفعول به، لا تمييز ـ عند البصريين، ولا يرد: **(وطبت النفس)**؛ لأن (أل) فيه زائدة.
(٤) في (س)، (ع): «تضمن».
(٥) ليس المراد: أنها مقدرة في الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها؛ بل إنه مفيد لمعناها، وهو بيان ما قبله؛ أي: بيان جنسه ـ ولو بالتأويل ـ كما أن (من) البيانية كذلك؛ فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما. فإنه يبيِّن جنس المعدود مثلًا، وتمييز النسبة؛ فإنه يبيِّن جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه؛ فمثلًا: (طاب زيد نفسًا)، في تأويل (طاب شيء زيد)، أي شيء يتعلق به، وجنس هذا الشيء مبهم؛ ففسر بـ(نفسًا). «الخضري» (١/ ٢٢٢).
(٦) لاحظ في التعريف كونه ضابطًا، فأدخل فيه (كل) التي للأفراد. وليس حدًّا حقيقيًّا واردًا على الماهية حتى تنافيه (كل)، لكن **اعترض** بأنه يشمل نحو: (عندي عشرةٌ دراهمَ) بتنوين (عشرة)، وقوله: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنه على معنى (من)، مع أنه ليس تمييزًا؛ بل بدل؛ لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع. =

بقولِهِ[1]: (مُتَضَمِّنٍ[2] مَعْنَى مِن) ـ من الحالِ؛ فإنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى (في)[3]. وقولُه: (لِبَيَانِ ما قبلَه): احترازٌ ممَّا تَضَمَّنَ معنى (مِن) وليسَ فيه بيانٌ لِمَا قبلَه؛ كاسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ[4]، نحوُ: (لا رَجُلَ قائمٌ)؛ [فإنَّ التقديرَ][5]: (لا مِن رَجُلٍ قائِمٍ).

[أنواع التمييز] وقولُه: (لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ): يَشْمَلُ نَوْعَيِ التمييزِ، وهما: المُبَيِّنُ[6] إجمالَ ذاتٍ، والمُبَيِّنُ[7] إجمالَ نسبةٍ.

= **ويجاب**: بأنه ليس على معنى (من)؛ بل المراد: عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط، **وأما المجرور** ـ في نحو: (رطل زيت، وقفيز بر)؛ بالإضافة ـ فلا يرد؛ لأنه يسمى تمييزًا. كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح. وعلى منع ابن هشام [«شرح الشذور» (ص٢٣٠ ـ ٢٣٢)] تسميته بذلك ـ يحتاج لإخراجه من الضابط؛ بملاحظة قيد النصب، كما فعل في «التسهيل» (ص١١٤)، وإن كان حكمًا. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (ع)، (م): «واحترز».

(٢) ليس في (ص)، (ك).

(٣) واحترز بذلك من (الحال)، فإنها تصدق عليها ألفاظ الرسم، لكنها لا تنتصب على التمييز؛ لأنها ليست بمعنى (من)، وإنما هي بمعنى: (في حال)، وكذلك يخرج له الظرف بهذا التقدير.

فإذا قلت: زيد أمامك، فهو في تقدير: زيد في هذا المكان. وإذا قلت: (زيد في الدار قاعدًا)، فمعناه: في حال قعود، فليسا بتمييز. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٢٥).

(٤) قال الخضري (١/ ٢٢٢): «مقتضى صنيعه: أنه أراد بمعنى (من)؛ ما يعم البيان وغيره من معانيها؛ حتى يدخل فيه اسم، لا يحتاج لإخراجه بقيد البيان، لكن يرد عليه حينئذٍ: أن الحال لا تخرج بقوله: (**بمعنى من**) لأنها ترد للظرفية نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ بل بـ(مبيِّن)، مع ملاحظة قيد آخر؛ أي: مبيِّن للذوات لا للهيئات.

وقد يجاب: بأن المراد معاني (من) المشهورة لها؛ كالابتداء والتبعيض والاستغراق، فتخرج به الحال؛ لأن الظرفية لم تشع فيها، فـ(**مبيِّن**) على هذا: مخرج لاسم (لا) فقط، أو: أنه أراد بـ(معنى من) خصوص البيان؛ فيخرج به اسم لا: كالحال، فقوله: (**مبيِّن**) قرينةٌ على المراد للإخراج، والأول أكثر فائدة».

(٥) في (ح)، (ص): «فالتقدير».

(٦) في (ع): «المميز».

(٧) في (ع): «المميز».

[التمييز المبين إجمال الذات]

فالمُبَيِّنُ(١) **إجمالَ الذاتِ**: هو الواقِعُ بعدَ المقادير(٢)، وهي الممسوحاتُ(٣)، نحوُ: (له شِبْرٌ أَرْضًا)، والمَكِيلاتُ، نحوُ: (له قَفِيزٌ بُرًّا)، والمَوْزُونَاتُ، نحوُ: (له مَنَوَانِ عَسَلًا وتَمْرًا)، والأعدادُ(٤)، نحوُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَهُ(٥)، وهو (شِبْرٌ، وقَفِيزٌ، ومَنَوَانِ، وعِشْرُونَ).

---

(١) في (ع): «فالمميز».

(٢) ونحوها مما أجرته العرب مجراها؛ لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن معينًا، كـ(ذنوب ماء)، لشبهه بالكيل، و(على التمرة مثلها زبدًا)، لشبهه بالوزن أو المساحة، **والحاصل**: أن تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع ـ كما في «التوضيح»: المقادير، وما يشبهها، والعدد، وما كان فرعًا للتمييز؛ كخاتم حديدًا، وليس هذا حالًا عند المبرد والمصنف؛ لجموده وتنكير صاحبه ولزومه. والغالب في الحال خلاف ذلك. أما نحو: (خاتمك حديدًا)، فيتعين حالًا لتعريف صاحبه، وأوجب سيبويه فيهما الحالية؛ لأنه ليس مقدارًا ولا شبهه. «خضري» (١/ ٢٢٢).

(٣) في (س): «المساحات».

(٤) (م) قولُ الشارحِ: **(والأعدادُ)** عَطْفُ عَلَى قولِهِ: **(المقاديرُ)**، فأمَّا مَا بينَهما: فهو بيانٌ لأنواعِ المقاديرِ، وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ الشارحُ قد ذَكَرَ شيئَيْنِ؛ يَكُونُ تَمْيِيزُ إجمالِ الذاتِ بعدَهما ـ وهما المقاديرُ والأعدادُ ـ وبَقِيَ عليه شيئانِ آخرانِ:
أَوَّلُهما: مَا يُشْبِهُ المقاديرَ، مِمَّا أَجْرَتْهُ العربُ مَجْرَاها لِشِبْهِهِ بِها فِي مُطْلَقِ المِقْدَارِ، وَإِنْ لم يَكُنْ منها؛ لِعَدَمِ دَلالتِهِ عَلَى مِقدارٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ؛ كقولِكَ: (قد صَبَبْتُ عليه ذَنُوبًا ماءً)، و(اشْتَرَيْتُ نِحْيًا سَمْنًا)، وقولِهِم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا».
وثانيهما: مَا كَانَ فَرْعًا للتمييزِ، نحوُ قَوْلِكَ: (أَهْدَيْتُهُ خَاتَمًا فِضَّةً)، عَلَى مَا هو مَذْهَبُ الناظِمِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٢)]؛ تَبَعًا للمبرِّدِ [«المقتضب» (٣/ ٢٥٩)] فِي هَذَا المثالِ؛ من أنَّ (فِضَّةً) ليسَ حالًا؛ لكونِهِ جامدًا، وكونِ صاحبِه نكرةً، وكونِهِ لازمًا، معَ أنَّ الغالِبَ فِي الحالِ: أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ١٢١)] إِلَى أنَّ **(فِضَّةً)** فِي المثالِ المذكورِ حالٌ، وليسَ تَمْيِيزًا؛ لأَنَّه خَصَّ التمييزَ بما يَقَعُ بعدَ المقاديرِ وَمَا يُشْبِهُهَا (م).

(٥) الضمير المستتر في (فسره) ـ يعود للتمييز، والبارز لـ(ما)؛ فهو صلة جرت على غير صاحبها. ولم يبرز لأمن اللبس.

=

[التمييز المبين إجمال النسبة]

والمُبَيِّنُ إجمالَ النسبة: هو المَسُوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ مِن فاعلٍ أو(١) مفعولٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، ومثلُه(٢): ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤](٣)، و(غَرَسْتُ الأرضَ شَجَرًا)، ومِثلُه: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

فـ(**نَفْسًا**): تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ، والأصلُ: (طَابَتْ(٤) نَفْسُ زَيْدٍ)، و(**شجَرًا**): منقولٌ من المفعولِ، والأصلُ: (غَرَسْتُ شَجَرَ الأرضِ)، فبَيَّنَ (نَفْسٌ(٥)) الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ، وبَيَّنَ (شَجَر(٦)) المفعولَ الذي [١٢٢/و] تَعَلَّقَ به الفعلُ.

= **واعترضه ابن هشام** (٢/ ٢٥٠ ضياء السالك): بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به؛ مفردًا كان أو نسبة. مع أن تمييز النسبة: إنما ينصب بغير مفسره، وهو نفس الجملة، أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف، لا بالنسبة المفسرة.

وأجاب الأشموني (٢/ ٤٦)، ط. العلمية: بأن كلًّا من الجملة والفعل يوصف بالإبهام؛ من حيث نسبته، فيصح كون التمييز مفسرًا لهذا أو لهذا؛ باعتبار نسبتهما. فيصدق أنه نصب بمفسره، فالمتن على عمومه، ويجري على كل من القولين، أو يقال: هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله: (**انصبن بأفعلا**)؛ فإنه يدل على أن (أفعل) ليس مفسرًا به، وإلا كان محض تكرار؛ فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة، أو: أنه مقيد بقوله: (كشبر أرضًا)، بأن يجعل حالًا من (ما)؛ أي: ينصب بالذي فسره؛ حال كونه كشبر أرضًا، فيخرج تمييز النسبة. وعلى هذين: فإنما خص المفرد بالذكر؛ لأنه جامد غالبًا، فربما يتوهم أنه لا يعمل. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «و».

(٢) في (ك): «ومنه».

(٣) محوّل عن الفاعل؛ إذ الأصل: (اشتعل شيب الرأس)، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ وهو (الرأس) فارتفع بدله، وحصل في الإسناد إليه: إبهام! فجيء بذلك المضاف الذي كان فاعلًا، وجعل تمييزًا.

(٤) في (م): «طابت».

(٥) في (م): «نفسًا». وهي على الحكاية، والمثبت من باقي النسخ؛ كما هو أصل الإعراب، والمعنى ظاهر على الوجهين.

(٦) في (م): «شجرًا».

والناصِبُ له في هذا النوعِ: هو[١] العاملُ الذي قبلَه. (والله ﷻ أعلم)[٢].

[ص] [٣٥٨] وبعدَ ذِي ونحوِها[٣] اجْرُرْهُ إذَا ... أَضَفْتَهَا، كـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

[٣٥٩] والنَّصْبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كانَ مِثْلَ (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

[ش] [جوازجر التمييز بالإضافة وشرطه] أشارَ بـ(ذي) إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - في البيتِ - مِن المُقَدَّرَاتِ، وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بعدَ هذه بالإضافةِ - إنْ لم يُضَفْ[٤] إلى غيرِهِ، نحوُ: (عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوَا[٥] عَسَلٍ وتَمْرٍ).

فإنْ أُضِيفَ الدالُّ على مِقْدَارٍ إلى غيرِ التمييزِ[٦]: وَجَبَ نصبُ التمييزِ[٧]، نحوُ: (ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا (وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ)[٨]﴾ [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تَمْيِيزُ العددِ[٩] - فسيأتي حُكْمُه (في بابِ[١٠] العددِ)[١١]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[١٢].

[ص] [٣٦٠] والفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) ... مُفَضِّلًا، كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

[ش] [حكم التمييز بعد (أفعل) التفضيل] التمييزُ الواقِعُ بعدَ أَفْعَلِ التفضيلِ - إنْ كانَ فاعلًا في المعنَى:

---

(١) من (م). (٢) من (ص)، (ح).

(٣) في (م): «وشبهها».

(٤) في (ك)، (ع)، (ص): «تضف». (٥) في (س): «ومنوان»!

(٦) قيد به؛ لأن الكلام في المقدرات - وإن كان غيرها كذلك، ولذا أطلقه المرادي والأشموني (٢/ ١٩٥)، لكن الشارح جعل قوله: (**إن كان مثل**...) إلخ، لبيان الواقع وبيان المراد من (**أضيف**)، لا للاحتراز، فلا يضره التقييد بها. «الخضري» (١/ ٢٢٣).

(٧) بالنسبة إلى عدم الإضافة. (٨) من (ع).

(٩) في (ص)، (ع)، (ح): «مميز». (١٠) ليس في (ع).

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ك). (١٢) من (ح).

وَجَبَ نَصْبُه، وإنْ لم يَكُنْ كذلك: وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافةِ.

[علامة ما هو فاعلٌ في المعنى]

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى: أنْ يَصْلُحَ لجَعْلِه(١) فاعلًا بعدَ جَعْلِ (أَفْعَلِ التفضيلِ) فِعْلًا، نحوُ: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وأَكْثَرُ مالًا)، فـ(مَنْزِلًا ومالًا) يَجِبُ نَصْبُهما؛ إذ يَصِحُّ(٢) جَعْلُهما فاعلَيْنِ(٣)، بعدَ جَعْلِ (أفعلِ التفضيلِ) فِعْلًا(٤)، فتقولُ: (أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ).

[مثال ما ليس بفاعل في المعنى]

ومثالُ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنى(٥): (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ [١٢٢/ظ] امْرَأَةٍ)، (٦)[فيَجِبُ جَرُّهُ بالإضافةِ، إلَّا إذا أُضِيفَ (أَفْعَلُ) إلى غيرِه، فإنَّه يُنْصَبُ حينئذٍ، نحوُ: (أنتَ أَفْضَلُ الناسِ رَجُلًا)(٧)].

---

(١) في (ع)، (م): «جعله». (٢) في (ص): «يصلح».

(٣) قال الخضري (١/ ٢٢٤): «ظاهره ـ كالمتن ـ أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي؛ كما ذهب إليه بعضهم. **ويؤيده**: حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول، **وفيه**: أنه يفوت التفضيل المستفاد من «أفعل»، إذ لم تبنِ العرب فعلًا؛ يؤدي معناه حتى يوضع مكانه. ولذا حقَّق ابن هشام [«أوضح المسالك» (٢/ ٢٩٨)]: أنه محوّل عن مبتدأ مضاف. والأصل: منزلك أعلى؛ فجعل المبتدأ تمييزًا، والضمير المضاف إليه مبتدأ؛ فانفصل وارتفع. وعلى هذا: فمراده بقوله: **(والفاعل المعنى)** أن هذا التمييز: هو المنسوب إليه المعنى؛ أي: المتصف به في الحقيقة، لا أنه محوّل عنه اهـ. **وقد يجاب**: بإمكان أن يراد: علا علوًّا زائدًا، وكثر كثرة زائدة، فلا يفوت التفضيل؛ بتحويله عن الفاعل، أو: بأن فواته غير ضار؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان (أفعل) في غير هذا الباب؛ فكذا فيه، فتدبر».

(٤) ليس في (ص).

(٥) (م) ضابطُ مَا ليسَ بفاعلٍ فِي المعنى: أنْ يَكُونَ أفعلُ التفضيلِ بعضًا من جنسِ التمييزِ، ويُعْرَفُ ذلك بصِحَّةِ حذفِ أفعلِ التفضيلِ، ووَضْعِ لفظِ (بعضٍ) موضعَه، فنحوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ)؛ تَجِدُ أفعلَ التفضيلِ، وَهوَ (أفضَلُ)، باعتبارِ الفردِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فيه ـ واحدًا مِن جنسِ الرجُلِ، وكذلك نحوُ: (هِنْدٌ أفضلُ امرأةٍ)؛ نَجِدُ أفعلَ التفضيلِ بعضَ الجنسِ، ويُمْكِنُ أنْ تَحْذِفَ أفعلَ التفضيلِ فِي المثالَيْنِ، وتَضَعَ مكانَه لفظَ (بعضٍ)، فتقولُ: (زيدٌ بَعْضُ جِنْسِ الرجلِ)؛ أي: بعضُ الرجالِ، وهندٌ بَعْضُ جِنْسِ المرأةِ؛ أي: بعضُ النساءِ (م).

(٦) من (م).

(٧) (م) من تَقْرِيرِ هذه المسألةِ: تَعْلَمُ أنَّ تمييزَ أفعلِ التفضيلِ يَجِبُ جَرُّهُ **فِي صورةٍ** =

(والله أعلم)(١).

[ص] [٣٦١] وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ، كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

[ش] [حكم التمييز بعد التعجب] يَقَعُ التمييزُ بعدَ كُلِّ ما دَلَّ على تَعَجُّبٍ(٢)، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا(٣)، **وأَكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أَبًا**(٤)، ولِلَّهِ دَرُّكَ عالِمًا، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا، وكَفَى به(٥) عالِمًا)(٦).

= واحدةٍ، وهي: أَنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، وأفعلُ التفضيلِ ليسَ مُضافًا لغيرِ تمييزِه، ويجِبُ نصبُه فِي **صورتَيْنِ** اثنتَيْنِ:

أُولاهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ فاعلًا فِي المعنى، سواءٌ أُضِيفَ أفعلُ التفضيلِ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أَعْلَى الناسِ مَنْزِلًا)، أم لم يُضَفْ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: **(أنتَ أعلى مَنْزِلًا)**.

وثانيتهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، بشرطِ: أنْ يَكُونَ أفعلُ مُضافًا إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أفضلُ الناسِ بَيْتًا)؛ لأَنَّه يَتَعَذَّرُ حِينَئِذٍ إضافةُ أفعلِ التفضيلِ مَرَّةً أُخرَى (م).

(١) من (ص)، (ع)، (ح).

(٢) إما **وضعًا** وهو: (ما أفعله) و(أفعل به)، أوْ لَا. نحو: لله دره فارسًا.... وما بعده.

فإن قلت: لا فائدة في هذا البيت؛ لأن الإتيان بالتمييز بعد دالِّ التعجب جائز، لا واجب؛ كالتمييز بعد غير دال التعجب؛ فلا خصوصية لداله!

أجيب: بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله، ومنع جره بالإضافة؛ كما يشعر به المثال. «الصبان» (٢/ ١٩٨).

(٣) في (ع): «وجهًا». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمت في (ك): «أبى».

(٥) في (ص): «بالله».

(٦) (م) ذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ [«أوضح المسالك» (٢/ ٣٠١)] إِلَى أَنَّ التمييزَ فِي كُلِّ هذه الأمثلةِ مِن تمييزِ النِّسبةِ. وليسَ بِسَدِيدٍ؛ بل فِي الكلامِ تفصيلٌ، وتَلْخِيصُه: أنَّهُ إنْ كَانَ فِي الكلامِ ضَمِيرٌ غائبٌ، ولم يُبَيَّنْ مَرْجِعَه، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) كَانَ مِن تمييزِ المفردِ؛ لأنَّ افتقارَه إِلَى بيانِ عَيْنِهِ فِي هذه الحالِ أشدُّ مِن افتقارِه لبيانِ نِسْبَةِ التعجُّبِ إِلَيْهِ، فَإِنْ لم يَكُنْ ضَمِيرٌ أصلًا، نحوُ: للهِ دَرُّ زيدٍ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ خِطابٍ، نحوُ: للهِ دَرُّكَ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ غائبٍ عُلِمَ مَرْجِعُهُ، =

و * . . . . يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[(١)][(٢)]

(والله أعلم)[(٣)].

[ص] [٣٦٢] واجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ   والفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

[ش] يَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بِـ(مِن) إنْ لم يَكُنْ فاعلًا في المعنَى، ولا مُمَيِّزًا لعددٍ، فتقولُ: (عندي شِبْرٌ مِن أرضٍ، وقَفِيزٌ مِن بُرٍّ، ومَنَوَانِ مِن عَسَلٍ وتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِن شَجَرٍ[(٤)])، ولا تقولُ: (طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ، [جواز جر التمييز بـ(من)]

= نحوُ: زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارسًا ـ فهو من تمييزِ النسبةِ. وتلخيص هَذَا: أَنَّهُ يَكُونُ تمييزَ مفردٍ فِي صورةٍ واحدةٍ، ويَكُونُ تَمْيِيزَ نسبةٍ فِي ثلاثةِ صُوَرٍ (م).

(١) قائله: هو الأعشى؛ «ديوانه» (ص٧٧). وجاء في حاشية النسخة (ح)، ما نصه: «أوله: (**بانَت لتَحْزُننا عفارَهْ**)». انتهى.

قلت: وكذا هو في «الإيضاح» (١/ ٢٥٤)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٦٥)، (٢/ ١٠٣٩)، وأكثر المصادر، وعَفارَه: اسم امرأة... **نعم**؛ جاء صدره في «كتاب الشعر» (ص٢٢٢): (**بانتْ لطيَّتها عرارة**).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَارَهْ**)؛ حَيْثُ وَقَعَت ميزًا بعدَ مَا اقْتَضَى التعجُّبَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مَا أنتِ**).

فإنْ قلتَ: أهو تمييزُ نِسْبَةٍ أم تمييزُ ذاتٍ؟

قلتُ: لا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن العلماءِ الذين جَعَلُوا (**جَارَهْ**) تمييزًا؛ فِي أَنَّهُ من قَبِيلِ تمييزِ النسبةِ. أمَّا ابنُ هِشام فالأمرُ عِنْدَهُ ظاهرٌ؛ لأنَّه جَعَلَ هَذَا النوعَ كُلَّهُ من تمييزِ النسبةِ، وأمَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا من الفرقِ بينَ بعضِ المُثُلِ وبعضِها الآخرِ: فهو أَيْضًا من تمييزِ النسبةِ؛ لأنَّ الضميرَ المذكورَ فِي الكلامِ ضميرُ المخاطَبِ، فهو معلومٌ مَا يُرَادُ به.

فإنْ قلتَ: فهل يجوزُ أنْ أَجْعَلَ (جَارَهْ) شيئًا غيرَ التمييزِ؟

قلتُ: قد ذَهَبَ جمهرةٌ عَظِيمَةٌ من العلماءِ إِلَى أَنَّهُ حالٌ، وأَرَى لكَ أنْ تَأْخُذَ به (م).

(٣) من (ع).

(٤) جاء في حاشية (ع) ما نصه: «قوله: (**وغرست الأرض...**) إلخ، الصواب: إسقاطه». اهـ.

قلت: وإسقاطه صواب، وقضيته: أنّ التمييز المحول عن المفعول ـ مما يمتنع جره بـ(من)، : نحو: (غرست الأرض شجرًا)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسن زيدًا أدبًا)، كما في «شرح الأشموني» (٢/ ٤٩).

ولا[١]: عندِي عِشْرُونَ مِن دِرْهَمٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[ص][٣٦٣] وعامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

[حكم تقديم التمييز على عامله]

مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٣] رَحِمَهُ اللهُ، أنه لا يَجُوزُ تقديمُ التمييزِ على عامِلِهِ، سواءٌ كانَ مُتَصَرِّفًا أو[٤] غيرَ مُتَصَرِّفٍ، فلا تقولُ: (نَفْسًا طابَ زيدٌ)، ولا: (عندَي دِرْهمًا عِشْرُونَ).

وأجازَ الكِسَائِيُّ، والمَازِنِيُّ، والمُبَرِّدُ[٥]: تَقْدِيمَه على عامِلِهِ المتصرِّفِ[٦]، فتقولُ: (نَفْسًا طابَ زَيْدٌ، وشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي)، ومنه قولُه[٧]:

١٩٤ ـ أَتَهْجُرُ[٨] لَيْلَى[٩] بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[١٠]

---

(١) في (ح): «ولا تقول».
(٢) من (ح).
(٣) في «الكتاب» (١/ ٤١٧).
(٤) في (ح): «أم».
(٥) في «المقتضب» (٣/ ٣٢).
(٦) في (ك): «المنصرف».
(٧) الأصح أن قائله: المُخَبَّل السعدي؛ ربيع بن ربيعة بن مالك؛ وهو في «ديوانه»، (ص٢٩٠). وقيل: هو لأعشى همدان؛ عبد الرحمٰن بن عبد الله، وقيل: لقيس بن معاذ. ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)، و«الإنصاف» (ص٤٤٧)، و«ابن يعيش» (٢/ ٧٤).
(٨) في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٨٩): «أتؤذن».
(٩) في (ك)، و«المرتجل» (ص١٥٩)، و«أسرار العربية» (ص١٥٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨٢): «سلمى».
(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (نَفْسًا)؛ فإنَّه تمييزٌ، وعامِلُه قَوْلُهُ: (تَطِيبُ) قد تَقَدَّمَ عليه، والأصلُ (تَطِيبُ نَفْسًا)، وقد جَوَّزَ ذلك التقدُّمَ: الكُوفِيُّونَ والمازِنِيُّ والمُبَرِّدُ [«المقتضب» (٣/ ٣٧)]، وتَبِعَهم ابنُ مالِكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ، وَهوَ ـ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٩)] ـ فِي هَذَا البيتِ ونحوِهِ ـ عندَ الجمهورِ: ضرورةٌ، فلا يقاسُ عليه. وذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ ـ [كما في «الإيضاح» (ص٢٠٣)، و«الخصائص» (٢/ ٣٨٦)] ـ إِلَى أنَّ الروايةَ فِي بيتِ الشاهِدِ:
وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
ونقَلَ أبو الحسنِ: أنَّ الروايةَ فِي «ديوانِ الأعشى» ـ هكذا:
أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبِيبَها ولم تَكُ نَفْسٌ بالفراقِ تَطِيبُ =

وقولُه:

١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا   وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[1]

وَوَافَقَهُمُ الشيخ[2][3] ـ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[4]، وجَعَلَه في هذا الكتابِ قليلًا.

= وَعَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ: لا شاهدَ فِي البيتِ. [ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)].
وقالَ الشيخ محيي الدين: والذي وَجَدْتُهُ فِي «دِيوانِ أَعْشَى هَمْدَانَ» ـ رواية البيتِ؛ كَمَا رَوَاهُ الشارحُ وأكثرُ النحاةِ؛ ففيه الشاهدُ الَّذِي يُسَاقُ من أجلِهِ (م).

(١) (م) البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْلَمُ قائلُها.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**شَيْبًا**)؛ حَيْثُ تَقَدَّمَ ـ وَهوَ التمييزُ ـ عَلَى عاملِهِ المتصرِّفِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**اشْتَعَلَ**)، وقد احْتَجَّ بِهِ مَن أجازَ ذلك؛ كالمُبَرِّدِ، والكِسَائِيِّ، والمازِنِي ـ [كما في الأشموني (٢/ ٥٤)]، وابنِ مالِكٍ ـ فِي غيرِ الألفيَّةِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٣)]، ولكنَّه فِي «الألفيَّةِ» ـ قد نَصَّ عَلَى نُدْرَةِ هذا، ومِثْلُه قولُ الشاعِرِ:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى   وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا؟

وقولُ الآخَرِ:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ   ولا يائسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِن يُسْرِ

وقولُ رَبِيعَةَ بنِ مَقْرُوم الضَّبِّيِّ:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيِّدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ   كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجَعَلَ بعضُ النحاةِ من شواهدِ هذه المسألةِ قولَ الشاعِرِ:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِبًا   ولم يُعْنَ بالإحسانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهادُ بهذا البيتِ الأخيرِ: إنما يَتِمُّ عَلَى مذهَبِ بعضِ الكُوفِيِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ (**المرءُ**) مُبْتَدأً، وجملةُ (**قَرَّ عَيْنًا**) فِي مَحلِّ رفعِ خبرِه، فأمَّا عَلَى مذهَبِ جمهورِ البصريِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ (**المَرْءُ**) فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بعدَه، فلا شاهدَ فيه؛ لأنَّ التقديرَ عَلَى هَذَا المذهَبِ: إذا قَرَّ المرءُ عَينًا بالعيشِ، فالعاملُ فِي التمييزِ متقدِّمٌ عليه، وَهوَ الفعلُ المقدَّرُ، إلَّا أنْ يَدَّعِيَ مُدَّعٍ: أنَّ تأخيرَ مُفَسِّرِ العَامِلِ بمنزلةِ تأخيرِ العَامِلِ نفسِه (م). [العامل في التمييز]

(٢) في (م): «المصنف».

(٣) قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكًا بما سمع منه.

(٤) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٩).

فإنْ كانَ العاملُ غيرَ مُتَصَرِّفٍ: فقد[1] مَنَعُوا التقديمَ[2]، [سواءٌ كانَ فِعْلًا، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا رَجُلًا)، أو[3] غيرَه[4]، نحوُ: عندي عشرونَ دِرْهَمًا][5].

وقد يكونُ [١٢٣/و] العاملُ مُتَصَرِّفًا، ويَمْتَنِعُ[6] تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحوُ: (كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا)، فلا يَجُوزُ تقديمُ (رَجُلًا) على (كَفَى)، وإنْ كانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا؛ لأنَّه بمعنى فِعْلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجُّبِ، فمعنى قولِكَ: (كفى بزيدٍ رَجُلًا): ما أَكْفَاهُ رَجُلًا[7].

---

(١) من (م).

(٢) (م) ورُبَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى عامِلِه وَهوَ جامدٌ، وَذَلِكَ ضرورةٌ مِن ضروريَّاتِ الشعْرِ **اتِّفاقًا**؛ كقولِ الراجزِ:

ونَارُنَا لم يُرَ نَارًا مِثْلُهَا … قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا (م)

(٣) في (س)، (ح): «أم».

(٤) في (ع): «غير فعل».

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ص)، (ك).

(٦) في (ص): «ويمنع».

(٧) (م) من القواعدِ المقرَّرةِ: أنَّ الشيءَ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه، ويَجْرِي ذلك فِي كثيرٍ من الأبوابِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ هٰهنا بعضَ هذه المتشابِهَاتِ لتعرفَ كيفَ كَانَ العربُ يُجْرُونَ فِي كلامِهم، ثمَّ لِتَعْرِفَ كيفَ ضَبَطَ أئمَّةُ هذه الصناعةِ قَوَاعِدَها، ثمَّ لِتَعُودَ بذاكرَتِكَ إِلَى مَا سَبَقَ لكَ أنْ قَرَأْتَهُ فِي هَذَا الكتابِ وغيرِهِ من كُتُبِ الفنِّ لجَمْعِ أشبهِ مَا نَذْكُرُه لكَ: [الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه]

(أ) المشتقَّاتُ كلُّها ـ من اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ ـ أَشْبَهَتِ الفعلَ فِي مادَّتِهِ ومعناه، فأَخَذَتْ حُكْمَه، فرَفَعَتِ الفاعلَ، ونَصَبَ المتعدِّي منها المفعولَ. [المشبه بالفعل]

(ب) (ما، ولا، وإنْ، ولاتَ)، هذه الحروفُ أَشْبَهَتْ (ليسَ) فِي المعنى، فأَخَذَتْ حُكْمَها، فرَفَعَتِ الاسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ.

(ج) (إنَّ) وأخَوَاتِها، أَشْبَهَتِ الفعلَ فِي معناه، فرَفَعَتْ ونَصَبَتْ، وقُدِّمَ منصوبُها وجُوبًا عَلَى مَرْفُوعِها، بعكسِ الفِعْلِ؛ لِيَظْهَرَ من أوَّلِ وَهْلَةٍ: أنها عَمِلَتْ هَذَا العملَ لِكَوْنِها فَرعًا، وجازَ أنْ تَنْصِبَ الحالَ لهذه المشابهةِ. =

[والله تعالى أعلم][(١)].

۞ ۞ ۞

= (د) تَشَابَهَتْ (إلَّا) و(غيرٌ)؛ فأَخَذَتْ كلُّ واحدةٍ مِنْهُمَا حكمَ الأخرى، فوَقَعَتْ (غيرٌ) أداةَ استثناءٍ كـ(إلَّا)، ووَقَعَتْ (إلَّا) صفةً كغَيْرٍ.
(هـ) تَشَابَهَتْ (عَسَى) و(لَعَلَّ)، فجاءَ خَبَرُ (عَسَى) شذوذًا مفردًا؛ كخبرِ (لَعَلَّ)، فِي نحوِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، وجاءَ خَبَرُ (لعلَّ) مضارعًا؛ مُقْتَرِنًا بأنْ - فِي نحوِ: (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ) [البخاري (٢٦٨٠)].
[حكم ما إذا اشبه الاسم الموصول أسماء الشرط]
(و) أَشْبَهَ الاسمُ الموصولُ أسماءَ الشرطِ، فجازَ أنْ تَدْخُلَ الفاءُ فِي خبرِ الاسمِ الموصولِ فِي نحوِ: (مَن يَزُورُنِي فإني أُكْرِمُهُ)؛ كَمَا تَدْخُلُ فِي جوابِ الشرطِ (م).
(١) من (ص)، (ح).

حُروفُ الْجَرِّ

[عـــدد [ص] [٣٦٤] هاكَ حروفَ الجَرِّ وَهْيَ (مِن إلَى حتَّى خَلَا حاشَا عَدَا في عنْ عَلَى ـ
حروف الجر] [٣٦٥] مُذْ مُنذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتَا والكافُ والباءُ ولعَلَّ ومَتَى)

[ش] هذه الحروفُ[١] العِشرونَ ـ كلُّها مُخْتَصَّةٌ بالأسماءِ، وهي تَعْمَلُ فيها الْجَرَّ[٢]، وتَقَدَّمَ[٣] الكلامُ على[٤] (خَلَا وحَاشَا[٥] وعَدَا) في الاستثناءِ، وقَلَّ مَن ذَكَرَ (كي ولعلَّ ومتَى) في حروفِ الْجَرِّ، فأَمَّا (كي): فتكونُ حَرْفَ جَرٍّ في مَوْضِعَيْنِ[٦]: [كي الجارة]

أحَدُهما: إذا دَخَلَتْ على (ما) الاستفهاميَّةِ، نَحوُ: (كَيْمَهْ)؛ (أيْ: لِمَهْ[٧])[٨]، فـ(ما) استفهاميَّةٌ[٩] مَجرورةٌ بـ(كيْ)، وحُذِفَتْ

(١) في (ع): «حروف الجر». وليس في (ص).

(٢) أي: فيما دخلت عليه؛ فسميت بأثرها، وتسمَّى أيضًا: (حروف الإضافة)، وذلك من جهة معناها؛ لأنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: (مررت بزيد)، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بالباء.

وإذا قلت: (رُبَّ رجل يقول ذاك)، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رُبَّ)، وكذلك سائر الحروف. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٦١). وقدمها على الإضافة؛ لأنها تقدر بالحرف دون العكس.

(٣) في (س): «وقد تقدم».

(٤) في (ص)، (ع): «في».

(٥) رسمت في (ع): «وحاشى».

(٦) (م) ولـ«كي» الْجَارَّةِ مَوْضِعٌ ثالِثٌ؛ تَقَعُ فيه، وَهوَ أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها (مَا) الْمَصدرِيَّةَ؛ كَمَا فِي قَولِ الشاعِرِ:

إذَا أَنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّمَا يُرادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أيْ: للضَّرِّ والنفْعِ. وتَقْدِيرُهُ عَلَى نحوِ مَا قالَ الشارحُ ـ فِي الْمَوْضِعِ الثانِي (م).

(٧) في (س): «لَمَ».

(٨) ليس في (ص).

(٩) في (س)، (ص)، (ح): «استفهام».

أَلِفُها؛ لدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليها، وجِيءَ بـ(الهاءِ) للسَّكْتِ.

الثاني: قولُكَ: (جئتُ كيْ أُكْرِمَ زَيدًا). فـ(أُكْرِمَ): فعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أنْ) بعْدَ (كَيْ)[١]. و(أنْ) والفعْلُ مُقَدَّرانِ بِمَصْدَرٍ مَجرورٍ بـ(كيْ)، والتقديرُ: (جِئتُ كيْ إِكْرامِ زَيدٍ)؛ أيْ[٢]: (لإكرامِ زَيدٍ).

وأمَّا (لعَلَّ): فالْجَرُّ بها لُغةُ عُقَيْلٍ[٣]، ومنه قولُه[٤]: [لعلَّ]

١٩٦ - .... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنكَ قَرِيبُ[٥]

وقولُه:

١٩٧ - لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[٦]

فـ(أَبِي الْمِغْوَارِ) و(الاسمُ الكريمُ): مُبْتَدَآنِ[٧]، و(قَرِيبُ)،

---

(١) (م) اعلَمْ أنَّهُ قد يُؤْتَى بلامٍ قَبْلَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ لِكَيْ أَتَعَلَّمَ)، وقد يُؤتَى بأنِ الْمَصْدَرِيَّةِ بعدَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ كَيْ أن تُكرِمَنِي)، وَعَلَى الوجهِ الأوَّلِ تكونُ كي مَصدريَّةً بلا تَردُّدٍ، وَهوَ الأكثرُ استعمالًا، وَعَلَى الوجهِ الثاني تكونُ (كَي) حرْفَ جَرٍّ دالًّا عَلَى التعليلِ بلا تَرَدُّدٍ، وَهوَ أَقَلُّ استعمالًا مِن سابِقِه، وقد يُؤتَى بـ(كَيْ) غيرَ مَسبوقةٍ باللامِ ولا سابِقَةٍ لأنْ، كَمَا يُقالُ: (جِئتُ كَيْ أَتعلَّمَ)، وَهِيَ حِينَئذٍ تَحتَمِلُ الْمَصدَرِيَّةَ بتَقديرِ اللامِ قَبْلَها، وتَحْتَمِلُ أنْ تَكونَ حرْفَ جَرٍّ دالًّا عَلَى التعليلِ، وأنِ الْمَصدريَّةُ مُقَدَّرَةً بعدَها، وحَمْلُها عَلَى الوجهِ الأوَّلِ أَوْلَى؛ لأنه الأكثَرُ فِي الاستعمالِ ـ كَمَا قُلْنَا. ومِن هنا: تَعْلَمُ أنَّ مَا جَرَى عليه الشارِحُ فيه حَمْلُ الكلامِ عَلَى أقلِّ الوَجهينِ (م).

(٢) في (ع): «أي: لأجل».

(٣) قاله أبو زيد ـ كما في «سر الصناعة» (٢/ ٨٣)، و«الصحاح» (٥/ ١٧٧٤).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٩٨): «قائله: هو كعب بن سعد الغنوي».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ أَبِي**...) إلخ؛ حَيْثُ جُرَّ بـ(**لَعَلَّ**) (م).

(٦) (م) هَذَا البيتُ مِن الشَّواهِدِ؛ التي لم نَقِفْ عَلَى نِسْبَتِها لقَائلٍ مُعَيَّنٍ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ اللهِ**) حَيْثُ جُرَّ بلَعَلَّ مَا بعدَها لَفْظًا؛ عَلَى لُغةِ عُقَيْلٍ، كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وَهوَ مَرفوعٌ فِي التَّقديرِ، ولم يَمنَعْ مِن ظُهورِ رَفْعِه إلَّا الحرَكَةُ التي اقْتَضَاهَا حرْفُ الْجَرِّ الشبيهُ بالزائِدِ.

(٧) في (ص): «مجروران».

و(فَضَّلَكم): خبرانِ، ولعَلَّ حرْفُ جَرٍّ زائدٌ(١) دخَلَ على الْمُبْتَدَأِ، فهو [الباء] (كـ(الباءِ) ـ في بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)(٢).

وقد رُوِيَ على لُغةِ [١٢٣/ظ] هَؤلاءِ في (لامِها) الأخيرةِ؛ الكسْرُ والفتْحُ، ورُوِيَ أيضًا: حذْفُ (اللامِ) الأُولَى، فتَقولُ: (عَلَّ)؛ بفتْحِ اللامِ وكسْرِها.

[متى] وأمَّا (متَى): فالْجَرُّ بها لُغةُ هُذَيْلٍ(٣)، ومِن كَلامِهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)(٤). يُريدونَ: (مِن كُمِّهِ)، ومنه قولُه(٥):

١٩٨ ـ شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٦)

وسيَأتي الكلامُ على بَقِيَّةِ العِشرينَ ـ عندَ (كَلامِ المصنِّفِ عليها)(٧).

ولم يَعُدَّ الْمُصَنِّفُ في هذا الكتابِ (لَوْلَا) مِن حُروفِ الْجَرِّ، وذَكَرَها في غَيْرِه(٨).

---

(١) (م) **الصوابُ**: أنْ يَقولَ: (حرْفُ جَرٍّ شَبيهٌ بالزائدِ)، وأمَّا (الباءُ) فِي قولِهم: (بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)؛ فهي حرْفٌ زائدٌ، فليسَ التَّشبيهُ فِي كَلامِ الشارحِ دَقيقًا.
واعلَمْ أنَّ حرْفَ الْجَرِّ إمَّا أنْ يُفيدَ مَعْنًى خاصًّا، ويَكُونَ له مُتَعَلَّقٌ، وإمَّا ألَّا يُفيدَ معنًى خاصًّا ولا يَكُونَ له مُتَعَلَّقٌ، وإمَّا أنْ يُفيدَ مَعنًى خاصًّا، ولا يَكُونَ له مُتَعلَّقٌ، فالأوَّلُ **الحرْفُ الأَصْلِيُّ**؛ الَّذِي يَعقِدُ له النُّحاةُ بابَ حُروفِ الْجَرِّ، والثاني هو الحرْفُ الزائدُ؛ كالبَاءِ فِي (حَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، و(مِن) فِي قولِك: (ما زَارَنِي مِن أَحَدٍ)، والثالثُ هو الشبيهُ بالزائدِ، وإنما أَشْبَهَ الزائدَ فِي أنَّهُ لا مُتَعَلَّقَ له، وأَشْبَهَ الأَصْلِيَّ فِي الدَّلالةِ عَلَى معنًى خاصٍّ؛ كالتَّرَجِّي فِي (**لَعَلَّ**)، والتقليلِ فِي (رُبَّ) (م).

(٢) العبارة في (ح)، (ص)، (ع): «كرُبَّ في قولك: رُبَّ رجل قائم».

(٣) كما في «غريب الحديث» للحربي (٣/ ٩٧١)، و«المقصور» لابن ولاد (ص١١٧).

(٤) ذكره الكسائي عن العرب ـ كما في: «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٤).

(٥) هو: أبو ذؤيب الهذلي ـ كما في ديوان الهذليين (ص٥٠).

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَتَى لُجَجٍ**)؛ حَيْثُ استَعْمَلَ (**متى**) جارَّةً، كَمَا هو لُغَةُ قَوْمِه هُذَيْلٍ (م).

(٧) في (ع): «ذكر المصنف لها».

(٨) (م) قد يُقالُ فِي القَسَمِ: (**آللهِ لأَفْعَلَنَّ**)، وقد يُقالُ: (**ها اللهِ لأَفْعَلَنَّ**)؛ بذِكْرِ هَمزةِ =

ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[(١)]: أنَّها (مِن حُروفِ الْجَرِّ)[(٢)]؛ لكنْ لا تَجُرُّ إلَّا الْمُضْمَرَ[(٣)]، فتَقولُ: (لَوْلايَ، ولولاكَ، ولَوْلاهُ).

[فـ(الكاف) و(الهاء) و(الياء)][(٤)] ـ عِندَ (سِيبَوَيْهِ مَجرورة[(٥)])[(٦)] بـ(لَوْلا).

وزَعَمَ **الأخفَشُ**[(٧)] أنَّها في مَوْضِعِ رفْعٍ بالابتداءِ، ووُضِعَ ضَميرُ الْجَرِّ مَوْضِعَ ضَميرِ الرفْعِ؛ فلَمْ تَعْمَلْ (لَوْلَا) فيها شَيْئًا، كما لا[(٨)] تَعْمَلُ في الظاهِرِ، نحوُ: (لولَا زَيدٌ لأَتَيْتُكَ).

وزَعَمَ **الْمُبَرِّدُ**[(٩)]: أنَّ هذا التركيبَ ـ أَعْنِي: (لَولاكَ)[(١٠)] ونحوَه ـ لم يَرِدْ مِن لِسانِ[(١١)] العرَبِ! وهو مَحجوجٌ بثُبُوتِ ذلك عنهم؛ كقولِه[(١٢)]:

= الاستفهام ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الأوَّلِ، أو (ها) التنبيهِ ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الثاني، عِوَضًا عن باءِ الْجَرِّ، ولم يَذْكُرِ الناظِمُ ولا الشارِحُ هَذينِ الْحَرفَيْنِ فِي حُروفِ الْجَرِّ؛ نظَرًا إلَى حَقيقةِ الأمْرِ، وَهِيَ أنَّ جَرَّ لفْظِ الْجَلالَةِ بحَرْفِ الْجَرِّ؛ الَّذِي نابَتْ عنه (الْهَمزَةُ) و(ها)، وليس بـ(الْهَمزَةِ) ولا بِها، فاعْرِفْ ذلك.

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٧٣).

(٢) في (ع): «حروف جر».

(٣) في (ك): «مضمر».

(٤) ما بين المعكوفين في (م): «فالياءُ والكافُ والهاءُ».

(٥) في (م): «مجرورات».

(٦) تقديم وتأخير في (س).

(٧) وكذا الفراء ـ كما في «شرح السيرافي» (٣/ ١٣٧).

(٨) في (س)، (ص)، (ح): «لم».

(٩) «الكامل» (٣/ ٢٤٧).

(١٠) في (ص): «لولاي».

(١١) في (س): «كلام».

(١٢) قال العيني (٣/ ١٢٠٧): «قائله: هو عمرو بن العاص. وهو من قصيدة من الطويل؛ يخاطب بها معاوية بن أبي سفيان ﵄ أولها:

مـعـاويَ إنِّـي لَـم أُبَـايِـعْـكَ فَـلْـتَـةً ... ومَاذَا كَمَا أَسْرَرتُ مِني كَمَا عَلَنْ»

١٩٩ ـ أَتُطْمِعُ(١) فِينَا مَن أَراقَ دِمَاءَنَا ولَوْلاكَ(٢) لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ(٣)(٤)

وقولِه(٥):

٢٠٠ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرَامِهِ(٦) مِن قُنَّةِ(٧) النِّيقِ مُنْهَوِي(٨)(٩)

---

(١) في (س): «أيطمع»، وهو جائزٌ عربيةً، لكن المصادر موافقة للمثبت من باقي النسخ.

(٢) في (ك): «ولولاه».

(٣) ضبطها بضم الحاء في (ص)، وفي (ع) بفتحها. قلت: والصواب إسكانها لأجل الروي، وهي في أصل الإعراب: مرفوعة.

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَولاكَ**)؛ فإنَّ فيه رَدًّا عَلَى أبي العَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ (لَولَا) لم تَجِئْ مُتَّصِلَةً بضَمائِرِ الْجَرِّ: كـ(الكافِ والهاءِ والياءِ)، ومِثلُه: قَوْلُ الآخَرِ، ويُنسَبُ إلَى عمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ، وليس فِي «دِيوانِه»، والصوابُ أنَّهُ للعَرْجِيِّ. انظُرْ: «خِزانَة الأدَبِ» (٢/ ٤٢١):

لَـولاكَ فِـي ذا الـعـالـم لـم أَحْـجُـجِ

ومعَ وُرُودِه فِي كلام العرَبِ الْمَوثوقِ بعَرَبِيَّتِهم، فإنه قَليلٌ غيرُ شائِعٍ شُيوعَ وُقوعِ الاسمِ الظاهِرِ والضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ بعْدَ لولا، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝﴾ [سبأ: ٣١]، ونحوُ قولِ الْمُتَنَبِّي:

لَولَا العُقولُ لكانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنَـى إلَـى شَـرَفٍ مِـنَ الإنـسـانِ

وقالَ الراجِزُ:

والـلَّـهِ لَـوْلَا الـلَّـهُ مَـا اهْـتَـدَيْـنَـا ولا تَـصَـدَّقْـنَـا ولا صَـلَّـيْـنَـا (م)

(٥) قال العيني (٣/ ١٠٧٠): «قائله: هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي». اهـ.

(٦) في «العقد الفريد» (٢/ ٣١٣): «بأجرماه».

(٧) في «الكتاب» (٢/ ٣٧٤)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٩٥)، و«الكامل» (٣/ ٢٤٧): «قلة». وهما روايتان، ومعناهما متقاربٌ.

(٨) رسمها في (ع): «من هوي». قال في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٩٧): «(**طحتِ**): بكسر التاء وضمها، من طاح يطيح، ويطوح هلك. **وهوى**: سقط. ومن هوى: بضم الميم، الهاوي. **والأجرام**: جمع جرم، بالكسر، وجرم الشيء جثته. **والنيق**: بكسر النون وسكون التحتية وقاف، أرفع موضع في الجبل. **والقُنّة**: بضم القاف، وتشديد المعطوف على المعطوف عليه ضرورة. وقيل: إنه مفعول معه؛ أي: جمعت مع فحش».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَولايَ**) حَيْثُ اتَّصَلَتْ (**لَوْلَا**) بالضَّمِيرِ؛ الَّذِي أَصْلُه أنْ يَقَعَ فِي مَحلِّ الْجَرِّ والنصْبِ، وفيه رَدٌّ عَلَى الْمُبَرِّدِ [«الكامل» (٣/ ٢٤٧)]؛ الَّذِي أَنْكَرَ =

[ص] [٣٦٦] بالظاهِرِ اخْصُصْ (مُنذُ، مُذْ، وحَتَّى والـكـافَ، والـواوَ، ورُبَّ، والـتَّـا)
[٣٦٧] واخْصُصْ بِـ(مُذْ، ومُنذُ) وَقْتًا، و(بِرُبّ) مُـنَـكَّـرًا، والـتـاءُ لِـ(اللَّـهِ، ورَبّ)
[٣٦٨] ومـا رَوَوْا مِـنْ نـحـوِ (رُبَّـهُ فَـتَـى) نَـزْرٌ، كَـذَا (كـهـا)، ونَـحْـوُه أَتَـى

[ش] [تقسيم حروف الجر] مِن حُروفِ الْجَرِّ: ما لا يَجُرُّ إلَّا الظاهِرَ، وهي هذه السَّبْعَةُ المذكورةُ في البيتِ الأوَّلِ، فلا تَقولُ: (مُنْذُهُ) ولا (مُذْهُ)، وكذا الباقي.

[عمل (منذ ومذ)] ولا تَجُرُّ (مُنذُ ومُذْ) مِن الأسماءِ الظاهِرَةِ؛ إلَّا أسماءَ الزمانِ(١). **فإنْ كانَ الزمانُ حاضِرًا:** كانَتْ بمعنى (في)، نحوُ: (ما رَأيْتُه مُنْذُ يَوْمِنا)؛ أي: في يَوْمِنا، **وإنْ كانَ الزمانُ ماضِيًا:** كانَتْ بمعنى (مِن)، نحوُ: (ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وسيَذْكُرُ المصنِّفُ هذا في آخِرِ البابِ، وهذا معنى قولِه: **(واخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وقْتًا)**.

[حتى] وأمَّا **(حتَّى)** فسَيَأْتِي الكلامُ على مَجْرُورِها، عنْدَ ذِكْرِ المصنِّفِ له، وقَدْ شَذَّ جَرُّها للضميرِ(٢)؛ كقولِه:

٢٠١ ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفِي(٣) أُناسٌ فَتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زِيادِ(٤)(٥)

= أنْ يَقَعَ بعْدَ (لَولا) ضَمِيرٌ مِن الضمائِرِ الْمُتَّصِلَةِ التي تَكونُ فِي مَحلِّ نصْبٍ أو فِي مَحلِّ جَرٍّ، وقالَ: إنَّ ذلك لا يَجوزُ عَربيَّةً. وقد جاءَ هَذَا الَّذِي أَنْكَرَه فِي هَذَا الشاهِدِ، وفي البيتِ الَّذِي قَبْلَه، وفي البيتِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أثناءَ شرْحِ البيتِ السابِقِ، فكانَ نقْلُ هذه الشواهِدِ رَدًّا عليه (م).

(١) (م) منذُ ومُذْ يَكونانِ ظَرْفَيْ زَمانٍ، وهما حِينَئذٍ اسمانِ، ويَكونانِ حَرفَيْ جَرٍّ، وحينَئذٍ: لا يَجُرَّانِ إلَّا أسماءَ الزمانِ؛ طَلَبًا للمناسَبَةِ بينَ حالَتَيْهِما، وأمَّا نحوُ قولِكَ: (ما رَأَيْتُه منذُ حَادَثَ كذا، وَمَا رَأَيْتُه مُنذُ أنَّ الله خَلقَه)؛ فإنَّ اسمَ الزمانِ مُقَدَّرٌ فِي هَذينِ المِثالَيْنِ ونحوِهما، وأصْلُ الكلامِ: منذُ زمانِ حَصَلَ كذا، ومُنذُ زَمانِ خَلَقَ اللهُ إيَّاهُ (م).

(٢) في (ك)، (ع): «للمضمر».

(٣) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (٢/ ٢٣٥)، (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يلقى».

(٤) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يزيد».

(٥) (م) ـ هَذَا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعرَفُ قَائِلُها. والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حَتَّاكَ)**؛ =

ولا يُقاسُ على ذلك، خِلافًا لبَعْضِهم، ولُغةُ هُذَيْلٍ[١]: إبدالُ حائِها عَيْنًا، وقَرَأَ ابنُ مَسعودٍ: (فَتَرَبَّصُوا بِهِ[٢] عَتَّى حِينٍ)[٣].

[الواو] وأمَّا (الواوُ) فمُخْتَصَّةٌ بالقَسَم، وكذلك (التاءُ)، ولا يَجُوزُ ذِكْرُ فعْلِ القَسَمِ معَهما[٤]، فلا تَقولُ: (أُقْسِمُ واللهِ)، ولا (أُقْسِمُ تَاللهِ).

ولا تَجُرُّ (التاءُ) إلَّا لَفْظَ (اللهِ)[٥]، فتقولُ: (تاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)، وقد سُمِعَ جَرُّها لـ(رَبِّ)[٦] مُضافًا إلى (الكَعْبَةِ)، قالوا: **(تَرَبِّ الكَعبةِ)**[٧]، وهذا معنى قولِه: **(والتاءُ للهِ ورَبّ)**. وسُمِعَ أيضًا: **(تَالرحمٰنِ)**[٨]. وذَكَرَ

= حَيْثُ دَخَلَتْ (حتّى) الجارَّةُ عَلَى الضَّمِيرِ، وَهوَ شاذٌّ.

(١) وثقيفٍ أيضًا ـ كما في إعراب النحاس (١/ ٧٢)، و«التثقيف» (ص١٨٨).

(٢) ليس في (ع)، (ك).

(٣) أخرجه أبو جعفر الضرير في «الوقف» (ص٦٩)، وابن الأنباري في «الوقف» (١/ ١٣)، من طريق كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده، قال: «كنت جالسًا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسمع رجلًا يقرأ: ﴿عتى حين﴾، فقال عمر: من أقرأك هذه القراءة؟ قال: أقرأني عبد الله بن مسعود، قال: فكتب عمر إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أما بعد، فإن الله ﷻ أنزل هذا القرآن وجعله قرآنًا عربيًّا مبينًا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فلا تقرؤوه بلغة هذيل، والسلام». وفي إسناده عبد الرحمٰن بن عبد الله: ضعيفٌ.

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٤٣): «العرب تُبْدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحْثِر ما في القبور؛ أي: بعثر، وضبعت الخيل؛ أي: ضبحت، وهو يُحنْظِي ويُعَنْظِي: إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عتَّى وحتَّى؛ لكن الأخذ بالأكثر استعمالًا، وهذا الآخر جائز وغير خطأ».

(٤) في (ع)، (ك): «معها».

(٥) في (ع): «الجلالة».

(٦) في (ك)، (ع): «الرب».

(٧) حكاها الأخفش ـ كما في «المفصل» (ص٣٨٣).

(٨) حكاها الأخفش؛ وقد تفرد بهذا النقل ـ كمافي «الشوارد» (ص٢٠٨). ولذا قال الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٥١): «العرب لا تقول: (تالرحمٰن)، ولا يجعلون مكان (الواو) ـ (تاء) إلا في الله ـ ﷻ». اهـ. وبنحوه: قال الطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٨١)، والزجاج في «معانيه» (٣/ ١٢٠)، وابن الأنباري في «شرح القصائد» (ص٧).

الْخَفَّافُ[١] ـ في (شرْحِ الكتابِ): أنَّهم قالوا: (تَحَيَاتِكَ)[٢]. وهذا غَرِيبٌ.

[اختصاص رب بالنكرة]

ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلَّا نَكِرَةً[٣]، نحوُ: (رُبَّ رجُلٍ عالِمٍ لَقِيتُ)، وهذا معنى قولِه: (وبِرُبّ مُنكَّرًا)؛ أيْ: واخْصُصْ برُبَّ النَّكِرَةَ، وقد شَذَّ جَرُّها ضَميرَ الغَيْبَةِ[٤]؛ كقَولِه[٥]:

٢٠٢ ـ [وَاهٍ رَأَبْتُ[٦] وُشِيكًا][٧] صَدْعَ أَعْظُمِهْ وربَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ [مِنْ عَطَبِهْ[٨]][٩][١٠]

---

(١) هو: الإمام النحوي الضليع أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي، المالقي، المعروف بالخفاف، كان نحويًّا بارعًا، ورجلًا صالحًا مباركًا، قرأ على الشلوبين، وبَرَعَ، فصنف شرحًا على «كتاب سيبويه» و«إيضاح الفارسي» و«لمع ابن جني»، توفي في القاهرة سنة (٦٥٧هـ). ينظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٧٣).

(٢) كما في «توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٣)، و«الارتشاف» (٤/ ١٧١٧).

(٣) أي: موصوفة غالبًا؛ إن لم تكن هي وصفًا لا لزومًا.

(٤) أي: قياسًا، لا استعمالًا لكثرته.

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٠٥): «أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائله».

(٦) في (ك): «رأيت».

(٧) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«تاج الزبيدي» (٢/ ٤٧٦): «كائِنْ رأيْتُ وهايا»، وفي «إبانة» الصُّحاري (٣/ ١٢٣): «واهه رأيتُ وهايا»، وفي «اللسان» (١/ ٤٠٩): «كائن رأبت وهايا». وهي روايات لم تمس الشاهد؛ فلا اكتراث لاختلافها.

(٨) في «الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١١٩)، و«الإبانة» (٣/ ١٢٣): «عطب».

(٩) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«اللسان» لابن منظور (١/ ٤٠٩)، (١٣/ ٣٧٢): «م العطب».

(١٠) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ورُبَّهُ عَطِبًا)؛ حَيْثُ جَرَّ (رُبَّ) الضميرَ، وَهوَ شاذٌّ. واعلَمْ أنَّ العُلماءَ قد اختَلَفُوا فِي هَذَا الضَّمِيرِ الَّذِي تَدْخُلُ عليه (رُبَّ)، أمَعْرِفَةٌ هو أَمْ نَكِرَةٌ؟ فذَهَبَ الْجُمهورُ: إلَى أنَّهُ مَعرِفَةٌ عَلَى أَصْلِه، وذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ: إلَى أنَّ هَذَا الضميرَ نَكِرَةٌ؛ لأنه واقِعٌ مَوقِعَ اسمٍ واجِبِ التنكيرِ؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَجُرُّ غيرَ النَّكِرَةِ، ولأنَّ مَرْجِعَه ـ وَهوَ التمييزُ ـ واجِبُ التنكيرِ.

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ له؛ كقولِه[١]:

٢٠٣ ـ [(خَلَّى الذِّنَابَاتِ)[٢] شَمَالًا كَثَبَا][٣] وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[٤]

وقولِه[٥]:

٢٠٤ ـ ولا[٦] تَرَى بَعْلًا ولَا حَلَائِلَا كَهُ ولا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا[٧]

وهذا معنى قولِه: **(وما رَوَوْا)** البيتَ؛ أيْ: والذي رُوِيَ مِن جَرِّ

---

(١) هو: العجاج، وهو في «ملحق ديوانه» (١/ ٢٦٩).

(٢) في «الإبل» للأصمعي (١/ ١٦٢)، و«الكنز» لابن السكيت (ص١٥٥)، و«شرح الأبيات» للسيرافي (٢/ ١٠٤): «نحّى الذبابات». وعند ابن يعيش (٤/ ٤٦٦)، وابن الناظم (ص٢٥٨): «خلي الذنابات».
وقوله: **(الذنابات)**: هي بفتح الذال المعجمة والنون، وبعد الألفباء موحدة، وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق، وهو اسم موضع بعينه. وقوله: **(كثبًا)**: بفتح الكاف، والثاء الثلثة، والباء الموحدة، ومعناه القرب، ويقال: رماه من كثب؛ أي: قرب، و**(أم أوعال)** بفتح الهمزة، وهي اسمه ضبة بعينها، ويقال لكل هضبة تكون فيها الأوعال: أم أوعال، وهو جمع وعل، وهو ذكر الأروى ـ قاله العيني في «شرح الشواهد» (٣/ ١٢٠٣).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كها)**؛ حَيْثُ جَرَّ بالكافِ الضميرَ، وَهوَ شاذٌّ. ونَظيرُ هَذَا الشاهِدِ: قولُ أبي محمَّدٍ اليَزِيدِيِّ اللُّغَوِيِّ؛ مُعَلِّم المأمونِ بنِ الرَّشيدِ:

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ ونَشْكُو إليكم مَجَانِينَا
فلَولَا الْمُعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ولولا البَلاءُ لَكانوا كَنَا

ومِثلُه أيضًا قَوْلُ الآخَرِ:

لا تَلُمْنِي فإِنَّنِي كَكَ فِيهَا إِنَّنَا فِي الْمَلامِ مُشتَرِكانِ (م)

(٥) هو: رُؤْبَة بن العَجَّاجِ؛ «ديوان رؤبة» (١٢١).

(٦) في (ك): «فلا».

(٧) قال في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٥٧): «الحلائل: جمع حليلةْ، وهي امرأة الرجل، جعل الأُتُن حلائل الحمار، والحاظل: المانع. يقول: فلا ترى بعلًا كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الأُتُن إلا مانعًا لها».
(م) والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَهُ كَهُنَّ)**؛ حَيْثُ جُرَّ الضَّمِيرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بالكافِ، وَهوَ شاذٌّ (م).

(رُبَّ) الْمُضمَرَ، نحوُ: (رُبَّهُ فَتًى) قَليلٌ، وكذلك جَرُّ الكافِ الْمُضْمَرَ، نحوُ: (كَهَا). (والله أعلم)[١].

[ص] **[٣٦٩] بَعِّضْ، وبَيِّنْ، وابْتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ** بِـ(مِنْ)، وقد تأتِي لبَدْءِ الأَزْمِنَهْ ـ

[٣٧٠] وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِهِ فَجَرْ نَكِرَةً، كـ(ما لِباغٍ مِن مَفَرْ)

[ش] [معاني (من)] تَجيءُ (مِن)[٢] للتَّبعيضِ[٣]، ولِبَيانِ الْجِنْسِ[٤]، ولابتداءِ الغايةِ[٥] في غيرِ الزمانِ كَثيرًا، وفي الزمانِ قَليلًا، وزائدةً.

فمِثالُها للتَّبعيضِ: قَوْلُكَ: (أَخَذْتُ مِن الدراهِمِ). ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومِثالُها[٦] لبَيانِ الْجِنْسِ: قولُه تعالَى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في المكانِ: قولُه تعالَى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ: قولُه تعالَى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقولُ الشاعِرِ[٧]:

---

(١) من (ع).

(٢) (من): تأتي على خمسة عشر وجهًا، ساقها بأمثلتها: ابن هشام في «المغني» (ص٤١٩ ـ ٤٢٥).

(٣) علامتها: صحة حلول بعض مكانها.

(٤) علامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها.

(٥) علامتها: أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها؛ كأعوذ بالله من الشيطان. فإن معنى (**أعوذ به**): ألتجئ إليه منه، فـ(الباء): أفادت الانتهاء، والغالب فيها الابتداء؛ حتى قيل: إن سائر معانيها ترجع إليه، فكان ينبغي تقديمه. والمراد بالغاية: المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على الكل؛ إذ الغاية هي النهاية، وليس لها ابتداء. وبهذا يظهر معنى قولهم: (**إلى**) لانتهاء الغاية. «الخضري» (١/ ٢٢٤).

(٦) في (ك): «ومثاله».

(٧) هو: النابغة في «ديوانه» (ص٤٠).

٢٠٥ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمَةٍ[١] إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ[٢]

[من الزائدة] ومِثالُ الزائدةِ: (ما جاءَنِي مِن أحَدٍ)، ولا تُزادُ[٣] عندَ جُمهورِ البَصْرِيِّينَ؛ إلَّا بشَرطينِ:

أحَدُهما: أنْ يَكونَ المجرورُ بها[٤] نَكِرَةً.

الثاني: أنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ[٥] أو شَبَهُهُ[٦]، والمرادُ بشَبَهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ، نحوُ: (لا تَضْرِبْ مِن أحَدٍ)، والاستفهامُ، نحوُ: (هل جَاءَكَ مِن أحَدٍ).

ولا تُزَادُ في الإيجابِ[٧]، ولا (يُؤْتَى بها)[٨] جارَّةً لِمَعْرِفَةٍ، فلا تَقولُ: (جاءَنِي مِن زَيدٍ)، خِلَافًا للأَخْفَشِ[٩]، وجَعَلَ منه قولَه تَعالَى:

---

(١) هو: يومٌ يضرب به المثل في الشدة والهول، وحليمة هي بنت الحارث بن جبلة. ينظر: «أمثال العرب» للمفضل (ص١١٨)، برقم (١٦٥)، و«الأمثال» لابن سلّام (ص٩٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِن أزمانِ**)؛ حَيْثُ وَرَدَتْ (مِن) لابتداءِ الغايَةِ فِي الزَّمَنِ، وفي المسألةِ كلامٌ طويلُ الذَّيْلِ عَميقُ السيْلِ، **وتَلخيصُه**: أنَّهُ قد ذَهَبَ جُمهورُ الكُوفِيِّينَ وأبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ [«الكامل» (٢/ ٢٠٣)] والأخفَشُ وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ ـ مِن البَصرِيِّينَ: إِلَى أنَّ (مِن) قد تأتِي لابتداءِ الغايَةِ فِي الزمانِ، ومالَ إِلَى هَذَا المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وَهوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (٣/ ١٣٢)، وشرح الكافية (٢/ ٧٩٧)] وابنُ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (٣/ ٢٠)، و«المغني» (ص٤٢٠)]، وذهَبَ جُمهورُ البَصْرِيِّينَ ـ إِلَى أنَّها لا تَجيءُ لذلكَ، واتَّفَقَ الْجَميعُ: عَلَى أنَّها تَأتِي لابتداءِ الغايَةِ فِي الأَمْكِنَةِ والأحداثِ والأشخاصِ (م).

(٣) في (ك): «يزاد».

(٤) ليس في (ك).

(٥) فلا تزاد في الإثبات إلا في تمييز (كَمْ) الخبرية؛ إذا فصل منه بفعل متعدٍ.

(٦) في (ع): «شبه».

(٧) (م) ذكَرَ السعْدُ: أنَّ (مِن) الجارَّةَ تُزادُ فِي الإثباتِ اختيارًا فِي مَوْضِعٍ واحِدٍ، وَهوَ تَمييزُ (كَم) الخَبَرِيَّةِ؛ إذا فُصِلَ بينَ (كَمْ) وبينَ التمييزِ بفِعْلٍ، ومَثَّلَ له بقولِه تعالَى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، فـ(مِن): زائدةٌ، و(جَنَّاتٍ): تَمييزُ (كَمْ) (م).

(٨) ما بين القوسين: ليس في (ك)، ومكانها في (ع): «تأتي».

(٩) كما في «المفصل» (ص٣٨٠)، و«الإنصاف» (١/ ٣١٠).

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١][(١)].

وأَجازَ **الكُوفِيُّونَ** زِيادَتَها في الإيجابِ؛ بشَرْطِ تَنكيرِ[(٢)] مَجرورِها، ومنه عندَهم: (**قد كانَ مِن مطَرٍ**)[(٣)]؛ أيْ: قد كانَ مَطَرٌ.

[ص][٣٧١] لِلانْتِهَا (حتَّى، ولامٌ، وإلَى)   و(مِن، وبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا[(٤)]

[ما يدل على انتهاء الغاية]

[ش] يَدُلُّ على انتهاءِ الغَايَةِ (إلى وحتَّى واللامُ)، والأصْلُ مِن هذه الثلاثةِ (إلى)؛ فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وغيرَه، نحوُ: (سِرْتُ [البارِحَةَ إلى آخِرِ الليلِ، أو][(٥)] إلى نِصْفِه)، ولا تَجُرُّ (حتَّى)[(٦)] إلَّا ما كانَ آخِرًا أو مُتَّصِلًا

---

(١) أجاب عنه **الجمهور**: بأن (**من**) فيه تبعيضية، لا زائدة فهي: بمعنى بعض، مفعول به. و﴿ذُنُوبِكُمْ﴾ مضاف إليه. ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]؛ لأنَّ هذا لنا معشر الأمة المحمدية، والأولى لأمة نوح ـ عليه وعلى نبيِّنا أفضل الصلاة والسلام ـ على أنَّ الموجبة الجزئية، لا يناقضها إلا السالبة الكلية، لا الموجبة. وفي «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٢٩٦)؛ عن بعضهم [الزمخشري «كشاف» (٢/ ٥٤٣)]: أنّ ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ حيث كانت للمؤمنين؛ لا تذكر معها (من)؛ بخلافها للكفرة تفرقة بينهما. «الخضري» (١/ ٢٣٤)، بتصرف.

(٢) في (ك): «تنكر».

(٣) حكى هذا بعض البغداديين عن العرب ـ كما في «التمام في تفسير أشعار هذيل» (ص١٤٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٠٨).

لكن أجيب: «بأنها تبعيضية. أو: بيانية لمحذوف؛ أي: قد كان شيء من مطر، أو: أن زيادتها في ذلك؛ حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال.

والظاهر: صحة البيان في الآية أيضًا، وجملة ما ذكره هنا لـ(**من**): أربعة معان. وبقي الظرفية كـ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] والتعليل: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] **والمجاوزة**: كعن ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، **والاستعانة** كالباء: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، والاستعلاء كعلى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ فالجملة عشرة. «الخضري» (١/ ٢٣٥).

(٤) في (ك): «البدل».

(٥) العبارة في (ك): «إلى آخر الليل».

(٦) في (ك)، (ع): «بحتى».

بالآخِرِ[(١)]؛ كقولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، ولا تَجُرُّ غيرَهما؛ فلا تَقولُ: (سِرْتُ البارِحَةَ حتَّى نِصْفِ الليلِ). واستعمالُ (اللامِ) للانتهاءِ قَليلٌ، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

[استعمال من بمعنى بدل]

ويُسْتَعْمَلُ (مِن) و(الباءُ) بمعنى (بَدَل)، فمِن استعمالِ (مِن) بمعنى (بَدَل): قولُه ﷻ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ (أيْ: بَدَلَ الآخِرَةِ)[(٢)]، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ أيْ: بدَلَكم، وقولُ الشاعِرِ[(٣)]:

٢٠٦ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ... ولَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا[(٤)]

أيْ: بدَلَ (البُقولِ).

[استعمال الباء بمعنى بدل]

ومِن استعمالِ (الباءِ)، بمعنى (بَدَل) ـ ما وَرَدَ في الحديثِ: «**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ**»[(٥)]؛ أيْ: بدَلَها. وقولُ الشاعِرِ:

---

(١) (م) الآيةُ الكريمةُ التي تَلاهَا الشارِحُ ـ مِثالٌ لِمَا كَانَ مُتَّصِلًا بالآخِرِ، ومِثالُ مَا كَانَ آخِرًا: قولُهم: (أكَلْتُ السمَكَةَ حتى رَأْسِها). واعْلَمْ أنَّ (حتى) الجارَّةَ عَلَى ضَرْبَينِ: جارَّةٍ للمفرَدِ الصريحِ، وهذه هِيَ التي لا تَجُرُّ إلا الآخِرَ أو الْمُتَّصِلَ بالآخِرِ، ولا تكونُ إلَّا غائيَّةً، وجارَّةٍ لـ(أنِ) المصدَرِيَّةِ ومَدْخُولِها، وهذه تكونُ غائيَّةً، وتكونُ تَعليليَّةً، وتكونُ استثنائيَّةً (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٢١): «قائله: هو أبو نخيلة؛ بالنون والخاء المعجمة، واسمه: يعمر بن حزن».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: (**مِن البُقولِ**)؛ حَيْثُ وَرَدْ (**مِن**) بمعنى البَدَلِ، يعني أنَّها لم تَسْتَبْدِلِ الفُسْتُقَ بالبُقولِ، وهكذا قالَ ابنُ مالِكٍ وجماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ، **وقالَ آخَرُونَ**: إنَّ (مِن) هنا للتَّبعيضِ، وعِندَهم أنَّ الفُسْتُقَ بعضُ البُقولِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أنْ تَكونَ (**مِن**) اسْمًا بمعنى (**بعضٍ**)، ومَوْقِعُها فِي الإعرابِ عَلَى هَذَا ـ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(**تَذُقْ**)، ويَكُونُ قَوْلُهُ: (**الفُسْتُقَا**) بَدَلًا منها.

(٥) وردت هذه اللفظة كثيرًا في الأحاديث مرفوعة وموقوفة، ولها أسانيد حسان، ينظر: «مسند أحمد» (٢/ ١٨٦) (ح٨٠٧)، و«المستدرك» للحاكم (٢٨٧٠)، =

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارَةَ (فُرْسانًا ورُكبانَا)[1]

(أي: بَدَلَهُمْ)[2]، [وقد تقدم ذكره][3].

[ص] [٣٧٢] واللامُ لِلمِلْكِ، وشِبْهِهِ، وفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا، وتعليلٍ قُفِي ـ

[٣٧٣] وزِيدَ، والظرفيَّةَ استَبِنْ بِـ(بَا وفي)، وقد يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

[ش] تَقدَّمَ أنَّ (اللامَ) تَكونُ للانتهاءِ، وذَكَرَ هنا: أنها تَكونُ للمِلْكِ، [معاني اللام] نحوُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و(المالُ لِزَيْدٍ). ولِشِبْهِ الْمِلْكِ، نحوُ: (الْجُلُّ للفرَسِ، والبابُ للدَّارِ). وللتَّعْدِيَةِ[4] نحوُ: (وَهَبْتُ لِزَيْدٍ مَالًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ)[5]﴾ [مريم: ٥، ٦]. وللتعليلِ، نحوُ: (جِئْتُكَ[6] لإكْرَامِكَ)، وقولُه[7]:

٢٠٧ ـ وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[8]

وزائدةٍ قِياسًا[9]، نحوُ: (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)، ومنه: قولُه تعالَى: ﴿إِن

= و«المختارة» للضياء (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٢٨١)، (٩١٧).

(١) هَذَا هو الشاهِدُ رَقْمُ (١٥٤)، وتَقَدَّمَ شرْحُه فِي بابِ (المفعولِ له)، فانْظُرْه هناكَ.

(٢) من (ك)، (ع). (٣) من (ع).

(٤) المجردة عن إفادة معنًى. (٥) سقط من (ع).

(٦) في (ع)، (ك): «جئت».

(٧) هو: أبو صَخْرٍ الهذليّ ـ كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢/ ٩٥٧).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لِذِكْرَاكِ)؛ فإنَّ «اللامَ» فيه للتَّعليلِ (م).

(٩) (م) زِيادَةُ اللامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: **الأوَّلُ**: زِيادَتُها لِمُجَرَّدِ التأكيدِ، وَذَلِكَ إذا اتَّصَلَتْ بِمَعمولِ فعْلٍ، وقد تَقَدَّمَ الفعْلُ عَلَى المعمولِ الْمُقْتَرِنِ بـ(اللامِ)؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ الرَّمَّاحِ بنِ أَبْرَدَ:

ومَلَكْتَ مَا بينَ العراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أجارَ لمسلِمٍ ومُعاهِدِ

والزيادةُ الثانيةُ لتَقْوِيَةِ عامِلٍ ضَعُفَ عن العمَلِ بأحَدِ سَبَبَيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يَقَعَ العامِلُ مُتَأَخِّرًا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ۝١٥٤﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقولِه سُبحانَه: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ۝٤٣﴾ [يوسف: ٤٣].

وثانيهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ فَرْعًا فِي العَمَلِ: إمَّا لكَوْنِه اسمَ فاعِلٍ، نحوُ قوله =

كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]. وسَمَاعًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ)، وأشارَ بقولِه: (والظرفيَّةَ استَبِنْ[(١)]) إلى آخِرِه إلى معنى (الباءِ)، و(في)، فذَكَرَ أنَّهما اشْتَرَكا (في) إفادةِ الظرفيَّةِ والسببيَّةِ، فمِثالُ (الباءِ) للظَّرفيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ)[(٢)] ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ (أَفَلَا تَعْقِلُونَ)[(٣)] ﴿١٣٨﴾﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]؛ أيْ: وفي الليلِ. ومِثالُها للسَّببيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النساء: ١٦٠]، ومِثالُ (في) للظَّرْفِيَّةِ قولُكَ: (زَيدٌ في الْمَسجِدِ)، وهو الكثيرُ فيها، ومِثالُها للسَّبَبِيَّةِ: قولُه ﷺ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا: فَلَا هِيَ[(٤)] أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ**»[(٥)(٦)].

[معاني الباء] [ص] [٣٧٤] **بالبَا اسْتَعِنْ، وعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ** ومِثْلَ (مَعْ، ومِن، وعَن) بها انْطِقِ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (الباءَ) تَكونُ للظرفيَّةِ وللسببيَّةِ، وذَكَرَ هنا: أنَّها تكونُ **للاستعانةِ**، نحوُ: (كَتَبْتُ بالقلَمِ)، وَ(قَطَعْتُ بالسِّكِّينِ)، **وللتَّعْدِيَةِ**[(٧)]، نحوُ: (ذَهَبْتُ بِزيدٍ)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي

= تعالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. وإمَّا لكَونِه صِيغَةَ مُبالَغةٍ، نحوُ قولِه سُبحانَه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧] (م).

(١) زاد في (ك): «بباء». (٢) سقط من (ع).

(٣) من (ع)، (ك). (٤) ليس في (ك).

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) (م) (**خَشاشُ الأرضِ**): هَوامُّها وحَشراتُها، الواحدةُ: خَشَاشَةٌ. وفي روايةٍ في الحديثِ: «**حَشِيشِ الأَرْضِ**» [لفظ نافع؛ عند البخاري (٧٤٥)]، وفي رِوايةٍ ثالثةٍ: «**حَشِيشَةِ الأَرْضِ**»، بحاءٍ مُهمَلَةٍ. وهوَ يابِسُ النباتِ، وهوَ وَهْمٌ. قالَه ابنُ الأثير [«النهاية» (٢/ ٣٣)] (م).

(٧) أي: الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصرًا عنه بأن كان قبلها فاعلًا فتصيِّره مفعولًا فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد؛ أي: أذهبته. ولذا قرئ: (أَذْهَبَ الله نُورَهُم) أما تعدية معنى العامل إلى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة. «خضري» (١/ ٢٣٤).

ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة: ١٧][(١)]. **وللتَّعْويضِ**[(٢)]، نحوُ: (اشتَرَيْتُ الفرَسَ بألْفِ دِرْهَمٍ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦]. **وللإلصاقِ**، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ)، وبمعنى **معَ**، نحوُ: (بِعتُكَ[(٣)] الثوبَ بطِرَازِهِ)؛ أيْ: معَ طِرَازِهِ، وبمعنى **مِن**؛ كقولِه[(٤)]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ[(٥)] ....

أيْ: مِن ماءِ البَحْرِ، وبمعنى **عنْ**، نحوُ[(٦)]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾ [المعارج: ١]؛ أيْ: عن عَذابٍ، [وتكونُ (الباءُ) أيضًا **للمُصَاحَبَةِ**، نحوُ: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]؛ أيْ: مُصَاحِبًا حَمْدَ رَبِّكَ[(٧)]][(٨)]. (والله اعلم)[(٩)].

[ص] [٣٧٥] (عَلَى) لِلِاستِعْلَا، ومعنَى (فِي، وعَنْ) ... بِـ(عَن) تَجاوُزًا عَنَى مَن قد فَطِنْ

[٣٧٦] وقد تَجِي مَوضِعَ (بَعْدٍ، وعَلَى) ... كما (عَلَى) مَوْضِعَ (عنْ) قَدْ جُعِلا

[ش] [معاني (على)] تُسْتَعْمَلُ (**على**) **للاستعلاءِ** كَثيرًا، نحوُ: (زَيْدٌ على السَّطْحِ)، وبمعنى **في**، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ (مِّنۡ أَهۡلِهَا)[(١٠)]﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حِينِ غَفلَةٍ. وتُسْتَعْمَلُ (**عن**)؛ للمُجاوَزَةِ كَثيرًا، نحوُ: (رَمَيْتُ السهْمَ[(١١)] عن القَوْسِ)، وبمعنى **بعْد**، نحوُ قولِه تعالَى[(١٢)]: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أيْ: بعْدَ

---

(١) من (ع).

(٢) وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

(٣) في (ع): «بعت».

(٤) في (ع): «كقولك».

(٥) (م) هذه قِطعَةٌ مِن بيتٍ هو الشاهِدُ رقْمُ (١٩٨)، وقد سَبَقَ فِي أوَّلِ بابِ حُروفِ الْجَرِّ (م). قلت: ونصه كاملًا:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترَفَّعتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

(٦) زاد في (ع): «قوله تعالى».

(٧) كما في «تفسير ابن عرفة» (٤/ ٣٥٨).

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٩) من (ع).

(١٠) سقط من (ك).

(١١) ليس في (ع)، (ك).

(١٢) ليس في (ك).

طَبَقٍ[١]، وبمعنى **على**، نحوُ قولِه[٢]:

٢٠٨ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولا أَنتَ دَيَّانِي فتَخْزُونِي[٣]

أيْ: لا أَفْضَلْتَ في حسَبٍ عَلَيَّ

كما استُعْمِلَتْ (على) بمعنى (عنْ) ـ في قولِه[٤]:

٢٠٩ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٥]

أيْ: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

[ص] **[٣٧٧] شَبِّهْ بكافٍ، وبها التعليلُ قَدْ يُعْنَى، وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ**

[ش] [معاني (الكاف)] تَأْتي الكافُ **للتَّشْبِيهِ** كَثيرًا؛ كقولِكَ: (زَيْدٌ كالأسَدِ)، وقد تَأْتِي **للتعليلِ**؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ أيْ: لِهِدَايَتِه إيَّاكُمْ[٦]، وتَأْتِي **زائدةً** للتوكيدِ.

---

(١) كما في «البسيط» للواحدي (٢٣/ ٣٧٠).

(٢) قال العيني (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو ذو الأصبع العدواني».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**عَنِّي**)؛ فإنَّ (عن) هنا بِمَعنى (على)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أفْضَلَ) بمعنى زادَ فِي الفضْلِ ـ إنما يَتَعَدَّى بـ(عَلَى).
ومِثْلُ مَا وَرَدَ فِي صدْرِ هَذَا البَيْتِ ـ مِن قَوْلِه: (**لاهِ ابنُ عمِّكَ**) ـ قولُ عمرَ بنِ أبي رَبيعةَ الْمَخزوميِّ (البيت ١٧ مِن القِطْعَةِ ٢٣ مِن «دِيوانِه» بشَرْحِنا):

قُلتُ: كَلَّا، لاهِ ابنُ عَمِّك بلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارَا (م)

(٤) في (ك): «كقوله». قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو قحيف العامري؛ كذا قاله المبرد».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**رَضِيَتْ عَلَيَّ**)؛ فإنَّ (عَلَيَّ) فيه بمعنى (عن)، ويَدُلُّكَ عَلَى ذلك أنَّ (رَضِيَ) إنَّما يَتعَدَّى بـ(عَنْ)؛ كَمَا فِي قولِه تعالَى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقولِه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقد حَمَلَ الشاعِرُ (**رَضِيَ**) عَلَى ضِدِّهِ، وَهوَ (**سَخِطَ**)، فعَدَّاهُ بالحرْفِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ ضِدُّه، وَهوَ (**على**)، وليسَ فِي ذلك مَا تُنْكِرُه؛ فإنَّ العرَبَ تَحْمِلُ الشيءَ عَلَى ضِدِّه؛ كَمَا تَحْمِلُه عَلَى نَظِيرِه (م).

(٦) ليس في (ع)، (ك).

وجَعَلَ مِنه قولَه تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]؛ أيْ: لَيْسَ[١] مِثْلَه شَيءٌ[٢]، وممَّا زِيدَتْ فيه قولُ رُؤْبَةَ:

٢١٠ ـ لَوَاحِقُ الأقرابِ[٣] فيها كالْمَقَقْ[٤] .... [٥]

أيْ: فيها الْمَقَقُ؛ أي: الطُّولُ[٦]. وما حَكَاهُ الفَرَّاءُ: أنَّه قِيلَ[٧] لبَعْضِ العَرَبِ: كيف تَصْنَعُونَ الأَقِطَ؟ فقالَ: كَهَيِّنٍ؛ أيْ: هَيِّنًا.

---

(١) من (ع)، (ك).

(٢) فحينئذٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في قوة قوله: (**ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، ليس مثله شيء**)، فالجملة مؤكدة ثلاث مرات؛ بتكرارها، فحذفت الجملة الثانية والثالثة فجيء بالكاف صلة. وينظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٠٨).

(٣) هي الخواصر وما يليها ـ كما في «شرح النقائض» لأبي عبيدة (٢/ ٤٦١).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كالْمَقَقْ**)؛ حَيْثُ ورَدَتِ (الكافُ) زائدةً غيرَ دالَّةٍ عَلَى معنًى مِن المعانِي التي تُسْتَعْمَلُ فيها، ودَليلُ زِيادتِها شَيئانِ:
الأوَّلُ: أنَّ المعنَى الَّذِي أرادَه الشاعِرُ ـ لا يَتِمُّ إلَّا عَلَى طَرْحِها مِن الكلامِ وحَذْفِها.
والثاني: أنَّ بَقَاءَها ذاتَ معنًى مِن الْمَعانِي التي تَرِدُ لها يُفْسِدُ الكلامَ، ويُخِلُّ به؛ ألستَ تَرَيأنَّكَ لا تَقولُ: فِي هَذَا الشيءِ كالطُّولِ. وإنما تقولُ: فِي هَذَا الشيءِ طُولٌ. فافْهَمْ هذا؛ فإنَّه يُفيدُكَ. وتَخريجُ البيتِ عَلَى زِيادةِ «الكافِ» هو تَخريجُ جَماعةٍ مِن النُّحاةِ؛ مِنهم: الرَّضِيُّ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ»، وابنُ عُصْفُورٍ، وابنُ جِنِّيٍّ فِي «سِرِّ الصِّناعةِ» (١/ ٣٠١)، وأبو عليٍّ الفارِسِيُّ فِي «البَغداديَّاتِ»، وابنُ السَّرَّاجِ فِي «الأُصولِ» (١/ ٢٩٥)، وقد حَمَلَ أبو عَلي عَلَى زِيادَةِ (الكافِ): قولَه تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولَه سُبحانَه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. قالَ: تَقديرُ الكلامِ: أَرَأَيْتَ الَّذِي حاجَّ إبراهيمَ فِي رَبِّه، أو الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ (م).

(٥) عجزه:
(تكاد أيديهن تهوي في الزهق)
كما في «الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص٢١٤).

(٦) كما في «المقتضب» للمبرد (٤/ ٤١٨).

(٧) كما في «الإبانة» للصُّحَاري (١/ ٣٠٦)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ١٧٢).

[ص] [٣٧٨] واسْتُعْمِلَ اسْمًا، وكذا (عن، وعَلَى)   مِن أَجْلِ ذا عليهما (مِن) دَخَلَا

[استعمال الكاف اسمًا] [ش] استُعْمِلَ (الكافُ) اسْمًا قَليلًا؛ كقولِه[١]:

٢١١ ـ أَتَنْتَهُونَ ولنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ[٢]

فـ(الكافُ): اسمٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ، والعاملُ فيه (يَنْهَى)، والتقديرُ: ولن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ.

واستُعْمِلَتْ (على) و(عن) اسْمَيْنِ عندَ دُخولِ (مِن) عليهما[٣]، وتَكونُ (على) بمعنى (فَوْق)، و(عن) بمعنى (جانِب)، ومنه قولُه[٤]:

٢١٢ ـ غَدَتْ[٥] مِن عليه بعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ[٦] مَجْهَلِ[٧]

---

(١) هو: الأَعْشَى مَيمون بن قَيْسٍ؛ في «ديوانه» (ص٩٩).

(٢) المعنى: لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن جاء في غيب فيه الزيت والفتل ـ كما في شرح المعلقات (ص٣٥).
(م) والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كالطَّعْنِ**)؛ فإنَّ (الكافَ) فيه اسمٌ بمعنَى (**مِثْل**)، وَهِيَ فَاعِلٌ لقولِه: (**يَنْهَى**).

(٣) ظاهره: قصر اسميتها على ذلك. وليس كذلك؛ فإن قولك: (زيد على السطح)، و(سرت عن البلد) ـ يحتمل الحرفية والاسمية؛ فإذا دخلت (من) تعينًا للاسمية، وكذا غير (من)؛ فإن (عن) جرت بـ(على) نادرًا، ولذا جعل المتن دخولها شاهدًا للاسمية، لا ضابطًا فكان الأولى للشارح موافقته. ومما يرد اسمًا (إلى) بمعنى (المنتهى)، وترد منونة بمعنى (النعمة)، و(من) بمعنى (بعض) ـ كما عند الزمخشري [«المفصل» (ص٣٧٩)]، والطيبي، وترد (علا) فعلًا ماضيًا من العلو، ومن أمرًا من المين، وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة. «خضري» (١/ ٢٣٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٤٠): «قائله: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وهو إسلامي، قاله أبو حاتم وأبو الفرج [«الأغاني» (١٩/ ٩٨)]، وهو الصحيح. لا ما قاله ابن سِيده: إنه جاهلي».

(٥) في (ك): «غدوت».

(٦) في (ك)، و«أدب الكاتب» (ص٥٠٤)، و«الإيضاح» للفارسي (ص٢٥٩)، و«الإبانة» (١/ ٣٦٢): «ببيداء».
قلت: الزِّيْزاءُ ـ الأرضُ الغليظة.

(٧) البيت وصف لقطاةٍ غدت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس. =

أيْ: غَدَتْ مِن فَوْقِه. وقولُه(١):

٢١٣ ـ ولقَدْ(٢) أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي(٣)(٤)

أيْ: مِن جانِبِ يَمِينِي.

[ص] [٣٧٩] و(مذْ، ومُنذُ) اسمانِ حيثُ رَفَعَا ... أو أُولِيَا الفعلَ، كـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

[٣٨٠] وإن يَجُرَّا في مُضِيٍّ فـ(كَمِنْ) ... هما، وفي الحضورِ معنَى (في) اسْتَبِنْ

[ش] [استعمال مذ ومنذ] تُستعْمَلُ (مُذْ ومُنذُ) اسْمَيْنِ؛ إذا وَقَعَ بعدَهما الاسمُ مَرفوعًا، أو: وقَعَ بعْدَهما فعْلٌ، **فمِثالُ الأوّلِ**: (ما رَأيتُه مُذْ يَومُ الْجُمُعَةِ)، أو (مُذْ شَهْرُنا)، فـ(مُذْ): اسمٌ مُبتدأٌ خَبَرُه ما بعدَه، وكذلك (مُنْذُ)، وجَوَّزَ بعضُهم: أنْ يَكونَا خَبَرَيْنِ لِمَا بَعْدَهما(٥).

= (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن عَليهِ)؛ حَيْثُ وَرَدَ (عن) اسْمًا بمعنى فوق؛ بدَليلِ دُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليه.

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٤٣): «قائله: هو قطري بن الفجاءة الخارجي».

(٢) في (ك)، و«زهر الآداب» (٤/ ١٠٩٩)، و«شرح المفصل» (٤/ ٥٠٠)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٩٣): «فلقد». وهما روايتان.

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٠)، و«جامع الدروس» للغلاييني (٣/ ١٧٧): «وشمالي».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن عنْ)؛ حيث استَعْمَلَ (عن) اسْمًا بمعنى (جِهَةٍ)، ودَليلُ ذلك: أنَّهُ أَدْخَلَ عليه حرْفَ الْجَرِّ.

(٥) أي: ظرفيين بمعنى بين وبين؛ متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما، فمعنى: (ما لقيته مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان). **واعترض**: بأن فيه ظرفية الشيء؛ وهو يومان في نفسه. وهو (مذ)؛ لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين. **وأجيب**: بأن هذا يرد على قولهم: (بيني وبين لقائه يومان)، وهو جائز بلا نكير؛ فما كان جوابًا عنه فهو الجواب عن هذا؛ (دماميني).
وحاصل الجواب: أن الزمان المتخيَّل يكون ظرفًا للحقيقي؛ كما في قولهم: (أمس قبل اليوم)؛ أي: في زمن متخيل قبل اليوم، وهذا منه. **بقي**: أن هذا التفسير لا يطرد، فيما إذا قلت في يوم الأحد: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)؛ لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت، لا الجمعة فقط.
وأجيب: بأنه على حذف العاطف؛ أي: الجمعة وما بعده إلى الآن، وجملة (مذ) =

ومِثالُ الثاني: (جِئْتُ مُذْ دَعَا)، فـ(مُذْ): اسمٌ مَنصوبُ الْمَحَلِّ على الظَّرْفِيَّةِ، والعامِلُ فيه (جِئتُ).

وإنْ وَقَعَ ما بعدَهما مَجرورًا؛ فهما حرْفَا جَرٍّ بمعنى (مِن)؛ إنْ كانَ الْمَجرورُ ماضِيًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يومِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَومِ الْجُمُعَةِ، وبمعنى (في) إنْ كانَ حاضِرًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يَوْمِنا)؛ أيْ: في يَوْمِنا.

[ص] [٣٨١] وبعدَ (مِن، وعن، وباءٍ) زِيدَ (مَا) فلَمْ يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِمَا

[ش] تُزادُ (ما) بعْدَ (مِن وعن والباءِ)؛ فلا تَكُفُّها عن العمَلِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقولِه تعالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ٤٠﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقولِه تعالَى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

[ص] [٣٨٢] وزِيدَ بعدَ (رُبَّ، والكافِ) فَكَفّ وقد تَلِيهِمَا وجَرٌّ لم يُكَفّ

[زيادة (ما) بعد حروف الجر]

[ش] تُزادُ (ما) بعْدَ (الكافِ) و(رُبَّ)، فتَكُفُّهما[1] عن العمَلِ؛ كقولِه:

= وما بعدها على هذا القول وما قبله ـ مستأنفة استئنافًا بيانيًّا. لا مرتبطة بالجملة الأولى.

وقيل: إنهما ظرفان مضافان لجملة فعلية؛ لأن المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف؛ أي: مذ كان أو مضى يومان، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما؛ بملاحظة استمراره ـ إلى آن التكلم، فمعنى (ما رأيته مذ يوم الجمعة): انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضية، واستمر إلى الآن، فلا يصدق بالرؤية بعده. وقبل التكلم؛ حتى ينافي المقصود، وكذا يقال في: (سرت مذ كذا)، قاله «الخضري» (١/ ٢٣٧).

(١) (م) أنتَ تَعلَمُ أنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَدخُلُ عَلَى اسمٍ مفْرَدٍ ـ أي: غيرِ جُملةٍ ـ فيَجُرُّه، فالكَفُّ: هو أنْ تَحُولَ (ما) بينَ (رُبَّ) والكافِ، وبينَ مَا يَقْتَضِيهِ كلُّ حَرْفٍ مِنهما، وَهوَ الدُّخولُ عَلَى الاسمِ المفرَدِ وجَرُّه، **وَذَلِكَ**: بأنْ تُهَيِّئَهما للدُّخولِ عَلَى الْجُمَلِ، اسْمِيَّةً كانَتْ أو فِعلِيَّةً، فأَمَّا دُخُولُهما عَلَى الْجُمَلِ الاسمِيَّةِ: فقَد استَشْهَدَ له الشارِحُ (ش٢١٤ و٢١٥)، وأمَّا دُخولُهما عَلَى الْجُمَلِ الفِعليَّةِ: فمِنه قولُ جَذِيمَةَ الأَبْرَشِ: =

٢١٤ ـ فإنَّ[١] الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ[٢]

وقولِه[٣]:

٢١٥ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَنَاجِيجُ[٤] بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[٥]

وقد تُزادُ بعدَهما، ولا[٦] تَكُفُّهُما عن العمَلِ، وهو **قليلٌ**؛ كقولِه[٧]:

= **رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ**

ومنه قَوْلُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ ـ فِي أحَدِ تَّخريجاتِهِ:

لا تَشْتُمِ الناسَ كَمَا لا تُشْتَمُ (م)

(١) في «البيان والتبيين» (٣/ ٢٦٩)، و«الحيوان» (١/ ٢٤٢)، و«الممتع» (ص١٧٥): «رأيت»، وفي «المنتخب» (ص٦٨٦): «وجدت». وفي «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٥١): «وجدنا».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كما الْحَبِطَاتُ)**؛ حَيْثُ زِيدَتْ **(ما)** بعْدَ الكافِ، فمَنَعَتْها مِن جَرِّ مَا بعدَها، ووَقَعَ بعدَها جُملةٌ مِن مُبتَدأٍ وخَبَرٍ.

(٣) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٦٠): «قائله: هو أبو دؤاد الجارية بن الحجاج؛ أحد بني برد بن أقصى بن أياد».

(٤) قال البدر العيني ـ ما ملخصه: **(الجامل)** ـ بالجيم؛ جماعةُ الإبل، لا واحد لها من لفظها، و**(المؤبل)**: بضم الميم وبفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة؛ جمع وابل. يقال: إبل مؤبل إذا كانت للقنية. وقوله: **(وعناجيج)**: الخيول الطوال الأعناق، وهو جمع **(عنجوج)**؛ بضم العين والجيمين، قوله: **(المهار)** ـ بكسر الميم، جمع مهر، وهو ولد الفرس.

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ربما الجامِلُ فيهم)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ **(ما)** الزائِدَةُ عَلَى **(رُبَّ)**؛ فكَفَّتْها عن عمَلِ الْجَرِّ فيما بعدَها، وسَوَّغَتْ دُخولَها عَلَى الجُمْلَةِ الابتدائيَّةِ. ودُخولُ (رُبَّ) المكفوفةِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ ـ شاذٌّ عند سِيبَوَيْهِ [(٣/ ١١٥)]؛ لأنها عندَه حِينَئِذٍ: تَخْتَصُّ بالجُمَلِ الفِعليَّةِ، وعندَ أبي العَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ [«المقتضب» (٢/ ٥٥)]: لا تَخْتَصُّ (رُبَّ) المكفوفةُ بجُملةٍ دُونَ جُملةٍ، فليسَ فِي البيتِ شُذوذٌ عِندَه (م).

(٦) في (ك)، (ع): «فلا».

(٧) في (ع): «ومنه قوله». قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٧٢): «قائله: هو زياد الأعجم».

٢١٦ ـ مَـاوِيَّ يَـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَـعْـوَاءَ كـاللَّـذْعَـةِ بِالْمِيسَمِ(١)

وقولِه:

٢١٧ ـ ونَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا ونَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كما الناسِ مَجرومٌ عليه وجَارِمُ(٢)

[حذف ربَّ وإبقاء عملها] [ص] [٣٨٣] وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ بعدَ (بَلْ والْفَا)، وبعدَ (الواوِ) شاعَ ذا العَمَلْ

[ش] لا يَجوزُ حذْفُ حرْفِ الْجَرِّ وإبقاءُ عمَلِه ـ إلَّا في (رُبَّ) بعْدَ (الواو)، وفيما سنَذْكُرُه. وقد وَرَدَ حذْفُها بعْدَ (الفَاءِ) و(بل) قَليلًا، فمِثالُه بعْدَ الواوِ: قولُه(٣):

وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي(٤) الْمُخْتَرَقْنْ(٥) ....

ومِثالُه بعْدَ الفاءِ: قَولُه(٦):

٢١٨ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ(٧) فأَلْهَيْتُهَا عنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(٨)

---

(١) قال العيني: قوله: (غارة): اسم من أغاري غير، و«الشعواء»: الفاشية المتفرقة، قوله: (كاللذعة) [بالذال المعجمة والعين المهملة؛ من لذعته النار إذا أحرقته، و(الميسم) ـ بكسر الميم؛ آلة الوسم، وهو المكوى.
(م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رُبَّتَمَا غَارَةٍ)؛ حَيْثُ دَخَلَتْ (ما) الزائِدَةُ التي مِن شَأْنِها أنْ تَكُفَّ حَرْفَ الْجَرِّ عن عمَلِ الْجَرِّ ـ عَلَى (رُبَّ)؛ فلم تَكُفَّها عن عَمَلِ الْجَرِّ فِي لفْظِ مَا بعدَها (م).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (كما الناسِ)؛ حَيْثُ زِيدَتْ (ما) بعْدَ الكافِ، ولم تَمْنَعْها مِن عمَلِ الْجَرِّ فِي الاسمِ الَّذِي بَعْدَها (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ع): «حاوِ»، وفي (ك): «حاوي». (٥) تقدَّمَ.

(٦) هو: امْرِئ القَيْسِ بن حُجْرٍ، في «ديوانه» (ص٣٣).

(٧) في (ع): «ومرضعًا». لكنها ليست في الرواية، ولذا قال في «شرح القصائد العشر» (ص١٩): «لو روى: (فمثلك حُبلى قد طرقت ومرضعًا)؛ لكان جيدًا، على أن تنصب مثلًا بـ(طرقت)، وتعطف (مرضعًا) عليه، إلا إنه لم يُرو».

(٨) في (ك)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص١٢١)، وغريب أبي عبيد (٤/ ٥٢)، و«الأضداد» (ص١٨٦): «مغيل». وهما روايتان. (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فمِثْلِكِ) حَيْثُ جُرَّ بـ(رُبَّ) المحذوفَةِ بعْدَ الفاءِ (م).

ومِثالُه بعْدَ (بَلْ): قولُه(١):

٢١٩ ـ بلْ بَلَدٍ مِلْءُ(٢) الفِجَاجِ قَتَمُهْ   لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ(٣)

(والشائِعُ مِن ذلك: حذْفُها بعْدَ الواوِ)(٤)، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ(رُبَّ) مَحذوفةً، مِن غيرِ أنْ يَتقدَّمَها شَيءٌ؛ كقولِهِ(٥):

٢٢٠ ـ رسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الْحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ(٦)

[ص] [٣٨٤] وقد يُجَرُّ بسِوَى (رُبَّ) لَدَى   حَذْفٍ، وبعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

[ش] الْجَرُّ بغَيْرِ (رُبَّ) مَحذوفًا على قِسمينِ: مُطَّرِدٍ، وغَيْرِ مُطَّرِدٍ. [الجر بغير (ربَّ)]

فغَيْرُ الْمُطَّرِدِ: كقَولِ رُؤبةَ(٧) ـ لِمَن قالَ له: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) ـ (خَيْرٍ، وَالحمْدُ للهِ)، التقديرُ: على خَيْرٍ. (وقولِ الشاعِرِ)(٨):

٢٢١ ـ إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرُّ(٩) قَبِيلَةٍ(١٠)   (أَشارَتْ كُلَيْبٍ)(١١) بالأَكُفِّ الأَصابعُ(١٢)

---

(١) هو: رُؤْبَة بن العَجَّاجِ ـ في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٢) رسمت في (ع): «ملاء».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بلْ بَلَدٍ)؛ حَيْثُ جَرَّ (بلَدٍ) بـ(رُبَّ) المحذوفةِ بعْدَ (بَلْ).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٥) هو: جميل بثينة ـ في «ديوانه» (ص١٨٨ ـ ١٩٠).

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَسْمِ دارٍ) ـ فِي رِوايةِ الْجَرِّ ـ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (رَسْمِ) برُبَّ مَحْذُوفًا؛ مِن غيرِ أنْ يَكُونَ مَسبوقًا بأَحَدِ الحروفِ الثلاثةِ: (الواوِ، والفاءِ، وبلْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ (م).

(٧) كما في «شرح الألفية» لابن الناظم (ص٢٧٠).

(٨) في (ك)، (ع): «وكقول الشاعر». وهو: الفرزدق في «ديوانه» (ص٥٢٠)

(٩) تقرأ بوجهين: (شرٌّ قبيلةً)، و(شرُّ قبيلةٍ) ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٢٨).

(١٠) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٤)، (٣/ ١٩٣)، و«التذييل» (١١/ ٣٢٣): «عصابة».

(١١) في «مجمل اللغة» (ص٥٠١)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ١٨٢): «أشرت كليبًا». وعليها فلا شاهد. بل قال في «خزانة البغدادي» (٩/ ١١٣) ـ ما نصه: «أنشده أبو علي الفارسي، في «التذكرة القصرية»: بالرفع. وكذا رأيته في «شرح المناقضات». قال شارحها: أراد أشارت الأصابع: هذه كليب».

(١٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أشارت كُلَيْبٍ)؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (كُليبٍ) بحَرْفِ جَرٍّ =

أيْ: أَشارَتْ إلى كُلَيْبٍ. وقولِه:

٢٢٢ ـ وكَريمةٍ مِن آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ   حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأَعْلَامِ[1]

أيْ: فارْتَقَى إلى الأعلامِ.

والْمُطَّرِدُ: كقولِكَ[2]: (بكَمْ دِرْهَمٍ اشتَرَيْتَ هذا؟)؛ فـ(دِرْهَمٍ): مَجرورٌ بـ(مِن)[3] مَحذوفةً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[4] والخليلِ، وبالإضافةِ ـ عِنْدَ الزَّجَّاجِ[5]. فعَلَى مَذهَبِ سيبَوَيْهِ والخليلِ: يَكونُ الجارُّ قد حُذِفَ وأُبْقِيَ عمَلُه، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهما في مُمَيِّزِ (كَمْ) الِاستفهاميَّةِ؛ إذا دخَلَ عليها حرْفُ الْجَرِّ.

❁ ❁ ❁

= محذوفٍ، والجَرُّ بالحرْفِ المحذوفِ ـ غيرَ مَا سبَقَ ذِكْرُه ـ شاذٌّ (م).

(١) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعْلَمُ قائِلُها. و فِي هَذَا البَيْتِ عِدَّةُ شَواهِدَ للنُّحاةِ: **أوَّلُها، وثانِيهَا** فِي قولِه: **(كَريمةٍ)**؛ حَيْثُ جَرَّ هذه الكلِمَةَ بـ(رُبَّ) مَحذوفةٍ بعْدَ (الواوِ)، وحيثُ أَلْحَقَ (التاءَ) الدالَّةَ عَلَى المبالَغَةِ لصِيغَةِ فَعيلٍ، وهذا نادِرٌ، والكثيرُ: أنْ تَلحَقَ صِيغةَ (فَعَّالٍ)؛ كـ(عَلَّامَةٍ ونَسَّابَةٍ)، أو صِيغَةَ (مِفْعَالٍ): كـ(مِهْذَارَةٍ)، أو صِيغَةَ (فَعُولٍ): كـ(فَرُوقَةٍ). **وثالثُها**: وَهوَ الْمُرادُ هنا، قَوْلُهُ: **(فارْتَقَى الأعلامِ)**؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: **(الأعلامِ)** بحَرْفِ جَرٍّ مَحذوفٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ. **ورابعُها**: فِي قولِه: **(قَيْسَ)**؛ حَيْثُ مَنَعَه مِن الصرْفِ وَجَرَّه بِالفَتْحَةِ نِيَابَةً عن الكَسْرَةِ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ اسمَ القَبيلةِ: فهو مَمنوعٌ مِن الصرْفِ؛ قِياسًا: للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ المعنوي، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ علَمَ مذكَّرٍ؛ كأبي القَبيلةِ، كَانَ مَنْعُه مِن الصرْفِ شاذًّا، وَهوَ ـ مَعَ شُذوذِه ـ مِمَّا له نَظائِرُ فِي شِعْرِ العرَبِ، ومِن نَظَائِرِه قَوْلُ الأَخْطَلِ:

طَلَبَ الأَرزَاقَ بالكتائِبِ إِذْا هَوَتْ   بِشَبِيبَ غائِلَةُ النُّفوسِ غَرُورُ

فقَدْ مَنَعَ **(شَبِيبَ)** مِن الصرْفِ، وليسَ فيه عِلَّتانِ، ومِثْلُه قولُ الآخَرِ:

قالَتْ أُمَيْمَةُ: مَا لثابِتَ شاخِصًا   عاري الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالْمُنْصُلِ (م)

(٢) في (ك): «كقولك».

(٣) قال ابن الوراق في: «علل النحو» (ص٣١٥): باتفاق النحويين! وفيه نظر.

(٤) «الكتاب» (٢/١٥٨).

(٥) نقله عنه النحاس ـ كما في: «شرح التسهيل» (٢/٤١٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة

- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس موضوعات.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
المُعَرَّفُ بأداةِ التعريفِ	٥
(ال) هي أداة التعريف عند الخليل	٥
أقسام (أل) المعرفة	٦
حاصل القول في (ال)	٦
لام الحقيقة	٧
ما قال الشارح من أقسام (ال)	٧
حاصل أقسام (ال) عند النحاة	٧
(ال) الزائدة	٨
(ال) الزائدة اللازمة	٩
مواضع زيادة اللام الزئدة	٩
اللام في الحال والتمييز ليست زائدة	٩
اللات	٩
العزى	٩
اليسع	٩
اختلاف النُّحاة في سببِ بناءِ (الآنَ)	١٠
أصل (الآنَ)	١١
لا يجتمع تعريفان	١١
(ال) الزائدة غير اللازمة	١٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
دخول (ال) على التمييز ضرورة	١٤
من الزائدة غير اللازمة	١٥
العلم بالغلبة	١٨
أحكام الألفِ واللامِ	١٩
وزن (فَعْلَل) يُبْنَى من جُزْأَيِ المركَّبِ	٢٠
الابتداء	٢٢
علة تعبير الناظم بالابتداء	٢٢
علة تقديم الناظم باب المبتدأ على باب الفاعل	٢٢
تعريف المبتدأ	٢٣
شرح التعريف	٢٤
ما يدخل تحت المؤول بالصريح	٢٤
الفرق بين الزائد والشبيه بالزائد	٢٥
الوصف المرفوع الذي يسد مسد الخبر	٢٥
ما يكون شبيها بالوصف	٢٥
شروط ما يسد مسد الخبر	٢٥
أنواع المبتدأ	٢٦
لم لم يفرض الناظم المسألة مع غير الاستفهام والنفي	٢٦
شروط ما يرفع فاعلاً	٢٧
النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه بل ناب عنه غيره	٣٠
أبو نواس لا يستشهد بشعره	٣١
جواب ابن جني عن بيت أبي نواس	٣٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
اختيار الناظم مذهب الكوفيين عدم اشتراط النفي والاستفهام	٣٤
الخليل يستقبح أن يقال: قائم زيد	٣٤
أحوال الوصف مع مرفوعه	٣٧
التطابق إفرادًا	٣٧
التطابق تثنية	٣٩
عدم التطابق	٤٠
الوجه الممتنع	٤٠
الوجه الجائز	٤٠
العامل في المبتدأ والخبر	٤١
علة جعل التجرد عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل	٤١
تعريف الخبر	٤٣
أقسام الخبر	٤٤
ما يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ خَبَرًا	٤٥
الخبر المفرد	٤٨
الخبر الجامد	٤٩
أنواع الخبر المفرد	٤٩
تقسيم الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وغيره	٤٩
مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرًا، وعلة ذلك	٥٠
المشتق من الفعل في معنى الفعل	٥٢
الجامد الذي ضمن معنى المشتق	٥٢
متى يَتَحَمَّلُ المشتقُّ الضميرَ	٥٣

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

تَحمُّل الجامدِ ضميرًا ٥٣
الفعل لا يرفع فاعلَيْن ٥٣
إبراز الضمير في الخبر المشتق ٥٤
مذهب البصريينَ: وجِوب إبراز الضميرِ مطلقًا ٥٥
مذهب الكوفيين: أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمرانِ ٥٥
مذهب الكوفيين: وَجوب الإبراز إنْ خِيفَ اللَّبْسُ ٥٥
مذهب الناظم ٥٥
الخبر شبه جملة ٥٦
ما يُشْتَرَط لصحَّةِ الإخبارِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ ٥٦
اخْتلَاف النُّحاة فِي الخَبرِ: أهو مُتَعَلِّقُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو نفسُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو مجموعُ المُتَعَلِّقُ والظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ؟ ٥٧
الإخبار باسم الزمان والمكان ٦٠
المبتدأ على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ ٦٠
عِلَّةُ اشتراط كون المبتدأ جثَّة ٦٠
مواضع الإخبار بالجثة عن ظرف الزمان ٦١
الاسم الَّذِي يَقَعُ مُبتدأً منحصرٌ في اسم المعنى واسمَ الجُثَّة ٦٣
مسوغات الابتداء بالنكرة ٦٤
شرط الابتداء بالنكرة: حصول الفائدة ٦٥
ما يُشْتَرَطُ فِي الوصفِ الَّذِي يُسَوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ ٦٦
ضابط الوصف المعنوي ٦٦

الموضوع أو الفائدة — الصفحة

متى تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ؟ ٦٨

التنبيه على أن بعض المواضع داخلة في بعض ٦٨

بعض المواضع داخلة في بعض ٧٠

أحوال (عمة) مع كم ٧٢

جميع المسوغات راجعة إلى العموم والخصوص ٧٣

تقديم الخبر جوازًا ٧٤

تأخيرُ الخبر وجوبًا ٧٩

كون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ المستتر ٨٣

المجعول خبرًا لا يكون مبتدأ ٨٣

كون الخبر محصورًا بـ(إنما) ٨٦

كون المبتدأ له الصدارة ٨٩

ما يجري مجرى الاستفهام ٨٩

ذكر مواضع وجوب تأخير الخبر مما لم يذكره الناظم ٩١

تقديم الخبر وجوبًا ٩٢

حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا ٩٩

معنى الجواز في كرم الناظم ٩٩

المبتدأ معتمد على الفائدة ومحلها الخبر ١٠٠

أنواع (إذا) ١٠٠

الحذف بعد إذا قليل ١٠١

اختلاف النحاة في نوعية (إذا) الفجائية ١٠١

حذف الخبر وجوبًا ١٠٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الخبر بعد لولا	١٠٤
علة حذف الخبر بعد لولا	١٠٤
كون المبتدأ نصًا في اليمين	١٠٩
معنى كون المبتدأ نصًا في اليمين	١٠٩
مجيء واو المعية بعد المبتدأ	١١٠
علة تقدير الخبر بعد (إذا) أو (إذ) دون غيرهما	١١٣
مواضع حذف المبتدأ وجوبًا	١١٥
ذكر مواضع حذف المبتدأ وجوبًا مما لم يذكرها الشارح	١١٦
تعدد الخبر	١١٧
أضرب تعدد الخبر	١١٧
مذاهب النحاة في جواز تعدد الخبر من عدمه	١١٨
كانَ وَأَخَوَاتُهَا	١٢٢
ما يشترط لدخول كانَ وَأَخَوَاتهَا على المبتدأ	١٢٢
عمل كانَ وَأَخَوَاتهَا وما يشترط لذلك	١٢٣
الألف واللام في المبتدأ للعهد	١٢٣
كان الناقصة	١٢٤
كان التامة	١٢٤
كان ومعها ضمير الشأن	١٢٤
كان الزائدة	١٢٤
استعمال صار تامة وناقصة	١٢٥
ذكر القائلين بحرفية ليس	١٢٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
أدلة القائلين بفعلية ليس	١٢٧
علة تسمية الاسم المرفوع اسم كان، والمنصوب خبرها	١٢٧
أقسام كان وأخواتها من حيث العمل	١٢٨
شواهد النفي بالاسم والحرف	١٢٩
أدلة مصدرية وظرفية (ما)	١٣٢
معاني هذه الأفعال	١٣٣
أخوات كان عملها واحد، ومعناها مختلف	١٣٣
معاني بات	١٣٣
معاني أضحى	١٣٣
ما ينقاس على صار	١٣٤
تصرف الأفعال الناقصة	١٣٥
علة عدم تصرف ليس	١٣٦
كل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم ماضيه	١٣٦
كانَ الناقصةِ لها مصدرٌ	١٣٧
علة تسمية كان بالناقصة	١٣٧
توسط الخبر	١٣٩
مثال وجوب تقديمها على الاسم	١٤٠
أحوال خبر كان وأخواتها	١٤٠
مثال وجوب تأخير الخبر	١٤١
مثال توسط الخبر	١٤١
ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله	١٤٤

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الخبر لا يتقدم على ما النافية	١٤٥
تقديم الخبر	١٤٨
زال تأتي تامة وناقصة	١٤٨
اختلاف النحاة في جواز خبر ليس عليها	١٤٩
المعاني التي تأتي بها كان وأخواتها	١٥٢
أمثلة لمجيء هذه الأفعال تامة	١٥٣
أحكام معمول الخبر	١٥٤
جواز التذكير والتأنيث في جمع التكسير	١٥٩
زيادة كان	١٦٢
المراد بحشو الكلام	١٦٢
معنى مجيء كان زائدة	١٦٣
شروط مجيء كان زائدة	١٦٦
شواهد زيادة كان بين الصفة وموصوفها	١٦٦
أكثر مجيء كان الزائدة بلفظ الماضي	١٦٧
حذف كان مع اسمها	١٦٨
مجيء تكون زائدة شذوذًا	١٦٨
حذف كان مع معموليها	١٦٩
شرط حذف كان بعد لولا	١٧٠
حذف كان وحدها	١٧١
لا يجمع بين العوض والمعوض عنه	١٧٤
حذف النون من خبر كان	١٧٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها	١٧٨
شروط حذف النون	١٧٨
فصلٌ في (ما) و(لا) و(لاتَ) و(إنِ) المُشَبَّهَاتِ بـ(ليسَ)	١٨٠
شرط تقديم معمول الخبر على اسم (ما)	١٨٠
علة شبه هذه الحروف بليس	١٨٠
وجه شبه ما بليس	١٨١
شروط عمل (م) عمل (ليس)	١٨٢
دخول (إن) على (ما) يكفها عن العمل	١٨٢
إذا عملت (ما) عمل (ليس) استوت مع (كان) في الحكم	١٨٧
العطف بعد خبر (ما)	١٩١
(لكن) و(بل) ولا يعطف بهما إلا المفردات	١٩١
زيادة الباء في الخبر بعد ليس	١٩٢
علة دخول الباء في خبر ليس	١٩٣
زيادة الباء في خبر (لا)	١٩٥
شروط عمل (لا) عمل (ليس)	١٩٦
اختلاف النحاة في جواز عمل (إن) النافية عمل ليس	٢٠٠
أدلة جواز عمل (إن) النافية عمل ليس	٢٠١
(إن) النافية تعمل في النكرة والمعرفة	٢٠٣
حقيقة (لات)	٢٠٣
ما اختصت به (لات)	٢٠٤
شروط عمل (لات) عمل ليس	٢٠٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
أفعال المقاربة	٢٠٩
علة التسمية بأفعال المقاربة	٢٠٩
معاني أفعال المقاربة	٢٠٩
عملها وشروطها	٢١٠
أدلة فعلية كان وأخواتها	٢١١
أفعال المقاربة	٢١٢
أفعال الرجاء	٢١٢
أفعال الشروع	٢١٣
شروط الفعل المشتمل عليه الجملة	٢١٥
حكم اقتران الخبر بـ(أن) بعد كاد وعسى	٢١٦
كاد عكس عسى اقتران خبرِها بـ(أنْ)	٢١٩
كاد وكرب يدلان على شدة الفعل	٢١٩
حكم اقتران الخبر بـ(أن) مع حرى واخلولق وأوشك	٢٢١
رد مذهب الناظم في اخلولق	٢٢٢
حكم اقتران الخبر بـ (أن) بكاد وأفعال الشروع	٢٢٣
ورود أوشك بصيغة الماضي	٢٢٣
مجيء خبر أوشك جملة فعلية	٢٢٣
مجيء خبر كرب فعلاً مضارعًا مقترنًا بأن	٢٢٤
ما يتصرف من هذه الأفعال	٢٢٥
ما اختصت به عسى واخلولق وأوشك	٢٢٨
ما له المضارع من هذه الأفعال	٢٢٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حركة سين عسى المسندة إلى الضمير	٢٣٢
إن وأخواتها	٢٣٤
عمل إن وأخواتها	٢٣٤
لماذا عبر الشارح بالأحرف؟	٢٣٤
سبب عمل هذه الأحرف	٢٣٦
علة عملها الرفع والنصب	٢٣٧
شروط نصبها للاسم	٢٣٧
شواهد نصب هذه الأحرف الاسم والخبر	٢٣٨
علة تقديم المنصوب على المرفوع	٢٣٩
تقديم الخبر	٢٤٠
وجوب فتح همزة أنَّ	٢٤٢
وجوب كسر همزة إنَّ	٢٤٤
مواضع وجوب كسر همزة إنَّ مما زاده الشارح	٢٤٧
مواضع وجوب كسر همزة إنَّ مما فات الناظم والشارح	٢٤٨
أنواع الابتداء	٢٤٨
جواز فتح الهمزة وكسرها	٢٤٩
صور أخرى يجب فيها كسر همزة إنَّ	٢٥٢
صور جواز الفتح والكسر	٢٥٣
الفرق في المعنى بين الكسر والفتح	٢٥٥
دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة	٢٥٨
شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة	٢٥٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
شروط دخول اللام على الخبر	٢٦٣
حكم اقتران الخبر بالسين وسوف	٢٦٥
دخول اللام على معمول الخبر	٢٦٦
شروط دخول اللام على معمول الخبر	٢٦٧
دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر	٢٦٨
دخول اللام على ضمير الفصل	٢٦٩
علة تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم	٢٧١
شرط ضمير الفصل	٢٧١
ما يشترط في ضمير الفصل	٢٧١
ما يترتب على إبطال (إن) بـ(ما)	٢٧٣
وجه تسمية (ما) بالكافة	٢٧٥
العطف على اسم (إن) وأخواتها	٢٧٧
العطف على اسم (إن) يصح بغير الواو	٢٧٧
العطف على المحل	٢٧٨
العطف على اسم أخوات (إن)	٢٨١
تخفيف (إنَّ)	٢٨٢
متى تترك لام الابتداء؟	٢٨٤
إن المخففة لا يأتي بعدها إلا الأفعال الناسخة	٢٨٦
مراتب إن المخففة مع الأفعال الناسخة	٢٨٧
ما يشترط في اسم أن المخففة	٢٨٨
من أحكام إن المخففة	٢٨٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
أنواع الفواصل من أن المخففة والفعل	٢٩١
مجيء شواهد بدون فواصل	٢٩٢
تخفيف كأنَّ	٢٩٣
متى تقترن جملة خبر كأنَّ بقد؟	٢٩٤
(لا) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ	٢٩٦
أقسام (لا)	٢٩٦
أسماء (لا) النافية للجِنْسِ	٢٩٦
وجوه مشابهة «لا» «إنَّ»	٢٩٦
شروط عمل «لا» عمل «إنَّ»	٢٩٩
أحوال اسم «لا»	٣٠٠
العطف على الاسم مع تكرار «لا»	٣٠١
علة بناء المفرد مع «لا»	٣٠٢
اختلاف العلماءِ فِي اسمِ (لا) إذا كَانَ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا	٣٠٦
علة عدم إعمال «لا» في الخبر	٣٠٧
العطف على اسم «لا»	٣٠٩
نعت اسم «لا»	٣١٤
أحوال النعت مع المنعوت	٣١٤
البناء على الفتح	٣١٥
أقسام المتبوع في هذا الباب	٣١٥
النصب	٣١٦
الرفع	٣١٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
وجوب نصب النعت إذا كان غير مفردٍ	٣١٦
حكم الفصل بين النعت والمنعوت	٣١٦
العطف دون تكرار «لا»	٣١٧
دخول همزة الاستفهام على «لا»	٣١٩
حكم توكيد وبدل اسم «لا»	٣١٩
حذف الخبر في هذا الباب	٣٢١
ظن وأخواتها	٣٢٤
عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها	٣٢٤
أفعالُ القُلُوبِ	٣٢٤
معاني رأى	٣٢٥
معاني علم	٣٢٥
استعمال درى	٣٢٦
استعمال تعلم	٣٢٧
استعمال زعم	٣٢٨
استعمال عدَّ	٣٢٩
معاني حجا	٣٣٠
أفعال التحويل	٣٣١
الغالب في استعمال هب	٣٣١
علة نَصب (تَرَكَ) مفعوليْنِ	٣٣٢
أحكام أخوات ظنَّ	٣٣٣
ما تصرف من أفعال القلوب	٣٣٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
غير المتصرف من أفعال القلوب	٣٣٣
ما اختصت به القلبية المتصرفة	٣٣٤
معنى الإلغاء	٣٣٥
الإلغاء والتعليق	٣٣٥
متى يجوز الإلغاء والإعمال؟	٣٣٦
مواضع وجوب التعليق	٣٣٧
تعدية ظن وعلم لمفعولٍ واحدٍ	٣٣٩
معنى ظن إذا تعدت لمفعولٍ واحدٍ	٣٤٠
حذف المعمول في هذا الباب	٣٤١
مِثالُ حذفِ المفعولَيْنِ للدَّلالةِ	٣٤٢
مثالُ حَذْفِ أَحَدِهما للدَّلالةِ	٣٤٢
استعمالُ القولِ بمعنَى الظنِّ	٣٤٣
أعلم وأرى	٣٤٨
أصل أعلم وأرى	٣٤٨
الهمزة تحول الفاعل إلى مفعول	٣٤٨
تعدي أعلم وأرى إلى مفعولين	٣٥٠
أخوات أرى	٣٥٢
الفاعل	٣٥٥
تعريف الفاعل	٣٥٥
شرح التعريف	٣٥٦
أحوال الفَاعِل جرٌّ بالباءِ الزائدةِ	٣٥٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

المشبه بالفعل ٣٥٧

وجوب تأخر الفاعل عن فعله ٣٥٧

الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع ٣٥٩

حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث ٣٦٠

الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع ٣٦١

حذف الفعل جوازًا ٣٦٥

حذف الفعل وجوبًا ٣٦٥

هل يجوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ ٣٦٦

وجوب تأنيث الفعل ٣٦٧

وجوب حذف التاء إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ(إلا) ٣٦٨

حذف التاء بدون فاصل ٣٧٠

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعًا ٣٧٠

الأصل في الفاعل ٣٧٣

الأصل في المفعول ٣٧٣

مواضع وجوب تقديم المفعول على الفعل ٣٧٣

ما جاز تقدم المفعول وتأخره ٣٧٤

وجوب تقديم الفاعل ٣٧٥

اللغة وضعت للإفهام ٣٧٦

القرائن الدالة على الفاعل ٣٧٦

أحكام المحصور من فاعل ومفعولٍ ٣٧٧

أمثلة للحصر ٣٧٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
اختلاف النحاة في المحصور بـ(إلا)	٣٧٩
حكم ما إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل	٣٨٠
حكم ما إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول	٣٨٠
النائب عن الفاعل	٣٨٤
ما يترتب على حذف الفاعل	٣٨٤
حكم الفعل الثلاثي الماضي المعل	٣٨٦
حكم المضعف	٣٨٨
نيابة الظرف والمصدر والجارّ والمجرور عن الفاعل	٣٨٩
أنواع الظرف	٣٨٩
شرط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل	٣٩٠
شرط نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل	٣٩٠
حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده	٣٩١
أحكام النيابة إذا كان الفعل من أبواب كسا	٣٩٢
أحكام النيابة إذا كان الفعل من أبواب ظن، وأرى	٣٩٤
حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل	٣٩٥
اشْتِغَالُ العَامِلِ عن المعمولِ	٣٩٦
تعريفه	٣٩٦
أركانه	٣٩٦
شروط المشغول عنه	٣٩٦
الشروطُ التي يَجِبُ تَحَقُّقُها فِي المشغولِ	٣٩٦
ما يَجِبُ تَحَقُّقُه فِي المشغولِ بِهِ	٣٩٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

أصولُ الفِعْل المشغول ٣٩٨
أحوال العامل فِي المشغولِ بِهِ ٣٩٨
وجوب نصب المشغول عنه ٤٠٠
وجوب رفع المشغول عنه ٤٠٢
جواز الوجهين والنصب أولى ٤٠٤
جواز الرفع والنصب على حدٍّ سواء ٤٠٥
جواز الوجهين والرفع أولى ٤٠٥
أحوال المشغول به ٤٠٦
الوصف العامل كالفعل في هذا الباب ٤٠٧
تنزيل الأجنبي منزلة السببي ٤٠٨
ما يشترط في العَامِل المشغول إذا لم يَكُنْ فِعْلاً ٤٠٨
ما يَحْصُلُ بِهِ الارتباطُ بينَ المشغول عنه والمشغول ٤٠٩
روابط أَغْفَلَها الشارِحُ ٤٠٩
تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه ٤١٠
علامة الفعل المتعدي ٤١٠
أقسام الفِعْل مِن حَيْثُ التعدِّي واللزوم ٤١٠
حكم الفعل المتعدي ٤١١
أقسام الأفعال المتعدية ٤١٢
علامة الفعل اللازم ٤١٣
كيفية تعدية الفعل اللازم ٤١٤
جواز حذف المفعول به الفضلة ٤١٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حذف ناصب الفضلة	٤٢٠
التَّنَازُعُ في العَمَلِ	٤٢١
تعريف التنازع	٤٢١
ما لا تنازع فيه	٤٢١
ما يحصل به الارتباط	٤٢١
ما يُشْتَرَطُ فِي العامليْنِ	٤٢٣
حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعًا	٤٢٤
حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوعٍ	٤٢٥
متى يجب الإضمار	٤٢٦
الإضمار قبل الذكر لا يجوز	٤٢٧
الحذف لا يجوز إلا لضرورة	٤٢٧
عدم مجيء الضمير مع العامل المهمل	٤٢٨
المفعولُ المُطْلَقُ	٤٣١
تعريف المصدر	٤٣١
المصدر أصل المشتقات	٤٣١
أنواع المصدر	٤٣٣
ما ينوب عن المصدر	٤٣٤
حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع	٤٣٥
حذف عامل المصدرجوازًا	٤٣٦
مواضع حذف عامل المصدر وجوابًا	٤٣٨
أضرب المصدر البدل	٤٣٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

ما يشترط لوجوب حذف العامل ٤٤٠
المَفْعُولُ لَهُ ٤٤٥
تعريف المَفْعُول لَهُ وشروطه وأنواعه ٤٤٥
أحوال المَفْعُول لَهُ ٤٤٦
المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفاً ٤٤٩
تعريف الظرف ٤٤٩
ناصب الظرف، وحذفه وجوبًا وجوازًا ٤٥٠
حكم اسم الزمان والمكان ٤٥٢
ما صيغ من المصدر ٤٥٣
شرط ما اشتق من المصدر مقيسًا ٤٥٤
تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرفٍ ٤٥٦
نيابة المصدر عن ظرفِ المكانِ والزمان ٤٥٧
المفعولُ مَعَهُ ٤٥٩
تعريفه ٤٥٩
الناصِبُ للمفعولِ معَه ٤٦١
نصبُ المفعولِ معَه بفعل مضمر ٤٦٣
شواهد نصب المفعولِ معَه دون تقدم فعل ٤٦٤
أحوال الاسم الواقع بعد الواو ٤٦٥
حكم العطفِ بلا ضَعْفٍ ٤٦٦
حكم العطفِ بضَعْفٍ ٤٦٦
الضَّعْفُ الَّذِي لا يَتَأَتَّى معَه العطفُ ٤٦٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
التخيير بين المعية وإضمار العامل، عند امتناع العطف	٤٦٧
الاسْتِثْنَاءُ	٤٧٠
حكم المستثى بـ(إلا)	٤٧٠
حد الناظم للمستثنى	٤٧٠
نسبت الاستثناء إلى الأداة	٤٧٠
شروط الإبدال	٤٧٢
المستثنى على قسمين	٤٧٣
أقوال النُّحاةِ فِي ناصبِ الاسمِ الواقِعِ بعدَ (إلَّا)	٤٧٥
موضع اختيار إِتباعِ المستثنَى منه	٤٧٦
حكم المُسْتَثْنَى بعدَ الكلامِ التامِّ المنفيِّ	٤٧٧
حكم المُسْتَثْنَى في الاستثناء المنقطع	٤٨٠
تقديم المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منه	٤٨١
صُوَر تقديمِ المُسْتَثْنَى	٤٨٣
الاستثناء المفرغ	٤٨٥
شروط التفريغ	٤٨٥
أحكام لا عند تكرارها	٤٨٧
مثال العطف	٤٨٧
التكرار للتوكيد	٤٨٨
حكمها مع الاستثناء غير مُفَرَّغٍ	٤٨٩
حكم المُسْتَثْنَى بغير	٤٩٢
لغات سوى	٤٩٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حكم المُسْتَثْنَى بسوى	٤٩٣
حكم المُسْتَثْنَى بخلا وعدا وحاشا ويكون	٤٩٧
الجر بخلا وعدا ما لم يتقدمهما (ما)	٤٩٨
حاشا لا تكون إلا حرف جرٍّ	٥٠١
الفرق بين (حاشا) الاستثنائية و(حاشا) الفعلية	٥٠٣
اختلاف النُّحَاةِ فِي كَلِمَةِ (حاشا)	٥٠٤
الحالُ	٥٠٥
تعريفه	٥٠٥
أوصاف الحال	٥٠٧
منتقلة	٥٠٧
معنى الانتقالِ	٥٠٧
مشتقة	٥٠٧
مواضع مَجِيءِ الحالِ جامدةً	٥٠٩
مواضِعَ تَجِيءُ فيها الحالُ جامدةً مما لم يذكرها الشارِحُ	٥١١
الحالُ لا تكونُ إلَّا نَكِرَةً	٥١٢
الأصلُ فِي الحالِ أنْ تكُونَ نَكِرَةً	٥١٣
الحالُ وَصْفٌ لِصَاحِبِها، قَيْدٌ فِي عَامِلِها	٥١٣
مَجِيءُ الحالِ مصدرًا وهي نفس صاحبها في المعنى	٥١٦
إعرابُ المصدرِ المنكَّرِ	٥١٧
مَجِيءُ الحالِ مصدرًا منكَّرًا	٥١٩
مُسَوِّغَاتُ مَجِيءِ الحالِ مِن النكرةِ	٥٢٠

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
تقديم الحال على صاحبها	٥٢٥
أحوال صاحب الحالِ	٥٢٦
مواضع مَجِيءِ الحالِ من المضاف إليه	٥٢٧
تقديم الحال على عاملها	٥٢٩
مثال تقديمها على الفعل المتصرف	٥٣٠
مواضع امتناع تقديم الحال على عاملها	٥٣١
تعدد الحال	٥٣٤
مواضع وجوب تعدد الحال	٥٣٤
الحال المؤكدة	٥٣٦
تأكيد مضمون الجملة	٥٣٧
وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط	٥٣٨
ما يشترط في الجملة التي تقع حالاً	٥٣٨
تعين أن يكون الرابط الواو	٥٣٩
الربط بالواو أو الضمير أو هما معًا	٥٤٠
وجوب خلو الجملة من الواو	٥٤٠
حذف عامل الحال	٥٤٣
أحوال عامل الحالِ	٥٤٤
مواضع حذف صاحب الحال وحكمه	٥٤٥
التَّمْيِيزُ	٥٤٦
تعريف التَّمْيِيز وبيان نوعه	٥٤٦
أنواع التَّمْيِيز	٥٤٧

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

التَّمْيِيز المُبَيِّنُ إجمالَ الذَّات ٥٤٨
التَّمْيِيز المُبَيِّنُ إجمالَ النسبة ٥٤٩
جواز جرِّ التَّمْيِيز بالإضافة وشرطه ٥٥٠
حكم التَّمْيِيز بعد أفعل التفضيل ٥٥٠
علامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى ٥٥١
حكمُ التَّمييزِ بعدَ كُلِّ ما دَلَّ على تَعَجُّبٍ ٥٥٢
جواز جَرِّ التَّمييزِ بـ(مِن) ٥٥٣
حكمُ تقديمِ التمييزِ على عامِلِهِ ٥٥٤
الشيءُ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه ٥٥٦
المشبه بالفعل ٥٥٦
حكم ما إذا أَشْبَهَ الاسمُ الموصولُ أسماءَ الشرطِ ٥٥٧
حُروفُ الْجَرِّ ٥٥٨
عددُ حُروفِ الْجَرِّ ٥٥٨
«كي» الجارة ٥٥٨
لَعَلَّ ٥٥٩
الباء ٥٦٠
متى ٥٦٠
تقسيم حُروفِ الْجَرِّ ٥٦٣
حتى ٥٦٣
الواو ٥٦٤
اختصاص «رُبَّ» بالنَّكِرَةَ ٥٦٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
معاني من	٥٦٧
من الزائدة	٥٦٨
ما يَدُلُّ على انتهاءِ الغَايَةِ	٥٦٩
استعمال مِن والباءُ بمعنى بَدَل	٥٧٠
استعمالِ الباءِ بمعنى «بَدَل»	٥٧٠
اللام تَكونُ للانتهاءِ وللمِلْكِ	٥٧١
الباء تَكونُ للظرفيَّةِ، وللسبَبِيَّةِ، وللاستعانةِ	٥٧٢
معاني على	٥٧٣
معاني الكاف	٥٧٤
استعمال مذ ومنذ	٥٧٧
الكاف الزائدة	٥٧٨
حذف ربَّ وإبقاء عملها	٥٨٠
الجر بغير ربَّ	٥٨١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة
المُعَرَّفُ بأداةِ التعريفِ	٥
أقسام (ال) المعرفة	٦
(ال) الزائدة	٨
أ ـ (ال) الزائدة اللازمة	٩
ب ـ (ال) الزائدة غير اللازمة	١٣
العلم بالغلبة	١٨
أحكام الألفِ واللامِ	١٩
الابتداء	٢٢
ما يكون شبيهًا بالوصف	٢٥
شروط ما يسد مسد الخبر	٢٥
أنواع المبتدأ	٢٦
شروط ما يرفع فاعلاً	٢٧
أحوال الوصف مع مرفوعه	٣٧
التطابق إفرادًا	٣٧
التطابق تثنية	٣٩
عدم التطابق	٤٠
الوجه الممتنع	٤٠
الوجه الجائز	٤٠
العامل في المبتدأ والخبر	٤١

الموضوع	الصفحة
أقسام الخبر	٤٤
ما يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ خَبَرًا	٤٥
الخبر المفرد	٤٨
الخبر الجامد	٤٩
أنواع الخبر المفرد	٤٩
الجامد الذي ضمن معنى المشتق	٥٢
متى يَتَحَمَّلُ المشتقُّ الضميرَ	٥٣
تَحَمُّل الجامدِ ضميرًا	٥٣
إبراز الضمير في الخبر المشتق	٥٤
الخبر شبه جملة	٥٦
ما يُشْتَرَطُ لصحَّةِ الإخبارِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ	٥٦
الإخبار باسم الزمان والمكان	٦٠
المبتدأ على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ	٦٠
مواضع الإخبار بالجثة عن ظرف الزمان	٦١
مسوغات الابتداء بالنكرة	٦٤
تقديم الخبر جوازًا	٧٤
تأخيرُ الخبر وجوبًا	٧٩
تقديم الخبر وجوبًا	٩٢
حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا	٩٩
حذف الخبر وجوبًا	١٠٣
مواضع حذف المبتدأ وجوبًا	١١٥
ذكر مواضع حذف المبتدأ وجوبًا مما لم يذكرها الشارح	١١٦

الموضوع	الصفحة
تعدد الخبر	١١٧
أضرب تعدد الخبر	١١٧
كانَ وَأَخَوَاتُهَا	١٢٢
عمل كانَ وَأَخَوَاتهَا وما يشترط لذلك	١٢٣
كان الناقصة	١٢٤
كان التامة	١٢٤
كان ومعها ضمير الشأن	١٢٤
كان الزائدة	١٢٤
استعمال صار تامة وناقصة	١٢٥
أقسام كان وأخواتها من حيث العمل	١٢٨
أدلة مصدرية وظرفية (ما)	١٣٢
معاني هذه الأفعال	١٣٣
تصرف الأفعال الناقصة	١٣٥
توسط الخبر	١٣٩
أحوال خبر كان وأخواتها	١٤٠
ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله	١٤٤
تقديم الخبر	١٤٨
المعاني التي تأتي بها كان وأخواتها	١٥٢
أحكام معمول الخبر	١٥٤
زيادة كان	١٦٢
حذف كان مع اسمها	١٦٨
حذف كان مع معموليها	١٦٩

الموضوع | الصفحة

حذف كان وحدها ١٧١
حذف النون من خبر كان ١٧٥
فصلٌ في (ما) و(لا) و(لاتَ) و(إنِ) المُشَبَّهَاتِ بـ(ليسَ) ١٨٠
العطف بعد خبر (ما) ١٩١
شروط عمل (لا) عمل (ليس) ١٩٦
شروط عمل (لات) عمل ليس ٢٠٥
أفعال المقاربة ٢٠٩
معاني أفعال المقاربة ٢٠٩
عملها وشروطها ٢١٠
كاد وكرب يدلان على شدة الفعل ٢١٩
حكم اقتران الخبر بـ(أن) مع حرى واخلولق وأوشك ٢٢١
حكم اقتران الخبر بـ (أن) بكاد وأفعال الشروع ٢٢٣
ما يتصرف من هذه الأفعال ٢٢٥
ما له المضارع من هذه الأفعال ٢٢٨
إن وأخواتها ٢٣٤
شروط نصبها للاسم ٢٣٧
تقديم الخبر ٢٤٠
وجوب فتح همزة أنَّ ٢٤٢
وجوب كسر همزة إنَّ ٢٤٤
مواضع وجوب كسر همزة إنَّ مما زاده الشارح ٢٤٧
مواضع وجوب كسر همزة إنَّ مما فات الناظم والشارح ٢٤٨
جواز فتح الهمزة وكسرها ٢٤٩

الموضوع | الصفحة

صور أخرى يجب فيها كسر همزة إنَّ ٢٥٢
صور جواز الفتح والكسر ٢٥٣
دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة ٢٥٨
شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة ٢٥٨
شروط دخول اللام على الخبر ٢٦٣
حكم اقتران الخبر بالسين وسوف ٢٦٥
دخول اللام على معمول الخبر ٢٦٦
شروط دخول اللام على معمول الخبر ٢٦٧
دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر ٢٦٨
دخول اللام على ضمير الفصل ٢٦٩
ما يترتب على إبطال (إن) بـ(ما) ٢٧٣
العطف على اسم (إن) وأخواتها ٢٧٧
العطف على اسم (إن) يصح بغير الواو ٢٧٧
العطف على المحل ٢٧٨
العطف على اسم أخوات (إن) ٢٨١
تخفيف (إنَّ) ٢٨٢
ما يشترط في اسم أن المخففة ٢٨٨
تخفيف كأنَّ ٢٩٣
(لا) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ ٢٩٦
شروط عمل «لا» عمل «إنَّ» ٢٩٩
أحوال اسم «لا» ٣٠٠
العطف على الاسم مع تكرار «لا» ٣٠١

الموضوع | الصفحة

العطف على اسم «لا» ٣٠٩
العطف دون تكرار «لا» ٣١٧
حذف الخبر في هذا الباب ٣٢١
ظن وأخواتها ٣٢٤
أفعالُ القُلُوبِ ٣٢٤
أفعال التحويل ٣٣١
ما تصرف من أفعال القلوب ٣٣٣
مواضع وجوب التعليق ٣٣٧
حذف المعمول في هذا الباب ٣٤١
تعدي أعلم وأرى إلى مفعولين ٣٤٨
أخوات أرى ٣٥٢
الفاعل ٣٥٥
المشبه بالفعل ٣٥٧
وجوب تأخر الفاعل عن فعله ٣٥٧
الفرق بين علانة التأنيث وعلامة التثنية والجمع ٣٦١
حذف الفعل جوازًا ٣٦٥
حذف الفعل وجوبًا ٣٦٥
وجوب تأنيث الفعل ٣٦٧
مواضع وجوب تقديم المفعول على الفعل ٣٧٣
ما جاز تقدم المفعول وتأخره ٣٧٤
وجوب تقديم الفاعل ٣٧٥
النائب عن الفاعل ٣٨٤

الموضوع	الصفحة
أنواع الظرف	٣٨٩
شرط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل	٣٩٠
شرط نيابة الجارِّ والمجرور عن الفاعل	٣٩٠
أحكام النيابة إذا كان الفعل من أبواب كسا	٣٩٢
أحكام النيابة إذا كان الفعل من أبواب ظن، وأرى	٣٩٤
اشْتِغَالُ العَامِلِ عن المعمولِ	٣٩٦
شروط المشغول عنه	٣٩٦
الشروطُ التي يَجِبُ تَحَقُّقُها فِي المشغولِ	٣٩٦
ما يَجِبُ تَحَقُّقُه فِي المشغولِ بِهِ	٣٩٧
أصولُ الفِعْلِ المشغول	٣٩٨
أحوال العامل فِي المشغولِ بِهِ	٣٩٨
أحوال المشغول به	٤٠٦
تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه	٤١٠
أقسام الأفعال المتعدية	٤١٢
علامة الفعل اللازم	٤١٣
كيفية تعدية الفعل اللازم	٤١٤
التَّنَازُعُ في العَمَلِ	٤٢١
المفعولُ المُطْلَقُ	٤٣١
أنواع المصدر	٤٣٣
ما ينوب عن المصدر	٤٣٤
حذف عامل المصدر جوازًا	٤٣٦
مواضع حذف عامل المصدر وجوابًا	٤٣٨

الموضوع | الصفحة

أضرب المصدر البدل ٤٣٨
المَفْعُولُ لَهُ ٤٤٥
أحوال المَفْعُول لَهُ ٤٤٦
المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفاً ٤٤٩
ما صيغ من المصدر ٤٥٣
نيابة المصدر عن ظرفِ المكانِ والزمان ٤٥٧
المفعولُ مَعَهُ ٤٥٩
أحوال الاسم الواقع بعد الواو ٤٦٥
حكم العطفِ بلا ضَعْفٍ ٤٦٦
حكم العطفِ بضَعْفٍ ٤٦٦
الضَّعْفُ الَّذِي لا يَتَأَتَّى معَه العطفُ ٤٦٦
الاسْتِثْنَاءُ ٤٧٠
حكم المستثى بـ(إلا) ٤٧٠
المستثنى على قسمين ٤٧٣
حكم المُسْتَثْنَى بعدَ الكلامِ التامِّ المنفيِّ ٤٧٧
حكم المُسْتَثْنَى في الاستثناء المنقطع ٤٨٠
تقديم المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منه ٤٨١
صُوَر تقديمِ المُسْتَثْنَى ٤٨٣
الاستثناء المفرغ ٤٨٥
شروط التفريغ ٤٨٥
التكرار للتوكيد ٤٨٨
حكم المُسْتَثْنَى بغير ٤٩٢

الموضوع | الصفحة

حكم المُسْتَثْنَى بسوى ٤٩٣
حكم المُسْتَثْنَى بخلا وعدا وحاشا ويكون ٣٩٧
الجر بخلا وعدا ما لم يتقدمهما (ما) ٤٩٨
حاشا لا تكون إلا حرف جرٍّ ٥٠١
الحالُ ٥٠٥
أوصاف الحال ٥٠٧
الحالُ لا تكونُ إلَّا نَكِرَةً ٥١٢
مُسَوِّغَاتُ مَجِيءِ الحالِ مِن النكرةِ ٥٢٠
تقديم الحال على صاحبها ٥٢٥
أحوال صاحب الحالِ ٥٢٦
مواضع مَجِيءِ الحالِ من المضاف إليه ٥٢٧
تقديم الحال على عاملها ٥٢٩
مواضع امتناع تقديم الحال على عاملها ٥٣١
تعدد الحال ٥٣٤
مواضع وجوب تعدد الحال ٥٣٤
الحال المؤكدة ٥٣٦
تأكيد مضمون الجملة ٥٣٧
وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط ٥٣٨
ما يشترط في الجملة التي تقع حالاً ٥٣٨
تعين أن يكون الرابط الواو ٥٣٩
الربط بالواو أو الضمير أو هما معًا ٥٤٠

الموضوع	الصفحة
أحوال عامل الحالِ	٥٤٤
مواضع حذف صاحب الحال وحكمه	٥٤٥
التَّمْيِيزُ	٥٤٦
أنواع التَّمْيِيز	٥٤٧
المشبه بالفعل	٥٥٦
حُروفُ الْجَرِّ	٥٥٨
«كي» الجارة	٥٥٨
لَعَلَّ	٥٥٩
الباء	٥٦٠
متى	٥٦٠
تقسيم حُروفِ الْجَرِّ	٥٦٣
حتى	٥٦٣
الواو	٥٦٤
اختصاص «رُبَّ» بالنَّكِرَةَ	٥٦٥
معاني من	٥٦٧
من الزائدة	٥٦٨
ما يَدُلُّ على انتهاءِ الغَايَةِ	٥٦٩
استعمالِ الباءِ	٥٧٠
معاني على	٥٧٣
معاني الكاف	٥٧٤
استعمال مذ ومنذ	٥٧٧

الموضوع | الصفحة

الكاف الزائدة ٥٧٨
حذف ربَّ وإبقاء عملها ٥٨٠
الجر بغير ربَّ ٥٨١

مفكرة

مفكرة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩ هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢ هـ)

حققه وضبط نصه وخرّج شواهده وقدّم له

د. علي بن محمد بن فيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطظاوي نبيل صلاح سليم

المجلد الثالث

دار ابن الجوزي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(٣)

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن
شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ
٣مج.
ردمك: ٠ - ٦٢ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ١ - ٦٥ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج٣)
١ - اللغة العربية - النحو اللغة العربية - الصرف أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/٢٨٧٨

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٢٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٢٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية
١٤٤٤هـ

الباركود الدولي: 9786038245620

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٤هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي   نبيل صلاح سليم

المجلد الثالث

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإضافَةُ

[ص] [٣٨٥] نونًا تَلِي الإعرابَ أو تَنوينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ، كـ(طُورِ سِينَا)

[٣٨٦] والثانِيَ اجْرُرْ، وانْوِ (مِن) أو (في)(١) إذَا ... لم يَصْلُحِ الَّا ذاكَ، واللامَ خُذَا ـ

[٣٨٧] لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، واخْصُصْ أَوَّلَا ... أو أَعْطِهِ التعريفَ بالذي تَلَا

[ش] [تعريف الإضافة] إذا أُرِيدَ إضافَةُ اسمٍ إلى آخَرَ ـ حُذِفَ ما في الْمُضافِ مِن نُونٍ تَلِي الإعرابَ(٢)، وهي: نُونُ التَّثْنِيَةِ أو نُونُ الْجَمْعِ، وكذا ما أُلْحِقَ بهما، أو تَنوينٍ، وجُرَّ الْمُضافُ إليه، فتَقولُ: (هذانِ غُلامَا زَيْدٍ، وهَؤلاءِ بَنُوهُ، وهذا صَاحِبُهُ).

واختُلِفَ في الْجَارِّ للمُضافِ إليه: فقِيلَ: هو مَجرورٌ بحَرْفٍ مقَدَّرٍ، وهو **(اللامُ)**، أو **(مِن)**، أو **(في)**. وقِيلَ: هو(٣) مَجرورٌ بالمضافِ. (وهو الصحيحُ مِن هذه الأقوالِ)(٤).

ثُمَّ الإضافةُ تَكونُ بمعنى **(اللامِ)** ـ عندَ جَميعِ النَّحْوِيِّينَ(٥)، وزَعَمَ

---

(١) أي: معناهما، وليس المنوي لفظهما.

(٢) أي: حرف الإعراب؛ وهي نون المثنى والجمع وما ألحق بهما ـ بخلاف نون (بساتين، وشياطين)، فلا تحذف للإضافة؛ لأنها لا تلي الإعراب؛ بل علامته هي التي تليها بمعنى: أنها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل. وإن كان الأصح: أن الإعراب مقارن لآخر الكلمة وجودًا لا متأخرًا عنه.اهـ. وظاهر: أن المقارن إنما هو الحركة؛ بقطع النظر عن وصفها بالإعراب، لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فوصف الحركة بكونها إعرابًا أو بناءً، متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها. «الخضري» (٢/ ٢).

(٣) ليس في (ع).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).

(٥) قال الخضري (٢/ ٣): «فيه نظر! فقد قال أبو حيان [«التذييل» (٨/ ٨٨ ـ ٩٢)] ـ تبعًا لابن درستويه ـ: إن الإضافة ليست على تقدير الجر أصلًا، وإلا لزم أن: =

بعضُهم: أنَّها تَكونُ أيضًا[١] بمعنى (مِن) أو (في)، وهو[٢] اختيارُ الْمُصَنِّفِ، وإلى هذا أَشَارَ بقولِه: (وانْوِ مِن أو في...) إلى آخِرِه.

وضابِطُ ذلك: أنَّه إنْ لم يَصْلُحْ إلَّا تَقديرُ (مِن) أو (في)؛ فالإضافةُ بمعنى ما تَعَيَّنَ تَقديرُه، وإلَّا فالإضافةُ بمعنى (اللامِ).

[متى يتعين تقدير (من)؟]

فيَتَعَيَّنُ تَقديرُ (مِن) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه جِنْسًا للمُضافِ، نحوُ: (هذا ثَوْبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حَديدٍ). والتقديرُ[٣]: (هذا ثَوْبٌ مِن خَزٍّ، وخاتَمٌ مِن حَديدٍ). و[٤]يَتَعَيَّنُ تَقديرُ (في) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه ظَرْفًا واقِعًا فيه الْمُضافُ[٥]، نحوُ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اليوم زَيْدًا)[٦]؛ أيْ: ضَرْبُ زَيْدٍ في اليومِ، ومِنه[٧] قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقولُه تَعالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][٨].

فإنْ لم يَتَعَيَّنْ تَقديرُ (مِن) أو (في): فالإضافةُ بمعنى (اللامِ)، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيدٍ، وهذه يَدُ عَمْرٍو)؛ أيْ: غُلامٌ لزَيْدٍ ويَدٌ لعَمْرٍو.

وأَشارَ بقولِه: (واخْصُصْ أوَّلَا...) إلى آخِرِه ـ إلى أنَّ الإضافَةَ على قِسمينِ: مَحْضَةٍ، وغيرِ مَحْضَةٍ.

= (غلام زيد) يساوي: (غلام لزيد). وليس كذلك: فإن معنى المعرفة غير النكرة.
وأجيب: بأن قولنا: (غلام لزيد)؛ ليس تفسيرًا مطابقيًّا من كل وجه؛ بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط، ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه».

(١) ليس في (ع). (٢) في (ك): «وهذا».

(٣) في (ك)، (ع): «التقدير». (٤) في (ع): «أو».

(٥) زمانيًّا أو مكانيًّا، حقيقيًّا أو مجازيًّا كقوله: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣)، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٤١]، وقوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤].

(٦) زادفي (ع): «التقدير». (٧) ليس في (ك).

(٨) (م) ومِن ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ [هو الشَّمَّاخ]:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الْكَرَى زادَ الكَسِلْ

عِندَ مَن رَوَاهُ بإضافةِ (طَبَّاخِ) إلَى (ساعاتِ الكَرَى). ومَعناه: طَبَّاخٌ فِي سَاعاتِ النَّوْمِ (م).

(**فالْمَحْضَةُ**: هي غيرُ إضافَةِ الوَصْفِ الْمُشَابِهِ للفعْلِ المضارِعِ إلى مَعمولِه)[(١)].

وغيرُ الْمَحْضَةِ: هي: إضافَةُ الوصْفِ المذكورِ... ـ كما سَنَذْكُرُه [بعدُ. وهذه لا تُفِيدُ الاسمَ الأوَّلَ تَخصيصًا ولا تَعريفًا، على ما سَنُبَيِّنُ][(٢)]، والْمَحْضَةُ[(٣)] لَيسَتْ كذلك، وتُفيدُ الاسمَ الأوَّلَ **تخصيصًا**[(٤)] إنْ كانَ المضافُ إليه[(٥)] نَكِرَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ امْرَأةٍ)، **وتَعريفًا**[(٦)] **إنْ كانَ الْمُضافُ إليه مَعرِفَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيْدٍ). [والله أعلم]**[(٧)].

[ص] [نوعا الإضافة]

[٣٨٨] وإن يُشَابِهِ المضافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فعَنْ تَنكيرِه لا يُعْذَلُ[(٨)]

[٣٨٩] كـ(رُبَّ رَاجينَا، عظيمِ الأمَلِ مُرَوَّعِ القلبِ، قليلِ الْحِيَلِ)

---

(١) ما بين القوسين ساقط في (ك)، (ع)، وأدخل جملة (الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله) ـ فيما بعدها من الإضافة غير المحضة، وهو اضطراب نشأ عن انتقال نظر.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) العبارة في (ع): «والمحضة ما». والذي في (ك): «والمحضة: هي إضافة غير الوصف المذكور وهذه».

(٤) ليس المراد به ما يشمل التعريف؛ بل قلة الاشتراك فقط.

(٥) العبارة في (ك): «إليه الأول».

(٦) نوعًا من أنواعه المقررة في (أل)، فإن الإضافة تأتي لما تأتي له (اللام) من العهد وغيره، وإنما تؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلًا له بخلاف نحو: (غيرك، ومثلك، وحسبك، وناهيك)، فلا يتعرف لتوغله في الإبهام. وكذا نحو: (رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وجاء وحده)؛ لأن (رب) و(كم): لا يجران المعارف؛ بل هما في تأويل (أخ له وفصيل له وفصيل لها)، وقيل: معرفتان للتسامح في التابع. وأما (وحده): فحال، وهو واجب التنكير.

وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف؛ لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص؛ لأن الجمل نكرات؟

استظهر الرُّوداني الأول، ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة؛ لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل، وظاهر: أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل، وإلا كانت للتخصيص. «الخضري» (٢/ ٤).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «تعذل».

[٣٩٠] وذي الإضافةُ اسْمُها لفْظِيَّهْ وتلك مَحْضَةٌ ومَعْنَوِيَّهْ

[الإضافة غير المحضة] [ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني** مِن قِسْمَي[1] الإضافةِ، وهو **غَيْرُ الْمَحْضَةِ**، وضَبَطَها الْمُصَنِّفُ بما [إذا كانَ الْمُضافُ][2] وَصْفًا يُشْبِهُ (يَفعَلُ) ـ أي: الفعْلَ المضارِعَ ـ **وهو**: كلُّ اسْمِ فاعِلٍ أو مَفعولٍ بمعنى الحالِ[3] أو الاستقبالِ، أو صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، (ولا تكونُ إلَّا بمعنى الحالِ)[4].

فمِثالُ **اسمِ الفاعِلِ**: (هذا ضارِبُ زَيدٍ الآنَ أو غَدًا، وهذا راجِينا).

ومثالُ **اسمِ الْمَفعولِ**: (هذا مَضروبُ الأبِ[5]، وهذا مُرَوَّعُ القلْبِ).

ومِثالُ **الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ**: (هذا حَسَنُ الوَجْهِ، وقليلُ الْحِيَلِ، وعَظيمُ الأمَلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ غيرَ وَصْفٍ، أو وَصْفًا غيرَ عامِلٍ، فالإضافَةُ مَحْضَةٌ؛ كالْمَصْدَرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ)، واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضِي، نحوُ: (هذا ضارِبُ زيدٍ أَمْسِ).

[وأَشارَ بقَوْلِه: **(فعَنْ تَنكيرِه لا يُعْذَلُ)** إلى أنَّ][6] هذا القِسْمَ مِن الإضافةِ ـ أَعْنِي: غيرَ الْمَحْضَةِ ـ لا يُفيدُ[7] تَخصيصًا[8] ولا تَعريفًا، ولذلك تَدْخُلُ (رُبَّ) عليه، وإنْ كانَ مُضافًا لِمَعْرِفَةٍ، نحوُ: (رُبَّ رَاجِينَا)، وتُوصَفُ[9] به النَّكِرَةُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:

---

(١) في (ع): «أقسام».

(٢) العبارة في (ع): «كان المضاف فيه».

(٣) لأنه حينئذٍ يكون بمعنى المضارع؛ فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه. فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف، بخلاف الماضي أو مطلق الزمن: فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع؛ فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به. «الخضري» (٢/ ٥).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).

(٥) في (ك): «الأن».

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٧) بعدها في (ع): «لنا».

(٨) لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه.

(٩) في (ك): «يوصف».

٩٥]، وإنَّما يُفيدُ التخفيفَ، [وفَائدتُه[١] تَرجِعُ إلى اللفْظِ؛ فلذلك][٢] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه لَفظيَّةً.

وأمَّا **القِسْمُ الأوَّلُ**: فيُفيدُ تَخصيصًا أو تَعريفًا ـ كما تَقَدَّمَ؛ فلذلك[٣] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه مَعْنَوِيَّةً، وسُمِّيَتْ مَحْضَةً أَيْضًا؛ لأنها خالِصَةٌ مِن نِيَّةِ الانفصالِ، **بخلافِ غيرِ الْمَحْضَةِ**؛ فإنها على تَقديرِ الانفصالِ، [تَقولُ: (هذا][٤] ضارِبُ زيدٍ الآنَ)، على تَقديرِ: (هذا ضارِبٌ زَيْدًا)، ومَعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أُضيفَ طَلَبًا للخِفَّةِ[٥].

[ص] **[٣٩١]** وَوَصْلُ (أَلْ) بذا المضافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثانِ، كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ) ـ
[٣٩٢] أو بالذي له أُضيفَ الثاني كـ(زيدٌ الضاربُ رأسَ الْجَانِي)

[ش] لا يَجوزُ دُخولُ (الألِفِ) و(اللام) على الْمُضافِ الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ[٦]، فلا تَقولُ: (هذا الغُلامُ رجُلٍ)؛ [لأنَّ الإضافَةَ مُنافِيَةٌ[٧] للألِفَ واللامِ، فلا يُجمَعُ بينَهما][٨]. [حكم دخول (أل) على المضاف]

وأمَّا ما كانَتْ[٩] إضافتُه غيرَ مَحْضَةٍ، وهو المرادُ بقولِه: (**بذا الْمُضافِ...**)؛ أيْ: بهذا الْمُضافِ الذي تَقدَّمَ الكلامُ فيه قَبْلَ هذا البيتِ، فكانَ القِياسُ أيْضًا: يَقتضِي أنْ لا تَدخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ

---

(١) في (ع): «ففائدته».
(٢) العبارة في (ك): «ففائدته ترجع إلى اللفظ ولذلك».
(٣) في (ك): «ولذلك».
(٤) ما بين المعكوفين في (ك): «كهذا»، وفي (ع): «فهذا».
(٥) في (ك): «للتخفيف».
(٦) لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف.
(٧) في (ع): «معاقبة». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ـ عن هذه النسخة: «والمقصودُ لا يَتَغَيَّرُ؛ فإنَّ معنى المعاقَبَةِ: أنَّ كلَّ واحِدَةٍ مِنْهُمَا تَعْقُبُ الأُخْرَى؛ أي: تَدْخُلُ الكَلِمَةُ عَقِبَها، فهما لا يَجْتَمِعانِ فِي الكَلِمَةِ، وسيَأْتي يَقولُ: (لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتَعَاقِبَاتٌ)». انتهى.
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٩) في (ك): «كان».

فيه[١]؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتعاقِبانِ، ولكنْ لَمَّا كانَتِ الإضافَةُ فيه على نِيَّةِ الانفصالِ ـ اغتُفِرَ ذلك، بشَرْطِ أنْ تَدْخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه[٢]؛ كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرِ)، و(الضارِبِ الرجُلِ)، أو: على ما أُضيفَ إليه الْمُضافُ إليه؛ كـ(زَيدٌ الضاربُ رَأْسَ الجانِي).

فإنْ لم تَدخُلِ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه ولا على ما أُضيفَ إليه[٣] [الْمُضافُ إليه][٤]: امتَنَعَتِ المسألةُ[٥]، فلا تَقولُ: (هذا الضارِبُ رَجُلٍ)، [ولا: (هذا الضارِبُ زيدٍ)][٦]، [ولا: (هذا الضارِبُ رأسِ جَانٍ)[٧]][٨].

[مواضع دخول (أل) على المضاف]

هذا إذا كانَ الْمُضافُ غيرَ مُثَنًّى ولا مَجموعٍ جَمْعَ سَلَامَةٍ[٩] لِمُذَكَّرٍ، ويَدخُلُ في هذا: **الْمُفْرَدُ** كما مُثِّلَ، **وجَمْعُ التكسيرِ**، [نحوُ: (الضوارِبُ][١٠]، أو: (الضُّرَّابُ الرجُلِ)، أو: [غُلامِ الرجُلِ). **وجمْعُ**

---

(١) من (ك)، (ع).

(٢) **اعترض**: بأنه لا فائدة للإضافة حيئنذٍ لا تخفيفًا؛ لعدم التنوين فيه، ولا رفع قبح؛ لأن الوصف متعدَ، فلا قبح في نصبه المفعول به، فكان القياس منْع الإضافة كما منعت في: (الحسن وجه والحسن وجهه)؛ لعدم فائدتها.
وأجيب: بأن هذا الشرط بحسب الأصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة المحلاة بـ(أل)، كـ(الحسن الوجه)؛ لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط. فحمل عليها: (الضارب الرجل) ـ في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين؛ كما حملوها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحًا فيها، **وأيضًا**: ليكون دخول (أل) على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. «الخضري».

(٣) لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه (أل) أكثر من اسم واحد.

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) أي: مسألة الإضافة، ووجب النصب. وقد رسمت في النسختين (ك)، (ع): «المسئلة».

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٧) لانتفاء فائدة الإضافة.

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ع).

(٩) في (ك): «السلامة».

(١٠) في (ك): «كالضوارب». وكتب فوقها: «نحو».

السلامةِ لِمُؤنَّثٍ، نحوُ: (الضارباتُ الرجُلِ) أو][1]: (غُلامِ الرجُلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ مُثَنًّى أو مَجموعًا جَمْعَ سَلامَةٍ لمذَكَّرٍ، كفَى وُجودُها في الْمُضافِ، ولم يُشْتَرَطْ وُجودُها في الْمُضافِ إليه، وهو[2] المرادُ بقَوْلِه:

[ص] [٣٩٣] وكونُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ   مُثَنًّى اوْ جَمْعًا[3] سبيلَهُ اتَّبَعْ

[ش] أيْ: وُجودُ (الألِفِ واللام) في الوصْفِ[4] الْمُضافِ؛ إذا كانَ مُثَنًّى أو جَمْعًا اتَّبَعَ سَبيلَ [١٣٠/و] الْمُثَنَّى - أيْ: على حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو جمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمِ - يُغْنِي[5] عن وُجودِها [[6]في الْمُضافِ إليه، فتَقولُ: (هَذانِ الضارِبَا زَيدٍ، وهَؤلاءِ الضارِبو[7] زَيدٍ)، وتُحذَفُ النونُ[8] للإضافَةِ.

[ص] [٣٩٤] ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أوَّلَا   تَأنيثًا انْ كانَ لِحَذْفٍ[9] مُوهَلَا

[ش] يَكْتَسِبُ[10] الْمُضافُ المذكَّرُ مِن الْمُؤنَّثِ المضافِ إليه التأنيثَ، [استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٢) في (ك) «وهذا».
(٣) في (س) «أو دعا». وهو وهمٌ.
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ك)، (ع) «مُغْنٍ». وضبطها في (ك) بالتنوين.
(٦) من هنا يبتدئ خرم في النسخة (ع)؛ ينتهي عند قوله فيما يأتي - في فصل (الإضافة إلى ياء المتكلم): «فتَقولُ فيه أيضًا: (جاءَ زَيْدِيَّ)؛ كما تَقولُ في حالَةِ النصْبِ والْجَرِّ، والأصْل».
(٧) (م) ومِن شَواهِدِ ذلك: قولُ عَنْتَرَةَ بنِ شَدَّادٍ العبسي فِي «مُعَلَّقَتِهِ» [«شرح المعلقات» (ص٢٥٩)]:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ ولم تَدُرْ   للحرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَيْ عِرضي ولَمْ أشْتُمْهُمَا   والنـاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمـا دَمِي

وقولُ الآخَرِ:

إِنْ يَغْنَيَا عني الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنْ   فإنني لسْتُ يَوْمًا عنهُما بغني (م)

(٨) ليس في (ك).
(٩) في (س) «بحذف».
(١٠) في (ح): «قد يكتسب». وفيها إيهام قلة الاستعمال، فالمثبت أقوى.

بشَرْطِ: أنْ يَكونَ الْمُضافُ صالِحًا للحذْفِ وإقامَةِ الْمُضافِ إليه مَقامَه، ويُفْهَمُ منه ذلك المعنَى، نحوُ: (قَطَعْتُ بعضَ أَصَابِعِه)، فصَحَّ تَأنيثُ (بعضٍ)؛ لإضافتِه إلى (أَصابعَ)، وهو مؤنَّثٌ؛ لصِحَّةِ الاستغناءِ بـ(أصابعَ) عنه، فتقولُ: (قَطَعْتُ أَصَابِعَه)، ومنه قولُه[1]:

٢٢٣ ـ مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ[2] تَسَفَّهَتْ   أَعَالِيها مَرُّ[3] الرِّياحِ النَّوَاسِمِ[4]

فأنَّثَ[5] الـ(مَرَّ)؛ لإضافتِه إلى (الرياحِ)، وجَازَ ذلك: لِصِحَّةِ الاستغناءِ عن الـ(مَرِّ) بـ(الرياحِ)، نحوُ: (تَسَفَّهَتِ الرياحُ).

وربما كانَ المضافُ مُؤَنَّثًا، فاكتَسَبَ التذكيرَ مِن المذَكَّرِ المضافِ إليه؛ (بالشرْطِ الذي تَقَدَّمَ)[6]؛ كقولِه تعالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: ٥٦]، فـ﴿رَحْمَتَ﴾ مُؤَنَّثٌ، واكتسبَتِ التذكيرَ؛ بإضافَتِها[7] إلى اللهِ تعالَى.

فإنْ لم يَصْلُحِ الْمُضافُ للحذْفِ والاستغناءِ بالْمُضافِ إليه عنه: لم يَجُزِ التأنيثُ، فلا تَقولُ: (خَرَجَتْ غُلامُ [هِنْدٍ)! إذ لا يُقالُ: (خَرَجَتْ هِنْدٌ)][8]، ويُفْهَمُ منه خُروجُ الغُلامِ.

---

(١) هو ذو الرِّمة ـ في «ديوانه» (٢/ ٧٤٥).

(٢) في (س)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ٧٩)، و«الإبانة» (٣/ ٢٢٩)، و«المعجم المفصّل» (٧/ ٢٣٢): «رياح». وهما روايتان.

(٣) في (س) «فأول»، وفي «الكتاب»، الموضع (١/ ٦٥)، «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (ص٢٣٦): (من).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَسَفَّهَتْ... **مَرُّ الرياحِ**)؛ حَيْثُ أَنَّثَ الفِعْلَ بتاءِ التأنيثِ، مَعَ أنَّ فاعِلَه مُذَكَّرٌ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: مَرُّ ـ والذي جَلَبَ له ذلك إنما هو الْمُضافُ إِلَيْهِ، وَهوَ الرِّياحِ (م).

(٥) في (س) «فأنت فعل».

(٦) من (م).

(٧) في (ك): «إضافته».

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

[حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى]

[ص][٣٩٥] **ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَدْ**

[ش] المضافُ يَتَخَصَّصُ بالْمُضافِ إليه أو يَتعَرَّفُ به، فلا بُدَّ مِن كَوْنِه غيرَه؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيءُ أو يَتَعَرَّفُ بنَفْسِه، ولا[1] يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدَ في المعنى؛ كالْمُتَرَادِفَيْنِ، وكالموصوفِ وصِفَتِه، فلا يُقالُ: (قَمْحُ بُرٍّ)، ولا: (رجُلُ قائِم). وما ورَدَ مُوهِمًا لذلك مُؤَوَّلٌ؛ كقولِهم: (سعيدُ كُرْزٍ)، فظاهِرُ هذا: أنه مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفْسِه؛ لأنَّ الْمُرادَ بـ(سَعيدٍ)[2] و(كُرْزٍ) فيه[3] واحِدٌ، فيُؤَوَّلُ الأوَّلُ: بالْمُسَمَّى[4]، والثاني: بالاسمِ، فكأنه قالَ: جاءَني مُسَمَّى[5] كُرْزٍ؛ أيْ: مُسَمَّى هذا الاسمِ، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أَشْبَهَ هذا مِن إضافةِ الْمُتَرَادِفَيْنِ؛ كـ(يومِ الخميسِ)، **وأمَّا ما ظاهِرُه إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِه**: فمُؤَوَّلٌ[6] على حذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتِلكَ الصفَةِ؛ كقولِهم: (حَبَّةُ الْحَمْقاءِ)[7]، و(صَلاةُ الأُولَى)، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الْحَمقاءِ، وصَلاةُ الساعةِ الأُولَى، فـ(الْحَمقاءُ)[8]: صِفَةٌ للبَقْلَةِ لا للحبَّةِ، والأُولَى صِفَةٌ للساعةِ لا للصلاةِ، ثم حُذِفَ الْمُضافُ (إليه، وهو)[9] البَقْلَةُ والساعةُ ـ وأُقِيمَتْ صِفَتُه مَقامَهُ [١٣٠/ظ]، فصارَ (حَبَّةُ الْحَمقاءِ)، و(صَلاةُ الأُولَى)، فلم يُضَفِ الموصوفُ إلى صِفَتِه؛ بل إلى صِفَةِ غيرِه. والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ك): «فلا».
(٢) في (ك): «سعيد».
(٣) من (م).
(٤) أي: إذا كان الحكم مناسبًا للمسمَّى، فإن ناسب الاسم كـ(كتبت سعيد كرز)، عكس التأويل؛ أي: كتبت اسم هذا المسمى. «خضري» (٦/٢).
(٥) رسمت في (ك): «مسمّا». في الموضعين.
(٦) في (س) «فأول».
(٧) في (ك): «القمحا». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.
(٨) في (ك): فالقمحاء!. في الموضعين.
(٩) في (ك): «وهي». والتذكير والتأنيث جائزان هنا.

[ص][٣٩٦] وبعضُ الاسماءِ[١] يُضافُ أَبَدَا وبعضُ ذا قد يأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[٢]

[أقسام الاسم من حيث الإضافة]

[ش] مِن الأسماءِ ما يَلْزَمُ الإضافةَ، وهو قِسمان: **أحَدُهما** [١٣١/و]: ما يَلْزَمُ الإضافةَ لفْظًا ومعنًى[٣]، فلا يُستعمَلُ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو الْمُرادُ بشَطْرِ البيتِ، وذلك نحوُ: (عندَ[٤]، ولَدَى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيءِ، وحُمَادَاه، بمعنى غايَتِه). **والثاني**: ما يَلْزَمُ الإضافةَ معنًى دونَ لفْظٍ [(نحوُ: كلٌّ وبعضٍ وأيٌّ)[٥]، ويَجوزُ][٦] أنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو المرادُ بقولِه: **(وبعضُ ذا)**؛ أيْ: وبعضُ ما لَزِمَ الإضافةَ معنًى[٧]؛ قد يُستعمَلُ مُفْرَدًا لفْظًا، وسيَأتِي كلٌّ مِن

---

(١) قال الخضري (٧/٢): «يشعر بأن الأصل، والغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها. وقوله: **(وبعض ذا....)** إلخ، يشعر بأن الأصل في ملازمة الإضافة أن لا يقطع عنها. واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة: ما تجوز إضافته وهو الغالب، وما تمتنع: كالمضمرات والإشارات وغير أي من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب إضافته للجملة: فإما لخصوص الفعلية؛ وهو (إذا) و(لما) الحينية؛ عند من جعلها اسمًا، أو لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظًا وهو (حيث)، أو يقطع وهو (إذ) وما تجب إضافته للمفرد مطلقًا. فأما لفظًا أو نية وهو (غير ومع والجهات) ونحوها: ككل إذا لم يقع توكيدًا ولا نعتًا أو لفظًا فقط كـ(كلا وكلتا)، وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر، وهو: (أولو وأولات وذوو وذات) وفروعهما: كـ(ذوا، وذواتا) وكل المنعوت بها فيما يظهر؛ كـ(زيد الرجل كل الرجل)، أو للضمير مطلقًا كـ(وحدك، وكل) في التوكيد، أو: لخصوص ضمير المخاطب كـ(لبيك) وأخواته».

(٢) زاد في (س):

وبعض ما يضاف حتمًا امتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقع

وسيسقطها في موضعها القادم من المتن.

(٣) رسمت في (ك): «معنا».

(٤) في (ك): «عندى». وضرب على الياء.

(٥) ما بين القوسين من (ك) (م).

(٦) مكان ما بين المعكوفين في (ك): «فيجوز».

(٧) ليس في (ك).

القِسمينِ - (إن شاء الله تعالى)[١].

[ص] [٣٩٧] وبعضُ ما يُضافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعْ[٢]

[٣٩٨] كـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، ودَوالَيْ، سَعْدَيْ) وشَذَّ إيلاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

[ش] مِن اللازِمِ للإضافةِ لفْظًا[٣]: ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْمُضْمَرِ، وهو المرادُ هنا، نحوُ: (وَحْدَكَ)؛ أيْ: منْفَرِدًا، (ولَبَّيْكَ)؛ أيْ: إقامةً على إجابَتِكَ بعْدَ إقامَةٍ، و(دَوَالَيْكَ)[٤]؛ أيْ: إدَالَةً بعْدَ إدالَةٍ، و(سَعْدَيْكَ)؛ أيْ: إسعادًا[٥] بعدَ إسعادٍ، وشَذَّ إضافةُ (لَبَّى)[٦] إلى ضَميرِ الغَيْبَةِ، ومنه قولُه[٧]: [مـا يـضـاف للضمير]

٢٢٤ - إنَّكَ لو دَعَوْتَني ودُونِي زَوْرَاءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ[٨]

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي[٩].

وشَذَّ إضافَةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهِرِ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[١٠]:

---

(١) من (ح). (٢) سقط من (س).

(٣) من (م).

(٤) كتبها وما بعدها بالذال المعجمة في (ك).

(٥) في (ك): «إسعاد». في الموضعين.

(٦) ضبطها في (ك)؛ بتشديد الباء الموحدة، وإسكان الياء.

(٧) قال العيني (٣/ ١٣٠٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) رسمها في (ك): «بيونى». وضرب على الياء الأخيرة.

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَبَّيْهِ)؛ حَيْثُ أضاف (لَبَّيْ) إِلَى ضَميرِ الغائِبِ، وذاكَ شاذٌّ، وقد أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ (١/ ١٧٦) البيتَ التالي لهذا البيتِ (رَقْم ٢٢٥)؛ للاستدلالِ بِهِ عَلَى أنَّ (لَبَّيْكَ) مُثَنًّى، وليسَ اسمًا مُفْرَدًا بِمَنْزِلَةِ (لَدَى) و(الفَتَى)، ووجْهُ الاستدلالِ: أنَّ الشاعِرَ أَثْبَتَ (الياءَ) معَ الإضافةِ للظاهِرِ كَمَا تُثْبِتُها فِي إضافَةِ الْمُثَنَّى، نحوُ: (غلامي زَيْدٍ)، و(كتابي بكْرٍ)، ولو كَانَ مُفْرَدًا لقالَ: (لَبَّى يدي) بالألِفِ، كَمَا تَقولُ: (لَدَى زَيْدٍ)، و(فَتَى العرَبِ)، وسيُوَضِّحُه الشارِحُ أتَمَّ التوضيحِ (م).

(١٠) «الكتاب» (١/ ٣٥٢).

٢٢٥ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى[١] فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[٢]

كذا ذَكَرَ المصنِّفُ، ويُفهَمُ مِن كَلامِ سِيبَوَيْهِ: أنَّ ذلك غيرُ شاذٍّ [في (لَبَّيْ) و(سَعْدَيْ)][٣].

ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٤]: أنَّ (لَبَّيْكَ) وما ذُكِرَ بعْدَه مُثنًّى، وأنَّه مَنصوبٌ على الْمَصدَرِيَّةِ[٥] بِفِعْلٍ مَحذوفٍ، وأنَّ تَثْنِيَتَه المقصودُ بها التكثيرُ، فهو [١٣١/ظ] على هذا [مُلْحَقٌ بالْمُثَنَّى][٦]؛ كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]؛ أيْ: كَرَّاتٍ[٧]، فـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾: ليسَ المرادُ به مَرَّتَيْنِ فقَطْ؛ لقولِه[٨] تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) هَذَا البيتُ مِن شَوَاهِدِ سِيبَوَيْهِ التى لا يُعْلَمُ قائِلُها.
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ**)؛ حَيْثُ أضاف (**لَبَّيْ**) إِلَى اسمِ ظاهِرٍ، وَهوَ قولُه: (**يَدَيْ**) شُذوذًا، وفيه دَليلٌ عَلَى أنَّ (**لَبَّيْكَ**) مُثَنًّى ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، وليسَ مُفرَدًا مَقصورًا: كالفَتَى، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ، وقد بَيَّنَّا ذلك فِي شرْحِ الشاهِدِ السابِقِ، وبيَّنَه الشارِحُ (م).

(٣) العبارة في (ك): «لا في لبي، ولا في سعدي».

(٤) في الكتاب (١/ ٢٥٣).

(٥) أي: المفعولية المطلقة وقد علمت أنها مصادر محذوفة الزوائد، لا أسماء مصادر. وقوله: (بفعل محذوف)؛ أي: من ألفاظها إلا (**لبيك، وهذاذيك**)؛ بذالين معجمتين؛ فمن معناهما فيقدر في (**سعديك**) (**أسعد**)؛ أي: أعاون، وفي (**دوليك**): (**أداول**)، وفي (حنانيك): (أتحنن أو أحن)، وفي (هذاذيك): (أسرع)؛ لأن معناه الإسراع، وفي (لبيك): (أقيم)؛ لأنه لا فعل لهما من لفظهما؛ كذا قيل. وفيه: أن (**لبيك**) مأخوذ من (ألب بالمكان): (إذا أقام به)، أو (من لب) بمعناه؛ فله فعل من لفظه، ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الأول؛ لأنه مثل (سعديك) و(دواليك) في ذلك. نعم؛ ذكر جماعةٌ: أن معنى (لبيك إجابة بعد إجابة)، وعليه: فهو منصوب بفعل من معناه، أي: أجيب؛ لأن (لب، وألب)، ليسا بمعنى (أجيب). «صبان» (٢/ ٢٢١).

(٦) ليس في (ص)، (ح). والعبارة في (س): «منصوبٌ نصبَ المثنى».

(٧) في (ك): «كرتين».

(٨) في (ك): «كقوله».

[الملك: ٤]؛ أيْ: مُزْدَجَرًا وهو كَليلٌ[(١)]، ولا يَنقَلِبُ البصَرُ مُزْدَجَرًا كَلِيلًا مِن ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ فقَطْ، فتَعَيَّنَ: أنْ يَكونَ المرادُ بـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ التكثيرَ، لا اثنينِ[(٢)] فقَطْ، وكذلك (لَبَّيْكَ): معناه: إقامةً بعدَ إقامةٍ[(٣)]، كما تَقَدَّمَ، فليسَ المرادُ: الاثنينِ فقَطْ، وكذا باقي أَخَوَاتِه؛ على ما تَقَدَّمَ في تَفسيرِها.

ومَذهَبُ يُونُسَ[(٤)]: أنَّه ليسَ بمثَنًّى، وأنَّ أَصْلَه (لَبّى)[(٥)]، وأنَّه: مَقصورٌ قُلِبَتْ أَلِفُه ياءً معَ الْمُضْمَرِ؛ كما قُلِبَتْ أَلِفُ (لَدَى)، و(عَلَى) مع [الضميرِ في][(٦)] (لَدَيْهِ) و(عَلَيْهِ).

ورَدَّ عليه سِيبَوَيْهِ[(٧)]: بأنَّه لو كانَ الأمْرُ ـ كما ذَكَرَ ـ لم تَنْقَلِبْ أَلِفُه معَ الظاهرِ ياءً، كما لا تَنْقلِبُ أَلِفُ (لَدَى) و(عَلَى)، فكما تقولُ: (على زَيدٍ) و(لَدَى زَيدٍ) ـ كذلك كانَ[(٨)] يَنْبَغِي أنْ يُقالَ: (لَبَّى زَيدٍ)، لكنَّهم لَمَّا أَضَافُوهُ إلى الظاهِرِ ـ قَلَبُوا الأَلِفَ ياءً فقَالُوا:

.... فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فدَلَّ ذلك على أنَّه مُثَنًّى، وليسَ بِمَقصورٍ ـ كما زَعَمَ يُونُسُ.

[ص] [٣٩٩] وأَلْـزَمُـوا إضـافـةً إلـى الْـجُـمَـلْ (حيثُ، وإذْ)، وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ ـ
[٤٠٠] إفرادُ (إذْ)، وما كـ(إذْ) معنًى كـ(إذْ) أَضِفْ جَوَازًا، نحوُ (حِينَ جَا نُبِذْ)

[ش] مِن الْمُلَازِمِ[(٩)] للإضافَةِ ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْجُملةِ، وهو: [ما يضاف للجملة]

---

(١) ينظر: «الدر المصون» للسمين (٦/ ١١٤)، (١٠/ ٣٧٩).
(٢) في (ك): «الاثنين».
(٣) قاله الخليل ـ كما في «غريب الحديث» لابن سلّام (٢/ ٢٩٠).
(٤) «الكتاب» (١/ ٣٥١).
(٥) رسمت في (ك): «لبا».
(٦) العبارة في (ك): «المضمر فقيل»، وفي (س): «فقيل».
(٧) «الكتاب» (١/ ٢٥٤).
(٨) ليس في (ك)؛ لكنه كتبها بين السطرين.
(٩) في (ك): «اللازم».

(حيثُ، وإذْ، وإذا)، فأَمَّا (حيثُ): فتُضافُ إلى الْجُملةِ الإسميَّةِ(١)، نحوُ: (اجلِسْ حيثُ زَيْدٌ جالِسٌ)(٢)، وإلى [١٣٢/و] الْجُملةِ الفِعليَّةِ نحوُ: (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، أو: (حيثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ)، وشَذَّ إضافتُها إلى مُفْرَدٍ؛ كقولِه(٣):

٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا نَجْمًا يُضِيءُ(٤) كالشِّهابِ لَامِعَا(٥)

---

(١) في (ك): «الفعلية»، وضرب عليها، وكتب فوقها كالمثبت. قال خالد الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (١/ ٤٥٠)]: «شرط الاسمية بعد (حيث): أن لا يكون خبرها فعلًا، وبعد (إذ): أن لا يكون خبرها فعلًا ماضيًا؛ نصَّ على ذلك سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٠٧)]. اهـ. قال الخضري: ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز، لما في «المغني» (ص١٧٧): أن نصب (زيد) في: (جلست حيث زيدًا) ـ أراه أرجح من رفعه على الابتداء؛ لأن إضافة (حيث) إلى الفعلية أكثر».

(٢) (م) وإذا أُضِيفَتْ (**حَيثُ**) إِلَى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ؛ فالأَحْسَنُ: ألا يَكُونَ الخَبَرُ فيها فِعْلًا، نحوُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جبَسْتُه)، أو: (جَلَسْتُ حَيْثُ زيدٌ نَهَيْتُه)، فإذا أَرَدْتَ أَنْ يَكُونَ هذانِ الْمِثالانِ ـ غيرَ قَبِيحَيْنِ فانْصِبْ الِاسْمَ؛ لِتَكونَ حَيْثُ مُضافَةً إِلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٠٨): «هذا الشطر أنشده ابن الأعرابي، ولم ينشد تمامه، ولا عزاه إلى قائله، **وقد قيل**: إن قائله مجهول». اهـ. قلت: وكذا أنشده الفراء ـ كما في «التهذيب» للأزهري (٥/ ١٣٦)، والكسائي ـ كما في «شرح الأبيات» للفارسي (ص١٨٠).

(٤) عند ابن الناظم (ص٢٧٩): «مضيئًا».

(٥) الشطر الأخير من (ك)، (م). قال الشيخ محيي الدين: الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**حيثُ سُهَيْلٍ**)؛ فإنه أَضافَ (**حَيْثُ**) إِلَى اسم مفْرَدٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، وإنما تُضافُ عندَهم إِلَى الجُمْلَةِ، وقد أَجازَ الكِسَائِيُّ إضافةَ (**حَيْثُ**) إِلَى المفرَدِ، واستَدَلَّ بهذا البيتِ ونحوِه، واعلَمْ أَنَّهُ يُرْوَى هكذا:

أَمَـا تَـرَى حَـيْـثُ سُـهَـيْـلٌ طَـالِـعٌ

برَفْعِ (**سُهَيْلٌ**) عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ورفْعِ (**طالِعٌ**) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُه، و(**حيثُ**): مُضافَةٌ إِلَى الجُمْلَةِ، فلا شاهِدَ فيه حِينَئِذٍ، ولكِنْ يَبقَى أَنَّ القوافي مَنصوبةٌ ـ كَمَا تَرَى فِي البيتِ التالي له (م).

وأمَّا (إذْ) فتُضافُ أَيْضًا إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ(١)، نحوُ: (جِئْتُكَ إذ زَيدٌ قائمٌ)، وإلى الْجُملَةِ الفِعليَّةِ، نحوُ(٢): (جِئتُكَ إذ [قامَ زَيدٌ](٣))، ويَجوزُ حذْفُ الْجُملةِ الْمُضافِ إليها، ويُؤتَى التنوينُ(٤)؛ عِوَضًا عنها؛ كقولِه تعالَى(٥): ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قولِه: **(وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفرادُ إذْ)**؛ أيْ: وإنْ يُنَوَّنْ (إذْ) يُحْتَمَلُ إفرادُها؛ أيْ: عدَمُ إضافَتِها لفْظًا؛ لوُقوعِ التنوينِ؛ عِوَضًا عن الْجُملةِ المضافِ إليها.

[اختصاص (إذا) بالجملة الفعلية]

وأمَّا (إذا) فلا تُضافُ إلَّا إلى جُملةٍ فِعْلِيَّةٍ، نحوُ(٦): **(آتِيكَ**(٧) **إذا قامَ زَيْدٌ)، ولا يَجوزُ** إضافتُها إلى جُملةٍ اسميَّةٍ، فلا تَقولُ: (آتِيكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)، خِلَافًا لقَوْمٍ، وسيَذْكُرُها المصنِّفُ.

وأَشارَ بقولِهِ: **(وما كـ(إذْ) معنًى كـ(إذْ))** إلى أنَّ ما كانَ مِثْلَ (إذ)؛ في كونِه ظَرْفًا مَاضِيًا غيرَ مَحدودٍ، يَجُوزُ إضافتُه إلى ما تُضافُ(٨) إليه (إذْ) مِن الْجُملةِ، [وهي الْجُمَلُ](٩) الاسميَّةُ والفِعليَّةُ، وذلك نحوُ: (حينَ ووَقْتَ وزَمانَ ويَومَ)، فتقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ جاءَ زَيدٌ، ووَقْتَ جاءَ عَمْرٌو، وزَمانَ قَدِمَ بكْرٌ، ويومَ خَرَجَ خالِدٌ)، وكذلك تَقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قائمٌ)، كذلك الباقي.

وإنَّما قالَ الْمُصَنِّفُ(١٠): **(أَضِفْ جَوَازًا)**؛ ليُعْلَمَ(١١) أنَّ هذا النَّوْعَ ـ

---

(١) (م) ويَحْسُنُ أنْ تَكونَ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ التي تُضافُ إليها **(إذ)** غيرَ مَاضَوِيَّةِ العَجُزِ، بأنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا؛ كمِثالِ الشارحِ، أو فِعْلًا مُضارِعًا، نحوُ: (جِئتُ إذْ زَيْدٌ يَقرَأُ) (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك): «زيد قائم». ووضع عليها علامة الإبدال، وضرب على الهمزة.

(٤) في (ك): «بالتنوين».

(٥) اختصرها في (ك)؛ فكتبها: «تع». وهو اختصار غير مرضي.

(٦) في (س)، (ح) «فتقول».

(٧) في (ك): «أتيتك!».

(٨) في (ك): «يضاف».

(٩) العبارة في (ك): «وهو الجملة».

(١٠) ليس في (ك).

(١١) في (ك): «لتعلم».

أَعْنِي[١]: ما كانَ مِثْلَ (إذْ) في المعنى ـ يُضافُ إلى ما [١٣٢/ظ] يُضافُ إليه (إذْ) ـ وهو الْجُملةُ ـ جَوَازًا لا وُجوبًا، فإنْ كانَ الظرْفُ غيرَ ماضٍ أو مَحدودًا: لم يَجْرِ[٢] مَجْرَى (إذا)[٣]؛ بل يُعامَلُ غيرُ الماضي، وهو المستقْبَلُ، مُعامَلَةَ (إذا)، فلا يُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ؛ بل إلى الفِعليَّةِ، فتَقولُ: (أَجيئُكَ حينَ يَجِيءُ زَيدٌ)، ولا يُضافُ المحدودُ إلى جُملةٍ، وذلك نحوُ: (شَهْرٍ وحَوْلٍ)؛ بل لا يُضافُ إلَّا إلى مُفرَدٍ، نحوُ: (شَهْرِ كذا، وحَوْلِ كذا).

[ص][٤٠١] وابْنِ أوَ اعْرِبْ ما كـ(إذْ) قَدْ أُجْرِيَا ... واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

[٤٠٢] وقبلَ فعلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، ومَن بَنَى فلن يُفَنَّدَا

[إعراب ما يضاف إلى الجملة جوازًا]

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الأسماءَ الْمُضافَةَ إلى الْجُملةِ على قِسمينِ: **أحَدُهما**: ما يُضافُ إلى الْجُملةِ لُزومًا. **والثاني**: ما يُضافُ إليها جَوَازًا.

وأَشارَ في هَذينِ البَيتَيْنِ: إلى أنَّ[٤] ما يُضافُ إلى الْجُملةِ جوازًا يَجُوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ، سواءٌ أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بماضٍ، أو: جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بِمُضارِعٍ، أو: جُملةٍ اسْمِيَّةٍ، نحوُ: (هذا يَومُ[٥] جاءَ زيدٌ، ويومُ [يَقومُ عَمْرٌو، أو يَوْمُ بكرٌ قائِمٌ][٦]).

وهذا مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم: الفَارِسِيُّ[٧] والمصَنِّفُ[٨]. لكنَّ المختارَ فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعلِيَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بماضٍ البناءُ، وقد رُوِيَ بالبِناءِ والإعرابِ قولُه[٩]:

---

(١) في (ح)، (م): «أي».
(٢) ضبطها في (ك): بضم الياء.
(٣) في (ك): «إذ». ووضع على الذال المعجمة سكونًا.
(٤) ليس في (ك).
(٥) ضبطها بالفتح في (ك).
(٦) العبارة في (س)، (ك): «يقدم بكر، ويوم عمرو قائم».
(٧) «الشيرازيات» (ص١٣٨).
(٨) هنا، وأيضًا ـ في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٥٥).
(٩) هو: النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيّ في «ديوانه» (ص٥٣).

٢٢٧ ـ على حِينِ[١] عاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصِّبَا[٢] [وقُلْتُ[٣] أَلمَّا تَصْحُ، والشيبُ وازِعُ][٤]

بفَتْحِ نُونِ (حِينَ) على البِناءِ، وكَسْرِها على الإعرابِ.

وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قَبْلَ مُبتَدَأٍ: فالْمُختارُ فيه الإعرابُ، ويَجوزُ البِناءُ. وهذا معنَى قولِه [١٣٣/و]: (ومَن بَنَى فلَنْ يُفَنَّدَا)؛ أيْ: فلَنْ يُغَلَّطَ[٥]، وقد قُرِئَ في السَّبْعَةِ[٦]: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ بالرفْعِ على الإعرابِ، وبالفتْحِ على البِناءِ، هذا ما اخْتَارَه الْمُصنِّفُ.

ومَذْهَبُ البَصرِيِّينَ[٧]: أنَّه لا يَجوزُ فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ؛

---

(١) ضبطها بالفتح: في (ك). وهما وجهان سيأتي تخريجهما.

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (على حِينِ)؛ فإنَّه يُرْوَى بوَجْهَيْنِ: بِجَرِّ (حِينِ) وفَتْحِه، فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ كلِمَةِ (حِينِ) إذا أُضِيفَتْ إِلَى مبني ـ كَمَا هنا ـ جازَ فيها البِناءُ؛ لأنَّ الأسماءَ الْمُبْهَمَةَ التي تَجِبُ إضافتُها إِلَى الجُمْلَةِ إذا أُضِيفَتْ إِلَى مبني فقَدْ تَكتَسِبُ البِناءَ منه، كَمَا أنَّ الْمُضافَ قد يَكتسِبُ التذكيرَ، أو: التأنيثَ مِن الْمُضافِ إِلَيْهِ، ويَجوزُ فيها الإعرابُ عَلَى الأَصْلِ (م).

(٣) في «شرح السيرافي» (١/١٢٣)، و«شرح الرماني» (ص٤٩٥)، و«شرح المعلقات» (ص٤٠): «فقلت».

(٤) الشطر الأخير من (ك)، (م).

(٥) كذا ضبطها ـ بتشديد اللام ـ في (ك).

(٦) قرأ نافع وحده: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾ نصبًا. وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ رفعًا. كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٥٠).

(٧) **عللوه**: بأن سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة؛ فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب.

وأجابوا عن الآية: بأن اسم الإشارة عائد للمذكور قبله، و﴿يَوْمِ﴾: ظرف متعلق بمحذوف خبره، وفيه: أنه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع، والأصل عدمها. **وأيضًا**: فالمشاكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه وهو الجملة بتمامها، وهي مبنية مطلقًا لا الفعل وحده، **إلا أن يقال**: الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته، وإن كانت الإضافة إلى مجموع الجملة، **وعلله المصنف**: بأن سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في =

صُدِّرَتْ بِمُضارِعٍ أو إلى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ إلَّا الإعرابُ، ولا يَجوزُ البِناءُ إلَّا فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، هذا حُكْمُ ما يُضافُ إلى الْجُمْلَةِ جوازًا. وأَمَّا ما يُضافُ إِلَيْهَا وُجوبًا: فلازِمٌ للبِناءِ؛ لِشَبَهِه بالحَرْفِ في الافتقارِ إلى الْجُملةِ، كـ(حيثُ) و(إذْ) و(إِذَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)(١).

[إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية]

[ص][٤٠٣] وأَلْزَمُوا (إِذَا) إضافةً إلى جُمَلِ الأفعالِ، كـ(هُنْ إذَا اعْتَلَى)

[ش] أَشارَ في هذا البيتِ إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه؛ مِن أنَّ (إذا) تَلْزَمُ الإضافةَ إلى الْجُملةِ الفِعليَّةِ، ولا تُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ، خِلافًا للأخفَشِ(٢) والكُوفِيِّينَ، فلا تَقولُ: (أَجِيئُكَ إذا زَيْدٌ قائمٌ)، وأَمَّا (أَجيئُكَ إذا(٣) زَيدٌ قامَ): فـ(زَيدٌ): مَرفوعٌ بفِعْلٍ محذوفٍ(٤)، وليسَ مَرفوعًا على الابتداءِ، هذا مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ(٥).

وخالَفَه الأخفَشُ: فجَوَّزَ كَونَه مُبتدأً، خَبَرُه الفعْلُ الذي بَعْدَه.

وزَعَمَ السِّيرَافِيُّ(٦): أنَّه لا خِلافَ بينَ سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ في جَوازِ وُقوعِ الْمُبتَدَأِ بعدَ (إذَا)، وإِنَّمَا الْخِلَافُ بينَهما في خَبَرِه، فسِيبَوَيْهِ: يُوجِبُ أنْ يَكونَ فِعْلًا، والأَخْفَشُ: يُجَوِّزُ أنْ يَكونَ [١٣٣/ظ] اسْمًا، فيَجُوزُ في (أَجِيئُكَ إِذَا زَيدٌ قامَ): جَعْلُ (زيدٌ): مُبْتَدَأً عندَ سِيبَوَيْهِ والأخفشِ، ويَجُوزُ (أَجيئُكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)؛ عندَ الأَخْفَشِ فقَطْ(٧).

= جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره، بعد أن كانت كلامًا تامًّا وذلك عامٌّ في كل جملة. «الخضري» (٢/ ١٠). وينظر: «التذييل» (٨/ ٧٩).

(١) من (ح).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٤٤).

(٣) نونها في (ك)!

(٤) يفسره المذكور.

(٥) «الكتاب» (١/ ٢٥٥).

(٦) في «شرح الكتاب» (٣/ ٨٩).

(٧) (م) قد يُسْتَدَلُّ للأَخْفَشِ بقَولِ الشاعِرِ [الفرزدق]:

إذا باهِليّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ ولَدٌ مِنها فذاكَ الْمُذَرَّعُ

وأَنصارُ سِيبَوَيْهِ: يُخَرِّجونَ هَذَا البيتَ عَلَى أنَّ (كانَ) مُضمَرَةٌ بعْدَ (إذا)، وكأنَّه قدْ =

[ص] [٤٠٤] لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ(١) أُضيفَ (كِلْتَا، وكِلَا) [ما يضاف إليه (كلا وكلتا)]

[ش] مِنَ الأسماءِ الْمُلازِمَةِ للإضافةِ لفْظًا ومعنًى: (كِلْتَا وكِلَا)، ولا يُضافانِ إلَّا إلى مَعرِفَةٍ مُثَنًّى؛ لفْظًا ومَعنًى(٢)، نحوُ: (جاءَني كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا الْمَرأتيْنِ)، أو مَعنًى دُونَ لفْظٍ، نحوُ: (جاءَني كِلاهما وكِلتاهما)، ومنه قولُه(٣):

٢٢٨ ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ(٤) مَدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ(٥)

وهذا هو المرادُ بقَولِه: (لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ)، واحتَرَزَ بقولِه: (بلا تَفَرُّقٍ) مِن مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنينِ بتَفَرُّقٍ(٦)؛ فإنه لا يُضافُ إليه (كِلَا وكِلْتَا)، فلا تَقولُ: (كِلَا زَيْدٍ وعمرٍو جَاءَ)، وقد جاءَ شَاذًّا؛ كقولِه(٧):

٢٢٩ ـ كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا في النَّائباتِ وإلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ(٨)

[ص] [٤٠٥] ولا تُضِفْ لمفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أيًّا)، وإنْ كَرَّرْتَها فأَضِفِ [حكم إضافة (أيّ)]

= قالَ: إذا كَانَ باهِلِيٌّ، فتَكونُ (إذا) مُضافَةً إلَى جُملَةٍ فِعليَّةٍ، وَهوَ تَكَلُّفٌ (م).

(١) بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى؛ فالشروط ثلاثة: التعريف، وإفهام اثنين، وعدم التفرق. «الخضري» (٢/ ١٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٤): «قائله: هو عبد الله بن الزبعري».

(٤) في «مفتاح العلوم» (ص١٣٢): «والشر».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وكِلَا ذلك**)؛ حَيْثُ أضافَ (**كِلَا**) إلَى مفرَدٍ لفْظًا، وَهوَ (**ذلك**)؛ لأنه مُثَنًّى فِي المعنَى؛ لِعَوْدِه عَلَى اثنينِ، وهما الْخَيْرُ والشَّرُّ (م).

(٦) (م) فقَدْ صارَتْ شُروطُ مَا تُضافُ (**كِلَا وكِلتَا**) إلَيْهِ ثَلاثةً:
أوَّلُها: أنْ يَكُونَ الْمُضافُ إلَيْهِ مَعرِفَةً.
وثانِيهَا: أنْ يَدُلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أو اثْنَتَيْنِ.
وثالثُها: أنْ يَكُونَ لفْظًا واحِدًا؛ كرَجُلَيْنِ، وامْرَأتَيْنِ، وخَلِيلَيْنِ (م).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كِلا أخِي وخَلِيلِي**)؛ حَيْثُ أضافَ (**كِلَا**) إلَى مُتَعَدِّدٍ معَ التفَرُّقِ بالعطْفِ، وَهوَ شاذٌّ (م).

[٤٠٦] أَوْ تَنْوِ الاِجْزَا، واخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ مَوصولةً (أيًّا)، وبالعكْسِ[(١)] الصِّفَهْ
[٤٠٧] وإنْ تَكُنْ شَرْطًا أوِ استفهامَا فمُطْلَقًا كَمِّلْ[(٢)] بها الكلامَا

[ش] مِن الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ مَعْنًى: (أيٌّ)[(٣)]، ولا تُضافُ إلى مُفْرَدٍ مَعْرِفةٍ؛ إلَّا إذا تكَرَّرَتْ، ومِنه قولُه[(٤)]:

٢٣٠ ـ أَلَا تَسْأَلُونَ الناسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كانَ خيرًا وأَكْرَمَا[(٥)]

أو قَصَدْتَ الأجزاءَ؛ كقولِكَ: (أيُّ زَيْدٍ أحسَنُ؟)؛ أيْ: أيُّ أجزاءِ زَيدٍ أحسَنُ [١٣٤/و]؛ ولذلك يُجابُ بالأجزاءِ، فيُقالُ: عَيْنُه أو أَنْفُه. وهذا إنما يَكونُ فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهامُ[(٦)].

[أنواع (أيّ)] و(**أيٌّ**): تكونُ استفهاميَّةً، وشَرطيَّةً، وَصِفَةً، ومَوْصُولةً.

فأمَّا **المَوصولَةُ**: فذكَرَ الْمُصنِّفُ ـ أنَّها لا تُضافُ إلَّا إلى معرِفةٍ،

---

(١) قال الخضري: «عطف على المعرفة؛ فهو متعلق بـ(**أخصص**)، والصفة عطف على (**أيًّا**)؛ فهي مفعوله؛ أي: واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة، وهو النكرة، والأولى بالضدِّ؛ لأن العكس ـ **لغةً**: تبديل أول الشيء آخره، وليس مرادًا هنا. ويحتمل: أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره (**بالعكس**)؛ أي: والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم، أي: خلافه، فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير».

(٢) في (س): «تمم».

(٣) (م) اعلَمْ أوَّلَا أنَّ (**أيًّا**) عَلَى أربعةِ أنواعٍ ـ كَمَا سيَذكُره الشارحُ ـ: الشَّرطيَّةُ، والْمَوصولةُ، والاستفهاميَّةُ، والوصفيَّةُ. وكلُّ واحِدَةٍ مِن الثلاثةِ الأُولَى قد تَتكرَّرُ، وقد يُنوَى بها الأجزاءُ، فأمَّا **الوَصفيَّةُ بنَوْعَيْهَا**: فلا يَجوزُ تَكرارُها، ولا يَجوزُ أنْ تُنوَى بها الأجزاءُ، ثُمَّ اعْلَمْ ثَانِيًا: أنَّ مِثلَ إرادةِ الأجزاءِ أنْ تَقْصِدَ الجِنْسَ بالمضافِ إلَيْهِ، وَذَلِكَ نحوُ أنْ تقولَ: أيُّ الكسْبِ أَطْيَبُ؟ وأيُّ الدِّينارِ دِينارُكَ؟ ومِثلُه ـ **أَيضًا**: المعطوفُ بـ(الواوِ)، كأنْ تَقولَ: أيُّ زَيْدٍ وعمرٍو أفْضَلُ؟ (م)

(٤) قال العيني (٣/١٣٣٨): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَيِّي وأيُّكم**)؛ حَيْثُ أَضافَ (أيًّا) إِلَى المعرِفَةِ، وَهِيَ ضَميرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي الأوَّلِ وضَميرُ الْمُخاطَبينَ فِي الثاني، والذي سَوَّغَ ذلك تَكرارُها (م).

(٦) قد عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرْناهُ قَريبًا: أنَّ الشَّرطيَّةَ والْمَوصولةَ قد يَتَكَرَّرانِ، وقد يُرادُ بكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا الأجزاءُ، فالحصْرُ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ هنا غيرُ مسَلَّمٍ له (م).

فتَقولُ: (يُعجِبُنِي أيُّهُم قائِمٌ)، وذَكَرَ غيرُه: أنها تُضافُ أيضًا إلى نَكِرَةٍ، ولكنَّه قَليلٌ، نحوُ: (يُعجِبُنِي أيُّ رَجُلَينِ قَامَا).

وأمَّا **الصِّفَةُ**: فالْمُرادُ بها ما كانَ صِفَةً لنَكِرَةٍ، أو حالًا مِن مَعرِفَةٍ، ولا تُضافُ إلَّا إلى نَكِرَةٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ أيَّ فَتًى)، ومنه قولُه(١):

٢٣١ ـ [فأَوْمَأْتُ إيمَاءً](٢) خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى(٣)

وأمَّا **الشرطيَّةُ والاستفهاميَّةُ**: فيُضافانِ إلى الْمَعرِفَةِ وإلى النَّكِرَةِ مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءٌ كانَا مُثَنَّيَيْنِ أو مَجموعَيْنِ أو مُفْرَدَيْنِ، إلَّا الْمُفْرَدَ المعرِفَةَ؛ فإنهما لا يُضافانِ إليه، إلَّا الاستفهاميَّةَ؛ فإنها تُضافُ إليه، كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه.

واعلَمْ أنَّ **(أيًّا)** إنْ كانَتْ صِفَةً أو حالًا: فهِيَ مُلازِمَةٌ للإضافَةِ لفْظًا ومَعنًى، نحوُ: (مررتُ برَجُلٍ أيِّ رجُلٍ)، وبـ(زَيْدٍ أيَّ فَتًى)، وإنْ كانتِ استفهاميَّةً أو شَرطيَّةً أو مَوصولَةً: فهي مُلازِمَةٌ للإضافَةِ معنًى، لا لفْظًا، نحوُ: (أيُّ رجُلٍ عندَكَ؟ وأيٌّ عندَك؟ وأيَّ رجُلٍ تَضْرِبْ أضْرِبْ، وأَيًّا تَضْرِبْ أضْرِبْ، ويُعْجِبُني أيُّهم عندَكَ، وأيٌّ عندَك)، ونحوُ: (أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ رَجُلينِ [١٣٤/ظ] تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ الرجالِ تَضْرِبْ أضرِبْ، وأيَّ رِجالٍ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيُّ الرَّجُلَيْنِ عندَكَ؟ وأيُّ الرجالِ عندَك؟ وأيُّ رجُلٍ، وأيُّ رَجُلينِ، وأيُّ رِجالٍ؟).

[إضافة (لدن) و(مع)]

[ص] **[٤٠٨] وأَلْزَمُوا إضافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ**

[٤٠٩] و(مَعَ) (مَعْ) فيها قَليلٌ، ونُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

[ش] مِن الأسماءِ الملازِمَةِ للإضافَةِ: (لَدُنْ) و(مَعَ). **فأمَّا (لَدُنْ)**(٤):

---

(١) هو: الراعي النميري، في «ديوانه» (ص٢٥٦).

(٢) في «كتاب الأفعال» لابن الحدَّاد (٤/ ٢٢٠)؛ برقم (٤٧٩٨): (فأومضت إيماضًا)، وهما روايتان.

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَيَّمَا فَتَى)**؛ حَيْثُ أَضافَ **(أَيًّا)** الوَصفيَّةَ إِلَى النَّكِرَةِ (م).

(٤) (م) اعلَمْ أنَّ **(لَدُنْ)** تُخالِفُ عندَ مِن أربعةِ أوْجُهٍ: =

فلِابْتِدَاءِ غَايةِ زَمانٍ أو مَكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عندَ أكثَرِ العرَبِ؛ لِشَبَهِهَا بالحرْفِ في لُزومِ؛ استعمالٍ واحدٍ، وهو الظَّرْفِيَّةُ وابتداءُ الغايةِ، وعدَمُ جَوازِ الإخبارِ بها، ولا تَخْرُجُ عن الظَّرفيَّةِ إلَّا بجَرِّهَا بـ(مِن)، وهو الكثيرُ فيها، ولذلك لم تَرِدْ في القُرآنِ إلَّا بـ(مِن)؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولِه تعالَى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]. **وقَيْسٌ**: تُعْرِبُها[1]، ومنه قِراءةُ أبي بكرٍ، عن عاصِمٍ[2]: (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنِهِ)، لكنَّه أسْكَنَ الدالَ، وأَشَمَّهَا الضمَّ.

قالَ المُصنِّفُ[3] رَحِمَهُ اللهُ: ويَحْتَمِلُ أنْ يَكونَ منه قولُه[4]:

٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي ... مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ[5]

= **أوَّلُها**: أنَّ (**لَدُنْ**) مَبنِيَّةٌ وعندَ مُعرَبَةٌ.

وثانيها: أنَّ (لَدُنْ) مُلازِمَةٌ للدَّلالَةِ عَلَى مُبتَدَأِ غايةِ زَمانٍ أو مَكانٍ، وأمَّا (عندَ): فقَدْ تَكونُ لِمُبتدَأِ الغايَةِ، وَذَلِكَ إذا اقْتَرَنَتْ بـ(مِن)، وقد لا تَدُلُّ عَلَى ذلك.

وثالثُها: أنَّهُ لا يُخبَرُ بـ(لَدُنْ)، وقد يُخبَرُ بـ(عِندَ)، نحوُ: زيدٌ عندَكَ.

ورابعُها: أنَّ (**لَدُنْ**) قد تُضافُ إلَى جُملةٍ؛ كقولِ الشاعِرِ [القَطَّامي، «ديوانه» (ص٤٤)]:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ ... لدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وَهِيَ عِندَئِذٍ ظَرْفُ زَمانٍ، وأمَّا (عندَ): فلا تُضافُ إلَّا إلَى مُفْرَدٍ (م).

(١) في (س)، (ك): «يعربها». والتذكير والتأنيث وجهان سائغان.

(٢) بفتح اللام، وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ويصل الهاء بياء في الوصل، ولم يقرأ بذلك أحد غيره ـ قاله ابن مجاهد في «السبعة» (ص٣٨٨).

(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٧)، ونصه: «ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز...» إلخ.

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٤٣): «قائله: هو راجز من رجَّاز طيء: لم أقف على اسمه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِن لَدُنِ**) حَيْثُ كسَرَ نُونَ (**لَدُنِ**) وقَبْلها حرْفُ جَرٍّ، فيَحْتَمِلُ أنَّهُ أعْرَبَ (**لَدُنِ**) عَلَى لُغَةِ قَيْسَ، فجَرَّها بالكَسْرَةِ، ويَحْتَمِلُ: أنها مَبنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جَرٍّ، وأنَّ هَذَا الكَسْرَ: للتَّخلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ، لا للإعرابِ، ولهذا لم يَسْتَدِلَّ بِهِ العَلَّامَةُ ابنُ مالِكٍ للُغَةِ قَيْسَ، وإنما قالَ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ =

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (**لَدُنْ**) بالإضافَةِ إلَّا (**غُدْوَةً**)؛ فإنَّهم نَصَبُوها بعْدَ (**لَدُنْ**)؛ كقولِه[١]:

٢٣٣ ـ وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنهمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لغُروبِ[٢]

وهي مَنصوبةٌ على التَّمييزِ[٣]، وهو اختيارُ المصنِّفِ؛ ولهذا قالَ: (**ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عنهم نَدَرْ**) وقِيلَ: هي خبرٌ لكانَ المحذوفَةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانَتِ [١٣٥/و] الساعةُ غُدوةً.

ويَجوزُ في (**غُدوةٍ**) الْجَرُّ، وهو القِياسُ، ونَصْبُها نادِرٌ في القِياسِ، فلو عَطَفْتَ على (**غُدوةً**) المنصوبَةِ بعْدَ (**لَدُنْ**): جازَ النَّصْبُ؛ عَطْفًا على اللفْظِ، والْجَرُّ؛ مُراعاةً للأَصْلِ، فتَقولُ: (لَدُنْ غُدوةً وعَشِيَّةً وعَشِيَّةٍ)[٤]. ذكَرَ ذلك الأَخْفَشُ.

وحَكَى الكُوفِيُّونَ: الرفْعَ في (**غُدوةٍ**) بعْدَ (**لَدُنْ**)، وهو مَرفوعٌ بكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانتْ غُدوةٌ، و(كانَ) تامَّةٌ[٥].

[إضافة (مع)]

وأمَّا (**مَعَ**): فاسمٌ لِمَكانِ الاصطحابِ أو وَقتِه، نحوُ: (جَلَسَ زيدٌ مَعَ عمرٍو، وجاءَ زَيدٌ معَ بَكْرٍ)، والْمَشهورُ فيها: فتْحُ العَيْنِ، وهي مُعرَبَةٌ، وفَتْحتُها فتحةُ إعرابٍ[٦]، ومِن العرَبِ مَن يُسَكِّنُها، ومِنهُ قولُه[٧]:

= أنْ يَكُونَ قد جاءَ عليها. فتَفَطَّنْ لذلك (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/١٣٤٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَدُنْ غُدوةً**)؛ حَيْثُ نَصَبَ (**غُدوةً**) بَعْدَ (**لَدُنْ**) عَلَى التمييزِ، ولم يَجُرَّهُ بالإضافَةِ (م).

(٣) (م) فِي نَصْبِ (**غُدوةً**): ثَلاثةُ أقوالٍ، ذكَرَ الشارِحُ اثْنَيْنِ مِنها، وثالثُها: أنَّهُ عَلَى التَّشبيهِ بالمفعولِ به (م).

(٤) ليس في (س).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٢/٢٣٨).

(٦) لشبهها بـ(**عند**) في وقوعها خبرًا أو حالًا وصفة وصلة، ودالة على حضور؛ نحو: نجني ومن معي، أو على قرب، نقله ابن قاسم عن المصنف. «صبان» (٢/٢٧٧).

(٧) هو: جريرٌ ـ في «ديوانه» (١/٤١٠).

٢٣٤ ـ فَرِيشِي مِنكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانتْ زِيارتُكم لِمَامَا[(١)]

وزَعَمَ سِيبَوَيْهِ[(٢)] أنَّ (تَسكينَ العين)[(٣)] ضَرورةٌ. وليسَ كذلكَ؛ بل هو لُغةُ رَبيعةَ، وهي (عندَهم مَبنيَّةٌ)[(٤)] على السُّكونِ، وزعَمَ بعضُهم: أنَّ الساكِنَةَ العَيْنِ حرْفٌ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك[(٥)]. وهو فاسِدٌ؛ فإنَّ سِيبَوَيْهِ: زعَمَ أنَّ ساكِنَةَ العَيْنِ اسمٌ.

هذا حُكْمُها إنْ وَلِيَها متَحَرِّكٌ، أَعْنِي: أنَّها تُفتَحُ، وهو المشهورُ، وتُسَكَّنُ، وهي لُغةُ رَبيعةَ، فإنْ وَلِيَها ساكِنٌ فالذي يَنْصِبُها على الظَّرفيَّةِ يُبْقِي فتْحَها، فيَقولُ: (مَعَ ابْنِكَ)، والذي يَبْنِيهَا على السكونِ يَكْسِرُ [١٣٥/ظ] لالتقاءِ الساكِنَيْنِ فيَقولُ: (مَعِ ابنِكَ).

[ص] [٤١٠] واضْمُمْ بناءً (غيرًا) انْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

[إضافة (قبل وبعد وغير) ونظائرها]

[٤١١] (قَبْلُ) كـ(غَيْرُ)[(٦)] بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ   ودونُ والجِهاتُ أَيْضًا وعَلُ

[٤١٢] وأَعْرَبُوا نَصْبًا إذا ما نُكِّرَا   (قَبْلًا) وما مِن بعدِهِ قد ذُكِرَا

[ش] هذه الأسماءُ الْمَذكورةُ، وهي: غيرُ وقَبْلُ وبعْدُ وحسْبُ وأوَّلُ ودُونُ، والجهاتُ الستُّ، وهي: أمامَكَ وخلفَكَ وفوقَكَ وتَحتَكَ ويَمينَكَ وشِمَالَكَ، [وعَلُ ـ لها أربعةُ أحوال[(٧)]؛ تُبْنَى في حالَةٍ مِنها، وتُعرَبُ في بَقِيَّتِها،

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مَعْكُمْ)؛ حَيْثُ سكَّنَ العينَ مِن (مَعْ)، وَهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ ضَرورةٌ؛ لا يَجوزُ ارْتِكَابُها إلَّا فِي الشِّعْرِ، لكنَّ الَّذِي نقَلَه غيرُه مِن العُلماءِ: أنَّ قَوْمًا مِن العرَبِ بأَعْيَانِهم ـ وهم قَيْسُ ـ مِن لُغَتِهم تَسْكِينُها، فعلى هذه اللُّغَةِ: يَجوزُ تَسكِينُها فِي سَعَةِ الكلامِ، ولا شَكَّ: أنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَن لم يَحفَظْ (م).

(٢) «الكتاب» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٣) في (ع)، (م): «تسكينها».

(٤) تقديم وتأخير في (س).

(٥) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣١)، (٢/ ٢٣٦).

(٦) «يجوز ضبط (قبل) و(غير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء» «شرح المكودي» (١/ ٤٤٣).

(٧) زاد في (س): «أولها».

فتُعرَبُ: إذا أُضيفَتْ لفْظًا، نحوُ: (أَصَبْتُ[1]][2] دِرهمًا لا غَيرُهُ[3]، وجِئْتُ مِن قَبْلِ زَيدٍ)، أو: حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ اللفْظُ به[4]؛ كقولِهِ[5]:

٢٣٥ ـ ومِن قَبْلِ نَادَى[6] كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليهِ العَوَاطِفُ[7]

وتَبْقَى في هذه الحالةِ كالمضافِ لفظًا، فلا تُنَوَّنُ إلَّا إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، ولم يُنْوَ لفْظُه ولا مَعناهُ، فتكونُ حِينَئِذٍ[8] نَكِرَةً، ومنه قِراءةُ مَن قَرأَ: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم: ٤] بجَرِّ (قَبْلٍ) و(بَعْدٍ)، وتَنوينِهما[9]، وكقولِه[10]:

٢٣٦ ـ فَسَاغَ[11] لِيَ الشرابُ وكُنْتُ قَبْلًا أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الْحَمِيمِ[12]

---

(١) في (س)، (ك): «قبضت». والمثال ـ على كل حال ـ لا يعترض.

(٢) ما بين المعكوفين تقديم وتأخير في (ك).

(٣) قال في حاشية (ك): «بضم الراء. والأصل: (لا غيرَه)، فلما حذف ما يضاف إليه ونوي معناه: شبهت بـ(قبلُ) لأنها صارت غايةً؛ فبنيت على الضم. ويجوز فتح الراء؛ لنية المضاف إليه لفظًا».

(٤) من (س)، (ك).

(٥) قال العيني (٣/ ١٣٤٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) رسمها في (ك): «نادا».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن قَبْلِ) حَيْثُ أَعْرَبَ (قَبْلِ) مِن غيرِ تَنوينٍ؛ لأنه حذَفَ الْمُضافَ إِلَيْهِ ونَوَى لفْظَه، وكأنه قد قالَ: (ومِن قَبْلِ ذلك)، مَثَلًا، والمحذوفُ المنوي الَّذِي لم يُقْطَعِ النظَرُ عنه مِثْلُ الثابِتِ، وَهوَ لو ذَكَرَ هَذَا المحذوفَ لم يُنَوِّنْ (م).

(٨) من (م).

(٩) ينظر: «الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها» لابن جبارة (ص٦١٦). لكنها ليست كلها قراءات مروية؛ بل غالبها مما تجيزه العربية فتأمل، وينظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).

(١٠) قال العيني (٣/ ١٣٤٨): «قائله: هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن غيلان بن البكاء بن عامر، وكان له ثأر فأدركه؛ فأنشده».

(١١) في «معاني الفراء» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، و«غريب السجستاني» (ص١٨٨)، و«التهذيب» (٤/ ١١)، وعدة مصادر: «وساغ»، وفي «شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص٩٦٢): «فلذَّ».

(١٢) في (س)، (ح)، (ص)، و«السيرافي» (١/ ٦٧)، و«المفصل» (ص٢١٠): =

هذه هي(١) الأحوالُ الثلاثةُ التي تُعْرَبُ فيها.

أمَّا **الحالَةُ الرابعةُ** التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعناهُ دُونَ لفْظِه، فإنها [١٣٦/و] تُبْنَى حِينَئذٍ علَى الضمِّ، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وقولِه(٢):

٢٣٧ ـ .... **(أَقَبُّ مِن)(٣) تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلِ(٤)**

وحَكَى أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ: **(ابْدَأْ بِذَا مِن أَوَّلُ)**(٥)؛ بضَمِّ اللام وفَتْحِها وكَسْرِها، **فالضمُّ**: على البِناءِ؛ لنِيَّةِ المضافِ إليه معنًى، **والفتْحُ**: على الإعرابِ؛ لعَدَمِ نِيَّةِ المضافِ إليه لفْظًا ومعنًى، **وإعرابُها إعرابَ ما**

= «الفرات»، وفي «غريب الحربي» (٢/ ٧١٣)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٣/ ١٢٣)، و«اللباب» لابن السراج (ص٢١١): «القراح»، وفي «النكت في معاني القرآن» (ص٣٨٧)، و«إعراب الأصبهاني» (ص٣٠٤): «المعين».

(م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(قَبْلًا)**؛ حَيْثُ أَعْرَبَه مُنَوَّنًا؛ لأنه قَطَعَه عن الإضافَةِ لفْظًا ومَعْنًى (م).

(١) من (س).

(٢) هو: أبو النجم العجلي ـ في «الديوان» (ص١٥٧).

(٣) مكانها في (س): «اقعدن».

(٤) قال العيني في «شرح الشواهد» (٣/ ١٣٥٨): «قوله: **(أقبّ)** بالقاف وتشديد الباء الموحدة، وهو الضامر البطن؛ من القبب؛ وهو دقة الخصر، والأنثى قباء، قوله: (من عل)؛ أي: من علوه؛ أي: من فوقه».

(م) الشاهِدُ فيه: ذَكَرُوا أنَّ مَكانَ الاستشهادِ بهذا البيتِ فِي قولِه: **(مِن تحتُ)** و**(مِن عَلِ)**؛ حَيْثُ بني الظَّرفانِ عَلَى الضمِّ؛ لأنَّ كُلًا مِنْهُمَا قد حُذِفَ منه لفْظُ المضافِ إِلَيْهِ ونُوِيَ معناه.

هكذا قالوا! وَهوَ كَلامٌ خَالٍ عن التَّحقيقِ؛ لأنَّ قوافي الأُرْجُوزَةِ كلَّها مَجرورةٌ كَمَا رَأَيْتَ فِي البَيتَيْنِ اللَّذَيْنِ أنْشَدْنَاهما فِي أوَّلِ الكلامِ عَلَى هَذَا الشاهِدِ، فيَكُونُ قَوْلُهُ: **(مِن عَلِ)** مَجرورًا لفْظًا بِمِن، ويَكُونُ مِن الحالةِ الثانيةِ التي حُذِفَ فيها الْمُضافُ إِلَيْهِ ونوي لفْظُه، ويَكُونُ الاستشهادُ للحالةِ الرابعةِ بقولِه: **(مِن تَحتُ)** وحْدَه، فاحفَظْ ذلك، ولا تَكُنْ أَسيرَ التَّقليدِ (م).

(٥) بعدها في (س): «جميعا». وهي عبارة مقحمة!

لا يَنصرِفُ: للصِّفَةِ ووَزْنِ الفعْلِ، **والكسْرُ**: على نِيَّةِ المضافِ إليه لفْظًا.

فقَولُ الْمُصَنِّفِ: **(واضمُمْ بِناءً...)** البيتَ، إشارةٌ إلى الحالةِ الرابعَةِ.

وقولُه: **(ناوِيًا ما عُدِمَا)** مُرادُه: أنَّك تَبْنِيها على الضمِّ إذا حَذَفْتَ ما تُضافُ إليه ونَوَيْتَه معنًى لا لفْظًا، وأشارَ بقَولِهِ: **(وأَعْرَبوا نَصْبًا)** إلى الحالَةِ الثالِثَةِ، وهي: ما إذا حُذِفَ المضافُ إليه ولم يُنْوَ لفْظُه ولا معناه، فإنها تكونُ حِينَئِذٍ نَكِرَةً مُعْرَبَةً.

وقولُه: **(نَصْبًا)** مَعناه: أنها تُنْصَبُ إذا لم يَدْخُلْ عليها جارٌّ، فإنْ دَخَلَ عليها جُرَّتْ، نحوُ: (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم: ٤].

ولم يَتَعَرَّضِ الْمُصنِّفُ[١] للحالَتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ أَعْنِي: الأُولَى والثانيةَ؛ لأنَّ حُكمَهما ظاهِرٌ مَعلومٌ مِن أوَّلِ البابِ، وهو الإعرابُ وسُقوطُ التنوينِ، كما (تَقَدَّمَ [في كلِّ)[٢] ما يُفعَلُ بكلِّ مُضافٍ مِثلِها][٣].

[ص] **[٤١٣]** وما يَلِي المضافَ يَأْتِي خَلَفَا   عنه في الإعْرابِ إذَا ما حُذِفَا

[ش] يُحذَفُ المضافُ لقِيامِ قَرينةٍ تَدُلُّ عليه، ويُقامُ المضافُ إليه مَقامَه فيُعرَبُ بإعرابِه؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٤] [البقرة: ٩٣]؛ أيْ: حُبَّ العِجْلِ[٥] [١٣٦/ظ]، وكقولِه تعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أيْ: أمْرُ رَبِّكَ[٦]، فحُذِفَ المضافُ، وهو: (حُبُّ) و(أمْرُ)، وأُعرِبَ المضافُ إليه، وهو: (العِجْلُ) و(رَبُّكَ) بإعرابِه. [حذف المضاف]

---

(١) من (م). (٢) ما بين القوسين ليس في (س).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ص)، (ح). (٤) من (ك)، (م).

(٥) قاله قتادة وأبو العالية والربيع ـ كما في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٦١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

(٦) نسب لابن عباس ـ في رواية الكلبي، والحسن ـ كما في «الوسيط» للواحدي (٤/ ٤٨٤).

[ص] [٤١٤] وربَّما جَرُّوا الذي أَبْقَوْا كما ... قد كانَ قبلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما ـ

[٤١٥] لكِنْ بشرطِ أنْ يَكونَ ما حُذِفْ ... مُماثِلًا لِمَا عليهِ قد عُطِفْ

[ش] قد يُحذَفُ المضافُ، ويَبْقَى المضافُ إليه مَجرورًا؛ كما كانَ عندَ ذكْرِ المضافِ، لكنْ بشَرْطِ أنْ يَكونَ المحذوفُ مُماثِلًا لِمَا عليه قد[1] عُطِفَ؛ كقولِ الشاعِر[2]:

٢٣٨ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارَا[3]

والتقديرُ: (وكلَّ نارٍ)، فحَذَفَ (كلَّ) وبَقِيَ المضافُ إليه مَجرورًا؛ كما كانَ عندَ ذِكْرِها، والشَرْطُ مَوجودٌ، وهو العَطْفُ على مُمَاثِلِ المحذوفِ، وهو (كلّ) في قولِه: (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقد يُحْذَفُ الْمُضافُ ويَبْقَى الْمُضافُ إليه على جَرِّه، والمحذوفُ ليسَ مُمَاثِلًا للمَلفوظِ؛ بل مُقابِلٌ له؛ كقولِه تعالَى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا

---

(١) من (ح)، (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٥٥): «قائله: هو أبو دؤاد، واسمه: جارية بن الحجاج، وقيل: جريرة بن الحجاج...».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ونارٍ)؛ حَيْثُ حُذِفَ المضافُ ـ وأَبْقَى الْمُضافَ إِلَيْهِ مَجرورًا، كَمَا كَانَ قَبلَ الحذْفِ؛ لِتَحَقُّقِ الشرْطِ، وَهوَ: أنَّ المضافَ المحذوفَ مَعْطُوفٌ عَلَى مماثِلٍ لِه، وَهوَ (كلَّ) فِي قولِه: (أَكُلَّ امْرِئٍ) وإنم المتُجْعَلْ (نارٍ) المجرورُ مَعطوفًا عَلَى (امْرِئٍ) المجرورِ؛ لأنه يَلزَمُ عليه أنْ يَكُونَ الكلامُ مشتَمِلًا عَلَى شَيئينِ ـ وهما، (نارٍ) (ونَارًا) ـ مَعطُوفَيْنِ عَلَى مَعمولَيْنِ ـ وهما، (امْرِئٍ) و(امْرَأً) ـ لعامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وهما (كُلَّ) العامِلُ فِي (امْرِئٍ) المجرورِ؛ بِناءً عَلَى أَنَّ انْجِرَارَ المضافِ إِلَيْهِ بالمضافِ، والعامِلُ الثاني (تَحْسَبِينَ) العاملُ فِي (امْرُا) المنصوبِ، والعاطِفُ واحدٌ، وَهوَ «الواوُ»، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ، ولكنَّا لَمَّا جَعَلْنَا (نارٍ) المجرورَ مَجرورًا بتَقديرِ المضافِ المحذوفِ، وجَعَلْنَا هَذَا المحذوفَ مَعطوفًا عَلَى (كُلَّ) لم يَبقَ إلَّا عامِلٌ واحدٌ فِي المعطوفِ عليهما وَهوَ (تَحْسَبِينَ)؛ إذ هو عامِلٌ فِي (كلَّ) وفي (امْرُا) الْمَنْصُوبَيْنِ عَلَى أَنَّهما مَفعولانِ لِ(تَحْسَبِينَ)، والعطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ لعامِلٍ واحدٍ جائزٌ بالإجماعِ، وهذا واضِحٌ بعدَ هَذَا البَيانِ، إنْ شاءَ اللهُ (م).

وَاللَّهُ يُرِيدَ الآخِرَةِ) [الأنفال: ٦٧]؛ في قِراءةِ مَن جَرَّ[١] (الآخِرَةِ)، والتقديرُ: (واللهُ يُريدُ (ما في)[٢] الآخِرَةِ)، ومِنهم مَن يُقَدِّرُه: (واللهُ يُريدُ عَرَضَ[٣] الآخِرَةِ)، فيكونُ المحذوفُ على هذا مُماثِلًا للمَلفوظِ به[٤]. والأوَّلُ أَوْلَى، وكذا قَدَّرَه ابنُ أبي[٥] الرَّبيعِ في (شرحِه للإيضاحِ).

[ص] [٤١٦] ويُحْذَفُ الثاني فيَبْقَى الأَوَّلُ ... كحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ ـ

[٤١٧] بشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلَى ... مِثْلِ الذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

[ش] [حذف المضاف إليه] يُحذَفُ المضافُ إليه ويَبْقَى الْمُضافُ كحالِه [١٣٧/و] لو كانَ مُضافًا، فيُحْذَفُ تَنوينُه، وأكثَرُ ما يكونُ ذلك: إذا عُطِفَ على الْمُضافِ اسمٌ مُضافٌ إلى مِثْلِ المحذوفِ مِن الاسم الأوَّلِ؛ كقولِه: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قَالَها)[٦]، التقديرُ: (قطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ مَن قالَها)، فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (يَدَ) ـ وهو (مَن قالَها) ـ لِدَلالَةِ ما أُضيفَ إليه

---

(١) هي قراءة ابن جمّاز ـ كما في «المحتسب» (١/ ٢٨١).

(٢) كما في «همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٥٢١)، والذي في (م): «باقي». **وأظنه تحريفًا.**

(٣) كذا قدره السكاكي في «مفتاح العلوم» (١/ ١٢٩)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨١)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٨). قلت: وقدَّره القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ٤٢٢)، وابن هشام في «أوضح المسالك» (٣/ ١٤٦): **(عمل الآخرة)**. وفي «المغني» (ص١١٩): **(ثواب الآخرة)**.

(٤) ليس في (ك).

(٥) سقط في (س). وهو إمام النحو في زمانه: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله؛ المعروف بابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، له كتب استفاد منها الأعيان، منها: «الإفصاح في شرح الإيضاح»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي (٦٨٨هـ)، وله ترجمة حافلة في «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٦١١).

(٦) قال الفراء: سمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدور جل من قاله. كما في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (٢/ ١٩١)، و«الخصائص» (٢/ ٤٠٩)، و«سر الصناعة» (١/ ٣٠٧).

(رِجْلَ) عليه. ومِثْلُه قولُه[(١)]:

٢٣٩ ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها [فنِيطتْ عُرى الآمال بالزَّرع والضَّرع][(٢)]

التقديرُ: (سهْلَها وحَزْنَها)، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (**سَهْلَ**)؛ لدَلالةِ ما أُضيفَ إليه (**حَزْنَ**) عليه.

هذا تَقريرُ كَلامِ المصَنِّفِ، وقد يُفعلُ ذلك؛ وإنْ لم يُعطَفْ مُضافٌ إلى مِثلِ المحذوفِ مِن الأوَّلِ؛ كقولِه:

٢٣٥ ـ ومِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليه العَوَاطِفُ[(٣)]

فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (قَبْلِ)، وأَبقاهُ على حالِه لو كانَ مُضافًا، ولم يُعْطَفْ عليه مُضافٌ إلى مِثْلِ المحذوفِ، ، والتقديرُ: (ومِن قَبْلِ ذلكَ)، ومِثْلُه قِراءَةُ مَن قَرَأَ شُذوذًا: (فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ) [الأحقاف: ١٣]؛ أيْ: فَلَا خَوفُ شَيءٍ عليهم[(٤)].

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٤): «أنشده ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله».

(٢) الشطر الثاني ليس في (م). قال الشيخ محيي الدين: «والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**سَهْلَ وحَزْنَها**)؛ حَيْثُ حَذَفَ المضاف إِلَيْهِ، وأَبْقَى الْمُضافَ ـ وهوَ قَوْلُهُ: (**سَهْلَ**) ـ عَلَى حالِهِ قَبْلَ الحذْفِ مِن غيرِ تَنوينٍ؛ وَذَلِكَ لتَحَقُّقِ الشَّرْطَيْنِ: العطْفِ، وكَوْنِ المعطوفِ مُضافًا إِلَى مِثْلِ الْمَحذوفِ، وَكَانَ أَصْلُ الكلامِ: سَقَى الغَيْثُ الأَرَضِينَ سهْلَها وحَزْنَها.

ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

مَـهْ عـاذِلِـي فـهَـائِـمًـا لَـنْ أَبْـرَحَـا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِن شمْسِ الضُّحَى

أَصْلُ الكلامِ: بِمِثلِ شَمْسِ الضُّحَى أوأحسَنَ مِن شمْسِ الضُّحَى، فحَذَفَ (**شمْسِ الضُّحَى**) الَّذِي أُضيفَ له (**مِثْلِ**)؛ لدَلالةِ عامِلٍ آخَرَ عليه، وَإِنْ لم يَكُنِ العمَلُ هو الْجَرَّ بالإضافَةِ (م).

(٣) (م) تَقَدَّمَ رَقْمُ (٢٣٥)، والشاهِدُ فيه مَعَنَا قَوْلُهُ: (**قبلِ**) حَيْثُ حَذَفَ المضاف إِلَيْهِ، وأَبْقَى المضافَ عَلَى حالِهِ الَّذِي كان قبلَ الحذْفِ مِن غيرِ تَنوينٍ، مع أَنَّ الشَّرْطَيْنِ ـ وهما العطْفُ، والمماثَلَةُ ـ غيرُ متَحَقِّقَيْنِ؛ لأنه ليسَ مَعطوفًا عليه اسمٌ مُضَافٌ إِلَى مِثلِ المحذوفِ، وهذا قَليلٌ (م).

(٤) (م) هِيَ قِراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ [والأعرج ـ أيضًا ـ كما في «الكامل» لابن جبارة =

وهذا الذي ذَكَرَه الْمُصنِّفُ مِن أنَّ الحذْفَ مِن الأوَّلِ، وأنَّ الثانِيَ هو الْمُضافُ إلى الْمَذكورِ: هو مَذهَبُ الْمُبَرِّدِ(١)، ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ(٢): أنَّ الأصْلَ: (قطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ مَن قالَها)، فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (رِجْلَ)؛ فصارَ (قطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ)، ثم أَقْحَمَ قولَه: (ورِجْلَ) بينَ المضافِ، وهو (يَدَ)، والمضافِ إليه الذي هو (مَن قالَها)، فصارَ (قطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالَها)(٣).

فعلى هذا يَكونُ الحذْفُ مِن الثاني، لا مِن الأَوَّلِ، وعلى مَذهَبِ الْمُبَرِّدِ بالعكْسِ.

قالَ بعضُ (شُرَّاحِ [١٣٧/و] الكتابِ): وعندَ الفَرَّاءِ(٤) يكونُ الاسمانِ

= (ص٤٨٣)]، بضَمِّ الفاءِ مِن ﴿خَوْفٌ﴾ مِن غيرِ تَنوينٍ، عَلَى أنَّ ﴿لَا﴾ مهْمَلَةٌ أو عامِلَةٌ عمَلَ ليسَ، وقَرَأَ يَعقوبُ [وحده، كما في «المبسوط» لابن مهران (ص١٢٩)] بفتْحِ الفاءِ مِن ﴿خَوْفٌ﴾ بلا تنوينٍ أيضًا، ويَجوزُ ـ عَلَى هذه القِراءةِ ـ أنْ تَكونَ (لا) عامِلَةً عمَلَ (إنَّ)، والفتحَةُ فَتحةُ بِناءٍ، ولا شاهِدَ فِي الآيةِ عَلَى ذلك، كَمَا يَجوزُ أنْ تكونَ عامِلَةً عمَلَ (إنَّ)، والفتْحَةُ فتْحَةُ إعرابٍ، والمضافُ إِلَيْهِ مَنْوِيٌّ؛ أيْ: فلا خَوْفَ شيءٍ، فيَكُونُ الكلامُ مما نحنُ بصَدَدِه أَيضًا (م).

(١) ينظر: «المقتضب» (٤/ ٢٢٧) وما بعدها، و«الكامل» (٥/ ٨٤)، (٧/ ١٤٥).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٣) (م) ومِثلُ هَذَا الْمِثالِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ هَمَّامِ بنِ غالِبٍ:

يا مَن رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بينَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأسَدِ

وقد جَرَى الخِلافُ الْمَذكورُ بينَ الْمُبَرِّدِ [«المقتضب» (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠)]، وسِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)] فِي قولِ الشاعِرِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ الْمَسألَةِ أيْضًا.

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

وقولِ الآخَرِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ الْمَسألَةِ أَيضًا:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... تَطاوَلَ الليلُ عليكَ فانْزِلِ

إذا نَصَبْتَ أوَّلَ النِّداءَيْنِ، فقالَ الْمُبَرِّدُ: المنادَى الأَوَّلُ مُضَافٌ إِلَى مُماثِلٍ للمَذكورِ معَ الثانِي. وقالَ سِيبَوَيْهِ: الأَوَّلُ مُضَافٌ إِلَى مَا بعْدَ الثاني، وقد حُذِفَ الَّذِي يُضافُ الثاني إِلَيْهِ، والثاني مُقْحَمٌ بينَ الْمُضافِ والْمُضافِ إليه (م).

(٤) (م) الفَرَّاءُ يَخُصُّ هَذَا بلَفْظَيْنِ يَكْثُرُ استعمالُهما معًا، كاليَدِ والرِّجْلِ فِي (قَطَعَ اللهُ يَدَ =

مُضافَيْنِ إلى (مَن قالَها)، ولا حذْفَ في الكلامِ، لا مِن الأوَّلِ ولا مِن الثاني.

[ص] [٤١٨] فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مَفعولًا او ظَرْفًا أَجِزْ، ولم يُعَبْ

[٤١٩] فصلُ يمينٍ، واضطرارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أو بِنَعْتٍ، أو نِدَا

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه] [ش] أَجازَ الْمُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ - في الاختيارِ - بينَ المضافِ؛ الذي هو شَبَهُ الفعْلِ، والمرادُ به: المصْدَرُ واسمُ الفاعلِ، والمضافِ إليه بما نَصَبَه المضافُ؛ مِن مَفعولٍ به أو ظرْفٍ أو شَبَهِه.

فمِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَهما بمفعولِ المضافِ[1]: قولُه تعالَى: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [الأنعام: ١٣٧] - في قِراءةِ ابنِ عامرٍ[2]؛ بنَصْبِ (أَوْلَادِ)، وجرِّ (الشُّركاءِ).

ومِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ الْمُضافِ والمضافِ إليه بظَرْفٍ؛ نَصَبَه المضافُ الذي هو مَصدَرٌ، ما حُكِيَ عن (بعضِ العربِ، مِمَّن)[3] يُوثَقُ بعَرَبِيَّتِه: (تَرْكُ يومًا نفْسِكَ وهَواهَا، سَعْيٌ لها في رَدَاهَا)[4].

ومِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بمفعولِ المضافِ؛ الذي هو اسمُ فاعِلٍ، قِراءةُ بعضِ السلَفِ[5]: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) [إبراهيم: ٤٧] بنصْبِ (وَعْدٍ)، وجرِّ (رُسُلٍ).

ومِثالُ الفَصْلِ بِشِبْهِ الظرْفِ: قولُه ﷺ؛ في حديثِ أبي الدَّرداءِ:

= ورجُلَ مَن قالَها)، والربُعِ والنصْفِ في نحوِ: (خُذْ رُبُعَ ونِصْفَ هذا)، وقبلَ وبعدَ فِي قولِك: (رَضِيتُ عنْكَ قَبْلَ وبعْدَ مَا حدَثَ)، بخِلافِ نحوِ: (هذا غُلامُ ودارُ هِنْدٍ)، مِن كلِّ لَفْظَيْنِ لا يَكثُرُ استعمالُهما معًا (م).

(١) في (س): «للمضاف».

(٢) كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٧٠).

(٣) العبارة في (ك)، (م): «بعض من».

(٤) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٧٣)، و«شرح الألفية» لابن قاسم (١/ ٢٢٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٥٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٨٥)، و «غيث النفع في القراءات السبع» (ص٢٢٥).

«هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»(١). وهذا معنى قولِه: (فصْلَ مُضافٍ...) إلى [١٣٨/و] آخِرِه).

[الفصل في الاختيار بالقسم]

وجاءَ الفصْلُ أيضًا في الاختيارِ بالقَسَمِ، حكَى الكِسائيُّ: (هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ)، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (ولم يُعَبْ فصْلُ يمينٍ).

وأَشارَ بقولِه: و(اضْطِرارًا وُجِدَا) إلى أنَّه قد جاءَ الفَصْلُ بينَ الْمُضافِ والْمُضافِ إليه في الضَّرورةِ بأَجْنَبِيٍّ مِن الْمُضافِ، وبنَعْتِ المضافِ، وبالنداءِ، فمِثالُ الأَجْنَبِيِّ قولُه(٢):

٢٤٠ ـ كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ(٣)(٤)

ففَصَلَ بـ(يَوْمًا) بينَ (كَفِّ) و(يَهُودِيٍّ)، وهو أَجْنَبِيٌّ مِن كَفٍّ؛ لأنه مَعمولٌ لـ (خُطَّ).

ومِثالُ النعْتِ قولُه(٥):

٢٤١ ـ نَجَوْتُ وقدْ بَلَّ الْمُرادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ(٦)

الأَصْلُ: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَباطِحِ). وقولُه(٧):

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦١). وينظر: «شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» لابن مالك (ص٢٢٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٧٤): «قائله: هو أبو حية النميري».

(٣) في (س)، (ص): «يزيد»، وفي «الجُمَل» للخليل (ص١٠٥): «يعيد».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بكَفِّ يَوْمًا يهوديٍّ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (كَفِّ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (يهوديٍّ)، بأجنبيٍّ مِن المضافِ وَهوَ (يَومًا)، وإِنَّما كَانَ الفاصِلُ أجنبيًّا؛ لأنَّ هَذا الظرْفَ ليسَ مُتَعَلِّقًا بالْمُضافِ، وإنما هو مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (خُطَّ)، وقد بَيَّنَه الشارِحُ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٠): «قائله: هو معاوية بن أبي سفيان».

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أبي شيخِ الأَباطِحِ طالِبِ)؛ حَيْثُ فصلَ بينَ المضافِ وَهوَ(أبي)، والْمُضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (طالِبِ)، بالنعْتِ وَهوَ (شَيْخِ الأَبَاطِحِ)، وأَصْلُ الكلامِ: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَباطِحِ).

(٧) هو: الفرزدق في «الديوان» (١/ ٢٢٧).

٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ بيَمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ[(١)]

الأصلُ: (بيَمينِ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

[مثال النداء] ومِثالُ النِّداءِ قولُه[(٢)]:

٢٤٣ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعجِيلِ تَهْلُكَةٍ والْخُلْدِ في سَقَرِ[(٣)].

وقولُه[(٤)]:

٢٤٤ ـ كـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبـا عِـصـامِ زَيْـدٍ حِـمـارٌ دُقَّ بـالـلِّـجَـامِ[(٥)]

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بيمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (يَمينِ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (مُقسِمِ)، بنَعْتِ الْمُضافِ وَهوَ (أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ)؛ كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وأَصْلُ الكَلامِ: (بيمينِ مُقسِمٍ أصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

وفي البيتِ شاهِدٌ آخَرُ، وَهوَ فِي قولِه: (لأَحْلِفَنْ)؛ حَيْثُ أَتَى بجَوابِ القَسَمِ، وحذَفَ جَوابَ الشرْطِ؛ لكَوْنِ القَسَمِ الْمُوَطَّأِ له باللامِ فِي قولِه: (لَئِنْ) مُقَدَّمًا عَلَى الشرْطِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٩): «قائله: هو بجير بن زهير بن أبي سلمى». اهـ. وهو: بضم الباء الموحدة، وفتح الجيم المعجمة؛ شاعر صحابي من بيت أبي سلمى المزني، كان يزاول الصيد، إضافة إلى رعي الغنم بصحبة أخيه: كعب بن زهير. قدم إلى النبي ﷺ بالمدينة وأسلم وحسن إسلامه. له شعر في مدح النبي ﷺ، وشارك في غزوة خيبر وفتح مكة ـ ينظر: «الاستيعاب» (١/ ١٤٨)، ترجمة (١٦٥)، و«الإصابة» (١/ ٤٠٣)، ترجمة (٥٩١).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وِفاقُ كعْبُ بُجَيْرٍ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (وِفاقُ)، والمضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ (بُجَيْرٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (كَعْبُ)، وأَصْلُ الكلامِ: وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كعْبُ مُنقِذٌ لك.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨١): «لم أقف على اسم راجزه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (كأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصامِ زَيدٍ)؛ حَيْثُ فصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (بِرْذَوْنَ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (زَيْدٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (أَبَا عِصامِ)، وأَصْلُ الكلامِ: كَانَ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أبا عِصامٍ، كَمَا ذَكَرَه الشارِحُ العَلَّامَةُ ﷺ.

ومِمَّا هو مِن بابِ الضَّرورةِ ـ فِي الفَصْلِ بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ ـ الفصْلُ بينَهما بفَاعِلِ الْمُضافِ، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَرَى أَسْهُمًا للمَوْتِ تصمي ولا تنمي ولا نَرْوعَوِي عن نقْضِ أَهواؤُنا العَزْمَ =

[الأصلُ: (وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ)، و(كأنَّ بِرْذَوْنَ زَيدٍ يا أبا عِصامٍ)][(١)].

۞ ۞ ۞

= الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: (**نَقْضِ أهواؤُنا العَزْمَ**)؛ حَيْثُ فصَلَ بينَ الْمُضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: (**نقْضِ**)، والْمُضافِ إِلَيْهِ هو قَوْلُهُ: (**العَزْمَ**)، بفَاعِلِ المضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَهواؤُنا**) الَّذِي هو فَاعِلُ الْمُضافِ؛ لأنَّ (**نقْضِ**) مَصدَرٌ يَحتاجُ إِلَى فاعِلٍ، وأصْلُ الكلامِ: (عن نقْضِ العَزْمِ أهواؤُنا).

ومِثلُ ذلك قَوْلُ الآخَرِ:

ما إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِن طِبِّ ... ولا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ**)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: (**قَهْرَ**) والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ قَوْلُهُ: (**صَبِّ**) بفَاعِلِ المضافِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**وَجْدٌ**)؛ لأنَّ المضافَ مَصْدَرٌ، وأصْلُ الكلامِ: (قَهْرَ صَبٍّ وَجْدٌ) (م).

(١) ليس في (ك).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ

[ص] [٤٢٠] آخِرَ ما أُضيفَ لـ(اليَا) اكْسِرْ إذَا ... لم يَكُ مُعْتَلًّا، كَـ(رام، وقَذَى)

[٤٢١] أو يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ، وزَيْدَيْنِ)، فَذِي ... جميعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي

[٤٢٢] وتُدْغَمُ اليَا فيهِ والواوُ، وإنْ ... ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

[٤٢٣] وأَلِفًا [١٣٨/ ظ] سَلِّمْ، وفي المقصورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا ياءً حَسَنْ

[ش] يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضافِ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ إنْ لم يَكُنْ مَقصورًا، ولا مَنقوصًا، ولا مُثَنًّى، ولا مَجموعًا جَمْعَ سَلامَةٍ لِمُذَكَّرٍ؛ كالْمُفْرَدِ، وجَمْعَي التكسيرِ الصحيحيْنِ، وجَمْعِ السلامَةِ للمُؤَنَّثِ، والْمُعْتَلِّ الجارِي مَجْرَى الصحيحِ، نحوُ: (غُلامِي وغِلْمَانِي وفَتَيَاتِي ودَلْوِي[١] وظَبْيِي)، **وإنْ كانَ مُعتَلًّا**: فإمَّا أنْ يَكونَ مَقصورًا أو مَنقُوصًا، فإنْ كانَ مَنقوصًا؛ أُدْغِمَتْ يَاؤُه في ياءِ المتكلِّمِ، وفُتِحَتْ ياءُ المتكلِّمِ، فتقولُ: **(قَاضِيَّ)**: رَفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا، وكذلك تَفعَلُ بالْمُثَنَّى وجَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ؛ في حالَةِ الْجَرِّ والنصْبِ، فتَقولُ: (رأيتُ غُلامِي وزَيْدِي)، و(مَرَرْتُ بِغُلامِي وزَيْدِي)، والأصْلُ: (بغُلامَيْنِ لي، وزَيْدَيْنِ لي)، فحُذِفَتِ (النونُ) و(اللامُ) للإضافةِ[٢]؛ ثُمَّ أُدغِمَتِ (الياءُ) في (الياءِ)، وفُتِحَتْ (ياءُ المتكلِّمِ).

وأمَّا **جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمُ** - في حالَةِ الرفْعِ - فتَقولُ فيه أَيضًا: (جاءَ زَيْدِيَّ)؛ كما تَقولُ في حالَةِ النصْبِ والْجَرِّ، والأصْلُ][٣] (زَيْدُويَ): اجتَمَعَتِ (الواوُ) و(الياءُ)، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكونِ، فقُلِبَت، الواوُ ياءً

---

(١) من (م)، (ك).

(٢) (م) المحذوفُ للإضافَةِ هو (النونُ)، وأمَّا (اللامُ) فحَذْفُها للتَّخفيفِ (م).

(٣) هنا ينتهي الخرم المشار إليه آنفًا في النسخة (ع)، وكان ابتداؤه عند قوله فيما سبق - في (باب الإضافة): «على حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو جمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمِ - يُغْنِي عن. . . إلخ».

ثم قُلِبَتِ الضمَّةُ كَسرةً لتَصِحَّ الياءُ، فصارَ اللفْظُ (زَيْدِيَّ).

وأمَّا الْمُثَنَّى في حالَةِ الرفْعِ: فتَسلَمُ ألِفُه، وتُفتَحُ ياءُ المتكَلِّمِ بعدَه، فتَقولُ: (زَيْدَايَ وغُلامَايَ) عنْدَ جَميعِ العَرَبِ.

وأمَّا **الْمَقصورُ**: فالْمَشهورُ ـ في لُغَةِ العَرَبِ ـ جَعْلُه كالْمُثَنَّى الْمَرفوعِ، فتَقولُ [١٣٩/و]: (عَصايَ، وفَتَايَ)، وهُذَيْلٌ: تَقْلِبُ ألِفَه يَاءً، وتُدْغِمُها في ياءِ المتكَلِّمِ، وتَفْتَحُ ياءَ المتكَلِّمِ فتَقولُ: (عَصَيَّ)[١]. ومنه قولُه[٢]:

٢٤٥ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٣]

فالحاصِلُ: أنَّ (يَاءَ) الْمُتَكَلِّمِ تُفتَحُ مَعَ **الْمَنقوصِ**؛ كـ(رَامِيَّ)، **والمقصورِ**؛ كـ(عَصَايَ)، **والمثنَّى**؛ كـ(غُلَامَايَ) رَفْعًا، و(غُلامَيَّ)؛ نَصْبًا وجَرًّا، **وجَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ**؛ كـ(زَيْدَيَّ)؛ رفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا. وهذا مَعنَى قولِه:

فَذِي جَمِيعُها الْيَا بعْدُ فتْحُها احْتُذِي

وأَشارَ بقولِه: (**وتُدْغَمُ**) إلى أنَّ (الواوَ) في جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، و(الياءَ) ـ في الْمَنقوصِ وجَمْعِ المذَكَّرِ السالِمِ، والمثنَّى ـ تُدغَمُ في ياءِ المتكَلِّمِ.

وأَشارَ بقَولِه: (**وإنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ**) إلى أنَّ ما قَبْلَ (واوِ الجمْعِ) إنِ انْضَمَّ عندَ وُجودِ (الوَاوِ) ـ يَجِبُ كَسْرُه عنْدَ قَلْبِها (يَاءً)؛ لتَسلَمَ (الياءُ)، فإنْ لم يَنْضَمَّ بلِ انفتَحَ: بَقِيَ على فَتْحِه، نحوُ: (مُصْطَفَوْنَ)، فتقولُ: (مُصْطَفَيَّ)، وأَشارَ بقولِه: (**وألِفًا سَلِّمْ**) إلى أنَّ ما كانَ آخِرُه ألِفًا كالْمُثَنَّى والمقصورِ لا تُقلَبُ ألِفُه ياءً؛ بل تَسْلَمُ، فتقول[٤]: (غُلامَايَ وعَصَايَ).

---

(١) كما في «البديع» لابن الأثير (١/ ٣٠٦).

(٢) هو: أبو ذؤيب الهذلي؛ كما في «ديوان الهذليين» (١/ ١).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (هَوَيَّ)؛ حَيْثُ قَلَبَ ألِفَ الْمَقصورِ ياءً، ثم أدْغَمَها فِي ياءِ المتكلِّمِ، وأَصْلُه: (هَوَايَ)؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ لك، وهذه لُغَةُ هُذَيْلٍ.

(٤) في (م): «نحو».

وأَشارَ بقَوْلِه: **(وفي الْمَقصورِ)** إلى أنَّ **هُذَيْلًا** تَقْلِبُ أَلِفَ الْمَقصورِ خاصَّةً، فتَقولُ: (عَصَيَّ).

وأمَّا ما عَدَا هذه الأَربعَة[1]، فيَجوزُ في (الياءِ) مَعَهُ: الفتْحُ والتَّسكينُ، فتَقولُ: (غُلَامِيَ وغُلامِي[2]). (والله أعلم)[3].

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) مَا عدا هذه الأربعةَ: هو أَربعةٌ أُخْرَى:
أوَّلُها: المفرَدُ الصحيحُ الآخِرِ؛ كغُلامٍ.
وثانِيهَا: جَمْعُ التَّكسيرِ الصحيحُ الآخِرِ؛ كغِلْمَانٍ.
وثالثُها: المُفْرَدُ الْمُعْتَلُّ الشَّبيهُ بالصحيحِ ـ وَهوَ: مَا آخِرَه واوٌ أو ياءٌ ساكِنٌ مَا قَبْلَها ـ نحوُ: ظَبْيٍ ودَلْوٍ.
ورابِعُها: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السالِمِ؛ كفَتَيَاتٍ، وقد قَدَّمْنَا أنَّ الوُجوهَ الجائِزَةَ فِي ياءِ المُتَكَلِّمِ ـ معَ هذه الأربعةِ ـ خَمسةُ أَوْجُهٍ (م).

(٢) (م) وبَقِيَ نَوْعٌ مِن الأسماءِ، وَهوَ مَا آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، نحوُ: كُرْسِيٍّ، وبُنَيٍّ ـ تَصغيرَ ابنٍ ـ فهذا النوْعُ مِن الْمُعْتَلِّ الشَّبيهِ بالصحيحِ، وإذا أَضَفْتَهُ إِلَى ياءِ المُتَكَلِّم قُلتَ: كُرْسِيَّ، وبُنَيَّ ـ بثَلاثِ يَاءَاتٍ ـ ويَجوزُ لك إبقاءُ اليَاءاتِ الثلاثِ، وحذْفُ إحداهُنَّ، وقد ذكَرَ القَوْمُ: أنَّ الوَجْهَ الثانِيَ ـ وَهوَ حذْفُ إِحْدَى اليَاءاتِ؛ لتَوالِي الأمثالِ ـ واجِبٌ لا يَجوزُ غيرُه، وليسَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بسَديدٍ؛ لأنَّ تَوَالِيَ الأمثالِ يُجيزُ ولا يُوجِبُ، ولأنه قد وَرَدَ بَقاءُ ثلاثِ اليَاءاتِ فِي قوْلِ لأُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ، يَذكُرُ قِصَّةَ إبراهيمَ الْخَليلِ، وهَمَّهُ بذَبْحِ ابنِه:

يَا بنيِّ إنِّي نذرتك للَّه ... شحيطًا فاصبر فدى لَك خَالِي

(٣) من (س).

إِعمالُ الْمَصْدَرِ

[ص] [٤٢٤] بِفِعْلِهِ المصدَرَ أَلْحِقْ في العمَلْ مُضافًا أو مُجَرَّدًا أو مع أَلْ ـ
[٤٢٥] إنْ[١٣٩/ظ] كانَ فِعْلٌ معَ (أَنْ) أو (ما) يَحُلْ مَحَلَّهُ، ولاسمِ مَصدرٍ عَمَلْ

[مواضع المصدر العامل]

[ش] يَعمَلُ الْمَصْدَرُ عمَلَ الفعْلِ في مَوْضِعَيْنِ: **أحَدُها**: أنْ يَكونَ نائِبًا مَنابَ الفعْلِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا): منصوبٌ بـ(ضَرْبًا)؛ لنيابَتِه مَنابَ (اضْرِبْ)، وفيه ضَميرٌ مُستَتِرٌ مَرفوعٌ به، كما في (اضْرِبْ)، وقد تَقَدَّمَ ذلك في بابِ الْمَصْدَرِ[١]. **والْمَوْضِعُ الثانِي**: أنْ يَكونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّرًا بـ(أنْ) والفعْلِ، أو بـ(مَا) والفعْلِ، وهو الْمُرادُ بهذا الفصْلِ؛ فيُقَدَّرُ[٢] بـ(أنْ)، إذا أُريدَ الْمُضِيُّ أو الاستقبالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا أمْسِ أو غَدًا)، والتقديرُ: (مِن أنْ ضَرَبْتَ زَيدًا أمْسِ، أو: مِن أنْ تَضْرِبَ زَيدًا غَدًا). ويُقَدَّرُ بـ(ما)، إذا أُريدَ به الحالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا الآنَ)، التقديرُ: (مما تَضْرِبُ زَيدًا الآنَ).

وهذا الْمَصدَرُ الْمُقَدَّرُ يَعمَلُ في ثَلاثَةِ أحوالٍ مُضافًا، نحوُ: (عجِبْتُ مِن ضَربِكَ زَيدًا)، ومُجَرَّدًا عن الإضافَةِ و(ألْ)، وهو الْمُنَوَّنُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيدًا)، ومُحَلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن الضرْبِ زيدًا)، وإعمالُ المضافِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ، وإعمالُ الْمُنَوَّنِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُحَلَّى بـ(ألْ)؛ ولهذا بَدَأَ المصنِّفُ بذكْرِ المضافِ، ثم المجرَّدِ، ثم ذكر[٣] الْمُحَلَّى (بالألف واللام)[٤].

ومِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ: قولُه تعالَى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾

(١) يُريدُ: بابَ المفعولِ الْمُطْلَقِ.
(٢) في (س)، (ع): «فيتقدر».
(٣) ليس في (م)، (ح).
(٤) من (ح).

يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ﴿يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾: مَنصوبٌ بـ ﴿إِطْعَـٰمٌ﴾. وقولُ الشاعِرِ(١):

٢٤٦ ـ بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هامَهُنَّ [١٤٠/ و] عَنِ الْمَقِيلِ(٢)

فـ(رُؤُوسَ): مَنصوبٌ بـ(ضَرْبٍ).

ومِن إعمالِه وهو مُحَلًّى بـ(أَلْ) قولُه(٣):

٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخِي(٤) الأَجَلْ(٥)

وقولُه(٦):

٢٤٨ ـ فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعْدَما دَعاكَ وأَيْدِينَا إليهِ(٧) شَوَارِعُ(٨)

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٩٦): «قائله: هو المرار بن منقذ التميمي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: (بضرب.... رُؤوسَ)؛ حَيْثُ نصَبَ بـ(ضَرْبٍ) ـ وَهوَ مَصدَرٌ مُنوَّنٌ ـ مَفْعُولًا به، كَمَا يَنْصِبُه بالفعْلِ، وهذا الْمَفْعُولُ بِهِ هو قَوْلُهُ: (رُؤُوسَ قَوْمٍ).

(٣) قال العيني (٣/ ١٣٧٩): «هذا من أبيات «الكتاب» (١/ ١٩٢)، ولم ينسب فيه إلى أحد».

(٤) في «كتاب الأفعال» (٣/ ٢٣٤): «يطيل».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (النِّكايةِ أعداءَهُ)؛ حَيْثُ نَصَبَ بالْمَصدَرِ الْمُحَلَّى بـ(أَلْ)، وَهوَ قَوْلُهُ: (النِّكايةِ) مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (أعداءَه)، كَمَا تَنْصِبُه بالفعْلِ. وهذا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ المصنِّفُ والشارِحُ: هو مَا رآه إمامَا النَّحْوِيِّينَ: سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (١/ ١٩٢)]، والخليلُ. وذَهَبَ أبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: إِلَى أَنَّ نصْبَ المفعولِ بِهِ بعْدَ الْمَصدَرِ المحلَّى بـ(أَلْ) ليسَ بالمصدَرِ السابِقِ، وإنما هو بِمَصدَرٍ مُنَكَّرٍ يُقَدَّرُ فِي الكلامِ، فتَقديرُ الكلام عندَه: (ضَعِيفُ النِّكايَةِ؛ نِكايةً أعداءَه)، وفي هَذَا مِن التَّكَلُّفِ مَا ليس يَخْفَى عَليكَ. وذَهَبَ أبو سَعيدٍ السِّيرَافِيُّ (٢/ ٤٨ ـ ٤٩) ـ إِلَى أَنَّ (أَعداءَه) ونحوَه مَنْصُوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ، وتَقديرُ الكلامِ: (ضعيفُ النِّكايةِ فِي أعدائِه) وفيه: أنَّ النصْبَ بنَزْعِ الخافِضِ سماعيٌّ، فلا يُخَرَّجُ عليه كلامٌ، إلا إذا لم يَكُنْ للكلامِ مَحْمَلٌ سِواهُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) في (س)، و«غريب الحديث» للسرقسطي (٣/ ١١١٣): «إليك».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (والتَّأبينَ عُروةَ)؛ حَيْثُ نَصَبَ بالمصدَرِ الْمُحَلَّى بألْ، وَهوَ =

وقولُه(١):

٢٤٩ ـ لقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضربِ مِسْمَعَا(٢)

فـ(أَعداءَهُ) مَنصوبٌ بـ النِّكايَةِ، و(عُروةَ) مَنصوبٌ بـ(التَّأْبِينَ)، و(مُسْمِعًا) مَنصوبٌ بـ(الضرْبِ).

وأشارَ بقولِهِ: (ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) إلى أنَّ اسمَ الْمَصدَرِ قد يَعمَلُ عَمَلَ الفعْلِ، والمرادُ باسْمِ الْمَصدَرِ: ما ساوَى الْمَصْدَرَ في الدَّلالة(٣)

= قَوْلُهُ: (التَّأبينَ) مَفْعُولًا به، وَهوَ قَوْلُهُ: (عُروة)، وفيه خِلافُ العُلماءِ الذينَ ذَكَرْناهُم (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٩٨): «قائله: هو المرار الأسدي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (الضرْبِ مِسْمَعَا)؛ حَيْثُ أعْمَلَ المصدَرَ الْمُحَلَّى بـ(أَلْ)، وَهوَ قَوْلُهُ: (الضرْبِ)، عَمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (مِسْمَعَا) (م).

(٣) (م) اعلَمْ **أوَّلًا**: أنَّ العُلماءَ يَختَلِفُونَ فيما يَدُلُّ عليه اسمُ المصْدَرِ، فقالَ قَومٌ: هو دالٌّ عَلَى الحدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه المصدَرُ. وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ مَعنى المصدَرِ واسمِ الْمَصدَرِ وَاحِدًا. وقالَ قَوْمٌ: اسمُ المصدَرِ يَدُلُّ عَلَى لفْظِ المصدَرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الحدَثِ، فيَكُونُ اسمُ الْمَصدَرِ دَالًّا عَلَى الحدَثِ؛ بوَاسِطَةِ دَلالتِه عَلَى لفْظِ المصدَرِ. **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنَى المصدَرِ ومَعنى اسمِ المصدَرِ مُختَلِفَيْنِ. [اسم المصدر]
واعلَمْ **ثانيًا**: أنَّ المصدَرَ لا بُدَّ أنْ يَشتَمِلَ عَلَى حروفِ فعْلِه الأَصليَّةِ والزائدةِ جَميعًا: إمَّا بتَساوٍ، مِثْلُ: تَغافَلَ تَغافُلًا، وتَصَدَّقَ تَصَدُّقًا، وإمَّا بزِيادةٍ، مثْلُ أَكْرَمَ إكرامًا، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وأنَّه لا يَنقُصُ فيه مِن حُروفِ فِعْلِه شيءٌ، إلَّا أنْ يُحْذَفَ لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، ثُمَّ تَارَةً يُعَوَّضُ عن ذلك المحذوفِ حرْفٌ، فيَكُونُ المحذوفُ كالمذكورِ، نحوُ: أَقامَ إقامَةً، ووَعَدَ عِدَةً، وتارةً يُحْذَفُ لفْظًا، لا لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، ولكنَّه مَنْوِيٌّ مَعنويٌّ، نحوُ: قاتَلَ قِتالًا، ونازَلْتُه نِزَالًا، والأصْلُ فيهما: قِيتَالًا ونِيزالًا، وقد أَوْضَحَ لكَ الشارِحُ ذلك.
فإنْ نقَصَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ عن حُروفِ فِعْلِه، ولم يُعَوَّضْ عن ذلك الناقِصِ، ولم يَكُنِ الناقِصُ مَنويًا، كَانَ اسمَ مَصدَرٍ، نحوُ: أَعْطَى عَطاءً، وتَوضَّأَ وُضوءًا، وتَكَلَّمَ كَلامًا، وأَجابَ إجابةً، وأَطاعَ طَاعةً، وسلَّمَ سَلامًا، وتَطَهَّرَ طُهُورًا. وإنْ كَانَ المرادُ بِهِ اسمَ الذاتِ، مِثْلُ الكُحْلِ والدُّهْنِ، فليسَ بِمَصْدَرٍ، ولا باسمِ =

(على مَعناهُ)[١]، وخالَفَه بخُلُوِّه لفْظًا وتَقديرًا مِن بعضِ ما في فِعْلِه دُونَ تَعويضٍ؛ كعَطَاءٍ، فإنَّه مُساوٍ لإعطاءٍ مَعْنًى، ومُخَالِفٌ له بِخُلُوِّهِ مِن الْهَمزَةِ الْمَوجودَةِ في فِعْلِه، وهو خَالٍ منها لَفْظًا وتَقديرًا، ولم يُعَوَّضْ عنها شيءٌ.

واحتَرَزَ بذلك: مِمَّا خَلَا مِن بعضِ ما في فِعْلِه لَفْظًا ولم يَخْلُ مِنه تَقديرًا؛ فإنه لا يَكونُ اسمَ مَصدَرٍ؛ بل يَكونُ مَصدرًا، وذلكَ نحوُ: (قِتَالٍ)؛ فإنه مَصدَرُ (قاتَلَ)، وقد خَلَا مِن (الألِفِ) التي قَبْلَ (التاءِ) في الفِعْلِ[٢]، ولكنْ خَلَا مِنها لفْظًا، ولم يَخْلُ مِنها تَقديرًا؛ [ولذلك نُطِقَ بها في بَعضِ المواضِعِ، نحوُ: (قاتَلَ [١٤٠/ظ] قِيتَالًا، وضَارَبَ ضِيرَابًا)، لكنِ انقَلَبَتِ الألِفُ ياءً؛ لكسْرِ ما قَبْلَها.

واحتَرَزَ بقولِه: (دُونَ تَعويضٍ) مِمَّا خَلَا مِن بعْضِ ما في فعْلِه لفْظًا وتَقديرًا، ولكنْ عُوِّضَ عنه شيءٌ؛ فإنَّه لا يكونُ اسمَ مَصدَرٍ][٣]؛ بل هو مَصدَرٌ، وذلك نحوُ: (عِدَةٍ)؛ فإنه مَصدَرُ (وَعَدَ)، وقد خَلَا مِن (الواوِ) التي في فِعْلِه لفْظًا وتَقديرًا، ولكنْ عُوِّضَ عنها (التاءَ).

وزَعَمَ ابنُ[٤] المصنِّفِ[٥]: أنَّ (عَطاءً) مَصدَرٌ، وأنَّ هَمزتَه حُذِفَتْ تَخفيفًا، وهو خِلَافُ ما صَرَّحَ به غيرُه مِن النَّحْوِيِّينَ[٦].

ومِن إعمالِ اسمِ الْمَصْدَرِ قولُه[٧]:

= مَصدَرٍ، حتى لو اشتَمَلَ عَلَى حروفِ الفعْلِ، وقد اتَّضَحَ لكَ مِن هَذَا البيانِ اسمُ المصدَرِ اتِّضاحًا لا لَبْسَ فيه (م).

(١) من (م).

(٢) في (س): «قاتل».

(٣) تقديم وتأخير في (س)، ولكنه وضع عليها علامة الإبدال.

(٤) ليس في (س)، (ص).

(٥) في «شرح الخلاصة» (ص٢٢١).

(٦) ينظر: «شرح السيرافي» (٢/ ٢٨٠)، و«شرح الشافية» للبغدادي (١/ ١٦٧)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٥٧).

(٧) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤٠١): «قائله: هو القطامي، واسمه: عمير بن شييم».

٢٥٠ ـ أَكُفْرًا بعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي   وبعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[(١)]

فـ(الْمِائَةَ) مَنصوبٌ بـ(عَطَائِكَ)، ومِنه حديثُ (الْمُوَطَّأِ)[(٢)] «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، فـ(امْرَأَتَهُ) مَنصوبٌ بـ(قُبْلَةِ). وقَوْلُهُ[(٣)]:

٢٥١ ـ إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ لم يَجِدْ   عَسيرًا مِن الآمالِ إِلَّا مُيَسَّرَا[(٤)]

وقولُه:

٢٥٢ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ   فلا تُرَيَنْ لِغَيرِهِمُ أُلُوفَا[(٥)]

[قلة إعمال اسم المصدر]

وإعمالُ اسم الْمَصْدَرِ قَليلٌ، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جَوازِ إعمالِه ـ فقَدْ وَهِمَ؛ فإنَّ الْخِلافَ في ذلك مَشهورٌ[(٦)]. وقالَ الصَّيْمَرِيُّ: إعمالُه شاذٌّ. وأَنْشَدَ:

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَطائِكَ الْمِائَةَ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (عَطاءِ) عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (الْمِائَةَ) بعدَ أنْ أضافَ اسمَ المصدَرِ لفَاعِلِه (م).

(٢) «موطأ مالك» (١/ ٤٤) برقم (٦٥)؛ عن ابن مسعود موقوفًا، و برقم (٦٦) ـ أيضًا ـ عن ابن شهاب الزهري قوله. ومن طريق مالك: أخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٥) وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٧ رقم ١٠)، والدارقطني (١/ ١٤٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢/ ١٥٧ رقم ٤٢٨)، وفي «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٣٧١ رقم ٩٤٨).

(٣) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٤): «أنشده الأصمعي؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسم المصدَرِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (عَوْنُ) ـ عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (الْمَرْءَ) ـ بعْدَ إضافَتِهِ لفَاعِلِه (م).

(٥) (م) ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعلَمُ قائِلُها، وَهوَ مِن شَواهِدِ الأشموني، (رَقْم ٦٨٥).

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ)؛ فإنه قد أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (عِشْرَةِ) عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قولُه، (الكِرامَ)، بعْدَ إضافَتِهِ إِلَى فَاعِلِه (م).

(٦) اسمُ المصدَرِ: إمَّا أنْ يَكُونَ عَلَمًا، مِثلُ يَسارٍ وبَرَّةٍ وفِجَارٍ، وإما أنْ يَكُونَ مَبدوءًا =

أَكُفْرا. . . . . * البيتَ

وقالَ ضِياءُ الدِّينِ بنُ العلجِ في (البَسيطِ)[١]: ولا يَبْعُدُ أنَّ ما قَامَ مَقامَ الْمَصدَرِ يَعمَلُ عمَلَه. ونُقِلَ عن بعضِهم[٢]: أنَّه قد أَجازَ ذلك قِيَاسًا.

[حكم ما إذا أضيف المصدر إلى فاعله]

[ص] [٤٢٦] وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بنَصبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهْ

[ش] يُضافُ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فيَجُرُّه[٣]، ثم يَنْصِبُ المفعولَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ [١٤١/و] العَسَلَ)، وإلى المفعولِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ العسَلِ زَيدٌ). ومنه قولُه[٤]:

٢٥٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ ... نفْيَ الدَّنانير[٥] تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٦]

= بميمٍ زائدةٍ؛ كالْمَحْمَدَةِ والْمَتْرَبَةِ، وإما أَلَّا يَكُونَ وَاحِدًا مِنهما، فالأَوَّلُ: لا يَعْمَلُ إجماعًا، والثاني: يَعمَلُ إجماعًا، والثالثُ: هو مَحَلُّ الخِلافِ (م).

(١) كما في «التذييل» (١٠/ ٦٧). وهو الإمام النحوي أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العِلْج، وهو ممن أقام باليمن وصنَّف بها كتابَ «البسيط» في النحو، وذكره الشيخ أبو حيان، ونقل عنه كتاب البسيط كثيرًا في كتبه: «البحر المحيط»، و«الارتشاف»، و«التذييل والتكميل»، وليس له كثير ترجمة في كتب تراجم النحاة.

(٢) هو: الأخفش ـ كما صرّح به في «التذييل» (١٠/ ٦٧).

(٣) من (م).

(٤) قال العيني (٣/ ١٤١١) «قائله: هو الفرزدق».

(٥) في (ح)، (م)، و«أصول ابن السراج» (٣/ ١٢)، و«المحكم» (٨/ ٣٠٢): «الدراهم». وفي الكامل (١/ ٢٠٢)، و«المقتضب» (٢/ ٢٥٨)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٤١)، و«السيرافي» (١/ ٢٠٣): «الدراهيم». وهي روايات للبيت.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (نفي الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ)؛ حَيْثُ أضاف الْمَصدَرَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (نفي) ـ إِلَى مَفعولِه ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (الدَّرَاهِيمِ) ـ ثم أتى بفَاعِلِه مَرفوعًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (تَنقادُ) (م).

قلت: وفيه شاهدٌ آخر في قوله: (الدراهيم)، (الصياريف)؛ وإنما الوجه في الكلام: (الدراهم)، و(الصيارف)، لكن الشاعر ربما زاد حرف المد إشباعًا في =

وليسَ هذا الثاني مَخصوصًا بالضَّرورةِ، خِلافًا لبَعضِهم، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأَعْرَبَ ﴿مَنِ﴾ فاعِلًا بـ﴿حِجُّ﴾، ورُدَّ: بأنه يَصيرُ المعنَى: ولله على جَميعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ البيتَ الْمُستطيعُ. وليسَ كذلكَ فـ﴿مَنِ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾، والتقديرُ: وللهِ على الناسِ مُستَطِيعِهم حَجُّ البيتِ. وقِيلَ: ﴿مَنِ﴾ مُبتدَأٌ، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: مَنِ استطاعَ مِنهم فَعَلَيْهِ ذلك.

ويُضافُ الْمَصدَرُ ـ أَيضًا ـ إلى الظرْفِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، ويَنصِبُ الْمَفعولَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضرْبِ اليومِ زيدٌ عَمْرًا).

[ص] [٤٢٧] وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ، ومَنْ رَاعَى في الاتْباعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

[ش] إذا أُضيفَ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ؛ ففَاعِلُه يَكونُ مَجرورًا لفْظًا، مَرفوعًا مَحَلًّا، فيَجوزُ ـ في تَابِعِه مِن الصِّفَةِ والعطْفِ وغيرِهما ـ مُراعاةُ اللفْظِ: فيُجَرُّ، ومُراعاةُ الْمَحلِّ: فيُرفَعُ، فتَقولُ: (عجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ الظريفِ والظَّريفُ[1]).

ومِن إتباعِه على الْمَحَلِّ قولُه[2]:

٢٥٤ ـ حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها[3] طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظلومُ[4]

فرَفَعَ (المظلومُ)؛ لكَونِه نَعْتًا لـ(الْمُعقِّبِ) [١٤١/ظ]؛ على الْمَحَلِّ.

= هذا الضرب من الجمع؛ فيجوز له ذلك، للزوم الكسرة ذلك الموضع، وإنما الكسرة من الياء. ينظر: «الكتاب» (١/ ٢٨)، و«المقتضب» (٢/ ٢٥٨).

(١) من (م).

(٢) هو: لَبِيد بنُ رَبيعةَ في «الديوان» (ص١٠٢)، ط. المعرفة.

(٣) في «الديوان»، و«العين» (١/ ١٧٨)، و«الجمهرة» (١/ ٣٦٤)، و«المحكم» (١/ ٢٣٩): «وهاجه» بالتذكير. والوجهان سائغان ومرويان أيضًا.

(٤) (م) الشاهِدُ عليه: قَوْلُهُ: (**طَلَبَ الْمُعَقِّبِ...... المظلومُ**)؛ حَيْثُ أَضافَ المصدَرَ، وَهوَ (**طَلَبَ**) إلَى فَاعِلِه ـ وَهوَ (**المعَقِّبِ**) ـ ثم أَتْبَعَ الفاعِلَ بالنعْتِ، وَهوَ (**الْمَظلومُ**)، وجاءَ بهذا التابِعِ مَرفوعًا؛ نَظَرًا لِمَحلِّ الْمَتبوعِ (م).

[حكم ما إذا أضيف المصدر إلى مفعوله]

وإذا أُضيفَ إلى الْمَفعولِ، فهو مَجرورٌ لَفْظًا، مَنصوبٌ مَحَلًّا؛ فيَجوزُ أَيضًا في تَابِعِه: مُراعاةُ اللفْظِ والْمَحَلِّ.

ومِن مُراعاةِ الْمَحَلِّ قولُه(١):

٢٥٥ ـ قد كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا   مَخافَةَ الإِفلاسِ واللَّيَّانَا(٢)

فـ(اللَّيَّانَا) مَعطوفٌ على مَحَلِّ (الإِفلاسِ).

❁ ❁ ❁

---

(١) هو: رؤبة بن العجاج في «ديوانه» (١٨٧).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(واللَّيَّانَا)**؛ حَيْثُ عَطَفَه بالنصْبِ عَلَى **(الإفلاسِ)** الَّذِي أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إليه؛ نَظَرًا إِلَى مَحَلِّهِ (م).

إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ[١]

[ص] [٤٢٨] كفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ[٢]   إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ ـ[٣]

[ش] لا يَخْلُو اسمُ الفاعِلِ مِن أنْ يَكونَ مُعَرَّفًا بألْ، أو مُجَرَّدًا[٤]، فإنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه مِن الرفْعِ والنَّصْبِ؛ إنْ كانَ مُستَقْبَلًا أو حَالًا[٥]، نحوُ: (هذا ضارِبٌ زَيدًا الآنَ، أو غَدًا). [أحوال اسم الفاعل]

وإنما عَمِلَ لِجَرَيَانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناهُ، وهو الْمُضارِعُ، ومَعنى جَرَيانِه عليه أنه مُوَافِقٌ له في الحركاتِ والسَّكَناتِ؛ لِمُوافَقَةِ[٦] (ضارِبٍ) لـ(يَضْرِبُ) فهو مُشْبِهٌ[٧] للفعْلِ الذي هو[٨] بِمَعناهُ لفْظًا ومَعنًى.

---

(١) عَرَّفَ ابنُ مالِكٍ فِي تَسهيلِه اسمَ الفَاعِلِ بأنه (الصِّفَةُ الدالَّةُ عَلَى فَاعِلِ الْحَدَثِ، الجارِيَةُ فِي مُطْلَقِ الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ عَلَى المضارعِ مِن أفعالِها فِي حالَتي التذكيرِ والتأنيثِ، الْمُفيدَةُ لِمَعْنَى المضارِعِ أو الماضي) (م).

(٢) أي: لا في غيره، فإنه يضاف لمعموله. ويطّرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل، والمراد عمل التعدي إن تعدّى فعله، واللزوم إن لزم، والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناءً على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٣) بعده في (ك): [أو نفيًا أو جا صفة او مستندًا].

(٤) زاد في (س): «منها».

(٥) مثله الدال على الاستمرار، ويشترط أيضًا ألَّا يكون مصغرًا ولا موصوفًا قبل عمله كالمصدر لأنهما من خواص الأسماء فيبعدانه عن الفعل، ولا تضرُّ التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير، ولأن علامتهما تلحق الفعل وإنما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدًّا لأن لزومه له غير بيِّن بخلاف الوصف.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٦) في (ك)، (س): «كموافقة».

(٧) في (س): «شبه».

(٨) ليس في (ك).

وإنْ(١) كانَ بِمَعنى الْمَاضي لم يَعْمَلْ(٢)؛ لعَدَمِ جَريانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناه، فهو مُشْبِهٌ له مَعْنًى(٣)، لا لَفْظًا، فلا(٤) تَقولُ: (هذا ضارِبٌ زَيدًا أَمْسِ)؛ بل يَجِبُ إضافتُه فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ)، وأَجازَ الكِسائيُّ إعمالَه(٥)، وجَعَلَ مِنه قولَه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ(ذِرَاعَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(باسِطٌ)، وهو ماضٍ، وَخرَّجَه غيرُه على أنَّه حِكايةُ حالٍ مَاضِيَةٍ(٦) (بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، لا قلبناهم. والله تعالى اعلم)(٧). [١٤١/ظ].

[شروط إعمال اسم الفاعل] [ص] [٤٢٩] ووَلِيَ استفهامًا، او حَرْفَ نِدَا(٨) أو نَفيًا، اوْ جَا صِفةً أو مُسْنَدَا

(١) في (س): «فإن».

(٢) إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو: كان زيد ضاربًا عمرًا أمس لصحة: كان زيد يضرب... إلخ بخلاف: هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله. الخضري (٢/ ٢٥).

(٣) أي: للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظًا لأنه لم يوازنه.

(٤) في (ك): «لا».

(٥) قال الخضري (٢/ ٢٥): «محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرًا رفعه اتفاقًا أو ظاهرًا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. قال السيوطي: «وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه».اهـ، ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو: ضارب أنت أمس».

(٦) معنَى حِكايَةِ الحالِ: أنْ يُقَدِّرَ المتكلِّمُ نفْسَه مَوجودًا فِي وقْتِ حُصولِ الحادِثَةِ، فيَتكلَّمَ عَلَى مَا يَقتَضِيهِ، والدليلُ عَلَى صِحَّةِ ذلك فِي الآيةِ الكريمةِ قولُه سُبحانَه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولا يَخْفَى عليكَ أنَّ المرادَ بالمُتَكلِّمِ الَّذِي يَفرِضُ نفْسَه غيرُ اللهِ تعالى (م).

(٧) من (س).

(٨) قال الخضري (٢/ ٢٥): «الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر، إذ التقدير: يا رجلًا طالعًا جبلًا؛ لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل؟ وقد يقال: لم ندع أن حرف النداء مسوغ؛ بل إذا وليه الوصف عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر، وإنما صرح به هنا مع دخوله في =

[ش] أَشارَ بهذا البيتِ إلى أنَّ اسمَ الفاعِلِ لا يَعمَلُ إلَّا إذا اعتَمَدَ على شيءٍ[(١)] قَبْلَه[(٢)]؛ كأنْ يَقَعَ بعدَ الاستفهامِ، نحوُ: (أَضارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، أو حرْفِ النداءِ، نحوُ: (يا طالِعًا جَبَلًا)، أو النفْيِ[(٣)]، نحوُ: (ما ضارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، أو يَقَعَ نَعْتًا، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبٍ زَيْدًا)، أو حَالًا، نحوُ: (جاءَ زَيْدٌ راكِبًا فَرَسًا)، ويَشمَلُ[(٤)] هَذينِ النَّوعينِ[(٥)] قولُه: **(او جَا صِفَةً)**. وقولُه: **(أو مُسْنَدَا)** معناه: أنَّه يَعْمَلُ إذا وقَعَ خَبَرًا، وهذا يَشْمَلُ خَبَرَ الْمُبتدَأِ، نحوُ: (زيدٌ ضارِبٌ عَمْرًا)، وخبَرَ ناسِخِه، أو مَفعولَهُ،

= قوله: **(وقد يكون...)** إلخ، لدفع توهم أن النداء يبعده من الفعل فلا يعمل».

(١) أي: ليَقرِّبه من الفعل. وأشار الشارح إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات، فإن لم يعتمد لم يعمل خلافًا للأخفش والكوفيين، وهذا شرطه لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر، وعدم المضي شرط لعمله في المفعول فقط، فقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب؛ يعني به مجموع الأمرين، وإلا فالاعتماد شرطٌ لعمل الرفع في الظاهر أيضًا عند الجمهور قاله الدماميني والشمني؛ أفاده الصبان (٢/ ٢٩٣).

(٢) **واعتماده يكون على خمسة أمور:**

أحدها: حرف نفي، نحو: ما مَارٌّ أنتما بزيدٍ، وما ضاربٌ أنتما عمرًا.

والثاني: حرف استفهام، نحو: أضاربٌ أنت زيدًا؟

والثالث: حرف نداء، نحو: يا طالعًا جبلًا، ويا ضاربًا عمرًا.

والرابع: أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدَّر.

فأما المقدَّر فسيُذكر بعد. وأما المذكور فنحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا غدًا.

والخامس: أن يكون مُسْنَدًا إلى مبتدأ، لفظًا أو أصلًا، فالمسند إلى المبتدأ لفظًا نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا. والمسند إلى المبتدأ أصلًا نحو: إنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا.

فإن لم يَعتمد على شيء من ذلك لم يَعمل.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٦٥).

(٣) ولو تأويلًا نحو: إنما ضارب زيد عمرًا.

(٤) في (س): «يشتمل».

(٥) من (ن): وفي (ص) «الشيئين».

نحوُ: (كانَ زيدٌ ضارِبًا عَمْرًا، وإنَّ زَيدًا ضارِبٌ عَمْرًا، وظَنَنْتُ[(١)] زيدًا ضارِبًا عَمْرًا، وأَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا ضارِبًا بكْرًا).

[ص] [٤٣٠] **وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ[(٢)] فيَستحِقُّ العمَلَ الذي وُصِفْ**

[ش] [حكم اعتماد اسم الفاعل على موصوف مقدر] قد يَعْتَمِدُ اسمُ الفاعِلِ على مَوصوفٍ مُقَدَّرٍ، فيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه؛ كما لو اعتَمَدَ على مَذكورٍ، ومِنه قولُه[(٣)]:

٢٥٦ ـ وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إذَا رَاحَ نحوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى[(٤)]

فـ(عَيْنَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(مَالِئٍ)، و(مَالِئ) صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: وكَمْ شَخْصٍ مالِئٍ، ومِثْلُه[(٥)] قولُه[(٦)]:

٢٥٧ ـ كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا ليُوهِنَها فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[(٧)]

التقديرُ: كوَعِلٍ ناطِحٍ صَخْرَةً.

[ص] [عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل)] [٤٣١] **وإنْ يَكُنْ صِلةَ (ألْ) ففِي الْمُضِي[(٨)] وغيرِهِ إعمالُه قدِ ارْتُضِي[(٩)]**

---

(١) في (س): «فظننت».

(٢) بقرينة: ١ ـ حالية كاختصاص الصفة نحو: مررت بعاقل، ٢ ـ مقالية: كبيتي الشارح بدليل بقيتهما.

(٣) هو: عُمرُ بن أبي رَبيعةَ في «ديوانه» (ص٤٥٩).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ عَيْنَيْهِ)**؛ حَيْثُ عَمِلَ اسمُ الفَاعِلِ، وهوَ قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ)** النَّصْبَ فِي المفعولِ به؛ بسببِ كونِه مُعتَمِدًا عَلَى مَوصوفٍ مَحذوفٍ معلومٍ مِن الكلامِ، وتَقْدِيرُهُ: وكَمْ شَخْصٍ مَالِئٍ... إلخ (م).

(٥) في (ك)، (ح): «ومنه».

(٦) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص١٤٥).

(٧) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كناطِحٍ صَخرةً)**، حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ الفَاعِلِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(ناطِحٍ)** ـ عمَلَ الفعْلِ، ونصَبَ بِهِ مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(صَخرةً)**؛ لأنه جارٍ عَلَى مَوصوفٍ محذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي البيتِ قَبْلَه (م).

(٨) «يَحتمل أن يتعلق باسم فاعل حال من ضمير «ارْتُضِي»؛ أي: إعمالُه قد ارْتُضِي كائنًا في المضي، وهو على حذف المضاف، تقديره: في ذي المُضِي، أو بفعلٍ مضمر يفسره الصدر الذي هو «إعمالُه» والتقدير: فيعمل في المضي إعماله فيه قد ارْتُضي». قاله الشاطبي في «المقاصد» (٤/ ٢٧٧).

(٩) بلا شرط اعتماد.

[ش] إذا وَقَعَ اسمُ الفاعِلِ صِلَةً للألِفِ [١٤٢/و] واللام، عَمِلَ ماضِيًا ومستَقْبَلًا وحالًا؛ لِوُقُوعِه حِينَئذٍ مَوْقِعَ الفعْلِ؛ إذْ حَقُّ الصِّلَةِ أنْ تَكونَ جُملةً، فتَقولُ: (هذا الضارِبُ زَيْدًا الآنَ، أو غَدًا، أو أَمْسِ).

هذا هو الْمَشهورُ مِن قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ، وزَعَمَ جماعةٌ (مِن النَّحْوِيِّينَ)[١]، مِنهم الرُّمَّانِيُّ[٢][٣]، أنَّه إذا وَقَعَ صِلَةً لألْ لا يَعمَلُ إلَّا مَاضِيًا، ولا يَعْمَلُ مُستَقْبَلًا ولا حالًا، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَعْمَلُ مُطلَقًا، وأنَّ المنصوبَ بعْدَه مَنصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ، والعَجَبُ أنَّ هَذينِ الْمَذْهَبَيْنِ ذَكَرَهما الْمُصَنِّفُ في (التَّسهيلِ)[٤]، وزَعَمَ ابنُه بدْرُ الدِّينِ في شَرْحِه[٥] أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا وقَعَ صِلَةً للألِفِ واللامِ عمِلَ مَاضِيًا ومُستَقْبَلًا وحالًا باتِّفاقٍ، وقالَ (بعْدَ هذا)[٦] أيضًا: ارْتَضَى جميعُ النَّحْوِيِّينَ إعمالَه؛ يَعنِي: إذا كانَ صِلَةً لألْ[٧].

---

(١) من (ن)، (ص) وزاد فيها «قول».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٧٦)، و«شرح الكتاب» (٣/ ٢٠٤)، و«التذييل والتكميل» (١٠/ ٣٣٤).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل»: «وحملهم على ذلك أنَّ سيبويه حين ذكر اسم الفاعل بـ(أل) لم يُقَدِّره إلا بـ(الذي فعل). وسيبويه إنما أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه (أل) عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل (أل)، فإذا اقترنت به أل كان أحقَّ بالعمل وأَولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملًا دونها، وقد وردَ السماع بذلك».
وانظر: «تمهيد القواعد» (٦/ ٢٧٢٥).

(٣) زاد في (ك)، (ح): «إلى».

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٧٦).

(٥) (ص٣٠٣).

(٦) في (س): «بعدها».

(٧) ومن شروط عمل اسم الفاعل:
١ ـ ألَّا يُصَغَّر، فلا يقال: هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا، وما حُكي من قولهم: أنا مُرْتَحِلُ فسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا؛ فشاذ، وأيضًا فلا حجة فيه؛ لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحةُ الفعل، ولذلك أيضًا ساغ: أنا مارٌّ بزيدٍ أمسِ. =

[عمل صيغ المبالغة] [ص] [٤٣٢] (فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ) فِي كثرةٍ عن (فاعلٍ) بديلُ
[٤٣٣] فَيَسْتَحِقُّ ما لَه من عَمَلِ وفي (فَعِيلٍ) قَلَّ(١) ذا و(فَعِلَ)(٢)

= ٢ ـ ألا يُوصف قبل العمل، فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا. نصَّ عليه سيبويه وغيره.

فإن جاء من ذلك شيء فشاذ، كقول طُفَيل، أنشده الفارسي، وقال: أنشدنيه أبو إسحاق:

ورَاكِضَةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

وقال بِشْرُ بن أبي خازم:

إذَا فَاقِدٌ خطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذكرتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبايِنِ

مع أنه قد يُتأول على حذف الجار؛ أي: على بَعِيرِ حِلالٍ، وعلى فَرْخَيْن. ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة، والثاني بـ(رَجَّعَتْ) أو يُنصبان بفعل يفسِّره اسم الفاعل، فلا يكون في ذلك حجة.

٣ ـ أَلَّا يَجريَ مُجرى الأسماء الجامدة، فإنه إذ أُجري مُجراها لم يعمل على حال، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، كما تقول: هذا صاحبُ زيدٍ، أو: هذا أخو زيدٍ. نصَّ على ذلك سيبويه، قال الشاطبي: ولا أعلم فيه خلافًا.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢).

(١) لم يقل: شَذَّ، ولا: نَدَرَ، فدَلَّ على أنه مما يَعمل فيه القياس على ضعف.

(٢) **فإن قيل**: لِمَ أتى بهذا كُلِّه، وكان أخصرَ أن يقول كما قال غيره: إن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل؟

قيل: فائدته أمران:

أحدهما: ما تقدم من إخراجه تلك الأمثلة التي على معنى النَّسَب أو التعجُّب، فإنها للمبالغة والكَثْرة، لكنها لا تقتضي كثرة فعلٍ عِلَاجي.

والثاني: أن هذه المقدمة عِلَّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عملَ الفعل، وهي غير جاريةٍ على الفعل، ولا تامَّةِ الشَّبَه به، إذ لم تُشْبِهه إلا في المعنى خاصة، والشَّبَه المعتبرَ عند الجمهور إنما هو اجتماع الشَّبَهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

فكأن القائل يقول: كيف أُعمِلتْ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريانَ اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعةٌ في موضع اسم الفاعل التامِّ الشَّبَهِ، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القَصْد أتى بالفاء المقتَضِية للعِلَّة، في قوله: (**فيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ من** =

[ش] يُصاغُ للكَثرَةِ(١) فَعَّالٌ ومِفعالٌ وفَعولٌ وفَعيلٌ وفَعِلٌ، فيَعمَلُ عمَلَ

= عَمَلِ)؛ أي: إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عملَه، وهو ظاهر.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٨٠).

(١) هذا فصل معقود لـ(أمثلة المبالغة) وحكمها. [أنواع أمثلة المبالغة]
وهي خمسة، ابتدأ الناظم الكلام على ثلاثةٍ منها، وهي: (فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول) لكونها في كثرة الاستعمال هنا أدخلَ من الباقين.
ويعني: أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوَضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة في كثرة الفعل، فهي مُشْعِرة بكثرة وقوع الفعل الذي يُقال بسببه للفاعل: فاعل.
وهذا معنى قوله: (**في كَثْرَةٍ**)؛ أي: موضع كثرة الفعل، فـ(قَوَّامٌ) معناه: قائمٌ كثيرًا، و(ضَرُوبٌ) معناه: ضاربٌ كثيرا، و(مِنْحَارٌ) معناه: ناحرٌ كثيرا. فإن قيل: فإذًا ليس واحدٌ منها بدلًا عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذْ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول: إنها بَدَلٌ عنه؟
فالجواب: أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطْلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، فيقال: (فاعل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعروا بالكَثرة وَضعوا لها مِثالًا دالًّا عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال).
فـ(فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلًا من (فاعل) مطلقًا. وكذلك سائر الأمثلة.
وإذا فُهم هذا تبيَّن أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله: (**عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ**) صحيح؛ أي: عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال: (**فِيْ كَثْرة**) إذْ ما قال: إنه بدل عن (فاعل) إذا كان في موضع الكثرة.
ويتحرَّز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصد بها كثرةُ الفعل العلاجي، فإنها لا تجري مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام:
أحدها: هذا الذي شَرَع فيه.
والثاني: أن تأتي للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، كـ(مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى: ما أحسَنَه، وكذلك إذا دخلها معنى النَّسب، نحو: قَؤُول، ومِقْوال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لا على معنى الفعل؛ بل على معنى: ذي كذا، كأنه يقول: ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول: قَوْلِيٌّ، =

الفِعْلِ[١] على حَدِّ اسمِ الفاعِلِ[٢]، وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلِ[٣] أكْثَرُ مِن إعمالِ فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكثَرُ مِن إعمالِ فَعِلٍ.

فمِن إعمالِ فَعَّالٍ ما سَمِعَه سِيبَوَيْهِ مِن قَوْلِ بعضِهم: (أمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ[٤])، وقولُ الشاعِرِ[٥][٦]:

٢٥٨ ـ أَخَا الحرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا ولَيْسَ بوَلَّاجِ الخوالِفِ أَعْقَلَا[٧]

= في: قَؤُولٍ، ومِقْوالٍ، وضَرْبيٌّ، في: ضَرُوبٍ.
فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلًا، لما دخله من معنى النَّسَب، كما لا يعمل نحو: تَمَّار، وفَكَّاه، ونَهِر، وفي قول الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّي نَهِرْ

ومثل ذلك كثير، وهو الذي يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».
والثالث: أن تأتي لغير مبالغةٍ أصلًا، نحو: كَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدِيَ فهو صَدٍ، كَلِفَ فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياسًا، أعني في البناء.
فهذا القسم أيضًا لا يعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصودٍ به تكثيرُ الفعل، وإنما هو من بابٍ آخر.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(١) حملًا على أصلها وهو اسم الفاعل، ولزوال الشبه الصوري، والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي.
(٢) بشروطه وفاقًا واختلافًا.
(٣) في (س)، (ح): «السابقة».
(٤) ذكَرَ هَذَا الْمِثالَ وأَسْنَدَ رِوايَته عن العرَبِ إلَى سِيبَوَيْهِ الثِّقَةِ؛ للإشارَةِ إلَى رَدِّ مَذهَبِ الكُوفِيِّينَ، الذينَ ذَهَبُوا إلَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَتقدَّمَ مَعمولُ هذه الصِّفَةِ عليها، وسيأتي ذكْرُ ذلك فِي شرْحِ الشاهِدِ رَقْمِ (٢٥٩)، وانظُرْ كتابَ سِيبَوَيْهِ (١/ ٥٧) (م).
(٥) ليس في (س).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٢١): «قائله: هو القلاخ بن حَزْن بن جناب».
(٧) (م) الشاهِدُ فيه: (**لَبَّاسًا...... جِلَالَها**)؛ فإنَّه قد أَعْمَلَ (لَبَّاسًا) ـ وَهوَ صِيغَةٌ مِن صِيَغِ =

فـ(العَسَلَ) منصوبٌ بـ(شَرَّابٍ)، و(جِلَالَها) مَنصوبٌ بـ(لَبَّاسٍ).

ومِن إعمالِ مِفْعَالٍ [١٤٢/ظ] قولُ بعضِ العرَبِ: (إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها)، فـ(بَوَائِكَها) مَنصوبٌ بـ(مِنْحَارٌ).

ومِن إعمالِ فَعُولٍ قَولُ الشاعِرِ(١):

٢٥٩ ـ **عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَرَاءَتْ لرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ(٢) وحَجِيجُ**
قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها على الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ(٣)

فـ(إخوانَ) مَنصوبٌ بـ(هَيُوجُ).

ومِن إعمالِ فَعِيلٍ قَوْلُ بعْضِ العرَبِ: (إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ)، فـ(دُعاءَ) مَنصوبٌ بـ(سَميعٌ). ومِن إعمالِ فَعِلٍ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ(٤):

= الْمُبالَغَةِ ـ إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**جِلَالَها**)؛ لاعتمادِه عَلَى مَوصوفٍ مَذكورٍ فِي الكلامِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَخَا الْحَرْبِ**).

(١) هو: الراعي في «ديوانه» (ص٢١٤).

(٢) في (س): «عنه»، وفي هامشها «عنده».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: (**هَيُوجُ**)، وَهوَ مِن صِيَغِ المبالَغَةِ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**إخوانَ**)، وَهوَ معتَمِدٌ عَلَى المسنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي هو اسمُ إنَّ.

وفي البيتِ دَليلٌ عَلَى أنَّ هَذَا العَامِلَ ـ وَإِنْ كان فَرْعًا عن الفِعْلِ ـ لم يَضْعُفْ عن العمَلِ فِي المعمولِ المتقدِّمِ عليه، أَلَا ترَى أنَّ قولَه: (**إخوانَ العَزَاءِ**) متَقَدِّمٌ، معَ كونِه مَفْعُولًا لقولِه: (**هَيُوجُ**)، وقد قَدَّمْنَا أنَّ قولَ العربِ: (أمَّا العسَلَ فأنَا شَرَّابٌ) الَّذِي رَوَاهُ سِيبَوَيْهِ الثِّقَةُ يَدُلُّ عَلَى ذلك أَيْضًا، وأنَّ هَذَا يَرُدُّ مَا ذهَبَ إِلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِن أنَّ معمولَ هذه الصِّفَةِ لا يَتقدَّمُ عليها، زَعَمُوا أنَّها فرْعٌ فِي العمَلِ عن فرْعٍ؛ لأنها فرْعٌ عن اسمِ الفَاعِلِ، وَهوَ فرْعٌ عن الفِعْلِ المضارِعِ، وأنَّ ذَلِكَ سببٌ فِي ضَعْفِها، وأنَّ ضَعْفَها يَمْنَعُ مِن عَمَلِها مُتأَخِّرَةً، والجوابُ: أنَّهُ لا قِياسَ معَ النَّصِّ (م).

(٤) في «الكتاب» (١/ ١١٣)، قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٢٧): «قائله: هو أبو يحيى اللاحقي، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدي =

٢٦٠ ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[١]

وقولُه[٢]:

٢٦١ ـ أَتاني أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[٣]

فـ(أُموراً) مَنصوبٌ بـ(حَذِرٌ)، وعِرْضِي مَنصوبٌ بـ(مَزِقٍ).

[ص] [٤٣٤] وما سِوَى المفرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ في الحُكْمِ والشُّروطِ حَيْثُمَا عَمِلْ[٤]

[ش] ما سِوَى الْمُفْرَدِ هو الْمُثَنَّى والمجموعُ، نحوُ: (الضارِبَيْنِ، والضارِبَتَيْنِ، والضارِبِينَ، والضُّرَّابِ، والضَّوَارِبِ، والضاربات)[٥]، فحُكْمُها حكْمُ المفردِ في العمَلِ، وسائرِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِن الشُّروطِ، فتَقولُ: (هَذانِ الضارِبانِ زَيْدًا، وهؤلاءِ القَاتِلونَ بَكْرًا)، وكذلك الباقِي،

= العرب فعِلًا؟، قال: فوضعت له هذا البيت وعملته له ونسبته إلى العرب وأثبته في كتابه، وكان هذا اللاحقي غير موثوق به».

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حَذِرٌ أُمُورًا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: **(حَذِرٌ)** ـ وَهوَ مِن صِيَغِ المبالَغَةِ ـ عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ الْمَفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أُمُورًا)** (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٢٨): «قائله: هو زيد الخيل الَّذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَزِقُونَ عِرْضِي)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ **(مَزِقُونَ)** وَهوَ جَمْعُ مَزِقٍ الَّذِي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عِرْضِي)**.
والعُلماءُ رَحِمَهم اللهُ يَذْكُرونَ هَذَا البيتَ فِي الاستشهادِ عَلَى إعمالِ صِيغَةِ فَعِلٍ ـ كحَذِرٍ ـ بعْدَ ذِكْرِهم بيتَ اللَّاحِقِيِّ السابِقَ؛ لِيَرُدُّوا مَا نَسَبَه اللَّاحِقِيُّ إِلَى سِيبَوَيْهِ، مِن أَنَّهُ أَخَذَ بَيتَه الَّذِي اختَلَقَه له واستَدَلَّ بِهِ فِي كتابِهِ، وَهوَ إنَّما يَرْمِي بذلك إِلَى الطعْنِ فِي كتابِ سِيبَوَيْهِ بأنَّ فيه مَا لا أَصْلَ له، وإنما أَوْرَدَ أَئِمَّةُ العَرَبيَّةِ هَذَا البيتَ؛ لِيُبَرْهِنُوا عَلَى أنَّ الَّذِي أَصَّلَه سِيبَوَيْهِ مِن القَواعِدِ جارٍ عَلَى مَا هو ثابتٌ مَعروفٌ فِي لِسانِ العرَبِ، الذين يُوثَقُ بلِسَانِهم وبِنِسْبَةِ القوْلِ إليهم، فلا يَضُرُّه أنْ يَكُونَ فِي كِتابِه شَاهِدٌ غيرُ مُعروفِ النِّسْبَةِ أو مُختَلَقٌ، وسِيبَوَيْهِ إنما ذكَرَ بَيتَ اللَّاحِقِيِّ مِثالًا لا شاهِدًا؛ لأنَّ القاعِدَةَ ثَابِتَةٌ بدُونِه (م).

(٤) قوله: **(حَيْثُما عَمِلْ)** جملة شرطية حُذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه.

(٥) في (ك)، (س)، (ص): «تقديم وتأخير» وزاد في (س): «والضاربون».

ومنه قولُه(١):

٢٦٢ ـ .... أَوَالِفًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي(٢)

أصْلُه: الْحَمَام(٣). وقَولُه(٤):

٢٦٣ ـ ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ(٥)

[جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له]

[ص] [٤٣٥] وانْصِبْ(٦)(٧) بذِي الإعمالِ(٨) تِلْوًا(٩) واخْفِضِ ....

---

(١) هو: العجاج في «ديوانه» (١/ ٤٤٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَوَالِفًا مَكَّةَ)؛ حَيْثُ نَصَبَ مَكَّةَ بأَوَالِفَ الَّذِي هو جَمْعُ تكسيرٍ لاسمِ الفَاعِلِ (م).

(٣) من (ن).

(٤) هو: طرفة بن العبد في «ديوانه» (ص٣٩).

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (غُفُرٌ ذَنْبَهُم)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: (غُفُرٌ)، الَّذِي هو جَمْعُ غَفورٍ الَّذِي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ الْمَفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (ذَنْبَهُمْ) (م).

(٦) في (س): «فانصب».

(٧) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل. وأفاد أيضًا أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول، وحكي إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك لشبهه به، وأما: قائم الأب فأضيف إلى فاعله لعدم عمله النصب، ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك، وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في: الدرهم زيد مُعْطِيكَهُ، كما مر في الإضافة.
«الخضري» (٢/ ٢٢٦).

(٨) قوله: (بِذِي الأَعْمَالِ) تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذي لا يَعمل، وهو ما تخلَّف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهًا واحدًا، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول: مررت بزيدٍ ضارب عمروٍ أمسِ، ولا تقول: مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ؛ لأن ما يليه ليس بمعمولٍ له.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٩٨).

(٩) قوله: (تِلْوًا) شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون واليًا له؛ لأن من شروط =

[ص] [٤٣٥] .... وَهْوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ[١] مُقْتَضِي

[ش] يَجوزُ في اسمِ الفاعِلِ العامِلِ إضافتُه إلى ما يَلِيهِ[٢] مِن مَفعولٍ، ونَصْبُه [١٤٣/و] له، فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ، وضارِبٌ زَيْدًا)، فإنْ كانَ له مَفعولانِ[٣] وأَضَفْتَه إلى أَحَدِهما وَجَبَ نصْبُ الآخَرِ، فتَقولُ: (هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا).

[ص] [٤٣٦] واجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابعَ الذي انْخَفَضْ   كـ(مُبْتَغِي جَاهٍ ومالًا مَن نَهَضْ)

[حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور]

[ش] يَجُوزُ في[٤] تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ الْجَرُّ والنصْبُ، نحوُ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ وعَمْرٍو وعَمْرًا)، (فالجَرُّ[٥] مُراعاةً للَّفْظِ)[٦]، والنصْبُ على إِضمارِ[٧] فِعْلٍ، وهو

= الإضافة أن يكون المضاف إليه واليًا للمضاف، حتى يحل محلَّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو: هذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، ولا تقول: ضاربُ أبوه زيدٍ؛ بل النصب هو اللازم، وهو الذي أراد بقوله: (**وهو لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِ**)؛ يعني: أن ما سوى التالي لاسم الفاعل من المعمولات حكمُه النصب، فلا يَقْتَضي اسمُ الفاعل فيه جَرًّا، لأجل الفاصل، فتقول: هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا غدًا، وهذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدًا شاخصًا غدًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٩٩).

(١) أي: ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف إليه نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].
وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلًا، وإلا وجب رفعه كهذا ضاربُ زيدٍ أبوه ولم يكن التُّلُوُّ مما يفصل به بين المتضايفين وإلَّا جاز جره كهذا معطي درهمًا زيدٍ، و﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧].
الخضري (٢/ ٢٧).

(٢) في (س)، (ك)، (ص) «وليه».
(٣) في (ك): «معمولان».
(٤) ليس في (س).
(٥) ليس في (ك)، (ح).
(٦) سقط من (س).
(٧) قال الخضري (٢/ ٢٨): «الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة، فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل =

الصحيحُ[١]، والتقديرُ: (ويَضْرِبُ عَمْرًا)، أو مُراعاةً لِمَحَلِّ[٢] الْمَخفوضِ، وهو الْمَشهورُ، وقد رُوِيَ بالوَجهينِ قولُه[٣]:

٢٦٤ ـ الوَاهِبُ الْمِائةِ الْهِجانِ وعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي[٤] بينَها أَطْفَالَهَا[٥]

بنَصْبِ (عبْدِ) وجَرِّه، وقالَ الآخَرُ[٦]:

٢٦٥ ـ هلْ أنتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا أو عبْدِ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[٧]

بنَصْبِ (عَبْدَ) عطْفًا[٨] على مَحَلِّ (دِينارٍ)، أو على إِضمارِ فِعْلٍ، والتقديرُ: أو (تَبْعَثُ عَبْدَ رَبٍّ[٩]). واللهُ تعالى أعلم بالصواب[١٠].

= نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]؛ أي: ويجعل الشمس».

(١) لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه؛ إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منونًا، أو بأل أو مضافًا إلى أحد مفاعيله، وضارب ليس كذلك.
«الخضري» (٢/٢٨).

(٢) في (ك): «لفظ».

(٣) هو: الأعشى فِي «ديوانه» (ص٧٩).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «يرجى»، وفي (ص) «ترجى».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وعَبْدِهَا)؛ فإنه رُوِيَ بالوَجهينِ: الجَرِّ والنصْبِ تَبَعًا لِلَفْظِ الاسمِ الَّذِي أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ أو مَحَلِّه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٤٣٨): «قائل هذا البيت مجهول، وقيل: إنه مصنوع، وقيل: إنه لجرير الخطفي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أو عَبْدَ.... عَوْنٍ)؛ حَيْثُ عَطَفَ بالنصْبِ عَلَى مَحلِّ مَا أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ، كَمَا بيَّنَّا فِي الإعرابِ، ويَجوزُ فيه وَجهٌ ثانٍ: وَهوَ الْجَرُّ بالعطْفِ عَلَى اللفْظِ، وقد مَرَّ تَفصيلُ ذلك فِي البيتِ السابِقِ.
ومِثْله قَولُ رجُلٍ مِن قَيْسِ عَيْلَانَ، وأَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ (١/٨٧):
فبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُه أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنَادَ رَاعِ
فنَصَبَ (زِنادَ رَاعٍ) بالعطْفِ عَلَى مَحلِّ (وَفْضَةٍ). والوَفْضَةُ: الكِنانَةُ التي تُوضَعُ فيها السِّهَامُ (م).

(٨) ليس في (ك).

(٩) ليس في (ك).

(١٠) من (ح).

[عمل اسم المفعول] [ص] [٤٣٧] وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ يُعطَى اسمَ مَفعولٍ بلا تَفاضُلِ(١)

[٤٣٨] فَهْوَ كفِعْلٍ صِيغَ للمفعولِ فِي مَعناهُ(٢) كـ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

[ش] جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسمِ الفاعِلِ مِن أنَّه إنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ إنْ كانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، بِشَرْطِ الاعتمادِ، وإنْ كانَ بالألِفِ واللامِ عَمِلَ مُطلَقًا، يَثْبُتُ(٣) لاسمِ المفعولِ، فتَقولُ: (أمَضروبٌ الزَّيدانِ الآنَ أو غَدًا)، أو (جاءَ الْمَضروبُ أَبُوهما الآنَ أو غَدًا أو أَمْسِ). وحُكْمُه في الْمَعْنَى والعمَلِ(٤) حُكْمُ الفعْلِ الْمَبْنِيِّ للمَفعولِ، فيَرْفَعُ المفعولَ كما يَرفَعُه فِعْلُه، فكَمَا تَقولُ: (ضُرِبَ الزَّيْدانِ) تَقولُ: (أَمَضروبٌ الزَّيدانِ) وإنْ كانَ له مَفعولانِ رُفِعَ أحَدُهما ونُصِبَ الآخَرُ، نحوُ: (الْمُعْطَى كَفافًا يكتَفِي)، فالمفعولُ الأوَّلُ ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على الألِفِ واللامِ، وهو مَرفوعٌ؛ لقِيامِه مَقامَ الفاعِلِ، و(كَفافًا) الْمَفعولُ الثانِي.

---

(١) قوله: (**بِلَا تَفَاضُلِ**)؛ يعني: أنه لا يَفْضُله اسم الفاعل في شيءٍ من أحكام هذا الباب؛ بل يجَري مجراه في كل حكم.
لكن لَمَّا كان في هذا الكلام احتمالٌ يُتوهَّم منه أن اسم المفعول يَجري في كل شيءٍ مَجراه، فيَرفع الفاعل، ويَنصب المفعولاتِ كلَّها، وما كان نحو ذلك، وذلك غير صحيح ـ حَرَّر ذلك وبَيَّن أن حكمه حكمُ فعله المبنيَّ للمفعول، لا حكمُ المبنيَّ للفاعل، فقال: (**فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ**)، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائِه للمفعولِ، فتقول: هذا مَضْرُوبٌ أبوه غدًا، كما تقول: يُضْرَبُ أبوه غدًا، ولا تقول: هذا مُعْطى درهمًا، كما تقول: هذا يُعْطَى درهمًا. وكذلك سائر الأحكام.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣١٥).

(٢) قوله: (**فِي مَعْنَاهُ**) يَعني به: أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنيَّ للمفعول في معناه، لا في لفظع، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقتضيه، فاجتماعُهما إنما هو في المعنى.
وأما في اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظي يَخْتَص به.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣١٥).

(٣) في (ك): «ثبت».

(٤) ليس في (ك).

[ص] [٤٣٩] وقد يُضافُ[١] ذا[٢] إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعْنًى، كـ(مَحمودُ المقاصِدِ الوَرِعْ)[٣] [إضافة اسم المفعول إلى مرفوعة]

---

(١) فإن قيل: لِمَ خَصَّ الإضافة بالذكر دون النصب، فقد كان الأولى أن يذكرهما معًا، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبهة»؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن يُقال: لعلَّه عَيَّن ما هو السماع أكثرُ من غيره، فكأن الإضافة والنصب مسموعان قليلان، إلا أن النصب أقلُّ، فذكر ما هو أكثرُ شيئًا من غيره، خروجًا من عُهْدة السَّماع.

والثاني: أن يكون اكْتَفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معًا في (باب الصفة المشبهة) كالمتلازمين، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة، فلم يَحْتج إلى ذكرهما معًا.

وأيضًا فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبهة. ألا ترى أنه عَرَّفها بها إذ قال: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا»؟

فإذا جاز الجر فالنصبُ في الضِّمن. والله أعلم.

والوَرِعُ ـ في كلامه ـ اسم فاعل من: وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا، فهو وَرِعٌ، إذا كَفَّ عن المعاصي، فهو مُتَّقٍ كافٌّ عَمَّا لا يَحِل.

ومعنى المثال: أن الوَرِعَ المُتَّقِيَ لله مقاصدُه كلها محمودة؛ لأن قَصْده في كلِّ شيء تقوى الله تعالى.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٢).

(٢) أي: اسم المفعول.

(٣) قوله: (**وَقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسْم...**) مُرْتَفِعٍ مَعْنًى يعني أنه قد يجري مجرى الصفة المشبَّهة اسمُ المفعول، فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها، فتقول: زيدٌ مرفوعُ الرأسِ، ومضروبُ الأبِ، ومنه مثاله: الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: محمودُ المقاصدُ منه، أو محمودٌ مقاصدُهُ. ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول. ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين:

أحدهما: أشار إليه بالمثال، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ، إذ لا تُتَصَوَّر الإضافة، ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولا ثلاثة، فلا تقول: هذا مُعْطَى الأبِ درهمًا، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيدًا قائمًا، ولا ما أشبه ذلك.

والثاني: أن يُقصد ثبوتُ الوصف، ويُتناسَى فيه العلاجُ. وهذا لم يُشِرْ إليه، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول؛ لأنه لما مُنِع أن يكون من متَعدٍّ إلى اثنين ـ كان ضمن ذلك ألَّا يكون له مفعول مذكور، وذلك معنى كونه غيرَ مقصود به العلاجُ. =

[ش] يَجوزُ في اسْمِ المفعولِ أنْ يُضافَ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، فتَقولُ في قولِكَ: (زَيدٌ مَضروبٌ عَبْدُه): (زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ)، فتُضيفُ اسمَ المفعولِ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، ومِثْلُه (الوَرِعُ مَحمودُ الْمَقاصِدِ)، والأَصْلُ: (الورِعُ مَحمودٌ مَقَاصِدُه)، ولا يَجوزُ ذلك في اسْمِ الفاعِلِ[1]؛ فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبِ الأبِ زَيْدًا) تُريدُ (ضارِبٍ أَبوهُ زَيدًا)[2]. واللهُ أعلم[3].

۞ ۞ ۞

= «المقاصد الشافية» (٤/٣١٨).

(١) اسمُ الفَاعِلِ إمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه قَاصِرًا كضامِرٍ وطاهِرٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لواحِدٍ كراحِمٍ وضارِبٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لاثنينِ؛ كالمعْطِي والسائلِ، فَإِنْ كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مِن فعْلٍ قاصِرٍ جازَتْ إضافتُه إِلَى مَرفوعِه إجماعًا، إنْ أُريدَ بِهِ الدوامُ، ويَصِيرُ حِينَئِذٍ صِفَةً مُشَبَّهَةً، كضامِرِ البطْنِ وطاهِرِ النفْسِ ومانِعِ الجارِ، وحامِي الذِّمَارِ، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مُتَعَدٍّ لاثنينِ امتَنَعَتْ إضافتُه لِمَرفوعِه إجماعًا، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مَتَعَدٍّ لواحِدٍ فللنُّحاةِ فيه ثَلاثةُ أقوالٍ:

أَوَّلُها: لا يَجوزُ أنْ يُضافَ لِمَرفوعِه مُطْلَقًا، وَهوَ رأيُ جَمهرَةِ النُّحاةِ.

وثانيها: تَجوزُ إضافتُه لِمَرفوعِه إنْ لم يَلتبِسْ فَاعِلُهُ بِمَفعولِه؛ كالْمِثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.

وثالثُها: تَجوزُ إضافتُه إنْ حُذِفَ مَفْعُولُه، وَهوَ رأيُ ابنِ عُصفورٍ، ويَشهَدُ له قولُ الشاعِرِ:

ما الراحمُ القلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظَلَمَا ... ولا الكريمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ بَخِلَا

فقَدْ أَضافَ، (الراحِمُ) إِلَى (القَلْبِ) وأَصْلُه فَاعِلُهُ (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من (ص).

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

[ص] [٤٤٠] فَعْلٌ قِيَاسُ مَصدرِ الْمُعَدَّى ... مِن ذي ثلاثةٍ(١)، كَـ(رَدَّ رَدًّا)

الفعلُ الثلاثِيُّ الْمُتَعَدِّي يَجيءُ مَصْدَرُه على (فَعْلٍ) قِيَاسًا(٢) مُطَّرِدًا، [مصدر الأفعال الثلاثية]

(١) قوله: (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) على حذف الموصوف؛ أي: من فعْل ذي ثلاثة، وكذلك قوله: (الْمُعَدَّى) و(مِنْ) لبيان الجنس أو للتبعيض، وهي في موضع الحال؛ أي: قياسُ مصدر الفعل المتعدي كائنًا من الأفعال الثلاثية (فَعْلٌ).
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٧).

(٢) القياس: في العربية يُطلق على وجهين: [معنى القياس]
أحدهما: أن يُلْحَق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يُبْحث: هل قالته العرب أو لم تَقُله؛ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبةَ ظَن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به إذا ذكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك؛ فتقول: قَام زَيْدٌ، وضَربَ زيدٌ عَمْرًا، وجاء مَسْرِعًا، وأَعْطَيْتُه إيَّاه، من غير أن تقفَ، أو تنتظرَ ما تقوله العرب.
والثاني: أن تقيس أيضًا ما لم تَقُله على ما قالته، لكن بعد البحث والتَّنقير: هل تكلمت به العرب أم لا؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذي اسْتَقْرَيْناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته. وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس، وحملناه على الأكثر. وهذا كالمصادر، والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات، وجموع التكسير، وما أشبه ذلك كقولنا: إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَل) متعديًا فإن قياس مصدره (فَعْل) لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياسًا على ما نطقت به من ذلك، كضَرَبْتُه ضَرْبًا، وشَتَمْتَه شَتْمًا.
فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه، وإن على غير ذلك اتَّبعْناه وتركنا القياس، كقولهم: سَرَقَةُ سَرَقًا وطَلَبَه طَلبًا، فلا نقول هنا: سَرْقًا، ولا طَلْبًا، قياسًا على (ضَرَب ضَرْبًا) وبابه، وهذا معنى القياس.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

نَصَّ على ذلك سِيبَوَيْهِ في مَواضِعَ، فتَقولُ: رَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَهِمَ فَهْمًا. وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَنْقَاسُ[1]، وهو غيرُ سَديدٍ. والله أعلم[2].

[ص] [٤٤١] و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) كـ(فَرَحٍ)، وكـ(جَوًى)، وكـ(شَلَلْ)

[ش] [مصدر الفعل اللازم] أيْ: يَجيءُ مَصدَرُ فَعِلَ[3] (اللازِمِ على)[4] فَعَلٍ قِيَاسًا، كفَرِحَ فَرَحًا، وجَوِيَ جَوًى، وشَلَّتْ يَدُه شَلَلًا [١٤٤/و]. والله أعلم بالصواب[5].

[ص] [٤٤٢] و(فَعَلَ) اللازمُ مِثْلَ (قَعَدَا) له (فُعولٌ) باطِّرادٍ، كـ(غَدَا)

[٤٤٣] ما لم يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) أوْ فَعَلَانَا) فادْرِ[6] أوْ (فُعَالَا)

[٤٤٤] فأَوَّلٌ لِذي امتناعٍ كـ(أَبَى)[7] والثانِ للَّذي[8] اقْتَضَى تَقَلُّبَا

---

(١) لأن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا يقاس على شيء منها.

(٢) من (س)، (ص)، (ح).

(٣) في (ك): «فعلي».

(٤) سقط من (ك).

(٥) من (ح).

(٦) قوله: (فَادْرِ) تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول: ليس (الفُعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّرد على الإطلاق، وإنما يكون مطَّردًا في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تُهمله.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢).

(٧) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣): «وأما تمثيله بـ(أَبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَال) نحو: أَبى إِبَاءً وإِبَايَةً، فإنه من المتعدِي، فتقول: أَبَيْتُ الشيءَ، إذا كرهتَه وامتنعتَ منه، فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثِّل به وهو لم يَقصد الإخبار عن حكم اللازم؟
والجواب: أنه يمكن أن يكون عنده مستعملًا على وجهين، متعديًا وغيرَ متعدٍّ، فَمَثَّل بما هو لازم دون ما هو متعدٍّ، والله أعلم».

(٨) و(الذي) في كلام الناظم واقع على الفعل، كأنَّه قال: بناءُ (فَعَلَان) للفعل الذي اقتضى معنى التقلُّب.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٣).

[٤٤٥] للدَّا (فُعَالٌ) أو لِصَوْتٍ[١]**، وشَمَلْ سَيْرًا وصوتًا (الفَعِيلُ) كـ(صَهَلْ)**

[ش] يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلَ اللازِمِ على فُعُولٍ قِيَاسًا، فتَقولُ: (قَعَدَ قُعودًا، وغَدَا غُدُوًّا، وبَكَرَ بُكُورًا).

وأشارَ بقَولِهِ: **(ما لَمْ يَكُنْ مُستَوْجِبًا فِعَالًا...)** إلى آخِرِه، إلى أنَّه إنَّما يَأتِي مَصدَرُه على فُعُولٍ إذا لم يَسْتَحِقَّ أنْ يَكُونَ مَصدَرُه على فِعَالٍ أو فَعَلَانٍ أو فُعَالٍ، فالذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصدَرُه على فِعالٍ هو كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على امتناعٍ؛ كأَبَى إباءً، ونَفَرَ نِفَارًا، وشَرَدَ شِرَادًا، وهذا هو المرادُ بقولِه: **(فأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ)**[٢].

والذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصْدَرُه على فَعَلَانٍ هو كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على تَقَلُّبٍ، نحوُ: (طَافَ طَوَفَانًا، وجَالَ جَوَلَانًا، ونَزَا نَزَوَانًا)، وهذا معنى قولِهِ: **(والثانِ لِلَّذِي**[٣] **اقْتَضَى تَقَلُّبًا)**.

والذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصدَرُه على فُعالٍ، هو كلُّ فعْلٍ دَلَّ على دَاءٍ أو صَوْتٍ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: سَعَلَ سُعَالًا، وزُكِمَ زُكَامًا، ومَشَى بَطْنُه مُشاءً.

ومِثالُ الثاني: نَعَبَ الغُرابُ نُعَابًا، ونَعَقَ الراعِي نُعَاقًا، وأَزَّتِ القِدْرُ أُزَازًا، وهذا هو المرادُ[٤] بقولِه: **(للدَّا فُعَالٌ أو لصَوْتٍ)**.

وأَشارَ بقولِه: **(وشَمَلْ سَيْرًا وصَوْتًا الفَعيلُ)** إلى أنَّ فَعيلًا [١٤٤/ظ]

---

(١) مع قوله: **(وشمل...)** إلخ، يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فِعَال وفعِيل فإذا سمعا فيه فذاك كنعق نعيقًا ونُعاقًا، أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والأخفش، كبغم الظبي بُغَامًا وصهل الفرس صهيلًا، وإن لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب لسماعهما في غيره. وكذا يقال في قوله: الآتي فعولة فعالة... إلخ، فلا يرد اعتراض سم بأنه إن أراد التخيير فبعيد وإلا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل.
«الخضري» (٢/ ٢٩).

(٢) زاد في (س): «كأبى».

(٣) في (س)، (ح): «الذي».

(٤) في (س)، (ح)، (ص): «المقصود».

يَأتِي مَصدَرًا لِمَا دَلَّ على سَيْرٍ، ولِمَا دَلَّ على صَوْتٍ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: ذَمَلَ ذَمِيلًا، ورَحَلَ رَحِيلًا، **ومِثالُ الثاني**: نَعَبَ[(١)] نَعِيبًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، وأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا، وصَهَلَتِ الْخَيلُ صَهِيلًا.

[ص][٤٤٦] **(فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ)**[(٢)] **لِـ(فَعُلَا)** كـ(سَهُلَ الأمرُ، وزَيدٌ جَزُلَا)

إذا كانَ الفعْلُ على فَعُلَ، ولا يكونُ إلا لازِمًا، يَكونُ مَصدَرُه على فُعولَةٍ أو على فَعَالَةٍ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: سَهُلَ سُهولَةً، وصَعُبَ صُعوبَةً، وعَذُبَ عُذوبَةً، **ومِثالُ الثاني**: جَزُلَ جَزَالَةً، وفَصُحَ فَصَاحَةً، وضَخُمَ ضَخَامَةً. واللهُ تعالى أعلم[(٣)].

[ص][٤٤٧] **وما أَتَى مُخالِفًا لِمَا مَضَى** فبابُه النقْلُ، كـ(سُخْطٍ، ورِضَى)

[مصادر الثلاثي على خلاف الأوزان القياسية] [ش] يَعني: أنَّ ما سَبَقَ (ذِكْرُه في)[(٤)] هذا البابِ (هو القِياسُ الثابِتُ)[(٥)] في مصدَرِ الفعْلِ الثُّلاثيِّ، وما وَرَدَ على خِلَافِ ذلك فليسَ بِمَقِيسٍ؛ بل يُقتَصَرُ فيه على السمَاعِ، نحوُ: سَخِطَ سُخْطًا، ورَضِيَ رِضًا، وذَهَبَ ذَهَابًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وعَظُمَ عَظَمَةً[(٦)]. . . . .

---

(١) زاد في (س)، (ك): «الغراب».

(٢) ذكر ابن الناظم ضابطًا لكلٍّ منهما فقال في «شرح اللامية»: «إذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالة كمَلَاحة وظَرَافة وشَجَاعة، أو على فَعْل كسهل وصعب وعذب فقياسه فُعُولة كسُهُولة وصعُوبة وعُذوبة.اهـ. قال الخضري (٢/ ٣٠): وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح؛ أي: صار مالحًا مصدره مُلوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل».

(٣) من (ح).

(٤) في (س): «ذكر هذا» وسقط من (ك) كلمة «في».

(٥) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «أي: هو القياس».

(٦) قال الشاطبي (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤١): «إلا انه يبقى في هذا الحصر نظر؛ فإنَّ مما لم يذكره قبلُ ما يكونُ قياسًا. من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مرادًا به الوِكَالَة والقيام على الشيء، كتَجَر تِجَارَةً، وحَرَثَ حِرَاثَةً، وصَنَعَ صِنَاعَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، وعَرَفَ عِرَافَةً، وآلَ إِيَالَةً، وعافَ عِيافَةً، وقافَ قِيَافَةً، وأَمَرَ إِمَارَةً، وخَلَفَ خِلافَةً، وهو كثير.

. . . .

= ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتَّصويت، نحو: صَاحَ صِيَاحًا، وزَمَرَ النَّعامُ زِمَارًا، وعَرَّ الظليمُ عِرَارًا، وهَتَفَ هِتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل الذي لا يتعدَّى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضًا للهِيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو: الهِبَاب والقِرَاع والضِّرَاب والنِّكَاح. والأنثى نحو: الصِّراف والحِرَام والوِدَاق، يقال: هَبَّ التَّيْسُ هِبَابًا، وقَرَعَ الفحلُ النَّاقة قِرَاعًا، وضَرَبها ضِرابًا، ونكَحَهَا نِكَاحًا، وصَرَفَتِ الأُنْثى صِرَافًا؛ اشتهت الضِّراب، ووَدَقَتْ وِداقًا، وكذلك سائرها.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ(فَعِلَ) في الألوان؛ نحو: شُهْبَة في: شَهِبَ، وقُهْبة في: قَهِبَ، وكُدْرَة في: كَدِرَ، ومثله: قَتَمَ قُتْمَةً، وكَمُتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهِبَ كُهْبَةً، وشَهِلَت العينُ شُهْلَةً، وشَقِرَ شُقْرَةً، ورَبِذَ رُبْذَةً، وهو كثير جدًّا بحيث لا يُتَحاشَى من قياسه.

فالحاصل: أن هذا مما دَخل له في السَّماع، مع أنه كثر كثرةً يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرِّر ضابطَ القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه؛ لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوتُه عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيتَيْن فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

الجواب عن الأول: أن ما تقدَّم ذكره لا يدَخل عليه هنا وإن كان قياسًا، فإن (الفِعَالَة) غير مختصة بـ(فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدِّي، ألا ترى أن الوِلَايَةِ من: وَلِيَ، والخِلافةَ من: خَلَفَ، وكذلك: الخِيَاطةُ من: خَاطَ الثَّوْبَ، فهو مما يتعدَّى، و(خَلَفَ) مما لا يتعدَّى.

وأيضًا فقد يكون بناء (الفِعَالة) جاريًا على غير مَنْطُوقٍ به من الثلاثي، وإنما يُستعمل في موضعه المزيدُ، كالوِكَالَة من: تَوَكَّل، والحِرَابَة من: حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي. فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يَذكر ما يَطَّرد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضًا فإنه إنما تكلَّم في الأبنية لكل فِعْلٍ على حِدَته، إلا ما كان من المتعدِّي الذي اطَّرد فيه (فَعْل) على الإطلاق، و(الفِعَالَة) ليس مما يَختص ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأملَّتَ كلَّ بناءٍ للفعل لشكَّكتَ هل يَطَّرد فيه (الفِعَالَة) أم لا.

وأيضًا فَلماً لم يَختص بالثلاثي دون غيره أَشْبه الأسماءَ التي ليست بمصادر، من حيث لم يَطَّرد جريانُه على بناء الثلاثي فصار مثل: السَّلَام من: سَلَّم، والكَلَام =

والله أعلم[١].

[ص] [٤٤٨] وغـيـرُ ذي ثـلاثـةٍ مَـقِـيـسُ مَـصْـدَرِهِ، كـ(قُدِّسَ التقديسُ ـ
[٤٤٩] وزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً، وأَجْـمِـلَا إجـمـالَ مَـنْ تَـجَـمُّـلًا تَـجَـمَّـلَا
[٤٥٠] واسـتَـعِـذِ اسـتـعـاذةً)، ثُمَّ (أَقِمْ إقـامـةً)، وغـالِـبًـا ذا الـتَّـا لَـزِمْ
[٤٥١] ومـا يَـلِـي الآخِـرَ مُـدَّ وافْـتَـحَـا[٢] مـعْ كَسْرِ تِلْوِ الثانِ مِمَّا افْتُتِحَا ـ
[٤٥٢] بِهَمْزِ وَصْلٍ، كـ(اصطَفَى)، وضُمَّ مَا يَـرْبَـعُ فـي أمـثـالِ (قـد تَـلَـمْـلَـمَـا)

[ش] [مصادر الأفعال غير الثلاثية] ذكَرَ في (هذه الأبياتِ)[٣] مَصادِرَ غيرِ الثلاثيِّ، وهي مَقِيسَةٌ كلُّها.

= من: كَلَّم، فَترك ذكرَه كما تَرك ذكر (الفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو: القُرَاضَة، والكُسَاحَة، وكما تَرك ذكرَ (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصِّرَام والحِصَاد.

وأما (الفِعَال) في التَّصويت وفي الهَيَجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرَك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغَ القياس، ولذلك لم يَذكره في «التَّسْهيل». وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوي، والله أعلمُ.

وعن الثاني: أن المسموع في هذا الباب كثير جدًّا».

(١) من (ح).

(٢) قال الشاطبي (٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦): «لم يكتف بقوله: (مُدَّ) وقد كانت الألف اللاحقة قبل الآخر يَلزم معها فتحُ ما قبلها؛ لأن المدَّ لا يُعيِّن الألفَ، إذ قد تكون واوًا مضمومًا ما قبلها؛ وياءً مكسورًا ما قبلها. فلو قال: اجْعَل ألفًا قبل الآخر لم يَحتج إلى ذكر الفتح. وأما حين لم يَذكر إلا مجردَ المَدِّ فلا بد ان يذكر الفتح ليعيِّن بذلك أن المَدَّة هي الألف وحدها؛ لأن الواو والياء لا يكونان مَدَّة وقبلهما مفتوح أصلًا، فصار ذكرُ الفتح معيِّنًا.

فإن قيل: بل ذِكْر الفتح فضلٌ لا يُحتاج إليه؛ لأن إحالته على بناء الماضي يعيِّن أن ما قبل الآخرِ مفتوح، كـ(افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَوْعَلَ) وغير ذلك، وإذا كان كذلك فالوجه أنْ لو اكتفى بالمد فَتَتَعَيَّن الألفُ لذلك وحدها.

فالجواب: أن الفتح قبل الآخرِ لا يتعيَّن من وجهين: **أحدهما**: أن من هذه الأبنية ما يكون ما قبل آخرِه غيرَ مفتوح، كـ(افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ) على رأيه».

(٣) في (ك): «هذا البيت».

فما كانَ [١٤٥/و] على وَزْنِ فعَّلَ، فإمَّا أنْ يَكونَ صَحيحًا أو مُعْتَلًا، فإنْ كانَ صَحيحًا فمَصدَرُه على تَفعيلٍ، نحوُ: (قَدَّسَ تَقْدِيسًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، ويَأتي أيضًا على وزْنِ[١] فِعَّالٍ؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ٢٨﴾ [النبأ: ٢٨]، ويَأتي[٢] على فِعَالٍ، بتَخفيفِ العَيْنِ، وقد قُرِئَ: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) [النبأ: ٢٨]، بتَخفيفِ الذالِ.

وإنْ كانَ مُعْتَلًّا [فمَصدَرُه كذلك، لكِنْ تُحْذَفُ ياءُ التفعيلِ ويُعَوَّضُ عنها التاءُ، فيَصيرُ][٣] مَصدَرُه على تَفْعِلَةٍ، نحوُ: (زَكَّى تزكِيَةً). ونَدَرَ[٤] مَجيئُه على تَفعيلٍ؛ كقولِه[٥]:

٢٦٦ ـ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيَّا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا[٦]

وإنْ كانَ مَهموزًا ـ ولم يَذْكُرْه المصنِّفُ هنا ـ فمَصدَرُه على تَفعيلٍ، وعلى تَفْعِلَةٍ، نحوُ: خَطَّأَ تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً، وجَزَّأَ تَجْزِيئًا وتَجْزِئَةً، ونَبَّأَ تَنبِيئًا وتَنبِئَةً.

وإنْ كانَ على (أَفْعَلَ) فقِياسُ مَصدَرِه على إِفعالٍ، نحوُ: أَكْرَمَ إكرامًا، وأَجْمَلَ إجمَالًا، وأَعْطَى إعطاءً.

هذا إذَا لم يَكُنْ مُعتَلَّ العَينِ، فإنْ كانَ مُعتَلَّ العَينِ، نُقِلَتْ حرَكَةُ عَينِه إلى فَاءِ الكَلِمَةِ وحُذِفَتْ، وعُوِّضَ عنها[٧] تاءُ التأنيثِ غالِبًا، نحوُ:

---

(١) من (ن).

(٢) ليس في (س)، (ك).

(٣) ما بين القوسين من (ن).

(٤) قال الأشموني في «شرحه» (٢/٤٦٦)، ط. العلمية: «ضرورة».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٤٤٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: (تَنْزِيًّا)؛ حَيْثُ وَرَدَ بوزْنِ التَّفعيلِ، وَهوَ مَصدَرُ فَعَّلَ ـ بتَضعيفِ العَيْنِ ـ الْمُعَلِّ اللام، وَذَلِكَ نادِرٌ، والقياسُ التَّفْعِلَةُ؛ كالتَّزْكِيَةِ والتَّنْزِيَةِ والتَّرْضِيَةِ والتَّوْفِيَةِ والتَّأْدِيَةِ، والتَّوْلِيَةِ، والتَّخْلِيَةِ، والتَّحْلِيَةِ.

(٧) في جميع النسخ: «منها».

أَقامَ إقامَةً، والأَصْلُ إِقْوَامًا، فنُقِلَتْ حرَكَةُ الواوِ إلى القافِ، وحُذِفَتْ[١] وعُوِّضَ عنها[٢] تَاءُ التأنيثِ، فصارَ إِقامَةً.

وهذا هو المرادُ بقولِه: **(ثم أَقِمْ إِقَامَةً)**. و[٣]قولُه: **(وغالِبًا[٤] ذا التَّا لَـزِمْ)** إشارةٌ إلى ما ذَكَرْنَاهُ مِن أنَّ (التاءَ تُعَوَّضُ غالِبًا)[٥]، وقد جاءَ حَذْفُها؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣، والنور: ٣٧][٦].

وإنْ كانَ على وزْنِ تَفَعَّلَ، فقِياسُ مَصدَرِه تَفَعُّلٌ، بضَمِّ العَيْنِ، نحوَ: تَجَمَّلَ تَجَمُّلًا[٧]، (وتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)[٨]، وتكَرَّمَ تكَرُّمًا.

وإنْ كانَ في أوَّلِه [١٤٥/ظ] هَمزَةُ وَصْلٍ كُسِرَ ثالثُه، وزِيدَ أَلِفٌ قَبلَ آخِرِه، على وزْنِ انْفَعَلَ أو[٩] افْتَعَلَ أو[١٠] استَفْعَلَ، نحوُ: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، وهذا معنى قولِه: **(وما يَلِي الآخِرَ (مُدَّ وافْتَحَا)[١١])**[١٢].

فإنْ كانَ استَفْعَلَ مُعْتَلَّ العَيْنِ نُقِلَتْ حَركةُ عَيْنِه إلى فَاءِ الكَلِمَةِ

---

(١) أصْلُ (إقامةٍ) مَثَلًا: إقوامٌ؛ كإكرام، نُقِلَتْ حَرَكةُ الواوِ إلَى الساكِنِ الصحيحِ قَبْلَها، ثم يُقالُ: تَحَرَّكَتِ الواوُ بحَسَبِ أصْلِها وانفَتَحَ مَا قَبْلَها الآنَ، فقُلِبَتْ هذه الواوُ أَلِفًا، فاجتمَعَ أَلِفانِ، فحُذِفَتْ إحداهُما وعُوِّضَ مِنها التاءُ فصَارَ إقامَةً، وقد ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إلَى أنَّ المحذوفةَ مِن الأَلِفَيْنِ هي الألِفُ الزائدةُ، وذَهَبَ الفَرَّاءُ والأخفَشُ إلَى أنَّ المحذوفةَ هِيَ المنقَلِبَةُ عن العَيْنِ (م).

(٢) في (س)، (ح)، : «منها».

(٣) زاد في جميع النسخ: «وأشار».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في جميع النسخ: «تقديم وتأخير».

(٦) ذهَبَ جُمهورُ النُّحاةِ إلَى أنَّ حذْفَ هذه التاءِ شاذٌّ مطْلَقًا، واختارَ ابنُ مالِكٍ أنَّهُ إذا أُضيفَ الْمَصدَرُ ذو التاءِ المعَوَّضِ بها جازَ فِي السَّعَةِ حذْفُ هذه التاءِ، وهذا هو الصوابُ؛ لوُرودِه فِي القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبوي (م).

(٧) في (س): «تحمل تحملا».

(٨) ليس في (ك).

(٩) في (س): «أم».

(١٠) في (س): «أم».

(١١) من (ن).

(١٢) وما بين القوسين ليس في (ك).

وحُذِفَتْ وعُوِّضَ عنها[١] تاءُ التأنيثِ لُزومًا، نحوُ: استعاذَ استعاذَةً، والأَصْلُ: استِعْوَاذًا، فنُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إلى العَيْنِ، وهي فاءُ الكَلِمَةِ، وحُذِفَتْ[٢] وعُوِّضَ عنها[٣] التاءُ، فصارَ استعاذَةً، وهذا معنى قولِه: (واستَعِذِ استِعَاذَةً).

ومعنَى قولِه: (**وضُمَّ ما يَرْبَعُ**[٤] **في أمثالِ قَدْ تَلَمْلَمَا**)، (أنَّه إنْ كانَ)[٥] الفِعْلُ على وزْنِ ((تَفَعْلَلَ) يَكونُ مَصدَرُه)[٦] على تَفَعْلُلٍ، بضَمِّ رابِعِه، نحوُ: (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا). واللهُ أعلم بالصواب[٧].

[ص] **[٤٥٣]** (**فِعلالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ**) **لِـ(فَعْلَلَا)** واجْعَلْ مَقِيسًا ثانِيًا لا أَوَّلَا

[ش] يَأتي مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعلالٍ؛ كدَحْرَجَ دِحْرَاجًا، (وسَرْهَفَ سِرْهَافًا)[٨]، وعلى فَعْلَلَةٍ، وهو الْمَقِيسُ فيه، نحوُ: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وبَهْرَجَ بَهرَجَةً، (وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً)[٩]. والله تعالى أعلم[١٠].

[ص] **[٤٥٤] لِـ(فَاعَلَ): (الفِعالُ، والْمُفَاعَلَةْ)** وغيرُ ما مَرَّ السماعُ عادَلَهْ[١١]

---

(١) في (س)، (ح)، (ص): «منها». (٢) من (ن)، (ص).
(٣) في (س)، (ح): «منها». (٤) في (س): «يرفع».
(٥) في (س)، (ح): «أنه إذا كان»، وفي (ك): «أن كل».
(٦) في (س): «تفعلا فإن...»، وفي (ك): «فإن مصدره».
(٧) من (ح).
(٨) في (س): «شهربا شهرابا»، وفي (ك): «شرهفا شرهافا».
(٩) في (ك)، (ح): «شرهفا شرهفا». (١٠) من (ح).
(١١) قال الشاطبي (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥): «ليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَة) قياسٌ فيه أيضًا، نَصَّ عليه سيبويه وغيره.
وإن جعلتهَ من المعتلِّ اللامِ لزم أيضًا أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَة) وما عدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعِيل) فيه قياسًا أيضًا.
ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه:
أحدها: أن يُدَّعَى أنه لم يَتعرض لذكر ما لامهُ همزةٌ بقياس ولا سماع؛ بل أغفله =

[ش] كلُّ فِعْلٍ على وَزْنِ فاعَلَ فمَصْدَرُه الفِعَالُ والْمُفَاعَلَةُ، نحوَ: (ضَارَبَ ضِرَابًا ومُضَارَبَةً، وقاتَلَ قِتَالًا ومُقَاتَلَةً، وخاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً). وأشارَ بقولِه: (**وغيرُ ما مَرَّ...**) إلخْ(١) إلى أنَّ ما وَرَدَ مِن مَصادِرِ غيرِ الثلاثيِّ [١٤٦/و] على خِلَافِ ما مَرَّ يُحْفَظُ(٢) ولا يُقاسُ عليه،

= جُمْلة، وذكَر ما قَيَّده بالأمثلة خاصة، وهي: قَدَّسَ وزَكَّى، فيبقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذِّكر، كسائر ما أغفل في هذا النَّظْم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثاني: أن يكون تعرَّض له بإشارة (تزكَّى) لأن ما آخره همزةٌ يسمَّى في باب التَّصريف معتلًا، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسهيل والإبدال والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جَعل المهموزَ الآخِرِ من المعتلِّ اللام، وحَكَم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَة) على ما استَقْراه هو من كلام العرب، فإنه كثيرًا ما يَعتمد استقراءَ نفسه، ويَبني عليه عَرَبِيَّتَه، ولذلك قال في «التسهيل»: «وقد يَشْرَكُه (تَفْعِلَة)؛ يعني: (التَّفْعِيل) ويُغْنِي عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ» فَجعل الغالبَ على ما لامُه همزةٌ (التَّفْعِلَة) وذلك يُعطي أن (التَّفْعيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعَدُّ في المسموع.

والثالث: أنه يُحتملِ أن يكون مذهبه مذهبَ المبرِّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلَّم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقَامة، والتَّعْدية) ونحوهما لأجل حذفِ حرفٍ منهما قال فيه: «وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً» ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه؛ لأنهم لا يَجِيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام؛ يَعني: أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال: «ولا يجوز الحذف أيضًا في تَجزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ» قال: «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو». ففَهِم المبرّدُ من هذا الوضع أن سيبويه لا يُجيز: تَهْنِيئًا وتَجْزِيئًا، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرّد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأمَّلْه.

والرابع: أن يكون تَرك ما لامُه همزةٌ لا إغفالًا بل قَصْدًا للنَّظر يَنظر فيه، إذ كان له شَبَهان، [شبه بالمعتل] وشَبَهٌ بالصحيح، ولذلك يَجْري بوجوه الإعراب كالصحيح، فيَستحق بهذا الشَّبه بناء (التَّفعيل) وشَبَهٌ بالمعتلِّ من حيث يَلحقه الإعلالُ، فيَستحق بهذا الشبَه بناءَ (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت النقل. والله أعلم».

(١) من (ن).

(٢) في (س): «سيحفظ».

ومعنى قولِه: (عَادَلَهْ) كانَ السمَاعُ له عَدِيلًا، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ؛ كقولِهم في مَصْدَرِ فَعَّلَ الْمُعتَلِّ[1]: تَفعيلًا، نحوُ:

باتَتْ تُنَزِّي[2] دَلْوَها تَنْزِيَّا

والقِياسُ: تَنْزِيَةً.

وقولِهم في مَصْدَرِ حَوْقَلَ: حِيقَالًا، وقِيَاسُه حَوْقَلَةً، نحوُ: (دَحْرَجَ دَحرَجَةً. ومِن وُرُودِ (حِيقَالٍ) قولُه[3]:

٢٦٧ ـ يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ[4] حِيقَالِ الرِّجالِ الْمَوْتُ[5]

وقولِهم في مَصْدَرِ تَفَعَّلَ: تِفِعَّالًا، نحوُ: تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا[6]، والقِياسُ: تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا[7]، نحوُ: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا[8].

[ص] **[٤٥٥] و(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كـ(جَلْسَةْ) و(فِعلَةٌ) لِهَيئَةٍ كـ(جِلْسَةْ)**

[ش] إذا أُرِيدَ بَيانُ[9] الْمَرَّةِ[10] مِن مَصْدَرِ الفعْلِ الثلاثيِّ قِيلَ: فَعْلَةٌ، بفَتْحِ الفاءِ، نحوُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَةً، وقَتَلْتُهُ قَتْلَةً. [اسم المرة]

هذا إذا لم يُبْنَ المصدَرُ على تاءِ التأنيثِ، فإنْ بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يَدُلُّ على الوَحْدَةِ[11] نحوُ: نِعمَةٍ ورَحمةٍ، فإذا أُرِيدَ المرَّةُ وُصِفَ

---

(١) ليس في (ك). (٢) في (س): «ينزي».

(٣) هو: رؤبة في ملحق «ديوانه» (ص١٧٠). (٤) في (س): «وبعض».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (حِيقَالِ)؛ حَيْثُ وَرَدَ عَلَى زِنَةِ فِعْلَالٍ ـ بكسْرٍ فسُكونٍ ـ وَهوَ مَصْدَرُ (حَوْقَلَ) الْمُلْحَقِ بِدَحْرَجَ، فحَقُّ مَصدَرِه أنْ يَكُونَ بزِنَةِ الفَعْلَلَةِ (م).

(٦) مِمَّا وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

ثلاثةُ أحبابٍ: فحُبٌّ عَلاقَةٍ وحُبٌّ تِمِلَّاقٌ، وحُبٌّ هو القَتْلُ

والتِّمِلَّاقُ ـ بكسْرِ التاءِ والْمِيمِ جَميعًا، وفتْحِ اللامِ مُشَدَّدَةً ـ هو التَّوَدُّدُ والتلَطُّفُ (م).

(٧) ليس في (س)، (ص). (٨) ليس في (ح).

(٩) في (ك)، (ص): «بناء». (١٠) في (ك): «مرة».

(١١) الْمَصدَرُ الْمَبْنِيُّ عَلَى التاءِ إمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَفتوحًا؛ كرَحْمَةٍ ونَعْمَةٍ [رفاهية]، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَضمومًا، مِثلُ كُدْرَةٍ وزُرْقَةٍ وحُمْرَةٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَكسورًا، نحوُ: نِشْدَةٍ وذِرْبَةٍ، فَإنْ كَانَ أوَّلُه مَفتوحًا وأُرِيدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه وُصِفَ =

[اسم الهيئة] بوَاحِدَةٍ[١]. وإنْ أُريدَ بَيانُ الهيئةِ منه قِيلَ: فِعْلَةٌ، بكَسْرِ الفاءِ، نحوُ: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومَاتَ مِيتَةً. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] **[٤٥٦] في غيرِ ذي الثلاثِ بالتَّا الْمَرّة ... وشَذَّ فيه هيئةٌ، كـ(الْخِمْرَة)**

[ش] إذا أُريدَ بَيانُ الْمَرَّةِ مِن مَصْدَرِ الْمَزيدِ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ زِيدَ على الْمَصدَرِ تاءُ التأنيثِ، نحوُ: أَكْرَمْتُه إكرامَةً، ودَحْرَجْتُه دِحْرَاجَةً.

وشَذَّ بِناءُ فِعْلَةٍ للهيئةِ مِن غيرِ الثلاثِيِّ؛ كقولِهم: هي[٣] حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن اخْتَمَرَ، و: هو حسَنُ [١٤٦/ظ] العِمَّةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن تَعَمَّمَ[٤][٥]. والله تعالى أعلم[٦].

= بالواحدةِ، كَمَا قالَ الشارحُ؛ لِيَتَمَيَّزَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ مِن الدالِّ عَلَى الْمَرَّةِ، أَمَّا إنْ كَانَ أوَّلُه مَضمومًا أو مَكسورًا وأُريدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه، فإنه يَكفِي فتْحُ أوَّلِه، وبهذا الفتْحِ يَتميَّزُ الدالُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِن الدالِّ عَلَى الحدَثِ، ومِن تَقريرِ الكلامِ عَلَى هَذَا التَّفصيلِ تَعلَمُ أنَّ إطلاقَ الشارحِ غيرُ مُستقيمٍ (م).

(١) زاد في (ك): «نحو رحمة رحمة واحدة». (٢) من (ح).

(٣) ليس في (ك).

(٤) يصاغ من الثلاثي مفعَل بفتح العين للزمان والمكان والحدث إذا اعتلَّت لامه مطلقًا أو صحَّت ولم تكسر عين مضارعه كمَقْتَل ومَذْهَب فإن صحَّت مع كسر العين كيَضْرِب فُتِحَتْ في المصدر، وكُسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واويَّ الفاء كوعد أولًا عند طيِّئ، وأما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقًا كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

يصاغُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثي مَفْعَل ... بفتح إذا ما اعْتل باللَّام مُطْلقا
بمعنى زمانٍ أو مكانٍ ومصدرٍ ... كمَغْزًى ومرماهُ ومرقاهُ من رقَى
كذاك صحيحُ اللام حيثُ مضارعٌ ... أتاكَ بغيرِ الكَسْرِ فاعْلَمْ وحقِّقا
وإلا ففتح للمراد لِمَصْدَرٍ ... وفي غيره كسرٌ فقلْ فيهِ مَنْطِقا
وإن رُمْتَ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ هذِه ... فجيءْ باسم مفعولٍ كمجْرًى ومرتَقَى
وما جاءَ من لفظٍ على غير هذِهِ ... فذلك أضْحَى بالسَّماعِ مُعَلَّقا

والله أعلم.

«الخضري» (٢/ ٣٣).

(٥) في (ك): «تعم». (٦) من (ح).

أَبْنِيَةُ أسماءِ الفاعلينَ والْمَفعولينَ والصفاتِ الْمُشَبَّهَاتِ(١) بها(٢)

[ص] [٤٥٧] كـ(فاعِلٍ) صُغِ اسمَ فاعِلٍ إذَا مِن ذي ثلاثةٍ يَكونُ، كَـ(غَذَا)

[ش] إذا أُريدَ بِناءُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الثلاثيِّ جِيءَ به على مِثالِ (فَاعِلٍ)، وذلك مَقِيسٌ في كلِّ فعْلٍ كانَ على وزْنِ فَعَلَ، بفَتْحِ العينِ، مُتَعَدِّيًا كانَ أو لازِمًا، نحوُ: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ، وذَهَبَ فهو ذاهِبٌ، وغَذَا فهو غَاذٍ.

---

(١) في (س)، (ص): «المشبهة»، وفي هامش (ح): «المفعولين».

(٢) هذا الباب تكلم فيه على ما يُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هي تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرها على ما تقدم، فإذا حُصر ما يُقاس عليه خرج الباقي إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفةَ المشبَّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسم الفاعل يُفارق الصفة المشبَّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتَوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسم الفاعل كبناء الصفة المشبهة من كل وجه، وإنما يفترقان في المعنى والتعدي وعدمه. ويَتخالفان فِي الثلاثي، فيكون اسم الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبدًا؛ كان الفعل متعديًا أو غير متعدٍّ. ويستوي في ذلك ما كان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غَدًا، وضاربٌ الآنَ، وعالمٌ غَدًا، وعَام غدًا، من: عَمِيَ، وحَاسِنٌ غدًا، من: حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلًا) أصلًا إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبهة فقياسها هو المقرَّر في صدر الكتاب، فإذًا إنما ذكر في الباب أبنيةَ الصفة المشبهة لا أبنية اسم الفاعل، فكيف يُتَرْجِم عليهما معًا فيقول: (**باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها**)؟ ثم يقول بعد: (كَفَاعِلٍ صُغِ اسْم فاعلٍ) ثم يأتي بِصَيغ الصفات المشبَّهة، ولم يتعرضَّ لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتَبايِنان؟ =

فإنْ كانَ الفعْلُ على وزْنِ فَعِلَ، بكسْرِ العَيْنِ، فإمَّا أنْ يَكونَ متَعَدِّيًا أو لازِمًا، فإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا فقِياسُه أَيضًا أنْ يأتِيَ اسمُ فاعِلِه[1] على فاعِلٍ، نحوُ: رَكِبَ فهو راكِبٌ، وعَلِمَ فهو عالِمٌ، وإنْ كان لازِمًا، أو كانَ الثلاثيُّ على فَعُلَ بضَمِّ العَينِ فلا يُقالُ في اسمِ الفاعِلِ مِنهما: فاعلٌ، إلَّا سَمَاعًا، وهذا هو المرادُ بقولِه:

[ص] [٤٥٨] وَهْوَ قليلٌ في (فَعُلْتُ، وَفَعِلْ) غيرَ مُعَدًّى؛ بل قِياسُه (فَعِلْ ـ
[٤٥٩] وأَفْعَلٌ فَعلانٌ)، نحوُ (أَشِرِ) ونحوُ (صَديانَ)، ونحوُ (الأَجْهَرِ) ـ[2]

= فالظاهر أن الترجمة غير مُطابِقة، وتبويبُه غير محرَّر، وإنَّما البابُ لأبنية الصفة المشبَّهة خاصة.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٦٩).

(١) زاد في (ك): «أيضا».

(٢) مثل الناظم لكل بناءٍ مِثالًا، فأتى للأول بـ(أَشِرٍ). وللثاني بـ(صَدْيانَ). والثالث بـ(الأَجْهَرَ). قال الشاطبي (٤/ ٣٧٨): «إلا أن فيه نظرًا، وذلك أنه أطلق القولَ في كَوْن هذه الأبنية الثلاثة تأتي جارية على (فَعِلَ) من غير تَقْييدها بمعنى أو بموضع، فيَقتضي ذلك أن يأتي القياسُ بها كلِّها في (فَعِلَ) مطلقًا، وليس ذلك بصحيح؛ بل فيها تفصيلٌ لا بُدَّ من اعتباره فأمَّا (فَعِلٌ) ففي الأدواء وما لَحِق بها، وفي الفَرح وما أشبهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتحُرك.

وأمَّا (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحَيْرة، وإن اختصرتَ فهو للامتلاء حِسًّا أو مَعْنىً.

وأمَّا (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها.

وقد يَدخل بعضُ هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفة، ولكنه قليل وغير مقيس، وإنَّما الأصل ما تقدم، وإذا اعتبرتَ ذلك بالاستقراء وجدتَه.

فإذا ثبت هذا تبيَّن أن كلام الناظم محتاج إلى التَّحرير.

والجواب عن ذلك: أنه قد أشار بالأمثلة إلى التَّفصيل المذكور؛ أعني: تفصيل المعاني المذكورة.

فـ(أَشِرٌ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطي معنى الخِفَّة والحركة، كالفرَح ونحوه.

و(صَدْيَانُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطي معنى العطش.

و(أَجْهَرُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يعطي معنى الآفة والعاهة. =

[ش] أي: إتيانُ اسمِ الفاعِلِ على وَزْنِ فاعِلٍ قَليلٌ في فَعُلَ، بضَمِّ العَيْنِ؛ كقولِهِم: حَمُضَ فهو حامِضٌ، وفي فَعِلَ، بكسْرِ العَيْنِ، غيرَ مُتَعَدٍّ، نحوُ: أَمِنَ فهو آمِنٌ، [وسَلِمَ فهو سالِمٌ، وعَقِرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ][1].

بل قِياسُ اسمِ الفاعِلِ مِن فَعِلَ المكسورِ العَيْنِ إذا كانَ لازِمًا، أنْ يَكونَ على فَعِلٍ (بكَسْرِ العَيْنِ)[2]، نحوُ: (نَضِرَ فهو نَضِرٌ)[3]، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ)، أو[4] على فَعْلانَ، نحوُ: (عَطِشَ فهو عَطشانُ، وصَدِيَ فهو صَديانُ [١٤٧/و])، أو على أَفْعَلَ، نحوُ: (سَوِدَ فهو أَسوَدُ، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ). والله تعالى أعلم[5].

[ص] [٤٦٠] و(فَعْلٌ) اوْلَى[6] و(فعيلٌ) بـ(فَعُلْ) كـ(الضخْمِ والجميلِ)، والفِعْلُ[7] جَمُلْ ـ

= ولم يُرِد أن كلَّ مثال من الثلاثة يَقتضي فِعْلُه أن يُبْنى منه الثلاثة، وإنما مراده ما تقدم.

وقد يَحتمل معنى الفعل المعنيَيْنِ معًا فيُبنى له البناءان، كما يقال: صَدِي، فهو صَدٍ وصَدْيَانُ، وأَشِرَ، فهو أَشِرٌ وأَشْرَانُ، لمقاربة ما بينهما. مثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليلٌ لا يُعْتَدُّ به».

(١) ما بين القوسين من (ن).
(٢) ليس في (س).
(٣) من (ن).
(٤) في (ك): «وعلى».
(٥) من (ح).
(٦) عَبَّر الناظم بالأولوية، ولم يَنُصَّ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك بمعنى أنه مَقيس أم لا؟

والجواب: أنه إنما لم يصرِّح بالقياس؛ لأنه لم يَطَّرد فيهما السَّماعُ عنده اطِّرادًا يُقَطع بالقياس فيهن وإنما جاء في الكلام كثيرًا خاصَّة، والكثرةُ على الجملة في هذه المعاني لا تقتضي القياسَ أَلبَتَّةَ؛ بل قد تكون وقد لا تكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين أَوْلَى من غيرهما، وبَقِي النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في كتابه «التسهيل»: وكَثُر في اسم فاعله (فَعيلٌ وفَعْلٌ)، وقال في «الشرح»: ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب.

فلم يَجزم ـ كما ترى ـ في ذلك بجرَيان القياس.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٧٧).

(٧) **قيل**: لِمَ قال: «والفِعْلُ»؟ ومِن مَاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر أنه حَشْو. =

[٤٦١] و(أَفْعَلٌ) فيه قَليلٌ و(فَعَلْ) وبِسِوَى الـ(فاعلِ) قد يَغْنَى (فَعَلْ)

[ش] إذا كانَ الفعْلُ على وزْنِ فَعُلَ، بضَمِّ العَيْنِ، كَثُرَ مَجيءُ اسمِ الفاعِلِ منه على وزْنِ فَعْلٍ؛ كـ(ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ)، وعلى فَعيلٍ، نحوُ: (جَمُلَ فهو جَميلٌ، وشَرُفَ فهو شَريفٌ)، ويَقِلُّ مَجيءُ اسم فاعِلِه[(١)] على أفعلَ، نحوُ: (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ)[(٢)]، وعلى فَعَلٍ، نحوُ: (بَطُلَ فهو بَطَلٌ).

وتَقَدَّمَ أنَّ قِيَاسَ اسمِ الفاعِلِ مِن فَعَلَ، المفتوحِ العَيْنِ، أنْ يَكونَ على فاعِلٍ، وقد يَأتي اسمُ الفاعِلِ منه على غيرِ[(٣)] فاعلٍ قَليلًا، نَحوُ: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشابَ فهو أَشْيَبُ، وهذا مَعنَى قولِه:

= **والجواب**: أنه حَسَنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال: صفةً للفاعل، وهو إلي فِعْله (جَمُلَ) ويقال: صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) لأنه يقال: جَمَلَ فلانٌ الشَّحْمَ، بالفتح؛ أي: أذابَه، وجُمِل هُوَ؛ أي: أُذِيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ، كمَجْروحٍ وجَرِيحٍ، فخشي أن يُظن أن (جَميلًا) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) من: جَمَلْتُه، وليس كلامه إلا في (فَعُلَ) واسم فاعله، فعَيَّن ما قَصد تمثيله.

ثم بَيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمالِ في (فَعُلَ) بناءَيْن، أحدهما (أَفْعَلُ) والآخر (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٧٧).

(١) من (ن)، (ص): وفي باقي النسخ «الفاعل».

(٢) (م) وَقَعَ فِي بعْضِ النُّسَخِ: (خَضُبَ فهو أَخْضَبُ) بالخاءِ والضادِ الْمُعجَمَتَيْنِ، وفسَّرَه بعضُ أربابِ الْحَواشِي بأحْمَرَ، وليس بسَديدٍ؛ لأنَّ (خَضَبَ) إنما هو بفتْحِ العَيْنِ التي هِيَ الضادُ هنا، وفي الحديثِ الشَّريفِ: «**بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُه الْحَصَى**». قالَ ابنُ الأثيرِ: الأَشْبَهُ أنْ يَكُونَ معنى الحديثِ: أنَّهُ بَكَى حتى احْمَرَّ دَمْعُه فخَضَبَ الْحَصَى. ووقَعَ فِي نُسخةٍ: (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ) بالخاءِ المعْجَمَةِ والطاءِ المهمَلَةِ، وتَقولُ: (خَطِبَ فهو أخطَبُ) إذا كَانَ أخْضَرَ، لكنَّ هَذَا الفعْلَ بكسْرِ العَينِ التي هِيَ الطاءُ المهمَلَةُ (م).

قلنا: وقد قالت العرب في فِعل أَعْجَف: عَجُفَ فهو أَعْجَف لغة فيه، وقالوا: عجِف أيضًا، انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٤٦)، والصحاح (٤/ ١٣٩٩).

(٣) زاد في (س) (ص): «اسم».

(وبِسِوَى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلْ). والله أعلم[1].

[ص][٤٦٢] وزِنَــةُ الـمـضـارِعِ اسـمُ فـاعِـلِ ... مِن غيرِ ذي الثلاثِ، كـ(الْمُواصِلِ)

[٤٦٣] معَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا[2] ... وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قد سَبَقَا[3]

[٤٦٤] وإنْ فَتَحْتَ منهُ ما كانَ انْكَسَرْ ... صارَ اسمَ مفعولٍ، كمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)

[ش] يَقولُ: زِنَةُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، زِنَةُ المضارِعِ منه بعْدَ زِيادةِ الميمِ في أوَّلِه مَضمومةً، ويُكْسَرُ[4] ما قَبْلَ آخِرِه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءٌ كانَ مَكسورًا مِن[5] المضارِعِ أو[6] مَفتوحًا [١٤٧/ظ]، [زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف]

---

(١) من (ص).

(٢) **فإن قيل**: إن اشتراط كسر ما قبل الآخِر لزومًا قد يُخِلُّ بعضَ إخلال؛ لأن المضاعَف لا يَنْكسر ما قبل الآخر فيه، نحو: مُعْتَلٌّ من (اعْتَلَّ)، ومُكِبٌّ من (أَكَبَّ)، ومُسْتَكِنٌّ من (اسْتَكَنَّ)، ومُحْمَرٌّ من (احْمَرَّ)، ومُحْمَارٌّ من (احْمَارَّ).
وكذلك المعتلُّ العينِ كمُسْتَفِيد من (اسْتَفَادَ)، ومُنْقَاد من (انْقَادَ)، ومُحْتَال من (احْتَالَ) ونحو ذلك.
فالجواب: أن كَسْر ما قبل الآخِر تارةً يكون ظاهرًا كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون مقدرًا، وذلك أن ما اعتُرِض به من الأمثلة الأصلُ فيها كَسْرُ ما قبل الآخِر، لكن أدَّى التَّصريفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظمُ الكسَر اعتبارًا بالأصل في الجميع؛ فالصحيحُ منها بقي على الأصل كما مَثَّل، وما سواه دَخله الإعلال، والأصل: مُعْتَلِلٌ، ومُكْبِبٌ ومُسْتَكْنِنٌ ومُحْمَرِرٌ، ومُحْمَارِرٌ.
وكذلك: مُسْتَفْيِدٌ ومُنْقَوِدٌ، ومُحْتَوِلٌ، فلا اعتراض.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٣) **فإن قيل**: قوله: **(وضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقا)** ليس فيه ما يُبَيِّن كيف تَسْبِق هذه الميم، أمعَ حرف المضارعة أم فيِ موضعه؟
فالجواب: أن مثاله بَيَّن أن الميم عِوَضٌ من حرف المضارَعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضًا فحرفُ المضارعة مختصٌّ بالفعل، فلا يُتَوهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضًا فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تَحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال: **(وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ)** فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عِوَضًا لا زائدة.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٤) في (س): «وتكسر».

(٥) في جميع النسخ «في المضارع».

(٦) في (س)، (ح): «أم».

فتَقولُ: (قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ[(١)]، وواصَلَ يُواصِلُ فهو مُواصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يتَدَحْرَجُ فهو مُتدَحْرِجٌ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ).

فإنْ أَرَدْتَ بناءَ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ أَتَيْتَ به على وزْنِ[(٢)] اسمِ الفاعِلِ، ولكنْ تَفْتَحُ[(٣)] منه ما كانَ مَكسورًا، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، نحوُ: مُضارَبٍ ومُقاتَلٍ ومُنتَظَرٍ.

[ص] [٤٦٥] وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرَدْ زِنةُ مفعولٍ، كَآتٍ مِن قَصَدْ

[صياغة اسم المفعول من الثلاثي]

[ش] إذا أُرِيدَ[(٤)] بِناءُ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الثُّلاثيِّ جِيءَ به على زِنَةِ (مَفعولٍ) قِياسًا مُطَّرِدًا، نحوُ: (قَصَدْتُه فهو مَقصودٌ، وضَرَبْتُه فهو مَضروبٌ، ومَرَرْتُ به فهو مَمرورٌ به)[(٥)].

[ص] [٤٦٦] ونابَ نَقْلًا عنه ذو[(٦)] (فَعِيلِ) نحوُ (فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ)

يَنُوبُ (فَعيلٌ) عن (مَفعولٍ) في الدَّلالَةِ على مَعناهُ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جَريحٍ وامرَأَةٍ جَريحٍ، وفَتاةٍ كَحيلٍ وفتًى كَحِيلٍ، وامرأةٍ قَتيلٍ ورجُلٍ قَتيلٍ)، [فنَابَ جَريحٌ وكَحيلٌ وقَتيلٌ عن مَجروحٍ ومَكحولٍ ومَقتولٍ][(٧)].

ولا يَنقَاسُ ذلك في شيءٍ؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ، وهذا معنَى قولِه: **(ونَابَ نَقْلًا عنه ذو فَعِيلِ)**.

وزَعَمَ ابنُ الْمُصَنِّفِ[(٨)] أنَّ نِيابَةَ (فَعيلٍ) عن (مَفعولٍ)

---

(١) في (س): «متدحرج».
(٢) في جميع النسخ: «زنة».
(٣) في (ك)، (ح): «يفتح».
(٤) في (س): «أردت».
(٥) من (ك)، (ن).
(٦) في (س): «في».
(٧) من (ن).
(٨) في «شرحه» (ص٣١٦).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٠/ ٣٦٢): وقد غاب عن ابن المصنف الخلافُ في هذه المسألة، فقال في شرحه أرجوزة أبيه: «فَعيل بمعنى مَفعول كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع». وقد ذكر أبوه الخلاف فيه، =

كثيرةٌ[(١)]، وليسَتْ مَقِيسَةً بالإجماعِ، وفي دَعواهُ الإجماعَ على ذلك نَظَرٌ؛ فقَدْ قالَ والِدُه في (التَّسهيلِ)[(٢)] في بابِ اسمِ الفاعلِ، عِندَ ذِكْرِه نِيابَةَ فَعيلٍ عن مَفعولٍ: وليسَ مَقِيسًا، خِلافًا لبعضِهم. وقالَ في شرْحِه: وزَعَمَ بعضُهم أنَّه مَقِيسٌ في كلِّ فِعْلٍ [١٤٨/و] ليسَ له فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ؛ كجَريحٍ، فإنْ كانَ للفعْلِ فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ لم يَنُبْ[(٣)] قِياسًا؛ كعَليم. وقالَ في بابِ التذكيرِ والتأنيثِ[(٤)]: وصَوْغُ][(٥)] فَعِيلٍ بمعنى مَفعولٍ، على كَثرتِه، غيرُ مَقِيسٍ. فجَزَمَ بأصَحِّ القَوْلَيْنِ، كما جَزَمَ به هنا، وهذا لا يَقْتَضِي نَفْيَ الخِلافِ.

وقد يُعْتَذَرُ[(٦)] عن ابنِ الْمُصنِّفِ بأنَّه ادَّعَى الإجماعَ على أنَّ فَعِيلًا لا يَنُوبُ عن مَفعولٍ؛ يَعنِي: نِيابَةً مُطلَقَةً؛ أيْ: مِن كلِّ فِعْلٍ، وهو كذلك؛ بِناءً على ما ذَكَرَه والدُه في «شرْحِ التسهيلِ» مِن أنَّ القائلَ بقِياسِه يَخُصُّهُ بالفعْلِ الذي ليسَ له فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ.

ونَبَّهَ الْمُصنِّفُ بقولِه: (**نحوُ فَتاةٍ أو فتًى كَحِيلٍ**)، على أنَّ فَعِيلًا بمعنَى مَفعولٍ يَستوِي فيه الْمُذَكَّرُ والمؤنَّثُ، وستَأتي هذه الْمَسألةُ مُبَيَّنَةً في بابِ التأنيثِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى[(٧)].

وزَعَمَ الْمُصنِّفُ في «التَّسهيلِ»[(٨)] أنَّ فَعِيلًا يَنوبُ عن مفعولٍ في

= وقد تكرر لأبيه ذكر هذه المسألة في «باب التذكير والتأنيث»..

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٧٦٨/٦): «وقد استدرك الناس على الإمام بدر الدين ولد المصنف، ذكره الإجماع على أنه لا يقاس على نحو: جريح، وقتيل؛ بأنّ والده قد ذكر أنّ في ذلك خلافًا».

(١) في (س): «كثير».

(٢) «شرح التسهيل» (٨٨/٣).

(٣) في (ك): «يثبت».

(٤) «التسهيل» (٤٦٢٣/٩ تمهيد القواعد).

(٥) هنا نهاية الخرم من (ع).

(٦) في (س): «يتعذر».

(٧) ليس في (ك)، (ح).

(٨) **خُلاصَةُ هَذَا الكلامِ**: أنَّ كُلَّ فعْلٍ مِنَ الأفعالِ الثلاثيَّةِ سُمِعَ له فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ ـ مِثلُ عَليمٍ وقَديرٍ ورَحيمٍ ـ لا يُصاغُ مِن مَصدَرِه فَعيلٌ بمعنى مَفعولٍ؛ لأنَّ وُجودَ =

الدَّلالَةِ على مَعناهُ، لا في العمَلِ، فعلى هذا لا تَقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جَريحٍ عَبْدُه)، فتَرفَعُ (عَبْدُ) بجَريحٍ، وقد صرَّحَ غيرُه بجَوازِ هذه الْمَسأَلَةِ. (والله تعالى أعلم)[1].

❁ ❁ ❁

= صِيغَةٍ واحِدَةٍ بِمَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ، وظاهِرُ كلام ابنِ مالِكٍ أنَّ هَذَا مِمَّا أَجْمَعَ النُّحاةُ عليه، فَإِنْ لم يَكُنْ قد سُمِعَ للفعْلِ الثلاثيِّ وَصْفٌ عَلَى فَعيلٍ بمعنى فاعِلٍ فقَدِ اختَلَفَ النُّحاةُ فيه: فقِيلَ: يَجوزُ أنْ يُشْتَقَّ له فَعيلٌ بمعنى مَفعولٍ، وقِيلَ: لا يَجوزُ، ويُقْتَصَرُ فيه عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ (م).

(١) من (ح).

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ[1] الفاعِلِ

[ص] [٤٦٧] صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ معنًى[2] بها: المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

[ش] قد سَبَقَ أنَّ المرادَ بالصِّفَةِ ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يَشْمَلُ اسمَ الفاعِلِ واسمَ المفعولِ وأفعَلَ التفضيلِ والصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ [١٤٨/ظ].

[علامة الصفة المشبهة]

وذَكَرَ الْمُصنِّفُ أنَّ عَلَامَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ[3] استِحسانُ جَرِّ فاعِلِها بها، نحوُ: (حسَنُ الوَجْهِ، ومُنطَلِقُ اللسانِ، وطاهِرُ القَلْبِ).

والأصْلُ: حسَنٌ وَجْهُه، ومُنطَلِقٌ لِسانُه، وطَاهِرٌ قَلْبُه، فوَجْهُه مرفوعٌ بِحَسَنٍ [على الفاعليَّةِ، ولِسانُه مَرفوعٌ بِمُنطَلِقٍ][4]، وقلْبُه مَرفوعٌ بطاهِرٍ، وهذا لا يَجُوزُ في غيرِها مِن الصِّفاتِ.

فلا تَقولُ: (زيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْرًا)[5]، تُريدُ: ضارِبٌ أَبوهُ عَمْرًا،

---

(١) في (ح): «اسم».

(٢) قال الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩١): «وإنما قال: (مَعْنًى) لمعنًى حَسَن، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلًا لفظًا ومعنًى، حتَّى يقال: إنَّ خَفْضَهُ من رَفْعٍ؛ لأنَّه يلزمُ من ذلك إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، وإنَّما هي من جهة كون المضاف إليه منصوبًا، كضاربُ زيد».

(٣) (م) أَشْبَهَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسمَ الفَاعِلِ مِن وَجهينِ:
الأوَّلُ: أنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ ومَن قامَ به.
والثاني: أنَّ كُلًّا منهما يَقْبَلُ التذكيرَ والتأنيثَ والإفرادَ والتثنيةَ والجمْعَ، ولَمَّا كانَتِ الصفةُ الْمُشَبَّهَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحدوثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه اسمُ الفَاعِلِ خالَفَتْهُ نَوْعَ مُخالَفَةٍ فِي أحَدِ الوَجهينِ؛ فلذلك انْحَطَّتْ عنه فِي العمَلِ؛ ولهذا لَمَّا خالَفَ أَفْعَلُ التفضيلِ اسمَ الفَاعِلِ فِي الوَجهينِ جَميعًا ـ فإنه يَدُلُّ عَلَى المشارَكَةِ والزيادةِ لا عَلَى الحدَثِ، ولا يَقْبَلُ التأنيثَ والتثنيةَ والجمْعَ ـ لم يَعْمَلِ النَّصْبَ أَصْلًا (م).

(٤) من (ن).

(٥) لأن اسم الفاعل المتعدِّي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته =

ولا (زَيْدٌ قائمُ الأبِ غَدًا) تُريدُ: زيدٌ[١] قائمٌ أَبوهُ غَدًا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ المفعولِ[٢] يَجُوزُ إضافتُه إلى مَرفوعِه، فتَقولُ: (زَيْدٌ مَضروبُ الأبِ)، وهو حينَئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ. واللهُ تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] [٤٦٨] وصَوْغُها مِن لازِمٍ[٤] لِحَاضِرِ كـ(طاهِرِ القلبِ، جميلِ الظاهِرِ)

[صياغة الصفة المشبهة من الفعل اللازم]

[ش] يَعنِي: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تُصاغُ مِن فِعْلٍ متَعَدٍّ[٥]، فلا تَقولُ:

= لإلباسه بالإضافة للمفعول كما مر. أما اللازم كقائم الأب فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهة، وانطلق عليه اسمها.
«الخضري» (٢/ ٣٥).

(١) من (ن).
(٢) بشرط قصد الدوام.
(٣) من (ح).
(٤) قوله: (وصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ) دَلَّ على أن صَوْغها من المتعدِّي لا يَسُوغ.
وهذا خلافُ ما رآه في «التسهيل» فإنه أجاز هنالك صَوْغها من المتعدِّي، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت. بحيث لا يكون في اللفظ متعدِّيًا، وذلك قوله: «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومل معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسيِّ». وشَرَط أَمْنَ اللَّبْس أيضًا، ولم يَشترطه الفارسيُ؛ بل قال: إن من قال: زَيْدٌ الحسَنُ عَيْنَينِ فلا بأس أن يقول: زيدٌ الضاربُ أَبَوَيْنِ، والضَّاربُ الأَبَوَيْن، والضَّاربُ الأبوانِ. و(الأَبَوَانِ) فاعلان على قولك: الحسَنُ الوَجْه. الأمرُ في ذلك كلِّه واحدٌ، فهي أذًا ثلاثةُ أقوال: **أحدها**: مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ، **والثاني**: جوازهُ بإطلاق، **والثالث**: أنه جائزٌ. مع أَمْن اللَّبْس، ممنوعٌ مع اللَّبْس.
فإن كان هنا مخالفًا لـ«التَّسهيل» حسبما يَظْهر منه فإن رأيه هنا أصحُّ؛ لأن عامَّةَ الباب بِنَاؤُها من اللازم لا من المتعدِّي. وأيضًا فإن معنى الفعل المتعدِّي ينافي قصدَ الثبوت ظاهرًا، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل، فكأنَّه محذوفٌ اختصارًا أو اقتصارًا مع أنه مُراد، فلا يجتمعان في الاعتبار.
ويمكن أن يكون رأيه هنا كرأي الفارسيِّ، ويكون قائلًا بالجواز، ويُحمل قوله: (مِنْ لَازِمٍ) على أنه يُريد به كونَ الفعل لازمًا بالوَضْع أو بالقَصْد، فإن الفعل المتعدِّي إذا قُصِد فيه تركُ ذكر المفعول أَشْبَهَ اللازمَ، فكأنَّه موضوعٌ وضعًا ثانيًا لِلُّزوم لا للتعدِّي.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩٨).
(٥) ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم.

(زَيْدٌ قاتِلُ الأبِ بَكْرًا) تُريدُ: قاتِلٌ[١] أبوه بَكْرًا؛ بل لا[٢] تُصاغُ إلَّا مِن فِعْلٍ لازِمٍ، نحوُ: (طاهِرُ القلْبِ، وجَميلُ الظاهِرِ)، ولا تَكُونُ إلَّا للحالِ، وهو المرادُ بقولِه: **(لِحَاضِرٍ)**، فلا تَقولُ: (زَيدٌ حَسَنُ الوجْهِ غَدًا أو أَمْسِ)، ونَبَّه بقولِه: **(كطاهِرِ القَلْبِ جَميلِ الظاهِرِ)** على أنَّ الصفةَ الْمُشَبَّهَةَ إذا كانَتْ مِن فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تكونُ على نَوعينِ[٣]:

أحَدُهما: ما وَازَنَ المضارِعَ، نحوُ: طاهِرُ القلْبِ، وهذا قَليلٌ فيها، **والثاني**[٤]: ما لم يُوَازِنْه، وهو الكثيرُ، نحوُ: جَميلُ الظاهِرِ وحَسَنُ الوجهِ، وكريمُ الأبِ [١٤٩/و]، وإنْ كانتْ مِن غيرِ ثلاثيٍّ وَجَبَ مُوازَنَتُها الْمُضارِعَ، نحوُ: منْطَلِقُ اللسانِ.

[ص] **[٤٦٩] وعَمَلُ اسمِ فاعِلِ الْمُعَدَّى لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّا**[٥]

---

(١) في (ك): «قاتلا».   (٢) ليس في (ك).

(٣) بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع.

(٤) في (ك): «الثاني».

(٥) قال الشاطبي (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١): «قوله: **(على الحَدِّ الذي قد حُدَّا)** فيه نظر، وذلك أن ظاهره عدمُ الفائدة؛ لأن معناه: كما تقدَّم في اسم الفاعل، وهو معنى قوله: **(وعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعدَّى لَهُ)** فأي فائدة في الإخبار بذلك؟

والجواب: أن له فائدتين، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضادُّ مع ما قَدَّم آنفًا؛ لأنه ذَكر أن بناء الصفةِ هذه من غير المتعدِّي، ثم أخبر أن عملها عملُ اسم فاعل الفعل المتعدِّي، فظاهرُ هذا التضادُّ.

فنَبَّه على أنهما ليسا بمتضادَّيْن، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدِّي لا يُضادُّ عملها عملَ ما يتعدى في اللفظ. فأجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصَّنعة.

وبيانُ ذلك أن العرب حين قالوا: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه ـ أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لا يُخِلُّ بالمعنى، فنقلوا الضمير الذي في (الوَجْه) إلى الصفة، ليستكنَّ فيها، فيخفَّ اللفظُ ولا يَخْتَلَّ المعنى، إذ كان نسبةُ الحسن إلى (الوَجْه) نسبةٌ له إلى صاحب الوجه، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف، فلما تحمَّلت الضمير ارتفع بها، فصار (الوَجْه) في اللفظ دون ضمير، كأنه مُسْتغْنٍ عنه، مع أنه مطلوب من جهة =

[ش] أيْ: يَثْبُتُ لهذه الصفَةِ عمَلُ اسمِ الفاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وهو الرفْعُ والنصْبُ(١)، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ الوجْهَ)، ففي (حسَنٌ) ضميرٌ مَرفوعٌ هو الفاعِلُ، و(الوجْهَ) مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ (حَسَنًا) شَبيهٌ(٢) بضَارِبٍ، فعَمِلَ عمَلَه.

= المعنى؛ لأنه صاحب الحُسْن في الحقيقة، ولا يصح أن يُحذف؛ بل لا بد من ذكْره ليُعلم أن الحُسْن منقول للأول عن غيره، فأشبه (حَسَنٌ) عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدَّي إلى واحد، من حيث كان كلٌّ واحدٍ منهما طالبًا بعد مرفوعه مَحَلًّا، فنُصِب (الوَجْهُ) على التَّشبيه بالمفعول به، فصار قولك: (زيدٌ حَسَنٌ وجهًا) كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا.

وكما جازت الإضافة في اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة أيضًا إلى منصوبها على التَّشبيه، فقالوا: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، كما قالوا: زيدٌ ضاربُ عمروٍ، فإذًا لا تضادَّ بين الموضعين.

والثانية: الإشارةُ إلى ما حُدَّ في اسم الفاعل من شروط إعماله، فكأنَّه يقول: تَعمل عملَ اسم الفاعل بالشروط المذكورة، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنَّفْي والاستفهام والنِّداء، وأن تقع خبرًا لذي خبر، أو حالًا لذي حال، أو صفةً لموصوف، فلا تعمل على غير ذلك.

وأما شرط ألَّا تكونَ بمعنى الماضي فَبيِّنٌ من قوله: **(وصَوْغُها من لازمٍ لحاضرٍ)** إذ لا يتأتَّى كونُها مشبَّهة بدونه.

وبهذا فَسَّر ابنُ الناظم قوله: **(على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ)** وهو صحيح إذا انضمَّ إلى الوجه الأول، فكأنَّ قوله: **(على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ)** يريد: في هذا الباب، وفي باب (اسم الفاعل)».

[الفرق بين عمل الصفة المشبهة واسم الفاعل]

(١) اعلَمْ أوَّلًا أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تَعْمَلُ النَّصْبَ كَمَا يَعْمَلُه اسمُ الفَاعِلِ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَنصِبُ المفعولَ بِهِ حَقيقةً؛ أي: الواقِعَ عليه حَدَثُه، نحوُ: هَذَا ضارِبٌ عَمْرًا، فأمَّا الصفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فهي مَأخوذةٌ مِن فعْلٍ قاصِرٍ أَلْبَتَّةَ، فليسَ لِحَدَثِها مَن يَقَعُ عليه، ولكنَّ النُّحاةَ جَعَلُوا السَّبَبِيَّ المنصوبَ بعدَها إمَّا تَمييزًا وإمَّا مُشَبَّهًا بالمفعولِ به، فِي كونِه مَنصوبًا واقعًا بعدَ الدالِّ عَلَى الحدَثِ ومَرفوعِه. ثُمَّ اعْلَمْ ثانيًا أنَّ الصفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تنْصِبُ الحالَ والتمييزَ والمستثنَى وظرْفَ الزمانِ وظرْفَ المكانِ، والمفعولَ معَه، وفي نَصْبِها للمفعولِ المطلَقِ مَقالٌ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ح): «شبه»، وفي (ص): «مشبه».

وأَشارَ بقولِه: (**على الحدِّ الذي قد حُدَّا**) إلى أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تَعْمَلُ على الْحَدِّ الذي سَبَقَ في اسمِ الفاعِلِ، [وهو أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِها، كما أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِه.

[ص] [٤٧٠] **وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيه مُجْتَنَبْ وكونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ**

[ش] لَمَّا كانَتِ الصِّفةُ الْمُشَبَّهَةُ فرْعًا في العمَلِ عن اسمِ الفاعِلِ قَصُرَتْ عنه، فلم يَجُزْ تَقديمُ مَعمولِها عليها كما جازَ في اسمِ الفاعلِ][1][2]، فلا تَقولُ: (زيدٌ الوجْهَ حَسَنٌ)؛ كما تَقولُ: (زيدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ)، ولم تَعْمَلْ إلَّا في سَبَبِيٍّ، نحوُ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، ولا تَعْمَلُ في أَجْنَبِيٍّ، فلا تَقولُ: (زَيْدٌ حسَنٌ عَمْرًا)، واسمُ الفاعِلِ يَعْمَلُ في السَّبَبِيِّ والأَجْنَبِيِّ، نحوُ: (زَيدٌ ضارِبٌ غُلامَه، وضَارِبٌ عَمْرًا). واللهُ تعالى أعلم[3].

[معمول الصفة المشبهة]

[ص] [٤٧١] **فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) ودُونَ (أَلْ) ـ مَصحوبَ (أَلْ) وما اتَّصَلْ ـ** [١٤٩/ظ]
[٤٧٢] **بِهَا مُضافًا أو مُجَرَّدًا، ولا تَجْرُرْ بها معْ (أَلْ) سُمًّا مِن (أَلْ) خَلَا**
[٤٧٣] **ومِنْ إضافةٍ لتالِيهَا[4]، ومَا لم يَخْلُ فَهْوَ بالجوازِ وُسِمَا**

[أحوال الصفة المشبهة]

[ش] الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ إمَّا أنْ تكونَ بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (الْحَسَنِ)، أو مُجَرَّدَةً عنهما، نحوُ: (حَسَنٍ)، وعلى كلٍّ مِن التقديرينِ لا يَخلو المعمولُ مِن أحوالٍ سِتَّةٍ:

---

(١) لأنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجرورًا بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدًا، ومررت بضارب زيدًا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيدًا لزيادة الجار.
«الخضري» (٢/ ٣٦).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ك). (٣) من (ح).

(٤) هاء (تَالِيها) عائدةٌ إلى الألف واللام؛ أي: لما يَتْلو (أَلْ) وهو ما دخلت عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافاً أو مجرَّداً فالمسألةُ ممتنعةٌ، فلا تقول: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، ولا بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا ألفَ ولامَ في المعمول، ولا هو مضاف إلى ما هي فيه.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٢١).

الأَوَّلُ[١]: أنْ يَكونَ المعمولُ بألْ، نحوُ: (الحسَنُ الوجْهِ، وحسَنُ الوَجْهِ).

الثاني: أنْ يَكونَ مُضافًا لِمَا فيه ألْ، نحوُ: (الْحَسَنُ وجْهِ الأبِ، وحسَنُ وجْهِ الأبِ).

الثالثُ[٢]: أنْ يَكونَ مُضافًا إلى ضَميرِ الموصوفِ نحوُ: (مَررتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُه، وبرَجُلٍ حسَنٍ وَجْهُه).

الرابعُ[٣]: أنْ يكونَ مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُ غُلامِه، وبرجُلٍ حسَنٍ وَجْهُ غُلامِه [١٥٠/و]).

الخامسُ[٤]: أنْ يَكونَ مُجَرَّدًا مِن ألْ دُونَ الإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَنٌ وُجْهُ أبٍ).

السادسُ[٥]: أنْ يَكونَ المعمولُ مُجَرَّدًا مِن ألْ والإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهًا، وحَسَنٌ وَجْهًا).

فهذه اثْنَتا[٦] عَشْرَةَ مَسألةً، والْمَعمولُ في كُلٍّ وَاحِدَةٍ مِن هذه[٧] المسائِلِ الْمَذكورةِ إمَّا أنْ يُرْفَعَ أو يُنصَبَ[٨] أو يُجَرَّ، فيَتَحصَّلُ حينَئذٍ سِتٌّ[٩] وثَلاثونَ صُورةً، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(فارْفَعْ بها)**؛ أيْ: بالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، **(وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ)**؛ أيْ: إذا كانَتِ الصفَةُ بألْ، نحوُ: (الحَسَنِ)، و**(دُونَ ألْ)**؛ أيْ: إذا كانَتِ الصفَةُ بغيرِ ألْ، نحوُ: (حسَنٍ) **(مَصحوبَ ألْ)**؛ أي: المعمولَ المصاحِبَ (لألْ)، نحوُ: ([١٠]الوجْهِ)،

---

(١) في (ك)، (ع): «الأولى».

(٢) في (ك)، (ع): «الثالثة».

(٣) في (ك)، (ع): «الرابعة».

(٤) في (ك)، (ع): «الخامسة».

(٥) في (ك)، (ع): «السادسة».

(٦) من (ن).

(٧) من (ن)، (ع).

(٨) أي: تشبيهًا بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

(٩) في (ك): «ستة».

(١٠) في (ك): «حسن الوجه».

(وما اتَّصَلْ بها مُضافًا أو مُجَرَّدًا)؛ أيْ: والمعمولَ المتَّصِلَ بها؛ أيْ: بالصفَةِ إذا كانَ المعمولُ مُضافًا أو مُجَرَّدًا مِن الألِفِ واللامِ والإضافَةِ، ويَدخُلُ تحتَ قولِه: **(مُضافًا)**[(١)] المعمولُ المضافُ إلى ما فيه ألْ، نحوُ: (وَجْهُ الأبِ)، والمضافُ إلى ضميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وجْهُه)، والمضافُ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وَجْهُ غُلامِه)، والمضافُ إلى المجرَّدِ مِن ألْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ: (وجهُ أبٍ).

وأشارَ بقولِه: **(ولَا تَجْرُرْ بها معْ ألْ...)** إلى آخِرِه، إلى[(٢)] أنَّ هذه المسائِلَ لَيْسَتْ كلُّها على الْجَوازِ؛ بل يَمتَنِعُ منها إذا كانَتِ الصِّفَةُ بألْ أَربعُ مَسائلَ:

الأُولَى: جَرُّ المعمولِ المضافِ [١٥٠/ظ] إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهِه).

الثانيةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهِ غُلامِه).

الثالثةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى الْمُجَرَّدِ[(٣)] مِن ألْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ: (الْحَسَنُ وَجْهِ أبٍ).

الرابعةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُجَرَّدِ مِن ألْ والإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهٍ).

فمَعنَى كلامِه: **(ولا تَجْرُرْ بها)**؛ أيْ: بالصفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إذا كانَتِ الصِّفَةُ معَ ألِ اسْمًا خَلَا مِن ألْ أو خَلَا مِن الإضافَةِ؛ لِمَا فيه ألْ؛ وذلك كالمسائِلِ الأربَعِ، وما لم يَخْلُ مِن ذلك يَجوزُ جَرُّه كما يَجوزُ رفْعُه ونَصْبُه، كالحسَنِ الوجْهِ والحسَنِ وَجْهِ الأبِ.

---

(١) أي: يدخل تحته المضاف للموصول، أو للموصوف أو لضمير عائدٍ على مضاف لمضاف لضمير الموصوف، أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور. «الخضري» (٢/ ٣٧).

(٢) ليس في (س).

(٣) في (س): «المجردين».

وكما يَجُوزُ جَرُّ المعمولِ ونَصْبُه ورَفْعُه إذا كانَتِ الصِّفَةُ بغيرِ ألْ على كلِّ حالٍ.

❁ ❁ ❁

التَّعَجُّبُ (١)

[ص][٤٧٤] بـ(أفْعَلَ) انْطِقْ بعدَ (ما) تَعَجُّبَا أو جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبلَ مَجرورٍ بِـ(بَا) [صيغتا التعجب]

[٤٧٥] وتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَـ(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وأَصْدِقْ بِهِمَا!) (٢)

---

(١) قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٤١٩): «التعجب استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره».
وقوله: (استعظام زيادةٍ) تنبيهٌ على أنه إنَّما يصحُّ مما يَقبل الزيادةَ والنُّقصان.
وقوله: (في وصف الفاعل) تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّق التعجبُ بمَن قام به ذلك الوصف.
وقوله: (خَفِيَ سببُها) تحرُّزٌ من الخِلَق الظَّاهرة والألوان؛ إذ لا يُتَعَّجب منها.
وما بعد ذلك بيانُ أنَّ الوصفَ إذا لم يَقِلَّ نظيرُه لا يُتَعَّجب منه.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٣٢).

(٢) قال الشاطبي (٤/): «وفيه دَركٌ من وجهين:
أحدهما: أنه حَصَر صِيَغ التعجُّب في صيغتين وهما: (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِهِ) إذ قَدَّم المجرورَ في قوله: (**بأَفْعَلَ انْطِقْ**) والتَّقديم في مثل هذا يُشعر بالحَصْر، والحَصْر في هاتين الصِّيغَتْين باطل؛ فإن في كلام العرب صِيَغًا كثيرة تَقْتضي من معنى التعجُّب ما يَقْتضيه (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ)، من ذلك:
(**فَعُلَ**) نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، وفي القرآن ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].
ومنه: **لِلَّهِ أنتَ**، لِلَّه دَرُّكَ.
ووَاهًا لزيدٍ.
وحَسْبُكَ به رجلًا، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].
و: (**للَّه يَبْقَى على الأَيَّام ذُو حِيَدٍ**) و: (**تَاللَّهِ**) بالتاء أيضًا. فاللَّام والتَّاء في القَسَم يَقتضيان معنى التعجُّب، وهو من معانيها.
وفي الحديث: «**سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ**» [مسلم (٣٧١)].
ومثل قولهم: **يَا لَلْعَجبِ**، ويا لَلْمَاءِ، ويا لَلْفَلِيقَةِ. =

. . . .

= وقول الأعشى:

يـا جَـارَتَـا مـا أَنْـتِ جَـارَه!
ويَـا لَـكَ مِـنْ لَـيْـلٍ كَـأَنَّ نُـجُـومَـهُ

وقالوا: **ما رأيتُ كاليوم** وَفاءَ وافٍ. وما أشبه هذه المُثُلَ وداناها. وفي كلامهم من هذا كثير.

و(ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِه) صيغتان من جملة الصِّيغَ المؤدِّية معنى التعجُّب، فإذا ثَبت ذلك فاقتصارُه على ما ذَكر هنا ظاهُره التَّقصير.

والثاني: أن هذا التَّعريف الذي أتى به بيانٌ لكيفيَّة لفظ التعجُّب، وَقع فيه التنكيرُ والإبهام من جهات.

منها: أنه لم يُبَيِّن (ما) ما هي؟ أهي الاستفهاميَّةُ أم الموصولة أم غير ذلك؛ بل لم يبيِّن أحَرفِيَّةٌ هي أم اسميَّة؟ (وهي اسميَّة بلا بُدٍّ).

ومنها: أنه لم يبيِّن حكم (أَفْعَلَ) أهو اسمٌ أم فِعْلٌ، إذ ليس في لفظه ما يدلُّ على شيء من ذلك.

وكذلك لم يبيِّن كونَ (أَفْعِلْ) فعلَ أَمْرٍ أو غَير فعل أمر. والجمهور أن معناه معنى الخَبر، وأن لفظه لفظَ الأَمْر فليس بفعلِ أمر. وذهب الفراء إلى أنه بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري، وقَوَّاه ابن خروف.

وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه أمر بَجعله، أعني المجرورَ، في موضع نصب.

ومنها: أنه لم يبيِّن كونَ الاسم بعد (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجَّب منه دون غيره، ولا بَيَّن مِمَّ يُبنى (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) وأَنَّهما إنَّما يُبنيان من المصادر التي وقع من أجلها التعجُّب، فإنه لما قال: (**بأَفْعَلَ انْطِقْ**) يقول له المخاطب: مِنْ ماذا أَبْنِي هذه الصِّيغة من المصادر؟ فصار كلامًا مجَملًا متغلِّقًا دون الفهم، وهذا هو عمدةُ التَّعريف والمحتاجُ إليه في البيان.

فالحاصل: أنه لم يَأت في التَّعريف بكافٍ ولا جاز، فصار كاللُّغْز الذي لم يُنْصَب على فهمه دليل.

والجواب عن الأول: أن ما ذُكر من الصِّيَغ المفهوم منها التعجبُ غيرُ منضَبِطة... لقانون حاصر، ولا مُنْضَمَّة بقياس قاضٍ من وجهين:

أحدهما: أنها إنما جاءت مُؤَدِّية معنى التعجُّب على غير اطِّراد يُقاس على مثله، =

[ش] للتَّعَجُّبِ صِيغتانِ[(١)]: **إحْدَاهما**: (ما أَفْعَلَه)، **والثانيةُ**: (أَفْعِلْ به)، وإليهما أَشارَ المصنِّفُ[(٢)] بالبيتِ الأوَّلِ؛ أي: (انطِقْ بأَفْعَلَ بعْدَ)[(٣)] (ما) للتَّعَجُّبِ، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زَيدًا، **وما أَوْفَى خَلِيلَيْنا**)، أو جِئْ بأفْعَلَ قَبلَ مَجرورٍ بِبَا، نحوُ: (أَحْسِنْ بالزَّيدينِ، وأَصْدِقْ بهما)، فما مُبْتَدَأٌ، وهي نَكِرَةٌ تامَّةٌ[(٤)] عندَ سِيبَوَيْهِ[(٥)]، و(أَحْسِنْ) فِعْلٌ ماضٍ [١٥١/و] وفاعِلُه ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على (ما)، و(زَيْدًا) مفعولُ أحْسِنْ، والجملَةُ خبَرٌ عن (ما)، والتقديرُ (شيءٌ أحْسَنَ زَيْدًا)؛ أي: جَعَلَه حَسَنًا، وكذلك (**ما أَوْفَى خَلِيلَيْنا**).

وأَمَّا أفْعِلْ ففِعْلٌ[(٦)] أمْرٍ[(٧)]، ومَعناهُ: التَّعَجُّبُ، لا الأمْرُ، وفاعِلُه

= فصارت من قَبيل المسموع الذي لا يُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، فإنه اطَّردَ. وقد ذكَره الناظم بعدُ فلم يُهمله.

والثاني: أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصِّيغة والبِنْية والوضْعْ الأصلي، وإنَّما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوى الكلام (١)، وبِساط التَّخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبط لصِيَغ معيَّنة مطَّرِدة لم يَعْتبرها، من جهة أن **قصد النحويِّ عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقدُها فيه**. وما تقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَه) و(أَفْعِلْ بِه) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضَمَّ إليهما صيغةَ (فَعُلَ) إلحاقًا بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخِرًا ولم يُصَدِّر به إشعارًا بعدم الأصَالة، ولم يَتركه لاطِّراده».

(١) هاتانِ الصِّيغتانِ هُمَا اللَّتانِ عَقَدَ النُّحاةُ بابَ التعجُّبِ لبَيَانِهما، فأمَّا العِباراتُ الدالَّةُ ـ بحَسَبِ اللُّغَةِ ـ عَلَى إنشاءِ التَّعَجُّبِ فكثيرةٌ: مِنها قِياسيٌّ، ومنها سَماعيٌّ، فالقِياسيُّ أنْ تُحَوِّلَ الفعْلَ الَّذِي تُريدُ التعجُّبَ مِن مَدلولِه إلَى صِيغَةِ فَعُلَ ـ بضَمِّ العينِ ـ وسيأتي ذِكْرُ هَذَا فِي بابِ نِعْمَ وبئسَ، وأمَّا السماعِيُّ فنحوُ قولِهم: للهِ دَرُّه فارِسًا، وقولِهم: سُبحانَ اللهِ (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك) تقديم وتأخير: وزاد «إلى اخره».

(٤) أي: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير؛ قاله «الصبان» (٣/ ٢٤)، ط. العلمية.

(٥) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٢).

(٦) في (ك): «فعل».

(٧) المشهورُ عندَ النُّحاةِ البَصرِيِّينَ أنَّها فعْلٌ مَاضٍ جاءَ عَلَى صُورةِ الأمْرِ، والمجرورُ =

المجرورُ بالباءِ، والباءُ زَائدةٌ، واستُدِلَّ على فِعْلِيَّةِ أفْعَلْ بلُزومِ نُونِ الوِقايةِ له إذا اتَّصَلَتْ به ياءُ المتكلِّمِ، نحوُ: (ما أَفْقَرَنِي إلى عفْوِ اللهِ)، وعلى فِعْلِيَّةِ (أفْعِلْ) بدُخولِ نُونِ التوكيدِ عليه في قولِه:

٢٦٨ ـ ومُسْتَبْدِلٍ مِن بعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فأَحْرِ بهِ مِن طُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا(١)

أَرادَ: وأَحْرِيَنْ. بنُونِ التوكيدِ الْخَفيفةِ، فأَبْدَلَها أَلِفًا في الوَقْفِ.

وأَشارَ بقولِه: **(وتِلْوَ أفْعَلَ)** إلى أنَّ تالِيَ **(أفْعَلَ)** يُنْصَبُ؛ لكونِه

= بالباءِ الزائدةِ وجُوبًا هو فَاعِلُهُ، وأصْلُ الكلامِ: (أحْسَنَ زَيدٌ)؛ أيْ: صارَ ذا حُسْنٍ، ثُمَّ أَرَادوا أنْ يَدُلُّوا بهِ عَلَى إنشاءِ التَّعَجُّبِ، فحَوَّلُوا الفعْلَ إِلَى صُورةِ الأمْرِ؛ ليَكُونَ بصُورةِ الإنشاءِ، ثم أَرادوا أنْ يُسْنِدُوه إِلَى زيدٍ، فاستَقْبَحُوا إسنادَ صُورةِ الأمْرِ إِلَى الاسمِ الظاهِرِ، فزادُوا الباءَ ليَكُونَ عَلَى صُورةِ الفَضْلَةِ، نحوُ: امْرُرْ بزَيدٍ. ثم التَزَمُوا ذَلك (م).

(١) ٢٦٨ ـ هَذَا البيتُ ممَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ ثَعلبٌ، ولم يَعْزُهُ لقائلٍ مُعَيَّنٍ، وأَنشَدَه فِي «اللسانِ»، (غ ض ب) عن ابنِ الأعرابِيِّ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ، وروى صَدْرَه: (ومُستَخْلِفٍ مِن بعْدِ غَضْبَى)، وقد أَنْشَدَه ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الألفاظِ)، (ص٣٧) كَمَا أَنشدَهُ صاحِبُ «اللسانِ».

الشاهِدُ فيه: قولُه: **(وأَحْرِيَا)**؛ حَيْثُ أَكَّدَ صِيغَةَ التَّعَجُّبِ بالنونِ الْخَفيفةِ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ نُونَ التوكيدِ يَخْتَصُّ دُخُولُها بالأفعالِ، فيَكُونُ ذلك دَليلًا عَلَى فِعلِيَّةِ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ، خِلافًا لِمَنِ ادَّعَى اسْمِيَّتَها.

فإنْ قُلتَ: أَلَسْتُمْ تَدَّعُونَ أنَّ هذه الصِّيغَةَ فعْلٌ مَاضٍ؟ فإذا كَانَ هَذَا صَحيحًا فما بالُ نونِ التوكيدِ ـ كَمَا تَدَّعُونَ ـ قدِ اتَّصَلَتْ به، ونُونُ التوكيدِ ـ فيما نَعْلَمُ ـ إنَّما تَتَّصِلُ بالأمْرِ والمضارِعِ؟

قُلنا: الجوابُ عَلَى ذلك مِن وَجهينِ:

أحَدُهما: أنَّ اتِّصالَ نونِ التوكيدِ بالفِعْلِ الماضي ـ وَإِنْ يَكنْ نادِرًا ـ ليسَ كاتِّصالِها بالاسمِ؛ فإنَّ اشتراكَ الماضي معَ المضارعِ والأمْرِ فِي الفِعليَّةِ يَجْعَلُ بينَه وبينَهما قُرْبًا واتِّصالًا، فسَهُلَ ـ مِن أجْلِ هَذَا ـ دُخولُ النونِ عليه.

والثاني: أنَّهُ إنَّما أُلْحِقَتِ النونُ بهذه الصيغةِ مُراعاةً لصُورَتِها؛ فإنَّها فِي صُورةِ فعْلِ الأمْرِ، وَإِنْ يَكُنْ مَعناها معنى الماضي، وهذا عَلَى المشهورِ عندَ الجُمهورِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ أنَّها فعْلُ أمْرٍ، فلا يَرِدُ هَذَا الاعتراضُ عليه (م).

مَفعولًا، نحوُ: (**ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا**)، ثم مَثَّلَ بقَولِه: (**وأَصْدِقْ بهما**) للصِّيغَةِ الثانيةِ.

وما قَدَّمْنَاهُ مِن أنَّ (ما) نَكِرَةٌ تامَّةٌ هو الصحيحُ، والْجُملةُ التي بعْدَها خَبَرٌ عنها، والتقديرُ: (شيءٌ أحْسَنَ زَيْدًا)؛ أيْ: جَعَلَه حَسَنًا.

وذَهَبَ الأخفَشُ إلى أنَّها مَوصولةٌ، والجملةُ التي بعْدَها صِلَتُها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: (الذي أحْسَنَ[1] زَيْدًا شَيءٌ عَظيمٌ)[2]، وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها استِفْهَامِيَّةٌ، والجملَةُ التي بعدَها خبَرٌ عنها، والتقديرُ: (أيُّ شيءٍ أحْسَنَ زَيدًا).

وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها نَكِرَةٌ مَوصوفةٌ [١٥١/ظ]، والْجُملَةُ التي بعْدَها صِفَةٌ لها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتقديرُ: شَيءٌ أحسَنَ زَيْدًا عَظيمٌ. والله أعلم[3].

---

(١) ألف «أحسن» في (ك): «مكشوط في الموضعين».

(٢) انظر: «معاني القرآن» (١/ ١٦٦)، و«المقتضب» (١/ ٣٧٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٤٢).

وحكى البهاري كما في «ارتشاف الضرب» (٤/ ٢٠٦٥) أنه مذهب الكوفيين.

وقد رُدَّ مذهب الأخفش في كون «ما» موصولة، وأنَّ حذف الخبر قد يكون للإبهام ـ والمراد هنا الإبهام في وصف السبب ـ كما حُذف للإبهام في قوله... ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]، كما حذف جواب «لو» في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣] ـ بأن الإبهام تمنعه الصلة؛ لأنه لا تجتمع معه؛ لأنَّ المراد هنا إبهام ذات السبب لا إبهام ما يُنسب إليه، وحَذفُ الخبر مع وجود الصلة إبهام ما ينسب إليه، وإيضاح للذات؛ لأنَّ الصلة توضح الموصول.

وبهذا يُرَدُّ عليه في زعمه أنَّ «ما» نكرة موصوفة؛ لأنَّ الصفة تُخَصِّص الموصوف، فهي قريبة من الصلة، فالإبهام إذ ذاك ليس في ذات السبب، إنما هو في الخبر المنسوب إلى السبب.

«التذييل والتكميل» (١٠/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٣) من (ص).

[ص] [٤٧٦] وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استَبِحْ إنْ كانَ عِندَ الحذْفِ مَعناهُ يَضِحْ

[ش] [حذف المتعجب منه] يَجوزُ حذفُ الْمُتَعَجَّبِ منه، وهو الْمَنصوبُ بعْدَ أفعَلَ، والمجرورُ بالباءِ بعْدَ أفْعِلْ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: قولُه[١]:

٢٦٩ ـ أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا بُكاءً على عَمْرٍو وما كانَ أَصْبَرَا[٢]

التقديرُ: وما كانَ أصْبَرَها، فحُذِفَ الضميرُ، وهو مَفعولُ أَفْعَلَ؛ للدَّلالَةِ عليه بما تَقَدَّمَ، **ومِثالُ الثاني**: قولُه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. التقديرُ واللهُ أعْلَمُ[٣]: وأَبْصِرْ بهم، فحُذِفَ بهم[٤]؛ لدَلالَةِ ما قَبْلَه عليه، وقولُ الشاعِرِ[٥]:

٢٧٠ ـ فذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ[٦]

---

(١) هو: امرؤُ القيس في «ديوانه» (ص٥٦).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: (**وما كَانَ أَصْبَرَا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ الضَّمِيرُ المنصوبُ الَّذِي يَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ لفعْلِ التَّعَجُّبِ كَمَا قَدَّرْنَاهُ.
ومِثلُ هَذَا البيتِ مَا يُنسَبُ إلَى أبي السِّبْطَيْنِ عَلَى عليِّ بنِ أبي طالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ:

جَزَى اللَّهُ قَومًا قاتَلُوا فِي لِقَائِهِم لدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أعَزَّ وأَكْرَمَا

يُرِيدُ: مَا أَعَزَّهُم وأَكْرَمَهم، فحَذَفَ الضَّميرينِ (م).

(٣) زاد في (س)، (ص): «أسمع بهم».

(٤) لأن لزوم جره كساه صورة الفضلة وإن كان فاعلًا.

(٥) هو: عُرْوَة بنُ الوَرْدِ في «ديوانه» (ص٤٨)، ط. الخانجي.

(٦) الشاهِدُ فيه: قوله: (**فأَجْدِرِ**)؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ فَاعِلُ (أَجْدِرِ) كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.
واعْلَمْ أنَّ الحَذْفَ إنما يَكْثُرُ إذا كَانَ (أَفْعِلْ) مَعطوفًا عَلَى مِثْلِهِ قد ذُكِرَ معه الْمُتَعَجَّبُ منه، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: بهم، أَمَّا فِي مِثْلِ هَذَا البيتِ فالحذْفُ شاذٌّ؛ لِعَدَمِ وُجودِ المعطوفِ عليه المشتَمِلِ عَلَى مِثْلِ المحذوفِ.
ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ مَا ذَكَرْناهُ ـ مِن أنَّهُ يَكْثُرُ حذْفُ الْمُتَعَجَّبِ منه فِي صِيغَةِ (أَفْعِلْ به) إذا كَانَ قد عُطِفَ عَلَى مُماثِلٍ مُشتَمِلٍ عَلَى مِثْلِ المحذوفِ ـ هو رأي جَماعةٍ مِن =

أيْ: فأَجْدِرْ به، فحُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ منه بعْدَ أفْعَلَ، وإنْ لم يَكُنْ مَعطوفًا على أَفْعِلْ مِثلِه، وهو شَاذٌّ[١].

[ص] [٤٧٧] وفي كِلا الفِعْلَيْنِ[٢] قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[٣]

[ش] لا يَتَصَرَّفُ فِعْلَا التَّعَجُّبِ؛ بل يَلزَمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً، فلا[٤] يُستعمَلُ مِن أفعلَ غيرُ الماضي، ولا مِن أَفعلَ غيرُ الأمْرِ[٥]، قالَ [جمود صيغتي التعجب]

= النُّحاةِ، وهؤلاءِ يَخُصُّون الدليلَ الدالَّ عَلَى المحذوفِ بالمعطوفِ عليه، بالشرْطِ المذكورِ، ومِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ العِبْرَةَ بوُضوحِ الْمَقْصِدِ، سواءٌ أكانَ بالعطْفِ أمْ بغَيرِه، وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ الحذْفُ مِن بيتِ الشاهِدِ شَاذًّا، فاعْرِفْ ذلك (م).
وقال الأشموني: إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعل) ـ مع كونه فاعلًا ـ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها.
وذهب قوم ـ منهم الفارسي ـ إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء.
ورد بوجهين:
أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع.
والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من «أكرم بنا».
«شرح الأشموني» (٢/ ٢٦٨).

(١) من (ن).

(٢) **(في كِلَا الفِعْلَيْن)** متعلِّق بـ(لَزِمَ) و**(قِدْمًا)** ظرف، و**(مَنْعُ)** فاعلُ «لزم»؛ أي: لَزِم قديمًا في الفعلين مَعًا منعُ التصرُّف.
ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما: (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به) عدمَ التصرُّف، والجريانَ على طريقة واحدة لا يتعَدّاها؛ بل لا بد أن نَتْبع العربَ على ما أَلزمتْ من ذلك.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٦).

(٣) يريد: يريد أن عدم التصرُّف إنَّما لزم بسبب حُكْم من العرب حُتِمَ عليهما وأُلْزِماه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّب عن حُكْم آخر، وهو إجراؤُهم لهما مجرى المثل أن يتركوه على طريقةٍ واحدة، وهي الطريقة التي وُضِع عليهما أولًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٧).

(٤) من (ن)، (ص): وفي باقي النسخ: «ولا».

(٥) عدم التصرُّف فيهما من جهات: =

الْمُصَنِّفُ: وهذا مِمَّا لا خِلَافَ فيه[١].

[ص] [٤٧٨] وصُغْهُمَا: مِن ذي ثلاثٍ، صُرِّفَا قابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غيرِ ذِي انْتِفَا ـ

[٤٧٩] وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي (أَشْهَلَا) وغيرِ سالكٍ سبيلَ (فُعِلَا)

[ش] [شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب] يُشتَرَطُ في الفِعْلِ الذي يُصاغُ منه فِعْلَا[٢] التَّعَجُّبِ شُروطٌ سَبعةٌ [١٥٢/و][٣]:

أحَدُها: أنْ يَكونَ ثُلاثيًّا[٤]، فلا يُبْنَيَانِ ممَّا زادَ عليه، نحوُ: دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخْرَجَ.

= أمَّا **أولًا**: فلا يَتَصَّرف منهما غيرُهما من الأفعال. (فَمَا أَفْعَلَهُ) لا يُبْنى منه أمر ولا مضارع، و(أَفْعِلْ بِه) لا يُبْنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولا صفة مشبَّهة، ولا يَدلان على زمان، فـ(أَفْعَلَ) لا دلالة له على الزمان الماضي بصيغته، و(أَفْعِلْ) لا دلالة له على المستقبل كذلك. ولا يَنْتصب عنهما مصدرٌ مؤكِّد، ولا يُرفع بهما ظاهر، ولا يُتْبع مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال.

وأما **ثانيًا**: فإنهما لا يُغَيَّران عن حالهما في تقديم أو تأخير؛ بل يَلزمهما ما عُرِّف به أولًا من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجَّب منه في (ما أَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ به) أو حَذْفه إلا شاذًّا، نحو:

وأَجْدِرْ مِثْلَ ذلكَ أن يَكُونَا

ومن عدم الفَصْل بين ذلك كله إلا ما يَذكره آخر الباب.

وأيضًا فهما في الإفراد والتذكير وأضدادهما على طريقةٍ واحدة، فتقول: ما أَكْرَمَ زيدًا، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرَمَ الزَّيْدِينَ. وما أَكْرَمَ هِنْدًا، وما أكرم الهِنْدَينِ، وما أكرم الهِنْداتِ.

وتقول: أَكْرِمْ بزيدٍ، وبالزيديْن، وبالزيدِينَ، وأَكْرِمْ بهندٍ، وبالهنديْنِ، وبالهنْدات. وما أشبه ذلك، فيَستوي حالُ الإفراد والتذكير مع التثنية والجمع والتأنيث.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(١) «شرح التسهيل» (٣/ ٩٣).

(٢) في (س)، (س)، (ع)، (ص): «فعل».

(٣) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).

(٤) المراد أن يكون مع ذلك مجرَّدًا من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثيُّ الأصول خاصَّةً. =

الثاني: أنْ يَكونَ مُتصَرِّفًا[(١)]، فلا يُبنَيَانِ مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ، كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ.

الثالثُ: أنْ يَكونَ مَعناهُ قابِلًا للمُفاضَلَةِ[(٢)]؛ فلا يُبنَيَانِ مِن (ماتَ)

= فقد اشتمل هذا الوصفُ على شيئين في التحرُّز:

أحدهما: أن يكون رباعيًّا كدَحْرَجَ، فلا يُبنى منه (ما أَفْعَلَه) ولا (أَفْعِلْ بِه) لكَسْر البِنْية.

والثاني: ألا يكون مَزِيدًا فيه؛ بل مجرَّدًا من الزيادة جُملة، نحو: عَلِمَ، وفَقُه، وكَرُمَ، وما أشبه ذلك. وتَحرَّز من الثلاثي المزيد فيه نحو: تَعَلَّم، واسْتَعْلَم، وكَارَمَ، إذ لا يُبْنى من ذلك لاختِلَال البِنْية.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٩).

(١) لأن التصرف أصل ذلك تحرُّزًا من أن يكون غير مَتصرِّف فإنه يَمتنع ذلك فيه؛ لأن البِنَاء منه تَصَرُّفٌ فيه، والتصرُّفُ فيما لا يَتَصرَّف نَقْضٌ لوَضْعه.

وعدم التصُّرف على وجهين:

أحدهما: يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، كنِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى.

والثاني: يكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه. بتصُّرف غيرِه، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان. مثاله: يَذَرُ، ويَدَعُ، حيث استُغني عن ماضيهما بماضي (يَتْرُكُ).

وكِلا القسمين مرادٌ هنا، فلا يقال: ما أَنْعَمَهُ، وأَنْعِمْ بِه، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المَدْح. وكذلك (بِئْس) وغيرها.

وكذلك لا يقال أيضًا: ما أَوْذَرَهُ، ولا مَا أَوْدَعَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٠).

(٢) أي: أي قابلًا لأن يَفْضُل فيه واحدٌ من المتَّصفِين به الآخَرَ، كَعِلَم، وجَهِلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلًا آخر، وهو المراد بقوله: **(قَابِلِ فَضْلٍ)**.

وضابط ذلك من الأوصاف الأوصافُ الإضافيَّةُ التي لا تكون على حالةٍ واحدة؛ بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول: ما أَعْلَمَهُ، وما أَجْهَلَهُ، وما أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ. =

و(فَنِيَ) ونحوِهما[1]؛ إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيءٍ على شيءٍ.

الرابعُ: أنْ يَكونَ تامًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الناقِصَةِ، نحوُ: (كانَ) وأَخَوَاتِها، فلا تَقولُ: (ما أَكْوَنَ زَيدًا قَائِمًا)، وأَجازَه الكُوفِيُّونَ.

الخامِسُ: أنْ لا يكونَ مَنفِيًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الْمَنْفِيِّ لُزومًا، نحوُ: (ما عاجَ فُلانٌ بالدواءِ)؛ أيْ: ما انْتَفَعَ، به أو جَوازًا، نحوُ: (ما ضَربْتُ زيدًا).

السادسُ: أنْ لا يكونَ الوصْفُ منه على أَفعَلَ، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الدالَّةِ على الألوانِ: كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحمَرُ، والعُيوبِ: كحَوِلَ فهو أَحوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعوَرُ، فلا تَقولُ: (ما أَسْوَدَه)، ولا (ما أَحْمَرَه)، ولا (ما أَحْوَلَه)، ولا (ما أَعْوَرَه)، ولا[2] (أَعْوِرْ به)، ولا (أَحْوِلْ به)[3].

= ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لا يتَغير ذلك الوصف فيه بالأشدِّ والأضْعف؛ بل المعتبر تصوُّرُ الصفة كذلك لا بقَيْدِ شخص وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقيِّد المفاضلةَ بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا تقول: ما أَعْمَى زيدًا، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ما أَمْوَتَ زيدًا، ولا ما أَعْوَرهُ، ولا ما أشبه ذلك.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦١).

(١) في (س): «ونحوها».

(٢) زاد في (س)، (ح): «ما».

(٣) وللناس في مَنع هذا ثلاثُ عِلَل:

إحداها: أن حَقَّ صيغة التعجُّب أن تُبنى من الثلاثي المَحْض الذي ليس في معنى غيرِه، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التي جاءت صفاتُها على (أَفْعَل، وفَعْلَاء) وإن كانت ثلاثيَّةً أصلُها الزيادة، وأن تكون على (افْعَلَّ)، وافْعَالَّه وذلك ظاهر في الألوان نحو: احْمَرَّ، فهو أَحْمرُ، وهي حَمْراءُ، وكذلك اصْفَرَّ وابْيَضَّ، واحْمَارَّ واصْفَارَّ وابْيَاضَّ.

فكذلك أصلُ سائر ما تقدم، أن يكون على (افْعَلَّ، وافْعَالَّ) ولذلك صَحَّت العين في: حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ، وهَيِفَ، ونحو ذلك، لَمَّا كان في معنى: احْوَلَّ، =

السابعُ: أنْ لا يكونَ مَبنِيًّا للمفعولِ(١)، نحوُ: (ضُرِبَ زَيدٌ)، فلا تقولُ: (ما أَضرَبَ زَيدًا) تُريدُ التعَجُّبَ مِن ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئَلَّا يَلتَبِسَ بالتَّعَجُّبِ(٢) مِن ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ(٣). ....

= واعْوَرَّ، واصْيَدَّ، واهْيَفَّ، كما صَحَّ: اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، حَمْلًا على ما في معناه من: تَجَاوَرُوا، وتَعَاوَنُوا.
فلو لم تكن الأَبْنِيَة في معنى غيرها لاعْتَلَّت كما اعْتَلَّ (قَامَ، وتَابَ، وهَابَ، وبَاعَ) فكنتَ تقول في (حَوِلَ): حَالَ، وفي (عَوِرَ): عَارَ. وكذلك في سائرها، فدَلَّ على ما ذُكر. وهذه العلة عَلَّل بها الجمهور.
والثانيةُ: للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعاني من الألوان والعيوب الظَّاهرة جَرَتْ مَجرى الخِلَق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، التي لا أفعالَ لها، كاليَدِ والرِّجل وسائر الأعضاء التي لا تزيد ولا تنقص، فكما لا يُتعَّجب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفَقْد استعمال أفعالها، كذلك هذه التي أشبهتْها، وجَرَتْ مجراها وإن كان لها أفعالٌ مستعملة.
والثالثةُ: للناظم في «شرح التسهيل» أنه لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَل) لم يُبْن منه (أَفْعَلُ التفضيل) لئَلَّا يَلتبس أحدهما بالآخر، ولَمَّا امتنع صَوْغ (أَفْعَل التفضيل) امتنع صَوْغُ (فِعْل التعجُّب) لجَريانهما مَجرىً واحدًا في أمور كثيرة، وتساويهما في الوَزْن والمعنى. قال: وهذا الاعتبار بَيِّنٌ هَيِّنٌ، ورُجحانه متعيِّن.
قال الشاطبي: وهذا تعليل ضعيف.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

(١) ولتعليل ذلك وجهان:
أحدهما: اللبْسُ الواقع بين فِعْل الفاعل وفِعْل المفعول، فإنك تقول في: (ضَرَبَ زيدٌ): ما أَضْرَبَ زيدًا، وفي (ضُرِبَ زيدٌ): ما أَضْرَبَ زيدًا كلك، فلا يقع فرقٌ بين التعجُّب من الفاعل والتعجُّب من المفعول.
والثانِي: أن فعل المفعول لا كَسْبَ فيه للمفعول، فأَشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لا يُتعجَّب منها، فكذلك ما أشبهها.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٤).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٤): «هذه جملة الأوصاف المعتبرة =

والله أعلم(١).

[ص] [٤٨٠] و(أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ) أو شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ ما(٢) بعضَ الشروطِ عَدِمَا
[٤٨١] ومَصْدَرُ العادِمِ بعدُ يَنْتَصِبْ وبعدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ [١٥٢/ ظ]

[ش] [طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط] يَعني: أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَستَكْمِلِ الشروطَ بأَشْدِدْ ونحوِه، وبأَشَدَّ ونحوِه، ويُنْصَبُ مَصْدَرُ ذلك الفعْلِ العادِمِ الشروطَ بعْدَ (أَفْعَلَ) مَفعولًا، ويُجَرُّ بعْدَ (أَفْعِلْ) بالباءِ، فتَقولُ: (ما أَشَدَّ دَحرَجَتَه واستِخرَاجَه)، و(أَشْدِدْ بدَحرَجَتِه واستِخرَاجِه)، و(ما أَقبَحَ عَوَرَه، وأَقْبِحْ بعَوَرِه، وما أَشَدَّ حُمرَتِه، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِه). والله تعالى أعلم بالصواب(٣).

= فيما يُبْنى منه فعلُ التعجُّب، وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطًا حسنًا، لم يقع مثلُه في أكثر المطوَّلات، فضلًا عن المختصرات».

(١) من (ح).

(٢) قوله: (**وأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا: يخْلُفُ كذا**) يَقتضي أن هذه الألفاظ تخلُف في البناء للتعجُّب ما لم يَتَأَتَّ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثل: (ما أَشَدَّ حُمْرةَ زيدٍ) على معنى: ما أَحْمَر زيدًا، لو قِيل. هذا معنى كَوْنِه يَخْلُفه، إذ لا يخلفُ الشَّيءُ غيرَه إلا فيما كان لذلك الغَيْر من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولا يقال في الأمَرَيْن المختلفَيْن بإطلاق: إن هذا يَخْلُفُ هذا، وإذ كان كذلك كان قوله: (**يَخْلُفُ كذا**) غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون: إن المانع من التعجُّب من الألوان كونُها لاحقةً بالخِلَق الثَّابتة، كاليَدِ والرِّجْل. وقد مَرَّ تعليل ذلك بأن الألوان لا تَقبل الفَضْل، فإذًا معنى (ما أَحْمَرهُ) غيرُ معنى (ما أَشَدَّ حُمْرتَه) إذ لو كان هو معناه لاقتَضى في القياس أن يُتَعجَّب منه.
وكذلك الخِلَق والأَدْوَاء، وهو أَبْيَنُ فيها إذْ وُجِد لها الفعلُ الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يَبْنوا منها للتعجُّب اعتبارًا بأنها لا تَقْبل الفَضْل.
وهكذا كلُّ فِعْل لا يَقْبل الفَضْلَ لا يَخْلُفه (أَشَدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خَلَفه في معناه لم يُتَعجَّب منه، فهذا أيضًا من كلامه لا يصح.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٨٥).

(٣) من (ح).

[ص] [٤٨٢] وبالنُّدُورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَرَدَ بِناءُ فعْلِ التعَجُّبِ مِن شيءٍ مِن الأفعالِ التي سَبَقَ أنَّه لا يُبنَى منها[1] حُكِمَ بنُدورِه، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه؛ كقولِهم: (ما أَخْصَرَهُ) مِن (اخْتُصِرَ)، فبَنَوْا أفعَلَ مِن فِعْلٍ زَائِدٍ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، وهو مَبنِيٌّ للمَفعولِ، وكقولِهم: (ما أَحْمَقَه)، فبَنَوْا أَفعَلَ مِن فِعْلٍ الوصْفُ منه على أفْعَلَ، نحوُ: حَمِقَ فهوَ أَحْمَقُ، وقولِهم: (ما أَعْسَاهُ وأَعْسِ به)، فبَنَوْا أفعَلَ وأَفْعِلْ به[2] مِن (عَسَى)، وهو فعْلٌ غيرُ متصَرِّفٍ.

[لا يقاس على ما خالف القاعدة]

[ص] [٤٨٣] وفِعْلُ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعمولُهُ، ووَصْلَهُ به الْزَمَا

[٤٨٤] وفَصْلُه بظَرْفٍ او بحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ[3]، والخُلْفُ في ذاك استَقَرّْ[4]

[ش] لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِ فعْلِ التَّعَجُّبِ عليه[5]، فلا تَقولُ: (زَيدًا ما أَحْسَنَ[6])، ولا (ما زَيدًا أَحْسَنَ)[7]، ولا (بزَيْدٍ أَحْسِنْ)، ويَجِبُ وَصْلُه بعامِلِه، فلا يُفصَلُ بينَهما بأَجْنَبِيٍّ[8]، فلا تَقولُ في: (ما أَحسَنَ مُعطِيَكَ [١٥٣/و] الدِّرْهَمَ): (ما أَحسَنَ الدِّرْهَمَ مُعطِيَكَ)، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ

[تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله]

---

(١) في (س): «معها». (٢) من (ن)، (ص).

(٣) قوله: (مُسْتَعْمَلٌ) يُشعر بأنه في كلامهم غيرُ قليل؛ بل هو موجود نظمًا ونثرًا. فأمّا النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مَرَّ بعَمّار فمسح الترابَ عن وجهه وقال: أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقْظان أَنِّي أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلًا. ففصَل بـ(عَلَيَّ) والمنادي. «المقاصد الشافية» (٤/ ٥٠١).

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/ ٥٠٥): «فلو قال عِوضَ ذلك:

وفَصْلَ مَعْمُولٍ لَهُ ظرفًا ومَا ضَاهَى أَجِزْ والخُلْفُ فيه عُلِمَا

أو ما أَعْطى هذا المعنى لَصَحّ، ويكون ضمير (له) عائدًا إلى الفعل في قوله: (**وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدّمَا**)».

(٥) فعْلُ التَّعَجُّبِ جامِدٌ غيرُ متَصَرِّفٍ كَمَا عَلِمْتَ، والفعْلُ الجامِدُ ضَعِيفٌ فِي ذَاتِه، فلا يَتَصَرَّفُ فِي مَعمولِه بتَغييرِ مَوضِعِه، ولا بتَقديمِه عليه، ولا بالفَصْلِ بينَه وبينَه (م).

(٦) تقديم وتأخير (ك)، (ع). (٧) زاد في (ك): «به».

(٨) المراد به غير المفعول في: ما أحسن زيدًا، وغير الفاعل في: أفعل به.

الْمَجرورِ وغيرِه[1]، فلا تَقولُ: (ما أحْسَنَ بزَيدٍ مَارًّا) تُريدُ: (ما أحسَنَ مَارًّا بزَيْدٍ)، ولا (ما أحسَنَ عندَك جالِسًا)، تُريدُ: (ما أَحْسَنَ جالِسًا عندَك)، فإنْ كانَ الظرْفُ أو المجرورُ مَعمولًا[2] لِفِعْلِ التعَجُّبِ، ففي جَوازِ الفصْلِ بكُلٍّ مِنهما بينَ فعْلِ التَّعَجُّبِ ومَعمولِه خِلافٌ، والمشهورُ[3] جَوازُه، خِلَافًا[4][5] للأَخْفَشِ[6] والْمُبَرِّدِ[7] ومَن وافَقَهُما، ونَسَبَ الصَّيْمَرِيُّ[8] المنْعَ[9] إلى سِيبَوَيْهِ، ومِمَّا وَرَدَ فيه الفصْلُ في النثْرِ قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكَرِبَ: (للهِ دَرُّ بَنِي سُليم؛ ما أحسَنَ في الْهَيجاءِ لِقَاءَها، (وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ)[10] عَطاءَها، وأَثْبَتَ في الْمَكْرُماتِ بَقاءَها). وقولُ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجْهَه، وقد مَرَّ بعَمَّارٍ فمَسَحَ الترابَ عن وَجهِه: «أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقظانِ أنْ أَراكَ صَريعًا مُجَدَّلًا»، ومِمَّا وَرَدَ منه مِن[11] النظْمِ قولُ بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم[12]:

---

(١) أي: المعمول لغير فعل التعجب.

(٢) في (ك): «معمولين»، وفي (ص): «بمعمولان».

(٣) زاد في (ك)، (ك)، (ح)، (ص): «المتصور».

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٧٢): «وهو الصحيح المنصور».

(٥) قال الخضري (٢/ ٣٩): «محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ولا تعيّن الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب وقوله: خليلي ما أحرى، البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر إلا أن يقال: هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف».

(٦) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٤٢).

(٧) انظر: «شرح الكافية» (٤/ ٣٣٢).

(٨) في «التبصرة» (١/ ٢٦٨).

(٩) وهو اختيار الزمخشري في «المفصل» (ص٢١٧).

(١٠) في (س): «وأكرم في المكرمات»، وفي (ع): «وأكثر في الكربات»، وفي (ك): «وأكثر في المكرمات».

(١١) في (س)، (ك): «فيه»، وفي (ع): «ورد فيه...».

(١٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٨٠): «قائله: هو عباس بن مرداس، وهو من المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل».

٢٧١ ـ وقالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا   وأَحبِبْ إلينا أنْ تكونَ[1] الْمُقَدَّمَا[2]

وقولُه[3]:

٢٧٢ ـ خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى   صَبورًا ولكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ[4]

---

(١) في (ك)، (س)، (ع): «يكون».

(٢) ٢٧١ ـ البيتُ للعَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ، أَحَدِ الْمُؤَلَّفَةِ قلوبُهم الذين أعطاهُم رسولُ اللهِ ﷺ مِن سَبْيِ حُنينٍ مِائةً مِن الإبِلِ.

الشاهِدُ فيه: (**إلينا**)؛ حَيْثُ فَصَلَ بِهِ بينَ فعْلِ التعَجُّبِ الَّذِي هو (أَحْبِبْ) وفَاعِلِهِ الَّذِي هو المصدَرُ الْمُنْسَبِكُ مِن الحرْفِ الْمَصدَرِيِّ ومَعمولِه، وهذا الفاصِلُ جارٌّ ومَجْرُورٌ معمولٌ لِفعْلِ التَّعَجُّبِ، وَذَلِكَ جائِزٌ فِي الأصَحِّ مِن مَذاهِبِ النَّحْوِيِّينَ.

ومِثلُ هَذَا البيتِ فِي كلِّ مَا اشتَمَلَ عليه مِن هَذَا البابِ قولُ الآخَرِ:

أَخْلِقْ بذي الصبْرِ أنْ يَحْظَى بحَاجَتِهِ   ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أنْ يَلِجَا

فإنَّ الْمَصدرَ الْمُنسَبِكَ مِن (أنْ يَحْظَى بحَاجَتِه) مَجْرُورٌ بباءٍ زائدَةٍ، وَهوَ فَاعِلُ أَخْلِقْ، وقد فَصَلَ بينَهما بقولِه: (بذي الصبْرِ) (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٨٣): «احتج به الجرمي وغيره ولم يذكر أحد منهم اسم قائله».

(٤) ٢٧٢ ـ البيتُ مِمَّا احْتَجَّ بِهِ كثيرٌ مِن النُّحاةِ ـ منهم الجَرْمِيُّ ـ ولم يَنْسُبْهُ أَحَدٌ منهم إلَى قائِلٍ مُعَيَّنٍ.

الشاهدُ فيه: قولُه: (**بذِي اللُّبِّ**)؛ حَيْثُ فَصَلَ بِهِ بينَ فعْلِ التعَجُّبِ، وَهوَ (أَحْرَى)، ومفعولِه، وَهوَ الْمَصدرُ الْمُنسَبِكُ مِن الحرْفِ الْمَصدريِّ ومَعمولِه، وهذا الفاصِلُ جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بفعْلِ التعَجُّبِ، وهذا الفصْلُ جائزٌ فِي الأشهَرِ مِن مَذاهِبِ النُّحاةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي شرْحِ الشاهِدِ السابقِ، وقد بَيَّنَ الشارِحُ العَلَّامَةُ مَن قالَ بجَوازِه مِن النُّحاةِ، ومَن قالَ بِمَنْعِهِ منهم.

ومِثلُ هَذَا الشاهِدِ قولُ أَوْسِ بنِ حَجَرٍ:

أُقِيمُ بدارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا   وأَحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أتَحَوَّلَا

فقد فُصِلَ بالظرْفِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: إذا حالَتْ ـ بينَ فِعْلِ التعَجُّبِ الَّذِي هو قَوْلُهُ: (أَحْرِ)، وبينَ مَعمولِه الَّذِي هو قَوْلُهُ: (**بأنْ أتَحَوَّلَا**). ومِن كلامِ العرَبِ: ما أَحسَنَ بالرجُلِ أنْ يَصدُقَ، وَمَا أَقبَحَ بِهِ أنْ يَكذِبَ»، وفيه الفصْلُ بينَ فعْلِ التعجُّبِ الَّذِي هو (أَحْسَنَ) و(أَقبَحَ)، ومَعمولِه الَّذِي هو (أنْ يَصْدُقَ) و(أنْ يَكذِبَ) بالجارِّ والمجرورِ (م).

نِعْمَ وبِئْسَ وما جَرَى مَجرَاهُما

[ص] [٤٨٥] فِعلانِ غيرُ مُتَصرِّفَيْنِ (نِعْمَ، وبئسَ)، رافعانِ اسْمَيْنِ ـ
[٤٨٦] مُقارِنَيْ (ألْ) أو مُضافينِ لِمَا قارَنَها، كـ(نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا) [١٥٣/ظ]
[٤٨٧] ويَرفعانِ مُضمَرًا يُفسِّرُهْ مُمَيِّزٌ[١]، كـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

[أقوال النحاة في (نعم وبئس)] [ش] مَذهَبُ جُمهورِ النَّحْوِيِّينَ: أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ[٢]) فِعلانِ؛ بدَليلِ دُخولِ تَاءِ التأنيثِ الساكِنَةِ عليهما، نحوُ: (نَعِمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ).

وذَهَبَ جَماعَةٌ مِن الكُوفِيِّينَ، ومِنهم الفَرَّاءُ[٣]، إلى أنَّهما اسْمَانِ[٤]، واستَدَلُّوا بدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليهما في قولِ بعضِهم: (نِعْمَ

(١) أي: مضمرًا هذه صفتُه وحالُه، فلا يجوز إذًا أن يأتي فاعلُهما مضمرًا غير مميَّز لفظًا، وإن كان معلومًا إلا قليلًا، دَلَّ على ذلك الاستقراء.
«المقاصد الشافية» (٤/٥٠٦).

(٢) لـ(نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالان:
أحدهما: أن يجريا مَجرى سائر الأفعال في التصرُّف وبناءِ المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس، كما أن (قَامَ، وقَعَد) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول: نِعْمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَم به. وبِئْسَ يَبْأَسُ بكذا. أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) لكن ما كان على (فَعِلَ) مما عينُه حرفُ حَلْق فيه لغات أربع: الأَصْل، والتَّسْكين منه، والإتباع، والتسكين منه.
والثاني: أن يُستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصَّرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال، من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك. وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمهُ.
«المقاصد الشافية» (٤/٥٠٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» (١/٢٦٨)، و«الارتشاف» (٤/٢٠٤١).

(٤) أي: بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من =

السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، وقولِ الآخَرِ: (واللهِ[١] ما هي بنِعْمَ الولَدُ؛ نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ). وخُرِّجَ على جَعْلِ (نِعْمَ وبِئسَ) مَفعولَيْنِ[٢] لقَولٍ مَحذوفٍ واقِعٍ صِفَةً لموصوفٍ محذوفٍ، [وهو المجرورُ بالحرْفِ، لا (نِعْمَ وبِئْسَ)][٣]، والتقديرُ: (نِعْمَ السيْرُ)[٤] على عَيْرٍ مَقولٌ فيه: بِئْسَ العَيْرُ، وما هي بوَلَدٍ مَقولٍ فيه نِعْمَ الولَدُ، فحُذِفَ الموصوفُ والصفَةُ، وأُقِيمَ الْمَعْمولُ مُقامَهما معَ بَقاءِ (نِعْمَ وبِئْسَ) على فِعْلِيَّتِهما.

[نعم وبئس فعلان جامدان]

وهذانِ الفِعْلانِ لا يَتَصرَّفَانِ[٥]، فلا يُسْتَعْمَلُ منهما غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما مِن مَرفوعٍ هو الفاعِلُ، وهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

[أنواع فاعل (نعم وبئس)]

الأوَّلُ: أنْ يَكونَ مُحَلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿نِعْمَ[٦] ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ۝﴾ [الأنفال: ٤٠]، واختُلِف في هذه اللامِ؛ فقالَ قَومٌ: هي للجِنْسِ حَقيقةً، فمَدَحْتَ الْجِنْسَ كُلَّه مِن أجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ خَصَصْتَ زَيْدًا بالذكْرِ، فتَكونُ قد مَدَحْتَه مَرَّتينِ، وقيلَ: هي للجِنْسِ مَجازًا، وكأنَّك قد جَعَلْتَ زَيْدًا الجِنْسَ[٧] كلَّه مُبالَغَةً،

= معاني الحروف، ولا يراد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن، وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم: ويبقى النظر في نحو: نعم رجلًا زيد فيحتمل أن رجلًا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية، أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور؛ أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويًّا بالرفع فلعلَّه مقطوع عما قبله. الخضري (٢/ ٤٢).

(١) زيادة من (ن).
(٢) في جميع النسخ: «معمولين».
(٣) من (ن).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ع).
(٥) لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها. قاله «الخضري» (٢/ ٤٢).
(٦) في (ع)، (ك): «فنعم»، وفي (ح): «ولنِعم دار المتقين».
(٧) ليس في (ك).

وقيلَ: هي للعَهْدِ[١].

الثانِي: أنْ يَكونَ مُضافًا إلى ما فيه (ألْ) [١٥٤/و]؛ كقولِه: (**نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا**)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾ [النحل: ٣٠].

الثالثُ: أنْ يَكونَ مُضْمَرًا مفَسَّرًا بنَكِرَةٍ بعْدَه مَنصوبَةٍ على التمييزِ[٢]، نحوُ: (نِعْمَ قَومًا مَعْشَرُهُ)، ففي (نِعْمَ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ يُفَسِّرُه (قَوْمًا) و(مَعْشَرُه) مُبتدأٌ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ (مَعْشَرُه) مَرفوعٌ بنِعْمَ، وهو الفاعِلُ، ولا ضَميرَ فيها، وقالَ بعضُ هَؤلاءِ: إنَّ (قَوْمًا) حالٌ، وبعضُهم: إنَّه تَمْيِيزٌ، ومِثلُ: (نِعْمَ قَومًا مَعْشَرُه) قولُه تعالَى: ﴿بِئْسَ[٣] لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠]. وقولُ الشاعِرِ[٤]:

٢٧٣ ـ لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إذا حُذِرَتْ[٥] ... بَأْساءُ ذِي البَغْيِ واستيلاءُ ذِي الإِحَنِ[٦][٧]

(وقولُ الآخَرِ)[٨][٩]:

---

(١) العَهْدُ ـ عندَ مَن قالَ: إنَّ (ألْ) فِي فَاعِلِ نِعْمَ وبِئْسَ للعهْدِ ـ قِيلَ: هو العهْدُ الذهنيُّ؛ لأنَّ مَدخولَها فرْدٌ مُبهَمٌ، وَذَلِكَ كقولِ القائلِ: ادْخُلِ السُّوقَ، واشتَرِ اللَّحْمَ. ثُمَّ بعْدَ ذلك فسَّرَ هَذَا الفرْدَ الْمُبْهَمَ بزَيدٍ تَفخيمًا؛ لقصْدِ المدْحِ أو الذمِّ، ومِن الناسِ مَن ذهَبَ إِلَى أنَّ العهْدَ هو العهْدُ الخارجيُّ، والمعهودَ هو الفرْدُ الْمُعَيَّنُ الَّذِي هو المخصوصُ بالمدْحِ أو الذمِّ، فالرجُلُ فِي (نِعمَ الرجُلُ زيدٌ) هو زيدٌ، وكأنَّكَ قلتَ: نِعْمَ زيدٌ هو، فوَضَعْتَ الظاهِرَ ـ وَهوَ المخصوصُ ـ موضِعَ المضمَرِ؛ قصْدًا إِلَى زِيادةِ التقريرِ والتفخيمِ (م).

(٢) محول عن الفاعل.

(٣) في (س): «وبئس».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٥٠٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (ك): «الأجني».

(٧) الشاهِدُ فيه: قوله: (**لنِعْمَ مَوْئِلًا**)، فإنَّ (نِعْمَ) قد رفَعَ ضَميرًا مستَتِرًا، وقد فَسَّرَ التمييزُ ـ الَّذِي هو قَوْلُهُ: مَوْئِلًا ـ هَذَا الضميرَ (م).

(٨) في (س)، (ح): «وقوله».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٥٢٦): «لم أقف على اسم راجزه».

٢٧٤ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ[(١)] لي في عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَءًا وإِنَّني بِئْسَ الْمَرَهْ[(٢)]

[ص] [٤٨٨] وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فيهِ خِلافٌ عنهمُ قدِ اشْتَهَرْ

[ش] اخْتَلَفَ النَّحوِيُّونَ في جَوازِ الجمْعِ بينَ التَّمييزِ والفاعِلِ الظاهِرِ في (نِعْمَ) وأخواتِها، فقالَ قَوْمٌ: لا يَجوزُ ذلك[(٣)]، وهو المنقولُ عن سِيبَوَيْهِ، فَلَا تَقولُ: (نِعْمَ الرجُلُ رَجُلًا زَيدٌ)، وذهَبَ قَوْمٌ إلى الْجَوازِ، واستَدَلُّوا بقولِه[(٤)]: [اجتماع التمييز والفاعل الظاهر]

٢٧٥ ـ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فحْلُهُمُ فحْلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[(٥)(٦)]

وقولِه[(٧)]:

٢٧٦ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا[(٨)]

وفَصَّلَ بعضُهم فقالَ: إنْ أَفادَ التَّمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعِلِ جازَ الجمْعُ بينَهما، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ فارِسًا زَيدٌ)، وإلَّا فلَا، نحوُ: (نِعْمَ

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) الشاهِدُ فيه: (بِئْسَ امْرَءًا)؛ حَيْثُ رَفَعَ (بِئْسَ) ضَميرًا مُستَتِرًا، وقد فَسَّرَ التميِيزُ الَّذِي بعْدَه ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (امْرَءًا) ـ هَذَا الضميرَ، **وقد وَقَعَ فيه مَا ظاهِرُه أَنَّ خَبَرَ إنَّ جُملةٌ إنشائِيَّةٌ، وَهِيَ جُملةُ (بِئْسَ الْمَرَهْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ عَلَى تَقديرِ قَولٍ محذوفٍ يَقعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ مَعمولةً له، وانظُرْ مَطلَعَ بابِ إنَّ وأخواتِها فِي الجزءِ الأَوَّلِ مِن هَذَا الكتابِ (م).**

(٣) لعدم إبهام الظاهر حتى يميز.

(٤) هو: لِجَريرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١٩٢).

(٥) في (ك): «منطلق».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بِئْسَ الفَحْلُ..... فحْلًا**)؛ حَيْثُ جمَعَ فِي كلامٍ واحدٍ بينَ فَاعِلِ بِئْسَ الظاهرِ، وَهوَ قولُه: (**الفَحْلُ**) والتمييزِ، وَهوَ قولُه: (**فَحْلًا**) (م).

(٧) هو: لِجَريرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١١٧).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فنِعْمَ الزادُ.... زَادَا**)؛ حَيْثُ جَمَعَ فِي الكلامِ بينَ الفَاعِلِ الظاهرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الزادُ**)، والتمييزِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**زَادَا**)؛ كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ عندَ جَمهرةِ البَصْرِيِّينَ. =

الرجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ).

فإنْ كانَ الفاعِلُ مُضْمَرًا جَازَ الجمْعُ بينَه وبينَ التمييزِ اتِّفَاقًا، نحوُ: (نِعْمَ رجُلًا زَيدٌ).

[ص] [٤٨٩] و(ما) مُمَيِّزٌ، وقيلَ: فاعلُ [١٥٤/ ظ] في نحوِ (نِعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ)

[ش] [إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم)] تَقَعُ (ما) بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ)(١)، ....

= وقوْمٌ مِنهم يُعْرِبُونَ (زَادًا) فِي آخِرِ هَذَا البيتِ مَفْعُولًا بِهِ لقولِه: (تَزَوَّدِ) الَّذِي فِي أوَّلِ البيتِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (مِثْلَ) حالًا مِن زَادًا، وأصْلُه نعْتٌ له، فلَمَّا تَقَدَّمَ عليه صارَ حالًا، وتَقديرُ البيتِ عَلَى هذا: تَزَوَّدْ زادًا مِثْلَ زادِ أبيك فِينَا؛ فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ (م).

(١) (ما) في وقوعها بعد (نعم، وبئس) على ضربين:

أحدهما: أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة، أو نكرةً موصوفة منصوبة على التميز، أو مرفوعةً حَسْبَما تقدَّم من الخلاف، كقولك: نِعْمَ ما صنعتَ، وبئس ما فَعل زيدٌ.

والثاني: ألَّا تكون صالحةً لذلك كقولك: نِعْمَ ما أنْتَ، وقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

فأمّا الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذي عَيَّنَ لما ذكَرَ من الحكم، لقوله: **(في نحو كذا)**؛ يعني: أن ذلك الخلاف المحكيَّ هو في هذا الضَّرْب. فبقي الضَّرْب الثاني غيرَ محكوم عليه؛ بل مسكوتًا عنه. وظاهر ما في «الشرح» أن الضربَيْن عنده واحد، وأن الخلاف فيهما واحد.

قال الشاطبي: وهذا مما فيه نظر. أمَّا **الأول**: فقد مضى ما فيه. وأما **الثاني**: فقد استَقْرأ بعضُ حُذَّاق المتأخرين من كلام سيبويه أن (ما) في الأول موصولةٌ، وفي الثاني اسمٌ تامٌّ بلا صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.

وقال الفراء: إن (ما) تَلِي (نِعْم) على أوجه ثلاثة:

أحدها: ألَّا يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ(ذا) من: حَبَّذا، ولا تتغيَّر «نعم» في تأنيث ولا تثنية ولا جمع. وتُرفع الأسماء بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولَهم: بِئْسَما تزويجٌ ولا مَهْر.

والثاني: أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول: نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا رجالًا الزيدون، ولم يمثِّل بنحو: نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ. =

فتَقولُ: (نِعْمَ ما)[١] [أو[٢] (نِعِمَّا)[٣]]، و(بِئْسَ ما)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولُه تعالَى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

واختُلِفَ في (ما) هذه؛ فقالَ قَوْمٌ: هي نَكِرَةٌ مَنصوبةٌ على التمييزِ، وفاعِلُ (نِعْمَ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ. وقِيلَ: هي[٤] الفاعِلُ، وهي اسمٌ معْرِفَةٌ[٥]، وهذا مذْهَبُ ابنِ خَرُوفٍ[٦]، ....

= والثالث: نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، فنَصَّ على أنها مرفوعة، وظاهره أنها مَعْرِفة موصولة.

فالحاصل: أن الواقعَ بعدَها الفعلُ غيرُ الواقعُ بعدها الاسمُ، أو التي لم يقع بعدها اسمٌ ولا فِعْلَ في جَرَيان الأحكام، لكنهما قد يتفقان في بعض الأحكام دون بعض. وظَهَر أن الخلاف فيهما ليس على حَدٍّ واحد، فلذلك ـ والله أعلم ـ قَيَّد الكلامَ، ولم يُهمل القولَ بنقْل الخلاف، إلا أنه أهمل القولَ في الضَّربْ الآخَر، إمَّا لأنه أقلُّ بالنسبة إلى هذا، وإما لأنه موضع نَظَر، هل يُلحق بها أم لا؟ مع أنه يمكن أن يكون المثال ليس بِقَيْد، فَيَدخل له الضَّرْبان معًا، حَسْبَما ذكر في «التَّسهيل». وهذا بعيد، والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٢٧).

(١) بلا إدغام الميمين. (٢) في (ك): «ونعم».

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س). (٤) في (ك).

(٥) إما تامة لا تحتاج لصلة، والجملة صفة لمخصوص محذوف؛ أي: نعم الشيء شيء يقوله... إلخ، وإما موصولة بالجملة، والمخصوص محذوف؛ أي: نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول، أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص، ولا حذف وقيل: هي نكرة تامة، أو موصوفة بالجملة على قياس ما مر. وقيل: غير ذلك فإن وليها مفرد نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهي إما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر، أو معرفة تامة هي الفاعل، والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مركبة مع الفعل. ولا موضع لها من الإعراب كحبذا وما بعدها فاعل فإن لم يلها مفرد ولا جملة، كدققته دقًا نعمًا، فهي إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز، والمخصوص على كل محذوف؛ أي: نعم الشيء أو شيئًا ذلك الدق.

«الخضري» (٢/ ٤٤).

(٦) قال أبو الحسن بن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو: دققته دقًا =

(ونَسَبَه إلى)(١) سِيبَوَيْهِ(٢).

[ص][٤٩٠] وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا   أو خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

[ش] [إعراب المخصوص وحكم حذفه] يُذْكَرُ بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ(٣)) وفاعِلِهما اسمٌ مَرفوعٌ، وهو المخصوصُ(٤) بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه أنْ يَصْلُحَ لِجَعْلِه مُبتدءًا، وجَعْلِ الفعْلِ(٥) والفاعلِ خَبَرًا عنه، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، وبِئْسَ الرجُلُ عمرٌو، ونِعْمَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ، وبِئْسَ غُلامُ القوْمِ عمرٌو، ونِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ، وبِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو)، وفي إعرابِه وَجهانِ مَشهورانِ(٦):

أَحَدُهما: أنَّه مُبتدَأٌ والجملةُ قَبْلَه خَبَرٌ عنه.

والثاني: أنَّه خبَرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (هو زَيْدٌ وهو

= نعمّا، قال سيبويه: أي: نعم الدقّ، ونعمّا هي؛ أي: نِعم الشيء إبداؤها، ونعمّا صنعت، وبئسما فعلت؛ أي: نعم الشيء: شيء صنعت.

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٥/ ٢٥٤٠): «هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافي، وجعل نظيره قول العرب: إنّي ممّا أن أصنع، «أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إنّني من الأمر صنعي كذا وكذا فالياء اسم (إنّ) و(صنعي) مبتدأ و(من الأمر) خبر (صنعي) والجملة في موضع خبر (إنّ) هذا كلام السيرافِيِّ، وهو موافق لكلام سيبويه رحمه الله تعالى فإنّه قال: ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أن أصنع؛ أي: من الأمر أن أصنع، فجعلوا (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمّا؛ أي: نعم الغسل فقدّر (ما) بالأمر، وبالغسل ولم يقدرها بأمر، ولا غسل، فعلم أنها عنده معرفة».

(١) في (س)، (ك)، (ح)، (ص): «وزعم أنه مذهب».

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٧٨).   (٣) من (ن)، (ع).

(٤) شرطه مطابقة الفاعل معنًى ولو بالتأويل كـ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: مثل الذين وكونه معرفة أو قريبًا منها، وأخص من الفاعل لا مساويًا له. ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره. قاله «الخضري» (٢/ ٤٤).

(٥) ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «تقديم وتأخير».

(٦) ليس في (ك).

عَمْرٌو)؛ أي: الممدوحُ زَيْدٌ والمذمومُ عمرٌو. ومنَعَ بعضُهم الوجهَ الثانِيَ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ، وقِيلَ: هو مُبتدأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ: (زَيدٌ الممدوحُ).

[ص] [٤٩١] وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ[1] كَفَى كـ(العِلْمُ نِعْمَ المقتَنَى والمقْتَفَى)

إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ على الْمَخصوصِ بالمدْحِ أو الذمِّ أَغْنَى عن ذِكْرِه آخِرًا؛ كقولِه [١٥٥/و] تعالَى في أيُّوبَ عليه الصلاة والسلام[2]: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]؛ أيْ: نِعْمَ العبْدُ أيُّوبُ، فحُذِفَ المخصوصُ بالمدْحِ، وهو أيُّوبُ؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَه عليه.

[ص] [٤٩٢] وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

[ما يجري مجرى نعم وبئس في إفادة الذم والمدح]

[ش] تُستعْمَلُ (ساءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ)، فلا يَكونُ فاعلُها إلَّا ما يَكونُ فاعِلًا لبِئْسَ، وهو الْمُحَلَّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (ساءَ الرجُلُ زَيْدٌ)، والمضافُ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (ساءَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ)، والمضمَرُ المفسَّرُ بنكِرَةٍ بعْدَه، نحوُ: (ساءَ رجُلًا زَيْدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ويُذْكَرُ بعدَها[3]

---

(١) قال الخضري: «عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط وإن صلح له حيث قال أولًا: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم إلخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصًا إذا أخر لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولًا بمحذوف؛ أي: الزم العلم أو خبر المحذوف؛ أي: الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نِعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى. ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبًا، وقوله: وإن يقدم مشعر به؛ أي بمعناه: كفى عن ذكره مؤخرًا أعم من كون المتقدم مخصوصًا إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولًا واحدًا، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم».

(٢) من (ع). (٣) في (ك): «بعد هذا».

المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكَرُ بعْدَ بئْسَ، وإعرابُه كما تَقَدَّمَ.

وأشارَ بقولِه: (**واجْعَلْ فَعُلَا**) إلى أنَّ كلَّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ يَجوزُ أنْ يُبنَى منه فِعْلٌ على فَعُلَ لقَصْدِ المدْحِ أو الذمِّ[١]، ويُعامَلُ مُعامَلَةَ (نِعْمَ وبِئْسَ) في جَميعِ ما تقدَّمَ لهما مِن الأحكام[٢]، فتقولُ: (شَرُفَ الرجُلُ زَيدٌ، ولَؤُمَ[٣] الرجُلُ بكْرٌ[٤]، وشَرُفَ غُلامُ الرجُلِ زَيدٌ، وشَرُفَ رَجُلًا زَيدٌ)[٥].

ومُقتضَى هذا الإطلاقِ أنَّه يَجُوزُ في عَلِمَ أنْ يُقالَ: (عَلُمَ الرجُلُ زَيدٌ) بضَمِّ عَينِ الكَلِمَةِ، وقد مَثَّلَ هو وابنُه به، وصرَّحَ غيرُه أنَّه لا يَجوزُ تَحويلُ (عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ) إلى فَعُلَ بضمِّ العَيْنِ؛ لأنَّ العربَ حينَ استَعْمَلَتْها هذا الاستعمالَ أَبْقَتْها على كَسْرَةِ عَيْنِها ولم تُحوِّلْها إلى الضمِّ، فلا يَجوزُ لنا تَحويلُها؛ بل نُبْقِيهَا على حالِها [١٥٥/و] كما أَبْقَوْهَا، فتقولُ: (عَلِمَ الرجُلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجُلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ).

---

(١) بشرط صلوحه لبناء التعجب منه.

(٢) قال الشاطبي: «وليس ذلك مختصًّا بفَعْل دون فعل؛ بل هو جائز قياسًا في كل ثلاثي صِيغَ على (فَعُلَ). وجَعْلُ هذا الفعل المصُوغ على (فَعُلَ) كـ(نِعْم) يريد به ما أراد بـ(ساء) من جَعْله يؤدِّي إنشاءَ المدح والذم كنِعْم وبِئْس أولًا، ثم إجرائِه مُجْراه في أحكامه اللفظية كما تقدم في (ساء) فتقول: حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، وحَسُنَ رجلًا زيدٌ، وحَسُنَ ما تَصنع، كما تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، ونعم رجلًا زيدٌ، ونعم ما تَصنع. ومثله: عَظُم الرَجلُ زيدٌ، وحَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وكَبُرَ العملُ قيامُ زيدٍ، وصَغُرَ رجلًا زيدٌ. هكذا سائر الأفعال تجري على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدم. ومنه قول الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾ [الكهف: ٣١].
المقاصد الشافية (٤/ ٥٤٥).

(٣) في (ك)، (ص): «وكرم».

(٤) في (ع): «عمرو».

(٥) قال الشاطبي: «واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعُلَ) غير لازم، فإنك تقول: حَسُن زيدٌ حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهُه، ولقد قَبُح قُبْحًا. وما أشبه ذلك. وإنما يلزم في المحوَّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسُبَ رجلًا زيد): كسُب زيد، وكَسُبْتَ تكسُبُ كَسْبًا، وكذلك في (فَعِلَ).
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٥٠).

[ص] **[٤٩٣]** ومِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا)، الفاعلُ (ذَا)(١) وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

[ش] يُقالُ في المدْحِ: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، وفي الذمِّ: (لا حَبَّذَا زَيْدٌ)؛ كقولِه(٢): [استعمال حبذا ولا حبذا]

٢٧٧ ـ ألَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غيرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا(٣)

واخْتُلِفَ في إعرابِها؛ فذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في البَغدادِيَّاتِ(٤)، (وابنُ بُرهانَ(٥) وابنُ خَروفٍ)(٦)(٧)، وزَعَمَ أنَّه مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ(٨)، وأنَّ مَن

---

(١) قوله: (**وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا**) يشير إلى أنها أيضًا مثلها في الفِعْليَّة، ويدل على ذلك قوله: (**الْفَاعِلُ ذَا**) لأن الفاعل لا يكون فاعلًا إلا لفعلٍ أو ما جرى مجراه. و(حَبَّ) ليس جاريًا مجرى الفعل، فهي إذًا فِعْل. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فِعْليَّةُ (حَبَّ) لا اسميتُها. والمسألة مختلَف فيها على أقوال أربعة، والكلام في الترجيح طويل.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥١).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥١٢): «قائلته: هي أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك في مية صاحبة ذي الرمة».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا، ولا حَبَّذَا هِيَا**)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (حَبَّذَا) فِي صدْرِ البيتِ فِي المدْحِ كاستعمالِ (نِعْمَ)، واستعْمَلَ (لا حَبَّذَا هِيَا) فِي عَجُزِ البيتِ فِي الذمِّ كاستعمالِ (بِئْسَ)، ومِثْلُ هَذَا البيتِ فِي استعمالِ الكَلِمَتَيْنِ معًا قولُ الآخَرِ:

أَلَا حَبَّذَا عاذِرِي فِي الْهَوَى ولا حَبَّذَا العاذِلُ الجاهِلُ

وقالَ عمَرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ:

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شائِقٍ وبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرْأَى هناكَ ومَسْمَعُ

ومِن هنا تَعْلَمُ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فِي فَاعِلِ (حبَّذَا) ـ إذا اعْتَبَرْتَها كلَّها فِعْلًا ماضِيًا ـ أنْ يَكُونَ مَقرونًا بألْ؛ بل لا يُشْتَرَطُ فيهِ أنْ يَكُونَ مَعرِفةً، فإنَّ الأَوَّلَ يَقولُ: (حبَّذَا عاذِرِي)، فأتَى بالفَاعِلِ مَعْرِفَةً غيرَ مُقْتَرِنٍ بألْ، والثانِيَ يَقولُ: (حبَّذَا مَرْأَى) فأتَى بالفَاعِلِ نَكِرَةً (م).

(٤) (ص٢٠١). (٥) في «شرح اللمع» (ص٤٢٠).

(٦) انظر: «شرح الجمل» (ص٥٩٩). (٧) في (ع)، : «تقديم وتأخير».

(٨) قال في «شرح الجمل» (ص٥٩٩): «هذا قول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك».

نَقَلَ[(١)] عنه غيرَه فقَدْ أَخْطَأَ عليه، واختارَه الْمُصنِّفُ؛ إلى أنَّ (حَبَّ) فعْلٌ ماضٍ و(ذا) فاعلُه[(٢)].

---

(١) في جميع النسخ «قال».

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٠/ ١٥٥ ـ ١٥٦): «واختلف الذاهبون إلى هذا المذهب في علة إفراد اسم الإشارة وتذكيره وإن اختلف المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث:

فقيل: امتنع أن يطابق المخصوص لأنه جرى كالمثل، نحو: (أَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة)، و(الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ).

وقال أبو علي: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في (نِعمَ وبئسَ) إذا كان ضميرًا.

وقال ابن كيسان: إنما كان ذلك لأنَّ الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف. والتقدير عنده: حَبَّذا حُسنُ زيدٍ، وحَبَّذا أمرُه وشأنُه، وكذلك تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال في «البسيط»: «وهذا فاسد من وجوه:

منها: أنه دعوى لا دليل عليها؛ إذ لم يتكلموا به في موضع، وإنما يُدَّعَى الإضمار إذا تُكُلِّم به في موضع.

الثاني: أنَّ ما بعد الإشارة وصف له، ولا يُحذف لأنه هو العمدة؛ لأنه لازم الوصف في مواضع الإبهام كما في النداء، ولأنه كالمضمر في التفسير.

والثالث: أنَّ حذف المضاف مع الإقامة لا يُخرج الملفوظ به عن أن يُعتبر في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ». انتهى.

وعلى هذا الوجه اعتمد ابن عصفور في رده على ابن كيسان، قال:

«لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف، وأقامت المضاف إليه مُقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا المحذوف، فتقول: اجتمعت اليامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامُة، وإن كان الأصل فيه قبل الحذف: اجتمع أهلُ اليمامةُ». انتهى.

وهذا الذي ذكراه ليس كما ذكراه؛ بل إذا حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه في الإعراب ـ لا يتعين أن تكون الأحكام على حسب ما أُقيم مُقامه؛ بل في ذلك طريقان: أحدهما ما ذكراه، وهو الأكثر. والثاني مراعاة المحذوف، وقد =

وأمَّا المخصوصُ، فجَوَّزَ أنْ يَكونَ مُبتدَءًا، والجملَةُ قَبلَه خَبَرُه، وجَوَّزَ أنْ يَكونَ خَبَرًا لِمُبتَدَإٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: (هو زيدٌ)؛ أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ، (واختارَه المصنِّفُ)[1][2]، وذَهَبَ الْمُبَرِّدُ في «الْمُقْتَضَبِ»[3] وابنُ السَّرَّاجِ في «الأُصولِ»[4] وابنُ هِشامٍ اللَّخْمِيُّ[5]، واختارَه ابنُ عُصفورٍ[6] إلى أنَّ (حَبَّذا) اسمٌ، وهو مُبتدَأٌ، والمخصوصُ خبَرُه، أو خَبَرٌ مُقدَّمٌ، والمخصوصُ مبتَدَأٌ مؤَخَّرٌ، فرُكِّبَتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتَا اسْمًا واحدًا.

وذهَبَ قَوْمٌ مِنهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[7] إلى أنَّ (حَبَّذَا) فعْلٌ ماضٍ و(زَيْدٌ) فاعِلُه، فرُكِّبَتْ (حَبَّ) معَ[8] (ذا) وجُعِلَتَا فِعْلًا، وهذا[9] أَضْعَفُ الْمَذاهِبِ[10].

= جاء ذلك في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠]، التقدير: أو كذي ظلمات، فأعاد الضمير على ذي المحذوف.

والرابع: لو كان كذلك لجاز أن تقول: حَبَّذا، ويتم المقصود؛ لأنه ليس لازم الوصف لجواز الحذف بالفرض، ولأنَّ بعض العرب ينصب بها التمييز لما أراد بيان الذات، ولو كان كما قال لكان الأَولى ردّ الأصل». انتهى.

(١) في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣). (٢) من (ن).

(٣) في «المقتضب» (٢/ ١٤٣). (٤) في «الأصول» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣).

(٦) في «شرح الجمل» (١/ ٦١٠).

مستدلًّا بأن العرب قد أكثرت من دخول (يا) عليها دون استيحاش. وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقولك:

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سنْجالِ

وعكس ما ادعاه أولى بالصحة؛ لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا؛ قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٥).

(٧) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٦).

(٨) ليس في (ك). (٩) في (س): «وهو».

(١٠) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٦): «لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن =

[أحكام حبذا ولا حبذا] [ص] **[٤٩٤]** وأَوْلِ (ذَا) المخصوصَ، أيًّا كانَ[1] لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضاهِي المَثَلَا[2]

[ش] أيْ: أَوْقِعِ الْمَخصوصَ بالْمَدْحِ أو الذَّمِّ بعْدَ (ذا) على أيِّ حالٍ كانَ مِن الإفرادِ [١٥٦/و] والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمْعِ، ولا[3] تُغَيِّرْ (ذا) لتَغَيُّرِ المخصوصِ؛ بل يَلزَمُ الإفرادُ والتَّذكيرُ؛ وذلك لأَنَّها أَشْبَهَتِ الْمَثَلَ، والْمَثَلُ لا يُغَيَّرُ، فكما تَقولُ: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمذكَّرِ والمؤنَّثِ والمفرَدِ والمثنَّى والجمْعِ[4] بهذا اللفْظِ، (تقولُ)[5]: (حَبَّذَا زَيدٌ، وحَبَّذَا هِنْدٌ، والزيدانِ والْهِندانِ، والزَّيْدُونَ والْهِنْدَاتُ) فلا تَخْرُجُ (ذا) عن الإفرادِ والتذكيرِ، ولو خَرَجَتْ[6] لَقِيلَ[7]: (حَبَّذِي هِنْدٌ، وحَبَّذَانِ الزَّيدانِ، وحَبَّتَانِ الْهِندانِ، وحَبَّ أُولئكَ الزَّيْدُونَ أو الْهِنداتُ).

[ص] **[٤٩٥]** وما سَوَى (ذا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) أو فَجُرّ بالْبَا، ودونَ (ذا) انضمامُ الْحَا كَثُرْ

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَقَعَ بعْدَ **(حَبَّ)** غيرُ **(ذا)** مِن الأسماءِ جَازَ فيه وَجهانِ:

الرفْعُ بِحَبَّ[8]، نحوُ: (حَبَّ زَيْدٌ).

= الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك؛ بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره، وتأبط شرًّا».

(١) أيًّا: مقطوعةٌ عن الإضافة، منصوبةٌ على خبر «كان» يعني: سواء كان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، مذكرًا أم مؤنثًا.

(٢) قوله: (**فهو يُضَاهِي المَثَلا**)؛ يعني: أنه جارٍ مجرى الأمثال التي لا تغيَّر عن لفظها وحالها؛ بل تقال لكل من شاكلت حالهُ حالَ المقول فيه أولًا، وإن خالفه في التعدُّد والاتِّحاد، والتذكير والتأنيث؛ لأن المعنى فيه حينُ يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حال صاحب المثل، ولذلك سُمِّي مثلًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٦٢).

(٣) في (س): «فلا». (٤) في جميع النسخ «المجموع».

(٥) في جميع النسخ: «ولا تغيره»، وفي (ك): «فلا».

(٦) في جميع النسخ «أخرجت». (٧) في (ك)، (ع): «لقلت».

(٨) في (ك).

والْجَرُّ بباءٍ زَائِدَةٍ، نحوُ: (حَبَّ بزَيْدٍ)، وأَصْلُ حَبَّ حَبُبَ، ثم أُدغِمَتِ الباءُ في الباءِ، فصَارَ حَبَّ(١).

[أوجه الموافقة والمخالفة بين (حبذا) و(نعم وبئس)]

(١) (حَبَّذَا) خالفت (نعم، وبئس) في أحكام، ووافقتهما في أحكام أُخَر.

فالتي وافقتهما فيه سبعة أحكام:

أحدها: أن (حَبَّ) فعل بإطلاق، وإن تركَّب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله: **(ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعلُ ذَا)**.

والثاني: أن له مخصوصًا بالمدح أو بالذم؛ لأنه أحال عليه بقوله: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ كذا)** فالألف واللام فيه للعهد في المخصوص المذكور لـ(نعم وبئس).

والثالث: إن ذلك المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، فعلى الأول التقديرُ: زيدٌ حَبَّذَا، وإن كان ذلك لا يقال كما تقدم، والنظر في العائد هنا كالنظر هنالك. وعلى الثاني يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص، كأنه لَمَّا قال: حَبَّذَا ـ قيل: مَن الممدوح؟ فقال زيدٌ.

والرابع: أن المخصوص لا يتقدم؛ لأنه قال هنا: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ)** وقال في (نعم): **(وَيَقَعُ المخصوصُ بَعْدُ)** وقد تقدم ما فيه هنالك.

والخامس: جوازُ حذفه للعلم به، فكما تقول هنالك: زيدٌ نعم الرجلُ، فكذلك تقول هنا: رأيتُ زيدًا وحَبَّذَا؛ أي: وحَبَّذَا هُوَ.

والسادس: أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرِّف، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل، وهو على حاله حتى يَنْتَقِل عن معنى إنشاء المدح، فصار كـ (فَعُلَ) في الباب.

وأيضًا فإنه فِعْل غير دالٌّ على زمان، كما أن (نعم) كذلك.

والسابع: جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً، فتقول: حَبَّذَا زيدٌ رجلًا، وحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلًا، كما تقول: نعم الرجلُ زيدٌ رجلًا: وهو مع (ذا) أحسنُ منه مع غيرها؛ لأنه في هذا الموضع مبيِّن لـ(ذا) فإنها مبهَمة، فافتَقرت إلى التفسير، وهو هنالك لمجرَّد التوكيد، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل، فكان هنا أولى، اللَّهُمَّ إلا أن يكون التمييز موصوفًا، أو بغير لفظ الفاعل، فإذ ذاك يَكثر مجيءُ التمييز، ويُساوِي التمييزَ هنا مع (ذا).

وأمّا إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فلا بد من التمييز نحو: نعم رجلًا زيدٌ.

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة:

أحدها: جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا، قياسًا مُطَّرِدًا، بخلاف (نعم، وبئس) وما =

ثُمَّ إنْ وقَعَ بعدَ حَبَّ (ذا) وجَبَ فتْحُ الحاءِ، فتَقولُ: (حَبَّ ذا)، وإنْ وقَعَ بعْدَها غيرُ ذا جازَ ضَمُّ الحاءِ وفتْحُها، فتَقولُ: حُبَّ زَيْدٌ، وحَبَّ زَيْدٌ، ورُوِيَ بالوَجهينِ قولُه[1][2]:

٢٧٨ ـ فقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُم بِمِزَاجِها وحُبَّ بها مَقتولَةً حِينَ تُقتَلُ[3]

= جرى مجراها، فإن الفاعل فيها لا يكون (ذا) إلا نادرًا.

والثاني: أن هذا الفاعل يلزمه الإفراد والتذكير، بخلاف (نعم) وبابها، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرًا.

والثالث: أنه ليس له مشارِك يَختص بأداء معنى الذم، وإنما يُستغنى عن ذلك بدخول (لا) عليه، بخلاف (نعم) فإن مشاركة في ذلك (بئس).

والرابع: امتناعُ الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تَفَسَّر عند قوله: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ)** بخلاف (نعم) فإن الفصل هنالك جائز، فتقول: نعم الرجلُ كان زيدٌ، وبئس الرجلُ وجدتُ عَمْرًا، وما أشبه ذلك.

والخامس: جوازُ دخول الباء على فاعل (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله: **(أَوْ فَجُرَّ بالباءِ)** بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز، ولا فيما جرى مجراها، فلا يقال: نِعْم بالرجل، كما يقال: حَبَّ بالرجل.

والسادس: جواز ضَمّ حاء (حَبَّ) مع غير (ذا) والتزامُ فتحها مع (ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبَّ) ولا يُتصوَّر نَفْيه عن (نعم، وبئس) إذ لا يقبلان ذلك فينفي عنهما، بخلاف ما تقدم من الأحكام.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٦٧ ـ ٥٧٠).

(١) ليس في (ح).

(٢) هو: الأَخْطَل في «ديوانه» (ص٢٢٤).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(وحَبَّ بها)**؛ فإنه يُروَى بفتْحِ الحاءِ مِن (حَبَّ) وضَمِّها، والفَاعِلُ غيرُ (ذا)، وكِلَا الوَجهينِ ـ فِي هذه الحالةِ ـ جائِزٌ، فَإِنْ كان الفَاعِلُ (ذا) تَعَيَّنَ فتْحُ الحاءِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ العَلَّامَةُ ـ تبَعًا للمُصنِّفِ ـ ذلك مُفَصَّلًا.

واعلَمْ أوَّلًا أنَّ فاعِلَ (حُبَّ) هذه يَجوزُ أنْ يَكُونَ مَجرورًا بالباءِ كَمَا فِي هَذَا الشاهِدِ، وكما فِي قولِ الطِّرِمَّاحِ بنِ حَكيم:

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى مِنهُ إلَّا صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ

واعلَمْ ثانيًا أنَّ هذه الباءَ زَائدةٌ؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يَكُونُ إلَّا مَرفوعًا كَمَا نَعْلَمُ، ولأنه قد وَرَدَ مِن غيرِ الباءِ فِي نحوِ قولِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ: =

والله تعالى أعلم بالصواب[١].

۞ ۞ ۞

= هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَن يَتَجَنَّبُ وعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقَدْ دَلَّ بيت ساعِدَةَ عَلَى أنَّ زِيادةَ الباءِ فِي فَاعِلِ (حُبَّ) غيرُ واجبٍ؛ حَيْثُ جاءَ فيه فَاعِلُ حُبَّ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (مَن يَتَجَنَّبُ) ـ غيرَ مُقْتَرِنٍ بالباءِ (م).

(١) من (ح).

أفعَلُ التفضيلِ(١)

[ص] [٤٩٦] صُغْ مِن مَصوغٍ منهُ للتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ، وأْبَ اللَّذْ(٢) أُبِي

[ش] [ما يصاغ منه أفعل التفضيل] يُصاغُ مِن الأفعالِ التي يَجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالةِ على التفضيلِ وَصْفٌ على وزْنِ (أَفعلَ)(٣)، فتقولُ: (زَيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأكرَمُ مِن خالِدٍ [١٥٦/ظ])؛ كما تَقولُ: (ما أَفضَلَ زَيْدًا، وما أَكرَمَ خالِدًا).

وما امتَنَعَ بِناءُ فعْلِ التعجُّبِ منه امْتَنَعَ بِناءُ أفعَلَ التفضيلِ منه؛ فلا يُبنَى مِن فِعْلٍ زائدٍ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ؛ كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ، ولا مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ؛ كنِعْمَ وبئْسِ، ولا مِن فعْلٍ لا يَقْبَلُ المُفَاضَلَةَ؛ كمَاتَ وفَنِيَ، ولا مِن فعْلٍ ناقِصٍ؛ ككانَ وأخواتِها، ولا مِن فعْلٍ مَنفيٍّ، نحوُ: (ما عاجَ بالدواءِ وما ضَرَبَ)، ولا مِن فعْلٍ يَأتي الوصْفُ منه على أَفعلَ،

---

(١) هذه التَّرجمةُ صارَتْ فِي اصطلاحِ النُّحاةِ اسمًا لكُلِّ مَا دلَّ عَلَى زيادةٍ، سواءٌ كانَتِ الزيادةُ فِي فضْلٍ؛ كأفضَلَ وأَجْمَلَ، أمْ كانَتْ زِيادةً فِي نَقْصٍ؛ كأَقْبَحَ وأَسْوَأَ، والمرادُ أنَّ أصْلَ الاسمِ عَلَى هذه الزِّنَةِ، فلا يُنافِي أنَّهُ قد يَعْرِضُ لها التغيُّرُ كَمَا فِي خيْرٍ وشَرٍّ (م).

(٢) جاء بـ(اللَّذْ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن، كما قال:

كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٣) هَذَا الوصْفُ اسمٌ لِقَبُولِه عَلاماتِ الأسماءِ، وَهوَ غيرُ مُتَصَرِّفٍ؛ لكونِه ملازِمًا للوَصفيَّةِ ووزَنِ الفعْلِ، ويُعَرَّفُ بأنه: الوصْفُ الْمُوَازِنُ للفعْلِ تَحقيقًا؛ كأفضَلَ، أو تَقديرًا؛ كخيرٍ وشَرٍّ، فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقولِه سُبحانَه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨﴾ [يونس: ٥٨]؛ بدليلِ مَجيئِه عَلَى الأصْلِ فِي قولِ الراجِزِ:

بلال خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

الدالِّ عَلَى زِيادةِ صاحبِه فِي أصْلِ الفعْلِ (م).

نحوُ: (حَمِرَ وعَوِرَ)، ولا مِن فعْلٍ مَبنيٍّ للمَفعولِ، نحوُ: (ضُرِبَ وجُنَّ).

وشَذَّ (منه قولُهم)[١]: (هو أَخْصَرُ مِن كذا)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ مِن (اخْتَصَرَ[٢])، وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرُفٍ، ومَبْنِيٌّ للمفعولِ، وقالوا[٣]: (أَسودُ مِن حَلَكِ الغرابِ، وأبيضُ مِن اللبَنِ)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ شُذوذًا مِن فعْلِ الوصْفِ منه على أفعَلَ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٤٩٧] وما بهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ　　لِمَانِعٍ بهِ إلَى التفضيلِ صِلْ[٥]

[ش] تَقدَّمَ في بابِ التعجُّبِ أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بـ(أَشَدَّ) ونحوِها، وأَشَارَ هنا إلى أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيلِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بما يُتَوَصَّلُ به في التعَجُّبِ، فكما تَقولُ: ما أَشَدَّ استخراجَه، تقولُ: (هو أَشَدُّ استخراجًا مِن زَيْدٍ)، وكما تَقولُ: (ما أشدَّ حُمْرَتَه) تقولُ: (هو أَشَدُّ حُمْرَةً مِن زَيْدٍ)، لكنَّ المصدَرَ يَنتصِبُ في بابِ التعجُّبِ بعْدَ أشَدَّ مَفعولًا، وهٰهنا[٦] يَنْتَصِبُ تَمييزًا [١٥٧/و].

[ص] [٤٩٨] و(أَفْعَلَ) التفضيلِ صِلْهُ أَبَدَا　　تَقديرًا اوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إنْ جُرِّدَا[٧]　[أحوال اسم التفضيل]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير» وسقط من (ح): «منهم».

(٢) في (ك)، (ص): «أحتضر».　　(٣) في (ك): «فقالوا».

(٤) من (ح).

(٥) (به) في الشطر الأول متعلق بـ(وُصِلَ). وكذا قوله: **(إلى تعجب)** و(به) في الثاني متعلق بـ(صِلْ) وكذا قوله: **(إلى التفضيل)**.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٦) في (س): «وهنا».

(٧) قوله: **(تَقْدِيرًا أو لَفْظًا)** ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقًا، ويريد: إذا فُهم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة، فتقول: زيدٌ أفضلُ، وأكرمت زيدًا، وأَفْضَلُ تريد: وأفضلَ منه.
وهذا مُشكل مع ما قَرَّر في غير هذا الموضع، فإنه جَعل حذفها على وجهين، =

لا يَخلُو أفْعَلُ التفضيلِ عن أحَدِ(١) (ثلاثةِ أحوالٍ(٢)):

الأوَّلُ: أنْ يكونَ مُجرَّدًا.

الثاني: أنْ يَكونَ مُضافًا.

الثالثُ: أنْ يَكونَ بالألِفِ واللَّامِ.

فإنْ كانَ مُجَرَّدًا فلا بُدَّ أنْ يَتَّصِلَ به (مِن) لفْظًا أو تَقديرًا(٣) جارَّةً للمفضَّلِ، نحوُ: (زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، [ومَرَرْتُ برجُلٍ أفْضَلَ مِن عِمرٍو](٤)، [وقد تُحْذَفُ (مِن) ومَجرورُها للدَّلالَةِ عليهما(٥)؛ كقولِه تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤﴾ [الكهف: ٣٤]؛ أيْ: وأَعَزُّ

= أحدهما جائز جوازًا حَسَنًا، وذلك إذا كان (أفْعَلُ) خبرًا، نحو ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، وهو كثير جدًّا.

والثاني قليل، وذلك إذا لم يكن (أفْعَلُ) خبرًا نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طه: ٧]، والناظم لم يبيِّن قلةَ هذا القسم، فاقتضى إطلاقُه حُسْنَ الجواز، وليس كذلك. والجواب: أنهما وجهان جائزان في الكلام على الجملة، إذْ جاءا معًا في القرآن، فلا عَتْب على مَن أطلق القياس، وإن كان أحدُ الوجهين أحسنَ من الآخر. وقد يُنْقَل مثلُ هذا فلا يرجَّح اعتمادًا على مطلق الجواز قياسًا. وأيضًا فإن مقصوده الأولَ بيانُ وَصْل (أَفْعَل) بـ(مِنْ) ليَبْني عليه الأحكام، فهو الذي اعْتَنى به.

وأمَّا كَوْن (مِنْ) ملفوظًا بها أو مقدرة فشيءٌ جاء بالقصد الثاني، وهو مع ذلك صحيح في الجملة.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(١) في (ص): (من).
(٢) في (ك)، (ع): «تقديم وتأخير».

(٣) يَجُوزُ أنْ يُفْصَلَ بينَ أفْعَلِ التفضيلِ ومِن الجارَّةِ للمَفضولِ بأحَدِ شَيئينِ:

الأوَّلُ: مَعمولُ أفْعَلِ التفضيلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

والثاني: لو الشرطيَّةُ ومَدخولُها، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

ولَـفُـوكِ أَطْـيَـبُ لـو بَـذَلْـتِ لَـنَـا ... مِـنْ مَـاءِ مَـوْهِـبَـةٍ عَـلَـى خَـمْـرِ (م)

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ك).
(٥) فيمتنع حذفها بلا دليل.

مِنْكَ نَفَرًا][(١)].

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كانَ بـ(ألْ) أو مُضافًا لا تَصحَبُه (مِن)[(٢)]؛ فلا تَقولُ: (زيْدٌ الأفضَلُ مِن عَمْرٍو)، ولا: (زَيْدٌ أفضَلُ الناسِ مِن عمرٍو)[(٣)].

وأكثَرُ ما يكونُ ذلك[(٤)] إذا كان أفعَلُ التفضيلِ خَبرًا؛ (كالآيَةِ الكَريمةِ)[(٥)]: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ۝٣٤﴾ [الكهف: ٣٤][(٦)] ونحوِها، وهو كَثيرٌ في القرآنِ.

وقد تُحْذَفُ منه، وهو غيرُ خَبَرٍ؛ كقولِه[(٧)]:

---

(١) ما بين المعقوفين تقديم وتأخيرفي (س)، (ح).

(٢) رُبَّما جاءَ بعْدَ أفعلِ التفضيلِ المقترِنِ بألْ أو الْمُضافِ (مِن)؛ كَمَا فِي قولِ الأَعْشَى، وسيأتي قريبًا ونَشْرَحُه لكَ، هو الشاهِدُ رَقْمُ (٢٨٠):

ولَستَ بالأكثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

وكما فِي قولِ سعْدِ القَرْقَرَةِ:

نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا   مِنَّا برَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

كما جاءَ الْمُجَرَّدُ مِن ألْ والإضافةِ غيرَ مَقرونٍ بِمِن فِي قولِ امْرِئِ الْقَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

عليها فَتًى لم تَحْمِلِ الأرْضُ مِثْلَه   أبَرَّ بِمِيثاقٍ وأوْفَى وَأَصْبَرَا (م)

(٣) زاد هٰهنا في (س): «فأما قوله:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فخرج على زيادة (أل) في الأكثر، أو على جعل مِن متعلقةً بمحذوفٍ مجردٍ من (أل)، والتقدير: وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ، وقد تحذف مِن ومجرورها بعد أفعل للدلالة عليها».

(٤) يُريدُ: وأكثَرُ مَا يَكُونُ حَذْفُ مِن معَ أفْعَلِ التفضيلِ المجرَّدِ مِن ألْ والإضافَةِ إذا كان أفْعَلُ خَبَرًا. . . . إلخ (م).

(٥) في (س)، (ح)، (ص): «كقوله تعالى».

(٦) من (س)، (ح)، (ص).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٤٤): «لم أقف على اسم قائله».

٢٧٩ ـ دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلَا فظَلَّ[(١)] فُؤَادِي في[(٢)] هَوَاكِ مُضَلَّلَا[(٣)]

فـ(أَجْمَلَ) أفعَلُ تَفضيلٍ[(٤)]، وهو مَنصوبٌ على الحالِ مِن التاءِ في (دَنَوْتِ)، وحُذِفَتْ منه (مِن)، والتقديرُ: دَنوتِ [١٥٧/ظ] أجمَلَ مِن البَدْرِ، وقد خِلْنَاكِ كالبَدْرِ.

ويَلزَمُ أفْعَلُ التفضيلِ المجرَّدُ[(٥)] الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نَكِرَةٍ، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

[ص] **[٤٩٩] وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذكيرًا[(٦)] وأنْ يُوَحَّدَا**

[ش] فتقولُ: (زَيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفْضَلُ امرأةٍ، والزَّيْدانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلينِ، والْهِندانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ امرأتينِ، والزيدونَ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رِجالٍ، والْهِنْداتُ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ نِساءٍ)، فيَكونُ[(٧)]

---

(١) في (ح): «مضلال». (٢) في (ع): «عن».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أَجْمَلَا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ (مِن) الجارَّةَ للمَفضولِ عليه معَ مَجرورِها، وأصْلُ الكلامِ: أَجْمَلَ منه، ونَظيرُه بيتُ امْرِئِ القَيْسِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ قَرِيبًا (ص١٧٧) (م).

(٤) في (س): «التفضيل». (٥) مضروب عليها في (س).

(٦) لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزنًا واشتقاقًا ودلالة على المزية فلزم لفظًا واحدًا مثله ومن ثمّ لحّنوا أبا نواس في قوله:

كأن صُغرى وكُبرى مِنْ فَقاقِعِها حصباء دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتي الجواب عنه، والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كأمثلة الشارح الآتية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فتقديره: أول فريق كافر، والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا.

واعلم أن أفعل التفضيل لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة لأنه بعض ما يضاف إليه.

«الخضري» (٢/ ٤٧).

(٧) في (س): «فتكون».

(أفعَلُ) في هَاتَيْنِ الحالتينِ (مُذَكَّرًا ومُفردًا)[١]، ولا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٠٠] وتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وما لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذو وَجهينِ عن ذي مَعْرِفَهْ[٣]

[٥٠١] هذا إذا نَوَيْتَ معنَى (مِن)، وَإِنْ لم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما به قُرِنْ

إذا كان أفعَلُ التفضيلِ بـ(أَلْ) لَزِمَتْ مُطابَقَتُه لِمَا قَبْلَه في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهما، فتَقولُ: (زَيدٌ الأفضَلُ، والزيدانِ الأفضلانِ، والزيدونَ الأفضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والْهِنْدانِ[٤] الفُضْلَيانِ، والْهِنْدَاتُ الفُضْلُ أو الفُضْلَيَاتُ)، ولا يَجُوزُ عدَمُ مطابَقَتِه لِمَا قَبْلَه؛ فلا تَقولُ: (الزيدونَ الأفضَلُ)، ولا (الزيدانِ الأفضَلُ)[٥]، ولا (هِنْدٌ الأفضَلُ)، [ولا

---

(١) في (ك): «قديم وتأخير». (٢) من (ح).

(٣) قوله: (عِنْ ذِيَ مَعْرِفَة) تنكيتٌ على من يمنع المطابقةَ من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السرَّاج، فإنه لا يجيز على ذلك القَصْد: الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أخلاقًا، ولا الزيدون أَحَاسِنُكُم أخلاقًا؛ بل الواجب عنده الإفرادُ والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ).
ورَدَّه المؤلف بالقياس والسَّماع. أمَّا السماع فما تقدم من قوله ﷺ: **«ألَا أُخْبِرُكُم بأَحَبِّكُمْ إليَّ، وأَقْرَبِكُم مِنِّي مَجْلِسًا يومَ القيامةِ أَحَاسِنِكُم أخلاقًا»**... الحديث. فأتى بالوجهين معًا في كلام واحد، ومعنى (مِنْ) مرادٌ في الجميع. وفيه نظر. وأما القياس فإن المضاف على تقدير (مِنْ) أشبهُ بذي الألف واللام (منه بالعاري، فإجراؤه مُجْرى ما فيه الألف واللام) أَوْلَى من إجرائه مُجْرى العاري، فإذا لم يُعط الاختصاصَ بجرَيانه مَجراه فلا أقلَّ من أن يشارِك، وإلَّا لزم ترجيحُ أضعفِ الشَّبهَين، أو ترجيحُ أحد المتساويَيْن دون مُرَجِّح.
هذا ما قاله في «الشرح». وظاهر كلام كثيرٍ من النحويين موافقةُ ابن السراج، إذ يُطلقون القول بأن تقدير (مِنْ) يمنع من المطابقة، فالمضاف مِمَّا يحتمل الأمرين، فيجوز فيه الوجهان على ذَيْنِكَ التقديرَيْن، فإن قدرتَ معنى (مِنْ) فالإفرادُ والتذكير، وإن عَنَيْتَ إطلاقَ التفضيل فالمطابقةُ. وقد يجري ما في الحديث على ذلك.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٩١).
قلنا: حديث البخاري (٦٠٣٥): **«إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»**.

(٤) في (س): «الهنديان».

(٥) ما بين المعكوفين في (ح)، (ك): «تقديم وتأخير».

(الهندانِ الأفضَلُ)، ولا (الهنداتُ الأفضَلُ)،][1] [ولا يَجوزُ أنْ تَقتَرِنَ به (مِن)؛ فلا تَقولُ: (زيدٌ الأفضَلُ مِن عمرٍو)، فأمَّا قولُه[2]:

٢٨٠ ـ ولستَ بالأكثَرِ مِنهم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ[3]

فيُخَرَّجُ على زِيادةِ الألِفِ واللامِ، والأصْلُ: ولستَ بأكثَرَ مِنهم، أو جَعْلِ (منهم) متعَلِّقًا بمحذوفٍ مُجَرَّدٍ عن الألِفِ واللامِ، لا بما دَخلتْ عليه الألِفُ واللامُ، والتقديرُ: ولستَ بالأكثَرِ أكثَرَ مِنهم[4][5]][6].

---

(١) ما بين المعكوقين سقط من (ح).

(٢) هو: الأعْشَى مَيمونُ بن قَيْسٍ في «ديوانه» (ص١٨٥).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بالأكثَرِ منهم**)؛ فإنَّ ظاهِرَه أنَّهُ جَمَعَ بينَ ألِ الداخِلَةِ عَلَى اسمِ التفضيلِ، و(مِن) الجارَّةِ للمفضولِ عليه، وقد أجازَ الجمْعَ بينَهما أبو عمرٍو الجَرْمِيُّ مستَدِلًّا بهذا البيتِ ونحوِه، ومَنَعَه الْجُمهورُ، ولهم فِي تَخريجِ البيتِ على مَذْهَبِهم ثلاثةُ تَوجيهاتٍ، أَشارَ الشارِحُ العَلَّامَةُ إِلَى اثنينِ منها، وهما الثاني والثالثُ فِي كلامِنا الَّذِي نَذْكُرُه (م).

الأوَّلُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ (مِن) فِي قولِه: (منهم) هِيَ الجارَّةُ للمَفضولِ، ولكنَّها تَبعيضيَّةٌ، وَهِيَ متَعَلِّقَةٌ بمحذوفٍ يَقَعُ حالًا مِن اسمِ ليسَ، والتقديرُ: ولستَ بالأكثَرِ حَصًى حالَ كونِكَ منهم؛ أيْ: حالَ كونِك بعضَهم.

الثاني: بعدَ تَسليمِ أنَّ مِن جارَّةٌ للمفضولِ لا نُسَلِّمُ أنَّ ألْ مَعْرِفَةٌ؛ بل ألْ فِي قولِه: (**بالأكثَرِ**) زائدةٌ، والممنوعُ هو اقترانُ مِن بِمَدخولِ ألِ الْمُعَرِّفَةِ.

الثالثُ: سَلَّمْنَا أنَّ ألْ مَعرِفَةٌ، وأنَّ مِن جارَّةٌ للمَفضولِ، ولكنْ لا نُسَلِّمُ أنَّ (مِن) مُتَعَلِّقَةٌ بالأكثَرِ المذكورِ فِي الكلامِ، ولكنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بأَكْثَر مُنَكَّرًا مَحْذُوفًا، يَدُلُّ عليه هذا، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: ولَسْتَ بالأكثرِ أَكْثَرَ منهم (م).

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) قال أبو حيان في «التذييل» (١٠/ ٢٦٣): «وأوِّل على زيادة (أل). أو على تعلُّقِهَا بأكثَرَ محذوفًا دَلّ عليه (الأكثر)، التقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حَصًى، كتأويل بعضهم في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]، وهذا أَولى لجواز تقدُّم الدليل على المحذوف، وهناك تأخُّر. أو على أنَّ مِن للتبيين، كأنه قال: لستَ مِن بينهم بالأكثرِ حَصًى».

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (س)، (ح)، (ص).

وأَشارَ بقولِه: (وما لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ...) إلخ، إلى أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ وقُصِدَ به التفضيلُ [١٥٨/و] جازَ فيه وَجهانِ:

أحدُهما: استعمالُه كالمجرَّدِ، فلا يُطابِقُ ما قَبْلَه، فتَقولُ: (الزيدانِ أفضَلُ القَوْمِ، والزيدونَ أفضَلُ القومِ، وهِنْدٌ أفضَلُ النساءِ، والْهِندانِ أفضَلُ النساءِ، والْهِنْداتُ أفضَلُ النساءِ).

والثاني: استعمالُه كالْمَقرونِ بالألِفِ واللامِ، فتَجِبُ مُطابَقَتُه لِمَا قَبْلَه، فتقولُ: (الزيدانِ أفْضَلَا القومِ، والزيدونَ أفْضَلُو القومِ، وأفاضِلُ[1] القومِ، وهِنْدٌ فُضْلَى النساءِ، والهِندانِ فُضْلَيَا النساءِ، والهِنداتُ فُضَّلُ النساءِ، أو فُضْلَياتُ النساءِ)، ولا يَتَعيَّنُ الاستعمالُ الأوَّلُ، خِلافًا لابنِ السَّرَّاجِ[2]، وقد وَرَدَ الاستعمالانِ في القرآنِ، فمِنَ استعمالِه غيرَ مُطابِقٍ قولُه تعالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

ومِن استعمالِه مُطابِقًا قولُه تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقد اجتَمَعَ الاستعمالانِ في قولِه ﷺ: **«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»**[3].

---

(١) في (س): «أو أفاضل».

(٢) في «الأصول» (٢/٦) قال أبو حيان رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهج السالك» (٤/١٢٤): «وما ذهب إليه يرده السماع».

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/٢١٨) و«الأوسط» (٤٤١٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٦٧) قال: ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني ثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا يعقوب بن أبي عباد القلزمي ثنا محمد بن عُيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن عن أبي سعيد رفعه: **«أكمل المؤمنين إيمانًا أحاسنهم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويُؤلفون، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف»**.

قال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن عيينة أخي سفيان إلا يعقوب».

وقال الهيثمي «المجمع» (١/٢٢٣): «وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه».

=

والذينَ أَجازُوا الوَجهينِ قالوا: الأفصَحُ[١] المطابَقَةُ. ولهذا عِيبَ[٢] على صاحِبِ الفَصيحِ[٣] في قولِه: (فاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ)، قالوا: فكانَ يَنبغِي أنْ يَأتِيَ بالفُصْحَى[٤]، فيقولَ: (فُصْحَاهُنَّ)[٥].

فإنْ لم يَقصِدِ التفضيلَ تَعَيَّنَتِ المطابَقَةُ؛ كقولِهم: (الناقِصُ والأشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي [١٥٨/و] مَرْوانَ)؛ أيْ: عادِلَا بني مَرْوَانَ.

وإلى ما ذَكَرْنَاهُ مِن قَصْدِ التفضيلِ وعَدَمِ قَصْدِه أشارَ المصنِّفُ[٦] بقولِه: (**هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى مِن...**) البيتَ؛ أيْ: جوازُ الوَجهينِ ـ أَعنِي: المطابَقَةَ وعدَمَها ـ مَشروطٌ بما[٧] إذا نُوِيَ بالإضافَةِ معنى مِن؛ أيْ: إذا نُوِيَ التفضيلُ، وأمَّا إذا لم يُنْوَ ذلك فيَلزَمُ أنْ يكونَ طِبْقَ ما اقتَرَنَ به.

قيلَ: ومِن استعمالِ صِيغَةِ أفعَلَ[٨] لغيرِ التفضيلِ[٩] قولُه تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]؛ أيْ: وهو هَيِّنٌ عليه، ورَبُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشاعِرِ:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ ... بأعجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ[١٠] القومِ أَعْجَلُ[١١] [٧٧]

= ويشهد لما استشهدوا له بهذا الحديث مع كونه أصح إسناداً حديث البخاري (٦٠٣٥): «**إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا**».

(١) في (ك): «وهنا».

(٢) وهو: أبو منصور الجواليقي كما في «منهج السالك» (٤/ ١٢٥).

(٣) هو: أبو العَبَّاسِ أحمَدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ النَّحوِيُّ الكُوفِيُّ، وله رِسالَةٌ صَغيرةٌ اشْتَهَرَتْ باسمِ (فَصيحِ ثَعْلَب) (م).

(٤) في جميع النسخ عدا (ع): «بالأفصح».

(٥) قال أبو منصور الجواليقي كما في «التذييل والتكميل» (١٠/ ٢٧١): «كان الأولى أن يقول: فاخترنا فُصحاهُنَّ؛ لأنه الأفصح، كما شَرَطَ في الكتاب».

(٦) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٧) ليس في (ك).

(٨) زاد في (س)، (ح)، (ع)، (ص): «التفضيل».

(٩) في (ك): «المفضل».

(١٠) في (س): «أشجع».

(١١) تَقدَّمَ شرْحُ هَذَا البيتِ فِي بابِ النواسِخِ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ ٧٧، فانْظُرْه هناك فِي =

أيْ: لم أكُنْ بعَجِلِهم. وقولُه:

٢٨١ ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

أيْ: دَعائِمُه عَزيزةٌ طَويلةٌ.

وهل يَنْقَاسُ ذلك أمْ لا؟ قالَ الْمُبَرِّدُ: يَنقاسُ. وقالَ غيرُه: لا يَنقاسُ. وهو الصحيحُ، وذكَرَ[١] صاحِبُ «الواضِح» أنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يَرَوْنَ ذلك، وأنَّ أبا عُبيدةَ قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى: هَيِّنٍ، وفي بيتِ الفَرزدقِ، وهو الثاني: إنَّ المعنى: عَزيزةٌ طويلةٌ. وإنَّ النَّحْوِيِّينَ (رَدُّوا على)[٢] أبي عُبيدةَ ذلك وقالوا: لا حُجَّةَ في ذلك له[٣]. والله تعالى أعلم[٤].

[ص] [٥٠٢] وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ (مِن) مُسْتَفْهِمَا فلهما كُنْ أبَدًا مُقَدِّمَا

[٥٠٣] كمِثْلِ (مِمَّنْ أنتَ خَيرٌ؟)، ولَدَى إخبارٍ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا [١٥٩/ و][٥]

[ش] [حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)] تَقدَّمَ أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كان مُجَرَّدًا جِيءَ بعدَه (بِمِن) جارَّةٍ للمُفَضَّلِ عليه، نحوُ: (زيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو) و(مِن) ومَجرورُها معَه بِمَنْزِلَةِ المضافِ إليه مِن المضافِ، فلا يَجوزُ تَقديمُهما[٦] عليه، كما لا يَجوزُ تَقديمُ المضافِ إليه على المضافِ، إلَّا إذا كانَ المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، فإنَّه يَجِبُ حِينَئِذٍ[٧] تقديمُ (مِن)

= مَباحِثِ زيادةِ الباءِ فِي خبَرِ الناسِخِ النافِي، والشاهِدُ فيه هنا قولُه: (**بِأَعْجَلِهِم**)؛ فإنَّه فِي الظاهِرِ أفْعَلُ تَفضيلٍ، ولكنَّ معناه معنَى الوَصْفِ الخالي مِن التفضيلِ؛ لأنَّ ذلك هو الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَدْحُ الشاعرِ نفْسَه؛ إذ لو بَقِيَ عَلَى ظاهِرِه لَكَانَ المعنَى أَنَّهُ يَنْفِي عن نفْسِه أنْ يَكُونَ أسرَعَ الناسِ إِلَى الطعامِ، وَذَلِكَ لا يُنافِي أنْ يَكُونَ سَرِيعًا إِلَيْهِ، وهذا ذَمٌّ لا مَدْحٌ (م).

(١) في (س): «وعن».

(٢) في (س)، : «أوردوا»، وفي (ح): «أن روى»، وفي (ص): «لايرون ذألك وأن».

(٣) ليس في (س). (٤) من (ح).

(٥) في (س)، (ع): «وجد».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «تقديمها». (٧) ليس في (ك»).

ومَجرورِها[١]، نحوُ: (مِمَّن أنتَ خَيْرٌ؟ ومِن أيِّهم أنتَ أفْضَلُ؟ ومِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضَلُ؟)، وقد وَرَدَ التقديمُ شُذوذًا في غيرِ الاستفهام، (وإليه أشارَ)[٢] بقولِه: (ولَدَى إخبارِ التقديم نَزْرًا ورَدَا)، ومِن ذلك قولُه[٣]:

٢٨٢ ـ فَقَالَتْ لنا: أَهْلًا وسَهْلًا[٤] وزَوَّدَتْ جَنَى النحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ[٥]

والتقديرُ: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ مِنه. وقَولُ[٦] ذي الرُّمَّةِ يَصِفُ نِسْوَةً بالسِّمَنِ والكَسَلِ[٧]:

٢٨٣ ـ ولا عَيْبَ فيها غيرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ وأنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٨]

---

(١) أي: على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، وجاراه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقًا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح: أنت ممن خير، لكان حسنًا، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة.
«الخضري» (٢/ ٤٩).

(٢) في (ع)، (ك): «وإلى ذالك».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٣٩): «قائله: هو الفرزدق».

(٤) منصوبان بمحذوف؛ أي: أتيتم أهلًا، ووجدتم مكانًا سهلًا.

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (مِنه أَطْيَبُ)؛ حَيْثُ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ الْمُتعَلِّقَيْنِ بأفعَلِ التفضيلِ عليه، وليس المجرورُ اسمَ استفهامٍ ولا مُضافًا إِلَى اسمِ استفهامٍ، وَذَلِكَ التقديمُ شاذٌّ فِي غيرِ الاستفهامِ، وقد جَعَلَ جماعةٌ مِن النُّحاةِ قولَه: (منه) متَعَلِّقًا بقولِه: (زَوَّدَتْ)؛ أيْ: بل الَّذِي زَوَّدَتْ مِنه؛ أيْ: مِن شَبيهِ جَنَى النحْلِ، وَعَلَى ذلك لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهِدٌ، ويَكُونُ قد جاءَ عَلَى المشهورِ الفَصِيحِ.
ومِثلُ بيتِ الشاهِدِ قولُ ابنِ دُرَيْدٍ فِي مَقصورتِه:

واستَنْزَلَ الزَّبّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِن عُقَابِ لَوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنتَمَى

فقولُه: (مِن عُقابِ) متَعَلِّقٌ بأَعْلَى، وقد تَقَدَّمَ عليه، وليسَ الكلامُ استِفْهَامًا؛ بل هو خَبَرٌ كَمَا يَظْهَرُ بأَدْنَى تَأَمُّلٍ (م).

(٦) من (ح).

(٧) في «ديوانه» (٣/ ١٦٠٠).

(٨) الشاهِدُ فيه: قولُه: (مِنْهُنَّ أَكْسَلُ)؛ حَيْثُ قدَّمَ الجارَّ والمجرورَ المتعَلِّقَ بأفعَلِ التفضيلِ عليه، معَ كَوْنِ المجرورِ ليسَ استفهامًا ولا مُضافًا إِلَى الاستفهامِ، وَذَلِكَ =

التقديرُ: وأنْ لا شيءَ أكسَلُ مِنهُنَّ. وقولُه[١]:

٢٨٤ ـ إذا سَايَرَتْ أسماءُ يومًا ظَعِينَةً   فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ[٢]

التقديرُ: فأسماءُ أمْلَحُ مِن تلك الظَّعِينَةِ. والله تعالى أعلم[٣].

[ص] [٥٠٤] ورَفْعُهُ الظاهرَ[٤] نَزْرٌ، وَمَتَى   عاقَبَ فِعلًا فكثيرًا ثَبَتَا[٥]

[٥٠٥] كـ(لَنْ تَرَى في الناسِ مِن رَفيقِ   أَوْلَى به الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

[ش] لا يَخْلُو أفْعَلُ التفضيلِ مِن أنْ يَصْلُحَ لوُقوعِ فِعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه أوْ لَا، فإنْ لم يَصْلُحْ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه لم يَرْفَعْ ظاهرًا، وإنَّما يَرفَعُ [١٥٩/ظ] ضَميرًا مُستَتِرًا، نحوُ: (زَيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو)، ففي (أفْضَلُ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على (زَيْدٌ)، فلا تقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضَلَ منه أبوهُ)، فتَرْفَعُ (أبوه) بـ(أفضَلَ)، إلَّا في لُغَةٍ ضَعيفةٍ حكاها سِيبَوَيْهِ[٦]. [رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر]

فإنْ صَلَحَ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، صَحَّ أنْ يَرفعَ ظاهِرًا قِيَاسًا مُطَّرِدًا، وذلك في كلِّ موْضِعٍ وَقَعَ فيه (أفعَلُ بعدَ)[٧] نَفْيٍ[٨] أو شِبْهِهِ،

= شاذٌّ، وتَقَدَّمَ مِثْلُه (م).

(١) هو: جَرير بن عَطِيَّةَ في «ديوانه» (٢/ ٨٤٣).

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: (مِن تلك.... أمْلَحُ)؛ حَيْثُ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (مِن تِلْكَ) ـ عَلَى أفعَلِ التفضيلِ ـ وَهوَ قولُه: (أَمْلَحُ) ـ فِي غيرِ الاستفهامِ، وَذَلِكَ شاذٌّ، وقدْ مَضَى مِثْلُه (م).

(٣) من (ح).

(٤) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل، [وعبارة الشذور (ص٢٨)]: يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقًا لا في مصدر، ولا مفعول به مطلقًا، ولا في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل. «الخضري» (٢/ ٤٩).

(٥) قوله: (فكثيرًا ثَبَتَا) ليس فيه ما يدل على أنه قياس، وكأنّه ـ والله أعلم ـ قَصد ذلك، وإلَّا فكان يمكنه أن يقول: فقِيَاسًا ثَبَتَا، أو ما يُعطي ذلك المعنى. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٠٢).

(٦) في «الكتاب» (٢/ ٣٤).

(٧) ليس في (س).

(٨) ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى: انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في =

وكانَ مَرفوعُه أَجنَبِيًّا مُفَضَّلًا على نفْسِه باعتِبارَيْنِ(١)، نحوُ: (ما رأيتُ رجُلًا أحسَنَ في عينِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ)، فـ(الكحْلُ) مرفوعٌ بـ(أحسَنَ)؛ لصحَّةِ وُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، نحوُ: (ما رَأَيْتُ رجُلًا يَحْسُنُ في عَينِه الكُحْلُ(٢) كزيدٍ)، ومِثلُه قولُه ﷺ: **«مَا مِنْ أَيَّام أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»**(٣). وقولُ الشاعِرِ(٤) أَنشدَه سِيبَوَيْهِ(٥):

= عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه، ومقام المدح يعين الثاني فإذا وضع الفعل المثبت مكانه بأن قيل: حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل، ثم يتوجه النفي إلى ذلك الفعل فتنفي المساواة كالزيادة، ويثبت النقص المراد كالأول، فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت إنما هو في الجملة وإلا فلا بد من توجه النفي إلى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل. «الخضري» (٢/ ٤٩).

(١) أي: باعتبار محلين؛ كعين زيد، والعين الأخرى فالمفضل، والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يغني عما قبله لأن غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضَّلين بالذات، فيقوى النفي على إخراجه أيضًا إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلًا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه، ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه، ولذا لا ينصب المفعول به؛ قاله «الخضري» (٢/ ٥٠).

(٢) زاد في (ك): «منه في عين زيد».

(٣) أخرجه أبو عوانة (٨/ ٢١٠) بلفظ: **«ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن ـ أو أفضل فيهن العمل ـ من أيام العشر»**.

وأخرجهُ البخاريُّ (٩٦٩) من حديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّام أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟»** قَالُوا: وَلَا الجِهَادُ؟ قَالَ: **«وَلَا الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»**.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٤٣): «هو سحيم بن وثيل».

(٥) في «الكتاب» (٢/ ٣٢).

٢٨٥ ـ مَرَرْتُ على وادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى كوَادِي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وأخوَفَ إلّا ما وَقَى اللّهُ سَارِيَا[1][2]

فـ(ركْبٌ) مَرفوعٌ بـ(أَقَلَّ)، فقولُ الْمُصَنِّفِ: **(ورَفْعُه الظاهِرَ نَزْرٌ)** إشارةٌ إلى الحالةِ الأُولَى، وقولُه: **(ومَتى عاقَبَ فِعْلًا)** إشارةٌ إلى الحالةِ الثانيةِ. والله تعالى أعلم[3].

۞ ۞ ۞

---

(١) قال أبو حيان في «التذييل» (١٠/ ٢٨٦)، و«منهج السالك» (٤/ ١٣٤): «الأصل: ولا أرى واديًا أَقَلَّ به رَكبٌ منه بوادي السِّباع، فحُذف المفضول للعلم به، ولم يُقَم مقامه شيء».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ)**؛ حَيْثُ رفَعَ أفعلُ التفضيلِ اسْمًا ظاهِرًا (م).

(٣) من (ح).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

(التوابعُ[(١)])[(٢)]

النَّعْتُ

....

(١) لما تكلم الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ على أحكام المرفوعات واستوفاها، ثم على أحكام المنصوبات، ثم على أحكام المجرورات، وذلك بحسب العوامل المتصرِّفة أولًا، ثم، بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيًا، أخذ الآن يتكلم في أحكام التوابع لتلك المعمولات، وأتى أولًا بحكم عام يشمل التوابع كلها.
الأنواع الأربعة؛ وهي: (النعت والعطف والتوكيد والبدل)، حكمها: أن تَتبْع الأسماء المذكورة قبلها في الإعراب مطلقًا من غير تقييد.
وهذه القاعدة تشمل حكمين عامَّين لجميع التوابع، ومن أجلهما سُمِّيت توابع.
أحدهما: لزوم التَّبعية في الإعراب، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم، فتقول في النعت: مررتُ بزيدٍ العاقلِ، وفي التوكيد: مررتُ بزيدٍ نفسهِ وفي العطف: مررتُ بأبي عبدِ الله زيدٍ وأخيه، وفي البدل: مررتُ بزيدٍ أخيك. وكذلك في النصب والرفع.
فهذه التَّبعية التي هي في الإعراب شاملة لجميعها. ولها تَبَعيَّةٌ أخرى لكنها غير شاملة، فإن النعت تابع في التعريف والتنكير، بخلاف غيره. والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره.
والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التَّشريك، بخلاف غيره.
والبدل غيرُ لازم فيه ذلك كلُّه؛ بل يَتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس، ولا يكون فيه حرف، فإذًا قد صار كل نوع منها مختصًّا بتعبيَّة أخرى.
والحكم الثاني: لزومُ كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأُوَل؛ لأنه قَيَّد المتبوعات بكونها الأُول في الذِّكر، فلا بد أن تكون التوابع ثوانيَ عنها في الذِّكر، فلا يتقدم إذًا التابعُ على المتبوع، كما لا يختلفان في الإعراب، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذًا أن تقول: مررتُ بالعاقِلِ زيدٍ، و(زَيْد) هو المتبوع؛ بل يصير حكمُ (زَيْد) آخرَ، وهو أن يكون بدلًا أو عطفَ بيان. (والعاقِل) صفةٌ على أصلها، قائمةٌ مقامَ موصوف متقدِّم، حُذف للعلم به، لا صفةٌ لـ(زيْد) المتأخِّر. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٠٦، ٦٠٩).
(٢) من (ن).

[ص] [٥٠٦] يَتْبَعُ في الأعرابِ الاسماءَ(١) الأُوَلَ: نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعَطفٌ، وبَدَلْ

[أنواع التوابع]

[ش] التابعُ: هو الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبْلَه في إعرابِه مُطْلَقًا.

فيَدْخُلُ في قولِكَ: (الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبلَه في إعرابِه) سائرُ التوابعِ، وخبَرُ [١٦٠/و] المبتدَأِ، نحوُ: (زَيدٌ قائمٌ)، وحالُ المنصوبِ نحوُ: (ضربْتُ زَيدًا مُجَرَّدًا)، ويَخرُجُ بقولِك: (مطلَقًا الخبَرُ وحالُ المنصوبِ؛ فإنَّهما لا يُشارِكانِ ما قَبْلَهما في إعرابِه مُطْلَقًا(٢)؛ بل في بعضِ أحوالِه، بخِلافِ التابعِ؛ فإنه يُشارِكُ ما قبلَه في سائرِ أحوالِه مِن الإعرابِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ، [ورأيتُ زَيدًا الكريمَ، وجاءَ زيدٌ

---

(١) خصها بالذكر لأنها الأصل، ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي: متِمٌّ ما سبق، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةً ... أبَى ذاك عمَّاي الأكرمانِ وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي.

واعلم أنه يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما، كمررت برجل على فرس عاقل أبيض، بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو: ﴿حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ۝﴾ [ق: ٤٤]، أو المتبوع كيعجبني ضربك زيدًا الشديد، وكعامل المتبوع نحو: زيدًا ضربت القائم، ومنه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٤].

ومعمول عامله نحو: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ ۝﴾ [الصافات: ١٥٩]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ومنه: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ومفسر عامله نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

والقسم نحو: زيد والله العاقل وجوابه نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦].

والاستثناء نحو: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ [المزمل: ٢].

«الهمع» (٣/ ٨٥)، و«الصبان» (٣/ ٥٧)، و«الخضري» (٢/ ٥١).

(٢) ليس في (ك).

الكريمُ](١)).

والتابعُ على(٢) خَمسةِ أنواعٍ(٣): النعتِ، والتوكيدِ، وعطْفِ البيانِ، وعطْفِ النَّسَقِ، والبدَلِ. والله أعلَم(٤).

[ص] [٥٠٧] فالنعتُ: تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ   بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ

[تعريف النعت] [ش] عَرَّفَ النعْتَ بأنَّه (التابعُ المكمِّلُ مَتبوعَه ببيانِ صِفَةٍ مِن صِفاتِه)، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريم)، أو مِن صِفاتِ ما تَعَلَّقَ به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريمٍ أَبوهُ).

فقولُه: (التابعُ) يَشمَلُ التوابعَ كلَّها، وقولُه: (المكمِّلُ... إلى آخِرِهِ) مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا النعْتَ(٥) مِن التوابعِ(٦).

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك).   (٢) ليس في (س).

(٣) العامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها إلا البدل فعامله مقدر خلافًا للمبرد وقيل: العامل في الجميع مقدر، وقيل: العامل في النعت والبيان، والتوكيد التبعية، وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره وإذا اجتمعت التوابع فأعمل بترتيب قوله:

قدِّم النعتَ فالبيانَ فأكِّدْ   ثمَّ أبْدلْ واختمْ بعطفِ الحُروفِ

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٤) من (س).

(٥) لأنه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات، والمعنى بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لأنه لا يقصد بهما وضعًا التكميل بإيضاح ولا تخصيص، ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لأنهما وإن كملا بالإيضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الأول إذ هما عين متبوعهما، وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح كمثاله، وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء رجل تاجر.

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٦) إنما خَرَجَ بَقِيَّةُ التوابعِ بهذه العبارةِ؛ لأنه ليسَ شيءٌ منها يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ المتبوعِ أو صِفَةِ مَا تَعَلَّقَ بالمتبوعِ؛ ولهذا وجَبَ فِي النعْتِ أنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا؛ لِيَدُلَّ عَلَى =

والنعْتُ يَكونُ للتخصيصِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطِ)، وللمدْحِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾ [الفاتحة: ١]. وللذمِّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ الفاسِقِ)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ⑨⑧﴾ [النحل: ٩٨]، وللتَّرَحُّمِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْمِسكينِ)، وللتأكيدِ، نحوُ: (أمْسِ الدابِرُ(١) لا يَعودُ)، وقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ⑬﴾ [الحاقة: ١٣](٢). والله تعالى أعلم(٣).

[ص] **[٥٠٨] ولْيُعْطَ(٤) في التعريفِ والتنكيرِ(٥) مَا   لِمَا تَلَا(٦) كـ(امْرُرْ بقومٍ كُرَمَا)** [١٦٠/ظ]

[ش] [أحكام النعت] النعْتُ يَجِبُ فيه أنْ يَتْبَعَ ما قَبْلَه في إعرابِه وتَعريفِه أو تَنكيرِه،

= الذاتِ، وَعَلَى المعنى القائمِ بها.

فإنْ قُلتَ: فقَدْ يَكُونُ عَطْفُ البَيانِ والبدَلُ مُشْتَقَّيْنِ، فالجوابُ: أنهما ـ وَإِنْ جازَ ذلك فيهما ـ لا يُقْصَدُ بهما التكميلُ بإيضاحِ المتبوعِ أو تخصيصِه وَضْعًا (م).

(١) زاد في (ك): «الذي».

(٢) إِنَّمَا كان قَوْلُهُ: (وَاحدَةٌ) تأكيدًا؛ لأنَّ الواحدةَ مَفهومةٌ مِن (نَفْخَةٌ) بسَبَبِ تَحويلِ المصْدَرِ الَّذِي هو النفْخُ إِلَى زِنَةِ الْمَرَّةِ؛ لأنَّ (نَفْخَةً) ليس مِن الْمَصادِرِ التي وُضِعَتْ مُقْتَرِنَةً بالتاءِ كرَحمةٍ (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ح)، (ع): «فليعط».

(٥) (فِي) بمعنى (من) البيانية لـ(ما) الأولى لا الثانية لأنها واقعة على المنعوت، والواو بمعنى (أو) لأن الثابت للمنعوت أحدهما.

(٦) «ما» الأولى في قوله: (مَا لِمَا تَلَا) واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهي في موضع نصبٍ بـ(يُعْطَ).

والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذي في المجرور، وعلى الثانية محذوف.

والضمير المستتر في (تَلَا) عائد على النعت. والتقدير: ولْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكمَ الذي استقرَّ للمنعوت الذي تلاه النعت.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٦٢٢).

نحوُ: (مَرَرْتُ بقَوْمٍ كُرَمَاءَ، ومَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ)، فلا تُنْعَتُ المعرِفَةُ بالنَّكِرَةِ، فلا تَقولُ: (مَررتُ بزيدٍ كريمٍ)، ولا تُنْعَت النكِرَةُ بالمعرِفَةِ، فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ الكريمِ).

[ص][٥٠٩] وَهْوَ لَدَى التوحيدِ والتذكيرِ أوْ سِوَاهُمَا كالفِعْلِ، فاقْفُ ما قَفَوْا

تَقَدَّمَ أنَّ النعْتَ لا بُدَّ مِن مُطابَقَتِه للمَنعوتِ في الإعرابِ والتعريفِ أو التنكيرِ، وأمَّا مُطابَقَتُه للمَنعوتِ في التوحيدِ وغيرِه، وهي[(١)] التثنيةُ والجمْعُ والتذكيرُ وغيرُه، وهو التأنيثُ، فحُكْمُه فيها حكْمُ الفعْلِ.

فإنْ رَفَعَ ضَميرًا مُستَتِرًا طابَقَ المنعوتَ مُطلَقًا[(٢)]، نحوُ: (زيدٌ رجُلٌ حسَنٌ، والزيدانِ رَجُلانِ حَسَنَانِ، والزيدونَ رِجالٌ حَسَنونَ، وهِنْدٌ امرأةٌ حسَنَةٌ، والْهِندانِ امرأتانِ حَسَنَتانِ، والْهِنداتُ نِساءٌ حَسَنَاتٌ)، فيُطابِقُ في التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمْعِ، كما يُطابِقُ الفعْلُ لو جِئتَ مكانَ النعْتِ بفعْلٍ فقلتَ: (رجُلٌ حَسُنَ، ورَجُلانِ حَسُنَا، ورجالٌ حَسُنُوا، وامرأةٌ حَسُنَتْ، وامرأتانِ حَسُنَتَا، ونساءٌ حَسُنَّ).

وإنْ رَفَعَ ـ أي: النعْتُ ـ اسْمًا ظاهِرًا، كانَ بالنسبةِ إلى التذكيرِ والتأنيثِ على حَسَبِ ذلك الظاهِرِ، وأمَّا في التثنيةِ والجمْعِ فيكونُ[(٣)] مُفرَدًا، فيَجْرِي مَجْرَى الفعْلِ[(٤)] إذا رفَعَ ظاهرًا، فتقولُ: (مَررتُ برجُلٍ (حَسَنَةٍ أُمُّه)[(٥)]، كما تقولُ: (حَسُنَتْ أُمُّهُ) وبـ(امرأتينِ حسَنٍ أَبَوَاهُما، وبِرجالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهم)، كما تَقولُ: حسُنَ أَبَوَاهُما، وحَسُنَ آباؤُهم [١٦١/و].

---

(١) في جمع النسخ «هو».

(٢) ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره، وكونه أفعل تفضيل مجردًا أو مضافًا.

(٣) في (س): «فيكون».

(٤) فِي وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردًا مؤنثًا أم لا.

(٥) في (ك): «تقديم وتأخير».

فالحاصِلُ: أنَّ النعْتَ إذا رَفَعَ ضميرًا طابَقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ(١):

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وهي(٢) الرفْعُ والنصْبُ والجرُّ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، (وواحدٍ مِن التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِن الإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ)(٣)(٤).

[وإذا(٥) رَفَعَ ظاهرًا طابَقَه في اثنينِ مِن خَمسةٍ:

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وواحِدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، وأمَّا الخمسةُ الباقِيَةُ، وهي: التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمْعُ، فحُكْمُه فيها حكْمُ الفعْلِ، إذا رَفَعَ ظاهِرًا، فإنْ أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ أُنِّثَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مذَكَّرًا، وإنْ أُسْنِدَ إلى مذَكَّرٍ ذُكِّرَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مؤَنَّثًا، وإنْ أُسنِدَ إلى مفرَدٍ أو مُثَنًّى أو مجموعٍ أُفْرِدَ، وإنْ كانَ المنعوتُ بخِلافِ ذلك](٦).

[ص] [٥١٠] وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ، كـ(صَعْبٍ، وذَرِبْ) وشِبْهِهِ كـ(ذا، وذِي)، والْمُنْتَسِبْ

[ش] لا يُنْعَتُ إلا بِمُشْتَقٍّ لفْظًا أو تأْوِيلًا. [الأشياء التي ينعت بها]

والمرادُ بالْمُشْتَقِّ هنا ما أُخِذَ مِن الْمَصدَرِ للدَّلالةِ على معنًى وصاحِبِه(٧)؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفَةِ المشبَّهَةِ (باسمِ [الاسم المشتق]

---

(١) إذا لم يَمْنَعْ مِن الْمُوافَقَةِ فِي بعضِها مانِعٌ، فالوَصْفُ الَّذِي يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ؛ كصَبورٍ وجَريحٍ ومِكْسَالٍ ـ لا يُؤَنَّثُ، ولو كَانَ مَوصوفُه مُؤَنَّثًا، وأَفْعَلُ التفضيلِ المضافُ إِلَى نَكِرَةٍ؛ كأفضَلِ رَجُلٍ أو رَجلينِ أو رِجالٍ، أو المجرَّدُ مِن ألْ والإضافةِ ـ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولو كَانَ المنعوتُ مُثَنًّى أو مجموعًا (م).

(٢) في (ك): «وهو». (٣) في (س): «تقديم وتأخير».

(٤) زاد في (ع): «فحكمه فيها حكم الفعل» وهي في (س) «مضروب عليها».

(٥) في (ك): «فإذا».

(٦) ما بين المعقوفين في (س): فيه «تقديم وتأخير».

(٧) في (ك): «صاحبه».

الفاعلِ)[١]، وأَفْعَلَ التفضيلِ، والْمُؤَوَّلِ بالمشتَقِّ[٢]؛ كاسم الإشارةِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ هذا)؛ أي: المشارِ إليه، (وكذا ذو)[٣] (بمعنى صاحبٍ والموصولةُ)[٤]، نحوُ: (مَرَرْتُ[٥] برجُلٍ ذي مالٍ)؛ أيْ: صاحبِ مالٍ، و(بزيدٍ ذو قامَ)؛ أي: القائمِ، والمنتَسِبِ نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ قُرَشِيٍّ)؛ أيْ: مُنتَسِبٍ[٦] إلى قُريشٍ.

[ص] [٥١١] ونَعَتُوا بجملةٍ مُنَكَّرَا [١٦١/ظ] فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

[ش] [الجملة المؤولة بالنكرة] تَقَعُ الْجُملةُ نَعْتًا كما تَقعُ خبَرًا وحالًا، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنَّكِرَةِ[٧]؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلَّا النَّكِرَةُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ قامَ أَبوهُ)، أو (أَبوهُ[٨] قائمٌ)، ولا تُنْعَتُ بها المعرِفَةُ، فلا تَقولُ: (مَررتُ بزيدٍ قامَ أبوه، (أو أَبوهُ قائمٌ)[٩])، وزعَمَ بعضُهم أنَّه يَجوزُ نعْتُ المعرَّفِ بالألِفِ واللامِ

---

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٢) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته، وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها، ويدخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور. قاله «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٣) في (س): «وكذا»، وفي (ح): «وكذي»، وفي (ك): «وكذوا».

(٤) قَولُ الناظِمِ: **(وذي)** لا يَشملُ ذو الموصولَةَ إلَّا عَلَى القولِ بأنَّها مُعْرَبَةٌ، أمَّا عَلَى القولِ ببِنَائِها ـ وَهوَ الفَصيحُ ـ فكانَ يَجِبُ أنْ يَقولَ: (كذا وذُو)، ومِثْلُ ذُو الموصولَةِ فِي جوازِ النعْتِ بها كلُّ الْمَوْصُولاتِ الْمُقْتَرِنَةِ بألْ؛ كالذي وتي وفُرُوعِهما، وكذا ألِ الْموصولةُ، بخِلافِ مَن وَمَا وأيٍّ (م).

(٥) ليس في (ك). (٦) في (ك): «ينسب».

(٧) أي: لا نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة، قال الرضي: لأن التعريف والتنكير من خواصِّ الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا وإن أوّلت به فنحو: جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم، في تأويل: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد. «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «وأبوه». (٩) زيادة من (ن).

الْجِنْسِيَّةِ بالجملةِ، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولَ الشاعِرِ:

٢٨٦ ـ ولَقَدْ أَمُرُّ[١] على اللئيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي[٢]

فـ(نَسْلَخُ) صِفَةٌ (للَّيلِ)، و(يَسُبُّنِي) صِفَةٌ (لِلَّئِيمِ)، ولا يَتعيَّنُ ذلك؛ لِجَوازِ كَوْنِ نَسْلَخُ و(يَسُبُّنِي) حالَيْنِ[٣].

وأَشارَ بقولِه: (**فأُعْطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ**) خبرًا، إلى أنَّه لا بُدَّ للجُملةِ الواقِعَةِ صِفةً مِن ضَميرٍ يَرْبِطُها بالموصوفِ، وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه؛ كقولِه[٤]:

---

(١) أي: ولقد مررت. ووقوع المضارع خبرًا لكان وأخواتها، نحو كان زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يضحك. وإهماله في الظرف الماضي نحو قوله:

يجزيه ربُّ العالمين إذ جزي جنات عدنٍ في العلالي العلا

كأنه قال: جزاه رب العالمين إذ جزي، وجعل الوعد بالجزاء جزاءً. وهذا أولى من أن يعتقد في إذا أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلي الماضي لقرينه قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إذ موضع إذا بقاطع. «التذييل والتكميل» (١/ ١٠٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**اللئيم يَسُبُّنِي**)؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الجُمْلَةُ نَعْتًا للمعرِفَةِ، وَهوَ الْمَقرونُ بألْ، وإنما ساغَ ذلك؛ لأَنَّ ألْ فيه جِنْسِيَّةٌ، فهو قَريبٌ مِن النَّكِرَةِ، كذا قالَ جماعةٌ، مِنهم ابنُ هِشامِ الأنصاريُّ، وقالَ الشارِحُ العَلَّامَةُ: أَنَّهُ يَجوزُ أنْ تكونَ الجُمْلَةُ حالِيَّةً. والذي نُرَجِّحُه هو مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غيرُ الشارِحِ مِن تَعَيُّنِ كونِ الجُمْلَةِ نَعْتًا فِي هَذَا البيتِ؛ لأنه الَّذِي يَلْتَئِمُ معَه المعنى المقصودُ، أَلَا تَرَى أنَّ الشاعرَ يُريدُ أنْ يُمْتَدَحَ بالوَقَارِ، وأَنَّه شَديدُ الاحتمالِ للأَذَى، وهذا إنما يَتِمُّ له إذا جَعَلْنا اللئيمَ مَنعوتًا بجُملةِ (يَسُبُّنِي)؛ إذ يَصيرُ المعنى: أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَى اللئيم الَّذِي شَأنُه سَبُّه ودَيْدَنُه النَّيْلُ منه، ولا يَتأَتَّى هَذَا إذا جُعِلَتِ الجُمْلَةُ حالًا؛ إذ يَكُونُ المعنَى حِينَئِذٍ أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَى اللئيم فِي حالِ سَبِّهِ إِيَّاهُ؛ لأَنَّ الحالَ قَيْدٌ فِي عامِلِها، فكأَنَّ سَبَّهُ حاصِلٌ فِي وقتِ مُرُورِه فقطْ، نعَمْ يُمْكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّه لو تَحَمَّلَ ومَضَى فِي هذه الحالِ فهو فِي غيرِها أشَدُّ تَحَمُّلًا، ولكنَّ هذه دَلالةٌ الْتِزامِيَّةٌ، والدَّلالةُ الأُولَى وَضْعِيَّةٌ (م).

(٣) نظرًا لصورة التعريف.

(٤) هو: جرير بن عطية في «ديوانه» (٢/ ١٠٢٠).

٢٨٧ ـ وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ   وطُولُ الدَّهْرِ أمْ مالٌ أَصَابُوا[(١)]

التقديرُ: (أمْ مَالٌ)[(٢)] أَصَابُوهُ، فحَذَفَ الهاءَ. وكقولِه ﷻ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أيْ: لا تَجْزِي فيه، فحَذَفَ (فيه).

وفي كَيْفِيَّةِ حذْفِه قَولانِ:

أَحَدُهما: أنَّه حُذِفَ بجُملتِه دَفْعَةً واحدةً.

والثاني: أنَّه حُذِفَ على التَّدريجِ، فحُذِفَ[(٣)] (في) أوَّلًا، فاتَّصَلَ الضميرُ بالفعْلِ فصارَ (تَجْزِيهِ)، ثم حُذِفَ هذا الضميرُ المتَّصِلُ فصارَ (تَجْزِي). والله تعالى أعلم[(٤)].

[ص] [٥١٢] وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ   وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصِبِ[(٥)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**مالٌ أَصَابُوا**)؛ حَيْثُ أَوْقَعَ الْجُملةَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَها، وحَذَفَ الرابِطَ الَّذِي يَرْبِطُ النعْتَ بالمنعوتِ، وأصْلُ الكلامِ: مالٌ أصابُوه، والذي سَهَّلَ الحذْفَ أنَّهُ مَفهومٌ مِن الكلامِ، وأنَّ العَامِلَ فيه فعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، والفعْلُ المتصَرِّفُ يَتَصَرَّفُ في معمولِه بالتقديمِ وبالحذْفِ.
ومِثْلُ هَذَا قولُ الشَّنْفَرَى الأَزدِيِّ:

كأنَّ حَفيفَ النَّبْلِ مِن فَوْقِ عَجْسِهَا   عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغارَ مُطْنِفُ

تَقديرُ هَذَا الكلامِ عندَنا: أَخْطَأَ الغارَ مُطْنِفُها؛ أيْ: دَلِيلُها، وبعضُ النُّحاةِ يَقولونَ: ألْ فِي الغارِ عِوَضٌ عن الْمُضافِ إِلَيْهِ، وأصْلُ الكلامِ: أَخْطَأَ غارَها (م).

(٢) من (ن)، (ص).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)، (ك): «فحذفت».

(٤) من (ح).

(٥) زاد في في (س): هذه الأبيات:

(ونعتوا بمصدر كثيرًا   فالتزموا الإفراد والتذكير
ونعت غير واحد إذا اختلف   فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف
ونعت معمولي وحيدي معنى   وعمل اتبع بغير استثنا
وإن نعوت كثرت وقد تلت   مفتقرًا لذكرهن أتبعت
فاقطع او اتبع إن يكن معينا   بدونها أو بعضها اقطع معلنا
وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا   مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا)

[لا تَقَعُ الجملةُ الطَّلَبِيَّةُ صِفَةً[١]، فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ)، (وتقع خبرا، خلافا لابن الأنباري، فتقول زيد اضربه)[٢].

ولَمَّا كانَ قولُه: (**فأُعْطِيتُ ما أُعْطِيتُهُ خبَرًا**) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جُملَةٍ وَقَعَتْ خَبَرًا يَجُوزُ أنْ تَقَعَ صِفَةً، قالَ: (**وامنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطلَبِ**)؛ أي: امنَعْ وُقوعَ الجملةِ الطلَبِيَّةِ في بابِ النعْتِ، وإنْ كانَ لا يَمْتَنِعُ في بابِ الخبَرِ.

ثُمَّ قالَ: فإنْ[٣] جاءَ ما ظاهِرُه أنَّه نُعِتَ فيه بالجملةِ الطَّلَبِيَّةِ فيُخَرَّجُ على إضمارِ القولِ، ويكونُ القولُ المضمَرُ صِفَةً، والجملةُ الطلَبِيَّةُ معمولَ القولِ المضمَرِ؛ وذلك كقولِه[٤]:

٢٨٨ ـ حتَّى إذَا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ   جاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئْبَ قَطْ[٥]

فظاهِرُ هذا أنَّ قولَه: (**هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ**) صِفَةٌ لـ(مَذْقٍ)،

---

(١) لأن النعت يعين منعوته ويخصصه، فلا بد من كونه معلومًا للسامع قبل ليحصل به ما ذكر، والإنشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها، إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها، ولما لم يكن الخبر معرفًا للمبتدأ ولا مخصصًا له جاز كونه إنشائيًا.
«الخضري» (٢/ ٥٣).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٣) في (ك)، (ع): «وإن».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٥٥): «ذكره المبرد ونسبه إلى راجز، ولم يعين اسمه، وقيل: هو العجاج».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بِمَذْقٍ هل رَأيتَ....**) إلخ؛ فإنَّ ظاهِرَ الأمرِ أنَّ الجملةَ الْمُصَدَّرَةَ بحرْفِ الاستفهامِ قد وَقَعَتْ نَعْتًا للنَّكِرَةِ، وليسَ الأمْرُ عَلَى مَا هو الظاهِرُ؛ بل النَّعتُ قولٌ مَحذوفٌ، وهذه الجُمْلَةُ مَعمولةٌ له، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ، والقولُ يُحْذَفُ كثيرًا ويَبْقَى مَعمولُه.
وهذا أحَدُ الفُروقِ بينَ النعْتِ والخَبَرِ؛ فإنَّ الخبَرَ يَجيءُ جُملةً طلَبِيَّةً عَلَى الراجِحِ مِن مَذاهِبِ النحاةِ؛ إذ لم يُخالِفْ فِي هَذَا إلَّا ابنُ الأنْبارِيِّ، والسرُّ فِي هَذَا أنَّ الخبَرَ حُكْمٌ، وأصلُه أنْ يَكُونَ مَجهولًا، فيَقْصِدَ المتكلِّمُ إلَى إفادَةِ السامِعِ إيَّاهُ بالكلامِ، أمَّا النَّعتُ فالغرَضُ مِن الإتيانِ بِهِ إيضاحُ المنعوتِ وتَعيينُه أو تخصيصُه، فلا بُدَّ مِن أنْ يَكُونَ مَعلومًا للسامِعِ قَبْلَ الكلامِ؛ لِيَحْصُلَ الغرَضُ منه، والإنشائيَّةُ لا تُعْلَمُ قَبْلَ التَّكلُّمِ بها (م).

وهي جُملةٌ طلَبِيَّةٌ، ولكنْ ليسَ هو على ظاهِره؛ بل **(هل رأيتَ الذئبَ قَطْ)** مَقولٌ[(١)] لقوْلٍ مُضْمَرٍ هو صِفَةٌ لـ(مَذْقٍ)، والتقديرُ: بِمَذْقٍ مَقولٍ فيه: هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ. فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ هذا التقديرُ في الجملةِ الطلَبِيَّةِ إذا وَقَعَتْ في بابِ الخبَرِ، فيكونَ تقديرُ قولِكَ: زيدٌ اضْرِبْهُ: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضرِبْهُ؟

فالجوابُ: أنَّ فيه[(٢)] خِلافًا، فمَذهَبُ ابنِ السَّرَّاجِ[(٣)] والفارِسِيِّ الْتِزَامُ ذلك، ومَذْهَبُ الأكثرينَ عدَمُ التزامِه. والله تعالى أعلم بالصواب[(٤)].

[ص] **[٥١٣] ونَـعَـتُـوا بِـمَـصْـدَرٍ كَـثِـيـرَا[(٥)]   فَـالْـتَـزَمُـوا الإفـرادَ والـتـذكـيـرَا[(٦)]**

[المصدر] [ش] يَكْثُرُ استعمالُ المصدَرِ نَعْتًا، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ عَدْلٍ، (وبرجُلينِ عدْلٍ، وبرِجالٍ عدْلٍ، وبامرأةٍ عدْلٍ، وبأمرأتينِ عدْلٍ، وبِنِساءٍ عدْلٍ)[(٧)])، ويَلزَمُ[(٨)] حينَئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ. والنعْتُ به على خِلافِ الأصْلِ؛ لأنه

---

(١) من (ن): وفي باقي النسخ «معمول».

(٢) في (ك)، (ع): «في هذا»، وفي (ح)، (ح): «أن في ذلك».

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧)، و«الهمع» (١/ ٩٦).

قال الدماميني في «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٩٤): «فإذا قلت: زيد اضربه، فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو الخبر، والجملة الطلبية محكية به، فهي في محل نصب على التقدير، أو في محل رفع إن قدرت: زيد يقال لك أو مقول لك اضربه، وإنما التجأ إلى ذلك فرارًا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب خبرًا، وقد عرفت جوابه».

(٤) من (ح).   (٥) هو مقصور على السماع.

(٦) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيهًا على أن حقه أن لا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدًا للمبالغة.

«الخضري» (٢/ ٥٣).

(٧) ما بين القوسين في (ك)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٨) في (ك): «والتزم».

يدُلُّ على المعنى، لا على صاحبِه، وهو مُؤَوَّلٌ إمَّا على وضْعِ (عَدْلٍ) مَوْضِعَ (عادِلٍ)، أو على حذْفِ مُضافٍ، والأصْلُ[(١)]: مَرَرْتُ برجُلٍ ذي عَدْلٍ، ثُمَّ حُذِفَ (ذي)[(٢)] وأُقيمَ (عَدْلٍ) مُقَامَه، وإمَّا على المبالَغَةِ بجَعْلِ العَيْنِ نفْسَ المعنى مَجازًا أو[(٣)] ادِّعاءً[(٤)].

[ص] [٥١٤] ونَعْتُ غيرِ واحدٍ إذا اخْتَلَفْ[(٥)] فعاطِفًا فَرِّقْهُ، لا إذا ائْتَلَفْ

[ش] إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ فإمَّا أنْ يَخْتَلِفَ النعْتُ أو يتَّفِقَ، فإنِ اختَلَفَ وَجَبَ التفريقُ ب[(٦)]، فتقولُ: (مَررتُ بالزيدينِ الكريمِ والبخيلِ، وبرجالٍ فَقيهٍ وكاتِبٍ وشاعِرٍ)، وإنِ اتَّفَقَ جِيءَ به مُثَنًّى أو مَجموعًا، نحوُ: (مَرَرْتُ برجُلينِ كَريمينِ وبرِجالٍ كُرَمَاءَ). والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبي ونعم الوكيل[(٧)]. [حكم النعت إذا تعدد]

[ص] [٥١٥] ونَعْتَ مَعمولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا[(٨)]

---

(١) في (ك): «والتقدير». (٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح)، (ع): «أو أدعاء».

(٤) حاصِلُ مَا ذَكَرَه الشارحِ كغيرِهِ مِن النُّحاةِ أنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ خِلافُ الأصْلِ، والأَصْلَ هو الوصْفُ بالمشْتَقِّ، وأنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ مُؤَوَّلٌ بأحَدِ ثلاثـ[ـةِ] تأويلاتٍ:

أَوَّلُها: أنَّ المصدَرَ الدالَّ عَلَى الحدَثِ أُطْلِقَ وأُريدَ منه المُشْتَقُّ الَّذِي هو الدالُّ عَلَى الذاتِ، وهذا مَجازٌ مِن بابِ إطلاقِ المعنَى وإرادةِ مَحَلِّهِ، أو مِن بابِ إطلاقِ اللازم وإرادةِ الْمَلزومِ.

وثانيها: أنَّهُ عَلَى تَقديرِ مُضافٍ، وَهوَ عَلَى هَذَا مَجازٌ بالحذْفِ.

والثالثُ: أنَّهُ عَلَى المُبالَغَةِ، ولا مَجازَ فِي هذا (م).

(٥) أي: النعت لفظًا ومعنًى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض؛ أي: السير فيها، أو لفظًا فقط كالذاهب والمنطلق.
«الخضري» (٣/ ٥٤).

(٦) بخصوص الواو. (٧) من (ح).

(٨) قوله: (**بغير استثنا**) يريد به: أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعَيْن والمنصوبَيْن =

[ش] إذا نُعِتَ مَعمولانِ[(١)] لعَامِلَيْنِ متَّحِدِي المعنَى والعمَلِ أُتْبِعَ النعْتُ المنعوتَ؛ رفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا، نحوُ: (ذهَبَ زيدٌ، وانْطَلَقَ عمرٌو العاقلانِ، وحدَّثْتُ زَيدًا وكلَّمْتُ عَمْرًا الكريمينِ، ومَررتُ بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصالِحَيْنِ)، فإنِ اخْتلَفَ معنى العامِلَيْنِ[(٢)] أو عَمَلُهما وَجَبَ القطْعُ وامتنَعَ الإتباعُ، فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وذهَبَ عمرٌو العاقِلَيْنِ) بالنصْبِ على إضمارِ فعْلٍ؛ أيْ: أَعْنِي: العاقِلَيْنِ، وبالرفْعِ على إضمارِ مُبتدَأٍ؛ أيْ: هما العاقِلانِ، وتقولُ: (انْطَلَقَ زيدٌ، وكَلَّمْتُ عَمْرًا[(٣)] الظَّرِيفينِ)؛ أيْ: أَعْنِي: (الظَّرِيفَيْنِ) أو (الظَّرِيفانِ)؛ أيْ: هما الظريفانِ، و(مَررتُ بزيدٍ، وجاوَزْتُ خالدًا الكاتِبَيْنِ، أو الكاتِبانِ).

[ص] [٥١٦] وإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ ... مُفتقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

[تعدد النعوت دون المنعوت] [ش] إذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ[(٤)]، وكانَ المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بِهَا جميعًا، وَجَبَ إتباعُها كلِّها[(٥)]، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ).

= والمجرورَيْن فإن العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٦٣).

(١) في (ك): «معمولين».

(٢) ولو بالخبرية والإنشائية فلا اتباع في: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان، لاختلافهما خبرًا وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو: هذا أبوك، ومن أخوك؟ فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرًا وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولًا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد. «الخضري» (٣/ ٥٤).

(٣) في (ك): «خالد».

(٤) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافًا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدًا أو أكثر، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتًا كما ذكره ابن هشام، وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي. «الخضري» (٢/ ٥٥).

(٥) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك؟ وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض، والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تنافٍ. «الخضري» (٢/ ٥٥).

[ص] [٥١٧] واقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ[١] إن يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا، أو بعضِها اقْطَعْ[٢] مُعْلِنَا

[ش] إذا[٣] كانَ المنعوتُ متَّضِحًا بدُونِها كلِّها جازَ فيها جميعِها الاتباعُ والقطْعُ[٤]، وإنْ كانَ مُعَيَّنًا ببَعْضِها دُونَ بعضٍ وَجَبَ فيما لا يَتَعَيَّنُ إلَّا به الاتباعُ، وجازَ فيما يَتَعَيَّنُ بدونِه الاتباعُ والقَطْعُ][٥]. والله تعالى أعلم[٦].

[إعراب النعت المقطوع]

[ص] [٥١٨] وارفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبتدأً أو ناصِبًا لنْ يَظْهَرَا

[ش] أي: إذا قُطِعَ النعْتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمارِ مُبتَدَأٍ، أو نُصِبَ على إضمارِ فِعْلٍ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمُ أو[٧] الكريمَ)؛ أيْ: هو الكريمُ، أو أَعْنِي الكريمَ.

---

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو لأنه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة.

(٢) قال الخضري (٢/ ٥٥): «مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفًا على دونها؛ أي: وإن يكن معينًا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض؛ أي: وإن يكن معينًا بدون بعضها، وعليهما فمفعول اقطع محذوف؛ أي: اقطع ما سواه على الأول أو اقطعه وحده على الثاني، ويكون مصرحًا بمسألتي الاستغناء عن جميع النعوت، وعن بعضها فقط.
أما إن جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير: إن يكن معينًا بدونها فاقطع جميعها، أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة».

(٣) في (ك): «فإن»، وفي (ح)، (ع)، (ص): «أي إن».

(٤) أنتَ تَعلَمُ أنَّ المنعوتَ قد يَكُونُ مَعرِفةً وقد يَكُونُ نَكِرَةً، وتَعلَمُ ـ معَ ذلك ـ أنَّ القصْدَ مِن نعْتِ المعرِفَةِ تَوضيحُها، وأنَّ المقصودَ مِن نعْتِ النكِرَةِ تَخصيصُها، والتوضيحُ قد يَحتاجُ إلَى كلِّ النُّعوتِ وقد يَحتاجُ إلَى بعضِها، لا جَرَمَ كان نعْتُ المعرِفَةِ عَلَى التفصيلِ الَّذِي ذكَرَه الشارِحُ: إنِ احتاجَ المنعوتُ إلَى جميعِها وَجَبَ فِي جميعِها الإتباعُ، وإنِ احتاجَ إلَى بعضِها وجَبَ فِي ذلك البعضِ الإتباعُ، وجازَ فيما عداه الإتباعُ والقطْعُ، وأمَّا النكِرَةُ فيَجِبُ فِي واحدٍ مِن نُعوتِها الإتباعُ ويَجوزُ فيما عَدَاهُ الإتباعُ والقطْعُ؛ لأنَّ التخصيصَ المقصودَ بنَعْتِ النكِرَةِ لا يستدعي أكثَرَ مِن نعْتٍ واحدٍ (م).

(٥) ما بين المعقوفين خرم من س (س). (٦) من (ح).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «والكريم».

وقولُ المصنِّفِ: (لن يَظْهَرَا) معناه أنَّه يَجِبُ إضمارُ الرافِعِ أو الناصِبِ، ولا يَجوزُ إظهارُه، وهذا صحيحٌ إذا كانَ النعْتُ لِمَدْحٍ، نحوُ: (مَررتُ بزَيدٍ الكريمُ)،، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مررتُ بعمرٍو[1] الْخَبيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: (مَررتُ [١٦٢/و] بزَيدٍ[2] الْمِسكينُ)[3]، فأمَّا إذا كان لتخصيصٍ فلا يَجِبُ الإضمارُ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطُ (أو الْخَيَّاطَ)[4])، وإنْ شئتَ أَظْهَرْتَ فتَقولُ: (هو الْخَيَّاطُ، أو أعني الخياطَ). والله أعلم بالصواب[5]، (والمرادُ بالرافِعِ والناصِبِ لفْظَةُ: هو أو أَعْنِي)[6].

[ص] [٥١٩] وما مِن المنعوتِ والنعْتِ عُقِلْ   يَجوزُ حَذْفُهُ، وفي النعْتِ يَقِلّ

[ش] [حذف النعت أو المنعوت] أيْ: يَجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه[7] إذا دَلَّ عليه

---

(١) في (ك): «بزيد».

(٢) في (س)، (ح، (ع)، (ك»: «خالد».

(٣) قال الخضري (٢/ ٥٥ _ ٥٦): «مراده ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو أن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتّى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة لنكرة، والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينًا ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر.
واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو أمدح مثلًا كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم».

(٤) ليس في (س).   (٥) من (ص).

(٦) ما بين القوسين سقط من (س)، (ح)، (ص).

(٧) بشرط صلوحه لمباشرة العامل بألّا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأ إذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال، فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما بإطِّرادٍ إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: منَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام، وفينا سَلِمَ وفينا هَلَكَ؛ أي: فريق ظعن... إلخ. «الخضري» (٢/ ٥٦).

دليلٌ(١)، نحوُ(٢) قولِه تعالَى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]؛ أيْ: دُرُوعًا سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَفُ(٣) النعْتُ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]. والله أعلم(٤)؛ أي: البَيِّنِ، (وقولُه تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: الناجينَ)(٥).

۞ ۞ ۞

---

(١) إما بمصاحبة ما بَيَّنَه نحو أن: ﴿ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] بعد: ﴿ألنا له الحديد﴾ [سبأ: ١٠]، وإما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك. والله أعلم.

(٢) في (ك)، (ع): «ومن».

(٣) في (س)، (ك): «يجوز حذف»، وفي (ص): «ولذالك يحذف».

(٤) من (ص).

(٥) ما بين القوسين سقط من (س) وسقط من (ص) عند كلمة «الحق».

التَّوكيدُ

[ص] [٥٢٠] بـ(النفسِ) أو بـ(العينِ) الاسمُ أُكِّدَا ... مـعَ ضـمـيـرٍ طـابَـقَ الـمـؤَكَّـدَا

[٥٢١] واجْمَعْهُما بـ(أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا ... ما ليسَ واحدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

[أنواع التوكيد][ش] التوكيدُ[1] قِسمانِ: **أحَدُهما**: التوكيدُ[2] اللَّفْظِيُّ وسيأتي، **والثاني**: التوكيدُ الْمَعنويُّ، وهو على ضَرْبَيْنِ:

أحدُهما: ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ مُضافٍ إلى المؤَكَّدِ، وهو المرادُ بهذينِ البَيتيْنِ، وله لَفظانِ: النفسُ والعينُ، وذلك نحوُ: جاءَ زيدٌ نفْسُه، فـ(نفْسُه) تَوكيدٌ لـ(زَيدٌ)، وهو يَرفَعُ تَوَهُّمَ أنْ يَكونَ التقديرُ[3][4]: (جاءَ خَبَرُ زيدٍ أو رَسولُه)، وكذلك[5] جاءَ زيدٌ عَيْنُه.

ولا بُدَّ مِن إضافَةِ النفْسِ أو العَيْنِ إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤَكَّدَ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه أو عَيْنُه، وهِندٌ نفْسُها أو عَينُها).

ثُمَّ إنْ كانَ الْمُؤَكَّدُ بِهِما مُثَنًّى [١٦٢/ظ] أو مَجموعًا جَمَعْتَهما على مِثالِ أَفْعُل، فتقولُ[6]: (جاءَ الزيدانِ أنْفُسهما أو أَعْيُنُهما، والْهِندانِ[7]

---

(١) بالواو وبه جاء التنزيل.

(٢) ليس في (ك).

(٣) إذا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ) فقَدْ تُريدُ الحقيقةَ، وأنَّ زَيدًا هو الآتِي، وقد تكونُ جَعَلْتَ الكلامَ عَلَى حذْفِ مُضافٍ، وأنَّ الأَصْلَ جاءَ خَبَرُ زيدٍ، أو جاءَ رَسولُ زيدٍ، وقد تكونُ قد أَطْلَقْتَ زَيدًا وأنتَ تُريدُ بِهِ رسولَه مِن بابِ المجازِ العقليِّ، فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه) فقَدْ تَعَيَّنَ المعنى الأَوَّلُ، وارتفَعَ احتمالانِ:

أحدُهما: احتمالُ المجازِ بالمحذوفِ.

وثانيهما: احتمالُ الْمَجازِ العقْلِيِّ (م).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «كذا».

(٦) في (ك): «تقول».

(٧) في (ك): «والهندات».

أَنْفُسُهما أو أعْيُنُهما، والزيدونَ أنْفُسهم أو أَعْيُنُهم، والْهِندات أنْفُسُهُنَّ أو أعْيُنُهُنَّ). والله أعلم[١].

[ص] [٥٢٢] و(كُلًا) اذْكُرْ في الشمولِ و(كِلَا، كِلْتَا) جميعًا بالضميرِ مُوصَلَا

[ش] هذا هو الضَّرْبُ الثاني مِن (التوكيدِ الْمَعنَوِيِّ)[٢]، وهو ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ عَدَم إرادةِ الشُّمولِ، والْمُسْتَعْمَلُ لذلك (كلٌّ وكِلَا وكِلْتَا وجَميعٌ)، فيُؤَكَّدُ بكُلٍّ وجَميعٍ ما كان ذا أَجزاءٍ، يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها[٣] مَوْقِعَه، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه، أو جميعُه، والقَبيلةُ[٤] كلُّها أو جَميعُها، والرجالُ كلُّهم أو جميعُهم، والْهِنداتُ كلُّهُنَّ أو جَميعُهنَّ)، ولا تَقولُ: (جاءَ زيدٌ[٥] كلُّه)، ويُؤَكَّدُ بكِلَا المثنَّى المذَكَّرُ، نحوُ: (جاءَ الزيدانِ كِلَاهُما)، وبكِلْتَا[٦] المثنَّى المؤنَّثُ، نحوُ: (جاءَتِ الْهِندانِ كِلتَاهُما)، ولا بُدَّ مِن إضافَتِها كلِّها إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤكَّدَ كما مَثَّلَ. [التوكيد المعنوي]

[ص] [٥٢٣] واستَعْمَلُوا أَيضًا كـ(كلٍّ) (فاعِلَةْ) مِنْ (عَمَّ) في التوكيدِ مِثلَ النافِلَةْ[٧]

---

(١) من (س). (٢) في (س): «توكيد معنوي».

(٣) الْمَدارُ فِي كونِه ذا أجزاءٍ يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها مَوْقِعَه عَلَى العَامِلِ، فالمثالُ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ ـ وَهوَ: (جاءَ زيدٌ كلُّه) ـ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الْمَجيءَ لا يَتَعَلَّقُ ببعضِ الإنسانِ، لكنْ لو قلتَ: (اشتَرَيْتُ العبْدَ كلَّه)، أو قُلتَ: (اشتَرَيْتُ الجارية كلَّها) كَانَ صحيحًا؛ لأنَّ الشِّراءَ قد يتَعَلَّقُ بالبعْضِ (م).

(٤) في (س): «أو القبيلة». (٥) ليس في (ك).

(٦) في (س): «وكلتا».

(٧) وقد فسّر ابن الناظم قوله: (**مثل النافلة**) بأنه يريد أن عدّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة؛ أي الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنهم أغفلوه، قال: وليس في الحقيقة بنافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه، ولم يغفله. «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (ص٥٠٤).

قال الشاطبي (٥/١٣): «هذا ما قاله، وهو توجيه ضعيف؛ لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضي أنّ ذكره زيادة غير مفتقر إليها فكون (عامة) كذلك غير صحيح، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك».

[ش] أي: استعمَلَ العرَبُ للدَّلالةِ على الشمولِ ككُلٍّ (عامَّةً) مضافًا إلى ضَميرِ المؤَكَّدِ، نحوُ: (جاءَ القوْمُ عامَّتُهم)، (وقَلَّ مَن عَدَّها)(١) مِن النَّحْويِّينَ في ألفاظِ التوكيدِ، وقد عَدَّها سِيبَوَيْهِ(٢)، وإنما قالَ: (مِثْل النافِلَةِ)؛ لأنَّ عَدَّها مِن ألفاظِ التوكيدِ يُشْبِهُ النافِلَةَ؛ أي: الزيادةَ؛ لأنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ لم يَذْكُرْها [١٦٣/و]. والله أعلم(٣).

[ص] **[٥٢٤] وبعدَ (كلٍّ) أَكَّدُوا بـ(أَجْمَعَا جمعاءَ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا)**

[تقوية التوكيد][ش] أيْ: يُجاءُ بعْدَ (كُلٍّ) بأَجْمَعَ، وما بعْدَها لتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشمولِ، فيُؤتَى بـ(أَجمعَ) بعْدَ (كُلِّه)، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه أَجمَعُ)، وبـ(جَمعاءَ) بعْدَ (كُلِّها)، نحوُ: جاءَتِ القَبيلةُ كلُّها جَمعاءُ، وبـ(أَجمعينَ) بعْدَ (كلِّهم)، نحوُ: (جاءَ الرجالُ كلُّهم أَجمعونَ)، وبـ(جُمَعَ) بعْدَ (كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَتِ الْهِنْداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ). والله تعالى أعلم بالصواب(٤).

[ص] **[٥٢٥] ودُونَ (كلٍّ) قد يَجيءُ (أَجْمَعُ جَمعاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)**

[ش] أيْ: قد وَرَدَ استعمالُ العرَبِ (أَجمعَ) في التوكيدِ غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّه)(٥)، نحوُ: (جاءَ الجيشُ أَجمَعُ)، واستعمالُ (جَمعاءَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّها)، نحوُ: (جاءَتِ القَبيلةُ جَمْعَاءُ)، واستعمالُ (أَجمعينَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهم)، نحوُ: (جاءَ القوْمُ أَجمعونَ)، واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَ النساءُ جُمَعُ)، وزَعَمَ المصَنِّفُ أنَّ ذلك قَليلٌ، ومنه قولُه(٦):

---

(١) في (ك) تقديم وتأخير.
(٢) (٣/ ١٤٣).
(٣) من (ح).
(٤) من (ح).
(٥) في (ع): «بكلمة»، وفي (ص)، (س): «بكل».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٨١): «قائله: راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

٢٨٩ ـ يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[1]

والله تعالى أعلم بالصواب[2].

[ص] [٥٢٦] وإنْ يُفِدْ تَوكيدُ مَنكورٍ قُبِلْ وعنْ نُحاةِ البصرةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

[ش] مَذْهَبُ البَصريِّينَ[3]: أنَّه لا يَجوزُ تَوكيدُ النكِرَةِ[4]، سَواءٌ كانَتْ مَحدودةً؛ كيَوْمٍ وليلةٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ، أو غيرَ محدودةٍ؛ كوقْتٍ وزمَنٍ وحِينٍ. ومَذهَبُ الكُوفِيِّينَ ـ واختارَه المصنِّفُ[5] ـ جَوازُ توكيدِ النكِرَةِ المحدودةِ[6]؛ لِحُصولِ الفائدةِ بذلك، نحوُ: (صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه)، ومنه قولُه: [حكم توكيد النكرة]

تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

---

(١) الشاهِدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ ثلاثةُ شَوَاهِدَ يَسْتَدِلُّ بها النُّحاةُ عَلَى مَسائلَ مِن بابِ التوكيدِ:
الشاهِدُ الأوَّلُ ـ وهوَ المرادُ هنا ـ فِي قولِه: (**الدهرَ.... أجمَعَا**)؛ حَيْثُ أكَّدَ الدهرَ بأجْمَعَ، مِن غيرِ أنْ يُؤَكِّدَه أوَّلًا بكُلٍّ.
والثاني فِي قولِه: (**حَوْلًا أَكْتَعَا**)؛ فإنه يَدُلُّ لِمَا ذَهَبَ إلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِن جَوازِ تَوكيدِ النَّكِرَةِ إذا كانتْ مَحدودةً بأنْ يَكُونَ لها أوَّلُ وآخِرُ مَعروفانِ؛ كيَوْمٍ وشَهْرٍ وعامٍ وحَوْلٍ ونحوِ ذلك. وذهَبَ المصنِّفُ إلَى جوازِ ذلك، والبَصرِيُّونَ يَأْبَوْنَ تَأكيدَ النَّكِرَةِ؛ مَحدودةً أو غيرَ مَحدودةٍ، وسيأتي هَذَا الموضوعُ بعَقِيبِ مَا نَتَكَلَّمُ فيه الآنَ.
والثالثُ فِي قولِه: (**الدهرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ قد يُفْصَلُ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ بأَجْنَبِيٍّ (م).

(٢) من (ح).

(٣) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧١).

(٤) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظًا وغيره.

(٥) في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٥).

(٦) الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفًا وتنكيرًا. «الخضري» (٢/ ٥٨).

وقولُه[١]: [١٦٣/ظ]

٢٩٠ - .... قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[٢]

والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] [٥٢٧] واغْنَ بـ(كِلتا) في مُثَنًّى و(كِلَا) عن وَزْنِ (فَعْلاءَ) ووَزْنِ (أَفْعَلَا)[٤]

[ش] [لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا)] قد تَقَدَّمَ أنَّ الْمُثَنَّى يُؤَكَّدُ بالنفْسِ (أو العَيْنِ)[٥]، وبكِلَا[٦] وكِلتا، ومَذهَبُ البَصْرِيِّينَ أنَّه لا يُؤَكَّدُ بغيرِ ذلك، فلا تَقولُ: (جاءَ الْجَيشانِ أَجمعانِ)، ولا: (جاءَ القَبيلتانِ جَمْعَاوانِ)؛ (استغناءً)[٧] بكِلَا وكِلتَا عنهما، (وأَجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ[٨])[٩]. والله أعلم[١٠].

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٨٤): «قائله مجهول، وقال أبو البركات: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يستقيم الاحتجاج به (٧)، وقيل: مصنوع لا يحتج به، والرواية الصحيحة: قد صرت البكرة يوما أجمعَ».

(٢) الشاهِدُ فيه: قوله: **(يَومًا أَجْمَعَا)**؛ حَيْثُ أَكَّدَ قوله: **(يَوْمًا)** وَهوَ نكِرَةٌ مَحدودةٌ، قوله: **(أَجْمَعَا)**، وتَجويزُ ذلك هو مَذهَبُ الكُوفِيِّينَ الَّذِي اختارَه المصنِّفُ فِي هذه المسألِةِ، وجوابُ البَصريِّينَ عن هَذَا الشاهِدِ إنكارُه، وادِّعاءُ أَنَّهُ مِمَّا صَنَعَه النُّحاةُ الكوفِيُّونَ لِيُصَحِّحُوا مَذهبَهم، ولا أَصْلَ له عندَهم حتى يَلْتَمِسُوا له مَخْلَصًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) قال الشاطبي (٥/ ٢٤): «وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه» على امتداد باعه، وسعة حفظه: هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذًا لا معوّل عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة» غير مخلّص ـ قيلَ: الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلًا:

وفي الشمول بالضمير موصلا يخص ما تُنِّي كلتا وكلا
وغير ما تُنِّيَ كل ونقلْ مع ذا جميع والضمير يتّصلْ

ثم قال: (واستعملوا أيضًا ككل فاعلة)... إلى آخره ـ لكان المعنى مخلّصًا من ذلك الشغب. والله أعلم».

(٥) في جمع النسخ: «والعين».

(٦) في (س): «وكلا».

(٧) في (ك): «لأنه استغنى».

(٨) مع اعترافهم بعدم السماع، وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كأكْتَعَان وكَتْعَاوَان. «الخضري» (٢/ ٥٨).

(٩) في (ك)، (س): «تقديم وتأخير».

(١٠) من (س).

[توكيد الضمير المتصل]

[ص] [٥٢٨] وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ الْمُتَّصِلْ بـ(النفسِ، والعينِ) فبَعدَ المنفَصِلْ[١]
[٥٢٩] عَنَيْتُ ذا الرفعِ، وأَكَّدُوا بِمَا سِواهُمَا والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

[ش] لا يَجوزُ[٢] توكيدُ[٣] الضميرِ (المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بالنفْسِ)[٤] أو العَيْنِ، إلَّا بعْدَ تأكيدِه بضَميرٍ منْفَصِلٍ، فتقولُ: (قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أَعْيُنُكُم)، ولا تَقُلْ: (قُومُوا أنفُسُكم).

فإن[٥] أَكَّدْتَه بغيرِ النفْسِ والعَيْنِ لم يَلزَمْ ذلك؛ تَقولُ: (قُومُوا كلُّكم) أو (قُومُوا أنتم كلُّكم).

وكذا إذا[٦] كانَ الْمُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفْعٍ، بأنْ كانَ ضميرَ نصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بكَ نفْسِكَ أو عَيْنِكَ، ومَررتُ[٧] بكُم كُلِّكم، ورأَيْتُكَ نفْسَكَ أو عَيْنَكَ، ورأَيْتُكُم كلَّكم).

[التوكيد اللفظي]

[ص] [٥٣٠] وما مِن التوكيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي[٨] مُكَرَّرًا، كقولِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني** مِن قِسْمَيِ التوكيدِ، وهو التوكيدُ اللفْظِيُّ، وهو تكْرَارُ اللَّفْظِ الأوَّلِ بعَيْنِه[٩]؛ اعتناءً به، نحوُ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وقولِه[١٠]:

---

(١) أي: فأكده بهما بعد المنفصل **لئلا يقع اللبس في نحو: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها**، لتبَادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل: ذهبت هي نفسها اندفع ذلك، وطَرْدًا للباب في غير ذلك، وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ. «الخضري» (٢/ ٥٨).

(٢) في (ك): «يخلو».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح)، (س): «تأكيد».

(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي (م) وحدها «فإذا».

(٦) في (ك): «إن».

(٧) في (ك): «أو مررت».

(٨) أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب.

(٩) من (ن).

(١٠) هو: الكميت كما في «شفاء العليل» (١/ ٤٤٥).

٢٩١ - فأَيْنَ إلى أينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احبِسِ(١)

وقولِه تعالى [١٦٤/و]: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر: ٢١](٢).

[ص] [٥٣١] ولا تُعِدْ لفظَ ضَميرٍ مُتَّصِلْ إلَّا معَ اللفظِ الذي به وُصِلْ

[ش] [توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيًا] أيْ: إذا أُريدَ تَكريرُ لَفظِ الضميرِ الْمُتَّصِلِ للتوكيدِ لم يَجُزْ ذلك، إلَّا بشَرْطِ اتِّصالِ الْمُؤَكِّدِ بما اتَّصَلَ بالْمُؤَكَّدِ، نحوُ: مَرَرْتُ بكَ بكَ، ورَغِبْتُ فيه فيه، ولا تَقولُ: مَررتُ بِكَكَ.

والله تعالى أعلم بالصواب(٣).

[ص] [٥٣٢] كذا الحروفُ غيرَ ما تَحَصَّلَا به جوابٌ، كـ(نَعَمْ) وكَـ(بَلَى)

[ش] [توكيد الحرف توكيدًا لفظيًا] أيْ: كذلك إذا أُريدَ تَوكيدُ الحرْفِ الذي(٤) ليسَ للجوابِ، يَجِبُ أنْ يُعادَ معَ الحرْفِ الْمُؤَكِّدِ ما يَتَّصِلُ(٥) بالمؤَكَّدِ، نحوُ: (إنَّ زَيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(في الدارِ(٦) في الدارِ زَيدٌ)، ولا(٧) يَجوزُ (إنَّ إنَّ زَيدًا قائمٌ(٨))،

---

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أينَ إِلَى أينَ)، وقولُه: (أَتاكِ أَتاكِ)، وقولُه: (احْبِسِ احْبِسِ)؛ ففِي كلٍّ واحدٍ مِن الْمَواضِعِ الثلاثَةِ تَكَرَّرَ اللفْظُ الأوَّلُ بعَيْنِه، وَهوَ مِن التوكيدِ اللفْظِيِّ (م).

(٢) مِن العُلماءِ مَن مَنَعَ أنْ يَكُونَ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر: ٢١]، مِن بابِ التوكيدِ اللفْظِيِّ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ التوكيدَ اللفْظِيَّ يُشتَرَطُ أنْ يَكُونَ اللفْظُ الثاني دَالًّا عَلَى نفْسِ مَا يَدُلُّ عليه اللفْظُ الأوَّلُ، والأمْرُ فِي الآيةِ الكريمةِ ليسَ كذلك؛ فإنَّ الدَّكَّ الثانِيَ غيرُ الدَّكِّ الأوَّلِ، والمعنى دَكًّا حاصلًا بعدَ دَكٍّ، وذهَبَ هؤلاءِ إِلَى أنَّ اللفظينِ معًا حالٌ، وَهوَ مُؤَوَّلٌ بنَحْوِ: مُكَرَّرًا دَكُّها، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]. وجَعَلوا هاتينِ الآيتينِ نَظيرَ قولِهم: جاءَ القومُ رَجُلًا رَجُلًا، وعَلَّمْتُه الحسابَ بابًا بابًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «التي».

(٥) في جميع النسخ (اتصل).

(٦) زاد في (ك): «زيد».

(٧) في (ك): «فلا».

(٨) قد وَرَدَ شاذًا قولُ الشاعِرِ:

إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ مَا لم يَرَيَنْ مَن أجارَه قد ضِيمَا (م)

ولا (في[1] في الدارِ زَيدٌ)، فإنْ كانَ الحرْفُ جَوابًا ـ كنَعَمْ وبَلَى[2] وجَيْرِ وأَجَلْ وإِي[3] ولا ـ جازَ إعادتُه وَحْدَه، فيُقالُ لكَ: (أقامَ زيدٌ؟) فتقولُ: (نعَمْ نعَمْ)، أو: (لا[4] لا)، و: (أَلَمْ يَقُمْ زَيدٌ؟) فتَقولُ: (بَلَى بَلَى)[5].

[ص] **[٥٣٣] ومُضْمَرُ الرفْعِ الذي قدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كلَّ ضَميرٍ اتَّصَلْ**

[ش] أيْ: يَجُوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بضَميرِ الرفْعِ المنْفَصِلِ كلُّ ضَميرٍ متَّصِلٍ؛ مَرفوعًا كانَ، نحوُ: (قُمتَ أنتَ)، أو مَنصوبًا، نحوُ: (أَكْرَمْتَنِي أنا)، أو مَجرورًا، نحوُ: (مَرَرْتُ به هو). واللهُ أعْلَمُ. [توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع]

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ك): «الدار».

(٢) في (ك)، (ع): «وكبلى».

(٣) زاد في (س): «وإن».

(٤) في (س): «فلا».

(٥) مِن ذلك قولُ جَميلِ بنِ مَعْمَرٍ العُذْرِيِّ:

لَا لَا أَبوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنَّهَا أخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

واعلَمْ أنَّ حُروفَ الجوابِ عَلَى ثَلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: مَا يَقعُ بعْدَ الإيجابِ والنفيِ جَميعًا، وَذَلِكَ أربعةُ أحرُفٍ، وهي: نَعَمْ وجَيْرِ، وأَجَلْ وإِي، فكلُّ واحدٍ مِن هذه الأحرُفِ الأربعةِ يَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ الإثباتِ، ويَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ النفْيِ، والمقصودُ بكلٍّ واحدٍ منها أحَدُ أمورٍ ثلاثةٍ: تَصديقُ الْمُخْبِرِ، أو إعلامُ المستَخْبِرِ، أو إبعادُ الطالِبِ.

والقِسْمُ الثاني: مَا لا يَقعُ إلا بعْدَ الإيجابِ، وَهوَ (لا)، والمقصودُ بِهِ إبطالُ مَا أَوْجَبَه المتكلِّمُ أوَّلًا.

والقِسْمُ الثالثُ: مَا لا يَقَعُ إلَّا بعْدَ النفيِ، وَهوَ (بلى) خاصَّةً (م).

العَطْفُ

[ص] [٥٣٤] العطفُ إمَّا: ذو بَيانٍ أوْ نَسَقْ   والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ
[٥٣٥] فذُو البَيَانِ: تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حقيقةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَهْ

[ش] [أنواع العطف] العطْفُ كما ذَكَرَ ضَرْبانِ: **أحَدُهما**: عَطْفُ النَّسَقِ وسيأتي، **والثاني**: [١٦٥/و] عطْفُ البيانِ، وهو الْمَقصودُ بهذا البابِ، وعطْفُ البيانِ هو التابعُ الجامِدُ الْمُشْبِهُ للصِّفَةِ في إيضاحِ[1] مَتبوعِه[2] وعَدَمِ استقلالِه، نحوُ[3]:

---

(١) عِبارةُ الشارِحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَاصِرَةٌ، والتحقيقُ أنَّ عطْفَ البيانِ يَأتي لأغراضٍ كَثيرةٍ، وأنَّ أَشْهَرَها أربعةٌ:
الأوَّلُ: تَوضيحُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي المعارِفِ؛ كأَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ.
والثاني: تَخصيصُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي النَّكِراتِ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقولِه سُبحانَه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، عندَ مَن جَوَّزَ مجيء عطْفِ البيانِ من فِي النَّكِرَاتِ.
والثالثُ: المدْحُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكَرَ هَذَا صاحِبُ (الكَشَّافِ).
والرابعُ: التأكيدُ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ الشاعِرِ:
لقائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا (م)

(٢) أي: إن كان معرفته، وتخصيصه إن كان نكرة، وقد يكون للمدح ففي الكشاف أن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح للتوكيد كما قاله بعضهم في قوله:
يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا
لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدًا لفظيًّا.
الخضري (٢/ ٥٩).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٣٥٥): «قال ابن يعيش: إن قائله هو رؤبة بن العجاج (٤)، وهذا خطأ؛ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، =

٢٩١ ـ .... أَقْسَمَ باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[١]

فـ(عُمَرُ) عَطْفُ بَيانٍ؛ لأنه مُوَضِّحٌ لأبي حفْصٍ، فخَرَجَ[٢] بقولِه: (الجامِدُ)[٣] الصِّفَةُ[٤][٥]؛ لأنها مُشتَقَّةٌ أو مُؤَوَّلَةٌ به، وخَرَجَ بما[٦] بعْدَ ذلك: التوكيدُ وعطْفُ النَّسَقِ لأنهما لا يُوَضِّحانِ مَتبوعَهما، والبدَلُ الجامِدُ لأنه مُسْتَقِلٌّ[٧].

[ص][٥٣٦] فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ ... ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

[ش] لَمَّا كانَ عطْفُ البيانِ مُشْبِهًا للصفَةِ، لَزِمَ فيه مُوافَقَةُ المتبوعِ؛ كالنَّعْتِ، فيُوَافِقُه في إعرابِه وتَعريفِه، أو تَنكيرِه (وتَذكيرِه[٨]، أو تأنيثِه[٩] وإفرادِه[١٠]، أو تَثنِيَتِه أو جَمْعِه)[١١]. [حكم عطف البيان مع متبوعه]

= ولم يدرك عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولا عده أحد من التابعين، وإنما قائله رجل أعرابي كان استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقال: إن ناقتي قد نَقِبَتْ، فقال له: كذبت، ولم يحمله، فقال: . . .».

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أبو حفْصٍ عُمَرْ)؛ فإنَّ الثانِيَ عَطْفُ بَيانٍ للأوَّلِ (م).

(٢) زاد في (ك): «النعت».

(٣) زاد في (ك): «المشبه».

(٤) وتخرج أيضًا بقوله: شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وقوله: حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بيانًا لوجه الشبه إن نظرنا إلى مطلق انكشاف، وكونه بيانًا لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظرنا لقوله به؛ أي: إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه، والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامدًا. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٥) زاد في (ك): «إلى أخره».

(٦) ليس في (ك).

(٧) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله، وليس كذلك لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضًا فلا حاجة لذكر الاستقلال، ولا يرد على إخراجه أن كل عطف بيان يصح بدلًا إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزَّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٨) ليس في (ك)، (ح)، (ص).

(٩) ليس في (ك)، (ح).

(١٠) ليس في (ك).

(١١) في (س): «تقديم وتأخير».

[ص] [٥٣٧] فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

[ش] [مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة] ذَهَبَ أكثَرُ النَّحْوِيِّينَ[1] إلى امتناعِ كَوْنِ عطْفِ البيانِ ومَتبوعِه نَكِرَتَيْنِ[2]، وذَهَبَ قوْمٌ، مِنهم الْمُصَنِّفُ، إلى جَوَازِ ذلك، فيَكونانِ مُنَكَّرَيْنِ كما يَكونانِ مُعَرَّفَيْنِ، قِيلَ: ومِن تَنْكِيرِهما قولُه تعالَى: ﴿يُوقَدُ[3] مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزَيْتُونَةٍ عطْفُ بَيانٍ لشَجَرَةٍ، وصَديدٍ عطْفُ بيانٍ لماءٍ[4].

[ص] [٥٣٨] وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... في غيرِ نحوِ (يا غُلامُ يَعْمُرَا) ـ
[٥٣٩] ونحوِ (بِشْرٍ) تابعِ (الْبَكْرِيِّ) ... وليسَ [١٦٥/ ظ] أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ

[ش] [صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني] (كلُّ ما)[5] جازَ أنْ يَكونَ عطْفَ بَيانٍ، جازَ أنْ يَكونَ بَدَلًا، نحوُ: ضَرَبْتُ أبا عبدِ اللهِ زَيدًا.

---

(١) في (ك): «النحاة».

(٢) محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فيبيّن غيره، وكما يجوز ذلك في النعت. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٣) في (ك)، (ص)، (ع)، (ح): «توقد»، وبها قَرَأَ ابْن كثير وأَبُو عَمْرو وحَمْزَة، انظر: «السبعة في القراءات» (ص٤٥٥).

(٤) ضَبَطَ ابنُ هِشامٍ وغيرُه الْمَسائلَ التي يَتَعَيَّنُ فيها أنْ يَكُونَ التابعُ عطْفَ بيانٍ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا، بأحَدِ أمْرَيْنِ:
الأمْرُ الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ مُستَغْنًى عنه.
الأمْرُ الثاني: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ صالحٍ لأنْ يُوضَعَ فِي مكانِ المتبوعِ.
والمسألتانِ اللتانِ ذكَرَهما الناظِمُ وبيَّنَهما الشارحُ مِن أفرادِ الضابِطِ الثاني؛ ألَا تَرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُوضَعَ يَعْمُرَا معَ كونِه مَنصوبًا مَوْضِعَ غلامُ المنادَى، ولا يَصلُحُ أنْ يُوضَعَ بِشْرٍ معَ كونِه عَلَمًا، وليسَ مقْتَرِنًا بأل، مَوْضِعَ البَكْرِيِّ، ولم يَتَعَرَّضَا لتأصيلِ الضابِطِ الأوَّلِ ولا التمثيلِ له، ومِن أمْثِلَتِه أنْ يَكُونَ التابعُ مشْتَمِلًا عَلَى ضَميرٍ، والمتبوعُ جزءٌ مِن جُملةٍ واقِعَةٍ خَبَرًا، وليس فِي هذه الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَرْبِطُها بالمُبْتَدَأِ، نحوُ: (عليٌّ سافَرَ بكْرٌ أَخوه)؛ فإنَّه يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (أَخوهُ) عطْفَ بيانٍ عَلَى بكْرٌ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا (م).

(٥) رسمت في (س)، (ع): «كلما».

واستَثْنَى المصَنِّفُ من ذِلك مَسألتينِ، يَتعَيَّنُ فيهما كونُ التابعِ عَطْفَ بيانٍ:

الأُولَى: أنْ يَكونَ التابعُ (مُفْرَدًا، مَعرِفَةً)[١]، مُعْرَبًا؛ والمتبوعُ مُنادًى، نحوُ[٢]: **(يا غُلامُ يَعْمُرًا)**، فيَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ (يَعْمُرًا) عطْفَ بَيانٍ، ولا يَجوزُ أنْ يكونَ بدَلًا؛ لأنَّ البدَلَ على نِيَّةِ تكرارِ يا[٣]؛ فكانَ[٤] يَجِبُ بِناءُ (يَعْمُرًا) على الضمِّ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ(يا) معَه لكانَ كذلك.

الثانيةُ: أنْ يكونَ التابعُ خاليًا مِن ألْ والمتبوعِ بألْ، وقد أُضِيفَتْ إليه صِفَةٌ بألْ، نحوُ: (أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيْدٍ)؛ فيَتَعَيَّنُ كونُ (زَيْدٍ) عطْفَ بيانٍ، ولا[٥] يَجُوزُ كونُه بَدَلًا مِن (الرجُلِ)؛ لأنَّ البدَلَ على نِيَّةِ تَكرارِ العامِلِ؛ فيَلزَمُ أنْ يَكونَ التقديرُ: أنا الضارِبُ زيدٍ، وهو لا يَجوزُ؛ لِمَا عرَفْتَ في بابِ الإضافَةِ مِن أنَّ الصفَةَ إذا كانَتْ بألْ لا تُضافُ إلَّا إلى ما فيه ألْ، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه ألْ، ومِثلُ: (أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيدٍ)[٦] ....

(١) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٢) في (س)، (ح)، (ص): «مثل».
(٣) في (ع)، (ن): «العامل».
(٤) في (س): «وكان».
(٥) في (ك): «فلا».
(٦) قال الشاطبي (٥/ ٥٢ ـ ٥٤): «وفي هذا الموضع نظر، وذلك أنه حصر تعين العطف في هذين الموضعين، وأعطى أن ما سواهما يصلح فيه البدل.
وذلك غير صحيح، فإن موضع ثم مواضع أخر يتعين فيها العطف، ويمتنع البدل.
وقد نبه بعض من قيد ذلك على جملة منها.
والذي زاد على الموضعين عشرة مواضع:
أحدها: أن يكون الكلام مفتقرًا إلى رابط، ولا رابط إلا التابع، على أنه عطف البيان، نحو: هند ضربت الرجل أخاها، فلا يجوز أن يكون نعتًا؛ لأنه أعرف مما جرى عليه، ولا بدلًا لئلا تعرى الجملة الأولى من رابط، فتعين عطف البيان.
والثاني: أن يضاف (أفعل التفضيل) إلى عام، ويتبع بقسمي ذلك العام، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام، نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، فـ(الرجال والنساء) عطف بيان لا بدل من (الناس) لأن البدل على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ.
وما جاء من قوله: أنا أشعر الجن والإنس. فقد غلط في ذلك، وتأوله أبو علي =

قولُه(١):

٢٩٣ ـ أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا(٢)

= أنه أراد: أشعر الخلق. قال: وهو قبيح، ولا يجوز القياس عليه.

والثالث: أن يتبع وصف (أي) بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد، فـ(غلام زيد) لا يكون بدلًا من الرجل؛ لأنه ليس في تقدير جملتين، ولا وصفًا؛ لأن ما فيه (أل) لا يوصف بالمضاف إلى (العلم).

والرابع: أن يفضل مجرور (أي) نحو: أي الرجلين زيد وعمرو أفضل؟

فلا يصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلين) لأنه لا يجوز أن تقول: أي زيد وعمرو؟ لأن (أيًا) لا تضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التجزئة نحو: أي الرجل أحسن؟ أعينه أم وجهه؟

والخامس: أن يفصل مجرور (كلا) نحو: كلا أخويك زيد وعمرو قائم؛ لأن (كلا) لا تضاف إلى مثنى لفظًا ومعنى، أو معنى دون لفظ.

والسادس: أن يتبع المنادى المضموم باسم الإشارة، نحو: يا زيد هذا، لا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان منادى، وحرف النداء لا يجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأي البصريين.

والسابع: أن يتبع وصف (أي) في النداء بمنوّنه، نحو: يا أيها الرجل زيد؛ لأنه لو كان بدلًا لكان غير منوَّن.

والثامن: أن يتبع اسم الجنس أو غيره ذا (أل) لمنادي مضموم، نحو: يا زيد الرجل، ويا غلام الرجل الصالح ويا رجل الحارث، أو منصوب نحو: يا أخانا الحارث؛ لأنه إن جعلناه بدلًا أدى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام، فيكون كقولك: يا الرجل، ويا الحارث.

والتاسع: أن يتبع المنادى المضاف باسم الإشارة، نحو: يا غلام زيد هذا.

والعاشر: أن يتبع وصف اسم الإشارة في النداء بمنون، نحو: يا هذا الطويل زيد وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم.

فهذه عشرة مواضع زائدة على ما ذكره الناظم، ولعل ثم مواضع أخر لمن تتبع المسائل، وإنما هذا تنبيه على غيره».

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٦٠٨): «قائله: هو المرار الأسدي».

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**التارِكِ البكريِّ بِشْرٍ**)؛ فإنَّ قولَه: (**بِشْرٍ**) يَتَعَيَّنُ فيه أنْ يَكُونَ عطْفَ بَيانٍ عَلَى قولِه: (**البَكريِّ**)، ولا يَجوزُ أنْ يُجعَلَ بَدَلًا منه، وقد أَشارَ الشارِحُ العلَّامَةُ إِلَى وجهِ امتناعِه والْخِلافِ فيه (م).

فبِشْرٍ عطْفُ بَيانٍ، ولا يَجوزُ كونُه بَدَلًا؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يَكونَ التقديرُ (أنا ابنُ التارِكِ بِشْرٍ).

وأشارَ بقولِه: (**وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ**[١]) إلى أنَّ تَجويزَ كَوْنِ بِشْرٍ بَدَلًا غيرُ مَرْضِيٍّ، وقَصَدَ بذلك التَّنْبِيهَ [١٦٦/و] على مَذْهَبِ الفَرَّاءِ[٢] والفارِسِيِّ[٣][٤].

والله أعلم[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) الضمير في (يبدل) يحتمل أن يعود على (بشر) في مثاله الأخير ونحوه، ويريد أن إعرابه بدلًا غير مرضي، وإنما يعرب عطف بيان، ويتعين فيه ذلك، وكأنه أراد التنكيت على موضع الخلاف المنصوص، وذلك أن من النحويين من أجاز البدل في باب (اسم الفاعل) لكن على طريقتين، إحداهما طريقة من أجاز أن يضاف (اسم الفاعل) بالألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام، وذلك مذهب الفراء، فهو يجيز: مررت بالضارب زيد، فإجازته لنحو: مررت بالضارب الرجل زيد، على البدل أولى.

«المقاصد الشافية» (٥/ ٥٨).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٨٤).

(٣) انظر: «الإيضاح العضدي» (ص٢٤٧).

(٤) مَذْهَبُ الفَرَّاءِ والفارِسِيِّ جَوازُ إضافَةِ الوصْفِ المقتَرِنِ بألْ إِلَى العَلَم، وَذَلِكَ نحوُ: (أنا الضارِبُ زَيْدٍ)، وَعَلَى هَذَا يَجوزُ فِي (أنا ابنُ التارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ) أنْ يُجْعَلَ بشْرٍ بَدَلًا؛ لأنه يَجوزُ عندَهم أنْ تَقولَ: أنا ابنُ التارِكِ بشْرٍ - بإضافَةِ التارِكِ الَّذِي هو وصْفٌ مُقتَرِنٌ بألْ، إِلَى بِشْرٍ الذي هو علَمٌ - ومعنى هَذَا أَنَّهُ يَجوزُ إحلالُ التابعِ مَحَلَّ الْمَتبوعِ، ومتى جازَ ذلك صَحَّ فِي المتبوعِ الوَجهانِ: أنْ يَكُونَ عطْفَ بَيانٍ، وَأنْ يَكُونَ بَدَلًا، لكنَّ مَذهَبَ الفَرَّاءِ والفارِسِيِّ غيرُ مَقبولٍ عندَ المصنِّفِ وجَمْهَرَةِ العُلماءِ، لا جَرَمَ لم يُجِيزُوا فِي (بِشْرٍ) إلَّا وَجْهًا واحدًا، وَهوَ أنْ يَكُونَ عطْفَ بيانٍ؛ ولهذا تَجِدُ المصنِّفَ يقولُ: (وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ) (م).

(٥) من (ص).

عَطْفُ النَّسَقِ

[ص][٥٤٠] تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ   كَـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

[تعريف عطف النسق] [ش] عطْفُ النَّسَقِ: هو التابعُ المُتَوَسِّطُ بينَه وبينَ مَتبوعِه أحَدُ الحروفِ التي سنَذْكُرُها؛[1] كـ(اخْصُصْ بوُدٍّ وثَناءٍ مَن صَدَقَ).

فخَرَجَ بقولِه: (المتوسِّطُ...) إلى آخِرِه بقِيَّةُ التوابعِ.

[ص][٥٤١] فالعَطْفُ مُطْلَقًا[2] بـ(واوٍ، ثُمَّ، فَا،   حتَّى، أَمَ، او)، كَـ(فِيكَ صِدْقٌ ووَفَا)

[أنواع حروف العطف] [ش] حُروفُ العطْفِ على قِسمينِ:

أحدُهما: ما يُشَرِّكُ[3] (المعطوفَ معَ المعطوفِ)[4] عليه مُطْلَقًا؛ أي: لفْظًا وحُكْمًا، وهي الواوُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، وثُمَّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ ثم عمرٌو)، والفاءُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ فعمرٌو)، وحتَّى، نحوُ: ((قَدِمَ الْحُجَّاجُ)[5] حتَّى الْمُشاةُ)، وأَمْ، نحوُ: (أَزَيْدٌ عندَكَ أَمْ عمرٌو)[6]، وأَوْ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو).

والثاني: ما يُشَرِّكُ[7] لفْظًا فقَطْ، وهو المرادُ بقولِه:

[ص][٥٤٢] وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بلْ، وَلَا،   لكِنْ)، كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلَا)

[ش] هذه[8] الثلاثةُ تُشَرِّكُ الثانِيَ معَ الأوَّلِ في إعرابِه، لا في حُكْمِه، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، وجاءَ زيدٌ لا عمرٌو، ولا تضْرِبْ زَيدًا لكنْ عَمْرًا).

---

(١) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «ستذكر».
(٢) أي: لفظًا ومعنًى.
(٣) في (س)، (ك): «يشترك».
(٤) في (س)، (ح)، (ص): «بين المعطوف والمعطوف عليه».
(٥) في (ك)، (ع): «جاء الحاج».
(٦) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٧) في (ك)، (س): «يشترك».
(٨) في (س): «هذا».

[ص] [٥٤٣] فاعْطِفْ بـ(واوٍ) لاحِقًا أو سابِقَا   في الحُكْمِ أو مُصاحِبًا موَافِقَا [الواو]

[ش] لَمَّا ذكَرَ حُروفَ العطْفِ التِّسعةَ شَرَعَ في ذِكْرِ[١] مَعَانِيهَا.

فالواوُ لِمُطْلَقِ الجمْعِ[٢] عندَ[٣] البَصريِّينَ، فإذَا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، دَلَّ ذلك على اجتماعِهما في نِسبةِ الْمَجيءِ إليهما [١٦٦/ظ]، واحْتُمِلَ كونُ (عمرٍو) جاءَ بعْدَ (زيدٍ)، أو جاءَ[٤] قبلَه[٥]، أو جاءَ[٦] (مُصاحِبًا له)[٧]، وإنَّمَا يَتبَيَّنُ ذلك بالقَرينةِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو بعدَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو قَبْلَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو معَه).

فيُعْطَفُ بها اللاحِقُ والسابِقُ والمصاحِبُ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ أنَّها للتَّرتيبِ، ورُدَّ بقولِه تعالَى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][٨].

والله تعالى أعلم[٩].

[ص] [٥٤٤] واخْصُصْ بها عَطْفَ الذي لا يُغْنِي   مَتْبُوعُهُ[١٠]، كـ(اصْطَفَّ هذا وابْنِي) [من خصائص الواو]

---

(١) ليس في (ك).
(٢) أي: الإجماع في الحكم.
(٣) في جميع النسخ: «هذا مذهب».
(٤) ليس في (ح).
(٥) في (ك): «معه».
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (ك): «مصاحبه».
(٨) لو كانَتِ الواوُ دالَّةً عَلَى الترتيبِ ـ كَمَا يقولُ الكوفِيُّونَ ـ لَكَانَ هَذَا الكلامُ اعترافًا مِن الكفَّارِ بالبَعْثِ بعْدَ الموتِ؛ لأنَّ الحياةَ الْمُرادَةَ مِن (نَحْيَا) تكونُ حينَئذٍ بعْدَ الموتِ، وَهِيَ الحَشْرُ، ومَساقُ الآيةِ وَمَا عُرِفَ مِن حالِهم ومُرادِهم دليلٌ عَلَى أنَّهم مُنْكِرُونَ له، فالْمُرادُ مِن الحياةِ فِي قولِهم: (ونحيي) هِيَ الحياةُ التي يَحْيَوْنَها فِي الدنيا، وَهِيَ قَبْلَ الموتِ قَطْعًا، فدَلَّتِ الآيةُ عَلَى أنَّ الواوَ لا تَدُلُّ عَلَى الترتيبِ؛ لأنَّ المعطوفَ سابِقٌ فِي الوُجودِ عَلَى المعطوفِ عليه.
هذا وإذا لم تُوجَدْ قَرينةٌ تُعَيِّنُ الْمَعِيَّةَ أو غيرَها، فالأرجَحُ أنْ تَكونَ الواوُ دالَّةً عَلَى مُصَاحَبَةِ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، ويَلِيهِ أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه سابِقًا، ثم أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه متَأَخِّرًا (م).
(٩) من (ح).
(١٠) لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد كالاختصام ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو =

[ش] اخْتُصَّتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها يُعْطَفُ بِها حيثُ لا يُكتفَى بالمعطوفِ(١) عليه، نحوُ: (اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو)، ولو قلتَ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ) لم يَجُزْ، ومِثلُه: (اصْطَفَّ هذا وابني، وتَشَارَكَ زيدٌ وعمرٌو).

ولا يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ في هذه الْمَواضِعِ بالفاءِ ولا بغيرِها مِن حروفِ العَطْفِ، فلا تَقولُ: (اخْتَصَمَ(٢) زيدٌ فعَمْرٌو) (ولا ثم عمر)(٣).

والله تعالى أعلم(٤).

[الفاء وثم] [ص][٥٤٥] والفاءُ للترتيبِ باتِّصالِ(٥) و(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بانْفِصَالِ

= لترجح المعية فيها. قال في التصريح: ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق، وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب، ثم أوصلها إلى أحد وعشرين، وفي بعضها انتقاد كما بيَّنه «الصبان» (٣/ ٩٣)، فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح: كمات كل أب لي حتى آدم، والفاء في الثالث: كاشتريته بدرهم فصاعدًا. «الخضري» (٢/ ٦١).

(١) إنما يَكُونُ ذلك عندَما يَكُونُ الحُكْمُ مِمَّا لا يَقومُ إلَّا بِمُتَعَدِّدٍ، مثلُ الاشتراكِ والاصطفافِ والاختصامِ فِي أمْثِلَةِ الشارِحِ، وممَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الواوُ أنَّها تَعْطِفُ عامِلًا قد حُذِفَ وبَقِيَ معمولُه؛ كَمَا قالُوه في:

وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا

وسيأتي هَذَا قريبًا (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من جميع النسخ.

(٤) من (ح).

(٥) المراد به: التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتزوّج زيد فوُلِد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت.

ولا يرد على الترتيب قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، من حيث إن الإهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها، وكذا يقال في حديث: «**توضأ فغسل وجهه**»... إلخ.

ولا يرد على الثاني قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝ فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٤، ٥] ولا قوله: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] من حيث إن جعله غثاءً أحوى؛ أي: أسود من شدة اليبس لا يعقب إخراجه واخضرار الأرض لا يعقب إنزال =

أيْ: تَدُلُّ الفاءُ على تأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلًا به[1]، و(ثُمَّ) على تَأَخُّرِه عنه منْفَصِلًا؛ أي: متَرَاخِيًا عنه[2]، نحوُ: (جاءَ[3] زيدٌ فعمرٌو)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝﴾ [الأعلى: ٢]، و(جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو)، ومِنهُ قولُه تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ[4] خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

[ص] [٥٤٦] واخْصُصْ بِـ(فاءٍ) عَطْفِ ما ليسَ صِلَهْ ... على الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

[ش] اخْتُصَّتِ الفاءُ بأنَّها تَعْطِفُ[5] ما لا يَصْلُحُ [١٦٧/و] أنْ يكونَ صِلَةً؛ [من خصائص الفاء]

= الماء؛ لأن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الأرض، لا يقال: مضي المدة بتمامها لا يعقب الإخراج والإنزال؛ لأنه يكفي تعقيب أولها، وقيل: الفاء فيهما نائبة عن ثم، أو هو من باب تزوّج فولد له. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(١) الغالب إذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿لَأٓكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: ٦٦]. ومن غير الغالب عدم السببية نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝ فَقَرَّبَهُۥٓ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]، ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا﴾ [ق: ٢٢]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝﴾ [الصافات: ٢، ٣].

ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذ السبب التام للجنة وحدها هو الإسلام، واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولًا؛ قاله الدماميني. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(٢) اعترض بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] فإن خلق بني آدم متأخرًا عن خلق زوجته حوّاء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس؛ أي: من نفس أنشأها ثم جعل إلخ، أو أن (ثم) بمعنى الواو.

وزعم الأخفش والكوفيون أنها تزاد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨] فإن تاب جواب إذا قبله، ورد بأن الجواب محذوف؛ أي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [التوبة: ١١٨].

«الخضري» (٢/ ٦٢).

(٣) ليس في (ك).

(٤) زاد في (س): «الذي».

(٥) ومِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الفاءُ أنَّها تَعْطِفُ الْمُفَصَّلَ عَلَى الْمُجْمَلِ مَعَ اتِّحَادِهما معنًى، ومِن =

لِخُلُوِّهِ عن ضَميرِ الموصولِ على ما يَصْلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً؛ لاشتمالِه على الضميرِ، نحوُ: (الذي يَطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ)، ولو قلتَ: (ويَغْضَبُ زيدٌ)، أو (ثُمَّ يَغْضَبُ زَيدٌ) لم يَجُزْ؛ [لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيَّةِ، فاستُغْنِيَ بها عن الرابِطِ، ولو قلتَ: (الذي يَطيرُ ويَغضَبُ منه زَيدٌ الذبابُ) جازَ؛ لأنك أَتيتَ بالضميرِ الرابِطِ][1].

[حتى] [ص] [٥٤٧] بعضًا بـ(حتَّى) اعْطِفْ على كلٍّ، ولا يــكــونُ إلا غــايــةَ الــذي تَــلَا

[ش] يُشْتَرَطُ في المعطوفِ بحتَّى أنْ يكونَ بعضًا مِمَّا قَبْلَه، وغايةً له في زيادةٍ أو نقْصٍ[2]، نحوُ: (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى

= ذلك قولُه تعالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، والترتيبُ فِي مِثْلِ هَذَا ذِكْرِيٌّ لا مَعنويٌّ (م).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (س)، (ك)، (ص).

(٢) أي: معنويين كما مثله، ويعبر عنهما بالشرف والخسة، أو حسيين: كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف، المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة.

ويشترط أيضًا كونه مفردًا لا جملة، صريحًا [لا] مؤولًا، قيل: وظاهر إلا ضميرًا كما هو شرط مجرورها، والحق عدم هذا، فيجوز: قام الناس حتى أنا.

فشروط معطوفها أربعة فقط، سواء كان آخرًا أم لا، وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردًا وظاهرًا وآخرًا أو متصلًا به، سواء كان صريحًا كـ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، أو مؤولًا كـ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١].

وسواء كان غاية في خسّة أو شرف أم لا، فلكل منهما عموم وخصوص، ففي: أكلت السمكة... إلخ تصلح للعطف، والجر؛ لأن الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالبًا، وفي: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾ [طه: ٩١] تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحًا ولا بعضًا ولا غاية في زيادة أو نقص.

وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخرًا.

أما إن وقع بعدها جملة اسمية، كحتى ماء دجلة أشكل، أو ماضوية كـ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]. أو مضارع مرفوع لكونه حالًا أو ماضيًا كـ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فهي ابتدائية؛ لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد. =

الْمُشاةُ). والله أعلم(١).

[ص] [٥٤٨] و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ(٢) هَمْزِ التَّسْوِيَةْ أو هَمْزَةٍ عن لَفْظِ (أيٍّ) مُغْنِيَةْ [أم]

[ش] (أَمْ) على قِسمينِ: مُنْقَطِعَةٍ وستأتي، ومُتَّصِلَةٍ(٣)، وهي التي تَقَعُ بعْدَ هَمزةِ التسويةِ، نحوُ: [(سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١](٤)، والتي تقَعُ بعْدَ هَمزةٍ](٥) مُغْنِيَةٍ عن (أيٍّ)(٦)، نحوُ: (أزيدٌ عندَك أمْ عَمرٌو)؛ أيْ: أيُّهما عندَكَ؟

= تنبيه:
حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم فيجوز: مات كل أب لي حتى آدم، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «**كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس**» [مسلم (٢٦٥٥)] عن عَبْدِ اللهِ بْنَ عُمَرَ، بلفظ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ...**» إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر.
نعم؛ هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا؛ أي: تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه.
وإذا كان معطوفها آخرًا مجرورًا وجب كما في التسهيل إعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكف في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم. «الخضري» (٢/ ٦٣).

(١) من (س). (٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وتسمى أم المعادلة أيضًا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع: سواء علي ألم يقم زيد أم قام. «الخضري» (٢/ ٦٣).

(٤) يَجوزُ لكَ فِي هَذَا الأسلوبِ أنْ تُعرِبَ (سواءٌ) خَبَرًا مقَدَّمًا، وَمَا يَلِي الهمزةَ فِي تأويلِ مَصدَرٍ مبتَدَأٍ مؤخَّرٍ، ويَجوزُ العكْسُ، بأنْ تَجعلَ سَواءٌ مُبْتَدأً والمصدَرَ المؤوَّلَ خبَرَه (م).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٦) أي: هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني، وتخالف همزة التسوية بأمرين: **الأول**: أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابًا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم. =

[ص] [٥٤٩] ورُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهمزةُ إنْ   كانَ خَفَا المعنَى بحَذْفِها أُمِنْ

[ش] أيْ: قد تُحْذَفُ الهمزةُ؛ يَعنِي: هَمزةُ التَّسويةِ، والهمزةُ الْمُغْنِيَةُ عن أيٍّ عندَ أَمْنِ[1] اللَّبْسِ، وتكونُ[2] (أمْ) مُتَّصِلَةً كما كانَتْ، والهمزةُ مَوجودةٌ، ومِنه قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ[3]: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

= أولًا: لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمر وكنت عالمًا بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه، وقد يجاب بلا تَخْطِئَة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين [مسلم (٥٧٣)] وقياسه جواز نعم لإثباتهما معًا تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط.اهـ. «صبان» (٣/ ١٠٥).

وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن فقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فإن أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلًا كأنك قلت: أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا، ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة.

الثاني: أن الغالب دخولها على مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو يتأخر نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقد تدخل على فعليتين كقوله:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي   فَقُلْتُ أَهِي سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت. واسميتين نحو: ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد، ومفرد وجملة نحو: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾ [الجن: ٢٥] بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبًا إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر، وتقل على مفرد وجملة كقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً   بأَهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيْرِ بْن عامِرِ

«الخضري» (٢/ ٦٣ - ٦٤).

(١) في (ك): «عدم».   (٢) في (س): «وتكون».

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٤٥)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٨).

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٥٠): «هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ» لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء «أم» من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب، قال:

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ   أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مضر؟ =

تُنْذِرْهُمْ) بإسقاطِ الهمزةِ مِن (أَنْذَرْتَهُمْ)(١)(٢)، وقولُ الشاعِرِ(٣):

= فيمن قال: أم؛ أي: أمن ربيعة أم مضر؟
ومن أبيات الكتاب:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيثُ ابن سهم أم شعيث ابن مِنْقَر

وقال الكميت:

طربتُ وما شوقًا إلى البِيض أطرب ولا لَعِبًا مني وذو الشيب يلعب؟

قيل: أراد: أو ذو الشيب يلعب؟
وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝٢٢﴾ [الشعراء: ٢٢] أراد: أو تلك نعمة؟ وقال:

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا بسبع رَمين الجمر أم بثمان؟

يريد: أبسبع؟
وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن **الحرف نائب عن الفعل وفاعله**، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كما نابت (إلا) عن (أستثني)، وكما نابت الهمزة و(هل) عن أستفهم، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك.
فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه.
فإن قيل: فلعله حَذَف همزة (أَنْذَرْتَهُمْ) لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه.
قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا.
وأما همزة أفعل في الماضي، فما أبعد حذفها! فليكن العمل على ما تقدم بإذن الله».

(١) قال الدماميني فِي الْحَاشِيَة الْهِنْدِيَّة كما في «خزانة الأدب» (١١/ ١٧٠): «وَقِرَاءَة ابْن محيص: أنذرتهم أَو لم تنذرهم بِهَمْزَة وَاحِدَة وبأو كَمَا دلّ عَلَيْهِ مَجْمُوع كَلَامه فِي الْألف المفردة وَهنا. ووجهها صَحِيح كَمَا قَالَ السيرافي. وَلَا يَتَأَتَّى الإستشهاد بقرَاءَته على حذف الهمزة، كما ادعاه المصنف في أول الكتاب. وَأما تخطئة الْفُقَهَاء فِي الثَّانِي فمبني على أَن الْمُبين هو الأمران جَمِيعًا بل الْمُبين أقلهما والأقل هُوَ أحدهمَا فَجَاز الْعَطف بِأَو بل تعين وَالْحَالة هَذِه».
(٢) زاد في (ك)، (ع): «ومنه».
(٣) هو: عمر بنُ أبي رَبيعةَ في «ديوانه» (ص٢٦٦).

٢٩٤ ـ لعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ(١)(٢)

أيْ: أَبِسَبْعٍ.

والله تعالى أعلم.

[ص] [٥٥٠] وبانقطاعٍ [١٦٧/ظ] وبمعنَى (بلْ)(٣) وَفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ(٤)

---

(١) ٢٩٤ ـ البيتُ لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ الْمَخزوميِّ، أَحَدِ شُعراءِ قُرَيْشٍ الْمَعدودينَ.
الشاهِدُ فيه: قولُه: (بِسَبْعٍ... أمْ بثَمانِ)؛ حَيْثُ حَذَفَ منه الهمزةَ الْمُغْنِيَةَ عن لفْظِ (أيٍّ)، وأصْلُ الكلامِ: أبِسَبْعٍ رَمَيْنَ...إلخ، وإنَّما حذَفَها اعتمادًا عَلَى انسياقِ المعنى، وعَدَمِ خَفَائِه (م).

(٢) رسمت في (ك)، (س): «بثمانا».

(٣) عطف لازم على ما قبله وضمير وفت وقيدت وخلت لام في قوله: وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك، وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لإحداهما بالأخرى. «الخضري» (٢/ ٦٤).

(٤) أي: بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلًا بل بالخبر المحض نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣].
أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ [الرعد: ١٦]، إلخ.
أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥].
وكالتقرير؛ أي: جعل الشيء مقررًا ثابتًا نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا﴾ [النور: ٥٠].
فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني؛ لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر، وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا؟ لأنه لو اقتصر على الأول لأجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال إلى الثاني، وإنما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربًا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله: أم لا، بلا فائدة كما نص عليه سيبويه، وأما إذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو؟ فتحتملهما فإن كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة، وإن كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدًا فاستفهم عن الثاني ضاربًا عن الأول، فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه. «الخضري» (٢/ ٦٤).

أيْ: إذا لم يَتَقَدَّمْ على (أمْ) هَمزةُ التَّسويةِ ولا هَمزةٌ مُغنِيَةٌ عن أيٍّ، فهي مُنْقَطِعَةٌ وتُفيدِ الإضرابَ كبَلْ[1]؛ كقولِه تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٣٨﴾ [يونس: ٣٧، ٣٨]؛ أيْ: بل يقولونَ: افْتَرَاهُ. ومِثْلُه: (إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)؛ أيْ: بل هي شاءٌ[2].

[ص][٥٥١] خَيِّرْ، أَبِحْ قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وأَبْهِمِ   واشْكُكْ، وإضرابٌ بها أَيْضًا نُمِي

[ش] أيْ: تُسْتَعْمَلُ (أو) للتخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي دِرْهَمًا أو دِينارًا)، وللإباحَةِ، نحوُ: (جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ)، والفرْقُ بينَ الإباحَةِ والتخييرِ أنَّ الإباحةَ لا تَمْنَعُ الجمْعَ، والتخييرُ يَمْنَعُه. [معاني أو]

وللتقسيمِ، نحوُ: (الكَلِمَةُ اسمٌ أو فعْلٌ أو حرْفٌ).

وللإبهامِ على السامِعِ، [نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)][3]، إذا كنتَ عالِمًا بالجائِي منهما[4]، وقَصَدْتَ الإبهامَ على السامِعِ، [ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾ [سبأ: ٢٤]][5].

وللشكِّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)، إذَا كُنْتَ شاكًّا في الجائِي

---

(١) أي: لزومًا لا تفارقه وكثيرًا ما تفيد معه استفهامًا حقيقيًّا كـ(إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)؛ أي: بل أهي شاء فاضرب عن الإخبار بكونها إبلًا إلى الاستفهام عن كونها شاء، وقد لا تقتضيه أصلًا نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكذا: أم يقولون افتراه، كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي. «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) إنما قدر هي لأن **أم المنقطعة ليست عاطفة** كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا اسْتِطْرَادي لتتميم أقسام (أم). «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ك).

(٤) ليس في (ك).

(٥) من (ن).

مِنهما، وللإضرابِ؛ كقولِه[(١)]:

٢٩٥ ـ ماذا تَرَى في عِيالٍ قد بَرِمْتُ[(٢)] بهم لم أُحْصِ عِدَّتَهم إلَّا بعَدَّادِ[(٣)]
كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

(أيْ: بل زَادُوا)[(٤)].

[ص] [٥٥٢] ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ[(٥)] إذَا لم يُلْفِ ذو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مُنْفَذَا

[ش] قد تُستعملُ (أو) بمعنى الواوِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِه[(٦)]:

٢٩٦ ـ جاءَ الخِلافَةَ أو كانَتْ له قَدَرًا كما أَتَى رَبَّه مُوسَى على قَدَرِ[(٧)] [١٦٨/ و]

[ص] [٥٥٣] ومِثْلُ (أو) في القَصْدِ[(٨)] (إمَّا) الثانِيَهْ في نحوِ (إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَهْ)

[استعمال (إما) بمعنى (أو)]

[ش] يعني: أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بِمِثْلِها تُفيدُ ما تُفيدُه (أو) مِن التخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي إمَّا دِرْهَمًا وإمَّا دِينارًا)، والإباحةِ، نحوُ: (جالِسْ إمَّا الحسَنَ وإمَّا ابنَ سِيرِينَ)، والتقسيمِ[(٩)]، نحوُ: (الكلِمَةُ إمَّا اسمٌ وإمَّا فعْلٌ وإمَّا حرْفٌ)، والإبهامِ والشكِّ نحوُ: (جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو).

وليسَتْ إمَّا هذه عاطِفَةً، خِلافًا لبعضِهم؛ وذلك لدُخولِ الواوِ عليها، وحَرْفُ العطْفِ لا يَدخُلُ على حرْفِ العطْفِ[(١٠)].

---

(١) هو: جَرير بن عَطِيَّة في «ديوانه» (٢/ ٧٤٢).
(٢) في (ك): «بليت».
(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أو زادُوا**)؛ حَيْثُ استعمَلَ فيه (أو) للإضرابِ بمعنى (بل) (م).
(٤) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٥) أي: جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع.
(٦) هو: جرير في «ديوانه» (١/ ٤٢٢).
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أو كانَتْ**)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أو) بمعنَى الواوِ؛ ارْتِكَانًا عَلَى انفهامِ المعنى، وعدَمِ وُقوعِ السامِعِ فِي لَبْسٍ (م).
(٨) أي: المعنى لا في العطف.
(٩) في (ك): «وللتقسيم».
(١٠) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ نَرَى أنْ نُنَبِّهَكَ إليها:
=

[ص] [٥٥٤] وأَوْلِ (لَكِنْ)(١) نَفْيًا او نَهْيًا، و(لَا) نِدَاءً او أَمْرًا (أوِ اثْبَاتًا)(٢) تَلَا. [لكن ولا]

[ش] أيْ: إنما يُعْطَفُ بلَكِنْ بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا)، وبعْدَ النَّهْيِ نحوُ: (لا تَضْرِبْ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا).

ويُعْطَفُ(٣) بـ(لا) بعْدَ النداءِ، نحوُ: (يا زيدُ لا عمرُو)، والأمرِ، نحوُ: (اضرِبْ زيدًا لا عمْرًا)، وبعْدَ الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لا عَمْرٌو).

= الأوَّلُ: أنَّ (إمَّا) الثانيةَ تَكونُ بمعنى أو (باتِّفاقٍ مِن النُّحاةِ، نَعْنِي أنَّها تأتِي للمعاني المشهورةِ التي تَأتِي لها أو، واختَلَفوا هِيَ عاطفةٌ أمْ لا؟

وقد أشارَ الشارِحُ إِلَى هَذَا الخِلافِ، ولا خِلافَ بينَهم فِي أنَّ إمَّا الأُولَى لَيْسَتْ عاطفةً؛ ولذلك نَراها تَفْصِلُ بينَ العَامِلِ ومعمولِه، نحوُ: زَارَنِي إِمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو).

والأمْرُ الثانِي: أنَّ المعانِيَ المشهورةَ التي تَأتي لها إمَّا هِيَ التي ذكَرَها الشارِحُ، وَهِيَ مَا عدا الإضرابَ والجمْعَ المطلَقَ الَّذِي تأتي له (أو) أحيانًا كَمَا فِي الشاهِدِ رَقْم ٢٩٦.

والأمْرُ الثالثُ: أنَّ إمَّا الثانيةَ قد تُحذَفُ لذِكْرِ مَا يُغْنِي عنها، نحوُ قولِكَ: إمَّا أنْ تَتَكَلَّمَ بخيرٍ وإلَّا فاسْكُتْ، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنكَ غَثِّي مِن سَمِينِي
وإلَّا فَاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي (م)

(١) أي: اجعلها والية؛ أي: تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافًا للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم إلى ما بعدها، وتصير الأول مسكوتًا عنه كبل في الإثبات، وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم، ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز.

ويشترط أيضًا: أن لا تقترن بالواو وإلا كانت كذلك نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أي: ولكن كان رسول الله. وليس رسول معطوفًا بالواو وعلى أبا لاختلافهما إيجابًا وسلبًا، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو. بل المعطوف بها الجملة و(لكن) حرف استدراك.

وأن يكون معطوفها مفردًا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر، أو إثبات بل تتمحض للاستدراك، ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة. «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) في (ك): «وإثباتًا». (٣) في (ك): «وتعطف».

ولا يُعْطَفُ بـ(لا) بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو)، ولا يُعطَفُ بلَكِنْ في الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو)(١).

والله تعالى أعلم(٢).

[بل] [ص] **[٥٥٥] و(بَلْ) كـ(لَكِنْ)(٣) بعدَ مَصحوبَيْهَا كَـ(لَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بل تَيْهَا)**

[٥٥٦] وانْـقُـلْ بـهـا لـلـثـانِ حُـكْـمَ الأوَّلِ في الخبرِ الْمُثْبَتِ والأمرِ الْجَلِي

[ش] يُعْطَفُ ببَلْ في النفْيِ والنهْيِ، فتَكونُ كلَكِنْ في أنَّها تُقَرِّرُ حُكْمَ ما قَبْلَها وتُثْبِتُ نَقيضَه لِمَا بَعْدَها، نحوُ [١٦٨/ظ]: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو،

---

(١) قلنا: وقد جاءت (لكن) في سياق ظاهره الإثبات كما في سنن ابن ماجه (٤٧٨): عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا، أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ» كأنه قال: ننزعها من الجنابة، لكن من غائط ونحوه فلا، وإسناده حسن، ولو صح هذا التأويل لجاز ما منعه الشارح رحمه الله تعالى من قول: جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو. وقال السندي رحمه الله تعالى في حاشيته على سنن ابن ماجه (١/ ١٧٦): قَوْلُهُ: «**إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ**»؛ أَيْ: فَمِنْهَا تُنْزَعُ وَلَكِنْ لَا تُنْزَعُ مِنْ غَائِطٍ فَفِي الْكَلَامِ اخْتِصَارٌ وَتَقْدِيرٌ بِقَرِينَةٍ. اهـ. ولعمري إن ما قاله ليس بخارج عما قلنا.

(٢) من (ح).

(٣) فِي المعنى وبعد حال من بل؛ أي: إذا تلت بل نفيًا أو نهيًا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله، ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير، ومثلها في هذا المعنى وإن لم يذكره المصنف لكن إلا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول، فإن تلت إيجابًا أو أمرًا نقلت الحكم إلى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتًا ونفيًا، وهي حينئذ حرف عطف وإضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف إلا بعد هذه الأربعة لكن يختلف معناها كما رأيت، ويشترط أيضًا إفراد معطوفها على الصحيح، وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، أو الانتقالي من غرض إلى آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥].

«الخضري» (٢/ ٦٥).

ولا تَضْرِبْ زيدًا بل عَمْرًا)، فقَرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقينِ، وأَثْبَتَتِ[١] القِيامَ لعمرٍو والأمْرَ بضَرْبِه.

ويُعْطَفُ بها في الخبَرِ الْمُثْبَتِ والأمْرِ، فتُفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ، وتَنْقُلُ[٢] الحكْمَ إلى الثاني، حتَّى يَصيرَ الأوَّلُ كأنَّه مسكوتٌ عنه، نحوُ: (قامَ زيدٌ بل عمرٌو، واضرِبْ زيدًا بل عَمْرًا).

والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] **[٥٥٧] وإنْ علـى ضـميـرِ رَفْـعٍ مُـتَّـصِـلْ ... عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ الْمُنْفَصِلْ**

[٥٥٨] أو فـاصـلٍ مـا، وبِـلا فَـصْـلٍ يَـرِدْ ... في النظْمِ فاشيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

[العطف على ضمير الرفع المتصل]

[ش] أي[٤]: إذا عَطَفْتَ على ضَميرِ الرفْعِ الْمُتَّصِلِ وَجَبَ أنْ تَفصِلَ بينَه وبينَ ما عَطَفْتَ[٥] عليه بشيءٍ، ويقَعُ الفصْلُ كثيرًا بالضميرِ الْمُنْفَصِلِ، نحوُ قولِه تعالَى[٦]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقولُه: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾ مَعطوفٌ على الضميرِ في ﴿كُنتُمْ﴾، وقد فُصِلَ بـ﴿أَنتُمْ﴾، ووَرَدَ أيضًا الفصْلُ بغيرِ الضميرِ، وإليه أشارَ بقولِه: (**أو فاصِلٍ ما**)؛ وذلك كالمفعولِ به[٧]، نحوُ: (أكرَمْتُكَ وزَيْدٌ)[٨]، ومنه قولُه تعالَى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]. (فـ: (مَن) مَعطوفٌ على الواوِ في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[٩]، وصَحَّ ذلك للفَصْلِ بالمفعولِ به، وهو الهاءُ (مِن ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[١٠])[١١].

ومِثْلُه الفَصْلُ بلا النافيةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ معطوفٌ على (نا)، وجازَ ذلك للفصْلِ (بينَ

---

(١) في (ح): «وتثبت».
(٢) في جميع النسخ: «ونقل».
(٣) من (ح).
(٤) من جميع النسخ.
(٥) في (ك)، (س)، (ح)، (ك): «عطف».
(٦) زاد في (ك): «قال».
(٧) زاد في (ك): «في».
(٨) زيدٌ معطوف على التاء، والفاصل الكاف.
(٩) ليس في (س)، (ع).
(١٠) ليس في (ع)، (ح).
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).

المعطوفِ والمعطوفِ عليه)(١) بلا، والضميرُ المرفوعُ المستَتِرُ في ذلك كالْمُتَّصِلِ، نحوُ: (اضْرِبْ أنتَ وزيدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ﴿وَزَوْجُكَ﴾ معطوفٌ على الضميرِ الْمُسْتَتِرِ في [١٦٩/و] ﴿ٱسْكُنْ﴾(٢)، وصَحَّ ذلك للفصْلِ بالضميرِ المنفَصِلِ، وهو ﴿وَعَمِلُواْ﴾.

وأَشارَ بقولِه: (وبلا فصْلٍ يَرِدْ) إلى أنَّه قد وَرَدَ في النظْمِ كثيرًا العطْفُ على الضميرِ المذكورِ بلا فصْلٍ؛ كقولِه(٣):

٢٩٧ ـ قُلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى(٤) كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا(٥)

فقولُه: (وزُهْرٌ) مَعطوفٌ على الضميرِ الْمُستَتِرِ في (أَقْبَلَتْ).

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثْرِ قَليلًا، حَكَى سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعدَمُ) برَفْعِ (العدَمُ) بالعطْفِ على الضميرِ المستَتِرِ في (سَواءٌ)(٦).

وعُلِمَ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّ العطْفَ على الضميرِ المرفوعِ الْمُنفَصِلِ لا يَحتاجُ إلى فصْلٍ، نحوُ: (زَيدٌ ما قامَ إلَّا هو وعمرٌو)، وكذلك الضميرُ الْمَنصوبُ الْمُتَّصِلُ والمنفَصِلُ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه وعمْرًا، وما أَكرمْتُ(٧) إلَّا إيَّاكَ وعَمْرًا).

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك)، (ح)، (ع).

(٢) زاد في (ك): «أنت وزوجك الجنة».

(٣) هو: عمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (ص٣٢٠).

(٤) رسمت في (ك): «ذا».

(٥) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: (أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ)؛ حَيْثُ عَطَفَ (زُهْرٌ) عَلَى الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (أَقْبَلَتِ) المرفوعِ بالفاعليَّةِ، مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ أو بغيرِه، وَذَلِكَ ضَعيفٌ عندَ جَمْهَرَةِ العُلماءِ، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى قِلَّتِه. ومِثْلُ بيتِ الشاهِدِ فِي ذلك قولُ جَريرِ بنِ عَطِيَّةَ يَهجُو الأَخْطَلَ:

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مـا لَـمْ يَكُـنْ وأَبٌ لـهُ لِـيَنَـالَا (م)

(٦) لتأويله بمستوٍ هو والعدم.

(٧) في (ك): «أكرمتك».

وأمَّا الضميرُ الْمَجرورُ فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإِعادَةِ الجارِّ له، نحوُ: (مَرَرْتُ بِكَ وبزَيدٍ)، ولا يَجوزُ (مَرَرْتُ بِكَ وزَيدٍ).

هذا مَذهَبُ الْجُمهورِ(١)، وأَجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ، واختارَه المصنِّفُ(٢)، (وأَشارَ إليه)(٣) بقولِه:

[ص] [٥٥٩] وعَوْدُ خافضٍ لدَى عَطْفٍ عَلَى ضميرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلَا [العطف على الضمير المجرور]

[٥٦٠] وليسَ عِنْدِي لازِمًا، إذ قد أَتَى في النثْرِ والنظْمِ الصحيحِ مُثْبَتَا

[ش] أيْ: جعَلَ جُمهورُ النُّحاةِ(٤) إعادَةَ الخافِضِ إذا عُطِفَ على ضميرِ الخفْضِ لازِمًا(٥)، ولا أَقولُ به؛ لوُرودِ السماعِ [١٦٩/ظ] نَثْرًا ونَظْمًا بالعطْفِ على الضميرِ المخفوضِ مِن غيرِ إعادَةِ الخافِضِ؛ فمِن النثْرِ قِراءةُ حَمْزَةَ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [النساء: ١](٦)، [بجرِّ (الأرحام)](٧)؛ عَطْفًا على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، ومِن النظْمِ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ(٨) رَحِمَه اللهُ تعالَى(٩):

---

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٨).

(٢) في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٧٤).

(٣) في (ك)، (س)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٤) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٩).

(٥) سواء كان الخافض حرفًا أو اسمًا لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة فجعل إعادة الجار عوضًا عن الفصل، واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده، وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معنًى وعملًا بدليل قولهم: بيني وبينك، مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد، أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله، وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني. «الخضري» (٢/ ٦٦).

(٦) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١٥٧)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٧).

(٧) سقط من (ك): وفي (ح): «فجر الأرحام».

(٨) «الكتاب» (٢/ ٣٨٣).

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٤٧): «هذا من أبيات الكتاب أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد، وهو من البسيط».

٢٩٨ ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا   فاذهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ[(١)]

بجَرِّ **(الأيَّامِ)**؛ عطْفًا على الكافِ المجرورةِ بالباءِ.

[من خصائص الفاء والواو] [ص] [٥٦١] والفاءُ قد تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ   والواوُ إذ لا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ ـ

[٥٦٢] بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قد بَقِي   مَعْمولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

[ش] قد تُحْذَفُ الفاءُ مع مَعطوفِها للدَّلالَةِ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: فأَفطَرَ فعليه عِدَّةٌ (مِن أيَّامٍ أُخَرَ)[(٢)]، فحَذَفَ (أَفْطَرَ) والفاءَ الداخلةَ عليه[(٣)]، وكذلك الواوُ، ومنه قولُهم: (راكِبُ الناقَةِ طَلِيحَانِ)؛ أيْ: راكِبُ الناقَةِ والناقةُ طَلِيحَانِ.

وانْفَرَدَتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها تَعْطِفُ عاملًا مَحذوفًا بَقِيَ مَعْمولُه، ومنه قولُه[(٤)]:

٢٩٩ ـ إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا   وزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والعُيُونَا[(٥)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قوله: **(بِكَ والأيَّامِ)**؛ حَيْثُ عَطَفَ قوله: **(الأيَّامِ)** عَلَى الضَّمِيرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ ـ وَهوَ الكافُ ـ مِن غيرِ إعادَةِ الجارِّ، وجوازُه هو مُختارُ الْمُصَنِّفِ.
ومِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى ذلك قولُ مِسْكِينٍ الدَّارِمِيِّ:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا   فما بينَها والكعْبِ غُوطٌ نَفَانِف (م)

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): «بزيد».

(٣) في (ك): «عليها».

(٤) هو في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا)**؛ حَيْثُ عطَفَ الشاعرُ بالواوِ عامِلًا مَحْذُوفًا قد بَقِيَ مَعمولُه، فأمَّا العامِلُ المحذوفُ فهو الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ بقَوْلِنا: (وكَحَّلْنَ)، وأمَّا المعمولُ الباقي فهو قَوْلُهُ: **(والعُيُونَا)** عَطَفَتْه الواوُ عَلَى عامِلٍ مذكورٍ فِي الكلامِ، وَهوَ قولُه: **(زَجَّجْنَ)**، وهذا العامِلُ المذكورُ الَّذِي هو (زَجَّجْنَ) لا يَصْلُحُ للتسليطِ عَلَى المعطوفِ مَعَ بَقَاءِ مَعناه عَلَى أَصْلِه.
وهذا أَحَدُ تَوجيهينِ فِي هَذَا البيتِ، ونحوُه مِن قولِهم: (عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا)، فيُقَدَّرُ: وسقَيْتُها ماءً بارِدًا، وفيه توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ تُضَمِّنَ العَامِلَ المذكورَ فِي الكلامِ معنَى عامِلٍ آخَرَ يَصِحُّ تَسليطُه عَلَى كلٍّ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فيُقَدَّرُ فِي البيتِ: (وحَسَّنَّ الحواجبَ والعُيُونَا)، وفيما ذَكَرْنَاهُ مِن قولِهم: =

فـ(العُيُونُ) مَفعولٌ بفِعْلٍ محذوفٍ[(١)]، والتقديرُ: وكحَّلْنَ العُيونَ، والفعْلُ المحذوفُ مَعطوفٌ على (زَجَّجْنَ)[(٢)].

[ص] [٥٦٣] وحَذْفَ مَتبوعٍ[(٣)] بَدَا هنا اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الفِعلَ على الفِعلِ يَصِحْ

[حـذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل]

[ش] قد يُحْذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالَةِ عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالَى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ [١٧٠/و] عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[(٤)]: التقديرُ: أَلَمْ تَأْتِكُمْ آياتي فلَمْ تَكُنْ تُتلَى عليكم. فحُذِفَ المعطوفُ عليه وهو: (أَلَمْ[(٥)] تَأْتِكُمْ).

وأَشارَ بقولِه: (**وعَطْفُكَ الفعْلَ**...) إلى آخِرِه، إلى أنَّ العطْفَ ليس مُخْتَصًّا بالأسماءِ؛ بل يكونُ فيها وفي الأفعالِ، نحوُ: يَقومُ زيدٌ ويَقعُدُ، وجاءَ زيدٌ ورَكِبَ، واضْرِبْ زيدًا وقُمْ[(٦)].

= (عَلَفْتُها...) إلخ يُقَدَّرُ: (أَنَلْتُها تِبْنًا وماءً)، أو (قَدَّمْتُ لها تِبْنًا وماءً)، ونحوُ ذلكَ. وارجِعْ إلَى شَرْحِ الشاهِدِ رَقْم (١٦٦) فِي بابِ المفعولِ معَه (م).

(١) لأن التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوَّسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زَجَّجْنَ معنى زَيَّنَّ وتَبَوَّؤوا معنى استحسنوا أو آثروا. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(٢) ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الواوَ والفاء قد يُحذَفَانِ معَ معطوفِهما، ولم يَذْكُرْ (أَمْ)، معَ أنها تُشارِكُهما فِي ذلك، ومنه قولُ أبي ذُؤَيْبٍ:

دعاني إليها القَلْبُ إنِّي لأَمْرِهِ سميعٌ، فما أدري أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟

تَقديرُ الكلامِ: أَرُشْدٌ طِلَابُها أَمْ غَيٌّ. فحُذِفَ المعطوفُ لانسياقِه وتَبادُرِه إلَى الذِّهْنِ (م).

(٣) هو: المعطوف عليه.

(٤) في «الكشاف» (٤/ ٢٩٣).

(٥) في (ك): «لم».

(٦) بشرط اتحادها زمنًا سواء اتَّحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾ الآيَةَ [الفرقان: ١٠] على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط، والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم =

[عطف الفعل على الاسم والعكس]

[ص] [٥٦٤] واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

[ش] يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ الفعْلُ على الاسمِ الْمُشْبِهِ للفعْلِ؛ كاسمِ الفاعلِ ونحوِه، ويَجوزُ أيضًا عكْسُ هذا، وهو أنْ يُعطَفَ على الفعْلِ الواقِعِ موقِعَ الاسمِ اسمٌ، **فمِن الأوّلِ**: قولُه تعالَى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤]، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨].

ومِن الثاني: قولُه[(١)]:

٣٠٠ ـ فَأَلْفَيْتُهُ يومًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... ومُجْرٍ عَطاءً يَستَحِقُّ الْمَعَابِرَا[(٢)]

وقولُه[(٣)]:

٣٠١ ـ باتَ يُغَشِّيهَا بعَضْبٍ بَاتِرٍ[(٤)] ... يقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ[(٥)]

فـ(**مُجْرٍ**) مَعطوفٌ على (**يُبِيرُ**)، و(**جائِرٍ**) معطوفٌ على (**يقْصِدُ**).

= تقم وتخرج. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٥٨): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) ٣٠٠ ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لم يَنْسُبْها أحَدٌ مِن شُرَّاحِ الشواهِدِ، وَهوَ مِن قَصيدةٍ للنابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ، يَمْدَحُ فيها النُّعمانَ بنَ الْمُنْذِرِ مَلِكِ العرَبِ فِي الْحِيرَةِ، وأوَّلُ هذه القَصيدةِ قَوْلُهُ:

كَتَمْتُكَ ليلًا بالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا ... وهَمَّيْنِ: هُمَا مُسْتَكِنًّا وظَاهِرَا

أحاديثَ نفْسٍ تَشتكِي مَا يَرِيبُها ... ووِرْدَ هُمومٍ لن يَجِدْنَ مَصادِرَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**يُبيرُ.... ومُجْرٍ**)؛ حَيْثُ عطَفَ الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (**ومُجْرٍ**)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعلٍ ـ عَلَى الفعْلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**يُبيرُ**)، وَذَلِكَ سائغٌ جائِزٌ (م).

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٥/ ١٨٨): «وأنشد ابن السراج».

(٤) في (ك): «بأثر».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**يَقصِدُ.... وجائِرٍ**)؛ حَيْثُ عَطَفَ اسْمًا يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (جَائِرٍ)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعِلٍ ـ عَلَى فعْلٍ، وَهوَ قولُه: (**يَقْصِدُ**)، وَذَلِكَ سهْلٌ لا مانِعَ منه، وقد وَرَدَ فِي النثْرِ العربيِّ؛ بل ورَدَ فِي أفصَحِ الكلامِ، وَهوَ القرآنُ الكريمُ؛ كالآيةِ التي تَلَاهَا الشارِحُ (م).

البَدَلُ

[ص][٥٦٥] التابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هو المُسَمَّى بَدَلَا[1]

[تعريف البدل] البَدَلُ هو (التابعُ المقصودُ[2] بالنِّسْبَةِ بلا واسِطَةٍ).

فـ(التابعُ) جِنْسٌ، و(المقصودُ بالنِّسْبَةِ)[3] فَصْلٌ[4] أَخْرَجَ النعْتَ والتوكيدَ وعطْفَ البيانِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مُكَمِّلٌ [١٧٠/ظ] للمقصودِ[5] بالنِّسْبَةِ، لا مَقصودٌ بها، و(**بلا واسِطَةٍ**[6]) أَخْرَجَ المعطوفَ ببَلْ[7]، نحوُ:

---

(١) (التابعُ) مُبْتَدَأٌ أوَّلُ، (المقصودُ) صِفَةٌ له، (بالحكْمِ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بالمقصودُ، (بلا واسِطَةٍ) بلا: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعلِّقٌ بالتابعُ، ولا الاسميَّةُ مُضَافٌ وواسطةٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، (هو) ضَمِيرٌ منفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ ثانٍ، (المسمَّى) خَبَرُ المُبْتَدَأ الثاني، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبَرِه فِي مَحلِّ رفْعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ الأوَّلِ، وفِي المسمَّى ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه تَقْدِيرُهُ هو نائبُ فاعلٍ. وَهوَ مَفْعُولُه الأوَّلُ، (بدَلَا) مَفْعُولُه الثاني (م).

(٢) في (ك): «في».

(٣) أي: الحكم المنسوب إلى متبوعِه إثباتًا أو نفيًا.

(٤) من (ن) وحاشية (ع).

(٥) بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه.

(٦) المراد بها حرف العطف، وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ونحو: ﴿لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. «الخضري» (٢/٦٨).

(٧) أي: بعد الإثبات كما مثله، وكذا المعطوف بـ لكنْ بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلًّا منهما هو المقصود بالحكم السابق، وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودًا به أصلًا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودًا بما قبلها بل يثبت له نقيض الأول، والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع: ما ليس مقصودًا أصلًا بالحكم الأول، وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع، وما هو =

(جاءَ زيدٌ بل عمرٌو)؛ فإنَّ (عَمْرًا) هو[١] المقصودُ بالنِّسبةِ، ولكنْ[٢] بواسِطَةٍ[٣]، وهي بل، وأَخْرَجَ المعطوفَ بالواوِ ونحوِها؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما[٤] مقصودٌ بالنِّسبةِ ولكنْ بوَاسِطَةٍ. والله تعالى أعلم بالصواب[٥].

[أقسام البدل][ص] [٥٦٦] مُطابِقًا، أو بَعْضًا، او ما يَشتمِلْ ... عليهِ يُلْفَى، أو كمعطوفٍ بِـ(بَلْ)

[٥٦٧] وذا[٦] لِلاضرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ... ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

= مقصود دون ما قبله، وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج بعدم الواسطة، وما هو مقصود مع ما قبله. وهو ما عدا ذلك، وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرًا لكونه مقصودًا والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده، وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودًا أصلًا. وهو معنى قولهم في نيَّة الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من: قطعت زيدًا يده لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال، وكتأنيث الخبر في قوله:

إن السُّيوفَ غُدُوُّها ورَواحُها ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملًا في البدل، وقال الزمخشري: معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له.

«الخضري» (٢/ ٦٨).

(١) من (ن)، (ص). (٢) في (ك): «لكن».

(٣) قولُ الناظِم: (التابعُ المقصودُ بالحكْمِ) قد يُفيدُ أنَّ البدَلَ هو وَحْدَه المقصودُ بالنِّسبَةِ، والمعطوفُ بالواوِ ونحوِها فِي نحوِ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) مقصودٌ بالنِّسبةِ، وليسَ هو وحدَه المقصودَ، وإنما هو والمتبوعُ جميعًا مَقصودانِ، فيُمْكِنُ أنْ يَخْرُجَ المعطوفُ بالحرْفِ المُشَرِّكِ لفْظًا ومعنًى بالفصْلِ الأوَّلِ، فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(٤) في (ك): «منها». (٥) من (ح).

(٦) الذي كالمعطوف ببل اعزُ بضم الزاي؛ أي: انسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله: ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب؛ أي: وإن وقع للمتبوع؛ أي: قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلًا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله ابن قاسم، وهو المسمَّى ببدل النسيان.

وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي: هو بدل غلط، وجملة به سلب =

[٥٦٨] كـ(زُرْهُ خالدًا، وقَبِّلْهُ اليَدَا واعْرِفْهُ حَقَّهُ، وخُذْ نَبْلًا مُدَى)

[ش] البدَلُ على أربعةِ أقسامٍ:

الأوَّل: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، وهو البدَلُ المُطابِقُ للمُبْدَلِ منه الْمُساوِي له في المعنى(١)، نحوُ: (مَرَرْتُ بأخيكَ زيدٍ، وزُرْهُ خالدًا).

الثاني: بدَلُ البعْضِ مِن الكُلِّ(٢)، نحوُ: (أكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه، وقَبِّلْه اليَدَ).

الثالثُ: بدَلُ الاشتمالِ، وهو الدالُّ على مَعنًى في مَتبوعِه، نحوُ: (أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُه، واعْرِفْه حَقَّه).

الرابعُ: البدَلُ الْمُبايِنُ للمُبْدَلِ منه، وهو المرادُ بقولِه: **(أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)**، وهو على قِسمَينِ:

أحَدُهما: ما يُقْصَدُ مَتبوعُه كما يُقْصَدُ هو، ويُسَمَّى بدَلَ الإضرابِ وبَدَلَ البَدَاءِ(٣)، نحوُ: (أكلْتُ خُبزًا لَحْمًا)(٤)، قصَدْتَ أوَّلًا الإخبارَ بأنَّكَ أكَلْتَ خُبْزًا، ثم بَدَا لكَ أنَّكَ تُخْبِرُ أنَّكَ أكَلْتَ لَحْمًا أيضًا، وهو المرادُ بقولِه: **(وذا للإضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ)**؛ أي: البدَلُ الذي هو [١٧١/و] كمعطوفٍ ببل انْسُبْهُ للإضرابِ إنْ قُصِدَ متبوعُه كما يُقْصَدُ هو.

الثاني: ما لا يُقْصَدُ مَتبوعُه؛ بل يَكونُ المقصودُ البدَلَ فقطْ، وإنَّما

= صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق؛ أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام؛ أي: وإن وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول. قاله «الخضري» (٢/ ٦٨).

(١) بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا.

(٢) نصَّ كثيرٌ مِن اللُّغويِّينَ والنَّحْويِّينَ عَلَى أنَّ اقترانَ كلٍّ وبعْضٍ بألْ خَطأٌ (م).

(٣) البَدَاءُ ـ بفتْحِ الباءِ بزِنَةِ السَّحَابِ ـ ظُهورُ الصوابِ بعْدَ خَفَائِه (م).

(٤) زاد في (س): «كما».

غَلِطَ المتكلِّمُ فذَكَرَ الْمُبْدَلَ منه، ويُسَمَّى بدَلَ الغلَطِ والنِّسيانِ[(١)]، نحوُ: (رأيتُ رَجُلًا حِمارًا)، أرَدْتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوَّلًا أنَّكَ رأيتَ حِمارًا، فغَلِطْتَ بذِكْرِ الرجُلِ، وهو المرادُ[(٢)] بقولِه: (ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ)؛ أيْ: إذا لم يَكُنِ الْمُبدَلُ منه[(٣)] مقصودًا فيُسَمَّى البدَلُ بدَلَ الغلَطِ؛ لأنه مُزيلُ الغلَطِ الذي سبَقَ، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ، وقولُه: (خُذْ نَبْلًا مُدَى) يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِثالًا لكلٍّ مِن القِسمينِ؛ لأنه إنْ قَصَدَ النَّبْلَ والْمُدَى فهو بدَلُ الإضرابِ، وإنْ قصَدَ الْمُدَى فقطْ، وهو جَمْعُ مُدْيَةٍ وهي الشَّفْرَةُ، فهو بدَلُ الغلَطِ. والله تعالى أعلم بالصواب[(٤)].

[ص] [٥٦٩] ومِن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا تُبْدِلْهُ، إلَّا ما إحاطةً جَلَا ـ
[٥٧٠] أوِ اقْتَضَى بَعضًا أوِ اشْتِمالَا كـ(إنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالَا)[(٥)]

[ش] [إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر] أيْ: لا يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن ضميرِ الحاضِرِ إلَّا إنْ كانَ الْمُبْدَلُ بدَلَ كلٍّ مِن كُلٍّ، واقتَضَى الإحاطَةَ والشمولَ، أو كانَ بَدَلَ اشتمالٍ أو بَدَلَ بعْضٍ مِن كلٍّ، **فالأوَّلُ**: كقولِه تعالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أوَّلِنا) بدَلٌ مِن الضميرِ المجرورِ باللامِ، وهو (نا)، فإنْ لم يَدُلَّ على الإحاطَةِ امتنَعَ، نحوُ: (رَأَيْتُكَ زيدًا).

---

(١) أي: بدل شيء ذكر غلطًا بأن سبق اللسان إليه أو نسيانًا بأن قصد أولًا، ثم تبيَّن فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح، لكن الشارح تبعًا للمصنف [كذا]، وكثير لم يفرقوه من الغلط. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(٢) في (ك): «المقصود».

(٣) في (س): «فيه».

(٤) من (ح).

(٥) (أو) عاطفةٌ، (اقتَضَى) فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى البدَلِ، (بعْضًا) مَفْعُولٌ بِهِ لاقتضَى، (أو اشتِمَالًا) مَعْطُوفٌ عَلَى قولِه: بعْضًا، (كإنَّكَ) الكافُ جارَّةٌ لقولٍ محذوفٍ، إنَّ: حرْفُ توكيدٍ ونصْبٍ، والكافُ اسْمُه، (ابتهاجَكَ) ابتهاجَ: بدَلُ اشتمالٍ مِن اسم إنَّ، وابتهاجَ مُضَافٌ والكافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (استَمَالَا) استمالَ: فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ابتهاجَكَ، والألِفُ للإطلاقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ إنَّ (م).

والثاني[١]: كقولِه[٢]:

٣٠٢ - ذَرِينِي إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما ألْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[٣]

فـ(حِلْمِي) بدَلُ [١٧١/ظ] اشتمالٍ مِن الياءِ في (ألْفَيْتِنِي).

والثالثُ[٤]: كقولِه[٥]:

٣٠٣ - أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِي فرِجْلَي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[٦]

فـ(رِجْلِي) بدَلُ بعضٍ مِن الياءِ في (أَوْعَدَنِي).

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّه يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن الظاهِرِ مُطلَقًا كما تَقَدَّمَ تَمثيلُه، وأنَّ ضميرَ الغَيْبَةِ يُبْدَلُ منه الظاهِرُ مُطلَقًا، نحوُ: (زُرْهُ خالِدًا).

والله تعالى أعلم[٧].

[ص] [٥٧١] وبَدَلُ المُضَمَّنِ[٨] الهمزَ يَلِي هَمْزًا، كـ(مَنْ ذا أَسعيدٌ أَمْ عَلِي؟) [الإبدال من اسم الاستفهام]

---

(١) في (ك): «والثالث».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٤): «قائله: هو عدي بن زيد العبادي شاعر جاهلي، ويقال: هو رجل من بني خثعم أو بجيلة».

(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ - وَهوَ قولُه: (حِلْمِي) - مِن ضَميرِ الحاضِرِ - وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ فِي (أَلْفَيْتِنِي) - بدَلَ اشتمالٍ (م).

(٤) في (ك): «الثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٣): «قائله: هو العديل بن الفُرْخُ، وهو من الرجز المسدس».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَوْعَدَنِي.... رِجْلِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ - وَهوَ قَوْلُهُ: - (رِجْلِي) - مِن ضميرِ الحاضِرِ - وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ الواقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ لأَوْعَدَ - بدَلَ بعضٍ من كلٍّ (م).

(٧) من (ح).

(٨) أي: وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ، وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي أن الشرطية كمَن يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيرًا وإن شرًّا تُجزَ به، ومتى تسافر إن ليلًا وإن نهارًا أتبعك، وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدًا زيدًا أو عمرًا أضربه سم.

=

[ش] إذا أُبْدِلَ مِن اسْمِ الاستفهامِ وَجَبَ دُخولُ هَمزةِ الاستفهامِ على البدَلِ، نحوُ: (مَن ذا أَسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ؟ ومَا تَفعلُ[1] أخيرًا أمْ شَرًّا؟ ومتى تَأْتِينا أَغَدًا أمْ بعْدَ غدٍ؟).

والله تعالى أعلم بالصواب[2].

[ص] [٥٧٢] ويُبْدَلُ الفعلُ مِن الفعلِ، كَـ(مَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ)

[إبدال الفعل من الفعل] [ش] كما يُبْدَلُ الاسمُ مِن الاسمِ يُبْدَلُ الفعْلُ مِن الفعْلِ[3]، فـ(يَسْتَعِنْ بنا)

= ويرد على الشرط قوله ﷺ [أحمد (٢٩١٠)]: «**أيما أمةٌ ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه**» برفع أمة بدلًا من أي مع أنه لم يلِ حرف الشرط. والجواب: أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١] وكذا قال أبو البقاء. ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بأن البدل إنما يلي حرف الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم. واستحسنه حاضروه مع أنه ترد عليه آية الزلزلة، وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة، ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلًا فتأمل. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(١) في (ع): «تفعل». (٢) من (ح).

(٣) بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز: إن جئتني تمشِ إليّ أكرمْك، قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح، فإن لُقيّ الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو فهو بدل كل، والمبايعة تستلزم الأخذ كرهًا أو طوعًا، ومنه مثال المتن فإن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، وإن كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها، أو يقال: إن الإستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل. وإنما رتب قوله: (**يعن**) على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده، وبدل البعض نحو: أن تَصلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْك، ومن جعل هذا بدل اشتمال لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مرَّ من أن المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية وإلا كان كل بدل بعض كذلك. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣١) وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه كإن تُطعمْ زيدًا تَكْسُه جبَّةً يشكرك.اهـ. «الخضري» (٢/ ٧٠).

بدَلٌ مِن (يَصِلْ إلينا[١])، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَلْقَ﴾، فإعرابُه[٢] بإعرابِه، وهو الجزْمُ، وكذا[٣] قولُه[٤]:

٣٠٤ ـ إنَّ علَيَّ اللَّهَ أنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائِعَا[٥]

فـ(**تُؤخَذَ**)[٦] بدَلٌ من (**تُبايِعَا**)؛ ولذلك نُصِبَ.

۞ ۞ ۞

(١) من (ن).
(٢) في جميع النسخ: «فأعرب».
(٣) في (ك)، (ع)، (س): «وكذالك»، وفي (ح): «ومن قوله حيث قال».
(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٠): «لم أقف على اسم راجزه».
(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ**)؛ فإنَّه أَبْدَلَ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (**تُؤخَذَ**) ـ مِن الفِعْلِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَنْ تُبَايِعَا**) ـ بدَلَ اشتمالٍ.
واعْلَمْ أنَّ الدليلَ عَلَى أنَّ البَدَلَ ـ فِي هَذَا الشاهِدِ وفي الآيةِ الكريمةِ التي تَلَاها الشارِحُ ـ هو الفعْلُ وَحْدَه، وليسَ هو الجملةَ المكوَّنَةَ مِن الفِعْلِ وفَاعِلِه، والدليلُ عَلَى ذلك هو أنَّكَ تَرَى الإعرابَ الَّذِي اقْتَضَاهُ العامِلُ فِي الفِعْلِ الأوَّلِ ـ وَهوَ الْمُبدَلُ منه ـ مَوجودًا بنَفْسِه فِي الفِعْلِ الثاني الَّذِي نَذْكُرُ أنَّهُ البَدَلُ؛ ألا تَرَى أنَّ (تُؤخَذَ) فِي هَذَا الشاهِدِ مَنْصُوبٌ كَمَا أنَّ (تُبَايِعَ) مَنْصُوبٌ، وأنَّ ﴿يُضَٰعَفْ﴾ فِي الآيةِ الكريمةِ مَجزومٌ، ؛ كَمَا أنَّ ﴿يَلْقَ﴾ مَجزومٌ؟ واللهُ سُبحانَه أعْلَى وأعلَمُ وأعَزُّ وأكرَمُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا محمَّدٍ وَعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلَّمَ (م).
(٦) في (س): «فيأخذ».

النِّداءُ

[ص] [٥٧٣] ولِلمنادَى النَّاءِ أو كالنَّاءِ (يَا، وأيْ، وآ)، كَذَا (أَيَا)، ثُمَّ (هَيَا)
[٥٧٤] والهَمْزُ للدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أو (يا)، وغيرُ (وا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

[ش] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مَندوبًا أو غيرَه، فإنْ كانَ غيرَ مَندوبٍ فإمَّا أنْ يَكونَ بَعيدًا أو في حُكْم البَعيدِ؛ كالنائمِ والساهِي، أو [١٧٢/و] قَريبًا، فإنْ كانَ بَعيدًا أو في حُكْمِه فله مِن حروفِ النداءِ (يا، وَأَيْ، وا، وهيا)، وإنْ كان قَريبًا فله الهمزةُ، نحوُ: (أَزَيْدُ أَقْبِلْ)(١)، وإنْ كانَ مَندوبًا، وهو الْمُتَفَجَّعُ عليه أو المتوَجَّعُ منه، فله (وا)، نحوُ: (وَازَيْدَاهُ) و(وَاظَهْرَاهُ)، و(يا) أيضًا عندَ عدَمِ الْتِبَاسِهِ بغيرِ المندوبِ، فإنِ خيفَ(٢) التبَسَ تَعيَّنَتْ (وا) وامْتَنَعَتْ (يا)(٣).

---

(١) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ في مُعَلَّقَتِه:
أَفَاطِمُ مَهْلًا بعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صرمي فأجملي (م)

(٢) ليس في (ن)، (ك).

(٣) ومما جاء من الندبة ما في حديث البخاري (٧٢١٧) أن عَائِشَةُ ﵂ توجعت من رأسها فقَالَتْ: «وَارَأْسَاهْ»، وفيه (٤٢٦٧) أن عَمْرَةَ بنت رَوَاحَةَ تفجعت عَلَى أخيها عَبْدِ اللهِ، فَجَعَلَتْ تَبْكِي وتقول: «وَاجَبَلَاهْ»، وفيه (٥١٢٠) أنَّ بِنْتَ أَنَسٍ أخذها الحياء فَقَالَتْ: «وَاسَوْأَتَاهْ وَاسَوْأَتَاهْ».
وعند أحمد بأسانيد حسنة: (٧٩٨٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«يَقُولُ اللهُ: اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يُقْرِضْنِي، وَيَشْتُمُنِي عَبْدِي، وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَهْرَاهْ، وَادَهْرَاهْ، وأَنَا الدَّهْرُ»**.
وفيه: (٢٤٠٢٩) عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ فَمَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صُدْغَيْهِ، وَقَالَ: **«وَانَبِيَّاهْ، واخَلِيلَاهْ، وَاصَفِيَّاهْ»**.
وفيه: (٢٥٨٤١) عَنْ عَائِشَةَ: ... فَظَنَنْتُ أَنَّهُ غُشِيَ عَلَيْهِ فَسَجَّيْتُهُ ثَوْبًا، فَجَاءَ عُمَرُ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَاسْتَأْذَنَا، فَأَذِنْتُ لَهُمَا، وَجَذَبْتُ إِلَيَّ الْحِجَابَ، فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَيْهِ، =

[ص] [٥٧٥] وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ ومَا جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى[١] فاعْلَمَا
[٥٧٦] وذاكَ في اسمِ الْجِنْسِ والْمُشارِ لَهْ[٢] قَلَّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ

[حذف حرف النداء]

[ش] لا يَجوزُ حَذْفُ حرْفِ النداءِ معَ المندوبِ[٣]، نحوُ[٤]: (وَازَيْدَاهُ)، ولا معَ الضميرِ[٥]، نحوُ: (يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ)، ولا معَ الْمُستغاثِ، نحوُ: (يا لِزَيْدٍ)، وأمَّا (غيرُ هذه)[٦] فيُحْذَفُ معَها الحرْفُ جوازًا، فتَقولُ في (يا زيدُ أَقْبِلْ): (زيدُ أَقْبِلْ)، وفي[٧] (يا عبدَ اللهِ ارْكَبْ): (عبدَ اللهِ اركَبْ)، لكنَّ الحذْفَ معَ اسمِ الإشارةِ قَليلٌ، وكذا معَ اسمِ الجنْسِ، حتَّى إنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ مَنَعُوهُ[٨]، ولكنْ أجازَه طائفةٌ مِنهم، وتَبِعَهم المصنِّفُ؛ ولهذا

= فَقَالَ: «وَاغَشْيَاهْ! مَا أَشَدَّ غَشْيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ» ثُمَّ قَامَا.

(١) في (ك): «تعرى».

(٢) قال الخضري (٢/ ٧١): «حقه أن يقول: والمشار به؛ أي: اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه يا، لكنه عطفه على الجنس؛ أي: في اسم الجنس، واسم المشار له؛ أي: الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له، وهو اسم الإشارة، وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقًا، وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال: يا هذاك».

(٣) لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث، ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذًّا قليلًا لا يقاس عليه على الصحيح. بل منعه بعضهم مطلقًا وأول ما سمع منه كيا إياك قد كفيتك وقوله:

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنْتَا أَنْتَ الَّذي طلَّقْتَ عام جُعْتَا

أبان يا فيه للتنبيه، وإياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك، وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية، والذي خبره، ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غير فلا ينادى اتفاقًا، وأما حديث «يا هو يا من لا هو إلا هو» فلفظ هو في مثله اسم الذات العلية لا ضمير، وقولك: يا أنا لحن. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٤) في (س): «ونحو».

(٥) في (ك)، (ح)، (ص)، (ع): «المضمر».

(٦) في (ك): «غيرها». (٧) ليس في (ك).

(٨) أي: الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما، والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ =

قالَ: (وَمَن يَمْنَعْهُ فانْصُرْ[١] عاذِلَهْ)؛ أي: انْصُرْ مَن يَعْذِلُهُ على منْعِه؛ لِوُرُودِ السماعِ به، فمِمَّا[٢] ورَدَ منه معَ اسمِ الإشارةِ قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أيْ: يا هؤلاءِ، وقولُ الشاعِرِ[٣]:

٣٠٥ ـ ذا ارْعِواءً، فليسَ بعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ ... أْسِ شَيْبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبيلِ[٤]

أيْ: يا ذا.

ومِمَّا وَرَدَ مِنه معَ اسمِ الجنْسِ قولُهم: (أَصْبِحْ ليلُ)؛ أيْ: يا ليلُ، و(أَطْرِقْ[٥] كَرَا [١٧٢/ظ])؛ (أيْ: يا كَرَا)[٦].

والله أعلم[٧].

[ص] **[٥٧٧] وابنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنادَى الْمُفْرَدَا ... علَى الذي في رَفْعِهِ قد عُهِدَا**

[ش] [حكم المنادى من حيث الإعراب] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مُفرَدًا أو مُضافًا أو مُشَبَّهًا به، فإنْ كانَ مُفْرَدًا فإمَّا أنْ يَكونَ معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً أو نَكِرَةً غيرَ مَقصودةٍ، فإنْ كانَ مُفرَدًا معرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً بُنِيَ على ما كانَ يُرفَعُ به[٨]، فإنْ

= لم يرد إلا في الشعر، وقد قال في شرح الكافية، وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) في (س): «فانظر». (٢) في (س): «فيما».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٧٠٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) الشاهِدُ فيه: قولُه: (ذا)؛ حَيْثُ حَذَفَ حرْفَ النداءِ معَ اسمِ الإشارَةِ، فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّهُ وَارِدٌ لا مُمتَنِعٌ، خِلَافًا لِمَنِ ادَّعَى مَنْعَه، نَعَمْ وَهوَ قَليلٌ.

وَعَلَى هَذَا جاءَ قَوْلُ أبي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي:

هَذِي برَزْتِ لَنَا فهِجْتِ رَسِيسَا ... ثم انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

يُريدُ بقولِه: (هَذِي): يا هذه. ومِثلُ ذلك قولُ الراجِزِ:

يا إبِلِي إمَّا سَلِمْتِ هَذِي ... فاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ

أو طارِقٍ فِي الدَّجْنِ والرَّذَاذِ (م)

(٥) زاد في (ك)، (ع): «يا». (٦) ليس في (ك)، (ع).

(٧) من (ح).

(٨) قيل: علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابًا وإفرادًا عن الإضافة ورد بأن النكرة غير =

كانَ يُرفَعُ بالضمَّةِ بُنِيَ عليها[١]، نحوُ: (يا زيدُ)، و(يا رجُلُ)، وإنْ[٢] كانَ يُرفَعُ بالألِفِ أو بالواوِ فكذلك، نحوُ: (يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ)، و(يا زَيدونَ، ويا رُجَيْلُونَ[٣])، ويكونُ في مَحَلِّ نصْبٍ على الْمَفعوليَّةِ؛ لأنَّ المنادَى مَفعولٌ به في المعنَى، وناصِبُه فعْلٌ مُضمَرٌ نابَتْ[٤] (يا) مَنابَه، فَاصْلُ (يا زيدُ): أَدْعُو زَيدًا، فحُذِفَ (أدْعُو)[٥] ونابَتْ[٦] (يا) مَنَابَه.

[ص] [٥٧٨] وَانْوِ انضمامَ ما بَنَوْا قَبلَ النِّدَا ... ولْيُجْرَ[٧] مُجْرَى ذي بِناءٍ جُدِّدَا

[ش] أيْ: إذا كانَ الاسمُ المنادَى مَبْنِيًّا قَبْلَ النداءِ قُدِّر بعْدَ النداءِ بِناؤُه على الضَّمِّ، نحوُ: (يا هذا)، ويَجْرِي مُجرَى ما تَجَدَّدَ بِناؤُه بالنداءِ؛ [المنادى المبني]

= المقصودة كذلك مع إعرابها وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك، خطابًا وإفرادًا وتعريفًا. وهي مشابهة لكاف ذلك لفظًا ومعنًى. فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالإفراد المضاف وشبهه، وبالتعريف النكرة وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، كانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفًا وحذفها. وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) أي: ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في: يا موسى ويا قاض، ويحذف تنوين قاض اتفاقًا لبنائه، وتثبت ياؤه عند الخليل إذ لم يبق موجب لحذفها، وتستمر محذوفة عن المبرد لأنه نودي منونًا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء، وبقي حذف يائه. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣٦)، والظاهر جريان ذلك الخلاف في: يا فتى. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٢) في (س)، (ع): «فإن».

(٣) في (ك): «رجلون».

(٤) في (ك)، (ح): «نانب».

(٥) أي: لزومًا لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الإقبال، **ولا يرد** أن أدعو خبر فلا يكون أصلًا للإنشاء وهو النداء: لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضًا ولذا كان الأولى تقديره ماضيًا لأنه الغالب في الإنشاء. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٦) في (س): «وأثبت»، وفي (ص): «وأنيب».

(٧) في (ك): «ولتجرى».

كزيدٍ، في أنَّه يُتْبَعُ بالرفْعِ مُراعاةً للضمِّ المقَدَّرِ فيه[١]، وبالنصْبِ مُراعاةً للمَحَلِّ، فتَقولُ: (يا هذا العاقِلُ والعاقلَ) بالرفْعِ [١٧٣/و] والنصْبِ؛ كما تَقولُ: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ).

والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٧٩] والْمُفرَدَ المنكورَ والْمُضَافَا[٣] وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافَا

[ش] [المنادى المنصوب] تَقَدَّمَ أنَّ المنادَى إذا كانَ مُفْرَدًا معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً يُبْنَى على ما كانَ يُرفَعُ به، وذَكَرَ هنا أنَّه إذَا كانَ مُفرَدًا نَكِرَةً؛ أي: غيرَ مَقصودةٍ أو مُضافًا أو (مُشْبَّهًا[٤] به) نُصِبَ[٥].

---

(١) من (ن). (٢) من (ح).

(٣) لغير ضمير الخطاب. (٤) في (ك): «شبهه».

(٥) هو: ما اتصل به شيء من تمام معناه. فيطول به كالمضاف، إما بكونه عاملًا فيه رفعًا أو غيره كيا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، وكذا يا غافلًا والموت يطلبه إن جعلت الجملة حالًا من الضمير في غافلًا، أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء: يا رجلًا كريمًا أقبل. وكقوله ﷺ في سجوده: **«يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ويا حليمًا لا يعجل»** وقول الشاعر:

أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل، وا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة، فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذٍ مفردة مقصودة، وإن احتمل الأمران جاز وجاز [كذا]، ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة؛ لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة، وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معًا لا المنعوت وحده أفاده الأزهري في «التصريح» (٢/ ٢١٦)، ط. العلمية.

وفي «التسهيل»: أن الموصوف قبل النداء من المفرد لأشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت، فقوله هنا: وابن المعرف [الْمُنادَى] المفردا؛ أي: وجوبًا في غير الموصوف، وجواز فيه قاله سم، وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سيبويه. «الخضري» (١/ ٧٤).

فَمِثالُ الأوَّلِ: قولُ الأعْمَى: (يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وقولُ الشاعِرِ(١):

٣٠٦ ـ أَيَا راكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ   نَدامَايَ مِن نَجْرَانَ أنْ لا تَلاقِيَا(٢)

ومِثالُ الثاني: قولُك: (يا غُلامَ زَيدٍ)، و(يا ضارِبَ عَمْرٍو).

ومِثالُ الثالثِ: قولُكَ: (يا طالِعًا جَبَلًا، ويا حَسَنًا وَجْهُه، ويا ثلاثةً وثَلاثينَ)(٣). والله تعالى أعلم(٤) (فيمَن سَمَّيْتَه بذلكَ)(٥).

[ص] **[٥٨٠] ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وافْتَحَنْ مِنْ   نحوِ (أَزَيْدُ بنَ سعيدٍ لَا تَهِنْ)**

[ش] أيْ: إذا كانَ المنادَى مُفرَدًا عَلَمًا ووُصِفَ بـ(ابنٍ) مضافٍ إلى علَمٍ، ولم يُفْصَلْ بينَ المنادَى وبينَ (ابنٍ) جازَ لكَ في المنادَى وَجهانِ: البناءُ على الضمِّ، نحوُ: (يا زيدُ بنَ عمرٍو)، والفتْحُ اتْبَاعًا، نحوُ: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)، ويَجِبُ حذْفُ ألِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه [المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٨): «قائله: هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي».

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أَيَا رَاكِبًا)**؛ حَيْثُ نَصَبَ راكبًا لكونِه نَكِرَةً غيرَ مقصودةٍ، وآيَةُ ذلك أنَّ قائلَ هَذَا البيتِ رجُلٌ أسيرٌ فِي أَيْدِي أعدائِه، فهو يُرِيدُ راكبًا أيَّ راكبٍ منْطَلِقًا نحوَ بلادِ قومِه يُبَلِّغُهم حالَه؛ لِيَنْشَطُوا إِلَى إنقاذِه، إنْ قَدَرُوا عَلَى ذلك، وليسَ يُرِيدُ واحدًا مُعَيَّنًا (م).

(٣) أي: فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب، ويمتنع حينئذٍ إدخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس.

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم فإن لم تتعين نصبتهما أيضًا، وإن عينت فإن أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة، وعرّفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أريد بها معين، ولم يكتفِ بتعريف النداء لأن يا لم تباشره، ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردًا من أل، وإن أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم. «الخضري» (١/ ٧٤).

(٤) من (ح).   (٥) من (ن).

خَطًّا[١]. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص][٥٨١] والضمُّ إنْ لم يَلِ (الابْنُ) عَلَمَا   أو يَلِ (الابنَ) عَلَمٌ قد حُتِمَا

أيْ: إذا لم يَقَعِ (ابنٌ) بعْدَ علَمٍ[٣] أو لم يَقعْ بعْدَه علَمٌ وجَبَ ضَمُّ المنادَى، وامتَنَعَ فتْحُه:

فمِثالُ الأوَّلِ: نحوُ[٤]: (يا غُلامُ ابنَ عمرٍو[٥]، ويا زيدُ الظريفَ ابنَ [١٧٣/ظ] عمرٍو).

ومِثالُ الثاني: (يا زيدُ ابنَ أَخِينَا)، فيَجِبُ بِناءُ (زيدٍ) على الضمِّ في هذه الأَمْثِلَةِ، ويَجِبُ إثباتُ أَلِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه.

والله تعالى أعلم بالصواب[٦].

[ص][٥٨٢] واضْمُمْ أوِ انْصِبْ[٧] ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّا لهُ استحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

---

(١) وَقَعَ فِي كثيرٍ مِن نُسَخِ الشرْحِ: «ويَجوزُ حذْفُ أَلِفِ ابنٍ، والحالةُ هذه خَطًّا» والصوابُ مَا أثبتناه (م).

(٢) من (ح).

(٣) قال الخضري (٢/ ٧٥): «دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الأول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح، وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل إذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع، وقوله: أو لم يقع إلخ هو مفاد عجز البيت. وهو محترز شرط رابع؛ أي: عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما إذا كان الابن غير صفة له بأن كان بدلًا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس. وكذا يجب الضم إن ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما إذا كان العلم الأول غير مفرد وهو محترز الأول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه».

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) اعترض وجوب ضمه بأن النكرة الموصوفة يجب نصبها، أو يجوز على ما مر إلا أن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع، أو التركيب فلا ينافي في جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (٣/ ١٤٢).

(٦) من (ح).

(٧) قال الخضري (٢/ ٧٥): «في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنَّون اضطرارًا =

[ش] تَقدَّمَ أنَّه إذا كانَ المنادَى مُفرَدًا مَعرِفَةً، أو نكِرَةً مقصودةً، يَجبُ بِناؤُه على الضمِّ، وذُكِرَ هنا أنَّه[١] إذا اضْطُرَّ شاعِرٌ إلى تَنوينِ هذا المنادَى كانَ له تَنوينُه وهو مَضمومٌ، وكانَ له نَصْبُه، وقد وَرَدَ السماعُ بهما:

فمِنَ الأوَّلِ: قولُه[٢]:

٣٠٧ ـ سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ علَيْهَا   وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ

ومِن[٣] الثاني: قولُه[٤]:

٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إِلَيَّ وقَالَتْ   يا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[٥]

[ص] [٥٨٣] وباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) و(أَلْ)   إلَّا معَ (اللَّهِ) ومَحْكِيِّ الْجُمَلْ

[٥٨٤] والأكثَرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ   وشَذَّ (يا اللَّهُمَّ) في قَرِيضِ

[حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)]

[ش] لا يَجوزُ الجمْعُ بينَ حرْفِ النداءِ و(أل) في غيرِ اسمِ اللهِ تعالَى، وما سُمِّيَ به مِن الْجُمَلِ، إلا في ضَرورةِ الشعْرِ؛ كقولِه[٦]:

٣٠٩ ـ فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا   إيَّاكُما أنْ تُعْقِبَانا شَرَّا[٧]

= يكون مبنيًّا إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربًا إذا نصب رجوعًا لأصل الأسماء، وحينئذٍ يتعين في تابعه النصب، وفي الضم يجوز معه النصب».

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ١٧٢): «قائله: هو الأحوص واسمه: عبد الله بن محمد بن ثابت بن قيس بن عصمة ابن النعمان بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عمرو بن مالك بن الأوس، ويكنى أبا عاصم، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية».

(٣) ليس في (س).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٢): «قائله: هو المهلهل».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**يا عَدِيًّا**)؛ حَيْثُ اضْطُرَّ إِلَى تنوينِ المنادَى فنَوَّنَه، ولم يَكْتَفِ بذلك بل نَصَبَه معَ كونِه مُفرَدًا علَمًا؛ لِيُشَابِهَ بِهِ المنادَى المعْرَبَ المنوَّنَ بأَصْلِه، وَهوَ النكِرَةُ غيرُ المقصودةِ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٩٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: (**فيا الغُلامانِ**)؛ حَيْثُ جَمَعَ بينَ حرْفِ النداءِ وألْ فِي غيرِ اسمِ اللهِ =

وأمَّا معَ اسمِ اللهِ تعالَى ومَحْكِيِّ الْجُمَلِ فيَجوزُ، فتَقولُ: يا أَللهُ. بقَطْعِ الهمزَةِ ووَصْلِها[1]، وتَقولُ فيمَن اسْمُه (ألرجُلُ منْطَلِقٌ): (يا ألرجُلُ منْطَلِقٌ أَقْبِلْ).

والأكثَرُ في نِداءِ اسمِ اللهِ: اللَّهُمَّ بميم مُشَدَّدَةٍ مُعَوَّضَةٍ مِن حرْفِ النداءِ، وشَذَّ الجمْعُ بينَ الميم وحرْفِ النداءِ في قولِه[2]:

٣١٠ - إنِّـــي إِذَا مـــا حَـــدَثٌ أَلَــمَّـــا أقولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[3]

❁ ❁ ❁

= تعالَى، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِن الْمُرَكَّبَاتِ الإخباريَّةِ (الْجُمَلِ)، وَذَلِكَ لا يَجوزُ إلا فِي ضَرورةِ الشعْرِ.

وإنَّما لم يَجُزْ فِي سَعَةِ الكلامِ أنْ يَقتَرِنَ حرْفُ النداءِ بما فيه ألْ لِسَبَبَيْنِ:

أحَدُهما: أنَّ كُلًّا مِن حرْفِ النداءِ وألْ يُفيدُ التعريفَ، فأحَدُهما كافٍ عن الآخَرِ.

والثاني: أنَّ تَعريفَ الألِفِ واللامِ تَعريفُ العهْدِ، وَهوَ يتَضَمَّنُ معنى الغَيْبَةِ؛ لأنَّ العَهْدَ يَكُونُ بينَ اثنينِ فِي ثالثٍ غائِبٍ، والنداءُ خِطَابٌ لحاضِرٍ، فلو جَمَعْتَ بينَهما لتَنافَى التَّعريفانِ (م).

(١) لأنها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء، وحينئذٍ تثبت ألف يا وجوبًا، وقوله وَوَصْلُها؛ أي: نظرًا لأصلها وحينئذٍ تثبت ألف أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا ألمنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف (يا)؛ لأن ما بدئ بهمزة الوصل فعلًا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع في النداء أيضًا، ولا يجوز وصْلها نظرًا لأصالتها كما في الجلالة لأن له خواص ليست لغيره؛ قاله الخضري (٢/ ٧٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ١٦٩٧): «قائله: هو أبو خراش الهذلي».

(٣) الشاهِدُ فيه قولُه: **(يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا)**؛ حَيْثُ جَمَعَ بينَ حرْفِ النداءِ والميمِ المشَدَّدَةِ التي يُؤتَى بها للتعويضِ عن حرْفِ النداءِ، وهذا شاذٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ فِي النَّظْمِ؛ لأنه جَمَعَ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ عنه.

وقد جَمَعَ بينَهما - وزادَ مِيمًا أُخرى وألِفًا - ذلك الراجِزُ الَّذِي يقولُ:

وما عليكِ أنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا (م)

فصْلٌ

[ص] **[٥٨٥]** تابِعَ ذي[1] الضمِّ المضافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ[١٧٤/و] نَصْبًا، كـ(أَزيدُ ذا الْحِيَلْ)

[ش] أيْ: إذا كان تابعُ المنادَى المضموم مُضافًا[2] غيرَ مصاحِبٍ للألِفِ واللامِ، (وجَبَ نصْبُه[3])[4]، نحوُ: (يا زيدُ[5] صاحِبَ عمرٍو). [أحكام تابع المنادى]

---

(١) في (ك): «ذو».

(٢) هٰهنا أمرانِ أُريدُ أنْ أُنبِّهَكَ إليهما:
الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ المنادَى إذا كان اسْمًا ظاهِرًا فله جِهتانِ: **الأُولَى**: جِهةُ كونِه منادًى، وَهِيَ تَقتضِي الْخِطابَ، **والثانيةُ**: جِهةُ كونِه اسْمًا ظاهِرًا، وَهِيَ تَقتضِي الغَيْبَةَ، فإذا كان تَابعُ المنادَى متَّصِلًا بضَميرِه جازَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ وَجهانِ: **الوجهُ الأوَّلُ**: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ غَيبةٍ؛ نَظرًا إِلَى الجهةِ الثانيةِ، **والوجْهُ الثاني**: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ خِطابٍ؛ نَظَرًا إِلَى الْجِهةِ الأُولَى، تقولُ: يا زيدُ نفْسَه أو نفْسَكَ، ويا تَميمُ كلَّهم أو كلَّكم، ويا ذا الَّذِي قامَ أو قُمتَ.
والأمْرُ الثاني: أنَّ التابعَ المضافَ الَّذِي يَجِبُ نَصْبُه هو: مَا كانَتْ إضافتُه مَحْضَةً، أمَّا الَّذِي إضافتُه لَفظيَّةٌ؛ كاسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى مَفعولِه، نحوُ: (يا رجُلُ ضاربَ زَيْدٍ) فقد اختلَفَتْ فيه كَلِمَةُ العُلماءِ؛ فقالَ الرَّضِيُّ: يَجوزُ فيه الوَجهانِ؛ الضمُّ والنصْبُ. وقالَ السّيُوطِيُّ: يَجِبُ نَصْبُه (م).

(٣) مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافته محضة وإلَّا جاز لكونها في نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب، ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي بوجوب نصبه إن قلت: كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت: لا ينعت بذلك إلا النكرة المقصودة كما في «الصبان» (٣/ ١٤٦)، وقد مر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة. وحينئذٍ فقول الشارح: يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى. إلا أن يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون إضافته محضة، ويتعرف بها. «الخضري» (٢/ ٧٦).

(٤) ليس في (ك).

(٥) كتب في حاشية (ك): «بدلا» وكتب وقها «ن».

والله تعالى أعلم بالصواب(١).

[ص] [٥٨٦] وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلَا

[ش] أيْ: ما سِوَى المضافِ المذكورِ يَجُوزُ رفْعُه ونَصْبُه، وهو المضافُ المصاحِبُ لألْ، والمفرَدُ، فتقولُ: (يا زيدُ الكريمُ الأبِ) برَفْعِ (الكريم) ونَصْبِه، و(يا زيدُ الظريفُ) برفْعِ (الظريف) ونَصْبِه.

وحُكْمُ عطْفِ البَيانِ والتوكيدِ حكْمُ الصِّفَةِ، فتقولُ: (يا رجُلُ زيدٌ وزَيدًا) بالرفْعِ والنصْبِ، و(يا تَميمُ أَجمعونَ وأَجمعينَ).

وأمَّا عطْفُ النَّسَقِ والبدَلِ ففي حكْمِ المنادَى المستَقِلِّ(٢)، فيجِبُ(٣) ضَمُّه إذا كانَ مُفرَدًا، نحوُ: (يا رجُلُ زَيدُ)، و(يا رجُلُ وزَيدُ)؛ كما يَجِبُ الضمُّ لو قُلتَ: (يا زيدُ)، ويَجِبُ نَصْبُه إنْ كانَ مُضافًا، نحوُ: (يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ)، و(يا زيدُ وأبا عبدِ اللهِ) كما يَجِبُ نصْبُه لو قُلتَ: (يا أبا عبدِ اللهِ). والله تعالى أعلم بالصواب(٤).

[ص] [٥٨٧] وإنْ يَكُنْ مَصحوبَ (أَلْ) ما نُسِقَا ففيهِ وَجهانِ، ورَفْعٌ يُنْتَقَى

[ش] أيْ(٥): إنما يَجِبُ بِناءُ الْمَنسوقِ على الضمِّ إذا كان مُفرَدًا مَعرِفَةً بغيرِ (ألْ).

فإنْ كانَ بـ(ألْ) جازَ فيه وَجهانِ(٦): الرفْعُ والنصْبُ، والمختارُ عندَ

---

(١) من (ك).
(٢) لأن البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كنائب عنه.
(٣) في (ك): «يجب».
(٤) من (ح).
(٥) زاد في (س): «أيضًا».
(٦) لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فأشبه النعت في أن العامل فيه هو العامل في الأول فجاز فيه مراعاة لفظ الأول ومحله وظاهره جواز رفعه. ولو كان مضافًا كيا زيد والحسن الوجه قال الصبان (٣/ ١٤٧): ولا بعد فيه. اهـ؛ أي: لأن إضافته تكون غير محضة أبدًا في نية الانفصال إذ ما إضافته محضة لا تدخله أل. «الخضري» (٢/ ٧٦).

الخليلِ وسِيبَوَيْهِ[١] ومَن تَبِعَهما الرفْعُ[٢]، وهو اختيارُ المصنِّف[٣]؛ ولهذا [١٧٤/ظ] قالَ: (ورَفْعٌ يُنتَقَى)؛ أيْ: يُختارُ، فتقولُ: (يا زيدُ والغلامُ) بالرفْعِ والنصْبِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَۖ﴾ [سبأ: ١٠][٤] برَفْعِ (الطَّيْرُ) ونَصْبِه. والله تعالى أعلم[٥].

[ما يجب رفعه]

[ص] [٥٨٨] وأيُّها مَصحوبَ (أَلْ) بعدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بالرفعِ لَدَى ذي الْمَعْرِفَهْ

[٥٨٩] و(أَيُّهَذَا، أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ... ووَصْفُ (أيٍّ) بِسِوَى هذا يُرَدْ

[ش] يُقالُ: (يا أيُّها الرجُلُ، ويا أيُّهَذَا، ويا أيُّها الذي فَعَلَ كذا)، فـ(أيُّ) مُنادًى مفرَدٌ[٦] مَبنيٌّ على الضمِّ، و(ها) زائدةٌ، و(الرجُلُ) صِفَةٌ لأيٍّ، ويَجِبُ رفْعُه عندَ الْجُمهورِ[٧]؛ لأنه هو المقصودُ بالنداءِ، وأجازَ الْمَازِنيُّ نَصْبَه قِياسًا على جَوازِ نَصْبِ (الظريف) في قولِك: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفْعِ والنصْبِ.

ولا تُوصَفُ[٨] (أيُّ) إلا باسمِ جِنْسٍ مُحَلًّى بألْ؛ كالرجُلِ، أو باسمِ إشارةٍ، نحوُ: (يا أيُّهذَا أَقْبِلْ)، أو بِمَوصولٍ مُحَلًّى بألْ (يا أَيُّهَا الذي فَعَلَ كذا). والله تعالى أعلم بالصواب[٩].

[ص] [٥٩٠] وذو إشارةٍ[١٠] كـ(أيٍّ) في الصِّفَهْ[١١] ... إنْ كانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ[١٢] المعرِفَهْ

[ش] يُقالُ: (يا هذا الرجُلُ) فيَجِبُ رفْعُ (الرجُلُ) إنْ جُعِلَ (هذا) وُصْلَةً

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٨٦).

(٢) تبعًا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه أكثر. واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكًا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال، وأجيب باحتمال أنه بالعطف على: فضلًا قبله أو بسخَّرنا مقدرًا. «الخضري» (٢/ ٧٦).

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٨٣).

(٤) زاد في (س): «بالضم».

(٥) من (ح).

(٦) زاد في (س): «معرفة».

(٧) تبعًا للفظها.

(٨) في (ك)، (س): «يوصف».

(٩) من (ح).

(١٠) بشرط خلوه من الكاف.

(١١) في لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة.

(١٢) بضم الياء مضارع أفات الرباعي.

لِندائِه(١)، كما يَجِبُ رفْعُ صِفَةِ (أيٍّ)، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَةَ)**، فإنْ لم يُجْعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصلةً لِنداءِ ما بعْدَه(٢) لم يَجِبْ رفْعُ صِفَتِه؛ بل يَجوزُ الرفْعُ والنصْبُ.

[حكم تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافًا]

[ص] **[٥٩١]** في نحوِ (سعدُ سعدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثانٍ، وضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

[ش] يُقالُ [١٧٥/و]: **(يا سَعْدُ سعْدَ الأوسِ)**(٣) و(٤):

٣١١ـ .... **يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ**(٥)

٣١٢ـ و(٦) .... **يا زَيدُ زَيدَ اليَعْمَلَاتِ***(٧)

فيَجِبُ نصْبُ الثاني، ويَجوزُ في الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ.

---

(١) بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا ذا القائم، ويا ذا الذي قام فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه، ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله في غير النداء. «الخضري» (٢/ ٧٧).

(٢) في (س): «بعد».

(٣) وقَعَتْ هذه العِبارةُ فِي قولِ الشاعِرِ:

أيا سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ مانِعًا ... ويا سعْدُ سعْدَ الْخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

أَجِيبَا إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَبَوَّآ ... مِن اللَّهِ فِي الفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عارِفِ (م)

(٤) هو: جرير بن عطية في «ديوانه» (١/ ٢١٥).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)**؛ حَيْثُ تَكَرَّرَ لَفْظُ المنادَى، وقد أُضِيفَ ثاني اللفظينِ، فيَجِبُ فِي الثاني النصْبُ، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ، عَلَى مَا أَوْضَحناهُ فِي الإعرابِ، وأَوْضَحه الشارِحُ العلَّامَةُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ١٧٠١): «قائله: هو بعض ولد جرير، وقال النحاس: قائله: عبد الله بن رواحة الأنصاري ﵁».

(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلَاتِ)**؛ حَيْثُ تَكَرَّرَ لَفْظُ المنادَى، وأُضِيفَ ثاني اللفظينِ، كَمَا سبَقَ فِي الشاهِدِ الَّذِي قَبْلَ هذا، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ مِن وُجوهِ الإعرابِ الضمُّ عَلَى أَنَّهُ منادًى مُفرَدٌ، والنصْبُ عَلَى أَنَّهُ منادًى مُضافٌ، وفي الثاني النصْبُ ليس غيرُ، ولكنْ لهذا النصْبِ خَمسةُ أَوْجُهٍ، وقد بَيَّنَّاهَا فِي إعرابِ البيتِ السابقِ وذَكَرَها الشارِحُ (م).

فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ(١)؛ كانَ الثاني مَنصوبًا على التوكيدِ(٢)، أو على إضمارِ أَعْنِي، أو على البَدَلِيَّةِ، أو(٣) عطْفِ البيانِ، أو على النداءِ. وإنْ نُصِبَ الأوَّلُ فمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ(٤) أنَّه مُضافٌ إلى ما بعْدَ الاسم الثاني، وأنَّ الثانيَ مُقْحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه. ومَذهَبُ الْمُبَرِّدِ(٥) أنَّه مُضافٌ إلى محذوفٍ مِثلِ ما أُضيفَ إليه الثاني، وأنَّ الأصْلَ: (يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ) فحُذِفَ (عَدِيٍّ) الأوَّلُ لدَلالةِ الثاني عليه(٦)(٧).

والله تعالى أعلم(٨).

---

(١) لكونه مفردًا معرفة.

(٢) اعتَرَضَ جماعةٌ عَلَى نَصْبِ الثاني عَلَى أَنَّهُ توكيدٌ للأوَّلِ باعتبارِ الْمَحَلِّ، إنْ كَانَ الأوَّلُ مَضمومًا، وقالُوا: لا يَجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا تَوكيدًا مَعنويًّا؛ لأنَّ التوكيدَ الْمَعنويَّ يَكُونُ بألفاظٍ مُعَيَّنَةٍ مَعروفَةٍ، وليسَ هَذَا مِنها، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ تَوكيدًا لَفظيًّا لوَجهينِ:
أوَّلُهما: أنَّ اللفْظَ الثانِيَ قدِ اتَّصَلَ بما لم يَتَّصِلْ بِهِ اللفْظُ الأوَّلُ، وَهوَ المضافُ إلَيْهِ.
وثانِيهِمَا: أنَّ تَعريفَ الأوَّلِ بالنداءِ أو بالعَلَمِيَّةِ السابِقَةِ عليه، وتَعريفَ الثاني بالإضافَةِ، يُريدونَ بهذينِ الوَجهينِ أنْ يُبَيِّنُوا أنَّ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ اختلافًا، وَإنْ يُقَرِّرُوا أنَّهُ إذَا اخْتلَفَ اللفظانِ لم يَصْلُحْ أنْ يَكُونَ ثانِيهما تَوكيدًا لأوَّلِهِما.
قالَ أبو رَجاءٍ: ولِمَن يَذهَبُ إلَى أنَّ الثانِيَ تأكيدٌ للأوَّلِ أنْ يَلْتَزِمَ أنَّهُ لا يَجِبُ استواءُ المؤكَّدِ والتوكيدِ فِي جِهةِ التعريفِ، ويُكتفَى باشتراكِهما فِي جنْسِ التعريفِ. فافْهَمْ ذلك (م).

(٣) زاد في (س).

(٤) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٠٦).

(٥) في «المقتضب» (٣/ ٢٤٤).

(٦) يَلزَمُ عَلَى مَذهَبِ سِيبَوَيْه الفَصْلُ بينَ المضافِ والمضافِ إلَيْهِ بأَجْنَبِيٍّ، وَهوَ غيرُ مَقبولٍ، وَعَلَى مَذهَبِ المبَرِّدِ الحذْفُ مِن الأوَّلِ؛ لِدَلالةِ الثاني عليه، والأصْلُ العكْسُ، وَهوَ الحذْفُ مِن الثاني؛ لدَلالةِ الأوَّلِ عليه (م).

(٧) ليس في (س).

(٨) من (ح).

المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ

[ص] [٥٩٢] واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِـ(يَا) كـ(عبدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)(١)

[ش] [الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء]

إذا أُضيفَ المنادَى إلى ياءِ المتكلِّمِ فإمَّا أنْ يَكونَ صَحيحًا، أو مُعْتَلًا.

فإنْ كانَ مُعْتَلًا فحُكْمُه كحكمه(٢) غيرَ مُنادًى، وقد سبَقَ حكْمُه(٣) في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وإنْ كانَ صحيحًا جازَ فيه خَمْسةُ أوْجُهٍ(٤):

---

(١) (واجْعَلْ) فعْلُ أمْرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، (مُنَادًى) مَفْعُولٌ أوَّلُ لاجعَلْ، (صَحَّ) فعْلٌ مَاضٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إلَى منادًى فَاعِلٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصْبٍ صفةٌ لِمُنادًى، (إنْ) شَرطِيَّةٌ، (يُضَفْ) فعْلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، فعْلُ الشرْطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إلَى المنادَى، (لِيَا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بيُضَفْ، (كعَبْدِ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ باجْعَلْ، وَهوَ فِي مَحلِّ المفعولِ الثاني له، (عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) كلُّهُنَّ مَعطوفاتٌ عَلَى الأوَّلِ بعاطِفٍ مُقَدَّرٍ، وجوابُ الشرْطِ محذوفٌ، يَدُلُّ عليه سابِقُ الكلامِ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «حكم».

(٣) خُلاصَةُ مَا يُشيرُ إلَى أنَّهُ قد سَبَقَ: هو ثُبوتُ الياءِ مفتوحةً فِي الأفْصَحِ فيما آخِرَه ألِفٌ، نحوُ: فَتَايَ وعَصَايَ، أو واوٌ، نحوُ: مُسْلِمِيَّ، أو ياءٌ غيرُ مُشَدَّدَةٍ نحوُ: قاضِيَّ، وحَذْفُ ياءِ المُتَكَلِّمِ معَ كَسْرِ مَا قَبْلَها أو فَتْحِه فيما آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، نحوُ: كُرْسِيَّ، ولا تَنْسَ أنَّا ذَكَرْنا لكَ فِي هَذا الأخيرِ جَوَازَ إبقاءِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ساكنةً، وخالَفْنا فِي ذلك مَا ذَكَرَه العلماءُ وادَّعَوُا الإجماعَ عليه، واستَدْلَلْنا لكَ عَلَى مَا ذَهَبْنا إلَيْهِ مِن شعْرِ العرَبِ المحتجِّ بعَرَبِيَّتِهم، ونحنُ لا نُنْكِرُ أنَّهُ قليلٌ بالنظَرِ إلَى مَا ارْتَضَاهُ العُلماءُ، ولكنَّنا نُنكِرُ جِدَّ الإنكارِ أنَّهُ مُمْتَنِعٌ، وكيفَ يَمتَنِعُ وَهوَ وَارِدٌ؟! (م).

(٤) بشرط أن لا يكون المضاف وصفًا مفردًا عاملًا كياء مكرمي وإلا تعيَّن إثبات يائه =

أَحَدُها: حذْفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرةِ، نحوُ: (يا عبدِ) وهذا هو الأكثَرُ.

الثاني: إثباتُ الياءِ ساكِنَةً، نحوُ: (يا عَبْدِي) وهو دُونَ الأوَّلِ في الكَثرةِ.

الثالثُ: قلْبُ الياءِ ألِفًا(١) وحَذْفُها والاستغناءُ (عنها بالفتْحَةِ)(٢)، نحوُ: (يا عَبْدَ).

الرابعُ: قلْبُها ألِفًا وإبقاؤُها وقَلْبُ الكسرةِ فتْحَةً، نحوُ: (يا عبدَا).

الخامِسُ: إثباتُ الياءِ مُحَرَّكَةً بالفتْحِ، نحوُ: (يا عَبْدِيَ).

والله تعالى أعلم بالصواب(٣).

[ص] **[٥٩٣]** (وفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ)(٤)(٥) وحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ في[١٧٥/ظ] (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمَّ) لا مَفَرّ

[ش] إذا أُضيفَ المنادَى إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ وَجَبَ إثباتُ الياءِ، إلَّا في (ابْنِ أُمّ) و(ابنِ عَمّ(٦))، فتُحْذَفُ الياءُ منهما(٧)؛ لكَثْرَةِ الاستعمالِ، وتُكسَرُ الميمُ(٨) أو تُفتَحُ، فتقولُ: (يا ابنَ أُمِّ أَقْبِلْ) و(يا ابنَ عَمِّ لا مفَرَّ) بفتْحِ الميم وكَسْرِها(٩)(١٠). [أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان غير أب وأم]

= مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها. أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(١) لخفتها، ويُتَوَصَّلُ إليها بفتح ما قبل الياء أولًا ليجري على قاعدة القلب، والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالإضافة كأصلها، وإن الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر سم. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(٢) في (س)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٣) من (ح).

(٤) مبتدأ سوغه التقسيم.

(٥) في (ك)، (ع): «والفتح والكسر».

(٦) في (ك)، (ع)، (ح): «عمي».

(٧) وجوبًا.

(٨) لتدل على الياء المحذوفة.

(٩) في (س)، (ع): «أو كسرها».

(١٠) قد وَرَدَ ثُبوتُ الياءِ فِي (ابنِ أُمَّ) فِي قولِ أبي زُبَيْدٍ الطَّائِيِّ يَرْثِي أَخاهُ:

يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنتَ خَلَّفْتَنِي لدهْرٍ شديدِ =

[ص][٥٩٤] وفي الندا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضْ واكْسِرْ أو افْتَحْ، ومِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

[ش] [أحكام المنادى المضاف إذا كان بأب وأم] يُقالُ في النداءِ: (يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ) بفَتْحِ التاءِ[١] وكَسْرِها، ولا يَجوزُ إثباتُ الياءِ، فلا تَقولُ: (يا أَبَتي ويا[٢] أُمَّتي)؛ لأنَّ التاءَ عِوَضٌ مِن الياءِ، فلا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ مِنه[٣].

۞ ۞ ۞

= ووَرَدَ قلْبُ الياءِ ألِفًا وبَقاؤُها فِي «ابنةَ عَمَّ» فِي قولِ أبي النجمِ:

يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومي واهْجَعي

وذَكَرَ هَذينِ الوَجهينِ شَيْخُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ فِي كِتابه (١/٣١٨)، وجَعَلَ ثُبُوتَ الياءِ هو القِياسَ، وعَلَّلَ لِحَذْفِها بكثرَة استعمالِ هاتينِ الكَلِمَتَيْنِ: (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابنَ عَمَّ)؛ قَصْدًا إِلَى التخفيفِ فيما كَثُرَ استعمالُه، قالَ سِيبَوَيْهِ: (واعلَمْ أنَّ كلَّ شَيءٍ ابْتَدَأْنَاهُ فِي هذينِ البابَيْنِ أوَّلًا هو القِياسُ، وجَميعُ مَا وَصَفْنَا مِن هذه اللغاتِ سَمِعْنَاهُ مِن الخليلِ ويُونُسَ عن العرَبِ). اهـ. وَهوَ قد ابْتَدأَ بذِكْرِ ثُبُوتِ الياءِ فِي المضافِ إِلَى مُضافٍ لياءِ المتكلِّم (م).

(١) قال الخضري (٢/٧٩): «هو الأقيس تبعًا لما هي عوض عنه، والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها. وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات في نداء الأبوين».

(٢) في (ح)، (ح)، (ك): «ولا يا».

(٣) قد وَرَدَ ثُبُوتُ الياءِ فِي قولِ الشاعِرِ:

أَيَا أَبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فإنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عائِشَا

ووَرَدَ ثُبوتُ الألِفِ الْمُنقَلِبَةِ عن ياءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي قولِ الراجِزِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ سِيبَوَيْهِ:

تَقولُ بِنْتِي قد أَنَى أَنَاكَا يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

وقولِ الراجِزِ الآخَرِ:

يا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

ومنه قولُ الأعْشَى مَيمونِ بنِ قَيْسٍ (ص٢٠٠):

أبانَا فلا رِمْتَ مِن عِنْدِنا فإنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ
ويا أَبَتَا لا تَزَلْ عِندَنا فإنَّا نَخافُ بأنْ تُخْتَرَمْ (م)

أسماءٌ لَازَمَتِ النداءَ

[ص] [٥٩٥] و(فُلُ) بعضُ ما يُخَصُّ(١) بالنِّدَا (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كذا، واطَّرَدَا

[٥٩٦] في سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يا (خَبَاثِ) والأمرُ هكذا مِن الثلاثي

[٥٩٧] وشاعَ في سَبِّ الذُّكورِ (فُعَلُ) ولا تَقِسْ، وَجُرَّ في الشعْرِ (فُلُ)

مِن الأسماءِ ما لا يُستعمَلُ إلا في النداءِ، نحوُ: (يا فُلُ)؛ أيْ: يا رَجُلُ، و(يا لُؤْمَانُ) للعظيمِ اللؤمِ، و(يا نَوْمَانُ) للكثيرِ النومِ، وهو مَسموعٌ(٢)، وأشارَ بقولِه: (واطَّرَدَا في سَبِّ الانثَى) إلى أنه يَنقاسُ في النداءِ استعمالُ فَعَالِ مَبْنِيًّا على الكسْرِ في ذمِّ الأُنثَى وسَبِّهَا(٣) مِن كُلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ، نحوُ: (يا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ ويا لَكَاعِ)(٤).

وكذلك يَنقاسُ استعمالُ فَعَالِ مَبْنِيًّا على الكسْرِ مِن كلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ للدَّلالَةِ على الأمْرِ، نحوُ: (نَزَالِ وضَرَابِ وقَتَالِ)؛ أيْ: (انْزِلْ واضرِبْ واقتُلْ).

وكثُرَ استعمالُ فُعَل في النداءِ خاصَّةً مَقصودًا [١٧٦/و] به (سَبُّ

---

(١) أفاد أن هناك ألفاظًا أخر تختص بالنداء كأبتِ وأمتِ واللَّهُمَّ.

(٢) أي: مقصور على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فيما بعدها إلا مفعلان ففي القياس عليه خلاف.
«الخضري» (٢/ ٧٩).

(٣) في (ع)، (ك): «وشبهها».

(٤) وقد وَرَدَ (لَكَاع) سَبًّا للأُنثى، وظاهِرُه أنَّهُ غيرُ مُستَعْمَلٍ فِي النداءِ، وَذَلِكَ فِي قولِ الْحُطَيْئَةِ، ويُقالُ: هو لأبي الغريبِ النَّصْرِيِّ:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماءُ يُخَرِّجُونَه عَلَى تَقديرِ قولٍ محذوفٍ؛ أيْ: بَيْتٍ قَعِيدَتُه مَقولٌ لها: يا لَكَاعِ (م).

الذُّكورِ[1]، نحوُ: (يا فُسَقُ، ويا غُدَرُ ويا لُكَعُ)، ولا يَنقاسُ[2] ذلك[3].

وأَشارَ بقولِه: **(وجُرَّ في الشعْرِ فُلُ)** إلى أنَّ بعْضَ الأسماءِ المخصوصةِ بالنداءِ قد تُستعمَلُ في الشِّعْرِ في غيرِ النداءِ؛ كقولِه[4]:

٣١٣ ـ (تَضِلُّ منهُ إِبِلِي بالْهَوْجَلِ)[5]   في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ[6]

---

(١) في (ك): «ذم الذكور»، وفي (س)، (ح)، (ع): «ذم المذكر»، وفي (ص): «ذم المذكور».

(٢) في (ك): «يقاس».

(٣) قلنا: هٰهنا ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن الشارح العلامة تبعًا للمصنف قد خصا لكع ولكاع بالنداء، وقد جاء بيِّنًا ما يخالف ذلك فمنه ما في حديث البخاري (٥٨٨٤): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ المَدِينَةِ، فَانْصَرَفَ فَانْصَرَفْتُ، فَقَالَ: «**أَيْنَ لُكَعُ؟**».

ومنه حديث «مسند أحمد» (١٦٨٢٤): عَنْ ذِي مِخْمَرٍ قال... فَأَعْطَانِي خِطَامَ نَاقَتِهِ، فَقَالَ: «**هَاكَ لَا تَكُونَنَّ لُكَعَ**»...

ومنه حديث «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٠٥٦٩): قَالَ عُمَرُ: مَا الدُّنْيَا؟ فَإِنَّهَا لَكَاعٌ.

الأمر الثاني: أنه قد جاء في الأنثى لكاع ولكعاء أيضًا ومنه حديث «سنن الدارقطني» (٢٢٩٦): ... فَقَالَتْ لَهَا الْمَرْأَةُ: يَا لَكْعَاءُ غَدًا يُؤْخَذُ بِأُذُنِكِ فَتُبَاعِينَ فِي السُّوقِ...

الأمر الثالث: كيف يقال في نداء المثنى والجمع من ذلك؟ والجواب ما قاله في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٤٥): ويقال للرجلين: يَا ذَوَيْ لَكِيعَةَ أَقْبِلَا، بترك الإجراء في لكيعة، للتعريف والتأنيث. وإن شئت قلت: يا ذَوَي لكاعةٍ أقبلا، فتجري لكاعة لأنها مصدر على مثال السماحة والشجاعة. وتقول للجمع: يا أولي لكيعةَ أقبلوا، ويا أولي لكاعةٍ أقبلوا، ويا ذَوِي لكيعةَ أقبلوا، ويا ذَوِي لكاعةٍ أقبلوا.

لكن قال في مقاييس اللغة (٥/ ٢٦٥): يُقَالُ لَهُ: يَا لُكَعُ، وَلِلِاثْنَيْنِ **يَا ذَوَيْ لُكَعٍ** [وللجميع **يَا ذَوِي لُكَعٍ**].

(٤) هو: لأبي النجم كما في جمهرة اللغة (ص٤٠٧).

(٥) أبد في (س) بهذا الشطر: «فتدافع الشيب ولم تعئ».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(عن فُلِ)**؛ حَيْثُ استَعْمَلَ (فُلِ) فِي غيرِ النداءِ وجَرَّهُ بالحرْفِ، =

الاستِغَاثَةُ

[ص] [٥٩٨] إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   باللامِ مفتوحًا، كـ(يَا لِلْمُرْتَضَى)(١)

[ش] يُقالُ: (يا لَزَيْدٍ لِعمرٍو) فيُجَرُّ(٢) المستغاثُ بلامٍ(٣) مَفتوحةٍ(٤) ويُجَرُّ

= وَذَلِكَ ضَرورةٌ؛ لأنَّ مِن حقِّ استعمالِ هَذَا اللفْظِ أَلَّا يَقَعَ إِلَّا مُنادًى، إِلَّا إِذَا ادَّعَيْنَا أنَّ (فُلِ) هنا مُقْتَطَعٌ مِن فُلانٍ بحذْفِ النونِ والألِفِ، بقَرينَةِ قولِه قبْلَ ذلك: (**أَمْسِكْ فُلانًا**)، فكأنَّه قالَ: أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلانٍ (م).

وبيانُ هَذَا أنَّ لفْظَ (فُلانٍ) لا يَخْتَصُّ بالنداءِ؛ بل يَقَعُ فِي جميعِ مَوَاقِعِ الإعرابِ، وأنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ بالنداءِ هو (فُلِ) الَّذِي أَصْلُه (فُلو) فحُذِفَتْ لامُه اعتِبَاطًا ـ أيْ: لغيرِ علَّةٍ صَرفِيَّةٍ ـ كَمَا حُذِفَتْ لامُ يَدٍ ودَمٍ.

وقد ادَّعَى جَماعةٌ مِن العُلماءِ أنَّ الَّذِي فِي البيتِ مِن الأوَّلِ، وأنَّ الشاعِرَ رَخَّمَهُ فِي غيرِ النداءِ ضرورةً؛ بحذْفِ النونِ ثم بحذْفِ الألِفِ، وَإِنْ لم تَكُنْ مَسبوقةً بثلاثةِ أَحْرُفٍ، ففيه ضَرورتانِ:

ونَظيرُه قولُ لَبيدٍ:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ   فتَقَادَمَتْ فالحبْسِ فالسُّوبَانِ

أَرادَ (دَرَسَ الْمَنَازِلُ)، فحَذَفَ حَرفينِ مِن الكَلمَةِ معَ أنَّ مَا قَبلَ الأخيرِ ليسَ حرْفَ لِينٍ (م).

(١) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل.   (٢) في (س)، (ح): «فتجر».

(٣) أي: فهو معرب وإن كان منادى مفردًا لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف، ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر، وإنما يعرب إذا وجدت اللام، وإلا فكغيره من المناديات كما سيأتي. وإذا كان معربًا قَبل النداء وإلا بقي على بنائه كيا لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء. «صبان» (٣/ ٢٤٢).
وينبغي كونه في محل جر باللام، ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل؛ أي: الموضع المقدر وهو النصب لأنه مفعول به، وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعين الجر. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٤) مع غير ياء المتكلم.

المستغاثُ له بلامٍ مَكسورةٍ[١]، وإنما فُتِحَتْ معَ المستغاثِ؛ لأنَّ المنادَى واقِعٌ مَوقِعَ المضمَرِ، واللامُ تُفتَحُ معَ المضْمَرِ، نحوُ: (لَكَ ولَهُ). والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص][٥٩٩] وافْتَحْ معَ المعطوفِ إنْ كَرَّرْتَ (يَا) وفـي سِوَى ذلـكَ بِـالْـكَسْـرِ ائْـتِيَـا

[حكم أسلوب الاستغاثة] [ش] إذا عُطِفَ على المستغاثِ مُستغاثٌ آخَرُ، فإمَّا أنْ تَتكَرَّرَ معَه (يا) أوَّلًا، فإنْ تَكرَّرَتْ لزِمَ الفتْحُ، نحوُ: (يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو لِبكْرٍ)، وإنْ لم تَتكَرَّرْ لَزِمَ الكسْرُ نحوُ: يا لَزَيْدٍ ولِعمرٍو لِبكْرٍ، كما يَلْزَمُ كسْرُ اللامِ معَ المستغاثِ له، وإلى هذا أَشارَ بقولِه: **(وفي سِوى ذلك بالكسْرِ ائْتِيَا)**؛ أيْ: وفي سِوَى المستغاثِ[٣] والمعطوفِ عليه الذي تَكَرَّرَتْ معَه (يا) اكْسَرِ اللامَ[٤] وُجوبًا، فتُكْسَرُ معَ المعطوفِ الذي لم تَتكَرَّرْ معَه (يا) ومعَ المستغاثِ له. والله أعلم[٥].

[ص][٦٠٠] ولامُ مَـا اسْـتُغِيـثَ عَـاقَـبَتْ أَلِـفْ ومِـثْـلُـهُ اسـمٌ ذو تَـعَـجُّـبٍ أُلِـفْ

[حذف لام المستغاث به] [ش] تُحذَفُ لامُ المستغاثُ ويُؤتَى بألِفٍ في [١٧٦/ظ] آخِرِه عِوَضًا

---

(١) على أصل لام الجر مع الظاهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد بذلك [كذا ولعلها صحفت عن (لك)] إلا مع ياء المتكلم على ما مر. وإذا قلت: يا لك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله، وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء؛ أي: أدعوك لزيد فالكلام جملتان، وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به؛ أي: مدعوًّا لزيد فهو جملة واحدة. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٢) من (ح).

(٣) أفاد أن اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء، وبالمستغاث له كررت يا أم لا، ولا يصح إرجاعه للتكرار أو المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلَّا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله: **(باللام مفتوحًا)** مع أن أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) من (ح).

عنها[١]، نحوُ: يا زَيدًا لِعَمْرٍو، ومِثلُ المستغاثِ الْمُتَعَجَّبِ منه نحوُ: (يا لَلدَّاهِيَةِ)[٢] و(يا لَلعَجَبِ)[٣]، فيُجَرُّ[٤] بلامٍ مَفتوحةٍ كما يُجَرُّ المستغاثُ، [وتُعاقِبُ اللامَ في الاسمِ الْمُتَعَجَّبِ منه ألِفٌ، فتَقولُ: (يا عَجَبَا لَزَيدٍ)[٥]][٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) فلا يجمع بينهما.

(٢) أي: أي تعجبًا عن عظمها، وقولهم: يا للماء والعشب، تعجبًا من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية؛ بل هو مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلًا. فإذا قلت: يا للماء فكأنك تناديه، وتقول: احضر حتى يتعجب منك، ويا لَلْعَجَب احضر حتى يروك فهذا وقتك، فاللام مفتوحة مثلها في يا لزيد، ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له محذوف؛ أي: يا لقومي للعجب وللماء وللدواهي فإن أتى بالألف تعين الاعتبار الأول. **خاتمة**: إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٣) في (س): «للتعجب».

(٤) في (س): «فتجر».

(٥) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ:

ويَومَ عَقَرْتُ للعَذارَى مطيتي ... فيا عَجَبًا مِن كُورِها الْمُتَحَمَّلِ (م)

قلنا: ومن ذلك في الحديث ما في البخاري (٤٩١٣): . . . قَالَ عُمَرُ: . . . فَبَيْنَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَتأَمَّرُهُ، إِذْ قَالَتِ امْرأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا لَكَ وَلِمَا هَا هُنَا؟ وَفِيمَ تَكَلُّفُكِ فِي أَمْرٍ أُرِيدُهُ؟! فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ؟! . . .

(٦) ما بين المعكوفين من (ن)، (ك).

النُّدْبَةُ

[حكم الاسم المندوب] [ص] [٦٠١] ما للمُنَادَى[1] اجْعَلْ لمندوبٍ، ومَا نُكِّرَ لم يُنْدَبْ، ولا ما أُبْهِمَا

[٦٠٢] ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي[2] اشْتَهَرْ كـ(بِئْرِ زَمْزَمٍ) يَلِي و(امَنْ حَفَرْ)

[ش] المندوبُ هو الْمُتَفَجَّعُ عليه، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، والمتوَجَّعُ منه نحوُ: (وَاظَهْرَاهْ)، ولا يُندَبُ إلَّا الْمَعْرِفَةُ، فلا تُندَبُ النَّكِرَةُ[3]، فلا يُقالُ: (وَارَجُلَاهْ)[4]، ولا المُبَهَمُ؛ كاسمِ الإشارةِ، نحوُ: (وَاهَذَاهْ)، ولا الموصولُ[5]، إلَّا إنْ كانَ خالِيًا مِن (ألْ) واشْتَهَرَ بالصِّلَةِ؛ كقولِهم:

---

(١) يشير إلى أن المندوب ليس منادى، وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله، ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح (٢/ ٢٤٧)، ونقل الفارضي عن ابن يعيش أنه منادى. ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازًا لا حقيقة فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تقول له: أقبل فإني مشتاق إليك، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٢) متعلق بالموصول.

(٣) لفوات غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه، وإن جهلت المصيبة قيل: ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن أنه مضاف لياء المتكلم محذوفة. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٤) **قلنا**: وذلك على تقدير إفراده وأنه في الأصل يا رجل لمنكور، واعلم أنه مساو في اللفظ لما قدر فيه الإضافة للياء، فلو قُدِّرت فيه لصحت الندبة، فالقائلة لزوجها: يا رجلي ـ على الوجوه الجائزة فيه ـ ندبته قائلة: وَارَجُلَاهْ، إلا على وجه تسكين الياء فيجوز وَارَجُلَاهْ ووَارَجُلِيَاهْ، وإلا على وجه فتح الياء فلا يجوز إلا وَارَجُلِيَاهْ.

(٥) قال الخضري: «الأولى (والموصول) ليكون مثالًا ثانيًا للمبهم لأنه منه، ومنه أيضًا الضمائر وأي فلا يقال: واأنتا، ولا واأيهم قائم، لعدم تعينها إلا إذا جعل شيء من ذلك علمًا واشتهر».

(وامَن حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ). والله تعالى أعلم بالصواب[١].

[ص] [٦٠٣] ومُنتهَى المندوبِ[٢] صِلَةٌ بالألِفْ   مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ

[٦٠٤] كذاك[٣] تَنوينُ الذي به كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها، نِلْتَ الأمَلْ

[استعمالات الاسم المندوب]

[ش] يَلْحَقُ آخِرَ المنادَى المندوبِ ألِفٌ، نحوُ: (وازَيْدَا لا تَبْعُدْ)، ويُحذَفُ ما قبلَها إنْ كانَ ألِفًا؛ كقولِكَ: (وامُوسَاهْ)، فحَذَفَ ألِفَ (مُوسَى) وأتَى بالألِفِ للدَّلالةِ على النُّدْبَةِ، أو كان تَنوينًا في آخِرِ صِلَةٍ أو غيرِها، نحوُ: (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمزمَاه)، ونحوُ: (يا غَلامَ زَيْدَاه). والله أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٦٠٥] والشَّكْلَ[٥] حَتْمًا اوْلِهِ مُجانِسَا   إن يكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

[فتح ما قبل ألف الندبة]

[ش] إذا كان آخِرُ ما تَلْحَقُه ألِفُ النُّدْبَةِ فتْحةً لَحِقَتْهُ[٦] ألِفُ النُّدْبَةِ مِن غيرِ تَغييرٍ لها، فتَقولُ: (وَاغُلامَ أَحْمَدَاه)، وإنْ [١٧٧/و] كانَ غيرَ ذلك وجَبَ فتْحُه، إلَّا إنْ أَوْقَعَ في لَبْسٍ، فمِثالُ ما لا يُوقِعُ[٧] في لَبْسٍ قولُكَ في

---

(١) من (ح).   (٢) حقيقة أو حكمًا.

(٣) كحذف مثل الألف لأجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لأجلها أيضًا فالصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول، وهاء «به» للذي لا للتنوين. وقوله من صلة إلخ بيان للذي، وسكت عن تنوين المندوب نفسه لأنه إن كان مفردًا فلا تنوين فيه وإلا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه المركب المزجي والإسنادي، وكل ذلك داخل في كلامه. وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوِّ الألف له فتقول: واثلاثة وثلاثينا فيمن سميته بذلك. «الخضري» (٢/ ٨٢).

(٤) من (ح).

(٥) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف؛ أي: إن كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعًا في لبس وجب بقاؤها، وتقلب الألف حرفًا مجانسًا لها فقوله: أوله؛ أي: أتبعه، والهاء مفعوله الثاني، ومجانسًا الأول؛ أي: اجعل المجانس تابعًا للشكل، ولا يصح عكسه؛ لأن الشكل متبوع لا تابع. «الخضري» (٢/ ٨٢).

(٦) في (س)، (ص): «ألحقته»، وفي (ع): «ألحقه».

(٧) زاد في (س): «الفتح».

غلامِ زيدٍ: (واغُلامَ زَيْدَاه)، وفي زيدٍ: (وازَيْدَاه)، ومِثالُ ما يُوقِعُ فَتْحُه في لَبْسٍ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيهْ) وأصلُه (واغلامَكِ) بكسْرِ الكافِ، (واغُلَامَهُ) بضَمِّ الهاءِ، فيَجِبُ قلْبُ ألِفِ النُّدْبَةِ بعْدَ الكسرةِ ياءً وبعْدَ الضمَّةِ واوًا؛ لأنك لو لم تَفعلْ ذلك وحَذفتَ الضمَّةَ والكسرةَ وفَتَحْتَ وَأَتَيْتَ بألِفِ النُّدْبَةِ فقُلتَ: (واغُلَامَكَاهُ واغُلامَهاهُ) لَالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ المخاطَبَةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ، والْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضَميرِ (الغائبِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائِبَةِ)[1]، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (**والشكْلَ حَتْمًا...**) إلى آخرِه؛ أيْ: إذا شُكِلَ آخِرُ المندوبِ بفتْحٍ أو ضَمٍّ أو كسْرٍ فأَوْلِهِ مُجانِسًا له مِن واوٍ أو ياءٍ إنْ كانَ الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ، نحوُ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيه)، وإنْ لم يَكن الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ فافتَحْ آخِرَه وأَوْلِه أَلِفَ النُّدْبَةِ، نحوُ: (وازَيْدَاه وواغُلامَ زَيْدَاه). والله تعالى أعلم[2].

[ص] **[٦٠٦] ووَاقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ[3] إنْ تُرِدْ   وإنْ تَشَأْ فالمَدُّ وَالْهَا لا تَزِدْ**

[زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة] [ش] أيْ: إذا وُقِفَ على الْمَندوبِ لَحِقَه بعْدَ الألِفِ هَاءُ السكْتِ[4]، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، (أو وُقِفَ)[5] على الألِفِ، نحوُ: (وَازَيْدَا)، ولا تُثْبَتُ الهاءُ في الوصْلِ إلا ضَرورةً؛ كقولِه[6]:

٣١٤ ـ أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ   وعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[7]

---

(١) في (م): تقديم الغائبة على الغائب.
(٢) من (ح).
(٣) وتسمى هاء الاستراحة.
(٤) في (س): «سكت».
(٥) في (س): «أوقف».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٧٤٨): «لم أقف على اسم [قائله]».
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: (عَمْرَاهُ)؛ حَيْثُ زِيدَتِ الهاءُ ـ التي تُجْتَلَبُ للسَّكْتِ ـ فِي حالَةِ الوصْلِ ضَرورةً.
ونَظِيرُ هَذَا البيتِ قولُ الراجِزِ:
يا مَرْحَبَاهُ بِحِمارِ نَاجِيَهْ   إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ
وقولُ مَجنونِ لَيلَى:

=

[ص] [٦٠٧] وقــائـلٌ (وَاعَـبْـدِيَـا، واعَـبْـدَا) مَن في النِّدَا الْيَا ذَا سُكونٍ ابْدَى

[ش] أي: إذا نُدِبَ الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّم على لُغةِ [١٧٧/ظ] مَن سَكَّنَ الياءَ قِيلَ فيه: (وَاعَبْدِيَا) بفتْحِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، أو: (يَاعَبْدَا[١]) بحذْفِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَحذِفُ الياءَ، أو يَستغنِي بالكسرةِ، أو يَقْلِبُ الياءَ ألِفًا والكسرةَ فتْحَةً ويَحْذِفُ الألِفَ ويَستغنِي بالفتْحَةِ، أو يَقْلِبُها[٢] ألِفًا ويُبْقِيهَا، قِيلَ: (واعَبْدَا) ليسَ إلَّا. [الاسم المندوب المضاف للياء]

وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَفْتَحُ الياءَ يُقالُ: (وَاعَبْدِيَا) ليسَ إلَّا.

فالحاصِلُ: أنَّه إنَّما يَجوزُ الوجهانِ ـ أَعْنِي: (وَاعَبْدِيَا) وَاعَبْدَا ـ على لُغةِ مَن سَكَّنَ الياءَ فقَطْ، كما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ[٣]. والله تعالى أعلم[٤].

❁ ❁ ❁

= فـقُـلْـتُ: أَيَـا رَبَّـاهُ أَوَّلُ سُـؤْلَـتِـي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أنتَ حَسِيبُها (م)

(١) لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب االكسر فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديرًا ونصبه مقدر إما لمناسبة الألف الموجودة أو الياء المحذوفة. «الخضري» (٢/ ٨٢).

(٢) في (س): «تقلبها».

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ٤١٧).

(٤) من (ح).

التَّــرْخِيمُ

[ص] [٦٠٨] تَـرخيـمًـا احْـذِفْ آخِـرَ الْـمُـنَـادَى   كَـ(يَا سُعَا) فِيـمَـنْ دَعَـا سُعَـادَا

[تعريف الترخيم] [ش] التَّرْخِيمُ في اللغةِ: تَرقيقُ الصوتِ، ومنه قولُه:

٣١٥ ـ لها بَشَرٌ مِثلُ الْحَريرِ ومَنْطِقٌ   رَخِيمُ الْحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أيْ: رَقيقُ الْحَوَاشِي.

وفي الاصطلاحِ: حَذْفُ أَواخِرِ الكَلِمِ في النِّداءِ، نحوُ: (يا سُعَا)، والأصْلُ: (يا سُعادُ). والله تعالى أعلم[١].

[أقسام الاسم المرخم] [ص] [٦٠٩] وجَـوِّزَنْـهُ مُـطْـلَـقًـا فـي كـلِّ مَـا   أُنِّـثَ بـالْـهَـا، والـذي قَـدْ رُخِّـمَـا ـ

[٦١٠] بِـحَـذْفِـهـا وَفِّـرْهُ بـعـدُ، واحْـظُـلَا   تَرخيمَ ما مِن هذه الْهَا قد خَلَا ـ

[٦١١] إلَّا الـرُّبَـاعِـيَّ فـمـا فـوقُ، الـعَـلَـمْ   دُونَ إضَـافَـةٍ وإسـنَـادٍ مُـتِـمّ

[ش] لا يَخْلُو المنادَى مِن أنْ يَكونَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ أو لا.

فإنْ كانَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ جازَ تَرخيمُه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَ عَلَمًا؛ كـ(فَاطِمَةَ)، أو غيرَ علَم؛ كـ(جاريةٍ) زائدًا على ثلاثةِ أحْرُفٍ؛ كما مَثَّلَ، أو (غيرَ زائدٍ)[٢] على[٣] ثلاثةِ[٤] أحْرُفٍ؛ كـ(شاةٍ)، فتقولُ: (يا فاطِمَ ويا جَارِيَ ويَا شَا)، ومنه قولُهم: (يا شَا ادْجُنِي[٥])؛ (أيْ: أَقِيمِي)[٦]، بحذْفِ تاءِ التأنيثِ للترخيم.

ولا [١٧٨/و] يُحذَفُ منه بعْدَ ذلك شَيءٌ آخَرُ، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(وجَوِّزَنْهُ)** إلى قولِه: **(بعْدُ)**.

---

(١) من (ح).
(٢) ما بين القوسين من (ن).
(٣) ليس في (س).
(٤) رسمت في (ح): «ثلثه».
(٥) في (ح): «أرجي».
(٦) من (ك)، (ن).

وأشارَ بقولِه: (**واحْظُلَا...**) إلخ، إلى **القِسْمِ الثاني**، وهو ما ليسَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ، فذَكَرَ أنَّه لا يُرَخَّمُ(١) إلَّا بثلاثةِ شُروطٍ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ رُباعيًّا فأكثَرَ.

الثاني: أنْ يكونَ عَلَمًا.

الثالثُ: أنْ لا يكونَ مُرَكَّبًا تَركيبَ إضافةٍ ولا إسنادٍ؛ وذلك كـ(عُثمانَ) و(جَعْفَرٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمَ ويا جَعْفَ)، وخَرَجَ ما كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ كـ(زَيدٍ وعمرٍو)، وما كانَ على (أربعةِ أحْرُفٍ)(٢) غيرَ علَمٍ؛ كـ(قائمٍ وقاعِدٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إضافةٍ؛ كـ(عبْدِ شَمْسٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إسنادٍ، نحوُ: (شابَ قَرْنَاهَا)، فلا يُرَخَّمُ شيءٌ مِن هذه، وأمَّا ما رُكِّبَ تَركيبَ مَزْجٍ فيُرَخَّمُ بِحَذْفِ عَجُزِهِ، وهو مَفهومٌ مِن كلامِ المصنِّفِ؛ لأنه لم يُخَرِّجْه، فتَقولُ فيمَن اسْمُه (مَعْدِي كَرِبُ): (يا مَعْدِي). والله تعالى أعلم(٣).

[ص][٦١٢] ومـعَ الآخِـرِ احْـذِفِ الَّـذي تَـلَا   إنْ زِيـدَ لَـيِّـنًـا ساكِـنًـا مُـكَـمِّـلَا
[٦١٣] أربعـةً فـصـاعِـدًا والـخُـلْـفُ فِـي   واوٍ ويـاءٍ بِـهِـمَـا فَـتْـحٌ قُـفِـي

[ما يحذف للترخيم]

أيْ: يَجِبُ أنْ يُحْذَفَ معَ الآخِرِ ما قَبْلَه إنْ كانَ (زَائِدًا لَيِّنًا)(٤)؛ أيْ: حَرْفَ لِينٍ سَاكِنًا رابعًا فصَاعِدًا، وذلك نحوُ: (عُثمانَ ومنصورٍ ومِسكينٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ)، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ؛ كمُختارٍ، أو غيرَ لينٍ؛ كقِمَطْرٍ(٥)، أو غيرَ ساكِنٍ؛ كقَنَوَّرٍ، أو غيرَ رابعٍ؛ كمَجيدٍ، لم يَجُزْ حذْفُه، فتَقولُ: يا مُخْتَا (ويا قِمَطْ)(٦) ويا قَنَوَّ ويا مَجِي.

وأمَّا فِرْعَونُ ونَحْوُه، وهو ما كانَ قَبْلَ وَاوِه فَتحةٌ، أو قَبلَ يائِه فتْحَةٌ؛ كغُرْنَيْقٍ، ففيه خِلَافٌ [١٧٨/ظ]، فمَذْهَبُ(٧) الفَرَّاءِ والْجَرْمِيُّ أنَّهما

---

(١) في (س): «ترخم».
(٢) من (ن)، (ك).
(٣) من (ح).
(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٥) في جميع النسخ: «كفرعون».
(٦) ليس في جمع النسخ.
(٧) في (ع): «فذهب».

يُعامَلانِ مُعامَلَةَ مِسكينٍ ومَنصورٍ، فتقولُ عندَهما: يا فِرْعَ ويا غُرْنَ، ومَذهَبُ غيرِهما مِن النَّحوِيِّينَ عدَمُ جَوازِ ذلك، فتقولُ عندَهم: يا فِرْعَوْ ويا غُرْنَيْ.

[ص] [٦١٤] والعَجُزَ احْذِفْ مِن مُرَكَّبٍ، وقَلّ ... تَرخيمُ جملةٍ، وذا عَمْرٌو نَقَلْ

[ش] [ترخيم المركب المزجي والإسنادي] تَقَدَّمَ أنَّ الْمُرَكَّبَ تركيبَ مَزْجٍ يُرخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّ تَرخيمَه يكونُ بحَذْفِ عَجُزِهِ، فتَقولُ في مَعْدِي كَرِبَ: يا مَعْدِي، وتَقَدَّمَ أيضًا أنَّ المرَكَّبَ تَركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّه يُرَخَّمُ قَليلًا، وأنَّ عَمْرًا - يعني: [سِيبَوَيْهِ، وهذا اسْمُه، وكُنْيَتُه أبو بِشْرٍ، (وسِيبَوَيْهِ لَقَبُه)(١) - نقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ(٢)] في بابِ الترخيمِ أنَّ ذلك لا يَجوزُ، وفَهِمَ الْمُصَنِّفُ عنه مِن كلامِه في بعضِ أبوابِ النَّسَبِ جوازَ ذلك، فتَقولُ في تأَبَّطَ شَرًّا: يا تأَبَّطَ.

[ص] [٦١٥] وإنْ نَوَيْتَ بعدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ ... فالباقيَ اسْتَعْمِلْ بما فيه أُلِفْ

[٦١٦] واجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ(٣) مَحذوفًا كَمَا ... لو كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

[٦١٧] فَقُلْ على الأوَّلِ في (ثَمودَ): (يا ... ثَمُو)، و(يا ثَمِي) على الثاني بِيَا

[ش] [كيفية ضبط المنادى المرخم] يَجوزُ في الْمُرَخَّمِ لُغتانِ: **إحداهُما**(٤): أنْ يُنوَى المحذوفُ منه، **والثانيةُ**: أنْ لا يُنوَى، ويُعَبَّرُ عن الأُولَى بلُغَةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ، وعن الثانيةِ بلُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن يَنْتَظِرُ تَرَكْتَ الباقِيَ بعْدَ الحذْفِ على ما كانَ عليه مِن حَرَكَةٍ أو سُكونٍ، فتَقولُ في جَعْفَرٍ: (يا جَعْفَ)، وفي [١٧٩/و] حارِثٍ: (يا حَارِ)، وفي قِمَطْرٍ (يا قِمَطْ).

وإذا(٥) رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ عامَلْتَ الآخِرَ بما يُعامَلُ به لو

(١) في (ك): «تقديم وتأخر». (٢) من (ح).
(٣) في (س)، (ح)، (ع)، (ك): «ينوي». (٤) في (ح): «أحدهما».
(٥) في (س): «وإن».

كانَ هو آخِرَ الكلِمَةِ وَضْعًا، فتَبْنِيهِ على الضمِّ وتُعامِلُه معامَلَةَ الاسمِ التامِّ، فتقولُ: (يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا قِمَطُ)، بضَمِّ الفاءِ والراءِ والطاءِ، وتقولُ في (ثَمودٍ) على لُغةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ: (يا ثَمُو) بواوٍ ساكنةٍ، وعلى لُغَةِ مَن لا يَنتَظِرُ[1] تقولُ: (يا ثَمِي)، فتَقْلِبُ الواوَ ياءً والضمَّةَ كَسرةً؛ لأنَّكَ تُعامِلُه مُعامَلَةَ الاسمِ التامِّ، ولا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرَه واوٌ قبْلَها ضَمَّةٌ إلَّا ويَجِبُ قلْبُ الواوِ ياءً والضمَّةِ كَسرةً.

[ص] [٦١٨] والْتَزِمِ الأوَّلَ في كـ(مُسْلِمَةْ) وجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في كـ(مَسْلَمَةْ)

[تعيُّن لغتي الترخيم في بعض الأسماء]

[ش] إذَا رُخِّمَ ما فيه تاءُ التأنيثِ للفَرْقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ كمُسْلِمَةٍ، وَجَبَ تَرخيمُه على لُغةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ فتَقولُ: (يا مُسلِمَ) بفَتْحِ الميم، ولا يَجوزُ تَرخيمُه على لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ[2]، فلا تَقولُ: (يا مُسلِمُ) بضَمِّ الميمِ؛ لئَلَّا يَلتَبِسَ بنِداءِ المذكَّرِ، وأمَّا ما كانَتْ فيه التاءُ لا للفرْقِ فيُرَخَّمُ على اللغتينِ، فتَقولُ في (مَسْلَمَةَ) علَمًا: (يا مَسْلَمُ) بفتْحِ الميمِ وضَمِّها. والله تعالى أعلم[3].

[ص] [٦١٩] ولاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ما للنِّدَا يَصْلُحُ، نحوُ (أَحْمَدَا)

[ترخيم الضرورة]

[ش] قد سَبَقَ أنَّ الترخيمَ حَذْفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النداءِ، وقد يُحْذَفُ للضرورةِ آخِرُ الكَلِمةِ في غيرِ النداءِ، بشَرْطِ كَوْنِها صالِحَةً للنداءِ؛ كأحمدَ، ومنه قولُه:

٣١٦ ـ لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إلى ضَوْءِ [١٧٩/ظ] نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ

أيْ: طَرِيفُ بنُ مالِكٍ. والله تعالى أعلم بالصواب[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ع): «الحرف».
(٢) من (ك).
(٣) من (ح).
(٤) من (ح).

الاختصاصُ

[ص] [٦٢٠] الاختصاصُ كنداءٍ دونَ (يا) كـ(أيُّها الفتَى) بإِثْرِ (ارْجُونِيَا)
[٦٢١] وقدْ يُرَى[1] ذا دُونَ (أيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كمِثْلِ (نحنُ ـ العُرْبَ ـ أسْخَى مَن بَذَلْ)

[الفرق بين الاختصاص والنداء]

[ش] الاختصاصُ يُشْبِهُ النداءَ لَفْظًا، ويُخَالِفُه مِن ثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أحَدُها: أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ معَه حرْفُ نداءٍ.

والثاني: أنَّه لا بُدَّ أنْ يَسْبِقَه شيءٌ.

والثالثُ: أنْ تُصاحِبَه الألِفُ واللامُ.

وذلك كقولِك: (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحنُ العُرْبَ أسْخَى الناسِ)، وقولِه ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»[2].

وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مضْمَرٍ، والتقديرُ: أَخُصُّ العُرْبَ، وأَخُصُّ مَعاشِرَ الأنبياءِ. والله تعالى أعلم[3].

---

(١) في (ك)، (ع): «يجئ».

(٢) قلنا: الحديث في «صحيح البخاري» (٦٧٢٦): «**لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا المَالِ**»، قال ابن حجر «فتح الباري» (١٢/ ٨): أَمَّا مَا اشْتُهِرَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْأُصُولِ وَغَيْرِهِمْ بِلَفْظِ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ**» فَقَدْ أَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِخُصُوصِ لَفْظِ نَحْنُ لَكِنْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيق بن عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ: «**إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاء لا نورث**» الْحَدِيثَ. اهـ.

وفي «صحيح ابن حبان» (٥/ ٦٧): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنُعَجِّلَ فِطْرَنَا، وَأَنْ نُمْسِكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا**». **وبهما يتم الاستدلال.**

(٣) من (ح).

التحذيرُ والإغراءُ

[ص] [٦٢٢] (إِيَّاكَ والشَّرَّ!) ونحوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
[٦٢٣] ودُونَ عَطْفٍ ذا لـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
[٦٢٤] إِلَّا مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرَارِ كـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السارِي!)

[أنواع التحذير]
[ش] التَّحْذِيرُ تَنبيهُ المخاطَبِ على أمْرٍ يَجِبُ الاحترازُ منه، فإنْ كانَ بإيَّاكَ وأَخَوَاتِه، وهو: إيَّاكِ وإيَّاكُما وإيَّاكُمْ وإيَّاكُنَّ، وجَبَ إضمارُ الناصِبِ، سَواءٌ وُجِدَ عطْفٌ أمْ لا، فمِثالُه معَ العَطْفِ: (إيَّاكَ والشرَّ)، فـ(إيَّاكَ) مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (إيَّاكَ أُحَذِّرُ)، ومِثالُه بدُونِ العطْفِ: إيَّاكَ أنْ تَفْعَلَ كذا؛ أيْ: (إيَّاكَ مِن أنْ تَفْعَلَ كذا).

وإنْ كانَ [١٨٠/و] بغيرِ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ، وهو المرادُ بقولِه: **(ومَا سِوَاهُ)**، فلا يَجِبُ إضمارُ الناصِبِ إلَّا معَ العطْفِ؛ كقولِكَ: (مَازِ رَأْسَكَ والسيفَ)؛ أيْ: يا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحذَرِ السيْفَ، أو التَّكرارِ، نحوُ: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ)؛ أي: احْذَرِ الضَّيْغَمَ، فإنْ لم يَكُنْ عَطْفٌ ولا تكرارٌ جازَ إضمارُ الناصِبِ وإظهارُه، نحوُ: (الأسَدَ)؛ أي: احْذَرِ الأسَدَ، فإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ، وإنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ. والله أعلم بالصواب[١].

[ص] [٦٢٥] وشَذَّ (إِيَّايَ)، وإِيَّاهُ أَشَذْ وعن سبيلِ القَصْدِ مَن قاسَ انْتَبَذْ

[تحذير المتكلم والغائب]
[ش] حَقُّ التحذيرِ أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وشَذَّ مَجيئُه للمتكلِّمِ في قولِه: (إيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُمُ الأَرْنَبَ)[٢]، وأشَذُّ منه مَجيئُه للغائِبِ في قولِه:

---

(١) من (ح).

(٢) قلنا: جاء كثيرًا في الآثار المشهورة أسلوب التحذير بإياي للمتكلم، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه في البخاري (٣٠٥٩): «يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ =

(إذا بلَغَ الرجُلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ)، ولا يُقاسُ على شيءٍ مِن ذلك.

[ص] [٦٢٦] وكمُحَذِّرٍ بِلَا (إيَّا) اجْعَلَا   مُغْرًى بهِ في كُلِّ ما قد فُصِّلَا

[ش] [تعريف الإغراء] الإغراءُ هو[1] أمْرُ المخاطَبِ بلُزومِ ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذيرِ في أنَّه إنْ وُجِدَ عَطْفٌ أو تكرارٌ وَجَبَ إضمارُ ناصِبِه، وإلَّا فلا، ولا تُستعْمَلُ فيه (إيَّا).

فمِثالُ ما يَجِبُ معَه إضمارُ الناصِبِ قولُكَ: (أخاكَ أخاكَ)، وقولُكَ: (أخاكَ والإحسانَ إليه)؛ أي: الْزَمْ[2] أخاكَ، ومِثلُ ما لا يَلْزَمُ معَه الإضمارُ قولُكَ: (أخاكَ)؛ أي: الْزَمْ[3] أخاكَ. والله تعالى أعلم بالصواب[4].

= الغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ: إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا، يَأْتِنِي بِبَنِيهِ».

وقول علي ﷺ في المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣): عن عَنْتَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ لِلنَّاسِ: إِيَّايَ وَهَذَا السَّوَادَ.

وقول زياد ابن أبيه في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٥/ ٢١٩): إِيَّايَ وَدُلَجَ اللَّيْلِ، فَإِنِّي لا أُوتَى بِمُدْلِجٍ إلا سَفَكْتُ دَمَهُ، وَقَدْ أَجَّلْتُكُمْ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَأْتِي الْخَبَرُ الْكُوفَةِ وَيَرْجِعُ إلي، وإياي ودعوى الجاهلية، فإني لا أجد أَحَدًا دَعَا بِهَا إِلا قَطَعْتُ لِسَانَهُ.

وقول الحجاج في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٤): ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل، إني والله لا أعد إلا وفيت، ولا أخلق إلا فريت فإياي وهذه الجماعات وقيلا وقالا.

وقول قتيبة بن مسلم في «تاريخ الطبري» (٦/ ٤٢٤): فتنجزوا موعود ربكم ووطنوا أنفسكم على أقصى أثر وأمضى ألم، وإياي والهوينى.

(١) من (ن).
(٢) في (ع): «أكرم».
(٣) في (ع): «أكرم».
(٤) من (ح).

أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ

[ص] [٦٢٧] ما نابَ عن فِعلٍ كـ(شَتَّانَ، وصَهْ) هـو اسمُ فِـعلٍ، وكـذا (أَوَّهْ، وَمَـهْ)

[٦٢٨] وما بِمَعْنَى (افْعَلْ) كـ(آمِينَ) كَثُرْ وغيرُهُ[١٨٠/ظ] ـ كـ(وَيْ وهَيْهَاتَ) نَزُرْ ـ

[ش] أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ تَقومُ مَقامَ الأفعالِ في الدَّلالَةِ على مَعناها وفي عَمَلِها، وتكونُ بمعنى الأمْرِ، وهو الكثيرُ فيها، كَمَهْ بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ بمعنَى استَجِبْ، وتَكونُ بمعنى الماضِي كشَتَّانَ بمعنى افتَرَقَ، تقولُ: (شَتَّانَ زيدٌ وعَمرٌو)، وهَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، تقولُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، (ومعناه بَعُدَ)[١]، وبمعنى المضارِعِ؛ كَأَوَّهْ بمعنى أتَوَجَّعُ، ووَيْ بمعنى أَعْجَبُ، وكِلَاهُما غيرُ مَقِيسٍ.

وقد سَبَقَ في الأسماءِ الملازِمَةِ للنداءِ أنه يَنقاسُ استعمالُ فَعَالِ اسمَ فِعْلٍ مَبْنِيًّا على الكسْرِ مِن كلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ، فتَقولُ: ضَرَابِ زَيْدًا[٢]؛ أي: اضْرِبْ، ونَزَالِ؛ أي: انْزِلْ، وكَتَابِ؛ أي: اكْتُبْ، ولم[٣] يَذكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هنا؛ استِغناءً بذِكْرِه هناكَ.

[ص] [٦٢٩] والفعلُ مِن أَسمائِه (عَلَيْكَا) وهكذا (دُونَكَ) معْ (إِلَيْكَا)

[٦٣٠] كذا (رُوَيْدَ، بَلْهَ) ناصِبَيْنِ ويَعمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

[ش] مِن أسماءِ الأفعالِ ما هو في أصلِه ظَرْفٌ، وما هو مَجرورٌ بحرْفٍ، نحوُ: (عليكَ زَيدًا)؛ أي: الْزَمْهُ، و(إليكَ)؛ أيْ: تَنَحَّ، و(دُونَكَ زَيدًا)؛ أيْ: خُذْهُ. [أسماء الأفعال المنقولة]

ومنها ما يُستعمَلُ مَصدَرًا واسمَ فعْلٍ؛ (كرُوَيْدَ وبَلْهَ).

---

(١) من (ن).

(٢) من (ن).

(٣) في (س)، (ح): «فلم».

فإنِ انْجرَّ ما بعْدَهما فهُما مَصدرانِ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)؛ أيْ: إرْوَادَ زَيدٍ؛ أيْ: إمهالَه، وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضمَرٍ، (وبَلْهَ زيدٍ)؛ أيْ: تَرْكَه.

وإنِ انْتَصَبَ ما بعْدَهما فهما اسْمَا فعْلٍ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)؛ أيْ: أَمْهِلْ زَيدًا، و(بَلْهَ عَمْرًا)؛ أي: اتْرُكْه.

[ص] [٦٣١] وما [١٨١/و] لِمَا تَنُوبُ[1] عنهُ مِن عَمَلْ ... لها، وَأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ

[ش] [عمل أسماء الأفعال] أيْ: يَثْبُتُ لأسماءِ الأفعالِ مِن العمَلِ ما يَثْبُتُ لِمَا تنُوبُ عنه (مِن الأفعالِ)[2].

فإنْ كانَ ذلك الفعْلُ[3] يَرْفَعُ فقطْ، كانَ اسمُ الفعْلِ كذلك؛ كصَهْ بمعنى اسْكُتْ، ومَهْ بمعنى اكْفُفْ، وهَيْهَاتَ زَيْدٌ بمعنى بعُدَ زيدٌ، ففي (صَهْ ومَهْ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ كما في اسْكُتْ واكفُفْ، وزَيدٌ مَرفوعٌ بِهَيهات كما ارْتَفَعَ ببَعُدَ.

وإنْ كانَ ذلك الفعْلُ يَرفَعُ ويَنْصِبُ كان اسمُ الفعْلِ[4] كذلك؛ كـ(دَرَاكِ زَيْدًا)؛ أيْ: أَدْرِكْهُ، و(ضَرَابِ عَمْرًا)؛ أي: اضْرِبْهُ، ففي (دَرَاكِ وضَرَابِ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ، و(زَيْدًا وعَمْرًا) مَنصوبانِ بهما.

وأشارَ بقولِه: (**وَأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ**) إلى أنَّ معمولَ اسمِ الفعْلِ يَجِبُ تأخيرُه عنه، فتَقولُ: (دَرَاكِ زَيدًا)، ولا يَجوزُ تَقديمُه عليه، فلا تَقولُ: زَيدًا دَرَاكِ، وهذا بِخِلافِ الفعْلِ؛ إذ يَجوزُ (زَيْدًا أَدْرِكْ).

[ص] [٦٣٢] واحْكُمْ بتَنكيرِ الَّذي يُنَوَّنُ ... منها، وتَعريفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

[ش] [دخول التنوين على أسماء الأفعال] الدليلُ على أنَّ ما سُمِّيَ بأسماءِ[5] الأفعالِ أسماءٌ لَحَاقُ التنوينِ لها، فتَقولُ في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيَّهَلْ: حَيَّهَلًا، فيَلْحَقُها التنوينُ للدَّلالَةِ

---

(١) في (س): «ينوب».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس (ك).
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ع).

على التنكيرِ، فما نُوِّنَ منها كانَ نَكِرَةً، وما(١) لم يُنَوَّنْ كانَ مَعرِفَةً.

[ص] **[٦٣٣] ومـا بـه خُـوطِـبَ مـا لا يَـعْـقِـلُ** مِن مُشْبِه اسمِ الفعلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

[٦٣٤] كذا [١٨١/ظ] الذي أَجْدَى حِكَايَةً كـ(قَبْ) والْزَمْ بنا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

[ش] أسماءُ الأصواتِ ألفاظٌ اسْتُعْمِلَتْ كأسماءِ الأفعالِ في الاكتفاءِ بها دَالَّةً على خِطَابِ ما لا يَعْقِلُ، أو على حِكايةِ صَوْتٍ مِن الأصواتِ، فالأوَّلُ كقولِكَ: هَلًا لزَجْرِ الخيلِ، وعَدَسْ لزجْرِ(٢) البَغْلِ، والثاني كقَبْ لوُقوعِ السيفِ، وغاقِ للغرابِ. [أسماء الأصوات]

وأشارَ بقولِه: **(والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ)** إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلَّها مَبنيَّةٌ، وقد سَبَقَ في بابِ الْمُعْرَبِ والْمَبْنِيِّ أنَّ أسماءَ الأفعالِ مَبنِيَّةٌ؛ لِشِبْهِهَا بالحرْفِ في النيابَةِ عن الفعْلِ وعدَمِ التأثُّرِ؛ حيثُ قالَ: (وكَنِيَابَةٍ عن الفعْلِ بلا تَأَثُّرٍ)، وأمَّا أسماءُ الأصواتِ فهي مَبنيَّةٌ؛ لِشِبْهِها بأسماءِ الأفعالِ. والله تعالى أعلم(٣).

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ع): «ولم».
(٢) من (ن).
(٣) من (ح).

نُونَا التوكيدِ

[ص][٦٣٥] للفعلِ توكيدٌ بنونينِ هُمَا[١] كنُونَي (اذْهَبَنَّ، واقْصِدَنْهُمَا)

[ش] أيْ: يَلْحَقُ الفعْلَ للتوكيدِ نُونانِ؛ إحداهما ثَقيلةٌ؛ كـ(اذْهَبَنَّ)، والأخرى خَفيفةٌ؛ كـ(اقْصِدَنْهُما)، وقد اجْتَمَعا في قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف: ٣٢].

[ما يؤكد الأفعال] [ص][٦٣٦] يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، ويَفْعَلْ) آتِيَا ذا طَلَبٍ، أوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا ـ

[٦٣٧] أو مُثْبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وقَلَّ بعدَ (مَا، وَلَمْ) وبعدَ (لا) ـ

[٦٣٨] وغيرِ (إما) مِن طَوالِبِ الْجَزَا وآخِرَ المؤكَّدِ افْتَحْ كَـ(ابْرُزَا)

[ش] أيْ[٢]: تَلْحَقُ نُونَا التوكيدِ فعْلَ الأمْرِ، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والفعْلَ المضارعَ المستقْبَلَ الدالَّ على طلَبٍ، نحوُ: (لَتَضْرِبَنَّ زَيدًا، ولا[٣] تَضْرِبَنَّ زيدًا، وهل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والواقِعَ[٤] [١٨٢/و] شَرْطًا بعْدَ (إنِ) المؤكَّدَةِ بـ(ما)، نحوُ: (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيدًا أَضْرِبْهُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقعَ جوابَ قَسَمٍ مُثْبَتًا مُستَقْبَلًا، نحوُ: (واللهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا).

فإنْ لم يَكُنْ مُثْبَتًا لم يُؤَكَّدْ بالنونِ، نحوُ: (واللهِ لا تَفْعَلْ كذا[٥])، وكذا إنْ كانَ حالًا، نحوُ: (واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ الآنَ).

وقَلَّ دُخولُ النونِ في الفعْلِ المضارعِ الواقِعِ بعْدَ ما الزائدةِ التي لا تَصْحَبُ إنْ، نحوُ: (بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ هٰهنا)[٦]، والواقِعِ بعْدَ لم؛ كقولِه:

---

(١) زاد في (س): «توكيد».
(٢) ليس في (س).
(٣) في (س)، (ح)، (ص): «أو لا».
(٤) في (س): «أو الواقع».
(٥) من (ن).
(٦) قال الجوهري في «الصحاح» (٦/٢٣٤٨): وقال أبو زيد: بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ؛ أي: =

٣١٧ ـ يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقِع بعْدَ (لا) النافِيَةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: ٢٥].

والواقِع بعْدَ غيرِ (إمَّا) مِن أدواتِ الشرْطِ؛ كقولِه[(١)]:

٣١٨ ـ .... مَن[(٢)] نَثْقَفَنْ[(٣)] مِنْهُمْ فليسَ بآيِبِ[(٤)]

وأشارَ المصنِّفُ بقولِه: (وآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افتَحْ) إلى أنَّ الفعْلَ الْمُؤَكَّدَ بالنونِ يُبنَى على الفتْحِ إنْ لم تَلِهِ[(٥)] أَلِفُ الضميرِ أو يَاؤُهُ أو واوُه، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا، واقْتُلَنَّ عَمْرًا)[(٦)].

[ص] [٦٣٩] واشْكُلْهُ قبلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جانَسَ مِن تَحَرُّكٍ قد عُلِمَا

[٦٤٠] والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الألِفْ وإنْ يَكُنْ في آخِرِ الفعلِ أَلِفْ ـ

[٦٤١] فاجْعَلْهُ مِنهُ رافِعًا غيرَ الْيَا والواوِ ياءً، كـ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)

[٦٤٢] واحْذِفْهُ مِن رافعِ هاتَيْنِ، وفِي واوٍ ويَا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي ـ

[٦٤٣] نحوُ (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بالكسْرِ، و(يَا قَوْمِ اخْشَوُنْ) وَاضْمُمْ، وقِسْ مُسَوِّيَا

[ش] الفِعْلُ [١٨٢/ظ] المؤكَّدُ بالنونِ إنِ اتَّصَلَ به أَلِفُ اثنينِ أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ مُخَاطَبَةٍ ـ حُرِّكَ ما قَبْلَ الألِفِ بالفتْحِ، وما قَبْلَ الواوِ بالضمِّ، وما [طريقة توكيد الأفعال بالنون]

= اعْجَلْ وكنْ كأنِّي أنظرُ إليك.

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٠٦): أنشده الفراء وسيبويه وغيرهما، ولم ينسبوه إلى قائله.

(٢) في (س): «ومن». (٣) في (ع): «يثقفن».

(٤) عجزه:

أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِ

والشاهد توكيد الضارع نثقف بعد مَن.

(٥) في (س)، (ع)، (ح): «يله».

(٦) قلنا: وإلا فما وليه ألف الضمير فُتح وأُثبت الألف نحو لتطعمَانّ، وما وليه ياء الضمير كُسر وحُذف الياء نحو لتطعِمِنّ، وما وليه واو الضمير ضُم وحُذف الواو نحو لتطعمُنّ.

قَبلَ الياءِ بالكسْرِ، ويُحذَفُ الضميرُ إنْ كانَ واوًا أو ياءً، ويَبقَى إنْ كانَ ألِفًا، فتقولُ: (يا زَيدانِ هل تَضْرِبانِّ، ويا زَيدونَ هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ)، والأصْلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تَضْرِبُونَنَّ، وهل تَضْرِبِينَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ لِتَوَالِي الأمثالِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فصارَ (هل تَضْرِبُنَّ وهل تَضْرِبِنَّ)، ولم تُحْذَفِ[1] الألِفُ؛ لِخِفَّتِها، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ)، وبَقِيَتِ الضمَّةُ دالَّةً على الواوِ، والكَسرةُ دالَّةً على الياءِ.

هذا كلُّه إذا كانَ الفعْلُ صَحيحًا.

فإنْ كان مُعْتَلًّا، فإمَّا أنْ يكونَ آخِرُه ألِفًا أو واوًا أو ياءً.

فإنْ كانَ آخِرُه (واوًا أو ياءً[2])[3] حُذِفَتْ لأَجْلِ واوِ الضميرِ أو يائِه، وضُمَّ ما بَقِيَ قَبْلَ واوِ الضميرِ، وكُسِرَ ما بَقِيَ قَبْلَ ياءِ الضميرِ [، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغْزُونَ، وهل تَرْمُونَ. ويا هِنْدُ هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ).

فإذا أَلْحَقْتَه نونَ التوكيدِ فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيحِ، فتَحْذِفُ نونَ الرفْعِ وواوَ الضميرِ أو ياءَه، فتَقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ. ويا هِنْدُ هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ). هذا إنْ أُسْنِدَ إلى الواوِ والياءِ][4].

وإنْ أُسنِدَ إلى الألِفِ لم يُحْذَفْ آخِرُه، وبَقِيَتِ الألِفُ وشُكِلَ ما قَبْلَها بحَرَكَةٍ تُجانِسُ الألِفَ، وهي الفتحةُ، فتقولُ: (هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ).

وإنْ كانَ آخِرُ الفِعْلِ ألِفًا، فإنْ رَفَعَ الفعْلُ غيرَ الواوِ والياءِ؛ كالألِفِ والضميرِ المستَتِرِ، انقَلَبَتِ الألِفُ التي في آخِرِ [١٨٣/و] الفعْلِ ياءً وفُتِحَتْ، نحوُ: (اسعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ).

---

(١) في (س)، (ح): «يحذف».

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (ح): «تقديم وتأخير».

(٤) في (س)، (ع)، (ح): «تقديم وتأخير».

وإنْ رفَعَ واوًا أو ياءً حُذِفَتِ الألِفُ وبَقِيَتِ الفتحةُ التي كانَتْ قبْلَها، وضُمَّتِ الواوُ وكُسِرَتِ الياءُ، فتقولُ: (يا زَيدونَ، اخْشَوُنَّ. ويا هِنْدُ، اخْشَيِنَّ).

هذا إنْ لَحِقَتْهُ نونُ[1] التوكيدِ، وإنْ لم تَلْحَقْهُ لم تَضُمَّ الواوَ ولم تَكْسِرِ الياءَ؛ بل تُسَكِّنْهُما، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَخْشَوْنَ. ويا هِنْدُ هل تَخْشَيْنَ. ويا زَيدونَ اخْشَوْا. ويا هِنْدُ اخْشَيْ). واللهُ أعلم[2].

[أحكام نون التوكيد الخفيفة]

[ص] [٦٤٤] ولَمْ تَقَعْ خَفيفةٌ بعدَ الأَلِفْ لكِنْ شَديدةٌ وكَسْرُهَا[3] أُلِفْ

[ش] لا تَقَعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعْدَ الألِفِ، فلا تَقولُ: (اضْرِبَانْ) بنُونٍ مُخَفَّفَةٍ[4]؛ بل يَجِبُ التشديدُ، فتقولُ: (اضْرِبَانِّ) بنُونٍ مُشدَّدَةٍ مكسورةٍ، خِلافًا لِيُونُسَ؛ فإنَّه أجازَ وُقوعَ النونِ الخفيفةِ بعْدَ الألِفِ، ويَجِبُ عندَه كَسْرُها.

[ص] [٦٤٥] وَأَلِفًا زِدْ [١٨٣/ ظ] قَبْلَها مُؤَكِّدَا فِعْلًا إلى نونِ الإناثِ أُسْنِدَا

[ش] إذا أُكِّدَ[5] الفعْلُ المُسْنَدُ إلى نُونِ الإناثِ بنُونِ التوكيدِ، وَجَبَ أنْ يُفْصَلَ بينَ نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ بألِفٍ؛ كَراهيةَ تَوالِي الأمثالِ، فتَقولُ: (اضْرِبْنَانِّ) بنُونٍ مُشدَّدَةٍ مَكسورةٍ قَبلَها ألِفٌ.

[ص] [٦٤٦] واحْذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

[٦٤٧] وارْدُدْ إذا حَذَفْتَها في الوَقْفِ ما مِن أَجْلِها في الوَصْلِ كانَ عُدِمَا

[٦٤٨] وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا، كما تَقولُ في (قِفَنْ): (قِفَا)

[ش] إذا وَلِيَ الفعْلَ الْمُؤَكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكِنٌ، وَجَبَ حذْفُ النونِ؛ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فتَقولُ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتْحِ الباءِ، والأصْلُ (اضْرِبَنْ)، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ لِمُلَاقَاةِ الساكِنِ، وهو لامُ التعريفِ.

---

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ح).
(٣) في (ع): «وحذفها».
(٤) في (س): «خفيفه».
(٥) في (ع): «أسند».

ومنه قولُه(١):

٣١٩ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا والدهْرُ قد رَفَعَهْ(٢)

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقْفِ إذا وقَعَتْ بعدَ غيرِ فَتحةٍ؛ أيْ: بعْدَ ضَمَّةٍ أو كَسرةٍ، ويُرَدُّ حينَئذٍ ما كانَ حُذِفَ لأجْلِ نونِ التوكيدِ، فتقولُ في (اضْرِبُنْ يا زَيدونَ) إذا وَقَفْتَ على الفعْلِ: اضْرِبُوا، وفي (اضْرِبِنْ يا هِنْدُ): اضْرِبِي، فتُحْذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ للوقْفِ، وتُرَدُّ الواوُ التي حُذِفَتْ لأجْلِ نونِ التوكيدِ، وكذلك الياءُ.

فإنْ وَقَعَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعْدَ فَتحةٍ أُبدِلَتِ النونُ في [١٨٤/و] الوقْفِ أَيْضًا أَلِفًا، فتَقولُ في (اضْرِبَنْ يا زَيدُ): اضْرِبَا.

❁ ❁ ❁

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨١٠): قائله: هو الأضبط بن قريع.

(٢) الشاهد فيه قوله: (**لا تهينَ**) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: (لا تهينَنْ)، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

ما لا يَنصَرِفُ[(١)]

[ص][٦٤٩] الصرْفُ تنوينٌ[(٢)] أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى به يكونُ الاسمُ أَمْكَنَا[(٣)]

[ش] الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرْفَ سُمِّيَ مَبْنِيًّا وغيرَ مُتَمَكِّنٍ، وإنْ لم يُشْبِهِ

(١) ذكره عقب نوني التوكيد؛ لأن فيه شبه الفعل، فله تعلق به ـ كما أن لهما تعلقًا به؛ ولأنّ نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثقيل ـ وهو ما لا ينصرف، والخفيف ـ وهو المنصرف، وإن لم يكن مقصودًا من الباب بالذات. «الصبان» (٣/ ٢٢٧).

(٢) فقط ـ كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر: فليس من مسمى الصرف؛ بل تابع له وجودًا وعدمًا؛ لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف ـ وهو الصوت؛ لأنَّ التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، فكأنّ الاسم رجع عن شبه الفعل. «الخضري» (٢/ ٩٦).

(٣) أي: زائدة التمكن في باب الاسمية.

[معاني إطلاق المتمكن عند النحاة]

و(**المتمكن**) في اصطلاحهم: يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: أنه المعرب المتصرف بوجوه الإعراب، فغير المتمكن على هذا: ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان معربًا، نحو: (أيمن الله)، و(سبحان الله).

والثاني: أنه الاسم الذي تعتور عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا ـ متمكنة وإن كانت مبنية، وهذا أعمُّ من الأول، وكلاهما غير مراد الناظم.

والثالث: وهو مراده، أنه كل اسم مستحق للإعراب، لكونه لم يشبه الحرف؛ أي: هو متمكن في بابه، وغير المتمكن: هو كل اسم خرج عن استحقاق الإعراب، لشبهٍ حصل بينه وبين ما لا يدخله إعراب أبدًا، وهو الحرف؛ أي: لم يتمكن في الاسمية. والأول على قسمين: (**متمكن أمكن**)، وهو الذي يجري بوجوه الإعراب على أصلها: من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، وهذا هو الذي قصد بالذكر. و(**متمكن غير أمكن**) وهو الذي نقص عن تلك الرتبة، ولم يخرج عن بابه جملة، وهو الجاري ببعض وجوه الإعراب؛ وهو الرفع والنصب، دون بعض وهو الجر. «المقاصد الشافية» (٥/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

الحرْفَ سُمِّيَ مُعرَبًا[١] ومُتَمَكِّنًا.

[ثم المعرَبُ على قِسمينِ:

أحدُهما: ما أَشْبَهَ الفعْلَ، ويُسمَّى غيرَ مُنصَرِفٍ، ومُتَمَكِّنًا غيرَ أمْكَنٍ. **والثاني**: ما لم يُشبِهِ الفعْلَ، ويُسَمَّى منصَرِفًا، ومُتَمَكِّنًا أمكَنَ.

وعلامَةُ المنصَرِفِ][٢]: أنْ يُجَرَّ بالكسرةِ معَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ وبدونِهما، وأنْ يَدْخُلَهُ الصرْفُ، وهو التنوينُ الذي لغيرِ مقابَلَةٍ[٣] أو تَعويضٍ، الدالُّ على معنًى يَستحِقُّ به الاسمُ أنْ يُسمَّى أمكَنَ، وذلك المعنى: هو عدَمُ شِبْهِهِ الفِعْلَ[٤]، نحوُ: (مَرَرْتُ بغلامٍ، وغلامِ زيدٍ، والغلامِ)[٥].

---

(١) في (ك): «مبنيًّا».

(٢) ما بين المعكوفين مضروب عليه في (س)، وكتب مكانها في حاشية (س) مصححًا، (ح) «ومتمكنًا، والمتمكن قسمان: متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن، والأول: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفًا، وعلامته».

(٣) لو اقتصر كالأشموني على قوله: (**الدال على معنى...**) إلخ، لخرج به المقابلة والتعويض، كما يخرج به التنكير، ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات؛ إذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى؛ بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض، والدلالة على تنكير الاسم. «الخضري» (٢/ ٩٦).

(٤) والحرف أيضًا؛ فهو باقٍ على أصله من التمكن في باب الاسمية. ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور ـ كما توهم، وإنما هو في عبارة من قال: بأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وبيانه: أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنًا ـ أي: غير مبني، ولا ممنوع من الصرف؛ فأخذ المعرف وهو الصرف جزءًا من تعريفه؛ وهو دَوْرٌ لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه، **وجوابه**: أن المعتبر في التعريف ـ عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه، وأما قوله: (**فيمنع من الصرف**)، فليس جزءًا من التعريف؛ بل بيان لأمر مرتب على الشبه، ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضرّ أفاده ابن قاسم. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(٥) ينظر: «اللمع» (ص١٣)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٨٥).

واحتَرَزَ بقولِهِ: (لغيرِ مُقابَلَةٍ) مِن تنوينِ (أَذْرِعَاتٍ) ونحوِه؛ فإنَّه تنوينُ جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ، وهو يَصْحَبُ غيرَ المنصَرِفِ؛ كأَذْرِعَاتٍ وهِنداتٍ ـ عَلَمَ امرأةٍ ـ وقد سبَقَ الكلامُ في تَسميتِه تنوينَ المقابَلَةِ.

واحترَزَ بقولِهِ: (أو تَعويضٍ) مِن تنوينِ (جَوَارٍ وغَوَاشٍ) ونحوِهما؛ فإنَّه عِوَضٌ مِن الياءِ، والتقديرُ: جَوارِي وغواشِي، وهو يَصْحَبُ غيرَ المُنْصَرِفِ كهذينِ المثالَيْنِ، [وأمَّا المنصرِفُ[(١)]: فلا يَدخُلُ عليه هذا التنوينُ][(٢)].

ويُجَرُّ بالفتحةِ[(٣)] إنْ لم يُضَفْ أو لم[(٤)] تَدْخُلْ عليه ألْ، [١٨٤/ظ] نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدَ)، فإنْ أُضيفَ أو دَخَلَتْ عليه (ألْ) ـ جُرَّ بالكسرَةِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدِكُم وبالأحمدِ)[(٥)].

وإنَّما يُمْنَعُ الاسمُ مِن الصرْفِ إذا وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ[(٦)] مِن عِلَلٍ تِسْعٍ،

---

(١) (م) فِي عامَّةِ النُّسَخِ: «أمَّا غيرُ المنصَرِفِ فلا يَدخُلُ عليه هَذَا التنوينُ»، وَذَلِكَ ظاهِرُ الخطَأِ، وإنَّما لم يَلْحَق تَنوينُ العِوَضِ الاسمَ المنصَرِفَ؛ لأنَّ فيه تَنوينَ التمكينِ، عَلَى أنَّ فِي هَذَا الكلامِ مَقالًا؛ فقد لَحِقَ تَنوينُ العِوَضِ (كُلًّا، وبَعْضًا)؛ عِوَضًا عما يُضافانِ إليه (م).

(٢) ما بين المعكوفين في (س)، (ص): كتب هكذا: «والثاني: ما أشبه الفعل ويسمى غير المنصرف وحكمه: ألا يدخل عليه...».

(٣) إلا ما سمي به من جمع المؤنث؛ فإنه يجوز إعرابه كأصله.

(٤) ليس في (ح).

(٥) الأولى بأفضلكم وبالأفضل؛ لأن العَلَم لا يضاف، ولا تدخله (أل) حتى ينكر؛ فيكون منصرفًا قبلهما لزوال إحدى العلتين. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(٦) فرعيتان: لفظية ومعنوية مختلفتان جهة؛ وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي **المعنى**: لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل؛ وهو لا يكون إلا اسمًا، فتوقف على وجود الاسم لفظًا ومعنى من جهتين مختلفتين، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك ـ فقد أشبه الفعل، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفًا لثقله بشبه الفعل الثقيل؛ فخرج ما ليس فيه فرعية أصلًا كرجل وفرس؛ لأنه مفردٌ جامدٌ نكرة مذكر، وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ، وكذا ما فيه =

أو واحدةٌ منها تَقومُ مَقامَ العِلَّتَيْنِ، والعِلَلُ التِّسْعُ[١] يَجْمَعُها قولُه[٢]:

عَدْلٌ ووَصْفٌ وتَأنيثٌ ومَعْرِفَةٌ   وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثم تَركيبُ
والنونُ زائدةٌ مِن قَبْلِها أَلِفٌ   ووَزْنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تَقريبُ[٣]

وما يَقومُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ منها اثنانِ[٤]:

أَحَدُهما: أَلِفُ التأنيثِ[٥]؛ (مَقصورةً كانَتْ)[٦] كـ(حُبْلَى)، أو مَمدودةً[٧] كـ(حَمْرَاءَ).

والثاني: الجمْعُ المتناهِي[٨]؛ كـ(مَساجِدَ ومَصابيحَ). وسيأتي

= فرعيتان في اللفظ فقط كإجمال فيه الجمع فرع الإفراد والتصغير فرع التكبير أو في المعنى فقط كحائض وطامث؛ فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه، ويلحق بذلك: ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم؛ فإن فيه الجمود ولزوم التأنيث اللفظ ومعنى التحقير، وهما فرعان عن عدمهما، وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(١) ليس في (م).

(٢) (م) وقد جُمعَتْ فِي بيتٍ واحدٍ، وَهوَ قَوْلُهُ:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجمَةً فالوَصْفُ قد كَمُلَا (م)

(٣) قال الخضري: «لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية، وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله:

لِمُنتهى الجموع مَنْعٌ   والألفُ عُرْف مع العُجْمَة تركيبٌ أُلِف
تأنيثُ إلحاقٍ وعرفٌ أو   صِفِ مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادةٌ تفي»

(٤) ليس في (ك).

(٥) إنما استقلت بالمنع؛ لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها، وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبًا. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(٦) ما بين القوسين ليس في (ح). ولفظة: «كانت» ـ ليست في: «ك».

(٧) إطلاق المد عليها لمجاورتها له، وإلا فهي الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة، فأصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفًا فقلبت الأخيرة همزة. «الخضري» (٢/ ٩٧)

(٨) إنما استقل بالمنع؛ لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظًا؛ إذ ليس فيها ما يوازنه وحكمًا؛ لأنه لا =

الكلامُ عليها[١] مُفَصَّلًا؛ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[٢].

[ص] [٦٥٠] فَأَلِفُ التأنيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الذي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

[الاسم المختوم بألف التأنيث]

قد سَبَقَ أنَّ ألِفَ التأنيثِ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ، وهو المرادُ هنا، فيُمنَعُ ما فيه[٣] ألِفُ التأنيثِ مِن الصرْفِ مُطْلَقًا؛ أيْ: سواءً كانَتِ الألِفُ مَقصورةً كـ(حُبلى)، أو ممدودةً كـ(حمراءَ)، علَمًا كانَ ما هي فيه كـ(زَكَرِيَّاءَ)، أو غيرَ علَمٍ كما مَثَّلَ.

[ص] [٦٥١] وزائدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

[الوصفية وزيادة الألف والنون]

[ش] أي: يُمْنَعُ[٤] الاسمُ مِن الصرْفِ للصِّفَةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، بشرْطِ أنْ لا يكونَ المؤنَّثُ في ذلك مَختومًا بتاءِ التأنيثِ[٥]، وذلك نحوُ: سَكْرَانَ وعَطْشَانَ وغَضْبَانَ، فتقولُ: (هذا سَكْرَانُ، ورأيتُ سَكْرَانَ، ومَرَرْتُ بِسَكْرَانَ)، فتَمْنَعُه[٦] مِن الصرْفِ للصفةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، والشرْطُ مَوجودٌ فيه [١٨٥/و]؛ لأنك لا تَقولُ للمُؤَنَّثَةِ: سَكْرَانَةٌ، وإنما تقولُ: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَانُ وغَضبانُ، فتَقولُ: امْرَأَةٌ عَطْشَى وغَضْبَى، ولا تَقولُ: عَطشانَةٌ ولا غَضبانَةٌ[٧].

= يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير، ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع؛ فإنه يجمع ويصغر كأَنْعَام وأَكْلُبْ يجمعان على أَنَاعم وأكَالِب، ويصغران على لفظهما كأُنَيْعَام وَأُكَيْلِب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالًا وأفعلًا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع. «الخضري» (٢/٩٧).

(١) ليس في (ص)، (ح). والذي في (س): «عليهما».

(٢) من (س). (٣) في (س): «فيها».

(٤) في (ع)، (ح)، (ك): «يمتنع».

(٥) بأن يكون مؤنثه (**فعلى**) بالفتح والقصر ـ كما مثل، أولًا مؤنث له أصلًا؛ كلحيان لكبير اللحية ورحمٰن، والأول غير مصروف اتفاقًا، والثاني على الصحيح؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا، لكان (**فعلى**) لكثرته أولى به من (**فعلانة**). «الخضري» (٢/٩٨).

(٦) في (س): «فيمنعه».

(٧) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (١/١٨٦)، وقال الخليل: «رجل عطشان، =

فإنْ كانَ المذكَّرُ على فَعْلانَ والمؤنَّثُ على فَعْلانَةٍ(١)، صُرِفَتْ، فتقولُ: هذا رجُلٌ سَيْفانٌ؛ (أيْ: طويلٌ)(٢)، ورأيتُ رَجُلًا سَيْفَانًا، ومَررتُ برجُلٍ سَيفانٍ(٣)، فتَصْرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمُؤَنَّثةِ: سَيْفَانَةٌ؛ (أيْ: طويلةٌ)(٤).

= وامرأة عَطْشَى، وفي لغةٍ، عَطشانة». اهـ. «العين» (١/ ٢٤٣). وتُعقب؛ فقال ابن جني: «فأما قولهم: «سكرانة، وعطشانة» فشاذ، والأكثر «سكرى، وعطشى»». اهـ. «المنصف» لابن جني (ص١٥٧).

(١) لم يجئ من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله:

اجــزِ فَــعْــلــى لــفــعــلانــا ... إذا اســتَــثْــنَــيْــتِ حَــبْــلانــا
ودَخْــنــانًــا وسَــخْــنَــانــا ... وســيــفــانًــا وصَــحْــيَــانــا
وصَــوْجــانًــا وَعَــلَّانــا ... وقَــشْــوانًــا ومُــصَّــانــا
ومَــوْتــانًــا ونَــدْمَــانــا ... وأتْــبِــعْــهُــنَّ نَــصَــرانــا

وذيَّله المرادي بقوله:

وزِدْ فِــيــهــنَّ خُــمــصــانا ... عــلــى لــغــةٍ، وألــيــانــا

فهذه أربعة عشر لفظًا كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه (فعلى). فقول المصنف: (أجز) في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب، وقد نظمها الشارح الأندلسي مع تفسيرها فقال:

كلُّ فعلانَ فهو أنثاهُ فَعْلَى ... غيرُ وصفِ النديمِ بالنَدْمَان
ولذي البطن جاء حبلانُ أيضًا ... ثم دَخْنَانُ للكثيرِ الدُّخانِ
ثم سفيانُ للطويل وصَوْجانُ ... ولذي قوة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صَحْوًا ... ثم سخنانُ وهو سخنُ الزَّمانِ
ثمَّ موتانُ للضعيف فُؤَادا ... ثم علَّانَ وهو ذو النسيانِ
ثم قشوانُ للذي قلَّ لَحْمًا ... ثمَّ نصرانُ جاء في النصراني
ولذي أليةٍ كبيرةٍ ألْيان ... وخمصانُ جاء في الخمصانِ
ثم مُصان للئيم وفي لحيانَ ... رحمٰن يفقد النَّوعانِ

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادي. وخرج (بندمان بمعنى النديم) ـ أي: المنادم ندمان من الندم فلا يصرف؛ لأن مؤنثه فعلى. «الصبان» (٣/ ٢٣٢)، ط. الحلبي، و«الخضري» (٢/ ٩٨).

(٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح): «أي: طويل».

(٤) في (ح): «تم».

[الوصفية ووزن أفعل]

[ص] [٦٥٢] ووَصْـفٌ اصْـلِيٌّ ووَزْنُ (أَفْـعَـلَا) مَمْنُوعَ تأنيثٍ بِتَا، كـ(أَشْهَلَا)

[ش] أيْ: وتُمْنَعُ[(١)] الصفةُ أيضًا بشَرْطِ كونِها أصْلِيَّةً؛ أيْ: غيرَ عارِضَةٍ، إذا انْضَمَّ إليها كونُها على وزْنِ (أفعلَ)، ولم تَقْبَلِ التاءَ[(٢)]، نحوُ: أَحْمَرَ وأخْضَرَ[(٣)].

فإنْ قَبِلَتِ التاءَ صُرِفَتْ، نحوُ: (مَررتُ برَجُلٍ أرْمَلٍ)؛ أيْ: فَقيرٍ[(٤)]، فتَصرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمؤنَّثةِ: أَرْمَلَةٌ، بخِلافِ أحمرَ وأخضرَ؛ فإنَّهما لا يَنْصَرِفانِ[(٥)]؛ إذ يُقالُ للمؤنَّثَةِ: حَمْرَاءُ وخَضْراءُ، ولا يُقالُ: أَحْمَرَةٌ وأخضرةٌ، فمُنِعَا للصفةِ ووزْنِ الفعْلِ.

وإنْ كانَتِ الصفَةُ عارِضَةً؛ كأَرْبَعٍ، فإنَّه ليسَ صفَةً في الأصْلِ؛ بل اسمُ عدَدٍ ثم استُعْمِلَ صفةً في قولِهم: (مَررتُ بنِسوةٍ أربعٍ)، فلا يُؤَثِّرُ ذلك في مَنْعِه مِنَ[(٦)] الصرْفِ، وإليه أشارَ بقولِه:

[ص] [٦٥٣] وأَلْـغِـيَـنَّ عـارِضَ الْـوَصْـفِيَّـةْ ـ كـ(أربعٍ) ـ وعارِضَ الإسْمِيَّةْ

[٦٥٤] فـ(الأَدْهَمُ) القَيْدُ لكونِه وُضِعْ في الأصلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

[٦٥٥] و(أَجْـدَلٌ، وأَخْـيَـلٌ، وأَفْـعَـى) مَصروفةٌ، وقد يَنَلْنَ الْمَنْعَا[(٧)]

---

(١) في (ح): «وتمتنع».

(٢) إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد، كأشهل وأحمر، أو فعلى بالضم والقصر ـ كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلًا: كأكمر لكبير كمرة الذكر، وآدر لكبير الإدرة.

(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٩٣)، و«المقتضب» (٣/ ٣١٩)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٥٤)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٥٥).

(٤) (م) مِن مَجيءِ (أَرْمَلٍ) وَصْفًا للمذَكَّرِ ـ قولُ جَريرِ بنِ عَطِيَّةَ:

هذي الأرامل قد قضّيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرمل الذّكر

ومِن مَجيء أرْمَلةٍ ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنَّثِ قولُ الشَّاعِرِ، وأنْشَدَهُ ابنُ بَرِّيٍّ:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ وأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلا (م)

(٥) في (ح)، (ك): «يصرفان». (٦) من (م).

(٧) قوله: (**وقد ينلن المنعا**): (النون) عائدة إلى الألفاظ الثلاثة؛ أي: قد يمنع =

[ش] أيْ: إذَا كانَ استعمالُ الاسمِ على وزْنِ أفْعَلَ صِفَةً ليسَ بأصْلٍ، وإنما [١٨٥/ظ] هو عارِضٍ؛ كأربعٍ(١) **فألْغِه**؛ أيْ: لا تَعْتَدَّ به في منْعِ الصرْفِ، كما لا تَعْتَدَّ بعُروضِ الاسْمِيَّةِ فيما هو صِفَةٌ في الأصْلِ؛ كـ(أَدْهَمَ) للقَيْدِ؛ فإنَّه صِفَةٌ في الأصْلِ لشيءٍ فيه سوادٌ، ثم استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، فيُطْلَقُ على كلِّ قَيْدٍ أدْهَمُ، ومعَ هذا تَمنَعُه نَظَرًا إلى الأصْلِ، وأشارَ بقولِهِ: (**وأَجْدَلٌ**...) إلى آخِرِه، إلى أنَّ هذه الألفاظَ ـ أَعْنِي: أَجْدَلًا للصقْرِ، وأَخْيَلًا(٢) لطائِرٍ، وأَفْعًى للحيَّةِ، لَيْسَتْ بصِفاتٍ، فكانَ حَقُّها: أنْ لا تُمْنَعَ(٣) مِن الصرْفِ، ولكنْ مَنَعَها بعضُهم لتخَيُّلِ الوصْفِ فيها، فتَخَيَّلَ في (أَجْدَلٍ) معنَى القُوَّةِ، وفي (أَخْيَلٍ) معنى التخيُّلِ، وفي (أَفْعًى) معنى الْخُبْثِ، فمَنَعَها لوزْنِ الفعْلِ والصفَةِ الْمُتَخَيَّلَةِ، والكثيرُ فيها الصرْفُ؛ إذ لا وَصفِيَّةَ فيها مُحَقَّقَةٌ(٤). (والله تعالى أعلم بالصواب)(٥).

[الوصفية والعدل] [ص] [٦٥٦] **ومَنْعُ عَدْلٍ مع وَصْفٍ مُعْتَبَرْ** في لفظِ (مَثْنَى، وثُلاثَ، وأُخَرْ)
[٦٥٧] **ووَزْنُ (مَثْنَى، وثُلاثَ) كَهُمَا** مِن واحدٍ لأربعٍ فلْيُعْلَمَا

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرفَ الاسمِ العَدْلُ والصفةُ، وذلك في أسماءِ العدَدِ الْمَبْنِيَّةِ على فُعَالَ ومَفْعَلَ(٦)؛ كثُلاثَ ومَثْنَى، فثُلاثُ مَعدولةٌ عن ثَلاثةٍ ثلاثةٍ، ومَثْنَى مَعدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ، فتَقولُ: (جاءَ القومُ ثُلاثَ)؛ أي:

= صرفهن قليلًا، ودل على القلة إتيانه بـ(قد)، ولم يبين كونهما لغتين؛ إذ الحاصل مع ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه. «المقاصد الشافية» (٥/ ٥٩٧).

(١) زاد في (س)، (ع): «أي».

(٢) (م) وَرَدَ فِي مَثَلٍ مِن أمثالِهِم: (بَيْضُ القَطَا يَحْضُنُه الأَجْدَلُ)، يُضرَبُ للوَضِيعِ يُؤْوِيهِ الشريفُ، وَرَدَ فِي مَثَلٍ آخَرَ: (أَشْأَمُ مِن أَخْيَلٍ)، والعرَبُ تَتَشَاءَمُ بالطائِرِ المسمَّى بالأَخْيَلِ (م).

(٣) في (س): «يمنع».

(٤) في (س): «مخففة». وينظر: «الكناش في فني النحو والصرف» (١/ ١٣١).

(٥) من (ح).

(٦) في (ح)، (س): «أو».

ثَلاثةً ثلاثةً، و(مَثْنَى)؛ أي: اثنينِ اثنينِ، وسُمِعَ استعمالُ هذينِ الوَزْنَيْنِ - أَعْنِي: فُعالَ ومَفْعَلَ - مِن واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ، نحوُ: أُحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ [١٨٦/و] ومَرْبَعَ، وسُمِعَ أيضًا في خمسةٍ وعَشَرَةٍ، نحوُ: خُمَاسَ ومَخْمَسَ، وعُشَارَ ومَعْشَرَ.

وزَعَمَ بعضُهم[١]: أنَّه سُمِعَ أيضًا في سِتَّةٍ وسَبعةٍ وثمانيةٍ وتِسعةٍ، نحوُ: سُداسَ ومَسْدَسَ وسُباعَ ومَسْبَعَ، وثُمانَ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ[٢].

ومِمَّا يُمْنَعُ مِن[٣] الصرفِ للعَدْلِ والصفةِ: (أُخَرُ) التي في قولِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ)، وهو مَعدولٌ عن الآخَرِ.

وتَلَخَّصَ مِن كلامِ الْمُصَنِّفِ: أنَّ الصِّفَةَ تُمْنَعُ معَ الألِفِ والنونِ الزائدتينِ، ومعَ وزْنِ الفعْلِ ومعَ العَدْلِ.

[ص] **[٦٥٨] وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا ... أو المفاعيلَ) بِمَنْعٍ كافِلَا**

[ش] هذه هي العِلَّةُ الثانيةُ التي تَسْتَقِلُّ بالْمَنْعِ، وهي الجمْعُ الْمُتناهِي، **وضابِطُه**: كلُّ جَمْعٍ بعْدَ ألِفِ تَكسيرِه[٤] حَرفانِ، أو ثلاثةٌ أوْسَطُها ساكِنٌ[٥]، نحوُ: مَساجِدَ ومَصابيحَ. ونَبَّهَ بقولِهِ: (**مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أو** [صفة منتهى الجموع]

(١) (م) ذكَرَ أبو حَيَّانَ: أنَّ هَذَا الزعْمَ هو الصحيحُ، ونَقَلَ عن جَمْعٍ مِن عُلماءِ اللغَةِ - أنَّ المنقولَ عن العرَبِ استعمالُ هذين الوَزنينِ مِن ألفاظِ العدَدِ مِن واحدٍ إلَى عَشَرَةٍ (م).

(٢) «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٩٢)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٧٤)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٨/ ٤٠٥٣).

(٣) ليس في (ح).

(٤) من (م).

(٥) قال الخضري (٢/ ١٠٠): «فيه قصور، وحقه: أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثة ألفًا ليس عوضًا، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضًا كسر أصلي ولو مقدرًا كدواب وعذارى؛ إذ أصلهما: دوابب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفًا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع =

الْمَفاعيلَ) على أنَّه إذا كانَ الجمْعُ على هذا الوزْنِ مُنِعَ، وإنْ لم يَكُنْ في أوَّلِه مِيمٌ فيَدْخُلُ ضَوارِبُ وقَناديلُ في ذلك، فإنْ تَحَرَّكَ الثاني[1] صُرِفَ، نحوُ[2]: صَيَاقِلَةٍ[3]. ....

= لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفردًا عربيًّا بهذه الأوصاف. وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف؛ لأنه إما مفرد أو بزنته، فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال، أو كانت عوضًا عن إحدى ياءي النسب كيمان وشآم أصلهما يمنيّ وشأمي بشد الياء، حذفوا إحدى الياءين تخفيفًا وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شآمي بعد سكونها فصار: يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزاء الذي صير السبعة ثمانية ـ كما قاله الجوهري؛ فأصله ثمني، فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب، ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض؛ بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع، وما جاء في الشعر غير مصروف ـ فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانيًا وشآميًّا بالتنوين بخلاف جوار، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانيمائة وحذفها لحن، وخرج أيضًا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنًا منويًّا انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديرًا: بأن بنيت الكلمة عليهما معًا كحوالي للمحتال وحواري للناصر، فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين ـ لسماعهما مصروفين، بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكرسي؛ فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك، وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالأصالة».

(١) في (ح)، (ص): «الثالث»، وفي (ع): «الساكن».

(٢) ليس في (ك).

(٣) (م) وكذا صَيارِفَةٌ وأَشاعِرَةٌ وأَحامِرَةٌ وعَباقِرَةٌ وأشاعثة ومَنَاذِرَةٌ وغَساسِنَةٌ ومَرَاقِسَةٌ =

(والله تعالى أعلم بالصواب)[١].

[ص] **[٦٥٩] وذا اعتلالٍ منه ـ كـ(الْجَوَارِي) ـ   رَفْعًا وجَرًّا أَجْرِهِ[٢] كـ(سَارِي)**

[ش] أي[٣]: إذا كانَ هذا الجمْعُ ـ أَعْنِي: صِيغَةَ مُنتَهَى الجموعِ ـ مُعْتَلَّ[٤] الآخِرِ أَجْرَيْتَهُ في الْجَرِّ والرفعِ مَجرَى الْمَنقوصِ؛ كـ(**سارِي**)، فتُنَوِّنُه[٥] وتُقَدِّرُ رفْعَه وجَرَّه[٦]، ويكونُ التنوينُ عِوَضًا عن الياءِ المحذوفةِ، وأمَّا في النصْبِ فتُثْبِتُ الياءَ [١٨٦/ظ] وتُحَرِّكُه بالفتْحِ بغيرِ تنوينٍ، فتَقولُ: (هؤلاءِ جَوارٍ وغَواشٍ، ومَرَرْتُ بجَوارٍ وغَوَاشٍ، ورَأيتُ جَوَارِيَ وغَوَاشِيَ)، والأَصْلُ في (الرفْعِ وَالجرِّ)[٧] (جَوَارِي) و(غَوَاشِي)، فحُذِفَتِ الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ[٨]. ....

= وأَباطِرَةٌ وبَطَالِمَةٌ وبَطَالِسَةٌ، وقد قالُوا للمَحَاوِيجِ: أَرَامِلَةٌ، وقالوا للصَّعَالِيكِ: عَمَارِطَةٌ، ولجماعةِ الرَّجَّالَةِ ـ أي: الذين يَسيرونَ عَلَى أَرْجُلِهم ـ: عَرَاجِلَةٌ، وأَنشَدَ ابنُ السِّكِّيتِ فِي «الألفاظِ» (ص٣٠) لِحَاتِمٍ الطَّائِيِّ:

عَراجِلَةٌ شُعْثُ الرؤوسِ كأَنَّهم   بَنو الْجِنِّ لم تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جَزُورُها (م)

(١) من (ح).
(٢) في (ح): «أجزه».
(٣) ليس في (م).
(٤) في (س): «معتًا».
(٥) في (س): «وتنونه».
(٦) في (م): «أو جرّه».
(٧) في (م): «الجر والرفع».
(٨) قال الخضري (٢/ ١٠١): «ظاهر الشرح: أن أصله جواري بلا تنوين؛ بناءً على تقديم منع الصرف على الإعلال؛ فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم الياء تخفيفًا، ويعوض عنها التنوين والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف؛ لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه ـ وهو شبه الفعل، فأصله جواريٌ بتنوين الصرف؛ حذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء للساكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرًا؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت، فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها، فعوض عنها التنوين؛ قطعًا لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والزجاجي ـ إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها، وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين، ويرده أن التعويض عن حركة المقصور: كموسى وعيسى أولى من =

(والله تعالى)[1].

[ص] [٦٦٠] ولِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمومَ المنْعِ

[ما يلحق بصيغة منتهى الجموع] [ش] يعني: أنَّ سَراويلَ لَمَّا كانَتْ صِيغَتُه كصِيغةِ مُنتَهى[2] الجموعِ، امْتَنعَ مِن[3] الصرْفِ؛ لِشِبْهِه به، وزَعَمَ بعضُهم[4]: أنَّه يَجوزُ فيه الصرْفُ وتَرْكُه، واختارَ الْمُصَنِّفُ: أنه لا يَنصرِفُ[5]؛ ولهذا قالَ: (**شَبَهٌ اقْتَضى عُمومَ الْمَنْعِ**).

[ص] [٦٦١] وإنْ بِهِ سُمِّيَ[6] أو بِمَا لَحِقْ بِهِ فالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

[ش] أيْ: إذا سُمِّيَ بالجمْعِ الْمُتناهِي أو بما أُلْحِقَ[7] به؛ لكونِه على زِنَتِه؛ كشَرَاحِيلَ، فإنَّه يُمْنَعُ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ العُجْمَةِ[8]؛ لأنَّ هذا ليسَ في الآحادِ العربيَّةِ ما هو على زِنَتِه، فتُقولُ فيمَن اسْمُه مَساجِدُ أو مَصابيحُ أو سَراويلُ: (هذا مساجِدُ، ورأيتُ مَساجِدَ، ومَررتُ بمساجِدَ)، وكذا الباقي[9].

= هذا؛ لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب».

(١) من (ح).

(٢) (م) مِن النُّحاةِ مَن يَقولُ: إنَّ سَراويلَ جَمْعٌ حَقيقةً، ومفردُه سِرْوَالَةٌ. ويَستَدِلُّ عَلَى هَذَا بقولِ الشاعِرِ:

عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاءِ يَجْعَلُونَ (سَرَاوِيلَ) مَمنوعًا مِن الصرْفِ لُزومًا كأَخَوَاتِهِ مِن الْجُموعِ، ومِنهم مَن يَجْعَلُه مُفردًا، وهؤلاءِ فَريقانِ: **أحَدُهما**: يَمْنَعُه مِن الصرْفِ؛ نَظَرًا إِلَى لَفْظِه، ويقولُ: هو مفرَدٌ جاءَ عَلَى صورةِ الجمْعِ. ومِنهم مَن يَصرِفُه نظَرًا إِلَى حقيقتِه ومَعناهُ (م).

(٣) ليس في (ك).

(٤) هو ابن الحاجب في «أماليه» (٢/٥٩٦).

(٥) في (ك)، (ح): «يصرف».

(٦) نائب فاعله (به).

(٧) في (س)، (ع): «لحق».

(٨) في (س): «العجمية».

(٩) في (م): «البواقي».

[ص] [٦٦٢] والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نحوُ (مَعْدِ يَكَرِبَا)

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرْفَ الاسمِ[(١)] العَلَمِيَّةُ والتركيبُ، نحوُ: (مَعْدِ يكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ) فتقولُ: (هذا مَعْدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِ يكَرِبَ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِ يكَرِبَ)، فتَجْعَلُ[(٢)] إعرابَه على الجزءِ الثاني، وتَمنَعُه[(٣)] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتركيبِ. [العلمية والتركيب المزجي]

وقد سَبَقَ الكلامُ في الأعلامِ الْمُرَكَّبَةِ في بابِ العَلَمِ. (والله تعالى أعلم)[(٤)].

[ص] [٦٦٣] كذاك [١٨٧/ و] حاوِي زائِدَيْ (فَعْلَانَا) كـ(غَطَفَانَ) وكـ(أَصْبَهَانَا)

[ش] أي: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ مِن الصرْفِ إذا كانَ عَلَمًا، وفيه أَلِفٌ ونُونٌ زائدتانِ؛ كغَطَفَانَ وأَصْبَهَانَ، بفتْحِ الهمزةِ وكسْرِها، فتقولُ: هذا غَطَفانُ، ورأيتُ غَطَفانَ، ومَرَرْتُ بغَطَفَانَ، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، (كَذَلِكَ أَصْبَهَانُ)[(٥)]. [العلمية وزيادة الألف والنون]

[ص] [٦٦٤] كذا مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ مُطْلَقَا وشَرْطُ مَنْعِ العارِ كونُهُ ارْتَقَى ـ

[٦٦٥] فوقَ الثلاثِ، أو كـ(جُوَرَ، أو سَقَرْ) أو (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

[٦٦٦] وَجهانِ في العادِمِ تَذكيرًا سَبَقْ وعُجمةً، كـ(هِنْدَ)، والْمَنْعُ أَحَقّ

[ش] ومِمَّا[(٦)] يَمْنَعُ صَرْفَه أيضًا العَلَمِيَّةُ[(٧)] والتأنيثُ، فإنْ كانَ العلَمُ مُؤَنَّثًا [العلمية والتأنيث]

---

(١) ليس في (ح)، (س)، (ص).

(٢) في (س): «فيجعل».

(٣) في (س): «ويمنعه».

(٤) من (س).

(٥) من (ح).

(م) سواءٌ أكانَ مَفتوحَ الأوَّلِ، مثلَ نَجرانَ وعَفَّانَ وسَلمانَ، أمْ كَانَ مَضمومَ الأوَّلِ، مثلَ عُثمانَ وجُرجانَ وطُهرانَ، أمْ كَانَ مَكسورَ الأوَّلِ، مثلَ عِمرانَ (م).

(٦) في (س)، (ص): «أي».

(٧) في (ح)، (ك): «للعلمية».

والعلمية: هي فرعية المعنى، والتأنيث: فرعية اللفظ؛ لأن تاءه ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد؛ فأقاموا تقديرها مقام ظهورها.

بالهاءِ امتنَعَ مِن الصرْفِ مُطلَقًا؛ أيْ: سواءٌ كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ؛ كطَلْحَةَ، أو لِمُؤَنَّثٍ؛ كفَاطِمَةَ، زائدًا على ثَلاثةِ أحْرُفٍ كما مَثَّلَ (أم لم يَكُنْ كذلك)[١]، كثُبَةَ وقُلَةَ علَمَيْنِ.

وإنْ كانَ مُؤنَّثًا بالتَّعليقِ[٢]؛ أيْ: بكونِه عَلَمَ أُنْثَى، فإمَّا أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ أو على[٣] أَزْيَدَ مِن ذلك، فإنْ كانَ على أَزيدَ مِن ذلك امتَنَعَ مِن الصرْفِ؛ كزينبَ وسُعادَ عَلَمَيْنِ، فتقولُ: (هذه زَينبُ، ورأيتُ زَينبَ، ومَررتُ بزينبَ).

وإنْ كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ، فإنْ كانَ مُحَرَّكَ الوسَطِ مُنِعَ أيضًا؛ كسَقَرَ، وإنْ كانَ ساكِنَ الوسَطِ، فإنْ كانَ أَعجَمِيًّا كجُورَ اسمَ بلَدٍ، أو مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ إلى مُؤنَّثٍ؛ كزَيْدَ اسمَ امرأةٍ، مُنِعَ أيضًا، وَإِنْ[٤] لم يَكُنْ كذلك؛ بأنْ [١٨٧/ظ] كانَ ساكِنَ الوسَطِ وليس أَعجميًّا ولا مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ ففيه وَجهانِ[٥]: الْمَنْعُ[٦] والصرْفُ، والمنْعُ أَوْلَى، فتَقولُ: (هذه هِندُ، ورأيتُ هِنْدَ، ومَررتُ بِهِنْدَ)[٧]. (والله تعالى أعلم)[٨].

---

(١) ليس في (ح).

(٢) أي: بالوضع على مؤنث، مع خلوه من التاء لفظًا. «الخضري» (٢/ ١٠١).

(٣) ليس في (ح).

(٤) في (م): «فإن».

(٥) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون.

(٦) (م) وقد وَرَدَ بالوَجهينِ قولُ جَريرٍ، ويُنسَبُ لابنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فقَدْ صَرَفَ (دعد) فِي أوَّلِ عَجُزِ البيتِ، ثم مَنَعَ صرْفَه بعْدَ ذلك (م).

(٧) لأن ثقل نقلة للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم، فيرجع إلى تحتم المنع، وإنما جاز الوجهان في هند ـ مع أنه مثله هيئة وحروفًا يزيد بأصالة تأنيثه؛ لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلًا؛ إذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك. «الخضري» (٢/ ١٠٣).

(٨) من (ح).

[ص] [٦٦٧] والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتعريفِ مَعْ زَيدٍ على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

[ش] ويَمنَعُ[(١)] صرْفَ الاسمِ أيضًا: العُجْمَةُ[(٢)] والتعريفُ، وشَرْطُه: أنْ يكونَ عَلَمًا في اللسانِ الأعْجَمِيِّ، وزائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ، فتقولُ: (هذا إبراهيمُ، ورَأَيْتُ إبراهيمَ، ومَرَرْتُ بإبراهيمَ)، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ. [العلمية والعجمة]

فإنْ لم يَكُنِ[(٣)] الأعجميُّ علَمًا في لِسانِ العَجَمِ؛ بل في لِسانِ العرَبِ[(٤)]، أو كانَ نَكِرَةً فيهما؛ كلِجَامٍ علَمًا أو غيرَ علَمٍ، صَرَفْتَه، فتقولُ: (هذا لِجَامٌ، ورَأيتُ لِجَامًا، ومَررتُ بلِجَامٍ)، وكذلك[(٥)] تَصْرِفُ[(٦)] ما كان عَلَمًا أعجَمِيًّا على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ، سواءً كان مُحَرَّكَ الوسَطِ[(٧)]؛ كشَتَرٍ، أو ساكنَه؛ كنُوحٍ ولُوطٍ.

---

(١) في (ك): «ومنع».

(٢) (م) تَستطيعُ مَعرِفَةَ أنَّ هَذَا العَلَمَ أعْجَمِيٌّ بوَاحِدٍ مِن ثلاثةِ أشياءَ:
أولها: أنْ يَنُصَّ عالِمٌ ثِقَةٌ عَلَى ذلك.
وثانيها: أنْ يَكُونَ خارِجًا عن الأَوزانِ العربيَّةِ؛ كإبراهيمَ.
وثالثُها: أنْ تَجِدَه عَلَى غيرِ الْمَهْيَعِ العَرَبِيِّ؛ كأنْ يَكُونَ خُماسِيًّا وليسَ فيه حرْفٌ مِن حُروفِ الذَّلَاقَةِ، وكأنْ يَجْتَمِعَ فيه جِيمٌ وقافٌ مِثلُ صنجقَ وجُرْمُوقَ (م).

(٣) في (ك): «تكن».

(٤) سواء استعملته أوَّلًا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية: كلجام وفيروز مسمى بهما، وهذا مصروف اتفاقًا، أو جعلته علمًا من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم؛ اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن، وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك؛ بل علمين ابتداء. الخضري (٢/ ١٠٤).

(٥) في (ك): «وكذا». (٦) في (ح)، (س): «يصرف».

(٧) لأنَّ العجمة سبب ضعيف؛ فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث؛ فإن علامته مقدرة، وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فمنع. «الخضري» (٢/ ١٠٤).
وقال: «أسماء الأنبياء والملائكة ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى ﷺ؛ لأنه معرف (موشي)؛ وهو بالعبراني معناه =

[ص] [٦٦٨] كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ[(١)] الْفِعْلَا   أو غالبٍ[(٢)] كأَحْمَدٍ ويَعْلَى

[العلمية ووزن الفعل] [ش] أيْ: كذلكَ يُمنَعُ صرْفُ الاسمِ إذا كان عَلَمًا، وهو على وزْنٍ يَخُصُّ الفعْلَ، أو يَغْلِبُ فيه، والمرادُ بالوزْنِ الذي يَخُصُّ الفعْلَ: ما لا يُوجَدُ في غيرِه إلَّا نُدُورًا، وذلك كفَعَّلَ وفُعِلَ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بضُرِبَ أو كَلَّمَ مَنَعْتَه مِن الصرْفِ، فتقولُ: (هذا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ، ورَأيتُ ضُرِبَ أو كَلَّمَ، ومَررتُ بضُرِبَ، أو كَلَّمَ).

والمرادُ بما يَغْلِبُ[(٣)] فيه: أنْ يَكونَ الوزْنُ يُوجَدُ في الفعْلِ

= الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسمًا عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه: فإنما هو في موسى الحديد.

فقيل: من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفًا.

وقيل: هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به، فقلبت الياء واوًا لضمِّ ما قبلها، كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة ـ كما في السَّمِينِ «الدر المصون» (١/ ٣٥٤). ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير؛ فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد ﷺ وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في الباقي.

وقيل: هود ليس عربيًا؛ بل هو كنوح؛ لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي عزير وجهان قرئ بهما [كما في «السبعة» (ص٣١٣)]؛ فالصرف على أنه عربي من التعزير ـ وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي، أو: إنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهًا له بحرف المد، وأما إبليس، فقيل: منع للعجمة، وقيل: عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا: فمنعه لشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمِّ به أصلًا؛ بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه؛ فكأنه دخيل في لسانها، لا لأنه نظر له في الآحاد العربية ـ كما قيل؛ لأنه كإحليل وإكليل وغيرهما».

(١) في (س): «تخص».

(٢) أو «(غالب)، معطوف على قوله: (**يخص الفعلا**)؛ كأنه قال: خاص بالفعل، أو غالب عليه ـ كما في «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٥٣).

(٣) قال الخضري (١/ ١٠٥): «أشار بذلك ـ إلى أن التعبير بـ(غالب) فيه قصورٌ، =

كثيرًا(١)، أو يَكونَ فيه زِيادةٌ(٢) تَدُلُّ على معنًى في الفعْلِ، ولا تَدُلُّ على معنًى في الاسمِ، **فالأوَّلُ**: كإِثْمِدَ وإِصْبَعَ؛ فإنَّ هاتينِ الصيغتينِ يَكْثُرانِ [١٨٨/و] في الفعْلِ دُونَ الاسمِ؛ كاضرِبْ واسْمَعْ ونحوِهما مِن الأمْرِ المأخوذِ مِن فعْلٍ ثُلاثيٍّ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا(٣) بإِثْمِدَ وإِصْبَعَ - مَنعْتَه مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ، فتقولُ: (هذا إِثْمِدُ ورَأيتُ إِثمِدَ ومَررتُ بإثمدَ)، **والثاني**: كأحمدَ ويَزيدَ؛ فإنَّ كُلًّا مِن الهمزةِ والياءِ يَدُلُّ على معنًى في الفعْلِ، وهو التكَلُّمُ والغَيْبَةُ، ولا يَدُلُّ على معنى في الاسمِ، فهذا وزْنٌ(٤) غالِبٌ في الفعْلِ، بمعنَى: أنَّه به أَوْلَى، فتقولُ: (هذا أحمَدُ ويَزيدُ، ورأيتُ أحمدَ ويزيدَ، ومَررتُ بأحمدَ ويزيدَ)، فيُمْنَعُ للعَلَمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ(٥).

= وأولى منه قول «التسهيل» (ص٢١٨)؛ وهو أولى بالفعل؛ لأنه يشمل ما كان كثيرًا فيه، وما فيه الزيادة المذكورة، وإن لم يغلب. إلا أن يراد الغالب حقيقة أو حكمًا؛ بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل؛ لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى؛ فإنه من الغالب حكمًا». اهـ.

(١) **أورد عليه**: أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال - مع أن موازنه من الأسماء، كخاتم مصروف اتفاقًا. قال الخضري (١/ ١٠٥): «إلا أن يقال: كلامه مبني على الغالب؛ أي: إن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالبًا، وقد لا تقتضيه». اهـ.

(٢) مع كثرته في الفعل دون الاسم.

(٣) من (م).

(٤) في (م): «الوزن».

(٥) أبنية الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها، وعدم ذلك، أربعة أقسام:

أحدها: ألا توافقها أصلًا، مثل: أفعول، وفعلال، وفعلل، وإفعيل، وفعل، وفعلل، مثل: أسلوب، وشملال، وسفرجل، وإصليت، وطنب، ودرهم، وكثير من ذلك، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصرف عند التسمية بها؛ إذ ليست أبنيتها من أبنية الأفعال في شيء، فضلًا عن أن تكون غالبة عليها، أو مختصة بها، وهو بين من مفهوم كلام الناظم.

والثاني: أن يوافق البناء البناء، لكن يكون بناؤهما مشتركًا بينهما، ليس بغالب =

. . . .

= على الاسم دون الفعل، ولا على الفعل دون الاسم، كفعلٍ، وفعلٍ، وفعلٍ، وفاعلٍ، وفاعل، مثل: طلل، وعضد، وكبد، وكاهل وخاتم، ويوافقها من الفعل: ضرب، وكبر وعلم، وقاتل، وقاتل. فهذه الأبنية غير مختصة بواحد من الجنسين دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأولى من الأسماء، فلا يمتنع صرف ما سمي به من الأفعال على هذه الأبنية وأشباهها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

والثالث: أن يوافق الاسم وزن الفعل، والفعل أغلب عليه، وهو المراد بقوله: (أو غالب) يعني: على الفعل، وقد يكون في الأسماء، وذلك كبناء (أفعل، أو نفعل، أو تفعل، أو يفعل) من الأبنية الموافقة للمضارع. وكذلك بناء: إفعل، وأفعل، وأفعُل، وفُعِل، وما أشبه ذلك، فإنها تقع للأسماء قليلًا نحو: أفكل، وأرمل، وأيدع، وأريع، ونرجس، وتنضب وتتفل، وتدرأ، ويرمع، ويعمل، وإصبع وأصبع وأبلم، وأصبع، ودئل، ورئم. وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء. فإذا سميت رجلًا بواحد منها لم تصرفه، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فرع عن الاسم. وكذلك إذا سميت بشيء من الأفعال الموازنة لهذه لم تصرفه أيضًا، كما لو سميت بأضكرم، أو أكرم، أو أكرِمْ، أو نحو ذلك. وقد سموا: يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر، فمنعوا الصرف، فكذلك ما كان مثلها. والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما: (أحمد) و(يعلى) من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع: أن يكون الوزن مختصًّا بالفعل، ليس للاسم فيه نصيب، وهو قوله: **(كذاك ذو وزنٍ يخص الفعل)**؛ يعني: أنه ممنوع أيضًا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولًا من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولًا من غير فعل، كتنضب، وتتفل، وإصبع، وكذلك (أكلب) ونحوه من الجمع؛ لأنه على وزن: أقتل، وأما هذا فلا. ومن الأمثلة المختصة بالفعل: فُعِل، وفوعل، وفعلل وفعّل. فإذا سمي بضرب، أو ضورب، أو دحرج، أو ضضرب - لم ينصرف، ولذلك لم تصرف العرب (بذر) اسم ما، أنشد أبو الحسن، وقال: سمعت يونس ينشد هذا البيت؛ لكُثَيِّر عزة:

سقى اللّه أمواهًا عرفت مكانها ... جرابًا وملكومًا وبذر والغمرا

وأما (شلم) فعجمي، وكذلك (بقم). وفي «الصحاح» (٥/ ١٨٧٣) قلت لأبي علي الفارسي: أعربي هو؟ يعني: بقمًا. فقال: عرب، وليس في كلامهم اسم على (فعل)؛ إلا خمسة (خضم) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سمي، و(بقم) لهذا الصبغ =

فإنْ كانَ الوَزْنُ غيرَ مُخْتَصٍّ بالفعْلِ، ولا غالِبٍ فيه[١]، لم يُمْنَعْ مِن الصرْفِ، فتقولُ في رجُلٍ اسْمُه ضَرَبَ: (هذا ضَرَبٌ، ورَأَيْتُ ضَرَبًا، ومَررتُ بِضَرَبٍ)؛ لأنه يُوجَدُ في الاسمِ؛ كحَجَرٍ، وفي الفعْلِ؛ كـ(ضَرَبَ).

= و(شلم) موضع بالشام، وهما أعجميان. و(بذر) اسم ماء من مياه العرب، و(عثر) موضع. ويحتمل أن يكونا سميا بالفعل، فثبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختص بالفعل.

فإن قيل: إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصًا بالأفعال أو غالبًا فيها ـ فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالًا كذلك، لكنها تصرف إذا سمي بها، وذلك مثل المضاعف نحو: مد، وشد، وكذلك إذا كان معتل العين نحو: قيل، وبيع، فإنه يصرف في المعرفة. وكذلك إذا سميت بـ(ضرب) بعد أن خففته فقلت: ضرب. وفي (علم): علم، فإنك تصرفه، وكلها على وزن (فُعْل).

وقد تقرر أن (فعل) لا ينصرف علمًا للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب: أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قصده؛ لأنها ليست على وزن الأفعال؛ لأن (مد، وشد) في اللفظ (فعل) فهو كمد، وقفل، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قيل، وبيع) لفظه على وزن قيل، ودين، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضرب، وعلم) على وزن: قفل، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولا غالبة فيه.

فإن قلت: هذا مشكل، فإنهم إذا سموا بـ(يزيد، ويشكر) أو نحو ذلك.

منعوا صرفه، مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يزيد، ويشكر) مسمًّى بهمل؛ لأن (يفعل، ويفعل) قد تغير إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بد أن تمنعوا (مد، وشد) ونحو ذلك.

فالجواب: أن (مد، وشد) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يزيد، ويشكر)؛ فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلما لم يحصل له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٤٧ ـ ٦٥٠).

(١) في (ح)، (ع): «في».

[ص] [٦٦٩] وما يَصيرُ عَلَمًا مِن ذي أَلِفْ زِيدَتْ[١] لِإلحاقٍ فليسَ يَنْصَرِفْ

[العلمية والألف المقصورة] [ش] أيْ: ويُمنَعُ صَرْفُ الاسمِ أيضًا للعَلَمِيَّةِ وألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ؛ كعَلْقَى وأَرْطى[٢]، فتقولُ فيهما عَلَمَيْنِ: (هذا عَلْقَى، ورأيتُ عَلْقَى، ومَررتُ بعَلْقَى)، فتَمْنَعُه[٣] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ ألِفِ الإلحاقِ بألِفِ التأنيثِ، مِن جِهَةِ أنَّ ما هي فيه والحالةُ هذه ـ أَعْنِي: حالَ كونِه علَمًا ـ لا يَقبلُ تاءَ التأنيثِ، فلا تَقُولُ فيمَن اسْمُه [١٨٨/ظ] (عَلْقَى: (عَلْقَاة))[٤]؛ كما لا[٥] تَقولُ في حُبْلَى: (حُبْلاة)[٦].

فإنْ كانَ ما فيه[٧] أَلِفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَم؛ (كعَلْقَى وأَرْطَى)[٨] قَبْلَ التسميةِ بهما صَرَفْتَه؛ لأنها والحالةُ هذه لا تُشْبِهُ أَلِفَ التأنيثِ[٩]، وكذا إنْ كانتْ أَلِفُ الإلحاقِ مَمدودةً؛ كعِلْبَاءٍ، فإنَّك تَصْرِفُ ما هي فيه؛ عَلَمًا كانَ أو نَكِرَةً.

[العلمية والعدل] [ص] [٦٧٠] والعَلَمُ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ، أو كَـ(ثُعَلَا)[١٠]

---

(١) تحرز بقوله: **(زيدت)** ـ من الألف المنقلبة عن الأصل؛ نحو: (مغزّى) و(مدعًى).

(٢) (م) العَلْقَى ـ بوَزْنِ سَكْرَى ـ أَصْلُه: اسمٌ لنباتٍ دَقيقِ القُضبانِ تُصنَعُ منه الْمَكانِسُ، والأَرْطَى: اسمٌ لشجَرٍ، واختُلِفَ فِي أَلِفِهِ؛ فقِيلَ:هِيَ أَلِفُ الإلحاقِ؛ كَمَا ذكَرَ الشارِحُ، **وقيلَ**: أَلِفُه أَصليَّةٌ، فوَزْنُ الأَرْطى أفعَلُ، فيُمنَعُ صرْفُه للعلمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ؛ كأحمدَ (م).

(٣) في (ح): «فمنعه»، وفي (س): «فيمنعه».

(٤) في (ع)، (ك): «علقا وعلقاه».

(٥) ليس في (ع).

(٦) «المنصف لابن جني» (ص٣٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٣٤٧).

(٧) في (ح): «في».

(٨) في (ح): «تقديم وتأخير».

(٩) أي: شبهًا كاملًا.

(١٠) يرد على الناظم اعتراضان:

أحدهما: أن ما كان من نحو: (عمر، وزفر) ـ منع صرفه عنده مبني على تحقيق العلة المانعة وهو العدل، وهو مما لا يهتدى إليه بقياس، وإنما يتلقى من السماع ـ أعني: كونه معدولًا ـ وليس لنا سبيل إلى ذلك من السماع ـ إلا من جهة صرفه وعدم صرفه.

=

. . . .

= ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول: هو أن ينظر إلى (فعل) كيف جرى في كلامهم؟ فإن رأيته لم يصرف ـ علمت أنه معدول، وإن كان له أصل في النكرة حكمت عليه بالنقل نحو: (صرد، ونغر) وما ليس له أصل في النكرة حكمت بالعدل، نحو: (زفر). وقال بعضهم: إذا وجدته معربًا غير مصروف، ولم تعلم له أصلًا في النكرات، فهو معدول، نحو: (قثم) ـ وإلا فغير معدول، نحو: (أدد) يقال معد بن عدنان بن أددٍ، فإن العرب صرفته وإن لم يعلم له أصل في النكرات. فإن وجدت له أصلًا، فالأصل فيه الصرف، وأنه غير معدول، نحو: (حطم) اسم رجل، إلا أن يأتي السماع بمنعه، فتعلم أنه ليس بمنقول من تلك النكرةً، نحو: (عمر)، وهذا العقد الثاني أسعد بمذهب سيبويه، وهو الصحيح، ألا ترى أنه حكى الصرف في (أددٍ) ـ مع أنه ليس له أصل في النكرة، وهذا يدل من كلام سيبويه على أن أصل (فعلٍ) الصرف وإن لم يسمع له نكرة.

وإذا ثبت هذا فقوله: (**امنع صرفه إن عدل**) ـ دوري؛ لأنه وقف الحكم بمنع الصرف على وجود العدل في هذا القانون. وعندهم أن وجود العدل موقوف على سماع منع الصرف، وإلا فهو مصروف، وهذا دور ظاهر، وهو فاسد.

والاعتراض الثاني: أن العدل في نحو: (عمر) موقوف على السماع، وهو قد أطلق القول في ذلك ولم يقيده؛ بل قال: (كفعل التوكيد أو كثعلا) و(ثعل) على وزن (فُعَلٍ)؛ فيقتضي أن كل ما كان على هذا الوزن، وهو مسمى به، يمنع صرفه وإن كان له أصل في النكرات، إذ (الثُّعل) هي الزوائد [في الأسنان] واختلاف في منبتها، يركب بعضها بعضًا، فعلى هذا كل (فعل) كل معرفةً أول الوضع فلا يصرف، وكذلك إذا سمي بواحد من النكرات، سواء أكان اسم جنس كصردٍ ونغرٍ، أم صفة كبلدٍ وحطمٍ، أو مصدر كهدًى، وتقًى، أو جمعًا نحو: غرفٍ وظلمٍ، وهذا كله فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التسهيل» (ص٢٢٣)، فقال حين ذكر المعدول عن (فاعل) عَلَمًا: وطريق العلم به سماعه غير مصروف، عاريًا من سائر الموانع. اللَّهُمَّ إلا أن يكون العدل محققًا من غير ذلك كـ(فعل) في النداء، نحو: خُبث، وفُسق، ولُكَع، إذا سمي بها، وكذلك ما كان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا محقق العدل.

ومثاله لا يعطي إلا ما كان علمًا عندهم، نحو (ثُعَلٍ)؛ فحصل من هذا أن ما كان متأكدًا عليه ذكره تركه، وما كان واجبًا عليه أن يبينه، ويخرجه عن مقتضى القاعدة أهمله، فدخل عليه. =

[٦٧١] والعَدْلُ والتعريفُ مانِعَا (سَحَرْ) إذَا بِه التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

[ش] يُمنَعُ صرْفُ الاسمِ للعَلَمِيَّةِ أو شِبْهِها وللعَدْلِ، وذلك في ثلاثةِ مَواضِعَ:

الأَوَّلُ: ما كانَ على فُعَلَ مِن ألفاظِ التوكيدِ[١]، فإنَّه يُمْنَعُ مِن الصرْفِ؛ لِشِبْهِ العَلَمِيَّةِ والعدْلِ، وذلك نحوُ: (جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورَأَيْتُ النساءَ جُمَعَ، ومَررتُ بالنساءِ جُمَعَ)، والأصْلُ جَمْعَاوات؛ لأنَّ مُفردَه جَمْعَاءُ، فعُدِلَ عن جَمعاواتٍ إلى جُمَعَ، وهو مُعَرَّفٌ بالإضافةِ الْمُقَدَّرَةِ؛ أيْ: جُمَعهنَّ[٢]، فأَشْبَهَ تعريفُه تعريفَ العَلَمِيَّةِ مِن جِهَةِ أنه مَعرِفَةٌ وليسَ في اللفْظِ ما يُعَرِّفُه.

الثاني: العَلَمُ المعدولُ[٣] إلى فُعَلَ[٤]؛ كعُمَرَ وزُفَرَ وثُعَلَ،

= **والجواب**: عن الاعتراضيين معًا أن الناظم إنما تكلم على العلم الذي ثبت كونه معدولًا؛ لأنه قال: **(والعلم امنع صرفه إن عدلا)**، يريد: إن ثبت كونه معدولًا قبل النظر القياس فيه. «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٦٠ - ٦٦١).

(١) في (س)، (ح): «التأكيد».

(٢) حذف الضمير للعلم به، ونوي. ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعًا؟ لأنَّ محل إبطالِهَا لهُ مع وجُودِ المضَافِ إليه؛ لأن حكم المنع لا يتبيَّن معه. أما مع حذفه لا مانع من اعتباره، وكذا يقال في (أل) الآتية. «الخضري» (٢/ ١٠٦).

(٣) أي: عدلًا تقديريًا، فإن طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلَمية فقط فيقدر فيه العدل؛ لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفًا لم يحكم بعدله كأدد، وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف وتخم، فكل ذلك غير معدول. وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو: جمع وسحر وأخر ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علمًا ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه. ومذهب غيره: المنع، وهذا من تعارض الأصل، والغالب في العربية؛ أفاده الشنواني على القطر. «الخضري» (٢/ ١٠٧).

(٤) ليست في (ح).

والأَصْلُ عامِرٌ وزافِرٌ وثاعِلٌ، فمَنْعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ.

الثالثُ: (سَحَرُ) إذا أُريدَ مِن يوم بعَيْنِه، نحوُ: (جِئتُكَ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ)، فسَحَرُ ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَدْلِ وشِبْهِ العلَمِيَّةِ؛ وذلك أنَّه مَعدولٌ عن السحَرِ؛ لأنه مَعرِفَةٌ، والأصْلُ [١٨٩/و] في التعريفِ: أنْ يكونَ بـ(ألْ)، فعُدِلَ به عن ذلك، وصارَ تعريفُه (مُشْبِهًا لِتَعْرِيفِ)(١) العَلَمِيَّةِ(٢)؛ مِن جِهَةِ أنَّه لم يُلْفَظْ معَه بِمُعَرِّفٍ. (والله تعالى أعلم)(٣).

[ص] **[٦٧٢] وابنِ على الكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا) ـ**
[٦٧٣] عندَ تَميمٍ واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا ... مِن كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَّرَا

[ش] أيْ: إذا كانَ عَلَمُ المؤنَّثِ على وَزْنِ فَعَالِ؛ كحَذَامِ ورَقَاشِ، فللعَرَبِ فيه مَذهبانِ:

[حكم العلم المؤنث على وزن (فعال)]

أحَدُهما: ـ وهو مَذهَبُ أهْلِ الْحِجازِ(٤) ـ بِناؤه على الكسْرِ(٥)،

---

(١) في (م): «كتعريف».

(٢) وليس بعَلَم حقيقة ـ كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرَّح في «التسهيل» (ص٢٢٢): بأنه علم شخصي أو جنسي؛ فاستشكله أبو حيان [«الارتشاف» (٢/ ٨٦٩)]: بأن تعريفه حينئذٍ بالعلمية، وهو لا يجامع تعريف اللام؛ فكيف يكون معدولًا عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك: أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي (أل) لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة، فما نقل عن السعد وغيره: من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بـ(أل) ينبغي حمله على العلمية الحكمية، وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل: أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا، فتأمَّل. «الخضري» (٢/ ١٠٧).

(٣) من (ح).

(٤) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٩٩).

(٥) وفي سبب بنائه أقوال:

أحدهما: شبهه بنزال وزنًا وتعريفًا وعدلًا وتأنيثًا.

=

فتَقولُ: (هذه[١] حَذامِ، ورأيتُ حَذامِ، ومَررتُ بحَذامِ)[٢].

والثاني: ـ وهو مَذهَبُ تَميمٍ[٣] ـ إعرابُه كإعرابِ ما لا يَنْصَرِفُ؛ للعَلَمِيَّةِ والعدْلِ، والأصْلُ: حاذِمَةٌ وراقِشَةٌ، فعُدِلَ إلى حَذامَ ورَقَاشَ، كما عُدِلَ عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِرٍ وجاشِمٍ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (**وَهْوَ نَظيرُ جُشَمَا عندَ تَميمٍ**)[٤].

وأشارَ بقولِهِ: (**واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا**) إلى أنَّ ما كانَ مَنْعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وعِلَّةٍ أُخْرَى، إذا زَالَتْ عنه العَلَمِيَّةُ بتَنكيرِه صُرِفَ؛ لزَوالِ إحدى

= **والثاني**: تضمنه معنى (هاء) التأنيث، وإليه ذهب الربعي.

والثالث: توالي العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله «المبرد».

قال المرادي في «شرح الألفية» (٣/ ١٢٢٠): «والأول هو المشهور».

(١) في (س): «هذا».

(٢) (م) وَعَلَى ذلك ـ جاءَ قولُ الشاعِرِ، وَهوَ الشاهِدُ؛ رَقْمُ (١٦) السابِقُ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقولُ النابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ... وضَنًّا بالتحِيَّةِ والسلامِ

وقولُ جُذَيْمَةَ الأَبْرَشِ:

خَبِّرِني رَقَاشِ لا تَكْذِبِني ... أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِينِ

وقولُ الجعْديِّ، وأنْشَدَه ابنُ السِّكِّيتِ (الألفاظ ١٨):

أَهانَ لها الطعامَ فلم تُضِعْهُ ... غَداةَ الرَّوْعِ إذ أَزَمَتْ أَزَامِ

(**أَزامِ**): علَمٌ عَلَى السَّنَةِ الْمُجدِبَةِ، وقد سَمَّوْها (تَحُوطَ) ـ أَيْضًا، وقالوا فِي مَثَلٍ مِن أمثالِهِم: (بَاءَتْ عَرَارِ بكَحْلَ) ـ وعَرارِ وكَحْلُ: بَقَرَتَانِ انْتَطَحَتَا فمَاتَتَا جَمِيعًا، والمثَلُ يُضرَبُ لكلِّ مُسْتَوِيَيْنِ أحَدُهما بإزاءِ الآخَرِ، وقد بَنَوْا (عَرَارِ) عَلَى الكَسْرِ، وجَرُّوا (كَحْلَ) بالفتحةِ؛ لأنه عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ، وانْظُر الْمَثَلَ، رَقْمَ (٤٢٨) فِي «مَجْمَعِ الأمثالِ» (١/ ٩١) بتَحقيقِنا (م).

(٣) في (م)، (ص): «بني تميم».

(٤) (م) وَعَلَى هذه اللُّغَةِ وَرَدَ قولُ الفَرَزْدَقِ، وَهوَ تَمِيمِيٌّ:

نَدِمْتُ نَدامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ

ولو أَنِّي مَلَكْتُ ونَفْسِي ... لَكَانَ إِلَيَّ لِلقَدَرِ الْخِيَارُ (م)

العِلَّتَيْنِ، وبَقاؤُه بعِلَّةٍ واحدةٍ لا يَقْتَضِي مَنْعَ الصرْفِ، وذلك نحوُ: مَعْدِ يكَرِبَ وغَطَفَانَ وفَاطمةَ وإبراهيمَ وأحمدَ وعَلْقَى وعُمرَ أَعلامًا، فهذه ممنوعةٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشيءٍ[1] آخَرَ، فإذا نَكَّرْتَها صَرَفْتَها؛ لزوالِ أَحَدِ سَبَبَيْهَا، وهو العَلَمِيَّةُ، فتَقولُ: (رُبَّ مَعْدِ يكَرِبٍ رَأَيْتُ)، وكذا الباقي[2].

وتَلَخَّصَ مِن كلامِه: أنَّ العَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ [١٨٩/ظ] الصرْفَ[3] معَ التركيبِ، ومعَ زِيادةِ الألِفِ والنونِ، ومعَ التأنيثِ، ومع العُجْمَةِ، [ومعَ وزْنِ الفعْلِ، ومعَ أَلِفِ الإلحاقِ المقصورةِ][4]، (ومعَ العَدْلِ)[5].

[ص] **[٦٧٤] وما يكونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا ففي   إعرابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي**

[الاسم المنقوص]

[ش] كلُّ مَنقوصٍ كانَ نَظيرُه مِن الصحيحِ الآخِرِ مَمنوعًا مِن الصرْفِ[6] ـ يُعامَلُ مُعامَلَةَ (جَوارٍ) في أنَّه يُنَوَّنُ في الرفْعِ والجَرِّ تَنوينَ العِوَضِ، ويُنصَبُ بفَتحةٍ مِن غيرِ تَنوينٍ، وذلك نحوُ: (قاضٍ) ـ عَلَمَ امرأةٍ ـ فإنَّ نَظيرَه مِن الصحيحِ (ضارِبُ) علَمَ امرأةٍ، وهو ممنوعٌ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، فَـ(قاضٍ) كذلك ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، وهو مُشَبَّهٌ بجوارٍ مِن جِهَةِ أنَّ في آخِرِه ياءً قَبْلَها كَسرةٌ، فيُعامَلُ مُعامَلَتَه، فتقولُ: (هذه قاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ، ورَأَيْتُ قَاضِيَ)؛ كما تقولُ: (هؤلاءِ جَوارٍ، ومَررتُ بِجَوارٍ، ورَأيتُ جَوارِيَ).

[ص] **[٦٧٥] ولاضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذو المَنْعِ، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ**

[مواضع صرف الممنوع ومنع المصروف]

[ش] يَجُوزُ في الضرورةِ صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ؛ وذلك كقولِه[7]:

---

(١) في (س): «ومثنى».

(٢) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧٣)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٨٧٠).

(٣) من (م).

(٤) مكان العبارة في (س): «ووزن الفعل». (٥) من (ع)، (م).

(٦) قال في حاشية (س): «كان هو كذلك ـ إلا أن».

(٧) هو: لامْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ ـ في «ديوانه» (ص٤٣).

٣٢٠ - .... تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعَائِنٍ؟[١]

وهو كَثيرٌ، وأَجْمَعَ عليه البَصرِيُّونَ[٢] والكُوفِيُّونَ[٣]، ووَرَدَ أيضًا صرْفُه للتَّنَاسُبِ[٤]؛ كقولِه تعالَى: (سَلَاسِلًا، وَأَغْلَالًا، وسَعيرًا)، فصَرَفَ (سَلاسِلَ)؛ لِمُنَاسَبَةِ ما بعدَه، وأمَّا مَنْعُ[٥] الْمُنصَرِفِ[٦] مِن الصرْفِ للضرورةِ: فأَجَازَه قَومٌ[٧] ومَنَعَه آخَرونَ، وهم أكثَرُ البَصرِيِّينَ، واستَشْهَدُوا [١٩٠/و] لِمَنْعِه بقولِه[٨]:

٣٢١ - ومِمَّن وَلَدُوا عامِـ ـرُ ذُو الطُّولِ وذو العَرْضِ[٩]

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قولُهُ: (ظَعائِنٍ)؛ حَيْثُ صَرَفَه فجَرَّهُ بالكسرةِ ونَوَّنَه، معَ أَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ مُنتَهَى الْجُموعِ، والذي دَعَاهُ إِلَى ذلك احتياجُه؛ لإقامةِ وزْنِ البيتِ، وهذا هو الضرورةُ.

ونَظيرُه قولُ الراعي، وصَدْرُه: هو صَدْرُ بيتِ امرئ القَيْسِ:

تَبَصَّرْ خلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فقِلْنَ مُتَالِعَا (م)

(٢) كما في «التذييل» (٦/ ٤٥٠). (٣) أي: في الجملة.

(٤) هو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلًا؛ لمناسبة ﴿أغلالا وسعيرا﴾ [الإنسان: ٤]، ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح: ٢٣].

والثاني: لرؤوس الآي كتنوين: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾، الأول؛ لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلًا. وفي الألف بدله وقفًا، وأما ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الثاني - فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه. «الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٥) قال في حاشية (س): «صرف». (٦) في (ع): «الصرف».

(٧) أجازه الكوفيون مطلقًا وبعض المتأخرين في العَلَم؛ لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده: أنه لم يسمع في غير علم. وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارًا. «الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٤٠): «قائله: هو ذو الأصبع حُرْثان بن الحارث شاعر جاهلي».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: (عامِرُ) بلا تَنوينٍ؛ حيث مَنَعَه مِن الصرْفِ - معَ أَنَّهُ ليسَ فيه مِن مَوانِعِ الصرْفِ سِوَى العَلَمِيَّةِ، وَهِيَ وَحْدَها غيرُ كافِيَةٍ فِي المنْعِ مِن الصرْفِ؛ بل لا بُدَّ مِن انضمامِ عِلَّةٍ أُخرى إليها؛ لِيَكُونَ اجتماعُهما سَبَبًا فِي منْعِ =

فمَنَعَ (**عامِرُ**) مِن الصرْفِ، وليسَ فيه سِوَى العَلَمِيَّةِ، (**وإلى هذا**)[١] أشارَ بقولِهِ: (**والمصروفُ قد لا يَنصَرِفْ**).

❁ ❁ ❁

= الاسم مِن الصرْفِ.

ومِثلُ هَذَا البيتِ قولُ العبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ:

فـمـا كَـانَ حِـصْـنٌ ولا حـابِـسٌ … يَـفُـوقَـانِ مِـرداسَ فِـي مَـجْـمَـعِ

حيثُ مَنَعَ صَرْفَ (مِرداسَ)، وليسَ فيه سِوَى العَلَمِيَّةِ.

ومِن ذلك أيضًا قولُ الأَخْطَلِ التَّغْلِبِيِّ النَّصرانيِّ؛ مِن كَلِمَةٍ يَمْدَحُ فيها سُفيانَ بنِ الأُبَيْرِدِ:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائِبِ إذ هَوَتْ … بِشَبِيبَ غائِلَةُ النفوسِ غَدُورُ

فإنَّه مَنَعَ (**شَبِيبَ**) مِن الصرْفِ، معَ أنَّهُ ليسَ فيه إلَّا سببٌ واحدٌ، وَهوَ العَلَمِيَّةُ.

ومِن ذلك قولُ دَوْسَرَ القُرَيْعِيِّ:

وقـائِـلَـةٍ: مَـا بـالُ دَوْسَـرَ بَـعْـدَنـا … صَحَا قلْبُهُ عن آلِ لَيْلَى وعن هِنْدِ؟ (م)

(١) في (م): «ولهذا».

إعرابُ الفعلِ

[ص] [٦٧٦] ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

[ش] [إعراب الفعل المضارع] إذا جُرِّدَ[1] الفعلُ المضارعُ عنْ عاملِ النصبِ وعاملِ الجزمِ رُفِعَ، واختُلف في رافعِه: فذهبَ قومٌ - إلى أنه ارتفعَ لوقوعِه موقعَ الاسمِ[2]، فـ(يَضْرِبُ) في قولِكَ: (زيدٌ يضرِبُ) واقعٌ موقعَ (ضاربٌ) فارتفعَ لذلكَ. **وقيلَ**: ارتفعَ لتجرُّدِه[3] مِنَ الناصبِ والجازمِ، وهو اختيارُ المصنِّفِ.

[ص] [٦٧٧] وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ، وَ(كَيْ)، كذَا بِـ(أَنْ) ... لا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ -

[٦٧٨] فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا[4] مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ[5] مُطَّرِدْ

[ش] [النصب وعلاماته] يُنْصَبُ المضارعُ إذا صحِبَه[6] حرفٌ ناصبٌ، وهو (لَنْ أو كَيْ أو أَنْ أو إِذَنْ) نحو: (لَنْ أَضْرِبَ)، (وجئتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، (وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ) - في جوابِ مَنْ قالَ لكَ: (آتِيكَ). وأشارَ بقولِهِ: **(لَا بَعْدَ**

---

(١) في اللفظ والتقدير معًا.

(٢) أي: إذا كان خبرًا أو صفة أو حالًا؛ لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم؛ فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع، الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي - وإن كان يقع في ذلك - لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون.

واعترض: بوقوعه مرفوعًا؛ حيث لا يقع الاسم كهلّا تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل.

وأجيب: بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة، وأيضًا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك؛ فلم يغير؛ إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر. «التصريح» (٤/ ٢٨٤)، و«الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٣) لدوران الرفع معه وجودًا وعدمًا.

(٤) أي: إذا رفع الفعل بعدها.

(٥) في (س): «وهو».

(٦) في (س): «صحب».

عِلْم) إلى أنَّه إنْ وقعَتْ (أَنْ) بعدَ عِلْمٍ ونحوِهِ[(١)] ممَّا يدُلُ على اليقينِ[(٢)]: وجَبَ رفعُ الفعلِ بعدَها، وتكونُ[(٣)] حينئذٍ مخفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ، نحوَ: (عَلِمْتُ أَنْ يقومُ[(٤)])[(٥)]، التقديرُ: أنَّه يقومُ، فخُفِّفَتْ (أنْ)، وحُذفَ اسمُها وبَقَى [١٩٠/ظ] خبرُها، وهذِهِ هي غيرُ الناصبةُ للمضارعِ؛ لأن هذه ثُنائِيَّةٌ لفظًا، ثلاثيةٌ وَضْعًا، وتلكَ ثُنائِيَّةٌ[(٦)] لفظًا ووَضْعًا.

وإنْ وقعَتْ بعدَ ظَنٍّ ونحوِهِ ـ ممَّا يدُلُ على الرجحانِ ـ جازَ في الفعلِ بعدَها وجهانِ:

أحدُهما: النصبُ[(٧)] على جَعْلِ (أَنْ) مِنْ نواصبِ المضارعِ[(٨)].

الثاني: الرفعُ[(٩)] على جَعْلِ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ.

فتقولُ: (ظَنَنْتُ أَنْ يقومُ[(١٠)]، وَأَنْ يَقُومَ). والتقديرُ: ـ معَ الرفعِ ـ ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فَخُفِّفَتْ (أَنَّ) وحُذفَ اسمُها، وبقَى خبرُها، وهو الفعلُ وفاعلُه.

---

(١) في (ح)، (ك): «ونحوها».

(٢) كرأي، وتحقق وتبين وظن مستعملًا في العلم، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة؛ لأن المصدرية للرجاء والطمع، فلا تدخل إلا على ما ليس مستقرًّا ولا ثابتًا، والعلم إنما يتعلق بالمحقق ـ فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة، والأكثر حينئذ الفصل بين إن والفعل بما سبق في (إن) وأخواتها، وأجرى سيبويه والأخفش: الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. «الخضري» (٢/ ١١١).

(٣) في (س): «ويكون».

(٤) في (س): «يقدم».

(٥) (م) ومن ذلك قول الشاعر؛ وهو الشاهد رقم (١٠٧) السابق فِي باب (إن) وأخواتها:

علـمـوا أن يـؤمـلـون فـجـادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (م)

(٦) ليس في (م).

(٧) لعدم تحقق المظنون.

(٨) ينظر: «اللمع في العربية» (ص١٢٧)، و«توجيه اللمع» (ص٣٥٧).

(٩) لقرب الظن من العلم.

(١٠) في (س) في الموضعين: «تقوم».

[٦٧٩] وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (ما) أُخْتُهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

[إهـمـال (أن) المصدرية] يعني: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ لَمْ يُعْمِلْ (أَنْ) الناصبةَ للفعلِ المضارعِ، وإنْ وقَعتْ بعدَ ما لا يدُلُ على يقينٍ وَلَا[1] رجحانٍ[2]؛ فيُرفَعُ[3] الفعلُ بعدَها؛ حَمْلًا عَلَى أختِها (مَا) المصدريَّةِ؛ لاشتراكِهما في أنَّهما يَتَقَدَّرَانِ[4] بالمصدرِ؛ فتقولُ: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ[5]) - كما تقولُ: (عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ)[6]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[7].

[ص] [٦٨٠] وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

[٦٨١] أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا[8] إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

[ش] [شـروط النصب بـ«إذن»] تقدَّمَ أنَّ مِنْ جملةِ نواصبِ المضارعِ (إِذَنْ)، ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروطٍ:

أحدُها: أنْ يكُونَ الفعلُ مستقبَلًا[9].

---

(١) في (م): «أو».

(٢) (م) وقد قرئ بالرفع - كما في «البحر المحيط» (٢/ ٤٩٨) - في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وَعَلَى هَذَا ورد قول الشاعر:

أن تقرآن عَلَى أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا

وقول الآخر:

إني زعيم يا نويـ ـقة إن نجوت من الرزاح

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح(م)

(٣) في (س): «فترفع».

(٤) في (ع)، (م): «يُقَدَّرَانِ».

(٥) في (س): «أقوم».

(٦) ينظر: «توجيه اللمع» (ص٥١٤).

(٧) من (ح).

(٨) قوله: **(وانصب وارفعا)** - ظاهره: الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع؛ لتقديمه إياه، وكثيرًا ما يجري ذلك في كلامه، وقد عرفت: أن الرفع هو الأكثر على تقدم ذكره. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٦)

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير - ليس بواجب التحكيم، **وأيضًا**: فالوجهان جائزان على الجملة.

(٩) لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره؛ لتحققه في الوجود كالأسماء، فلا تعمل =

الثاني: أنْ تكُونَ مصدَّرةً.

الثالثُ: أنْ لا يُفصلُ بينَها وبينَ منصوبِها.

وذلكَ(١) نحوَ أَنْ يقالَ: أَنَا آتيكَ، فتقولُ [١٩١/و]: (إِذَنْ أُكْرِمُكَ)(٢).

= فيه عوامل الأفعال دماميني. «الخضري» (٢/ ١١٢)

(١) ليست في (ك).

(٢) جمع بعضهم شروط إعمال (إذن)، فقال:

أعمل إذن إذا أتتك أولا ... وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

وزاد بعضهم ـ على هذا الظرف والمجرور، فقال:

والظرف والمجرور زدهما ... على قول ابن عصفور نبيل النبلا

وزاد ابن خروف ـ أيضًا ـ الدعاء إذا فصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك: (إذن غفر الله لك بفعل كذا). هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحدًا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله فيه ما ترى.

والجواب: أنه في ذلك متبع لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة، وكأن ما عدا ذلك إنما هو قياس على القسم.

وأما (**لا**) فقد علم من حكمها: أنها تدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقًا، فلم يحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عصفور ـ قد لا يسلم له فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يتسع فيهما بالسماع، ولذلك لما استدل الفارسي [«المسائل الحلبيات» (ص٢٨٠ ـ ٢٨١)] على جواز تقدم خبر (ليس) عليها بجواز تقدم معموله، وتلا قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

اعترض عليه: بأن الآية لا دليل فيها؛ لأنَّ الظرف والمجرور قد يتصرف فيهما بالتقديم؛ حيث لا يتصرف في المفعول.

ورد هذا الاعتراض: بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كثر، موقوفٌ على السماع، فلا يقع إلا حيث سمع، والظرف والمجرور ـ لم يقع واحد منهما ـ فاصلًا أصلًا، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن):

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

ففصلوا بين (لن) ومعمولها، وهي أشد في طلب الاتصال من (إذن)؛ فذلك =

فلوْ(١) كانَ الفعلُ بعدَها حالًا لم يُنصبْ، نحوَ أنْ يقالَ: (أُحِبُّكَ(٢))؛ فتقولُ: (إذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا) فيجِبُ رفعُ (أَظُنُّ)، وكذلكَ يجِبُ رفعُ الفعل بعدَها، إنْ لَمْ تَتَصَدَّرْ(٣) نحوَ: (زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ)؛ فإنْ كانَ المتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ جازَ في الفعلِ: (الرفعُ والنصبُ)(٤) نحوَ: (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ)، وكذلكِ يجِبُ رفعُ الفعلِ بعدَها، إنْ فُصِلَ بينَها وبينَه نحوَ: (إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ)، فإنْ فُصِلَتْ بالقسمِ نصَبْتَ(٥) نحوَ: (إِذَنْ وَاللهِ لأُكْرِمَكَ)(٦). (والله أعلم)(٧).

[أحوال (أن) المصدرية] [ص]

[٦٨٢] وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

[٦٨٣] (لَا) فَـ(أَنِ) اعْمِلْ (مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا)(٨) ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

[٦٨٤] كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى أَوِ إِلَّا) ـ (أَنْ) خَفِي(٩)

= موقوف على السماع.

وما زاده ابن خروف فيلزمه أن يجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقًا، فيقول: (إذن فاعلم أكرمك)، و(إذن لو علمت أكرمك)، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى: الاقتصار على ما قرب مرماه، وسهل في الحكم تناوله، كالنداء والقسم. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٤ ـ ٢٦).

(١) في (ح): «ولو». (٢) في (ح): «أجيئك».

(٣) بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشوًا، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه ـ كما مثله الشارح. أو: بين الشرط وجوابه، أو: القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك، أو: والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها في الجميع. «الخضري» (٢/ ١١٢).

(٤) بالتقديم والتأخير في (ح).

(٥) لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها.

(٦) (م) ومن ذلك قول الشاعر [حسان بن ثابت في «ملحق ديوانه» (ص٣٧١)]:

إذنْ واللهِ نَرْمِيَهُم بحَرْبٍ ... يَشِيبُ الطفلُ من قبلِ المشيبِ (م)

(٧) من (ح). (٨) بالتقديم والتأخير في (ح)، (س).

(٩) **(أن خفي)**: (أن) مبتدأ. و(خفي) خبره و(بعد) متعلق بـ(خفي)؛ كأنه قال: تخفى (أن) أيضًا بعد كذا وكذا.

فإن قلت: ما الذي أحرز بقوله: **(أن خفي)**، وكان قوله: **(كذاك)** مجزيًا عنه؛ لأنه =

[ش] اختَصَّتْ (أنْ) مِنْ بينِ بقية[1] نواصبِ المضارعِ: بأنَّها تعمَلُ مُظْهَرَةً ومُضْمَرَةً[2].

فتظهَرُ وجوبًا إذَا وقَعَت بينَ لامِ الجرِّ[3] ولا النافيةِ، نحوَ: (جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا).

= يعطي تشبيه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم، وذلك يكفي، فالظاهر لبادئ الرأي أنه حشو؟

فالجواب: أنه احتراز وليس بحشو، وذلك أن قوله: **(كذاك)** إشارة إلى متقدم.

فإما أن تعتبر دلالة الكاف؛ فتقول: إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كي) إذا لم تكن بـ(لا) والوجهان هنالك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء ـ لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإما ألا تعتبر دلالتها فتقول: إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر؛ لأن الكاف لا تقع في الإشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع في لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعًا لهذا الإيهام.

وقوله: **(خفي)** يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، ويحتمل أن يكون وصفًا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد. «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).

(١) ليس في (م).

(٢) المواضع التي تقع فيها (أن) ناصبة على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون مضمرة لا تظهر أصلًا، ومواضعها المذكورة في هذا النظم خمسة، وذلك بعد (حتى) ولام الجحود، والجواب بالفاء، والواو، و(أو) بمعنى (حتى) أو (إلا). ولم يذكر (كي) الجارة، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

والثاني: أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد: لام (كي) بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الصريح.

والثالث: ألا يجوز الإضمار أصلًا، وذلك فيما عدا ما تقدم.

وخص بالنص ما إذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها (لا). وبه ابتدأ الكلام في هذا الفصل فقال:

(وبين لا ولام جر التزم إظهار أن....)

يعني: أنه إذا كان موضع (أن) بعد لام جر و(لا) الذي هو حرف نفي؛ فإظهارها لازم، فتقول: جئت لئلا تعتبني، وتحصنت لئلا تخذلني. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٧).

(٣) أي: للتعليل كانت ـ كما مثل، أو للعاقبة نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]. =

وتظهَرُ جوازًا إذَا وقَعَت بعدَ لامِ الجرِّ، ولَمْ تصحَبْها لا النافيةُ نحوَ: (جِئْتُكَ[1] لِأَقْرَأَ) و(لِأَنْ أَقْرَأَ) هذَا إذَا[2] لَمْ تسبِقْها (كانَ) المنفيةُ.

فإنْ سبَقَتها[3] (كانَ) المنفيةُ[4] وَجَبَ إضمارُ (أَنْ) نحوَ: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ)، ولا تقولُ: (لِأَنْ يَفْعَلَ)؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ويجِبُ إضمارُ (أَنْ) بعدَ (أَوْ) المُقَدَّرَةَ بحتى[5] أو إلَّا؛ فَتُقَدَّرُ بحتى

= أو: زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل مُتَعَدّ نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١].

ففي كل ذلك أن مضمرة جوازًا وقد تظهر نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر: ١٢]. «الخضري» (٢/ ١١٣).

(١) في (ح)، (س)، (ك): «جئت».

(٢) في (س)، (ح): «إن».

(٣) في (ك)، (ع): «سبقها».

(٤) المراد مادتها، لا خصوص الماضي ليدخل نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] تسمى هذه اللام اصطلاحًا لام الجحود، والمراد به: مطلق الإنكار من إطلاق الخاص على العام؛ لأن الجحد لغةً: إنكار ما تعرفه فهو إنكار الحق خاصة، ولم يقيد كان بالناقصة؛ لأنها المراد عند الإطلاق، فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود، وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان ـ أي: مادتها؛ خلافًا لمن أجازه في أخواتها، ومن أجازه في ظننت، وأطلق النفي، ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو خصوص ما مع الماضي، ولم مع المضارع، دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه، ولما لاتصال منفيِّها بالحال. وأما إن فهي بمعنى ما، وإطلاقه يشملها. وقد زعم كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ [إبراهيم: ٤٦] بالنصب لغير الكسائي أنها لام الجحود مع أن النافية! ولكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم المسند إليه الكون؛ بل الظاهر أنها لام كي، وإن شرطية أي: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٦]؛ أي: جزاؤهم بما هو أعظم منه ـ وإن كان مكرهم لشدته معدّ لزوال الجبال؛ أي: الأمور العظام الشبيهة بالجبال؛ فعند الله أعظم منه كما يقال: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعَدًّا للنوازل. اهـ. «الأشموني» (٣/ ٢٧٨ صبان)، و«الخضري» (٢/ ١١٤).

(٥) بدليل ظهورها في المعطوف.

إذا كان الفعلُ الذي قبلَها مما ينقضي[١] شيئًا فشيئًا، وتُقَدَّرَ بإلَّا إنْ لم يَكُنْ [١٩١/ظ] كذلك؛ **فالأولُ**: كقولِه[٢]:

٣٢٢ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ[٣]

أي: لأستسهلنَّ الصعبَ حتى أدركَ المُنَى، فـ(أُدْرِكَ) منصوبٌ بـ(أنْ) المُقَدَّرَةِ بعدَ (أَوْ) التي بمعنى حتى وهي واجبةُ الإضمارِ، **والثاني**: كقولِه[٤]:

٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٥]

أي: كسَرْتُ كعوبَها إلَّا أنْ تستقيمَ، فـ(تَسْتَقِيمَ) منصوبٌ بـ(أَنْ) بعدَ (أَوْ) واجبةَ الإضمارِ.

[من مواضع وجوب إضمار (أن)]

[ص] **[٦٨٥] وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ... حَتْمٌ**[٦]**، كـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)**

[ش] ومما يجِبُ إضمارُ (أَنْ) بعدَه (حتى)، نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدِ[٧]) فـ(حتى) حرفُ جرٍّ و(أَدْخُلَ) مَنْصُوبٌ بأنِ المُقَدَّرَةِ بعدَ (حتى)،

---

(١) في (س): «يقتضي».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٦٥): «قائله لم أعرفه».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو أدرك)** حيث نصب الفعل المضارع الَّذِي هو قوله: **(أدرك)** بعد **(أو)** التي بمعنى حتى بأن مضمرة وجوبًا (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٦٦): «قائله: هو زياد الأعجم».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو تستقيما)** حيث نصب الفعل المضارع ـ الَّذِي هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى إلا (م).

(٦) (إضمار أن حتم) (إضمار أن) مبتدأ، و**(حتم)** خبر، وهو بمعنى: لازم. و(بعد حتى): متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: (حتم) ـ أي: إضمار (أن) لازم حالة كونها بعد (حتى)، ويجوز تعلقه بـ(إضمار) وذلك شاذ، كقول العجاج:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ويريد: أن إضمار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى)؛ كأنهم جعلوها عوضًا من اللفظ بـ(أن). «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٧) في (ح): «المدينة».

هذا إذا(١) كانَ الفعلُ بعدَها مُسْتَقْبَلًا(٢).

فإنْ كان حالًا، أو مُؤَوَّلًا بالحالِ ـ وجَبَ رفعُه، وإليه الإشارةُ بقولِه:

[ص] [٦٨٦] وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ(٣) وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

---

(١) في (ح)، (س): «إن».

(٢) بدليل ظهورها في المعطوف.

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ٤٣ ـ ٤٤): «على الناظم سؤالان:

أحدهما: أن كلامه يقتضي أن الفعل المضارع إذا كان حالًا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالي لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سببًا له، وأن يكون موجبًا، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة ـ صح الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسببًا عما قبلها؛ نحو: سرت حتى تطلع الشمس، على معنى: سرت حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع؛ لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسببًا، ولا يجوز النصب أيضًا؛ لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجبًا: فكذلك لا يجوز الرفع؛ لأن عدم السير لا يكون سببًا للدخول إذا قلت: ما سرت حتى أدخل المدينة، ولا بد في الر فع من السببية، ولا يجوز النصب لأن الفرض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو: سيري حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع؛ لأن ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلا خبر كما تقدم، ولا النصب لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قول الناظم:

(وتلو حتى حالًا أو مؤولا به ارفعن....)

يقتضي بإطلاقه أن يقال ذلك كله، وأن يقع فعل الحال في كل موضع، فيقال: سيري حتى أدخلها، وما سرت حتى أدخلها، وسرت حتى تطلع الشمس، وذلك كله غير جائز.

ولا يقال: إن هذه المسائل تمتنع رأسًا، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز؛ لأنا نقول: الجواز والمنع من كلامه نستفيده لا من خارج؛ لأنه موضوع لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني: أن المستقبل على وجهين، مستقبل حقيقة كقولك: كلمته حتى =

. . . .

= يأمر لي بشيء، ومؤول كقولك: سرت حتى أدخل المدينة؛ لأن معناه: فدخلت، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقته المضي، فيقتضي أن ما أدل بالمستقبل ليس بمنصوب، إذ لم يثبت النصب إلا للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال ـ يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يلحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول: أن يقال أولًا: إن الناظم إنما تكلم على الحال والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظر في ذلك، ولا نكر في هذا، فقد يترك المختصر مثل هذا اتكالًا على ما يقع في تفسيره.

وأيضًا، أصل (حتى) أن تكون جارة، فلا يصلح مع تقدم المفرد غيرها، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها؛ لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام، ومعلوم أن ما ليس بكلام غير معتبر عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كون الكلام موجبًا في وقوع الفعل الحالي بعد (حتى) فلم يذكره؛ لأن الكلام غير الموجب لا يكون سببًا فيما بعد (حتى). وإذا لم يكن سببًا: فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مستقبلًا إلا كونه غير واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلًا.

وأيضًا، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبي الحسن في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياس على (ما تأتينا فتحدثنا) ـ صحيح في نفسه.

وأما اشتراط أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها فقد يقال: إن ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك: سرت حتى تطلع الشمس، بالرفع ـ حكى الفراء عن الكسائي: أن من العرب من يرفع بعدها، وإن لم يكن الأول سببًا للثاني، وحكى: إنا لجلوس فما نشعر حتى يقع حجر بيننا، وأنشد:

وقد خضن الهجير وعمن حتى ... ويفرج ذاك عنه المساء

وعلى هذا: انبنى مذهب أبي الحسن في المسألة المتقدمة، وإذا كان كذلك ـ لم يكن ما أطلقه الناظم فاسدًا. وهذا الجواب في غاية التكلف، والحق: أنه لم يبن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثاني: يقال: أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولًا، وكأنه قال: وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلًا؛ لأنه لما بين ذلك في =

[ش] فتقولُ: (سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ) بالرفعِ إنْ قلتَه وأنتَ داخلٌ، وكذلك[١] إنْ كانَ الدخولُ قدْ وقعَ وقصَدْتَ بِهِ حكايةَ تلكَ الحالِ نحوَ: (كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا)[٢].

[ص] [٦٨٧] وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) ـ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ـ نَصَبْ

[ش] يعني: أنَّ (أنْ) تنصِبُ ـ وهي واجبةُ الحذفِ ـ الفعلَ المضارعَ بعدَ الفاءِ المُجَابِ بها[٣] نفيٌ محضٌ[٤] أو طلبٌ مَحْضٌ[٥]؛ فمثالُ النفيِ: (مَا

= الحال ـ علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضًا: المستقبل المؤول راجع إلى الحقيقي؛ لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالًا في الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيده كالحال».

(١) في (ح)، (ع): «وكذا».

(٢) لأن النصب بأن المقدرة ـ وهي تخلص الفعل للاستقبال؛ فلا تدخل على الحال، ولا الماضي.

(٣) سمي ما بعد الفاء جوابًا؛ لأن ما قبلها من النفي والطلب ـ يشبه الشرط في أن كُلًا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط؛ إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب. ومع ذلك: هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها، والتقدير في المثال والآية: ما يكون منك إتيان فتحديث، ولا يكون قضاء عليهم فموتهم. وفي نحو: استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول، وفي: ليت لي مالًا فأحج ليت حصول مال لي فحجّا وهكذا. وهذا من العطف على المعنى والتوهم. فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فنكرمك؛ فنقل «الصبان» (٣/ ٣٠١) ـ عن السيوطي: منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك؛ بل يرفع على الاستئناف، أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب. اهـ. «الخضري» (٢/ ١١٥).

(٤) سواء كان بالحرف، أو بالفعل، أو بالاسم، ويلحق بذلك: التشبيه والتقليل بـ(قلما) أو (قد)؛ مرادًا بها كلها النفي.

(٥) قال ابن قاسم: التقييد بالمحض ـ لا يأتي في جميع أنواع الطلب؛ بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة.

تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، وقد قال الله[١] تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦][٢]. ومعنى كَوْنِ النفيِ محضًا: أنْ يكُونَ خالصًا مِنَ معنى الإثباتِ، فإنْ لمْ يكُنْ خالِصًا[٣] منه وجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاءِ نحوَ [١٩٢/و]: (مَا أَنْتَ إِلا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)[٤]، ومثالُ الطلبِ ـ وهو يشملُ الأمرَ، والنهيَ، والدعاءَ، والاستفهامَ، والعرضَ، والتحضيضَ والتمنِّي[٥] ـ فالأمرُ نحو: (ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ) ومنه[٦]:

٣٢٤ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[٧]

والنهيُ نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَكَ)، ومنه قولُه تَعَالَى[٨]:

---

(١) من (س).

(٢) (م) ومثل الآية الكريمة ـ فِي نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي ـ قول جميل بن معمر العذري:

فكيف ولا توفي دماؤهم دمي ولا مالهم ذو ندهة فيدوني؟

الشاهد فِي قوله: (**فيدوني**)؛ أي: يعطوا ديتي؛ فإنه منصوب بحذف النون وأصله (يدونني). وقوله: (**ما لهم ذو ندهة**) ـ هو بفتح النون وسكون الدال ـ ومعناه: ذو كثرة (م).

(٣) بأن انتقض بـ(إلا) قبل الفعل، أو كان نفيًا بعد نفي.

(٤) (م) هَذَا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء؛ كالمثال الَّذِي ذكره الشارح. فأما إذا وقعت (إلا) بعد الفعل نحو: (ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير)؛ فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب. وزعم الناظم وابنه أَنَّهُ يجب فيه الرفع. وَهوَ مردود بقول الشاعر:

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هِيَ أعرف

يروى قوله: (**فينطق**) بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما (م).

(٥) وهي مجموعةٌ في قولِ الشاعرِ:

مُرْ وانْه وَادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تمنَّ وارْجُ كذَاك النَّفي قَد كَمُلا

(٦) هو: أبو النجم العجلي في «ديوانه» (ص٨٢).

(٧) (م) الشاهد فيه: قوله: (**فنستريحا**)؛ حيث نصب الفعل المضارع الَّذِي هو نستريح بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر (م).

(٨) ليست في (ح)، (ع).

﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، والدعاءُ نحو: (رَبِّ انْصُرْنِي فَلا أَخْذَلُ)، ومنه:

٣٢٥ ـ ربِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[١]

والاستفهامُ نحو: (هلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والعَرْضُ نحو[٢]: (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، ومنه قولُه:

٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[٣]

والتحضيضُ نحو: (لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ [المنافقون: ١٠]، والتمنِّي نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ۝٧٣﴾ [النساء: ٧٣]، وَمَعْنَى: (أَنْ يكُونَ الطلبُ محضًا) ـ أنْ لا يكُونَ مدلولًا عليه باسمِ فعلٍ[٤]، ولا بلفظِ الخبرِ، فإنْ كانَ مدلولًا عليه بأحدِ هذينِ المذكورينِ: وجَبَ رَفْعُ ما بعدَ الفاءِ نحو: (صَهٍ فَأَحسنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ)[٥].

---

(١) (م) البيت من الشواهد؛ التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.
الشاهد فيه: قوله: (**فلا أعدل**) حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: (**أعدل**) ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الدعاء (م).

(٢) ليست في (ح).

(٣) (م) ٣٢٦ ـ وهذا البيت ـ أيضًا ـ من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
الشاهد فيه: قوله: (**فتبصر**)؛ حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو تبصر ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض (م).

(٤) سواء سواء كان من لفظ الفعل، أو لا.

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٤١)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٨٣٣)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» (٤/ ١٦٦٩)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» لألفية ابن مالك (٣/ ٤٥٦).

[ص] [٦٨٨] وَالْوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ)

يعني: أنَّ المواضعَ التي يُنصبُ فيها المضارعُ بإضمارِ (أن) وجوبًا بعد الفاءِ يُنصبُ فيها كُلِّها بـ(أَنْ) مُضْمَرَة وجوبًا بعد الواوِ إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقولُه(١):

٣٢٧ ـ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(٢)

وقولُه(٣):

٣٢٨ ـ لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ(٤)

وقولُه(٥):

٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ(٦)

وَاحْتَرزْ بقولِهِ: (إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) عمَّا إذَا لَمْ تُفِدْ ذلكَ؛ بل أَرَدْتَ

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٧٥): «قائله: هو الأعشى ـ [كما في «الكتاب» (٣/ ٤٥)]، ويقال: الحطيئة؛ كذا قاله ابن يعيش (٧/ ٣٣)، وعزاه الزمخشري ـ إلى ربيعة بن جشم، وقال ابن بري: هو لدثار بن شيبان النمري».

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وأدعو)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: (وأدعو) ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٧٦): «قائله: هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال: الأخطل وليس بصحيح، وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام: أنه للمتوكل الكناني ثم الليثي».

(٤) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وتأتي)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: **(تأتي)** ـ بعد واو المعية فِي جواب النهي بأن مضمرة وجوبًا (م).

(٥) هو الحُطَيئة في «ديوانه» (ص٩٨).

(٦) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ويكون)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(يكون)** ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية فِي جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الهذلي:

فلا تقعدن على زخة وتضمر في القلب وجدًا وخيفا (م)

التشريكَ بينَ الفعلِ والفعلِ، أو أرَدْتُ جَعْلَ ما بعَدَ الواوِ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ فإنه لا يجوزُ حينئذٍ النصبُ.

ولهذا جازَ فيما بعدَ الواوِ في قولِكَ: (لَا تَأْكُلَ السمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ـ ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ على التشريكِ بينَ الفعلينِ، نحو: (لا تأكلِ السمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ). **والثاني**: الرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، نحو: (لا تأكلْ السمكَ وَتَشْرَبُ اللبن)؛ أي: وأنتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. **والثالثُ**: النصبُ على معنى النهيِ عن الجمعِ بينَهما، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)؛ أي: لا يَكُنْ منك أَنْ تأكلَ السمكَ وأَنْ تَشْرَبَ اللَّبَنَ، فَيُنصَبُ هذا الفعلُ بأنْ مُضْمَرَةً.

[ص] **[٦٨٩] وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**

[جزم الفعل المضارع في جواب الطلب]

[ش] يجُوزُ في جوابِ غيرِ النفيِ مِنَ الأشياءِ التي سبَقَ ذِكْرُهَا أنْ تجزمَ إذا سقَطَتِ الفاءُ، وقُصِدَ الجزاءُ[١]، نحو: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وكذلك الباقي، وهلْ هو مجزومٌ بشرطٍ مُقَدَّرٍ[٢]؛ أي: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملةِ قبلَه قولانِ[٣]، ولا يجُوزُ الجزمُ في النفيِ فلا تقولُ: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا).

[ص] **[٦٩٠] وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ**

[ش] لا يجُوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاءِ بعدَ النهيِ ـ إلا بشرطِ أنْ يصِحَّ

---

(١) بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب.

(٢) مع فعله بعد الطلب.

(٣) (م) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أَنَّهُ يجب تقدير (إن) من بين أدوات الشرط. وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل (ضربًا) في نحو قولك: **(ضربًا زيدًا)** عمل **(اضرب)**؛ حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة، فالأقوال ـ على التفصيل ـ أربعة عند التحقيق (م).

المعنى بتقديرِ دخولِ (إنِ) الشرطيةِ على (لا)، فتقولُ: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، بجزمِ (تَسْلَمْ)؛ إذْ يصِحُّ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، ولا يجُوزُ الجزمُ في قولك: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)؛ إذ لا يصِحُّ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ). وأجاز الكِسَائِيُّ[1] ذلك[2]، بناءً على أنَّهُ لا يُشْتَرَطُ عندَهُ دخولُ (إنِ) على (لا)؛ فجزمُه على معنى: (إنْ تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)[3].

[ص][٦٩١] والأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

[ش] قَدْ سَبَقَ أنه إذا كانَ الأمرُ مدلولًا عليه باسمِ فعْلٍ، أو بلفظِ الخبرِ، لم يَجُزْ نَصْبُه بعدَ الفاءِ[4]، وقدْ صرَّحَ بذلك هنا فقال: متى كان الأمرُ بغيرِ صيغةِ افْعَلْ ونحوَها فلا يَنْتَصِبُ جوابُه، ولكن لو أَسقطْتَ الفاءُ جزَمْتَه؛ كقولِك: (صَهٍ أُحْسِنْ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ)[5]، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(وَجَزْمَهُ اقْبَلَا)**. [حكم جواب الأمر بغير صيغته]

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٤/ ٤٣).

(٢) تمسكًا بالآية والحديث المذكور، وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في (لا تدْنُ من الأسد فيأكلك)، ورد بتخريج الآية والحديث على ما مرَّ. وبأن النصب لا يقاس عليه؛ لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده. اهـ. وفي هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضًا.
تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي: صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسن إليك بخلاف لا أحسن إليك؛ فلا يجزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك؛ أي: إن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيدًا في السوق. وقس الباقي. «الخضري» (٢/ ١١٧).

(٣) ينظر: «الأصول في النحو» (٢/ ١٦٢)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٤٣)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٢٥٧).

(٤) (م) يريد: لم يجز نصب جوابه بعد الفاء؛ فحذف المضاف (م).

(٥) (م) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وقولي كلما جشأت وجاشت   مكانك تحمدي أو تستريحي (م)

[نصيب الفعل المضارع في جواب الترجي]

[ص] **[٦٩٢] وَالفِعْلُ بَعْدَ الفاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ**(١)

[ش] أجازَ الكوفيونَ قاطبةً أنْ يُعاملَ الرجاءُ معاملةَ التمنِّي(٢)، فيُنصَبُ جوابُه المقرونُ بالفاءِ، كما نُصِبَ جوابُ التمني، وتَابَعَهُم المصنِّفُ، ومما ورَدَ منه قولُه تعالى: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]؛ في قراءةِ مَنْ نصَبَ (أَطَّلِعَ)، وهو حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ(٣).

[من مواضع جواز إضمار (أن)]

[ص] **[٦٩٣] وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ(٤) ... تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ**

[ش] يجُوزُ أنْ يُنصَبَ بأنْ محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ؛ أي: غيرُ مقصودٍ به معنى الفعلِ وذلك كقولِه(٥):

٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٦)

---

(١) أي: نصب على حد نصب ما انتسب إلى التمني، لتقارب معنييهما.

(٢) أي: دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حدِّ:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ

أو: بتضمين لعل معنى التمني؛ ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أدعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل، قال أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ١٦٨٣): «وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين». «الخضري» (٢/ ١١٧).

(٣) كما في «السبعة في القراءات» (ص٥٧٠).

(٤) فيه مسامحة؛ لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٥) قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٠٣): «وَالْبَيْت من أبياتٍ لميسون بنت بحدلٍ الْكَلْبِيَّة».

(٦) (م) الشاهد فيه: قولها: (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع ـ وَهوَ تقر ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وَهوَ لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الَّذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وَذَلِكَ بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدراً كلبس فِي هَذَا الشاهد وقد يكون اسماً =

فـ(تَقَرَّ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأنَ قبلَه اسمًا صريحًا[(١)]، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه[(٢)]:

٣٣١ ـ إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[(٣)]

فـ(أُعْقِلَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأن قبلَه اسمًا صريحًا، وهو (قَتْلِي)، وكذلكَ قولُه[(٤)]:

٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ[(٥)]

فـ(أُرْضِيَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً جوازًا بعدَ الفاءِ؛ لأن قبلَها

= علماً كَمَا تقول: لولا زيد ويحسن إلي لهلكت؛ أي: لولا زيد وإحسانه إلي ومن هَذَا القبيل قول الشاعر:

ولــولا رجــال مــن رزام أعــزة وآل سـبـيـع أو أسـوأك عـلـقـمـا

أسوأك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله (علقمة) فرخمة بحذف التاء؛ على لغة من ينتظر الحرف المحذوف (م).

(١) **اعترض**: بأن (قتلي) مؤول بالفعل بدليل نصبه (سليكًا) على المفعولية.

وأجيب: بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده؛ بل مع سابكه فهو اسم تأويلًا. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٨٣): «قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي». اهـ.

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ثم أعقله)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(أعقل)** ـ بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو: (قتلى).

والاسم الخالص من التقدير بالفعل ـ هو الاسم الجامد؛ سواء أكان مصدرًا ـ كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي رقم (٣٣٢) أم كان غير مصدر كَمَا قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فِي شرح البيت السابق (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٨٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(فأرضيه)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو (أرضي) ـ بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح؛ وهو قوله: **(توقع)** (م).

اسمًا صريحًا، وهو (تَوَقُّعُ) وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]؛ فـ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنْصوبٌ بـ(أَنْ) الجائزةِ الحذفِ؛ لأن قبلَه (وحيًا) وهو اسمٌ صريحٌ(١).

فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ صريحٍ؛ أي: مقصودًا به معنى الفعلِ ـ لم يجُزِ النصبُ نحو: (الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ)، فـ(يَغْضَبُ) يجِبُ رفْعُه؛ لأنه معطوفٌ على (طائرٍ) وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الفعلِ، من جهةِ أنه صلةٌ لأل، وحقُّ الصلةِ أن تكُونَ جملةً، فوضَعَ (طائر) موضِعَ (يَطِيرُ) والأصلُ (الذي يطيرُ) فلما جِيءَ بأل عُدِلَ عن الفعلِ إلى اسمِ الفاعلِ لأجلِ أل؛ لأنها لا تدخُلُ إلا على الأسماءِ(٢).

[ص] [٦٩٤] وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ، في سوى ... مَا مَرَّ(٣)، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

[النصب بـ(أن) محذوفة]

[ش] لـمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الأماكنِ التي يُنصَبُ فيها بـ(أَنْ) محذوفةً، إمَّا وجوبًا، وَإِمَّا جوازًا، ذَكَرَ أَنَّ حَذْفَ أَنْ والنَّصْبَ بها في غيرِ ما ذُكِرَ شاذٌّ لا يقاسُ عليه. ومنه قولُهم: (مُرْهُ يَحْفِرَهَا)؛ بنصبِ (يَحْفِرَ) ـ أي: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَهَا. وَمَنْه قَوْلُهُمْ: (خُذِ اللصَّ قبلَ يَأْخُذَكَ)؛ أي: قبلَ أَنْ يأخذَكَ، ومنه قولُه(٤):

---

(١) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٤٩ ـ ٥١)، و«المقتضب» (٢/ ٣٤)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٤٩).

(٢) ينظر: «الإيضاح العضدي» (ص٦٠)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص١٨٥)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٥٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٤٠).

(٣) هو: عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بـ(الواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو)، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضًا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء؛ فإنه بأن مضمرة وجوبًا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف إن. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٤) هو: طرفة بن العبد البكري ـ في «ديوانه» (ص٥٤).

٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي(١)

في روايةِ مَنْ نَصَبَ (أَحْضُرَ) ـ أي: أَنْ أَحْضُرَ(٢).

❁ ❁ ❁

(١) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أحضر)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: **(أحضر)** ـ بأن محذوفة فِي غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة لمضارع آخر فِي البيت وَذَلِكَ فِي قوله: **(وأن أشهد اللذات)**. واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: **(أحضر) أحدهما**: رفعه، وهي رواية البصريين، وعلى رأسهم سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، **وثانيهما**: نصبه وهي رواية الكوفيين؛ قال الأعلم الشنتمري: «والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع **(أحضر)** لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة وَهوَ مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون فِي جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إِلَى السبك ـ سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته عَلَى نصبه ـ فذهب الأخفش إلى جواز الحذف وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل ﴿أَعْبُدَ﴾ مسبوكًا؛ بأن المصدرية محذوفة والمصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: بالعبادة، ومنه قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)؛ أي: سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم (م).

(٢) «المقتضب» (٢/ ٨٥)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٧٦)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٩٩)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٦١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٦٠)، و«البديع في علم العربية» (١/ ٥٩٤).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عَوَامِلُ الجَزْمِ

[ص] [٦٩٥] بِـ(لَا، وَلَامٍ) طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الفِعْلِ، هَكَذَا بِـ(لَمْ، وَلَمَّا)

[٦٩٦] وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، ... أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا ـ

[٦٩٧] وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَا) ... كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

[ش] [أنواع الأدوات الجازمة] الأدواتُ الجازمةُ للمضارعِ على قسمينِ[١]:

أحدُهما: ما يجزمُ فعلًا واحدًا[٢]، وهو اللامُ الدالَّةُ على الأمرِ[٣]، نحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ) أو على الدعاءِ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و(لا) الدالَّةُ على النهيِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو: على الدعاءِ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و(لِمَ) و(لَمَّا) وهما للنفيِ، ويختصَّانِ بالمضارعِ، ويقلبانِ معناه إلى المُضِيِّ، نحو: (لم يقُمْ زيدٌ، ولمَّا يقُمْ عمرٌو)، ولا يكونُ النفيُ بلمَّا ـ إلا متَّصلًا بالحالِ[٤].

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٥٨)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٥٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٩٧).

(٢) أصالةً. (٣) وضعًا.

(٤) إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، وقد ينقطع نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان ويقرب نفيها من الحال؛ فلا يجوز: لما يقم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالبًا نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ۝٨﴾ [صٓ: ٨]؛ أي: إلى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه. قال الزمخشري: ولذا كان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ مشعرًا بإيمانهم بعد؛ لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا =

والثاني: ما يجزِمُ فعلينِ ـ وهو(١) (إنْ) نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ

= ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] بشد (إنّ) و(لمّا)؛ أي: لما يهملوا ـ كما قدَّره ابن الحاجب؛ بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. واختار ابن هشام: (**لَمَّا يُوَفُّوا أَعْمَالَهُمْ**)؛ بدليل ليوفيهم؛ لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال، وأجاب الدماميني: بأن توقع ما بعدها أغلبي، على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم، ولا شك في توقع الكفار الإهمال بدليل استرسالهم في القبائح، وتختص (لم) بمصاحبة الشرط؛ كـ(لو لم، وإن لم)، وتفصل من مجزومها اضطرارًا؛ كقوله:

فأضْحَتْ مغانِيها قِفَارًا رُسُومُها ... كأنْ لَم سِوى أهل مِنَ الوَحْش تُؤْهَل

وقد لا تجزم نحو: (لم يوفون بالجار)، قيل: والنصب بها لغة كقراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾، وقوله:

في أي يوميّ مِنَ الموتِ أفر ... أيومَ لم يُقدَر أمْ يومَ قُدِر

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة، ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلًا عليها؛ قاله في «شرح الكافية» (٣/ ١٥٧٥)، وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون؛ لغير وقف ولا ساكن. «الخضري» (٢/ ١٢٠).

(١) وإنما عملت هذه الأدوات في شيئين دون حرف الجر لإفادتها، ربط الثاني بالأول؛ فكأنهما شيء واحد وقيل: الأدوات لم تعمل إلا في الشرط وحده عمل في الجواب، أو: هو مع الأداة لضعفها وحدها. وقيل: الشرط والجواب تجازمًا، ثم إن الجواب إن كان مضارعًا أو ماضيًا؛ خاليًا من الفاء، فالفعل نفسه مجزوم لفظًا أو محلًا، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه؛ فلا يتسلط على محل الجملة ـ وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء، أو: إذا الفجائية؛ فمجموع الجملة مع الفاء، أو إذا في محل جزم؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم ـ فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة، هذا ما في «المغني»، و«الكشاف». وقال الدماميني ـ وأقره الشمني: الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقًا؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها.اهـ. ولا يقال: إنها واقعة موقع المفرد ـ وهو الفعل القابل للجزم؛ لأنها لم تقع موقعه وحده. بل مع فاعله الذي يتم الكلام به ـ كما يتم بهذه الجملة فتأمل؛ فعلى الأول: لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب؛ في نحو: من يُقِمْ فإني أُكْرِمْه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية؛ بناءً على أن الجواب هو الخبر، وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي؛ في نحو: من يقم أكرمه اتفاقًا؛ لظهور أثر الشرط في الفعل. «الخضري» (٢/ ١٢٠).

أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و(مَنْ) نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، و(مَا) نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و(مَهْمَا) نحو: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و(أَيْ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و(مَتَى) كقوله[١]:

٣٣٤ ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[٢]

و(أَيَّانَ) كقوله:

٣٣٥ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنِ غَيْرَنَا، وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[٣]

و(أَيْنَمَا) كقوله[٤]:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ[٥]

و(إِذْ مَا) نحوَ قولِه[٦]:

---

(١) هو: الحُطيئة ـ في «ديوانه» (ص٧٧ بشرح ابن السكيت).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: (**متى تأته.... تجد ـ**) إلخ؛ حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله: (**تأته**)، وهو فعل الشرط، والثاني قوله: (**تجد**)، وهو جواب الشرط وجزاؤه؛ على مَا فصلناه فِي الإعراب (م).

(٣) (م) ٣٣٥ ـ هَذَا البيت من الشواهد؛ التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.
الشاهد فيه: قوله: (**أيان نؤمنك تأمن**) ـ إلخ، حيث جزم بـ(**أيان**) فعلين، **أحدهما**: فعل الشرط ـ وهو قوله: (**نؤمنك**) ـ **والثاني**: جوابه وجزاؤه ـ وَهوَ قوله: (**تأمن**) (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩١٣): «قائله: هو الحسام بن ضِرَار الكلبي؛ كذا قاله الجوهري، ويقال: قائله: هو كعب بن جعيل».اهـ.
وتمام البيت:

(صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ   أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ)

وينظر: «الكتاب» (٣/ ١١٣)، و«المقتضب» (٢/ ٧٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**أينما..... تميلها تمل**)؛ حيث جزم بـ(**أينما**) فعلين: **أحدهما** ـ وَهوَ الَّذِي يفسره قوله: (**تميلها**) ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: (**تمل**) ـ جواب الشرط وجزاؤه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩١٤): «لم أقف على اسم قائله».

٣٣٧ ـ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيا[(١)]

و(حَيْثُمَا) نحو قولِه[(٢)]:

٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ... اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[(٣)]

و(أَنَّى) نحوَ قولِه:

٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا ... أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ[(٤)]

وهذه الأدواتُ التي تجزِمُ فعلينِ كلُّها أسماءٌ، إلا (إنْ) و(إذْ مَا) فإنهما حرفانِ، وكذلك الأدواتُ التي تجزِمُ فعلًا واحدًا كلُّها حروفٌ[(٥)].

[ص] [٦٩٨] فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينِ: شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الجَزَاءُ[(٦)]، وَجَوَابًا وُسِمَا

[ش] يعني: أنَّ هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: **(واجْزِمْ بِإِنْ)** ـ إلى قوله ـ **(وَأَنَّى)** يقتضِينَ جملتينِ: **إحدَاهما**: وهي المُتَقَدِّمَةُ تُسَمَّى شرطًا.

---

(١) (م) الشاهد فيه: قوله: **(إذ مَا تأت.... تلف)** حيث جزم بإذ مَا فعلين، **أحدهما** ـ وَهوَ قوله: **(تأت)** ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: **(تلف)** ـ جوابه وجزاؤه (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩١٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(حيثما تستقم يقدر)** ـ إلخ؛ حيث جزم بحيثما فعلين: **أحدهما** ـ وهو قوله: **(تستقم)** ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: **(يقدر)** ـ جواب الشرط وجزاؤه (م).

(٤) (م) ٣٣٩ ـ الشاهد فيه: قوله: **(أنى تأتياني تأتيا)** ـ إلخ، حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: **(تأتياني)** ـ فعل الشرط، والثاني ـ وَهوَ قوله: **(تأتيا)** ـ جواب الشرط وجزاؤه. ولا يقال: أنَّهُ قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه. فأما الشرط فهو مطلق الإتيان (م).

(٥) ينظر: «شرح قطر الندى وبل الصدى» (ص٨٣)، «إرشاد السالك» (٢/ ٧٩١)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٢٩٩)، و«شرح المكودي على الألفية» (ص٢٨٧).

(٦) وقد خالف الناظم هنا مذهبه في «التسهيل» (ص٢٣٦)؛ إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ١١٩): «ومذهبه هنا أسَدُّ».

والثانيةَ: وهي المُتَأَخِّرَةُ تُسَمَّى جَوَابًا وَجَزَاءً، ويجِبُ في الجملةِ الأولى ـ أنْ تكُونَ فعليَّةً، وأما الثانيةُ: فالأصلُ فيها أن تكُونَ فعليَّةً، ويجُوزُ أَنْ تكُونَ اسميَّةً، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الفَضْلُ).

[ص] **[٦٩٩]** وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

[ش] إذا كانَ الشرطُ والجزاءُ جملتينِ فعليَّتينِ؛ فيكونانِ على أربعةِ أنحاءٍ(١):

الأولُ: أنْ يكُونَ الفعلانِ ماضيينِ نحو: (إِنْ قامَ زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو)، ويكونانِ في محلِ جزمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والثاني: أَنْ يكُونا مضارعينِ نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالثُ: أنْ يكُونَ الأولُ ماضيًا، والثاني مضارعًا، نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو) ومنه قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

والرابعُ: أَنْ يكُون الأَوَّلُ مضارعًا، والثاني ماضيًا وهو قليلٌ ومنه قولُه(٢):

---

(١) أي: أقسام، والأحسن: كونهما معًا مضارعين؛ لظهور أثر العامل فيهما، ثم ماضيين؛ للمشاكلة في عدم التأثير، سواء كانا ماضيين لفظًا أو معنًى وهو المضارع المنفي بلم أو مختلفين؛ كإن لم تقم قمت. ثم كون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا؛ لأن فيه خروجًا من الأضعف ـ وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير. وأما عكسه: فخصه الجمهور بالضرورة، وأجازه الفراء والمصنف؛ اختيارًا بدليل الحديث الذي في الشرح فقوله: (وهو قليل) ـ أي: عند المصنف والفراء. والأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضيًّا وعدمه، ويجوز اختلافهما. الخضري (٢/ ١٢٢).

(٢) قاله أبو زبيد الطائي ـ كما في «ديوانه» (ص٥٢).

٣٤٠ - مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقولُه ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ[(١)]»[(٢)].

[ص] [٧٠٠] وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ[(٣)] وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

[ش] أي: إذا كانَ الشرطُ ماضيًا والجزاءُ مضارعًا - جازَ جزمُ الجزاءِ [رفع جواب الشرط]

(١) أخرجه البخاري (٣٥، ١٩٠١، ٢٠١٤)، ومسلم (٧٦٠)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) (م) ذهب الجمهور إِلَى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وَهوَ الراجح عندنا؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر: الحديث الَّذِي أثره الشارح. ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «**إن أبا بكر رجل أسيف؛ متى يقم مقامك رق**» [البخاري (٣٣٨٤)]. ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب [الغطفاني، من أبياتٍ؛ رواها له أبو تمام في «الحماسة» (٢/٢٦٧)]:

إنْ يسمعُوا ريبةً طارُوا بِها فرحًا مِنِّي، ومَا سمعُوا منْ صالحٍ دفنُوا

فقد جزم بـ(إن) قوله: (**يسمعوا**) شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله: (**طاروا**) جوابًا؛ وهو فعل ماض، ويروى [كما في «شرح الكافية» (٣/١٥٨٦)، و«المغني» (ص٩٠٨)] عجزه: (**وما يسمعوا من صالح دفنوا**)؛ فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا (م).

(٣) فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن - كما في «شرح الكافية»، والرفع عند سيبويه؛ على تقدير تقديمه عن الأداة إلا - على الجواب المحذوف، لا أنه هو الجواب؛ فيجوز أن يفسر عاملًا فيما قبل الأداة: كزيد إن أتاني أكرمُه، ويمتنع جزم المعطوف عليه؛ لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد - إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء، وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوبًا؛ لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق. فالجملة الاسمية مع الفاء في محل جزم؛ فيجزم المعطوف على مجموعهما، لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل: المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة؛ لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي - ضعفت عن العمل في الجزاء، فيمتنع العطف والتفسير معًا، ولا يرد على المبرد: أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة؛ لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة، لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح؛ كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة. «الخضري» (٢/١٢٣).

ورَفْعُه وكلاهما حسنٌ، فتقولُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌ، ويَقُومُ عَمْرٌو)[١]، ومنه قولُه[٢]:

٣٤١ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[٣]

وإن كان الشرطُ مضارعًا والجزاءُ مضارعًا، وجَبَ الجزمُ فيهما ورَفْعُ الجزاءِ ضعيفٌ كقوله[٤]:

٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٥]

---

(١) فعل الشرط إما أن يكون ماضيًا بالوضع، أو مضارعًا عاريًا من (لم)، أو مضارعًا مصحوبًا بـ(لم)، وفعل الجزاء أيضا كذلك، والخارج من ذلك تسع صور. وتؤخذ من كلام المصنف، فمنها خمس بالمنطوق وهي: أن يكون الفعلان ماضيين بالوضع نحو: إن قام زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الشرط نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الجزاء نحو: إن قام زيد لم يقم عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة كليهما نحو: إن لم يقم زيد لم يقم عمرو، وأن يكون الفعلان مضارعين دون (لم) في كل منهما نحو: إن يقم زيد يقم عمرو.

ومنها أربع بالمفهوم وهي: أن يكون الشرط ماضيًا بالوضع وفعل الجزاء مضارعًا لم تصحبه (لم) نحو: إن قام زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مصحوبًا بـ(لم) والثاني مضارعًا نحو: إن لم يقم زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني ماضي الوضع نحو: إن يقم زيد قام عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني مضارعًا مصحوبًا بـ(لم) نحو إن يقم زيد لم يقم عمرو. ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٤٠٥).

(٢) هو: زهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» (ص١٠١).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (**يقول**)؛ حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله: (**أتاه**). وذلك عَلَى إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد؛ أي: إن أتاه فيقول ـ إلخ، وهو ـ عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير؛ أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب ـ إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا، والمذكور إنما هو دليله (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٠): «قائله: هو جرير بن عبد الله البَجَليّ، وقال الصاغاني: قائله عمرو بن خَثَارِم البَجَليّ، وهو من الرجز المسدس».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**إن يصرع..... تصرع**) حيث وقع جواب الشرط مضارعًا =

[اقتران جواب الشرط بالفاء]

[ص] [٧٠١] وَاقْرِنْ بِـ(فَا) حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ   شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ[(١)]

= مرفوعًا، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيفٌ واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية.؟

الجواب: أنَّهُ لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي؛ بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان [كما في «المحتسب» (١/ ١٩٣)]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]؛ برفع **(يدركُكُم)** (م).

(١) قال الشاطبي: «فإن قيل: قول الناظم:

واقــرن بـفـا حـتـمًـا جـوابًـا...

إلى آخره، لا يخلو أن يريد ما عدا ذلك؛ فلا تقرن به الفاء أصلًا، لصحة وقوعه شرطًا، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جوابًا ـ لم تدخل عليه الفاء أصلًا، فيكون **(حتمًا)** وصفًا لا يفيد مفهومًا في المسألة.

أو: يريد أن ما عدا ذلك لا تلزمه الفاء حتمًا؛ بل قد تأتي مع احد الفعلين الفاء، وقد لا تأتي، فأنت في ذلك بالخيار، ويكون وصف (الانحتام) يعطي مفهومًا، وكلا القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لا تدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلًا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول: من يكرمني فأكرمه، وإن تأتني فأعطيك، قال الله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ۝١٣﴾ [الجن: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]. وهو كثير. وإن كان قصده الثاني ـ لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكر، وذلك باطل أيضًا، فعن الماضي الذي هو مسبب عن فعل الشرط لا تدخله الفاء؛ فلا تقول: إن قام فقام عمرو، ولا إن أكرمتني فأكرمتك، ولا يثبت الذي كان بقوله: [هو لذي الرمة، في «ديوانه» (ص٣٤٠)]:

فَقَـامَ بِـفَـأْسٍ بَـيْـنَ وَصـلَـيـكِ جـازِرُ

لأن (قام) دعاء، ولا بقوله تعالى: ﴿فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَٰذِبِينَ ۝٢٦﴾ [يوسف: ٢٦]؛ لأنه على تقدير (قد)، كما لو ظهرت، وليس (الصدق) مسببًا عن الشرط؛ بل هو قبله، ومثله لا يصح أن يقع شرطًا؛ لأنه غير مستقبل بـ(إن)، فعلى كل تقدير هذا المفهوم الذي أعطاه النظم ـ غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال: إن المفهوم هنا معطل، فهو على خلاف عادته، ويقتضي إهمال مسألة من الباب، هي غاية الشهرة، والحاجة إليها ضرورية.

فالجواب: أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كون ما عدا ما =

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ لا يصلُحُ أنْ يكُونَ شرطًا وجَبَ اقترانُه بالفاءِ[(١)]، وذلك كالجملةِ الاسميةِ[(٢)] نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ)، وكفعلِ الأمرِ نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ)، وكالفعليَّةِ المنفيَّةِ بما، نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَضْرِبُه)، أو لن نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أَضْرِبَهُ). فإن كان الجوابُ يصلُحُ أن يكُونَ شرطًا كالمضارعِ الذي ليس منفيًّا بما، ولا

= ذكر لا يقرن بالفاء أصلًا، فصحيح؛ لأن المضارع على قسمين:

أحدهما: أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء لزومًا؛ لأنّ الجملة صارت اسمية. والاسمية لا بد فيها من الفاء. وعلى ذلك: حمل المضارع بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حمل المضارع بعد الفاء سيبويه والنحويون.

فإذا قلت: إن تكرمني فأكرمك، فالمعنى فأنا أكرمك؛ لأنه واقع عند سيبويه موقع الابتداء».

(١) ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

(٢) **أورد عليه**: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١]؟

وأجيب: بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالتها عليه ـ أي: أشركتم. ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه؛ لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب ـ كما صرَّح به الشمني وغيره، ويكفي دالًا على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طلبيَّةٌ واسْميَّةٌ وبجامدٍ ... وبما وقدْ وَبِلَنْ وبالتَّنْفِيسِ

مثال الجامد: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. والمقرون بقد: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]. وبالتنفيس: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨].

وزاد في «المغني»: الجواب المقرون بحرف له الصدر كـ(رب) ومثلها (كان)، نحو: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

بلن، ولا مقرونًا بحرفِ التنفيسِ، ولا بقد وكالماضي المُتَصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقدْ لم يجِبِ اقترانُهُ بالفاءِ(١) نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرٌو) أو (قامَ عَمْرٌو).

[ص] [٧٠٢] وَتَخْلُفُ الفَاءَ (إِذَا) المُفَاجَأَه كـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَه)

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً(٢) وجَبَ اقترانُه بالفاءِ، ويجُوزُ

(١) بل إن كان مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بلا أو لم ـ جاز اقترانه بها كما صرَّح به ابن الناظم. قال الإسقاطي: وفي «الكافية» و«الجامي» ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق؛ لا أن الفعل نفسه هو الجواب، وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء ـ مع أن العرب التزمت رفعه معها؛ فدل عل أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في «شرح الكافية» (٥/ ١٥٩٥) نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣]؛ أي: فهو لا يخاف. فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة؛ كقراءة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بكسر (إن) ورفع (تذكر)؛ مشددًا، فهي؛ أي: القصة تذكر... إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضيًا متصرفًا مجردًا من (قد) و(ما)؛ فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ـ امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضيًا لفظًا ومعنًى ـ وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه... إلخ فإن قصد بالمستقبل وعد أو وعيد ـ جاز قرنه بالفاء على تقدير (قد)؛ إجراءً له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [النمل: ٩٠]، وجاز عدمه باعتبار استقباله. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) أي: غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو: فما عمرو قائم، أو فإن عمرًا قائم. وأشعر تمثيله أنه لا يربط بـ(إذ) إلا بعد (إن) دون غيرها من الأدوات، وهو ما في نسخ من التسهيل. قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق، لكن مورد السماع، فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد (إذا) الشرطية نحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الروم: ٤٨]. اهـ. وأفهم قوله: (تخلف) منع جمعها مع الفاء؛ لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، إلى قوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضًا عن الفاء، (إسقاطي).

إقامةُ إِذَا الفجائيَّةِ مقامَ الفاءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيِّدِ المصنِّفُ الجملةَ بكونِها اسميَّةً؛ استغناءً بفهمِ ذلك مِنَ التمثيلِ وهو: (**إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مكافأةٌ**).

[ص][٧٠٣] **وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ**

[ش] [العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو]

إذا وقَعَ بعدَ جزاءِ الشرطِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ أو الواوِ، جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ، والرفعُ(١)، والنصبُ(٢)، وقد قُرِئَ بالثلاثةِ قولُه تعالى(٣): (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءَ) [البقرة: ٢٨٤]، بجزمِ (يَغْفِر) ورفعِه ونصبِه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثةِ قولُه(٤):

٣٤٣ ـ فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ(٥)

---

(١) استئنافًا بناءً على أن الفاء يستأنف بها كالواو، أو عطفًا على مجموع الشرط وجوابه.

(٢) بإضمار (أن) وجوبًا ـ كما ينصب بعد الاستفهام؛ لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق. وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بـ﴿ثُمَّ﴾ جاء الرفع؛ كآية: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾ [آل عمران: ١١١] والجزم كآية: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، وامتنع النصب؛ إذ لا مدخل فيه لثم. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٣) قال الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢/ ٣٠٣): «رفعهما أبو جعفر وابن عامر وابن محيصن والحسن وعاصم ويعقوب. واختاره أبو حاتم، ونصبها ابن عباس، وجزمها الباقون. فالجزم: على النسق والرفع: على الابتداء؛ أي: فهو يغفر، والنصب: على الصرف، وقيل: على إضمار (أن) الخفيفة». اهـ.
والنصب هي قراءة الأعرج وأبي حيوة أيضًا. «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٧٥٢)، وينظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٦٧)، و«السبعة في القراءات» (ص١٩٥).

(٤) هو: النابغة في «ديوانه» (ص١٠٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**ونأخذ**)؛ حيث روي بالأوجه الثلاثة (م).

رُوِيَ (بجزمٍ) نَأْخُذْ ورَفْعِه، ونصبِه

[ص] [٧٠٤] وَجَـزْمٌ اوْ نَـصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا [العطف على الشرط بالفاء أو الواو]

[ش] إذا وقَعَ بينَ فِعْلِ الشرطِ والجزاءِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ، أو الواوِ ـ جازَ نصبُه وجزمُه(١) نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، ويَخْرُجْ خَالدٌ، أُكْرِمْكَ) بجزم (يخرج) ونصبُه، ومِنَ النصبِ قولُه(٢):

٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا(٣)

[ص] [٧٠٥] والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ(٤) [حذف فعل الشرط أو جواب الشرط]

---

(١) أي: بالعطف ونصبه؛ أي: لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء ـ كما في الأشموني. قال الإسقاطي: وهلَّا جاز على الاعتراض؛ لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء. وإن صدُرت بالفاء أو الواو ـ كما صرَّح به في «المغني».اهـ. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بالجزم عطفًا على ﴿يَخْرُجْ﴾. وجواب الشرط: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾.

وقرأ الحسن: بالنصب، وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع. وخرَّجها ابن جني [«المحتسب» (١/ ١٩٥)] على إضمار مبتدأ؛ أي: ثم هو يدركه الموت؛ فعطف جملة اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط المجزوم ـ كما في «الدر المصون» (٤/ ٨٢)، و«الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (**ويخضع**) فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى؛ وهو من شواهد سيبويه [٣/ ٨٩]:

وَمَن لا يقدِّمْ رِجْلَه مُطْمَئِنَّة فَيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ (م)

(٤) قال الشاطبي (٦/ ١٦٦): «ويعترض على الناظم هنا: بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب. والحق إذا كان محذوفًا: أن يكون فعل الشرط ماضيًا ـ كما مضى في الأمثلة المتقدمة؛ من نحو ذلك: أكرمك إن أكرمتني، ولا يجوز: أكرمك إن تكرمني ـ إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ. ومن هناك قلَّ أن يأتي الجواب مرفوعًا، والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضيًا، فكان من حق الناظم: =

. . . .

= أن يبين هذا، ويقيد كلامه، فإنه يقتضي أن الجواب يحذف إذا علم مطلقًا، سواء كان فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جوابًا، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال: (**والعكس قد يأتي إن المعنى فهم**).

يعني: أن الشرط قد يحذف أيضًا، ويبقى الجواب مذكورًا، لكن إن كان المعنى مفهومًا؛ أي: معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرّر ذكر شرط (العلم) تأكيدًا وتذكيرًا؛ بأنَّ هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائنًا ما كان.

وتحقيق (العكس): أن معنى ما تقدم ـ أن الجواب يحذف دون الشرط، فإذا حولت هذه القضية ـ قلت: إن الشرط يحذف دون الجواب، وقلل الحذف هنا بقد ـ في قوله: (**قد يأتي**)، يريد: أنه ليس حذفه بكثير، كما كان كثيرًا في الجواب».

قال الشاطبي (٦/١٦٨): «وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يقيده، وحذف جملة الشرط لا يجوز ـ إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الجازم (إن) دون غيرها من الأدوات، ومنه ما تقدم من الأمثلة، فإن كان غير (إن) فلا يجوز، لا يقال: من يأتني أكرمه ومن لا فلا أكرمه، وكذا لا يقال: متى تمدح زيدًا يعطك، ومتى لا فلا يعطك، ونحو ذلك؛ لأن السماع إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها قليل، كما أشار إليه فلا يتعدى.

والثاني: أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول: إن جئتني فانا آتيك وإن فلا آتيك، أو تقول: إن أحسنت إلي أكرمتك وإن فلا أكرمك، تريد: وإن أبغضتني فلا آتيك، وإن أسأت إلي فلا أكرمك، ومثل هذا لا تقوله العرب. وكلام الناظم ينتظم بإطلاقه هذا كله، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» (ص٢٣٨): ويحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرط المتلو بـ(لا) تالية (إن).

والجواب عن الشرط الأول: أنه يمكن أن يكون لم يراع شرط وجود (إن)؛ بل يجوز عنده قياسًا أن يقال: من يأتني أكرمه، ومن لا فلا أكرمه، وكذا في سائر الأدوات، ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السماع إنما ورد بـ(إن)؛ فليس في ذلك ما ينفي القياس في غيرها، وعلى أنَّ ابن الأنباري ـ قد حكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب: من سلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبأ به. وهذا نصٌّ في الجواز.

وعن **الثاني**: أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوة كلامه؛ لأنه اشترط فهم =

[ش] يجُوزُ حَذْفُ جَوابِ الشرطِ(١)، والاستغناءُ بالشرطِ عنه. وذلك عندَمَا يدُلُّ دليلٌ على حذْفِه نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)؛ فحذَفَ جوابَ الشرطِ لدِلالَةِ (أَنْتَ ظَالِمٌ)(٢) عليه والتقديرُ: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ). وهذا كثيرٌ في لسانِهم، وأما عكسُه ـ وهو حَذْفُ الشرطِ،

= المعنى بقوله: **(إن المعنى فهم)**.

وذلك أن (لا) إذا جاءت مع (إن) يظهر أنها نفي لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلم بما نفت، وذلك هو الواقع بعدها بلا بد، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

أما إذا لم يؤت بلا، كما إذا قلت: إن أحسنت إلي أكرمتك، وإن فلا أكرمك، فلا يفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى: وإن لم يحسن إلي، أو يكون: وإن أسأت إلي، أو غير ذلك، وإذا لم يفهم معناه لم يجز حذفه، فلهذا كرر قوله: **(إن المعنى فهم)**، مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله: **(قد علم)** وكثيرًا ما تجد في كلامه ما ظاهره الحشو أو التكرار، وهو منطوٍ على فائدة أو فوائد».

(١) بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا كما مثله، أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، فجملة ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ و﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف؛ لوجود دليله ومضيِّ شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافًا للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طه: ٧]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]؛ حيث صرَّحوا بأن جوابه محذوف، والمذكور تعليل له؛ أي: «وإن تجهر فلا فائدة في الجهر؛ لأنه يعلم السر»، (وإن يكذبوك فتأسَّ لأنه قد كذبت)، مع أن شرطه غير ماض؛ لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده، لكن يرد نحو: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]؛ حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾، مع أن فعله غير ماض ـ إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٢٥).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٩)، و«المقتضب» (٢/ ٦٨)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٩٢)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٧٦)، و«الخصائص» (١/ ٢٨٤)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٨٣).

والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ(١)، ومنه قولُه(٢):

٣٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ(٣)

أي: وإلَّا تطلِّقْها يَعلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ.

[ص] [٧٠٦] وَاحْذِفْ لدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمْ

[ش] [اجتماع الشرط والقسم] كلُّ واحدٍ مِنَ الشرطِ والقسمِ يَسْتَدْعِي جوابًا، وجوابُ الشرطِ: إما مجزومٌ أو مقرونٌ بالفاءِ، وجوابُ القسمِ إن كان جملةً فعليَّةً مثبَتةً مصدَّرَةً بمضارعٍ ـ أُكِّدَ باللامِ والنونِ نحو: (واللهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، وإنْ صُدِّرَتْ بماضٍ اقترنَ بـ(اللامِ) و(قد)(٤)، نحو: (واللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)، وإنْ كانَ جملةً اسميَّةً فبـ(إنْ) و(اللام) أو (اللام) وحدَها، أو بإنْ وحدَها نحو: (واللهِ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) و(واللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) و(وَاللهِ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وإنْ كانَ جملةً فعليَّةً منفيَّةً فينفِي بما أولًا أو إنْ نحو: (واللهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، والاسميَّةُ كذلك(٥).

---

(١) إذا حذفت جملة الشرط كلها.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٧): «قائله: الأحوص محمَّد بن عبد الله بن عاصم الأنْصارِي».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وإلا يعل)** حيث حذف فعل الشرط، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب (م).

(٤) (م) وربما حذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤﴾ [البروج: ٤]؛ فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماضٍ مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن بـ(اللام) و(قد) معًا ـ هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: (والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد) (م).

(٥) (م) هذا كله في القسم غير الاستعطافي. أما القسم المقصود به الاستعطاف: فإنه يجاب بجملة إنشائية نحو قول المجنون. [«ديوانه» (ص٢٢٢)]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ... قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا (م)

فإذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ـ حُذِفَ جَوابُ المتأخِّرِ منهما[١]؛ لدلالةِ جوابِ الأوَّلِ عليه فتقولُ: (إِنْ قامَ زيدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو)، فتحذِفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه وتقولُ: (واللهِ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو)؛ فتحذِفُ جوابَ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليهِ[٢].

[ص][٧٠٧] وَإِنْ تَـوَالَـيَـا وَقَـبْـلَ ذُو خَـبَـرْ فَـالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

[ش] أي: إذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ ـ أُجيبَ السابقُ منهما وحُذِفَ جوابُ المتأخِّرُ، هذا إذا لم يتقدَّمْ عليهما ذو خبرٍ، فإن تقدَّمَ عليهما ذو خبرٌ، رَجُحَ الشرطُ مطلَقًا؛ أي: سواءٌ كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا؛ فيجابُ الشرط ويحذِفُ جوابَ القسمِ، فتقولُ: (زَيْدٌ إِنْ قامَ واللهِ أُكْرِمْهُ) و(زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ قَامَ أُكْرِمْهُ)[٣].

[ص][٧٠٨] وَرُبَّـمَـا رَجُـحَ بَـعْـدَ قَـسَـمِ شَـرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَـرٍ مُـقَـدَّمِ

[ش] أي: وقد جاءَ قليلًا ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عندَ اجتماعِهما وتقدُّمَ القَسَمُ، وإن لم يتقدَّم ذو خبرٍ، ومنه قولُه[٤]:

٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[٥]

فلامُ (لَئِنْ) موطِّئةٌ لقَسَمٍ محذوفٍ، والتقديرُ: واللهِ لئن ـ و(إِنْ) شرطٌ، وجوابُه (لا تُلْفِنَا)، وهو مجزومٌ بحَذْفِ الياءِ ولم يجِبِ القَسَمُ؛

---

(١) يستثنى الشرط الامتناعي كـ«لو، ولولا» فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر.
(٢) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٤/ ١٧٩٣).
(٣) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٢٨٧)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ١٧١)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٨٨٨)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٧٨٤).
(٤) هو: الأعشى ميمون بن قيس في «ديوانه» (ص١٠٥).
(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لا تلفنا)** حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنَّهُ أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة (م).

بل حُذِفَ جوابُه؛ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه، ولو جاءَ على الكثيرِ - وهو إجابةُ القَسَمِ لِتَقَدُّمِه لقيلَ: **(لا تُلْفِينا)**؛ بإثباتِ الياءِ؛ لأنه مرفوعٌ[1].

۞ ۞ ۞

(١) ينظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٢٨).

فَصْلُ لَوْ

[ص][٧٠٩] (لَو) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ

[ش] لَوْ تستعملُ استعمالينِ: [أقسام (لو)]

أحدُهما: أنْ تكُونَ مصدريَّةً[(١)]، وعلامتُهَا: صحَّةُ وقوعِ (أَنْ) مَوْقِعَها، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ)؛ أي: قيامُه ـ وقد سبَقَ ذِكْرُها في بابِ الموصولِ[(٢)].

الثاني: أنْ تكُونَ شرطيَّةً، ولا يليها غالبًا إلا ماضٍ معنًى، ولهذا قال: (**لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ**) وذلك نحو قولِك: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ). وفسَّرَها سيبويهِ[(٣)]؛ بأنَّها حرفٌ لما كان سيقَعُ لوقوعِ غيرِه، وفسَّرَها

---

(١) أي: فترادف (أن) معنًى وسبكًا؛ في إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب، ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلًا: كقولها: ما كان ضرك لو مننت؛ أي: منّك، أو مفعولًا نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].

أو خبرًا كقول الأعشى:

وربَّما فاتَ قَوْمًا جُلّ أمْرِهِم ... مِنَ التأنّي وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر: أنها لا تقع مبتدأ بخلاف (أن)، وأكثر وقوعها بعد نحو: (ود)، و(أحب)، وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية؛ بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها ـ مع مفعول (يود)؛ أي: يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره. وفيه تكلف لا يخفى، ويشهد لثبتها: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩]، بنصب: ﴿يدهنوا﴾ عطفًا على ﴿تُدْهِنُ﴾؛ لأن معناه أن تدهن؛ فهو من العطف على معنى، وقيل: نصب في جواب ﴿وَدُّوا﴾؛ لإشعاره بالتمني. وفيه: أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء و﴿وَدُّوا﴾ خبر عن تمنّ حصل منهم؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٢٦).

(٢) (م) قد أنكر جماعةٌ من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلًا ـ في (ص٥١) الآتية (م).

(٣) في «الكتاب» (٣/ ٥٨).

غيرُه: بأنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ[(١)]. وهذه العبارةُ الأخيرةُ هي المشهورةُ، والأُولى الأصحُّ، وقد يقعُ بعدَها ما هو مستقبَل المعنى، وإليه أشارَ بقولِه: (وَيَقِلُّ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا). ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، وقولُه[(٢)]:

٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ   عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا   إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ[(٣)]

[ص] [٧١٠] وَهِيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَـ(إِنْ)   لَكِنَّ (لَوْ) (أَنْ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

[ش] [ما تختص به لو الشرطية] يعني: أَنَّ (لو) الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعلِ ـ فلا تدخُلُ على الاسمِ، كما أنَّ (إِنْ) الشرطيَّةَ كذلك، لكنْ تدخُلُ (لَوْ) على (أَنَّ) واسمِهَا وَخَبَرِهَا، نحوَ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ) واختُلفَ فيها ـ والحالةَ هذه ـ فقيلَ: هي باقيةٌ على اختصاصِها، و(أَنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفعِ فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ والتقديرُ: (لو ثَبُتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لو ثَبُتَ قيامُ زيدٍ، وقيل: زالَتْ عن الاختصاصِ، و(أَنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفعٍ مبتدأٍ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لوْ قيامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[(٤)].

---

(١) أي: يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور. وظاهرها فاسد؛ لاقتضائها كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وليس كذلك؛ لأن الشرط سبب وملزوم، والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر. «الخضري» (٢/ ١٢٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٤٩): «قائله: هو توبة بن الحمير».

(٣) (م) الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو(م).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٩)، قال الخضري: «ظاهره: رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء، وتقدير الخبر ـ وهو خلاف ما في التوضيح وغيره: من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ؛ لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، ولعله قول ثانٍ له».

[ص] [٧١١] وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا   إِلَى المُضِيِّ، نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

[ش] قد سبقَ أنَّ (لَوْ) هذه لا يلِيها في الغالبِ؛ إلا ما كان ماضيًا في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إنْ وقعَ بعدَها مضارعٌ؛ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المُضِيِّ كقولِه[١]: [من أحكام لو الشرطية الامتناعية]

٣٤٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ   يَبْكُونَ مِنْ حَذِرِ العَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا   خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودًا[٢]

أي: لَوْ سَمِعُوا.

ولَا بدَّ لِلَوْ هذه مِنْ جوابٍ، وجوابُها: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم).

وإذا كان جوابُها مُثْبَتًا: فالأكثرُ اقترانُه باللامِ، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو)، ويجُوزُ حذفُها فتقول: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو).

وإنْ كانَ مَنْفِيًّا بـ(لم) ـ لم تصحَبْها اللامُ[٣] فتقولُ: (لَوْ قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو).

وإن نُفِيَ بـ(ما): فالأكثرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللامِ، نحو: (لَوْ قامَ زيدٌ مَا قامَ عمرٌو)، ويجُوزُ اقترانُه بها نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمَا قَامَ عَمْرٌو)[٤].

---

(١) هو: كُثَيِّر عَزَّة ـ في «ديوانه» (ص٤٤١).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لو يسمعون)** حيث وقع الفعل المضارع بعد **(لو)**؛ فصرفت معناه إلى المضي فهو فِي معنى قولك: **(لو سمعوا)** (م).

(٣) لأنها لا تصحب منفيًّا بغير **(ما)**، كما في «التصريح» (٢/١٢٩٧)؛ لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين؛ لابتداء غالب أدوات النفي باللام.

(٤) (م) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون (لو) المصدرية، ويقولون: لا تكون (لو) إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها ـ كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية ـ فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية؛ في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال وتفارقها في العمل، فإن (لو) لا تنصب ولا بد لهما من أن يطلبهما عاملٌ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلًا؛ نحو: =

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا)[1]

[أدوات الشرط غير الجازمة]

[ص] [٧١٢] أَمَّا كَـ(مَهْمَا)[2] يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا) لِـتِـلْـوِ تِـلْـوِهَـا وُجُـوبًـا أُلِـفَـا

[ش] أما: حرفُ تفصيلٍ[3]؛.........................

= (يعجبني أن تقوم)، وما كان ضرك لو مننت) ومفعولًا به، نحو: (أحب أن تقوم، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦])، وخبر مبتدأ نحو: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه**» [البخاري (٤٧٧٧)]، ونحو قول الأعشى:

وربّـمـا فـاتَ قـومًـا جـلُّ أمـرِهـم ... من التأنّي وكان الحزمَ لو عَجِلوا

وتقع (أن) مع مدخولها مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) المراد: أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما ـ كما في الشارح، لا أنها بمعناهما جميعًا؛ لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل. «الخضري» (٢/ ١٢٩).

(٣) أي: غالبًا لا دائمًا ـ على المختار، ومن غير الغالب: أما زيد فمنطلق، ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما، لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى الانطلاق؛ فتقول: أما زيد فمنطلق؛ أي: وأما غيره فلا؛ فهي على هذا للتفصيل. اهـ. تصريح (٢/ ٤٢٧ شرح). والحق: أن ذلك لا يتأتّى في كل المواضع؛ إذ التزامه في نحو: (أما بعد ـ فأقول كذا) ـ لا يخفى تعسفه؛ بتقدير المجمل والمقابل ـ كان يقال: الأزمان مختلفة أما بعد كذا فأقول، وأما قبلها فلا. ونقل حفيد العصام، عن الزمخشري: أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن ـ يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه، ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا؛ إلا أنه مخالف لأكثر النحاة. اهـ. وإذا كانت للتفصيل: فإما أن تتكرر مع كل الأقسام كـ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]... إلخ أو: يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٥]... إلخ؛ أي: وأما غيرهم: فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]... إلخ؛ أي: وأما الذين آمنوا فيعلمون علمه من ربهم؛ بدليل: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ =

وهي قائمةٌ مقامَ أداةِ الشرطِ(١) وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا فسَّرَها سيبويهِ(٢): بمهما يكُ مِنْ شَيْءٍ، (والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك لَزِمَتْهُ الفاءُ نحو)(٣): [فَأَصْلُ ـ (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)](٤): (مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ منطلقٌ)؛ فأُنيبَتْ (أَمَّا) منابَ (**مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ**) ـ فصار: (أَمَّا فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثمَّ أخَّرْتَ الفاءَ إلى الخبرِ(٥) فصارَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)؛ وَلِهَذَا

= [آل عمران: ٧]. . . إلخ. «التصريح» (٤/ ٤٢٣)، «الخضري» (٢/ ١٣٠).

(١) دائمًا فلا تفارقه كالتوكيد.

(٢) ينظر: «الكتاب» (٣/ ٣٣٢) قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها، وإنما ذكره في التفسير؛ لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك: قول ابن الحاجب: إنهم التزموا حذف الفعل بعد (أما)، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح: أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء ـ قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما. اهـ. «الصبان» (٤/ ٤٨).

(٣) ما بين القوسين من (م).

(٤) العبارة في (م): «أما زيد فمنطلق، والأصلُ».

(٥) أي: إصلاحًا للفظ؛ لكراهته تلو (الفاء) و(إما)، ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه، فزحلقوا الفاء عن موضعها، وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة: إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظًا: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، أو محلًا ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١﴾ [الضحى: ١١]، أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت: ١٧] على نصب ثمود، ويجب تقدير عامله بعد الفاء؛ لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف: كأما اليوم فاضرب زيدًا، والمختار عند المصنف: أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائبة عنه؛ ليكون المعلق عليه مطلقًا، فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها ـ إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]؛ أي: فجزاؤه روح؛ فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد: أنه لأسبقهما، فالفصل إما باسم واحد منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن تقدمها فاصل؛ =

قال: (وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا)[١].

[ص] [٧١٣] وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

[ش] قد سبَقَ أن هذه الفاءَ ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاءَ حذفُها في الشعرِ؛ كقولِه[٢]:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ... وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[٣]

(أي: فلا قتالَ)[٤]، وحُذِفَتْ في النثرِ أيضًا: بكثرةٍ وبقلَّةٍ، فالكثرةُ عندَ حذفِ القولِ معها كقولِه ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ أي: فيقالُ لهم: أكفرتُم ﴿بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[٥]، والقليلُ: مَا كَانَ بخلافِه؛ كقولِه ﷺ: «**أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**»[٦]؛ هكذا وقعَ في

= كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا اهـ أشموني. والظاهر: أن مثلها الجملة الاعتراضية كما في آية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. «شرح الأشموني» (٤/ ٤٦ صبان)، «الخضري» (٢/ ١٣١).

(١) من (ح).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٧٥): «قائله: قديم في الجاهلية، هجا به بني أسد بن أبي العيص؛ حتى قال بعضهم: إنه قيل قبل الإسلام بخمس مائة سنة» ا. هـ.

قلت: هو للحارث بن خالد المخزومي ـ في «ديوانه» (ص٤٥).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (**لا قتال لديكم**)؛ حيث حذف الفاء من جواب (أما)، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف؛ وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر: [رجل من ضباب في «خزانة الأدب» (١١/ ٣٦٤، ٣٦٥)]:

فَأَمّا الصُدورُ لا صُدورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكِنَّ أَعْجازًا شَديدًا ضَرِيرُها

فحذف الفاء من (**لا صدور لجعفر**)، وليس على تقدير القول، وقوله: (**ولكن أعجازًا**) تقديره: (ولكن لهم أعجازًا)؛ نظير مَا ذكرناه في قول الحارث: (**ولكن سيرًا**) ـ في أحد الوجهين (م).

(٤) ما بين القوسين من (م). (٥) من (م).

(٦) (م) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: مَا بال رجال. وقد روي أن السيدة =

«صَحِيحِ البُخَارِيِّ»[١] [١٩٨/ظ] «**مَا بَالُ**»[٢]؛ بحذفِ الفاءِ والأصلُ: (أمَّا بعدُ فما بالُ رجالٍ[٣])؛ فحُذِفَتْ الفاءُ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٤].

[ص][٧١٤] **(لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الابْتِدَا** إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

[ش] لِلَوْلَا وَلَوْمَا استعمالانِ: [استعمالات لولا ولوما]

أحدُهما: أنْ يكونا دالَّيْنِ على امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، وهو المرادُ بقولِهِ: (**إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا**) ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ، فلا يدخلانِ إلا على المبتدأِ[٥]، ويكونُ الخبرُ بعدهما محذوفًا وجوبًا[٦]، ولا بدَّ لهما[٧] من جوابٍ[٨]: فإنْ كان مثبتًا ـ قُرِنَ باللامِ غالبًا، وإن كان مَنْفِيًّا بما تجرَّدَ عنها[٩] غالبًا، وإن كان منفيًّا بلم ـ لم يقترنْ بها نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ (لَمْ يَجِئْ)[١٠]

= عائشة ـ رضي الله تعالى عنها! ـ قالت: (**أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا**) [في بعض نسخ البخاري (١٦٣٨)]، فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا؛ لأنه إخبارٌ عن شيء مضى (م).

(١) (برقم: ٢١٦٨). وينظر: «شرح مشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ص١٩٤ ـ ١٩٥).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من (م).

(٤) من (ح).

(٥) ولو ضميرًا متصلًا.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (س)، (ح): «لها».

(٨) (م) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠]، التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم (م).

(٩) (م) ومن غير الغالب ـ قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

ولا زهيرٌ جفاني كنت معتذرًا ولم أكن جانحًا للسَّلْم إن جنحوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لقاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدًا (م)

(١٠) في (م): «مَا جَاءَ».

عَمْرٌو، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ عَمْرٌو)؛ فـ(زيدٌ) في هذه المثلِ ونحوِها ـ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ)، وقد سبقَ ذِكْرُ هذه المسألةِ في بابِ الابتداءِ.

[ص] [٧١٥] وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ، وَ(هَلَّا، أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

[الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما)]

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى الاستعمالِ الثاني لـ(لَوْلَا ولَوْمَا)، وهو: الدَّلَالَةُ على التحضيضِ، ويختصَّانِ حينئذٍ بالفعلِ نحو: (لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتَ[١] بَكْرًا). فإنْ قصدْتَ بهما التوبيخَ ـ كانَ الفعلُ ماضيًا[٢]، وإن قصدْتَ بهما الحثَّ على الفعلِ ـ كان مستقبلًا بمنزلةِ فعلِ الأمرِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ أي: لينفِرْ، وبقيَّةُ أدواتِ [١٩٩/و] التحضيضِ حكمُها كذلك فتقول: (هلَّا[٣] ضربْتَ زيدًا، وألا فعلْتَ كذا)، وألَا مخففَّةٌ كألَّا مشدَّدَةٌ.

[ص] [٧١٦] وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ[٤] عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

[ش] قد سبقَ أنَّ أدواتِ التحضيضِ تَخْتَصُّ بالفعلِ فلا تدخُلُ على الاسمِ، وذكَرَ في هذا البيتِ: أنَّه قد يقعُ الاسمُ بعدَها، ويكونُ[٥] معمولًا لفعلٍ مضمرٍ أو لفعلٍ مؤخَّرٍ عن الاسمِ، فالأولُ كقولِه[٦]:

---

(١) في (ع): «قبلت».

(٢) أي: بـ(لولا ولوما وكذا وإلا)؛ فإنها كلها ترد للتوبيخ؛ أي: اللوم على ترك الفعل، والتنديم؛ أي: الإيقاع في الندم، وحينئذٍ تختص بالماضي لفظًا نحو: ﴿جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه: هلَّا التقدُّم، أو تأويلًا: كقوله:

..لولَا الكَميّ المُقَنَّعَا

أي: لولا عددتم. وإنما قال تعدون؛ لحكاية الحال.اهـ. «أشموني» (٤٦/٤).

(٣) في (ك): «هل».

(٤) متعلق بـ«عُلِّق» الواقع صفة لاسم.

(٥) في (س)، (ع): «وتكون».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٩٧٦/٤): «لم أقف على اسم قائله».

[الآن بعدَ لَجَاجَتِي تلْحُونَنِي][١] **هَلَّا التقدُّمُ والقلوبُ صِحَاحُ**[٢]

فـ**(التقدُّمُ)**: مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُه: هلا وُجِدَ التقدُّمِ، ومِثْلُه قولُه[٣]:

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ[٤] **أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، وَلَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا**[٥]

فـ**(الكَمِيَّ)**: مفعولُ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: **(لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ**[٦] **الْمُقَنَّعَا**[٧]**)**، والثاني كقولِك: **(لولا زيدًا ضربْتُ)**، فـ**(زيدًا)**:

---

(١) من (س).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(هلّا التقدم)** حيث ولي أداة التخصيص اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلًا لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه، كما في نحو: (زيدًا أكرمته)، ونظير هذا البيت قول الشاعر:

ألا رجلًا جزاه اللَّه خيرًا يدل عَلَى محصلة تبيت

فإن (رجلًا) منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: (ألا تعرفونني رجلًا)، أو نحو ذلك (م).

(٣) هو: جرير في «ديوانه» (ص٢٥٣). (٤) في (ح): «الذئب».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لولا الكمي المقنعا)** حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب، فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فِي الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض ـ على ثلاثة أقسام تفصيلًا:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرًا عن الاسم نحو: (هلّا زيدًا ضربت).

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفًا مفسرًا بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: (ألا خالدًا أكرمته)، تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفًا، وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه، فيمكنك أن تتصيده منه. وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم (٣٥٠) (م).

(٦) ليس في (ح). (٧) في (ص)، (م): «المقنع».

مفعولُ (ضربْتَ)[١]. (والله تعالى أعلم)[٢].

---

(١) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (١/ ٩٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٨٨)، و«الجنى الداني في حروف المعاني» (ص٦٠٦).

(٢) من (ح).

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ واللَّامِ

[ص] [٧١٧] مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ(الَّذِي): خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَر [كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول]

[٧١٨] وَمَا سِوَاهُمَا[(١)] فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ[(٢)]

[٧١٩] نحو (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا

[ش] هَذَا الْبَابُ وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ لامْتِحَانِ الطَّالِبِ[(٣)] وَتَدْرِيبِهِ - كَمَا وَضَعُوا بَابَ التَّمْرِينِ فِي التَّصْرِيفِ لِذَلِكَ[(٤)]، ....

---

(١) أي: سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه.

(٢) هو: الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة؛ أي: يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب؛ فإنه يصير خبرًا بعد أن كان مفعولًا مثلًا. «الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٣) فيسمى باب الامتحان، وبعضهم - يسميه باب السبك؛ أي: سبك كلام من آخر، وكثيرًا إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوّي الحكم؛ لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد ردًّا على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

«الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٤) هو: المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف؛ كأن يقال: كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه - إلا من برع فيه، كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها، **وجواب ذلك**: قَرْأَى كَسَكْرَى، وأصله: قرأأ بهمزتين كجعفر، قلبت الثانية ياءً ثم ألفًا لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثًا، وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ **وجوابها**: أن أصله ووأى كوكب قلبت الياء ألفًا لتحركها، وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت: أوون بحذف الألف =

فإذا قيلَ لكَ[(١)]: أَخْبِرْ عن اسمٍ مِنَ الأسماءِ بـ(الذي)، فظاهرُ هذا اللفظِ أنكَ تجعلُ (الذي) خبرًا عن ذلك الاسمِ، لكن الأمرُ ليسَ كذلكَ؛ بل المجعولُ [١٩٩/ظ] خبرًا هو ذلك الاسمُ، والمخبرُ عنه إنما هو (الذي) ـ كما ستعرِفُه، فقيلَ: إنَّ الباءَ في (بالذِي) بمعنى (عن)؛ فكأنَّه قيلَ: أَخْبِرْ عَنِ الَّذِي، والمقصودُ: أنَّه إذا قيلَ لك ذلك فَجِيءْ بالذي[(٢)] واجعلْه مبتدأً، واجعلْ ذلك الاسمَ خبرًا عن الذي، وخذِ الجملةَ التي كان فيها ذلك الاسمُ فوسِّطْهَا بينَ الذي وبينَ خبرِه، وهو ذلك الاسمُ واجعلِ الجملةَ صِلَةَ الذي، واجعلِ العائدَ على الذي الموصولِ ضميرًا تجعلُه

= آخره؛ لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته لنفسك قلت: أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء.اهـ. «الصبان» (٤/ ٥٣)، و«الخضري» (٢/ ١٣٢).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال الخضري (٢/ ١٣٣): «حاصله: خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميرًا مطابقًا له في معناه وإعرابه وكذا مطابقًا للموصول؛ لأنه عائده، ويلزم كونه غائبًا، وإن كان خلفًا عن ضمير متكلم أو مخاطب؛ لأن الموصول في حكم الغائب، فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زيدًا ـ قلت: الذي ضرب زيدًا أنا فعملت ما ذكر من الأعمال؛ إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرًا متصلًا؛ فلذا جيء بأنا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكرًا قلت: الذي ضربه زيد بكر، فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل، مع أن بكرًا كان مؤخرًا لامتناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزيد وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك».

عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيَّرْتَه خبرًا، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن (زيدٍ) من قولك: (ضربْتُ زيدًا) فتقولُ: الذي ضربْتُه زيدٌ، (فالذي مبتدأٌ)[1] وزيدٌ خبرُهُ وَضَرَبْتُ[2] صِلَةُ الذي، والهاءُ في (ضربْتُه) خَلَفَ عن (زيدٍ) الذي جعلْتَه خبرًا، وهي عائدةٌ على (الذي). [والله تعالى أعلم][3].

[ص][٧٢٠] وَ(بِـاللَّذَيْـنِ، والـذيـنَ، والـتِـي) أَخْبِـرْ مُرَاعِيًا[4] وِفَاقَ الـمُـثْـبَـتِ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (م): «وضربْتُه».
(٣) من (ح).
(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩): «يرد على الناظم وغيره في هذا الكلام إشكال؛ لأنه يقتضي أن يكون الاسم المفروض هو المخبر عنه، و(الذي) أو (لألف واللام) وهو المخبر به؛ لأنهم يقولون: (باب الإخبار بالذي وبالألف واللام)، وكذا قال الناظم: (ما قيل أخبر عنه بالذي)، فجعل (الذي) مخبرًا به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضي أن يقال: أخبر عن (الذي) لأنه المجعول مبتدأ، والاسم هو المخبر به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور ـ أنهم إنما أرادوا بقولهم: (الإخبار بالذي وبالألف واللام)؛ أن يخبر عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه في وقت الإخبار (الذي) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي قام زيد، أو القائم زيد، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو (زيد)؛ لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع: الأقرب أن يكون الكلام محمولًا على معنى، وذلك أن (زيدًا) هو المخبر عنه في الحقيقة. فإذا قلنا: القائم زيد، فزيد صاحب الصفة، وهو المخبر عنه في الحقيقة، وإن كان في اللفظ خبرا، فعبروا عنه بأنه مخبرًا عنه نظرًا إلى الحقيقة؟

فإن قيل: فلم لم يتمموا الحقيقة فيقدموه، فيجعلوه مخبرًا عنه ـ كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت: تأخيره وتقديم (الذي) أقرب مأخذًا في الصنعة، بأن تجعل الموصول أول الجملة التي فيها الاسم المخبر عنه، وتجعله آخرًا، وتجعل في موضعه ضميرًا يعود على الموصول معربًا بإعرابه، وترفعه فتجعله خبرًا عن الموصول في اللفظ.

وأيضًا: فإذا أخرته لم يجز أن يكون (الذي) صفة، فلذلك بنوا على تأخيره.

قال: ومما يدل على أن هذا إرادتهم قولهم: أخبر عن زيد، فلا يمكن أن يتنزل =

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ الذي قيلَ لك أَخْبِرْ عنه مُثَنًّى فَجِئْ بالموصولِ مُثَنًّى كاللذَيْنِ، وإنْ كانَ مجموعًا فَجِئْ بِهِ كذلك كالذِينَ، وإن كان مؤنَّثًا فَجِئْ به كذلك كالتي.

والحاصلُ: أنه لا بدَّ مِنْ مطابقةِ الموصولِ للاسمِ المُخْبَرِ عنه به؛ لأنه خبرٌ عنه ولا بدَّ مِنْ مطابقةِ الخبرِ للمُخْبَرِ عنه، إن مفردًا فمفردٌ، وإن مُثَنًّى فَمُثَنًّى، وإنْ مجموعًا فمجموعٌ، وإن مُذَكَّرًا فَمُذَكَّرٌ، وإن مُؤَنَّثًا فمؤنَّثٌ، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن [٢٠٠/و] (الزَّيْدَيْنِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدَيْنِ) قلْتَ: (اللذانِ ضربْتُهما الزيدانِ)، وإذا قيلَ[1]: أَخْبِرْ عن (الزَّيْدِينِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدِينِ) قلْتَ: (الذِينَ ضرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ) وإذا قيل[2]: أَخْبِرْ عن (هِنْدٍ) مِنْ (ضَرَبْتُ هِنْدًا) قلْتَ: (التي ضرَبْتُها هَنْدُ). (والله تعالى أعلم)[3].

[ص] [٧٢١] قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
[٧٢٢] كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ او بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[شروط الاسم المخبر عن الاسم الموصول]

[ش] يُشْتَرَطُ في الاسمِ المُخْبَرِ عنه بالذي شروطٌ:

أحدُها: أنْ يكونَ قابلًا للتأخيرِ، فلا يُخْبَرُ بالذي عما له صدرُ الكلامِ[4]: كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ نحو: مَنْ ومَا.

الثاني: أنْ يكونَ قابلًا للتعريفِ فلا يُخْبَرُ عن الحالِ والتمييزِ[5].

الثالث: أنْ يكونَ صالحًا للاستغناءِ عنه بأجنبيٍّ؛ فلا يُخْبَرُ عن الضميرِ الرابطِ للجملةِ الواقعةِ خبرًا كالهاءِ في (زيدٌ ضربْتُه)[6] أنْ يكونَ

= إلا على هذا. قال: وإنما يتوجه قول ابن عصفور في قولهم: أخبر بالذي. انتهى.
وقد وجه بأنه على القلب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد».

(١) زاد في (ك): «لك».
(٢) زاد في (ك): «لك».
(٣) من (ح).
(٤) لأن الخبر هنا واجب التأخير.
(٥) للزومهما التنكير؛ فلا يخلفهما الضمير.
(٦) لعدم الغنى عنها بالأجنبي: كزيد وعمرو.

صالحًا للاستغناءِ عنه بِمُضْمَرٍ(١)(٢)، فلا يُخْبَرُ عِنِ الموصوفِ دونَ صفتِهِ ولا عن المضافِ(٣) دونَ المضافِ إليه، فلا تُخْبِرُ عن (رجلٍ) وحدُه مِنْ قولِك: (ضربْتُ رجلًا ظريفًا)؛ فلا تقولُ: الذي ضربْتُه ظريفًا رجلٌ؛ لأنكَ لو أَخْبَرْتَ عنه لوضعْتَ مكانَه ضميرًا، وحينئذٍ يلزمُ وصفِ الضميرِ، والضميرُ لا يُوصفُ، ولا يُوصفُ به، فلو أَخْبَرْتَ عن الموصوفِ مع صفتِه جازَ ذلكَ؛ لانتفاءِ هذا المحذورِ كقولِه: (الذي ضربْتُه رجلٌ ظريفٌ).

وكذلك [٢٠٠/ظ] لا تُخْبِرُ(٤) عنِ المضافِ وحدَه، فلا تُخْبِر عن (غلامٍ) وحدَه مِنْ (ضربْتُ غلامَ زيدٍ)؛ لأنك تضعُ مكانَه ضميرًا - كما تقرَّرَ، والضميرُ لا يضافُ، فلو أخبرْتَ عنه مع المضافِ إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانعِ فتقول: (الذي ضربتُه غُلامُ زيدٍ)(٥).

[كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام]

[ص] [٧٢٣] وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عِنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ (فِيهِ الفِعْلُ)(٦) قَدْ تَقَدَّمَا

[٧٢٤] إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ)(٧) مِنْ: (وَقَى اللهُ البَطَلَ)

---

(١) في (س): «بأجنبي».

(٢) أي: يعود على ما قبله؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن مجرور (رب) في: (رب رجل لقيته)؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذْ؛ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل: كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها. «الخضري» (٢/ ١٣٤).

(٣) بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده. (٤) في (ح)، (س): «يخبر».

(٥) ينظر: «البديع» (١/ ١٥٥)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٥٩٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢١٩)، و«شرح المكودي» (ص٢٩٩).

(٦) في (ح): «الفعل فيه».

(٧) قال الخضري (٢/ ١٣٤): «الظاهر: أنه خبر لمحذوف؛ أي: وذلك كصوغ واق؛ لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد؛ حتى يجعل صفة لمصدر محذوف؛ أي: صوغًا كصوغ واق».

[ش] يُخْبَرُ بـ(الذي) عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةٍ اسميَّةٍ[(١)] أو فعليَّةٍ، فتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (زيدٌ قائمٌ): (الذي هو قائمٌ زيدٌ)، وتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (ضربْتُ زيدًا: الذي ضربْتُه زيدٌ).

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عنِ الاسمِ، إلا إذا كان واقعًا في جملةٍ فعليَّةٍ، وكان ذلك الفعلُ مما يصحُّ أنْ [يُصاغَ منه صِلَةُ][(٢)] الألَفِ واللامِ: كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ[(٣)].

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عن الاسمِ الواقِعِ في جملةٍ اسميَّةٍ، ولا عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةٍ فعليَّةٍ فِعْلُها غيرُ متصرِّفٍ: كالرجلِ من قولك: (نِعْمَ الرجلُ)؛ إذْ لا يصحُّ أن يُستعملُ مِنْ (نِعْمَ) صِلَةُ الألفِ واللامِ.

وتُخْبِرُ عن الاسمِ الكريمِ مِنْ قولِك: (وقَى اللهُ البطلَ)، فتقولُ: (الواقِي البطلَ اللهُ)، وتُخْبِرُ أيضًا عن (البطلِ) فتقول: (الْوَقِيهِ اللهُ البطلُ).

[ص] [٧٢٥] وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

[ش] الوصفُ الواقعُ صِلَةُ لـ(ألِ)، إنْ رفَعَ[(٤)] ضميرًا: فإما أنْ يكونَ عائدًا على الألفِ واللامِ [٢٠١/و]، أو عَلَى غيرِها، فإنْ كانَ عائدًا عليها اسْتَتَرَ، وإن كانَ عائدًا على غيرِها انْفَصَلَ[(٥)].

---

(١) زاد في (س): «كان».
(٢) في (ح): «تصاغ منه».
(٣) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٢٨)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢٣١)، و«شرح المكودي» (ص٣٠١)، و«حاشية العلَّامة الصبان» (٤/ ٨٣).
(٤) في (س): «وقع».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٧٢ ـ ١٧٧٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٥٦٧).

فَإِذَا[١] قلْتَ: (بلَّغْتُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً؛ فإنْ أَخْبَرْتَ عنِ التاءِ في (بَلَّغْتُ) قلْتَ: (المُبَلِّغُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً أَنَا)؛ ففي (المُبَلِّغُ) ضَمِيرٌ عائدٌ على الألفِ واللامِ فيجِبُ استتارُه.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن (الزيدَيْنِ) مِنَ المثالِ المذكورِ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلى العُمَرَيْنِ رسالةً الزيدانِ) فـ(أنا) [مرفوعٌ بـ(المُبَلِّغُ)، وليس عائدًا على الألفِ واللامِ؛ لأن المرادَ بالألفِ][٢] واللامِ هنا مُثَنَّى، وهو المخبرُ عنه؛ فيجِبُ إبرازُ الضميرِ[٣][٤].

وإن أَخْبَرْتَ عن (العَمْرَيْنِ) (من المثالِ المذكورِ)[٥] ـ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أنا مِنَ الزَّيْدَيْنِ[٦] إليهم رسالةً العَمْرُونَ)؛ (فيجِبُ إبرازُ الضميرِ كما تقدَّمَ)[٧].

[وكذا يجِبُ إبرازُ الضميرِ إذا أَخْبَرْتَ عن (رسالةٍ) مِنَ المثالِ المذكورِ؛ لأن المرادُ بالألفِ واللام هنا الرسالةُ، والمرادُ بالضميرِ الذي ترفعُه صِلَةُ (أل) المُتَكَلِّمُ فتقول: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى العُمَرَيْنِ رِسَالةٌ][٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «فإن».
(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٣) زاد في (ك): «كما تقدم».
(٤) لجريان الصلة على غير ما هي له. «الخضري» (٢/ ١٣٤).
(٥) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٦) في (س): «الزيدون».
(٧) ما بين القوسين سقط من (ك)، (ح).
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من (م).

العَـــدَدُ[١]

[ص] [٧٢٦] (ثَلاثَةٌ) بالتاءِ قُلْ لِـ(لعَشْرَةْ) فِـي عَـدِّ مَـا آحـادُهُ مُـذَكَّـرَةْ

[٧٢٧] في الضِّدِّ جَرِّدْ[٢]، وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَـمْـعًـا بِـلَـفْـظِ قِـلَّـةٍ فِـي الأَكْـثَـرِ

[حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيرًا وتأنيثًا]

[ش] تثبُتُ التاءُ في ثلاثةٍ وأربعةٍ وما بعدَهما إلى عشْرةٍ[٣] إنْ كانَ المعدودُ[٤] بهما[٥] مذكَّرًا، وتسقُطُ إنْ كانَ مؤنَّثًا[٦]، ويضافُ إلى جمعٍ نحو: (عندي ثلاثةُ رجالٍ وأربعُ نساءٍ[٧]) وهكذا إلى عَشْرَةٍ.

وأشار بقولِه: (**جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ**) إلى أَنَّ المعدودَ بها إن كانَ له جمعُ قِلَّةٍ وكثرةٍ لم يُضَفِ العددُ في الغالبِ إلا إلى جمعِ القِلَّةِ؛

---

(١) هو ما وضع لكمية الآحاد، ومن خواصه: مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل: أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة؛ فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، **ومن ثَمَّ** قيل: الواحد ليس بعد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل: عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد؛ لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافًا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود. «الخضري» (٢/ ١٣٥).

(٢) في (س): «وقع».

(٣) (م) العشرة داخلة متى كانت مفردة كعشرة أيام وإنما كان شأن هذه الأعداد مَا ذكر؛ لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة، فحقُّها: أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عدِّ المذكر، لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عدَّ المؤنث ـ لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر، فلم يكن إلا حذف التاء (م).

(٤) في (ك): «العدد».

(٥) في (س)، (ع): «بها».

(٦) ولو مجازًا.

(٧) في (ح): «نساؤها».

فتقولُ: (عندي ثلاثةُ أَفْلُس، وثلاثُ أنفسٍ)، ويَقِلُّ: (عندي ثلاثةُ فلوسٍ، وثلاثُ نفوسٍ)(١).

ومما جاءَ [٢٠١/ظ] على غيرِ الأكثرِ ـ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فأضافَ (ثلاثةَ) ـ إلى جمعِ الكثرةِ معَ وجودِ جمعِ القِلَّةِ وهو (أَقْرَاء)(٢).

فإن لم يكن للاسمِ إلا جمعُ الكثرةُ لم يُضَفْ (إِلَّا إِلَيْهِ)(٣) نحو: (ثلاثةُ رجالٍ)(٤).

[حكم العدد مائة وحكم تمييزها]

[ص] [٧٢٨] وَ(مِائَةً، وَالأَلْفُ) لِلفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِائَةٌ) بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّ (ثلاثةَ) وما بعدَها إلى (عشرةَ) ـ لا تُضافُ إلَّا إلى جمعٍ، وذكَرَ هنا: أنَّ (مِائَةَ) و(أَلْفًا) مِنَ الأعدادِ المضافةِ، وأنهما لا يضافانِ إلا إلى مفردٍ، نحو: (عندي مِائَةُ رجلٍ وألفُ درهمٍ)، ووَرَدَ إضافةُ (مِائَةٍ) إلى جمعٍ قليلًا، ومنه قراءةُ حمزةَ والكِسَائِيِّ(٥): (وَلَبِثُوا فِي

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٩٧)، و«التذييل والتكميل» (٩/ ٢٩٠)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٥/ ٢٤١١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢٥٢).

(٢) (م) الأصل فِي جمع قرء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون عَلَى أفعل، نظير فلس وأفلس والمستعمل من جمع هَذَا اللفظ ـ وَهوَ أقراء ـ شاذ بالنسبة إِلَيْهِ وإن كان جمع القلة شاذًا، أو قليل الاستعمال فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة فِي الآية الكريمة.

(٣) في (ح): «إليه».

(٤) مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة، أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم، ويضاف للكثرة فالأول كثلاثة قُرُوءٍ، فإن مفرده قرُء بفتح فسكون، وجمعه على أفعال شاذ، والثاني كثلاث شسوع، فإن اشساع قليل الاستعمال في جمع شسع ـ وهو أحد سيور النعل كذا في الأشموني؛ تبعًا للتوضيح، ومقتضاه: أن ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته، والصواب: ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل؛ لأنه إن كان جمعًا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ كفلس وأَفْلُس، أو: لقرء بالضم فله أقراء كأفعال، وعلى هذا يحمل الشارح؛ ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود القلة القياسي فيكون قليلًا. «الخضري» (٢/ ١٣٦).

(٥) كما في «المبسوط في القراءات العشر» (ص٢٧٦).

كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) [الكهف: ٢٥]؛ بِإِضَافَةِ مِائَةٍ إِلَى سِنِينَ[١].

والحاصلُ: أنَّ العددَ المضافَ على قسمينِ:

أحدُهما: ما لا يضافُ إلا إلى جمعٍ، وهو ثلاثةٌ إلى عشرةٍ.

والثاني: ما لا يضافُ إلا إلى مفردٍ، وهو مِائَةٌ وألفٌ وتَثْنِيَتُهُمَا، نحو: (مِائَتَا درهمٍ، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ)، وأما إضافةُ مائةٍ إلى جمعٍ فقليلٌ. (والله تعالى أعلم)[٢].

[ص] [٧٢٩] وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

[٧٣٠] وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَةْ) والشِّينُ فيها عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةْ

[٧٣١] وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

[٧٣٢] وَلِـ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

[ش] [العدد المركب] لما فرَغَ مِنْ ذِكْرِ[٣] العددِ المضافِ، ذكَرَ العددَ المركَّبَ؛ فَتُرَكِّبُ[٤]: (عَشْرَة) مع مَا دونَها إلى واحدٍ، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ، وأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ)، هذا لِلْمُذَكَّرِ[٥] [٢٠٢/و] وتقولُ في المؤنثِ: (إِحْدَى عَشَرَةَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ، وثَلَاثَ عَشَرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشَرَةَ - إلى تِسَعَ عَشَرَةَ)؛ فللمذكَّرِ[٦]: أحدٌ واثْنَا، وللمؤنثِ: إحدى واثْنَتَا[٧].

---

(١) (م) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة ﴿مِائَةَ﴾ إلى ﴿سِنِينَ ﴿٢٥﴾﴾، فـ﴿سِنِينَ﴾: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهَّله شبه المائة بالعشر، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة، فالعشرة والمائة؛ كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقرئ بتنوين ﴿مِائَةٍ﴾ فيجب أن يكون سنين بدلًا من ﴿ثلاثمائة﴾ أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاثمائة سنين؛ فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا (م).

(٢) من (ح).

(٣) من (م).

(٤) في (م): «فتركيب».

(٥) في (ح): «في المذكر».

(٦) في (س): «للمذكر».

(٧) ينظر: «المذكر والمؤنث» (٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، و«الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥٥٨)، =

أما (ثلاثةٌ) وما بعدها إلى (تسعةٍ) فحُكْمُها بعدَ التركيبِ كحُكْمِها قبلَهُ، فتَثْبُتُ الْهَاءُ[١] فيها، إن كانَ المعدودُ[٢] مذكَّرًا، وَتَسْقُطُ إن كان مؤنَّثًا، على العكسِ من (ثلاثةٍ) فما بعدَها فتقولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رجُلًا، وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً). وكذلك حُكْمُ (عَشَرَةَ) معَ أَحَدَ وإِحْدَى (واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ)[٣]، فتقولُ: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)؛ بإسقاطِ التاءِ وتقولُ: (إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً)؛ بِإِثْبَاتِ التاءِ[٤]. [أحكامه تذكيرًا وتأنيثًا]

ويجوزُ في شينِ (عَشَرةَ) مع المؤنثِ التسكينُ[٥]، ويجوزُ أيضا كسرُها ـ وهي لغةُ تميمٍ. (والله أعلم)[٦].

[ص] [٧٣٣] وأولُ (عَشْرَةَ): (اثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) (اثْنَـي)، إذَا أُنْثَـى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

= و«العدد في اللغة» (ص٢٧)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٧)، و«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» (ص١١٨)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (١/ ٣٠٣)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(١) في (ح)، (م): «التاء». (٢) في (س)، (ك): «العدد».

(٣) في (م): «اثنان واثنتان».

(٤) «البديع» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٤)، و«شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص٥٩٩)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٣٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(٥) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرِّح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وكسرها أكثر تميم تشبيهًا بتاء كتف، وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع، وهو الأعمش ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].اهـ. وبذلك يعلم: أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين؛ فإن حذفت التاء، فالشين بالفتح لا غير، لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر [كما في «المبسوط» لابن مهران (ص٢٢٦)]: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وقد قرئ: ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]؛ بالسكون، وفيه اجتماع ساكنين. «الخضري» (٢/ ١٣٦).

(٦) من (ص).

[٧٣٤] وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّه يقالُ في العددِ المركَّبِ (عَشْرَ) في المُذَكَّرِ[١] و(عَشْرَةَ) في المُؤَنَّثِ[٢]، وسبق أيضًا أنه يقالُ: (أَحَدَ) في المذكَّرِ و(إِحْدَى) في المؤنثِ، وأنَّه يقالُ: (ثلاثةٌ وأَرْبَعَةٌ ـ إلى تِسْعَةٍ) بالتاء للمذكَّرِ، وسقوطِها للمؤنثِ[٣].

وذكَرَ هنا أَنَّه يقال: (اثْنَا عَشَرَ) للمذكَّرِ؛ بلا تاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ[٤]، نحو: (عِنْدِي اثْنَا [٢٠٢/ظ] عَشَرَ رَجُلًا) ويقالُ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً[٥]) للمؤنثِ بتاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ. ونَبَّهَ بقولِه: **(وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ)** عَلَى أنَّ الأعدادَ المركَّبَةَ كُلَّهَا مبنيَّةٌ صدرُها وعَجُزُها، وتُبْنَى[٦][٧] على الفتحِ نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)؛ بفتحِ الجزأينِ، و(ثَلَاثَ عَشَرَةَ)؛ بفتحِ الجزأينِ.

ويُستثنى مِنْ ذلك: (اثْنَا عَشَرَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ)؛ فإنَّ صدرَهُمَا يُعْرَبُ[٨] بِالألفِ[٩] رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا، كما يُعْرَبُ المثنَّى، وأما

---

(١) في (ع)، (م): «التذكير». (٢) في (ع)، (م): «التأنيث».

(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥٥٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٦٣)، و«العدد في اللغة» (ص٢٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٨٨).

(٤) بعدها في (م): (من).

(٥) من (م)، وضرب عليها في (ص). (٦) في (س): «وبني».

(٧) إنما بنيت على حركة؛ إشعارًا بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفًا؛ لثقل التركيب. الخضري (٢/ ١٣٨).

(٨) (م) اعلم أن (اثني عشر، واثنتي عشرة) معربًا الصدر كالمثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبنيا العجز على الفتح لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: (الزيدين) وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا (م).

(٩) لعدم تركيبه.

عَجُزُهُمَا(١): فَيُبْنَى على الفتحِ فتقولُ: (جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، ورأيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، ومررْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وجاءتْ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً، ورأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، ومررت باثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً. [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي؛ تم](٢).

[ص] [٧٣٥] وَمَيِّزِ (العِشْرِينَ) لِـ(لتسْعِينَا) ... بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)

[ش] قد سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومركَّبٌ، وذكَرَ هنا العددَ المفردَ؛ وهو مِنْ (عشرينَ) إلى (تسعينَ)، ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ولا يكونُ مُمَيِّزُهُ إلا مفردًا منصوبًا، نحو: (عشرون رجلًا، وعشرونَ امرأةً)، ويُذْكَرُ قبلَه النَّيِّفُ، ويُعْطَفُ هو عليه؛ فيقال: (أحدٌ وعشرونَ، واثنانِ وعشرون، وثلاثةٌ وعشرونَ)؛ بالتاءِ في ثلاثةٍ، وكذا ما بعدَ الثلاثةِ إلى التسعةِ(٣) للمذكَّرِ، ويقالُ للمؤنثِ: (إحدى وعشرونَ، واثنتانِ وعشرون، وثلاثٌ وعشرونَ) بلا تاءٍ في (ثلاثٍ)، وكذا ما بعدَ الثلاثِ إلى التسعِ. [العدد المفرد]

وتَلَخَّصَ مما سبقَ ومن هذا، أن أسماءَ العددِ على أربعةِ أقسامٍ: مضافةٍ، ومركَّبةٍ، ومفردَةٍ [٢٠٣/و] ومعطوفةٍ.

[ص] [٧٣٦] وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ (عِشْرُونَ)، فَسَوِّيَنْهُمَا

[ش] أي: تمييزُ العددِ المركَّبِ كتمييزِ (عشرينَ) وأخواتِه؛ فيكونُ مفردًا منصوبًا نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وإِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً). (والله تعالى أعلم)(٤). [تمييز العدد المركب]

[ص] [٧٣٧] وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ البِنَا، وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

[ش] يجوزُ في الأعدادِ المركَّبَةِ إضافتُها إلى غيرِ تَمْيِيزِهَا(٥)، ما عدَا (اثْنَيْ عَشَرَ)؛ فَإِنَّهُ لا يضافُ فلا يقالُ: (اثْنَا عَشَرَكَ). [إضافة العدد المركب]

---

(١) في (م): «عجزها».
(٢) من (ح).
(٣) في (س)، (ع): «تسعة».
(٤) من (ح).
(٥) في (م): «ممييزها».

وإذا أُضيفَ العددُ المركَّبُ: فمذهبُ البصريِّينَ[١] أنه يَبْقَى الجزآنِ على بنائِهِمَا؛ فتقولُ: (هذه خمسةَ عَشَرَكَ، ومررْتُ بخمسةَ عَشَرَكَ) بفتح آخرِ الجزأينِ.

وقد يُعْرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصدرِ على بنائِه[٢]، فتقولُ: (هذه خمسةَ عشرُكَ، ورأيْتُ خمسةَ عشرَكَ، ومررْتُ بخمسةَ عَشَرِكَ)[٣].

[ص][٧٣٨] وَصُغْ مِنَ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا

[٧٣٩] وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)

[ش] [صياغة العدد على وزن فاعل] يصاغُ مِنَ (اثْنَيْنِ) إلى (عَشَرَةَ) اسمٌ مُوَازِنٌ لِفَاعِلٍ ـ كما يصاغُ مِنْ

(١) ينظر: «الإنصاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) لأن الإضافة تَرُدُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب.

(٣) (م) اعلم أولًا أن العدد مطلقًا، قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفردًا؛ نحو: ثلاثة، ونحو: عشرين، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر؛ فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد.
ثم اعلم أنك إذا اضفت العدد إلى غير مميزه ـ وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلًا، وهذا من أجل أنك لا تقول: (عشرو زيد)، ولا (ثلاثة زيد)؛ إلا لمن يعرف جنسها، فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن (اثني عشر) و(اثنتي عشرة) ـ لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن (عشر) فيهما واقع موقع نون المثنى ـ كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت (عشر) ـ كما تحذف نون المثنى عند الإضافة؛ فقلت: (اثنا زيد)؛ لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.
ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:
الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.
والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح، وجَرّ العجز بالإضافة، ثم جَرّ ما بعده لفظًا أو محلًا، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عُصْفُور: أَنَّهُ الأفصح.
والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز، فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: (زارني خمسة عشر زيد)، برفع خمسة على الفاعلية، وجرّ عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوَّز ذلك الكوفيون وأباه البصريون (م).

(فَعَل) نحو: ضاربٌ مِنْ ضَرَبَ؛ فيقالُ ثَانٍ، وثالثٍ، ورابعٍ إلى عاشِرٍ، بلا تاءٍ في التذكيرِ، وبتاءٍ في التأنيثِ. [والله أعلم، وهو حسبي][(١)].

[ص] [٧٤٠] وَإِنْ تُـرِدْ بَـعْـضَ الـذي مـنـه بُنِـي تُـضِـفْ إِلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْـضٍ بَـيِّـنِ
[٧٤١] وَإِنْ تُـرِدْ جَـعْـلَ الأَقَـلِّ مِـثْـلَ مَـا فَوْقُ فَـحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ احْكُمَا

[ش] لفاعلِ المَصُوغِ مِنِ اسمِ العددِ استعمالانِ:

أحدُهما: أن يُفْرَدَ[(٢)]، فيقالُ: ثانٍ [٢٠٣/ظ]، وثانيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ ـ كما سبقَ.

والثاني: أن لا يُفْرَدَ، وحينئذٍ: إما أَنْ يُسْتَعْمَلَ مع ما اشْتُقَّ منه، وإِمَّا أن يُسْتَعْمَلَ مع ما قبلَ ما اشْتُقَّ منهُ.

ففي الصورةِ الأولى: يجِبُ إضافةُ فاعلٍ إلى ما بعدَهُ فتقولُ في التذكِيرِ: (ثاني اثنينِ، وثالثِ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ـ إلى عاشرِ عشرةٍ)، وتقولُ في التأنيثِ: (ثانيةُ اثنتينِ[(٣)]، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ ـ إلى عاشرةِ عشر).

والمعنى: أحدُ اثنينِ، وإحدى اثنتينِ[(٤)]، وأحدَ عشرَ، وإحدِى عشرةَ[(٥)].

وهذا هو المرادُ بقولِه: (**وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي [منه بُنِي]**[(٦)]...) البيتَ؛ أي: وإنْ تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقه إلى عشرةٍ بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه؛ أي: واحدًا مما اشْتُقَّ منه فأَضِفْ[(٧)] إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضافُ إليه هو الذي اشْتُقَّ منه.

وفي الصورةِ الثانيةِ: يجُوزُ وجهانِ؛ **أحدُهما**: إضافةُ فاعلٍ إلى ما

(١) من (ح).
(٢) عن الإضافة لعدد.
(٣) في (ك): «اثنين».
(٤) في (ك): «أثنين».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢٣)، و«حاشية العلَّامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٥).
(٦) من (س).
(٧) في (س)، (ح): «فأضيف».

يلِيه، **والثاني**: تنوينُه ونصبُ ما يلِيه به، كما يُفْعَلُ باسمِ الفاعلِ نحو: (ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا).

فتقولُ في التذكيرِ: (ثالثُ اثنينِ، وثالثٌ اثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً)، وهكذا إلى (عاشرِ تسعةٍ، وعاشرٍ تسعةً).

وتقولُ في التأنيثِ: (ثالثةُ اثنتينِ، وثالثةٌ اثنتينِ، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثًا)، وهكذا إلى (عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعًا)[1]، والمعنى: [٢٠٤/و] جاعلُ الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةَ أربعةً، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ)**؛ أي: وإن تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقَه ـ جَعْلَ ما هو أقلُّ عددًا مثلَ ما فوقَه، فاحكمْ له بحكمِ جاعلٍ، مِنْ جوازِ الإضافةِ إلى مفعولِه وتنوينِه[2] ونصبِه. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٧٤٢] وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

[٧٤٣] أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

[٧٤٤] وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا[٣] بِـ(حَادِي عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا ـ

[٧٤٥] وَبَابُهُ (الفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

[ش] [استعمالات العدد الذي على وزن فاعل]

قد سبقَ أنه يُبْنَى فَاعِلٌ مِنَ اسمِ العددِ على وجهينِ:

أحدُهما: أنْ يكُونَ مرادًا بِهِ بعضَ ما اشْتُقَّ منه كثانِي اثنينِ.

والثاني: أَنْ يُرَادَ به جَعْلُ الأقلِّ مساويًا لما فوقه؛ كثالثِ اثنينِ.

وذكَرَ هنا: أنَّه إذا أُرِيدَ بناءُ فاعلٍ مِنَ العددِ المركبِ؛ للدَّلالَةِ على المعنى الأَوَّلِ، وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه يجُوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنْ تجيءَ بتركيبينِ، صدرُ أولُهما (فاعلٌ) في التذكيرِ، و(فاعلةٌ) في التأنيثِ، وعَجُزُهُمَا (عشرٌ) في التذكيرِ، و(عشرةٌ) في

---

(١) زاد في (س)، (ع): «وهكذا».
(٢) من (م).
(٣) عن التركيبين.

التأنيثِ، وصدرُ الثاني منهما في التذكيرِ: (أحدٌ واثنانِ، وثلاثةٌ بالتاء ـ إلى تسعةٍ)، وفي التأنيثِ: (إحدى واثنتانِ وثلاثٌ ـ (بلا تاءٍ) ـ إلى تسعٍ)، نحو: (ثالثَ عَشَرٍ، ثلاثةَ عَشَرَ) وهكذا إلى[٢٠٤/ظ] (تاسعَ عَشَرَ، تسعةَ عَشَرَ)، و(ثالثةَ عَشَرَةَ، ثلاثَ عَشَرَةَ ـ إلى تاسعةَ عَشَرَةَ، تسعَ عَشَرَةَ)، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيَّةً على الفتحِ.

الثاني: أنْ يقتصِرَ[١] على صدرِ المركَّبِ الأوَّلِ؛ فيُعربُ ويُضافُ إلى المركَّبِ الثاني باقيًا الثاني على بناءِ جُزْأَيْهِ، نحو: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ).

الثالثُ: أنْ يقتصِرَ على المركَّبِ الأوَّلِ باقيًا على[٢] بناءِ صدرِهِ وعَجُزِهِ، نحو: (هذا ثالثَ عَشَرَ وثالثةَ عَشَرَةَ). وإليه أشارَ بقوله:

وشاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ونحوِهِ ....

ولا يُستعملُ فاعلٌ مِنَ العددِ المركَّبِ؛ للدَّلالَةِ على المعنى الثاني: وهو أنْ يرادَ به جَعْلَ الأقلِّ مساويًا لما فوقه، فلا يقالُ: (رابعَ عَشَرَ، ثلاثةَ عَشَرَ)، وكذلك الجميعُ؛ ولهذا لم يذكُرْه المصنِّفُ، واقتصرَ على ذِكْرِ الأوَّلِ[٣].

---

(١) في (ح): «تقتصر».
(٢) ليست في (س)، (ع)، (ح).
(٣) (م) هذا الذي ذكره الشارح ـ من أنّه لا يستعمل فاعل من المركب؛ للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر ـ هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين. ومذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ: أنَّهُ يجوز ذلك ومستنده في ذلك القياس. ولك حينئذ في ذلك وجهان:
أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فتقول: (رابع عشر، ثلاثة عشر). ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.
والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول، فتقول: (رابع ثلاثة عشر). ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلًّا به (م).

وحادي مقلوبُ واحدٍ، وحاديةُ مقلوبُ واحدةٌ، جعلُوا فاءَهما بعدَ لامِهِما، ولا يُستعملُ[١] (حادي) - إلا مع (عشر)، ولا تُستعملُ[٢] (حادية) إلا مع (عشرة)، ويُستعملانِ أيضًا مع (عشرين) وأخواتِها، نحو: (حادي وتسعون، وحاديةٌ وتسعون). وأشارَ بقوله: **(وَقَبْلَ عَشرينَ.....)** البيتَ - إلى أنَّ فاعلًا المصوغِ مِنَ اسمِ العددِ يُستعملُ قبلَ العقودِ، ويُعطفُ عليه العقودُ نحو: (حادي وعشرونَ، وتاسعٌ وعشرونَ - إلى التسعينِ). وقولُهُ: **(بِحَالَتَيْهِ)** معناه: أنه يُستعملُ قبلَ العقودِ بالحالتينِ اللتين سبقتا[٣] [٢٠٥/و]، وهو أنه يقالُ: فاعلٌ في التذكيرِ وفاعلةٌ في التأنيثِ[٤].

۞ ۞ ۞

(١) في (س) - في الموضعين: «تستعمل».
(٢) في (س): «تستعمل».
(٣) في (ك): «سبق ذكرهما».
(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٣٢)، و«حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٧).

كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا

[ص] [٧٤٦] مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ)، كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)

[٧٤٧] وَأَجِزْ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جُرٍّ مُظْهَرَا

[ش] [كم الاستفهامية] (كَمْ) اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولِ حروفِ الجرِّ عليها، ومنه قولهم: (على كمْ جِذْعٍ بَنَيْتَ[١] بيتَك)، وهي اسمٌ لعددٍ مبهُمٍ، ولا بدَّ لها مِنْ تمييزٍ نحو: (كَمْ رجلًا عندك)؟ وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه نحو: (كَمْ صمْتَ؟)؛ أي: كم يومًا صمْتَ.

[معناها وحكم تمييزها] وتكونُ استفهاميَّةً، وخبريَّةً؛ فالخبريَّةُ سيذكُرُهَا، والاستفهاميَّةُ يكونُ مُمَيِّزُها كَمُمَيِّزِ (عشرين) وأخواتِه، فيكُونُ مفردًا منصوبًا[٢]، نحو: (كم دِرْهَمًا قبضْتَ؟). ويجُوزُ جرُّهُ[٣] بـ(مَنْ) مُضْمَرَةٍ إن وَلِيَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ: نحو: (بِكَمْ درهمٍ اشتريْتَ هذا؟)؛ أي: بكمْ مِنْ درهمٍ فإنْ لمْ يدخُلْ عليها حرفُ جرٍّ وجبَ نصبُه. والله تعالى أعلم.

[ص] [٧٤٨] واسْتَعمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) ... أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!)[٤] [كم الخبرية]

---

(١) في (م): «سقفت».

(٢) لأنه لم يسمع إلا كذلك؛ فالعلة في ذلك السماع ـ كما قاله الدماميني. وأجاز الكوفيون ـ جمعه مطلقًا. وبعضهم قال: إن كان السؤال عن جماعات، لا عن عدد من الآحاد؛ ككم غلمانًا لك؟ أي: كم صنفًا من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فردًا منها؟ وهو تفصيلٌ حسن. «صبان» (٤/ ٧٤).

(٣) بالشرط المذكور.

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٠٧ ـ ٣١٠): «وبقي في هذا الحكم الذي قرَّره الناظم ـ نظر من أوجه:

أحدها: أن كلامه يقتضي أن حكم التمييز مع (كم)؛ كحكمه مع (عشرة) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب (العدد): أن تمييز (عشرة) بجمع القلة غالبًا لا بجمع =

[٧٤٩] كَـ(كَمْ): (كَأَيٍّ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مَنْ) تُصِبْ(١)

[ش] تُستعملُ (كَمْ) للتكثيرِ، فتمَيَّزُ بجمعِ مجرورٍ كعشرةٍ، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائةٍ نحو: (كَمْ غِلْمَانَ مَلَكْتَ، وكَمْ درهمٍ أَنْفَقْتَ). [والمعنى: كثيرًا مِنَ الغلمانِ ملكْتُ، وكثيرًا مِنَ الدراهمِ أنفقتُ](٢).

[معناها وحكم تمييزها] ومِثْلُ (كم) في الدَّلالةِ على التكثيرِ كذا وكأيٍّ، ومُمَيِّزُهما [٢٠٥/ظ] منصوبٌ أو مجرورٌ بمِنْ ـ وهو الأكثرُ(٣) ـ نحو قولِه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن

= الكثرة، فإحالته عليه هنا ـ تقرر أن الغالب هنا كذلك، فلا يقال: كم جمال ملكت، إلا قليلًا مسموعًا. وإنما الشائع: كم أجمال ملكت؛ لأنك تقول: عشرة أجمال، ولا تقول عشرة جمال، إلا مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كلاب، وهو مفهوم غير مستقيم؛ لأن (كم) تقتضي الإضافة إلى جمع الكثرة؛ من حيث كانت للتكثير.

والثاني: إن أحالته في الحكم على (مائة) ـ يعطي أن التمييز يجوز وقوعه نكرة، ومعرفًا بالألف واللام؛ لأن الحكم في تمييز (مائة) كذلك، فتقول: مائة درهم، ومائة الدرهم، إما وقوعه مع (كم) نكرة فصحيح، وأما وقوعه معرفة فغير صحيح، إذ لا يصح أن يقال: كم الغلام عندك، أصلًا، وهذا أيضًا لازم في الجمع؛ لأنك تقول: ثلاثة الأثواب، ولا تقول: كم الأثواب عندك.

الثالث: أن تمثيله إما أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيعطى أن مميز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كم)، فلا يجوز إلا أن تقول: كم رجل جاءني، وهو غير صحيح؛ لأن الفصل جائز، لكنه لا بدَّ معه من النصب، فتقول: كم عندك غلامًا، ولم ملكت عبدًا، وأنشد سيبويه لزهير [«الكتاب» (١/ ٣١٩)]:

تَــؤُمُّ سَــنــانًــا وكَــمْ دُونَــهُ   مِــن الأرضِ مُــحــدَوْدِبًــا غَــارُهَــا

وأنشد أيضًا للقطامي [«جمهرة الأشعار» (ص٦٤٢)]:

كم نَالَني مِنْهُمْ فضلٌ على عَدَمٍ   إذ لا أكاد من الإقتار أحْتَمِلُ»

انتهى بتصرف واختصار.

(١) **(وبه صل من تصب)**: الضمير عائد على التمييز؛ يعني: أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ **(من)** فتجره بها، فإنه صحيح وقياس مطرد؛ بل هو الأغلب في **(كأين)**. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣١٧).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) أي: جر تمييز «كأيٍّ» بـ(مِنْ) أكثر من نصبه؛ بل أوجبه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة؛ لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله. «الخضري» (٢/ ١٣٨).

نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و(ملكْتُ كذا درهمًا).

وتُستعملُ (كذا) مفردةً كهذا المثالِ، ومركَّبةً نحو: (ملكْتُ[١] كَذَا كَذَا درهمًا)، ومعطوفًا عليها مثلها، نحو: (ملكْتُ كَذَا وكَذَا درهمًا)[٢].

و(كم) لها صدرُ الكلام[٣]: استفهاميَّةً كانت أو خبريَّةً؛ فلا تقولُ: (ضربْتُ كَمْ رجلًا)، و(لا ملَكْتُ كَمْ غِلْمَانَ)، وكذلك (كَأَيٍّ) بخلافِ (كذا)، نحو: (ملكْتُ كَذَا درهمًا)، (والله تعالى أعلم)[٤].

❁ ❁ ❁

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (م) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة؛ نحو: (له علي كذا كذا قرشًا)؛ مكنيًّا بها عن أحد عشر ـ إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: (له عندي كذا وكذا دينارًا)؛ مكنيًّا بها عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن (م).

(٣) فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلًا في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، **والصحيح**: أن الفاعل ضمير المصدر؛ أي: الهدي أو الله، ولا تُخَرَّج الآية على اللغة الرديئة. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١]. «الخضري» (٢/ ٢٤٠).

(٤) من (ح).

الحِكَايَةُ

[ص] [٧٥٠] احْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ
[٧٥١] وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا[1] وَأَشْبِعَنْ[2]
[٧٥٢] وَقُلْ (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بعدَ (لي ... إلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
[٧٥٣] وَقُلْ ـ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) ـ (مَنَهْ) ... والنونُ قَبْلَ (تَا) المُثَنَّى مُسْكَنَهْ
[٧٥٤] وَالفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا والأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
[٧٥٥] وَقُلْ: (مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)
[٧٥٦] وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ؟) فِي نِظْمٍ عُرِفْ

[تعريف الحكاية] [ش] أَيْ[3]: إِنْ سُئِلَ بـ(أيٍّ) عَنْ منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكِيَ في (أيٍّ) ما لذلك المنكورِ مِنْ إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ[4] وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وصلًا ووقفًا، فتقولُ لمَنْ قالَ: جاءني رجُلٌ (أي) ولِمَنَ قال: (رأيتُ رجلًا) (أيًّا) ولِمَنَ قال: (مررتُ [٢٠٦/و] برجلٍ) (أيٍّ)، وكذلك تفعَلُ في الوصلِ، نحو: (أيٌّ يَا فَتى، وأيًّا وأيٍّ يا فتى). وتقولُ في التأنيث (أيَّةٌ)، وفي التثنيةِ (أيَّانِ وأيَّتَانِ) رفعًا، و(أَيَّينَ وَأَيَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا، وفي الجمعِ (أَيُّونَ وَأَيَّاتٌ) رفعًا، و(أَيِّينَ وَأَيَّاتٍ) جرًّا ونصبًا[5].

وإنْ سُئِلَ عن المنكورِ المذكورِ بـ(مَنْ) ـ حُكِيَ فيها ما له مِنْ إعرابٍ، وتُشْبَعُ الحركةُ التي على النونِ[6]؛ فيتولَّدُ منها حرفٌ مجانسٌ

---

(١) في أحوال الإعراب الثلاثة.
(٢) في (س): «واستعن».
(٣) من (س).
(٤) من (م).
(٥) أي: في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة.
(٦) التي اجتلبت للحكاية، فالحروف التي بعدها ـ إنما هي إشباع لها؛ دفعًا للوقف على المتحرك.

=

لها، ويُحْكَى[(١)] فيها ما له من تأنيثٍ وتذكيرٍ، وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعلْ بها ذلك كُلَّه إلا وقفًا، فتقولُ لمَنْ قال: (جاءني رجلٌ) (مَنُو)، ولمَنْ قالَ: (رأيتُ رجلًا) (مَنا)، ولمَنْ قال: (مررتُ برجلٍ) (مَنِي)، وتقولُ في تثنيةِ المذكَّرِ: (مَنَانْ) رفعًا، و(مَنَيْنْ) (نصبًا وجرًّا)[(٢)]، وتُسَكَّنُ[(٣)] النونُ فيهما، فتقولُ لِمَنْ قال: (جاءني رجلانِ): (مَنَانْ)، ولمَنْ قال: (مَرَرْتُ[(٤)] رجلينِ): (مَنَيْن)، ولِمَنْ قالَ: (رَأَيْتُ[(٥)] برجلينِ): (مَنَيْنْ)[(٦)(٧)] للمؤنثةِ (مَنَهْ) رفعًا، ونصبًا، وجرًّا. فإذا قيلَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) فقُلْ: (مَنَهْ)، رفعًا وكذا في الجرِّ والنصبِّ، وتقولُ في تثنيةِ المؤنثِ (مَنْتَانْ) رفعًا و(مَنْتَيْنْ) جرًّا ونصبًا؛ بسكونِ النونِ التي قبلَ التاءِ وسكونِ نونِ التثنيةِ، وقد وردَ قليلًا فتحُ النونِ التي قبلَ التاءِ نحو: (مَنَتَانْ ومَنَتَيْنْ)، وإليه أشارَ بقولِه: **(وَالفَتْحُ نَزَرْ)**.

وتقولُ في جمعِ المؤنثِ: (مَنَاتْ) بالألفِ والتاءِ الزائدتينِ كهنداتٍ، فإذا قيل: (جاءَ نِسْوةٌ) فقل: (مَنَاتْ)، وكذا تفعَلُ في الجرِّ والنصبِ.

= **وقيل**: الحروف ليست للإشباع؛ بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصحّحه أبو حيان.
وقيل: بدل من التنوين في المحكي، و(من) مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة ـ كما قد يتوهم من التثنية والجمع؛ بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف؛ للدلالة على حال المسؤول عنه، فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو هم على قياس ما مرَّ في (أي). «الخضري» (٢/ ١٤٣).

(١) في (س): «فيحكى».
(٢) في (س)، (ح): «جرًّا ونصبًا».
(٣) في (ك): «بسكون».
(٤) في (م): «مررت».
(٥) في (م): «رأيت».
(٦) ظاهره: لا يجب إعادة الجار؛ فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو: مبتدأ حذف خبره، وقال ابن عصفور: لا بد من إعادة الجار في (من وأي)، ويقدر متعلقه بعدهما، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات ـ لا يلزم الصدر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).
(٧) في (س): «فتقول».

وتقولُ في جمعِ المذكرِ (مَنُونْ) [٢٠٦/ظ] رفعًا، و(مَنِينْ) نصبًا وجرًّا، بسكونِ النونِ فيهما. فإذا قيلَ: (جاءَ قومٌ) ـ فقلْ: (مَنُونَ)، وإذا قيل: (مررْتُ بقومٍ) أو (رأيتَ قومًا) ـ فقل: (مَنِينَ)[١].

هذا حكْمُ (مَنْ) إذا حُكِيَ بها في الوقفِ؛ فإذا وُصِلَتْ: لم يُحْكَ فيها شيءٌ مِنْ ذلك؛ لكنْ تكونُ بلفظٍ واحدٍ في الجميعِ، فتقولُ: (مَنْ يَا فَتَى) لقائلٍ جميعَ ما تقدَّمَ. وقد وردَ في الشِّعْرِ قليلا (مَنُونَ) وَصْلًا؛ قال الشاعرُ[٢]:

٣٥٢ ـ أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: (مَنُونَ أَنْتُمْ) فَقَالُوا: الجنُ، قلْتُ: عِمُوا ظلامًا[٣]

فقال: (مَنُونَ أَنْتُمْ)، والقياسُ (مَنْ أَنْتُم). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٤].

[ص] **[٧٥٧] والعَلَمُ احْكِيَنَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ**

[ش] [حكاية العلم وشرطها] يجُوزُ أنْ يُحْكَى العَلَمُ بـ(مَنْ)[٥] إنْ لَمْ يَتقدَّمْ عليها عاطفٌ؛ فتقولُ لمن قالَ: (جاءني زيدٌ): (مَنْ زيدٌ)، ولِمَنْ قال: (رأيتُ زيدًا): (مَنْ

---

(١) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٣٢).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٠٨): «قائله: هو جذع بن سنان الغساني ـ على رواية من روى: (**عِمُوا صَبَاحًا**)، وأما على رواية من روى: (**عِمُوا ظَلَامًا**)؛ فإنه ينسب إلى شمير بن الحارث الضبي».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (**منون أنتم**)؛ حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وَذلك شاذٌ (م).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط كونه لعاقل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه؛ فلا يقال من الفرزدق بالجرِّ ـ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل؛ فلا يقال: من زيدًا العاقل لمن قال: رأيت زيدًا العاقل. نعم: إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد، نحو: مَنْ زيدَ بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيدَ بن عمرو، وفي العَلَم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه؛ فيحكى المتعاطفان إن كانا معًا علمين كزيدًا وعمرًا، أما الأول فقط كزيدًا وأخاه، بخلاف أخا زيد وعمرًا. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

زيدًا)، ولِمَنْ قال: (مررتُ بزيدٍ): (مَنْ زَيْدٌ)، فتُحْكَى[(١)] في العَلَمِ المذكورِ بعدَ (مَنْ) ما للعَلَمِ المذكورِ (في الكلامِ)[(٢)] السَّابقِ مِنَ الإعرابِ.

و(مَنْ) مبتدأٍ (العَلَمُ) الذي بعدها خبرٌ عنها أو: خبرٌ[(٣)] عن الاسمِ المذكورِ بعد (مَنْ).

فإنْ سبقَ (مَنْ) عاطفٌ ـ لم يجُزْ أنْ يُحْكَى في العَلَمِ الذي بعدها ما قبلها مِنَ الإعرابِ؛ بل يجبُ رَفْعُه عُلى أنه خبرٌ عن (مَنْ)، أو مبتدأٌ خبرُه (مَنْ)؛ فتقولُ لقائلٍ: (جاءَ زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ، ومَنْ زيدٌ). وَلا يُحْكَى[(٤)] مِنَ المعارفِ إلا العلمُ؛ فلا تقولُ لقائلٍ: (رأيتُ غلامَ زيدٍ): (مَنْ غلامَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غلامٍ)؛ بل يجبُ رفْعُهُ، فتقول: (مَنْ غُلَامُ زَيدٍ)، وكذلك[(٥)] [٢٠٧/و] في (الرفعِ والجرِّ)[(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

❁ ❁ ❁

(١) في (س)، (ع): «فيحكى».
(٢) ليس في (س).
(٣) (م) يقصد أن (من) يجوز أن تكون هي الخبر مقدمًا، كما جاز أن تكون مبتدأ (م).
(٤) في (ح): «تحكى».
(٥) ليس في (ك)، (م).
(٦) في (س): «الجر والرفع». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٢)، و«إرشاد السالك» (٢/٨٥٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/٤٥٤٤)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/٤٨٦).
(٧) من (ح).

التأنيثُ[١]

[علامة التأنيث] [ص] [٧٥٨] عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ(الكَتِفْ)

[٧٥٩] وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوُهُ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

[ش] أصلُ الاسم أنْ يكونَ مذكَّرًا، والتأنيثُ فرعٌ عن التذكيرِ؛ ولكونِ التذكيرِ هو الأصلَ ـ اسْتَغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدُلُّ على التذكيرِ؛ ولكونِ التأنيثِ فرعًا عن التذكيرِ ـ افتقرَ إلى علامةٍ تدُلُّ (عليه، وهي)[٢] التاءُ، والألفُ المقصورةُ، أو الممدودةُ، والتاءُ أكثرُ في الاستعمالِ مِنَ الألفِ، ولذلك قُدِّرَتْ في بعضِ الأسماءِ: كعينٍ وكتفٍ[٣].

ويُستدلُّ على تأنيثِ ما لا علامةَ[٤] فيه ظاهرةً مِنَ الأسماءِ المؤنثةِ ـ بعودِ الضميرِ إليه مؤنثًا نحو: (الكَتِفُ نَهَشْتُهَا[٥]، والعينُ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبَه ذلك كوصفِه بالمؤنثِ نحو: (أكلتُ كَتِفًا مشويَّةً)، وكردِّ التاءِ إليه في التصغيرِ[٦]: ككُتَيْفَةٍ ويُدَيَّةٌ.

[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث] [ص] [٧٦٠] وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولَا ... أَصْلًا، وَلَا المِفْعَالِ وَالمِفْعِيلَا

[٧٦١] كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ ... (تَا) الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

---

(١) لم يقل والتذكير ـ كما قال المعرب والمبني، والنكرة والمعرفة؛ لأنه لم يبينه هنا قصدًا. وإن لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

(٢) في (ح): «على التأنيث».

(٣) لأن وضعها على العروض والانكفاء؛ فيجوز أن تحذف الألف.

(٤) مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع، وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفضيل بين الحقيقي والمجازي موضحًا منظومًا مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره. «الخضري» (٢/ ١٤٥).

(٥) في (س)، (ح): «نهستها».

(٦) هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِّرَ للترخيم.

[٧٦٢] وَمِنْ فَعِيلٍ كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ ـ غَالِبًا ـ التَّا تَمْتَنِعْ

[ش] قد سبقَ أنَّ هذه التاءَ إنَّما زِيدَتْ (في الأسماءِ)[١]؛ لِيَتَميَّزَ المؤنثُ[٢] عن المذكَّرِ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الصفاتِ كقائمٍ وقائمةٍ، وقاعدٍ وقاعدةٍ، ويقِلُّ ذلك في الأسماءِ التي ليستْ بصفاتٍ: كرَجُلٍ ورَجُلَةٍ، وإنسانٍ [٢٠٧/ظ] وإنسانةٍ، وامرئٍ وامرأةٍ[٣].

وأشارَ بقولِه: (وَلا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولًا) الأبياتَ ـ إلى أنَّ مِنَ الصفاتِ ما لا تلحَقُه هذه التاءُ، وهو ما كان من الصفاتِ على (فَعُول)[٤]، وكان بمعنى فاعلٍ، وإليه أشارَ بقولِهِ: (أَصْلًا) واحْتَرَزَ بذلك مِنَ الذي بمعنى مفعولٍ، وإنما جعَلَ الأوَّلَ أصلًا؛ لأنه أكثرُ مِنَ الثاني، وذلك نحو: (شكور وصبور[٥])، بمعنى: شاكر وصابر، فيقال للمذكَّرِ والمؤنث:

---

(١) ليس في (ك).

(٢) الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء؛ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كشجر وشجرة، والمصنوعات: كلبِن ولبنة، وقد تزاد في الجنس؛ لتمييزه من الواحد ككماءة وكمء، وقد تأتي للمبالغة كرواية لكثير الرواية، أو: لتأكيدها كعلّامة ونسّابة، وتأتي في الجمع عوضًا عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة، وقد تعوض عن فاء (عدة)، وعين (إقامة)، ولام (سنة)، أو عن مدة تفعيل كـ(تزكية)، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة: كقرية وبلدة وغرفة. وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٤٦).

(٣) ينظر: «البديع في علم العربية» (٢/ ٥٠)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٦٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٣٥)، «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٤)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٣٧)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٦٤).

(٤) (م) بهذا استدل على أن ﴿بَغِيًّا ۝٢٠﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم: ٢٠]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾ [مريم: ٢٨]، على زنة مفعول لا فعيل، إذ لو كانت على فعيل: لوجب تأنيثها؛ فيقال (بغية) في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل والأصل (بغويًّا)؛ فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ـ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار كما ترى (م).

(٥) في (س)، : «صبور وشكور».

(شكور وصبور)[١] ـ بلا تاءٍ، نحو: (هذا رجلٌ شكورٌ[٢]، وامرأةٌ صبورٌ)[٣].

فإن كان فعولُ بمعنى مفعولٍ ـ فقد تلحَقُه التاءُ في التأنيثِ نحو: (رَكُوبةٍ) بمعنى: مَرْكُوبَةٍ.

وكذلك لا تلحَقُ التاءُ وصفًا على (مِفْعَالٍ)؛ كامرأةٍ مِهْذَارٍ ـ وهي الكثيرةُ الهَذَرِ، وهو الهَذَيَانِ ـ أو على (مِفْعِيل)؛ كامرأةٍ مِعْطِيرٍ ـ مِنْ (عَطِرَتِ المرأةُ) إذا استَعملتِ الطِّيبَ، (أو على)[٤] (مِفْعَل)؛ كمِغْشَمٍ، وهو الذي لا يَثْنِيه شيءٌ عما يريدُه ويهواه مِنْ شجاعتِه[٥].

وما لحِقَتْه التاءُ من هذه الصفاتِ؛ للفرقِ بينَ (المذكَّرِ والمؤنثِ)[٦] ـ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه نحو: (عَدُوّ، وعَدُوَّة، ومِيقَان ومِيقَانة ومِسْكِين ومِسْكِينَة).

وأما (فَعِيل) فإما أنْ يكونَ بمعنى فاعلٍ أو بمعنى مفعولٍ؛ فإن كان بمعنى فاعلٍ ـ لحِقَتْه التاءُ في التأنيثِ[٧] نحو: (رجلٌ كريمٌ، وامرأةٌ كريمةٌ)، وقد حُذِفَتْ مِنْه[٨] قليلًا، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس: ٧٨]، وقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦] . وإنْ[٩] كانَ بمعنى مفعولٍ ـ وإليه أشارَ بقولِه: (**كقَتِيلٍ**): فإما أنْ [٢٠٨/و] يُستعملَ استعمالَ الأسماءِ أَوْ لَا، فإنِ

---

(١) في (م): «صبور وشكور»، وفي (ك): «صبور وجريح».
(٢) في (ك): «صبور». (٣) في (ك): «شكور».
(٤) في (ح)، (ع)، (ك): «وعلى».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٣٨)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٣٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٥٤)، و«شرح المكودي» (ص٣١٣)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٤٩١).
(٦) في (ح)، (ع): «المؤنث والمذكر».
(٧) فرقًا بينه وبين فعيل بمعنى مفعول.
(٨) حملًا له على فعيل بمعنى مفعول. (٩) في (ح): «فإن».

استعُملَ استعمالَ الأسماءِ، أي[1]: لم يتبعِ موصوفَه لحِقَتْه التاءُ نحو: (هذه ذبيحةٌ ونطيحةٌ وأكيلةٌ)؛ أي: مذبوحةٌ ومنطوحةٌ ومأكولةُ السَّبُعِ. وإن لم يُستعملِ استعمالَ الأسماءِ ـ أي: بأنْ يَتْبَعَ موصوفَه حُذِفَتْ منه التاءُ غالبًا نحو: (مررْتُ بامرأةٍ جريحٍ، وبعينٍ كحيلٍ)؛ أي: مجروحةٍ ومكحولةٍ، وقد تلحَقُه[2] التاءُ قليلًا نحو: (خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ)؛ أي: مذمومةٌ، و(فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ)؛ أي: محمودةٌ[3].

[أوزان ألف التأنيث المقصورة]

[ص] [٧٦٣] وَأَلِفُ التَّأْنِيثُ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ[4]، نَحْوُ: أُنْثَى الغُرِّ

[٧٦٤] وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى ... يُبْدِيهِ: وَزْنُ (أُرَبَى وَالطُّولَى ـ

[٧٦٥] وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً، (كَشَبْعَى) ـ

[٧٦٦] وكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ... ذِكْرَى، وَحَثِّيثَى)، مَعَ (الكُفُرَّى) ـ

[٧٦٧] كَذَاكَ (خُلَّيْطَى)، مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

[ش] قد سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ على ضربينِ:

أحدُهما: المقصورةُ كحُبْلَى وسَكْرَى.

والثاني: الممدودةُ كحمراءَ وغرَّاءَ، ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعْرَفُ[5] بها.

---

(١) في (ك): «إن».

(٢) في (س): «يلحق».

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣٩٥)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٤١)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٢١).

(٤) **اعترض**: بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء ـ هي الألف اللينة التي قبل الهمزة؛ لأنها هي تمد. مع أن هذا لم يقله أحد؛ بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معًا، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة، وعند البصريين الهمزة بدل منها؛ لاجتماعها مع الألف قبلها ـ كما مرّ؟
ويُجاب: بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين؛ لأنه المختار. والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه؛ فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر: أنه أطلق الألف على مجموعهما. «الخضري» (٢/ ١٤٧).

(٥) في (س): «يعرف».

فأما المقصورةُ: فلها أوزانٌ مشهورةٌ وأوزانٌ نادرةٌ.

فمِنَ المشهورةِ: فُعَلَى نحو: أُرَبَى للداهيةِ وشُعَبَى لموضعٍ، ومنها فُعْلَى اسمًا كبُهْمَى لنبت ٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولَى أو مصدرًا كرُجْعَى.

ومنها: فَعَلَى اسمًا كبَرَدَى لنهرٍ بدمشقَ[(١)]، أو: مصدرًا كمَرَطَى لضربٍ مِنَ العدوِ، أو: صفةً [٢٠٨/ظ] كحَيْدَى، يقالُ: حمارٌ حَيْدَى؛ أي: يَحِيدُ عنْ ظِلِّه لنشاطِهِ.

قال الجَوْهَرِيُّ[(٢)]: (ولمْ يجئْ في[(٣)] نعوتِ المذكَّرِ شيءٌ على غيرِهِ).

ومنها: فَعْلَى جمعًا؛ كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو: مصدرًا؛ كدَعْوَى، أو صفةً؛ كشَبْعَى وكَسْلَى.

ومنها: فُعَالَى: كحُبَارَى لطائرٍ، ويقعُ على الذكرِ والأُنْثَى.

ومنها: فُعَّلَى: كسُمَهَّى للباطلِ.

ومنها: فِعَلَّى: كسِبَطْرَى لِضربٍ مِنَ المَشْيِ[(٤)].

ومنها: فِعْلَى مصدرًا كذِكْرَى، أو جمعًا كظِرْبَى جمع ظَرِبَانِ ـ وهي دُوَيْبَةٌ كالهرَّةِ[(٥)] مُنْتِنَةُ الرِّيحِ، تزعُمُ العربُ: أنَّها تَفْسُو في ثوبِ أحدِهم إذا صادَها، فلا تذهبُ رائحتُه حتى يبلَى الثوبُ. وكحِجْلَى جمعُ حَجَلٍ، وليسَ في الجموعِ ما هو على وزنِ[(٦)] فِعْلَى غيرُهما[(٧)].

ومنها[(٨)]: فِعِّيلَى؛ كحِثِّيثَى بمعنى: الحَثِّ[(٩)].

---

(١) من (م).

(٢) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

(٣) في (م): (من).

(٤) (م) **(سبطرى)**: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره **(دفقى)**؛ بكسر الدال، وفتح الفاء، وتشديد القاف مفتوحة ـ وهو ضربٌ من المشي فيه إسراع وتدفق (م).

(٥) في (س): «كهرة».

(٦) من (م).

(٧) ينظر: «شرح التصريح» (٢/ ٥٥٢)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠٣).

(٨) في (س): «ومنهما».

(٩) (م) ونظيره **(خليفى)** بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن =

ومنها: فُعُلَّى، نحو: كُفُرَّى لوعاءِ الطَّلْعِ.

ومنها: فُعَّيْلَي، نحو: خُلَّيْطَي[١] للاختلاطِ. ويقالُ: وقعُوا في خُلَّيْطَى؛ أي: اختلَطَ عَلَيْهِمْ أَمرُهُمْ.

ومنها: فُعَّالَى نحو: **شُقَّارَى لنبتٌ.**

[ص][٧٦٨] **لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعُلَاءُ) مُثَلَّثَ العينِ، وَ(فَعْلَلَاءُ) ـ**
[٧٦٩] ثُمَّ (فِعَالَا، فَعْلُلَا، فَاعُولَا، وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا) ـ
[٧٧٠] وَمُطْلَقُ العَيْنِ (فَعَالَا) وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

[ش] لألفِ التأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ؛ نَبَّهَ المصنِّفُ على بعضِها: [أوزان ألف التأنيث الممدودة]

فمنها: فَعْلَاء اسما؛ كصحراءِ أو صفةً، مُذَكَّرُها على أَفْعَلَ؛ كحمراءَ وعلى غيرِ أفعل كدِيمَةٍ[٢] هَطْلاءَ، ولا يقالُ: سَحَابٌ أَهْطَلُ؛ (بلْ سَحَابٌ هَطِلٌ)[٣]، وَكَقَوْلِهِمْ[٤] [٢٠٩/و] فرسٌ أو ناقةٌ رَوْغَاءُ؛ أي: حديدةُ القِيادِ، ولا يُوصَفُ به المذكَّرُ منهما، فلا يقالُ: جملٌ أروغُ، وكامرأةٍ حسناءَ، ولا يقالُ: رجلٌ أحسنُ، والهَطْلُ: تتابعُ المطرِ، والدمعُ وسيلانُه، يقالُ: هطَلَت السماءُ تهطِلُ هَطْلًا، وَهَطَلانًا وَتَهْطَالًا[٥].

ومنها: أَفْعِلَاءُ مثلَّثُ العينِ، نحو: قولِهم لليومِ الرابعِ مِنْ أيَّامِ الأسبوعِ؛ أَرْبُعَاءُ بِضَمِّ الباءِ[٦] وفتحِها وكسرِها.

ومنها: فَعْلَلَاء، نحو: عَقْرَبَاءَ لأنثى العقاربِ.

ومنها: فِعَالَاءِ، نحو: قِصَاصَاءُ ـ للقِصَاصِ.

ومنها: فُعْلُلَاءُ، كقُرْفُصَاءَ[٧].

= الخطاب ﷺ: «**لولا الخليفى لأذنت**»؛ يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة ـ لكان مؤذنًا (م).

(١) في (س): «كخليطي».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «ديمة».
(٣) ليس في (ك).
(٤) في (م): «وقولُهم».
(٥) في (س): «انهطالا».
(٦) في (ك): «العين».
(٧) في (س)، و(ح): «نحو قرفصاء».

ومنها: فَاعُولاءُ، كعَاشُورَاءَ.

ومنها: فَاعِلَاءُ، كقَاصِعَاء لجحرٍ مِنْ جِحَرَةِ اليربوعِ.

ومنها: فِعْلِيَاءُ، نحو: كِبْرِيَاءُ وهي العظمةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءُ، نحو: مَشْيُوخَاءُ جمعُ شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءُ مُطْلَقُ العينِ؛ أي: مضمومُها ومفتوحُها ومكسورُها، نحو[1]: دَبُوقَاء ـ للعذرةِ، وبَرَاسَاء لغةً في البَرْنَسَاءِ[2]، وهُمُ الناس. وقالَ ابنُ السِّكِّيتُ[3]: يقالُ: ما أدري أيُّ البَرْنَسَاءُ[4] هو؛ أي: أيُّ الناسِ هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: فَعَلَاء، مُطْلَقُ الفاءِ؛ أي: مضمومُها، ومفتوحُها، ومسكورُها نحو[5]: خُيَلَاء ـ للتكبُّرِ، وجَنْفَاءَ اسمُ مكانٍ، وسِيَرَاءَ ـ لِبُرْدٍ فيه خطوطٍ صُفْرٌ[6]. [والله تعالى أعلم بالصواب][7].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ك): «أي».

(٢) في (س): «البريساء».

(٣) في «إصلاح المنطق» (ص٢٧٥).

(٤) في (س): «البريساء».

(٥) ليس في (ك).

(٦) ينظر: «الأصول في النحو» (٣/ ٢٦٥)، و«شرح السيرافي» (٥/ ٢٧٠)، و«شرح المفصل» (٤/ ١٨١).

(٧) من (ح).

المقصورُ والممدودُ

[ص] [٧٧١] إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الأَسَفْ) ـ
[٧٧٢] فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
[٧٧٣] كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نحو (الدُّمَى)

[ش] [المقصور] المقصورُ: هو الاسمُ الذي حَرْفُ إعرابِه ألفٌ لازمةٌ[(١)] [٢٠٩/ظ].

فخرجَ بالاسم الفعلُ، نحو: يَرْضَى، وبحرفِ إعرابِه المبنيِّ نحو: إذا وبلازمةِ المثنَّى[(٢)] نحو: الزيدانِ؛ فإنَّ ألفَه تنقلِبُ ياءً في الجرِّ والنصبِ.

[أنواع الاسم المقصور] والمقصورُ على قسمينِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ[(٣)].

فالقياسيُّ: كلُّ اسمٍ معتلٍّ[(٤)] له نظيرٌ مِنَ الصحيح مَلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِهِ، وذلك كمصدرِ الفعلِ اللازمِ الذي على وزنِ[(٥)] فَعِلَ؛ فإنه يكونُ

---

(١) ينظر: «تسهيل الفوائد» (ص١٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨٩)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٥٩)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤١)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٥١٢).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٣)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٣٣)، و«الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية» (١/ ٨٠)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٩٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٦٠).

(٤) الأولى معل؛ لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعل: هو المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلًا، وأما قول المتن: (المعل الآخر)؛ فالأولى فيه المعتل؛ لأنه هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر. أما المعل ـ وهو المغير: فالقصر ثابت فيه، فلا معنى لتعليقه بإذا؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٤٩).

(٥) في (ص)، (م).

فَعَلًا - بفتحِ الفاءِ والعينِ - نحو: أَسِفَ أَسَفًا، فإذا كانَ معتلًّا وَجَبَ قصرُه، نحو: جَوِيَ جَوًى؛ لأنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ الآخرِ مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِهِ ونحو: فِعَل في جمعِ فِعْلَةٍ - بكسرِ الفاءِ، وفُعَل في جمعِ فُعْلَةٍ - بضمِّ الفاءِ - نحو: مِرًى جمعُ مِرْيَةٍ، ومُدًى جمعُ مُدْيَةٍ، فإنَّ نظيرَهما مِنَ الصحيحِ: قِرَبٌ وقُرَبٌ جمعُ قِرْبَةٍ وقُرْبَةٍ؛ لأنَّ جمعَ فِعْلَةٍ - بكسرِ الفاءِ - يكونُ[(١)] على فِعَلٍ؛ بكسرِ الأوَّلِ وفتحِ الثاني، وجمعُ فُعْلَة - بضمِّ الفِاء - يكونُ على فُعَل - بضمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثاني.

والدُّمَى: جَمْعُ دُمْيَةٍ؛ وهي الصورةُ مِنَ العاجِ ونحوِهِ[(٢)].

[ص] [٧٧٤] وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

[٧٧٥] كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ: كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

[الاسم الممدود القياسي] [ش] ولما فَرَغَ مِنَ المقصورِ - شرَعَ في الممدودِ، وهو: الاسمُ الذي في آخِرِهِ همزةٌ تلِي ألفًا زائدةً، نحو: حمراءُ وكساءُ ورِدَاءُ.

فخرجَ بالاسمِ الفعلُ نحو: (يشاءُ) وبقولِه: (**تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً**) ما كان في آخِرِه همزةٌ تَلِي أَلِفًا غَيْرَ [٢١٠/و] زَائِدَةٍ؛ كماءٍ وآءٍ جمعُ آءة - وهو شجرٍ.

والممدودُ أيضًا كالمقصورِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ، فالقياسيُّ: كلُّ معتلٍّ[(٣)]

---

(١) في (س): «تكون».

(٢) ينظر: «لسان العرب» (١٤/ ٢٧١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤١٢)، و«المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (١/ ٢٧٧)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٥١٦).

(٣) أي: معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أنَّ نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي؛ لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح؛ لزيادة ألفهما على بنية الكلمة، بخلاف ألف المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل - كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك. وعن الفراء: ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسًا؛ إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٤٩).

له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ الآخِرِ مُلْتَزَمٌ[١] زِيَادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ وذلك كمصدرِ ما أَوَّلُه همزةُ وَصْلٍ، نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءً وَارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً، فإنَّ نظيرَها[٢] مِنَ الصحيحِ انطلقَ انطلاقًا واقتدرَ اقتدارًا، واستخرجَ استخراجًا. وكذا مصدرُ كلِّ فعلٍ معتلٍّ؛ يكونُ على وزنِ أَفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إِعْطَاءً، فإنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا[٣]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [٧٧٦] والعَادِمُ النظِيرَ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٌّ بِنَقْلٍ، كَـ(الْحِجَا)، وَكَـ(الحِذَا)

[ش] هذا هُوَ القِسْمُ الثاني؛ وهو المقصورُ السماعيُّ[٥]، والممدودُ السماعيُّ[٦].

[المقصور والممدود السماعيان]

وضابطُهما: أنَّ ما ليس له نظيرٌ ـ اطَّرَدَ فَتْحُ مَا قبلَ آخرُهُ، فَقَصْرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السماعِ، وما ليسَ له نظيرٌ ـ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخِرِه، فمدُّه مقصورٌ على السماعِ.

فمنَ المقصورِ السماعيِّ: الفَتَى واحد الفِتْيَانِ، والحِجَا: العقلُ، والثَّرَى التُّرَابُ: والسَّنَا: الضوءُ.

وَمِنَ الممدودِ السماعيِّ: الفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السنِّ[٧]، (والسَّنَاءُ:

---

(١) في (س): «تلزم». (٢) في (ك): «نظيرهما».

(٣) (م) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر؛ إذا كان دالًّا على صوت: كرغاء ونغاء ومكاء ودعاء وحداء، أو كان دالًّا على داء مثل مشاء، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالًا، نحو: والى ولاء، وعادى عداء (م).

(٤) من (ح).

(٥) لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف: من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلًا. وإن وجد وزنها؛ كبطل وعنب. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٦) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٤٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٢).

(٧) زاد في (ك): «أكثر كثرة المال».

الشرفُ، والثراءُ كثرةُ المالِ)[١]، والحِذَاءُ: النعلُ.

[ص] [٧٧٧] وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

[ش] لا خلافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ - في جوازِ قصرِ الممدودِ للضرورةِ[٢].

واختُلفَ في جوازِ مدِّ المقصورِ: فذهبَ البصريونَ إلى المنعِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ[٣] واستدلُّوا بقولِه[٤]:

٣٥٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ[٥] واللَّهَاءِ[٦]

فمَدَّ اللَّهاءِ للضَّرُورةِ - وهو مقصورٌ. (والله أعلم)[٧].

❁ ❁ ❁

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦١٤) ونقل الإجماع أيضًا على ذلك.

(٣) ينظر: المنقوص والممدود للفراء (٢٨).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠١٨): «قائله: أعرابي من أهل البادية؛ قاله الفراء، ولم يسمه».

(٥) في (س): «المشعل».

(٦) (م) الشاهد فيه: قوله: **(واللهاء)** حيث مدّهُ للضرورة، وأصله (اللها) - بالقصر (م).

(٧) من (س).

كيفيةُ [٢١٠/ظ] تثنيةِ المقصورِ والممدودِ وجمعِهما تصحيحًا[1]

[ص] [٧٧٨] آخِرُ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا [كيفية تثنية المقصور]

[٧٧٩] كَذَا الذي الْيَا أَصْلُهُ نحوُ (الفَتَى) وَالجَامِدُ الذي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

[٧٨٠] فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

[ش] الاسمُ المتمكِّنُ إنْ كانَ صحيحَ الآخِرِ أو كانَ منقوصًا ـ لحِقَتْه علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ[2] في[3] (رجلٍ وجاريةٍ وقاضٍ): (رجلانِ وجاريتانِ وقاضيانِ).

وإنْ كانَ مقصورًا: فلا بدَّ من تغييرِهِ ـ على ما نذكُرُه الآنَ.

وإنْ كانَ ممدودًا: فسيأتِي حكمُه.

فإن كانَتْ ألفُ المقصورِ رابعةً[4] فصاعدًا ـ قُلِبَتْ ياءً[5]؛ فتقولُ

---

(١) اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقًا وتصحيحًا: إما تمييز محول عن المضاف إليه؛ أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع؛ أي: مصححًا، ولم يذكر تكسيرهما؛ لأنَّ له بابًا يخصه. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٢) في (س): «تقول». (٣) من (م).

(٤) سواء كان أصلها ياء، أو واوًا.

(٥) لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها: كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعًا إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملًا على الفعل غير الثلاثي ـ في نحو: ملهى؛ لرد الواو فيه إلى الياء: كالهيت واصطفيت ـ من اللهو والصفوة كما في قوله:

والواو لا ما بَعْدَ الفَتْحِ يا انْقَلَبْ

وأما في الجامد الذي أميل؛ فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء؛ =

في (مَلْهى): (مَلْهَيَانِ) وفي ((مُسْتَقْصَى): (مُسْتَقْصَيَانِ))[١] وَإِنْ كانَتْ ثالثةً، فإن كانَتْ بدلًا مِنَ الياءِ: كفَتَى ورَحَى قُلِبَتْ أيضًا ياءً، فتقول: فتيانِ ورحيانِ، (وكذا إذا)[٢] كانَتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُمِيلَتْ فتقول في (مَتَى) ـ عَلَمًا[٣]: (مَتَيَانِ). وإنْ كانَتْ ثالثةً بدلًا من واوٍ كعصًا وقفًا، قُلِبَتْ واوًا فتقولُ: (عَصَوَانِ وقَفَوَانِ)، وكذا إنْ كانَتْ ثالثَةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ؛ كإِلَى عَلَمًا فتقولُ: (إِلَوَانِ).

فالحاصلُ: أنَّ ألفَ المقصورِ تقلبُ ياءً في ثلاثةِ مواضعَ:

الأوَّلُ: إذا كانَتْ رابعةً فصاعدًا[٤].

الثاني: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنْ ياءٍ.

الثالث: إذا كانَتْ [٢١١/و] ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وَأُمِيلَتْ.

وتُقْلَبُ واوًا في موضعينِ:

الأوَّلُ: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنَ الواوِ.

الثاني: إذا كانَتْ ثالثةً (مجهولةَ الأصلِ)[٥]، ولمْ تُمِلْ.

وأشارَ بقولِهِ: **(وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)** إلى أنَّهُ إذا عمِلَ هذا العملَ المذكورَ في المقصورِ، أعني: قلبَ الألفِ ياءً أو واوًا[٦] ـ لحِقَتْها علامةُ التثنيةُ التي سبقَ ذِكْرُها أوَّلَ الكتابِ؛ وهي الألفُ والنونُ المكسورةُ رفعًا، والياءُ المفتوحُ ما قبلَها، والنونُ المكسورةُ جرًّا ونصبًا.

= فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل: فلم يلاحظ فيه الياء أصلًا؛ فرجع إلى الواو. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(١) ما بين القوسين في (س): «مقتصي ومقتصيان».

(٢) في (ح): «وإن».

(٣) ليس في (ح).

(٤) وذلك نحو: أَغزيَتُ، واستغزيت، وتقصّيْتُ، وادَّعيتُ. «سر صناعة الإعراب» (٣٦٨/٢)

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٦) زاد في (ع): «أو ياء».

[ص] [٧٨١] وَمَـا كَــ(صَـحْـرَاءَ) بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا وَنَحْوُ (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا) ـ
[٧٨٢] بِـواوٍ اوْ هَـمْـزٍ، وَغَـيْـرَ مَـا ذُكِـرْ صَـحِّـحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

[ش] لما فَرَغَ مِنَ الكلامِ على كيفيَّةِ تثنيةِ المقصورِ ـ شَرَعَ في ذِكْرِ كيفيَّةِ تثنيةِ الممدودِ. [كيفية تثنية الممدود]

والممدودُ: إما أن تْكونَ همزتُه بدلًا مِنْ ألفِ التأنيثِ أو للإلحاقِ، أو بدلًا مِنْ أصلٍ، أو أصلًا.

فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث: فالمشهورُ قلبُها واوًا، فنقولُ في (صَحْرَاء وَحَمْرَاء): (صَحْرَاوَانِ وحَمْرَاوَانِ).

وإنْ كانت للإلحاقِ كعِلْبَاء أو بدلًا مِنْ أصلٍ، نحو: (كساءٍ وحياءٍ)[(١)] جازَ[(٢)] فيها[(٣)] وجهانِ:

أحدُهما: قلبُها واوًا فتقولُ: (عِلْبَاوَان وكِسَاوَانِ وحَيَاوَانِ).

والثاني: إبقاءُ الهمزةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ: (عِلْبَاءَانِ وكِسَاءَانِ وحَيَاءَانِ)، والقلبُ في المُلْحَقةِ ـ أَوْلَى مِنْ إبقاءِ الهمزةِ، وإبقاءُ الهمزةِ[(٤)] المبدلةِ مِنْ أصلٍ ـ أَوْلَى مِنْ قَلْبِهَا واوًا[(٥)].

وإنْ كانَتْ الهمزةُ الممدودةُ أصلًا ـ وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ [٢١١/ظ]

---

(١) (م) أصل كساء: كساو، بدليل قولك: (كسوت فلاناً كسوة)؛ فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء: حياي؛ بدليل قولك: (حييت)، وقولك: (حيي فلان يحيا) و(حي)؛ فوقعت ياء حياي ـ إثر ألف زائدة فقلبت همزة، فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة، أم كانت في وسط الكلمة كما في (صائم)، و(قائم)، و(قائل) ـ من القول، وكما في (بائع، وصائر، وقائل) من القيلولة (م).

(٢) في (س): «جاء».

(٣) في (ك): «فيه».

(٤) زاد في (س): «في».

(٥) ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٦٧)، و«حاشية العلامة الصبان» (٤/ ١٥٨).

في (قَرَّاء ووَضَّاء)[١]: (قَرَّاءَانِ ووَضَّاءَانِ).

وأشارَ بقولِه: (**وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ**) إلى أنَّ مَا جَاءَ مِنْ تثنيةِ المقصورِ أو الممدودِ على خلافِ ما ذُكِرَ - اقتصرَ فيه على السماعِ؛ كقولِهم في (الخَوْزَلَي): (الخَوْزَلَانِ)، والقياسُ (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولِهم في (حَمْرَاء): (حَمْرَايَانِ)، والقياسُ (حَمْرَاوَانِ)[٢].

[كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح]

[ص] **[٧٨٣] واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جِمْعٍ عَلَى … حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا**

[٧٨٤] وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ … وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

[٧٨٥] فَالالِفُ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ … وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

[ش] إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ على حدِّ المُثَنَّى؛ وهو الجمعُ بالواو، والنونِ لحِقَتْه العلامةُ مِنْ غيرِ تغييرٍ، فتقولُ في (زيد): (زَيْدُونَ)[٣].

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ - حُذِفَتْ ياؤُه، وضُمَّ ما قبلَ الواوِ، وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ فتقول في (قاض)[٤]: (قَاضُونَ)؛ رفعًا وقَاضِينَ جرًّا ونصبًا، وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمعِ عُومِلَ فيه[٥] معاملَتَهُ في التَّثْنيةِ، فإن كانَتْ الهمزةُ بدلًا مِنْ أصلٍ أو للإلحاقِ - جازَ فيه[٦] وجهانِ: إبقاءُ[٧] الهمزةِ، وإبدالُها واوًا؛ فيقالِ في (كِسَاءَ عَلَمًا: كِسَاؤُونَ وكِسَاوُون)، وكذلك عِلْبَاءُ، وإن كانَتْ الهمزةُ أصليةً - وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ في (قُرَّاء): (قُرَّاؤُونَ).

---

(١) (م) قُرَّاء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة تقول: (رجل قراء)؛ أي: حسن القراءة و(وُضَّاء) - بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه (م).

(٢) ينظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي (ص٣١٠)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٤٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٤٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٧٠).

(٤) من (م).

(٥) ليست في (م).

(٦) من (م).

(٧) في (س): «البقاء».

وأما المقصورُ ـ وهو الذي ذَكَرَهْ المصنِّفُ؛ فتُحْذِفُ أَلِفُه إذا جُمِعَ بالواوِ والنونِ، وتَبْقَى الفَتْحَةُ دَلِيلًا[١] عليها؛ فتقولُ[٢] في (مُصْطَفَى): (مُصْطَفُونَ) رفعًا، و(مُصْطَفِينَ) جرًّا ونصبًا ـ بفتحِ الفاءِ [٢١٢/و] مع الواوِ والياءِ، وإن جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ قُلِبَتْ أَلِفُه ـ كما تُقْلَبُ في التثنيةِ؛ فتقولُ في (حُبْلَى): (حُبْلَيَات)، وفي (فَتَى[[٣] وعَصَا) عَلَمَيْ مؤنث: (فَتَيَات وعَصَوَات)[٤].

وإنْ كانَ بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ ـ وَجَبَ حينئذٍ حذفُها؛ فتقول في (فَتَاة): (فَتَيَات) [وفي (قَنَاة): (قَنَوَات)][٥].

[حركة العين في ما جمع بألف وتاء مزيدتين]

[ص] [٧٨٦] والسالِمُ العَيْنِ الثلاَثِي اسْمًا أَنِلْ ... إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ ـ
[٧٨٧] إنْ سَاكِنُ العَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
[٧٨٨] وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

[ش] إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنُها المؤنثُ المختومُ بالتاءِ أو المُجَرَّدُ عنها بألفٍ وتاءٍ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءَهُ[٦] في الحركةِ مُطْلَقًا؛ فتقولُ في (دَعْدٍ): (دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ): (جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ وبُسْرَةٍ): (جُمُلَات وبُسُرَات)؛ بِضَمِّ الفاءِ والعينِ، وفي (هِنْدٍ وكِسْرَة): (هِنِدَات وكِسِرَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ.

ويجُوزُ في العينِ بعدَ الضمَّةِ والكسرةِ التسكينُ والفتحُ[٧]؛ فتقولُ:

---

(١) في (م): «دَالَّةً». (٢) ليس في (س).
(٣) من هنا خرمٌ بمقدار لوحة كاملة في (ح).
(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٨٧)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩٥)، و«حاشية الصبان» (٤/ ١٦٢).
(٥) ما بين المعكوفين من (م).
(٦) وجوبًا في مفتوح الفاء، وجوازًا في مضمومها، ومكسورها.
(٧) مع الإتباع؛ ففي مضموم الفاء، ومكسورها: ثلاث لغات؛ إلا إذا كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتباع ـ كما ذكره بقوله: **(ومنعوا...)** إلخ، إما مفتوح الفاء: فليس فيه إلا الإتباع صحيحًا كان كجفنة، أو: معتلًّا كظبية =

(جُمَلَات[١] وجُمُلات، وبُسْرَات وبُسَرَات، وَهِنْدَات وهِنَدَات، وكِسْرَات وكِسَرَات)، ولا يجوزُ ذلك بعدَ الفتحةِ؛ بل يجِبُ الإتباع.

واحْتَرِزْ بـ(**الثلاثي**) مِنَ غَيْرِهِ؛ كجَعْفَرٍ عَلَمٌ مؤنثٌ[٢]، وبالاسم عن الصفةِ؛ كَضَخْمة. وبـ(**الصحيحِ العينِ**) من معتلِّها[٣]؛ كجَوْزَةٍ وبـ(**الساكنِ العينِ**) مِنْ محرَّكِها كشَجَرَةٍ؛ فإنَّه لا اتباعَ في هذه كُلِّها؛ بل يَجِبُ إبقاءُ[٤] العينِ على ما كانَتْ عليه قَبْلَ الجمعِ؛ فتقولُ: (جَعْفَرات [٢١٢/ ظ]، وضَخْمَات وجَوْزَات وشَجَرَات)، واحْتَرِزْ بـ(**المؤنثِ**) مِنَ[٥] المذكَّر كبَدْرٍ، فإنَّه لا يُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ[٦]. والله أعلم.

[ص] [٧٨٩] وَمَنَعُوا[٧] إتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةْ   وَزُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ (جِرْوَةْ)

[من شروط الاتباع] [ش] يعني: أنَّهُ إذا كانَ المؤنثُ المذكورُ؛ مكسورَ الفاءِ، وكانَتْ لامُه واوًا؛ فإنَّه يَمتنعُ فيه اتباعُ العينِ للفاءِ؛ فلا يقالُ في (ذِرْوَة): (ذِرِوَات)

= وظبيات، وجُوّز تسكين المعتل. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(١) في (ع): «حملات».   (٢) في (س)، (ع): «المؤنث».

(٣) هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة، فهذا يبقى علي حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتباع لهذيل، والإسكان لغيرهم، وسيذكرها هذا في المنتمي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان، أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية؛ فلا تغير عينة في الجمع. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(٤) في (ع)، (ك): «بقاء».   (٥) في (ع)، (ك): «عن».

(٦) زاد في (م): «كبدر؛ فلا يقال: بدرات». وينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٤٠١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٣).

(٧) إشارة إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر؛ غير الخمسة المتقدمة، وهو: أن لا تكون اللام واوًا في إتباع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حينئذٍ؛ فلم يمنع غير الإتباع، وكذا جواز إتباع الضمة إذا كانت اللام واوًا كخطوة، وإتباع الكسرة مع الياء كلحية؛ وهو الصحيح في هذا، ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات؛ كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو في خطوات. الخضري (٢/ ١٥٢).

بكسرِ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للكسرةِ قبلَ الواوِ؛ بل يجبُ فتْحُ العينِ أو تسكينُها؛ فتقول: ذِرَوَات أو ذِرْوَات، وشذَّ قولُهم: (جِرِوات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ، وكذلك لا يجُوزُ الاتباعُ إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو: (زُبْيَة) فلا تقولُ: (زُبُيَات)؛ بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للضمَّةِ قبلَ الياءِ؛ بل يجِبُ الفتحُ أو التسكينُ فتقول: (زُبَيَات أو زُبْيَات)(١).

[ص] [٧٩٠] وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى [حكم ما جمع بألف وتاء مزيدتين مخالفًا للقاعدة]

[ش] يعني: أنَّه إذا جاءَ جَمْعُ هذا المؤنثِ على خلافِ ما ذُكَرَ عُدَّ نَادِرًا أو ضرورةً أو لغةً لقومٍ. **فالأَوَّلُ**: كقولِهم في (جِرْوَة): (جِرِوَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ. **والثاني**: كقولِه(٢):

٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ(٣)

فسكَّنَ عينَ زَفَرَاتٍ ضرورةً، والقياسُ فتحُها اتْبَاعًا(٤).

---

(١) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٩)، و«شرح المكودي» (ص٣٢١)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٧٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٢٣): «قائله: هو أعرابي من بني عذرة».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(زفرات)** في الموضعين، حيث سكن العين؛ لضرورة إقامة الوزن، وقياسها: الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر (م).

(٤) قوله: **(زفرات الضحى)**: جمع زفرة؛ من زفر يزفر: إذا أخرج نفسه بأنين، وهو من باب ضرب يضرب، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين أولهما: أول النهار، وآخرهما: آخر النهار؛ لأن من عادة المتيم: أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين؛ ولهذا ينقطع عن الأكل؛ لأن الأكل يكون غالبًا في هذين الوقتين. قوله: **(فأطقتها)** من الإطاقة وهي القدرة، وأراد بقوله: **(يدان)** القوة؛ لأن اليد يعبر بها عن القوة في كثير من المواضع، والتثنية للتأكيد ولإقامة القافية؛ لأنها نونية.

وقوله: **(وحملت)** على صيغة المجهول، أراد: كلفت، وهي جملة من الفعل =

والثالثُ: كقولِ هُذَيلَ في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوَهما، (جَوَزَات وبَيَضَات)؛ بفتحِ الفاءِ والعينِ[(١)]، والمشهورُ في لسانِ العربِ تسكينُ العينِ؛ إذا كانَتْ غيرَ صحيحةِ[(٢)].

❁ ❁ ❁

= والمفعول النائب عن الفاعل، قوله: (**زفرات الضحى**): كلام إضافي منصوب على المفعولية.

قوله: (**فأطقتها**): جملة من الفعل والفاعل والمفعول؛ معطوفة على قوله: (**حملت**)، وقوله: (**وما**) بمعنى ليس، وقوله: (**يدان**) اسمها، وقوله: (**لي**) مقدمًا خبرها.

وقوله: (**بزفرات العشي**) يتعلق بمحذوف تقديره؛ وليس لي يدان مطيقتان بزفرات العشي، وإنما اعترف بإطاقة زفرات الضحى دون زفرات العشي؛ لأن وقت العشي أول وقت من الأوقات المستقبلة لليل التي يحصل فيها الهدوء والسكن واجتماع الأفكار والانقطاع عن الناس؛ فيشتد حال المتيم في مثل هذا الوقت لذلك؛ ولا يتحمل شيئًا من ذلك. ينظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٥٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٩٨)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٣٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ٥١٥).

(١) (م) ومن ذلك قول الشاعر [نسبه العيني (٤/ ٥١٧) لبعض الهذلين]:

أَخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبُ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

قال ابن سيده [«المحكم» (٨/ ٢٣٦)]: «هذا شاذ لا يعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه». اهـ (م).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٠٠)، و«المقتضب» (٢/ ١٩٣)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣١٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٨١).

جمعُ التكسيرِ

[أوزان جمع القلة]

[ص] [٧٩١] جُمُوعُ قِلَّةٍ: (أَفْعِلَةٌ)(١)، [١١٣/و] أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَةٌ)، ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ):

[ش] جمعُ التكسيرِ(٢): هو ما دلَّ على أكثرِ مِنْ اثنينِ، بتغييرٍ(٣) ظاهرٍ؛ كرجُلٍ ورِجَالٍ أو مُقدَّرٍ كفُلْكٍ للمفردِ والجمعِ(٤)، والضمَّةُ التي في

---

(١) هنا انتهى الخرم المذكور من (ح).

(٢) لم يتعرض له طائفة من النحاة: قال الحريري: لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع؛ فلم يحتج للتنبيه عليها؛ لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد. وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع؛ فالأولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب؛ فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمع. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

(٣) لصيغة مفرده سواء كان يتغير الشكل، أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي؛ لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره؛ بل هو لفظ آخر غيره، والياء للآلة، أو السببية؛ فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية، وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة؛ بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]؛ فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها؛ بل بالتغيير، وخرج أيضًا نحو: قاضون، وجفنات بالفتح؛ إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية؛ بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَات تكسير؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

(٤) هذا مذهب سيبويه، واختار في «التسهيل» (ص٢٦٧): أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعًا، أو اسمه؛ لأنهم ثنُّوه مرادًا به المفرد، فقالوا: (فلكان)، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف (جنب)، والفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

المفردِ كضمَّةِ (قُفْلٍ)، والضمَّةُ التي في الجمعِ كضمَّةِ أُسْدٍ، وهو على قسمينِ: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثرةٍ، فجمعُ القلَّةِ - يدلُّ[١] حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقها إلى العشرةِ[٢]، وجمعُ الكثرةِ يدلُّ على ما فوقَ العشرةِ إلى غيرِ نهايةٍ[٣]، ويُسْتَعْمَلُ كلٌّ منهما في[٤] موضعِ الآخرِ مجازًا[٥].

وأمثلةُ جمعِ القِلَّةِ: أَفْعِلَةٌ كأَسْلِحَةٍ، وأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ، وفِعْلَةٌ كفِتْيَةٍ، وأَفْعَالٌ كأَفْرَاس. وما عدا هذه الأربعةَ مِنْ جموعِ التكسيرِ - فجموعُ كَثْرَةٍ. (والله تعالى أعلم)[٦].

[ص] [٧٩٢] وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَـ(أَرْجُلٍ) وَالعَكْسُ جَاءَ، كَـ(الصُّفِي)

[الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس] [ش] قد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ القِلَّةِ عن بعضِ أبنيةِ الكثرةِ؛ كرَجُلٍ وأَرْجُلٍ، وعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ، وفُؤَادٍ وأَفْئِدَةٍ، وقد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ عن بعضِ أبنيةِ القِلَّةِ؛ كرَجُلٍ ورِجَالٍ، وقَلْبٍ وقُلُوبٍ.

[أفعل] [ص] [٧٩٣] لِفَعْلٍ[٧] اسْمًا صَحَّ عَيْنًا[٨] (أَفْعُلُ) ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ -

---

(١) في (س): «تدل».
(٢) فهما مختلفان بَدْءًا وانتهاءً.
(٣) (م) هذا أحد قولين، **والقول الثاني**: أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا: يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ، ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الَّذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا. أما جمع الكثرة: فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة - ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة ودلالته هذه حقيقةٌ لا مجاز (م).
(٤) ليس في (س).
(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٤٧)، و«حاشية العلّامة الصبان» على شرح الشيخ الأشموني (٤/ ١٧٠).
(٦) من (ح).
(٧) بفتح فسكون.
(٨) وفاءً، ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك؛ فإن (**أفعل**) لا يطرد في معتل الفاء؛ كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم؛ لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف: كجدر وحد وبر وشق وفذ وعم وفن، وشذَّ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف؛ بل قياسهما أفعال؛ كأوعاد وأوقات وكأجداد =

[٧٩٤] إنْ كَانَ كَـ(العَنَاقِ، والذِّرَاعِ) فِي مَـدٍّ وَتَـأْنِيـثٍ وَعَـدَّ الأَحْـرُفِ

[ش] (أَفْعُلُ) جمعٌ لكلِّ اسمِ ثلاثيٍّ[١] عَلَى فَعْلٍ صَحِيحِ العَيْنِ[٢]، نحو: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وَظَبْيٍ وأَظْبٍ، وأصلُه: أَظْبُيٌ فقُلِبَتِ الضمَّةُ كَسْرَةً؛ لتصحَّ الياءُ، فصارَ أَظْبِيٌ؛ فعُوملَ معاملَةَ قاضٍ[٣].

وخرجَ بـ(**الاسم**) الصفةُ؛ فلا يجوزُ نحو[٤]: ضَخْم وأَضْخُم، وجاءَ[٥] عَبْد وأَعْبُد لاستعمالِ [٢١٣/ظ] هذه الصفةِ استعمالَ الأسماءِ[٦]، وخرجَ[٧] بصحيح العينِ المعتلُّ العينِ، نحو: ثَوْبٍ وعَيْنٍ، وشذَّ عَيْنٌ[٨] وأَعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأَثْوُبٌ[٩].

= وأرباب وأفذاذ، وكثيرًا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة: كجدود وحدود وقدود، وقد نبَّه في الكافية وشرحها على استثناء هذين. نعم: إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلًّا ولا مضاعفًا ـ كما هو اصطلاح لبعضهم، ولم يرد الثاني؛ نكت بزيادة «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(١) من (س)، (م).

(٢) ليس في (س).

(٣) (م) ومثل ظبي وأظب ـ قولهم: ثدي وأثد، وكذلك ما لامه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، قلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاض (م).

(٤) من (م).

(٥) في (ع): «وجاز».

(٦) أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية؛ ينقاس فيها أفعل. «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(٧) في (ع): «فخرج».

(٨) قياسًا لكثرته.

(٩) (م) قد ورد جمع (ثوب) على (أثواب)، وهو قياسٌ نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس (ص٣٣):

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِني خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي من ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب؛ وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمٰن [كما في «الصحاح» (١/ ٩٤)]:

لِكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْوُبَا حَتَّى اكتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا
أَمْلَحَ لَا لَذًّا وَلَا مُحَبَّبَا

وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب ـ وهو المسن من =

و(أَفْعُلُ) أيضًا جمعٌ لكلِّ اسمٍ مؤنثٍ[(١)] رباعيٍّ قَبْلَ آخِرِه مَدَّةٌ: كعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، ويَمِينٍ وأَيْمُن.

وشذَّ مِنَ المذكَّرِ: شِهَابٌ وَأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأَغْرُبٌ. [والله تعالى أعلم][(٢)].

[الوزن أفعال][ص] [٧٩٥] وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

[٧٩٦] وَغَالِبًا[(٣)] أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ) ... فِي فِعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ)

[ش] قد سبقَ أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ[(٤)] على فَعْلٍ صحيحِ العينِ، وذَكَرَ هنا: أنَّ ما لا يطَّرِدُ فيه مِنَ الثلاثيِّ (أَفْعُلُ)[(٥)] يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ)[(٦)]، وذلك كَثَوْبٍ وأَثْوَابٍ، وجَمَلٍ وأَجْمَالٍ، وعَضُدٍ وأَعْضَادٍ،

= الإبل ـ وأنيب، وذلك كله شاذٌّ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو؛ لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي؛ قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي [«شرح أمالي القالي» (١/ ٢٧٤)]:

فَلَما فَقَدْتُ الصوتَ منهُمْ وأُطفِئَتْ ... مَصابيحُ شُبتْ بالعشاءِ وأنْؤرُ (م)

(١) بغير علامة، لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة: كشجاع، وبالمد؛ نحو خنصر. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٢) من (ح).

(٣) إشارة إلى استثناء صورةٍ مما دخل تحت قوله: (وغير...) إلخ، وهي (فُعَل)؛ بضم ففتح، فجمعه على أفعال قليل ـ كما مثله الشارح ـ أي: شاذ، والغالب فيه فعلان ـ بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة، وإنما ذكره هنا؛ لأجل الاستدراك على قوله: (وغير...) إلخ. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٤) **القيود أربعة**: فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة. وشذَّ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه: أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة، وقياسه: أعقب وعقب؛ بضمتين، وعقبان، ومن غير الرباعي: قدح وأقدحه، وباب وأبوبه، والقياس: قداح وأقداح، وأبواب، ومما ليس مدّه ثالثًا؛ نحو جائز وأجوزة، وهي الخشبة الممتدة ـ في أعلى السقف، والقياس جوائز. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٥) ليس في (ع).

(٦) في (ع): «أفعل».

وحِمْلٍ وأَحْمَالٍ، وعِنَبٍ وأَعْنَابٍ، وإِبِلٍ وآبَالٍ، وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ.

وأما جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العينِ على (أَفْعَالٍ)؛ فشاذٌّ[(١)]: كفَرْخٍ وأَفْراخٍ[(٢)].

وأما (فُعَلٌ) فجاءَ بعضُه على (أَفْعَالٍ)؛ كرُطَبٍ وأَرْطَابٍ، والغالبُ مجيئُه على (فِعْلَانَ)؛ كصُرْدٍ وصِرْدَانَ، (ونُغَرٍ ونِغْرَانٍ)[(٣)(٤)]. [والله حسبي، وهو المستعان، وله الحمد والمنة][(٥)].

[ص] [٧٩٧] فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثُ (افْعِلَةُ) عَنْهُمُ اطَّرَدْ

[٧٩٨] والْزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ

[ش] (أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكلِّ اسمِ مذكَّرٍ رباعيٍّ ثالثُه مدَّةٌ، نحو: قَذَالٍ وأَقْذِلَةٍ، ورَغِيفٍ وأَرْغِفَةٍ، وعَمُودٍ وأَعْمِدَةٍ. [الوزن أفعلة]

والْتُزِمَ (أَفْعِلَة) في جمعِ المضاعفِ، أو المعتلِّ اللامِ مِنْ (فَعَالٍ) أو (فِعَال)؛ كبَتَاتٍ وأَبِتَّةٍ، وزِمَامٍ وأَزِمَّةٍ، وقَبَاءٍ وأَقْبِيَةٍ، وفِنَاءٍ وأَفْنِيَةٍ[(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي][(٧)].

---

(١) ليس في (ع).

(٢) (م) ومن ذلك قول الحُطَيئة ـ من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ [كما في «الكامل» (١/ ٥٤)]:

مـاذا تـقـولُ لأفـراخٍ بـذي مَـرَخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ
ألقيتَ كاسبَهم في قعد مظلمةٍ فاغفرْ عليكَ سلامُ اللَّه يا عمرُ

ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص (م).

(٣) في (ع): «تغر، وتغران».

(٤) (م) النُّغَر ـ بضم النون وفتح الغين ـ البلبل، أو: فرخ العصفور، أو: طير كالعصفور أحمر المنقار (م).

(٥) من (ح).

(٦) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٤١٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٤).

(٧) من (ح).

[الوزن فعل وفعلة] [ص] [٧٩٩] (فُعْلٌ): لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

[ش] مِنْ [٢١٤/و] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعْلٌ)؛ وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ[١]، يكونُ (المذكَّرُ منه)[٢] على (أَفْعَلَ)، والمؤنثُ منه على (فَعْلَاء)[٣]، نحو: (أَحْمَر وحُمْرٍ، وحَمْراءَ وحُمْرٍ).

ومِنْ أمثلةِ جمعِ[٤] القِلَّةِ: (فِعْلَةٌ)، ولَمْ يَطَّرِدْ في شيءٍ من الأبنيةِ، وإنما هو محفوظٌ. ومِنَ الذي حُفِظَ منه فَتًى، وفِتْيَةٌ، وشيخٌ، وشيخةٌ، وغلامٌ وغِلْمةٌ، وصَبِيٌّ، وصِبْيَةٌ[٥]. (والله تعالى أعلم)[٦].

[الوزن فُعُل وفُعَل وفِعَل] [ص] [٨٠٠] و(فُعُلٌ): لاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

[٨٠١] مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

[٨٠٢] وَنَحْوُ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعُلٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ[٧] رباعيٍّ

---

(١) في (ع): «اسم». (٢) من (م).
(٣) في (س)، (ح)، (ع)؛ بالتقديم والتأخير، والمعنى واحدٌ.
(٤) من (م)، (ك).
(٥) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٤٩٠)، و«شرح كتاب سيبويه» للسِّيرافي (٤/ ٢٣٠)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤).
(٦) من (ح).
(٧) (م) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة؛ فإن كانت المدة واوًا ـ بأن تكون الصفة على فَعول بفتح الفاء ـ كثر جمعها على (فعل)، نحو: صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغفر، وفخر، وإن كانت المدة ألفًا أو ياء؛ فإن جمع الصفة على فعل حينئذٍ شاذ، نحو: نذير ونذر، وصناع وصنع.
وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع، فإن كانت عينه واوًا؛ نحو: سوار وسواك ـ وجب أن تسكن هذه الواو فِي الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك؛ لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء نحو: سيال ـ بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر ـ جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها؛ وحينئذ تقلب ضمة الفاء كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوًا؛ فيلتبس بالواوي العين (م).

وُجِدَ[(١)] قبلَ[(٢)] آخِرِه مَدَّةٌ؛ بشرطِ كونِه صحيحَ الآخِرِ وغيرَ مضاعفٍ، إنْ كانَتِ المَدَّةُ ألفًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ المذكَّرِ والمؤنثِ، نحو: قَذَالٍ وقُذُلٍ، وحِمَارٍ وحُمُرٍ، وكُرَاعٍ وكُرُعٍ، وذِرَاعٍ وذُرُعٍ، وقَضِيبٍ وقُضُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدْ.

وأما المضاعَفُ: فإنْ كانَتْ مَدَّتُه أَلِفًا، فجمعُه على فُعُلٍ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَانٍ وعُنُنٍ، (وحِجَاجٍ وحُجُجٍ)[(٣)]، فإنْ كانَتْ مَدَّتُه غيرَ أَلِفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِيرٍ وسُرُرٍ، وذَلُولٍ وذُلُلٍ[(٤)].

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فُعَلٌ)**، وهو جمعٌ لاسمٍ على **(فُعْلَة)** أو على **(فُعْلَى)** أنثى **(الأفعَلِ)** ـ **فالأوَّلُ**: كقُرْبَةٍ وقُرَبٍ، وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ، **والثاني**: كالكُبْرَى[(٥)] وكُبَرٍ، (والصُغْرَى والصُغَرِ)[(٦)].

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فِعَلٌ)**، وهو جمعٌ لاسمٍ على **(فِعْلَة)**، نحو [٢١٤/ظ]: كِسْرَةٍ[(٧)] وَكِسَرْ، وحِجَّةٍ وحِجَجٍ، ومِرْيَةٍ ومِرًى. وقد

---

(١) من (ص). وفي (ص): «قد زيد». (٢) في (ع): «وقبل».

(٣) من (ك)، (م).

(٤) زاد في (ك): «ولم يسمع من المضاعف الذي مدَّته ألف، سوى عِنَان وعُنُن، وحِجَاج وحُجَج».

(٥) في (م): «ككبرى».

(٦) في (م): «صغرى وصغر». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٥٠)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٤٧)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٦)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٣١).

(٧) بشرط كون الاسم تامًّا ـ لم يحذف من أصوله شيء؛ فخرج بالاسم الصفة: كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رقَّة للغضة؛ فإن أصلها (ورِق)؛ بكسر الواو؛ حذفت فاؤها، وعوض عنها التاء؛ فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صمَّة؛ أي: شجاع وصمم وامرأة ذربة؛ أي: حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهمال هذين الشرطين؛ لأن **(فعلة)** لم تجئ صفة إلا نادرًا في ألفاظ؛ ذكرها ابن السيد في المخصص؛ بل منعها بعضهم. وأما (رقة)، فليس الآن على **(فعلة)**. «الخضري» (٢/ ١٥٦).

يجيءُ جمعُ (فِعْلَةٍ) على (فُعَل)، نحو: (لِحْيَةٍ ولُحًى)، و(حِلْيَةٍ وحُلًى).

[الوزن فُعَلة] [ص] [٨٠٣] فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)

[ش] ومِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ (فُعَلَةٌ)، وهُو مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ وصفٍ، على فاعلٍ، معتلِّ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، كرامٍ ورُمَاةٍ، وقَاضٍ وقُضَاةٍ.

ومنها: (فَعَلَةٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ على فاعلٍ صحيحِ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، نحو: كامِلٍ وكَمَلَةٍ، وسَاحِرٍ وسَحَرَةٍ.

واستغنى المصنِّفُ عن ذِكْرِ القيودِ المذكورةِ بالتمثيلِ، بما اشتمل عليها؛ وهو رامٍ وكاملٌ.

[الوزن فُعْلى] [ص] [٨٠٤] (فَعْلَى): لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٍ) بِهِ قَمِنْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فَعْلَى)، وهو جمعٌ[1] لوصفٍ، على (فَعِيلٍ) بمعنى (مفعولٍ)؛ دالٌّ على هلاكٍ أو توجُّعٍ: كقَتِيلٍ وقَتْلَى وجريحٍ وجَرْحَى، (وأَسِيرٍ وأَسْرَى)[2]. ويُحملُ عليه ما أشبهَهُ في المعنى من (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعلٍ): كمريضٍ ومرضَى، ومِنْ (فَعِلٍ)؛ كزَمِنٍ وزَمْنَى، ومِنْ (فَاعِلٍ) كهَالِكٍ وهَلْكَى، ومِنْ (فَيْعِلٍ)، كَميِّتٍ ومَوْتَى، وَ(أَفْعَلٍ) نحوَ: أَحْمَقٍ وحَمْقَى)[3]. [والله تعالي أعلم بالصواب][4].

[ص] [٨٠٥] لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا (فِعَلَهْ) وَالوَضْعُ فِي فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ

[فعلة] [ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: فِعَلَةٌ، وهو جمعٌ لِفُعْلٍ، اسمًا صحيحَ اللامِ، نحوَ: قُرْطٍ وقِرَطَةٍ، ودُرْجٍ، ودِرَجَةٍ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ ويُحْفَظُ في اسمٍ

---

(١) في (ح): «مضطرد». (٢) من (ع)، (م).

(٣) ما بين القوسين من (م). قال محيي الدين: سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعكوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى (**مفعول**) في الجمع، على (**فعلى**) أربعة فيما ذكر الشارح؛ على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس؛ وهو: (**فعلان**)؛ نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة [«السبعة» (ص٤٣٤)]: ﴿وترى الناس سكرى وما هم بسكرى﴾] (م).

(٤) من (م).

على فِعْلٍ نحوَ: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، أو على فَعْلٍ نحو: (غَرْدٍ وغِرَدَةٍ)[(١)][(٢)]. [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][(٣)].

[ص] [٨٠٦] وَ(فُعَّلٌ): لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةْ وَصْفَيْنِ نَحْوَ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَةْ) [الوزن فُعَّل وفعّال]

[٨٠٧] وَمِثْلُهُ (الفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ[٢١٥/و] فِي المُعَلِّ[(٤)] لامًا نَدَرَا

[ش] ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعَّلٌ)، وهو مقِيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللامِ على فاعلٍ أو فاعلةٍ، نحوَ: ضاربٍ وضُرَّبٍ، وصائمٍ وصُوَّمٍ، وضاربةٍ وضُرَّبٍ، وصائمةٍ وصُوَّمٍ[(٥)]. (ومنها: فُعَّالٌ، وهو مقِيسٌ في وصفٍ[(٦)]، صحيحُ اللامِ على فاعلٍ، لمُذَكَّرٍ نحو: صَائِمٍ وصُوَّامٍ، وقَائِمٍ وقُوَّامٍ)[(٧)].

ونَدَرَ (فُعَّلٌ) و(فُعَّالٌ) في المعتلِ [اللامِ المذكَّرِ[(٨)]، نحو: غَازٍ وغُزًّى، (وسَارَ وسُرًّى)[(٩)]، وعَافٍ وعُفًّى، وقالُوا: غُزَّاءٌ في جمع غَازٍ، وسُرَّاءٌ في جمع سَارٍ، ونَدَرَ أيضًا في جمعِ (فاعلةٍ) كقول الشاعر[(١٠)]][(١١)]:

٣٥٥ ـ (أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ[(١٢)]

---

(١) في (ح): «غرز، وغرزه».
(٢) (م) «الغرد» ـ بفتح الغين، وسكون الراء ـ هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعًا ـ ضرب من الكمأة، وجمعه غردة؛ بوزن قردة، وغراد كجبال (م).
(٣) من (ح).
(٤) في (ع): «المعتل».
(٥) زاد في (ك): «قائم وقوام، وندر فعل وفعال؛ في المعتل اللام».
(٦) بعدها في حاشية (س): «مذكر».
(٧) ما بين القوسين ليس في (ح)، (ك). ينظر: «المصنف» لابن جني (ص٣١٤)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٥٩٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٧٩)، و«شرح التعريف بضروري التصريف» (ص١٩٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٢٨٢).
(٨) من (م).
(٩) ليس في (ع).
(١٠) هو: القطامي ـ في «ديوانه» (ص٢٠٤).
(١١) ما بين المعكوفين من (ص)، (م).
(١٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(صداد)** الذي هو جمع **(صادة)**؛ حيث استعمل **(فُعَّال)** ـ بضم الفاء، وتشديد العين مفتوحة ـ في جمع **(فاعلة)** (م).

يعني: جمعَ صادَّةٍ(١).

[الوزن فِعَال] [ص] [٨٠٨] فَعْلٍ وَفَعْلَةٌ: (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَال)، وهو مُطَّرِد في (فَعْلٍ) و(فَعْلَةٍ)؛ اسمينِ، نحو: كَعْبٍ وكِعَابٍ، وثَوْبٍ وثِيَابٍ، وقَصْعَةٍ وقِصَاعٍ، أو وَصْفَيْنِ، نحو: صَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَصَعْبَةٍ وَصِعَابٍ، وقَلَّ فيما عينُه ياءٌ، نحو: ضَيْفٌ وضِيافٍ، (وضَيْعَةٍ وضِيَاعٍ)(٢).

[ص] [٨٠٩] وفَعَلٌ أيضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلَالُ

[٨١٠] أَوْ يَكُ مُضَعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَاقْبَلِ

[ش] أي: اطَّرَدَ أيضًا (فِعَال) فِي (فَعَل) و(فَعَلَة)؛ مَا لَمْ [يَعْتَلَّ لَامُهُمَا](٣)، (أو: مُضَاعَفًا)(٤)، نحوَ: (جَبَلٍ وجِبَالٍ، وجَمَلٍ وجِمَالٍ، ورَقَبَةٍ ورِقَابٍ، وثَمَرَةٍ وثِمَارٍ).

واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالٌ) في (فِعْلٍ) و(فُعْلٍ)، نحوَ: ذِئْبٍ وذِئَابٍ، ورُمْحٍ ورِمَاحٍ.

واحْتَرَزْ مِنَ المعتلِّ اللامِ؛ كـ(فَتى)، ومِنَ المضعَّفِ كـ(طَلَلٍ).

[ص] [٨١١] وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

[ش] واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالٌ) في كلِّ صفةٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ)؛ مقترنةً بالتاءِ أو مجرَّدَةً عنها كـ(كَرِيم وكِرَامٍ وكَرِيمَةٍ وكِرَامٍ)، (ومَرِيضَةٍ ومِرَاضٍ، ومَرِيضٍ [٢١٥/ظ] ومِرَاضٍ(٥))(٦).

---

(١) من (ح)، (ع).

(٢) من (م). وينظر: «إرشاد السالك» (٢/ ٩٠٩)، و«شرح التصريح» (٢/ ٥٣٦)، و«حاشية الصبان» (٤/ ١٨٨).

(٣) العبارة في (م): «يكن لامُهما معتلًّا».

(٤) في (ع): «و يضاعفا».

(٥) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣٩٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ١١١، ١٤١)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٣/ ٣٣٩)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (٢/ ٩١٠).

(٦) ما بين القوسين في (م): «تقديم وتأخير».

[ص] [٨١٢] وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

[٨١٣] وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ، والْزَمْهُ فِي نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي

[ش] أي[1]: واطَّرَدَ أيضًا مجيءُ[2] **(فِعَالٍ)**؛ جمعًا لوصفٍ على **(فَعْلَانَ)** أو[3] على **(فَعْلَانَةٍ)**، أو على **(فَعْلَى)**، نحو: (عَطْشَانَ وَعِطَاشٍ، وعَطْشَى وعِطَاشٍ[4]، ونَدْمَانَةَ ونِدَامٍ).

وكذلك اطَّرَدَ **(فِعَالٌ)** في وصفٍ على **(فُعْلَانٍ)**، أو على **(فُعْلَانَةٍ)**، نحوَ: (خُمْصَانَ وَخِمَاصٍ وخُمْصَانَةٍ وخِمَاصٍ)[5][6].

والْتَزَمَ **(فِعَال)** في كلِّ وصفٍ على **(فَعِيلٍ)** أو **(فَعِيلَةٍ)**، معتلِّ العينِ، نحو: (طويل وَطِوَالٍ وَطَويلةٍ وطِوَالٍ). [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][7].

[ص] [٨١٤] وَبِـ(فُعُولٍ): فَعِلٌ ـ نحوُ (كَبِدْ) ـ يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ ـ [فعول فعلان]

[٨١٥] فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا، وفَعَلْ لَهُ، ولِلْفُعَالِ (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

[٨١٦] وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ)، مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

[ش] ومِنْ[8] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فُعُولٌ)**، وهو مطَّرِدٌ في اسم ثلاثيٍّ على **(فَعِلٍ)**، نحوَ: (كَبِدٍ وكُبُودٍ، ووَعِلٍ ووُعُولٍ)، وهو مَلْتَزَمٌ فيه غالبًا[9].

واطَّردَ **(فُعُولٌ)** أيضًا في اسمٍ ثُلَاثِي[10] على **(فَعْلٍ)**؛ بفتحِ الفاءِ،

---

(١) ليس في (ع)، (ح).

(٢) ليس في (ع)، (ح). وزاد بعدها في (ك): «به».

(٣) زاد في (ع)، (ك): «أو وصف». (٤) ضرب عليها في (س).

(٥) ليست في (ع).

(٦) ينظر: «شرح سيبويه» للسيرافي (٤/ ٣٩٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ١١١، ١٤١)، و«شرح المفصل» (٣/ ٣٣٩)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٩١٠).

(٧) من (ح). (٨) في (س): (من).

(٩) «اللمع في العربية» (ص١٧٣)، و«توجيه اللمع» (ص٤٥٠)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٥٢)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٤٣٦).

(١٠) ليس في (ع)، (م).

نحو: (كَعْبٍ وكُعُوبٍ، وفَلْسٍ وفُلُوسٍ)، أو: على (فِعْل)؛ بكسرِ الفاءِ، نحو: (حِمْلٍ وحُمُولٍ، وضِرْسٍ وضُرُوسٍ)، أو على (فُعْل)؛ بضمِّ الفاءِ، نحو: (جُنْدٍ وجُنُودٍ، وبَرْدٍ وَبُرُودٍ).

ويُحفَظُ (فُعُولٌ) في (فَعَلٍ)، نحو: (أَسَدٍ وأُسُودٍ)، قِيلَ[١]: ويُفْهَمُ كونُه غيرَ [٢١٦/و] مطَّرِدٍ مِنْ قولِه: (وَفَعَلَ لَهُ)، ولَمْ يُقَيِّدْهُ بِاطِّرَادٍ[٢].

وأشارَ بقولِه: (وللفُعَالِ فِعْلَانَ حَصَلْ) إلى أنَّ مِنْ أمثلةِ جمعِ[٣] الكثرةِ (فِعْلَانًا)، وهو مُطَّرِدٌ في اسمٍ على (فُعَالٍ)، نحوَ: (غُلَامٍ وغِلْمَانٍ، وغُرَابٍ وغِرْبَانٍ).

وقد سبقَ أَنَّهُ مُطَّرِدٌ في (فُعَل)؛ كـ(صُرَدَ وصِرْدَانٍ)، واطَّرَدَ (فِعْلَان) أيضًا في جمعِ ما عينُه واوٌ مِنْ (فُعْل) أو (فَعَل)، نحوَ: (عُودٍ وعِيدانٍ، وحُوتٍ وحِيتَانٍ[٤]، وقَاعٍ وقِيعَانٍ، وتَاجٍ وتِيجانٍ)[٥].

وقَلَّ (فِعْلَانٌ) في غيرِ ما ذكَرَ، نحوَ: (أَخٍ، وإِخْوَانٍ، وغَزَالٍ، وغِزْلَانٍ).

[فعلان] [ص] [٨١٧] وَفَعْلًا اسمًا وفَعِيلًا وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ (فُعْلَانُ) شَمَلْ

[ش] مِنْ أبنيةِ[٦] جمعِ الكثرةِ (فُعْلَانٌ)، وهو مَقِيسٌ في اسمٍ صحيحِ العينِ

---

(١) ليس في (م).

(٢) قائله: ابن المصنف. قال ابن هشام: **فإن قلتَ**: لو كان الإطلاق هنا ـ يقتضي عدم الاطّراد للزم مثله في قوله: **(لفعل اسمًا صحّ عينًا أَفْعُل)** لإطلاقه أيضًا؟
قلتُ: الإطلاق هنا قد صاحَبَ ما نصَّ على اطراد؛ فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مرَّ اهـ. وقال المُرادي: المفهوم من المتن ـ أنه مطرد؛ لأنه لم يذكر إلا المطرد غالبًا؛ فإن ذكر غيره بينه، بنحو: قل أو نذر. اهـ. ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة ـ تناقضٌ وقع للمصنف؛ فنص على اطراده في «العمد» و«شرحها»، و«التسهيل»، وعلى عدمه في «شرح الكافية». «الخضري» (٢/ ١٥٨).

(٣) من (م).

(٤) (م) وكذلك: نون ونينان، وكوز وكيزان، والنون: الحوت (م).

(٥) (م) وكذلك: دار وديران، وأصل مفرداتها: بفتح الفاء والعين جميعًا (م).

(٦) في (ع)، (ك): «أمثلة».

على **(فَعْلٍ)**(١) نحوَ: (ظَهْرٍ وظُهْرَانٍ، وبَطْنٍ وبُطْنَانٍ)، أو: على **(فَعِيلٍ)**، نحو: (قَضِيبٍ وقُضْبَانٍ، ورَغِيفٍ ورُغْفَانٍ)، أو: على فَعَلٍ نحو: (ذَكَرٍ وذُكْرَانٍ، وحَمَلٍ وحُمْلَانٍ).

[ص] [٨١٨] وَلِـ(كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) **(فُعَلَا)** كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا [فعلا أفعلاء]

[٨١٩] وَنَابَ عَنْهُ **(أَفْعِلَاءُ)** فِي المُعَلّْ لامًا ومُضَعَّفٍ، وغَيْرِ ذَاكَ قَلّْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ **(فُعَلَاءُ)**، وهو مَقِيسٌ في **(فَعِيلٍ)**(٢) ـ بمعنى **(فَاعِلٍ)** ـ صفةٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ غيرِ مضاعَّفٍ، ولا معتلٍّ نحوَ: (ظَرِيفٍ وظُرَفَاءَ، وكريمٍ وكرماءَ، وبَخِيلٍ وبُخَلَاءَ).

وأشارَ بقولِه: **(كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا)** إلى أنَّ ما(٣) شَابَهَ **(فَعِيلًا)** في كونِه دالًّا على معنًى؛ هو كالغريزةِ يُجمعُ على **(فُعَلَاءَ)**(٤)، نحوَ: (عاقلٍ وعُقَلاءِ، وصَالِحٍ وصُلَحَاءَ، وشاعِرٍ [٢١٦/ظ] وشعراءَ)(٥).

---

(١) صريحه: أن قول المتن: **(غَيْرُ مُعَلِّ العَيْنِ)** راجع للثلاثة قبله؛ فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل، ونحو: قود وقاع، وخصَّهُ الأشموني بالأخير فقط، وقال: مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٢) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحًا وتلويحًا: كون المفرد بوزن فعيل وشبهه، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل، غير مضاعف ولا معتل، دالًّا على سجية مدح أو ذم؛ فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب، وبالمذكر المؤنث كشريفة، وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة ـ فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذَّ أسير وأسراء. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٣) ليس في (س).

(٤) أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي: دلالته على مذكر ـ أعم من كونها في اللفظ أيضًا كخبيث ولئيم أو لا؛ سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم كشُجاع وشجعاء، وسواء دلَّ على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وقد اقتصر في «شرح الكافية» (٤/ ١٨٦١) على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في التمثيل؛ فخرج المشابهة في اللفظ فقط: كقتيل. «الخضري» (٢/ ١٦٠) بتصرفٍ.

(٥) «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٣٢)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٩٨)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦١).

وينوبُ عنْ (فُعَلاءَ) في المضاعَفِ والمعتلِّ (أَفْعِلَاء)، نحو: (شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ، وَوَلِيَ وأَوْلِيَاءَ).

وَقَدْ يَجِيءُ (أَفْعِلَاء) جمعًا لغيرِ ما ذُكَرَ[1]، نحوَ: (نَصِيبٍ وأَنْصِبَاءَ، وهَيِّنٍ وأَهْوِنَاءَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[2].

[فواعل] [ص] [٨٢٠] (فَوَاعِلٌ): لِفَوْعَلٍ، وفَاعِلٍ، وفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلِ ـ
[٨٢١] وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةْ) وشَذَّ فِي (الفَارِسِ) مَعَ مَا مَاثَلَهْ

[ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: (فَوَاعِلُ)، وهو لاسمٍ على (فَوْعَل)، نحو: (جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ)، أو على (فَاعِلٍ)، نحو: (طَابِعٍ وَطَوابِعَ)، أو على (فَاعِلَاءَ)، نحو: (قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ)، أو على (فَاعِلٍ)، نحو: (كَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ)، و(فَوَاعِلَ) أيضًا جَمْعٌ لوصفٍ على (فَاعِلٍ)، إنْ كانُ لمؤنثٍ عاقلٍ، نحوَ: (حَائِضٍ وحَوَائِضٍ)، أو لمُذَكَّرٍ ما لا يعقلُ، نحو: (صَاهِلٍ وصَوَاهلَ). فإنْ[3] كانَ الوصفُ الذي على (فَاعِلٍ) لمُذَكَّرٍ عاقلٍ ـ لم يُجْمعْ على (فواعلَ). وشذَّ (فارسٌ وفوارسُ، وسابقٌ وسوابقُ)، و(فَوَاعِلَ) أيضًا جمعٌ لـ(فاعلةٍ)، نحو: (صَاحِبَةٍ وصَوَاحِبَ، وفَاطِمَةٍ وفَوَاطِمَ)[4].

[فعائل] [ص] [٨٢٢] وَبِـ(فَعَائِلَ): اجْمَعَنَّ فَعَالَةْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فَعَائِلَ)، وهُوَ لكلِّ اسمٍ رباعيٍّ بِمُدَّةٍ قبلَ آخِرِهِ مؤنثًا بالتاءِ نحوَ: (سَحَابَةٍ وسَحَائِبَ، ورِسَالَةٍ ورَسَائِلَ، وكُنَاسَةٍ وكَنَائِسَ، وصَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ، وحَلُوبَةٍ وحَلَائِبَ). أو مُجَرَّدًا منها، نحو: (شِمَالٍ وشَمَائِلَ، وعِقَابَ وعَقَائِبَ، وعَجُوزٍ وعَجَائِزَ). (والله تعالى

---

(١) لغير المضاعف، والمعتل من (فعيل) بمعنى (فاعل)؛ فدخل في النادر نحو: (ظنين، وأظناء)، بمعنى مَتْهُوم، (وصديق وأصدقاء)؛ لأنه ليس مضاعفًا، ولا معتلًا. الخضري (٢/ ١٦٠).

(٢) من (ح). (٣) في (ع): «وإن».

(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٥).

أعلم بالصواب)[1].

[ص] [٨٢٣] وَبِـ(الفِعَالَي، وَالفَعَالَى): جُمِعَا (صَحْرَاءُ[٢١٧/و]، والعَذْرَاءُ)، والقَيْسَ اتْبَعَا [الفِعَالي والفَعَالَى]

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ[2] الكثرةِ: فَعَالِي وفَعَالَى ويشتركانِ فيما كان على فَعْلَاءَ اسمًا كصَحْرَاءَ وصَحَارِي، وصَحَارَى، أو صفةً كَعَذْرَاءَ - (بالكسر والفتح)[3] - وعَذَارِي وعَذَارَى.

[ص] [٨٢٤] واجْعَلْ (فَعَالِي) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ[4] كـ(الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَالِيُّ)، وهو جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ آخِرُهُ ياءٌ مشدَّدَةٌ غيرَ متجدِّدَةٍ للنسبِ، نحو: (كُرْسِيٍّ وكَرَاسِيٍّ، وبَرْدِيٍّ وبَرَادِيٍّ)، ولا يقالُ: (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيٌّ). [والله تعالى أعلم][5].

[ص] [٨٢٥] وَبِـ(فَعَالِلَ)[6] وَشِبْهِهِ: انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى [فعالل]

---

(١) في (ح).

(٢) ليس في (س)، (ك).

(٣) من (س).

(٤) بأن لا يكون فيه نسب أصلًا ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد؛ بأن صار منسيًّا، فالتحق بما لا نسب فيه كمهري؛ فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسمًا للنجيب من الإبل؛ فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير - يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه: أن كرسيًّا فيه نسب غير مجدد؛ مع أنه لا نسب فيه أصلًا، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معًا، وبنفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني؛ فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، **ولا يَرِد**: أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة؛ لأن قوله: **(كالكرسي)** حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد: أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنًى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها: فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له. «الخضري» (٢/ ١٦٠).

(٥) من (ح).

(٦) اعلم أن الجُموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد؛ وهي خمسة وعشرون بناء، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه **(فعالل)**، وبقي منها **(فُعالَى)** بضم الفاء وفتح اللام، وقد أخلَّ به المصنف؛ وهو يترجح في نحو: (سكران وسكرى) على **(فَعالى)** - بفتح الفاء. ويستغنى به عنه في نحو: =

[٨٢٦] مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُـرِّدَ الآخِـرَ انْـفِ بِـالـقِـيَـاسِ
[٨٢٧] والـرابِـعُ الـشـبِـيـهُ بِـالـمَـزِيـدِ قَـدْ يُـحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الـعَـدَدْ
[٨٢٨] وَزَائِدَ العَادِي الرباعِي احْذِفْهُ مَا لَـمْ يَـكُ لَـيِّـنًـا إِثْـرَهُ الـلَّـذْ خَـتَـمَـا

[ش] (مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ)(١) (فَعَالِلُ) وشِبْهُهُ، وهو كلُّ جمعٍ(٢) ثالثُه ألفٌ بعدها حرفانِ.

فيُجْمَعُ بـ(فَعَالِلَ) كلُّ اسمٍ رباعيٍّ، غيرَ مزيدٍ فيه، نحو(٣): (جَعْفَرٍ وجَعَافِرَ، وزِبْرِجٍ وزَبَارِجَ، وبُرْثُنٍ وَبَرَاثِنَ)(٤).

ويُجْمَعُ بِشِبْهِهِ كلُّ اسمٍ رباعيٍّ مزيدٍ فيه كـ(جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ ومَسْجِدٍ ومَسَاجِدَ).

واحْتَرزْ بقولِهِ: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) مِنْ الرباعيِّ الذي سبقَ ذِكْرُ جَمْعِهِ: كأَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ، ونحوِهما مما سبقَ ذِكْرُهُ وأشارَ بقولِه: (...ومِنْ خُمَاسِي (جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ)(٥)) إلى أنَّ الخماسيَّ المجرَّدَ

= (أسير وقديم) ـ ما لم يكن أوله ياء كيتيم؛ فيقال: (أسارى وقُدامى) ـ بالضم لا غير. وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح، وأما (فعالل) فللرباعي الأصول فما فوقه. فالجملة ثمانية وعشرون؛ هي أبنية التكسير المشهورة، وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: (من غير ما مضى) خاص بشبه (فعالل)؛ أي: في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك، ولم يمض ذكر إلا للثلاثي المزيد: كباب (أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب)، أما (فعالل): فلم يمض لمفرده، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلًا؛ كذا قيل. ولا حاجة لذلك؛ فإن قوله: (من غير ما مضى) يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة؛ لأنه من غير ما مضى؛ فيصح رجوعه لـ(فعالل) وشبهه، لكن على التوزيع؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٦٠).

(١) ليس في (ع). (٢) في (س): «اسم».
(٣) ليست في (ع).
(٤) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٠)، و«شرحه» (٣/ ٢٧١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).
(٥) في (ع): «البيت»: بدل ما في القوسين.

عَنِ الزيادةِ يجمعُ [٢١٧/ظ] على **(فعائلَ)** قياسًا، ويُحْذَفُ[(١)] خامسُه، نحو: (سَفَارِجَ) في (سَفَرْجَلٍ)، و(فَرَازِدَ) في (فَرَزْدَقٍ)، و(خَوَارِنَ) في (خَوَرْنَقٍ)[(٢)].

وأشارَ بقولِه: **(والرابعُ الشبِيهُ بِالمَزِيدِ)** البيتَ، إلى أنه يجُوزُ حَذْفُ رابعِ الخماسيِّ المجرَّدِ عن الزيادةِ، وإبقاءِ خامسِه؛ إذا كان رابعُه مُشْبِهًا للحرفِ الزائدِ، بأنْ كانَ مِنْ حروفِ الزيادةِ كنونِ (خَوَرْنَقٍ)، أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزيادةِ كدالِ (فَرَزْدَقٍ)؛ فيجُوزُ أنْ يقالَ: (خَوَارِقُ وفَرَازِقُ)، والكثيرُ[(٣)] الأوَّلُ ـ وهو حَذْفُ الخامسِ، وإبقاءُ الرابعِ، نحو: (خَوَارِنَ وفَرَازِدَ)؛ فإنْ كانَ الرابعُ غيرَ مُشْبِهٍ للزائدِ ـ لم يَجُزْ حَذْفُهُ؛ بل يتعيَّنُ حَذْفُ الخامسِ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سَفَارِجَ). ولا يجُوزُ (سَفَارِل)، وأشارَ بقولِه: **(وَزَائِدُ العَادِي الرباعِي)**[(٤)] البيتَ[(٥)] ـ إلى أنَّهُ إذا كانَ الخماسيُّ مزيدًا فيه حرفٌ؛ حُذِفَ ذلك الحرفُ، إنْ لم يكنْ حرفُ

---

(١) في (س): «تحذف».

(٢) ينظر: «إرشاد السالك» (٢/ ٩١٩)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠٦).
(والخَوَرْنق): الْمَجْلِسُ الَّذِي يَأْكُلُ فِيهِ الْمَلِكُ وَيَشْرَبُ، فَارِسِيٌّ مُعرب، أصله، خُرَنْكاه، وَقِيلَ: خُرَنْقاه مُعَرَّبٌ؛ قَالَ الأعشى:

وَيُجْبَى إِلَيْهِ السَّيْلحون، ودُونها صَرِيفُونَ فِي أَنْهارِها، والخَوَرْنَق

«لسان العرب» (١٠/ ٧٩)، و«القاموس المحيط» (ص٨٧٩).

(٣) في (س): «وكثير». (٤) من (م).

(٥) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول؛ زيد فيه حرف كمدحرج، أو حرفان؛ كمتدحرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام، فيقال: حراجيم بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضًا الخماسي المزيد فيه حرف: كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر؛ لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي؛ فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: **(ومن خماسي......)** إلخ فتقول: قَراطب وخَنَادِر؛ لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: **(إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف)** المراد به: ما صار خماسيًّا بالزيادة، لا أنه خماسي الأصول؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٦١).

مَدٌّ قبلَ الآخرِ؛ فتقولُ في (سِبَطْرَى): (سَبَاطِر)، وفي (فَدَوْكَس): (فَدَاكس)، وفي (مُدَحْرِج): (دَحَارِج)؛ فإن كانَ الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قَبْلَ الآخِرِ لَمْ يُحْذَفْ؛ بل يُجْمَعُ الاسمُ[1] على (فَعَالِيلَ) نحو: (قِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيسَ، وقِنْدِيلٍ وقَنَادِيلَ، وعُصْفُورٍ وعَصَافِيرَ)[2].

[ص] [٨٢٩] وَالسينُ والتا[3] مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلِ ... إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

[٨٣٠] وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا ... وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

[الوزن شبه فعالل] [ش] (إذا اشتملَ)[4] الاسمُ على زيادةٍ لو أُبقيتْ[5] ـ لاختلَّ بناءُ الجمعِ؛ الذي هو نهايةُ ما ترتقِي[6] إليه الجموعُ، وهو **(فَعَالِلُ وفَعَالِيلُ)** [٢١٨/و]، حُذِفَتِ الزيادةُ، فإن أمكنَ جمعُه على إحدى الصيغتينِ، بحذفِ بعضِ الزائدِ، وإبقاءِ البعضِ، فله حالتانِ:

إحدَاهُمَا: أنْ يكونَ للبعضِ مَزِيَّةٌ على الآخرِ[7].

والثانية: أن لا يكون كذلك.

---

(١) ليس في (ع).

(٢) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٣)، و«شرح المفصل» (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).

(٣) اعلم أن قول المصنف: **(وبفعالل......)** إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيدًا وغيره، ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه؛ فلم يخصُّه المصنف الخماسي المجرد ـ إلى الحذف بيَّنه بقوله: **(ومن خماسي....)** إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله: **(وزائد العادي)** إلخ، ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد؛ بقوله: **(والسين، والتا...)** إلخ لكنه نبَّه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: **(إذ ببنا الجمع...)** إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بيَّن ما هو الأولى بالحذف؛ بقوله: **(والميم أولى...)** إلخ، أفاده ابن قاسم. «الخضري» (٢/ ١٦٢).

(٤) ليس في (ع).

(٥) في (س): «بقيت».

(٦) في (س): «وأمكن».

(٧) من جهة المعنى واللفظ معًا؛ كما مثله أو اللفظ.

والأولى: هي المرادةُ هنا، والثانية: ستأتي في البيتِ الذي في آخِرِ البابِ.

ومثالُ الأولى: (مُسْتَدْعٍ)؛ فتقولُ في جمعِه: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ السينَ والتاءَ، وتُبْقِي الميمَ لأنها مصدِّرةٌ، ومجرَّدةٌ للدَّلالةِ على معنًى[1]، وتقولُ في (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ): (أَلَادٍّ) و(يَلَادٍّ)؛ فتحذِفُ النونَ، وتُبْقِي الهمزةَ من (أَلَنْدَدٍ)، والياءُ مِنْ (يَلَنْدَدٍ)؛ لتصدُّرِهما، ولأنَّهما في موضعٍ يقعانِ فيه دَالَّيْنِ على معنًى، نحوَ: أقومُ ويقومُ؛ بخلافِ النونِ؛ فإنَّها في موضعٍ لا تدُلُّ فيه على معنًى أصلًا.

والأَلَنْدَدُ، واليَلَنْدَدُ: الخَصِمُ، يقالُ: رجلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ؛ أي: خَصِمٌ مثلَ الأَلَدِّ.

[ص] [٨٣١] وَاليـاءُ لَا الـوَاوَ احْـذِفِ انْ جَـمَعْـتَ مَـا كَـ(حَيْزَبُونٍ)، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

[ش] إذا اشتملَ الاسمُ على زيادتينِ، وكان حَذْفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ، وحَذْفُ الأُخْرَى لا يتأتَّى معه ذلك، حُذِفَ (ما لا[2] يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ)[3]، وأُبْقِيَ الآخَرُ فتقولُ في (**حَيْزَبُونٍ**): (حَزَابِين)؛ فتَحذِفُ الياءَ، وتبقَى الواوُ فتُقلَبُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ؛ لأنها لو حُذِفَتْ ـ لَمْ يُغْنِ حذْفُها عن حذفِ الياءِ؛ لأن بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغةِ منتهى الجموعِ[4]، والحَيْزَبُونُ: العَجُوزُ[5].

[ص] [٨٣٢] وَخَـيَّـرُوا فِـي زَائِـدَيْ (سَـرَنْـدَى) (وَكُلُّ مَا)[6] [٢١٨/ظ] ضَاهَاهُ كَـ(العَلَنْدَى)

[ش] يعني: أنه إذا لَمْ يكُنْ لأحدِ الزائدينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ كنتَ

---

(١) مختصٌّ بالأسماء.
(٢) ليس في (س)، (ح)، (ص).
(٣) سقط من (ك).
(٤) لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف ـ إلا وأوسطها ساكن؛ معتل كمصابيح.
(٥) كما في «الصحاح» (١٠٩/١).
(٦) رسمت في (ك)، (ع): «وكلما».

بالخيارِ، فتقولُ: في (**سَرَنْدَى**): (سَرَانِد)؛ بحذفِ الألفِ وإبقاءِ النونِ، و(سَرَادٍ) بحذفِ النونِ وإبقاءِ الألفِ[(١)(٢)]، وكذلك (عَلَنْدَى) فتقولُ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)، ومثلُهُما (حَبَنْطَى)؛ فتقولُ: (حَبَانِط) و(حَبَاطٍ)؛ لأنهما زيادتانِ زِيدَتَا معًا للإلحاقِ بسَفَرْجَلٌ، ولا مَزِيَّةَ[(٣)] لإحداهما على الأُخْرَى، وهذا شأنُ كلِّ زيادتينِ زيدَتَا للإلحاقِ، والسَّرَنْدَى: الشديدُ، والأنثى سَرَانْدَةٌ والعَلَنْدَى بالفتحِ: الغليظُ مِنْ كلِّ شيءٍ. وربَّما قيلَ: جَمَلٌ عُلَنْدَى ـ بالضمِّ ـ والحَبَنْطَى: القَصيرُ البَطِينُ يقال: رجلٌ حَبَنْطًى بالتنوينِ، وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ[(٤)]

۞ ۞ ۞

(١) في (س)، (ك): «اللام».

(٢) (م) الألف التي تبقى: هي ألف الاسم المقصورة؛ التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصًا؛ فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف، معاملة الياء في: جوار وغواش ودواع (م).

(٣) في (س): «مزيد».

(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٣٨)، و«الخصائص» (٢/ ٣٢٠).
«لسان العرب» (٧/ ٢٧١).

التصغيرُ(١)

[أوزان التصغير] [ص][٨٣٣] (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثُّلاثِي إِذَا صَغَّرْتَهُ، نحو (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)
[٨٣٤] (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيل) لِمَا فَاقَ، كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

[ش] إذا صُغِّرَ الاسمُ(٢) المتمكِّنُ(٣) ـ..........................

(١) ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلًّا منهما يغيِّر اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التكسير أكثر وقوعًا؛ ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته؛ فهو أشرف من التحقير. وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقُبيل العصر أو محله كفُويق هذا أو رتبته كأصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفَ يدخلُ بينهم دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل، بدليل وصفها بما بعدها. وردَّه البصريون ـ إلى التحقير بتأويله؛ بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات ـ قد يكون بصغار الدواهي. «الخضري» (٢/١٦٣).

(٢) (م) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره نحو: جبيل تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل مَا تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابع: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن نحو: قبيل العصر، وإما في المكان نحو: فويق الدار، وإما في المرتبة نحو: أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في:

دويهية تصفر منها الأنامل

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير ـ لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان (م).

(٣) فلا يصغر غير الاسم ـ وشذّ تصغير فعل التعجب، ولا غير المتمكن؛ أي: المعرب ـ وشذّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات؛ لكن يرد عليه: جواز =

ضُمَّ أَوَّلُه(١)، وفُتِحَ ثانيه، وزِيدَ بعدَ ثانيه ياءٌ ساكنةٌ. ويُقتَصرُ على ذلك إنْ كانَ الاسمُ ثلاثيًّا؛ فتقولُ في (فِلْسٍ): (فُلَيْسٌ)، وفي (قَذًى): (قُذَيٌّ)(٢).

وإنْ كانَ رباعيًّا فأكثرَ - فُعِلَ به ذلك، وكُسِرَ ما بعدَ الياءِ؛ فتقولُ في (درهم): (دُرَيْهِمْ) وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِيرٍ)(٣).

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: (**فُعَيْلٌ**)، و(**فُعَيْعِلٌ**)، و(**فُعَيْعِيلٌ**). (والله أعلم بِالصَّوَابِ)(٤).

[طريقة التصغير] [ص] **[٨٣٥] وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ**

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ ممَّا يُصَغَّرُ على (**فُعَيْعِل**) أو عَلَى (**فُعَيْعِيل**)، تُوُصِّلَ إلى تصغيرِه بما سبقَ [٢١٩/و] أنه يتوصَّلُ به(٥) إلى تكسيرِه على (**فَعَالِلَ**) أو (**فَعَالِيلَ**) مِنْ حذْفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِجٌ) - كما تقول (سَفَارِجُ)، وفي (مُسْتَدْعٍ) (مُدَيْعٍ) - كما تقول: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ في التصغيرِ مَا حذَفْتَ في الجمعِ، وتقولُ في (عَلَنْدَى): (عُلَيْنِدٌ)، وإنْ شئْتَ قُلْتَ(٦): (عُلَيْدٍ)، كما تقولُ في الجمعِ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)(٧). [والله تعالى أعلم بالصواب](٨).

= تصغير خمسة عشر وسيبويه، مع أنه مبني، فالأولى: إبدال المتمكن بغير المتوغِّل في شبه الحرف؛ ليشمل ما ذكر، فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه. ويشترط أيضًا قبول الاسم للتصغير، وخلوّه من صيغته فلا يصغر، نحو: كميت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها الأصلية، ولا يزد مهيمن لوضعه هكذا؛ فالشروط أربعة. الخضري (٢/ ١٦٤).

(١) ولو تقديرًا.

(٢) بقلب ألفه ياء.

(٣) ينظر: «اللمع» (ص٢١١)،، و«شرح الكافية» (٤/ ١٨٩٤).

(٤) من (ح).

(٥) من (م).

(٦) من (م).

(٧) بحذف النون وقلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة، ثم يُعَلُّ كقاض، ولم تصحح الألف، ويفتح ما قبلها؛ لأنها للإلحاق بـ(**سفرجل**)، وألف الإلحاق - لا تبقى في التصغير. اهـ. «الصبان» (٤/ ١٦٠).

(٨) من (ح).

[ص] [٨٣٦] وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطرَفْ إِنْ كانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

[ش] أي: يجُوزُ أنْ يُعَوَّضَ مما حُذف في التصغيرِ أو التكسيرِ ياءٌ قبلَ الآخِرِ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِيج)، و(سَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطَى): (حُبَيْنِيط)، و(حَبانِيط).

[ص] [٨٣٧] وحائدٌ عنِ القياسِ كلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

[حكم ما جاء في باب التصغير مخالفًا للقاعدة]

أي: قد يجيءُ كلٌّ وَاحِدٍ[١] مِنَ التصغيرِ[٢] والتكسيرِ على غيرِ لفظِ واحدِهِ، فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه كقولِهم في تصغيرِ (مَغْرِب): (مُغَيْرِبَانِ)، وفي (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَّة)، وقولُهم في جمعِ (رَهْطٍ): (أَرَاهِط)[٣]، وفي (باطل): (أَبَاطِيل).

[ص] [٨٣٨] لِتِلْوِ (يَا) التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ ـ الفتحُ انحَتَمْ

[٨٣٩] كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

[المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير]

[ش] أي: يَجِبُ فتحُ مَا وَلِيَ ياءَ التصغيرِ إن وَلِيَتْهُ: تاءُ التأنيثِ[٤]، أو

---

(١) من (س).

(٢) سواء كان المحذوف أصليًا كـ(سفرجل)، أو زائدًا كـ(حبنطى)، ومثله: (منطلق)، فتقول فيه: (مطيليق ومطاليق)، ومحل تعويض الياء ـ إن لم يستحقها الاسم بدونه ـ بأن وجدت في المفرد والمكبر، كما في (لغيزي)، و(احرنجام)، فإن جمعه (حَرَاجِيم) و(لغاغيز)، وتصغيره: (حُرَيْجِيم ولُغَيْغِيز) ـ بفكِّ الإدغام، وحذف النون، وألف التأنيث؛ لإخلالهما بالصيغة، ولا يعوض عنهما؛ لاشتغال محله بالباء الموجودة في (لغيزي)، والمنقلبة عن الف «احرنجام». «الخضري» (٢/ ١٦٤).

(٣) (م) ومن ذلك قول سعد بن مالك بن ضُبَيْعَة:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

ومن الناس من يزعم أن (أراهط) جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا (رهطًا) على (أرهط)، كـ(فلس وأفلس)، ثم جمعوا (أرهطا)، على (أراهط)، كـ(أكلب) و(أكالب) (م).

(٤) مع اتصالها به، ومثلها: الألف الممدودة، والألف والنون؛ فإن فصل ما بعد الياء من ذلك ـ كسر على الأصل كما في (حنيظلة) و(خجيدباء) و(زعيفران)، وعجُز المركَّب بمنزلة التاء؛ فيفتح ما قبله؛ في (بعيلبك)؛ لعدم فصله من الياء، ويبقى =

ألفُه المقصورةُ، أو الممدودةُ، أو ألفُ (أَفْعَالٍ)؛ جمعًا، أو ألفُ (فَعْلَانَ) الذي مؤنثُه (فَعْلَى)[(١)]؛ فتقولُ في تَمْرَة: (تُمَيْرَة)، وفي حُبْلَى: (حُبَيْلَى)، وفي حَمْرَاء: (حُمَيْرَاء)، وفي [٢١٩/ظ] أَجْمَال: (أُجَيْمَال)، وفي سَكْرَان: (سُكَيْرَان)[(٢)].

فإنْ كان (فَعْلَانُ) مِنْ غيرِ بابِ (سَكْرَان) ـ لَمْ يُفْتَحْ ما قبلَ ألفِه؛ بل يُكْسَرُ فتُقْلَبُ الألفُ ياءً، فتقولُ في (سَرْحَان): (سريحين) ـ كما تقول في الجمع: (سَرَاحِينُ)، ويُكسرُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ في غيرِ ما ذُكِرَ؛ إن لم يكنْ حرفُ إعرابٍ فتقولُ في (درهم): (دُرَيْهِم)، وفي (عصفور): (عُصَيْفِير)؛ فإن كانَ حرفُ إعرابٍ حركتِه بحركةِ الإعرابِ، نحوَ: (هذا فُلَيْسٌ، ورأيْتُ فُلَيْسًا، وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ).

[ص][٨٤٠] وأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

[٨٤١] كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ

[٨٤٢] وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ، كَـ(زَعْفَرَانَا)

[٨٤٣] وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

[ش] [الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير] لا يُعْتَدُّ في التصغيرِ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولا بتاءِ التأنيثِ، ولا

= على سكونه، وما بعد الياء على كسره في (مُعَيْد يكرب). «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(١) (م) يشترط في (فعلان) ـ الَّذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير، وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:
الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.
الثاني: ألا يكون مؤنثه عَلَى فعلانة.
الثالث: ألا يكونوا قد جمعوه على **(فعالين)**.
فلو كانت نونه أصلية: كـ(حسان) من الحسن، و«عفان» من العفونة ـ قيل في مصغره: (حسيسين)، و(عفيفين)، ولو كانت أنثاه على **(فعلانة)**، كـ(سيفان) ـ قيل في تصغيره: (سييفين)، ولو كانوا جمعوه على **(فعالين)**، كـ(سلطان) ـ قيل في تصغيره: «سليطين» (م).

(٢) ينظر: «المقتضب» (٢/ ٢٦٦)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٤٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٦٩).

بزيادةِ ياءِ النسبِ، ولا بعَجُزِ[1] المضافِ، ولا بعَجُزِ المركَّبِ، ولا بالألفِ والنونِ المزيدتينِ، بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا[2]، ولا بعلامةِ التثنيةِ، ولا بعلامةِ جمعِ التصحيحِ[3]. ومعنَى كونِ هذه لا يُعتَدُّ بها: أنَّهُ لا يَضُرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياءِ التصغيرِ بحرفينِ أصليَّيْنِ[4]، فيقالُ في (جُخْدُبَاء)[5]: (جُخَيْدِبَاء)، وفي (حَنْظَلَةَ: (حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَرِيّ):

---

(١) في (س): «يعجز».

(٢) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء ـ مع أنه قُيِّد فيهما؛ لكنه يؤخذ من قوله الآتي: (**بحرفين أصليين**)؛ فخرج به نحو: (سكران وحمراء وتمرة)، فلا تعد منفصلة؛ لأن الفصل بينها وبين الياء حرف واحد؛ فلذلك يفتح لها ما بعدها؛ محافظةً على بقائها. الخضري (٢/ ١٦٥).

(٣) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله: (**وما به لمنتهى الجمع**) إلخ، وكان حقها: أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى: أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير؛ فلا تحذف فيه، لكن فيه: أن عجُز المضاف لا يحذف في الجمع أيضًا؛ بل يثنَّى ويجمع صدره الأول مضافًا لعجزه، فلا يليق عدُّه من المستثنيات.

وأجاب ابن قاسم: بأنه ليس المراد الاستثناء؛ بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديرًا، مع وجودها لتقدير انفصالها؛ فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولًا. ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف ـ مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها. اهـ. «صبان».

والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف ـ فيه نظر؛ لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضًا كالتصغير، وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز ـ كما مثَّله الشارح، والجمع لا يغيرها أصلًا؛ بل يضاف إليها ذوو فيقال: (جاءني ذوو بعلبك)، و(ذوو زيدين ومسلمين)، فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة؛ فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: (حناظل وخجادب وعباقر وزعافر) ـ في (حنظلة وخجدباء وعبقري وزعفران)، فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.

(٥) (م): (**الجُخْدُباء**) ـ بضم الجيم والدال جميعًا، بينهما خاءٌ ساكنة ـ ضرب من الجنادب أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين (م).

(عُبَيْقَرِيّ)، وفي (بَعْلَبَكّ): (بُعَيْلِبَكّ) وفي [(عبد الله): (عُبَيْدُ الله)، وفي (زَعْفَرَان): (زُعَيْفَرَان)][1]، وفي (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، وفي (مُسْلِمَيْنِ) (مُسَيْلِمَيْنِ)، وفي (مُسْلِمَات): (مُسَيْلِمَات). [والله تعالى أعلم][2].

[ص] [٨٤٤] وأَلِفُ [٢٢٠/و] التأَنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

[٨٤٥] وعندَ تصغيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ (الحُبَيْرَى) ـ فَادْرِ ـ و(الحُبَيِّرِ)[3]

[ش] [كيفية تصغير المختوم بألف التأنيث المقصورة] أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعدًا ـ وَجَبَ حذْفُها في التصغيرِ؛ لأنَّ بقاءَها يُخْرِجُ البناءَ عن مثالِ (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)[4]؛ فتقولُ في (قَرْقَرَى)[5]: (قُرَيْقِر)[6]، وفي (لُغَّيْزَى): (لُغَيْغِيز)؛ فإن كانت خامسةً، وقبلَها مَدَّةٌ زائدةٌ ـ جازَ حَذْفُ المَدَّةِ المزيدةِ، وإبقاءُ ألفِ التأنيثِ؛ فتقولُ في (حُبَارَى): (حُبَيْرَى)، وجازَ أيضًا حَذْفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاءُ المَدَّةِ؛ فتقولُ (حُبَيِّر).

[ص] [كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف] [٨٤٦] واردُدْ لِأصلٍ ثانيًا لَيِّنًا قُلِبْ ... فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

[٨٤٧] وَشَذَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ ... للجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

[٨٤٨] وَالأَلِفُ الثانِي المزيدُ يُجْعَلُ ... واوًا، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

[ش] أي: إذا كان ثانِي الاسمِ المصغَّرِ مِنْ حروفِ اللينِ، وَجَبَ ردُّه إلى أصلِهِ[7]؛ فإنْ كانَ أصلُه الواوَ قُلِبَ واوًا، فتقولُ في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)،

---

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٢) من (ح).

(٣) في (س): «الحبيتر».

(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.

(٥) في (ع): «قرقر».

(٦) في (س): «قريقري».

(٧) شمل ذلك ستة أشياء: كونه ياء منقلبة عن واو؛ كـ(قيمة)، أو عن همزة كـ(ذيب) بالياء؛ فيقال: (ذؤيب)؛ بالهمزة، أو واوًا عن ياء؛ كـ(موقن)، أو ألفًا عن واو كـ(باب)؛ بموحدتين، أو عن ياء كـ(ناب)؛ بالنون، أو معتلًّا عن صحيح كـ(دينار وقيراط)؛ إذ أصلهما: (دنَّار)، و(قرَّاط)؛ بشد النون والراء؛ فأبدل من أول المثلين ياء ساكنة؛ فتقول فيهما: (دنينير)، و(قريريط)، فإن كان الثاني ـ غير لين: فلا يرد لأصله كـ(متعد) أصله (موتعد)، قلبت الواو تاء، وأدغمت في تاء الافتعال؛ فتقول فيه (متيعد)؛ بحذف تاء الافتعال؛ لأنها زائدة مخلة بالصيغة. «الخضري» (٢/ ١٦٦).

وفي (بَاب): (بُوَيِّب)؛ وإن كان أصلُه الياءَ قُلِبَ ياءً، فتقولُ في (مُوقِن): (مُيَيْقِنٌ)، وفي (نَابٍ): (نُيَيْب)[1].

وَشَذَّ قولُهم في (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، والقياسُ[2]: (عُوَيْدٌ)؛ بقلبِ الياءِ واوًا؛ لأنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ.

فإن كانَ ثانِي الاسمِ المصغَّرِ ألفًا مَزِيدَةً أو مجهولةَ الأصلِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا؛ فتقولُ في (ضارب): (ضُوَيْرِب) [٢٢٠/ظ] وفي (عَاج): (عُوَيْجٌ)، والتكسيرُ ـ فيما ذَكَرْنَاهُ ـ كالتصغيرِ، فتقولُ في (باب): (أبواب)، وفي (ناب): (أَنْيَابٌ)، وفي (ضاربة): (ضَوَارِب).

[كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين]

[ص] **[٨٤٩] وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالثًا، كَـ(مَا)**

[ش] المرادُ بالمنقوصِ ـ هنا ـ: ما نَقُصَ منه حرفٌ فإذا صُغِّرَ هذا النوعُ مِنَ الأسماءِ ـ فلا يخلُو إما أن يكونَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ، أو ثنائيًّا مُلْتَبِسًا بها، أو ثلاثيًّا مجرَّدًا عنها.

فإن كانَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ أو مُلْتَبِسًا بها ـ رُدَّ إليه في التصغيرِ ما نَقُصَ منه؛ فيقالُ في (دَم): (دُمَيٌّ)، وفِي (شَفَة): (شُفَيْهَةٌ)، وفي (عِدَة): (وُعَيْدَةٌ)[3]، وفي (مَاءٍ) ـ مُسَمًّى به ـ (مُوَيٌّ)[4].

وإن كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، وثالثُه غيرُ تاءِ التأنيثِ ـ صُغِّرَ على لفظِه، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ فتقولُ في (شَاكِ السلاحِ): شُوَيْكٌ[5].

---

(١) قال الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (٢/ ٥٧٠)]: «**فإن قلتَ**: فـ(حبيلي): (فعيلي)، وليست من الأبنية الثلاثة.
قلتُ: نعم، ولكنها توافق (**فعيعلًا**) فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف».

(٢) في (ع): «والأصل».

(٣) برد الواو التي هي فاؤها.

(٤) لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة؛ بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات.

(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٦٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٤).

[ص] [٨٥٠] وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ، كَـ(العُطَيْفِ)؛ يَعْنِي: (المِعْطَفَا)

[ش] [تصغير الترخيم] مِنَ التصغيرِ نوعٌ يُسَمَّى (**تصغيرُ الترخيمِ**)؛ وهو عبارةٌ عن تصغيرِ الاسمِ بعدَ تجريدِه مِنَ الزوائدِ التي هي فيه.

فإن كانتْ أصولُه ثلاثةً ـ صُغِّرَ على (**فُعَيْلٍ**)، ثم إن كان المُسَمَّى به مُذَكَّرًا ـ جُرِّدَ عنِ التاءِ، وإن كان مؤنثًا أُلْحِقَ تاءُ التأنيثِ؛ فيقالُ في (المِعْطَفِ): (عُطَيْفٌ)، وفي ((حَامِد): (حُمَيْد))[(١)]، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَة)، وفي (سَوْدَاء)[(٢)]: (سُوَيْدَة). وإنْ كانتْ أصولُه أربعةً ـ صُغِّر على (**فُعَيْعِل**)[(٣)] فتقُولُ في (قِرْطَاسٍ): (قُرَيْطِس)، وفي (عُصْفُور): (عُصَيْفِر)[(٤)]. (والله تعالى أعلم)[(٥)].

[ص] [٨٥١] واخْتِمْ بِـ(تَا) التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ [٢٢١/و] عَارٍ ثُلَاثِيٍّ، كَـ(سِنّْ)

[٨٥٢] مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)

[٨٥٣] وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لِحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ

[ش] [كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء] إذا صُغِّرَ (الثلاثِيُّ المؤنثُ)[(٦)] الخالي مِنْ علامةِ التأنيثِ ـ لحِقَتْه التاءُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وشذَّ[(٧)] حذْفُها حينئذٍ، فتقولُ في (سِنٍّ): (سُنَيْنَةٌ)، وفي (دَارٍ): (دُوَيْرَةٍ)، وفِي (يَدٍ): (يُدَيَّةٌ).

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ ـ لَمْ تلحَقْه التاءُ؛ فتقولُ في (شَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ: شُجَيْرٌ وبُقَيْرٌ وخُمَيْسٌ) ـ بلا تاءٍ ـ إذ لوْ قلتَ: (شُجَيْرَةٌ وبُقَيْرَةٌ وخُمَيْسَةٌ)؛ لالتَبَسَ بتصغيرِ (شَجَرَة وبَقَرَة وخَمْسَة)؛ المعدودِ بِه مُذَكَّرٌ.

---

(١) في (س): «جامد جميد».

(٢) في (س): «سواد»، وفي (ع)، (ح): «سودة». والمثبت هو الأصح.

(٣) في (س): «فعيعيل».

(٤) ينظر: «تثقيف اللسان» (ص١٤٦ ـ ١٤٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«اللمحة» (٢/ ٦٧٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٦).

(٥) من (ح).

(٦) في (ع): «الاسم المؤنث الثلاثي». (٧) في (ع): «ويشذ».

ومما شذَّ فيه الحذفُ عندَ أمنِ اللَّبْسِ ـ قولُهم في (ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل): (ذُوَيْدٌ وحُرَيْبٌ وقُوَيْسٌ ونُعَيْلٌ)(١)، وشذَّ أيضًا لِحَاقُ التاءِ فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ قَالُوا(٢) في (قُدَّام): (قُدَيْدِيمَةٌ). (والله تعالى أعلم بالصواب)(٣).

[ص] [٨٥٤] وصغَّرُوا شذوذًا (الذي، التي، وذَا) معَ الفروعِ منها (تَا، وتِي)

[تصغير الأسماء المبنية شذوذًا]

[ش] التصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنةِ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشذَّ تصغيرُ (الذي) وفروعِه، و(ذا) وفروعِه، قالُوا في (الذي): (اللَّذَيَّا)، وفي (الَّتِي): (اللَّتَيَّا)، وفي (ذَا وتَا): (ذَيَّا وتَيَّا)(٤). [والله تعالى أعلم بالصواب](٥).

---

(١) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء؛ مع أنها مؤنثة شذوذًا؛ بعضهم بقوله:

ذَودٌ وَقَوْسٌ وحربٌ دِرْعُها فَرَسٌ ... نابٌ كذا نَصَفٌ عِرسٌ ضُحى عَرَبُ

وكذا نعل وشول؛ بفتح المعجمة، وسكون الواو: جمع (**شائلة**)، وهي: الناقة التي أتى عليها من حملها، أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها، وأما (**شائل**) ـ بلا تاء: فالناقة التي تشول بذنبها؛ أي: ترفعه للقاح وجمعها (شوَّل)؛ كـ(راكع وركع)، و(الذود) ـ بفتح المعجمة، وسكون الواو من ثلاثة أبعرة ـ إلى عشرة. والمراد بالدرع: الحديد، أما بمعنى القميص فذكر، والناب: الناقة المسنة، والنَّصَف ـ بفتحتين: المرأة المتوسطة في العمر، والعِرس ـ بالكسر: امرأة الرجل؛ وهو المراد هنا: أمّا بالضم فيطلق على طعام الوليمة، وعلى النكاح ـ كما في «القاموس» (١/ ٥٥٧). «الخضري» (٢/ ١٦٨).

(٢) في (م): «كقولهم». (٣) من (ح).

(٤) (م) من ذلك ـ في التي ـ قولهم في مَثَل مِنْ أمثالهم: (**بعد اللتيا والتي**) [«الأمثال» لابن سلام (ص٢٥٦)]، وقول الراجز [«العجاج»]:

بعدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والَّتي ... إذَا عَلَّتْها أنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ومن ذلك في (ذا) قول الراجز [رؤبة، في «زيادات ديوانه» (ص١٨٨)]، وهو الشاهد رقم (٩٨) السابق:

أَوْ تحلفي بِرَبِّك الْعلي ... أنِّي أَبُو ذَيَّالك الصَّبِي (م)

(٥) من (ح).

النسبُ(١)

[ص] [٨٥٥] ياءٌ كـ(يا) الكُرْسِيِّ(٢) زادُوا للنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

[ش] إِذَا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحوِ ذلك ـ جُعِلَ آخِرُهُ يَاءً مُشَدَّدَةً مكسورًا ما قبلَها، فيقالُ في النسبِ إلى (دِمَشْق): (دِمَشْقِيٌّ)، وإلى (تميم): (تَمِيمِيٌّ)، وإلى (أحمد): (أَحْمَدِيٌّ).

[النسب إلى الاسم الذي في آخره تاء التأنيث]

[ص] [٨٥٦] وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَ(تَا) ... تَأْنِيثٍ [٢٢١/ ظ] اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

[٨٥٧] وإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ(٣)

---

(١) سماه سيبويه باب الإضافة أيضًا، وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر؛ بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات:

الأولى: اللفظي؛ وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها. وأفاده المصنف بقوله: **(ياء كـ(يا) الكرسي....)** إلى آخر البيت.

والثاني: معنوي؛ وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له، وهو المنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

والثالث: حكمي؛ وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة؛ في رفعه الظاهر والمضمر باطراد. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٢) أفاد أن ياءه ليست للنسب؛ لأن المشبه به غير المشبه، **والفرق بينهما**: أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم؛ لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل؛ وهو المنسوب إليه، وبسقوط ياء الكرسي ـ يصير اللفظ لا معنى له. ولما كان النسب معنًى حادثًا ـ افتقر إلى علامة تدل عليه: كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديريًّا، ولا الواو لثقلها، وشدت الياء؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الإعراب. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٣) الأرجح: كونه خبرًا عن حذفها، وخبر قلبها محذوف؛ للإشعار به، أي: جائز؛ ليكون منبهًا على رجحان الحذف. قال ابن قاسم: ويشعر به أيضًا مفهوم قوله: =

[ش] يعنِي: أنَّه[1] إذا كانَ في آخِرِ الاسم ياءٌ كياءِ الكرسيِّ[2] - في كونِها مشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا - وَجَبَ حَذْفُها، وَجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها؛ فيقالُ في النسبِ إلى (الشافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي النسبِ إلى (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ). وكذلك إنْ كانَ آخِرُ الاسم تاءَ التأنيثِ - وَجَبَ حذْفُها للنسبِ؛ فيقالُ في النسبِ إلى (مكَّة): (مَكِّيٌّ)[3].

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ألف مقصورة]

ومثلُ تاءِ التأنيثِ - في وجوبِ الحذفِ للنسبِ - ألفُ التأنيثِ المقصورةِ إذا كانَتْ خامسةً فصاعدًا: كـ(حُبَارَى وحُبَارِيٌّ)، أو رابعةً متحرِّكًا ثانِي ما هي فيه: كـ(جَمَزَى وجَمَزِيٌّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ساكنًا ثانِي ما هي فيه - كـ(حُبْلَى) - جازَ فيها[4] وجهانِ: **أحدُهما**: الحذفُ - وهو المختارُ - فتقولُ: (حُبْلِيٌّ)، **والثاني**: قلبُها واوًا؛ فتقولُ: (حُبْلَوِيٌّ).

[ص] [٨٥٨] لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ، وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

[٨٥٩] وَالأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ (يَا) المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

[٨٦٠] والحَذْفُ فِي اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ألف الإلحاق]

[ش] يعنِي: أنَّ أَلِفَ[5] الإلحاقِ المقصورةَ - كألفِ التأنيثِ في وجوبِ الحذفِ؛ إنْ كانَتْ خامسةً؛ كـ(حَبَرْكَى وحَبَرْكِيٍّ)، وجوازِ الحذفِ والقلبِ؛ إن كانت رابعةً؛ كـ(عَلْقَى وعَلِقِيٍّ وعَلْقَوِيٍّ)، ولكنَّ المختارَ هنا: القلبُ، عكسَ ألفِ التأنيثِ[6].

= **(وللأصلي قلب يعتمي)** لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اهـ، وفيه: أن المخالفة تصدق بالمساواة. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(١) ليست في (س).
(٢) في (ع): «لكرسي».
(٣) بحذف التاء؛ لئلا تقع حشوًا، ولئلا يجتمع علامتا تأنيث.
(٤) في (ع)، (ك): «فيه».
(٥) في (س): «الألف».
(٦) ينظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٤٥)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٩٣٩)، و«المقاصد الشافية» (٧/ ٤٤٧).

وأما الألفُ الأصليةُ، فإنْ كانَتْ ثالثةً قُلِبَتْ واوًا[١]؛ كـ(عَصَا (وعَصَوِيٍّ، وفَتَى)[٢] وفَتَوِيٌّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ـ قُلِبَتْ أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِّي)، وربَّما حُذِفَتْ كـ(مَلْهِيٍّ)، والأوَّلُ: هو المختارُ، وأشارَ بقولِه: (**وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى**)؛ أي: يُخْتَارُ، يقالُ: (اعْتَمَيْتُ الشيءَ)؛ أي: اخترْتُه، وإن كانَتْ خامسةً فصاعدًا ـ وَجَبَ الحَذْفُ؛ كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفَى)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: (**والأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ**).

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ياء منقوصة]

وأشارَ بقولِه: (**كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ...**) ـ إلى آخِرِه، إلى أَنَّهُ إذا نُسِبَ إلى المنقوصِ، فإن كانَتْ ياؤُه ثالثةً ـ قُلِبَتْ واوًا، وفُتِحَ ما قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ) فِي (شَجٍ)، وإنْ كانَتْ رابعةٌ حُذِفَتْ، نحوَ: (قَاضِيٌّ) في (قَاضٍ)، وقد تُقْلَبُ واوًا، نحوَ: (قَاضَوِيٌّ)[٣]، وإنْ كانَتَ خامسةً[٤] فصاعدًا ـ وَجَبَ حَذْفُها (كمُعْتَدِيٍّ) في (مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٌّ) فِي (مُسْتَعْلٍ).

---

(١) وإن كان أصلها الياء؛ لوجوب كسر ما قبل ياء النسب.

(٢) من (م).

(٣) ظاهره: كالمصنف إطراده، وذكر غيرهما: أنه من شواذِّ النسب عند سيبويه، قيل: ولم يسمع إلا في قوله:

فكيفَ لنا بالشربِ إنْ لم يكن لنا ... دراهمُ عند الحانوي ولا نَقْدُ

فجعل اسم مكان الخمر (**حانيه**)، ونسب إليه بقلب الياء واوًا؛ من قولهم: (**حَنَوْت عليه**)؛ أي: (**عطفت**)؛ فكأنها تحنو على ذويها؛ كالأم. والمعروف: أن اسمها (**حانة**) بلا ياء. الخضري (٢/ ١٧٠).

(٤) شمل، نحو محيي؛ بثلاث ياءات؛ كمزكى، اسم فاعل ـ من (حيي)، كـ(زكى)؛ فتحذف ياؤه الأخيرة لأجل ياء النسب؛ ولا يزاد على ذلك عند المبرد؛ فيقال: محيي بياءين مشددتين ـ كما يقال في النسبة إلى (أمية): (أميي). وفيه وجه آخر، وهو: أن تحذف ياءه الأولى؛ لتوالي اليآت؛ إذ هي تشبه الزائد في السكون، فتقلب الثانية ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف الأخيرة للنسب؛ فتقلب الألف واوًا؛ فيصير محوي بياء واحدة مشددة كـ(أموي)، ويرجح هذا: عدم توالي الياءات، والأول: أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة ـ كما تحذف من (قاض). «الخضري» (٢/ ١٧٠).

و(الحَبَرْكَى): القُرَادِ[1]، والأنثى: (حَبَرْكَاةٌ)[2]، و(العَلْقَى): نبتٌ وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

[كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين]

[ص] [٨٦١] وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ، وَفُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

[ش] يعني: أنَّه إذا قُلِبَتْ ياءُ المنقوصِ واوًا ـ وَجبَ فَتْحُ مَا قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ، وقَاضَوِيٌّ).

وأشارَ بقولِه: (وَفُعِلٌ...) إلى آخِرِه ـ إلى أنَّه إذا نَسَبَ إلى ما قَبْلَ آخِرِه كسرَةٌ، وكانت الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ ـ وَجَبَ التخفيفُ[3] بجعْلِ الكسرةِ فتحةً؛ فيقالُ في نَمِر: (نَمَرِيّ)، وفي دُئِل: (دُؤَلِيٌّ) بِهِ، وفي (إِبِل): (إِبَلِيٌّ). [واللهُ تعالى أعلم بالصواب][4].

[كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة]

[ص] [٨٦٢] وَقِيلَ فِي (المَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)[5]

[ش] قد سبقَ أنه إذا كانَ آخِرُ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مسبوقةً بأكثرِ مِنْ حَرفين ـ وَجَبَ حَذْفُها في النسبِ، فيقالُ في (الشافِعِيّ): (شافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ).

وأشارَ [٢٢٢/ظ] هنا إلى أنَّه إذا كانَتْ إحدى الياءينِ أصلًا والأُخْرَى زائدةٍ؛ فمِنَ العربِ مَنْ يكتفِي بحذْفِ الزائدةِ[6] منهما، ويُبْقِي الأصليَّةَ ويقلِبُها واوًا، فيقولُ في (المَرْمِيّ): (مَرْمَوِيْ) ـ وهي لغةٌ قليلةٌ، والمختارُ: اللغةُ الأولى ـ وهي الحذفُ ـ سواءٌ كانتَا زائدتينِ أمْ لا؛ فتقولُ في (الشافِعِيّ): (شَافِعِيٌّ) وفي (مَرْمِيّ): (مَرْمِيّ).

---

(١) في (م): «ذَكَر القُرَاد». قلت: والمثبت هو لفظ أبي زيد ـ أيضًا ـ كما في «الصحاح» (٤/ ١٥٧٩).

(٢) ينظر: «المخصص» (١/ ١٨٣)، (٤/ ٤٩٤).

(٣) لأن الآخر يجب كسره؛ لأجل الياء.

(٤) من (ح).

(٥) هذا البيت متعلق بقوله: **(ومثله مما حواه احذف)** ولعله أخَّره عنه؛ لارتباط الأبيات المارة ببعضها. «الخضري» (٢/ ١٧١).

(٦) في (ع): «الزائد».

[ص] [٨٦٣] وَنَحْوَ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

[النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحدة]

[ش] قد سبقَ حكمُ الياءِ المشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ مِنْ حرفينِ، وأشارَ هنا إلى أنها إذا[1] كانت مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ ـ لم يُحْذَفْ مِنَ الاسمِ في النسبِ شيءٌ؛ بل يُفْتَحُ ثانِيه، ويُقْلَبُ ثالثُه واوًا، ثم إنْ كانَ ثانِيه ليسَ بدلًا مِنْ واوٍ ـ لم يُغَيَّرْ، وإنْ كانَ بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا، فتقولُ: في (حَيٍّ حَيَوِيٌّ): لأنه مِنْ حَيِيتُ، وَفِي طَيٍّ (طَوَوِيٌّ)؛ لأنه مِنْ طَوَيْتُ.

[ص] [٨٦٤] وَعَلَمُ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

[النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع]

[ش] يُحْذَفُ مِنَ المنسوبِ إليه ما فيه مِنْ علامةِ تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ.

فإذا سمَّيْتَ رجُلًا (زَيْدَانِ) ـ وأعربْتَه بالألفِ رفعًا[2]، وبالياءِ جرًّا ونصبًا ـ قُلْتَ: (زَيْدِيٌّ)، وتقولُ فيمن اسمُه (زَيْدُونَ) ـ إذا أعربْتَه بالحروفِ ـ: (زَيْدِيٌّ)، وفيمن اسمُه هِنْدَاتٌ (هِنْدِيٌّ).

[ص] [٨٦٥] وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ ... وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ

[النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة]

[ش] قد سبقَ أنَّه يجِبُ كسرُ ما قبلَ ياءِ النسبِ؛ فإذا وقَعَ قبلَ الحرفِ الذي يجِبُ كسرُه في النسبِ ياءٌ مكسورةٌ[3] مُدْغَمٌ فيها ياءٌ ـ وَجَبَ حَذْفُ الياءِ المكسورةِ؛ فتقولُ [٢٢٣/و] في طَيِّبٍ: (طَيْبِيٌّ)، وقياسُ النسبِ ـ في طَيِّئٍ (طَيْئِيٌّ)، لكنْ تركُوا القياسَ، وقالُوا: (طَائِيٌّ) بإبدالِ الياءِ ألفًا.

فلو كانَتِ الياءُ المُدْغَمُ فِيها مفتوحَةً ـ لم تُحْذَفْ، نحوَ: (هَبَيَّخِيٌّ) في (هَبَيَّخ).

و(الهَبَيَّخُ): الغلامُ الممتلئُ[4]، والأنثى (هَبَيَّخَةٌ)[5]. [وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][6].

---

(١) في (ع): «إن».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (م).
(٤) في (س): «المملوك».
(٥) «لسان العرب» (٣/ ٦٥)، و«القاموس المحيط» (ص٢٦٢).
(٦) من (ح).

[ص] [٨٦٦] وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ　　و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيلَةٍ) حُتِمْ

[ش] يقالُ في النسبِ إلى (فَعِيلَةٍ): (فَعَلِيٌّ) ـ بفتحِ عينِه، وحَذْفِ يائِه ـ إنْ لَمْ يكنْ معتلَّ العينِ، ولا مضاعَفًا ـ كما يأتِي؛ فتقولُ في (حَنِيفَةٍ): (حَنَفِيٌّ).

ويقالُ[1] في النسبِ إلى (فُعَيْلَة): (فُعَلِيٌّ) ـ بحذفِ الياءِ ـ إنْ لَمْ يكُنْ مضاعَفًا؛ فتقولُ في جُهَيْنَةَ: (جُهَنِيٌّ)[2].

[ص] [٨٦٧] وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا　　مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التا أُولِيَا

[ش] يعنِي: أنَّ ما كانَ على (فَعِيل) أو (فُعَيْل)؛ بلا تاءٍ، وكانَ معتلَّ اللامِ؛ فحُكْمُه حُكْمُ ما فيه التاءُ: في وجوبِ حَذْفِ يائِه[3]، وفَتْحِ عينِه، فتقول في (عَدِيٍّ): (عَدَوِيٌّ)، وفي (قُصَيٍّ): (قُصَوِيٌّ) ـ كما تقولُ في (أُمَيَّةَ): (أُمَوِيٌّ)؛ فإنْ كانَ (فَعِيلٌ)، و(فُعَيْلٌ)؛ صَحِيحَي اللامِ ـ لَمْ

[النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلة) و(فُعَيلة)]

(١) في (ع): «ويقل».

(٢) (م) الأصل في النسب إلى (فعيل) ـ بفتح الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء فِي آخره: أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (تميم وأمير وكريم): (امري وكريمي وتميمي). والأصل في النسب إلى (فُعيل) ـ بضم الفاء ـ صحيح الآخر، وبغير تاء ـ أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (نمير وكليب: نميري، وكليبي)، والأصل في النسب إلى (فعيلة) ـ بفتح الفاء ـ وإلى (فعيلة) ـ بضم الفاء ـ أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى (جهينة وأذينة: جهني وأذني)، ويقال في النسب إلى (حنيفة وشريفة: حنفي وشرفي)، وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث، ولم يجعلوه في المذكر؛ لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتمًا، فلما وجد الحذف في المؤنث: جعلوا حذف الياء فيه؛ لأنَّ الحذف يأنس إِلَى الحذف، وقد شذَّت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، فقالوا في النسب إلى (سليقة): (سليقي)، وقالوا في النسب إلى (عميرة): «عميري»، وقالوا في النسب إلى (رُدَينة) بضم ففتح ـ: (رديني)، وقالوا في النسب إلى (ثقيف): (ثقفي)، وقالوا في النسب إلى (قُرَيش وهُذَيل) ـ بضم ففتح ـ: (قرشي وهذلي) (م).

(٣) الزائدة.

يُحْذَفْ (منهما شيءٌ)[١]؛ فتقولُ في (عَقِيلٍ): (عَقِيلِيٌّ)، وفي (عُقَيْلٍ): (عُقَيْلِيٌّ)[٢].

[ص] [٨٦٨] وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ(الجَلِيلَهْ)

[النسب إلى (فعيل) و(فُعيل) معتل اللام]

[ش] يعني: أنَّ ما كانَ على (فَعِيلَة) وكانَ معتلَّ العينِ أو مضاعَّفًا ـ لا تُحْذَفُ ياؤُه في النسبِ، فتقولُ في (طَوِيلَةٍ): (طَوِيلِيٌّ)، وفي جَلِيلَةٍ: (جَلِيلِيٌّ)، وكذلك (أَيضًا مَا كَانَ)[٣] على (فُعَيْلَة)، وكانَ مُضاعَّفًا؛ فتقولُ في (قُلَيْلَةٍ): (قُلَيْلِيَّةٌ)[٤]. [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][٥].

[ص] [٨٦٩] وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

[النسب إلى اسم على وزن فعيلة وفُعَيلة مضعف العين أو معتلها]

[ش] حُكْمُ [٢٢٣/ظ] همزةِ الممدودِ في النسبِ؛ كحُكْمِهَا في التثنيةِ. فإنْ كانَتْ زائدةً للتأنيثِ فقُلِبَتْ واوًا، نحوَ: (حَمْرَاوِيٌّ) في حَمْرَاءَ، أو: زائدةٌ للإلحاقِ كعِلْبَاءَ، أَوْ: بدلًا مِنْ أصلٍ نحوُ: كِسَاءَ؛ فوجهانِ[٦]: التصحيحُ، نحوَ: عِلْبَائِيٌّ وكِسَائِيٌّ، والقلبُ، نحوَ: عِلْبَاوِيٌّ وكِسَاوِيٌّ، أو: أصلًا فالتصحيحُ لا غيرَ، نحو: (قُرَّائِي) في (قُرَّاء).

[ص] [٨٧٠] وانْسِبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرُ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا ـ

[٨٧١] إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ابْنٍ أَوْ ابْ) أَوْ مَا لَهُ التعْرِيفُ بِالثانِي وَجَبْ

---

(١) تقديم وتأخير في (م).

(٢) (م) ومن ذلك قول الشاعر [هو يزيد بن الطّثريّة]:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلاثُ إزارِها فدِعصٌ وأمَّا خصرُها فبَتِيلُ

وقول الآخر [هو القطامي ـ كما في «العيني» (٤/٣٤٦)]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيا (م)

(٣) تقديم وتأخير في (ع).

(٤) ينظر: «شرح السيرافي» (٤/٩٨)، و«اللمع» (ص٢٠٨)، و«شرح المفصل» (٣/ ٤٤٥).

(٥) من (ح).

(٦) قال الخضري (٢/١٧٢): والأحسن في ألف الإلحاق القلب، وفي المنقلبة عن أصل التصحيح.

[٨٧٢] فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كَـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

[ش] [النسب إلى المركب] إذا نُسِبَ إلى الاسمِ المركَّبِ؛ فإنْ كانَ مُرَكَّبًا تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مَزْجٍ ـ حُذِفَ عجُزُهُ وأُلحقَ صدرَه ياءُ النسبِ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (تَأَبُّطِيٌّ)، وفي (بعلبك): (بَعْلِيٌّ)، وإنْ كانَ مُرَكَّبًا تركيبَ إضافةٍ؛ فإنْ كانَ صدرُه (ابْنًا، أو أَبًا)[(١)]، أو كانَ مُعَرَّفًا بعَجُزِهِ ـ حُذِفَ صدرُه، وأُلحقَ عَجُزَه ياءُ النسبِ، فتقولُ في ابنِ الزبيرِ: (زُبَيْرِيٌّ)، وفي أبي بكرٍ: (بَكْرِيٌّ)، وفي غلامِ زيدٍ: (زَيْدِيٌّ)؛ فإنْ[(٢)] لَمْ يكُنْ كذلك، فإنْ لَمْ يَخَفْ لَبْسٌ عندَ حَذْفِ عجُزِه ـ حُذِفَ عَجُزُه ونُسِبَ إلى صدرِه، فتقولُ في امْرِيءِ القيسِ: (امْرِئِيٌّ)[(٣)]. وإنْ خيفَ لَبْسٌ ـ حَذَفَ صدْرُهُ، ونَسَبَ إلى عَجُزِه، فتقولُ في عبدِ الأشهلِ وعبدِ القيسِ: (أَشْهَلِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ). [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][(٤)].

[ص] [٨٧٣] واجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مَنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ ـ

[٨٧٤] فِي جَمْعَي التصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

[ش] [النسب إلى محذوف اللام] إذا كانَ المنسوبُ إليه محذوفُ اللامِ؛ فلا يخلُو: إما أن تكونَ لامُه مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جَمْعَي التصحيحِ، أو في التثنيةِ أو لا[(٥)].

---

(١) في (س): «تقديم وتأخير». (٢) في (س): «وإن».

(٣) بكسر الراء بعدها همزة، ويقال: مَرئي ـ بفتح الميم والراء، وحذف همزة الوصل؛ وهذا هو المطرد عند سيبويه؛ لأنه المسموع. «التصريح» (٥/ ٢٠٠).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط صحة العين، وإلا وجب الجبر، وإن لم يجبر في التثنية؛ كـ(شاة): فإن أصلها (شوهة)؛ لجمعه على (شياه)؛ حذفت لامها ـ وهي الهاء تخفيفًا، وقصد تعويض التاء عنها؛ ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها؛ فترد لامها في النسب، ويقال: (شوهي) ـ بسكون الواو، وعند الأخفش؛ لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: (شاهي)؛ لأن المجبور عندهم: تفتح عينه، وإن سكنت في الأصل؛ فتقلب ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وتقول في: (ذي) و(ذات) ـ بمعنى (صاحب): (ذوَوِي) ـ بفتح الذال والواو اتفاقًا؛ لأن أصله فَعَل ـ بفتحتين عندهما؛ فترد لامه، وتقلب ألفًا، =

[٢٢٤/و] فإنْ لَمْ تكنْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ فيما ذَكَرَ - جازَ لك في النسبِ الردُّ وتركُه[١]، فتقولُ في (يَدٍ وَابْنٍ): (يَدَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ)؛ كقولِهم في التثنيةِ: (يَدَانِ وابْنَانِ)، وفي (يَدٍ) - عَلَمًا لمُذَكَّرٍ: (يَدُون).

وإنْ كانَتْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جمعيِ التصحيحِ، أو في التثنيةِ - وَجَبَ ردُّهَا في النسبِ، فتقولُ في (أَبٍ، وأَخٍ، وأُخْتٍ[٢])[٣]؛ كقولِهم: (أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وأَخَوَاتِ)[٤].

[النسب إلى ما وضع على حرفين] [ص][٨٧٥] وبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ابْنٍ) (بِنْتَا) ... أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

[ش] مذهبُ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ[٥] - رحمَهما اللهُ تعالى: إلحاقُ (أختٍ وبنتٍ) في النسبِ بـ(أخٍ وابنٍ)، فتُحْذَفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: (أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ) - كما يُفْعَلُ ذَلِكَ[٦] بـ(أخٍ وابنٍ).

ومذهبُ يُونُسَ: أنَّه يُنْسَبُ إليهما على لفظِيهما فتقولُ: (أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ). [واللهُ تعالى أعلم][٧].

= ثم الألف واوًا؛ لأجل الياء كـ(فتى)، قاله الدماميني. اهـ. «الصبان» (١٢٨/١).
ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه، وردها في تثنية ذات نحو: (ذواتا أفنان)، لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلب العين ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال: (ذاوي) كـ(شاهي)، وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب، وليس هذا مثل: (طووي) المتقدم؛ لعروض حركة العين فيه، وأصالتها هنا؛ بل هذا أولى بالقلب من (شاهي) العارض الحركة؛ فتأمل. «الخضري» (١٧٣/٢).

(١) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٧٠)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١٤٦١/٣).

(٢) إنما ضمت همزتها؛ لتدل على أن الذاهب منها (واو)، وخُصت بذلك دون (أخ)؛ لأجل التاء اللازمة لها وصلًا ووقفًا، كالاسم الثلاثي. «الخضري» (١٧٣/٢).

(٣) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير».

(٤) في (س): «أختان».

(٥) «الكتاب» (٣٦٣/٣).

(٦) ليس في (م).

(٧) من (ح).

[ص] [٨٧٦] وَضَاعِفِ(١) الثانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ، كَـ(لَا وَلائِي)

[ش] إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِيٍّ لا ثَالِثَ له، فلا يَخْلُو الثاني: مِن(٢) أنْ يكونَ حرفًا صحيحًا أو حرفًا معتلًّا.

فإن كانَ حرفًا صحيحًا(٣) ـ جازَ فيه التضعيفُ وعدمُه، فتقولُ في كَمَ: (كَمِيٌّ وكَمِّيٌّ).

وإنْ كانَ حرفًا معتلًّا وَجَبَ تضعيفُه: فتقولُ في لو: (لَوِّيٌّ)(٤).

وإن كانَ الحرفُ الثاني أَلِفًا ـ ضُوعِفَتْ وَأُبْدِلَتْ الثانيةُ همزةً، فتقولُ في رَجُلٍ اسمُه (لا): (لَائِيٌّ)، ويجوزُ قَلْبُ الهمزةِ واوًا فتقولُ: (لَاوِيٌّ).

[ص] [٨٧٧] وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

[ش] إذا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوفِ (الفاءِ)، فلا يخلُو إما أنْ يكونَ صحيحَ اللامِ أو معتلَّها. [النسب إلى محذوف الفاء]

فإنْ [٢٢٤/ظ] كانَ صحيحُها ـ لمْ يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فتقولُ في (عِدَة وصِفَة): (عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ). وإنْ كانَ معتلُّها ـ وَجَبَ الردُّ، ويجِبُ أيضًا عندَ سيبويهِ(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ فَتْحَ عينِه فتقولُ في (شِيَةٍ): (وِشَوِيٌّ)(٦).

---

(١) في (ع): «وضعف».
(٢) في (م): «فإما».
(٣) من (م).
(٤) سواء كانت اسم رجل؛ أردت النسبة إليه، أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها؛ لإكثاره منها، فتقول: (لوي) بالإدغام؛ لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه؛ فصار كـ(جوّ ودوّ)، وأما نحو: (كي وفي)، فتقول فيه (كيوي وفيوي) بلا إدغام كـ(حيوي) في (حي)، لعدم اجتماع المثلين؛ إذ الياء المزادة تقلب واوًا للنسب. «الخضري» (٢/ ١٧٣).
(٥) لأنه يفتح عينه، وإن كان أصلها السكون. وأما الأخفش: فيسكن ما أصله السكون. «الخضري» (٢/ ١٧٣).
(٦) «الكتاب» (٣/ ٣٦٩)، وينظر: «الانتصار» لسيبويه (ص٢١٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٢٠)، و«التعليقة» (٣/ ٢٠٤).

[ص] [٨٧٨] والوَاحِدُ اذْكُرْ نَاسِبًا للجَمْعِ[(١)] إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ

[النسب إلى الجمع]

[ش] إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جمعيَّتِهِ - جِيءَ بواحدِه ونُسِبَ إليه؛ كقولك في النسبِ إلى الفرائضِ: (فَرَضِيٌّ).

هذا إنْ لمْ يكنْ جاريًا مَجْرَى العَلَم، فإنْ جَرَى مَجْرَاه - كـ(أَنْصَارٍ) - نُسِبَ إليه على لفظِه؛ فتقول في (أنصار): (أَنْصَارِيٌّ)، وكذا إنْ كانَ عَلَمًا، فتقولُ في (أَنْمَار): (أَنْمَارِيٌّ).

[ص] [٨٧٩] وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا، فَقُبِلْ

[الاستغناء عن ياء النسب]

[ش] يُسْتَغْنَى غالبًا في النسبِ عن يائِه ببناءِ الاسم على **(فاعل)** بمعنى صاحبِ كذا، نحو: (تَامِرٌ ولَابِنٌ)[(٢)]؛ أي: صاحبُ تَمْرٍ، وصاحبُ لَبَنٍ، وببنائِه على **(فَعَّال)** في الحِرَفِ غالبًا كـ(بَقَّالٍ، وبَزَّارٍ)، وقد يكون (فَعَّالٌ) بمعنى صاحبِ كذا، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: بِذِي ظُلْمٍ[(٣)].

---

(١) قال الشاطبي - في «شرح الألفية» (٧/ ٥٧٥) -: «والجمع في كلامه محمول على عموم أنواعه». وفيه أن حكم التثنية السالمين عُلِم من قوله:

وَعَلَمَ التَثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبِ

مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كـ(قوم)، والنسب إليه على لفظه، واسم الجنس الجمعي كـ(نمل)، ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفرده - إلا الله تعالى؛ لسقوط التاء في النسب ألبتة. الخضري (٢/ ١٧٣).

(٢) (م) وقد ورد من ذلك قول الحُطَيئة:

وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرُ

وقول الآخر [ذي الرمة]:

إلى عطنٍ رحْبِ المَبَاءةِ آهِلِ

والشاهد فيه قوله: **(آهل)**؛ فإنه أراد به أنَّه منسوب إلى (الأهل)، وكأنه قال: (ذي أهل)، وليس هو بجارٍ على الفعل، لأنه لو جرى على الفعل لقال: (مأهول)؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعني - مبني للمجهول (م).

(٣) لأن جعله صيغة مبالغة - يوهم ثبوت أصل الظلم؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. =

وقد يُسْتَغْنَى عن ياءِ النسبِ أيضًا بـ(فَعِلٍ) بمعنَى: صَاحِبِ كذا، نحوَ: (رَجُل طَعِمٌ وَلَبِسٌ)؛ أي: صاحبِ طعامٍ ولباسٍ، وأنشدَ سيبويهِ[(١)] ـ رحمَه اللهُ تعالى[(٢)] ـ:

٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ   لَا أُدْلِجُ الليْلُ ولكنْ أَبْتَكِرْ[(٣)]

أي: ولكنِّي نهارِيٌّ؛ أي: عاملٌ بالنهارِ.

[ص] [٨٨٠] وغيرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا   عَلَى الذِي يُنْقَلُ مِنْه اقْتُصِرَا

[ش] أي: مَا جاءَ مِنَ المنسوبِ مخالِفًا لِمَا سبقَ تقريرُه ـ فهو مِنْ شواذِ النسبِ؛ يُحفظُ ولا يقاسُ عليه؛ كقولِهم في النسبِ إلى (البصرةِ): (بِصْرِيٌّ)[(٤)]، وإلى (الدَّهْرِ): (دُهْرِيٌّ)[(٥)] [٢٢٥/و]، وإلى (مَرْوَ): (مَرْوَزِيٌّ)[(٦)].

= وأجيب أيضًا ـ بأن النفي منصبٌّ على المقيد، وهو الظلم مع قيده، وهو كثرته معًا ـ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [غافر: ١٨]؛ إذ المقصود نفي الشفيع أصلًا، فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل. وعدل عنه تعريضًا بأن (ظلامًا للعبيد) من ولاة الجور، وبأن (العبيد) جمع كثرة؛ فجيء في مقابلته بالكثرة. «الخضري» (٢/ ١٧٤).

(١) «الكتاب» (٣/ ٣٨٤)، وينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٣٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٥٧): «أنشده سيبويه، ولم يعزه لأحد».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (نَهِر)؛ حيث بناه على (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب؛ فكأنه قال: (ولكني نهاري) ـ كما قال: (لست بليلي)، قال سيبويه: «وقالوا: (نهر)، وإنما يريدون (نهاري)، ويجعلونه بمنزلة (علم وطعم)، وفيه معنى ذلك». اهـ (م).

(٤) (م) المشهور فِي (البَصرة) فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بِصري) ـ بكسر الباء، فعلى هذين: يكون لفظ النسب شاذًّا. وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا، وورد في لفظ النسب فتح الباء؛ فإذا لاحظت مَا ورد فِي لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح ـ لم يكن شاذًّا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء ـ مع ثبوته لغةً في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه؛ لئلا يلتبس بالنسب إلى (بُصْرى) بزنة (حُبْلَى)، إذا نسب إليه؛ بحذف الألف، فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ـ كما يجوز قلبها واوًا؛ فيقال: «بصروي» (م).

(٥) (م) الدُّهري ـ بضم الدال، والقياس فتح الدال ـ هو الشيخ الفاني (م).

(٦) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٦٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٧٢)، =

الوَقْفُ(١)

[ص][٨٨١] تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

[الوقف على الاسم المنون] [ش] أي: إِذَا وُقِفَ على الاسمِ المنوَّنِ، فإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ فتحةٍ: أُبْدِلَ ألفًا؛ ويشملُ ذلكَ(٢) ما فَتْحَتُه للإعرابِ، نحوَ: (رأيْتُ زيدًا)، وما فَتْحَتُه لغيرِ الإعرابِ؛ كقولك في إِيهًا ووَيْهًا: (إِيهَا ووَيْهَا).

وإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ ضمَّةٍ أو كسرةٍ: حُذِفَ وَسُكِّنَ (ما

= و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٦٨).

(١) هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ وهو إما **اختياري**: بأن قصد لذاته، أو **اضطراري**: بأن قطع النفس عنده، أو اختباري ـ بالموحدة ـ بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾. فإنَّ قراءة الكسائي [كما في «السبعة» (ص٤٨٠)]؛ بتخفيف ﴿أَلَا﴾؛ فهي حرف استفتاح، و(يا) للتنبيه، أو: المنادى محذوف، و(**اسجدوا**): فعل أمر فيوقف على (يا) مفصولة من (اسجدوا)، وكان حقه أن يفصل في الخط أيضًا؛ لكن وصلا في المصحف العثماني؛ فصار بصورة المضارع لفظًا وخطًّا، وعلى قراءة الباقين بالتشديد: فهي (أن) الناصبة مدغمة في (لا) الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول ﴿يَهْتَدُونَ ۝٤١﴾ بحذف الخافض؛ أي: لا يهتدون إلى السجود؛ فيوقف على (أن) عند قطع النفس، أو على (لا) دون (يا)؛ لأنها جزء كلمة.

والمقصود هنا الأول: الاختياري، وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالبًا مجموعة في قوله:

زيادةٌ حذفٌ إسكانٌ ونقلٌ كذا التضعيفُ والنونُ والإشمامُ والبَدَلْ

وقد لا يغير أصلًا: كالفتى والقاضي وحبلى. «الخضري» (٢/ ١٧٥)، بتصرف.

(٢) شمل أيضًا المقصور: كـ(رأيت فتى)؛ فألفه في النصب بدل من التنوين، وفي غيره: لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور.

وقيل: بدل من التنوين مطلقًا؛ فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة.

وقيل: لام الكلمة مطلقًا فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها بالياء، ووقوعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك. «الخضري» (٢/ ١٧٥).

قبلَه)[١]؛ كقولك في (جاءَ زيدٌ)، و(مررتُ بزيدٍ): (جاءَ زيدْ)، و(مررت بزيدْ).

[ص] [٨٨٢] وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ
[٨٨٣] وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

[ش] إذا وُقِفَ على هاءِ الضميرِ: فإنْ كانتْ مضمومةً، نحو: (رأيتُهُ)، أو مكسورةً، نحوَ: (مَرَرْتُ بِهِ): حُذِفَتْ صِلَتُها، ووُقِفَ على (الهاءِ) ساكنةً ـ إلا في الضرورةِ. وإن كانت مفتوحةً، نحو: (هِنْدٌ رَأَيْتُهَا): وُقِف على الألفِ، ولم تُحْذَفْ. [الوقف على هاء الضمير]

وشبَّهُوا (إِذًا) بالمنصوبِ المنوَّنِ؛ فأبدلُوا نونَها ألفًا في الوقفِ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢]. [الوقف على إذن]

[ص] [٨٨٤] وحذفُ (يَا) المنقوصِ ذي التنوينِ مَا لمْ يُنْصَبَ ـ اوْلَى[٣] مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا
[٨٨٥] وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ[٤]، وفِي نحوِ (مُرٍ) لُزُومُ ردِّ اليا اقْتُفِي

[ش] إذا وُقِفَ على المنقوصِ المنوَّنِ: فإنْ كانَ منصوبًا: أُبْدِلَ مِنْ تنوينه ألفٌ، نحو: (رَأَيْتُ قَاضِيًا)؛ وَإِنْ[٥] لمْ يكنْ منصوبًا: فالمختارُ الوقفُ عليه بالحذفِ[٦] إلا أن يكونَ محذوفَ العينِ أو الفاءِ ـ كما سيأتي ـ فتقولُ: (هذا قاضٍ ومَرَرْتُ [٢٢٥/ظ] بقاضٍ). ويجوزُ الوقفُ عليهِ؛ [الوقف على الاسم المنقوص]

---

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ح).
(٣) في (س): «الأولى».
(٤) فإثبات يائه ما لم ينصب ـ أولى. وإنما قلنا: ما لم ينصب؛ لأن الأصل مقيد به، فعكسه كذلك؛ فلا يَرِد: أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون، مع أن إثبات يائه واجب لا أولى. «الخضري» (٢/ ١٧٦).
(٥) في (م): «فإن».
(٦) أي: حذف الياء ـ كما تحذف في الوصل؛ لأن الوقف محل راحة، فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس: إعادة الياء لزوال موجب حذفها، وهو التنوين. «الخضري» (٢/ ١٧٦).

بإثباتِ الياءِ، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ[١]: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) [الرعد: ٨].

فإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ؛ كـ(مُرٍ) اسمَ فاعلٍ مِنْ (أَرَى)، أو الفاءِ، كـ(يَفِي) عَلَمًا ـ لم يُوقَفْ إلا بإثباتِ الياءِ؛ فتقولُ: (هذا مُرِي، وهذا يَفِي).

وإليه أشارَ بقولِه: (**وفي نحوِ: مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي**).

فإن كانَ المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ[٢]؛ فإنْ كانَ منصوبًا: ثبَتَتْ ياؤُه ساكنةً، نحو: (رَأَيْتُ القاضِيَ) وإنْ كانَ مرفوعًا أو مجرورًا: جازَ إثباتُ الياءِ وحَذْفُها، والإثباتُ أجودُ، نحوَ: (هذا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي).

[أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر]

[٨٨٦] **وَغَيْرُ (ها) التأْنِيثُ مِنْ مُحَرَّكٍ**[٣] ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ [ص]

[٨٨٧] **أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا** ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا، إِنْ قَفَا

[٨٨٨] **مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ**[٤] **انْقُلَا** ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا[٥]

---

(١) كما في «المبسوط في القراءات» لابن مهران (ص٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٢) يشمل ما حذف تنوينه لـ(أل) ـ كما مثله، أو لمنع الصرف: كـ(رأيت جواري)، أو للنداء: كـ(يا قاضٍ)، أو للإضافة: كقاضي مكة. أما **الأول**: فحكمه ما ذكره، ومثله **الثاني**؛ فتثبت ياء المنصوب منه وجوبًا، وياء غيره رجحانًا ـ كما في «الهمع» (٢/ ٤٢٨). وأما **الثالث**: فاختار فيه يونس الحذف، ورجحه سيبويه [«الكتاب» (٤/ ١٨٤)]؛ لأن النداء محل الحذف كالترخيم. واختار الخليل الإثبات؛ فليحمل عليه كلام المصنف. وأما **الرابع**: فكالمنون، يترجح فيه الحذف على الإثبات؛ لأنه لما زالت الإضافة بالوقف ـ عاد إليه ما ذهب لأجلها، وهو التنوين، فألحق بالمنون إلا في النصب ـ فلا يقلب تنوينه العائد ألفًا، لضعفه عن الأصلي؛ بل يوقف بالياء كما استظهره ابن قاسم [«التوضيح» (٣/ ١٤٧٣)]، وهذا القسم وحده وارد على المتن؛ لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك ـ إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين ـ كان داخلًا في قوله: (**وحذف يا المنقوص**)، إلا في قوله: (**وغير ذي التنوين**)، أفاده ابن قاسم [«التوضيح» (٣/ ١٤٧٤)]. «الخضري» (٢/ ١٧٦).

(٣) حركة أصلية.

(٤) في (ع): «أو حركات».

(٥) في (س)، (ك): «يخطلا».

[ش] إذا أُريدَ الوقفُ على الاسمِ المحرَّكِ[1] الآخِرِ؛ فلا يخلُو آخِرُه مِنْ أَنْ يكونَ هاءُ التأنيثِ أو غيرُها. فإنْ كانَ آخرُه هاءُ التأنيثِ: وَجَبَ الوقفُ عليها بالسكونِ؛ كقولك في (هذه فاطمةُ أَقْبَلَتْ): (هذه فاطِمَهْ). وَإِنْ كانَ آخِرُه غَيْرُ هاءِ التأنيثِ: ففي الوقفِ عليه خمسةُ أوجهٍ: التسكينُ، والرَّوْمُ، والإِشْمَامُ، والتَّضْعِيفُ، والنَّقْلُ.

فالرَّوْمُ: عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ[2].

والإِشْمَامُ: عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعدَ تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ولا يكونُ إلا فيما حركتُه ضمةٌ[3].

وشرطُ الوقفِ بالتضعيفِ: أن لا يكونَ الأخيرُ[4] همزةً؛ كـ(خطأٍ)، ولا **معتلًّا**؛ كـ(فَتَى)[5]، وأنْ يَلِيَ **حركةً**[6]؛ كـ(الجَمَلِ)، فتقولُ في الوقفِ عليه [٢٢٦/و]: (الجَمَلّ)، بتشديدِ اللامِ، فإنْ كانَ ما قبلَ الأخيرِ[7] ساكنًا: امتنعَ التضعيفُ؛ كـ(الحِمْل).

والوقفُ بالنقلِ[8]: عبارةٌ عن تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ونقلِ حركتِه إلى الحرفِ الذي قبلَه، وشرطُه: أنْ يكونَ مَا قبلَ الآخِرِ ساكنًا قابلًا

---

(١) في (ع): «المتحرك».

(٢) هذا تعريفه عند النحاة. بخلافه عند القراء، فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، والفرق بين العبارتين، وفائدة الخلاف بين الفريقين ـ تنظر في مظانها كـ«النشر» لابن الجزري (٢/ ١٢١)، و«هداية القاري» (٢/ ٥١٠).

(٣) إعرابيةً كانت أو بنائيةً.

(٤) في (س)، (ح): «الأخر».

(٥) رسمت في (ع): «كفتا». قال الخضري: «الأولى: حذفه؛ لأن الكلام في متحرك الآخر، ويمثل بـ(رأيت القاضي)، و(قضى الأمر)، و(قضُو الرجل) ـ بضم الضاد؛ أي: صار قاضيًا».

(٦) لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم ـ وهو المزيد للتضعيف، وما قبله، وما بعده، والغرض من التضعيف: بيان أن الآخر محرك في الأصل.

(٧) في (س)، (ك): «الأخر».

(٨) لأن المحرك لا يقبل حركة غيره.

للحركةِ، نحو: (هذا الضربُ، ورَأَيْتُ الضَّربَ، ومَرَرْتُ بِالضَّرْبِ).

فإنْ كانَ ما قبلَ الآخرِ مُحَرَّكًا: لم يُوقَفْ عليه[(١)] بِالنَّقْلِ؛ كـ(جَعْفَر).

وكذا إنْ كانَ ساكنًا لا يَقْبَلُ الحركةَ: كالألفِ، نَحو: (بابٍ)، و(إنسانٍ)[(٢)]. (والله تعالى أعلم)[(٣)].

[ص] [٨٨٩] وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلا

[ش] مذهبُ الكوفيينَ: أنه يجُوزُ الوقفُ بالنقلِ؛ سواءٌ كانَتِ الحركةُ (فتحةً[(٤)]، أو ضمَّةً)[(٥)]، أو كسرةً، وسواءٌ كان الأخيرُ مهموزًا أو غيرَ مهموزٍ؛ فتقولُ[(٦)] عندهم: (هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بِالضَّرِبْ) ـ في الوقفِ على (الضَّرْبْ)، و: (هذا الرِّدُءْ[(٧)]، ورَأَيْتُ الرِّدَءْ، وَمَرَرْتُ بِالرِّدِءْ) ـ في الوقفِ على (الرِّدْءْ).

ومذهبُ البصريين: أنه لا يجُوزُ النقلُ إذا كانَتِ الحركةُ فتحةً، إلا إذا كانَ الآخِرُ مهموزًا فيجُوزُ عندهم: (رَأَيْتُ الرِّدَءْ)، ويمتنعُ[(٨)]: (رَأَيْتُ[(٩)] الضَّرَبْ).

ومذهبُ الكوفيينَ أَوْلَى؛ لأنهم نقلُوه عن العربِ[(١٠)].

[ص] [٨٩٠] والنقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

[ش] يعني: أنه متى أدَّى النقلُ إلى أنْ تصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غيرِ موجودٍ

---

(١) من (ع). (٢) من (م).
(٣) من (ح).
(٤) لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنوَّن، وحمل غيره عليه.
(٥) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير». (٦) في (ع): «فيقول».
(٧) (م): «الرِّدْء» ـ بكسر الراء، وسكون الدال، وآخره همزة ـ هو المعين فِي المهمات، ومنه قوله تعالى؛ [حكاية عن منجاة موسى ربّه]: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤] (م).
(٨) في (ع): «ويمنع». (٩) من (م)، (ص).
(١٠) ينظر: «الأشموني» (٤/ ١٢).

في كلامِهم ـ امتنعَ ذلك، إلَّا إنْ كانَ الآخِرُ همزةً: فيجُوزُ. فعلى هذا: يمتنعُ (هذا العِلُمْ) فِي الوقفِ على (العِلْم) لأنَّ (فِعُلًا) مفقودٌ في كلامِهم. ويجُوزُ (هذا الرِّدُءْ)؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ.

[الوقف على ما آخره تاء التأنيث]

[ص] [٨٩١] فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

[٨٩٢] وَقَلَّ [٢٢٦/ظ] ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

[ش] إذا وُقِفَ على ما فيه تَاءُ التأنيثِ، فإنْ كانَ فِعْلًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحو: (هَنْدٌ قَامَتْ). وإنْ كانَ اسمًا؛ فإنْ كانَ مفردًا: فلا يخلُو[1]: إما أنْ يكونَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا أو لا. فإنْ كانَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحوَ: (بِنْتْ، وَأُخْتْ). وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ[2]: وُقِفَ عليه بالهاءِ، نحو: (فاطمهْ وحمزهْ وفتاهْ)، وإن كانَ جمعًا أو شِبْهُهُ: وُقِفَ عليه[3] بالتاءِ، نحوَ: (هِنْدَاتْ وهَيْهَاتْ). وقَلَّ الوقفُ على المفردِ بالتاءِ نحو: (فَاطِمَتْ)، وعلى جمعِ التصحيحِ وَشِبْهِهِ بالهاءِ نحوَ: (هِنْدَاهْ وَهَيْهَاهْ).

[ص] [٨٩٣] وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ[4] عَلَى الفِعْلِ المُعَلّْ بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

[٨٩٤] وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر]

ويجُوزُ الوقفُ بهاءِ السكتِ على كلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخرُه للجزمِ أوِ الوقفِ[5]؛ كقولك في (لَمْ يُعْطِ): (لَمْ يُعْطِهِ)، وفي أَعْطِ: (أَعْطِهِ).

---

(١) ليس في (ع).
(٢) متحركًا، أو ساكنًا.
(٣) من (م).
(٤) توصلًا إلى بقاء الحركة وقفًا، كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء، وسميت (هاء السكت)؛ لأنه يسكت عليها. ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل المحذوف الآخر، و(ما) الاستفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن. «الخضري» (٢/ ١٧٧).
(٥) المراد بالوقف هنا: البناء في فعل الأمر، ولو عبَّر به لكان أولى. «الخضري» (٢/ ١٧٧).

ولا يلْزَمُ ذلك ـ إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُهُ: قد بَقِيَ على حرفٍ واحدٍ، أو على[١] حرفينِ:

أحدُهما: زائدٌ، فالأوَّلُ: كقولك في (ع) و(قِ): (عِهْ وقِهْ).

والثانِي: كقولك في (لَمْ يعِ)، و(لم يقِ): (لم يَعِهْ، ولمْ يَقِهْ)[٢].

(والله تعالى أعلم)[٣].

[ص] [٨٩٥] وَ(مَا) فِي الاِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

[٨٩٦] وَلَيْسَ حَتْمًا[٤] فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ؛ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

[ش] [الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة]

إذا دخلَ على (ما) الاستفهاميَّةِ جارٌّ: وَجَبَ حَذْفُ ألفِها[٥]، نحو: (عَمّ[٦] تسألُ[٧]؟) و(بِمَ جِئْتَ)[٨] [٢٢٧/و] و(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ). وإذا وُقِفَ عليها بعدَ دخولِ الجارِّ: فإما أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفًا أو اسمًا، فإنْ كانَ حرفًا: جازَ إلحاقُ هاءِ السكتِ[٩]، نحو: (عَمَّهْ) و(فِيمَهْ). وإنْ

---

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) (م) قد ردَّ ابن هشام مَا ذكره الناظم، وتبعه عليه الشارح هنا ـ من أنَّهُ يجب إلحاق هاء السكت فِي الوقف عَلَى نحو: (لم يع، ولم يف) ـ **وردَّ ذلك**: بإجماع القراء عَلَى عدم ذكر «الهاء» فِي الوقف عَلَى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ [الطلاق: ٢]، والقراءة ـ مع كونها سُنَّة متبعة ـ لا تخالف العربية، ولا تأتي عَلَى وجه يمتنع عربية (م). [ينظر: «إرشاد السالك» (٩٦٨/٢)].

(٣) من (ح).

(٤) أي: وليس إيلاؤها الهاء حتمًا... إلخ، فاسم ليس ضمير المصدر المأخود من أولها، لا المأخوذ من حذف؛ لأن الحذف واجب مطلقًا ـ كما مثله الشارح أوّلًا.

(٥) فرقًا بينها وبين الشرطية، والموصولة.

(٦) رسمت في (ك): «عما».

(٧) في (س)، (ص): «يتساءلون».

(٨) في (س): «وم جيئت».

(٩) لكون الحرف منها كالجزء؛ فكأنها على حرفين، فجاز الوقف عليها بدون الهاء، وإن كان إثباتها أجود قياسًا؛ لتكون (الهاء) عوضًا عن ألفها المحذوفة، وأكثر استعمالًا. وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعًا للرسم فيسكن الميم. أما المضاف: فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه؛ فتجب فيها (الهاء)؛ لكونها على حرف واحد؛ وهو لا يوقف عليه. «الخضري» (١٧٨/٢).

كانَ اسمًا: وَجَبَ إلحاقُها نحوَ: (اقْتِضَاءَ مَهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ).

[ص] [٨٩٧] وَوَصْلُ[١] ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
[٨٩٨] وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتَحْسِنَا

[الوقف بهاء السكت على المتحرك]

[ش] يجُوزُ[٢] الوقفُ (بهاءِ السكتِ)[٣] ـ على كلِّ[٤] متحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ لازمةٍ، لا تُشْبِهُ حركةَ إعرابٍ؛ كقولك في (كَيْفَ): (كَيْفَهْ). ولا يُوقَفُ بها على ما حَرَكَتْهُ إعْرَابِيَّةٌ[٥]، نحوَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، ولا على ما حَرَكَتُهُ مُشْبِهَةٌ للحركةِ الإعْرَابِيَّةِ؛ كحَرَكَةِ الفِعْلِ الماضي، ولا على ما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ، نحوَ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، والمنادى المفرُد نحو: (يا زيدُ)، (ويا رَجُلُ)[٦]، واسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ نحوَ: (لا رَجُلَ). وشذَّ وصلُها بما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ[٧]؛ كقولِهم في (مِنْ عَلُ): (مِنْ عَلُهْ)[٨]. واستُحْسِنَ إلحاقُها بما حركتُه دائمةٌ لازمةٌ[٩]. (والله تعالى أعلم)[١٠].

[ص] [٨٩٩] ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

[إعطاء الوصل حكم الوقف]

[ش] قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ، وذلك كثيرٌ في النَّظْمِ، قليلٌ في النثرِ، ومنه في النثرِ: قولُه تعالى[١١]: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ[١٢] وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. ومِنَ النظمِ قولُه:

---

(١) في (س): «ووصلها».
(٢) في (س): «تجوز».
(٣) ليس في (ك).
(٤) ليس في (س).
(٥) في (ع): «إعرابه».
(٦) من (ع)، (م).
(٧) من (ص)، (م).
(٨) (م) وَذَلِكَ ـ كَمَا فِي قول الراجز [نسب لأبي مروان في «شرح التصريح» (٢/ ٣٤٦)؛ ولأبي ثروان في «المقاصد النحوية» ٤/ ٥٤٥]:
يَا رُبَّ يَومٍ لِي لا أظَلَّلُه أرْمَضُ من تحتُ وأضْحى من عَلُهْ (م)
(٩) من (م).
(١٠) من (ح).
(١١) في قراءة غير حمزة والكسائي ـ كما قيّده به: «المكودي» (ص٣٦٠)، و«الأشموني» (٤/ ٢١)، وهو الموافق لما في كتب القراءات.
(١٢) بناء على أنه من (السَّنة)؛ واحدة السنين، وأنَّ لامها (واو). فالأصل: (يتسنو)، =

٣٥٧ ـ [لَقَد خَشيتُ أنْ أرى جَدَبَّا](١) (مِثْلُ الحَرِيقِ)(٢) وَافَقَ القَصَبَّا(٣)

فضعَّفَ الباءَ، وهي موصولةٍ بحرفِ الإطلاقِ ـ وهو الألفُ. (والله تعالى أعلم)(٤).

❁ ❁ ❁

= قلبت الواو ألفًا، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفًا، وأجري الوصل مجراه. وكذا على أنه من (الحمأ المسنون)، وأصله: (يتسنن)، بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفًا دفعًا لتوالي الأمثال؛ كتظنّي وتقضّي في تظنن، وتقضض؛ أي: سقط. أما على قول الحجازيين: أن لام السَّنة هاء، فـ(يتسنَّه): مجزوم بسكون الهاء. ولا شاهد فيه، والفاعل على الجميع: ضمير الطعام والشراب. وأفرده لأنهما كجنس واحد. وأتى الشارح بقوله: (وانظر...)، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل. أما في الوقف فكثيرة اتفاقًا. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(١) الشطر من (س)، (ك).

(٢) قال العيني في «شرح الشواهد» (٤/ ٢٠٦٨): قوله: **(مثل الحريق)** ـ هكذا هو في رواية سيبويه، وفي رواية أبي على «أو كالحريق». اهـ.
قال الرضي الإستراباذي في «شرح الشافية» (٤/ ٢٦٠): «ليس هذا البيت من شواهد سيبويه البتة، والنقل عن أبي علي معكوس، وتشديد الباء من (القصبّا) ضرورةٌ».

(٣) نسب إلى رؤبة بن العجاج، وهو «ملحق بديوانه» (ص١٦٩)، ونسبه عَلَم الدين السخاوي في «سفر السعادة» (٢/ ٧٢٦) ـ إلى ربيعة بن صبح.
(م) الشاهد فيه: قوله: **(القصبا)**؛ حيث ضعف الباء ـ مع كونها موصولة بألف الإطلاق (م).

(٤) من (م).

الإمالـةُ

[ص] [٩٠٠] الأَلِفُ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ[1] أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْه الْيَا خَلَفْ ـ

[٩٠١] دُونَ مَـزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَـا تَلِيه هَا التأنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا

[ش] (الإمالةُ)[2]: عبارةٌ عن أنْ يُنْحَى[3] بالفتحةِ، نحوَ: الكسرةِ، وبالألفِ، نحوَ الياء. [تعريف الإمالة]

---

(١) في (س): «الطَرَفْ».

(٢) تسمى الكسر والبطح والإضجاع؛ لأنها اصطلاحًا: تمييل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء؛ فكأنك بطحتها ـ أي: رميتها، وأضجعتها إليها. والغرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالياء والكسرة ـ مستفلٌ منحدر، وبالفتحة والألف ـ متصعِّد مستعل، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفُّل والانحدار. وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره، **وحكمها**: الجواز، فكل مُمال يجوز ترك إمالته، والأسباب الآتية إنما هي للجواز، ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالبًا؛ وأصحابها تميم ومن جاورهم. **وأما الحجازيون**: فلا يميلون إلا في مواضع قليلة. **وسببها**: لفظي ومعنوي، **فالأول**: الياء والكسرة الظاهرتان، **والثاني**: الدلالة على ياء كـ(باع) و(رمى)، أو كسرة كـ(خاف). **وجملة ما ذكره المتن** من أسباب إمالة الألف ستة: انقلابها عن الياء، ورجوعها إليها، ووقوع ياء قبلها، ومثله بعدها، وكسر ما قبلها، أو بعدها، والتناسب. وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين، أو المقدرين. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(٣) **اعترض**: بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف؛ كـ(نعمة) و(شجرة)، فالأولى: قول الأشموني (٤/ ٢٤) ـ تبعًا لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف. **وقد يقال** قول الشارح: **(وبالألف نحو الياء)** ـ ليس من تتمة ما قبله؛ بل هو نوع آخر هو المشار إليه بقول الأشموني: **(إن كان بعدها ألف)**؛ فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر: أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم؛ لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة. «الخضري» (٢/ ١٧٩).

[موضع إمالة الألف] وتُمَالُ الألفُ إذا كانَتْ طرفًا بدلًا مِنْ ياءٍ أو صائرةً إلى الياءِ دونَ زيادةٍ أو شذوذٍ، **فالأوَّلِ:** [١٢٧/ظ] كألف (رَمَى ومَرْمَى)، **والثاني:** كألفِ (مَلْهَى؛ فإنها) تصِيرُ ياءً في التثنيةِ، نحوَ: (مَلْهَيَانِ)[١].

واحْتَرِزْ بقوله: **(دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ)** مما يصِيرُ ياءً بسببِ زيادةِ ياءِ التصغيرِ، نحوَ: (قُفَيٌّ) أو في لغةٍ شاذَّةٍ؛ كقولِ هُذَيْلَ في (قَفَا) ـ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ (قَفَيَّ).

وأشارَ بقولِه: **(... وَلِمَا يَلِيهِ[٢] هَا التَّأْنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا)** ـ إلى أنَّ (الألفَ) التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تُمَالُ، وإنِ ولِيَتْها[٣] هاءُ التأنيثِ كفَتَاة. (والله أعلم)[٤].

[وقوعها عينًا لأجوف ماضيه (فِلتُّ)] [ص] **[٩٠٢] وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ[٥] إِلَى (فِلْتُ)؛ كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)**

[ش] أي: كما تُمَالُ الألفُ المتطرِّفَةُ ـ كما سبقَ ـ تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بدلًا مِنْ عينِ فِعْلٍ يصِيرُ عندَ إسنادِه[٦] إلى تاءِ الضميرِ ـ على وَزْنِ **(فِلْتُ)**؛ بكسرِ الفاءِ، سواءٌ كانَتِ العينُ واوًا كـ(خَافَ)، أو: ياءً كـ(باعَ وكَدَانَ)؛ فيجُوزُ إمالتُها؛ كقولك: (خِفْتُ ودِنْتُ وبِعْتُ). فإن كانَ الفعلُ يصِيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التاءِ على وَزْنِ **(فُلْتُ)**؛ بضمِّ الفاءِ، امتنعتِ الإمالةُ، نحوَ: قَالَ وجَالَ (فَلا تُمِلْهَا)[٧]؛ كقولك: (قُلْتُ وجُلْتُ). (والله تعالى أعلم)[٨].

[ص] **[٩٠٣] كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، والفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هَا) كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)**

[أسباب الإمالة وقوع الألف بعد الياء] [ش] أي[٩]: كذاك[١٠] تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ: متَّصِلَةً بها نحوَ:

---

(١) في (س): «مهليان».
(٢) في (م): «تليه».
(٣) في (ع)، (ك): «وليها».
(٤) من (ح).
(٥) في (س): «تؤل».
(٦) في (س) في الموضعين: «استناده».
(٧) ليس في (ع).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك)، (م).
(١٠) في (س)، (ح): «كذلك».

(بَيَانٍ)[1]، أو منفصلةً بحرفٍ، نحوَ: (يسارٍ)، أو بحرفينِ؛ أحدُهما هاءٌ ـ نحوَ: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أحدُهما هاءٌ امتنعَتِ الإمالةُ؛ لبعدِ الألفِ عنِ الياءِ، نحوَ: (بَيْنَنَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)[2].

[وقوع الألف قبل الكسرة]

[ص] [٩٠٤] كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي ... تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي ـ

[٩٠٥] كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ ... فَـ(دِرْهَمَاكَ) [٢٢٨/و] مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

[وقوع الألف بعد الكسرة]

[ش] أي: كذلك تُمَالُ الألفُ إذا وَلِيَتْهَا كسرةٌ نحوَ: (عَالِم)، أو وَقَعَتْ بعدَ حرفٍ يَلِي كسرةً نحوَ: كِتَابٍ، أو بعدَ حرفينِ وَلِيا كسرةً، أَوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: شِمْلَالٍ. أو كلاهُما متحرِّكٌ، ولكنْ أحدُهما هاءٌ، نحو: (يريدُ أنْ يَضْرِبَها).

وكذا[3] يُمَالُ مَا فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحرفين اللذينِ وَقَعا بعدَ الكسرةِ؛ أَوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: (هذانِ دِرْهَمَاكَ). (واللهُ ﷻ أعلم)[4].

[ص] [٩٠٦] وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا ـ

[٩٠٧] إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

[٩٠٨] كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... (أَوْ يَسْكُنِ)[5] اثْرَ الكَسْرِ، كـ(المِطْوَاعَ مِرْ)

[موانع الإمالة]

[ش] حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: الخاءُ، والصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والغينُ، والقافُ. وكلٌّ واحدٍ منهما يمنعُ الإمالةَ إذا كانَ سببُها كسرةً ظاهرةً، أو ياءً موجودةً[6]، ووقَعَ بعدَ الألفِ متَّصلًا بها: كسَاخِطٍ وحَاصِلٍ، أو مفصولًا بحرفٍ: كنافخٍ وناعقٍ، أو حرفينِ:

---

(١) بتخفيف الياء، وأقوى منه إمالة كيَال، وبيَاع.

(٢) من (ح). (٣) في (ص)، (م): «وكذلك».

(٤) من (ص).

(٥) في (س)، (ك): «ويسكن».

(٦) **نوزع**: بأنه غير معروف في (الياء). بل إنما يمنع مع الكسرة فقط ـ كما قاله أبو حيان. فالظاهر: جواز إمالة نحو: (طغيان وصياد، وريان)، ونحو: (بياض)، مما تقدم فيه المانع أو تأخر. «الخضري» (٢/ ١٨١).

كمناشيطَ ومواثيقَ. وحكمُ[١] حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ ـ يُعْطَى[٢] للراءِ[٣] التي هي غيرُ مكسورةٍ، وهي المضمومةُ، نحو: (هذا عِذَارٌ)، و[٤]المفتوحةُ، نحوَ: (هذانِ عِذَارَانِ)، بخلافِ المكسورةِ ـ على ما سيأتِي ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وأشارَ بقولِه: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ...) البيتَ ـ إلى أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتَقَدِّمُ ـ يَكُفُّ سببَ الإمالةِ، ما لم يكنْ مكسورًا أو ساكنًا، إثْرَ كسرةٍ، (فلا يُمَالُ)[٥] نحو[٦]: (صالحٍ [٢٢٨/ظ]، وظالمٍ، وقاتلٍ)[٧]، ويُمَالُ نحوَ: (طِلَابٍ وغِلَابٍ وإِصْلَاحٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب، وحسبنا الله تعالى)[٨].

[مانع الموانع][ص] **[٩٠٩] وكفُّ مستعلٍ ورا ينكفُّ ... بكسرِ را، كـ(غارمًا لا أجفو)**

[ش] يعنِي: أنه إذا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ (أوِ الراءُ)[٩] التي ليسَتْ مكسورةً[١٠] ـ مع[١١] المكسورةِ ـ غلبَتْهما[١٢] المكسورةُ، وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلِها، فيُمالُ[١٣]، نحوَ: (على أبصارهم)، و(دار القرار). وفُهِمَ منه جوازُ إمالةِ نحوَ: (حِمَارِك)؛ لأنه إذا كانَتِ الألفُ تُمالُ لأجلِ الراءِ المكسورةِ ـ مع وجودِ المُقْتَضِي لِتَرْكِ الإمالةِ؛ وهو حرفُ الاستعلاءِ، أو الراءُ التي ليسَتْ مكسورةٌ، فإمالتُها مع عدمِ المُقْتَضِي لِتَرْكِهَا ـ أَوْلَى وأَحْرَى.

---

(١) في (س): «وفي حكم».
(٢) ليس في (ع)، (ح).
(٣) لأنها حرف تكرير.
(٤) في (س): «أو».
(٥) ليس في (ع).
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (س): «وقائل».
(٨) من (ح).
(٩) في (س)، (ك): «والراء».
(١٠) في (س)، (ح): «بمكسورة».
(١١) في (ح)، (س)، (ع): «مع الراء».
(١٢) في (س): «غلبتها»، وفي (ك)، (ح): «غلبتهم».
(١٣) في (س): «فتمال».

[ص] [٩١٠] وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ[١] لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

[الفرق بين تأثير السبب والمانع] إذا انفصلَ سببُ[٢] الإمالةِ لمْ يُؤَثِّرْ؛ بخلافِ سببِ المنعِ[٣]؛ فإنَّه[٤] قد يُؤَثِّرُ منفصلًا ـ فلا يُمَالُ[٥] (أَتَى[٦] قاسِمٌ)، بخلاف[٧]: (أَتَى[٨] أحمد). (والله تعالى أعلم)[٩].

[ص] [٩١١] وقد أمالوا لتناسب بلا داعٍ سواه، كـ(عمادا)، و(تلا)

[من الموانع إرادة التناسب] [ش] قد تُمَالُ الأَلِفُ الخاليةُ مِنْ سببِ الإمالةِ؛ لمناسبةِ ألفٍ[١٠] قبلَها، مُشْتَمِلَةً على سببِ الإمالةِ كإمالةِ الألفِ الثانيةِ مِنْ نحوِ: (عِمَادًا)؛ لِمُنَاسَبَةِ[١١] الأَلِفِ المُمَالَةِ قَبْلَها، وكإِمَالَةِ أَلِف[١٢] (تَلَا)[١٣] كذلك. (والله تعالى أعلم بالصواب)[١٤].

[ص] [٩١٢] وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

[الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة] [ش] (الإمالةُ) ـ مِنَ خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنَةِ، فلَا[١٥] يُمالُ غيرُ

---

(١) في (س)، (ح): «بسبب».
(٢) المراد بانفصال السبب والمانع: كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده، فلا تمال الألف للياء في (رأيت يَدي سابور)، لانفصالهما كذلك، ولا يرد إمالة ألف (ها، ونا) ـ في نحو: (أدر جيبها)، و(مر بنا)، و(لم يضر بها)، و(نظر إلينا) ـ مع أنها غير كلمة السبب؛ لأنها مستثناة ـ كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مرَّ ـ بـ(أدر جيبها)، وقال ابن غازي: «لا استثناء؛ لأن مثل ذلك يعد متصلًا في كلمة واحدة». «الخضري» (٢/ ١٨١).
(٣) لأن عدم الإمالة ـ هو الأصل.
(٤) ليس في (س).
(٥) في (س): «تمال».
(٦) في (س): «أبا».
(٧) في (ع): «خلا».
(٨) رسمت في (ع): «أتا»، وفي (س): «أبا ياسر».
(٩) من (ح).
(١٠) في (س): «ألف ما».
(١١) رسمت في (س): «لمناسب»!
(١٢) في (س): «الألف».
(١٣) قال في حاشية (ع): «لمناسبة الأيات في السورة».
(١٤) من (ح).
(١٥) في (س): «ولا».

المتمكِّنِ(١) إلا سماعًا إلا (هَا) و(نَا)؛ فإنهما يُمَالانِ قياسًا مطَّرِدًا، نحوَ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، و(مَرَّ بِنَا)(٢).

[ص] [٩١٣] والفتحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ)

[٩١٤] كَذَا الذِي[٢٢٩/و] تَلِيهِ(٣) (هَا) التأنِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرُ أَلِفٍ

[إمالة الفتحة] [ش] أي(٤): تُمَالُ الفتحةُ قبلَ الراءِ المكسورةِ(٥) وصلًا ووقفًا، نحوَ: (بِشَرَرٍ) و(لِلأَيْسَرِ مِلْ).

وكذلك يُمَالُ ما وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ ـ مِنْ نحوِ: (قَيِّمَهْ ونِعْمَهْ). (والله تعالى أعلم)(٦).

---

(١) في (ع): «المتمكنة».

(٢) (م) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة: (ذا) الإشارية و(متى) و(أنى) و(ها) و(نا)، وأمالوا من الحروف (بلى) و(يا) ـ في النداء، و(لا) الجوابية وفي نحو قولهم: «افعل هَذَا إما لا». قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف ـ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنسانًا بـ(حتى) ـ أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء في التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بـ(إلى) ـ لم تمل؛ لأن ألفها تصير واوًا ـ في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثة ـ أكثر من ذي الياء (م).

(٣) سبب ثان لإمالة الفتحة، لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: «كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث.... » إلخ، وحينئذٍ: فلا وجه لاستثناء الألف لأن (الذي) واقعٌ على الفتح؛ لأنه هو الذي يمال، لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف. لكنه أرجع ضمير (كان) إلى ما تليه الهاء ـ لا بقيد كونه فتحًا؛ لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفًا على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضًا إن تَقِفْ ولا تُمل لهذه الهاء الألِفْ

لكان أحسن. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٤) من (م).

(٥) فلا تمال الفتحة بعدها نحو: (رمم). **وظاهره**: أنه لا بد من اتصالهما؛ لأن القبلية تشعر به ـ وليس على إطلاقه؛ بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء؛ فتمال فتحة الهمزة والعين في: (مررت بأشرّ وعمرو)، بخلاف فتحة الجيم في (بجير) ـ كما نص عليه سيبويه. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٦) من (ح).

التصريف

[ص] [٩١٥] حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

[ش] (التصريفُ) عبارةٌ عن: (عِلْمٍ يُبْحَثُ فيه عنْ أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربيةِ وما لحروفِها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ وَشِبْهِ ذلك). [تعريف التصريف]

ولا يتعلَّقُ إلا بالأسماءِ المتمكِّنَةِ والأفعالِ[(١)]، فأمَّا الحروفُ وَشِبْهُهَا: فلا تَعَلُّقَ لِعِلْمِ التصريفِ بها. (والله تعالى أعلم)[(٢)].

[ص] [٩١٦] وَلَيْسَ أَدْنَى[(٣)] مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

[ش] يعنِي: أنَّه لا يَقْبَلُ التصريفَ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ما كاَن على حرفٍ واحدٍ، أو: على حرفينِ ـ إلا إنْ كانَ محذُوفًا منه[(٤)]؛ فَأَقَلُّ مَا تُبْنَى عليه الأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعالُ: ثلاثةُ أحرفٍ، ثم قد يعرضُ لبعضِها نقصٌ؛ كـ(يَدٍ)، و(قُلْ)، و(مُ اللهُ)، و(قِ زيدًا). [أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل]

[ص] [٩١٧] وَمُنْتَهَى اسمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

[ش] الاسمُ قسمانِ: مزيدٌ فيه، ومجرَّدٌ عنِ الزيادةِ. [تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما]

فالمزيدُ فيه: هو ما بعضُ حروفِه ساقطٌ وضعًا، وأكثرُ ما يبلُغُ

---

(١) (م) المراد بالأفعال هنا: المتصرفة، لا مطلقًا، والتصريف أصل فِي الأفعال؛ لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ـ بخلاف الأسماء (م).

(٢) من (ح).

(٣) أتى بذلك توضيحًا لمن لا يعرف: أن الأقل من الثلاثة وضعًا ـ خاص بالحرف وشبهه. و(أدنى): اسم (ليس). وجملة (يُرى)؛ بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على (أدنى)، وهو مفعوله الأول، وقابل مفعوله الثاني. «الخضري» (١/ ١٨٣).

(٤) زاد في (س): «شيء».

الاسمُ بالزيادةِ سبعةَ أحرفٍ نحو: (احْرِنْجَام)، و(اشْهِيبَاب).

والمجرَّدُ عنِ الزيادةِ: هو ما بعضُ حروفُه ليسَ ساقطًا في أصلِ الوضعِ، وهو إمَّا ثُلاثِيٌّ كفَلْس أو رباعِيٌّ كجَعْفَر [٢٢٩/ظ] وإما خُمَاسِيٌّ، وهو غايتُه؛ كـ(سَفَرْجَل).

[ص] **[٩١٨] وغَيْرُ آخِرِ الثُّلاثَيِّ افْتَحْ وضُمْ ... واكْسِرْ وَزِدْ تسكِينَ ثانِيه تَعُمْ**

[أوزان الاسم الثلاثي]

[ش] العبرةُ في وَزْنِ الكلمةِ، بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها، وحينئذٍ؛ فالاسمُ الثلاثيُّ: إما أن يكونَ مضمومَ الأوَّلِ أو مكسورَهُ أو مَفْتُوحَهُ. وعلى كلٍّ مِنْ هذه التقاديرِ، إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثانِي أو مكسورَه أو مفتوحَه أو ساكنَه، فيخرُجُ مِنْ هذا اثنا عشرَ بناءً؛ حاصلةٌ مِنْ ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ، وذلك نحوَ: (قُفْل[١]، وعُنُق[٢]، ودُئِل، وصُرَد)، ونحو: (عِلْم[٣] وحِبُك)[٤]، (وإِبِل، وعِنَب)[٥]، ونحو: (فَلْس وفَرَس، وعَضُد وكَبِد).

[ص] **[٩١٩] وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالعَكْسُ يَقِلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعلٍ بِـ(فُعِلْ)**

[ش] يعني: أنَّ مِنَ الأبنيةِ الاثنى عشرَ بناءينِ: أحدُهما: مُهْمَلٌ، والآخرُ: قليلٌ.

فالأوَّلُ: ما كانَ على وزنِ (فِعُل)؛ بكسرِ الأوَّلِ وضمِّ الثانِي؛ وهذا بناءٌ مِن المصنِّفِ على عدمِ إثباتِ (حِبُك)[٦].

والثانِي: ما كانَ على وزنِ فُعِل؛ بضمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثاني؛

(١) في (س): «فعل».

(٢) زاد في (س): «بضم العين، وسكون النون؛ طلبًا للتخفيف، لاستثناء ضمه بعد ضمه».

(٣) ليس في (ع). (٤) في (س): «وجبك».

(٥) في (ع): «تقديم وتأخير».

(٦) (م) فأما من ثبت عنده نحو: (حبك) ـ فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملًا والأخر قليلًا (م).

كـ(دُئِل)، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماءِ؛ لأنَّهم قصَدُوا تخصيصَ هذا الوزنِ بِفِعْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ كـ(ضُرِبَ وقُتِلَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)(١).

[ص] [٩٢٠] وافتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِي مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نحوَ (ضُمِنْ)
[٩٢١] وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

[ش] الفعلُ ينقسمُ إلى مجرَّدٍ وإلى مزيدٍ فيه ـ كما انقسمَ الاسمُ إلى ذلك، وأكثرُ ما يكونُ عليه المجرَّدِ أربعةُ أحرفٍ، وأكثرُ ما ينتهِي في الزيادةِ إلى سِتَّةٍ(٢) [٢٣٠/ و]. [تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما]

وللثُّلَاثِيِّ المجرَّدِ: أربعةُ أوزانٍ، ثلاثة(٣) لفعلِ الفاعلِ، **وواحدٌ** لفعلِ المفعولِ.

فالتي(٤) لفعلِ الفاعلِ (فَعَلَ) ـ بفتحِ العينِ كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) ـ بكسرِها ـ كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) بضمها(٥)؛ كـ(شَرُفَ).

والتي(٦) لفعلِ المفعولِ (فُعِلَ) ـ بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ؛ كـ(ضُمِنَ).

ولا تكونُ الفاءُ في المبنيِّ للفاعلِ إلا مفتوحةً(٧)؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (**وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِيَ**...) فجعَلَ الثانيَ مُثَلَّثًا، وسكَتَ عن الأَوَّلِ(٨)؛ فعَلِمَ أنه يكونُ على حالةٍ واحدةٍ، وتلكَ الحالةُ هي الفتحُ.

وللرباعيِّ المجرَّدِ ثلاثةُ أوزانٍ(٩): واحدٌ لفعلِ الفاعلِ كـ(دَحْرَجَ)،

---

(١) من (ح).
(٢) لأن التصرف فيه أكثر من الاسم.
(٣) رسمت في (س): «ثلثه».
(٤) في (ع): «فالذي».
(٥) في (س): «بضمهما».
(٦) في (م): «والذي».
(٧) لوجوب تحريكها للبدء بها.
(٨) في (ح): «الأولى».
(٩) ليست كلها أصولًا. بل المبني للفاعل فقط، وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد؛ لأنه لا يكون إلا مزيدًا فيه: كـ(اضرب)، و(انصر) و(اعلم)، **أو: ناقصًا**: =

وواحدٌ لفعلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، **وواحدٌ** لفعلِ الأمرِ كـ(دَحْرِجْ)(١).

وأما المزيدُ فيه: فإنْ كانَ ثلاثيًّا ـ صارَ بالزيادةِ على أربعةِ أحرفٍ، كـ(ضاربٍ)، أو: على خمسةٍ، كـ(انْطَلَقَ)، أو على سِتَّةٍ؛ كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رباعيًّا(٢): صارَ بالزيادةِ على خمسةٍ، كـ(تَدَحْرَجَ)، (أو على)(٣) ستَّةٍ، كـ(احْرَنْجَمَ).

[ص] [٩٢٢] لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ، وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)
[٩٢٣] وَمَعَ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا
[٩٢٤] كذا (فُعَلِّلٌ، وَفِعْلَلٌ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى

[ش] [أوزان الاسم الرباعي] الاسمُ الرباعيُّ المجرَّد لَهُ سِتَّةُ أوزانٍ:

الأوَّلُ: (فَعْلَلُ)، بفتحِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه نحو: جَعْفَرٍ(٤).

الثَّاني: (فِعْلِل)؛ بكسرِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه، نحوَ: (زِبْرِج)(٥).

= عنها؛ كـ(قم وبع وخف)، فلم يبق ثلاثيًّا في اللفظ. «الخضري» (٢/ ١٨٤).

(١) (م) **الحق**: أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة: وزن واحد، وَهوَ وزن الماضي المبني للمعمول، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول: ففرعان عنه.
فإن قلتَ: فلماذا ذكر الشارح هٰهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؛ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا فِي الموضعين، ولو أنَّهُ سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟!
فالجواب عن هَذَا: أن وزن الأمر هنا ـ مجرد كوزن الماضي فعده منه، أما فِي الثلاثي: فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل فِي أوله، فلم يعده هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان، وهذه حجةٌ واهيةٌ لا تنهض سببًا ـ لما ذكرنا من أنَّهُ لم يسلك طريقًا واحدًا (م).

(٢) في (س)، (ح)، (ص): «أربعة أحرف».

(٣) في (س): «وعلى».

(٤) (م) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:
إلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى ولا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا (م)
ينظر: «العين» (٢/ ٣٢١)، و«الجمهرة» (٢/ ١١٣٧).

(٥) (م) **الزبرج**: السحاب الرقيق، أو: السحاب الأحمر، وَهو ـ أيضًا ـ الذهب (م). =

الثالث: (فِعْلَلٌ)؛ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيِه، وفتحِ ثالثِه، نحوَ: (دِرْهَمٍ)[١]، و(هِجْرَعٍ)[٢].

الرابعُ: (فُعْلُلٌ)؛ بضمِّ أوَّلِه وثالثِه [٢٣٠/ظ] وسكونِ ثانيِه، نحوَ: (بُرْثُنٍ)[٣].

الخامسُ: (فِعَلٌّ)[٤]؛ بكسرِ أوَّلِه، وفتحِ ثانيِه، وسكونِ ثالثِه، نحو: (هِزَبْرٍ)[٥].

السادسُ: فُعْلَل بضمِّ أوَّلِه، (وفتحِ ثالثِه، وسكونِ ثانيِه)[٦]، نحوَ: جُخْدَبٍ[٧].

وأشارَ بقولِه: (**وَإِنْ عَلَا**...) إلخ، إلى أبنيةِ الخماسيِّ، وهي[٨] أربعةٌ:

الأوَّلُ: فَعَلَّلٌ؛ بفتحِ أوَّلِه وثانيِه، وسكونِ ثالثِه، وفتحِ رابعِه، نحوَ: سَفَرْجَل.

الثاني: فَعْلَلِل؛ بفتحِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيِه، وفتحِ ثالثِه، وكسرِ رابعِه، نحو: جَحْمَرِش[٩].

= ينظر: «العين» (٦/ ٢٠٢)، و«الجمهرة» (٢/ ٧١٧).

(١) في (ك)، (ع): «كدرهم»، وهو ساقط في (ح).

(٢) (م) **الهجرع**: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه: لغة بوزن جعفر (م). ينظر: «العين» (٢/ ٢٧٥).

(٣) (م) **البرثن**: ـ بثاء مثلثة ـ واحد براثن الأسد، وهي مخالبه (م). ينظر: «العين» (٢/ ٢٥٣)، و«الجمهرة» (٢/ ١١١١).

(٤) في (س): «فعلل».

(٥) ومثله: «قِمَطْر، وفِطَحْل».

(٦) في (س)، (ك): «تقديم وتأخير».

(٧) (م) **الجخدب**: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو: هو ذكر الجراد (م).

(٨) ليس في (ع). والذي في (ك): «وهو».

(٩) (م) **الجحمرش**: من النساء: الثقيلة السمجة، أو: هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتجمع على جحامر، وتصغر عَلَى جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة (م).

الثالثُ: فُعَلِّلٌ؛ بضمِّ أوَّلِه، وفتحِ ثانيِه، وسكونِ ثالثِه، وكسرِ رابعِه، نحو: قُذَعْمِل[(١)].

الرابعُ: فِعْلَلٌّ؛ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيِه، وفتحِ ثالثِه، وسكونِ رابعِه، نحو: قِرْطَعْبٍ[(٢)].

وأشارَ بقولِه: (**وَمَا غَايَرَ**...) - إلخ[(٣)] - إلى أنَّهُ إذا جاءَ[(٤)] شيءٌ على خلافِ ما ذَكَرَ، فهو إما نَاقِصٌ، وإما مزيدٌ فيه، **فالأوَّلُ**: كـ(يدٍ، ودم)، **والثاني**: كـ(اسْتِخْرَاجٍ)، و(اقْتِدَارٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[(٥)].

[ص][٩٢٥] **والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، والذي لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (احْتُذِي)**

[ضابط الحرف الأصلي والزائد] [ش] الحرفُ الذي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ: هو الحرفُ الأصليُّ. والذي يسقُطُ[(٦)] في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ: هو الزائدُ[(٧)]، نحوَ: (ضَارِبٍ، وَضُرَّبٍ)[(٨)].

---

(١) (م) **القذعمل**، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة (م).

(٢) (م) **القرطعبة**: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة؛ أي: ليس له شيء (م).

(٣) من (ح)، (م).

(٤) في (س): «أتى».

(٥) من (ح).

(٦) كأن يسقط من المصدر: كألف (ضارب) - في: (ضرب)، أو: من فرعه؛ كألف (كتاب) في (كتب)، أو: من نظير الكلمة كياء (أيطل) في (أطل)؛ بكسرتين - اسم للخاصرة، وتاء (احتذى) في (حذاء). «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٧) هو نوعان: لأنه إما تكرير أصل لإلحاق؛ كسين (أقْعَنْسَس) لإلحاقه بـ(أحْرَنْجَمَ)، أو: لغيره كدال (قدس). ولا يجب في هذا: كونه من أحرف الزيادة المجموعة في (أمان وتسهيل). وإما زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها: كتاء (احتذى). وقد تكون هي أصولًا: كتاء (مات)، وهمزة (أكل)، وميم (مكان). «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٨) في (م): «ومضروب».

[حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة]

[ص] [٩٢٦] بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الأُصُولَ فِي وزنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

[٩٢٧] وَضَاعِفِ اللامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ)، وَقَافِ (فُسْتُقِ)

[ش] إذا أُريدَ وزنُ الكلمةِ ـ قُوبِلَتْ أصولُها بالفاءِ والعينِ واللامِ، فيقابلُ أوَّلُها بالفاءِ، وثانِيها بالعينِ، وثالثُها باللامِ. فإنْ بَقِيَ بعدَ هذه الثلاثةِ أصلٌ عُبِّرَ [٢٣١/و] عنه باللامِ.

فإذا(١) **قيلَ**: ما وزنُ ضَرَبَ؟ **فَقُلْ**: فَعَلَ، ومَا وَزْنُ زيدٌ؟ فَقُلْ: فَعْلٌ، وما وزنُ جَعْفَرٍ؟ فَقُلْ: فَعْلل. وما وزنُ فُسْتُقٍ؟ فَقُلْ: فُعْلُلْ، وتُكَرَّرُ اللامُ على حسبِ الأصولِ.

وإنْ كانَ في الكلمةِ زائدٌ عُبِّرَ عنه بلفظِه، **فإذا قيلَ**: ما وزنُ ضَارِبٍ؟ فَقُلْ: فَاعِل، وما وزنُ جَوْهَرْ؟ فَقُل: فَوْعَل، وما وزنُ مُسْتَخْرِجٍ؟ فَقُلْ: مُسْتَفْعِل.

هذا إذا(٢) لم يكنْ الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصليٍّ، فإنْ كانَ ضِعْفُه ـ عُبِّرَ عنه بما عُبِّرَ بِه عن ذلك الأصليِّ، وهوَ المُرَادُ بقوله:

[ص] [٩٢٨] وَإِنْ يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

فتقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ(٣): افْعَوْعَلَ؛ فتعبِّرْ عنِ الدالِ الثانيةِ بالعينِ ـ كما عبَّرْتَ بها عنِ الدالِ الأُوْلَى؛ لأنَّ الثانيةَ ضعفُها، وتقولُ في وزنِ قَتَّلَ: فَعَّلَ، ووزنُ كرَّمَ فعَّلَ؛ فتعبِّرُ عنِ الثاني بما عبَّرْتَ بِه عنِ الأوَّلِ. ولا يجوزُ أنْ تعبِّرَ عن هذا الزائدِ بلفظِه، فلا تقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ(٤): افْعَوْدَلَ، ولا في(٥) وزنِ قَتَّلَ: فَعْتَلَ، ولا في(٦) وزنِ كَرَّمَ: فَعْوَل(٧).

---

(١) في (م): «فإن».
(٢) في (س)، (ع)، (ك): «إن».
(٣) (م) تقول: «اغدودن الشعر»، وَذَلِكَ إذا طال، وتقول: «اغدودن النبات»، وَذَلِكَ إذا اخضر؛ حتى يضرب إِلَى السواد (م).
(٤) في (س)، (ك): «اعدودن».
(٥) من (ع)، (م).
(٦) من (ك)، (م).
(٧) (م) حاصل مَا ذكر الناظم والشارح: أن كل زائد يعبر عنه فِي الميزان بلفظه، إلا شيئين: =

[ص] **[٩٢٩] وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ)   وَنَحْوِهِ، والخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلَمِ)**

المراد بـ(سِمْسِمٍ) الرباعيُّ: الذي تكرَّرَتْ فاؤُه وعينُه، ولم يكنْ أحدُ المكرَّرَيْنِ صالحًا للسقوطِ. فهذا النوعُ يحكَمُ على حروفِه كلِّها بأنَّها أصولٌ(١)، فإذا صَلَحَ أحدُ المكرَّرَيْنِ للسقوطِ: ففي الحكم عليه بالزيادةِ خلاف، وذلك نحوَ: (لَمْلِمْ)، أمرٌ من لَمْلَمَ، و(كَفْكَفَ)، أمرٌ مِنْ كَفْكِفْ؛ فاللامُ الثانيةُ والكافُ الثانيةُ [٢٣١/ظ] ـ صالحانِ للسقوطِ؛ بدليلِ صحَّةِ لَمَّ وكَفَّ: **فاختلَفَ الناسُ في ذلك** فقيلَ: هما مَادَّتَانِ، وليس كَفْكَفَ مِنْ كَفَّ، ولا لَمْلَمَ مِنْ لَمَّ؛ فلا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتينِ، وقيلَ: اللامُ زائدةٌ، وكذا الكافُ. وقيلَ: هما بدلانِ مِنْ حرفٍ مضاعَفٍ، والأصلُ: لَمَّمَ وكَفَّفَ، ثم أبدلَ مِنْ أحدِ المضاعَفَيْنِ لامٌ في لَمْلَمَ، وكافٌ في كَفْكَفَ.

[زيادة الألف] [ص] **[٩٣٠] فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ   صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ**

[ش] إذا صحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتِها(٢)، نحوَ:

= **أولهما**: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي، فإنه يعبر عنه بما عبر بِهِ عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين ـ نحو: قتل وكرم عبر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام نحو: (اقنعسس) ـ عبر عنه باللام.

وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال ـ نحو: اصطبر ـ فإنه يعبر عنه بالتاء (م).

(١) لأن أصالة أحد المكررين واجبة؛ تكميلًا للأصول الثلاثة، وليس أحدهما أولى من الآخر، وظاهر الشرح كالمتن ـ عدم الخلاف في هذا النوع، ليس كذلك! بل أشار بعضهم إليه. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٢) وإن لم تسقط أصلًا: بأن كانت في اسم جامد؛ لأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك، وَدلَّ الاشتقاق على زيادتها فيه ـ فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف: فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بإبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى؛ بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ـ وهو مفقود فيما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(ضاربٍ، وغَضْبَى)، فإنْ صحِبَتْ أصلين فقطْ، فليستْ زائدةً. بلْ هِيَ إمَّا أصلٌ؛ كـ(إِلَى)[(١)]، وإمَّا بدلٌ ـ مِنْ أصلٍ؛ كـ(قَالَ وبَاعَ).

[ص] [٩٣١] وَالْيَا كَذَا وَالوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا في (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)

[زيادة الياء والواو]

[ش] أي: كذلك إذا صحِبتِ الياءُ (أوِ الواوُ)[(٢)] ـ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ؛ فإنَّهُ يُحْكَمُ بزيادتِهما ـ إلا في الثنائِيِّ المكرَّرِ.

فالأوَّلُ: كـ(صَيْرَفٍ[(٣)] ويَعْمَلٍ[(٤)] وجَوْهَرٍ وعَجُوزٍ).

والثانِي: كَـ(يُؤْيُؤٍ) لطائرٍ ذي مخلبٍ، و(وَعْوَعَةٍ) ـ مصدرُ وَعْوَعَ: إذا صوَّتَ، فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ: زائدتانِ، وفي الثانِي: أصليّتانِ.

[ص] [٩٣٢] وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سُبِقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

[زيادة الهمزة والميم]

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ والميم بالزيادةِ إذا تقدَّمَتَا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ؛ كـ(أحْمَرَ[(٥)] ومُكْرِمٍ)، فَإِنْ سَبَقَتَا[(٦)] أصلينِ ـ حُكِمَ بأصالتِهما كـ(إِبِلٍ، ومَهْدٍ).

[ص] [٩٣٣] كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ[(٧)] لَفْظُهَا رَدِفْ

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ بالزيادةِ ـ إذا وقَعَتْ آخِرًا بعدَ ألفٍ؛

---

(١) (م) الإلى ـ بكسر الهمزة بزنة الرضى ـ النعمة، وَهوَ واحد الآلاء ـ في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمٰن: ١٣] (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «والواو».

(٣) (م) **الأول**: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. **والصيرف**: الحمال المتصرف في أموره (م).

(٤) (م) **اليعمل**: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة (م).

(٥) في (م): «كأحمد».

(٦) في (م): «سبقا»، وفي (ص): «صحبتا».

(٧) الأولى: أصلين؛ ليخرج نحو: مهوان ـ فإن نونه أصلية؛ لأنه من الهوان، مع أن قبلها أكثر من حرفين؛ لأن بعضها زائد وهو الميم. «الخضري» (٢/ ١٨٦).

تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ نحوَ: حَمْرَاء وعَاشُورَاء وقَاصْعَاء[1] [٢٣٢/و].

فإنْ تقدَّمَ الألفُ حرفانِ: فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ، نحوَ: (كساءٍ ورداءٍ). فالهمزةُ في الأوَّلِ ـ بدلٌ مِنْ واوٍ، وفي الثانِي ـ بدلٌ من ياءٍ[2]، وكذلك إذا تقدَّمَ على الألفِ حرفٌ واحدٌ ـ كماءٍ وداءٍ.

[ص] **[٩٣٤] والنونُ في الآخِرِ كالهمزِ، وفي نحوِ (غَضَنْفَرٍ) أصالةً كُفِي**

[زيادة النون] [ش] النونُ إذا وقَعَتْ آخرًا بعدَ ألفٍ ـ تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ حُكِمَ عليها بالزيادةِ، كما حُكِمَ على الهمزةِ حينَ وقَعَتْ كذلك، وذلك نحوَ: (زَعْفَرَان وَسَكْرَان).

فإنْ لم يسبِقْها ثلاثةٌ فهي أصليَّةٌ نحو: (مَكَان وزَمَان).

ويُحْكَمُ أيضًا على النونِ بالزيادةِ إذا وقَعَتْ بعدَ حرفينِ[3] وبعدَها حرفانِ؛ كـ(غَضَنْفَر).

[ص] **[٩٣٥] والتاءُ فِي التأْنِيثِ والمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ**

[زيادة التاء] [ش] تُزَادُ التاءُ إذا كَانَتْ للتأْنِيثِ كقَائِمةٍ، وللمضارعةِ نحوَ: أنتَ

---

(١) (م) **القاصعاء**: جحر من جحرة اليربوع، وقال الفرزدق [«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/ ٦٥٣)]:

وإذا أخذت بقاصعائك لم تجد أحدًا يعينك غير من يتقصع (م)

(٢) (م) أصل كساء: كساو ـ بواو فِي آخره؛ لأنه من الكسوة وفعله: كسوته أكسوه ـ فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة، فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي ـ بياء فِي آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه ـ فقلبت الياء همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة (م).

(٣) بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها، وعدم إدغامها ـ كما هي في (غضنفر واحبنطأ)؛ فخرجت الواقعة **أولًا**: كهشل للذئب، **وثانيًا**: كقنطار. والمتحركة: كـ(غرنيق، وخرنوب)؛ فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: (عجنس)؛ بشد النون للجمل الضخم ـ فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى. وقال أبو حيان [«ارتشاف» (١/ ٢٦)]: كل منهما زائد، فوزنه (فعنل). وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع؛ كانكسر وباب الافْعِنْلال: كالاحْرِنْجام، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم. «الخضري» (٢/ ١٨٧).

تفعلُ، أو: معَ السينِ في الِاسْتِفْعَالِ وفروعِه، نحو: (اسْتِخْرَاج، ومُسْتَخْرِج واسْتَخْرَجَ)، أو مطاوعةِ فِعْلٍ ـ نحو: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ أو فَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ).

[ص] [٩٣٦] والهاءُ وَقفًا، كَـ(لِمَهْ؟)[١] وَ(لَمْ تَرَهْ)[٢]   واللامُ فِي الإشارةِ المُشْتَهِرَهْ

[ش] [زيادة الهاء واللام] تزادُ الهاءُ في الوقفِ نحوَ: لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سبقَ في بابِ الوقفِ بيانُ ما تُزَادُ فيه، وهو (ما) الاستفهاميةُ المجرورةُ، والفعلُ المحذوفُ اللامُ للوقفِ نحو: (رَهْ)، أو المجزومُ نحو: (لَمْ تَرَهْ). وكلُّ مبنيٍّ على حركةٍ[٣]، نحوَ: (كَيْفَهْ) ـ إلا ما قُطِعَ عنِ الإضافةِ: كَقَبْلُ وبَعْدُ واسمُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ، نحوَ: (لا رَجُلَ)، والمنادى نحوَ: (يا زيدُ)، والفعلُ الماضي، نحوَ: (ضَرَبَ) واطَّرَدَ أيضًا [٢٣٢/ظ] زيادةُ اللامِ في أسماءِ الإشارةِ، نحو: (ذلك وتلك وهنالك).

---

(١) ألغز فيه بعضهم قوله:

يا قَارِئًا أَلفيةَ ابنِ مالِكِ   وسالِكًا في أحسنِ المَسَالِكِ
في أيِّ بَيْتٍ جاءَ في كلامِهِ   لفظٌ بديعُ الشكلِ في نِظامِه
حروفُه أربعةٌ تُضَمُّ   وإنْ تَشَأْ فقلْ ثلاثٌ واسْمُ
وهو إذا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعْ   مركَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعْ
وصَارَ بالتركيبِ بعد كلمهْ   وقد ذكرتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهْ

«الخضري» (٢/ ١٨٧).

(٢) قال ابن هشام: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: (لِمَه) و(لم تَرَه) وللام بـ(ذَلك) و(تِلك)؛ فمردود؛ لأن كلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها». «أوضح المسالك» (٤/ ٣٦٦).

(٣) (م) تذكر أنَّهُ اشترط فِي الحركة: أن تكون حركة بناء؛ فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبني على الحركة المعرب: كالفعل الماضي؛ فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال ـ كالمقطوع عن الإضافة، واسم (لا)، والمنادى ـ ليس من هذا القبيل (م).

[زيادة السين][ص] **[٩٣٧] وامنعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ**(١) **حُجَّةٌ، كـ(حَظِلَتْ)**

[ش] إذا وقَعَ شيءٌ مِنْ حروفِ الزيادةِ العشرةِ التي يجمعُها قولُك: (سألتمونيها)(٢)؛ خاليًا عمَّا قُيِّدَتْ به زيادتُه فاحكُمْ بأصالتِه، إلا إنْ قامَ على زيادتِه حجَّةٌ بيِّنَةٌ؛ كسقوطِ همزةِ (شَمْأَل) في قولهم: (شَمِلَتِ الريحُ شُمُولًا): إذا هبَّت شَمَالًا، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَلٍ) ـ فِي قولِهم: (حَظِلَتِ الإبلُ): إذا آذاها(٣) أكلُ الحَنْظَلِ، وكسقوطِ تاءِ (مَلَكُوت) في (المُلْك).

❁ ❁ ❁

---

(١) في (س)، (ك): «يبيَّن».

(٢) (م) قد عني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: (سألتمونيها)، ومنها: (اليوم تنساه)، ومنها: (هم يتساءلون). وقد جمعها ابن مالك [«شرح للكافية الشافية» (٤/٢٠٣٣)] ـ أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هناء وتسليم تلا يوم أنسه نهاية مسؤول أمان وتسهيل

ويروى أن طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة فقال له: (سألتمونيها). فقال التلميذ: لم أسأل! فقال الأستاذ: (اليوم تنساه) فقال: لم يحدث شيء. فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن (م).

(٣) في (س)، (ك): «أداها».

فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ

[ص] [٩٣٨] لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يُثْبَتُ   إلا إذا ابْتُدِي[(١)] بِهِ، كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

[ش] أي[(٢)]: لا يُبْتَدَأ بساكنٍ ـ كما لا يُوقَفُ على متحرِّكٍ، فإذا كانَ أوَّلُ الكلمةِ ساكنًا: وَجَبَ الإتيانُ بهمزةٍ متحرِّكةٍ؛ تَوَصُّلًا للنطقِ بالساكنِ، وتُسَمَّى هذه الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنُها: أنَّها تُثْبَتُ في الابتداءِ، وتسقطُ في الدَّرْجِ نحوَ: (اسْتَثْبِتُوا): أمرٌ للجماعةِ بالاستثباتِ.

[مواضع الهمزة القياسية]

[ص] [٩٣٩] وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ[(٣)] احْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوَ: (انْجَلَى)

[٩٤٠] وَالأَمْرُ وَالمَصْدَرُ مِنْهُ، وَكَذَا   أَمْرُ الثُّلاثِي، كَـ(اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)

[ش] لَمَّا كانَ الفعلُ أصلًا في التصريفِ ـ اختصَّ بكثرةِ مجيءِ أوَّلِهِ ساكنًا؛ فاحتاجَ إلى همزةِ الوصلِ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ ـ احتوى على أكثرِ مِنْ أربعةِ أحرفٍ ـ يجبُ الإتيانُ في أوَّلِه بهمزةِ الوصلِ نحو: (اسْتَخْرَجَ، وانْطلَقَ)، وكذلك الأمرُ منه، نحو: (اسْتَخْرِجْ وانْطَلِقْ)، والمصدرُ [٢٣٣/و]، نحوَ: (اسْتِخْرَاجٍ، وَانْطِلَاقٍ)، وكذلك تجبُ الهمزةُ في أَمْرِ الثلاثيِّ ـ نحوَ: (اخْشَ وامْضِ وانْفُذْ)، مِنْ (خَشِيَ ومَضَى وَنَفَذَ).

[ص] [٩٤١] وفي (اسمٍ، استٍ، ابنٍ، ابنُمٍ) سُمِعَ   وَ(اثْنَيْنِ، وامْرِئٍ)، وتَأْنِيثٍ تَبِعَ

---

(١) أصله: بهمزة مفتوحة؛ أبدلت ياء، لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في مائة، ثم سكنت تخفيفًا للحركة البنائية، كقراءة: ﴿بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهي قراءة الحسن ـ كما في «المحتسب» (١/ ١٤١)] بسكون الياء. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٢) من (س).

(٣) في هذه الكلية نظر؛ فإن من الخماسي: ما لا تدخله ولا مصدره؛ كتعلم وتقاتل وتدحرج، ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

[حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام]

[٩٤٢] وَ(ايْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ   مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

[ش] لم تُحفظْ همزةُ الوصلِ في الأسماءِ التي ليستْ مصادرَ لفعلٍ زائدٍ على أربعةٍ[١] - إلا في عشرةِ أسماءَ: اسم وَاسْتٍ، وابنٍ، وابْنُم، وَاثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ، (وامْرَأَةٍ، وَابْنَةٍ، واثْنَتَيْنِ، وايْمَنُ)[٢] - في القسم. ولَم تُحْفَظْ فِي الحروفِ إلا في (أل)، ولمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً[٣]، وكانَتْ همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً، لم يَجُزْ حَذْفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلا يلتبسَ[٤] الاستفهامُ بالخبرِ؛ بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفًا، نحو: آلأميرُ قائمٌ؟ أوْ: تَسْهِيلُها، ومنه قولُه[٥]:

---

(١) يعني: أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع، بخلاف المصادر المذكورة؛ لأنه لما كان الفعل أصلًا - في التصريف: استأثر بأمور منها: سكون أوائل بعضه، فيحتاج للهمزة، فحمل مصدره عليه، بخلاف غير المصدر من الأسماء؛ فحقه حركة أوله. لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس؛ لتكون الهمزة عوضًا عما حذف منها من حرف أو حركة. «الخضري» (٢/ ١٨٩).

(٢) تقديم وتأخير في (س)، (ع).

(٣) اعلم أنه يجب فتحها في (أل)، ويترجح على الكسر في (أيمن وأيم)، ويترجح كسرها على غيره في لفظ (اسم)، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما **في الفعل**: فتضم وجوبًا - إن ضم ثالثه ضمًّا أصليًّا ظاهرًا؛ كأسكن، وكأنطلق مجهولًا أو مقدرًا: كـ(اغزي يا هند)؛ إذ أصله: (اغزُوِي) - بضم الزاي. وقال ابن المصنف: الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك؛ سواء فتح ثالث الفعل: كـ(اعلم)، أو: كسر كـ(اضرب)، ولو بحسب الأصل كـ(امشوا)؛ فإن أصله امشيوا بالكسر، قال ابن الجزري:

وابدأ بهمز الوَصْل من فعلٍ بضَمْ   إن كان ثالثًا مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ
واكسره حَالَ الفتح والكسرِ وفي   الأسماءِ غير اللام كسرها قفي

«الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٤) في (س): «يلبس».

(٥) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ٢٠٩٠): «قائله: هو حسان بن يسار التغلبي».

قلت: ونسبه «سيبويه» (٣/ ١٣٦)، و«السيرافي» (٣/ ٣٥٧)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ١١٤)، و«الدر الفريد» (١٠/ ٤٣٤)، إلى عمر بن أبي ربيعة. =

٣٥٨ ـ أَأَلْحَقّ[١] [إِنَّ دَارَ الربَابِ][٢] تَبَاعَدَتْ (أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ)[٣] أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

۞ ۞ ۞

= (م) الشاهد فيه: قوله: (**أألحق**)؛ حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام (م).

(١) في (س)، (ك): «الحق»، وفي «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» للمرزبان (ص٢٠٣): «أجدّك». وتمامه كما هو مذكور، ونسبه إلى حسان بن يسار التغلبي. **قلت**: وهو بهذا اللفظ في «ديوان كُثَيِّر عَزَّة» (ص٣٦٨).

(٢) ضبطها بعضهم: «أَنْ دارُ الرباب». ينظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٦).

(٣) العبارة في «الموشح» (ص٢٠٣): «أو إن شطّ ولى».اهـ. لكن نسبه للشاعر جميل بثينة.

الإبـــدالُ

[أحـــرف الإبدال] [ص] [٩٤٣] أَحْرُفُ الإِبْدَالِ[(١)] (هَدَأْتُ مُوطِيَا) فَـأَبْـدِلِ الـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا ـ
[٩٤٤] آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي (فَاعِلٍ) مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

[ش] هذا البابُ عَقَدَه المصنِّفُ[(٢)] لبيانِ الحروفِ التي تُبْدَلُ مِنْ غيرِها إبدالًا شائعًا؛ وهي تسعةُ أحرفٍ، جمَعَها المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ في قولِه: (هَدَأْتُ مُوطِيًا)[(٣)]. ومعنى (هَدَأْتُ): سَكَنْتُ، و(مُوطِيًا): اسمُ فاعلٍ، منْ (أَوْطَأْت الرَّحْلَ): إذا جعَلْتَه وَطِيًّا، لكنَّه خفَّفَ همزتَه بإبدالِها ياءً؛ لانفتاحِها وكسرِ [٢٣٣/ظ] ما قبلَها.

وأما غيرُ هذه الحروفِ: فإبدالُها مِنْ غيرِها شاذٌّ (أو قليلٌ)[(٤)]، فلم

---

(١) هو: جعل حرف مكان آخر مطلقًا؛ فيشمل القلب لأن كلًّا منهما في الموضع، إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام، ويخالفهما التعويض؛ فإنه ـ كما في الأشموني (٤/ ٨٠) ـ يكون في غير الموضع؛ كتاء (عدة) وهمزة (ابن)، ويكون عن حرف ـ كما ذكر عن حركة كسين (استطاع، يستطيع)، بقطع الهمزة، وضم أول المضارع؛ فإن أصله عند سيبويه: (أطاع، يطيع)، زِيد فيه السين؛ عوضًا عن حركة عينه؛ لأن أصل (أطاع: أطوع)، وعبر المصرِّح: بأن العوض قد يكون في غير الموضع. فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضًا؛ فيكون أعم منهما لا مباينًا، ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ مِنْ أنَ يـاءَ فَـرَيْـزِيـق وفَـرَازِيـق

عوض عن دال فرزدق ـ مع أنها في محلها؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٢) ضمنه أربعة أحكام ـ من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف.

(٣) جمعها في «التسهيل» (ص٣٠٠) ـ في (طويت دائمًا)؛ فاسقط الهاء؛ لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وقفًا: كرحمة ـ وهو مذكور في بابه. وعدها هنا للحصر، وسكت عنها؛ استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعًا؛ كقولهم: (لهنك قائم، وهردت الشيء، وهياك) في: (لأنك، وأردت، وإياك). «الخضري» (٢/ ١٩١).

(٤) في (س): «وقليل».

يتعرَّضِ المصنِّفُ له، وذلك كقولِهم في اضطجَع: (الْطَجَعَ)(١)، وفي أُصَيْلَانٍ: (أُصَيْلَالُ)(٢).

فتُبدلُ الهمزةُ منْ كلٍّ (واوٍ) أو (ياءٍ) ـ تَطَرَّفَتا ووقَعَتَا(٣)، بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحو: (دُعاء، وبناء). والأصلُ: (دُعَاوٌ(٤)، وبِنَايٌ).

فإنْ كانتِ الألفُ التي قبلَ الياءِ أوِ الواوُ غيرَ زائدةٍ ـ لم تُبْدلْ، نحوَ: (آيَةٍ ورَايَةٍ). وكذلكَ: إنْ لمْ تتطرَّفِ (الياءُ) أو (الواوُ)؛ كـ(تَبايُنٍ) و(تَعَاوُنٍ).

وأشارَ بقولِه: **(وفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي)** إلى أنَّ (الهمزةَ) تُبدلُ مِنَ (الياءِ) و(الواوِ) قياسًا مُتَّبَعًا إذا وقَعَتْ كلٌّ منهما عينَ اسم فاعلٍ، وأُعِلَّتْ في فعلِه، نحو: [(قائلٍ)، و(بائعٍ). وأصلُهما: (قَاوِلٌ، وبَايِعٌ)(٥)،

---

(١) (م) ومن ذلك قول الراجز [منظور بن حبة الأسدي ـ كما في «شواهد الشافية» للبغدادي (ص٢١٦)]:

لـمـا رأى أن لا دعـه ولا شـبـع   مال إِلَى أرطاة حقف فالطجع (م)

(٢) (م) ومن ذلك قول النابغة الذبياني [«ديوانه» (ص٢)]:

وقـفـت فـيـهـا أصـيـلالًا أسـائـلـهـا   عـيـت جوابًا وما بالربع من أحد

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: **(وقفت فيها أصيلًا كي أسائلها)** والرواية الثالثة: **(وقفت فيها أصيلانًا أسائلها)** والمشتشهد بها اللام فيها؛ مبدلة من نون هذه. وأصيلان: تصغير أصلان، جمع أصيل ـ من غير رده إلى مفرده، والأصيل ـ بفتح الهمزة ـ الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه: أصلان ـ عَلَى مثال رغيف ورغفان، وكثيب وكثبان ـ ثم صغر أصلان عَلَى أصيلان، ثم أبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال (م).

(٣) من (م).

(٤) إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله، كـ(دلو، وظبي)؛ لأن الساكن ـ هنا ـ غير حصين؛ لكونه حرف علة زائدًا، فوجوده كالعدم؛ فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفًا: كـ(باب، وعصا، ورحى)، فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة ـ قلبت الثانية همزة. هذا ما قاله حذَّاق الصرفيين، **وقيل**: قلبا همزة من أول الأمر. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(٥) ظاهره ـ كالمصنف: إبدالهما همزة من أول الأمر ـ كما قيل به، وقال حذَّاق =

ولكن[١] أعلُّوا حملًا على الفعلِ، فكما قالُوا: (قَالَ) و(بَاعَ)][٢] فقلبُوا العينَ ألفًا ـ قالُوا: (قَائِلٌ، وبَائِعٌ)، فقلبُوا عينَ اسم الفاعلِ همزةً.

فإن لمْ تُعَلّ[٣] العينُ في الفعلِ ـ صحَّتْ في اسمِ الفاعلِ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (عَاوِرَ)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِنٌ).

[قلب الواو والياء همزة]

[ص] [٩٤٥] والمدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الوَاحِدِ   هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(القَلَائِدِ)

[ش] أَيْ[٤]: تُبْدَلُ الهمزةُ ـ أيضًا ـ ممَّا وَلِيَ ألفَ الجمعِ، الذي على مثالِ مَفَاعِلَ، إنْ كانَ مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحدِ[٥] نحوَ: (قِلَادَةٍ، وقَلَائِدَ، وصَحِيفَةٍ، وصَحَائِفَ، وعَجُوزٍ، وعَجَائِزَ)، فلو كانَ غيرُ مَدَّةٍ لم تُبْدَلْ نحوَ: (قَسْوَرَة، وقَسَاوِر)، وهكذا: إنْ كانَ مدَّةً غيرَ زائدةٍ[٦] ـ نحوَ: (مَفَازَةٍ، وَمَفَاوِزَ)، و(مَعِيشَةٍ، ومَعَايِشَ)، إلا فيما سُمِعَ: فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه ـ نحوَ: (مصيبةٍ، ومَصَائِبَ)، [(ومنارة)، و(منائر)][٧].

[ص] [٩٤٦] كَذَاكَ [٢٣٤/ و] ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَدَّ (مَفَاعِلَ)، كَجَمْعِ (نَيِّفَا)

[ش] أي: كذلك تُبدلُ الهمزةُ مِنْ ثانِي حرفينِ ليِّنَيْنِ تَوَسَّطَ بينَهُما مَدَّةُ مَفَاعِلَ، كما لو سمَّيْتَ رجُلًا[٨] بـ(نَيِّفٌ) ثم كسَّرْتَهُ، فإنَّكَ تقولُ: (نَيَائِف)، بإبدالِ الياءِ الواقعةِ ـ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلُه: (أَوَّلُ)، و(أوائلُ).

= الصرفيين: أبدلا ألفًا، ثم الألف همزة ـ كما في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين. وقال المبرد: دخلت ألف فاعل ـ قبل ألف (قال) و(باع)، فحركت الثانية للساكنين، ولأنَّ أصلها الحركة والألف المتحركة همزة. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(١) في (س): «ولكنهم».
(٢) سقط من (ك).
(٣) في (س)، (ع): «تعتل».
(٤) ليس في (ع)، (ك)، (م).
(٥) لاجتماع تلك المدة ساكنة ـ مع ألف الجمع.
(٦) لأن حرف المد الأصلي متحركًا في الأصل؛ فيتغاضى بحركته الأصلية عن القلب.
(٧) من (س).
(٨) من (ع)، (م).

فلو توسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفَاعِيلَ ـ امتنعَ قلبُ الثانِي منهما همزةً كـ(طَوَاوِيسَ)، ولهذا قيَّدَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ ذلك بمَدَّةِ مَفَاعِلَ.

[قلب الهمزة ياءًا أو واوًا]

[ص] [٩٤٧] وافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ لامًا، وفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ ـ

[٩٤٨] واوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّْ فِي بَدْءِ غَيرِ شِبْهِ (ووُفِيَ الأَشَدّْ)

[ش] قد سبقَ: أنه يجِبُ إبدالُ المدَّةِ الزائدةِ في الواحِدِ همزةً، إذا وقَعَتْ بعدَ ألفِ الجمعِ، نحوَ: (صَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ)، وأنه إذا تَوَسَّطَ ألفُ مَفَاعِلَ بينَ حرفينِ لَيِّنَيْنِ ـ قُلِبَ الثانِي منهما همزةٌ، نحوَ: (نَيِّفٍ)، و(نَيَائِفَ).

وذَكَرَ ـ هنا ـ أنه إذا اعْتَلَّ لامُ أحدِ هذينِ النوعينِ[(١)]، فإنَّه يخفَّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثم إبدالُها ياءً.

---

(١) بأن كانت ياء أو واوًا أو همزة؛ لأن المصنف رَحِمَهُ اللهُ أدرجها هنا في حروف العلة؛ إما لشبهها بها، أو لكونها منها عند الفارسي. فما لامه همزة من **النوع الأول**: كـ(خطيئة وخطايا)، وكذا (بريئة وبرايا)؛ لأنه من (برأ)، بمعنى (خلق)، إلا أن همزة برئية؛ أبدلت ياء، وأدغمت في الياء تخفيفًا، وما لامه ياء: كـ(قضية وقضايا)، و(هدية وهدايا)، وما لامه واو ـ لم تسلم في المفرد: كـ(مطية ومطايا)؛ لأنه من المطا، وهو الظهر ـ فأصلها: (مطيوة)، ففعل بها كـ(سيد)، والسالمة: كـ(هراوة، وهراوي)، وأما **النوع الثاني**: فلم يمثلوه إلا بما لامه ياء: كـ(زاوية وزوايا)، فأصل «خطايا»: (خطايِئ)، بياء مكسورة هي ياء (خطيئة)، ثم همزة هي لامها؛ فأبدلت الياء همزة؛ كصحائف فصار «خطائئ»؛ بهمزتين: أبدلت الثانية ياء؛ لتطرفها إثر همزة مكسورة؛ عملًا بقوله الآتي: **(ما لم يكن لفظًا أتم....)** إلخ، ثم فتحت الأولى تخفيفًا؛ فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (خطاءا) بهمزة بين ألفين، وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف؛ فأبدلت الهمزة ياء ـ كراهةَ توالي ثلاث ألفات، ولتفصل بين الألفين؛ فصار (خطايا) بعد خمسة أعمال. ومثلها سواء (برايا)، وأصل (مطايا): (مطايو) ـ هي ياء فعيلة، وواو هي لامها؛ قلبت الواو ياء؛ لتطرفها إثر كسرة ـ كما في (الغازي)، و(الداعي)، فصار (مطايي)، بياءين: أبدلت الأولى، كـ(صحائف)، ففيه خمسة أعمال أيضًا. وأما في (قضايا) و(هدايا)؛ فأربعة فقط بينها الشرح؛ لأن لامه ياء، لا تحتاج إلا لقلبها ألفًا فقط. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

فمثالُ الأوَّلِ: (قضيةٌ وقَضَايَا)، وأصلُه: (قَضَائِي)؛ بإبدالِ مَدَّةِ الواحدِ همزةً ـ كما فعَلَ في (صحيفةٍ وصحائفَ)؛ فأبدلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً؛ فحينئذٍ تحرَّكَتِ (الياءُ)، وانفتحَ ما قبلَها، فقُلِبَت[1] ألفًا؛ فصارَتْ (قَضَاءَا)؛ فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً فصَار (قَضَايا).

ومثالُ الثاني: زاوِيةٌ، وزَوَايَا، وأصلُه زَوَائِي بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً كنَيِّفٍ ونَيَائِفَ فقلبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً فحينئذٍ قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ زوَاءَا، ثم قلبُوا الهمزةَ ياءً فصارَ زَوَايَا، وأشارَ بقولِه: **(وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةَ** [٢٣٤/ظ] **جُعِلَ واوًا)** إلى أنَّه إنَّما تُبدلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكنِ اللامُ واوًا سلِمَت في المفردِ[2]، كما مثَّلَ، فإن كانَتِ اللامُ واوًا سلِمَتْ في المفردِ ـ لم تُقْلَبِ الهمزةُ ياءً؛ بل تُقْلَبُ واوًا ليشاكلَ الجمعُ واحدَه، وذلك حيثُ وقَعَتِ الواوُ رابعةً بعد ألفٍ، وذلك نحوَ قولِهم: (هِرَاوَة، وهَرَاوَى). [وأصله: (هرائِو)؛ فقلبت كسرة الهمزة فتحة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ فصار (هراء)، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار (هَرَاوا)][3].

وأشارَ بقولِه: **(وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدَّ)** إلى أنه يجبُ ردُّ أوَّلِ الواوينِ المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً؛ ما[4] لم تكنِ الثانيةُ[5] ـ بدلًا مِنْ ألفِ

---

(١) في (س)، (ع): «فانقلبت».

(٢) بأن كانت ياء أو همزة أو واوًا.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س). وينظر: «الارتشاف» لأبي حيَّان (١/٢٦٣)، و«التوضيح» لابن قاسم (٣/١٥٧٣ ـ ١٥٧٤).

(٤) في (س): «ويا»!

(٥) اعلم أن الشرط كون (الواو) الثانية ـ ليست مَدَّةً عارضة؛ بأن تكون مدة أصلية؛ أي: غير مبدلة من شيء؛ كـ(أولى) أنثى (الأول) أصلها، وولى بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلًا: بأن لم تكن بعد ضم، سواء تحركت كـ(أواصل)، وكـ(أُوَل)؛ بضم ففتح ـ جمع (أولى)، وأصله: (وول)، بواوين، أو سكنت بعد غير ضم كـ(أَوْل) ـ بفتح فسكون، أصله: (ووّل)، بثلاث واوات. فكل ذلك يجب فيه الإبدال. أما مع المدة العارضة: فلا يجب؛ بل يجوز سواء كانت بدلًا من ألف =

فاعلٍ(١)، نحو: (أَوَاصِلُ) في جمع (واصِلَةٍ)، والأصلُ: (وَوَاصِلُ)؛ بوَاوَيْنِ؛ **الأولى**: فاءُ الكلمةِ، **والثانيةُ**: بدلٌ مِنْ ألفِ فَاعِلَة، فإنْ كانَتِ الثانيةُ بدلًا مِنْ ألفِ فَاعِلٍ ـ لم يجبْ الإبدالُ نحوَ: (وُوفِيَ، و(وُورِيَ). [أصلُه: (وَافَى، و(وَارَى)، فلما بُنِيَ للمفعولِ ـ احتيجَ إلى ضمِّ ما قبلَ الألفِ؛ فأُبدِلَتِ الألفُ واوًا](٢).

[حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة]

[ص][٩٤٩] وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ، كَـ(آثِرْ وَائْتُمِنْ)(٣)

= فاعل كـ(ووفي) و(وري)، فيجوز (**أوفي، وأوري**)؛ بالهمز، أو: من همزة كـ(وولي)، مخفف (الوُؤْلي)؛ بضم الواو، وسكون الهمزة ـ وهي أنثى (الأوأل) من (وأل): إذا رجع؛ كما فصَّله الأشموني (٤/ ٩٥). إذا علمتَ ذلك: ففي قصر الشارح: عدم الوجوب ـ علي المبدلة من ألف (فاعل)؛ تبعًا لظاهر المتن قصور ـ مع أنه يمكن تصحيح المتن؛ بأنه أراد بـ(**شبه ووفي**): ما ثانيه مدة عارضة. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(١) اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبًا في أربع مسائل ـ ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة، وفي فاعل ما أعل عينًا، وفي جمع ما ثالثه مد زائد، وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها. وهذه مسألة خامسة؛ تختص بها الواو عن الياء. وإنما لم يقدمها على قوله: (**وافتح ورد...**) إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة؛ لتعلق هذا بالثالثة والرابعة. وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوبًا الألف في نحو: (حمراء). وفي جمع نحو: (قلادة)، وتبدل جوازًا من الواو المضمومة ضمًّا لازمًا مصدرة كانت: كـ(أجوه) في (وجوه)، أو لا: كـ(أدؤر) ـ بهمزة بعد الدال في (أدؤر) جمع (دار)، ومن المكسورة بشرط تصدرها؛ كـ(إشاح، وإفادة) و«إسادة» ـ في (وشاح) و(وفادة) و(وسادة). وقرئ: **(من إعاء أخيه) [يوسف: ٧٦]، وهي قراءة سعيد بن جبير ـ كما في «المحتسب» (١/ ٣٤٨)]**، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذًا: كـ(أسماء) علمًا، أصله: (وسماء) ـ من الوسامة، وكـ(أحد) في العدد، أصله: (وحد)، من الوحدة، وتبدل من الياء جوازًا ـ في نحو: (رائي)، و(غائي)؛ نسبة إلى (راية) و(غاية)، أصله: (رايي)، و(غايي)، بثلاث ياآت؛ فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك: فشاذٌّ أو قليل. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) عند الابتداء به؛ لأن همزته للوصل.

[٩٥٠] إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

[٩٥١] ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ

[٩٥٢] فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

[ش] إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ: وَجَبَ التخفيفُ، إن لْم يكونَا في موضعِ العينِ[(١)]، نحوَ: (سَئَّالٍ) و(رَأَّاسٍ).

ثم إنْ تحرَّكَتِ أولاهما، وسُكِّنَتْ ثانيتُهما: وَجَبَ [٢٣٥/و] إبدالُ الثانيةِ مَدَّةً يُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتُها ـ فتحةً أُبدلتِ الثانيةُ ألفًا نحوَ: (آثَرْتُ)[(٢)]، وَإن كانَتْ ضمَّةً ـ أُبدِلَتْ واوًا نحوَ: أُوثِرُ، وإنْ كانَتْ كسرةً أُبدِلَت ياءً نحو: (إِيثَارٍ)، وهذا هو المرادُ بقولِه: (**وَمَدًّا أُبْدِلَ**...) البيتَ.

وإنْ تحرَّكَتْ ثانيتُهما: فإنْ كانَتْ حركتُها فتحةً، وحركةُ ما قبلَها فتحةٌ أو ضَمَّةٌ قُلِبَتْ واوًا، **فالأوَّلُ**: نحوَ: (أَوَادِم) جمعُ (آدم)، وأصلُه: (أَأَادِمَ)[(٣)]،

---

(١) اعلم أن للهمزتين في كلمة **ثلاثة أحوال**: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معًا، أما سكونهما معًا فمتعذر. فإن سكنت الثانية فقط: أُبْدِلت من جنس ما قبلها كما ذكره ـ بقوله: (**ومدًّا ابدل**.....) إلخ وإن سكنت الأولى فقط: فإن كانتا في موضع العين ـ أدغم كـ(سآل)، صيغة مبالغة من السؤال، و(رآس)؛ نسبة لبيع الرؤوس، **ولم يذكر المصنف هذا** ؛ لأنه لا إبدال فيه، أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء، وكذا إن تحركتا معًا فيه ـ كما ذكره بقوله: (**ما لم يكن لفظًا أتم**...) إلخ، فالمتطرفة تبدل ياء مطلقًا، وصورها اثنا عشر؛ من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية، وإن تحركتا معًا في غير موضع اللام؛ فصورهما تسع؛ من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثانية؛ ذكرها بقوله: (**إن يفتح**....) إلخ، فتبدل واوًا في خمسة؛ وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقًا، وتبدل ياء في الأربعة الباقية؛ وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقًا. وكل ذلك في المتن. «الخضري» (٢/ ١٩٤)

(٢) وجوبًا.

(٣) بهمزتَيْن، الأولى: همزةُ (أَفْعَلَ)، والثانيةُ: (فاء الفعل)؛ لأنّه من (الأُدْمة) ـ كما في «شرح المفصل» (٥/ ٢٧٩).

والثاني: نحوَ: (أُوَيْدِم)؛ تصغيرُ (آدَمَ). وهذا هو المراد بُقولِه: (**إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ واوًا...**).

وإنْ كانَتْ حركةُ ما قبلَها كسرةً ـ قُلِبَتْ ياءً نحوَ: (إِيَمّ)[1]، وهو مثالُ إِصْبَعٍ، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولى إلى الهمزةِ التي قبلَها، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصارَ (إِئَمٌّ)، (ثم قُلِبَتِ)[2] الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ (إِيَمٌّ). وهذا هو المرادُ مِنْ قولِه: (... **وَيَاءً أِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ**).

وأشارَ بقولِه: (**ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا...**) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذا كانت مكسورةً تُقْلَبُ ياءً مُطْلَقًا؛ أي: سواءٌ كانت التي قبلَها ـ مفتوحةٌ، أو (مكسورةٌ، أو مضمومةٌ)[3].

فالأوَّلُ: نحوَ: (أَيِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، وأصلُها[4]: (أَئِنُّ)، فخُفِّفَتْ[5] بإبدالِ الثانيةِ مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أَيِنُّ))[6]، وقد تحقَّقَ، نحو: (أَئِنُّ) ـ بهمزتينِ، ولم تعاملْ بهذه المعاملةِ في غيرِ الفعلِ إلا في (أَئِمَّة)؛ فإنَّها جاءَتْ بالإبدالِ والتصحيحِ.

والثاني: نحو: (إِيَمٌّ)[7]؛ مثالُ إِصْبَعٍ [٢٣٥/ظ]، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُولى ـ إلى الهمزةِ الثانيةِ، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصار (إِئَمٌّ)، فخُفِّفَتِ الهمزةُ الثانيةُ بإبدالِها مِنْ جِنْسِ حركتِها فصار (إِيَمٌّ).

---

(١) في (س): «أوتم».

(٢) في (س): «فتقلب».

(٣) الأولى حذف قوله: (**المضمومة**). لأنه إذا كانت المضمومة تُبدل لتطرفها، ولو كانت بعد ضم؛ فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة؟ فاسم (**يكن**) في المتن راجع لثاني الهمزين، لا لـ(**ما يضم**)، والأمثلة التي ذكرها الشارحِ للمضمومة ـ تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب. «الخضري» (٢/ ١٩٥).

(٤) في (س): «وأصله».

(٥) في (س): «فخفف».

(٦) ما بين القوسين من (ح)، (ع)، (ك).

(٧) زاد في (س): «وهو».

والثالثُ: نحوَ: (أُيِنٌّ) أصلُه (أُئِنٌّ). والأصلُ: (أُؤْنِنُ)؛ لأنَّه مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ)؛ أي: جعَلْتُه يَئِنُّ فدخلَه النقلُ والإدغامُ، ثم خُفِّفَ بإبدالِ ثانِي همزتيه مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أُيِنٌّ))[1].

وأشارَ بقولِه: (**وَمَا يُضَمُّ واوًا أَصِرْ**) إلى أنَّه إذا كانَتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً ـ قُلِبَت واوًا؛ سواءٌ انفتحَتِ الأُولى أو انكسَرَتِ أو انضمَّتْ.

فالأولُ: نحو: (أَوُبٌّ) جمعُ (أَبٍّ)، وهو المرعى أصلُه: (أَأْبُبٌ)؛ لأنَّه (أَفْعُل)؛ فنُقِلَتْ حركةُ عينِه إلى فائِه، ثم أُدْغِمَ فصارَ (أَؤُبٌّ)، ثم خُفِّفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ؛ بإبدالِها مِنْ جنسِ حركتِها، فصارَ (أَوُبٌّ).

والثاني: نحو: (إِوُمُ)، مثال (إِصْبُع) مِنْ (أَمَّ).

والثالثُ: نحو[2]: (أُوُمٌّ)، مثال (أُبْلُمْ) مِنْ (أَمَّ).

وأشارَ بقولِه: (**... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ * فَذَاكَ يَاءً مَطْلَقًا جَا...**) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ إنما تصيرُ واوًا إذا لم تكنْ طرَفًا. فإنْ كانَتْ طرَفًا: صُيِّرَتْ ياءً مطلقًا، سواءٌ انضمَّتْ الأولى أو انكسَرَتْ أو انفتحَتْ أو سكنَتْ؛ فتقولُ في مثالِ (جَعْفَرٍ) مِنْ قَرَأَ: (قَرْأَأَ)، ثم تُقلبُ[3] الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قَرْأَيًا) [فتحرَّكَتِ الياءُ، وانفتَحَ ما قبلها؛ فقُلِبَتْ ألفًا، فصارَ (قَرْأَىً)[4]، وتقولُ في مثالِ (زبرِج) مِنْ قرأ: (قِرْئِيء)، ثم تقلبُ الهمزةُ ياءً، فتصيرُ قِرْئِيًا][5] كالمنقوصِ، وتقولُ في مثالِ (بُرْثُنٍ)[6] (مِنْ قَرَأ: قُرْؤُؤ)[7]، ثم تُقْلَبُ الضمَّةُ التي على الهمزةِ الأولى كسرةً[8]،

---

(١) ما بين القوسين من (ع)، (ك)، (م).
(٢) ليس في (س).
(٣) في (س): «نقلت».
(٤) رسمت في (س): «القراي».
(٥) ما بين المعكوفين سقط من (س).
(٦) في (س): «برتن».
(٧) مكانها في (س): «القرا».
(٨) لمناسبة الياء.

فيصِيرُ (قُرْئِيًا)[١]، مثل القاضي[٢][٣].

وأشارَ بقولِه [٢٣٦/و]: (... **وَأَؤُمُّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ**) إلى أنَّه إذا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ، وانفتحَ ما قبلها، وكانَتِ الهمزة الأُولى للمتكلِّم ـ جازَ لك في الثانيةِ وجهانِ[٤]: الإبدالُ، والتحقيقُ. وذلك نحوَ: (أَؤُمُّ)، مضارعُ (أَمَّ)، فإنْ شئتَ أَبدَلْتَ فقلتَ: (أَوُمُّ)، وإنْ شئتَ حقَّقْتَ فقلتَ: (أَؤُمُّ).

وكذا ما كانَ نحوَ: (أَؤُمُّ)[٥] ـ في كونِ[٦] أُولَى[٧] همزتيه[٨] للمتكلِّم، وكُسِرَتْ ثانيتُهما: يجُوزُ في الثانيةِ منهما الإبدالُ والتحقيقُ[٩]، نحو: (أَئِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، فإن شئتَ أبدلْتَ، فقلتَ: (أَيِنُّ)، وإنْ شئتَ حقَّقْتَ[١٠]، فقلتَ: (أَئِنُّ).

---

(١) في (س): «القراي»، وفي (ع): «قريئ».

(٢) في (س): «قاض»، وفي (ك): «النبي»، وفي (ع): «الولي». والكل صحيح، فهي أمثلة للمنقوص.

(٣) (م) في نسخة: «مثل المولى»، وكلاهما صحيح. و(المولى): اسم فاعل ماضية (أولى)؛ أي: أعطى، أو: (ألى) بمعنى (حلف)، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ عَلَى وزن (قمطر وخدب)، فتقول: (قرأأ) ـ بكسر القاف وفتح الراء، وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء، فيصير (قرأيًا)؛ بسكون الهمزة، وهو نظير (ظبي)؛ مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تقلب ياؤه ألفًا لسكون ما قبلها (م).

(٤) أي: تشبيهًا لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ـ في نحو: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة؛ فباقي أحرف المضارعة ـ يجوز في الهمزة بعدها وجهان؛ كما في (يؤمن)، من (الإيمان)، و(يؤمن) من (التأمين)؛ فيجوز التحقيق والإبدال واوًا ساكنة في الأول، مفتوحة في الثاني؛ فكذا بعد الهمزة. «الخضري» (٢/١٩٦).

(٥) في (ك)، (ع): «أأم».

(٦) في (س): «يكون».

(٧) في (ك)، (ع): «أولاء».

(٨) في (س): «همزه».

(٩) في (س): «والتخفيف». والمثبت أصح، فالإبدال تخفيف، ويقابله التحقيق، فتأمل.

(١٠) في (س): «خففت».

[ص] [٩٥٣] وياءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ[١]، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا[٢] ـ

[٩٥٤] فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا ـ

[٩٥٥] في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا، و(الفعلُ) منه صحيحٌ غالبًا، نحوُ (الحِوَلْ)

[قلب الألف ياءً] [ش] إذا وقعَتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ: وَجَبَ قلبُها ياءً؛ كقولِك في جمعِ (مِصْبَاحٍ، ودِينَارٍ): (مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ).

وكذلك إذا وَقَعَتْ قبلها ياءُ التصغيرِ[٣]؛ كقولِك في (غَزَالٍ): (غُزَيِّلٍ)[٤]، وفي (قُذَالٍ): (قُذَيِّلٍ).

وأشارَ بقولِه: (... **بواوٍ ذَا افْعَلا في آخِرٍ**...) ـ إلى آخِرِ البيتِ ـ إلى

[قلب الواو ياءً] أنَّ الواوَ تُقلبُ أيضا ياءً إذا تطرَّفَتْ بعدَ كسرةٍ، أو بعدَ ياءِ التصغيرِ، أو وَقَعَتْ قبلَ تاءِ التأنيثِ[٥]، أو قبلَ زِيَادَتِي فَعْلَانَ مكسورًا ما قبلَها.

[الواو المتطرفة] **فالأوَّلُ**: نحو: (رَضِيَ وَقَوِيَ)، أصلُهما: (رَضِوَ وقَوِوَ)؛ لأنهما مِنَ الرِّضْوَانِ والقُوَّة، فقُلبَتِ الواوُ ياءً[٦].

---

(١) هذا الثاني دخل في المتن استطرادًا، والمقصود: التنبيه على الأول فقط؛ لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

بإثرِ يا التَّصْغِير أو كسر أَلِف تُقْلَب يا والواو إن كَسْرًا رَدِفْ

لوافق مقصوده. «أشموني» (٤/ ١٠٢)، و«الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٢) في (س): «فعلا». (٣) من (ص)، (م).

(٤) قال في حاشية (س): «لأن ياء التصغير ـ لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، وقلبت ياء مكسورة، ثم أدغمت ياء التصغير فيها».

(٥) لأنَّ كلًّا من (التاء) وزيادتي (فعلان) ـ كلمة تامة، فالواقع قبلهما آخر تقديرًا؛ لأنهما في نية الإنفصال. وليس المراد بـ(فعلان): خصوص هذه الهيئة؛ فإن الواو لا تقلب ياء في (فعلان)؛ ساكن العين؛ بل في مكسورها؛ لتقع إثر كسرة ـ كما مثَّله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح: أو قبل الألف والنون؛ الزائدتين. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٦) لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياءً. وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف، فقلبت ياء؛ ولو في حال تحركها وصلًا لتوقع السكون، **ومن ثَمَّ**: لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر: كـ(عوض، وعوج)، إلا إذا كان مع الكسرة ما =

[وقوع الواو عينًا المصدر]

والثاني: نحوَ: (جُرَيٌّ) تصغيرُ (جَروٍ)، وأصلُه: (جُرَيْوٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ [٢٣٦/ظ]؛ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

والثالثُ: نحو: (شَجِيَةٍ)، وهي اسم فاعلٍ للمؤنَّثِ، وكذا (شُجَيَّةٌ)؛ مصغَّرًا، [وأصلُه: مَرَّةً[1]][2] مِنَ الشجوِ.

والرابعُ: نحوَ: (غَزِيَانَ)، وهو مثالُ (ظَرِبَان)، مِنَ الغَزوِ.

وأشارَ بقولِه: (... **ذَا أَيْضًا رَأَوْا * فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا**[3] ...) إلى أنَّ الواوَ تُقْلَبُ بعدَ الكسرةِ ياءً ـ في مصدرِ كلِّ فِعْلٍ اعتلَّتْ عينُه، نحو: (صَامَ صِيَامًا) و(قَامَ قِيَامًا)، والأصلُ: (صِوَامٌ وقِوَامٌ)، فأُعِلَّتِ الواوُ في المصدرِ؛ حملًا له على فِعْلِه.

فلو صحَّتِ الواوُ في الفعلِ ـ لم تعتلَّ في المصدرِ، نحو: (لَاوَذَ لِوَاذًا)، (وَجَاوَرَ جِوَارًا)، وكذلك تصحُّ إذا لم يكنْ بعدها ألفٌ[4]، وإن اعتلَّتْ في الفعلِ نحوَ: (حَالَ حَوْلًا).

= يعضدها؛ كإعلالها في فعل المصدر، أو مفرد الجمع كما في (صيام وديار)، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كـ(الغازي) و(الداعي)، أو: فعل معلوم، أو مجهول: كـ(عفى ودعى)، ولا بين كون الكسرة أصلية، أو محولة عن الضمة كما في (أُدْلٍ). الخضري (٢/ ١٩٧).

(١) أي: (شجوة) ـ كما في «شرح ابن الناظم» (١/ ٦٠٢)، و«التوضيح» (٣/ ١٥٨٢). والذي في (م): «شُجَيوةٌ».

(٢) في (س): «لأنه».

(٣) حملًا له على فعله، وجملة الشروط **أربعة**: المصدرية، وكسر ما قبلها، وإعلال الفعل، وأن يكون بعدها ألف ـ كما يؤخذ من قوله: **(والفعل منه صحيح)** فخرج غير المصدر؛ كـ(سواك، وسوار)، ونحو: (رَاحَ رَوَاحًا)؛ فلا تقلب في ذلك ـ وإن أعل الفعل؛ لعدم حمله عليه في الأول، وعدم كسر ما قبلها في الثاني. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٤) أي: غالبًا ـ كما في المتن. ومن غير الغالب: **قراءة نافع وابن عامر** [«السبعة» (ص٢٢٦)] ـ في [النساء: ٥]: ﴿لكم قيما وارزقوهم﴾. وابن عامر [«السبعة» =

[ص] **[٩٥٦] وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فيه حَيْثُ عَنّ**

[ش] أي: متى وقعَتِ الواوُ عينَ جمعٍ، وأُعِلَّتْ في واحدِه، أوْ سُكِّنَتْ ـ وجَبَ قلبُها ياءً، إنِ انكسرَ ما قبلَها، ووقَعَ بعدها أَلِفٌ(١)، نحو: (دِيَارٍ)، و(ثِيَابٍ) أصلُهما: (دِوَارٌ)، و(ثِوَابٌ)، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً في الجمعِ، لانكسارِ ما قبلها، ومجيءُ الألفِ بعدَها ـ مع كونِها في الواحِدِ: إما معتلَّةً كدَارٍ، أو شبيهةً بالمعتلِّ؛ في كونِها حرفَ لِينٍ ساكنًا كـ(ثوبٍ).

[ص] **[٩٥٧] وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالإِعْلَالُ أَوْلَى، كَـ(الحِيَلْ)**

[ش] إذا وقعَتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسورًا ما قبلَها، واعتلَّتْ في واحدِه، أو سَكَنَتْ ولم يقعْ [٢٣٧/و] بعدها الألفُ، وكانَ على فِعَلَةٍ، وَجَبَ تَصْحِيحُها(٢)، ....

= (ص٢٤٨)] ـ في (المائدة: ٩٧) ﴿قيما للناس﴾، والأصل: (قومًا)، قلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها ـ مع إعلالها في الفعل. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(١) جعله الشارح شرطًا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة؛ أخذًا من قوله: **(وفي فعل وجهان...)**، وقوله: **(بذا الإعلال)**؛ أي: الذي في المصدر بشرط وجود الألف. لكن الصحيح: أن المعلة في المفرد ـ تقلب في الجمع ياءً، وإن لم يكن بعدها ألف؛ بخلاف المصدر؛ لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف؛ فسلطت لكسرة عليها كـ(حيلة وحيل)، و(ديمة وديم)، وشذ: (حاجة وحوج). أما الساكنة في المفرد: فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء؛ لأنها ليست من الضعف كالمعتلة: كـ(سوط وسياط)، و(حوض وحياض). فلو لم توجد الألف: صحت، نحو: (كوز وكوزة)، ويشترط أيضًا ـ صحة اللام؛ لئلا يتوالى إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحَّت الواو في (رواء، وجواء)، بوزن عطاش جمعي (ريان وجو). والأصل: (رواي)، و(جوا)، وقلبت اللام همزة؛ لتطرُّفها إثر ألف زائدة، فسلمت العين. وأصل (ريان): (رويان)؛ **فتلخص** أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقًا، أو سكونها فيه ـ مع وقوعها في الجمع قبل ألف. «الخضري» (٢/ ١٩٨).

(٢) لأنه لما عدمت الألف ـ قلَّ عمل اللسان؛ فخفَّت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها ببعدها من الظرف؛ بسبب الهاء، وقوتها بعدم إعلالها في المفرد؛ =

نحوَ: (عَوْدٍ وعَوْدَةٍ)[١]، و(كُوزٍ وكِوَزَةٍ)، وشَذَّ (ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ)[٢].

ومِنْ هاهنا[٣] يُعْلَمُ: أنَّه إنما تعتلُّ في الجمعِ إذا وقَعَ بعدَها أَلِفٌ ـ كما سبقَ تقريرُه؛ لأنه حَكَمَ على (فِعَلَةٍ) بوجوبِ التصحيحِ، وعلى (فِعَلٍ) بجوازِ التصحيحِ والإعلالِ، **فالتصحيحُ**: نحو: (حَاجَةٍ وحِوَجٍ)، **والإعلالُ**: نحوَ: (قَامَةٍ، وقِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ ودِيَمٍ). والتصحيحُ فيها قليلٌ، والإعلالُ غَالِبٌ.

[ص] **[٩٥٨] والواوُ لامًا بعدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ ... كَـ(المُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ ـ**
[٩٥٩] إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَـ(مُوقِنٍ)، بِذَالِهَا اعْتَرِفْ

[ش] [وقوع الواو طرفًا في فعل ماضٍ] إذا وقعَتِ الواوُ طرَفًا رابعةً فصاعدًا بعدَ فتحةٍ ـ قُلِبَت ياءً، نحوَ: (أَعْطَيْتُ)، أصلُه (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّهُ مِنْ (عَطَا، يَعْطُو)؛ إذا تَنَاوَلَ، فقُلِبَتِ الواوُ في الماضي ياءً؛ حملًا لَهُ[٤] على[٥] نحو: (يُعْطِي)، كما حُمِلَ اسمُ المفعولِ، نحوَ: (مُعْطَيانِ)، على اسمِ الفاعلِ، نحوَ: (مُعْطِيانِ)[٦]، وكذلك (يُرْضَيَانِ) أصلُه: (يُرْضَوَانِ)؛ لأنَّه مِنَ الرِّضْوَانِ، فقُلِبَتْ واوُه بعدَ الفتحةِ ياءً؛ حملًا لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعلِ، نحو: (يُرْضِيَانِ).

[قلب الألف واوًا] وقولُه: (... **وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ**...)، معناه: أنَّه يجِبُ أنْ يُبدَلَ مِنَ الألفِ واوٌ؛ إذا وقَعَتْ بعدَ ضمَّةٍ، كقولِك في (بَايَعَ): (بُويِعَ)، وفي (ضَارِب) (ضُورِب).

= فوجب تصحيحها، بخلاف فعل؛ فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في المفرد، فكان أولى بالإعلال ـ كما قاله المصنف، وظاهره: أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك؛ بل هو شاذ. فلو قال:

.... وفي فِعَلْ ... قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ

لوفَّى بالمراد. «أشموني» (٤/ ١٠٦)، «الخضري» (٢/ ١٩٨).

(١) (م) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه على عبدة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة (م).

(٢) (م) قد جاء جمع ثور ـ بمعنى القطعة من الأقط ـ على ثورة ـ كما هو الأصل (م).

(٣) في (م): «هنا».

(٤) من (س)، (ك).

(٥) فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء؛ لتطرُّفها إثر كسرة.

(٦) في (س)، (ع): «يعطيان».

وقولُه: (... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالِهَا اعْتَرِفْ)، معناه: أنَّ الياءَ إذا سكَنَتْ في مفردٍ بعدَ ضمَّةٍ ـ وَجَبَ إبدالُها واوًا، نحوَ: (مُوقِنٍ ومُوسِرٍ)، أصلُهما: (مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ)؛ لأنَّهما مِنْ (أَيْقَنَ [١٣٧/ظ] وَأَيْسَرَ)، فلو تَحَرَّكَتِ الياءُ ـ لَمْ تعلَّ[1]، نحوَ: (هُيَامٍ).

[قلب الياء واوًا] [ص] [٩٦٠] وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ في جمعٍ، كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عندُ جمع (أَهْيَمَا)

[ش] يُجْمَعُ (فَعْلَاءُ) و(أفْعَلُ) على (فُعْلٍ)، بِضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ ـ كما سبق ـ في التكسيرِ، كـ(حَمْرَاءَ، وحُمْرٍ، وأَحْمَرَ، وحُمْرٍ)؛ فإذا اعتلَّتْ عينُ هذا النوعِ مِنَ الجمعِ بالياءِ: قُلبَتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصِحَّ الياءُ نحو: (هَيْمَاءَ وهِيم، وبَيْضَاءَ وبِيضٍ)، ولم تُقْلَبِ الياءُ واوًا ـ كما فعلُوا في المفردِ؛ كـ(مُوقِنٍ)؛ اسْتِثْقَالًا لذلك في الجمعِ[2].

[ص] [٩٦١] وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ[3] اوْ مِنْ قَبْلِ تَا[4] ـ

---

(١) في (س): «تعتل».

(٢) كلامه مع المتن كالصريح ـ في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد واوًا؛ سواء وقعت فاء: كـ(موقن)، وهو اتفاق، أو عينًا: كأن يبني من البياض اسمًا مفردًا ـ على مثال (برد)؛ فيقول: (بُوضٌ). والأصل: (بيض)؛ بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش، كما في «المقتضب» (١/ ١٠١) ـ. وقال سيبويه «الكتاب» (٤/ ٣٤٩) ـ في هذا: بوجوب قلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء كالجمع، فتقول: (بيض) ـ بالكسر، كما فعل مثله في (مبيع)؛ فإن أصله: (مبيوع)، نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو (مفعول)؛ فصار (مبيع)، فكسرت الضمة؛ لتصح الياء. ولذلك كان (دِيك) ـ عنده: يحتمل أن أصله: (فعل)، وأن أصل (معيشة): (مفعلة) بالضم، أو الكسر فيهما. وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر؛ إذ لو كانا بالضم لقبل: (درك، ومعوشة). الخضري (٢/ ١٩٩).

(٣) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوًا؛ لضمِّ ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: **(ويا كموقن)**. وسيأتي واحدة في قوله: **(وإن تكن عينًا...)** إلخ، وواحدة في قوله: **(من لام فعلى...)** إلخ، والسبب في جميعها: ضم ما قبلها إلا في الأخير. «الخضري» (٢/ ١٩٩).

(٤) أي: أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسم، ولم يشترط في الفعل شيء؛ لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر =

[٩٦٢] كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَةْ) كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانِ) صَيَّرَهْ

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ لامَ فعلٍ(١)، أو مِنْ قَبْلِ تاءِ التأنيثِ، أو زِيَادَتَيْ

= ـ لزم آخر الاسم المعرب واوًا، بعد ضمة لازمة ـ وهو ممنوع في العربية. فإذا بنيت من (رمى) اسمًا؛ كـ(عضد) ـ لا تقل فيه: (رمو)، لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء، فتقول: (رم)، كـ(شج)؛ لأنه منقوص. أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله: **(بل تكسر كتاء بان...)** إلخ، بخلاف العارضة على بنية المذكر: فلا تُبْدَل معها الياء واوًا؛ لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر؛ بل تكسر الضمة لتصح الياء، كـ(توانى توانية)، فإن أصله: (توانُيًا)، بضم النون، كـ(تكاسلًا)؛ فتكسر النون، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في «التوضيح» (٥/ ١٥٩٠)، ويؤخذ منه: تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما؛ كما يفيده قول المتن: **(كذا إذا كسبعان صيره)**. الخضري (٢/ ١٩٩).

(١) اعلم أن (فُعلى) ـ بالضم: إن كان اسمًا محضًا أو صفة جارية مجرى الأسماء: وجب قلب الياء فيها واوًا للضمة قبلها، فالأول: كـ(طوبى) مصدرًا لـ(طاب)، أو: اسمًا لشجرة في الجنة، وأصلها: (طيبى)؛ لأنها من (طاب يطيب). والثاني: كـ(طوبى، وكوسى، وخورى ـ بالمعجمة والراء)، أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس، وأخير)، فاصلها: (طيبى وخيرى وكيسى ـ من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة)، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الأسماء: إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل؛ كالاسم المحض، فيقال: أفضل وأفاضل ـ كما يقال في (أفكل) اسم الرعدة: (أفاكل)؛ فدل على أنه جارٍ مجرى الأسماء. فإن كانت بعلى صفة محضة؛ أي: جارية على موصوف ـ ولو مقدرًا ـ وجب قلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، فرقًا بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢٢]؛ أي: جائرة، و(مشية حِيكى) بالحاء المهملة، ثم كاف؛ أي: يتحرك فيها المنكبان كالحائك؛ فأصلهما: (ضُيزى، وحُيكى بالضم). إذا علمت ذلك: فكلام الناظم مخالف للنحويين؛ لأن مراده بـ(فعلى) وصفًا: ما جرى مجرى الأسماء كـ(الطوبى والكوسى)، وجوز فيه القلب وعدمه. ونص على أنهما مسموعان ـ مع أن النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب؛ كالأسماء المحضة. وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل في قوله: **(وصفًا)** الصفة المحضة؛ فمقتضاه جواز الوجهين فيها ـ مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الأوفق بمراده أن يقول:

وإنْ تَكُنْ عَيْنًا لفعلى أفْعَلا فذاك بالوَجْهَين عَنْهم يُجْتَلى =

فِعْلَانَ، وانضمَّ مَا قبلها في الأصولِ الثلاثةِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا.

فالأوَّلُ: نحوَ[(١)]: قَضُوَ الرجُلُ[(٢)].

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ (رَمَى) اسمًا ـ على [وزنِ مَقْدُرَةٍ؛ (فإنَّكَ تقولُ)[(٣)]: (مَرْمُوَة).

والثالثُ: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ رَمَى اسْمًا على][(٤)] وزنِ (سَبُعَانَ)؛ فإنك تقولُ: (رَمُوَان).

فتُقلَبُ الياءُ واوًا في هذه المواضعِ الثلاثةِ؛ لانضمامِ ما قبلَها.

[ص] **[٩٦٣] وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى**

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ عينًا لصفةٍ على وزنِ (فُعْلَى): جازَ فيها وجهانِ:

أحدُهما: قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

والثاني: إبقاءُ الضمَّةِ، فتُقلَبُ الياءُ واوًا، نحو: (الضِّيقَى[(٥)] والكِيسَى)، و(الضُّوقَى والكُوسَى)؛ وهما تأنيثُ (الأضيقُ، والأكيسُ).

۞ ۞ ۞

= كما في «الأشموني» (٤/ ١١٢)، و«الخضري» (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(١) ليس في (ع).

(٢) كتب في حاشية (ع)، (ك): «ما أقضاه». قال الشيخ محيي الدين: «قضو الرجل: معناه: مَا أقضاه، وَذَلِكَ أنك حولت (قضى) إِلَى مثال ظرف؛ للدلالة على التعجب، ونظير ذلك: (رمو الرجل)، بمعنى: (ما أرماه)، و(سرو الرجل)، بمعنى: (ما أسراه)؛ أي: مَا أقوى سيره ليلًا، أما (سرو الرجل) ـ بمعنى: (مَا أسماه، وما أعظم مروءته) ـ فواوه أصلية» (م).

(٣) من (ك)، (م).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٥) رسمت ـ الكلمات الأربع ـ في (س) بالألف: «الضيقا»، «الكيسا»، «الضوقا»، «الكوسا».

فصلٌ

[ص] [٩٦٤] مِنْ لامِ (فُعْلَى) اسمًا أتَى الوَاوُ بَدَلْ ياءٍ، [٢٣٨/و] كـ(تَقْوَى)، غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ

[من مواضع قلب الياء واوًا أن تكون لامًا لاسم على وزن فَعْلَى]

[ش] تُبْدَلُ الواوُ مِنَ الياءِ الواقعةِ لام اسم على وزنِ (فَعْلَى)(١)، نحوَ: (تَقْوَى)، وأصلُه: (تَقْيَا)؛ لأنَّه مِنْ (تَقَيْتُ)؛ فإنْ كانَتْ (فَعْلَى) صفةً لم تُبْدَلِ الياءُ واوًا، نحوَ: (صَدْيَا وخَزْيَا)، ومثلُ (تَقْوَى: و(فَتْوَى) ـ بمعنى الفُتْيَا، و(بَقْوَى) ـ بمعنى (البُقْيَا).

واحْتَرَزْ بقولِه: (غالبًا) ـ مما لم تُبْدَلْ الياءُ فيه واوًا؛ وهي لام أُسمٍ على (فَعْلَى)؛ كقولِهم للرائحةِ: (رَيَّا)(٢).

---

(١) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوًا، وإنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها، وعدم ضم ما قبلها؛ فرقًا بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم؛ لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق خاص بذوات الياء؛ فلو كانت لام (فعلى) بالفتح واوًا سلمت في الاسم كـ(دعوى). والصفة: كـ(نشوى)، مؤنث (نشوان)، أي: سكران ـ كما هو مفهوم المتن. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

(٢) مثلها (سعيًا) لمكان، و(طغيًا) ـ بمهملة فغين معجمة، لولد البقرة الوحشية. فهذه الثلاثة من غير الغالب؛ أي: شاذة ـ كما صرَّح به الناظم، وولده [«شرحه»؛ (ص٦٠٦)]. وخرج بذلك (يا) ـ من الري، فعدم قلبه لكونه صفة، **لكن تعقب**: بأن النحويين قالوا في (ريَّا) ـ إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة (يا)؛ أي: مملوءة طيبًا. وفي «الصحاح» (٦/ ٢٣٦٣): يقال: **(امرأة ريَّا)** لم تبدل ياؤه؛ لأنه صفة.اهـ. ولو سلمنا اسميته: فعدم القلب لمانع؛ وهو أنه لو قيل: (ريوًا) عملًا بهذه القاعدة ـ للزم قلب الواو ياء، أو: ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما (سعيًا): فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية؛ فاستصحب أصله. وأما **(طغيًا)**: فالأكثر فيه ضم الطاء. فلعل من فتح ـ استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده «الموضح» وغيره. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

[وقوعها لامًا لصفة على وزن فُعلى]

[ص] [٩٦٥] بِالعَكْسِ جَاءَ لامُ (فُعْلَى) وَصْفَا   وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لا يَخْفَى

[ش] أي: تُبْدَلُ الواوُ الواقعةُ لامًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفًا ياءً، نحوَ: (الدنيا)، و(العُلْيَا)، وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ ـ (القُصْوَى)؛ فإن كان (فُعْلَى) اسمًا ـ سلِمَتِ الواوُ؛ كـ(حُزْوَى)[1].

❁ ❁ ❁

(١) (م): «حُزْوى» ـ بضم الحاء، وسكون الزاي ـ اسم مكان بعينه، ويرد كثيرًا في شعر ذي الرّمة، فمن ذلك قوله:

أدار بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق (م)

فصلٌ

[ص][٩٦٦] إنْ يَسْكُنِ السابِقُ مِنْ واوٍ وَيَا واتَّصَلَا[1] وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا[2] ـ [اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة]

[٩٦٧] فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وشذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

[ش] إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ، وكانَ سكونُها أصليًّا أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وذلك نحوَ: (سَيِّدٍ)، و(مَرْمِيّ)[3]. والأصلُ: (سَيْوِدٌ)، و(مَرْمُوْي)[4]، فَاجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ، وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ؛ فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ فصارَ (سَيِّد)، و(مَرْمِيّ)[5].

فإنْ كانَ (والواوُ وَالياءُ)[6] في كلمتينِ ـ لم يؤثِّرْ ذلك نحوَ: (يُعْطِي)، وَ(وَاقِدٌ)، وكذا إنْ عرضَتْ الياءُ أو الواوُ للسكونِ؛ كقولك في (رُؤْيَةٍ): (رُويَة)، وفي (قَوِيَ، قَوْيَ).

وشذَّ التصحيحُ في قولِهم: (يَوْمٌ أَيْوَمُ)، وشذَّ أيضًا إبدالُ الياءِ

---

(١) بأن لم يفصل بينهما فاصل.

(٢) المتبادر من الشرح، **أولًا**: إرجاع ضمير عري لسكون السابق؛ ففيه شرط واحد، والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي: وعري السابق من العروض ذاتًا وسكونًا؛ ففيه شرطان ـ كما في «التوضيح»، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات. وعلى كل: فألف **(عريا)** للإطلاق، وقضية ما ذكر: أن الثاني منهما لا يشترط أصالته؛ وهو كذلك حفني. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: **(إن يسكن...)** إلخ. «الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٣) في (م): «ومَيِّتٍ». والأمثلة الثلاثة صحيحة، لكن المثبت من باقي النسخ أولى، لأنه أراد التمثيل بمثالين: مثالٍ تسبق الياء فيه الواو، ومثالٍ بعكسه، فتأمل.

(٤) في (م): «ومَيْوِتٌ».

(٥) في (م): «ومَيِّت».

(٦) في (م): «والياء والواو».

[٢٣٨/ظ] واوًا - في قولِهم: (عَوَى الكلبُ عَوَّةً)[(١)][(٢)]. وَالْأَصْلُ:

[ص][٩٦٨] مِنْ يَاءٍ اوْ واوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

[٩٦٩] إِنْ حُرِّكَ التالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللامِ، وَهْيَ لا يُكَفْ

[٩٧٠] إِعْلَالُها بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

[قلب الواو والياء ألفًا] [ش] إذا وقَعَتِ الواوُ والياءُ متحرِّكَةً[(٣)] بعدَ فتحةٍ[(٤)] قُلِبَتْ ألفًا، نحوَ: (قَالَ) و(بَاعَ)، أصلُهما: (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، فقُلِبَتِ (الواوُ والياءُ)[(٥)] ألفًا؛ لتحرُّكِهَا، وانفتاحِ ما قبلَها.

هذا إن كانَتْ حركتُهما أصليةً، فإنْ كانَتْ عارضةً لم يُعْتَدَّ بها كـ(جَيَلٍ) و(تَوَمٍ)، أصلُهما: (جَيْأَلٌ) و(تَوْأَمٌ)، نُقِلَت حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ؛ فصارَ (جَيَلًا) و(تَوَمًا).

فلو سَكَنَ مَا بعدَ الياءِ أو الواوِ، ولم تكنْ لامًا: وجَبَ

---

(١) (م) يقال: عوى الكلب يعوِي - مثل رمى يرمي - عَيًّا - بوزن رَمِي - وعواء، وعوة، وعوية - على فعلة؛ كرمية: إذا لوى خطمه ثم صوَّت، أو مدّ صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس: (عَيَّة) - بفتح العين، وتشديد الياء مفتوحه؛ **وشذوذ أولاهما**: من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوًا، عكس القياس القاضي - بقلب الواو ياء، لما ذكر الشارح. **وشذوذ ثانيتهما**: من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما؛ مع أنهما اجتمعا في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون (م).

(٢) قال في حاشية (س): «والأصل: عوى عويةً».

(٣) في (س): «محركة».

(٤) هذان شرطان؛ خرج **بالأول** نحو: (القول) و(البيع) - مما لم يتحرك، **وبالثاني** نحو: (حيل)، و(عوض)، و(سور) جمع (سورة)؛ مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع - كما في «المتن». ولم يبينه الشرح؛ وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما؛ فخرج نحو: (أنَّ أحمد، وجدَّ يزيد)، ونحو: (تباين، وتهاون)؛ لعدم اتصالهما بالفتح، وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور. «الخضري» (٢/ ٢٠٢).

(٥) من (م).

التصحيحُ[١]، نحوَ: (بَيَان)، و(طَوِيل)، فإنْ كانتا لامًا وَجَبَ الإعلالُ ما لم يكنِ الساكنُ بعدهما ألفًا أو ياءً مشدَّدةً؛ كـ(رَمَيًا) و(عَلَوِيٍّ)، وذلك نحوَ: (يَخْشَونَ)، فإنَّ[٢] أصلَه: (يَخْشَيُونَ)، فقُلبت الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذِفَتْ لالتقائِها ساكنةً مع الواوِ الساكنةِ.

[ص] [٩٧١] وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ وفَعِلا) ذَا (أَفْعَلٍ)، كَـ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلا)

[ش] كلُّ فِعْلٍ كانَ اسمُ الفاعلِ منه ـ على وزنِ (أفعلَ)؛ فإنه يلزَمُ عينَه التصحيحُ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَفُ)، [(وغَيِدَ) فهو (أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدرُ على فِعْلِه، نحوَ: (هَيَفٍ) وَ(غَيْدٍ)[٣] و(عَوَرٍ) و(حَوَلٍ)][٤].

[ص] [٩٧٢] وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) وَالعَيْنُ وَاوٌ ـ سَلِمَتْ ولَمْ تُعَلْ

[ش] إذا كانَ (افْتَعَلَ) معتلَّ العينِ، فحقُّه: أنْ تُبدَلَ عينُه ألفًا، نحوَ: (اعْتَادَ) وَ(ارْتَادَ)؛ لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلَها؛ فإنْ أبانَ (افْتَعَلَ) معنى [٢٣٩/و] (تَفَاعَلَ)، وهو الاشتراكُ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ ـ حُمِلَ عليه في التصحيحِ؛ إن كانَ واويًّا[٥]، نحوَ: (اشْتَوَرُوا)[٦]؛ فإنْ كانتِ العينِ ياءً ـ وَجَبَ إعلالُها، نحوَ: (ابْتَاعُوا) و(اسْتَافُوا)؛ أي: (تَضَارَبُوا بالسيوفِ).

---

(١) لئلا يلتقي ساكنان.
(٢) من (س).
(٣) من (م).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).
(٥) لأن (تفاعل) تصح عينه؛ لفصلها من الفتح كـ(تشاور) و(تبايع)، ولما كان هذا بمعناه ـ حمل عليه، واختص التصحيح بالواو؛ لبعدها عن الألف بخلاف الياء؛ فإنها شبيهة بها فأعلت. «الخضري» (٢/ ٢٠٢).
(٦) (م): «اشتوروا»؛ أي: تشاوروا، وذلك: أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر؛ الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل»؛ فإنه يعل بقلب الواو ألفًا؛ لتحركها ـ مع انفتاح ما قبلها؛ لأنه لا يدل على التفاعل. ومعنى (اشتار العسل): أخذه من كوراته؛ مثل: (شاره، يشوره) (م).

[ص] [٩٧٣] وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلَالُ اسْتَحَقّ   صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

[ش] إذا كانَ في كلمةٍ حَرْفَا عِلَّةٍ، كلٌّ واحدٍ منهما[١]؛ متحرِّكٌ مفتوحٌ ما قبله ـ لم يَجُزْ إعلالُهما معًا؛ لئلا يَتَوَالَى في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ[٢]، فيجِبُ إعلالُ أحدِهما وتصحيحُ الآخِرِ، والأحقُّ منهما بالإعلالِ الثاني[٣]، نحوَ: (الحَيْا والهَوَى)، والأصلُ: (حَيَيٌ)، و(هَوَيٌ)، فوُجِدَ في كلٍّ من العينِ واللامِ سببُ الإعلالِ؛ فعمِلَ به في اللامِ وحدَها؛ لكونِها طرَفًا، والأطرافُ مَحَلُّ التغييرِ، وشذَّ إعلالُ العينِ، وتصحيحُ اللامِ، نحوَ: (غايةٍ).

[ص] [٩٧٤] وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاسمَ ـ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

[ش] إذا كانَ عينُ الكلمةِ واوًا متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، أو ياءً متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، وكانَ في آخرِها زيادةٌ تخصُّ الاسمَ ـ لم يَجُزْ قَلْبُها ألفًا؛ بل يجِبُ تصحيحُها، وذلك نحوَ: (جَوَلَانٍ، وهَيَمَانٍ)، وشذَّ (مَاهَان) و(دَارَان).

[قلب النون ميمًا]

[ص] [٩٧٥] وَقَبْلَ (بَا) اقْلِبْ ميمًا النونَ إذا   كانَ مَسكَّنًا، كـ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)[٤]

[ش] لما كانَ النطقُ بالنونِ الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِرًا ـ وجَبَ قَلْبُ النونِ ميمًا. ولا فرقَ في ذلك بينَ (المُتَّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ)[٥]؛ ويجمعُهما قولُه:

---

(١) ليس في (م).
(٢) بلا فصل بينهما.
(٣) لأن الطرف محل التغيير.
(٤) قال الخضري (٢/ ٢٠٣): «هذا البيت دخيل في هذا الفصل؛ لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة؛ فالأولى ذكره مع التاء والطاء والدال؛ لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو: إفراده بفصل ـ كما فعله الموضِّح.
والحاصل: أن المصنف بيَّن ـ إبدال الهمزة وحروف العلة؛ الذي لا يتوقف على نقل حركة. وذكر في الفصل الآتي: إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيَّن باقي حروف الإبدال في فصل (ذو اللين)؛ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك».
(٥) عن (الباء) بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة: (التنوين)؛ نحو: (مؤمن بالله)، وتبدل الميم أيضًا من الواو في (فم)، ومن النون المتحركة =

(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)؛ أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقِه عن بالِك واطْرَحْه وألفُ **(انْبِذَا)** بَدَلٌ[(١)] مِنْ نونِ [٢٣٩/ظ] التوكيدِ الخفيفةِ.

❁ ❁ ❁

= شذوذًا؛ كقولهم في البنان ـ أي: الأصابع: (البنام). «الخضري» (٢/٢٠٣).

(١) في (ص): «أبدل». في (م): «مُبْدَلَةٌ».

فصلٌ(١)

[الإعلال بالنقل] [ص] [٩٧٦] لساكنٍ صحَّ انْقُلِ التحريكَ مِنْ ذِي لِينٍ(٢) آتِ عَيْنَ فِعْلٍ، كَـ(أَبِنْ)

[ش] إذا كانَ(٣) عينُ الفعلِ ياءً أو واوًا متحرِّكَةً، وكانَ ما قبلها ساكنًا صحيحًا ـ وجَبَ نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكنِ قبلَها(٤)، نحو: (يَبِينُ)، و(يَقُومُ)، والأصلُ: (يَبْيِنُ)، و(يَقْوُمُ) ـ بكسرِ الياءِ، وضمِّ الواوِ؛ فنقلت(٥) حركتُهما إلى الساكنِ قبلَهما ـ وهو (الباءُ) و(القافُ)، وكذلك في (أبِنْ)(٦).

---

(١) قال الخضري (٢/٢٠٣): «وفيه أربع مسائل ذكر **الأولى** في قوله: (**لساكن صح**...) إلخ. **والثانية**: قوله: (**ومثل فعل**..) إلخ. **والثالثة**: (**وألف الأفعال**...) إلخ. **والرابعة**: (**وما لأفعال**...) إلخ، وبعد النقل في المسائل الأربع ـ يجب إبقاء الحرف المعتل ساكنًا، إن جانس الحركة المنقولة، نحو: (يبين) و(يقوم)، والأوجب: قلبه من جنسها؛ كـ(يخاف ويخيف)، أصلهما: (يَخْوَف) كـ(يَذْهب)، و(يُخْوِف) كـ(يُكْرِم)، نقلت فتحة الأول، وكسرة الثاني إلى الخاء، ثم قلبت الواو ألفًا في الأولى: لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها إثر كسرة».

(٢) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة، والمشهور: اختصاصه بالساكن منها مطلقًا، وأما المدُّ: فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة: فعامَّة، ومثل ذي اللين ـ فيما ذكر ـ الهمزة. «الخضري» (٢/٢٠٣).

(٣) في (ص)، (م): «كانت». والتذكير والتانيث وجهان جائزان هنا.

(٤) لثقل الحركة هنا، ولو فتحة على الواو والياء ـ وإن سكن ما قبلهما للزومها، بخلافها في: (دلو، وظبي)؛ لأنها حركة إعراب لا تلزم، مع أن الاسم أخفّ من الفعل ـ كما استثقلت الفتحة في: (معد يكرب)، دون (قاض)؛ للزومها مع كون المركَّب ثقيلًا يحتاج للتخفيف. «الخضري» (٢/٢٠٣).

(٥) في (س): «فتقلب».

(٦) (م) أصل (ابن) أبين: كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: (**الياء**) التي نقلت حركتها، و(**النون الساكنة**) =

فإنْ كانَ الساكنُ غيرَ صحيحٍ[(١)] ـ لم تُنقلِ الحركةُ نحوَ: (بَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ)[(٢)].

[٩٧٧] مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كـ(ابْيضَّ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلامٍ عُلِّلَا

[مواضع الإعلال بالنقل] أي: إنَّما تُنْقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها إذا لم يَكُنْ الفعلُ للتعجُّبِ أو مضعَّفًا أو معتلَّ اللامِ، فإنْ كانَ كذلك: فلا نَقْلَ نحوَ: ما أبْيَنَ الشيءَ وأبْيِنْ بِهِ، (وما أَقْوَمَهْ، وأَقْوِمْ بِهِ)[(٣)]، ونحوَ ابْيَضَّ واسْوَدَّ ونحوَ أَهْوَى[(٤)].

[ص] [٩٧٨] وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلَالِ اسْمُ ضَاهى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

[ش] يعنِي: أنَّهُ يثبُتُ للاسمِ الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادتِه فقطْ، أو في وزنِه فقطْ مِنَ الإعلالِ بالنقلِ ما يثبُتِ للفعلِ.

= للبناء، فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

(١) دخل في (الهمزة)؛ لأن المصنف أدرجها في حروف العلة؛ فلا ثقل في نحو: (يأيس)، كـ(يعلم)، مضارع (أيس)؛ لأن (الهمزة) معرضة للإعلال بقلبها ألفًا تخفيفًا، والألف لا ينقل إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: **(بايع)**، و **(قاول)**، وأما عدم النقل في (بيّن)، و(عوّق)؛ بشد الياء والواو ـ مع تحرك عينهما؛ بناءً على أن أول المضاعفين ـ هو الزائد؛ فلأنه يلزم عليه قلب المنقول إليه ألفًا لتحركه، وانفتاح ما قبله؛ فيلتقي ساكنان. فإن حذف الأول قلت: (بين)، و(عوق) بالسكون، أو الثاني قلت: (بان)، و(عاق)، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى؛ فترك إمَّا على أن الثاني من المضاعفين هو الزائد؛ فالعين ساكنة، وليس الكلام فيها؛ أفاده المصرح، وتبعه الحواشي ـ وفيه: أن المنقول إليه؛ لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفًا ـ كما علم من قوله: **(بتحريك أصل)**، فالقياس حينئذٍ: قلب الثاني لتحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير (بيان) و(عواق)، وهو أيضًا: (مُلْبِس)، بصيغة الاسم فتُرك. «الخضري» (٢/ ٢٠٤).

(٢) (م) ومثال ذلك: من يائي العين: (زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. **ونظير هذا:** تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا) (م).

(٣) تقديم وتأخير في (س).

(٤) لئلا يتوالى فيه إعلالان ـ في (اللام) و(العين).

فالذي أشْبَهَ[١] المضارعُ في زيادتِه فقطْ[٢] (تِبيعٌ)، وهو مثالُ (تِحْليءٍ)[٣] مِنَ البيعِ، الأصلُ: (تِبْيِعٌ) ـ بكسرِ التاءِ، وسكونِ الباءِ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ؛ فصارَ (تِبِيع)[٤].

والذي أشبهَ المضارعَ في وزنِه فقطْ (مَقَامٌ)، والأصلُ: (مَقْوَم)؛ فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لمجانسةِ الفتحةِ.

فإنْ أَشْبَهَه في الزيادةِ والزِّنَةِ [٢٤٠/و]: فإما أنْ يكونَ منقولًا مِنْ فِعْلٍ، أو لَا، فإن كان منقولًا منه: أُعِلَّ كـ(يزيد)، وإلا صحَّ؛ كَـ(أَبْيَضَ وأَسْوَدَ).

[ص] **[٩٧٩] و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ؛ كَـ(المِفْعَالِ) وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ، واسْتِفْعَالِ)**
[٩٨٠] أَزِلْ لِذَا الإعلالِ، وَالتا الزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

[ش] لمَّا كانَ (مِفْعَالٌ) غيرُ مُشْبِهٍ للفعلِ، استحقَّ التصحيحَ كـ(مِسْوَاكٍ)، (ومِخْيَاطٍ)[٥]، وحُمِلَ أيضًا[٦] (مِفْعَلٌ)[٧] عليه لمشابهتِه له في المعنى؛

---

(١) في (س): «يشبه». (٢) هي أحرف المضارعة.
(٣) بوزن (تِفْعِل)؛ بكسر التاء والعين؛ ليس في أمثلة الفعل.
(٤) في حاشية (س): «بكسر الباء». وَينظر: «شرح المفصل» (٥/ ٤٦١).
(٥) من (ع)، (ك). (٦) من (م).
(٧) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه [«الشرح» (ص٦١٢)]: إن (**مفعلًا**) تحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط؛ إذ هو كـ(تعلم) عند من يكسر حرف المضارعة؛ لكنه حمل على (مفعال) في التصحيح؛ لشبهه به **لفظًا**؛ إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، **ومعنًى**؛ لأن كلا اسم آلة كـ(مخيط ومخياط)، أو: صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال)، ولم يعكس لأصالة التصحيح. وتعقبه الموضح: بأنه لو صح ذلك ـ للزم تصحيح مثال: (تِحْلِيء) من البيع لشبهه بـ(تحسب)، أو (تضرب) في تلك اللغة وزنًا وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر: أن تصحيح نحو: (مخيط)، لعدم شبهه الفعل أصلًا؛ إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه، أو لأنه مقصور من (مفعال) ـ كما قاله الخليل. فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه. ثم على تسليم ما قاله ـ لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع؛ بل في تلك اللغة فقط. «الخضري» (٢/ ٢٠٥).

فصُحِّحَ ـ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٍ) كـ(مِقْوَلٍ، ومِقْوَالٍ)[١].

وأشار بقولِه: (... **وَأَلِفُ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَالٍ زَلْ...**) ـ إلى آخِره ـ إلى أنَّ المصدرَ إذا كانَ على وزنِ[٢] (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ)، وكانَ معتلَّ العينِ، فإنَّ ألفَه تُحْذَفُ[٣] لالتقائِها ساكنةً معَ الألفِ المبدلةِ مِنْ عينِ المصدرِ، وذلك نحوَ: (إِقَامَةٍ واسْتِقَامَةٍ)، وأصلُه: (إِقْوَامٌ)، و(اسْتِقْوَامٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ، وقُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلَها[٤]، فالتقى أَلِفَانِ، فحُذِفَتِ الثانيةُ منهما، ثم عُوِّضَ منها تاءُ التأنيثِ؛ فصارَ (إِقَامَةً)، و(اسْتِقَامَةً)، وقد تُحْذَفُ هذه التاءُ؛ كقولِهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][٥].

---

(١) (م) اعلم أولًا أن وزن (المفعال) أصلٌ في تصحيح مَا عينه واوًا أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل؛ لا فِي الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إِلَى الساكن الصحيح قبله ـ لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها. ثم اعلم أن العلماء يختلفون فِي (مفعل) ـ بغير ألف ـ فمنهم من يقول: حمل عَلَى (مفعال)؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، **أما مشابهته لفظًا:** فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف؛ وهي إشباع للفتحة، **وأما مشابهته معنًى،** فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة؛ كـ(مخيط) و(مخياط)، ويأتي صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال). وهذا هو الَّذِي ذكره الشارح. ومن العلماء من يقول: إن (مفعلًا) هو نفس (مفعال)؛ غاية ما في الباب: أن الألف حذفت منه (م).

(٢) من (م).

(٣) أفاد كالمتن أن المحذوف هوالألف الثانية، وهوالصحيح؛ لزيادتها وقربها من الطرف، وحصول الثقل بها. وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا قال: **(وألف الإفعال...)** إلخ. وقيل: هي بدل العين؛ لأن بدلها يحذف كثيرًا في غير هذا، ولأن تعويض التاء ـ لم يعهد في غير الأصول. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٤) **لا يَرِد** أن شرط قلب العين ألفًا: أن لا يسكن ما بعدها كما في قوله: **(وإن سكن كف...)** إلخ؛ لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة. أما (الإفعال) و(الاستفعال): فبالحمل على الفعل. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٥) (م) وقد ورد تصحيح **(إفعال، واستفعال)** وفروعهما فِي ألفاظ، منها قولهم: (أعول إعوالًا)، و(أغيمت السماء إغيامًا)، و(استحوذ عليه استحواذًا)، و(أغيلت المرأة =

[ص] [٩٨١] وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ ـ أَيْضًا ـ قَمِنْ
[٩٨٢] نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ، وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

[ش] إذا بُنِيَ **(مفعولٌ)** مِنَ الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ أو الوَاوِ ـ وَجَبَ فيه مَا وَجَبَ في**(إِفْعَالٍ)** و**(اسْتِفْعَالٍ)** مِنَ النقلِ والحذفِ، فتقولُ في مَفْعُولٍ مِنْ (بَاعَ) و(قَالَ): [٢٤٠/ظ] (مَبِيعٌ، ومَقُولٌ)، والأصلُ: (مَبْيُوعٌ) و(مَقْوُولٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الساكنِ قبلَها، فالتقَى ساكنانِ: (العينُ)، و(وَاوُ مفعولٍ)؛ فحُذِفَتْ (واوُ مفعولٍ)، فصارَ ((مَبِيع) و(مَقُول))[١]، وكان حقُّ (مَبِيع) أنْ يقالَ فيه: (مَبُوع)[٢]، لكنْ قلَبوا الضمَّةَ كسرةً، لتصحَّ الياءُ، ونَدَرَ التصحيحُ فيما عينُه واوٌ، قالُوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياسُ: (مَصُونٌ)، ولغةُ تميم ـ تصحيحُ ما عينُه ياءٌ؛ فيقولونُ: (مَبْيُوعٌ)، و(مَخْيُوطٌ)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى: (... **وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ**)[٣].

= ولدها إغيالًا)، و(استغيل الصبي استغيالًا)، و(اسوَدّ الرجل إسوادًا)، إذا ولد له السادة أو السود، وَذَلِكَ كله شاذ عن القياس عند النحاة (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «مبيعًا ومقولًا». والوجهان سائغان؛ على الحكاية والإعراب.

(٢) (م) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول ـ صارت الباء مضمومة، وبعدها ياء ساكنة، والأصل: أنَّهُ إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فقلبت واوًا ـ إن كان ما هي فيه مفردًا ـ كما حصل فِي (موقن) و(موسر)، وأصلهما: (ميقن) و(ميسر)، وفعلهما: (أيقن)، و(أيسر)، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا، وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء، ليظهر الفرق بين الواوي واليائي (م).

(٣) (م) أصل «مبيع»: «مبيوع»، فنقلت ضمة الياء إِلَى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه (٣٤٨/٤) (٣٨٣/٤)، والأخفش «المقتضب» للمبرد (١/ ١٠٠ ـ ١٠٥). ثم اختلفوا فِي المحذوف من الساكنين؛ أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حذفت عين الكلمة، فأما الأخفش: فزعم أنَّهُ واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول، وَمَا جيء به للدلالة عَلَى معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما. =

[ص] **[٩٨٣] وَصَحِّحِ (المفعولِ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَعْـلِـلِ انْ لَـمْ تَـتَـحَـرَّ الأَجْـوَدَا**

[ش] إذا بُنِيَ مفعولٌ مِنْ فِعْلٍ معتلِّ اللامِ، فلا يخلُو إما أن يكونَ معتلًّا بالياءِ أو بالواوِ.

فإنْ كانَ معتلًّا بالياءِ: وَجَبَ إعلالُه بقلبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وإدغامِها في لامِ الكلمةِ، نحوَ: (مَرْمِيّ)، والأصلُ: (مَرْمَوِيٌّ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ إحدَاهما بالسكونِ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وإنَّما لم يذكرِ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ هذا هنا؛ لأنَّه قد تقدَّمَ ذِكْرُهُ.

وإنْ كانَ معتلًّا بالواوِ، فالأجودُ التصحيحُ[1]؛ إنْ لم يكُنِ الفعلُ

= والذي نرجحه هنا ـ هو مذهب سيبويه، ونستدل عَلَى ذلك: بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة ـ لم يختلف الواوي واليائي لكنا رأيناهم يقولون في الواوي: (مقول) و(مصون) و(مدوف)، وفي اليائي: (مبيع) و(معين) و(معيب) و(دعوى) أن واو مفعول قلبت ياء فِي اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض مَا احتج به الأخفش؛ من أن واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: (إن واو مفعول دالة عَلَى صيغة اسم المفعول؛ فلا يجوز أن تحذف). فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة عَلَى معنى اسم المفعول، بدليل: أن اسم المفعول من المزيد فيه ـ مشتمل عَلَى الميم دون الواو، وَذَلِكَ نحو: (مكرم) و(مستعان به).

وثانيهما: أنا إن سلمنا أن للواو مدخلًا في الدلالة عَلَى المعنى؛ فلا نسلم أَنَّهُ لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك: أن لو لم يكن فِي الصيغة مَا يدل عَلَى المعنى غيرها، فأما هنا: فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: إن الَّذِي يحذف هو أول الساكنين ـ كما في نحو: (قل) و(بع) و(قاض) و(معنى) ـ فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان؛ بل هَذَا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلًّا، وثانيهما صحيحًا ـ كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين ـ كما في الَّذِي نحن بصدده ـ فلا يلزم حذف الأول منهما (م).

(١) حملًا على فعل الفاعل؛ لكونه الأصل كـ(عدا) و(دعا)، فإنَّ واوه لا تقلب ياءً، =

على (فَعِلَ) نحوَ: (مَعْدُوٌّ) مِنْ (عَدَا)[١]؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (مِنْ نَحْوِ: عَدَا) ومنهمْ مَنْ يُعِلُّ فيقولُ: (مَعْدِي)[٢]، فإنْ كانَ الوَاوِيُّ على (فَعِلَ)، فالْفَصِيحُ[٣] الإعلالُ، نحو: (مَرْضِيٌّ)؛ مِنْ (رَضِيَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٨]، والتصحيحُ قليلٌ نحو: (مَرْضُوٌّ).

[ص][٩٨٤] كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ[٤] جَا (الفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

[ش] إذا [٢٤١/و] بني اسمٌ على (فعولِ)، فإن كانَ جمعًا ـ وكانت لامُه واوًا ـ جازَ فيه وجهانِ: التصحيحُ والإعلالُ، نحو: (عُصِيٌّ)، و(دُلِيٌّ) ـ في جمع (عَصًا)، وَنَحْوَ[٥]: (دَلْو)، و(أَبُوٌّ) و(نُجوٌّ) جمعُ (أبٍ) و(نَجْو)[٦]، والإعلالُ أجودُ مِنَ التصحيحِ في

= وإن قلبت ألفًا؛ إذ الأصل (عدو) و(دعو). «الخضري» (٢/ ٢٠٥).

(١) في (س): «عدوت».

(٢) (م) ومن الإعلال قول الشاعر [عبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ كما في «المفضليات» (ص١٥٨)]:

لقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا (م)

(٣) في (ع)، (م): «فالصحيح».

(٤) **(كذاك)** حال من **(الفُعُول)** بضمتين، أو: صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الفعول مجيئًا مثل ذاك. و**(ذا وجهين)** حال أيضًا منه؛ مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، **(ومن ذي)** الواو حال ثالثة، أو: متعلق بـ**(جا)** بتضمينه معنى (أخذ) و**(لام جمع)** حال من الواو. وظاهر المتن ـ التسوية بين (فُعُول) الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك ـ كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في «الكافية» بقوله:

ورجِّح الإعلال في الجمع وفي ... مُفْرَدِ التَّصْحيح أولى ما قُفي

وأطلق جواز الوجهين في **(فعول)**، وهو مشروط بأن لا يكون من باب (قوي)، وإلا وجب الإعلال ـ كما في المفعول. «الخضري» (٢/ ٢٠٦).

(٥) ليس في (م).

(٦) (م): أما «عصى» فأصله الأصيل: «عصوو» ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار (عصوي)، ثم اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء =

الجمعِ(١) ـ وإنْ كانَ مفردًا جازَ فيه وجهانِ: الإعلالُ والتصحيحُ، والتصحيحُ أجودُ نحوَ: (عَلا عُلُوًّا)، و(عَتَا عُتُوًّا)، وَيَقِلُّ الإعلالُ نحو: (قَسَا قِسيًّا)؛ أي: قسوةً.

[ص] [٩٨٥] وشاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمٍ) وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

[ش] إذا كانَ (فُعَّلُ) جمعًا لما عينُه واوٌ ـ جازَ تصحيحُه وإعلالُه؛ إن لم يكنْ قبلَ لامِه ألفٌ؛ كقولك في جمعِ (صائمٍ): (صُوَّمٌ وصُيَّمٌ)، وفي جمعِ (نَائِم): (نُوَّمٌ ونُيَّمٌ).

فإنْ كانَ قبلَ اللامِ ألفٌ وَجَبَ التصحيحُ(٢)، والإعلالُ شاذٌّ، نحوَ: (صُوَّام)، و(قوام)(٣)، و(نُوَّام)(٤). ومِنَ الإعلالِ قولُه:

= فصار (عُصُيّ) ـ بضمتين وياء مشددة ـ فقلبت ضمة الصاد كسرة؛ لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب. ويجوز أن تبقيها، وأما (دلي) فأصلها: (دلوو)، ثم (دلوي)، ثم (دلي)، وبيانه. وأما (أبو) فظاهر، وأما (نجو): فيجوز أن يكون بالجيم عَلَى أَنَّهُ جمع (نجو)، وَهوَ السحاب الَّذِي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة عَلَى أَنَّهُ جمع (نحو)، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نحو كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة (م).

(١) (م) ظاهر عبارة الناظم: التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية»؛ الَّذِي اختصر منه الألفية:

ورجح الإعلال فِي الجمع، وفي مفرد التصحيح أولى مَا قفي

هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في (فعول)، وشرطه: ألا يكون فعله من باب (قوى)، فإن كان الفعل من باب (قوى) ـ وجب فيه الإعلال (م).

(٢) لخفته، ولبعد الواو عن الطرف؛ الذي هو محل التغيير بسبب الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام، كـ(شوي)، و(غوي)، بشدِّ الواو جمعي (شاو)، و(غاو)، ولئلا يتولى إعلالان، ويجوز في نحو: (نيم) ـ بعد إعلاله؛ ضم الفاء وكسرها، والضم أولى. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

(٣) ليس في (ع)، (م).

(٤) ليس في (ص).

٣٥٩ ـ . . . . فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا[1]

❁ ❁ ❁

(١) عجز البيت من الطويل، صدره:

أَلا طَرَقَتْنا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ

وهو: أبو الغمر الكلابي ـ كما فى «شرح التصريح» (٢/ ٣٨٣)، وهو ـ أيضًا ـ لذي الرمة في «ديوانه» (ص١٠٠٣).

(م) الشاهد فيه: قوله: (**النيام**) فِي جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه (**النوام**) بالتصحيح، وَهوَ الأكثر استعمالا فِي كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر [جميل ـ كما في «الشعر والشعراء» (١/ ٤٣٥)]:

ألا أيّها النوام ويحكمُ هُبُّوا أسائلْكمُ هل يقتلُ الرجلَ الحبُّ (م)

فصلٌ(١)

[ص] [٩٨٦] ذُو اللينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلا ... وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ، نَحْوُ (ائْتَكَلا)

[ش] [إبدال الواو والياء تاءً] إذا بُنِيَ (افْتِعَالٌ) وفروعُه مِنَ كلمةٍ، فاؤُها حرفُ لينٍ، وَجَبَ إِبْدَالُ حرفِ اللينِ تاءً(٢) نحوَ: (اتِّصَال، واتَّصلَ، ومُتَّصِلٍ)، والأَصْلُ فيه(٣): (اوْتِصَال، واوْتَصلَ، ومُوْتَصِل)(٤)؛ فإنْ كانَ حرفُ اللينِ بدلًا مِنْ همزةٍ ـ

---

(١) هذا الفصل في إبدال فاء الافتعال

(٢) لعسر النطق بحرف اللين الساكن ـ مع التاء لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.

(٣) من (م).

(٤) (م) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا. فأما مثال اليائي: فقولك من (يسر): (اتسر، يتسر، اتسارًا)؛ فهو (متسر)، وهٰهنا أمران:
الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء ـ في هذا الموضع ـ يرجع إِلَى أمرين:
أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.
وثانيهما: أنَّهُ لو لم يقلب حرف اللين تاء؛ لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: (ايتصل وايتسر)، لسكون حرف اللين ـ مع انكسار مَا قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: (ياتصل وياتسر)، وواوا إذا انضمت الفاء نحو: (موتصل وموتسر)، فلما خشوا ذلك: قلبوه تاء ليكون حرفًا جلدًا يقوى عَلَى حركات فاء الكلمة؛ فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إِلَى التاء؛ ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية؛ ليزول عسر النطق.
والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء ـ في هذا الموضع ـ هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: (ايتصل، ياتصل، ايتصالا)، فهو (موتصل)، و(ايتسر، ياتسر ايتسارًا)، فهو (موتسر)، ومنهم من يهمزه فيقول: (ائتسر يأتسر ائتسارًا)، فهو (مؤتسر)، و(أتصل، يأتصل، ائتصالًا)، فهو (مؤتصل)، وهذه لغة غريبة (م). وينظر: «تمهيد القواعد» (١٠/ ٥١٨٧)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٣٣).

لَم يَجُزْ إبدالُه تاءً؛ فتقولُ في (افتعلَ) مِنَ الأكلِ: (ائْتَكَلَ)، ثم تُبدِلُ الهمزةَ ياءً، فتقولُ: (ايْتَكَلَ)، ولا يَجُوزُ إبدالُ الياءِ تاءً، وَشَذَّ قولُهم: (اتَّزَرَ)؛ بإبدالِ الياءِ تاءً[1].

[ص] [٩٨٧] طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ   فِي (ادَّانَ، وازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

[إبدال تاء الافتعال طاءً] [ش] إذا وقَعَتْ تاءُ (افتعالِ) بعدَ حرفٍ مِنْ حروفِ الإطباقِ؛ وهي: (الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ) ـ وجبَ إبدالُه[2] طاءً[3]؛ كقولِك [٢٤١/ظ]: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واطَّعَنُوا، واظْطَلَمُوا).

والأصلُ: (اصْتَبَرَ، واضْتَجَعَ، واطْتَعَنُوا، واظْتَلَمُوا)؛ فَأَبْدِلْ مِنْ (تاءِ الافتعالِ) طاءً.

---

(١) (م) في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: أنها قالت: «... وكان يأمرني أن أتَّزرَ» [لفظ الترمذي (١٣٢)، وأصله في مسلم (٢٩٣)] ـ بفتح الهمزة وتشديد التاء، من الإزار ـ عَلَى أنَّهُ قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فِي التاء، ونصَّ النحاة عَلَى أن هَذَا خطأ، وأن صوب الرواية: (أن آتزِر) بهمزة ممدودة، ثم تاء مخففة (م).

(٢) في (س): «إبدا ل التاء».

(٣) لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما، وتباين صفتيهما؛ إذ التاء مهموسة مستقلة، والمطبق مجهور مستعل ـ كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي؛ لأن هذه جهرية كالمطبق؛ فاحتيج في تسهيل النطق إلى إبدال التاء حرفًا؛ يوافقها في المخرج ليشعر بها، ويوافق ما قبلها في الصفة ـ وهو الطاء والدال، وإذا أبدلت طاء بعد الطاء، أو دالًا بعد الدال ـ وجب الإدغام لاجتماع المثلين: كـ(أطهر وأطعن وأدان)، أو: طاء بعد الصاد والضاد ودالًا بعد الزاي: جاز الفك؛ كـ(اصطبر واضطجع وازدجر)، والإدغام بقلبها من جنس ما قبلها: كـ(اصبر واضجع وازجر)، ويمتنع العكس: كـ(اطبر واطجع وادجر)؛ لئلا يفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الضاد. أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة؛ فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة، وقد روي قوله [زهير ـ «ديوانه» (ص١٥٦) بشرح ثعلب]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيك نائِلَهُ   عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيانًا فَيَظْطَلِمُ

هكذا بالفك، و(يظلم) بشد المعجمة وبشد المهملة. وقرئ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ ۝١٥﴾ [القمر: ١٥]. بشد المهملة، وبشد المعجمة، وهي شاذة [قراءة قتادة ـ كما في «إعراب النحاس» (٤/ ١٩٥)]. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

[إبدال تاء الافتعال دالًا]

وإنْ وقَعَتْ (تاءُ الافتعالِ) بعدَ الدالِ والزايِ والذالِ ـ قُلِبَتْ دالًا، نحوَ: (ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ).

والأصلُ: (ادْتَانَ) و(ازْتَدْ)، و(اذْتَكِرْ)؛ فاسْتُثْقِلَتِ التاءُ بعدَ هذه الحروفِ؛ فأُبْدِلَتْ دالًا، وأُدغمَتِ الدالُ في الدالِ.

فصلٌ(١)

[مواضع الإعلال بالحذف] [ص] [٩٨٨] فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) احْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اطَّرَدْ
[٩٨٩] وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفْ

[ش] إذا كانَ الفعلُ الماضي معتلَّ الفاءِ؛ كـ(وَعَدَ)(٢) ـ وَجَبَ حَذْفُ (الفاءِ) في الأمرِ والمضارعِ والمصدرِ، إذا كان بالتاءِ، وذلك نحوَ: (عِدْ، وَيَعِدُ، وعِدَةٍ)(٣)؛ فإنْ لم يكُنِ المصدرُ بالتاءِ ـ لم يَجُزْ حَذْفُ الفاءِ، كـ(وَعْدٍ).

---

(١) هو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس: هو الذي تعرض لذكره هنا، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد فيها، وما يتعلق بعينها أو لامها ـ على الخلاف، وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

(٢) (م) هَذَا خاص بواوي الفاء من المثال، دون يائي الفاء، وهٰهنا أمران:
الأول: أن الأصل فِي هَذَا الحذف: هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: (يعد ويصف ويجب ويثب)، وحمل عَلَى هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: (أعد، ونعد، وتعد)، والأمر، نحو: (عد وصف)، والمصدر نحو: (عدة وصفة).
والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة: هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وَذلك: لأن الياء فِي طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء ـ كما تقرب من الواو، والكسرة أيضًا في طبيعتها عدو للواو، وآية مَا ذكرنا ـ من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو: (يوجب، ويوعد، ويورث)، وَذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء، وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية مَا ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو: (يوجل، ويوحل) ـ بفتح ما بعد الواو ـ لم تحذف منهما الواو، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف؛ هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو (م).

(٣) قال الخضري: «أفاد التمثيل به أن لحذف الفاء **شرطين**: كونها في مصدر على =

وكذلك يجِبُ حَذْفُ الهمزةِ الثانيةِ ـ في الماضي؛ مع المضارعِ واسمُ الفاعلِ واسم المفعولِ، نحوَ قولِك في[1] (أَكْرَمَ): (يُكْرِمُ)، (والأصلُ: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو (مُكْرِمٍ)، و(مُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِمٍ ومُؤَكْرَمٍ)، فحُذِفَتْ الهمزةُ ـ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ)[2].

[ص][٩٩٠] (ظِلْتُ وظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الماضي المكسورُ العينِ إلى تاءِ الضميرِ أو نونِه جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: إتمامُه، نحوَ: (ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا: إذا عملتَه بالنهارِ).

= (**فِعْلَة**) بكسر فسكون، وكونه لغير الهيئة، فلا تحذف من اسم غير مصدر، و(شَذْرَة) للفضة، و(حِشَة) للأرض الموحشة، و(لدة) صفة بمعنى (ترب) وهو المساوي في العمر، ولا مما قصد به الهيئة كـ(وعدة الأمير)، و(وقعة زيد)؛ للإلباس بوجود الشرطين يجب الحذف كـ(عدة وصلة وثقة ومقة)، فأصلها: (وعد) و(وصل) و(وثق) و(ومق)؛ بكسر فسكون حذفت فاؤها؛ حملًا على مضارعها، ونقلت كسرتها للعين؛ لتدل عليها. وربما فتحت العين لفتحها في المضارع؛ كـ(سعة، وضعة) بالفتح ويكسران في لغة. وبها قرئ شاذًا [قراءة زيد بن علي ـ كما في «بصائر ذوي التمييز» (٥/ ٢١٢)]: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ بالكسر، وشذ الضم في (صلة)، ثم أتى بالتاء عوضًا عن الفاء؛ فحذفها شاذ خلافًا للفراء، وأما قوله [الفضل بن العباس بن عتبة اللهبي]:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

فخرج على أن (عدا) جمع (عدوة)، بضم فسكون، بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذٌ؛ كقول بعضهم: و(عدة) و(وثبة)، و(وجهة)، لكن قال الفارسي: «لا شذوذ في وجهة؛ لأنها اسم للمكان المتوجه إليه، لا مصدر حتى تحذف فاؤه». وظاهر كلام سيبويه: أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه: كونه لا فعل له؛ إذ لا موجب للحذف ـ إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ (وجه يجه)؛ بل (توجه واتجه)، ومصدره: (التوجه والاتجاه)، فحذفت زوائده. **وقيل**: (وجهة)». وينظر: «الخصائص» (٣/ ١٧٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٢٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) في العبارة في (س): «تقديم وتأخير».

والثاني: حَذْفُ لامِه، ونقلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ نحوَ: (ظِلْتُ).

والثالث: حَذْفُ لَامِه، وإبقاءُ فائِه على حركتِها نحو: (ظَلْتُ).

وأشارَ بقولِه: (... **وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ**...) إلى أنَّ الفعلِ المضارعَ المضاعَفَ؛ الذي على وزنِ[1] (**يَفْعِلْنَ**): إذا اتصلَ بنونِ الإناثِ ـ جازَ تخفيفُه [٢٤٢/و] بحذفِ عينِه، بعد نقلِ حركتُها إلى الفاءِ، وكذا الأمْر منْه، وذلك نحوَ قولك في (يَقْرِرْنَ): (يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ): (قِرْنَ).

وأشارَ بقولِهِ: (**وقَرْنَ نُقِلَا**) ـ إلى قراءةِ نافعٍ وعاصمٍ[2]: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]؛ بفتحِ القافِ، وأصلُه: (اقْرَرْنَ)، مِنْ قولِهم: (قَرَّ بالمكانِ يَقَرُّ)، بمعنى يَقِرُّ؛ حكاه ابنُ القَطَّاعِ[3]، ثم خُفِّفَ بالحذفِ ـ بعدَ نقلِ الحركةِ ـ وهو نادرٌ؛ لأنَّ هذا التخفيفَ: إنما هو للمكسورِ العينِ[4].

---

(١) من (م).

(٢) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَقِرْنَ﴾؛ بالكسر ـ كما في «السبعة» (ص٥٢٧).

(٣) **اسمه**: علي بن جعفر بن علي السعدي النحوي، كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، توفي (٥١٥هـ). وينظر في المسألة: «كتاب الأفعال» لابن القوطية (ص٥٤)، و«كتاب الأفعال» لابن الحدَّاد (٢/ ٥٦).

(٤) (م) هٰهنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أنَّهُ لا خلاف بين أحد من النحاة فِي أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين ـ بعد نقل فتحها إِلَى الفاء ـ نادر لم يطرد، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم ـ في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [كما في «السبعة» (ص٥٢٧)]. وأما حذف العين من مضارع ـ المضعف الثلاثي المكسور العين ـ وأمره بعد نقلِ حركتها إِلَى الفاء؛ فاختلفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الَّذِي جاراه الشارح عليه: أنَّهُ مطرد، وهذا مَا نص عليه صراحة في «شرح الكافية» (٤/ ١٨١٧)، ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» ص٣٢٠ ـ ٣٢١، وهذا هو الَّذِي ذهب إِلَيْهِ الشلوبين من النحاة، ونص العلماء عَلَى أنَّهُ لغة سليم، وذهب ابن عصفور [«الممتع» (ص٣٦٩)] ـ إِلَى عدم اطراده، وإلى عدم اطراد الحذف فِي ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين. وذهب سيبويه ـ إِلَى أنَّهُ شاذ، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما =

الإدغـــامُ(١)

[ص] [٩٩١] أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لا كَمِثْلِ: (صُفَفِ ـ
[٩٩٢] وَذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ) وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، ولَا كَـ(اخْصُصَ ابِي) ـ
[٩٩٣] وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

[ش] إذا تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ أُدْغِمَ أوَّلُهما في ثانيهما، إنِ لم يتصدَّرَا، ولم يكنْ ما هما فيه اسمًا على وزنِ فُعَلٍ، أو: (على وَزْنِ فُعُلٍ)(٢)، أو: فِعَلٍ أو فَعَلٍ، ولم يتَّصلْ أوَّلُ المثلينِ بمُدْغَمٍ، ولم تكنْ حركةُ الثاني منهما عارضةً، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيرِهِ. [شروط الإدغام]

فإنْ تصدَّرَا فلا إدغامَ؛ كـ(دَدَنٍ)(٣)، وكذا إنْ وُجِدَ واحدٌ ـ مما

= (ظلت، ومست)، وكلمة من المزيد فيه؛ وهي: **(أحست)**.

والأمر الثاني: أن تخريج قراءة نافع ـ على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، من المضعف أحد وجهين، والثاني: أنَّهُ من الأجوف، والأصل: (قار يقار) ـ عَلَى مثال: (خاف يخاف) ـ وَعَلَى هَذَا التخريج لا يكون هَذَا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة (م).

(١) هو: بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها: افتعال منه لفظ البصريين، وهو **لغةً**: الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد؛ أي: أدخلته، **واصطلاحًا**: الإتيان بحرفين؛ ساكن ومتحرك من مخرج واحد، بلا فصل بينهما: بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغامًا لخفاء الساكن عند المتحرك؛ فكأنه داخل فيه، وخرج بـ(المخرج الواحد) الإخفاء؛ فإن الحرف الخفي ـ ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع، وهو يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثلين في كلمة؛ لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم. «الخضري» (٢/ ٢١٠)

(٢) ليس في (ح)، (ع).

(٣) كتب في حاشية (س)، (ع): «وهو اللهو واللعب».

سبقَ ذكْرُه ـ **فالأوَّلُ**: كـ(**صُفَفٍ**)، و(دُرَرٍ)، **والثاني**: كـ(**ذُلُلٍ**)[(١)] و(جُدُدٍ)، **والثالثُ**: كـ(**كِلَلٍ**) و(لِمَمٍ)[(٢)]، **والرابعُ**: كـ(طَلَلٍ) و(لَبَبٍ)[(٣)]، **والخامس**: كـ(**جُسَّسٍ**)، جمعُ (جَاسٍ)، **والسادسُ**[(٤)]: كـ(اخْصُص ابي)، وأصلُه: (**اخْصُصْ أَبِي**)، فنُقلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ وحُذِفَتْ الهمزةُ، **والسابعُ**[(٥)]: كـ(**هَيْلَلَ**)؛ أي: أَكْثَرَ مِنْ قولِ: لا إلَهَ إلا اللهُ، ونحوُه: (قَرْدَدٌ)، و(مَهْدَدٌ).

فإنْ لم يكنْ شيءٌ مِنْ ذلك: وَجَبَ الإدغامُ، نحوَ [٢٤٢/ظ]: (رَدَّ)، و(ضَنَّ)؛ أي: (بَخِلَ) و(لَبَّ)[(٦)]. والأصلُ: ((رَدَدَ)، و(ضَنِنَ) و(لَبُبَ))[(٧)].

وأشارَ بقولِه: (... **وَشَذَّ فِي أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**)[(٨)] إلى أنه قد جاءَ الفَكُّ في ألفاظٍ؛ قياسُها: وجوبُ الإدغامِ، فجُعِلَ شاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحوُ: (أَلِلَ السِّقَاءُ)[(٩)]: إذا تغيرَتْ رائحتُه،

---

(١) (ذلل) ـ بضمتين ـ جمع (ذلول)؛ وهو البعير الَّذي سهل قياده. و(جُدُد) ـ بضمتين أيضًا ـ جمع (جديد)، وهو: ضد القديم (م).

(٢) الكلل: جمع كلة ـ بكسر الكاف فيهما ـ وهي الستر، و(اللمم): جمع (لمة) ـ بكسر اللام فيهما؛ وهي الشعر الَّذي يجاوز شحمة الأذن (م).

(٣) (**الطلل**): ما شخص وارتفع من آثار الديار. و(**اللبب**): موضع القلادة من الصدر (م).

(٤) هو: ما حركة ثاني مثليه عارضة؛ فيفكُّ لعدم الاعتداد بالعارض.

(٥) هو: الملحق بغيره. وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين؛ كياء (هيلل) لإلحاقه بـ(دحرج)، أو: بأحد المثلين؛ كـأحد مثلي (جلبب) لإلحاقه بـ(دحرج) و(قردد) للمكان الغليظ، و(مهْدد): عَلَم امرأة ملحقان بـ(جعفر)، وإنما وجب فك ذلك؛ لئلا يفوت ما قصد من الإلحاق. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٦) (لبب) ـ على وزان (كرم) ـ أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل (م).

(٧) تقديم وتأخير في (س).

(٨) هذا تاسع الشروط. **وحاصله**: أن لا يكون اللفظ مما فكّته العرب شذوذًا؛ فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياسًا عليه. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٩) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«المقتضب» (١/ ١٠٨).

و(لَحِحَتْ عينُه)(١): [إذا الْتَصَقَتْ بالرَّمَصِ(٢)](٣).

[مواضع جواز الفك والإدغام]

[ص] [٩٩٤] وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرْ)

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى ما يجُوزُ فيه الإدغامُ(٤) والفَكُّ.

وفُهِمَ منه: أنَّ ما ذكَرَه قبلَ ذلك واجبُ الإدغامِ.

والمرادُ بـ(حَيِيَ): مَا كانَ المثلانِ فيه ـ ياءينِ لازمًا تحريكُهما، نحو: (حَيِيَ) و(عَيِيَ)؛ فيجُوزُ الإدغامُ نحو: (حَيَّ)، و(عَيَّ)(٥)؛ فلو

(١) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«التهذيب» (٣/ ٢٨٥).

(٢) (م): «الرَّمَص» ـ بفتح الراء والميم جميعًا ـ هو الوسخ؛ الَّذِي يجتمع فِي موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغمص، وقد بقي مما سمع فيه الفك. ولم يذكره الشارح قولهم: (دبَب الإنسان) ـ من باب ضرب أو فرح ـ: إذا نبت الشعر فِي جبهته. وقولهم: (صَكَك الفرس) ـ من باب دخل ـ إذا اصطك عرقوباه. وقولهم: (ضببت الأرض) ـ من باب فرح ـ إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: (قطِط الشعر) ـ من باب فرح ـ: إذا اشتدت بعودته، وقولهم: (مشِشت الدابة) ـ من باب فرح ـ: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: (عززت الناقة) ـ من باب كرم ـ: إذا ضاق مجرى لبنها.

هذا وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

أنـي أجـود لأقـوام وإن ضـننـوا

فهذا شاذ قياسًا واستعمالًا. أما شذوذه قياسًا: فظاهر، وأما شذوذه استعمالًا: فلأن (ضننوا) ـ ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها فِي غير ضرورة مفكوكة (م).

(٣) في (س): «إذا التصقت».

(٤) نظرًا إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة؛ فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظرًا إلى أن حركة الثاني كالعارضة؛ لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر؛ فلا يعتد بها. **ومن ثَمَّ**: امتنع الإدغام في: (لن يحيى)، و(رأيت محييًا)؛ لعروض الحركة بالعامل. وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر، ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه. «الخضري» (٢/ ٢١٢).

(٥) (م) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص [«ديوانه» (ص١٢٦)]:

عَـيُّـوا بـأَمْـرِهـمـو كَـمَـا   عَـيَّت بِبَيْضَتِهـا الحَـمَـامَةُ (م)

كانَتْ حركةُ أحدِ المِثْلَيْنِ عارضةً بسببِ العاملِ: لم يَجُزْ الإدغامُ اتِّفَاقًا، نحوَ: (لَنْ يُحْيِيَ)(١).

وأشارَ بقولِه: (... **كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَتِرْ**)(٢)... إلى أنَّ الفعلَ المبتدأَ بتاءينِ، مثلِ: (**تَتَجَلَّى**)(٣): يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ. **فَمَنْ فكَّ** ـ وهو القياسُ ـ نظرَ إلى أنَّ المِثْلَيْنِ مصدَّرانِ. **ومَنْ أدغمَ**: أرادَ التخفيفَ، فيقولُ: (اتَّجَلَّى)؛ فيُدْغِمُ أحَدَ التَّائَيْنِ(٤) في الآخَرِ، فَتَسْكُنُ إِحْدَى التاءينِ، فيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ؛ توصُّلًا للنطقِ بالساكنِ.

وكذلك قياسُ تاءِ (اسْتَتِرْ): **الفكُّ**؛ لسكونِ ما قبلَ المثلينِ، ويجوزُ الإدغامُ فيه ـ بعد نقلِ حركةِ أولِّ المثلينِ إلى الساكنِ ـ نحوَ: (سَتَّرَ، يَسَتِّرُ، سِتَّارًا)(٥).

---

(١) (م): «يحيي»: هو مضارع (أحيا)، عَلَى وزان (أعطى)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠] (م).

(٢) تبع الشارح في هذا «شرح الكافية» (١/٢٠٧)، **وقد تعقب**: بأن (تتجلى) مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلًا. والذي ذكره النحاة: أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيًا كـ(تتبع) و(تتابع) ـ جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه؛ فيقال: (اتَّبع، يتبع، اتباعًا) بشد التاء والباء في الكل، و(أتابع يتابع اتابعًا) بشد التاء فقط. وإن كان مضارعًا: كـ(تتذكر): لم يجز إدغامه ـ إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ـ تكاد تميز؛ لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة، بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام «شرح الكافية» ـ على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه. وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند: كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياسًا لا ينافيها. وناهيك بمن قال: (طالعت صحاح الجوهري كله ـ فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل)، ولا يضره عدم ذكر السند صريحًا؛ لأنه ثقة. لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور. «الخضري» (٢/٢١٢).

(٣) في (س)، (ك): «تجلى».

(٤) في (ع)، (م): «المثلين».

(٥) (م) أما (**استر**): فأصله (استتر) عَلَى وزان (اجتمع)، فنقلت حركة التاء الأولى ـ إِلَى السين الساكنة قبلها؛ فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في =

[حكم ما إذا اجتمع أول المضارع تاءان]

[ص] [٩٩٥] وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرْ   فِيهِ عَلَى تَا، كَـ(تَبَيَّنُ العِبَرْ)

يقالُ [٢٤٣/و] في (تَتَعَلَّمُ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَيَّنُ) ونحوُها: (تَعَلَّمُ، وتَنَزَّلُ، وتَبَيَّنُ)؛ بحذفِ إحدى التاءينِ[1]، وإبقاءِ الأُخْرَى، وهو كثيرٌ جدًّا، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

[ص] [٩٩٦] وَفَكُّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

[٩٩٧] نحوَ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

[ش] إذا اتصلَ بالفعلِ المُدْغَمِ عينُه في لامِه ـ ضميرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ، فيجِبُ حينئذٍ الفكُّ، نحو: (حَلَلْتَ، وحَلَلْنَا، والهنداتُ حَلَلْنَ)، فإذا دخَل عليه جازمٌ: جازَ الفكُّ[2]، نحوَ: (لم يَحْلُلْ)، ومنه قولُه تعالى: (وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) [طه: ٨١]، وقولُه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٨]. والفكُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وجازَ الإدغامُ نحوَ: (لَمْ يَحُلَّ). ومنْه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] ـ في سورةِ الحشرِ، وهي لغةُ تميمٍ. والمرادُ بشبهِ الجزمِ: سكونُ الآخِرِ في الأمرِ

= التاء، فصار (سَتَّر) بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة. وأما (يستر)، فأصله: (يستتر) على مثال (يجتمع)، فنقلت فتحة التاء الأولى إِلَى السين، ثم أدغمت التاء فِي التاء؛ فصار (يستر) بفتح ياء المضارعة، وفتح السين، وتشديد التاء مكسورة، وأما (ستارًا)، فأصله: (استتار) ـ على مثال (اجتماع)؛ فنقلت كسرة التاء الأولى إِلَى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء فِي التاء فصار (سِتَّارًا)، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين، نحو: (عظم) ـ إذا قلت: (ستر فلان فلانًا).

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الَّذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان، فأنت تقول في المضارع (**يستر**) فتضم حرف المضارعة؛ إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة؛ إن كان ماضية (**استتر**)، وكذلك المصدران مختلفان فمصدر هذا الفعل (ستار)، ومصدر ذاك: (تستير) (م).

(١) لثقل اجتماع المثلين.

(٢) لتعذر الإدغام: بسكون ثاني المثلين.

نحوَ: (احْلُلْ)، و(إنْ شئْتَ قُلْتَ حُلَّ)[١]؛ لأنَّ حُكْمَ الأمرِ - كحُكْمِ (المضارعِ[٢] المجزومِ)[٣].

[ص] [٩٩٨] وَفَكُّ (أَفْعِلْ) في التعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أيضًا فِي (هَلُمَّ)

[ش] ولمَّا ذكَرَ أنَّ فِعْلَ الأمرِ - يجوزُ فيه وجهانِ، نحوَ: (احْلُلْ وحُلَّ) - استَثْنَى مِنْ ذلك شيئينِ[٤]:

أحدَهما: (أَفْعِلْ) في التعجُّبِ؛ فإنه يجِبُ فكُّه، نحوَ: (أَحْبِبْ بِزَيْدٍ[٥])، و(أَشْدِدْ ببياضِ وجهِهِ).

الثاني: (هَلُمَّ)؛ فإنَّهم التزمُوا إدغامَه[٦]. واللهُ ﷻ أعلمُ.

---

(١) بطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها.

(٢) ليس في (ع)، (ك).

(٣) العبارة في (س): «الجزم».

(٤) أي: فهذا البيت استدراك على قوله: **(وفي شبه الجزم تخيير)** لكن استثناء (أفعل) إنما هو بالنظر لصورته؛ فإنه ليس أمرًا حقيقة؛ بل ماضٍ على صورة الأمر، واستثناء (هلم) بالنظر للغة تميم؛ لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف؛ فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كـ(هلمّا)، و(هلموا). . . إلخ. أما على لغة الحجاز: فلا استثناء؛ لأنها ليست فعلًا أصلًا - عندهم؛ بل اسم فعل بمعنى: (أقبل أو احضر)، فتلزم لفظًا واحدًا للمفرد المذكر وغيره، وبلغتهم جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. **«الخضري» (٢/ ٢١٢)**.

(٥) ليس في (م).

(٦) أي: بإجماع أيضًا - كما في «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٠) - فلم يقل فيه: (هلمم) - بالفكِّ؛ تخفيفًا لثقله بالتركيب؛ فإنه مركبٌ لا بسيطٌ - كما قيل، وتركيبه عند البصريين [«الإنصاف» لابن الانباري (١/ ٢٨٢)]؛ من (ها) - التنبيه - و(لَمَّ) التي هي فعل أمر؛ من قولهم: (لَمَّ الله شعثه)؛ أي: جمعه؛ كأنه **قيل**: (اجمع نفسك إلينا)، فحذفت الألف من (ها) تخفيفًا. **وقال الخليل - [كما حكاه سيبويه (٣/ ٣٣٢)]**: ركبت (ها) مع (الْمم): أصله قبل إدغامه؛ فحذفت همزته للوصل، وألف (ها) للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم. وقال الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠٣)]، والكوفيون [«الزاهر» لابن الانباري (٢/ ٢٥٣)]؛ مركبة من (هل) التي للزجر، و(أَمَّ) بمعنى (أقصد)، فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار (هلم). **ومذهب البصريين** - أقرب للصواب، وخففوه أيضًا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب؛ نحو: (هلمه)، ولا يضم تبعًا لها، وكذا إن =

[خاتمة الناظم للألفية]

[٩٩٩] وَمَـا بِجَـمْـعِـهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
[١٠٠٠] أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَةْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَةْ
[١٠٠١] فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
[١٠٠٢] وآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

* * *

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد، وآله وصحبه وسلّم](١)

= اتصل به ساكن كـ(هلم الرجل)، وحكى الجرمي فيها: الفتح والكسر عن بعض تميم. نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع ـ كما عند تميم ـ حركت بما يناسبها كـ(هلما) و(هلموا) و(هلمي)؛ بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة (هَلْمُمْنَ) بالفك. **وزعم الفراء**: أنَّ الصواب: (هلمن) بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة؛ حفظًا لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو: أنه سمع (هلمِين يا نسوة) [كما في «التهذيب» (٦/ ١٦٨)]؛ بزيادة ياء ساكنة قبل النون؛ محافظةً على سكون ما قبلها؛ فتكسر الميم لمناسبتها. «الخضري» (٢/ ٢١٣).

[ذكر خواتيم النسخ الخطية المعتمدة]

(١) **جاء في خاتمة النسخة (س)**، ما نصه: «تم الشرح بعون الله وتوفيقه، وببركة رسول الله ورفيقه، على يد كاتبه الفقير الحقير، راجي عفو ربه القدير، والمفتقر إلى رحمة من اللطيف الخبير: عبيد الباقي بن السقا الشهير، وكان الفراغ منه نهار الثلاثاء ثاني رمضان المعظم سنة (٩٧٢هـ).

سيبقى الخط بعدي في كتابي ويفنى الكف مني في التراب
فيا ليت الذي يقرا كتابي دعا لي بالخلاص من العذاب
خلقت من التراب بغير ذنب وأرجع بالذنوب إلى التراب
فأرجو رحمات اللَّه ربي بحرمة من له الشفاعة في المآب».

وفي ختام النسخة (ح)، ما نصه: «فرغ من تعليقه يوم الخميس، خامس شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وسبعمائة (٧٦٩هـ)، بدمشق المحروسة ـ حرسها الله تعالى ـ أحمد بن عمر بن مُسَلَّم بن سعيد الشافعي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا».

وفي خاتمة النسخة (ص): «وفرغ من كتابته مالكه ـ إن شاء الله تعالى ـ العبد الفقير الضعيف المعترف بالتقصير والتسويف، الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيه محمد ﷺ النبيِّ الشريف، في يوم القيامة: عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن خضر بن عبد الوهاب الطائفي بلدًا، والشافعي معتقدًا، غفر الله ـ تعالى ـ له ولوالديه ولأولاده وذريته ولنسله وعقبه، ولمن قرأ فيه ونظر فيه ودعا لكاتبه =

. . . .

= بالغربة، ولوالديه بالرحمة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات... آمين آمين آمين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته وأهل بيته وسائر الصالحين، آمين، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا؛ حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله تعالى ونِعم الوكيل - في يوم الاثنين المبارك، الموافق الثامن شهر ذي الحجة الحرام، سنة سبعين وثماني مائة (٨٧٠هـ). أحسن الله تعالى عاقبتها وما بعدها في خير وسلام آمين، والحمد لله ربِّ العالمين».

وفي النسخة (ع): «بالصواب تم الكتاب، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. علّقه الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير: أحمد بن عبد القادر الانصاري الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين - سنة (٩٥٠هـ)».

وقال الشيخ المحقق العلّامة محمدُ محيي الدين عبدِ الحميدِ؛ عفَا الله عنه وغفرَ له ولوالديه والمسلمينَ - **في خاتمة نسخته** (م) ما نصه:

«الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وبمحضِ إحسانِه وتيسيرِه تكمُلُ الحسناتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدِ بنِ عبدِ اللهِ؛ خاتمِ النبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه الذينَ بهداهم نهتدِي، وعلى ضوءِ حجَّتِهم - نعبرُ الطَريقَ إلى الفوزِ برضوانِ اللهِ تعالى ومحبَّتِه.

وبعدُ، فقد كَمُلَ بتوفيقِ اللهِ وحُسْنِ تأييدِه - ما وفَّقَنَا اللهُ له من تحقيقِ مباحثَ وشرحِ شواهدِ «شرحِ الخلاصةِ»: «الألفيَّةِ» لقاضي القضاةِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، شرحًا موجزًا على قَدرِ ما يحتاجُ إليه المبتدئونَ، وقد كانَ مجالُ القولِ ذا سعةٍ، لو أنَّنا أردْنا أن نتعرَّضَ للأقوالِ ومناقشتِها، وتفصيلِ ما أَجْمَلَ المؤلِّفُ منها وإيضاحِ ما أشارَ إليه من أدلَّتِها ولكنَّنا اجتزَأْنَا مِنْ ذلك كلِّه باللبابِ وما لا بدَّ مِنْ معرفتِه معَ إعرابِ أبياتِ الألفيَّةِ إعرابًا مبسوطًا سهلَ العبارةِ؛ لئلَّا يكونَ لمُتَنَاوِلِ الكتابِ مِنْ بعدِ هذا كلِّه حاجةٌ إلى أنْ يصطَحِبَ مع هذه النسخةِ كتابًا آخرَ مِنَ الكتبِ التي لها ارتباطٌ بالمتنِ أو شرحِه، وقد تمَّ ذلكَ كلُّه في منتصفِ ليلةِ التاسعِ من شهرِ رمضانَ المعظَّمِ، مِنْ سنةِ خمسينَ وثلاثِمِائةٍ وألفٍ مِنْ هجرةِ أشرفِ الخَلقِ ﷺ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّمَ، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ بعملي هذا، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهِه، وأن يجنِّبَني الغرور، ويحول بيني وبينَ العُجْبِ والزُّلَلِ، آمينُ».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تكملةٌ في تصريفِ الأفعالِ

حرَّرَها

محمدُ مُحْيِي الدينِ عبدِ الحميدِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلاتُه وسلامُه على ختامِ المرسلينَ وإمامِ المُتَّقِينَ وعلى آلِه وصحبِهِ والتابعينَ، ولا عدوانَ إلا على الظالمينَ.

[سبب التكملة] **أما بعدُ**؛ فهذه خلاصةٌ موجزةٌ فيما أغفلَهُ صاحبُ الخلاصةِ «الألفيَّةِ»، أو أجملَ القولَ فيه إجمالًا من تصريفِ الأفعالِ؛ عملتُها لقارئي شرحِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، حينَ حقَّقْتَ مباحثَه وشرحْتُ شواهِدَه وتركْتُ تفصيلَ القولِ والإسهابَ فيه لكتابِي «دروسِ التصريفِ»؛ الذي صنَّفْتُه لطلَّابِ كليَّةِ اللغةِ العربيةِ، في الجامعِ الأزهرِ؛ فقد أودَعْتُه أكثرَ ما تفرَّقَ في كتبِ الفنِّ، بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ وتحقيقٍ بارعٍ. ومِنَ اللهِ أستمِدُّ المعونةَ، وهو حسبي وبه أعتصمُ.

❁ ❁ ❁

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البابُ الأوَّلُ

في المجردِ والمزيدِ فيه مِنَ الأفعالِ

وفيه ثلاثةُ فصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ

في أوزانِهما

ينقسِمُ الفعلُ إلى مجرَّدٍ ومزيدٍ فيه؛ فالمجرَّدُ: إمَّا ثلاثيٌّ، وإما رباعِيٌّ، وكلٌّ منهما ينتهِي بالزيادةِ إلى ستَّةِ أحرفٍ، فتكونُ أنواعُ المزيدِ فيه خمسةً:

[أوزان الماضي المجرد الثلاثي]

(١) **فلِماضِي المجرَّدِ الثلاثيِّ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

الأوَّلُ: (فَعَلْ) بفتحِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحو: (جَلَسَ وقَعَدَ)، ومتعدِّيًا، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وفَتَحَ).

الثاني: (فَعِلَ) ـ بكسرِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحوَ: (فَرِحَ وجَذِلَ)، ومتعدِّيًا نحو: (عَلِمَ وفَهِمَ).

والثالثُ: (فَعُلَ) ـ بضمِّ العينِ، ولا يكونُ إلا لازمًا نحو: (ظَرُفَ وكَرُمَ)[١].

(٢) **ولماضي المجرَّدِ الرباعيِّ** بناءٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ) ـ بفتحِ ما عدا العينَ منه، ويكونُ لازمًا نحو: (حَشْرَجَ ودَرْبَخَ)[٢]، ومتعدِّيًا نحو: (بَعْثَرَ ودَحْرَجَ).

[أوزان المزيد الثلاثي بحرف واحد]

(٣) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفٍ واحدٍ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

الأوَّلُ: (**فَعَّل**)، بتضعيفِ عينِه ـ نحو: (قَطَّعَ وقَدَّمَ).

---

(١) (م) وفاء الثلاثي مفتوحة دائمًا كَمَا رأيت، لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة عَلَى مَا يقتضيه البناء (م).

(٢) (م): «حشرج»: غرغر عند الموت وتردد نفسه، و«دربخ»: طأطأ رأسه، وبسط ظهره (م).

والثانِي: (**فَاعَلَ**)، بزيادةِ ألفٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (قَاتَلَ، وخَاصَمَ).

والثالث: (**أَفْعَلَ**)، بزيادةِ همزةٍ قبلَ الفاءِ، نحوَ: (أَحْسَنَ وأَكْرَمَ).

[أوزان الثلاثي المزيد بحرفين]

(٤) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفينِ** خمسةُ أبنيةٍ:

الأَوَّلُ: (**انْفَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ، ونونٍ قبلَ الفاءِ نحوَ: (انْكَسَرَ، وانْشَعَبَ).

والثاني: (**افْتَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وَصْلٍ قبلَ الفاءِ، وتاءٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (اجتمعَ، واتصلَ).

والثالثُ: (**افْعَلَّ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ اللامِ نحو: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ).

والرابعُ: (**تَفَعَّلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ العينِ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتصدَّعَ).

والخامسُ: (**تَفَاعَلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ فائِه، وألِفٌ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (تَقَاتَلَ، وتَخَاصَمَ).

[أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف]

(٥) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بثلاثةِ أحرفٍ** أربعةُ أبنيةٍ:

الأَوَّلُ: (اسْتَفْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ والسينِ والتاءِ قبلَ الفاءِ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واسْتَقَامَ).

والثاني: (افْعَوْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ العينِ، وزيادةِ واوٍ بينَ العينينِ، نحوَ: (اغْدَوْدَنَ، واعْشَوْشَبَ).

والثالثُ: (افْعَوَّلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وواوٍ مشدَّدةٍ بينَ العينِ واللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ).

والرابعُ: (افْعَالَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وألِفٍ بعدَ العينِ، وتضعيفِ اللامِ نحوَ: (احْمَارَّ، واعْوَارَّ).

[وزن الرباعي المزيد بحرف]

(٦) ولمزيدِ الرباعيِّ بواحدٍ بناءٌ واحدٌ:

وهو (تَفَعْلَلَ)؛ بزيادةِ التاءِ قبلَ فائِه، نحوَ: (تَدَحْرَجَ، وتَبَعْثَرَ).

[وزن الرباعي المزيد بحرفين]

(٧) ولمزيدِ الرباعيِّ بحرفينِ بناءانِ:

أَوَّلُهما: (افْعَنْلَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ والنونِ بينَ العينِ ولامِه الأُولى نحوَ: (احْرَنْجَم)، و(افْرَنْقَعَ).

وثانِيهما: (افْعَلَلَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ لامِه الثانيةِ، نحو: (اسْبَطَرَّ، واقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ).

[ما يلحق بالرباعي المجرد]

(٨) ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ: (وهو بناءُ (دَحْرَجَ)) ـ ثمانيةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ، فزِيدَ فيه حرفٌ لغرضِ الإلحاقِ:

الأَوَّلُ: (فَعْلَلَ)، نحو: (جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ).

والثاني: (فَوْعَل)، نحو: (رَوْدَنَ، وهَوْجَلَ).

والثالثُ: (فَعْوَلَ)، نحو: (جَهْوَرَ) و(دَهْوَرَ).

والرابعُ: (فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ وسَيْطَرَ).

والخامسُ: (فَعْيَلَ) نحو: (شَرْيَفَ، ورَهْيَأَ).

والسادسُ: (فَنْعَلَ)، نحوَ: (سَنْبَلَ)، و(شَنْتَرَ).

والسابعُ: (فَعْنَلَ)، نحوَ: (قَلْنَسَ).

والثامنُ: (فَعْلَى)، نحوَ: (سَلْقَى).

[ما يلحق بالرباعي المزيد بحرف]

(٩) ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدُ فيه بحرفٍ واحدٍ، (وهو بناءُ (تَفَعْلَلَ) ـ سبعةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ فزِيدَ فيه حرفٌ للإلحاقِ، ثم زِيدَتْ عليه التاءُ:

الأَوَّلُ: (تَفَعْلَلَ)، نحوَ: (تَجَلْبَبَ)، و(تَشَمْلَلَ).

والثاني: تَمَفْعَلَ نحو: (تَمَنْدَلَ).

والثالثُ: (تَفَوْعَلَ)، نحو: (تَكَوْثَرَ)، و(تَجَوْرَبَ).

والرابعُ: (تَفَعْوَلَ)، نحو: (تَسَرْوَلَ)، و(تَرَهْوَكَ).

والخامسُ: (تَفَيْعَلَ)، نحوَ: (تَسَيْطَرَ، و(تَشَيْطَنَ).

والسادسُ: (تَفَعْيَلَ)، نحوَ: (تَرَهْيَأَ).

والسابعُ: (تَفَعْلَى)، نحوَ: (تَقَلْسَى، وتَجَعْبَى).

[ما يلحق بالرباعي المزيد بحرفين]

(١٠) **ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدِ فيه بحرفينِ ثلاثةُ أبنيةٍ**، وأصلُها مِنَ الثلاثيِّ؛ فزِيدَ فيه حرفُ الإلحاقِ. ثُمَّ زِيدَ فيه حرفانِ:

الأَوَّلُ: (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقْعَنْسَسَ، واقْعَنْدَدَ).

والثاني: (افْعَنْلَى)، نحو: (احْرَنْبَى) و(اسْلَنْقَى).

والثالثُ: (افْتَعْلَى)، نحوَ: (اسْتَلْقَى، واجْتَعْبَى).

والإلحاقُ: أنْ تَزِيدَ على أصولِ الكلمةِ حرفًا لا لغرضٍ معنويٍّ؛ بل لتُوازِنَ بها كلمةً أخرى؛ كي تجريَ الكلمةُ الملحقةُ في تصريفِها ـ على ما تجري عليه الكلمةُ الملحقُ بها، وضابطُ الإلحاقِ في الأفعالِ: اتِّحادُ المصادرِ.

فللماضي مِنَ الأفعالِ مجرَّدِها ومزيدِهَا وملحقِها ـ سبعةٌ وثلاثونَ بناءً.

۞ ۞ ۞

الفصلُ الثاني

في معاني هذه الأبنيةِ

[معاني بناء (فَعُلَ)] (١) لا يجيءُ بناءُ (**فَعُلَ**)؛ بضمِّ العينِ إلا للدَّلالةِ على غريزةٍ أو طبيعةٍ، أو: ما أشبَه ذلك نحوَ: (جَدُرَ فلانٌ بالأمرِ، وخَطُرَ قَدْرُهُ)، وإذا أُرِيدَ التعجُّبُ من فِعْلٍ، أو المدحِ بِه حُوِّلَ إلى هذه الزنةِ، نحو: (قَضُوَ الرجلُ وعَلُمَ)، بمعنى: (ما أَقْضَاهُ ومَا أَعْلَمَه)[١].

[معاني بناء (فَعِلَ)] (٢) ويجيءُ بناءُ (**فَعِلَ**) بكسرِ العينِ؛ للدَّلالةِ على النعوتِ الملازمةِ، نحوَ: (ذَرِبَ لسانُه)، و(بَلِجَ جبينُه)، أو: للدَّلالةِ على عَرَضٍ نحو: (جَرِبَ)، و(عَرِجَ)، و(عَمِصَ)، و(مَرِضَ)، أو: للدَّلالةِ على كِبَرِ عضوٍ، وذلك إذا أُخِذَ مِنَ ألفاظِ أعضاءِ الجسمِ الموضوعةِ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (رَقِبَ) و(كَبِدَ) و(طَحِلَ) و(جَبِهَ) و(عَجِزَتْ المرأةُ)، ويأتِي لغيرِ ذلك، نحوَ: (ظَمِئَ، ورَهِبَ).

[معاني (فَعَلَ)] (٣) ويجيءُ بناءُ (**فَعَلَ**) ـ بفتحِ العينِ؛ للدَّلالَةِ على الجمعِ، نحوَ: (جَمَعَ، وحَشَرَ، وحَشَدَ)، أو: على التفريقِ، نحوَ: (بَذَرَ وقَسَمَ)، أو: على الإعطاء، نحو: (مَنَحَ، ونَحَلَ)، أو: على المنعِ، نحو: (حَبَسَ ومَنَعَ)، أو: على الامتناع، نحو: (أَبَى وشَرَدَ وجَمَحَ)، أو: على الغلبةِ،

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/ ١٥٣): «(**فَعُلَ**) مضمومَ العين في الماضي؛ فبناءٌ لا يكون إلَّا لازمًا غير متعدّ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة التي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه إلَّا مضمومًا، بخلافِ (فَعَلَ) و(فَعِلَ)؛ اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ ـ إلَّا ما حكاه سيبويه ـ من أن بعضهم قال: (كُدْتُ) بضمّ الكاف، (أكادُ)، وهو من تداخُل اللغات. فهذه جملة الأفعال الثلاثية المجرّدة من الزيادة».

نحو: (قَهَرَ، ومَلَكَ)، أو: على التحويلِ، نحوَ: (نَقَلَ وصَرَفَ)، أو: على التحوُّلِ، نحوَ: (رَحَلَ، وذَهَبَ)، أو: على الاستقرارِ نحوَ: (ثَوَى، وسَكَنَ)، أو: على السيرِ، نحوَ: (ذَمَلَ، ومَشَى)، أو: عَلَى السَّتْرِ، نحوَ: (حَجَبَ، وخَبَأَ)، أو: على غَيرِ ذلكَ ممَّا يصعُبُ حصرُه مِنَ المعانِي.

[معاني فعلل] (٤) ويجيءُ بناءُ (فَعْلَلَ) للدَّلالةِ على الاتِّخَاذِ، نحو: (قَمْطَرْتُ الكتابَ)، و(قَرْمَضْتُ)؛ أي: (اتَّخَذْتُ قَمْطَرًا وقَرْمُوصًا)[1]، أو: للدَّلالةِ على المشابهةِ، نحوَ: (حَنْظَلَ خُلُقُ محمَّدٍ)، و(عَلْقَمَ)؛ أي: أشبَه الحنظلَ والعلقمَ، أو: للدَّلالةِ على جَعْلِ شيءٍ في شيءٍ، نحوَ: (عَنْدَمَ ثَوْبُه، ونَرْجَسَ الدواءُ)؛ أي: جُعِلَ فيه العَنْدَمَ والنَّرْجُسِ، أو: للدَّلالةِ على الإصابةِ، نحو: (عَرْقَبَهُ، وغَلْصَمَهُ)؛ أي: (أصابَ عُرْقُوبَه وغَلْصَمَتَهُ)، أو: لاختصارِ المركَّبِ؛ للدَّلالةِ على حكايتِه، نحو: (بَسْمَلَ، وسَبْحَلَ، وحَمْدَلَ، وطَلْبَقَ)[2]، أو: لغيرِ ذلك.

[معاني بناء أفعل] (٥) ويجيءُ بناءُ (**أَفْعَلَ**) للتعديةِ، نحو: (أَجْلَسَ وأَخْرَجَ وأَقَامَ)، أو: للدَّلالةِ على أنَّ الفاعلَ قد صارَ صاحبُ ما اشْتَقَّ منه الفعلُ، نحو: (أَلْبَنَتِ الشاةُ)، و(أَثْمَرَ البستانُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفَةِ نحوَ: (أَبْجَلْتُهُ وأَعْظَمْتُهُ)، أو: للدَّلالَةِ على السَّلْبِ، نحوَ: (أَشْكَيْتُهُ، وأَقْذَيْتُهُ)؛ أي: (أَزَلْتُ شكواه، وقَذَى عينِه)، أو: للدَّلالةِ على الدخولِ في زمانٍ أو مكانٍ، نحوَ: (أَصْحَر، وأَعْرَقَ، وأَتْهَمَ، وأَنْجَدَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى)، أو: للدَّلالةِ على الحَيْنُونَةِ ـ وهي قُرْبُ الفاعلِ مِنَ الدخولِ في أصلِ الفعلِ، نحو: (أَحْصَدَ الزرعُ)، و(أَصْرَمَ النخلُ)؛ أي: (قَرُبَ حصادُه وصِرَامُه) أو: لغيرِ ذلكَ.

---

(١) (م): **القُرْمُوض** ـ بزنة عُصْفُور ـ حفرةٌ صغيرة يسكن فيها من البرد (م).

(٢) (م) سبحل: أي قال: (سبحان الله)، و(حمدل)، أي قال: (الحمد لله)، و(طلبق)؛ أي: قال: (أطال الله بقاءك). ومن أمثلته (جعفد) ـ أي: قال: (جعلت فداك)، و(مشأل)؛ أي: قال: (ما شاء الله) (م).

[دلالة بناء فعَّل] (٦) ويجيءُ بناءُ (**فَعَّل**) للدَّلالةِ على التكثيرِ، نحوَ: (جَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ)، أو: للتعدِيَةِ، نحوَ: (خَرَّجْتُه، وفرَّحْتُه)، أو: للدَّلالةِ على نِسْبَةِ المفعولِ إلى أصلِ الفعلِ، نحو: (كَذَّبْتُه، وفَسَّقْتُه)، أو: للدَّلالَةِ على السَّلْبِ نحوَ: (قَرَّدْتُ البعيَر، وقَشَّرْتُ الفاكهةَ)؛ أي: أَزَلْتُ قُرادَهُ وقِشْرَهَا، أو: للدَّلالَةِ على التوجُّهِ نحوَ ما أُخِذَ الفعلُ منه، نحوَ: (شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ)، أو: لاختصارِ حكايةِ المُرَكَّبِ، نحوَ: (كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ)، أو: للدَّلالةِ على أنَّ الفاعلِ يشبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ، نحو: (قَوَّسَ ظهرَ عَلِيٍّ)؛ أي: انحنَى حتى أشبهَ القوسَ، أو للدَّلالةِ على غيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء فاعل] (٧) ويجيءُ بناءُ (**فَاعَلَ**)؛ للدَّلالةِ على المفاعلةِ، نحو: (جَاذَبْتُ عليًّا ثوبَه)، أو: للدَّلالةِ على التكثيرِ، نحو: (ضَاعَفْتُ أجرَ المجتهدِ)، وكَـ(اثَرْتُ إحسانِي عليه)، أو: للدَّلالةِ على الموالاةِ، نحو: (تَابَعْتُ القراءةَ)، و(وَالَيْتُ الصومَ)، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء انفعل] (٨) ويجيءُ بناءُ (**انْفَعَل**)؛ للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وأكثرُ ما تكونُ مطاوعةَ هذا البناءِ للثلاثيِّ المتعديِّ لواحدٍ، نحو: (كَسَرْتُه فَانْكَسَر)، و(قُدْتُه فَانْقَادَ)، وقد يأتي لمطاوعةِ صيغةِ (**أَفْعَلَ**)، نحوَ: (أَغْلَقْتُ البابَ فَانْغَلَقْ)، و(أَزْعَجْتُ عليًّا فَانْزَعَجَ).

[دلالة بناء افتعل] (٩) ويجيءُ بناءُ (**افْتَعَل**)؛ للدَّلالةِ على المطاوعةِ، ويطاوعُ الثلاثيَّ، نحو: (جَمَعْتُه فَاجْتَمَع)، و(غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ)، ويطاوعُ بناءَ (أَفْعَلَ)، نحو: (أَنْصَفْتُه فَانْتَصَفْ)، ويطاوعُ بناءَ (فَعَّلَ)، نحو: (عَدَّلْتُ الرمحَ فَاعْتَدَلْ)، ويأتِي للدَّلالةِ على الاتِّخاذِ، نحو: (اشْتَوَى، واخْتَتَمْ)[1]، أو: للدَّلالةِ على التَّشَارُكِ، نحو: (اجْتَوَرَا، واشْتَوَرَا)، أو: للدَّلالةِ على التصرفِ باجتهادٍ ومبالغةٍ، نحوُ: (اكْتَسَبَ، واكْتَتَبَ)، أو:

(١) (م): «اشتوى»: اتخذ شواء، واختتم؛ أي: اتخذ خاتمًا.

للدَّلالةِ على الاختيارِ، نحوَ: (انْتَقى، واصْطَفَى، واخْتَارَ)، أو: لغيرِ ذلكَ مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء افعلَّ] (١٠) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَّ**) مِنَ الأفعالِ الدالَّةِ على لونٍ أو عيبٍ؛ لقصدِ الدَّلالةِ على المبالغةِ فيها وإظهارِ قوَّتِها، نحوَ: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعْوَرَّ، واحْوَلَّ).

[دلالة بناء تفعَّل] (١١) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعَّلَ**) للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَعَّلَ**)، نحو: (هَذَّبْتُه فتَهَذَّبَ، وعَلَّمْتُه فتَعَلَّمَ)، أو: للدَّلالةِ على التَكَلُّفِ[1]، نحو: (تَكَرَّمَ وتَشَجَّعَ)، أو: للدَّلالةِ على الطلبِ، نحو: تَعَظَّمَ وتَيَقَّنَ ـ أي: طلبَ أنْ يكونَ عظيمًا وذا يقينٍ، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء تفاعل] (١٢) ويجيءُ بناءُ (**تَفاعَل**) للدَّلالةِ على المُشَارَكَةِ، نحوَ: (تَخَاصَما وتَعَارَكَا)، أو: للدَّلالةِ على التَّكَلُّفِ، نحو: (تَجَاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابى)، أو: للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَاعَلَ**)، نحوَ: (بَاعَدْتُهُ فتَبَاعَدَ)، و(تَابَعْتُهُ فتَتَابَعَ).

[دلالة بناء استفعل] (١٣) ويجيءُ بناءُ (**اسْتَفْعَلَ**)؛ للدَّلالةِ على الطلبِ، نحوَ: (اسْتَغْفَرْتُ اللهَ)، و(اسْتَوْهَبْتُهُ)، أو: للدَّلالةِ على التحوُّلِ من حالٍ إلى حالٍ، نحوَ: (اسْتَنْوَقَ الجملُ)، و(اسْتَنْسَرَ البَغَاثُ)، و(اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ)، و(اسْتَحْجَرَ الطينُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفةِ، نحو: (اسْتَكْرَمْتُهُ،

---

(١) (م) الفرق بين التكلف بصيغة (**تفعل**)، والتكلف بصيغة (**تفاعل**): أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، وتأمل فِي لفظ (تكرم) تجد الفاعل الَّذِي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل فِي لفظ (**تغابى**) **أو** (**تجاهل**) **أو** (**تكاسل**) تجده لا يحب أن يكون غبيًّا أو جاهلًا أو كسولًا. وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا: علم أَنَّهُ لا يجوز ذلك أن تبني من الصفات المحمودة ـ على مثال (**تفاعل**) لمعنى التكلف، فلا تقول: (تكارم، ولا تشاجع)، كَمَا أَنَّهُ لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة، عَلَى مثال: (تفعل) لمعنى التكلف؛ فلا تقول: (تجهل ولا تكسل) (م).

واسْتَسْمَنْتُهُ، أو: لاختصارِ حكايةِ المركَّبِ نحو: (اسْتَرْجَعَ إذا قال: إنَّا للهِ وإنا إليه راجعونَ)، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء تفعلل] (١٤) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**)؛ نحوَ: (دَحْرَجْتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتْ)، و(بَعْثَرْتُ الحَبَّ فتَبَعْثَرَ).

[دلالة بناء افعنلل] (١٥) ويجيءُ بناءُ (**افْعَنْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**) أيضًا، نحوَ: (حَرْجَمْتُ الإبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ).

[دلالة بناء افعللّ] (١٦) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَلَّ**)؛ للدَّلالةِ على المبالغةِ، نحوَ: (اشْمَعَلَّ في مشيِهِ)، و(اشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ).

۞ ۞ ۞

الفصلُ الثالثُ

في وجودِ مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ

قد عرَفْتَ أنَّ الماضي الثلاثيَّ يجيءُ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ لأنَّ عينَه إما مفتوحةً وإما مكسورةً وإما مضمومةً، واعلمْ أنَّ الماضي المفتوحَ العينِ يأتِي مضارعُه مكسورَ العينِ أو مضمومَها أو مفتوحَها، وأنَّ الماضي المكسورَ العينِ ـ يأتي مضارعُه مفتوحَ العينِ أو مكسورَها ولا يأتي مضمومَها، وأنَّ الماضي المضمومَ العينِ لا يأتي مضارعُه إلا مضمومَ العينِ أيضًا؛ فهذه ستَّةُ أوجهٍ ورَدَتْ مستعملةً بكثرةٍ في مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ، وبعضُها أكثرُ استعمالًا مِنْ بعضٍ.

[مضارع فعل يفعِل]

(١) **الوجهُ الأوَّلُ: (فَعَلَ يَفْعِل)** بفتحِ عينِ الماضي، وكسرِ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِّيًا نحوَ: (ضَرَبَه يَضْرِبُه)، و(رَمَاه يَرْمِيه)، و(باعَه يَبِيعُه). ولازمًا نحو: (جلَسَ يجلِسُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ الفاءِ، نحوَ: (وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَصَفَ يَصِفُ) و(وَجَبَ يَجِبُ)، وفي يائِيِّ العينِ نحوَ: (جَاءَ يَجِيءُ)، و(فَاءَ يَفِيءُ)[١] و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(مَانَ يَمِينُ)[٢] وفِي يَائِيِّ اللامِ[٣] نحوَ: (أَوَى يَأْوِي)، و(بَرَى يَبْرِي)، و(ثَوَى يَثْوِي)، و(جَرَى يَجْرِي)، وفي المُضَعَّفِ اللازمِ نحو: (تَبَّتْ يدُه تَتِبُّ)، و(رَثَّ الحبلَ

(١) (م) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق: كان من باب فتح نحو: (وجأ يجأ) (م).
(٢) (م) مان يمين: كذب (م).
(٣) (م) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفًا من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: (رعى يرعى)، و(سعى يسعى)، و(نأى ينأى)، و(نهى ينهى)، و(بأى يبأى) (م).

يَرِثُ)، و(صَحَّ الأمرُ يَصِحُّ)، وهو مسموعٌ في غيرِ هذه الأنواعِ.

[الوجه الثاني] **(٢) الوجهُ الثاني: (فَعَل يَفْعُل)** بفتحِ عينِ الماضِي، وضمِّ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِيًا نحوَ: (نَصرَه يَنْصُرُه)، و(كَتَبه يَكْتُبُه)، و(أَمَرَه يَأْمُرُه)، ويجيءُ لازمًا نحو: (قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ يَخْرُجُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ العينِ نحو: (بَاءَ يَبُوءُ)، و(جَابَ يَجُوبُ)، و(نَاءَ يَنُوءُ)، و(آبَ يَئُوبُ)، وفي واويِّ اللامِ نحوَ: (أَسَا يَأْسُو)، و(تَلَا يَتْلُو)، و(جَفَا يَجْفُو)، و(صَفَا يَصْفُو)، وفِي المضعَّفِ المتعدِّي نحوَ: (صَبَّ الماءَ يَصُبُّه)، و(عَبَّه يَعُبُّه)، و(حَثَّه يَحُثُّه)، و(مَجَّ الشرابَ يَمُجُّه)، وفي كلِّ فِعْلٍ قُصِدَ بِه الدَّلالةُ على أنَّ اثنينِ تَفَاخَرَا في أَمْرٍ، فغَلَبَ أحدُهما الآخَرَ فيه؛ سواءٌ أكانَ قَدْ سُمِعَ على غيرِ هذا الوجهِ أم لَمْ يُسْمَعْ ـ إلا أنْ يكونَ ذلك الفعلُ مِنْ أحدِ الأنواعِ الأربعةِ التي يجِبُ فيها كسرُ عينِ المضارعِ، وقد ذكَرْناها في الوجهِ السابقِ؛ فتقولُ: (تَضَارَبْنَا فَضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ)، و(تَنَاصَرْنَا فَنَصَرْتُه، فَأَنَا أَنْصُرُه).

[الثالث] **(٣) الوجهُ الثالثُ: (فَعَل يَفْعَلُ)**؛ بفتحِ عينِ الماضِي والمضارعِ جميعًا، ولم يجئْ هذا الوجهُ إلا حيثُ تكونُ عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا مِنْ أحرفِ الحلقِ الستَّةِ؛ التي هي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ نحو: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(بَدَأَ يَبْدَأُ)، و(بَهَتَهُ يَبْهَتُهُ)، وليس معنى ذلك: أنَّهُ كُلَّما كانَتِ العينُ أو اللامِ حرفًا مِنْ هذه الأحرفِ ـ كانَ الفعلُ على هذا الوجهِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا نحوَ: (نَأَى يَنْأَى)، ومُتَعَدِّيًا نحوَ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(نَهَى يَنْهَى).

[الرابع] **(٤) الوجهُ الرابعُ: (فعِل يفعَل)**؛ بكسرِ عينِ الماضي، وفتحِ عينِ المضارعِ، وهذا هو الأصلُ من الوجهينِ اللذينِ يجيءُ عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسورِ العينِ؛ لأنَّهُ أخفُّ وأدلُّ على التصرُّفِ وأكثرُ مادَّةً، وكلُّ فِعْلٍ ماضٍ سمِعْتَه مكسورَ العينِ؛ فاعلَمْ أنَّ مضارعَه مفتوحُ

العينِ إلا خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ الواويِّ الفاءِ، فإنَّها ورَدَتْ مكسورةَ العينِ في الماضي والمضارعِ، وسَنَذْكُرُهَا في الوجهِ الخامسِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا، نحو: (ظَفِرَ بحقِّه يَظْفَرُ)، ومتعدِّيًا نحوَ: (عَلِمَ الأمرَ يَعْلَمُه)، وفَهِمَ المسألةَ يَفْهَمُها.

(٥) الوجهُ الخامسُ: **(فعِل يفعِل)** بكسرِ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا؛ وهو شاذٌّ أو نادرٌ. ولم ينفردْ إلا في خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ المعتلِّ؛ وهي (وَرِثَ، ووَلِيَ، ووَرِعَ، ووَمِقَ، ووَفِقَ، ووَثِقَ، ووَرِيَ المخ، ووَجِدَ به، ووَعِقَ عليه، ووَرِكَ، ووَكِمَ، ووَقِهَ، ووَهِمَ، ووَعِمَ). [الخامس]

(٦) الوجهُ السادسُ: **(فعُلَ يفعُل)**؛ بضمِّ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا، وقد عَرَفْتَ أنَّهُ لا يأتي إلا لازمًا، ولا يكونُ إلا دالًّا على وصفٍ خُلُقِيٍّ؛ أي: ذي مُكْثٍ. [السادس]

ولك أنْ تنقِلَ إلى هذا البناءَ كلَّ فعِلٍ أرَدْتَ الدَّلالةَ على أنَّهُ صارَ كالغريزةِ، أو: أرَدْتَ التعجُّبَ منه أو التمدُّحَ به، ومِنْ أمثلةِ هذا الوجهِ: (حَسُنَ يَحْسُنُ)، و(كَرُمَ يَكْرُمُ)، و(رَفِهَ يَرْفُهُ).

❁ ❁ ❁

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البابُ الثانِي

في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما، وأحكامِ كلِّ قسمٍ

في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما، وأحكامِ كلِّ قسمٍ

ينقسِمُ الفعلُ إلى صحيحٍ ومعتلٍّ:

[الصحيح] **فالصحيحُ**: ما خلَتْ حروفُه الأصولُ مِنْ أحرفِ العلَّةِ الثلاثةِ؛ وهي الألِفُ والواوُ والياءُ.

[المعتل] **والمعتلُّ**: ما كانَ في أصولِه حرفٌ منها أو أكثرُ.

والصحيحُ ثلاثةُ أقسامٍ: سالمٍ، ومهموزٍ، ومضعَّفٍ.

[السالم] **فالسالمُ**: ما ليس في أصولِه هَمْزٍ ولا حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ؛ بعدَ خُلُوِّه مِنْ أحرفِ العلَّةِ، نحو: (ضَرَبَ ونَصَر وفَتَحَ وفَهِمَ وحَسِبَ وكَرُمَ).

[المهموز] **والمهموزُ**: ما كانَ أحدُ أصولِه هَمْزًا نحوَ: (أَخَذَ وأَكَلَ وسَأَلَ ودَأَبَ وقَرَأَ وبَدَأَ).

[أنواع المضعف] **والمُضَعَّفُ، نوعانِ**: مُضَعَّفُ الثلاثيِّ، ومُضَعَّفُ الرباعيِّ.

[مضعف الثلاثي] فأمَّا **مضعَّفُ الثلاثِيِّ**: فهو ما كانَتْ عينُه ولامُه مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، نحو: (عَضَّ وشَذَّ ومَدَّ).

[مضعف الرباعي] وأما **مُضَعَّفُ الرباعيِّ**: فهو ما كانَتْ فاؤُه ولامُهُ الأُولَى مِنْ جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانيةُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ نحوَ: (زَلْزَلَ ووَسْوَسَ وشَأْشَأَ).

[أنواع المعتل] **والمعتلُّ خمسةُ أقسامٍ**: (مثالٍ وأجوفٍ وناقصٍ ولفيفٍ مفروقٍ ولفيفٍ مقرونٍ).

[المثال] **فالمثالُ**: ما كانتْ فاؤُه حرفَ عِلَّةٍ نحوَ: (وَعَدَ ووَرِثَ ويَنَعَ ويَسَرَ).

[الأجوف] **والأجوفُ**: ما كانت عينُه حرفَ علَّةٍ نحوَ: (قَالَ وبَاعَ وهَابَ وخَافَ).

[الناقص] **والناقصُ**: ما كانت لامُه حرفَ علَّةٍ نحو: (رَضِيَ وسَرِوَ ونَهَى).

[اللفيف المفروق] **واللفيفُ المفروقُ**: ما كانَتْ فاؤُه ولامَه حَرْفَيْ عِلَّةٍ نحوَ: (وَفَى ووَعَى ووَقَى).

[اللفيف المقرون]

واللفيفُ المقرونُ: ما كانَتْ عينُه ولامُه حرفيْ علَّةٍ نحو: (طَوَى وهَوَى وحَيِيَ).

والكلامُ على أنواعِ الصحيحِ والمعتلِّ تفصيلًا؛ يقَعُ في ثمانيةِ فصولٍ:

الفصلِ الأولُ

في السالمِ وأحكامِه

[تعريف السالم] وهو كما سبقَتْ الإشارةُ إليه: ما سلمت حروفُه الأصليَّةُ؛ مِنَ الهمزِ والتضعيفِ وحروفِ العلَّةِ.

وقولُنا: (حروفُه الأصليَّةُ)؛ للإشارةِ إلى أنَّه لا يضُرُّ اشتمالُه على حرفٍ زائدٍ: مِنْ همزةٍ، أو حرفِ علَّةٍ، أو غيرِ ذلك، وعلى هذا: فنحوُ: (أَكْرَمَ وأَسْلَمَ وأَنْعَمَ) - يُسَمَّى سالمًا، وإنْ كانَتْ فيه الهمزةُ؛ لأنها لا تقابلُ فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرفٌ زائدٌ، وكذا نحو: (قَاتَلَ ونَاصَرَ وشَارَكَ)، ونحو: (بَيْطَرَ وَشَرْيَفَ ورَوْدَنَ وهَوْجَل) - يُسَمَّى سالمًا، وإنْ اشتملَ على الألفِ أو الواوِ أو الياءِ؛ لأنهنَّ لسنَ في مقابلةِ واحدٍ من أصولِ الكلمةِ، وإنما هُنَّ أحرفٌ زائدةٌ، وكذا نحو: (اعْلَوَّطَ واهْبَيَّخَ) - يسمَّى سالمًا، وإن كان فيه حرفان مِنْ جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ أحدَهما ليس في مقابلِ أصلٍ وإنما هما زائدانِ.

[حكم السالم] وحُكْمُ السالم بجميعِ فروعِه: أنه لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ أو نحوِها[(١)] به، ولا عندَ اشتقاقِ غيرِ الماضي، لكنْ يجِبُ أن تَلْحَقَ به تاءُ التأنيثِ، إذا كان الفاعلُ مؤنثًا[(٢)]. ويجِبُ تسكينُ آخِره إذا اتصلَّ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٍ[(٣)]، أما إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ ساكنٍ: فإن

(١) (م) كتاء التأنيث (م).

(٢) (م) فِي مواضع تذكر فِي باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) (م).

(٣) (م) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات فِي الكلمة الواحدة أو مَا يشابهها، ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب - لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: (ضربني، وضربك، وضربه)؛ إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة (م).

كانَ ألفًا فُتِحَ آخِرُ الفعلِ إن لم يكنْ مفتوحًا نحو: (يَضْرِبَانِ ويَنْصُرَانِ واضْرِبَا وانْصُرَا)[١]، وإن كانَ آخرُ الفعلِ مفتوحًا بَقِيَ ذلك الفتحُ، نحو: (ضَرَبَا ونَصَرَا)، وإنْ كانَ الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخرُ الفعلِ، نحوَ: (ضَرَبُوا ونَصَرُوا ويضْرِبُونَ ويَنْصِرُونَ واضْرِبُوا وانْصُرُوا)، وإنْ كانَ الضميرُ ياءً كُسِرَ له آخرُ الفعلِ[٢]، نحوَ: (تَضْرِبِينَ وتَنْصُرِينَ واضْرِبِي وانْصُرِي)، وإنما يُفْتَحُ آخِرُه: أو يُضَمُّ أو يُكْسَرُ لمناسبةِ أحرفِ الضمائرِ.

ويجِبُ أن تقارنَ صيغُ جميعِ أنواعِ الأفعالِ عندَ إسنادِها إلى الضمائرِ بصيغِ هذا النوعِ، فكلُّ تغييرٍ يكونُ في أحدِ الأنواعِ ـ فلا بدَّ أنْ يكونَ له سببٌ اقْتَضَاهُ، وسَنَذْكُرُ معَ كلِّ نوعٍ ما يحدُثُ فيه من التغيُّراتِ وأسبابِها ـ إنْ شاءَ اللهُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) ومن العلماء من يذهب إِلَى أن الفتحة التي كانت في (ضرب ونصر)؛ قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في (ضربا ونصرا)، وعلى المذهب الَّذِي ذكرناه في الأصل يقال في (ضربا): مبني عَلَى الفتح لا محل له من الإعراب، وَعَلَى المذهب الآخر: يقال في (ضربا): مبني عَلَى فتح مقدر عَلَى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في (ضربا) عَلَى الأول فتحة البناء، وَعَلَى الثاني: هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ فافهم ذلك (م).

(٢) (م) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلًا، نحو: (اضربي) وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو: (ضربني ونصرني)؛ تحرزًا عن كسر آخر الفعل، لكون ياء المتكلم مفعولًا ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة، فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة: كأنها وقعت حشوًا، ككسرة اللام في (علم)، وكسرة الراء فِي (يضرب) وفي (اضرب)، بخلاف ما قبل ياء المتكلم؛ فإنها لما كانت مفعولًا ـ كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل (م).

الفصلُ الثاني

في المضعَّفِ وأحكامِه

[أنواع المضعف] هو ـ كما علمْتَ ـ نوعانِ: مضعَّفُ الرباعيِ، ومضعَّفُ الثلاثيِّ.

[مضعف الرباعي] فأما **مضعَّفُ الرباعيِّ**: فهو الذي تكونُ فاؤُه ولامُه الأولى مِنْ جنسٍ وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخَرَ(١) نحو: (زَلْزَلَ ودَمْدَمَ وعَسْعَسَ)؛ ويُسَمَّى مطابِقًا أيضًا، ولعدمِ تجاوزِ الحرفينِ المتجانسينِ فيه كانَ مثلَ السالمِ في جميعِ أحكامِه، فلا حاجةَ بنا إلى ذِكْرِ شيءٍ عنه، بعدَ أنْ فَصَّلْنَا لكَ أحكامَ السالمِ في الفصلِ السابقِ.

[مضعف الثلاثي] وأما **مضعَّفُ الثلاثيِّ**: ويقالُ له: (الأصمُّ) أيضًا ـ فهو ما كانَتْ عينُه ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ.

وقولُنا: **(عينُه ولامُه)** ـ يخرُجُ به ما كانَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، ولكنْ ليسَ أحدُهما في مقابلِ العينِ، والآخرُ في مقابلِ اللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ)؛ فإن هذه الواوَ المشدَّدةَ لا تقابلُ العينَ ولا اللامَ؛ بل هي زائدةٌ، وكذلك يخرُجُ بهذه العبارةِ ما كان فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهما في مقابلِ العينِ والثاني؛ ليسَ في مقابلِ اللامِ نحو: (قَطَّعَ وذَهَّبَ)؛ فإنَّ الحرفَ الثانيَ من الحرفينِ المتجانسينِ في هذين المثالينِ وأشباهِهما ـ ليس مقابلًا للامِ الكلمةِ، وإنما هو تكريرٌ لعينِها، وكذلك ما كانَ أحدُ الحرفينِ المتجانسينِ في مقابلِ اللامِ، والآخرُ ليسَ في مقابلِ العينِ، نحو: (احْمَرَّ واحْمَارَّ(٢))،

(١) (م) يؤخذ هَذَا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت، نحو: (سأسأ وشأشأ، وصرصر، وبأبأ وهأهأ وقهقه وبسبس).

(٢) (م) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه؛ من =

ونحوَ: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)؛ فإنَّ أحدَ الحرفينِ المتجانسينِ في هذه المُثُلِ ونحوِها ـ ليسَ في مقابلةِ العينِ؛ بل هو تكريرٌ للَامِ الكلمةِ.

والمثالُ الذي ينطبِقُ عليه التعريفُ قولُك: (مَدَّ وشَدَّ وامْتَدَّ واشْتَدَّ واسْتَمَدَّ واسْتَمَرَّ)[1].

ولم يجئْ المضاعَفُ من بابيْ (فَتَحَ يَفْتَحُ) و(حَسَبَ يَحْسَبُ) ـ بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ أو كسرِها فيهما ـ أصالةً، كما لمْ يجئْ مِنْ بابِ (كَرُمَ يَكْرُمُ) ـ بضمِّ العينِ فيهما، إلا في ألفاظٍ قليلةٍ منها: (لَبُبْتَ وفَكُكْتَ)[2]؛ أي: صِرْتَ ذا لُبٍّ وفَكَّةٍ، وإنما يجيءُ مِنْ ثلاثةِ الأبوابِ الباقيةِ نحوَ: (شذَّ يَشِذُّ وشَدَّ يَشُدُّ وظَلَّ يَظَلُّ).

حكمُ ماضيهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى اسمِ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستترٍ أو ضميرِ رفْعٍ متَّصلٍ ساكنٍ، وذلك: ألفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، أو اتَّصلَتْ به تاءُ التأنيثِ، وَجَبَ فيه الإدغامُ تقولُ: (مَدَّ عَلِيٌّ، وخَفَّ محمودٌ)، و(مَلَّ خالدٌ)، وتقولُ: (المحمدانِ مَدَّا وخَفَّا ومَلَّا)، وتقولُ: (البَكْرُونَ مَدُّوا وخَفُّوا ومَلُّوا)، وتقولُ: (مَلَّتْ فاطمةُ وخَفَّتْ ومَدَّتْ).

فإنِ اتصلَ به ضميرُ رفْعٍ متحرِّكٍ، وذلك تاءُ الفاعلِ ونا ونونُ النسوةِ ـ وَجَبَ فيه فَكُّ الإدغامِ تقولُ[3]: (مَدَدْتُ، وخَفَفْتُ، ومَلِلْتُ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنَا، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ).

= حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل (م).

(١) (م) ومن هنا تعلم: أنَّهُ لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام (م).

(٢) (م) ومن ذلك أيضًا قولهم: (عززت الناقة تعزز) ـ من باب (كرم): إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغمًا ومفكوكًا، والأصل هو الإدغام (م).

(٣) (م) ومن العرب من يبقي الإدغام ـ كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة (م).

[حكم الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين]

ثم إنْ كانَ ذلك الماضي المُسْنَدُ للضميرِ المتحرِّكِ مكسورَ العينِ نحو: (ظَلَّ ومَلَّ)[(١)] ـ جازَ فيه **ثلاثةُ أوجهٍ**:

الأولُ: بقاؤُه على حالِه الذي ذكَرْناه، وهذه لغةُ أكثرِ العربِ.

الثاني: حَذْفُ عينِه ـ مع بقاءِ حركةِ الفاءِ على حالِها وهي الفتحةُ، فتقولُ: (ظَلْتُ ومَلْتُ)، وهذه لغةُ بني عامرٍ، وعليها جاءَ قولُه تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقولُه؛ جلَّتْ كلمتُه: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧][(٢)].

الثالثُ: حَذْفُ العينِ بعدَ نقْلِ كسرتِها إلى الفاءِ، تقول: (ظِلْتُ ومِلْتُ). وهذه لغةُ بعضِ أهلِ الحجازِ.

حُكْمُ مضارعِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ ساكنٍ، وذلك: أَلِفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، وياءُ المؤنثةِ المخاطبةِ؛ مجزومًا كان أو غيرَ مجزومٍ، أو: أُسْنِدَ إلى اسم ظاهرٍ، أو ضميرٍ مستَتِرٍ ـ ولم يكنْ مجزومًا: وَجَبَ فيه الإدغامُ، تقولُ: (المحمدان يَمُدَّانِ)، و(يخِفَّانِ)، و(يَمَلَانِ)، و(لن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا ولم يَمَلَّا)، وتقول: (المحمدون يَمُدُّونَ، ويَخفُّونَ ويمَلُّونَ، ولن يَمَلُّوا، ولم يَمُدُّوا). وتقولُ: (أَنْتِ تَمَلِّينَ يَا زينبُ، ولن تَمَلِّي، ولم تَمَلِّي)، وكذلك تقول: (يَمَلُّ زيدٌ، ولن يَمَلَّ، ومحمدٌ يَمَلُّ ولن يَمَلَّ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنَشُدُّ

---

(١) (م) أصلهما: (ظلل، وملل)، بوزن (علم) (م).

(٢) (م) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فظلت بمرأى شائق وبمسمع ألا حبذا مرأى هناك ومسمع

وقوله أيضًا:

ظلت فيها ذات يوم واقفًا أسأل المنزل هل فيه خبر؟

وقد جمع عمر ـ أيضًا ـ بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وما مللت ولكن زاد حبكم وما ذكرتك إلا ظلت كالسدر (م)

عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيٓ﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديثِ: «**لن يَمَلَّ اللهُ حتى تَملُّوا**» [البخاري: ٤٣]، فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ متحرِّكٍ، وذلك نونُ النسوةِ ـ وَجَبَ فَكُّ الإدغامِ تقولُ: (النساءُ يَمْلَلْنَ ويَشْدُدْنَ ويَخْفِفْنَ). وإنْ كانَ مسندًا إلى الاسمِ الظاهرِ أو الضميرِ المستترِ، وكان مجزومًا ـ جازَ فيه الإدغامُ والفكُّ، تقولُ: (لم يَشُدَّ ولم يَمَلَّ ولم يَخِفَّ)، وتقولُ: (لم يَشْدُدْ ولم يَمْلَلْ ولم يَخْفِفْ)، والفكُّ أكثرُ استعمالًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه: ٨١]، وقال: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴿﴾) [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ... فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

حُكْمُ أَمْرِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ ساكنٍ ـ وَجَبَ فيه الإدغامُ نحوَ: (مُدَّا ومُدُّوا ومُدِّي)، وإذا أَسْنِدَ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ ـ وهو: نونُ النسوةِ وَجَبَ فيه الفكُّ ـ نحوَ: (امْدُدْنَ)، وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المستترِ ـ جازَ فيه الأمرانِ: الإدغامُ والفكُّ، والفكُّ أكثرُ استعمالًا؛ وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائرُ العربِ على الإدغامِ، ولكنَّهُمُ اختلفُوا في تحريكِ الآخِرِ:

فلغةُ أهلِ نجدٍ فتحُه؛ قصدًا إلى التخفيفِ؛ ولأنَّ الفتحَ أخو السكونِ المنقولِ عنه، وتشبيهًا له بنحوِ: (أيْنَ وكيْفَ)؛ مما بُنِيَ على الفتحِ، وقبلُه حرفٌ ساكنٌ فهم يقولُون: (غُضَّ وَظَلَّ وَخَفَّ)[1].

---

(١) (م) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الَّذِي من باب (علم يعلم)، نحو: (ظل ومل) ـ يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: (اظلل، واملل). ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة فِي المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه، فلم يكن هناك حاجة إِلَى الألف (م).

ولغةُ بني أسدٍ: كلغةِ أهلِ نجدٍ، إلا أنْ يقَعَ بعدَ الفعلِ حرفٌ ساكنٌ، فإن وقَع بعده ساكنٌ ـ كسروا آخِرَ الفعل فِيقولُون: (غُضَّ طَرْفَكَ) و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ولغةُ بني كعبٍ الكسرُ مطلقًا، فيقولُون: (غُضِّ طَرْفَكَ)، و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ومِنَ العربِ مَنْ يحرِّكِ الآخرَ بحركةِ الأوَّلِ؛ فيقولُون: (غُضُّ وخِفَّ وظَلَّ).

[ضوابط في الإدغام والفك وجوبًا وجوازًا]

والضابطُ في وجوبِ الإدغامِ أو الفكِ أو جوازِهما في الأنواعِ الثلاثةِ ـ أن تقولَ:

(١) كلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ المثلينِ مِنَ السالمِ حرفانِ متحرِّكانِ ـ يجِبُ فيه الإدغامُ، ألا تَرَى أنَّ (مَدَّ) في قولِك: (مَدَّ عليٌّ، والمحمدانِ مَدَّا) ـ تقابلُ الدالُ الأولى صادَ (نَصَرَ ونَصَرَا)، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ الراءَ ـ وهما متحرِّكانِ.

(٢) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالمِ حرفٌ ساكنٌ؛ لعلَّةِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ يجِبُ فيه الفكُّ ألا ترى أَنَّ (مدَّ) ـ في قولك: (مددت ومَدَدْنَ)، وكذلك (يمُدُّ ومَدَّ) ـ في قولك: (يَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ) تقابلُ الدالُ الأولى فيهن الصادَ في (نَصَرْتُ ونَصَرْنَ ويَنْصُرْنَ وانْصُرْنَ)؛ وهي متحرِّكَةٌ، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ فيهنَّ الراءَ ـ وهي ساكنةٌ.

(٣) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالمِ حرفٌ ساكنٌ لغيرِ العلَّةِ المذكورةِ ـ يجُوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ؛ ألا ترى أَنَّ الدالَ الأولى في نحو: (لم يَمْدُدْ وامْدُدْ) تقابلُ الصادَ في نحوِ: (لم يَنْصُرْ وانْصُرْ)، وأَنَّ الدالَ الثانيةَ تقابلُ الراءُ؛ وهي ساكنةٌ لغيرِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ[1].

وهذا الضابطُ مطَّرِدٌ في جميعِ ما ذكَرْنَا.

---

(١) (م) لأن السكون فِي (لم يمدد) ونحوه للجزم، والسكون في (امدد) ونحوه للبناء (م).

الفصلُ الثالثُ

في المهموزِ، وأحكامِه

[تعريف المهموز]

وهو ـ كما يُعْلَمُ مما سبقَ ـ ما كانَ في مقابلةِ فائِه أو عينِه أو لامِهِ هَمْزٌ.

[أنواعه مهموز الفاء]

فأما مهموزُ الفاءِ[(١)]: فيجيءُ على مثالِ (**نصرَ يَنْصُرُ**)، نحو: (أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ، وأَجَرَ يَأْجُرُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ)، وعلى مثالِ: (**ضَرَبَ يَضْرِبُ**)، نحو: (أَدَّبَ يُأَدِّبُ[(٢)]، وأَبَرَ النخلَ يَأْبِرُهُ[(٣)]، وأَفَرَ يَأْفِرُ[(٤)]، وأَسَرَ يَأْسِرُ)، وعلى مثال: (**فَتَحَ يَفْتَحُ**)، ونحو: (أَهَبَ يَأْهَبُ[(٥)] وأَلَهَ يَأْلَهُ)[(٦)]، وعلى مثالِ: (**عَلِمَ يَعْلَمُ**)، نحو: (أَرِجَ يَأْرَجُ، وأَشِرَ يَأْشَرُ، وأَزِبَتِ الإبلُ تَأْزَبُ[(٧)]، وَأَشِحَ يَأْشَحُ)[(٨)] وعلى مثالِ: (**حَسُنَ يَحْسُنُ**)، نحو: (أَسُلَ يَأْسُلُ)[(٩)].

[أبواب مهموز العين]

وأما الصحيحُ مِنْ مهموزِ العينِ: فيجيءُ على مثالِ: (**فَتَحَ يَفْتَحُ**)[(١٠)]،

---

(١) (م) وقد يخص هَذَا النوع باسم (المقطوع)؛ لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (م).

(٢) (م) أدب فهو آدب: دعا إِلَى طعام، وأما أدُب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب، فإنه من باب كرم يكرم (م).

(٣) (م) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا (م).

(٤) (م) أفر: عدا، ووثب (م). (٥) (م) أهب: استعد (م).

(٦) (م) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير (م).

(٧) (م) أزبت الإبل: لم تجتر (م).

(٨) (م) أشح ـ من باب فرح ـ غضب (م).

(٩) (م) يقال: رجل أسيل الخد؛ أي: لين الخد طويله (م).

(١٠) (م) ويجيء عَلَى مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يئل، ووأى يئي (م).

=

نحو: (رَأَسَ يَرْأَسُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، ودَأَبَ يَدْأَبُ ورَأَبَ الصَّدْعَ يَرْأَبُهُ)، وعلى مثالِ: (**عَلِمَ يَعْلَمُ**)، نحو: (يَئِسَ يَيْأَسُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ورَئِمَ يَرْأَمُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ)، وعلى مثالِ: (**حَسُنَ يَحْسُنُ**)، نحو: (لَؤُمَ يَلْؤُمُ).

[أبواب مهموز اللام]

وأما مهموزُ اللامِ: فيجيءُ على مثالِ (**ضَرَبَ يَضْرِبُ**)، نحو: (هَنَأَهُ الطعامُ يَهْنِئُهُ)(١)، وعلى مثالِ فَتَحَ يَفْتَحُ، نحوَ: (سَبَأَ يَسْبَأُ، وخَتَأَه يَخْتَؤُه، وخَجَأَهُ يَخْجَؤُهُ، وخَسَأَهُ يَخْسَؤُهُ، وحَكَأَ العُقْدَةَ يَحْكَؤُها، ورَدَأَهُ يَرْدَؤُه)(٢)، وعلى مثالِ: (**عَلِمَ يَعْلَمُ**) نحو: (صَدِيءَ يَصْدَأُ، وخَطِئَ يَخْطَأُ، ورَزِيءَ يَرْزَأُ، وجَبِئَ يَجْبَأُ)(٣)، وعلى مثالِ: (حَسُنَ يَحْسُنُ)، نحو: (بَطُؤَ يَبْطُؤُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ، ودَنُؤَ يَدْنُؤُ، وعلى مثالِ: نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤ)(٤).

حُكْمُهُ:

حُكْمُ المهموزِ بجميعِ أنواعِه كَحُكْمِ السالمِ:

لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ الاتصالِ بالضمائرِ ونحوِها، ولا عندَ اشتقاقِ صيغةِ غيرِ الماضي منه؛ إلا كلماتٌ محصورةٌ قد كَثُرَ دورانُها في كلامِهم، فَحَذَفُوا همْزَتُها قصدًا إلى التخفيفِ، وهِيَ:

أولًا: (أَخَذَ وأَكَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما من صيغةِ الأمرِ، ثم حذفُوا همزَةَ الوصلِ، فقالُوا: (خُذْ وَكُلْ)؛ وهم يلتزمُونَ حَذْفَ الهمزةِ عندَ وقوعِ الكلمةِ ابتداءً.

ويكثرُ حذفُها إذا كانَتْ مسبوقةً بشيءٍ، ولكنَّهُ غيرُ مُلْتَزَمٍ التزامَه في الابتداءِ.

---

(١) (م) وقد جاء هَذَا الفعل من بابي نصر وفتح. ويجيء عَلَى هَذَا المثال كثير من المعتل نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء (م).

(٢) (م) ردأه به: جعله ردءًا له وقوة وعمادًا (م).

(٣) (م) جبئ: ارتدع، وكره وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح (م).

(٤) (م) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام فِي المعتل الأجوف كثيرًا، نحو: باء يبوء، وساءه يسوؤه وناء ينوء (م).

قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٦٣]، وقالَ سبحانَه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارعِ: فلم يحذِفُوا الهمزةَ منهما؛ بل أبْقَوْهَا على قياسِ نظائرِهما، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

ثانيًا: (أَمَرَ وسَأَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما مِنْ صيغةِ الأمرِ أيضًا، ثم حَذَفُوا هَمْزَةَ الوصلِ؛ استغناءً عنها، فقالُوا: (مُرْ، وسَلْ)؛ إلَّا أنَّهم لا يلتزمُون هذا الحذفَ ـ إلا عندَ الابتداءِ بالكلمةِ، فإنْ كانتْ مسبوقةً بشيءٍ؛ كحرفِ العطفِ ـ لم يلتزمُوا حذفَها؛ بل الأكثرُ استعمالًا عندَهم في هاتينِ الكلمتينِ حينئذٍ إعادةُ الهمزةِ التي هي الفاءُ أو العينِ إليهما؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأمَّا في صيغةِ المضارعِ: فإنَّها لا تُحْذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]؛ فوزنُ (مُرْ وخُذْ وكُلْ): (عُلْ، ووَزْنُ سَلْ): (فَلْ).

ثالثًا: (رَأَى) حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ في صيغتي المضارعِ والأمرِ، بعدَ نقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ فقالُوا: (يَرَى، وَرَهْ)، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤].

فوَزْنُ (يَرَى): يَفَلُ، ووَزْنُ (رَهْ): (فَهْ).

رابعًا: أَرَى حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ وهي عينُها في جميعِ صيغِه

الماضي والمضارعِ والأمرِ وسائرِ المشتقَّاتِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

فوزنُ (أَرَى): (أَفَلَ)، ووزن (يُرِي): يُفِلُ)، ووَزْنُ (أَرِ): (أَفِ).

تنبيهٌ:

إذا كانَ الفعلُ المهموزُ اللامِ على فَعَلَ، نحوَ: (قَرَأَ ونَشَأَ وبَدَأَ)، ثم أُسْنِدَ للضميرِ المتحرِّكِ: فعامَّةُ العربِ على تحقيقِ الهمزةِ، فتقولُ: (قَرَأْتُ ونَشَأْتُ وبَدَأْتُ). وحَكَى سيبويهِ ـ عن أبي زيدٍ: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يخفِّفُ الهمزةَ فيقولُ: (قَرَيْتُ ونَشَيْتُ وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإناءَ، وخَبَيْتُ المَتاعَ)، وذَكَرَ أَنَّهُمْ يقُولُونَ في مضارِعِه: (أَقْرَا وأَخْبَا وأَنْشَا)؛ بالتخفيفِ أيضًا.

[متى يكون التخفيف قياسيًا]

فعلَى هذا: لوْ دخلَ على المضارعِ جازمٌ، فإن كانَ التخفيفُ بعدَ دخولِ الجازمِ ـ كان التخفيفُ قياسيًّا، ولم تُحْذَفِ الألفُ لاستيفاءِ الجازمِ حظّه قبلَ التخفيفِ، تقولُ: (لم أَقْرَا، ولَمْ أَبْدَا، ولَمْ أَنْشَا). وإنِ كانَ التخفيفُ قبلَ دخولِ الجازمِ: كانَ التخفيفُ غيرَ قياسيٍّ. ومعَ هذا لم يلزَمْكَ: أن تحذفَ هذه الألفَ عندَ دخولِ الجازمِ ـ كما تصنعُ في الناقصِ؛ بل يجوزُ لك أن تحذفَها، كما يجوزُ لك أن تبقيَها، فتقولُ: (لم أَقْرَ، ولم أَبْدَ، ولم أَنْشَ)، وتقولُ: (لم أَقْرَا، ولم أَبْدَا، ولم أَنْشَا)، وهو الأكثرُ.

وقد يخفَّفُ مهموزُ العينِ، نحوَ: (سَأَلَ)، فيقالُ فيه: (سَالَ)، وفي مضارِعِه: (يسَالُ)، وفي أمرِه (سَلْ)(١).

---

(١) (م) وَعَلَى هَذَا لا يكون حذف العين من أمر (سأل) شاذًّا في القياس ـ كَمَا ذكرنا آنفًا؛ بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين: كالحذف في (خف، ونم)، وأصل (سل) عَلَى هذا: (اسأل)، نقلت حركة الهمزة إِلَى الساكن قبلها، ثم =

وقد جاءَ على هذا قولُ الشاعرِ(١):

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً   ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَقُوا

❁ ❁ ❁

= خففت الهمزة، واستغنى عن همزة الوصل، فصار (سال) فحذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إِلَى التزام هَذَا التقدير فِي هذه الكلمة.

قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون (سل) بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق بِهِ محذوف الهمزة لغة عامة العرب (م).

(١) هو: حسان بن ثابت، والبيت من «شواهد سيبويه» (٣/٤٦٨). قال شارحه السيرافي (٤/٢٠٧): «ولقائل أن يقول: (سالت) لغة في (سألت) قائمة بنفسها فما وجه استشهاده بهذا؟ فالجواب: أن هذا الشاعر من لغته الهمز في (سألت)، وإنما أبدل في هذا الموضع فاعرفه».

الفصلُ الرابعُ

في المثالِ، وأحكامِه

[تعريف المثال]

وهو ـ كما علمْتَ مما تقدَّمَ ـ ما كانَتْ فاؤُه حرفَ علَّةٍ[١]، وتكونُ فاؤُه واوًا أو ياءً، ولا يمكِنُ أن تكونَ ألفًا[٢]، كما لا يمكِنُ إعلالُ واوِه أو يائِه.

[أبواب المثال الواوي]

فأما **المثالُ الواويُّ**: فيجيءُ على خمسةِ أوجهٍ:

الأولُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَبِئَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَحِلَ، ووَحِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِئَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أذنُه، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ).

الثاني: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ).

الثالثُ: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحوَ: (وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ).

الرابع: مثال: (حَسَبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ).

الخامس: مثال: (ضَرِبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعِدَ، ووَثِبَ، ووَجِبَ).

---

(١) (م) إنما سمي (مثالًا)؛ لأن ماضيه مثل السالم فِي الصحة وعدم الإعلال، أو: لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: (المعتل) بالإطلاق (م).

(٢) (م) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء؛ بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطًا وآخرًا ـ وإن لم تكن أصلية، نحو: (قال وباع وخاف ورمى وغزا) (م).

ولم يجئْ مِنَ الواويِّ على مثالِ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)؛ إلا كلمةٌ واحدةٌ في لغةِ بني عامرٍ؛ وهي قولُهم: (وَجَدَ يَجُدُ)[١]، وعليها قولُ جريرٍ[٢]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادَ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوَائِمَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلًا[٣]

[أبواب المثال اليائي]

وأما **المثالُ اليائيُّ**[٤]: فإن أمثلتَه في العربيةِ قليلةٌ جدًّا. وقد جاءَتْ على أربعةِ أوجهٍ:

الأولِ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحوَ: (يَبِسَ، ويَتِمَ، ويَقِظَ، ويَقِنَ، ويَئِسَ).

الثاني: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحو: (يَفَعَ، ويَنَعَ)[٥].

الثالثِ: مثالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، نحوَ: (يَمَنَ).

الرابع: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (يَنَعَ[٦]، وَيَسَرَ).

---

(١) (م) كان مقتضى القياس: أن تبقى الواو التي هِيَ فاء الكلمة، ولا تحذف، لما ستعلمه قريبًا، فكان حقه أن يقولوا: يوجد ـ بوزان (ينصر) ـ غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة ـ كَما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذًا واستثقالًا (م).

(٢) «ديوان جرير» (ص٣٥٤).

(٣) (م) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلًا: حرارة عطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر (م).

(٤) (م) لم أجد أحد من العلماء قد بيَّن هذا، ولكني أردت ذكره تتميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح»، لاستيعاب ما جاؤوا به، وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة؛ فانه في سائر تصاريفه (م).

(٥) (م) جاء هذا الفعل من بابين، كَما ترى (م).

(٦) (م) المراد: أنَّهُ لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه، **وبيان ذلك**: أن الإعلال ثلاثة أنواع: (**إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف**)، أما **الإعلال بالقلب**: فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها؛ إلا حرفًا من أحرف العلة، إذ هو الغالب فِي هَذَا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء، وأما **الإعلال بالسكون**: فغير مقدور، وعلته ظاهرة، وأما **الإعلال بالحذف**: فإما أن تحذف ولا =

حُكْمُ ماضيه:

ماضي المثالِ سواءٌ أكانَ واويًّا أم كان يائيًّا؛ كماضي السالمِ في جميع حِالاتِه، تقولُ: (وَعَدْتُ، وعَدْنَا، وعَدْتُ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتُنَّ، وعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ)، وتقولُ: (يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرْنَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ).

حكُمُ مضارِعِه وأَمْرِه:

أما **اليائيُّ**: فمثلُ السالمِ لا يحذفُ منه شيءٌ[1]، ولا يُعَلُّ بنوعٍ منْ أنواعِ الإعلالِ. وأما **الواويُّ**: فتحذفُ واوُه مِنَ المضارعِ والأمرُ وجوبًا بشرطينِ:

الأوَّلِ: أنْ يكونَ الماضي ثلاثيًّا مجرَّدًا[2]، نحوَ: (وَصَلَ، ووَرِثَ).

الثاني: أن تكونَ عينُ المضارعِ مكسورةً؛ سواءٌ أكانت عينُ الماضي مكسورةً أيضًا، نحوَ: (وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ)، أم كانَتْ عينُ الماضي مفتوحةً نحوَ: (وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ).

فإنِ اختلَّ الشرطُ الأوَّلُ: بأنْ كانَ الفعلُ مزيدًا فيه نحو: (أَوْجَبَ، وأَوْرَقَ، وأَوْعَدَ، وأَوْجَفَ)، ونحوَ: (وَاعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَاءَلَ) - لم تُحْذَفُ الواوُ لعدمِ الياءِ المفتوحةِ[3]، تقولُ: (يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوعِدُ، ويُوجِفُ، ويُواصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائِلُ).

= تعوض عن المحذوف شيئًا؛ فيكون غبنًا وإلباسًا بصورة الأمر، وأما أن تحذف وتعوض: في الأول، أو في الآخر، فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر (م).

(١) (م) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه؛ وهما: (يسر يسر)، كـ(وعد يعد) - و(يئس يئس) - كوهم يهم - في لغة (م).

(٢) (م) وحينئذٍ: يكون حرف المضارعة مفتوحًا، ولهذا فإن أكثر الصرفيين - يجعل الشرط فتح حرف المضارعة (م).

(٣) (م) ولهذا لو كان نحو: (وعد، ووصف، وورث ووعم) مبنيًّا للمجهول؛ لم =

وإنِ اختلَّ الشرطُ الثاني؛ بأنْ كانت عينُ المضارعِ مضمومةً أو مفتوحةً ـ لم تُحْذَفْ الواوُ لعدمِ الكسرةِ، تقولُ: (يَوْجُهُ، ويُوجُرُ، ويَوْضُؤُ، ويَؤْخُمُ، ويَوْقُحُ)، وكذا (يوجل، ويوهل). وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٥٣﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشُذَّ مِنَ المضارعِ المضمومِ العينِ إلَّا كلمةٌ واحدةٌ؛ وهي (يجُدُ)، في لغةِ عامرٍ، وقد تقدَّمَتْ.

وقد شذَّ مِنَ المضارعِ المفتوحِ العينِ عدَّةُ أفعالٍ؛ فسقطَتِ الواوُ فيها، وقياسُها البقاءُ، وهي: (يَذَرُ، ويَسَعُ، ويَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، ويَضَعُ، ويَلَغُ)[1].

وشذَّتْ أفعالٌ مكسورةُ العينِ في المضارعِ، وقد سلِمَتْ مِنَ الحذفِ في لغةِ عُقَيْلٍ، وهي: (يَوْغِرُ، ويَوْلِهُ، ويَوْلِغُ، ويَوْجِلُ، ويَوْهِلُ)، وهي عندَ غيرِ عُقَيْلٍ: مفتوحةُ العينِ، أو محذوفةُ الفاءِ.

والأمرُ في هذا كلِّهِ كالمضارعِ؛ إلا فيما سلِمَتْ واوُه مِنَ الحذفِ، وهو مفتوحُ العينِ أو مكسورُها؛ فإنَ الواوَ في هذينِ تُقْلَبُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إثْرَ هَمْزَةِ الوصلِ المكسورةِ، تقولُ: (إِيجَلْ، إِيهَلْ، إِيغَرْ)؛ بكسرِ العينِ عندَ عُقَيْلٍ، وفتحُها عندَ غيرِهِمْ.

وتقولُ في أمرِ المحذوفِ الفاءِ: (رِثْ، وثِقْ، وفِقْ، وعِمْ، وصِلْ،

= تحذف الواو من مضارعه، تقول: (يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم)؛ بضم حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر (م).

(١) (م) اعلم أن كثيرًا من العلماء يذهب إلَى أن سقوط الواو فيما عدا (يطأ ويسع) جاء موافقًا للقياس، مدعيًا: أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين عَلَى مثال (يضرب)، وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين؛ استثقالًا لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين؛ فلم يعيدوا الواو، أما (يطأ، ويسع) فهما شاذان إجماعًا؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع. وأما (يذر) فمحمول عَلَى (يدع) لأنه بمعناه (م).

وعِدْ، وصِفْ)، وتقولُ أيضًا: (ذَرْ، وسَعْ، وطَأْ، ولَغْ، وهَبْ، ودَعْ، وزَعْ، ولَغْ).

وإنما حُذِفَتِ الواوُ في الأمرِ - معَ عدمِ وجودِ الياءِ المفتوحةِ؛ حملًا على حذفِها في المضارعِ؛ إذ الأمرُ إنما يُقْتَطَعُ منه.

(تنبيهانِ):

[مصدر المثال الذي تحذف فاؤه]

الأوّلُ: إذا كانَ مصدرُ الفعلِ المثالِ الواويِّ - على مثالِ: (فِعْل) بكسرِ الفاءِ: جازَ لكَ أن تحذفَ فاءَه[1]، وتعوِّضَ عنها التاءَ بعد لامِه نحو: (عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وصِفَةٍ). وتعويضُ هذه التاءُ واجبٌ لا يجوزُ عدمُه[2] عندَ الفَرَّاءِ[3]، ومذهبُ سيبويهِ[4] رحمه الله: أنَّ التعويضَ ليس لازمًا؛ بل يجوزُ التعويضُ؛ كما يجوزُ عدمُه؛ تمسُّكًا بقولِ الفضلِ بنِ العباسِ:

إنَّ الخَلِيطَ أَجُدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

[صيغة افتعل من المثال]

الثاني: إذا أردْتَ أن تبنيَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) مِنَ المثالِ الواويِّ أو اليائيِّ: لَزِمَكَ أن تقلِبَ فاءَه تاءً، ثُمَّ تُدْغِمُها في تاءِ (افْتَعَلَ)، ولا يختصُّ ذلك بالماضي، ولا بسائرِ أنواعِ الفعلِ؛ بل جميعِ المشتقَّاتِ، وأصلُها في ذلك سواءٌ تقول في: (اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى): (يتَّصِلُ، ويتَّعِدُ، ويتَّقِي)، (اتَّصِل، واتَّعِدْ، واتَّقِ): (اتِّصَالًا، واتِّعَادًا، واتِّقَاءً)، فهو (مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ)... إلخ.

وتقولُ: (اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَارًا....) إلخ.

والأصلُ: (اوْتَصَلَ)؛ فقُلِبَتِ الواوُ تاءً، فصارَ (اتْتَصَلَ)؛ فلم يكنْ بُدٌّ مِنَ الإدغامِ؛ لوقوعِ أوَّلِ المتجانسينِ ساكنًا وثانيهما متحرِّكًا، وكذا الباقي.

---

(١) (م) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو: (رقة): اسم للفضة، و(حشة): اسم للأرض الموحشة، و(جهة): اسم للمكان الَّذِي تتوجه إليه (م).

(٢) (م) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة (م).

(٣) ينظر: «معاني القرآن» (٢/ ٢٥٤).

(٤) (م) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٤٥٨)، (٥/ ٢٢٦).

الفصلُ الخامسُ

في الأجوفِ وأحكامِه

[تعريف الأجوف] [أنواعه] وهو[١] على ما سبقَتِ الإشارةُ إليه: ما كانت عينُه حرفًا مِنْ أحرفِ العلَّةِ، وهو على **أربعةِ أنوعٍ**؛ لأنَّ عينَه إما أن تكونَ واوًا، وإما أن تكونَ ياءً، وكلٌّ منهما، إما أَن تكونَ باقيةً على أصلِها، وإما أنْ تُقْلَبَ ألفًا.

فمثالُ ما عيُنه واوٌ باقيةٌ على أصلِها: (حَوِلَ وعَوِرَ وصَاوَلَ، وقَاوَلَ، وتَنَاوَلَ، وتَقَاوَلَا، وتَحَاوَرَا، واشْتَوَرَا، واجْتَوَرَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الواوُ، وقد انقلَبَتْ ألفًا: (قَامَ، وصَامَ، ونَامَ، وخَافَ، وأَقَامَ، وأَجَاعَ، وانْقَادَ، وانْآدَ، واسْتَقَامَ، واسْتَضَاءَ).

ومثالُ ما عينُه ياءٌ باقيةٌ على أصلِها: (غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيِدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعَا، وتَسَايَفَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الياءُ، وقد قُلِبَتْ ألفًا: (بَاعَ، وجَاءَ، وأَذَاعَ، وأَفَاءَ، وامْتَارَ، واسْتَرَابَ، واسْتَخَارَ).

ويجيءُ مجرَّدُهُ بالاستقراءِ على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأوَّلِ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ) واويًّا كانَ أو يائيًّا، نحوَ: (خَافَ، يَخَافُ، ومَاتَ يَمَاتُ[٢]، وهَابَ يَهَابَ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ).

---

(١) (م) ويقال له: (ذو الثلاثة)؛ لأن أكثره يكون عَلَى ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك؛ على مَا ستعرف، والأقل محمول عَلَى الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم (م).

(٢) (م) لغة فِي (مات يموت) (م).

والثاني: مِثَالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، ولا يكونُ إلَّا واويًّا، نحوَ: (مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ)

الثالثُ: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ولا يكونُ إلا يائيًّا، نحو: (طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ)، ولم يجئْ على غيرِ هذه الأوجهِ(١).

حُكْمُ ماضيه قَبْلَ اتِّصالِ الضمائرِ به:

[مواضع وجوب تصحيح عينه]

يجِبُ تصحيحُ عينُه؛ أي: بقاؤُها على حالِها واوًا كانَتْ أو ياءً في المواضعِ الآتيةِ، وهي:

أولًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعِلَ) بكسر العين(٢)، بشرطِ أنْ يكونَ الوصفُ منه على زِنَةِ (أَفْعَلَ)؛ وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحوَ: (حَوِلَ فهو أَحْوَلُ)، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ)، و(حَيِدَ فهو أَحْيَدُ)، و(غَيِدَ فهو أَغْيَدُ). فإنْ كانَ على مثالِ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ ـ اعتلَّتْ عينُه؛ أي: قُلِبَتْ ألفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها، نحوَ: (بَاعَ، وعَاشَ، وقَالَ، وصَامَ)، وإن كان على مثالِ: (فَعِلَ) بالكسرِ، لكنَّ الوصفَ منه ليس على مثالِ (أَفْعَلَ): وَجَبَ إعلالُه أيضًا، نحو: (خَافَ فهو خَائِفٌ)، و(مَاتَ فهو مَيِّتٌ).

---

(١) (م) وردت كلمة واحدة عَلَى مثال: (كرم يكرم)، وهي قولهم: (طال يطول) ـ عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب (نصر) (م).

(٢) (م) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه عَلَى أفعل، مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما، وَهِيَ تحرك الواو أو الياء مع انفتاح مَا قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح فِي المكسور بشرطه، وهي: أن الأصل في الدلالة عَلَى الألوان والعيوب هو صيغتا: (افعل، وافعال) ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو: (اعمش واعماش، واحمر واحمار)، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون مَا قبل العين، نحو: (احول واعور، واحوال واعوار، واغيد، واحيد، واغياد، واحياد)، وصيغة (فعل) ـ بكسر العين ـ الَّذِي الوصف منه عَلَى أفعل ـ مقتطعة من هاتين الصيغتين فبقيت عَلَى مَا كان لها قبل الاقتطاع، وهو التصحيح (م).

وشَذَّ الإعلالُ في نحو: قولِ الشاعرِ[1]:

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا[2]

ثانيًا: أنْ يكونَ على صيغةِ: (فَاعَل)؛ سواءٌ أكانَتِ العينُ واوًا، نحوَ: (حَاوَلَ، وجَاوَلَ، وقَاوَلَ، وصَاوَلَ)، أمْ كانَتِ العينُ ياءً نحو: (بَايَعَ، وضَايَقَ، وبَايَنَ، ودَايَنَ). وعِلَّةُ وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: أنَّ ما قبلَ العينِ ساكنٌ مُعَتَّلٌ، ولا يَقْبَلُ إلقاءَ حركةِ العينِ عليه.

ثالثًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (تَفَاعَلَ)؛ سواءٌ أكانِتِ العينُ واوًا نحوَ: (تَجَاوَلَا، وتَصَاوَلَا، وتَقَاوَلَا، وتَفَاوَتَا، وتَنَاوَشَا، وتَهَاوَنَا)، أم كانَتِ العينُ ياءً نحوَ: (تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وتَبَايَنَا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَدَ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: هي العلَّةُ السابقةُ في تصحيحِ صيغةِ (فَاعَل)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

رابعًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعَّلَ)؛ بتشديدِ العينِ ـ سواءٌ أكانَ واويًا، نحو: (سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ)، أم كان يائيًّا، نحو: (بَيَّنَ، وبَيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ)، ولم تعتلَّ العينُ فرارًا مِنَ الإلباسِ؛ إِذْ لو قلبْتَها ألفًا لقُلْتَ في (بَيَّنَ) مثلًا (بَايَنَ)؛ قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أنْ يكونَ على مثالِ: **(تَفَعَّلَ)**؛ سواءٌ أكانَ واويًا، نحوَ: (تَسَوَّلَ، وتَسَوَّرَ، وتَهَوَّعَ وتَقَوَّلَ، وتَلَوَّنَ، وتَأَوَّلَ)، أم كانَ يائيًّا نحوَ: (تَطَيَّبَ، وتَغَيَّبَ، وتَمَيَّزَ، وتَصَيَّدَ، وتَشَيَّعَ، وتَرَيَّثَ). والعلَّةُ هنا: هي العلَّةُ التي اقْتَضَتْ تصحيحَ الصيغةِ السابقةِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ۝٢١﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

---

(١) هو: عمرو بن أحمر الباهلي ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٨٩).

(٢) (م) الهمزة في قوله: (أعارت) للاستفهام، والألف في آخر قوله: (تعار): منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف (م).

سادسًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَلَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًا، نحوَ: (احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ)، أم كانْ يائيًّا نحوَ: (ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ)، ولم تعلَّ العينُ لسكونِ ما قبلَها، ولم تنقلْ حركتُها إلى الساكنِ، مع أنه حرفٌ جَلْدٌ يَقْبَلُ الحركةَ، ثُمَّ تُعَلَّ فِرارًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ ومِنَ الإلباسِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَالَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًا نحوَ: (احْوَالَّ، واعْوَارَّ)، أمْ كَانَ يَائِيًّا نحوَ: (ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِه ـ هي علَّةُ تصحيحِ الصيغةِ السابقةِ.

ثامنًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) وذلكَ بشرطينِ:

أحدِهما: أنْ تكونَ عينُه واوًا.

والثاني: أنْ تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحو: (اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا)؛ فإنِ كانَتِ العينُ ياءً سواءٌ أكانَتِ الصيغةُ دالَّةً على المُفَاعَلَةِ أمْ لم تكنْ، نحو: (ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا، واكْتَالَ، وامْتَازَ) ـ وجبَ إعلالُه. وكذلك إن كانَتِ العينُ واوًا، ولم تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحوَ: (اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ).

[مواضع وجوب الإعلال]

ويجِبُ الإعلالُ فيما عدَا ذلك، وهو ـ عدَا ما سبقَ في ثنايا الكلام على الصيغِ السالفةِ ـ صيغُ (أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ)، نحو: (أَجَابَ، وأَقَامَ، وأَهَابَ، وأَخَافَ)، ونحو(١): (انْقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ)(٢)،

---

(١) (م) أصل (أقام) ونحو: أقوم ـ عَلَى مثل أكرم ـ نقلت حركة الواو ـ أو الياء ـ إلَى الساكن قبلها ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح مَا قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولًا، وبالقلب بعده (م).

(٢) (م) أصل (انقاد) ونحوه: انقود ـ عَلَى مثال انكسر ـ وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا مَا قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار (انقاد)؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده (م).

ونحو: (اسْتَقَامَ، واسْتَقَالَ، واسْتَرَاحَ، واسْتَفَادَ)[١].

وقد وردَتْ كلماتٌ على صيغةِ: (أَفْعَلَ) وكلماتٌ أُخْرَى على صيغةِ: (اسْتَفْعَلَ) مما عينُه حرفُ علَّةٍ مِن غيرِ إعلالٍ؛ مِنْ ذلك قولُهم: (أَغْيَمَتِ السماءُ، وأَغْوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَغْيَلَ[٢] الصبيُّ). وقال عمرُ بنُ أبي ربيعةَ[٣]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلفَ العلماءُ في هذا ونحوِه: فذهبَ أبو زيدٍ[٤] والجوهريُّ[٥] - إلى أنه لغةٌ فصيحةٌ لجماعةٍ مِنَ العربِ بأعيانِهِمْ[٦].

وذهبَ كثيرٌ مِنَ العلماءِ - إلى أنَّ ما ورَدَ مِنْ ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وفرَّقَ ابنُ مالكٍ بينَ ما سُمِعَ مِنْ ذلك وله ثلاثيٌّ مجرَّدٌ نحوَ: (أَغْيَمَتِ السماءُ)؛ فإنه يقالُ: (غَامَتِ السماءُ) فمنعَ أن يكونَ التصحيحُ في هذا النوعِ مُطَّردًا، وما ليس له ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، نحو: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) فَأَجَازَ التصحيحَ فيه[٧].

---

(١) (م) أصل استفاد ونحوه: استفيد - عَلَى مثال استغفر؛ فنقلت حركة حرف العلة إِلَى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفا كَمَا فِي أقام، فالإعلال فِي هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب (م).

(٢) (م) أي: شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل (م).

(٣) في «ديوانه» (ص٤٩٤).

(٤) كما في «شرح الشافية» للبغدادي (٣/ ٩٧).

(٥) «الصحاح» (٥/ ١٧٥٥).

(٦) (م) أي: فيجوز عَلَى لغتهم قياس مَا لم يسمع عَلَى ما سمع (م).

(٧) (م) والذي نذهب إِلَيْه ونرى أَنَّهُ موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إِلَى الساكن الصحيح قبله فِي مواضعها الأربعة؛ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة فِي الفعل، لثقل اجتماعهما حينئذٍ - ليست أمرًا واجبًا: كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح مَا قبلهما حقيقة؛ بل ذلك أمر يجوز ارتكابه - كما =

حُكْمُ الماضي عندَ اتِّصالِ الضمائرِ به:

أما الصيغُ التي يجِبُ فيها التصحيحُ، فإنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ السالِم، لا يُحْذَفُ منها شَيْءٌ؛ سواءٌ أكانَ الضميرُ ساكنًا أمْ كانَ متحرِّكًا، تقولُ: (غَيِدْتِ وحَوِلْتِ، وغَيِدَا وحَوِلَا، وغَيِدُوا وحَوِلُوا)، وتقولُ: (حَاولْتِ، ودَايَنْتُ، وحَاولَا، ودَايَنَا، وحَاولُوا، ودَايَنُوا)، وكذا (تَقَاولْتَ، وتَمَايَدْتَ، وتَقَاولَا، وتَمَايَدَا)، وكذا (عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وعَوَّلَا، وبَيَّنَا...) إلخ.

[الصيغ التي يجب فيها الإعلال] أما الصيغُ التي يجِبُ فيها الإعلالُ؛ فإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ ساكنٍ، أو: اتصلَتْ بها تاءُ التأنيثِ ـ بقِيَتْ على حالِها، تقولُ: (بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابْتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأَجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانْقَادُوا، وانْمَاعُوا، واسْتَقَامَا، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا).

وإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ ـ وجَبَ حَذْفُ العينِ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ.

وحينئذٍ: فجميعُ الصيغِ التي تشتملُ على حرفٍ زائدٍ أو أكثرَ ـ يجِبُ أن تبقى بعدَ حذفِ العينِ على حالِها تقول: (ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ)(١)... إلخ.

وأما **الثلاثيُّ المجرَّدُ**: فإن كانَ على (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، وذلك

= يجوز عدمه، **فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان: أحدهما**: موجب، **والآخر**: مجوز، والدليل عَلَى هَذَا: أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال وجاء فيها التصحيح عَلَى الأصل وقد ذكر العلماء فِي كل ما جاء مصححًا منها؛ خلافًا في أنَّهُ شاذ، أو لغة لجماعة من العرب (م).

(١) (م) لا يخفى عليك أن أصل (أجبت) وأخواته قبل الإسناد إلَى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب ـ (أجاب)، فلما أرادوا الإسناد إلَى الضمير المتحرك ـ لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إلَى حذف حرف العلة؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

بابُ (عَلِمَ) - وَجَبَ كَسْرُ الفاءِ إيذانًا بحركةِ العينِ المحذوفةِ، ولا فرقَ في هذا النوعِ بينَ الواويِّ واليائيِّ، تقولُ: (خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ)[١]، وإنْ كانَ على مثال: (فَعَلَ) بفتح العين، وذلك بابُ (ضَرَبَ)، وبابُ (نَصَرَ) - فرِّقْ بينَ الواويِّ واليائيِّ، فتضمُّ فاءُ الواويِّ؛ وهو بابُ (نَصَرَ)؛ إيذانًا بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وتكسرُ فاءَ اليائيِّ، وهو بابُ (ضَرَبَ) لذلك السببِ تقولُ: (صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ)، وتقول[٢]: (بِعْتُ وطِبْتُ وعِشْتُ)، وإنْ كانَ مضمومَ العينِ على فَعُلَ حُذِفَتِ العينُ، وضُمَّتِ الفاءُ؛ للدَّلالةِ على الواوِ نحوَ: (طُلْتَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾ [طه: ٦٨]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣][٣]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

حُكْمُ مُضَارِعِهِ:

أما المضارعُ مِنَ الصيغِ التي يَجِبُ التصحيحُ في ماضيها - فهو على غِرارِ المضارعِ مِنَ السالمِ؛ لا يتغيَّرُ فيه شيءٌ بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ التغييرِ، تقولُ: (غَيِدَ يَغِيدُ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُنَاوِلُ، وبَايَعَ يُبَايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وبَيَّنَ يُبَيِّنُ، وتَقُولُ يَتقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ، وتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادّ).

---

(١) (م) أصل (خفت) وأخواته: (خاف) بعد الإعلال الَّذِي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد لاضطرارهم إِلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة عَلَى حركة العين التي حذفوها (م).

(٢) (م) أصل (قلت) وأخواته: (قال)، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة؛ إشعارًا بأن المحذوف (واو) (م).

(٣) (م) قرئ في هذه الآية: بكسر الميم وضمها. أما من كسرها: فعنده أن الكلمة من باب (علم يعلم) كـ(خاف)، وأما من ضمها: فعنده: أنها من باب (نصر ينصر)، كـ(قال يقول)، وهما لغتان؛ سبقت الإشارة إليهما (م).

وأَمّا المضارعُ مما يجِبُ فيه الإعلالُ: فإنه يعتلُّ أيضًا، وهو في اعتلالِه على ثلاثةِ أنواعٍ:

الأوّل: نوعٌ يعتلُّ بالقلبِ وحدَهُ، وذلك المضارعُ مِنْ صيغتيْ: (انْفَعَل وافْتَعَل)[(١)]؛ فإنَّ حرفَ العلَّةِ فيهما يَنْقَلِبُ ألفًا لتحرُّكِه وانفتاحِ ما قبلَه، نحوَ: (انْقَادَ يَنْقَادُ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ، واخْتَارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العسلَ يَشْتَارُه). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِر)؛ على مثالِ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ)، فوقَعَ كلٌّ مِنَ الواوِ والياءِ متحرِّكًا بعدَ فتحةٍ؛ فانقلَبَ ألفًا فصارَا (يختارُ، ويَنْقَادُ).

الثاني: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ وحدَه، وذلك المضارعُ مِنَ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ ما لم يكُنْ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)؛ فإنَّك تنقِلُ حركةَ الحرفِ المعتلِّ إلى الساكنِ الصحيحِ الذي قبله، نحوَ: (قَالَ يَقُولُ، وبَاعَ يَبِيعُ). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ) ـ على مثالِ: (يَنْصُر، ويضرِبُ)، نُقِلَتِ الضمَّةُ مِنَ الواوِ، والكسرةُ مِنَ الياءِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلهما، فصار (يقُول، ويبِيع).

الثالث: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ والقلبِ جميعًا. وذلك مضارعُ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ إذا كانَ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)، والمضارع الواويُّ مِنْ صيغتيْ (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ)، نحو: (خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهابُ، وكَادَ يَكَادُ)، ونحو: (أَقَامَ يُقِيمُ، وأَجَابَ يُجِيبُ، وأَفَادَ يُفِيدُ)، ونحوَ: (اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ). **والأَصْلُ فِي مُضَارِعِ الأَمْثِلَةِ الأُولَى**: (يَخْوَفُ) على مثالِ (**يَعْلَمُ**)؛ فنُقِلَتْ فتحةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها، فصارَ (يَخَوْفُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لتحرُّكِهَا بحسبِ

---

(١) (م) أما صيغة (**انفعل**) فتعتل دائمًا: واوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق فِي هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة (**افتعل**): فقد علمت أَنَّهُ يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوًا، وكانت الصيغة دالة عَلَى المفاعلة، فالكلام هنا عَلَى غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة (م).

الأصلِ، وانفتاح ما قبلها الآنَ فصارَ (يَخَافُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثانيةِ:** (يُقْوِمُ) على مثالِ (يُكْرِمُ)، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها؛ فصارَ (يُقِوْمُ)، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لوقوعِها ساكنةً إثْرَ كسرةٍ فصارَ (يُقِيمُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثالثةِ:** (يَسْتَقْوِمُ) على مثالِ: (يَسْتَغْفِرُ)، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها فصارَ (يَسْتَقْوِمُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إثرَ كسرةٍ فصارَ (يَسْتَقِيمُ)(١). وقِسْ على ذلك أَخَواتِهِنَّ.

واعلمْ أنه يجِبُ بقاءُ المضارعِ على ما استقرَّ له مِنَ التصحيحِ أو الإعلالِ ما دامَ مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزِمَ فإنْ كانَ مما يجِبُ تصحيحُه: بَقِيَ على حالِه، وإنْ كان مما يجِبُ إعلالُه بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الإعلالِ: وجَبَ حَذْفُ حرفِ العلَّةِ؛ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ، تقولُ: (يَخَافُ التقيُّ مِنْ عذابِ اللهِ، ولن يَسْتَقِيمَ الظِلُّ والعودُ أَعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ اللهَ لم يعْصِهِ، وإن تَسْتَقِمْ تنجحْ)، ويعودُ إليه ذلك الحرفُ المحذوفُ إذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ نحوَ: (لا تَخَافُوا)، أو أُكِّدَ بإِحْدَى نُونَيِ التوكيدِ نحوَ: (وإِمَّا تَخَافَنَّ)، وسيأتي ذلك إن شاءَ الله تعالى.

حُكْمُ أَمْرِهِ:

قد عرَفْتَ غيرَ مرَّةٍ أنَّ الأمَر مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارعِ بحذْفِ حرفِ المضارعةِ واجتلابِ همزةِ الوصلِ مكسورةً أو مضمومةً، إذا كان ما بعدَ حَرْفِ المضارعةِ ساكنًا. وعلى هذا: فالأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تصحُّ عينُه

---

(١) (م) من هنا تعلم: أنَّهُ لو كانت العين فِي صيغتي (**أفعل، واستفعل**) ياء فِي الأصل ـ لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت عَلَى إحداهما من (بان) ـ لقلت: (أبان يبين، واستبان يستبين) ولم يكن في المضارع ـ إلا نقل حركة الياء إِلَى الساكن الصحيح قبلها (م).

في الماضي والمضارعِ ـ مثلُ الأمرِ مِنَ السالمِ تقولُ: (اغْيَدْ، وبَيِّنْ، واجْتَوِرْ)، وما أشبهَ ذلك.

والأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تعتلُّ عينُ ماضيه ومضارعِه ـ مثلُ مضارعِه المجزومِ؛ يجِبُ حذْفُ عينِه ما لم يتَّصِلْ بضميرٍ ساكنٍ، أو يُؤَكَّدُ بإحدى النُّونَيْنِ تقولُ: (خَفْ، واسْتَقِمْ، وأَجِبْ)، وتقول: (خَافِي رَبَّكِ، وهَابِي عِقَابَهُ)، وتقولُ: (خَافَنَّ خَالِقَكَ)، ونحوَ ذلك.

حُكْمُ إسنادِ المضارعِ للضميرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ مِنَ الأجوفِ إلى الضميرِ الساكنِ ـ بَقِيَ على ما اسْتَحَقَّهُ مِنَ الإعلالِ أو التصحيحِ، ولم تُحْذَفْ عينُه ولو كان مجزومًا تقولُ: (يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولن يَخَافَا، ولن يَخَافُوا، ولن تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي)، وكذا الباقي مِنَ المُثُلِ.

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ حُذِفَتْ عينُه[1] ـ إنْ كانَ مما يجِبُ فيه الإعلالُ؛ سواءٌ أكانَ مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، تقول: (النساءُ يَقُلْنَ، ولن يَثُبْنَ، ولم يَرُعْنَ).

حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، فلو أنه أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ ـ رجعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِه للضميرِ المستترِ؛ تقولُ: (قُولَا، وخَافَا، وبِيعَا)، و(قُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا)، و(قُولِي، وخَافِي، وبِيعِي).

---

(١) (م) حذفت العين؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة ـ يبنى عَلَى السكون، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضًا، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إلَى الضمير الساكن: تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين (م).

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ ـ بَقِيتِ العينُ محذوفةً(١)، تقولُ: (قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسْراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقَالَ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

❁ ❁ ❁

(١) (م) صورة فعل الأمر المسند إِلَى نون النسوة ـ مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان فِي التقدير، فأصل (قلن) الأمر: (قولن)؛ فالمحذوف (واو)، وضمة القاف أصل فِي صيغة الأمر، وأصل (قلن) الماضي: (قالن) فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة عَلَى أن المحذوف أصله الواو كَمَا تقدم، ومثله الباقي (م).

الفصلُ السادسُ

في الناقصِ وأحكامِه

[تعريفه] وهو ـ كما سبقَتِ الإشارةُ إليه ـ ما كانَتْ لامُهُ حرفَ علَّةٍ، وتكونُ اللامُ واوًا أو ياءً، ولا تكونُ ألفًا إلا منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ.

[أنواعه] **وأنواعُه على التفصيل سِتَّةٌ**؛ لأن كلًّا مِنَ الواوِ والياءُ: إما أن يَبْقَى على حالِه، وإمَّا أن ينقلِبَ ألفًا وإما أن تنقلِبُ الواوُ ياءً وإما أن تنقلِبَ الياءُ واوًا، وما آخِرُه ألفٌ إما أن تكونَ هذه الألفُ منقلبةً عن واوٍ وإما أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ.

فمثالُ الواوِ الأصليَّةِ الباقيةِ: (بَذُوَ، ورَخُوَ، وسَرُوَ).

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقد انقلَبَتِ ياءً[١]: (حَظِيَ، وحَفِيَ، وحَلِيَ، ورَجِيَ، ورَضِيَ، وشَقِيَ)، وكذا: (حَوِيَ، وقَوِيَ، ولَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفِيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقدِ انقلَبَتِ ألفًا[٢]: (سَمَا، ودَعَا، وغَزَا).

---

(١) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المكسور العين ـ وَهوَ باب (علم يعلم) ليس غير ـ وَذَلِكَ لأن (الواو) إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.
والدليل عَلَى أن أصل هذه الياءات واوٌ ـ يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلًا (حفي)؛ تجد مكان هذه الياء واوًا في (الحفوة)؛ بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وَهوَ رقة القدم، وكذلك تجد فِي مكان الياء من (حلي) واوًا في مثل: (الحلوا والحلاوة، والحلوان)، وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب (رضي، ودعا، وسرو)، ضد (مر)، وكذلك تجد في مكان الياء من (رضي) واوًا ـ في نحو: (الرضوان، والرضوة)؛ بكسر فيكون فيهما، وهكذا (م).

(٢) (م) هَذَا إنما يكون في الماضي المفتوح العين ـ وَهوَ بالاستقراء بابان: أحدهما: باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو)، والثاني باب =

ومثالُ الياءِ الأصليَّةِ الباقيَةِ؛ (رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَغِيَ وصَغِيَ)، ومثلُه: (ضَوِيَ، وعَيِيَ، وهَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ، وقد انْقَلَبَتْ واوًا[1]: (نهو)، وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثالُ ما أصلُ لامِهِ الياءُ، وقد انْقَلَبَتِ أَلِفَا[2]: (رَمى، وكَفَى، وهَمَى، ومَأَىَ).

[أوجه مجيء الناقص]

ويجيءُ الناقصُ **على خمسةِ أوجهٍ**:

الأول: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (مَرَى يَمْرِي، وفَلَى يَفْلِي).

الثاني: مثال: (نَصَرَ يَنْصُرُ)[3]، نحو: (دَعَا يَدْعُو، وسَمَا يَسْمُو، وعلا يعلو).

الثالثُ: مثالُ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)[4]، نحو: (نَحَا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى).

= فتح يفتح، نحو: (صغى يصغى، وضحى يضحى).

والسرُّ في قلب الواو ألفًا وقوعها متحركة، مفتوحًا ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ؛ كـ(السمو، والغزو، والدعوة)، ونحو ذلك، عَلَى المنهج الَّذِي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلًا (م).

(١) (م) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين ـ وَهوَ باب (كرم، يكرم) ـ وذلك: لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوًا، والذي يدل على أن أصل الواو في (نهو) ياء وجود الياء؛ في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: (نهية) للعقل (م).

(٢) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المفتوح العين ـ وَذَلِكَ بالاستقراء ـ **بابان**: **أحدهما**: باب (فتح، يفتح)، نحو: (رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى). **والثاني**: باب (ضرب، يضرب)، نحو: (هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي) (م).

(٣) (م) ولا يكون إلا واويًا، وتنقلب واوه فِي ماضيه ألفا كَمَا علمت (م).

(٤) (م) وهذا يكون يائيًا كما يكون واويًا، فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: =

الرابعُ: مثالُ: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (رَخُو[١] يَرْخُو)، و(سَرُوا يَسْرُوا).

الخامسُ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (حَفِيَ يَحْفَى، ورَضِيَ يَرْضَى، ورَقِيَ يَرْقَى).

حكمُ ماضيه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

أما ما عدَا الثلاثيَّ المجرَّدَ ـ فيجِبُ في جميعِه قلبُ اللامِ ألفًا، وذلك لأنَّ اللامَ في جميعِها متحرِّكَةَ الأصلِ، مفتوحٌ ما قبلَها؛ فحيثُما وقعت الياءُ أو الواوُ في إحدى هذه الصيغِ؛ فلن تقعَ إلا مستوجبةً لقلبِها ألفًا[٢].

نحو: (سَلْقَى، وقَلْسَى، وأَعْطَى، وأَبْقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلَى، وانْهَوَى، وتَلْقَّى، وتَزَكَّيَ، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدْعَى، واسْتَغْشَى).

= (صغا يصغى)، وتنقلب الواو والياء فِي ماضيه ألفا عَلَى مَا أنبأتك (م).

(١) (م) ولا يكون إلا واويًا سوى كلمة (نهو)؛ التي أشرنا إليها (م).

(٢) (م) غير أن الّذي أصله الياء فِي هذه الصيغ جميعها ـ قد قلبت ياؤه ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح مَا قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها ـ نحو: (أعطى) ـ إذ أصله: (أعطو) ـ عَلَى مثال (**أحسن**)؛ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا، لكونها وقعت رابعة فصاعدًا، فيصير: (أعطى)، ثم تقلب الياء ألفًا، ولهذا السبب: فإنهم لا يفرقون فِي غير الثلاثي المجرد بين مَا أصله الياء، وما أصله (الواو) في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلًا؛ بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين؛ إشارة إِلَى أن أصله الَّذي هو (الواو) قد صار إِلَى الياء قبل أن يصير ألفًا، وكذلك عند الإسناد إِلَى الضمائر المتحركة، نحو: (أعطيت وأرضيت وتزكيت)، من الواوي.

فتلخص لك من هَذَا الكلام: أن (لام الناقص) في ماضي ما زاد على الثلاثة ـ تعتل بالقلب ألفًا ألبتة، ولكنها عَلَى نوعين في ذلك، **الأول**: مَا يحدث له هَذَا الإعلال بلا واسطة، وهو (اليائي). **والثاني**: مَا يحدث له هذا الإعلال، بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو (الواوي) (م).

والأصلُ في جميعِ ذلك: (أَبْقَى) مثلًا ـ تحرَّكَتِ الياءُ، وانفتحَ ما قبلَها؛ فقلِبَتْ ألفًا، فصارَ (أَبْقَى)، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثيُّ المجرَّدُ: فإما أن تكونَ عينُه مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً.

فإن كانَتْ عينُه مضمومةً: فإنْ كانَتِ اللامُ واوًا ـ سلِمَتْ نحوَ: (سَرُوَ)، وإنْ كانت ياءً انقلبَتْ واوًا؛ لِتَطَرُّفِهَا إثرَ ضمَّةٍ نحو: (نَهُوَ).

وإن كانت عينُه مكسورةً: فإن كانتِ اللامُ ياءً سلِمَتْ ـ نحو: (بَقِيَ)، وإنْ كانَتْ واوًا ـ انقلبت ياء؛ لتطرُّفِها إثرَ كسرةٍ نحوَ: (رَضِيَ).

وإنْ كانَتْ عينُه مفتوحةً: وَجَبَ قلبُ لامِه ألفًا أَوْ وَاوًا كانَ أصلُها، أو ياءً؛ لتحرُّكِ كلٍّ منهما وانفتاحِ ما قبله نحو: (سَمَا، ورَمَى).

حُكْمُ مضارِعِه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

النظرُ في المضارِعِ (يتبعُ) حركةَ ما قبلَ الآخِرِ؛ فإنْ كانَتْ ضمَّةً ـ وهذا لا يكون إلا في مضارعِ اِلثلاثيِّ اِلواويِّ[(١)] ـ صارَتِ اللامُ واوًا[(٢)]، نحوَ: (يَسْرُو، ويَدْعُو)، وإنْ كانَتْ كسرةً: ويكونُ ذلك في مضارعِ الثلاثيِّ اليائيِّ، وفي مضارعِ الرباعيِّ كلِّه، وفي مضارعِ المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ مِنَ الخماسيِّ والسداسيِّ ـ صارَتِ اللامُ ياءً[(٣)]، نحو: (يَرْمِي، ويُعْطِي، ويَنْهَوِي، ويَسْتَوْلِي). وإنْ كانَتِ الحركةُ فتحةً: ويكونُ هذا في مضارعِ الثلاثيِّ؛ مِنْ بابيْ (عَلِمَ وفَتَحَ)، وفي مضارعِ المبدوءِ بالتاءِ

---

(١) (م) سواء أكان من باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو)، أم كان من باب (كرم يكرم)، نحو: (سرو يسرو) (م).

(٢) (م) ساكنة في حالة الرفع؛ لاستثقال الضمة عَلَى الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم (م).

(٣) (م) وتأخذ مَا أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم (م).

الزائدة مِنَ الخماسيِّ صارَتْ ألفًا[١]، نحو: (يَرْضى، ويَطْغى، ويَتَوَلَّى، ويَتَزَكَّى).

حُكْمُ الماضي عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ ونحوِها:

إذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ المتحرِّكِ؛ فإن كانَتْ لامُهُ واوًا[٢] أو ياءً ـ سَلِمَتَا تقولُ: (سَرُوتُ، ورَضِيتُ)، وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا؛ قُلِبَتْ ياءً فيما زادَ على الثلاثةِ، ورُدَّتِ إلى أصلِها في الثلاثيِّ تقولُ: (أَعْطَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ) وتقولُ: (غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وسَمَوْتُ)، وتقولُ: (رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ، وبَنَيْتُ).

وإذا اتصلَتْ به تاءُ التأنيثِ، فإنْ كانتِ اللامُ واوًا أو ياءً بقيتَا وانفتحتَا؛ تقولُ: (سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ). وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا حُذِفَتْ[٣] في الثلاثيِّ وغيرِهِ تقولُ: (دَعَتْ، وسَمَتْ، وغَزَتْ، ورَمَتْ، وبَنَتْ، وكُنْتُ)، وتقول: (أَعْطَتْ، ووَالَتْ، واسْتَدْعَتْ).

وإذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ الساكنِ؛ فإنْ كانَ ذلك الضميرُ أَلِفَ الاثنينِ ـ بَقِيَ الفعلُ على حالِه واويًّا كانَ أو يائيًّا، تقولُ: (سَرُوَا، ورَضِيَا).

وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قلبَتْ ياءً في ما عدَا الثلاثيَّ، ورُدَّتْ إلى أصلِها في

---

(١) (م) ولا تظهر عليها حركة أصلًا، لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها (م).

(٢) (م) النظر هنا إلَى النطق لا إلَى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة؛ لا على أصله، فمثلًا: (رمى، وأعطى، واستدعى)؛ تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: (رضي، ورجي، وجوي)؛ تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا (م).

(٣) (م) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين؛ وذلك: لأن أصل (رمت) مثلًا (رميت) ـ على مثال (ضربت) ـ وقعت الياء متحركةً، مفتوحًا ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا، فصار (رمات)؛ فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التأنيث، فحذفت الألف فرارًا من التقائهما (م).

الثلاثيِّ؛ تقولُ: (أَعْطَيَا، ونَادَيَا، ونَاجَيَا، واسْتَدْعَيَا)، وتقولُ: (غَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا)(١)، وإنْ كانَ الضميرُ واوَ الجماعةِ ـ حُذِفَتِ لامُ الفعلِ واوًا كانَتْ أو ياءً أو أَلِفًا، وبَقِيَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بالحرفِ المحذوفِ، وضمِّ الحرفِ الذي قبلَ الواوِ والياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (أَعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، ونَادَوْا، وغَزَوْا، ودَعَوْا، ورَمَوْا، وبَغَوْا)، وتقول: (سَرُوا، وبَذُوا، ورَضُوا، وبَقُوا)؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقال: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقالَ: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤].

حُكْمُ مضارعِه عندَ الاتصالِ بالضمائرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى نونِ النسوةِ؛ فإن كانَتْ لامُه واوًا أو ياءً ـ سَلِمَتا تقول: (النِّسْوةُ يَسْرُونَ ويَدْعُونَ ويَغْزُونَ)(٢)، وتقول: (النِّسْوَةُ يَرْمِينَ ويَسْرِينَ ويَعْطِينَ ويَسْتَدْعِينَ ويُنَادِينَ)(٣)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قُلِبَتْ ياءً مُطْلَقًا، نحو: (يَرْضَيْنَ، ويَخْشَيْنَ، ويَتَزَكَّيْنَ، ويَتَدَاعَيْنَ، ويَتَنَاجَيْنَ).

وإسنادُه لألفِ الاثنينِ ـ مثلُ إسنادِه إلى نونِ النِّسْوَةِ ـ تسلَمُ فيه الواوُ والياءُ وتنقلِبُ الألفُ ياءً مطلقًا، إلا أنَّ مقابلَ نونِ النِّسْوَةِ ساكنٌ

---

(١) (م) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا؛ مع تحركهما، وانفتاح مَا قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا؛ لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذٍ: حذف أحدهما؛ فيصير اللفظ (غزا) مثلًا، فيلتبس الواحد بالمثنى (م).

(٢) (م) يجب أن تتنبه إِلَى أن الواو في هذه الكلمات؛ كالراء فِي (ينصرن) تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: (الرجال يسرون) ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة (م).

(٣) (م) الياء فِي نحو: (النساء يرمين)؛ كالباء فِي (يضربن) تمامًا، فهي لام الكلمة بخلاف الياء ـ في نحو: (أنت يا زينب ترمين)؛ فإنها ياء المخاطبة ولام الكلمة؛ محذوفة على ما ستعرف (م).

وما قبلَ ألفِ الاثنينِ مفتوحٌ؛ تقول: (المحمدانِ يَسْرُوَانِ ويَدْعُوَانِ ويَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَسْرِيَانِ ويُعْطِيَانِ ويَسْتَدْعِيَانِ ويُنَادِيَانِ ويَرْضَيَانِ ويَخْشَيَانِ ويَتَزَكَّيَانِ ويَتَدَاعَيَانِ ويَتَنَاجَيَانِ).

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى (واوِ) الجماعةِ ـ حُذِفَتْ لامُه مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وضمِّ ما قبلَ الواوِ مِنْ ذي الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (يَرْضَوْنَ، ويَخْشَوْنَ، ويَتَزَكَّوْنَ، ويَتَدَاعَوْنَ، ويَتَنَاجَوْنَ)، وتقولُ: (يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ(١)، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ(٢)، ويَعْطُونَ ويَسْتَدْعُونَ، ويُنَادُونَ)؛ قال الله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [الملك: ١٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى ياءِ المؤنثةِ المخاطبَةِ: حُذِفَتِ اللامُ مطلقًا واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مَفْتُوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وكسرِ ما قبلَ الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ ياءِ المخاطبةِ تقول: (تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ وتَرْضَيْنَ وتَدْعِينَ وتَعْلِيْنَ وتَرْمِينَ وتَبْنِينَ وتُعْطِينَ وتَسْتَرْضِينَ).

حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، والأصلُ: أنَّ لامَ الناقصِ تُحْذَفُ في

---

(١) (م) قد نبهناك إِلَى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: (النساء يدعون)؛ من أن الواو لام الكلمة فِي المسند إِلَى النون، وضمير جماعة الذكور فِي المسند إِلَى الواو، وهناك فرق آخر، وَهوَ أن النون فِي نحو: (النساء يدعون) ضمير مرفوع المحل عَلَى أنَّهُ فاعل، فلا تسقط فِي نصب ولا جزم، بخلاف النون فِي نحو: (الرجال يدعون)؛ فإنها علامة عَلَى رفع الفعل تزول بزواله، هَذَا و(يسرون) فِي هذه المثل ـ مضارع (سرو) من باب كرم، ولامه واو (م).

(٢) (م): «يسرون» فِي هذه المثل مضارع (سرى يسري) من السرى، وهو السير ليلًا ولامه ياء (م).

الأمرِ لبناءِ الأمرِ؛ على حَذْفِ حرفِ العلَّةِ، ولكنه عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ تعودُ إليه اللامُ(١).

ثم إذا أُسْنِدَ لنونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ سلِمَتْ لامُه، إنْ كانَتْ ياءً أو واوًا، وقُلِبَتْ ياءً إنْ كانَتْ ألفًا تقولُ: (يا نِسْوةً اسْرُونَ وادْعُونَ واغْزُونَ وارْمِينَ واسْرِينَ وأَعْطِينَ واسْتَدْعِينَ ونَادِينَ، وارْضَيْنَ واخْشَيْنَ وتَزَكَّيْنَ وتَدَاعَيْنَ وتَنَاجَيْنَ). وتقول: (يا محمدانِ اسْرُوَا وادْعُوَا واغْزُوَا، وارْمِيَا واسْرِيَا وأَعْطِيَا واسْتَدْعِيَا ونَادِيَا، وارْضَيَا واخْشَيَا وتَزَكَّيَا وتَدَاعَيَا وتَنَاجَيَا).

وإذا أُسْنِدَ إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ: حُذِفَتْ لامُهُ مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ في الموضعينِ مفتوحًا، وكُسِرَ ما عداه قبلَ ياءِ المخاطبةِ وضُمَّ قبلَ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأَعْطُوا، واسْتَدْعُوا)، وتقولُ: (ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، واسْرِي، وأَعْطِي، واسْتَدْعِي).

۞ ۞ ۞

---

(١) (م) أما مع الضمائر الساكنة: فلأن بناءه قد صار عَلَى حذف النون، وأما مع نون النسوة: فلأن بناءه ـ حينئذٍ ـ عَلَى السكون وحرف العلة ساكن بطبعه (م).

الفصلُ السابعُ

في اللفيف المفروق وأحكامه

[تعريفه] وهو ـ كما عرَفْتَ ـ ما كانَتْ فاؤُه ولامُه؛ حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ.

وتقعُ فاؤُه واوًا في كلماتٍ كثيرةٍ، ولم نَجِدْ منه ما فاؤُه ياءً إلا قولَهم: (يَدِيَ)(١).

وتكونُ لامُه ياءً إما باقيةً على أصلِها، وإما أنْ تنقلِبَ ألفًا، ولا تكونُ لامُه واوًا(٢).

فمثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ وقد انقلَبَتْ ألفًا: (وَحَى، ووَدَى، ووشَى).

ومثال ما لامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها: (وجي، ووري، وولي).

---

(١) (م) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي: أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدًا، وياداه ميادة: جازاه يدًا بيد عَلَى التعجيل، وأنشد الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٥٤٠)؛ لبعض بني أسد:

يديت عَلَى ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجذاة يد الكريم (م)

(٢) (م) فِي مادة: (وزا) من «**القاموس**» (١/ ١٣٤٢) ـ تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، **فتتوهم**: أن أصل الألف فِي هَذَا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» (١/ ٨٠)، (١/ ١٠٩) ـ من كتابة (الوزا) بالألف ـ فحَسِبَ أنَّهُ واوي، وقد صرَّح غيره من الأئمة؛ نقلًا عن البطليوسي: أن (الوزى)، يكتب بالياء؛ لأن الفاء واللام ـ لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا: فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين، عَلَى باب (علم)؛ ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كَما في نحو: (قوي) وشبهه.اهـ بإيضاح (م). ينظر تفصيل هذا في: «تاج العروس» (٤٠/ ١٩٧).

[أنواع اللفيف المفروق]

ويجيء اللفيف المفروق ـ على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعَى يَعِي، وَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي).

الثاني: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَجِيَ يَوْجَى)(١).

الثالثُ: مثالُ: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَلِيَ يَلِي، وَرِيَ يَرِي).

[أحكامه]

حكمُه:

يعاملُ اللفيفُ المفروقُ مِنْ جهةِ فائِه معاملةَ المثالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ، وعلى هذا: تَثْبُتُ فَاؤُه في المضارعِ والأمرِ ـ إنْ كانَتْ ياءً مطلقًا، وكذا إنْ كانَتْ واوًا والعينُ مفتوحةٌ، تقول: (يَدَى يَيْدِي وَايْدِ)، وتقولُ: (وَجِيَ يَوْجِى وَاوْجَ)(٢).

وتُحذَفُ فاؤُه في المضارعِ مِنَ الثلاثيِّ المجرَّدِ، وفي الأمرِ إذا كانَتْ واوًا، والعينُ مكسورةٌ، وذلك بابُ (ضَرَبَ) وباب (حَسَبَ)؛ تقول: (وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي)، وتقول: (وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي).

وتُحْذَفُ لامُه في المضارعِ المجزوم، وفي الأمرِ أيضًا ـ إلا إذا أُسْنِدَ إلى نونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ؛ تقولُ: (النِّسْوَةُ لم يَعِينَ، وَيَنِينَ ويَهِينَ ويَلِينَ ويَوْجَيْنَ).

وتقولُ أيضًا: (يا نسوةً عِينَ ونِينَ وهِينَ ولِينَ واوْجَيْنِ)، وتقولُ عندَ الإسنادِ إلى ألفِ الاثنينِ: (المحمدانِ يَعِيَانِ، ويَنِيَانِ، ويَهِيَانِ ويَلِيَانِ،

---

(١) تتبعت مواد «القاموس» ـ فلم أجد فيه مَا ورد عَلَى هذين الوجهين؛ سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك: قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجهٍ عام، فما بالك بالمعتل؟ (م).

(٢) (م) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه ـ قلبت واوه ياء، لسكونها، وانكسار مَا قبلها، تقول: (إيج)، كَمَا تقول: (إيجل) (م).

ويَوْجَيَانِ). وتُحْذَفُ نونُ الرفعِ في الجزمِ والنصبِ، وتقولُ أيضا: (يا محمدانِ عِيَا ونِيَا وهِيَا ولِيَا واوْجَيَا).

فإذا أُسْنِدَ أحدُهما إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطَبَةِ[(١)]، أو: إلى الضميرِ المستترِ ـ حُذِفَتْ لامُه. فإذا كانَ معَ هذا مما تُحْذَفُ فاؤُه ـ صارَ الباقي من الفعلِ حرفًا واحدًا، وهو العينُ فيجِبُ حينئذٍ ـ اجتلابُ (هاءِ) السكتِ في الأمرِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ؛ تقولُ: (قِهْ، لِهْ، عِهْ، فِهْ، نِهْ، دِهْ).

ويجوزُ لكَ الإتيانُ بـ(هاءِ) السكتِ ـ في المضارعِ المجزومِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ[(٢)]، تقولُ: (لم يَقِهْ، ولم يَلِهْ)... إلخ، ويجوزُ أنْ تقولَ: (لم يَلِ، ولم يَقِ)؛ وصلًا ووقفًا.

---

(١) (م) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة: مَا كنت تراعيه فِي الناقص: من فتح مَا قبل الألف المحذوفة فِي الموضعين، وضم مَا قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة (م).

(٢) (م) ضرورة الابتداء والوقف ـ تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت؛ لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هَذَا: كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر ـ واجبًا لصيرورته عَلَى حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف ـ تبعًا لعبارة ابن مالك في «الألفية» ـ أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب؛ كالأمر الباقي عَلَى حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال **ابن هشام**: «ومن خصائص الوقف ـ اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: (لم يغزه)، و(لم يخشه)، و(لم يرمه). ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء نحو: (اغز) و(اخشه) و(ارمه)، ومنه ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و(الهاء) في كل ذلك جائزة، لا واجبة، إلا فِي مسألة واحدة وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد؛ كالأمر من وعي، فإنك تقول (عه). قال الناظم: وكذا إذا بقي عَلَى حرفين أحدهما زائد نحو: (لم يعه)؛ وهذا مردود بإجماع المسلمين على =

الفصلُ الثامنُ

في اللفيف المقرونِ وأحكامِه

وهو ـ كما سبقَ: ما كانَتْ عينُه ولامُه حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ. [تعريفه]

وليس فيه ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ أصلًا[(١)]، وليس فيه ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءً؛ إلا كلمتينِ هما: (حَيِيَ، وعَيِيَ). وليسَ فيه ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ باقيةٌ على حالِها أصلًا[(٢)].

والموجودُ منه بالاستقراءِ الأنواعُ الخمسةُ الآتيةُ: [أنواعه]

النوعُ الأوَّلُ: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلَبَتْ ألفًا، نحوَ: (حَوَى، وعَوَى، وغَوَى، وزَوَى، وبَوَى)[(٣)].

= وجوب الوقف عَلَى نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]؛ بترك الهاء». اهـ (م).

(١) (م) ذهب أبو عثمان المازني [«الانتصار»، (ص٢٦٥)] ـ إِلَى أن الواو في (الحيوان) ـ غير مبدلة من الياء، وأنها أصل. ومذهب سيبويه والخليل [«الكتاب» (٤/ ٤٠٩)]: أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله (حييان)؛ فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي [كما في «سر الصناعة» لابن جني (١/ ٢٢٣)]: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة ـ وإن كانت الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضًا للواو؛ من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها». اهـ (م).

(٢) (م) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًّا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا، وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إِلَى الضمائر: لم يعيدوا فِي اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إِلَى أصلها ـ كَمَا يفعلون ذلك في الناقص فِي نحو: (دعوت، وغزوت)؛ بل يقلبون الألف ياء ـ وإن كان أصلها الواو، فيقولون: (غويت، وحويت). قال دريد بن الصمة:

وما أنا إلا من غزية: إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة (م).

(٣) (م) اعتبر صاحب «القاموس» (١/ ١٢٧٧)، (١/ ١٣١٦)، (١/ ١٣١٩) ـ ولم =

النوعُ الثاني: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلبَتْ ياءً، نحوَ: (غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ).

النوع الثالثُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، نحوَ: (دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ).

النوعُ الرابعُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ قد انقلبَتْ ألفًا، نحوَ: (أَوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، طَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى).

النوعُ الخامسُ: ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، وهو: (حَيِيَ، وعَيِيَ). ويَجِيءُ اللفيفُ المقرونُ الثلاثيُّ على وجهينِ:

الأوَّلِ: مثالِ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحوَ (عَوَى وحَوَى)، ونحوَ: (ذَوَى ونَوَى).

والوجُه الثاني: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (غَوِيَ وقَوِيَ)، ونحوَ: (عَيِيَ ودَوِيَ).

[حكمه] **حكمُه**:

أما عينُه: فلا يجوزُ فيها الإعلالُ بأي نوعٍ مِنْ أنواعِهِ، ولو وُجِدَ السببُ الموجِبُ للإعلالِ؛ بل تُعَامَلُ معاملةَ عينِ الصحيحِ؛ فتَبْقَى على حالِها[1].

= يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين: تدل عَلَى أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل مَا كانت عينه واوًا ـ يجب أن يكون على مثال (علم)؛ لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين (م).

(١) (م) لأنك لو أعللتها ـ عَلَى حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال؛ وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين فِي حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين، ويصححوا اللام ـ مع أنّ العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات (م).

وأما لامُه: فتأخُذُ حُكْمَ لامِ الناقصِ بلا فرقٍ(١)؛ فإنْ وُجِدَ ما يقتضِي قلبُها ألفًا انقلبَتْ ألفًا، نحو: (طَوَى، ولَوَى، وغَوَى، وعَوَى)، ونحو: (يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي سلْبَ حركتِها حُذِفَتِ الحركةُ، نحوَ: (يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي حَذْفُ اللامِ حُذِفَتْ ـ كما في المضارعِ المجزومِ؛ مسندًا إلى الظاهرِ أو الضميرِ المستتِرِ، وكما في الأمرِ المسنَدِ إلى الضميرِ المستترِ، وكما في سائرِ الأنواعِ عندَ الإسنادِ إلى واوِ الجماعةِ(٢)، أو ياءِ المخاطبةِ، تقولُ: (لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يلوِ، واطْوِيَا يا محمدانِ والْوِيَا)، وتقولُ: (المحمدونُ طَوَوْا ولَوَوْا، وهم يَطْوُون ويلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأنتِ يا زينبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ، واطْوِي والْوِي)، وإنْ لم تُوجَدْ علَّةٌ تقتضِي شيئًا مِنْ هذا ـ بقيتِ اللامُ بحالِها؛ كما في (حَيَّ، وعَيَّ)(٣).

---

(١) (م) كان مقتضى هذه القاعدة: أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون؛ الَّذِي صارت لامه ألفًا إِلَى ضمائر الرفع المتحركة، أو: إِلَى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إِلَى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول فِي (غوى) مثلًا: (غويت، وغوين، وغويا)؛ فإن كان صحيحًا ما ذهب إِلَيْهِ الصرفيون؛ من أن أصل الألف فِي جميع اللفيف المقرون؛ منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون: (لامه واو وعينه واو)، كذلك يجب فيه تحويله إِلى مثال (علم)؛ ليتسنى قلب اللام ياء فرارًا من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما فِي «القاموس» و«شرحه» ـ لا تتم القاعدة، إلا أن يدعي أنهم ردوا الألف واوًا أولًا ـ كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل مَا يعامل بِهِ الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فرارًا من الواوين (م).

(٢) (م) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصًا من التقاء الساكنين؛ فمثلًا: أصل (يلوون): (يلويون) ـ على مثال: (يضربون)؛ فاستثقلت الضمة عَلَى الياء، فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة (م).

(٣) (م) يجوز فِي هاتين الكلمتين: إدغام العين فِي اللام، لأنهما مثلان متجاوران فِي كلمة، **وثانيهما**: متحرك لزومًا، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي ـ يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع ـ وقوع ياء مضمومة فِي الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه =

. . . .

= بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام ـ جاء قول عبيد بن الأبرص [«الديوان» (ص١٣٨)]:

عَـيُّـوا بـأَمْـرِهِـمُ كـمـا   عَـيَّـتْ بَـبْـيـضـتـهـا الـحَـمـامَـةْ

وقول النابغة الذبياني [«الديوان» ص١٦]:

وقَـفْـتُ فِـيـهَـا أُصَـيْـلَالًا أُسـائِـلُـهـا   عَيَّتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ (م)

البابُ الثالثُ

في اشتقاقِ صيغتيِ المضارعِ والأمرِ

وفيه فصلانِ:

الفصلُ الأوّلُ: في أحكامٍ عامَّةٍ.

الفصلُ الثاني: في أحكامٍ تخصُّ بعضَ الأنواعِ.

الفصلُ الأوَّلُ

في الأحكام العامَّةِ

[اشتقاق المضارع من الماضي]

تُشْتَقُّ صيغةُ المضارعِ من الماضي؛ بزيادةِ حرفٍ مِنْ أحرفِ المضارعَةِ ـ في أوَّلِهِ للدَّلالةِ على التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغيبةِ. وهذه الأحرفُ أربعةٌ يجمعُها، قولك: (نَأْتِي)، أو (أَنَيْتُ)، أو (نَأَيْتُ)، ثم إنْ كانَ الماضي على أربعةِ أحرفٍ؛ سواءٌ أكانَ كلُّهُنَّ أصولًا نحو: دَحْرَجَ، أمْ كَانَ بعضُهنَّ زائدًا نحوَ: قَدَّمَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ)، وجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مضمومًا؛ تقولُ: (يُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكَرِّمُ، ويُقَاتِلُ).

[أحواله]

وإنْ كانَ الماضي على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ)، أو: على خمسةٍ، نحوَ: (تَدَحْرَجَ، وانْطَلَقَ)، أو: على ستَّةٍ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واقْعَنْدَدَ) ـ وَجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مفتوحًا؛ تقول: (يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنْدَدُ).

وحركةُ الحرفِ الذي قَبْلَ الآخِرِ: هي الكسرةُ في مضارعِ الرباعي، نحو: (يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ)، وكذا في مضارعِ الخماسيِّ والسداسيِّ؛ إذا كانَ الماضي مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ، نحو: (انْطَلَقَ، واجْتَمَعَ، واسْتَخْرَجَ)، تقولُ في المضارعِ منهنَّ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَسْتَخْرِجُ)؛ فإنْ كانَ ماضي الخماسيِّ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحْرَجَ)، فمَا قبلَ الآخرِ في مضارعِه مفتوحٌ، تقولُ: (يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ). فأما ما قبلَ الآخرِ مِنْ مضارعِ الثلاثيِّ: فمفتوحٌ أو مضمومٌ أو مكسورٌ، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه: السماعُ[1] مِنْ

---

(١) (م) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث، من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف» (م).

أفواه العارفينَ، أو النقلُ عن المعاجِمِ الموثوقِ بصحَّتِهَا.

[اشتقاق الأمر من المضارع] ويُؤْخَذُ الأمرُ مِنَ المضارعِ ـ بعد حَذْفِ حَرْفِ المضارعةِ مِنْ أوَّلِه، ثم إنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ متحرِّكًا، نحوَ: (يَتَعَلَّمُ، ويَتَشَاوَرُ، ويصومُ، ويبيعُ)، تركْتَ الباقِي على حالِه ـ إلَّا أنك تحذِفُ عينَ الأجوفِ للتخلُّصِ مِنَ التقاءِ الساكنينِ؛ فتقولُ: (تَعَلَّمْ، وتَشَارَكْ، وصُمْ، وبِعْ).

[أحواله] وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ ساكنًا، نحوَ: (يكتُبُ، ويَعْلَمُ، ويَضْرِبُ، ويَجْتَمِعُ، ويَنْصَرِفُ، ويَسْتَغْفِرُ)، اجْتُلِبَتْ همزةُ وصلٍ؛ للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ، وهذه الهمزةُ يجِبُ كسرُها ـ إلا في أمرِ الثلاثيِّ؛ الذي تكونُ عينُ مضارعِه مضمومةً أصالةً، فتقولُ: (اكْتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجْتَمِعْ، انْصَرِفْ، اسْتَغْفِرْ).

۞ ۞ ۞

الفصلُ الثاني

في أحكام تخصُّ بعضَ الأنواعِ(١)

[المضارع والأمر من (رأى)]

أولًا: المضارعُ والأمرُ مِنْ (رَأَى) ـ تُحْذَفُ همزتُهما، وهي عينُ الفعلِ، تقولُ: (يَرَى البصيرَ ما لا يَرَى الأَعْشَى وَرَهْ)، وتُحْذَفُ الهمزةُ مِنْ (أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَسَأَلَ) ـ في صِيغَةِ الأَمْرِ إذا بُدِئَ بِها تقولُ: (خُذْ، كُلْ، مُرْ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الْمُؤْمِنُون: ٥١]، وفي الحديث: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» [البخاري: ٦٦٤]، فإنْ سُبِقَ واحدٌ منها بحرفِ عطفٍ جازَ الأمرانِ: حذفُ الهمزةِ وبقاؤُها؛ تقولُ: (التفِتْ لمَا يعنيكَ، وخُذْ في شأنِ نفسِكَ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وأْخُذْ في شَأْنِ نفسِك)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٩٩](٢).

[حكم الإدغام من ماضي المضعَّف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون]

ثانيًا: ماضي المضعَّفِ الثلاثيِّ ومضارعِه غيرَ المجزومِ بالسكونِ ـ يَجِبُ فيهما الإدغامُ؛ إلا أنْ يَتَّصِلُ بهما ضميرُ رَفْعٍ متحرِّكٍ، تقولُ: (شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمُدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ)، فإنِ اتَّصَلَ بهما ضميرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ؛ كنونِ النِّسْوَةِ: وَجَبَ الفكُّ، تقولُ: (الفاطِمَاتُ شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفْرِرْنَ)، وأمَّا الأمرُ والمضارعُ المجزومُ بالسكونِ؛ فيجوزُ فيهما الفكُّ والإدغامُ، تقولُ: (اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ)، وإنْ شئتَ قُلْتَ: (شُدَّ ولا تَشُدَّ).

---

(١) (م) ستجد في هَذَا الفصل تكريرًا لما ذكر فِي الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إِلَى جوار بعض (م).

(٢) (م) انظر مباحث المهموز (م).

[حكم حذف فاء المثال الثلاثي (مضارعه وأمره)]

ثالثًا: تَجِبُ حَذْفُ فاءُ المثالِ الثلاثيِّ مِنْ مضارِعِه وأمرِه؛ بشرطينِ:

الأوَّلِ: أنْ تكونَ الفاءُ واوًا.

والثاني: أنْ يكونَ المضارعُ مكسورَ العينِ؛ تَخَلُّصًا مِنْ وقوعِ الواوِ بينَ عدوتيها: الياءِ المفتوحةِ(١) والكسرةِ، تقولُ في مضارعِ (وَعَدَ، ووَرِثَ) ـ وأمرِهما: (يَعِدُ ويَرِثُ، وعِدْ ورِثْ).

[حكم عين الأجوف المجزوم بالسكون]

رابعًا: تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنْ مُضَارِعِه المجزومِ بالسكونِ، ومِنْ أمرِه المبنيِّ على السكونِ، تقولُ في (قَالَ، وبَاعَ، وخَافَ): (لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخِفْ)؛ فإنْ كانَ المضارعُ مجزومًا بحذفِ النونِ، أو كانَ الأمرُ مبنيًّا على حذفِ النونِ ـ لم تُحْذَفْ عينُ الأجوفِ، تقولُ: (لم يَقُولُوا، ولم يَبِيعُوا، ولم يَخَافُوا)، وتقول: (قُولُوا، وقُولَا وقُولِي، وبِيعُوا وبِيعَا وبِيعِي، وخَافُوا وخَافَا وخَافِي).

وكذلك تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنَ الماضي والمضارعِ والأمرِ ـ إذا اتَّصَلَ بأحدِهما الضميرُ المتحرِّكُ نحو: (الفاطماتُ قُلْنَ وبِعْنَ وخِفْنَ ويَقُلْنَ ويَبِعْنَ ويَخِفْنَ)، وتقول: (يَا فاطماتُ قُلْنَ خيرًا، وبِعْنَ الدنيا، وخِفْنَ اللهَ)(٢).

[حكم لام الناقص واللفيف (مضارعه وأمره) المجزوم]

خامسًا: تُحْذَفُ لامُ الناقصِ واللفيفِ المقرونِ منِ مضارِعِه المجزومِ وأمرِه، تقولُ في مضارعِ (خَشِيَ ورَضِيَ وسَرُوَ ورَمَى وطَوَى): (لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ)، وكذا (اخْشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ).

---

(١) (م) هذا ظاهر فِي المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر عَلَى سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء عَلَى نظيره، كَمَا قد يحملونه على ضده (م).

(٢) (م) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إِلَى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء (م).

[أحوال معاملة اللفيف المفروق معاملة المثال والناقص]

سادسًا: يعامَلُ اللفيفُ المفروقُ من جهةِ فائِه معاملةَ المِثَالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ؛ فيبقَى أمرُه على حرفٍ واحدٍ، فيجِبُ إلحاقُ هاءِ السكتِ بهِ، تقولُ في الأمرِ مِنْ (وَقَى، ووَفَى، ووَنَى، ووَدَى، ووَلِيَ، ووَعَى): (قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، ودِهْ، ولِهْ، وعِهْ).

[متى تحذف الهمزة الزائدة من مضارع (أفعل)؟]

سابعًا: تُحْذَفُ الهمزةُ الزائدةُ مِنْ مضارعِ الفعلِ الذي على زنةِ (أَفْعَلَ)، نحوَ: (أَكْرَمَ، وأَبْقَى، وأَوْعَدَ)، ومِنْ أَمْرِهِ، ومِنْ اسمي الفاعلِ والمفعولِ منه، تقولُ: (يُكْرِمُ، ويُبْقِي، ويُوعِدُ، وتقولُ): (أَكْرِمْ، وَأَبْقِ، وأَوْعِدْ، وتقولُ): (هو مُكرِمٌ ومُبْقٍ ومُوعِدٌ)، وهو (مُكْرَمٌ ومُبْقًى ومُوعَدٌ).

والأصلُ في هذا الحذفِ: المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ، ثم حُمَلَ عليه بقيَّةُ صيغِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

وإنما كانَ الأصلُ ـ هو الفعلُ المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ؛ لأنه يجتمعُ فيه لو بَقِيَ على الأصلِ همزتانِ متحرِّكَتَانِ في أوَّلِ الكلمةِ، فكانَ يقالُ: (أُأَكْرِمْ). وقياسُ نظائرِ ذلك: أن تُقْلَبُ ثانيةُ الهمزتينِ واوًا؛ طلبًا للتخفيفِ، ولكنَّهُم حذَفُوا في هذا الموضعِ وحدَه ثانيةَ الهمزتينِ، وقد ورَدَ شاذًّا[١] قولُ الشاعرِ[٢]:

---

(١) (م) شذوذه من جهة الاستعمال لا من جهة القياس (م).

(٢) قال الشيخ محيي الدين في حاشية «الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ١٢) ـ ما نصه: «هذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي حيّان الفقعسي، ومع كثرة ترديد النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإني لم أقف له على سوابق أو لواحق، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠)، والأشموني (رقم ١٢٥٢)، وانظره في «اللسان» ـ أيضًا: (ك ر م) وقوله: (أهل) معناه مستحق وذو أهلية، و(يؤكرم) بالبناء للمجهول، وأراد يكرم. والشاهد فيه قوله: (يؤكرم) فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل، لكنها مخالفة للاستعمال المُتْلَئِب؛ لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعل كأكرم وأورد وأوفى وذلك لأنهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم: (أأكرم) وحملوا (نؤكرم) و(تؤكرم) و(يؤكرم) على المبدوء بهمزة المضارعة قصدًا إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة، =

فـــإنَّـــه أَهْـــلٌ لِأَنْ يُـــؤَكْـــرَمَـــا

وقولُ الراجزِ(١):

وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ

❁ ❁ ❁

= وإن لم يكن في المبدوء بالنون والياء والتاء من الثقل مثل ما في المبدوء بالهمزة، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن».

(١) هو: خِطامٌ المُجاشِعيّ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٢)، (١/ ٤٠٨)، (٤/ ٢٧٩)، قال السيرافي (١/ ٢٥٦): «جعل الكاف الثانية بمنزلة (مثل)، وأدخل عليها الكاف الأولى. وأما قوله: (يؤثفين)؛ أي: يجعلن أثافيّ.

وقد اختلف النحويون في وزن (يؤثفين): فقال قائلون: إنه يؤفعلن، والهمزة زائدة، والثاء فاء الفعل، وكان ينبغي أن يقول: (يثفين) كما تقول: (يبلين) و(يرضين) ـ غير أنه ردّ الهمزة الزائدة، التي هي في الماضي للضرورة، كما يضطر الشاعر فيقول: (يؤكرم)». انتهى.

البابُ الرابعُ

في تصريفِ الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ مع الضمائرِ

في تصريف الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ

يتصرَّفُ الماضي باعتبارِ اتصالِ ضمائرِ الرفعِ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهًا: اثنانِ للمتكلِّمِ وهما: (نَصَرْتُ، ونَصَرْنَا)(١)، وخمسةٌ للمخاطَبِ؛ وهي: (نَصَرْتَ، نَصَرتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ)(٢)، وستَّةٌ للغائبِ، وهي: (نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ)(٣).

وللمضارعِ في تصاريفِه ثلاثةَ عشرَ وجهًا أيضًا: اثنانِ للمتكلِّمِ، وهما: (أَنْصُرُ، ونَنْصُرُ). وخمسةٌ للمخاطَبِ، وهي: (تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، وتَنْصُرْنَ). وستَّةٌ للغائِبِ، وهي: (يَنْصُرُ محمدٌ، تَنْصُرُ هندٌ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ)(٤).

وللأمرِ مِنْ هذه التصاريفِ خمسةُ أوجهٍ ـ لا غيرَ، وهي: (انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرْنَ)، وذلك لأنه لا يكونُ إلا للمخَاطَبِ(٥).

❁ ❁ ❁

(١) (م) **أولهما**: للمتكلم وحده، **وثانيهما**: له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره (م).

(٢) (م) **الأول**: للمخاطب المذكر، **والثاني**: للمخاطبة المؤنثة، **والثالث**: للاثنين المخاطبين مطلقًا؛ أي: مذكرين كانا أو مؤنثين، **والرابع**: لجمع الذكور المخاطبين، **والخامس**: لجمع الإناث المخاطبات (م).

(٣) (م) **الأول**: للغائب المذكر، **والثاني**: للغائبة المؤنثة، **والثالث**: للاثنين الغائبين، **والرابع**: للاثنتين الغائبتين، **والخامس**: لجمع الذكور الغائبين، **والسادس**: لجمع الإناث الغائبات (م).

(٤) (م) وتفصيل المراد بها ـ كما ذكرناه فِي الماضي (م).

(٥) (م) وتفصل المراد بها ـ كما في المخاطب بالمضارع والماضي (م).

البابُ الخامسُ

في تقسيمِ الفعلِ إلى مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ

وفيه فصلانِ:

الفصل الأول: في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع.

الفصل الثاني: في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفصلُ الأوَّلُ

في بيان ما يجوزُ تأكيدُه، وما يجِبُ، وما يمتنِعُ

[قاعدة عامة في الباب] والأصلُ: أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ؛ لتبيِّنَ له ما في نفسِكَ خبرًا كانَ أو طلبًا، وقد تعرِضُ لكَ حالٌ تستدعِي أنْ تبرِزَ ما يَتَلَجْلَجُ في صدرِكَ على صورةِ التأكيدِ؛ لتفيدَ الكلامَ قوةً لا تكونُ له إذا ذكَرْتَه على غيرِ صورةِ التوكيدِ، وقد تكفَّلَ علمُ المعاني ببيانِ هذه الحالاتِ، فليسَ مِنْ شأنِنا أن نتعرَّضَ لبيانِها ـ كما أنَّنا لا نتعرَّضُ هنا لمَا تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسميَّةُ.

[أنواع النون المؤكدة] وفي اللغةِ العربيةِ لتوكيدِ الفعلِ **نونانِ**(١):

إحداهما: نونٌ مشدَّدةٌ؛ كالواقعةِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ﴾ [إبراهيم: ١٢].

والثانيةُ: نونٌ ساكنةٌ مثلَ الواقعةِ في قولِ النابغةِ الجَعْدِيِّ(٢):

---

(١) (م) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير فِي معناه: أما **تأثيرهما في لفظه**: فلأنهم يخرجانه من الإعراب إِلَى البناء إذا اتصلا بِهِ لفظًا وتقديرًا. وأما **تأثيرهما في معناه**: فلأن كلًّا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال ـ كما يحتمل الحال، وبين النونين فرق، فإن الشديدة أقوى دلالة عَلَى التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: (اضربن) بضم الباء وبنون خفيفة؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم). فإذا قلت: (اضربن) بضم الباء وتشديد النون؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم أجمعون).

وقد اختلف العلماء في هذين النونين عَلَى ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها، **الثاني**: عكس هَذَا الرأي، **الثالث**: أن كلًّا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب (م).

(٢) هو: من شواهد سيبويه (٣/ ٥١٢)، قال السيرافي في «شرح الأبيات» (٢/ ٢٢٧): =

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَضِ قَوْمِهِ   فَإِنِّي وَرَبِّ الرَاقِصَاتِ لِأَثْأَرَا

وقدِ اجتمعَتا في قولِه تَعالَتْ كلمتُه: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كلُّ فعلٍ يجوزُ تأكيدُه؛ بل الأفعالُ في جوازِ التأكيدِ وعدِمه ـ على ثلاثةِ أنواع:

النوعُ الأوَّلُ: مَا لا يَجُوزُ تأكيدُه أَصْلًا؛ وهو الماضي؛ لأنَّ معناه لا يتَّفِقُ مع ما تدُلُّ عليه النونُ مِنَ الاستقبالِ.

النوعُ الثاني: ما يجُوزُ تأكيدُه دائمًا؛ وهو الأمرُ، وذلك لأنَّهُ للاستقبالِ ألبتةَ.

النوعُ الثالثُ: ما يجوزُ تأكيدُه أحيانًا، ولا يجوزُ تأكيدُه أحيانًا أخرى؛ وهو المضارعُ والأحيانُ التي يجوزُ فيها تأكيدُه هي[١]:

[مواضع جواز تأكيد المضارع بالنون]

أولًا: أن يقعَ شرطًا بعدَ (إن) الشرطيةِ المُدْغَمَةِ في (ما) الزائدةُ المؤكدةُ، نحوَ: (إما تَجتَهِدَنَّ فأبشرِ بحُسْنِ النتيجةِ)، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانيًا: أنْ يكونَ واقعًا بعدَ أداةِ طلبٍ، نحوَ: (لَتَجْتَهِدَنَّ، ولا تَغْفُلَنَّ، وهَلْ تَفْعَلَنَّ الخيرَ؟).

= «الشاهد فيه إدخال النون الخفيفة في (لأثأرا) أراد لأثأرنْ، وأبدل من النون الألف، وهي تبدل ألفًا في الوقف.
يقول: من كان من الشعراء لم يهجُ الذين هجَوْا قومه، فإني أنا أهجو من هجا قومي. والذين يهجوهم النابغة في هذا الشعر: بنو سعد بن زيد مناة بن تميم. وثأر بأعراضهم: هجا من هجاهم، والراقصات: الإبل التي تسير رقصًا، والرقص: ضرب من الخَبَب. وعنى الإبلَ التي تحمل الحاجَّ وترقص نحو الحرم».

(١) (م) الجامع لهذه المسائل كلها: دلالته عَلَى الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها: تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد (م).

و(ليتك تُبْصِرَنَّ العواقبَ، وازرعِ المعروفَ لعلك تَجْنِيَنَّ ثوابَه، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعُك، وهلَّا تُعَوِّدَنَّ صديقَكَ المريضَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثًا: أن يكونَ منفيًّا بلا، نحوَ: (لا يلعبَنَّ الكسولُ وهو يظُنُّ في اللعب خيرًا)، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وتوكيدُه في الحالةِ الأُوْلَى ـ أكثرُ مِنْ توكيدِه فيما بعدَها، وتوكيدُه في الثانيةِ أكثرُ مِنْ توكيدِه في الثالثةِ.

[موضع وجوب تأكيد المضارع بالنون]

وقد تعرِضُ له حالةٌ تُوجِبُ تأكيدَه؛ بحيثُ لا يسوغُ المجيءُ به غيرَ مؤكَّدٍ، وذلك بعد كونِه مستقبَلًا إذا كانَ مثبَتًا جوابًا لقسم غيرِ مفصولٍ مِنْ لامِه بفاصلٍ، نحوَ: (واللهِ لَيَنْجَحَنَّ المجتهدُ، ولَيَنْدَمَنَّ الكسولُ)، وقَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

فإذا لم يكُنْ مستقبَلًا، أو لم يكنْ مُثْبَتًا، أو كانَ مفصولًا من اللامِ بفاصلٍ ـ امتنعَ توكيدُه؛ قال اللهُ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقالَ جلَّ شأنُه: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨].

❁ ❁ ❁

الفصلُ الثاني

في أحكام آخِرِ الفعلِ المؤكَّدِ

[أحوال الفعل المراد تأكيده]

الفعلُ الذي تريدُ تأكيدَه: **إما أنْ يكونَ صحيحَ الآخِرِ**، وذلكَ يشملُ السالمَ والمهموزَ والمضعَّفَ، والمِثَالَ، والأجوفَ، وإما أنْ يكونَ معتلَّ الآخِرِ، وهو يشملُ الناقصَ واللفيفَ بنوعيهِ. **ثم المعتلُّ**: إما أن يكونَ معتلًا بالألفِ أو بالواوِ أو بالياءِ.

وعلى أيَّةِ حالٍ: فإما أن يكونَ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا أو مستترًا، أو إلى ياءِ الواحدةِ، أو ألفِ الاثنينِ أو الاثنتينِ، أو واوِ جمعِ الذكورِ، أو نونِ جمعِ النسوةِ.

فإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا كانَ أو مستترًا ـ بُنِيَ آخِرُه على الفتحِ؛ صحيحًا كانَ آخرُ الفعلِ أو معتلًا، ولَزِمَكَ أنْ تَرُدَّ إليه لامَه، إن كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ كما في الأمرِ مِنَ الناقصِ واللفيفِ والمضارعِ المجزومِ منهما، وأنْ ترُدَّ إليه عينَه إنْ كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ أيضًا ـ كما في الأمرِ مِنَ الأجوفِ والمضارعِ المجزومِ منه. وإذا كانَتْ لامُهُ ألفًا: لزِمَكَ أنْ تقلِبَها ياءً مطلقًا؛ لتقبلَ الفتحةَ تقولُ: (لَتَجْتَهِدَنَّ يا عليُّ)، و(لَتَدْعُوَنَّ إلى الخيرِ)، و(لَتَطْوِيَنَّ ذِكْرَ الشرِّ)، و(لَتَرْضَيَنَّ بما قَسَمَ اللهُ لكَ)، و(لَتَقُولَنَّ الحقَّ وإنْ كانَ مُرًّا). وتقولُ: (اجْتَهِدَنَّ، وادْعُوَنَّ، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الألفِ[1]: حُذِفَتْ نونُ الرفعِ ـ إنْ كانَ

---

(١) (م) لا تنس أن المسند إلَى ألف الاثنين إن كان مضعفًا ـ وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: (غضان). وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيفًا ـ لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفًا ـ ياء، في المضارع والأمر مطلقًا (م).

مرفوعًا[١]، وكُسِرَتْ نونُ التوكيدِ تقول: (لَتَجْتَهِدَانِّ، ولتَدْعُوَانِّ، ولتَطْوِيَانِّ، ولتَرْضَيَانِّ، ولتَقُولَانِّ، واجْتَهِدَانِّ، وادْعُوَانِّ، واطْوِيَانِّ، وارْضَيَانِّ، وقُولَانِّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواوِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ[٢] ـ أيضًا ـ إنْ كانَ مرفوعًا، ثمَّ إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ حُذِفَتْ واوُ الجماعةِ[٣]، وأبقيْتَ ضَمَّ ما قبلَها[٤]: (لَتَجْتَهِدُنَّ واجْتَهِدُنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ أبقيْتَ واوَ الجماعةِ مفتوحًا ما قبلَها وضَمَمْتَ الواوَ، تقولُ: (لَتَرْضَوُنَّ وارْضَوُنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرَ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ حذفِ آخرِه واوَ الجماعةِ، وضممْتَ ما قبلَها، تقولُ: (لَتَدْعُنَّ، ولتَطْوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى ياءِ المخاطَبَةِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ أيضًا، إنْ كانَ مرفوعًا.

---

(١) (م) العلة فِي حذف نون الرفع؛ كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل (لتجتهدان) مثلًا (لتجتهدانن)؛ بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا (م).

(٢) (م) بعد حذف نون الرفع ـ كانت نون التوكيد مفتوحة؛ لأن أصلها كذلك، فكسروها؛ مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إِلَى الواحد والفعل المسند إِلَى الاثنين؛ لأن الألف ليس لها فِي النطق ـ سوى مَا قد يظن مدًّا للصوت، وتشبيهًا لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة.
واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة؛ لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين. أما مع الثقيلة ـ فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله ـ اغتفر فيه التقاء الساكنين (م).

(٣) (م) إنما حذفت واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد ـ مع أَنَّهُ لا التباس بالحذف لضم مَا قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين، فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إِلَى الواحد للفتحة (م).

(٤) (م) فرقًا بين المسند إِلَى الواحد والمسند إِلَى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو (م).

ثم إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ ـ حَذَفْتَ ياءَ المخاطبةِ، وأَبْقَيْتَ كَسْرَ ما قبلَها[١]؛ تقولُ: (لَتَجْتَهِدِنَّ يا فاطمةُ وَاجْتَهِدِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخِرَ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ ـ أبقيتَ ياءَ المخاطبةِ مفتوحًا ما قبلَها، وكَسَرْتَ الياءَ[٢]، تقولُ: (لَتَرْضَيِنَّ وارْضَيِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ آخِرِه ياءَ المخاطَبةِ وكَسَرْتَ ما قبلها، تقولُ: (لِتَدْعِنَّ، ولْتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ[٣] مسندًا إلى نونِ جماعةِ الإناثِ ـ جِئْتَ بألفٍ فارقةٍ[٤] بينَ النونينِ: نونِ النسوةِ، ونونِ التوكيدِ الثقيلةِ، وكَسَرْتَ نونَ التوكيدِ، تقولُ: (لِتَكْتُبْنَانِّ واكْتُبْنَانِّ، ولْتَرْضَيْنَانِّ وارْضَيْنَانِّ، ولْتَدْعُونَانِّ وادْعُونَانِّ، ولْتَطْوِينَانِّ واطْوِينَانِّ).

واللهُ سبحانَه وتعالى أعلى وأعلَمُ وأعزُّ وأكرَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) التعليل لهذا لا يعسر عليك ـ بعد مَا ذكرناه فِي واو الجماعة (م).

(٢) (م) تعرف علة ذلك بالقياس ـ عَلَى مَا قدمناه فِي الإسناد للواو (م).

(٣) (م) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث، إن كان مضعفًا: وجب فيه الفك، وإن كان أجوف: حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها (م).

(٤) (م) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة؛ لأنها اسم: بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي فِي الكلمة مَا يدل عليها، وأيضًا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره عَلَى أية صورة جعلت آخر الفعل؛ إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إِلَى الواحد، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن؛ لسكون نون التوكيد.
والله ﷻ أعلى وأعلم، وأعز وأكرم.
والحمد لله أولًا وآخرًا.
وصلاته وسلامه عَلَى ختام المرسلين؛ سيِّدنا محمد وَعَلَى آله وصحبه (م).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة

- فهرس شواهد الأشعار.
- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس الموضوعات.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس شواهد الأشعار

الشعر		الجزء/ الصفحة
(حرف الهمزة)		
لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	وإنْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ	٢/ ٤٤٧
يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ	يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ واللَّهَاءِ	٣/ ٣٤٦
أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي	وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ	٣/ ٢٧٧
وأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا	لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ	٢/ ٢٦٣
أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ	ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ	٢/ ٣٥٣
فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا	عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ	٢/ ٥٠٨
(حرف الباء)		
سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى	على كانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرابِ	٢/ ١٦٧
تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمَةٍ	إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ	٢/ ٥٦٨
نَجَوْتُ وقدْ بَلَّ الْمُرادِيُّ سَيْفَهُ	مِن ابنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ	٣/ ٣٧
على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثعالِبِ	٢/ ٤٣٩
فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ	٢/ ١٩٥
فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا	فاذهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ	٣/ ١٨٦
لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ	مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ	٣/ ٢٨١
وَاهِ رَأَبْتُ وُشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهْ	ورُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ	٢/ ٥٦٥
فَأَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ	وَلكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ	٣/ ٣٠٦
وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنهمُ	لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لِغُروبِ	٣/ ٢٧

الشعر		الجزء/ الصفحة
فـمُـوشِـكَـةٌ أَرْضُـنَـا أنْ تَـعُــودَ	خِلافَ الأَنِيسِ وُحُـوشًا يَـبَابَا	٢/ ٢٢٧
لـقَـد خَـشـيـتُ أنْ أرى جَـدَبًّـا	مِـثْـلُ الـحَـرِيـقِ وَافَـقَ الـقَـصَبًّـا	٣/ ٤٠٤
خَـلَّـى الـذِّنَـابَـاتِ شَـمَـالاً كَـثَـبَـا	وأُمُّ أوْعَــالٍ كَــهَــا أَوْ أَقْــرَبَــا	٢/ ٥٦٦
أُمُّ الْـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ	تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ	٢/ ٢٦٢
مُــرَسَّــعَــةٌ بَــيْــنَ أَرْسَــاغِــهِ	بِــهِ عَــسَــمٌ يَــبْــتَــغِــي أَرْنَــبَــا	٢/ ٧٠
إنَّ الـشَّـبَـابَ الـذي مَـجْـدٌ عَـوَاقِـبُـهُ	فِـيـهِ نَـلَـذُّ وَلَا لَـذَّاتِ لِـلـشِّـيـبِ	٢/ ٣٠٦
هَـذَا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ	لَا أُمَّ لِــي إنْ كَــانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	٢/ ٣١٢
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	٢/ ٣٣٧
وَرَبَّـيْـتُـهُ حَـتَّـى إذَا مَـا تَـرَكْـتُـهُ	أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ	٢/ ٣٣٢
ومــا أَدْرِي أَغَــيَّــرَهُــمْ تَــنَــاءٍ	وطُـولُ الـدَّهْـرِ أمْ مـالٌ أَصَـابُـوا	٣/ ١٤٨
بِــأَيِّ كِــتَــابٍ أَمْ بِــأَيَّــةِ سُــنَّــةٍ	تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ	٢/ ٣٤٢
وَمَـا لِـيَ إلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ	وَمَالِيَ إلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ	٢/ ٤٨٤
كَـرَبَ الْـقَـلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ	حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ	٢/ ٢٢٤
فَقَالَتْ لنا: أَهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ	جَنَى النحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ	٣/ ١٣٦
أَهَـابُـكِ إجْـلالاً وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ	عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا	٢/ ٩٧
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا	إلَـيَّ حَـبِـيـبًـا إنَّـهَـا لَـحَـبِـيـبُ	٢/ ٥٢٦
بأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبًا	بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ	١/ ١٩٧
فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً	لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنكَ قَرِيبُ	٢/ ٥٥٩
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ	يَــكُــونُ وَرَاءَهُ فَــرَجٌ قَــرِيــبُ	٢/ ٢١٨
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ	٢/ ٥٥٤
على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً	فَـمَـا هِـيَ إلَّا لَـمْـحَـةٌ وتَـغِـيـبُ	١/ ١٣٠

الشعر		الجزء/ الصفحة
(حرف التاء)		
أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ	فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ	٢/ ٣٢٠١
....	يَا زَيدُ زَيدَ اليَعْمَلَاتِ	٣/ ٢٠٨
خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً	مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ	٢/ ٣٦
مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهَذَا بَتِّي	مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي	٢/ ١١٩
كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا	في النَّائباتِ وإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ	٣/ ٢٣
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	١/ ٩٥
قدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ	حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ	٢/ ٣٣٠
يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ	وشَرُّ حِيقَالِ الرِّجالِ الْمَوْتُ	٣/ ٧٧
لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ	لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ	٢/ ٣٨٦
(حرف الجيم)		
شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ	متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	٢/ ٥٦٠
قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها	على الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ	٣/ ٥٩
(حرف الحاء)		
نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا	يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا	١/ ٢٤١
يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا	إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	٣/ ٢٧٥
وقدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً	فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بالَّذِي أنتَ بائحُ	١/ ٢٨٠
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا	إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ	٣/ ٣٠٢
إذا سَايَرَتْ أسماءُ يَومًا ظَعِينَةً	فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ	٣/ ١٣٧
ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ		٢/ ٣٢٢

الشعر		الجزء/ الصفحة
	(حرف الدال)	
أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ	وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ	٣/ ٣٦٣
كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً	لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلَادِي	٣/ ١٨٠
فلا واللَّهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ	فَتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زِيادِ	٢/ ٥٦٣
فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي	أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ	١/ ١٩٠
قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي	ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ	١/ ١٩٣
كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ	ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ	٢/ ٣٨١
رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي	ولَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ	١/ ٢٢٥
قدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ	وباتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ	٢/ ٧٨
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا	بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ	٢/ ٨٢
مِن القومِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ	لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ	١/ ٢٦٣
مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ	تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ	٣/ ٢٨٦
أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى	وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي	٣/ ٢٨٣
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ	٢/ ٢٨٧
وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ	شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ	٢/ ٥٢١
إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ	جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ	٢/ ٤٢٦
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ	٢/ ٢٢١
وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ	ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي	٢/ ٥٢١
مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ	كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ	٣/ ٢٨٩
لَولَا أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ	أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ	٢/ ١٠٥
تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا	فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا	٣/ ١١٣

الشعر		الجزء/ الصفحة
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ	حَنِقُو الصدورِ وما همُ أَوْلَادَهَا	٢/ ١٨٢
وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا	أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا	٢/ ١٣٧
دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ	لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا	١/ ١٢٤
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا	خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا	٣/ ٣٠٣
رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ	بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا	٢/ ٣٣٢
رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ	مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا	٢/ ٣٢٥
قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا	٢/ ١٥٦
مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ	فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا	٢/ ٢٦١
وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي	بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدَا	٢/ ١٢٩
أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي	يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذي أنا كَائِدُ	٢/ ٢٢٧
إِنَّ الخَلِيطَ أَجُدُوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا	وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا	٣/ ٥١٠
وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً	فأَقْبَلْتُ مِن أهلي بِمِصْرَ أَعُودُهَا	٢/ ٣٥٣
أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي	جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ	٣/ ٦٠
دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ	فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ	٢/ ٣٢٦
يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي	وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ	٢/ ٢٦٠

(حرف الراء)

بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ	يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ	٣/ ١٨٨
حَذِرٌ أُمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ	ما ليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ	٣/ ٦٠
كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ	فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي	٢/ ٧٢
أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي	وهلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِن عارِ؟	٢/ ٥٣٧
نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا	يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ	٢/ ٣٥٢

الشعر		الجزء/ الصفحة
لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى	فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ	٣/ ٢٧١
خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى	صَبورًا ولكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ	٣/ ١٠٩
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً	ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ	٢/ ١٣
وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى	فِسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي	٢/ ٤٩٥
ولستَ بالأكثرِ مِنهم حَصًى	وإنَّما العِزَّةُ لِلكَاثِرِ	٣/ ١٣٢
فذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا	حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ	٣/ ١٠٠
جاءَ الخِلافَةَ أو كانَتْ له قَدَرًا	كما أَتَى رَبَّه مُوسَى على قَدَرِ	٣/ ١٨٠
رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي	فأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ	٢/ ٣٦٣
وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ	تَعجِيلِ تَهْلُكَةٍ والْخُلْدِ في سَقَرِ	٣/ ٣٨
تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا	فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ	٢/ ٣٢٧
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا	صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	٢/ ١٤
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا	فلَبَّى فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ	٣/ ١٤
بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ	إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ	١/ ١٧٩
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا	عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ	٢/ ٥٠٠
تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي	مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ	٣/ ٢٦
فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَضِ قَوْمِهِ	فَإِنِّي وَرِبِّ الراقِصَاتِ لِأَثْأَرَا	٣/ ٥٤٩
بَانَت لِتُحْزِنَنَا عَفَارَهْ	يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ	٢/ ٥٥٣
وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي	أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا	٣/ ٥١٣
أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرًا	ونَارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارَا	٣/ ٣٢
رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ	وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ	٢/ ٥٧٩
هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا	وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا	٢/ ٤٨٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا	بُكاءً على عَمْرٍو وما كانَ أَصْبَرَا	٣/ ١٠٠
فـأَلْـفَـيْـتُـهُ يَـومًـا يُـبِـيـرُ عَـدُوَّهُ	ومُجْرٍ عَطاءً يَستَحِقُّ الْمَعَابِرَا	٣/ ١٨٨
واعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الْـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ	أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا	٢/ ٢٩١
أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنِ غَيْرَنَا، وَإِذَا	لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا	٣/ ٢٨٦
فـيـا الـغُـلامـانِ الـلَّـذانِ فَـرَّا	إِيَّـاكُـمـا أنْ تُـعْـقِـبَـانَـا شَـرَّا	٣/ ٢٠٣
إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ لم يَجِدْ	عَسِيرًا مِنَ الآمالِ إِلَّا مُيَسَّرَا	٣/ ٤٧
تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لي في عَوْمَرَهْ	بِئْسَ امْرًا وإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ	٣/ ١١٣
فـمَـا آبَـاؤُنَـا بِـأَمَـنَّ مِـنْـهُ	عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا	١/ ٢٤١
أَلَا يَـا عَـمْـرُو عَـمْـرَاهُ	وعَـمْـرُو بْـنَ الـزُّبَـيْـرَاهُ	٣/ ٢٢٠
أَأَلْحَقّ إِنَّ دَارَ الرِبَابِ تَبَاعَدَتْ	أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائرُ	٣/ ٤٢٥
جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ	وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ	٢/ ٣٨٢
وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا	أَنْ لَا يُـجَـاوِرَنَـا إِلَّاكِ دَيَّـارُ	١/ ١٦٨
ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ	فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ	١/ ٢٧٨
لها بَشَرٌ مِثلُ الْحَرِيرِ ومَنْطِقٌ	رَخِيمُ الْحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ	٣/ ٢٢٢
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ على الْبِلَى	ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ	٢/ ١٢١
وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ	كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ	٢/ ٥٧١
أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ	عليَّ فمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ	١/ ١٦٧
لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا	وكادَ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ	٢/ ٣٨١
فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا	وكم مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ	٢/ ٢١٤
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ	كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَافَت البَقَرُ	٣/ ٢٨١
عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ	لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ	٢/ ٢١٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
إلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ	أَبُوهُ ولَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ	٢/ ٧٨
بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى	وكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ	٢/ ١٣٨
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ	لَعَلِّي إِلَى مَن قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟	١/ ٢٤٦
فأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ	فثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرْ	٢/ ٦٧
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ	غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ	٣/ ٦١
لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ	طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ	٣/ ٢٢٥
لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ	لَا أُدْلِجُ الليْلُ ولكنْ أَبْتَكِرْ	٣/ ٣٩٥
....	أَقْسَمَ باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ	٣/ ١٦٥

(حرف السين)

فأَيْنَ إلى أينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي	أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احبِسِ	٣/ ٢٦٢
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي	١/ ١٨٨

(حرف الضاد)

ومِمَّن وَلَدُوا عامِـ	ـرُ ذُو الطُّولِ وذو العَرْضِ	٣/ ٢٦٢

(حرف الطاء)

حتَّى إِذَا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ	جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئْبَ قَطْ	٣/ ١٤٩

(حرف العين)

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي	إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ	١/ ٢٣٤
لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ	فإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعِي	٢/ ٤٠١
سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وحَزْنَهَا	فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرعِ	٣/ ٣٤
لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً	اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ	٢/ ٣١٠

الشعر		الجزء/ الصفحة
إنَّ علـيَّ اللَّـهَ أنْ تُبـايِـعَـا	تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائِعَا	٣/ ١٩٥
أَكُفْرًا بعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي	وبعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا	٣/ ٤٠٧
ذَرِينِي إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا	وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا	٣/ ١٩٣
بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ	ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ	٢/ ٤٢٧
مَن لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ	فَهْوَ حَرٍ بعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ	١/ ٢٦٦
لا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ	تَرْكَعَ يَوْمًا والدهْرُ قد رَفَعَهْ	٣/ ٢٣٦
سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا	وقد كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا	٢/ ٢٢٤
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا	إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا	٣/ ١٥٩
....	قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا	٣/ ١٦٠
أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا	نَجْمًا يُضِيءُ كالشِّهابِ لَامِعَا	٣/ ١٨
يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما	قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا	٣/ ٢٨٦
لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي	كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضرْبِ مِسْمَعَا	٣/ ٤٥
تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ	بَنِي ضَوْطَرَى وَلَوْلا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا	٣/ ٣٣٩
أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	٣/ ١٦٨
إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ	أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ	٢/ ٥٨١
أَبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ	فإنَّ قَوْمِي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	٢/ ١٧٣
فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعْدَما	دَعاكَ وأَيْدِينَا إليهِ شَوَارِعُ	٣/ ٤٤
يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ	إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ	٣/ ٢٩٠
سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ	فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	٣/ ٤١
على حِينِ عاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصِّبَا	وقلتُ ألمَّا تَصح والشَّيبُ وَازِعُ	٣/ ٢١
طَوَى النَّحْرُ والأَجْرَازُ مَا فِي غرُوضِهَا	وما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ	٢/ ٣٦٧

الشعر		الجزء/ الصفحة
فَـإِنَّـهُـمْ يَـرْجُـونَ مِـنْـهُ شَـفَـاعَـةً	إِذَا لَـمْ يَكُـنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	٢/ ٤٨٤
ولوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا	٢/ ٥٠٣

(حرف الفاء)

مَن نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فليس بآيِبٍ	أبَـدًا وَقَـتْـلُ بَنِي قُتَيبَةَ شافِ	٣/ ٢٣٣
ومِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً	فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليهِ العَوَاطِفُ	٣/ ٢٩
وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي	أَحَبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُبْسِ الـشُّـفُوفِ	٣/ ٢٨٠
نـحـنُ بـمـا عِـنْـدَنـا وأَنْـتَ بِـمَـا	عِنْدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	٢/ ١٠٢
بعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ	فـلا تُـرَيَـنْ لـغَـيـرِهِـمُ أَلُـوفَـا	٣/ ٤٧
تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ	نفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ	٣/ ٤٨

(حرف القاف)

هلْ أنتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا	أو عبْدِ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ	٣/ ٦٣
ضَـرَبَـتْ صَـدْرَهـا إِلَـيَّ وقَـالَـتْ	يا يا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي	٣/ ٢٠٣
سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا	مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ	٢/ ٦٩
جَـارِيَـةٌ لَـمْ تَـأْكُـلِ الْـمُـرَقَّـقَـا	ولَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا	٢/ ٥٧٠
لَـدَيْـكَ كَـفِـيـلٌ بِـالْـمُـنَـى لِـمُـؤَمِّـلٍ	وإنَّ سِـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّـلُـهُ يَـشْـقَـى	٢/ ٤٩٥
سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً	ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَقُوا	٣/ ٥٠٥
يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِـيَّـتِـهِ	فِـي بَـعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوَافِـقُـهَـا	٢/ ٢٢٣
فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	٢/ ٢٩٨
والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ	فَـحْـلاً وأُمُّـهُـمُ زَلَّاءُ مِـنْـطِـيـقُ	٣/ ١١٣
لَـوَاحِقُ الأَقرابِ فيها كالْمَقَقْ		٢/ ٥٧٥

الشعر		الجزء/ الصفحة
(حرف الكاف)		
فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ	نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا	٢/ ٤٤٠
فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ	وإلَّا فَهَبْنِي امْرًا هَالِكَا	٢/ ٣٣١
خَلَا اللَّهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا	أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا	٢/ ٤٩٨
حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ	تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ	٢/ ٦٦٦
(حرف اللام)		
عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا	قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ	٢/ ٢٩٢
فإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ	فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ	٢/ ٥٢٧
أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ	إذا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أَمْثَالِي	٢/ ٣٢٠
تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا	بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي	١/ ١٤٢
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي	أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي	١/ ١٨٩
أَقَبُّ مِن تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلِ	معاود كرّة أدبر أقبل	٣/ ٣٠
وتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى	تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأِ الْقُبْلِ	١/ ٢٤٠
ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ	ولَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ	١/ ٢٦٢
تَضِلُّ منهُ إِبِلِي بالْهَوْجَلِ	في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ	٣/ ٢١٤
رسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ	كِدْتُ أَقْضِي الْحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ	٢/ ٥٨١
عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ	إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ	٢/ ٣٢٢٥
فإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ	فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ	٢/ ٣٢٨
غَدَتْ مِن عليه بعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها	تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ	٢/ ٥٧٦
فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ	فأَلْهَيْتُهَا عنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	٢/ ٥٨٠
ذا ارْعِواءً، فليسَ بعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ	أْسِ شَيْبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ	٣/ ١٩٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ	أَزَلْنَا هامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ	٣/ ٤٤
أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وطَلْقٌ	وعَمَّارٌ وَآوِنَةً أثَالَا	٢/ ٣٤٣
يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ	فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا	٢/ ٣٨٧
خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ	يَنَلِ العَلَاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا	٢/ ٩٠
رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا	فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا	٢/ ٥٠٤
الوَاهِبُ الْمِائةِ الْهِجانِ وعَبْدِهَا	عُوذًا تُزَجِّي بينَها أَطْفَالَهَا	٣/ ٦٣
فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	٢/ ٣٧٠
فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ	إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا	٢/ ٣٤
إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ	وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا	٢/ ٢٠٢
ولا تَرَى بَعْلاً ولَا حَلَائِلَا	كَهُ ولا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلا	٢/ ٥٦٦
ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا	ومَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا	٢/ ٥٥٥
حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ	رَبَاحًا إِذَا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا	٢/ ٣٢٨
أَخَا الحرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا	ولَيْسَ بوَلَّاجِ الخوالِفِ أَعْقَلَا	٣/ ٥٨
دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلَا	فظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلَا	٣/ ١٣٠
يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى	لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا	٢/ ٥٢٤
قُلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى	كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا	٣/ ١٨٤
لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادَ بِشَرْبَةٍ	تَدَعُ الحَوائِمَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلا	٣/ ٥٠٧
قدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا	فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟	٢/ ١٦٩
فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا	أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ	٢/ ٢٤٢
أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ	كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ	٢/ ٥٧٦
فقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِها	وحبَّ بها مَقتولَةً حِينَ تُقتَلُ	٣/ ١٢٤

الشعر		الجزء/ الصفحة
وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكُنْ	بأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ	٢/ ١٩٥
يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ	ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ	٢/ ٣٦٢
ولا عَيْبَ فيها غيرَ أنَّ سَرِيعَها	قَطُوفٌ وأنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ	٣/ ١٣٦
إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ	١/ ٢٦٧
كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها	فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ	٣/ ٤٤
لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ	لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ	٣/ ٢٩٩
ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ	إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ	٢/ ٤٨٨
إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا	بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ	٣/ ١٣٥
دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي	لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ	٢/ ٣٢٨
خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا	أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُماَ لَا يُحَاوِلُ	٣/ ٢٨٧
فيا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى	عَلَيْهِمْ وهلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ	٢/ ٨٦
سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ	فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ	١/ ٤٢٢
كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يَوْمًا	يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ	٣/ ٣٧
أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ	إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ	٢/ ١٦٧
أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا	وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ	٢/ ٣٣٦
إنَّ لِلخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدًى	وكِلَا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ	٣/ ٢٣
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعداءَهُ	يَخالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ	٣/ ٤٤
جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ	جَزَاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَلْ	٢/ ٣٨٢
فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا	غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ	٢/ ٤٠٦
صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَايِرٍ	أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ	٣/ ٢٨٦

الشعر		الجزء/ الصفحة
	(حرف الميم)	
أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا	لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا	٢/ ٢١٤
كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ	زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ	٣/ ٣٨
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا	فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ	١/ ١٨٤
فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ	رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدِ الحَرَامِ	٣/ ٢٩٤
فكيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ	وجيرانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ	٢/ ١٦٥
وكَرِيمةٍ مِن آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ	حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأَعْلَامِ	٢/ ٥٨٢
ولقَدْ أرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً	مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي	٢/ ٥٧٧
لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ	يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ	٢/ ٥٢٤
تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعَائِنٍ	تحَمَّلْنَ بالعلياءِ منْ فوقِ جُرْثُمِ	٣/ ٢٦٢
....	أَوَالِفًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي	٣/ ٦١
وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ	إِذَا رَاحَ نحوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى	٣/ ٥٤
فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى	ولَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ	٢/ ٣٢٩
وقالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا	وأَحبِبْ إلينا أَنْ تَكونَ الْمُقَدَّمَا	٣/ ١٠٩
....	فإنَّه أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا	٣/ ٥٤٣
مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا	إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي	٢/ ٢٤٦
ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ	مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ	٢/ ٦٢٣٤
لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً	لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ	٢/ ١٤٣
أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ	رِجْلِي فرِجْلَي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ	٣/ ١٩٣
مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ	أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ	٣/ ١٢
ولَئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ	بيَمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ	٣/ ٣٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
مَاوِيَّ يا رُبَّتَمَا غَارَةٍ	شَعْوَاءَ كاللَّذْعَةِ بالْمِيسَمِ	٢/ ٥٨٠
غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فاطَّرِحِ	اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سلمِ	٢/ ٣٠
فإنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا	كمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ	٢/ ٥٧٩
فَسَاغَ لِيَ الشرابُ وكُنْتُ قَبْلاً	أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الْحَمِيمِ	٣/ ٢٩
أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ	فَقَالُوا: الجنُّ قلْتُ عِمُوا ظلامَا	٣/ ٣٣٤
فَرِيشِي مِنكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ	وإنْ كانتْ زِيارتُكُم لِمَامَا	٣/ ٢٨
إنِّي إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا	أقولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا	٣/ ٢٠٤
ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى	والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ	١/ ٢٢١
وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ	وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا	٢/ ٤٤٨
أَلَا تَسْأَلُونَ الناسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ	غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كانَ خيرًا وأَكْرَمَا	٣/ ٢٤
وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا	إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ	٢/ ٢٥٠
مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا	يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا	٢/ ٣٤٤
وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ	وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا	٣/ ٢٩٥
ولَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا	مِن الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا	٢/ ٣٨٢
يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا	شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا	٣/ ٢٣٣
لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا	مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا	٢/ ٥٣٥
وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ	كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا	٣/ ٢٧١
يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي	بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ	٢/ ١٢٠
سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا	وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ	٣/ ٢٠٣
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ	وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ	٣/ ٢٩٨
فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا	عَشِيَّةَ انَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا	٢/ ٣٧٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
ألا طَرَقَتنَا مَيَّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ	فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا	٣/ ٤٥٨
تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ	فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا	٢/ ٣٧٨
ونَنْصُرُ مَوْلَانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ	كما الناسِ مَجرومٌ عليه وجَارِمُ	٢/ ٥٨٠
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَمْ تَعُوجُوا	كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ	٢/ ٤١٤
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ	يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ	٣/ ٢٩٠
ألَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ	وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ	٢/ ٣٢٠
بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ	لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ	٢/ ٥٨٢
صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا	وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	٣/ ٥١٥
حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها	طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظلومُ	٣/ ٤٩
نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ	والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ	٢/ ٢٠٦
لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا	بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ	٢/ ٥٥٩
لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ	عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ	٣/ ٢٧٧
فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا	وما فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ	٢/ ٣١٣
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ	٢/ ٣٦٢
بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ	١/ ٩٥

(حرف النون)

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا	وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ	٣/ ٣٥٣
وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ	كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ	٢/ ٢٩٥
لعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيًا	بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ	٣/ ١٧٨
حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ	اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ	٣/ ٢٨٧
فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى	لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ	٣/ ٢٧٧

الشعر		الجزء/ الصفحة
لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذا حُذِرَتْ	بَأْساءُ ذِي البَغْيِ واستيلاءُ ذِي الإِحَنِ	٣/ ١١٢
غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ	يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ	٢/ ٣١
وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ	وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ	٢/ ٢٨٤
حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ	عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ	٢/ ٥٠٢
لَوْلَا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ	لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ	٢/ ٧٢
أَيُّهَا السائلُ عَنْهُمْ وَعَنِي	لَسْت مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي	١/ ١٩٢
لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ	عَنِّي، ولا أنتَ دَيَّانِي فتَخْزُونِي	٢/ ٥٧٤
إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي ودُونِي	لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي	٣/ ١٥
وما عليكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا	وغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي	٢/ ٣٥٢
عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ	وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ	١/ ١٢٨
وماذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي	وقدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ	١/ ١٢٩
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ	إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ	٢/ ٢٠٢
ولَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِي	فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي	٣/ ١٤٧
ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ	إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا	٢/ ٤٩٤
فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا	شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا	٢/ ٤٤٨
قد كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا	مَخَافَةَ الإِفلاسِ واللَّيَّانَا	٣/ ٥٠
أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا	ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا	١/ ١٣٢
إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا	وزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والعُيُونَا	٣/ ١٨٦
قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا	هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا	٢/ ٣٤٦
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ	في قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا	٢/ ٥٢٢
نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ	فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا	٢/ ١٩٨

الشعر		الجزء/ الصفحة
أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ	لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا	٢/ ٣٤٥
عَـلَـفْـتُـهَـا تِـبْـنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا	حـتَّـى تَـبـدَّت هـمَّـالـة عَـينَـاهَـا	٢/ ٤٦٨
لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ	فأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ	٢/ ٥٩
وَلَـمْ يَـبْـقَ سِـوَى الْـعُـدْوَا	نِ دِنَّـاهُـمْ كَـمَـا دَانُـوا	٢/ ٤٩٥
قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ	بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ	٢/ ٥٦
فأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ	وليسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ	٢/ ١٥٨
صاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ	تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ	٢/ ١٣١
أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ	وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ	١/ ١٦
أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ	١/ ١٦
أَتُطْمِعُ فِينَا مَن أَراقَ دِمَاءَنَا	ولَوْلاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ	٢/ ٥٦٢
وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ	مُشتَبِهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقِنْ	١/ ١٧
وأُنْبِئْتُ قَيْسًا ولم أَبْلُهُ	كما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ	٢/ ٣٥٣
ربِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ	سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ	٣/ ٢٧٦
....	وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ	٣/ ٥٤٣

(حرف الألف)

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ	لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا	٢/ ٥٧٤
فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ	فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى	٣/ ٢٥
لَم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا	ولا شَفَى ذا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى	٢/ ٣٩١

(حرف الواو)

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَى	بأَجْرَامِهِ مِن قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي	٢/ ٥٦٢

الشعر		الجزء/ الصفحة

(حرف الياء)

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ	بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا	٣/ ٢٨٧
بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا	تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا	٢/ ١٩٩
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً	وأخوَفَ إلَّا ما وَقَى اللَّهُ سَارِيَا	٣/ ١٣٩
ومُسْتَبْدِلٍ مِن بعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً	فأَحْرِ بهِ مِن طُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا	٣/ ٩٨
أَيَا راكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ	نَدَامَايَ مِن نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا	٣/ ٢٠١
مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا	وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا	٢/ ٥٢٣
تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا	ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا	٢/ ١٩٧
تَقُولُ ابْنَتِي: إنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا	إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا	٢/ ٢٤٦
فإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ	فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا	١/ ٨٩
أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غيرَ أَنَّهُ	إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا	٣/ ٧٩
بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا	كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا	٣/ ٩٣٣
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ	أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ	٢/ ٢٥١
....	يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ	٣/ ٢٠٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الإضافَةُ	٥
تعريفُ الإضافَةِ	٥
متى يَتَعَيَّنُ تَقديرُ «مِن»	٦
نوعا الإضافَةِ	٧
الإضافَةُ الْمَحْضَةُ	٧
الإضافَةُ غيرُ الْمَحْضَةِ	٨
لا يَجوزُ دُخولُ الألِفِ واللامِ على الْمُضافِ	٩
حكم إضافة الاسم لِمَا به اتَّحَدَ في المعنى	١٣
أقسام الاسم من حيث الإضافة	١٤
ما يضاف للضمير	١٥
ما يضاف للجملة	١٧
اختصاص (إذا) بالجملة الفعلية	١٩
إعرابُ ما يضافُ إلَى الجُملةِ جوازًا	٢٠
ما يضافُ إلَى (كلا) و(كلتا)	٢٣
أنواع (أي)	٢٤
الأسماء اللازمة للإضافةَ	٢٥
إضافة مع	٢٧
حذف المضاف	٣١
حذف المضاف إليه	٣٣

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٣٦
الفصْلُ في الاختيارِ بالقَسَمِ ٣٧
مِثالُ النِّداءِ ٣٨
الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ ٤٠
جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمُ ٤٠
الْمُثَنَّى ٤١
الْمَقصورُ ٤١
الْمَنقوص ٤١
إعمالُ الْمَصْدَرِ ٤٣
اسمُ الْمَصْدَرِ ٤٥
قلَّةِ إعمالِ اسمِ الْمَصْدَرِ ٤٧
حكم إضافة الْمَصْدَرِ إلى فاعِلِه ٤٨
حكم إضافة الْمَصْدَرِ إلى الْمَفعولِ ٥٠
إعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ ٥١
أحوال اسمِ الفاعِلِ ٥١
شرُوطُ إعْمَالِ اسمِ الفاعِلِ ٥٢
حكم اعتماد اسمِ الفاعِلِ على مَوصوفٍ مُقَدَّرٍ ٥٤
عمل اسمِ الفاعِلِ المحلى بـ(ال) ٥٤
من شروط عمل اسم الفاعل ٥٥
أنواع أمثلة المبالغة ٥٧
يَجُوزُ في تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ الْجَرُّ والنصْبُ ٦١
حكم تابع معمول اسمِ الفاعل المنصوب والمجرور ٦٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
عملُ اسمِ المفعُولِ	٦٤
إضافة اسمِ المفعُولِ إلى مرفوعه	٦٦
أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ	٦٧
مصدر الفعْلِ الثلاثِيِّ الْمُتَعَدِّي	٦٧
القياس	٦٧
مَصْدَرُ فَعَلَ اللازِمِ	٦٨
مَصَادِرُ الثلاثيِّ	٧٠
مَصَادِرُ غيرِ الثلاثيِّ	٧٢
مَصَادِرَ غيرِ الثلاثيِّ مَقِيسَةٌ كلُّها	٧٢
اسم المرة	٧٧
اسم الهيئة	٧٧
أَبْنِيَةُ أسماءِ الفاعلينَ والْمَفعولينَ والصفاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بها	٧٩
زِنَةُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ	٨٤
صياغة اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الثُّلاثيِّ	٨٥
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعِلِ	٨٧
علامةُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ	٨٧
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ تصاغُ مِنَ الفعلِ اللَّازمِ	٨٨
الفرقُ بين عملِ الصِّفَة الْمُشَبَّهَة واسم الفَاعِلِ	٩٠
معمول الصِّفَة الْمُشَبَّهَة	٩١
أحوال الصِّفَة الْمُشَبَّهَة	٩١
التَّعَجُّبُ	٩٥
صيغتا التَّعَجُّبِ	٩٥

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
حذْفُ الْمُتَعَجَّبِ منهُ	١٠٠
جمود صيغتي التَّعَجُّبِ	١٠١
شُروطُ ما يُصاغُ منه فِعْلَا التَّعَجُّبِ	١٠٢
طريقة التَّعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَستَكْمِلِ الشروطَ	١٠٦
لا يُقاسُ على ما خالفَ القاعدةِ	١٠٧
لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِ فعْلِ التَّعَجُّبِ عليه	١٠٧
(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجرَاهُما	١١٠
أقوَالُ النُّحاةِ في (نِعْمَ) و(بِئْسَ)	١١٠
(نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان جامدان	١١١
أنواع فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)	١١١
إعرَابُ (ما) الواقعة بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ)	١١٤
إعرَابُ المخصوصِ بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه	١١٦
ما يجري مجرى (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في إفادة المدح والذَّم	١١٧
اسْتعمَالُ (حَبَّذَا)، و(لا حَبَّذَا)	١١٩
أحكامُ(حَبَّذَا)، و(لا حَبَّذَا)	١٢٢
أوجه الموافقة والمخالفة بين (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، و(حَبَّذَا)	١٢٣
أفعَلُ التفضيلِ	١٢٦
ما يُصاغُ مِنه أفعلِ التَّفضيلِ	١٢٦
أحوالُ اسم التَّفضيلِ	١٢٧
حكم تقديم المفضل عليه على أفعل	١٣٥
رفع اسم التَّفضيلِ الاسم الظاهر	١٣٧
التوابعُ	١٤٠

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
النَّعْتُ	١٤٠
أنواع التوابع	١٤١
تعريفُ النَّعْتِ	١٤٢
أحكام النَّعْتِ	١٤٣
الأشياء التي ينعت بها	١٤٥
الاسم المشتق	١٤٥
الْجُملةُ الْمُؤَوَّلَة بالنَّكِرَةِ	١٤٦
استعمالُ المصدَرِ نَعْتاً	١٥٠
حكم النعت إذا تعدد	١٥١
تعدد النعوتُ دون المنعوتُ	١٥٢
إعراب النعت المقطوع	١٥٣
حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه	١٥٤
حذْفُ النعْتِ وإقامَةُ المنعوتِ مُقامَه	١٥٥
التَّوكيدُ	١٥٦
أنواعُ التَّوكيدِ	١٥٦
التَّوكيدُ المعنوي	١٥٧
تقويةُ التَّوكيدِ	١٥٨
حكم تَوكيدِ النكِرَةِ	١٥٩
لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناءً بـ(كلا وكلتا)	١٦٠
تَوكيدُ الضَّميرِ الْمُتَّصِلِ	١٦١
التوكيدُ اللفْظِيُّ	١٦١
تَوكيدُ الحَرفِ	١٦٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
العَطْفُ	١٦٤
أنواعُه	١٦٤
حكم عطْفِ البيانِ مع مَتبُوعِه	١٦٥
امتناع كَوْنِ عطْفِ البيانِ ومَتبوعِه نَكِرَتَيْنِ	١٦٥
كلُّ ما جازَ أنْ يَكونَ عطْفَ بَيانٍ، جازَ أنْ يَكونَ بَدَلاً	١٦٦
عَطْفُ النَّسَقِ	١٧٠
تعْرِيفُه	١٧٠
أنواعُ حُروفِ العطْفِ	١٧٠
الواو	١٧١
من خصائص الواو	١٧١
الفاء وثم	١٧٢
من خصائص الفاء	١٧٣
حتى	١٧٤
معاني (أو)	١٧٩
استعمال (إلا) بمعنى (أو)	١٨٠
(لكن) (لا)	١٨١
العطفُ على ضَميرِ الرفْعِ الْمُتَّصِلِ	١٨٣
العطفُ على الضَّميرِ المجرُورِ	١٨٥
من خصائص الفاء والواو	١٨٦
حذفُ المعطوفُ عليه، وعطفُ الفِعلِ على الفعلِ	١٨٧
عطفُ الفِعلِ على الاسم والعكس	١٨٨
الْبَدَلُ	١٨٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
تعريفُه	١٨٩
أقسَامُ الْبَدَلِ	١٩٠
إبدالُ الاسم الظاهِرِ مِن ضَميرِ الحاضِرِ	١٩٢
الابدالُ مِن اسْمِ الاستفهامِ	١٩٤
النِّداءُ	١٩٦
حَذْفُ حرْفِ النداءِ	١٩٧
حكمُ المنادَى من حيثُ الإعرَاب	١٩٨
المنادَى المبني	١٩٩
المنادَى المنصُوب	٢٠٠
حكمُ اجتماعِ حرْفِ النداءِ مع (ال)	٢٠٣
فصْلٌ	٢٠٥
أحكامُ تَابعِ المُنادَى	٢٠٥
ما يجبُ رفعُه	٢٠٧
حكم تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافًا	٢٠٨
المُنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم	٢١٠
الأوجه االجائزة في المنادَى إلى ياءِ المتكلِّم	٢١٠
أحكامُ المنادَى المُضاف إلى ياءِ المتكلِّم في غير (أب)، و(أم)	٢١١
أحكامُ المنادَى المُضاف إلى ياءِ المتكلِّم في (أب)، و(أم)	٢١٢
أسماءٌ لَازَمَتِ النداءَ	٢١٣
الاستِغَاثَةُ	٢١٥
أسلُوبُ الاستِغَاثَةِ	٢١٦
حذف لام المستغاث به	٢١٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
النُّدْبَةُ	٢١٨
أحكامُ الاسمِ المندُوبِ	٢١٨
استعمالات الاسمِ المندُوبِ	٢١٩
التَّرْخِيمُ	٢٢٢
تعريفُ التَّرْخِيم	٢٢٢
أقسامُ الاسم المرخم	٢٢٢
ما يحذفُ للتَّرْخِيم	٢٢٣
ترخيمُ المركب المزجي والإسنادي	٢٢٤
ضبطُ المرخم	٢٢٤
ترخيمُ الضرورة	٢٢٥
الاختصاصُ	٢٢٦
الفرقُ بينَ الاختصَاصِ والنِّدَاءِ	٢٢٦
التحذيرُ والإغراءُ	٢٢٧
أنواعُ التحذيرُ	٢٢٧
تحذير المخاطب والمتكلم والغائب ودرجاته	٢٢٧
الإغراءُ	٢٢٨
أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ	٢٢٩
أنواع أسماءِ الأفعالِ	٢٢٩
عمل أسماءِ الأفعالِ	٢٣٠
دخول التنون على أسماءِ الأفعالِ	٢٣٠
أسماءُ الأصواتِ	٢٣١
نُونَا التوكيدِ	٢٣٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
ما يؤكد الأفعال	٢٣٢
طريقة توكيد الأفعال بالنون	٢٣٣
أحكام الفعل المؤكد بالنون	٢٣٤
نونُ التوكيدِ الخفيفة	٢٣٥
ما لا يَنصَرِفُ	٢٣٧
معاني إطلاق المتمكن عند النحاة	٢٣٧
الاسم المختوم بألف التأنيث	٢٤١
الوصفيةُ وزيادةُ الألف والنون	٢٤١
الوصفيةُ ووزن الفعلِ	٢٤٣
الوصفيةُ والعدل	٢٤٤
صيغة منتهى الجموع	٢٤٥
ما يلحق بصيغة منتهى الجموع	٢٤٨
العلمية والتركيب المزجي	٢٤٩
العلمية وزيادةُ الألف والنون	٢٤٩
العلمية ووزن الفعلِ	٢٤٩
العلمية والعجمة	٢٥١
العلمية ووزن الفعلِ	٢٥٢
العلمية والألف المقصورة	٢٥٢
العلمية والعدل	٢٥٣
حكم العلم المؤنث على وزن فعال	٢٥٩
الاسم المنقوص	٢٦١
صرف الممنوع ومنع المصروف	٢٦١

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

إعرابُ الفعلِ ٢٦٤
إعرابُ الفعلِ المُضَارعِ ٢٦٤
علامات النصب ٢٦٤
إهمال (أن) المصدرية ٢٦٦
شروط النصب بـ(إذن) ٢٦٦
أحوال (أن) المصدرية ٢٦٨
من مواضعِ وجُوبِ إضمارِ (أن) ٢٧١
جزمُ الفعلِ المضارعِ فِي جوابِ الطَّلبِ ٢٧٨
نصب الفعل المضارعِ فِي جوابِ التَّرجي ٢٨٠
من مواضعِ جواز إضمارِ (أن) ٢٨٠
النصب بـ(أن) محذوفة ٢٨٢
عواملُ الجزمِ ٢٨٤
أنواعُ الأدوات الجازمة ٢٨٤
اقتران جواب الشرط بالفاء ٢٩١
العطف على جواب الشرط بالفاء أو بالواو ٢٩٤
العطف على الشرط بالفاء أو بالواو ٢٩٥
حذف فعل الشرط أو جواب الشرط ٢٩٥
اجتماع الشرط والقسم ٢٩٨
أقسام لو ٣٠١
أمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا ٣٠٤
استعمالات لَوْلَا وَلَوْمَا ٣٠٤
الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ واللَّامِ ٣١١

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
ما يُشْتَرَطُ في الاسمِ المُخْبَرِ عنه بالذي	٣١٤
كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام	٣١٥
العددُ	٣١٨
العددُ المركب	٣٢٠
العددُ المفردُ	٣٢٣
تمييز العدد المركب	٣٢٣
إفراد العدد المركب	٣٢٣
صياغة العدد على وزن فاعل	٣٢٤
صياغة العدد الذي على وزن فاعل	٣٢٦
كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا	٣٢٩
كم الاستفهامية	٣٢٩
حكم تمييزها	٣٢٩
كم الخبرية	٣٢٩
الحكايةُ	٣٣٢
التأنيث	٣٣٦
علامته	٣٣٦
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث	٣٣٦
أوزان ألف التأنيث المقصورةِ	٣٣٩
أوزان ألف التأنيث الممدودة	٣٤١
المقصورُ والممدودُ	٣٤٣
المقصورُ	٣٤٣
أنواع الاسم المقصور	٣٤٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
الاسم الممدود	٣٤٤
المقصورُ والممدودُ السماعيان	٣٤٥
كيفيةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ وجمعِهما تصحيحًا	٣٤٧
كيفيةُ تثنيةِ المقصورِ	٣٤٧
كيفيةُ تثنيةِ الممدودِ	٣٤٩
كيفيةُ جمعِ المقصورِ والممدودِ جمع تصحيحٍ	٣٥٠
حركة العين في ما جمع بألف وتاء مزيدتين	٣٥١
ما جمع بألف وتاء مزيدتين مخالفًا للقاعدة	٣٥٣
جمعُ التكسيرِ	٣٥٥
أمثلةُ جمعِ القِلَّةِ	٣٥٥
التَّصغيرُ	٣٧٥
أوزَانُ التَّصغِير	٣٧٥
أمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ	٣٧٦
المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير	٣٧٧
الأشياء التي لا يُعْتَدُّ بها في التصغيرِ	٣٧٩
كيفية تصغير ما ختمَ بألف التأنيثِ المقصورة	٣٨٠
كيفية تصغير ما آخره حرف لين	٣٨٠
كيفية تصغير ما كان على حرفين	٣٨١
كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء	٣٨٢
تصغير الأسماء المبنية شذوذًا	٣٨٣
النَّسبُ	٣٨٤
النَّسبُ إلى الاسم الذي آخره تاء تأنيث	٣٨٤

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
النَّسبُ إلى الاسم الذي آخره ألف مقصورة	٣٨٥
النَّسبُ إلى الاسم الذي آخره ألف الإلحاق	٣٨٥
النَّسبُ إلى الاسم الذي آخره ياء منقوصة	٣٨٦
كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين	٣٨٧
كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة أحدهما زائدة	٣٨٧
النسبُ إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد	٣٨٨
النسبُ إلى ما آخره علامةِ تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ	٣٨٨
النسبُ إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة	٣٨٨
النسبُ إلى المركبِ	٣٩١
النسبُ إلى محذوف اللام	٣٩١
النسبُ إلى ما وضع على حرفين	٣٩٢
النسبُ إلى محذوف الفاء	٣٩٣
النسبُ إلى الجمعِ	٣٩٤
الاستغناء عن ياء النسب	٣٩٤
الوقف	٣٩٦
الوقف على الاسم المنون	٣٩٦
الوقف على هاءِ الضميرِ	٣٩٧
الوقف على إذن	٣٩٧
الوقف على المنقوصِ المنوَّنِ	٣٩٧
الوقف على المنقوص محذوف العينِ	٣٩٧
الوقف على المنقوص غير منوَّنٍ	٣٩٨
الوقف على الاسمِ المحرَّكِ الآخِرِ	٣٩٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الرَّوْمُ ٣٩٩

الإِشْمَامُ ٣٩٩

شرطُ الوقفِ بالتضعيفِ ٣٩٩

الوقفُ بالنقلِ ٣٩٩

الوقف على ما فيه تَاءُ التأنيثِ ٤٠١

الوقفُ بهاءِ السكتِ على كلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخرُه للجزمِ أوِ الوقفِ ٤٠١

إذا دخلَ على ما الاستفهاميَّةِ جارٌّ وَجَبَ حَذْفُ ألفِها ٤٠٢

الوقفُ بهاءِ السكتِ على متحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ ٤٠٣

إعطاءُ الوصل حُكْمَ الوقفِ ٤٠٣

الإمالةُ ٤٠٥

تعريفُ الإمالة ٤٠٥

مواضعُ إمالة الألف ٤٠٦

أسبابُ الإمالة ٤٠٦

موانعُ الإمالة ٤٠٧

مانعُ الموانع ٤٠٨

الفرقُ بين تأثير السبب والمانع ٤٠٩

من موانع إرادة التناسب ٤٠٩

الإمالةُ مِنَ خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنَةِ ٤٠٩

إمالةُ الفتحةِ ٤١٠

التَّصريفُ ٤١١

أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل ٤١١

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ٤١١

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
أوزان الاسم الثلاثيِّ	٤١٢
أوزان الاسم الرباعيِّ المجرَّد	٤١٤
ضابط الحرف الأصلي والزَّائِدِ	٤١٦
حكم مضعف الرباعي من الزيادة والأصالة	٤١٧
زيادة الألف	٤١٨
زيادة الياء والواو	٤١٩
زيادة الهمزة والميم	٤١٩
زيادة النون	٤٢٠
زيادة التاءِ	٤٢٠
زيادة الهاء واللام	٤٢١
زيادة السين	٤٢٢
فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ	٤٢٣
مواضع الهمزة القياسية	٤٢٣
حكم همزةِ الوصلِ مع همزة الاستفهام	٤٢٤
الإبدالُ	٤٢٦
أحرف الإبدال	٤٢٦
قلب الواو والياء همزة	٤٢٨
قلب الهمزة ياءً أو واوًا	٤٢٩
حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدةٍ	٤٣١
قلب الألف ياءً	٤٣٦
قلب الواو ياءً	٤٣٦
الواو المتطرفة	٤٣٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
قلب الألف واوًا	٤٣٩
قلب الياء واوًا	٤٤٠
فصلٌ	٤٤٣
من مواضع قلب الياء واوًا أن تكون لامًا لاسمٍ على وزنِ فَعْلَى	٤٤٣
وقوعها لامًا لصفةٍ على وزنِ فُعْلَى	٤٤٤
فصلٌ	٤٤٥
اجتماع الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ	٤٤٥
قلب الواو والياء ألفًا	٤٤٦
قلب النون ميمًا	٤٤٨
فصلٌ	٤٥٠
الإعلال بالنقلِ	٤٥٠
مواضع الإعلال بالنقلِ	٤٥١
إبدال الواو والياء تاءً	٤٥٩
إبدال تاءُ الافتعالِ طاءً	٤٦٠
إبدال تاءُ الافتعالِ دالاً	٤٦١
مواضع الإعلال بالحذف	٤٦٢
الإدغامُ	٤٦٥
شروط الإدغام	٤٦٥
مواضع جواز الإدغام والفَكِّ	٤٦٧
خاتمةُ الناظمِ للألفيةِ	٤٧١
ذكر خواتيم النسخ الخطية المعتمدة	٤٧١
تكملةٌ في تصريفِ الأفعالِ	٤٧٣

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
سبب التَّكملة	٤٧٥
البابُ الأوَّلُ في المجردِ والمزيدِ فيه مِنَ الأفعالِ	٤٧٧
الماضِي المجرَّد الثلاثيّ	٤٧٨
المجرَّد الرباعيُّ	٤٧٨
مزيد الثلاثيِّ بحرفٍ واحدٍ	٤٧٨
مزيد الثلاثيِّ بحرفينِ	٤٧٩
مزيد الثلاثيِّ بثلاثةِ أحرفٍ	٤٧٩
مزيد الرباعيِّ بواحدٍ	٤٨٠
مزيد الرباعيِّ بحرفينِ	٤٨٠
ما يُلْحَقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ	٤٨٠
ما يُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدُ فيه بحرفٍ واحدٍ	٤٨٠
ما يُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدِ فيه بحرفينِ	٤٨١
في معاني هذه الأبنيةِ	٤٨٢
بناءُ فَعُلَ بضمِّ العينِ للدَّلالةِ على غريزةٍ أو طبيعةٍ	٤٨٢
بناءُ فَعِلَ بكسرِ العينِ للدَّلالةِ على النعوتِ الملازمةِ	٤٨٢
بناءُ فَعَلَ بفتحِ العينِ للدَّلالَةِ على الجمعِ	٤٨٢
بناءُ فَعْلَلَ للدَّلالةِ على الاتِّخَاذِ	٤٨٣
بناءُ أَفْعَلَ للتعديةِ	٤٨٣
بناءُ فَعَّل للدَّلالةِ على التكثيرِ	٤٨٤
بناءُ فَاعَلَ للدَّلالةِ على المفاعلةِ	٤٨٤
بناءُ انْفَعَل للدَّلالةِ على المطاوعةِ	٤٨٤
بناءُ افْتَعَل للدَّلالةِ على المطاوعةِ	٤٨٤

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
بناءُ افْعَلَّ مِنَ الأفعالِ الدالَّةِ على لونٍ أو عيبٍ	٤٨٥
بناءُ تَفَعَّلَ للدَّلالةِ على المطاوعةِ	٤٨٥
بناءُ تَفَاعَل للدَّلالةِ على المُشَارَكَةِ	٤٨٥
بناءُ اسْتَفْعَلَ للدَّلالةِ على الطلبِ	٤٨٥
بناءُ تَفَعْلَلَ لمطاوعةِ بناءِ فَعْلَلَ	٤٨٦
بناءُ افْعَنْلَلَ لمطاوعةِ بناءِ فَعْلَلَ	٤٨٦
بناءُ افْعَلَلَّ للدَّلالةِ على المبالغةِ	٤٨٦
في وجودِ مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ	٤٨٧
في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما وأحكامِ كلِّ قسمٍ	٤٩١
قسمةُ الفعلِ إلى صحيحٍ ومعتلٍّ	٤٩٢
الصحيحُ	٤٩٢
المعتلُّ	٤٩٢
السالمُ	٤٩٢
المهموزُ	٤٩٢
المُضَعَّفُ	٤٩٢
مضعَّفُ الثلاثيِّ	٤٩٢
مضعَّفُ	٤٩٢
الرباعيِّ	٤٩٢
المعتلُّ	٤٩٢
المثالُ	٤٩٢
الأجوفُ	٤٩٢
الناقصُ	٤٩٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
اللفيفُ المفروقُ	٤٩٢
اللفيفُ المقرونُ	٤٩٣
السالمُ وأحكامُه	٤٩٤
حكمُه	٤٩٤
المضعَّف وأحكامه	٤٩٦
مضعَّفُ الرُّباعِي	٤٩٦
مضعَّفُ الثلاثيِّ	٤٩٦
حكمُ ماضيهِ	٤٩٧
حكمُ الماضي المُسْنَدِ للضميرِ المتحرِّكِ مكسورَ العينِ	٤٩٨
حُكْمُ مضارعِهِ	٤٩٨
حُكْمُ أمْرِهِ	٤٩٩
الضابطُ في وجوبِ الإدغامِ أو الفكِ أو جوازِهما في الأنواعِ الثلاثةِ	٥٠٠
المهموز وأحكامه	٥٠١
مهموزُ الفاءِ	٥٠١
الصحيحُ مِنْ مهموزِ العينِ	٥٠١
مهموزُ اللامِ	٥٠٢
حُكْمُ المهموزِ بجميعِ أنواعِه كَحُكْمِ السالمِ	٥٠٢
المثال وأحكامه	٥٠٦
المثالُ الواويُّ	٥٠٦
المثالُ اليائيُ	٥٠٧
حُكْمُ ماضيه	٥٠٨
حكْمُ مضارعِه وأَمْرِه	٥٠٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

تنبيهانِ ٥١٠
الأجوف وأحكامه ٥١١
حُكْمُ ماضيه قَبْلَ اتِّصالِ الضمائرِ به ٥١١
مواضعُ وجُوبِ الإعلالِ ٥١٤
حُكْمُ مُضَارِعِهِ ٥١٧
حُكْمُ أَمْرِهِ ٥١٩
حُكْمُ إسنادِ المضارعِ للضميرِ ٥٢٠
حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ ٥٢٠
الناقص وأحكامه ٥٢٢
أنواعُه ٥٢٢
حكمُ ماضيه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ ٥٢٤
حُكْمُ مضارعِه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ ٥٢٥
حُكْمُ الماضي عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ ونحوِها ٥٢٦
حُكْمُ مضارعِه عندَ الاتصالِ بالضمائرِ ٥٢٧
حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ ٥٢٨
اللَّفيفُ المفرُوقُ وأحكامُه ٥٣٠
حكمُه ٥٣١
اللفيفُ المقرُونُ وأحكامُه ٥٣٣
أنواعُه ٥٣٣
حكمُه ٥٣٤
اشتقاقُ صيغتي المضارعِ وِالأمرِ ٥٣٧
الفصلُ الأوَّلُ في الأحكامِ العامَّةِ ٥٣٨

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الفصلُ الثَّانِي في أحكامٍ تخصُّ بعضَ الأنواعِ ٥٤٠
المضارعُ والأمرُ مِنْ «رَأَى» ٥٤٠
حكم ماضي المضعَّفِ الثلاثيِّ ومضارعِه غيرَ المجزومِ بالسكونِ ٥٤٠
حكمُ حَذْف فاء المثالِ الثلاثيِّ مِنْ مضارِعِه وأمرِه ٥٤١
حكمُ عينُ الأجوفِ مِنْ مُضَارِعِه المجزومِ بالسكونِ، ومِنْ أمرِه المبنيِّ على السكونِ ٥٤١
حكمُ لامِ الناقصِ واللفيفِ المقرونِ من مضارِعِه المجزومِ وأمرِه ٥٤١
حكمُ اللفيف المفروق من جهةِ فائِه معاملةَ المِثَالِ، ومِنْ جهةِ لامِه ٥٤٢
حكمُ الهمزةِ الزائدةِ مِنْ مضارعِ الفعلِ الذي على زنةِ (أَفْعَلَ) ٥٤٢
تصريفُ الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ ٥٤٥
تقسيمُ الفعلِ إلى مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ ٥٤٧
ما يجوزُ تأكيدُه، وما يجِبُ، وما يمتنِعُ ٥٤٨
قاعدةٌ عامةٌ فِي البابِ ٥٤٨
أحكام النون المؤكدة ٥٤٨
مواضع جواز تأكيد المضارع بالنون ٥٤٩
مواضع وجوب تأكيد المضارع بالنون ٥٥٠
أحكام آخِرِ الفعلِ المؤكَّدِ ٥٥١
أحوال الفعل المراد تأكيده ٥٥١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة
الإضافَةُ	٥
نوعا الإضافَةِ	٧
الإضافَةُ الْمَحْضَةُ	٧
الإضافَةُ غيرُ الْمَحْضَةِ	٨
أقسام الاسم من حيث الإضافة	١٤
ما يضافُ إلَى (كلا) و(كلتا)	٢٣
أنواع (أي)	٢٤
الأسماء اللازمة للإضافَةَ	٢٥
حذف المضاف	٣١
حذف المضاف إليه	٣٣
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٣٦
الفصْلُ في الاختيارِ بالقَسَمِ	٣٧
جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمُ	٤٠
الْمُثَنَّى	٤١
الْمَقصورُ	٤١
الْمَنقوص	٤١
إعمالُ الْمَصْدَرِ	٤٣
اسمُ الْمَصْدَرِ	٤٥
إعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ	٥١

الموضوع | الصفحة

أحوال اسمِ الفاعِلِ ٥١
أمثلة المبالغة ٥٧
عملُ اسمِ المفعُولِ ٦٤
أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ ٦٧
اسم المرة ٧٧
اسم الهيئة ٧٧
أَبْنِيَةُ أسماءِ الفاعلينَ والْمَفعولينَ والصفاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بها ٧٩
زِنَةُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ٨٤
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعِلِ ٨٧
معمول الصِّفَة الْمُشَبَّهَة ٩١
أحوال الصِّفَة الْمُشَبَّهَة ٩١
التَّعَجُّبُ ٩٥
شُروطُ ما يُصاغُ منه فِعْلَا التَّعَجُّبِ ١٠٢
(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُما ١١٠
إِعرَابُ المخصوصِ بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه ١١٦
ما يجري مجرى (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في إفادة المدح والذَّم ١١٧
أحكامُ (حَبَّذَا)، و(لا حَبَّذَا) ١٢٢
أفعَلُ التفضيلِ ١٢٦
ما يُصاغُ مِنه أفعلِ التَّفضيلِ ١٢٦
أحوالُ اسم التَّفضيلِ ١٢٧
التوابعُ ١٤٠
النَّعْتُ ١٤٠
أحكام النَّعْتِ ١٤٣

الموضوع | الصفحة

الأشياء التي ينعت بها ١٤٥
حكم النعت إذا تعدد ١٥١
تعدد النعوتُ دون المنعوتُ ١٥٢
إعراب النعت المقطوع ١٥٣
حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه ١٥٤
حذْفُ النعْتِ وإقامَةُ المنعوتِ مُقامَه ١٥٥
التَّوكيدُ ١٥٦
التَّوكيدُ المعنوي ١٥٧
التوكيدُ اللفْظِيُّ ١٦١
العَطْفُ ١٦٤
عَطْفُ النَّسَقِ ١٧٠
الواو ١٧١
الفاء وثم ١٧٢
حتى ١٧٤
معاني (أو) ١٧٩
(لكن) (لا) ١٨١
العطفُ على ضَميرِ الرفْعِ الْمُتَّصِلِ ١٨٣
العطفُ على الضَّميرِ المجرُورِ ١٨٥
حذفُ المعطوفُ عليه، وعطفُ الفِعلِ على الفعلِ ١٨٧
الْبَدَلُ ١٨٩
النِّداءُ ١٩٦
المنادَى المبني ١٩٩
المنادَى المنصُوب ٢٠٠

الموضوع	الصفحة
فصْلٌ	٢٠٥
أحكامُ تَابعِ المُنادَى	٢٠٥
أسماءٌ لَازَمَتِ النداءَ	٢١٣
الاستِغَاثَةُ	٢١٥
حذف لام المستغاث به	٢١٦
النُّدْبَةُ	٢١٨
التَّرْخِيمُ	٢٢٢
ما يحذفُ للتَّرْخِيم	٢٢٣
ترخيمُ المركب المزجي والإسنادي	٢٢٤
ضبطُ المرخم	٢٢٤
الاختصاصُ	٢٢٦
التحذيرُ والإغراءُ	٢٢٧
أنواعُ التحذيرُ	٢٢٧
الإغراءُ	٢٢٨
أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ	٢٢٩
أسماءُ الأصواتِ	٢٣١
نُونَا التوكيدِ	٢٣٢
ما يؤكد الأفعال	٢٣٢
ما لا يَنصَرِفُ	٢٣٧
إعرابُ الفعلِ	٢٦٤
إعرابُ الفعلِ المُضَارِعِ	٢٦٤
علامات النصب	٢٦٤
عواملُ الجزمِ	٢٨٤

الموضوع	الصفحة
أقسام لو	٣٠١
أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا	٣٠٤
ما يُشْتَرَطُ في الاسمِ المُخْبَرِ عنه بالذي	٣١٤
العددُ	٣١٨
العددُ المركب	٣٢٠
العددُ المفردُ	٣٢٣
تمييز العدد المركب	٣٢٣
إفراد العدد المركب	٣٢٣
كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا	٣٢٩
كم الاستفهامية	٣٢٩
كم الخبرية	٣٢٩
الحكايةُ	٣٣٢
التأنيث	٣٣٦
أوزان ألف التأنيث المقصورةِ	٣٣٩
أوزان ألف التأنيث الممدودة	٣٤١
المقصورُ والممدودُ	٣٤٣
المقصورُ	٣٤٣
الاسم الممدود	٣٤٤
ما جمع بألف وتاء مزيدتين مخالفًا للقاعدة	٣٥٣
جمعُ التكسيرِ	٣٥٥
التَّصغيرُ	٣٧٥
النَّسبُ	٣٨٤
الوقف	٣٩٦

الموضوع	الصفحة
الرَّوْمُ	٣٩٩
الإِشْمَامُ	٣٩٩
الإمالةُ	٤٠٥
أسبابُ الإمالة	٤٠٦
موانعُ الإمالة	٤٠٧
التَّصريفُ	٤١١
تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد	٤١١
أوزان الاسم الثلاثيّ	٤١٢
أوزان الاسم الرباعيّ المجرَّد	٤١٤
زيادة الألف	٤١٨
زيادة الياء والواو	٤١٩
زيادة الهمزة والميم	٤١٩
زيادة النون	٤٢٠
زيادة التاءِ	٤٢٠
زيادة الهاء واللام	٤٢١
زيادة السين	٤٢٢
فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ	٤٢٣
الإبدالُ	٤٢٦
أحرف الإبدال	٤٢٦
فصلٌ	٤٤٣
فصلٌ	٤٤٥
اجتماع الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ	٤٤٥
قلب الواو والياء ألفًا	٤٤٦

الموضوع	الصفحة
قلب النون ميمًا	٤٤٨
فصلٌ	٤٥٠
الإعلال بالنقلِ	٤٥٠
مواضع الإعلال بالنقلِ	٤٥١
مواضع الإعلال بالحذف	٤٦٢
الإدغامُ	٤٦٥
شروط الإدغام	٤٦٥
مواضع جواز الإدغام والفَكِّ	٤٦٧
خاتمةُ الناظمِ للألفيةِ	٤٧١
ذكر خواتيم النسخ الخطية المعتمدة	٤٧١
تكملةٌ في تصريفِ الأفعالِ	٤٧٣
البابُ الأوَّلُ في المجردِ والمزيدِ فيه مِنَ الأفعالِ	٤٧٧
في معاني هذه الأبنيةِ	٤٨٢
في وجودِ مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ	٤٨٧
في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما وأحكامِ كلِّ قسمٍ	٤٩١
قسمةُ الفعلِ إلى صحيحٍ ومعتلٍّ	٤٩٢
حكمُ الماضي المُسْنَدِ للضميرِ المتحرِّكِ مكسورَ العينِ	٤٩٨
الضابطُ في وجوبِ الإدغامِ أو الفكِ أو جوازِهما في الأنواعِ الثلاثةِ	٥٠٠
المهموز وأحكامه	٥٠١
المثال وأحكامه	٥٠٦
تنبيهانِ	٥١٠
الأجوف وأحكامه	٥١١
مواضعُ وجُوبِ الإعلالِ	٥١٤

الموضوع	الصفحة
الناقص وأحكامه	٥٢٢
اللَّفيفُ المفرُوقُ وأحكامُه	٥٣٠
اللفيفُ المقرُونُ وأحكامُه	٥٣٣
اشتقاقُ صيغتي المضارعِ والأمرِ	٥٣٧
الفصلُ الأوَّلُ في الأحكامِ العامَّةِ	٥٣٨
الفصلُ الثَّانِي في أحكامٍ تخصُّ بعضَ الأنواعِ	٥٤٠
تصريفُ الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ	٥٤٥
تقسيمُ الفعلِ إلى مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ	٥٤٧
ما يجوزُ تأكيدُه، وما يجِبُ، وما يمتنِعُ	٥٤٨
قاعدةٌ عامةٌ فِي البابِ	٥٤٨
أحكام النون المؤكدة	٥٤٨
أحكام آخِرِ الفعلِ المؤكَّدِ	٥٥١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com